

•(فهرست الجزء الاول من شرح المنهاج للجلال المحلى)•

صفحة	صفحة
١٢٠	٦ كتاب الطهارة
١٢٣	١٠ باب أسباب الحدث
١٢٧	١٢ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنقاء
١٢٨	١٥ باب الوضوء
١٣٠	٢٠ باب مسح الخف
١٣١	٢٢ باب الغسل
١٣٣	٢٤ باب النجاسة
١٣٦	٢٧ باب التيمم
١٣٧	٣١ فصل يتيم بكل زاب طاهر
١٤١	٣٦ باب الحيض
١٤٣	٣٧ فصل اذا رأيت دمالسن الحيض
١٤٤	٤٠ كتاب الصلاة
١٤٨	٤٤ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم
١٥٧	٤٨ فصل استقبال القبلة
١٦١	٥١ باب صفة الصلاة
١٦٥	٦٥ باب شروط الصلاة
١٧٠	٧٠ فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٧٢	٧٤ باب سجود السهو
١٧٣	٧٨ باب في سجود التلاوة والشكر
١٧٦	٧٩ باب صلاة النفل
١٨٠	٨٤ كتاب صلاة الجماعة
١٨٢	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
١٨٦	٩٣ فصل لا يتقدم المأموم على امامه في الموقف
١٨٨	٩٦ فصل شرط الندوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
١٩٠	٩٨ فصل تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
١٩٣	١٠٠ فصل اذا خرج الامام من الصلاة
١٩٥	١٠٢ باب صلاة المسافر
١٩٦	١٠٤ فصل لم يول السفر ثمانية وأربعون ميلا
١٩٧	١٠٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تنديما
١٩٨	١٠٩ باب صلاة الجمعة المرقومة في الصحيفة ٢٠٩
١٩٩	١١٧ فصل يسن الغسل لحاضرها

١٢٠	فصل من أدرك ركعة الثانية من الجمعة مع الامام واستقر معه الى أن يسلم أدرك الجمعة
١٢٣	باب صلاة الخوف
١٢٧	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره
١٢٨	باب صلاة العيدين
١٣٠	فصل يندب التكبير بغير غروب الشمس ليلتي العيد
١٣١	باب صلاة الكسوفين
١٣٣	باب صلاة الاستسقاء
١٣٦	باب ترك المكاف الصلاة جاحدا وجوبها
١٣٧	كتاب الجنائز
١٤١	فصل يكفن بماله ليه حيا
١٤٣	فصل لصلاة أركان أحدها التنية
١٤٨	فصل أقل القبر حفرة تمنع الرائحة
١٥٧	كتاب الزكاة
١٦١	فصل ان اخذ نوع الماشية
١٦٥	باب زكاة البسات
١٧٠	باب زكاة النقد
١٧٢	باب زكاة العبدن
١٧٣	فصل التجارة تقليب المال
١٧٦	باب زكاة الفطر
١٨٠	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
١٨٢	فصل تجب الزكاة على الفور
١٨٦	كتاب الصيام
١٨٨	فصل البنية شرط للصوم
١٩٠	فصل شرط الصوم الامساك
١٩٣	فصل شرط الصوم الاسلام
١٩٥	فصل شرط وجوب صوم رمضان العتق والبلوغ
١٩٦	فصل من فاته شيء من رمضان فأت فبسل امكان القضاء فلا تدارك له

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٨٥	باب اختلاف المتبايعين	١٩٩	فصل نجس الكفارة بافساد صوم يوم
٢٨٦	باب في معاملة العبد	٢٠٠	باب صوم التطوع
٢٨٧	كتاب السلم	٢٠١	كتاب الاعتكاف
٢٩٥	فصل الاقراض مندوب	٢٠٤	فصل اذا انذر مدة متتابعة
٢٩٦	كتاب الرهن	٢٠٦	كتاب الحج
٢٩٩	فصل شرط المرهون به كونه ديناً المرقومة	٢١١	باب المواقيت للحج والعمرة
	في الصيغة (٣٩٩)	٢١٤	باب الاحرام
٣٠٢	فصل اذا ازم الرهن فالبدي فيه للرهن	٢١٤	فصل المحرم ينوي الدخول في الحج أو العمرة
٣٠٤	فصل اذا اخنى المرهون قدم الجنى عليه	٢١٦	باب دخول مكة زادها الله شرفاً
٣٠٥	فصل اذا اختلفا في الرهن	٢١٨	فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن
٣٠٦	فصل من مات وعليه دين نعلق بتركته	٢٢١	فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣٠٧	كتاب التفليس	٢٢٢	فصل يستحب للامام أو منصوبه اذا خرج
٣٠٨	فصل يبادر القاضي استحباً بابعد الحجر		مع الحج أن يخطب
	ببيع ماله وقسمه	٢٢٤	فصل ويبيتون بمزدلفة
٣١٠	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على	٢٢٧	فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الى منى
	المشتري بالفلس	٢٣٠	فصل أركان الحج خمسة الاحرام
٣١٣	باب الحجر	٢٣٣	باب محرمات الاحرام
٣١٦	باب الصلح	٢٤١	باب الاحصار والغوان
٣١٨	فصل الطريق السافذ لا يتصرف فيه	٢٤٤	كتاب البيع
	بما يضر المارة	٢٥١	باب الربا
٣٢٢	باب الحوالة	٢٥٥	باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك
٣٢٤	باب الضمان	٢٥٨	فصل ومن النهى عنه ما لا يبطل
٣٢٧	فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ	٢٦٠	فصل باع في صفقة واحدة خلا وخرا
	يشعر بالالتزام	٢٦٢	باب الخيار
٣٢٩	كتاب الشراكة	٢٦٣	فصل لهما أي فصل من المتبايعين
٣٣٠	كتاب الوكالة المرقومة في الصيغة (٣٩٠)		ولا حده ما شرط الخيار
٣٣٢	فصل الوكيل بالبيع مطلقاً ليس له البيع	٢٦٥	فصل للمشتري الخيار
	بغير نقد البالد	٢٧١	فصل التصرية حرام المرقومة (٢٣١)
٣٣٤	فصل قال بيع لشخص معين أو زمن معين	٢٧٢	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٣٣٥	فصل الوكالة جائزة من الجائنين		المرقومة في الصيغة (٢٣٢)
٣٣٧	كتاب الاقرار	٢٧٦	باب التولية والاشراك والمراجعة
٣٣٩	فصل قوله يزيد كذا هل او عندى صيغة		المرقومة في الصيغة (٢٣٦)
	اقرار	٢٧٨	باب بيع الاصول والثمار
٣٣٩	فصل يشترط بالمقر به أن لا يكون ملكاً لاقر	٢٨٢	فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه

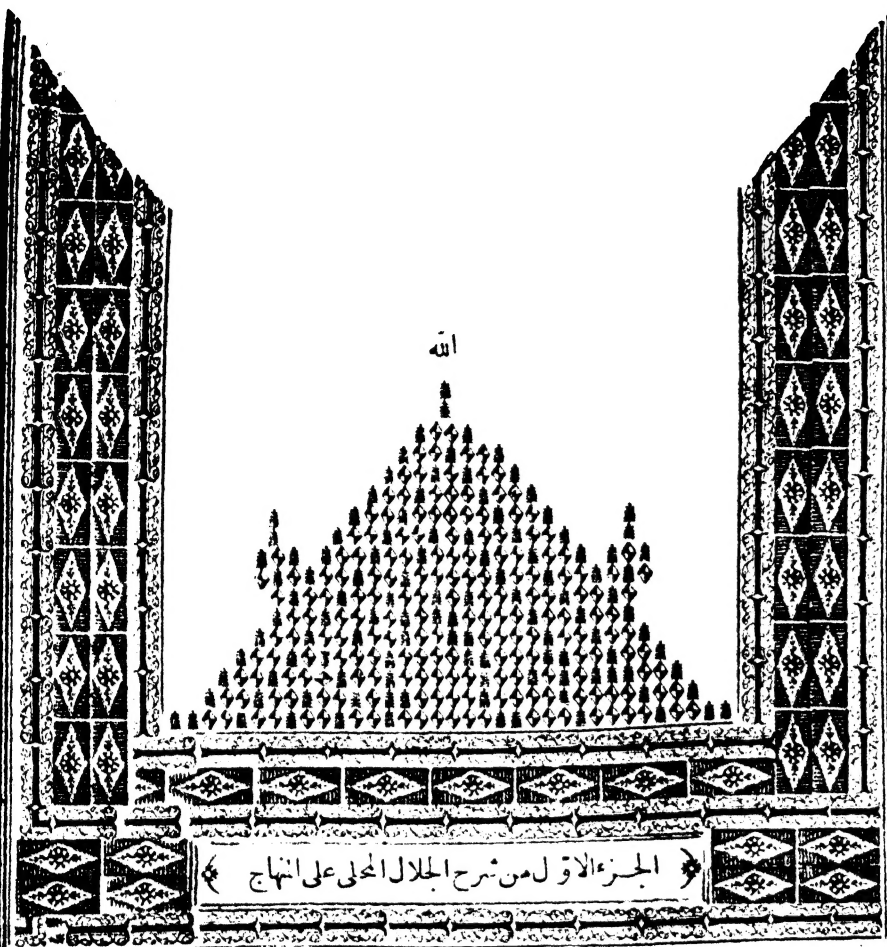
صفحة	صفحة
٣٧٠ فصل يصع عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين	٣٤١ فصل اذا قال له عذري سيف في غمد
٣٧٦ فصل لا تنفخ اجارة بعد	٣٤٣ فصل اذا اقرب نسب ان الحق به نفسه اشترط
٣٧٤ كتاب احياء الموات	لحقه ان لا يكذبه الحسن
٣٧٦ فصل منفعة الشارع المروز	٣٤٤ كتاب العارية
٣٧٦ المعدن الظاهر لا يملك باحياء	٣٤٦ فصل لكل منهما أى المعير والمستعير رد
٣٧٨ كتاب الوقف	العارية متى شاء
٣٨٠ فصل قوله وقفت على اولادى واولاد	٣٤٨ كتاب الغصب
اولادى يقتضى التسوية بين الكل	٣٤٩ فصل تضمن نفس الرقيق بعينه
٣٨١ فصل الاظهر ان الملك فى رقبة الموقوف	٣٥٠ فصل اذا ادعى الغاصب تلف المصوب
ينتقل الى الله	٣٥٢ فصل زيادة المصوب ان كانت اثر محضا
٣٨٢ فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه	فلا تثنى للغاصب
او غيره اتبع	٣٥٤ كتاب الشفعة
٣٨٣ كتاب الهبة	٣٥٥ فصل ان اشترى بمثل
٣٨٥ كتاب اللقطة	٣٥٨ كتاب القراض
٣٨٦ فصل الحيوان المملوك ان وجد بمغارة	٣٥٩ فصل يشترط ايجاب وقبول
فللقاضى التقاطه	٣٦١ فصل لكل من المالك والعامل فسخه
٣٨٨ فصل اذا عرف سنه لم يملكها حتى يختاره	٣٦٢ كتاب المساقاة
٣٨٩ كتاب اللقيط	٣٦٣ فصل يشترط تخصيص الثمر بهما
٣٩٠ فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام	٣٦٥ كتاب الاجارة
٣٩١ فصل اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر	٣٦٧ فصل يشترط كون المنفعة معلومة
٣٩٢ كتاب الجعالة	٣٦٨ فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد
	٣٦٩ فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى
	المكثري

الجزء الأول من شرح المنهاج للعالم العلامة
والخبر الفهامة فريد عصره ووحيد عصره
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى
نجدد الله بغيرانه وأسكنه
بجوارحة جناته
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عمبره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قول الشارح) هذا ما دعت اليه
الاشارة لموجود في الذهن ان كانت
الخطبة متقدمة أو لموجود في الخارج
ان كانت متأخرة وانما لم يقل اشتدت
كما قال في شرح جمع الجوامع لكثرة
الشروح على المنهاج وجلالة مؤلفها
(قول الشارح) المتفهمين جمع متفهم
(قول الشارح) لمنهاج الفقه المنهاج
والمنهج الطريق الواضح وخرج بالفقه
منهاج الاصول لليضاوي (قول
الشارح) مفاده يضم الميم بمعنى الذي
استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى
المصدر (قول الشارح) على وجه
لطيف يحتمل أن يريد به دقة الحزم وبداعة
الصنيع معاً ليكون قوله خال الخ تفسيراً
له وبأننا والحشو بمعنى المحشو وكذا
التطويل والتعليل (قول الشارح) عن
الحشو هو الزيادة المستغنى عنها
والتطويل الزيادة على المراد (قول
الشارح) أي اقتنع قبل الاحسن أو أف
ليفيد تلبس الفعل كما باسم الله (قول
الشارح) بالوصف شامل أثناء الله
تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم
بأثناء اللسان (قول الشارح) اذ القصد
بها الخ تعليل لقوله هي من صيغ الحمد
(قول الشارح) من الخلق قديم بقرينة
الملك (قول الشارح) لان يحمده
الاخصر له أو الحمد هم (قول الشارح)
بذلك راجع للضمون (قول المتن) البر



الله

الجزء الاول من شرح الجلال المحلى على المنهاج

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله على انعامه * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه * هذا ما دعت اليه حاجة
المتفهمين لمنهاج الفقه من شرح يحل ألنا ليه * وبين مراده ويتم مفاده * على وجه لطيف خال عن
الحشو والتطويل * حاول الدليل والتعليل * والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل * قال
المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أفتتح (الحمد لله) هي من صيغ الحمد وهو الوصف
بالجميل اذ القصد منها الشاء على الله بضمهم ونها من أنه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق
لان يحمده ولا الاخبار بذلك (البر) بالفتح أي المحسن (الحواد) بالتخفيف أي الكثير الجود
أي العطاء (الذي جلت) أي عظمت (نعمه) جمع نعمة بمعنى انعام (عن الاحصاء) أي الضبط
(بالاعداد) أي يجميعها وان تعد وانعمة الله لا تحصى (المانه) أي انعم (باللطف) أي بالاقدار
على الطاعة (والارشاد) أي الهداية لها (الهادي الى سبيل الرشاد) أي الدال على طريقته وهو وض
التي (الموفق للنتيجة في الدين) أي المقدر على التفهم في الشريعة (من اطف به) أي أراد به الخير

يقال بررت فلاناً برهراً فأنابته بوبار (قول الشارح) أي الكثير الجود فضيته أن يقال هو من سبعين (واختاره)

المبالغة (قول الشارح) جمع نعمة الخ لا يقال تنزيه الأثر عن الاحصاء بالعدا بل في التعظيم من تنزيه صفة الفعل عن تلك لانا نقول اجراء هذه الصفات
على الباري سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على الانعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الانعام الذي هو صفات فعل الباري
أمكن في التعظيم من الحمد على الأثر (قول الشارح) أي يجميعها هو من دلالة اللام لان مقتيد العموم (قول المتن) بالأنف الظاهر أن الباء سببية
للا يلزم تعلق الانعام بالاقدار على الطاعة (قول الشارح) التي هو الضلال والخطية كما قاله في الصحاح (قول الشارح) أي المقدر يقتضي مرادفته
للطف (قول الشارح) أي أراد به الخير لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي

(قول الشارح) له الضمير فيه راجع للغير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح) من يرد الله به خيرا الخ لا يقال فيه ترتيب التعقيد في الدين على إرادة الله به خيرا إنما لا نقول بل على إرادة كل خيرا أخذ من عموم النكرة في سياق الشرط ولأن سلم عدم العموم فالتسكير لا تعظيم (قول الشارح) إذ كل من صفاته جميل أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح) من حيث تفصيله أي تعيينه وهو صفة المالكية (قول الشارح) أي نحمده الخ أي فكان المصنف قال أيضا أحمده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح) أي أعلم أي وأدع عن أيضا (قول الشارح) لا يتسم بوجه أي لا فعلا ولا فرنا (قول الشارح) من عباده المؤمنين يقتضي أن الكافر لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على كفره (قول الشارح) القهار يدل الغفار أي كافي التنزيل (قول الشارح) لأن معنى القهار الخ لا يقال هو معارض بما في التنزيل لا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعقاد فكان ذكر الغفار هنا أنسب (قول المتن) المختار صفة كاشفة * (٣) * (قول الشارح) من الناس الأولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لأن دعوته نعم غير البشر

(قول المتن) لديه طرف لقوله زاده (قول الشارح) شرعا أي فيه فهو منصوب على نزع الخافض (قول الشارح) فضل العالم على العابد الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح) أدناكم انضمير راجع لأصحابه صلى الله عليه وسلم أولامة (قول الشارح) شبه الخ أي فهو من الاستعارة التبعية المصروفة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى المقاصد وأعلم أنه يصح تشبيه الأوقات بالمال فتكون مكنته وأثبات الانفاق تخيل (قول الشارح) بلاء عبادة أي أما الذي فات مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح) لتتأني بينهما على هذا التقدير أي المذكور وهو العطف على الجار والمجرور مع أنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات الثغينة فيه ولكن أن تقول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل

(واختاره) له (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحيحين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (أحمده أبلغ حمد) أي أنهاء (وأكله وأزكاه) أي أنعمه (وأتممه) أي أتممه المعنى أصفه بجميع صفاته إذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاد الحمد المذكور وهو أبلغ من حمد الأول وذلك وقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نحمده ونستعينه أي نحمده لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدله فلا تقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أي السار للذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها ولم يقل يدل الغفار القهار لأن معنى القهار مأخوذ مما قبله إذ من شأن الواحد في ملكه القهر (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الصفي المختار) أي من الناس ليدعوهم إلى دين الإسلام (صلى الله عليه وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه) أي عنده والقصد بذلك الدعاء أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبي داود والترمذي كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبدل الحزماء أي قليلة البركة (أتممته) أي بعد ما تقدم (فإن الاشتغال بالعلم) المعهود شرعا صادق بالفقه والحديث والتفسير (من أفضل الطاعات) لأنها مفروضة ومندوبة والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لأنه فرض كفاية وفي حديث حسنة الترمذي فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (و) من (أولى ما نهفت فيه نفائس الأوقات) وهو العبادات شبه مشغل الأوقات بها بصرف المال في وجوه الخير المسمى بالانفاق ووصف الأوقات بالنقاسة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بلاء عبادة وأضاف إليها صفته السجع وقد يقال وهو من إضافة الأعم إلى الأخص كسجدة الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل لتتأني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رجمهم الله من التخصيص من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والحكمة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة (وأنتن مختصر المحرر للإمام أبي القاسم) الإمام الدين عبد الكريم (الرافعي) منسوب إلى رافع بن خديج الهكالي كما وجد بخطه فيما حكى رحمه الله (دي التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين من كراماته ما حكى أن شجرة

والأفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون الشيء بعض الأفضل أن يكون أفضل كالتي صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه أفضلهم فلا تتأني إن روعي ما في الواقع من أن الاشتغال بعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن) وقد أكثره للتشويق والتشويق لا منافاة بينهما (قول المتن) أصحابنا أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن) من المبسوطات أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابعد به أن أيضا قوله أيضا مجازا يرجع لقوله والحكمة هنا مجازا علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن) وأنتن مختصر أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح) إمام الدين فيه تقديم القلب على الاسم وذلك مبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح النحاة من تأخيرها عن الاسم (قول المتن) ذي التحقيقات جمع تحقيق وتحقق المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وأثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح) الكثرة في العلم أخذ من دلالة اللام لأنها تفيد العموم

(قول الشارح) لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه الضمير في قوله عليه راجع للتصنيف (قول المتن) عمدة خبرنا (قول الشارح) مجازا الخ أي فهو استغارة تبعية مصرحة (قول المتن) معتمد خبرنا ث (قول المتن) من أولى الرغبات إلى آخره بيان لقوله وغيره (قول المتن) ان ينص أي يذكر التنبص أو ظاهر (قول المتن) على ما صححه أي رجه (قول الشارح) حسبما الطلع عليه صفة لمصدر محذوف أي وفاة حسبما الخ (قول الشارح) الراضع الآتية أي التي استدرك عليه بأن لاكثر على خلاف ما رجه (قول المتن) كبر أي مانع من حفظ أكثر أهل العصر (قول المتن) البعض أهل العنايات هو استثناء منقطع والمراد البعض الأقل المتقابل للأكثر وضمير منهم لاهل العصر لا للأكثر (قول الشارح) بأن لا يفوت الخ الباء للملابسة (قول الشارح) من الزيادة أي من كونه زائدا (قول المتن) مع ما أضمه إليه فيه دلالة على سبق الخطبة (قول المتن) ان شاء الله تعالى تنازع فيه ليسهل وأضمه (قوله) أي معصوبا بأشارته إلى أنه حال من الضمير المحرور في حفظه أي حال كون ذلك المختصر معصوبا بما أضمه إليه (قول الشارح) في أثناءه دفع لما قد يتوهم من أن المفهوم مستقل (قول المتن) * (٤) * منها التنبيه أي المنبه (قول المتن) على قيود أي

وأما كانت مختصة تلك المسئلة أو معممة وكأنه أنت ضمير فيها باعتبار أن البعض اكتسب تأنيثا منضاف إليه أولان معناه مؤنث (قول المتن) قيود في بعض المسائل أي معتبرة في بعض المسائل وانما جمعه لأن البعض متعدد (قول الشارح) بأن يذكر راجع للتنبيه والضمير في فيها يعود لبعض المسائل (قول المتن) محذوفات يرجع لقوله هي من الأصل (قول الشارح) أي متروكات الأحسن أن يقول يعني لأن هذا تفسير مراد إذا حذف يستدعي سبق وجود (قول الشارح) اكتفاء بذكرها في المبسوطات أي له أول غيره (قول المتن) ومنها مواضع معطوف على قوله منها التنبيه (قول الشارح) الآتي ذكره الخ قيد مخصص للمختار يحترزه عن مختار الراجعي فانها مذكورة فيه على وقعه (قول الشارح) ذكره الضمير راجع للمختار (قول الشارح) في مخالفتها أي للمختار (قول الشارح) نظرا لعله لقوله سترها (قول الشارح)

أضأت عليه لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (وهو) أي المحرر (كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب) أي مذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان المذهب (معتمد للفتي وغيره من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي بفتح الفين جمع رغبة بسكونها (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها (ووفى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) حسبما الطلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه عليه التحجج في المواضع الآتية (وهو) أي ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم المطلوبات) لطالب الفقه من الوقوف على الصحيح من الخلاف في مسائله (ليكن في حجه) أي المحرر (كبر يحجز عن حفظه أكثر أهل العصر) أي الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (البعض أهل العنايات) منهم فلا يكبر أي يعظم عليهم حفظه (فرايت) من الرأي في الأمور المهمة (اختصاره) بأن لا يفوت شي من مقاصده (في نحو نصف حجه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف يسير (ليسهل حفظه) أي المختصر لكل من يرغب في حفظ مختصر (مع ما) أي معصوبا بذلك المختصر بما (أضمه إليه ان شاء الله تعالى) في أثناءه وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل (من التفاضل المستجدات) أي المستحسنات (منها التنبيه على قيود في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الأصل محذوفات) أي متروكات اكتفاء بذكرها في المبسوطات (ومنها مواضع يسيرة) نحو تحسين موضعها (ذكرها في المختار على خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها معصوبا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في خلافها لغير المدايرك (واضحات) فذكر المختار فيها هو المراد ولو عبره أولا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير مألوف الاستعمال (أو موهوما) أي موقعا في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه بعبارة جليات) أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ ابدال على المأني به موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لغة من ادخالها على المتروك نحو أبدلت الجيد بالردى أي أخذت الجيد بدل الردى (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحرر فتارة بين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين

فذكر المختار فيها هو المراد تفرع على قوله الآتي الخ (قول الشارح) ولو عبر به عطف على ذكر كفاء مقدرة (قول الشارح) وتارة كان حسنا لم يقل كان أحسن لانه لا حسن عنده فيما وقع من التعبير (قول المتن) غريبا حال (قول الشارح) أي موقعا في الوهم يريد بان المراد بالوهم هنا ما يشغل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح) أي الذهن الاحسن الاتيان يعني والمراد بالذهن النفس (قول المتن) خلافه الصواب أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح) أي الاتيان تفسير للابدال وآخره يرتبط بالبدل (قول المتن) بأوضح قضية أن الاقول فيه ايضاح (قول المتن) بعبارة جليات الباء التأسيسية أو للملابسة (قول الشارح) أي ظاهرات أي بينات لا مقابل النص (قول الشارح) من ادخالها بيان للمعروف (قول المتن) القولين أي أو الاقوال وكذلك قوله والوجهين أي أو الاوجه وكذلك قوله والطريقين أي أو الطرق (قول المتن) والنص هو قول مختص بص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن) ومراتب الخلاف أي المخالف (قول الشارح) في المسائل الظاهرا أن سائر ما مر تنازع فيه (قول المتن) في جميع الحالات يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح) فتارة بين أي النوع فقط وقوله وتارة لا بين أي النوع فقط

(قول المتن) فان قوى الخلاف أى المخالف (قول المتن) قلت الخ أى فيما أريد ترجيحه (قول المتن) فان قوى الخلاف الخ لم يزد الشارح رحمه الله نظير ما سلف حالة على ما سلف (قول الشارح) فان الصحيح منه الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح) كأن يحكى بعضهم الخ الظاهر أنسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب (قول الشارح) لمن تقدم راجع لقوله وجهين (قول الشارح) وانه الضمير فيه يرجع للراد وقوله ممنوع منع ارادته واضح وأما منع أغلبية مقتضاه انما التساوى وهو بعيد وأما أغلبية الموافق والمخالف فان أريد أحدهما على التعيين فمنوع * (٥) * وان أريد مجموعهما فربما يسلم (قول الشارح) لا يعل به أى بذلك القول

المخرج (قول الشارح) لا يعل به أى غالبا ويجوز نسبته للإمام (قول الشارح) والجديد مناقله بمصر أى احداثا واستقرارا (قول المتن) فالراجح خلافه قياس ما سلف أن يقول فلا يظهر أو المشهور خلافه (قول الشارح) في مظانها أى محالها التي تظن تلك المسائل فيها وانظروا أن مفردة مظنة (قول المتن) ينبغي أى يطلب ويحسن شرعا ترك خلقه منها (قول الشارح) الظهارة للعدراى لان الزيادة تنافي الاختصار وهو علة لكل من قوله شرح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول المتن) وأقول فى أولها قننت الخ المراد بالاول والاخر معناهما العرف فيصدق بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقي وقوله والله أعلم كانه قصده التبرى من دعوى الاعلية (قول الشارح) لتبني الخ أى مع اتبى من دعوى الاعلية (قول الشارح) وقد قال مثل ذلك قد هنا لتقليل وكذا اقد الآتية (قول الشارح) وقد زاد عليه من غير تمييز لكن هذا النوع انما هو فى التليل مثل اللفظة واللفظتين (قول الشارح) فى هذا المختصر الاحسن فى هذا الكتاب (قول المتن) من زيادة لفظه وقوله بعدها فاعتمد هذا أى الزيادة (قول الشارح)

وتارة لا بين نحو الاصح والاطهر (حيث أقول فى الاظهر أو المشهور فى القولين أو الاقوال) لا شافعى رضى الله عنه (فان قوى الخلاف) لقوة مدركه (قلت الاظهر) المشعر بظهور مقابله (والا فامشهور) المشعر بغرابة متبائله لضعف مدركه (وحيث أقول الاصح أو الصحيح فى الوجهين أو الواجبه) للاصحاب يستخرجونها من كلام الشافعى رضى الله عنه (فان قوى الخلاف قلت الاصح والأف الصحيح) ولم يعبر بذلك فى الاقوال تأديع الامام الشافعى كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب فى الطريقين أو الطرق) وهى اختلاف الاصحاب فى حكاية المذهب كأن يحكى بعضهم فى المسئلة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو الموافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر فى المسائل ومقيل من أن مراده الاول وأنه الاغلب ممنوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعى رحمه الله ويكون هناك) أى مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له فى نظير المسئلة لا يعل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو فى قول قديم فالجديد خلافه) والقديم ما قاله الشافعى بالعراق والجديد ما قاله بمصر والعمل عليه الا فيما ينه عليه كما تمدد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاحمر فى القديم كسأيت (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه) ويبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أضفها اليه) أى الى المختصر فى مظانها (ينبغي أن لا يخفى الكتاب) أى المختصر وما يضم اليه (منها) شرح بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه الظهارة للعدراى فى زيادتها فانها عارية عن التسيكيت بخلاف مقابله (وأقول فى أولها قننت وفى آخرها والله أعلم) لتمييز مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك فى استدراك الصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله فى فصل الخلا ولا يتكلم (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه ونحوها على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفى عضو طاهر فى قوله فى التيمم الآن يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش فى عضو طاهر (وكذا ما وجدته من الاذكار مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأتى حقيقته من كتب الحديث المعتمدة) فى نقله لا اعتناء أهله بالنظر بخلاف الفقهاء فانما يعتنون غالبا بمعناه (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار وربما قدمت فصلا للناسبة) كقديم فصل التخيير فى جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار (وأرجوان تم هذا المختصر) وقد تم ونه الحمد (أن يكون فى معنى الشرح للمحرر فأتى لأحذف) أى أسقط (منه شيئا من الاحكام أصلا ولا من الخلاف ولو كان واهيا) أى ضعيفا جدا مجازا عن الساقط (مع ما) أى أتى بجميع ما شتمل عليه وما بما (أشرت اليه من النقائس)

كثير راجع للفظة وقوله وفى عضو ٢ ل ج ل ظاهر راجع لنحو اللفظة وقوله فى قوله أى النوى (قول المتن) وكذا ما وجدته كذا خبر مقدم وما مبدا مؤخر (قول المتن) فاعتمده جواب شرط مقدر (قول الشارح) فى تنه الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء أهله علة لكونها معتمدة (قول المتن) ان تم جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجا والظاهر أنه المرجو كما لا يخفى (قول المتن) من الاحكام من بيان (قول المتن) أصلا أى أصل هذا النى العام أصلا (قول المتن) ولو كان أى الخلاف معنى المخالف فبها استخدام (قول الشارح) أى أتى الى آخره يريد به أن عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فأتى لأحذف الخ (قول المتن) النقائس ينبغي أن يختص بمافيها تنسكب اذ الزائد المحض لا دخل له فى شرح عبارة المحرر

(قول الشارح) مع الشروع هي بمعنى البعدية لان معية لفظ لاخر من متكلم واحد تكون بمعنى البعدية (قول الشارح) من حيث الاختصار في الكائنة من حيث الاختصار وقوله ايضا من حيث الاختصار متعلق بقوله لدقائق (قول المتن) على الحكمة هي السبب الباعث (قول الشارح) في الكلام قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة (قول المتن) وأكثر ذلك أي ما ذكره من الدقائق الناشئة عن الاختصار (قول المتن) التي لا بد منها صفة كاشفة (قول الشارح) كما قاله أي كالذي قاله وفي التركيب قلاقة (قول الشارح) في قوله أي النووي (قول الشارح) في تمام هذا المختصر قيد بذلك لتكون أطراف الكلام متآخية فيقوى الطباق بينهما ويحتمل التعميم نظيره قبل في قوله تعالى يا أيها النعبد والناكستعين وتما معي تمام أو في حصول تمامه الناشئ عن اتماحه (قول الشارح) * (٦) * هذا المختصر يعني الكتاب (قول الشارح)

(الشارح) بأن يقدر في المراد بالقدرة العرض المقارن للفعل لاسلامته الاسباب والآلات فقط وقوله كما أقدر في على ابتدائه مأخوذ من قوله وأرجوان تم الخ اذهو ظاهر في ذلك وأيضا من قوله وقد شرعت في جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع في المختصر أي بعده (قول المتن) تقويضي هورداً موره اليه سبحانه وتعالى وقصده بها وقوله فانه لا يخيب من قصده واستند اليه كأنه يشير لما سلف (قول الشارح) ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الاجابة الباء سببية لقوله قدر (قول الشارح) في الآخرة الاولى التعميم (قول الشارح) تكرر به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف هذا مبني على أن العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي * (كتاب الطهارة) *

وهي بضم الطاء بقية الماء الذي يتطهر به (قول المتن) طهورا نقل النووي رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه الله تعالى ان فعولا قد يكون للبالغة وهي ان يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواته له في التعدي كضروب أو للزوم كصبور وقد يكون اسما لما يفعله الشيء كالتبرد لما يتبرده فيجوز أن يكون الطهور

المستحادات المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في هذا المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من حيث الاختصار (ومقصود به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المحررو في الحاق قيد أو حرف) في الكلام (أوشرط للمسئلة ونحو ذلك) مما يند (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الطلاق في قوله في الحيض فاذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادا) في تمام هذا المختصر بأن يقدر في على اتماحه كما أقدر في على ابتدائه مما تقدم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سألوه واعتمد عليه (والية تقويضي واستنادا) في ذلك وغيره فانه لا يخيب من قصده واستند اليه ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الاجابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي بأقربهم بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستعمال به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالأعانة عليه بوقف أو نقل الى البلاد أو غير ذلك ونفعهم يستتبع نفعه أيضا لانه سبب فيه (ورضوانه عنى أحباي) بالتشديد والهمز جمع حبيب أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض افراده تكرر به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالى

* (كتاب الطهارة) *

هي شاملة لاوضوء والغسل وازالة النجاسة واتيمم الآتية مع ما يتعلق بها وبدأ بيان الماء الذي هو الاصل في آلتها مستحبا بآية دالة عليه كما فعلوا فقال (قال الله تعالى وأزلفنا من السماء ماء طهورا) أي مطهرا ويعبر عنه بالطلق (يشترط لرفع الحدث والنجس) الذي هو الاصل في الطهارة (ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) وان قيدلوا فاقعة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذ كر الا متيدا كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا الى آخره ولا النجس لقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد سموا عليه ذنوبا من ماء متفق عليه والذنوب يفتح الذال المعجمة الدلو المملوء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لتاديره الى الاذهان فلورفع مانع غيره ماوجب غسل البول به ولا التيمم عند فقهه ويشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة والغسل المسنون والوضوء المحدد ونحو ذلك مما لا يقع الحدث ولا النجس كالغسلة الثانية والثالثة فهما (فالتغير بمستغنى عنه) مخالط طاهر (كزعفران تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء) لكثرة (غير طهور) كما انه غير مطلق اذ ما صدق

الطهور

من الاول وان يكون من الثاني انتهى واعلم انه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على ان تطهيره وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كذا لاجته فاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا فان الطهور ههنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لغوات ما اخذت به الامة (قول الشارح) وان قيدلوا فاقعة الواقع قال الاستوى الغرض أن يصح الاطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح الا متيدا (قول الشارح) ويشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة لوقال في وضوء المستحاضة لكان أولى (قول الشارح) اذ ما صدق الطهور والمطلق واحد هو بالرفع

(قول المتن) ولا يضر تغير لا يمنع الاسم دليله انه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة رضي الله عنهما من اناء واحد فيه أثر العجين (قول المتن) وطهارة بشرط عدم الطرح في المحلب ونحوه دون الطين فيه خلاف التراب الآتي ثم المراد هنا بالذكورات أعم من المقتت المحاط (قول الشارح) فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم كذا ذكره الامام حيث قال لا يبعد أن يكون عدم امكان الاحتراز مسوقا للاطلاق عند أهل العرف واللسان (قول المتن) أو تراب أى يخلاف غيره من أجزاء * (٧) * الارض كالنورة (قول المتن) قيل ونفها قال الاستوى ليس معناه النقل

دون الفرض اذا قائل به بل المراد ان النقل في ذلك على هذا الوجه كالفرض فيلزم أن يكون العلة على الاول الفرض وعلى الثاني أحد الامرين من الفرض والنقل فينتج ان غسل الذميمة ليس بطهور قطعا وليس كذلك فكان الصواب أن يقول قيل بل عبادتها (قول المتن) غير طهور في الحديد الذي في الروضة ترجع طريق القطع بذلك * فائدة * حرم الرافعي في الشرحين والمحرر بأن المستعمل مطلق منع من استعماله تغيره وقال النووي في تنجيس التنية انه الصحيح عند الاكثرين لكن صحح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى انه ليس بمطلق (قول الشارح) وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها أي هنا الذين انجس أو طاهر أو طهورا الى غير ذلك من الاحكام الآتية ان شاء الله تعالى (قول المتن) ولا تنجس قلتا الماء لو كانت النجاسة جامدة فهل يجب التباعد عنها قدر قلتين أو لا الحديد نعم والفتوى على خلافه فلو فرض ان الماء قلتان قط فعلى الاول لا يجوز الاعتراف منه وعلى الثاني يجوز وان كان الباقي نجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافعي * فائدة * نقل الاستوى ان الشافعي رضي الله عنه نص على عدم وجوب التباعد في اختلاف فيكون الفتوى على الحديد الموافق لتقديم (قول المتن) قلتا الماء

الطهور والمطلق واحد (ولا يضر) في الطهارة (تغير لا يمنع الاسم) لقائه (ولا متغير بمكث وطين ومحلب وما في مقوله وميمونة) ككبريت وزرنيخ لتعذر صون الماء عما ذكر فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان أشبه التغير به في الصورة التغير الكثير بمقتضى عنه (وصكذا) لا يضر (متغير بمجاور) طاهر (كعود ودهن) مطيين أولا (أو تراب طرح فيه في الاظهر) لان تغيره بذلك لكونه في الاول ترابا وفي الثاني كدورة لا يمنع اطلاق الاسم عليه والثاني يضر كالتغير بنجس مجاور في الاول ويزعفران في الثاني وترق الاول بغلط أمر النجس وبطهورية التراب بخلاف الزعفران وان كان طاهرا لانه لا يستعمل في حدث ولا نجس واما التغير بتراب تب به الريح فلا يضر جزا وضبط المجاور بما يمكن فصله والمحاط بما لا يمكن فصله (ويكره الشمس) أى ما تحتها الشمس في البدن خوف البرص بأن يكون يقطر حار كالخجاز في اناء من طبع الحديد لان الشمس يحدثها فصل منه زهومة تعلو الماء فاذا لاقى البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فلا يكره لذهاب الزهومة عنها (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث كالغسله الاولى فيه (قيل ونفها) كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون (غير طهور في الحديد) لان الصحابة رضي الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليطهروا به بل عدلوا عنه الى التيمم والقديم انه طهور لو وصف الماء في الآية السابقة بلنظ طهورا مقتضى تكرر الطهارة به كضروب لمن يتكرر منه الضرب وأجيب بتكرر الطهارة به فيما يتردد على المحل دون المنفصل جمعاً بين الدليلين والاصح ان المستعمل في نقل الطهارة على الحديد طهور وشملت العبارة ما اغتسل به الذميمة لنحل لزوجه المسلم فهو على الحديد غير طهور لانه ازال المانع وقيل انه طهور لان غسلها ليس بعبادة وموتضاه الصبي فهو أيضا غير طهور اذا المراد بالفرض هنا ما لا بد منه أتم بتركه أم لا ولا بد للجهة صلاة الصبي مثلاً من وضوئه وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها (فان جمع) المستعمل على الحديد فبلغ (قلتين فطهور في الاصح) كالمجموع النجس فبلغ قلتين من غير تغير والثاني لا والاضرب انه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس (ولا تنجس قلتا الماء بملافة نجس) لحديث اذا بلغ الماء قلنتين لم يحمل الخبث صححه ابن حبان وغيره وفي رواية لابن داود وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس وهو الشراذم لم يحمل الخبث أى يدفع النجس ولا يقبله (فان غيره) أى الماء القلتين (فنجس) لحديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شئ الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه (فان زال تغيره بنفسه) أى من غير انضمام شئ اليه كان زال بطول المكث (أو بقاء) انضم اليه (طهر) كما كان الزوال سبب النجاسة (أو بمكث وزعفران) وخل أى لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولونه بالزعفران ولا طعمها بالخل (فلا) يطهر لئلا في ان التغير زال أو امتزج بالظاهر الاستتار (وصكذا تراب وجص) أى جص (في الاظهر) لئلا المذكور والثاني يطهر بذلك لانه لا يغلب فيه شئ من الاوصاف الثلاثة

أى الطهور فلو كان مسلوب الطهورية لتغيره بمحاط طاهر نجس بالملافة على ما يفهم من كلامهم فلوزال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية ومثل هذا التغير القليل بملافة نفس له سائلة ثم زال التغير (قول المتن) فان غيره فنجس نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ثم اطلاقه بشمل التغير بملافة نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح (قول الشارح) لانه لا يغلب فيه شئ من الاوصاف الثلاثة أى لا يغلب على صفة التغير التي في الماء

فلا يستتر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب السترفان صفا الماء ولا تغير به طهر جزما (ودونهما) أي والماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة) لفهوم حديث القلتين السابق المخصص لمنطوق حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة فسيبه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغهما بماء ولا تغيره فطهور) لما تقدم (فلو كثر باراد طهور) أي أو رده عليه طهور أكثر منه (فلم يبلغهما لم يطهر وقيل) هو (طاهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب وقيل هو طهور حكاة في التحقيق ردا بغسله الى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولوانتي الاراد أو الطهورية أو الأكثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير طهر اعرابا فيما بعد هذا الكونه اعلى صورة الحرف وهي معه صفة لما قبلها (وبستنتي) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها كالزنبور والخنفساء (فلا ينجس مانعا) بموته فيه (على المشهور) لشقة الاحتراز عنها إلا أن تغيره بكثرته والثاني نجسه كغيرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم ينجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد موتها نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أي بموته فيه (وكذا في قول نجس لا يدر كطرف) أي بصرف لقلته كنقطة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس فانه لا ينجس مانعا لما ذكر (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) من مقابلته وهو النجس كغيره والثوب والبدن كل مانع في ذلك (والجاري كراكد) في نجسه بالملاقاة (في القديم لا ينجس بلا تغير) لقوته فالجربة التي لا ذها النجس وهي كذا في شرح المذهب الدفعة بين حاشي النهر في العرض على الجديد نجس وان كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتين لان الجريات وان توصلت حسا متفصلة حكما اذ كل جربة طالبة لما امامها سارية بماء ورائها (والقلتان خمسمائة رطل بغدادي) أي أخذ من رواية البيهقي وغيره اذ بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شيء والواحدة منها قدرها الشافعي أخذ من ابن جريج الرازي لها بقرتين ونصف من قرب الحجاز وواحدة لا تزيد على ما على مائة رطل بغدادي وسيأتي في زكاة السات انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أو وثلاثة أسباع أو ثلاثون وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية (تقريباً في الاصح) قدم تشرى بعكس المحرر ليشمله وما قبله التحصين والمقابل فيما قبله ما قيل القلتان ألف رطل لان القرية قد تسع مائتي رطل وقيل هي مائة رطل لان القلة ما قبله البعير أي يحمله وبعير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق وهو ستون صاعاً وثلاثمائة وعشرون رطلاً يحيط عشرون للنظرف والحبل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيضراً أي شيء نقص وعلى التقريب الأصح لا يضر في الخمسمائة نقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع ورباع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح) أي أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر في النجس عن التغير بخيصة على الشط (ولو اشقبه ماء طاهر بنجس) كأن ولغ كلب في احد المائتين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فنهشما بأن يبحث عما بين النجس كرشاش حول انائه أو قرب الكب منه (وتطهر بماطن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل ان قدر على طاهر يتيقن فلا) يجوز له الاجتهاد فيهما فقله اجتهد أي جواز ان قدر على طاهر يتيقن ووجوب ان لم يقدر عليه كذا كره في شرح المذهب (والاعمى كصير) فيما ذكر (في الاظهر) لأنه يدرك أمانة النجس باللس وغيره والثاني لا يجهتد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد (أو) اشقبه (ماء وبول) بأن انقطع رايه (لم يجهتد) فيهما (على الصحيح) والثاني يجهتد كلما من وفرق الاول بأن المأله أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه بخلاف البول (بل يخططان) أو يراقان

(قول الشارح) فانه لا ينجس مانعا
لما ذكر برجع لقوله لقلته (قول المتن)
والجاري كراكد انظر هل الجاري من
المانع غير الماء حكم الجاري من الماء
في ان الجربة النجسة لا تعدى لغيرها
(قول المتن) اجتهد أي لان أصل
الطهارة قد عارضه تعين النجاسة
لكونهما كان ترك الأصل في غير معين
وجب النظر في التعيين

(قول الشارح) بنون الرفع الخ أي ولا يصح عطفه على يجتهد لبثوث النون وكان تحفة الجلال الاسنوي التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه مجزوم بحذف النون عطف على يجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوي فيه اشكال فان العطف على يجتهد يفسد المعنى الا أن يقال ان بل تقرر حكم ما قبلها وثبت ضده لما بعدها وانه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالعطوف عليه (قول المتن) توضح بكل مرة أي ويعذر في تردده في التمسك للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تقتضي بوجوده من الطهارة مع ان الحكم أعم فيما يظهر * فرع * اذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب * (٩) * ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويعتفر التردد في التمسك للضرورة انتهى

فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد (قول المتن) واذا استعمل ما ظنه أي جميعه بقرينة قول الشارح الآتي ولولبي من الاول شيء وحينئذ فنقول وتغير ظنه انما باقى على طريقة الرافعي بمعنى انه يجوز الاجتهاد ولا يجب لانه على تقدير تخالفه لا الاول لا يعجل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة هي المرادة من قول الشارح الآتي بخلاف ما اذا لم يتق منه شيء اما لو تلف أحد الاناءين قبل الاجتهاد فلا اشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد وتخير أو ظن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الاولى أو الذي ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي اذا تميم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام الرافعي لأن المحدث في المسئلة الاولى اعنى مسئلة التلف بالاستعمال متف هذا التمسك الا أن يقال هذا أعطى ما ثبت له من الاجتهاد فلا يجب إعادة الاجتهاد فيه (قول الشارح) لم يعد جزمها هذا بوجوب ان مراده الارقاق قبل الصلاة وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح

(ثم يتيمم) ويصلى بلا إعادة بخلاف ما اذا صلى قبل الخلط أو نحوه فبعد لان معه طاهر ايقين وقيل لا تعذر استعماله وهكذا الكلام فيما اذا اجتهد في المائمين ولم يظهر له الطاهر وللإعنى في هذه الحالة التقليد في الاصح بخلاف البصير قال في شرح المذهب فان لم يجد من يقبله أو وجد فتخير تيمم وقوله بل يخلطان بنون الرفع كما في خطه استثناء أو عطفا على لم يجتهد بناء على ما قال ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهي هنا وفيما بعد الانتقال من غرض الى آخر (أو ماء) (وماء ورد) بأن انقطعت رايحة (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين وفرق الاول بمثل ما تقدم في البول (واذا استعمل ما ظنه) الطاهر من المائمين بالاجتهاد (أراق الآخر) ندب الثلاثا يتشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) بالاراقه (وتغير ظنه) فيه من نجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) للثلاثة نقص ظن بظن (بل يتيمم) ويصلى (بلا إعادة في الاصح) اذ ليس معه طاهر ييقن والثاني بعيد لان معه طاهر بالظن فان أراقه قبل الصلاة لم يعد جزمها وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء موارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ منه ويصلى ولا يعيد كما لا يعيد الاول وهل يكفي عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح المذهب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة تنجس النجاسة الآتية في باب الغسل ولولبي من الاول شيء وتغير ظنه فغيبه النص والتخريج لكن بعيد على النص ماصلى بالتيمم لان معه طاهر ايقين وقيل لا تعذر استعماله فان أراقهما أو خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزمها ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بها ذكره في شرح المذهب أو محدثا وقد بقي مما ظهر منه شيء لزمه إعادة الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يتق شيء ذكره في الروضة كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء (مقبول الرواية) كما عرفت وأثره بخلاف البصير (وبين السبب) في تنجسه كولو غ كلب (أو كان قفها) في باب تنجس الماء (موافقا) للخبر في مذهبه في ذلك (اعتمده) من غير تبيين للسبب بخلاف غير الفقهاء أو النقية المخالف فلا يعتمد من غير تبيين السبب لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند الخبر (ويحتمل استعمال كل اناء طاهر) في الطهارة وغيرها بخلاف النجس كالمخدوم جلد ميت فيحرم استعماله في ماء قليل وما تنجس ما به (الاذهب) وفضة (أي اناءهما) (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم

الجزم لان من يجعل الارقاق شرطا للصلاة التيمم ٣ ل لا يعتبر الارقاق بينهما (قول الشارح) لزمه إعادة الاجتهاد أي اذا كان الذي ظن نجاسته باقيا والافان لم يكن هناك سوى بقية الذي ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيمم ويصلى ولا إعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد وهو طاهر (قول المتن) أو كان قفها موافقا للوشى في موافقه ومخالفته فان طاهره كالحالف وكذا الشك في النية الاصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح) على الرجال والنساء قال الرافعي لشمول معنى الخلاء وان جازلهن الحلى بالذهب والفضة تزينا كان اقتراس الحبر يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصحح النووي جواز اقتراسهن للحبر لا لطلاق الحديث

لا شربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهم ما تعلق عليه ويقاس غير الاكل والشرب عليهما (وكذا) يحرم (التخاذه) أي اقتناؤه (في الاصح) لانه يجزى الى استعماله والثاني لا اقتصارا على مورد النهي من الاستعمال (ويجوز الاناء الموء) أي المبطي يذهب أو فضة أي يحل استعماله (في الاصح) اقله الموء به فكأنه معدوم والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموء به بحيث يحصل منه شيء بالعرض على التار حرم جزما (و) يحل الاناء (النفيس) من غير الذهب والفضة (كقوت) أي يحل استعماله (في الاظهر) والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بأنه لا يدركه الا الحواص وعلى الحرمة في المستثنين يحرم الاتخاذ في الاصح أخذهما سابقا وصرح به المحامي في الثانية كما ذكره في شرح المذهب (وما مضى) من اناء بذهب أو فضة ضبة كبيرة لينة حرم استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لينة أو كبيرة لحاجة جاز في الاصح) نظر الأصغر والحاجة ومقابلة نظرا الى الزينة والصكبر (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) والثاني يحرم اناءها مطلقا لما شربها بالاستعمال (قلت المذهب يحرم) اناء (ضبة الذهب مطلقا والله أعلم) لان الخيلاء فيه أشد من انضة وأصل ضبة الاناء ما يصلح به خلل من صفحة أو غيرها أو اطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تنوع جانبها من الاناء كشقة أو أذن والصغيرة دون ذلك والأصل فيها ما روى البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلا بفضة لانصداعه أي مشعبا بخيط فنه لا تشقاؤه وتوسع المصنف في نصب الضبة بفعالها نصب المصدر وبعبارة المحرر والمضرب بالذهب والفضة ان كان ضبته كبيرة الى آخره

(باب أسباب الحدث)*

أي المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بنواقض الوضوء (هي أربعة أحدها خروج شيء من قبله) أي المتوضئ (أو غيره) قال تعالى أوجاء أحدكم منكم من الغائط الآية والغائط المكان الطمئن من الأرض تقضي فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للجماعة وسواء في النقص الخارج المعتاد كالبول والنادر كالدم (الالتي) فلا ينقض الوضوء كأن احتلم النائم فاعدا على وضوء لانه يجب الغسل الاغم من الوضوء وانما تنقض الحيض مع إيجابه الغسل لانه لا فائدة لبقاء الوضوء معه (ولو انسدت مخرجه وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهي من السرة الى الخلف تحت الصدر أي انفتح تحت السرة كذا في الدقائق (مخرج) منه (المعتاد ينقض وكذا نادر كدود في الاظهر) لقيامه مقام النفس في المعتاد ضرورة فكذا في النادر والثاني يقول لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر فلا ينقض (أو) انفتح (فوقها) أي فوق المعدة بأن انفتح في السرة وفوقها كما قاله في الدقائق (وهو) أي الأصلي (منسداً وتحتها) وهو منفتح فلا ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقها بالقياس أشبه اذا تمخيلة الطبيعة دفعه الى أسفل ومن تحتها لا ضرورة الى مخرجه مع انفتاح الأصلي والثاني ينقض لانه ضروري الخروج تحوّل مخرجه الى ما ذكر وعلى هذا لا ينقض النادر في الاظهر ولو انفتح فوقها والأصل منفتح فلا ينقض كالتقي وفيه وجه وحيث قيل بالنقض في المنفتح قيل له حكم الأصلي من اجزاء الاستنجاء فيه بالحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإبلاج فيه وتحريم النظر اليه فوق العورة والأصح المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصلي اثناً الأصلي فأحكامه باقية ولو خلق الانسان مدودا لأصل في فنتحه كالأصل في انتقاض الوضوء بالخارج منه

(قول المتن) كقوت منه العقيق كما قاله في شرح المذهب ثم المراد بنفس الذات دون الصفة فقط (قول المتن) أو صغيرة لينة الخ استشكل الاسنوي هذا باتفاق الشيخين على تحريم تخلية السكين والقلعة ونحوهما مطلقا واتخاذ سنن الخياط ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تضبيب الاواني لكثرة الحاجة اليه بخلاف غيره واعلم أيضا انه لا يجوز تعويبه السيف والخاتم ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار قال الاسنوي وقد يشكل على ما ذكرهنا من التوبة الا أن يقال ذلك محمول على ما ليس بخلاف هذا أو يحمل ذلك على نفس الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن القتيب الاستعمال أولى بالنفع من الفعل بدليل جريان الخلاف في الاتخاذ دون الاستعمال

(باب أسباب الحدث)*

(قول المتن) هي أربعة قال الاسنوي حلة النقص بها غير معقولة فلا يقاس على هذه الأربعة غيرها لك ان تقول التعاليل الآتية في مسائل المسر تقتضي انه معقول المعنى (قول المتن) من قبله قيل هذا التعبير من حيث معموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة ومخرج بولها أحسن من قول المحرر كغيره بأحد السبيلين (قول الشارح) وعلى هذا لا ينقض النادر في الاظهر كذا ذكره الاسنوي أيضا

تحت المعدة كان أوفوقها والمسدود كعضو زائد من الخنثى لا يجب بحسه وضوء ولا بالإلحاح أو الإيلاج فيه غيل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أر غيره تصرح بجوابه وافقته أو مخالفته (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كخنثون أو انحاء أو سكر والاصل في ذلك حديث أبي داود وغيره العيان وكاء السه من نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذا ساء الدبر وكأوه حفاظة عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعيان كناية عن اليقظة (الانوم يمكن مقعده) أي اليقظة من مقعده فلا يقض لامن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريج من القبل لندرته ولا تمكن بان نام على فقاهه ماصفا مقعده مقعده ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقعده تخاف (الثالث التقاء بشر في الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولا مستم النساء أي استم كما قرئ به والممس الجس بالسيد كما فسره ابن عمر رضي الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للاتساذ المثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صورالاتقاء فألحق به وأطلق عليه في الباب المس توسعا (الاحمرما) فلا يقض لمسها (في الاظهر) لانه ليس محللا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآيات والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم زكاحها منسب أو رضاع أو مصاهرة وسياق بيان ذلك في النكاح (والمموس) وهو من وقع عليه المس رجلا كان أو امرأة (كلامس) في انتقاض وضوءه (في الاظهر) لاشتراكهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا ينقض وقوفهم ظاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم يبلغ حداً انتهى (وشعر) بفتح العين (وسنن وظفر في الاصح) لاتقاء المعنى في لمس المذكورات لان أولها ليس محللا للشهوة وباقها لا يلتذ بلسه وان التذنب بالنظر اليه والثاني ينقض نظرا الى ظاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجري الخلاف في لمس المرأة صغيرة لا يشتهي ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا ينقض بالتقاء بشر في الرجلين والمرأتين والخنثيين والخنثى والرجل أو المرأة والبشرة ظاهر الجلد (الرابع من قبل الآدمي) ذكره كان أو أنثى من نفسه أو غيره (بطن الكف) الاصل في ذلك حديث الترمذي وابن حبان وغيرهما من مس ذكره وفي رواية فرجه فليتوضأ والمراد المس بطن الكف لحديث ابن حبان اذا أفضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينهما ما ستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس بطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه اهتكم حرمه غيره ولهذا لا يتعدى النقض اليه وقيل فيه خلاف للموس وقد تقدم وقبل المرأة النافض مسه ملتقى شفرها ذكره في شرح المهذب قال فان مست ما وراء الشفرين لم ينقض بخلاف (وكذا في الجديد حلقة دبره) أي الآدمي قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منهما والقديم لا ينقض بمسها وقوفهم ظاهر الاحاديث السابقة في الاقتصار على القبل وعبر في شرح المهذب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنيذ أنما وراء ذلك من باطن الاليتين فلا ينقض بخلاف انتهى ولا محلقة ساكنة (لا فرج هجمة) أي لا ينقض مسه في الجديد اذا حرمة لها في ذلك والقديم وحكامه جمع جديد أنه ينقض كفرج الآدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبله او قطع في دبرها بعدم النقض وتعبه في الروضة بأن الاصحاب أطلقوا الخلاف في فرج الهجمة ثم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر والاشل وباليد السلاء في الاصح) لان محل الحب في معنى الذكر لانه أصله وشهول الاسم في غيره مما ذكر والثاني لا ينقض المذكورات لاتقاء المذكور في محل

(قول الشارح) أي التمييز أي الاستثناء الآتي في المتن متصل (قول الشارح) والاول استنبط منها معنى خصصها اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعدية الهجمة أي مع أنها لا تشتهى وتنقض (قول الشارح) والمحرم من حرم زكاحها أي على التأيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروعهما بين وكذا لا يرد عليه أنها للمؤمنين رضي الله عنهم (قول المتن) وظفر فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع سكون الفاء وكسرها وأطفور (قول الشارح) الاصل في ذلك حديث الترمذي الح ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده أنص في المقصود من حيث أن الافضاء هو المس بطن الكف بخلاف المس قلت كأنه لكثرة تخرجه وأيضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول المتن) بطن الكف خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافا لا احد رضي الله عنه وانما سميت كفالانها فكف الاذى عن البدن (قول الشارح) ولهذا لا يتعدى النقض اليه أي بخلاف المس (قول الشارح) والتبريم وحكامه جمع جديد أنه ينقض كفرج الآدمي أي بجامع وجوب الغسل بالإيلاج في كل منهما (قول المتن) والصغير أي لشمول الاسم وهتك الحرمة بخلاف لمس الصغيرة

(قول المتن) ولا ينقض راس الاصابع قال في شرح المذهب لو نبتت أم سبع زائدة في ظاهر الكف فلا تنقض بها بخلاف ما لو نبتت على استواء الاصابع في باطن الكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول الشارح) وحررها وحرف * (١٢) * الكف لا يشك على هذا

الحاق حرف الرجل بالاسفل في مسح
الخف لان الاصل هنابقاء الطهارة
وهناك أن يكون المسح على الظاهر
فاستحب الاصل في الموضعين
(تنبيه) قال بعض العلماء المراد
عابين الاصابع للحمية الفاصلة بين
أصول الاصابع والمراد بحرف
الاصابع ما يستتر اذا انضم الاصبعان
وان كان المتبادر الى الافهام تنسير
ما بينهما بهذا الاخير قلت بسبب هذا
قول الشارح رحمه الله وحرفها
وحرف الكف فان حرف الخنصر
والايماء يدخلان في حرف الكف لانه
الراحة مع بطون الاصابع قبل ويجوز
أن يكون المراد بحروف الاصابع
جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر
الكف (قول المتن) ومس ورقع أي
سواء كان باطن الكف أو غيره وسواء
كان بجائل أو غيره (قول الشارح) تبعاً
لها أي كأيهم ذلك من قوة العبارة
فتأمل * فائدة * لو كان التمر آذنة وشاعلى
خشبة أو طعام كذا نقله بعضهم عن
القاضي والذي في الروضة كراهة
الحرق لا غير
(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
(قول الشارح) والجمرا كالبنيان نظير
ذلك الصلاة في الجمرا فيقدم اليمن
عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار
عند قصد الانصراف عنه * فائدة * من
الآداب أن لا يطيل التعود على الخلاء
لانه يجرد منه الباسور وهو مكروه
كجماله في الروضة (قول الشارح)
ولكن شرتوا أو غرتوا أي اذا كان
قائماً الحاجة في المدينة الشريفة
وماساتها والاقتصد بكون التشرى
والانغريب على عمت الكعبة

الجب ولا تنفامظنة الشهوة في غيره (ولا يتعذر رأس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكسف
نحروجها عن سمت الكسف وقيل تنقض لانها من جنس شرة بالحن الكسف (ويحرم بالحدث
الصلاة) اجماعا وفي الصحيحين حديث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ ومنها صلاة
الحنارة وفي معناها سجدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة
الا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير رواه الحاصم وقال صحيح على شرط مسلم
(وحمل المحفف ومس ورقة) قال تعالى لا يمسه الا المطهرون هو خير بمعنى النهي والحمل أبلغ من المس
والمطهر بمعنى المتطهر ذكره في شرح المذهب (وكذا جلده على الصحيح) لانه كالجزء منه والثاني لا يحرم
مسه لانه وعاءه ككسبه (وخريطة وصندوق فهما مصحف وما كتب لدرس قرآن كالوح في الاصح)
لشبهه الاولين المعتدّن للمحفف بالجلد والثالث بالمحفف والثاني لا يحرم مسها لان الاولين كالوعاء للمحفف
والثالث ليس في معناه وحمل الثالث كسه ومس الاولين وحملهما ولا مصحف فهما جائز (والاصح
حل حملها في أمتعة) تبعالها (و) في (تفسير ودناير) كالأحذية لانها المقصودان ودونه والثاني يحرم
لاخلاله بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم وصوبه في الروضة والمس
في الأخيرين كالحمل (لا قلب ورقة يعود) فانه لا يحل في الاصح لانه في معنى الحمل لا تنقل الورق
بفعل القائل من جانب الى آخر (و) الاصح (أن الصبي المحدث لا يمنع) من مس المحفف واللوح
وحملهما الحاجة لعلمه منهما ومشتقة استمراره على الطهارة والثاني على الولي والمعلم منعه من ذلك
(قلت الاصح حل قلب ورقة يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لانه ليس بحمل ولا في معناه
ولو اف كره على يده وقلب به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان (ومن يتيقن طهراً أو حدثاً وشك في شدة)
هل طهر أعليه (عمل يقينه) استصحابا لليتين والأصل في ذلك حديث مسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً
فأشكّل عليه أخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً والمراد بالشك
التردد باستواء أو رجحان كقوله في الدقائق فمن طلق الضد لا يعمل بظنه لأن طلق استصحاب اليقين أقوى
منه وقل الرافعي يعمل بظن الطاهر بعد تيقن الحدث قال في الصغائر لم أر ذلك لغيره وأسقطه من
الروضة (فلو قههما) أي الطاهر والحدث بأن وجد منه بعد طلوع الشمس مثلاً (وحمل السابق)
منهما (فضة ما قبلهما) يأخذ به (في الاصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر لانه يتيقن الطهارة
وشك في تأخر الحدث عنها والأسل عدم تأخره وان كان قبلهما متطهر فهو الآن محدث لانه يتيقن
الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأسل عدم تأخرها ان كان يعتاد تجديد الطهارة فان لم يعتد
تجديدها فإظهار تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهر فان لم يعلم ما قبلهما الزمة الوضوء لتعارض
الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلهما او يلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً
قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا

قال في الروضة وهو صحيح عندنا من طريق
 * (فصل) في آداب الخلاء وفي الاستجماء (يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه) المناسبة
 اليسار للمستقذر واليمين لغیره والخلاء المذكور الخالي نقل الى البناء المعد لت قضاء الحاجة عرفا
 (ولا يحمل) في الخلاء (ذكر الله تعالى) أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيما له وحمله قال
 في الروضة مكر ولا حرام والعراء كالبنيان في هذين الاديبن (ويعقد) في قضاء الحاجة (جالسا
 يساره) دون يمينه فنصها لان ذلك أسهل لخروج الخارج ولول بال قائما فخرج بينهما فيعقد هما (ولا
 يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدباني البنيان (ويحرم ان بالعراء) قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم
 الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يسول ولا غائط ولا سكن ثم قوا أو غزبروا والشجان

وروي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلاً الشام مستدبراً الكعبة
وروي ابن ماجه وغيره بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن
أناساً يكرهون استقبال القبلة بفر وجهم فقال أوقفوا فلو اجتمعوا في القبلة فجمع الشافعي
رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على الهجاء لأنهم استعملوا لا يشق فيها
اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البناء فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم ليان الجواز وإن كان الأولي لنا تركه نعم يجوز فعله في الهجاء إذا استمر جرتفع
قدر ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويجرم فعله في البناء إذا لم يستتر فيه على الوجه
المذكور إلا أن يكون في البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد السترة وقصر ذلك في شرح
المذهب وغيره وذكر فيه أنه لو أرخى ذيله قبالة القبلة حصل به السترة في الأصح والمراد بالذراع ذراع
الآدمي (ويبعد) عن الناس في الهجاء إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستتر)
عن أعين الناس في الهجاء ونحوها جرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أرخى ذيله
حصل به السترة (ولا يول في ما راكد) لحديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال
في الماء الراكد والنهي فيه للكرهية وإن كان قليلاً لا يمكن طهره بالكثرة أم الجارية فيقتل في شرح
المذهب عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يعزم البول في القليل
مطلقاً لأن فيه اتلافاً عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (ولا يول في حجر) لحديث أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء الثقب وألحق
به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن تسكن في ذلك فقد تؤذى من
يول فيه (ومذهب ربيع) لثلاث يحصل له رشاش البول (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم اتقوا اللعنان
قالوا وما اللعنان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسبياً بذلك في نهي الناس لهما كثيراً
عادة فنسب إليهما ما يصيغه المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظلم الناس
في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشملهما ما قول المصنف متحدث بفتح الدال اسم
مكان التحدث وكلامه في البول وصريح في الروضة بكرهاته في قارة الطريق ومثلها المتحدث أم
التغوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الاحتجاب أنه في الطريق مكره وينبغي أن يكون
محترماً ما فيه من إذاء المسلمين ونقل في الروضة كآصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام
وأقره ومثل الطريق في ذلك المتحدث وعبارة الروضة هنا كآصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى
في متحدث الناس (وتحت ثمرة) صيانة لثمرة الواقعة عن التلوث فتعافها النفس والتغوط
كالبول فيكرهان قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقولوا بالتحريم لأن
التنجس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو تغوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الضرورة
فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يتحرك لسانه وقدر روي ابن حبان وغيره حديث النهي عن
التحدث على الغائط (ولا يستنجي بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه ثلاثاً يحصل له رشاش ينسجه قال
في الروضة إلا في الإخيلة المعدة لذلك فلا ينتقل لاه لئلا يناله فها رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لتقاء
المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه بالتنجس ونثره كروغ يرذل وهو مستحب
لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودته كما قاله في الكفاية ثم نقل عن الشافعي حسين وجوبه وشهدته
رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (ويستول عند دخوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك من
الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب

(قول الشارح) جرتفع الخ الظاهر أن
السترة في هذا الباب لا بد أن يكون
عرضاً بحيث يستبرئ العورة (قول
الشارح) يحصل له رشاش البول أي
فختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي
وقال فيماري من أنه صلى الله عليه
وسلم كان يستعخر الريح معناه ينظر
أن يجراها فلا يستقبلها للابعد عليه
البول لكن يستدبرها انتهى ونازع
الولي العراقي في ذلك الشافعي الاستدبار
من عود الرخصة الشرعية (قول
الشارح) الذي يتخلى في طريق الناس
إلى آخره هذا مفرد واللعنان متنى
فلا بد من ذويل وقد يقال هو متنى
في المعنى باعتبار الطريق والنقل (قول
المتن) وتحت ثمرة قال في شرح المذهب
سواء في ذلك المباحة والمملوكة (قول
الشارح) قال في الروضة يكره ذلك
الضرورة أي ولو كان ذلك بركة السلام
(قول المتن) ويستبرئ * فائدة * يكره
حشواً كاستبرئ ونحوه (قول
الشارح) لأن الظاهر من انقطاع
البول عدم عودته كما قاله في الكفاية أراد
في البول على ما قيل

(قول الشارح) والخبث يضم الخاء والباء قال في شرح مسلم أكثر الروايات باسكان الباء فقيس هو المكروه مطلقا وقيل الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان (قول المتن) ويجب الاستنجاء خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياسا على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزئ مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعيين الحجر (قول المتن) وجمعهما إلى آخره وما في قصة أهل قباء من أن الشاء عليهم لجمعهم بين الماء والحجر قال النووي لأصل له قال النووي بل وجه الشاء عليهم استعمالهم الماء لأن العرب كانت تقتصر على الحجر (قول المتن) وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ نقل النووي في شرح المذهب عن الخطائي جواز استعمال التخلالة ودقيق الباقلاء في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي والظاهر أن عدم استعمال المطعوم لا يتعدى الاستنجاء إلى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملمع مع الماء في غسل الدم قال وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه في ذلك وفيه نظر (قول المتن) وجلد قيل إن كان انداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفا على كل لزم أن يكون قسيما مع أنه فرد من كل جامد الخ وكذا إذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو قال ومنه جلد لكان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام (قول المتن) والوسط كل موضع صلح فيه بين كالحف والجماعة والقلادة فإنه باسكان السين لا غير وإن لم يصلح فيه بين كالدائر والساحفة للفتح ويجوز الاسكان على نفعه عليه النووي في الدقائق

في الصغراء والبيان كما قاله في الروضة وقدر روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلا قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروى أصحاب السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلا قال غفر الله لي وروى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلا قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني والخبث يضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك كور الشياطين وأنهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في الشاء المعد للقضاء الحاجة لأنه مأواه وفي الصغراء لأنه بصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب الاستنجاء) إزالة للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع جواز الاستنجاء به حيث فعله كإرواء البخاري وأمر بفعله بقوله فيمارواه الشافعي وليستغ ثلاثة أحجار الموافقة له مارواه مسلم وغيره من نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحدا من الماء والحجر (وجعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر لأنه يزيل العين والثر بخلاف الحجر (وفي معنى الحجر) الوارد (كل جامد طاهر قال غير محترم) كالخشب والخزف والحشيش فيجزي الاستنجاء به واحترز بالجامد الذي زاده على المحترز عن ماء الورود ونحوه كما قاله في الدقائق وبالظاهر عن النجس كالعبر وبالقاع عن غيره كالكعبين الملس وغير محترم عنه كالمطعوم في الصحيحين النهي عن الاستنجاء بالعظم زاد مسلم فإنه طعام أخوانكم يعني الجن فطعمهم الانس كالخبز أولى فلا يجزئ الاستنجاء به واحدا ما ذكر ويعصى به في المحترم (وجلد) بالحجر عطفًا على جامد ويجوز الرفع عطفا على كل (دبغ دون غيره في الظهور) فهم ما وجهه الأجزاء في المدبوغ أنه انتقل بالدبغ عن طبع العوم إلى طبع الثياب ومقابلته بقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الأجزاء في غير المدبوغ أنه مطعوم ومقابلته بقول هو قسمة فيلحق بالثياب (وشترط الحجر) لأن يجزئ (أن لا ينفخ النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الموضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه (ولا يطرأ أجنبي) من النجاسات عليه فإن جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر من الماء (ولو نذر) الخارج كالدوم الذي (أو شرف فوق العادة ولم يجاوز صفحته) في الغائط (وحشفته) في البول (جاز الحجر في الظهور) في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه بالاعتداء والثاني لا بل يتعين الماء فيه لأن جواز الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره أما الجبار والماء كرفيتعين فيه الماء جرما وكذا غيره المنتقل به دون المنفصل عنه (ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزئ (ثلاث مسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي ثلاثة أحجار أو ثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال نهى نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر لأن المقصود عدد المسحات (فإن لم ينق) الحبل بالثلاث (وجب التثاء) بالزيادة عليها إلى أن لا يبقى الأثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخزف (وسنن الأيتار) بعد الانتهاء المذكور إن لم يحصل بوتر كان حصل برابعة فبأنى بخامسة قال صلى الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا منق عليه (و) سنن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فيبدأ بأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه والثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعا (وقيل يوزن لجانبية والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسنن) الاستنجاء (بمساره) تأسيا به صلى الله عليه وسلم كإرواء أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان نهى نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء لدود ونحوه)

بفتح العين (بلاوث في الاطهر) لفهات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يتخلو عن رطوبة خفية ويجزئ الحرفيه وقيل فيه قول النادر وعلى الاول يستحب الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وقول المحرر لا يجب أو وضع

(باب الوضوء)*

هو مشتمل على فروض وسنن وبداء بالاول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرض منه أي فروضه كما في المحرر (سنة أحدها نية رفع حدث) عليه أي ما يصدق عليه حدث كأن ينوي رفع حدث البول الصادر منه أي رفع حكمه ككرمة الصلاة وعبارة المحرر وغيره رفع الحدث أي الذي عليه وعدل عنها الى ما قاله قال في الدقائق ليدخل فيه من نوى رفع بعض احداثه فانه يكفيه في الاصح ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينو رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوءه في الاصح أو غالطا صح قطعا (أو) نية (استباحة مقتصر الى طهر) أي وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المذهب في نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لانه قد يكون تجديدا والاصل في النية حديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنيات (ومن دام حدثه كاستحاضة) ومن به سلس البول (كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فهما) وقيل لا تسكن في نية الاستباحة بل لا بد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لاحق وقيل تكفي في نية الرفع لتضمنها نية الاستباحة (ومن نوى تبردا من نية معتبرة) كنية مما تقدم (جاز) له ذلك أي لم يضره في النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثاني يضره للاشراك في النية بين العبادة وغيرها ونية التلطف كنية التبرد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب له وضوء كقراءة) أي نوى الوضوء قراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أي لا يكفيه في النية (في الاصح) لأن ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أي بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه فخلو أول الغسولات وجوبها ولا بما قبله لانه سنة تابعة لا واجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لأنها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كنت ووجب إعادة الغسل منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالاول لانه متبذبه (وله قترتها على أعضائه) أي الوضوء كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الاصح) كما يجوز تقرير أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تقرير النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه غالبا) ومنتهى لحية) أي آخرهما وهما العظماء اللذان عليهما الأسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضا لأن المواجهة المأخوذ منها الوجه تنبذ ذلك والمراد ظاهره ما ذكر اذ لا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ومنتهى التحيين من الوجه وان شمله العبارة (فنه موضع الغيم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة وليس منه موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بالمعجمة أي موضعه من الوجه (في الاصح) لمخاذاته بأض الوجه وهو ما يندب عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعة اعتقاد النساء والاشراف فحبة شعره ليشع الوجه (لا التزعقان) بفتح الزاي (وهما ياضان يكتفان الناصية) أي ليستا من الوجه فهما في تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال

(باب) * (الوضوء)
(قول الشارح) والاصل في النية الخ من
الادلة أيضا من القرآن قوله تعالى
اذقمتم الى الصلاة فاعسلوا لان المعنى
فاغسلوا لا جلها كما تقول اذا ذهبت الى
السلطان فلبس أي لاجله (قول المتن)
كفاه نية الاستباحة الخ يجب الاستوى
جواز سائر التكيفات في الوضوء
المجدد قياسا على الصلاة المعتادة (قول
المتن) دون الرفع في شرح الروض نقلا
عن الرافعي أن حكمه كالسبب في أنه ان
نوى استباحة الفرض استباحه والا فلا
(قول الشارح) والثاني يقول قصده حالة
كماله الضمير في قوله قصده يرجع
للشخص والضمير في كماله يرجع لقوله
ما يندب

شعره بشعر الرأس ونقل الرافي في شرحه ترجمه عن الاكثرين وتبع في المحرر ترجيح الغزالي للاول
(ويتبع غسل كل هذب) بالهملة (واجب وعذار) بالهمزة (وشارب وخذ وعنفقة شعرا)
بفتح العين (وبشرا) أي ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كُف لان كثافته نادرة فالحن بالفتح بالغالب
(وقيل لا يجب باطن عنفقة مكشوفة) بالثالثة وقيل لا يجب غسل باطن المكشوف في الجميع لان
كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (واللحية ان خفت كهذب) فيجب غسلها ظاهرا
وباطنا (والا) بأن كثفت (فلم يغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها العسر اتصال الماء اليه وغسل بعضها
الخارج عن الوجه بطريق التبعية له لحصول المواجهة به أيضا (وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه)
من اللحية وغيرها كلعذار خفيفا كان أو كثفا لا باطنا ولا ظاهرا لخروجه عن محل الفرض وما ذكر
من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا تنقله في شرح المذهب عن جماعة
وصوبه وحمل كلام الرافي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهرا الخارج وأن باطنه لا يجب
غسله قولاً واحداً على المكشوف وأسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على
المحرر وعبارته وأما اللحية المكشوفة فيكفي غسل ظاهرها في حدة الوجه منها وان كانت خفيفة فهي
كالشعر والخفيفة غالباً ويجب أيضاً غسل ظاهرا الخارج من اللحية في أصح القولين انتهى والخفيف
ما ترى البشرة من خلاله في مجلس الخطاب والمكشوف ما يمنع الرؤية (الثالث غسل يديه) من
المكشوفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء والعكس قال تعالى وأيديكم الى المرافق ودل
على دخوله ما فعله صلى الله عليه وسلم فيماري مسلم أن أباه ربه توشاً فغسل وجهه فأسبغ الوضوء
ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العنق ثم اليسرى حتى أشرف في العنق ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه
اليمنى حتى أشرف في الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكور من اليدين والقدمين (وجب
غسل مبق) منه (أو من مرفقه) بأن فلك عظم الذراع من عظم العنق (فرأس عظم العنق)
يجب غسله (على المشهور) لانه من المرفق ومقابلته يقول لا وانما وجب غسله حالة الاتصال
لفرضه غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو) من (فوقه ذنب) غسل
(بناقي عضده) محافظة على التحجيل وسيأتي (الرابع مسح يديه برأسه أو شعره) بفتح العين
(في حذته) أي حدة الرأس بأن لا يخرج يده عن يده ولو خرج عنه باليد لم يكفه المسح على الخارج قال تعالى
وامسحوا برؤوسكم ورجلكم من الأقدام صلى الله عليه وسلم يتوضأ فمسح بيمينه وعلى العمامة فدل على
الاكتفاء بجمع البعض والرأس مذكور (والاصح جواز غسله) لانه مسح وزيادة (و) جواز (وضع اليد)
عليه (بلامه) لحصول التقصود من وصول البال اليه ومقابل الاصح فهمما يقول ما ذكر لا يسمى مسحاً
(الخامس غسل رجليه مع كعبيه) من كل رجل وهما العظامان الثالثان من الجانبين عند مفصل
الساق والتقدم قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين قرئ في السبع بالنصب والجر عطفاً على الذي لفظاً
في الاول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والافصل بين المظوفين للاشارة الى الترتيب بتقديم المسح
على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في الغسل فعلة صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث
مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الاصل وسيأتي جواز المسح على الخفين بعده (السادس ترتيبه)
هكذا أي كما ذكر من البداء بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع كما في حديث مسلم
السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بعده (فالاصح أنه ان أمكن ترتيبه في غطس أو غطس
ومكث) قدر الترتيب (مع) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن ترتيبه في غطس أو غطس وخرج

(قول الشارح) في وجوب غسل ظاهرا
الخارج هذا الجموعه يشمل الخارج من
اللحية وغيرها من الشعور النادرة
الكثافة فتستفيد منه أن باطن
الخارج المكشوف ولو من عذار ونحوه
لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون
مقابل المذبح وفي قول بالنظر للمكشوف
اجاب غسل ظاهره فقط وان كان
ظاهره وفي قول الخ يابى ذلك (قول
الشارح) وزاده مع غيره هو حكم ظاهرا
الخارج من غير اللحية (قول الشارح)
حتى أشرف الى آخره أي دخل فيها ومنه
الموهري

في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت الأصح العجوة بلام مكث والله أعلم) لان الغسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغر أولى وقيل لا يصح في المكث أيضا لان الترتيب فيه تقدير لا تحقيق (وسننه) أي الوضوء (السؤال جريضا) حديث لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عذر كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره وحديث اذا استكنتم فاستنوا رواه أبو داود في مراسيله والمراد عرض الاستنانه في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستنانه طولا أي لانه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصوده وأولاده الاراء قال ابن مسعود رضي الله عنه كنت أختي لرسول الله صلى الله عليه وسلم سوا كل من أراءك رواه ابن حبان (لا يصح في الأصح) لانه لا يسمى استنانه كالسنة الثانية المستثنى والمستثنى منه على المحترز (ويستحب في الصلاة) حديث الشيخين لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة أي أمر ايجاب (وتغير الفم) بنوم أو غيره لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسؤال أي يدهكه رواه الشيخان وروى النسائي وغيره حديث السؤال مطهرة للفم ويكسر بها أي آلة تنظفه من الرائحة الكريهة (ولا يكره الا للصائم بعد الزوال) حديث الشيخين لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلاف بضم الحاء التغير والمراد الخلاف من بعد الزوال حديث أعطيت أمتي في شهر رمضان خمسة اقال وأما الثانية فانهم يمسحون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه وقال هو حديث حسن كذا كره المصنف في شرح المذهب عن حكاية ابن الصلاح والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلاف يدل على طلب ابقائه فذكره ازانته (والسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوء فلم يجدوا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى جماعة فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فربأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضعوا وكلوا نحو سبعين والوضوء يفتح الواو الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي الذي كان ذلك وهو المراد بالسمية وأكملها في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه ان حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جملة رواياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قلل البركة (فان ترك) عمدا أو سهوا (ففي أمثاله) يأتي به اندراكها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لفوات محلها وقال فيه اذا أتى بها في أمثاله يستحب أن يقول بسم الله على أذنه وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليصاب على سنده المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمي عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) حديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدا بجماعة فأكفاه عن يديه فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده فاستخرجهما فغمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثا إلى آخره (فان لم يتيقن طهرهما) بأن ترد فيه (كره غمسهما في الاناء قبل غسلهما) حديث اذا استنقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين بات يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثا فغسل أشار بما علم به الى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالحجر لاهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويطلق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تروى الكراهة الا بغيره ما ثلاثا كذا كره في الروضة عن الشافعي والأصحاب للمحدث والقصد بالثانية والثالثة تيمم الطهارة قال في الدقائق احترز بالاناء عن البركة ونحوها والمراد اناء فيه دون قلتي فان يتن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل

(قول المتن) الا للصائم بعد الزوال
أنظر هل في معناه المسك لترك البية
ونحو ذلك (قول الشارح) والمراد
الخلاف الخ لكان أن تستنك في هذا بأنه
من باب ذكره من أفراد العام بحكمه
وهو لا يخص الا أن يقال التخصيص
واقع بالفهم نظيره ما قيل في الحديث
من من ذكره فليتوضأ مع الحديث مع
الافضاء ثم تأمل هذا الحديث مع
أحاديث طلب السؤال للصلاة والوضوء
ونحو ذلك فعد ما متعارضين فما المرجح
حديث الخلاف (قول المتن) وغسل
كفيه قبل في غسل الكفين والمضمضة
والاستنشاق لطيفة وهي الاحاطة
بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم
والريح

قبله كما ذكره في صحيح التنبيه (والضمضة والاستنشاق) لأنه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه
 كقوله حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بإيصال الماء إلى داخل الفم والأنف
 (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الأصح) على الفضل (بضمض بغرفة ثلاثاً
 ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً) ومقابلته بفعلهما بابتغرافات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبلغ
 فهم ما غير الصائم) لحديث لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق
 إلا أن تـكون صائماً صححه الترمذي وغيره وفي رواية للدولاني في جمعه لحديث الثوري إذا توضأت
 فأبلغ في الضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمباغة في الضمضة
 أن يبلغ بالماء أقصى الخنك ووجهي الأسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس
 إلى الخيشوم أما الصائم فمكره له المباغة فيه ما ذكره في شرح المذهب (قلت الأظهر تفضيل الجمع)
 بينهما (ثلاث غرفات بضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره
 وفي البخاري من حديثه تيمم وضوء واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات وقيل يجمع بينهما بغرفة
 يغمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفضل بينهما القياس على غيرهما في أنه لا ينتقل إلى تطهير
 عضو إلا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود حديث أنه صلى الله عليه وسلم فصل بين الضمضة
 والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة الصحيح المأثورة
 أن علي بن أبي طالب وعثمان تَوَضَّأَ ثلاثاً ثلاثاً وأفراد الضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا توضأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتثليث الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم
 توضأ ثلاثاً ثلاثاً وحديث أبي داود عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فشمع رأسه ثلاثاً قال في شرح
 المذهب كابن الصلاح أسنده حسن وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ
 مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق أنه غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح رأسه فأقبل
 يديه وأدبر مرة واحدة (و يأخذ الثالث باليقين) من الثلاث فيتمها وقيل بالأكثر حتى لا يقع الزيادة
 عليها وهي مكررة ووجهة وقيل بحرمته وقيل خلاف الأولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد
 الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسحته بالأخرى وإهايمه
 على صدغيه ثم يذهب بهما إلى فناء ثم يردهما إلى المبدأ وهذا من له شعر يتقلب بالذهب والردليل يصل
 البلبل إلى جميعه والأفلا حاجة إلى الردلور لم تحسب ثالثة (ثم) مسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما
 بماء جديد لا يبلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً خلف الماء الذي أخذ لرأسه ويمسح بهما خفيه أيضاً بماء
 جديد ثلاثاً وأفاد تعبيره ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبير المحرر بالواو (فإن
 عمر رفع العمامة) أولم يردزعها (كل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم
 توضأ فشمع بياضيته وعلى العمامة والأفضل أن لا يقتصر على أهل من الناصبة (وتخليل اللحية الكتنة)
 بالمثلثة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته صححه الترمذي وغيره وكانت كنهه وروى أبو داود عن
 أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت خنكته فخلل به لحيته وقال هكذا
 أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المذهب عن السرخسي وقال يستدل
 بهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) لحديث لقيط السابق في المباغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق
 أصابع يديه ورجليه وفي الروضة كأصلها لم يذكر الجهور وتخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كعب
 وفيه حديث حسنة الترمذي أي وهو كما قال الرافعي ما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال

(قول المتن) تفضيل الجمع أي وأما أصل
 السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك
 (قول الشارح) وفي البخاري من حديثه
 إلى آخره هذا صرح من حديثه السابق
 وذلك لأن قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً
 أن كان مرجع الإشارة ادخال اليد
 وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية
 مفيدة للغرفات الثلاث كما هنا وإن كان
 مرجعها مضمض واستنشق لم يقد ذلك
 والله أعلم (قول الشارح) ودليل الفصل
 القياس على غيرهما إلى آخره هذا قيد
 يرد عليه الكيفية الثانية من كيفية
 الوصل المتقدمين (قول المتن) كل
 بالمسح عليها الظاهر أن حكمهما
 كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة
 الأولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده
 ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح
 صار الماء مستعملاً بارتصاله عن الرأس
 وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير عند
 التكميل على العمامة ثم ذلك القدر
 المصوح من الرأس هل يجمع ما يجاذبه
 من العمامة ظاهر العبارة لا

اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل
 الاصابع بخنصر يده اليسرى مبتدئ بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي
 والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي الله عنه انه توضأ فخلل بين أصابع
 قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليمين) من اليدين والرجلين
 على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحب التبا من ما استطاع في شأنه كاه في ظهوره وترجله وتغله وترجل تسريح الشعر وروى أبو داود
 وغيره عن أنس هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فابدأ بما منك فأن قدم اليسرى كره نص
 عليه في الأم أمان الكفان والحدان والاذنان فيطهران دفعة واحدة ونسئ البداءة بأعلى الوجه
 للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (وطالة غزته وتجيبله) وهي غسل ما فوق الواجب
 من الوجه في الأول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أنس يدعون يوم القيامة غزرا
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وحديث مسلم أنتم الغر المحجلون
 يوم القيامة من أسباغ الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته وتجيبله وغاية التجيبل استيعاب
 العضدين والساقين ويغسل في الغزة صفة العنق مع مقدمة الرأس (والموالة وأوجها القديم)
 وهي أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يحيف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء
 والمزاج قال في الكفاية ويقدّر المسح مغسولا دليل القديم حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدميه مائة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال
 في شرح المذهب انه ضعيف (وترك الاستعانة) في الصب عليه لانها ترفه لا تليق بالمتعبد فهي خلاف
 الأولى وقيل ~~مكروهة~~ والاستعانة في غسل الأعضاء مكروهة قطعاً وفي احضار الماء لأبسها
 ولا يقال انها خلاف الأولى وحديث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً (و) ترك (النفض)
 للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكروه وقيل خلاف الأولى والرابع في الروضة وشرح
 المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الاصم) لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة أنه ميمونة بالمدليل فردّه وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان
 والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي تختاره ونجمله والثالث انه مكروه (ويقول
 بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث مسلم من توضأ
 فقال أشهد الى آخره فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذي على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت
 أستغفر لك وأتوب اليك) لحديث الحاكم وصححه من توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت
 الى آخره كتب برق ثم طبع بطابع ولم يكسر الى يوم القيامة قوله برق أي فيه والطابع بفتح الباء
 وكسرهما الخاتم ومعنى لم يكسر لا يتطرق اليه ابطال (وحذفت دعاء الأعضاء) المذكور في المحزر
 وهو أن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم بيض وجهه ونسوة وجوه وعند غسل اليد
 اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني
 كتابي شمالي ولا موراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند غسل
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وزاد على ذلك الرافي في الشرح عند مسح
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (اذلاً أصله) كذا قال في الروضة
 وشرح المذهب أي لم يحى فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الاذكار والتشجيع والرافعي قال

(قول السارح) بخنصر يده اليسرى
 قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك
 سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال
 في شرح المذهب وهو الرابع المختار
 (قول المتن) وتقديم اليمين قال القفال
 في محاسن الشريعة المحكمة في تقديمها
 التيميم اذ اليمين من اليمن وهو حصول
 الخير والشمال تسمى الشواء (قول
 المتن) والاطالة غزته الخ قال الاسنوي
 كلامه يدل على انه يشترط اتصالهما
 بالواجب وانه ان شاء قدمهما وان شاء
 قدمه انتهى وقول السارح وهي أي
 الاطالة لكن عبارة الاسنوي والفترة
 غسل مقدمات الرأس وصفة العنق
 مع الوجه والتجيبل غسل بعض
 العضدين مع الذراعين وبعض الساقين
 مع الرجلين

باب مسح الخف * (قول المتن) مسح الخف عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الأرجل بالنصب والجرك كالأيتين فقراءة النصب للغسل وقراءة الجرك للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافاً لما دل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير (قول الشارح) أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانتصب المضاف إليه اتصاه على التوسع وإنما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفاً ولا نصله أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله إن يمسح علم ما يدل من المصدر المقدّم ثم الظاهر أنه قدّم هذه الرواية على رواية * (٢٠) * مسلم لأنها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة

ورده الأثر عن السلف الصالحين فاتهمه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للأهل بالحدث الضعيف في فضائل الأعمال

* (باب مسح الخف) *

(يجوز في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لابس الغسل أو المسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحتراز وبالوضوء عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كما نقله عنهم في شرح المهذب وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنبه الآتي آخر الباب (للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام) حديث ابن خزيمة وحبان أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة إذا ظهر فلبس خفيه أن يمسح عليهم ما روى مسلم عن شريح ابن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم (من الحدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقدر المأثري منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ثم مسح المسافر ثلاثة أيام أو لياليهن أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أو أياها فإن كان دونها مسح في القصر مدة المقيم وفيما فوقه إلى أن يقيم كسبائي في قوله أو عكس والعاصي بسفره يمسح مدة المقيم وصاحب الضرورة كالمستحاضة يمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كسبائي (فإن مسح حضرا ثم سافرا أو عكس) أي مسح سافرا ثم أقام (لم يستوف مدة سفر) تغليباً للحضر فيقتصر على مدته في الأول وكذا في الثاني إن أقام قبل مضى فإن أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ما مضى وإن زاد على يوم وليلة ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخدين حضرا ثم الآخر مسح مدة السفر عند الرافعي تبعاً لقائني حسين والبعوي وصح المصنف مقالة المتولي والشاشي أنه يمسح مدة الإقامة فقط (وشروطه أن يلبس بعد كمال ظهر) للحدث الأول فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجزئ المسح إلا أن يترعها من موضع القدم ثم يدخلها ما فيه ولو أدخل أحداهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسح إلا أن يترع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها ما فيه ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله ظهر وشيء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم إليه التيمم لمرض فيجوز بناء المسح عليها واستدابه ما كان يستفاد بذلك الوضوء لوقوعه من فرض ونوافل أو نوافل فقط

(قول الشارح) لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح) اليوم الأول ليلته اليوم مضاعف مقدم وليته فاعل (قول الشارح) كأن أحدث وقت الفجر عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالياء لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح) ثم مسح المسافر ثلاثة أيام وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهب أو أياها وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الأسنوي حيث قال شرط جواز الثلاثة أن يكون السفر طويلاً فإن قيل إنما يقيد السفر بالطويل لأن القصر وهو مدون اليوم واليلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما إذا كانت دون ثلاثة انتهى وقولي يقتضي المحل وقفة فتأمل (قول المتن) فإن مسح حضرا ثم سافرا خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضرة ولم يمسح فيه فإنه إن مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت الليلة من غير مسح فله استيفاء

مدة المسافر وإن ابتدأها من الحدث الذي في الحضرة كما ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهت عليه ولا يذهب الوهم إلى خلافه والله أعلم (قول الشارح) ولو مسح سافرا بعد حداثته حضرا الخ أي ولا يضرك ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فإنه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة الشيء عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما الصفاقتها أو لتجديد القدمين أو النعل على الاسفل (قول الشارح) مع كونه قويا كما في البسيط ففي البسيط اعتبر النفوذ والصب والقوة (قول المتن) ولا يجوز جرمه فان هو فارسي معرب والجرم فوق خف فوق خف كذا عرفوه وحينئذ فكل رجل فيها جرم فوق وهو الخف الاعلى والثنية في المتن بهذا الاعتبار (قول الشارح) هما خف الخ أي كل منهما خف أو أراد بيان حقيقة الجرم فوق مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن ظاهر عبارة المتن أن كلا من الاسفل والاعلى يسمى جرمه وان في كل رجل جرمين وفيه بعد (قول الشارح) كل منهما صالح بينه أن هذه الصورة هي محل القولين دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح) والثاني يجوز أي ويصنع الاعلى بدلا عن الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الظاهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالثا وأكثر واعلم أن عدم الجواز يشكل عليه بخبر تعدد الانتظار في الرابعية في صلاة الخوف مع أن السنة انما وردت بالتقارن في الفرق (قول الشارح) فان مسح الاسفل الخ مثل ذلك يجوز في مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلى الى الاسفل من محل الخرز (قول المتن) ويكفي مسمى مسح الخ أي خلافا لابي حنيفة بأنه تقدير بثلاث أصابع ولما ثبت في التعميم الامواضع الغضون ولا حمد

فقط ان كان فعل به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب غير الاعلى فلورؤى منه بأن يكون واسع الرأس لم يضرب ولو كان به تحرق في محل الفرض ضرب قل أو أكثر ولو تحترقت البطانة أو الظهارة بكسر أو لهما والباقي صفيق لم يضرب والاضرب ولو تحترقت من موضعين غير متجاذبين لم يضرب (طاهرا) بخلاف الخيش كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والمتن في المسح عليه اذا نصح الصلاة فيه التي هي المتصود الاصل من المسح وماعداها من مس الخف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معتقدها مع من لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيزان الحكم كذلك في غير المعفوع عنها فبستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من الخف وحله كما قاله الجوزي في البصرة يمكن تباع الشيء فيه لتردد مسافر لحاجاته عند الخط والترحال وغيرهما مما جرت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لغلظه كالخشمة العظيمة أو رتبته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك لسعته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالشيء عن قرب كفي المسح عليه (قبل وحللا) فلا يكفي المسح على المغصوب لانه رخصة والرخص لا تناف بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك في كفي المسح على المغصوب كالوضوء بماء مغصوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حللا وسائر ما بينهما أحوال من نهي يلبس أي وهو بهذه الصفات (ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذه الى الرجل كفي المحترق لو صب عليه كفي شرح المذهب كانه ياب مع كونه قويا كما في البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المتصرف فيها نصوص المسح والثاني يجوز كالمحترق طهارته من موضع وبطائه من آخر وان نفذ الماء منه الى الرجل لو صب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح الى الرجل لخفته لم يجزئ المسح عليه كما جزمه الماوردي وهو خارج بشرط امكان تباع الشيء (ولا يجوز) (جرم فوق في الظاهر) هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لان الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه والجرم فوق لان الحاجة اليه والثاني يجوز لان شدة البرد قد تنحج الى لبسه وفي نزع عند كل وضوء للمسح على الاسفل مشقة ويجب بانه يدخل يده بينهما ويمسح الاسفل ولو لم يكن الاسفل صالحا للمسح فهو كالكفاية ويجوز للمسح على الاعلى جرمه ولو لم يكن الاعلى صالحا للمسح فهو كتركه تلف على الاسفل فان مسح الاسفل أو الاعلى ووصل البلى الى الاسفل بقصده أو قصد هما أو أطلق أجزاء أو ان قصد الاعلى فقط فلا ولو لم يصلح واحد منهما للمسح فواضح أنه لا أجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد) بالمرى (في الاصح) لحصول الستر والارتفاق به والثاني لا كلولف على قدمه قطعة آدم وأحكامه بالشدة فانه لا يمسح عليها وقرى الاول بعسر الارتفاق بها في الازالة والعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (وبس مسح أعلاه) الساتر لسط الرجل (وأسنفه خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مضرجا بين أصابع يده ولا يسن اعني عابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجوز فلو وضع يده المبلة عليه ولم يمسحها أو قطر عليه أجزاء وقيل لا ويجزئ تحرقه وغيرها (ويكفي مسمى مسح يحاذي الفرض) من ظاهر الخف دون باطنه ان لا يلبس فلا يكفي كقوله في شرح المذهب اتفاقا (لا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوفه على محل الرخصة والقول الثاني وهو مخرج بكفي قياسا على الاعلى وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حرفه كاسفله والله أعلم) في أنه لا يكفي

(قول الشارح) أو سقرا جمع سافر كراكب وركب قاله الاسنوي (قول الشارح) دل الامر بالنزع وجهه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من الأمر نابل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بامر نافي يكون الانيات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً ومأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا الاياه (قول المتن) غسل قدميه أي وبظاهر انتطاع المدة أيضاً كافي الجنابة ثم رأيت في السكافية صرح بأن نزع الرجل من الخف مبطل للمدة * (باب) * الغسل (قول المتن) الغسل قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يحتج الى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول الشارح) الا في الشهيد فسيأتي أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن) وكذا أولاده بلابل الظاهر أن الولادة المذكورة تحترم الوطء كالحيض والنفس قيل ان الولادة بلابل توجد كثيراً في نساء الاكراد * فائدة * (٢٢) * اذا أوجنا الغسل منها فهل تبطل الصوم

الاصح في التحقيق نعم والاقوى في شرح المذهب لا كالاختلام (قول الشارح) والثاني يقول الولد لا يسمى منياً أي ويجب الوضوء كذا في الاسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الاول وفيه نظر لانه منعقد من منياً ومنى الرجل (قول الشارح) وتحصل للرجل أي تحقق وتوجد بالدخول الحشفة وخروج المنى فليست غيرهما والا فوجه انفاة الوجوب هنا الى أمر مرتب على دخول الحشفة وخروج المنى وعدم اعتبار ذلك في باقي الاسباب كالحيض (قول المتن) حشفة قال الامام في اعتبار قدر الحشفة في البهيمية كالقود ونحوه كلام يوكل الى فكر النقيب * (فرع) * قل في الروضة لو استدخلت المرأه ذكراً مقطوعاً ففيه الوجهان في نقض الوضوء بحسه قال الاسنوي هـ كذا أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجميع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على النقيب (قول الشارح) من مقطوعها يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف اليه لان المضاف بمعنى المماثل

الاقتصار عليه لقربه منه (ولامسح لثا في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل وهو الغسل (فان أجنب) لا لبس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجريد لبس) أن أراد المسح بأن ينزع ويظهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطع مدة المسح فيه بالجنابة لامر الشارح بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سقرا أن لا نترع خفافاً ثلاثة أيام وباليهات الا من جنابة صحبه الترمذي وغيره دل الامر بالنزع على عدم مجواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنابة فهي مانعة من المسح فاطعة للمدة حتى لو اغسل لابس الا يسع بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافي ويؤخذ من قول السكافية ينبغي أن لا تبطل مدة المسح أنه يسع بقيتها لارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة أو انتهت (وهو بطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو بالانتهاء (وفي قول تنوياً) لبطان كل الطهارة يبطلان بعضها كالمصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما ويصلي بطهارته

* (باب الغسل) *

موجبه موت الا في الشهيد فسيأتي أنه لا يغسل (وحيض ونفاس) فيجب عند انتطاعهما للصلاة ونحوها (وكذا أولاده بلابل في الاصح) لان الولد منى منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الاول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجري الخلاف بتعجيله في التاء العلقية والمضعة بلابل (وجنابة) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها) من مقطوعها منه (فرجاً) قبلاً أو دبراً من آدمي أو بهيمة ويصير الآدمي جناباً بذلك أيضاً (وبخروج منى من طريقه المعتاد وغيره) كأن انكسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنزخ المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالعدة هناك وفي شرح المذهب انه الصواب وخزمه في التحقيق (وبعرف سندقه أولاده) بالجمعة (وبخروجه) وان لم يتدفق لثته مع قنور الذكركه عقب ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأسقطه من المحتر لا يستلزام اللذلة (أوريج عجين رطباً وبياض بيض جافاً) وان لم يتدفق أو لثته كان خراج ما بقي منه بعد الغسل (فان فنت الصفت) المذكورة في الخارج

فهو عامل ولانه كالجاء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه ايضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذراً من أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكبر الحشفة بذلك على أن هذا مراده أن الماتن في الكلام على التحليل في باب النكاح قالوا اذ خلق الخثر لا تمحل له حتى تنكح وتغيب بقبولها حشفته أو قدرها قال الشارح من مقطوعها ولم يقل منه لان الصغير هنا لا يغني عنه (قول الشارح) منه حال من المضاف اليه في قدرها (قول الشارح) ويصير الآدمي جناباً نعم يستثنى منه الميت فلا تجب إعادة غسله لا تقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي بذلك لانه منى أي يصيب فيقال منى ومنى ومنى والاول أفصح (قول الشارح) مع قنور الذكركه يرجع لقول المتن أولاده بخروجه

(قول المتن) والمكث في المسجد أى ولو في هوائه ولو كان بعض المكان منجدا على سبيل الشبوع حرم أيضا بخلاف الاعتصاف وصحة الصلاة للأوم المتباعدة منه امامه فوق ثلثمائة ذراع (قول الشارح) ولا جبا الا عابري سبيل أى فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى لهذمت صوامع وبيع وصلوات * فائدة * (٢٣) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد

جبا وما الى التوى رحمه الله (قول المتن) والقرآن أى باللفظ ومثله اشارة الآخرس قاله القاضي في فتاويه (قول الشارح) أوحىض لو كان على المرأة حيض وجنابة فتوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في نظيره من الوضوء قال الامام النووي والفرق صعب انتهى قلت قد يلوح فارق من جهة أن ينسب رفع الحدث الاكبر من حيث اقتضاؤها جميع جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الاعضاء يدل على قوتها استتباعها للصغردون العكس (قول الشارح) وقد يكون مندوبا فيه نظر فان الوضوء قد يكون مندوبا ويصح نية الوضوء (قول المتن) وتعميم شعره لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثم عادت شعر رأسي ولكن يجز شعره (قول الشارح) حتى الاطفال ليست من البشرة (قول المتن) ولا تجب مضمضة واستنشاق خلافا لابي حنيفة (قول المتن) ثم الوضوء الظاهر أنه يستحب أيضا في الاعمال السنوية أيضا (قول الشارح) كغضون البطن والابط وكذا السرة وبين الاثنين وتحت الاظفار وتحت الركبتين (قول الشارح) مخرجها من خلاف الخ لئلا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحس

(فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنابها تحصل بما ذكره في أن منها يعرف بالصفات المذكورة وقال الامام والغزالي لا يعرف منها الا بالتلذذ (ويحرم بها) أى بالجنابة (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها المتقدم في باب (والمكث بالمسجد لا يصوره) أى الجواز به قال تعالى ولا جبا الا عابري سبيل وخرج بالمسجد الرباط ونحوه (والقرآن) ولو بعض آية لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن ويقرأ بـ كسر الهمزة على النهى وضمها على الخبر المراد به النهى ذكره في شرح المذهب (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) كقوله عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وعندنا المصيبة ان الله وانا اليه راجعون فان قصد القرآن وحده أومع الذكركرم وان أطلق فلا كما اقتضاه كلام المصنف خلافا للحزب ونسب عليه في الدقائق وقال في شرح المذهب أشار العراقيون الى التحريم قال في كفاية وهو الظاهر (وأقله) أى الغسل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس (نية رفع جنابة) أوحىض أو ناس أى رفع حكم ذلك (أو استباحة مفتقر اليه) أى الى الغسل كأن يحوى به استباحة الصلاة أو غيرها بما يتوقف على الغسل (أو أداء فرض الغسل) أو فرض الغسل أو أداء الغسل كافي الحامى الصغير قياسا على أداء الوضوء وفي شرح المذهب قال الرواني لو نوى الجنب الغسل لم يجزئه لانه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ومقرونة بالرفع في خط المنصف وقيل بالنصب صفقة مقتدرة المنصوبة بنية المانوفة (وتعميم شعره) بفتح العين (وبشره) حتى الاظفار وما يظهر من صمغى الاذنين ومن فرج المرأة عند قعودها اقتضاء الحاجة وما تحت الشعر الكفيف ويجب تنضض الضفائر ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كافي الوضوء (وأكله ازالة القذر) بالمعجعة كلمنى على الفرع (ثم الوضوء) كاملا (وفي قول يؤخر غسل قدميه) فيغسلهما بعد الغسل لحديث الشيخين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في غسله من الجنابة وضوء للصلاة زاد البخارى في رواية عن ميمونة غير رجله ثم غسلها ما بعد الغسل (ثم تعهد معاوضة) كغضون البطن والابط (ثم يفيض الماء على رأسه ويخلطه) وفي الروضة وأصلها أنه يخلط الشعر بالماء قبل افاضته ليكون أبرد عن الاسراف في الماء وفي المذهب ويخلط اللحية أيضا (ثم) على (شقه الايمن ثم الايسر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في ظهوره ورواه الشيخان من حديث عائشة (وبذلك) بذنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويشئت) كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (وتتبع) المرأة (لحيض اثره) أى اثر الدم (مسكا) بأن تجعله على قطنه وتدخله فرجها لادامر بما يؤدى ذلك في العجيين من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائته عن الغسل من الحيض خذى فرصة من مسك فقطهرى بها بقولها اها يعنى تنبى بها اثر الدم ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المحل والنفاس كالحيض في ذلك والفرصة بكسر الفاء وبالصاد انهم حيلة القطعة والاثر بفتح الهمزة والمثلثة (والا) أى وان لم يتيسر المسك (فتحوه) من الطيب فان لم يتيسر فالتين فان لم يتيسر كفى الماء ونسب في الدقائق على عدوله عن قول المحزرمسكا ونحوه للاعلام بالترتيب في الاولوية

على رأسي ثلاث حبات فاذا أنا قد طهرت (قول الشارح) كالوضوء بل أولى (قول المتن) وتتبع لحيض لو تركته كره (قول الشارح) كفى الماء عبارة الاستوى كفى أى في حصول السنة كذا قاله الراعى انتهى وقال غيره كفى في ازالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لانه كفى في حصولها ثم الظاهر ان المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا ادخال ماء في الفرج بيد الطيب المذكور (قول الشارح) للاعلام بالترتيب في الاولوية فيه رد على الاستوى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وافادة الترتيب ظاهرة وكونها في الافضلية لا يفيد المنهاج

(قول المتن) بخلاف الوضوء أى ولو كان مكتملا للتعيم واما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكتملا للوضوء (قول الشارح) اذا صلى بالاول صلاة ما كان حكمه ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكرة الرابعة قال الاسنوى وهو مكروه اذا لم يؤد بالاول شيئا قلت ينبغي أن تكون كراهة تخريم لانه عبادة فاسدة حينئذ (قول المتن) والغسل عن صاع من السن * (٢٤) * أيضا أن يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء * فرع * تسنن الموالاة فيه أيضا كالوضوء (قول الشارح) لان الماء يصير مستجلا أولا في النجس فلا يستعمل في الحدث أى ولا يضر في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الخبث بدونه على رأى الرافعى رحمه الله تعالى وقوله مستجلا يوافق بحث الشيخين في مسئنة تجدد الحدث للنجس السائلة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء معا أى جميعا (قول المتن) حصل قال في البحر والاكمل أن يغسل للنجاسة ثم للجمعة ذكره أصحابنا انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نذر قال الاسنوى انقياس عدم الصحة لواحد منهما لكن أفتى البارزى بحصولهما معا

* (باب النجاسة) *

(قوله) هى كل مسكر مانع (قول المتن) فى الاعيان الطهارة لانها خلقت لتنافع العباد وان كان فى بعضها ضرر فففيه تنفع من جهة أخرى شرع المؤلف فى ضبط الاعيان النجسة ليعلم ان ماعداتها فى حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوى كأنهم أرادوا اجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين والافقد خالف فى ذلك أربعة شيخ مالك والمرتضى (قول الشارح) لانه لا يتجاوز اقتناؤه فحال نفسه الاسنوى بالحشرات انتهى

(ولا يسن تجديده) أى الغسل لانه لم ينقل (بخلاف الوضوء) فى سنن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما روى أبو داود وغيره حديثين تؤص على طهر كتب له عشر حسنات (ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مده والغسل عن صاع) حديث مسلم عن سفينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المده (ولا يحمله) حتى لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزاء والصاع أربعة أمداد والمترطل وثلاث بالبعدادى وتقدم فى الطهارة قدر الرطل (ومن به نجس يغسله ثم يغتسل ولا يكتفى لهما غسلة واحدة (وكذا فى الوضوء) وذلك وجه فى المسئلتين صححه الرافعى لان الماء يصير مستجلا أولا فى النجس فلا يستعمل فى الحدث (قلت الاصح تكفيه والله أعلم) ويرفعهما الماء معا (ومن اغتسل للنجاسة وجعة حصلا) أى غسلاهما (أولا حدهما حصل) أى غسله (قط) عملا بما نواه فى كل وقيل لا يصح الغسل فى الاولى لا لشرائك فى البية بين النفل والفرض وفى قول يحصل بغسل النجاسة غسل الجمعة لان المقصود به التنظيف وفى وجه يحصل غسل النجاسة بغسل الجمعة لان المقصود به حالة كمال ولا تكون الا بعد ارتفاع النجاسة (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفى الغسل) وان لم يجمع الوضوء (على المذهب والله أعلم) لاندراج الوضوء فى الغسل والوجه الثانى لا يكتفى بالغسل وان نوى معه الوضوء بل لابد من الوضوء معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفى والا فلا وفى الصورة الثانية طريقه لا كفاة لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر فالطريقان فى مجموع الصورتين من حيث الثانية لا فى كل منهما ولو وجد الحدثان معا فكلما لو تقدم الاصغر

* (باب النجاسة) *

(هى كل مسكر مانع) كالخمر وهى المتخذة من ماء العنب والتبديد كالخمر من الزبيب واحترز هنا بمائع المنزى على المحترز عن النجس وغيره من الخيش المسكر فانه حرام ليس بنجس قاله فى الدقائق ولا رد عليه الخمر المعقودة فانه مانع فى الاصل بخلاف الخيش المذاب (وكاب وخنزير وفرعهما) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة تغليبا للنجس والاصل فى نجاسة الكاب مروى مسلم ظهورا أنه أحكم اذا اول فيه الكاب أن يغسل سبع مرات أولا هن بانتراب أى مطهره والخنزير أسوأ حالا من الكاب لانه لا يتجاوز اقتناؤه بحال بخلاف الكاب (ومية غير الأدمى والسمك والخراد) لحمه تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ومية السمك والخراد طهارة لحل تناولها ومية الأدمى فى الاظهر لقوله تعالى واتدكروا بنى آدم وقضية التكريم أن لا يتحكم بنجاستهم بآبوت وسواء الكفار والمسلمون (ودم) لما تقدم من تخريمه (وقبح) لانه دم مستحيل (وفى) كالعائظ (وروث) بالثلثة كالبول (وبول) للامر بصب الماء عليه فى حديث الصحيين المتقدم اول الطهارة (ومذى) بسكون الدال المعجمة للامر بغسل الذكامة فى حديث الصحيين فى قصة على بن أبى طالب رضى الله عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (وودى) بسكون الدال المهملة كالبول وهو يخرج عقبه أو عند حمل شئ ثقيل (وكذا مية غير الأدمى فى الاصح) لاستحالة فى الباطن

وذهب مالك رحمه الله الى طهارة الكلب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبد فيه * ماعد ذلك من الحيوانات طاهر الا الدود المتولد من الميتة والخبثان المرى بين كفة على وجه مرجوح فهما (قول الشارح) وكذا مية الأدمى فى الاظهر خص الاحوذى فى شرح الترمذى الخلاف غير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أى خضفة واختاره البيهقى قال الاسنوى والمعروف من مذهبه خلاف ذلك (قول المتن) وفى لوقاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغى كما قال الاسنوى أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالكثرة أخذنا من مسئلة الحب الصحيح اذا ألقته الدابة (قول المتن) وروى قال فى الدقائق هو شامل للخارج من الأدمى وغيره بخلاف العذرة فانه خاصة بالأدمى

(قول الشارح) انها تحل المتى الخ قال الحاملي رحمه الله يستحب غسله وطباؤفره كما يابس انتهى قلت اوقيل باستحبابه مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعدا (قول الشارح) من الآدمي الظاهر انه قيد بذلك لان الامام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة متى غير الآدمي فكذا علقتنه ومضغته فبما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلقه * (٢٥) * والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فان متى غيره نجس

عنده فهما أولى بالنجاسة منه قال ويدل عليه ترده في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة المتى يعني من الآدمي واما على مذهب اليه المصنف من طهارة المتى المذكور ففيه نظر انتهى قال ابن النقيب لك أن تمنع كونهما أولى بالنجاسة من المتى فانهما صارا أقرب الى الحيوانية منه وهو أقرب الى الدموية منهما واما جزمه بطهارة المتى فهو في متى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في متى غيره والخلاف فيه انتهى (قول الشارح) نجس ذكر الجماع أى ويجب غسل البيض قال في الشامل اما الولد فلا يجب غسله اجماعا (قول الشارح) أولى بالنجاسة أى منها في الآدمي أى فيكون الأصح الطهارة في العلقه والمضغة غاية الامر اننا قلنا بالرجوع وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كاترى ظاهر أو صريح في ان الشارح رحمه الله يرى ان الرافعي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب (قول الشارح) والخمر المشتد الى آخره كأنه عرفها هنا لوقوعها في المتى أو ليزن عليها المذكور بعد ذلك والافقه عرفها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب (قول الشارح) وقال البغوي الخ قلت يدل له ما قل أعني الامام البغوي لوالسبي الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراجه

كالدلم (قلت الأصح طهارة متى غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما والله أعلم) لانه أصل حيوان طاهر ومتى الآدمي طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تحل المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه ومتى الكلب ونحوه نجس قطعاً (ولن مالا يؤكل غير الآدمي) كان الاثنان لانه يستحيل في الباطن كالدلم وابن مائوكل طاهر قال تعالى لنا خالصا صاسا نعالا للشاربين وكذا ابن الآدمي لانه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجسا ومن ذلك يؤخذ ان الكلام في لبن الانثى الكبيرة فيكون لبن الذكر والصغيرة نجسا كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحلي كمنته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة وألبية الخروف نجسة (الاشعر المأكول) يشبع العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين واحترز بالمأكول عن شعر غيره كالخمار فهو نجس (وليست العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من الآدمي (بنجس في الأصح) لان الاولين أصل الآدمي كلاني والثالث كعرقه والقائل بالنجاسة يقول الثالث متولد من محلها بنجس ذكر الجماع ويحلق الاولين بالدلم اذا العلقه دم غليظ والمضغة علقه جمدت فصارت كقطعة لحم قدر ما يعضغ والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبني عليها في الثالث نجس البيض (ولا يظهر نجس العين الا خمر تخلت) أى صارت خلا من غير طرح شئ فيها فتطهر (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) تطهر (في الأصح فان خللت بطرح شئ) فيها كالبيض والخبز الحاز (فلا) تطهر لتنجس المطر ورحمها فينجسها بعد انقلابها خلا وقيل لاستحالة بالغسل المحرمة فعوقب بضد قصده وينبني على العنتين الخلاف في مسألة النقل المذكورة والخمر المشتد من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان التبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا وقال البغوي يطهر لان الماء من ضرورته (و) الا (جلد نجس بالموت فيطهر بدفعه طاهره وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم اذا دبغ الاهداب فقد طهر والثاني يقول آلة الدبغ لاتصل الى الباطن ودفع بأنها تصل اليه بواسطة الماء ورطوبة الجلد فعلى الثاني لا يصلى فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشئ الرطب واحترز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يطهر بدفعه (والدبغ نزع فضوله بحريف) بكسر الحاء كالقرط والغصص والثث بالثلثة (لاشمس وتراب) فلا يحصل بهما الدبغ لبقاء فضلات الجلد وعفوته اذ لو وقع في الماء عاد اليه النتن (ولا يجب الماء في أثناءه) أى الدبغ (في الأصح) بناء على انه احوال ومقابلته مبنى على انه ازاله ولا يضر عليه تغير الماء بالادوية بالضرورة (والمدبوغ) على الاول (كثوب نجس) لملاقاة الادوية التي نجست به قبل طهره فيجب غسله (وما نجس بملاقاة شئ من كلب غسل سبعة احوالها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم اذا وقع الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات رواه الشيخان زاد مسلم في روايته أولا هن بالتراب وفي أخرى وعفروه النامنة بالتراب والمراد ان التراب يصاحب السابعة كفي رواية أبي داود السابعة بتراب وبين هذه ورأيه أولا هن تعارض في محل التراب فيقتضي افظان في تعيين محله ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية

لم يضر بلا خلاف لانه من ضروريته ل ج ل (قول المتن) وكذا باطنه قدر رأيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيطهر قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أو خيفة رحمه الله تعالى (قول المتن) بحريف هو الذي يحرف الفهم قاله الاسنوي (قول المتن) لا شمس وتراب مثلهم الملح كافي الزوائد (قول المتن) في أثناءه ربما يقتضى عدم جواز تقادمه وائس كذلك اذ لو وقع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الأصح (قول المتن) غسل سبعة احوال العجلى في شرح الوسيط وتستحب ثمانية

(قول الشارح) لكثرة ما يلهث الله
اذلاع اللسان مع كثرة التنفس (قول
المتن) غير لبن أى ولومن غير آدمى ولو
مغظا (قول الشارح) فضحه قال
الجوهري التضع بالمجة مثل التضع
بالمهمله سواء انتهى وقيل ما تحن كالطين
في المجة وما رق كالماء في المهمله
(قول الشارح) أى للتغذى الخ عبارة
ابن يونس شارح التنبيه لم يستعمل بالطعام
أى يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن
يونس شارح التجهيز المراد بالمستعمل أن
يكون غير اللبن غالبيا في غذائه انتهى
(قول المتن) ولا يضرب بقاء لون إلى آخره
أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن
خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله أنه ليس لي إلا
قوب واحد وأنا أحضض فيه فكيف
أصنع فقال اذا قطهت فاعليه ثم صلى
فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفيك
الماء ولا يضرك أثره رواه أحمد وأبو
داود ولكن فيه ابن لهيعة يختلف فيه
(قول الشارح) كالون الدم ويرج الخمر
خصهما بالنسل لان لنا وجهها بالعنوع
لون الدم دون غيره ووجهها بالعنوع
ريج الخمر دون غيره قول الشارح وفي
اللون وجه عبارة الخمر تقيده (قول
الشارح) كفى المستعمل في رفع الحدث
نظير لقوله لا تتقال اتع بها (قول
الشارح) وفي القديم انها مطهرة يعبر
عن هذا بأن الغسالة حكم نفسها قبل
الورود وعن الثاني بأن لها حكم المحل
قبل الورد وعن الأول بأن لها حكم المحل
بعد الورد وعلى هذه الأقوال ينبنى حكم
التطهير من غسالات الكلب فلو تطاير
من الأولى فعلى الأظهر بفعل سوا على
الثاني سبعا وعلى القديم لا شئ

الدار فطنى احداهن بالطحا ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في فمه مع انه
أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لا ثمرة ما يلهث في غيره بطريق الأولى (والاظهر
تعين التراب) جمع بين نوعي البهور والثاني لا يقوم بمقامه غيره كالاشنان والصابون وسباقي جواز
التيمم رمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى (و) الاظهر (ان الخنزير ككلب)
فيما ذكرناه أسوأ حالا منه كما تقدم والثاني لا بل يكفي الغسل منه مرة واحدة بلاتراب كغيره
من النجس ويجرى الخلاف في المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لانه ليس
كله اذ كره في الروضة (ولا يكفي تراب نجس ولا) تراب (ممزوج بمائع) كالخل (في الأصح) نظرا إلى
أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهورة التراب ومزجه بماء ومقابل
الأصح نظرا إلى مجزئ اسم التراب وإلى استعماله مزا وجامع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به
ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء سبعا والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما في الروضة
كأصلها أنه يكفي في وجهه قال في شرح المذهب هو خطأ طاهر وحكى في التنقيح عن بعضهم أنه يكفي
المرج بمائع مع الغسل سبعا بالماء دون الغسل به سبعا ثم صحح عدم الاجزاء في الصورتين والواجب من
التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع اجزاء المحل وقيل يكفي ما ينطق عليه الاسم ولا يجب
استعمال التراب في الأرض الترابية اذ لا معنى لتريب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها
(وما نجس) يقول صبي لم يطعم غير لبن نضع بأن يرش عليه ماء يعمه ويقبله من غير سيلان بخلاف
الصبي فلا بد في بولها من الغسل على الأصل ويتحقق بالسيلان والأصل في ذلك حديث الشيخين
عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
فقال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فتخذه ولم يغسله وروى الترمذى وغيره وحسنه
حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الاشتلاف يجعل الصبي أكثر
خف في بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالمحل اصق بولها به وقوله لم يطعم بفتح الباء أى لم يتناول
وقوله غير لبن أى للتغذى كما ذكره في شرح المذهب فلا يمنع التضع تخنكه أول ولادته ثم ونحوه
ولا تناوله السوف ونحوه للأصلاح (وما نجس بغيرهما) أى بغير الكلب ونحوه وغير بول الصبي
المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريج (كفى جرى
الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحا لونه وغيره (ولا يضرب بقاء لون
أوريج عسر زواله) كالون الدم ويرج الخمر بخلاف ما إذا سهل فيضرب (وفي الريج قول) انه يضرب
بقاؤه في طهر المحل وفي اللون وجهه كذلك فترتكب المشقة في زوالهما (قلت) كما قال الرافعي
في الشرح (ان قياما لمضرة على الصحيح والله أعلم) لقوة دلائلها على بقاء العين والثاني لا للمشقة
في زوالهما كولو كانا في محلين ولا يجب الاستعانة في زوال الأثر بغير الماء وقيل تجب وصحة المصنف
في التحقيق والتنقيح (ويشترط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (في الأصح) فهو ما ومقابلته
في الأولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس ليطهره كالنوب ينحس في اجابة
ماء كذلك انه يطهره كولو كان واردا بخلاف ملو القته الريج فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني
على الخلاف الآتي في طهارة الفحالة ان قلنا بطهارته وهو الاظهر فلا يشترط العصر والاشترط
ويقوم مقامه الجفاف في الأصح (والاظهر طهارة غسالة) تنفصل (بلا تغير وقد طهر المحل) لان
المنفصل بعض ما كان متصلا وقد فرض طهره والثاني انها نجسة لا تتقال المنع بها كافي المستعمل
في رفع الحدث ومنه خرج وفي القديم انها مطهرة لما تقدم في المستعمل في رفع الحدث فان انفصلت

(قول الشارح) كالحل الخ قال الاستنوى اما غير الدهن فبالاجماع واما الدهن لمحل الخلاف كما قاله في الكفائية فيها اذا انقضى الدهن ببول أو خر ونحوهما بما لا دهنية فيه فان كان المصنوع له وذلك الميت لم يطهر بلا خلاف ولوعصى الشخص باصائه النجاسة كأن ضخم بها ثوبه أو دهنه وجب لزالتها على الفور والأفلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الاستنوى نقلا عن الروضة ثم قال واما العاصي بالنجاسة فيجوز له الحاقه بذلك والنحو خلافه لان ما عصى به في النجاسة باق بخلاف الجنب * (باب التيمم) * (قول المتن) يتيمم المحدث والجنب قبل حكمة تخصيصهما كونهما محل النصب في القرآن والسنة (قول المتن) فان يتيمم المسافر * (٢٧) * فقدمه قبل التقييده للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة

متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر المحل فتجبه قطعاً وزيادة وزناً بعد اعتبار ما يأخذه المحل كالتغير في الأصغر وهل يحكم بنجاسة المحل فيما اذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثره يدرك وجهان أصحهما في التيمم نعم والمستعمل في الكثرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس ما تم) كالخل واللبس والدهن (تعذر) بالمعجمة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت (بقوله) بأن يصب عليه في اناء ما يغليه ويحرك بنخشة حتى يصل الماء الى جميع أجزائه ثم اذا سكن وعلى الدهن الماء يفتح الاناء من اسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامداً فألقوها وما حولها وان كان ما ناعلاً فلتقربوه وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع

* (باب التيمم) *

هو اصال التراب الى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سيأتى (يتيمم المحدث والجنب) ومثلهما الخائض والنفساء (الاسباب أحدها فقد الماء) قال تعالى وان كنتم جناباً طهروا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا الى آخره (فان يتيمم المسافر فقد تيمم بلا طلب) اذا لا فائدة فيه (وان توهمه) أى وقع في وهمه أى ذهنه وجوده أى جوزه ذلك (طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوباً بما توهمه فيه (من رحله) بأن يفتش فيه (ورفته) بضم الراء وكسر هاء مستوعباً له كأن نادى فهم من معي ماء يجوده (و) ان لم يجده في ذلك (نظر حواله ان كان بمسكن) من الارض أى مينا وشمالاً وخلفاً وأماماً (فان احتاج الى تردد) بأن كان هناك وهدة أو جبل (ترددت رقبته) في المستوى وهو كافي الشرح الصغير غلوة هم وفي الروضة كأصلها انه يتردد ان لم يخف على نفسه أو ماله الى حد يلحقه غوث الزقاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قبل ما هنا كالحجر أو زيد من ذلك بكثير (فان لم يجد تيمم) لظن فقدته (فلو كنت موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ) كأن دخل وقت صلاة أخرى لانه قد يطلع على ماء والثاني لا يجب لانه لو كان ثم ما لظفر به بالطلب الأول ولو حدث ما يحتمل معه وجود الماء كطلوع ركب والطباق غمامة وجب الطلب قطعاً ولو انتقل الى مكان آخر فكذلك لكن كل موضع يتيمم بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوده فيه لم يجب الطلب منه (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) كالاخطاب والاحتشاش وهذا فوق حد الغوث السابق (وجب قصده ان لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما اذا خاف ذلك قال في شرح المذهب الا أن يكون المال قدراً يجب بدله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة فيجب القصص مع خوف ضرره (فان كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب

الشارح) قال في شرح المذهب المحل يتعرض لمثل ذلك في المطلب من حد الغوث السابق وهو ما عتده شيخنا في المنهج وشرحه وقرر بحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تقتصر هنا ولا تقتصر هناك (قول المتن) فان كان فوق ذلك تيمم انظر هل الامر كذلك في المقيم أولاً لأن القضاء لازم له على كل حال وفي شرح المقدسي ان المقيم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلاً عنه الروضة كأصلها وعمله بما ذكرناه ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال وحينئذ ففسله البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر الى بعد الوقت اذا كانت النوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر

(قول الشارح) ولوانتهى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب الطاهر ان حدا الغوث كذلك بدليل مسئلة البراءة علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت (قوله) قال الرافعي وجب قصده هو ما اقتضته عبارة المنهاج وقوله والمصنف لا يجب الطاهر ان المراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز (قول الشارح) لياقي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت يعني ان فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما كان منضوية التجيل ناشئة عما بعدها وعبارة الاسنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتواه أفضل (قول المتن) فتجيب التيمم أفضل هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير لمن رجز وال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض، بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً وتأخير الظهر الى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجي الماء لا حد لتأخيره فيلزم منه التأخير الى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح) والثاني انتظاره أفضل هو مذهب الائمة الثلاثة (قول الشارح) لما تقدم ولان تأخير الظهر مأثور عن عند شدة الحر محافظة على الخشوع المسنون فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء المفروض * (٢٨) * أولى والفرق لائح (قول الشارح) واعترضه

قصد الماء لبعده ولوانتهى الى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا يجب وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه (ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تججيل التيمم لياقي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو طئه) آخر الوقت (فتجيب التيمم أفضل) من انتظاره (في الاظهر) لياقي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الامام القولان فيما اذا اقتصر على صلاة واحدة فان سلب التيمم أول الوقت والوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب اعادتها بالوضوء كما قاله القرافي حين ذكر المصنف في شرح المذهب ان الرواية نقله أيضاً عن الاصحاب ويحاج بأن هذا فحين لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو طبق عدم الماء آخر الوقت فتجيب الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الرافعي فتجيب الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً ورعا وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق هذا النقل وتعبه المصنف تصریح الشيخ أبي حامد والمأوردى والحاملى وآخرين بخبرين القولين فيه (ولو وجد ماء لا يستعمله) فلا ظهر وجوب استعماله في بعض أعضائه محدثاً كان أو جدياً ونحوه (ويكون قبل التيمم) عن الباقي للتأخير ومعهم والثاني لا يجب استعماله ويعدل الى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراباً وجب استعماله قطعاً وقبل فيه القولان ولو لم يجد التراب لا يكفيه الوجه واليد وجب استعماله قطعاً وقبل فيه القولان (ويجب شراؤه) أى الماء للطهارة (بمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن ائتمل وان قلت (الأأن يحتاج اليه) أى الثمن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإياه (أو نفقة حيوان محترم) معه كزوجته وعبدته وجميته فيصرف الثمن الى ما ذكره ويقيم واحترز بالمحترم عن غيره كالمرتد والكلب العقور (ولو وهب له ماء أو أعبر دلو) أو رشاء (وجب القبول في الاسع ولو وهب عنه فلا) يجب قبوله قطعاً العظم المنفعة فيه وخذنها فيما قبله ومقابل الاسع فيه

ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء اعترضه أيضاً بأن ان فرض هو الاول على الاصح ولم يشمله فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو متف هنا (قول الشارح) ان الرواية نقله أيضاً عن الاصحاب الضعيف في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول المتن) ولو وجد ماء لا يكفيه الا حسن قرأته بالمد والهمز ليجترزه على الوجود شيئاً يصلح للمسح خاصة كبر أو ثلج لا يذوب فان التيمم بكتفه ويجب القضاء على الحائض دون المسافر على الاسع من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب * فرع * لو كان جنباً مثلاً وعلى يده نجاسة ووجد ماء يكتفي أحدهما تعين للنجاسة فيغسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل غسلها جاز في الاسع (قول الشارح) والثاني لا يجب أى كالموجود بعض الرقبة في الكندارة وجوابه طاهر ثم تصويهم يشعر بالجواز جرماً حتى اذا استعمل

القدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الاسنوي (قول المتن) بمن مثله قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند الاكثرين انه المقدار الذي تنهى اليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول الا انه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول الشارح) ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن ائتمل وان قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها احتمالاً الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لان الآلة تنبى له والماء يجب تحصيله فيغفر ثمنه (قول المتن) الأأن يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره لو كان معه ما لا يحتاج اليه للعطش لكن يحتاج الى غنائه في شئ من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن) لدين ولو مؤجلاً (قول المتن) مؤنة سفره أى ولو لمباحا ومثله سفر غيره لمن يخاف انقطاعه عنه (قول المتن) حيوان محترم معه قيد الشارح بالعبية هنا وزل ذلك في العطش الآتي والظاهر انها اسوأ وقول المتن محترم أى ولو كافراً وقول الشارح مع هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن) ولو وهب يقال وهب له ولو وهب منه وباع له وباع منه فلا أولى لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن) وجب القبول أى اذا كان ذلك بعد دخول الوقت

(قول الشارح) والاولى في الروضة وأصلها يريد بالاولى قبول الهبة والعارية والقرض وبالثانية سؤال ذلك (قول الشارح) أنهم ولزمته الاعادة أى مادام امكان الوضوء باقيا فان تعذر بالرجوع أو التلغ فلا كمالوا تلغ الماء الذى معه بعد دخول الوقت ولو تغير غرض شرعى قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أى الماء مثل الماء ثم (قول المتن) فلم يجده بعد الطلب في الرافي تصوير المسئلة بما اذا لم يجده وغلب على ظنه عدم قال السنوى وهو للاحتراز عما اذا تحقق بقاءه ولكن التمس عليه وضاق الوقت فانه لا يتيم بل يتمتر على الطلب الى أن يجده كتنظيره من الازدحام على البئر انتهى قلت قد قالوا في مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهى اليه الا بعد خروج الوقت تيم وقول الشارح الآتى ووجده كذا هو في الرافي وشرح المذهب وهو يستضى الجزم بعدم * (٢٩) * القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يشمل

الاعادة في الوقت أى بالقولان جاريان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر وخلافه بعيد جدا * تنبيه * قيد السنوى محل القولين في الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناقل ذلك عن تصوير الرافي رحمه الله (قول الشارح) وقيل في قضائه القولان محله اذا أمعن في الطلب (قول المتن) ولو ما لا قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله والظاهر ان هذه مقالة في الروضة أنه يتزوده وان كان يرجو الماء في الغد ولا يتحققه على الاصح (قول المتن) مرض يخاف معه مشله الخوف من حدوث المرض (قول المتن) على منفعة عضو أى كلا أو بعضا (قول الشارح) أى طول مدته أى وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل المدة وعلة الاظهر ان الضرر بهذا أشد من بدل الزيادة اليسيرة على ثمن الماء وقد جوزوا التيم لاجلها (قول الشارح) ومقابل الاظهر الخ استند قائله أيضا الى ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذى يخاف معه التلغ ولان الشين المذكور فوات جمال فقط (قول الشارح) فلا أثر لخوف

فيه نظر الى أصل المنية في الهبة ويقول في العارية اذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها لانه قد يتلف فيضممه ولو وهب آلة الاستقاء لم يجب قبولها ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح وفي شرح المذهب بناء على وجوب القبول فيما ذكرانه يجب سؤال الهبة والعارية في الاصح ومثلهما القرض والاولى في الروضة وأصلها وان لم يقبل في هذه الصورة وصلى بالتيم أنهم ولزمته الاعادة وفيه انه لا يجب على مالك الماء الذى لا يحتاج اليه بذله لطهارة المحتاج اليه بيع أو هبة أو قرض في الاصح (ولو نسيه) أى الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) هذا تفسير اضلاله (فتيم) في المستثنين وصلى ثم ذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في اهماله له حتى نسيه أو أضله الى التقصير والثاني لا يقضى لعذره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل رحله في رحال) فتيم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضائه القولان (الثاني) من الاسباب (أن يحتاج اليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه أو رقيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (مألا) أى في المال أى المستقبل فانه يجوز التيم (مع وجوده صيانة للروح أو غيرها من التلف وخرج بالمحترم غيره كما تقدم (الثالث) من الاسباب مرض يخاف معه من استعماله) أى الماء (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره ان تذهب كان يحصل باستعماله عى أو خرس أو صمم وفي المحترز والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضا (وكذا بطو البرء) أى طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيم للرض قوله تعالى وان كنتم مرضى الى فتيتموا الى آخره أى حيث خفتم من استعمال الماء ما ذكر ومقابل الاظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر والشين الاثر المنكر من تغير لون أو نخول أو استخفاف ونفرة تبقى ولحمة تزيد قاله الرافي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافي هنا ما يبدو عند المنة غالبا كالوجه واليدين وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه لا يكون كشفه هتك للروء وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحترازوا بالفاحش عن اليسير كقليل سواد والتقييد بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكره قول عدل في الرواية وقيل لا بد من اثنين (وشدة البرد كرض) في جواز التيم لها اذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخيه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (واذا امتنع استعماله) أى الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه ساتر وجب التيم وكذا غسل الصحيح على المذهب)

ذلك الاشارة ترجع لكل من قوله قليل ل ه ل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح) واستشكله الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكل ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في مملوك نفيس فان الخسران فيه أكثر من الخسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله انه يقتصر في الاستعمال من الضرر ما لا يفقر بسبب التحصيل بدليل ان الماء المستعمل منه يستعمله في المفاضة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان التيمه غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الخسران في مسئلة الشراء يرجع الى المستعمل بخلاف هذه أى فان الخسران فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن) غسل الصحيح المراد من ذلك العضو الجريح اما باقى الاعضاء فلا خلاف في وجوبه وهل وجوب غسل باقى العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقى الاعضاء عند فقد أحدها

(قول الشارح) قول المحرر غسل الصبي هو اقتصار منه على الطريقة المتأطعة لأنها الراجحة (قول الشارح) يغسل بالماء طهرتها الخ لو تعذر بنفسه وجبت الاستنابة ولو بأجرة فان تعذر في شرح المذهب انه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الرافعي عن الأئمة انتهى واستشكله الاستنوى بأن الجبيرة اذا تعذر غسل ما تحتها من الصبي يجب مسحه كالحص على الشافعي واتفق عليه الاصحاب فأنت قد تفرق بأن واجب الجبيرة المسح وهو بدل عن الصبي الذي تحتها حيث أمكن مسح الصبي اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن) فان جرح عضواه الى آخره لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلا ثم غسل صحيح الوجه ينبغي أن يكفيه ثم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقطا فيما لا يمكن لا نأقول أحيب * (٣٠) * بأن العضو الواحد لا يتجزأ طهارته ترتيبا وعدمه

(قول المتن) كجبيرة الخ ايضا حقه ما قاله الرافعي رحمه الله المتعبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئا من المضار السابقة ولم يلحقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اتصال الماء وانما يقصد الاحتياط انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الاستنوى الاولى ولا يمكن نزعها لان العبارة بوجه ان الممكن النزع لا يسمى ساترا قلت يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح) بأن يخاف منه محذور مما سبق منه يعلم ان الجبيرة يجب نزعها وان وضعت على ظهره لم يحش المحذور غاية الامر انها ان وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح) وفي اتيم هنا قول انه لا يجب الخ عللوا ذلك بأن المسح على الجبيرة بدل عن الصبي الذي تحتها دون الجرح في التعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافعي وغيره انه يدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل بعضه (قول الشارح) ولا يتأقت مسحها أى على الاصح ومقابلته ثلاثة أيام للسافر ويوم وليلة للقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر يراجع من

والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق انه عدل عن قول المحرر غسل الصبي والصبي انه يقيم الى ما في منهاج لانه الصواب فان التيم واجب قطعاً زاد في الروضة ثلاثين موضع الكسر بلا طهارة وقال أرخصا في وجوب التيم لاحد من أصحابنا وتلطف في غسل الصبي المجاور للعليل موضع خرقه مبالغة بقربه ويقتصر على ما يغسل بالماء طهرتها ما حواله من غير أن يسيل اليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيم والغسل (لجنب) وجوبه الاولى له تقديم التيم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه وفي المحدث (فان كان) من به العلة (محدثا) لا يصح اشتراط التيم وقت غسل العليل (رعاية ترتيب الوضوء والثاني يقيم متى شاء كالجنب لان التيم عبادة مستقلة والترتيب انما يراعى في العبادة الواحدة (فان جرح عضواه) أي المحدث (فيمهنا) على الاصح المذكور وعلى الثاني تيم واحد وكل من البدن والرجلين كعضو واحد ويجب أن يجعل كل واحدة كعضو (وان كان) بالعضو سائر (كجبيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق (غسل الصبي وتيمه كما سبق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيم هنا قول انه لا يجب مع وجوب غسل الصبي ومسح الجبيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصبي هو على القول بوجوب التيم اكتفاء به والرافعي في الشرح حكى في قسم السائر في وجوب غسل الصبي الطريقين وفي وجوب اتيم القولين ثم قال في قسم عدم السائر غسل الصبي وفي وجوب اتيم الخلاف السابق في القسم الاول والجبيرة ألواح شيا للكسر والاختلاع تجعل على موضعه والاصح بفتح اللام ما تحتاج اليه الجراحة من خرقه أو قطنه ونحوهما وله وللمحله حكم الجبيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) استعمال الماء ما أمكن (وقيل بعضها) كالخف ولا يتأقت مسحها ويمسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واحد ترز بما عن التراب فلا يجب مسحها به اذا كانت في محل التيم ويشترط فيها ليكتفى بالأمور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصبي الا ما لا بد منه للاستئناس ولو قدر على غسله وجب بأن يضع خرقه مبلولة عليه ويعصرها بالغسل بالماء طهرتها وسياق ان الجبيرة ان وضعت على ظهره لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فإذا تيمم) المذكور (لفرض ثان) بأن أذى طهارته فرضا اذا التيم وان انضم اليه غسل الصبي لا يؤدي به غير فرض ونوافل كما سيأتي (ولم يحدث لم بعد الجنب غلا) لما غسله (وبعد المحدث) غسل (ما بعد عليه) حيث كان رعاية لترتيب (وقيل يستأنفان) الغسل والوضوء وبأنى المحدث بالتيم في محله وهذا محرج من قول تقدم في مانع الحف

الاستنوى (قول الشارح) فلا يجب مسحها لكن يستحب وأما عند عدم السائر فيستحب مسحها بالتراب (قول الشارح) انه ولو قدر على غسله وجب لو تعذر غسله ولكن أمكن مسحها بالماء واجب أيضا (قول الشارح) على ظهره أى كالحف لا طهارة العضو فقط وبحيث في الخادم ان من عليه حدث أصغر ولو وضعها في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على ظهره (قول المتن) لم يعد يضم أوله وقوله غسلها بفتح أوله (قول الشارح) غسل هو بفتح أوله (قول الشارح) الغسل والوضوء قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب في كل الطرق على ان استئناس الغسل غير واجب وقول الرافعي فيه خلاف كفي الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى

* (فصل) * (قول المتن) يتيم بكل تراب ذهب أبوجه فترضى الله عنه إلى جوارحه بكل ما هو من جنس الأرض كالأحجار وغيرها وذهب ذلك رضى الله عنه إلى ذلك وزاد المحقق بكل ما هو متصل بالأرض كالشجر والزرع لنا الآية فأنها دلالة على ذلك خصوصاً مع قوله تعالى منه فأنه أتدل على أن السمع بشئ يحصل على الوجه واليد بنعته وقد أنصف الرافضى من الخفية فأنه ذكر سؤالا يدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء انتهى ولنا من السنة أيضاً حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها وفي رواية وترابها ظهوراً حيث لم يقل وطهوراً والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحدة ترابة * (٣١) * (قول الشارح) ومن شأن التراب أى قتره المصنف تقييده بالغبار

كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعى رضى الله عنه تراب له غبار ولذا قال الاسنوى لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن) ويرمل فيه غباراً أى منه حتى لو سحق الرمل وتيم به جار كما قاله التنويز في فتاويه لانه من طبقات الأرض والتراب جنس له قال ابن التقيب في عبارة المتن المذكورة التيم بالغبار لا بالرمل (قول المتن) ومختلط بدقيق ونحوه ولومن قنات الأوراق التي تقع على الأرض بكثرة (قول المتن) وقيل أن قل الخليط جاز نقل الرافعى عن الإمام أن ضابط القلة والكثرة ظهور الرؤية وعدمه ثم قال أعنى الرافعى ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلماً (قول الشارح) والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث كذا علمه الرافعى رحمه الله قال الاسنوى وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن) وكذا ما تثار قال الرافعى انما يشبه حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وأعرض التيم عنه قال الاسنوى وعليه فتوأنخذ من الهواء وتيم به جار (قول الشارح) فلم يعلق هو بفتح اللام (قول الشارح)

انه اذا نزعها وانتهت المدة وهو بطهر السمع توضع الطهارة في كل منهما مرسكة من أصل وبديل وقد بطل الأصل ببطلان البديل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كنجب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته اذ تنفل بها وانما يعيد التيم لضعفه عن أداء الفرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكر واحد تراباً بعبارة لم يحدث عما إذا أحدث فانه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء ويتيم عن الغليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء ان كانت وان كانت العلة بغير أعضاء الوضوء يتيم الجنب مع الوضوء للحنانة

* (فصل يتيم بكل تراب طاهر) قال تعالى قيموا صعيداً طيباً أى تراباً طاهراً كما فسر ابن عباس وغيره وطاهر هنا بمعنى الطهور لما سياتى في نفي التيم بالستعمل (حتى ما يدوى به) كالطين الارمنى بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (ويرمل فيه غبار) لانه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا بعدن) كنورة وزرنيج بكسر الزاى (ومحافة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالسكران لانه ليس في معنى التراب (ومختلط بدقيق ونحوه) لان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (وقيل ان قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدف بأنه استقل اليه المنع (وهو) أى المستعمل (مابق بعضوه) حالة التيم (وكذا ما تثار) بالثلاثة حالة التيم من العضو (في الاصح) كالتيم من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضاً فلم يعلق ما تثار منه بالعضو بخلاف الماء فترقه ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكر جو از تيم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيم بالتراب النجس وهو ما أصابه مانع نجس وجف (ويشترط قصد) أى التراب قال تعالى قيموا صعيداً أى اقصدوه بأن تنقلوه الى العضو (فلو سئله ربح عليه فردده ونوى لم يجزئ) بضم أوله لا تنفقاء القصد بانفقاء النقل المحقق له وقيل ان قصد بوقوفه في مهب الريح التيم أجره ما ذكر كقول رزى في الوضوء للطر (ولو ييم بأذنه) بأن نقل المادون التراب الى العضو وردده عليه ونوى الأذن (جاز) وان لم يكن عذراً فامه نفعل ما ذونه مفعله (وقيل يشترط عذر) ولو ييم غير اذنه لم يجزئ كقوله ربح (وأركان) أى التيم (نقل التراب) الى العضو لما تقدم في الآية وفي ضمن النقل الواجب قرن التيم به كما سياتى في القصد وانما صرح حوايه أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكفوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصرح مما في الكبير (فتونقل) التراب (من وجهه الى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه

ولا مانع من ذلك أى كما يجوز وضوء الجماعة من الماء واحدة قال الاسنوى (قول المتن) وأركانه الخ ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطاً كذلك في الروضة جعلها سبعة فعد القصد والتراب ركيزاً وما فيحتاج إلى أن يقال بعضهم جعلوا القصد كالأولى من النقل لتعرض الآية لهمم بخلاف النقل (قول الشارح) لما تقدم معنى من أن القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعى وغير هذا الاستدلال أوقع منه انتهى (قول الشارح) ذكره في الشرح الصغير إلى آخره الظاهر أن مرجع التيم قوله وفي ضمن النقل إلى هنا

(قول الشارح) وكذا لو أخذ من العضو إلى آخره مثله في جريان الخلاف والترحيل لو سفت الرمح ترابا على كفه فسمع به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الأرض وقبل المسح قال الاستوى بطل نقله وعليه النقل ثانياً واستشكل بما سلف وبمسألة التعلل انتهى وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانياً إذا لم يجد ذاك البية بعد الحدث فإن قلت قلت على ما قاله شيخنا متى بنوى قلت يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مردياً مع الوجه ويحتمل تخريجها على التعلل فيكون تنقيها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذا نظر إلى ذلك يقتضي عدم اشتراط البية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتعلل ما لو وضع وجهه على التراب الذي سيده مع البية لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو المسحوح اليه كما علل بذلك مسألة التعلل وبالمجمل فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فإن قولهم يجب اقتران البية بأول النقل واستصحابها ذكرنا إلى المسح بشكل على ما قاله شيخنا وريح كلام الاستوى فليأمل (قول الشارح) والثاني لا يكفي فيهما الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجه الخ أو من قول الشارح وكذا لو أخذ من العضو وردده (قول الشارح) كالنقل من بعض العضو إلى بعضه يريده الترديد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف ترديده عليه يعني أن الترديد المذكور غير كاف لعدم تحقق النقل به لأنه ترديد لا نقل كما سلف في قول المتن فلوسفته ربح (قول الشارح) بخلاف ترديده عليه أي ما به لا يسمى نقلاً (قول الشارح) لانفصال التراب أي وبه ينقطع عن التراب حكم النقل * (٣٢) * منه كما تقدم (قول الشارح)

والأصح أنه يكفي الخ ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غيرية أوسفته ربح علمها ثم وضع وجهه عليه مع البية (قول المتن) لارتفاع الحدث أي لأن التيمم لا يرفع لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة عمر ويا عمر وصليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم نزلت منهم مشكلة على قول الشافعي تلزم إعادة التيمم من البرد (قول الشارح) والثاني يكفي في الوضوء قال ابن شعبة وتسكون كن تيمم للتفضل ثم رأيت الاستوى عزاه لشرح المذهب (قول المتن) أو فرض الخ لو نوى فرنسین استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فائنة فتيمم لها فإن خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوبية الاستباحة ولا يرفع الحدث (قول المتن) أيضا

(أو عكس) أي نقله من يده إلى وجهه (كني في الأصح) وكذا لو أخذ من العضو وردده إليه يكفي في الأصح والثاني لا يكفي فيهما لأنه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ودفعه بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه وعلى الأول لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخبره مثلاً ففيه وجهان في الكفاية أحدهما لا يكفي لأنهما كعضو واحد والثاني وصححه في الجواهر يكفي لانفصال التراب ولو تعلل في التراب بالعضو من غير عزز قيل لا يكفي لعدم النقل والأصح يكفي لأنه نقل بالعضو المسحوح اليه ذكر التعليل في الشرح الصغير (وبه استباحة الصلاة) أو نحوها كالطواف ومس المصحف (لارتفاع الحدث) لأن التيمم لا يرفعه (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الأصح) والثاني يكفي في الوضوء وقرئ الأول بأن التيمم طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصوداً ولذلك لا يستحب تحديده بخلاف الوضوء ولو نوى التيمم لم يكف جزأوا الكلام هنا في البية الصحيحة للتيمم في الجملة وسيأتي ما يستباح به بسببها (ويجب قرنها بالنقل) أي بأوله الحاصل بالضرب (وكذا استدانتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) والثاني لا اكتفاء بقرنها بأول الأركان كما في الوضوء وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء (فإن نوى) بالتيمم (فرضا ونفلاً) أي استباحتهما (أبجاً) له وان لم يعين الفرض فبأي فرض شاء وان عين فرضاً جاز له فعل فرض غيره (أو نوى) (فرضا فله النقل) معه (على المذهب) تبعاله وفي قول لا لأنه لم يوه وفي ثالثه النقل بعد فعل الفرض لاقبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تفصلت من حكاية قواين في النقل المتقدم وطريقين في المتأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما التطع بالجواز (أو نوى) (نفلاً

أو الصلاة

أو فرض الخ لمع الفرض أيضاً صلاة الجنائز كسبأ في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع شيخنا في المذهب وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال لمع الفرض نقل وصلاة جنازة وخطبة جمعة ثم قال بعد ذلك لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها وبين صلاة الجمعة انتهى قلت قد سرح الاستوى عند قول المهاج ولا يصلح تيمم غير فرض إشمول الفرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه في شرح الهجة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره إلى أنها من فروض الكفاية فالحقها بالجنازة ثم لما وجدهم مصرحين باستباح الجمع بين الجمعة وخطبتهما اتيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصلح به الجمعة لأنها أعلى وتب على فهمه هذا أن نية النقل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنائز حيث قال في المذهب أو نوى نفلاً فله غير فرض عيني من النوافل وفروض الكفايات انتهى وبالمجمل فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح في كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة نية النقل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضاً كما أنه صريح في صحة الفرض نية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قلناه في إرشاده حيث قال وتيمم افرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نقل وجنازة انتهى (قول المتن) أو نفلاً ولو نوى النقل ونفى الفرض لم يستحق الفرض قطعاً فيما يظهر

(ول الشارح) أتمنى الأولى كما لو نوى بوضوئه الخ هذا الوجه بأن الوضوء رفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تناول
الفرض والنفل اختاره الاسنوى وعنده بأن المفرد المحكى بأل يعم وبأن ما استند اليه الأول من القياس على ما لو تخترم نية الصلاة حيث
تعتقد لا يريد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله نية النفل صلاة الجنائزة زاد في المنهج
وسائر فرض الكفاية وقضيتها أنه يستجيب نية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لأن النفل آكد منها أى لأنه من مهمات الدين
بدليل حله للتخيرة ومنعها من المحقق والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن) ولا ترتيب هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على
إيصاله ثم المراد في الوجوب لا السنة * (٣٣) * (قول المتن) فلو ضرب يديه قال الاسنوى يفهم منه أن الشرط عند من يوجب

الترتيب تأخر الضربة الماسحة للبس
عن الماسحة للوجه لاعتباره
وفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليدين
قبل اليسار ثم مسح يساره وجهه
وبينه يساره جاز أيضا انتهى وانظر
هل يشترط في الأخيرة أن ينوى
مع ضربه باليسار أولا (قول المتن)
ومسح وجهه الخ اعلم أنه اذا ضرب
راحتيه بعد مسح الوجه تأدى
فرضهما بمجرد الضرب ومماسية
التراب وقيل لا والماصلح الغبار
الذي عليهما لمس محل آخر من
اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره
في الكيفية المشهورة من أنه عند
انتهائها يمسح إحدى راحتيه
بالأخرى مستحبا وعلى الثاني واجبا
ثم انهم اغتفروا ونقل التراب من
أحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف
الوضوء قال ابن الصبان وغيره
الفرق أن اليدين كعضو واحد
فلا يحكم بالاستعمال إلا بالاتصال
والهنا منفصل بخلاف التراب
وأيا التيمم يحتاج إلى ذلك فانه

أو الصلاة تنفل) أى فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أتمنى الأولى فلأن الفرض أصل للنفل
فلا يجعل تابع له وأما فى الثانية فلا خذ بالاحوط وفى قول له فعل الفرض فهما أتمنى الأولى فكما لو نوى
بوضوئه استحابة صلاة النفل فله فعل الفرض وأما فى الثانية فلأن الصلاة تناول الفرض والنفل
وفى ثالثه فعل الفرض فى الثانية دون الأولى والاقوال تختلف من حيث كفاية قولين فى المسئلتين
كما فى شرح المذهب وطريقه قاطعة فى الثانية بالجواز وقطع بعضهم فى الأولى بعدمه والرافعى حكى
الخلاف فى الثانية وجهين وتبعه فى الروضة ولو نوى نافله معينة أو صلاة الجنائزة جاز له فعل غيرها من
الدوافل معها وله نية النفل صلاة الجنائزة كما سيأتى وسجود التلاوة والشكر ومس المحقق وحله
لأن النفل آكد منها فلو نوى مس المحقق مثلا استحابه دون النفل ذكر ذلك فى شرح المذهب (ومسح
وجهه ثم يديه مع مرفقيه) على وجه الاستيعاب ومما يغفل عنه ما يقبل من الانقباض على الشفة وعطف به
لأفاده وجوب الترتيب كما فى الوضوء (ولا يجب إيصاله) أى التراب (منبت الشعر) بفتح العين
(الخفيف) لعسره (ولا ترتيب فى نقله فى الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح يمينه وجهه
ويساره يمينه جاز) والثانى يجب الترتيب فى النفل كاللمس وقرئ الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة
(ويندب التيمم) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضرطين قلت الأصح المنصوص وجوب ضرطين
وان أمكن بضرطة بخرقة ونحوها والله أعلم) لأنه الوارد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم
بضرطين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضرطين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى
المرفقين ولو كان التراب ناعما كفى وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقدم يمينه) على يساره (وأعلا
وجهه) على أسفله كما فى الوضوء (ويخفف الغبار) من الكففين إن كان كثيرا بأن يفضهما أو ينفضه
منهما ثلاثا تنشوش به فى مسح الوجه (ومما لا التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أى موالاة كالوضوء
كأذكره الرافعى فى الشرح فى باب الوضوء أى تسنن الموالاة فهما وفى التقديم تجب (ويندب تقريظ
أصابعه أولا) أى أول كل ضربة لأنه أبلغ فى إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضرطين (ويجب نزع
خاتمته فى الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأتمنى الأولى فتدوب ليكون مسح جميع الوجه
باليد (ومن تيمم لفقداء وجوده لم يكن فى صلاة بطل) تيممه بالاجماع (إن لم يقرن) وجوده

لا يمكنه اتمام الذراع بكفه فانقله
أن يكون باليدين جميعا (قول الشارح) لأنه أبلغ الخ أى ولا غناؤه أيضا من اشتراط التحليل ولكن اذا فرق فى الأولى فقط يجب عليه التحليل
لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به فى المسح وإن كان كافيا فى النفل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح) ليكون مسح جميع الوجه
باليد * (تنبيه) لو كانت اليد نجسة فضرط على تراب ومسحها وجهه جاز على الأصح ذكره فى الروضة (قول المتن) فوجدته من ذلك
ما لو مسح شخصا يقول عندى ماء أو دغنه فلان بخلاف أو دغنى فلان ماء نقله الرافعى فى كفارة الظهار عن بعضهم وأقره (قول المتن) أيضا فوجدته
مثله وجود ثمنه ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة

(قول المتن) يمانع قال الأسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج الحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقا في أثناء الصلاة قلت ورأيت في كلام الأسنوي ما يخالفه به ومعه حيث قال في التعليل قول المنهاج وان أسقطها فلا لأنها لما تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانهم امتلا زمان ألا ترى أنهم ما يؤثرون قبل الشروع ولا يؤثرون بعد الفراغ انتهى وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثرونهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لقنضي الارشاد وتصريح شارحه (قول المتن) والشرح فلا تبطل استشكل ذلك الأسنوي بما لو أبصر * (٣٤) * الاعمى في الصلاة بعد التقليد

في القبلة (قول المتن) وقبل يبطل التفل قال الأسنوي ادخاله لتنافله في الصلاة المتضمنة الى ما يسقطها وما لا يسقطها يفيد أن التيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء الفريضة يسقطه قضاء النافلة الموقوفة على خلاف ما يقتضيه كلامهم (قول المتن) والاصح ان قطعها الى آخره أي ولا يستحب قبلها انقلالا لانه انشاء نفل وتأثير الماء في الفرض كهو في التفل (قول الشارح) من اتمامها خروجا من خلاف من حرّم الاتمام (قول المتن) لا يجاوز ركعتين أي لانه الاحب والمعهود فيه (قول الشارح) اذا وجد الماء قبل اتمامهما خرج به ما لو شرع في الثالثة فله اتمامها (قول الشارح) ولو كان اشوى ركعة لم يزد عليها واردة على الكتاب لان الواحد لا يسمى عددا (قول المتن) ولا يصلي بتيمم غير فرض له أن يصلي به هلع الفرض المعتادة في الجماعة كالمسببة في خمس يجتمعها بتيمم لان الفرض واحد (قول المتن) غير فرض خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارح) في جواز الترك أي وعدم انحصار العدد (قول المتن) لهن متعلق

(بمانع كعاش) بخلاف ما اذا اقترن بمانع فلا يبطل (أو صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما سيأتي (بطلت على المشهور) والثاني لا يلزمها محافظة على حرمتها والخلاف كما في الروضة وغيرها وجهان وعبر في المحرر بالاصح وفي شرح المذهب بالمشهور بعد ذلك انتهى الثاني وجهانها موافق له بخلاف لاصطلاحه السابق (وان أسقطها) كصلاة المسافر كميأق (فلا) تبطل فرضا كانت أو نفلا (وقيل يبطل النفل) لقصور حرمة عن حرمة الفرض (والاصح ان قطعها) أي الفريضة (أو نفلا) وبطل بدلها (أفضل) من اتمامها حيث وسع الوقت لذلك والثاني اتمامها أفضل (و) الاصح (أن) انتفل لا يجاوز ركعتين في التفل انطلق اذا وجد الماء قبل تمامها فيسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ماشاء (الامن نوى عدد اقبته) وان جاوز ركعتين لانقاذ نية عليه ومقابل الاصح في الأول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لانه طهارة ضرورة (وقنفل ماشاء) لان النفل لا ينصرف تخفيف فيه (والنذر بالمعجزة) كدخول في الظاهر والثاني لا فله أن يصلي مع الفرض الاصل (والاصح صحة جناز مع فرض) شبه صلاة الجنائزة بالنفل في جواز الترك وتعيينها عند انفراد المكاتب عارض والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث ان لم تتعين عليه صحت وان تعينت فلا تصح أيضا مع نفل بنيت في أصح الوجه في شرح المذهب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليسيد العفة في الفرد المعبر في المحرر من باب أولى (و) الاصح (أن) من نسي احدى الخمس ولا يعلم عنها (كفاه تيمم لهن) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة له والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس (وان نسي مختلفتين) لا يعلم عنهما (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أربعاً واولاه أي الصبح والظهر والعصر والمغرب (وبالثاني أربعاً ليس منها التي يدأ بها) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه لانه لا يحلوا أن تكون المسببات الصبح والعشاء أو احدهما مع احدى الثلاث أو يكونان من الثلاث وعلى كل صلى كلاهما بتيمم والثاني هو الحسن عند الاصحاب وقوله ولا مثال لا شرط (أو) نسي (متفقتين) لا يعلم عنهما من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) وفي الوجه السابق بعشر تيممات (ولا يتيمم فرض قبل دخول وقت فعله) لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت الفعل ما تجتمع فيه النية من وقت الاولى (وكذا التفل الوقت) كالزواجب مع الفرائض وصلاة العيد لا يتيمم له قبل وقته (في اصح) والثاني يجوز ذلك لتوسعة في النفل وصلاة الجنائزة كالنفل ويدخل وقتها بقضاء الغسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره التيمم لها قبله أيضا كما يؤخذ من شرح المذهب والصلاة المنذورة في وقت معين كالنفل الاصل والنفل المطلق يتيمم له كل وقت اراده الا وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) كالحبوس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصلي

(الفرض)

بكفاه لا يتيمم (قول المتن) ليس منها التي يدأ بها الظاهر أن فعله لا دأولى بالتيمم الثاني حرام متأمل

(قول المتن) قبل وقت فعله فضيته أن الرتبة البعدية لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الظاهر وفيه ظاهر قوي عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح) وسيأتي في أواخر الجنائز هذا الكلام ربما يؤخذ منه عدم صحة التيمم له بعدة قبل فعل الخطبة لانه من مخرج شيخنا في شرح المنهج بخلافه

(قول الشارح) لحرمة الوقت أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إناسا يطلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فسلوا وهم على غير وضوء فأنزل الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك به من منع وجوب الإعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلانهم اذ ذلك بغير طهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد من قوله لحرمة الوقت أن الغائبة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن) ويعيد اعلم أن كل موضع وجبت فيه الإعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلاهما وهو الافة وقيل الأولى وقيل أحدهما لا بعينه قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الأولى (قول الشارح) لم تجب الإعادة إلا لفائدة فيها قضية كلامه في شرح المذهب تحريرا (قول المتن) ويقضى التيمم هذا بعومه يشمل * (٣٥) * صلاة الجنائز فيشكل الشخص التوجه إلى القبور ليعيد الصلاة إذا وجد الماء بعد

أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للشفقة نعم نقل الأسنوي عن ابن خيران أن المقيم لا تصح صلاته بالتيمم على الجنائز * (تنبيه) * لو يميم المبتوضي عليه ثم وجد الماء وجب غسله لأنه خائفة أمره ذكره البغوي ولكن نازع فيه الزركشي في الخادم وحمله على الحضر (قول الشارح) التيمم لفقده ولو نظما أوسع أو آلة الاستعفاء ونحو ذلك (قول الشارح) لوجوب تيممه أي وإذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وعلله الإمام بأنه لما لم يزم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا إذا كان الفقد حسيما فإن كان الماء موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أرغوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الأسنوي (قول الشارح) وما ذكر من القضاء في إقامة الخ انظر هل العبرة بمحل التيمم أو الصلاة الذي في شرح الارشاد قول (قول الشارح) وجب القضاء في الأصح أي وإن كان حكمه الفرأيا (قول الشارح)

(الفرض) لحرمة الوقت (ويعيد) إذا وجد أحدهما أو في القديم أقوال أحدها يندب له الفعل والثاني يحرم (ويعيد) عليهما والثالث يجب ولا يعيد حكاية في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب نضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ذكره في الفتاوى على الجديد أنه انما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فإن كان فيما لا يسقط به الحضر لم تجب الإعادة إلا لفائدة فيها واحتراز بالفرض عن الفعل فليس له فعله قطعاً (ويقضى التيمم لفقد الماء) لندور فقده في الأقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (للسافر) التيمم لفقد العموم فقده في السفر (إلا العاصي بسفره) كالآتي فيقضى (في الأصح) والثاني لا يقضى لوجوب تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تنال بسفر المعصية وفي وجه لا يصح تيممه فليتب ليصح وما ذكر من القضاء في الأقامة وعدمه في السفر جري على الغالب غلوا فأم في مفازة وطالت أقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء في الأصح (ومن تيمم لرد قضى في الظاهر) لندور فقد ما يستحسن به الماء والثاني لا يقضى مطلقا وبواقعه المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر) بذلك من جبرة فأكثر مثلاً (فلا) يقضى للعموم المرض (الأن يكون يجرحه دم كثير) فيقضى لعدم الغفوع عن الكثير فيما رجحه الرافعي كما سيأتي في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظة كثير وقال في الدقائق لا بد منها أي في مراد الرافعي للغفوع عن القليل في محله وما سيأتي له في شروط الصلاة من تشبيهه بدم الإجنبي فلا يقضى عنه في الأصح بحول بقرنة التشبيه على المتقل من محله ورجح المصنف هناك الغفوع عن القليل والكثير (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبرة فأكثر (لم يقض في الظاهر أن وضع) السائر (على طهر) لأنه حينئذ قد مسح به الماء كما تقدم وجوبه تشبيهه بالخبر ما صحه لا يقضى والثاني يقول مسحاً للعدز وهو نادر غير دائم (فإن وضع) السائر (على حدث وجب زعته) أن أمكن بأن لا يخاف منه ضرراً كما ذكره في شرح المذهب ليطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فإن تعذر) نزعه لخوف محذور مما سبق كما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على المشهور) لاتقاء شبهه حينئذ بالخف والثاني لا يقضى للعدز والخلاف في القسمين فيما إذا كان السائر على غير محل التيمم فإن كان على

والثالث يقضى الحاضر دون المسافر بدله قضية عمره اذ لم يقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان تجاز (قول الشارح) للعموم المرض أي فكان مسقطاً للشفقة كما أن الحيز للعموم أسقط القضاء (قول الشارح) ومسبأني له أي للرافعي (قول المتن) على طهر هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الأول كلخف نعم بحث الزركشي أن المحدث حدثاً صغروا وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن) قضى على المشهور الذي في الشرحين وشرح المذهب وأشعرته به عبارة المهرج حكاية طريقين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان يقضى التعبير بالمذهب كما قاله الأسنوي

(قول الشارح) وابن الوكيل الح قضية الطلاقه أن كلامه هذا في الموضوعه على حدث * (باب الحيض) * نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لاتناحوا عند قطع الشجرة (قول المتن) تسع سنين أي تمامها وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في مكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي فتتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح) قرية أي هلاية وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وسدس يوم لقوله تعالى يسألونك عن الالهة (قول الشارح) تقريبا وقيل تحديدا وعليه فقبل بضرب بقية اليوم وقيل ان رأت قبل التسع أقل من يوم و ليلة وبعد ها يوما وليسه فالجميع حيض وان انعكس فليس بحيض وان كان يوما وليسه بعضه قبل وبعضه بعده ففيه وجهان والثاني قول المتولي * (٣٦) * ورجحه في التحقيق (قوله) كما يؤخذ

يرجع لقوله متصلا (قوله أيضا) كما يؤخذ من مسأله تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض اذ قضية جعل أقل النقاء المختل بين دماء أقل الحيض حيضا أن لا تكون دماء الأقل التي تخلطه اذ ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلطه بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بالريب أن شرط تحقق أقل الحيض حيض فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم و ليلة فالحاصل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم والاميله زاد الحيض عن الأقل (قول المتن) خمسة عشرة ذهب الحنفية الى أن أكثر الحيض عشرة (قول الشارح) أخذ من المسأله الآتية يرجع لقوله وان لم يتصل (قول المتن) والصوم أي بالاجماع قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها (قول المتن) وما بين سرتها أي لانه حريم لاوطء وأما الوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما (قول الشارح) أي مباشرته هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر خلافا

محله قضى قطعا لنقص البدل والمبدل خرم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذ لم نقل بينهم فان قلنا يتيم وتيم فلا قضاء قطعا واستغنى المصنف بتعبيره بالشهور والمشرع بضعف الخلاف عن تعبیر المحرر كالشرح بأصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئلتين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلا إعادة والا وجبت انتهى وعلى المختار السابق له لا تجب

* (باب الحيض) *

وما يذكره من الاستحاضة والنفاس (أقل سنة تسع سنين) قرية تقريبا فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض أو بما يسعهما فلا (وأقله) زمنا (يوم و ليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوما (بالياء) وان لم يتصل أخذ من المسئلة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهر بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر) يوما لان الشهر لا يتخلو عادة عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم أن يكون أقل الطهر كذلك واحتز بشوله بين الحيضتين عن الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بان رأت النساء أكثر النفاس وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المذهب (ولا حد لاكثره) أي الطهر وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالجنابة) من الصلاة وغيرها (وعبروا المسجد ان خافت تلويثه) بالثلاثة بالدم لغلبة أو عدم احكامها الشذاف أنمت جاز العبور كالجنب (والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) فلا يجب قضاؤها للثقة فيه بكثرتها (وما بين سرتها وركبتها) أي مباشرة بوطء أو غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف في التحقيق وغيره وسيأتي في كتاب الطلاق حرمة في حيض بمسوسة لتضررها بطول المدة فان زمان الحيض لا يحجب من العدة فان كانت حاملا لم يحرم طلاقها لان عدتها انما تقضي بوضع الحمل (فاذا انتطمع) أي الحيض (لم يحل قبل الغسل) مما حرم (غير الصوم والطلاق) فيحلال لانتفاء مانع الاول والمعنى الذي حرمه الثاني ولفظة الطلاق زادها على المحرر وقال انها زيادة حسنة (والاستحاضة) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر (حدث دائم كلس) أي سلس البهل

لما اقتضته عبارة الروضة والشرح وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع قال الاسنوي القياس بخبره مباشرته فبما بين سرتها وركبتها (قول الشارح) بوطء وهو كبيرة (قول المتن) وقيل لا يحرم غير الوطء أي ولكن يكره (قول الشارح) واختاره المصنف أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ الا التلصيح وظهر أن المراد على القول الوطء في الفرج (قول الشارح) وسيأتي في كتاب الطلاق الخ نوطئة لجهة استثناء الطلاق أي اذا كانت حرمة معلومة مما ذكره في كتاب الطلاق فكأنه ذكره هنا (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر فسرهما هذا ليعلم أن قوله حدث دائم ليس تفسير الاستحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الاسنوي ليس تفسير الاستحاضة بل هو حكم اجمالي ولا يلزم أن السلس ونحوه استحاضة والسلس مفتوح الالام مصدر قال الاسنوي بهذا كذا وقوله كلس للتشبيه بالتمثيل

(قول الشارح) وهو أن لا ينقطع بفيدك أن السلس في المتن يرفع اللام (قول الشارح) بأن تشده الخ يسمى ذلك تلجما واستغفارا قال الاسنوي من اللجام وثقل الدابة لانه يشهما (قول الشارح) وان كانت صائمة تركت الحشونا را أي وانما لم تراع مصلحة الصلاة لدوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم بخلاف مسئلة الخيط المبلع قبل الفجر وطرفه خارج فان الاصح مراعاة الصلاة (قول الشارح) والثاني لا يجب تجديدها أي لانه لا معنى للاسربازة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر بالطهارة مع استمرار الحدث قال الاسنوي والوجهان جاريان فيما لو انتقضت طهارتها بلس أو ربح أو نحوها كالأرادت صلاة فرض * (٣٧) * ثان فان بالتوجب التجديد قطعاً (قول المتن) بعد الوضوء أي ولو في الصلاة

(قول الشارح) فوضوؤها بحاله قال في شرح المهجة الا اذا حدثت الوضوء بعد الانقطاع فانه يبطل هذا العود لانه وضوء أزال الحدث فتأثيره

* (فصل) * (قول الشارح) فأكثر اندفع هذا ما قيل أنه لا يمكن أن يعبر أكثره (قول الشارح) أو معتادة رأيت الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوى لأن الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح) في غيرها أي غير أيام المعتادة هذا بهومه بفيدك أن الخلاف ثابت في الصفرة والكدرة الواقعين للمعتادة في غير أيام عادت لها وللبتداء المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال الثاني أن تكون مبتدأة فإذا رأيت صفرة أو كدرة فمواقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصور انما هو في المستحاضة فلورأت المبتدأة ذلك ولم يجاوزا أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محل نظر انتهى (قول الشارح) من سواد أو حمرة اقتصاره عليهم ما يقتضي أن تقدم الشقرة لا يكفي (قول الشارح)

وهو أن لا ينقطع (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة (تغسل المستحاضة فرجها وتعصبه) وجوبا بأن تشده بعد حشوه بقطنة مثلاً بخرقه مشقوقاً الطرفين تخرج أحدهما إلى بطنها والآخر إلى صلبها وتربطهما بخرقه تشدها على وسطها كالكتكة وان تأذت بالشدة تركته وان كان الدم قليلاً يندفع بالحشو فلا حاجة للشدة وان كانت صائمة تركت الحشونا را واقتصرت على التدفيع (وتوضأ وقت الصلاة) كالتميم (وتبادر بها) لتبليلا للحدث (فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانظار جماعة لم يضر والا فيض على العقيم) والثاني لا يضر كالتميم (ويجب الوضوء لكل فرض) كالتميم لبقاء الحدث (وكذا التجديد العصاة في الاصح) وان لم تزل عن موضعها ولا ظهر الدم بجوانبها قبالاً على تجديده الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زلت عن موضعها والاه وقع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتجديدها يتعلق بها من غسل الفرج وابدال القطنة التي فيها (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك) (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء أو الصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أثناء الحالة الأولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادات من غير مقارنه حدث فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله تصل به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبطلان الوضوء والصلاة

* (فصل) * اذا (رأت) دماً (لسن الحيض) أقله فأكثر (ولم يعبر أكثره) أي لم يجاوزه (فكله حيض) اسود كان اسود أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عادتها أولاً الأنا يكون عليها بقية طهر كأن رأيت ثلاثة أيام دماً ثم اثني عشر نساء ثم ثلاثة أيام دماً ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المذهب مفزقا (والصفرة والكدرة) أي كل منهما (حيض في الاصح) مطلقاً لانه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقاً وقيل يشترط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوى من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل لا بد من يوم ولبيلة هذا ما في الروضة وأصلها في شرح المذهب لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم اسود أو أحمر عليه معترض بذلك على الرافعي وغيره في نظهم الخلاف فيه (فان عبره) أي عبر الدم أكثر الحيض أي جاوزه (فان كانت) أي من عبردمها أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (بمبزة بأن ترى قويا وضعيفا) بشرطهما الآتية كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة الى الاسود وقوى بالنسبة الى الاشقر والاشقر أقوى من الاصفر

بين المبتدأة والمعتادة أي ولو كانت الصفرة ١٠ لـ والكدرة واقعين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله وحكاية وجه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذي في الاسنوي عن صاحب التمه حكاية وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم قوى سابق على الصفرة أو لاحق هكذا ذكره الاسنوي وهذا أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح) أي أول ما ابتدأها الدم أي فهي يفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتدأه الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم (قول المتن) بأن ترى قويا وضعيفا يرجع لقوله مبزة

(قول المتن) فالضعيف استحاضة أى وان تمادى سنين لان أكثر الطهر لاحد له صريح به الاسنوى وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئى وصلى فانما هو عرق رواء أو داود (فرع) لو رأت خمسة أسود ثم أطبقت الحجرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذاً من نظيره في المعتادة المميزة كما يأتي ان شاء الله تعالى (قول المتن) والقوى حيض أى مع لاحق له نسبي يمكن الجمع بينهما (قول المتن) ان لم ينقص عن أقله الخ هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقاً سواء كان تمييزاً مستأداً أو معتادة فلا ينوهم من ذكرها هنا عدم جريانها في تمييز المعتادة الآتي (قول المتن) ولا ينقص الضعيف الى آخره قال الرازي رحمه الله لا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك بما لو رأت يوماً ليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلأخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حيضاً والضعيف طهراً والقوى بعده حيضاً آخر بلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن) أيضاً ولا ينقص * (٣٨) * الضعيف عن أقل الطهر عبارة

ومن الأكدر اذا جعلاً حيضاً وماله راحة كرية أقوى مما لاراحة له والخبث أقوى من الرقيق فالمتن أو الخبث من الاسودين مثلاً أقواهما والمتن الخبث منهما أقوى من المتن أو الخبث (فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبراً كثره ولا ينقص الضعيف عن أقل الطهر) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود ثم أطبق الأحمر الى آخر الشهر أو خمسة عشر يوماً أحمر ثم خمسة عشر أسوداً وخمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقى الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوماً أسود ويومين أحمر وهكذا الى آخر الشهر اعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسبأني حكمها وفي وجهه في الصورة الثالثة ان خمسة الأحمر مع خمسة الاسود حيض (أو مستأداً لا مميزة بأن رأتها بصفة أو) بصفتين مثلاً لكن (فقدت شرط تمييز) من شروطه السابقة (فالطهران حيضاً يوماً وليلة وطهرها تسع وعشرون) بقية لشهر والثاني تخيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تخيض بينهما والاصح النظر الى عادة النساء ان كانت ستة فستة أو سبعة فسبعة وبقية الشهر طهرها والعبرة بنساء عشرين من الابوين وقيل بنساء عسباتها خاصة وقيل بنساء بلداتها واحتجوا في الروضة كأصلها ومعنى من الابوين بقرينة الثاني المعبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الاقارب من الاب أو الام (أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فترد اليها قدر او وقتاً) بأن كانت حافظة لذلك (وتثبت) العادة لم ترتب عليها ماذكي (بجزء في الاصح) لانها في مقابلة الانشاء والثاني بجزئين لانها من العود فن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى خمسة على الثاني لتكثرت رها والى الستة على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كستأداً على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الاصح) لانه أقوى منها بظهوره والثاني يحكم بالعادة فلو كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقية طهر فأتت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها العشرة على الاول والخمسة الاولى منها على الثاني والباقي

الروضة ولا ينقص الخ يمكن جعله طهراً بين حيضتين (قول الشارح) ثم خمسة عشر أسود أى فهي الحيض فلو جاوز الاسود خمسة عشر ولو مع نت تجدد في الخمسة عشر الاخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافاً لما في المهمات فيما اذا كانت الخمسة عشر الاخيرة أغلظ مما قبلها انه عليه سبحانه في شرح الروض (قول الشارح) بخلاف ما لو رأت يوماً أسود الخ أى فليس هذا من التمييز المعبر وان كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح) وفي وجهه في الصورة الثالثة الى آخره هلته أن الحجرة قوية بالسبق والسواد باللون (قول المتن) فالطهر أن حيضها الخ علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا اذا حلت وقت ابتداء الدم والافتحيرة (قول المتن) وطهرها ينبغي أن يقرأ بالنصب لانا وان قرعنا على

الطهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطاً (قول الشارح) بقية الشهر أولى من قول المتن تسع وعشرون فليأمل (قول الشارح) والثاني تخيض فتشديد الباء كاضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح) والعبرة بنساء عشرين هنا الى آخره قال الرازي فهلا اعتبر عادتتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات ستاً وبعضهن سبعاً اعتبر الاغلب فان استوى البهضان أو حاض البعض دون الست والبعض فوق السبع ردت الى الست احتياطاً فان نقصت عادتتهن كلهن عن الست أو زادت على السبع فالاصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عادتتهن (قول الشارح) ثم ستة في آخر ثم تخيضت أى في آخر (قول الشارح) حكم بأن حيضها العشرة على الاول اعلم أن المستأداً المميزة ذكرنا في شأنها ان ما بعد القوى استحاضة وان تمادى سنين وقضية قولهم هنا أن التمييز ينسخ العادة السابقة ويثبت به عادة جديدة أن الأشهر التي تلي شهر التمييز تخيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وان أطبقت الدماء فيها بصفة واحدة وقد يشكك على ما تقرر في المبدأة قال ابن الصلاح فلجمل قولهم تثبت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر يميز عن الدم المطبق

(قول المتن) أو متغيرة الخ قال الرافعي إنما يخرج الحافظة للقدر من التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى (قول المتن) ما نسيت يعني لم تعلم ليشمل من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفادت وهي مستحاضة (قول الشارح) ولا تميز أتاوع التمييز فهو المعتبر (قول المتن) ففي قول كبتدأه أي ضل هذا القول لاجرة التحير بل يقضي بأن حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخاف المتدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح) فتحيض بنسبة الياء يوما وليلة أي لأن العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالعدومة كما كان التمييز إذا فقد بعض الشروط كان كالعدم ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوما وليلة أي من أول الشهر لأنه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العدة في تزيف هذا القول (قول الشارح) وطهرها بقية الشهر أي الهلالي * (٣٩) * (قول المتن) والمشهور وجوب الاحتياط لكن تعسف ثلاث أشهر في الحال

دفع الضرر (قول المتن) فيحرم الوطء أي وعليه النفقة ولا خيار لأن وطئها يتوقع * (تنبيه) * حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالحائض (قول المتن) والقراءة في غير الصلاة بخلاف الصلاة ولولا غير الفاتحة (قول المتن) وكذا النفل في الأصح خلاف نفل الصلاة جاز في نفل الصوم والطواف أيضا لكن محل جواز النفل مطلقا لم يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافا لما في الزوائد (قول المتن) لكل فرض نعم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه إذا أوجباهما (قول الشارح) بعد دخول وقته أي ولا يلزمها البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبحسب الرافعي وجوب البدار لأن فيه تعليل الاحتمال (قول المتن) كاملين لو قال كاملا كن أولى نعم حصول أربعة عشر من كل تتوقف على كون رمضان ثلاثين (قول المتن) ثم تصوم من ثمانية عشر إلى آخره إشارة

عليها طهر (أو) كانت (مغيرة بأن نسيت عاداتها قروا وقتا) ولا تميز (ففي قول كبتدأه) غير مغيرة فتحيض يوما وليلة وطهرها بقية الشهر على الظاهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست كالتدأة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فيحرم الوطء ومن المحض والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصلي الفرائض أبدا) لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) اهتماما به والثاني يقول لا ضرورة إليه (وتقتل لكل فرض) بعد دخول الوقت لاحتمال انقطاع الدم حينئذ قال في شرح المذهب عن الأصحاب فإن علت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمتها الغسل كل يوم عقب الغروب وتصلى به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهرا كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين وتأتي بعده ثلاثين يوما متواليه (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعة عشر) يوما لاحتمال أن تحيض فيهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم ويقطع في آخر فتفقد ستة عشر يوما من كل منهما فإن كان رمضان ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان) لأن الحيض ان طرأ في اليوم الأول من صومها ففاته ان يقطع في السادس عشر فيصير لها اليومان الآخرين وان طرأ في اليوم الثاني مع لها الأول والآخر أو في الثالث مع لها الأولان أو في السادس عشر مع لها الثاني والثالث أو في السابع عشر مع السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر مع السادس عشر والسابع عشر (ويمكن قضا يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من اليوم الأول لأن الحيض ان طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول وان كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئا) من عاداتها دون شيء كان حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فلا يقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل كل فرض) احتياطاً ويسمى بمحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه والذي لا يحتمله حيضامشكوكا فيه والحافظة للوقت كأن تقول كان حيضي يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض يقين ونصفه اثني طهر يقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافظة لغيره كأن تقول حيضي خمسة

إلى طريقة مذكورة في الحاوي وغيره كان قوله بعد ويمكن قضاء يوم الخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك كصاحب الهجة الأولى بقوله أو قلتصم مثل الذي فات ولا * ثم من السابع عشر ثلثا * وبين ذين اثنين كيف وقفا * هذا الضعف سبعة أيام * وانزل الخ والثانية بقوله قبل ذلك * ومرة تأتي بقوت الصوم * مع واحد تزيد في عشرة * مع خمسة مفترقا ومرة * سابع عشر كل صوم وإلى * خامس عشر الثاني عنه فعلا * الخ ثم اقتصار المصنف على قضاء الصوم طاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لا كنهه ربح كالرافعي الوجوب (قول الشارح) مع الثاني والثالث أي لأن الحيض السابق يقطع في الأول فيفسد (قول المتن) والسابع عشر إشارة إلى طريقة الدارمي وعلى الطريقة الأولى إنما يخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام (قول الشارح) كأن تقول الخ هذا المثال يرشدك إلى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن الحافظة لغير الحيض إنما يخرج عن التحير المطلق إذا حفظت أيضا قدر الدور وعلمت وقت ابتدائه هذا الغلط ومنه نقلت

(قول المتن) والاطهر أن دم الحامل الى آخره أى ولا تنقض به العدة بالاقراء أى ان كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فان كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح) ومقابلة فيها يقول هودم فسادو يستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأ أو طأس ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلا على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تحيض ورد بأن الشارع انما حكم ببراءة الرحم به بناء على الغالب فان وقوع حيض الحامل نادر فاذا حاضت المرأة حصل الظن لبراءة الرحم اذا ظهر عدم حملها فان كان خلافا على التدوير بان تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان (قول الشارح) وسواء على الأول تغلغل الخ بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح) ولم يجاوز الخ أى فان جاوز فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح) والنقاء بينها حيض في الاطهر أى ولو كثر حدثا (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها أى كالجماع (قول المتن) النفاس هو لغة * (٤٠) * الولادة (قول الشارح) أى الدم

الذى يعقب الولادة مثله لو ولدت ولدا جافا ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فانها نفاء من حين الولادة على الأصح وقوله الولادة أى ولو علقه أو مضغه ولو خرج بين توأمين فهو حيض لا نفاس * (تنبيه) * لو ولدت ثم ردا أصلا الا بعد خمسة عشر يوما قال فلا نفاس لها بالكلية في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول المتن) وأكثره ستون قال الاسنوى أبدى الاستناد أبو سهل المصلي لذلك معنى لطيفا دقيقا نقله عن ابن الصلاح في فرائد رحلته وهو أن المتى يمكث في الرحم أربعين يوما لا تغير ثم يمكث مثلهما علقه ثم يمكث مثلهما مضغه ثم ينفخ فيه الروح والولد يقتدى بدم الحيض وحينئذ فلا يحجمه الدم من حين النخى لانه غذا للولد وانما يجمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثره ستين يوما انتهى قلت قضية هذا أن يكون الغالب أى غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانية وعشرين ولم يقلوا به (قول الشارح) أى الدفعة وهي يضم الدال (قول الشارح) ولا ضبط في الضعيف أى لان

في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالساعات حيض يتيقن والاول طهر يتيقن كالعشرين الآخرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضا (والاطهر ان دم الحامل والنساءين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أما في الاولى فلا يصفه دم الحيض ومقابلة فيها يقول هودم فساد اذا حمل بسد تخرج دم الحيض وسواء على الأول تغلغل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقبل في تغلغل الأقل ليس بحيض وأما الثانية وهي ان ترى وقد ادمار وقتا نقاء وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض فهي حيض والنقاء بينها حيض في الاطهر تبعا لها والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعوا وانقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أى الدم الذى أوله يعقب الولادة (لحظة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما فيها استقره الامام الشافعى رضى الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحقيق كالتنبيه بالحجة أى الدفعة وفي الروضة كاشر بأنه لا حد لاقلة أى لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمانها باللحظة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم به ما حرم بالحيض) قياسا عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعى في باب والمصنف هنا (وعبوره ستين) يوما (كعبوره) أى الحيض (أكثره) فينظر أم ابتداء في النفاس أم معقادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين يوما ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة الى لحظة في الاطهر والمعتادة المميزة الى التمييز لا المعتادة في الأصح وغير المميزة للحفاظ الى العادة وثبت بجملة في الأصح والناسية الى مرد المبتدأة في قول وتغتاط في الآخر الاطهر في التحقيق

* (كتاب الصلاة) *

(المكتوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعها وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعراي خمس صلوات في اليوم والليلة ولما دعا لبعثه الى اليمن أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما (الظهر وأول وقته

الطهرين أكمل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر * (كتاب) * الصلاة (قول الشارح) أى المفروضات أى على العين زوال (قول المتن) خمس الصبح لآدم والظهر لآدم والعصر لآدم والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعى في شرح المستند وأورد فيه خبرا (قول الشارح) ليلة الاسراء هي قبل الهجرة بسنة وقبل ستة عشر شهرا (قول المتن) الظهر بدأ بها لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم فان قيل انما كان خمس كل ليلة الاسراء فلم يدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر دون الصبح فالجواب محمول على حصول احلامه صلى الله عليه وسلم بأن أول وجوب الخمس من الظهر ذكره النووي في شرح المذهب وأجاب غيره بأن الاتيان بها يتوقف على بيانها ولم يبين الا عند الظهر * (قاعدة) * قال الجوهري الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقبل سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت أولها تفضل وقت الظهيرة

(قول المتن) ظل الشيء مثله الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والتي يختص بمابعد الزوال (قول الشارح) إلى وسط السماء
 دو يفتح السين (قول الشارح) وذلك الميل هو الزوال هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقد حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها
 وبعبارة الاسنوي ثم إذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق أن لم يكن قد بقي عند الاستواء ظل ويزداد أن كان قد بقي والنحول
 إلى المشرق بحدوثه أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح) والعشاء إلى ثلث الليل أي منتهاه إلى الثلث (قول الشارح)
 فأسفر بمحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار والافتقار ما تراه أو قضاها في الأسفار (قول الشارح) أي مصر بظل
 الشيء مثله قال الاسنوي غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقبل
 انهما من وقت الظهر وقبل فاصلة بينهما (فائدة) العصر لغة العشي قال الجوهرى ومنه سميت صلاة العصر انتهى والعصران الغدا والعشي
 (قول الشارح) وروى ابن أبي شيبة (٤١) * انما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحته هذا دون ذلك فليست

أذ يحتمل أن يريد فقد أدركها بمعنى
 وجبت (قول المتن) والاختيار إلى آخره
 قال الاسنوي من هذا التعبير يعلم أن
 تسميته بالاختيار لما فيه من الرحمان أي
 على غيره من باقي الوقت وقال في التقليد
 سمى بذلك لاختيار جبريل إياه ثم عبارة
 المصنف وصنيعه يفيد أن جميع وقت
 الظهر اختيار وهو كذلك (قول المتن)
 وفي الحديث إلى آخره قالوا ذلك يسع
 العشاء لو جمعت معها فان لم يسع بسبب
 الاشتغال بالأسباب فلا جمع وقال
 في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة
 واحدة والمغرب يجوز مذهبها وسلفك
 ما في معناها ونقصه بأن سائر الصلوات
 يجوز مذهبها (قول المتن) وسترهورة انظر
 هل المراد ستر جميع البدن وأما
 الاسنوي رحمه الله أن الحرمة في غير
 الصلاة انما يجب عليها ستر ما بين
 السرة والركبة فقط (قول الشارح)
 بالوسط المعتدل قال الاسنوي السورة
 العسيرة في الغرض تكون من قصار
 الفصل (قول المتن) ومدحتي غاب
 الشفق عبارة الرفعى ومدحتي غروب
 الشفق قال الاسنوي وهو يقتضي
 الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة
 الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن

زوال الشمس) أي وقت زوالها وعبارة الوجيز وغيره يدخل وقته بالزوال (وآخره مصر) أي وقت
 مصر (ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده وبيان ذلك أن الشمس
 إذا طلعت وقع لكل شخص ظل طويل في جهة المغرب ثم يقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى
 وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم يميل إلى جهة المغرب فيصقل
 الظل إلى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال والاصل في المواقيت حديث أمتي جبريل عند البيت
 مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أظفر
 الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في
 الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أظفر الصائم والعشاء إلى
 ثلث الليل والفجر أسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره ومصححه الحارثي وغيره
 وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كختم في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله
 الشافعي رضي الله عنه نافية اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر إذا زالت
 الشمس مالم تحضر العصر وقوله حين أظفر الصائم أي حين دخل وقت افطاره وفي الصحيحين حديث
 إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصر بظل الشيء مثله
 (أول وقت العصر) وعبارة الوجيز وغيره يدخل وقت العصر (ويبقى وقته حتى تغرب) الشمس
 لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي
 شيبة وقت العصر مالم تغرب الشمس واسناده في مسلم (والاخبار أن لا تؤخر) بالفوقانية (عن) وقت
 (مصر الظل مثله) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين
 يحتمل على وقت الاختيار وبعده وقت جواز الزوال إلى اصفرار الشمس ثم وقت كراهة أي بكرة تأخير الصلاة
 إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) كما ساقى وأحرز
 بالآخر عما بعده من الاصفر ثم الأبيض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم إليه لغة (وفي الجديد
 يقتضي معنى قدر) زمن (وضوء وسترهورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها
 في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها وللحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبر معنى قدر زمنه والاعتبار
 في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل وسأقي سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه محممه المصنف قياسه
 كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومد) بالتطويل
 في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الآخر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب

خلافاً لابن القيم (قول الشارح) ١١ ل على الأصح في غير المغرب هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من
 غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما ساقى وهذا هو الآتي وأيضا قوله المبني على الأصح صريح في ذلك لما سطره فمعن كلام الروضة وأيضا
 فكلام الروضة صريح أو كما صرح في ذلك قلت فما حكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا شرع في وقت يسعها ذات قال في الروضة لم يأثم قطعا
 ولا بكرة على الأصح ونقل من رواه عن تعليق القاسمي وجهه ما قال بالاثم قال الاسنوي رحمه الله وقياس هذا الحرم بالجواز في المغرب انتهى قلت
 لعلمنا عرفت غيرها من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكذلك ظاهرا في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت
 في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتفق لك كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مد أي إذا
 قلنا أخبرهم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمد خلافا لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها

(قول الشارح) ومده هو بضم الدال (قول المتن) والعشاء قال الاسنوي هو اسم لا قول الظلام سميت الصلاة به لانها تفعل فيه (قول الشارح) المنصرف اليه الاسم يعني عن هذا أن يقول الالف واللام فيه للعهد الذي (قول المتن) ثلث الليل يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف ميثل النون ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس خمس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والسادس والسبع قال أبو عبيد ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بعده مع أن حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تقا فر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين * (٤٢) * (قول المتن) والصبح بالصبح

الصادق أي لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوي وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح) مستطيل هذا تشبهه العرب بذبذب الذئب من حيث الاستطالة وتكون النور في أعلاه (قول الشارح) لحديث مسلم قدم هذا على حديث الصحيحين لانه أوضح منه (قول المتن) عن الاسفار أي الاضاعة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها وأورد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها آخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الأول من الاخبار فالتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن) قلت يكره إلى آخره أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجوار وهو خطاب مع من يشبهه عليه الحال (قول المتن) عتقه هي في اللغة شدة الطقة (قول المتن) والنوم قبلها قال الاسنوي سياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما يعرض بعد

أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كمسبأ في والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراب في الركعتين كليهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأت لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومده في الصلاة إلى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتداده اليه وبناء قائل الثاني على الامتداد فقط (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح المذهب بل هو جديد أيضا لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبتت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أي الاحمر المنصرف اليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى إلى الفجر) أي الصادق وسبأ في حديث مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لمسبأ في وقتها (والاخبار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاخبار (وفي قول نصفه) حديث لولان أشق على أمتي لا خرت صلاة العشاء إلى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضي أن الأكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه معترض بالافق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلًا ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى) الوقت (حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي حديث الصحيحين حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاخبار أن لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاخبار (قلت تكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي عن الأول في حديث البخاري لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا انها العشاء وهم يعتمون بالابل يفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناها هم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره سمارواه الشيخان عن أبي برزة (الافى خبر والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومداكرة الفقه وابتاس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويستحب تعجيل الصلاة لا قول الوقت) لحديث

دخول الوقت وقبل الفعل ولما نزل أن يقول ينبغي الكراهة أيضا قبله للمعنى السابق يعني خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوي الملاقاة يشمل ملو جمعها مع المغرب جمع تقديم والمتحمة خلافه قال فان قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بمعنى قدر زمن الفعل محل نظر قالوا والملاقاة المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصلى السنة أم لا (قول المتن) ويستحب تعجيل الصلاة لا قول الوقت قال القاضي ولا خلاف في أنه لو انتفع الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسنا وخالف العزالي في الاحياء فقال انما الملاقاة خروج وقت الفضيلة خلاف الافضل

ابن

دخول الوقت وقبل الفعل ولما نزل أن يقول ينبغي الكراهة أيضا قبله للمعنى السابق يعني خوف استغراق

الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوي الملاقاة يشمل ملو جمعها مع المغرب جمع تقديم والمتحمة خلافه قال فان قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بمعنى قدر زمن الفعل محل نظر قالوا والملاقاة المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصلى السنة أم لا (قول المتن) ويستحب تعجيل الصلاة لا قول الوقت قال القاضي ولا خلاف في أنه لو انتفع الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسنا وخالف العزالي في الاحياء فقال انما الملاقاة خروج وقت الفضيلة خلاف الافضل

(قول المتن) ويسن الأبراد الخ الحكمه في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للشروع (تنبيه) محصل ما في الاستوى أن أذان الظهر ركضاته (قول الشارح) والرابع أن ما وقع في الوقت أداء الخ الظاهر أنه على هذا ينوى الاداء فقط نظرا الى الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح) وعلى القضاء بأن الخ صبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا واقتضاء ومراجع الاشارة التحقيق (قول المتن) اجتهد بورد ونحوه ولو أخرجه عمل عن عيان كروية الفجر لما لمع امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصلوة إذا كان ثقة عارفا وأما في يوم الغيم فقد صح التنوي اعتماده خلافا للرافعي قال الاستوى لانه لا يتقاعدهن الدلي انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يتنع عليه الاجتهاد * (فرع) * لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو ظن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه * (٤٣) * (قول المتن) قضى في الاظهر اعلم أن لنا خلافا فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت

أهي تقع قضاء أم أداء والصحيح الاول فالأظهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابله مبني على الاداء (قول الشارح) أو بعده أي ولا تضر به الاداء (قول الشارح) ان فات بعد ركني ابن كج من ابن بنت الشافعي أن غير العذور لا يقضى عملا بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها الى آخره قال الاستوى وحكمته التغليظ وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الاقليد وأيده بأن تارك البعض عمد لا يسجد على وجه مع أنه أخرج الى الجبر واعلم أن القاضي والتولي والرويان في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أفسد الصلاة صارت قضاء وان أوقعها في الوقت لان الخروج منها لا يجوز قال الاستوى وجنثذ فيجبه أن يقال ان أوجبا الفور لم يجز تأخيرها الى آخر الوقت وان لم يوجب في جواز اخرجها عن الوقت الاصل نظروا بوجه المنع انتهى (قول المتن) ويسن ترتيبه أي ولا يجب وان كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضائه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال الاستوى ولان الفعل المجزئ لا يدل عندنا سوى على الاستحباب ولو فاته الظهر بعذر والعصر بعذر فلا يلزمه إعادة الترتيب أيضا ويحتمل خلافه (قول المتن) التي لا يجتاف

ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لا قول وقتهارواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم انه على شرط الشيخين ولفظ الصحين لوقتها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر ونحوهما الى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أي ما لم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعجب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب أن تقديمها هو الذي والطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن الأبراد بالظهر في شدة الحر) الى أن يصير للعبطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أبردوا بالصلاة وفي رواية للبخاري بالظهر فان شدة الحر من فجعهم أي هيجانها وفي استحباب الأبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدة الخطر في فواته المؤدى الى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفسد وفي حق النبي صلى الله عليه وسلم (والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل في طريقهم اليه فلا يسق في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأنهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يشون اليه من بعد في ظل والثاني لا يختص بذلك فيسن في كل ماذكر لا طلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالاصح انه ان وقع في الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع أداء والا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق ان الركعة تشمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكرير ما جعل ما بعد الوقت تابعها بخلاف مادونها والوجه الثاني ان الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء بأن المصلي بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء انظر التحقيق وقيل لا نظرا الى الظاهر المستند الى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في بيت مظلم وغير ذلك (اجتهد بورد ونحوه) كخياطة وقيل أن قدر على الصبر الى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهد أي جواز أن قدر وجوبه لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يتقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا اعتبار بظنه فان علم في الوقت أعاد أي بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب (والا) أي وان لم يتقن الصلاة قبل الوقت بأن يتقنها في الوقت أو بعده أو لم يتبين الحال (فلا) يقضي (ويبادر بالفات) وجواب ان فات بغير عذر وبذا بان فات بعذر كالنوم والنسيان مسارعة الى براءة الذمة (ويسن ترتيبه) كأن يقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر (وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) محكاة للاداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوبه لا لتصرفاته (وتكره

فوتها سادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالتساع والضيق لا بالقوات وعدمه * (فرع) * قال في شرح المذهب يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة قال فيصلي أولا الفات ثم أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والا صلاها منفردا ومثله في روضة في آخر صفة الصلاة واعتزله الاستوى وأطال في ذلك ونقل عن البيهقي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة * (فرع) * لو شرع في الفاتنة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم بين أن أعم عليه لم يجزه بلا خلاف أقول فلو لم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك ينفعه في الآخرة كالوضوء احتسالا

(قول الشارح) والاستثناء في حديث أبي داود فيه أيضا أن جهنم لا تسجروم الجمعة (قول الشارح) رعاية للاختصار على لقوله ولم يذكرك المصنف (قول الشارح) فانه الضمير فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تتعد قال بعضهم لان الامر بالفعل لا يتناول جزئياته المكروهة (قول الشارح) كالصلاة في الحمام الفرق بينهما أن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة ودون أماكن مخصوصة وأيضا فانتهى في الوقت راجع للذات وفي المكان لغنى خارج كالمين في الأصول (قول الشارح) والثاني * (٤٤) * ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير

والصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة) انتهى عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (العصر حتى تقرب) انتهى عنها في حديث الشنينة وليس فيه ذكر الرمح وهو تقرب وفي المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاصفار حتى تقرب أي انتهى عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذكرك المصنف كغيره مع قوله في شرح المذهب ان ذكره أجود رعاية للاختصار فانه سدرج في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولم يصل من الطلوع والاصفر وأشار الرازي الى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالفعل والى متعلق بالزمان (الا) صلاة (السبب كفاية) فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحرر (و) صلاة (كسوف وخسوف) للمسجد (ومسجدة مستخر) أو تلاوة فلا تكرر في الاوقات المذكورة لانه صلى الله عليه وسلم فانه ركعتا سنة الظهر التي بعده فقاما بعد العصر رواء الشنينة وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيل غير ذلك بما ذكره عليه في الفعل والوقت وحمل النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافذة المطلقة وكرهها كراهة تحريم عملا بالأصل في النهي وقبل كراهة تنزيه فلا يحرم بها لم تقعد كصوم يوم العيد وقبل تقعد كالصلاة في الحمام وأدرجت المسجدة في الصلاة لشبهها في الشروط والاحكام وفي الروضة وأصلها لودخل المسجد في أوقات الكراهة ليصل الخبة فوجهان أقسمهما الكراهة كالأخر الفاتنة ليقضها في هذه الاوقات ولا تكرر صلاة الاستسقاء فيها على الأصح والثاني ينظر الى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الاحرام فيها على الأصح لانه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المذهب وهو قوي وسبب في صلاة العيدين وقتها من طلوع الشمس وذكروها الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الصبح على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكرر ان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرها اليه كما سبب في (والا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكرر (على الصحيح) الحديث يأتي بعد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أبساعة شاء من ليل أو نهار رواء الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكره فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

* (فصل) انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا تجب عليه وجوب مطالبها في الدنيا لعدم محبتها له لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول لتمكنه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم محبتها لهما (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم ترغيبا في الاسلام (الا المرتد) بالمحرر فانه اذا عاد الى الاسلام يجب عليه قضاء ما فات في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تغليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفساء والفرق ان اسقاط الصلاة فها من الحائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكرنا كان أو أنثى اذا بلغ (ويؤمر بها سبع ويضرب عليها العشر) الحديث أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ

ونظر أيضا الى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت كصلاة الاستسقاء قال الرازي ولما أحب الوجه الاول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستسقاء (قول الشارح) فلا يكرهه قال المحامي لكن الاولى أن لا يفعل خروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح) والثاني تكره فيه كغيره قال السنوي ولان الحديثين اذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر الامر خرج انتهى ولك أن تقول المرح أن أحاديث النهي في هذه الاوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا

* (فصل) انما تجب الصلاة العبارة على مفهومها سؤال تقديره ان عدم الوجوب ان أراده عدم وجوب المطالبة والعقاب معا ورده الكافر وان أراده أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكر السنوي (قول الشارح) اذا أسلم ترغيبا له في الاسلام ويثاب على القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق (قول المتن) الا المرتد * (فرع) لو اتعل النصراني الى اليهود مثلا ثم أسلم فظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا (قول الشارح) تغليظا عليه أي ولانه ألزم الصلاة بالاسلام فلا نقط منه بالردة كحقوق الأديمين * (فرع) لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فظاهر أنه لا يقضى من الآن لانه جنون في زمن

الاسلام المحكوم به تعالى (قول الشارح) ذكرا كان أو أنثى فظاهره الخلاف الصبي على انثى وبمصرح عشر السنوي نقلنا من اللغة (قول المتن) ويؤمر بها الى آخره يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع الى البلوغ فاذا بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ هز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا يكفي أحدهما قال السنوي والتعليم والفرب عليه بشرعان مجرد التمييز كما هو المذهب الآن من العلين

(قول المتن) ولا قضاء على ذي حيض أى ولو تسببت فيه بخلاف الجنون اذا تسببت في حصوله ومنه الانغماء (قول المتن) أو جنون وذلك لأنه ورد النص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقيس على المجنون من في معناه والاصل أن من لا يلزمه العبادة لا يلزمه قضاؤها خارج النائم والناسي لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فسبق من عداها على الاصل * (فرع) * ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما عن البيضاوي في شرح البصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للجلي أنه مكره وكذا في الجرح قال بكره للحائض ويستحب للمجنون والمغشي عليه (قول المتن) بخلاف * (٤٥) * السكر أى ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف ما لو جهل حاله (قول الشارح) أخف ما يقدر عليه أحد ظاهره أنه لا يعتبر

فعل الشخص نفسه (قول الشارح) كما أن الجمعة الخ أى ونفهوم حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وردّه النووي بأن المفهوم لا يفيد عدم اللزوم وإنما يفيد أنها لا تكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث للمغرب أى ثلاثة للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبيرة في آخر وقت العشاء (قول الشارح) زمن مكان الطهارة لو زال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلاً بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة يمكن تقديمها على زوال المانع بل ينبغي جريان مثل ذلك في زوال الكفر لأن الطهارة يمكنه بأن يسلم هذا ولكن قضية المتن والشرح خلاف ذلك (قول المتن) وأجزائه على الصحيح أى لأنه مأثور ماضى وبها عليها وقد شرع فيها بشرائطها فلا يضر تغير حاله الى الكل كالعباد اذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمامها وقبل فوات الجمعة (قول المتن) ولا إعادة على الصحيح لا يقال هذا قل فكيف يسقط الفرض لانا نقول أوجب بأنه مانع من تعلق الفرض لا مسقط (قول الشارح) لعدم الفسح

عشر سنين فاضربوه عليها وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المذهب قال والامر والضرب واجب على الولي أباً كان أو حداً أو وصياً أو قياً من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين (ولا) قضاء على شخص (ذو حيض) أو ناس أو جاهل (أو جنون أو انغماء) اذا أفاق (بخلاف) ذى (السكر) اذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فات من الصلاة زمنه لتعديه بشرب السكر فان لم يعلم كونه مسكراً فلا قضاء (ولو زالت هذه الاسباب) أى الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والانغماء (وبقي من الوقت تكبيرة) أى قدرها (وجبت الصلاة) لادراك جزء من الوقت كما يجب على المسافر الاتمام باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحد كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) بادرالك تكبيرة (آخر) وقت (العصر) ووجوب (المغرب) بادرالك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت الثانية وقت الاولى في حوز الجمع فكذا في الوجوب والثاني لا يجب الماهر والمغرب بما ذكر بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لان جمع الصلاتين المحققة انما يتحقق اذا تمت الاولى وشرع في الثانية في الوقت ولا يجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بادرالك جزء مما بعدها لانتفاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب ادراك زمن الطهارة ويشترط فيه امتداد السلامة من الموانع زمن امكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالسن (أتمها) وجوباً (وأجزائه على الصحيح) والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا تجزئها لاندائها في حال النقصان (أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالسن أو الاحتلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني يجب لوقوعها حال النقصان (ولو حاضت) أو نفست (أو جنن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفره ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (ان أدرك) من عرض لذلك قبل ما عرض (قدر الفرض) أخف ما يمكنه لتسكته من فعله بأن كان منظره ان لم تجزئ طهارته قبل الوقت كالتميم اشترط ادراك زمن الطهارة أيضاً (والا) أى وان لم يدرك قدر الفرض (فلا) يجب تلك الصلاة لعدم التحكم من فعلها * (فصل الاذان) بالمحبة (والاقامة) أى كل منهما (سنة) مؤكدة ومواظبة السلف والخلف علمهما (وقيل فرض كسابة) لانهما من شعائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركهما قوتوا على الثاني دون الاول (وانما يشترعان للكتوبة) دون النافذة (وقال في العبد ونحوه) مما شرع فيه الجماعة كالسكوف والاستسقاء والترأويج (الصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين

من فعلها أى وكلوا هلك النصاب قبل ١٢ ل التحكم من أدائه * (فصل) * الاذان الى آخره والاذان في الإفاة الاعلام يقال أذن بشئ اذا نأذنا وأذننا أعلمه ومنه أذان من الله ورسوله الى الناس أى اعلام والاذان بفتح الهمزة والذال الاستماع (قول المتن) والاقامة سميت بذلك لانها تقيم الى الصلاة (قول المتن) سنة أى وليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الاعرابى السىء صلانه مع ذكره الوضوء والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحدكم (قول المتن) لا كشوة أى من الخمس (قول الشارح) مما شرع فيه الجماعة أى الاجتناء لان المشبهين حائرون ولا بد من المهاج لانها ليست شخراً بعيدة الاذان والاقامة في هذين مكرهان

(قول الشارح) أي الأذان احتراز عن الإقامة فانهم اندوبه له على القولين كما سببه عليه الشارح رحمه الله قيل قوله ويقم للفائنة (قول الشارح) وأفصح الخ أي بخلافه هنا فإنه وإن لم ينصح قد أشار إليه (قول المتن) ويرفع صوته الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد بذنه للمنفرد (قول الشارح) ليظهر الاستدلال الأحسن أن يجعل هذا علة لا ورود ويمكن أن يجعل علة لقوله أي سمعت (قول المتن) لا بمسجد وقعت فيه جماعة قال الاسنوي التقيد بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الأذان فيكون الإيهام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الأذان قبلها لا يستحب له لأنه مدعو بالأول انتهى وهذا الكلام * (٤٦) * يقتضي أن قولهم في المنفرد يؤذن وإن بلغه

أذان غيره يجب حمله على منفرد يريد الصلاة بعد إقامة الجماعة أو صلى في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح) ولو أقيمت الخ لا يقال يغني عن هذا قول المهاج ويرفع صوته لا بمسجد الخ لا تقول ذلك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الأذان للجماعة كما ستعرفه وقول الشارح في المستثنين أي هذه ومثله الجديد (قول الشارح) في الظاهر توجيهه بمقابلة أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالأذان الأول وقد حضر فكما أن الجماعة الأولى إذا حضروا لا يطلب منهم أعادته كذلك الثانية لا شتر أن الجميع في الدعاء بالأول ووجه الظاهر ظاهر والله أعلم * تنبيه * قد استندنا من هذا الكلام أن اتحاد الجماعة بالأولى قبل إقامتها لا يطلب منهم أذان لأنهم مدعوون بالأول وهو كذلك لكن قالوا أن المنفرد يؤذن وإن بلغه أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر المسجد بعد سماع الأذان يصلي منفردا وقد سلف أن الاسنوي قال في قول المهاج وقعت فيه جماعة أن قيد الوضوء مخرج ما قبله فلا يستحب له الأذان لأنه مدعو بالأذان الأول انتهى وقد يحمل هذا على مراد الصلاة مع الجماعة لكن

في الكسوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الأغراء وجماعة على الحال كما قاله في الدقائق (والجديد بذنه) أي الأذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤذنين وكذا أن بلغه كما صححه المصنف في التحقيق والتفصيح والأصل فيه الحديث الآتي والقديم لا يندب له لأن المقصود من الأذان الإعلام وهو مستوفى في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر القولين كالوجيز والجمهور اقتصر وأعلى أنه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وأفصح في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحذر ويكتفى في أذانه إسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام (ويرفع صوته) ندبار وي البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له إن أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو بادية فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت ما قلته لا بخطاب لي كما فهمه الماوردي والامام والقرائي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان المنفرد ورفع صوته به وقيل أن ضمير سمعته لقوله لا يسمع إلى آخره فقط (الجماعة وقعت فيه جماعة) قال في الروضة كاسلمها وانصرفوا أي فلا يرفع في ذلك للتأنيدهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة ولو أقيمت جماعة ثانية في المسجد سئ لهم الأذان في الظاهر ولا يرفع فيه الصوت خوف اللبس على السامعين وتسن الإقامة في المستثنين على القولين فهما (ويقم للفائنة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (في الجديد) والقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة للجماع القديم السابق في المؤذاة فإنه إذا لم يؤذن للمنفرد لها فالفائنة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤذاة على أنه يؤذن يجري القديم هنا على الملاحقة ويدل الجديد حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب ف دعا بلالاً فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب فصلاها ثم أقام العشاء فصلاها رواه الشافعي وأحمد في مسندهما بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب واستدل في المذهب للقديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضاً وفيه فأمراً بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر إلى آخره رواه الترمذي ففيه زيادة علم بالأذان على الأول فقدم عليه ثم ظهر أنه منقطع فإن الراوي عن ابن مسعود وهو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قال الترمذي أصغر منه فقدم الأول عليه في الجديد (قلت القديم أظهر والله أعلم) الحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة (فإن كان فوائت لم يؤذن لغير الأولى) قطعاً وفي الأولى

يمنع منه أن كلام المهاج في المنفرد (قول المتن) ويقم لفائنة أي اتفاقاً (قول الشارح) أي حيث تفعل جماعة يقتضي الخلاف أن المنفرد لا يؤذن لفائنة لا في الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصاً بالجماعة نعم على طريق الجمهور لا اشكال (قول الشارح) على الملاحقة أي فلا يتقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما حال به التقيد من قوله للجماع القديم إلى آخره لا يأتي على هذا التقدير (قول الشارح) على الأول متعلق بقوله ففيه زيادة (قول المتن) قلت القديم أظهر بهذا قال الأئمة الثلاثة (قول المتن) لم يؤذن لغير الأولى أي إذا ولى منها ولو والى بين مؤذاة وفائنة وقلنا لا يؤذن لفائنة لم يؤذن للمؤذاة أيضاً أي إذا قدم الفائنة

(قول الشارح) ويجرى الخلاف في المنفردة أي خلافا لما يشعر به عبارة المهاج وقوله بناء على نذب الاذان للمنفردة اقتضى منعه رحمه الله اذا قلنا لا نذب الاذان للمنفردة ويجرى هذا الخلاف في المنفردة وذلك يفيد أمرين أحدهما عدم أذانها خزاما على هذا التفريع وهو كذلك الامر الثاني عدم اقامتها خزاما وعليه منع ظاهرا لان المنفرد وان قلنا لا يؤذن مقيم خزاما كما سلف وقد يعتذر عنه بأن قوله بناء الى آخره راجع للخلاف في الاذان فقط (قول المتن) وترتيبه يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحدة لحقة لفظه (قول الشارح) كما في الدقائق بخلاف ما في شرح مسلم من انه اسم للانيان بالشهادتين تأييدا وبخلاف * (٤٧) * تعبير الشرحين والروضة من انه اسم للامرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده

كافي الفاظ الاذان ورد بعدم ذكره في أصل الاذان من حديث عبد الله بن زيد الرازي قلت وفي الرد ذلك نظر (قول المتن) والتشويب في الصحيح شامل للقضية بناء على انه يؤذن للامة وهو محل نظر (قول المتن) ويسن أن يؤذن قائما ويكره من جلوس مع القدرة على القيام الا في حق المسافر الراكب (قول الشارح) يمينا في الاولى أي يقول الاولى مرتين في الالتفات الاولى والثانية كذلك (قول الشارح) كغيره من الاذكار الضمير يرجع لقول المتن ترتبه (قول الشارح) ولا يضر اليسيران قال الاسنوي لكن يستحب ترك ذلك بل يكره فلو عطف حمد الله في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يحبه ثم قل وحيث قلنا في شيء لا يكون طعنا استحب الاستئناف الا في السكوت والكلام اليسرين (قول الشارح) للرجال عمومته يشمل المحارم وقوله كما ماتهم مالك ان توقف في هذا القياس (قول الشارح) في الحدث والجنابة قال الاسنوي وينبغي استواء أذان الجنب واقامة المحدث (قول الشارح) لانه أبعد على الاجابة عبارة الاسنوي لان الدعاء من العادات الى العبادات جذب الى خلاف ما تقتضيه الطباع (قول المتن) عدل خرج به الفاسق فانه يجوز أذانه مع الكراهة وصرح

الخلاف (ويندب لجماعة النساء الاقامة) بأن تأتى بها احداهن (لا الاذان على المشهور) فهما لان الاذان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فيها رفع الاذان والثاني يندب بان تأتى بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندب الاذان لما تقدمت والاقامة تسع له ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على نذب الاذان للمنفردة قال في شرح المذهب والخنثي المشكل في هذا كالمراة (والاذان مني والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه مني لحديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النسائي ثم المراد معظم الاذان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة والتكبير في أوله أربع وفي الاقامة مني فهي إحدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسياقي (ويسن ادراجها وترتيبه) للامر بذلك في حديث الحاكم والادراج الاسراع والترتيل الثاني (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهر لوروده في حديث مسلم والمراد بالسر والجهر خفض الصوت ورفعهما كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب) بالثلاثة (في الصحيح) وهو أن يقول بعد الجعلتين الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أبي داود وغيره باستناد جيد كما قاله في شرح المذهب قال وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى وقيل ان ثوب في الاول لم يثوب في الثاني واحترز بالصحيح عما عداها فذكره فيه التشويب كما قاله في الروضة (و) يسن (أن يؤذن قائما) لحديث الشيخين يابلل قم فنادولانه أبلغ في الاعلام (للقبلة) لانه المنقول سلفا وخلفا والاقامة كالاذان فيماد كرو يسن الالتفات فهما في الجعلتين يمينا في الاولى وشمالا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدمه عن مكانهما (ويشترط ترتيبه وموالاته) لان تركهما يخل بالاعلام (وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلا) بين كلماته كغيره من الاذكار قال في شرح المذهب المراد لم يفسد الطول بحيث لا يعدم الاول أذانا ولا يضر اليسيران خزاما وفي رفع الصوت بالكلام اليسرين تردد للجويبي وبين في ترك الترتيب فيه على المنظم منه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشرط المؤذن الاسلام والتمييز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والخنثي المشكل للرجال كما ماتهم ما لهم وسبق أذانهم ما لنفسهما وللنساء (ويكره للحدث) حدثا أصغر لحديث الترمذي لا يؤذن الامتوضي (وللجنب أشد) كراهة لغلظ الجنابة (والاقامة أعظم) من الاذان في الحدث والجنابة اقرب من الصلاة (ويسن صيت) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لانه أبعد على الاجابة بالحضور (عدل) لانه يجزى بأوقات الصلاة (والامامة أفضل منه) أي من الاذان (في الاصح) لانها للقيام بحقوقها أشق منه (قلت الاصح انه أفضل منها والله أعلم) لانه لا علامه

في شرح المذهب باستحباب الحرية (قول الشارح) لانه لا علامه بالوقت الى آخره أي وأما عدم مواطبة صلى الله عليه وسلم فلا يحتاجه الى فراغ لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا دوما عليه لكن هذا الحكم استشكله الاسنوي من حيث ان الاذان سنة والامامة فرض كفاية من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية

(قول الشارح) فلا يصح قبله قال الاسنوي ولا يجوز (قول المتن) فمن نصف الليل * فائدة * السحر السدس الاخير من الليل (قول المتن) لاسامعه أى وان لم يسمع أى يقصد السماع قال في شرح المهذب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع بعد أو صمم فالظاهر انه لا تشرع له الاجابة وإذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر انه يتدارك قبل طول الفصل لا بعده قال الاسنوي ولك أن تقول تكبير العيد أى الذى يقال عقب الصلوات يتداركه الناس وان طال الفصل فما الفرق انتهى وإذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه يجب فيه لقوله مثل ما يقول وإذا سمع مؤذنين واحد بعد واحد يجب الكل ولكن الاول متأكد بذكره تركه ذلك كله في شرح المهذب (قول المتن) لاحول ولا قوة الا بالله يعبر عنهما بالحق وقوله والحوالة اما الثانى فظاهر مأخذه وأما الاول فالخاء من حول والفاء من قوة واللام من الله قال الاسنوي وهو أولى * (٤٨) * اشمله جميع الالفاظ (قول الشارح)

وبأى لتكرير الحيعتين من هنا قال الاسنوي لوجع فقال الا فى حيعلته ليشمل الالفاظ الاربع لكن أوضح (قول الشارح) لخبر ورد فيه قال الاسنوي زادناه من الورود غير معروف قال وفى وجهه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أعنى الاسنوي وهو وجه متقاس (قول الشارح) ويستحب أن يجيب فى كل كلمة عقبها قال فى شرح المهذب أى لا يشارن ولا يتأخر ومتنضاه الامتناع عند التقدم ولو كان السامع فى صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان فى قراءة أو ذكر استحباب قطعه ليجيب وفى المهمات لوقارنه كفى والله أعلم (قول المتن) أن يصلى ظاهره انه لا يكره افرادها عن السلام (قول المتن) الذى وعدته والحكمة فى سؤاله مع وقوعه لا بحالة اظهار شرفه وعظم منزلته (قول الشارح) يدل مما قبله لانعت وذلك لان ما قبله منكر وقد وقع هذا منكر فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث حكاية لما فى القرآن * تمت * يستحب الدعاء بين الاذان والاقامة فانه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذى وحسنه

* (فصل) * فى استقبال القبلة (قول

بالوقت أكثر نفعاً منها واثالث هما سواء فى الفضيلة (وشرطه) أى الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا لصبح فمن نصف الليل) يصح الاذان لها كما صححه فى الروضة وقبل من سبغ يتي من الليل فى الشتاء ونصف سبع فى الصيف تقريباً الحديث فيه ورجحه الرافعى وكأنه أراد به بقوله فى المحترز آخر الليل قال فى الدقائق قول المهاج نصف الليل أوضح من قول غيره آخر الليل والاصل فى ذلك حديث الشيخين ان بلال يؤذن بليل فبكوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويست مؤذنان للمسجد يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) الحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المترين استحباباً أيضاً فان قصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر (ويست لاسامعه) أى المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الا فى حيعلته فيقول) بدل كل منهما (لاحول ولا قوة الا بالله) لحديث مسلم واذا قل حتى على الصلاة قال أى سامعه لاحول ولا قوة الا بالله واذا قل حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله والاقامة كالاذان فى ذلك وبأى لتكرير الحيعتين فيه بحولتين أيضاً كما قاله فى شرح المهذب ويقول بدل كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها الحديث أبى داود (قلت والا فى التشويب فيقول) أى بدل كل من كتبه كما قاله فى شرح المهذب (صدقت وبررت والله أعلم) قال فى الكفاية لخبر ورد فيه ويستحب أن يجيب فى كل كلمة عقبها (و) يست (للكل) من المؤذن وسامعه (أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد فراغه لحديث مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ويقتاس المؤذن على السامع فى الصلاة (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته) حديث البخارى من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الاذان والوسيلة منزلة فى الجنة رجا صلى الله عليه وسلم أن تكون له والقام المذكور هو المراد فى قوله تعالى عسى أن يعثركم ربك مقاماً محموداً وهو مقام الشامة فى فصل القضاء يوم القيامة يحمد فيه الأولون والآخرون وقوله الذى وعدته يدل مما قبله لانعت

* (فصل استقبال القبلة) * أى الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة بدونه اجماعاً بخلاف العاجز عنه كمرىض لا يجده من بوجهه الى القبلة ومربوط على خشبة فيصلى على حاله ويعيد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضاً لان الالتفات به لا يطل الصلاة كما يؤخذ مما سبأنى من كراهته (الا فى شدة الخوف) أى لا يشترط الاستقبال فيها كما سبأنى فى باب الضرورة وسواء فيه الفرض والنفل (و) الا فى (نفل السفر) للمسافر النفل راكباً ومشياً) أى صوب مقصده كما يؤخذ مما سبأنى

القبلة هى فى اللغة الجهة (قول الشارح) اجماعاً غير يدل على انه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح) للضرورة لانه قال تعالى فان خستم فرجالاً أو ركباً قال ابن عمر مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها قال نافع لا أرى عبد الله رضى الله عنه ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن) والا فى نفل السفر أى حيث لم يكن الاستقبال واتمام الاركان فى هودج ونحوه كما سبأنى وخرج بالنفل الجازة قائماً ملحقة بسراسل لان تجوزها على الراحة يؤدى الى محسوسات الرافعى ونقص العلة جوازها على الراحة قائماً اذا تمسك منه يعنى فى حال مشيها واستظهار الاسنوي وقال قياسه محتمل ما سبأنى فى الصلاة على الغائب وغيره لكنه فى شرح المهذب قد صرح بامتناع المشي والله أعلم وجوز الاسنوي فعل النافذة للعائس المتردد فى حوائجه (قول المتن) فانه سافر ظاهراً كغيره انه يستحب الاستقبال

(قول الشارح) وفي رواية للبخاري انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصل المكتوبة على الارض لجهة مقصده (قول الشارح) كالقصر أى يجامع ان كلاهما تغيير في الصلاة نفسها ورد بان المعنى الذى شرع هذا الاجل وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة النوافل وملازمة الاوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضى والبعوى أن يخرج الى حد لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن) ويختص بالتحريم * (٤٩) * قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال

قال ابن النقيب ويومى التوجه الى القبلة فان سار سير القافلة جاز أن يتجها الى جهة مسيره وان كان هو المريد للسير لزمه أن يتجها للقبلة بل ان كان نزل في أثناءها لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه انتهى وقوله قبل ركوبه أى والحال انه المريد للسفر هذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعاً له كالتسليم (قول الشارح) لا يصل الى القبلة أى فاذا سار ولو بارادته تم لجهة مقصده وصححه الشافعي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقالته لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح) عامداً مثله المكروه وان قصر الفصل لندوره ومثل الناسى ما اذا انحرف خطأ أو لجماع الدابة (قول الشارح) ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع أى ولا يلزمه بدل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن) ويستقبل فهما الخ ظاهر الحلقه (قول المتن) ولا يمشى الى آخره هذا التعليل يفيد المشى في الاعتدال دون الجلوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين * (فرع) * لو خاف انقطاعاً عن الرفقة بسبب الاستقبال واتمام الأركان فهل يغتفر ذلك ويومى هو محتمل (قول الشارح)

لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته في السفر حيث ما توجهت به أى في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة وفي رواية للبخاري فاذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشى بالراكب وسواء الرابطة وغيرها وقيل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المذهب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني يشترط كالقصر وفرق الأول بأن النقل يتوسع فيه كجواز قاعدة المقاتل على القيام ويشترط ما سبقت في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس للعاصي بسفره والمهاجم التنفرا كجواز ما سبقت كما أفصح به في شرح المذهب (فان أمكن استقبال الراكب في مرقد) في جميع صلاته (واتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أى وان لم يمكن الراكب ذلك (فالاصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تخريفها أو سائرته أو يد زمامها وهى سهلة وغير السهل أن تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقاً لان وجوبه يشترط عليه السير والثالث يجب مطلقاً فان تعذر لم تصح الصلاة (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضاً) ولا يشترط فيما بينهما جزمًا وقال ابن الصباغ القياس أنه مادام واقفاً لا يصل الى القبلة ويدل للأول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركبه رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويجوز انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن القبلة (الا الى القبلة) لانها الأصل فان انحرف الى غيرها عامداً بطلت صلاته أو ناسياً وعاد على قرب لم تبطل وان طال بطلت في الاصح (ويومى بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أى يكفيه الأيماء بهما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى في السفر على راحلته حيث توجهت به يومى أيماء الا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالأيماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والا ظهر أن الماشى يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فهما وفي إحرامه) أى يلزمه ذلك لسهولته عليه باللبث (ولا يمشى) أى لا يجوز له المشى (الا في قيامه وشهده) لطولهما والثاني يكفيه أن يومى بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فهما ويلزمه في الإحرام في الاصح ولا يلزمه على القولين في السلام على الاصح (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهى واقفة جاز) وان لم تكن معقولة لاستقراره في نفسه (أو سائرته فلا) يجوز لان سيرها منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقراً في نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردوداً أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبة ثلث ذراع أو على سطحها مستقبلاً من بناها ماسق) أى ثلث ذراع (جاز) أى ما صلاه بخلاف ما اذا كان الشاخص أقل من ثلث ذراع فلا تصح الصلاة اليه لان الشاخص ستره

ويلزمه في الإحرام في الاصح تفریع على الثاني ١٣ لـ وقضيته للزوم وان لم يسهل (قول الشارح) بدليل جواز الطواف أى بخلاف السفينة فانها كالدار ونظر بعضهم في هذا بان لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فظاهر الصحة فقلت بل الظاهر خلافه وأيضاً امدول الى السير في السفينة متعذر أو متعسر في حال السير بخلاف الدابة

(قول الشارح) وفي الصحيحين المزروى الشجران أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة والجواب عنه أن الدخول ورفع مرتين لم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن) علم القبلة قال الاستنوي ومحراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع ثبتت صلاته فيه ينزل منزلة الكعبة في جميع ما ذكرها (قول المتن) حرم عليه التقليد لو قال بدله الرجوع إلى غيره لكان أولى لموافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن) أخذ بقول ثقة مثل ذلك المحارب الموجودة في بلاد المسلمين السائمة من الطعن (قول الشارح) بأن كان عارفا بأدلة القبلة أي أو أمكنه التعلم مطلقا على ما في المهاج تبع الرافعي أو بشرط * (٥٠) * السفر على المختار في الروضة كما سيأتي

كل ذلك آخر الصفحة والله أعلم أي بعد قول المتن فيحرم التقليد (قول الشارح) وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام قال الاستنوي رحمه الله نقل الرافعي كلام الإمام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن الإطلاق محمول على هذا التقيد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الإمام ساكنا عليه انتهى (قول الشارح) وفيه أي التقيد احتمال من التيمم أول الوقت أي إذا علم وصوله إلى الماء آخره (قول المتن) على الصحيح هذا الخلاف يجري في المنى في الأحكام الشرعية وفي المقلدها أي في القبلة وهناك وفي الشاهد إذا ذكر ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه (قول المتن) قلد ثقة لو اختلف مجتهدان فالأحب تقليد الأعم وقيل يجب كأن استويا تخير (قول المتن) فالأصح وجوب التعلم كالنحو وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح) بل هو فرض كفاية أي لأن الحاجة إليه نادرة (قول الشارح) إن أراد سفر افترض عين أي لكثرة الاشتباه فيه (قول المتن) فيبين الخطأ أي ولو أخبر بركعة وشبه محارب المسلمين السائمة من الطعن (قول المتن) قضى بهم اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبلة لابن الناصر جريان القولين مطابقا كما مشى عليه

المصل فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كؤنخرة الرجل رواه مسلم وهي ثلث أذراع إلى ذراع تقريباً يذراع آدمي ولا فرق في الجواز بين الفرض والنفل وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين (ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل أبي قبيس أو سطح وشك فيها الطلبة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها (والاجتهاد) أي العمل به فيها السهولة علمها في ذلك وقول الروضة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره بعم المجتهد والمخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء ففي الروضة وأصلها الهل بالاجتهاد للمثقة في تكليف المعانة بالصعود أو دخول المسجد وبؤخذ مما سيأتي أنه يعمل بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (والأ) أي وإن لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) سواء كان حرا أم عبدا ذكرنا أم أنش بخلاف الفاسق والمميز وليس له أن يتعهد مع وجوده (فإن فقدوا أمكن الاجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فإن ساق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الاعادة (فإن تخبر) المجتهد نغم أولمظة أو تعارض أدلة (لم يقل في الظاهر) لجواز زوال التخير عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت (وبقضى) وجوبا والثاني قلد ولا يقضى قال في شرح المذهب والخلاف جار سواء ساق الوقت أم لا عند الجمهور وقال الإمام محله إذا ساق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعا لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام وأنه قال بعدها وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر) من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) إذا تيقن بقاء الظن بالاول والثاني لا يجب لأن الأصل بقاء الظن ولا يجب للنافذة جزمها وخص بعضهم الخلاف بما إذا لم ينفارق موضعه كما في طلب الماء في التيمم حتى إذا انفارق يجب التجديد جزمها وقرن الرافعي بأن الطلب في موضع لا يفسد معرفة العدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها سمعية ولا تختلف دلالتها بالمسافات القريبة نعم الخلاف مقيد بما إذا لم يكن ذا كرا لدليل الاجتهاد فالذا كرا له لا يجب عليه تجديده قطعا كما قال في الروضة في كتاب القضاء في مسئلة وقوع الحادثة مرة أخرى للمجتهد المقيمة على مسئلة القبلة أنه إن كان ذا كرا لدليل لم يلزمه التجديد قطعا (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كأمي) لعدم رؤيته لها وبصير ليس له أهلية معرفتها (قلد ثقة عارفا) بها ولو كان عبدا أو امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما يصلح به التقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) الشخص على تعلمها (فالأصح وجوب التعلم) عليه (فيحرم التقليد) فإن ساق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوبا والثاني لا يجب التعلم عليه بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلح به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره أنه إن أراد سفر افترض عين والافترض كفاية وصححه في شرح المذهب وغيره (ومن صلى بالاجتهاد تيقن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الظاهر) والثاني لا يجب القضاء لعذره

الشارح ثم ما ذكره في المجتهد إذا تيقن الخطأ أو تغير اجتهاده يجري في المقلد إذا أخبر من قلده بيقين الخطأ أو تغير اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن) في الظاهر أي لأنه يتيقن الخطأ فيما يأم من مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف بعرفة وبخلاف الأكل ناسيا في الصوم (قول الشارح) والثاني لا يجب هو مذهب الأئمة الثلاثة لأنه ترك الاستقبال بعذر فكان كالترك للقنال واستدلوا بقضية أهل قباء في تحولهم لما بلغهم السخ وأجيب بأن السخ لم يثبت في حقهم إلا بعد الخبر فلا اشكال وإن ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بخص فلا ينسبون إلى تغيير بخلاف المجتهد فقد يكون قسرا

(قول الشارح) بناء على القضاء فقد أشار الى ذلك المتن بقوله فلولا الغا (قول الشارح) ويعرف الخ استدلاله بقصة أهل قباء (قول المتن) وان تغير اجتهاده أى ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) فظهر له الصواب يريد ان محل العمل بالثاني اذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والافان كان خارج الصلاة فهو متخير أى فلا يقلد ويصلى كيف كان ويقضى وان كان فيها وجب الاستئناف وان قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته الى غير قبله محسوبة فائدة قال في شرح الارشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر راعياً أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا اشكال في قولنا يريد أن محل العمل الخ واعم ان الاجتهاد الثاني اذا كان مساوياً للاول فالذي جزم به البغوى وصوبه الطبرى والاسنوى وجوب البقاء على الجهة الاولى فما صححه في المجموع * (٥١) * من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً أخذنا باطلاق الجمهور ومردود بل قال الاسنوى انه باطل ومخالف لما اقضاه كلام الرافعى من وجوب الاستئناف وعبارة الاسنوى في القطعة عند قول المنهاج وان تغير اجتهاده محل بالثاني مانته التنبيه الثاني محل ما سبق اذ ارجح الثاني فان اسنويًا وكان خارج الصلاة فهو متخير وان كان فيها فان عجز عن ادراك الصواب عن قرب بطلت وان قدر فهو يخرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعى زاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوى وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراده ما سلف نقله عنه كالبغوى من البقاء على الاول (قول الشارح) أو فيها انحراف وأتمها قال الاسنوى لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لان التامس والتباس أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

* (باب صفة الصلاة) *

بالاجتهاد (فلو ثبت فيها وجب استئنافها) بناء على القضاء ويخرف على مقابله الى جهة الصواب ويجه (وان تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها ما ذكره ويخرج في عبارة المصنف الخطأ في التامس أو التباس فان ثبت بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الاظهر فهما وان ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأتمها

* (باب صفة الصلاة) *

أى كيفيتها وهى تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى ستم تأتى معها (أركانها ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدتها الظمانية في محالها الاربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزم من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (النية) وهى القصد (فان صلى فرضاً) أى أراد أن يصلى ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهى هنا ما عدا النية لان التأتى ولذلك قيل انه اشترط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكره الصادق بالصلاة المعتادة لتعين نية الفرضية للصلاة الاصلية والثاني يقول هو منصرف اليها بدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعتادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة (دون الاضافة الى الله تعالى) فلا تجب لان العباد لا يتكبرون الا الله تعالى وقيل تجب ليتحقق معنى الاخلاص (و) (الاصح) انه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه) هو قول الاكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم النية مبنى على اشتراط ذلك ومرادهم كمال في الروضة الصحة لمن نوى جاهل الوقت لغيم أو نحوه أى طائفاً بخروج الوقت أو بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه اما العالم بالحال فلا تعتد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المذهب عن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالقصر فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو التحريم صلاة الفجر ورابعة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفى) اشتراط (نية التلبية وجهان) كفاي نية الفرضية

(قول الشارح) أى أراد أن يصلى ما هو فرض كأنه دفع لما عترض به الاسنوى من ان ضمير فعله الآتى لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سبباً في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القاباني رحمه الله كلام المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوى رحمه الله (قول الشارح) الصادق الخ يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح) لان العباد لا يتكبرون الا الله تعالى مثله قول الرافعى في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح) ليتحقق معنى الاخلاص استدلال بعضهم بشوله تعالى وما لاحد عنده من آفة تجزى الآية وجهه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تنفع بمجرد الفعل حتى ينفى بها وجهه (الاول) (قول الشارح) وتعيينها طواف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح) كفاي نية الفرضية من هنا قال الاسنوى لو قال الوجهان كان أولى

(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ عبارة المثنى فذلك فتأمل أي كما يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن) التكبير
 الاحرام يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تترك قاله الجوهرى قال الاستوى فلما دخل بهذه التكبير في عبادة تحرم فيها أمور قيل لها
 تكبير الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبير وزالت
 مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصلي عظيمة من تهيأ للوقوف بين يديه ليمتل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه
 (قول المتن) الله أكبر قال الاستوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يؤهم انه يجب على المصلي ايقاعها وليس كذلك اذ يصح
 أن يقول مأموما لله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تمنع جعل المأوردى من أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو
 أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الراجح ذلك بأن هذه الزيادة تخرجه عن التكبير
 (قول المتن) كالله الا كبر الله الاستوى بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة * (٥٢) * في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص

(قول المتن) لا أكبر الله أى بخلاف

عليكم السلام في الخروج من الصلاة
 وفرق بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا
 لا يسمى تكبيرا (قول المتن) ومن عجز
 ترجم أى فهمى بالعربية واجبة ودليله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال
 صلوا كما رأيتموني أصلى وقوله ترجم أى
 لان التكبير ركن فلا بد له من بدل
 والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول
 الشارح) بأى لغة شاء وقيل تتعين
 السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بها
 كما بان عجز فبالفارسية فان عجز فبأى
 شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع
 قال السبكي لانها أقرب الى العربية
 (قول الشارح) ولو بالسفرا الى بلد آخر
 ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر
 (قول الشارح) ويجب على الآخر الى
 آخره فان عجز نواه بقلبه (قوله) تشهد
 الاحسن جعل الضمير عائدا على المصلي
 لا على الآخر فقط (قول المتن) ويسن رفع
 يديه لما فرغ من بيان واجب التكبير

(قلت الصحيح لا تشترط نية التغلب والله أعلم) لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية
 الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد
 بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها ولم يذكرها هنا خلافا في اشتراط نية التغلب ويمكن مجتبه
 كما قال الراجح ويجوز الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة
 ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كان قصد الظاهر وسبق لسانه الى العصر (ويشبه النطق) بالمأوى
 (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبير الاحرام ويتعين) فيها (على التقدير الله أكبر)
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلى
 رواه البخارى فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الا أكبر)
 بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الاصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى
 (لا أكبر الله) أى لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرا والثاني يمنع ذلك (ومن عجز) وهو ناطق
 عن التكبير (ترجم) عنه بأى لغة شاء ولا يعدل الى غيره من الاذكار (ووجب التعلم ان قدر)
 عليه ولو بالسفرا الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله الا أن يكون آخره مع التمكن
 منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء تفريطا بالتأخير ويجب
 على الآخر من تحريك لسانه وشفهيه وإلهامه بالتكبير قدر امكانه قال في شرح المذهب وهكذا حكم تشهده
 وسلامه وسائر أركانه (ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه) حديث ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه
 وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفقا عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه
 أن يحاذي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وأمامه شحمته أذنيه وراخا منكبيه وذال حذو ما تشرق
 منه معجزة (والاصح) في وقت الرفع (رفعه مع ابتدائه) أى التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر
 مع حط يديه وسواء على الاول انتهاء التكبير مع الحط أم لا وقيل يسن انتهاءهما معا (ويجب قرن
 اليه بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستحبابها الى آخره كافي الروضة وأصلها والمحترز وغيره

شرح في بيان سننه * (فروع) * لو قطعت يده من السكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون أو
 بل كان إذا رفع يديه أو نقص يديه بالمكن فان قدر عليهم ما فالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق الأصابع تقريرا وسطا وان
 يأتي بالتكبير أى تكبير المحترم مبينا بلا مد والحكمة في تفرق الأصابع أن يكون لكل عضو واستقلال في العبادة بصورة (قول المتن) حذو
 قال الاستوى معناه مقابل (قول المتن) والاصح رفعه مع ابتدائه لوزن الحثي أى ببعض التكبير من الرفع أيضا بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول
 الشارح) ويكبر مع حط يديه أى ويكون انتهاؤها مع الحط لا يخرج من الصلاة بلا ذكر كذا سابق الاستوى هذا الوجه لكنه هنا وجه ثان وفي
 الاستوى ثالث وجعل الاستوى الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها فارتان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح) واستحبابها قال السبكي اختلفوا
 في هذا الاستحباب فقيل المراد أن يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجبا ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى
 أمثالها فاذا وجد قصد المعبر أو لا جدمثله وهكذا من غير تغل زمن وليس تكرار النية كتكرير التكبير يضر لان الصلاة لا تتعد الا بالفرغ
 من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يفعل

(قول المتن) وقيل يكفي علل هذا الوجه بأن استصحاب التمسك ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورتب من طرق الأول بأن التمسك شرط في الاعتقاد وهو لا يحصل الاتهام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود التمسك وقيل التكبير (قول الشارح) وقيل يجب بسطها عليه وهذا يختلف في النفل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وأن يمسك قدميه ويستحب اطراق الرأس (قول المتن) فقاربه جمع مفردة فقارة (قول الشارح) وقال الامام اعترض بأن الامام وافق على إيجاب القيام على الركبتين مع أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه * (٥٣) * القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أمله أن يه

من تين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن) بقدر امكانه لو احتاج في ذلك إلى اعتماد على شيء لزمه (قول المتن) فقد كيف شاء لو نذر صلاة ركعتين قائماً فجزأ فهل يجوز له الجلوس وجهان (قول المتن) من نزع وكذا باقي الجلوس (قول الشارح) بالمعنى السابق يعني كيف شاء والاوجه أن يرجع ذلك للمعنى العجز السابق وأوله وللقعود معاً (قول الشارح) ويجوز على الأيسر لطلاق الحديث (قول المتن) مستلقياً أي ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قيل يرد على المهاج جواز الصلاة مستلقياً لقادر على القيام إذا احتاج إلى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع فان لم يمكنه ذلك أو بأطرفه وكذا يجاب عنه كما ذكره الحضرمي شارح المذهب فان عجز جري الأفعال على قلبه * (فرع) * لو شرع في السجدة فججز كلها قاعداً ولا يلزمه قطعها البرك * (فرع) * لو صلى منفرداً لصلى قائماً ولو صلى مع جماعة فقد في بعضها الأولى ان يصلي منفرداً كذا قالوه وغرضهم انه يجوز له أن يجزأ

(وقيل يكفي) فربها (بأوله) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قربها بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبله (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الاحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كالمصباح يجب القيام (وشطره نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيًا) إلى أمامه أو خلفه (أو مائلًا) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائماً لم يصح) قيامه (فان لم يطق انصبا بواصر كراحم) لكبر أو غيره (فالعجز عنه يفتك ذلك) لقربه من الانصبا (ويزيد انحناءه لركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الامام بقدره فاذا وصل إلى الركوع ارتفع إليه لأن حذو يفرق حذو القيام فلا يتأذى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظيره (قام وفعله ما بقدر امكانه) في الانحناء لهما بالصلب فان عجز في الرقبة والرأس فان عجز أو ما لهما (ولو عجز عن القيام) بأن يلحقه مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الفرق أو دوران الرأس في السفينة (قد كيف شاء واقتراشه أفضل من تربعه في الظهور) لانه قعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجهه بأن الافتراش لا يتميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ويجزئ الخلاف في قعود النفل (وبكره الاقواء) في هذا القعود وسائر قعودات الصلاة (بأن يجلس الشخص على وركبيه) وهما أصل الفضل (ناصب ركبتيه) ودليله حديث نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء في الصلاة صححه الحاكم (ثم يعني) هذا المصلى قاعداً (لكنه بحيث نخاذي جهته ما قدام ركبتيه) وهذا أقل ركوعه (والأكل أن يجزأ موضع سجوده) وركوع القاعدا في النفل كذلك وهما على وزن ركوع القائم في المحاذاة وسيأتي (فان عجز) المصلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى لجنبه الايمن) استحباباً ويجوز على الأيسر (فان عجز) عن الجنب (فمستلقياً) على ظهره ورجلاه للقبلة والأصل في ذلك حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صل قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقياً لا يكاف الله نفساً الاوسعها ثم اذا صلى على هيئة من هذه الهيئات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والا أو ما بهما منحنيًا وقرب جهته من الأرض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (النفل) قاعداً وكذا مضطجعا في الأصح (حديث البخاري من صلى قائماً وأفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائمًا فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويذهب للركوع والسجود وقيل يمتحنهما ومقابل الأصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع مخصوصة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أي للفاخرة كما سيأتي (ويسن بعد التحريم) لفرض قائماً مع الجماعة ثم اذا عرض له العجز

قال الاسنوي هو وارد والالم قص الاجر (قول الشارح) ومقابل الأصح إلى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة مشقة فيجوز العود إلى القعود أو الاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأنى بما يقدر عليه ثم أجره وذكر زيادة على ذلك فراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقيس الاضطجاع الخ لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتاً بالنص (قول المتن) ويسن بعد التحريم خلافاً لما لك في استحبابه قبله

(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ عبارة المثنى تفيد ذلك فتأمل أي كما يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن) تكبيرة الاحرام يقال أحرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تترك قاله الجوهرى قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصلي عظيمة من ثبائها للوقوف بين يديه ليعتدل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن) الله أكبر قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوجب انه يجب على المصلي ايقاعها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموماً الله أكبر بوصفها جزمه في شرح المذهب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تمنع جعل المأوردى من أمثلة عدم الضرر والله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الرافعي ذلك بأن هذه الزيادة تخرجه عن التكبير (قول المتن) كالله الا أكبر لله الاسنوى بأنه دال على التكبير مع زيادة مباينة * (٥٢) * في التغطيم وهو الاشعار بالتخصيص

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف

عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاماً وهذا لا يسمى تكبيرة (قول المتن) ومن عجز ترجم أي فهمى بالعربية واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح) بأي لغة شاء وقيل تنعين السريانية أو العبرانية لان الله أنزل بها كتاباً فان عجز فبالفارسية فان عجز فبأيها شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لانها أقرب الى العربية (قول الشارح) ولو بالسفرا الى بلد آخر طاهره ولو بلغ سافة القصر وفيه نظر (قول الشارح) ويجب على الآخرس الى آخره فان عجز نواه بقلبه (قوله) تشهد الاحسن جعل الضمير عائداً على المصلي لا على الآخرس فقط (قول المتن) ويسن رفع يديه لما فرغ من بيان واجب التكبير

(قلت الصحيح لا تشترط نية النغلية والله أعلم) لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها ولم يذكروا هنا خلافاً في اشتراط نية النغلية ويمكن مجتبه كما قال الرافعي ومحجيء الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفائه ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهور وسبق لسانه الى العصر (وسند النطق) بالمأوردى (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام وتعين) فيها (على القادر الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الا أكبر) زيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الاصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى (لا أكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرة والثاني يمنع ذلك (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل الى غيره من الاذكار (ووجب التعلم ان قدر) عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله الا أن يكون آخره مع التمكن منه فانه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء تنفيذاً بالتأخير ويجب على الآخرس تحريك لسانه وشفتيه ولها به التكبير قدر امكانه قال في شرح المذهب وهكذا أحكم تشهد وسلامه وسائر أذكاره (ويسن رفع يديه في تكبيرة حذو منكبيه) لحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه أن يجاذى أطراف أصابعه أعلا أذنيه وأمامه شحمتي أذنيه وراحتاه منكبيه وذال حذو وماتصرف منه معجبة (والاصح) في وقت الرفع (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر مع حط يديه وسواء على الاول انتهاء التكبير مع الحط أم لا وقبل يسن انتهاءهما معاً (ويجب قرن الية بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستصحابها الى آخره كافي الروضة وأصلها والمحذور وغيره

شرح في بيان سنته (فروع) لو قطعت يده من السكوع رفع الساعد أو من المرقع رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المستسنو أو بل كان اذا رفع يديه أو نقص يديه بالمكن فان قدر عليهما فالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق الاصابع تفرقاً وسطاً وان يأتي بالتكبير أي تكبير الفخرزميين بلا مد ولا حكمة في تفرق الاصابع أن يكون لكل عضو واستقلال في العبادة بصورة (قول المتن) حذو قال الاسنوى معناه مقابل (قول المتن) والاصح رفعه مع ابتدائه لوتره حتى أتى ببعض التكبير يسن الرفع أيضاً بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول الشارح) ويكبر مع حط يديه أي ويكون انتهاؤه ما لا يخرج من الصلاة بلا ذكر كذا سابق الاسنوى هذا الوجه لكنه هنا وجه ثاني وفي الاسنوى ثالث وجعل الاسنوى الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها فارتان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح) واستصحابها قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد أن يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار الية ليس بنية واجبا ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثاله فاذا وجد قصد المعبر أو لا جدمثله وهكذا من غير تغلظ زمن وليس تكرار الية تكريراً للتكبير كضر لان الصلاة لا تتعدى الا بالفرغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا بغفل

(قول المتن) وقيل يكفي علل هذا الوجه بأن استصحاب البعد كراهي دوام الصلاة غير واجب ورد من طرق الاول بأن التية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الانتمام التكبير وذهب الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود البعد قيل التكبير (قول الشارح) وقيل يجب بسطها عليه فهذا يختلف في النفل المطلق لانه فيه مقصود واحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويستحب الطراق الرأس (قول المتن) فقاره جمع مفردة فقارة (قول الشارح) وقال الامام اعترض بأن الامام وافق على إيجاب القيام على الركبتين مع أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه * (٥٣) * القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أقله أن يبه

من تين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن) بقدر امكانه لو احتاج في ذلك الى اعتماد على شيء لزمه (قول المتن) فقد كيف شاء لو نذر صلاة ركعتين قائما فجزى فصل يجوز له الجلوس وجهان (قول المتن) من تربعه وكذا باقي الخسرات (قول الشارح) بالمعنى السابق يعنى كيف شاء والاوجه أن يرجع ذلك للمعنى العجز السابق وأوله وللقعود معا (قول الشارح) ويجوز على الايسر لطلاق الحديث (قول المتن) مستلقيا أى ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قيل يرد على المهاج جواز الصلاة مستلقيا لقادر على القيام اذا احتاج الى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع فان لم يمكنه ذلك أو ما بطرفه وكذا يجابجه كما ذكره الحضرمي شارح المهذب فان عجز جري الأفعال على قلبه * (فرع) * لو شرع في السورة فججز كلها قاعدا ولا يلزمه قطعها البركع * (فرع) * لو صلى منفردا لصلى قائما ولو صلى مع جماعة فقد في بعضها الاولى ان يصلى منفردا كذا قالوه وغرضهم انه يجوز له أن يحرم

(وقيل يكفي) قرنها (بأوله) ولا يجب استصحابها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبله (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الاحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كإصلاها يجب أن يكبر قائما حيث يجب القيام (وشطره نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيا) الى أمامه أو خلفه (أو مائلا) الى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه (فان لم يطق انصبا أو صار كراحم) لكبر أو غيره (فالتعجب انه ينفك كذلك) لقربه من الانصبا (ويزيد انحناءه لركوعه ان قدر) على الزيادة وقال الامام بقدره فاذا وصل الى الركوع ارتفع اليه لان حذو يفرق حذو القيام فلا يتأذى القيام به (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظيره (قام وفعله ما بقدر امكانه) في الانحناء لهما بالصلب فان عجز فبالرقبة والرأس فان عجز أو ما لهما (ولو عجز عن القيام) بأن يلجسه مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الفرق أو دوران الرأس في السفينة (فقد كيف شاء واقتراشه أفضل من تربعه في الظهور) لانه يعود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجهه بأن الاقتراس لا يتميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ويجزى الخلاف في قعود النفل (وبكره الاقواء) في هذا القعود وسائر قعدات الصلاة (بأن يجلس الشخص على وركبيه) وهما أصل الفخذين (تأسيار ركبتيه) ودليله حديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء في الصلاة صححه الحاكم (ثم يعنى) هذا المصلى قاعدا (لكونه بحيث تحاذي جهته ما قدام ركبتيه) وهذا أقل ركوعه (والاكل أن يحاذي موضع سجوده) وركوع القاعدا في النفل كذلك وهما على وزن ركوع القائم في المحاذاة وسيأتي (فان عجز) المصلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى لجنبه الايمن) استحبابا ويجوز على الايسر (فان عجز) عن الجنب (فمستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة (والاصل في ذلك حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صلت قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها ثم اذا صلى على هيئة من هذه الهيئات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والا أو ما بهما منحنيا وقرب جهته من الارض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (وللقادر) على القيام (النفل قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح) لحديث البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم وبقدره للركوع والسجود وقيل يوتى بهما ومقابل الاصح يقول لمن يقبض الاضطجاع على القعود الاضطجاع مخصوصة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أى للفاخرة كلسياني (ويسن بعد التقرم) لغرض

قائم الجماعة ثم اذا عرض له العجز ١٤ ل جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخاري الى آخره قال الاسنوي هو وارد والا لم يقص الاجر (قول الشارح) ومقابل الاصح الى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الغرض ويقول المراد به المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع مشقة فيجوز العود الى القعود أو الاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأنى بما يقدر عليه ثم أجره وذكر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح) لمن يقبض الاضطجاع الخ لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتا بالنص (قول المتن) ويسن بعد التقرم خلافا لما لك في استحبابه قبله

(قول المتن) دعاء الافتتاح لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد اليه ولا يفعله المسبوق إذا أدرك الإمام في التشهد وقدم الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح) نحو وجهت أقبلت وجهي وقيل قصدت بعبادتي وفطر ابتدأ الخلق على غير مثال وجمع السموات قط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي أبو الطيب لأنها لا ينتفع من الأرض إلا بالطبقة الأولى بخلاف السموات فإن الشمس والقمر والنجوم موزعة عليها والخيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والخيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنامن المشركون يقول هكذا ولو كان امرأه ومثله من المسلمين (قول الشارح) للقراءة فمن لا يحسنها ينبغي عدم الاستعجاب في حقه من الشيطان الرجيم والشيطان اسم لكل متمرد من شطن إذا بعد أو شاط * (٥٤) * إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفي

القليد هو بمعنى فاعل لأنه يرجم بالسوسة (قوله) قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو بيان للاكمل (قول الشارح) أي دعاء الافتتاح والتعوذ الخ قياسا على الأذكار المستحبة (قوله) وفي قول يستحب في الجهرية الجهر أي تبعا للقراءة وكفى خارج الصلاة (قوله) والثاني يتعوذ في الأولى فقط لوزنه على هذا في الأولى أتى به فيما بعد ثم هذا الخلاف يجري في القيام الثاني من صلاة المسبوق (قول المتن) لم نضع قراءته هذا إذا لم يتعدوا إلى الوجه بطلان الصلاة لتغير المعنى (قول المتن) فإن تغلغل ذكر أي ولو قرأنا قال الأسنوي لو أتى بذلك ناسبا للصلاة فقتضى كلام الرافعي أنه كالسكوت الكثير ناسبا وهو لا يضرك (فائدة) * الذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى (قول المتن) فلا في الأصح قال الأسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم النطق ولو طال وفيه نظر (قوله) وقيل ليس بمدوب هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمين فأمّن المأموم (قوله) الحمد قال الرافعي سواء كان مختارا أم لعارض كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسبا لم يضرك قال في الكفاية والإعلاء كالنسيان (قول المتن) فسبع آيات أي بشرط أن تشمل على مائة الكسرات أو على حرفين بدل الحرف المشدد (قول المتن) جواز المتفرقة نازع الأسنوي في ذلك وقال أن الذي استند اليه المصنف في الجواز لم يصرحوا به بل ألقوا الكلام الخلاف مع الحمل على ما قيد غيرهم (قوله) سبعة أنواع تشبهها لقاطعة الأنواع بعبادات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن) ولا يجوز نقص حروف البدل بشرط أيضا أن لا يقصد غير البدلية ولو افتدأها أو تعوذ أو بحث الأسنوي اشتراط قصد البدلية فيها لما كان القرينة عند الأهلان بخلاف غير الافتتاح والتعوذ

أونقل (دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها مسلما وما أنامن المشركون إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين لا اتباع في ذلك رواه مسلم الكلمة مسلما فإن جبان (ثم التعوذ) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءته قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (وبسرها) أي دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يبتدئ فيه قراءة (والأولى أكد) مما بعدها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يتعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لحديث الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المسيء صلاته في رواية ابن جبان وغيره ثم أقرب بأنم القرآن إلى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (الركعة مسبوق) فإنها لا تعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسملة منها) أي من الفاتحة عملا لأنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها سمع ابن خزيمة والحاكم وصحفي في ثبوتها من حيث العمل الظن (وتشديداتها) منها أنها هيأت لحروفها المشددة وجوها شاملا لمبدأتها (ولو أبدل ضادا) منها أي أتى بدلها (نظما لم نضع) قراءته تلك الكلمة (في الأصح) لتغيره النظم والثاني نضع لعسر التمييز بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمه المعروف فلويد أنصفها الثاني لم يعتد به وبني على الأول أن سها تأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف أن تعمد أو طال الفصل (وموالاتها) بأن يأتي بأجزائها على الولا (فان تغلغل ذكر) كتسبيح لداخل (قطع الموالاة) وان قل (فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة أمه وفهمه عليه) إذا توقف فيها (فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمدوب فيقطعها (ويقطع السكوت) الحمد (الطويل) لأشعاره بالأعراض عن القراءة (وكذا يسير قصده قطع القراءة في الأصح) والثاني لا يقطع لأن قصد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده (فإذا اجتمعوا وجوابه المنع) (فان جهل الفاتحة) أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم المعلم أو المحض أو غير ذلك (فسبع آيات متوالية) يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة (فان عجز) عن المتوالية (فتفرقة قلت) الأصح المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالية والله أعلم فان عجز (عن القرآن) أي يذكر (غيره) كتسبيح وتهلل قال البغوي يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الإمام لا قال في الروضة كإصلها والأول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها

(قول المتن) وقف قدر الفاتحة مثلها الشهد والقنوت قال الاستوى والسورة فيما يظهرا انتهى ثم انظر هل يجب تحريك لسانه كما في الاخرس (قول المتن) ويسن عقب الفاتحة أى لكن بعد الفصل بسكتة لطيفة ليتجزأ القرآن من غيره (قول المتن) خفيفة الميم لو شد مع المد لم تبطل جلالة لانه دعاء اذ المعنى حينئذ قاصدين اليك وأنت أكرم من ان تخيب من قصدك (قول المتن) وتسن سورة أى غير الفاتحة (قول المتن) في الاظهر هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديد من المزني والبيهقي وأفتى به الاكثر من والثاني نص عليه في الام (قوله) لا تباع فان قلت قد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أيتوني أصلى فهلا وجبت السورة * (٥٥) * في الاولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن

عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا (قوله) والسورة على الثاني اقتصر في الخادم على النصف أو قريب منه (قول المتن) فان سبق بهما الوتر كما المصلى عمدا في الاولين فالظاهر تداركها في الاخيرتين كتنبيهه من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه لم يدركهما مع الامام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فها ما أى في الركعتين الاخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما وهذا التقدير صار الضمير ان من قوله بهما وفيهما راجعين لشي واحد خلافا لما شرحه الاستوى (قول المتن) قرأها فهما الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على ان مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وفرق في شرح المذهب بأن السنة في آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة لانقول يسن تركها في الاخيرتين بل نقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قوله) وهو مفرع على القولين اما تقر به على الاول فواضح وأما على الثاني فوجه تفرع مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الاخيرتين على الاولتين (قوله) فلم يسمع قراءته قال الاستوى

مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالالف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم فصير قضاء عن يوم طويل ووقع بأن الصوم يختلف زمانه طويلا وقصرا فلم يعتبر في قضاءه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) في ظنه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارنها (آمين) للاتباع ورواه أبو داود وغيره (خفيفة الميم بالمد ويجوز القصص) وهو اسم فعل بمعنى احتجب مبنى على الفتح (ويؤمن) المأموم في الجهرية (مع تأمين امامه) فان لم يتفقد ذلك آمن عقب تأمينه (ويجهر به في الاظهر) تعالى والثاني بسره كالتكبير والمنفرد يجهر به أيضا (ويسن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر) للاتباع في الشقين ورواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباع في الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرهما والسورة على الثاني أقصر كما اشتمل عليه الحديث وسيأتي آخر الباب سن تطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم في ترجيحهم الاول تقديم لدليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الرابع في الاصول لما قام عندهم في ذلك والعبارة تصدق بالامام والمنفرد بالمأموم وفيه تفصيل يأتي (قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) ثلاثا تخلو صلاته من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فهما وقيل على الثاني فقط (ولاسورة للمأموم) في الجهرية للنهي عن قراءته ورواه أبو داود وغيره (بل يسمع) لقراءة الامام قال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا (فان بعد) فلم يسمع قراءته (أو كانت) الصلاة (سرية قرأ) السورة (في الاصح) والثاني لا الاطلاق النهي وان ورد في الفجر (ويسن للصبح والظهر طوال انفصل وللعصر والعشاء أو ساطه وللمغرب قصاره) حديث الثاني وغيره في ذلك وأول المفصل الحجات كما يحتمل في الدقائق قال بعضهم وطواله الى عم ومنها الى الضحى أو ساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة في الاولى) الم تنزيل وفي الثانية هل أتى بكالهما للاتباع ورواه الشيخان وهذا تفصيل لسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة أى وان كان أطول كما يؤخذ من الشرح الصغير وفي أصل الروضة أولى من قدرهما من طويته (الحامس الركوع) ومعلوم أنه انحناء (وأقله) للقاء ثم أن يخفى (قدر بلوغ راحته ركبته) اذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل المعلقة سالم اليدين والركبتين ولو كان يتمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانحناس وحده أو مع الانحناء لم يكف ذلك في الركوع والراحة ماعدا

أو سمع صوتا لا يعجزه كإدال عليه كلامهم (قول المتن) وكانت سرية مثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما عكسه فعمل نظر ثم رأيت في شرح التهجئة ان لعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب في الشقين واقتصر الاستوى على نقل الشق الاول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن) طوال بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم الطاء وتخفيف الواو يسمى انفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله) وهذا تفصيل الإشارة فيمراجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الى آخره (قوله) ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن طاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن) راحته جمع الراحة بغير تاء

(قول المتن) بحيث يفصل رفعه عن هويته هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الآتي يفيدك ان زيادة الهوى على أقل الركوع من غير استقرار لا يفتي عن الطمأنينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط وبالضم الصدود والفعل هوى يهوى كضرب يضرب بخلاف هوى يهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن) ولا يقصده غيره أي وإما ان يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان ككفها بانسحاب اليه الأولى (قوله) بل عليه أن يعود إلى آخره الظاهر أنه يسجد للسهو أيضا (قوله) للاتباع هو ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى شخص يرفع ويصوب يخفض (قوله) لأنها أشرف الجهات أي وقباص على السجود فإن ذلك وارد فيه (قول المتن) ويكبر الخ قال الأسنوي في شرح هذا المثل اعلم ان أكل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه انتهى قلت وحينئذ فيجوز قراءة يكبر بنصب الراء عطفًا على نسوية فيكون * (٥٦) * التقدير أكله أن يسوي وأن يكبر قال الأسنوي

وكيفية الرفع ان يتدب به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبه انحنى نعله في شرح المذهب عن الانسحاب وتعبير المناجج بخلافه (قوله) مع ابتداء التكبير قال الأسنوي ولا يعود هنا الخلاف هناك في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن) ويقول سبحان رب العظيم إلى آخره العمد في عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للمسيء صلاته ولك أن تقول يحتمل انه تركها للعلم به كما اعتد به أئمتنا عن تركها للشهد والسلام وغيرهما وقد قال أحمد بوجوبها (قوله) لله رب العالمين الظاهر انه يدل من الكاف في لك (قوله) إلى آخره أي وهو رب العالمين التي زادها الشارح * (فرع) * بكرة قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن) فزاعب قراءته بالكسر أيضا اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن) سمع الله من حمد لوقال من حمد الله سمعه كفي ذكره الأسنوي نقلًا عن الروضة (قول المتن) ربنا لك الحمد روى أيضا في الصحيحين بالواو وهي عاطفة على محذوف أي ألعنك ولك الحمد على

الاصابع من الكف كما سيأتي في السجود وتقدم ركوع القاعد (بطمأنينة بحيث يفصل رفعه عن هويته) بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته ثم اركع حتى تطمئن راكعا متفقا عليه (ولا يقصده غيره) أي بالهوى غير الركوع (فلوهوى ثلاثا وجعله) عند بلوغ حد الركوع (ركوعا لم يكف) عنه بل عليه أن يعود إلى القيام ثم يركع (وأكله نسوية ظهره وعنقه) كالصفحة للاتباع زوايه مسلم (ونصب ساقيه) لأنه أهون (وأخذ ركبتيه يديه وتفرقة أصابعه) للاتباع رواء في الأول البخاري وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أي لجهتها لأنها أشرف الجهات (ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه كإحرامه) أي يرفعهما أحذ ومنكبيه مع ابتداء التكبير كما تقدم في كبر الأحرار (ويقول سبحان رب العظيم ثلاثا) للاتباع رواء في التكبير والرفع الشبان وفي التسبيح مسلم وفي تليته أبو داود ولا يزيد إلا ما على التسبيحات الثلاث تخفيفا على المأمومين (وزيد المنفرد اللهم لك ركعت ولك أمّنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) لله رب العالمين للاتباع رواء مسلم إلى عصبي وابن حبان إلى آخره جعل لطوله زيادة للمنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائما) لحديث ثم ارفع حتى تعتدل قائما متفقا عليه والمصلي قاعدا يعود بعد الركوع إلى القعود (مطمئنا) لما في حديث المسيء صلاته في رواية ابن حبان وغيره فإذا رفعت رأسك أي من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها (ولا يقصده غيره فلو رفع فزعا) أي خوفا (من شيء لم يكف) رفعه لذلك عن رفع الصلاة (وبسن رفع يديه) حذو منكبيه (مع ابتداء رفع رأسه قائلا لسمع الله من حمده) فإذا انصب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وزيد المنفرد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) للاتباع رواء البخاري إلى لك الحمد مسلم إلى آخره جعل بحجزة لطوله زيادة للمنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل ويحجر الإمام بسمع الله من حمده ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبلغ كالإمام ذكره في شرح المذهب ومعنى سمع الله من حمده تقبله منه وملء بالرفع صفة بالنصب جالسا أي ما لا يتقدير أن يصحكون جميعا وقوله من شيء بعد أي كالكبرسي وسع كبرسيه السموات والأرض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ ولا مانع إلى آخره خبره وما بينهما اعتراض والجدة الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الأزهري (وبسن القنوت في اعتدال

ذلك (قول المتن) بعد الظاهر انه متعلق بملء دون شئت لما سيأتي في كلام الشارح ويجوز تعلقه به على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) ويسر بما بعده أي لأن ذكر الاعتدال كأدكار الركوع والسجود (قوله) كالكبرسي إلى آخره هذا يفيد ان قوله بعد متعلق بملء دون شئت ثلاثا لم أن يكون خلق الكبرسي متأخر عن السموات والأرض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله) وأحق مبتدأ يجوز ان يصلح مع ذلك أن يكون خبرا لما قبله أي هذا القول أحق ما قال العبد إلى آخره (قوله) والجدة الغنى قال الأسنوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الهرب (قول المتن) وبسن القنوت لوقت قبل الاعتدال لم يجزئه ويسجد للسهو لفعله مطلوب بقولنا لم يطل فله * فائدة * القنوت له معان منها الدعاء كما هنا سواء كان بخبر أم بشر يقال قنوت له وقت عليه

قول المتن) فبين هديت أى مذهبهم مثل قوله تعالى فادخلني في عبادي (قول المتن) والامام بلفظ الجمع علة في الاذكار بأن الامام يكرهه
تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه المهراده في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجلي ونقله ابن المنذر
عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعدي بيني وبين خطاياي الى آخره اللهم تقني اللهم اغسلني وبهذا يقول قال
الاسنوي وعلى هذا فالفرق ان الكل مأمورون به هناك بخلاف القنوت انتهى قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملته تجد طاهرا
في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله) بلفظ وصلى الله على النبي أى هكذا من غير زيادة قاله الاسنوي (قوله) كما قيس الرفع فيه الخ فيه
بحث اذ كيف يسوغ القياس مع كون * (٥٧) * الحكم منصوفا عليه في حديث الحاكم (قوله) أى لا يسن ذلك من هنا قال

الاسنوي لو قال لاسمع وجهه كان
أولى انتهى قال البيهقي لم يرد في المسح
في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس
وانما ورد خارج الصلاة حديث
ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها
قط (قوله) فاذا فرغتم فامسحوا بها
وجوهكم قال الاسنوي ورد في حديث
حكمة ذلك وهي الافاضة عليه مما
أعطاه الله تعالى انتهى (قول المتن)
وان الامام يحجر به أى حتى بالثناء
ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية
الطلاق وقال الاسنوي يحتمل أن يسره
ويحتمل أن يحجر به كالمسأل الامام
الرحمة أو استعاذ من النار فانه يحجر
ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح
المهذب انتهى والذي ذكره من ان
الامام يحجر بالدعاء مسألة مهمة
لا يفعلها أئمة هذا الزمان (قول المتن)
وانه يؤمن أى يحجر كتابه لقراءة
امامه وأما اذا قل الثناء فإظهاره
يسره (قوله) والثاني يؤمن فيه أيضا أى
لا طلاق الحديث والظاهر ان التأمين
وان ثار الثناء يرجع الى الدعاء الاول
فان اثناء المذكورة له ارتباط بمعنى
الدعاء السابق (قول المتن) فان لم يسمعه
قنت لو سمع صوتا لم يفهمه فإظهار

ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره) كذا في المحرر وتنتمه كما في الشرح وعاقبي فيمن
عاقبت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه
لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للتابع رواء الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه
فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح ورواه البيهقي عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا دعاءه يدعو به في القنوت من صلاة الصبح فذكر
ما تقدم وفي رواية له كان صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي رواية لليل هؤلاء الكلمات فذكر
ما تقدم قال الرافي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادي قال في الروضة وقد جاءت في رواية
البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لان البيهقي رواء عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فجعل على الامام
(والصحيح الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي علمه
النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما تقدم من زيادة فاء في التذو واو في انه بلفظ وصلى الله
على النبي فالحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح (سن رفع يديه) فيه لما تقدم
في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من ادعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على رفع النبي يديه
كما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء يترمعونه رواء البيهقي (و) الصحيح انه لا يجمع
وجهه) أى لا يسن ذلك لعدم وروده والثاني بدخله في حديث سلوا الله يبتلون أكمكم ولا تسألوه
بظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم لكن قال أبو داود روى من طرق كلها واهية
والخلاف كما قال الرافي اذا قلنا يرفع يديه فان قلنا لا فلا يجمع جرما وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به
(و) الصحيح (ان الامام يحجر به) للاتباع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الادعية
اما المنفرد فيسره جرما (و) الصحيح بناء على جهر الامام به (انه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء)
وأوله انك تقضي والثاني يؤمن فيه ايضا والحق المحب الطبري الصلاة على النبي بالدعاء فيؤمن فيها
هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه) لبعده أو غيره (قنت) كما يقنت بناء على انه يسر (ويشعر القنوت)
أى يستحب (في سائر المكتوبات) أى باقيا (للتأزلة) كالوباء والقنط قال في شرح المهذب والعدو
لانه صلى الله عليه وسلم قنت شهر ايدعو على قاتلي أصحابه القراء يترمعونه رواء الشافعي ويقاس غير
العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا التأزلة والثاني بخير بين القنوت وعدمه
لانه دعاء ويحجر الامام به في السرية والجهرية ومحله اعتدال الركعة الأخيرة (السابع السجود وأقله

لانه كعدم السماع بالكتابة (قوله) كما ١٥ ل ي قنت بناء يرجع لقوله كما يقنت وقوله على انه يسر الضمير فيه يرجع للامام
من قوله هذا ان سمع الامام (قوله) أى باقيا أى وأما الصبح فقد سلف تنبيهه لو كانت التأزلة خاصة فهل يستحب لمن زان به ولغيره القنوت
محتمل نظر (قوله) قنت شهرا قال الاسنوي وغيره كل الحمل له على القنوت في هذه القصة عدم دفعه تردد القائلين (قوله) والثاني بخير أى عند
عدم التأزلة كما شرحه كذلك الاسنوي قلت الكلام حينئذ يحتاج الى تأويل لان قوله والثاني انه يتخير يقتضى ان الخلاف في الجواز وقول
الشارح أولا أن يشترع بمعنى يستحب يقتضى ان النبي بعد ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلا لأول الكلام
وهو قوله ويشترع القنوت الخ (قول المتن) السجود هو لغة التطامن (قول المتن) وأقله مباشرة سيأتي دليله في حديث أمرت أن أجد على
سبعة أعظم وكثيرا ما يقع للشارح مثل هذا ترك الدليل أولا لعدم دليل يأتي بعد محافظة على الاحتصار

(قوله) ولا يجب كشف شيء منها في الحديث شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار الماء في جباها وأكفنا فلم يشكوا وهو دال على وجوب كشف الأكف وهو قول للامام الشافعي رحمه الله وعلى عدم الوجوب بأن المقصود اظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضاً هي بارزة لا تشق مباشرة الأرض بها بخلاف الكفين فقد تشق * (٥٨) * مباشرة الأرض بهما لحرارة وبرد كذا قالوه

والرواية المذكورة في مسلم ودلائلها بدنة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني عبدة الأشهل وعليه كساء ملتبس به يضع يديه عليه بقبه برد الحصى رواه ابن ماجه (قوله) بضبط المصنف اغضاضه بذلك لان الكسر وان كان جائزاً يؤهم هنا ارادة الموضع المتخذ مسجد (قوله) فان سجد على قطن الخ الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جهتك من الأرض ولا تقترعها وذهب الامام الى عدم اشتراط التحامل قال ويكفي مجرد الامساك بل الشرط أن لا يقل رأسه انتهى فرع ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقد بوجه (قوله) ولو هو. ليسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر (قوله) والاحسب استعصا بالقصد الا قول أي ولا يقدح كون السقوط ليس فعلاً بالاختيار (قول المتن) أسأله على أعاليه المراد بالاسافل المجيزة وبالاعالي الرأس والمنكبان ودليل ذلك ان البراءين عازب رضى الله عنه وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع يديه وقوله هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد (قوله) والثاني يجوز تساوى الاسافل والاعالي حال حصول اسم السجود

مباشرة بعض جهته مصلاه) بأن لا يكون عليها حائل كعصاية فان كانت لراحة أجزأ السجود عليها من غير إعادة ذكره في الروضة والمراد به ما في شرح المذهب عن الجويني ان شرط جواز ذلك أن يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصاية ومشى عليه في التحقيق فقال وسقازاتها (فان سجد على متصل به) كطرف عمامته (جاز ان لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لانه في معنى المنفصل عنه بخلاف ما يتحرك بحركته فلا يجوز السجود عليه لانه كالجزم منه فان سجد عليه عامداً لم يتحرك به بطلت صلاته أو جاهلاً أو سهواً لم يطل ويجب إعادة السجود قاله في شرح المذهب (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه) في السجود (في الاظهر) لانه لو وجب وضعها لوجب الابعاء بها عند المعجز عن وضعها والابعاء بها لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) الحديث الصحيحين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والاول يقول الامر فيه أمر برب في غير الجبهة ويصفي على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليد بباطن الكف سواء الاصابع والراحة قاله في شرح المذهب وفي الرجل يبطون الاصابع ولا يجب كشف شيء منها وعلى عدم الوجوب يتصور رفع جميعها بأن يصل على حجرين بينهما حائط قصير ينطبق عليه عند السجود ويرفعها قاله في شرح المذهب (ويجب أن يطمئن) الحديث الصحيحين ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً (ويقال مسجداً) بفتح الجيم بضبط المصنف أي موضع سجوده (تقل رأسه) فان سجد على قطن أو نحوه وجب أن يتحامل عليه حتى يكس ونظير أثره في يدك لو فرضت تحت ذلك (وأن لا يهوى لغيره) بأن يهوى له أو من غيرية (فلو سقط لوجهه) أي عليه في محل السجود (وجب العود الى الاعتدال) لهوى منه لا تنفاه الهوى في السقوط ولو هوى ليسجد فسقط على جهته ان نوى الاعتماد عليها لم يحسب عن السجود والاحسب (وان ترتفع أسأله على أعاليه في الاصح) بأن يرتفع أسأله فيما اذا كان موضع الجبهة مرتفعاً قليلاً والثاني يجوز تساوى الاسافل والاعالي فلا حاجة الى رفع الاسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مستويا فالاسافل أعلى ولو كانت الاعالي أعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيراً لم يجزئه جزم لعدم اسم السجود كقولاً كبه على وجهه ومدرجليه نعم ان كان به علة لا يمكنه السجود الامدود الرجلين أجزأه ذكره المتولي وأقره في شرح المذهب (وأكله بكبر لهوى به بالرفع) ليديه (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه للاتباع رواه في التكبير الشنجان وفي عدم الرفع الجاري وفي الباقي الاربعة وحسنه الترمذي (ثم جهته وأنفه) للاتباع في ضم الأنف الى الجبهة رواه أبو داود (ويقول سبحان ربى الا على ثلاثاً) للاتباع رواه من غير تنكير مسلم وبه أبو داود (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفاً على المأمومين (ويزيد المنفرد اللهم لك حمدت و بك آمنت ولت أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق معه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه مسلم جعل طوله زيادة للمنفرد والحق به امام قوم محصورين رضوا بالتطويل (ويضع يديه) في سجوده (حذو منكبيه) للاتباع رواه أبو داود (وينشر أصابعه مضمومة لقلبه) للاتباع رواه في النشر والضم البخاري وفي الباقي البيهقي (ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه ومرفقيه من جنبه

بذلك (قوله) ومهما كان المكان مستويا الى آخره اذا نظرت الى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف القدمين انفع لك ما قاله الشارح (قول المتن) وأنه وجوب وضع الأنف قوى من جهة الدليل ولا يرد حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الأنف لان ذكره زيادة ثقة وفرد ذلك في أبي داود قال في شرح المذهب وهو صحيح وفي الصحيحين ما يدل له انتهى (قول المتن) ويضع يديه لو قدمه على التسبيح في السجود كان أولى

في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع ورواه في الأولين في السجود
أبو داود وفي الثالث فيه الشيخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الأولان
فيه المزيديان على المحرر وغيره بالأولين في السجود وفي الركعة يستحب التفریق بين القدمين بشر
ويقاس به التفریق بين الركبتين (وتضم المرأة والخنثى) بعضهم إلى بعض في الركوع والسجود كما
اقتضاه السياق لانه أستر لها وأحوط له وضم الخنثى المزيدي على المحرر مذكور في الركعة كإسالتها
في الركوع وفي نواقض الوضوء من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هشا عن نص الام ان المرأة تضم
في جميع الصلاة أي المرفقين إلى الخدين (الثامن الجلوس بين سجديته مطمئنا) لحديث الصحيحين
ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للدغة عقرب أو دخول شوكة
في جنبه عليه أن يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوقه ولا الاعتدال) لانهما
لفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مقترنا)
للاتباع ورواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتراح (واضعها
يديه) على فخذه (قربا من ركبتيه وبشر أصابعه) مضبوطة للقبلة كما في السجود أخذ من الركعة
(فأثرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود
وباقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الأقل والاكثر كما في المحرر (والشهور سن
جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد لحديث
مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى
يستوي قاعد رءاه البخاري والثاني لاسن لحديث وأبى بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع
رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صرح وجب
حملة ليوافق غيره على تبين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتراح للاتباع
رواه الترمذي وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر تشهد وقعوده والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم) فيه على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقهما) مع الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (سلام ركان والأستتان) أما القسم الثاني فلانه عليه الصلاة والسلام قام من
ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم
رواه الشيخان دل عدم بداركه على عدم وجوبه وأما القسم الأول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى
الدارقطني والبيهقي وقالوا اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد
السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله إلى آخره والمراد
فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبهه في الوجوب (وكيف قعد) في التشهد
(جاز ويسن في الأول الاقتراح فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض (ويصحب
يمينه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالأقتراس لكن يخرج يسراه
من حمة يمينه ويلصق ركه بالأرض) للاتباع فهما رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصلي مستوفز
في الأول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الاقتراح أهون (والاصح يفرش المسبوق) في التشهد
لآخره لا مامه لاستيفازه للقيام (والسأهي) في تشهده الآخر لا حياجه إلى السجود بعده والثاني
يتورك الأول متابعه لا مامه والثاني نظرا إلى انه قعود آخر الصلاة والثالث في الأول ان كان جلوسه
محلا تشهده اقترش والتورك للاتباع (ويضع فيها) أي في التشهد (يسراه على طرف ركته)
البصري (منشورة الاصابع) للاتباع ورواه مسلم (بلازم) بأن يفرج يمينها تقرحها مقصدا (قلت

(قوله) يستحب التفریق بين القدمين بشر
قال في القواعد ويستحب أيضا تفریق
أصابع الرجلين (قوله) ويقاس به
التفریق بين الركبتين أي في الركوع
والسجود (قوله) على فخذه ولو أرسلها
من جأني فخذه كان كإرسالها في القيام
قاله في الركعة ولو انعطفت أطراف
أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله
الرافعي (قول المتن) ثم يسجد الثانية
كلاولى انما شرع تكرار السجود
في كل ركعة لانه أبلغ في التواضع ثم ان
صنيع المصنف كما نرى يقتضى
ان السجدة من معاركن واحد وفي ذلك
وجهان حكاهما الغزالي وغيره وصح
اعنى الغزالي انها ركان قال في الكفاية
فائدة ذلك تظهر في التقدم على الامام
واتأخر عنه * فرع * خرم في الركعة
أن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع
(قول المتن) والصلاة الخ اخرا للجلوس
وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
كأذكر (قوله) قبل أن يفرض هذا وكذا
قوله الآتي قولوا الحمد وضع الاستدلال
(قوله) لما تقدم يرجع لقوله قام من
ركعتين من الظهر الخ (قول المتن) جاز
أي بالاجماع (قول المتن) يمينه أي
قدمها (قول المتن) والسأهي المراد به
من عليه سجود هو كما عبر به في المحرر
سواء حصل منه لمسه أو عمد ثم ان هذا
واضح ان أراد السجود أو الملقى والا
فالتحجج التورك (قول المتن) بلازم أي
قياسا على وضعها على الركبة في الركوع
(قول المتن) قلت الاصح الضم حتى
الاجام

(قوله) **وأنه** قال الفارسي الفصيح فتح صاد الخنصر (قول المتن) ويرسل المسجعة سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد والتزيه ومن البين أن التسبيح هو التزيه وتسمى أيضاً السبابة لأنها يشار بها عند المحاسبة والسب (قول المتن) ويرفعها حكمة الرفع الإشارة إلى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة السري ولو من فاقدها من اليمنى (قوله) وقيل يحتر كها قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله) لما قام عندهم منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن) والأظهر إلى آخره قال الأسنوي والثاني يرسله أيضاً مع طول المسجعة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قاله فقول المصنف اليها يعني إلى المسجعة خرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كما قد ثلثة وخمسين أشار به إلى جعل الإبهام مقبوضة تحت المسجعة فخرج به قول رسالها معها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف أن عقد ثلاثة * (٦٠) * وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف

الخنصر على النضر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وأما عبر النقصان بالاول دون الثاني اتباعاً لرواية ابن عمر ثم نقل أعني الأسنوي عن صاحب الاقيديته أن جواب بأن اشتراط وضع الخنصر على النضر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فهذا ذلك انتهى * (فائدة) * كيفما فعل المصلي من الهبات المذكورة حصل السنة وأما الخلاف في الأفضل (قوله) والمناسب لها منها التشهد آخرها كان وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا ثم حاجة الصلاة (قوله) فتجب فيه أي معه انما صنع هكذا الآن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسره بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسير المتن وقوله فالعني أنها بعده أي المراد من المتن (قوله) قياساً على الآخر أي لأن السلام سنة مشروع فيه فلتكن الصلاة كذلك لأن جمعها مستحب (قوله) لسانه على التخفيف في أي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على

الاصح الضم والله أعلم) ليتوجه جميعها إلى التبيلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والنضر) بكسر أولهما وأنهما (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع رواه مسلم والثاني يخلق بين الإبهام والوسطى للاتباع أيضاً رواه أبو داود وغيره والاصح في كيفية الخلق أن يخلق برأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقدتي الإبهام (ويرسل المسجعة) وهي التي تلي الإبهام (ويرفعها عند قوله لا اله) للاتباع رواه مسلم (ولا يحتر كها) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحتر كها للاتباع أيضاً رواه البيهقي وقال الحديثان صحيحان انتهى وتقديم الأول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك (والأظهر ضم الإبهام إليها كما قد ثلثة وخمسين) للاتباع والثاني يضع الإبهام على الوسطى المقبوضة كما قد ثلثة وعشرين للاتباع أيضاً رواه مسلم (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر) وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كما قال الشافعي واجبة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأولى أحوال وجوبها الصلاة والمناسب لها منها التشهد آخرها فيجب فيه أي معه كما عبر به الغزالي ومعينة لفظ لا خرم من متكلم بمعنى البعدي فالعني أنها بعده وذلك موافق لما سيأتي من وجوب ترتيب الأركان وصرح به في شرح المذهب فقال يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التشهد (والأظهر سنّها في الأول) أي الاتيان بهم فيه قياساً على الآخر وتكون فيه سنة ~~بمعنى~~ سنة واحدة والثاني لا تسن فيه لئانه على التخفيف (ولا تسن) الصلاة (على الآل في الأول على الصحيح) وقيل تسن فيه والخلاف كما في الروضة وأصلها مبني على وجوبها في الآخر فإن لم يجب فيه وهو الرابع كلسياني لم تسن في الأول جزماً (وتسن في الآخر وقيل تجب) فيه لحديث أمرنا بالله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره رواه الشيخان الأسنوي فسلم فالصلاة فيه على الآل المزیدة في الجواب مطلوبة قال الثاني على وجه الوجوب كالجواب وقال الأول على وجه الندب كالذي بعدها وهو أظهر ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين ومشي في الروضة كأصلها على ترجيحه ورجح في شرح المذهب أنه وجهان ولو صلى في الأول على النبي ولم ينسها فيه أو صلى فيه على الآل ولم ينسها فيه مع قولنا وجوبها في الثاني فقد نقل ركعتيها من محله إلى غيره فبطلت الصلاة بعدهم في وجهه يأتي في باب سجود السهو وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقارب المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي منها حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا

لترصف والرضف بالحجارة المحمّاة (قوله) والخلاف كما في الروضة وأصلها والأسنوي أنا إذا قلنا بالوجوب التشهد في الثاني ففيها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأول انتهى وهذا البناء كما ترى فضينه ترجيح السنية خلافاً لظاهر كلام الشارح وقد يعتذر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المنهاج بترجيحه (قوله) اختار الشافعي إلى آخره قال الأسنوي لا مورد منها زيادة المباركات وعلى وفق قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ومنها أن صغرسن الراوي بقوى معه رجحان المتأخر واعلم أن حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح

(قوله) فكان يقول التحيات قال الاسنوى جمع تحية فقيل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف سمي بذلك لأن الملوك كانت تحيي بتحية معروفة كعم صباحا وأبى اللعن وانما جعت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن الألفاظ الدالة مستحقة له تعالى (قوله) المبارك الخ تقديره والمباركات وكذا الذي بعده بدليل التصريح بالعطف في بقية الروايات فأما المبارك فكانت فعلاها التاميات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والقيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة الصالحة للثناء على الله انما يستحقها البارى دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الازهرى أحدهما اسم السلام أى اسم السلام عليك فانه من أسماءه تعالى لانه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما وقوله علينا أى على الحاضرين من الامام والناوموم والملائكة انتهى (قول المتن) وأشهد انما وجبت الواو هنا دون الاذان لأن كلمات الاذان يطلب فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقت به * (٦١) * الإقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الاتباع (قوله) وقد سقط أولها

الى آخره قد جعل الرافعي الضابط في جواز الاسقاط كون اللفظ تابعا لغيره أو ساقطا من بعض الروايات (قوله) يقول أى في الايمان بأقل التشهد وأن محمد رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الاسنوى وغيره وأن محمد عبده ورسوله (قوله) فالمراد اسقاط لفظ أشهد قال الاسنوى لكن هذا الاستدلال يعكس عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت الايمان بالضمير بدلها انتهى ومراده ثبوت ذلك في البخارى ومسلم كانه عليه قبل ذلك (قوله) لو أدخل ترتيب التشهد الخ اما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قوله) وأكمل من قوله وآله الخ انما شبه على هذا هنا لأن قول المتن الآتى والزائدة الخ لا يفيد ذلك لأن المعنى والزائدة على الأقل المذكور لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه انه زيادة على الأقل المذكور لأن فوات الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة

التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات الله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمد رسول الله رواه مسلم (وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمد رسول الله) اذا بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع له وقد سقط أولاها في حديث غير ابن عباس وجاء في حديثه سلام في الموضعين بالتونين رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل بخذف وبركاته) للغي عنه برحمة الله (و) قيل بخذف (الصالحين) للغي عنه باضافة العباد الى الله لانصرافه الى الصالحين كفى في قوله تعالى عنا يشرب بها عباد الله (قيل) (يقول وأن محمد رسول الله) بدل وأشهد الى آخره لانه يؤدى معناه (قلت الاصح) يقول (وأن محمد رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط لفظ أشهد والمراد بقوله وقيل الى آخره حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة كاصلها لو أدخل ترتيب التشهد نظر ان غير تغيير ما بطل للغي لم يحسب ما جاء به وان تعده بطلت صلواته وان لم يطل المعنى أجزأه على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما يجي به من سلام وغيره ومنه الصلاة أى الدعاء بخير والقصد للثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات التاميات والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله) كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والمندوبة في التشهدين على ما تقدم وأكمل من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة الى حميد مجيد) الواردة فيه وهي كاصليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد (سنة) في التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كمالا تنس فيه الصلاة على الآل لئانه على التحقير وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث أكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكمل

١٦ ل عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور ففرحمه الله ونفعناه ما أدرأه بأساليب الكلام (قوله) الواردة فيه أى في الحديث يريد رحمه الله أن آل في الزيادة لله الذهنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن) سنة في الآخر قال الاسنوى دليل عدم وجودها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قوله) فلا تنس فيه لو أدرك المسبوق ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كله لا تبعاً للامام (قوله) وفيما قاله اشارة يريد ان قوله والزيادة بعد قوله وأقل الصلاة الخ يفيد ان ما في الحديث هو أكل الصلاة يعنى بمعونة ان آل في لفظ الزيادة لله الذهنى وهو الوارد في الحديث (قوله) وفي الروضة وأصلها الخ قال في شرح المذهب ويتبقى أن يجمع ما في الاحاديث الصحيحة فيقول اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آل وآزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وآزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد انتهى * فائدة * انما خص ابراهيم صلى الله عليه وسلم لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء ما نفعته الآية بما سبق اعطاؤه لابراهيم وبذل كما قال الاسنوى على ان الاشارة بهذه الآية اتفاقا في آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد مجيد والحمد للمحمود والحمد لله على الماحد وهو الكامل في الشرف والكرم

(قوله) أودنوي لناوجه بأنه اذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته (قوله) لحديث الخ الصارف عن الوجوه الاجماع (قول) المتن وما أخرت قبل معنى هذا المطلب غفران ما سبق على تقدير الوقوع (٦٢) وقيل أراد المتأخر من الذنوب التي صدرت

منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الاسنوي في بعض شروح الرسالة نقلا عن الاصحاب والاول بحث له رحمه الله (قول) المتن على قدر التشهد والصلاة قال الدميرى الطاهر ان المراد أقلهما انتهى وقال ابن الرفعة أكملهما والا فكانت سنة عند اسقاط سنة (قول) المتن العاخر أي قياسا على الواجب (قول) المتن السلام قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو انه كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم انتهى ثم كلام المؤلف يفهم ان الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله) بالتونين أما بغيره فلا يجوز قول واحد * فرع * اذا قلنا بعدم الاجزاء كان الايمان به مبطلا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرها من العبادات ولا نها أعني التبعة تليق بالافعال دون السر ولا كذلك قاله الاسنوي وأحسن منه ما قاله غيره لأن الية الاولى شاملة لذلك (قوله) مع السلام أي الاول وانظر هل يجب الامران بأوله أو بجمعه (قوله) لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة لكن لو عين عمدا غير ما هو فيه بطلت صلاته لتلاعبه * فرع * المتقل اذا نوى عددا ثم سلم قبل تمامه ان لم ينو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول) المتن ورحمة الله مقتضاه انه لا ي قول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الاول دون الثاني حكاهما السبكي واختار الثاني قال الاسنوي واذا اقتصر على واحدة فعلها لقاء وجهه كان حكمة هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها ايضا بعد آل ابراهيم الثاني في العالمين وآل ابراهيم اسماعيل واسحاق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للامام وغيره يدعي أودنوي لحديث اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الى آخرها ثم ليختبر من المستئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليختبر من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه أما التشهد الاول فلا يسن بعده الدعاء لما تقدم (وما نوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومن الله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره) أي وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله أنت للاتباع رواه مسلم (ويسن أن لا يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي الروضة كأصلها الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تسع لهما فان زاد لم يضرا لأن يكون اماما فيكره له التطويل انتهى (ومن عجز عنهما) أي عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ناطق والكلام في الواجبين لماسباني (ترجم) عنهما وتقدم في تكبير الاحرام أنه يترجم عنه بأي لغة شاء وأنه يجب التعلم ان قدر عليه ولو بالسفالي بلد آخر فيأتى مثل ذلك هنا أما القادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون (والذكر المندوب) كالشهد الاول والصلاة على النبي فيه والقنوت وتكبيرات الانتقالات والتسبيحات (العاخرة) القادر في الاصح فهم العذر الاول دون الثاني فلورجم بطلت صلاته والثاني يترجم ان أي يجوز لهما الترجمة لقبام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم ان اذا ضرورة الى المندوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذكر المأثوران فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالعجبة في الصلاة قطعا نقله الرافي عن الامام نصريحا في الاولى واقصر عليها في الروضة واشعارا في الثانية (الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم) بالتونين كفي التشهد فيكون صورة ثانية للاقل (قلت) الاصح المنصوص لا يجوز والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبتت الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم يقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الاصح (أنه لا تجزئة الخروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول فيه لكن لا يحتاج الى تعيين الصلاة (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله منين بينا وشمالا ملتفتا في الاولى حتى يرى خذه الايمن وفي الثانية الايسر) للاتباع في ذلك رواه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ويندئ السلام في المرتين مسبقا قبل القبلة وبنيهما مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن) مؤمنين أي بنو بهجرة اليمين على من على اليمين وبهجرة اليسار على من على اليسار اما ما كان أو اماموما والمنفرد بنو به بالمرتين على الملائكة كذا في الروضة كأصلها (ونوى الامام السلام على المقدين) هذا يزيد على ما تقدم بالمقدين خلفه وليس في الروضة ولا أصلها ويلحق بالامام في ذلك المأموم (وهو الرد عليه) فينوي به منهم من على يمينه بالشجعة الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه بأيتها شاء وبالاولى أفضل ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض والاصل في ذلك حديث على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة القربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وحسنه وحديث حمزة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وان نخاب وأن يسلم بعضنا

بأبوابنا وبكملها شمالا فائدة يسن ان يفصل احدي التلميذين عن الاخرى (قوله) وانفرد الخ هذا قد يشكك عليه على عصر الآتي ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله كذا في الروضة كصلها

(قول) المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره لحديث النبي صلى الله عليه وآله ولأنه الوارد مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والمواالات شرطين أظهر من جعلهما ركنتين وصورتك الموالاة تطويل الزكن القصير (قول) المتن الأركان أما السنن فالترتيب بينها ركن أو شرط في الاعتدالها في الصلاة (قوله) ومعلوم أنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عدّه السابق بخلاف قرن التنية بالتكبير (قول) المتن تمت به الضمير فيه يرجع إلى التل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله) المتروك آخرها إنما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لأنه لو كانت المتروك من (٦٣) أثناءها قام المأني به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته

(قول) المتن أو من غيرها أي سواء علم عنها أو لم يعلم (قول) المتن رباعية هو نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قول) المتن وجب ركعتان قال الأسنوي الصواب في المسألة الثانية أنه يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجود فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المعدود تركها إنما هو المتروك حسا لا المأني به حسا الباطل شرعا لسلك أسوأ التقادير إذ لو قلنا بهذا للزم في كل صورة وجبت فيسحق قولهم لو ترك ثلاث سجود أو أربع لا نأذ جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك الأصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وجبت فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعا من الأركان قال وإنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يتخيل في صدر من لا حاصل له ولا فن حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى اشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالخمس

على بعض رواه أبو داود وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا أن لم نوجها (الثالث عشر ترتيب الأركان) السابقة (كما ذكرنا) في عدّها المشتل على وجوب قرن التنية بالتكبير ومعلوم أن محله القيام كما تقدم وإن فعود التشهد مقارن له فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعدّه من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح وبمعنى الأجزاء فيه تغليب (فإن ترك) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن فعلى (بأن يسجد قبل ركوعه بطلت صلاته) لتلاجه بخلاف تقديم القولى كان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعدها بعده (وانسها) في الترتيب بترك بعض الأركان (خا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله والا) أي وإن لم يتذكره حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بمثله المفعول (ركعته) المتروك آخرها لوقوعه في محله (وتدرك الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها السهو كما سيأتي في باب (فلو تبين في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الآخرة سجدها وأعاد تشهده) لوقوعه قبل محله وسجد للسهو (أو من غيرها لزم ركعة) لأن الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغايتها (وكذا إن شك فيهما) أي في الآخرة وغيرها أي في أيتهما المتروك منها السجدة فإنه يلزمه ركعة أخذ بالاحوط ويسجد للسهو في الصورتين (وإن علم في قيام تانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجلو سهو أي به الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس نية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة (والا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا ثم يسجد وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجالس لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في الصورتين للسهو (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي الخمس في المسنتين (وجب ركعتان) أخذ بالأسوأ وهو في المسئلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثانية فيجبر أن بالثانية والرابعة وبلغوا بينهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر ترك سجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغو الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أي يجب ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالربعة وأنه في الست ترك سجدين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل لركعة السجدة وفي ثمان سجود يلزمه سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهو (قلت يسن ادامة نظره) أي

ثلاث وفي السبع ككالت ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وتانية الثانية وثنتين من الثالثة وفي الستة در الخامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطيب في كتاب له على التمسد كره في مسئلة الثلاث فبعه غيره كان المقرئ (قوله) فتلغو الأولى ينبغي أن تسكمل الأولى بالثانية والثالثة وبلغوا بينهما (قول) المتن يسن ادامة نظره إلى آخره أي ولو كان تجاه السكبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الإطلاق جريان ذلك في حالة الركوع وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة التشهد فإنه ينظر للسجدة وقول المتن نظره أي ولو في طمئة

(قول) المتن قبل بكرة نغميض عينيه قائلة العبد رى من أصحابنا (قوله) لفعل اليهود له ولانه خلاف ما تقتضيه الطبيعة من استرسال الاعضاء فيكون متكلفا (قول) المتن ان لم يخف ضررا أى من نحو غزو (قول) المتن والخشوع هو السكون وفسره الامام بلدين القلب وكف الجوارح والحديث في شخص عبث في صلاته بلحيته لو خضع قلب هذا خشعت جوارحه وفي الرافعي وجه انه شرط لكن في بعض الصلاة كما قاله المحب الطبري والعيب مذكروه حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له تسويته قاله في (٦٤) الاحياء (قول) المتن وتدبر القراءة قال

بعضهم لان مقصود المصلي من الفعل والترك سؤال الرحمة والتعود من العذاب ونحو ذلك متفق عليه (قول) المتن وفراغ قلب قيل اذا كثر حديث النفس أبطل قال في الكفاية ولو تفكر في أمور الآخرة فلا بأس (قول) المتن وجعل يديه أى في القيام وبه وكذا في الاضطجاع ان لم يشق (قوله) تخبر الخ هو نقله الرافعي عن التغال وأقره (قول) المتن والعود على يديه أى نحو فعود التشهد (قوله) لان دليل أصله الى آخره لك ان تقول دليل أصله المذكور في القراءة في الاخيرتين وقضية اعتباره رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا فتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن ثبوت القراءة فیهما وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو متبع من تقديم الاول فلا يكون عاصدا للقياس (قول) المتن والذكر بعدها قد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كن يستغفر الله ثلاث مرات اذا انصرف من الصلاة قال الأسنوي بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب أن يدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما قاله أبو الطيب (قوله) والدعاء أيضا من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على ذكر كل الحديث ومنه ما سلف استحبابه بين السجدةتين ومنه اللهم اني أعوذ بك من الحين وأعوذ بك ان أردت أن أردل

المصلي (الى موضع سجوده) لانها أقرب الى الخشوع (قيل يكره نغميض عينيه) لفعل اليهود له (وعندي لا يكره ان لم يخف ضررا) اذ لم يرد فيه نهى (و) يست (الخشوع) قال الله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى كآب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته (والذكر) قياسا على القراءة (ودخول الصلاة بنشاط) للذم على ضد ذلك قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لانها تشوش الصلاة (وجعل يديه تحت صدره) آخذاً بيديه يساره (مختبراً بين بسط أصابع اليدين في عرض المفضل وبين نشرهما في صوب الساعد روى مسلم عن واثل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيكون آخر اليد تحت روى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد والرسغ أنفصع وهو المفضل بين الكف والساعد (والدعاء في سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثر والدعاء أى في سجودكم وان يعتمد في قيامه من السجود والعود على يديه أى يطنهما على الأرض لانه أعون له وهو مأخوذ من حديث البخاري في صفة صلاة النبي فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح) للاتباع في الظهر والعصر رواه الشيخان وفي الصبح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يست تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر رواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما وفي تطويل الثالثة على الرابعة اذا قلنا بقراءة السورة فیهما الوجهان أحدهما نتم قياساً على تطويل الاولى على الثانية والثاني لا بل يسوى بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصح في الروضة الاول وتقديم القياس فيه على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني لقراءة السورة في الآخرين مقدم على حديث اثباته للذكر كور كما تشتم (والذكر بعدها) أى الصلاة كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم ويست بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان ينتقل للنفل من موضع فرضه) تكثيرا لمواضع السجود فانها تشهد له قاله البغوي (وأفضله الى بيته) لحديث العجيين صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء مكنوا حتى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي والرجال معه لذلك رواه البخاري (وأن ينصرف في جهة حاجته) أى جهة كانت

البحر وأعوذ بك من قلة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الاسرار بالذكر والدعاء الاعتدال في التعليم (قول) والا المتن وان ينتقل للنفل قال في شرح المذهب فان لم ينتقل فله فصل بكلام انسان في مسلم النهى عن وصل صلاة الصلاة اليعقوب كلاماً أو خروج (قوله) فانها تشهد له قد ورد في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السماء والأرض ان المؤمن اذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومعه عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضى ان ينتقل للفرض من موضع نفعه المتقدم وان ينتقل له كل صلاة يعينها من أفراد النوافل كالنهي والبراءة

(قول) المتن والافيمية قال الاسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات ان يذهب في طريق وان يرجع في غيرها وهو باطلا فله يخالف ما هنا (قوله) التسليمة الاولى لكن يستحب للمأموم ان لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول) المتن فللمأموم الى آخره أى ويسجد للسجود ان سهرى (*) (باب شروط الصلاة الخ) (قول) المتن شروط الصلاة الشرط في اللغة الا لزام كافي شرح البهجة لا العلامة كافي الاسنوى والشرط بفتح الراء العلامة وجمعه اشراط (قوله) أى العلم بدخوله الخ أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى (٦٥) من تصور حقيقته وتحوذ ذلك (قول) المتن وستر العورة هى في اللغة النقصان والمستقيم وسهرى

(والافيمية) أى وان لم يكن له حاجة فنصرف في جهة يمينه لانها محبوبة (وتتقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احراز الفضيلة الثانية

(باب) بالتونين (شروط الصلاة) *

وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (خمس) اولها (معرفة الوقت) بقبلاً وأوطناً كما عبر به في شرح المذهب أى العلم بدخوله أو طئه كما عبر به في الروضة كأصلها من صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (و) ثانياً (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثاً (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبداً (ما بين سترته وركبته) لحديث البيهقي واذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر الى عورته واما عورة ما بين السرة والركبة (وكذا الاممة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) الحاقها بالرجل والثاني عورتها كالخزاة الارأسها أى عورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وسواء القنة والمذبرة والمكاتبه والمستولدة وكذا المبعضة (و) عورة (الحرمة ما سوى الوجه والكفين) ظهرهما وبطنهما الى الكوعين قال تعالى ولا يدين زينةن الا مظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (وشروطه) أى الساتر (ما منع ادر اللون البشرية ولو) هو (طين وماء كدر) كان صلى فيه على جنازة وفي كل منهما وجه أنه لا يكفي في السترة لانه لا يعتسرا (والاصح) على الاول (وجوب التطين على فاقد الثوب) ونحوه والثاني لا يجب لما فيه من المشقة والتلوين ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة كالثوب الرقيق والغليظ المهمل السج والماء الصافي والزجاج لان مقصود الستر لا يحصل بذلك (ويجب ستر اعلاه) أى الساتر (وجوانبه) للعورة (لأسفله) لها فستر مضاف الى فاعله (فلورؤيت عورته) أى المصلى (من جيبه) أى طوق في حقه لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر بهذا القبيص (فليزره أو يشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الاحسن حتى لا ترى عورته منه ولورؤيت عورته من ذيله بان كان في علو والرائى في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في المحترر ومعنى رؤيت عورته في القسمين كانت بحيث ترى ولولم يفعل ما أمر به في القسم الاول وأحرم بالصلاة هل تعتقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أو لا تعتقد أصلا فيه وجهان أحدهما الاول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفي ستر موضع الجيب قبله (وله ستر بعضا يديه في الاصح) لحصول

بها المقدار الآتي لفتح ظهره (قول) المتن وعورة الرجل المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وان كان يجوز النظر الى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك اذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف * فائدة * السرة الموضع الذي يقطع منه السر وهو الذي تقطعه القابلة وفيه ثلاث لغات سر على وزن فعل وسر بكسر السين وسر بفتحهم يقال عرفت قبل أن تقطع سرك ولا يقال سرتك لانها لا تقطع قاله الجوهري (قوله) الحاقها بالرجل يجامع ان رأسها ليس بعورة نعم بفتح القاف في أن لنا وجهها بأن عورة الرجل القبل والذراع خاصة وهذا لا يجري في الاممة (قوله) في حال خدمتها أى قياسا على الحرمة (قوله) وهو مفسر الى آخره ولا نهما لو كانا من العورة ما وجب كشفهما في الاحرام * فائدة * صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لو جهرت والخنثى كالانثى رقاً وحرية (قول) المتن ما منع ما مصدرية (قول) المتن لون البشرة أى بشرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر واما ما يصف الجسم دون اللون كالسراويل النضيقة فيذكره للمرأة وهو خلاف

الاولى للرجل وفيه وجهه بطلان الصلاة (قول) المتن البشرية هى ظاهر الجلد والباطن يسمى أدمة (قول) المتن ولو طين أى ولو لمع وجود الثوب (قوله) أى الساتر أى وليس الضمير عائداً على الشخص لفساد انغى حينئذ (قول) المتن من جيبه يقال جبت القبيص أجيبه وأجوبه اذا قورته (قوله) بضم الراء المكان الضمير (قوله) لم يضر ذلك أى لان العادة لم تجبر رؤيته من أسفل (قوله) في القسمين هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قوله) أحكمهما الاول وجهه الثاني ان الساتر ما شعر لجنته أو رأسه أو اتصاف صدره بموضع ازاره عند الركوع والستر بعض الانسان لا يصح على وجهه يأتى ومذكر الاول صحة الستر ببعضه كذا في الاسنوى

(قول) اثنتان تعين لهما ولا يأتى الوجه الثالث لعدم استعمال الماء الغير الكافى للطهارة لوضوح الفرق نعم لنا وجه انه لا يشعن السوانين لا شتران الجميع في وجوب الستر صرح به الاسنوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره فائدة ليس للشارح أخذ الثوب من مالكة فهر او يلزمه قبول العارية لا الهمة نعم يتجه الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف الطهر فانه يجب لسه (قوله) والمعنى انه يجب الى آخره أى فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قوله) في المستلثين هما وجوب ما يكتفى بالسواطين وجود ما يكتفى أحدهما وقوله فهما الضمير فيه وفي قوله فبسه فهما راجع للمستلثين (قول) المتن فان سبقه هذا قد يخرج به فهداخراج باقي لكن حكى العراقيون عن النص انه لا يضر أى تقر يعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تقر يعا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تقر يعا عليه أيضا انتهى (٦٦) (قوله) كالتعمد أى فانها تبطل

قطعا ولو كان ناسيا للصلاة وأما المنكره ففي البيان انه على القولين قال الاسنوى والمجته انه ان لم يحدث منه فعل كان ألقي على امرأه أن يكون كالسابق وان حدث منه فعل نقص قطعا كالساحى (قول) المتن وفي القديم يبنى أى ولو كان أكبر تنبيهه لوسبقه في الركوع وفرعنا على القديم قال الصيد لاني يعود اليه وفصل الامام فقال ان سبقه قبل الطمأ ينه عاد اليه أو بعدها فالظاهر عدم العود اليه لان ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجزى كلام الصيد لاني على الحلافة كي ينتقل من الركوع الى الركن الذي بعده فان الانتقال واجب والله أعلم (قوله) كذا في الروضة كأصلها يبرم هذا الى شئ ذكره النووي في التحقيق يخالف هذا قال الاسنوى الصواب وهو المذكور في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل المنفرد والامام المستخلف (قول) المتن لم تبطل أى بلا خلاف قال الامام والقياس تخريجه على القولين انتهى ومدركه النظر الى ان تلك العظة من الصلاة

مقصود السرو والكلام في غير السوء والثاني يقول بعضه لا بعد ستراله ويكتفى بدغيره قطعاً وان ارتكب به محرماً قاله في الكفاية (فان وجد كافي سوانته) أى قبله ودره (تعين لهما) لانهما أخش من غيرهما وسما سوانتين لان انكشافهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (احدهما ماقبله) يستلانه للقبلة (وقيل) يستر (دره) لانه أخش في الركوع والسجود (وقيل) يتخير بينهما لتعارض المعنيين والمعنى أنه يجب أن يستبرئه قبله وقيل دره وقيل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المستلثين ومنهم من حكى بدل الوجوب فهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فهما الى غير السوانتين وفي الثانية على الوجه الاول الى الدبر وعلى الثاني الى القبلة لم تصح صلاته كما يفهم من شرح المذهب وعلى الاستحباب نعم (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن منطهر را عند احرامه لم تعد صلاته وان أحرم منطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالتعمد الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (يبنى) بعد الطهارة على ما فعله منها العذر به بالسبق بخلاف التعمد ويلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الافعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب الى الماء واستفائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهره أن يعود الى الموضع الذي كان يصلي فيه ان قدر على الصلاة في أقرب منه الا أن يكون اماما لم يستخلف أو مأموما يقصد فضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كأصلها والمراد في الامام اذا انتظره المأمومون وفي المأموم اذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الاخير لما سبأ في كراهة وقوف المأموم فردا (ويجزيان) أى القولان (في كل مناقض) أى مناف للصلاة (عرض) فيها (بلاقتصر) من المصلى (وتعذر دفعه في الحال) كان نجس ثوبه أو بدنه واحتاج الى غسلة لعدم العفو عما نجس به فبطلت صلاته في الجديد ويبنى في القديم على ما فعله منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بان) كشفته ربح فحتر في الحال) أو تنجس رداؤه فالتقاء في الحال (لم تبطل) صلاته ويقف هذا العارض (وان قصر بأن فرغت مدة خف فيها) أى في الصلاة فاحتاج الى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعا لتقصيره حيث افتتحها وبقيته المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان)

وقد سبقه الى ذلك العراقي شارح المذهب معللا بما ذكرناه (قول) المتن بطلت جملة السبكي على ما لو دخل طائفة الوقت فان قطع فلا يقضائهما قبل الفراغ فالتمتع عدم الانقضاء انتهى وفيه نظر حيث أمكن الفصل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول) المتن وطهارة النجس قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فهما أما الاول ثم ذكر ما هنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة في لباس البدن والمكان والامر بالشئ يفيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضى الفساد ولو صلى بنجس لم يعله بطلت لانه من باب خطاب الوضع بل بعد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل بعد زالجها للنجس نظرا الى انه من قبل المشاهى بدليل نزهة وامن البول ونحوه والجاهل بعذر في خطاب التكليف وستأني هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبل الفصل الآتي (قول) المتن في الثوب لقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحبيص واذا أدبرت غسل عكك الدم وصلى وقوله في حديث الاعرابي صبرا عليه ذوقا من ماء الحديث الاول للثوب والثاني لبدن والثالث للمكان

(قوله) من ثوبين زاد الاستوى أو بدني وانما اقتصر الشارح على ذلك تعالى رافعه رحمه الله (قول) المتن ولو نجس يجوز فيه فقع الحليم وكسرها (قوله) لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد بل لفصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضا لاحتمال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم ان كان صورة المسئلة أصابة النجاسة لموضع متميز كالكم ثم عرض اشتباهه بالصكم الآخر فنهاجيجو ز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قوله) وفي الشرح الى آخره موقع هذا الكلام محاقبه التعرض للبيت والبساط (قول) المتن ولا تصنع صلاة ملاق قال في الروضة ولو صلى في موضع نجس لحبس فيه مثلاً ونعارض ستر العورة (٦٧) وتغطية المحل قل ثوبه صلى عربا ولا اعاده على أظهر القولين والثاني يصلي على النجاسة

ويعيد انتهى وعبارة الاستوى هنالو حبس في موضع نجس وجب عليه أن يصلي ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز ان يضع جهة على الارض بل ينبغي الى السجود الى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم يعيد كذا في شرح المذهب انتهى (قول) المتن بعض لباسه يفهم حكم البدن بالاولى (قول) المتن وان لم يتحرك بحر كنهه أي لانه معدود من لباسه فصار كذيل قبضه الطويل الذي لا يرتفع بارتفاعه فانه لا تصنع الصلاة مع نجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بجهة السجود عليه قال وهو يحتاج الى دليل (قول) المتن ولا قابض طرف شي الى آخره مثل القبض الشديد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاستوى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشدود بالساجور وهو الخشبة تجعل في عنق الكلب فوجهان مرتبان على مسألة الكتاب وأولى بالصحته لأن بين الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور

فلا تصنع الصلاة مع النجس الذي لا يعنى عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (اجتهد) فهم الصلاة قال في المحرر كافي الاواني أي جواز ان قدر على طاهر يمين ووجوبا ان لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيها ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره في شرح المذهب والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في الروضة كأصلها فيصل في الآخر من غير إعادة كالاتجاء إعادة الاولى ومقابل الأصح يصلي عربا ولا تزمه إعادة ذكره في شرح المذهب ويقاس بالثوبين فيما ذكر البيهقي ويقال فهما في مقابل الأصح يصلي في أحدهما ويعيد ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء صلى عربا ونجس إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهه) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) تصنع الصلاة فيه إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزؤه بلا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم تحكم بنجاسته لاننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهه موضعها وجب غسل مقدمه فقط (فلوظن) بالاجتهاد (طرفا) منه النجس كالكم والبدن (لم يكف غسله على الصحيح) لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد ومقابل المزيدي في المحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه كما للتعدي وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أي لم يجز التحري كما عبره في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا الكم مثلا قبل قوله فيكفي غسله (ولو غسل نصف نجس) كتب (ثم باقية فالأصح) أنه (ان غسل مع باقية مجاوره) من المغسول أولا (طهر كله والا) أي وان لم يغسل المجاور (فغير منتصف) بفتح الصاد يطهر والمنتصف وهو المجاور نجس لملاقاته وهو رطب للنجس والثاني لا يطهر بذلك لانه نجس بالمجاور مجاوره وهم من النصفين الى آخر الثوب وانما يطهر بغسله دفعة واحدة ودفع بان نجاسة المجاور لانه تعدي الى ما بعده كالسمن الحامد نجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا تصنع صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها (ولا قابض طرف شيء) كحبل (على نجس ان تحرك) ذلك الشيء الكائن على النجس بحركته (وكذا ان لم يتحرك) بها (في الأصح) لانه حامل لتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل الأصح في الرابعة يقول ليس حاملا للطرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من ملبوسه (فلوجهه) أي طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجليه صحت) صلاته (مطلقا) أي

وأولى بالصحته لأن الساجور قديم من توابع الحبل وأجزائه ذكره الرافعي وحجج في أصل الروضة البطلان في المسائلتين قلت فرض الارشاد المسألة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فافهم ان الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحمار لا ساجور كلب أي لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل بصورة الشدة والاربع فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد خلاف الظاهر انتهى وهو مخالف كلام الاستوى وقوله الكائن على النجس أي فالمضرت تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا ان لم يتحرك بحركته أي قياسا على مسألة طرف العمامة

(قوله) لعدم الحمله فأشبهه بالوصل على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول) المتن يحاذي صدره الخلاف جار فيما يحاذي شيئا من بدنه كافي أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يومهم جريانه في الأعلى والجوانب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره احتساب الجدار النجس أو المتنجس (قول) المتن ولو وصل عظمه الى آخره حكم الوشم كالوصل وكذا لو خاط جرحه بخرطنجس ونحوه ولو وصل جوفه محترم نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقاه (قوله) وقضية ما في التهمة الخ فان قلت يلزم اذا اتحد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا يحتمل أن يكفي بأي ضرر وان لم يرتق الى مبيع التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وان خاف لا يأتي هنا فافتراقه تنبيه لو كان الوصل بالنجس أسرع انجبارا من الظاهر فيجتمعل ان يكون ذلك عذرا (قوله) وهو ما يبيع التيمم منه بطو البراء (قوله) رعاية لخوف الضرر رأى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كما كل الميتة كذا قالوه ولأن شول بشكل عليه منع المضطر العامي منها (٦٨) فلتشترط التوبة (قوله) لعدم الحاجة

سواء تحركت بحركته أم لا لعدم الحمله (ولا يضرب نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعتبر طهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره واحتياجه الى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فغذور) في ذلك فتصح صلاته معه وليس عليه نزعها اذا وجد الطاهر كافي الروضة وأصلها وقضية ما في التهمة انه يجب نزعها ان لم يخف منه ضررا (والا) أي وان لم يفقد الطاهر أي وجده (وجب) عليه (نزعها) أي النجس (ان لم يخف) من نزعها (ضررا طاهرا) وهو ما يبيع التيمم كلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل وان خاف) ذلك وجب عليه نزعها أيضا لتعديده بوصله والاصح عدم الوجوب رعاية لخوف الضرر (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم ينزع) منه أي لم يجب النزع كافي المحرر (على الصحيح) لعدم الحاجة اليه بزوال التكليف والثاني يجب النزع لثلاثي الله تعالى حاملا للنجاسة تعدى بحمله أو سوءه في وجوب النزع في الحياة والموت اكتسى العظم اللحم أم لم يكنه وقيل ان اكتساه لا يجب نزعها (وبعني عن محل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حمل مستجمرا) في الصلاة (بطلت في الاصح) اذا الحاجة الى حمله فيها والثاني لا تبطل للعفو عن محل الاستجمار (وطين الشارع المتيقن نجاسته بعني منه عما يعذر الاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فبعني في زمن الشتاء عما لا بعني عنه في زمن الصيف وبعني في الذيل والرجل عما لا بعني عنه في الكم واليد وما لا يعذر الاحتراز عنه غالباً لا بعني عنه وما يظن نجاسته لغلبة ما فيه قولاً بالاصل والظاهر أظهرهما طهارته عملاً بالاصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) بعني (عن قليل دم البراغيث ووشم الذباب) أي روثه في الثوب والبدن (والاصح لا بعني عن كثيره) أكثرته (ولا) عن (قليل) منه (النشر بعرق) لمجاوزه محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) وتختلف باختلاف الأوقات والأماكن فيجتمد المصلي في ذلك فان شك في شيء أقليل هو أم كثيره فله حكم القليل في أرفع احتمالي الامام والثاني أحوط (قلت الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) لعموم البلوى بذلك وقوة كلام الرافعي في الشرح تعطى تعجيل العفو في كثير دم البراغيث كما صححه في أصل الروضة

الى آخره هذا التعليل اقتصر عليه المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلاً آخر وهو ان في النزع مشقة وهمك الحُرمة الميتة قال وقضية هذا التعليل حرمة النزع كما كان قضية الاول الجواز (قول) المتن مستجمرا مثله لو حمل شخصاً عليه نجاسة عفو عنها أو طهره امتنع من المنفذ قال في شرح الارشاد أو ما فيه نجاسة لادم لها سائل وان لم يصبر حواه (قوله) وما نظرت نجاسته الى آخره قال في التحقيق وغلطوا من ادعى طرد القولين في كل أصل وظاهر فقد تجزى بالظاهر كالبيتة والخبر ومسئلة الظبية أو بالاصل كمن ظن طهارة أو حدثاً أو أنه صلى أربعاً (قول) المتن وقيل دم البراغيث الى آخره وكذا التمل والبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة وبول الخفاش لانه تعم به البلوى فائدة البراغيث مفردة برعوث بالضم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على ذباب وأذنه كغراب وأغربة وغربان ولا يقال ذبابة قاله ابن سيده والازهرى قال الجوهرى الذباب معروف الواحدة ذبابة ولا يقال

ذبابة بنون في آخره وجمع الفعلة أذنة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله) لمجاوزه محله هذا التعليل وهو موجود في محل التجوذا عرفت وقد قال الرافعي فيه بالعفو فلا حسن ما قاله غيره من التعليل بعدم عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان الشارح لم يرتض ذلك حيث علل العفو الآتي بعموم البلوى وعلاه الاسنوي بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فالحق غير الغالب منه بالغالب كالتقصير في السفر (قول) المتن بالعادة أي ذابغ التلطيخ غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثر لان أصل العفو ثبت لمصلحة الاحتراز فنظروا أيضاً في العرق اليه قاله الرافعي (قوله) فله حكم القليل لان الأصل العفو الا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول) المتن مطلقاً هو شامل للكثير المنشر بعرق بل والكثير الحاصل بالقتل ولحسن الاصح خلافه في الثاني كافي التحقيق وغيره (قوله) في الشرح أي الشرح الكبير (قوله) كما صححه أي الذروي

(قوله) وهو مقيد باللبس قيد أيضا بعدم القتل كما في من الارشاد ونفسه الاسنوى عن التحقيق وشرح المذهب (قوله) ثم دم البراغيث الخ لعل هذا مذكور توطئة لعنى التشبيه الآتى (قوله) بسكونها والفتح لغة (قول) المتن وقيل ان عصره معطوف على قوله كالبراغيث (قوله) وصحح أى النوى (قوله) كما قيده الى آخره وكذا فى التحقيق وعليه مشى الارشاد وهو المعتقد الاسنوى موضح فى شرح المذهب بأن الوجهين فى العصر محلهما عند القلة ثم قال يعنى فى شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين فى دم القلة ونحوها اذا قلها فى يده أو ثوبه قال الاسنوى والذي قاله جميعه يقتضى ان المعصور الكثير لا يعنى عنه جزما وان الحكم فى دم المقتول من نحو القتل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عفى عنه جزما وكذا ان كثر فى الاصم وان خرج بعصر أو قتل فان كثر لم يعف عنه وان قل عفى عنه فى الاصم قال وعبرة السكاب تشعرب أن الاصم قاتل بالعفو عن دم البراغيث وان كان كثيرا مع العصر وليس كذلك انتهى (قوله) كما قاله الرافعى (٦٩) أى فى الشرح الكبير (قوله) وظاهر المهاج الخ أى فى قوله وقيل ان عصره فلا

(قول) المتن قيل كالبرثات أى لانها وان لم تكن غالبية فليست بسادة فاذا وجدت الدما مبل دامت (قول) المتن والاصم ان كان مثله الخ قال الاسنوى تعبير المحرر والكتب يقتضى جريان الخلاف فيما يدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم فى الحيض وصرح به فى التحقيق هنا وشرح المذهب قال فى الوجيز والمختار الدما مبل والفصدان دام غالبا فكدم الاستحاضة والافنى الحائضا بالبرثات رزدا انتهى قلت يمكن حمل ما فى الكتاب على ما يدوم مثله غالبا وليس سبيلانه دائما والذي فى هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تعميم المصنف العفو كسبائى لا فرق فيه بين ما يدوم وما لا يدوم (قول) المتن فكدم الاجنبى أى لان البرثات أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف فى التميم ان الشارح حملها على المتقل بقربة التشبيه بدم الاجنبى (قوله) فقيه

وهو مقيد باللبس لما قال فى التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثر دمه ضرر والا فلا فى الاصم ويقاس بذلك ما فيه الوهم ثم دم البراغيث رشحنا تمهانا من بدن الانسان ثم تعجبها وليس لها دم فى نفسه اذ كره الامام وغيره (ردم البرثات) بفتح المثلثة جمع برثة بسكونها وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها فيعفى عن قليله فقط على تعميم المحرر سواء أخرجه بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعنى لانه مستغنى عنه وصحح فى أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المعصور ولم يقيده بالقليل كما قيده به فى شرح المذهب كالرافعى وظاهر المهاج تعميم العفو عن الكثير المعصور وغيره (والدما مبل والقروح) أى الجراحات (وموضع الفصد والحماة قيل كالبرثات) فيعفى عن دمها قليله وكثيره على ما سبق (والاصم) يست مثلها لانها لا تكثر كثرتها فيقال فى دمها فى جزئياته (ان كان مثله يدوم غالبا نكالا استحاضة) أى كدمها فاحتاط له كمال فى الشرح الصغير بازالة ما أصاب منه وعصب محل جروحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم فى المستحاضة ويعنى عما يستعجب منه بعد الاحتياط فى الصلاة كما ذكره الرافعى فى المستحاضة هنا (والا) أى وان لم يكن كذلك بان كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى فلا يعفى) أى دم الاجنبى كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعفى عن قليله) لتسامح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذى لا يدوم مثله غالبا كذلك ففيه عدم العفو ثم فى الاحتياط فى الذى يدوم مثله غالبا عدم العفو أيضا وما يعفى بعده ضرورى لا خلاف فيه (قلت الاصم انها البرثات والاطهر العفو عن قليل دم الاجنبى) من انسان وغيره (والله أعلم) قال فى شرح المذهب وقيد صاحب البيان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعفى عن شئ منه قطعا والجمهور وسكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافعى حكاه الجمهور وقولن ومشى عليه المصنف خلاف ما فى المحرر من حكاية وجهين تبعا لغزالى وجماعة (والقيح والصديد كالدم) فى جميع ما ذكر فيه لانه أصلهما (وكذا ماء القروح والمتلفظ الذى له ريج) كالدم فى نجاسته وما ذكر فيه (وكذا الاريج فى الاظهر) لتلحه بعله والثانى هو طاهر

١٨ ل عدم العفو ثم فى الاحتياط الخ غرضه من هذا ان يوضح وجه اشتغال التشبيه المذكورين فى المتن على عدم العفو كما يتضح بذلك وجه مقابله (قول) المتن والاصم بقوله قيل كالبرثات فيعفى (قوله) فى الاحتياط الخ توجيه لجريان الخلاف فيما يدوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو والما وجب الاحتياط (قول) المتن قلت الاصم الى آخره هذا تعميم لقوله فيما تقدم قيل كالبرثات (قول) المتن والاطهر العفو عن قليله الى آخره ولو تلخ به عمدا فظاهر عدم العفو عن ذلك قال فى التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد نصرا يحاكيه ولا موافقة قال الاسنوى فدواقه الشيخ نصر فى فتاويه المقصود قال أعنى الاسنوى ومما يعنى عنه البلغم اذا كثر كما سبق فى النجاسات (قوله) لانه أصلهما عبارة الاسنوى لانها دمن مستحيلا الى نتن وفساد (قوله) كالدم فى نجاسته قياسا على القيح والصديد (قول) المتن وكذا الاريج قال فى التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البرثات لادم القروح

(قوله) أي أنه ظاهر قطعاً يريد أن المذهب عبر به عن طريقة القطع وإنما قيل ذلك من الظاهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله) لعذره بالجهل ولحديث الثعل (قول) المتن وجب على المذهب * فرع * لورأياني ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا إسلامه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كذوال المفسدة قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله) لكن يستحب يؤخذ من هذا أنه يستحب للإنسان إعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه * (فصل تبطل بالنطق) * (قوله) والثاني قال أنها لا تعد حرفة بارعة الأسنوي لأن المدة قد تنفق لأشباع الحركة ولا تعد حرفة (قول) المتن والبكاء أي ولولا أمر الآخرة (قوله) لأنه ليس من جنس الكلام زاد الرافعي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبهه الصوت الغفل (قول) المتن أن سبق لسانه لأنه أولى من النسيان (٧٠) ودليل النسيان حديث ذى البدين ودليل

الجاهل حديث المأموم وهو معاوية ابن الحنيفة الذي تكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه القوم بأبصارهم وعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العذر وقد صنف وحالة عذر وقد شرع الآن في بيانها (قوله) لأنه يقطع نظم الصلاة وأن سبق والنسيان في الكبر نادراً (قوله) ويصدق بما في الشرح إلى آخره عبارة الأسنوي الظاهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذى البدين والثالث ثلاث كلمات ونحوها في أول الشارح رحمه الله والثالث إلى الأول (قوله) وإن ظهر به حرفان مشى في الإرشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبحسب الأسنوي اغتفاره وإن كان كثيراً للغلبة (قوله) للجميع أي قول المتن وفي التنخيع ونحوه (قوله) إقامة لشعاره قبل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنخيع للجهل لا يعذر جزئاً لأن شعاره قد وجد بقراءة بعض السورة (قوله) وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين هو كما قال بالنظر إلى السعة

كالعرق (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي أنه ظاهر قطعاً كما حكاه الرافعي (ولو صلى بنحس) غير معفو عنه (لم يعلم) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتى به غير معتد به لقوات شرطه والتقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وإن علم) بالنحس (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعاً لإعادة لتفريطه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء إعادة في الوقت أو بعده وتستحب إعادة كل صلاة يتقن مصاحبة النحس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعد ما فلا تجب أعادتها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب * (فصل تبطل) * الصلاة (بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء على ماسيأتي (بحرفين) أفهما أولاً نحو قوم وعن (أو حرف مفهم) نخوف من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) لأنها ألف أو واو أو ياء والثاني قال أنها لا تعد حرفة وهذا كله يسير في الكثير من باب أولى والأصل في ذلك حديث مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للتحمة (والأصح أن التنخيع والفعل والكسواء والائين والنفع أن ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطأت والافلا) تبطل به والثاني لا تبطل به مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام (ويعذر في يسير الكلام أن سبق لسانه) إليه (أو نسي الصلاة) أي نسي أنه فيها (أو جهل تخريمه) فيها (أن قرب عهد بالاسلام) بخلاف بعد العهد به لتقصيره بترك التعلم (لا كثيره) فإنه لا يعذره في الصور الثلاث (في الأصح) لأنه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في العمد واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أبي حامد أنه كالكلمتين والثلاث ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعذر (في التنخيع ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان (لغلبة) هي راجعة للجميع (وتعذر القراءة) لأنها تحتاج إلى التنخيع فقط كما اقتصر عليه في الروضة وأصلها (الاجهر) بالقراءة (في الأصح) لأنه سنة لا ضرورة إلى التنخيع له والثاني يعذر في التنخيع له إقامة لشعاره وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين (ولو أكره على الكلام بطلت في الظاهر) لندرة الأكره فيها والثاني لا تبطل كالناسي وهذا يشعر بأن الخلاف في اليسير وانها تبطل بالكثير جزئاً (ولو نطق بنظم

الواحدة مثلاً قدر اجتمع الروضة وأصلها فوجدت ما كذلك فقول الأسنوي عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام الشنئين في كونهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فهما بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به الكثرة والقلة في نفس السعال لافي الأحرف الخارجة بالسعة الواحدة وعبارة الروضة الحال الثاني في الكلام يعذر فمن سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبه الفعل أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتخريم الكلام فإن كان يسيراً لم تبطل وإن كثرت بطلت على الأصح انتهى وهو عند التأمل يورث نظراً في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع إلى قوله كأن ناسي (قول) المتن ولو نطق إلى آخره شروع في بيان أن القرآن والذكر قد يلحق بالكلام المضمر أعارض

(قوله) كالمقصود القراءة علاه غيره بالقباس على التسبيح الوارد في الفتح على الامام (قوله) وخطاب الله ورسوله لا يضر لا تبطل باجابه النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوى وكذا اجابته بالفعل (قوله) وكذا الطويل ناسيا ولغرض (قوله) في الاول هو الطويل ناسيا (قول) المتن ويستثنى منه الى آخره عبارة الكتاب تقتضي ان الخنثى يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصديق كما خرمه القاضي أبو الفتح (قول) المتن كتنبيه امامه مثل ذلك اعلام غيره (v) بأمر ما أراد المصلي اعلامه به (قول) المتن وانذاره أعمى الى آخره المراد من كلام الكتاب

التفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا (قول) المتن ان يسبح قال في شرح المذهب هو مندوب اذا كان التنبيه قربة ومباح اذا كان مباحا قال غيره وواجب اذا كان واجبا قال الاسنوى والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة انتهى بمعناه (قول) المتن بكثرة لا قليلة وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلي يسبح عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعفى عن القليل الذي لا يخل بالتعظيم دون الكثير (قول) المتن فالخطوتان الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قاله الاسنوى (قول) المتن ان تواتر أي ولومن أجناس تخطوة وضربة وخلع نعل (قول) المتن في سجة مثله ما لو حركهما في عقد شيء أو حله قال الاسنوى وألغى سبب (قوله) والثاني ينظر الى آخره أي وعليه يكون ذهاب الاصبع وجذبها حركة واحدة (قوله) الذي اقتصر عليه الجمهور يعني ان الجمهور اقتصر واعلى حكم البطلان ولم يدكروا الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسألة طريقة القطع بالبطلان لأنه الذي ذهب اليه الجمهور وعللوا ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ اجبال فيه دون اعتاقه

القرآن بقصد التفهيم كما يجزي خذ الكتاب مفهوماه من يستأذن في أخذ شيء ان يأخذه (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) كالمقصود القراءة فقط (والا) بل قصد التفهيم فقط (بطلت) به وان لم يقصد شيئا في شرح المذهب ظاهر كلام المصنف وغيره انها تبطل لانه يشبه كلام الأدبي فلا يكون قرآنا لا بالقصد وفي الدقائق والتحقيق الحزم بالبطلان (ولا تبطل بالذكور والدعاء الا ان يخاطب) به (كقوله لها طس رحل الله) فتبطل به بخلاف رحمة الله وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذكر الركون وغيره ومن التشهد (ولو سكط طويلا) عمدا (بلا غرض لم تبطل في الأصح) لان السكوت لا يخرم هيئة الصلاة والساني يقول هذا السكوت مشعرا بالأعراض عنها أما السكوت البسير فلا تبطل به جزما وكذا الطويل ناسيا أو لغرض ككثرة ما تنبيه وفيل في كل وجهان لكنهما في الاول مبنيان على ان عمده مبطل وسياقي في باب يلي هذا ان تطويل الركن القصير يسكوت يبطل عمده في الأصح لا خلاها لموالاة (ويستثنى منه شيء) في صلاته (كتنبيه امامه) على سهو (واذنه لداخل) أي لمستأذن في الدخول (وانذاره أعمى) ان يقع في برئمتلا (ان يسبح) الرجل أي يقول سبحان الله (وتصفق المرأة بضرب بطن) (اليمين على ظهر اليسار) فلنضرب على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا لمنافاة اللعب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وانما التصديق للنساء (ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعبها بها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو ولم يعد ما متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلا وجبت متابعتة فيه وسياقي في باب يلي هذا انه لو نقل ركعا قوليا عمدا لم تبطل صلاته في الأصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون أي (والا) أي وان لم يكن من جنسها كالشي والضرب (فتبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه وسياقي في صلاة شدة الخوف انه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الأصح ويستثنى من القليل الا كل فتبطل به لما سياتي (والكثرة) والقلة (بالعرف) فالخطوتان أو انضرب ثمان قليل والثلاث من ذلك (كثير ان تواتر) لان تفرقت بان تعد الثانية مثلا منقطعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوشة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الحاقا لها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجة أو حلق في الأصح) الحاقا لها بالقليل والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) الذي اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق انه كعمده قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذ امام سياتي (وتبطل بقليل الاككل) لاشعاره بالأعراض عنها

وقالوا ولا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام الحمد دون قليل الفعل الحمد لان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله) واختاره في التحقيق صححه أيضا في التمه وهو قوي يشهد له حديث ذي اليبدين (قوله) أخذ امام سياتي الذي سياتي هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله) لاشعاره بالأعراض عنها أي فليس كغيره من الأفعال ومثل الا كل سائر ما يفطر الصائم والحاصل ان الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الأفعال وترك الكلام

(قول) المتن في الاصح اعترض على هذا الصحيح طريق القطع في الفعل الكثير سهواً عن أن قليل الاضطرار مضر بخلاف قليل الفعل (قوله) لحصول المقصود اعلم انه اختلف في الابطال بالاكل فقبل لما فيه من العمل وقيل لوجود المقطوع وهو الاظهر وبني هلهما الوجهان في مسألة السكره اذا وصلت من غير فصل * تنبيه * لو زلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر انه يقطعها ويغفر ظهروها ما ذكر (قوله) اذا توجه تقديره عطف بسط وخط قال بعضهم (٧٢) ويجوز أن يكونا من الجمل الحالبية أو

الموصوف بها لان لام المصلي للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول) المتن أو سارية الى آخره لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع المار في هذه الاحوال والكل سواء في تمكن المصلي من الدفع وأما بيان حكم الصلاة اليها فلم يتعرض له نعم في كلامه اشارة الى سن الصلاة اليها (قول) المتن أو عصا قال القراء أول لحن سمع هذه عصا في وانما هي كما قال الله سبحانه وتعالى عصا * فرع * بكره أن يصلي وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله (قول) المتن والصحيح تحريم المرور ان قلت فهل اوجب الدفع ازالة للسكر كما يجتهد الاسنوي في المهمات قلت كأنه لما في الفعل من منافاة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام واذ قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهي الحال الى دفع محقق ولكن يسن رفق بقصد التنبيه (قوله) المشار اليه منشأ الاشارة جعل سن الدفع في هذه الاحوال فانه يفيد انها أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله) وصححه ابن حبان وغيره عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكتفاء بالخط قولان للشافعي رضي الله عنه قال في القديم وسن حرمة يستحب ونفاة في الجويطي لا يضر اب الحديث الوارد

(قلت الان يكون ناسياً أو جاهلاً لا يحرمه والله أعلم) فلا تبطل به كما ذكره الراعي في الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الاصح والقلة والكثرة بالعرف (فلو كان بفهمه سكره) فذات (فيلع) بكسر اللام (ذوبها بطلت) صلاته (في الاصح) لحصول المقصود من الاكل والشاي لا تبطل لعدم المضغ وعبارة المحرر كالشرح سكره تذوب وتسوغ أي تنزل الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى البلع لانه أظهر في التفريع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها (ويسن للمصلي) اذا توجه (الى جدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مغروزة أو بسط مصلي) كسجادة بفتح السين (أو خط قبائله) أي تجاهه خطاً طويلاً كما في الروضة (دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد بالمصلي منها أعلاه اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع الآدمي قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستريحه من الناس فأراد أحدان يجتاز بين يديه فليدفعه رواء الشيخان هو ظاهر في الثلاثة الأولى والحق بها الباقيان لاشتراك الخسة في سن الصلاة اليها المبني عليه سن الدفع وقوله بين يديه أي امامه الى السترة التي هي غاية امكان سجوده المقدّر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أي حين سن الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف أربعين خيراً له من ان يمر بين يديه رواء الشيخان هو بدفعه على المصلي الى سترته يحتمل للكرهية المقابلة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نصاً رواية البخاري من الاثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير ستره أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله في الروضة وفيها اذا صلى الى ستره فالسنة ان يجعلها مقابلاً ليمينه أو شماله ولا يصعد لها يضم الميم أي لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كما تقدم في استقبال القبلة ثلاث أذرع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة اليها المشار اليه في كلام المصنف دليله الاتباع رواه في الجدار أبو داود واسبغ في الحديث أبي داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وغيره فلهما أي الخط والمصلي عند عدم الشاخص كما في الروضة وأصلها (قلت بكره الالتفات) بوجهه (الالحاجة) لحديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري ولا يكره الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل اليه فارساً من أجل الحرم رواه أبو داود واسبغ في صحيح (ورفع بصره الى السماء) لحديث البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتقن عن ذلك أو لخطف من أبصارهم (وكف شعره أو ثوبه) لحديث أمّ أنس أنها سجدت على سبعة أعظم ولا أكف ثوباً ولا شعرار رواه الشيخان وهذا اللفظ مسلم ولفظ البخاري أمرنا ان نسجد ولا نكف والمعنى في النهي عن كفه انه يسجد معه قال في شرح المذهب والنهي لكل من صلى كذلك سواء

فيه وضعفه انتهى قلت واختار الامام وغيره ان الخط لا يكتفي وعلاوه بأنه لا يظهر للمارة (قول) المتن قلت يكره الى آخره أي وهذه تعدد أمور يطلب اجتيازها في الصلاة (قوله) لحديث عائشة الى آخره روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وورد أيضاً لو يعلم المصلي من يتابعي ما التفت يمينا ولا شمالا وفي التمهة انه حرام (قول) المتن ورفع بصره فائدة * نقل الدميري عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرفع بصره الى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله) ولا أكف ثوباً الى آخره الذي في الاسنوي أمرت ان لا أكف الشعر ولا الباب وأسندته لرواية الشيخين قال والسكف الجميع

(قوله) أو كره مشمر أو مشرد الوسط أو مغر وزعذبة العامة قاله في شرح المذهب (قوله) نهي الخ قال الاسنوي حكمة ذلك منافاة لهمة الخشوع (قوله) فليسل يديه الى آخره في رواية لمسلم أيضا بدل هذا فليده ~~كظم~~ ما استطاع (قول) المتن والصلاة حاقنا الى آخره قال الاسنوي ويستحب تقربغه من هذه الامور وان فاتته الجماعة (قول) المتن يتوق الخ مثل هذا فيما يظهر ولو كان بحضرة حليلته وهو يتوق الى جماعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد يتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوفان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعا لابن يونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة بزوال التوفان وان لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما يظهر قياسا على ما قاله في الاعتذار المسقط للجماعة تقيلا عن الاصحاب نعم في الصحيحين اذا أقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا تتجملوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على انه يابى كل حاجته بكمالها وهذا (٧٣) هو الصواب وامامنا قوله بعض الاصحاب من انه يابى كل لقمها يكسر بها سورة الجوع

فليس بهج قال الاسنوي كلامه هذا يخالف الاصحاب وجعل العذر قائما الى الشبع الا انه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا الى الشبع يعني مسئلة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم انه يجوز أن تقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استيفاء الشبع اذ لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعداً كل اللقم (قوله) في غير السجدة الاولى في هذه الحالة ان يصق في ثوبه فان فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وان كان هنا جائزا (قوله) حرم قال الاسنوي الشهور في كتب الاصحاب الكراهة (قوله) لغتان بمعنى وبالسبب خلافا لمن أنكرها (قوله) في ذلك يرجع الى قوله نهي (قول) المتن والمبالغة الى آخره قال السبكي التقييد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل

نعمه للصلاة أم كان قبلها المعنى وصلى على حاله وذكر من ذلك ان يصلى وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كره مشمر (ووضع يده على فبه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغطي الرجل فاه في الصلاة واه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ولا يكره لحاجة كالتشاوب فيس فيه لحديث مسلم اذا ثأب أحدكم فليسل يديه على فيه فان الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لانه تكافى في هيئة الخشوع نعم ان كان لحاجة كوجع الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو حاقنا) بالموحدة أي بالغائط (أو بحضرة طعام يتوق اليه) بالثاء أي يشاق لحديث مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثان أي البول الغائط وتكره أيضا مع مدافعة الريح ذكره في الروضة كاصلها في صلاة الجماعة وسواء في الطعام المأكول والمشروب (وان يصق) اذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يباح له عز وجل فلا يفرق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير السجدة فان كان في مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يصق في طرف ثوبه من جانبه اليسر ككلمه وبصق وزق لغتان بمعنى (ووضع يده على خاضرته) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يصلى الرجل مختصرا واه الشيخان والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المذهب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزه أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلحه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الأبل) هو الموضع الذي تنحى اليه الأبل الشاربة شيئا فشيئا الى ان تجتمع كلها فيه فساق الى المرعى (والمقبرة الطاهرة) بان لم تنبش (والله أعلم) لحديث الترمذي انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة في المذكورات خلا للكنيسة فلم يرد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فهما انهما مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الثوب المفروش عليها مثل ما في عطن الأبل فإرها المشوش

١٩ عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والاصحاب رضي الله عنهم أجمعين ولذا أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا اشكال (قول) المتن في الحمام علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتد به الشيخان وقيل ~~بكثر~~ النجاسة ونص عليه في الآم وبنى عليهم الصلاة في الملح أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحميم (قول) المتن والمزبلة بفتح الباء وضمها (قول) المتن والكنيسة هي للتصاري والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول) المتن والمقبرة بتثنية الباء (قوله) اشتغال القلب بمرور الناس يؤخذ من هذه العلة انه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله) نجاستها تحت الثوب الى آخره قال الاسنوي هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فانه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرازي لانه أمر قد ضعف بالحائل

(قوله) نجاسة ما تحتها با الصديق ثم الذي دل عليه كلام القاضي كما قال في الكفاية احترامه قال الاستنوي ومن المغنين يظهر لك أن صورة المسئلة فيما لو حاذى الميت حتى لو وقف بين الموق فلا كراهة نعم بكرة استقبال القبر لا قبره صلى الله عليه وسلم فيحرم انتهى وما صورته المسئلة خالفه في السكانية فقال تكبره على القبر وبجانبه واليه * تمة * قال في الاحياء تكبره الصلاة في الاسواق (٧٤) والرحاب الخارجة عن المسجد

*** (باب سجود السهو) ***

(قول) المترسة الصارف لاحاديثه عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافذة والسجدتان ولأن البذل كبذله أو أخف وكذا وجبت جبرانات الحج دون هذا والله أعلم (قوله) من الصلاة خرج به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في الصلاة لا منها (قوله) ولو بالشك دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن افادة ايقاع الركن مع التردد في فعله (قوله) من حصولها أي لا من السجود أيضا كما توهمه العبارة (قوله) يسجد أي هذا كان ذلك أو سهوا أو أخذًا من المأخوذ الآتي (قوله) بناء على الاظهر رأى ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل الاظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر الناء استغنى به عن التصريح بمقابل وكثيرا ما يقع له ذلك (قول) المترسائر السن فلو سجد فيها لما تجاوزت طلت صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالسلام أو شأيا مادية بعيدة فله البغوى ونظيره الاستنوي وبين العراقي النظر بأن من هو كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن عرف ذلك عرف محله غالبا (قوله) بجماع الى آخره هذه العلة موجودة في تكبيرات العبد وفي اذكار الركوع ونحوه ومع ذلك لا سجود ولذا اهل الفز الى اختصاص السجود بهذه الابعاض بأنها من الشعائر

للخشوع وفي المقبرة غير المسووسة ولم يقيد في الحديث بنجاسة ما تحتها با الصديق أما المسووسة فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ومعه تكبره والحق يعطن الابل مأواها ليلا للمعنى المذكور فيه ولا تكبره في مرايح الغنم يضم الميم أي مأواها ليلا لتتواءم ذلك المعنى فيها وان تصور فيها مثل عطن الابل فلا يكبره فيه أيضا

*** (باب) بالتوين (سجود السهو) ***

وهو كما سبأني سجدتان بين التشهد والسلام (سنة عند ترك مأموره) من الصلاة (أو فعل منهى عنه) فيها ولو بالشك على ما سبأني بيانه فمما فرضنا كانت الصلاة أو نفلا (فالاول) المتر وكذا منها (ان كان ركعا وجب تداركه) بفعله (وقد يشرع) مع تداركه (السجود كزيادة) بالكاف (حصلت تدارك ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشرع السجود بأن لا تحصل زيادة كما اذا كان المتر وك السلام فتذكره ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فان طال الفصل فهو مسألة السكوت المطويل وقد تقدم في باب يليه هذا أنه لا تطل الصلاة على الراجح وقد يقال يسجد له أخذًا مما سبأني في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضا وهو القنوت أو قيامه) وان استلزم ترك ترك القنوت (أو التشهد الاول أو فعوده) وان استلزم ترك ترك التشهد (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر انها سنة فيه كما تقدم (سجد) لتركه وان كان عامدا (وقبل ان ترك عمدا فلا) يسجد (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك في التشهد الاول على وجهه وفي الآخر على الاصح كما تقدم فانه يسجد لتركها (ولا تخبر سائر الدين) أي باقيها اذا تركت بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف الابعاض لوروده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدة بين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع فعوده المشرع له وفي معناه ترك التشهد وحده وليس عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشرع له بجماع المذكر المقصود في محل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقه بالتشهد لما ذكره سميت هذه السن أبعاضا لغيرها بالخير بالسجود من الابعاض الحقيقة أي الاركان وفي الروضة لو أراد القنوت في غير الصبح لنازلة وقلنا بناء عليه لم يسجد للسهو على الاصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل المنهي عنه في الصلاة (ان لم يطل عمده كالانقضاء والخطونين لم يسجد للسهو) لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ما سبأني وقوله للسهو كذا العمدة كذا ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أطل عمده ركعة زائدة (سجد) للسهو (ان لم يطل) الصلاة (للهو ككلام كثير) فانه لا يطل للسهو (في الاصح) كما تقدم ودليل السجود انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد لسهو وبعد السلام رواه الشيخان وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتأمل في السفر اذا انصرف عن طريقه الى غير القبلة ناسيا وعاد على قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العامد كما تقدم ولا يسجد للسهو على الخصوص المذكور في الروضة كاصلا ومحججه في شرح المذهب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه

الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخارج المخصوصة بالصلاة تكبيرات العبد فله الاستنوي (قوله) والصلاة (يطل) على النبي الخ عل غير السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأنها مذكرة يجب الاتيان به في التشهد الاخير يسجد لتركه في الاول قياسا على التشهد (قوله) لم يسجد للسهو لانه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المناج

(قوله) لا خلة بالموالة قال الرافعي وكما لو قصر الأركان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في إيراد ما علل به الشارح رحمه الله نقلا
 لأن سائر الأركان قد يجوز تطويلها فإذا طوّل القصير أيضا فانت الموالة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولم يذهب إلى الوجه الآخر
 أن يقول معنى الموالة أن كان بأن لا يتخلل (٧٥) فصل طويل ليس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا وإن كان بمعنى آخر فلا نسلم

استراط الموالة بمعنى آخر (قوله)
 أصحهما نفع الله الرافعي بأن المصلي مأثور
 بالتحفظ وأحضر الأذهن أمر مؤكدا
 كذا كيد التشهد الأول فيسجد عند تركه
 قياسا عليه وقضيته كما قال الأسنوي أن
 سجد عند ذلك أيضا انتهى وسيأتي ذلك
 في كلام الشارح رحمه الله (قول)
 المتن قصير أي فمؤمر المصلي فيه بالتحفيف
 ولهذا لا يسئ تكرار الذكر فيه بخلاف
 غيره (قوله) بخلاف نقل القولي زاد
 الأسنوي وهذا لا يبطل الصلاة تكريره
 على المتخصص (قوله) ولو أطاله بنقل
 كل الفاتحة إلى آخره ظاهرة ولو خلا
 الاعتدال عن الذكر المشروع فيه بطل
 وأنه لا بدح في ذلك كون الذكر المشرع
 فيه المأمور من الفاتحة وفي شرح الروض
 ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله أن
 التطويل يلحق بقدر القيام الواجب
 انتهى (قوله) متقدم المراد به قوله
 الركوع مذكور ذلك أن يفترق بينه القنوت
 والأفلا سجدته قاله الخوارزمي في الكافي
 وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في
 ذلك (قوله) وفي معناه الإمام لأن تقول
 هذا دخله في العبارة نصا وقد يعتذر بأن
 أفراد الضمائر السابقة تنبع من ذلك
 لا يقال يمكن رجوعها إلى المصلي لأنها
 تقول المصلي يشمل الإمام (قوله) سموا
 هو نصريح بما تفيد عبارة ابن لأن
 كلامه في التسيان وأما عهد القيام فيأتي

(يطلب عمده في الأصح) لا خلة بالموالة (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمده وفي السجود
 لسهوه وجهان أصحهما نفع (فلا اعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا
 الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما والثاني طويل كجلوس بعدهما
 (ولو نقل ركعا قولنا) إلى ركن طويل (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد)
 آخر وكشهادة أو بعضه في قيام (لم يبطل بعده في الأصح) والثاني يبطل كقول الركن الفعلي وقرئ
 الأول بأن نقل الفعلي يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولي ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد إلى
 الاعتدال ولم يبطل فيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الأصح وهذا من صور
 ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد لسهوه في الأصح) لتركه التحفظ
 المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الأول (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة عن قولنا)
 المتقدم (لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير بقرعها على المرجوح
 وقوله ويسجد لسهوه كذا العمدة كما سوي بينهما في شرح المذهب ويقاس به العهد في تطويل القصير على
 المرجوح فيه وذكر في الروضة في صفة الصلاة أنه لو قف قبل الركوع لم يحسب على التحجيل بعده
 بعد الرفع من الركوع ويسجد لسهوه على الأصح المتخصص وذلك صادق بالعمد والسهو فتضم مسألة
 السهو إلى المستثنى (ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصابه لم يعدله) لتلبسه
 بفرض فلا يقطع له سنة (فإن عاد) عامدا (عالمنا بخرجه بطلت صلاته) لزيادة قعوده أعمدا (أو ناسيا)
 أنه في الصلاة (فلا) يبطل ويلزمه القيام عند تركه (ويسجد لسهوه أو جاهلا) بخرجه (فكذا)
 لا يبطل (في الأصح) لأنه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني يبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في
 المنفرد وفي معناه الإمام ولو تخلف المأموم عن انتصابه لتشهد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقة فيعذر
 ولو عاد الإمام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الإمام ولو انتصب معه ثم عاد
 هو لم يجز له متابعتها في العود لأنه إما مخطن به فلا يوافق في الخطأ أو عاود صلاته باطله بل يفارقه أو
 ينتظره حملا على أنه عاد ناسيا وقبل لا ينتظره ولو عاد معه عالما بالخرم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا
 لم يبطل (وللأمام) إذا انتصب دون الإمام سهوا (العود لتابعه أمانه في الأصح) فهي مجوزة
 لعوده المستمع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام كغيره بل يصير إلى أن يلحقه الإمام
 (قلت الأصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الإمام فإن لم يعد بطلت صلاته وأصل
 الخلاف هل يعود أولا وجهان حكاهما الإمام والغزالي في الجواز والشع أبوا ما دمن تبعه في
 الوجوب وحاصل ذلك ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تعجيج الوجوب فيه أخذ من
 قوة كلام الشرح ولو انتصب عاودا قطع الإمام بحرمه العود كالركوع قبل الإمام عاودا وتعبه الرافعي
 بأن العراقيين في القيس عليه استحبوا العود فضلا عن الجواز يعني فبأن مثل ذلك في القيس ورجحه
 فيه في التحقيق ما كان فيه الوجوب أيضا (ولو تذكر) المصلي (قبل انتصابه عاد لتشهد) الذي

في قوله ولو غرض عاودا فلا ينبغي أن ترد صورة عهد المأموم على عبارة الكتاب وإنما تعرض لها الشارح رحمه الله قريباته الأحكام أقسام المأموم
 (قوله) لوجوب متابعة الإمام عبارة غيره لأن المتابعة أمرها ما أكذب ليس سقوط القيام والقراءة بها عن المأموم (قوله) ولو انتصب عاودا أهمل
 الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عاودا إلى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالتصايب كما أن الأمر كذلك في حق غير المأموم
 فيجوز فيها ما تقرّر عن الإمام وغيره ويحتمل تعين ما سيأتي عن التحقيق

(قوله) منه أي من نفسه (قوله) لتغيره نظم الصلاة عبارة الرافي لأنه أتى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به عمد في غير موضعه أبطلت صلاته وأعلم أنه في التحقيق وشرح المذهب صحيح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول) المتن ولو نض عmd هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الأول كان قوله السابق ولو نذ كقبيل انتصابه قسم قوله السابق فذكره بعد انتصابه (قول) المتن أن بلغ (٧٦) حد الزا كع شرط لقوله ويسجد

للسهو (قوله) أي تردد أي باستواء أو رجحان فلا يهل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قوله) للتردد في زيادتها هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يفعل معناه لأنه لم يتيقن ترك مأمور ولا فعل منهي (قوله) ولا يرجع في فعلها الخ لا يقال يشك كل عليه قصة ذي الدين لأنهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك بعد السلام المستند إلى قول الغير إلا أن يحجب بأنه صلى الله عليه وسلم نذ كعقب أخبارهم (قوله) أي رذنها الخ يعني أن الخامة والخلل الحاصل بزيادتها زال شرعا وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من نقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قوله) أو نذ كفي الرابعة ولو نذ ككر بينهما قال الاستوى فالقياس السجود أن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب والا فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على أن الانتقال واجبة (قول) المتن ولو شك بعد السلام إلى آخره قضية حديث ذي الدين أنه يؤثر عند أخبار الجميع إلا أن يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نذ ككر الحال عقب أخبارهم (قوله) لأن الظاهر إلى آخره على أيضا أن عروص هذا الشك للمصلي

نسيه لأنه لم يتلبس بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغيره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ (ولو نض عmd) من غير تشهد (فعا دبطت) صلاته (إن كان) فيما نض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء فلا ينطل صلاته وشمل صورتين قول الروضة كأصلها وأن عا دقبل ما صار إلى القيام أقرب (ولو نسي قنونا فذكره في سجوده لم يعدله) لتقدمه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (ويسجد للسهو أن بلغ حد الزا كع) في هو به لزيادته ركوعا بخلاف ما إذا لم يبلغه فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو ارتكاب نهي) أي منهي يجبر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهو بالأول أو بالثاني سجد لتيقن منه ضيقه ولو شك في ترك مندوب في الجملة لا يسجد لأن التروك قد لا يقتضيه (ولو سها) بما يجبر بالسجود (وشك هل سجد فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل) ثلاثا أم أربعا أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل في ذلك حديث مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أي رذنها السجدتان إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وأن زال شكه قبل سلامه) بأن نذ كرأنها أربعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصله مترددا واحتمل كونه رائدا) أنه يسجد للتردد في زيادته وأن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثالثة في الواقع من الرابعة) أن الثالثة هي أم أربعة فتذكر فيها) أنها الثالثة وأتى بأربعة لم يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها الثالثة (سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبى على المتيقن ويسجد كفي صلب الصلاة أن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كافي أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في الشايعين أن يتكلم ويمشي ويستدبر القبلة وتبين أن لا يفعل ذلك (وسهو حال قنوته) كان سها عن التشهد الأول (بمحله امامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما (فلوطن سلامه فلم يقب ان خلافة) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة (ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير التكبيرة فقام بعد سلام امامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن كان ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كلها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة وزاد على المحذور قوله كالشرح غير التكبيرة لأن التارك لواحدة منها ليس في صلاة (وسهو بعد سلامه) أي سلام امامه (لا يحمله)

كثير فتوكلت بدارك بعد السلام عسرو شق (قول) المتن يحمله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلام امامه كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أولا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقت لا سجود قال العراقى السجود أظهر كالمسبق إذا شك في إدراك الركوع

(قول) المتن في المسبوق لو اقتصر على قوله السلام ثم ذكر قبل الخطاب قال الاستنوي لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث اعني الاستنوي السجود اذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول) المتن بسلام امامه ظاهره ولو كان امعا (قول) المتن لزمه متابعتة أى ويكون سجوده لاجل سهو الامام وقيل لاجل المتابعة وينبني عليه ما سأل منها الخلاف الآتي في سجوده اذا لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لم يسجد الا واحدة سجد المأموم الغرض مما لا على انه نسي أقول وقد يشكك الاساع بما لو قام الى خامسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الامام (٧٧) تذكر ترك ركعتين بركعة ويجب بأن المأموم لو تحقق الحال اعني

الحلل في المسألتين طلب منه المتابعة
في السجود وامتنع عليه الموافقة في
الركعة التي قام الامام ليأتي بها لأن
صلاة المأموم قد ثبت بل يوجب على
المأموم ركعة لم يتابعه فيها قام اليه أيضا
ذكره في الروضة (قول) المتن فيسجد
على النص أى ولو كان الامام يرى
السجود بعد السلام فإن المأموم يسجد
بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي
الامام بسجوده لأن القدوة انقطعت
بالسلام (قول) المتن وانكثر
لوسجد في هذه الحالة لبعض الاسباب
فقط قال في البحر فيحتمل الجواز
ويخبر مانواه فقط ويحتمل البطلان لانه
زاد سجودا على غير المشروع ويحتمل
الاجزاء ان قصد الاول دون غيره (قوله)
وفي التقديم الى آخره لو حصل زيادة
ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط
على الاصح في الروضة قال ابن الرفعة لأن
الذين ذهبوا الى انه بعد السلام في الزيادة
قالوا بجهته قبله انتهى أقول كيف يجتمع
هذا مع قول الاسنوى رحمه الله والخلاف
في الاجزاء وقيل في الافضل ويحجب بأن
المراد قالوا بجهته أى في حال النقص
(قوله) من التعرض للزيادة أى ولا ز
الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشك
على هذا قولهم في مسألة الحديث الثالث

أى امامه لاتتهاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) فذكر حاله (بني وسجد) لان سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سها المتفرد ثم اقتدى لايحتمل الامام سهوه (وبالحقه) أى المأموم (سهوا امامه) كما يحتمل الامام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فان سجد) أى امامه (لزمه متابعتة) فان تركها محمد اطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذا تبين غلط الامام في طهنة وجوده مقتضى السجود فلا يتابعه فيه (والا) أى وان لم يسجد امامه (فيسجد) هو (على النص) وفي قول يخرج لاي سجد وهو ناظر الى انه لا يلحقه سهوا امامه وان لزمه متابعتة في السجود وهذا الكلام في المواقف (ولو اقتدى مسبق بعين سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (قال الصحيح) في الصورتين (انه) أى المسبوق (يسجد معه) رعاية للتسابعة (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح انه لا يسجد معه نظرا الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام سجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ومقابل القول المخرج السابق (وسجد السهو وان كثر) أى السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومنذوباته وحكى بعضهم انه يستحب ان يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثق بالحال وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن يحمله) أى السجود (بين تشهد وسلامه) أى تشهد المخطوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي القديم ان سها ينقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يخبر ان سها قبله وان شاء بعده لثبوت فعل الامر من عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى ان السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة وحمل الجديد السجود فيه على انه تدارك للترك ولو قبل السلام سهوا لما في الحديث الثالث الأمر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فان سلم عمدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فات في الاصح) ومقابلته انه كالسهو ان قصر الفصل بسجود والا فلا (أو سهوا وطال الفصل) ومرجه العرف (فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يغتفر عليه (والا) أى وان قصر الفصل (فلا يغتفر على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يغتفر حذر من الغناء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم

٢٠ ل أن السجود للتردد لا للزيادة (قول) المتفات في الاصح أي لأن محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فضوته على نفسه وهذا وجهه مقابله القياس على النوافل التي تقضى لافرق بين تركها عمد أو سهوا (قول) المتفات في الجدي لا تعذر البناء (قوله) بخلاف القديم إلى آخره علامه الرازي بأنه جبران الصلاة بخلاف أن يترأخى عنها كجبران الحج قال الأسنوى قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله) في الله بالنقص انما يفيد ذلك لاجل قول المتأوهو فلا يرد أن القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة ايضا (قوله) من الغاء السلام الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولأنه يصير الامر في الالغاء وعدمه موقوف على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كالمقدم المأموم على امامه بركن تركه فانه يجوز له العود فيبلغ

(قوله) ودفع بأن نسبته الى قوله يخرج السلام في كونه محلا لانظر كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب (٧٨) العود فان عدم ايجاب العود دليل على

كونه محلا ويجيب بأن المراد يخرج من كونه محلا اذا عاد (قوله) قطعاً قال الاسنوي كذا قال الامام فقلده فيه الراجح وليس كذلك بل في عوده هنا وجهان مخرجهما الفوراني والعمري * تنبيه * سكت المصنف عن التفريع على القول بأن السجود بعد السلام قال الاسنوي وجهكم وجوب المبادرة واذا سجد لا يصير عائداً للصلاة جرماً * (باب تسنن سجدة التلاوة) *

(قوله) حديث النسائي قال الاسنوي المشهور انه مرسل الا انه حجة لا اعتضاده يقول ابن عباس رضي الله عنهما ليست من عزائم السجود (قوله) روى الشيخان قال الاسنوي من الأدلة على دخول السامع قوله تعالى واذا قرأ قرءتم من القرآن لا يسجدون وقال من لم يسمع بالكلية وان دخل في الاطلاق فهو خارج بالاتفاق وان علم الحال برؤية الساجدين ونحوه (قوله) حذف فاعل الاول أي وهو اسم ظاهر وبهذا فارق مذهب البصريين (قول) المتن وكبر للاحرام قال الاسنوي قياساً على الصلاة واستحب الراجح القيام يجوز فضيلته وخالف النووي فصح استحباب تركه (قول) المتن وكذا السلام قال الراجح لانها تقتضي القوم قد تنقروا الى التحلل كالصلاة (قوله) ولا يستحب التشهد كما لا يستحب القيام وظاهر العبارة جواز التشهد كالقيام (قول) المتن وتشرط شروط الصلاة منها دخول الوقت قال في شرح المذهب وذلك بأن يكون قد رآ الآية أو سمعها وذكر في الشرح والروضة قرياً منه قال الاسنوي وهو يقتضي ان يسمع الآية بكاملها شرط كافي القراءة فلا يكفي سماع كلمة السجدة ونحوها فليفتن له انتهى

(صار عائداً الى الصلاة في الاصح) فيجب ان يعيد السلام كما صرح به في شرح المذهب واذا أحدث بطلت صلاته والثاني لا يضر لحصول التحلل بالسلام ودفع بأن نسبته السهو والذي لو ذكره يسجد لرغسته في السجود يخرج السلام عن كونه محلاً واذا سجد على مقابل الاصح في السلام عمد الا يكون عائداً الى الصلاة قطعاً (ولو سها امام الجمعة وسجد واقيان فونها أعوها لمهرا كلباقي في بابها (وسجدوا) أيضاً تبين ان ذلك السجود ليس في آخر الصلاة (ولو نطق سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح) لزيادة السجود الاول والثاني لا يسجد لان سجود السهو ويجبر نفسه كما يجبر غيره

* (باب) في سجود التلاوة والشكر

(تن سجدة التلاوة) يقع الجيم (وهن في الجديد أربع عشرة منها سجدة الحج) وتسع في الاعراف والرعد والنحل واذا سراء ومريم والفرقة والنمل وألم تنزل وحس السجدة وثلاث في المفصل في النجم والاشفاق واقرأ وفي القديم احدى عشرة باسقاط ثلاث المفصل واستدل للعديد بعمرون العاصي أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثارواه أبو داود باسناد حسن والسجدة الباقية منه سجدة ص وسياق الكلام فيها واستدل لتقديم حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول المدينة رواه أبو داود وضعفه البيهقي وغيره (لا) سجدة (ص) أي ليست من سجدة التلاوة (بل هي سجدة شكر) نص عليه (تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها) وبطلها (في الاصح) لمن علم ذلك فان جهله أو نسى انه في صلاة فلا لكن يسجد للسهو والثاني لا تحرم فيها ولا تطلبها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر وفي وجهه لا يبرج انها من سجدة التلاوة للحديث الاول والصارف عنه الى الشكر حديث النسائي سجدها داود توبة وسجدها شكراً أي على قبول توبته كقوله الراجح وأسقطه من الروضة (وبسن) السجود (للقارئ والمستمع) أي قاصداً للسمع (وبما كده بسجود القارئ قلت) كما قال الراجح في الشرح (وبسن للسامع) من غير قصد للسمع (والله أعلم) روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد وسجد معه حتى ما يجده بفضائه وضاع ما كان جهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة (وان قرأ في الصلاة سجدة الامام والمنفرد) أي كل منهما (لقراءة فقط) أي ولا يسجد لقراءة غيره (و) سجدة (الأموم) لسجدة امامه) أي ولا يسجد لقراءته من غير سجود ولا لقراءة غيره الامام من نفسه أو غيره (فان سجدة امامه فتختلف) هو (أو انعكس) ذلك أي يسجد هو دون امامه (بطلت صلاته) لخالفته وقول المصنف الامام والمنفرد تنازع فيه قرأ وسجد فالقراء يعلم ما فيه والكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصريون يضررونه وهو مفرد لا مثني لما تقدم من التأويل فالتركيب صحيح عليه كغيره (ومن سجد خارج الصلاة) أي أراد السجود (نوى) سجدة التلاوة (وكبر للاحرام) بها (رافعاً يديه) كالرفع لتكبيرة الاحرام ثم كبر للهوى بالرفع ليديه (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة ويرفع) رأسه (مكبراً) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة (وتكبيرة الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر) أي لا بينهما وتشرط اليه أيضاً وقيل لا ومدرك الخلاف في هذه الثلاثة ان السجدة تلحق بالصلاة أو لا تلحق بها ولا يستحب التشهد في الاصح (وتشرط شروط الصلاة) قطعاً كالطهارة والستر والاستقبال (ومن سجد فيها) أي أراد السجود في الصلاة (كبر

(قول) المتن ولا يرفع يده الى آخره أى كفى سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج في هذا السجود الى نية انفا لان نية الصلاة تسحب علمها أى بخلاف سجود السهو فان سببه لم يشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله) من غير لفظ وصوره ولذا أخذنا في التحقيق والثاني يكفيه الى آخره أى كما ذكر في الثانية من الأولى عند تركه في الأولى (قول) المتن وركعة كجلس أى وان طالت وركعتان كجلسين أى وان قصرتا نظرا للاسم فهما قال الراجح ولوقر الآية في الصلاة ثم أعادها خارجها في مجلس واحد فلم أره منصوبا واطلاق الخلاف في التكرار (٧٩) يقتضى طرده هنا (قوله) بخلاف ما إذا قصر الى آخره لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر انه

بسجدة أعنى مع قصر الفصل (قوله) وفي المحرر الى آخره هذا الذى في المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولا (قوله) كحدوث ولد الى آخره يقتضى كلام الكفاية ان حدوث النعمة على الولد ونحوه كفى عليه قال الاسنوي والظاهر ان المراد ما شمل العلم به وان كان في ظلمة ونحوها (قول) المتن أو رؤية مبتلى أو عاص لورآهما وهجعت عليه نعمة مثلافهيل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كظهيره من سجود التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول) المتن ويظهرها للعاصي الى آخره ظاهر صنيعه انه لو أسرف في العاصي والظهير في المبتلى حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قوله) بأن يومى بهما الى آخره صنيعه يشعر بأنه لو استوفى الشروط صحا لصوب المقصد علمها قطعاً وهو محل نظر ثم احرامه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قوله) والثاني لا يرجح هذا في الجائز لندرتها

(باب صلاة النفل)

(قوله) وهو ما عدا الفرض شامل لما

للهموى والرفع من السجدة ندبا (ولا يرفع يديه) فهما (قلت) كما قال الراجح في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم ورود (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذى (ولو كرأية) خارج الصلاة أى أنى بها مرتين (في مجلسين سجدة لكل) من المزين عقبا (وكذا المجلس في الامع) والثاني تكفيه السجدة الاولى من المرة الثانية والثالث بكفيه ان لم يطل الفصل فان لم يسجد للمرة الاولى كفاء سجدة فهما (وركة كجلس) فيها ذكر (وركتان كجلسين) فيسجد فهما (فان لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثا عند القراءة وتظهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (ونسج للهجوم نعمة أو اندفاع نعمة) وفي المحرر والروضة كالشرح من حيث لا يحتاج قال في البحر الاول كحدوث ولد أو مال له والثاني كجهانه من الهدم والفرق روى أبو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه شئ يسره خرسا جدا ولا يسن السجود لاستمرار النعم (أو رؤية مبتلى) كزمن (أو عاص) قال في الكفاية عن الاصحاب يتظاهر بعصيانهم روى الحاكم انه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن والسجدة لذلك على السلامة منه (ويظهرها للعاصي) لعله يتوب (للمبتلى) للابتأذى ويظهرها أيضا لحصول نعمة أو اندفاع نعمة كما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب فان خاف من الظهار السجود للفاسق مفسدة أو ضررا أخفاه (وهى سجدة التلاوة) خارج الصلاة في كفيها وشروطها (والامع جوازهما) أى السجدين (على الراحة للفاقر) بأن يومى بهما منشفة النزول والثاني لا افوات الركن الاظهر رأى السجود (فان سجدة التلاوة صلاة جاز عليها قطعاً) كسجود الصلاة عليها

(باب بالتوبين (صلاة النفل))

وهو ما عدا الفرائض (فسمان فسم لا يسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أى لانسق فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكره قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فمنه الرواتب مع الفرائض وهى ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء) الحديث الشيخين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى ما ذكر (وقيل لا راتب للعشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز ان يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر لحديث مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين) وقيل (وأربع بعدها)

والمطاب عليه صلى الله عليه وسلم ولما فيه أحيانا وأمر به ولما يشتهه الانسان من الاوراد والملاقاة على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فان منهم من خصه بالآخر (قول) المتن لا يسن جماعة لو قال يسن فرادى كن أولى (قوله) بالنصب على التمييز أى لا على الحالبة لئلا يلزم أن يكون المعنى نفي سنته حال كونه جماعة وهو فاسد

(قول) المتن والجميع سنة الى آخره انظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رتبة العشاء وما ذكر بعد ها يجوز ان يكون من صلاة الليل (قوله) من حيث التأكيد أى في كلام المتن ان الجميع سنة واتب وانما الخلاف في انها مؤكدة أم لا هكذا ذكر في الروضة وشرح المذهب فمنهم من يقول الجميع مؤكدة كدلالة الادلة السابقة ومنهم من يقول العشرة فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله) فعلى الوجه الاخير الجميع مؤكدة وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لانها تفيد ان قائل ذلك قائل بما قبله (قوله) قبل شروع المؤذن الى آخره أى بعد اجابة المؤذن كما قال الاسنوى انه المتجه بدليل حديث بين (٨٠) كل اذانين صلاة انتهى قلت فلو كان

الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل اقامة الصلاة فتحتمل ان تراعى الاجابة لا مكان تدارك الركعتين اداء بعد صلاة المغرب (قوله) كرهه الشرع خرج الدوام فانه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة كما سيأتى في صلاة الجماعة (قوله) قال الرافعي الى آخره أى وبهذا يتضح لك ان ما يفهمه ظاهر المتن من انها من الرواتب المؤكدة ليس مراداً ووجهه الا فهم عطفها عليها (قول) المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر هذا الصنيع يقتضى ان الأربع بعدها راتب مؤكدة وان ما قبلها كالظهر والمعتد ما صرح به في التحقيق واقتضاء كلام الروضة وشرح المذهب من انها كالظهر (قوله) قال فصل ركعتين وتجويزهما ان قبل محتمل انهما التخيبة قلت يمنع منه قوله أصليت قبل أن تجيء (قوله) أى القسم الذى لا يسق جماعة فاقضت عبارة الكتاب انه قسم للرواتب والمعتد ما في الروضة من انه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك متى شجنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أباحقة على وجوبه حتى صاحبه (قوله) لزيادته عليه السلام وغيره منه التكبير والسنة وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من

لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار صححه الترمذى (وقبل وأربع قبل العصر) لحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربع ركعات بفصل بينهما بالتسليم حسنه الترمذى (والجميع سنة وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد فعلى الوجه الاخير الجميع مؤكدة وعلى الاول الرابع المؤكد العشر الاول فقط (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخارى الامرهما) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب أى ركعتين كما في لفظ أبى داود وفي صحيح ابن حبان انه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال ما رأيت أحدا يصلى الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى الشيخان عن عقبة بن عامر وأنس انهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان يرانا نصليهما فلم ينهنا قال في شرح المذهب واستحبابهما قبل شروع المؤذن في الاقامة فان شرع فيها كرهه الشرع في غير المكتوبة لحديث مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند من قال باستحبابهما ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كافي الروضة الاول لحديث مسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني لحديث الشيخين من ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد الجمعة ركعتين (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين أو أربع الاول لحديث ابن ماجه جاء سليل الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له أصليت قبل ان تجيء فقال لا قال فصل ركعتين وتجويزهما والثاني بالقياس على الظهر قال في الروضة ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الجمعة أربعاً قال واسناده ضعيف جداً (ومنه) أى من القسم الذى لا يسق جماعة (الوتر وأقهر ركعة وأكثره احدى عشرة ركعة وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المذهب فيحصل بكل عماد كقول صلى الله عليه وسلم من أحب ان يوتر بخمس فليفع ومن أحب ان يوتر بثلاث فليفع ومن أحب ان يوتر بواحدة فليفع رواه أبو داود باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب وروى الدارقطنى وأوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة وروى الترمذى وحسنه عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحمل على انها حسبت فيه سنة العشاء (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فيوتر ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في شرح المذهب (وهو افضل) من الوصل الآتى لزيادته عليه السلام وغيره (والوصل يشهد)

خلاف أبى حنيفة فانه لا يجوز الفصل قال الاسنوى والنسب في اللطيف يجوز وما به ان الوصل بركه وقيل الافضل في حق المنفرد في الفصل بخلاف الامام لانه يقتضى به المخالف وغيره وعكس الروايات يقال أنا أصل منفرد وأفضل اماماً مثلاً يتوهم خلل فيما ذهب اليه الشافعى رضى الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوى محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فاذا زاد الفصل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق (قول) المتن تشهد في الاخرة أى وهو اذ خل من التمهدين كما صح في التحقيق والمراد التشهد ان من غير سلام والا فهو فصل فافضل على غيره

(قول) المتن أو تشهدن أى من غير سلام فى الأول والاخر عن الوصل (قوله) كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم اعلم ان الشارح ساق هذا دليلا للفصل الفاضل كما فعل الاسنوى رحمه الله (قوله) ليوتر النفل قال الاسنوى فى الرد على هذا يكتفى كونه وترافى نفسه أو وتر لما قبله فرضا كان أو سنة (قول) المتن ثم تهمجد المجهود (٨١) فى اللغة النوم يقال هجمدا إذا نلم وتهمجد أزال النوم كأنه وثأثم وفى الاصطلاح صلاة

التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعى قال وسمي بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفراده وذلك ما روى انه من الأضداد يقال تهمجد إذا سهر وتهمجد إذا نام انتهى أقول وقوله وسميت بذلك نظايره الرجوع الى المجهود وبأياه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفراده ولو جعل مرجع الإشارة التهمجد لاستقام (قوله) كما فعل ذلك ابن عمر وغيره يسمى هذا نقض الوتر قال فى الاحياء وقد صرح النهى عن نقض الوتر (قوله) وفى الوتر بركة أشار بهذا الصنيع الى ان هذه الصورة غير داخله فى عبارة الكتاب كما قاله الاسنوى (قوله) روى أبو داود الى آخره أى وحيث فعل ذلك عمر رضى الله عنه ولم يخاف فهو اجماع (قوله) لا طلاق ما تقدم الخ لهذا قال فى شرح المذهب هذا الوجه قوى وقال فى التحقيق انه المختار أقول وقصة عمر رضى الله عنه قد يقال لا تخصصه لانها من ذكر بعض أفراد العام بحكمهم ويرد بان العموم من لفظ الراوى فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا طلاق ما تقدم ومن البين ان المطلق يحمل على المقيد

فى الآخرة (أو تشهدن فى الآخريتين) قال ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا فى الآخرة ولا يسلم والتاسعة ثم يسلم رواهما مسلم ولا يجوز فى الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآخريتين لانه خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث ابى داود وغيره ان الله امدكم بصلاة هى خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وفى رواية الترمذى فيما بين صلاة العشاء وقبل وقته وقت العشاء (وقبل شرط الا يتأربركعة سبق نفل بعد العشاء) من سنتها أو غيرها ليوتر النفل (ويسن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين اجمعوا آخر صلاتكم من الليل وترافن له تهمجد أى تنفل فى الليل بعد نوم يؤخر الوتر ليفعله بعد التهمجد ومن لا تهمجد ليوتر بعد رابعة العشاء وتره آخر صلاة الليل كذا فى الروضة وأصلها وفى شرح المذهب ان من لا تهمجد له اذا وثق باستيقاظه وأخر الليل يستحب له ان يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث مسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم تهمجد لم يعد) لحديث لا وتران فى ليلة رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى (وقيل يشفعه بركعة) بان يأتي بها أول التهمجد (ثم يعيده) بعد تمام التهمجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره (وسندب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفى الوتر بركعة (فى النصف الثانى من رمضان) وروى أبو داود أن أبى بن كعب فنت فيه لما جمع عمر الناس عليه ف صلى بهم أى صلاة التراويح (وقيل) فى (كل السنة) لا طلاق ما تقدم فى قنوت الصبح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتر الليل وعلم الحسن بن على قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) فى لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بها فى المحرر وفى رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى آخره) أى ونشهد بك ونؤمن بك وتوكل عليك وتنتى عليك الخبر كله تشكرك ولا تكفر بك وتخلع وتترك من يعجزك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق هذا ما فى المحرر رواه البيهقى بنحوه من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الأصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة لان قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الوتر أى كما تقدم وذكر فى شرح المذهب فى باب صفة الصلاة ان الجمع بين القنوتين للنفرد ولا مأموم محصورين رضوا بالتطويل وان غيرهما يقتصر على قنوت الصبح (وان الجماعة تندب فى الوتر) الثانى به (عقب التراويح جماعة والله أعلم) بناء على نذهبها فى التراويح الذى هو الأصح الآتى وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما فى الروضة وأصلها اذا استخيبنا الجماعة فى التراويح ننسخها فى الوتر بعدها فانه يصدق مع فعلها جماعة وفردى ومع كون الوتر عقبا ومتراخبا عنها ولو أراد تهمجدا

٢١ ل ل (قوله) وتوكل عليك التوكل هو الاعتماد والظهار العجز وقوله تحفدهم من حفدوا حفلة فيه والجد معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح النسب والعظمة والحظ وبالكسر نقبض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قوله) ومتراخبا عنها زاد بعضهم ومع ترك التراويح

(قوله) وترغب رمضان الى آخره هذا يعني عنه قول ابن السابق ومنه الوتر (قول) الميزان الفخري (٨٢) قال الاستوى ذكر جماعة من المفسرين

انها صلاة الاشراف المشار اليها في قوله تعالى يسبح بالعشي والاشراق أى يصلين ولكن في الأحياء انها غيرها وان صلاة الاشراف ركعتان بعد طلوع الشمس عند زوال وقت الكراهة (قوله) وأفضل منه ست زائد الاستوى نقلًا عن الشرح المذكور انه يسلم من كل ركعتين ويؤى ركعتين من الفخري انتهى أقول والظاهر ان التسليم المذكور سنة وان الوصل جائز ثم رأيت شيخنا في شرح المنهج صرح بأنه سنة (قوله) كلامه في صلاة العبد يرجع الى قوله بذلك (قوله) على وضوء أي اذا كان على غير وضوء فليقل سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر قاله في الأحياء وحكاية النووي عن بعض السلف وقال لأبأس به وجزم به ابن يونس وابن الرفعة وزاد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وذكر النووي ان ذلك يستحب اذا كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى (قوله) سواء نويت معه أم لا نظره في انهم مات وقال لو قيل بأن الأمر يسقط ولا يحصل ثواب التحية لانتجعت قلت ويؤيده حديث انما الأعمال بالنيات (قوله) ففعل القبلة الخ هو مستفاد من جعل الخروج مترتباً على الخروج ولنا وجه ان المتقدم يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه ان سنة الظهر المتأخرة يدخل وقتها بدخول وقت الفرض قال الاستوى والقياس طرده في سائر السنن (قوله) مما له سبب يرد على هذا الاستسقاء فان صلته لا تقوت بالسبب قاله الاستوى أقول ولنا ان تقول هي اداء الأضغاء فلا استثناء ولا ورود (قول) المبتن وقسم بين جماعة بأن في نصبه ما سلف في القسم الأول وكأنه رحمه الله استغنى عن ذكر ذلك هنا كما سلف وما

للاختصار

بعد التراويح آخر الوتر ذكره في شرح المذهب كالتنبيه وترغب رمضان لا يندب فيه الجماعة (ومنه) أي القسم الذي لا يسن جماعة (الفخري وأقلها ركعتان وأكثرها ثنتا عشرة) ركعة ويسلم من كل ركعتين قال أبو هريرة أو صافى خليلي صلى الله عليه وسلم ثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الفخري وأن أترقب أن أنام رواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفخري أربعاً يزيد ما شاء رواه مسلم وقالت أم هانئ صلى النبي صلى الله عليه وسلم سجدة الفخري ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري كما قاله في شرح المذهب وفي الصحيحين عنها قريب منه والسجدة بضم السين الصلاة وعن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال ان صليت الفخري عشرة لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة رواه السهقي وقال في اسناده نظره وضعفه في شرح المذهب وقال فيه أكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقفها فيما خرم به الرافعي من ارتفاع الشمس الى الاستواء وفي شرح المذهب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الفخري من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها الى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم لفظة بعض قبل أصحابنا ويكون المقصود حكاية وجهه بذلك كالأصح في صلاة العبد وان لم يحكمه في شرح المذهب والاول أوفق لمعنى الفخري وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في المذهب وقتها اذا أشرق الشمس الى الزوال أي أضأت وارتفعت بخلاف شروقها طلعت (وتحج المسجد) لداخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس للحديث الشيخان اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين قال في شرح المذهب فان صلى أكثر من ركعتين بتسليم واحدة جاز وكانت كلها تحية لاشتمالها على الركعتين (وتحصل بفرض أو نفل آخر) سواء نويت معه أم لا لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكره ولا يضره نية التحية لانه سنة غير مقصودة بخلاف نية فرض وسنة مقصودة فلا تصح (لاركعة) أي لا تحصل بها التحية (على الصحيح قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا الجنائز وسجدة تلاوة وسجدة (شكر) أي لا تحصل بها التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الأربع لحصول الأكرام بها المقصود من الحديث (وتتكرر) التحية (بتكرار الدخول على قرب في الأصح والله أعلم) كالبعد والثاني لا للمشقة وهذه المسئلة زايها في الروضة أيضاً (وبدخول وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بفعله ويخرج النوعان) أي وقتها (بمخرج وقت الفرض) ففعل القبلة فيه بعد الفرض أداء (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العبد والفخري ورواتب الفرائض (نذ قضاؤه في الاظهر) كما تنقضي الفرائض بجامع التأقيت والثاني لا بد قضاؤه لان قضية التأقيت في العبادة اشترط الوقت في الاعتداد بها وخولف ذلك في الفرائض لامر جديد ورد فيها كما في حديث الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والثالث بقضى المستقل كالعبد والفخري لشابهة الفرائض في الاستقلال بخلاف روايتها وكل هذا بالظن الى القياس واستدل للاول بالاطلاق الحديث المذكور وبأنه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي عن الصحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء بقضى أي ادى في قول بقضى فانت النهار ما لم تقرب شمسك وفانت الليل ما لم يطع فجره ولا مدخل للقضاء في غير الوقت مما له سبب كالتحية والكسوف (وتسمر سنن جماعة كالعبد والكسوف والاستسقاء) لما ساقى في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة)

(قوله) بسن الجماعة فيه حكمي في الكفاية وجهها انما فرض كفاية في الذكورات (قول) المتن الرتبة للفرائض ظاهر الملاحظة انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتل الخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الاخير هو الصواب ثم رأيت مراح به في متن الهجعة وغيره (قول) المتن تسن في التراويح قال الاسنوي التراويح سنة بالاجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بان نسخ القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحلبي ان السنة في وتاربع الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسالي وليس من القيام المستنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولذا سمى فعلها قياما (قوله) فلا يخرج لهم قال الاسنوي في الصحيح انه صلاها في بته بقية الشهر (٨٣) (قوله) خشيت أن تقرض عليكم قال الاسنوي معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قوله) ذلك يرجع

الى قوله جماعة (قوله) عقها الضمير فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله) أم أطلقها قال الاسنوي هذه الحالة لم ينعرض لها المصنف وانما تعرض للاولى ولم يستوفها يعني تعرض للاولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وبقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيفاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من مدر المتن (قول) المتن في كل ركعتين كذا في ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا المحل لا ينبغي بذلك وامراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم بان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يشهد في كل اثنين كافي الفرائض الرباعية فلو كان العدد وزا فلا بد من التشهد في الاخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لا نالنا في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان ان يصلي ركعة فردا ويحفل عنها فيجوز له القيام منها

لتأكده بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفضيل الرتبة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كسابق في الواطية النبي صلى الله عليه وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لما سبأ في فيها والثاني تفضيل التراويح على الرتبة لسن الجماعة فيها فان قلنا لا تسن فيها الرتبة أفضل منها جرما (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليألي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحتنا خشيت ان تقرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى ابن خزيمة وجبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانين ركعة ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج الناحي أصبحنا الحديث وكان جابرا انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى انه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعي ضعفه البيهقي وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على ابن بن كعب فصلي بهم في المسجد قبل ان يناموا رواه البخاري وروى البيهقي وغيره بالاستناد الصحيح كما قال في شرح المهذب انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان عشرين ركعة وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجع البيهقي بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث وخمسين كل اربع مناهز ويحده لانهم كانوا يترجون عنها اي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى اربعا تسليمة لم تصح ذكره القاضى حين لانه خلاف المشروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل بعده عن الربا ور جوع النبي اليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للتفضل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذرا الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في بته أم أطلقها ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كافي الرباعية وفي العدد الوتر باق تشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها ذكره الامام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من اصحاب مائة تنفي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) اذ لا عهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لانه لو اقتصر عليه في الفريضة

الى أخرى انتهى بقوله رحمه الله ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسألة الاولى من كلام الرافعي وقول انت فان أحرم بأكثر الى قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله ان يشهد من كل اثنين الى قوله أيضا أقول المهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله باق تشهد في الآخرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضع وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له ان يشهد ثم لا ينبغي ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترًا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخره الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أو وترًا هو قول الرافعي أولاً وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم

(قوله) وان أتى مشهدين الخ شامل لما اذا شهد من كل ركعة على القول به قال الاستوى وهو المتجه ومقتضى تعليل ذكره القاضي حسين انتهى
(قول) المتن وان نوى عددا الى آخره ولو نوى خمسة من الوتر مثلاً فهل له الزيادة والنقص أو لا محل نظر (قول) المتن ان شاء يرجع لقوله
يقوم (قوله) والثاني يحتاج الى آخره علامه الاستوى بأن القيام في النافلة ليس بشرط (قوله) فقد وتشهد لا يقال لو ترك فقد لاستغنى عنه لا بالقول
يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول) المتن قلت بطل الليل الخ قال الاستوى فان قيل الملاق المصنف والاحاديث والمهني
يقضي أن تكون الر وا تب الليلية أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة (٨٤) الفجر انتهى (قول) المتن وأوسطه أفضل

قال الاستوى هذا اذا قسمه الى اثلاث
متساوية فان أراد الاتيان بثلاث
فالأفضل الرابع والخامس لحديث
صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قوله)
كما قال في الروضة عبارة فان أراد
نصف الليل فالنصف الثاني أفضل وان
أراد أحد أثلاثه فالأوسط وأفضل منه
السدس الرابع والخامس انتهى
وعبارة الاستوى فان أراد الاتيان
بسدس مثلاً فالأفضل الرابع والخامس
انتهى ثم لا يخفى ان هذا الأخير أفضل
منهما (قوله) وأفضل منه الخ علل هذا
بان النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط
مع ما ورد في حديث صلاة داود والذي
يظهر من كلامهم ان الآتي بهذا أفضل
مطلقاً وبليته الثلث الاوسط وبليهما
احياء النصف الثاني اي ولو جميعه كما
هو صورة المسألة (قوله) وقال أحب
الصلاة الخ معطوف على قوله وأفضل
منه وقوله حين بقي ثلث الليل قضية هذا
ان محل هذا النزول آخر الثلثين
الاولين لانفس الثلث الثالث وقد يجاب
بان النزول في هذا الوقت ثم يستمر
(قول) المتن كل الليل الخ بخلاف صيام
كل الدهر لان ما يفوته من الماء كل نهاراً
يمكن استيقاظه لئلا يخلف قيام كل

لحاز فان اقتصر عليه قرأ السورة في جميع الركعات وان أتى مشهدين ففي قراءتها بعد الاول القولان
في الروضة (واذا نوى عدداً فله أن يزيد) عليه (و) ان (ينقص) عنه (بشرط تغيير النية
قبلهما) أي قبل الزيادة والنقصان (والا) بأن زاد أو نقص قبل التغيير عمداً (فقط) صلاته
لخالفته لما نواه (فلو نوى ركعتين فقام الى الثالثة) فتذكر (فلا يصح) أنه يقعد ثم يقوم للزيادة
ار شاء) ها ثم يسجد للسهر في آخر صلاته لزيادة القيام والثاني لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة
بل عصى فيها كالوقوفها قبل القيام وان لم يشأ الزيادة فقد وتشهد وسجد للسهر وسلم ولو نوى ركعة
فله أن يزيد عليها بشرط تغيير النية كما سبق (قلت نفل الليل) أي النفل المطلق فيه (أفضل) من
النفل المطلق في النهار لحديث مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (وأوسطه أفضل) من
طرفيه (ثم آخره أفضل) من أوله كما قال في الروضة النصف الثاني أفضل من الاول والثلث الاوسط
أفضل الاثلاث وأفضل منه السدس الرابع والخامس سئل صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل
بعد المكتوبة فقال جوف الليل وقال أحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه
وينام سدسه وقال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من
يدعوني فأستجيب له ومن يأسئلي فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الاول مسلم والثاني الشيخان
ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره (و) يست (أن يسلم من كل ركعتين) في النفل المطلق في ليل أو نهار
بان يؤيهما أو يطلق النية قال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى رواه الشيخان وفي السنن
الاربعة صلاة الليل والنهار وصححه ابن حبان وغيره (ويست النجدة) وهو النفل في الليل بعد نوم
قال تعالى ومن الليل فتهجد به (ويكره قيام كل الليل دائماً) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن
عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر
وقم ونم فان لم تجد عليك حقاً الى آخره رواه الشيخان وقوله دائماً احتراز عن احياء ليل منه ففي
الصححين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل (و)
يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحديث مسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (و) يكره
(ترك تهجد اعناده والله اعلم) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تسكن
مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان

(كتاب صلاة الجماعة)

أقل الجماعة فيها امام ومأموم وسياق ما يدل على ذلك في مسألة الاعادة (هي) أي الجماعة (في الفرائض

الليل دائماً فانه يعطل عليه المصالح النهارية مع ضرره للزوجة وغيرها وظاهر كلامه انه لو ترك من الليل ما بين المغرب والعشاء مثلاً
لم يكره والظاهر انه عول على ما يضر (قول) المتن وتخصيص ليلة الجمعة الى آخره كان حكمته خوف التخصيص في التكبير للجمعة بخلاف المعتاد
وفي هذا انظر *(كتاب صلاة الجماعة)* (قوله) أقل الجماعة الخ أي سواء كان الرجل مع ولده أو زوجته أو رقيقه لقوله صلى الله عليه
وسلم الانسان فانفوضها جماعة وهذا حكم شرعي مأخذه التوقيف فلا يساقى ما اشتهر في المذهب من ان أقل الجمع ثلاثة لان البحث عن أقل الجمع
بحث لغوي مأخذه اللسان قاله ابن الرفعة

(قوله) درجة قال ابن دقيق العيد الظاهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الاول أيضا وأما عدم الوجوب فن لفظ أفضل (قوله) بعد الهجرة يرجع الى قوله معلوم (قوله) بمعنى الا الى آخره أعربه الاسنوي حالا وما قاله الشارح أقعدوا ما جعلها صفة ففتح لعدم كونها معرفة (قول) المتن وقيل فرض كفاية هذا وقول المغني لا يجريان في العادة (قوله) في الحال جمع محلة وهي الحارة (قوله) لمزيتهم عليهم ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة (١٥٥) (قوله) فيكره تركها قضيت فوات ثواب الصلاة منفردا حيث ترك الجماعة لغير

عذر * فرع * اذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد لذلك مجموع قولهم وعذر تركها كذا كذا الخ وقول المنهاج الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر (قول) المتن قلت الاصح الخ قال الاسنوي والذي استدلل به الأولون محمول على من صلى منفرد القيام غيره بفرض الكفاية انتهى ومراعاة بدليلهم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفرد اذا المراد بالفرض من صلى منفردا السقوط الفرض بغيره (قوله) الاول الحديث مامن ثلاثة الخ كان وجه حمل الحديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة الظاهر الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قوله) بدليل السياق يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري ان أنقل الصلاة على المتأقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولويعلون ما فهمها لا توهمها ولو جبروا لقد هممت الخ واستدل الرافي على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد (قول) المتن وفي المسجد الخ لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد ففي

غير الجمعة سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة رواه الشيخان ورواه الطيب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الاول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا وقوله غير بالنصب بمعنى الا اعربت اعراب المستنقاة وانصفت اليه كما تقر في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً في القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تمام في الحال فلو أطبقوا على اقامتها في البوت لم يسقط الفرض (فان امتنعوا كلهم) من اقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قاتلهم الامام أو نائبه وعلى السنة لا يقاتلون وقيل نعم حمدا من اقامتها (ولاي تأكد النذب للنساء تأكده للرجال في الاصح) لمزيتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهم درجة والثاني نعم لعموم الاخبار فيكره تركها للرجال دون النساء على الاول وليست في حقهن فراضا جزمنا (قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الاول الحديث مامن ثلاثة في قرية أو بلد ولا تمام فهم الصلاة الا استخوذ عليهم الشيطان أي غلب رواده أبوداود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاها الرافي أيضا الحديث لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم من خطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم سيوتهم بالنار رواه الشيخان وأوجب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعا ولكن هامة في العجيين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادى وبين في شرح المذهب ان سنيتهما في مثل ذلك مما يتفق فيه الامام والمأموم كأن يفوتهما ظهر أو عصر وأما غير ذلك فسيأتي الكلام فيه والمندورة لا تشرع الجماعة فيها أي لا تستحب كما فسره به في الروضة وتقدم ما تنس في الجماعة من النفل في باب (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا النساء من المساجد ويوتن خير لهن رواه أبوداود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وإمامة الرجل لهن أفضل من إمامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال يكره للشباب دون الجاهل خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر

٢٢ ل الخ الحواشي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى والظاهر ان صلاته في المسجد جماعة أولى وان لم يركب على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحمل خلافه (قوله) وحضورهن الخ كذا قاله الرافي قال الاسنوي وهو مرمض في استحباب ترك الخروج للجماعة لا بأس به اذا احتراز عن الطيب وصحح استحبابه في العبد والمردك في الجميع واحد قال ولا يجب على الزوج الاذن لغيره ولا شبهة بكافة في شرح المذهب

(قول) المتن وادراك التكبير الخ دليله قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبير الأولى كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق رواه الترمذي وقال انه مرسل لأن عمارة لم يدرك انما رضى الله عنه كذا قاله الاسنوى وهو لا يحسن الاستدلال به (قول) المتن بالاستغفار أي بشرط ان يكون حضر التكبير وذلك لانه علق الحصول في الحديث الذي في الحاشية على الادراك فانه الاسنوى وبذلك أيضاً ما ذكره في كبرهات انتهى أقول وهو يحسن ان يكون عايد المرسل المذكور في الحاشية أي التي قبل هذه (قول) المتن وقيل بادرالك الخ أي لانه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على ادراكه بالركوع (قوله) وان لم (٨٦) يجلس معه الخ علل ذلك بأنه لو لم يدرك

الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرمت معتقدا ادراك الامام قتيب سبق الامام له بالسلم ثم عاد الامام عن قرب السجود سهو والظاهر انعقاد القنوة (قول) المتن ولينحرف الامام فان طول كره ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالاولى من قول المتن الآتي ويكره التطويل ليحقق آخرون (قول) المتن الا أن يرضى تطويله الخ قال الاسنوى نقلاً عن شرح المذهب فان جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد طرقة فليحذف في الصلاة من لم يحضر أو لا يطول بالاتفاق (قول) المتن ويكره التطويل الى آخره لو حضر بعض المؤمنين والامام يرجو زيادة السجدة أن لا يؤخر الاحرام قاله في شرح المذهب ولو أقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بخلاف وقوله ليحقق آخرون أي لم يحسن هم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لأن ذلك مفروض فيما لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول) المتن أحسن هي اللغة المعروفة وفي لغة أخرى بدون همزة ومن الأولى قوله هل تحسن منهم من أحد (قول) المتن ان لم يسألوا لحق آخرون مكان انتظاره يؤدي الى

فهو أحب الى الله تعالى رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (الابدية امامه) كالمعتزلي (أو تعطل مسجد قريب لغيبته) عنه بكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك (وادراك التكبير الاحرام) مع الامام (فضيلة وانما تحصل بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم امامه) بخلاف التراخي عنه (وقيل) تحصل (بأدراك البعض القيام وقيل بأول ركوع) أي بادرالك ركوع الأول كما في المحرر وغيره قال في الروضة نقلاً عن البسيط وأقره الوجه الثاني والثالث فحين لم يحضر احرام الامام فاما من حضره وأخره فدافاته فضيلة التكبير وان أدرك الركعة (والصحيح ادراك الجماعة ما لم يسلم) أي الامام وان لم يجلس معه بان سلم عقب تحريمه والثاني لا تدرك الا بركعة لأن مادونها لا يجب من صلاته ودفع بحسبان التحريم فحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (ولينحرف الامام) بنذبا (مع فعل البعض) والهيئات أي السنن غير البعض فيحذف في القراءة والاذكار كما في المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الاكمل المستحب للفرد من طوال الفصل وأوساطه وأدكار الركوع والسجود والاصل في التخفيف حديث الشيخين إذا أم أحدكم الناس فليخفف وغيره (الا أن يرضى تطويله محصورون) أي لا يصلي وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب عن جماعة يستحب (ويكره التطويل ليحقق آخرون) أو رجل شريف كما في المحرر وغيره لتضرر المتقدمين به قال في شرح المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس بأنونه بعد الإقامة فوجافوا أم لا وسواء كان الرجل المستظهر مشهوراً بعله أو دينه أو دنياه (ولو أحسن) الامام (في الركوع أو التشهد الأخير بداخل) يقتضى به (لم يكره انتظاره في الظاهر ان لم يسأل فيه) أي في الانتظار (وليفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد اليهم واستماله قلوبهم (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أو لا قولان أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح المذهب كثير من الأصحاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فغنى لا ينتظر على الأول يكره وعلى الثاني لا يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال يكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أي بإباح كالحاكم الماوردي وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للامر بالتخفيف ووجه الاستحباب الاعانة على ادراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في التساقط ووجه الإباحة الرجوع الى الأصل لتساقط الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم انشقاق الانتظار المذكور لا يشق على المؤمنين وحيث انتهى

المباقة مع شريعة ما حصل قبل دخوله حكمه كالأول كان يؤدي الى المبالغة على انفرادة قاله الامام (قوله) للتردد الخ قال الاسنوى شرط هي واردة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التردد كان الحكم كالأول يكره أي لانفيه تشريكا في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قوله) أي بإباح مثل هذا في الاسنوى (قوله) ووجه الاستحباب الاعانة الخ قد استدلل عليه أيضا بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من تصدق على هذا

(قوله) يحزم بكرهية الانتظار إلى عبارة الاستوى بعد ذكر قول الكراهة ولهم شروط للثاني أن لا يفرق بين الداخلين فان خص بعضهم لصداقته أو شرفه كان منوعاً جزئياً وكذا إذا عظمهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التودد والاستئالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للتشريك انتهى وفيه تفرقة مخرج الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله) أي بإباحته هذا يقتضي أن يراد بالشروط المنع من ركوع والتشهد لما تقدم من الحزم بالكراهة في غيرهما (قول) المنع مع جماعة لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا (٨٧) الإعادة من غير أن يكون معهما أحدهم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب

ويحتمل خلافه ففرع بجائزته من شرط الجماعة وجوبية الإمامة كالجمعة (قوله) بعد صلاة الصبح من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قوله) منع ذلك ويؤيد المنع قصة معاذ في إمامته بقومه (قوله) وفي القديم الخ لأن الثانية لو تعينت للفقهاء لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأثور بها والاولى مستقطعة للخرج كما يفعل فرض الكفاية ثانياً بعد فعله أولاً ولون ذلك خلا في الأولى أفتى الغزالي بأجزاء الثانية لكن نقل النووي في رؤس المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقره وجوب الإعادة لأن الثانية تطلق محض (قول) المنع ينوي بالثانية الفرض خطري في توجيه ذلك التماس على فرض الكفاية إذا فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضاً بخلاف الإعادة هنا (قول) المتن ولا رخصة هي بالصلوات ويجوز الضم وإما بالفتح فهو الشخص المرخص والرخصة لغة التمهيل وشرعاً معروفة (قوله) الأمن عذر زاد الدمري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المذهب عدم حصول التواب عند العذر وخالف الاستوى وغيره ونقلوا الحصول عن

شروط من الشروط المذكورة يحزم بكرهية الانتظار على الطريق الأول وعدم استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما) أي غير الركوع والتشهد الآخرين القيام وغيره جزماً أي يحزم بكرهية لعدم الحاجة إليه وقيل بطرد الخلاف فيه لإفادة بركة الجماعة (وبين للمصلي) صلاة من الخمس (وحده) وكذا جماعة في الأصح أعادتها مع جماعة يدركها في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقالوا صلنا في رحا لئلا إذا صلينا في رحا الكفاية أتينا مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لكافئة رواه أبو داود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صليتما بصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الأصح قصره على الانفراد نظراً إلى أن المصلي في جماعة قد حصل فضيلتها فلا تطلب منه الإعادة وجوابه منع ذلك وسواء على الأصح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان أشرف وقيل لأن تنس الإعادة في المستويين والعبارة تصدق بما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤخذ منه بالاستحباب في ذلك (وفرضه) في صورتين (الأولى في الجديد) لما سبق في الحديث وفي القديم أحدهما لا يعينها يستحب الله بما شاء منهما فينوي بالثانية الفرض (والاصح) على الجديد (أنه ينوي بالثانية الفرض) أيضاً والثاني واختاره أمام الحرمين ينوي الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعذر للفرض قال في الروضة الرابع اختيار أمام الحرمين قال ويستحب لمن صلى إذا رأى من صلى تلك الفريضة وحده أن يصلها معه ليحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فوصل معي فوصل مع رجل رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال انصف في شرحه فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الأولى وإنه يستحب الشفاعة إلى من صلى مع الحاضر بمن له عذر في عدم الصلاة معه وإن الجماعة تحصل بإمام ومأموم وأن المسجد المطروح لا تذكره فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قلنا) هي (سنة) لتأكيدها (الاعتذر) لحديث من سمع النداء فلم يأتها فلا صلاة له إلا من عذر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والخالك على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطهر) لئلا كان أو نها را إليه الثوب ومثله تلجيل الثوب (أوريج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصبح) لتلوينه الرجل بالمشي فيه والثاني قال بعنده بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة المشي معه (وخر وبرد شديد) لمشقة الحركة فيها لئلا كان أو نها را كما اقتضاه كلام الرافعي وانصرف في الروضة في شدة الحر على الظهر كما اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البردين بالليل

الاحاديث وعن جماعة من الأصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعد العجز فله مثل أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له علة ثم حبسه العذر (قوله) أي شديدة فأدب هذا أن يرجح مؤتته وهو كذلك وإنما قال عاصف نظر اللفظ (قوله) بفتح الحاء واسكانه الغدريته (قوله) لتلوينه قال بعضهم هو أشق من المطر قال الاستوى والمراد ما لا يؤمن معه التلوين وإن لم يكن الوحل متفاحاً (قوله) لئلا كان أو نها را رواه أبو داود عن ابن عمر قال كان من نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بالدينة في الليلة المطيرة والغداة القرية الأصلوا في رحا لكم والقرية بالفتح الباردة مشتقة من القرب الضم وهو البرد (قوله) ثم قال أي الرافعي

(قوله) لأن الصلاة تكره مع هذه الامور راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول) المتن على نفس أو مال قال الاسنوي ومن الخوف على المال ان يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا تعويض (٨٨) قال فلوحذف المصنف لفظ ظالم

لشمل ذلك (قوله) باضافة غريم أي فيكون مفعول المصدر محذوفاً وتقديره وخوف ملازمة غريم معسراياه أي المعسر ويجوز أيضاً التثوين مع نصب معسراؤه مع جزه أيضاً وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر محذوفاً (قول) المتن وعري يقال فرس عري أي لاشئ عليه ويقال أيضاً عري من ثيابه اذا عري كعري يعري عريانضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجمهوري قال الاسنوي فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله) أحس أي لأن المطبوع من الثوم مثلاً له رائحة كريهة ولا يمكن اغفرته لقلتها أي في الاكتفاء بالكربة نوع خفاء (قوله) عطف على مختصر يلزم على هذا اخراج الاجنبى المحتاج الى المتعهد مع ان حكمه كالقريب وقد ذكر المحرر من الاعذار غلبة النعاس والسهن المفرط

* (فصل لا يبع اقتداؤه) * (قول) المتن أو يعتقد أنه أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كافي الاجتهاد في القبلة والاواني أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كافي مثله الحنفى الذى مس ذكره والحاصل ان المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده وغير صحيحة في اعتقاد المأموم الناشئ عما ذكرناه بخلاف القسم الاول فإنه لا اعتداد بصلاة الامام أصلاً وبه الاسنوي رحمه الله ان المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا المصطلح الاصولى في الحكم الجازم لغيره بليل الاكثر منهما اذا كان الطاهر واحداً

والنهار ان شدة الحر في معناها ولم يد كذا في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرا هنا كالمحرر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لانها قد يحسب بها ضعف الحلقة دون قوتها فيكونان من الخاص بخلاف ما اذا أحس بها قوتى الحلقة فيحسب بها ضعفها من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره الطعام والشراب وتأقت نفسه اليه فيبدأ بالاكل والشرب فيأكل لئلا تكسر حدة الجوع الا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق والبن (ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأن الصلاة تكره مع هذه الامور كما تقدم في آخر شرط الصلاة فلا تطلب معها فضلاً عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول المحرر وغيره شديدين الى ما هو جمعناه ليجالف التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضاً الاخبين بالثلاثة أي البول والغائط الى حدث ليشمل الريح المصرح به في الشرح والروضة (وخوف ظالم على نفس أو مال) له أولن يلزمه الذب عنه ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم في منع بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق (و) خوف (ملازمة غريم معسر) باضافة غريم كما قال في الدقائق المعنى أن يخاف ملازمة غريم له بأن يراه وهو معسر لا يجد وفاء له في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والغريم يطلق لغة على المدين والدائن ولفظ المحرر وأخاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر وفي الروضة كأصلها عطف الملازمة بأو (وعقوبة يرجي تركها ان تغيب أياها) بأن يعنى عنها كالتصاص مجاناً أو على مال وكذا العطف بخلاف ما يقبل العفو كذا السرقة واستشكل الامام جواز التغيب لمن عليه قصاص بأن موجه كبيرة والتخفيف بنا فيه وأجاب بأن العفو عنه مندوب اليه وهذا التغيب طريق اليه (وعري) وان وجد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك لأن يعتاده (وتأهب لسفر مع رقة) ترحل للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ربح كريه) كبصل وكرات وثوم نبي ولم يمكنه ازاله فربحه بفصل ومعالجة للتأذى به بخلاف المطبوع لقلته ما يبي من ربحه فيغتفر واسقط من المحرر وهو نبي استغناء عنه بكرهه ولو ذكره كان اوضح وأحسن (وحضور قريب مختصر) أي حضره الموت وان كان له متعهد لتألم قريه بغيبته عنه (أو مريض) عطف على مختصر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (بأنس به) أي بالحاضر تضرر المريض بغيبته لحفظه أو تألمه أفضل من حفظ الجماعة والمملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الاجنبى الذى له متعهد أما الذى لا متعهد له فالحضور عنده عذر كتحمله قول المحرر القريب عذر اذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولاً بشراء الادوية متلاً عن الخدمة فكذلك لم يكن متعهد

* (فصل لا يبع اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) * كعله بحدته أو نجاسة ثوبه لانه ليس في صلاة (أو يعتقد) أي البطلان (كجهتين اختلفا في القبلة أو) في (انامين) من الماء طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد أحدهما الى غير ما أتى اليه اجتهاد الآخر في المستثنين وتوضاً كل من اتاه في الثانية فليس لواحد منهما ان يقتدى بالآخر في كل من المستثنين لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعذر الطاهر) من الآية كان كانت ثلاثة والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة ولحق كل منهم طهارة اثنائه فقط (فلاصح الهبة) أي هبة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتقينا اياه الامام للنجاسة)

(قول) المتن كجهتين مثل الاثنتين في القبلة الاكثر منهما كما ان مثل الانامين وهو

(قوله) وهو في الثلاثة الثالث أي بخلاف الثاني لانه جاهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى انائه فسوخ في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فان بعد ان حكمنا بصدقه الاقتداء بالثاني لما ذكرنا تعين الثالث للنجاسة اذا سبيل الى الحكم بصدقه الاقتداء بالكل لتعني النجاسة في أحد الآتيه (قوله) ففي الاصح عبارة المحترق فعلى الاصح قال السنوي وتبعه ابن النقيب يجوز ان يكون مراده مراد المحترق ويجوز ان يكون عدوله الى الفاء اشارة الى ان هذا خلافا في قدر المقضي مفرغ على الاصح السابق قال السنوي ويرشد الى الثاني اتيانه بالفاء في قوله فلو اشتبه الخ انتهى فليتل (قول) المتن فالاصح الصحة الى قوله اعتبارانية المقننى أى فهو كالأختلاف الاجتهاد في القبلة (٨٩) أو الأولى لا يقتدى أحد المختلفين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به الفغفالف

وعلى بأن الحنفى متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه شبه صحيحة بخلاف المس قال السنوي ولعله الحق انتهى واجيب من طرق الاصح بأن صورة المسألة ما اذا نسي الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نقله الزركشى عن صاحب الخواهر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصد ثم صلى اماما فظاهر صحة الاقتداء حملا على انه نسي وان فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يتناولها الا ان يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول) المتن في الجديد محل الخلاف اذا لم يقصر في التعلم (قوله) والقديم الى آخره عبارة الرافعى والقديمان كانت سرية صح والافلا نساء على القول القديم فان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجزيه ذلك انتهى أقول فلو سبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله) فيتحمل الامام أى في الجهرية (قوله) وفي ثالث أى جديد (قوله) بناء على لزوم الخ استندائه أيضا الى القياس على اقتداء

وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فان ظن) واحد (طهارة اناه غيره اقتدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقتدى به قطعاً (فلو اشتبه خمسة) من الاواني (ففيها نجس على خمسة) من الرجال (فظن كل طهارة اناه فتوضأه وائم كل منهم) (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (ففي الاصح) السابق (يعيدون العشاء) الامامها فيعيد المغرب) لتعين انائمها للنجاسة في حق من ذكر من المقتدين فيهما والثاني يعيد كل منهم ما صلاه ما موما هو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء لما تقدم (ولو اقتدى شافعى بحنفى من فرجه أو اقتصد فالاصح الصحة) أى صحة الاقتداء (في الفصد دون المس اعتبارانية المقننى) أى باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقننى به ان الفصد يقضى الوضوء دون المس ولو ترك الاعتدال أو الطمأنينة أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعى به وقيل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعى مع اقتداؤه به ولو شك في اتيانه بها فكذلك تحسينا للظن به في توفى الخلاف (ولانصح قدوة بمقتد) لانه تابع لغيره بلحمة سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهو الغير فلا يجتهدان (ولابن ترمذ اعاده كقيم نعيم) لعدم الماء وفاقدا للظهورين لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) قدوة (قارئ بأمر في الجديد) لان الامام بصدد تحمّل القراءة عن المأموم المسبوق فاذا لم يحسنه لم يصلح للتحمل والقديم يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الامام عنه في القديم وفي ثالث مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فهمما في الجديد قال في الروضة هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام اميا ام لا وقيل هي اذا لم يعلم كونه اقبيا فان علم لم يصح قطعاً (وهو من يخل بحرف او تشدide من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناء (يدغم في غير موضعه) اى الادغام (والتن) بالثلثة (يبدل حرفا بحرف) اى باتى بغيره بده كان باقى بالثلثة بديل السين والبعين بديل الراء فيقول المتتبع غيب الغصب (ونصح) قدوة اى (بمثله) فيما يخل به كارت بارت والتغ بالتغ في الكلمة بخلافهما في كلتين وبخلاف الارت بالالتغ وعكسه فلا تصح لان كلاهما فيما ذكر بحسن مالا يحسن الآخرون من هذا التعليل اخذ التقييد بالكلمة فيما سبق (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكثر التناء (والفأفاه) همزتين معدودا وهو من يكثر التاء في غير الفاتحة اذ الفاء فيها وجوبه

٢٣ ل الح القائم بالقاعد والموى وفرق بأن الاركان الفعلية لا يدخلها التحمل ويعوم البلوى في العجز عن القيام وبأن العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجميع (قوله) أو تشدide قال السنوي يعنى عنه ما قبله ونسب على انه اذا لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول) المتن يدغم في غير موضعه انا بالبدال كفارى مستقيم تام مشددة أو سين مشددة واما زيادة كتشديد اللام من نالك أو الكاف منه قال السنوي والبطالان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من مسألة الفأفاه قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسما من الامى وقد فسر الامى بمن يخل بحرف أو تشدide (قوله) فيما يخل بملو بديل السين تاما وبديلها الآخر انا فظاهر الصحة ومنه فيما يظهر لو كان بسقط الحرف الاخير والاخير يبدله

(قول) المتن من أمكنه التعلم هذا إذا كان عالما عامدا سواء الفاتحة وغيره فإن كان مع الجهل أو النسيان لم يضرب في غير الفاتحة وضرب في مولاتها
فإن تقطن للصواب واستأنف مع ثم إمكان التعلم في الكافر من وقت الإسلام وفي المسلم من التمييز (٩٠) فيما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المعيز

ولا الاقتداء إذا أمكنه التعلم هذا
حاصل ما في الاستوى (قول) المتن
والاقتصاص الخ اقتضى هذا جواز قراءة
غير الفاتحة خلافا لما حاوله الإمام
لكن هل يندب له السورة محل نظر
ومثله يقال في الفاتحة ونحوه في الصلح
الذي لا يغير المعنى (قوله) لأن المرأة
ناقصة والحديث لن يبلغ قوم ولو أمرهم
امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة
رجلا (قول) المتن والمصلي أي
ولو مومنا (قوله) فهو ناسخ إلى آخره
قال البيهقي لأن ذلك كان في صلاة الظهر
يوم السبت أو الأحد ثم توفي صلى الله
عليه وسلم يحيى يوم الاثنين (قول)
المتن بالصبي والعبد وكذا الصبي العبد
فلو أسقط الواو دخلت هذه الصورة
ولو اجتمع عديقه وحرمه فقهه حكي
في شرح المذهب ثلاثة أوجه أحدها
أنهما سواء وحكاها في التقدّم في إمامة
الجنابة من غير ترجيح ورجح النووي
هنا تقديم الحر قال الاستوى والبيان
سواء (قوله) وقيل البصير إلى آخره
رجحه النووي في مختصر التهذيب معللا
بأن الحر زعم النجاسة شرط والخشوع
سنة فائدة الاسم في هذا كالأصم
قاله الاستوى (قوله) لهجة صلاتهما
إلى آخره أي وكافي النجاسة المعفو عنها
(قوله) لوجوب القضاء عليها أي فهو
مستفاد من المناهج في هذا المحل قاله
ابن النقيب (قول) المتن أو كفرا ولو
بإخباره كما نص عليه (قول) المتن
وجبت الإعادة على الشافعي رضي الله

القدوة بهما مع زيادتهما لعذرهما فيها (واللاحن) بما لا يغير المعنى كصمها لله (فان غير معني
كانت بضم او كسر أبط صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم (فان عجز لسانه أو لم يعز زمن إمكان تعلمه
فان كان في الفاتحة فكافي) فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح اللسان به كقدوة قارئ بأصم (والا) بأن
كان في غير الفاتحة (فتصح صلاته والقدوة به) قال الإمام ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة
لم يكن بعيدا لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بالضرورة (ولا تصح قدوة رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى)
لأن المرأة ناقصة من الرجل والخنثى المأموم يجوز أن يكون ذكرا والإمام أنثى وتصح قدوة المرأة بالمرأة
وبالخنثى كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل (وتصح) القدوة (للتوضي بالتميم) الذي لا يلزمه إعادة
(وبما مع الخلف) للاعتداد بصلاتهما (وللقائم بالقاعد والمصلي) وللقاعد بالمصلي عروى
الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وأبو بكر والناس قياما فهاهنا ما عجز لنا
في حديثهما عنها إنما جعل الإمام ليؤتم به من قوله وإذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعين ويقاس المصلي
على القاعد فقدوة القاعده من باب أولى (و) تصح (للكامل) أي البالغ الحُر (بالصبي والعبد)
للاعتداد بصلاتهما وسواء في الصبي الفرض والتفعل وروى البخاري أن عمرو بن سلمة بكسر اللام
كان يوم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وإن عائشة كان يومها
عبد هاذ كوان نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال في شرح المذهب والعبد البالغ أولى
من الحر الصبي (والأصم والبصير سواء على النص) وقيل الأصم أولى لأنه أخضع وقيل البصير أولى
لأنه عن النجاسة أحفظ ولتعارض الغين سوى الأول بينهما (والأصم صحته قدوة السليم بالسلس)
بكسر اللام أي سلس البول (والظاهر بالنجاسة غير المخيرة) لهجة صلاتهما من غير قضاء والثاني
يقول صلاتهما صلاة ضرورة ويغفرهم عماد كالحزم بهجة قدوة مثلها بما كافي الأعمى بمثله أما المخيرة
فلا تصح القدوة بها الطاهرة ولا مخيرة على الصحيح كذا في الروضة في كتاب الخيض لوجوب القضاء
عليها على الصحيح (ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة أو كافر أعمى) بكسره
كالهوى (قيل أو مخفيا) كسره كالزندق (وجبت الإعادة) لصلاته في الأوامر تنقصه بترك
البحث فيها إذ تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ومثلها الخنثى لأن أمره يتشرب ويعرف معلن
الكفر بالغيار وغيره بخلاف مخفيه فلا تجب الإعادة فيه في الأصم (لا) إن بان (جنا) أو محدثا
كافي المحرر (وذا نجاسة خفية) في ثوبه أو يده فلا تجب إعادة صلاة المؤتم به لا تمام التنصير منه في
ذلك بخلاف النجاسة الطاهرة وفيها كلام يأتي (قلت) الأصم المنصوص وقول الجمهور إن مخفي الكفر
هنا كعلمه والله أعلم) فتجب إعادة صلاة المؤتم به انقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لا نقص فيه
بالجنابة وكذا في الروضة مع نحو المزيدها إن ما صححه الرافعي من عدم وجوب القضاء هو الأقوى دليلا
وإن صاحبي التهمة والتهذيب وغيرهما قطعوا بان النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين النجاسة وغيرها وأن
الإمام أشار إلى أن الظاهرة كسئلة الزندق لأنهما من جنس ما يخفى أي فتسكون على الوجهين فيه قال
في شرح المذهب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ في التنبيه أي فإنه أطلق النجاسة وحكم بالإعادة
وتعقبه في التصحيح بالخفية معبرا بالصواب لكنه قال في التحقيق ولو بان على الإمام نجاسة فسكمت

عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون إماما بخلاف الجنب كافي حالته بجمعه وعلله الأصحاب بما ذكره الشارح قال الرافعي وينبغي على العلتين وقيل
مسألة مخفي الكفر انتهى

(قوله) وقيل ان كانت طاهرة فوجهان قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فخصالف ما سلف عن شرح المذهب (قول) المتن والامى كالمرأة في الامع اعلم انه قد سلف في المتن ولا قارئ بأبى في الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قدّم بفصل بين السرية والجهزية وقول يخرج بالهبة مطلقاً وأن التوى قال في الروضة ان هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أمياً أم لا انتهى لا يقال قوله أم لاهى عن المسألة المذكورة هنا فكيف عبر بالامع والخلاف أقوال لا نقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الامع لا يصح ونجب الاعداء والثاني يقول انما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب اعادةها والله اعلم (قوله) والثاني كالجنب الخ فرق الرافعي بأن فقد القراءة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة وبأن الوقوف على كونه قارئاً أسهل من الوقوف على كونه منطهر او ان شاهد الطهارة فعروض الحدث بعدها أسهل بخلاف عوده أمياً بعد ما صح قراءته (قوله) ولو بان في أثناء الصلاة هو قسم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) للتردد هكذا ذكره الشنجان وهو يقتضى

عدم القضاء فيما لو لم يكن كونه رجلاً من أول الامر ثم طهره كان ختني مشكلاً ثم اتضع بعد ذلك كونه رجلاً قال الاستوى وهو ظاهر لا سيما اذا لم يحض قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الر واني عن والده احتمالين في نظيره هذا وهو ما لو اقتدى ختني بامرأة يظنهما رجلاً ثم بان الختني أنثى واعلم أن قول الشارح للتردد في حاله هي عبارة الرافعي وعبارة الاستوى التي نسبها للرافعي وبني كلامه عليها للتردد في النسبة وليس الامر كما قال ثم ان آخر كلامه يكاد يوهم انه لو انكشف الخنونة ثم الانصاح في أثناء الصلاة صححت وان تأخر الانصاح وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يقتضى انه اقتدى به وهو يعلم الخنونة وبه صرح السبكي حيث قال بختني في طهنة وجنبته يلزم أن يكون الثاني قائلاً بصحة الاقتداء مع علم الخنونة وان القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن والعدد أولى الى آخر ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح

وقيل ان كانت طاهرة فوجهان وفي الكفاية عن حكاية القاضى الحسين وجوب الاعداء فيها (والامى كالمرأة في الامع) بجامع النقص فيعيد القارئ المؤتم به والثاني كالجنب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارئ بالامى ولو بان في أثناء الصلاة كون الامام محدثاً أو جسانوى المأموم المفارقة وأتم الصلاة بخلاف ما لو بان امرأة أو نحوها مما ذكر فيسئاً نفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الامام ولم يتفرقا ولم يتطهرا ثم اقتدى به ناسياً وجبت الاعداء (ولو اقتدى) رجل (بختني) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة انه يجب القضاء (فبان رجلاً لم يسقط القضاء في الاظهر) لانه وجب لعدم صحة القدوة به في الظاهر للتردد في حاله والثاني ينظر الى ما في نفس الامر ولو بان في أثناء الصلاة استقر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيما اذا اقتدى ختني بامرأة ثم بان امرأة أو ختني بختني ثم بان رجلاً أو امرأتين أو الامام رجلاً أو المأموم امرأة (والعدل اولى) بالامامة (من الفاسق) وان اختلفت زيادة الفقه وغيره من الفضائل لانه يخاف منه ان لا يحافظ على الشرائط (والامع أن الاقعة أولى من الاقراء) أى الأكثر قرأنا (والأورع) أى الأكثر ورعاً وهو زيادة على العدالة بالهبة وحسن السيرة لانه يحتاج في الصلاة الى الاقعة لكثرة الوقائع فيها وقبل الاورع أولى من الآخرين لانه أكرم عند الله وما يقع في الصلاة مما يحتاج الى كثرة الفقه فنادر وقبل يستوى الاقعة والاقراء لتقابل الفضيلتين وقيل الاقراء أولى من الآخرين حكاية في شرح المذهب ويدل به فيما قبل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة أقروهم وأجيب بأنه في السنون في غير القراءة كالفقه لان أهل العصر الاول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه فالحديث في تقديم الاقراء من الفقهاء المستنويين على غيره وفي أصل الروضة فهم من الشرح ان الاقراء يقدم على الاورع عند الجمهور (ويقدم الاقعة والاقراء على الاسن النبى) فعلى أحدهما من باب أولى أما الاقعة فلما تقدم واثنا الاقراء فلما حاق به والمراد بالاسن من يعضى عليه في الاسلام زمن أكثر من زمن الآخريه وبالنبى من يتسب الى قبره أو غيرهم مما يعتبر في الكفاية كالأعلماء والصالحين (والجديد تقديم الاسن على

ومن هنا الى آخر الفصل فيمن هو أولى بالامامة (قول) المتن والامع ان الاقعة أى فيما يتعلق بالصلاة (قوله) أى الأكثر قرأنا يعنى فليس المراد الأكثر تلاوة نعم لو كان الأقل قرأنا أصح لكونه الأكثر يطن لحن لا يغير المعنى فيجتمل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل في الاقلية على تقدم الاقعة بتقدم أبى بكر في الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره أكثر قرأنا كآبى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وابى الدرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الاستوى وهو دليل جيد انتهى أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى في كلام الشارح رحمه الله بشكل عليه هذا الدليل فأمل والله أعلم (قوله) لكثرة الوقائع فيها بخلاف الذى يجب من القراءة في الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قوله) وأما الاقراء الخ عبارة غيره لان الفقه والقراءة يختصان بالصلاة الاول لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والتسب وغيرهما

(قوله) لأن فضيلة الأول في ذاته إلى آخره يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم واه الشيخان لأن ظاهرة كبر السن المعروف ولأن النووي قال أنه خطاب لمالك ورفقته وكلاهما في الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء انتهى والحب أن الاستوى استدلاله مع نقله هذا الكلام عن النووي فيسئل ذلك يسير وتبعه شيخنا في شرح البهجة وقد وجهه ما قاله ويدفع الأشكال بأن نقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله) والتقديم تقديم السبب الخ استدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع قريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني الإمامة العظمى وقبس عليها الصغرى وعلى نسب قريش غيرها (قوله) لأن فضيلته مكتسبة بالآباء عبارة الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء انتهى وهي أوضح من عبارة الشارح بل عبارة لا تكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول) المتن فإن استويا الخ قال الاستوى قيل هذا ينحصر أن المرجحات الأصول ستة (٩٢) الفقه والقراءة والورع والهجرة

(النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آباءه وفضيلة الذات أولى والتقديم تقديم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضي زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة أولى وسبكت المصنف كأصله عن الهجرة وهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى دار الإسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك وعن صاحب التتمة والتهديب تقديمها عليهما واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التنبيه عن الكل وأقره في التتمة (فإن استويا) أي الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الإسلام والنسب وكذا الهجرة (فتظاقت الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها لأنها تقضي إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع أي يقدم بكل منها على مقابلة فان استويا فافها ونشأ أفرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب بتمهيد يقدم في النسب الهاشمي أو المطلب من قريش على غيره وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع العجم وفي الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كجارة وأجارة وأذن من سيد العبد (أولى) بالإمامة فيما استحق منفعته إذا كان أهلا لها من غير الأجني عن ذلك الموضع (فإن لم يكن أهلا) لها كأمراء الرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلا وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابن داود في بيته ولا في سلطانه وعبارة الروضة كأصلها والمحترز وساكن الموضع بحق وصدقه على الصور الأربع المذكورة كما في الروضة وأصلها أوضع من صدق قوله مستحق المنفعة عليها الذنوع في صدقه على الأخيرين منها (وبقدم) السيد (على عبده الساكن) بأذنه سواء أذن له في التجارة أم لا لرجوع فائدة السكون إليه دون العبد فلا يجبي فيه خلاف المستعير لأن رجوع فائدة السكون إليه (لا مكانه في ماله) أي المالك لأن سيده أجني منه (والأصح تقديم المستعير على المكري) المالك نظرا إلى ملك المنفعة

والسن والنسب فإن استويا فافها فسيأتي وإن اختص أحدهما بأحد هما مع الاستواء في الباقي قدم وإن تعارضت ففقه ماسبق انتهى (قوله) على أولاد غيرهم رجاء يشمل ذلك ولد الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج ووجهه أن الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كآبائه وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقدم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقدم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلة للتأويل والله أعلم (قول) المتن ونحوه مثل له الاستوى رحمه الله بالموصى له بالمنفعة مدة حياته فإنه يستحقها أولا بملكها لأنها لا تورث عنه وحينئذ فعبارة المهاجرات لا تشمل المستعير والعبد (قوله) من غير الأجني فيسببه ثلاثا

بعدميل يأتي من تقدم السيد والمعبر (قول) المتن فإن لم يكن اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير لا يأذن بحضرة المعبر عنه عليه الاستوى رحمه الله ووجه الإفادة أن المستعير والعبد على ما شرح الاستوى لا يستفادان من المهاجرات (قوله) على الأخيرين منها أن المستعير لا يستحق المنفعة قال الاستوى ولا الاتفاق حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لو قرئ ونحوه بالرفع انضم معمول عبارة المهاجرات لذلك واستغنى عن التال الذي تكافه الاستوى وأعلم أن الاستوى جعل قول المهاجرات بملك عائدا على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أتى الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما بلوح ذلك من صنيع المصنف فائدة السكون مصدر سكن المكان (قوله) لرجوع فائدة السكون إليه زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله) إليه الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول) المتن على المكري أي المالك للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما المكري غير المالك فالمكري مقدم عليه بلا خلاف

والثاني ينظر الى ملك الرتبة (و) تقديم (المعبر على المستعبر) للملكة الرتبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعبر لانه صاحب السكنى الى أن يمنع والامام الراتب للسجد أولى من غيره فان لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره (والوالى في محل ولايته أولى من الآفقه والمالك) فماذا كرمهمما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يليق بهذل الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى وعبارة المحزر كالشرح والوالى في محل ولايته أولى من غيره وان اختص ذلك الغير بصفات مريحة وهو أولى من مالك المنفعة أيضا فعدل المصنف من بعضه الى مقاله نظر المآل

* (فصل لا يتقدم) * المأموم (على امامه في الموقف) لانه لم يتقل عن أحد من المقدين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (فان تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل تقدمه عليه في الفعل والتقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على يساره وعبارة المحزر لم تتعدوا الشرح لا تتعدوا لوتقدم عند التحريم وتبطل لو تقدم في خلالها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه عليه فالصحيح المنصوص في الام تصح صلاته لان الاصل عدم الفساد وقيل ان جاء من خلف الامام صحت لان الاصل عدم تقدمه أو من قدامه لم تصح لان الاصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا أوجه (ولا تضر مساواته) للامام (ويندب تخلفه) عنه (قليلًا) فتكره مساواته كما قاله في شرح المذهب (والاعتبار) في التقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القدم فلو تساوا بآفقه وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضرر وفي القعود بالآلية وفي الاضطجاع بالخنب ذكره البغوي في فتاويه (ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الامام خلف المقام (ولا يضر كونه) أى المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه اليها في جهته (في الاصح) تغريعا على الجديد لا تنفاه تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكورة بخلاف الاقرب في جهة الامام فيضركموا والجمهور قطعوا بالآل وقول وعبر فيه في الروضة بالمذهب وقول المحزر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا الوقت) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتهما) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذى توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به ونهجهما ذكره الراغب في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجا جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التى توجه اليها الامام على الجديد لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذك عن يمينه) أى الامام بالغياكل المأموم اوصيا (فان حضر آخر) في القيام (احرم عن يساره) ثم تقدم الامام أو يتأخران حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بنت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه فترجم البيهقي عليه باب الرجل يأثم بالرجل وعلى الاول باب الصبي يأثم بالرجل ولو جاء الثاني في التشهد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يمكن الا التقدم والتأخر لصيق المكان من احد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في ابتداء (رجلان أو رجل وصبي صفا)

(قوله) للملكة الرتبة الا حسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعبر ووجه الاحسنة شمول هذا المعبر غير المالك للرتبة فانه مثل مالهما فيما يظهر (قول) المتن والمالك أى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوى والوالى يشمل القضاة وغيرهم (قوله) فماذا كرمهمما أولى لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والنجاة انه أولى من المالك الفاسق أى اذا رضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يسبق له التقدم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق * (فصل لا يتقدم الى آخره) * (قوله) كما لا تبطل الخ أى يجامع انها مخالفة في الموقف (قول) المتن ولا تضر مساواته قال ابن الرتبة بالاتفاق (قول) المتن ويندب تخلفه الخ قال الاسنوى خوفا من التقدم ومراعاة للآلية بل تكره المساواة انتهى (قوله) وهو مؤخر التقدم ايضا هذا ما نقل القاضي هياص عن الامام فى انه القدر الذى أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن السابق انتهى أقول وهذا الاخير فيه نظرات كثير من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شئ من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول) المتن ويستدبرون كانه قال محل ما ساف اذا هدوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا

(قوله) والمرأة خلف الرجل لو كانت محرما للرجل فالظاهر انهما يصفا خلفه (قوله) ويتم خلفه أى فيثبت ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب أولى (قول) المتن وسطهن قال الجوهرى جلست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافه والفتح ووربما يصحكن وليس (٩٤) بالوجه انتهى (قوله) روى البيهقي

الح في الكفاية عن الشافعي رضى الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة اذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضى الله عنه وذلك تصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن وليساعده المجرور ينبغي أن يحصل لهذا المساعدة فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قوله) وقد يعلم هداية غيره الخ منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوى رحمه الله على انه لا يشترط العلم بالانتقال في حال الانتقال بدليل الاكتفاء برؤية بعض الصف قال وجبئنا فالنجه حصول العلم قبل تأخره عن شئ يكون به مختلفا بغير عذر ونبه أيضا على أن قضية الخلافهم ان المبلغ لا فرق فيه بين المصلى وغيره وانه ينبغي أن يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الاصحى على القبلة فقد قال في شرح المذهب يقبل خبر الصبي فيما طرأ به الشاهدة قال الاسنوى ومثلنا فرد منه انتهى (قوله) نافذة منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد اذا حال بينه وبين المسجد شيئا لا تصح صلاته يصح أن خالف في ذلك البلقيني وأفتى هو وكذا الاسنوى بالصحة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه

أى قاما منا (خلفه وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أم سليم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة وخشي وقت الرجل عن يمينه والخشي خلفهما الاحتمال انه امرأة والمرأة خلف الخشي لاحتمال انه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليليني بتشديد النون بعد الباء وبجذفها وتخفيف النون وابتان والنهي جمع نية بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتبعية ثم الخنثاء ثم النساء (وتقف امامتهن وسطهن) يسكون الذين روى البيهقي باسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما أمتنا نساء فقامتا وسطهن ولو أمهت خشي تقدم عليهن ذكر في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجد سعة) فيه (والا فلخير شخصا) منه (بعد الاحرام وليساعده المجرور) بموافقة فيقف معه صفا روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى فلا دخلت في الصف وأجرت رجلا من الصف فيصلى معك أعد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخارى عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد وفي رواية لابن داود بسند البخارى فركع دون الصف ثم مشى الى الصف فلم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة كأصلها انه أن يتخرق الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدامة لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساق في المقارنة (ويشترط علمه) أى المأموم (بانتقالات الامام) ليتمكن من متابعتها (بأن يراه أو بعض صف أو يسمعه أو يبلغا) وفي الروضة كأصلها وقد يعلم هداية غيره اذا كان أعمى أو أعمى في طلبة (واذا جعها مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة وحالات ابنية) نافذة اغلق ابوابها اولا وقيل لا يصح في الاغلاق واذا لم تكن نافذة لا بعد الجامع لهما مسجد واحد (ولو كانا بغضا) أى مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع) بذراع الأدمى (تقريبا وقبل تحديد) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك محجة عين وعلى التقريب لا تضر زيادة أذرع يسيرة كثلثة ونحوها وتضر على التحديد قاله في شرح المذهب (فان تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به ما في الروضة كأصلها انه لو وقف خلف الامام شخصان أو شخصان احدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الأخير والاول) من الشخصين والصفين لا بين الأخير والامام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والأخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفضاء المملوك والوقف والميعوض) أى الذى بعضه ملك وبعضه وقف والموات كافي المحرر والمخروط والسقف

لأن مدار ما علل به الشجنان عدم الجهة عند عدم النفوذ على انه لا يعد السأ آن حيث لم مسجد او ذلك مختلف في الصورة المذكورة كما انتهى أقول وهو سند قوى والله أعلم (قول) المتن تقرىسا قال الامام كيف بطمع الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علالة انتهى وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط

(نزل) المتز ولا يضرب الشارع الخ أى قياسا على غير ذلك من الفضاء وكالو كانا في سفينتين مكشوفتين من مكان واحد فضيته أنه لو كان البيت والهيكل مثلام من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يتجس به بالنسبة الى الطريقة الثانية لكن الاستوى رحمه الله اذ يحى أن الذى دل عليه كلام الرافعي أن المكانين كالمكان قال أغنى الاستوى رحمه الله لكن مع مراعاة باقى الشروط من محاذاة الاسفل للاعلى يجزئ منهما انتهى وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذى اعتبره فهما المحاذاة أيضا وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارح كما سيأتى خسه بالاولى (٩٥) ثم ان ما اقتضاه صنيع الاستوى رحمه الله من صحة الصلاة فى الناعين من مكانين حتى

هنا أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد درأيت فى التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضا من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما فى المدارس المشتملة على هذه الامور الثلاثة فإذا وقف الامام فى أحدها والمأموم فى آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن أحكم ما عبارة المحرر وأولاهما ولم يصرح فى غيره بترجيح والاولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين (قول) المتن كلفضاء أى قياسا على الفضاء فى كلامه اشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن حائل قال الاستوى أى ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه فلاقته يقتضى أن الباب النافذ يسمى حائلا انتهى وأما الشارح فانه فرض الكلام فى الطريقة الثانية ثم ألحق الاول بهما فى الباب المغلق والمردود والشباك كنهه عليه آخر (قوله) فرض الباب أى المغلق والمردود وكذا المقنوع فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الاستوى السالف فى الحاشية التى قبل هذه (قول) المتن أو عكسه قال الاستوى ضمير يرجع الى الوقوف (قوله) أى المأموم كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الاستوى فقال أى بعض يدين أحدهما بعض يدين

كفى شرح المذهب كاصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضرب) بين الشخصين أو الصفيين (الشارع المطروق والنهر المحجوج الى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارح قد نكث فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والماء حائل كالجدار واجب بجنب العسر والحيلولة المذكورين ولا يضرب جزما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور من احد طرفيه الى الآخر من غير سباحة بالوقوف فوقه أو المشى فيه أو على جسر ممدود على حافته وذكر فى شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الامام أو يساره أيضا (فان كانا فى بناءين ككهف وصفة أو بيت) من مكان واحد (فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم مينا أو شمالا) لبناء الامام (وجب اتصال صف من احد البناءين بالآخر) كان يقف واحد بطرف الصفة وآخر بالآخر متصل به وذلك ليحصل الربط بين الامام والمأموم فى الموقف الذى اوجب اختلاف البناء فقرافهما فيه (ولا يضرب) فى الاتصال المذكور (فرجة لا تسع واثقا فى الاصح) نظر للعرف فى ذلك والثانى ينظر الى الحقيقة (وان كان) بناء المأموم (خلف بناء الامام فالصحيح) من وجهين احدهما منع القدوة لانتفاء الربط بما تقدم (صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين البناءين وقف احدهما بآخر بناء الامام والثانى بأول بناء المأموم كما فى الروضة واصلها (اكثر من ثلاثة أذرع) تقرىبا القدر المشروع بين الصفيين لا مكان السجود بعد ان به متصلين وهذا الاتصال هو الرابط بين الامام والمأموم فى الموقف هنا (والطريق الثانى لا يشترط الا القرب كلفضاء) بأن لا يزيد ما بين الامام والمأموم على ثلثائة ذراع (ان لم يكن حائل أو حال) مافيه (باب نافذ) يقف بجذائه صف أو رجل كما فى الروضة وأصلها (فان حال ما بينه المرو ولا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أحدهما فى اصل الروضة عدم صحة القدوة اخذنا من فهمه الآتى فى المسجد مع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أى لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان فى المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضا ويلحق بالجدار الباب المغلق وبالشباك الباب المردود اخذنا مما سيأتى ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب والشباك بحكمهما عليها (قلت الطريق الثانى أصح والله أعلم وإذا صح اقتداؤه فى بناء آخر) على الطريق الاول والثانى (صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينهما وبين الامام) ويكون ذلك كالامام لمن خلفه لا يجوز تقدمهم عليه قال القاضى حين ولا يقدم تكبيرهم أى لا حرام على تكبيره وجزم به فى التحقيق (ولو وقف فى علو وامامه فى سفلى أو عكسه) ككهف الدار وصفة مرتفعة أو سطحها (شرط محاذاة بعض يدين) أى المأموم (بعض يدين) أى الامام كان يجازى رأس السافل قدم العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار فى السافل بمعتدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يجز ولو قام معتدل القامة لحاقى كفى ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الاولى ليس كافيا وحده بل يضم الى

الآخر (قوله) والاعتبار فى السافل الخ لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذها لظاهر الصحة خلافا لما فى شرح الروض (قوله) المبني على الطريقة الاولى خالف الاستوى فى ذلك حيث قال بصورة المسألة أن لا يكونا فى مسجد فان كانا مع مطلقا انتهى فاقضى صنيعه ان الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما لو كان المرتفع آكاما نظرا الى انه ما فى قرار واحد وان اخلفا علوا وسفلا ولكن العرفا فى فهم كانهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة فى جريان ذلك على الطريقين

(قوله) على الطريقة المذكورة لعل هذا المحل مأخذاً للشارح النساء على الأولى (قول) المتن وقيل من آخره أي نظراً إلى أن الاتصال مرعي بينه وبين الإمام لا بينه وبين المسجد * تنبيه * لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجاً فلا اعتبار من آخر المسجد أيضاً من موقف المأموم بنه عليه الإمام رحمه الله (قول) المتن منع أي وأن علم المأموم الانتقال (قوله) وقيل بشرط اتصال الخ يعني وقيل بآتي هنا طريق المراوزة وقس عليه ما سياتي عن البغوي * فرع * الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيها الطريقتان (قوله) وهو جامع لما في الروضة الخ وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الصحيح الحاقه بالموات وقيل بشرط الاتصال بالحاقه بالموات هو ما بحثه في الروضة واشترط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله) وهو جامع أيضاً (٩٦) الضمير فيه راجع لقوله كذا ذكره وقوله

بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك (قوله) وأنه الضمير راجع لقوله أن البغوي (قول) المتن ولا يقوم قال الاستنوي ينبغي أن يريد به التوجه والاقبال يشمل من يصلي من غير قيام (قول) المتن حتى يفرغ المؤذن ينبغي أن يحمل على معناه التفرغ ليشمل ما لو أقام غير من أذن (قوله) إذا أقيمت الصلاة وفي رواية ابن حبان إذا أخذ المؤذن في الإقامة (قوله) أن لم يخش إلى آخره بحث الاستنوي اتساعه إذا راجعاً إلى أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحينئذ ينبغي أن تجعل اللفظ في الجماعة للجنس لانه انتهى (قوله) لأنها أولى منه بفرضيتها الخ عبارة الاستنوي لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال اعني الاستنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضاً أنه يطلب منه ذلك خوفاً من فوته فضيلة التحريم وإن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الدخائر ثم رحمه

* (فصل شرط القدوة الخ) * (قول) المتعمم التكبير قال الرافعي كسائر ما يوجب وقضيته كما قال الاستنوي أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط

ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في العنق فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في العنق متصلاً به قاله الرافعي وأسقطه من الروضة (ولو وقف في موات وإمامه في مسجد) اتصاله بالموات (فإن لم يحل شيء) بين الإمام والمأموم (فالشرط التقارب) أي أن لا يزيد على ثلثمائة ذراع كما في الفضاء (معتبراً من آخر المسجد) لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل) من (آخره) فيه فإن لم يكن فيه إلا الإمام فمن موقفه (وإن حال جدار) لا باب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب الرود والشباك في التصحيح) نظراً إلى منع المشاهدة في الأول ومنع الاستطراد في الثاني والمتقابل ينظر إلى الاستطراد في الأول والمشاهدة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بجذائه والصف المتصل به وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداءه للحائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمسجد لانه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كالموات وقيل بشرط اتصال الصف من المسجد بالطريق والفضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا ذكره في شرح المهذب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كأصلها أن البغوي قال بشرط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون كالموات (قلت بكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه الحاجة) كتعليم الإمام المأمومين صفة الصلاة وكتبليغ المأموم تكبير الإمام (فيستحب) ارتفاعهما لذلك (ولا يقوم) مراد الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لانه وقت الدخول في الصلاة (ولا يتبدى نقلاً بعد شروعه) أي المؤذن (فيها) لحديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه أتمه أن لم يخش فون الجماعة) باتساعه (والله أعلم) فإن خشية قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه بفرضيتها أو تأكدتها وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام ففوتها بسلامه كما صرح به هنا في شرح المهذب

* (فصل شرط القدوة) * في الابتداء (أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) والأفلا تكون صلاته صلاة جماعة أو جماعة صالحة للإمام وعبرهم فيه أبو إسحاق ذكره في الكفاية وتتبع بالعربية الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة ويصح أنه لا يوجب اقتدائهم على الاقتداء وذكر ذلك في باب صفة الصلاة وسيأتي جواز قدوة الشفرد في خلال صلاته في الظاهر ولا تكبير فيها (والجمعة كغيرها) في اشتراط الآية المذكورة (على الصحيح) والثاني يقول اختصت بأنها لا تنصع إلا بالجماعة فلا حاجة إلى بينها فيها (فلذلك هذه الآية ونائب في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح) لانه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول المراد بالتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتقار كثير له فلا نزاع في المعنى (ولا يجب

كونها مع التكبير بهما في خلال الصلاة وإنما اشترطت الآية لأن المتابعة محمل وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات تعين (قوله) ويتعين بالعربية الحالية للاقتداء عبارة السبكي كذا مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فراجع ذلك إلى نية الاقتداء (قوله) فلا حاجة إلى ذكر الاستنوي بدله وكان الاستنوي بنية الجماعة مغبياً عن التعريف بنية الجماعة (قوله) من غير رابط بينهما زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه

(قوله) في البية هو معنى عبارة الروضة حيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في بيته الامام انتهى وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشك تكليفه المعرفة (قول) المتن فان عنه الخ ليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته وانما المراد أن يعتد به بقلبه زيدافين عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالياء بدل الك كان أولى فيما يظهر فلي تأمل (قوله) لتابعته اشار به هذا الى ان وجه البطلان المتابعة بعد ذلك والافتد انعقدت منفردا واذ لم يتابع لا بطلان وهذا ما حاوله السبكي والاسنوي وخالف شيخنا تعالى لزر كشي ويشهد لهما حاله متبقي الامام بالهتزم والوصلى خلف رجل فبان أثني (قوله) فان قال الحاضر ليس المراد تعين القول اللفظي وانما المراد أن يقصد بقلبه الحاضر أو يشير اليه اشارة قلبية وقوله فان قال (٩٧) أي في حالة التعيين ثم الخطأ فاقضى ذلك ان التعيين قد يفارق الربط القلبي

بالحاضر وتصويره عسر قال في النهاية وان تكلف منه كلف خصوص يعرف الاقتداء بزيد فبان انه عمرو (بطلت) صلاته لتابعته من لم ينو الاقتداء به فان قال الحاضر أو هذا فوجه ان قال في الروضة الاربع صحة الاقتداء (ولا يشترط للامامية الامامة) في صحة الاقتداء به (ويستحب) له لئلا فضيلة الجماعة وقيل بنا لها من غيرية لتأذي شعار الجماعة بما جرى وقال القاضي حسين فيمن صلى منفردا فاقضى به جمع ولم يعلم هم ينال فضيلة الجماعة لانهم نالوها بسببه كذا في أصل الروضة عن القاضي حسين زاد في شرح المذهب عنه انه ان علم هم ولم ينو الامامة لم تحصل له الفضيلة وعبر في قوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة والاصح لا تصح وبه قال القاضي حسين وسكت الشهاب عن وقتية الامامة وذكر الجويني في البصرة انها عند الاحرام وقال في البيان في باب صفة الصلاة تجوز بعده وقال هنا لا تصح عنده أي لانه ليس بامام الآن (فلو أخطأ في تعيين تابعه) الذي نوى الامامة به (لم يضر) لان غلطه في البية لا يزيد على تركها وهو جائز كما سبق (وتصح قدوة المؤذي بالقاضي والمفترض بالتفعل وفي الظهر بالعصر وبالعكس) أي القاضي بالمؤذي والتفعل بالمفترض وفي العصر بالظهر ولا يضر اختلاف بية الامام والمأموم (وكذا الظهر بالصبح والمغرب وهو) أي المقتدى في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت) في الصبح والجلوس الآخر في المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما) بالية واستقراره أفضل ذكره في شرح المذهب (ويجوز الصبح خلف الظهر في الظهر) وقطع به كعكسه بجماع انهما صلاتان متفتحتان في النظم والثاني ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام (فاذا اقام) الامام (لثالثة ان شاء) المأموم (فأرقه) بالية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في الثانية) بان وقف الامام يسيرا (قنت والتركه) قال في الروضة كأصلها ولا شيء عليه أي لا يجبره بالسجود لان الامام يحكمه عنه (وله فراقه) بالية (ليقت) تحصيل السنة ولو صلى المغرب خلف الظهر فاذا اقام الامام الى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالية ويجلس ويشهد ويسلم وليس له انتظاره في الاصح لانه أحدث تشهد الميفعلة الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أي الصلاتين (ككتوبة وكوف أو جنازة لم تصح) القدوة فبهما (على الصبح) لتعذر متابعتها والثاني تصح لاكتساب الفضيلة وبراعي كل واجبات

٢٥ ل ج المتن والمفترض بالتفعل دليله قصة معاذ رضي الله عنه وقيل عليه الاولى والاخيرة (قول) المتن كالمسبوق فيه اشارة الى الدليل أعنى القياس على المسبوق (قوله) ذكره في شرح المذهب أي ويستحب له أيضا استمراره القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المناج كالمسبوق (قول) المتن ويجوز الصبح خلف الظهر ولا تجوز الجمعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو مقصورة (قوله) كعكس راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله) والثاني ينظر الى أي وذلك يجوز الى المفارقة ورد بأنها غير لازمة بل الانتظار أفضل قال الاسنوي ويستفاد من تعليل البطلان ان الامام لو سبقه بالاثنين من الظهر صح الاقتداء مجزئا (قوله) ولا شيء عليه قال الاسنوي القياس السجود انتهى ولعل وجهه القياس على المخالف اذ اتركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول) المتن وله فراقه قال السبكي وتركه الفراق أفضل كقطع القدوة بالعدر (قول) المتن أو جنازة قال الاسنوي لو عبر بالواو لا فادست مسائل في المذكورات

(فصل يجب متابعة الامام) * (قول) المتن متابعة لوعبر بالتبعية كان أولى لان المتابعة مفاعلة من الجانبين (قول) المتن بأن تأخر الخ هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أى ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله) على ما سياتى بيانه أى ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتى فلا اعتراض وأما المقارنة فقد صرح بها (قوله) انما جعل (٩٨) الامام الحديث هذا الحديث يستفاد

منه منع التقدم والتأخر والاقل خاص يمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) ويشترط الخ غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تنفي به بل ربما توهم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم فهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعد ولو سبق امامه بالتحرّم لم تعتقد نصريح بما يفهم من هنا والله أعلم ولا يجوز أن يقال المقارنة ولو في جزء لا ناقول المراد من المقارنة في المتن المساواة من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله) مفقوتة فضيلة الجماعة ينبغي أن تخص تقويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله) وفي أصلها أى والذي في أصلها الخ (قول) المتن لم تبطل في الاصح لكنه مكر ونقله السبكي عن النووي (قوله) ولو اعتدل الامام الى آخره كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المناج (قوله) بركن أى فقط (قوله) ولو استقل الخ حكمه ذكره هذايان شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض القسم فحين تخلف بركتين أو مع فراغه منها بأن ابتداء الرفع الخ قضيته انه لو ابتداء الرفع قبل فراغه لا يسعى على نظم صلاته لكنه قد فسر الاكثر فيما

صلاته فاذا اقتدى مصلى المكتوبة بمصلى الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذكار التي ينهاى اذا كبر الامام الثانية تخبره وبين ان يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الامام أو بمصلى الكسوف يتابعه في الركوع الأول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقة وان شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعده لما فيه من تطويل الركن القصير

(فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان تأخر ابتداء فعله) * أى المأموم (عن ابتدائه) أى الامام أى ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أى فراغ الامام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سياتى به وفي صحيح مسلم حديث لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضر الا تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أى تمتع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وقيل نضر المقارنة في السلام أيضاً اعتبار الخلط بالتحرّم ثم المقارنة في الافعال مكرهة مفقوتة فضيلة الجماعة جزمه في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان الجماعة تحصل لنهايتها وان المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وان تخلف) للمأموم (بركن) فعلى (بان فراغ الامام منه وهو فيما قبله) كان ابتداء الامام رفع الاعتدال والمأموم في القيام (لم تبطل) صلاته وان لم يكن عذر (في الاصح) لان تخلفه يسير والثاني تبطل في التخلف من غير عذر ولو اعتدل الامام والمأموم في القيام لم تبطل صلاته في الاصح في الروضة (أو) تخلف (بركنين بان فراغ) الامام (منهما وهو فيما قبلهما) كان ابتداء الامام هوى السجود والمأموم في قيام القراءة (فان لم يكن عذر) كتخلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير عذر (وان كن) عذر (بان أسرع) الامام (قراءته وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة) وهو بطئ القراءة ولو اشتغل بانها ما لا اعتدل الامام وسجد قبله (فقبل تبعه وتسقط البقية) للعذر (والصحيح) لا بل (يتهاوى يسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة وهي الطويلة) فلا يعدمها القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين كما تقدم في سجود السهو ويسعى خلفه اذا فراغ من الفاتحة قبل فراغ الامام من السجدة الثانية أو مع فراغه منها بان ابتداء الرفع اعتباراً بقية الركعة (فان سبق بأكثر) من الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للشهادة (فقبل يفارقه) بالية

يأتى بأن لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود أو جالس للشهادة هذه الصورة يكثر تخلفها الطرفين لكن يؤيد الثاني ما في الرافعي اعذر والروضة من ان محل القولين فيمن زحمت عن السجود اذا ركع الامام في الثانية وقبل ذلك لا يوافقته انتهى لكن قال الاسنوي ان الرافعي مثل الاكثر بما ذكره ومثله أيضاً بما اذا رفع الامام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في القيام انتهى فراجع الرافعي فاني لم ار الثاني فيه لكن مع محجة في الكشف (قوله) اعتباراً بقية الركعة انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الاخير الذي فيه الامام من الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظراً لانه يتخلف فيما لو زحمت عن السجود وكان المراد القدر الذي أدركه المأموم مع الامام أولاً (قوله) لتشهد انظر هل المراد الاخير

(قول) المتن يتبعه أي قبل تخلف أدنى تخلف بطلت نظراً لما مضى من التخلف وإن كان معذوراً بهذا ما ظهر لي من كلامهم فليأمل نعم يستثنى ما إذا كان عذره في التخلف لرحمة وكذا نسيان التسمية كقوله ابن المقرئ أي فإنه لا يضر التخلف بالأكثراً ما عذر الرحمة أو النسيان فائماً ثم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الإمام للتشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فظاهر أنه ينبغي على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل اكتمالها فيجوز أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) ويركع مع الإمام لعموم قوله صلى الله عليه وسلم (٩٩) وإذا ركع فاركعوا (قوله) الذي هو محلها أي بخلاف ما إذا أدركوا كعادتها (قوله)

وتخلف عن الإمام اتظر هذا التخلف (قوله) غير معذور أي مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسألة (قوله) فإن لم يدرك الإمام عبارة شيخنا في شرح الهجعة فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وخبره في التحقيق قال الفارقي وصورة المسألة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده والفتاوى قطعاً ولا يقرأ انتهى أقول وكلام الفارقي في هذا مشكل لا يسمح به من منعه من الركوع وواجب القراءة عليه لتقصيره بالاشتغال بالسنة عن الفرض فليأمل (قوله) وسكانها الخ حيث قال في فاتحته (قوله) أي يظن الخ لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فأخلف فيجوز أن يعذر ببطء القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوى والقاضى والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعديل بالقصر وقولهم لأنه قصر باشتغاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأموراً فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك زمناً يسع الفاتحة وأما احتمال أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لأنه لا معذور وقد اشتغل بشئ

لتعذر الموافقة (والاصح) لا يفسر قبل (يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته كالسبوق وقيل يراد بنظم صلاة نفسه ويجزى على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغل بدعاء الاقتراح) وقد ركع الإمام (فمعذور) كبطئ القراءة فيأتي فيه ما سبق (هذا كما في) المأموم (الموافق) بأن أدرك محل الفاتحة (فأمام سبق ركع الإمام في فاتحته فالاصح أنه إن لم يشتغل بالاقتراح والتعوذ ترك قراءة ركع) مع الإمام لأنه لم يدرك غير ما قرأه (وهو) بالركوع مع الإمام (مدرك للركعة) حكماً (والا) أي وإن اشتغل بالاقتراح أو التعوذ (لزمه قراءة بقدره) لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بقوته بالاشتغال بما لم يؤمر به والثاني يترك القراءة ويركع مع الإمام مطلقاً وما اشتغل به مأموره في الجملة والثالث يتخلف ويتم الفاتحة مطلقاً لأنه أدرك القيام الذي هو محلها فإن ركع مع الإمام على هذا والشق الثاني من التفصيل بطلت صلاته وإن تخلف عن الإمام على الوجه الثاني والشق الأول من التفصيل لا تمام الفاتحة حتى رفع الإمام من الركوع فاتته الركعة لأنه غير معذور ولا تطل صلاته إذا قلنا التخلف بركن لا يطل وقيل تطل لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتته ركعة فهو كالتخلف بها أما التخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ أقدر ما فاته فقال البغوى وهو معذور لأنه بالقرآن والمتولى كالقاضي حسن غير معذور لاشتغاله بالسنة عن الفرض أي فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كامه ولا ينافي ذلك قول البغوى بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فوته بتقصيره إلا أن يريد أنه كبطئ القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكانها عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (الأن يعلم) أي يظن (أدراكها) مع الاشتغال بسنة من اقتراح أو تعوذ فيأتيها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) بأن نسها (أو شك) في فعلها (لم يعد إليها) بالعود إلى محلها لقوانه (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو مختلف بعذر) كما في بطئ القراءة وقيل لا تقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع) ويتدارك بعد سلام الإمام ركعة (ولو سبق أمامه التحريم لم تنعقد) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالفاتحة أو بالتشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه وقيل يجب إعادته) مع فعل الإمام له أو بعده وقيل يضره أي تطل صلاته (ولو تقدم) على الإمام (بفعل ركوع) وسجودان (كن) ذلك (بركنين) وهو عامد عالم بالتحريم (بطلت) صلاته لفحص المخالفة

هو مأموره فيعيد بل يجوز أيضاً فرض مسألة البغوى والقاضى في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزى شرح به وحينئذ يشكك التعديل السالف (قول) المتن وهو مختلف بعذر لو فرض ترك الفاتحة محمد احتج ركع الإمام فعن ابن الرفعة فارق وبشر وأبو حنيفة في شرح الروض أنه يقرأ ويحب المفاارقة وقت خوفه من سبق ركنين (قول) المتن وقيل يركع أي لحديث وإذا ركع فاركعوا (قوله) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلى آخره أنهم أنه لو تأخر شرعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتى هذا الخلاف وكذا الوسيلة ولكن لم يفرغ قبل شروع (قول) المتن لم يضره لأن ذلك لا يضبط كما في بعد الإمام أو سراره أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحص المخالفة وقوله وقيل يجب إعادته علل بأن فعله مترتب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله

(قوله) فلا تبطل لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه بخير كما سياتى على الامم وقد يقال في الاولى الواجب عوده الى الامام أو الركن الذي لا يبطل السبق به ولم ار في ذلك شيئا وعليه فلو هو للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال أو الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله) بأن فرغ منه زاد الاسنوى وان يصل الى غيره (قوله) فيجوز ان يقدر مثله الى آخره أى فيجوز أن تجرى مقالتهم هذه في التخلف الخ ولو لم يكن العتد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله) ففي العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير أقول قد سلف عن غير (١٠٠) أهو عتبتين أن محمل البطلان اذا هتد

الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعده ما وقضيته ان هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جاز فيا لوسبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه اى فيستحب العود في العمد ويتخير في السهو

* (فصل خرج الامام من الصلاة الخ) * (قول) المتن انقطع القدوة أى فلا يقال ان المأموم باق فيها حكما فله ان يقتدى بغيره ويقتدى بغيره ويسجد لسهو أيضا كذا في الاسنوى وهل يسجد لسهو الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه (قوله) سواء الخ الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشرع الا فيما استثنى قال الاسنوى ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصوله ابدليل جوازه في الجمعة بعد حصول ركعة انتهى ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله) والحقواب قضيته ان هذا لا يرخص في الإبداء (قوله) لمن لا يصبر الخ أى فليس التطويل عذرا الا بهذا القيد (قول) المتن ولو أحرمت منفردا الخ خرج بهذا ما واقتضها في

بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيما بقى بعد سلام الامام بركعة (والا) بان كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمدا كان أو سهوا لان المخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد بان فرغ منه والامام فيما قبله قبل وغير تمام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجد قال الرافي وتبعه المصنف فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان المخالفة فيه أخش تنه اذا ركع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه البغوى والامام لا يجوز له العود فان عادت بطلت صلاته لانه زاد ركعا وفي التحقيق وشرح المذهب وقبل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والدوام وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاية في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم يبطل الحديث النبى أول الفصل وغيره

* (فصل) اذا (خرج الامام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطع القدوة) به (فان لم يخرج وقطعه المأموم) بان نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لان السنة لا يلزم اتمامها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائزة كما ذكر في السير (وفي قول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز البعد) فبطل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أى ابتداء هو ما ضبط به الامام العذر والحقواب ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أى القراءة لمن لا يصبر اضعف أو شغل كافى المحرر وغيره (أو ترك سنة مقصودة كشهد) وقتوت في فارقته لياق بها (ولو أحرمت منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الاظهر) كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماما والثاني يقول الجواز يؤدى الى تحريم المأموم قبل الامام وتبطل الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أى غير ركعة الامام متقدما عليه أو متأخرا عنه وقطع بعضهم بالمتن في هذه الصورة لا خلافا ههما (ثم يتبعه قائما كان أو قاعدا) وان كان على خلاف نظم صلاته لم يقتدره رعاية لحق الاقتداء (فان فرغ الامام أولا فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فان شاء فارقه) بالية (وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم

جماعة ثم نقل نفسه لاخرى فانه يجوز قطعها كما في التحقيق وشرح المذهب (قوله) يؤدى الى معناه انه صار مأموما بالية وقد يكون اقتنع هذه الصلاة قبل الامام فيصير محرما هذه الصلاة قبل اتمه فيها وفي العبارة اشعار بان الجماعة تعطف على الماخى (قول) المتن فان فرغ الامام الخ لو كان في تشهد الا حبر والامام فتم فيجتمل الجواز وان يفارق في الحال ويحتمل المنع وأما الجمعة مع الانتظار فر بما يمنع منه عدم اتفاقهما في الجلوس كما في المغرب خلف الظهر (قوله) وهو أفضل قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرهه الاقتداء وقد يجاب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لابتاى الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله) ثم الجواز في قطع القدوة احتريزه من قطع الصلاة فانه حرام في فرض العبد دون غيره الاما استثنى من فروض الكفايات (قوله) ويؤخذ منها الضمير فيه يرجع لقوله الكراهة

(قوله) وظاهرهما لا تقوت في المدة سارقة المخير بينهما وبين الانتظار من جملة صورته اقتداء المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقد صرح الشارح أولاً بان مثل هذه الأفضلية له فليجمل كلامه على غير هذا فان أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك انهما مسنونان في مثل ذلك وقضية قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظاهر في الاظهر انهما ليست فرضاً ولا سنة فأين الفضيلة الخاصة للجماعة وان

أراد التصور بما لو ترك الامام بعضاً أو طول أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم إلا أن يؤول الانتظار بالاستقرار في الصلاة وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المستثنان المذكوران في كلامنا أولاً وهو مشكل اذ كيف يحكم بالكره في الاولى ثم يعترف بحصول الفضيلة (قول) المتن تشهد في ثابته قد وافقنا الحنفية على هذا (قول) المتن ويكره للأحرام الخ لوقوع بعض التكبير راكعاً لم تعقد فرضاً قطعاً ولا نقلاً على الأصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجه هذا والله أعلم أن التكبير التحريمي ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد صار فيه حالة التشريك بل لا ريب بخلاف مسألة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبارية الفرضية لا تصرف في كونها تطوعاً لا يقال قصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة بغيره بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان محبة سنة الفرضية على انه يجوز أيضاً الفرق بأن البدنية أصح من المالية (قوله) والاول بقول الخ اشتشكل الاسنوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع الية المعتبرة زاد العراقي ولم يقتضه إلا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان

في المقارنة وفواتها في الاولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة وظاهرهما لا تقوت في المفارقة المخير بينهما وبين الانتظار (وما أدركه المسبوق) مع الامام (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الامام آخرها (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الاولى منها وقت مع الامام (القنوت) في محله وفعله مع الامام للنابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لانها محل تشهد الاول وتشهد مع الامام للنابعة نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة قرأ السورة في الاخيرتين لئلا تخلو صلاته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وان أدرك) أي الامام (راكعاً أدرك الركعة فلت يشترط ان يطعن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) كذا صرح الرافعي ان صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة شعربه وهو الوجه ولم يتعرض له الا كثرون انتهى وفي الكفاية ظاهر كلام الائمة انه لا يشترط وفي المسئلة حديث البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسيأتي في الجمعة أن من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الامام في ركوع زائدة سهواً كما ذكره نالك (ولو شك في ادراك حد الاجزاء بالطمأينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركعة في الاظهر) لان الاصل عدم الادراك والثاني يقول الاصل بقاء الامام في الركوع وتبع المحرز الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكما في الشرح عن الامام وجهين وصححه في أصل الروضة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة فاطمة بالاول قال لان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصر اليه الا يقين (ويكبر للأحرام ثم للركوع) كغيره (فان بواهما تكبيرة لم تعقد صلاته) لتشرية بين فرض وسنة مقصودة (وقبل تعقد نفلاً) قال في المذهب كلوا خرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أي قطع صدقة تطوع بخلاف كمال المصنف في شرحه ودفع القياس بانه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينوبها شيئاً لم تعقد) صلاته (على الصحيح) والثاني تعقد فرضاً كصرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول قرينة الهوى تصرف اليه فتعارضتا وان نوى بالتكبيرة التحريم فقط أو الركوع فقط لم يحف الحكم كمال في المحترم من الانعقاد في الاولى وعدمه في الثانية (ولو أدرك) أي الامام (في اعتداله فابعده انتقل معه مكبراً) موافقة له في تكبيرة (والاصح انه يوافق في التشهد والتسبيحات) أيضاً والثاني لا يوافق في ذلك لانه غير محسوب له (والاصح (ان من أدرك) أي الامام (في سجدة) أولى أو ثابته (لم يكبر للانتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدرك في الركوع وفرق الاول بان الركوع محسوب لعدم السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبراً ان كان جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً بان أدرك في ثابته المغرب أو ثابته الرابعة (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدرك في ثابته الرابعة أو ثابته المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الأصح) والثاني يكبر لئلا يخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم عقب تسليمي الامام ويجوز ان يقوم عقب الاولى فلم يكتف بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره بطلت صلاته

٢٦ ل لا يشترط اتفاقاً انتهى أقول كأنهم والله أعلم اسكان قرينة الركوع اشتراطاً وانما قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والاشكال فيه قوة (قول) المتن والاصح انه يوافق علة الموافقة (قوله) أولى أو ثابته بما يخرج هذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري بكبر لانما تحسب له (قوله) أو في غيره بطلت الخ في شرح الروض بحث الاذري اغتفار قد رجسلة الاستراحة

(قوله) من حيث حصول الفضيلة الخ يعني منع منه لأن الاقتداء في خلال الصلاة ~~مكروه~~ مانع من الفضيلة كما سلف فلقد اقل في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وان كان الملائمة أن يقول من حيث فوات الفضيلة * (باب صلاة المسافر) * (قوله) المنع انما تقصر فقدم القصر للاجماع عليه (قوله) فلا قصر في الصبح تعرض لمختر هذا القيد دون (١٠٢) القيد الثانية لأن الخارج بها يأتي في

كلام المصنف (قوله) أي الجائز أي فليس المراد معناه الاصولي وحينئذ فالخارج به الحرام لا غيره ويدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قوله) المنع لافائنة الحضرة لانها قد ترتب في ذمته أربعة (قوله) المنع فلا يظهر قصره الخ نظرا الى قيام العذر (قوله) والثاني يقصر فهما أي لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله) اعتبارا للاداء عبارة غيره لانها صلافة ردت الى ركعتين فاذا فأتت يؤق بأربع كالجمعة (قوله) فالمراد الخ هذه العبارة يدعيها حكم فوائت الحضرة المستفاد من حصر القصر في المؤداة اللهم الا أن يريد بالتفصيل ما يشمل قول المنع لافائنة الحضرة فلا يراد حينئذ (قوله) المنع سورها هو بالهمزة البقية وبعدمه المحيط بالبلد (قوله) أي دور متلاصقة قال الاسنوي أي تلاصقا معنادا ونقل عن صاحب الثقة انه لو كان على باب البلد قطره اشترط مجاوزتها (قوله) وفي شرح المذهب يعني حكى في شرح المذهب عن شرح الرافي هذا التصحيح قال الشارح وهو محتمل ثم راجع الرافي فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الاسنوي الى الرافي انه يؤخذ من كلامه في الشرح الكبير لذلك وقال اعتمد ولا تقترع بما في الروضة (قوله) وهو محتمل هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح

قال في شرح المذهب ان كان متعمدا عالما فان كان ساهيا لم يطل صلاته ويسجد السهو وهل للمسبوقين أو للقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أحدهما المنع لان الجماعة حصلت واذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة آخر الاستخلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال أحدهما الجواز قال ولا تقترع بتصحيح ابن أبي عصرون المنع وكأنه اغتر بقرول الشيخ أبي حامد لعل الاصح المنع انتهى والجمع بين هذين ما تقدم عنه في الروضة ان ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد يدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره

* (باب صلاة المسافر) *

أي كيفيتها من حيث القصر والجمع المختص هو بجوازهما وختم بجواز الجمع بالمطر للقيم (انما تقصر رباعية) من الخمس فلا قصر في الصبح والمغرب (مؤداة في السفر الطويل المباح) أي الجائز طاعة كل كالمفر للجمع وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها كسفر التجارة (لافائنة الحضرة) أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائنة السفر) أي أراد قضاءها (فلا يظهر قصره في الفردون الحضرة) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فهما والثالث يتم فهما اعتبارا للاداء في القصر وهذا هو الموافق للعصر في المؤداة دون ما قبله فالمراد من نفي الحضرة للقصر في القضية ما ذكره من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقضية فائنة السفر فيه ولولشك في ان الفائنة فائنة حضر أو سفر أتم فيه احتياطا (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها وان كان داخله مواضع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أي دور متلاصقة كما في الروضة وأصلها وفي المحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الاصح) لتبعيتها للبلد بالاقامة فيها (قلت الاصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لانها لا تعد من البلد وهذا التصحيح في أصل الروضة وفي شرح المذهب عن شرح الرافي وهو محتمل (فان لم يكن) لها سور (مطلقا أو في صوب سفره) (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات معدود من البلد كالنهرين جانبها (لا الخراب) الذي لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد وصححه في شرح المذهب (و) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محيطة لانها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكره فان كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافي وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محيطة وقال الغزالي يشترط مجاوزة المحيطة

يقول هذا الذي نسبة التتويي لشرح الرافي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير بحتمه (قوله) وصححه في شرح المذهب وكذا هذا الذي نسبة لشرح المذهب صورة الاسنوي وغيره بما اذا لم يجزوه بالتعويض على العامردونه ولا اتخذ مزارع ونفي ابن النقيب الخلاف في المجهور والتخذ مزارع (قوله) الشارح لما ذكر رجوع لقوله لانه معدود من البلد وقوله بحيث يمتنعون للمهر متعلق بقوله أو منفردة

(قول) المتن واذا رجع قال الاستوى أى من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان نية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود وان رجع لحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وان كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عائداً بالنية وان لم يعد انتهى أقول لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال ان كان الحاجة في غير وطنه فهو باق على التصبر ولا تؤثر النية وان كان لوطنه فقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المنهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند التأمل وان لم يصرح فيه بحكم العود للحاجة (قول) المتن يلوغ الخ قال الاستوى رحمه الله لو أنشأ سفر من المدينة الى مكة ونوى أنه اذا قضى مناسكه رجع الى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين انتهى ولعل محله اذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها اسقاط لام لا يترخص (قوله) (١٠٣) أو غير ذلك منه مرافق الحلة وقوله فينتهى ترخصه هو الحكم المراد من المتن

(قوله) عنه لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص الى وصوله اعتباراً بقصده أو لا مسافة القصر قلت وقد يشكك عليه ما لو قصد بعد ان سار مسافة القصر الرجوع الى المحل الذي سار منه ليقبى به وكان محل إقامته فانه يقطع وان لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سأتى في كلام الشارح (قوله) ولو نوى الخ منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الاربعة ولا تنهالاً يؤثر شيئاً في الترخص (قوله) الإقامة بمكة زاد الاستوى رحمه الله قبل الفتح (قوله) والثاني قال السبكي معناه انه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع (قوله) يحسب أى يحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة مع الخ يعنى معناه انه اذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلاً حسب باقى النهار من المدة ولا نهمله وسدأ من الغد قال السبكي وعلى الأول يعنى الصحيح الذى في المتن لا يضر انضمام

وكذا قال الامام في البسائر دون المزارع والقريتان لان انفصال بينهما ما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للامام والمنفصلتان يكتفى بمجازة احدهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور فرى متفصلة أو بلدتين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالاعراب والاكراد (مجازة الحلة) مجتمعة كانت أو متفرقة بحيث يجتمعون للسفر في ناد واحد ويستعبر بعضهم من بعض وهى كائنية القرية والحلجان كالقريتين المتقاربتين ويعتبر مجاوزة مراقبتهما كطرح الرماذ وملعب الصبيان والنادى ومعاطن الابل فانها معدودة من مواضع إقامتهم (واذا رجع) من السفر (انتهى سفره بيلوغه مشروط بمجاوزة ابداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهى ترخصه (ولو نوى) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع) عنه (انقطع سفره بوضو) أى بوصول ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل اليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالنية ولو نوى إقامة مادون الاربعة في المستلثين وان زاد على الثلاثة لم يقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلانية انقطع سفره بتماها وأصل ذلك كله حديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً متعلق عليه وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كما رواه الشيخان فالترخيص بثلاث يدل على انها لا تقطع حكم السفر بخلاف الاربعة وألحق بإقامتها إقامة وتعتبر ببلاتها (ولا يحسب منها يوم ما دخوله وخرجه على الصحيح) لان فهمما الخط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني يحسب منها كما يحسب من مدة مع الخلف يوم الحدث ويوم النزاع فلو دخل يوم السبت وقت الزوال غيبه الخروج يوم الاربعة وقت الزوال صار مقيماً على الثاني ولو دخل ليلاً لم تحسب بقية الليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد أو الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لانهم لا يستقلون فنيته كالعديم ذكره في الروضة وعبر في شرح المذهب بالأصح ولو نوى إقامة الاربعة المحارب أى المقيم على القتال فكغير موفى قول بقصر أبدأ انه قد يضطر الى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو نوى الإقامة مطلقاً انقطع سفره وفيما اذا لم يكن الموضع صالحاً لها كالغزاة قول انه لا يقطع ونيت له وقال في شرح المذهب ولو نواها وهو سائر لا يصير مقيماً لوجود السفر ذكره البديني وغيره انتهى وذكر في التهذيب

إقامة يوم الدخول والخروج أى الثلاثة ولو زادت بالتقصير على الاربعة (قوله) صار مقيماً على الثاني أى بخلافه على الأول فانه لا يصير وان دخل نحوه يوم السبت على عزم عشية الاربعة واعلم ان الشخص لو نوى إقامة تريد على الثلاثة فهو دون الاربعة لم يصير مقيماً عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشبهه اذا نوى زيادة على الثلاث صار مقيماً قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لان الجمهور احملاً وازيادة لا تبلغ الاربعة غير يومى الدخول والخروج وهما لمحة لا زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الاربعة ويكون غير يومى الدخول والخروج مما لا يمكن انتهى وبه تعلم ان قول الشارح كالجمهور تقتصر الزيادة على الثلاث اذا كانت دون الاربعة معناه الزيادة من يومى الدخول والخروج (قوله) لم تحسب بقية الليلة على الأول وذلك لانها اليه دخوله في حكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فانه البعض الذى أقامه منها من الاربعة والله أعلم

(قول) المنة قصر ثمانية عشر يوما يحفل المراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم منعوه فيما زاد على الثمانية عشر لعدم وروده مع ان اصله قد ورد فالنوع فيما لم يرد بالكيفية اولى قال الاسنوي رحمه الله وهذا أقوى وقوله فالنوع فيما لم يرد أى يمنع منه في الثمانية عشر كما منع القصر بعدها لعدم وروده (قول) المنة وقيل قصر أربعة عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال ونسبة ذلك محكي وجهين احدهما يقصر الى أربعة ملفقة بهنى وهو ضعيف والثاني يعنى وهو الاصح الى أسبق غائبين اما أربعة تامة أو خمسة ملفقة (قوله) لان القصر يتبع نية اقامة الاربعة أى التامة (قوله) غير تامة جواب عن قول الاسنوي الصواب التعبير بدون الاربعة كما في الشرح والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى ان المقيم الحاجة كغيره (قوله) الى أربعة الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أى غير يومى الدخول والخروج (قوله) محكى قولاً في طريقة أى محكى من تلك الطريقة على حاله هو فيها مقابل (١٠٤) القول المصحح من تلك الطريقة فهو

مرجوح بهذا الاعتبار وزاده ضعفاً نفيه من الطريقة الاخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر الطريقة الحاكبة له كان مراده منه أن نفيه في الطريقة انما ضاع لما منع نسبتها للمام ساغ التعبير فيه بقيل كأنهم يخرج الحاكبة وقوله وان كان مشوشاً لفهم أى لانه يقتضى انه وجهه وقوله على انها المباحث آخر على التشويش وذلك لان الطريقة الحاكبة هي الراجحة وحكيته بقيل مع اقتضاها انه وجهه يوهم انه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنشأه الكاشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافي رحمه الله في المسألة طريقان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعنى فيما بلغ الاربعة فأكثر لان نفس الإقامة أبلغ من بينها وأحكما بقصر لقصة هو ازن وعليه كم بقصر قولان أحكما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبداً وذكر دليله والطريق الثاني بقصر ثمانية عشر يوماً وبعدها قولان انتهى وقوله على انها المصححة أى

انه يصير لان الأصل الإقامة فيعود اليها بمجرد التوبة (ولو أقام بيلد) أو قرية (نية ان يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً) لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هو ازن بقصر الصلاة رواء أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أى غير تامة لان القصر يتبع نية اقامة الاربعة كما تقدم بفعلها اولى لانه يبلغ من التوبة (وفي قول) قصر (أبداً) أى بحسب الحاجة لظهور انه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر لقصر في الزائد أيضاً (وقيل الخلاف) المذكور وهو في الزائد على الاربعة المذكورة (في خائف القتال) والمقاتل (الالتاجر ونحوه) كالتفقه فلا يقصر ان في الزائد عليها قطعاً والفرق أن العرب اثر في تغيير صفة الصلاة وعبارة المحرر فله القصر الى أربعة أيام كما وصفنا والاصح ان له القصر الى ثمانية عشر يوماً فاذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثاني للزائد على الاربعة محكى قولاً في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الروضة فساغ تعبيره فيه هنا بقيل نظر الطريقة الحاكبة له وان كان مشوشاً لفهم على انها المصححة فلو قال بدل قيل وفي قول كان حسناً ولا يخفى ان الاربعة لا تحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقاءها) أى بقاء حاجته (مدة طويلة) وهى الزائدة على الاربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلاً (على المذهب) لانه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل وسواء المحارب وغيره كالتاجر وقيل فيه ما خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أو أبداً واستكره الامام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافي في الشرح وعبارة المحرر فالاصح انه لا يقصر

* (فصل طويل في الفريضة وأربعون ميلاً هاشمية) وهى ستة عشر فرسخاً وبها عبر في المحرر وهى أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقته البخارى بصيغة جزم وأسندة اليه في بسند صحيح ومنه انما يفعل عمر توقيف (قلت) كما قال الرافي في الشرح (وهو مرحلتان) أى سبويين معتدلين (سيرا لاتصال) أى الحيوانات الثقيلة بالاحمال (والبحر كالبر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهواء

مع أن حكايته بصيغة التريض يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجحة وان كان هو فيها مقابل الاصح (قوله) يوم الدخول (قصر) لم يقل ويوم الخروج كأنه والله أعلم لكون الفرض انه يتوقف حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله قيل هذا ولا يخفى ان الاربعة يعنى بها التي اقامتها تمنع القصر وهى الناقصة وحينئذ فلا وجه لحسبان يوم الخروج هنا لان الوقت الذى لا يبلغ الاربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فان بلغ الاربعة أو اكمل الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافى في حسبان يوم الخروج (قوله) وهى الزائدة على الاربعة المذكورة أى غير التامة (قوله) وقيل فيما الخ قال الاسنوي رحمه الله وجه القصر لقياس على عدم انعقاد الجمعة بهذا الشخص (قوله) أربعة أيام أى ناقصة * (فصل طويل في الفريضة) (قوله) أى سبويين معتدلين عبارة الاسنوي وهما يوم وليلة أو يومين معتدلين أو ليلتان معتدلتان انتهى ولم يقيد اليوم واليلة لانهما قدر اليومين المعتدلين أو الليلتين

(قوله) الاتباع لفظ حديث رأته في الرافي مرفوعا بأهل مكة لا تقصر وافي أدنى أربعة بردين مكة الى عسفان والى طائف انتهى وهو ظاهر فيما تقرر (قوله) نقص ميل بل وميليين قاله الاسنوي نقل عن ابن يونس وابن الرفعة (قوله) ليعلم أنه طويل فيه بحث فان علم الطويل لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المناهج هنا رذاعيا ما لو علم التابع ان مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والآتي والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير اليه الشارح قريبا نعم تفيد ان طالب الآتي مثلا لو قصد سفره الطويل لا من الاول ثم من له بعد الشرع فيه (١٠٥) أن يرجع متى وجده ويجوز له القصر وهو كذلك أن لا يجده (قوله) أين يتوجه

زاد الاسنوي ويسمى أيضا راصب التعاسيف وعلة ذلك ان سبب القصر وهو اعادة المسافر على مقاصده متمتع مفقوف فيه انتهى بعناه (قوله) لاتقاء العلم بطوله هو صالح لان يجعل علة لمسألة الهائم أيضا (قوله) بل المجرد النص لا يخفى ان الحكم كذلك اذالم يكن غرض أصلا نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والمحرر والاسنوي لا وعبارة الاسنوي قضية عبارة المناهج ان يقصر جزا عند غرض القصر فقط مع انه محل القولين انتهى بعناه (قوله) مباح نازع ابن الرفعة في الاباحة قال واذا حرم ركض الدابة واتعاهم الغير غرض فانتعاب نفسه أولى وأورد حديثا ان الله يغضب الماشين في الارض من غير اب (قوله) ولو بلغ الخ قال الاسنوي هي أولى بان تنع بمقابلها لانه انتعاب لا لغرض أصلا وفيه نظر (قول) المالك أمره انما مع افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمرا لامة المزدوجة سيدها او الزوج باذنه (قوله) فلوساروا مرحلتين قصر واختلف ذلك مسلف في طالب الغريم ونحوه لان للتبوع هنا قصدان صحهما (قوله) ويؤخذ مما تقدم اي بطريق الاولى فتأمل

(قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لو قطع الاميال في البرقي يوم بالسعي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لا ذاهبا ولا جائيا وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفره الطويل والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد وقيل تقريب فلا يقصر نقص ميل وهو منتهى مذهب البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية أي النسوبة لبنى هاشم عن النسوبة لبنى أمية فالمسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أولا) أي أول السفر ليعلم انه طويل فيقصر فيه (فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده) وقيل اذا بلغ مسافة القصر له القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وآتي يرجع متى وجده) أي وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لاتقاء العلم بطوله أوله فلو علم انه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافي وتبعه في الروضة ويشمله قول المحرر ويشترط ان يكون قاصدا لقطعه أي الطويل في الابتداء ويشمل الهائم أيضا اذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لتقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصر) لا يبلغها (فلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عبادة وكذلك تنزهه فيه ترددا للجوئي (قصر والا) أي وان سلكه لا لغرض بل المجرد القصر كما في المحرر وغيره (فلا) يقصر (في الظاهر) المقطوع به كسلك القصر وطوله بالذهاب يميناً وشمالاً والثاني ينظر الى انه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه لغير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أم الزوج أو الجندی مالك أمره) أي السيد أو الزوج أو الامير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) اهم لاتقاء علمهم بطول السفر أوله فلوساروا مرحلتين قصر واذكره في شرح المذهب أخذ من مسألة النص المذكورة في الروضة وهي لو أسرا الكفار رجلا فساروا به ولم يعلم ان يذهبون به لم يقصر وان سار معهم يومين قصر بعد ذلك ويؤخذ مما تقدم انهم لو عرفوا ان سفرهم مرحلتان قصر واكملوا عرفوا ان مقصدهم مرحلتان (فلو نوا) مسافة القصر قصر الجندی دونهما قال في الروضة كأصلها لانه ليس تحت يد الامير وقهره أي وهامة وران فنيهما كالعدم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالأحاد لعظم الفساد كما قاله بعضهم وفي شرح المذهب قال البغوي لو نوى المولى والزوجة الاقامة لم يثبت حكمه للعبد والمرأة بل لهما الترخص وفي المحرر وتعتبرية الجندی في الظاهر ولم يذكر هذا الخلاف في الشرح وسكت عنه المصنف وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لا امره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بهم نظامه

٢٧ ل الج (قوله) مرحلتان قال الاسنوي وقصده (قوله) وقهره وان كان الامير مالك امر الجندی في الجمعة (قوله) ومثلهما الجيش اي ولو منطوقا فيما يظهر ولا ينافيه قول المناهج مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يقترب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لا امره اي باعتبار ملكه لا مرحلة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الامير وقهره من حيث ان الامير لا يبالى بتخلفه وانفراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا فرق فيه بين المثلث في الديوان واستطوع وان لو نوى اقامته دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف

(قول) المتن ثم نوى رجوعاى قبل بلوغ مسافة النصر او بعدها وانما انقطع نية الرجوع لزوال قصد مسافة النصر المبيع للقصر قال في شرح
الروض وصوره المسألة ان نوى الرجوع لغير حاجة ويعود والافيه تفصيل بين الوطن وغيره (قول) المتن ولا يترخص العاصي هو محتجز
قوله ولا المباح (قوله) والثاني له الترخص اى لانه يغتفر في الدوام الا يغتفر في الابتداء (قوله) ترخص جزماى فينبى على القصر الاول هذه
الحاشية كتبها ثم راجعت الكتاب فلم ارى سلفا فها غيراى رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للامام فرأيت عبارته
دالة على ما قاله شيخنا رحمه الله (توله) وقبل الى آخره قال الاستوى الجمهور (١٠٦) قطعا بالاول لان الاصلاح يعمم والذنب

بخلاف العكس (قول) المتن
ولو اقتدى بجم الخ ولو في نافله قال الاستوى
كلامه بوجه انه لو اخرج نفسه من القدوة
ثم نوى الامام الاتمام يلزم المأموم قال
فلو تم لحظة على متم لكان اولى انتهى
وفيه نظر لان تعليق الاقتداء بالمتم
لا يحصل حقيقة الا في حال التلبس
بالاتمام (قوله) او احدث هواى
المأموم ومثله الامام (قول) المتن
لزومه الاتمام دليله ما روى مسلم عن
موسى بن سلمة قال سألت ابن عباس كيف
اصلى اذا كنت بمكة ولم اصل مع الامام
فقال ركعتين سنة اى القاسم صلى الله
عليه وسلم وقوله ايضا رفعه اذا تمام اى
واحرامه صحيح ولا يضر نية النصر وان
عم الحال بخلاف التقيى نوى القصر فان
احرامه فاسد (قوله) بلا خلاف وجهه
عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر
خلف الصبح (قوله) قطع اراجع
لقوله ثالثة (قوله) ويصح ادراجها
في المتم مرجع الظهر الصلاة الثالثة
بشمها (قول) المتن وفور عرف هو مثل
العين ~~لكن~~ الضم ضعيف والكسر
أضعف منه (قول) المتن ولو بان امامه
خرج به ولو بان حدث نفسه وهو واضح
(قوله) لانه التزم الاتمام الخ اى فكان
مثل فوائت الحضر (قوله) أتم لتقصيره

(ومن قصد سفر الطويل فصار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده
الاول او غيره (فد فرجديد) فان كان مرحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كأتق
وانشزة) وغيره قادر على الاداء لان السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره فلا تنسأط بالمعصية (فلو انشأ)
سفرا (مباحا ثم جعله معصية) كالسفر اقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلا ترخص) له (في الاصح)
من حين الجعل والثاني له الترخص ا كفاء يكون السفر مباحا في ابتدائه ولو تاب ترخص جزما ذكره
الرافعى في باب النقطة (ولو انشأه عاصيا ثم تاب فشى السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين
التوبة) فان قصد من حينها مرحلتين ترخص والا فلا وقبل في ترخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا
نظر الى اعتبار كون السفر مباحا في الابتداء (ولو اقتدى بجم) مقيم أو مسافر (لحظة) كان أدركه
في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه (لزومه الاتمام) ولو اقتدى في الظهر بمن يقضى الصبح
مسافرا كان أو مقيما قبل له النصر لتوافق الصلاتين في العدد والاصح لان الصبح ثالثة في نفسها
ولو صلى الظهر خلف الجمعة أتم لانها صلاة اقامة وقبل ان قلنا هي ظهر مقصورة فله القصر والا فهي
كل صبح قال في الروضة وسواء كان امامه مسافرا أو مقيما فها هذا حكمه قال في شرح المهذب ولو نوى
الظهر خلف من يصلى المغرب في الحضر أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ بما ذكر شرطه للقصر
وهو ان لا يقتدى بجم ولا يحصل صلاة ثالثة في نفسه اقطعاً أو صلاة جمعة ويصح ادراجها في المتم
(ولو عرف الامام المسافر) أو أحدث (واستخلف متما) من المقتدى أو غيرهم (أتم المقتدون)
المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما بدليل ان سهوه يلحقهم (وكذا لو أعاد الامام واقتدى به) يلزمه
الاتمام (ولو لم الاتمام مقتديا) كما تقدم (فصدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم)
لانه التزم الاتمام بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه قال في شرح المهذب ولو أحرمت مفردا ولم يوالقصر ثم
فصدت صلاته لزومه الاتمام (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فتوى القصر الذى هو الظاهر من حال
المسافر أن يوبه (فبان مقيما) أتم لتقصيره في ظنه اذ شعار الاقامة ظاهر (أو) اقتدى بأويا
القصر (بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا قصر لتقصيره
في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والاصل الاتمام وقبل يجوز له القصر فيما اذا بان كاذر (ولو علمه)
أوطنه (مسافرا وشك في نيته) القصر (قصر) أى جازله القصر بان يوبه لانه الظاهر من حال
المسافر فان بان انه متم لزومه اد تمام كما صرح به الرافعى في التكلم على لفظ الوجيز واسقطه من
الروضة (ولو شك فيها) أى في نية الامام القصر (فقال) معلقا عليها في نيته (ان قصره صرت
والا) أى وان أتم (أتمت قصرى الاصح) وعبارة المحرر لم يضر أى التعليق كفى الروضة وأصلها

لو بان حدث مع تبين اقامته او قبله قصر قالوا لانه لا قدوة في الباطن لحدثه ولا في الظاهر لظنه اياه مسافرا واستشكله الاستوى الاصح
بان الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح انتهى وقد رابت في الرافعى معنى هذا الاشكال حيث قال بعد ذكر عدم الاتمام وقد بينا زعمه
كلامهم في السبق اذا أدرك الامام في الركوع ثم بان ان الامام محدث فانهم رجحوا الادراك وما أخذ المسألين واحد انتهى اقول ولما كان
هذا مبني على مرجوح عدل عنه الاستوى (قوله) لانه الظاهر على ايضا بانتهاء التقصير لان البنية ليس لها الشعار تعرف به (قوله) وعبارة
المحرر الخ غرضه من هذا دفع ما توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في حالتين الاتمام

(قوله) وان قصر قصر هو آخر كلام الروضة (قوله) والثاني لابد من الحزم الظاهر ان المراد بالحزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الطن السابقة (قوله) وعلى الاصح (١٠٧) لا يلزمه يرجع لقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام اى من غير استئناف

(قوله) وعلى الاصح الح قضية صنيعة كالاسنوى ان هذا التفصيل لايجرى في مسألة العلم والطن السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام المهجعة ولما شى عليه شيخنا جريانه وهو متجه ونه الاسنوى على ان فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما ذكره الشارح رحمه الله (قول) المتن ويشترط للقصر نيته لان لا يلزمه انعقدت ثامة (قوله) كأصل النية قضية التشبيه ان المقارنة هنا كنهناك (قول) المتن والخبر عن منافها دواما أى فلا يشترط استحضارها ذكر (قوله) أى شك فسر هذا بالشك لان التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى واعلم ان الاسنوى اعترض عبارة المتن حيث جعل القسم الاحرام قاصرا ثم جعل من الاقسام الشك في نية القصر انتهى أقول المراد أحرم قاصرا في نفس الامر فلا ندفع (قوله) لضعفه اليهما الخ لك ان تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشي الاسنوى (قول) المتن فشك الخ وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذي جعل حالة في المية بوجود قرينة القيام هنا (قول) المتن ثم راجع لقول الشارح في الجواب (قول) المتن والقصر أفضل لحديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا استدله الاسنوى وفيه نظر ولانه متفق عليه (قول) المتن ثلاث مراحل هي مدة القصر عند أى خيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أى كان مدة ذلك وان لم يقطعها بالفضل (قوله) خروجا من الخلاف راجع لكل من قول

الاصح جواز التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصر والثاني لابد من الحزم بالقصر أى في جواره ففي قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه فتقول الشيخ قصر أى في قصر الامام للعلم بانه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعاً وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو (في الاحرام) كأصل النية (والخبر عن منافها دواما) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام فلو نواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أم يتم) أتم (أو) تردد أى شك (في أنه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأذى جزء من الصلاة حال التردد على التمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه ولم يصدره عما بالفناء لضعفه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فتسال (أوقام) هو عطف على أحرم (امامه) لثلاثة فشك هل هو متمم أم ساه أتم) وان بان انه ساه كملوشك في نية نفسه (ولو قام التامر لثلاثة عمد ابلا موجب للاتمام) من نيته أو نية الاقامة أو غير ذلك (طلبت سلاته) كقولهم المتن الى ركعة زائدة (وان كان قيامه سهوا) فتذكر (عاده وسجدته وسلم فان أراد) حين الذكر (ان يتعاد) لتعود (ثم من متمم) أى ناويا للاتمام وقيل له ان يضي في قيامه (ويشترط) للقصر أيضا (كونه) أى الشخص النساوى له (مسافرا في جميع سلاته فلو نوى الاقامة فيها) أو شك هل نوها (أو بلغت سفينة) فيها (دار اقامته) أو شك هل بلغها (أتم) ويشترط أيضا العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا بجوازه لم تصح صلاته لتلاعبه ذكره في الروضة كاسهوا وكان تركه بعد ان يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فان لم يبلغها فالاتمام أفضل خروجا من الخلاف فان الامام أباح خفة يوجب القصر في الاول والاتمام في الثاني ومقابل المشهور ان الاتمام أفضل مطلقا لانه الاصل وأكثر عملا وبه تنبى على المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينة فالأفضل له الاتمام لانه في وطنه ولخروج من خلاف الامام أحمد فانه لا يجوز له القصر (والصوم) أى صوم رمضان للمسافر سفره اطول (أفضل من الفطر ان يتضرره) أى بالصوم لمسايقه من تبرئة الذمة والحفاظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالفطر أفضل

• (فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديميا) * في وقت الاولى (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) بين المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائر اوقات الاولى فتأخيرها (أفضل ولا فعكسه) أى وان لم يكن سائر اوقات الاولى فتقديمها أفضل روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل لجمع بينهما فان زاعت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب ورواها ايضا واللفظ لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جذب به الرجوع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل به السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى ابو داود عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى وقال البيهقي هو محفوظ

المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالاتمام أفضل (قوله) للمسافر سفره اطول بلا أى مرحلتين فأكثر اما القصر فلا يجوز الا طرفيه (قوله) لمسايقه الى آخره هذا فارق كون القصر فاضلا على ما هنا • (فصل يجوز الجمع الخ) * (قول) المتن يجوز فيه اشارة الى أن ترك الجمع أفضل خروجا من الخلاف

(قول) المتن فسدت قال الاستوى لكن تتعذر نقلا كما نقله في الكفاية عن البحر تليها ما لو أحرمتها قبل الوقت جاهلا (قول) المتن بالعرف وذلك لأنه لم يرد فيه ضابط (قوله) روى الشيخان الجمع ككعة ذلك أن الثانية تابعة والتبعية لا تتحقق إلا بالموالاتة (قوله) بعد فراغهما كذا في الشرح والروضة فلو علم في أثناء الثانية ترك ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والأبني على الأولى وبطل إجماعه بالثانية وبعد البناء يأتي بها أو من الثانية تداركه وبخلافه قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغهما لهذا التفصيل الذي لا يصح معه عموم قوله بطلتا ويعيدهما ولا قوله والأبطلت ولا جمع فتأمل (١٠٨) (قول) المتن على الصحيح هما في الجمع

مبينان على اشتراط الموالاتة نقله الاستوى عن شرح الرافعي رحمه الله * تنبيه * لوجع تأخير اقتدرك في تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصلي ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعا فإن كان أحرمت العصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الإحرام بالعصر قاله في البحر (قوله) وإذا انتفى في الخ وذلك لأن المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فيلزم من نفيه في الموالاتة ونية الجمع الذين اعتبرهما الوجه الثاني أيضا فإن وجوبهما عندهما مع وجوب الترتيب فإذا انتفى انتقبا وأحسن من هذا وأخصر أن قول لا لا معنى لا اشتراط الموالاتة مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالاتة انتفى نية الجمع (قوله) انتفت الموالاتة استدلالا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدافع من عرفة إلى المزدلفة نزل فصل المغرب ثم أتاه كل إنسان بعده في منزله ثم صلى العشاء ورواه الشيخان عن أسامة رضي الله عنه ولأن الأولى بخروج وقتها الأصلية أشبهت الفائتة ثم إذا أوجنا الترتيب والموالاتة لوتركهما صحت الثانية ولو فوجها في وقتها وصارت الأولى قضاء كذا كره

ودليل القول المرجوح إطلاق السفر في الأحاديث والراجح قيده بالطويل كما في العصر بجماع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر المعصية ولا جمع الصبح إلى غيرها ولا العصر إلى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداءة بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تتبع فلو صلى العصر قبل الظهر لم يصح ويعيدها بعد الظهر وكذا الوصل في العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئا بالأولى (فبان فسادها) بفوات شرط أو ركن (فسدت الثانية) أيضا لانقضاء شرطها من البداءة بالأولى لفسادها (ونية الجمع) ليعجز التقديم المشروع عن التقديم سهوا (ومحلها) الناضل (أول الأولى ويجوز في أثناءها في الظهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا ككعة العصر وعلى الأول يجوز مع التخلل منها في الأصح (والموالاتة) بأن لا يطول بينهما فصل فإن طال ولو بعد ذلك كالتسهو والانعاء (وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن اليسير قدر الإقامة روى الشيخان عن أسامة أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تخلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لأن ذلك من معصية الصلاة والمانع يقول تخلل ذلك المحتاج إليه يطول الفصل بينهما قال في شرح المهذب لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من الأولى بطلتا) الأولى ترك الركن وتعذرا لتدارك طول الفصل والثانية لانقضاء شرطها من الاستدعاء بالأولى لبطلانها (وبعيدهما جامعا) إن شاء (أو) علم تركه (من الثانية فإن لم يطل) الفصل (تدارك) وصحتها (والا) أي وإن طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل فيها فيعيدنها في وقتها (ولو جهل) أي لم يدرك ترك من الأولى أم من الثانية (اعادها لوقتئها) رعاية لاحتمالين إذ باحتمال ترك من الأولى يطلن وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع لما تقدمت والمسألة الأولى علمت مما تقدمت وذكرت هنا مبدأ للتقسيم (وإذا أخر الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (والموالاتة ونية الجمع) في الأولى (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثاني يجب ذلك كفي جمع التقديم وفريق الأول بأن الوقت في جمع التأخير للثانية والأولى تتبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب وإذا انتفى انتفت الموالاتة ونية الجمع وعلى الثاني لو أدخل بالترتيب أو أتى به وأدخل بالموالاتة أو نية الجمع صارت الأولى قضاء يمتنع قصرها في وجه تقدم (ويجب كون التأخير) إلى وقت الثانية (نية الجمع) قبل خروج وقت الأولى بمن لو أدت فيه كانت أداء نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب وفي شرح المهذب عنهم بمن يسعها أو أكثر وهو مبين أن المراد بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي بأن يؤتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الأتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت

الشارح رحمه الله (قوله) في وجه تقدم فيه تنجزان المتقدم قول لا وجه (قول) المتن نية الجمع لو نسي السنية لمافيه حتى خرج الوقت لم يطل الجمع قاله في الأحياء (قوله) وهو مبني على قيل يشترط عليه قوله في الروضة والأصحى وصارت قضاء قلنا ما حوله الشارح أيضا بشكل عليه قول المهاج والأصحى وصارت قضاء اللهم إلا أن يقال صارت قضاء نظرا إلى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بعد ذلك

(قوله) بأن صلى الأولى الخ فبأنهم من الفراغ من الصلواتين ليس مراد بقرينة باقي الكلام (قوله) أو في الأولى أي كما يفهم بطريق الأولى (قوله) والثاني يقول هي مجلة الخ (٢٠٩) هو تعليل للمستثنين معا وقد عطلت الأولى أيضا بالقياس على القصر ورد بأن تخلف القصر لا يوجب

بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الأسنوي فيجوز أن يقال إن نوى الإقامة أو علم حصولها بطلت والا انقلبت نقلا وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضى أنه لو لم تحصل الإقامة إلا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصح الأسنوي بخالفه فليراجع (قوله) هي مجلة أي فأشبه ذلك خروج الفقير من الاستحقاء بعد التجبيل (قول) أنت لم يؤثر كافي جمع التقديم والى (قوله) ينبغي الخ زاد الأسنوي ولم يقل عن أحد خلافة بل زعم أن كلام الرافعي محله إذا أقام قبل فراغ الأولى (قول) أنت والاصح اشتراطه الخ قال الأسنوي ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أوهم تعليل الرافعي خلافة (قوله) فإن لم يذوق إلا الخ استثنى في الشامل ما إذا كان المبرد قطعا كإرا وخاف من السقوط عليه (قوله) لا تتفاء الشقة وقوله عنه متعلق بقوله لا تتفاء والضمير في عنه يرجع لقوله يترخص

لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والا) أي وإن أخر من غيرنية الجمع أو بينه في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (في معنى وتكون قضاء) يتمتع قصرها في وجهه تقدم (ولو جمع تقديم) بأن صلى الأولى في وقتها ناوليا الجمع (فصار بين الصلاتين) أو في الأولى كما في المحرر وغيره (معنى) بنية الإقامة أو بانتهاء الفترة إلى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فتيعين تأخير الثانية إلى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لو صار مهيأ (لا يبطل) الجمع (في الأصح) لانعقادها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي مجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلى فليعدها فيه (أو) جمع (تأخير أقام بعد فراغهما لم يؤثر) ما ذكره تمام الرخصة في وقت الثانية (وقبله) أي قبل فراغهما (يجعل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديم) للقيم بشروط التقديم السابقة روى الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الإمام مالك أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منعه تأخيراً) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجتمع والقديم جوازه كافي الجمع بالسفر فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفي التهذيب إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليقارن الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضاً اتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما سواء قوى المطر وضعفه إذا بل الثوب (والشيخ وابن عبد كطران ذابا) ليلهما التوب فإن لم يذوقه فلا يجوز الجمع بهما (والله أظهر تخصيص الرخصة بالصلى جماعة بمجرد بعد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من صلى في بيته منزلة أو جماعة أو بمشي إلى المسجد في كثر أو كان المسجد باب داره فلا يترخص لا تتفاء المشقة كغيره عنه والثاني يترخص لا مطلق الحديث وقوله والله هو حافظ المحرر وفي الروضة الأصح وقيل لا يظهر تبعاً لاصحابها

• (باب صلاة الجمعة) •

بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط وتختص بشروط أمور في لزومها وأمور في محتملها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم أنها ركعتان (انما تعين) أي تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أي بالغ عاقل من المسلمين (حز كرميهم) بلام مرض ونحوه) فلا جمعة على صبي ولا يجنون كغيرها من الصلوات قال في الروضة والمعنى عليه كالجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاءها ظهر كغيرها ولا على عبد وامرأة أو مسافر أو مريض لحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو مريض رواه الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الخنثى لاحتمال أن يكون أنثى فلا يلزمه وبالمريض نحوه وثلهما قوله (ولا جمعة

• (باب صلاة الجمعة) •

معميت بذلك لا اجتماع الناس فيها أولاً جمع فيها من الخير (قول) المتن ونحوه من ذلك إذا شغل بتجوز الميت ودفعه كقوله الشيخ عز الدين وماولى خطابة أجامع اغتبق بمصر كان يصلى على الموق قبل الجمعة ثم يقول لا هلهما وجمانهما ههنا ولا جمعة عليكم (قوله) في الحديث إذا امرأة الخ هكذا الرواية

٢٨ ل بالرفع ولعل فيها اختصاراً والتقدير إلا أربعة امرأة الخ فيكون أربعة والمستثنى وامرأة خبر مبتدأ محذوف يدل عليه رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم إذا أربعة عبد مملوك الخ فيلزم ويجوز أن يكون صفة لمن يعفى غير نحو الثامن كلهم ملكي إلا العاوان ونوزع إن فيه وصف المعرفة بالنكرة

(قول) المتن والمكاتب عطفه على ما سلف يقتضي انه ليس معذور في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله) ممن لا تلزمه الجمعة كذا في المحرر (قوله) لانها تصح الخ ايضا حقه ما قاله الرافعي في حق ارباب الاعداد اذا حضروا انعقدت لهم واجزأتهم لانها اكمل في المعنى وان كانت اخصر في الصورة واذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب العذر بالاولى انتهى (قول) المتن وجد امر كقال الاستوى قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هتة ونقل عن الشاشي عدم الوجوب (٢١٠) اذا وجد من يعملها قال الاستوى كأنه

أراد من الامميين فيكون متجها (قول) المتن وأهل القرية خالف أبو حنيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل الدائن * تنبيه * حكم أهل الدائن والخبام كأهل القرى (قول) المتن أو بلغهم أى أو لم يكن فهم الجمع المذكور ولكن بلغهم صوت الخ (قول) المتن من طرف يلهم قال ابن الرفعة سكتوا عن الموضع الذي يغف فيه المستمع والظاهر انه موضع افسته انتهى وقوله لبلد الجمعة يفيد ان أهل القرية انما انقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في احدى القرية * فائدة * انما اعتبر طرف البلد لانه أقرب مكان صالح للجمعة (قول) المتن يلهم لبلد الجمعة فيه تقرير الوصف بالجمعة على الوصف بخار والمحرور وقد منعه ابن عصفور وضعفه غيره (قوله) وسمايى يدل لادولى قال الاستوى دليلها عموم الأدلة خلافة التفتية في منعهم الوجوب على أهل القرية قال وودخل أهل القرية في المسألة الاولى للبلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلد سقطت عنهم وأساوا لتعطيلها في قعهم والتعريض بالاساءة وقع في الروضة والرافعي في شرح المذهب ومداولها التحريم الا ان اكثر من قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم انتهى (قوله) ولو كانت على استواء

على معذور بمخرج في ترك الجماعة) أى يتصور في الجمعة وتقدمت المرخصات في باب صلاة الجماعة منها الرجوع العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكاتب) لاجعة عليه لانه عبد ماني عليه درهم (وكذا من بعضه رقيق) لاجعة عليه (على الصحيح) تغلبا لجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في يومه ان كان بينه وبين السيد مائة (ومن صحت ظهره) ممن لا تلزمه الجمعة كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (صحت جمعة) لانها تصح لمن تلزمه فلن لا تلزمه أولى وتجزئه عن الظهور ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي قال في شرح المذهب عن البدينى والمجوز (وله ان يصرف من الجامع) قبل فعلها (الا المريض ونحوه فيجزم انصرافه) قبل فعلها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه (الا ان يزيد ضرره بانتظاره) فعله فيجوز انصرافه قبله والفرق ان المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا متحملين لها والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر كبا) ملكا أو باجارة أو عارة (ولم يشق الركوب) عليهما (والاعمي يجد فائدة) متبرعا أو باجرة أو ملكا كاله أخذ ايماء كقبلة فان لم يجد فاهلوا الاكثر وان لا يلزمه الحضور وقال القاضي حين ان كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه (وأهل القرية ان كان فهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كسباني (أو بلغهم صوت عال في هذو) للاصوات والرياح (من طرف يلهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أى وان لم يكن فهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (فلا) تلزمهم الجمعة وسباني ما يدل للادولى ويدل للثانية حديث أبي داود الجمعة على من مع النداء ثم المعتبر سمع من أصغى اليه ولم يجاوز معه هذا العادة ولا يعتبر أن يغف المنادى على موضع عال كمنارة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قمة جبل يسمع أهلها النداء لعلوها ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا أو كانت في وهدة من الأرض لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء الأرض لم يسمعوا فوجهان أحدهما في الروضة كأهلها لا تجب الجمعة في الاولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصححه في الشرح الصغرى بعكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (ويحرم على من لزمته الجمعة) بان كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لغوئها به (الا ان تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كما في المحرر وغيره (أو يتضرر بخلافه) لها (عن الرفعة) بان يفوته السفر معهم أو يخاف في لحوقهم بعدها (وقبل الزوال كبده) في الحرمة (في الجديد) والقديم لا لعدم دخول وقت الجمعة وعورض بأنهم مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها قبل الزوال على بعد الدار وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله (ان كان سفره مباحا) أى كالفراصة (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للصوم بسميه

لسمعوه المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها السمعت كذا يجب ان يفهم فليست أم (جاز) وقس عليه نظيره في الاولى (قول) المتن الا ان تمكنه المراد منه غلبة الظن (قوله) وقيد التشبيه الخ أى فليس الشرط راجعا للقصين كما فهمه الرركشي ليوافق ما في المحرر (قول) المتن ان كان فمرامبا قال الاستوى كلامه يشعر بان المراد الاستوى الطرفين به صرح في شرح المذهب وحيفند في كورسا كاعن المكروه وخلاف الاولى والقياس امتناع الترتيب لهما انتهى اقول وهذا لما هرغنى عن البيان فانه اذا حرم المباح حرم المكروه وخلاف الاولى الاولى فرع بكرة السفر لبلد الجمعة ذكره ابن ابي الصبى البنى ونقله عنه المحب الطبرى وارتضاه

(قول) المتن تنسب الجماعة قبل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جارح الى كل اقوال طلب الجماعة او هو خاص بقول السنة (قول) المتن لمن امكن عبر في الشرح والمحرر والروضة بالتوقع والرجاء واولي (قول) المتن الى الياس اورد عليه ما اذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت الى حد ما واخذ في السعي لم يدرك فان الياس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة الثانية (قوله) استحب لما تأخير أى كالضرب الاول (211) (قول) المتن وقت الظهر قال ابن الرفعة لانهما صلا تا وقت على البديل فكأن وقت

أحدهما وقت الآخر صلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فهما واحد اجماعا فوجب ان يكون الاول كذلك (قول) المتن فلا تقضى قال الاسنوى هو بالاولا بالفاء لان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهى القضاء فى وقت ظهر يوم آخر كما فى روى أيام الشريق (قوله) اذا فاتت لوفاته فآخر القضاء الى الجمعة الاخرى فصلى الحاضرة مع الامام ثم ادرك الجمعة ثانية فى البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك ايضا (قوله) الوقت بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور (قول) المتن وجب الظهر اى ولو فعلوا فى الوقت غالبها خلا فالسالك فيما اذا وقع فى الوقت ركعة لانا انها عبادة لا يجوز الاندائها بعد خروج الوقت فتقطع به كالحج وايضا الوقت شرط انداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء اى وجوبا (قول) المتن وفى قول استثناء قال الرازمى القولان مبنيان على انها ظهر مقصورة او مستقلة لكن صحح السنوى فى الزوائد الثانى مع ان الراجح النساء كاسلف (قوله) وقيل طهرا أى كالسنة فى خروج الوقت قبل

الشروع فيها فرع * لو أخرجهم عدل وهم فها بخر وجه قال الدارمى اعوا جمعة الا أن يعلموا انتهى ويشكل عليه مسألة

(جاز) قطعنا (قلت الاصم ان الطاعة كالإباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) وهذه الطريقة محكمة فى الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا اما السفر الطاعة بعد الزوال فى الروضة لا يجوز وفى أصلها المفهوم من كلام الاصحاب انه ليس بعذر ويوافقهما المطلق المباح الحرمه كالشرح الصغير وما فى نسخ المحرر من تقيدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لاجعة عليهم) وهم ببلد الجمعة (تسن الجماعة فى ظهرهم) وقتها (فى الاصم) لعموم أدلة الجماعة والثانى لاتسن لان الجماعة فى هذا الوقت شعار الجمعة فان كانوا بغير بلد الجمعة سنت لهم بالاجماع قاله فى شرح المذهب (ويحققونها) استحبابا (ان خفى عذرهم) لئلا يتيسر وبالرغبة عن صلاة الامام فان كان ظاهرا فلا يستحب الاخفاء لاتقاء التهمة (ويستدبر لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو العتق والمريض يتوقع الخفة (تأخير ظهره الى الياس من ادراك الجمعة) لانه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتى بها كاملا ويجعل الياس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية (و) يستدبر (لغيره) أى لمن لا يمكن زوال عذره (كثلاثة والزمن نجعلهما) أى الظهر ليحوز فضيلة أول الوقت قال فى الروضة وشرح المذهب هذا اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولانها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختيار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص جازما بانه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير (ولصحتها أى الجمعة) مع شرط غيرها) اى من الخمس أى كل شرط له وقد تقدم ذلك (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تتفعل كلها فيه روى البخارى عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة حين تقبل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كان يجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النية (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) بل تقضى طهرا (فلنضاق الوقت عنها) بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صلواتها ولو خرج الوقت وهم فيها وجب الظهر بنساء) على ما فعل منها فيفسر بالقراءة فمن جئنا (وفى قول استثناء) فينوى الظهر حينئذ ويقلب ما فعله من الجمعة نقلا أو يطل قولان أحدهما فى شرح المذهب الاول ولو شئت هل خرج الوقت وهم فيها أعوها جمعة لان الأصل بنساء الوقت وقيل طهرا اعودا الى الأصل عند الشك فى شرط الجمعة هذا كما فى حق الامام والمؤمنين المواقفين (والمسبوق) المدر له مع الامام ركعة (كغيره) فى انه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته طهرا (وقيل بينهما جمعة) لانها تابعة لجمعة صحيحة (الثانى) من الشروط (ان تقام فى خطة ابيه أو طمان

الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول) المتن كغيره قال الاسنوى فيه إشارة الى الدليل وهو التماس (قوله) لانها الخ أى كما يغفر فى حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول) المتن فى خطة الخ قال الاسنوى أراد بها الرحمة المعدودة من البلد قال والخطبة هى التى خط عليها اعلاما بانها اختبرت النساء * فرع * لو أقيمت فى خطة الابنة بأربعين رجلا واقتدى بالامام جماعة آخر ولو لم يكن منهم خارجون عن الخطبة الظاهر ان الله تعالى فى الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم

المجمعين) لانهم لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع
الاقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره في المسجد والدار والقضاء بخلاف العصراء وسواء
كانت الابنية من حجر ام طين ام خشب ولو انهدمت ابنية البلدة او القرية فاقام أهلها على
العمارة زمينهم الجمعة فيها لانها وطئهم وسواء كانوا في مظال أم لا (ولو لازم أهل الخيام العصراء)
أى موضعهم كما في الحزير (ابدا لاجعة) عليهم (في الاظهر) اذ ليس لهم ابنية المستوطنين
فلا تصح جمعهم فلا تلتزمهم والثاني تلتزمهم الجمعة في موضعهم لانهم استوطنوه ولو لم يلزموا ابدا
بان اتقوا عنه في الشتاء او غيره فلا جعة عليهم خبر ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الاظهر في الاولى
لوجه النداء من محل الجمعة زمينهم (الثالث) من الشروط (ان لا يسبقها ولا يقرنها
جعة في بلدتها) لامتناع تعددها في البلدة اذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين الا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (اذا اكبرت وعسرا اجتماعهم في مكان)
واحد فيجوز تعددها حينئذ (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويحمل فيها المشقة في الاجتماع
في مكان واحد (وقيل ان حال نهر عظيم بين شقيها) كبغداد (كانا) أى الشقان (كبلدين)
فيقام في كل شق جعة (وقيل ان كانت) البلدة (قرى فانصلت) ابنتها (تعددت الجمعة بعددها)
فيسام في كل قرية جعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل
بغداد على اقامة جمعيتين بها وقيل ثلاث فقال الاول اصع سكونه لعسر الاجتماع في مكان والثاني
لان المجتهد لا يسكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث لحيولة النهر والرابع
لانها كانت قرى فانصلت (فلوسبقها جعة) والبناء على امتناع التعدد (فالحجة السابقة)
مطابقة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) حذرا من التقدم على الامام
ومن تقويت الجمعة على أكثر أهل البلد اصلين معه باقامة اقل (والمعتبر سبق التحريم)
وهو بآخر التخصيص وقيل بأوله (وقيل) سبق (التملح وقيل) السابق (بأول الخطبة)
نظرا الى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولودخلت طائفة في الجمعة فأخبروا ان طائفة سبقتهم بها
استحب لهم استثنائها في الظهر وأهم اتمام الجمعة ظهرا كمن خرج الوقت وهم فيها (فلورقتا
معاً أو شلت) في العبة (استؤنفت الجمعة) بان وسعها الوقت لتدافع الجمعيتين في العبة فليست
احدهما أولى من الاخرى ولان الأصل في صورة الشك عدم جعة مجزئة وبحث الامام به يجوز
فما تقدم احدى الجمعيتين فلا تصح جعة أخرى فينبغي لتبرأ ذمتهم يقين أن يصلوا بعد الظهر قال
في شرح المنهاج وهذا مستحب (وان سبق احدها ولم تنتهين) كان مع مريضان أو مسافرين
خارج المسجد ~~بغيرتين متلاحقتين~~ فأنه بربا بذلك ولم يعرفا المتقدمة من (أو نعتين ونسبت
صلواتهما) لا تلباس العجبة بالفاصلة (وفي قول جعة) والاتباس يعول العجبة
العدم في الروضة وأصلها ترجع طريقة فاطمة في الثانية بالاول وأشار في المحرر رالى
ذلك تعبيره في الاولى بأقبح القولين وفي الثانية بالاصح ولو كان السلطان في احدى الجمعيتين
في الصور الأربع وقد اقيم قبلها ان جمعة هي العجبة مع آخرها فها هنا أولى والا فلا أثر لحضوره
(الرابع) من الشروط (الجماعة) لانهم لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين من بعدهم الا كذلك كما هو معلوم (وشروطها) أى الجماعة فيها (كغيرها) أى كشرطها
في غيرها كية الاقراء والعلم بالتقالات الامام وعدم التقدم عليه وغير ذلك مما تقدم في باب الجماعة

(قوله) وعلى الاظهر في الاولى الخ
ظاهرة ان الذين لم يلزموا مكانا لاجعة
عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر
(قول) المتن وقيل ان حال نهر الخ هذا
الوجه والذي يلية اعترضهما الشيخ أبو
حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصر اذا
قطع النداء وجاوز قرية من تلك القرى
فالتزمه ذلك القائل (قوله) والثاني
لان المجتهد الخ قال الاسنوى المتجهان
الخطيب المنسوب منه مثله (قوله)
سبق التمثل أى آخره وعلمه حصول
الامن به من هر وض فساد بطرأ في
الصلوة فكان اغباره أولى (قوله)
الشارح كمن خرج الوقت نظيره قوله ولهم
اتمام الجمعة ظهرا (قوله) ولان
الأصل الخ هذا جعله النووي جوابا عن
بحث الامام الآتي (قوله) كان مع
مريضان الخ أمعبر هؤلاء ففاسق
بترك الجمعة (قول) المتن الجماعة
لم يقيد الشارح بالركعة الاولى كما
فعل ابن القري وغيره ~~رأه والله أعلم~~
لانها اذا حصلت في جميع صلاته كما
حصلت الجماعة في جميع صلاته كما
وان تخلف التواب فيما اذا فرق بغير
عذر فمحل

(قول) المتن بأربعين لو كان فهم أي قال الأذرعى نقلا عن فتاوى البغوى لم تصح الجمعة انتهى ومثله فيما يظهر لو كان فهم محل بخلاف ترك السعة مثلا وفي شرح الروض مسألة الأيمى بأن يكون قصر في التعلم والافتقار إذا كان الامام قارنا * فرع * من زيادة صاحب الروض لو كان في المأمومين خنثى زائده على الأربعين ثم انقض بعضهم وكل العدد بالخنثى لم يضر لا نأشك في المانع من الصحة وفي شرح الروض نقلا عن القاضي والبغوى انه يجب ان يتأخر احرام من لا تعفده عن احرام من تعفده قال الشارح ولا يشك بجهتها خلف الصبي والمسافر لان الامام متبوع وتقدم احرامه ضرورى فافترق انتهى وخزم في الاثر بذلك (قوله أيضا) بأربعين خالف أبو حنيفة فحوزها بامام ومأمومين وحكى هندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكلفا الخ (قوله) المعلوم من الشرط الثاني خالف الاسنوى وغيره من جهة ان الاول وصف للمكان وهذا للاشخاص أقول الحق مع الشارح رحمه الله نظرا الى اضافة الاولان فيما سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالخرصة محل الجمعة والحق ان المراد ما قلناه أولا (١١٣) (قول) المتن لا يظعن الخ خرج المتفقهة مثلا اذا أقاموا ليلة واحدة طويلا ولكن على عزم

الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظعن صفة كاشفة (قوله) مع عزمه على الإقامة أما الخ هذا قاله تعالى لا تسئى وغيره وأطبق عليه الشارح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النسوى في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أقام بمكة ويعرفان وبمنى والمحصب وفي كل ذلك لم يبلغ إقامة أربعين يوما قطعه سفره وأيضا يعرفان لم يكن بها خطا أبية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أثنى به أنه كشف عن المسألة من شرح المذهب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلل بذلك فاعترضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلناه فنهى الخبر ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على انهاج قل لم يصح عندي دليل

(و) زيادة (ان تمام بأربعين مكلفا حرا ذكرا) روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد (مستوطنا) يحمل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظعن) عنه (سنة) ولا صيفا (الحاجة) لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع حجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياما لعدم الاستيطان وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديم كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح انعقادها بالمريض) لكيلا يترك وعدم الوجوب عليهم تخفيف والثاني لا تعقد بهم كالمساكين وحكاية في الروضة كالمسافر (وان الامم لا يشترط كونه فوق أربعين) وقيل يشترط لاشعار الحديث السابق بزيادة قلنا لان سلم ذلك وحكى الخلاف توين ثلثهما قديم (ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحجب المنعول) من أركانها (في غيبتهم) لعدم معاهمة الشرط كسباني (ويجوز البناء على ما مضى) منها (ان عادوا قبل طول الفصل) ومرجعه العرف كقوله في شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي يجوز ان عادوا قبل طول الفصل (فان عادوا بعد طوله) في المسئتين (وجب الاستئناف) فهما للخطبة (في الاظهر) لانقضاء الموالاة في ذلك التي فعها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده كما هو معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود به (وان انقضوا) أي الأربعون أو بعضهم (في الصلاة بطلت) نظرا الى اشتراط العدد في دوامها كقولك فيتمها من بقی ظهرها (وفي قوله) بطل (ان بقي اثنان) مع الامام اكتمل بدوام معنى الجمع وفي قديم يكفي واحد معه اكتمل بدوام معنى الجماعة ويشترط في الواحد والثلاثين صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له تمام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج ان كان الانقضاء في الركعة الاولى بطلت أو بعدها فلا ويتم الامام الجمعة وحده وكذا ان يبق معه أحد كفي السجود المذكر ركعة من الجمعة يتمها ثم لا يلو حتى أربعين قبل انقضاء الاولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة

٢٩ ل ج على عدم انعقادها بالمقيم انتهى ثم قضية شرط الاستيطان انه لو أقام أربعين رجلا في بلدتين كبيرتين من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكك وان كانه قضية المذهب (قول) المتن ولو انقض الأربعون قال الرافعي رحمه الله العدد المشروط في الصلاة وهو الأربعون يشترط أيضا في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة ما كتبه بالخطبة منفردا (قول) المتن الأربعون لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زائدا عليهم (قول) المتن لم يحجب المنعول أي بخلاف وأجروا خلافا في الانقضاء في الصلاة كسباني قال الامام الفرق ان كل مصل يصلي لنفسه فجاز أن يسمع في العدد والمقصود من الخطبة سماع الناس فلم يحتملوا انقض العدد (قول) المتن وجب اي سواء كان الانقضاء بعد اتمام الصلاة (قوله) فيجب اتباعهم الخ ولاز الموالاة فاهاموقع في اسمالة النفوس (قول) المتن بطلت اي لانه اذا اتم ذلك في الخطبة التي هي مقترنة في الصلاة الاولى (قول) المتن ان بقي اثنان اي من اهل الكمال على الصحيح كسباني في كلام الشارح (قوله) وان لم يكونوا سمعوا الخ زاد الاسنوى قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من اهل الكمال حين الخطبة انتهى وأفهم ذلك انه لا بد ان يكونوا من اهل الكمال وقت الصلاة

(قول) المتن في الاظهر اذا تم العدد بغيره قال الاسنوي لو كان الامام متفلا فبغيره القولان وأولى بالجواز لانه من أهل الفرض ولا نقص فيه انتهى وقوله اذا تم العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قوله) وان لم يتم العدد (١١٤) بغيره الخ الظاهر ان مثل هذا ما لو ترك

بعض المأمومين الفاتحة وآية منها كالسجدة وهذا يقع كثيرا في جميع الأرياف من المأمومين المالكية فليست له (قوله) فلا تصح جمعهم خرمأى لفقد العدد وهذا بشكل طلبه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقرأه انه لو كان الامام متطهرا والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للامام انتهى ثم اذا حصلت للامام فهل يزوج بعد ذلك انشاء جمعة للقوم محل نظر (قوله) لان المحدث الخ هذا الكلام يفتيد ان الحكم كذلك سواء ادرك بعض الفاتحة ام لا وأصرح منه في هذا قول الرازي رحمه الله فاما غير المحبوب فلا يصلح لتجمل فيه من الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فانه قد فعلها بنفسه فتعجز على وجه الانفراد فان الركوع لا يتبدل به انتهى (قوله) والثاني يجب قال الاسنوي وهذا صحيحه الرازي في باب صلاة المأفوق (قوله) الحديث منه عقبه اذا تم يقول وقد علا صوته واشتد غضبه من يهده الله فلا مضل له الخ (قول) المتن والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول) المتن متعين فلو قال لا اله الا الله لم يكف خلافا لما لا يابى سنة رضى الله عنهما (قوله) لان غرضها الوعظ لم يقولوا في المحدثان الغرض منه الشاء في الفرق (قوله) والثاني وقف الخ عبارة الاسنوي والثاني قاس على الحد والصلاة (قوله) أى في كل منهما قال الاسنوي لان كل واحدة خطبة وللاستبصار (قول) المتن وقيل فيها محل بأن ما بدل من

وقال الامام لا يمنع عندى اشتراط بقاء أربعين سمعوها فان لم يسمعها الا حقرن لا تسقر الجمعة ولو لحق أربعون على الاتصال بانفراض الاولين قال في الوسيط تسقر الجمعة بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كأصلها (وتصح) الجمعة (خلف الصبي والعبد والمسافر) أى خلف كل منهم (في الاظهر اذا تم العدد بغيره) انتهى منهم وان لم تفرغهم والثاني يقول الامام أولى باعتبار رصنة الكمال من غيره والخلاف في الصبي قولان وفي العبد والمسافر وجهان قطع البغوي بأولهما ويرجع القطع به في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال السندنجي وغيره قولان ولو صلبا ظهر به ما قبل الجمعة ففي صحتها خلفه مما القولان في صحتها خلف المتفل الذي تم العدد بغيره أظهره ما المصحة وظاهره ان اذا تم العدد بواحد من الاربع لا تصح الجمعة جزما (ولو بان الامم جنبا أو محدثا صححت جمعهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كثيرها والثاني لا تصح لان الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تصح بل بالامام المحدث ودفعه هذا بان لا نسلم عدم حصوله للمأموم الجاهل بحال بل تحصل له في حال فضيلتها في الجمعة وغيرها كما قاله الاكثر ونظروا لاعتقاده حمله وما هو كفى في شرح المذهب طريقة فاطمة بالاقول وصحتها (والا) أى وان لم يتم العدد بغيره بان يتم به (فلا) تصح جمعهم جزما (ومن لحق الامام المحدث) أى الذى بان حديثه (راكه ما لم يتسبب ركعته على الصحيح) في الجمعة وغيره فامع البناء على حصول الجماعة بالامام المحدث لان المحدث له دم حيا لا لا يتجمل عن المسبوق القراءة والثاني تجب ولا حاجة الى اعتبار التتميم (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) لا يتابع كقوله في شرح المذهب ثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (وأركانها خمسة حمد الله تعالى) لا يتابع روى مسلم عن جابر قال كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بحمد الله ويثنى عليه الحديث (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لان ما يفتقر الى ذكر الله تعالى يقتصر الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة (واظنهما) أى الحمد والصلاة متعين كما جرى عليه السلف والخلف في الحمد لله والصلاة على رسول الله (والوصية بالتقوى) لا يتابع روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يواطىء على الوصية بالتقوى في خطبته ولا يتبعين لفظها أى الوصية بالتقوى (على الصحيح) لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكى في أطيعوا الله واثروا في وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين) أى في كل منهما والرابع قراءة آية في احدهما (لا يهينها) وقيل في الاولى وقيل فيهما أى في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن محله ويقاس بعمل الجواب وعلى الاول قال في شرح المذهب يستحب جمعها في الاولى والاخر في ذلك ما روى الشيخان عن يعلى بن أمية قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وغيره من الأحاديث المدة على انه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للجواب والتدب وصادق بالقراءة فيهما وفى احدهما فقط وعين الثاني الاولى لتسكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية وحكى الجواب والاستصحاب قولين أيضا وسواء في الآية الوعد والوعيد والحكم والقصة قال الامام ويعتبر كونها مفعلة فلا يكتفى ثم نظر وان عد آية ولا يعد الاكتفاء بشرط آية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية)

(قول) المتن وقيل لا يجب أى لانه لا يجب في غير الخطبة فكذلك فيها كالسبيح (قوله) وكانت من القاتنين قال البيضاوى التذكير للتغليب والشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم أو نسائهم فتكون من اشدائيه (قوله) وان يخص بالسامعين ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولومن غير أهلها (قوله) والمختار انه لا بأس به اذ لم يكن المخ قال ابن عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الضرورة (قوله) وقيل لا يشترط المخ قال الأذرى لعله اذا علم القوم ذلك اللسان (قوله) وهما انتفى العلم أى فهو من باب مغموم السلب لأن سلب المغموم (١١٥) (قول) المتن مرتبة الأركان الخ جعل الترتيب هنا شرطاً لخلاف نظيره من التيميم

والوضوء والصلاة (قوله) ولا يشترط الترتيب الخ قال الاسنوى كذا أطلقه الرافعى وقضيه جواز القراءة فى أول الاولى والدعاء فى أول الثانية انتهى (قوله) وقيل يشترط ذلك مرجع الإشارة الترتيب بينهما وبينهما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذا تعين القراءة فى الثانية إلا أن يقال مراده انه اذا فعلت القراءة فى الاولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء فى الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة الى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية فى الثانية ثم رأيت فى شرح الارشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهى مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله) قال فى شرح المذهب الخ غرض الشارح من هذا تيمم الدليل الأول فانه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول) المتن والقيام فهما عده شرطاً هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فانها أقوال وأفعال (قوله) سواء قال لا أستطيع الخ بحث الاسنوى اختصاص هذا بالفقهاء المتوافق كفى نظائره (قوله) فهو كقولنا بان الامام جئنا قضيه انه يشترط لعمدة صلاة القوم ومعاهم أن يكون

كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكى الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات ومما عير فى الوسيط وفى التزويل وكانت من القاتنين قال الامام وأرى ان يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخص بالسامعين كان بقول رحمكم الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه فى المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء انه محدث وفى شرحه اتفق أصحابنا على انه لا يجب ولا يستحب والمختار انه لا بأس به اذ لم يكن فيه مجازفة فى وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولاء أمورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجئوش الاسلام وفى الروضة بعض ذلك (ويشترط كونها) كلها (عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول ان لم يكن فى المسلمين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب ان يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فان مضت مدة أمكان التعلم ولم يتعلموا أحدهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وهذا ما فى شرح المذهب وهو مبنى على ان فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما فى الروضة كأصلها من انه يجب ان يتعلموا كل واحد منهم وانهم لم يتعلموا عصوا مبنى على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بهل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع فى لم يتعلموا ومعناه اتنى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضى حسين عن سؤال مائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان فادتها العلم بالوعظ من حيث الجملة وبواقفه ما فى الروضة كأصلها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا ومعناها انها تصح (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) كذكرت من البداءة بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسيأتى تفهيم المصنف اعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما او قيل يشترط ذلك فيما فى بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء حكاه فى شرح المذهب (و) كونها (بعد الزوال) للاتباع روى البخارى عن السائب بن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما قال فى شرح المذهب فى باب هيئة الجمعة ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة فى جميع الأمصار (والقيام فهما ان قدر والجلوس بينهما) للاتباع روى مسلم عن جابر بن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجلس خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان عجز عن القيام فالأولى أن يستنصب ولو خطب قاعاً أجاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا يستطيع القيام أم لا لأن الظاهر انه انما قعد لعجزه فان بان انه كان قادراً فهو وكألو بان الامام جئنا وقد تقدم وتجب الطمأنينة فى الجلوس بينهما كفى الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعاً العجز لم فصل بينهما بالاضطجاع بل بسكته وهى واجبة فى الاصم (واجماع)

زائد على الأربعين وهو طاهر لاقوله تعالى نفسه اقضى عدم اعتبار معاءه وصلاته لعله يفقد شرطهما فخرج ولو علموا بحاله قبل الصلاة فانظروا ان الخطبة صحيحة (قول) المتن واسماع أربعين الالاسنوى هو مفيد لا اشتراط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاسماع لا يتحقق الا بحضور السماع انتهى منها وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله فى تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال فى قول المهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهى الاقباض التضمن لاقبض انتهى

(قوله) بالاتفاق وذلك لأننا وجهنا باشتراط كون الامام زائدا على الاربعين كما سلف (قول) المتن ويسن الانصات قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق من وجوب السماع (قوله) واستدل له الخ زاد الاسنوي ولا نه ابدل عن الركعتين على قول مشهور انتهى أي وكأنهم مؤتمنون حال الخطبة (قوله) أو نه ساء عن منكر ربه ايشكل على ذلك تسمية الامر بالانصات لغوا في حديث اذا قلت لصاحبك اخرج ثم رأيت في الروضة انه في مثل هذا تستحب الإشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وايضا فاللغو يصدق بغير الحرام (قوله) وأصحهما يحرم الخ عبارة الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما يجب نص عليه وقطع به (١١٦) الا كثرون وقالوا البعد بالخيار

أربعين كاملين) عذ من تنعدهم الجمعية بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع صوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها بعدهم أو اسرارهم لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم مما لم يصح في الاصح والمشتراط اسماع اركانها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديده انه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويسن الانصات) لهيا القديم يحرم الكلام ويجب الانصات واستدل له بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انها نزلت في الخطبة وسُميت قرآ لا شتما لها عليه والامر للوجوب واستدل لاول بماروى اليه في باسناد صحيح عن أنس ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأوما الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت وجه الاستدلال انه لم يسمع ر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والامر في الآية للاستحباب جمع بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً وقبل بطرد القولين فيه نخرج على ان الخطيبين بمثابة ركعتين أولاً والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناخر فاما اذا رأى أمعي يقع في برأ وعقر بآداب الى انسان فأذره أو علم انسا ناشئاً من الخير أو نهاء عن منكرفه هذا ليس بحرام قطعاً ويجوز لادخل في أثناء الخطبة ان يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكاناً والقولان بعد فقوده وعلى القديم ينبغي ان لا يعلم فان سلم حرمت اجابته ويحرم تسميت العاطس على الصحيح فهما وعلى الجديدي يجوز ان قطعاً ويستحب التسميت على الاصح وصحح البغوي وجوب رد السلام وواقفه في شرح المذهب وصرح فيه بكرهه السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا تبطل به جمعة المتكلم قطعاً هذا كله فيمن يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين امان لا يسمعها بعده عن الامام وزاد على الاربعين السامعين فقيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يشتغل بالدكرو التلاوة وأصحهما يحرم ثلاثين شوش على السامعين فيتحير بين السكوت وبين ما ذكره قول المصنف عليهم أي على الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من السامعين سمعوها أولاً وعبر في المحترز بالقوم (قلت الاصح ان ترتيب الازكان ليس بشرط والله أعلم) لحصول المقصود بدونه (والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث) الاصغر والا كبر (والجذب) في البدن والثوب والمكان (والستر) للعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والثاني لا يشترط واحد مما ذكر فيها أم الموالاة فالحصول المقصود من الوعظ يدونها وأما الباقي فله شبه الخطبة بالاذان فاما ما ذكره بتقدم الصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها لوسبقه حدث لم يعتد بما يأتي به منها حال الحدث فلو تطهر وعاد وجب استنافها وان لم يطل الفصل في الاصح ومثله السترميدة على المحرز

بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويعزم عليه كلام الآدميين وغيره اعني على القديم (قوله) فيتحير هو يشكل على التعليل الذي قبله (قوله) فقول المصنف الخ هو مفرغ على قوله وأصحهما يحرم وقوله وان زادوا قال الاسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين فقيل اربعون حتى اذا لم يسمعوا أنهم الجميع كقرض الكفاية وهي طريقة الامام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع بعده أو صم لا أنهم عليه جزموا هو ما في المحترز وقيل في المأمومين مطلقاً لا لا يكثرا للفظ وهو الصحيح في الشرح والروضة وغيرهما قال وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الاول أظهر وبه على ان محل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ له موضعاً وكذلك في حال الدعاء للولك كما قاله في المرشد انتهى وما نسبته للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال قال الغزالي ان القولين فيمن عدا الاربعين وأشار الى ان الاربعين يحرم عليهم الكلام جزمنا انتهى وفي نسكت الغزالي طريقة الغزالي تبعاً لامام ان القولين فيمن عدا الاربعين وأما الاربعون فيحرم عليهم جزمنا ثم راجعت الرافعي رحمه الله فأرأيت الامر على

ما قال السبكي وقول الاسنوي وقيل في المأمومين مطلقاً الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة ان القولين في السامعين مذكورة وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله (قوله) كما جرى عليه السلف استدلال على ذلك ايضاً بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلم يكن يكون متطهرام ستر والثاني لا يشترط شمل ذلك الحدث الا كبر وهو كذلك قيل القولان في الطهارة وما بعدهما مبنيان على ان الخطبة بدل عن ركعتين ام لا قال الامام لا ارضاه مع القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط الموالاة وعدمه لانه يحتاج أن يظهر بعد الخطبة فتمتل الموالاة

مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطف عليه رواده الشيخان (أو) موضع (مرتفع) ان لم يكن منبر كما في الروضة وأصلها القيام مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على عین المحراب لأن منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك أي على عین المستقبل للمحراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كما في المحرر أي بسن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح المذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الاخير أي التأذين حال الجلوس البخاري كما تقدم وما قبله البيهقي وغيره وعبارة المحرر ويجلس ويشغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها ان يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب انه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعون رد السلام عليه في المرتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتذلة لكيكة فانها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا ينتفع بها اكثر الناس قصيرة لان الطويلة تميل وفي حديث مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة فهم الصادق وعبارة المحرر كالجيز مائلة الى القصير أي متوسطة كما عبر به في الروضة كأصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أي متوسطة (ولا يلتفت بمناء) لا (شمالا في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم الى فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم ان يتبعوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف او عصا ونحوه) روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئا على عصا أو توس وروى انه اعتمد على سيف قال في المحكاة انه وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئا عماد كرجل النبي على اليسرى أو أرسلهم أو لا يعيثر بهم (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) أي يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة) ويأمر الامام ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها وفي شرح المذهب يستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها أو يأخذ المؤذنون في الإقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الإقامة انتهى فقيه تصريح باستحباب ما ذكرهنا (ويقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهرا) للاتباع رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضا انه كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث القاشية قال في الروضة كان يقرأها تين في وقت وهاتين في وقت فهما مستتان وفيها كاملها الترك الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلواته عن هاتين السورتين

• (فصل يسن الغسل لحاضرها) أي لمن يريد حضور الجمعة وان لم يحب عليه (وقيل لكل أحد) حضر أو لا ويدل الاول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي اذا أراد مجئها وحديث ابن حبان وأبي هوانة من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصارف الأمر عن الوجوب الى التنبه حديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونمعت ومن اغتسل بالغسل أفضل

(قول) المتن على منبر كان صلى الله عليه وسلم أول ما يخطف اليه جذع فلما اتخذ المنبر تحول اليه فخن الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فاناء النبي صلى الله عليه وسلم فالتزمه فسكن والعشار الابل التي تحن الى أولادها * فائدة * مكان منبره صلى الله عليه وسلم أربع درجات منها درجة المستراح (قول) المتن أو مرتفع فان لم يكن مرتفع استند الى خشبة ونحوها لحديث الجذع (قوله) اذا انتهى اليه قال الاسنوي لانه يريد رفاههم (قوله) كما جلس قال الاسنوي أي هند جلوسه وفي نكت العراقي ان النوروي قال في الدقائق ان هذه النقطة ليست عربية وان العجم تطلقها بمعنى عند (قوله) ولا شمألا زاد الشارح انقطة لالدفع ما قبل لول التفت بمنا فقط أو شمألا فقط صدق انه لم يلتفت بمنا أو شمألا فبرد على العبارة (قوله) من الاقبال عليهم الخ فلو استدبرهم أو استدبروه كره • فرع • يكره له ان يتجنى والا ما يخطف لانه يجلب النوم (قوله) في يده اليسرى ظاهره حتى من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمنة أو يساره أم يستوى الامر ان (قول) المتن المناققين انظر ما حكمتها (قوله) مع المناققين لو كان الباقي من الوقت ما يسع احداهما فقط فظاهر انه يقرأ المناققين ولو وسعهما فظاهر البداء بالجمعة

• (فصل يسن الغسل الخ) • (قول) المتن لكل أحد أي فيكون حفا لليوم

(قوله) معها وقوله الفعله الضمير فها
راجع للفعله (قوله) في غير أعضائه
الضمير راجع للوضوء (قوله) بنسبة
الغسل فيقول نوبت التيم لغسل الجمعة
(قوله) وهو احتمال للإمام قال الشيخ
أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه والشيخ
أبو إسحاق والامام والغزالي من أصحاب
الوجه (قوله) كالجمعة أى فالدليل
القياس عليها (قول) المترو والغسل
لغسل الميت قال الاسنوى اختلافوا هل هو
تعبد أم لنجاسته عند من قال بها ويستحب
أيضا للوضوء (قوله) بل اعترض
الرحماني بشيخه هذا الى الرد على الاسنوى
رحمه الله في قوله عبر الرافي بقوله لأن
أحاديثه بغني القديم أصح وأثبت وهو
أصوب من تعبير المصنف انتهى (قوله)
واعترض العترض هو الجمال الاسنوى
رحمه الله (قوله) وعلم بما ذكره يعني
قوله وعكسه القديم وقول الشارح رحمه
الله ووجه الرافي رحمه الله وعبارته
واعلم ان مقتضاه يقتضي تردد قوله في
وجوب هذا الغسل في القديم لأنه لو
جزم فيه بوجوبه لما انتظم منه القول بأن
غسل الجمعة آكد منه انتهى وغرض
الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع
ما يقال كيف صح الحكم في القديم بأن
غسل الجمعة آكد منه مع ان الجزم
بوجوبه في القديم كما أورده الاسنوى
وقال ان الرافي حاول الجواب بمعنى بما
سلف منه قال أهني الاسنوى رحمه الله
وسبب هذه المحاولة منه عدم اطلاعه على
ان للشافعي قولاً بوجوب غسل الجمعة
(قوله) من اغتسل يوم الجمعة الخ هذا
الحديث يفيد ان هذا الثواب المخصوص
انما يحصل بان اغتسل (قوله) وقبل
من طلوع الشمس قال الرافي رحمه الله
لأن أهل الحساب منه يجبون اليوم ويعدون الساعات ويرجع الأول بأنه أول اليوم شرعا وبه دخل وقت الغسل

رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه أبو حاتم الرازي وقوله فيها أى بالسنة أخذ أى بما
جوزته من الوضوء مقتصر عليه ونجت الحصة أو الفعل والغسل معها أفضل ويدل للثاني حديث
الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم أى بالغ والمراد انه ثابت طلبه بذات المقدم (ووقعه من
الفجر) لحديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة وسياق يتقاه (وتقريره من ذهابه) الى الجمعة (أفضل)
لأنه أفضى الى الغرض من انتفاء الراحة الكريمة حال الاجتماع (فان عجز) عن الغسل لغضاد الماء
بعد الوضوء او لقروح في غير أعضائه (تيم) بنية الغسل (في الاصح) وحاز الفضيلة والثاني وهو
احتمال للإمام ورجحه الغزالي انه لا يتيم لان الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح المكروهية
والتيم لا يفيد هذا الغرض (ومن المسنون غسل العيد والكسوف والاستسقاء) لاجتماع
الناس لها كالجمعة وسياق وقت غسل العيد في بابه قال في شرح المذهب في باب صلاة الكسوف
ويدخل وقت الغسل للكسوف بأوله (و) الغسل (لغسل الميت) مسلما كان او كافرا ذكره
في شرح المذهب لحديث من غسل ميتا فليغتسل رواه ابن ماجه وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان
والصارف للامر عن الوجوب حديث ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غلغله صححه الحاكم على
شرط البخاري (والجنون والمغنى عليه اذا افاقا) روى الشيخان عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يغني عليه في مرض موته فاذا افاق اغتسل وقيس المجنون بالمغنى عليه (والكافر
اذا أسلم) لا امره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذلك ثمانية بن اثار رواهما
ابن خزيمة وحبان وغيرهما وليس امر وجوب لان جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم
وهذا حيث لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة او حيض فان عرض له ذلك وجب عليه
الغسل ولا عبرة بغسل مضى في الكفر في الاصح (واغسال الحج) وسنأتي في بابه (وأكدتها)
اي الاغسال السنونة (غسل غسال الميت ثم) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال أكدها
غسل الجمعة ثم غسل غسال الميت (قلت القديم هنا الظهور ووجهه اكثر من واحدته صحيحة كثيرة)
وهي احاديث غسل الجمعة كما في الروضة منها حديث الشيخين السابقان أول الفصل (وليس
لجديد حديث صحيح والله اعلم) يعني من الاحاديث الطالبة لغسل غسال الميت بل اعترض في شرح
المذهب على الترمذي في تحسينه للحديث السابق منها فعلى تعميم ابن حبان له أولى ووجه الرافي
وغيره الجديد بان للشافعي قديما بوجوب غسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بان له قديما
بوجوب غسل الجمعة أيضا وان كان هذا غريبا وذا مشهورا وعلم بما ذكره ترده في القديم في وجوب
غسل الميت وبذبحه كنبه عليه الرافي وأسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائد الخلاف
ان من معه ماء يدفعه لأولى الناس به ووجد من يريده لغسل الجمعة ومن يريده للغسل من غسل الميت
لا يما يدفعه (والتكبير اليها) لحديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أى كفاها
ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة أى واحدة من الابل ومن راح في الساعة الثانية فكأنما
قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا وأقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما
قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بية فاذا خرج الامام حضرت الملائكة
يسمعون الذكور وروى النسائي في الخامسة كالذي يهدي عصفورا وفي السادسة بية والساعات من
طلوع الفجر وقبل من طلوع الشمس قال في شرح المذهب فن جاء في أول ساعة منها ومن جاء في آخرها
مشارك في تخصيص أصل البدنة أو البقرة أو غيرها مما ولكن بدنة الاول أكمل من بدنة الآخر وبدنة
المتوسطة وسطا يعني وعلى هذا القياس وفي الروضة كأمثلها المراد ترتيب الدرجات وفضل السابق على

(قوله) وليس المراد بها الخ عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الأوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والليله عليها انتهى فان قلت ملا المراد بالساعات باعتبار محكاه الشارح عن شرح المذهب قلت قيل جعل كل يوم من أيام الجمعة ستمائة وصيفاً مقسوماً على اثنتي عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانه عند علماء الميقات وهذا الكلام لي فيه بحث من حيث ان الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين ان الحصة من الفجر الى الزوال أزيد من باقي النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل (قوله) والاختلف الامر باليوم الثاني والصائف زاد الرافعي وأفادت الجمعة في اليوم الثاني لئلا جاء (١١٩) في الساعة الخامسة انتهى ووجهه ان الطويل منها تزيد ساعته وقول الشارح

وفي حديث أبي داود الى آخره دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والاختلف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة الخ واعلم ان الساعات الفلكية أربعة وشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك الى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غايه لقصر الانتهاء الى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراجح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء ان الحصة من الفجر الى الزوال أزيد من باقي النهار بكثير ففي اعتبارنا الفلكية لزم زيادة عدد ساعات الست واختلافها في الشتاء والصيف وان حملناه على الزمانه بالنظر الى اختلاف البدنه مثلاً كما لا ونقصاً كما أشار اليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك الا بأن يقسم من الفجر الى الزوال ست

الذي يليه ثلاثين ساعة في الفضيلة رجلان جاء في طرف ساعة وليس المراد بها الفلكية والاختلف الامر باليوم الثاني والصائف وفي حديث أبي داود والنسائي باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردي ان الامام يختار له ان يتأخر الى الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه (ماشياً) لآراكا للعث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (سكينة) حديث الشيخين اذا أتيت الصلاة فعليك بالسكنة وهو مبين للمراد من قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أي امضوا كما قرئ به وفي الروضة كأصلها تهديد المشي الى الجمعة على سكينة بما لم ينض الوقت وانه لا يسعي الى غيرها من الصلوات أيضاً (وان يشتغل في طريقه وحضره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق مزيد على المحذور وغيره وفي التنزيل في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها الله وفي الصحيحين فان أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وفي مسلم فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة (ولا يتخطى) رقاب الناس للعث على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال في الروضة كأصلها الا اذا كان اماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير خط قال في شرح المذهب فلا يكره له التخطي أم الامام وفرضه فيمن لم يجد طريقاً الا به للضرورة وأما غيره فلتغريظ الجالسين وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قريبة أم بعيدة ولكن يستحب ان كان له موضع غيرها ان لا يتخطى وان لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ويحويهما ما دخلها وان كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا اليها اذا أقبلت الصلاة استحب أن يتقدم موضعه ولا يتخطى ولا يخطى (وان يتزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطي وأولى الثياب البيض فان لبس معبوغاً فاسند صبيغ غزله ثم نزع كالبرد لا ماصبغ مذوجاً (وازالة الظفر) والشعر لا يتباع روى البراء في مسنده عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل ان يخرج الى الصلاة (والريح) الكريمة كالصنمان لانه يتأذى به غيره فيزال بالماء أو غيره (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (و) ان (يقرا الكهف يومها وليلتها) أي الحديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاعه من التور ما بين الجمعةين رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وحديث من قرأ

ساعات متساوية الاجزاء لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الاولى كما علمت فليتأمل وقول الرافعي رحمه الله وأفادت الجمعة الخ لم أدر معناه خصوصاً مع تعنيها باعتبارها من الفجر (قول) المتن ولا يتخطى أي ويحرم أن يقم رجلان لمكانه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم ان تقرب من الامام أو انتقل الى مثل القول لم يكره والاكره له ان لم يكن له عزلاً لان الاشارة بالقرب مكروه (قوله) في حديث رواه أبو داود الخ هو من غسل وغسل وبكر واستكر ومشى ولم يركب الخ (قوله) لا ماصبغ قال البندنجي وغيره يكره لبسه ذكره في شرح الروض (قول) المتن يومها وليلتها قال الأذري وغيره انهم انما أرادوا كده فائدة ثبت في صحيح مسلم ان الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله) أضاعه من التور كراين الرفع بدله غفره قال والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبل

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أى الأقوال التى ساقها فى شرح المذهب (قوله) وغيره الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول) المتن التشاغل بالبيع وغيره هذا يغيب لئلا أن الشخص إذا قرب منزله جدا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه فى أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يمكث فى بيته لشغل

مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة
إلى الجامع عملاً بقوله تعالى إذا نودي
إلى الصلاة الخ وهو أمرهم قفطن له * ثم
قال في شرح المذهب كراهة تشييد
الاسماع في المسجد خاص بمن في الصلاة
أو ينتظر الصلاة انتهى وسمع الخطيب
إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في
شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا أنه
مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه
خلاف الأولى محاطة على الاستماع ولو
احتاج الولي إلى بيع مال البيت وقت
النساء ضرورة فقد فيه شخص من
أهل الجمعة ياراد دفع فيه شخص من
غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول
أو الثاني احتمالان للر واني

* (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) (قوله) واستقر معه أن سلم هذا توطئة لقول المتن فيصلي بعز سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو أقرقه في الشهد تحت الخففة كما مرّح به الجلال الأسنوي وهو ظاهر نعم وأحدث الإمام في الشهد فيجمل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق التبعة لجمعة الإمام وسأبقى في أول الحاشية بالسطور تبديل الصفحة أي على قول الشارع لأنه لم يدرك وهي في الصفحة ثمانية وأول كلام المحشي زاد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من اقتدى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقسدى به شخص فيها أتم الخلية الطهر والاقتدى به الجمعة وطأه ركعاً ترى أن الاقتدى به يتم الجمعة حيث ما أدرك معه الركوع والسجود سواء في مسندنا ولا يضره حدث الإمام فقلت

سورة الكهف ليلة الجمعة أضاءه من النور ما بينه وبين البيت العتيق واما الدارمي في مسنده (ويكثر الدعاء) يومه ارجاء ان يصادف ساعة الاجابة في حديث الشيخين بعد ذكر يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقتها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقلها هو في رواية مسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعيينها أيضا في حديث يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة السابق قريبا فالتسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الامام أي على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المهذب بعد ذكر الحديثين وغيرهما بمحتمل أنها متقلة تكون في بعض الايام وفي وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكره غيره قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال ان هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار به يقلها قال وهذا الذي قاله القاضي صحيح وذكر في الروضة في كتاب صلاة العيدين ان الشافعي رضي الله عنه بلغه انه يستحب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وليلتها الحديث أكثر (والصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا) رواه البيهقي باسناد جيد وصح ابن حبان والخاتم على شرط الشيخين حديث ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزيد في الروضة من العقود والمنايع وغيرها (بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) قال تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والامر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وليس على البيع غيره مما ذكرناه في معناه في تقويت الجمعة وتقيد الاذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لانه الذي كان في عهدده صلى الله عليه وسلم كالتقدم فأنصرف النداء في الآية اليه فلو اذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قاله في الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمة في حق من جالس له في غير المسجد اما اذا سمع النداء فقسام بقصد الجمعة فباع في طريقه او قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التتمة وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكروه انتهى ولو تابع الشان احدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أثم الآخر أيضا لاعتاقته على الحرام وفي شرح المهذب عن الشاذلي صاحب العدة كرهه وهو شاذ وفيه اذا تابعوا ليسا من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (فان باع) من حرم عليه البيع (صح) يبيع لان المنع منه لغني خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (قبل الاذان) المذكور (بعد الزوال) والله أعلم بخلافه قبل الزوال فلا يصح تشاغله واقتصر في الروضة كما صرح على البيع في الكراهة وعدمها

(فصل من أدرك ركوع الثانية) * من الجمعة مع الإمام واستمرعه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أي لم تنته (فيصلي بعد سلام الإمام ركعة) لانتهاها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى رواهما الحاكم وقال في كل منهما استاده صحيح على شرط الشيخين قال في شرح الهذب وقوله فليصل هو ضم الماء

ووضع

(قول) المتن فيتم بعيدانه لاحاجة الى استئنافه (قول) المتنازع الاستخلاف في الاظهر وذلك لان غاية أمره الاقتداء بالامين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الجوح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستندل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذهب ~~مكرانه~~ لم يذهب لم يستخلف وقال مكانكم حتى يرجع وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يلبق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري مريحة في أن الجنازة كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لسان الجواز وأيضا قضية المرض آخر الامر من فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدبانهم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا يمتنع دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه فائدة خرج الامام (١٢١) بحدث محمد ابطلت صلاة المأمومين عند الخنفة (قوله) يتونها ظهرا أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر (قول) المتحضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقبل يشترط أي كما انه لا يصح ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله) وقبل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدر كالمجموعة وعبر الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال الأسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبر بالكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما واقتدى في الأولى بعد فوات الركوع (قول) المتدونه انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زاد السبكي في قطعه بخلاف ما إذا استمر موما الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن

وقع الصاد وتشدد اللام وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقيدها بغير المحدث (وان أدركه) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فانته) الجمعة لفهوم الحديث الأول (فيتم بعد سلامه) أي الامام (ظهر أربعاً) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليصف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعاً واه الدار طني باستادعهم (والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لانها التي يفعلها ~~تتم~~ من صلى الركعة الأولى مع الامام ثم فارقها بعذر أو غيره وقلنا بالراجح انه لا تضر المفارقة أتمها جماعة كلوا أحدث الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كراف (جاز) له (الاستخلاف في الاظهر) فيتم لقوم الصلاة معتدين بالخليفة من غير استئنافه القدوة ~~كماسياً~~ والثاني يقول يتونها واحداً في الجمعة ان كان الحدث في الأولى يتونها ظهراً وفي الثانية فيتمها ظهراً من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الأول قال الامام يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الانفراد ركعات مع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه) لان في استخلاف غير مقتدى ابتداء جماعة بعد انعقاد جماعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الاصح فيها) وقبل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقبل يشترط ادراكه الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كل من أدرك الركعة الأولى تمت جمعتهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة (وبراعى)

٣١ ل جعله تبعاً للمأمومين وبخلاف ما اذا أدرك في الركعة الأولى وأحدث الامام فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام انتهى أقول فلعن الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كثرى انما شرط بقاء الامام الى السلام لبقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التمسك ويستمتر معه الى أن يسلم فتأمل بقى شيء شخص أدرك الامام راكعاً في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا السبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل راجحاً في ما حاوله السبكي إلا أن يجيب بأن الاقتداء في الأولى أكد كدليل ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نفع شرح المنهج ونفعه عن البغوي (قوله) والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة أي كالمسبوق

(قول) المتن نظم صلاة المستخلف أي لا تنظم صلاة نفسه (قول) المتن تشهد جالساً قال الاستنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء امامه حقيقة قال بل المنهج أيضاً أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضاً أن يقدم من يسلم بهم (قوله) بكل حال أي سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله) كما قيل يريد أن الامام الاستنوي رحمه الله حيث اعترض بأن الخليفة لا يفهم من الإشارة لاسماع الاستدبار وكثرة الجماعة (قوله) اتفاقاً أي بخلاف الجمعة كالمختلف الخلاف فيها (قوله) ويقعد ويأتي به طاهره الوجوب وقد يشكك على (١٢٢) ماسلف نقلناه عن الاستنوي في بحثه

عدم الوجوب في خليفة الجمعة (قوله) منفردين أي بدليل تحمله فهو هم المعارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول) المتن ومن زعم قال الامام ليس في الزمان من يحيط بالمراف مسألة الزحام (قوله) في الركعة الاولى حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتي أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبوقاً لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجداً وأدرك الجمعة والافانث (قول) المتن والالح قضيت انه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندي لانه يتوقع المضى فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاستنوي وليس الامر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي انه يجوز له ابطال الصلاة وينظر الجمعة ان زال الزحام انتهى أقول الوجه ما قاله الامام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الجمعة الا بعد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فانت الجمعة فكيف يضع له في تقويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وأصر يحسم بأن من أدرك الامام في

المسبوق (النظم) صلاة (المستخلف فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالساً (وأشار اليهم) بعد التشهد عند القيام (ليصار قوه) بالية ويسلموا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في شرح المذهب ويأتي بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتدى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الرابع ونص جمعهم بكل حال لأن لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضرا قداؤهم فيها بحسب الظهر وقوله ليصار قوه الى آخره ملة غائبة للإشارة أي فيكون بعدها وليس ناشئاً عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتد به عند الاكثري بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كان يستخلفه في الاولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية والاخيرة لا حياجه بعدهما الى القيام وهم يحتاجون الى القعود ولو استخلف مقتد به في غير الاولى جاز اتفاقاً كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الامام في استخلافه في ثانية الصبح يفت فيها ويقعد للتشهد ويأتي به كما صرح به في شرح المذهب ثم يقف في ثابته لنفسه وعند قيامه اليها يعارقه بالية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الافضل كما قاله في التحقيق وان لم يعرف المسبوق نظم صلاة الامام في استخلافه قولان قال في الروضة أرجحهما دليلاً وفي شرح المذهب أقبهما ما لا يصح وفي التحقيق أظهرهما صحته ويراقب المؤمن اذا أتم الركعة فان همموا بالقيام قام والاعوذ (ولا يلزمهم استئذان في القدوة) أي ان ينووها بالخليفة (في الصبح) في الجمعة وغيرها لتزول الخليفة منزلة الاول في دوام الجماعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا منفردين (ومن زعم عن السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهوره أو رجله (فعل) ذلك لزوماً فممكنه من سجود يجزئه وقد روى البيهقي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد في إمكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجدين يكون على مرتفع والسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر الخروج عن هيئة الساجد لا عذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شيء مع الامام (فالحجج انه ينتظر) التمكن منه (ولا يؤمى به) لقد مره عليه والثاني يؤمى به أقصى ما يمكنه كالمرضى للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الصبح (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجداً ورفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل اتمامه القنطرة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو اركع) (فلا يصح ركع) معه (وهو كسجود) لانه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لانه مؤتم به في حال قراءته بخلاف المسبوق فيختلف ويقرأ ويصلي خلفه وهو مختلف بعذر (فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافته فيها هو فيه) كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشغل بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لانه لم تتم له ركعة

التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركعتي القعود اليه (قوله) لقد مره عليه ودور هذا قيل العذر وعدم دأومه (قوله) للعذر من علق بقوله يؤمى (قول) المتن فان رفع الحذ كفيه أربعة أحوال نعلم من كلامه (قوله) والثاني لا يركع معه هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الاركان ويحتمل أن يأتي بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرازي عن الامام (قوله) في حال قراءته الضمير راجع للامام من قول المتن والامام قائم (قول) المتن فانت الجمعة لا ينبغي ان لو عاد الامام لسجود السهو كان المأموم مدر كالمجموعة

(قول) المتفق قول الخ لقوله صلى الله عليه وسلم فإذا سجد فاسجدوا وقد سجد امامه وقوله وما فاتكم فأتوا أو فاقضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم وإذا ركع فاركعوا والامام راكع الآن فوجب أن يركع معه وأما إذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظر إلى الغاء التعقيبية والسجود قد فات وبعضه قول عفية وإذا رفع فارتفعوا أو ما قولهم وما فاتكم فأتوا الخ فلو قلنا به هنا لعطلنا أول الخبر بخلاف أمره بالتابعة فإن فيه عملاً بأول الخبر وآخره لأنه يأمر بالتابعة حالاً وبه دارك الفاتت مالا إذا سلم وهذا مانص عليه في الام (قول) المتن في الاصح هذا الاصح ومقابله الآتي قال الرازي رحمه الله ذكرنا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال فركع في الثانية وتسقط الاخرى فمن قائل أراد بالآخرى (١٢٣) الاخيرة ومن قائل أراد الاول قالوا والاول اصح والثاني أشبه به كلامه

(قوله) والثاني يقول لا تنصهار ذباً بالتلفيق ليس ينقص في حق المحدثين وان كان تنصافهم غير مانع الا ترى اننا اذا احتسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بأدراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلفيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرازي (قوله) ومقابل الاصح السابق الخ آخره الى هنا لان قول المتن ونذكر بها الجمعة في الاصح مفرغ على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله) ذا كذا الذي يدل على أن هذا مراد المات بقوله الآتي وان نسي (قوله) ذلك المعلوم وهو وجوب المتابعة (قول) المتن أو جهل مقابل قوله غالباً (قول) المتن والاصح ادراك الجمعة لم يذكر الشارح مقابله لعله من نظيره السابق ولذا علل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وبعبارة الاسوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا ندرك بالملففة لان الملففة فيها نقص واحد وهنا اثنان كما سبق انتهى واحد النقصين هو التلفيق والآخر القدوة الحكمية فانه لم يتابع امامه هنا في معظم ركعته متتابعة حسب بل سجد متخلفاً وألحقناه به حكماً لكونه

قبل سلام الامام بخلاف ما إذا رفع رأسه من السجود وسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيها قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (ففي قول يرمي ظلم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والاظهر انه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للتابعة (فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي أتى به (ونذكر بها الجمعة في الاصح) لصدق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لا تنقصها ومقابل الاصح السابق يحسب ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا ندرك الجمعة بهذه الركعة جزئاً (فلو سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالماً بان واجبه المتابعة) في الركوع على القول الاظهر ذلك (بطلت صلاته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أو جهل) ذلك (لم يحسب سجوده الاول) لمخالفته به الامام ولا تبطل به صلاته لعذره (فإذا سجد ثانياً حسب) هذا السجود قاله الغزالي كالامام والصيدلاني وهو المراد في قول المحرر فالنقول انه يحسب به أي فتكمل به الركعة (والاصح ادراك الجمعة به هذه الركعة) الملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية لما تقدم (اذا اكملت السجودتان) فيها (قبل سلام الامام) بخلاف ما إذا اكتملتا بعد سلامه وبحسب الرازي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بانه اذا لم يحسب سجوده والامام راكع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع قال والمفهوم من كلام الاكثرين ان لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدركاً للجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجداً فتابعه في سجديته حسب حاله وتكون ركعته ملفقة (ولو تخلف بالسجود) في الاولى (ناسياً) له (حتى ركع الامام للثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحرر على القول الاظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وفرق القاطع بالاول بانه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع أظهر بتمتة لزحوم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الامام في الثانية ففيه القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وانما ذكر الزحام في باب صلاة الجمعة لانه فيها أكثر

(باب صلاة الخوف)

معذور (قول) المتن اذا اكملت السجودتان وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام (قوله) ولو فرغ الخ يريدانه لا يأتي هنا بحث الرازي السابق (قوله) فتابعه في سجديته الخ لولا يتمكن الا في السجدة الثانية سجدها والظاهر انه يسجد الاخرى خلافاً للزكشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجدها مع الامام وأجرى احتمالاً كما ينتظر في الجلوس بين السجديتين (قوله) على القول الاظهر متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في الزحوم (قوله) وقيل يركع معه قطعاً لعله وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كما ان وجه الذي بعده فيما يظهر ركوع الجماعة شرطاً في الجمعة أو قول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملفقة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقدوة الحكمية والرازي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكره تعليلاً

(قوله) أربعة كما سيأتي قال الاسنوي ثلاثة وكأنه جعل الثاني والثالث واحدا (قوله) وعبارة المهاج الخ اهلهم أن عبارتهما كما قال العراقي صادقة بأربع كيفيات يعود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية والعكس مع التقدم والتأخر وعده في كل منهما وان كان قول الشارح الآتي ويجوز فيه أيضا رجاؤهم اقتصار الصدق على ثلاثة تنبيهه قال السبكي أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم انتهى وهو لا ينافي التخبير المذكور في الحاشية الآتية على قوله وبعبارة أخرى فالتقدم والتأخر عند الالف الثانية لانه وقت الحاجة وفي شرح الارشاد ما يقتضي ان محله قيام الثانية (قوله) وبعبارة أخرى هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه في المختصر ثم قال وهذا نحو صلاته صلى الله عليه وسلم بعسفان انتهى فأخذ كثيرون به وقالوا انه ورد في رواية وعلاوه بأن الصف الأول أقرب الى العدو (١٢٤) فإذا حرسوا كانوا جنة لمن خلفهم ومنعوا من

أى كيفيتها من حيث انه يحتمل في الفرائض فيه في الجماعة وغيرهما لا يحتمل في غيره على ما سيأتي بيانه (هي أنواع) أربعة كما سيأتي (الأول) ما ذكر في قوله (يكون العدو في) جهة (القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف سجدت به وحرس صف فإذا قاموا سجد من حرس وخطوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان) رواه اسلم إذا كان فيها سجود الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وعبارة المهاج كما حذر صادقة بذلك وبعبارة وهو جائز أيضا ويجوز فيه أيضا أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر الأول إذا لم تكثر أفعالهم بأن يكون لكل من التقدم والتأخر بخطوتين فيذكر كل واحد في التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر أفضل أم لازمة كل واحد مكانه أفضل وجهان والأول موافق للوارد في العكس في الحديث المذكور ويجوز ان يراد على صفين ويجرس صفان (ولو حرس فهما) أى في الركعتين (فرقنا صف) على اناوبة ودوام غيرهما على المتابعة (جاز وكذا فرقة في الأصح) والثاني لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة الخلف فها على ما في الحديث ودفع بان الزيادة لتعدد الركعة لا لتعدد صفان قرية على مرتين من مكة فرب خليف (الثاني) من الأنواع ما ذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها أى في غير القبلة (فيصل) الامام بعد جعله القوم فرقتين احدهما في وجه العدو (مرتين كل مرة بفرقة) تذهب المصلية أولا الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيصل بها تلك الصلاة وتكون له نافذة (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل) رواها الشيخان وهي وان جازت في غير الخوف نذاب الما فيه عند كثرة المسلمين وثلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثا أم أربعاء والنوع الثالث ذكره في قوله (وتقف فرقة في وجهه) أى العدو (ويصلي) الامام (بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقه) بالية (وأنت وذهبت الى وجهه) أى العدو (وجاء الواقفون) والامام متكبر لهم (فاقندوا فصلي بهم الثانية فإذا جلس لا تشهد قاموا فأتوا ثانیهم) وهو متطير لهم (وخطوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) رواها الشيخان أيضا (والاصح انها أفضل من) صلاة (طن نخل) لسلاستها عما في تلك من اقتداء افتراض بالتقدم المختلف فيه والثاني ~~عنه~~ لان الاقتداء في كل الصلاة

معرفة عدد المسلمين وردة أبو حامد وغيره بأنه مخالف للحديث بأن الصف الأول أفضل فقدمهم بالسجود وغير بينهم جماعة قال الاسنوي ورجحه في المحرر ونسبه في المهاج ووجهه في الروضة وغيرهما فقال هو مراد الشافعي فانه ذكر الحديث ثم ذكر الكيفية الاخرى اعلاها يجوزها أيضا انتهى (قوله) ويجوز فيه الضمير فيه راجع لقوله وبعبارة (قوله) في العكس أى وهو سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية فالمراد بالعكس هنا عكس العكس السابق في عبارة الشارح رحمه الله (قوله) ودفع الخ هو معنى قول غيره القدر المحتمل في ركعة للعدو لا يضره انهم مثله اليه في ركعة أخرى كما لو تخلف ركن في ركعة وبركن في أخرى (قوله) ما ذكر في قوله هذا وكذا ما سلف وما يأتي دفع لما قال الأنواع هي الصلوات المفردة في هذه الاحوال لانفس الاحوال (قوله) وتكون له نافذة قال الاسنوي يمكن الاستغناء عن هذا استعداد الامام نعم الجماعة لا تؤثر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلذا سوى بينهما في الاقتداء به

انتهى أقول في حالة الخوف قطعوا النظر عن تكليف مثل هذا واغتفر اقتداء بما ورد كان كلام من صلاة عسفان وذات الرقاع افضل مشتمل على ما يفسد عند الامن ولكن جاز ذلك في الخوف لوروده ومن هذا الذي قلناه رجا بذهب الفهم الى استكمال تفضيل غيرها عليها (قوله) والنوع الثالث ذكره في قوله بمعنى عبارة السابقة لان وقوف فرقة في وجه العدو ليس من الصلاة (قول) المتن فإذا قام للثانية فارقه يريد ان المستحب هذا وان جازت المفارقة محض رفع رأسه من السجدة الثانية وقوله في المتن وتخرج به كيفية أخرى رواها ابن عمر هي ذهابها الى العدو مصلية ساكنة ونسبها الاخرى فتدلى معه ركعة وسلم ثم تعضي كل طائفة ركعة وهي مفصلة وقيل بمنفعة (قوله) والامام متطير لوزن الانتظار وركع فأذكره فيه صحت صلاتهم كما في الامن (قول) المتن فأتوا ثانیهم ويقرون سر انهم مقدمون حكما

(قوله) زيادة تشهد هذه الزيادة بالنسبة الى صلاة المأمومين دون الامام (قوله) والثاني انتظاره في الجلوس أفضل أي فعلية يستمر جالسا فاذا أحرموا غرض اليهم مكبرا أو يصكبون متابعة له قاله السبكي رحمه الله ومنه تستفيد ان الشخص في حالة الامن اذا اكبر والامام في التشهد الاول مقام عقب احرام المأموم بطلب من المأموم ان يكبر أيضا متابعة له وهي مسألة حسنة (قوله) المتن في الاظهر لان الحاجة قد تقتضي ذلك ولان الانتظار (١٢٥) انما هو باطالة القيام والقعود والقراءة والذكر بل لو لم تكن حاجة لجز ذلك أيضا كما سيأتي

عن شرح المذهب (قوله) والثاني تبطل صلاة الامام قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لخالفته الوارد من جهة ان المتطهرين فيما ورد هم الطائفة الثانية بخلاف المتطهرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج تبطل صلاة الرابعة فقط ان علت وان قلنا بقول الجمهور تبطل صلاة الثالثة والرابعة ان علنا فنقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تغربح على قول الجمهور المذكور في الامم وبه تعلم أن قوله لزيادته على الانتظارين الخ ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لأن البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيه ما بل المراد زيادته من حيث الطول الخاف لما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار ان الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاديين من كلامه الا بمراجعة أصوله والله أعلم (قوله) لمقارقتها الخ أرشدك له الى أن مراده الاول بخلاف الرابعة فانها لم تقار

أفضل منه في بعضها وبطن نخل وذات الرافع موضعان من نجد (ويقرأ الامام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة والسورة (وتشهد) في انتظارها في الجلوس وبعد لحوقها في القيام يقرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم يركع (وفي قول بؤخر) القراءة والتشهد (لتلحقه) قدر كهما معه ويستغل وهو بما شاء من الذكر والتسبيح الى الحوقها وقطع بعضهم بالاول والقطع به في التشهد هو الرابع في الروضة كاصلها نظرا الى ان المعنى الذي أخرجت القراءة في قول التسوية بين الفرقتين في القراءة بهما وهذا المعنى لا يجي في التشهد وما ذكر في الصلاة الثانية (فان صلى مقربا بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه) الجائر أيضا (في الاظهر) لسلامته من التطويل في عكسه زيادة تشهد في اول الثانية والثاني عكسه افضل لتجربته الثانية عما فات من فضيلة التحريم (وينتظر) الامام في صلاته بالاولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل في الاصح) لانه محل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ابدا وكوامعه الركعة من أولها كالفرقة الاولى وتبع الشيخ هنا المحرر في خكاية الخلاف وجهين وفي الروضة كاصلها في حكاية قولين وهل يقرأ الامام في انتظاره في القيام أو يستغل بالذكاء فيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب وكذا الخلاف في أنه يشهد في انتظارهم بعد قوله ان الفرقة الاولى انما تقارقه بعد التشهد لانه موضع تشهدهم (أو) صلى (رباعية) بان كانوا في الحضر أو أرادوا الانتماء في السفر (فبكل) من الفرقتين (ركعتين) ويشهد بها وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو افضل كما تقدم (فلو صلى) بعد جلوسهم أربع فرق (بكل فرقة ركعة) وفارقه كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهد الآخر فسلم بها (صحت صلاة الجميع في الاظهر) والثاني تبطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي في ذات الرافع كاسبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علما وبطلان صلاة الامام والثالث تبطل صلاة الفرق الثلاث لمقارقتها قبل ان تصاف صلاتها على خلاف المغارقة في صلاة النبي المذكورة فانها بعد الانصاف والرابع ذكره في الروضة تبطل صلاة الجميع وأنقط قول المحرر في جواز ما ذكره اذا امت الحاجة اليه الذي نقله في الشرح عن الامام ولم يتعقبه في الروضة لما قال في شرح المذهب لم يذكره الا كثرون والصحيح عدم اشتراطه وبقية كلام الامام أنه ان لم تكن حاجة فهو كفعله في حال الاخبار ويقاس بما ذكره المغرب اذا صلى بكل فرقة ركعة (وهو كل فرقة) من الفرقتين في الثانية (محمول في أولاهم) لا تقدم فيها وانفتدى بحمل سهوه الامام (وكذا الثانية الثانية) سهوهم فيها محمول (في الاصح) لاستمرار اقتداءهم

وذلك على الصفة (قوله) تبطل صلاة الجميع الظاهر ان علة هذا عدم الورد (قوله) والصحيح عدم اشتراطه مقابل قوله لم يذكره الا كثرون (قوله) كفعله في حال الاختيار أي تبطل صلاة الرابعة فقط ان لم ينووا المغارقة (قوله) من الفرقتين في الثانية كذا في المحرر أم لو فرقهم أربع فرق فالجزم في الركعة الاولى مستمر في الرابع قال السبكي ولأنه ندرجه في كلامه ونانية الرابعة كناية الثانية ونانية البواقي كناية الاولى

(قوله) لمفارقتهم الامام الخ هل مبدؤها انتصاب الامام قائما لان الجميع صائر ون اليه أم رفع رأسه من السجود وجهان قال السبكي ومبدؤها
نية المفارقة انتهى وقد سلف لك على قول المتنفذ اقام لمثانية فارقته ان افضل (١٢٦) تأخير المفارقة الى القيام (قوله)

ويجوز ترك الحمل للعدو الخ أى على
قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على
قول السنة أيضا لان المراد الجواز
المستوى الطرفين (قوله) بحمله
يعنى انه ذكر النوع ومحلّه وقال هنا بحمله
وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد تنقيد
(قول) المتان يلتصم القتال مأخوذ
من التصاق اللحم باللحم (قوله) ولا
تؤخر الصلاة عن الوقت فيه اشعار بان
هذا النوع انما يرتكب عند ضيق
الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض
وشرحه واما باقى الأنواع فاعلم انها
عدم اشتراط ذلك (قول) المتان وكذا
الاعمال الكثيرة الظاهر ان المراد
الثلاث المتواليات ويحمل الكثرة عرفا
(قوله) لعدم الحاجة اليه لو احتاج الى
الذات أحد من يريد الكثرة الفضل
فيحمل اغتفاره وعدم القضاء ويحمل
وجوب القضاء (قوله) شرعاً دلنا
بقال التعبير بالمعجز غير صواب (قول)
المتان في الظاهر قال الاسنوى هذا يخرج
الامام ومقابله هو المنصوص والنقول
عن الاصحاب على المصنف اعتراضان
حكاية القوانين ومخالفه المنصوص وقول
الاكثرين (قوله) أى دم السلاح
هل الاسنوى دم السلاح من العام
وعلى القضاء بندرة القتال الذى ينشأ
عنه ذلك (قوله) أى صلاة شدة الخوف
أى بلاعادة (قول) المتان في كل قتال
الميجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه
قصاص يرجو العفو عنه لو سكن غليل
الولى ذكره الرافعي رحمه الله وقول
الشارح أى لا اثم فيهما أى يشمل المباح

بانتظار الامام لهم والثاني يقول انفرادها بها حسا (لا ثانية الاولى) لمفارقتهم الامام اولها (وسهوه)
أى الامام (في الاولى يلقح الجميع) فتمجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام
(و) سهوه (في الثانية لا يلقح الاولين) لمفارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويستحل السلاح)
كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والدرع (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة
احتياطا (وفي قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني
وهما في الطاهر فالجس كسيف عليه دم أو سقى سمانجا ونبل بر يش ميتة لا يجوز حمله وكذا البيضة
المانعة من مباشرة الجهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في ترك الحمل تعرض
للهلاك فظاهر وجب على الاول أيضا ويجوز ترك الحمل للعدو كمرض أو مطر قال الامام ووضع السيف
مثلا بين يديه كحمله اذا كان هذا البداهة في السهولة كذهابها اليه وهو محمول (الرابع) من الأنواع
بجمله (أن يلتصم القتال) فلم يتكتموا من تركه بحال (أو يشتد الخوف) وان لم يلتصم القتال فلم يأمنوا
العدو ولو لو اعنه أو انقسموا (فيصلى) كل منهم (كيف امكن راكبا ومشيا) ولا يؤخر الصلاة
عن الوقت قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً (ويعذر في ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو
للضرورة فلو انحرف عنها بجماع الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض
مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة قال في الروضة عن الاصحاب وصلاة الجماعة في هذه الحالة
افضل من الانفراد كحالة الامن (وكذا الاعمال الكثيرة) كطعنات والضربات المتواليات يعذر
فيها (الحاجة) اليها (في الاصح) قياسا على ما في الآية من المشي والركوب والثاني لعدم ورود
العذر بها والثالث يعذر فيها بالدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة اليها في دفعه (لا صياح)
أى لا يعذره لعدم الحاجة اليه (وباقى السلاح اذا دمي) حذر من بطلان صلاته وفي الروضة
كأصلها أو يوجبه في قراه تحت ركابه الى أن يفرغ من صلاته ان حصل الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر
شرعاً بان احتاج الى امساك (أمسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الظاهر) ونقل الامام عن الاصحاب
أنه يقضى لندور عذره أى دمي السلاح ومنع لهم ندوره وقال هو عام وخرج المسئلة على القولين
فبين صلى في موضع نجس وقال هذه أولى بنى القضاء للقتال الذى احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي
فجعل لا قيس نفي القضاء والاشهر وجوبه واقصر في الحزرة على الاقيس ولم يزد في الروضة على كلام
الامام شيئا وقال في شرح المذهب قبله ظاهر كلام الاصحاب التقطع بوجوب الاعادة (وان عجز عن ركوع
أو سجود أو ما) بهما (والسجود أخفض) من الركوع في الاعمال بهما (ولهذا النوع) أى
صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهزيمة مباحين) أى لا اثم فيهما كقتال أهل العدل لأهل البغي
وقتل الرقة لتطاع الطريق بخلاف عكسهما وكره المسلم في قتال الكفار من الثلاثة بخلاف
مادونها (وهرب من حريق وسيل وسبع) اذا لم يجد هدلا عنه (وغريم عند الاعار وخوف
حبسه) بان لا يصدقه المستحق وهو عاجز عن بيعة الاعار (والاصح منعه المحرم خاف فوت الحج)
فوت وقوف عرفة لوصلى معه كالألم لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثاني بقول الحج بالحرام
كالخاسل والقوات طارئة وعلى الاول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء
الحج صعب وقضاء الصلاة هين والثاني يصلى معه كوقوف الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه

الواجب وغيره من الجائز (قوله) أحدهما يؤخر الصلاة أى وجوبا (قوله) لأن قضاء الحج الحامى ولانه مهد تأخير الصلاة
لما هو اليسير من هذا كفى الجميع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ازال ركعة قال الاسنوى فالتجمة تقطع بالجواز

(قوله) هذا النوع مثله كأنقل الراغب عن البغوي صلاة عصفان وذات الرقاع انتهى لكن ينبغي أن يختص البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفي صلاة عصفان بغير الأمام * (فصل يحرم على الرجل الخ) * (قوله) ولا الديباج هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويحوز فيه الفتح والكسر وأصله داء بالهاء (١٢٧) (قول) انما افتراشها مثله التدثر بالاولى وقول الشارح لانه ليس في الفرش الخ أي كأنه يحوزها

التحلى بالذهب ويحرم عليها الاكل في الاواني منه (قوله) والوجه الثاني الخ قال الاسنوي رحمه الله الوجه في الصبي جارية في استعمال الحللي أيضا ونقل عن شرح المذهب ان محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول) المتن ويجوز للرجل استئني ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والتشال (قول) المتن لبسه أفهم جواز غير اللبس بالاولى (قول) المتن مهلكين قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الألم الشديد بذلك (قول) المتن ولم يحده غيره ينبغي أن يكون قيد في المستثنين قبله تاييه * خطر بدني أن يقال هلا حوز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد غيره كتخلية الآلة لأن باب الحرير أوسع والجواب ان التخلية مهلكة غير مستقلة في الآلة المنصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فله ما والله أعلم على أن ابن كنج حوز اتحاد القباء وغيره ما يصلح للقتال من الحرير وان وجد غيره للغي السابق وقد علت جوابه فائدة * تجوز ركبة الصديق في الحرير كسجته وخياطته للمرأة كما أفنى به غير الدين بن عسا كرمفتي الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفنى النووي بالتحرير من حيث ان الخ تامة استعمال من الكتاب للحرير (قول) المتن من ابريسم قال في السكافاية هو الذي حل من

في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو صلا) هذا النوع (لسواد ظنوه عدو اقبان) بخلاف ظنهم كابل أو شهر (فتوا في الاظهر) لتركهم فروضامن الصلاة بظنهم الذي تبين خطاه والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا وسواء في جريان القولين كلوا في دار الحرب أم دار الاسلام استند ظنهم الى اخبار أم لا وقيل ان كلوا في دار الاسلام أولم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعها

* (فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) * كلبسه والتدثر به واختاره ستراروي الشيخان عن حذيفة حديث لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضا ما نارسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان تجلس عليه (ويحل للمرأة لبسه) لحديث أحل الذهب والحرير لاناث امتي وحرم على ذكرها قال الترمذي حسن صحيح والخشني كالرجل (والاصح تحريم افتراشها) اياه لانه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين لنزوح المطلوب (وان للولي الباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوته الحرير بخلاف الرجل (قلت الاصح حل افتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لاطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي الباسه الحرير بل يمنعه منه كغيره من المحرمات والثالث الاصح في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما عدها كلبا يعتاده ونعقبه في الروضة بأن الاصح الجواز مطاقا في المحترق قال ونص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب على تزين الصبيان يوم العيد بحلى الذهب والمنصبغ ويلحق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحز وبرد ما سكن أو لجأه حرب ولم يجد غيره ولحاجة كجرب وحكمة ودفع قتل) روى الشيخان عن انس انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانتهم ما وانه رخص له ما لما شكوا اليه القمل في قص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر ولجأه بضم الفاء ونفع الجيم والمذوب نفع الفاء وسكون الجيم (ولما قال كديباج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح قبا ساعا في دفع القمل (ويحرم المراكب من ابريسم) أي حرير (وغیره ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تغليلا لا كثرة ما (وكذا) يحل (ان استويا) وزنا (في الاصح) والثاني يغلب الحرام وابريسم يفتح الهمزة والراء بكسرهما وبكسر الهمزة وفتح الراء (ويحل ما طرز أو طرز بحريرة العادة) في التطريف وترأربع أصاب في الطراز كما في الروضة وأصلها فان جاوز ذلك حرم روى مسلم عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاث أو أربع وروى مسلم أيضا عن أسماء بنت أبي بكر انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة يلبسها لها ثنية من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج والثنية بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها ثنية رقيقة في جيب القميص أي طوقه وفي رواية لابي داود مكوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكف أي سحاب (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم تطعمه

على الدودة بعد موتها فيه والقز ما قطعه وحرمت منه حبة فانه لا يمكن له ويغزل كاشكان قال كدارينه في كلام بعضهم (قول) ابن ابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لأن الاصل في التنازع الاباحة (قول) المتن أو طرف الخ المطرف هو الذي جعل في طرفه حريرة قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول) المتن النجس أي النجس وانما جاز ذلك لأن استدامة الظهارة تشق وصدا على الفقير وفي اللابل

(قول) المتن لا جلد كلب وخنزير لنجاسة عينهما * (باب صلاة العيدين) * (قوله) نظرا الى انها الخ أى فيعتذر كراهتها وانا بالدين
(قول) المتن وللفرد الخ لانها صلاة نفل كالاستسقاء ونقل من القديم انها كالجمعة (١٢٨) في الشرائط حتى لا تصح للفرد وخمسة

الفرض بخلاف النفل (لا جلد كلب وخنزير) أى لا يحمل لبسه (الانضرورة كقبعة قتال)
ولم يجد غيره لان الخنزير لا يحمل الانتفاع به في غيابة محال وكذا الكلب الاغراض مخصوصة فبعد
موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحمل لبسه الانضرورة (في الاصم) كجلد الكلب والثاني
يحمل مطلقا بخلاف جلد الكلب لفظا نجاسته (ويحمل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور)
سواء عرضت له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الانسان وثيابه من الدخان
عند القرب من السراج وأجيب بأنه قليل معفو عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا أخذوها وما حولها فألقوه
وان كان مائعا فاستسحبوا به أو فانتفعوا به وقال ان رجاله ثقات وروى الدارقطني استسحبوا به
ولاننا كاهه وسنده ضعيف

* (باب صلاة العيدين) *

عبد الفطر وعبد الاضحي (هي سنة) مؤكدة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم
(وقيل فرض كفاية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلدة وتلوا على الثاني دون
الاول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (وللفرد والمرأة والعبد والمسافر)
ولا يخطب المفرد ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها
اترتفع الشمس (كرمح) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل انما يدخل وقتها بالارتفاع
لنفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنما ذات سبب أى وقت كما تقدم (وهي ركعتان يحرم بها) نية
عبدان فطر أو الاضحي (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه
صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف
بين كل اثنين كآية مقدلة ليهل ويكبر ويحمد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن)
في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن
عباس وجماعة (ثم يتقوذ ويقرأ) الفاتحة وما سبأني (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام
(خمساً) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع
والخمس قال البيهقي رويناه في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن
فرضا ولا بعضاً) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود (ولونها وشرع في القراءة فانت) لقوات محلها
(وفي القديم كبر ما لم يركع) فان تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر
واستحب استئنافها فان ركع لا يعود الى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى ق وفي الثانية
اقربت بكم لها جهرًا) روى مسلم عن أبي واقد الليثي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحي
والفطر بقاف واقربت وعن النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بسبع اسم ربك
الاهلى وهل اناك حديث الغاسية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى
الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكبر بها
مقبس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة

عن ذكره المصنف الاتبع القوم نعم يستثنى
على هذا القول قائمتها في الخطبة وتقديم
الخطبتين قال بعضهم والعدد قال
في الروضة ولو تركهما لم تبطل
الصلاة (قوله) ويخطب امام
المسافرين سكت عن جماعة العبد
والمنجى الخطبة وأما النساء فالمنجى فيهن
أن لا خطبة لانهن ليست من شأنهن نعم
ان وعظمتن واحدة فلا بأس وهذا الذي
ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الاحباب
فيهن في خطبة الكسوف كاسياني
(قوله) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
وليزول وقت الكراهة وغيره وجامن
الخلاف (قول) المتن ثم سبع تكبيرات
لو اقتدى بمن يرى دون ذلك تابعه من غير
زيادة (قول) المتن ويجوز أى يعظم
(قوله) عن ابن مسعود قال في الكفاية
ولا يقول ذلك الا عن توقيف انتهى ولان
كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مسنون
فكذا هذا فلو والى كره (قوله) وهي
الباقيات الصالحات قال البيضاوي هي
أعمال الخير التي تبقى للشخص ثمرتها أبدا
ويخرج فيها ما قدرت به من الصلوات
وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
والكلام الطيب (قول) المتن ولسن
فرضا ولا بعضاً نقل في الكفاية عن نص
الام انه يكره تركها ومواظبتها الزيادة
عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة

منها (قول) المتن وفي القديم الخ لان محلها باق وهو القيام (قول) المتن وفي الثانية اقتربت أى يجهر ولو لم يعتد بها
منفردا (قول) المتن ويسن بعدها خطبتان أى ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح الاسنوي

(قوله) ولا يشترط فيه ما القيام أى لانها سنة (١٢٩) كصلاة العبد قال الاسنوى ولا يشترط الوقت ولا اربعين قال

ولم يعتد بها كالسنة الرابعة بعد الفريضة اذا قدمت (أركانها ما كفى) أى كإركان الخطبتين (في الجمعة) وهى حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فهما وقراءة آية فى أحدهما والدعاء للمؤمنين فى الثانية ولا يشترط فيه ما القيام فان قام قال فى شرح المذهب يسن الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر فليس واجب ولا يصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال فى شرح المذهب ويردون عليه كسبقت فى الجمعة (ويصلحهم) استحبابا (فى) عيد (الفطر الفطرة) وفى عيد (الاضحى الاضحية) أى احكامهما والفطرة صدقة الفطر وهى كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي الدم بضمها (يفتح) استحبابا (الاولى تسع تكبيرات) ولاء (والثانية بسبع ولاء) قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنن واه الشافعى واليه فى ولو فصل بينهما بالحد والتليل والتناء جاز قال فى الروضة نص الشافعى رضى الله عنه وكثيرون من اصحاب على انها ليست من الخطبة وانما هى مقدمة لها ومن قال منهم يفتتح الخطبة بها يحمل على ذلك لان افتتاح الشئ قد يكون ببعض مقدماته التى ليست من نفسه (ويندب الغسل) للعبد روى ابن ماجه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل للعبدن وسننه ضعيف (ويدخل وقته نصف الليل وفى قول الفجر) كالجمعة ووجه الاول بان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون صلاة العيد من قراهم فلهم يجوز الغسل قبل الفجر لثبوت عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالنصف الثانى وقبل بجميع الليل (و) يندب (التطيب والتزين) كالجمعة بان يتزين بأحسن ثيابه وازالة الظفر والريح الكريه كالتعمد وسواء فى الغسل وما بعده القاعده فى بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكره لفتوات الجمال والهبة الحضور ويستحب للجائز ويتنظفن بالماء ولا يتطين ويتخرجن فى ثياب بدلتن (وفعلاها) أى صلاة العيد (بالمجدافضل) لشرفه (وقيل بالهراء) أفضل لانها أرفق بالراكب وغيره (الاعذر) كضيق المسجد على الاول فذكره فيه لتشويش الزحام ووجود الطر أو الثلج على السائق فذكره فى الهراء على قياس كراهتها فى المسجد قال فى شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الاعظم الى الامام فيه واستخلف من يصلى بباقي الناس فى موضع آخر وفى الروضة كاصلها ان المسجد الحرام أفضل قطعاً والحق به بيت المقدس الصديد لاني قال فى شرح المذهب والذنبى وسكت الجمه ورعنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره انتهى أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر فى يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد رواه أبو داود بأسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدرى انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى المصلى لذكره فيه ومما احتج به على الخروج اليها الضيق مسجد من يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للهراء (من يصلى بالضعفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبا مسعود الأنصارى فى ذلك رواه الشافعى بأسناد صحيح واقته ارهم على الصلاة فيهم ان الخليفة لا يحطب وقد صرح به الجليل فى شرح التبيين (ويذهب فى طريق ويرجع فى اخرى) انه صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفى صحيح البخارى من جاز قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجع فى سبب ذلك انه كان يذهب فى أطول الطريق بين تكبيرا للارجع ويرجع فى أقصرهما وقبل انه كان يصعد على قفرائه ما قبل يشهد له الطريقان ويستحب الذهاب فى طريق والرجوع فى اخرى فى الجمعة وغيره ذكره المصنف فى رياضته (ويكره الناس) لباخذوا بحالهم ويتنظروا

وفتنضى التعبير المذكور فى المهاج عدم اشتراط العربية وسنن العورة والطهارة وهو متجه انتهى (قوله) مولدة أى لا عربية ولا معربة وكانها من النظرة التى هى الخلقة أى زكاة الخلقة وهى اسم للخروج (قوله) من التابعين نبه على هذا لان قول التابعى من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحاح ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول) المتن والتطيب قال الاسنوى هو بالناء المفتوحة فى قوله ليستغنى عن الاشارة وبوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله) بان يتزين الخ هو مستفاد من التشبيه فى المتن ثم من التزين استعمال الطيب فهو من عطف العام على بعض أفرادها فرع لو اتفق الخروج للاستسقاء والعبد ترك التزين فيما يظهر (قوله) والحق به بيت المقدس الخ استظهره الأدرعى ونقله عن البغوى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة فى سعة مسجد هابل جبال وأوعار (قوله) أما مسجد المدينة الخ عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام فى نفي الخلاف مع وجود العلة وهى الشرف للحديث السابق يعنى ما بآتى فى كلام الشارح رحمه الله (قول) المتن ويذهب فى طريق أى أطول (قوله) تكثيرا للارجع قضية هذه العلة هدم الاجر فى الرجوع ويحذف ما ثبت فى مسلم فى قصة الرجل الذى سأل فى شراء حمار بركبه فى الظلماء والرمضاء كما أسلفناه فى باب الجمعة هذا معنى ما فى الاسنوى ولأن أن تقول انه هاب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الاجر فى الرجوع قال السبكي وقول الامام ان

(قول) المني قلت وبأكل الخ وبكره تركه كانه في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به حكم الامساك في النحر فرع * الشرب كالاكل (قوله) ولا بعد هابتني من يسمع الخطبة * (فصل يندب التكبير الخ) * (قوله) تعالى وتكبروا لله قال الاسنوي الواو وان كانت لطلق الجمع لا يمكن دلالتها على الترتيب أرجح كقوله السهيلي ولان الافة تثبت المراد انتهى وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حمل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين حملها على الترتيب انتهى (قوله) والثاني حتى يخرج أي لان يخرج وجهه تستغل الناس (١٣٠) بالتهويد والاستقبال والقيام الى الصلاة

(قوله) والثالث الخ توجهه ان الامام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فمن لا يصلي يقيم بالتكبير (قول) المتن ولا يسكن التكبير الخ شروع في بيان التكبير المقيد (قوله) والثاني يقيسه الى آخره عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له التقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح فرع * هل يكبر خلف القوائت على هذا الوجه محل نظر (قوله) لانها أول صلاة وتعليل لاندائه وأما أصل مشروعيته قوله تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول) المتن من مغرب ليلة النحر أي قياسا على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الاسنوي رحمه الله فلتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الأصح في عيد الفطر عن الاسنوي والشارح (قوله) كما تقدم راجع لقوله وينتقم الخ (قول) المتن وفي قول من سجد عرفه الخ أي فيكون جامع بين الذكر في الأيام المعلول والأيام المعدودات (قول) المتن في هذه الأيام

الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) حديث أبي سعيد السابق (ويجمل) الحضور (في الاضحية) ويؤخره في الفطر قليلا كتب صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن خرم حين ولاه البحرين أن يجمل الاضحية وأخر الفطر رواء البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وبأكل كل في عيد الفطر قبل الصلاة ويسكن في الاضحية) عن الاكل حتى يصلي قال بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي رواء الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل أو تأخيرها (ويذهب ماشيا) كالجمعة (يسكنه) لحديث الشيخين اذا أتيتم الصلاة فاعليكم بالسكنة (ولا يسكنه) التفضل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (غير الامام والله أعلم) بخلاف الامام فيكره له ذلك لخالفته لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ان صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة وغيرها

* (فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد) * اللام فيه الجنس الصادق بعيد الفطر وعيد الاضحية ودليله في عيد الفطر قوله تعالى وتكبروا لله أي عند صوم رمضان وتكبروا لله أي عندا كمالها وفي عيد الاضحية القياس على عيد الفطر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلا ونهارا (يرفع الصوت) المهار الشعار العيد (والأظهر رادته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) والثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن الخطبتين وهو فحين لا يصلي مع الامام (ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية بل يلبي) لان التلبية شعاره (ولا يسكن ليلة الفطر عقب الصلوات في الأصح) لعدم وروده والثاني يقيسه على التكبير ليلة الاضحية على ما سبق في كبر خلف المغرب والعشاء والصبح (وبكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر) لانها أول صلاة بعد انتهاء وقت التلبية (وينتقم بصبح آخر) أيام (التشريق) لانها آخر صلاته بمنى (وغيره ككوه) أي غير الحاج كالحاج في ذلك (في الاظهر) تعالى (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) وينتقم بصبح آخر أيام التشريق كما تقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة وينتقم بعصر آخر) أيام (التشريق والعمل على هذا) في الامصار في الروضة وهو الاظهر عند المحققين للحديث أي الذي رواه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وقيل فيه صحيح الاسناد (والأظهر انه يكبر في هذه الأيام للثلاثة) فيها أو في غيرها (والرابعة) ومنها صلاة العيد (والنافلة) المطلقة لانه شعار الوقت والثاني لا وانما هو شعار بالنسبة الى الفرائض المؤداة (وصيغته المحبوبة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

هذه العبارة تشعر بأن التكبير يسكن عقب الصلوات في هذه الأيام ولوقبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قوله) والله واغما هو شعار لم يذكر الاسنوي بل قال والثاني عقب الفرائض خاصة مؤداة أو فائضة مطلنا كالأذان يطلب في هذا دون غيره والثالث عقب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لانه قضاء ما كان التكبير مأمورا به فيه والرابع عقب ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواتب وبه على ان عبارة المصنف قاصرة عن افادة مشروعية ذلك عقب الاستسقاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والضحى ونحوهما من حيث ان الرابطة هي التابعة لفرائض انتهى بعناه

(قول) المتن ويستحب أن يزيد وجه اختيار هذه الزيادة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصفا يوم فجع مكة (قوله) بعد التكبيرة الثالثة اقضى هذا الصنيع من المتن والشرح انه يزيد هذا ثم يحتمل بلاه الا الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين اما المذكور أولاً وهو لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد واما كبيرا الى أصيلاً ولم يذكر الجمع بينهما انتهى ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح هنا لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه اسقاط الشارح لذلك دخوله في قول المناجج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضاً بعد التكبيرة الثالثة يرشد لهذا النظر للغة (قوله) جمع الناس والصلاة أى ولو ركعة (قوله) والعق المعلقين الخ وكذا يجوز صومه اذا لم يكن (١٣١) من التشريق فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الفطريوم يفطر الناس (قول)

المتن متى شاء الخ هو في بقية اليوم أولى قال الراعي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول) المتن وقيل في قول الخ مقابل قوله وفات الصلاة (قوله) فالعبارة بوقت التعديل الخ أى لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة (باب صلاة الكسوف) *

(قوله) لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها والصارف عن الوجوب الى التندب حديث هل على غيرها (قول) المتن فيحرم الخ مسئلة مكررة في الكتاب (قول) المتن ثم يرفع ثم يعدل فيه ميل الى انه يكبر في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع الله من حمده والمسألة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي وقوله عن النص وكذا ذهب اليه ابن كجب ولكن نص الامم ومختصر المزني والبويطي على انه يقول سمع الله من حمده فهما واعتمده الشارح كما سألني وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول) المتن ثالث جعل الاسنوي الخلاف ثانياً في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعاً (قوله) من الركوعين أى فليس الصغير عاذاً للركوع اثالث لعداده (قوله)

ولله الحمد ويستحب أن يزيد بعد التكبيرة الثالثة (كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً) وفي الروضة وأصلها قبل كبيراً الله أكبر وبعد أصيلاً لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة الماضية افطروا وصلوا العيد) حيث بقي من الوقت ما يسمع جميع الناس والصلاة والافك ولو شهدوا بين الزوال والغروب وسبأني (وان شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد وتصل من الغداء وتقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعق المعلقين برؤية الهلال (او) شهدوا بين الزوال والغروب افطروا وفات الصلاة (اداء) ويشترع قضاؤها متى شاء في الاظهر كغيرها والثاني لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد (وقيل في قول) لا يفوت ادائها بل (تصل من الغداء) لعظم حرمتها والقول الآخر القنوت كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

(باب صلاة الكسوف) *

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فهما خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواهما الشيخان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعدل ثم يسجد) السجدين وبأنى بالطعام بنية في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك) هذا أصلها كما في الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فكثر (لتمادي الكسوف ولا نقصه) أى نقص ركوع من الركوعين (لا انجلاء في الأصح) والثاني يزداد وينقص ما ذكرنا كروايات الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والأصح المنع وما في رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي أخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لابي داود وغيره خمسة ركوعات أجاب الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فتقدمت وما في حديثي أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أى من غير تكرير ركوع كما قال به أبو خيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما ان احاديثنا أشهر وأصح واكثر رواية والثاني اننا نحمل احاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال فقيه تصريحهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صححت صلاته لكسوف وكان تاركاً لافضل انتهى ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع

والثاني يزداد هو ممكن في الركعة السابعة وأما الاولى فتمال الاسنوي لعل وجهه فيها ان يكون من أهل المعرفة بامتداد (قوله) بان روايات الركوعين الخ انظر لوقتنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف الى النوع الذي في المتن (قوله) والحديثين المراد بهما حديث أبي داود وغيره المتأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله) ولا ينافي الخ جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النقص بسبب الانجلاء لتعود الى ركعتين كسنة الظهر فلا يمتنع ذلك بلا سبب، أولى واعلم ان قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كما في الروضة ينبغي جملة على أقل الكمال لثلاثين ما تقرره من شرح المذهب • فرع • لو نواها كسنة الظهر ثم تبدل به بعد الاحرام ان يزيد ركوعاً في كل ركعة فالظاهر الجواز ويتمثل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح

نقص ركوع منها لانه بالنسبة ان قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المذهب عن الام ان من صلى
 الكسوف وحده ثم ادر كهما مع الامام صلاهما معه (والاكمل) فهما مع ما تقدم (ان يقرأ
 في القيام الاول بعد الفاشحة) وما تقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (البقرة) او قدرها ان
 لم يجدها (وفي الثاني كذا) كذا في آية منها وفي الثالث مائة وخمسين) منها (والرابع مائة تقريبا)
 وفي نص آخر في الثاني آل عمران او قدرها وفي الثالث النساء او قدرها وفي الرابع المائدة او قدرها
 وهما متقاربان والاكثر من على الاول وفي استحباب التعوذ لقراءة في القومة الثانية وجهان
 في الروضة قال وهما الوجهان في التعوذ في الركعة الثانية أى في سائر الصلوات أحدهما كما قال
 في شرح المذهب الاستحباب (ويصح في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث
 سبعين والرابع خمسين تقريبا) ويقول في الرفع من كل ركوع سمع الله من حمد ربنا ولك الحمد قال
 في شرح المذهب الى آخره روى الشيخان عن ابن عباس قال انخفضت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فصرى قال مسلم والناس معه فقام قيسا ما طويلا نحو من قراءة سورة البقرة
 ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قيسا ما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
 الركوع الاول ثم سجد ثم قام قيسا ما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع
 الاول ثم رفع فقام قيسا ما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول
 ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس ورأيا أيضا عن عائشة انه قرأ في القيام الثاني قراءة طويلة هي
 أدنى من القراءة الاولى وانه قال في الرفع من الركوعين سمع الله من حمد ربنا ولك الحمد (ولما طول
 السجدة في الامم) كالجولس فيها والاعتدال والتشهد قال في شرح المذهب وهذا هو الرابع
 عند جاهل الامم وحكى فيه وفي الروضة الخلاف قولين وقال الرافعي في الشرح فيه قولان
 وقال وجهان وأطلق في المحرر الاظهر وقيل مقابله على الركوع (قلت الصحيح تطويلها) كما قال
 ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث
 أبي موسى ولفظه صلى بالمول قيسا وركوع وسجودا رأيت قط ينفع في صلاته ومن حديث عائشة
 وأفظها في صحيح البخاري في الركعة الاولى فسجد سجودا طويلا وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود
 الاول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعا قاطعا ولا سجدت سجودا قط كان أطول منه وذكر الرافعي
 ان تطويل السجود في صحيح مسلم (ونصر في البيهقي انه بطواها نحو الركوع الذي قبلها وانه أعلم)
 قال البغوي في السجود الاول كل ركوع الاول والسجود الثاني كل ركوع الثاني واختاره في الروضة
 (وتسن جماعة) بالنصب على التميز المحول عن نائب الفاعل أى تسن الجماعة فيها وينادي
 لها الصلاة جامعة كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث مناديا الصلاة
 جامعة رواه ما الشيخان وتسن للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كما ذكره في شرح المذهب (ويجوز
 بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لان الاولى في الليل والثانية في النهار وما روى الشيخان عن عائشة
 انه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءة وترمذى عن سمرة قال صلى بنا النبي
 صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتا وقال حسن صحيح قال في شرح المذهب يجمع بينهما
 بان الامرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام) كما فعل
 صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين باركانهما في الجمعة) قياسا عليها
 (ويثبت) الناس فيها (على التوبة والخير) قل في الروضة ويجزئهم على الاعناق والصدقة
 وينذرهم الغلة والاغتزار اني صحيح البخاري عن أسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعنقة

(قول) المتن والاكمل ان يقرأ الخ
 طاهرا لملاهم ان التطويل مطلوب
 وان كان المأمومون غير محصورين
 (قول) المتن كما تاتي آية قال الاستوى
 ينبغي أن يربط الآيات المتوسطة في الطول
 والقصر (قوله) وهما متقاربان قد
 يقال كيف التقارب في القيام الثالث
 الا أن يعتد بان مائة وخمسين من البقرة
 قد تكون آياتها مقاربة للنساء وقيل
 نظر باعتبار المستثني في الثاني (قوله)
 انه قد أمر بترج في هذه الرواية بالقراءة
 في القيام الثاني بخلاف الاولى (قوله)
 والاعتدال قد ثبت في صحيح مسلم تطويل
 الاعتدال لكن أجاب الرافعي بأما
 رواية شاذة بحال القدر وآيات الاثرين
 (قوله) وأطلق في المحرر الاظهر رأى
 لم يدل اظهر الوجهين ولا اظهر القولين
 قل الاستوى فليت أو لم تترك في
 المحرر على حاله أى ليفيد أن الخلاف
 قولان موافقة لاصطلاحه ونسافي
 الشرحين والروضة (قوله) واختاره
 في الروضة بجعل عوده الى مقالة البغوي
 ويحتمل عوده الى الحكم كله (قوله)
 بالنصب الخ دفع لا اعتراض الاستوى
 على نصها حالا أو رفعها كجوز الى
 التقديم (قوله) والجهر في كسوف
 القمر أى فيكون النبي صلى الله عليه وسلم
 قد صلى لكسوف القمر

(قول) المتن أوفى ثمان أوقيام ثان الخ وأما بعدهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله) أي شيئاً منها هي عبارة المحرز وهي أوضع (قوله) قام هو الخ أي ولا يسجد لأنه إذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلا يحصل له السجود الذي فعله بالأولى (قول) المتن وتفتت صلاة كسوف الشمس الخ بمعنى يمنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الأداء * تبييه * تقييده الفوات بالصلاة يقتضي أن الخطبة لا تقوت بذلك وهو كذلك (قوله) قبل الفجر لا يشكل على ذلك (١٣٣) ما قيل أن القمر لا يخف إلا في ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فيها لا يغيب قبل

الفجر لأن هذا قول النجيين والله على كل شيء قدير ولا فائدة فيه يفرض المسائل للتدريب وإن لم تقع (قوله) ولو خسف بعد الفجر الخ لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجه على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول) المتن تقديم الكسوف قال الأسنوي فعلى هذا يقرأ في كل قيام بالقائحة وقيل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الأم * تبييه * إذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر إطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا تقوت بالانجلاء وأيضاً فقولهم يقتصر على القائحة إلى آخره يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقله عن التنبية أنه يصلى الكسوف ثم الفرض ثم يخطف والله أعلم (قول) المتن قدمت أي إن حضر ولها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم أن الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه انتهى وقال السبكي قضية تعليلهم بخوف تغير الميت أقول ولأن صلاتهم فرض كفاية * (باب صلاة الاستسقاء) * (قول) الجنازة على الفرض عند اتساع الوقت واجب انتهى وإذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا الحالون والظاهر أن الصديق والصهر والزوجة كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك

في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمت فلا بأس (ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أوفى) ركوع (ثان أوقيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الاظهر) لأن الركوع الثاني وقيامه كالتابع للاول وقيامه والثاني يدركه بالحق به الإمام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الإمام قام هو وقرأ أو ركع واعتدل وجلس وشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الإمام قام وقرأ أو ركع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بأن الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود مخالف لنظم الصلاة (وتفتت صلاة) كسوف (الشمس بالانجلاء) لأنه المقصود بها وقد حصل ولو انجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كما لو لم ينكشف منها الا ذلك القدر ولو حال سحاب وشك في الانجلاء صلى لأن الأصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و) تفتت صلاة كسوف (القمر بالانجلاء) لما تقدم (وطلوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوعها (لا) طلوع (الفجر في الجديد) لبقاء الانتفاع بوضوئه وتقديم تفتت به لذهاب الليل (ولا بغروبه) قبل الفجر (خاسفاً) كما لو استتر بغيام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا وقبل أن يغيب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في اثنا ثم لم تبطل كما لو انجلى الكسوف في الانتهاء (ولو اجتمع كسوف وجعة أو فرض آخر قدم الفرض) الجمعة أو غيرها (إن خيف فوته) لصيق وقته في الجمعة يخطف لها ثم يصلها ثم يصلى الكسوف ثم يخطف لها (والا) أي وإن لم يخف فوت الفرض (فلا ظهر تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء (ثم يخطف للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز أن يقصده والجمعة بالخطتين لأنه تشرية بين فرض ونفل (ثم يصلى الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لأنهم أهم (ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة قدمت الجنازة) لما يخاف من تغير الميت تأخرها وإن جمع جمعة وجنازة ولم يضر الوقت قدمت الجنازة وإن ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خدوف ووتر قدمت الخدوف وإن خيف فوات لوتر لأنها أكد

* (باب صلاة الاستسقاء) *

أي طلب السقيا وسبأ في انهار كعتان) هي سنة عند الحاجة لا تقطاع ماء الزرع أو قلته بحيث لا يصح في خلاف تقطاع ما لا يحتاج إليه في ذلك الوقت ولو انتطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم وسواء في سنها أهل الأمصار والقرى والبادي والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وتعدا ثانياً وثالثاً لم يسقوا) حتى يسقهم الله تعالى (فإن تأهبوا للصلاة فسقوا

الجمعة فالوجه الامتناع (قوله) لما يخاف من تغير الميت أقول ولأن صلاتهم فرض كفاية * (باب صلاة الاستسقاء) * (قول) المتن وتعدا الخ روى أن الله يحب المحسن في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدي في الكامل والعقيلي وابن طاهر نعم في الصميم يستجاب لأحدكم ما لم يجعل يقول دعوت لم يستجب لي فإن قيل لما شرعت إعادة هذا دون الكسوف كما سلف قلت أجلب بعضهم بذرة الحاجة هنا والله أعلم (قول) المتن وثالثاً أي وأكثر

قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصالحين (شكروا الثاني استند الى انه صلى الله عليه وسلم
ما صلى هذه الصلاة الا عند الحاجة وقطع بالاول الا كثرون وأجرى الوجهان فيما اذا لم ينقطع الماء
وأرادوا ان يصلوا للاستزادة (وبأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى
بوجود البر والخروج من المظالم) في الدم والمرض والمال لان لكل عباد ذكر اثر في اجابة الدعاء
(ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الاستسقاء مبتذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى الحديث وفي آخره انه
صلى ركعتين كما صلى العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله مبتذلا هو كما يؤخذ من النهاية من تبدل
اي ليس ثياب البدلة والبدلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة المنة قال في شرح المذهب وثياب البدلة هي
التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ)
لان دعاءهم أقرب الى الاجابة (وكذا البهائم في الاصم) والثاني لا يستحب اخراجها اذ ليس لها
أهلية دعاء وردت حديث خرج نبي من الانبياء يستقي فاذا هو بمذلة رافعة بعض قوائمها الى السماء
فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النملة رواء الدارقطني والحاكم وقال صحيح
الاسناد (ولا يمنع أهل الذقة الحضور) لانهم مستزقون وفضل الله واسع (ولا يختلطون بنا) لانه
قد يحل بهم عذاب يكفرهم المتقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم
رواه الشيخان (كالعبد) في التكبيرات سبعا وخمسا والجهرب بالقراءة وما يقرأ الحديث ابن عباس
السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (انا أرسلنا نوحا) لاشغالها على الاثني بالخال
وهو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا والاصم يقرأ اقتربت
كما يقرأ في الاولى ق وما روى الدارقطني عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سبع اسم
ربك الاعلى وقرأ في الثانية هل أناك حديث الغاشية قال في شرح المذهب ضعيف (ولا يختص بوقت
العبد في الاصم) فيجوز فعلها في أي وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أخذ من حديث
ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسيأتي جواز أن يخطب قبلها دليل الاول حديث
ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (كالعبد)
أي خطبته في الاركل وغيرها (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أو قوله ما في قول استغفر
الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة وبكثري أثناء الخطبة من الاستغفار
ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويدعو في الخطبة الاولى
اللهم أسفنا غيبنا) هو المطر (مغيبا) بضم الميم أي مروبيا مشعا (ههنا) هو المطر الذي لا ينقصه
شي (مرثيا) بالهمز هو المحمود العاقبة (مرثيا) بفتح الميم وكسر الراء أي ذاربع أي غناء (غدا)
بفتح الغين المعجمة والذال المهملة أي كثير الخير (مجللا) بكسر اللام مجلل الارض أي بعها بكل
الفرس (سحبا) بالمهملتين أي شديد الوقع على الارض (لطيفا) بفتح الطاء والباء يطبق الارض
فيصير كالطبقة عليها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم أسفنا غيبنا ولا تجعلنا من القانطين)
أي الآيين تأخيره (اللهم اننا استغفرك انك سكنت غفارا فأرسل السماء أي المطر (علينا)
مدرارا) أي كثيرا روى الشافعي عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم أسفنا
غيبنا الى آخره وفيه بين القانطين وما بعده زيادة مذكورة في الروضة كأصلها ذكر في المهررا كثيرا
وأسقطه المصنف اختصارا (ويستقبل القبلة بعد مدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله
في الدقة ثلث (ويبلغ في الدعاء) حينئذ (سرا وجهرا) ادعوا ربكم تضرعا وخفية فاذا أسردع الناس سرا

(قول) المتن والدعاء أي الطلب
الزيادة (قوله) شكرا قال صاحب
الذاكرة ويرون بصلاتهم الشكر
ويبدلون الشكاية بالشكر انتهى قول
المنهاج والدعاء ويصلون كما عطف
تفصيل الشكر لانه يطلق على القول
والفعل (قول) المتن والخروج من
المظالم تصریح ببعض أركان التوبة
(قول) المتن وتخشع عطف على قوله
ثياب الخ (قوله) اذ ليس لها أهلية
دعاء ولان الناس يشغلون بها وبأصواتها
(قول) المتن فحينما قال الاسنوي هو
المتخذ من الشدة (قوله) هو المحمود
العاقبة الى آخره بضمين الدواب ونحو
ذلك (قول) المتن صبغة مبالغة
وهنا كثير الدر (قوله) وأسقطه
قل الاسنوي يتعجب من ذلك فان الجميع
في حديث واحد رواه الشافعي في الام
والمتنصر والضهير في قوله وأسقطه
راجع لقوله أكثرها (قول) المتن
ويبلغ في الدعاء ويكون منه اللهم أنت
أمرنا بدعائك ووعدتنا اجابتك
وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبتنا كما
وعدتنا اللهم فامن علينا بغيره ما قارفنا
واجابتنا في سنة بنا وسعة في رزقنا
ذكره في المحرر كما قاله الشارح فيما يأتي

وإذا جهرا فأتوا ويرفعون كلهم أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكتفهم إلى السماء روى مسلم عن
 أنس أنه صلى الله عليه وسلم استب في فأشار بظهر كفيه إلى السماء والحكمة فيه أن القصد دفع
 البلاء بخلاف قصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف
 اختصارا (ويحتمل رداه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله
 ابن زيد بن عاصم المازني أنه صلى الله عليه وسلم في استسقاءه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة
 وحول رداه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه
 فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن (وينكسه على
 الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمه سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعل أعلاها فلما ثقلت
 عليه قلبها على عاتقه فحمله بذلك يدل على أنه مستحب وتركه للسبب المذكور والقديم نظر إلى
 أنه لم يفعل ويجعل التحويل والتكيس يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه
 الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر والحكمة فيهما التفاضل
 بتغيير الحال إلى الخصب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم
 استسقى وحول رداه ليتحول التحيط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب المشتمل على
 التكيس في الروضة كأصلها والمحتررو يفعل الناس بأردتهم كنعيل الإمام روى الإمام أحمد
 في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول رداه وقلب ظهر البطن وحول الناس
 معه (قلت ويترك محولا حتى ينزع الثياب) لأنه لم يتقل أنه عليه الصلاة والسلام غير رداه
 بعد التحويل ويترك وينزع مبنيا للفعل في الروضة كأصلها ويترك كونها أي الأردية محولة إلى
 أن ينزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحثهم على طاعة الله
 تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال استغفر الله
 لي ولجميع المسلمين (ولو ترك الإمام الاستقاء فعلة الناس) محافظة على السنة (ولو خطب) له (قبل
 الصلاة جاز) نقله في الروضة عن صاحب التمهيد قال ويحتمل له بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره
 أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة
 في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات (ويستأن ويرز لأول مطر السنة
 ويكشف غير عورته ليصبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فحسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه أي
 بتكوينه وتزويله ورواه الحاکم بلفظ كان إذا أمطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر
 الحديث وفي الصحاح حشرت كمي عن ذراعى كشفت (وان يغسل أو يتوضأ في السيل) روى
 الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال أخرجوا بنا إلى هذا الذي
 جعله الله طهورا فتنظروا منه ونحمد الله عليه (ويسمع عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ
 عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده
 والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبه والروضة وكان ذكره لمقارنته
 الرعد السموع (ولا يتبع بصره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى
 أحدكم البرق أو الودق فلا يشرب إليه الودق بالمهمل المطر (ويقول عند المطر اللهم صيبا)
 بتشديد الباء أي مطرا (ناضحا) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى

(قول) المتن عند استقباله انظر هل
 يدخل التحويل عند ارادة الاستقبال
 أو معه أو عقبه (قول) المتن وينكسه
 قال الاسنوي يقال نكس ينكس كقعد
 بقعد (قوله) في الروضة متعلق بقوله
 المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب
 ظهر البطن لا ينعكس من الجمع بين
 التحويل والتكيس السابقين ثم رأيت
 ذلك مسطورا من بحث الرافعي وكذا
 السبكي في شرحه من الحديث
 لا اشكال فيه لأنه صلى الله عليه وسلم لم
 ينكس وانما فعل التحويل قطب والقلب
 معه ممكن (قوله) مبنيا للفعل
 فيشتمل ذلك المأمورين بدليل ما ساقه عن
 الروضة (قول) المتن ويستأن أن
 يبرزوا الخ قال ابن عباس رضي الله
 عنهما قال الله تعالى وأترنا من السماء
 ماء مباركا قال فأنأحب أن تعيب البركة
 رأي ورجلي (قوله) روى مسلم الخ
 قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي
 والأصحاب على التخصيص بل ظاهر الثاني
 العموم (قوله) لمقارنته الرعد السموع
 يعني ذكر لاجل المقارنة لأنه يشرع
 لاجله تسبيح (قول) المتن صيبا قال
 الاسنوي من صاب يصوب إذا نزل من
 علو إلى سفلى وفي رواية لابن ماجة اللهم
 صيبا وهو العطاء

(قوله) كافر في أي حقيقة ان اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يعتقد التأثير (قول) المتن وسب الرمي في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به (قول) المتن باب عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف أولا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الخائن ترتيبا للزني (١٣٦) والجمهور وفيه مناسبة وذكره في

الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قوله) بأن أنكره بعد علمه بخبره يخوفه بخوف قريب العهد بالاسلام كما سبأني واعلم أن كل جمع عليه كذلك لكن بشرط أن يكون من أمم الاسلام الظاهرة المعروفة بالضرورة واعلم أيضا ان على عبارة المتن مواخذة من حيث ان المحدث كافر في الكفر وان لم ينضم اليه الترك ثم عبارة الشيخ تشمل جملة الجمعة وفيه نظر من حيث ان لنا قولا بأنها فرض كفاية والخفي بخلاف في وجوبها على أهل افرى (قوله) لانكاره الخ أي فيكون تكديسا للشارع (قوله) حتى تقرب الشمس قال الاسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالنكبة وضيقه بحيث يبقى ما لا يبع الفعل وضيقه عن ركعة وتقبل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهمات اعتبار الركعة (قوله) اذا ساق وقتها هذا في غير الجمعة وأما في طالع عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قوله) فان أصروا خرج الخ اقضى هذا انه لو اتسق التوحد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر ان المراد التوحد في وقت الاداء حتى لو ترك التوحد في وقت الظهر مشلا ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قوله) أوجه وجه الأول ان الواحدة بحتمل تركها الشبهة الجمع ووجه الثاني ان

المطر قال ذلك (ويدعو بما شاء) لحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواضع عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي بعد المطر أي في أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الاصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وبالهمز آخره أي بوقت النجم القلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء فان اعتقد أن النوء هو المطر اذ ساعل حقيقة كفروا وان اراد انه وقت أوقع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا يهامة الا قول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أندرون ماذا قال ربيكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) يكره (سب الرمي) روى أبو داود وغيره باسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرمي من روح الله تعالى أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رايتموها فلا تنسوها واسألوا الله خيرا واستعيذوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر فاستنوا بسألوا الله رفعه) بان يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالنا ولا علينا) رواه الشيخان أي اجعل المطر في الأودية والمراعى لا في الأبنية وغوها (ولا يصلي لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة

• (باب) بالتون

(ان ترك) المكاف (الصلاة) المعهودة الصادقة باحدى الخمس (جاحدا وجوها) بان أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجبر عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لغير هذه بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو) تركها (كسلا قتل حذا) لا كفرا قال صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة الحديث رواه الشيخان وقال خمس صلوات كسهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم يضع منهن شيئا استخفافا يخفهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة رواه أبو داود وابن حبان ولا يدخل الجنة كافر (والعصم قتل بصلاة فقط) لظاهر الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيما لها وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغير وجهها وفي العشاء بطلوع الفجر قال في المحرر كالشرح فيطالب بأدائها اذا ساق وقتها ويتوعد بانقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصروا وأخرج استوجب القتل ومقابل العصم أوجه انما يقتل اذا ساق وقت الثانية وامتنع من أدائها اذا ساق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدر يظهر به لنا اعتياده

اللاث أقل الجمع فيغفر لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق للترك أربع صلوات قاله ابن الرفعة (قوله) اذا ساق وقت الثانية الخ انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلا فهل يقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أولا يعتبره نا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل في كل من فرضه عند ضيق وقته أم يخص بالتاني (قوله) من أدائها الغميرية راجع أقوله الثانية

(قوله) ان لم ينب استشكل بان الحد لا يمسقط بالتوبة وأجيب بان الحد هنا شرطه دوام الامتناع * فرع * تارك الجمعة لا يمسقط قتله الا بالتوبة لان فعل الظاهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالعصاة ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله ان التوبة في غير الجمعة لا تحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتحقق بالتوبة فقط (قول) المتن أو يموت أي لان المقصود حمله على الصلاة لا قتله (قول) المتن ويغسل الخ أي كسائر أرباب الكفار (١٣٧) بل أولى لان الحد يمسقط العقوبة الاخرية كما قاله النووي رحمه الله * (كتاب الجنائز) *

(قوله) استحبابا أو أاما المعطوف الآتي فعلوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذه (قوله) وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقلا عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم انهما لا يخرجان الا الحديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور (قوله) أي قاطع قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من المظالم ليشمل ابرام صاحبها وغير ذلك (قوله) من حضره الموت أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدهم الموت (قوله) ومقابل الصحيح الى آخره أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كقوله المتن (قوله) وحقيقتهما أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول) المتن ويلقن الشهادة الخ قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقنه بعد موته عدمه هنا وفرق الزركشي بأنه هنا للصحة فيفعل وهناك للفتنة وهو لا يفن بل يحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قوله) وليكن غير وارث لو كان قسيرا لاثني له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله) الا أن شككتم بعدها لان الغرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصيمري لا يعيدها ما لم شككتم بكلام الدنيا أي

لترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتكفي الاستتابة في الحال وفي قول يميل ثلاثة أيام وهما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف ان لم ينب (وقيل يخنس بمجديدة حتى يصلى أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصلى أو يموت (ويغسل) ويكفن (ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر * تمت * تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الراهبي ومشي عليه في الحاروي الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي

* (كتاب الجنائز) *

بالفجع جمع جنازة بالفجع والكسر اسم للبيت في النعش من جنزه أي ستره وذكره نادون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكاف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكثر ما يذكرها ذم للذات يعني الموت حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من الجهل وهما ذم بالذال المجتهد أي قاطع (ويستعد) له بالتوبة ورد المظالم الى أهلها بان يبادر اليها فلا يخاف من فجأة الموت الموت لهما وصرح برد المظالم وهو من جملة التوبة فلا يغفل عنه (والريض آكد) بما ذكر أي أشد طلبا به من غيره (ويصنع المحتضر) أي من حضره الموت (لحبه الامين الى القبلة على الصحيح فان نعد راضيق مكان ونحوه) كعله بجنبه (ألقي على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة بان يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الاتقاء المذكور قال الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضجاع على الايمن عند تعذره بالاخضاع على الايسر الى القبلة وظاهره ان اذا قيل بالاتقاء على القفاه أو لا فتعذر بجمع على جنبه الايمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهما المنخفض من أسفلهما قاله في الدقائق (ويلقن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد ذكر ما من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بالاخراج) للابحجر ولا يقال له قبل بل يشهد عنده وليكن غير وارث لثلاثتهم بالاستحجال لا لارث فان لم يحضر غير الورثة لقنه أشفقهم عليه واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا ان شككتم بعدها ونقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا انه يلحق محمد رسول الله أيضا قال والاؤل أصح لظاهر الحديث (وليقرأ عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال

٥٠ ل بخلاف السميع ونحوه انتهى ويحمل خلافه نظر الغرض السابق وفي الحديث من كن آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظي والنفسي وانه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله) لظاهر الحديث واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله

والمراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه (وليحسن طه بربيه سبحانه وتعالى) روى مسلم
عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن
الطهر بالله تعالى أى يظن أنه برحمة ويعفو عنه ويستحب لمن عنده تحسين طه بربيه وتطهيره في رحمة الله
تعالى (فاذا مات فمض) والالقيت عناءه فتوحته وفتح منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنها عليه
الصلاة والسلام دخل على أنى سلة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض به البصر
قال المصنف ناظرا أن تذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى بفتح
الشين والخاء قال في شرح المذهب يستحسن ان يقول حال انما به بدم الله وعلى له رسول الله
(وشد لحياه بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه ثلاثين ذقة مئة تحبب تدخله الهوام (وليت
مفاصله) فيرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى طنه ثم يمدها ويأين أصابعه أيضا وذلك
ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان ألينت المفاصل في تلك الحالة لانت
والا لم يمكن تليينها بعد ذلك (وستر جميع بدنه ثوب خفيف) بعد نزعه ثيابه كما ذكره في شرح
المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه للثلاثين كشف واحد ترز بانخفاض
عن الثقل فانه يحمله فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
مات ثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برود البين وسحبى عطى جميع
بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كمرآة للثلاثين فتح فان لم يكن حديد فطين رطب ويصان المصنف
عنه (ووضع على سريرو نحوه) للثلاثين بذاوة الأرض فتغيره (وزعت) عنه (ثيابه) التي
مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في شرح المذهب فانها تدفع اليه الفساد فيباحكي (ووجهه لاقبله
كحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه
قال في الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم
أو النساء من رجال المحارم جاز (ويبادر) بفتح الهمزة (بغسله اذا تبين موته) بظهور أماراته مع
وجود العلة كان يسترخى قدماه فلا تنصبهما أو يميل أنفه أو ينحرف صدغاه وان شك في موته بان لا يكون
به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخر الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره
(وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر
فبأبى حكمه في فرع الاولياء (وأقل الغسل تعيم بدنه) مرة (بعد ازالة النجس) عنه ان كان
كذا في الروضة كأصلها أيضا فلا يكفي لها غسلة واحدة وهو مبني على ما يحمله الرافعي في الحى
ان الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصحح المصنف أنها تكفيه كما تقدم في باب الغسل وكأنه ترك
الاستدراك هنا لانه من هنالك (ولا تجب فيه الغاسل) أى لا تشترط في صحة الغسل (في الأصح)
لان قصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية والثاني يجب لانه غسل واجب كغسل
الجنابة فيؤى عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكنى)
على الأصح (غرفة) عن الغسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الصحيح)
المعروض وجوب غسل الفريق والله أعلم) لانما مأمورون بغسل الميت فلا يسقط القرض عنا لبعثنا
(والا كل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله الا الغاسل ومن يعينه والولى
لانه كان يستتر عند الاعتسال فيستتر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما ذكره في ظهوره وقد تولى
غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل بن عباس وأسماء بن زيد وأول الماء والعباس واقف
ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره لانه لا يمكن موضع رأسه أعلى لجسد الماء

(قوله) روى مسلم عن أم سلمة الخ زاد في شرح
الروص ثم قال اللهم اغفر لاني سلة وارفع
درجته في المهدين واخلفه في عقبه في
الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين
وافصح له في قبره ونوره (قوله) اذا
قبض بعه الخ فائدة قبل ان العين
آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ
يسرع اليه الفساد (قول) الميت
وزعت قال الاستوى كان ينبغي تقديم
هذا على ما سلف انتهى أقول قد أشار
الشارح الى هذا فيما سلف (قول)
الميت وغسله الخ انظر هل يسقط بفعل
المبذوع وجود الرجال كنظيره من
الصلاة وهو متجه (قول) الميت على
لوح روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
غسل على سريرواه استمر الى أن غسل
عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة
ثلاث وثلاثين ومائتين

(قول) المتجماء بارد واستحب الماوردى والصميرى كونه مالحا (قوله) ان تلبد وكذا ان لم تلبد لازالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول) المتجسط هو بكسر الميم وضمة الميم وبضمهما مع الشين (قول) المتاليمين أى الحديث وأما الشقان المقبلان فشرهما (قول) المت فهذه غسلة الخ اعلم أن لكفى غسل الميت كيفيتين احداهما غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا والثالث يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلاثا للتثليث فالجملة تسعة الثانية واحدة بالسدر وأخرى مربية وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا والثالثا فالجملة تسع أيضا فالكيفية الاولى في كلام السبكي واقتصر عليها الاسنوى وحديث أم عطية قريب منها والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حمله عليها بأن يجعل (١٣٩) فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال في غسل الأيسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد

زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن يتأقيه وان يستعان في الاولى الا أن يجعل على الاولى من كل من الغسلات الثلاث اذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وانما فهم كيفية أخرى حاول حل المتن عليها أى أن يغسل أولا بالسدر ثم يزيله ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزيله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعد زوال السدر تفصيل ويان لها هو الاكل في الاولى وفادة لأن غسلة السدر والمزيلة لا تحسب وانما تحسب التي بالماء القراح ولذا قل الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتى فتكون الثلاثة بالماء القراح بسطة الواجب بأولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع في البهجة والارشاد لكن شارحا بعد أن قرأ ذلك منها على أن الاكل هو الكيفية الاولى أى التى اعتمدها الاسنوى (قوله) عن السدر أى الذى صاف ذكره فى الرافعى والذى

عنه ولا يتف تحتة (ويغسل في قصص) يلبس عند غسله لانه أسترله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قصص رواده أبوداود وغيره ولكن القميص مخفيا أو باليا ويدخل الغاسل يده في كمه ان كان واسعاً ويغسله من تحتة وان كان ضيقا فتقرؤن السخاريس وأدخل يده في وضع الفتق فلولم يوجد في قصص أو لم يأت غسله فيه سترته ما بين السرة والركبة وسبأنى حكم نظره في المسائل المنتورة (جماء بارد) لانه يشد البدن بخلاف السخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسخ أو برد وفي المحذور وغيره انه يكون الماء في اناء كبير ويهد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الغاسل) برفق (على المغسل) مثالا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في ثقرة قفاه (لثلاثا يميل رأسه) ويستند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امراراً بليغا ليخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ حجرة متعددة فاتحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثير الثلاث تظهر رائحة منخرج (ثم يبعثه لقفاه) ويغسل يساره وظهره وخافته (سوانيه) أى ذبره وقبله وما حوله كما يستحب الحى وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل سواة بخرقة وهو أبلغ في النظافة لكن الذى ذكره الجمهور الاول ويتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه وغسل يده بجماء وأشنان (يلف) خرقه (أخرى) على اليد (ويدخل اصبعه فيه ويمر بها على اسنانه) بشئ من الماء كما يستألى الخى ولا يفتح فاه (ويريل ما في مخزبه) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء (ويوضه كالخى) ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنه ما بما تقدم ويميل رأسه فيه ما للثلاثا بالماء الباطنه ونحوه ذلك حكى الامام ترمذى انه يكفي وصول الماء مع اديم الثغور والمخترن أو يوصل الداخل وقطع بان أسنانه لو كانت متراصة لا تنفع (ثم يغسل رأسه ثم لحته بسدر ونحوه) أى خطمى (ويسرحهما) ان تلبد شعرهما (بمسح واسع الاسنان برفق) ليقال الانتاف (ويرد المنتف الىه) بان يوضع في كفته كما تقفه في الروضة قبيل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل شفة اليمين ثم الأيسر) المقبلين من عنقه الى قدمه (ثم يحترقه) بالتسديد الى شفة الأيسر فيغسل شفة اليمين بما يلي القفا والظفر الى القدم ثم يحترقه الى شفة اليمين فيغسل الأيسر كذلك فهذه الاعمال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوها (غسله ويستحب ثانية وثالثة) فان لم تحصل الطاقة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع استحب الا بتار واحدة (و) يستحب (ان يستعان في الاول بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى فضها للتطيف والانتفاء ومنه ما تقدم في الرأس والعيبة (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقة الى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما تزيل

سينبه عليه المنهاج انه يستعمل في البدن (قول) المت ثانية وثالثة أى بالماء القراح (قوله) فان لم تحصل النظافة زيد الخ صرح الاسنوى بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومزيله بأن يكثر رماعا ويكون وثرا اذا حصل الانتفاء بشفع وفي شرح الارشاد للقدسى واعلم أن الزيادة للانتفاء انما هي في غسلة السدر ومزيله كظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوى وغيره خلاف ملوهمه الارشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما تقدم الخ أى فالرأى الاول باقى البدن غير الرأس والخصية (قول) المت من فرقة هو وسط الرأسسمى بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي الفرق بفتح الراء وكسرهما

(قوله) كافورا أو شينا يجب أن يكون هذا شك من الراوى (قوله) خطا بالام عطية أى لان غير هاتبع لها ونظيره قوله تعالى على خوف من فرعون وملائهم أن ينهزم (قول) المتن ويفسر الرجل الرجل بحث الاسنوى الحاق الامر بالمرأة (١٤٠) (قوله) والاول فهما المنصوب حكمه

ذلك افادة الاختصاص هذه الحاشية كتبها ولم ارأى الى الآن هل لي فيها سلف أم لا وفيها ان افادة الاختصاص انما هي في تقديم المفعول على عامله وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه (قول) المتن ويفسر أمته قياسا على الزوجة (قوله) لاتنقاهما عنه قد يريد أم الولد ويجاب بأنها انتقلت عنه الى الحرة بخلاف الزوجة فان علقها باقية (قوله) لحرمة بعضهن قضية هذه العلة انه لا يغسل الجوسية والوثنية وكل أمه محرم بضعها عليه (قوله) أى السيد أحسن منه أن يقول أى الخليل والزوجة (قول) المتأو اجنبية لومات مسلم وهناك كافورا امرأة اجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة (قول) المتن بم في الاصح انظر لو كان على القبل أو الذر نجاسة ماذا يفعل ثم رأته في شرح الروض قال الاظهر انه يزيله لانه لا بدل لها (قوله) وأولى النساء هذا الذى قدره الشارح هو المراد وان كان قضية العبرة وأولى الرجال بها قراباتهم التعبير بالقرابات نظرية الاسنوى من وجهين أحدهما ان المؤلف توهم ان القرابة خاصة بالانثى الثانى ان القرابات من كلام العوام كما قال الجوهرى وسببه ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وايضا فهمى مصدر وقد أطلقها على الأشخاص وقال قبل ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بنى وبنة قرابة وقرب وتقول ذو قرابى ولا تقول هم قرابى ولا هم قرابى والعامة

بهمن الثلاث لتغير الماء التغير السالب للظهورية وانما يحسب منها غسلة الماء القراح فيكون الثلاث بالماء القراح فينقط الواجب بأولها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام وهو في الاخيرة كدوبلين مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تشييفا بديلا لثلاثين كفاة فيسرع ليه الفساد وفي العجيين قوله صلى الله عليه وسلم لغاسلات افترز فيبرضى الله عنها ابد أن يمسها من موضع الوضوء منها وغسلها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيت ذلك عماما وسدر واجعلن في الاخيرة كافورا أو شينا من كافور قالت أم عطية منهن ومسطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثة قرون وألقتناها خلفها وقوله أو خمساً الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع رعاية التورل للتخفيف وقوله ان رأيت أى احتجت وكاف ذلك بالكسر خطا بالام عطية ومسطنا وضربا بالتخفيف وثلاثة قرون أى ضفائر القرنين والناسية (ولو خرج بعده) أى الغسل (نحس وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (وقيل) تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختم أمره بالاكل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كفى الحى وأطلق الجمهور الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في المستحسن قال في الروضة توافق صاحب العدة والقانى أبو طيب والمحاملى والسرخسى صاحب الامالى فخر موابالا كفتاء بغسل النجاسة بعد الادراج وقال في شرح المذهب اطلاق الجمهور محمول على ما قبل الادراج (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل والاول فهما المنصوب (ويغسل أمته وزوجته وهى زوجها) أى لهم ذلك بخلاف الامة لا تغسل سيدة هاءى الاصح لاتنقاهما عنه والزوجة لاتقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة لومت قبلى لغسلتك وكنتك رواء ابن ماجه وغيره وسواء فى الامة فى الشقين القنة والمديرة وأم الولد اما المكتبة فله غسلها ايضا لارتفاع كآبتها جوعتها وليس لها غسلة بخلاف لانها كانت محرمه عليه وليس له غسل الزوجة والمعتدة والمستبرأة ولا لهن غسلة بخلاف لحرمة بعضهن عليه وسواء فى الزوجة المسلمة والذمية فى الشقين الا ان غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه ذكره الرافعى كالمذهب عن النص وفي شرحه لسيد الذمية غسلها (وليفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدها (ولامس) بينهما ما بين البيت أى بنى ذلك كما عبره فى المحرفان لم يفعله مع الغسل ولا يبنى على الخلاف فى انتقاض طهر الملموس وأما وضوء الغاسل فينتقض (فان لم يحضر الا اجنبى) فى البيت المرأة (أو اجنبية) فى الرجل (يمس فى الاصح) الحاقا لقد الغاسل بفقد الماء والثانى يغسل الميت فى ثيابه ويلب الغاسل على يده خرقة ويغسل طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أى بالرجل فى غسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبان من النسب ثم الولاء كما سبأى وقيل تقدم الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا يظرون وهو بين السرة والركبة وبعدهم ذووالارحام ثم الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الاجانب (و) أولى النساء (هما) أى بالمرأة فى غسلها (قراباتها ويعد من على الزوج فى الاصح) ووجه مقابله

(قول) المتعدات محرمية ربما يؤخذ من عمومهم ان ثبت العلم البعيدة اذا كانت أمام من الرضاع أو اختا تقدم على بنت العلم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاسنوي ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله) ثم بعد القربات ذوات الولاء الخ اقضي هذا ان ذوات الارحام يقدمون هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل في الفرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلهم عنه (قوله) ثم كل من قدم بشرط الاسلام لا يقال (١٤١) قضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ والحرية ولا العدالة لانا نقول قد أحالوا على الصلاة

وسأني في الصلاة ان الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب وبأنى الكلام على غير ذلك أيضا (قوله) كما قاله في الروضة الخ وأضاف قياس على عدم خسته (قوله) عن الأم والمختصر أي فهو جديد أيضا ولذا عبر بالظاهر ولم يقل قلت القديم

الطهر

* (فصل يكفن بكن الخ) * (قوله) في الحر يبحث الأذرعى استثناء الحر إذا كان على قبل المعركة لاسيما ذاتلطح بالدم فيدفن فيه كما هو فرع * يجوز تقفين المدة فيما حرم علم الله كما يجوز تطييبها (قوله) فمن جباذ الباب لو كان عليه دين مستغرق ومن غادته التقير على نفسه فينفي اعتارها كان عليه في حياته من التقير ولا يكون من جباذ الباب (قول) المنزوب قضيته عدم جواز التطيب وهو ظاهر ثم ان تعذر الثوب فعل وبحت الاسنوي وغيره تقديم الأذرع ونحوه عليه (قوله) أمهم ما أزل استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لأنه تخصير واذلال كما قاله الرافعي فالميت أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهو ان الشخص يموت هل يصير كله عورة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التجهيز (قول) المتن بأسقاطه بحث الاسنوي إسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله)

انه كان ينظر منها الى ما لا يظن اليه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت ذكر الم يحل له نكاحها فان استنوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العصوبة أولى كالجمعة مع الخالة واللوأى لا محرمية له من يقدم منه الأقرب فالأقرب (ثم) بعد القربات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب ثم (الاجنبية) ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن العلم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فكالا جنبي والله أعلم) فلاحقه في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال به عليه صاحب العدة وغيره وأهمه الاكثر (ويستعملهم) أي على رجال القرابة (الزوج في الأصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وان لا يكون قاتلا للميت (ولا يقرب المحرم طيبا) كالكاكفور في غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره ونظفوه) ابتداء لثرا الاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواء الشيطان (وتطيب المعتدة) التي كان يحرم عليها الطبيب بان كانت في عدة وفاة (في الأصح) لزوال الغنى انترب عليه تحريم الطبيب وهو التفتيح على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستحب التحريم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بانوت (والجديد انه لا يكره في غير المحرم أخذ نظفوه وشعره اطه وعامته وشارب) قال الرافعي كالروابي ولا يستحب يقال في الروضة عن الاكثرين أو الكثرين الجديد انه يستحب كالحى والقديم انه يصبره لان مصيره الى البلاء (قلت) اظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من ان آخر الميت محترمة فلا تتم له بهذا قال ولم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحابة فيه شيء معقد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الام والمختصر ولذا عبر هنا بالظاهر وفي الروضة قال أصحابنا وبفعل هذه الامور قبل الغسل

* (فصل يكفن بجماله لسه حيا) * من حرر وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويجزئ تكفنه بالحرير ويكره تكفنها بالسرير قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثرا فن جباذ الشيا أم متوسطا فن وسطا أو مقلنا فن خشنا وسأني في الزيادة كلام آخر (وأفله ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن الأراس المحرم ووجه المحرمه وجهان أحدهما في الروضة وشرح المذهب الأول فيختلف قدره في الذكورة والانوثة وجزم بالثاني الامام والغزالي والبيهقي وغيرهم (ولا تغن) بالتشديد (وصيته بأسقاطه) أي الثوب الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف ثوب لثني والثالث الآتي ذكره ما في الأفضل فانه ما حق للميت تغن وصيته بأسقاطه ما ولو أوصى بستر العورة في شرح المذهب عن صاحب القريب والامام والغزالي وغيرهم لم نصح وصيته ويجب تكفنه بستر الجميع بدنه ولولم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة بدنه بستر العورة فقط وقتلنا بجوارزه يكفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بها وقبل بثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التمهة انه على الخلاف قال في الروضة قول التمهة أقيس

٣٦ ل لم تصح وصيته الخ قال جماعة من المتأخرين وهو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله) كفن بثوب هذا قد يشكل عليه ما سأني عن التمهة الذي قاله في الروضة انه أقيس (قوله) انه على الخلاف قضيته وجوب الثلاث ولا يشكل على قولهم أقل الكفن ثوب أو ستر العورة لأن معنى ذلك انه لا يحتاج في إسقاط الفرض الى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع تركته فتستوفي الثلاث وجوبا

(قوله) وقد يستشكل فيه انسان الخ لآ أن تقول الميت خربت ذمته وقد تعلق الدين بالتركه فاذا ن الغرماء في صرفها في الكفن والحال ما ذكرتموهن
للمساحة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمنع المطالبة به في الآخرة ويحجب من طرف النووي بأن ذلك لا يستقط
الدين من ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التي قبلها فاقبله لهذا التشكيل بناء (١٤٢) على أن الواجب ستر العورة وقد يمنع الغريم

من الزائد (قول) المتخ ويجوز رابع وخامس أى ولكن الأفضل خلافه كما تقدم قال الأذرى ولو كان في الورثة تنحو صغيرا متنع الزائد على الثلاث (قول) المتن فهى لفائف فان اقتصر على افاقة مع قبض وعمامة الرجل فهو خلاف الأولى لامروره قوله في شرح المذهب (قول) المتن وفي قول الخ توجه به أن الخمسة منها كالثلاثة في الرجل (قول) المتن ومحل أصل التركة دليله الاجماع وان النبي صلى الله عليه وسلم كفن مصعب بن عمير في غمرة والرجل الذي مات محرما في ثوبه ولم يسأل هل هناك عليه دين أم لا (قول) المتن فعلى من عليه نفقته قضيته ان الأب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ الفقير لان نفقته غير واجبة عند المصنف لكن نقل في الكبير عن التتمة وجوب تكفنه وعلاه بأن نفقته يجب اذا كان عاجزا والميت عاجز وخزم بذلك في الرنة وأشار الى ذلك الشارح بقوله العجز بالموت (قوله) والقن الخ لو كان مبعضا فعليه وهى السيد فيما يظهر فان كان بينهما ما ياءة ثم مات في ثوبه أحدهما احتل أن يكون الامر كذلك لبطلان المهاياة كافي الكثرة ويحتمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قوله) معطوف على أصل التركة جواب عما يقال طاهر العبارة ان محل التعلق بالزوج اذا لم تكن تركة (قوله) في الحياة وكانت معه كلاب والابن لكن تكفينها ومؤنة تجهيزها

ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة أوجب الغرماء في الاصح لانه الى براءة ذمته أخرج منه الى زيادة السترة قال في شرح المذهب ولو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن نقل صاحب الحاوى وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة أثواب جاز بلا خلاف صرح به القاضي حسين وآخرون وقد يشكك فيه انسان من حيث ان ذمته تبقى مرتبة بالدين انتهى (والأفضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة رواء الشخان (ويجوز رابع وخامس) قال في شرح المذهب من غير كراهة (ولها) أى والأفضل للمرأة (خمس) رعاية لزيادة السترة فيها والزائدة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والخنى كالمرأة فيما ذكر (ومن كفن منها بثلاثة فهى لفائف) يستكمل منها جميع البدن (وان كفن) الرجل (في خمسة ز يد عمامة وقميص تختن) روى البيهقي ان عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث اناث (وان كفت في خمسة فازار وخمار وقميص ولفاقتان وفي قول ثلاث لفائف وازار وخمار) والازار والمثرمات ستره العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل بعد القميص وهو بعد الازار ثم تلف روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم اعطى الفاسلات في تكفين الله أم كلثوم رضى الله عنها الحفاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الحففة ثم درجت بعد في الثوب الآخر والحفاء بكسر الحاء الازار والدرع القميص (ويست الابيض) قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفوا فيها موتا كمر واه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وسيأتى في الزيادة ان المفسول أولى من الجديد (رحمة أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة تجهيزها كما سيأتى في أول الفرائض انه يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه الا أن يتعلق بعين التركة حق فيقدم عليها ويستثنى من هذا الاصل من زوجها مال فكفها عليه في الاصح الآتى (فان لم يكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركة (فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد) سواء في الميت الاصل والفرع الصغير والكبير العجز بالموت والقن وأم الولد والمكاتب لانفساخ كآته بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أى عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها (في الاصح) لوجوب نفقتها عليه في الحياة والثاني قال صارت بالموت اجنبية وعلى الاصح لو لم يكن للزوج مال وجب في مالها واذا لم يكن للميت مال ولا كان له من تلزمه نفقته يجب كنفه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته في الحياة فان لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أثواب (وتبسط أحسن اناث وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أى فوق الثانية (ويذر) بالمجعة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب وكان يذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط وكفور) ويستحب تجهيز الكفن بالعود أولا (وتشد البياض) بخرقه بعد أن يديس بينهما قطن عليه حنوط وكفور (ويجعل على منافذ يديه) من المنخرين والاذنين والعينين (قطن)

عليه

واجب على الزوج وان كانت المرأة غنية (قوله) ومن عليه نفقته دخيل فيه الزوج (قول) المتن والثانية فوقها الخ المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفيد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب

(قول) المتن نزاع الشداد المظاهر اختصاص (١٤٣) النزاع بشداد الفائف ودون شداد الايمن السابق ونحوه (قول) المتن بقربها

لوتعارضت هذه الصفات فانظر ماذا
يرامى (قوله) من غير الاسراع يعني
لواني بالسنة وهي الاسراع وليسكن
خيف التغرلا من الاسراع بل من امر
غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح
فما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها
(قوله) زيد في الاسراع بـ «تمة» المنصوص
وقول الاكثرين عدم استحباب القيام
لها وخالف المتولي واختار مقالة في
شرح المذهب

(فصل لصلاته أركان الخ) (قول)
الميت ويكفي نية الفرض أى كافى ان
الظهر مثلاً لا يشترط أن يتعزز
اسكنها فرض عين (قوله) فلا بد
الخ هو شامل لصلاة الصبي وصلاة
النساء وقد صرح النووي في شرح
المذهب بأن النساء اذا صلين مع الرجال
تقع لهن نافلة (قوله) تعزز الكمال
وصفها قال الاسنوى بدله ليميز عن
فرض العين والاحسن ما قاله الشارح
فلتأمل ولك أن تقول هل يجزى نظير
هذا الوجه في فرض الاعيان وقد
يجاب بأن الأصل والغالب (قول)
المتن ولا يجب تعيين الميت لانه قد لا يعرفه
(قوله) كزيد أو عمرو واستثنى بعضهم
القائب وعليه فيعينه ولو باضافته للبلد
ونحوها فيما يظهر (قول) المتن نواهم
لونوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على
البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم
عشرة فبأنوا أحد عشر وجب إعادة
الصلاة على الجميع لأن فهم من لم يصل
عليه وهو غيرهم عين بخلاف العكس
ذكره في البحر ونبه على انه لو صلى على
حى وميت صحمت مع الجهل دون العلم
(قول) المتن ثم تابعه في الأصح قال
الاسنوى هذا الخلاف في الوجوب

عليه حنوط وكافور (ويبلغ عليه الفائف) بأن يثنى كل منهما من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من
طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند
رأسه أكثر (وتشد) بشداد خوف الانتشار عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه
(ولا يلبس المحرم الذى كره غبطا ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ابقاء لاثرا الاحرام وتقدم انه لا يقرب
طيا (وحمل الجنازة بين اليهودين افضل من الترييع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعى في الام الاول بسند صحيح
والثاني بسند ضعيف والثاني الترييع افضل والثالث هما سواء (وهو) أى الحمل بين اليهودين
(أن يضع الخشبين المتقدمين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرين رجلان)
أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الايسر ولو توسط المؤخرين واحد كالقدمات لم يرباين قدميه
بخلاف المتقدمين (والتربيع أن يتقدم رجلان وبتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين
العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر العمود الايسر على عاتقه الايمن والمتأخران كذلك (والمشي
امامها بقربها) بحيث لو التفت رآها (افضل) منه ببعدها فلا يراها لكثرة المشاة معها
والمشي امامها افضل منه خلفها للرا كعب والمشاة وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها
الا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغيره ذكر يكره روى أصحاب السنن
الاربعة عن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنازة وصحبه ابن
حبان وهوى الحاكم عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الرا كعب يسير خلف الجنازة والمشاة من
يمينها ونحوها قريبا منها والسقط يصل على عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط
بخارى (ويسرع بها) نداء الحديث الشيخين اسر هو بالجنازة فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه
وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (ان لم يخف تغيره) أى الميت بالاسراع فيتأني به حينئذ
والاسراع فوق المشى المعتاد ودون الحب لثلاث قطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع
أو انجساره أو اتفاحه زيد في الاسراع

(فصل لصلاته أركان أحدها النية) كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أى كوقت نية غيرها
من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن النية بالتكبير
(وتكفي نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة (وقبل يشترط
نية فرض كفاية) تعزز الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة
بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وان كان مأموما ونوى الصلاة على من يصل عليه امامه جاز (فان
عين وأخطأ كان نوى الصلاة على زيد فاذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة) (بطلت) أى لم تصح
صلاته كما عبر به في المحرر وغيره زاد في الروضة هذا اذا لم يشر الى العين فان اشارت في الأصح (وان
خضر موتى نواهم) أى قصدتهم في نية وعبارة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المؤتدى
نية الاقتداء (الثاني) من الاركان (اربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعا (فان خمس) عمدا (لم يطل)
صلاته (في الأصح) لانه زاد ذكره الثاني يقول زاد ركوعا وروى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى الله
عليه وسلم كان يكبر خمسا ولا يطل في السهو جزما ولا مدخل لسهود السهو فيها (ولو خمس امامه)
وقلنا لا يطل صلاته (لم يتابعه) في الأصح وفي الروضة كاصلها الاظهر ويرجح في شرح المذهب القطع به

لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الاولى أن يكون في الاستحباب

(بل يسلم أو ينتظره يسلم معه) والثاني يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقه (الثالث السلام) وهو
 (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وقعدته ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع
 قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر
 كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأبام القرآن
 بعد التكبيرة الأولى (قالت تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح
 به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كأصلها عن النص أنه لو أخرقراءتها إلى التكبيرة الثانية جاز
 (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقبها ذكره في شرح المذهب
 عن الشيخين وكانه مبنى على تعيين الفاتحة قبلها روى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حديث لا يقبل
 الله صلاة إلا بطه وروى الصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) فيها
 بل تسنن وقيل تجب وهو الخلاف المتقدم في التشهد الآخر وهذه أولى بالمنع لئلا يسم على التخصيف
 (السادس الدعاء لميت بعد الثالثة) قال في شرح المذهب لا يجزئ في غيرها بخلاف وليس لتخصيصه
 به دليل واضح انتهى وأما ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمهم (أغفر له) وسبأ في أمه
 (السابع القيام على المذهب أن قدر) عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما
 لا يجب أشبهها بالنافلة في جواز الترك والثاني يجب أن تعين عليه (ويسن رفع يديه في التكبيرات)
 فيها حذو منكبيه ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات (واسرار القراءة) فيها في ليل
 أو نهار (وقيل يجزئ ليلاً) روى النسائي عن أبي أمامة بن سهل قال السنة في الصلاة على الجنائز
 أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأبام القرآن مخافة أن يكبر ثلاثاً والتسليم عند الأخيرة (والأصح ذهب
 القوم وذوون الاقتراح) لطوله والثاني يندبان كما في غيرها والثالث لا يندب واحد منهما تخفيفاً
 ولا تدب السورة في الأصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك
 وابن عبدك إلى آخره) وبقيته كما في المحرر يخرج من روح الدنيا وسعها بفتح أولهما أي نسيم ريحها
 واتساعها ومحجوبه وأحبابه فيها أي ما يحبه ومن يحبه إلى طلبة القبر وما هو لقيه أي من الأهوال
 كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم أنه نزل بك وأنت خير منزول به
 وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين إليك شفعاء له اللهم أن كان
 محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فاغفر له ونجا وزعنه ولقه برحمتك رضا وفيه قلة القبر وعذابه
 وافسع له في قبره وجاف الأرض عن جنبه واقعه برحمتك الآمن من عذابك حتى تبعه آمناً إلى جنتك
 بأرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه الأصحاب فإن كان الميت
 امرأة قال اللهم هذه أمتك وفيت عبدك ويؤث الضمائر قال في الروضة ولو ذكرها على إرادة
 الشخص لم يضر (وبقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأمثانا
 اللهم من أحبيته منافحاً به على الإسلام ومن توفيته منافقاً عرفه على الإيمان) روى أبو داود والترمذي
 وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر
 لحينا وميتنا إلى آخره زاد غير الترمذي اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده والجب بين الدعاءين ذكره
 في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المذهب وتقديم الثاني منهما
 لأن بعض الأول بابني (ويقول في الموطأ مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لأبيه) أي سابقاً مهيئاً
 مصالحه في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة (وعظاً) أي وعظاً (واعشاراً) وشفيطاً
 ونزله موزنهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كأصلها ولقائه معهما بعده ولا شجرة هما

(قوله) فارقه لو فعل الإمام ذلك على وجه
 السهم ونحوه فالأمر مخير بين المصارفة
 والانتظار (قول) المتن الثالث السلام
 حديث تحليلها التسليم (قول) المتن قراءة
 الفاتحة روى البخاري عن ابن عباس
 رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ
 فيها بالفاتحة وقال فعلته لعلوا أنما سنة
 ذل النوى رحمه الله وقوله أنها سنة
 كقول الصحابي من السنة كذا فيكون
 مرفوعاً (قول) المتن قلت تجزئ الخ
 يستفاد منه كما قال الأسنوي ثلاثة أشياء
 اخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم
 اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره
 والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة
 (قوله) عقبها قال الأسنوي والتخصيص
 بالثانية يحتاج إلى دليل (قوله) وكأنه
 الضعيف وفي قوله ذكره راجع إلى قوله أي
 عقبها (قوله) لكن ضعفاء أقول روى
 الحاكم عن أبي أمامة أن رجالاً من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبروه
 أن السنة أن يكبر الإمام ثم يصلي على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء
 لميت في التكبيرة الثالثة ويسلم ثم يقول أنه
 على شرط الشيخين (قوله) وأنه ظاهر
 الخلاف كغيره أن هذا الأقل حتى
 في النفل فلا يكفي الدعاء لو ادبه لكن
 قد يشكل على ذلك السقط يصلي عليه
 ويدعي لوالديه ويمكن دفع الاشكال
 (قوله) نسيم ريحها قال الأسنوي
 ويراد به القضاء أيضاً (قول) المتن
 وأفرغ الصبر الخ انظر هل يسقط هذا
 إذا كان أبواً ميتين وكذا قوله وعظاً
 واعشاراً

(قول) المتن وفي الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الأصحاب على عدم وجوب ذكرهما (قول) المتن فم يكبر الخ ولو كبر المأموم مع تكبيرة الإمام الأخرى اتجه الجهة ولو شرع مع شروعه فهو أول لكن تأخر فراغ المأموم هل يقول بالجهة أم بالطلان هو محل نظر (قوله) متفاحش وجه ذلك أن المتابعة هنا لا تظهر إلا بالواقعة فيها الخلوة أعني الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره أنه لو تخلف بالارابعة حتى سلم الإمام لا يطل صلاته (قوله) يتخلف ويتم أي ما يسبق تكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعذرهما (قوله) أي بناء على نيب التعوذ الخ قضيته أن لو فترعنا على عدم الذنب تخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول) المتن وفي قول محل الخلاف إذا رفعت (١٤٥) أما إذا بقيت بسبب ما في قول الأذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقوها

مراعاة للأمر المندوب وهو استقرارها حتى يفرغ المسبوق فالتخلف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قوله) ويستحب أن لا ترفع فلورفعت لم يضر ولو حذلت لغير القبلة (قول) المتن لا الجماعة كغيرها من الصلوات الخمس وكفي صلاة الجماعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد نفي الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما نفي الجماعة أفراداً فتفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو حملنا الجماعة المنغية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد متغنياً عن ذلك (قوله) لحصول المقصود به عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول) المتن اثنان لأنه لم ينقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدل السنوي رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تعرفه من بقية كلامه الآتي وقوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قوله (قوله) واقصر فيها إلى آخره غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر

أجره ويشهد للدعاء له ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصلي عليه ويدهي لوالديه بالعاقبة والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح اتماء (ومعها ولا تقتلنا بعده) أي بالتلاوة بالعمامة وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر أمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (وبكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الأشكال أي لما قدمه عن النص من جواز تأخيرها رآته إلى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الإمام (أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيرة (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كمن ركع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه ركع معه (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويتمها وهما كالوجهين فيما إذا ركع الإمام في فاتحة المسبوق والأصح هناك كما تقدم ثالث وهو أنه ان اشتغل بافتتاح أو تعوذ تخلف وقرا بقدره والاتباع الإمام ولم يذكرا الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه هنا به صرح الغوري أي بناء على نيب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الأذكار) بل يأتي باقي التكبيرات تسقاً لأن الجنائز ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعه ما قبل إتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالتطهارة وسر العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كسبأ في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لخطوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يجعل الجنائز أربعة لأن أقل منها أزدراء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر أحد قال - سواء إلى آخره واقصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجه كفي المحذور ويتفرع عليها ما لو كان حديث الإمام أو بعض المأمومين أن نبي العدد المعتبر سقط الفرض والأفلا وهل الصبيان المبرون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أحدهما أنهم قال في شرح المذهب قال أحسبنا إذا صلى على جنازة عدد زائد على الشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال

٣٧ ل الأول والثالث قواين ودكر التثاني والرابع وجهين (قوله) على حكاية الأول المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول) المتن وهناك قال السنوي احتراز بهما إذا غلب على المجلس أو البدار فان اتجه الحاقه بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فان كان في صحراء فيجتمعت الحاقه بطلب المساء كما في التيمم انتهى وقوله رجال قال السنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الأريشاد مؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدري ماذا يقول السنوي فيما إذا لم يوجد بالبلد إلا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق من يلازب وأما محتجها من فلا اشكال فيها فان قال بعضهم ما يتعلق الفرض من وانه مع ذلك لا يسقط منهن إلا بفعل الصبي في غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم

(قوله) لم يتوجه الفرض عليهم بل تقع صلاتهم معهم نافلة (قوله) الاثلاثة كذا يقال لو قلنا باثنين أو أربعة (قول) المتن من البلد قضية كلامهم ان الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه للخارج من البلد بخلاف الذي في البلد وان أفرط انساءها واعلم انه سيأتي ان الشخص اذا مات بدم وتغذره فلا يصلى عليه وقضيته ان الغائب اذا كان يسيلا للحرب ونحوها (١٤٦) وغاب على الظن عدم نفسه لا يصلى

عليه بل لو شئت في غسله كان الامر كذلك فيما يظهر ثم رأيت الزركشي يقل عن صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج السور فريامنه فهو كذا اخله (قول) المتن والامع تخصيص العمة أى في الغائب والدفين (قول) المتن من كان من أهل فرضها قال الرافعي وغيره لان هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضي المنع في الحائضه أيضا اذا لم تنصف الشخص بالاهلية لا بعد الموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع بها انه لا يجوز الانداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى بصورتها النداء بلا سب قاله النووي في شرح المذهب وكان الحامل له على ذلك انها تقع نافلة اذا أعيدت وان كانت الاعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضا للنساء اذا فعلن مع الرجال (قوله) وقبل أبا قال السبكي هو أضعفها (قوله) بما اشتمل عليه الضمير ارجع للفرع وقوله بفصل متعلق بقوله ترجعة (قوله) لان دعاء أقرب الى الاجابة أى لانكار قلبه وتأنله وأيضاً فالصلاة عليه حق من حقوقه فكانت كالتسكين وبالقديم قال الأئمة الثلاثة ولنا وجه أيضاً مرجوح ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب (قوله) أبوه خرج أبو الأتم فانه من ذوى الارحام (قوله) اذا لم يدخل الخ أجيب بأنه لا يلزم من انتفاء استقلاله عدم صلاحيتها للترجيح (قوله) ليعرج طريق القطع أى الحاق هذه المسألة بالارث

في الامع) لان دعاءهم أقرب الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاتهم وجامعتهم كالرجال فتأني عليه الوجوه السابقة فهم وعلى الامع فهم ان لم يكن رجل صلي للضرورة منفردات وسقط الفرض بهم ولا تنحب لهم الجماعة وقيل تنحب في جنازة المرأة قال في الروضة اذا لم يحضر الا النساء توجه الفرض عليهم واذا حضر مع الرجال لم يتوجه الفرض عليهم فلو لم يحضر الا رجل ونساء وقتلنا لا يسقط الاثلاثة توجه التعميم عليهم والظاهر ان الخنثى في هذا الفصل كالمرأة وجرم بهذا التشبيه في شرح المذهب وقال فيه في باب الاحداث اذا صلي الخنثى على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط به الفرض في الامع (ويصلى على الغائب عن البلد) لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعاً وراء الشيطان وذلك في رجب سنة تسع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصر أم لا أما الحاضر في البلد فلا يصلى عليه الا من حضره ويشترط ان لا يكون بينهما أكثر من ثمانية ذراع ثم يسأله الشج أبو محمد (ويجب تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) فان دفن قبلها ثم الدافنون وصلى على القبر كما قال (ونصع بعده) أى بعد الدفن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث صلواته صلى الله عليه وسلم على القبر (والامع تخصيص العمة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت) والثاني بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فمن كان وقته غير مميز لا نصع صلاته قطعاً ومن كان وقته مميزاً لا نصع صلاته على الاول ونصع على الثاني والى متى يصلى على القبر قيل الى ثلاثة أيام وقيل الى شهر وقيل ما بقي شيء من الميت وقيل أبداً (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره ممن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد وراء الشيطان ويشترط في الصلاة على القبر أو الميت الحاضر ان لا يتقدم عليه في المذهب كما سيأتي في الزيادة (فرع) زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كمنانقص ترجمة التعزية بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد ان الولي أولى بامامتها) أى الصلاة على الميت (من الوالى) لان دعاء أقرب الى الاجابة والقديمان الوالى أولى من الولي كانه أولى من المالك في ائمة الصلوات وبعد الوالى على القديمان امام المسجد ثم لولى (فيقدم الاب ثم الجد) أبوه (وان علاثم الابن ثم ابنه) وان سفل (ثم الاخ) لان الاول اشفق من الفروع والافروع اشفق من الخواشي ودعاء الاشفق أقرب الى الاجابة (والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ لاب) لان الاول اشفق بزيادة قربه والثاني هماً سواء اذا لم يدخل للامومة في ائمة الرجال فلا يرجح بها وفي الروضة كما صلتها تصح طريق القطع بالاول وعبر في الحزب بالامع (ثم) بعدهما (ابن الاخ لابوين ثم لاب ثم العصبه) الباقون (على ترتيب الارث) يقدم الم لا بوين ثم لاب ثم ابن الم لا بوين ثم لاب وفي شرح المذهب لو اجتمع عمان أو بنائهم أحد هما لا بوين والاخر لاب أو بنائهم أحد هما أخ لام فبقية الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن أخ لابوين وابن أخ لاب للم بان اجتماعهما كاجتماع أبويهما فبقية الطريقان ثم بعد عصبه النسب المتفق ثم عصبته

والطريق الاول الحاق اولية النكاح وتعمل العقل فان فيها قولين (قول) المتن على ترتيب الارث منه نستفيد ان ابن الاخ لاب مقدم على ابن ابن الاخ لابوين * تبييه * سلف في الفصل من اشترط ان لا يكون قاتلاً ينبغي أن يأتي هنا

(قول) (ثم ذوو الارحام
قد استفدنا من كلامه ان الزوج
لا يدخل له هنا ويبحث بعضهم تقديمه على
الاجانب وهو ظاهر (قوله) أى من
الجمعة في درجة انما يفسر بذلك كلام
المحرر لان قوله والمحرر عطف على قوله
فلاستن وكلاهما مسبوق بقوله ولو
اجتمعا في درجة (قوله) والاولى
أفراد الخ لانه أكثر عملا (قوله) قال
تعالى ولا تصل على أحد الخ أى ولان
غفران الشرك محال والمقصود من
الصلاة الدعاء (قوله) أو حريسا لان
الفصل كرامة وليس الكافر من أهلها
(قوله) في الشقين المراد بهما في قول
المتن ولا يجب غسله وفي قول الشارح
لكن يجوز لهم (قوله) ويقاس به
الضمير راجع للمسلم من قوله في الجواز
للمسلم (قول) المتن ودفعه أى كما يجب
أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بذمته
(قوله) ولا يجب تكفين الحربي الخ
انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن
شرح المذهب ولأن أن تقول ليس
بتكرار لان هذا في نفي الوجوب وذلك
في الجواز (قوله) وفي وجهه لا كأنه من
جملة المحكي بقيل (قوله) بنية الصلاة
الخ أى ولو علت الصلاة على باقيه لكن
لو علت الصلاة وعلم فصل هذا العضو
بعد الفصل وقبل الصلاة فالظاهر عدم
وجوب الصلاة وان وجب التكفين
والدفن ولو علتنا عدم تفصيل الباقي
فالظاهر انه بنوى الصلاة على الجملة
(قوله) كالأول فضيحه الوجوب لكن
الذي في الروضة وأصلها في الاجزاء
المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد
لا يشك على هذا الجهل بحاله في الموت
والحياة وفيه نظر (قوله) والسقط
هو ما أخذ من السقوط

(ثم ذوو الارحام) والاخ للام يقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم الخال ثم العم وقول الوجيز بعد ذكر
العصبات ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام حمله الرافعي على وارث من العصبات حتى لا ينافي ما نقله
عن التهذيب من تقديم أبي الام على الاخ للام وأقره على ذلك وجزمه في الروضة وشرح المذهب
(ولو اجتمعا) أى اثنان من الاولياء (في درجة) كلبين أو أخوين (فلاستن العدل أولى على
النص) من الاقعة ونص في سائر الصلوات على ان الاقعة أولى من الاستن فن الاحباب من خرج
من كل من المستثنين قولاً في الاخرى والجمهور قرروا النصين وفتر قوانين صلاة الجنائز وغيرها
بان الغرض منها الدعاء للميت والاستن أشق عليه فدعاؤه أقرب الى الاجابة والمراد به الاكبر سنا
في الاسلام وان كان شابا وانما يقدم اذا حدث حاله أما القاسق والتدع فلا كذا في الروضة وأصلها
وعبارة المحرر فلاستن أولى على الاصح ان كان عدلا والحر أولى من الرقيق أى من الجمعة في درجة
وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) أى كالأخ
رقيق وعم حر نظرا للحرية وقيل للعكس نظرا للقرب وقيل هما سواء لتعارض المعنيين ولو اجتمعا
في درجة واستوت خصالهم فان رضوا بتقديم واحد فذاك والا أقرع بينهم قطعا للترغ (ويقف
المصلى اماما كان أو منفردا) (عند رأس الرجل وعجزها) أى المرأة كذا قيل أنس رضي الله عنه
فقيل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم عند رأس الرجل وعجز المرأة قال
نعم رواء أبوداود وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيحين عن سمرة انه صلى الله عليه وسلم صلى
على امرأة فقام وسطها قال في شرح المذهب والخثي كالمرأة فيقف عند عجزته (ويجوز على
الجنائز صلاة) لان المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة بصلاة
ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل ثم المصلي ثم الخثي ثم المرأة فان كانوا رجالا
أو نساء قدم اليه أفضلهم بالورع وعجزه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحربة أو متعاقبة قدم اليه
الاسبق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر أفضل فلو سبق امرأته ثم حضر رجل أوصى آخرت
عنه ولو سبق صبي رجلا قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضا الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا
وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلا كان ميتة أو امرأة وان حضرت معاً أقرع بينهم
(ونحرم) الصلاة (على الكافر) حريسا كان أو ذميا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات
أبدا (ولا يجب غسله) على المسلمين ذميا كان أو حريسا لكن يجوز لهم وقد غسل على رضي الله عنه أباه
رواه أبوداود وغيره وضعفه البيهقي وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين وإلى الفصل
التكفين والدفن في الجواز للمسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب والاجنبي وسيأتي في الزيادة
ان القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفعه) على المسلمين اذا لم يكن
له مال كذا كره في شرح المذهب وفاء بذمته والساني يقول انتهت ذمته أى عهد بالموت فلا يجبان قال
في شرح المذهب بل سيد بان ولا يجب تكفين الحربي ولا دفعه قطعاً وقيل يجب دفعه في وجهه وفي وجه
لا بل يجوز اغراء الكلاب عليه فان دفن فلتلاية تأذى الناس براحتهم والمرد كالحربي (ولو وجد
عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بحرقه بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت
المصيبة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتابة بن أسيد رضي الله عنه ألقاها طائرا نسر بمكة
من وقعة الجبل وعرفوا انما يده بتخايمه رواه الزبير بن بكار في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا
ووقعة الجبل في جمادى سنة ست وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كالأول
(والسقط) بتثليث السين (ان استهل) أى صاح (أوبكى) ثم مات (ككبين) فيصلى عليه تبين

(قوله) أولم يكن الأحسن ولم يكن (قوله) لعدم تيقنها أي ولم يفهم حديث إذا استهل (١٤٨) الصبي ورث وصلى عليه وكان وجهه كونه

المحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية بل لا تضاعف وخوذه (قول) المتن لم يصل عليه سترح الأسنوي في الفصل الآتي بأن دفعه أيضا غير واجب ذكر ذلك عند قول المهاج ويوضع في اللحد على عنه (قوله) وحكم التكفين حكم الغسل قال السبكي لكن بعد بلوغه تمكن نفخ الروح قد اتفقوا على وجوب الستر بخرقه سواء أوجبا الغسل أم لا وذكر أن لرافعي فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسر ذلك بوضع خرقة من غير عاطفة كعاطفة الكفن لاستقام الكلام (قول) المتن فإن مات الخ اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود الموت حال القتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل أسيان مخرج تلك القيود (قول) المتن أوفي قتال البغاة استدلل لذلك بأن اسماء غلبت أنها ابن الزبير ولم ينكر عليها (قوله) كان مات برض الخ جعل الأسنوي من ذلك أن يغتاله كفر وعياريته إذا مات في معترك الكفار لا بسبب القتال كما إذا مات بمرض أو جوع أو اغتاله مسلم أو كفر انتهى وفيه نظر (قول) المتن فلا مع الخ قال السبكي الخلاف إنما هو في غسل الجنابة لا في غسل الموت انتهى أقول فعليه جوي رفع الجنابة وهو مأمور واجب أم لا كغسل الميت هو محتمل

• (فضل أقل القبر الخ) (قول) المتن أن يرفع هو الزيادة في الطول والعرض والتجديد الزيادة في السورول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عريق وحكي ابن مكي أنه يقال بالغين أيضا وأنه قريء بشاذا (قول) المتن واللحد يقال لحوت وفي اللغة الحوت وأصله الميت

حياته وموته بعد ما يغسل ويكفن (والا) أي وإن لم يستهل أولم يكن (فان ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقيل قطعاً لظهور حياته بالأمارة الثانية لعدم تيقنها ويغسل قطعاً وقيل فيه القولان (وان لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا ان بالغها) فصاعداً لا يصل عليه (في الاظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر إلى إمكانها ولا يغسل في الأولى ويغسل في الثانية قطعاً والفرق بين الصلاة والغسل أن الغسل أوسع فإن الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فيه ما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله لم يكن عليه دم الشهادة وقيل تجوز الصلاة عليه وان لم يجز غسله ولا يترك للاشتغال بالحرب روى البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد يدفونهم يدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي لفظه ولم يغسلهم ولم يصل عليهم بفتح الهمزة في ذلك ابتداء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كن قتله أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو ردى في حملته في هذه أو سبط عن فرسه أو رجحه دابة فمات أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أنه مته بسبب القتال (فان مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع بموته منها (أو) مات (في قتال البغاة غير شهيد في الاظهر) ومقابلته الحق الأول بالمت في القتال والثاني بالمت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة مذبح شهيد بلا خلاف أو وهو متوقع البقاء ليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات (في القتال لا بسببه) كان مات برض أو جوعاً غير شهيد (على المذهب) وقيل أنه شهيد في وجهه لموته في قتال الكفار أما الشهيد العاري عن الضابط المذكور كغريق والبطون والمطعون والميت عثما والميت طاماً والمقتول في غير القتال ظلماً فيغسل ويصل عليه (ولو استشهد جنب فلا مع أنه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجباً قبله قلنا وسقط به كسبائي والوجهان متفقان على أنه لا يصل عليه (و) (الاصح) أنه أي الشهيد (ترال نجاسة غير الدم) أي دم الشهادة بأن تغسل والثاني لا ترال سباب الغسل عنه وعبارة الروضة كأمه أو لو أصابه نجاسة لا بسبب الشهادة فلا مع أنها تغسل والثاني لا والثالث أن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة لم تغسل وإذ غلبت وعبارة المحرز والاصح أن الجنب إذا استشهد كغيره وإن النجاسة التي أصابه لا بسبب الشهادة ترال وهي تصدق بما إذا أدت إزالة النجاسة إلى إزالة أثر الشهادة بخلاف عبارة المهاج (ويكفي في ثيابه الملوحة بالدم) بنديا (فان لم يكن ثوبه سادغائهم) وإن أراد الورقة تزع ما عليه من الثياب وتكفيه في غيره ما جاز أم الدرع والجلود والفرأ والخفاف فتزعه عنه

• (فصل أثر القبر حفرة فتع) إذا ردمت (الرائحة) ان تظهر منه فتؤدي إلى (والسبع) ان ينشأ أي كل الميت فتنتهك حرمة وفي ذكر الرائحة والسبع وان لم يمنع أحد من منع الآخرين فائدة الدفن (وسبب أن يوسع ويعققة بوسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى الله عليه وسلم في تملي أحد أحفروا أو أسعوا أو أعزوا رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وأمرني عمر رضي الله عنه أن يعق قبره قائمة وبسطة (والعدا أقص من الشق) بفتح الشين (ان سلبت الأرض) بفتح الراء والخوة فالشق فيها أقفل وهو ان يحفر في وسطها كالنهر وينش الجلبان

بالبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالابن أو غيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت والحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحد والى الحد وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الميت (هند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند سنده رجل الميت (ويصل من قبل رأسه برفق) روى أبو داود أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة قال البيهقي استاده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء للضعف عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الاحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الان يكون امرأة مرفوعة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حلق في الصلاة وبالله الاحق به من المحارم الاب ثم الحد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم الابن ثم المم وفي تقديم من يدلى بأبوين على من يدلى بأب الخلف السابق في الصلاة ذكره في شرح المذهب وذكر فيه بعد المم المحرم من ذوى الارحام كابي الام والخال والمم لادم ويؤخذ مما تقدم في الصلاة ان الاخ للام يلى أبا الام فان لم يكن أحد من المحارم فعندها وهم أحق من بنى المم لانهم كالمحارم في جواز النظر ونحوه على الامع فان لم يكن لها عید فالخصيان الاجانب اضعف شهنهم فان لم يكونوا ذوا الارحام الذين لا محرمية لهم كبنى المم فان لم يكونوا فاهل الصلاح من الاجانب قال في شرح المذهب لو استوى اثنان في درجة قدم أفقههما وان كان غيره أسبق نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والمراد بالافقه العلم بادخال الميت القبر ويقولهم الاولى بالصلاة الاولى في الدرجات لافي الصفات أيضا أي فلا يرد عليه تقديم الافقه على الاسن (ويكونون وترا) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلو دفن مستبرا أو مستقبنا بنش ووجه للقبلة مالم يتغير فان تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كرهه ولم ينش ويقاس باللحد فيما ذكره جميعه الشق ويشملهما قوله في شرح المذهب ويجب ان يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب ان يوضع على جنبه الايمن (ويسند وجهه الى جداره) أي القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا يتكبد ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ويفضي بجنبه الايمن اليه أو الى التراب قال في شرح المذهب بان ينحى الكفن عن خذه ويوضع على التراب (ويستقع اللحد) بفتح النساء وسكون التاء (رابن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحتمون دنا ثلاث حبات تراب) يديه جميعا روى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي استاده جيد ويستحب ان يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفهما نعبدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وتوله حبات من يحنى لغة في يحنو (ثم يمال) أي يردم التراب (بالمساحي) اسراعا بشكمل الدفن (ويرفع القبر شبرا فقط) ليعرف فيزار ويحترم وروى ابن حبان عن جابر بن قنبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو من شبر ولومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يحنى ثلاثا تقرضوا له اذا رجع المسلمون (والصحيح ان تلججه أولى من تسنيه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر انه رآها كذلك والثاني تسنيه أولى لان الفسطح صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك لمواقة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب

(قول) المتن الاحق بالصلاة تنبيه الاسنوى على ان الافقه هنا مقدم على الاسن والا قرب قال فاما تقدمه على الاسن فتقدم كره في شرح المذهب وأما تقدمه على الاقرب فتقدم كره صاحب البيان عن النص واتفاق الاصحاب قال ورايته أيضا في نص الاثم ولم يصرح في شرح المذهب بهذه المسألة وانما حكى الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الاقرب الذي ليس بقفيه وبه الاسنوى على ان الوالى لا يقدم هنا قطعاً وان قدمناه في الصلاة على قول (قوله) فيعيدها بحث بعضهم تقديم محارم الرضاع والمصاهرة على البعد (قول) المتن للقبلة لوجعل القبر مبتدأ من قبلى الى بحرى وأضجع على ظهره وأخمصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يجزى لم أر من تعرض له والظاهر التحريم (قول) المتن ويحتمون ذلك من حضر الدفن وهو يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للقريب والبعيد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله) من يحنى الخ أي المصنف رحمه الله كأنه أشار الى اللقن حيث قال يحنو وقال وخبات بالمساحي سميت بذلك لانها تسمع الارض

(قوله) فيكون دفن اثنين الخ انظر ما وجه ترتيب الكراهة على ما سلف (قوله) كان يجمع الخ (١٥٩) الحامل على ذلك امران كل منهما هو

هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بانه لا يجوز وصرح جماعة بانه يستحب ان لا يدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كاصلها يستحب في حال الاختيار ان يدفن كل ميت في قبر اى فيكون دفن اثنين فيه مكروها (الافرورة) كان كثر الموتى لوباء او غيره وعصر افراد كل واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (افضلها) الى جدار القبر وروى البخارى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول ايهما أكثر أخذنا للقرآن فاذا أشير الى أحدهما قدمه في اللحد ويقدم الاب على الابن وان كان الابن أفضل منه لحرمه الابوة وكذا تقدم الام على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة الا عندنا كذا الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح في الروضة وفي كلام الرافعي اشارة اليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ) اى يكره ذلك الحاجة بان لا يصل الى قبره الا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وروى الترمذى عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتى بطوله في التخصيص (وبقرب زائره) منه (كقبره منه) في زيارته (حباى) ينبغى له ذلك كما عبر به في الروضة واصلمها وسيأتى في زيارة القبور للرجال (والتعزية سنة قبل دفنه وبعده) اى هـ ما سواها من اصل السنة وتأخيرها احسن لا اشتغال اهل الميت بتجهيزه قال في الروضة الا ان يرى من اهل الميت جزعا شديدا فيجوز تقديمها للصبرهم (ثلاثة ايام) تقريبا فلا تعزية بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى غائبا وفي شرح المذهب قال اصحابنا وقت التعزية من حين الموت الى الدفن وبعد الدفن ثلاثة ايام ونكره بعد الثلاثة اى لتجديد الحزن بها للصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالبا ومعناها الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتخدير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللصاب بحجب المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال ارسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعو وتخبره ان ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فاخبرها ان الله تعالى ما اخذوله ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فرفها فلتصبر ولتحتسب (ويعزى المسلم بالمسلم) اى يقال في تعزيتيه (اعظم الله اجره) اى جعله عظيما (واحسن عزاءك) بالمدى جعله حسنا (وغفر ليك) (والمسلم) بالكافر اعظم الله اجره وصبرك (وفي الروضة كاصلها واخلف عليك) (والكافر بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك) ويجوز للمسلم ان يعزى الذى يعزى به الذى يقول اخلف الله عليك ولا تنقص عددك وهذا الثاني انتكز الجزية للمسلمين قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره فالتخاتر تركه (ويجوز البكاء عليه) اى الميت (قبل الموت وبعده) وهو قبله اولى قال في شرح المذهب وبعده خلاف الاولى وقيل مكروه روى الشيخان عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم ولده يعقود نفسه فجعلت عناء تذر فان اى يسبل دمه ما وروى البخارى عن انس قال شهدنا دفن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر وروى مسلم عن ابي ذريرة انه عليه الصلاة والسلام زار قبر ائمة فبكى وابكى من حوله وروى مالك في الموطأ والشافعي واحمد ومسنده وأبو داود والسناني وغيرهم باسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب حديثه فاذا وجبت فلا يسكن باكية قالوا وما الوجوب بارسل الله قال الموت استدبل بمن قال بالكراهة وقال الجمهور المراد ان الاولى تركه ذكره في شرح المذهب (ويجوز التذلل بهديته) (نحووا) كلفها

انفراد مكان كافيا في نفي الكراهة كثرة الموتى والحاجة الى تكفين اثنين في الثوب الواحد فقد شاب الفاضلة عن الكفاية (قول) المتى قبل دفنه وبعده المعنى اما قبله واما بعده (قول) المتى ثلاثة ايام أخذ من مدة الاحداد على غير الزوج (قوله) ومعناها اى اصطلاحا واما معناها لغة فهو التسليفة وقوله الامر بالصبر اى على العزيز المفقود (قول) المتى اعظم الله اجره قال الاسنوى هو أفصح من عظم خلافا لتعلب حيث عكس قال والعزاء يعنى من قوله واحسن عزاءك التسليفة وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحي انتهى أقول قد اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والدعاء للحي بحجب المصيبة (قول) المتى واحسن عزاءك في ذكر هذا نادون المسألة قبلها اشعار بأن معناه له تعلق بالميت أيضا فليأمل (قوله) تذر فان من ذرف يذرف ذرما كقرب يضرب ضربا (قوله) من قال بالكراهة قال الاسنوى محل الخلاف البكاء الاختيارى قال واللبك بالتصغير المصحح وبالذرف رفع الصوت قال وكلام المصنف محتمل الامر من انتهى قلت لكن مخرج النوى في آذكاره بخبر رفع الصوت بالبكاء (قول) المتى بتعديده قال الاسنوى لا معنى للباء لانه نفس التعدي ونبه على ان المراد التعداد مع البكاء كما قبله في شرح المذهب قال الاسنوى لئلا يدخل المادح والمؤرخ قال ويجوز ايضا البكاء اذا انضم الى التذلل كعكسها والتعاطل جمع تعال بكسر التين وهو ما تصف به الشخص من الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما حوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المادح والمؤرخ لا يذبة في وصفهما والمحرم هنا هو التذلل وهو ما صيغ مخصوصة والوجه

(قول) المتن ضرب الصدر الخ الحق بذلك النووي في الاذكار المبالغ في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته انه يشبه الظلم من الظالم والذي وقع عدل (١٥١) من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا اذا اوصى به (قول) المتن يادر

الخ قال الاصحاب فان لم يكن في التركة جنس الدين سأل ولله الغرماء ان يخلوه ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بان هذه الحوالة مبرئة للذمة للضرورة وذكر ما وردى الكلام على موت النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه من هونته عند يهودى ان يحمل كون نفس المؤمن مرهونة بدنيه اذ لم يكن تركه (قوله) تجب للخبر أى الميت والموصى له (قوله) به الضمير فيه راجع لقوله لا يكره (قوله) وهو ظاهر الخ وقع للتووى رحمه الله في أجوبة مسائل سئل عنها التصريح بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن النص (قوله) ندوا وهذا الحديث صريح في الطلب بخلاف الاول (قوله) فهو فضيلة زاد الاسنوى عقب هذا وقيل اذا كان به جرح يخاف منه التلف وجب حكاة التولى انتهى (قول) المتن ويجوز صرح الروايات بالاستحباب وقال السبكي ينبغي أن يندب لهم ويجوز لغيرهم (قول) المتن وغيرها أى كالأستغفار له وبراءة ذمته (قوله) انه مستحب عبارة الاسنوى بل يستحب ذلك بالتداء ونحوه كما قاله في شرح المذهب في الكلام على الصلاة انتهى وفي شرح المذهب أيضا وانما يكره ذكرها لآخر والمآثر وهي نهي الجاهلية (قول) ان نهي الجاهلية اعلم أن النهي هو الاخبار بالموت وكانت الجاهلية اذا مات منهم كبير يمشوا راكالي انصائل ينادى بموته ذكرا لما فيه من المناقب والمآثر (قوله) ومراده نهي الجاهلية فني العجمين أنه عليه الصلاة والسلام نهي

واجبلا (والنوح) وهو رفع الصوت بالتدب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية رواء الشيخان وفي رواية سلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال صلى الله عليه وسلم الناشئة اذ لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب رواء مسلم والسربال القميص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطلى به الأبل الجرب ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النار في الناشئة (قلت هذه مسائل متورة) متعلقة بالباب (يادر بقضاء دين الميت (و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافعي في الشرح تجب للخبر وروى الترمذى وغيره وحسنه حديث نفس المؤمن معلقة بدنيه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة بحبوسه عن مقامها الكريم (وبكره تمنى الموت لضرر له) كذا في الروضة وفي شرح المذهب لضرر في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا تبين أحدكم الموت لضرر أصابه فان كان لابد فاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا لي رواء الشيخان (لا الفتنة دين) أى لا يكره خوف فتنة في دينه كما أفصح به في شرح المذهب وقال ذكره البغوى وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لأبأس (ويسن التدوى) كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء رواء البخارى وصحح الترمذى وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله اتدوى فقال تداءوا فان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير المهرم قال في شرح المذهب فان ترك التدوى توكل فهو فضيلة (وبكره اكرهه) أى المريض (عليه) أى التدوى وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشويش عليه وقال في شرح المذهب حديث لا تكثر هوا مرضا كتم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعفه البهقي وغيره وادعى الترمذى انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب وأصدقاؤه بدل ونحوهم (تقيل وجهه) روى أبو داود وغيره نه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذى وغيره وروى البخارى عن عائشة ان أبابكر رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولأبأس بالاعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها) ذكره في الروضة وصحح في شرح المذهب انه مستحب (بخلاف نهي الجاهلية) فانه يكره كما قاله في الروضة وشرح المذهب وهو التداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره وروى البخارى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد أى يكسه فمات فدفن ليلا فلا كنتم آذنتوني به وفي رواية ما منعكم ان تعلموني وروى الترمذى عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعي وقال حديث حسن ومراده نهي الجاهلية لا بمجرد الاعلام بالموت وهو يسكون العين وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نعاها ينعجه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير الغورة) بان يريد معرفة الغسل من غيره أى يكره النظر الزائد على ذلك ويجوز النظر العورة أى ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف الاولى وقبل مكره وان المس فيه كالنظر وان نظر العين فيه مكره وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة (ومن تعذر غسله) كان احترق ولو غسل لتهرى (بهم) ولا يغسل محافظة على جثته لدفن بحالها

الناسي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصل فصلى عليه (قوله) مع تشديد الياء متعلق بقوله وبكسر هاء (قول) المتن ومن تعذر غسله الخ لو يم لفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي

ذكره الرافعي قال ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلي اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلي (ويغسل الجنب والخنزير الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح المذهب وكراهة ما طاهران كغيرهما (واداماتا غسلا غسلا فقط) ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليه ما سقط بالموت قال في شرح المذهب وقال الحسن وحده يغسلان غسلي (وليكن الغسل أمينا) أي ينبغي ان يكون أمينا كما عبره في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع (فأدر أي خيراذ كره) استحبابا كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره الالمصحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب البيان قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الغاسل فيه ما يكره فالدني يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان ماله متعين لا عدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله الالمصحة (ولو تازع اخوان أوز وجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أقرع) بينهما انقطع النزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقريبه الكافر من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن) ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لن لا يكره له في الحياة وهو المرأة لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا (و) تكره (المغلاة فيه) أي في الكفن بارتفاعه في الثمن ويستحب تحسينه في البياض والنظافة وسبوغه وكثافته ذلك كما في الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا رواه أبو داود وابن ماجه وحسن كما قاله في شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه مسلم (والمغسل) بان ليس (أولى من الجديد) كما ذكره في الروضة وشرح المذهب لانه لا صديد ولا حلي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (والصبي كالج في تكفينه بأثواب) فيستحب تكفينه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب (والحنوط) أي ذره كانه تم (مستحب) قبل واجب) كالكفن وغير الرافعي بالتخييط (ولا يحمل الجنائز الا الرجال وان كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة مزرية كحملها في غرارة) وهيئة يخاف منها سقوطها) ذكر السنيان الرافعي قال في شرح المذهب ويجعل الميت على سرير أو لوح أو يحمل أو أي شيء يحمل عليه أجزأ أن خيف تغيره وانفجسار قبل ان يها له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها كالبوت) وفي الروضة كالخيمة والقبعة قال في شرح المذهب على سريره وفيه عزو التعبير بالخيمة لصاحب البيان والقبعة لصاحب الحاوي وبالمكبة وانما تغطي ثوب للشيخ نصر المقدسي وانهم استدلووا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وان البهي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب بتين كثيرة فقوله كالبوت أي لها فانه مشتمل في العادة على ما هو كالكبنة وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر ابن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس مهروري فركبه وفي رواية بفرس عسري قال المصنف هو بمعنى الأول وهو يفتح الراء الثانية متونة انتهى وفي الصحاح امروربت الفرس ركبته عربا وفرس عسري ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس من وقال حديث حسن والدحداح بهملات وقع الدال (ولا بأس بانباع المسلم) بتشديد الشاء (جنازة

قوله) وقع الموضع نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاتقاء باخباره في انه غسله (قول) المتن حرم الخ في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كقوا عن مسويهم يعني الموتى وضعفه بعضهم وصححه الحاكم وابن حبان (قول) المتن والكافر أحق قال تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله) وهو المرأة اما الرجل فهو مكره في حقه حيا وميتا وقيل حرام فيه او انما لم يعم الشارع انصافا للرجل والمرأة لانه جعل مراد المتن بيان الكراهة الحاصلة بسبب الموت (قوله) بان لسرقة أي يكره تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين (قوله) كما قاله مرجع الضمير قوله لانه لا صديد الخ (قول) المتن مستحب أي كما ان الغسل نجس له الكسوة دون الطيب (قوله) كحملها في غرارة وكذا حمل الكبير على الايدي والكفن من غير نعش ووضع النعش بالارض وجزء الجبال ونحو ذلك (قول) قبة أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زينب وجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قدراته في الجنة لما هاجرت وأوصته يعني الى أختها أم حبيبة رضي الله عنهما انتهى وقول الشارح الآتي وهي قبل زينب فيه ردة على الاسنوي في قوله وأول من فعله زينب (قوله) على السرير متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبعة (قوله) أي لها أي للمرأة (قوله) وغير ذلك كذا المراد به نفس السرير وأارتفاعه

(قوله) روى أبو داود الخ قال الأسنوي ليس فيه دليل لطابق القرابة لأن عليا رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بموته في حال الحياة وبنيته على أنه يجوز أيضا زيارة قبره كما قاله في شرح المذهب نقلًا عن الأسنوي (قوله) بل المسخ الخ زاد الأسنوي نقلًا عن شرح المذهب فلا يرفع صوت بقراءة (١٥٣) ولا ذكر ولا غيرهما فائدة اللفظ يكون القين وفقهما هو الاصوات

قريبه الكافر) هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب عن الأصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إن عمنا الضال قدمنا فقال أذهب فواره قال في شرح المذهب أسناده ضعيف وقال غيره حسن (وبكره اللفظ في الجنائزة) وعبرة الروضة في الشيء معها والحديث في أمور الدين سابل المسخ الفكري في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة أن الصلاة رضى الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (وإنماها) بسكون المثناة (ينار) قال في الروضة في حجرها وفي شرح المذهب يكره الجور في المحبرة بين يديها إلى القبر وعند حال الدفن لأنه يتفاهل بذلك قال السوم في سنن أبي داود مرفوعا لا تتبع الجنائزة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان روى البيهقي عن أبي موسى أنه وصى لا تتبعوني بصارخة ولا بحجرة ولا تتجملوا بيني وبين الأرض شيئا وروى مسلم في كتاب الإيمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال إذا أنامت فلا تعجبني نار ولا نائحة (ولو اختلط مسلمون بكفار) كان انهدم عليهم حقف ولم يتبرأوا (وجب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع) والصلاة عليهم فإن شاء صلى على الجميع (دفعه) بقصد المسلمين منهم (وهو الأفضل والنصوص) أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه أن كان مسلما ويقول اللهم اغفر له أن كان مسلما) ويغفر التردد في التبرؤ للضرورة وقوله وهو الأفضل والنصوص زاده في الروضة على الرافعي وقال واختلط الشهداء بغيرهم كاختلط الكفار (ويشترط لهمة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفنه فلو مات يهدم ونحوه) كان وقع في بئر (وتعذر إخراجهم وغسلهم بصل) عليه لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفنه زاده وجوازها في الروضة على الرافعي وقال في شرح المذهب تصح وتكره صرح به البغوي وآخرون (ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيهما) والرافعي قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبرة أصل الروضة في إنشاء الباب ولو تقدم على الجنائزة الحاضرة أو أقبل لم تصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال في النهاية خرجهم الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ووزلوا الجنائزة منزلة الإمام قال ولا يبعد أن يقال يجوز التقدم على الجنائزة أولى فأنه ليست إماما متبوعا يتعين تقدمه وهذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف والافتقار على أن الأصح المنع انتهى فأقام النووي بحث الإمام طريقة فالحجة بالجواز وطردوا في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب وقال في شرح المذهب في تقدمه في المستلثين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة أن يجوز تقدم المأموم على الإمام جاز هذا والأفلا على الصحيح واحترزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فأنه يصلي عليها كما تقدم وإن كانت خلف ظهر المصل للعاجلة إلى الصلاة عليها تنفع المصل والمصلي عليه (ونحو الصلاة عليه) أي على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح

المرتفعة ويقال فيه انقطاع على وزن كتاب قاله الجوهرى (قول) المتن ولو اختلط الخ انظر المونة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أهليان الموقى (قول) المتن مسلمون أي ولو واحدا (قوله) ويقتصر أي كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نويت هذا من مالي الغائب أن كان باقيا والأفصح الحاضر وفي الصوم كان ينوي لسهة الثلاثين من رمضان صوم غدا كان منه وفي الحج كان ينوي إحراما كإحرام زيد قال الأسنوي وقد تعين الكيفية الأولى إذا كان التأخير لاجتماعهم يخفى منه التغير واعترض مسألة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الأمر بين فعل حرام وترك واجب قال وحديث فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قوله) واختلاط الشهداء الخ أي ولكن في الدعاء يقول اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول أن كان غير شهيد بنبه عليه البلقيني (قول) المتن تقدم غسله أي كصلاة الميت نفسه ولأنه المأثور (قوله) لفقد الشرط قال الأسنوي هو مشكل والقياس وجوب الممكن كافي الحى (قوله) وجوازها الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لهمة الصلاة (قول) المتن على الجنائزة الحاضرة في القوت لو صلى على الجنائزة وهي سائرة قبل أن توضع في مصنها وجهان (قول) المتن على المذهب فيهما قال الأسنوي عبر بالمذهب

لأن في المسألة على ما تلخص من كلام الرافعي طريقتين أحدهما على القولان في تقدم المأموم على إمامه والثانية القطع بالجواز فرع لو تقدم الإمام لم يكن يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتبارا بعبقيد المأموم (قوله) قال ولا تنفذ راجع لقوله قال في النهاية (قوله) وقال المتولي وجماعة لكل الإمام منهم فإن هذا موافق لما سلف عنه

(قوله) لعله بثم سلم الخ أي واتحاديت من صلى على الجنائزة في المسجد فلا شيء له فانه ضعيف وأيضاً قال رواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاستوى
 بمن ضعفه الإمام أحمد بل قال ابن حبان انه حديث باطل (قوله) في شرح المذهب قال فيه أيضاً والساقط بالاولى عن الباقي خرج الفرض
 لانفسه ولان بعضهم ليس اولى من بعض بسقوط الفرض بفعله (قوله) أي لا يتخبط الخ هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب
 أن لا يعبد (قول) الذين قاتل نفسه كغيره خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محججا بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
 على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بانه منسوخ ولنا حديث الصلاة واجبة على كل مسلم برا كلن أو فاجرا وان غل الكاثر رواه أبو داود والبيهقي
 وقال هو أصح ما في الباب الا انه مرسل والمرسل حجة اذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول) المتنا

(١٥٤)

المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم
 صلى على سهل بن يضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل واليضاء وصف أتهما واسمه هاد عدو في تكلمة
 الصغى في اذا قالت العرب فلان أبيض وفلان يضاء فالمعنى قاء العرض من الدنس والعيوب (ويست
 جعل صفوهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح
 المذهب انه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الخاكم هو صحيح على شرط
 مسلم ولفظه ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الا غفر له وهذا الاستثناء معني رواية غيره
 الا أوجب أي أوجب الله له الجنة (واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لانه صلى الله عليه وسلم
 صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم ان الدفن انما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى
 سواء كانت قبل الدفن أم بعده جزمه في الروضة كالمسلماء في رواية الفرض كما ذكره في شرح المذهب
 عن المتولي (ومن صلى لا يعبد) أي لا يستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني يستحب في جماعة
 لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيهه الذي بان المعادة تكون تطوعا
 وهذه الصلاة لا تطوع فيها وتقتضيه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائزة
 فانها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا صححت صلاته وان كانت غير
 مستحبة وتقع نفلا وقال القاضي حسين فرضا وحكي فيه وجها مطلقا باستحباب الاعادة ووجها بكرهاتها
 (ولا تؤخر زيادة مصلين) ذكره في الروضة (وقائل نفسه كغيره في القبر والصلاة) عليه قاله في الروضة
 وشرح المذهب (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاز)
 ذكره في الروضة وضم اليه في شرح المذهب لو نوى الامام غائبا والمأموم غائبا آخر (والدفن بالقبرة
 أفضل) لينال الميت دعاء المازين والزارين قاله الرافعي (وبكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله
 في شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب لما فيها من الوحشة (وينبست القبر شوب) عند الدفن
 (وان كان) الميت (رجلا) أي فهو في المرأة أكد والمعنى فيه انه رجلا يكشف عند الاضجاع
 وحل الشداد فيظهر ما يستحب اخفاؤه (وان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله وفي رواية وعلى سنة ولاه صلى الله
 عليه وسلم قال اذا وضعتمونا كفي القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمسألان ذكرهما الرافعي مع المسائل الثلاث بعدهما (ولا يفرش تحت شي) من الفراش

جاز أي كمالوا قسدي في الظهر بالعصر
 مثلا وقول الشارح كل منهما دفع لما قبل
 افراد الضمير في عكس مشكل (قوله)
 لو نوى الامام الخ مثل هذا لو نوى حاضرا
 والمأموم حاضرا آخر وحكمهما ما يفهم
 بالاولى من مسألة الكتاب (قوله) لينال
 الميت دعاء المازين الخ قال امتنار رحمهم
 الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من
 الخواص قال الدميري ويستثنى أيضا
 الشهداء كما في قسدي أحد انتهى وهو
 مذهب أحمد رضي الله عنه وفي فتاوى
 القفال الدفن بالبيت مكره انتهى
 ولو تزارع الورثة في مقبرتين ولم يكن
 الميت أوصى بشي يقال بعض المتأخرين
 ان كان الميت رجلا فينبغي أن يجاب
 المقدم في الصلاة والفصل فان استورا
 أفرع وان كان امرأه أجابا اقرب
 دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه فبرا
 قال الاستوى فلا يكون أحق به فنادام
 حيا ذكره العبادي ووافقه العماد بن
 يونس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى
 وقضيته جوار الحفر في المسئلة تبعده
 لدفعه وفيه نظر من حيث انه مانع للغير
 لتوهمه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب
 على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها
 وقد يلوح فارق فرعه لا يجوز

دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول) المتبرع بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البيهقي (ولا)
 عن العلامة الخلاج عن أبيه انه قال اذا أدخلتموني قبري قولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنوا على التراب صنوا وقرأوا عند
 رأسي أول البقرة وخاتمتها قال ابن عمر ففعل ذلك (قوله) روى الترمذي الخ اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا موافقا للفظ
 المصنف

(قول) المتن مخددة بل المطلوب كشف خدته والافضاء به الى التراب استكانته وتواضعا ورجاء رحمة الله وعطفة من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبلة وبعد آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وصحبت المخددة مخددة لانها آتت لوضع الخد (قول) المتن في تابوت هولعة قريش ولغة الانصار نايوه ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف وايضا لم يزل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول) المتن ليلال قال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم (١٥٥) وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة

الصلاة لانه سببا مقدما (قول) المتن اذا لم يقبره الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله) محمول الخ قال الاسنوي الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الاصحاب دال عليه ومنه على ان عبارة المصنف تقتضي أن القبر حرام كتحريم الصلاة (قوله) وهو النهار المتجه الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الاسراع المطلوب وقال ان النووي يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله) وسكت الخ فيه رد على الاسنوي حيث قال لم يذكر الفضل في غير اوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذي اقتضاه المتن وحاوله الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحثا خلافا لغيره نظرا الى طلب المبادرة (قوله) في الآخر يرجع الى قوله وغير وقت الكراهة وقوله لا علم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله) وذكر فيه الخ وأما المسألة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول) المتن والنساء قال

(ولا) يوضع تحت رأسه (مخددة) بكسر الميم أي يكره ذلك لانه اضاعة مال وقال في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية) بخفيف التختاية (اورخوة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلال ووقت كراهة الصلاة اذا لم يقبره) ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبه بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات نها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فهن وان يقبرهن موتانا وذكروا وقت الاستواء والطولوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى على تحريم ذلك وقضاه الحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتقبير بفتح النون وضم الموحدة وكسرها دفن (وغيرهما) أي غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منها أي فاضل عليهما وعبارة الروضة المستحب ان يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المستثنى عن الفضيلة في الآخر للعلم بهامن النهي وذكر فيه للمسئلة الاولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناسا نارا في المقبرة فأتوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناو لوني صاحبكم واذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكور واذا هو اوداد باسناد على شرط الشيخين (ويكره تخصيص القبر والنساء) عليه (والكتابة عليه) هذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافعي الامامية عليه قال جابر بن نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخص القبر وأن يبنى عليه واه مسلم زاد الترمذي وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتخصيص التبييض بالحص وهو الحبر والحق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذي عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في البناء عقبه أم بيت أم غيرهما وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولوي) عليه (في مقبرة مسلبة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه ومصرح في شرح المذهب بحرمته البناء فيها (ويندب ان يرش القبر بماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد واه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون واه البزار وسعد المذكور هو ابن معاذ كما في طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره ان يرش على القبر ماء الور دون نقل في شرح المذهب كراهة هذا وان يطلى القبر بالخلوق عن المتولى وآخرين لانه اضاعة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم ماء ووضع عليه حصيا وهي بالذوب الموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر او خشبة) روى اوداد باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أي حفرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أنعم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلي وقلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الاقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف

الاسنوي سواء كان البناء بيتا أم قبعة أو نحو ذلك انتهى وسبأني في كلام الشارح (قول) المتن والكتابة قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لماسبأني انه يستحب وضع شيء يعرف به الميت (قوله) وهو الجبري يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الائمة وحكمة النهي التزيين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعي (قول المتن) ويندب أن يرش الخ قال الاذري حضر جنازة تجلب فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزالي وفيه نظر يعرف من غسل القريق (قوله) عثمان بن مظعون رضي الله عنه هو أول من دفن بالبيع من المهاجرين (قوله) وقلم بمعنى علم الخ هو ما نهي أنعلم الذي في الحديث

(قول) المتن ويسلم الزائر في الحديث ما من أحد يترقب أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا (١٥٦) فيسلم عليه الأعراف ورده عليه السلام رواه

عبد الحق في الأحكام وقال أسنده صحيح (قوله) ونصبه زاده الاستوى جواز جرحه على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائدا إلى الموت في تلك البقعة أو الموت على الإسلام (قول) المتن الآن يكون إلى آخره ليس من المحكي بقيل ثم يحتمل عوده إلى الكراهة فينتفي الضريح أيضا بالأولى ويحتمل عوده إليها وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستصحاب نفا وفي شرح التنبيه للطبري أنه لا يعد الحاق القرية التي فيها صالحو النصارى بالمشركين الثلاث (قوله) وللصلاة عليه معطوف على قوله تدارك نفسه (قوله) فيجب بنشه الخ لودفن في مسجد ونحوه قال الأدرعي لم أر فيه شيئا ولا شك في بنشه أن ضيق على المصلين ونحوهم وإن لم يضيق فنية أحفال والأقرب النشر (قول) المتن ويسن أن يفصل بين أيضا التلقين فيقاله يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من الدين شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإن الجنة حق والنار حق وإن البعث حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور والمرحبت بالله ربنا وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا وبالقرآن إمامنا بالسكينة قبله وبالؤمنين أخواننا الحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد وإن الملقن يجلس عند رأسه وإن الطفل ونحوه لا يلحق زاده ابن الصلاح في فوائده عنه عن شرح الوسيط لفخر الدين بن الوجيه وجهه في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال المختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدع لم يعم فيه شيء فرجع قال صاحب الاستقصاء

في شرحه كالروضة عن الشافعي والأصحاب وقال فيه قال البيهقي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة ثم الأسن فالأسن (و) يندب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه والمختار عند أصحابنا أنه لا يدخلن في زيارة الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جرحهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى الشيخ صاحب البيان والله ائز على الاسنة ضم زيارت جمع زوار جمع زائرة سماعوا زائر قياسا (وقيل تباح) إذا أمنت الفتنة عملا بالأصل والحديث فيها إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كماداتهن وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة ونهيه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره من الاحتياط للجواز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليسلم الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكتم لحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تقربنا بهم واستنادها ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله إن شاء الله للتبرك (ويقرأ ويدهو) غيب قراءته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (ويحرم غسل الميت) قبل دفنه من بلبد موته (إلى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل يكره إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيضار أن ينقل إليها للفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لأحبه إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكراهة البغوى وغيره وبالحرمة المتولى وغيره ووجهها أن في نقله تأخير دفنه المأمور بتجمله وتعريضه لهتك حرمة وتغييره وغير ذلك وقد صرح عن جابر رضي الله عنه قال صكنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنه فقام أمسأدى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسألة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونشه بعد دفنه لنقل وغيره حرام الاضرورة بان دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب بنشه تداركاً لنفسه الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فان تغير وخشي فساد لم يجز بنشه لما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مغسولين) فيجب بنشه وإن تغير لرد كل على صاحبه إذا لم يرض ببقائه وفي الثوب وجهه أنه لا يجوز النش لردنه لأنه كالتلف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم أو غيره فيجب بنشه لا خذم قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقبده المصنف بما إذا لم يصبه صاحبه ولم يوافقوه على التقيد (أو دفن لغير القبلة) فيجب بنشه ما لم يتغير ووجهه للقبلة كما تقدم (لالتكفين في الأصح) لأن الغرض منه الترو قد ستره التراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة النش والتاني يغيبه على الغسل (ويسن أن ينف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة بألونه التثبيت) روى أبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد عن عثمان رضي الله عنه قال سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل وبإشارة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي وانفق عليه الأصحاب والرافعي اقتصر على أن يغيب على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (لجيران أهله نية طعام يشعهم يومهم وليلتهم)

﴿كتاب الزكاة﴾ الزكاة في اللغة النقص والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة بشرائط مفي بذلك لأن المال يجوز بتركه إخراجا ودعاء الأخذ قال تعالى وما أتيتكم من زكاة تريدون وجهه الله الآية ثم هي نوعان زكاة مال وزكاة مال والثاني ضربان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكول وغيره مع كثرتها في نفسها ومن الجواهر بالنقدين لكونهما قيم الأشياء وتشابههما الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لأنه قوام البدن وسد الضروريات متعلق به (١٥٧) لسن ضرورة الفقراء (قوله) لأنه مرجع الضمير به وفي بدو به للحيوان

(قول) المتن في التعميد كرو يؤتى قال الجوهرى وهو واحد الانعام وتصل النووى عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على الحلاقة على الثلاث انتهى وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال تعالى وإن لكم في الانعام الآية إلى أن قال والخيل والبغال الخ (قول)

المتن لا الخيل خالف أبو حنيفة فأوجبها في أنان الخيل وكذا في الذكور تبعاً للأنثى وصحبت خيلاً لا خيلاً في مشها وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونه تأخذ للزينة وأما التوليد المذكور فعدم الوجوب فيه لأنه لا يسمى غنماً ولا يحجز في الأصحية قال الأسنوى والظاهر بمدد وجع لمبى (قوله) وهو المراد أى للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الأسنوى وحملاً لطلق على المقيد كما في باقي النصب فإنها لا تتغير إلا بواحدة (قوله) ففيه مرجع الضمير فيه مامن قوله بما زاد (قوله) فصرح الفقهاء الخ دفع لما يقال عبارة المؤلف اعنى قوله ثم في كل أربعين الخ تقتضى أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله) الشامل له كيف الثمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قوله)

لشغلهم بالحزن عنه (ويلج عليهم في الأكل) بذالك لا يضر بتركه (ويحرم تربيته للناشئات والله أعلم) لأنه أمانة على معصية وقوله الجبران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الراغبى لجبرانه ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرانه كالجبران ذكره في الروضة كما صلبها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طلب في غزوة مؤتة اصنعوا آل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواء أبو داود وغيره وحسنه الترمذى وقال الحاكم صحيح الإسناد وموتة بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند الكرك وقيل جعفر في جمادى سنة ثمان

﴿كتاب الزكاة﴾

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدو به وبالأبل منه للبداء بالأبل في الحديث الآتى لأنه أكثر أموال العرب (انما تجب منه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم) فجب في الثلاث إجماعاً (الأبل والخيل والرقيق والمتولد من غنم وطباء) فلا تجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواء الشيخان والاصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولاشئ في الأبل حتى تبلغ خمسين سنة) وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمسين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حققتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمسين حقة) حديث أبي بكر رضى الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواء البخارى عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لابي داود بلفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنت لبون وحقة وفي مائة وأربعين حققتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحققتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقات أو خمس بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الأصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزؤ من مائة واحدة وعشرين جزءاً وقال الأصطخري لا يسقط شئ وقال أيضاً فيأزاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والجميع حققتان وما بين النصب مضمون في قول متعلق به الواجب أيضاً فلو كان معه تسع من الأبل قلف منها أربع بعد الحول وقبل

لح والواحدة الزائدة قسط من الواجب قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصاً بما هذا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول الأصطخري لا تخصيص لأن الزائد مضمون توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب مغير للواجب وإنما هو عديد بن النصب قال فان علقنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الآحاد وان جعلنا الوقص عفواً كان المراد ما عدا صورة المائة واحدة وعشرين يعني كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الأصطخري بعد العشرين انتهى موضعا

(قوله) ان قلنا الخ أى أما اذا قلنا بأنه شرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين لتلف الاربعة قبل تعلق الوجوب بها (قوله) وطعنت في الثانية أى فهم متعصبون لذلك حتى طعنت في الثالثة وقس الباقي (قوله) وما ذكر الحاصل ان سن الجذعة من الضان والمعرز على النصف من سق الثانية منهما (قول) المتن والاصح انه مخير أى لا لطلاق الشاة في الخبر وكفى الاضحية ومقابل الاصح (١٥٨) يتعين الغالب اذا كان أهمل (قول)

المتن وانه يجوزى الذك لا يشكل عليه لفظ الشاة في الخبر لان الناء لا وحده لا لتأنيث وكفى الاضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل مرأضا لانها وجبت في الذمة لكونها من غير الجنس (قوله) نظرا الخ أى وكفى الشاة في أربعي الغنم قال الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل انتهى وفيه نظر (قول) المتن فان عدم بنت مخاض الخ صرح في الروض بأن عدمها مقبر أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله) بأن لم يملكها الخ اقضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعلوفة قال الاسنوى وهو متجه انتهى وقد يقال عدم وجوب الكراغر بما يمنع منه ويحاط بأن المعلوفة قد تكون غير كريمة (قوله) ولا يكلف تحصيلها أى ولا جبران لان زيادة السن تقابلها الاثوة واعلم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضى الله عنه ففيه ما لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الدليل سبأ في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول) المتن والمعنى كعدومة لو قال والمعب لا فادح كما عاها غير خاص بهذه المسئلة (قوله) وقبل يتعين بنت المخاض أى لان الابتداء في العدم كالابتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن لبون سار

التمكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اشاع شاة ان قلنا التمكن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الاظهر (وبنت المخاض لها سنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحقة ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى لا لها ان تكون من المخاض أى الحوامل وان الثانية ان لا لها ان تلد فتصير لبونا وان الثالثة استحققت ان يطررها الفحل أو ان تتركب ويحمل عليها قولان وان الرابعة تحذع مقدم أسنانها أى تسقطه (والشاة) المذكورة (جذعة ضان لها سنة) ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وما ذكر تفسير الجذعة والثنية سواء كانا من الضان أم من المعز وقابل الاول فهما واحد وكذا قابل الثاني وقيدت الشاة بالجذعة أو الثانية حلالا للطلق على المقيدي في الاضحية (والاصح انه مخير بينهما) أى بين الضان والمعرز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فان استوى واختير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد الى اختياره ما قيمه أو مثلها (و) الاصح (انه يجوزى الذك) أى جذع الضان أو ثني المعز وان كانت الابل انثا لصدق الشاة على الذك والثاني لا يجوزى مطلقا نظرا الى ان المراد الانثى لما فيها من الدر واللسل والثالث يجوزى في الابل المذكور دون الاناث والجامعة لها وللكور (وكذا بعير الزكاة) الاصح انه يجوزى (عن دون خمس وعشرين) لانه يجوزى عنها فمما دونها أولى والثاني لا يجوزى البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا بد في العشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاث حيوانات وفي العشرين من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكرو الانثى وبإضافته الزكاة على المخز الى الزكاة أريد الانثى بنت المخاض فما فوقها كما قاله في شرح المذهب وهل الفرض في الخمس جميعه أو خمسة والباقي تطوع وجهان قال في الروضة الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت المخاض) بأن لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والعينة كعدومة) ففي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن لبون أيضا حصل ما شاء منهما وقيل يتعين بنت المخاض وفي شرح المذهب ان المعصوبة والمرهونة كالمعدومة ذكره الدارمي وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أى اخراجها وابله ما زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذحين بعته عاملا ابان وكرائم أموالهم رواه الشنخا (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند قدحها فإنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في الاصح) والثاني بقية على ابن لبون عند عدم بنت المخاض نظرا الى أن زيادة السن جارية لفصلية الاثوة وأجاب الاول بان زيادة السن في ابن لبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتاع من صغار السباع بخلافها

واجدها مع فقد بنت المخاض ثم لا يخفى أن له أن يترك التحصيل ويصعد الى بنت لبون يأخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن لبون وبنت لبون فأراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول) المتن ويؤخذ الحق أى ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول) المتن في الاصح راجع لقوله لابن

(قوله) والقديم الخ هذا القديم جارسوا وجود السنن في ماله أم لا (قول) المستن أخذ أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله) وله أن لا يحصل هو مفهوم من قول المنهاج فله تحصيل ماشاء * فرع * لو كان له نبات لبون مثلا ولكنها جارية في ملك ولده بتلك من أبيه لم يكف الوالد الرجوع عنها (قوله) وصعدا (١٥٩) أربع جذاع له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل إلى أربع نبات لبون مع دفع

الجبران كأن له أن يجعل نبات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويمنع أن يرتقي من نبات اللبون إلى الجذاع أو ينزل من الحقائق إلى نبات الخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقوله له أيضا أن يجعلها إلى قولي مع أخذ الجبران لم أره مسطورا سوى في شرح الإرشاد للكمال القدسي والذي يتقدح في نفس إشكاله ومنعه إلا أن يساعده نقل وجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واحدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح الهبة لشجنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الأول دون الثاني وهو ظاهر (قوله) لفقراء أي سواء كنت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسبب الحاجة إلى الارتفاق بالحمل كالحقاق والحاصل أنه ينظر لا غبط مرعاة في ذلك مصلحة الفقراء عنه عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على استحباب التفاوت ونبه أيضا على أن محل ذلك إذا كانت الغبطة تقتضي زيادة في القيمة والأفلا يجب تفاوت (قوله) والثاني بتخير أي كفي الجبران وكفي الصعود والنزول ورتبان الجبران في الأمانة بتخفيفه كالكمارة وبأن المال مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه خير رقباه كي لا يكف الشراء

في الحق فلا يوجب اختصاصه من نبات اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيها جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبرة في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق فرضان) في الأبل (كأنني بعير) فرضها بحساب نبات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالمذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أربع نبات لبون) والقديم يتعين الحقائق نظرا لاعتبار زيادة السن أولا بدليل الترتي إلى الجذعة التي هي منتهى الكمال في السنن ثم العدول إلى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق وأخمس نبات لبون أي السنن وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأ من الكتاب ولم يذكر سماعه له عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق ولم يصرح في الروضة كأصلها بتصح واحد من الطرفين وصح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب فعلى القديم أن وجدت الحقائق عنده بصفة الأجزاء من غير نقاسة لم يجز غيرها وانزل منها إلى نبات اللبون أو صعدا إلى الجذاع مع الجبران قال في شرح المذهب وإن شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما أخذ) منه كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه إذا تناقص كالمعدوم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أنفع للسالكين لم يكف تحصيله (والا) أي وإن لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منهم ابتداء أو غيره (وقيل) يجب (الاغبط لافقراء) كما يجب إخراجها إذا وجد في ماله كسباق أو له أن لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فإن شاء جعل الحقائق أصلا وصعد إلى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات وإن شاء جعل نبات اللبون أصلا ونزل إلى خمس نبات مخاض فأخرجها وودع معها خمس جبرانات (وإن وجدتهما) في ماله (فالعصم تعين الاغبط) منهما لافقراء والمراد بهم المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان إلى ذكرهم والثاني بتخير المال بينهما كالأول يكونا عنده (ولا يجزئ) على الأول (غيره) أي غير الاغبط (ان دلل) المال في إعطائه (أو قصر الساعي) في أخذه (والا فيجزئ والاصح) مع إجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط والثاني يستحب فإذا كانت قيمة نبات اللبون أربع مائة وخمسين وقيمة الحقائق وقد أخذت أربع مائة تقدر التفاوت بخمسون (ويجوز إخراجها دراهم) كما يجوز إخراج شقص به (وقيل) يتعين تحصيل شقص به (وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الأصل وقيل من المخرج لثلاثين بعض وقيل بتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة اتساع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل بتخير بينهما ما يصر فذلك الساعي وفي إخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها إليه لانها من الأموال الباطنة والأصح في الروضة وجوب صرفها إليه لانها جبران الظاهرة

فكول الأمر إلى خيرته (قول) المتن والا فيجزئ للشقة في الرد (قوله) مع إجزائه ولذا قال بعضهم المراد بالأجزاء الحساب لا الكفاية (قوله) والثاني يستحب لأن المخرج محبوب (قول) المتن ويجوز إخراجها دراهم لأن الفرض منه جبر الفرض فكان كالجبران ولأن القيمة قد غلبت على كونه تعذر الشاة الواجبة في الأبل وكما تعذر بنت الخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالثمن (قوله) كما يجوز إخراج شقص به يريد به أن القائل بالأول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله) وعلى هذا الخ كذا على الأول فيما ينظر

(قوله) نقد البدر أي لا خصوص الدراهم وهي الفضة (قوله) أن يفرقه القمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله) بهذه التهمة يعلم أن المسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنن فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما ثلاث الأول سبق في المتن والآخران في التهمة (قوله) وبين أن يدفع إلى آخره منه تسفيد أنه لو كان عنده (١٤٠) ثلاث بنات لبون وعتان جازله

ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم ولكن كثرة استنباطها تجري على اللسان قل في شرح المذهب على استحباب التفاوت أنه أن يفرقه كيف شامولا يتعين لاستحبابه الشقص بالتساوي **قصة** لو وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون بتخير بين أن يدفع الحقائق مع بنت لبون وجبران وبين أن يدفع بنات اللبون مع حقة وبأخذ جبران أوله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الأصح ومقابلته ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله أن يخرج جميعا مع جذعتين وبأخذ جبرانين وله أن يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فله أن يخرج مع بنتي مخاض وجبرانين وله أن يخرج أربع جذعات بدل الحقائق وبأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصوريين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنتي لبون ونصف الميز للتشخيص ولولم يكن أربعاً فله ثمان حقائق أو عشر بنات لبون ويعود فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقائق وخمس بنات لبون جازلان كل مائتين أصل وقبل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن زعمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون دفعها وأخذتائين أو عشرين درهما أو) زعمه (بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شائتين أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذتائين أو عشرين درهما) روى ذلك في المسائلين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخس والدراهم هي النفقة قال في شرح المذهب الخاصة والساكنة والعشرون درهما هو معنى الجبران الواحد وقوله فعدمها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود لأن لا يطلب جبراناً لأنه زاد خبراً كما ذكره فيما سبقت (والخيار في الشائتين والدراهم لدفعها) ساعياً كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لأنهما شرعا تخففاً عليه ومقابلته للساعي أن دفع المالك غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزم الساعي أخذه قطعاً (إلا أن تكون ابلة معينة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيين فإذا أراد النزول ودفع الجبران قبل لأنه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ونزول درجتين مع) دفع (جبرانين بشرط تعذر درجة في الأصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقدها وفقدت بنت اللبون حقة وبأخذ جبرانين أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وفقدت بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابلته بقول القرني الموجودة ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحد جازبلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كان زعمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض ففي إخراج الجذعة وجهان أحدهما في شرح المذهب الجواز وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجتين في الأصح كما صرح به في شرح المذهب بأن يعطى بدل الجذعة عند فقدها وفقدت الحقة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت المخاض الجذعة عند فقدها بينهما وبأخذ ثلاث جبرانات (ولا يجوز

إخراج ذلك مع أخذ جبرانين (قوله) وله دفع حقة إلى آخره سكت عن دفع بنت لبون مع أربع حقائق وأخذ الجبران فإنه مجتمع فيما يظهر لأن الأربع حقائق فرضه فخرجها فقط بلا جبران (قوله) الصوريين المراد بهما قوله وله أن يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله أن يخرج أربع جذعات الخ (قول) المتن فعدمها أي من ماله (قول) المتن دفعها قال العراقي أي أن أراد وله تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران انتهى مجتاهداً وأعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالتبني دفع القيمة وقضية كلامهم هناك أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في التكت قال لعل دفع القيمة إذا قد سائر أسنان الزكاة (قول) المتن شائتين أو عشرين درهما الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المساء غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرة ونحوهما (قوله) تخففاً أي كي لا يكلف الشراء لشقته (قوله) في الصعود أي يدفع مع ما قال الأسنوي وقضية تقليلهم الجواز إذا دفع سليماً وإن كان الملاقاة يحتاج يقتضي المنع انتهى مفرعاً ولو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم يمنع الصعود وإن منعت إخراج ابن

اللبون (قول) المتن في الأصح يرجع لقوله بشرط (قوله) في الصعود مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان واجبه أخذ الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون أن ينزل إلى بنت المخاض مع وجود الحقة (قوله) والنزول ثلاث درجات قلت والقياس جواز النزول إلى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كان يصعد من بنت المخاض إلى الذبحة عند تعذر ما بينهما

(قوله) ليست من أسنان الزكاة فكان ذلك كالأخرج عن بنت الخاض فبيلامع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج إلى الفرق ولعل اعتبار الشارع لها في الأصحية (قول) اثنتان الأصح عند الجمهور الخ هل يجوز أن يدفع بدل الجذعة مثلانتي لبون أو جفتير يأخذ الجبرانيين بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثانية (١٦١) لأنها ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكره نظر ثم ذكر لي أن المسئلة منقولة

في الدميري وأنه ذكرها إذا أخرج ذلك من غير جبران وجهين أحدهما يهزج والثاني لأن في الواجب معنى ليس في المخرج قلت والاول قياس ما قالوه من اجزاء التبعين عن المسئلة (قوله) لأنه خلاف ما تقدم أي وصكما لا يجوز في الكذارة ان يطعم خمسة يكسوخة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فانها كالأطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى (قول) المتن وكل أربعين منها الأربعون الاولى وقوله مسئلة تسمى ثنية أيضا (قوله) وحكمها الخ قال أصحابنا رحمه الله ولا جبران في البقر والغنم لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما قاله الماوردي وغيره انتهى أقول قضيته عدم العدول إلى القيمة وبشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الخاض وابن

البون

* (فصل ان اتخذ الخ) * (قوله) أرحية أو مهرية اعلم ان الأبل العرب هي ابل العرب ويقابلها البخاني وهي ابل الترك ولها اسمان ثم ان ابل العرب منها الارحية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنها المهرية نسبة إلى مهرية بن حيدان أبو قبيلة ومنها المجيدية نسبة إلى فضل الأبل يقال له مجيد وهي دون المهرية (قول) المتن أخذ الفرض منه لو اتخذ النوع ولكن اختلفت الصفة ولا تقص أخذ الا غبط كما سلف في الحقائق وبنات البون (قول) المتن عن شأن معز الفدان جمع مفردة ضان

أخذ جبران مع ثنية يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لأن الثانية وهي أعلى من الجذعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الأصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) كما في سائر المراتب ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عن الثانية بطريق الاصلة انتفاء ثنائيتها فان دفعها ولم يطلب جبران جاز قطعاً لأنه زاد خيراً (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد لأنه خلاف ما تقدم في الحديث فان كان المالك أخذ أو رضي بالتفريق جاز لأن الجبران حق له اسقاطه (وتجزئ شاتان وعشرون) درهما (لجبرانيين) من المالك أو الساعي نظراً إلى ان الشاتين لو احدى والعشرين لآخر وقال في شرح المذهب لو توجه جبران على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه ثلاث جبرانات فأخرج عن أحدها شاتين وعن الآخر عشرين درهما أو عكسه جاز بخلاف (و) لاشئ (في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففها ثنية ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل ستة أشهر (ثم في كل ثلاثين ثنية وكل أربعين مسئلة استئان) وطعن في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الين فأمرني ان أخذ من كل أربعين بقرة مسئلة ومن كل ثلاثين ثنية وصححه الحاكم وغيره والبقرة تقع على الذئب والاشئ في سنتين ثبعان وفي سبعين ثنية وفي ثمانين مسلتان وفي تسعين ثلاثة أعة وفي مائة مسئلة وثبعان وفي مائة وعشرة مسلتان وثنيتين وفي مائة وعشرين ثلاث مسلتان أو أربع أعة وحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريق (و) لاشئ (في الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة) أي ففيها شاة (جذعة ضان أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة الغنم في ما تمها اذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فاذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فاذا كانت سائمة الرجل ناصعة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الآن يشايرها

* (فصل ان اتخذ نوع الماشية) * كان كانت ابله كلها أرحية أو مهرية أو بقره كلها جواميس أو عرباً أو غنمها كلها ضاناً أو معزاً (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضان معزاً أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) بان تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضان وعكسه وهذا انظر إلى اتفاق الجنس وقابله نظر إلى اختلاف النوع والثالث يجوز أخذ الضان من المعز لأنه أشرف منه بخلاف العكس وقولهم في توجيه الاول كالمهرية مع الارحية قيل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزماً حيث تساوى في القيمة ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها من العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده فهما (وان اختلف النوع) كضان ومعز من الغنم وأرحية ومهرية من الأبل وعرب وجواميس من البقر (في قول يؤخذ من الأصح) كضان استويا لا غبط (لأنه

لذكر وضائفة للثؤنث وان زجهم مفردة ما ذكره لذكر وماعزة للثؤنث (قول) المتن من الاكثر وان كان الاخذ خلافه انباء لا لال لا أكثر لان النظر إلى كل نوع مما يلقى

(قوله) وقيل يتخير المالك مقابل قول المتن بالا غلط (قول) المتن ما شاء بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي مع مراعاة التقسيط كالواقعة الماشية إلى صحاح ومراض وأجاب الرافعي بأن النهي ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول) المتن أخذ ولو عبر بالأعطاء كان أولى ليفيد أن الحرية للمالك لكن قول المنهاج والظاهر أنه يخرج ما شاء يفيد أن الحرية للمالك (قول) المتن بقية الخ ضابط ذلك في هذا أو مثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ إلى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ إلى ذلك النصاب (١٦٢) (قول) المتن ولا تؤخذ مريضة الخ أي

لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون والمراد بالخبيث الردي لالحرام لقوله تعالى ولستم بأخذيه إلا أن تغضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم والغوار العيب وفتح العين أقصع من ضمها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافي في أخذ المعيب من مثله (قوله) بما رده في البيع أي فتجزئ الحامل وإن لم تجزئ في الأهمية (قوله) يؤخذ عنها الذكركان ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزئ في خمسة وعشرين (قوله) بسنن الضمير فيه راجع لقوله أنثى (قوله) والثاني المنع أي لأن النص ورد بالأنثى فكيف التحصيل (قوله) قطعاً وجهه عدم نص الشارع فيها على الاتي بخلاف غيرها (قوله) لا يؤخذ الخ أي بالتقسيط صرح به في الروض والتحج وغيرهما (قول) المتن وفي الصغار إلى آخره دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ويخص مسئلتنا قول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوا مني غنائا كانوا يؤذونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نلتهم عليه (قوله) من الثلاث تصور أيضاً بغير ذلك لكن في المعز والبقر لأن واجبهما له ستان

وقيل يتخير المالك (والظاهر أنه يخرج ما شاء مقسطاً عليهما بالقيمة فإذا كان أي وجد) ثلاثون هنرا وهي أنثى المعز (وعشر نهجات) من الضأن (أخذ هنرا ونهجة بقية ثلاثة أرباع عز وربع نهجة) وفي عكس الصورة بقية ثلاثة أرباع نهجة وربع عز وعلى القول الأول يؤخذ في الصورة الأولى ثنية معز وفي الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحية وعشر مهرية أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحية وعلى الثاني بنت مخاض أرحية أو مهرية بقية ثلاثة أرباع خمس أرحية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقية ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بما تزد به في البيه (الامن مثلها) أي من المراضات أو المعيات ويكفي مريضة متوسطة ومعية من الوسط وقيل تؤخذ من الخيلار ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض وأولى سليمة ومعية أخذت صحيحة وسليمة بالقسط في أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض وقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بنصف صحيحة ونصف مريضة بمماد كذا وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيا كذا كذا (ولا) يؤخذ (في كذا إذا وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الأبل عند فقدت الخاض وكالتببيع في البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجهها في الأصل أنثى يؤخذ عنها الذكركسها (في الأصم) وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها لثلاثين من النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة أي فإذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهماً يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمسة وخمسة والثاني المنع وعلى هذا تؤخذ أنثى دون قيمة المأخوذة من محض الأنثى بان تقوم الذكور بتقديرها أنا وأولائي المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من الحيلة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أنثى قيمتها ما تقتضيه النسبة أي فإذا كانت قيمتها أنا وأولائي اثنين وقيمة الأناثي المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا أنا أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكركقطعاً وقيل على الوجهين والمنفعة من الثلاث إلى الذكور والأنثى لا يؤخذ عنها إلا الأنثى كالتحصنة أنا (وفي الصغار صغيرة في الحديد) كل ماتت الاتمات هنان الثلاث فيبني حولها على حولها كسباني والتدريم لا يؤخذ عنها إلا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة عن الكبار في القيمة وحكي الخلاف وجهين أيضاً وعلى الأول يجتهد الساعي في غير الغنم ويجتهد من التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلاً فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت

كذا ذكره الأسنوي ومراده في القرآن يبلغ قدره يكون الواجب في أصله مسنة كالأربعين والأناث ثلاثون يجب فيها تبيع الماشية وهو ما له سنة وحينئذ هذا الذي ذكره في البقر تصور في الأبل أيضاً كل عكس ستا وثلاثين أولاد مخاض فيجب فيها صغيرة أو يد قيمة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعتذر من اقتصار الشارع تعالى فيه على التصوير بالموت بأن غرضهم صغار ليست من أسنان الزكاة ولا يتصور ذلك الأجوت الأصول فليأمل (قوله) في غير الغنم أي أما الغنم فلا يتوذى مما عاين ذلك إلى التسوية بين القليل والكثير لأن المعرفة فيها بالعدد ولذا قال في الروضة إن الجمهور قطعوا فيها بالأخذ

(قوله) وجوب كبيرة أي بالقسط مخرج به في التجهيز لأن قاضي يعملون حينئذ فانظر ما للفرق بين الجديد والقديم (قول) المتن وخيار من حلف العام على الخاص بغيره ولو كانت الماشية كلها (١٦٣) خيارا أحسن منها الفرض الا الحوامل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان الكل

حوامل (قول) المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ تسمى هذه خلطة الشبوع وخلطة الاعيان والآنية خلطة خوار وخلطة أوصاف (قوله) واحد بقياس الاول على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تعيد تخفيفا كما في ثمانين شاة بينهما على السواء أو تسبقا كما ربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتثميلا على الآخر كل ملكا سته لا حدهما ثلثاها ولآخر ثلثاها وقد لا تعيد واحدا منهما كاثنتين على السواء ويجرى ذلك في كل من الخلطين (قول) المتن وكذا لو خلطت بجواردة استدلت على صدق اسم الخلطة بذلك قوله تعالى وإن كثير من الخلطاء ليعني الآية عقب قوله تعالى إن هذا أخيه تسع وتسعون نجمة ولي نجمة واحدة (قول) المتن بشرط الخ أي فالشرط راجع للجواردة فقط (قوله) أي موضع الشرب يقال بيع شرارع أي وارد الماء (قوله) وهو المحلب يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله) على أنه بشرط الخ هذا الحكم حمله الاسنوي مقرعا على الثاني وكذا رأيته في شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرازي عن السعدي قال أعني السبكي وسكت عما اذا قلنا بشرط اتحاد الفحل ومقتضى تشبيه بموضع الحلب ان بشرط على الوجهين كان موضع الحلب بشرط شرطنا اتحاد الحالب أم لا انتهى (قوله) من جهة خفة المؤونة الخ لك ان تقول هذا قد يشكل عليه اشتراط قصد السوم الا ان يجاب بأن السوم لما وقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصد بخلاف الخلطة

الماشية الى صغار وكبار بقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (ربى وأمسكولة) وهما كافى المحرز وغيره الخديثة العهد بالتساج والمسفنة للاكل (وحامل) وخيار الأبرضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الازهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تختص بالعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقر (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشراء أو وارث أو غيره (زكاة رجل) واحد (وكذا الخلط بمجاورة) لبلن (بشرط ان لا تتجزأ) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أي موضع الشرب بان تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للمرعى أي الموضع الذى تسرح اليه لتجتمع وتساقي الى المرعى والموضع الذى ترمى فيه لانهما مسرحة الهما كما قال الرازي ولو قال المصنف والمسرح والمرعى كما في أصل الروضة وغيرها لكان أوضح (والمراح) بضم الميم أي مأواها ليل (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنونها وهو المحلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من الاحصاء في الراعى ولا بأس بتعديده لهما وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم عملوا كل واحد منهما أم مستعارة وظاهر ان الاشتراك في الفحل فيما يمكن ان تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضأن والعز كما قاله في شرح المصنف (لانية الخلطة في الاصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والمحلب بكسر الميم أي الاناء الذى يحلب فيه في الاصح فهما مجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ويدل على ان الخلطة مؤثرة ما روى البخارى عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص والخليطان ما اجتمعوا في الحوض والفحل والراعى به بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق ان يكون لكل واحد أربعون شاة فخلطهاها ومن مقابله ان يكون لهما أربعون فيعزها فخلط عشرين بمثلها بوجوب الزكاة وأربعين بمثلها بغيرها ومائة واحدة بمثلها بكثرها ومقابل الاصح في الراعى والفحل ينظر الى ان الافتراق فيهما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على أنه يشترط اتحاد موضع الاتراء والشرط لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالكثير أو التقليل ولا ينبغي ان يكثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف محافظة على حق الفقراء ودفع بان الخلطة انما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما ذنبا أو مكنا فلا أثر للاشتراك والخلطة بل ان كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاة زكاة الانفراد والافلاحي عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة فعز المحزوم ثم خلطتا غرة صفر فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وثبتت في السنة الثانية وما بعدها قطعاً وإذا خلط عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعى ثلثين نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة ولا آخر خمسون فأخذ الساعى الثمانين الواجبين من صاحب المائة رجع بثلث قيمتها أو من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتها أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلث قيمة شاة وصاحب الخمسين

ولا يتقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لانه فرد بادر (قوله) فلا تثبت الخلطة الخ والخلط عارض فقلب حكم الحول المنعقد على الانفراد

بثلاثي قيمة شاته ولو تشارعا في قيمة الماخوذ فاقول قول المرجوع عليه لانه غارم (والاظهر تأخير خلطة
 الثمر والزرع والتقد وعرض التجارة) بالشرائط أو مجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا اذ ليس فيها في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل
 الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقبل لا تؤثر خلطة الجوار في التقدير وعرض التجارة وعلى
 الاول قال (بشرطان لا يتجزأ) أي في خلطة الجوار (الناطور) بالمهمة وهو حافظ النخل والشجر
 (والجرب) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف الثمر (والله كان والحارس ومكان الحفظ ونحوهما) كالتعهد
 وصورتها أن يكون لكل واحد منهما نصف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق
 واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد وليد كفي الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة
 بالارتفاق باتخاذ الناطور وما ذكره مع وزاده على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحراث
 والعامل وجداد النخل والمقح والاقاط والحمال والكيال والوزان والميزان للتاجر في حائوت
 واحد والدراهم انتهى وهو موجود في ثمانية موضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوبزكاة
 الماشية) أي الزكاة فيها كما في المحزر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى
 أبو داود وغيره حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن مانع من نصاب يركى
 بحوله) أي النصاب بان وجد فيه مع مقتضى زكاة من حيث العدد كائنة شاة نتج منها احدى
 وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت ونحوها على التاج فتجب شاة وقيل
 يشترط بقاء شيء من الاقهار ولو واحدة والاصل في ذلك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه
 انه قال لساعيه اعتد عليهم بالحنكة وهو اسم يقع على الذكر والانثى ويوافق ان المعنى في اشتراط
 الحول أن يحصل النماء والتاج غناء عظيم فتتبع الاصول في الحول وان ماتت فيه ومانع من دون
 نصاب وبلغ به نصابا يبتدأ حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحزر (ولا يضم المملوك بشرا وغيره)
 كهبة اوارث الى ما عنده (في الحول) لانه ليس في معنى التاج (ونضم اليه في النصاب مثاله
 ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر افعلية عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام
 الحول الاول للثلاثين تباع وكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب
 كالحول فلا يعقد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك
 (التاج بعد الحول صدق) لان الاصل عدم وجوده قبله (فان اتم حلف) وعبرة الروضة
 وأصلها فان اتهم الساعي حلفه ونحوها في المحزر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال
 ان اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف
 الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه قال فان قلنا
 اليمين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه والا أخذت منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لها
 (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فغاد) بشرا أو غيره (أوباد بتمشله) ككابل
 يابل أو بنوع آخر ككابل يقرر (استأنف) الحول لانقطاع الاول بما فعله وان قصده ان يقرر
 الزكاة والقرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه
 والاصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها إلى آخره دل بجهومه على نفي
 الزكاة في معلوفة الغنم وقيل عليها معلوفة الابل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل
 سائمة ابل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الاسناد واخصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى
 في كلا مباح قال في الروضة ولو أسيمت في كلاً مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان في البيان (فان

(قوله) أي الزكاة فيها كأنه يريد بهما دفع
 ما توجهه العبارة من وجوب الاخراج
 (قول) المتن الحول سمي بذلك من حال
 اذا ذهب ومضى ولو نزل له او سرق
 أو غاب أو كان مودعا فبعد ثم خلس من
 ذلك وجبت للماضى (قوله) بان الخ هذا
 تفسير مراد الاقضية عبارة مثلاً ثم
 الاربعين مثلاً لونتجت عشرة مثلاً ثم
 مات الاربعون تركى العشرة تجول
 أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل
 في وجدته يرجع لغيره على التاج (قوله)
 فيه الضم يرجع لقول المتن بحوله
 (قوله) كأربعين شاة الخ استشكله
 اذ سوى على قولهم يشترط السوم وهو
 الرعى في جميع النصاب أو قول يمكن
 تعويله بما اذا سقيت من لبن سائمة
 أخرى بقية الحول أو كان الاتاج قبيل
 الحول زمن يسير (قول) المتن فعاد
 في التعقيب بالفاء إشارة الى ان العود
 انما يخبرك كونها بالاولى وكذا قوله
 مجمله فيهم شبه ان المبادلة بغير التسل
 كالمبادلة بنوع آخر أو بثلث ولو مات
 استأنف الوارث

(قوله) بأن لم نعش بدونه أى سواء كان متواليا أم منفزفا وقد رزق ضرورة لترك هذا ما ظهر لى في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتى ومن محل الخلاف الخ أى فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف لىلا في المسئلة المذكورة محتاجا اليه حتى لو كانت تكفى بالسوم نهارا فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت (١٦٥) في شرح السبكي ماوافق ما ذكرته حيث قال * نبيه * إذا قلنا بالأصح فالقدر الذى نعش بدونه

نارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين ونارة لاستغنائها عنه بالرعى وان كثر كما إذا كان المرعى يكفىها ولكنه يعلفها أيضا فان الرى بانى جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكرنا فقال لو كان يسرحها كل يوم وادارها بالليل الى المراح ألحق شيئا من العلف لهما لا يقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته انتهى (قوله) المشية أى سواء كانت معلوفة قبل ذلك أولا معلوفة ولا سائمة كأن سامت بنفسها عقب ملكها * فرع * غصب سائمة فعلفها أو معلوفة فأسامها فلا زكاة (قول) المتي ونضع ونحوه لو استعملها في بعض الأيام في تعليق السديجي عن الشيخ أى حامداته لو استعملها القدر الذى لو علفها فيه سقطت الزكاة فانه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي انه انما يسقط الزكاة بالاستعمال والية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كإغارة لم تجب الزكاة فيها كما سرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلى وفرق بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظير الى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله) وعدمه الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحمل رجوعه الى السوم * (باب زكاة البساتين الخ) * البساتين يكون مصدرا ويكون اسما

علفت معظم الحول) ليلا أو نهارا (فلا زكاة) فيها (والا) بان علقت دون المعظم (فالأصح ان علقت قدر نعش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والا) بان لم نعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني ان علقت قدر ايعدم مؤنة بالاضافة الى رفق الماشية فلا زكاة وان احتقر بالاضافة اليه وجبت وفسر الرقيق يدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها قال الرافعي ويجوز أن يقال المراد منه رفق اسامتها فان في الرعى تخفيفا عظيما والثالث ان كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة والا فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف مائة قول وان قل أماعلف ما لا يتول فلا أثر له فطعا ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهارا وتعلف ليلا في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لمجر ذنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلا زكاة في الأصح) نظرا في الاوليين الى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة الى ان العوامل لا تقتاتها للاستعمال لا للبقاء ككتاب البدن ومتاع الدار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرقيق باسمها ويدل للأول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان اسناده صحيح (واذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ولا يكفهم الساعى ردها الى البلد كما يلزمه ان يتبع المراعى (والا) أى وان لم ترد الماء بان اكتفى بالكلاء في وقت الربيع (فغنديوت أهلها) وأفتيتهم كما نص عليه قال الرافعي وقضية تجوز تكليفهم الرد الى الاقبة وقد صرح به الحاملى وغيره وفي المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتيتهم وهو إشارة الى الحالين (ويصدق المالك في عددها ان كان ثقة والافعة عند مضيق) فتمت به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعى أو ناتهما قضيب يشيران به الى كل واحدة أو يصبيان به ظهرها فذلك أبعد عن الغلط فان اختلاف بعد العدو كان الواجب يختلف به أعاد العدة

* (باب زكاة البساتين) *

أى النبات من شجر وزرع (تختص بالقوت وهو) من (الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز) بنوع المهره وضم الراء وتشديد الزاى في أشهر اللغات (والعدس وسائر البقعات اخبارا) كالذرة والحبس والباقلا والدخن والجلبان فجب الزكاة في ذلك لو رودها في بعضه في الأحاديث الآتية والحق به الباقي ولا تجب في العسمم والتمين والجوز واللوز والرمثان والتفاح ونحوها قول واحد (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل روى الاول عن

٤٣ ل النبات وهو المراد هنا وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والى نجم وهو ما لا ساق له كالوزع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول) المتن بالقوت هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل شعا أو نداء (قول) المتن والشعير يجوز فيه الكسر (قوله) والدخن قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قوله) وهو شبيه الخ قال الاسنوى هو ثمر شجر يخرج شيئا كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول) المتن والعسل أى سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع الباحة واعلم انه ينقل عن القديم أيضا الوجوب في الترمس وحب الفجل والعنصر

(قوله) كما يخرص النخل قبل جعله أصلاً للعنب لأن الخرص فيه كان سابقاً لما افتتح خبير بخلاف العنب فإنه انما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله) انما في أي بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصوصاً للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان صح هذا الحديث فيحتاج في اثبات الزكاة في الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد (١٦٦) يكتب في يكون في معنى الاربعة عند من

يجوز القياس على العدد المحصور انتهى
أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيد انتهى عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول) المتونصاه خمسة أوسق الخ خالف أبو خنيفة فأوجبها في القليل كالكثير (قوله) لأن الوسق الخ ايضاح ذلك ان الخمة أوسق ثمانية صاع كل صاع خمسة أرطال وثلاث يضر في ثمانية صاع يخرج ألف وستة أرطال (قوله) مائة وثلاثون قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس صحته بحسب التجربة (قول) المتونصاه قيل بلا أسباع قال المحب الطبري هو لا قيس لأن الاوقية عشرة دراهم وأربعة دنانير أي أسداس وهي ثلثا درهم (قوله) تسقط ذلك من مبلغ الضرب الباقي بعد هذا الاسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعاد درهم وقوله تسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفا درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلاثا رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثمانية وستة وأربعين وثلاثين يصير الباقي ثمانية واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله) ثمانية من

عمر رضي الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم وقيس فيه الزعفران على الورس واحترزوا بقيد الاختيار عما يقتضيات في حال الضرورة كحي الحنظل والغاسول ومن الاحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بفتح الهمة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم روى الحاكم وقال اسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري انه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذين بعثهما الى اليمن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر انما في لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ بن صالح رضي الله عنه وسلم قال فياسقت السماء والسيل والبهل العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القشع والبطيخ والزمان والقضب فغفر عاقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب يسكون المعجزة الرطبة يسكون الطاء (ونصاه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستة رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعا كل واحد من حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة امداد اكاهوم معلوم والمدر رطل وثلاث بالبغدادية وقد رتبته لأنه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثمانية وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما فيما جزم به الرافعي فتضرب في ألف وستة مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثمانية واثنان وأربعون وستة أسباع رطل لأن الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان تضرب مائة من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستة مائتي ألف درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبارة المحرر وهي أي الخمة أوسق باليمن الصغير ثمانية من وبالكبير الذي وزنه ستمائة درهم ثمانية من وستة وأربعون مائة وثلثان من وإسائة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف به والمن الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا النصاب تحدي وقيل تقريب فيحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل والتقدير في الوزن لأن التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لأن الغالب أن لا يحصل الواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (تمر أو زيبا ان تمر وترتب والا

أي فكل من صغير رطلان بالبغدادية كسباني عن الدقائق (قوله) ويعتبر في قدر النصاب الخ هذا دليله حديث عتاب بن فرطيا أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والافرطيا وغيا لا يقال هذا في معنى الخضر اوات لأنه لا يصلح للاذخار لانه قول الغالب في جنسه الصلاحية فالحق النادر بالغالب

(قوله) قد يخرج منه الثلث أى قشرافى شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعى وبينه البندى فقال لاشئ فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشرا وسبعة أوسق ونصف غير مقشر (قوله) فلا يضم التمر الى الزبيب هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول) التمر يخرج من كل بقسطه لاتقاء المسفة بخلاف المواشى فانه يدفع فوعانها (١٦٧) مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضا من كل للمسفة (قوله) ولونكف الخ

هو يفهم من قول المهاج فان عسر (قوله) وقيل يجب الاخراج الخ مقابلة قول المتن ويخرج من كل بقسطه (قوله) قوت صنعاء اليمن قال السبكي يكون منه فى الكم الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كما به الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصح (قوله) ولا يضم تمر عام الخ هو بالاجماع (قول) المتن ويضم الخ اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعبد قد أجرى عادة بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل التخلية الواحدة لا تدرك دفعة واحدة طاله الزمن التفكه ونفع العباد فلوا اعتبر التساوى فى الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوى رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين الطلوع والتخلية الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعتبر والمراد بالعام كمنقلبه فى الكفاية عن الاصحاب انتهى أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوى كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو تأخرت التخلية فى العام الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين فى هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضا الوجه الآتى ظاهر أو صريح فى خلاف مقاله ابن الرفعة (قوله) كجدة وتامة مثل الاول اسكندرية والشام ومثل الثانى صعيد مصر (قول) المتن وقوع حصاديهما فى سنة قال الاسنوى بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهرا انتهى أقول وينبغي أن يكون أو ان الحصاد كالحصاد (قوله)

فرطبا وعنبا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ فى التنبيه (والحب مصفى من تبته) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة فيدخل فى الحساب وان كان قد زال تنعما كانت قشر الحنطة (وما ادخر فى قشره) ولم يؤكل معه (كلا رز والعلس) بفتح العين واللام وسياق انه نوع من الحنطة (فغشرة أوسق) نصابه اعتارا لقشره الذى ادخاره فيه أصله وأبقى بالنصف وعن الشيخ أبى حامد ان الارز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذ واجههما فى قشره (ولا يكمل) فى النصاب (جنس يجنس) فلا يضم التمر الى الزبيب ولا الحنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأشواك القمح وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا ادناها رعاية للجانبين ولونكف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الحنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلت) يضم السنين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل حنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الحنطة فى اللون والنعومة والشعير فى برودة الطبع وقيل انه فى صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فألحقها فى وجهه وبه فى آخر الشبهين والاول قال اكتب من تركب الشبهين طبعها انفرده وصار أصلا برأسه (ولا يضم تمر عام وزرعه الى) تمر وزرع عام (آخر) فى اكمال النصاب وان فرض الطلاع ثمرة العام الثانى قبل جداد تمر الاول (ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارة وبرودة كجدة وتامة فهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها (وقيل ان طلع الثانى بعد جداد الاول) بفتح الجيم وكسر ها واهمال الدالين فى الصحاح أى قطعه (لم يضم) لانه يشبه تمر عامين وعلى هذا لو طلع قبل جداد الاول وبعد توصله فوجهان أحدهما فى التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجداد مقام الجداد فى اقله الوجهين ولو طلع الثانى قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرع العام يضم ان) وذلك كالذرة تزرع فى الخريف والربيع والصيف (والاظهر) فى الضم (اعتبار وقوع حصاديهما فى سنة) وان كان الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثانى بعدها فلا ضم لان الحصاد هو انقصود وعنده يستقر الوجوب والثانى اعتبر بوقوع الزرعين فى سنة وان كان حصاد الثانى خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرع وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين فى سنة لانهم ما حينئذ بعد ان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول أو حصاد الثانى خارجا عنها وهى اثنا عشر شهرا عريضة والرابع الاعتبار بوقوع أحدهما طرفين الزرعين أو الحصادين فى سنة وفى قول ان ما زرع بعد حصد الاول فى العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثانى بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف * فرع * لو اختلف المالك والسامعى فى أنه زرع عام أو عامين صدق المالك فى قوله عامين فان اتهمه السامعى حلفه استخبا بالان ما اذا عاه ليس مخالفا

فالاصح القطع الخ أى ولو فرض عدم الحصادين فى سنة ويكون محل اعتبار الحصادين فى سنة غير هذا قال فى الروض وشرحه * فرع * وان تواصل بذرا زرع شهرا أو شهرين مثلا متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان تقاضى واختلقت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده فى سنة

(قوله) وواجب ماسقي الخ قال الاسنوي انعقد الاجماع على ذلك (قول) المتن بنضع النضع هو السقي من نهر أو بئر حيوان (قول) المتن أو دولا ب عبارة الاسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضا المنجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية (١٦٨) هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد

طرفيه فيرفع الآخر الماء وسهيت دالية لانها تدلى الى الماء لتخرجه * فائدة * السج هو الجاري على وجه الارض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قوله) وهو ما يديره الخ كأنه على هذا يرى ان الدولا ب ما يديره الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قوله) والسانية يقال سنت الناقه وكذا السحاب يسنوا اذا سقت (قول) المتن والقنوات كالطرع على ذلك بأنها انما تحفر لاصلاح القرية فاذا تم بات وصل ماء النهر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف السقي بالنضع وقال البغوي ان كانت تنهار كثيرا ويحتاج الى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وان لم يكن سوى مؤنة الحفر الاول وكسحها في بعض الاوقات فالعشر (قول) المتن ففي قول يعتبر به هو والاطهر يقسط قال في المحترهما كالقولين في تنوع الماشية (قوله) ويعبر عن الاول الخ أي لان العيش هو مدة الإقامة * فرع * لو كان ارتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو والزيادة مساويا لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قوله) يجب خمسة العشر جملة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة (قوله) كما يشترط الى آخره عبارة الاذري ويشترط بدو الاشتداد (قوله) وبدو الصلاح في بعضه كبذره في الجميع قضية الطلاقة كغيره ان الحكم كذلك وان تأخر اذري بعضها جدا بسبب اختلاف جهات الارض وأنواع الثمار أي اذا كان الضم ناشئا فيها بأن يكون أنواعا من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به الا انه هل يختص ذلك بالبستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم

للتظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب ماسق بالطرع أو عروقة لقربه من الماء) وهو العمل (من ثمر وزرع العشر) وفي معنى ذلك ماسق من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ماسقي بنضع) بان سقي من ماء بئر أو نهر بغير أو بكرة ويسمى ناضحا (أو دولا ب) أو دالية وهي ما يديره البقرة أو ناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه (أو بماء اشتراه) وفي معناه المصبوب لجوب ضمائه والموهوب لعظم المنفعة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الاول والاصل في ذلك حديث البخاري في ماسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وماسقي بالنضع نصف العشر وحديث مسلم فيما سقت الانهار والغيم العشر وفي ماسقي بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود فيما سقت السماء والانهار والعيون أو كان بعلا العشر وفي ماسقي بالسواني أو بالنضع نصف العشر والعثري يفتح المهمة والمثلية ماسقي بماء السيل فله الازهرى وغيره والغيم المطر والسانية والناضح اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر والنهر والاشي ناضحة (والقنوات كالطرع على الصحح) ففي السقي بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك (و) واجب (ماسقي بهما) أي بالنوعين كالتضع والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملا بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبر به) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضع فنصف العشر (والاظهر يقسط) والغلبة والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغنائم وقيل بعدد السقيات) والمراد لنا فاعه بقول أهل الخبرة ويعبر عن الاول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقي بالنضع فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمسة العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالتضع أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولوسقي الزرع بماء السماء والنضع وجهل مقدار كل منهما ووجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذا بالاسوأ وقيل نصف العشر لان الاصل راء الذمة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماء من أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأ قاصدا للسقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستحب حكم ما قصده ولو اختلف المالك والساعي في انه بماذا سقي صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان اتهمه الساعي خلفه وهذه اليمين مستحبة بالاتفاق لان قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقي بماء السماء وآخر مسقي بالنضع ولم يبلغ واحد منهما نصا بانتم أحدهما الى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الآخر وضم في شرح المذهب الى الزرع في ذلك الثمر (وتجب) الزكاة فيما تقدم (بمد وصلاح الثمر) لانه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد الحب) لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر وبدو الصلاح في بعضه كبذره في الجميع قال في شرح المذهب واشتداد بعض الحب كاشتداد كله وسيأتي في باب الاصول

(قوله) وفي غيره بأن يأخذ الخ لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر أنه مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول) المستخرص الثمر هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والجزم ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي خرص ما يجي على النخل أو العنب ثم أوزبوا والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله) جاز أن يخرص الخ أي يخرص كل نخلة رطبا ثم يقدر الجميع ثمرا هذا مراده قطعاً (١٦٩) كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله) في الرواية إنما قال في الرواية

لقول المتن بعد وكذا الخ (قول) المتن وقبول المالك والظاهر اشتراط الفور (قوله) ومقابل الاظهر الخ أخره هنا لأن قوله ويشترط الخ مفترع على الاظهر خاصة وتوجيهه مقابل الاظهر أن الخرص ظن وتخمين وتوجيهه مقابل المذهب أن هذه معارضة على خلاف الأصل لأن بيع الرطب بالتمر ممتنع ولكن شرعت للضرورة فلواشترط اللفظ لتأكد شبهة البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضمنك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي عنده من التمر (قوله) بل يبي الخ أي لأن الخرص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الرازي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف يقطع حقهم من العين وينقل اليها وهو كان فيها (قول) المتن فاذا ضمن قال الاستوى فان لم يضمن أو جعلناه عبءة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قيل الصيام ان شاء الله تعالى ولولا تلف المالك التمر قبل الخرص ضمن حصة الفقراء رطبا (قول) المتن في جميع المحروص بيعا ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان اذ لو تلف لاشئ

والتمار قوله وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الجمرة أو السوداء أو أسقط قول المحرر هنا تقر بعا على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورث نخيلا مثمرة وبدو الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه للعلم بتفريقه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب اخراج التمر والزبيب والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتعمر ويتزيب لم يجزئه ولو أخذ الساعي لم يقع الموضع ومؤنة جداد الثمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شئ منها من مال الزكاة (ويسن خرص الثمر) الذي تجب الزكاة فيه (اذا بدا صلاحه على ماله) لا مره صلى الله عليه وسلم يخرصه في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطبا ثم ترا ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وان اتخذ النوع جاز أن يخرص الجميع رطبا ثم ترا (والمشهور ادخال جميعه) في الخرص وفي قول قديم وجديد يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات بأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم وبقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وانه يكفي خارص) واحد لان الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير للمال فيشبه التقويم وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) واحد اكان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الخربة والذكورة في الاصح) هو مبني على الاكتفاء بواحد فان اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبدا أو امرأه وهذا مقابل الاصح (فاذا خرص فالأظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليعرجهما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص (بتضمنه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمنه من الخارص بل نفس الخرص تضمن وهذا أحد وجهي الطريقة الثانية وثانها انه لا بد من تضمن الخارص وعلى هذا قال الامام الذي أراه انه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حق الفقراء لا ينقطع من عين التمر يخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يبي حقهم على ما كان وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبدة والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع المحروص بيعا وغيره) أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا أن يتصرف في شئ فان لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن حاكما تخمأ الى هذين يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناره (ولو ادعى) المالك (هلاك المحروص) كله أو بعضه (بسبب خفي

٤٣ ل عليه (قوله) أما قبل الخرص أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلاحق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى ان الزرع لا خرص فيه وحيث اشتمل الحب فينبغي أن يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحيث ذق فينبغي احتساب الغرير ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله) ولا أن يتصرف في شئ الخ معين كافي المهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شأنها فانه نافذ وكذا جاز فيما يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فليراجع

(قوله) واتهم الخ هذا يفيد ان الذي عرف هو وعمومه لا يختلف فيه لانتفاء التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الوديعه والذى سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول) المتن أو غلطه تقول العرب غلط في منطقة وغلط في الحساب أى بالتساء (قول) المتن قبل في الاصح لان الكيل (١٧٠) يقين والحرص تخمين والمالك أمين

فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح الخ تعلم أن محل الخلاف القدر الذى يقع بين الكيلين (قوله) هو صادق كأنه يريد بهذا الاعتراض على المنهج من حيث ان عبارة تقتضى جريان خلاف في القدر الزائد على ما يقع بين الكيلين مع انه يقبل جرماً (قوله) وزاد قلت الخ يرجع لقوله في الروضة
* (باب زكاة النقد الخ) *

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمال المعطى من اطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول) المنوز كأنهما الخ قال الصميرى ربما أقنيت بجواز اخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الرويانى هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله) والاقوية الخ عبارة الاستوى وكانت الاوقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما (قوله) بالنصوص هذا يفيد ان ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله) والمثقال الخ هو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمثقال لم يختلف قدره جاهلية ولا اسلاما بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والمصدر الاول

كسرقة أو ظاهراً عرف) كالبرد والنهب والجراد ونزول العسكر واتهم في الهلاكه (صدق بينه) وان لم يتهم في ذلك صدق بلايين (فان لم يعرف الظاهر طوبى بينه) بوقوعه (على الصحيح) لامكانها (ثم يصدق بينه في الهلاك به) والثاني يصدق بينه بلايينه لانه مؤتمن شرعاً واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصصر على دعوى الهلاك قال الرافعى فالمفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حلاً على وجه يغنى عن البيينة قال في شرح المذهب وهو كما قال الرافعى ولو قال هلك بحريق وقع في الجرين وعلنا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يعد لم يقبل) وعبارة الروضة كأصلها في الاولى لم يلفظت اليه كالأدعى ميل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الا البيينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أحدهما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها انه ان كان فوق ما يقع بين الكيلين كخمسة أو سق في مائة قبل فان اتهم حلف أى استحبا باو قيل وجوباً كما ذكره في شرح المذهب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أى كوسق في مائة وآداه بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا يحط لاحتمال ان النقص وقع في الكيل ولو كيل ثانياً وفى والثاني يحط لان الكيل يقين والحرص تخمين فالاحالة عليه أولى وزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الاول وكذا قال في شرح المذهب وفى بعض نسخ شرح الرافعى وأحدهما بديل والثاني ويوافق صحیح المحرر وفى شرح المذهب تصوير الامام المسئلة بعد فوات عين المخروص أى فان بقي أعيد كي له وعمل به ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين قدره لم تسمع دعواه

* (باب زكاة النقد) *

أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (نصاب الفضة مائت درهم والذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة وز كلهم أربع عشر) في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيما دونه قال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه الشيخان مسلم والبخارى وأوراق كجوار وإذا نطق بانه تشدد وتخفف وروى البخارى في حديث أبى بكر فى كتابه السابق ذكره في زكاة الحيوان وفى الرقعة ربع العشر والرقعة والورق الفضة والهاء عوض من الواو والاقوية يضم الهمزة وتشديد الباء أربعون درهماً قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين قال وروى أبوداود وغيره بإسناد صحيح أو حسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فى أقل من عشرين ديناراً شيئاً وفى عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلوأ عليه بتحديث المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة رواه أبوداود والنساق بإسناد صحيح والدرهم ستة دنانير والمثقال درهم وثلاثة أسباع فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولونقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وان راج رواج التمام ولونقص في ميزان وتم في آخره الصحيح لازكاة ولا يصح كمل نصاب أحد النقدن بالآخر (ولاشئ في المغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصيباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو أخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب (ولو اختلط اثنان منهما) بان اذيا معاً وصيغ

منهما

وهو نصفها جمعاً وقسماً درهمين قبل فصل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل

العصر عليه كذا في شرح الهجة نقل عن الرافعى وهو مشكل من حيث ان الدراهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم

(قول) المثنى من المحرم منه أيضا التصاوير التي يتخذها المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول) المثنى فلو اتخذان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة (١٧١) في المسئلتين لازكاة عليها قطعاً لأن القرينة تصرفه إلى الاستعمال الحائز

وان جعل فاعله الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الاستوى وهو منتهى انتهى أقول بل المتجه الأول وهو ظاهر العبارة لا جرم صريح في المحرر بالرجل (قول) المثنى فلا زكاة في الأصح علل ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تجب في المال النامي والتقدم غير نام بنفسه وإنما التحق بالناميات لكونه مهياً للخارج فيما يعود نفعه وبالصياغة بطل هذا التيهن (قوله) وأول الخول وقت الانكسار هو كذلك في المسئلتين بعد (قوله) في الحديث الشريف وحرم على ذكورها وقيس عليه الفضة (قوله) فيجوز اتخاذها يجوز أيضاً شذهاه إذا تحركت ثم كلما جاز بالذهب فهو بالفضة أحوز كما سمينه عليه الشارح (قوله) كانت الوقعة عنده يعني بين الأوس والخزرج قال الشاعر أن الكلاب ماناً وغلوه (قوله) فلا يجوز أشار بالقاء إلى أن هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاستوى ومساءلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قوله) وقال الإمام هو مقابل الصحيح (قول) المثنى ويحل له من الفضة الخاتم بل هو سنة للرجل وان يكون في المين وان يجعل فصه مما يلي كفه (قول) المثنى في الأصح يستثنى البغال والخير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لأنها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونه الرافعي على أن السبي من الإحجاب قطعاً بتحريم قلادة الفرس (قول) المثنى والأصح تحريم المبالغة علل مقابله بالقياس على الحللي الذي لا سرف فيه إذا تعدد (قوله) والثاني الجواز لهما علل

منهما الإناء (وجعل أكثرهما زكاة أكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحد هما ستمائة ومن الآخر أربع مائة زكاة ستمائة ذهباً وستمائة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط ويحصل ذلك بسبب قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه (وزكاة المحرم من حللي) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء جمع حللي يفتح الحاء وسكون اللام (وغيره) بالجر (اللباح في الظاهر) الخلاف مبنى على أن الزكاة في النقد لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به فيجب في المباح على الأول دون الثاني (فن المحرم الإناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعنه (والسوار والخنخال) بفتح الخاء للبس الرجل بأن يقصده باتخاذهما فهما محرمان بالقصد (فلو اتخذ سواراً) مثلاً (بلا قصد أو بقصد اجارته لمن له استعماله فلا زكاة) فيه (في الأصح) لاستغناء القصد المحرم والثاني ينظر في الأولى إلى أنه ليس له لبسه وفي الثانية إلى أنه معد للتمتع ولو اتخذ ليعبره فلا زكاة جزماً ولو قصد كثره ففيه الزكاة جزماً عند الجمهور وحكي الإمام فيه خلافاً (وكذا لو أنكر الحللي) لمن له لبسه بحيث يمتنع الاستعمال (وقصد إصلاحه) لازكاة فيه في الأصح لدوام صورته وقصد إصلاحه والثاني فيه الزكاة لعدم استعماله ولو لم يقبل الإصلاح بان احتياج في استعماله إلى سبيل وصوغ فتجب فيه الزكاة وأول الخول وقت الانكسار وكذا الوقت قبل الإصلاح وقصد كثره ولو لم يقصد شيئاً فوجهان وقيل قولان أرجحهما الوجهان ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثير له (ويحرم على الرجل حللي الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحل لثلاث أمتي وحرم على ذكورها صححه الترمذي (الأنف والأغلة) بثلاث الميم والهزمة (والسنن) فيجوز اتخاذها لمن قطع أنفه أو أغلته أو قلعت سنه (لا الأصح) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك أن عرقه بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لواء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفاه من ورق فأنق عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاه من ذهب رواه أبو داود والترمذي والنسائي وحسنه وقيس على الأنف الأغلة والسنن وتجوز الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الأغلة والأصبع أنها تعمل بخلاف الأصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه يجوز (ويحرم من الخاتم) من ذهب على الرجل على الصحيح وقول الإمام لا يعد تشبيه القليل منه بالضمة الصغيرة في الأنواع عبر بتطويق الخاتم بأسنانه وقرق الرافعي بأن الخاتم ألزم للشخص من الإناء واستعماله أدوم (ويحل له من الفضة الخاتم) لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة رواه الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف وأطراف السهام لأن ذلك يغيب الكفار (لأنه لا يلبسه كالسرج والعمامة) والركاب والفروربة النافقة (في الأصح) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جاز لها المحاربة بآلة الحرب في الجملة (ولها لبس أنواع حللي الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخنخال وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا ما نسيجهما) لها لبسه (في الأصح) والثاني لما فيه من السرف والخيلاء (والأصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (تلكال وزنه مائتا دينار وكذا إسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الأصح (والأصح) جواز تحلية المحصف بفضة للرجل والمرأة (وكذا المرأة بذهب) للرجل والمرأة (والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما

بالأكرام وعمل المنع لهما بأن الخبر ورد بدم ذلك (قوله) أيضاً والثاني الجواز والثالث المنع يقابلان قول المثنى وكذا المرأة بذهب

(قوله) ولا يجوز تحلية سائر الكتب أى للمرأة ولا للرجل قال الاستوى به تعلم ان العلة في تحلية المرأة للمخفف مركبة من الاكرام والتخلي اذ لو كانت للاكرام فقط لجاز للرجال أو التحلية لجاز في الكتب قال واذا جاز في المخفف جاز أيضا في علاقه المنفصلة عنه وقيل لا * (باب زكاة المعدن) * (قوله) أى مكان الخ سمي بذلك لاقامة ما خلق الله فيه يقال عدن يعدن عدونا أقام ومنه جنات عدن لطول الاقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين ومنه أيضا عدن للبلد المعروف لان تعا كان يجبس فيها أصحاب الجرائم وقيل سمي معدنا لاقامة الناس عليه والركاز دفن الجاهلية سمي بذلك لانه ركز في المكان أى غرز من قولهم ركزت الرمح وقيل لخفائه ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم ركزا (١٧٢) أى صونا خفيا والتجارة تعليب المال

ولا يجوز تحلية سائر الكتب قطعاً (وشرط زكاة النقد الحول) لحديث أبي داود وغيره لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت لعدم ورودها في ذلك

* (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) *

(من استخرج ذهباً أو فضة من معدن) أى مكان خلقه الله فيه موات أو ملكه كذا ذكره في شرح المذهب عن الاصحاب ويسمى المستخرج معدناً أيضاً كفى الترجمة (لزمه ربع عشرة) للملكه اياه كفى غير المعدن لشمول الأدلة (وفي قول الخمس) كالركاز يجامع الخفاء في الارض (وفي قول ان حصل بتعب بان احتاج الى الطحن والمعالجة بالنار (فربع عشرة والا) أى بان حصل بلا تعب بان استغنى عنهما (فخمسة) كما اختلف الواجب في المسقى بالمطر والمسقى بالنضح (ويشترط النصاب لالحول على المذهب فيهما) وقيل في اشتراط كل منهما قولان كذا في أصل الروضة والفرق بينهما على الاول أن مادون النصاب لا يحتمل المواصلة والحول انما اشترط للتمكن من تنمية المال والمستخرج من المعدن نماء في نفسه وطريق الخلاف في النصاب مفترع على وجوب الخمس وفي الحول مفترع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أى المستخرج (الى بعض) في النصاب (ان تتابع العمل ولا يشترط) في الضم (اتصال التيل على الجديد) لان العادة تفرقه والقديم ان طال زمن الانقطاع لا يضم (واذا قطع العمل بعذر) ثم عاد اليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أى وان قطع العمل يعنى بغير عذر (فلا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم قصر لا عراضه (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما ملكه بغير المعدن في اكمال النصاب) فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان ماله كالخمسين من غير المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما اذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن نصابا فوجوب الزكاة فيه ينبنى على ثبوت الخلطة في غير المواشي والاطهر كما تقدم الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب ان الحول لا يشترط فيه حصول التيل في يده ووقت الاخراج التخليص والتنقية من التراب والحجر فلما أخرج منه قبلهما لم يجزه مؤنتهما على المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاهد يجب في كل مستخرج منه منطبعاً كان كالخديد والنحاس أو غيره كالسكك والياقوت (وفي الركاز الخمس) رواه

والتصرف فيه رجاء الربح والاصل في زكاة المعدن قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجناكم من الارض وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بقاف وباء مفتوح حنين ناحية من الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر ذات نخل وزرع على أربع مراحل من المدينة (قوله) كما اختلف الخ يجامع ان كلاماً خذ من الارض (قوله) كذا في أصل الروضة الخ يشير الى مخالفتها لما في الرافعي حيث قال ان أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفي الحول قولان وان أوجبنا الخمس فلا يعسر الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله) مفترع على وجوب الخمس أى فوجه عدم اشتراطه القياس على الغنية بجوامع انه مال الخمس وقوله مفترع على وجوب ربع العشر أى فوجه اشتراط الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول) المتن ويضم بعضه الخ قال الرافعي رحمه الله لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة

النسيان

نصابا بل ماله بدفعات يضم لانه هكذا يستخرج فأشبهه تلاحق الثمار لكن الضابط في الثمار أن تكون ثمار عام

وها هنا ينظر بدله الى العمل (قوله) لاعراضه فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول) المتن في اكمال النصاب لو كان الاول نصاباً ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله) بناء على المذهب ان الحول الخ ظاهره ان الحكم كذلك ولو وجدته في ملكه فمقط ما قبله ولا وجب زكاة الأعوام الماضية اذا وجدته في ملكه (قوله) لم يجز كذا وجهه ان مؤنة التخليص على المالك (قول) المتن وفي الركاز الخمس انظر هل يأتي في ضمة ما سلف في المعدن

(قول) المتن مصرف هو هنا بكسر الراء اسم محل الصرف وأما الفتح فمصدر (قوله) فيصرف خمسة الخ أى والباقي لواجده والمراد أنه كلنى
في مصرف الخمس خاصة (١٧٣) (قول) المتن أى الذهب والفضة أى فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبان (قوله) بعدم

الشيخان من حديث أبي هريرة (بصرف مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فأنشبه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف خمس النقي لان الركاز مال جاهلي حصل الظفر به من غير ان يحاف خيل ولا ركاب فكان كالنقي فيصرف خمسة مصرف خمس النقي (وشرطه النصاب والتقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجع طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط بالطلاق الحديث (الاحول) فلا يشترط بالاخلاف وصلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز وصلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لا قيمته (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفين الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مالكة فله) لا للواجد فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مالكة (فلقطة) يعرفه الواجد سنة ثم له تمسكه ان لم يظهر مالكة (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والاسلامي (هو) بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتبر والحلي والاواني فهو واقعة بفعل ما تقدم (وانما يملكه) أي الركاز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كما سيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) بفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كالموات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فلشخص ان ادعاه) يأخذه بلايين كالامتنعة في الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي) الامر الى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالباع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى الملك عنه هالكاً فوريته قائمونه متماه فان قال بعض ورثته من تلقى الملك عنه هالكاً فوريته أو أباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وسلط بالباقي ما ذكر (ولوتنازعه) أي الركاز في الملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو معبر ومستعبر) فقال كل منهما هو لي وأناقته (صدق ذواليد) أي المشتري والمكترى والمستعبر (بجمله) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتل صدقه في ذلك ليكون مثله لا يمكن دفعه في مدعيه فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسئلتى المكترى والمعبر بعد عود الدار الى يدهما فان قال كل منهما ما أنا دقته بعد عود الدار الى قال لقول قوله بشرط الامكان وان قال دقته قبل خروجهما من يدى فقبل القول قوله والاصح قول المستأجر والمستعبر لان المالك سلم له حصول الكثر في يده فبده نسخ اليد السابقة

* (فصل) التجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي ركاتها ما روى الحاكم باسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي ذر انه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقتها وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا ان نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع (شرط زكاة التجارة الاحول والنصاب) كغيرها (معتبراً) أي النصاب (بآخر الاحول وفي قول بطرفيه) أي أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجمعيه) كالتقدي وفرق بينهما بان الاعتبار

٤٤ ل ل الج السلاح قال الأئمة ولا زكاة في عبيدها فتعين إرادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى بأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس أنه مال يتبغى منه الثماء فوجب فيه الزكاة كالمواشي لكن لا يكفر جاحدها فيها لأن لنا قولاً قديماً بعدم الوجوب فيها (قول المتن) بآخر الحلول الباء ظرفية

(قوله) بالقيمة أي بخلاف الذي يتجس في عنه فإن مراعاة الحول في العين لا يعسر (قوله) واكتفى باعتبارها آخر الحول أي وكأن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله) لأن الأول الخ أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب (قوله) لورد مال التجارة المراد نض جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به أموال نض البعض فقط فحول التجارة باق فيه وإن قل العرض جدا لأن الربح كامن فيه ونقض المال عن النصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف ما لو نض جميعه ناقصا وهذا امر ادهم قطعاً وهو الفهم من تعليلهم وسبأني في قول المنهاج لأن نض وقول الشارح أي صار الكل ناقصا الخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار يتحذرون من الديار المصرية ويخوهم إذا نض من عروضهم البعض ناقصا فحول التجارة باق فيه نظر المانع منه من العروض وإن قلت فلسفة فن لذلك لكن إذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقض فيه بعد لزوم العقد لذلك النض ابتدئ الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سبأني في الصفحة الآتية (قوله) ولو ترصص به الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قوله) لا يظهر وغيره المراد بالغير مقابل الأظهر والمعنى أن الصورة الأصلية (١٧٤) لجريان الأظهر ومقابليه هي حالة

هنا بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لا ضطراب الأسعار انخفاضا وارتفاعا واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم إليه وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالوجه لأن الأول منصوب والآخران مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالقول أخرى (فعلى الأظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة (إلى النقد) بأن يبيع به (في خلال الحول) وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول ويبدأ حوله من حين (شراؤها) والثاني لا ينقطع ولو بإدله سلعة فالأصح أنه لا ينقطع ولو ترصص به حتى تم الحول فهذه الصورة الأصلية للأظهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كان باعه بالدرهم والحال يقتضي التقويم بالذخائر فهو كبيع بالسلعة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني أيضا (ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فالأصح أنه يبدأ حوله ويظل الأول) فلا تجب له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ثم يبدأ حوله ثان ولو كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب زكاهما آخره كما قال في شرح المهذب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا بالتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزمت زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للقيمة بينهما) لأنها الأصل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت بينهما بكسبه معاوضة كسراء) سواء كان بعرض أم نقداً من حال أم مؤجل (وكذا المهر وعوض الخلع) كان زوج أمته أو خاله زوجته بعرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بينهما (في الأصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لأبالية) المحضة (والاحتطاب والاسترداد يعيب) كان باع عرض قيمة بما وجد به عيباً فزده واسترد عرضه فالكسب مما ذكر ونحوه كالاكتساب والاصطياد والأرث ورد العرض يعيب لا يصير مال تجارة بينهما لأن انقضاء المعاوضة فيه والهبة بثواب كالكسب ولو تأخرت البتة عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها أو قال الكسب يبيس يؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا ملكه) أي عرض التجارة (بثمن نصاب) كأن اشتراه بعشرين دينارا أو بمائتي درهم

الترصص المذكورة وأما صورة المنتن المذكورة بقوله فعلى الأظهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فأنها فروع عن صورة محمل الأقوال ولم يحل الأصحاب الأقوال السابقة فيها وإنما فاضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني أحدهما في مسألة المنتن الانقطاع وفي مسئلتى الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله) ولو كان النقد غير ما يقوم به أي وهو دون نصاب (قوله) يأتي على الثاني أي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الأصح في مسألة المنتن وللأصح في مسئلتى الشرح فإن صورتهما أن السلعة التي تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس فتأمل (قوله) أيضاً يأتي على الثاني أي بطريق الأولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي غافلاً عن هذه الدققة وكأنه ظهّر له بعد ذلك أن

السؤال غير متجه فعبر في المحترز كالوجيز استوى (قوله) لزمت زكاة الجميع أي ابتداء حوله الجميع من وقت شراء العرض أي هذا امر ادهم قطعاً بخلاف ما لو ملك الخمسين في أثناء الحول فإنه يزكى الجميع أيضاً ويمكن إذا تم حوله الخمسين كذا في السنوى فغلا عن شرح المهذب لكن انظر لما ذالم تجب زكاة المائة والخمسين الأولى عند تمام حوله أو قد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة الخمسين فقط (قول) المنتن إذا اقترنت بينهما وذلك أن المالك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرها فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد (قول) المنتن وكذا المهر مثله ما لو كان يستأجر الأعبان ويؤجرها بقصد التجارة (قول) المنتن والاسترداد يعيب علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول) المنتن بقد نصاب لو كان النقد ديناراً أو بمائتي درهم فالحكم كذلك قاله في الكفاية

(قوله) أي بعين ذلك قال في شرح الارشاد أوفي الذمة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول) المتن قوله من حين ملك النقد أي لا شترال نقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضروب وعلى أيضا التمام بأن الزكاة إنما وجبت في النقد لأنه مرصود للتماء والتماء يحصل بالتجارة فلم يجوز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط (قوله) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده المراد نقده بعد المجلس ومثله هذا فيما يظهر ما لو اشتراه بمال تجارة في ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فإن الحول يبتدأ من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التي عنده لأنه ملكه بما في الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو أنه حين الشراء وقول المنهاج أودونه لو كان هذا الدون (١٧٥)

أو بعرض قية * فائدة * قال السبكي رحمه الله الثمن الذي ملكه به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذي نقده فيه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو ما في الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولا وقوله عين في المجلس ظاهره وإن لم يقبض وهو ظاهر (قوله) بأن النقد لم يتعين صرفه المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قوله) على خلافه متعلق مختلف (قول) المتن ويضم الربح الخ أي قياسا على الساج بالاولى لعسر مراعاة القيم ارتفعا وانخفاضها (قول) المتن لا انقض أي لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينهما وبين الساج أن الساج من عين الأميات والربح إنما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب الساج دون الربح ولو صار ناسبا باتلاف الاجنبي فكالموض بالتجارة قال الاسنوي ولو تأخر دفع القيمة أو باعته بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناسبا احتريزه

أي بعين ذلك (قوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويبتدأ حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسئلةين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أودونه) أي النصاب (أو بعرض قية) كالعبيد والماشية (فن الشراء) حوله (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حوالها) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الاول بان الواجب في القيس مختلف على خلافه في القيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلما اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة زكاهما آخره (لان نض) أي صار الكل ناسبا دراهم أو دنانير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضا قبل تمامه فيفرد الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فاذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشترى بها عرضا وهو يساوي ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يركب الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيها هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل والا زكاة مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول أوفي طرفيه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تم زكاة المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والجراري والمعلوفة (وثمره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر وإذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الام بالولادة جبر قصهما من قيمته ففيها اذا كانت قيمتهما ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يركب الالف وسأني الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي النقد الذي يقوم به وتقدم ان واجب النقد ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بنقد قومه ان ملك بنصاب) دراهم أو دنانير وان كان غير نقد البلد

عما لو نض للبعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم يان في الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول مادام شئ من العرض لم ينض وليس مراد افما يظهر (قوله) ان ضمنا الربح أي الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الاولى فانه يركبها الآن لأنه تمام حوالها (قوله) وان اعتبرنا النصاب بهذا فافقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة افراد الشارح لها عن الاولى (قول) المتن وثمره قال الاسنوي صروف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أي كل شيء ومنه داخل هنا في الثمر (قوله) بل يفرد أي كافي الربح الناض (قوله) وظهور الثمر انظر هل المراد التابير ونحوه (قوله) أي النقد من كلام الشارح لان كلام المحرر (قول) المتن يقوم به لأنه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالسائمة ترد الى عادتها فان لم تكن عادة فالغالب

(قوله) والثاني يقوم بغالب نقد البلد أي بناء على تعليل المسألة الأولى بأن الحول المبنى على حول النصاب الأول يقوم به (قوله) ان لم يكن مال الكا الخ أي فعل الخلاف اذ لم يكن مال الكا المذكور (قوله) لاختلاف سبب ما نظيره العبد المقنول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والجزاء في قتل المحرم الصيد المملوك (قوله) وزكاة التجارة في القديم أي نظرا (١٧٦) لكثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف

واللبن وسائر الأجزاء والفوائد وعدم الوقص وجه الجديد قوة زكاة العين بالاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة فان لما في رضي الله عنه قولاً في القديم بأن لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله) يضم السخا ل أي وأما الصوف واللبن ونحوهما فيجتمعا وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما غلبت زكاة العين فيها امتنع الزكاة في فوائد ما ويرجى هذا تعليلهم بتقليب التجارة بكثرة الفوائد فيها من الصوف والدر وغير ذلك كما سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجح الأول حيث قال اذا غلبت زكاة العين لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع والارض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التبن والوجه خلافه حرصا على صحة تعليل القديم والتبن هو الفصل مع ورقه الحامل للسنا بل والحبات فهو نظير الارض والشجر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فانه ناشئ عن العين المزكاة ومن فوائدها التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة في المتبوع اتجه سقوطها في التابع والله أعلم (قول) المتن ثم يفتح وذلك لأن التفریع على تقديم زكاة العين وانما اعتبرنا التجارة في العام الاول لئلا يحبط ما مضى من حولها (قوله) وعلى القديم الخ قد استفدنا من هذه المسألة أن القديم والجديد جاريان سواء اتفقت الزكاتان في وقت الوجوب أو سبقت احدهما الاخرى (قوله) وحصته نصاب لك أن

الغالب (وكذا دونه) أي دون النصاب (في الأصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلد ان لم يكن مال الكا لبقية النصاب من ذلك النقد فان كان يقوم به لبناء حول التجارة على حوله كما في الأول كان اشترى عرضا بمائة درهم وهو علك مائة أخرى (أو) ملك (يعرض) للقبضة (بغالب نقد البلد) من الدراهم أو الدينار يقوم وكذا لو ملك بنسكاح أو خلع (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ بأحدهما) دون الآخر (نصا باقوم به فان بلغ) نصا (بهما قوم بالانفع للفقراء وتيل بتخير المالك) فيقوم بمشاة منهما وصححه في أصل الروضة لنقل الرافي تصحيحه عن العراقيين والرواني وتصحيح الأول عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وعبر فيه في المحتر بأولى الوجهين (وان ملك بقدره وعرض قوم ما قبل النقد به) وبالساقى بالغالب (من نقد البلد وفيما اذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق) وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها (لاختلاف سببهما) (ولو كان العرض سائما فان كل) بثلاث الميم (نصاب احدي الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي دون نصاب الاخرى كأربعين من الغنم لا تبلغ قيمته نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فادونها قيمته نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجري القولان في ثمر العرض اذا بلغ نصابا وعلى الجديد تضم السخا الى الاتهات وعلى القديم تقوم مع ذرها ونسائها وصوفها وما اتخذ من لبناء على ان الساج مال تجارة ولا يضر نقص قيمتها عن النصاب في أثناء الحول بناء على ان الاعتبار بأخيه (فعلى هذا) أي الجديد (لوسبق حول التجارة بان اشترى بمالها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائما فلا يصح وجوب زكاة التجارة لتمام حولها ثم يفتح) من تمامه (حول الزكاة العين أبدا) أي فجب في سائر الاحوال والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده وعلى القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة وهو الاظهر كسأني في بابه (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لانه ملكه (فان أخرجهما) من عنده فذلك أو (من مال القراض حسب من الربح في الأصح) كل مؤن التي يلزم المال من اجرة الدلال والكيل وغيرهما والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا كان رأس المال مائتين والربح مائة قلنا المخرج من رأس المال وثلاثة من الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة حصته (والقول الثاني لا يلزمه لانه غير متمكن من كل التصرف فيها وقطع بعضهم بالاول لتمكنه من الوصول اليها بطلب القسمة وقطع بعضهم بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجح في شرح المهذب القطع باللزوم واستدعاء الحول عليه من حين الظهور فاذا تم وحصته نصاب لزمه زكاتها ولا يلزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مال القراض

(باب زكاة الفطر)

تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه *(باب زكاة الفطر)* (قول) المتن زكاة الفطر أضيفت اليه لان وجوبها يدخل به روى ويقال لها زكاة الفطر بالكسر أي الخلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر ايضا للمخرج قال النووي لاسكنها مولدة ليست عربية ولا عربية بل انطلاجة للفقهاء وقال ابن كنج لا يكره جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها

(قوله) من رمضان متعلق بقوله زكاة الفطر (قوله) على كل حرأى عن كل حرث لا يلزم التكرار وقوله في الأول فرض معناه واجب لان التقدير ذكر بعد ومن محيى على بمعنى من قول الشاعر * اذا رصيت على بنو قشير * (قول) المتأول ليلة العيد أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قريبة (١٧٧) متعلقة بالعيد فكانت كالاخصية واعتراض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه

الثالث اعتبار الشئين لتعلقها بالامرين ووجه القاضي بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والاخر لتحققه (قول) المتن عن من مات بعد الغروب أى ولو قبل التمكن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فانه لاشئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزمت المشتري بشرط الاخراج عن من مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول) المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته أى عن أولها (قوله) بأن يخرج قبلها في يومه أى فهو أفضل من اخراجها ليلاً لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماضي قد سلف ان العبد يصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المباحرة أولى الظاهر الثاني (قوله) أمر بزكاة الفطر الخ انظر ما الصارف لهذا الامر عن الوجوب (قوله) المسلم يريدان عبارة المتن فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قوله) ولو أسلمت ذمية هى واردة على الحصر في المتن (قوله) ولا فطرة على سيده ولو كانت الكفاية فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قوله) وفطرة زوجته الخ معطوف على قوله فطرته (قوله) يلزمه الضمير فيه

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرأ وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب بأول ليلة العيد في الاظهر) والثاني بطلوع فجره والثالث بهما (فتخرج) على الأول (عن من مات بعد الغروب دون ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الأول انتفاء اخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العبد بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد فيجوز اخراجها فيه بعد صلاته واذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأفى عبده) المسلم (وقربه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) المبني على الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبني على انها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الامام لا صائر الى ان التحمل عنه ينوب والكافر لا تصح منه البتة وظاهر ان الامة كالعبد وعبر في الروضة كاصلها بالاستولادة ولو أسلمت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العدة ففي وجوب فطرته عليه الوجهان بناء على وجوب نفقة مدة التخلف وهو الصحيح الآتي في بابها وفي وجوبها على المرتد الاقوال في بقاء ملكه اظهرها انه موقوف ان عاد الى الاسلام تبنا بقاءه فيجب والا فلا ذكره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقيق) اما غير المكاتب فلانه لا يملك شيئاً وفطرته على سيده فكذا كان أومدبراً أو أم ولد أو معلق العتق بصفة وأما المكاتب فلضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه لثروله معه بمنزلة الاجنبى وقيل تجب عليه لانه عبد ما بقى عليه درهم (وفي المكاتب وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعبدته في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الحرية اذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلام الشريكين في عبد بقدر حصته منه اذا لم يكن بينهما مهايأة فان كانت في المستلثين اختصت الفطرة بمن وقع من وجوبها في نوبته وقيل يوزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وان ايسر بعد وقت الوجوب (فن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد و يومه شيئاً) يخرج به في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج به فيها من أى جنس كان من المال فهو وسر لكن بالشروط المذكورة بقوله (ويشترط كونه) أى الفاضل عن ما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج اليه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) وهذا في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بغنا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالدين ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمي على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب هو كقَالَ فالأوالامام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف في نكت

٤٥ ل يرجع لمن من قوله ومن بعضه حر (قول) المتن من لم يفضل بالضم والفتح (قول) المستحسن من في نفقته لو قال الذى يدل من لكن أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أى تفرعاً على الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الآخرين نعم نجه عليهما اعتبار الليلة التي تلها (قول) المتن عن مسكن بفتح الكاف وكسرهما (قول) المتن في الاصح أى كفى الكفارة والثاني لان الكفارة لها بدل (قوله) ولا يشترط الخ استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم ويصح ما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزماً

(قوله) ويؤخذ مما ذكره طريقتان الثانية قاطعة والاولى حاكية للخلاف (قوله) وذلك بملك الخ روى مسلم ليس على مسلم في عبده ولا قريبه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق وقيس الباقي (قول) المسن ولا العبد الى آخره في عطفه على ما سلف بخبر لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه تعلم ان البعض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية (قوله) والخلاف مبنى على الخ (١٧٨) فان قلنا تجب على المؤدى عنه ابتداء

فتلزمهما قال في شرح المذهب لان الوجوب عليهما والزواج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقي الوجوب في محله بخلاف ما اذا قلنا تجب على المؤدى فانه لاحق عليهما (قوله) بخلاف الامة أى فلا يتحول الفطرة عن السيد وانما الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقي الوجوب على السيد (قوله) مع توصل الرفاق يعنى انقطع خبره مع توصل عجيء الرفاق من تلك الناحية ولم يتجددوا بخبره بخلاف ما اذا انقطع خبره مع عدم توصل الرفاق فانه ينبغي ان تجب الزكاة قولاً واحداً لانه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم توصل الرفاق وهذا مراده رحمه الله فليتأمل (قول) المتن وفي قول لاشئ هو مخرج من نصه على عدم اجزائه في الكفارة قال العراقي والاحسن ان يقول وقيل قولان فانهما لاشئ (قوله) ووجه مقابله الضمير فيه يرجع لقول المتن وفي قول لاشئ (قوله) الخلاف في وجوب اخراجها في الحال عبارة الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالمذهب وجوب الاخراج في الحال وتوص في الاملاء على قولين وصرح في شرح المذهب بطريقتين ويرجح الجزم فصاحب المناهاج رحمه الله أراد بالمذهب هنا بالنظر لوجوب الاخراج أحد القولين من الطريق الخاصكية للخلاف فيه وبالنظر لوقت الاخراج طريق القطع وقوله وقيل اذا عاده هو أحد القولين من الخاصكية لقول الاملاء فلو قال وقيل قولان أحدهما اذا عاده لكان أولى

التنبيه ويؤخذ مما ذكره طريقتان (ومن يلزمه فطرته يلزمه فطرة من يلزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان يلزمه نفقتهم لقوله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرّة كانت أو أمّة وان يلزمه نفقته في كسبه لانه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أبيه) وان يلزمه نفقته للزوم الاعاق في بابيه (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرتها كنفقتها وقال الاول الاصل في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيحملها الابن (ولو عسر الزوج أو كان عبداً فلا يطهرانه يلزم زوجته الحرّة فطرتها وكذا سيد الامة) والثاني لا يلزمهما والخلاف مبنى على انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى فتلزمهما أو تجب ابتداء على المؤدى فلا تلزمهما هذا أحد الطريقين في المسئلتين (قلت الاصح المتصوص لا يلزم الحرّة) ويلزم سيد الامة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كمال تسليم الحرّة نفسها بخلاف الامة لاستخدام السيد لها (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع توصل الرفاق (فالمذهب وجوب اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاده وفي قول لاشئ) وجه وجوبها ان الاصل بقاؤه حياً ووجه مقابله ان الاصل براءة الامة منها وعلى الاول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب اخراجها في الحال والثاني منه قاسها على زكاة المال الغائب والاول قال المهلة شرعت فيه لغنى النماء وهو غير معتبر هنا (والاصح ان من أيسر ببعض صاع) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أى اخراجه بحافظة على الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصعان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم) ولده (الكبير) فاذا وجد صاعاً أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجهه بأن فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقديم وقيل يتخير بينهما أو صاعين أخرجهما عن نفسه وزوجته مقدمة على القريب لان نفقتها كذا لا تسقط بمضى الزمان بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقته يعرض لها الا انقطاع وقيل يتخير بينهما أو ثلاثة أصع فأكثرا خرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الاب والخامس عن الام وفي شرح المذهب عن الامام وغيره حكاية وجه تقديم الولد الكبير على الابوين ووجه تقديم الام على الاب ووجه بأنه يتخير بينهما كالخلاف في نفقتهما لكن الاصح منه تقديم الام قال والفرق ان النفقة تجب لسد الخلة والام أحوج وأقل حيلة والفطرة تجب لتطهير المخرج عنه وتثريبه والاب أحق بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشره (وهي) أى فطرة الواحد (صاع) وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون وثلاث) لانه أربعة أمداد والمدرطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة درهم وثلاثون درهماً (قلت الاصح ستمائة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة اسباع درهم لما سبق في زكاة النبات والله أعلم) من ان الاصح ان رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة اسباع درهم قال ابن الصباغ وغيره الاصل في ذلك السكيل وانما قدره العلماء بالوزن استظهاراً قال في الروضة يختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما والصواب ما قاله الدارمى ان الاعتماد على السكيل صاعاً معياراً بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجده وجب عليه

(قوله) لغنى النماء أى الذي يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من منع الوجوب في المال الغائب اخراجاً وأما تأخير الاخراج فيه فعلى بأنه غير متمسك من الاخراج منه والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله) والثاني يقول الخ أى قياساً على الرقبة في الكفارة

اخراج قدر يتقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير خمسة ارطال وثلاث تقريب (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعسر) أى الذى يجب فيه العسر وكذا انصفه (وكذا الاقط فى الاظهر) ففتح الهمزة وكسر القاف قال فى التحرير هولبن يابس غير منزوع الزبد روى الشيخان عن أبى سعيد الخدرى قال كالتخرج اذا كان فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد فى صحة الحديث وقد صرح بذلك قطع بعضهم بجوازه قال فى الروضة ينبغي ان يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفى معناه اللبن والجن فيجوز ثابن فى الاصح وأجزأ كل من الثلاثة من هو قوته ولا يجزئ الخبيض والمصل والسمن والجن المنزوع الزبد لا تنفقاء الاقيات بهم ولا الملع من الاقط الذى أفسد كثرة الملع جوهره بخلاف ظاهر الملع فيجزئ لكن لا يحسب الملع فيخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) فى البلدى (من قوت بلده وقيل بخيرين) جميع (الاقوات) لقوله فى الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير الى آخره وأجاب الأولان بان أوفيه ليست للتخير بل لبيان الانواع التى تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتنجا تعين البر على الثانى وأجزأ الشعير على الاول وأجزأ غيرهما على الثالث وعبر فى المحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزئ) على الاولين (الاعلى عن الادنى ولاهكس والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بالقيمة فى وجه) خافقته أكثر من قيمة الآخر اعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات الا ان تعتبر زيادة القيمة فى الأكثر (وزيادة الاقيات فى الاصح فالبر خير من التمر والارز) قال فى شرح المذهب والزبيب والشعير (والاصح ان الشعير خير من التمر) لأنه أبلغ فى الاقيات وقيل التمر خير منه (وان التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال فى شرح المذهب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أى من تردد فيه للشخ إلى محمد كترده فى التمر والزبيب وخزم بتقديم التمر على الشعير وقدم البغوى الشعير على التمر فعبر عن قولهم ما وعن تردد الاول بالوجهين (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو عبده (أعلى منه ولا يعض الصاع) عن واحد بان يخرج من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب كان وجب التمر فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافعى ورأيت لبعض المتأخرين تجوز به وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصفا عن الثانى من جنس أعلى منه جاز وعلى التخيير بين الاقوات له اخراجها من جنس بكل حال (ولو كان فى بلد اقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشرفها) أى أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده يملك آخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يعمل عنه المؤدى والثانى الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على انها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزئ المسوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كذا كره الرافعى فى الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة وولد الصغير الفنى جاز كأجنبى اذن) فيجوز اخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه لان الاب لا يستقل بتملكه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشتراك موسر ومعسر فى عبء لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكرا لمستثنى فى الروضة (ولو أسرا) أى المشترك فى عبء (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتهما (أخرج كل واحد نصف صاع من

(قوله) وهولبن يابس قال ابن اعرابي يعمل من البان الابل خاصة وعمله فى السكاية بأنه مقنات مما تجب فيه الزكاة ومكالم فيجزئ كالحبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالتخذ من لبن الطسة (قوله) والمصل قيل هو ماء الاقط قالة فى الجمل وغيره وفى السان هو لبن منزوع الزبد وفى النهاية هو الخبيض (قول) المتوقيل قوته أى لانها تابعة للمؤنة وواجبة فى الفاضل عنها فكانت لبان الانواع أى وتعددها باعتبار تعدد التواحي الخارج منها فى زمنه عليه الصلاة والسلام (قول) المتن ويجزئ الاعلى الخ خولف ذلك فى الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعى لان الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما واسباه الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والاعلى يحصل هذا الغرض وزيادة (قول) السمن والاعتبار بالقيمة الى آخره لانه أنفع للفقراء (قوله) ويختلف الملع ليدكر مثل هذا فى زيادة الاقيات الآتى كأنه والله أعلم لان الحكم فيه اعتبار زيادة الاقيات فى الأكثر (قول) السمن تخير أى ويقارق تعين الاغبط فى اجتماع الخفاف وبنات اللبون لان زكاة المال متعلقة بعين المال (قوله) وهذا التعبير يؤيد قوله لا غالب فيها تخير حيث جعل التعبير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار منه ان يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول) السمن ولو أخرج من ماله الخ بخلاف الوصى والقيم فلا يجزئان من مالهما الا باذن القاضى

(قول) المتضمن واجبه نظير ذلك ثلاثة محرمين قتلوا طيبة فأخرج أحدهم ثلث شاة والآخرة ما بقيمة ذلك والآخر صام بعده
 * (باب من تلزمه الزكاة الخ) * أي باب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأمّا بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك
 فيما سلف (قوله) وترجم بعده بفصلين يريدان الفصلين ليسا من الباب فلا (١٨٠) يعترض بأن الذي فهمنا ليس بعضا من

هذا الباب (قول) المت شرط وجوب
 زكاة المال الاسلام قبل ان أراد
 التكليف المقتضى للعقاب الاخرى
 فممنوع لان الكافر عندنا مكلف
 بالفروع وان أراد التكليف بالاخراج
 أشكل عطف الحرية لانه شرط في أصل
 تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج
 زكاة الفطر فانها تجب على الكافر
 في قربة المسلم ونحوه (قوله) لضعف
 ملكه أي فلا يحتمل المواصلة بدليل عدم
 وجوب نفقة القريب عليه (قوله)
 يصير ما في يده لسيده أي فيبتدأ حوله من
 حينئذ (قوله) اذا انفصل حيأولو
 انفصل ميتا قال الاسنوي فالمتجه عدم
 الوجوب على الورثة لضعف ملكهم
 (قول) المتن ولا يجب دفعها حتى يعود
 وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف
 من غيره لا يتجه لان المال قد تلف * تنبه
 لو كان قادر ا على خلاص المصوب أو
 المجحود منه وجبت الزكاة والاخراج
 حالا قطعاً وقد أشار اليه الشارح في
 الفرق الآتي وبأني في المتن ذكره في الدين
 (قوله) والثاني وحكي قد يخالج آخر
 ذكره عن قول المهاج ولا يجب الخ
 ليفترع من الاول بفترعه (قول) المتن
 والمشتري قبل قبضه أي تجب فيه قطعا
 وقبل فيه القولان ثم على طريق القطع
 المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على
 القبض بخلافه على طريق القولين كذا
 قاله الاسنوي وقد يشكل عليه ما سبأني
 للشارح في قول المتن وقبل يجب دفعها
 قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق

من واجبه في الاصح) كما ذكره الرافعي في الشرح (وان الله أعلم) لانه اذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه
 من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لان المخرج عنه واحد فلا يتبعض واجبه فيخرجان من أعلى
 القوتين في وجه رعاية للقراء ومن أدناهما في آخر دفع الضرر أحد المالين وقوله من واجبه أي
 قوت بلده أو قوته وان كان العبد يلد آخر بناء على انها تجب على السيد ابتداء فان قلنا تجب بالحمل
 فالمخرج من قوت بلد العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة

* (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) *

مما يأتي بيانه كالغصوب والاضال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه
 السابقة من حيوان ونبات وتعد وتجارة على ملكه (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق
 أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطابقة بها في الدنيا لكن تجب
 عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقتضي في الاصول ويسقط عنه بالاسلام ماضى ترغيا فيه
 (والحرية) فلا تجب على القن اذا ملكه سيده مالا زكوايا قلنا عليه على قول مرجوح يأتي في بابه
 لضعف ملكه اذ السيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمة الملك
 باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والمدير وأم الولد كالقن فيما ذكر (وتلزم المرتدان بقبض ملكه)
 مؤاخذه له بحكم الاسلام فان أزلناه فلا وأقلنا موقوف وهو الاظهر الآتي في بابه فوقفه ان عاد الى
 لاسلام لزمته تبين بقاء ملكه وان هلك مرتدا فلا والخلاف كافي الروضة وأصلها فيما حال عليه
 الحول في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزا وبجبرته الاخراج في حال الردة في هذه وفي الاولى
 على قول النزوم فيها فنظر الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب نظرا الى ان الزكاة قربة
 معتقرة الى التبة (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذ لا يرث ولا يورث عنه ولا يعتق عليه
 قريبه وبتمجيده نفسه يصير ما في يده لسيده (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجاه منه ولهما
 لشمول حديث الصدقة السابق لهما وما لا تجب في المال المنسوب الى الجنين اذ لا وثوق بوجوده
 وحياته وقيل تجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك ببعضه الحر نصابا) تجب زكاته عليه
 (في الاصح) لتما ملكه والثاني لا تجب عليه لتقصه بالزك (و) تجب (في المصوب والاضال
 والمجحود) كان أو دعه فجحد أي تجب في كل مما ذكر (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب
 دفعها حتى تعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن سقطت والثاني وحكي قد يما
 انها لا تجب في المذكورات لتعطل غنائها وفائدتها على مالكها بخروجها من يده وامتناع تصرفه
 فيها (والمشتري قبل قبضه) بان حال عليه الحول في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري
 (وقيل فيه القولان) في المصوب وفرق الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه بخلاف المشتري لتمكنه
 منه بتسليم الثمن (وتجب في الحال من) المال (الغائب ان قدر عليه) وتخرج في بلده فان كان
 سائر فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لا تقطاع الطريق أو انقطاع
 خبره (فكم موصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجها حتى يصل اليه (والدين ان كان

ماشية

القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قوله) فان كان سائرا يرجع لقول
 الشارح المال

(قوله) وما في الذمة المحترضة الزاعية بأنه يذكروا السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معلوفة فإذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها ووجهه القوي بأن المدعى اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة أمر تقديري (قوله) ولأن الملك غير تام فيه يؤخذ من هذا التعليل أن المكاتب لو أحال سيده (١٨١) بالنجوم على شخص تجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يسقط عن ذمة الحال عليه

بتعجيل المكاتب ولا يفحشه (قول) المتن أو عرضاً أي للتجارة (قوله) لأنه لا ملك في الدين استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال خنت به (قول) المتن وإن يسر لو تسر أخذه بالظفر فالظاهر النازم في الحال (قوله) على الظاهر هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقبل قطعها هي الطريقة القاطعة (قوله) ولا يجب حتى يقبض هو على الطريقين لكنه منطوق به على الأولى وقول المتن وقبل تجب مفرع على طريق القطع كما ذكره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كإنبه عليه الأسنوي وغيره وقوله وقبل تجب الخ إذا كان المدين ملتبساً ولا نعسوى الاجل وقوله اقبس على المال الغائب رد بأن المؤجل لو كان مائتين مثلاً فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بالاجحاف لأنها تساوي أكثر من خمسة مؤجلة (قوله) بأنه لا يتوصل الخ أي فالخ بالمغصوب (قول) المتن ولو اجتمع زكاة ولو زكاة فطر (قول) المتن ودين * فائدة * ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قوله) لافتقار الأدنى الخ أي وكما تقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول) المتن وقبضها خرج ما إذا لم يقبضها فإنه ان

ماشية أو غير لازم كمال كناية فلا زكاة فيه أما الماشية فلأن شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا تصف بسوم وأما مال الكفاة فلأن الملك غير تام فيه ولا يعبد استقامته متى شاء (أو عرضاً أو نقدافكذا) أي لازكاة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد) أن كان حالاً ونعذر أخذه لا عار وغيره) أي كجهود ولا بدنة أو مطلق أو غيبة ملي (فكمغصوب) فتجب فيه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تسر) أخذه فإن كان على ملي مقرر حاضر باذل (وجب تركه في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلاً فالذهب أنه كمغصوب) فتجب فيه في الظاهر وقبل قطعها ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبني على طريق القطع المقيس على المال الغائب الذي يسهل إحصاءه ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول وقبل لا تجب فيه قطعاً لأنه لا يملك شيئاً قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) لا طلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركاز وزكاة الفطر كسائر في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والفرق أن الظاهر ينوب نفسه والباطن إنما ينوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز إلى صرفه في قضائه وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعلى الأول لو حجر عليه دين فحال الحلول في الحجر فكمغصوب) لأن الحجر يمنع من التصرف ولو عين الحاكم لكل من غرمائه شيئاً من ماله ومكته من أخذته فحال الحلول قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً الضعف ملكه وقبل فيها خلاف المغصوب (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) بتقديم الدين الله وفي حديث الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لافتقار الأدنى واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الأدمين أيضاً (والغنية قبل القيمة أن اختار الغنا من مملكتها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجب زكاتها) أي وإن لم يختار وأتملكها (فلا زكاة عليهم فيها لأنها غير مملوكة لهم أو مملوكة ملكاً في نهاية من الضعف يسقط بالأعراض وكذا لو اختار وأتملكها وهي أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدرى ماذا يصيبه وكما نصيبه وكذا لو كانت صنفًا لا يبلغ نصيباً إلا بالخمس فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمس إذا لازكاة فيه لأنه لا غير معين (ولو أصدقها نصاب سائمة معينا لم يهاز كانه إذا تم حول من الأصدق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لأنها ملكته بالعقد واحترز بالعين عما في الذمة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً أربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها فالظاهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر) لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فله ضعف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسئلة الصداق أنه عرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول أن يعود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانفساخ الأجرة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)

٤٦ ل الخ كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معينة فكالمبيع قبل القبض في الإخراج وإن الوجوب مجزوم به وهو كذلك

(قول) المئتين وعشرين لستين لا يخفى ان الفقهاء بتمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالها لجمعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينار ونصف واذا سقط النصف فسقط ما يقابلها من الزكاة وهو ربع عشره فجمعوا ما يلزمه لتمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك ~~هـ~~ كذا استدركه الرافعي ناقلا له عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير الثمانين وينبغي أن يتفطن أيضا لآخر وهو ان الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشر كذا الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي ان ذكر تصوير المسئلة بالتعجيل عن الثمانين أولاً وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (١٨٢) * فرع * قال الروابي عن والده اذا قلنا

بأنذهب فلو عجل زكاة مازاد على قسط الاول لم يجز ولو عجل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتعجيله غير جائز كما لو كان له دراهم لا يعلم بلوغها انصافاً بفعل عنها ثم علم فله لا يجزى قال السبكي وقياسه ان مسألة المنهاج لا يصح التعجيل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انفسخت الاجارة في الحول الاول فلا نصاب انتهى اللهم الا أن يقال هذه مقالة تأباه عموم قولهم يجوز التعجيل لعام بعد اعتقاد الحول (قوله) وماذا كانت معنيتها لم يقبل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان المعينة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه * (فصل تجب الزكاة الخ) * أى أداؤها يريد ان يتمكن شرط للداء لا للوجوب لكن لما أن تقول الوجوب انما يتعلق بالداء لانه فعل المكلف (قول) المتن وله أن يؤدى الخ أى كايؤدى الكفارات بنفسه وقبس الظاهر على الباطن (قوله) والقديم تجب الخ استدلل له

لانها التي استقر ملكها عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لاربعة) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً والكلام فيما اذا كانت اجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها ان كلام نقلة المذهب يشمل ماذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وماذا كانت معنيتها * (فصل تجب الزكاة) * أى أداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال والاصناف) أى المستحقين لان حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بلبلة العبد يومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه التقدر والعرض وزيد علم ما هنا في الروضة كأصلها الركاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والثمار والمعدن (على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائراً النفاذ حكمه فلو فرقه المالك بنفسه لم تجب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاطهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه يفعل نفسه أو ثق وهذا كفي الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الا أن يكون جائراً) فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها كأصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظري في زكاتها وأربابها أحق بها فان بدلوها طوعاً قبلها الى الوالى (وتجب التبة فينوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أى زكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر وردت بان الظاهر قد تقع نفلاً كالعادة والزكاة لا تقع الا فرضاً وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذه زكاة مالى كفاه وان قال زكاة نفى اجزأه وجهان ولم يصح شيئاً وأصحهما الاجزاء (ولا يصح كفى هذا فرض مالى) لانه يكون كفارة ونذراً (وكذا

بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر (الصدقة) لا يطلب اخفاؤه (قوله) لانه يفعل نفسه أو ثق ولينناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فتفريق المالك بنفسه أفضل أى ولو كان المال ظاهراً كافي الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجح ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله) أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف أى فالراجح القطع بكونه أفضل حينئذ فلا استثناء راجع الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الظاهر وهذا يدل من الشارح الى ما في شرح المذهب من ان صرف الظاهر للامام أفضل وان كان جائراً خلاف ما في الروضة

(قوله) لظهورها أي وكثرة ورودها في القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك في الصدقات وقال تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله) وقال في شرح المذهب الخ حاصله أنه إذا قال هذا صدقة لا يصح كفي على الأصح الذي قطع به الجمهور وأما صدقة مالي فغير فيها في شرح المذهب بالأصح فقط وإنما قطع بذلك لأن الصدقة إذا لم تنصف يكثر عمومها لإطلاقها على غير المال كما في حديث بكل تكبيرة صدقة (١٨٣) (قول) المتن ولا يجب تعيين المال قال الاسنوي حتى لو قال هذا من هذا أو هذا كفي قال فلونلف

أحدهما بعد الأداء فله جعله عن الباقي (قوله) لم يكن له صرفه الخ أي بل تقع نافلة (قول) المتن وتكفي نية الموكل الخ أي كما نص في عند الدفع إلى السلطان ولو وجدت النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الأول بأن أفعال النائب في الحج كمال الموكل في الزكاة لأن البراءة حصلت بهما وقد وجدت في الموضعين ممن وجد منه الفعل المبرئ وأعلم أنه لو عزل قدر الزكاة أو لا ونوى كان كافيا على الأصح قال الاسنوي الوجهان في مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله) والثاني لا يكفي بل لابد الخ قضية الكلام أن الوكيل في هذه الحالة ينوي وإن لم يقوِّض له النية وفيه نظر (قوله) في المسائل الثلاث يرجع أسكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله إلا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية الخ أي ويجزئه فعل الإمام من غير نية هذا قضية كلامه فتدبره (قوله) وإن قلنا الخ عبارة الرافعي وإن قلنا بالبراءة ففي وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب انتهى ولا جل ما ذكره الشارح والرافعي اعترض الاسنوي على المهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الأولى وإن لا يعبر في الأولى بالأصح لأن فيها طريقين * (فصل لا يصح تجهيل الزكاة الخ) * اعلم

الصدقة أي صدقة مالي (في الأصح) لأنها تكون نافلة والثاني يكفي لظهورها في الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفي مطلق الصدقة على الأصح وقال في شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه في الأولى بالأصح (ولا يجب تعيين المال) المركب في النية عند إخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أي المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عنه عن الغائبة لم يكن له صرفه إلى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لأن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الظاهر الآتي في كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بناية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضمن إليهما في شرح المذهب السفه (وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثاني لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكرة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف إلا أن يكون الموكل قوِّض إليه النية فتكفي ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفي قاله في شرح المذهب ونفي فيه الخلاف في المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة إلى السلطان كفت النية عنده أي عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند القسم على المستحقين لأنه نائبهم فالدفع إليه كالدفع إليهم (فإن لم ينو) عند الدفع إليه (لم يجزئ على الصحيح وإن نوى السلطان) عند القسم عليهم كالأجزيء الدفع إليهم بناية والثاني يجزئ نوى السلطان أم لم ينو لأنه لا يدفع إليه إلا الفرض ولا يقسم إلا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والأصح أنه يلزم السلطان) النية (إذا أخذ زكاة الممتع) من أدامها نسبة عنه لتجزئه في الظاهر فلا يطالب بها ثانياً وقيل تجزئه من غير نية فلا يلزم السلطان (و) الأصح (أن ينو) أي السلطان (تسكني) في الأجزاء ما لها إقامة لها مقام نية المالك والثاني لا تسكني لأن المالك لم ينو وهو متعبد بان يتقرب بالزكاة ونحو الإمام والغزالي الخلاف الأول على الثاني فقالا لا تبرأ ذمة الممتع بالهبة لم تجب النية على الإمام وإن قلنا تبرأ فوجهان أحدهما لا تجب لثلاثها ون المالك فيما هو متعبد به والثاني تجب لأن الإمام فيما يليه من أمر الزكاة كولي الطفل والممتع مقهور كالطفل * (فصل لا يصح تجهيل الزكاة) * في المال الحولي (على ملك النصاب) لفقد سبب وجوبها (ويجوز) تجهيلها (قبل الحول) بعد ملكه النصاب لوجود السبب والأول مقيد في الروضة وأصلها بالزكاة العينية فإذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو ملك تسعة وثلاثين شاة فجعل شاة ليكون المجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أربع مائة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسين الابل فجعل شاتين فبلغت عشرين ابلا لم يجزئه ما عجله عن النصاب الذي كل الآن في الأصح أما زكاة التجارة كل ما اشترى عرضا يساوي مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فإنه

إن الإمام مالك رحمه الله منع من التجهيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا لأن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تجهيل صدقته قبل أن تحل فرخص له ولأنه حق مالي أجل رفقا لجأز تقديمه على أجله كالدين وأضاف لأنه حق مالي وجب بسببين لجأز تقديمه على أحدهما كالإكفارة في اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول) المتن قبل الحول أي قبل تمامه

(قوله) والثاني الخ صححه الاسنوي وقال انه نص عليه الشافعي والاكثرون قال نعم الاكثرون على منع تجبيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يعزوا الجواز الى الأكثرين فانقلب عليه (قوله) ليل أو قبل نهارا يرجع لقول المصنف من أول رمضان وعبرة الاسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الاولى منه لان الصوم لم يدخل (قوله) فهو سبب آخر لها الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله) والثاني جواز تقديمه الخ علل هذا بأن وجود المخرج في نفسه سبب وردّه أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار فإن سببها الزوجة والظهار والعود انتهى (قوله) لانه لا يعرف الخ علل أيضا بأن لها سببا واحدا واعترض الرافعي الاول بأن الكلام فيما اذا عرف قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والادراك (قوله) أي وقوعه زكاة هذا (١٨٤) مراده من الاجزاء فاندفع ما قيل تعبير

المحرر بالوقوع وعدمه يشمل ما اذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كبيع المال بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا حيث كان الواجب باقيا قال وتعبيره أيضا بأهلية الوجوب مردود لان الأهلية تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما اذا ألتف المالك النصاب بالحاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليهما ما اذا تجبيلت منخاض عن خمس وعشرين فتوالدت حتى بلغت سنو ثلاثين وصارت المخرجة بنت ابون فأنما التجبيل على الأصح (قوله) كما أفصح بذلك في المحرر عبر الشارح بهذا اشارة الى ان ذلك يفهم من المناج (قول) المتن مستحقا انظر لو كان ابن سبيل مثلا وكان في آخر الحول مقيما غنيا (قوله) لم يجزه أي كماله لو كان عند الاخذ بغير صفة الاجزاء ثم اتصف بهم وورد بأن ذلك متعد في الاخذ بخلاف هذا (قول) المتن واذا لم يقع المجمل الخ أفهمت هذه العبارة انه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لانه تبرع بالتجيبيل كتجيبيل الدين المؤجل وأفهمت أيضا انه لو شرط الاسترداد بدون عارض لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر

يجزئه المجمل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وهو القول الرابع كما تقدم ولو اشترى عرضا بمائتين فجعل زكاة أربع مائة وحال الحول وهو يساويهما أجزاء المجمل بناء على ما ذكره وقيل لا يجزئه في المائتين الزائدين (ولا يجمل لعامين في الأصح) لان زكاة العام الثاني لم ينفق حولها والتجيبيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجيبيل قبل كمال النصاب فاعمل لعامين يجزئ للاول فقط والثاني استند الى انه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي وأجيب بانقطاع ما بينه وباحتمال التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيما اذا بقي بعد التجبيل نصاب كان ملكا اثنتين وأربعين شاة فجعل منها شاتين فان مجملهما من احدى وأربعين لم يجزئ للمجل للمعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتجيبيل له تجبيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزئ لان المجمل كالباقي على ملكه (وله تجبيل الفطرة من أول رمضان) ليل أو قبل نهارا لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منعه قبله) أي منع التجبيل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المذهب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا (ويجوز بعدهما) أي بعد بدو صلاحه واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قدره تخمينا والثاني لا يجوز في الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز فيهما للعلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجمل عن الواجب أخرج باقية أو زاد فالزيادة تطوع ولا يجوز اخراج قبل ظهور الثمر وانعقاد الحب قطعاً والخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقته (وشروط اجزاء المجمل) أي وقوعه زكاة كافي المحرر (بقاء المالك أهلا للوجوب) عليه (الى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باعه لم يكن المجمل زكاة كما أفصح بذلك في المحرر (وكون القابض في آخر الحول مستحقا) فلو كان ميتا أو مرثدا لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة (وقيل ان خرج عن الاستحقاق في انشاء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزئه) أي المالك المجمل (ولا يضر غناه بالزكاة) أي كافي الروضة وأصلها المدفوعة اليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفارقي زكاة أخرى واجبة أو مجملة أخذها بعد الاول بشهر مثلا (واذا لم يقع المجمل زكاة) لعروض مانع (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملا بالشرط (والاصح انه ان قال هذه زكاتي المجملة فقط) أو علم القابض انها مجملة (استرد) لذكره التجبيل أو العلم به وقد بطل والثاني لا يسترد ويكون تطوعا (و) الأصح (انه ان لم يتعرض للتجيبيل) بان أقصر على ذكر الزكاة (ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون تطوعا والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها (و) الأصح (انهم لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التجبيل أو علم القابض به على الأصح

(قوله) والثاني لا يسترد الخ علل هذا بأن العادة جارية بان المدفوع الى الفقير لا يسترد فكأنه قال هوز زكاة مالي ان وجد شرطه والا كان صدقة (قوله) ويكون متطوعا يؤخذ منه ان المجمل لو كان الامم وذكر التجبيل يرجع قطعاً (قوله) بان أقصر على ما ذكر الزكاة قضيته انه لو أعطى ساكنا لم يذكر شيئا لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الاسنوي بخلافه (قوله) والثاني يسترد بجه في الكفاية فيما اذا كان المعطى هو الامم واقتضى كلام الرافعي ان الأكثرين عليه في هذه الحالة

(قوله) والثاني يصدق الخ أي كالدفع ثوبا بالإنسان واختلف في العارية والهبة فانه يصدق الدافع في العارية (قوله) وبالقصة الخ لنا وجه انه يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على ان المجمل كالقرض (قوله) يوم التلف لانه وقت لا انتقال الحق الى القيمة (قوله) اعتباراله بالتلف ايضا حان جملة مضمونة فكذلك جزؤه (قول) المتن فلا ارش ظاهره ولو كان النقص بفعله أو بجناية أجنبي وغرمه للفقر (قوله) ولو كان المجمل الخ مختار قوله نقص ارش (قوله) واللبن أي ولو في الضرع (قوله) لتقصيره أي وان لم يكن غاصبا كالأول لا يتناظر قريب أو جار أو لثلث في حال المستحق (قول) المتن وان تلف زعم الاسنوي انه خطأ سواء جعلت بوجوب معنى يقتضي أو يكلف فانه يقتضي اشتراك ما بعد ان وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لان التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الاداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل فانه دقيق انتهى أقول لا خفاء ان ايجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الاخراج عند التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه (١٨٥) اياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو يد عادية أو اتلاف أجنبي

ومن البين ان حالة تلفه بأفة التي هي مسألة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لان المالك لم يتحصل فيها على شيء من المال الزكوي بخلافه في هذا ونحوه فانه يرجو العود والاجنبى ضمان فهو مخطئ فيما خطأ الذوي به والله أعلم (قوله) على الأول أي بناء على ان التمكن شرط للضمان فقط وهو الراجح قال الرافعي لانه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقطت واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الامكان مدة فاستدأ الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو كان الامكان هو وقت الوجوب لكان بين وجوب الزكوتين دون حول انتهى ومن جعله شرط للوجوب قاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك * تنبيه * قال الاسنوي في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع اذا كان نصا باقيا انتهى قلت كأنه لم يكن كذلك كالشركة الحقيقية

وشرط الاسترداد على مقابل الاصح (صدق القابض بيمينه) لان الاصل عدم ذلك والثاني يصدق المالك بيمينه لانه المؤدى وهو أعرف بقصدته وهذا في غير علم القابض لانه أعلم بعلمه وعلى الاسترداد في المسئلة الأخيرة يصدق المالك بيمينه اذا نازعه القابض في قوله قصدت التجمل فانه أعرف بنيته ولا سبيل الى معرفتها الا من جهته (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجمل تلف وجب ضمانه) بالمثل ان كان مثليا وبالقصة ان كان متقوما (والاصح) في المتقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) والثاني قيمة يوم التلف (و) الاصح (انه ان وجدته ناقصا) نقص ارش (فلا ارش) لانه لان النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتبارا به بالتلف ولو كان المجمل بعيرين أو شاتين قتلف أحدهما وبقي الآخر جع فيه وبقيمة التلف ذكره في شرح المذهب (و) الاصح (انه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد واللبن والثاني يسترد ما مع الاصل لانه ليس ان لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة أما الزيادة المتصلة كالسمن والكبر فمتبع الاصل فيسترد معها (وتأخير الزكاة) أي أداؤها (بعد التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (وان تلف المال) المترك لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا) ضمان لانقضاء التقصير (ولو تلف بعضه) قبل التمكن وبقي بعضه (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب فاذا تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول ولا شيء على الثاني (وان أتلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتقصيره بالتلافه (وهي أي الزكاة) تتعلق بالمال الذي تجب في عنه (تعلق الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تتعلق (بالذمة) كزكاة الفطر ويدل للأول انه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام من ماله فقهر كما يقسم المال المشترك فقهر اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني انه لو امتنع من ادائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للامام أن يبيع بعضه ويشتري السن الواجبة كما يبيع المرهون لقضاء الدين وللثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتدروا

٤٧ ل بدل الفوز بالتأمل لم ينظر والذالك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للاسنوي وهو لو ملكت عنده خمس من الابل سنتين لزمه زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول) المتن بعد الحول سرح به هنا لان الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقبله (قول) المتن لم تسقط الزكاة أي على القولين وهما قول الشارح على الأول وعلى شيء على الثاني (قول) المتن وهي الخ سقوط الزكاة تلف المال بعد الحول وقبل التمكن يشعرون بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله) بقدرها منه يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قول) المتن وفي قول بالذمة يرجع لقوله تتعلق بالمال وهو أضعفها وأنكره ابن سريج (قوله) ويدل للأول الخ ويدل له أيضا قوله تعالى وفي أموالهم حتى

(قوله) وجهان قال الاسنوي هـ ما خاصان بالمواشي وأما الثمار والنقود ونحوهما فهو شائع بلا خلاف صريح به جماعة وخزم به في الكفاية وان كان قضية شرح المذهب الاطلاق (قوله) وتعلق الرهن أو الارش الخ اقتضى هذا ان الاربح عليهم ما ألحقه فيما عدا قدر الزكاة وجعل الاسنوي الاربح هو ألحقه في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافي ولعل الشارح يختار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولاً تقرى بالصفة لكن الاصح عند العراقيين ألحقه في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله) من غير مالها أي ثمن أن أخرج فذلك والانتزع الساعى من المشتري قدرها (قوله) فيسأح فيه أي فتصع مع عدم اذن المرفوع لعدم تعينه (قوله) (١٨٦) ويكون بالبيع يرجع لقوله وعلى تعلق

للاول عن هذا بان أمر الزكاة مبنى على المساهلة والارفاق فيحمل فيه ما لا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل قليل لا يحرى فيه قول الشركة والاصح جريانها وتسكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلاً شاة مهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضاً البعض وفي الروضة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فقالوا تعلق بالذمة والمال مرتب بها وحكاية قول رابع انها تعلق به تعلق الارش برقبه العبد الخاني لسقوطها تلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجمعيه وعلى الاول يأتي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل اخراجها فالانظر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولاً تقرى بالصفة ويأتیان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة ويأتي الثالث على ذلك أيضاً في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ لملك الخارج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اختيار المالك ولغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهون وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختاراً للاخراج من مال آخر واذ اصح في قدرها فاسواء أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كالمبيع الجميع وان أبقى قدرها بنية الصرف فمساؤول بلا نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقيسهما البطلان لان حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقه هم والاول قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح البيع أما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تنفوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيته وأفطروا رؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين رواه البخاري ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي (وثبوت رؤيته) تحصل (بعدل) قال ابن عمر أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشروط

الارش (قوله) اقيسهما البطلان أي في قدر الزكاة من المبيع واعلم انهما مبنيان على ان التعلق شائع أو مهمهم كما أشار اليه الشارح في التعليلين (قوله) يصح البيع ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من ألحقه في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارش والرهن وعبرة السبكي فيما لو باع وزك قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام مع أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا الجميع مرفهون لم يصح وان قلنا قدر الزكاة مع فيما عداه وان قلنا بالارش فان صحها بيع الخاني صح والافكا لتفريع على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافي وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف فعله عنه في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافي والروضة في هذه صحة البيع ولم يقولوا فيما عداه فللشارح موافق لهما هنا الا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بأن مراده بما عداه القدر

الذي أبقاه ولم يجعله داخل في البيع فيكون البيع صحيحاً فيما ورد عليه وفي الاعتذار نظرنم قد يعتذر عن الشارح بأن غرضه الواحد من الكلام الاول مجي القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله) أما بيع مال التجارة الخ هو قسم قوله أو لا الذي يجب في عينه *(كتاب الصيام)* (قول) المتن باكمال شعبان الخ أفهم الاقتصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز غيرهما اعتمادهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوزهما عن فرضهما كذا في شرح المذهب واستشك كل عدم الاجزاء (قول) المتن وثبوت رؤيته الخ بحث بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم بتوسط جمعين (قوله) تحصل أي تكفي (قول) المتن بعدل لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الرويان

(قوله) والطلاق العدول الخ ردنا لاعتراضه بالاسنوي من ان العبد أيضا يغني عن العدول آخر (قوله) والمرأة لا تقبل الخ أي فلا يقال فيها صفة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما المبعين فليست شهادة فصدق انه يقبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها مبعين (قوله) وجهان يرجع في شرح المذهب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لأن الصحيح هنا انها شهادة انتهى قال الامام واذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة (١٨٧) قال فتأملوا ترشدوا انتهى (قوله) لا مدخل ولا اعتبار غير بينهما فيما ذكر لأن المرأة تقبل شهادتها

في الجملة (قوله) لا نفع الطلاق والعق لوصدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عونا عليه (قول) المتن معجبة يقال أصبحت السماء اذا تشعب الغيم عنها (قول) المتن واذا لم نوجب احترازهما اذا أوجسنا فانه يلزم أهل البلد المتقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المتقل عنها اما بقوله وبطريق آخر ويقضون اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كالورأى هلال شوال وحده قال الاسنوي والتجته اعتبار ان يكون موجودا في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاول انتهى وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر مالوكا في مكان له حكمها (قول) المتن فالاصح انه يوافقهم في الصوم كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معبدن وسيأتي عكسها في كلامه (قوله) على الاصح يرجع لقول المتن فالاصح انه يوافقهم (قوله) فيما اذا عابدوا التاسع والعشرين الخ أي بأن كان رمضان عندهم ناقصا والقرض انه سابق بلد المتقل يوم فلم يحصل للمتقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عابدوا

الواحد صفة العدول في الاصح لا عبادا امرأة) فليس من العدول في الشهادة والطلاق العدول ينصرف اليها بخلاف الطلاق العدل فيصدق بها رواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبني على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الاول أيضا وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها الى أقوال المزكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزما وعليه لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العبد جزما ولا فرق على القولين بين ان تكون السماء معجبة أو مخمجة وعلى الاول قال البغوي لا نفع الطلاق والعق المعلقين به لال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المؤجل اليه وعلى أنه رواية قال الامام وابن الصباغ اذا أخبره موثق به بالرؤية لم يقبله وان لم يذكره عند القاضي وطائفة منهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يقرعه على شيء (واذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الاصح) لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين والثاني لا ننظر لانه افطار بواحد وهو لا يجوز كالمشهد بهلال شوال واحد وأجاب الاول بأن الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به مفصودا وقوله (وان كانت السماء معجبة) أشار به الى أن الخلاف في حالتها الغيم والغيمة وأن بعضهم قال بالافطار في حالة الغيم دون الححو (واذا روى بلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر والامام قال اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها كثير من الاحكام قال في الروضة فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لان الأصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أو لا اختلاف المطالع (فسافر اليه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم في الصوم آخر) لانه صار منهم والثاني يفطر لانه لزمه حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عيد معهم وقضى يوما) بناء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والحرر فيما اذا عابدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المذهب واذا أفطر قضى يوما اذا لم يصم الاثمانية وعشرين يوما وسكونه في المنهاج عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضا (انه يمسك بقية اليوم)

يوم الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله) وذلك شرط للقضاء أي للزوم التعبد معهم (قوله) للعلم به ان كان غرضه وقضى يوما بعلم منه ذلك فممنوع وكان المراد انه معلوم من خارج (قوله) ومن أصبح معيدا قال الاسنوي هذه المسألة أيضا مفترقة على ان حكم الرؤية لا ينعذري الى البعيد وان للمتقل حكم المتقل اليه (قوله) على الاصح يرجع أيضا لقول المتن فالاصح انه يوافقهم

(قوله) والثاني لا يجب الخ أي لأن تجزئة اليوم الواحد بإيجاب المسالك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو مختلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلانه يصبح صائماً معهم * نفيه * ينبغي جريان هذا الخلاف في عكس هذه المسألة أي فيكون الأصح أنه يظرمعهم والثاني لا (قوله) ويتصور الخ وافق الأسنوي على الأولى وأما الثانية فصوره بذلك أن يكون المعبر أي هلال رمضان واكمل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لا يروا الهلال لاني أول الشهر ولا في آخره فأكلوا العدة (قوله) لم يروه أي هلال شوال (قوله) من صومهم ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جميعاً وحينئذ فصورتهما والله أعلم ان يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال ان أول الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يروا هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة (١٨٨) الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل

البلاد الأخرى فبعد شخص من أهل بلد
الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك المدين
فيسلك معهم وصدق أن هذا اليوم هو
يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين
وإن كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من
أول الشهر لهما

المذهب قال شرط هذا القول ان يبقى بعد الية جزء من النهار (قوله) ودفع الخ عدل عن قول غيره في بيان الدفع لان الية ونحوها قبل الزوال تكون ومعظم النهار باق لانه منقوض عما لو كانت الية قبل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وقد مضى معظمه ولذا قال الامام ضبط بالزوال لانه ظاهرين (قوله) وقيل على الثاني يريد بهذا ان مقابل الصحيح مفترع على مرجوح وأما اذا قلنا ان الصوم ينطف على ماضى فانه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الاسنوى كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله) هنا كأنه قيد بهذا النظر للتبنيث (قول) المتن ويجب التبنيث الخ وذلك لانها عبادة مضافة الى وقت

(قوله) ويجاب الخ انظر هل يتنقض هذا باسقاط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول) المتن وكما له في رمضان الخ حيث عاد الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لمافي من الخلاف من ذلك فرجما يؤخذ منه اشراط النية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ الغد لا دخل له في التعيين وانما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر الى ان التبيين واجب (قول) المتن ان ينوى صوم غد أي سواء تعرض لخصوص الغد ام لا كما لو نوى في أول الشهر صوم الشهر فانه يصح لليوم الاول (قوله) كما لا يشترط الاداء الخ عدل عن قول الرافعي لان معنى الاداء يغني عنه ولان (١٨٩) تعيين اليوم وهو الغد يغني عنه أيضا لان السنوي اعترض التعليل الاول بأنه

ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة ويجاب بأن الصوم في الايام المذكورة منصرف الهابل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها (وكما له) أي التعيين كما في المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكال نية (في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان (وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة تصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المذهب الاصح عند الأكثرين عدم اشراط الفرضية هنا والفرق ان صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلاته لظهوره فتكون نفلا في حق من صلاها تائبا في جماعة (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يغني عنه الاداء لانه قد يقصده معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه) وصامه (لم يقع عنه) للشك في انه منه حال النية فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا أو امرأة أو صبيان رشدا) فانه يقع عنه لظن انه منه حال النية وللظن في مثل هذا حكم اليقين قصص النية المبنية عليه وذكر في شرح المذهب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والمحامي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزأه ان كان منه) لان الأصل بقاء رمضان (ولو اشتبه رمضان على مجوس صام شهرا بالاجتهاد) ولا يصح فيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزأه) قطعاً (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء للعدول فانه يجعل غير الوقت وقتا كفي الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كماله كان رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شؤالا حصل منه تسعة وعشرون ان كل وثمانية وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوما على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذا الحجة حصل منه ستة وعشرون يوما ان كل وخمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (والا) أي وان لم يذكر بان لم يتبين الحال الابعده (فالجد يد وجوب القضاء)

٤٨ ل الحز والبرد والرياح والحر والبرد والقوا كغير ذلك * تنبيه * لو تخبر في شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمينا ويقضى كالقبلة وفرق الاصحاب بأنه هنالك لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تتحقق بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمة الوقت (قوله) قطعاً أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظير هذا ان يظن فوات رمضان فيقصيه ثم يتبين له انه هو قال ابن الرفعة لم أر فيها نقلا والظاهر انها كماله وافق ما بعده قال السنوي خرم به الروابي حكوا وتعليلنا (قول) المتن فالجد يد هذا الخلاف مفترع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء والاداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمنع ذلك * تنبيه * لو ظهر انه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كما أيام العبد قاله في الكفاية نقلا عن الاصحاب

* (فصل شرط الصوم) * أي شرط صحة، والمراد به مالا يمتنه والاخيث كان الامساك شرطاً والنية شرطاً فأين حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة الجماع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث والجماع كما قاله الشارح (قوله) بالاجماع في اللواط وايمان الهيمه روايه عن أبي خفيقه بالمتن (قوله) ومن استنقاء الخ لوشرب الخمر ليلاً وأصبح صائماً فيحتمل عدم وجوب الاستنقاء نظراً للصوم (قول) المتن لو يتيقن انه الخ خرج ما لو يتيقن وصول شئ قال الاسنوي فأما ان قلنا الاستنقاء مفطرة بنفسها فهذا أولى والا فكسب الماء من المبالغة في المضغمة قال وخرج اذا لم يتيقن شيئاً فإنه لا يبعد الحاقه بالاول عملاً بالأصل انتهى (قول) المتن ولو غلبه هو في الحقيقة محترز الاستنقاء (قول) المتن اقتلع خرج ما لو نزلت بنفسها ثم لفظها فلا يضر قطعاً والباطن مخرج الهاء والهـ مزه والظاهر مخرج الخاء المعجمة وكذا المهملة عند النوى وهو مشكل فإن الخاء من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي ان تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (١٩٠) (قول) المتن فلوزلت من دماغه أي بأن

انصبت في الثقبة النافذة من الدماغ الى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول) المتن وقيل يشترط الخ لأن غير ذلك لا تعتدى النفس بالواصل اليه ولا ينتفع به البدن فأشبهه الواصل الى غير جوف أيضاً فلان حكمه الصوم لا يختل به ثم الغذاء يشمل المأكول والمشروب (قوله) على الاول لعله على الثاني ففي الاسنوي والصحيح هو الوجه الاول قياساً على الوصول الى الحلق وعبارة الروضة وبديل عليه يعني الاول انهم جعلوا الحلق كالجوف في البطلان بالوصول اليه وقال الامام اذا جاوز الشئ الحلقوم أفطر انتهى وكان الحامل له على ذلك قول الروضة الحلق كالجوف لكنهم يفهم انه لا يكون كالجوف على الثاني وهو ممنوع (قوله) قال الامام ومجاوزه الحلقوم ظاهره ان الامام قال يلحق بالجوف الحلق ومجاوزه الحلقوم والذي في الروضة ما قلناه في ذيل الصفحة والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله في القولة التي عقب هذه (قول) المتن بالاستعاط الخ راجع للدماغ والاكل للبطن والحقنة للامعاء وما بعد ذلك

والقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعدمضي بعض رمضان ففي وجوب قضاء ماضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الحاكين للخلاف فيها (ولو نزلت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صم) صومها بهذه النية (ان تم) لها (في الليل أكثر الحيض) مبتدأة كانت أم معتادة بأكثر الحيض (وكذا) ان تم لها (قدر العادة) التي هي دون أكثر الحيض فانه يصح صومها بتلك النية (في الاصح) لان الظاهر استمرار عاداتها والثاني يقول قد تتخاف فلا تكون النية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها بتلك النية لعدم بناءها على أصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة

* (فصل شرط الصوم) * من حيث الفعل وسيأتي شرطه من حيث الفاعل (الامساك عن الجماع) فمن جامع بطل صومه بالاجماع (والاستنقاء) فمن تقياً عامداً أفطر قال صلى الله عليه وسلم من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استنأ فليقض رواه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وذرعه بالذال المعجمة أي غلبه (والصحيح) انه لو يتيقن انه لم يرجع شئ الى جوفه بالاستنقاء (بطل) صومه بناء على ان المفطر عينها كالانزال لظاهر الحديث والثاني مبني على ان الفطر بها تضمينها رجوع شئ الى الجوف وان قل (ولو غلبه القيء فلا بأس) للعديد (وكذا) لو اقتلع نخامة (من الباطن) (ولفظها) أي رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) لان الحاجة اليه مما يتكرر فليخص فيه والثاني يفطر به كالأستقاء (فلوزلت من دماغه وحصلت في حذا الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليجعلها فان تركها مع التدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر لانه لم يفعل شيئاً وانما أمسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حذا الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الامساك (عن وصول العين الى ما يسمى جوفاً وقبل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحييل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المعجمة (أو الدواء) وألحق بالجوف على الاول الحلق قال الامام ومجاوزه الحلقوم (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) أي المصارين جمع معابوزن رنسا (والمشانة) بالثلثة وهي مجمع البول (مفطر بالاستعاط أو الاكل أو الحقنة أو الوسول من جائفة) بالبطن (ومأمومة) بالرأس (ونحوهما)

للجميع * تنبيه * ظاهر كلامهم ان الواصل من الانف لوجاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو وان لم يكن مشكلاً بالاحليل والحلق (قول) المتن أو الحقنة قيل لو عبر بالاحقان كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري (قول) المتن من جائفة هي التي تصل الى الجوف واعلم ان جلدة الرأس المشاهدة بعد الخلق يلمس اللحم ويليها جلدة رقيقة تسمى السمعاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتبلة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والجنابة الواسلة الى الخريطة تسمى مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منهما جوفه أو خريطة دماغه أفطر وان لم يصل بطن الامعاء وباطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به في الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ نفسه وانما يعتبر مجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوي

(قول) المتن والاحليل قال الجوهرى هو مخرج البول واللبن من الثدي والضرع وورثه افهيل * فرع * لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول) المتن في منفذ لا يشك عليه مسألة الطعن بالسكين لانهم لم يبلغ الجوف الامن المنفذ الذى قطعه (قول) المتن ذباب لم تظهر حكمه جمع الذباب وافراد البعوضة (قوله) لم يفطر على الاصع في التهذيب لو كان كثيرا ينبغي أن يضطر كالعمل الكثير المفعول عمدا (١٩١) (قول) المتن ثم رده قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك

في الغسل من الجنابة فما الفرق (قول) المتن أو بل خيطا ريقه حكمى الاذرى خلافا في مسألة الخيط ثم قال وخص القاضى والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعاً قال القاضى وكل مسألة تعمض على العامى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذرى في مسألة الجهل لانه يخفى على غالب الناس (قول) المتن ولو جمع ريقه خرج ماله اجتمع بنفسه ثم بلغه فانه لا يفطر بلا خلاف (قول) المتن والا فلا قال الاذرى عقب هذا اشارات ماسبق في هذا كراهوم أمان الناس والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الاذرى له يمكن سبق عن القاضى ما يقتضى ان الجاهل على وجهين انتهى يريد ما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضى (قوله) فان قدر عليهما أفطرا أى سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذرى بعد التكم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الحلال لمكن في الأنوار لو وضع شيئا في فمه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضطر انتهى وفي الروضة ما وافقه (قوله) وحكي قولين أى في الحالين معا (قوله) لانه دفع به الضر عن نفسه أى فساكن كالأكل لدفع المرض والجوع ورتبان الاكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع لا يقدحان فيه بل يزيدانه تأثرا (قوله) ليس منه ياعنه أى فأشبهه الناسي لمكن لو قصد ابتلا ذبالا كل ينبغي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع

وان لم يكن الوصول من الجائفة الى باطن الامعاء وكذا لو كان الوصول من المأمومة الى خريطة الدماغ المسماة أم الرأس دون باطنها المسمى باطن الدماغ (والتقطير في باطن الاذن والاحليل) أى الذكر (مفطر في الاصح) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لانه في جوف غير محمل ولو وصل الدواء لراحة على الساق الى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت مخيم لم يفطر لانه ليس بجوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أفطرت (وشرط الوصل كونه في منفذ) بفتح الفاء (مفتوح فلا يضطر وصول الدهن) الى الجوف (بشرب السام) كالوطلى رأسه أو بطنه به كما لا يضطر اغتساله بالماء وان وجد له أثرا في باطنه (ولا) يضطر (الا كتحال وان وجد طعمه) أى الكحل (بحلقه) لانه لا منفذ من العين الى الحلق والواصل اليه من السام (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغر به الدقيق لم يفطر) لان التحرز عن ذلك يعسر ولو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الاصع في التهذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا ريقه وورده الى فمه) كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) انطأه ركن قتل خيطا مصبوغا بغيره ريقه (أو متنجسا) كمن دس ثلثه أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح (أفطرت) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والتمتص منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصع لان اللسان كيف ما قلب معدوم داخل الفم فلم يضارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصع) لانه لم يخرج عن معدنه والثاني يفطر لان الاحتراز عنه هين (ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فالمذهب انه ان بالغ) في ذلك (أفطرت) لانه منى عن المبالغة (والا) أى وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأثور بغير اختياره وقبل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بقله وقبل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقان بالافطار وعدمه فتم من محل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعاً والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطرت قطعاً ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بوي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطران) عجز عن تمييزه ومجه (فان قدر عليهما أفطرت) في المسئلة نصان مطلقان بالافطار وعدمه حلا على هذين الحالين وحكي قولين (ولو أوجر) أى صب في حلقه (مكره لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكرهه حتى أكل أفطرت في الاظهر) أى عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لانه دفع به الضر عن نفسه وعبارة المحرر فالذى يرجح من القولين انه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يبعد أن يرجح عدم الفطر (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) لان أكله ليس منه ياعنه

(قول) المتن وان اكل ناسيا الخ مثله الاكل جاهلا بالتحريم اذا كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصور المسألة من حيث انه اذا اعتقد جواز الاكل فاهو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد والجواب بأن يفرض ذلك في مأكل يحق حكمه كالتراب فان العاصي قد يظن ان الصوم هو الامساك عن المعتاد وهذا الجواب فيه نظر لان قضيته انه لا يشترط قرب العهد بالاسلام وأجيب أيضا بما لو اكل ناسيا يظن انه أفطر فأكل ناسيا ورد بأن الحكم في الجهل بعدم الصوم وفي هذا التصور الصوم فلا يستقيم (قول) المتن الا أن يصح نظر هل الكثرة بالنظر للمأكل أم بالنظر للفعل (قول) المتن والجماع لو أكره على الزنا ينبغي ان يفطر به تنقيحاً عنه (قول) المتن كالاكل قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه أو لا على ما سلف وهو متجه بالاولى لان الجماع بين اثنين ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسيا يقتضي ان التشبيه (١٩٢) لا يتوجه الى حكمه في الاكراه وهو

ممنوع (قول) المتن وعن الاستمنا ولو يلدز وجهه وخرج بالاستمنا الامناء بغیر اختیاره فلا يفطر به (قول) المتن وكذا خروج الخ لو خرج مسمى لم يضرب خلافاً لاجماد كره الدميري (قول) المتن لا الفسك بالاجماع (قول) المتن وتكره القبلة الخ أي في الفهم وغيره من امرأة لرجل أو عكسه وكذا العاققة والممس باليد وتحوذ ذلك في الحديث من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه (قوله) خوف الانزال يريد بهذا ان العلة خوف الانزال لا حصول اللذة (قوله) لما لا يخفى أي وهو تنزيل الشهوة التي تحصل من القبلة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بحيث يخشى الانزال (قول) المتن ولا يفطر بالفصد الخ وأما حديث أفطر الحامج والمجموع فقال الشافعي رضي الله عنه منسوخ وفي البخاري انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم (قول) المتن ويحسد بالاجتهاد كغيره ويكون يورد من القراءة والاذكار والاعمال (قوله) بالتسميع في هذا الكلام يعني في رجوع ضميري أو لوله وآخره للنهار

(وان اكل ناسيا لم يفطر) قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه واه الشيخان (الا ان يكثر) فيفطر به (في الاصح) لان النسبان في الكثير نادر (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) لعموم الحديث (والجماع) ناسيا (كالاكل) ناسيا فلا يفطر به (على المذهب) وقيل فيه قولاً لاجماع المحرم ناسيا وقرئ الاول بان المحرم له هبة بتدكيرها الاحرام بخلاف الصائم (و) الامساك (عن الاستمنا) فيفطر به (لان الايلاج من غير انزال مفطر فلا تزال بنوع شهوة أولى ان يكون مفطراً) (وكذا خروج المتى لمس وقبلة ومضاجعة) يفطر به لانه انزال مباشرة (لا الفسك والنظر بشهوة) لانه انزال من غير مباشرة كالاختلام (وتكره القبلة لمن حرك شهوته) خوف الانزال (والاولى لغير تركها) فيكون فعلها خلاف الاولى وعدل هنا وفي الروضة عن قول أصلهما تحرك الى حرك لا يخفى (قلت هي كراهة تخريم في الاصح والله أعلم) كذا قال في أصل الروضة أيضاً والرافعي حكى عن التهمة وجهين التحريم والتفزيه وقال والاول هو المذكور في التهذيب (ولا يفطر بالفصد والحجامة) وسيأتي استحباب الاحتراز عنهما (والاحياء ان لا يأكل آخر النهار الا يقين) فكان يشاهد غروب الشمس (ويحسد) الاكل آخره (بالاجتهاد) يورد وغيره (في الاصح) والثاني لا تقدرته على اليقين بالصبر (ويجوز) الاكل (اذا طق بقاء الليل قلت وكذا الوشك) فيه (والله أعلم) لان الأصل بقاءه (ولو اكل باجتهاد أولاً أو آخراً) من النهار (وبان الغلط بطل صومه أو بلائنه ولم يبين الحال مع ان وقع) الاكل (في أو لوله) لان الأصل بقاء الليل (وبطل) ان وقع الاكل (في آخره) لان الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتسميع في هذا الكلام لظهور المعنى المراد (ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه مع صومه) وان ابتلع شيئاً منه أفطر وان سبق شيء منه الى جوفه فوجهان يخرجان من سبق الماء في المضغ قال في الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان) طلوع الفجر (مجامعاً فترع في الحال) مع صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباينة قاله في شرح المذهب وأولى من هذا بالهجة أن يحسد وهو مجامع بتباشير الصبح فيترع بحيث يوافق آخر الترغ ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعاً (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد الصبح فترع حين علم

وقوله بالتسميع أي في قوله أولاً وآخره لان المعنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء (فصل) من أول الليل أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسميع في رجوع ضميري أو لوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة قد وقع في جزء مشكوك فيه (قوله) وان سبق الخ ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول) المتن فترع أي لان التنازع ليس مجامعاً لم يقصد بترعه اللذة في البحر عن الشيخ أبي محمد انه يضرب (قوله) وأولى من هذا العبارة الاستوى التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسألة أن يترع عقب الفجر فلو أحس بالفجر فترع بحيث وافق طلوعه آخر ترعه مع خلاف وقوله وافق طلوعه يعني ابتداء الطلوع فيوافق عبارة الشارح (قول) المتن بطل بطل بمعنى لم يقعد (قوله) وان لم يعلم اذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وان كان صومه لم يقعد لا لا يتخلو جماع في رمضان عنها واستشكله بنظره من الحج ولعل الفرق سبق البتة هنا

* (فصل شرط الصوم الخ) * المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشروط فيما سلف فهو يجوز والمراد بالابتداء منه (قول) المتن والعقل أي التمييز فيصوم الصوم المميز كذا قال الاسنوي وفيه نظر فإن المعنى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كما سيأتي ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول) المتن والنقاء بالاجماع (قول) المتن جميع النهار يرجع لكل من الاسلام والعقل والنقاء (قوله) والثاني يضر الخ وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله) بخلاف النوم لك أن تقول المعنى عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كما سيأتي ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكمل منه وكان الشارع رحمه الله أراد بالاهلية غيرة العقل لكن في زوالها عن المعنى عليه نظر (قول) المتن من نهاره (١٩٣) أي الاغشاء أو الصيام (قوله) والثاني يضر مطلقا كالمجنون (قوله) أول النهار أي لأنه أول جزء

تقارنه البتة حكما (قوله) والاصح انه لا يصح قال الاسنوي يجب جملة على المستغرق وقال انه أولى بالصحة من السكر يعني لأن السكر حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن إلا أن المبنى عليه انما هو الاغشاء غير المستغرق لأن المستغرق لم يحل الشارع فيه وجها بصحة الصوم ثم رأيت الاسنوي حكى في الاغشاء وجها انه لا يضر مطلقا كنوم * تنبيه * لا يصح حل مسألة الدواء على أن الحاصل بالنهار جنون لأنه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب من الشخص بترتب حكمه على الاغشاء بالاولى ولم يفعلوا ذلك (قوله) عن الثلاثة الواجبة في الحج لو تجمل في يومين هل له صوم الثالث من السبعة إذا أقام بمكة (قول) المتن بلا سبب أو ردا لاسنوي على مفهوم هذا عدم صحة صومه احتياطا لرمضان قال والاحتياط بسبب انتهى وفيه نظر لأن سببية الاحتياط هاهنا ممنوعة شرعا فكيف الايراد فلذا انظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قوله) لأنه قابل للصوم أي كما يأتي في قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الاسنوي وما جزمه من تحريم الصوم فيه مخالف

* (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلورثته أو جن أو حاض أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالاغشاء وفرفق الأول بأن الاغشاء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالاغشاء (والاطهر ان الاغشاء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعا بمن الاغشاء من الافاق فان لم يفق ضرر والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر إذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها الوشرب دواء ليل فزال عقله نهارا ففي التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الاغشاء فهنا أولى والا فوجهان والاصح انه لا يصح لانه بفعله ولو شرب المسكر ليل أو بقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالاغشاء في بعض النهار قاله في التتمة (ولا يصح صوم العيد) أي عيدا انظر أو الاضحى نسي صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى رواه الشيخان (وكذا التثريق) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الاضحى لا يصح صومها (في الجديد) لانه صلى الله عليه وسلم نسي عن صيامها رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي حديث مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للمجتمع العادم الهدى صومها عن الثلاث الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التثريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلا أي نظرا إلى أن المراد لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء والنذر) والكفارة (وكذا الوفاق عادة تطوعه) كان اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادته قال صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان وتقدموا أصله تتقدموا بتسعين حذف منه أحدهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال رؤى ليلته والسماء معجمة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل ولم نكتف به وعمارة المحرر كالشرح أو قال عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق قد رأياه ولا يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه منه

٤٩ ل النص الشافعي وجهه ولا يحسب وكان اعتراجه من حيث كونه يوم شك والافقد قال بقب ذلك * فرع * إذا اتصف شعبان حرم الصوم بغیر سبب على الصحيح في زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين ان يصله يوم أو يومين قبله أم لا انتهى ثم قضية التحريم الفساد كافي يوم الشك (قول) المتن عن القضاء ولو عن مشتتب ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قوله) أي بأن الهلال أي أما إذا قال أحد رأيت ففيه المسألة الآتية (قوله) وظن صدقهم عبارة الاسنوي وان ظن صدقهم (قوله) أو قال عدد يريد هذا عدم اشتراط انظر شهادة (قوله) ولا يصح صومه الخ ان كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق المخبر ويصح كون الصدق من غيره وان كان المراد في الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يتبين كونه من رمضان وهذا يحصل عدم المناقاة

(قوله) فلا تنافي بين ما ذكرنا من أي لان ما هنا وجهه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتمدوا الذي في أثناء الباب المراد منه ان نسبة الاعتقاد صحيحة وأنه يقع عن رمضان اذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقبدا للكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان الا اذا تبين كونه منه لانه لا يثبت من ذكر هذا (١٩٤) ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعد

ان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي انما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم انه اذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالموتحضر وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء معجبة فقيده لا خذنه من اطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قوله) وعبارة المحترق أي فهي أحسن لانها تفيد ان التعجيل سنة مستقلة (قوله) ما لم يقع الخ أي الحديث دع ما يريك (قوله) في طلوع الفجر ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لانه فرض الاولي بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله) لكن الاقول أمر اجاب قال الاسنوي وقد يكون أمر يذب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد انهما قد يكونان واجبين كافي التخلص من ظالم وكافي ساوي الحاطب ونحوه أي و رديان انتهى عن المفهوم الكلي باعتبار ذاته لاني في الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بان الغيبة تكون بالقلب فقيده اللسان لا حاجة اليه و رديان يفهم بالاولى لان اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل صومه أي نواه فرع لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظري ويحتمل بماؤه وان يكون غايتها دفع الانتم خادم (قوله) ويدل للاول الخ وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر قال الماوردي والرواني لما كانا بحضرة الشهاب حسن عذرا لاحتراز عنهما من آداب الصوم (قوله) بفتح العين وأما بالضم فهو اسم للموميا التي كلما مضته قوى وسلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان اذا أفطر

نعم من اعتقد صدق من قال انه آراه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في انشائه صحة نسبة المعتقد لذلك ووقع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس اطباق الغيم) ليلة الثلاثين (يشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فان غم عليه فكم فاكلوا عذة شعبان ثلاثين ولا اترك الظنار وبيته لولا السحاب لبعث الهلال عن الشمس ولو كانت السماء معجبة وزا أي الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فقيده هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك (ويستعمل الفطر) اذا تحقق غروب الشمس (على تمر والايفاء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الشيخان وقال اذا كان أحدكم صائما فليفطر على تمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهر وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة المحترق يسن للصائم أن يعجل الفطر وأن يفطر على تمر فان لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الامام أحمد في مسنده (ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه كما قاله في شرح المهذب وعبارة المحترق وان يسحروا ويؤخروا في التحيين حديث تسحروا فان في السحور بركة وفيه ما عن زيد بن ثابت قال تسحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة وكان قد راى بينهما خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحروا واولو بجرعة ماء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وانه يحصل بكثر المأكول وقيله وبالماء (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في الدقائق اشترك النوعان في الامر به لكن الاول أمر اجاب والثاني استحباب انتهى وقول المحترق وأن يصون اللسان يفيدانه من السن كما مر به في الشرح كغيره والمعنى انه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يطل صومه بارتكاب ما يخالف ارتكابه ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كاستمالة فلا حاجة الى عدول النهاج عما في المحرر وغيره وظاهر ان المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها ولسانها في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للاول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرا به (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يتحترز عن الحمامة) والفصل لانهما يضعفانه (والقبلة) بناء فمين تحرك شهوته على اطلاق المحرر كراهتها المنصرف الى كراهة التنزيه وعلى تصحيح المصنف ان كراهتها تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم ان الاولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول الى حلقه (والعلك) بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلعه أنظر في وجهه تقدم وان ألقاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود عن معاذ بن زهرة انه

ان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي انما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله) فلم يتحدث برؤيته يفهم انه اذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالموتحضر وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء معجبة فقيده لا خذنه من اطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قوله) وعبارة المحترق أي فهي أحسن لانها تفيد ان التعجيل سنة مستقلة (قوله) ما لم يقع الخ أي الحديث دع ما يريك (قوله) في طلوع الفجر ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لانه فرض الاولي بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا لها (قوله) لكن الاقول أمر اجاب قال الاسنوي وقد يكون أمر يذب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد انهما قد يكونان واجبين كافي التخلص من ظالم وكافي ساوي الحاطب ونحوه أي و رديان انتهى عن المفهوم الكلي باعتبار ذاته لاني في الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بان الغيبة تكون بالقلب فقيده اللسان لا حاجة اليه و رديان يفهم بالاولى لان اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل صومه أي نواه فرع لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظري ويحتمل بماؤه وان يكون غايتها دفع الانتم خادم (قوله) ويدل للاول الخ وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر قال الماوردي والرواني لما كانا بحضرة الشهاب حسن عذرا لاحتراز عنهما من آداب الصوم (قوله) بفتح العين وأما بالضم فهو اسم للموميا التي كلما مضته قوى وسلب واجتمع (قوله) روى أبو داود الخ يؤخذ منه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان اذا أفطر

صلى

(قول) المتن في رمضان صرح به هنا دون ما سلف لان هذه الامور تكون ليسا ونها في رمضان (قول) المتن اكثر الصدقة في الحديث من فطر صائغاه مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قوله) في كل رمضان يحتمل أن يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر * (فصل شرط وجوب صوم رمضان) * (قوله) وجوبه على الكافر الخ لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر (١٩٥) بقيد الاسلام فاوجه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطاً للصحة وهو يعني عن ذكره هنا قلت فهلا

فعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح وجوبه على الحائض والنفساء الخ لم يسلك الأسنوي هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب علماً مفهوماً بالأولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطاً للصحة قال فيكون شرطاً في الوجوب والا يلزم تكليف المحال وقوله على الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل وجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالحائض فأنه في ذلك ما نسبته اليه شارح المنهاج من السهو في الحاقه بالحائض والله أعلم (قوله) والمعنى عليه والسكران صنيع الشارح رحمه الله يقتضي انهما اذا خلان في عبارة المتن وفيه نظر (قوله) ويجب عليه لكل يوم مائة استدعاء كما صححه في شرح المذهب وصحح في الكفاية أن الصوم وجب أولاً ثم اتصل الى الفدية ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء لو سبق بعد ذلك وهو كذلك (قول) المتن ويباح تركه للمريض ولو تعذرى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالريض (قوله) تغليبا لحكم الحضر أي كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر * فرع * لو أفطر بالجماع لزمه الكفارة خلافاً للامة الثلاثة (قول) المتن ولو

صلى الله عليه وسلم كان اذا أفطر قال ذلك واسناده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وان يعتكف) فيه (لا سيما في العشر الاواخر منه) روى الشيخان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان ان جبريل كان يلقاه في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وفي رواية وكان يلقاه في كل ليلة وروى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وفي رواية للبخاري انه كان يعتكف في كل رمضان فالاغتكاف فيه أفضل منه في غيره وكذا اكثر الصدقة والتلاوة فيه ولا فضلية ذلك فيه عدم السنن فيه وان كان مستوناً على الاطلاق

* (فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) * وهذا يصدق مع الكفر والخمير وغيرهما فلا يجب على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما ووجوبه على الكافر مع عدم صحته منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الاصول وجوبه على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقر في الاصول أيضاً لوجوب القضاء عليهم كسبايأتي وكذا يقال في المرتد والمعنى عليه والسكران انه انعقاد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (والواقته) أي الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجي برؤه ويجب عليه لكل يوم مائة كسبايأتي (ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياساً على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قل ولا يصح صومه الابنية من الليل انتهى ونظر بعضهم في القياس بان ضربه عقوبة مقيمة فيها على محل ورودها وكان الرافي لم يذكر ذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والانثى (ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضرراً شديداً) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقاً فله ترك البنية وان كان تخمياً وينقطع فان كان يحتم وقت الشروع فله ترك البنية والا فعليه أن يسرى فان عاد واحتاج الى الاطعام أفطر (و) يباح تركه (للمسافر سفر الطويل والمباح) فان تضرره فالفطر أفضل والا فصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المانع لا لافطار (وان سافر فلا) يفطر تغليبا لحكم الحضر وقيل يفطر تغليبا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما الدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفي) المريض (حرم) عليهما الفطر على الصحيح (زوال عذرهما) والثاني يجوز لهما الفطر اعتباراً بآول اليوم (واذا أفطر المسافر والمريض قضاء) قال تعالى ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فافطر فعدة (وكذا الحائض) تنقض ما فاتها كما تقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والفطر بلا عذر وتارك البنية) عمداً أو سهواً يفتضيان (ويجب

أصح المسافر استشكل الغزالي مسألة السفر بمن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيم قال والفرق بينهما غامض وفرق القانبي بأن المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله) ومثلها النفساء أي ولو عن زنى فيما يظهر (قول) المتن والمفطر بلا عذر أي لانه اذا وجب على العذر فعلى غيره أولى وسبق في الصلاة وجهه انه لا يصح قضاؤها تغليظاً عليه فينبغي أن يأتي هنا * فرع * في الخادم عن شرح المذهب ان تارك البنية ولو عمداً اقضاه على التراخي بخلاف واعترض الزركشي مسألة العمد

(قول) المتن بالاغماء علل بأنه مرض يدل على جواز ه على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الاغماء عليهم أن لا يمضي عليه وقت صلاة انتهى (قول) المتن والردة لانه التزم ذلك بالاسلام (قول) المتن دون الكافر الاصل عبارة الروض كل مفطر بعذر أو غيره يقضى لاصبي ومجنون وكافر اصيل انتهى ولا يرد الهرم ونحوه لانهم ما خوطبوا بالفدية دون الصوم (قول) المتن والجنون خلافا لما للثلاثة الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالاغماء (قول) المتن بلا قضاء لانه صار من أهل الوجوب فلجواب بعد ذلك لزمته الكفارة والقضاء (قول) المتن لا يمكنهم صومه أي فأشبهه من نذر صوم بعض يوم فانه لا ينعقد (قول) المتن ولا يلزمهم امساك الخ * فرع * يستتبع اهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء خروجا من الخلاف (قوله) لان نسيانه يشعر الخ قال الرافعي (١٩٦) ويجوز ان يوجه بأن الاصل كل في نهار

رمضان حرام على غير المعدور فان فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قوله) أي لا يلزمهما الامساك لعدم التقصير كالمقصر المسافر ثم أقام ومثلهما الحائض والنفساء اذا زال عذرهما مارا بالاولى (قوله) لكن يستحب كذا يستحب في المسألة الآتية بطريق الاولى (قول) المتن والاطهر عبارة الروضة فيما حكاه الاسنوي اذا أصبح يوم الشك مفطرا ثم ثبت كونه من رمضان فيجب امساك في الاظهر قال في التتمة القولان فيما اذا بان انه من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فمطرا يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعا وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب انتهى وبها اعترض الاسنوي على المهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان محلهما قبل الاكل قال وكأنه توهم ان المراد بالمفطر أي في عبارة المحرر الاكل فصرح به قال نعم كلام المهاج صواب من حيث ان في الكفاية ان الاكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الاكل قال خاقاله في المهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر انتهى

قضاء ما فات بالاغماء بخلاف ما فات من الصلاة كما تقدم في بابها المشقة فيها تكررها (والردة) أي يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا السكرك يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الاصيل) فلا يجب قضاء ما فات به اذا أسلم ترغيبا في الاسلام (والصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات بهما لعدم وجوبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (واذا بلغ) الصبي (بالتأريض) بان نوى ليلا (وجب) عليه اتمامه بلا قضاء وقيل يستحب اتمامه ويلزمه القضاء لانه لم ينو الفرض (ولو بلغ) الصبي (فيه) مفطرا أو آفاق المجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الاصح) لان ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ولم يؤمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة اذا أدركوا من آخر وقتها ما لا يسعها (ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الاصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبنى خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يوجب الامساك يستتبع به ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك ففهم ما حينئذ أربعة أوجه يجب ان لا يجبان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم) أي الامساك من تعدى بالنظر أو نسي النية) لان نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (للمسافر او مريض) اذا زال عذرهما بعد النظر) بان أكل أي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب حرمة الوقت فان أكل فلا يفتنيه كما لا يفتريه اللهمة وعقوبة السلطان (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكل أو لم ينو بالافك) أي لا يلزمهما الامساك (في المذهب) لان من أصبح تاركاً لاسنة فقد أصبح مفطرا فكان كلوا كل وقيل يلزمهما الامساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالاول (والاطهر انه يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه عذره كما فرقه بعد الاكل وفرق الاول بان الاكل في السفر مباح مع العلم بان اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل فحكي المتن في لزوم الامساك القولين وخزم الماوردي وجماعة بلزومه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء) فلا امساك على متعدد بالفطر فيماتم الممسك ليس في صوم فلوارتكب محظورا فلا شيء عليه سوى الاثم

(قوله) وفرق الاول الخ قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة أنا قد نزل الخطي منزلة العامد لا نسيانه الى ترك ان فات التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أصلي يدل على انه لا يقبل غيره (قوله) لاشئ عليه بخلاف المتم للبحر الفاسد * (فصل من فاته شيء الخ) * (قوله) فوات قبل امكان القضاء من صورته وروض الحبيض الذي ماتت فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسألة انه فات بعذر (قول) المتن فلا تدارك له كالموتلف المال بعد الحول وقبل التمسك فانه لا ضمان ولا اثم

(قوله) ان فات بعد ذلك الحال ما لو فات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول) المتن بعد التمكن ذهب ابن أبي هريرة الى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لانه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه انتهى وخالفه سائر الاصحاب (قوله) أي يجوز له الصوم ينبغي اذا كان وارثا وله تركه أن يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قوله) سواء فات الح هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفات بعد لقوله (١٩٧) ولا اثم فلا تشمل العبارة الفات بغير عذر هذا محصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم

أعم ولكن الحكم الذي في جزء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة تنفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقيد الشرط به (قول) المتن والكفارة أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقع رمضان فانه بالموت يحجز عن الضيام فينتقل الى اطعام ستين مسكنا من غير صوم (قول) المتن أظهر نوزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قوله) بأن المراد الح كفي الحديث الصعيد الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقول في الحديث صومي عن أمتك بمعنى أطعمي (قول) المتن على المختار وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم انه لا يراعى هنا الاقرب فالأقرب * فرع * ينبغي أن يشترط البلوغ فين يصوم قالوا في الحج لا يجوز زاستنابه صبي ولا عبد لانهما ليسا من أهل القرص (قول) المتن باذن الولي العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كليت أم يتمتع لعدم النية (قول) المتن لامستقل لا يشكل عليه صحته في الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول) المتن وفي الاعتكاف قول أي

ان فات بعد تركه استمرار الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وليه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام) وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للحديث الصحيحة فيه وذهب الى تصحيح جماعة من محقق أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الحديث والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكنا رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقفه على روايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه الصحيحون للجديد بان المراد أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) من احتمالات للامام وهي ان الاعتبار بالولاية كفي الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الارث أو العصوبة قال الرافعي واذا اخصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبارا الارث انتهى وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها صومي عن أمتك وهذا يطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المذهب (ولو صام أجنبي باذن الولي) على القديم (صم) بأجرة أو دونها كفي الحج (لامستقلا في الاصح) لانه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كما هو في دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك) عنه وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعل عنه وليه وفي رواية بطم عنه عن كل يوم بليته مد وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والاظهر وجوب المد) لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (الكبر) بان لم يطق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجي برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صدر الاسلام بين الصوم والفدية ثم نسخ تعين الصوم بقوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الأول لو أصر بالفدية في استقرارها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سيأتي قال في شرح المذهب ينبغي هنا تصحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جناية بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فان أفطرا خوفا) من الصوم (على نفسها) وسددهما أو مع ولديهما كما قاله في شرح المذهب (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمريض (أو) خوفا (على الولد)

٥٠ ل الح قياسا على الصوم بجامع ان كلا كف (قوله) عن كل يوم بليته كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار انتهى واعلم أن ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول) المتن والاظهر وجوب المد الح ظاهره ولو فقيرا وهو كذلك لما سيأتي انها تستقر في ذمته (قوله) في رمضان جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله) لتخييرهم يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول) المتن فان أفطرا خوفا خوفا هنا كالتيمة

(قوله) أى ولد كل منهما أى وان تعدد (قوله) مع القضاء الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر لكبر حيث لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قوله) أخذ الخ لثان تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدلل بها فيما مضى على وجوب المدفى حق الكبير والمريض الذى لا يرجى برؤه وذلك فرع عن تقدير لا كسلف ولا يجوز اعتبارا بالنفى تارة والاثبات أخرى فى الآية الواحدة (قوله) وهل تظفر المستأجرة الخ وكذا المتبرعة بالارضاع تظفر ويلزمها القضاء والفدية (قوله) وقال صاحب التتمة الخ أفنى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة اذا امتنع من الفطر (قوله) وتقضى الامة المرنعة اذا أفطرت تبقى الفدية فى ذمتها الى أن تغتفر ولا تصوم عن الفدية (قول) المتن من أفطر لا تقاذا مشرف الخ (١٩٨) انذار الاعمى فى بطلان الصلاة به

خلاف والاكمل للانتهاء فظفر به قطعاً فالفرق قبل منافاة الاكل للصوم انتهى (قوله) فلا تلزمه الفدية جزماً أى لأن الخلاف انما يأتى على وجه الالحاق (قوله) فى الاصح الخ يريد بهذا ان تعبير المصنف بعيد الجريان الطريقين فى المتعدى كالتعدى بغيره ولكن التصحيح متعاكس (قوله) من غير تعديريدان الكفارة جارية فلا تليق بالمتعدى وفرق أيضاً بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وانما هى حكمة استأثر الله سبحانه به بادل ان الردة فى الصوم أخف من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الاول يشكك عليه أن من تعدى بالفطر ومات قبل التمكن تجب عليه الفدية بخلاف غير المتعدى (قوله) مقيماً صحيحاً أى فالمرض والسفر لا امكان معهما كما سيأتى فى كلام الشارح واعلم ان هذا المؤخر بآثم أيضاً كما قاله الشارح بخلاف الصلاة الفائتة بعذر لأن الصوم يلقيه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتى بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا الى لقي العيد الكبير وأيام التشريق وذلك يرد الفرق المذكور الآن باعتذر بطول

أى ولد كل منهما (لزمهما) مع القضاء (الفدية فى الاظهر) أخذ من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انها باقية بلا نسخ فى حقهما رواه البيهقي عنه والثانى لا يلزمهما كالحوف على النفس لان الولد جزء منهما والثالث يلزم المرنع لان انفصال الولد عنها دون الحامل وسكت عن اباحة الفطر لهما وعن الضرر المخوف للعلم بهما من المرض وهل تظفر المستأجرة لا رضاع غير ولدها قال الغزالي فى الفتاوى لا وقال صاحب التتمة نعم وتقضى وصححه فى الروضة (والاصح انه يلحق بالمرضع) فى لزوم الفدية فى الاظهر مع القضاء (من أفطر لا تقاذا مشرف على هلاك) بفرق أو غيره لانه فطر ارتفق به شخصان كما فى المرضع والثانى لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزماً لان لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فمقتصر على محل ورودها وقول الرافعى فى الاحتجاج فى انقاذ المذكور الى الفطر له ذلك قال فى الروضة مراده انه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لا المتعدى بفطر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرضع فى لزوم الفدية مع القضاء فى الاصح فلا تلزمه جزماً لان فطرها ارتفق به شخصان من غير تعدد بخلاف فطره والثانى يلحق بها فى لزوم من باب أولى لتعديه (ومن أخر قضاء رمضان مع امكانه) بان كان مقيماً صحيحاً (حتى دخل رمضان أخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) واثم كما ذكره فى شرح المذهب وذكر فيه انه يلزم المد بمجتردد دخول رمضان روى الدارقطني والبيهقي حديث أنى هريرة من أدر كرمضان فأفطر لمرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدر كرمضان أخر صام الذى أدر كرم ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً أو يضعناه قالوا روى موقفاً على روايه باسناد صحيح أم لم يمكنه القضاء بان استمر مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان فلا شئ عليه بالتأخير لان تأخير الاداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرر) أى المد (تكرر السنين) والثانى لا يتكرر أى يكفى المد عن كل السنين (و) الاصح (انه لو أخر القضاء مع امكانه فأت أخرجه من تركه لكل يوم مدان مد الفوات) على الجديد (ومد للتأخير) والثانى يكفى مد وهو للفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) خاصة لان المسكين ذكر فى الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله صرف أمداد) منها (الى شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها الى شخصين (وجنسها جنس الفطرة) فباعتبار غالب قوت البلد على الاصح ولا يجوز الدقيق والسويق كما سبق

زمن رمضان فرجاء مات أو عرض عارض (قول) المتن بكل يوم مده هذه الفدية للتأخير وفدية المرضع ونحوها الفضيلة الوقت * (فصل) وفدية الهرم لاصل الصوم * تنبيه * ما فات بغير عذر يحرم تأخيره بالسفر كذا نقله الرافعى عن البغوى وأقره واذا كان حراماً فتجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف فى تخريمه مع السفر جماعة من اصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر الحلاق المنهاج (قول) المتن والاصح تكرر أى لأن الحقوق المالية لا تتداخل ووجه الثانى القياس على الحدود وفرع * لو أخرجه الفدية ثم أخرت تكرر بلا خلاف (قول) المتن تكرر السنين ظاهره ولو عجز فى السنة الثانية وما بعدها (قوله) أخرجه من تركه لكل يوم مدان لان كلام السنين المذكورين موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله) والثانى الخ أى كفى الشيخ الهرم فانه لا تكرر فى حقه (قوله) يصوم عنه الولي ويخرج الخ أى يجمع بينهما

* (فصل تجب الكفارة الخ) * أى وكذا التعزير (قول) المتن بافساد صوم الخ يؤخذ من هذا ان كل يوم تجب فيه كفارة (قول) المتن بجماع قبيده الغزالي تمام يخرج المرأة وردبأها تنظر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول) المتن على ناس لونسى البية فأمرناه بالامساك لجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل الناسى المكروه (قوله) والاصح لا تجب أى فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد وبالاول ان قلنا لا يفسد (قوله) أو قضاء وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهى المذلل كل يوم (قوله) وهو مخصوص بفضائل لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله) لان الافطار مباح له أى فى الجملة لافى خصوص هذه الحالة (قوله) فان الرخصة الخ وذلك يعزى فى تأخير الظهور الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم اننا اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل الابراد (قوله) ولو ظن عبارة التهذيب ولوشك وكان الشيخين عدلا عنها لقولهم فبان خلافه اذا لم يخفى ان مجرد الشك يحترم الجماع وفسد الصوم لكن صرح (١٩٩) القاضى بأنه لو شك فى الغروب حرم عليه وفسد مع ذلك لا كفارة عليه للشبهة

(قوله) على تجوز الافطار الخ أى وهو الرابع لان المراد الظن الناشئ عن الاحتياط بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعى عبر بالظن ومراة المبنى على اماره وليست صورة المسألة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم الخلاف شبهة بشكل عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهارا وعلى المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهارا (قوله) والافتحج الكفارة الخ أى فهمى بدون هذا وارادة على الضابط (قول) المتن بعد الاكل ناسيا لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله فى المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله) فلم يأثم به هذا محله اذ لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والا فهو آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيده الاخير

* (فصل تجب الكفارة) * وستأتى (بافساد صوم يوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفى الكفارة بانتفاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لان جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وان قلنا يفسده فقل تجب الكفارة لا تنسبه الى التنصيص والاصح لا تجب لانها تتبع الاثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد فى رمضان ككسائى وهو مخصوص بفضائل لا يشاركة غيره فيها (أو) مفسد رمضان (غير الجماع) كالاكل والشرب والاستمنا والمباشرة فيمادون الفرج المفضية الى الانزال لان النص ورد فى الجماع وما عداه ليس فى معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع نية الترخص) لانه لم يأثم به (وكذا بغيرها) وان قلنا يأثم به (فى الاصح) لان الافطار مباح له فيصير شبهة فى درء الكفارة وهذا دفع لقول الثانى تلزمه لانه فان الرخصة لا تساح بدون قصد لها والمريض كالمسافر فيما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهارا) لعدم اثمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسى بوجوبها هنا للتقصير فى البحث ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه فى التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال الرافعى وهذا ينبغى ان يكون مفرعا على تجوز الافطار بالظن والافتحج الكفارة وفاء بالضابط المذكور أو لافعل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل ناسيا وظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه) بالجماع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأثم به ولذلك قيل لا يبطل صومه وبطلانه مقيس على ما لو ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضى أبى الطيب انه يتحمل ان تجب الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كفى الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لانه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) بالفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما آثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لانه مخاطب بها فى الحديث ككسائى (وفى قول عنه وعنهما) لا شترا كهما فى الجماع ويتحملها عنها (وفى قول

دون الرابع ومما يخرج بقيد الاثم أيضا جامع الصبي (قوله) قيل لا يبطل صومه هو مقابل الاصح (قوله) وقلنا الخ دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي قبيده عليه فى المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله فى قوله أولا ولا كفارة على ناس * تنبيه * أورد عليه المسافر اذا جامع غيرناو للتخص وجامع المرأة اذا دخل الرجل ذكره فى فرجها وهى نائمة مثلاً ثم انتهت ولم تدفع ومالوجامعها وبه عذر يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قبيده بصومه لم يخرج هذا الرابع اذا جامع شا كفى غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا ان صومه لا ينعقد وهى وارادة على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما ومع ذلك تجب الكفارة (قوله) لانه مخاطب بها أى ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذى عليها كما قال فى الزانية واغديا أبى ناس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجمها (قوله) ويتحملها لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شئ على الاول

(قوله) والكلام الحفيد المسألة أيضا في الكفاية بما اذا وطئت في القبل (قول) المتن ويلزم من انفراد خلافا لا في خيفة رحمه الله (قوله) بخلاف من جامع مرتين خلافا لا حدر رحمه الله (قول) المتن لا تسقط الكفارة لان السفر الحادث لا يبيع الفطر كاسلف مع ما حصل منه من هتك الحرمة (قول) المتن وكذا المرض اما حدوث الردة فلا يسقطها قطعا وحدث الجنون والحيض على القول بأن تجب على المرأة يسقطان على الاظهر لانهما ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول) المتن ويجب معها الح لانه اولى بذلك من المذخور الذي (٢٠٠) يجب عليه القضاء (قوله) ما يعتق رقبة

لما كان الملك كالغفل في الرقبة والعقير يزيله عبر عنه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قوله) وان كلامهم يرجع لقول المتن ستين مسكنا (قول) المتن استقرت استدلال عليه بأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بالكفارة مع اخباره بعجزه ثم المعتد ان المستقر أصل الكفارة بصفتيها فان قدر على خصلة منها فعلمها أو أكثر ترتب (قول) المتن على خصلة أى فليس الثابت في ذمته عند العجز المرتبة الاخيرة * فائدة * حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالعجز كركاة الفطر والافان كانت بسبب الاتلاف كغدية المحرم استقرت قطعا والاكس كفارة الظهار واليمين ودم التمتع والقران استقرت على الاظهر (قوله) لانه لا يأمن وقوعه في الصوم لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة في الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الا من الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح الروض ان قائل هذا كان في حادثة طهار انتهى وهو تابع في ذلك للاذرعى (قول) المتن للفقير أى بخلاف غيره ويجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد اذنه في التكفير عنه (قوله) لما توسط بينهما الخ لكان أن تقول يقدح في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن

عليها كفارة أخرى) لانها ما اشتركا في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كذا الزنا والكلام فيما اذا كانت صائمة وبطل صومها فان كانت مفطرة بجحيش أو غيره أو لم يطل صومها الكون سائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعا (ويلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه) لانه يوم من رمضان برؤيته (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء كثر عن الاول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه الا كفارة للجماع الاول لان الثاني لم يفسد صوما (وحدث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث المرض انه يسقطها لانه يبيع الفطر فيقتين به ان الصوم لم يقع مستحقا ودفع بأنه هتك حرمة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالاول وبعضهم الحق السفر بالمرض في الخلاف (ويجب معها قضاء يوم الافساد على الصحيح) والثاني لا يجب لان الخلل انجبر بالكفارة والثالث ان كفر بالصوم دخل فيه القضاء والا فلا يدخل فيجب (وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكنا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكنا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فيسأل فقال تصدق بهذا قال على أفقر مني فأولاه الله ما بين يديها أهل بيت أحوج اليه منها ففعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انسابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين بلفظ الامر وفي رواية لابن داود فأتى يعتق فيه ثمر قدر خمسة عشر صاعا واقتصر وفي صفة الكفارة على ما في الحديث وكما لها مستقصى في كتاب الكفارة الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقبة مؤمنة وان الفقير كالمسكين وان كلامهم يطعم مدا بما يكون فطرة (فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة) منها (فعلها) والثاني لا تستقر بل تستقط كركاة الفطر (والاصح ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة العلة) بضم المعجمة وسكون اللام أى الحاجة الى النكاح لانه لا يأمن وقوعه في الصوم فيطيل تنابعه ويؤدى الى حرج شديد والثاني ينظر الى قدرته على الصوم (و) الاصح (انه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله) كغيرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فأطعمه أهلك وجوابه لان سلم ان اطعامهم عن الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكرا احتياجه وأهله اليه والكفارة انما يجب اخراجها بعد الكفاية

* (باب صوم التطوع) *

(يسبق صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يفترى صومهما وقال تعرض الاعمال

اطعام ستين مسكنا وقيل بل تصدق عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره باطعام أهله واستشكل بأمرين كون الاهل لم يكونوا ستين وما روى يوم أبوداود كذا أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا يعلم أحد قال يجوز أن كله هو انتهى * (باب صوم التطوع الى آخره) * هو مكرر في الاسابيع والشهور والسنين (قول) المتن الاثنين قيل سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع والخميس خامسه كذا ذكره النووي في التحرير على التنبيه وقد نقل ابن عطية ان الاكثرين على ان أول الاسبوع الاحد وسبأ في باب النذران أوله السبت (قوله) وقال تعرض الاعمال الى آخره قال الاسنوى أى على الله سبحانه وتعالى وأمره باطعام الملائكة فانه بالليل مرة وبالنهار أخرى

(قوله) ويوم عرفة ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا تحريم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجحدري (قوله) أن يكفر قال الامام أي الصغائر قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تأويلان قيل الغفران وقيل العصمة منها * تنبيه * قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تعدد يوم الكفارة على الحنف ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب فطر عرفة للسافر غير الحاج (٢٠١) أيضا (قوله) وهي الثالث عشر الخ يستثنى ذوالحجة فإنه يقع الثالث عشر

وقد سكتوا عن سن تعويضه (قوله) بعشرة أشهر ظاهرا أنه لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس (قول) المتن ويكره افراد الجمعة قبل لأنه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لأنه يوم عيب فنهى عنه نحو النهي عن العبدن قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لثلايته قد وجوبه وقيل لثلايته في تقطيعه كالله في السبت (قول) المتن أو فوت حق أي واجبا كان أو مستحبا لكن تقويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم أو الظن (قول) المتن فله قطعهما أي ولا يشاب على الماضي قاله في التتمة (قول) المتن ولا قضاء خلافا لما لاك وأبي حنيفة ولو كان يستحب قضاؤه خروجاً من الخلاف (قول) المتن حرم عليه قطعه أي لأن وجوبه فوراً ينافي جواز فطره وقوله وكذا أن لم يكن الخ أي قياساً على الصلاة إذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وإن كان وجوبها موسعاً (قول) المتن وهو صوم من تعدي بالفطر رد عليه قضاء يوم الشك فإنه فوري وليس هناك تعدد * فرع * المتعدي بالفطر يلزمه الفور في القضاء وإن سافر ويكره أن يصوم تطوعاً قبل قضاء ما عليه سواء فإنه يعذر أم لا * (كتاب الاعتكاف الخ) *

يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض على وأنا سألهم رواهما الترمذي وغيره الأول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغير الحاج وهو التاسع من ذي الحجة (وعاشوراء) وهو العاشر من المحرم (وناسوعاء) وهو التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال لئن بقيت إلى قابل لأصومن اليوم التاسع فأتى قبله رواه مسلم أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة لاتباع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أنه ضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه خلاف الأولى وقيل ~~مكره~~ حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بأن في استناده مجهول (وأيام) الليالي (اليض) وهي الثلاث عشر وتاليها قال أبو ذر أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن صوم من الشهر ثلاثة أيام اليض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالبيض لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها (وسبعة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة (وتتابعها أفضل) وكذا اتصالها بيوم العيد مبادرة إلى العبادة (ويكره افراد الجمعة وافراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده رواه الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العيد والتشريق) ~~مكره~~ ومن خاف به نمرأ أو فوت حق ومستحب غيره) وعلى الحالة الأولى حمل حديث مسلم لا صام من صام إلا بدواً واستحباه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كأصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها ما لا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمر نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال صحيح الاسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فخيرها عليه الصلاة والسلام بين أن يفطره ولا قضاء وبين أن تتم صومها وقبس الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء للصوم الفاسد من رمضان) حرم عليه قطعه إن كان (قضاؤه) على الفور وهو صوم من تعدي بالفطر وكذا أن لم يكن على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدي بالفطر) والثاني يجوز الخروج منه لأنه متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه إتمامه

* (كتاب الاعتكاف) *

يؤخذ مما سيأتي أنه اللبث في المسجد بنية (هو مستحب كل وقت) ويجب بالنذر (و) (هو في العشر الاواخر

لح ٥١ هو لغة الإقامة على الشيء ولو شراً قال الله تعالى فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم والاصل فيه قوله تعالى ولهم بيتي للطائفين والعاكفين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول) المتن هو مستحب كل وقت روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الأول من شوال (قول) المتن وهو في العشر الاواخر الخ هذا قد ذكره في الصوم ولو كان أعاده هنالكان حكيمته أعني طلب ليلة القدر

(قول) المتن اطلب ليلة القدر أى فيجبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليل إلى السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الاسنوى ولو شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظهما كذا نقله في الروضة عن نصه في القديم ويستحب ان يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها قاله الشافعي رضي الله عنه في القديم * فائدة * ليلة القدر من خصائص هذه الامة (قوله) أى العمل فيها ظاهره ولو قل (قول) المتن وميل الشافعي الخ محصل ما في الرافعي انه ما قولان للشافعي رضي الله عنه (قوله) حديث الشيخين منه قوله صلى الله عليه وسلم اني أريتها ليلة وأراني أسجد في صبيحتها في الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين (٢٠٢) وقد قام النبي الى الصبح فطرت

السماء فوكف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبة أنفه فبهما أثر الماء والطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين (قوله) كما فعله صلى الله عليه وسلم استدل أيضا بآية ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد من حيث ان ذكر المساجد لا جاز أن يكون لاجل انها شرط في منع مباشرة المعتكف لانه ممنوع منها خارج المسجد أيضا اذا خرج لحوقة الحاجة ولأن غير المعتكف ممنوع من مباشرة في المساجد فعين ان يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف ولأن أن تعترض باحتمال ان القيد موافقة الغالب (قوله) أحجهما في شرح المذهب لا يصح لانه لا يطلب منه الستر بخلاف المرأة (قول) المتن ولوعين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف مثله الصلاة (قوله) في الحديث الشريف صلاة في مسجدى الى آخره اذا تأملت فيه علمت منه ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فان قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه ان تعدل مائتي صلاة فيه فقط لأن قوله في الحديث الشريف صلاة في

من رمضان أفضل) منه في غيره لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه كما تقدم في حديث الشيخين وقالوا في حكمة ذلك (لطلب ليلة القدر) التي هي كما قال الله تعالى خير من ألف شهر أى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وراه الشيخان وهي في العشر المذكور (وميل الشافعي رحمه الله الى أنها ليلة الحادى أو الثالث والعشرين) منه دل على الاول حديث الشيخين وعلى الثاني حديث مسلم قال المزني وابن خزيمة انها تنقل كل سنة الى ليلة جمع بين الاخبار قال في الروضة وهو أقوى ومذهب الشافعي انها تلزم ليلة بعينها (وانما يصح الاعتكاف في المسجد) كما فعله صلى الله عليه وسلم (والجامع أولى) لثلاث يحتاج الى الخروج للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل الهيا للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا ففي صحته للرجل في مسجد بنته وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يصح وعلى الجديد كل امرأ يذكرها لها الخروج للجمعة بكرة لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة) المسجد (الأقصى) اذا عينهما في نذره تعينا (في الاظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها المزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وراه الشيخان ومقابل الاظهر انهما لا يتبعان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النسب به ومنهم من خرجه على القولين ولوعين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كل لوعينه للصلاة وفي وجهه وقيل قول يتعين لان الاعتكاف مختص بالمسجد بخلاف الصلاة (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس) لمزيد فضله عليهما (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس) لان مسجد المدينة أفضل من المسجد الأقصى قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى وراه الامام أحمد وصححه ابن ماجه ولوعين زمن الاعتكاف في نذره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكفاً) أى اقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في الطمأنينة في الصلاة ولا يعتبر فيه السكون بل يكفي التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كأن دخل من باب وخرج من آخر (وقيل) لا يكفي لبث القدر المذكور أى أقل ما يصدق به بل (يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه كما في المحذور وغيره لان مادون ذلك معتاد في الحاجات التي تعين في المساجد فلا يصح للقربة وعلى الاصح لو نذر

مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه يجب حمل ما سواه على غير الأقصى والاي لم ان الواحدة في مسجد المدينة اعتكاف تزيد على الالف في غير الأقصى من جهة ان الواحدة في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيره (قوله) أفضل من ألف صلاة الى آخره هو فينبذ ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير مسجد المدينة ثم قوله في الحديث فيما سواه لا يشمل الأقصى لئلا يلزم أن يزيد على الالف بالنسبة لغير الأقصى (قوله) فديكفي فيه الضمير فيه يرجع للاعتكاف (قول) المتن وقيل يكفي الخ أى فيما سواه على الوقوف بعرفة وهذا مقابل قوله لبث والوجه الذي بعده مقابل قوله يسمى عكفاً

(قول) المتن ويطلب بالجماع قال العراقي بالنسبة للمستقبل أما الماضي فكذلك ان كان مندورا متابعاً فيستأنف وان لم يكن متابعاً لم يطلب ماضياً سواء كان مندوراً أم نقلاً وانما يطلب بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبأسوا بهن الآيات والنهي في العبادة يقتضي الفساد (قوله) لحرمها استدلال غير بعموم قوله تعالى ولا تبأسوا بهن وأنتم عاكفون الآية (قوله) وهي حرام الخ حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالروضة خلافه (قول) المتن ولا يضر التطيب لانه لم يقل تركه ولا الامر بتركه (قول) المتن لزمه (٢٠٣) أي لأن الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله

فليطعه (قول) المتن ان يعتكف صائماً مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم لانه حال أيضاً قال الاسنوي وينبغي فهم ما أن يعتكف باعتكاف لحظة (قوله) وقيل بطرد الوجهين مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول) المتن وينوي في النذر الفرضية لم يحكموا هنا خلاف الصلاة لان تقييد البالغ الصلاة بكونها طهراماً لا يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون الآية قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المندور كفته عن الفرضية (قول) المتن وان طال مكثه قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية انه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا لا يقتصر على ما يسمى عكوفاً ووجه انه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا لا يقتصر على يوم (قول) المتن ولو نوى مدة مثله لو نذرها ولم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول) المتن لزمه الاستئناف أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في التفضل لجواز الخروج منه قال الاذري وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مدة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قوله) وسواء الخ قال الاسنوي هو

اعتكاف ساعة مع نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهده النذر بان يعتكف لحظة (ويطلب بالجماع) اذا كان ذا كراهة لما بتحريم الجماع فيه سواء جامع في المسجد أم عند الخروج منه لقضاء الحاجة لا لسحب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) فيما دون الفرج (كل من وقبلة بطله ان أنزل والا فلا) كالصوم والثاني بطله مطلقاً لحرمها والثالث لا بطله مطلقاً كالخمس وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبأسوا بهن وأنتم عاكفون في المساجد ولا بأش باللس بغير شهوة ولا بالتفصيل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا جامع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الشاب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم انه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحدهما عن الآخر فلو اعتكف في رمضان أجزاءه لانه لم يلتزم بالنذر صوماً (ولو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزمه) أي الاعتكاف والصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كولو نذر أن يعتكف مصلباً أو يصلح معتكفاً لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وفسر الاول بان الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث يجب الجمع في المسئلة الاولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم بخلاف عكسه فان الصوم من مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارته المحرزة بنية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجيز بالركن (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً (واذا أطلق) نية الاعتكاف (كفت نية) هذه (وان طال مكثه لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتاج الى الاستئناف) للثمة سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره فان ماضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كبوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للثمة وان لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أولها فلا) يلزمه وان طال الزمان لان الابدانها فهي كالمستثنى عند الثمة (وقيل ان طال مدة خروجه استأنف) النية لتعذر الناء بخلاف ما اذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) لان النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التابع) وعاد (لم يجب استئناف النية وقيل ان خرج لغير

كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب انتهى وفيه نظر (قول) المتن ولو نذر مدة متتابعة يحتمل أن ينها كنذرهما كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافه وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قال الاسنوي (قول) المتن بعذر لا يقطع التابع قال الاسنوي كالأصل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي ابصاره (قول) المتن لم يجب استئناف النية ولكن تشترط المبادرة الى العود عند نزول العذر

(قول) المتن وغسل الجنابة أى غير المفطر (قوله) يعنى بماله منه يدحاول به إذا دفع ما قال الاستوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه المحرران الرافعي قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديدية ثم قال وفي معناه ما لا بد منه كالاغتسال والحق به الاذان اذا جاوزنا الخروج له وأما الذي منه بد أى لا يقطع التابع ففيه وجهان أظهرهما لا يجب وذ كر في الروضة مثله قال أغنى الاستوى رحمه الله فتلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتفار الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه انتهى ثم نبه أيضا على انه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد في التجديد الخلاف فيما له منه بد (قول) المتن وشرط المعتكف الخ دخل في ضابطه الصبي والمرأة والعبد وان توقف على اذن السيد والزوج (قوله) وكذا المغني عليه قال الاستوى لكن سيأتي ان زمنه يحسب اذا طهر وأحينئذ فلا يمكن حمل هذه الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقط تأمله (٢٠٤) انتهى والظاهر انه أراد الابتداء وأما

الدوام فذكره بقوله ولو اراد الخ (قوله) زمن الردة الى آخره أى دون الماضي من غير المتتابع (قول) المتن من اعتكافهما عرض التنبيه بأن العطف السابق بأو وأجاب العراقي بأن العطف لأفعل ومرجع الضمير للردت والسكران فلا يراد (قوله) من حيث التابع والافهو محسوب له ولا يتخطه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قوله) وتبطل في الاول الخ أى لأن الردة تنافي العبادة والسكر كالنوم (قوله) لما تقدم فيه عبارة الرافعي رحمه الله لأن المرتد لا يمنع من المسجد ولذا تجوز استدانته فيه ~~ومنع~~ من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع من المسجد لآية فاذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللبث (قوله) وأصحاب الطريق الاول كذا أصحاب الطريق الثاني حملوا النصين جميعا على ما ذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك للعلم به مما قاله في الاولتين (قوله) لانه معذور بما عرض له هو فيبذل ان الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعا به صرح في الكفاية نقلا عن

الحاجة وغسل الجنابة) يعنى بماله منه بد كالاكل فانه مع امكانه في المسجد يجوز الخروج له على الصحيح لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع امكانه في الاصح فانه لا يستحي منه في المسجد (وجب) استئناف الية لانه خرج عن العبادة بما عرض والاصح لا يجب لشمول الية جميع المدة اما ما لا بد منه كالحيض فهو وكالحاجة قطعاً ولو خرج لعذر يقطع التابع كعبادة المريض وجب استئناف الية عند العود (وشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء من الحيض والنفاس والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر والجنون وكذا المغني عليه والسكران اذ لا نية لهم ولا اعتكاف الحائض والنفساء والجنب لحرمه المكث في المسجد عليهم (ولو اراد المعتكف أو سكر بطل) اعتكافه زمن الردة والسكر (والذهب بطلان ماضى من اعتكافهما المتتابع) من حيث اتباع فان ذلك أشد من الخروج من المسجد بلا عذر وهو يقطع التابع كما سيأتي وقيل لا يبطل فیهما فينبان بعد العود والصحو أما في الردة فترغب في الاسلام وأما في السكر فالخالفه بالنوم وقيل يبطل في الاول دون الثاني لما تقدم فيه وقيل يبطل في الثاني دون الاول لما تقدم فيه وهذا بمعنى المنصوص عليه فیهما من البناء في الاول بعد الاسلام والاستئناف في الثاني بعد الصحو وقيل فیهما قولان هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق الاول حملوا نص المرتد على اعتكاف غير متتابع وأصحاب الطريق الثاني حملوا نص السكران على ما اذا خرج من المسجد (ولو طرأ جنون أو انغماء) على المعتكف (لم يبطل ماضى) من اعتكافه المتتابع ان لم يخرج بالبناء للفعول من المسجد لانه معذور بما عرض له فان أخرج منه وكان يمكن حفظه فيه بمشقة بطل متتابع اعتكافه في قول والاظهر لا يبطل كما لو لم يمكن حفظه فيه لعذره بالاخراج من غير اختياره (ويحسب زمن الانغماء من الاعتكاف) كالنوم (دون) زمن (الجنون) لما نفاه للاعتكاف (أو) طراً (الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تعذر الغسل في المسجد) لحرمه المكث فيه على الحائض والجنب (فلو أمكن) الغسل فيه (جاز) الخروج له (ولا يلزم) بل يجوز الغسل فيه ويلزمه أن يبادر به كيلا يبطل متتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) في المسجد من الاعتكاف لما نفاه

* (فصل اذا نذر مدة متتابعة) * كان قال الله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة أو شهر متتابع (لزمه) التابع فيها وفي مدة الايام يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الاربع (والصحيح انه لا يجب

الندنيجي (قول) المتن ويحسب زمن الانغماء نظير ما سلف في الصائم اذ ازال في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية الخلافهم التابع انما الشرط جنابة لا تقطع التابع (قول) المتن زمن الحيض ولا الجنابة أى سواء اتفق المكث معهما في المسجد لعذره أو غيره لانه حرام وانما يسباح للضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من التابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب * (فصل اذا نذر الخ) * (قول) المتن لزمه أى كالصوم ولأن اتباع وصف مقصود لما فيه من المبادرة الى الباقى عقب الاتيان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفرين وهو كذلك بخلاف الصوم (قوله) يلزم اعتكاف الليالي الخ قال الر وبنى الا أن يستتفى الليالي بقلبه (قول) المتن والصحيح الخ أى قياسا على نظيره من الصوم * تنبيه * لو نذر يوما ونوى ليلته معه لزمته باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بأن الية وحدها لا تهم وأجاب بأن اليوم قد يطلق عليها انتهى ولو نوى أياما ونوى ليالها فكذلك وأما الشهر فان لياليه تدخل من غيرية لانه اسم للايام والليالي

(قوله) لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه اختصار السبكي وغيره بالزوم واستدل بأن الليالي في نذر الايام تلزم بنيتها وهي زمن فالصفة أعنى التسابع أولى بذلك وفرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنذور فترملت بالنية بخلاف التسابع فانه من غير جنسه (قوله) ولا يلزم الخ هو معطوف على قوله لو نوى والمراد ان من نذر الايام اذ لم يشترط التسابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد ان شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من انه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الايام احتراز عن الشهر فان الليالي تلزم وان لم يتعرض للتسابع (قوله) كما في الروضة يرجع لقوله والاصح (قوله) لان المفهوم الى آخره قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله) والثاني يجوز محمل ذلك اذا غلب بين الساعات أَمْالُوا في ساعة معينة من يوم ثم أتى بهم انفسها من آخر الى ان استكمل فانه لا يجزئ جزما ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق (٢٠٥) والمتجه المنع (قوله) عنه خرج بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشروط التسابع فلا يتصور فيه

القوات فانه على التراخي أسنوى (قوله) لزومه التسابع الخ لا لزومه له (قول) المتن واذا ذكر مدة أى باللفظ (قول) المتن وشروط الخروج خرج به ما لو شرط قطع الاعتماد للعارض فانه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال الا ان يدولى فانه شرط باطل لما فانه الالتزام كذا في الاسنوى وقضية تعليله بطلان الالتزام في الاخيرة (قوله) الاحتسبه الضمير فيه يرجع لشروط من قول المتن صح الشرط (قول) المتن فيجب أى تداركه ويكون متابعا (قوله) وتكون فائدة الشرط الخ قضية هذا ان المستثنى لو كان لا يقطع التسابع كالحض لا يجب تداركه وقد يلزم ذلك (قول) المتن وينقطع التسابع الخ أى لانه غير معتكف اذا خرج ولا عذر (قول) المتن ولا يضر الخ كثيرا ما يستدل لهذا بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدي رأسه الى عاتقه رضى الله عنه ارجله وهو معتكف واعترض الاستدلال من وجهين الاول احتمال ان عائشة هي التي تدخل يدها المسجد الثاني ان اعتكفاه

التسابع بلا شرط) والثاني انه يجب كالحلف لا يكلم فلا ناشهرا يكون متابعا وفرق الاول بان مقصود المبين الهجران ولا يتحقق بدون التسابع وعلى الاول لو نوى التسابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الاصح كالم نذر أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم في مدة الايام اعتكاف الليالي المختلة بينها في الاربع ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتسابع في الاصح لانه أفضل (و) الاصح كما في الروضة (انه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) على الايام لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الايام من الشهر (و) الاصح كما في الروضة (انه لو عين مدة كاسبوع) عنه (وتعترض للتابع وفاته لزومه التسابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لان التسابع يقع ضرورة فلا أثر لصريحه به (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعاً (واذا ذكر التسابع) في نذره (وشروط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر) لانه لم يلزم الاحتسبه والثاني بالغوا لحاجة مقتضى التسابع وعلى الاول ان عارض العارض فقال لا أخرج الى العبادة المرضي أو لعبادة قد يخرج لماعنه دون غيره وان كان أهم منه وان أطلق فقال لا أخرج الى العارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعبيادة والجماعة أو دنوى مباح كقضاء السلطان واقضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان المصروف اليه) أى العارض (لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشهر لان النذر في الحقيقة لماعده (والا) أى وان لم عين المدة كشهر (فيجب) تداركه لتم المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التسابع لا يقطع به (ويقطع التسابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتى بيانه في صور (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد ما دلهما فان اعتمد عليهما فهو خارج وان كان رأسه داخل (ولا يضر) الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة للشقة في الأول والمنته في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (الا ان يفحش فيضر في الاصح) لانه قد يأتيه البول الى ان يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا ان لا يجب في طريقه موضعا لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بحاله ان يدخل لقضاءها غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنته في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه (فان طال أو عدل ضر ولو كثر خروجه

لج ل ح صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذره واجب عن الاخير بأنه كان اذا عمل شيئاً اداوم عليه فهو في معنى المنذور (قوله) أو إحدى رجليه لو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما قال الاسنوى ففيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض يده فهل يعتبر بالساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول) المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة أى وان كثر لعارض كما سيأتى (قوله) ودار صديقه يحتمل أن يكون مثله دار أصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله) أو عدل علله الراجعي لما فيه من انشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف ان ابتداء الخروج لعبادة المريض قاطع ومثل عبادة المريض زيارة القادوم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنائز ولم ينتظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قدر صلاتها حداً للوقفة اليسيرة واحتمالها لساير الاغراض * فرع * لا يجوز الخروج لغسل العبد أو الجمعة في أصح الوجهين

(قوله) بل يمشى على سجيته ولو تباطأ أكثر من ذلك ضرر (قوله) كما ذكره الضمير فيه يرجع للأظهر من قوله في أظهر القولين (قوله) قولان أو وجهان سبب هذا أن الخلاف مخرج فهم من عبرته بالقولين ومنهم من عبرته بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله) ويجعل زمان الاذان الح أي فلا يقضى أيضا كما يأتي في كلام الشارح (قول) المتن الأوقات (٢٠٦) قضاء الحاجة قال الرافعي

رحمه الله لذلك ما أخذنا أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالاستئني انقطاع المدة انتهى وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي صحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وانهم استدلو بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم أنه غير معتكف زمن الخروج قطعا في غير قضاء الحاجة قال الاستنوي رحمه الله ما ذكره من تعيم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا قال به غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب للاختصاص وتجاوز ذلك بخلاف الحيض والنفساء والمرض ونحوهما مما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فعليه قضاء الأوقات المصروفة إلى هذه الأعذار وأشار بالأعذار إلى أمور عذردها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استناؤه فحمل الرافعي هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه انتهى نقلا من شرح المهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الاستنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله) فانه الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله) لذلك أيضا اسم الإشارة راجع لقوله كالاستثناء لفظا

(كتاب الحج)

(قول) المتن فرض أي مفروض قيل فرض

قبل الهجرة وقبل بعدها في الخامسة

لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فقبل يضر لندوره والاصح لا يضر نظرا إلى جنسه ولا يكف في الخروج لها الأسراع بل يمشى على سجيته المعهودة وإذا فرغ منها واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعها بخلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (ولا يقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج إلى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في المحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني يقطع لأن المرض لا يغلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يحوج إلى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة إلى الفراش والخادم ورتد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالاسهال وادار البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالنفي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحمل الخفيفة فيقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا يقطع) (بحيض ان طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً أكثر (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر) وقيل الاصح لأنها سبيل من أن تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني لا يقطع لأن جنس الحيض يتكرر بالجنبة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة (ولا يقطع) (بالخروج) من المسجد (ناسيا) للاعتكاف (على المذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما يقطع لأن البت مأثور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات وعبر في المحرر بأظهر القولين والمكره كالناسي فيما ذكره وعلى الرابع لو لم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان فوجهان كالأكل الصائم كثيرا ناسيا (ولا يقطع) (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) بفتح الميم (منفصلة عن المسجد للاذان) بخلاف غير الراتب (في الاصح) فهم ما والثاني يقطع فهما لانه لا ضرورة إلى صعود المنارة لا مكان الاذان على سطح المسجد والثالث لا يقطع فهما لانه مبنية للمسجد معدودة من توابعه والأول يضم إلى هذا اعتداد الراتب صعودها واستئناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج إليها لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي يابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سميت البناء وتربيعه وللامام احتمال في الخارجة عن السميت قال لانه لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينافيه وجهه وسكت على ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المذكور المتتابع (بالاعذار) التي لا يقطع التتابع بها كأوقات الحيض والجنابة وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته المستثناة لفظا عن المدة المذكورة وكذا أوقات الاذان للمؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان المصروف إلى العارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضا

(كتاب الحج هو فرض)

كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولا يجب بأصل الشرع في العمر المرأة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالتنذر والتضاء (وكذا العمرة) فرض

وقيل في السادسة وسجده في باب السبر وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصححه القاضي عياض * فائدة * قيل لا يتصور (في) حج تطوع الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله) كالتنذر والقضاء وكاللزوم بالشروع وفيه نظر

(قوله) لله قبل حجة ذكرا فهم ما كان فيهما من كثرة الرياء (قوله) في الحديث الشريف وان تعمر قال النووي هو بفتح الهمزة * فرع * لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قوله) ولا تغترب قول الترمذي الخ أجاب بعضهم عنه باحتمال ان يصح كون خرج جوابا لذلك السائل (قول) المتن وشرط صحة الاسلام أو ردا للوقت ومعرفة الاعمال واعتراض الثاني بان عقاده مطلقا ثم يصرفه للحج أو للعمرة أو لكليهما (٢٠٧) (قوله) أي الحج قال الاستوى الاولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو للعمرة قلت عذر

الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله) فلا يصح حج كافر أي لا منه ولا عنه وأما ولد المسلم اذا اعتقد الكفر فقد حكى الرويانى عن والده انه يصح حجه لانه محكوم باسلامه ثم خالفه واختار انه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضية عدم صحة الصلاة منه جزما (قوله) لقي ركباً بالروحاء الخ وجه الدلالة ان الصبي الذي يؤخذ بعصده لا تميزه وقوله في الحديث الشريف ولك أجزاها في أنها تحج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وانما كانت وصية أو مأذونة (قوله) وكذا الوصى الخ قال الاذرى قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وان بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الاب والجد (قوله) فيرميها الخ على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم شرط مباشرة التمييز (قول) المتن من المسلم دخل فيه العبد بغير اذن سيده وان عصي وللسيد تخليعه ان شاء قال الامام الفرق بين صحة حج الصبي وعدم صحة اسلامه غامض انتهى وفرق بأن الحج قد يكون نفلا وبأن الاسلام لا كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر المكمل فيه واعلم ان الصبي شاب على الطاعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله)

(في الظاهر) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اتموا بهما على وجه التمام والثاني انما سنة الحديث الترمذي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يغترب قول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتخرج البيت وتعمر وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء وتقوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفيه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط صحته) أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (فالولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وان لم يحج عن نفسه أو أحرمت عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الاول للولي أن يحرم عنه في الأصح في أصل الروضة والأصل في حج الصبي والمراد به الجنس المصدق بالصبي أيضا ما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعصده صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وقيل المجنون على الصبي والولي الاب والجد وان علا عند عدم الاب وقيل مع وجوده أيضا وكذا الوصى وقيل الخاكم دون الاخ والعلم والام في الأصح ولو أذن الاب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن الاصحاب صفة احرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرم ما قصير الصبي محرم بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره عرفه والمزدلفة والمواقف ويسأله الاحجار فيرميها ان قدر والارمى عنه من لارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى بنفسه وطاهران المجنون كغير المميز فيما ذكر والمغنى عليه لا يحرم عنه غيره لانه ليس بزائل العقل وبرؤيه مرجوع على القرب (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز بالغاً كان أو غير بالغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم اقتضار المميز الى اذن الولي) وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشره المكف (أي البالغ العاقل الحر) وان لم يكن غنياً (فيجزئ حج الفقير) قالوا تحمل الغنى خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) اذا اكمل بعده قال صلى الله عليه وسلم أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب (وشرط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى من استطاع اليه سبيلا أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الاصول فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتد فان الحج يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب * تمتة * العمرة

فلا تصح مباشرة المجنون أي ولو في الوقوف بعرفة قال الاذرى وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحج الصحة الى الرافي وهو غلط (قوله) قال الله من استطاع اليه سبيلا وهو اجماع أيضا (قوله) باستطاعته في الردة فاذا أسلم كاف به حتى لو مات بعد الاسلام وقيل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الا على مسلم وكذلك لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتدا حتى مات اذا سبيل الى الحج عنه في حال ردة

(قول) المتن وأوعيته حتى السفرة كما نقله في السكافية عن القاضي حسين (قول) المتن ومؤنة ذهابه هذا يعني عما قبله (قوله) وعبرة المحرر الخ هي أحسن لايام الاولى أجرة السفر خاصة (قوله) من تلزمه نفقتهم ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وان لزمت نفقتها (قوله) أي أقارب ولومن الأم (قوله) أي لم يكن له واحد منهما يدفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما اذا انتقاما * فرع * ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تسر حرقته بالحجاز (قوله) لما في الغربية من الوحشة دليل تغريب الرائي (قول) المتن كان يكسب في سفره قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقصر في الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج فهل يجب (٢٠٨) عليه لم يصير جوابه غيرا نانا نقول ان كان

على دون مسافة القصر وجب لانهم اذا كافوه مثل ذلك في السفر في الحضر أولى فان كان طويلا فينتج أيضا الوجوب لاتقاء المحذور المسد كور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول) المتن الراحلة قال الجوهرى هي الناقة التي تصلح لان ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير النجيب ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول) المتن مشقة شديدة قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله) بأن وجد مؤنة الحمل بتماه قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له انتهى قال الاسنوي وقضيته ان الذي يحتاجه من الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضى تعين الشريك قال الزركشي والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه انتهى (قوله) ولولحقه الى آخره لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي العروقة الآن بالمحارة ولكنه قادر على الركوب في المحفة التي تكون بين جبلين وتمكن من مؤنتها لظاهر لزوم وتوقف الأذرعى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول) المتن دون مرحلتين أى من مكة نفسها لا من الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضرى المسجد الحرام فانها معتبرة من الحرم رعاية

على القول الاظهر بضرئتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط وأحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وايابه) وعبرة المحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبرة الروضة أن يتجدد الزاد وأوعيته وما يحتاج اليه في السفر فان كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابهم ورجوعهم وان لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل ان لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أى من يلزمه نفقتهم (وعشيرة) أى أقارب أى لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الاياب) المذكورة من الزاد وغيره لان البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في الغربية من الوحشة ولنزاع النفوس الى الاوطان ويجرى الوجهان في اشتراط الراحلة للرجوع وسيأتى وليس المعارف والاصداق كالعشيرة لان الاستبدال بهم متيسر (فان لم يجد ما ذكركن) كان يكسب في سفره (ما يفي بزاده) ومؤنته (وسفره طويل) أى مرحلتان فأكثر (لم يكف الحج) لانه قد ينقطع عن الكسب لعارض ويتغير ان لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وان قصر) أى السفر (وهو يكسب في يوم كافية أيام كلف) الحج بان يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فتضرر (الثاني) من الشروط (وجود الراحلة لمن ينه ويمن مكة مرحلتان) سواء قدر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجوده يحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهرى (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد مؤنة الحمل بتماه قال في الشامل ولولحقه مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحاملى وغيره ان المرأة يعتبر في حقها الحمل لانه أستر لهما (ومن ينه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين) وهو قوى على المشى يلزمه الحج ولا يعتبر في حقه وجود الراحلة (فان ضعف) عن المشى (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحلة والحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجوده ما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراء أو استئجار بشئ المثل أو أجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكرهما (فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في المحرر وغيرها كالكسوة وسواء في الدين الحال لانه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخدعته التمسك بدينه ولو كان ماله دينيا في ذمة انسان فان أمكن تخصيصه في الحال فكالحاصل والا فكالعدوم (والأصح اشتراط كونه) أى المذكور الفاضل

للتخفيف في الموضوعين (قول) المتن ومؤنة قال الجوهرى هي الكلفة تقول مأنة مأنة كسأته أسأله ومننت أمون كقلت هذا ذكر أقول ويدخل فيها اعفاف والدواجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لئلا يكونوا أيضا ان احتياج الشخص الى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما اذا لم يبلغ به الحال الى أن يجب اعفاف نفسه ان قلنا لوجوبه فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله) فقد يحل الاجل أى يموت أو غيره كما سيأتى وسواء كان الدين لله تعالى أو لآدمي

(قول) المتن عن مسكنه لاحتاج للسكنى (٢٠٩) بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب فقط أم على الدوام (قوله) ما يليق به الضمير فيه يرجع

للتريق من قول المتن أمن الطريق (قول) المتن أو رصدا لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبى فقال في المهمات التماس عدم الوجوب للمنة والرصدى بسكون الصاد وفتح المترقب للشئ والمراد الامن العام فلا يلتفت الى الخوف فى حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكالعدم كما تحسه الأذرى وهو ظاهر (قول) المتن وجوب ركوب البحر بحث السنوى تحرير السفر بالولد فيه للعدو واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التغرير وهو جائز محافظة على الأجر للولد كما فى احضاره فى الغزو والرضخه (قوله) فى بعض الاحوال قد يقال هذا لا يلائم غلبة الهلاك (قوله) ففيها خلاف مرتب أى على الخلاف المذكور فى المتن بدليل قوله بعد فان لم توجه الخ (قول) المتن وان يلزمه الخ بحث الزركشى ان القدر اليسير الزائد فيها على أجرة المثل يغفر (قوله) بفتح الموحدة وسكون المعجمة زاد الاسنوى وبالمهمله أيضا ونه على انها أعجمية معربة (قوله) والخلاف وجهان اعتراض على المصنف فى هطفه على الاظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف (قول) المتن ثمن المثل أى سواء كان غالبا أو رخيصا (قول) المتن فى كل مرحلة استشكله المتأخرون فان أريد المرمى فربما يقرب (قوله) لوجوب الحج عليه ما يخرج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفس فمتنع عليها وان وجدت عددا من النسوة هذا ولكن الذى نص عليه الشافعى ان السفر الواجب يكفى فيه واحدة (قول) المتن أو محرم شرط العبادى فى المحرم ان يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم طاهر كلامهم اعتباره حتى فى حق العجز

عماد ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثانى لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفى بالاكتراء والخلاف فيما اذا كانت الدار مستغرة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار وفى ثمنه بمؤنة الحج أو كذا فان قيل لا يباع بمثله ولو أبدا لهما وفى التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتى فى النفسين المتأوفين الخلاف فهما فى الكفارة لانها لا يقال فى الروضة معترضاه قول الرافعى لا بد من عوده هنا (و) الأصح (انه يلزمه صرف مال تجارته لهما) أى الى الزاد والراحلة بما ذكره معهما وفارق المسكن والعبد لانهم ما يحتاج اليهما فى الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثانى لا يلزمه لئلا يلتحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر فى الأصح أيضا ولا يلزم القفيه بيع كتبه للحج فى الأصح لحاجته اليها الا ان يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره فى شرح المذهب ولولا ذلك ما يمكن به الحج واحتجاج الى التسكاح لخوفه الغنى فصرف المال الى التسكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه فى الروضة (الثالث) من اشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب ما يليق به (فلو خاف) فى طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصدا ولو لا طريق) له (سواء لم يجب الحج) عليه وان كان الرصدى يرضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لانه يحترضهم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطافوا مقامتهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلوهم لئلا لو اتوا بالحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان كان أبعد من الأول اذا وجد ما يقطع به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (ان غلبت السلامة) فى ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثانى المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج فى بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الامر ان فوجها قال فى الروضة أحدهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الأصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا فى التحريم وجهان قال فى الروضة أحدهما التحريم ومنهم من حكى القولين فى لزوم ركوبه مطلقا للزوم لظواهر المطلقة فى الحج وعدم اللزوم لما فى ركوبه من الخوف والخطر وهذا كله فى الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاحوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضميق المسكن فان لم توجهه عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كبحيون ونحوه فى حكم البحر لان المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لانها من أهب الحج فيشترط فى وجوبه القدرة عليها والثانى يقول هى خسرة لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفى شرح المذهب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحمله على ارادة ما يأخذ الرصدى فى المراد وقد تقدم (ويشترط) فى وجوب الحج (وجود الماء والزاد فى الموضع المعتاد حمله منها ثمن المثل وهو القدر اللائق به فى ذلك الزمان والمسكن) فان كان لا يوجد بها خلوقها من أهلها وانقطع المياه أو كان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة فى كل مرحلة) لان المؤنة تعظم بحمله لكثرة وفى شرح المذهب ينبغى اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (فى المرأة) لوجوب الحج عليها (ان يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمن على نفسها (والأصح انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع

(قوله) فاستغنى المخالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله يحرم عليه الخلوة بمن أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينال في مسالفه من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في محمل دفع الاعتراض الاستنوي بأن (٢١٠) المتقدم في الشرط الثاني في عبارة

القدرة على الراحلة يعني الخالصة عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة انتهى والحق ان المراد الراحلة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الخ دفع لماعناه يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد أن يكون تصريحاً بما فهم من هناك فليأمل (قوله) فيجب على المستطيع في الحال انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا يقضى من تركه الا ان تمكن بعد ذلك (قوله) كما تقتضي منها ديونه أشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء لفوات الوقت وهو العجز (قوله) قال نعم وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين واذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه أو وصي به أولاً فكذا الحج ومن ثم ساع للاجنبي أن يحج عنه (قول) المتأخر قال الرافعي ان بلغ معصوماً كان على التراخي وان غضب بعد ما أسير فيجب الاستنجار على الفور على الصحيح وأما الاذن لبازل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا أوجبه كالاذن على ما يقتضيه كلامهم قال الاستنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويحمله على الفعل فوكل الى داعيته وذلك منتف في حق الغير فوجبت المبادرة انتهى وقيد القبول بكون البازل مخيراً بين الفور والتراخي (قول) المتأخر لا يشترط الخ لو كان عاجزاً عن كسبه ينبغي ان يعتبر

تقطع بجماعتهم والثاني يشترط وجوده ليحكم الرجال عنهم ويعينهم اذ انهم من أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه يلزمها أجرة المحرم اذ لم يخرج الا بها) لانه من أهبة سفرها ففي حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الا بأجرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبينة على أجرة البذرة وأولى بالزوم ويظهر ان أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثي المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة فان كان معه نسوة من محارمه كاخوانه وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لأنه يحرم عليه الخلوة بمن ذكره صاحب البيان وغيره انتهى وقال قبل هذا بسير المشهور وجواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضا به قول الامام وغيره بحرمة ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثي المحقق للرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (ان يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) في محمل فن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من اتفت عنه المشقة في الحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعشى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق امرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استنجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسه كفره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتذريه (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لسبق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كأجرة المحرم * تنبيه * يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكره البغوي وغيره انه يشترط ان يجد رفقة يخرج معهم على العادة قال التولي فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما مكان السير وهو ان يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج النير المعهود فنقل الرافعي عن الائمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط استقراره في ذمته ليجب قضاؤه من تركه لو مات قبل الحج وليس شرطاً لأصل الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالأصالة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن التمكن من فعلها وصوب في الروضة الأول وأجاب عن الصلاة بأنهم انما تجب في أول الوقت لا يمكن تميمها (النوع الثاني استطاعة تخصيصه بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب الاحتجاج عنه من تركه) كما يقتضي منها ديونه فلو لم يكن له تركه استحب لوارثه ان يحج عنه فان حج عنه بنفسه أو باستنجار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبي جاز وان لم يأذن له الوارث كما يقتضي دينه بغير اذن الوارث ويبرأ الميت به ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن بريدة ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال جعي عنها وروى النسائي وغيره باسناد جيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيه فقال أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته عنه أكان ذلك يجزئ عنه قال نعم قال فاحج عنه (والمعصوب العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو غيره (ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المشل لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة) فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهاباً وإياباً) فانه اذا لم يضارق أهله يمكنه تخصيص نفقتهم ولو لم يجد الأجرة ماش وجب استنجاره في الاصح اذ لا مشقة عليه في مشي الاجبر بخلاف ما اذا حج

(قوله) في معنى التفسير للعصوب من العصب وهو القطع لانه قطع عن الحركة ويقال المعصوب بالصاد المهملة كأنه قطع عصبه فائدة لا يشترط ان يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي عن من استؤجر عنه (قول) المتن الولد أي بعد أو قرب وارثا أو غير وارث وفي الخادم عن الشائني انه يشترط في المطاع عدم المال وفيه نظر (قول) المتن وجب قبوله وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قوله) ماشيا الى آخره بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيرا * فرع * لو بذل للوالديه معا يصرفه بعد ذلك لمن شاء منهما والاب أولى * (باب المواقيت) * هو في اللغة الحد وأصله الزمان كذا في الاسنوي وقال الجوهرى الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (211) (قول) المتن وذو القعدة هو بفتح القاف ويجوز الكسر والحجة بـ كسر الحاء

نفسه يشق عليه الشيء وقوله العاجز الى آخره صفة كاشفة في معنى التفسير للعصوب (ولو بذل) بالمجعة أى أعطى (ولده أو أجنبي مالا لا جرة لم يجب قبوله في الاصح) لما فيه من المنية الثقيلة والشائني يجب الحصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالا نذكرهما الامام أصحهما الاول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (وجب قبوله) بالاذن له فيه (وكذا الأجنبي في الاصح) والمنية في ذلك ليست كلنية في المال الا ترى أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة بدنه في الاشغال ومقابل الاصح يفسر بان الولد بضعة منه فذنبه كذنبه بخلاف غيره والاخ والاب كالأجنبي لان استخدمهما ما يشق ولو بذل الولد أو الوالد الطاعة للحج ماشيا في وجوب قبوله وجهان أصحهما في الروضة لا يجب لانه يشق عليه مشيه ما بخلاف مشي الأجنبي ولو طلب الوالد من الولد ان يحج عنه استحب له اجابته كذا ذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بعد احرامه لم يحجز أو قبله جاز في الاصح واذا كان رجوعه الجائز قبل ان يحج أهل بلده تينا انه لم يجب على الاب * روى الشيخان عن ابن عباس ان امرأة من ختم قالت يا رسول الله ان فریضة الله في الحج على عباده أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

* (باب المواقيت للحج والعمرة زمانا ومكانا) *

(وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل) بالايام بينها (من ذى الحجة وفي ليلة النحر) وهى العاشرة وجه انها ليست من وقته (فلو أحرمه في غيره وقته انعقد عمره على الصحيح) لان الاحرام شديد التعلق والازوم فاذا لم يقبل الوقت ما أحرمه انصرف الى ما قبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمره كما لا ينعقد حجا ولا يمكن يتحلل بعمل عمره كن فات حجه فعلى الاول اذا أتى بعمل العمرة سقطت عنه عمره الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الاعتقاد الجاهل بالخال والعالم به والاول هو الرابع من أصح الطرق الحاكمة لقولين بما تقدم والثانية فاطمة بالثاني والثالثة تقول ينعقد احرامه مهما فان صرفه الى العمرة كان عمرة صحيحة والاحتلال بعمل عمره فهد من مقابل الصحيح أيضا وعبر به دون المذهب اشارة الى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمتنع الاحرام بها العارض كالعكاف بمنى للبيت والرمى لا ينعقد احرامه بها العجزه عن التشاغل بعلمها

معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضا (قول) المتن لاحرام العمرة أى ولادائها * فرع * ذهب المزني الى ان العمرة لا تجوز في العام الامرة واحدة * فرع * قال البندني يجوز ان يستمر على احرامه بالعمرة أبدا ويكملها متى شاء قال الاذرى وفي النفس منه شيء (قوله) كالعكاف بمنى أى وان كان بعد التحلل ومن هنا أخذ انه لا يجوز حجتان في عام واحد بان يدفع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مسكة ويعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع على ذلك اسكن التعليل بالاستشغال في المسئلة الاولى ضعيف لانه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها الا بعد النحر من منى أو في وقت من تلك الايام غير مشغول فيه بمبيت ولا رمي ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من ترك منى والرمى وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشي عدم الجواز بعد النحر قبل الوداع ان جهلناه من اننا سئل

(قول) المتن نفس مكة في الصحيحين عن جابر بنهم في حجة الوداع أحرموا بالابلطخ متوجهين الى منى وذلك يقتضي ان يراد بمكة جميع الحرم واختصاره الحب الطبري لذلك خلاف ما عليه الاصحاب (قول) المتن المتوجه عبره ليشمل أهلها وغيرهم (قول) المتن ومصر وأورد البارزي انه ينبغي أن يحرم المصري من بدر لانه ميثقات أهلها كما ان الشامي يحرم من ذي الحليفة ولا يصبر للحجفة قلت فيه نظرفان الحجفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها وللمسار بها ولا كذلك من دون الميثقات كما بدرفانه لم يقل فيها ذلك (٢١٢) ثم رأيت في شرح السبكي ما يرفع الاشكال

من أصله حيث قال ان أهل بدر ميثقاتهم الحجفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة (قول) المتن والمغرب الحجفة قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضا أحرار المصري الآن من رابع سابق على الميثقات لان الحجفة بعده مما يلي مكة (قوله) وهو الطرف الا بعد الح قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قريته الا فضل أن يحرم من طرفها الا بعد (قوله) بينة أو يسرة أى لاجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قوله) بأن كان طريقه بينهما خرج مالهو كاتاني جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول) المتن أبعدهما من مكة قال الاسنوي وهو الذي يتخاذه قبل محاذاة الآخرو قال أوالوا حاذاهما معا فانه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لا تخواف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الأبعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال ونظرفاندهما فيما اذا جاوز الميثقات بغير احرام وأراد العود لدفع الإساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الأطول أو الأقصر (قوله) أى الى مكة ظاهرة ان الوجه الثاني يعتبر القرب

(والميثقات المسكاني للبعج في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) للحديث الآتي (وقيل كل الحرم) لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرمة وقوله للبعج يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن الى أدنى الحل كالوأفرد العمرة (وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحجفة ومن تهامة اليمن بيلم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق العراق وغيره) (ذات عرق) روى الشيخان عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام الحجفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن بيلم وقال من لهن ولهن أني عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب الحجفة وروى أبو داود والنسائي وكذا الدارقطني بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق (والأفضل أن يحرم من أول الميثقات) وهو الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرماً (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقاً لا يتهيأ الى ميثقات) مما ذكر (فان حاذى) بالعجم الذال (ميقاتاً) منها أى سامتة بنية أو يسرة (أحرم من محاذاته) سواء كان في البر أم في البحر (أو) حاذى (ميقاتين) منها بأن كان طريقه بينهما (فالأصح انه يحرم من محاذاة أحدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوى في المسافة الى مكة أحرم من محاذاته سواء تساوى في المسافة الى طريقه أم تفاوتا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصلها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيهما لو تفاوت الميثقات في المسافة الى مكة الى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليه أو الى مكة فيه وجهان أحكمهما الاول (وان لم يتحاذ) ميقاتاً (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميثقات فيقانه مسكنه) من قرية أو حلة تلي في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فن كان دون ذلك فن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتاً غير مريد نسكاً ثم أراد فيقانه موضعه) لما ذكر في الحديث أيضاً (وان بلغه مريداً) نسكاً (لم تجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المهذب بالاجماع (فان فعل لزمه العود) اليه (ليحرم منه الا اذا) كان له عذر كأن (تفاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المهذب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه دم) اذا أحرم لاساءة تترك الاحرام من الميثقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فلهرق دمارواه مالك ون عاده وأحرم من الميثقات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والغزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاده بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميثقات (فالأصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك

الى مكة وفيه نظرفالظاهر والله أعلم ان المراد القرب والبعد من مكة أى فيكون الاعتبار الا بعد من مكة لئلا يتم ما سلف نظيره (قول) ستنط المتن أحرم على مرحلتين قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخريج الامام رحمه الله (قوله) لما ذكر في الحديث أيضاً مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك ممن أراد الحج والعمره (قوله) اليه أو الى مثل مسافته من ميثقات آخر (قول) المتن ليحرم بيوهم انه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مراد (قوله) اذا أحرم أى بالحج في تلك السنة أو بالعمره مطلقاً

(قوله) وأداء المناسك بعده هو احتراز عن المسئلة الآتية (قوله) اطلاق الغزالي دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصم فيما لو عاد بعد التلبس بنسك قيل أنه لا يضرك التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف انتهى وصكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكايه ما اقتضاه اطلاق الغزالي (قوله) عالما بالحكم لم يقل أيضا عالما بالميقات أوجاهله لأن المقيم يأتي ذلك اذ هو فحين بلغ الميقات مریدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار نظر (قول) المتن من ديرة أهله قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافي طول الاحرام هنا ولم يراع فيه أن أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على أن الخروج الى التعميم أفضل من الحديبية (٢١٣) (قوله) لانه أكثر عملا وأيضا قد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول)

المتن قلت الميقات أظهر قال ابن الرفعة قد علمت مما ذكرناه أن تقديم الاحرام على الميقات المكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق أن المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني انتهى أقول ولا ينبغي تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المبكر وهه دون الاماكن المبكر وهه * فرع * لو نذر الاحرام من ديرة أهله انعقد نذره كما لو نذر الحج ماشيا (قوله) انه صلى الله عليه وسلم بدل (قول) المتن ومن بالحرم تعبيرة بمن في هذا وفي الذي قبله يفيد انه لا فرق في هذا بين المكاني وغيره وهو كذلك (قول) المتن ولو لم يخطو لو أراد أن يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصم كما سلف صدر الباب * فرع * لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جازا الاحرام بالعمرة فيما يظهر (قول) المتن سقط الدم قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الاحرام وان لم توجه جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع

سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما واداء المناسك بعده (والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأذي النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك ركعا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصم اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكدا لاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وغير في الروضة في التفصيل بالمذهب ولا فرق في لزوم الدم للمجاور بين أن يكون عالما بالحكم اكراله أو ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من ديرة أهله) لانه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات) قلت الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من ذي الحليفة روى الأول الشيخان من رواه جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج) لقوله في الحديث السابق من أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء فيحرم بها لانه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التعميم فاعتمرت منه رواه الشيخان والتعميم أقرب أطراف الحل الى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته) عن عمرته (في الاظهر وعليه دم) لتركه الاحرام من الميقات والثاني لا يجوز له لأن العمرة أحد التسكين فليشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهي من الحل (فلو خرج) على الأول (الى الحل بعد احرامه) فقط (سقط الدم على المذهب) والثاني تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات اليه محرما وافرقت الأول بان المجاوز مسمى بخلاف الحرم من مكة فانه شبهه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للاحرام بالعمرة (الجعرانة ثم التعميم ثم الحديبية) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بها من الجعرانة رواه الشيخان وأمر عائشة بالاعتمار من التعميم كما تقدم وبعد احرامه بها بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصده المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق المدينة والتعميم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

٥٤ ل الح للمصطفى والتحرير للجر جاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب انتهى (قول) المتن الجعرانة قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجعرانة ثلثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول) المتن ثم التعميم سمي بذلك لأن على عنده جبالا قال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نيمان (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ استشكل بأنه اذا تعارض قوله وفعله وعلم المتأخر كلنا متاخرا للقديم فكيف تقدم الجعرانة على التعميم وقد يجب بانما أمر بالتعميم لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكل عليه أفضلية التعميم على الحديبية (قوله) والحديبية على ستة فراسخ الخ قال الرافي وقد ظهر بهذا أن التفضيل ليس بعد المسافة وقصرها انتهى أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من ديرة أهله

* (باب الاحرام الح) * (قوله) أى الدخول فى النسك كذا نقله النووى رحمه الله عن الازهرى واقصر عليه ويطلق أيضا على نية الدخول فى ذلك ووجه التسمية ظاهر (قوله) وروى الشافعى الح وهو دليل الاطلاق السابق فى المتن واستدل أيضا بحديث انى موسى وعلى وليت باهلال النبى صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلال الامام وخالفه العلماء لان الذى فى حديثهما ايهام لاطلاق قال السبكي اذا جاء الايهام جاز الاطلاق (قوله) فأمر الح انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمر بالادوام على ما عنوا أو يفسخه أو ضم شئ اليه (قول) المتن فلا يصرفه الى الحج فى أشهره قيل يشكك على تعليق العبد الطلقة الثالثة ثم يعقب * فرع * اذا قلنا بالجواز كان الاحرام حاصل وقت الصرف للحج لافى وقته (قوله) طاف بالبيت قد سلف (٢١٤) ان النبى صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا

* (باب الاحرام) *

أى الدخول فى النسك (ينعقد معناه بأن نوى حجا أو عمرة أو كليهما ومطلقا بأن لا يزيد) فى التبة (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة وعمرة فليهل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل وروى الشافعى انه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (والتعين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) أفضل ليمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فان أحرم مطلقا فى أشهر الحج صرفه بالتبة الى ما شاء من النسكين أو الهما ثم استغل بالاعمال) ولا يجوز العمل قبل التبة (وان أطلق فى غير أشهره فالاصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج فى أشهره) والثانى ينعقد بهما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول الأشهر الى حج أو قرآن فان صرفه الى الحج قبل الأشهر كان كالاحرام بالحج قبل أشهره فینعقد عمرة على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبى موسى انه صلى الله عليه وسلم قال له بم أهلت فقلت لبيت باهلال كاهلال النبى صلى الله عليه وسلم قال فقد أحسنت طاف بالبيت وبالصفاء والمروة وأحل (فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) احرامه كالموقوف ان كان محرما فقد أحرم فلم يكن محرما وقرئ الاصح بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجا فحج وان كان عمرة فعمرة وان كان قرآنا فقرآن وان كان مطلقا فطلق ويتخير كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل احرامه انعقد احرامه مطلقا وقيل معناه وان كان احرام زيد فاسدا انعقد له مطلقا وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كفى الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارنا) بأن نوى القران (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه

* (فصل المحرم) أى مرید الاحرام (نوى) أى الدخول فى الحج أو العمرة أو فیهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه ويلى فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيتك اللهم الى آخره (فان لبي بلا نية لم ينعقد احرامه وان نوى ولم يلب انعقد) احرامه (على الصحيح) والثانى لا ينعقد لاطلاق الناس على الاعناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية جزما ذكره فى شرح المذهب

وخرج ينتظر القضاء فقول أبى موسى انه أهل كاهلاله صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد مبهما ولو صرف النبى صلى الله عليه وسلم احرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينال ذلك أمره لابي موسى بأعمال العمرة أما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرما بحج كما هو المريح عندنا فيكون أمره لابي موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله فى ذلك العام (قول) المتن فان تعذر الح قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالموشك فى عدد الركعات ثم لو قلنا بتحرى فلم يظهر له شئ جعل نفسه قارنا (قوله) ليتحقق الخروج يريد انه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالاعمال مثلا فان كان محرما بالحج لم يضر تجديد التبة وادخال العمرة عليه لا يقدح وان كان محرما بالعمرة فادخال الحج عليها جاز بخلاف للعمرة لا يخرج عنها الاحتمال أن يكون محرما بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القران ثم عاد ووقف نائبا أجزأه الحج دون العمرة وان طاف ثم شك فأتى عمرة ثم أحرم بالحج برى منه فقط أيضا ولم يتم أعمال العمرة ولو سكن نوى القران أو

الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شئ لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز ان يكون معتمرا وان كان بعد الطواف والوقوف فى الحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شئ فان لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برى منه وعليه دم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برى منه ولا دم * (فصل المحرم نوى الح) * (قول) المتن فان لبي بلا نية لم ينعقد احرامه وقيل فى قول ينعقد وعليه اذا أطلق التلبية انعقد مطلقا وخص الامام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أما من ذكرها حاكيا أو معاملا أو قصد ما سوى الاحرام لم يكن محرما (قوله) والثانى انظر هذا بشرط عليه اقتران التبة بافظ التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير فى الصلاة

في باب صفة الصلاة (ويستحب الغسل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعرة أم هاء ذكره في شرح المذهب (فإن عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المذنب أولى (و) الغسل (للدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بنى طوى رواه الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم بعرة أم قران (وللوقوف بعرفة) عشية (وبجدة لفة غداة النحر وفي أيام التشريق) الثلاثة (للمرمى) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسق الغسل لها فطعا للروائح الكريهة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيره وروى مسلم أن أسماء بنت عميس ولدت لمحمد بن أبي بكر بندي الحليفة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللإمام نظر في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنهما يريان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يستحب الغسل لرمي جمرة العقبة اكتفاء بغسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الأحرام تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يقيم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيم وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتنفذ الأبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجزعانة والحديبية وإن أحرم من موضع قريب منها كالتيمم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت ألطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام وردأوه (في الأصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه ينزع ويلبس واذن نزع ثم أعاده كان كالأستأنف لئلا يلبس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير في الأول بالجواز وفي التمهة بالاستحباب قال في شرح المذهب وهو غريب ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً (ولا بأس باستدأمة بعد الأحرام ولا يطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالموحدة واليهامة البريق وسواء في الاستدأمة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه القدية في الأصح) كالأخذ الطيب من بدنه ثم ردّه إليه والثاني لا يلزمه لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فعل عفوا ولو تطيب المرأة ثم لزمها عادة يلزمها إزالة الطيب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالضابطة فيه أكثر (وان تخضب المرأة للأحرام يدها) أي كل يدها إلى الكوع بالخناء لأنها قد ينكشفان وان تمسح وجهها بشئ من الخناء لأنها تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضب بعد الأحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا يخضب الرجل والخنثى للأحرام (ويجترد الرجل لأحرامه عن مخيط الثياب) لينتقي عنه لبدنه في الأحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويجترد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المذهب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب لغيره (ويلبس أزارا ورداء أيضين) جديدين والافسولين (ونعلمان ويصلي ركعتين) للأحرام وتغني عنهما الفريضة روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أحرم في أزار ورداء وأنه صلى الله عليه وسلم صلى بندي الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنازة حديث البسوا من ثيابكم البياض وقال

(قول) المتن ويستحب الغسل للحج ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكس على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فانه لم يردنهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب مع الأمر به قصد تركه تركه انتهى واغتسل الشافعي للأحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فأن له تأثيرا في جلاء القلوب وازها بدران القلفة يدرك ذلك أرباب القلوب الصافية (قول) المتن فان عجز الحج لآخره إلى بعد كان أولى ليم هذا أمر الأغسال (قوله) مستحبة لكل داخل محرم وكذا إحلال (قول) المتن غداة النحر طاهره أن وقته يدخل بالفجر (قوله) ويستحب أن يتأهب الحج ومن السنن السوالم أيضا قاله السبكي (قوله) وينبغي تقدم هذه الأمور لو كان جسا طلب تأخيرها (قوله) أي أزار الأحرام وردأوه ومثله ثياب المرأة (قوله) في الأول متعلق بقول المتن في الأصح (قول) المتن لكن لو نزع ثيابه الحج كذلك لو وضع يده عليه عهد الزمة القدية (قوله) لأنها ما عرفت بكشفها انتهى الأسنوي لأنها ما عرفت بكشفها انتهى والأسنوي أحسن (قوله) ويجترب بالرفع الحج أي فيكون التجرد واجبا وجوز غيره أن يكون منصوبا عطفًا على ما سلف فيكون مستحبا ويبادر بالنزع عقب الأحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الأذري وغيرهما

(قوله) أى استوت قائمة قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الأصحاب (٢١٦) عبروا عنه بالاخذ فى السير (قوله)

رفقة هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول) المتن فى طواف القدوم مثله غيره من الطواف المنسوب فيما يظهر أى فيجرب فيه الخلاف (قوله) ويرفع استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك الى تشويش على المصلين (قول) المتن وانظروا ليلك الخ أصله ألي ليلك فحذفت النون من المثني للاضافة والفعل مضمر وجوبا والمعنى على كثرة الاجابة لخصوص التثنية (قوله) ويستحب تكريرها ثلاثا وأن يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قوله) وهو مشى مضاف سقطت النون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وليس المعنى على التثنية فقط بل المراد كثرة الاجابة وأصل الفعل منها لبب فاستقلوا ثلاثا بات فأبدلوا التثنية ياء كما فى تطببت فقلوب الباء

(بأن دخول مكة الخ)

(قول) المتن دخولها الافضل أن يكون نهارا أو ماشيا وحافيا قال فى المجموع ويستحب اذا دخل الحرم أن يستحضر فى قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزبته على غيره وان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمنى على النار وآمنى من عذاب يوم تبعث عبادك واجعلنى من أولائك وأهل طاعتك (قول) المتن وان يغتسل قد سلف سنة هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كانت بين التثنتين وهى الى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتمالها على بئر مطوية بالحجارة أى مبنية والطى البناء وهو مقصور ويجوز تنوينه وعدمه باعتبار ارادة المكان والبقعة هذا اذا جعل طوى علما أما اذا جعل صفة

وجعل مع المضاف وهو ذو اسمها كان بالعرف لا غير

ابن المنذر ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم فى ازاره ورداءه ونعلين انتهى ورواه أبو عوانة فى صحيحه (ثم الافضل أن يحرم اذا انبعث به راحلته) أى استوت قائمة الى طريقه (أو توجه لطريقه ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعث به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهلنا أن نخرم اذا توجهنا (وفى قول يحرم عقب الصلاة) جالساروى الترمذى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب اكثر التلبية ورفع صوته) أى الرجل (بها) بحيث لا يضرب نفسه (فى دوام احرامه) هو متعلق باكثر ورفع أى مادام محراما فى جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصا (عند تغاير الاحوال ككوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة) بضم الراء وكسرهما و فراغ صلاة واقبال الليل والنهار و وقت السحر فالاستحباب فى ذلك متأكد روى مسلم عن جابر فى صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم انه لزم تلبيته وروى الترمذى حديث أنانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اسماع نفسها فان رفعت كرهه والخنى كالأرأة ذكره فى شرح المذهب (ولا تستحب) التلبية (فى طواف القدوم) والسعي بعده لأن فهمما أذكارا خاصة (وفى القديم يستحب فيه) وفى السعى (بلا جهر) ولا يلى فى طواف الافاضة خزمالا اخذ فى أسباب التحلل وتستحب التلبية فى المسجد الحرام ومسجد الخيف مبنى ومسجد ابراهيم يعرفه وكذا سائر المساجد فى الجديد ويرفع الصوت فيها (ولفظها ليلك اللهم ليلك لاشريك لك ليلك ان الحمد والنعمة لك والملك لا لشيء لك) لا لتباعد رواد الشيخان ويستحب تكريرها ثلاثا والقصد بليكن هو مشى مضاف الاجابة بدعوة الحج فى قوله تعالى وأذن فى الناس بالحج (واذا رأى ما يعجبه قال ليلك ان العيش عيش الآخرة) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين رواه الشافعى والبيهقى عن مجاهد مرسل لا ومعناه ان الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هى حياة الدار الآخرة (واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى ورفعا لك ذكرك أى لا أذكر الا وقد كرمنى لطبى ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) روى الشافعى والدارقطنى والبيهقى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلبيته فى حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال فى شرح المذهب والجمهور رضعفه

(باب دخوله مكة زادها الله شرفا)

(الافضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغتسل داخلها) الجائى (من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلى به الصبح ويغتسل ويحدث ان نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وفى رواية لمسلم ان ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارا ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله وروى ياعن ابن عمر وعائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتونين والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتونين وهى عند جبل فقيهة عان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين التثنتين وأقرب الى السفلى وهو مثلث الطاء أما الجائى من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بخومساقته من طريقه كذا ذكر فى شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها وصححه فى الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من انها

عليهم الصلاة والسلام (قوله) بعد رفع يديه أى وهو واقف (قول) المتن تشريفاً أى رفعة وعلا (قول) المتن وتذكيراً أى تقضياً (قول) المتن مهابة أى إحلالاً (قول) المتن وبراً قال الاسنوى والانساعى الاحسان (قوله) ومعنى السلام الأول الخ فى السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثانى من أكرمته بالسلام فقد سلم فخاراً بنا لسلام أى سلمنا بتحياتنا إيانا من جميع الآفات (قوله) وبناء البيت الخ توطئة لقول المتن يدخل (قوله) قال الرافعى وغيره فيه ان الذى كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب ابراهيم انتهى قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التى فيها باب الكعبة لقوله تعالى وأثواب البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهى أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول) المتن ويسد أطواف القدوم هو غيبة البيت وتحية المسجد تطلب أيضاً هنا وتحصل بر كعتى الطواف كذا قاله الاسنوى هنا تدل على عن القاضى أبى الطيب وسياق عن شرح المذهب ما يخالفه وفى السبكي ان دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذى ذكره الاسنوى ذكر السبكي أيضاً (قوله) وهذه المسئلة قد تسمى فاد الخ أى بخلاف قول المهاج ثم يدخل المسجد الخ فاد لا يفيد ذلك (قوله)

٥٥ ل ل لا يطلب من الداخل الخ لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وط
فان دخلها قتال الخ استدل الرافعي لذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محرم
وسلم أن يدخل مكة بغير إحرام ودفع بيان أصحابه أيضا في ذلك اليوم دخلوا بغير إحرام فان قلت قد
دخلها قتال فانما كان غير واتوا به لله

* (فصل للطواف بانواعه الخ) * (قوله) كطواف القدوم الخ من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم مجازاً ونسبه لظاهر النص أن التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله) كافي الصلاة في الخادم هنا يكره للمرأة هنا الانتساب في الصلاة * فائدة * الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً واذتركهما مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قوله) الآن الله قد أعل فيه الخ وجه الدلالة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً بداء أبي بكر رضي الله عنه ولا يظف بالبيت عريان وكنوا في الخاهلية يطوفون عراة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كالمخلوقا وكانت المرأة تشد على فرجها سيوها (قول) المان فلما أحدث الخ تنقل في الكفاية عن النص انه لو أغنى عليه وجب الاستئذان والوضوء وعلمه بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره * فرع * حكم الخارج الحاجة حكم الخارج للحدث قاله الماوردي (قوله) ويمر تلقاء وجهه من جملة ما خرج بهذا ان (٢١٨) يدار بالمرىض وهو متعلق على ظهره

وشقه الايسر لجهة البيت (قول) المتن
 مبتدأ والخ هو حال فيصير المعنى يجعل
 البيت عن يساره في حال ابتدائه بالحجر
 الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء
 بل ولا جوب الجعل في حالة عدم الابتداء
 كذا أورده الاسنوي ثم قال ومثله
 يعبر في محاذيا (قوله) بأن لا يقدم
 جزأ الخ أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز
 الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضر
 لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي
 في جهة الركن اليماني بذلك على ذلك
 مثله البعض الآتية عن العراقيين
 (قول) المتن فاذا انتهى اليه ابتدأ منه
 قضيته انه لا فرق في ذلك بين الجرد والسهو
 لكن قد ذكر في الصلاة انه لو قرأ
 النصف الثاني عمدا ثم قرأ الاول لا ينبي
 عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه
 ان التعمد اذا ابتدأ من الباب ودار حتى
 انتهى اليه لا يحسب له مرور من الحجر
 اليه حتى يعود الى الحجر ثانيا واذالم
 تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها
 وهكذا حتى ينتهي الى الطوفة قد عاذهما
 من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوي

* (فصل للطواف بأواعه) كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح إلا بها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب فيشترط) له (سترا لعمرة وطهارة الحدث والنجس) كما في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا نطق إلا بخير وراه الخ كما وقال صحیح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو عني ثوبه أو بدنه نجاسة غير معنوعة لم يصح طوافه وكذلك لو كان يطأ في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلته ما فيه مما عمت به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين الغرض عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك (فلو أحدث فيه توضأً وبني وفي قول استأنف) كما في الصلاة وفرق الأول بأن الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فإن قلنا في التعمدين فهنا أولى والأقول أن أحدهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ما سبق أن من سنن الطواف مولاته وفي قول أنها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا نوجب الاستئناف استحبه (وأن يجعل البيت عن يساره) وعمره تلقاء وجهه (مبتدئاً) في ذلك (بالجرا الأسود محاذياً) بالمعجة (له في مروره) عليه ابتداءً (بجميع بدنه) بأن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الامام والغزالي أن المراد بجميع البدن جميع الشئ الأيسر (فلو بدأ بعجز الحجر لم يحسب) فإذا انتهى إليه ابتداءً منه (ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب الجديد لا يعتد به الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه) ذكره العراقيون كذلك في الروضة كأصلها في المسألتين وفي شرح المذهب في الثانية أن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين انتهى وظاهر أن المراد بمحاذاة الحجر في المسألتين استقباله وان عدم المحجة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في الاستقبال المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عرف فيه ينبغي ولو استقبل البيت أو استند به أو جعله عن عينه ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره ومشى فمقرى نحو الركن اليماني لم يصح لموافقه (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب

ثم قال والفرق مشكل (قول) المتنازعة أنه أي مع البية حيث اعتبرت (قوله) وظاهر الخ فغير دعى الاسنوى حيث قال في الثانية والركن قد تكافؤ التصويرها ولا وقفه فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب أن المنكب يتحore مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله أن المراد الخ هو مستفاد من قوله بجميع بدنه وقوله أن أمكن ذلك (قول) المتن على الشاذر وإن الخ فلا يصح ما بعد ذلك لثبوتها تعلم أن الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله) وهو الجدار الخ كذا في الاسنوى وبه تعلم أن قول الكمال المقدسي في شرح الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير صواب ومن ثم تعلم أن البناء الذي يشبه الشاذر وإن الكائن الآن من الاسود إلى البياض ثم منه إلى الشامي محدثا وعنه منشأ وهم شارح الارشاد على أن الذي قاله هو ما في نفوس الناس فليقبله وقد يعتد به لأنه في نيتك الجهتين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للسألة وقال إن اختصاصه بجهة الباب قاله الرافعي تبعا للأمام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما مر في الأثر في تاريخ مكة انتهى

(قول) المني في موازاته احترز عن مشيه لاني موازاة الشاذروان كما في الجهة التي بين اليماني والركن الاسود وكذا التي بين اليماني والشامي (قوله) والصحيح قدرسته اذرع الى آخر الفتحة منها * فرع * لولا استقبال هذا المقدار في الصلاة لم تصح لانه غير قطعي وقد يشكك عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن الزبير فان قيل ذلك اجماع (٢١٩) قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول) المتن وجهه هو وجهه ويؤيده ان الجنب اذا ادخل يده

في المسجد لاثم عليه (قول) المتن سبعا هو في طواف التسلك اما النفل فحاول في الخادم جواز التطوع بطرفة واحدة وانه يجوز اطلاق التبة ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول) المتن ماشيا أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحب لو كان المطاف خاليا أن يقصر في الشيء ليكثر له الاجر (قوله) قال الامام الخ كذا نقله عنه الشيخان وأقرأه واعترضه الاسنوي بتصريحهم بتحريم ادخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعترضه النورى فقال في زيادة الروضة اذالم يغلب تجسيمهم كان مكروها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكرهية عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعذره وهو استفتاء الناس له وتعليم الناسك (قول) المتن ويستلم الخ قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول) المتن ولا يقبل الركنين الخ قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم واليماني فيه الفضيلة

والركن الشامي (أو من الجدار) السكائن (في موازاته) أي الشاذروان (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بـ كسر الحاء (وخرج من الاخرى) وهو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير (لم تصح طوفته) في المسائل الثلاث لانه فيها طائف في البيت لانه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر قبل جميعه من البيت والصحيح قدرسته اذرع فقط (وفي مسئلة المس وجهه) انه تصح طوفته فيها لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طائف بالبيت (وان يطوف سبعا داخل المسجد) ولو في آخرياته ولا بأس بالخائل فيه كالتساقية والسواري والاصل فيما ذكره الاتباع منه ما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث بن عمر نحوه الا المشي على يمينه وروى مسلم عن جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لا أدري اعلى لا اأج بعد حتى هذه (وأما السنن فان يطوف ماشيا) كما تقدم في الحديث ولا يركب الا لعذر كمرض وطاف صلى الله عليه وسلم راكبا في حجة الوداع كما رواه الشيخان ليراه الناس فيستفتوه ولو طاف راكبا لعذر جاز بلا كراهة قال الامام وادخل الهمزة التي لا يؤمن بتلوينها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لرحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فان عجز) عن الاستلام (أشار بيده) ولا يشير بالقم الى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها اذ لم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعصا ونحوها أشار بيده أو بشيء فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلوات في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب ان يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم اليماني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويقبل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر (وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايمانك وتصديقك بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله ابن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله ايماننا مفعول لا لا طوف مقدر (وايقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العائذ من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أو رده الشيخ أبو محمد دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي واليماني وأسقطها جميعا من الروضة (وبين اليمانيين اللهم آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) رواه أبو داود بلفظ ربنا بدل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله

الثانية والشاميان خاليان عن هذين انتهى وهو صريح في ان الشاذروان خاص بما بين الركن الاسود والشامي كما سلف قريبا (قول) المتن وبين اليمانيين اللهم قال الاسنوي الذي في الشرحين والحجر ربنا بدل اللهم وهو الوارد قدسه في الروضة فتبعه في المهاج

(قول) المتن وليدع بما شاء أى كفى الصلاة (قوله) وهى فيه أفضل أى أتوله صلى الله عليه وسلم بقول الرب سبحانه وتعالى من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذى وقال حديث حسن (قول) المتن وان يرمل فى الاشواط الخ قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله) ويستوعب (٢٢٠) نبه عليه لان عبارة الكتاب قد لا تفيد

(قوله) ومشي أى بها هذا كان فى طواف القدوم فلا ينافى ما سلف فى ركوبه لانه كان فى طواف الركن (قوله) كان للقدوم وسعى عقبه أى فالأول نظر الى الثانى لانتهائه الى تواصل الحركات بين الجبلين والثانى نظر الى انه أول لانه أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدوم متعلق بقول المتن وفى قول وقوله وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول) المتن مبرورا أى لا يخاططه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنبا مغفورا أى اجعل ذنبى مغفورا والسعى هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذى يشكر عليه (قول) المتن فى جميع طواف الخ أى فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعى وبحث الزركشى أن لا يلبس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول) المتن وكذا فى السعى بخلاف ركعتي الطواف لان هيئة الاضطباع مكروهة فى الصلاة (قوله) أى لا يطلب منها الخ ظاهره انه غير مكروه (قول) المتن الا أن يخاف ينبغي ان يكون خوف مخالطة النساء فى معنى لمسهن (قول) المتن وان يوالى الخ وجهه عدم الوجوب اعم اعباده يجوز ان يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاتها كالوضوء * فرفع * ولو فرق الاشواط على الايام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشى وذكر نصوصاعن

صلى الله عليه وسلم يقوله بين الركنين وفى المحرر والشرح رينا وفى الروضة أنهم ربنا (وليدع بما شاء) فى جميع طوافه (وما تفر الدعاء) فيه (أفضل من القراءة وهى) فيه (أفضل من غير ما تفره) وفى وجه انها أفضل من ما تفره أيضا (وان يرمل فى الاشواط الثلاثة الاولى بان يسرع مشية مقربا خطاه ويمشي فى الباقي) على هيئته لا اتباع كقتل ويستوعب البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشي أربعين طوافا كالأول ومحولا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل فى الثلاثة لا يقضيه فى الأربعين لان هيئتها السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعى وفى قول بطواف القدوم) لان ما رمل فيه النبي كان للقدوم وسعى عقبه فعلى القولين لا يرمل فى طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معتمر الاجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يدخلها حاجا إلا بعد الوقوف فان دخلها قبله ولم يرد السعى عقب طوافه للقدوم رمل فيه على الثانى دون الاول والحاج منها يرمل فى طوافه على الاول دون الثانى ومن أراد السعى عقب طوافه للقدوم رمل فيه على التواين واذا رمل فيه وسعى عقبه لا يرمل فى طواف الافاضة ان لم يرد السعى عقبه وكذا ان أراد فى الظاهر لانه غير مطلوب منه فتقول المصنف يعقبه سعى أى مطلوب أو محسوب واذا خاف للقدوم وسعى عقبه ولم يرمل فيه لا يقضيه فى طواف الافاضة فى الذبح وقيل الاظهر ولو طاف ورمل ولم يسع رمل فى طواف الافاضة لبقاء السعى عليه (وليقبل فيه) أى فى الرمل (اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيانا مشكورا) قال الراغبى روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أى ما أنافيه من العمل المحبوب بالذنب قال فى التنبية ويقول فى الأربعين رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ان أنت الاعز الاكرم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقننا عذاب النار (وان يضطبع فى جميع كل طواف يرمل فيه وكذا فى السعى على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفيه على) منكبيه (الايسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو العنبر روى أبو داود عن ابن عباس باسناد صحيح كقوله فى شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر وا من الجعرانة فرملوا بالبيت وجعلوا أردبتهم تحت آباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقيس السعى على الطواف بجامع قطع مسافة ما موربتكزرها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا ترم المرأة ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك قال فى شرح المذهب والخشى فى ذلك كالمراة (وان يقرب من البيت) تبركبه (فلوفات الرمل بالقرب راحة فالرمل مع بعد أولى) لانه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموئدها (الا أن يخاف صدم النساء) بحاشية انطاف (فالتسرب بالرمل أولى) تحرز عن مصادمتهم المؤدية الى انتفاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء يخاف مصادمتهم فى الرمل فتركه أولى ولو كان من يشوته الرمل مع القرب لراحة يرجو فرجة وقف ليجدها فيرمل فيها (وان يوالى طوافه) وفى قول تجب موالاته كإسباق فيطل بالتفريق التثنية بلا عذر وقال الامام وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه تفريق فيها تفريق بعذر (و يصلى بعده

الشافعى صريحة فى المنع (قوله) وفى قول تجب موالاته الخ ان قلت ما وجه هذا كذا هنا مع انه سبأى قلت ليعلم ان محل ركعتين القولين فى التفريق الكثير بلا عذر (قول) المتن ويصلى بعده ركعتين أى بنية ولم يستغن عنها كالطواف فى الحج لانها ليست من جنس افعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجريان النيابة فيها فى الحج عن الغير

(قول) المتخلف المقام أى فهم فى المسجد أفضل من المنزل وإن كانت نافلة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما فى الكعبة زادها الله شرفاً وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه فى المسجد * تنبيه * أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما فى الحجر * الظاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذى فى الحجر فى البيت ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت (قول) المتن وفى قول نجيب الموالاته أى لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها وقال خذوا عني مناسككم ثم حمل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعي قبل الركعتين اتفاقاً (قوله) وعورض بمافى الخ (٢٢١) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخيرنا فى هذا الحديث وأيضاً انظر هل ذن من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصاً أم لا

ركعتين خلف المقام يقرأ فى الأولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية الاخلاص) للاتباع رواه فى غير القراءة الشيخان وفيها مسلم (ويجهر) بها (لبسلاً) ويسرهما (وفى قول نجيب الموالاته) كما تقدم (والصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فعلها تلا قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى رواه مسلم فأفهم أن الآية أمرة بها والامر للوجوب وعورض بمافى حديث الصيحين المشهور هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجبر تركها بدم * تنبيه * لا تجب النية فى الطواف فى الأصح لأن نية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم فى الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء صح طوافه فى الأصح أما الطواف فى غير حج وعمرة فلا يصح بغير نية بلا خلاف ذكره فى شرح المذهب (ولو حمل الحلال محرماً) لرض أو غيره (وطاف به حسب) الطواف (للمحمول) وكذا الوجه محرم قد طاف عن نفسه والا) أى وإن لم يكن طاف عن نفسه (فالأصح) أنه إن قصده للمحمول (فه) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا مخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف إلى غرض آخر أو الثانى يقع الطواف للعامل وهو مخرج على عدم اشتراط ما ذكره الثالث يقع لهما لأن أحدهما دار والآخري به (وإن قصد لنفسه أو لهما فللعامل فقط) قاله الامام وحكى اتفاق الأصحاب عليه فى الصورة الأولى وحكى البغوى فى الثانية وجهين فى حصوله للمحمول مع الحامل لأنه دار به ولو لم يقصد واحد من الأقسام الثلاثة فهو كالأول قد نفسه أو كلهما أى فيقع للعامل فقط ويؤخذ مما ذكر أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقع له فقط وفى شرح المذهب لو كانا محرمين ونوى بالطواف فأقوال أصحها وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثانى عن المحمول فقط والحامل كاللابة والثالث عنهم النية ما مع الدوران ويقام بهما الحلالان النوايان فيقع للعامل منهما فى الأصح

* (فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) * استحباباً (ثم يخرج من باب الصفا للسعى) بين الصفا والمروة للاتباع فى كل ذلك رواه مسلم (وشروطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعى سبعاً ذهاباً من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) للاتباع فى كل ذلك وقال أبداً أبداً الله به رواه مسلم (وأن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أى بين السعى وطواف القدوم كفى المحرز (الوقوف بعرفة) بأن يسعى قبله للاتباع المعلوم من الأحاديث فى هذا وفى طواف الركن فى العمرة ويقاس به طواف الركن فى الحج (ومن سعى بعد) طواف (قدوم لم بعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي صلى الله

٥٦ ل الح الرفعة وغيره تنبيه بما إذا نوى للمحمول أو أطلق وعليه مشى شيخنا فى شرح المنهج وغيره (قول) المتن قد طاف عن نفسه أى الطواف الذى شمله الأحرام من قدوم وركن كذا فى الاستوى ثم هذه الصورة أيضاً بآنى فيها بحث ابن الرفعة المذكور

* (فصل يستلم الحجر) * قال الرافعى رحمه الله ليكون عهده الاستلام كأن أول شئ استدأ به الاستسلام انتهى ولم يذكر وأهنا تقيلاً ولا سجوداً فلعل سببه المبادرة إلى السعى (قوله) بما بدأ الله به أعلم أن الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا فإن الله كتب عليكم السعى وغير ذلك (قول) المتن بعد طواف ركن أو قدوم أفهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كن أحرم من مكة ثم طاف نفلاً أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفى المسئلة كلام فى شرح الارشاد وغيره

(قوله) وفي التنزيل متعلق بقوله أي سعيه (قوله) وقال الشيخ أبو محمد مكرهة واعتمده السبكي (قوله) ثم دعابن ذلك انظر ما معني هذه العبارة وكانت المراد انه لما يفرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين بما شاء (٢٢٢) ثم وجدت نص البويطي مصرحا

ذكره الاذيعي في القوت (قول) المتن وان
يشي الخ قال في الكفاية انما جاز ترك
العدو في محله لان ابن عمر رضي الله عنهما
مشي بين الصفا والمروة وقال ان مشيت
فقد رأيت رسول الله يشي وان سعت
فقد رأيت رسول الله يسعي وأنا شيخ
كبير (قوله) ولا يشترط فيه الطهارة
الخ استدلل على ذلك بقوله صلى الله عليه
وسلم افعل ما يفعله الحاج غير ان
لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف
بالنهي فعلم ان السعي غير داخل فيه
ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من
شرطه ذلك كالوقوف قال ابن الرفعة في
الكفاية (قوله) أخذ بالاقل أي ولو
كن بعد فراغهما لانه في النسك

* (فصل يستحب للامام) * (قول) المتن
بالغدو الى مني يؤخذ منه ان الذهاب
قبل الزوال لان العرب تقول غدا فلان
لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب
بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور
وفيه قول بأنه بعد صلاة الظهر بمكة يوم
التروية (قول) المتن ويعلمهم ما أمامهم
الى آخره ويأمرهم فيها بطواف الوداع
ثم ان كان الخطيب محرما افتتح الخطبة
بالتلبية والاف بالتكبير (قول) المتن
منى سمعت بذلك لكثرة ما يعني فيها من
الدعاء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ
وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات
وقوله ويتنزه بها قال الرافعي هو هبة
وليس بنسك يجب بدم والغرض منه
الاستراحة للسمر من الغدا الى عرفات
من غير تعب قال في شرح المذهب ولا
خلاف في انه سنة (قول) المتن ثم

عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول أي سعيه وفي التنزيل فلا جناح
عليه أن يطوف بهما وعبارة المحرر كالشرح لم يستحب اعادته بعد طواف الركن فهي خلاف الاولى
وقال الشيخ أبو محمد مكرهة (ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة قدرا مائة) لما روى مسلم عن
جابر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت وانه فعل على المروة كما فعل على
الصفا قال الشيخ في التبيين والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلق عقبيه بأصل ما يذهب منه
ويصلق رؤس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة (فاذا رقى) يصكسرا القاف (قال الله
أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء دنيا ودنيا
قلت (ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا والله أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضا الدعاء ثالثا
وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره
وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز
وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم عاد بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى
ويميت عقبه وله الحمد (وان يشي) على هيئته (أول السعي وآخره ويدعو) أي يسعي سعيًا شديدًا
(في الوسط) لقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى
حتى اذا سجدنا مشى الى المروة (وموضع النوعين) أي المشي والعدو (معروف) هناك فيمشي حتى
يقبى بينه وبين الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على يساره قد رست أذرع فيعدو حتى يتوسط بين
الميلين الاخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فيمشي حتى
ينتهي الى المروة واذا عاد منها الى الصفا مشى في موضع مشبه وسعى في موضع سعيه أولا والمرأة لا تسعي
ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ان لبأت الاعزال اكرم وأنوالى بين
مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكبا ولو شك
في عددا ما أتى به من مرات السعي أو الطواف أخذ بالاقل ولو كان عنده أنه أتى فأخبره ثقة ببقاء شيء
منها لم يلزمه الايمان به بل كن يستحب

* (فصل يستحب للامام) * اذا خرج مع الخليل (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبابكر رضي الله عنه أميرا على الخليل في السنة التاسعة من الهجرة سفق عليه (ان يخطب
بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو الى منى ويعلمهم ما أمامهم من
الناسك) الى الخطبة الثانية الآتية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم
التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم رواه البيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب ويوم
التروية اليوم الثامن ولو كان السابع يوم الجمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرجهم من غد) لا تباع
رواه مسلم بعد صلاة الصبح وان كان يوم الجمعة فقبل الفجر (الى منى) ويتنزه بها فاذا طلعت الشمس
فصدوا عرفات قلت كما قال الرافعي في الشرح (ولا يدخلون ابل يقيمون بقرعة بقرب عرفات حتى تزول
الشمس والله أعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم
في أولهما ما أمامهم من الناسك الى خطبة يوم النحر ويجرحهم على اكثار الدعاء والتهليل بالموقف

يخطب الامام الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نزل بقرعة حتى اذا راغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي ويخففها
فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم ركع صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت
الصغرة قليلا

(قول) المستثنى ثم يصلي بالناس الظهر الخ ويسر فيهما خلافاً لابي خنيفة (قوله) والجمع للسفر أى وأما القصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الأصحاب رضى الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا قد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قوله) ويقصرهما أيضاً المسافرون ولا يصرون في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازماً على العود إليها للطواف وغيره وإن كان مقبلاً قبل ذلك المستوطن بها إذا خرج قاصداً السفر إلى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها وطنه ونية العود إليه دواماً فاطعة فكيف بها ابتداءً هكذا ظهر لي ولم أره مسطوراً وقد حدث الآن أقامتهم بحجة قبل المناسك أياماً وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضاً فليتأمل (قول) المستثنى ويقفوا منصوب عطفاً على يخطب فاقضى أنه مستحب مع انه ركن والجواب (٢٢٣) أن قوله إلى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف أفراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى

ما قاله الشارح * تيسره * أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لسكونه ذكره فيما سبق (قول) المتن ويدعو من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروايات اللهم أنت تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلايتي ولا تخفى عليك شئ من أمري أسألك مسألة المسكين وأتهدل اليك أيتها الدليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف رداء من خضعت لك رقبته وفاضت عبرته وذل لك جسده ورغمك أنفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقياً وكن لي رؤفاً رحيماً يا خير المسؤولين ويا خير المعطين لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (قول) المتن وأخروا المغرب قال الأسنوي نقل عن الأملاء أن ذلك في حق من قصد المصير إليها حالاً والافق قد مضى ونوزع أي بدلالة النص كما في النسك (قول) المتن وإن كان ما رآه في طلب آبق أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وطلب الآبق إلى أن الصرف لغرض آخر لا يصرف قال الإمام ولم يجز وافية الخلاف في صرف الطواف

ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم إلى الثانية ويأخذ المؤذن في الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قيل من الإقامة وقيل من الأذان وصححه في الشرح الصغير والروضة وفيه حديث رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً) للاتباع واه مسلم والجمع للسفر وقيل للنسك ويقصرهما أيضاً المسافرون بخلاف المسكين وتفعلاً والخطيبان قيل بنمرة والجمهور بمسجد ابراهيم وصدره من عرنة وآخره من عرفة ويميز بينهما خفرت كافرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) أي الامام أو منصوبه والناس بعد الصلاتين (بعرفة إلى الغروب) للاتباع واه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالخنزرات نخوميل (ويدكر الله تعالى ويدعو ويكثر التهليل) روى الترمذي حديث خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) للاتباع واه الشيخان والجمع للسفر وقيل للنسك ويذهبون بسكنة وقارفين وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أي المحرم (يجز من أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم ونفتها هنا وعرفة كلها موقف واه مسلم (وإن كان ما رآه في طلب آبق ونحوه) كدابة شاردة أي لا يشترط فيه المكث ولا أن يصرفه إلى جهة أخرى قال الامام ولم يذكر وافية الخلاف السابق في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغنى عليه) فلا يجزئه ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقيل يضروا ولم يعلم أنها عرفة أخره وقيل لا (ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعد مضى زمان امكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني لا يبقى إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل للأول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج واه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المهذب ليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دماستحباً) خروجاً من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لأنه ترك نسكاً

ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة هذه الحاشية سطرناها قبل رؤية ما في الشرح (قول) المتن أهلاً للعبادة قال الأصحاب يشترط أن يكون أهلاً لها أيضاً عند الاحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للعلق وقيام كونه نسكاً الاشتراط قاله العراقي (قوله) وقيل يضرب أي بناء على أن كل ركن يحتاج إلى نية (قوله) وقيل بعد مضى الخ اعلم أن الأسنوي ساق حديثاً صحيحاً عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فان تمسكاً بالحديث لمنا ذلك وان تمسكاً بالفعل وجعلناه مبنياً للامار من النهار المذكور في الحديث لزمنا أن نعتبر اسكان الصلاة كصلاة العيد للاختصاص فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معاً انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعاقبة شئ أن تكون في وقت ذلك الشئ (قوله) ويدل للأول عن دليل الثاني وهو العمل

(قوله) ورجح القطع به ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول) المتن غلطاً مفعول لاجله سئل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حالاً قاله الاسنوي وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط اتحاد مع العلل في الوقت (قوله) لظنهم حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جهلاً لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير معتبر في اقتضاه كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قوله) هلال ذي القعدة عبر غيره بذى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ (٢٣٤) فكانه أراد نسبتها اليها باعتبار انه تطلب

رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بها نوع ارتباط صحيح للاضافة أو مراده ان هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحج كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحج رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عاشر (قول) المتن أخرأهم أى بالاجماع (قول) المتن فيقصون أى فانهم يقصون ولا يصح نصبه (قوله) قال الرافعي وهذا غير مسلم قال الأذري ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطا ثم انكشف الحال قبل الزوال قال الأذري والظاهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله) وسكت على ذلك في الروضة صحيح في شرح المذهب الاجزاء ثم قضية كلامهم ما سمع البيهقي وقضية رمضان عدم سماعها في الفرق (قوله) والثاني الخ قال الاسنوي عليه الاكثر (فصل) * ويتون بمزدلفة هي ما بين ما زمني عرفة ووادي محسر وكلها من الحرم وتسمى جمعاً والسنة الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللعيد كما سلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان المبيت به اركان والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية

هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فان عاد) الى عرفة فكان انهما عند الغروب (فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليل في الاصح) ورجح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لان النسك الوارد للجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته والخلاف في الروضة وأصلها مبني على الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) لظنهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي القعدة فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال أهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أخرأهم) وقوفهم (الا ان يقولوا على خلاف العادة) في الحجج (فيقصون) هذا الحجج (في الاصح) لانه ليس في قصائهم مشقة عاتية والثاني لا يقصون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الامر قبل الزوال من العاشر فوقوا بعده قال في التهذيب المذهب انه لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين الفوات قال الرافعي وهذا غير مسلم لان عاتية الاصحاب ذكرها انه لو قامت البيهقي على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتكفون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كما لو قامت البيهقي بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على انهم يصلون من الغد العيد فاذ لم تحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لم يشك في اليوم العاشر وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في) اليوم الثامن وعلوا قبل فوت الوقوف وجب الوقوف في الوقت وان علوا بعده (أى بعد فوت الوقوف) (وجب القضاء) لهذا الحجج (في الاصح) والثاني لا يجب كما في الغلط بالتأخير وقرى الاول بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما وقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يصح كون بالغيم المانع من رؤية الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقوا بغير عرفة لم يصح حجهم

(فصل) ويتون بمزدلفة * لتتابع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بان كان بها في النصف الاول فقط أو ترك المبيت بها أصلاً (أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند الغروب قال في الروضة والظاهر وجوب الدم بترك المبيت وقال لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الام وفي قول يشترط معظم الليل (و يست تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرى واجرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن عائشة ان سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها المروفي لعرفات ويدل لعدم الركبة سقوطه عن المعذورين قيل وعبرة السكاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف بالدم وبعده (قول) المتن وفي وجوبه الخ نظريه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يمتد الى الناطر اليهما الثاني ان قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المنهاج (قوله) حصل المبيت أى حصل ما يمنع من وجوب الدم وان لم يسم ميئنا (قوله) وفي قول يشترط معظم الليل هذا قال الرافعي انه الاظهر ثم استشكله من جهة انهم لا يصلون اذ دلفة الاقرب من ربع الليل والدفع بعد ان تصافه جاز

(قول) المتن ومن لا شعر برأسه لو كان عدم الشعر ناشئاً عن إزالته قبل دخول وقته ولكنه يثبت بعد ذلك فظاهر أنه يستحب له أمرار موسى الآن وليكن متى بات هل يجب حلقة هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول) المتن ثم يعود إلى منى أى قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه بنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول) المتن ولا يختص الذبح بزمن أى ولكن يختص بالحرم (قول) المتن بوقت الاضحية أى فوقته إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فيمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الاضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام في عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيرها إلى وقت الاضحية وكذا عمرة القضاء لا بد أنه (٢٢٦) ساق فيها وفي حد طر أنه نحر بالمروة ولم

يؤخره لوقت الاضحية فليأتى ما دل ذلك فانه مشكل على المذهب (قول) المتن وسيأتى إلى آخره يريدان كلام الرافعي رحمه الله اختلف الصواب الأخير قال الاسنوي الهدي يطلق على ذماء الجبرانات والمخطورات وعلى ما ساق تقر بأفلا قول لا يختص بزمن والثاني يختص بوقت الاضحية فالأول أراد المحزر والثاني أراد فيما يأتي قال وقد أوضح الرافعي ذلك في آخر باب الهدي من الشرح الكبير غاية الأمر أنه لم يفصح في المحزر عن المراد فظن النوى رحمه الله أن المسئلة واحدة فاعترض في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول) المتن على الصواب أى في كلامه المختصر في المحزر (قوله) ما سبق تقر بالي الله تعالى أى لا ذماء الجبرانات (قول) المتن لا آخر لوقتها لأن الأصل عدم التأخير قال الاسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الاسنوي بقاءه محرماً دائماً كما اقتضاه كلام الشيخين قال لأن من فاته الحج منعوه من ذلك لأن ذلك كابتداء الأحرار في غير أشهره ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال من

عنه في دفعة أو دفعات قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين أى شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (أمرار موسى عليه) تشبهاً بالخالقين (فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع رواه مسلم (وسعى إن لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما تقدم أن من سعى بعده لم يعدده وسيأتى أن السعى ركن (ثم يعود إلى منى) ليبيت بها (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسبق ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب روى مسلم أن رجلاً جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلقيت قبل أن أرمي فقال أرم ولا حرج وأنا آخر فقال اني أقضت إلى البيت قبل أن أرمي فقال أرم ولا حرج وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج وأنه قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج وعلى القول بأن الحلق استباحة محظور ولو فعله قبل الرمي والطواف معالزمة الفدية لوقوع الحلق قبل التحلل (ويدخل وقتها) يعني غير الذبح لما سيأتى فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم أقاضت وقيس الباقي منها على ذلك (ويسبق وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخاري أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) للهدي (بزمن قلت الصحيح اختصامه بوقت الاضحية وسيأتى في أخبار باب محرمان الأحرار على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح والمراد به ما سبق تقر بالله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الاضحية أنها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدي ومن لم يكن وقال العبد رى لا أضحية في حقه كالأضحية بصلاة العيد من أجل حجه انتهى وفي شرح التنبيه للحج الطبري عن الإمام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعى) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يفعل قبل (حصل التحلل الأول) من تحلل الحج (وحل به اللبس والحلق) ان لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكري المحزر ستر الرأس دون الحلق (وكذا الصيد وعقد النكاح) يحلله (في الأظهر قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الأظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم

قال بالجواز في مسئلتنا محل بعد التحلل الأول فيما يظهر لي ولا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واعترض الاسنوي مقالته في بأن وقت الحج يخرج بطلوع فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقاً قبل الأفضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره أنه يجوز الأحرار بالنافلة في غير وقت الكراهة ثم يمدّها وذلك نظير مسئلتنا (قوله) وذكري المحزر راجع إلى في المنهاج ذكر ما تركه وترك مادكره (قوله) وكذا نقل عنهم في المباشرة أعلم أن من قال بالنحر في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الأولين بتعلقه ما بالنساء وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا رميت الجمره فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وعلل الصيد بهوم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر إلى أنها من الحرمات التي لا يوجب تعاطيها إفساداً فكانت كالخلق

(قوله) وهو الجماع فيمادون الفرج كالمقبلة أن الاظهر تخريجها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلةين
أكل وشرب وبعل * (فصل اذا عاد الخ) * (قوله) وفي قول يستحب هو الذي مال اليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتصافا وقول
المتن وجب قال الاسنوي هو (٢٢٧) من تصرفه وبعبارة المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول) المتن بزوال الشمس قال في شرح

المذهب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله
أي رمى كل يوم يعني ليس المراد جميع رمى
أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي
يخرج هو وقت الاختصار وأما وقت
الجواز فهو باقي آخر أيام التشريق
كسباني ايضاحه (قول) المتن ويشترط
رمي السبع الخ هو يفيد أن العبارة
في العدد بالرمي لا بالوقوع فلورمى مرتبة
ثم وقعا معا أو سبقت التأخرة مع خلاف
ما لورماهما معا وان وقعا مرتبة (قول)
المتن واحدة واحدة ربما يقتضي عدم
الاجزاء في مالورماها معوبة بغيرها
وهي كذا حتى أتى على السبع وليس
مرادا (قول) المتن وان يسمى رميا
فيلربما يستغنى عن هذا بقوله أولا
ويشترط رمي السبع واحدة واحدة
(قوله) ويشترط قصد الرمي قضيته انه
لورمى الى العلم المنصوب في الجمرة فأصابه
ثم وقع فيه لا يجزئ قال الحب الطبري
وهو الاظهر عندي ويحمل الاجزاء لانه
قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي
والثاني أقرب قال الحب الطبري ولم
يذكر الرمي ضابطا فينبغي ان يرمى في
أصل العلم وقربا منه وهو مجتمع الحصى
دون ماسال (قول) المتن والسنة أن
يرمى الحل لكن لا على هيئة الخذف قاله
النووي رحمه الله ويسن ان يرفع يده
اليمنى حتى يرى بياض إبطه وان يستقبل
المقبلة في رمى أيام التشريق بخلاف رمى
يوم النحر فانه يستبطن الوادي ويجعل
المقبلة عن يساره وعرفات عن يمينه

في المباشرة فيمادون الفرج كالمقبلة أن الاظهر تخريجها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسئلةين
قال وفي التطيب طريقتان أشهرهما أنه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم
نثبت فالذهب انه يحل بل يستحب أن يتطيب لعله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طهيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث يتفق عليه
بلفظ كنت أطيب والذهب ملحق بالتطيب (واذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حاصل التحلل الثاني
وحل به باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيمادون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم واذ قلنا
الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول باحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي
وابن ماجه حديث اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى البيهقي حديث اذا رميت
وحلقت وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعف والحكمة في
ان للعج تحللين بخلاف العجزة انه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فابيع بعض محرراته في وقت وبعضها
في آخر
* (فصل اذا عاد) * بعد الطواف يوم النحر (الى منى بات بها المبيت التشريق) الاولين والثالثة
أيضا (ورمى كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحادى عشر وثانية وثالثة (الى الجمرات الثلاث
كل جرة سبع حصيات) فمجموع المرمى ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من
الاحاديث الصحيحة (فاذا رمى اليوم الثاني فأراد النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز
وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) قال تعالى فن تجعل في يومين فلاثم عليه (فان لم ينفر)
بكسر الفاء (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) كرواه مالك في الموطأ عن ابن
عمر وعلم بما ذكر وجوب المبيت والرمي الى الجمرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل معظم انيل وفي
قول المعتبر كونه حاضرا طلوع الفجر (ويدخل رمى التشريق بزوال الشمس) أي رمى كل يوم من
الثلاثة بزوال شمسها للاتباع رواه مسلم (ويخرج بغروبها) لعدم وروده بالليل (وقيل يـ في)
في اليومين الاولين (الى الفجر) كما يبق الوقوف الى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت المناسك
بغروب شمسها ويخطب الامام مبنى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمى أيام التشريق وحكم
المبيت وغير ذلك وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويودعهم (ويشترط
رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع رواه البخاري (وترتيب الجمرات) بأن يرمى أولا الى
الجمرة التي تلى مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جمرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وككون
الرمي حجرا) لذكر الحصى في الاحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزي بأنواعه كاللذان والبرام
والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص كالباقوت والعقيق في الامح ولا يجزئ الاؤلؤ وملايس بحجر من
طبقات الارض كالآمد والزرنيخ والحصى وما ينطبع كالذهب والفضة وغيرهما (وان يسمى رميا فلا
يـ في الوضع) في الرمي لانه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمى في الهواء فوق
في الرمي لم يعتد به (والسنة أن يرمى بقدر حصى الخذف) لما تقدم في جمرة العقبة وروى مسلم

ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نسبة النسل ولو وقعت في غير الرمي ثم تدرجت اليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت
وكان الفارق احتمال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت الى الرمي لم يضر فان استقبل القبلة
في رمى جمرة العقبة أيام التشريق لأعلم له مسند اولورمى بأصغر من حصى الخذف أو بأكبره

ت الرمي بحث السبكي أن يكون المراد الوقت الى التضرع على قول الاداء (قول) المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر رأى عليه وسلم يجوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفرق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لم يكن لم يرخص لهم في لافي تأخير يومين (قوله) وعلى الاداء الخ قال الأسنوي اذا قلنا بالاداء جاز تأخير يوم ويومين لضعفه بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثالث لضعفه مع اليوم الاول كانه في الكبير عن الامام وحزمه في الصغير انتهى (٢٢٨) والذي صححه الروايات خلافه في التقديم

حديث عليكم بحصى الحذف وهو دون الاغلة طولا وعرضا في قدر الباقي (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلو خرج وخرج منه لم يضر (ولا كون الرمي خارجا عن الجرة) فلو وقف في طرفها ورمي الى الطرف الآخر جاز (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرحى زوالها قبل خروج وقت الرمي (استناب) ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستناب الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عذر المستناب بعد رمي النائب والوقت باق فليس عليه إعادة الرمي وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا وما بعده الى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) أو يومين عمدا أو سهوا (تدارك) في باقي الايام على الاظهر) فتدارك الاول في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء الجارة للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء لا يتأقت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لان ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويجرى الوجهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء فقيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالاداء اليق وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولادم) مع التدارك وفي قول يجب الدم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضى ويفدى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لان الرمي فيها كالثاني الواحد وفي قول يجب ترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لقوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في الذمة (والمذهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل انما يكمل في وطيفة جرة كما يكمل في وطيفة جرة يوم النحر وفي الحصة والحصتين على الطريقتين الاقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهرها ان في الحصة الواحدة مد طعام واثني درهما والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك * تنبيه * يجب وفي قول يستحب في ترك المبيت ليالي التشرى دم وفي قول في كل ليلة دم وعلى الاول في الليلة مد وفي قول درهم وفي آخر ثلث دم وفي الليلتين ضعف ذلك ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لانه لم يترك الا ليلتين والاصح وجوب الدم بكامله لترك جنس المبيت بمنى قال في شرح المذهب وترك المبيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير المعذورين أمّا هم كأهل سقاية العباس ورعاة الابل فلم يترك المبيت ليلتي منى من غير دم روى الشيخان عن

بانه الصواب وبه قطع (وله) على الزوال أي ولو - عبارة المنهاج (قوله) لا بالليل سكنت عن قبل مرتضى الكبير بالمنع على وهو مشكل مع تجويزه الاداء وأيضا فالنهار محل له فكيف يمنع فيه ويجوز كما لا يتدارك بعدها أي الوقوف (قوله) وفي قول اذا جعلناه قضاء (قوله) بالاربعة (قوله) في وهي سبعة وهذا ساقط خامسا وجعل الثاني ان مدما كاملا والثالث ليوم في دم والرابع ان الثلاث رات الثلاث فاذا ترك لم واحد كل الدم وفي رتين الاقوال في الشعرة هي وكله مأخوذ من كلام الله (قوله) كما يكمل أي (له) فلم يترك المبيت لهم في يوم وبأقواه في الثاني يرخص لهم في ترك رمي في شرح المذهب وقال محل آخر بعد ذلك ان هذا ريجهم يجوز تأخير الرمي عذارا واجب بأن مسئلة ترك الرمي الى ترك المبيت سبب الاشكال خلط

فان طريقة البغوي ان التدارك قضاء والجمهور اداء والبغوي مع أرباب العذر من الزيادة على يوم فتبعه الرافعي ابن مفرغ على طريقته من القضاء في الاشكال وقال السبكي الاداء أو القضاء أمر اصطلاحي فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز واختار انه يحرم تأخير رمي كل يوم عذر غير وبه لغیر المعذور مع القول بأن التدارك يكون أداء (قوله) ورعاة الابل حاول بعضهم

ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس ان يبيت بمكة الى ابى منى لاجل السقاية وروى مالك
وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدي انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الابل ان يتركوا
المبيت بمعنى الحديث قال الترمذي حسن صحيح واذا ترك رمي يوم النحر في تداركه في أيام التشريق
طريقان أحدهما انه على القولين في تدارك رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لانه أثر في التحلل بخلاف
رميها وعلى التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال وجوب الترتيب بعده
كما صرح بذلك المصنف كإباحة المصالح في مناسكهم ما (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ
النسك (طاف للوداع) روى البخاري عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج
طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا يفرق أحد حتى يكون آخر
عهده بالبيت أي الطواف بالبيت كإرواء أبوداود قال في شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع
الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للأفاضة ثم للوداع
ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته الى وطنه فقبل يحزنه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان
وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام أصحاب انتهى ومن لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة
كالسبي يرسفرا والافاق يريده الرجوع الى وطنه طاف للوداع أيضا في الأصح تغليبا للمعروم وتشبيها
لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام والثاني يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه
بذي النسك ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أي الى مسافة
القصر وفي شرح المذهب ودونها على الصحيح (ولا يملك بعده) حديث ابن عباس السابق فان مكث
غير اشتغال بأسباب الخروج ككثرة أوقضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض اعاده
وان اشتغل بأسباب الخروج ككثرة الزاد وشد الرحل ونحوه ما لم يتحج الى اعادته قال في الروضة
ولو أقيمت الصلاة فصلاها لم بعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفي قول سنة لا يجبر) أي
لا يجب جبره لكن يستحب (فان أوجبا فخرج بلا واداع فعاد قبل مسافة القصر) وطاف (سقط
الدم) كالجواز للميقات غير محرم ثم عاد اليه (أو) عاد اليه (بعدها) وطاف (فلا) يسقط
(على الصحيح) لاستقراره والثاني يسقط كالحالة الاولى وينبغي العود فيها ولا يجب في الثانية
(وللعائض التفريلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس ان يكون
آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطه لمكة لمزمها العود
والطواف أو بعده فلا والنساء كالحائض في ذلك ذكره في شرح المذهب (ويستحب ما عزه من)
للاتباع رواء الشيخان وروى مسلم حديث انها مباركة انها طعام طعم زاد أبوداود الطيالسي في مسنده
وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) ففي حديث من حج ولم يزرني فقد
جفا في رواء ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زيارته وجبت له شفاعتي
ومفهومه انها تجوز لغير زائره وفي شرح المذهب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات
فاذا انصرف الحاج والعلمرون من مكة استحب لهم استحبابا مأمورا أن يتوجهوا الى المدينة لزيارته
صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها في طريقه من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا أبصر
أشجارها مثلا ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي
ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد بحسب المنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويعبده
نحو أربع أذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق
الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) لانه أثر في التحلل أي فلا يقاس
عليها (قوله) وجوب الترتيب بعده الضمير
فيه راجع للزوال من قوله وجوازه
قبل الزوال (قول) المتن طاف للوداع
لو آخر الحاج طواف الركن حتى انتهى
أمره من البيت والرمي ثم دخل مكة
فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك
عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره
(قوله) وهو واجب أي الحديث ابن
عباس وقوله وفي قول سنة استدلل به بأنه
لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض
لان الفداء لا يفرق الحال فيه بين
المعذور وغيره كما في ترك الرمي قال السبكي
لا طعن أحد يقول بأنه يجبر اذا لم يجعله
نسكا فان قيل به فهو في غاية الاشكال
واختارانه من المناسك لذلك وأجاب
عن عدم مله من المقيم بمكة بأن شرطه
ارادة فراقها ولم يوجد وحمل النسك في
حديث المهاجر على غير التابع (قوله)
ما لو عاد ومات مثلا قبل الطواف فان الدم
لا يسقط (قول) المتن ويست أي في
سائر الاحوال لا يغيب طواف الوداع
خاصة ويست دخول الكعبة من غير
ايداء قال الحلبي واذا دخلها يجزئ ساجدا
قال بعضهم هو موجود شكر (قول)
المتن وزيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد فراغ الحج عن العبد روى
المالكي ان زيارته صلى الله عليه وسلم
أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس
قال في القوت ويكره مع الجدار باليد
وتقبيله وكذا الصافي البطن أو الظهر
بالجدار قال ولا تغتر بمن يفعل ما يخاف
ذلك (قوله) وأقل السلام عليه السلام
عليك الخ واذا حمل أحط سلا ما يقول
السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن
فلان ويحذو لك قاله السبكي

* (فصل أركان الحج الخ) * (قوله) أى نية الدخول قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملازم للركبة (قوله) لتوقف التحلل عليه أى مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قوله) لشمول الأدلة قال الاستوى بدله قياسا على الحج (قول) المنع على أوجه هو جرح قلة لأن الكيفيات ثلاث (قوله) على وجه متعلق بقوله ويضم (قول) المنع بأن يحرم بهما معا (٢٣٠) أى فان كان مكيا أحرم بهما

معاً من جهة تغليب الميقات الحج (قول) المنع ويحل بعمل الحج خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسعيين (قوله) هذه الصورة الأصلية للقران أى بخلاف الصورة فى قوله ولو أحرم الى آخره وكذا صورتان فى قول الشارح الآتى ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلا منهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يوجب اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله) بخلاف العكس أى فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يعد الاحرام هاشيتنا (قوله) مرید الاحرام احتراز عن غير المرید اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرم بهما من الميقات (قوله) هذه الصورة الأصلية للتمتع أى فلا يرد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا فى كلام الشارح (قوله) ويلزم فيه دم حكمه التعرض لهذا هنا مع انه سياتى ان الفروع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله) وبينه وبين مكة مسافة القصير احتراز عن دونها فانه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن العجم اعتبار المسافة من الحرم لان مكة زادها الله شرفا كذا ذكر الاستوى رحمه الله أقول ولستظرفى هذا وفى الفرع المنقول عن الفرز الى وهو اذا دخل الافاقى مكة غير مرید للنسك فكما

وروى أبو داود باسناد صحيح ما من أحد يسلم على الأرد الله على روى حتى أرتد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب عينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله عنه فان رأسه عنده من كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله عنه ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به فى حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلمين انتهى

* (فصل أركان الحج خمسة الاحرام) * به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحدث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) روى الدارقطنى والبيهقى باسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب انه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس فى السعى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم (والحاق اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجبر) هذه الخمسة أى لا مدخل للغيران فيها بحال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هبة (وماسوى الوقوف أركان فى العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى النكاح على أوجه) بان يحرم بهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل بعرة ونامن أهل بجمج ونامن أهل بجمج وعمرة رواه الشيخان (أحدها) الافراد بان يجمع ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) بان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بعلمها) هذه الصورة الأصلية للافراد ويضم اليها صور فوات الشروط الآتية فى التمتع على وجه (الثانى) القران بان يحرم بهما معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقران (ولو أحرم بعمره فى أشهر الحج ثم يجمع قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمره فدخل عامها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد هاتيكى فقال ما شأنك قالت خضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالضفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا وقوله قبل الطواف أى قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه فى الجديد) وهو أن يحرم بالحج فى أشهر ثم بعمره قبل الطواف للتقدم وجوزه القديم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وفرق الاول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمى والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها فى أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدى الى صحة الاحرام بالحج قبل أشهره وقبل يصح لانه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال فى الروضة الثانى أمع أى فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزة الميقات مریدا للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث) التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بدله ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سياتى ولو جاوز الميقات مریدا للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة

دخل اعتبر ثم حج قال الفرز الى رحمه الله لا يكون متمتعاً وعلاه بأنه صار من حاضرى المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعى مسافة وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما يثار فيه كلام عامة اصحابنا ونقلهم عن النص فانه ظاهر فى اعتبارها بل فى اعتبار الاستيطان وقال القنوى المختار انه متمتع ليس بحاضر بل يلزمه الدم واختار السبكى قالة الفرز الى

(قوله) وكذا الواجوز الخ أي سواء بلغ مكة قبل الإحرام أم لا كما سيأتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعله بأنه يسمى متمتعاً وإن كان طاهر المني يأتي ذلك فقد اعتذر عنه بأن الغرض منه بيان العورة الأصلية (قوله) وهو متمتع جعل المحب الطبري هذا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل (٢٣١) من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول) المتن وفي قول التمتع أفضل لما يأتي

ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال الأسنوي ولو تمتع ولكن اعتبر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعتبر بأنه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قوله) فلا دم على حاضريه قالوا الغني فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجحاً ميقانا واعتبر بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا غلب التسكُّن يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم بتركه فإذا تمتع فقد استفاد ميقانا ولو أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي يستفيدة مشقة يسيرة غالباً فالحق بمن في مكة نفسها (قول) المتن وحاضروه الخ أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسئلة (قول) المتن من مكة الخ دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة اتفاقاً فلا بد من تجوز وحمله على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني أن المسجد غالب إطلاقاً فعني الحرم فكان الإطلاق بالغالب أولى (قوله) وهم من مسكنه يريدان في عبارة الروضة تصريحاً بالسكنى بخلاف عبارة المهاج (قول) المتن وإن تقع عمرته الخ أي لأن العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أحرار الفجر وشرع التمتع رخصة لأن الغريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الإحرام لو أحرم من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير إحرام فرخص له الشرع أن يعمر ويتحل

مسافة القصر لزمه دم التمتع مع دم الاساءة عند الأكثرين فيكون متمتعاً وكذا الواجوز غير مرید للتسكُّن ثم بدله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم التمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الإحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أداء التسكُّن (الأفراد) بعد التمتع وفي قول التمتع أفضل من الأفراد وأما القرآن فوخر عنهما جزملاً أن أفعال التسكُّن فيها ما أكل منها فيه وحكى عن المزني وابن المنذر وأبي إسحاق المروزي أن القرآن أفضل منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليلى عمرة وحجاً وروى يعن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعاً وروى جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح هذا بكثرة روايته وبأن جابر منهم أقدم محبة وأشد عناية بضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تفصيل الأفراد أن يعمر في سنته فلو أخرت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى المتمتع دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها إلى الحج فما استيسر من الهدى (شرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه (وحاضروهم) مسكنهم (دون مرحلتين من مكة) كن مسكنهم بها (قلت الأصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين وقال في الشرح الصغير أنه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من الشيء يقال أنه حاضر قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قرية منه ومن المطلق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مرید نسكاً ثم بدله فأحرم بالعمرة قرب دخوله مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الأصح في الأولى والمختار في الروضة في الثانية لأنه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم (وإن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره أو فيها والحج في سنة قابلة فلا دم ولو أحرم بها قبل أشهره أو في جميع أفعالها في أشهره ففي قول يجب الدم والأظهر لا تقدم أحدراً كما هنا ولو تقدم بعض أفعالها أيضاً فإولى أن لا يجب الدم وعلى الأول قيل يجب والأصح لا (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرم بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالحج فلا دم وكذا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه لا دم عليه في الأصح لا تتفاء متمتعاً وترفعه ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالستنتي منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم إحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تأنف إراقته بوقت وهو دم

مع الدم (قول) المتن من سنته أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعفرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب الخ يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدمنية التمتع ولا وقوع التسكُّن عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى وجه وفي الأخيرين قول (قوله) وعلى الأول متعلق بقوله ففي قول يجب (قوله) يكون مفرداً ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل أشهر الحج وبقي الخلاف فيها واختاره السبكي

(قول) المتن والافضل ذبحه الخ خروجاً من خلاف الائمة الثلاثة (قول) المتن ويجوز قبل الاحرام الخ لانه حق مالي تعلق بسبب من جاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول) المتن فان عجز عنه في موضعه أى لانه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قوله) بأن لم يجده الخ يريد انه لا فرق بين العجز الحسى والشرعى (قوله) ولا يجوز تقديمها على الاحرام كذلك لا يجب عليه تقديم الاحرام بمن يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أثم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيرها نادر فلا يكون مراداً في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذ لم يكن مسافراً فان كان فلا كصوم رمضان وضعفه (٢٣٢) الشيخان فائدة قال الاسنوى

رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء عن في السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الاسنوى والذي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قوله) والثاني اذا فرغ من الحج وقبل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول) المتن ويندب تتابع الثلاثة الخ مبادرة الى فعل الواجب (قوله) كافي الاداء بشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفرق واجب في الاداء تعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب افعال الصلاة والثاني وصححه الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج انتهى (قوله) والحاصل خمسة أقوال وهى قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله يوم في قول وقوله والاظهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله) وما بعد الخامسة أى وهو قوله يوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها ما قبل الاظهر (قوله) المحقق به القارن أى فدمه فرع عن دم المتمتع لانه وجب بالقيام عليه فالحالة

شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبعة بدنة أو سبع بقرة (والافضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الاحرام بالحج بعد التحلل من العمرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بان لم يجده فيه أو لم يجد ما يشترطه فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانها عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شئ منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومها له القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة اذ رجع الى أهله في الاظهر) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجعت وقال صلى الله عليه وسلم للمتعمعين من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله ر واه الشيخان والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذ رجعت مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فيصرف اليه وكاه بالشرع ارجع عما كان مقبلاً عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو أفضل خروجاً من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شئ من السبعة في أيام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة) وحكى قول مخرج من كفارة اليمين انه يجب فهمها المتتابع (ولو فاته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر أنه يلزمه أن يفرق في قضاء ما بينها وبين السبعة) كافي الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق بيوم في قول والاظهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتم محكاة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفى التفريق بمدة امكان السير واذ قلنا الرجوع الفرجع من الحج وقتنا ليس له صوم أيام التشريق ففرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزمه التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أنها لا تقضى ويستقر الهدى في ذنته بدلها وفواتها بفوات يوم عرفة وان جوزنا له صوم أيام التشريق بفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعد هجرته من قول تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم المتمتع) في صفة وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام والله أعلم) كافي المتمتع المحقق به

التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله المحقق يعنى ان القارن الحق القارن في وجوب الدم عليه بالمتمتع بطريق الاولى لان أعمال المتمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لان دم القارن فرع عن دم المتمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى انتهى وفيه نظر وألحق منشأه عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الاسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقد قالوا الوعد القارن الغريب الى الميثاق محرراً فلذهب لادم وقال الامام ان قلنا في المتمتع اذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميثاق لا يسهط فكذلكها وان قلنا يسهط فوجهان والفرق ان القارن في حكم نسأ واحد فلا أثر لعوده انتهى وذلك مانع من صحة ما قاله شيخنا تعالى الاسنوى

(قوله) سقط عنه الدم أى فكان ينبغي للزوف أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة * (باب محرمات الاحرام) * (قول) المتن ولبس الخيط أى على العادة فى لبسه كما سياتى فى كلام الشارح وقوله أو المنسوج أى لا نهى فى معنى الخيط والمعقود هو الذى لزم بعضه ببعض كثوب اللبد ومثل ذلك لبس (٢٣٣) ثوب لرقته من ورق (قول) المتن اذا لم يجد أى ولو باعارة كما سياتى فى كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط يتوقف جوازه

على فقد الغبر ولا تسكنى فيه الحاجة كحر وبرد ومداواة وليس كذلك كما سياتى فى قول الشارح وان احتاج الى آخره (قوله) والخفين الخ أى بشرط عدم

التعليين للحديث الآتى قال الاسنوى وحكم المداس وهو الزموزمة حكم الخلف المقطوع انتهى أى بشرط فيها عدم التعليين وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله) من غير عذرائى وهو الجهل أو النسيان مطلقاً أو النقد فى السراويل والخلف (قوله) ومن المحرم الخ قال الاسنوى رحمه الله فى سائر بدنه يؤخذ

منه انه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئاً محيطاً به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للحيمة خريطة فلتخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم خريطة للحيمة لا تدخل فى عبارة الكتاب لانها ليست من مسمى البدن (قوله) من غير عذر المراد بالعذر هنا الجهل أو النسيان (قول) المتن الا القفاز الخ من هنا تعلم أن لها شد كما على يدها وغير ذلك من

أنواع الستر بغير القفازين المذكورين (قوله) فى الحديث لا تخمروا رأسه الخ وروى مسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وحمله أئمتنا على انه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قوله) فى الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما هو على التقديم

القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان افعال المتمتع أكثر من افعاله وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع اذا عاد بعد الاحرام بالحج الى الميقات وقيل لا يسقط والفرق ان اسم القارن لا يزول بالعود الى الميقات بخلاف المتمتع

* (باب محرمات الاحرام) *

أى ما يحرم بسبب الاحرام (أحدها ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أولاً (بما بعد ساتراً) من خيط أو غيره كقلنسوة وعمامة وخرقة وعباءة وكذا طين ثخين فى الاصم (الاحاجة) كدواة أو حراً أو رد فيجوز وتجب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما بعد ساتراً عما لا يعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بوسادة أو عمامة والانغماس فى الماء والاستظللال بالحمل وان مس رأسه وشده بخيط لمنع الشعر من الانتشار وغيره (ولبس الخيط) كالقميص (أو المنسوج) كالزرد (أو المعقود) كحبة اللبد (فى سائر) أى باقى (بدنه) أى الرجل (الا اذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين اذا قطعاً أسفل من الكعبين ولا فدية وان احتاج الى لبس الخيط لدواة أو حراً أو رد جاز ووجب الفدية كما تقدم فى الستروان ستر ولبس الخيط من غير عذر ووجب الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسياق وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً خيطاً أو للحيمة خريطة يغلفهاها اذا خضها (ووجه المرأة رأسه) أى الرجل فى حرمة الستر المذكور فيه الاحاجة فيجوز وتجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير عذر ووجب الفدية (ولها لبس الخيط) فى الرأس وغيره (الا القفاز فى الاظهر) وهو خيط محشوق بطن يعل للبدن ليقبها من البرد ويرز على الساعدين روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال فى المحرم الذى ختر من غيره بيتاً لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملياً وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخلف الا ان لا يجد الخلفين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامه ورس أو زعفران زاد البخارى ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى عنه صلى الله عليه وسلم قال السراويل بل لم يجد الا زار وروى مسلم من لم يجد ازاراً فليلبس سراويل وروى الشافعى فى الام عن سعد بن أبى وقاص انه كان يأمر بناته بلبس القفازين فى الاحرام وروى الدارقطنى واليهى حديث ليس على المرأة احرام الا فى وجهها قالوا والحج وقفه على ابن عمر راويه والاصل فى وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أى خلق فدية وقيس على الخلق باقى المحرمات للعذر بغيره أولى ثم اللبس مرعى فى وجوب الفدية على ما يعتاد فى كل ملبوس فلوارتدى بقميص أو اترز بسراويل فلا فدية كالأترز بازار ملق من رفاع ولو لم يجد رداء لم يحزله لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد ازاراً وجده سراويل يتأنى الأترز به على هيئته اترز به ولم يحزله لبسه كما صرح به فى شرح المذهب والمراد بعدم وجدان الأزار

٥٩ ل الخ والتأخير وقال الجعفى يجوز لبس الخلف المقطوع مع وجود النعل (قوله) وروى الشافعى الخ هذا توجيهه ما لم لا يظهر (قوله) وقيس على الخلق الخ نظره الاسنوى بأن الخلق اطلاق وهو أغلظ من الاستماعات

(قوله) ولا يقدر على تحصيله الخ لو توقف الأزار على فتح السراويل وخياطة أزار منه لم يكف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكف بيع السراويل وشراء أزار إلا إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف ربط السراويل على حدا السرة خلافاً للامام (قوله) ويجوز له أن يعقد الأزار لوزره بأزار أو شاكه أو خاله لم يجز نص عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قوله) وله أن يغرز طرف ردائه كذاله أن يربطه في الأزار (قوله) ونحوه منه أن يجعله أزاراً وعري (٢٣٤) بمسكه بها (قوله) وان سترهما

أى ولو على التعاقب (قوله) قال صاحب البيان الخ عبارة الاستوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معاً لأن فيه تركاً للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان محتملاً أنه إن كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة انتهى وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معاً من كشف الوجه والرأس ليوافق مساقه الشارح عن شرح المذهب في حكاية كلام أبي الفتوح (قوله) وقياسه أى قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من أنه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب أن يستبرئ به الخ من ثمة كلام صاحب البيان (قول) المتن الثاني استعمال الطبيب الخ ولولا خشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطبيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله) وقياس عليه البدن أى بالاولى (قوله) كدهن الورد ودهن البنفسج صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السهم ونحوهما ثم يطرح فيه الورد أو البنفسج أم لو طرحا على السهم أو اللوز مثلاً فأخذ راحته منهما

أو النعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله شراء أو استحباب بعض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها العظم المنة فيها وإذا وجد الأزار أو النعلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار ويشد عليه خيطاً لئلا يتحرك الخيط من حيث أنه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستر أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلاف أو مسلة ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه فإن فعل ذلك لزمته الفدية لأنه في معنى الخيط من حيث أنه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستر من الوجهه القدر اليسير الذي يلي الرأس إذا لم يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب إلا بهولها أن تسدل على وجهها ثوباً محتافاً به بخشبة ونحوها الحاجة من حر أو برد أو قلة ونحوها أو لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير إختارها ورفته في الحال فلا فدية وإن كان عمداً أو استدأته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في إحصاء المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرمة والامة وشذا القاضي أبو الطيب فحكى وجهها أن الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهين فبين نصفها حر ونصفها رقيق هل هي كلامة أو كالحرمة وإذا استراخت الخشبة المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المذهب عن القاضي أبي الفتوح وليس له كشفهما معاً لأن فيه تركاً للواجب وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه ولبس الخيط ويستحب أن يستبرئ به لغيره لجواز كونه رجلاً فإن لبسه فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أنا ما مره بالستر ولبس الخيط كما مره أن يستبرئ في صلاته كالمرأة ولا تلزمه الفدية لأن الأصل براءته وقيل تلزمه احتياطاً (الثاني) من محرمان الاحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالسلك والكافور والورس وهو أشهر طبيب في بلاد الدين والزعفران وإن كان يطلب للصبغ والتداوى أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقياس عليه البدن وعليه ما بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه راحته الطبية كالورد والياسمين والرنجس والبنفسج والريحان الفارسي وما شتمل على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط وأن يحتوى على حمرة عود فيتجر به وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الحلوى المحتوية وإن يجلس أو يسام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وإن يدوس الطبيب بعله لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطبيب في محل الصاقه به تطيباً فلا استعمال بشم ماء الورد ولا يحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا يأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتجر به ولا يحرم على المحرم استعمال الطبيب جاهلاً بكونه طيباً أو طائناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسياً لأحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألقى عليه الریح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته

ثم استخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لأنه ریح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الأول (قوله) في وإن يدوس الطبيب بعله كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الاستوى بشرطه أن يعلق به شيء منه كما نقله الماوردي عن النص (قوله) ومعنى استعمال الطبيب الخ قال السبكي عبر في التنبيه شم الرياحين وقضيته الاستبراء فيها بالوضع بين يديه لشمه ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد منها مع لصوق البدن من الشم ونسبه على أن شمه من الشجر لا شيء فيه

(قوله) ويجب فيه الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول) المتروك دهن شعر الرأس ولوبا شمع الذائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الادهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما يعني من حيث أن كلاهما ترافه وليس فيه إزالة العين (قول) المتن أو اللصية ولولا مرة (قوله) لحديث المحرم الخ نظر فيه الاسنوي بأنه أخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغبار انتهى والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم من قوله بعده وفارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التيمية والحاصل انه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (٢٣٥) (قوله) وذقن الأمر وحرّم مالك نظره لوجهه في المرأة بخلاف الماء (قول) المتن إزالة الشعر أي من نفسه

(قوله) من الرأس أو غيره يكره مشط الشعر

و-كه بالظفر (قوله) فعلى غيره أولى

لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث

شعرات اذا أزيلت لعذر لا نأقول

هذا من جهة القيس عليه المنصوص

أقول والشعر يعنى المخلوق اعذر يصدق

بِالثَّلَاثِ وَلَا يُعْتَبَرُ جَمِيعُهُ بِالْإِجْمَاعِ (قوله)

والشعر يصدق بالثلاث اعترض بأنه في

الاية مضاف فيعم قال المعارض فليقم

الدليل بان الاجماع صمد عن الاستيعاب

او یقدر الشعر منكرا مقطوعا عن

الإضافة (قول) المن والانهما الح اعلم

ان من خلق اولم ثلاثة فاكثرت خبرين

ارافه دم وتلاته اصع وصيام تلاته ايام

فلو لم تحفرا وازال شعرة فقط تخبرين

الإقامة أيضا فان اختار الصوم صام يوما

واحد اجرم وان اختار الطعام اخرج

صا عاجر ماوان اختار الدم فهو محمل

الأقوال هنا أحدها تلبيد عملا
الثاني أن يندم المندم

بالتفصيل والناسي درهم لما بينه الشارح

نعدوا الاظهر مدنا فله السارح ايضا

لذا فرره صاحب البيان وهو يقول الى
الخمسة من الصوم والصاع والمد فان قما

كف يخبو بين الشجر وعضو قاز الميت

بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود

كلتخمه بن القيس والاعمام بن الحوفه

نظف كما أن أخيه من قتلنا

بعضه کذا فی الاسنوی ملخصا بعد ان قال

الحاكم كانه اشارة لذلك والله اعلم (قوله) عند

دعوى لا أصلاً لها (قوله) وسواء الخلو تأذى

من المقطوع عن لأن ستر العورة وقاية الرجل

سأأوحاها لوما كنزها وتمتعا كاللذات

سنان خـلاف، الاصم في الجماع لا، فـهمانـع

[illegible]

في هذه الصورة وفيما قبلها عند زوال عذره فان اخرجت الفدية كما يجب في استعماله المحرم
وتجب فيه المبادرة الى الازالة ايضا (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غير مطيب كالزيت
والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم اشعث أعبر أي شأنه المأمور
بهذا في محالته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المحلوق الفدية في الاصح لتأثيره في تحسين
الشعر الذي ينبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والاصلع وذقن الأمرد ويجوز استعمال هذا
الدهن في سائر البدن شعره ونشده لانه لا يقصد تزينه ويجوز أكله (ولا بكرة غسل يده ورأسه
بخطمي) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكي قديم بكرهته لما فيه من التزيين
ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بان فيه مع التزيين التسمية (الثالث) من محرمات الاحرام
(ازالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلأ أو غيره
قال تعالى ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى
الحلق غيره وعلى ازالة الشعر ازالة الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق
بالواحدة فصاعداً لماسياً في (وتكمل الفدية في ازالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار) لانها تجب
على العذر وبالخلق للآية كماً أي فعلي غيره أولى والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار ولا يعتبر
جميعه بالاجماع وتعتبر ازالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في ~~مستان~~ واحد ولو حلق جميع شعر
رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الا فدية واحدة لانه يعد فعلاً واحداً وكذا لو حلق جميع شعر
رأسه وبنيه على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الأظفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه
في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث
شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها وانفردت وقد ذكره
في قوله (والاظهار ان في الشعرة مد طعام وفي الشعرتين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرتين
درهمان والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والاقلان
قالا لبعض الدم عسراً فعدل الاول منها الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد
وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمذاقل ما وجب في الكفارات تقوبل به وعدل
الثاني الى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريباً فاعتبرت
عند الحاجة الى التوزيع وتجري الاقوال في الظفر والظفرين (وللعذور) في الحلق (أن يحلق
ويضدى) للآية المتقدمة وسواء كان عذره لكثرة القبل أم للتأدي بجراحه أو بالحر (الرابع)

والظفر، ولو قص الشعر أو قلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كالتقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كما بنا أخذتموه. بعض حواشيها قلنا

يحب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواحب ما ينقصه الحساب وإن قلنا أنه فلا سئل إلى تبعه كذا في السنوي لمخصا بعد أن قال

قل من نقطتين لسم هذه المسئلة وتصورها أقول وقول الشارح على قياس وحوب الدم ثم قوله والاولان الخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قوله) عند

اِخْصَارُهُ الضَّمِيرُ مِنْ رَاحِمٍ لِلدَّمِ مِنْ قَوْلِهِ وَجُوبَ الدَّمِ (قَوْلُهُ) وَكَانَتْ قِيَمَةُ الشَّاةِ مِثْلَ قِيَمَةِ النَّوْءِ هُوَ مِثْرٌ دَعَايَ لَا أَصْلَ لَهَا (قَوْلُهُ) وَسُوءُ الْعِلْمِ لَا يُدْأَى

بالموسم كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محذور أيم للحاجة فإن الغديّة تجب الالبس السراويل واخفن المقطوعين لأن ستر العورة ووقاية الرجل

عن النخاسة ما مور به فحفظ فهم بذلك * فائدة * ما كان اتلافا محضا كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسيا أو جاهلا وما كان زفها وتمتعا كالنكاح

والطبيب فلا فائدة في حال النسيان والجهل وما أخذت منها منهما كالجماع والعلم والخلق فقيه مع الجهل والنسيان بخلاف الأصم في الجماع لا وفهماته

1940

(قوله) أي فلا ترقوا الخ إنما أول هذا لأنه لو كان خبراً على بابه لاستحال تخلفه (قول) المتن وتفسد به العمرة معصية الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله) وكذا الحج والردة بطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطلان (قوله) ان لم يأت بشئ من أعمالها كان صورة هذا أن يتحل التحلل الأول بالرعي فقط أما بناء على أن الحلق ليس بنسك أولاً لا يشعر برأسه (قوله) وقيل لا يجب أي لأن رتبته أدون الحج (قوله) شاة أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع (٢٣٦) بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي

آخر الصفة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرد أحدهما إلى الآخر (قوله) ولو كانت المرأة الخ هي واردة على الكتاب (قول) المتن والمضى في فاسده فلوارتكب محظوراً بعد ذلك لزمته الفدية كالصح (قول) المتن والقضاء به أفتى ابن عباس وابن عمرو بن العاص ولا يعرف لهم مخالف وأيضاً قل لا يقال بالرأي (قوله) ولا يلزمه أن يحرم الخ فرق الرافعي بأن اعتناء الشارع بالميقات المسكن أكثر بدليل تعيين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال ولا يتخلو من نازع وتجب منه الاسنوى فانه صحيح في النذر تعيين الزمان كالسكان بالنذر وحاول الاسنوى الفرق بأن المكان هنا يضبط بخلاف الزمان (قوله) قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية قضيته اما لا تجب بالاستمتاع بين التحللين (قوله) ومن أحرمت عاقلاً الخ بشكل عليه أن عمده كالمكاف والاشكال هنا وفي الجماع (قوله) دخلت لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكل على نظيره من الجراح لأن واجبهما مقدر كقطع الاذن مع الايضاح (قوله) كل صيده هو مستفاد من لفظ الاصطياد فكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن الصيد هو التوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره فيكون المراد تحريم أكله اذا لبت من اضمار واضماراً كاملاً وأخذه معاً تمتع لأن مثل هذا العموم له قطع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطياد * فرع لو صيد للحرم عليه الاكل منه فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا دجاج الحش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهض بجناحيه حرم والا فلا يصح كالدجاج قال الروياني وهو القياس

من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترقوا ولا تنسقوا والرفث مفسر بالجماع (وتفسد به العمرة) قبل الحلق ان جعلناه نسكاً والاقبل السعي (وكذا الحج) يفسد به (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسد به بين التحللين وقيل يفسد ولا تفسد به العمرة في ضمن القرآن أيضاً تبعها له وقيل تفسد به ان لم يأت بشئ من أعمالها والوالوا كالجماع وكذا اتیان الهيمه على الصحيح ولا فساد بجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد ان أحرمت عاقلاً في الجديد (ويجب به) أي بالجماع المفسد (بدنه) وقيل لا يجب في افساد العمرة الا الشاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنه ولو جامع ثانياً بعد ان فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول بدنه ولو كانت المرأة محرمة أيضاً وفسد حجه بالجماع بأن طأ وعته فلا بدنه علمها في الاظهر والبدنه الواحد من الابل أو البقر ذكراً كان أو أنثى (والمضى في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو تناول الصحيح والفاسد وغير النسك من العبادات لا يمتضي في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقاً (وان كان نسكه تطوعاً) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضاً أي واجب الاتمام كالغرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر إلى تضييقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد ويتأذى به ما كان يتأذى بالمفسد ولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرمت منه في الاداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله أو غيرها وان كان جاوز الميقات مرى للنسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوز غير مرى في الاصح هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني ان لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرمت فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الافساد بأن يحصر بعد افساد ويتعذر عليه المضى في الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد * (تمة) * يحرم على المحرم مقدّمات الجماع شهوة كالنفاضة والقبلة والممس قبل التحلل الأول في الحج وقبل الحلق في العمرة ولا يفسد بشئ منها النسك وتجب به الفدية لا البدنة وان أنزل والاستمنا باليد يوجب الفدية في الاصح ولا فدية على الناسي بخلافه ويجوز به الجاهل بالتحريم ومن أحرمت عاقلاً ثم جن أخذت ما تقدم في الجماع ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الاصح (الخامس) من محرمات الاحرام (اصطياد كل) صيد (ما كول برى) من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً أي أخذه ولا فرق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك وغيره

أخذه الابحيلة (قوله) أي أخذه دفع لما قبل ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره فيكون المراد تحريم أكله اذا لبت من اضمار واضماراً كاملاً وأخذه معاً تمتع لأن مثل هذا العموم له قطع بين اضمار البعض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطياد * فرع لو صيد للحرم عليه الاكل منه فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المستأنس وغيره قال في القوت من هذا دجاج الحش ومنه الاوز وقال الماوردي ان كان ينهض بجناحيه حرم والا فلا يصح كالدجاج قال الروياني وهو القياس

(قوله) كالنمر والنسر أى غير المملوكين (قوله) والصفر قال في الخادم هو شامل للبارى والشاهين والعقاب التى يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره الحمراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه الحمر منه الذباب والدود ونحو ذلك (قوله) ويجل اصطيد البصرى الى آخره قال السبكي الطيور التى تغوص فى الماء وتخرج منه برية (قوله) لا يعصد شجرة أى لا يقطع (قوله) بما اذا كان فى الحرم لورمى الى صيده بعضه فى الحل وبعضه فى الحرم وجب (٢٣٧) الجزاء هذا ان كان واقفا فان كان نائما فالعبرة بمستقره ذكره التقييد فى الاستقصاء ولو سعى

وغيره ولو توحش انسى لم يحرم التعرض له ولا يحرم التعرض لغير الماء كقول فنه ما هو مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالفهد والصفر فلا يستحب قتله لمنفعة ولا يكره لضرة ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخة فيكره قتله ويجل اصطيد البحرى وهو ما لا يعيش الا فى البحر أما ما يعيش فيه وفى البر فكالبترى (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (وكذا المتولد منه) أى من الماء كقول البرى (ومن غيره) يحرم اصطيداه (والله أعلم) احتياطا ويصدق غيره بغير الماء كقول من وحشى أو انسى وبالماء كقول غير البرى أى الانسى مثاله المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشى والحمار الاهلى والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أى اصطيد الماء كقول البرى والمتولد منه ومن غيره (فى الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشرا أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بغير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده شجرة ولا يفر صيده الحديث رواه الشيخان أى لا يجوز تفرص صيده لحرم ولا حلال فاصطياده وما ذكره أولى وقيس على مكة باقى الحرم وقوله فى الحرم حال من ذا المشار به الى الاصطياد وهو نسبة متعلق بالصائد والمصيد صادق بما اذا كان فى الحرم أو أحدهما فيه والآخر فى الحل كأن رمى من الحرم صيدا فى الحل أو من الحل صيدا فى الحرم أو أرسل كلبا فى الصورتين فيحرم فى جميع ذلك (فان أثلف) من حرم عليه الاصطياد المذكور من محرم أو حلال كما تقدم (صيدا) مما ذكره كملوك أو غير مملوك (ضمنه) بما سبب أنى قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا الجزاء مثل ما قبل من النعم الآية وقيس على المحرم الحلال المذكور بجامع حرمة الاصطياد ولو تسبب فى تلف الصيد كان أرسل كلبا فأثلفه أو نصب الحلال شبكة فى الحرم أو نصبها المحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك ضمنه كالأثلفه ولو تلف فى يد المحرم صيده ضمنه كالغاصب لحرمة امساكه وكذا التوفى فى يد الحلال فى الحرم صيده من الحرم بضمنه لما ذكره بخلاف ما لو أدخل معه الى الحرم صيدا مملوكا فله امساكه فيه وذبحه والتصرف فيه كيف شاء لانه صيد حل ولو أحرم من فى ملكه صيده زال ملكه عنه ولزمه إرساله وان تخلل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه إرساله وما أخذ من الصيد بشراؤه لملكه لعدم صحة شرائه ويلزمه رده الى مالكه ويقاس بالمحرم فى المسألين الحلال فى الحرم ثم لا فرق فى الضمان بالاثلاف وغيره بين العامد والخطئ والناسى للأحرام وفى المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كفى الضمانات الواجبة للآدميين ولا مفهوم لمتعمدا فى الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال فى الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلص المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له دابة أو تبعه هده فأتى يده لم يضمنه فى الظاهر ولو أحرم ثم جنى قتل صيد لم يجب ضمانه فى الظاهر ويقاس به فى المسألين الحلال فى الحرم ولو أكره محرم أو حلال فى الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه فى وجهه ولا يصح عليه الجزاء ويرجع به على الآمر ثم الصيد ضربان أحدهما ماله مثل من النعم فى الصورة والخلفة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتبع قال تعالى يحكم به ذو العدل منكم (فى النعامة) المذكور

الشخص من الحرم الى الحل ومثله أو من الحل الى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله فى شرح المذهب لان ابتداء الاصطياد من حين الرمى لا من حين السعى ولذا تشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول) المتفان تلف الى آخره اعلم ان جهات الضمان احداها المباشرة الثانية السبب ومنه أن يفر صيدا فيقتل بعثرة أو بأخذ سبع أو يصد من شجرة أو حبل ويكون فى عهدة المنفر حتى يرجع الى عادة فى السكون الثالثة اليد بوجبة أو عارضة أو غير ذلك وعبرة المتن لا تفيد الثالثة (قوله) مملوك أو أثلفه محرم ضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقضية لملكه (قوله) بما سبب أنى قال السبكي الحلال اذا أثلف فى الحرم صيدا مملوكا لغيره ضمنه بالقضية لملكه ولا جزاء فيه (قوله) ويقاس بالخ قضيه ان الحلال فى الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للحلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشرا أو غيره لم يكن فى شرح الهجة التصريح بالجواز أخذ من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح بالسأله فى شرح الدميرى وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره اذا كان الذى يتصدق معه حلالا وهو ظاهر ان شاء الله وأما كلام

الشارح آخره أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله) ولا مفهوم لمتعمدا فى الآية لانه لمواقفة الغالب (قوله) ويرجع به على الأمر وأما قيمته لئلا يظاهرها عليهم انصفين (قوله) من النعم أى وهو الأبل والبقر والغنم

(قوله) ثم الكبير الى آخره قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا تقل فيه وما فيه نقل انتهى وهو مسلم في غير المذكورة والاوتة وكذا فيهما عند عدم النص على شئ منهما بخصوصه كالتيس في الطبي والعنز في الطيبة والعناق (٢٣٨) في الارنب والكبش في الضبع

والجفرة في البربوع والوبر قال الاسنوي رحمه الله واذا علمت ان الغزال اسم للصغير وانه يطلق على الذكر والانثى فان الغزال ذكر فواجهه ذكر من صغار المعز كالجدى أو الجفر على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فاعناق أو الجفرة انتهى فهذا ظاهر في التعيين لكن صرح شيخنا في شرح الهجعة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقه وكذا صريح كلام الأذري وذا هر كلام الشارح فليعتمد وكلام الاسنوي تبعاً للحديث قد لا ينافيه لا مكان حمله على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يجزئ عنه (قوله) وعكسه أي في القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قوله) قياساً أي على ضمان اتلاف مال الغير المتقوم (قوله) وهو محمول الخ وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلاهما يألف البيوت ويأمن به الناس وفائدة الخلاف لو كان صغيراً فهل تجب سخله أو شاة قاله الماوردي وغيره (قوله) شجرة كان أو غيره لوضيق الشجر الطريق وضرت المارة جاز قطعه ففي مسلم رأيت رجلاً في الجنة يعضد شجرة شوكاً أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب قيل هذا مستفاد من المهاج لان اليابس مغرور لا نبات فائدة الحشيش والمشم هو اليابس والعشب والخللا بالقصر هو الرطب والكلاء بالهمز يعهما

أو الانثى (بدنه) أي واحد من الابل (وفي بقرا الوحش) أي الواحد منه (وحماره بقرة) أي واحد من البقر (و) في (الغزال عنز) وهي الانثى من المعز التي تمت لها سنة والغزال ولد الطيبة الى أن يطلع قرناه ثم يسمى الذكراً طيباً والانثى طيبة وهما المراد بالغزال هنا للناس كبر العنز ويجب فيه بمعناه الاصل ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارنب عناق) وهي الانثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) في (البربوع) وهو معروف (جفرة) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب خير من البربوع وفي الضبع كبش روى البيهقي عن عمرو بن علي وابن عباس ومعاوية انهم قضوا في النعامة ببدنة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقرة ببقرة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البربوع بجفراً أو جفرة وعن عمرو بن عوف انهما حكما في الطيب بشاء وعن عبد الرحمن بن عوف وسعداً انهما حكما في الطيب تيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البربوع بجفرة وهذا اسناد صحيح ملج (وما لا تقل فيه) عن السلف (يحكم بمثله) من التمس (عدلان) قضاهما فظنا ثم الكبير من الصيد يندى بالكبير من مثله من النعم والغير بالصغير ويجزئ فداء الذكر بالانثى وعكسه والمرىض بالمرىض والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس العيب كالغور وان كان غور أحدهما في البين والآخر في اليسار فان اختلف كالغور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المذهب ويغدى السمين بسمين والمهزبل بهزبل (وفيما لا مثله) كالجراد والعصافير (القيمة) قياساً ويستثنى منه الحمام في الحمامة شاة رواه الشافعي والبيهقي عن عمر وعثمان وابن عباس زاد البيهقي وابن عمر وهو محمول على ان مستندهم فيه توقيف بلغهم وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف ويقاس به محل التلف وسيأتي ما يدل بالقيمة والتخيير بينه وبين الصوم والتخيير في التلي بين ذبح مثله وتقويمه والصوم (ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت) بالناء للفعول أي لا يستنبته الناس وهو ما ينبت بنفسه شجرة كان أو غير شجرة وهو الحشيش الرطب وسيأتي ان المستنبت من الشجر كغيره ودليلهما ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد أي مكة لا يعضد شجرة أي لا يقطع ولا يحنط خلاه هو بالقصر الحشيش الرطب أي لا يتزعززع بقطع ولا قطع وقياس باقي الحرم على مكة وقيل الشجر كقطعه (والاظهر تعلق الضمان به) أي نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (و) بقطع أشجاره (أو قلعها قياساً على صيده) اذا أنلف بجامع المنع من الاتلاف لحرمته الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فذلك الحرم وعلى الاول (ففي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم اليه الراعي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والبدنة في معنى البقرة وقضبط الشجرة المضمونة بالشاة بان تقع قرية من سبع الكبيرة فان الشاة من البقرة سبعها فان صغرت جذا فالواجب القيمة وحزم بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كاصلها بان مادون

الكبيرة

(قوله) ويقاس باقي الحرم الخ معطوف على قوله ما في حديث الشيخين (قول) المتن وبقطع أشجاره هو مستدرك

لان الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل للشجر

(قوله) أما غير الشجر الخ هذا لا تفيد عبارة الكتاب (قوله) فإن أخلف الخ لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف فلا ضمان (قول) المتن والمستنبط من الشجر أى كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه (٢٣٩) ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصنا أو نواة فالحكم هدم ثبوت

الحرم لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قوله) فإنه يجوز قطعه الخ سواء ثبت بنفسه أو استنبطه الناس (قوله) إلا إذا خرفناه لقبهم الخ انظر لو قطع الأذخر لقرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) وصححه في شرح مسلم لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عادة (قول) المتن لعلف البهائم مثله أخذ الحاجة التي يؤخذ لأجلها الأذخر وكذا الأكل * فرع * لو كانت الحاجة غير ناجة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كافتاء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه * فائدة * نظم بعضهم حدود الحرم فقال

وللحرم التحديد من أرض طيبة
ثلاثة أميال إذا رمت أبقانه
وسبعة أميال عراق وطائف

وحدة عشر ثم تسع جعرانه
(قول) المتن وللدواء والله أعلم قال
الاسنوي رحمه الله ولو أخذ الحاجة
التي يؤخذ لها الأذخر كتسقيف البيوت
جاز قطعه * ذلك كذا ذكره الغزالي في
اللبط والوسيط ونحوه الحاوي الصغير
وصرح بجوازه قطعه مطلقا قال وقيل
من تعرض لذلك انتهى قلت وما اقتضاه
ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار
الطيبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت
ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد
صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع
الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله)

الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة إن لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعا والضمنون به هنا على التعديل والتحجير كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبيها له بالزرع أى كالخطة والشعير والذرة والقطنية والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الأذخر) بالذال المعجمة لما في الحديث السابق قال العباس يارسول الله إلا الأذخر فإنه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر ومعنى كونه ليوتهم أنهم يسقفونها بضم القاف به فوق الحطب والقين الحداد (وكذا الشوك) أى شجره (كالعوج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذي فلا ضمان في قطعه وفي وجهه يحرم لا طلاق الحديث وصححه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام (والدواء والله أعلم) للحاجة إلى ذلك كالأذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح البهائم في حشيشه لترعى جزما ومن المتع أخذها لبيعه كما أفصحه في شرح المذهب وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يخطئ قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقطعه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه لنت ثانيا قال في شرح المذهب ولا يخافه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قطعه وأخذته فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المحرم صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلا وشجره ويؤخذ من شجر المذهب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها زادم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بأسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب لا يمتلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا تان الحمران تنبئة لانه وهى الارض المسكنية بحجارة سودا وهما شرفى المدينة وغربها ما بينهما عرضا وما بين جبلها طولا وهما فى حديث الشيخين المدينة حرم من غير الى ثور واعترض بان ذكر ثور هنا وهو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة أحد دفع بان وراء جبل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد والشجر والخلا (في الجديد) لانه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة والقديم يضمن فقبل حرم مكة والاصح يضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الخلا واختاره في شرح المذهب للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم ان سعد بن أبي وقاص وجد عبد الله قطع شجرا أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاء أهله العبد فكلموه أن يرده على غلامهم أو يعلمهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرده عليهم وروى أبو داود أنه أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة فسلبه ثيابه فجاء مواليه فكلموه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحدا يصيد فيه فليس له فلا أرد عليكم طمعة أطمعها رسول الله

في حشيشه زاد في شرح الزواجر وشجره (قوله) ومن المتع أخذه لبعده هذا بعيد أن السؤال المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا دور في النسي (قوله) ورق الشجر منه السقف (قوله) قطعه ان قلت لم يضمن بالقيمة كبيع النعام قلت أوجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع فكان كالليف وقد يعترض بالورق والقمر اليابسين (قوله) لانه ليس محلا للنسك زاد الرافعي رحمه الله فأشبهه مواضع الحرم وإنما أثبتنا التحريم بالنصوص

(قوله) وروى البهقي الخ هذه الرواية تريد على الأولى بالتقييد بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإني لمن أكثر الناس مالا (قوله) من ثياب وفس ونحو ذلك اقتضى هذا كثرى أن الثياب والفس ونحو ذلك يؤخذ في العشرة الواحدة وتقدم في حرم مكة أن ما دون سبع السكينة من الشجر وسائر الخلايض من بقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة (٢٤٠) أعظم حرمة (قول) المن والصدقة به أي

فلا يجوز أن تناول منه شيئا ولو جلدًا
* فرغ * لو قال أهدي عن ثلثه وأطعم
عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزئه ذلك
(قوله) أي لاجلهم يعني ليس المراد أن
الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن
يتصدق الخ خلافاً لابي حنيفة رحمه الله
(قوله) بصفة الاضحية الواجب عليه
سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة
ولو ذبح بدنة مثلاً ونوى التصديق بسبعها
عن الشاة وأكل الباقي أجزأه وهذا
الحكم مطرد في جزاء الصيد بل
لا تجزئ فيه البدنة عن الشاة (قوله)
أبدل الخ ردة على ابن مكي في قوله إن أصع
خطأ من كلام العوام وإن الصواب أصوع
(قوله) روى الشيخان اشتمل هذا
الحديث الشريف على تفسير أقسام
الآية الشريفة (قوله) وغير العذرة
الخ أي لأن كل كفارة ثبت فيها التحجير
إذا كان سببها ما حاث فيها التحجير إذا
كان سببها محرماً ككفارة البين وقتل
الصيد (قوله) يصوم كالتمتع أي لما
أُلحق بالتمتع في الترتيب يجامع ترك المأمور
أُلحق به في واجبه عند العجز أيضاً
(قوله) ومقابل الترتيب الخ يعني أن
الأصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق
بالعجز عن الدم وهو قول الأكثرين
السابق والوجه المحكي عقبه ومقابل
يتعلق بالترتيب ذهب إلى أن الدم هناك
تخيير وتعديل لكن الاستنوى نقل عن
النووي أن مقابل الترتيب المذكور
ضعيف شاذ فاعترض الاستنوى التعبير
بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال في كتاب
الصواب أن يعبر بالأصح بعدت الحكم بكونه مرتباً

صلى الله عليه وسلم ولكن إن شئت دفعت اليكم ثمته وروى البهقي أنه كان يخرج المدينة فيجد
الحطاب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنيمته
غنيمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة
في الاصطبات أنه يسلب وإن لم يتلف الصيد وقال الإمام لا أدري أي سلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب
حتى يتلفه ثم سلب الصائد أو القاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفس ونحو ذلك وقبل
ثيابه فقط وهو لا سلب وقبل الفقراء المدينة وقبل البيت المال وهل يترك للسلب ما يترتب عورته وجهان
أصحهما في الروضة وأصحهما في شرح المذهب نعم (ويخبر في الصيد المثل بين ذبح مثله) بالمعجزة
والمثلثة (والصدقة به على مساكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جملة مذبحه لا حياً
(وبين أن يقوم المثلث دراهم ويشتري بها طعاماً) مما يجزئ في الفطرة قاله الإمام وأشار إلى أنه يجوز
أن يخرج بقدرها من طعامه (لهم) أي لاجلهم بأن يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم
(أو يصوم عن كل مذ) من الطعام (يوماً) حيث كان قال تعالى هدايا بالغ الكعبة أو كفارة طعام
مسكين أو عدل ذلك صياماً (وغير المثلث يتصدق بقيمة طعاماً) لمسكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم
(أو يصوم) عن كل مذبوحاً كالمثلث فإن انكسر مذ في القسمين صام يوماً لأن الصوم لا يتبعص ويقاس
بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المثلث بحمل الالتاف قياساً على كل متلف منقوص وفي قيمة
مثل المثلث بمكة يوم أرادته تقوية لأنها محل ذبحه لو أراد بهل يعتبر في العدول إلى الطعام سعره
بحمل الالتاف أو بمكة احتمالاً للإمام والظاهر منه ما الثاني (ويخبر في فدية الخلق بين ذبح شاة)
بصفة الاضحية (والصدق بثلاثة أصع) بالذ (الستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وجمعه
في الأصل أصوع أبدل من واوهمزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمها إليها وقلت هي
الفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من
صيام أو صدقة أو نسل وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال للكعب بن عجرة أن يؤذيك هوأم
رأسك قال نعم قال أنسل شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فراق من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح
الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس القم على الخلق وغير المعذور فم ما عليه والفقراء على المساكين
وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالنظير والاذهان واللس ومقدمات الجماع لا شترأ كهأ في الترفه
هذا دم تخيير (والأصح أن الدم في ترك المأمور كالأحرام من الميقات) والمبيت بمزدلفة ليلة النحر
وعني ليالي التشريق والرمي وطواف الوداع (دم ترتب) الخا قاله بدم التمتع لما في التمتع من ترك الأحرام
من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فأذا عجز) عن الدم (اشتري بقيمة الشاة طعاماً وصدق
به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مذبوحاً) وهذا يسمى تعديلاً وصححه الغزالي كالأمام والأكثرين
على أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الأصح في الروضة
كأصلها ويسمى تعديلاً والأول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف الابتوقيف وقبل
يلزمه إذا عجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتيب أنه دم تخيير وتعديل كجزء الصيد (ودم الفوات)
أي فوات الحج بفوات الوقوف وسبأني في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته

(قوله) كما امر به عمر رضي الله عنه أي بقوله الآتي إذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا (قوله) وعلى الأول إذا أحرمت الخ وقبل هو كالتضام يجب في سنة الفوات وإن وجب تأخيرها صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها * تبي * لأن أن تقول حيث كان هذا الدم يجب إذا أحرمت بالتضام فلا جاز تقديعه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع فقد يمه على الأحرار بالحج قلت في مسئلة التمتع إذا أقدم على الأحرار بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسئلة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الأحرار فمما بالتضام ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول) المتن بفعل حرام أي ما أصله (٢٤١) ذلك ليشمل دماء المذنبين (قول) المتن ويجب صرف لحمه الخ لئلا يذبحه بالحرم فسرق منه سقط الذبح وبقي

وجوب التصديق ما يذبح أو بالحرم يشتره ويفرقه * فرع * قوله ويجب صرف لحمه قال الأذري عن وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر انتهى (قوله) الصرف إلى ثلاثة استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الاختصار كالزكاة بجامع عدم جواز النقل فيما وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى أن ذبحة الخلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله) عند التفرقة قال الأذري ويشبه أن يبي في الية المتقدمة على التفرقة ما قبل في الزكاة (قول) المتن وأفضل بقعة يجوز قراءته جماعة مضافا لضمير الحرم (قول) المتن لذبح المعتمر أو غيره القارن أو التمتع أما التمتع الذي عليه دم فلا فضل ذبح دم تنعته بمعنى قاله السبكي (قول) المتن ووقته وقت الاضحية قياسا عليها (قوله) وإنه لا بد الخ انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كاضحية التطوع (قوله) إلا بالنذر انظر هل يكفي فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى إن غضب في الطريق يحترمه فان كان تطوعا أو عين عمار في الذمة جاز أكل الجميع ويسدل ما في الذمة عند بلوغ الحرم وإن كان معينا ابتداء حرم عليه

وحكمه عند العجز عنه وغيره لأن دم التمتع ترك الأحرار من الميقات والوقوف الموقوف في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوبا (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ورواه مالك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفاسد يراق في الحجة الفاسد وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاه وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرمت بالقضاء كما يجب دم التمتع إذا أحرمت بالحج أما إذا كفر بالصوم وقت الوجوب إذا أحرمت بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهان وجه المنع أنه في أحرار ناقص والمعهود أبقاها في نسك كامل (والدم الواجب) في الأحرار (بفعل) حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان بل يجوز في يوم النحر وغيره وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الثلاث (ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلو ذبح خارج الحرم لم يعتد به والثاني يعتد به بشرط أن يقل ويفرق في الحرم قبل تغير النعم لأن المقصود هو النعم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه إلى مساكين) أي الحرم جزما القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم التمتع والقارن ولو كان يكفر بالطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة وقيل يتعين في الطعام لكل مسكين مذ كالكفاية ونجب الية عند التفرقة ذكره في الروضة عن الروائي وقيس الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعتمر المروءة والحاج مني) لأنهما محل تحللها (وكذا أحكم مساقا من هدى) تطوع أو مندور (مكانا) في الاختصاص والافضلية (ووقته وقت الاضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء والافقدان فإن ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم وفقراءه وإنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فيستحب لمن قصد مكة حج أو عمرة أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك إلا بالنذر

(باب الإحصار والفوات) *

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أي منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أي جازله التحلل وسبأ في ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي وأردتم التحلل

٦١ ل ج وعلى أهل القافلة ولو فقرا بل يترك لاهل الموضع الذي غضب فيه (باب الإحصار والفوات الخ) * (قوله) الإحصار يقال على المشهور حصره العدو وأحصره المرض ويقال هما فيها وفي الاصطلاح المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قوله) للحج كذلك تنصرف فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن (قوله) عن إتمام أركان حج أو عمرة أي إتمام أركان الحج أو العمرة ففي كلامه مضاف محذوف إذ لو حصر عن الرمي والمبيت جبرهم ما بد منهم تمام الأركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا * فرع * لو حبس ظمأ أو كان معسرا ولا بدنة ساغ التحلل كالحصر العام

(قوله) لما صد المشركون الخ هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله) من جملة الرفقة الخ هذا وكذا قوله الآتي ودفعه يدك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة وقتها (قوله) لانه لا يفيد زوال المرض منه تعلم الفرق بينهما وبين حصر الشزيمة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل ما لو اُحصر حتى عن الرجوع ويرد بانهم استنفادوا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول) المتن فان شرطه أي في أول احرامه (قوله) أي انه يتخلل اذا مرض لو شرط أن يقلب (٢٤٢) حجة عمرة كان أولى بالصحة اذا مرض

ويجزئه عن عمرة الاسلام قاله البلقيني (قوله) انه مخصوص بضاعة اجاب الامام بحمل الجنس على الموت (قوله) أي أراد أوله بذلك لان الذبح يكون قبل التحلل (قوله) ويقاس بهم الخ انظر ما وجه جعل المساكين أصلامع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر الى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الخلق وفيه نظر (قوله) أن يبعث بها الخ كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الا حصار من الحل وتغيره منع المتنفل من التوجه في النفل لغیر مقصده قال في شرح الروض والاولى بعبه الى الحرم (قوله) انه يتحلل اذا اُحصر زاد في شرح الروض وان شرطه ففيه (قوله) لاحتماله لغیر التحلل اعلم ان الية اعتبرت هنا ولم تعتبر في افعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لامر من أحدهما ملاذ كرهه الشارح الثاني شمولية الحج أو لا فاعاله بخلاف الذبح عند العجز عنها وانما توقف التحلل على الخلق أيضا لانه يمكن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط الية عنده فلا يأتي الا على التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الاصحاب وهو ان المحصر يريد الخروج من الافعال قبل كمالها فاحتاج الى نية

فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم يتحلل بالحديبية لما صد المشركون وكان محرما بالعمرة وسواء اُحصر ~~الصل~~ أم البعض (وقيل لا يتحلل الشزيمة) بالجمعة من جملة الرفقة لاختصاصها بالاحصار كالأخطأت الطريق أو مرضت ودفع بان مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تخلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا ثم ان كان الوقت للجمع واسعا فلا فضل أن لا يجمل التحلل فربما زال المنع فأنتم الحج ومثله العمرة والا فلا فضل تجل التحلل لتساليقوت الحج ولومنعوا ولم يتكتموا من المضي لا يبذل مال فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وان قل اذ لا يجب احتمال الظلم في أداء الحج ومثله العمرة ولومنعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الاصح (ولا يتحلل بالمرض) لانه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرما بعمرة أو بها أو بحج وفاته يتحلل بعل عمرة (فان شرطه) أي التحلل بالمرض أي انه يتحلل اذا مرض (تخلله) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدني الا وجعة فقال حجني واشترطني وقولي اللهم محلي حيث حبستني وما قبل من جهة القول الآخرة مخصوص بضاعة بخلاف الظاهر ويقاس العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلل صار حلالا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن يتحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسك بالاحصار (ذبح) لزوم الآية السابقة (شاة حيث اُحصر) من حل أو حرم وفرق لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقراؤه ولا يلزمه اذا اُحصر في الحل أن يبعث بها الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع احدهما ولا يقط الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا اُحصر وقيل بسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافي في الشرح (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتماله لغیر التحلل (وكذا الخلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما تقدم وينوي عنده التحلل أيضا لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كما سيأتي من غير نية على زيادته وان قلنا الخلق ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد النية (فان فقد الدم فالأظهر ان له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم ورود خلاف دم التمتع (و) الاظهر على الأول (انه) أي بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز عنه) (صام عن كل مذبوموله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم) بالخلق والية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الطعام وفرق الأول بان الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه والقول الثاني بدل الدم الطعام فقط وهو ما تقدم

كالصائم اذا مرض وأراد الفطر (قول) المتن فان فقد الدم أي حسا أو شرعا وهو بفتح القاف (قوله) الطعام فقط أي لانه أقرب الى الحيوان او من الصيام لا اشتراكهما في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لاننا اعتبرنا القرب ولا شك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو ثلاثة أصع أي في فدية الخلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي فباسا على التمتع لان الضل والتفتع شرعا تخفيفا ورفقا واشتركا في ترك بعض النسك قوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا

(قوله) فلسيده أى ولوالذى اشتراه بعد ذلك (قوله) فأحرامه منعقد لكنه يحرم عليه لكونه بغير الاذن وكذا الزوجة. فائدة * نقل النوى عن الأصحاب انما حيث أبحنا للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل الاباذه ونظر فيه السبكي بسبب العصيان قال ويعدشوت الحرمة أولا وزوالها دوما (قوله) فله تحليله قال الاذرى ينبغي اشتراط ثبوت الرجوع بالبينة (قوله) أى فرض الاسلام خرج النذر قال فى المهمات المتجه فيه أن يقال ان تعلق بمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع والافله المنع انتهى وخرج القضاء أيضا قال الاسنوي المتجه فيه عدم المنع اذا كان سببه وطء الزوج أو أجنبي ولكن قبل النكاح فان وطئها أجنبي بعده فى نسك لم يأذن فيه فله المنع وان أذن فى المنع نظر (قوله) لأن تقريرها عليه يعطل حقه الخ (٢٤٣) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التى لا بوط أمثلها وكذا الكبيرة اذا سافرت

مع الزوج وأحرمت وقت أحرامه (قوله) مبنى عليه الضمير فيه راجع للأظهر من قوله وبالفرض فى الأظهر (قوله) فيكون فى المنع الخ أى بالنسبة الى الفرض ثم وجه أخذ الفصل من ذلك ان مقابل الأظهر القائل بعدم التحليل بأن له المنع ابتداء فانه اذا كان الخلاف فى التحليل مفترعا على المنع فى الابتداء كان معنى الكلام ان القائل بالمنع فى الابتداء اختلف قوله فى المنع فى الدوام (قوله) والا ثم عليها أى وكذا الكفارة فى الوطء (قوله) لعدم وروده استدلال أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه فى الحديبية ألف وأربع مائة ولم يعتمر معه فى العام القابل للانقر يسيرا أكثر ما قبل انهم سبعمائة ولم يقل انه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أنى بعض الناس قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضا فى حق الشريعة البسيرة والحصر الخاص كما فى المريض والزوجة والولد واستسكه الاسنوي بوجوب القضاء عند غلط الشريعة البسيرة فى يوم عرفة ويؤخذ أيضا من الاطلاق انهم لو أغروا التحلل طامعين فى زوال الحصر حتى فات الحج

أو ثلاثة أصع لسته مساكين كالحلق وجهان والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤدى اليه التعديل بالامداد كما تقدم أقوال ووجه ترجيح الأول من أقوال البدل اشتماله على الطعام والصيام (واذا أحرمت العبد بلاذن فلسيده تحليله) لأن تقريره على الأحرام يعطل منافعه عليه والاولى أن يأذن له فى تمام النسك فأحرامه منعقد والمراد بتحليل السيد له أن يأمره بالتحلل فيجوز له حينئذ فيحلق وينوى التحلل وان ملكه السيد شاء وقتلنا بالرجوع انه يملك ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل وان أحرمت باذن السيد لم يكن له تحليله وان أذن له فى الأحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرمت فله تحليله فى الأصح وأتم الولد والمدير والمعلق عتقه بصفة ومن بعض حركاتهم (وللزوج تحليلها) أى زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه) وكذا من (الحج الفرض) أى فرض الاسلام بلاذن (فى الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثانى يقيسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الأول بأن مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كثير ضرر وحكى الثانى فى التطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما وبالفرض فى الأظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون فى المنع والتحليل أقوال ثالثها له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليلها إياها ان يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولو لم تحلل فله أن يستمتع بها والا ثم عليها حكاية الامام عن السيد لاني ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحنى الله تعالى كالمتردة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع الى ان تحلل قال فى شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضم الأمة الى الزوجة فى ذلك (ولا قضاء على المحصر بالتطوع) اذا التحل لعدم وروده (فان كان) نسكه (فرضا مستقرا) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان وكالقضاء والنذر (ينى فى ذمته) كالموشرع فى صلاة فرض ولم يتهاجى فى ذمته (أو غير مستقر كحجة الاسلام فى السنة الاولى من سنى الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار ان وجدت وجب والا فلا (ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت الحج كما تقدم (تحلل) أى جاز له التحلل لأن فى بقائه مجرما مجرا شديدا يفسد احتمال (بطواف وسعى وحلق وفهما) أى السعى والحلق (قول) انهما لا يجبان فى التحلل بناء على ان الحلق ليس بنسك ونظرا الى ان السعى ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فى من لم يقدم منه سعى فمن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج فى التحلل الى سعى (وعليه عدم القضاء) للحج الذى فاته بفوات الوقوف

لأقضاء وهو كذلك ومثله لو سلكوا طريقا أطول من الأول أو أوعر فقاتهم بل سلوكه واجب وان علوا القوات وما أخذ ذلك ان القوات ناشئ عن الحصر بخلاف المواصر وعلى غير طمع الزوال أو سلكوا طريقا مساويا للأول أو أقرب منه فقاتهم الوقوف فان القضاء واجب (قوله) أى جاز له التحلل الخ قد جزم فى شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فورا وفى كلام الزايعي ما هو ظاهر فيه فاعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله) لاجزائه قبل الوقوف أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول) المنع وعليه دم أى لما سبأنى عن عمر رضى الله عنه ولأن القوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالأفاد ثم هو دم ترتيب وتقدير كاسلف ووجه القضاء مسأبأنى ولانه لا يتخلون تصير بخلاف الحصر فكان كالقضاء

(كتاب البيع) * (قوله) لأنها أهم قال شيخنا العلامة النوري المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك لا يتحققان إلا بالصيغة وأن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليها (قول) المتن شرطه الإيجاب المراد به لا بد منه ليوافق ما في شرح المذهب من جعلها ركناً والإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فادأوجب جنوبها (قول) المتن كبعثك وملكتك صراحة هذا يعلم من قوله بعد وينعقد بالكفاية وفارق ما في ذلك أنه أدخله في ملكك باحتمال الثاني الإدخال في مكان مملوكة ومن الصريح اشتري مني كاسيأتى في كلام الشارح ومنها شريبتك ووليتك وأشركتكم وصارفتك وعوضتك قال الأسنوي والمستقات كبائع ومبيع فبأساعلى طالق ومطلقة ومنها نعم ولفظ الهبة مع العوض قال الأسنوي رحمه الله أشار به إلى الخطاب في بعثك وملكتك إلى أن أسناد البيع إلى مخاطبة لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يستند إلى آخر كما عفي في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعث هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعث أو أسنده إلى غيره كالقوله بعث بموكك قبيل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به كما هو مبسوط (٢٤٤) في الوكالة ثم قال في نسيم ولو قال المتوسط

بعث هذا بكذا فقال نعم أو بعث ثم قال لأشترى اشتريت بكذا فقال نعم أو اشتريت صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح إذا قبل المشتري بعد ذلك فإن أوجب بأن صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري يعني هذا بعشرة فان بعث هذا بكذا استفهام لا ينبغي عن القبول والله أعلم ثم قضية الطلاق المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد الطرفين وقيل تكفي النية قال الأسنوي وهو قوي لأن اللفظ إنما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتعديه وقوله والقبول كاشتريت من الفاطمة أيضاً باعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعث ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترمني قال السبكي ولو قال بعني فقال ففعلت أو نعم فكقوله بعثك انتهى وفي الرافعي في النكاح لو قال بعثك بألف

تطوعاً كان أو فرضاً وعبر في الروضة كأصلها والمحرران الغرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الأصح والأصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ بأسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب إن هبار بن الأسود جاء يوم النحر ومهر بن الخطاب بنجره فباعه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العذر وكنا نظن أن هذا اليوم يوم هرة فقال له عمر أذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وأخروا هذا إن كان معكم ثم أحلقوا أو قصروا ثم أرجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فإن لم يجد فصييام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعوا واشتروا ذلك في الصحابة ولم ينكره والله أعلم

(كتاب البيع) *

هو كقوله بعثك هذا بكذا فيقول اشتر به فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شروط ثانی والصيغة التي بها يعقدو بدأها كغيره لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في شرح المذهب كالغزالي عن الثلاثة بركن البيع فقال (شرطه الإيجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريت وملكتك وقيل) أي فلا يصح البيع بدون ما لا نه منوط بالرضا لحديث ابن ماجة وغيره إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد كل ما أخذها أو بدله إن تلف وقبل ينعقد بها في المحقر كطل خبز وخزمة بقل وقيل في كل ما تعذ فيه بيعاً بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وخزم الرافعي والمصنف يجوزاه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناطر إلى المعنى والأول إلى اللفظ (ولو قال بعني فقال بعثك انعقد) البيع (في الظاهر) لدلالة بعني على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال بعني لاستبانة الرغبة وهذه الصيغة تقدر على البيع الضمني في اعتق عبداً غني بكذا أفعل فانه يعتق عن الطالب ويلزمه العوض كاسيأتى في كفارة الظهار فكانه قال بعني وأعنته غني وقد أجابه ولو قال اشترمني فقال اشتريت فكما لو قال بعني فقال بعثك قاله البغوي ثم ماذا كصرح (وينعقد بالكفاية) وهي ما يحتمل البيع وغيره بأن يخويه (كجعله لك

فقال نعم صح البيع وفي شرح الهبة لشيخنا خلافة لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما أشعر به ظاهراً من الهبة (قوله) بكذا حديث ابن ماجة مثله قوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله) ما يدل عليه من اللفظ برده عليه الهبة بالكفاية (قول) المتن انعقد أي البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هي لك فقيس عليها باقي العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالهبة والفرق أن النكاح غالباً يسبقه خطبة فيتحلف فيه توجيهه مقابل الظاهر ولو أتى بمضارع مقرون بلام الأمر قال الأسنوي اتجه الحاقه بالأمر (قول) المتن وينعقد بالكفاية لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جميل جابر رضي الله عنه بعني جميل فأت رجل على أوفية فهو لك بها فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خرجه الشيطان (قوله) بأن يخويه تفسير لقول المصنف وينعقد بالكفاية (قول) المتن كجعله لك الخ فضبة كونه كفاية أنه يحتمل غير البيع كالأجارة

(قوله) أؤخذ وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا بأهل الله وبارك الله لك فيه جوابا لمن قال يعني أفتي بذلك الغزالي ونسبه هذه النوى في زوائد الروضة وأقره (قوله) ناو بالبيع الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الشكائية كفى أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوّل (قول) المتن ويشترط الخ لنا في النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس لمرده هنا بل صريح بعضهم بحكمته هنا (قول) المتن لفظهما هو جري على الغالب والأفاطخ والاشارة كذلك وكذا المعاطاة على القول بها (قول) المتن فقال قبلت مثل هذا ما لو أوجب بموكل قبل بحال (قوله) وكذا عكسه المفهوم بالاولى (قول) المتن وإشارة الأخرس مثلها كانت (قول) المتن بالعقد هي من زيادته على المحرّر قال في الدقائق أحقررت بها عن إشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق وأعرض الاستوى بأنها وإن حدثت من هذا الوجه لكن يردسبها (٢٤٥) إن إشارته في الدعاوى والأقارب والأجارات والفسوخ وغيرها قائمة مقام

النطق وكذا الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتذار بقوله وسبأني في كتاب الإطلاق الخ (قول) المتن وشروط العاقد الرشد الخ عدل عن قول المحرّر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لأنه يرد عليه السكران والسفيه والمسكره بغير حق قال الاستوى فيه أمران أحدهما أن التائم ونحوه ومن زال عقله بلا نصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده ملحقين بدوى الرشد وردوا عليه والافيلز منه انتفاء الرشد من السكران المتعدّي بسكره بطريق الاولى وحينئذ فيلزمه أن الأصم بيعه مع أنه يصح وأيضاً فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفيه المهمل الأمر الثاني السكران لا يرد على المحرّر لأنه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمنصف يني عنه التكليف ويعتبر نصرفانه وهو خلط طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أغنى الاستوى رحمه الله وليت

بكذا) أؤخذ ~~بكذا~~ ناو بالبيع (في الأصم) هو راجع إلى الاعتقاد والثاني لا يعتد بها لأن المحاطب لا يدرى أخو طيب يبيع أم بغيره واجيب بان ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع فان توفرت القرائن على إرادته قال الامام وجب القطع ببعثه وبيع الوكيل المشروط عليه الشهادة لا ينفذ بها جزما لأن الشهود لا يطلعون على التية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما) ولا يتخللها كلام أجنبي عن العقد فان طال أو تخلل لم ينفذ كذا في الروضة كأصلها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بأعراضه عن القبول ولو تخلل كلمة أجنبية بطل العقد انتهى (وان يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعثك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح) وكذا عكسه ولو قال بعثك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمسائة لم يصح ولو قال ونصفه بخمسائة قال المتولى يصح ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة قال في شرح المذهب لكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر فساد العقد فيما إذا قبل بألف وخمسائة خلاف قول القفال ببعثه انتهى ونسبه الامام على أنه لا يلزمه عنده الألف (وإشارة الأخرس بالعقد) كالبيع والنكاح (كالنطق) به من غيره فيصح ما وسبأني في كتاب الطلاق الاعتداد بإشارته في الحل أيضا كالطلاق والعناق وأنه ان فهمها الفطن وغيره فصريحة أو الفطن فقط فكائية (وشروط العاقد) البائع أو غيره (الرشد) وهو أن يبلغ مصلحا لدينه وماله فلا يصح عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله نعم من بلغ مصلحا لهما ثم يذرفانه وان صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده (قلت وعدم الإكراه بغير حق) أي فلا يصح عقد المسكره في ماله بغير حق ويصح بحق قال في الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لو فادى أو شراء مال أسلم اليه فيه فأكرهه عليه الحاکم انتهى ولو باع مال غيره بأكراهه عليه صح قاله القاضي حسين كالبيع فبين طلق زوجة غيره بأكراهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ في الإذن (ولا يصح شراء الكافر المحض) وكتب الحديث (والمسلم في الظاهر) لما في ملكه للأولين من الأمانة وللثالث من الإذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني يصح ويؤمر بإزالة الملك عن كل من الثلاثة وفي الروضة كأصلها تصحيح طريقة القطع بالاول

٦٢ ل بل شعري ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييده وتصرفه عليه قال وأما السفيه والمسكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكاف يعتبر ببيعة فليس هو مدلول كلامه انتهى أقول ما منع به إيراد السفيه والمسكره هلا منع به إيراد التائم ونحوه ومن زال عقله بلا نصير على المؤلف وهل هذا الاتحكم اللهم الآن يقال أورد ذلك عليه على طريقة إرادته على المحرّر وان كان الاستوى لا يرى صحة ذلك (قوله) مصلحا لدينه لم يبين ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبر الشارح أن من بلغ سفها ثم رشدا لا يصح بيعه وليس مرادنا ثم رأيت في تفسير البغوي الصلاح في الدين أن يكون محتجبا للقواحش والغاصي المسقط للعالة (قوله) فلا يصح عقد الصبي ولو أذن له لولى في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله) وماله الواو بمعنى أو (قول) المتن ولا يصح شراء الكافر المحض الخ ولا خلاف في الحریم والشراء بالمدوا والعصر ووجهه أثرية قوله المحض ولو بعضا (قوله) والثاني يصح أي قياسا على الأرض يجامع أن كلاً سبب للثالث

(قوله) والفرق الخ أي ولأن العبد يرجي عتقه والمهفف أكثر حرمة بدليل منع المحدث من مسه وحينئذ فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله) يبيع بالرفع أي لانه بالنصب يصير التقدير إلا أن يبيع وهو كلام لا معنى له اذ نصبه يصبره من المستثنى ولا معنى له (قوله) بخلاف الذي خرج أيضا الحربي المؤمن قال الأسنوي والمسئلة محتملة على القول بالجواز لانه في قبضتنا ويحتمل المنع وهو الوجه لأن الأصل امساك الى عوده وإن الحرابة متأسلة والأمان عارض (قوله) وفي شرح المذهب أن يبيع المسلم المهفف الخ كان وجه هذا صونه عن أن يبيع في معنى السلع المبذلة بالبيع والشراء (قول) المتن طهارة عنه هذا يعني عنه الملك وما عدا النفع يرجع الى العاقدة فانحصرت الشروط في الملك والنفع فمحتاج أن يضم اليهما المكان الطهر بالغسل (قول) المتن فلا يبيع بيع الكلب وان كان يصيد * فائدة * لو أراد أن يقتني الكلب ليحرس له اذا احتاج لزرع مثلا لم يجز (قول) المتن والخمر وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله) والمعنى في المذكورات وجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فالخمر يطفي بها النار ويعجن بها الطين والمية تطعم للجوارح (٢٤٦) ويطلق بشحمها السفن ويسرج به

والكلب يصيد فعلنا ان منشأ النهى نجاسة العين (قول) المتن والمتنجس الخ حكى في شرح المذهب الاجماع على ذلك ثم قضية هذا ان الأجر ونحوه مما يجزى بالزبل يمتنع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قوله) والثاني يمكن قال الرافعي يمكن أن يطرد هذا الوجه في الدبس والخل وسائر المائعات لان اصال الماء الى أجزائها يمكن بالتحريك والغسالة طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم ان الشارح انما رجع الخلاف الى امكان التطهير وعدمه لانا حيث قلنا بعدم امكان التطهير بطل البيع قطعا (قوله) الحديث أي لان الامر بعدم قربانه أو باراقته مانع من جواز بيعه كذا استدلال به الرافعي ونظر فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان طهره بالدبغ (قوله) فلا نفع فيه الخ علقه الرافعي بان أخذ المال في مقابلته قريب من أكل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في الأولين والفرق ان العبد يمكنه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه (الان يعتق عليه) كايه أو ابنة (فيصم) بالرفع شراؤه (في الأصح) لا تنفاه اذ لا له بعدم استقرار ملكه والثاني لا يبيع لانه لا يتخلو عن الأذلال (ولا) شراء (الحربي سلاحا والله أعلم) كذا كره الرافعي في الشرح في المناهي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذي فانه في قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأتى منه كالحديد فانه لا يتعين جعله سلاحا وسيأتي آخر الباب انه يبيع سلم الاعمي أي بخلاف بيعه أو شراؤه فلا يبيع لعدم رؤيته وفي شرح المذهب أن يبيع المسلم المهفف وشراؤه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (ولم يبيع شروط) خمسة أحدها (طهارة عنه فلا يبيع بيع الكلب والخمر) وغيرهما من نجس العين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والمية والخنزير رواهما الشيخان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين (والتنجس الذي لا يمكن تطهيره) لانه في معنى نجس العين (كالخل واللبن وكذا الدهن) كالزيت والسمن لا يمكن تطهيره (في الأصح) والثاني يمكن بغسله بأن يصب عليه في اناء ماء بغليه ويحرك نجاسة حتى يصل الى جميع أجزائه كما تقدم في باب النجاسة مع رده بما في حديث الفأرة تموت في السمن ان كان جامدا فألقوها وما حواها وان كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وعلى امكان تطهيره قبل يبيع يبيع قبل ما على الثوب المتنجس والأصح المنع للحديث ويجزى الخلاف في بيع الماء المتنجس لان تطهيره ممكن بالكثرة وأشار بعضهم الى الحزم بالمنع وقال انه ليس تطهير بل استحصال بلوغه قتلين من صفة النجاسة الى الطهارة كالخنزير تتحلل (الثاني) من شروط المبيع (النفع) فما لا نفع فيه ليس بمال فلا يقابل به (فلا يبيع بيع الحشرات) بفتح الشين كالحبات والعقارب والفيران والخنافس والفمل ونحوها اذ لا نفع فيها يقابل بالمال وان ذر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالأسد والذئب والفم وما في اقتناء الملوكة لها من الهبة والسياسة ليس من المنافع المغتبرة والسبع النافع كالضبع للاكل والفهد للصيد والفيل للقتال (ولا) يبيع (حبتي الحنطة ونحوها) لان ذلك لا يعد مالا وان عذب بضمه الى غيره (وآلة اللهو) كالظبور والزمار اذ لا نفع بها

ثم فوات النفع فديكون حسا وقد يكون شرعا (قول) المتن فلا يبيع بيع الحشرات أي التي لا نفع بها (قول) المتن وكل سبع شرعا لا ينفع السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أي مثرا لا يؤكل ولا يصاد ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للصيد (قوله) وما في اقتناء الملوكة الخ قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قوله) والفهد للصيد مثله الهرة لاصيد الفأر (قوله) ونحوها الضمير فيه يرجع للحنطة (قول) المتن وآلة اللهو قال الرافعي الوجهان فهما يجريان في الاصنام والصور انتهى ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الخلوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى يبيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتب الصنف من الصور والفسحة يحرم بيعها ويجب ان لا يباع (قوله) والزمار ولومن ذهب

(قوله) ولا يقدح في ذلك الخ بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما اذا لم يتميز للبيع بوصف زائد كبرودة الماء ونعومة التراب والافصح بلا خلاف قلت وبالنظر في توجيه الثاني يعلم ان هذا خروج عن المسئلة (قوله) من امكان الخ أى فيكون بذل المال والحال ما ذكر سفها (قول) المتن والآتي لا يشكل بجهة بيع العبد الزمن لان هذا منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن * فائدة * يقال أبى أبى على وزن ضرب بضرب وعلم يعلم (قوله) في الحال هذا ايضا (٢٤٧) ان المضرة العجز في الحال ولو امكن الوصول اليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الآتي والفضال

أم لا والحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قوله) والثاني ينظر الى عجز البائع لان التسليم واجب عليه (قول) المتن ونحوهما مما ألحق بذلك بيع الفص في الخاتم والجذع في البناء ثم استشكل الرافعي على ذلك صحة بيع بعض الجدار والاسطوانة اذا كانا من آجر أولين وجعل محل القطع نهلية صف لا بعض سمك اللبن أو الآجر (قوله) وقيل يصح قال الاذرى هذا هو المختار دليله عليه العمل في الأعصار والامصار والحاجة ماسة اليه وهو نوع استرباح وفيه أغراض صحيحة (قوله) والقياس الخ اعترضه الاسنوي بأن الثوب ينسج ليقطع بخلاف الأنا والسيف (قوله) وما يصدق الخ يريد بهذا الاضاح قول النووي الآتي حيث قلنا لا يصح وانه مبني على الزايع (قوله) وطريق من أراد الخ فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض واستشكل بأن العلة في امتناع البيع موجودة فيه والاشكال قوي جدا (قول) المتن ولا يصح المرهون الخ قال الدمري مثله اشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة انتهى قلت والظاهر بطلان المساقاة اذا أذن العامل وبيع (قول) المتن ولا الجاني المتعلق الخ قضية المصلحة ان الحكم كذلك ولو قل الماله وزادت القيمة عليه (قوله) قيل والمعسر

شرعا (وقيل نعم الآلة) أى بيعها (ان عذر ضاها) بضم الزاء أى مكسرها (مالا) لان فيها نفعاً متوقفاً كالخش الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد منها غير المعصية (ويصح بيع الماء على الشط) أى جانب النهر (والتراب بالحجارة) بمن حازهما (في الاصح) لظهور المنفعة فيهما ولا يقدح في ذلك ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها بالتعب ولا مؤنة (الثالث) من شروط المبيع (امكان تسليمه) بأن يقدّر عليه ليوثق بحصول العوض (فلا يصح بيع الفضال والآتي والغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال (فان باعه) أى الغصوب (لقادر على انتزاعه) ذونه (صح على الصحيح) نظرا الى وصول المشتري الى المبيع والثاني ينظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآتي بمن يسهل عليه رده ففيه الوجهان في الغصوب وكذا يقال في الفضال قال الازهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلاً (معين من الأنا والسيف ونحوهما) كتب نفيس ينقص بقطعه قيمته للعجز عن تسليم ذلك شرعاً لان التسليم فيه لا يمكن إلا بالـ ~~س~~سر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ ~~السكر~~باس (في الاصح) والثاني قال قطعه لا يتحول عن تغيير لغير المبيع وقيل يصح في النفيس رضا البائع بالضرر قال الرافعي والقياس طرده في السيف والأنا وما يصدق به النصف أو نحوه من الثوب أن يكون ذراعاً قال في شرح المذهب وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يواطئ صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف أن يبيع الجزء السابع من الأنا ونحوه فيصح ويصير مشتركاو يبيع ذراع معين من الأرض يصح أيضاً لوصول التميز فيها بين النسيين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ولأن أن تقول قد تنضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل في الثوب وسياق يبيع ذراع مهم من أرض أو ثوب (ولا) يصح بيع (المرهون بغير اذن مرته) للعجز عن تسليمه شرعا (ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر) لتعلق حق المجنى عليه به كما في المرهون والثاني يصح في الموسر قيل والمعسر والفرق ان حق المجنى عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد الموسر يبيعه مع علمه بالجناية مختاراً للفداء وقيل لا بل هو على خبره ان فدى أمضى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزاؤا الفداء باقلا امرين من قيمته وأرض الجناية كما سيأتي في باب موجبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنياً خطأ أو شبه عمد أو عمدا وعنى على مال أو أ تلف مالا (ولا يضر تعلقه بذمته) بأن اشترى شيئاً فيها بغير اذن سيده وأتلفه لاق البيع انما يرد على الرتبة ولا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر (في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعضو والثاني يضر لان مقتضى القصاص قد يعفو على مال فيتعلق

أى ويقتصر المجنى عليه مختاراً للفداء لكن لو تعذر تحصيل الفداء أو تأخر فلا أو غيبته أو صبره على الحبس فصح البيع ومثل ذلك يجزى فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله) لانه ترجى سلامته الخ أى فكان كالمريض لكن لو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يمين بطلان البيع أم لا حكى الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برحان البطلان قال ابن الرفعة فليجرد ذلك هنا * تنق * مما يسد روج في هذا الشرط يبيع الثوب المحتاج اليه في السر والماء الذي يحتاج الى الطهارة به ولم يجد غيرها

(قول) المتن لمن له العقد فتر من العاقد ليدخل نحو الوكيل والولي والقاضي فور د عليه الفضولي وغرضه اخراجه بدليل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا فيما تملك ولا علق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك ولا واما من ذكر الا فيما تملك (قوله) الواقع هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لمن يقع له العقد لكان واضحاً (قوله) أو مولى ومثل ذلك الظاهر بغير جنس حقه والمثلنقط (قول) المتن فيبيع الفضولي الخ كلامه يهيم ان الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبه كما به عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما العدة فناجرة نفسه الرافعي عن الامام (قول) المتن نفذ منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفذ المهمل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول) المتن وفي القديم الخ اخرج لذلك بما روى شبيب بن غرقدة التابعي عن عمرو الباري حديث توكله في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار واحضر الاخرى مع الدينار فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفى عن عمرو فذكره قبل لجهالة الحنفى لم يحجج به الشافعى في هذا ولكنه اخرج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به شاتين لأن المرسل يحجج به اذا وافق القياس ويبع الفضولي بخلاف القياس وكان ينبغي (٢٤٨) للمصنف التعبير بالظاهر لأن القول

الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو قوى قال في شرح المذهب وقد علق الشافعى في البويطى القول به على صحة الحديث قال الرافعى والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله) أو وليه الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قوله) بعين ماله وقوله أو في ذمته الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قوله) أو أعتق عبده ضبط الامام ذلك بأن يكون العقد يقبل النيابة (قول) المتن صح في الظاهر لصدوره من المالك كذا عبر الرافعى ثم الملك للشترى يتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله) ويجرى الخلاف هو جار ايضا فيما لو باع العبد على طعن بقاء الا باق والكاتب ثم تبين الرجوع والفسخ ولو طعن شيئاً لغيره قسین ان له صحه جزا والفرق

برقته وتعلقه بها صار كما تقدم ولا يضر تعلق القصاص بعضوه جزماً كما ذكر في باب الخيار فيثبت به الرد كما سيأتى فيه (الرابع) من شروط المبيع (الملك) فيه (ان له العقد) الواقع وهو العاقد أو موكله أو مولى أى ان يكون مملوكاً لا أحد الثلاثة (بيع الفضولي باطل) لانه ليس بمالك ولا وكيل ولاولى (وفي القديم) هو (موقوف ان أجاز مالكة) أو وليه (نفذ) بالجمعة (والافلا) ينفذ ويجرى القولان فيما لو اشترى لغيره بلاذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره أو شبه أو طلق منسكوحة أو أعتق عبده أو أجزأته بغير اذنه (ولو باع مال مورثة طاماً حياً له و كان ميتاً) يسكون الباء (صح في الظاهر) تبين انه ملكه والثاني لا يصح لظنه انه ليس ملكه ويجرى الخلاف فيمن زوج أمة مورثة على طعن انه حي فبان ميتاً هل يصح النكاح قال في شرح المذهب والاصح صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم) عينا وقد راو صفة على ماسياتى بيانه حذر من القرى لما روى مسلم عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر (بيع أحد الثوبين) أو العبدین مثلاً (باطل) وان تساوت قيمتهما لم يجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها) للتعاقدين وينزل على الاشاعة فاذا علم انها عشرة أصع فالبيع عشرةا فلولا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع وقيل المبيع صاع منها أى صاع كان في المبيع ما بقى صاع (وكذا ان جهلت) صيغاتها للتعاقدين يصح البيع (في الاصح) المنصوص والمبيع صاع منها أى صاع كان وللبيع تسليمه من أسفلها وان لم يكن مرثياً لأن رؤية طاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كالوفرقي صيغاتها وقال بعض صاعاً منها ولو باعه ذراعاً من أرض أو داراً أو ثوباً وهما يعلنان ذراعاً ذلك كعشرة صح وكأنه باعه العشر وان جهل أحدهما الذراع لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لان أجزاءها لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع على ذا البيت حنطة أو برزنة هذه الحصة ذهباً أو عاباً به

ان ما سلف قوى المانع بالنظر للأصل (قوله) أو العبدین واذا الشارح هذا وما عجم في المحذور وشارة الى ان في مسئلة العبد قولاً قديماً فلان موافقاً لمذهب أبي حنيفة من انه لو زاد فيها على ان تختار ما شئت في ثلاثة أيام فادونها صح العقد (قوله) وان تساوت قيمتهما ما وان جهل الخيرة للشترى (قوله) للجهل بعين المبيع لا يقال أى غرور في هذا عند استواء القيمة لا نقول لا بد للعقد من مورد بتأثيره على انه لا يخلو من الغرر لتفاوت الاغراض في مثل ذلك للتعاقدين فلا يكتفى علم أحدهما (قوله) والمبيع صاع الخ اذ لو حمل على الاشاعة فسد البيع (قوله) والثاني الخ هذا اختاره القفال وكان يفتى بالأول ويقول انما يستفتى عن مذهب الشافعى لا عن ما عندي (قوله) كالوفرقي الى آخره اهتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيغان المفرقة بما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم ان بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف وعمل بأمرين وجود الغرر وكون العقد لا بد له من محل متأثر به قال الرافعى رحمه الله خلاف في مسئلة الصبرة المجهولة مبني على التعليين فان قلنا بالأول اغتفرنا الا بهام هنا تساوى الاجزاء أو بالثاني لم يصح البيع فرع لوقال بعض صاعاً من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب

(قوله) الجهول الخ ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وانما كل الجهل بالمقدار مضر لان العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله خطئة وذمها الى ان كل من الثمن والثمن اذا كان في الذمة لا يضمن معرفة قدر معيناً أعني كيبلاً أو وزناً أو ذراعاً ولو كان الثمن معناً كان قال على ذل البيت من هذه الخطئة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الراعي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى دليل جواز الاستبدال في الثمن دون الثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله) وفي الروضة كأصلها على منصوص بالخ قيل لو عبر به هنا لكان أولى لان كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وان كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام ان غرض المؤلف ان يسع أحد التوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالمقدار فاذا كلام المصنف في أقسام علم المبيع (قوله) دراهم الخ يريد ان تعيين الجنس لا يضمنه ثم اذا اختلف النوع حمل على الغالب (قوله) أو فلولس مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فانه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بديل الثمن بالثمن كان أشمل (قوله) في العقد أى باللفظ ولا تكفي التسمية بخلاف نظير من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الراعي في باب الخلع واعتراض (٢٤٩) الاسنوي بما لوقال زوجك بنتي ونوبا واحدة من بناته فانه يصح على الامع قال هذانئي

يخوج الى الفرق (قوله) فان استوت مع الخ ولو في صحاح ومكسرة (قول) المتن ويصح بيع الصبرة الخ أى لا تملكها عرف مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئ معين اتفق العذر والغبين وخرج عن عبارة المصنف صورتان الاولى قال بعثت كل صاع منها بدرهم نقول الامام عن الاحباب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً لشخه الثانية أن يقول بعثت كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المستلثين كونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثت صاعاً منها بدرهم وما زاد فبصا به مع أى في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على ان ما زاد يحسبه فانه شرط عقد في عقد (قوله) ويصح بيع الصبرة الخ اعلم ان المصنف لما ذكر البطلان في المسائل الاربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرده احوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

فلان فرسه) أى بمثل ذلك وأحده ما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيره ما وفي الروضة كأصلها على منصوصاً وهو صحيح أيضاً (ولو باع بغيره) دراهم أو دنانير أو فلولس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعيين) الغالب لظهور ان المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشترط التعيين) لاحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت مع البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) بنصب كل كأن يقول بعثت هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثت هذه الارض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم وقيل لا يصح البيع في الجميع ولو علم عدد الصيعان والذراع والاغنام مع البيع جزماً كما هو ظاهر وذكر منه في شرح المهذب مسألة الدار (ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم مع ان خرجت مائة والا) أى وان لم تخرج مائة بأن خرجت أقل منها أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح وللمشتري الخيار في الناقصة فان أجاز فجميع الثمن لقابلة الصبرة به أو بالقطر لمقابلة كل صاع بدرهم وجهان والزيادة للمشتري ولا خيار للبائع وقيل هي للبائع وللمشتري الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بعثت هذه الارض أو هذا الثوب بمائة درهم كل ذراع بدرهم وقوله على الصحيح تبع فيه المحرر في حكاية الخلاف وجهين وحكاة في الروضة كأصلها قولين (ومتى كان العوض معيناً) أى مشاهداً (كثفت معاينته) من غير علم قدره ووكذا المعوض فلو قال بعثت بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلن قدرها مع البيع لكن يكره لانه فيوقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول الذرع لا يكره (والاظهر انه لا يصح بيع الغائب) وهو ظاهر

٦٣ ل ط ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدر الثمن فيها قريباً من المجهول وكذا صنع نظير هذا في صدر الشرط فتأمل (قوله) وقيل لا يصح البيع أى نظراً الى انه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله) ولو علم الخ هو فيقدر ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة الثمن أيضاً وأيضاً هذا فهم من المتن بالاولى (قول) المتن مع الى آخره أى لحصول الغرضين أى وهما بيع الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بالواحد (قوله) لتعذر الجمع الخ هي عبارة حسنة وعبارة الراعي رحمه الله لانه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين الامرين عند الزيادة والتقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أى تعليلاً للإشارة الى الصبرة (قوله) وجهان الامع في شرح المهذب بالقطر (قول) المتن كثفت معاينته أى اعتماداً على التخمين وفي الثمن وجه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في طرف مختلف الاجزاء رقة وغلاظان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنع التخمين فيلتحق بغير المرتضى وان لم يكن الاستواء مع وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الاصاغان كانت معلومة الصيعان مع والا فلا وهذه قد تشكل بمالوا ببيع صبرة جزافاً ويحجب بأن التخمين مع الاستئناء لا يوثقه (قوله) وهو ظاهر الخ ولو حاضرا

(قول) المثنى والثاني يصح الحديث الآتي (قوله) ونوعه فلا يكتفى مافي كفى مثلاً وقيل يكتفى ثم هذا القول ذهب اليه الاثمة الثلاثة وخمسة
العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضاً لكن
نصوص البطلان متأخرة (قوله) ذكر صفات أخرى كأن يذكر المعظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محتملان (قول) المثنى وثبت
الخيار هذا يستفاد منه أن شراء الاعمى لا يصح وأن جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله)
ولا خيار للبائع لو وجدته رائداً ثبت له الخيار قطعا (قوله) وقيل له الخيار برحمة الاستنوى ونسبه للرافعي عند الكلام على شراء الاعمى (قوله)
في رهن الغائب كذا يجريان في اجارته وعنده من القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول) المثنى يكتفى
الرؤية قبل العقد الخ لأن العلم بالمعقود حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالغواكه (قوله) وفيما يحتمل
كل الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المثنى لأجل الخلاف فيها (قوله) كالحيوان وعليها فضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف
فيما بمعنى الأشياء (قوله) متغيراً فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرتبة (٢٥٠) قال الامام رحمه الله ليس المترادف

أن يتغير بالعين فإن ذلك لا يختص
بهذه الصورة ولكن الظاهر
عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض
مخالفاً في صفة مشروطة تعلق به الخيار
وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات
الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار
فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير
الذي تخرج به الرؤية عن كونها تقبل
المعرفة والاحاطة (قوله) والاصح
قول المشتري أي لماسياً ولأن الأصل
عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما
صدقوا البائع نظراً الى هذا المعنى عند
اختلافه مع المشتري في حدوث العيب
فما فرق به الاستنوى من قوله لانهما قد
اتفقا على وجود العيب في يد المشتري
والأصل عدم وجوده في يد البائع لأن
الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل
الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يتخلو عن
نظر قال نعم قد يشكل على ما تقرر قولهم

المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بد كرحسبه ونوعه كان يقولون
عبدى التركي وفرسى العربى ولا يفتقر بعد ذلك الى ذكر صفات أخر نعم لو كان له عيذان من نوع فلا بد
من زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسن أو غيره (وثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن
وجده كما وصف لأن الخبر ليس كالعينة وفيه حديث من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال
الدارقطني والبيهقي انه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار
ان لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقبل هو على الفور والاصح بمتد امتداد مجلس الرؤية ويجرى
القولان في رهن الغائب وهبه وعلى صحتهما لا خيار عند الرؤية اذا الحاجة اليه (و) على الاظهر
في اشتراط الرؤية (تكتفى الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً الى وقت العقد) كالاراضى والاواني
والحديد والنحاس (دون ما يتغير غالباً) كالاطعمة التي يسرع فسادها نظراً للغالب فهما وفيما
يحتمل منها التغير وعدمه سواء وكالحيوان وجهان أحدهما صحة البيع لأن الأصل بقاء المرقى فيها بحاله
فإن وجده متغيراً فله الخيار فإن نازعه البائع في تغييره فقبل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والاصح
قول المشتري يمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح المهذب عن الماوردي
أن صورة المسئلة في الاكتفاء بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع متد كالأوصاف فإن نسبتها أطول
المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكتفى رؤية بعض المبيع ان دل
على باقيه كظواهر الصبرة) من الخنطة والشعر والجوز واللوز وغيرها مما الغالب ان لا يتخلف
أجزاؤه ولا خيار له إذا رأى الباطن الا اذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والمان والسفرجل
لانها تختلف اختلافاً كثيراً وتباع عدداً فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أمثلة) (أمثلة)
أي المتساوى الأجزاء كالحبوب فإن رؤيته تكتفى عن رؤية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو

في الغاصب اذا ادعى بعد تلف المصوب عيماً خلقاً أعمى أو أعرج ونحو ذلك فإنه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر
بحي ذلك هنا ولو تجدد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري علمها فالظاهر تصديق البائع (قوله) وغيرها مما الغالب الخ كالمائعات
في أوعيتها وكذا القطن في عيده وكذا صبرة التمر ان فردت حبانه أو التصقت لقصوره العجوة (قوله) بخلاف صبرة البطيخ الخ مثل ذلك صبرة
الخوخ والعنب ونحوهما فاشترط العيب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله) فلا بد فيها من رؤية واحد واحد لو رأى أحد جانبي البطيخة
لم يكف بل هي كبيع الغائب (قوله) ومثل يريده معطوف على ظواهر الصبرة فتفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفاً على بعض المبيع (قوله)
أي المتساوى الأجزاء يعني ليس المراد به المتشابه واعلم انه اذا أحضر النموذج وقال بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل لانه لم يعين مالا ليكون
يعا ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع اليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصوره المسئلة أن يقول
بعثك الخنطة التي في هذا البيت وهذا النموذج ما فان أدخله في البيع صح والأفلا قال الاستنوى وشرط الإدخال أن يرده الى الصبرة قبل البيع
فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوي واكتفى الزركشي بالإدخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي

(قول) المتن صوانا هو الوعاء الذي يمان فيه الشيء ويقال الصيان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قوله) مع امثلة الصوان الخ جفله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول) المتن وتعتبر الخ يريدانه يشترط ان يرى كل ضمة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله) والجدران أي داخلها وخارجها (قوله) كالعبد يشترط في الامة رؤية الشعر أيضا (قول) المتن بصفة السلم أي ولو تواتر واشتهر (قوله) عند الرزية الخ (٢٥١) يصح أيضا ان يكتب عبده نظرا للعتق قال الزركشي وقياسه صحة شرانه

من يعتق عليه (قوله) بعوض في الذمة عبارة الر وض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال في الذمة اذا المعين لا يصح منه كالبيع به
(باب الربا)

(قول) المتن اشترط أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقهما اذا أراد التفرق من غير قبض ان يتفاسخا والا أثما وان كان التفرق بعد زواله في شرح المذهب * تنبيه * عبارة الر وض تبعا لاصله الحيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التقاض فيجوز وان لم يتفرقا ويختارا تضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده انتهى قال شارحه والتحقيق ان كلامه العقد والقصد مكرره انتهى قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعته الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الاول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخلي فحل نظر (قول) المتن كخطة وشعر مثل هذين لان مالكا

بضم الهمزة والميم وفتح الذال المعجمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلقه كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للبحر والوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أو كان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالحتر خلقه من يد على الروضة وأصلها وهو وصفه لسان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يجتز به عن جلد الكتاب ونحوه واحترز وبوصف القشرة بالسفلى لاذ كروهي التي تنكسر حالة الاكل عن العليا فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كما سيأتي في باب بيع الاصول والثمار لاستناره بما ليس من مصلحته والخشكان تكفي رؤية ظاهرها كاذ كره في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان وأطلق الغزالي في الاحياء المسماحة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستم والبالوعة وفي البستان رؤية الأشجار والجدران ومسابل الماء في العبد رؤية الوجه والاطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمتها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الديباج المنقش رؤية وجهه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق البياض والمخضر رؤية جميع الاوراق (والاصح ان وصفه) أي الشيء الذي يراد بيعه (بصفة السلم لا يكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بان الرؤية تفيد ما لا تفيد العبارة (ويصح سلم الاعمي) أي أن يسلم أو يسلم اليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويؤكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان غمي قبل تمييزه) بين الاشياء أو خلق اعمي (فلا) يصح سلمه لاستفاء معرفته بالاشياء ودفع بأنه يعرفها بالسمع ويختيل فرقا بينها أما غير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والرهن فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسبيله أن يؤكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجره لانه لا يجهلها ولو كان رأى قبل الغمي شيئا مما لا يتغير مع بيعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه

(باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم (اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا) واحدا كخطة وخطة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلول والمساواة والتفاضل قبل التفرق أو جنسين كخطة وشعر جاز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم مزارع ومسلم مزارع والذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر

يرى انه ما جنس واحد (قول) المتن والتفاضل فلو كان دينارا أبرأه منه لم يكف في ذلك (قوله) مزارع ومسلم في بعض الروايات لا يتبعوا الذهب بالذهب وعدد ما هنا الى أن قال الاسواء بسواء عينا يعين يد ويد رواها الشافعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد واستزاد فقد أرى وفي رواية نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل علق النهي بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة ما خذ الاشتقاق وهو الطعم كتعليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالسكيل أو الوزن فلا يجري فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والرمان والبيض والارجح ونحو ذلك وضابط نحو هذه الامور على الجديد الوزن كما سيأتي لكونها أكبر جرما من التمر

(قوله) ويؤخذ من ذلك الحلول قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوي لأن الاجل ينافي استحفاف القبض (قول) المتن ما قصد اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كقافي الروضة وأصلها أي يكون القصده غلبا للطعم وإن كان تناوله نادرا كالبلوط وقوله للطعم قيل يغني عنه ما بعده (قوله) كالحلود وكذا اطراف قضبان العنب (قوله) كأصولها عبارة الاسنوي تبعا للرافعي (٢٥٢) رحمه الله لأنها فروع لا أصول

وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله) ودهن البنفسج يدهن الورد يتعين أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحدا كالشريح مثلا وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله) والثاني هي جنس أي لا شتر اكها في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالاضافة فكانت كأصناف الثمار ولأن أصولها غير روية وتمسك الاصحاب للاول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الابل في الزكاة لا تنضم الى الغنم مثلا فليثبت لفروعها الاختلاف كأصولها * فرع * اذا قلنا انها جنس استوى الوحشي والاهلي والبري والبحري على الاصح في الروضة (قول) المتن وزنا الحديث مسلم لا يتبعوا المذهب بالذهب الا وزنا بوزن ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن وعن أنس بن مالك رضي الله عنه يرفع ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله) فعلى هذا الحزاد الاسنوي رحمه الله فان لم يكن كذلك كالصل فهو على الوجه الباقية قال وهذا كله اذا لم يكن أكبر جر ما من القر قوله أيضا فعلى هذا الحز في شرح الكمال القدسي عند

بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء إذا ما إذا اختلفت هذه الاجناس فيعوا كيف شئتم اذا كان يد أي مقابضة ويؤخذ من ذلك الحلول فاذا بيع الطعام بغيره كتقيد أو ثوب أو غير الطعام بغير الطعام وليس نقدين كحيوان بحيوان لم يشترط شيء من الثلاث فلو نقدان كالطعامين كسبأقي (والطعام ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أكل (اقبانا أو تفكها أو تدوايا) هذه الاقسام مأخوذة من الحديث السابق فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأثم والتفكه فالحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالصطك وغيرهما من الادوية يخرج بقوله قصد ما لا يقصد تناوله عما يؤكل كالحلود فلا يرافيه بخلاف ما يؤكل نادرا كالبلوط وقوله للطعم الى آخره ظاهر في ارادة مطعوم الآدميين وان شاركهم فيه الهائم قليلا أو على السواء فخرج ما اختص به الجن كالعظم أو الهائم كالخشيش والتين أو غلب تناول الهائم له فلا يرافيه شيء من ذلك وقوله تفكها يشمل التأثم والتخلي وقد ذكرهما في الايمان فقال والطعام يتناول قونا وفاكهة وأداما وحلوى ولم يذكر الدوا لان الطعام لا يتناول عرفا والايمان مبنية على العرف وقوله تدوايا يشمل التدواي بالماء العذب وهو ربوي مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير متفاضلا واخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحترز بالمختلفة عن المتحدة كادقة أنواع الحنطة فهي جنس (واللحوم والالبان) أي كل منهما (كذلك) أي أجناس (في الاظهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلا ولحم البقر بلحم الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره وعلى الاول لحوم البقر والحواميس جنس ولحم الضأن والمعرجنس والالبان البقر والحواميس جنس والالبان الضأن والمعرجنس (والمائلة تعتبر في المكيل كيلا والموزون وزنا) فالمكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا يضرع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ولا يضرع الاستواء في الوزن التفاوت كيلا (والعبر) في كون الشيء مكيلا أو موزونا (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور انه اطلع على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار باحداشهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان بكال أو بوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم انه كان بوزن في عهده مرة وبكال أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (يرعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لانه أحصر وأقل تفاوتا (وقيل بغير) بين الكيل والوزن لتعادل وجههما (وقيل ان كان له أصل اعتبر) أصله في الكيل أو الوزن فيه فعلى هذا ذاهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون والخلاف فيما اذا لم يكن أكبر جر ما من التمر فان كان

ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فالادهان والالبان مكيبة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه كالبيض الله كغيره كاترى يخالفه في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بأنهما من الجهول حاله أو لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ودهن اللوز اقضى هذا ان اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله

(قوله) فلا اعتبار فيه بالوزن جز ما الحق الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها ببعض والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قوله) بالقبان أصله عجمي بالباء المشوبة فاء ثم عذب بياء خالصة (قوله) وان يبيع بغير جنسه الخ * فرع * قال بعثت هذا الديار المشرق بكذا فاذا هو مغربي صحت وثبت الخبر ومثله العبد الحبشي فاذا هو تركي (قوله) بكسر الجيم وضعا وقضها قاله في الدقائق (قول) المتن تخميناً (٢٥٣) قال ابن النقيب كأنه اخترز عما اذا علمنا تامل الصبرين ثم تباعا جزافا فانه يصح ولا يحتاج

في القبض الى كيل بل لهم ما حكم المبيع جزافا (قوله) للجهل بالمعائلة أي والجهل بها كحقيقة المعاملة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (قوله) في الثمار والحبوب وكذا اللحم (قوله) وذلك في مسألة العرايا الخ قبل ويجوز ان يريد المعاملة قد تعتبر أولا وبكتفي بذلك كما في العصير ولا تشتط الحالة الاخيرة كالحل قاله السبكي واقتصر عليه (قول) المتن فلا يباع رطب برطب وذهب الائمة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله) فيه اشارة وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف اوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المعاملة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف اقتصر في الشك على جهل المعاملة وهو صحيح أيضا (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضا (قول) المتن أصلا بوجه عدم الصحة ولو عرض له جفاف على يدور الظاهر خلافه (قوله) وقيل ما يمكن كيه الخ انظر هذا هل يشكل بما سلف من أن الذي يكون أكبر جرما من التمر معياره الوزن قطعا

كالبيض فلا اعتبار فيه بالوزن جزا وسواء المكيل المعناد في عصره صلى الله عليه وسلم والمكاييل الحديثة بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلا في الاصح والوزن بالقبان (والنقد) أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (بالنقد كقطع عام بطعام) فان يبيع بجنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المعاملة والحلول والتفاضل قبل التفرق للعديد السابق ولا ريب في الفلوس الرائجة في الاصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا الى أجل (ولو باع) طعاما أو نقدا بجنسه (جزافا) بكسر الجيم (تخميناً) أي جزا للتساوي (لم يصح) البيع (وان خرجا سواء) للجهل بالمعائلة حال البيع وبيعه بغير جنسه جزافا يصح وان لم يتساوا ولو باع هذه الصبرة تلك مكيله أي كيلاً بكيل أو هذه الدراهم تلك موازنة فان كالا أو وزنا وخرجتا سواء صح البيع والام يصح على الاظهر وعلى الثاني يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشترى الكبيرة الخبار (وتعتبر المعاملة) في الثمار والحبوب (وقت الجفاف) أي الذي يحصل به الكمال (وقد يعتبر الكمال) بالجفاف (أولا) وذلك في مسألة العرايا الآتية في باب الأصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (برطب ولا بقر ولا عنب بعنب ولا بزبيب) للجهل الآن بالمعائلة وقت الجفاف والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيقض الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وغيره وصححه فيه اشارة الى ان المعاملة تعتبر عند الجفاف والحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويباع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن (ومالا جفاف له كالتقاء) بكسر القاف وبالمثناة والمد (والعنب الذي لا يترتب لاي يباع) بعضه ببعض (أصلا) كالرطب بالرطب (وفي قول تكفي بمائلته رطبا) بفتح الراء كاللبن بالبن فيباع وزنا وان أمكن كيله وقيل ما يمكن كيله كالتفاح والتمين يباع كيلا ولا بأس على الوجهين تفاوت العدد ومالا جفاف فيه الزيتون وقد نقل الامام عن صاحب التقريب وارتضاه جواز بيع بعضه ببعض وخرم به في الوسيط (ولا تكفي بمائلة الدقيق والسويق) أي دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض للجهل بالمعائلة المعتمدة تفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار (بل تعتبر المعاملة في الحبوب حبا) لتحقيقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الدهن كالمشمم) بكسر السين (حبا) أو دهنلا وفي العنب زيبا أو خل عنب وكذا العصير أي عصير العنب (في الاصح) لأن ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض المشم أو دهنه ببعض وبيع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض وبيع بعض عصير العنب ببعض ومقابل الاصح فيه يمنع كاله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السكر ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع العلم بالمعائلة والغيار في الدهن والخل والعصير الكيل (و) تعتبر المعاملة (في اللبن لبنا) بحاله

٦٤ ل ل (قول) المتن والخبر مثله العجين والنشا (قول) المتن بل تعتبر المعاملة في الحبوب أي التي لا دهن لها (قول) المتن حبا أي متاهي الجفاف غير مغلي ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وان جفت تفاوت انكشاه عند الجفاف ثم كلامه في ذلك انه لا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بما فيه شئ مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والمصل فان فيه الدقيق قال الرافعي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة الكمال

(قول) المث أو تخيضا اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله فسماله (قوله) أى خالصا من الماء كذا يشترط كونه خالصا من الزبد والافيتنع يبعه بزبد وسمي لكونه حينئذ من قاعدة مذجوة لعدم كماله كما يوهبه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله) ويجوز بيع بعض السمن الخ مثله غسل النحل (قوله) ويجوز بيع الخبيض الصافي ببعض يجوز أيضا يبعه بالسمن وبالزبد متفاضلا ويمتنع باللبن مطلقا (قوله) أما المشوب بالماء فيه اشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة ان زبده لا يخرج من الماء (قوله) فلا يجوز بيعه الخ قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمتنع يبعه (٢٥٤) مطلقا للجهل باللبن المقصود (قوله)

والاقط الخ وأيضا الاقط والمصل يدخلهما النار (قوله) فلا يجوز بيع الخ قال السبكي لو كان الزبدان جنسين جاز لان ما فيهما من اللبن غير مقصود ويجوز بيع الخبيض المتزوع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك * تنبيه ذكر السبكي الجن والاقط والمصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الاشياء بمثلها كذلك يمتنع بالآخر وباللبن وكذلك بالزبد والسمن والخبيض قاله الحاملي (قوله) ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه أى لانه من قاعدة مذجوة كما في الشرج بالسمن (قول) المث بالطبخ الخ خرج به تأثير التمييز الآتي وكذا تأثير الحرارة كالمياه وشمل كلامه قوى النار وضعيفا (قوله) حبا كان أو غيره أى لان تأثير النار فيه غير منضبط (قول) المث كالعسل وكذا الذهب والفضة (قوله) للجهل بالمائلة فيكون من قاعدة مذجوة (قول) المث ربوب أى جنسا واحدا كما تبينه في المحرر لئلا يرد ما لو باع ذهباً وفضة بخطة مثلا (قوله) في المث واختلف الجنس أى جنس المبيع لا الجنس المتقدم فان المراد به واحد ويستحيل انقسامه الى شيئين لا يصدقان عليه قاله الاسنوي ثم لا فرق في المضموم

(أو سمننا أو تخيضا صافيا) أى خالصا من الماء فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلساواة فيه الحليب والحامض والرائب والخائر ما لم يكن مغلى بالنار ولا مبالاة بكون ما يحويه الكيل من الخائر أكثر وزنا ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزنا على النص وقيل كيلا وقيل وزنا ان كان جامدا أو كيلا ان كان مائعا ويجوز بيع بعض الخبيض الصافي ببعض أما المشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائلة (ولا تكفي المائلة في سائر أحواله) أى باقيا (كالجن والاقط) والمصل والزبد لانهم لا تخلو عن مخاطبة شئ فالجن يتخالطه الانفة والاقط يتخالطه الملح والمصل يتخالطه الدقيق والزبد لا يتخلو عن قليل مخيض فلا يتحقق فيها المائلة المعبرة فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض ولا يجوز بيع الزبد بالسمن ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه كالسمن والخبيض (ولا تكفي بمائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشئ) فلا يجوز بيع بعضه ببعض حبا كان أو غيره كالسمن والعم للجهل بالمائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفا وقيام أثرت فيه بالعقد كاللبس والسكر وجهان أحدهما لا يباع بعضه ببعض (ولا يضر تأثير تمييز) بالنار (كالعسل والسمن) يميزان بالنار عن الشعير واللبن فيجوز بيع بعض كل منهما ببعض بعد التمييز ولا يجوز قبله للجهل بالمائلة (واذا جعت الصفة) أى عقد البيع سمى بذلك لان أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب (ربو يامن الجانبين واختلف الجنس) أى جنس الربوى (منهما) جميعهما أو مجموعهما بان اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كذبحوة ودرهم بمد ودرهم وكند ودرهم بمدين أو درهمين أو) اختلف (النوع) أى نوع الربوى باختلاف الصفة مثلا من الجانبين يجمعهما أو مجموعهما بان اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كصحاح ومكسرة) أى بصحاح ومكسرة (أى بأحدهما) أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الجميع (فبالملة) لان قضية اشتغال أحد طرفي العقد على ما لى مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله باع شقصا من دار وسيفا بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاثي الألف والتوزيع فيما نحن فيه يؤدى الى المفاضلة أو عدم تحقق المائلة ففي بيع مد ودرهم بمد ودرهم ان اختلفت قيمة المذمن الطرفين كدرهمين ودرهم فذال درهمين ثلثا طرفه فيقابلة ثلثا مد ودرهم من الطرفين الآخر يقي منه ثلث مد وثلث درهم في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وان استوت قيمة المذمن الطرفين فالمائلة غير محققة لانها تعتمد

اليهين الربوى وغيره وان كانت عبارة الكتاب لا تفي بذلك الابتأويل ولو قال واختلف المبيع جنسا لكان بيننا (قوله) جميعهما الخ دفع التقويم لما يقال عبارته لا تشمل الا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله) باختلاف الصفة يريد ان مراده هذا بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالعقلى والبرنى (قول) المث ومكسرة المراد بها القراضة التي تقرض من الديار لتستعمل في شراء الحاجة الطبيعية مثلا (قوله) وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليأمل وان الصحة والتكسير في غير الدراهم كالدراهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله) فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم طاهر صديقه ان المذكور قبله أعني مقابلة المذنب لثى درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لان فيه أيضا المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلث مد بنصف مد فليأمل

(قوله) ففي الصورة الاولى يعنى بيع مذود درهم بمدين وقيمة المذمع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مذود درهم بدرهمين وقيمة المذمهمان أو نصف درهم (قوله) ان استوت الخ هذا لاني ما سلف من اشتراط ان يكون قيمتهما أنقص من القيمة (قوله) أو مكسرة فقط مثاله باع درهما بصحبا ودرهما بمكسر بدرهمين مكسرين ان قلت قضية عبارة ان المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسرة مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسرين ما واستوت قيمة المكسرين الثابت للجهل بالمائة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور ان يكون قيمة المكسرون الصحيح (٢٥٥) لزم في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعاً نظراً الى الصحیح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين

في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله) فلا يطلان أى في سائر الصور (قوله) ولو فضل وهو محترز قوله الصفة ولا أثر هنا لتعدد ما تعدد البائع أو المشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله) أو معضلى جاز * تنه * لو باع فضة مغشوشة بثمنها أو بخالصه ان كان الغش قد راى يظهر في الوزن استنع والاجاز (قوله) بأن سبب المنع الخ من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدهنه أو كسبه ونحو ذلك * تنه * بيع التمر بطعم الذكور جاز دون طبع الاناث قوله أيضاً بأن سبب المنع الخ أى فيكون هذا المعنى مخصوصاً للعموم الحديث والاول تمسك بعجم اللفظ لكن عمومه في لفظ الراوى ومثله لا يحتاج به * (باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) (قول) المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه استمدل له ما بقوله

ولو لا عسبه لردت مائه * وشريحتة فحل بهار (قول) المتن ويقال أجرة ضرابه هذا التفسير اقتصر عليه الجوهرى (قوله) أو عن مائه قد ورد التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعى في المختصر (قوله) كالا ستجار لتلقيح النخل رد بأن الاجير قادر على تلقيح ولا عين عليه ان لو شرطت عليه فسد العقد (قوله) ويجوز الخ

التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفي بيع مذود درهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة المذ الذي مع الدرهم درهما فالماثلة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة في الصورة الاولى مقابلة مذ بمذوثلث أو بثلثي مذ وفي الثانية مقابلة درهم بثلثي درهم أو بدرهم وثلث درهم وفي بيع الدراهم أو الدنانير الصحاح أو المكسرة بهما ان استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق المماثلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو بمكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا يطلان ولو فصل في العقد جعل المذ في مقابلة المذ أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المذمع ولولم يشتمل أحد جاني العقد على شئ مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع خنطة وصاع شعير أو بصاعى خنطة أو شعير وبيع دينار بصحاح وآخر مكسر بصاع تمر برنى وصاع معقل أو بصاعين برنى أو معقل جاز (ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقى وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسل وأسنده الترمذى عن زيد بن سلة الساعدى ومقابل الاظهر الجواز أتمنى المأكول وهو مبنى على ان اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأتمنى غيره فوجهه بأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا

* (باب فيما نهى عنه من اليعوع وغير ذلك) *

(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل) رواه البخارى من رواية ابن عمر وعسب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرابه) أى طروقه للثاني (ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الاولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى أى نهى عن بدل عسب الفعل من أجرة ضرابه أو عن مائه أى بذل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملاً بالأصل في النهى من التعريم والمعنى فيه ان ماء الفعل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرايه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه لئلا يكسر مقابل الاصح جواز استنجاره للضراب كالا ستجار لتلقيح النخل ويجوز أن يعطى صاحب الاتى صاحب الفحل شيئاً هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن جبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع جبل الحبلية (وهو تاج التاج بأن يبيع تاج التاج أو ثمن الى تاج التاج) أى الى ان تله هذه الدابة ويلد

أى خلافاً لالمام أحمد رضى الله عنه (قول) المتن وعن جبل هو مصدر بمعنى المفعول والطلاقة مختص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحبلية جمع حابل كفاستق وفسقة وقيل مفرد (قوله) بلفظ نهى عن بيع جبل الحبلية قال الاسنوى عبارة الكتاب توهم انه لم يرد في النهى التصريح بالبيع في جبل الحبلية والملاقع والمضامين والملاسة والمناذرة كالم برد التصريح في العسب قال وليس كذلك بل ورد في النهى التام والشمول النهى وسيشبه الشارح رحمه الله في الجميع انتهى وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفعل (قول) المتن بأن يبيع تاج التاج صورته ان يقول بعثك ولد ما تله هذه (قول) المتن بثن الخ هذا تفسير ابن عمر وأخذه الشافعى والاول تفسير أهل اللغة

(قول) المتن ويستثنى هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات فينبع فيها توقف الشارع ولا تتعدى الكل ما فيه مصلحة (قول) المتن والكفيل قال الاستوى سئل النور رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فقال اوصدقها تعليم مقدم من القرآن وعين مكانه من المحض بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول) المتن ثمن في الذمة لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضى والوسيط وغيرهما بعدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيرا فليست على ما (قوله) أو الوصف الخ قيل هذا لا يلائم قولهم ان رهن الغائب كبيع فلا يكفي وصفه قلت قد يجب بان صورته هنا مع الذمة (قوله) أو يضم نكاحا فلا ناعتراض الاستوى بأن ضمان الاعيان المعينة المضمونة صحيح

والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح بيعها به (قوله) شرع له نائب الفاعل ضمير يعود على كل (قول) المتن فان لم يرهن مثله لورهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله) فللبائع الخيار اى ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لان للبائع مندوحة (قول) المتن أو لم يتكفل الخ وأما التكفل قبل الكفالة أو أعسر على ما قاله الاستوى انه القياس (قوله) لتشوف الشارع الخ وأيضا فلتصريحه وهي في الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها انها اشتملت على شرط العتق والولاء لهم ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتى هذا وقد اعترض البلقيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد على مذهب ومطابقة السب لا يخرج كافي الولد للغراش فانه كان في امه (قوله) وان قلنا الحق الخ الحسن ترك الوارد دليل حكاية الخلاف الآتي (قوله) كالتدبير نظير لقوله وهو الاصح (قول) المتن مع العتق خرج ما لو قال فان اعتقته فولأوهلى فاتا لبيع باطل خرما (قوله) من العتق الناجز وأيضا ففقد البيع قد

يطل الشرط وفي البيع قولنا تقرى الصفقة (ويستثنى) من النهى عن بيع وشرط (صور) يصح لما سبأى (كالباع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتى الكلام على ذلك في محاله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في الذمة) أما الاجل فلقوله تعالى اذا تدانتم بيني الى أجل مسمى أى معين فأكبره وأما الرهن والكفيل فللمحاجة اليهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاستثاله على شرط رهن ما لم يملكه بعدو التعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي التكفل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كموسرة قال الرافعي هذا هو النقل ولوقال قائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بالمشاهدة لمن لا يعرف حاله لم يكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وتقييد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كقولنا بعثت هذه الدراهم على ان تسلمها لي في وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضم نكاحا فلا ناعتراض الرافعي في التكلم على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) للامره في الآية قال تعالى وأشهدوا اذا تباعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) والثاني يشترط كالرهن والكفيل ورفق في الاول بتفاوت الاغراض فبما يختلف الشهود فان الحق ثبت بأى عدول كانوا وقطع الامام بالاول ورد الخلاف الى انه لو عينهم هل يتعينون (فان لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كافي أصل الروضة (أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار) لقوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتنع من التحمل ثبت الخيار ان اشترط التعيين والا فلا (ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالتشاور صحة البيع والشرط) لتشوف الشارع الى العتق والثاني بطلانها كما لو شرط بيعه أو هدمه والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كافي النكاح (والاصح) على الاول (ان للبايع مطالبة المشتري بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كالمترم بالنذر لانه لم يشترطه والثاني ليس له مطالبة لانه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط باسقاطه فان امتنع من الاعتاق أجبر عليه بناء على ان الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبايع فله الخيار في فسخ البيع واذا اعتقه المشتري فالولاية له وان قلنا الحق فيه للبايع (و) الاصح (ان لو شرط مع العتق الولاء له) أى للبايع (أو بشرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح) البيع أما في شرط الولاء فللعناقته لما تقرر في الشرع من ان الولاء لمن أعقق وأما في الباقي فلا نعلم يحصل في واحد منه ما تشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج

٦٥ ل يقتضى العتق كافي شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله) وهو في مسألة الولاء قول منصوص فيه نقد على المؤلف في تعبيره بالاصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترط ليهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسألتهم لما قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع غايتهم كضم الخ الى العرة وأجاب الأكثر بأن الشرط كان خارج العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء فحصول المفضل ثم الوقف كما تسليط

(قول) المثل لا ياكل الا كذا أما فيما يقتضيه فلانه تأكيد وتبيين على ما أوجه الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعا واختلاف في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكدا وعقد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول) المتن يقصد من جملة ما خرج بهذا الشرط ان يشترط الثبوت فتنظر بذكر اخلاف العاوى الصغير وقوله أخلف قال الجوهرى أخلفه أى وجد موعده خلفا قال والخلف في المستقبل كالصدق في الماضي (قوله) صح الشرط لانه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الغرض وعمله الغزالي بأنه التزام أمره وجوده عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في النهى عن الشرط وان سمى به شرطا وبين الاستنوى ذلك بأن الشرط لا يكون الاستقبلا فلم يتناول هذا وفيه نظر (٢٥٨) (قول) المتن وفي قول قال الرافعى

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد تعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا صح) العقد فهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التهمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبونا صح) الشرط مع العقد (وله الخبر ان أخلف) الشرط (وفي قول يبطل العقد في الدابة) بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة لا مكان العلم بها بالاخبار في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثاني الحال كاف ويجرى الخلاف في بيع الجارية بشرط انها حامل وقطع بعضهم فيها بالهجة لأن الحمل فيها عيب فاشترطه اعلام بالعيب كالجواب عنها آتية أو سارقة (ولو قال بعثتها) أى الدابة (وحملها بطل) البيع (في الاصح) لجعله الحمل المجهول مبيعاً بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً ففيه جعل الحاملة وصفا تابعاً والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التخصيص عليه (ولا يصح بيع الحمل وحده) لانه غير معلوم ولا مقدور عليه (ولا الحامل دونه) لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يجوز استثناءه كأعضاء الحيوان (ولا الحامل بحجر) لانه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقيل يصح البيع ويكون الحمل مستثنى شرعا (ولو باع حاملاً مطلقاً) عن ذكر الحمل معها ونفيه (دخل الحمل في البيع) تبعاً لها

* (فصل ومن النهى عنه ما لا يبطل) * بضم الباء بضبط المصنف أى النهى فيه للبيع بخلافه فيما تقدم وبفتحها أيضاً (لرجوعه) أى النهى في ذلك (الى معنى يقتربه) الى ذاتة (كبيع حاضر لباد) بان يقدم غريب بمتاع ثم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول له (بلدى اتركه عندي لا يبعه) لك (على التدرج) أى شيئاً فشيئاً (بأغلى) فيواقفه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبي هريرة وغيره زاد مسلم دعوا الناس يزرق الله بعضهم من بعض والمعنى في النهى عن ذلك ما يؤدى اليه من التضييق على الناس بأن يكون بالشرطين المشغل عليهما التفسير أحدهما أن يكون المتاع مما تم الحاجة اليه كالأطعمة فلا يحتاج اليه الا نادراً لا يدخل في النهى ثانيهما قصد القادم اليه ببيع يومه فلو قصد البيع على التدرج فسا له البلدى تفويض ذلك اليه فلا بأس لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه والنهى للتحريم فيما ثم بارتكابه العالم به ويصح البيع قال في الروضة قال القفال الاثم على البادى دون البدوى ولا خيار للشترى انتهى والبادى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهو أراض

الخلاف مبني على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل في الدابات أولاً لاحتمال أن يكون نفعها (قوله) للجهل أى فكان كالجواب وحملها (قوله) لجعله الحمل الخ وكالجواب وحده (قوله) والثاني يقول لو سكت الخ أى فكان كالجواب قال بعثت الجدار وأسسه وأجيب بأن اسم الجدار شامل للاسم بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول) المتن ولا يصح الخ هذه مسألة الملاحق السابقة إلا أن يقال الملاحق تختص بالابل

* (فصل) * ومن النهى عنه قال الاستنوى في أثناءه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها ومع ذلك تصح (قوله) بضم الباء أى وسوق عود الضمير الى النهى بتقدم ذكر النهى عنه وأعلم أن هذا الوجه الأول الذى سلكه الشارع رحمه الله أحسن من الثاني ومن ضم الباء وقع الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطان ولا بعدهم وانما يتصف بعدم الاطلاق كالتلفى الر كان وغيره مما يأتى في الفصل (قوله) أى النهى فيه لم يقل أى النهى اياه لانه يريد ان يدخل في العبارة ما لا يتصف بالبطان ولا

بعدهم كالتلفى الر كان وغيره (قول) المتن بأن يقدم غريب هو أعم من البادى وانما عبر بالبادى أولاً موافقة للحديث ثم التعبير فيها بالغريب وبالترك عند هذا المفهوم لهما فيما يظهر نظر المعنى ثم لم يحرم الارشاد والبيع أو الارشاد فقط قال الاستنوى المتجه الثاني لانه الذى يحصل به التضييق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قوله) أى شيئاً فشيئاً أى فهو كالصاعد في درج (قوله) أحدهما ان يكون الخ قال السبكي هذا الشرط لم يشترطه الا البغوى والشائى والرافى وهو يحتاج الى دليل والذى ذكره خبرهم احتياج الناس اليه (قوله) ثانيهما الخ لو استشار الحضري في ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحاق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل لا يرشده توسعاً على الناس انتهى ومراعاة ان يسكت (قوله) ساكن البادية ظل تعالى بعوده وانهم يادون في الاعراب أى نازلون

(قول) المتلى وتلقى الركان قبل المعنى في النهى عن الركان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتمده الشارح رحمه الله وقيل نظرا لتضرر اهل البلد وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور والركان قال النووي في التهذيب هم راكبو الابل خاصة قال وأما الطائفة فاشتهروا بالطلاق على الواحد فصاعدا وقيل هي كالجمع ويجوز ذلك كبرها وتأنيها (قول) المتن ولهم الخيار هو بالطلاق لا يفيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قوله) لأنه لا يأتى (٢٥٩) محصل ما في الاسنوى محاولة الاثم في الصورتين وواقعه في شرح المنهج على الاولى فاقبت فيها

التحريم دون الخيار (قوله) وجهان قال في القوت الاصح لا يحرم (قول) المتن والسوم على سوم غيره ولو كافرا وغير الصريح منه أناور عليك علي ما في الكفاية والمطلب (قول) المتن بأن يأمر قال الاسنوى لعزل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردي أنه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا زيادة ربح والبايع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتنازع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لأنه ربما يحمل على رد الاولى (قول) المتن بأن يزيد قديكون الفاعل لذلك البايع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول) المتن بل ليجدع غيره يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله) وهو للعالم بالنهي إشارة الى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لأنه خديعة وتحريم الخديعة معلوم من القومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهي خاص أما العلم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعاً أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للفضاء فما اشتهر تحريمه لا يحتاج فيه الى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله) والثاني له الخيار أي كافي التصرية وفرق الاول بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تقرط منه

فها زرع وخصب وذلك خلاف البادية والنسبة اليها بدوى والى الحاضرة حضري (وتلقى الركان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتريه) منهم (قيل قدومههم ومعرفةهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغبن) قال صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركان للبيع رواه الشيخان عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهى عنهم وهو نهي تحريم فيما تم مرتكبه العالم به ويصح شراؤه ولو لم يقصد التلقي بل خرج لاصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فالاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وان كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الراغب أنه لا يأتى في الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور ولتلقى الركان وباعهم ما يقصدون شراءه من البلد فهل هو كالمتلقي للشراء فيه وجهان العتمد منها أنه كالتلقي والركان جمع راكب (والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهى فيما تم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الايداء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) صورته أن يقول لمن أخذ شيئا ليشتره بكذا ردة حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول لما لك استردته لا شتره منك بأكثر ولو باع أو اشترى مع واستقرار الثمن بالتراضي به صريح في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يطاق به على من يزدل غير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أي المبيع باقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البايع بالفسخ ليشتره) بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتنازع أو يذروا في معناه الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالنهي عنه الايداء ولو أذن البايع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشترى دون إذن مع (والنحش بأن يزيد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لالرغبة) في شرائها (بل ليجدع غيره) في شترها روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن النحش والمعنى في تحريمه الايداء وهو للعالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وإن سككت عنه في المختصر (والاصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار ان كان النحش بمواطأة من البايع لتدليسه أي لا خيار له في غير المواطأة جزا ولا فيها على الاصح ويؤخذ من قوله ليجدع غيره ما ذكره في الكفاية أن يزيد عما تساويه العين (وبيع الرطب والعنب لعاصم النحر) والتهذيب أي ما يؤول الهمامان توهم اتخاذها بهما من المبيع فالبيع له مكروه أو تحقق فحرام أو مكروه وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الذهن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لأنه

(قوله) فان توهم الخ هذا التفصيل يتجه طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله) وحرمة استدلال البيهقي بحديث لعن الله الجمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب الى الجرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل في معقود ما فيه نهي خاص

(قول) المتن ويجرم التفريق ولو رضى الام * فرع * لو كانت أم ولد ولها ولد رقيق سابق على الابلا دور كبت الدين السعيد فهل يحل بيع الولد ويعتبر التفريق أم يمتنع هو محل نظر (قوله) الرقيق الصغير مثله المجنون البالغ (قول) المتن حتى يميز لانه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول) المتن وفي قول حتى يبلغ الحديث ورد فيه ضعف وأيضاً من أدلتهم ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضاً هموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله) ونحوها كالقرض والاجرة (قوله) ولا يحصرم التفريق إلخ لو كان التفريق يرجوع المقرض أو الواهب أو صاحب القطة ففيه نظر قال الاسنوي والتجهم المنع في القرض واللقطة لأن الحق فهمما ثابت في الذمة فإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول) المتن بطلان الاحسن بطلان العطف بأو (قوله) والثاني الى آخره (٢٦٠) ابقلنا بهذا فقره ما على دوام

سبب العينة متحققة أو متروكة (ويجزم التفريق بين الام) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريباً (وفي قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أخته يوم القيامة حسنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق باليسب والهبة والقسمة ونحوها ولا يحصرم التفريق في العتق ولا في الوصية فلعن الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حراً أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق بيع أو هبة بطلان الاظهر) لا يجوز عن التسليم شرعاً بالمنع من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لا للخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ بيع أو هبة مع قطعاً لكن بكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم لتسكون من الثمن ان رضى بالسلعة والافهية) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أى بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض بالسلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هنا وبه على انه من قسم المناهي الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغى تقديمه هنا أيضاً وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

* (فصل باع) * في صفقة واحدة (خلاو خرا أو عبده وحر أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركاً بغير اذن الآخر) أى الشريك (مع) البيع (في ملكه) من الخلو والعبد وحصته من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لكل منهما حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع واليه رجع الشافعي آخر القولان بالأصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والصفة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما ساقى من التقدير في الاولين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن لها الشريك في البيع صح بيعه جزماً بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد في الاظهر في شرح المذهب للجهل بما يخص كلاً منهما عند العقد والثاني يكفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كأصلها عن الترجيح في ذلك (فيختار المشتري) بناء على العفة (ان جهل) كون بعض المبيع خيراً أو غيره

التفريق بل ان تراصيا على ضم أحدهما الى الآخر استقر البيع والافسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم الخلاف محله بعد سقي الولد البلاء (قوله) لكن بكره خالف أحمد رضى الله عنه فقال بالتحريم لنا قصة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها سامة ابن الاكوع رضى الله عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعتها الى مكة فقضى بها ناساً من المسلمين ونظر فيه السبيكي من حيث انها واقعة حال بتطرق لها الاحتمال من جهة انها تكون ماتت أو غير ذلك (قوله) بالنصب أى فهو من جملة الذي شرط في البيع

* (فصل باع خلا الخ) * (قوله) أى الشريك سيظهر لك حكمة التقيد بالشريك وهى البطلان في عبده وعبد غيره مع الاذن لكن لك أن تقول سلنا ولكننا خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله) دونها في الثانية أى لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصفة ولذا قال الأئمة يتحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصفة فيما يملكه مطلقاً بعد مهام مطلقاً يصح في

المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبد غيره يصح فهمما وفي الضموم الى الحر فقط (قوله) بخلاف الخ أى فان التوزيع باعتبار مما ذكر الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله) للجهل انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتسق اذن صاحب العبد حيث يصح في عبده نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبداً بآلف فان الصفقة تعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل منهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليها من الاحكام كالرد بالعيب أما الشرط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط عليه كإيقاع مقامه في الرؤية فكأنهما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا يصح مباشرتها كذا لا وكيلهما لا يقال الجهالة موجودة في عدم الاذن لا نقول تلك صفقة واحدة وهى موضع التفريق بخلاف الآتي

(قوله) فان علم متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول) المتن فبحسبته الخ منه استنبط الاسنوي تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بان يقصد والا فيصح العقد بكل الثمن (قول) المتن وفي قول بجميعة ان كان المبيع مما ينقسط الثمن على أجزائه كالشترل وجب القسط وان تنقسط على قيمته كالعبدين وجب المسمى لان التقسيط يوجب جهة العقد (قول) المتن ولم ينضم في الاخر على المذهب لانتفاء علقى البطلان فيما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارى قبل القبض وبين المقارن كما سبقتنا بينهما في الرد بالعيب (قوله) وان لم يقبضه فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانقضاء وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لسكن هذه الاخير لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول) المتن في صفقة عبر المحرر بعقدن مختلفي الحكم فورد عليه (٢٢١) مالو باع صاع حنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يخرج على القولين وكذا

لو باع عبدان في صفقة وشترط الخيار أو زادت في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن رد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فانه لا يتخرج على القولين كما ردت عليهما معاً مالو خلط ألفين بألف لغيره وقال شاركتك على أحدهما وقارضتك على الأخرى فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوي عقب هذا أولك أن تبحث فتقول هل ذكر الاختلاف بعد ذكر العقد من معنى أم هو تنكير انتهى أقول وهذا الذي قاله أخيراً يصدك عن الاعتراض عليه في إيراد مسألة القراض والشركة على المحرر فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدان باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتفقين في القراض وشركة يصح فهما جزأ (قول) المتن صحا كالو باع شقصاً وسيفاً (قوله) باختلاف أسباب الفسخ الخ كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوي لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي فترى الصفقة

بما ذكر بين الفسخ والاجارة لبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كالأشترى معاً يعلم عليه وفيما يلزمه الخلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع قطعاً لانه التزمه علماً بأن بعض المذكو لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (فبحسبته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر النحر خلا وقيل عصيراً والمحرر قيقاً فاذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجميعة) وكأنه بالاجارة رضى بجميعة الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجب له الا الحصة لتعديده حيث باع مالا يملكه وطمع في ثمنه (ولو باع عبديه قتل أحدهما قبل قبضه) انضمم البيع فيه كاهو معلوم (ولم ينسخ في الآخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينسخ فيه في أحد القولين المحرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده معه (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجارة (فان أجاز فبالحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (نظماً) وطرد أبو اسحاق المروزي فيه القولين أحدهما بجميعة الثمن وضعف بالفرق بين ما قرن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع أو اجارة و (سلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهراً وبعثك صاع قمح في ذقتي سلماً بكذا (صحافي الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أى قيمة الموهج من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو السلم فيه والثاني بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء وغير ذلك ما يقتضى فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتج الى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجت بنتي وبعثك عبداً وهى في حجره (مع النكاح وفي البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما محتملما ويوزع المسمى على قيمة المبيع وهو المثل والثاني بطلانهما ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصدقات باسقاط مما ذكره هنا (وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذابكذا وذابكذا) فيقبل فیهما وله رد أحدهما بالعيب (وتعدد البائع) نحو بعثك هذا بكذا فيقبل منهما وله رد أصيب أحدهما بالعيب (وكذا يتعدد المشتري) نحو بعثتك

٦٦ ل (قوله) عبداً خرج مالو قال زوجت بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه ينبغي على القولين فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبدهم رجل ثمن واحد باذنهم فان أطلنا البيع وهو الأصح مع النكاح هنا بمهر المثل وان صحناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول) المتن مع النكاح وذلك لانه لا يفسد بفساد الصدق فرجع القولان للصدق والبيع (قول) المتن وتعدد الصفقة الخ لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لاجل ذلك ولما يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله) فيقبل فیهما أى ولو من غير تفصيل لان القبول ينط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لواحداهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذرعى وغيره ونقل عن جمع كثير من اصحاب العصة وانه في شرح المذهب صحها في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسئلة تعدد البائع اذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه

(قوله) فيقبلان لو قبل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً لطائفة العجوة اذ لو توفقت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل امرئ يسأل بطل الفصل صح انتهى * (باب الخيار) * (قول) المتن في أنواع البيع دخل فيه الأقالة وبيع الأب لطفله وعكسه وكذا قسمة الرذم لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمة الرذم وان جعلناهما بيعاً ولا في بيع العبد من نفسه (قول) المتن كالصرف هو النقد بالنقد (قوله) ما لم يتفرقا أي من مكانهما بدليل قصة ابن عمر راوى الخبر (قوله) ولو كان معطوفاً لم يلح المعنى على العطف ان الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما الآخر اختريفه تنضي بثبوته في الأولى وان (٢٦٢) انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما

للآخر اخترو وثبوته في الثانية وان انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال التنوي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فلنأمل (قوله) واحترز المخ هو مسلم لكن عبارته شاملة للصلح على المنفعة والصلح عن الدم ولا خيار فهما ويحجب عن الأولى بانه اجارة والمؤلف قال في أنواع البيع (قوله) فليس يبيع بل هو ابراء ان كان في دين وهدية ان كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول) لمن فلهما الخيار عبارة الاسنوي لوجود مقتضى له بلا مانع (قول) المتن وان قلنا للمشتري الخ لو كان الخيار لهما ثم أزمه لبائع فينبغي أن يقطع خيار المشتري ان الملك صار له (قوله) كيلا يتمكن الخ عبارة غيره لأن مقتضى ملكه أن يتمكن من ازالته وان ترتب عليه العقد لما عذر الثاني بقي الأول (قوله) من حيث الشراء هو متبطل اذا جعلنا الملك بائعاً وحده (قوله) لانها ليست بيعاً أي ولانه لا معنى للخيار في الهبة والابراء ان دفع الغبن الذي هو حكمة ثبوت الخيار مفقود فهما وكذا النكاح لانه يصدر في الغالب الا بعد تأمل احتياط وكذا الخيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لان جوازه

هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبايع والثاني لانه المشتري بان على الايجاب السابق فالنظر الى من صدر منه الايجاب ولو وفي أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الاول يجب على البائع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه كما لو اخذ المشتري اثبوت حق المجلس (ولو وكلاء أو وكلهما) في البيع أو الشراء (فالاصح اعتبار الوكيل) في اتحاد الصفقة وتعلقها بتعلق أحكام العقدة كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لان الملك له وصححه في المحرز في أكثر نسخه كما قاله في الدقائق تبعاً لتعصيج الوجيز ونقل في الشرحين تعصيج الاول عن الاكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معاً فعلى الاول له رد نصفه في الصورة الثانية دون الاولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معاً فعلى الاول للموكل الواحد رد نصفه وليس لاحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم

* (باب الخيار) *

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة (ثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف و) بيع (الطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك و صلح المعاوضة) قال صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر رواه الشيخان ويقول قال في شرح المهذب منصوب بأو بتقدير الا أن أو الى أن ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً وقال أو يقل وسيأتي السلم وما بعده وقد تقدم ما قبله واحترز بد كالمعاوضة عن صلح الخطيئة فليس يبيع ولا خيار في غير البيع كإسباتي (ولو اشتري من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه بنى الخيار فيه على خلاف الملك (فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار) كما هو الاصل (وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه) لثلاثة يمكن من ازالة الملك وهذه أقوال إسباني توجبها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فثبت ان يعتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه ففي ثبوت الخيار وجهان يرجح في الشرح الصغير وشرح المهذب النفي (ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب) لانها ليست بيعاً والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساواة والصدان في الاصح) في المسائل الخمس لانها لا تسمى بيعاً والثاني ثبت فيها لان الهبة ثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى

غن عن الخيار (قول) المتن وكذا ذات الثواب قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف انتهى المشتري أي لو يكون من القبض بخلاف ما اذا قلنا انها بيع فانه يكون من العقد (قوله) لانها لا تسمى بيعاً وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فسد الاجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم اليه والمساواة كالاجارة والصدان تابع للنكاح (قوله) والثاني ثبت الخ اعلم ان الشفيع لا بد في ملكه الا حنفي اعطاء الثمن أو رضا المشتري بذمته أو حكم الحاكم قال الاسنوي يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والافله الرذم قطعاً (قوله) الشفيع أي أما المشتري فلا خيار له قطعاً لهذا اتجه مع الخيار فيها لانه يثبت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قوله) والصدان فمد عوض أي فهو مستقل لا تابع

(قوله) على الأصح مقابله في الخلع بقول بشوت الخبار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا وسقط العوض (قوله) كالم الفرق بينهما عسر (قول) المتن بأن يختارا لزومه من صنيع ذلك أبطلنا الخيار أو أفسدناه (قوله) وبقي الحق الخ أي كافي خيار الشرط (قول) المتن بينهما خرج التفريق بالروح وهو الموت (٢٦٣) كما سيأتي (قول) المتن العرف أي لانه نص للشارع ولا هل اللغة (قول) المتن

فالأصح انتقاله أي قياسا على خيار الشرط والعيب (قوله) فهما الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله) ولكل من التبايعين توطئة لما بعده * فرع * لو اتفقا على التفريق والفسخ واختلعا في السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى الفسخ قبل قوله وان سبق بدعوى التفريق أو تساوى في دعوى الفسخ والتفريق صدق الثاني للفسخ (قوله) لموافقته للأصل ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافا للبحث الرافعي رحمه الله ولا نظر وفي الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدري بصرفه خلافا لوجه مرجوح صححه الماوردي

* (فصل في خيار الشرط) * (قوله) على الآخر الخ دفع لما قبل عبارة لا تنفيذ من بشرط الخيار له (قوله) كربوي وسلم الأول بشرط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بثواب والاجارة وان ثبت فهما خيار المجلس سبكي (قول) المتن لا تريد الخ أي لان الأصل امتناعه لكونه مخا لوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت فبقي ما عداها على الأصل واعلم ان الأصل في كون الثلاث معة قريصة مغفرة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فقروها

المشتري له الرد بالعيب والاجارة بيع للنافع والمساواة قريب منها والصداد عقد عوض فان فسخ وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيه ولا في الحوالة على الأصح قال القفال وطائفة الخلاف في الاجارة في اجارة العين وأما اجارة الذمة فثبت فيها الخيار قطعاً كالم (وتقطع) الخيار بالخيار بأن يختارا لزومه أي العقد بهذا اللفظ أو نحوه كأمضيئه أو الزمناه أو أجرناه (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه) من الخيار (وبقي) الحق فيه (لآخر) ولو قال أحدهما للآخر اختر سقط خياره لتضمنه الرضا بالزوم ويدل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ (و) يقطع الخيار أيضا (بالتفريق بينهما) للحديث السابق ويحصل المراد منه بمفارقة أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث اذا بايع فاروق صاحبه رواء البخاري وروى مسلم قام بمشي هنية ثم رجع (فلو طال مكثهما أو قاما وتماشيا منازل دام خيارهما) وان زادت المدة على ثلاثة أيام وقيل يقطع بالزيادة علمها لانها مائة الخيار المشروط شرعا (ويعتبر في التفريق العرف) فما بعده الناس تفرقا يلزم به العقد فان كانا في دار صغيرة فالتفريق بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من مكانها إلى صفتها أو بيت من بيوتها أو في محراء أو سوق فبأن يولى أحدهما طهره ويمشي قليلا (ولومات) أحدهما (في المجلس أو حن) فالأصح انتقاله أي الخيار (إلى الوارث والولي) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كانا في المجلس فواضع أو غائب عنهما وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقبل لا يمتد بل يستون على الفور ومقابل الأصح سقوط الخيار لأن مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بها وعبر في الروضة في مسئلة الموت بالظاهر وهو منصوص ومقابله مخرج فيصع التعبير فهما بالأصح تغليا للمقابل كما يصح بالظاهر تغليا للنصوص ولكل من التبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا في التفريق أو الفسخ قبله) أي قبل التفريق بأن جاء معا وادعى أحدهما التفريق قبل المجيء وأنكره الآخر ففسخ أو اتفقا على التفريق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق الثاني) بيمينه لموافقته للأصل

* (فصل لهما) * أي لكل من التبايعين (ولا حدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) لما سيأتي (الا ان يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كربوي وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والالاتى إلى بقاء علة فيه بعد التفريق والقصد منه ان يتفرقا ولا علة بينهما (وانما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذ في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل له لا خلاه رواء البيهقي وابن ماجه بإسناد حسن كما قاله في شرح المهذب بلفظ اذا بايعت فقل لا خلاه ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر فعمل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وسمى

فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما لم يخرج الزيادة على تفريق الصفقة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطله للعهد

(قوله) منقذه وبإزالة المجبة انتهى من الشيء والمخلص منه (قول) المستثنى من العقد أى لأن مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حته كالاجل * نتيجه * لو انقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار (٢٦٤) الشرط وبقي خيار المجلس (قوله) لأن

الظاهر الخ على أن خيارين مماثلان لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قوله) وهو رخص الخ وإيضاف ثبوت الخيار إنما حصل بالشرط والشرط وجد في العقد (قوله) على الأول أى أما على الثاني فلا اشكال في كونها من وقت التفرق (قوله) وتدخل الليلة الخ قيل قضية هذه العلة أنه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة (قوله) أى غروب الشمس الخ قضية هذا أنه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة إذا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مبيع الخلف (قوله) لاجنبى يستثنى الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول) المستثنى والظاهر الخ وجه هذا القول أن الخيار إذا كان لأحدهما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فان كان لهما فقد استويا في التصرف فتوقفنا بالحكم بالملك (قوله) لتتمام المبيع أى وثبوت الخيار فيه لا يمنع الملك لخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه مترتبة عليه وفي نظائره خلاف حكاه الراغب رحمه الله في باب الظهار (قوله) لنفوذ تصرفاته عليه غيره باستصحاب ما كان (قوله) وكونه الضمير فيه يرجع إلى قوله خيار (قوله) وينبنى على

الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها منقذ أو الله بالمجبة وخلاصة بكسر الخاء المجبة وبالموحدة قال في شرح المهذب وهى الغبن والخديعة وفي الروضة كأصلها اشترى في الشرع ان قول لا خلاصة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (وتحسب) أى المدة المشروطة من الثلاثة فادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقبل من التفرق) شرط في العقد أو بعده لأن الظاهر أن الشرط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعروض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة الجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد مع الشرط لتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسبت المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه الخيار ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد والألاذ إلى جوازه بعد لزومه ولو شرط لأحد العاقلين يوم وللاخر يومان أو ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المهذب ان كان العقد نصف النهار ثبت الخيار إلى ان ينتصف النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد في الليل ثبت الخيار إلى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولى وغيره ولو شرط الخيار لاجنبى جاز في الظاهر لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك ككون الاجنبى أعرف بالمبيع وسواء شرطاه لواحد أم شرطاه أحدهما لواحد والآخر لا خرو ليس للشارط خيار في الظاهر إلا أن يموت الاجنبى في زمن الخيار فثبت له الآن في الأصح وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري وللاو كليل في الشراء شرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد وللوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للموكل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه فان جوزناه أو أذن له فيه مريحا ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع يخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزأ أو على الأصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا بتصوره فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لملكهما على وزان ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضا في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيما ذكرناه ولو شرط بطل العقد * نتيجه * على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد وبانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضاءها انتقل الخيار إلى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا في انقضاءها أو في الفسخ قبله صدق الثاني بيمينه (والظاهر أنه ان كان الخيار) المشروط (للبيع فذلك المبيع) في زمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أى الملك (وان كان لهما فموقوف) أى الملك (فان تم البيع بان أم) أى الملك (للمشتري من حين العقد والالبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقا لتتمام المبيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبنى على الخلاف كسب المبيع العبد أو الأمانة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل

الخلاف من جملة ما بنى على ذلك أيضا النفقة لـ كن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازع ابن الرفعة وقال ينبغى للبايع الوقف كما في نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول

(قول) المتن ويحصل الفسخ الخ لو قال البائع لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تنجمله فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا أشتري حتى تقبض الثمن أو توجه فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فصحا حكاه الرافعي عن الصمري وأقره (قول) المتن ووطء البائع بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهبة (قوله) والثاني ما يكتفي في الفسخ بذلك ويقول لابتة من المصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتاق (قوله) وهو نافذ الخ أي والفرض ماسلف من أن الخيار لهما (قوله) فهو حلال أن قلنا الملك للبائع عبارة السبكي أن كان الخيار لهما (٢٦٥) أو للبائع حل الوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل يبنى على الملك انتهى والذي في الرافعي يوافق كلام الشارح وكذا الذي في الروضة

(قوله) صحيحة ظاهر صريحها أنها صحيحة وان قلنا الملك للمشتري (قوله) وهما الخ اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا باع باذن البائع وإذا باع له والا فلا وفي شرح الارشاد وشرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الذي فهمها كما صرح فيما قاله الشارح وهو ظاهر ضعف ملكه (قوله) والأصح الخ الخلاف جار في الهبة والرهن غير المقبوضين

* (فصل في خيار العيب) * (قول) المتن للمشتري الخيار الخ * تنبيه * قال في شرح الروض يجب عليه إعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتا للخيار قال الأدرعي وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت في القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمانها أن من علم شيئا ثبت الخيار فأخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرما وإن لم يكن الشيء مثبتا للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم انتهى ثم لو باع ولم يعلمه ثم أعلمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل * فرع * قال الشيخ عز الدين لو كان

للبيع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر الجارية الموطوءة بشبهة (ويحصل الفسخ والاجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي الفسخ (كفسخ البيع ورفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (وفي الاجازة أجزته) أي البيع (وأفضيته) وأزمته ونحو ذلك (وطء البائع) المبيع (واعتاقه) أياه في زمن الخيار المشروط له وأولهما (فسخ) للبيع (وكذا بيعه واجارته وتزويجه) للبيع في زمن الخيار المذكور فسخ للبيع (في الأصح) لاشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتفي في الفسخ بذلك وفي وجه أن الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الاعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع أن قلنا الملك له والا فحرام وعقود البيع وما عطف عليه بناء على أنها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له وأولهما (اجازة) للشراء لاشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتفي في الاجازة بذلك ومثلنا الاجارة والتزويج ذكرهما في الوجيز وخلا عنهما الروضة كأصلها وهما ومثله البيع غير صحيحة قطعا والاعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ ان قلنا الملك للبائع أو للمشتري وان تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الابطال وان قلنا الملك موقوف فان تم البيع نفذ العتق والا فلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعا وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال أن قلنا الملك له والا فحرام (و) الأصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فصحا من البائع ولا اجازة من المشتري) والثاني أن ذلك فسخ واجازة منهما لاشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والاول يمنع اشعاره بذلك ويقول يحتمل معه التردد في الفسخ والاجازة

* (فصل للمشتري الخيار) * في رد المبيع (يظهر ورعي قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كحسابي (تكصاء رقيق) بالمذوجب ذكره لنقصه المقوت للغرض من الفعل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصي والمحبوب وان زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء في الهبة عيب أيضا قاله الجرجاني في شافيه (وزناه وسرقته وابطاقه) أي بكل منها وان لم يتكرر نقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنثى واستثنى الهروري في الاشراف الصغير (وبوله بالفراش) في غير ما عساه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة ذكرنا كان أو أنثى أما في الصغير فلا وقدرة في التهنيت بمادون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعتاد (وبخبره) وهو الناشئ عن تغيير المدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أما تغيير الفم لعل

٦٧ ل الغزل كاتا ومشاقا فان باع من يخفى عليه ذلك وجب اعلامه والا فلا قلت ويدل لما سلف عن شرح الروض قوله يجب اعلام الغن في المراجعة مع ان الغن لا خيار به وأيضا تلطخ ثوب العبد بالمداد والعاف وارسال الزنبر على الضرع كلها الاخبار بها وجواز اخفائها مشكل فان ضررها يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قوله) كحسابي أي فالذي يأتي قرينة على كشف مراده هذا ثم دليل هذا في العيب المقارن الاجماع وماروت عائشة رضي الله عنها ان رجلا اشاع غلاما فاقام عنده ثم وجد به عيا فخاصم بائعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردته عليه واه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ولان المشتري لم يبدل المال الا في مقابلة التهنيت (قول) المتن تكصاء رقيق لو قال كالحصاء كان أولى (قول) المتن وزناه الخ أي وان تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله) أما تغيير الفم لم يقل أما الناشئ من تغيير الفم إشارة الى ما قاله صاحب الذخائر انه لا يسمى بخرا

(قول) المتن وجاح الدابة هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جما حوجوا فهي جوح (قوله) بالجزا ظاهرا نه عطف على خصاء فان قيل لم يبق شيء غير هذا فكيف يكون مدخول المكاف قلت بالنظر الى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمه وان لم تصح في الخارج (قول) المتن يفوت به يرجع الى قوله ينقص العين وقوله ينقص القيمة كالتقصا وما عكسه فكثير (٢٦٦) كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك

(قوله) واحترز الخ قضية منيعه ان قول المتن يفوت به غرض راجع للاول وان ما بعده راجع للقيمة فاما رجوع قوت الغرض الى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه الى كل منهما قتاله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الاسنان في الكبير وأما ياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الاول وقد يقال مسئله الثبوت من زوال العين أيضا (قول) المتن فلا خيار رأى لانه من ضمانه فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالنجه ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول) المتن بجناية سابقة مثل ذلك اقتضاها البكر بالعقد السابق وجعله المؤثر فيه لمعصية سابقة (قوله) لكونه أى المبيع (قوله) من الثمن لعله حال (قوله) المقطوع به يريد أن في المسئلة طريقتين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الأشهر (قوله) أفضى اليه الضمير فيه يرجع الى الموت (قول) المتن في الاصح هو نظير الخلاف المتقدم في مسئله القطع بالجناية الا ان الحكم لكونه من ضمان البائع بوجوب هناك الرد بالعيب وهنا الضمخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري بوجوب الرجوع بالارثن

الاسنان فلا زواله بالتنظيف (وصنانه) على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكر اركان أو اثني أما العنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ فلا (وجاح الدابة) بالكسر أى امتاعها على راكلها (وعصها) ورجمها لنقص القيمة بذلك (وكل ما) بالجر (ينقص العين) بضم القاف مع فتح الباء بضبط المصنف (أو القيمة بقصا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الضابط العيب على ما ذكره من الامثلة للاشارة الى انه لا مطلق في استبعادها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عما لو بان قطع فلقه صغيرة من نخذه أو ساقه لا تؤثر شيئا ولا تفوت غرضا فانه لا رد بذلك وبقوله اذا غلب الى آخره عن الثبوت في الامة فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس الغالب في الامة عدمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أى بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا) أن يستند الى سبب متقدم على القبض (كقطعه) أى المبيع العبد أو الامة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فيثبت) له (الرد) بذلك (في الاصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا رد له به جزما ولا ارش (بخلاف موته) أى المبيع (بمعرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعذر من استرجاع الثمن (في الاصح) المقطوع به لان المرض يزاد شيئا فشيئا الى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يقول السابق أفضى اليه فكأنه سبق أيضا فيفسخ البيع قبل الموت وعلى الاول للمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع محصيا ومريضا من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قتل) المبيع (ردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الاصح) بجميع الثمن لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزما وينبني على الخلاف في المسئلتين مؤنة التجهيز والدفن فهي في الاصح على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الاولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع) حيوانا أو غيره (شرط براءة من العيوب) في المبيع (فالاظهرانه) يبرأ عن عيب بالطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره (أى دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالغفار والثياب مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا ولا عن عيب بالطن بالحيوان علمه والثاني يبرأ عن كل عيب عملا بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب تال للجهل بالبراءة منه وهو القياس وانما خرج عنه على الاول صورة من الحيوان لما روى مالك في الموطأ وصححه البيهقي ان ابن عمر باع عبد له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري بعدا لم تسمه لي فاختمما الى عثمان فمضى على ابن عمر أن يحلف لهدبا عه العبد وما به داء يعلمه فأبى أن يحلف وارثع العبد فباعه بألف وخمسمائة

في الموضعين (قوله) مطلقا أى ظاهرا أو باطنا علمه وأوجهه (قوله) عملا بالشرط به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه لبعضنا بأن خيار العيب انما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فاذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق

(قوله) وقال الخ يريد ان هذا قياس معارض للقياس السابق تسلك به الشافعي رضي الله عنه لانه اعتضد بموافقة اجتهاد عثمان رضي الله عنه
خرجه الشافعي رضي الله عنه من النهي (٢٦٧) عن بيع وشروط لما ذكره فائدة * لوقال بشرط أن لا تزدجرى فيه الخلاف المذكور ولو قال

أعلمنا ان به جميع العيوب فهو كشرط
البراءة أيضا لان لا يمكن معانيته منها
لا يكتفي ذكره مجالا وما يمكن لا تغني تسعته
(قوله) يغتدى في الصحة الخ يعني انه
ياكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا
يتمدى الى معرفة مرضه اذ لو كان من
شأنه ترك الاكل حال المرض لكان
الحال بيننا (قوله) باشتهار القضية أي
بأنه مؤكدا لما يقتضيه الحال من السلامة
غالبا (قوله) بين الصحابة قيل ان ابن
عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع
(قول) المتن الرذبا لعب أي لا يمتنع على
القول الاول الرذبا حدث ولو باطنا
ولا على القول الثاني (قوله) لم يصح
في الاصح والثاني يصح بطريق البيع
وان أفرد الحادث فهو أولى بالبطلان
(قوله) وأتلف الثوب أي بأفة أو
بإتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما
(قول) المتن أو أعتقه قيل هو هلاك
شرعي فلو مثل به لاستقام * فرع *
لو أحرم بائع الصدف الرذبا لعب
نظر لانه أتلف (قوله) أو اشتري من
يعتق عليه عبارة المصنف لا تجعل هذه
ثم الذي رجحه السبكي في المسئلةين
الرجوع (قول) المتن من القيمة
يرجع لقوله ناقص (قوله) لعلها
أي من ذكرها في الثمن (قول) المتن
قيمة يجوز أن يقرأ مفردا وجمعا وهو الذي
اعتمده الشارح (قوله) انه الصواب
اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل
قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضا
لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون
من ضمان البائع انتهى وعبارة السبكي

وفي الحاوي والشامل ان المشتري زيد بن ثابت كما أورده الرافعي وان ابن عمر كان يقول تركت المبيع
لله فقوضني الله عنها خيرا دل قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد
وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يغتدى في الصحة والسقم وتحول
طبايعه فقلما تنفك عن عيب خفي أو ظاهر أي فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع
فيما لا يعلم من الخفي دون ما يعلم لتبليسه فيه وما لا يعلم من الظاهر لندرة خفائه عليه والبيع صحيح
على الاقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتهار القضية المذكورة بين الصحابة وعدم انكارهم
(وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرذبا لعب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط الى ما كان
موجودا عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط
(في الاصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح في الاصح ولو شرط البراءة من عيب
عنه فان كان مما لا يعان كالزنا أو السرقة أو الاباق برئ منه قطعا لا نذكرها اعلام بها وان كان مما
يعان كالبرص فان أراه قدره وموضع برئ منه فطعا ولا فهو كشرط البراءة منه مطلقا فلا يرأ منه
على الاظهر اتفقت الاغراض باختلاف قدره وموضع (ولو هلك المبيع عند المشتري) كان مات
العبد وأتلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب)
به (رجع بالارش) لتعذر الرذبا لعب المبيع حشا أو شرعا ولو اشتري بشرط الاعتاق وأعتق
أو اشتري من يعتق عليه ثم علم العيب ففي رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من
ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما نقص
العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليما) الباطل وترك هذه اللفظة للعلم بها فاذا كانت القيمة بلا
عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرين فالارش عشرين فان كان مائتين رجح بعض
منه أو خمسين فخمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون
جزؤه مضمونا عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه رذبا جزؤه والاسقط عن المشتري بطله وقيل بلا طلب
(والاصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع الى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه
في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لانه يوم
مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين
ان القيمة ان كانت يوم البيع أقل فازداد حدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فمات نقص من
ضمان البائع وهذه أقوال محكمة في طريقه والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قوله
يوم البيع على ما اذا كانت القيمة أقل وكذا قوله يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق
انه أصوب من قول المحرر لا اعتبار الوسط أي بين قيمتي اليومين وعبر بالاصح دون الاظهر ليوافق
الطريقة الراجحة وان لم يشعر بها ولو عبر بالذهب كما في الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض
أخرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رذبا بالعيب (ردده وأخذ مثل الثمن) ان كان
مثليا (أو قيمته) ان كان متقوما قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض لانها ان كانت
يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وان كانت يوم القبض أقل فالنقصان من ضمان المشتري
قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الارش انتهى وأسقط هذا الاخير من الروضة

أوضح منه فانه قال عبارة المنهاج تقتضي انه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيهما سواء اعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض
اذا زال قبل القبض لم يضعف لانه لا خيار به انتهى (قوله) ليوافق الطريقة الراجحة كأنه والله أعلم من حيث ان القاطعة لأقوال فيها خلاف
بالعبر بالاطهر فانه يكون المعنى الاظهر من الاقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله) هذا الاخير يرجع الى قوله ويشبه

(قوله) وفيه إشارة إلى أن التعليل على ذكر الطريقتين والمحلل شامل للوسط فدل على أن اقتضاه فيما مضى على ذكر الطريقتين لا ينافي اعتبار الوسيط (قول) المتن بعد زوال ملكه منه لورثته أو آخره أو حصل غصب أو إبان وأما تلفه حسا أو شرعا فقد سلف (قوله) ومقابل الأصح إلخ زاد الأسنوي والثالث أن زال بعوض لم يرجع (٢٦٨) لاستدراك الظلامة وغبن غيره

كما غبن وان زال مجازا رجعت ثم تكلم على قول المناهيج فإن عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد إلخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقا وعلى بعدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفضل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى حصول استدراك الظلامة بالبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره انتهى وقوله أيضا ومقابل الأصح أخره إلى هنا ليفيد أن قول المتن فإن عاد إلخ تفريع على الأصح (قوله) لتعذر الرد أي فأشبه الموت (قوله) فلو أخذه مفرغ على قوله ومقابل الأصح (قول) المتري على الفور أي لأن وضع العقد على اللزوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لم يحكم العقد بفرع لا بد لنا طق من اللفظ كفسخ البيع ونحوه بفرع ولو اطلع على العيب قبل القبض انتبه الفور أيضا (قول) المتن وهو يعلو فرضا أو نفلا ولا يلزمه التخلف (قوله) وقد دخل وقت إلخ أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر استدأوه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله) وإغلاق باب إلخ والظاهر العذر بالوحد والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلام بعذر (قوله) كذلك يرجع إلى كل من قول

مع التعليل وفيه إشارة إلى أن أقل القيمتين هنا لا ينافي أقل قيمتي اليومين هنا لئلا يكون المراد هنا ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فإن نقصت عن القيمتين فالعبرة بما تقدم من المصنف (ولو علم العيب) بالبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره) بعوض أو لا بعوض (فلأرشد) له (في الأصح) المنصوص لأنه قد يعود إليه بقرده كما قال (فإن عاد الملك) إليه (فله الرد) سواء عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقاله والهبة والشراء (وقيل) فيما زال ملكه بعوض (إن عاد) إليه (بغير الرد بالعيب فلأرد) له لأنه بالاعتراض عنه استدراك الظلامة وغبن غيره كما غبن هو ولم يطل ذلك الاستدراك بخلاف ما لو رد عليه بالعيب وهذا مبني على أن العلة في أن الأرض له استدراك الظلامة والصحيح أنها أمكان عود المبيع كما تقدم ومقابل الأصح وهو من يخرج ابن سريج له الأرض لتعذر الرد فلما أخذ ثم رد عليه بالعيب فهل له رده مع الأرض واسترداد الثمن وجهان وعلى الأصح لو تعذر العود لتلف أو اعتاق رجوع بالأرض المشتري الثاني على الأول والأول على بانه بلا خلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم لثاني ومع إبرائه منه وقيل لا فيما ساء على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فبطل بالتأخير من غير عذر (فليبادر) مراده إليه (على العادة فلو علمه وهو يعلو أو يأكل) أو يقضي حاجته (فله تأخير حتى يفرغ) ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاشتغل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (ببلاغي بصح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق باب ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الأمر إلى الحاكم) ليستخضره ويرده عليه (فهو آكد) في الرد (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد (رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي حسين فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب ثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع وقيم البينة على ذلك في وجهه مسخر بنصبه الحاكم ويحلفه أي أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه وبأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم يجد له سوى المبيع باعه فيه انتهى وأقره الشحان ولا ينافي ذلك ما ذكره في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التمه وأقره أن المشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبايع كالموظف هرو وسكونهما على نصب مسخر للعلم بما صححناه في محله أنه لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كسأني (والأصح) أنه يلزمه الأشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يفسخ عقد أحدهما (فإن عجز عن الأشهاد لم يلزمه التلطف بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما أمكن (وبشروط) في الرد (ترك الاستعمال فلو استخدم العبد) كقوله استقى أو ناولي الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو كافها)

المن بنفسه أو وكيله (قوله) عن البلد طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي أن هذا قضاء على غائب يعرفك بتقيد أي الغيبة بما يصح فيه ذلك فامعنى هذا الكلام (قوله) ليس كالبايع أي لأنه يحفظه ويراعي مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله) والثاني لأنه إذا كان طالبا لا أحدهما لا يعتد نصرا (قول) المتن فإن عجز أي لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول) المتن لم يلزمه أي لأن السلام الذي يقصد به إعلام الغير بعد إيجابه من غير سامع ولا نه ربما تعذر ثبوته فيقتصر المشتري بالسلعة (قول) المتن وبشروط ترك الاستعمال أي طلب العمل فيه فيدانه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طاب منه ضرر وان لم يفعل وفي الأخير نظر (قول) المتن أو كافها وبه قال أيضا وكاف

(قول) المبين بطل حقه ولو حلها وهي سائرة لم يضر فان أوقفها لذلك شر وعبارة الاسنوى رحمه الله ولوسبق الدواب وعلفها وحلها اذ لم يوقفها لذلك (قوله) سرج أو كاف (٢٢٩) أى فهو شامل للمسلوك له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في

يده عارية ونحوها (قول) المتن فلا ارش أى لان الرد هو حقه الاصل والارش انما عدل اليه للضرورة فلا يثبت للقصر (قول) المتن ولو حدث عنده عيب لوصفه فزادت قيمته ثم علم عيه فطلب الرذ من غير مطالبه بعوض الرذ لزم البائع القبول (قول) المتن من طلب الامساك وهو الذى لطلب بدل الارش القديم (قوله) لتقريره العقد وايضا فالرجوع بارش القديم يستند الى أصل العقد لان قضيه أن لا يستقر الثمن بكلمة الا في مقابلة السلم وارش الحادث ادخال شئ جديد (قول) المتن ورائج يجوز فتح فوهة ايد او البطيخ يقال فيه أيضا البطيخ (قوله) بكسر الواو مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري (قوله) رعاية الجانين وايضا للقياس على المصراة (قوله) تنظيف المكان وتكون القشور له وقيل ان المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قوله) وقيل فيه القولان أحدهما هذا والثاني رد عليه ارش الحادث رعاية الجانين (فرع) اشترى عبد من الخ (قوله) قبل ظهور العيب الخ ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه اتولى والبغوى وعبارة البغوى الصحيح من المذهب عدم الرد انتهى وهل يرجع في مثله الشارع بالارش الباقي في ملكه اذا باع الآخر الذى في أصل الروضة بعا

أى البرذعة (بطل حقه) من الرد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب وايضا في السرج أو الكاف الى الدائمة للاستعانة بها وعبارة الروضة كالمسلوك لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لانه ارتفاع (ويعذر في ركوب جرح بعسر سوتها وقودها) أى يعذر في ركوبها حين توجهه ليردها ولو ركب غير المجموع لردّها بطل حقه منه وقيل لا يطل لانه أسرع للرد (واذا سقط ردة بتقصير) منه (فلا ارش) له كالأرد (ولو حدث عنده عيب) بأفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد قهرا) أى الرد القهري لا شراره بالبائع (ثم ان رضيه) أى بالمبيع (البائع) معيا (ردّه المشتري) بلا ارش عن الحادث (أو وقع به) بلا ارش عن القديم (والا) أى وان لم يرض البائع به معيا (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرد أو يغرم البائع ارش القديم ولا يرد) المشتري رعاية الجانين (فان اتفقا على أحدهما فذلك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرد مع ارش الحادث والآخر الامساك مع ارش القديم (فالأصح اجابة من طلب الامساك) مع ارش القديم سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجب للمشتري مطلقا لتدليس البائع عليه والثالث يجب للبائع مطلقا لانه اما غرم أو أخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري (ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه واعطاء الارش (فان أخر اعلامه) بذلك من فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به (ولا ارش) عنه لا شعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالمد والحمى فيعذر على أحد القولين في انتظار زواله لرد المبيع سالما عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان أخذ المشتري ارش القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الارش في الاصح ولو راضيا من غير قضاء فله الفسخ في الاصح ولو علم القديم بعذر زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذ ارشه لم يأخذه أو بعد أخذه ردّه وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسريض وجوز (ورائج) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض اطرافه (ردّه) ما ذكره بالقديم قهرا (ولا ارش عليه) للعائد (في الاظهر) لانه معذوفه والثاني رد عليه الارش رعاية الجانين وهو ما بين قيمته محصيا معيا ومكسورا معيا ولا نظر الى الثمن والثالث لا رد أصلا كما في سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرش القديم أو يغرم ارش الحادث الى آخر ما تقدم اتماما لقيمة له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو العفن فيتين فيه فساد البيع لو رده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كتقوير البطيخ الحماض ان أمكن معرفة حموضته بغرض شئ فيه وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشق الرمان المشروط حلاوته لا مكن معرفة حموضته بالغرز (فكسائر العيوب الحادثة) فيما تقدم فيها ولا رد قهرا وقيل فيه اتحolan وفي الروضة كالمسلوك ان رضيه من يرض النعام وكسر الرائج من هذا القسم وتقبه من الأول (فرع) اذا (اشترى عيدين معينين صفقة) ولم يعلم عيبهما (ردّهما) بعد ظهوره ويجرى في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (ردّهما لا العيب وحده في الاظهر) اذ لا ضرورة الى تغريق الصفقة والثاني لردّه وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السلم أو بيع قبل ظهور العيب فرد العيب أولى بالجواز

٦٨ ل ل ل للبغوى نعم والذي صححه السبكي والأذرى وابن المقرئ تبعوا اظهروا النص وقول الاكثرين لا نظر الى امكان العود ومنه يظهر لك انه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة

(قوله) تقديرهما أى تقدير كل منهما مسليماً وتقويمه على انفراد وضبط النسبة بين التمينين وتوزيع الثمن عليهما (قول) المتن اشترياه الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشترياً للربع من هذا والربع من ذلك ولكن الشارح حل المسئلة على ما في المحرر (قوله) لموافقته للأصل وعلى أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبني على العليين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناوله الشرط وعكس البائع ففضية الأولى تصديق البائع وفضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشيخين اقتصرا على العلة الأولى في مسئلة الكتاب (قوله) صدق البائع ولو تقايلا ثم اختلفا في قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول) المتن تتبع الأصل أى لأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت (٢٣٠) الزيادة المتصلة فيه تابعة للعقد ثم لا فرق

في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو الثمن ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو المشتري (قول) المتن لا تمنع الرد أى خلافاً لما في حنفية رحمه الله في الولد وشعوه كالثمرة لنسأ مروت عائشة رضي الله عنها أن ترجل أتاوع غلاماً فقام عنده ماشاء الله ثم وجده عياناً فاحصمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضماء رواء أبوداد ومعنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلاته فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكن من ضمانه قاله الرافعي رحمه الله (قول) المتن وهى للمشتري خالف مالك رضي الله عنه فيما هو من جنس الأصل كالأصل فقال يرده مع الأصل وبذلك تعلم أن تمثيل المصنف بالولد إشارة إلى الرد عليه (قول) المتن بعد القبض ولم يكن الخيار للبائع وأولهما (قوله) من جنه لانه لا يقطع الشفعة ولا يطل العتق فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم أعنتها قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثاني برفعه من أصله وعلى بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب وإذا قلنا

لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر كالثوبين بخلاف ما لا ينفصل كزوجه الخف فلا يرد العيب منهما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولورضى البائع بأفراد أحد الميعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما مسليماً وتقويمهما وتقسيم الثمن المسمى على التمينين (ولو اشترى هبدر رجلين معياله رده نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع (ولو اشترى بياض) أى اشترى اثنان عبداً واحد كافي المحرر (فلا أحدهما الرد) لنصيبه (في الظاهر) المبني على الظاهر في تعدد الصفقة بتعدد المشتري وقد تقدم (ولو اختلفا في قدم العيب) الممكن حدوثه بأن ادّعاء المشتري وأنكره البائع (صدق البائع) لموافقته للأصل من استمرار العقد (بمينه) لاحتمال صدق المشتري (على حسب جوابه) بفتح السين أى مثله فإن قال في جوابه ليس له الرد على العيب الذى ذكره أولاً يلزمى قبوله حلف على ذلك ولا يكافى التعرض لعدم العيب وقت القبض لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضى به ولو نطق البائع بذلك كلف المينة عليه وإن قال في جوابه ما أقبضته وبه هذا العيب أو ما أقبضته الأسليمان من العيب حلف كذلك وقيل يكفيه الاقتصار على أنه لا يفتحق الرد به أولاً يلزمى قبوله ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندي ويجوز له الحلف على البت اعتماداً على ظاهراً السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجرة المندلمة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غيريين (والزيادة المتصلة كالتمين) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تتبع الأصل) في الرد ولا شئ على البائع بسببها (والنفسلة كالولد) والثمرة (والأجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمنع الرد) بالعيب (وهى للمشتري إن رد) المبيع (بعد القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكذا) إن رده (قبله في الأصح) بناءً على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من جنه ومقابله مبني على الرفع من أصله (ولو باعها) أى الجارية أو الهيمة (حاملًا) وهى معية (فانفصل) الحمل (رده معها) حيث كان له ردها بأن لم تنقص بالولادة (في الظاهر) بناءً على الظاهر أن الحمل يعلم ويقابل بقط من الثمن ومقابله مبني على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو نقصت بالولادة فليس له ردها ويرجع بالارش ولو لم ينفصل الحمل ردها كذلك (ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهر في الوطء (واقضاض البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث)

به وكان الفسخ يوجب قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ إلى وقت حدوثه لا إلى العقد وقيل إن الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقاً فيمنع أى قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيفة رضي الله عنهما في قول الأول بأنه يرده مع الأصل وقول الثاني أنه مانع من الرد (قول) المتن ولا يمنع الرد الاستخدام أى بالاجماع (قول) المتن ووطء الثيب أى قياساً على الاستخدام (قوله) من المشتري خرج به الوطء الواقع من الاجنبي بعد القبض لأن الرد يرفع العقد من جنه (قول) المتن واقضاض البكر هو إزالة الهيمة بكسر الصاد والقاف وهى البكارة

(قوله) وهو قدر ما نقص أى فنظر لسببه للقيمة ثم وجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلارب * (فصل) * التصريفة حرام هي من صر الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم اطلاق المصنف يقتضى انها حرام وان لم يقصد البيع وله وجه (٢٣١) من حيث انها تصر بالدابة (قوله) بوزن تركوا أى فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى

فلا تتركوا أنفسكم (قول) المتن ثبت الخيار الخ أما الخيار فللمحديث وأما الفور فكالعيب واعلم ان اللبن يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض العقود عليه يمسع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن يجوزناه اتباعا للاخبار ولورضى بالتصريف ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الاسنوى ولو حلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالنصوص جواز الرد بها وقبل مع الصاع انتهى (قوله) وعلى الأول له الخيار يرجع الى قوله في المتن على الفور (قوله) أحدهما الثاني لكنه شبه الامام الى ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله) أماردة المصراة الى آخره هذا الكلام اذا تأملته تجد يقضى ان راضيا على الرد من غير شيء تمتع ثم رأيت السبكي يعرض للسئلة وقال فيها يحفل الجواز ويحفل التمتع بناء على منع تفريق الصفقة شرعا انتهى (قوله) لظاهر الحديث المعنى في هذا ان اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث به عذر تميزه فعين الشارع له بدلا قطعاً للصوم كالفرة وارش الموضحة (قوله) والثاني الخ صحيح من رواية ابى داود فان رد هاردمعها مثل لبنها فما (قول) المتن والاثان جمعها في اللغة آتن على وزن أفلس وفي الكثرة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول) المتن فلا يرد معها اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كوله قاله

فيمع الرد (وقوله حناية على البيع قبل قبضه) فان كان من المشتري فلا رد له بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ولا شيء له في اقتضاؤ البائع وله في اقتضاؤ الاجنبى بذكره مهر مثلها بكرة وبغير ذكره ما نقص من قيمتها فان رد هاربع فللبائع من ذلك قدر أرش البكرة وان تلف بعد اقتضاؤ المشتري فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاؤه وهو قدر ما نقص من قيمتها * (فصل التصريف حرام) * وهي ان تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولو حلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويظن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيعرب في شرائها بزيادة والاخلاف جمع خلفه بكسر المعجمة وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل في التخريم والمعنى فيه التلبيس حديث الشيخين لا تصروا الابل والغنم في اشاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها رد هارصاعا من تمر وقوله تصروا بوزن تركوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أى بعد النهى (ثبت الخيار على الفور) من الاطلاع عليها بخيار العيب (وقيل يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان رد هاردمعها صاع تمر لا سمرأ أى خنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصريف لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لا حالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الايدى أو غير ذلك وانداء الثلاثة من العقد وقبل من التفرق ولو عرفت التصريف قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو مينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد تمام فلا خيار لا امتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الأول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصريف فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الأول كسائر العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفي صاع قوت) لما في رواية ابى داود والترمذي للحديث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجمان أحدهما الثاني وقيل يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر التلفات وعلى تعين التمر لوراضيا على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالبدنة ذكره الماوردي وأقره الشنخا أن أماردة المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرد المشتري اللبن وبأخذه البائع فلا شيء له غيره فان لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حوضه من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصريف قبل الحلب رد ولا شيء عليه (والاصح ان الصاع لا يتخلف بكثرة اللبن) وقلته لظاهر الحديث والثاني يتخلف فيقدر التمر أو غيره بقدر اللبن فقد يزيد على الصاع وقد ينقص عنه (و) الاصح (ان خيارها) أى المصراة (لا يتخص بالنعم) وهي الابل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كوله) من الحيوان (والجارية والاثان) بالثناة وهي الانثى من الجمر الالهية لرواية مسلم من اشترى مصراة وللجارية من اشترى محفلة وهي بالتشديد من الحفل أى الجمع (ولا يرد معها شيئا) بدل اللبن لان لبن الادميات لا يعتاض عنه غالباً وابن الاثان نجس لا عوض له (وفي الجارية وجه) انه يرد معها بدل اللبن لطهارته ومقابل الاصح ان الخيار يختص بالنعم فلا خيار في غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد في الحديث

السبكي وهو المشهور (قوله) ومقابل الاصح جعله في الروضة وجهها اذا في التعبير بالاصح نظر (قوله) لعدم وروده عبارة الاسنوى لان لبن غير النعم لا يقصد الاعلى بدور بخلاف النعم (قوله) والمراد في الحديث يرجع الى قوله سابقا لرواية مسلم وللجارية

(قول) المتن ثبت الخيار لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تخلفت بنفسها وقد صحح فيها البغوي والقاضي
 الثبوت خلافاً لغزالي والحاوي الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤيته ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول)
 المتن في الأصح مما جاز بان فيما لو أكثر عافها حتى انتفعت بطمها فيتحيل حبلا وفيما لو أسيب الزبور على الضرر حتى انتفع فطمها لبونا
 * (باب المبيع الخ) * (قول) المتن انفسخ أى لانه قبض مستحق بالعقد فاذا تعذر انفسخ البيع كالموت في عقد الصرف قبل التقاض * فيه *
 لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضا (قول) المتن ولم يتغير الحكم قال الاستنوي مستدرك (قوله) والثاني يبرأ بحث
 الاذرى اختصاصه بغير الربوي (قول) المتن قبض كاتلاف المالك للمغصوب (قوله) وقد أضافه البائع (٦٣٢) كان الحامل له على هذا القيد قرينة

القسيه وقد أدخل فيه الاستنوي ما لو
 صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال فيه
 القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير
 تقديم أحد فالعبارة تشمله أيضا فيتحمل
 تخريجه على القولين أى فيكون قابضا
 على قول وكالاته على آخر قال الاستنوي
 ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض
 (قوله) كاتلاف البائع زاد في القوت ان
 قدمه البائع فان قدمه أجنبي بغير إذنه
 قيل ينبغي أن يكون كاتلاف الأجنبي قال
 الاذرى وفيه نظر للبشارة قال وان لم
 يقدمه أحد فهل هو كالاته أو يصير قابضا
 الاقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول
 انما هو في تقديم البائع الطعام الى
 المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب
 والشارح رحمه الله فرض المسئلة في
 تقديم البائع كاسلف (قول) المتن
 كلاته بأقوة وجه ذلك انه لا يمكن الرجوع
 عليه بالثمن فاذا أنلفه سقط الثمن ووجه
 مقابله جريان الاتلاف على ملك الغير (قول)
 المتن لا ينفسخ أى لقيام القيمة مقام المبيع
 ووجه التفسير فوات العين المقصودة
 (قوله) وقطع بعضهم بهذا به تعلم ان

المصرة والمحفلة من النعم ولا في الخيارية لان لبنها لا يقصد الا نادرا ولا في الاثنان اذا لمبالاة بلنها ودفع
 بأنه مقصود لتربية الخش ولبن الخيارية الغزير مطلوب في الحضنة مؤثر في القيمة وما ذكر كراهه المراد
 في الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء التناة والراح والمرسل عند البيع وتخمير الوجه وتسويد
 الشعر وتجهيده) الدال على قوة البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريح بتجاسع
 التلبس (اللطخ ثوبه) أى العبد بالمداد (تخيلا لكاتبه) فبان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك
 (في الأصح) لانه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر الى مطلق التلبس

* (باب) * بالتوين

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف) بأقوة (انفسخ البيع وسقط الثمن) عن المشتري
 (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم) المذكور للتلف لانه أبرأ عمالم
 يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا ينفسخ به البيع ولا يسقط به
 الثمن (واتلاف المشتري) للمبيع كان أكله (قبض) له (ان علم) انه المبيع حاله اتلافه (والا)
 أى وان جهل ذلك وقد أضافه البائع (فقولان) وفي الروضة كاسلمها وجهان (كأكل المالك
 طعامه المغصوب ضيقا) للغاصب جاهلا بأنه طعامه هل يبرأ الغاصب بذلك فيه قولان أرجحهما
 نعم فعلى هذا اتلاف المشتري قبض وعلى مقابله يكون كاتلاف البائع وقد ذكره بقوله (والمذهب ان
 اتلاف البائع) للمبيع (ككتفه) بأقوة فينفسخ البيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم
 بهذا ومقابله قول انه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري فان فسح سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة
 وأدى له الثمن وقد يتقاصان (والاظهر ان اتلاف الأجنبي لا ينفسخ) البيع (بل يتخير المشتري)
 به (بين ان يجبر ويغرم الأجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم
 بهذا ومقابله ان البيع ينفسخ كاتلاف بأقوة (ولو تعيب) البيع بأقوة (قبل القبض فرضيه) المشتري
 بأن أجاز البيع (أخذه بكل الثمن) ولا يرش له قدرته على الفسخ (ولو عيه المشتري فلا خياره)
 بهذا العيب (أو الأجنبي فالخيار) بتعيينه للمشتري (فان أجاز) البيع (غرم الأجنبي
 الارش) بعد قبض المبيع أمّا قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ البيع فله الماوردى وأقره في الروضة

المؤلف لو حذف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الأجنبي الخ لكان موافقا بقاعدته مع الاختصار غاية الامران المقطوع به
 هنا غير المقطوع به في مسئلة البائع (قوله) ومقابله ان البيع ينفسخ الخ أى لتعذر التسليم (قول) المتن أخذه بكل الثمن أى بخلاف ما لو عرض تلف
 شيء بفرد بالغد كأحد العبدان فانه يجبر بالقيمة من الثمن كاسلف (قوله) فلا خيار رأى بل يتمتع الرذبة بذلك من العيوب وبعد قابضا لما تلف بتعيينه
 حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فبات بعد الاندمال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجزم من الثمن * فيه * اذا عيب
 المتأجر العين انؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكره وجهها والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فهما ذلك
 (قوله) فله الماوردى قال الزركشي يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحدهما من المطالبة

(قوله) فأرشه نصف قيمته بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري إذا مات العبد بعد الاند مال فانه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد بمصاحبه ومطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (٢٣٣) (قول) المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ذكر الاصحاب في ذلك معنيين أحدهما ضعف

الملك والثاني توالي الضمانين على شئ واحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض بغير اشتغاله قيل التلف من ملك المشتري الثاني الى المشتري الاول ومن الاول الى البائع ويجه من البائع فيه المعنى الاول خاصة ولذا جرى وجهه فيه الصحة مراعاة للمعنى الثاني قال في شرح المذهب لان من يشتري ما في يده نفسه بصيرة فاضا في الحال فلا يتوالت ضمانان (قوله) فهو اقالة أى تغليبا لمعنى العقد على لفظه (قوله) فلا يصح ولو كان البائع حق الحبس (قوله) لا يلحق بالبيع أى لعدم توالي الضمانين فيما ذكر أى فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله) ويستثنى لك أن تقول هذه تخرج بقول المنهاج أمانة (قول) المتن ولا يصح بيع السلم فيه مثله المبيع الموصوف في الذمة اذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالقرض منه ماله (قول) المتن والجديد الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض * تنبيه * المضمونات ضمان عقد كالاجرة والصداق وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فهم بين المعين وما في الذمة (قوله) وسكت المصنف الخ عبارة الاسنوى فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس وفي اشتراط التعيين في العقد الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يبين لي وجهه (قوله) ولا يشترط الخ قال الاسنوى فحصل ان

كاملها ولو كان المبيع عبدا وعية الاجنبي بقطع يده فأرشه نصف قيمته وفي قول ما نقص من قيمته (ولو عية البائع فالذهب بثبوت الخيار لا التعریم) ومقابلته بثبوت التعریم مع الخيار بناء على ان فعل البائع كفعل الاجنبي والاول مبنى على انه كاتلافه الذي هو كاتلف باقعة على الرجوع المقطوع به كما تقدم فصع التعبير هنا بالمذهب كما هنا ولو قال ثبت الخيار لا التعریم في المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أو عقاراً وان أذن البائع وقبض الثمن قال صلى الله عليه وسلم للحكيم ابن حزام لا تبعن شيئا حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وروى أبو داود عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع سلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم قال في شرح المذهب وفي الصحاحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح ان يبيعه للبائع كغيره) فلا يصح لعموم الاحاديث والثاني يصح كبيع المغصوب من الغاصب والخلاف في بيعه بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والأفوه اقالة بلفظ البيع قاله في التتمة وأقره في الروضة كاملها (و) الاصح ان الاجارة والرهن والهبة كالبيع) فلا تصح لوجود المعنى العللي به النهي فيها وهو ضعف الملك (وان الاعتاق بخلافه) فيصح لتشوق الشارع اليه ويكون به قابضا ومقابل الاصح فيه بلحقه بالبيع لانه ازالة ملك ومقابل الاصح فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره (والثمن المعين) دراهم كان أو دنانير أو غيرهما (كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه) لعموم النهي له وعبر في الروضة كاملها والمحترز بالتصرف وهو أعم ولو تلف انفسخ البيع ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشارك وفراض ومروء بعد انفكاكه وموروث وياق في يد وليه بعد رشده وكذا عارية وما خوذ بسوم) لتام الملك في المذكورات وفصل الاخيرين بكذا لانهما مضمونان ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملك الوارث بعه كالمورث (ولا يصح بيع السلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتراض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الابل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدنانير فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لا بأس اذا تقرر فتما وليس ينكثي شئ رواه أصحاب السنن الاربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن التقيد والثمن مقابله فان لم يكن نقداً أو كانا نقدين فالثمن ملاخطة الباء والثمن مقابله (فان استبدل مواقفا في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كاد عليه الحديث المذكور جذرا من الربا (والاصح انه لا يشترط التعيين) للبديل أى تشخيصه (في العقد) كالموتصارفا في الذمة والثاني يشترط لخرج عن بيع الدين بالدين (وصكدا) لا يشترط في الاصح (القبض) للبديل (في المجلس ان استبدل مالا يوافق في العلة) لاربا (كتوب عن دراهم) كالموتباع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصغ فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز

٦٩ ل هذا القسم يعنى قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا تعيين الا بالقبض محمول على ما بعد الزوم أمامه فيعين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيد ويقضى الحاقه في زمن خيار الشرط بخيار المجلس انتهى

(قوله) لاستقرار ذلك أي بخلاف دين السلم (قوله) والمحترز وإن ثبت لأثنا ولائنا كدين القرض والاتلاف فهو بالاستبدال عنه بخلاف انتهى فيؤخذ منه الجواز في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحال في التمتع أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر إذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحالة نظر يحتمل تخريجه على الخلاف في كونه بيعاً واستيفاءً ويحتمل النظر إلى أصله وهو المحال به هل هو عن أو ضمن أو غيرهما (قول) المتن بأن يشترى الحريه بدينه ليس من صور ذلك نحو مسبته زيد وعمرو الآتية (قوله) وفسر الخ هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذي في النصاح وغيرها أن الكائي بالكائي هو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول) المتن تخليه أي فلا يشترط دخوله المكان ولا خفيقة التصرف (٢٣٤) وقوله وتمكنه عطف تفسير على

التخلية (قول) المتن بشرط فراغه الخ ظاهر هذا كغيره أنه لا يشترط في الدواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظروا أما السفينة فصرح في الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول) المتن فإن لم يحضر العاقدان الخ أي ولا يغني عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل إن كان في يد المشتري ولا في يده من النقل شرح الروض (قول) المتن اعتبر في حصوله الخ المعنى في هذا أنه لما سقط الحضور لمعنى وهو المشقة اعتبرنا زمنه الذي لا مشقة في اعتباره (قوله) حضور العاقدين أي لانه أقرب إلى حقيقة الاقباض (قوله) لا يعتبر ما ذكرنا لانه لا معنى لاستراط مضي الزمن من غير حضور (قول) المتن تخويله ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعاً لعقار في صفقة واحدة (قوله) كما هو العادة يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول) المتن لا يختص بالبائع من جهة ما يصدق عليه هذا المصوب والمشارك بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله) أودار للمشتري قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا

استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل يحمله (ولو استبدل عن القرض وقمة التلف جاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كأصلها والمحترز بدين القرض والاتلاف وهو شامل لمثل التلف (وفي اشتراط قبضه) أي البدل (في المجلس ما سبق) فإن كان موافقاً في علمه الربا بشرط والا فلا يشترط في الأصح وفي تعيينه ما سبق (ويصح الدين لغريم عليه باطل في الظاهر بأن اشترى عبد زيد بمانته على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كيحه عن عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالفاً للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتدبير وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكثرين يخالفه (ولو كان زيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد بدينه بدينه بطل قطعاً) اتفق الجنس أو اختلف لهنه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكائي بالكائي رواه الحاكم وقال أنه على شرط مسلم وفسر بيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعاً كقول المحترز بخلاف من يذهب على الروضة كأصلها (وقبض العقار تخليه للمشتري وتمكنه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظر للعرف في ذلك لعدم ما تنص به شرعاً أو لغة ولو أتى المصنف بالبائع في التخليه كافي الروضة وأصلها والمحترز أن أقوم لأن القبض فعل المشتري والتخليه فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحل إلا أن يفرض القبض بالا قباض والعقار يشمل الأرض والبناء وغيرهما ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض على تفرغها (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتبار الزمن إمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده لتأني اثباته على المبيع ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المنقول نحو يله) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأاً باعلا السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتخويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أودار للمشتري (صكفي) في قبضه (نقله) من حيزه (إلى حيز) آخر من ذلك الموضع (وان جرى) البيع والمبيع (في دار

لرباعه شيئاً في يده وديعة أو غصباً لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا ثبت حق المجلس لانه رضى بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى البائع هذا تصور المسئلة مسألة دار المشتري بما إذا لم ينفرد بالبدل كان البائع معه قال وتخبر القول فيها إذا باعه شيئاً في يده أنه ان كان الثمن حالاً ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالف ما في التمتع وإن كان مؤجلاً وفوه لم يمتحج إلى إذن ثم في اشتراط مضي الزمن واشترط البرمعه ونقله الخلاف الذي في الرهن والعجم هنا كالعجم هناك انتهى والراجح هنا أن اعتبار مضي الزمن دون النقل بالنقل (قوله) من ذلك الموضع يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد (قول) المتن وإن جرى في دار البائع الخ قال الأذري هذا فيما عتيد نقله وأما الدراهم الخفيفة ونحوها إذا أخذها يده أو لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وإن كان موضع يختص بالبائع انتهى ثم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق المجلس لانه في مكان البائع لم يخرج من يده

(قوله) في قبضه لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفى (قوله) لم يكف ذلك أى وان لم يكن له حق الحبس (قوله) للقبض هذا يفهم بان الاذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفي قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان له حق الحبس (قوله) دخل في ضمانه أى فاذا تلف لا يشفع البيع وفي السبكي خلاف هذا فلا يرجع (قوله) ومن المنقول الخ منه على هذه المسائل لانه ليس فيها تحويل حقيقى من المشتري * فرع * للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أى ابتداء (٢٣٥) (قول) المتن فلا يستقل أى ولو كان في يده خلافاً لما تنول (قوله) لكن يدخل في ضمانه أى ضمان

اليد وضمن العقد (قول) المتن عليه الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول) المتن فليست لنفسه الى آخره أى الحديث الحسن انه صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى من رواية جابر مرفوعاً والمرسل يعترض بوروده مرفوعاً وان كان ضعيفاً ولان الاقباض هنا متعدٍ ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدده نعم لو دام في المكيل كفى (قول) المتن اقبض من زيد الخ ولو قال اقبضه لى ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضر معى لا كاله لا منه فكذلك أيضاً (قوله) عني يرجع الى قول المتن اقبض (قوله) على مقابل الاصح يرجع الى قوله ويلزمه

(فرع قال البائع)

(قوله) لرضاء بتعلق حقه بالذمة ولانه يتصرف في الثمن بالحوالة ولا يبايع فأجبر كي يتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبر كي يأمن المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله) لانه حقه بالحوالة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعيين (قول) المتن وفي قول لا اجبار أى لان

البائع لم يكف في قبضه (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبر بالقبضة) التي اذن في النقل اليها للقبض نعم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد فأمرو بالانتقال من موضعه والذمة فيسوقها أو بقودها والتوب فيتناوله باليد (فرع) زاد الترجمة به (للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه) ان كان حالاً لمسخره (والا) أى وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أى بالقبض وعليه ان استقل به الرذلان البائع يستحق الحبس لاستيفاء الثمن ولا يفتصر فيه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض استقل به أخذاً مما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الآتي انه لا حبس للبائع في هذه الحالة وسيأتي فيه نص بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديراً كحبوب وأرض ذرعاً) بأعجام الذال (وخطئة ككيلاً أو وزناً اشترط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعاً) ان يبيع ذرعاً بان كان يذرع (أو كيلة) ان يبيع كيلة (أو وزنه) ان يبيع وزناً (أو عده) ان يبيع عدداً والاصل في ذلك حديث مسلم من اتباع طعماً فلا يبعه حتى يكاله دل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقيس عليه الباقي. (مثاله) في المكيل (بعثكها) أى الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعثكها بعشرة مثلاً (على انها عشرة أصع) ولو قبض ماذ كرجاً لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدّر على زيد) عشرة أصع سلماً (ولعمرو) عليه (مثله فليكتل لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين (فلو قال) لعمرو (اقبض من زيد ما لى عليه لنفسك) عني (ففعّل) فالقبض فاسد (له وهو بالنسبة الى القائل صحيح تبرأ بمدة زيد في الاصح لانه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه ردّه للدفع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكيله المقبوض له للقباض وكدين السلم دين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به اذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لا سلم المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا أسلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاء بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه متعلقه بالعين لا بثمن (وفي قول لا اجبار) أولاً وبمنعه ما الحاكم من الخصام (فمن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضار ما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت) فان كان الثمن معانقاً القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم) وذكر الرافعي في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض بعرض واقصر في غيره على سقوط الثاني وزاد في الروضة سقوط الاول أيضاً عن الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضاً فسكوت الكبير عنه لا ينفيه (واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري ان حضر الثمن) على تسليمه (والا)

كلاهما مثبت له الاستيفاء وعليه الايحاء فلا يكلف الايحاء قبل الاستيفاء (قوله) فاذا أحضره ولو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمانه دافعه (قول) المتن وأجبر في الاظهر أى فيكون القول الثالث جارياً وهو مقاسل الاظهر هذا ما طهر لى وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله) في غيره الضمير فيه يرجع الى قوله في بيع عرض بعرض (قول) المتن أجبر المشتري أى فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول) المتناهل أى نوعه لان صورة المسئلة ان الثمن في الذمة

(قوله) بشرطه أى وهو حجر الحاكم عليه قبل الفسخ وقيل لا يفسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرج من الاعسار ولوزادت على مقدار الثمن (قول) الثمن حجر عليه أى ولوزادت على الثمن أضعا فاوله هذا يقال له الحجر القريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك الا بملك القاضى (قوله) ويؤدى حقه من ثمنه كسائر الديون (قول) المستفاد من صريح الحجر فى البسيط عن العراقيين انه لا يجر حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر (٢٣٦) مع تمكنه من الفسخ وليكن المنقول

لا يحصى عنه (قوله) كذا كره يرجع الى قوله وكذلك (قوله) أما الثمن المؤجل مفهوم قوله أول الفرع ثمن فى الذمة حال

* (باب التولية) *

وهى نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثل أى عين التقويم بلفظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبه من الثمن بلفظ اشركت والمرابحة بيع بمثل الثمن أو مقام عليه مع ربح موزع على الاجزاء والمحالطة بيع كذلك مع حط منه موزع على الاجزاء (قول) المتاعالم اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراجعة الآتى وان اقتضى منعه خلافه ثم

لا فرق فى ذلك بين المولى والمولى * فرع * لو حط عنه البعض ثم ولاه بجميع الثمن هل يصح ويحقق الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلم المولى الظاهر الثانى (قول) المتن وهو بيع الموقوف ليس بجديد ابل يكون المولى نائباً عن المولى فتنتقل الزوائد اليه ولا تتجدد الشفعة (قول) المتن لا يمكن لا يحتاج الى أى لان لفظ التولية مشعر به (قوله) الا بالباقي هل بشرط محل نظر (قوله) ولو كان الثمن عرضا لم لو اراد فى هذا ان يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كل المراجعة والثانى لان العقد الثانى فى المراجعة مخالف للأول فى قدر

وأى وان لم يحضر (فان كان) المشتري (معترا) بالثمن فهو مفلس (فلبائع الفسخ بالفلس) واخذ المبيع بشرطه الذى سبأ فى بابه (أو موسرا وماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أى دون مسافة القصر (حجر عليه فى أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن للتلا يتطرق فيها بما يبطل حق البائع (فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لنضره بذلك (والاصح ان له الفسخ) واخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالافلاس به والثانى لا يفسخ ولا يمكن بيع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فان صبر) البائع الى احضار المال (فالحجر كذا كرنا) أى يحجر على المشتري فى أمواله كلها الى ان يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال بالاصالة (ان خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكوران خاف فوت المبيع به كذا كره فى الروضة كأصلها أى بلا خلاف (وانما الاقوال) السابقة (اذا لم يخف فوته) أى البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتسارعا فى مجرد الابتداء) بالتسليم أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضا كذا فى الروضة كأصلها وفى الكفاية فى كتاب الصداق ان القاضى أبا الطيب نقل عن نص الشافعى رحمه الله تعالى فى المتوران له الحبس وسبأ فى فى الصداق انه لو حل قبل التسليم فلا حبس للمراة فى الاصح

* (باب التولية والاشراك والمرابحة) *

وفيه المحالطة اذا (اشترى) شخص (شيئا) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) باعلام المشتري أو غيره (وليتك هذا العقد قبل) كقوله قبله أو توليته (لزمه مثل الثمن) جنسا وقدرنا وصفة (وهو) أى عقد التولية (بيع فى شرطه) كالتفدية على التسليم والتعويض فى الربوى (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة اذا كان المبيع شقصا مشفوعا وعفا الشفع فى العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (اغخط عن المولى) بفنحها لان خاصة التولية التزويل على الثمن الاول ولو حط جميعه اغخط عن المولى أيضا ولو كان الحط قبل التولية للبعض لم تصح التولية الا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلا ولو كان الثمن عرضا لم تصح التولية الا اذا انتقل العرض الى من يتولى العقد (والاشراك فى بعضه) أى المشتري (كالتولية فى كله) فى الاحكام السابقة (ان بين البعض) كقوله اشركت فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فان قال اشركت فى النصف كان له الربع ذكره فى الروضة وهو مبنى على الراجح فى قوله (فلو اطلق) الاشراك (مع) العقد (وكان) المشتري (مناصفة وقيل لا) يصح للجهل بقدر المبيع وثنه (وبيع مع المراجعة بأن يشتره بمائة ثم يقول) لعالم بذلك (بعتك بما اشتريت) أى بمثله (وربح درهم لكل عشرة) أو فى كل عشرة (أوربح

الثلث فاحتمل مخالفته فى جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة تجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله مثل ان كان مثليا وان كان متقوما فبالثمن الغالب سبكي (قول) المتن كالتولية الخ هو بعيد ان الثمن اذا كان عرضا يشترط الاشراك بعينه وقد يلتزم (قول) المتن مناصفة كالأكثر بشئ زيدا وعمرو (قوله) للجهل أى فكان كالأقل قال بعض ألف ذهابا وفضة (قول) المتن ثم يقول الخ مثل ذلك أن يضم الى رأس المال شيئا آخر كان يقول بعتك بمائتين وربح درهم لكل عشرة أى بمثله قال الرافعي ويجرى فى المسئلة خلاف ما لو أومى له بنصيب ابنه ورده التوى لان المفهوم هنا معنى التولية

عبارة القاضي لانه اذا قل مر ابحة كان
مبنيا على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقبله
بدليل انه اذا خان فيه لاحط ولا خيار
(قوله) وفي اشتراطها يرجع الى قوله
والثاني يصح (قوله) ولو قبل في الصورة
الثانية هي قوله في المثل ولو قال بما قام على
الحق قوله أى يجب عليه أى لأن هذا
الباب مبني على الامانة فان المشتري يعتمد
فيه على نظر البائع وراض لنفسه بما
رضي به مع زيادة أو حط (قوله) وبيان
العيب الحادث معناه انه بين حدوثه
ولا يكتفى باعلامه بالعيب كسببه عليه
الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على
ما تقر من أن كل بائع يجب عليه
الاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه
اطلع على القديم وررضي به ولا يكتفى
اعلامه بالعيب (قول) المثل انه يحط
الزيادة أى ولا يتوقف ذلك على طلب
بل تبين ان البيع انعقد بذلك كافي
الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الحط ليس
كإرض العيب القديم ثم وجه الحط
التزيل على الثمن الاول (قوله) لانه
قد يكون له غرض الح لانه ان كان كذبه
بالاقرار لم يؤمن كذبه ناسيا وان بان
بالبيئة فقد تكون كاذبه ويكون الباطن
مخالفا للظاهر (قوله) للمشتري الخيار
الا أن يكون عالما بكذب البائع أو يكون
المبيع تالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر
التفاوت وحصلته من الربع (قوله)
لا خيار للبائع أى لانه يعد أن يكون
غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له
(قوله) اعتذر امضاه الخ أى لأن

٧٠ ل ج الزيادة لا تتحمل في العقد بخلاف النقص فانه معه وابدل الأرض ولا كذلك الزيادة وأيضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر (قول) المتى قلت الامع محتمه أى كالموغلط بالزيادة

(قوله) ولا تثبت الخ قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التزويل على العقد الأول ثم يرتفع الاشكال على مقابلة الآتي ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجردة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفه فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله) بفتح الميم أى وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله) لانه قد بقر الخ للخلاف أيضا عند الاصحاب مدرك (٢٧٨) آخر وهو ان قلنا الميم المردودة

والله أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة وللبائع الخيار وقيل ثبتت العشرة برحبها والمشتري الخيار (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) هو (لغلطه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لهما (وله تخليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض الميم عليه والثاني لا كالاتمعه يته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن الميم ردت على المبيع بناء على ان الميم المردودة كالاقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كالبينة وعلى الرديحلف ان غنه مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا ان الميم المردودة مع نكول المدعى عليه كالاقرار ان يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وان بين) لغلطه وجهها محتملا كأن قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من غن متاع الى غيره (فله التخليف) كما سبق لان ما منه يحرك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التخليف (سماع يثبه) التي يقيها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه

* (باب بيع (الاصول والخمار)) *

كذا ترجم الشيخ في التبيين وترجم في المحرر بفصل قال في التخرير الاصول الشجر والارض والثمار جمع ثمر وهو جمع ثمرة وسياق في الباب غير ذلك اذا (قال بعتك هذه الارض أو الساحة أو البقعة) أو العرصة (وفها بناء وشجر فالذهب انه يدخل) البناء والشجر (في البيع دون الرهن) أى اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخرير وجه الدخول انها للثبات والدوام في الارض فتبعض ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نفيه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوى بتقل الملك فيستبع بخلاف الرهن ولو قال بعتكما بما فيها دخلت قطعا أو دون ما فيها لم تدخل قطعا ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع وبأن مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر ويجرى الماء الهاء ونحو ذلك وسياق انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تنبت) في الارض (سنتين) أو أكثر ويجزئها مرارا (كالتف) بالثاء والقضب بالهمزة (والهندبا) بالذوالقصر والتعناع والكرفس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس والبنفسج (كالشجر) في دخولها في بيع الارض ورهنا الطريق السابقة هذا مقتضى التشبيه واقتصر في الروضة كأصلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزرة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانه لا تريدو يشتهيه البيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو ان

كالاقرار حلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب التخليف لاحتمال أن يعقد الشكول لعله عدم الرد (قول) المتن فله التخليف لوردة الميم اتجه تخليف البائع سواء قلنا الميم المردودة كالبينة أو كالاقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبنيا على جواز رد الميم لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف بين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالمو صدقه وان قلنا كالاقرار فيجوز أن يكون كالمسلف في حالة عدم ابداء العذر وبأن فيه اشكال الشيخين (قول) المتن والاصح سماعها قال السبكي فيكون كالمو صدقه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة

* (باب الاصول والثمار) *

قال في التخرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض والبناء وهو بعد قال وهذه الترجمة جمع بين ترجمتي بابين متجاورين للشافعي رضى الله عنه أحدهما باب غير الحائط يباع بأصله والآخري باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله) للثبات والدوام أى فكانا في معنى الارض كما جعلنا معناه في ثبوت الشفعة فيهما واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم من باع غلظا قد أبرت ثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع مفهومه انها اذا لم تؤثر للمشتري مع ان

اسم التمرة لا يشملها لكن لاتصالها بالبناء والثمار كذا (قوله) ووجه المنع اذا قلنا بما بقيت دائما بلا أجره وللمشتري الخيار عند الجهل (قوله) فيقال الخ أى يحكم الاولى بدليل ان النعنع الرطب يدخل في اسم الشجرة بخلاف التفحمة الرطبة مع الارض فان فيها خلافا كما تقرر (قول) المتن والهندبا أى البقل (قوله) واقتصر الخ أى فلم يذكر مسألة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ هذا مفهوم من تعبير النجاشي بالاصول (قوله) الجزرة هي بكسر الجيم

(قوله) الا انقص أى الفارسي (قوله) فانه لا يكف أى فيه ~~يكون~~ بيع الارض مع شرط قطعه في حاة عدم النفع بالهلا (قوله) في مطلق الخ الذى في الروض انه لا يدخل وان قال يحقونها (قوله) كالجزر الخ يريد انه لا فرق في ذلك بين ما يخصص كمثل المتن أو يطلع كهمزة الامثلة كما جعلها قول المصنف يؤخذ (قوله) بأن يد المستأجر الخ وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة ~~كسائر المدة~~ بالافراء أو الحمل ثم محل الخلاف في الزرع الذى يؤخذ دفعة والا فيصعب بالاخلاف لانه يتنقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبل هذا بقوله هذا الزرع الذى لا يدخل (قوله) ومثله أى الحصاد (٢٧٩) (قوله) ولو قال الخ هو جار أيضا في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كاسلف (قوله) والبذر الذى يدوم لو كان مادتهم في هذا أن يطلع

الذى يدوم لو كان مادتهم في هذا أن يطلع بعد بروزه ويجوز للمكان آخره لظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البذر الذى يدوم في البيع جعله تابعاً للارض كالحمل فلا تشتط رؤيته قبل ذلك بل ولو جعل خسه ونوعه (قوله) وظاهر ان الزرع يبق الخ عبارة الاسنوى كلام المصنف يفهم استحسان البائع لابقاء الزرع ومجمله اذا شرط لابقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء به تردد للاصحاب حكاها الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة المؤبرة قبل بدو الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا انتهى (قول) المتن مع بذر لو كان البذر دائم الثبات مع وان لم يره وكاننا كيدا ذكره المتولى (قول) المتن أو زرع الزرع الذى لا يفرده هو المستور اما بالارض كالتجمل ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سبلها والبذر الذى لا يفرده هو مال يره أو تفسيراً وامتنع أخذه (قول) المتن وقيل في الارض قولان هما مبنيان على ان الاجارة في تقريق الصفة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله) قبل الخ قائله الاسنوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفردان لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد

الجزء لا لاقال في التقية الا انقص فانه لا يكف قطعه الا أن يكون ما ظهر قبل ان ينفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كما في المحرز والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعر وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كالتقولات في الدار (ويصعب بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذى لا يدخل (على المذهب) كالمواضع دارا مشحونة بأمتعة والطريق الثانى يخبر به على القولين في بيع الدار المستأجرة الغير المكترى أحدهما بالطلان وقرن الأول بأن يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أى الزرع بأن سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاءه فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح) والثانى يمنع كما تمنع الامتعة المشكون بها الدار من قبضها وقرن الأول بأن تفرغ الدار متأت في الحال (والبذر) بالذال المعجمة (كالزرع) فالبذر الذى لا يثبت لثامه ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى أو ان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال آخذه وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذى يدوم كنبوى النخل وبرز الكراث ونحوه من القبول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح) انه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذى جهله وأجاز كالارث له في الاجارة في العيب والثانى وصححه في الوجيز له الاجارة قال في البسيط لان المنافع متغيرة عن العقود عليه أى فليست كالعيب وفي أصل الروضة قطع الجمهور بأن لا أجره وقيل وجهان الاصح لا أجره وظاهر ان الزرع يبق الى أو ان الحصاد أو القلع (ولو باع أرضا مع بذر أو زرع) بها (لا يفرد بالبيع) عنها أى لا يجوز بيعه وحده كالخطة في سبلها وسيبقى نفس مستورة كالبذر (يطل) البيع (في الجميع قطعا) للجهل بأحد المقصودين وتقدر التوزيع (وقيل في الارض قولان) أحدهما الصفة فيها بجميع الثمن وذكر في المحرز البذر بعد صفة الزرع وقدمه في المناهج قيل لتعود الصفة اليه أيضا فيخرج بها ما روى قبل العقد ولم يتغير وقد روى أخذه فانه يفرد بالبيع ولم ينسب في الدقائق على ذلك وقد أخلق البذر في الروضة كأصلها (ويدخل في بيع الارض الحجارة المخلوقة فيها) والمبنية (دون المدفونة) كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان علم) الحال (ويلزم البائع النقل) المسبوق بالقلع ونسوبة الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك وان طالت (وكذا ان جهول) الحال (ولم يضر قلعهما) لا خيار له ضرر تركها أولا ويلزم البائع النقل ونسوبة الارض ولا أجره عليه لمدة ذلك (وان ضرر) قلعهما (فهو الخيار) ضرر تركها أولا (فان أجاز لزم البائع النقل

الضهير (قول) المتن المخلوقة فيها والمبنية أى لتباينها ثم ان كذا يضر ان بالفراس والبناء والارض مما قصد ذلك ثبت الخيار (قول) المتن ان علم كسائر العيوب (قول) المتن ويلزم البائع النقل بخلاف الزرع فان له أمدا ينتظر ثم ان يلزمه ذلك وان كان تركها لا يضر (قول) المتن ولم يضر أى مان كان القلع لا ينقص الارض وليس لزمه أجره هذا يحصل ما في الاسنوى نقلا عن الرافعي وهو عند التأمل بشكل على قول الشارح الآتي ولا أجره عليه لمدة ذلك (قوله) ضرر تركها أم لا يستحق من الشئ الثانى ما لزم تركها البائع للمشتري فان خياره يسقط ويكون ذلك امراضا لا تمليك كافله الرجوع ومتى رجع عاد الخيار فان وجد اعطاهما بصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعنى عند انتفاء ضرر التربة

(قول) المتن وفي وجوب أجرة الخ أي في حالة الجهل (قول) المتن أحصها تجب الخ هذا يشهد كل بما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فان فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة فلنأخذ تقريرا بخلاف الحجارة كدرة الزرع (٢٨٠) (قوله) قوله بعنك الخ بخلاف

ما لا تنفي في البيع لفظ البستان (قول) المتن يحيط بها وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعريف الأبنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الأبنية الخارجية عنه التصلة به لانه عرف الأبنية معتم ونكر الساحات ووصفها (قول) المتن المنصوبة أي المركبة خرج المقموعة (قول) المتن ومفتاح غلق ولو باع سفينة ففني دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال الاستنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وشيأ العبد على القول بدخولها محل تقرر (قوله) والخلاف في الأعلى مبنى قبل أشار المتن إلى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصح (قول) المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد أي كسرج الدابة * فرع * الحلقة في اذن العبد وكذا الخاتم في أسبعه والنعل في رجليه والحلي باذن الجارية لا يدخل قطعا وقيل على الخلاف * فرع * باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانها معدودان من أجزائها فيدخل ولو بايسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول) المتن وفي ورق الثوت الخ أما ورق الحناء والنيلة فالوجه فيهما عدم الدخول صرح بالأول المأوردى والروايتان وبالثاني القبول (قول) المتن أو القطع مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول) المتن البقاء لكن لو فرغت بجانها شجرة أخرى هل يستحق البقاء لها الخا قالها بالفن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو تنبي مدة الاصل

وتسوية الأرض) بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحصها تجب ان نقل بعد القبض لاقبله) لأن النقل المفوت للنفعة مذهب جنائية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله في المرجع والثاني تجب مطلقا بناء على انه يضمن جنائياته قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لان اجازة المشتري رضا بغير المنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الأرض بعد التسوية عيب (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعنك هذا البستان (الأرض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الأرض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعنك هذه القرية (الأبنية وساحات يحيط بها السور) وفي الأشجار وسطها والخلاف السابق الصحيح بدخولها (الزراع) أي لا تدخل (على الصحيح) كالحولف لا يدخل القرية فانه لا يحنث بدخوله مزارعها وفي النهاية انها تدخل وقال ابن كج ان قال بحقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهم اغرب بيان وعبر في المحترق بالصح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعنك هذه الدار (الأرض وكل بناء) بها (حتى حمامها) لانه من مرافقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكى الامام أوجه اثلاثان كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا ثم تدخل والادخلت (المنقول كاللؤلؤ والبكرة) يسكون الكف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وأغلقها (والاجانات) المثبتة كسر الهمة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المهران وكذا الاسفل من حجرى الرحا) يدخل (على الصحيح) لبائنه والثاني لا يدخل لانه منقول وانما ثبت لسهولة الارتفاق بما لا يترعز عند الاستعمال (والأعلى) من الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يعلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الاصح) لانهما تابعا لشيء مثبت والثاني لا يدخلان نظر الى انه مما منقول والخلاف في الأعلى مبنى على دخول الاسفل صرح به في الشرح والمحترق وأسقطه من الروضة كالمهاج قبل وأسقط منه تصيد الاجانات بالثبته وحكاية وجهها وفي المستثنى بعد ما ولفظ المحترق وكذا الاجانات والرفوف المثبتة والسلام السمرة والتختان من حجرى الرحا على أصح الوجهين وفهم المصنف ان التقييد وحكاية الخلاف لما وياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة فعلمها) لاتصالها بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه في الاصح) لا يعرف كاحصه الغزالي (قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) كما قال الرافعي ان صاحب التهذيب وغيره رجعوا مستدركا به فصح الغزالي بقوله لكن الى آخره وقيل يدخل سائر العورة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم (فرع) اذا (باع شجرة) رطبة (دخل عروقها وورقها وفي ورق الثوت) السبيع شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه كثرمة سائر الأشجار اذ يربى به ودود الغزو وهو ورق الايض الاشئ قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق البق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يغسل به الرأس (وأغصانها الا الياسر) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالثمرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط البقاء) ويصح الشرط (والاطلاق يقتضي البقاء) للعادة (والاصح انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء

فقط احتملان لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشمير الموز ولا شئ في وجوب ابقائه (قول) المتن والاصح الخ هذا اي اختلاف جار فيما لو باع ارضا فيها ميت مدفون هل يبي له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعي في أول المدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها

(قوله) حيث أقيمت بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني تدخل الخ انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل قال الأذري بحثا إلا أن يكون له فيه فرض (قول) المتن فإن يتأبريقا لآرت النخل آبره أبرا كما كتبت آكل أكلوا بالتشديد أيضا ككلم يكلم تكليما ثم المعنى في الحكم المذكور أن عند عدم التأبير تكون مستمرة كالحمل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالصحيح أنهما لنفسه للمشتري (٢٨١) قال في شرح الرض وكذا العرجون فيما يظهر (قوله) في ذلك يرجع إلى قول المتن

للبيع وما بعده من المتن (قوله) تحقيق أي في وقته (قوله) ولذلك عدل المصنف الخ أي لأن مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول) المتن ثمرة المراد به ما يقصد من تلك الأصول مطعوما كان أو مشجوما ثم من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفتق قاله الرافعي رحمه الله (قوله) أي زهر على أي لون كان (قوله) وفي التهذيب أي حينئذ لا يكون حكم البروز فيها كالتأبير في تعبئة ما يبرز لما يبرز (قول) المتن وما خرج في نور الخ من هذا القسم الرمان واللوز قال الأسنوي وكذا الورد لانه يخرج في كمال ينفع عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفقع منه بالمنفقع أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الأول كالتأبير (قول) المتن أن لم تعقد الثمرة لأنها كالعذوة (قول) المتن ولم يتأثر اعتبار التأثر وقع في الوجه والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أنيس * تنبيه * حكم التأثر كالتأبير في أن غير التأثر ينبع التأثر صرح به في الإرشاد نعم الورد الحقة في التهذيب بالتين فليكن حكمه وفي التنبيه بالتأبير فينبع غير المنفقع المنفقع (قوله) لاستناره بالقشر الأبيض أي فكان استناره بعد الانعقاد بالتأثيرينها باستناره النخل بعد التأبير بالقشر الأبيض (قوله)

أي موضع غرسها حيث أقيمت لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق) المشتري منفعة ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعة لا إلى غاية وله على هذا إذا انقلعت أو قلعتها ان يغرس بدلها وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبعة (بإسناد المشتري القلع) للعادة فلو شرط ابتاعها بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه المتولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (وغرة النخل المبيع) أي طلعها (ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولا (والا) أي وان لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فان لم يتأبر منها شيء فهي للمشتري والا) أي وان تأبر منها شيء (فللبائع) أي فهي جميعها له والاصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع مفهومه أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشرط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتعبئة غير المؤبر لأن في تتبع ذلك من العسر والتأبير تحقيق طلع الأناث وذو طلع الذكور فيه ليجئ رطبها أجود مما يؤبر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي ينشق بنفسه وينبثق ريح الذكور إليه وقد لا يؤبر شيء وينشق الكل والحكم كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود ولذلك عدل المصنف عن قول المحرر لم تكن مؤبرة إلى ما قاله وشمل طلع الذكور فإنه ينشق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لم ينشق منه وجهه البائع أيضا لانه لا ثمرة له حتى يعتبر ظهورها بخلاف طلع الأناث (وما يخرج ثمرة بلا نور) بفتح النون أي زهر (كعين وعنب ان يبرز ثمرة) أي ظهر (فللبائع والا للمشتري) اعتبارا لبروزها ينشق الطلع وفي التهذيب فيما اذا ظهر بعض التين والعنب دون بعض ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري قال الرافعي وهو محل التوقف وعبرة الروضة وفيه نظر ثم ما في التهذيب في المذهب والتتمة والبحر (وما خرج في نوره ثم سقط) أي نوره (كشمش) بكسر الميم (وتفاح) فللمشتري ان لم تعقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتأثر النور في الاصح) الخا قالها بالطلع قبل تنشقه والثاني يلحقها به بعد تنشقه لاستناره بالقشر الأبيض فتكون للبائع (وبعد التأثر للبائع) جز ما ظهرها وعدل عن قول المحرر يخرج المناسب للتقسيم بعده كأنه لا يشبهه بما قبله (ولو باع نخلات بسنن مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض (فللبائع) أي فطلعها الذي هو الثمرة كما تقدم اتحاد النوع أو اختلف وقيل في المختلف ان غير المؤبر للمشتري لأن لا اختلاف النوع تأثيرا في اختلاف وقت التأبير (فان أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فللمشتري) طلعها (في الاصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول وقت التأبير منه وهذا الفرع فيما اذا اتحد النوع كفي الروضة كأصلها (ولو كانت)

٧١ ل المناسب للتقسيم أي لأن الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تعقد الثمرة الخ (قول) المتن ولو باع نخلات أما النخلة الواحدة فكذلك بالاولى (قول) المتن مؤبرا لاحسن ان يقول تأبر كما سلف له التعمير بهذه المادة (قول) المتن فللبائع كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علمت مما تقدم ولكن الفرض تفصيل ذلك الحكم (قوله) والثاني الخ قال في الطلب بشرط في هذا ان يكون في اقليم واحد في مكان متجه الطبع ولو اختلف المالك كان باعه نخله ونخل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فليكن حكمه وان اتحد البستان كذا نقله الأذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها انه كبيع عيد جمع فمن فلا يصح

(قوله) للعادة لم يقل وفاء بالشرط كما قال غيره إشارة الى ان الشرط انما احق من انظر للعادة (٢٨٢) ثم نظير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل

التخلات المذكورة (في بستانين) أي المؤبرة في بستان وغير المؤبرة في بستان (فلا يصح افراد كل بستان بحكمه) لان لاختلاف البقاع تأثير في وقت التأبير والثاني هما كالستان الواحد وسواء تساعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعها مؤبر فالكل له وطاهر مما تقدم ان التأبير بنفسه كالنوبر فيما ذكر (واذا بيعت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بأن شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها الى) زمن (الجداد) للعادة وهو ينفخ الحميم وكسرها واهمال الدالين في الصالح القطع ومسئلة شرط الابقاء الصادق بها اللفظ مفيدة على المحزر والروضة وأصلها وإذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها الى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الابقاء (السقي ان اتضع بمشجر والثمن لا يمنع للأخر منه وان ضررهما لم يحجز الارضاهما) أي المتبايعين (وان ضرر أحدهما) أي ضرر الشجر ونفع الثمر والعكس (وتسازعا) أي المتبايعان في السقي (ففسخ العقد) لتعذر امضاءه الا باضرار بأحدهما (الا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينئذ (وقيل لطالب السقي) وهو البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسقي) ولا يسالي بضرر الآخر لانه قد رضي به حين أقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ الغامض البائع أو الحالك وجهان في المطلب (ولو كان الثمر يمتص رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسقي) الشجر دفعا للضرر المشتري

* (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) * وسيأتي تفسيره (مطلقا) أي من غير شرط (وبشرط قطعه وبشرط ابقائه) روى الشيخان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ للتجارى لا تجايعوا الثمر حتى يدو صلاحها وفي لفظ لمسلم فتاعوا وفي رواية له صلاحه وفي أخرى له تبعه واصلح له أي فيجوز بعد بدو صلاحه وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وبشرط الابقاء يبقى الى أوان الحد اذا لعرف (وقيل الصلاح ان يسع منفردا عن الشجر لا يجوز) البيع للعديث المذكور (الا بشرط القطع) فيجوز اجماعا (وان يكن القطع متفعبا) كحصم (لا ككثري) ينفخ الحميم المشددة وبالمثلثة الواحدة كثرة ذكره الجوهرى في باب الرأى زاد الصفاني كثرة وكثيرات وكثيرة أي بكسر الرأى فهذا هو الشرط المعلوم من شروط المبيع للتنبيه عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كأن اشتراه أولا بعد ظهور الثمر (جاز) بيع الثمرة (بلا شرط) لانها يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الراعى في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وبشرطنا القطع) كما هو الاصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم) اذ لا معنى لتسليمه قطع ثمره من ثمره وفي الروضة لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع لان الثمرة لا تسقى عليها فيصير كشرط القطع (وان يسع) الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه) لما فيه من الحجر عليه في ملكه والفارق بين الجواز هنا والمنع في بيع الثمر من مالك الشجر تبعية الثمر هنا للشجر ولو قال بعثت الشجر بعشرة والثمر يد سار لم يحجز الا بشرط القطع أي لانه فصل فانتهت التسعة ذكره الراعى في باب المساقاة استشهدا وأسقطه من الروضة (ويجوز بيع الزرع الاخضر في الارض الا بشرط قطعه) كالتمر قبل بدو صلاحه وفي المحزر القطع أو القلع (فان يسع معها أو) وحده (بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) كما في التمر مع الشجر والتمر بعد بدو صلاحه (ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح) ظهور المقصود) ليكون مربيا (مكتن وضرب) لانها مما لا يكامله (وشعير) لظهوره في شنبه (وما لا يرى حبه

العادة في الاجارة للتركوب (قوله) واهمال الدالين زاد الاسنوى وانما هما أيضا * (فصل يجوز بيع الثمر الخ) * (قوله) المتن وبشرط قطعه أي بالاجماع لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو صلاحه فبعد أولى (قوله) وفي الاطلاق خالف أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضى القطع حالا ومنع أيضا من شرط الابقاء قال لانه ينافي التسليم ورد بأن التسليم بالتخلية (قوله) المتن الا بشرط القطع لو شرط ثم رضى البائع بالابقاء جاز واذا مضت مدة قبل قطعه فان طال به فيها وأخر لزمته الاجرة والا فلا * (قوله) لو جرت العادة بقطعه حصر ما مشلا فهل يغني ذلك عن الشرط محل نظر (قوله) كحصم وبلغ أخضر قال الا ذرعى بشكل على هذا أقوله بوجه يبيع البطح قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان البطح قبل بدو صلاحه لا يفسخ فيه (قوله) المتن لا ككثري وجوز (قوله) بعد ظهور الثمر أي بعد تأخره في النخل مثلا وقبل بدو الصلاح (قوله) لما فيه من الحجر نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي أن يلقوا ولا يضر العقد كشرط أن لا يأكل الا كذا تنبيهه * (قوله) لوبيع البطح أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح مع أصوله فلا يصح على ما دل عليه كلام الراعى انه كبيع الثمر مع الشجر وقيل لا بد من شرط القطع ما ضعف أصوله (قوله) المتن ويجوز بيع الزرع الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم عن سبيع عن ثمر النخل حتى ترعى والنبل والزرع حتى يبيض وبأمن العاهة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول (قوله) المتن بعد جده الاسنوى طرفا للثمر والزرع (قوله)

(قوله) ويحجب بأنه الخ أقول قد يؤيد هذا أن الغالب على قوت الخبز في ذلك الزمن الشعير (قول) المتن بكلام هو جمع وكذا المكنة وأكلم
 وأكمام وللواحد كيم كسر الكاف وكما وبهذا اعترض على المهاج في قوله الآتي كما أن بأن الصواب كان أو كماستان (قوله) كافي الرمان
 منه أيضا الباذنجان هذا في الثمار ومثاله في الزرع العلس (قول) المتن ولا يصح في الأعلى أي سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن
 قد حكى الريح أن الشافعي مر بغيره فاعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها فولا أخضر واعترض بأن هذا ان صح فهو قديم وبأن
 الريح انما صحه بمصر (٢٨٣) (قول) المتن وبدو صلاح الثمر الخ الذي في المحرر وغيره ان بدو صلاح يحصل بظهور مبادئ النضج

والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون فيما
 لا يتلون بأن يتوه ويلين وفيما يتلون بأن
 يأخذ في الحمرة أو السواد مثلا وصنيع
 المهاج يخالف لذلك فانه جعل ظهور
 مبادئ النضج والخلاوة قسمين للتلون
 (قول) المتن النضج هو بالضم والفتح
 مصدر نضج بالكسر (قوله) انه لا حاجة
 اليه الى آخره ما نقله عنه عن نكلمة
 الصحاح كالدليل لذلك (قول) المتن
 ويكنى الخ وجهه ان اشتراط بدو صلاح
 الجميع فيه مصر على العباد وذلك لان
 الباري سبحانه وتعالى من علنا بأن
 الثمار تطيب شيئا فشيئا فلا اشتراط ذلك
 أذى الى أن لا يباع شيء منها أو يباع
 الحبة بعد الحبة (قوله) متحدة الجنس
 قيل أشار الى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم
 ظاهر كلامهم الاكتفاء بدو في حبه
 أو سنبه فقط وفيه نظر (قول) المتن
 لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشتريه
 هذان أصلا من لائحة الجوائح الآتية
 قد ما عليها فالأصل الأول مؤيد للقديم
 والأصل الثاني مؤيد للجديد (قوله) لأن
 السقي من تمة التسليم الخ ايضا حان
 البائع كأنه التزم البقاء الذي استخفه
 المشتري بالنقل وهو لا يتم الا بالسقي
 (قول) المتن ويتصرف الخ أي لا يملك
 كان الثمر متروكا الى هذه جعلنا قبضه

كالخطة والعدس) بفتح الدال في السنب لا يصح بيعه دون سنبه (ولامعه في الجديد)
 لأن المقصود مستر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع سنبل حتى يبيض أي يشتد فيجوز بعد الاستداد ويحجب بأنه في سنبل الشعير جعابين
 الدليلين (ولا بأس بكلام) بكسر الكاف وعاء الطلع وغيره (لا يزال الا عند الاكل) كافي الرمان
 فيصح بيعه في قشره لأن بقاءه فيه من مصلحته وفي الروضة يصح بيع طلع النخل مع قشره في الأصح (وماله
 كما كان كالجزر واللوز والباقي) بتثنية اللام مقصورا أي الفول (يساع في قشره الأسفل ولا يصح
 في الأعلى) لاستناره بما ليس من صلاحه بخلافه في الأسفل (وفي قول يصح ان كان رطبا) لتعلق
 الصلاح به من حيث انه يصون الأسفل ويحفظ رطوبة اللب وفي الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز
 في القشر الأعلى قبل ان تقاد الأسفل لانه ما كوله كله كالفتح ونقله في شرح المذهب عن الأصحاب
 ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل مبنى على منع بيع الغائب وقيل ليس مبنيا عليه لأن البيع
 في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنا لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا أصح (وبدو
 صلاح الثمر طهور مبادئ النضج والخلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتوه ويلين كافي المحرر وغيره ولكن
 المصنف رأى في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي نكلمة الصحاح للصفاني تمومه ثمر النخل والعنب
 اذا امتلا ماء وتم بالنضج وقوله فيما لا يتلون متعلق بظهور وبدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو
 الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصفرة كالبلح والعناب والأجاص بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم والشمس وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقناب كبره بحيث يؤكل (ويكنى
 بدو صلاح بعضه وان قل) لبيع كله من شجرة أو أثمار متحدة الجنس فان اختلف كطرب وعنب
 بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمرستان أو بستانين بدو صلاح
 بعضه) واتخذ الجنس (فهو ما سبق في التأخير) فيتبع ما لم يبدو صلاحه مبادا صلاحه في البستانين
 أو كل من البستانين فان بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر فقيل بالتبعه أيضا لاجتماعهما
 في صفة والأصح فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع مبادا صلاحه) من الثمر كافي المحرر
 وغيره ومثله الزرع وأبني (لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينجوه ويسلم من التلف والفساد
 لأن السقي من تمة التسليم الواجب فلا شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف قضيه ثم البيع يصدق
 مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذ من تعليل بأن (ويتصرف مشتريه بعدها)
 أي التخلية من كل وجه (ولو عرض ماله بعدها كبرد) أو حر (الجديد أنه) أي المبيع (من
 ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه

قبل تلك المدة بالتخلية لشبهه فيها بالعقار وقال الاسنوي ثم لو باع الثمر بعد أن اوجد قد هدم في الكلام على القبض ان كلام الرافعي هناك
 يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه (قول) المتن كبرد قيل يجوز أن يقرأ بتحريك الراء بالفتح أيضا ثم في المثال إشارة الى ان تكون تلك
 الجائحة سماوية فلو غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعا عند الأكثرين (قوله) لقبضه روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال أمي سرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمارنا ما فكرت به فقال صلى الله عليه وسلم لقرمائه خذوا ما وجدتم ولم
 لكم الا ذلك. ولأن التخلية كفت في جواز التصرف فلتكن كافية في نقل ضمان كافي العقار

(قوله) ولا فرق على القولين الخ لا خفاء أن الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه إلا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولاً بأن القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وذلك (قوله) هذه الطريقة يريد بها أحد القولين وهي الأرجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع (قوله) في البيع قبل بدو الصلاح أي وهو الآتي في قول المتن ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه الخ (قول) المتن فلو تعيب أي بعد التخلية لكن يجب تقيده بما إذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله) لأن الشرع الخ يؤخذ (٢٨٤) من هذه العلة أن محل ثبوت الخيار إذا لم

يشترط القطع وكذا يقال في الانفساخ بترك السقي الآتي (قول) المتن فأولى أي فيكون الخلاف هنا على ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرازي ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرازي ذكر الخ ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل يناهها (قول) المتن يصح أي لا تنفأ القدرة على التسليم (قول) المتن ثمرة الضمير يرجع للمشتري (قول) المتن بل يتخير المشتري أي لأن الاختلاف أعظم ضرراً من إبقاء العبد كذا علل الرازي وقضيته التماق بالعيوب فتعين الضرورية (قوله) والثاني ينسخ الخ صححه الشيخ أبو إسحاق والقاضي أبو الطيب والغزالي والشاشي وابن أبي عمرون وغيرهم وكذا المصنف في نكت الوسيط قال الأسنوي ولم يقل الرازي يرجع الأول سوى عن الوجيز ثم مخرج برجانه في كنهه قدعه التووي رحمه الله (قوله) فان توافقا الخ يريد أنه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخلية كما سبق (قول) المتن بصفه أي خالصه من التبن فيكون من قاعدة مدعومة مع الاستمرار في الأولى أيضا ولو باع الثعير في جنبه بخطة صافية

وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين أن يشترط القطع أم لا وقبل أن شرطه يمكن من ضمان المشتري قطعاً لتفريطه بترك القطع ولأنه لا علقه بينهما إذ لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعاً لأن ما شرط قطعه قبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرازي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجرى بانها بعد بدو ظاهر عدل إليه المصنف تيمماً للمسئلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر كان من ضمانه بخلاف لا تقطاع العلاتق ولو تعيب بالخائفة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتلف من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولاً تفريق الصفقة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا بالخائفة من ضمانه لأن الشرع أزم البائع التيمم بالسقي فالتعيب بتركه كالتعيب قبل القبض ولو تلف بترك السقي انفسخ البيع قطعاً وقيل لا ينفسخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالخائفة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة خريفة على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع ثمر) أوزرع بعد بدو الصلاح (بقلب تلاحقه واختلاط حادته بالوجود كتين وقتاً) وبلغ (لم يصح) البيع (الأن يشترط المشتري قطع ثمره) أوزرعه عند الاختلاط فيصح البيع حينئذ يصح فيما يندرتلاحقه البيع مطلقاً وبشرط القطع والتقية فان لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندرفيه) أي قبل التخلية (فالأن يهرانه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة والثاني ينفسخ لتعذر تسليم البيع وعلى الأول وهو تخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المسموح به من التمة ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فأحد الطرفين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء فذاك والا فاقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على أن الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث البدلها (ولا يصح بيع الخطة في جنبها بصفية) من التبن (وهو المحاقفة ولا) بيع (الطيب على التخل بثمره والمزبنة) روى الشيخان عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقفة والمزبنة وفسر بما ذكره المعنى في البطلان فهم ما عدم العلم بالمائة وتريد المحاقفة أن الثعير من البيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ويرخص في العربا وهو بيع الطيب على التخل بثمر في الأرض أو العنب في الشجر برب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى عن بيع الثمر بالتمر وخصص

بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جازلانه حبش غير مطعوم (قوله) في وفسر بما ذكره الرازي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وإن كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائة الخ أما عدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلأن المائة انما تخرج بحال الجناف (قوله) سمى عن بيع الثمر بالتمر الأولى بالباء المثناة والثانية بالثاء وقوله بخرها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المحجور عن ذلك كله في شرح مسلم

بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جازلانه حبش غير مطعوم (قوله) في وفسر بما ذكره الرازي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وإن كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائة الخ أما عدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلأن المائة انما تخرج بحال الجناف (قوله) سمى عن بيع الثمر بالتمر الأولى بالباء المثناة والثانية بالثاء وقوله بخرها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المحجور عن ذلك كله في شرح مسلم

(قوله) في أظهر قوليه والقول الثاني يجوز في خمسة أياضاً أما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو مرشحة (قوله) وقيل كيعة لرجل ليعلم أن الذي سلف أن الصفقة تتعدد بتعدد البائع قطعاً وعدد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك ووجهه أن الرطب هنا هو المقصود ومحل الخرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (٢٨٥) (قول) المتن بالفقراء المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره * (باب اختلاف المتبايعين)

(قول) المتن على صحة البيع اقتصر عليه لأجل الترجمة والألا فلا يختص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات كذلك ثم عبارة يرد عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والتمن معاً فإنه لا يخالف والعبارة صادقة به (قول) المتن كيفته خرج ما لو اختلفا فيه نفسه كان قال بعت فقال بل وهبت كما سيأتي آخر الباب (قول) المتن أو صفته أو جنسه (قول) المتن أو قدر المبيع أي أو جنسه أو صفته (قول) المتن وفي قول بالمشتري لأنه نص في الصداق على البداء بالزوج وهو كالشترى ولقوة جانبه يكون المبيع ملكه (قول) المتن وفي قول بئس أوليان لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه فلا ترجح (قوله) فيتخير الحاكم أي كالمداعي عاين في يدهما فإن الحاكم يبدأ بمن شاء منهما (قوله) وقيل يقرع أي كالواجباً معاً إلى مجله وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير (قول) المتن والصحيح أنه يكفي الخ أي لأن منفي أحدهما في ضمن مثبته فإزاء التعرض في البين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العدول إلى البين (قول) المتن وبقدم النفي لأن الأصل بين المدعى عليه (قوله) ومقابل الصحيح الخ وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه (قوله) ثم البائع عليه قال الأسوى لأحاجة إليه بعد حلفهما على النفي بل يكفي بذلك

العرايا أن تباع بخبرها بيا كلها أهلها رطباً وقيس العنب على الرطب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه وبخبرها بيه (فيما دون خمسة أوسق) تقدير الجفاف مثله فيباع مثلاً رطباً بخللات عليها يجي منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق ثم روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخبرها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شكلاً داود بن الحصين أحذر رواته فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قوليه وتقدم في زكاة البساتين أن الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثلثمائة صاع (ولو زاد) على مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز) وكذا الوباغ في صفقة رجلين يخص كلا منهما دونها ولو باع رجلان رجل فوكيع رجلين وقيل كيعة لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (تسليم القرص كبل والتخلي في النخل) وسكت عن شرط المائلة للعلم به فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والشمس ونحوها مما يذخر لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الخرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقسها على الرطب كما قيس عليه العنب (و) الأظهر (أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) لاطلاق الأحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد ابن ثابت أن رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتنازعون به رطباً بيا كلونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخبرها من التمر ذكره الشافعي في الام بغير اسناد ورواه البيهقي في المعرفة بأسناد منقطع وأجيب بأن هذا حكمة الشرعية ثم قدیم الحكم كافي الرمل والاضطباع في الطواف

* (باب اختلاف المتبايعين) *

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كقدر الثمن) كأنه أو نعين (أو صفته) كصاح أو مكسرة (أو الأجل) بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشر أو شهرين (أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يثبت) لأحدهما (تخالفان في كل) منهما (على نفي قول صاحبه واثبات قوله) يبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول بئس أوليان وعلى هذا (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيدأ بمن خرجت فرعته والخلاف جميعه في الاستيجاب دون الاشتراط (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (عين تجمع نفيًا وإثباتًا) ويقدم النفي فيقول (البائع في قدر الثمن مثلاً والله ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التنبية وعدل الهاعن قول المحرر كالشرح وإنما بعت بكذا لأنه لا حاجة إلى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح أنه لا بد من بين النفي وبين الإثبات فيصطف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط (وإذا تخالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن تراخيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد لأن

٧٢ ل ج وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض البين على الآخر فإن حلف على النفي اكتفى بذلك وإن حلف على الإثبات وقضى له وإن سلك الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وإن سلكا جميعاً ما وقفنا انتهى بجمعه (قول) المتن بالصحيح الخ لأن غاية البين أن يكونا كالبائنين المتعاضدين

(قول) المتن وقيل انما يفسخه الحاكم لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا فسخ الظالم منهما وتغويض الفسخ الى الظالم بعيد (قوله) ومقابل الصحيح الخ الى كاي يفسخ النكاح بعد اللعان (قول) المتن ثم على المشتري رد المبيع والمؤنة (قول) المتن فان كان وقعه الخ فيه اشارة الى جواز الفسخ بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسى والشرعى (قول) المتن فقيمة يوم التلف قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق (قوله) لحدوث الزيادة الخ كن مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله) على الاول (٢٨٦) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله)

والرابع وجه ذلك بان يده ضامنة كالستام والمقبوض بعقد فاسد (قول) المتن كما لا يمانع في المال فكانت كالعين في دعوى المال ثم الحكم كذلك ولم يسبق للورثين اختلاف (قوله) فيخلف الوارث في الاثبات على البت وفي التني على نفي العلم (قول) المتن بزوائده أى المتصلة والمنفصلة (قول) المتن صحة البيع مثله غيره من عقود المعاوضات (قول) المتن تصديق مدعى الصحة من صور ذلك أن يقول بعثت بألف فيقول بثل برق خمر ونحو ذلك قال القاضي اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمننا فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

* (باب العبدان لم يؤذن الخ) *

(قوله) لانه محجور عليه الخ علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس اهلا له ولا لسيده يعرض في ذمته لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لانه من حصول أحد العوضين لغیر من يلزمه الآخر (قوله) والثاني يصح اختياره السبكي قياسا على المفلس قال لا نالنا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أبي حنيفة فانه قال بذلك والعجب انهم مع ذلك صححوا شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه

(والا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أى لكل منهم الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانتصاخ (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا في ملكه (فان كان وقعه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف) وما في معناه من المبيع أو غيره (في المهر الاقوال) والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمة يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه المحرر وفي الروضة كأصاها في القيمة المعتبرة أو وجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع ارشيه) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مملوكا فوجهان أحدهما في الحاوي وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أى كاختلافهما فيما تقدم فيخلف الوارث لقيامه مقام المورث (ولو قال بعثتك بكذا فقال بل وهبته فلا تخالف) اذ لم يتفق على عقد (بل يخلف كل على نفي دهوى الآخر فاذا خلفا رده مدعى الهبة بزوائده) أى لزمه ذلك (ولو ادعى صحة البيع والآخرة فساد) كن ادعى استعماله على شرط مفسد (فالاصح تصديق مدعى الصحة بيمينه) لان الظاهر معه والثاني تصديق مدعى الفساد بيمينه لان الاصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى عبدا) وقبضه (فجاء بعد معيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بيمينه لان الاصل مضي العقد على السلامة (وفي مثله في السلم) وهو ان يقبض المسلم المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب فيقول المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق المسلم في الاصح) بيمينه ان هذا هو المقبوض لان الاصل بقاء شغل ذمة المسلم اليه والثاني يصدق المسلم اليه بيمينه كالبائع ويجرى الوجهان في الثمن في الذمة اذا قبض البائع المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق هو أو المشتري باليمين

* (باب) * في معاملة العبد

ومثله الامة (العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير اذن سيده في الاصح) لانه محجور عليه لمحق السيد والثاني يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يحجر للسيد فيها وقطع بعضهم بالاول (ويسترده) أى المبيع على الاول (البائع سواء كان في يد العبد أو يد سيده) لانه لم يخرج عن ملكه (فان تلف في يده) أى في يد العبد (تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق (أو في يد السيد فللبائع تضمينه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد العتق واقراره ~~كشراؤه~~) في جميع ما تقدم (وان أذن له في التجارة تصرف بحسب الاذن فان أذن له (في نوع لم يتجاوز) فيبيع فيه ويشتري ويستفيد بالاذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطى وحمل المتاع الى

ان يقول هنا بالهبة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراءه يقع للسيد (قوله) ولا يحجر للسيد الخ الحائز ولذا قال الامام لا احتكام للسادات على ذم عبيدهم ولا يمكن كون الزام ذمهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الدين التي تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال له بالتحقق التعلق بالذم (قول) المتن بعد العتق لانه معسر (قول) المتن كشراؤه أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزما (قول) المتن تصرف بالاجماع (قول) المتن فان أذن الخ يستفاد من التعبير بان أن تعيين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا

(قول) المتن النكاح عبارة المحتر أن يشكح عدل عنها ليفيد عدم انكاحه لعبد التجارة بخلاف بشكح فانه قاصر على عموم هذا سواء كانت الباء مضمومة أو مفتوحة (٢٨٧) (قول) المتن ولا يجوز الفسخ والضم (قول) المتن ويقبل اقراره أى ولولا بعضه (قول) المتن ومن عرف ررق

عبد خرج مجهول الرق والحزبة فتجوز معاملته (قول) المتن حتى يعلم أراحه ما يشمل الظن بقريته المعطوف على السماع من السيد فقيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله) لانه قد نشأ الخ أجيب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البيعة فيه خرج (قول) المتن هذا الخلاف أى والتعليل ماسلف ولود كذلك الشارح لم الواجه كلها كما فعل الاسنوى ولعله أفرد لكونه تعليل الاصح ولغايرة ماسلف في النقط بخلاف تعليل الوجهين الاخيرين فانه آت هنا بلفظه ومعناه (قول) المتن ولا دمة سيده كالتفقه في النكاح (قول) المتن مال التجارة ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعناق نظر ان اذن العبد والغرماء جاز والافلا (قول) المتن من كسبه كالمهر ومؤون النكاح (قوله) في الاصح يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله) مما يكسبه العبد ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مقرعة على ضعيف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوفى الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى متى التهذيب الخ (قوله) لانه ليس باهل للثالث عبارة غيره لانه لا يملك فأنشبه الهبة (قوله) وله الرجوع قال الاسنوى حتى لو كانا عبدین فلك كلامهما للآخر كان

الحائز والرد بالعيب والمخاصمة في العهدة (وليس له) بالاذن فيها (النكاح) لانها لا تناوله (ولا يجوز نفسه) وله أن يزوج مال التجارة كعبيدها ووثيها ودوابها (ولا ياذن لعبد في التجارة) فان اذن له السيد فيه جاز واضافة عبد التجارة اليه لتصرفه فيه (ولا يتصدق) ولا يتفق على نفسه من مال التجارة لانه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يعاشره لان تصرفه لسيد بتخلاف المكاتب (ولا ينزل بابا) فله التصرف في البلد الذي أتى اليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (ولا يصير) العبد (مأذونا له بسكوت سيده على تصرفه) وانما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك (ويقبل اقراره) أى المأذون (بديون المعاملة) وتؤدى مما سبأنى ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تسميم (ومن عرف ررق عبدا لم يعامله) أى لم يجز له أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (بسماع سيده أو بيعة أو شيوخ بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجهه) انه لا يكفي في جواز معاملته لانه قد نشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لانه منهم في ذلك (فان باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فتلصق في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببذلها) أى بدل ثمنها وفي الروضة كأصلها والمحتر يبدله أى الثمن (على العبد) لانه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لان العقد له فكأنه البائع والقبض للثمن (وقيل لا) يطالبه لانه بالاذن العبد أعطاه استقلالا (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده والافيطالب (ولو اشترى) المأذون (سلعة ففي مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجه مطالبة ان العقد له فكأنه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة بقرينة) أى المأذون (ولا دمة سيده بل يؤدى من مال التجارة) أصلا ورجحا (وكذا من كسبه بالاصطيداد ونحوه) كالاتطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدى منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شئ من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يعق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعليق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم اذ لم يكن في يد العبد وفاء أى من أين يؤدى ويحاجب بأنه يؤدى مما يكسبه العبد بعد ادائه ما في يده كما صححه الامام وعلى ما صححه في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأق مطالبة السيد به (ولا يملك العبد بتمليك سيده في الاظهر) الجديد لانه ليس بأهل للملك والتقديم يملك بتمليك السيد لحديث الشيخين من باع عبدا وله مال فخاله للبائع الا ان يشترطه المتنازع دل اضافة المال اليه على انه يملك وأجيب بأن الاضافة فيه للاختصاص للملك وعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه الا باذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج الى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في اجباره على النكاح بأن يقبل السيد به بغير رضاه فعلى المنع الرابع يحتاج الى قبول العبد التمليك ولا يملك بتمليك الاجنبي قال الراغبى في باب الوقف والظهار بلا خلاف وفي المطلب ان جماعة أجروا فيه القولين منهم البارزى والقاضى الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحتر كالشرح الجديد للتصريح بالرجوع وفي أصل الروضة الاظهر الجديد

(كتاب السلم)

التمليك لثاني وجوه رجوعا ولو أناف العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد ويقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أم أقصوها الانتطاع قاله الراغبى رحمه الله * (كتاب السلم) *

(قوله) هذه خاصته الخ اعتذار عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من ايراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع (قول) المتن مع شروط البيع الخ لماسلف قريباً في التعريف من أن السلم بيع (قول) المتن أمور قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم التقدير معروف الاوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لانه ركن مذكور في الحد وكونه مقدوراً على تسليمه معروف الاوصاف ومعلوم المقدار لان ذلك يرجع الى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار اذا كان معناه على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول) المتن رأس المال الخ ولو تخياراً أو تفرقاً قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض (٢٨٨) صح بقطعه ولو قبض المسلم فيه الحال

في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يصد ذلك الصحة (قول) المتن جاز أي كتنظيمه من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم اذا كان الثمن في الذمة فحكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول) المتن ولو قبضه وأودعه الخ قياساً على سائر أمواله وقياساً للسلم على غيره (قوله) لا يصح نازع في ذلك الاذرى وغيره وقالوا العلة مفرقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في البيع زمن الخيار والاصح خلافه قال الاذرى في هذا الباب وقد سلف ان أحد المتصارفين اذا اقترض من الآخر ما قبضه وردّه اليه عما يني عليه ان الاصح والنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضي البطлан في مسألة الشارح لان البغوي قال عقب ذلك قلت الاصح الصحة لانه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله) من أن القبض الخ بل لو قال له سلمه عن جهة السلم لم يكف لان ذلك يكون بطريق التوكيل عن المحل والشخص لا يكون

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجزء (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويختص أيضاً بلفظ السلم في الاصح كما سبأني (يشترط له مع شروط البيع) التوقف صحته عليها ليصح هو أيضاً (أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو طلق) في العقد كان قبيل أسلمت البليديار في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك ومع العقد لوجود الشرط ولو تفرقاً قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) السلم (به وقبضه المحال) وهو السلم اليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لماسبأني وهو المقبض فيه يقبض عن غير جهة السلم فلا يصح العقد (ولو قبضه) السلم اليه في المجلس (وأودعه السلم) في المجلس (جاز) ذلك ومع العقد ولوردّه اليه عن دين قال أبو العباس الروياني لا يصح أي العقد لانه تصرف فيه قبل ان يرام ملكه عليه وأقره الشنخا قالوا لو أحال المسلم اليه رأس المال على السلم فتفرق قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضاً لان الاعتبار في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة السلم والفرق ما وجهاه المتقدم من ان القبض فيه يقبض عن غير جهة السلم أي بخلافه هنا (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت البليديار منفعة هذه الدار شهرًا في كذا (وتقبض قبض العين) في المجلس لانه الممكن في قبضه فلهذا على هذا ما تقدم ان الاعتبار في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (واذا فسخ السلم) بسبب يقضيه كقطع السلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده عنه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للسلم اليه ردّ بده ان عين في المجلس دون العقد) لانه لم يتناولوه وعورض بأن العين في المجلس كالعين في العقد ولو كان الفاعل يرجع اليه وهو المثل في المثلي وانقيمة في التقويم (ورؤية رأس المال) المثلي (تكفي عن معرفة قدره في الاظهر) كالثمن وقد تقدم في البيع والثاني لا يصح بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الموزون والذرع في الذرع والمذرع لانه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أم رأس المال المتقوم فتكفي رؤيته عن معرفة قدره قطعاً وقبل فيه القولان ومحلها اذا تفرق قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الامور المشروطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل

وكيف لا في ازالة ملكه وهو المال المدفوع فان باقائه يزول ملك القبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة بالهبة لكونها مانعة من قبض فليس رأس المال (قول) المتن ويجوز الخ أي كما جعلها غنماً وصداً وأجرة وغير ذلك (قوله) فلا يكره تفرغ على قوله لانه الممكن (قول) المتور وبيان رأس المال الخ لكن يكره (قوله) والذرع في المذرع الخ هذا مع قوله السابق المثلي يقتضي ان المذرع ويكون مثلياً أي وليس كذلك كما سبأني في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله) لانه قد يتلف الخ فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو السلم اليه ثم محل القولين اذا تفرق قبل العلم بالتقدير والاصح جزماً كما سبأني في كلام الشارح (قوله) بالتقدير يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول) المتن كون المسلم فيه ديناً أي لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه ديناً داخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً

(قول) المتزول لا ينفذ في الاظهر لو قال بعثك هذا بلائع في انعاده هبة هذان القولان (قول) المتزول هذه الدراهم مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلبا اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعا لم يجب التسليم واشترط التعيين للتأدي إلى بيع الدين بالدين (قول) المتن انعقد بيع الزاد المشتري مع هذا الذي صدر منه لفظ سلبا انعقد سلبا قاله الرافعي رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوي ونازعه الأذري وقال انه لم يرد ذلك في الرافعي (قوله) اعتبار بالمعنى أى وأما اللفظ فلا يعارضه لأن كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتراض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز الاعتراض عن الثوب على الاظهر ويجوز الأولان (قوله) قبيل هما مطلقا غير يردان في المسئلة مستطرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقه ما بعد حيث قال بعد حكاية الست والسابع ان لم يصلح وجب سبانه وان سلم ثلاثة أوجه نالها ان كان الحمله مؤنة وجب والا فلا (قوله) وتعين بخلاف البيع لأن السلم يقبل التأجيل قبل شرط يتضمن التأخير بخلاف البيع (قول) المتن حالا (٢٨٩) ومؤجلا أما المؤجل قبل الاتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف

فيه الامة الثلاثة لنا انه اذا جاز مؤجلا ففي الحال أجوز لانه عن الغرر أبعد (قول) المتن العلم بالأجل أى فلا يصح بالميسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس على مجيء المطر وقدم زيد (قول) المتن فان عين الخ شهر العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون الا اذا الحجة فانه تسع وعشرون وخمس وسدس فالسنة العربية ثلثمائة وأربعة وخمسون وخمس وسدس يوم وشهر والفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما شهر الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون وربيع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثلثمائة وخمسة وستين وربيع يوم فاذا صار الربع أكثر من نصف يدي الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين

(فليس بسلم) قطعا (ولا ينفذ في الاظهر) لاختلال اللفظ فان لفظ السلم يقتضي الدينية والثاني ينفذ نظرا الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفة كذا هذه الدراهم فقال بعثك انعقد بيعا) لسلبا اعتبارا باللفظ (وقيل سلبا) اعتبارا بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة ما تضمنه قوله (المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح للحمله) أى السلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الأغراض فيما يرد من الامكنة في ذلك (والا) بان لم يكن الحمله مؤنة (فلا) يشترط ما ذكره بتعين موضع العقد للتسليم وان عين غيره تعين والمسئلة فيها انصاف بالاشترط وعدمه قبيل هما مطلقا وقيل هما في حال قبل في غير الصالح ومقابله وقيل فيما الحمله مؤنة ومقابله وقيل هما في الصالح ويشترط في غيره وقيل هما فيما الحمله مؤنة ولا يشترط في مقابله وقيل هما فيما ليس للحمله مؤنة ويشترط في مقابله والفتى به ما تقدم والكلام في السلم المؤجل أما الحال فيعين فيه موضع العقد للتسليم ولو عينا غيره جاز وتعين والمراد بموضع العقد تلك الحمله لذلك الموضع بعينه (ويصح) السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بما يصدق بهما تعريفه السابق (فان أطلق) عن الحلول والتأجيل (انعقد حالا) كالثنين في البيع (وقيل لا ينعقد) لان المعتاد في السلم التأجيل فيحمل المطلق عليه ويكون كالود كرا جلا مجهولا (ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل فان عين شهر العرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مضبوطة (وان أطلق) الشهر (حمل على الهلالى) لانه عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بأن وقع العقد في ثنائه والتأجيل بأشهر (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والاصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى) وربيع (ويحمل على الاول) من العيدين والجمادين والربيعين لتحقيق الاسميه والثاني لا يصح لتردده بين الاول والثاني

٧٣ ل ه وأيام السنة ثلثمائة وستة وستين يوما والسريانية كالرومية الا في السمية ويجوز التوقيت بالسيرور والمهرجانات والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز ايضا بمصع التصاري وفطير اليهود وهما عيداهما اذا لم يختص بعمرتهما الكفار ونص الشافعي على المتع وأخذ باطلافة بعضهم بخوار من موافقتهم (قوله) ولا يتم اليوم الخ أى خلافا للامام حيث قال لو عقدتني من صفر لحظة وأجل ثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجمادى حسب الربيعان بالاهلة ونقص جمادى الى الحظ من صفر ويكمل من جمادى الآخر يوم اللحظة قال الامام عقب هذا او كنت اؤدوا كفى هذه الاشهر فاعربية كرا من قال الرافعي والذي غمناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى انتهى وقوله بانسلاخ جمادى أى اذا كان ناقصا كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلا من اليوم الاخير من صفر حادى بزوال اليوم الاخير من جمادى واعلم ان اذا استكنفنا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضا على الاشهر ولا تنقصها من الشهر الاخير

* (فصل يشترط كون المسلم فيه الخ) * (قوله) وفي المؤجل الخ خالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فاشتراط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا انه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون في الثمار الستين والثلاث ومن البين (٢٩٠) انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك الى

الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة ~~كما~~ القدر الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعا (قوله) بما سياتي يرجع الى قوله ونارع الراعي (قول) المتن في الاظهر هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع تنقص المسلم اليه في الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال الغيبة بعد المحل (قوله) يتعلق بالذمة أي وكان كافلاس المشتري بالثمن (قوله) ويأتي الخ من ثم قبل لوقال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع في الاصح كما في الروضة كان أولى (قوله) الناشئ تلك البلدة قيد بهذا لو طئة لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد (قوله) بئس غال بحث الاسنوي ان المراد ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك ثمن مثله والا فلا يجب كالا يجب على الغائب (قوله) ولا ينفسخ السلم قطعا قال الاذري مراده لا ينفسخ قطعا بل ثبت الخيار وان كان يمنع ايراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله) وهناك المماثلة عبارة غيره بخلاف الروايات فان الغالب عليها التعبد (قوله) لان ذلك يعز وجوده وكذا الثاب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذي يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا يمكن تحته ثم الثاب يعتبر فيها العدم الفرع كاللبن (قول) المتن والرمال وكذا البيض والرايح والبقول (قوله) مفسدا لما تقدم نقل في شرح الروض

* (فصل يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم) * وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الاجل فان أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر طئته لقوله (فان كان يوجد بيلدا خرصم) السلم فيه (ان اعتمد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أي وان لم يعتد نقله للبيع بأن نقله على ندور أو لم ينقل أصلا واعتمد نقله لغير البيع كالمهية (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونارع الراعي في الاعراض عنها بما سياتي فريسا (ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله) ~~بمسك~~ الحاء أي وقت حلوله (لم ينفسخ في الاظهر) والثاني ينفسخ كالتلف المبيع قبل القبض وأجاب الاول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (فيختص المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد) فطاب به وخياره على الفور أو التراخي وجهان في الروضة عن الثقة وأشار الى تفصيل الثاني من قوله فيها كاضلها فان أجاز ثم دله أي أن ينفسخ مكن من الفسخ وفيه الواسط حق من الفسخ لم يسقط في الاصح (ولو علم قبل المحل) ~~بمسك~~ الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الاصح) لانه لم يحن وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق العجز في الحال ويأتي مع الخيار القول بالانصاخ ثم انقطاع الحقيق للمسلم فيه الناشئ تلك البلدة ان يصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله أو لم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بئس غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله مما دون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج اليها بكرة أمكنه الرجوع الى أهله لئلا وجهان نقلهما صاحب التهذيب في آخر بن أحدهما الاول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا ينفسخ السلم قطعا وقيل فيه القولان انتهى (و) يشترط (كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزنا) فيما يوزن (أو هذا) فيما يعد (أو ذرا) فيما يذرع (ويصح الكيل) أي سلمه (وزنا وعكسه) أي الموزون الذي يتأتى كيلا كيلا وهذا بخلاف ما تقدم في الروايات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك المماثلة بعادة عهد صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزون على ما يعتد الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلم في فئات المسك والعنبر ونحوهما كيلا لم يصح لان القدر اليسير منه ماله كثيرة والكيل لا يعتد ضابطا فيه وسكت الراعي على ذلك ثم ذكره يجوز السلم في الآتي الصغار اذا عم وجودها كيلا أو وزنا قال في الروضة هذا مخالف لما تقدم عن الامام فكأنه اختار هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب انتهى (ولو أسلم في مائة صاع خنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والبادنجان) بفتح الميم وكسرهما (واقناء) بالثنية وبالذ (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يصح فيها الكيل لانها تنحرف في الكيل ولا العد لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسدا لما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزة الوجود (ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه) بغلط قسوره ووزنها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الاعراض في ذلك وهذا استدركه الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه

عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جملتها كذا فانه يصح اتفاقا الشافعي

(قول) المتن وكذا كيلا أي قياسا على الحبوب (قوله) لكن يشترط الخ الظاهر أن قولنا بالاول اشتراطنا هذا أيضا (قول) المتن ان لم يكن معنادا زاد الاستنوى ولم يعلم قدر الذي يحويه (قوله) وبلغو شرط ذلك الكيل قال الاستنوى المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكاييل أما تعيين نوع السكال بالغلبة أو التنصيص فلا بد منه (قوله) لانه ينقطع وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو وصفها أو ورها أو سمنها أو جبنها نص عليه والأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه أن زيد بن سعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبغى قنار معلوما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يا يهودي لا أبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة إلى أجل مسمى وزيد بن سعة أسلم وشهد المشاهد (٢٩١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرقته في وجهه محمد صلى الله

عليه وسلم (قوله) خلطوه عن الفائدة كعنين السكال أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخره بلفظ الشرط وهو الأصح (قول) المتن معرفة الاوصاف أي للعاقدين وعدلين كما سيجي ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول) المتن التي يختلف بها الغرض لأن القيمة يختلف بها وقول الشارح وينضبط بها السلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط السلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة وبه أيضا على أنه لا بد من أن يراد في الضابط من الاوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها يخرج نحو القوة والكفاية والضعف والامية في العبدوانه يخرج بالتي يختلف بها الغرض نحو التكلم والسكل والسمن في الرقيق (قوله) وينضبط مرتبه لانه مستفاد من المذكور قبله وليلائم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول) المتن وذكرها الضعيف فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف (قول) المتن على وجه الخ لأن السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق بسليمه (قوله)

الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الاصح) والثاني لا التجافيه في المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العدو والوزن) فيقول مثلا ألف لبنه وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعزوا الامر في وزنه على التقريب قال في الروضة أن الجمع فيه بين العدو والوزن اشترطه الخراسانيون ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكروا له وعرضه ونخاته وانه من لبن معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معنادا) كالكوز لانه قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعتك ملي هذا الكوز من هذه البصرة فانه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحلال كلو جمل أو كاليصع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كلو جمل (والا) بأن كان الكيل معنادا (فلا) يفسد السلم (في الاصح) وبلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد تعرض الكيل للتلف والوجهان جاريان في البيع (ولو أسلم في ثمر قريه صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (أو عظيمة صح في الاصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالبا والثاني يقول ان لم يقدتو يعا فسد خلوه عن الفائدة كعنين السكال بخلاف ما إذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع معقلى بغداد نصف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها السلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم (فيما لا ينضبط مقصوده كالخثلط المقصود الاركان) التي لا تنضبط (كهربية ومجونة وغالية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها وفي التحرير ذكر الدهن مع الاولين فقط (وخف) عبارة الرافعي وكذا الخفاف والنعال لاشتغالها على الظهارة والبطانة والخشوع والعبارة تضيق عن الوفاء بذكر أطرافها وانعاطافاتها (وترياق مخلوط) فان كان نباتا واحدا أو حجر اجاز السلم فيه (والاصح محتمة في المختلط المنضبط كعقاني وخز) من الباب الاول مركب من العطن والحبر والثاني من الابرسم والوبر أو الصوف وهما مقصودا ركانهما (وجبن واقط) ككل منهما فيه مع اللبن المقصود الخ والانتحة من مصالحه (وشهد) بفتح الشين وضيمها هو غسل النخل

المختلط لو قال من المختلط الخ كان صوابا ما سيجي من أن العتاني والخز يجوز السلم فيهما (قوله) عبارة الرافعي يريد أنها أولى من عطف المتن الخف على الهريسة فان قدر العطف على المختلط سهل الامر (قول) المتن وترياق وكذا التثاوي والحلوى (قوله) والوبر رأى وذلك هو النوع الرفيع منه (قوله) وهما مقصودا بالترين لا بالاضافة (قول) المتن وجبن الخ هذا ليس من نوع العتاني لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحها وهما وأحدهما خلقة قال الرافعي المختلطان أربع ما قصد اركانه ولا ينضبط كالهريسة الثاني هذا لانه ينضبط كالعتاني الثالث ما كان المقصود واحدا وبغيره من مصالحه كالجبن الرابع الخلفي كالشهد ومن ثم قال الاستنوى ينبغي أن تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتاني وكان ينبغي ان يقدم الشهد على الأربعة أو يؤخره فخرج به قال الماوردي لا يجوز السلم في الكسكس (قوله) كل منهما مضية هذا ان الاقط فيه منفعة

(قوله) بشعته خلقة فكان كالنوى في القمر (قول) المتزولا فيما الخ مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى هزلة الوجود (قوله) واجتماع الخ تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تنضبط (قول) المن وجارية واختها وكذا الجارية وعمتها والشاة ومختلها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والظاهر المنع (٢٩٢)

*** فرع * يصح في الحيوان**

(قوله) في حديث مسلم وكذا يكون أجرة في الذمة وصداق وكذا في ابل اللحية ومنع ذلك أصحاب الرأي (قوله) ذكره الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله) أو محتمل قال الأذري في النفس من هذا شي لان الاحتلام مظنة من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول) السن وقدره لو قدره بالاشبار والأذرع قضية كلام الرافعي المحقة (قوله) حتى لو شرط كونه الخ الظاهر ان مثل ذلك ما لو شرط ان طوله كذا بل لازيادة ولا نقص واعلم ان الأذري قال الظاهر ان المراد بالبلوغ أول أوانه والافان عشرين سنة يقال له محتمل أيضا (قوله) ويعتمد قول العبد ظاهرا لماله قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين (قوله) الخماسين هم بابهو الرقيق والدواب والدلالون على ذلك ثمن الخمس وهو الضرب باليد على الكف (قوله) معسعتا قال في الخادم ستة موائد العين معسدة بياضها (قوله) وفي الابل اشترط الماوردي في الابل والخيل ذكر التذوق يقول مبروع أو مشرف (قوله) من نتاج بني فلان الخ قال الأذري والصف كالأرجسية والمهرية والنوع كالخاق والعرا بانهى والمهرية نسبة الى مهرة قبيلة من العرب والأرجسية نسبة الى أرحب قبيلة من همدان (قوله) وفي الطير الخ لو سلم في الحمل موصفه بالسن والهزال ولمصيده والطيرى والمسلح

بشعته خلقة (وخل تمر أوزيب) وهو يحصل من اختلاطهما بالماء ومقابل الاصع في السبعة في الانضباط فيها قائل كل من الماء والشمع والملح والحبر وغيره يقل ويكثر (الخنز) أى لا يصح السلم فيه (في الاصع عند الاكثرين) لان ملحه يقل ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط والاصع عند الامام ومن تبعه العجة لان الملح من مصالحه ومستهلك فيه وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما نذر وجوده ككلمة الصيد بموضع العزة) أى بالموضع الذي يعز وجوده فيه لانتفاء الوثوق بتسليمه (ولافيا لواسه تقصى وصفه) الذي لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كالنول الكبار واليوافيت) لانه لا بد منها من التعرض للحمم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يد كرفها من هذه الاوصاف نادر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما يطلب للتداوى والكبار ما يطلب للترزين (وجارية وأختها أو ولدها) لان اجتماعهما بالصفات المشروطة فيها نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في الذمة قرصا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر اقيس عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (في شرط في الرقيق ذكر نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الظاهر (وذكر) (لونه كأيض) وأسود وبصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (وذكر) (ذكر كورته أو أنوثته وسنه) كبن ست أو سبع أو محتمل (وقد طولا وقصرا) وربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والمحزر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بل لازيادة ولا نقصان لم يجز لنذوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في السن ان كان باغا والاقول سيده ان ولد في الاسلام والاقول الخماسين يظنونهم (ولا يشترط ذكر الكل) بفتح الكف والخاء وهو أن يعالج جفون العينين سوادا كالحل من غير احتمال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدج وهو شدة سواد العين معسعتا وتكلم الوجه أى استدارته (في الاصع) لتسامح الناس باهما لهما وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاح في الاصع ويجب ذكر الثابة والبكرة في الاصع (و) يشترط (في الابل) والبقرة والغنم (والخيل والبغال والحمير) المذكورة والاثوثة والسن واللون والنوع) أى ذكر هذه الامور فيقول في النوع من نتاج بني فلان اختلف نتاجهم اشترط التعيين في الظاهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجثة) أى أحدهما وفي الوسيط وغيره واللون أى ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (الحقير) هراب أو جواميس (أو ضأن أو معزذ كخصي رضيع معلوف أو ضدها) أى أنتى لخل فطيم راع والرضيع والفطيم من الصغير أما الكبير فنه الجذع والثني فنيذ ك أحدهما ولا يكتفى في المعلوف العلف مرة أو مرأتين بل لابد أن ينتهى الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام (من نخذ) بالهمام الذال (أو كفف أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من سمن أو هزبل (ويقبل غظمه على العادة) فان شرط نزعها لشرط ولم يجب قبول العظم ولا فرق في جواز السلم

(قول) المن ذكر الجثة كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله) من سمن أو هزبل يذكر في لحم العبد ما يذكر في غيره الا كونه لخصيا أو معلوما أو ضدهما نعم بين انه صيد بماذا

(قوله) والمبطل لو عين تسبح وحل معين بطل إلا أن يكون التعريف (قول) المتن والصفاة من الصفق وهو الضرب (قول) المتن والرقعة هو وافق
ما قبل من الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرفيق خلاف الفليظ (قوله) المراد الخ غرضه من هذا أن طائفة ظنوه لا يجوز دمجهم من المؤلف
وأصله (قوله) وفرق المانعون الخ هذا يفيد أن المقصور إذا كان فيه دواء يمنع أقول خصوصا إذا كان يغلى على النار فكما هو موجود
ببلادنا بل وفي البعلبك فيما يلقى (٢٩٣) فإن تأثير النار وأخذها من قواء غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المقول

بالشامل ذلك فيما يظهر (قوله) في
القص الخ في الهجعة يمنع في اللبوس
قال شارحها شخارجه أقمغسولا
كان أوجيدا لأنه لا ينضبط فأشبه الجباب
والخفاف الطبقة والقلائس والشباب
المنقوشة صرح بذلك الصيرى انتهى
وقوله الجباب يؤخذ منه أن السلم في
الكبيرة المضربة لا يصح (قول) المتن
وعتقه قال الاسنوى بكسر العين مصدر
عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج يضم
العين (قول) المتن والخنطة وسائر
الحبوب الخ قال السبكي عادة الناس
اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات
وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي
والاصحاب فليتبها لهما (قول) المتن
والحدائمه قال الاسنوى ولا بد من بيان
ممرءه وقوته ورقته (قوله) سكبت
عن الصحيح الخ قال الاسنوى قضية أصلها
التسح ويجوز السلم في الجص والزجاج
والاواني وكذا الآجر في الأصح (قول)
المتن والاظهر الخ هو جار في الاكراع
ويشترط فيها على قول الجواز بيان
كونها من الأيدي أو الأرجل (قول)
المتن في رؤس الحيوان مثلها الاكراع
(قول) المتن معجولة وكذا غيرها الآتي
لا بد في البطلان أن يكون معجولا ولكنه
استغنى عن شرطه بالثال وأشار إلى ذلك
بقوله الآتي وفيما صاب منها في قالب
(قوله) ويقال فيه طست أي بديل

في العلم بين الطري والتدبير والمعل وغيره (و) يشترط (في الباب الجنس) أي ذكره كقطع
أركان وفي الروضة كاصلها والتنوع والبلد الذي يمنع فيه أن يختلف الغرض وقد يفني ذكر التنوع
عنه وعن الجنس أيضا (والطول والعرض والغلظ والدقة) هما بالنسبة إلى الغزل (والصفاة
والرقعة) وهما بالنسبة إلى التسح (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحدهما متقابلين بعد الأولين
معهما (ومطلقه) أي الثوب عن التصريح وعدمه (يحمل على الخام) دون المقصور لأن المقصر
صغرة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور وما صبح غزله قبل التسح) كالبرود والاقيس محته
في المصبوغ بعده قلت الأصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما في الروضة كاصلها
أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما أن المصبغ
عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة
والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذكره أن الجواز القياس ولومع التوجيهان لما جاز السلم
في المصبوغ قبل التسح أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بأن المصبغ بعد التسح يستد
الفرج فلا تظهر معه الصفاة بخلاف ما قبله (فرع) قال الصيرى يجوز السلم في القص والسراويلات
إذا ضبطت طولها وعرضها وسعة وضيقها (و) يشترط (في الثمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقل أو برقي
(وبلده) كبغداد أو بصري (وصغر الحبات وكبرها) أي أحدهما (وعتقه وحدائمه)
أي أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الآخرين (والخنطة
والشعر وسائر الحبوب كالتمر) في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبل أو
بلد صيني أو خريبي أيضا أو أصفر ولا يشترط العتق والحدائمه) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك
بمخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) العلم (المطبوخ والشوى) لاختلاف الغرض باختلاف
تأثير النار فيه وتعد الرطب (ولا يضرب تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصنوع بها وفي جواره
في المصنوع بالنار وفي السكر والقائذ والديس واللبا بالهمز من غير مد وجهاه سكت عن الصحيح منهما
في الروضة وصح في تصح التبن الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل مما ذكر غير العسل وهو أولى
ومثله العلم (والاظهر منه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن يكون
منفاه من الشعر والصوف موزونة قياسا على العلم بعظمه وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها
عكس سائر الأجزاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرمة معجولة) وهي القدر (وجلد وكوز
وطمس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وتقسم ومنارة) بفتح الميم (ولنجير) بكسر الطاء أي
دست (ونحوها) كالحب لتعد الرطب في ذلك واختلاف الخلد تفاوت أجزائه بدقة وغلظا واختلاف
غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلا والعسل في البرمة من البرام خفها ونحوه (ويصح) السلم
(في الأسطال المربعة وفيما صاب منها) أي المذكورات أي من أصلها اللذاب (في قالب) بفتح اللام

٧٤ ل ب ج السين الثانية (قوله) والخنجير عجمي معرب (قوله) لتعد الرطب أي ولتعد أجماع الوزن مع صفاتها
المقبولة (قوله) من البرام عبارة الأسنوى والجميع برام ظله الجوهرى (قول) المتن المربعة أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله
وفيما صاب الخ أي لأنه يمكن أن ينزح من مقدار ما يصب فيه في قالب معروف مربع أو غيره وحينئذ فالضبط يمكن

(قوله) الدراهم والدنانير لو كانت مفشوشة فالظاهر العقد لان الغش غير مقصود ولا يمكن يشكل عليه الزاج الغشوش فانه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي المطلق الدراهم ويحمل على الغالب كالقن في ذلك خلاف راجع من الخادم (قوله) أو حالا لم يتعرض لتقدير ذلك من غير التدبر كصاع رقي صاع شعير على حكم الحلول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضاد أحكام السلم والصرف هذا يقتضي التقاض وهذا لا يقتضي ذلك نعم لو فوبد ثلاثة الصنف جاز (قوله) في الدقيق وبذ كفيه ما يذكر في الحبزاد (٢٩٤) لما ورد في النعمه والطشونه والجديد

والقديم (قوله) الجديده الضمير فيه راجع الى قوله بالحصل (قوله) فان جعلها لم قال لا يستوى المتلفاء الصفات أو لفراية اللفاظ المستعملة فيها * تنص * ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال ملك رضى الله عنه يجب للوسط (قوله) وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض نقله من أبي علي السنجي ان المراد بذلك ان يوجد أبا في الطالب من يعرف ذلك عدلان فما أكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهم اند يوتون (قوله) ان تعرف في نفسها الخ يعني أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فخرج صفات ما لا يضبط كالعاجين

* (فصل لا يصح) * أي لم يحدث من أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ولا يبيع للمبيع قبل قبضه (قوله) كالتقير البرقي الخ والزيب الايض من الاسود والسيجاء السجاء عن المسقي بغيره والعبد التركي من الهندي والعكس (قول) المتن ويجوز اردا من ردو الشئ بالضم يردو بالضم بضار داء فهو ردو وأردا كالمهوز (قول) المتن ويجب قبوله في الاصح أي لان اعطاء الاجود بدل على انه لم يتسره غيره فهو من أمر المنه (قول)

وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعات من العرمة وما بعدهما يجوز السلم فيما يصحبها في القالب لا لا يختلف في الأساطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه مسلما أو جلا أو حالا وقبل يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح (ولا يشترط ذكر الجوده والرداءة) فيما سلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقه عنهما (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر احدهما لان القيمة والاغراض تختلف بها فيفرض تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالمحل المذكور وينزل الجديده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداءة العيب لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع مع لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان أقصاه غير معلوم وان شرط الرد أصح العقد وقبل ما يأتي منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقد فان جعلها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أي معرفته (في الاصح) ليرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقبل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في المشرط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة هنا ان تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم

* (فصل لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه غير جنسه) * كالشعير عن القمح (و) غير (نوعه) كالتقير البرقي عن المعقل لان الاول اعتبار عن السلم فيه وقد تقدم امتناعه بدله والثاني يشبه الاعتراض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب قبوله) كإختلاف الصفه المراد في قوله (ويجوز اردا من الشروط) أي دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز اجود) من الشروط (ويجب قبوله في الاصح) والثاني لا يجب لما فيه من المنه ويجب تسليم الخنطة ونحوها تنقية من الزوان والمدور والرتاب فان كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلا جاز أو وزن لم يجوز ما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه ووزناو بالعكس ويجب تسليم التمر جافا والرطب مهيجا (ولو أحضره) أي السلم فيه التوجل (قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (فاصح المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوانا) فيحتاج الى علف (أو) كان الوقت (وقت غارة) أي نهب فيحتسب ضياعه (لم يجبر) على قبوله لما ذكره وكذا لو كان ثمرة أو لحما يبدأ كلهما عند المحل طريا (والا) أي وان لم يكن له غرض صحيح في الامتناع (فان كان للؤذي غرض صحيح) في التجهيل (كفله رهن) أو ضمان (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجب عليه (للمجرد غرض البراءة) أي براءة ذمة المسلم اليه (في الظاهر) والثاني لا يجبر لما في التجهيل من المنه ولو قابل غرضهما فقدم جانب السفن كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول أو الأبراء

المتن بأن الاحسن كان وقوله غارة الاصح غارة (قول) المتن أجبر لان امتناعه من قبوله تعنت ومن الاغراض خوف وجب انتطاع الجفر عند الحلول (قول) المتن ان كان لثمنه مؤنة مثله لو كانت القيمة في موضع الطلب أغلى وكذا في حال في الذي لا مؤنة له الا في كلام الشارح (قوله) والثاني الخ أي لان ذلك ليس بغير رضا حقها حتى لو اجتمعا في محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول) المتن لم يجبر ان كان لثمنه مؤنة قال السبكي رحمه الله ولو بذله المؤنة لم يجبر ايضا لانه ككالا اعتبار انتهى وفي شرح المنهج ما قد يجالده فيلحق

« (فصل الاقراض الح) الاقراض مصدر اقترض فهو اقترض من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر اقترض واسم للشيء المقرض ومنه من ذا الذي يقرض الله قرضاً (٢٩٥) والاقبال اقراضاً نعم معنى هذا الباب اقراضاً لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم تدبيل

الندب حديث من يقترض من مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر القرض بفتح القاف اجراما حين تصدق بها والمقرض بكسبه اجراما دام عند المقرض (قول) المتقاضي اخذته بمثله أى اذا قلنا يقترض المقرض بالمثل والافضل نظر (قول) المتقاضي أن يرد بدله لو اختلفا في ذكر البديل في هذا كان القول قول المخاطب وهو الآخذ (قوله) وكان اسقاطه هنا الخ لو اقتصر على قوله خذ واسرفه في حوائجك فقتضيه كلام الراعي المذكور انه لا يكتفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله) فبأنى منه هنا أى في قول المتقاضي السابق خذته بمثله (قوله) والثاني قال الخ أى ليس سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقائه وعدم اشتراط قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول) المتقاضي الجارية الخ قال الاسنوي يؤخذ منه حل فرض الخنثى للرجل لان المانع لم يفتق ثم ان اخبر بانوته بعد ذلك انجبه بقاء العقد وان اتحت أنوته بغير اخباره انجبه فسادة أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول) المتقاضي لا يجوز أى ولو كان مغبراً لا يمكن ولم يؤه كاهو قضية الملاقاة (قوله) فبفتح الواء وذلك لان المراد التصرف المزبل للثك كلسياً (قول) المتقاضي لا يصح السلم فيه الخ قال في التبيين من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة وولدها ففتح وكذا الضار وغيره انه لا بد من العلم بالتدبير ولو كان مغنياً

وحديث ثبت الاجبار فاصبر على الامتناع اخذه الحاكم له (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل) بكسر الهمزة (في غير محل التسليم) ففتحها أى مكانه المتعين بالشروط أو العقد وطالبه المسلم فيه (لميلته) الاداء ان كان انقله من موضع التسليم مؤنة ولا يطالبه بمقتضى الصلوة على الصحيح) لانه لا يفاض منه منقح كما تقدم والثاني يطالبه بالصلوة بينه وبين حقه وعلى الاول للسلم الضم واسترداد رأس المال كالمواضع المستقر فيه وان لم يكن انقله مؤنة لزمه ادائه (واذا امتنع) السلم (من قبوله هنا) أى في غير مكان التسليم وقد أحضر فيه (لم يجبر) على قبوله (ان كان انقله) الى مكان التسليم (مؤنة) أو كان الموضع المحض فيه (مخوفاً والا) أى وان لم يكن انقله مؤنة ولا كان الموضع مخوفاً (فلا يصح اجباره) على قبوله لتصل براءة الذمة والخلاف مبنى على الخلاف السابق في التجهيل قبل الحلول لغرض البراءة ولو اتفق كون رأس مال السلم على صفة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله في الاصح « (فصل الاقراض) وهو تعليق الشيء على ان يرد بدله (مندوب) أى مستحب لان فيه اعانة على كشف كربة وهو يتحقق بعاد ومغفود عليه وصيغة كغيره وزججه كأصله بالفصل دون الباب لثبته المقرض بالسلم فيه في الثبوت في الذمة (وصيغته أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أو اخذته بمثله) أو لمكتسكه على أن يرد بدله أو خذ واسرفه في حوائجك وورد بدله كذا في الروضة كأصلها وكان اسقاطه هنا للاستغناء عن واسرفه في حوائجك وتقدم في البيع أن خذته بكذا كآية فيه فبأنى منه هنا فيحتاج الى التوبة (ويشترط قبوله) أى الاقراض (في الاصح) كالبيع والثاني قال هو باحة اتلاف على شرط الضمان فلا يستدعي القبول (و) يشترط (في القرض) بكسر الهمزة زيادة على ما تقدم في البيع ان شرط العاقد الرشد الشامل للقرض والمقرض (أهلية التبرع) لان في الاقراض تبرعاً فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة (ويجوز اقراض ما يسلم فيه) من حيوان وغيره (الاجارية التي تحمل للمقرض) فلا يجوز اقراضها (في الظاهر) بناء على الظاهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لا يملك بما يطوؤها ثم يسترددها المقرض فيكون في معنى اعارة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض ففتح الواء (وما لا يسلم فيه) لا يجوز اقراضه في الاصح بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهان كالمسلم فيه أحدهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للساجدة والمباقي الناس عليه وعلى الجواز برده مثله وزنا ان أوجبا في المتقوم رد المثل وان أوجبا القيمة وجبت هنا (وردة المثل في المثل) وسيأتي في القسبة ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) ردة (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر اورق ربا عيا وقال ان اخباركم أحسنكم قضاء (وقيل) ردة (القيمة) كالوألف متقوماً وتعتبر قيمته يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمته أكثر ما كان من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أو صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرج) أداه المقرض في الصفة والزمن والمكان كالمسلم فيه (ولو نظر) القرض (ب) أى بالمقرض (في غير محل الاقراض) وانتقل من محله الى غيره (مؤنة طالبه قيمة بلاء قراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل واذا أخذ القيمة وطال بالبدل

في هذا الباب وهو كذلك (قوله) بكرهوا التي من الابل كالغلام في الآدمي والرابعى ما دخل في الساجدة (قوله) والزمان المراد الزمان المحال والا فاقترض لا تأجيل فمغلاً يتصور احضاره قبل المحل

(قول) المستولا يجوز الخ لغيره باعنه صلى الله عليه وسلم غيب عن بيع وسقط أي بيع بشرط فرض أو فرض بشرط بيع أو بشرط شرط كل فرض جزم منفعه فهو باعنه وهو موقوف على رايه من اصحابه رضي الله عنهم أجمعين (قول) المتن أو أن يفرضه غيره فاعنه غير المقرض (قول) المتن ولو شرط أجل لم يفسد العقد في ذلك إلا ما كان رحمه الله تعالى ثبت أجل ابتداء وانتهاء بأن يفرضه مالا ثم يفسده بفسد ذلك وقال أيضا تأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال إلا بالابضاء أو التذرع كره (٢٩٦) في القوت من الاصحاب في فرع

لو أسقط الاجل لم يفسد قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء بمقال ومقاله الاصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآيات والسنة ولأن خلفه مكذب وهو من خصال المنافقين وكذا الخلف (قوله) ويلغو الشرط كحالة عدم القرض (قوله) كلوهوب زاد الاستوى وأولى نظرا للعرض وجه القول الآتي بأن القرض ليس ببيع محض لكن العرض ولا هو جاري على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط القبض في الربوي (قوله) بمعنى الخ لو تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالأجرة لم يصح ذلك على هذا القول (قول) المتن في الأصح علل ذلك بأن الرجوع إلى بدله لو تلف فالرجوع إلى غيره عند البقاء أولى ثم قضية كلامه أنه ليس له المطالبة بالبدل إلا عند الفوات وهو ظاهر لأن الدعوى بالبدل غير ملزمة لعدم المذهب جليمن دفع العين المقرضة ولو زال من ملكه ثم عاذه له الرجوع في غيره أو بدله وجهان والتجبه الأول وجه جزم العراقي (قوله) بناء على القول الأول

الاقراض قول له ردعها ومطالبة بالمثل وهل للقرض المطالبة برد القربة وجهان قال في الروضة أحسها لا كإرأته في خطه معصا عليه وهو الموافق لجواز الاعراض عن القرض وقد تقدم ولو لم يكن لتفده مؤنة كالتفده لمطالبة بكافهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه (ولا يجوز) الاقراض في التقيد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسراو) رد (زيادة) أو رد الجبد من الردي وبفسد ذلك العقد (فلورده هكذا بشرط حسن) لما في حديث مسلم السابق أن خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال المحاملي وغيره من اصحابنا يستحب للقرض ان يردأ جود بما أخذ للعقد الصحيح في ذلك ولا يكره للقرض أخذ ذلك (ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يفرضه غيره) أي شيئا آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والأصح أنه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرط أجل فهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يصح للقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للقرض غرض (كمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للقرض (شرط رهن وكفيل) وانها دلالتها وثبقات لا منافع زائدة فله اذالم يوف القرض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كما يأتي (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كلوهوب (وفي قول) يملك (بالتصرف) أي المزيل للملك بمعنى أنه يبين به الملك قبله (وله) أي للقرض (الرجوع في غيره مادام باقيا بحاله في الأصح) بناء على القول الأول وجزمنا بناء على الثاني ومقابل الأصح ان للقرض أن يرد له ولو رده بعينه لزم القرض قبوله قطعا

* (كتاب الرهن) *

بحقق بعاقده ومعهود عليه وصيغة وداها فقال (لا يصح إلا بإيجاب وقبول) أي بشرطهما المعتبر في البيع وفي المعاوضة والاستيجاب مع الإيجاب كقوله أرهن عندي فقال رهنك عندك الخلاف في البيع (فإن شرط فيه مقضاه كقدم الرهن به) أي بالرهون عند تراحم القرءاء (أو مصلحة للعقد كالإشهاد) (أو مالا غرض فيه) كان لا يأكل العبد الرهون الا كذا (مع العقد) ولغا الشرط الأخير (وان شرط ما يضر الرهن) وينفع الرهن كان لا يباع عند المحل (بطل الرهن) لاختلال الشرط بالقرض منه (وان نفع) الشرط (الرهن ونفع الرهن كشرط منفعته) أي الرهن أو زوائده (لرهن بطل الشرط) وسكذا الرهن في الظاهر (لما فيه من تغيير قضية العقد والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان يحدث زوائده) كقوله الرهن وتاج الشياه (مروهونة فلا تظهر بفساد الشرط) لأنها مجهولة معدومة والثاني يسمع في ذلك (و) الظاهر (أنه متى فسد) الشرط المنسحب (فسد العقد) يعني أنه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه

يريد أن الوجهين مفرعان على القول الأول (قوله) ومقابل الأصح الخ أي كسائر الديون * (كتاب الرهن) * (بشرط) (قوله) كان لا يباع منه ان بشرط بيعه بأس كمن من ثمن المثل أو يبيعه بغير المثل (قوله) يقول الخ أي فكان كقوله من القرض والعقن (قوله) والثاني يسمع الخ على أن الرهن انما يبرأ الروائد لضعفه في تزويده بالشرط ليس في الهام في الروائد الا كسائر نهي باله قطعا

(قول) المت فلا يرهن وجهه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتبائه أيضا انه لا يفرض ولا يبيع
 الاحتمال مقبوض قبيل التسليم فلا يرتان أقول قد سلف ان القاضي يفرض فينبغي أن يجوز له الارتبان بل يجب من غير اشتراط توقف على
 الحالة المذكورة في التنازع فليتنامل (قوله) وهو يساوي مائتين أي قد اهكذا ينبغي أن يفهم فليتنامل (قوله) لانه غير مقدور عليه أيضا قوله غيره
 لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض (٢٩٧) المرتن له هنا لا يصادف ما تناوله العقد لانه فرع عن أخذ المال لله واذا أخذه

خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح
 رهن المنفعة أخرى عن حكاية الثاني لانه
 لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب وأما
 الحكم على بدل المهرين بالرهن في حالة
 ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي أن يرد على
 المؤلف (قوله) والثاني يصح أي بشرط
 ان يكون الدين على مليء (قوله) بتسليم
 كله كافي البيع (قوله) وناب عنه
 يحتمل حينئذ عدم اشتراط تحويله
 ويحتمل خلافه لان الرهن لا يلزم الا
 بالقبض وقد قالوا في رهن الدين ممن هو
 عليه اذا قلنا بجدة لا بد من قبض حقيقي
 نظر لذلك وقد يؤيد الاول بأن العين
 اذا كانت في يد شخص ثم ارتبها كفي
 مضى الزمن كإسباني (قوله) ويصح
 الى آخره أي لان الملك لم يزل بالراهن
 (قوله) يباع أي لان التفريق منه
 عنه وقد اترزم بالرهن بيع الأم فجعل
 ملتزماً لما هو من لوازمه وهو بيع الولد
 معها (قول) المت وحدها أي بصفة
 كونها حاضرة أعني مصاحبة للولد اذ لو
 كان كغيره فليس هناك سوى مجرد
 المصاحبة وانما قومت بصفة الحضارة
 لانها رهن كذلك فلو حدث الولد بعد
 الرهن قومت لاصفة الحضارة (قوله)
 والثاني يقوم الولد وحده انظر هل يعتبر
 أن يكون بصفة كونه محضاً كى تزيد
 قيمته الظاهر نعم كالمو كان هو المهرين

(وشروط العاقد) من رهنين (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون
 ولا يرهن لهما الا الضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتبان في هاتين الحالتين دون
 غيرهما سواء كان أباً أم جدّاً أم وصياً أم كلاً أم أمينة مثلاً للضرورة أن يرهن على ما يقتضيه
 الحاجة للمنفعة أو الكسوة ليو في مما ينتظر من حلول دين أو نفاق مناع كسد وان يرهن على ما يفرضه
 أو يبيعه مؤجلاً للضرورة ونحوها لهما للغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة تسدئة
 وهو يساوي مائتين وان يرهن على ثمن ما يبيعه تسدئة بغبطة كإسباني في باب الحجر (وشروط الرهن)
 أي المهرين (كونه عينا في الاصح) فلا يصح رهن الدين لانه غير مقدور على تسليمه والثاني يصح
 رهنه تنزيلاً بمنزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان يرهن سكنى داره مدة لان المنفعة تلف فلا يحصل
 بها استيفاء (ويصح رهن الشاة) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال في الروضة فان كان
 مما لا يتقل خلى الراهن بين المرتن وبينه وان كان مما يتقل لم يحصل قبضه بالانتقل ولا يجوز نقله بغير
 اذن الشريك فان أذن قبض وان امتنع فان رضى المرتن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض
 وان تزارع انصب الحاكم عدلاً ليكون في يده لهما (و) يصح رهن (الأم) من الاماء (دون ولدها)
 الصغير (وعكسه) أي رهنه دونها (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهرين (بإعانة)
 معاذر من التفريق بينهما للهي عنه (ويوزع الثمن) عليهما على ما سبأني في قوله (والاصح)
 أي في صورة رهن الأم (ان تقوم الأم وحدها ثم مع الولد فالزائد) على قيمتها (فيمنه) والثاني
 يقوم الولد وحده أيضاً وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تسب قيمة الأم الى المجموع ويوزع الثمن على
 تلك النسبة فاذا قبل قيمة الأم مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة
 بالاثلاث فتعلق حق المرتن بثلثي الثمن واذا قبل قيمتهما مائة وعشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة
 بالاسداس فتعلق حق المرتن بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميع صورته رهن الولد فيقال
 يقوم وحده ثم مع الأم أو تقوم الأم وحدها أيضاً وتجمع القيمتان ثم تسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع
 الثمن على تلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتن بثلثي الثمن أو سدسه (ورهن الجاني
 والمترد كغيرهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته
 قصاص في الاظهر فهما وبيع المترد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرغ عليه في الرد بالعيب وعلى
 الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختاراً للفداء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع
 المتقدم لان محل الجناية باقي في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أي المعلق برقبته بموت السيد
 (ومعلق العتق بصفة يمكن سبها لحلول الدين بالطل على المذهب) لما فيه من الغرر والقول الثاني هو
 صحيح لان الاصل استمرار الرق والطريق الثالثة القطع بالطلاق في كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى

٧٥ ل ج (قوله) فيتعلق الخ أي سواء كان ثمنها مثل القيمتين أو زائداً أو ناقصاً قاله الاسنوي وتسمي معنى كلام الشرحين والروضة (قوله)
 يقوم وحده أي بصفة كونه محضاً (قول) المترد كغيرهما قضية التشبيه جريان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا والذي في الشرحين والروضة
 ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان منع فهو لأن الفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتن فأولى ان تمنعه في الاستداه
 (قوله) بخلاف المتعلق الخ بحث السبكي أن يكون معلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب العفو

(قوله) مع الرهن جزما نقل الروباني عن والده تعقيد ذلك بما إذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها أو لا فلا يصح (قوله) وفاعله المالك يجب عليه المحل الوجوب إذا خيف فساد قبل الحلول والافياح رطباً (قول) المتن أو شرط المحر بما يقال على هذا هو شرط بخلاف مقتضى العقد بدليل الحكم ببطالان العقد عند الإطلاق كما سيأتي (قوله) عند الاشراف قضيته أنه لو شرط في هذه الصورة يسعه الآن فسد وهو ظاهر (قوله) كما شرط أي فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله) ويبيع أيضاً في صورتين الأولى عبارة الرافعي ثم إن يسع في الدين أو نفس من موضع آخر أو لا يسع وجعل الثمن رهناً انتهى والبيع الأول لو فاء حتى المرتين والثاني له ما قلوز كذا المرتين حتى فسد قال في التهذيب إن كان الرهن أذن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الأمر إلى القاضي ليسعه قال (٢٩٨) النووي هذا الاحتمال قوي أو متعين

بكون الدين موجباً كما أطلقوها فأم لا تسلم مع كونه حالاً من المقرر بموت السبد فلو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة مع الرهن جزماً ولو يتيقن وجود الصفة قبل الحلول على الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فساداً فإن أمكن تخفيفه كرتب) وعقب (فعل) ومع الرهن وفاعله المالك يجب عليه مؤتة قال ابن الرفعة (والا) أي وإن لم يمكن تخفيفه (فإن رهنه بدين حال أو موجب محل قبل فساد أو) بعد فساد لكن (شرط) في هذه الصورة (يسعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهناً مع) الرهن في الصور الثلاث (ويبيع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوباً (عند خوف فساد أو) يكون ثمنه رهناً كما شرط ويبيع أيضاً في صورتين الأولى ويجعل ثمنه رهناً مكانه كما في الروضة وأصلها (وإن شرط منع يسعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وإن أطلق) فلم بشرط البيع ولا عدمه (فقد) الرهن (في الظاهر) لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند المحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند تعرضه للفساد لأن الظاهر أنه لا يقصد افساد ماله وفي الشرح الكبير إن الأول أصح عند العراقيين وميل من سواهم إلى الثاني وفي الشرح الصغير أنه الظاهر عند الأكثرين وفي الروضة إن الرافعي يرجح في المحرر الأول (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل مع) الرهن المطلق (في الظاهر) لأن الأصل عدم فساد إلى الحلول والثاني يجعل محل الفساد كله (وإن رهن ما لا يسرع فساداً فطرأ معرضه للفساد) قبل حلول الاجل (كخطة بئلت) وتقدر تخفيفها (لم ينسخ الرهن بحال) ولو طرأ ذلك قبل قبض المرهون ففي انقضاء الرهن وجهان أحدهما في الروضة أنه لا يفسخ وإذا لم يفسخ في صورتين يساع ويجعل ثمنه رهناً مكانه في الروضة يجب الرهن على يسعه حفظاً للوثيقة (ويجوز أن يستعير شيئاً لرهنه) بدينه (وهو) أي عقد الاستعارة بعد الرهن (في قول عارية) أي باق عليها لم يخرجها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يساع فيه كما سيأتي (والأظهر أنه ضمان دين في رتبة ذلك الشيء في شرط) على هذا (ذكر نفس الدين وقدره وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون عنده في الأصح) لاختلاف الأغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكره في قول العاربية وإذا عين شيئاً من ذلك لم تجز مخالفتها على القولين نعم لو عين قدره من مبادونه جاز قال في الروضة وإذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الإطلاق بأي جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في الثقة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لأن فيه ضرراً

قال السبكي الذي فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوي والافلا يضمن فإن كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر مراجعة الرهن (قوله) والثاني يصح قال السبكي لم يصح القاضي أبو الطيب شيئاً من الوجهين ولبي أسوة لأن ما أخذهما متخادب (قوله) والثاني يجعل محل الفساد كله أي لأن جعل محل الفساد واجب جعل إمكان البيع عند المحل (قول) المن بحال أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير عروض مثل هذا أم لا (قوله) للوثيقة بثمة ولو توافق المتراهنان فيما لا ينسارع إليه الفساد على نقل الوثيقة من عين إلى عين من غير رفع العقد فوجهان أحدهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الأول وإنشاء الثاني قال الرافعي يصح قاله السبكي (قول) التزويج يجوز أن يستعير شيئاً الخ قال الأسنوي ولو كان ذلك دراهم ودنانير فالتمتع الجواز وإن منعنا عارية بينهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المدينون أرهن عبدك بدين من فلان ففعل مع ويصح أيضاً أن يرهنه بدين الغير بلا إذن (قول) المن وهو في قول عارية لأنه قبض مال الغير ليتفع به

نوع انتفاع ووجه الظاهر الآتي أن العارية تنتفع بها مع بقائها ومنها الانتفاع هنا بالبيع في الدين ثم انقضاء الرهن لزماً بالقبض فانه مع براءة ذمة المالك فلا محل له غير الضمان في رتبة ما أعطاه كالأذن لعبد في ضمان دين غيره فانه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك أن يلزم دين الغير في ذمة مملوك وجب أن يملك التزام ذلك في رتبة لأن كلاً حصل تصرفه أي وبقيح في هذا مسكونه لا يتصرف على إيجابه عند دين الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التمتع عارية أو ضماناً بل في المطلب منهما (قول) المتن في الأصح وجهه متبادر من اختلاف الغرض في المرهون عنده

فانه لا يمكنه فك الإقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن فلا ضمان) على الراهن لانه لم يقطع الحق عن ذمته وعلى قول العاربية عليه الضمان ولا شئ على المرتهن بحال (ولار جوع للمالك بعد قبض المرتهن) وعلى قول العاربية الرجوع في وجهه والاصح لار جوع والالم يكن لهذا الرهن معنى وله قبل قبض المرتهن الرجوع على القولين (فاذا حل الدين أو كان حال الرجوع المالك للبيع ويباع ان لم يقض الدين) من جهة الراهن أو المالك أى على القولين وان لم يأذن المالك وعلى الوجه المبرجوع يجوز الرجوع على قول العاربية بتوقف البيع على الأذن (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) على قول الضمان سواء يبيع بقبضه أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغاب الناس عنه وعلى قول العاربية يرجع بقبضه ان يبيع بها أو بأقل وكذا باكثر عند الاكثرين لان العاربية بها تضمن وقال القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لانه ثمن ملكه قال الرعي وهذا أحسن زاد في الروضة هذا هو الصواب

*(فصل شرط المهرن به) لبيع الرهن (ككونه ذينا ناشئا لازما فلا يصح) الرهن (بالعين المضمومة والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفى من ثمن المهرن وذلك بخلاف لقرض الرهن عند البيع والثاني لا يلتزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لترد بجميع التوثيق وفرق الأول بأن ضمانها لا يجوز لولم يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر ردوام الجهر في المهرن وهذه المسائل خرجت من النجعة بقوله ذينا (ولا) يصح الرهن (بما سبق فرضه) ولا يثن ما يستثريه لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالتشاهدة وعن ذلك الداخل في الدين يجوز احتريز بقوله ناشئا (ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهننت بها عبدا قال أقرضت ورهننت أو قال بعنتك كذلك وارهننت الثوب) به (فقال اشتريت ورهننت صم في الاصح) والثاني لا يصح الرهن لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين والأول اغتفر ذلك لحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن (بنجوم الكتابة) لان الرهن للتوثيق والكتابة بسبيل من اسقاط النجوم متى شاء فلامعنى لتوثيقها (ولا يجوز) الجعالة قبل الفراغ من العمل وان شرع فيه لان لها مقصدا فيسقط به الجعل وان لم يجر الجاعل بفسخه وحده أجرة مثل العمل وعن المستثنين احتريز بقوله لازما (وقبل يجوز بعد الشروع) في العمل لانتهاء الامر فيه الى الزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطعا للزوم الجعل به (ويجوز) الرهن (بالتن في مدة الخيار) لانه آيل الى الزوم والاصل في وضعه للزوم بخلاف جعل الجعالة وظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك البائع الثمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه لا يباع المهرن في الثمن مالم تمض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازما يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الذمة ويباع المهرن عند الحاجة وتصل المنفعة من ثمنه ولا يصح بالمنفعة في اجارة العين بتيه سكنت الشيطان وغيرهما عن اشتراط كون المهرن به معلوما مع ذكرهم اشتراط كون المضمون معلوما في الجديد كسبائي وهما متعارفان وفي الكتابة يشترط أن يكون معلوما لهما فلو لم يعلمه أحدهما لم يصح كما سرح به في الاستعانة قال الاستوى وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي المعين لا في خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن) وهو كالورهن مما معناه (ولا يجوز أن يرهنه المهرن عند مدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم كزيادة الرهن وفرق الأول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المهرن بالتصديق مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الابقضه) أى المهرن كائنا (عن يمين منه عقده) أى من

أى لانه أمسكه رهنا لا عارية (قول) المترد قبل القبض الخ أى لانه كارجوع في مثل ذلك ناشئا للتدوين ولا لزوم في حقه فأولى ان لا يلزم في حق غيره (قول) المترد وجع المالك وذلك لان المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى (قوله) من جهة الراهن أى لو كان موسرا وامتنع من الاعطاء كما لا يمنع يسار الاصيل مطالبة الضامن (قوله) أو بأقل لو كان النقص هذا قدرا يتنازع الناس به يرجع بتمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضمان

*(فصل شرط المهرن به) * (قوله) احتريز بقوله ناشئا كذا خرج به أيضا ما جرى بسبب وجوبه ولم يجب كنفقة الزوجة في الغد (قوله) لانتهاء الامر الخ أى مكان كالتن في زمن الخيار (قول) المتن وبالدين هو متعلق بالمصدر بعده وسوق ذلك كونه طرفا على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة عن الحاجة لكون المصدر مقدرا بأن والفعل والموصول الخرقى لا يتقدم معمول صلت عليه (قول) المتنا ولا يجوز الخ ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وانه لا فرق بين الشرط في بيع وغيره والمستعار وغيره وان أذن المعير بعد قبض المرتهن فليأمل * فرع * لو رهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فظاهر المنع نظرا لحق الميت في الوفاء (قول) المتن ولا يلزم الاقبضه أى ولو كان مشروطا في بيع ودليه قوله تعالى فمرهن مفوضة دل على اعتبار صفة القبض في التوثيق فلا يحصل الا بها (قوله) كائنا الخ قال الاستوى اذا فسرت الاسم الموصول الجهرور بمن بالقابض قدرت كائنا

يتعلق به الجاهل ونفسه بالقبض كذا الجاهل يرتفع بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بالذمة

(قول) المتن لم يفسد الخ وجه ذلك انه لو كان خارجا عن يده توقف اللزوم على الذهاب اليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظرا الى الشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول) المتن ولا يبرئه الخ وذلك لان الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كالموت بعدى المرتين في المرهون فانه يصبر ضمانا مع بقاء الرهن (٣٠٠) فأولى أن لا يدفع ابتداء الرهن

دوام الضمان (قول) المتن في الاصح يرجع الى قوله ويبرئه (قوله) تعليق عتق الخ قال السبكي وغيره هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر ان التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضر كالا يمنع صحة الرهن في الابتداء (قوله) والثاني للبطلان الخ استند أيضا الى أن الدوام يقتضيه ما لا يقتضيه في الابتداء وقول الشارح يقول ارتفاع الخ يبرئه الثاني لا يقول بالصفة حال التخمير بل لو فرض التخمير بعد القبض ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسألتين (قوله) وقرر بعضهم الخ والفرق ان بموت الراهن يحل الدين فان لم يكن على الميت دين تعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقا بعين الرهن لسكونه قبل القبض فلا يحصل تسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتين الدين باق بحاله والوثيقة حق للمرتين وورثته محتاجون اليها فان تطلبت اليهم كسائر الحقوق (قول) المتن وليس للراهن أي تسلط يطل معنى التوثق (قول) المتن لكن في اعتاقه الخ خرج سراية العتق اليها فان ثبتت سواء نفذ اعتاقه أم لا على الاصح لكن بشرط اليسار على الاصح (قول) المتن المهر ما وجه هذا

يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجوز فيه التباين) كالعقد (لمكن لا يستنبر ارضا) لان الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لان يده كيدوه ويصدق بالمأذون له والمدير ومنه أم الولد (وفي التأذون له وجه) انه يصح استنابته لانفرادها باليد والتصرف ودفع بأن السيد ممكن من الحجر عليه (ويستنبر مكانه) لاستقلاله باليد والتصرف كالاجنبي وصفة القبض هنا في العفار والمنقول ~~كما سبق~~ في باب المبيع قبل القبض (ولورهن وديعة عند مودع أو مقصوبا عند غاصب يلزم) هذا الرهن (المتن يفسد زمن امكان قبضه) أي المرهون (والاظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لان اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والثاني يقول العقد مع ذي اليد يتضمن الاذن في القبض (ولا يبرئه ارتبائه عن الغصب) وان لم يبرئه الا بداع في الاصح) لانه امتنان ينافي الضمان والارتبان توثق لا ينافي الضمان فانه لو تعدى في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة ومقابل الاصح فاس الا بداع على الارتبان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض تصرف يزيل الملك كهيئة مقبوضة) واعتاق وبيع (ورهن مقبوض وكاتبه وكذا تدبيره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (واباحها لالا الوطء) من غير احيال (والتزويج) اذ لا تعلق له بمورد الرهن بل برهن المزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتين (قبل القبض أو جن أو تخمر العصور أو أبق العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يطل) الرهن (في الاصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا نه عقد جائز يرتفع بهما كالموت وأجاب الآخر بأن مصيره الى اللزوم فلا يرتفع بهما كالبيع في زمن الخيار وعلى هذا اقوم ورثة الراهن والمرتهن مقامهما في الاقباض والقبض ويقضيهما من ينظر في مال الجنون برعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمير فخرج الرهن عن المصلحة والثاني للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمير وبانقلاب الحجر خلا بعد الرهن وابق العبد ملحق بالتخمير لانه انتهى الى حالة تمتنع ابتداء الرهن ومسئلة الموت نص فيها في المختصر على عدم البطلان بموت المرتين ونقل نص آخر انه يطل بموت الراهن وخرج من كل من المسئلتين قول الى الاخرى وقرر بعضهم النصين فهما وقطع بعضهم بعدم البطلان فهما والتخريج أصح فان قلنا لا يطل بالموت فالجنون أولى أو يطل به ففي الجنون وجهان والاعضاء كالجنون ولو تخمر العصور بعد القبض بطل الرهن بمعنى ارتفع حكمه فان عا د خلا عاد الرهن ولا بطلان قطعا في الموت أو الجنون أو الاباق بعد القبض (وليس للراهن القبض تصرف يزيل الملك) كالبيع فلا يصح (لكن في اعتاقه أقوال المهرها بنفذه) بالمهجة (من المورس ويغرم قيمته يوم عتقه) ونكون (رهنا) مكانه من غير عقد قاله الامام ولا ينفذ من العسر والثاني ينفذ مطلقا ويغرم المعسر اذا أيسر القبيحة وتعتقون رهنا والثالث لا ينفذ مطلقا (وان لم تنفذه فأنفك) الرهن ببراء أو غيره (لم ينفذ في الاصح) والثاني ينفذ زوال المانع (ولو علقه)

انه عتق في ملكه يطل به حق غيره فوجب التفصيل بين المورس وغيره كعتق التبرك وجه الثاني القياس على عتق العبد المستاجر والامة المزوجة ووجه الثالث كونه حجر على نفسه بالرهن (قول) المتن ينفذ أي بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع القبيحة (قول) المتن لم ينفذ في الاصح أي كالموت عتق المحجور عليه بالسفه ثم زال الحجر

الكبير الا كثر وزيد على ان الخلاف
مرتب لان الاستيلاء أقوى من اهل القوة
البلاد المحجور عليهم لسمه أو سببه أو
اعتاقهم (قوله) والاستيلاء قبل الخ
أي بدليل نفوذ من الضيق والجنون
هو أقوى (قول) التلم يقنع أي لا حجال
وفاء الدين من غير الارض (قوله)
ويسترد للخدمة يريد ان لا نفع عليهم
الاستعمال في تلك الحرفة (قول) ان
ولما فدت المرتن منه أن يكون التصرف
منع المرتن لكن لو صدر الايجاب من
الراهن أو لأجل نظر من حيث انه صدر
قبل الاذن وتدر في ذلك الالم وحكي
الغزالي فيها وجهين ونظرهما بمسئلة
الرجح فيها الصفة (قوله) قبل تصرف
الراهن بخلافه بعد التصرف ولو في زمن
التحيار ولورهن أو وهب ولم قبض فله
الرجوع (قوله) أي لهذا الغرض
الخريد بهذا انه لا يكتفي في الفساد أن
يقول أذنت لك في بيعه لتجمل كائنتي به
المستف لانه ليس بشرط المستكر قال
الاسنوي فيها أن قوى بذلك الشرط خسر
والا فلاه بخنا (قوله) بفساد الشرط
ايضاح هذا انه جعل التجمل في مقابلة
الاذن وشرط التجمل فاسد بتناقضه
الاذن وقال المزي في بطل الشرط ويصح
البيع كقول قال رجل بيع هذه السلعة
وكان مشرعها وقرق الاصحاب بأن مست
الوكيل لم يحصل العوض فيها مقابلة
الاذن بل في مقابلة البيع وهو صحيح
مجهول فيفسد ويستحق الوكيل المهر
المستدهر وض موجب البيع كاستيلاء

الخطبة وضوءك (قوله) اية الضمير فيرجع الى البدل

*(فصل اذ ائتم الرهن فاليد فيه للمرتهن) وجهه ذلك ان الثقة بالتوثق لا تحصل الا بذلك (قول) المتن ونصا الخ هذا التفصيل والخلاف جار في الوصية والوكالة (قوله) بحفظه ينفى جريان مثله في النص على الانفراد (قول) المتن ولومات العدل الخ قال الاسنوي وغيره وكثير حال العدل تغير حال المرتهن (قول) المتن ويقدم أي لان ذلك هو فائدة الرهن قال الامام (٣٠٢) ولا يجب الوفاء من غير الثمن ولو تبسر

واستشكله ابن عبد السلام لما في اجابة المالك الى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في استشكله أقول خصوصا اذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كما سيأتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بأنه ليس من اللاتق ان يستمر الراهن محجور عليه في العين المرهونة مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فيها فان كان المرتهن حريصا على ذلك فليفتك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه به كلام الاصحاب (قول) المتن باذن المرتهن لانه صاحب حق وذلك مالك (قول) المتن أئتم القاضى الخ لو كان الراهن غائبا ولا قاضى بالبلد باعه المرتهن بنفسه كاتظافر وكذا لو كان هناك كما لم يكن يحجز المرتهن عن البيعة (قول) المتن فالاصح انه هذا جار في بيع المجنى عليه للعبد وبيع الغرماء للتركة (قول) المتن ان باع الخ لو غاب الراهن فاذن الخ لم للمرتهن هل يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله) والثاني يصح هو مذهب الامية الثلاثة (قوله) على غير الثالث وذلك لاتقاء علة المنع على الاول ووجود علة المنع على الثالث (قوله) فلا يصح البيع على غير الثاني أي لان علة المنع على الاول والثالث موجودة (قوله) عند الحل قال الاذرعى بان ينجز التوكيل ويجعل

*(فصل اذ ائتم الرهن فاليد فيه) أي المرهون (للمرتهن ولا تزال الا لانتفاع كما سبق) ثم رد اليه ليلا كما مر وان كان العبد ممن يعمل ليلا كالحارث رد اليه نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن العبد المسلم عند كافر والحارية الحسنة عند أجنبي بالصفة الآتية فيصح الرهن في ذلك على الرابع ويجعل العبد في يد عدل والحارية عند امرأة ثقة ان لم يكن عند المرتهن زوجته أو جاريته أو نسوة يؤمن معهن الامام بالمرهونة (ولو شرط) أي الراهن والمرتهن (وضعه) أي المرهون (عند عدل جاز) وفي الروضة كأصلها في دنال وهو صادق بغير عدل وسيأتي عنهما ما يدل على جواز الوضع عنده (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به) أي ان لكل منهما الانفراد بحفظه (فذلك) ظاهر انه يتبع الشرط فيه (وان أطلقا فليس لاحدهما الانفراد) بحفظه (في الاصح) فيجعلانه في حوزتهما كما في النص على اجتماعهما والثاني يجوز الانفراد لمصلحة الاجتماع وعلى هذا ان اتفقا على كونه عند أحدهما فذلك وان تنازعا وهو ما يتقسم قسم وحفظ كل واحد منهما منصفه وان لم يتقسم حفظه هذامدة وهذامدة (ولومات العدل) الموضوع عنده (أو فسق جهلاء حيث يتفقان) أي عند عدل يتفقان عليه (وان تشاحا) فيه (وضعه) الخا كم عند عدل يراه وفي الروضة كأصلها لو كان الموضوع عنده فاسقا في الاستدعاء فزاد فسقه ونقل الى آخر يتفقان عليه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف (ويقدم المرتهن بثمنه) على سائر الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان لم يأذن قال له الخا كم تأذن أو تبرئ) هو بمعنى الامر أي ائذن في بيعه أو أبرئه كما في الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن أئتم القاضى قضاء الدين أو يبيعه فان أمر باعه الخا كم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه المرتهن باذن الراهن فالاصح انه ان باع بحضرة صح) البيع (والافلا) يصح بيعه لانه يبيعه لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور والثاني يصح مطلقا كما لو أذن له في بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لان الاذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال بعه بكذا انتفت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قال بعه واستوف حقل من ثمنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال بعه مع البيع جزما (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) عند الحل (جاز) هذا الشرط (ولا تشتط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان الاصل دوام الاذن والثاني يشترط لانه قد يريد قضاء الدين من غيره أمّا المرتهن فقال العراقيون يشترط مراجعة قطعاً فربما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يرجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل الراهن العدل قبل البيع انعزل ولو عزل المرتهن لم ينعزل وقبل ينعزل لانه يتصرف لهما ولا خلاف انه لو منع من البيع لم يبيع (فاذا باع) العدل وقبض الثمن (فالتن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه فان ادعى تلفه قبل قوله بيمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكره فالقول قوله بيمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان كان أذن له في التسليم (ولو تلف

التصرف عند الحل والاعتحاق الوكالة غير صحيح (قوله) انعزل لانه وصي له (قوله) وقبل ينعزل قال السبكي قضيه ثم ان ترفع وكالة الراهن حتى اذا عاد المرتهن واذن اخسج الى توكيل من الراهن (قول) المتن من ضمان الراهن خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا بل هو من ضمان المرتهن

(قول) المبتن رجع على العدل أى لوضع يده وقوله وان شاء على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا الى تسليم الثمن للعدل هذا غاية ما قيل فيه والأفالمطالبة له مشكلة لأنه لا يد ولا عقد ولا يضمن بالتقرير ولتلف يتلف فهل يخص الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال النسبكي (٣٠٣) الأقرب الأول (قوله) بما يتغابون به أى يتلون بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون بالشئ اليسير فلا يضر

لتساعدهم فيه (قول) المبتن وليعه هذا انما يتجه في منصوبهما اذا صرح به بالاذن في البيع الثاني والاقتصر جوا بأن الوكيل اذا رده عليه المبيع بالعيب أو فسخ البيع المشروط فيه الخيار للمشتري اصنع ان يبيع ثانيا بالاذن اللهم الا ان يقال لغرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير مختص بالمشتري (قول) المبتن على الراهن أى لقوله عليه الصلاة والسلام الظهر مرقوب بفقته اذا كان مرقوبا (قول) المبتن ويجوز ترك هذه الواو أولى (قول) المبتن لحق المرتهن يفيد ان له المطالبة (قوله) ولكن يبيع القاضى قال الامام فعلى هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحلول بيع الجميع وجعل غنمه رهننا (قول) المبتن وهو امانة خاف فيه أبو خيفة فقال يضعه بأقل الامر من قيمته والحق الذى به وقال مالك ان كان تلفه ظاهرا لم يضعه وان كان باطنا ضمن بقبضته (قول) المبتن ولا يسقط الفاء هنا أحسن من الواو (قول) المبتن وحكم الخ هذا توطئة للمسئلة بعده (قول) المبتن ولا يصدق أى لأنه قبضه لغرض نفسه ونظره فاقبله الى كونه أمنا (قوله) فعليه الحد أى خلافا لابي خيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله) فهو الخ اعتذار عن كون لو لا يصح محي الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضا بأن الجواب محذوف أى حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعلييل

عنه في يد العدل ثم استحق المهر (المبيع) فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على الراهن والقرار عليه) فيرجع العدل القارم عليه ولومات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعها فباع وتلف الثمن ثم استحق المبيع رجوع المشتري في مال الراهن ولا يضمن العدل طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن وقيل يكون طريقا كالوكيل (ولا يبيع العدل) المهر (الابن مثله حالا من نقد البلد) كالوكيل فان أخل بشئ من هذه الشروط لم يصح البيع والمراد بالنقص عن ثمن المثل النقص بما لا يتغابن به الناس فالتقص بما يتغابن به لا يضر لتساعدهم فيه (فان زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليعه) فان لم يفعل انفسخ في الاصح وعدل عن قول المحرز كالشرح قبل التفريق الى ما ذكره ليعم خيارى المجلس والشرط كما ذكره في الروضة قال فيها ولو زاد راغب بعد انقضاء الخيار فلا أثر للزيادة (ومؤنة المهر) التى بها يبقى كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة وفي معناها سقى الاشجار وهذا اذا التمار وتجهيفها ورد الآبق وأجرة مكان الحفظ (على الراهن ويجوز عليها لحق المرتهن على الصحيح) والثاني لا يجبر عند الامتناع ولكن يبيع القاضى جزأ منه فيها بحسب الحاجة (ولا يمنع الراهن من مصلحة المهر كفسد وجحامة) ومعالجة بالادوية والمراهم ولا يجبر عليهما (وهو امانة في المرتهن) لا يلزم ضمانه الا اذا تعدى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط تلفه شئ من دينه) كموث الكفيل بجامع التوثيق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالمقبوض يبيع فاسد مضمون وبهية فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المهر مبيعا له عند الحلول فسادا) أى الرهن والبيع لتأقبت الرهن وتعلق البيع (وهو) أى المهر (في هذه المسئلة) (قبل الحل) بكسر الحاء أى وقت الحلول (أمانة) وبعبده مضمون (ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه أى من غير أن يذ كر سبب التلف فان ذكره ففيه التفصيل الآتى في الوديعه كما أشار اليه الرافعي وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) الى الراهن (عند الاكثرين) وقال غيرهم يصدق بيمينه (ولو وطئ المرتهن المهر) من غير اذن الراهن (بلا شبهة فزان) فعليه الحد ويجب المهران أكرهها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه) أى الوطء (الا أن يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله لدفع الحد ويجب المهر وقوله بلا شبهة احترزه عما اذا طهراز به وأتمته فلا حد عليه ويجب المهر وقوله فزان أى فهو زان كافي المحرز جواب لو بمعنى ان مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كثير في المنهاج وغيره (وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم) مطلقا (في الاصح) لأنه قد يخفى والثاني لا يقبل الا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو في معناه وعلى القبول (فلا حد) عليه (ويجب المهران أكرهها) وفي قول حكاة في المحرز وجها لا يجب لاذن مستحقه ودفع بأن وجوبه حق الشرع فلا يؤثر فيه الاذن كما ان المفوضة تستحق المهر بالدخول ولو طأ وعته لم يجب مهر جزما (والوله حرز ييب وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صوري انقضاء الحد السابقين (ولو تلف المهر) وقبض بدله صار رهننا مكانه وجعل في يده من المرتهن أو العدل وقيل

المحذوف (قوله) مجردة عن زمان أى فلا تكون لوفى مثل ذلك الدالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك لو حرف شرط في مضى ويقبل لا يلاؤه مستقبلا لكن نقل (قوله) لأنه قد يخفى زاد غيره واذا خفي على عطاء رحمه الله فعلى غيره أولى أقول قد يشكل في هذا القياس بأن الخطأ هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطاء فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله) ولو طأ وعته لم يجب مهر جزما أى لانضمام اذنه الى مطاوعتها (قوله) وجعل في يده كذا هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردى أقول ولا ينافيه كون الخصم في البذل الراهن

(قول) المئن والخصم في البذل الراهن لونه عن اليمين ففي حلف المرتهن قولان كغرماء المفلس وقوله لم يخاصم المرتهن أي لانه غير مالك والثاني
نظر الى أنه حقا متعلما بالذمة فكان كالوحي الراهن على المرهون ثم قضية كلامه عدم مخاصمة المرتهن جزما اذا خصم الراهن ونظر فيه
الاسنوي ولو غصبت العين المؤجرة فالحكم كما هنا (قول) المئن اقتص الراهن الخ لو امتنع (٣٠٤) من الاقتصاص والعفو فلا اجبار

خلاف الابن أبي هريرة وصححه ابن أبي
عصرون والاول اختاره السبكي وبينه
(قوله) ولا يسقط ببراءة حقه أي كالمو
وهبه لغیره بغير اذن فان حقه باق نعم لو
قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط
(قول) المئن ولا يسرى أي خلاف الابن
خليفة مطلقا والمالك في الولد انما سلف
من الحديث والقياس على الكسب
والاجارة والعبد الجاني (قول) المئن
دون الرهن هو يفيد ان العبرة بحال
الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني
يقول الخ كلامه بوجه انه على هذا الثاني
يكون الحمل زهنا حتى لو انفصل بيع معها
وايس كذلك بل معناه انه مادام حملا يباع
لانه كالصفة فلو ولدت فلا يباع بل
يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في
مقابل الاظهر السابق

* (فصل جنى المرهون) * (قوله) لان
حقه الخ فلو قدم المرتهن عليه اضاع حقه
وايضا اذا قدم على حق المالك فعلى حق
المرتهن اولى (قول) المئن وان وجب
مال منه تعلم ان كون المال يثبت للسيد
على العبد هنا مغتفر لاجل حق المرتهن
ولو عني على غير مال صعب بلا اشكال
(قول) المئن وتضمنه رهن أي من غير
توقف على انشاء رهن كما سلف (قول)
المئن وقيل يصير رهنا أي لانه لا فائدة في
البيع (قوله) ومجمله أي الخلاف في
المسألتين (قوله) وأبى الراهن فعلى
هذا اذا قلنا بالمرجوح هل يصير رهنا
من وقت الجنائية أم من حين ابائه
وامتناعه فيه نظر (قوله) وفي العكس
يباع جزما أي لانه لا حق للمرتهن في العين

قبضه قيل لا يحكم بأنه مرهون لانه دين وقيل يحكم وانما يمتنع رهن الدين ابتداء قال في الروضة الثاني
أرجح وبالأول قطع المرازمة (واخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم فيه لم يخاصم المرتهن
في الاصح) وفي الروضة كاصلها حكاية الخلاف قولين واذا خصم الراهن فللمرتن حضور خصومته
لتعلق حقه بالأخذ (فلو وجب قصاص) في المرهون المتلف كالعبد (اقتص الراهن) أي له
ذلك (وفات الرهن) لفوات محله من غير بدل (فان وجب المال بعفوه) عن القصاص على مال
(أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه) لحق المرتن (ولا) يصح (إبراء المرتن الجاني) لانه ليس بمالك
ولا يسقط ببراءة حقه من الوثيقة في الاصح (ولا يسرى الرهن الى زيادته) أي المرهون (المنفصلة
كتمرو ولد) ويصح بخلاف المتصلة كسمن العبد وكبر الشجرة فيسرى الرهن اليها (فلو رهن حاملا
وحل الاجل وهي حامل بيعت) كذلك لاننا ان الحمل يعلم فكأنه رهنها ما ولا فقد رهنها والحمل
محض صفة (وان ولدته يبيع معها في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن والثاني لا يباع
معه بناء على ان الحمل لا يعلم فهو كالحدث بعد العقد (وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن
فالولد ليس برهن في الاظهر) بناء على ان الحمل يعلم ويتعذر بيعها لان استثناء الحمل متعذر ولا سبيل
الى بيعها حاملا وتوزيع الثمن على الام والحمل لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملا بناء
على ان الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة

* (فصل) * اذا (جنى المرهون) على أجنبي بالقتل (قدم المجنى عليه) لان حقه متعين
في الرقبة بخلاف حق المرتن لتعلقه بالذمة والرقبة (فان اقتص) وارث المجنى عليه (أو بيع)
المرهون (له) أي لحقه بأن أوجب الجنائية مالا أو عني على مال (بطل الرهن) فلو عاد المبيع الى
ملك الراهن لم يكن رهنا (وان جنى) المرهون (على سيده) بالقتل (فاقتص) بضم التاء منه
(بطل) الرهن (وان عني على مال) أو كانت الجنائية خطأ (لم يثبت على الصحيح) لان السيد
لا يثبت له على عبده مال (فيبقى رهنا) كما كان والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فناء الرهن
وفي الروضة كاصلها حكاية الخلاف قولين وعبر في المحرر بالاصح ومعلوم ان الجنائية على السيد
أو الاجنبي بغير القتل لا تبطل الرهن (وان قتل) المرهون (مرهونا للسيدة عند آخر فاقص)
السيد (بطل الرهنان) جميعا (وان وجب مال) بأن قتل خطأ أو عني على مال (تعلق به حق
مرتن القتل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع وتضمنه رهن وقيل يصير) نفسه (رهنا ودفن)
بأن حق المرتن في ماله لا يفي عنه وعلى الثاني ينقل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة
القاتل أو مثلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون تضمنه رهنا أو صار الجزء
رهنا على الخلاف ومجمله اذا طلب مرتن القتل لم يبيع وأبى الراهن وفي العكس يباع جزما ولو اتفقا
على عدم البيع قال الامام ليس لمرتن القاتل طلب البيع أي لانه لا فائدة في ذلك وأشار الرافعي
الى انه قد يقال له ذلك لتوقع رغبة بالزيادة وسكت عليه في الروضة (فان كانا) أي القاتل والمقتول
(مرهونين عند شخص يدين واحد نقصت الوثيقة) ولا جابر (أو يدينين) ووجب المال متعلقا
برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به الى دين القاتل (غرض) أي فائدة (نقلت) بأن يباع
القاتل ويقام غنمه رهنا مقام القاتل أو يقام نفسه مقامه رهنا على الخلاف السابق وان لم يكن غرض

(قوله) وان اتفق الدين الخ بقى ما لو اتفقا حلولا وتأجيلا واختلفا قدران كان القبل بالكثير قدره من نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة القاتل أو فوقها أو دونها لكنها فيما دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القبل وان كان مرهونا بالقليل وقيمتها مثل قيمة القاتل أو فوقها فلا ينقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد سبع منه (٣٠٥) بقدر قيمة القبل لتصير رهنا مكان القبل ويستمر الباقي بين القاتل قال وبه يظهر ان قول الروضة

اذا كانت قيمة القبل أقل وهو مرهون بأقل الدين لا ينقل اذا فائدة فيه منعقب انتهى أقول وهذه المسائل التي قبل فيها بعدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية اطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً مجزواً للنقل الزائد على مقدار الدين فواجه ذلك وينسجى ان يحمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله) أو غيرها أى كارت واعراض لكن لو تقابلا في الاعراض عاد الرهن كعاد الدين

* (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أى أصله كان قال رهنى كذا فأنكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعيينه كهذا العبد فقال بل هذا التوب أو قدر المرهون به كالفين فقال بل بألف (صدق الراهن بيمينه) وإطلاقه على المنكر بالنظر للصدق وقوله (ان كان رهن تبرع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع تحالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهم ارهناه بعدهما بمائة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فصيب المصدق رهن بخمس والبقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أى المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالأجارة والأجارة والأيداع يصديق بيمينه (في الأصح) لان الأصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني يصديق المرتهن لاتفاقهما على قبض مأذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أى قبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتهن انه قبض المرهون (وقيل لا يحلفه الا أن يذكر اقراره تأويله لا كقوله أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر تأويله لا يكون مناقضا بقوله لا قراره وأجيب بأننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لا يحلفه وان ذكر تأويله لا لانه لا يكاد يتردد عند القاضي الا عن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أى الراهن والمرتهن (جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لان الأصل عدم الجنائية وبقاء الرهن واذا بيع في الدين فلا شئ للمقر على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر لا قراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره) الجنائية صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصديق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه

في نقل الوثيقة لم تنقل فاذا كان أحد الدينين حالا والاخر مؤجلا للمرتهن التوثيق بالقاتل لدين القاتل فان كان هو الحال فالفائدة استيفاءه من ثمن القاتل في الحال أو المؤجل فقد توثق ويطلب بالحال وان اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة القبل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لها لم ينقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر من قيمة القدر قيمة القبل (ولو تلف المرهون بأفة سماوية (نطل) الرهن (وينفك) الرهن (يفسخ المرتهن) وحده أو مع الراهن (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو براءة أو حوالة أو غيرها (فان بقي منه شئ لم ينقل شئ من الرهن) أى المرهون لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بين نصفه بأخر فبرئ من أحدهما انفك قسطه) لتعدد العقد (ولو رهنه) بدن (فبرئ أحدهما) بماعليه (انفك نصيبه) لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند اثنين فبرئ من دين أحدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين

* (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أى أصله كان قال رهنى كذا فأنكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعيينه كهذا العبد فقال بل هذا التوب أو قدر المرهون به كالفين فقال بل بألف (صدق الراهن بيمينه) وإطلاقه على المنكر بالنظر للصدق وقوله (ان كان رهن تبرع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع تحالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى انهم ارهناه بعدهما بمائة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما فصيب المصدق رهن بخمس والبقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أى المرهون (فان كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق بيمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالأجارة والأجارة والأيداع يصديق بيمينه (في الأصح) لان الأصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني يصديق المرتهن لاتفاقهما على قبض مأذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أى قبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتهن انه قبض المرهون (وقيل لا يحلفه الا أن يذكر اقراره تأويله لا كقوله أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر تأويله لا يكون مناقضا بقوله لا قراره وأجيب بأننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فقبل لا يحلفه وان ذكر تأويله لا لانه لا يكاد يتردد عند القاضي الا عن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أى الراهن والمرتهن (جنى المرهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه) لان الأصل عدم الجنائية وبقاء الرهن واذا بيع في الدين فلا شئ للمقر على الراهن باقراره ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر لا قراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره) الجنائية صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصديق الراهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه

٧٧ ل ل ترك المصنف هذه المسئلة استغناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول) المتن على رسم القبالة الرسم الكفاية والقبالة الورقة أى أشهدت على الكفاية الواقعة في الوثيقة لى أخذ بعد ذلك (قوله) توجه الدعوى أى يحق من الحقون ثم انه أقرب في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقرارى به من حقيقة هذا صورة المسئلة

(قوله) والثاني الخ كان وجه جريان هذا هنا دون ما سلف اسناد الخاية الى وقت خال عن حق المرتهن ثم محمل الخلاف اذا عين المجني عليه وصدة ودعوى زوال الملك كدعوى الخيانة لكن في العتق لا يحتاج الى تصديق العبد وقول المتن قبل القبض أى سواء قال قبل الرهن أم لا (قوله) قولين هما في الاولى المعروفان بقول الغرم للحيولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد في جنابة الرقيق ويرجح في المهرين طريقة القطع تشبهاً بأن الولد لا متاع البيع فهما (قول) المتن عما شاء وقبل يقسط وجه الاول ان التعيين (٣٠٦) اليه ولم يوجد وجه الثاني عدم أولوية

أحدهما على الآخر قال الاسنوى والابراء كالاداء فمما تقدم انتهى وقضيته صحة البراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر * فرع * اذا قلنا بالتقسيم فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول * فرع * لو مات من غير تعيين قام وارثه مقامه فيما يظهر وان كان بأحد الدينين ضامن * (فصل) * من مات وعليه دين تعلق بتركته ظاهر هذا كغيره انه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والمالة في النكث (قوله) المستقلة الخ حكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاسنوى سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذلك هنا لا تأخير كما فعل المناج (قول) المتن تعلقه بالمهرين قال الاسنوى لانه أحوط للميت ادع عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جزماً بخلاف الحاقه بالخيانة فانه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع انتهى أقول ومراده ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله) في تعلق الزكاة أى بالمال الزكوى وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أى على كل من تعلق الرهن والارث وقوله فيأتي ترجيحها

والثاني لا يغرم لانه لم يقبل اقراره فكأنه لم يقتر (و) الاصح (انه يغرم الاقل من قيمة العبد وارث الخيانة) والثاني يغرم الارش بالغامبلغ (و) الاصح (انه لو نكح المرتهن ردت اليمن على المجني عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والخصومة تتجرب بينه وبين المرتهن (فاذا حلف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الخيانة) ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهننا لان اليمن المردودة كالبينة أو كالقرار بأنه كان جائياً في الابتدأ فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف انه وجهان في الثالثة وترجح القطع بالاول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع المهرين فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الاصل استمرار الرهن والثاني يصدق الراهن لانه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الاذن (ومن عليه ألقان بأحدهما رهن فأدى ألفاً وقال أدتبه عن ألف الرهن صدق بيمينه) على المستحق القائل انه أدى عن الالف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في انقضاء لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية ادائه (وان لم ينو شيئاً جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقبل يقسط) عليهما

* (فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته) قطعاً المستقلة الى الوارث على الصحيح الآتي (تعلقه بالمهرين وفي قول كتعلق الارش بالجاني) لانه ثبت من غير اختيار المالك (فعلى الاظهر) الاول (يستوى الدين المستغرق وغيره) في رهن التركة به فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الاصح) على قياس الدينون والرهن والثاني قال ان كان الدين أقل من التركة نفذ تصرف الوارث الى أن لا يبقى الا قدر الدين لأن الحجر في مال كثير بشئ حقير بعيد قال في الروضة في المسئلة وسواء علم الوارث بالدين أم لا لان ما تعلق بحقوق الآدميين لا يختلف به وحكي في المطلب الخلاف على قول تعلق الارش وذكروا مثله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها فيأتي ترجيحها فيخالف المبرج على الارش المبرج على الرهن فقوله فعلى الاظهر الى آخره صحيح (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر فظهر دين برذم بيع يعيب) أكل البائع ثمنه (فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه) لانه كان جائزاً له ظاهراً (لكن ان لم يقض الدين فسخ) التصرف ليصل المستحق الى حقه وقيل لا يفسخ بل يطالب الوارث بالدين ويجعل كالفاضل ومقابل الاصح يتبين فساد التصرف الحاقاً لما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سببه (ولا خلاف ان للوارث امسالك عين التركة وقضاء الدين من ماله) نعم لو كان الدين أكثر من التركة فقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها المتوفعز يادعوا رغب أوجب الوارث

أى بالنسبة لتعلق الارش لان المبرج هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كما سلف والغرض من ذلك كاه دفع ما قيل الصواب ان يقول في المناج فعلى القولين ولا يقول على الاظهر أى الاولى هذا اولك ان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها ان يقول بمثله هنا لان الزكاة مؤاساة ورق وفيها ضرب من العبادة لتوقعها على التبة فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالخالف الاعتراض (قول) المتن ولا خلاف الخ أى لان الوارث خطيئة المورث فله الذى له (قوله) نعم لو كان الخ هذا بشكل على تعاقب الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله) أوجب الوارث أى فصديق عليه انه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الخ

(قول) المتن والصحيح ان تعلق الدين بالخ وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك المبتلوجب ان يرثها من أصله أو عتق من آثاره قبيل وفاته الدين دون من مات بعد الميث وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقا منع والا فلا يمنع مطلقا (قوله) والثاني الخ قضيته ان وجود اللوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه (٣٠٧) فان كان كذلك وجب فرضه في الايصاء المشايخ (قوله) وعلى الثاني يتعلق الخ لانها باقية على ملك الميث

* (كتاب التفليس) *

هو كما قال الماوردي والسندنيحي والحاملي في الشرع حجر الحاكم على الديون بالشروط الآتية (قوله) وفي الشرع من لا يبي الخ قال الاسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلوسا ثم كنى به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يبي خرج من لا مال له (قوله) ويجوز ان يقال هذا أعم من الأول (قوله) واذا حجر خرج به ماله أو فليس ولم يحجر عليه فانه لا يتحل بلا خلاف (قول) المستحل محل المؤجل في حلول المؤجل بالحنون قولان قال النووي والمشهور الحلول قال الاسنوي وفيه نظر قال وعليه يمتنع الشراء به بالمؤجل (قول) المتن بغير طلب أي لانه لمصلحة الغرماء والمفلس وهم ناظرون لانفسهم (قوله) والثاني يقول أي وأيضا فالخرية والرشد ينافيان الحجر وانما ارتكبت عند سؤال الغرماء للضرورة (قول) المتن في قول يوقف عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ ظاهر احوالا بخلاف المريض (قول) المتن يوقف تصرفه أي كالمرضى لكن المريض ينفذ حالاً ظاهر او قوله والا لعل لو كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الاضعف فلا نصف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الهبة كتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض الاخر فالآخر وقرئ ابن الرفعة بفرق

في الاصح لان الظاهر انما لا تزيد على القيمة (والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) لانه ليس في الارث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أورش وذلك لا يمنع الملك في الموهون والعبد الخاني والثاني استند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فقدم الدين على الميراث وأجيب بأن تقدمه عليه لقسمته لا يقتضي أن يكون مانعاً عنه وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كأصلها في أو آخر الشفعة فيه خلاف مذكور في موضعه وكأنه أشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبني على ان تعلق الدين لا يمنع الارث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا وعلى الأول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث قال (فلا يتعلق) أي الدين (بزوائد التركة كالسكب والتناج) لانها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً لأصلها

* (كتاب التفليس) *

قال في الصحاح فلسه القاضي تفليساً نادى عليه انه أفلس وقد أفلس الرجل صار مفلساً انتهى والمفلس في العرف من لا مال له وفي الشرع من لا يبي ماله بدنه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه ديون حالة زائدة على ماله يحجر عليه) في ماله (بسؤال الغرماء) وفي المحرر والشرح يجوز للحاكم الحجر عليه وفي أصل الروضة يحجر عليه القاضي وزاد ما يجب على الحاكم الحجر صرح به القاضي أبو الطيب وأصحاب الحاوي والشامل والبسيط وآخرون من أصحابنا وان قول كثيرين منهم فللقاضي الحجر ليس مرادهم انه مخير فيه أي بل انه جائز بعد امتناعه قبيل الافلاس وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روى الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه وفي النهاية انه كان بسؤال الغرماء (ولا يحجر بالمؤجل) لانه لا مطالبة في الحال (واذا حجر بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) والثاني يحل بالحجر كالوقت بجماع تعلق الدين بالمال وفرق الأول بخبر الدقة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسواً ينق من كسبه فلا حجر وان لم يكن كسواً وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) والثاني يحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتسكين من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الحجر (ودينه قدر يحجر به) بأن زاد على ماله (حجر والا) أي وان لم يزد الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب بل يعمهم نعم لو كانت الديون لمحجور عليهم بصبا أو جنون أو سفه حجر القاضي عليه من غير طلب لمصلحةهم ولا يحجر لدين الغائبين لانه لا يستوفى ما لهم في الذمم (ويحجر بطالب المفاس في الاصح) لان فيه غرضاً ظاهراً والثاني يقول الحق لهم في ذلك قال الرازي روى ان الحجر على معاذ كان بالتماس منه (فاذا حجر عليه) بطلب أو دونه (تعلق حق الغرماء به) حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استجباً (على حجره) أي المفلس (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو عتق في قول يوقف تصرفه) المذكور (فان فصل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة

مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان انه الى آخره ايضا حقه ما قل في المطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذلك وقف محض وهذا وقف تبين وكان مأخوذاً بحجر المفاس انما تناول القدر المزاحم للديون

(قول) المتن والأظهر بطلانه أى كارهن (قول) المتن فلو باع ماله أو شيئاً منه وقوله بدينهم خرج به البيع ببعضه أو بعين فانه باطل قطعاً لعدم تضمينه ارتفاع الحجر ثم صورة مسألة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وبيعهم بلفظ واحد فان باع مراً ثياباً بطلان واضح وان باع معاودينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع بشن واحد فيطل والى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتى والكلام حيث يصح البيع لولم يكن حجر (قوله) والثانى قال الاصل الحجر لا يجاب منه قبل موافقتهم ففيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول) المتن ويصح نكاحه كذا يصح استنحافه بالنسب (قوله) زوجته خرج به ماله لو كان المخالع أجنبياً أو الزوجة وهما مفلسان فانه لا يصح منهما الا فى الذمة (قول) المتن وجب قبل الحجر أى وان لم يكن لازماً (قول) المتن قال الماوردى هما مبنيان على ان هذا الحجر حجر مرض أو سفة وفيه قولان أى (٣٠٨) أظهرهما الاقول (قوله) كما يقبل

في حقهم الخ وكما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يحلف لأن رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة ونحوها فاقترام ذلك به لاخر ثم ادعى من عليه الحلف انه يتناول ذلك مثلاً بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يحلف المقر لأن رجوعه لا يقبل (قوله) والثانى لا يقبل على هذا تباع العين في الدين فلو كانت وديعة فهل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأذن في البيع محل نظر (قول) المتن لم يقبل وجهه في الاطلاق التزويل على المعاملة لأنها أقل المراتب (قول) المتن وله ان يرد بالعيب يؤخذ منه عدم الاجبار على الرد وقوله بالعيب خرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقاً ثم علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول) المتن ما كان اشتراء فضيته عدم رد ما اشتراء في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والامساك معاً في مسألة الكتاب فحل نظر (قول) المتن والاصح انه ليس لبائعه هذه المسئلة كان محلها عند ذكرا لتصرف في الذمة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على نخط واحد

أو ابراء (نفذ والاغيا) أى بان انه كان نافذاً أولاً غيا (والأظهر بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه (فلو باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير اذن القاضى (بطل) البيع (في الاصح) لأن الحجر ثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثانى قال الاصل عدمه وهما مفترعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع لولم يكن حجر وبأذن القاضى يصح (فلو باع سلباً) طعاماً أو غيره (أو اشترى) شيئاً بشن (في الذمة) فالصحح صحتة وثبت (المبيع والتمن) (في ذمته) والثانى لا يصح للحجر عليه كالفقيه وفي الروضة كأصلها حكاية الثانى قولاً شاذاً (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصاصه واسقاطه) أى القصاص من اضافة المصدر الى مفعوله (ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو اتلاف (فالأظهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزماً والثانى لا يقبل في حقهم لاحتمال المواطأة ودفع بأنها خلاف الظاهر (وان أسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقاً) أى لم يقبده بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يراحمهم المقر له (وان قال عن جنانية قبل في الاصح) فيراحمهم المجنى عليه والثانى لا يقبل كما لو قال عن معاملة وان أطلق وجوبه قال الرافعى قياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالوأسنده الى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهراً تعذر مراجعة المقر وان أمكنت فينبغى أن يراجع لانه يقبل اقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراء ان كانت الغبطة في الرد) فان كانت الغبطة في ابقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن لم يكن له الرد لما فيه من تفويت مال بغير عوض (والاصح تعذر الحجر الى ما حدث بعده بالاصطياد والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما تقدم والثانى لا يتعدى الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أى المفلس في الذمة (ان يفسخ) ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك (والثانى له ذلك مطلقاً) والثالث لا مطلقاً وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يراحم الغرماء بالتمن) لانه حدث برضاء والثانى يراحمهم به لانه في مقابلة ملك جديد زاده المال

* (فصل في اصدار القاضى) استحباباً (بعد الحجر) على المفلس (بيعه ماله وقسمه) أى قسم ثمنه (بين الغرماء) لئلا يطول زمن الحجر ولا يفرط في الاستعجال لئلا يطمع فيه بشن بخس (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساداً) لئلا يضيع (ثم الحيوان) لحاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك

وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كى يدخله الخلاف (قوله) والثانى له ذلك علته عدم الوصول الى الثمن (قوله) وهو (ثم) مقصر خصوصاً والحجر يشتر (قول) المتن وانه اذا لم يمكن التعلق حذف له اختصاراً (قوله) بأن علم الحال ينبغى أن يكون مثله ماله جهل وأجاز (قوله) والثانى يراحمهم به ظاهره في جميع المال * (فصل في اصدار القاضى) * يبيع ماله لابدين ثبوت الملك في بيع القاضى خلافاً للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا واعلم ان السبكي قال قد فصلت عن هذه المسئلة فتوصلت على أحدهما الا كفاء بالبد (قول) المتن وقسمه لو كان مكاناً قد قدم دين المعاملة ثم الارض ثم النجوم (قول) المتن ثم الحيوان استثنى بعضهم المدر

(قول) المتن قسمه بين الى آخره أى لتبرأ منه الذمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلوعكس جاز قاله الرافعي (قوله) يشترأى فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم (قول) المتن فظهر غريم المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجناية حادثة أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثة (٣٠٩) بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الحجر لا ينفلك الا بفلك القاضي (قوله) ويستأنف لاسها

صدرت على غير الوجه الجائز شرعا كذا علوه وهو يفيد ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها زواج وذهل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول) المتن فكدن يظهر قيل الكاف مستند ركة وقد أشار الشارح الى الجواب (قوله) الى رغبة الناس الخ هذا التعليق يقتضي ان الفلوس لو باع باذن الحاكم كان الحكم كذلك (قوله) فكان التقديم من مصالح الحجر أى كأجرة الكمال (قول) المتن وينفق دليله اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله) على الفلوس لك أن تقول هو داخل في عبارة الكتاب لانه يجب عليه نفقة نفسه (قوله) بقول الشافعي الخ قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فان أهل اليسار يتفاوتون انتهى واعلم ان اليسار المتغير في نفقة القريب غير اليسار المتغير في نفقة الزوجة فالأول ان يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجها فلقد اراد على الكسب الواسع معسر في الزوجة موسر في الأول والمسكن والخدام يساعان في نفقة القريب ولا يساعان في نفقة الزوجة الى غير ذلك (قول) المتن ويساع مسكنه الخ قال الاسنوي لان تخصيصهما بالكراء أسهل فان يسر والافعل كافة المسلمين (قول) المتن وعمامة ذكر المحتر بديلها المندبل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافعي يطلقون

(ثم المنقول ثم العقار) لان الأول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (وليع بحضرة الفلوس) أو وكيله (وغرمائه) لانه أطيب للقلوب (كل شئ في سوقه) لان طالبيه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والآخر في هذين للاستحباب (بشئ مثله حالاً من نقد البلد) الآخر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس النقود لم يرض الغريم الا بجنس حقه اشترى) له (وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتراض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره وقد تقدم جواز السلم في النقد في كتابه (ولا يسلم ميعا قبل قبض ثمنه) احتياطاً لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الغرماء الآن يعسر) قسمه (اقلته فيؤخر ليجتمع) فان أبا التناخير في النهاية اطلاق القول بأنه يجيبهم قال الرافعي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكفون) عند القسمة (بينه بأن لا غريم غيرهم) لان الحجر يشتر ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصه) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) وتستأنف فعلى الأول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرة وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذوه وعلى الثاني بستردهما القاضي ما أخذاه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقاً والتمن) المقبوض (تالف فكدن) أى قبل التمن اللازم كدين (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الغرماء من غير تنقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق شئ باعه الحاكم) والتمن المقبوض تالف كفي الروضة وأصلها (قدم المشتري بالتمن) أى بمثله (وفي قول يخص الغرماء) به كسائر الديون ودفع بأنه يؤدي الى رغبة الناس عن شراء مال الفلوس فكان التقديم من مصالح الحجر (وينفق) الحاكم على المفاصم (وعلى من عليه نفقته) من الزوجات والاقارب (حتى يقسم ماله) منه لانه موسر مالم يزل ماله وكذلك يكسوه منه بالمعروف وفي معنى الزوجات أمهات الاولاد (الا أن يستغنى بكسب) فلا ينفق عليهم ولا يكسوههم ويصرف كسبه الى ذلك وظاهره ان لم يف به كمل والنفقة على الزوجات قال الامام نفقة المعسرين والرواي نفقة الموسرين قال الرافعي وهذا قياس الباب والامسا أنفق على الاقارب قال في الروضة يرجح قول الامام بقول الشافعي في المختصر أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم من نفقة وكسوة ثم قال فها عن البيان وتسلم اليه النفقة يوماً يوماً (ويساع مسكنه وخادمه في الأصح وان احتاج الى خادم لزماته ومنصبه) أى لو اخدمتهما والثاني يبقيان له حاجته اذا كانا لاثنين به دون النفسين والثالث يبق المسكن فقط (ويترك له دست ثوب يليق به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب) أى مداس (وزاد في الشتاء جبة) ويترك لعياله من الثوب كما يترك له ويساع بالبدن والخصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الاقلام فوق ما يليق به وردناه الى اللات ولو كان يلبس دون اللات فغيره لم يزد عليه وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويترك قوت يوم القسمة) له (ومن عليه نفقته) لانه موسر في أوله قال الغزالي وسكنى ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد القسمة أن

٧٨ ل بل المندبل على العمامة فهذا اقتصر المنهاج عليها (قوله) مكعب سمي به لانه دون الكعبين (قوله) ويترك لعياله قضيته ان عبارة المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع من أن ضميره عليه عائد على من في قوله السابق على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول) المتن قوت يوم القسمة انما نص عليه لان بعضه متأخر فلم يشمله ماصراً (قول) المتن وليس عليه الخ وقال القرافي عليه ان عصى بسببه وعللوا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل الا برذال الظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه للقصاص لانهم اعصية متجددة قاله في الخادم

(قول) المتن والاصح الخ قال الاسنوي كلامهم في هذه المسئلة لاسيما نصرهم بالايجاز الى فناء الدين صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان ماله معها زائد على دينه (قوله) ذكر الغزالي هذا اتخاذا له جوابا لسؤال هل تؤثر باجرة معجلة مع ان القدر ينقص بسبب التججيل (قول) المتن فعليه البيئته أى فتشبه في الاولى بالاعسار وفي الثانية تكفي شهادتها لتلف المال ثم فيها (٣١٠) اشكال وهو ان المال قد وجد وقسم

فينبغي ان تصور بما اذا كان حال المعاملة يزيد على ما وجد والا فلا يكف البيئته * فرع * البيئته الشاهدة بتلف المال لا يجب معها عين (قوله) لان الظاهر اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد الحجر وقسمة المال قال السبكي فيجبه هنا ان يقبل قوله بلا عين الا ان عرف له مال غير الذى قسم سابق عليه (قول) المتن في الحال الخ أى خلافا لابي حنيفة حيث قال لا يقبل ذلك من اختياره بالحبس والظاهر انه لا يختص ذلك بمن عهد له مال (قوله) وقبل ثلاثة أى الحديث في ذلك (قول) المتن واذا ثبت اعساره الخ له أن يخلف غريمه انه لا يعلم اعساره واذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لذلك أوجب الا أن يظهر للقاضي نفيه وكذا صاحب الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار له أن يخلفه كل يوم بشرطه المذكور انه استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاده

* فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس * أى بسبب افلاسه والمبيع باق عنده (قوله) أى للبائع (فسخ المبيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم اذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بهما من الغرماء واه مسلم وللبخارى نحوه ولا فسخ قبل الحجر (والاصح ان خياره) أى الفسخ (على الفور) كخيار العيب بجماع دفع الضرر والثاني على التراخي كخيار الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة أيام (و) الاصح (انه لا يحصل الفسخ بالوطء) للامة (والاعتاق والمبيع) كما لا يحصل بها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل به في زمن الخيار من البائع وظاهر انه يحصل بفسخ البيع أو رفقته أو نقضه ولا يفتقر الى اذن الحاكم في الاصح (وله) أى للشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاضات) التى (كالبيع) وهى المحضة منها القرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم قرضا أو رأس مال سلم حال أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدراهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا أجره دارا باجرة حال لم يقبضها

يكتسب أو يوجر نفسه لبقية الدين) قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة حكم بانظاره ولم يأمره بالكسب (والاصح وجوب اجارة أم ولده والارض الموقوفة عليه) لبقية الدين لان المنفعة كالعين فيصرف بدلها للدين والثاني يقول المنفعة لا تعد مالا حاصلا وعلى الاول يؤثر ما ذكر مرة بعد أخرى الى أن يقضى الدين قال الرافعي وقضية هذا ادامة الحجر الى قضاء الدين وهو كالمتباعد زاد في الروضة ذكر الغزالي في الفتاوى انه يحجر على اجارة الوقف مالم يظهر تفاوت بسبب تججيل الاجرة الى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة (واذا ادعى) المدين (انه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر وفان لزمه الدين في معاملة مال ككسره أو فرض فعليه البيئته) كما لو ادعى هلاك المال (والا) أى وان لزمه الدين في غير معاملة (فيصدق بيئته في الاصح) لان الاصل العدم والثاني لا يصدق الا بيئته لان الظاهر من حال الحر انه يملك شيئا والثالث ان لزمه الدين باختياره كاصداق والضمان لم يصدق الا بيئته وان لزمه لا باختياره كارش الحناية وغرامة المتلف صدق بيئته والفرق ان الظاهر انه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه (وتقبل بيئته الاعسار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهو اثنا عشر وقيل ثلاثة (خبرة بالطنه) أى المعسر بطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة فان الاموال تخفى فان عرف القاضي ان الشاهد بهذه الصفة فذاك والا فله اعتماد قوله انه بهذه الصفة قاله في النهاية (وليقل هو معسر ولا يعمض النسي كقوله لا يملك شيئا) بل يقبده كقوله لا يملك الا قوت يومه وشباب بدنه (واذا ثبت اعساره) عند القاضي (لم يجز حسبه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) للآية نعم للغريم تخليفه ويجب بطلبه قيل ومع سكوته أيضا فيكون من آداب القاضي (والغريب العاجز عن بيئته الاعسار يوكل القاضي به من يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لئلا يتخذ في الحبس وفي الروضة كأصلها تصدير الكلام بلفظ ينبغي أن يوكل قال في الكفاية وهو ذا أبداه الامام ثقة نفسه

* فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس * أى بسبب افلاسه والمبيع باق عنده (قوله) أى للبائع (فسخ المبيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم اذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بهما من الغرماء واه مسلم وللبخارى نحوه ولا فسخ قبل الحجر (والاصح ان خياره) أى الفسخ (على الفور) كخيار العيب بجماع دفع الضرر والثاني على التراخي كخيار الرجوع في الهبة للولد وعن القاضي الحسين لا يمتنع تأقيته بثلاثة أيام (و) الاصح (انه لا يحصل الفسخ بالوطء) للامة (والاعتاق والمبيع) كما لا يحصل بها في الهبة للولد والثاني يحصل بواحد منها كما يحصل به في زمن الخيار من البائع وظاهر انه يحصل بفسخ البيع أو رفقته أو نقضه ولا يفتقر الى اذن الحاكم في الاصح (وله) أى للشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاضات) التى (كالبيع) وهى المحضة منها القرض والسلم والاجارة فاذا سلمه دراهم قرضا أو رأس مال سلم حال أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدراهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ واذا أجره دارا باجرة حال لم يقبضها

وواقفنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلسا من غير حجر (قوله) والثاني على التراخي قال الماوردي عليه تمتد الى أن يقدم حتى القاضي على بيعه (قول) المتن والاعتاق ولو أنفقه البائع فالتقاسم كما قال الاذرى أن يغرم البدل ويضارب بالثمن (قول) المتن كالبيع مما يقبده هذا التشبيه اشتراط ان تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي (قوله) بأجرة جالة أما الالهة الموجهة في كل شهر فلا ينصه وورد ذلك فيها اذ قيل مضى الشهر الاجرة مؤجلة وبعدة فانت المنفعة

(قوله) حتى حجر عليه الملوحجر على المؤجر في نظر ان كانت اجارة عين فلا يفسخ للمستأجر اذ مده وسلم منافع كذلك والافه الفسخ اذا كانت الاجرة باقية
(قوله) وكذا بعده على وجه الخ واخرا الحاوى الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السبكي رجع على الاصح (قول) المتن وان
يتعذر لو حدث مال باسطا دوا يمكن (٣١١) الوفاء به مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول) المتن بالافلاس

خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن
فلا يفسخ ان جوزنا الاستبدال عن الثمن
واستشكل لما في الاعتياض من مخالفة
المقصود (قول) المتن ونقد ملك أى ولو
قالوا من مالنا لوجود المنفعة وان تخلف
التعليل الثاني (قول) المتن وكون
المبيع باقيا هذا القيد لو حذف كان
الكلام منتظما فذكره لافادة ان الزائل
العائد هنا كالذى لم يعد وهو الاصح في
الروضة لكن ربح الاسنوى خلافه
كالزبالة عيب والصدان (قول) المتن
التزويج أى لانه لا يمنع المبيع ثم هذا من
جملة العيوب فيغنى عنه ما يأتى (قوله)
والايحرم الخ استشكل بجواز استرداد
العبد المسلم بالفلس اذا كان بائعا كافر
(قول) المتن أخذه ناقصا واضارب أى
كان ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع
في يد البائع قبل القبض (قول) المتن
رجع في الحديد وجهه ان الافلاس
سبب يعود به الكل فيعود به البعض
كالفرقة قبل الدخول (قوله) لحديث
منه فان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو
أسوة الغرماء (قوله) ولولم يفسد شيء الخ
لو كان المبيع عينين مثلا وهما باقيان وقد
قبض بعض الثمن فانه يوزع عليهما وليس
له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع
في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما
(قول) المتن فاز البائع بها لان الفسخ
كالعقد ولو ثبت الحب أقرخ البيض
رجع أيضا (قول) المتن أخذه مع أمه
وذلائق مال المفلس مبيع كله (قوله)
في هذه الحالة راجع لقوله وان لم يذلها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا اذ لا وجود
للمنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة فاذا خالها أو صالحه عن دم العمد على عوض حال لم يقبض
حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو الدم ودليل الشق الاول حديث الشيخين من أدرك ماله
بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أى للرجوع في المبيع (شروط منها كون
الثمن حالا) في الاصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صحيحه في الشرح الصغير وليس في الروضة
والكبير تصحيح (وان يتعذر حصوله) أى الثمن (بالافلاس) أى بسببه (فلو) اتقى الافلاس
بأن (امتنع من دفع الثمن مع ساره أو هرب) عطف على امتنع (فلا يفسخ في الاصح) لا مكان
الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فنادر لا عبرة به والثاني له الفسخ كافي المفلس بجماع تعذر الوصول
الى حقه حالا مع توقعه مالا (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ (لا تقسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ)
لما في التقديم من المنفعة وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع
باقيا في ملك المشتري فلو تلف) ملكه تلف أو بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد)
أو استوله الامة (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أحدهما في الروضة لا رجوع
استصحابا لحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والاجارة فبأخذه
مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق كناية أو رهن وان لا يحرم البائع والمبيع
صيد (ولو تعيب بأفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصا أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع
فله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذى استحققه المشتري مثاله قيمته سليما مائة ومعيها
تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كآفة في الاصح) والثاني وقطع به بعضهم انها كناية
الأجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو التوأمين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب
بمحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن
رجع في الجديد) على ما يأتى سيانه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بيباقي الثمن)
ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أى نصف الباقي (بنصف باقى الثمن
ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم
لا يرجع بل يضارب بيباقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسى ولولم يفسد شيء من
المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الحديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه
رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن ونعلم صنعة فاز البائع
بها) فيرجع فيها مع الاصل (والمنفصلة كالثمرة والولد) الحادئين بعد البيع (للمشتري ويرجع
البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل) بالعجمة (البائع قيمته أخذه مع أمه مولا) أى وان لم
يذلها (فساغان وتصرف اليه محصة الام) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب
(ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أى حاملا عند البيع دون الرجوع
بأن انفصل الولد قبله (فلا يصح تعذر الرجوع الى الولد) وجهه في الاولى بأن الحمل تابع في البيع
فكذلك في الرجوع ومقابله قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الام فقط قال الجويني قبل

(قوله) بعد الوضع وحكمة التفريق ماصحة (قوله) وهذه المسئلة ان أراد الطريقة القا طعة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله ولو حدثت الثمرة الخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكان وجه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستنار والظهور ثم الحامل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتعدي الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على انه يجوز ان يكون مراد الشارح الاعتراض على (٣١٤) المؤلف والله دز الالام الغزالي حيث

قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال انتهى فانما تفيد طريق القطع في الاولى وطريق القطع في الثانية ولهذا قال الراهي رحمه الله هو تعبير حسن مطرد في المسئلتين (قوله) وليس له الخ لان الغرض الوصول الى المبيع وقد حصل له (قوله) وجب ارشه أي سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده (قوله) يضارب البائع به الضمير فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية الحفر ووجب ارشه (قول) المتكلم يحبروا لانه وضع بحق (قول) المتكلم له الخ أي بخلاف الزرع فانه يرجع وينبغي الى أو ان الحصاد لان له أمدا ينتظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله ويتلك عبارة الشرحين والروضة على أن يتلك وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الاتيان به في صيغة الرجوع أم يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل يصبر عليه بعد ذلك اذا لم يقبل أو يتنقض الرجوع أو يتبين بطلانه محصل نظر (قوله) لما سألني أي له المجموع دون ككل على انفراد لما سألني في قوله والاطهر انه الخ هذا غاية ما ظهر لي في فهمه وأما تعليل ثبوت التملك فقد عمل بأن أموال المفسد غير مبقاة وكذا عملوا القلع وغرامة ارش النقص (قول) المتكلم وله أن يقلعه الخ هو قسم يتلك كما ينسبه الشارح رحمه الله (قوله) والثاني له ذلك قال الاسنوي لكن لا يحبر على البيع معهم بخلاف الصبغ (قوله)

الوضع والصيد لاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الاول ظاهر كلام الاكثرين الى آخره وبني التعدي في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابلته على مقابلته ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (واستنار التبريكاه) بكسر الكاف وهو أوعية الطلوع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع (قريب من استنار الجنين وانفصاله) فاذا كانت الثمرة على النخل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة فهي كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدي الرجوع اليها على الراجح (و) هي (أولى بتعدي الرجوع) اليها من الحمل لانها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي غير مؤثرة عند الرجوع رجع فيها على الراجح لما تقدم في نظير ذلك من الحمل وقبل لا يرجع فيها قطعاً وهذه المسئلة لا تتناولها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة غير مؤثرة عند البيع والرجوع رجع فيها جزماً ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي عند الرجوع مؤثرة فهي للمشتري (ولو غرس الارض) المشتراة (أوبني) فيها ثم حجر عليه قبل اداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريعها) من الغراس والبناء (فعلاوا وأخذها البائع) برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس والبناء ليملكهما مع الارض واذا قلعوا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدثت في الارض نقص بالقلع وجب ارشه من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهديب انه يقدم به لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يحبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الارض (ويتلك البناء والغراس بقيته) أي له مجموع الامرين لماسيأتي (وله) بدل تلك ما ذكر (ان يقلعه ويغرم ارش نفسه والاطهر انه ليس له ان يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بالارض فيحصل له الضرر والرجوع انما ثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كما لو صبغ المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل اداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويبقى للمفلس ثمر بكامعه بالصبغ وفرق الاول بأن الصبغ كالصفة التابعة للثوب وعلى الاول يضارب البائع بالثمن أو يعود الى بدل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة ارش النقص (ولو كان المبيع) له (خطة فخطها بمثلها أو دونها) ثم حجر عليه (قله) أي للبائع بعد النسخ (أخذ قدر المبيع من الخلوط) ويكون في الدون مساحبة قصه كنقص العيب (أو) خطها (بأجود فلا رجوع في الخلوط في الاظهر) حذرا من ضرر المفلس ويضارب البائع بالثمن والثاني له الرجوع ويساعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة (ولو طحنها) أي الخطة المبيعة له (أو قصر الثوب) المبيع له ثم حجر عليه (فان لم تزد القيمة) بالطن أو القصارة (رجع) البائع في ذلك (ولا شيء للمفلس) فيه وان نقصت فلا شيء للبائع معه (وان زادت فالاطهر انه يساع والمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) مثاله القيمة خمسة وبلغت بمافعل ستة فلمفلس سدس الثمن والثاني لا شركة للمفلس في ذلك كافي ضمن الدابة بلفظه وفرق الاول بأن الطحن أو القصارة منسوب اليه بخلاف السمن فهو محض صنع الله تعالى فان العلف يوجد كثيرا ولا يحصل السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (بصبغه) ثم حجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة

أو يعود أي فالامتناع أولا يسلط العود لو أراد (قول) المتكلم فلا رجوع في الخلوط أي لو كان الخليط قليلا جدا فان كان الكثير الصبغ للبائع فالوجه القطع بتمكنه من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه بنبه عليه الامام (قوله) وان نقصت فلا شيء الخ بحث ابن الرفعة تخرجه على ان تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالذلل المضمون (قول) السمن يساع أي ان أرادوا والا فللبائع أيضا أن يأخذها ويغرم الزائد

(قول) المتزاع لا مع الح وهو مبني على أن عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على أنه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الاستنوي * فرع * لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فكذلك طلب قلع الشجر من الأرض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة ارش النقص قال ابن كجب لهم ذلك (قوله) من جهة الضمير فيه راجع (٣١٣) لقوله في الثوب (قوله) وقيل لاشئ له انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف

أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما أثلاثا فيما إذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لأجل قياسه فوز البائع بالزيادة لأن الغرض أن الثوب والصبغ له نعم أن يرجع في الثوب فقط وضارب ثمن الصبغ بخمسة هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله) وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي لكن يؤخذ مما سبأه آخر الباب أن له أن يرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ ويكون للمفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ أن له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله) بقدر قيمة الصبغ ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار إلى أخذه مما يأتي عن الروضة (قوله) والزيادة لهما الخ قياس ما تقدم أن يقول والزيادة لصاحب الثوب كالصين أولهما نسبة ما لهما (قوله) فيكون شريكا أي بشرط أن لا تزيد القيمة على قيمتهما معا والافاز زيادة للمفلس

* (باب الحجر) *

(قوله) كولاية النكاح والإصاء الأولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله) وغيرها أي كالأسلام وسواء

كانت الأقوال له أم عليه ووجه سلب الولايات احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الأقوال عدم صحة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع إذ لا يلزم من الامتناع السلب

الصبغ) كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبغ) فباع الثوب ويكون الثمن بينهما اثلاثا وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو نقول يشتركان فيها بالاثلاث لتعذر التمييز وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لأنه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله فباع وللبيع أربعة أخماس الثمن وللمفلس خمسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني أنها للبائع كالصين فيكون له ثلاثة أرباع الثمن وللمفلس ربعه والثالث أنها تنقص عليهما فيكون للبائع ثلثا الثمن وللمفلس ثلثه وإن لم تزد القيمة بالصبغ شيئا رجع البائع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغ به ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فهما) أي في الثوب بصبغه (الأن لا تريد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهة بخلاف ما إذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فهما فإن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزيادة عليها وقبل لاشئ له وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذما تقدم في القسامة (ولو اشترى من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغ به ثم حجر عليه وأراد البائع أن الرجوع (فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقدا) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجده فيرجع فيه ولا شيء له إن نقصت قيمته أخذما تقدم في القسامة (وإن زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحترق لهما الرجوع ويشتركان فيه (وإن زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما) أي للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لاشئ له والزيادة لهما بنسبة ما لهما ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبه ثم حجر عليه فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة وإذا شارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما أنه إن شاء فنجس به ولا شيء لغيره وإن شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي انتهى ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيختار بانه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

* (باب الحجر) *

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للمرهن) في العين المرهونة (والمريض للورثة) في غير الثالث (والعبد لسيدته والمرتب للمسلمين) أي لحقهم (ولهما أبواب) تقدم بعضها ويأتي باقيها (ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبذر) بالجملة وسيأتي تفسيره (فبالمجنون تسلب الولايات واعتبار الأقوال) كولاية النكاح والإصاء والاتباع وأقوال المعاملات وغيرها أمّا الأفعال فيعتبر الاتلاف منها دون غيره كالهدي (ويرتفع) أي حجر المجنون (بالأفاقة) التامة

٧٩ ل ج دليل المحرم في النكاح (قوله) أي حجر المجنون دفع لما يوهمه ظاهر المتن من أن القضاء مشلا يعود بارتفاع الجنون

(قول) المتن وجهر الصبي الخ قال بعض الاصحاب ببلوغه ولم يتعرض للترشد قال الرافعي وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالجنس وكذا التنذير وأحكامهما متغايرة لأن بعض أقوال السفيه معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث أن الصبا مظنة لتبذير قال ولا ينافيه اختصاص الصبي بالغناء أقواله انتهى وبالجملة فعبارة المصنف أن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي (قول) المتن ببلوغه رشيد الآب واستلوا التامى (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر الخ هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحد في الثالثة

بلا نزاع (قول) المتن في الأصح هما منفرعان على أن أنبات الكافر أمانة أما إذا قلنا أنه بلوغ فالامر هنا كذلك (قوله) ويجوز النظر وقبل مجتمع وسبيله أن يحسن من فوق حائل (قول) المتن وتزيد المرأة هو يفيدك أن ما سلف من الأنبات وغيره عام في الذكور والإناث كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله) لكن لا يتيقن الولد الخ هذا قد يشكك عليه قولهم الحمل يعلم والجواب عدم الاكتفاء في هذا الشأن (قوله) فإذا وضعت حكمنا بحصول الخ من فوائد هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك المدة (قول) المتن فلا يفعل محرما الخ هذا تفسير الرشد في الدين (قول) المتن ولا يبدل الخ هذا تفسير الرشد في المال (قول) المتن بأن يضيع المال الخ ومن يشع على نفسه جذا مع اليسار لا يجز عليه على الأصح وعلى مقابله عقوده نافذة والجهر عليه في أمر الانفاق (قوله) ووجوه الخير من عطف العام على بعض أفراد (قوله) قال ان بلغ الى آخره أي فانيوهمه كلام المصنف من جريان الخلاف في الطارئ والمقارن ليس مرادا (قوله) معتضدا يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ (قوله) في المال كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخير وملازمة الطاعات وانما تعرض للمال

من الجنون (وجهر الصبي يرتفع ببلوغه رشيدا أو البلوغ) يحصل (بإستكمال خمس عشرة سنة) قرية (أو خروج المتى وقت أمه كانه استكمال تسع سنين) للاستقراء وفي الأول حديث ابن عمر عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني وراآني بلغت ر واه ابن حبان وأصله في الصحيحين وفي الثاني قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا والحلم الاحتلام وهو بخروج المتى (ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر) أي أنه أمانة عليه (لا المسلم في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال كنت من سبي قرينة فكنوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عانتني فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر شعر خشن يحتاج في إزالته الى حلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استعمل نبات العانة بالمعالجة فدفع للعجز ونشوقا للولايات بخلاف الكافر فإنه يفضي به الى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة ويجوز النظر الى منبت عانة من احتجنا الى معرفة بلوغه بها للضرورة (وتزيد المرأة) على ما ذكر من السن وخروج المتى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وجبلا) لأنه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد الا بالوضع فإذا وضعت حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وشئ (والرشد صلاح الدين والمال) كما فسر بذلك في قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا (فلا يفعل محرما يطل العدلة) من كبرية أو اصرار على صغيرة (ولا يبدل بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) وهو ما لا يحتفل غالبا كما سيأتي في الوكالة واليسير كبيع ما يساوي عشرة بنسعة (أو رمية في بحر أو انفاقه في محرم) وظاهرا أن المراد جنس المال (والأصح ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير) لأن المال يتخذ ليتنفع به ويلتذوا الثاني في المطاعم والملابس قال انه تبذير عادة والثاني في وجوه الخير قال ان بلغ الصبي مفرط في الانفاق فيها فهو مبدل وان عرض له ذلك بعد البلوغ مقتصدا فلا (ويختبر رشدا الصبي) في المال (ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء) على الخلاف الآتي فيهما (والما كسة فيهما) أي النقص عما طلب البائع والزيادة على ما أعطى المشتري أي طلبها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام بها والمحترف) بالرفع (بما يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الطهي عن الهرة ونحوها) كالغارة كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكررا لاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقته) أي وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الأول الأصح) بالرفع (انه لا يصح عقده بل يتحقق في المما كسة فإذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح

فقط لأنه يتوقف على اعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي لاختبر بخلاف أمر الدين (قوله) على الخلاف الآتي الخ انما قال عقده على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعه وشراؤه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله) بالرفع لاجل قوله بحرفته (قول) المتن وقته قبل البلوغ لقوله تعالى واستلوا التامى واليتم قبل البلوغ وقوله وقبل بعده الخ قضيته ان محل الخلاف اذا أريد الاختبار بالتجارة ثم اذا قلنا بالوجه الثاني قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد

(قول) المتن دام الحجر أي مفهوم قوله تعالى فان آتسّم منهم رشدا والمراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذي كان فانه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفة (قول) المتن وان بلغ رشدا مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشدا (قول) المتن وأعطى ماله أشار الى مذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة اذا ارشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تنسج من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر عجوزا (قول) المتن فلو بذر بعد ذلك الخ خلا فالابي خيفة لنا آية ولا تؤتوا السفهاء أموالكم أي أموالهم بدليل باقي الآية فرع * تقبل شهادة الحسية في السفة (قوله) من أحد قياسا على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يصير بعضها (قوله) والثاني يحجر عليه أي اذا رأى الخا كم ذلك (قول) المتن ولا يصح الخ أي لان تصح ذلك يؤدي الى ابطال معنى الحجر (٣١٥) (قول) المتن ولا شراء ولو بغبطة ولو في الذمة ولولزمه كفارة يمين أو ظهار صام

كالمعسر بخلاف كفارة يمين فان وليه يعتق من مال السفينة وانما منه وعاصمة الشراء في الذمة ليطالب به بعد الرشدا بخلاف نظيره من العبد لان الحجر هنا لحق السقية وهناك لحق السيد (قول) المتن والاعتاق أي ولو كناية (قول) المتن وهبه أي منه قوله هو قيدي في الجميع يعني ليس راجعا للنكاح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون خرم أو لا ينسج التصرف المالي ثم حكى فيه الخلاف وان يكون ذكرا التصرف المالي مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه ان المرة الاولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى ان مقابله لافرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول) المتن لا التصرف المالي الخ كما في الاذن للسبي والثاني قاس على النكاح وصححه الامام والغزالي وابن الرفعة وللولى اجبار السبي والسفيه على الكسب (قوله) فالا هو ض فيه الخ هو وارد على الملاق حكاية الخلاف ويحاج بأن مفهوم الاصح ليس عاملا منه ما فيه وجه ومنه ما ليس

عقده للصاحبة (فلو بلغ غير رشيد) لا اختلال صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشدا انقضت الحجر) عنه (بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط فلت القاضي) لان الرشدا يحتاج الى نظر واجتهاد وينقل على هذا أيضا بفتاى الاب أو الجند وفي الوصي والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أي حجر القاضي فقط وقيل والاب والجند أيضا وفي المطلب والوصي (وقيل يعود الحجر بلاعادة) من أحد أي يعود بنفس التذير (ولو فسخ لم يحجر عليه في الاصح) لان الاولين لم يحجروا على الفسقة والثاني يحجر عليه كالموذر وفرق الاول بأن التذير يتحقق به نصيب المال بخلاف الفسق فقد يصان معه المال ولا يجي على الثاني الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أي سوء تصرف (طرا فولية القاضي وقيل وولي في الصغر) أي الاب والجند والخلاف والتصح في الروضة وأصلها على الوجه المذهب الى عود الحجر بنفس التذير وفيهما على انه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وولي (ولو طرا الجنون فولية وولي في الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التصحين ان السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة ونكاح بغير اذن وولي) هو قيدي في الجميع وسيأتي مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف الماخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان) في الحال (ولا بعد فلتا الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) لتقصيره في البص من حاله (ويصح باذن الولي نكاحه) على ماسيأتي بسطه في كتاب النكاح (لا التصرف المالي في الاصح) والثاني يصح اذا قدر الولي العوض فالا عوض فيه كالا اعتاق والهبة لا يصح خرمها (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسنده الى ما (قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال) أو جناية توجب المال (في الاظهر) والثاني استند الى انه لو أنشأ الاتلاف ضمن فاذا أقر به يقبل ثم مارد من اقراره لا يؤاخذ به بعد فلتا الحجر (ويصح) اقراره (بالجند والقصاص) فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالعبد اذا أقرها وهما مبنيان على انه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قبل فهنا أولى والراجح في العبد انه لا يثبت المال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض الى وليه (وظهاره) وايلأوه (ونسفيه النسب) لما ولدته وزوجته (بلعان) واستلحاقه النسب وينفق على الولد المستحق من بيت المال (وحكمه في العباد كالرشيد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لانه تصرف مالي (واذا أحرم

فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت اذا كان السفينة وكلاهما وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن (قول) المتن ولا يصح اقراره الخ كذلك لا يصح اقراره بدين في يده (قول) المتن وكذا باتلاف المال الخ أي قياسا على دين المعاملة (قوله) على الصحيح انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم الذمة الظاهر الثاني (قول) المتن بلعان قيد مستدرك لان النفي يجوز وان لم يلائمه كالسيد بنى ولدا منه بالخلف ولا لعان في حقه (قول) المتن في العباد هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول) المتن واذا أحرم هم مالزمه فيه من الكفارات ان كان مخيرا فبالصوم وان كان من سببه فعل

(قوله) قبيل الحجر أما بعده فكذلك ان سلكا بالتذوّر مسلك واجب الشرع والافكا لتطوع ونسبه السبكي على انه اذا صرح في الذمة نذره للقرب المالية فلا ينتج اخراجه الا بعد فلك الحجر وقولنا المالية تخرج الحج فتأمل (قول) المتن ثقة اللام مستندة لان أعطى بنعدي بنفسه (قول) المتن وان أحرم تطوع أى في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم به ومن ثم تعلم ان احرامه ابتداء لا يتوقف على الاذن بخلاف الصبي (قول) المتن فللولى منعه قضيته المنع من السفر بنفسه (قول) المتن ويتحمل بالصوم (٣١٦) لو كان الاحصار في حج فرض تحمل بالمال

(قوله) يبقى في الذمة أى في ذمة المحصر (فصل ولى الصبي أبوه أى بالاجماع) (قوله) ان لم يكن جدّ لوصى الاب في حياة الجدّ ثم مات الجد قبل موت الاب فالتمه الصحة (قوله) وهل يحتاج الحج قال السبكي لو فسق في زمن خيار البيع فاظهار عدم انفساخه ويقوم غيره من الاولياء مقامه (قول) المتن ولا تلى الام أى قياسا على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفها كالصبي في سائر ما تقدم ومن ثم تعلم ان الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله) والثاني تلى بل أغرب القاضي فحكى عن الاصطخري تقدمها على الجدّ ثم اذا قلنا لها ولا يهمل ثبت لا بوليها وجهان وهل يكتفى فيها في العدالة الظاهرة كالأب (قوله) أى الطوب الخ قال في البيان والحجر أولى من آجر (قوله) بدل يشير بهذا الى ان المنع من اللبن والحص لا فرق فيه بين اجتماعهما واقتراحهما (قوله) وهو يجدي ينبغي أن يكتفى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالى (قول) المتن واذا باع لواجب بآجر بأجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من الغنية للذرعى فرع يجوز أن يدفعه قرضا ولا يأذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل (قوله) لانه أمين في حق ولده هذا مسلم وان كان ينبغي تقييده بأن

يجوز فرض) أصلى أو منذور قبل الحجر (أعطى الولي كفايته ثقة ينفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه لنفق عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر ان الحكم كذلك اذا أراد السفر للاحرام وان العمرة كالحج فيما ذكر (وان أحرم بتطوع) من حج أو عمره (وزادت مؤنة سفره) لاتمام النسك (على نفقته المعهودة فللولى منعه) من الاتمام (والمذهب انه كحصر فيتحمل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني انه كالفاد للزاد والراحلة لا يتحمل الابتلاء البيت (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (ويتحمل بالصوم ان قلنا لدم الاحصار بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح ان لدم الاحصار بدلا ونسابة بالصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا بد له يبقى في الذمة قال في المطلب ويظهر ان يبقى في ذمة السفيه أيضا (فصل ولى الصبي أبوه ثم جدّه) لايه (ثم وصهما) أى وصى الاب ان لم يكن جدّ ووصى الجد (ثم القاضي) أو من نصبه وسماى في كتاب الوصايا ان من شرط الموصى العدالة وفي الروضة هنا وهل يحتاج الحكم الى ثبوت عدالة الاب والجدّ ثبوت ولا يتهمهما وجهان وينبغي أن يكون الرابع الاكتفاء بالعدالة الظاهرة انتهى (ولا تلى الام في الأصح) والثاني تلى بعد الاب والجدّ وتسدم على وصهما (ويتصرف الولي بالمصلحة) فيشتري له العقار وهو أولى من التجارة (ويبنى دوره بالطين والآجر) أى الطوب المحرق (لا اللبن) أى الطوب الذى لم يحرق بدل الآجر لقلّة بقائه (والحص) أى الجبس بدل الطين لكثرة مؤنته (ولا يبيع عقاره الحاجة) كنفقة وكسوة بان لم تف غلته بهما (أو غبطة ظاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يجدي مثله ببعض ذلك الثمن (وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) التى رآها (واذا باع نسيئة) وظاهر انه بزيادة على النقد (أشهد) عليه (وارتحن به) رهنا وافيافان لم يفعل ضمن قاله الجمهور وحكى الامام في حجة البيع اذا لم يرتحن والمشتري ملى وجهين وقال الاصع الصحة قال الرافعى ويشبه أن يذهب القائل بالصحة الى انه لا يضمن ويجوز اعمد اعلى ذمة الملى واذا باع مال ولده لنفسه نسيئة لا يحتاج الى رهن لانه أمين في حق ولده (وبأخذله بالشفعة أو بترك بحسب المصلحة) التى رآها في ذلك (ويترك ماله وينفق عليه) ويكسوه (بالمعروف) وينفق على قريبه بالطلب (فان ادعى بعد بلوغه على الاب والجدّ بيعا لماله (بلا مصلحة صدقا باليمين) لانهما غير متهمين لو فور شفتهم (وان ادعاه على الوصى والامين) أى منصوب القاضي (صدق هو بينهما) لانهما في حقهما وقيل في غير العقارهما المصدقان والفرق عسرا لاشهاد في كل قليل وكثير يباع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولى وولى لابن العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولي كهسى على الولي

(باب الصلح) *

هو قسمان

يكون مليا وان يشهد خوف الموت (قوله) لانهما الى آخره قضية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت وصية

(باب الصلح) * هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ما سبق والاموال قال السبكي المزاحمة تارة تقع في الاملاك وتارة في المشتراكات وحينئذ فيفصل تارة بالصلح وتارة يظهر حق أحدهما والباب معتود لذلك

(قول) المتن فان جرى على غير المدعاة أى غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسيأتى قسمه في قوله ولو لمصالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة الكتاب على غير العين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين انتهى وسيدكره الشارح (قول) المتن فهو بيع ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والاجارة والهبة والاراء فلا ولا ان صلح المعاوضة والاخير ان صلح الخطيطة قال الاسنوى وزاد الراهي في الشرح صلح العارية (قوله) وجريان التحالف والتوقف (٣١٧) على شرط القطع في الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك * فرع * أنلف له ثوبا قيمته

عشرة لم يجر أن يصالحه على خمسة عشر لانه ربا (قول) المتن فاجارة لصدق حدها عليه (قوله) بلفظ الهبة كان صورته أن يقول وهبت نصفها وصالحتك على الباقي (قول) المتن فلا يصح بطلانه لو نوباه البيع مع ثم مأخذ الخلاف النظر الى المعنى واللفظ (قوله) يمنع ذلك أى ويقول هو بيع أو اجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر انه سلم أى سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح (قول) المتن على عين قال الاسنوى كأنها تصحفت عن غير فاته الصواب بدليل التقسيم الآتى الى عين ودين (قول) المتن صح أى سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله) فان كانا ربويين كأنه زاده تيمنا للاقسام والافاق قسم عدم الربوية وهو لا يشمله (قوله) قبضه الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله) فيه الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله) فهو ابراء الخ نظرنا الى هذا مع الذى قبله يفيد أن الصلح عن الدين يتقسم أيضا الى صلح معاوضة و صلح خطيطة (قوله) ويصح بلفظ البراء قال الاسنوى كان يقول أبراءك من كذا وأعط الباقي أو أبراءك من كذا وصالحتك على الباقي فاذا قال ذلك برئ من غير قبول (قوله) على خمسمائة أى فى الذمة أما المعنة فكذلك عند الراهي وعاله بأنه استيعا وخالف الامام وعاله بأنه معاوضة فيكون ربا

هو قسمان (أ) أحدهما يجرى بين المتداعين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على غير المدعاة كان ادعى عليه دارا أو حصه منها فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه) أى البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه) فى المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (فى علة الربا) واشترط التساوى فى معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) فى دار مشلازمة معلومة (فاجارة) لمحل المنفعة بالعين المدعاة (ثبت أحكامها) أى الاجارة فى ذلك (أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فثبت أحكامها) أى الهبة فى ذلك من الايجاب والقبول والاذن فى القبض ومضى زمن امكانه فيصح العقد بلفظ الهبة لبعض المتروك (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن (والاصح صحة بلفظ الصلح) كما حلت من الدار على نصفها والثانى قال الصلح يتضمن المعاوضة ولا عوض هنا للمتروك والاول قال وجدت خاصية لفظ الصلح وهى سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا) وأجابه (فلا يصح بطلانه) لان لفظ الصلح لا يطلق الا اذا سبقت خصومة والثانى يمنع ذلك ويصح العقد * تمة * لو صالح من عين على دين ذهب أو فضة فظاهر انه بيع أو عبد أو ثوب مثلا موصوف بصفة السلم فظاهر انه سلم وسكت الشيخان عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين) غير دين السلم (على عين صح فان توافقا فى علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض فى المجلس) حذر من الربا (والا) أى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه فى علة الربا كالصلح عن فضة بحنطة أو ثوب (فان كان العوض عن ما يشترط قبضه فى المجلس فى الاصح) كالمواضع ثوب ابراهيم فى الذمة لا يشترط قبض الثوب فى المجلس والثانى يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر فى المجلس كراس مال السلم (أو) كان العوض (دينا) اشتراط تعيينه فى المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفى قبضه) فى المجلس (الوجهان) أحدهما الا يشترط فان كانا ربويين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صح أخذ المما تقدم وتقبض بقبض محلها ويشترط قبضه فى المجلس ان اشترط القبض فيه فى العين تخريجاً عليه (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ البراء والخط ونحوهما) كالاسقاط نحو أبراءك من خمسمائة من الالف الذى لى عليك أو حططتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط فى ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح فى الاصح) نحو صالحتك عن الالف الذى لى عليك على خمسمائة والخلاف كالاخلاف فى الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه مما تقدم ويشترط فى ذلك القبول فى الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره فى الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كالف (أو عكس) أى من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح

٨٠ ل ل (قول) المتن فى الاصح مدرك النظر الى اللفظ والمعنى * فرع * لو عقده هنا بلفظ الهبة فظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لان هبة الدين ابراء

(قول) المتن فان عجل الخ هي مسئلة مستقلة أعني ليس التعجيل صادرا عن مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على طعن الزوم فانه لا يصح التعجيل كما قاله ابن الرفعة (قول) المتن الصلح على الانكار خالفنا فيه الاثمة الثلاثة وتسلأ اثمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع مالا يملكه ويشترى المدعى عليه مائلا وبالقياص على الموصالغ عن خلع أو وصية أو كابة مع الانكار ولانه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز ذلك كالف الاذى لانه كل مال باطل ولا للاعفاء من المين لما ذكرنا اندعوى والمين لا يقابلان بالمال ولانه محترم للحلال ان كان المدعى صادقا لبحرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل للعرايم ان كان كاذبا بأخذه مالا يستحقه (قوله) حكمهما واحد أي وهو البطلان (٣١٨) ويكون صورة مسئلة الكتاب

انه أنه يكر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على هذا التصوير ينبغي أي يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذي أخذه هذا البعض الذي أخذها فانه ما بعد الصلح قد اتفقا على ان كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أصالة الاستحقاق والآخري زعم طريق الهبة (قوله) للتوافق الخ عبارة السبكي قال القفال يصح ويجعل المدعى واهبا للنصف ان كان صادقا وهو باله ان كان كاذبا ولا يبالي بالاختلاف في ذلك انتهى والجواب عن ذلك ان القول قول المدافع وهو أعني المدافع يقول انما بذلت النصف لدفع الاذى حتى لا يرغنى الى القاضى ولا يقيم على شهادة زور والبدل هكذا باطل (قوله) لم يصح جزما أي لان اراد الهبة على ما في الذمة باطل ولك أن تقول المدعى مبرئ لا واهب (قول) المتن لم يصح في الاصح عليه الرافعي بأن فيه معنى المعاوضة وهي لا تصح مع الانكار واعترض عليه بنظيره عند الاقرار فانه جعله استيفاء خلافا للامام (قوله) ملكي مثله يعني بخلاف أجرني

فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعدم من الدائن والمدين (فان عجل) المدين (المؤجل مع الاداء) وسقط الاجل (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة) لان الحاق الاجل وعدلا يلزم بخلاف اسقاط بعض المدين (ولو عكس) أي صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا) الصلح لانه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الترك (النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس المدعى) وفي الروضة كأصلها على غير المدعى كل يدعى عليه دارا فيذكر ثم تصالحا على ثوب أو دين انتهى وكان نسخة المصنف من المحررين بالنون فغير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهاهنا مسئلتان حكمهما واحد (وكذا ان جرى) الصلح (على بعضه) أي المدعى كنصف الدار ي بطل (في الاصح) والثاني يصح لتوافق على استحقاق البعض وان كان المدعى دينار تصالحا على بعضه فان تصالحا عن الف على خمسة مائة في الذمة لم يصح جزما أو خمسة مائة معينة لم يصح في الاصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح) والثاني اقرارا لضمنه الاعتراف بالملك كما لو قال ملكني ودفع باحتمال أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الاعتراف صالحا انكار (القسم الثاني) من الصلح (يجري بين المدعى وأجنبي) في العين (فان قال وكان المدعى عليه في الصلح) عن المدعى (وهو مترك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كنصف المدعى أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعى ملكا للمدعى عليه (ولو صالح) الاجنبي (لنفسه) بعين ماله أو دين في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعى عليه مقر بالمدعى (صح) الصلح للاجنبي (وكانه اشتراه) بلفظ الشراء (وان كان) المدعى عليه (منكرا) وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره (ولو صالح لنفسه بعده) أو عشرة في ذمته مثلا بأخذ المدعى من المدعى عليه (فهو شراء مغصوب فيفارق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعندها) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكرا وفي الروضة كأصلها وأنا أعلم صدق وصالح لنفسه أو للمدعى عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعى بالملك ولو كان المدعى دينار وقال الاجنبي للمدعى ي ملكي المدعى عليه بمصالحته على نصف المدعى أو على هذا الثوب من ماله فصالح بذلك صح للموكل ولو صالح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو بائع دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه

(فصل الطريق النافذ) * بالمجعة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للفعول قال السبكي ولو زعم بعد ذلك انه وقف عليه معت دعواه وبيته ان اعتذر وان قلنا بانفع في نظيره من المراجعة والمعتمد في المراجعة القبول (قول) المتن صح أي لان من يدعى وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم ان كان صادقا والافه وكصرف فضولي (قوله) ولو كان المدعى ديناهو قسم قول الشارع في العين (قوله) أو حالة الانكار الخ أي مع قوله مبطل في انكاره (قوله) على الاظهر اعترض بأن شرط القول بعينه اعتراف المدين وهو نامنكر فينبغي أن يصح جزما وقد يجاب بأنه وان أنكر المدعى جاز أن لا يقتر لا جنبي وحينئذ تعتبر قدرته على الانتزاع * (فصل الطريق النافذ الخ) * والطريق يذكر ويؤثر ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص وقوله ولا يشرع الخ داخل فيما قبله ذكره لينفي عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عيرة بالضرر وعدمه بل ان نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز الا باذن الامام

(قول) المستقيم يقال ضرب ضرباً أو ضرباً ضرباً (قوله) أما الذي فيمنع أفنى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذنا من التعليل هنا (قوله) وانما يتبع القرار كالحمل مع الائم (قوله) وما لا يضرب أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضرب فلا يجوز بعوض ولا غيره (قوله) كالمرو نظيراً ومثال (قوله) ويحرم أن يبنى يري أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لانه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بجن الطين ونحوه محاربه العادة ولو جمع الطين الذي يتحصل في الشارع وضربه لينا جازيعة (قوله) أي مسطبة قال الجوهري الذكة والذكان ما يقعد عليه (٣١٩) (قول) المستقيم أهله على ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لانه من الاباحات

المستفادة من قرائن الاحوال كالمرو في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً وتوقف فيه الاسنوى اذا كان هناك محجور عليه لان الاباحة بمنفعة منه ومن وليه * فرع * الظاهر ان لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كانه أن يؤجر الجماعة فان البغوى في قنواه صريح بجواز ايجارها لجماعة وصريح بجوازها حماما فاقضى ان الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعامله ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريد يسهل الى هذا اجواز جعلها مسجد او لاجار لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالاجار يملكه بنقله بالعارية فليأمل (قوله) يحرم الصلح هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله) وهي تؤنث اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤنثا وفي غيره من الضمائر مذكرا

(بما يضرب المارة) في مرورهم فيه لانه حق لهم (ولا يشترط) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا سابط) أي سقية على حائطين هو بينهما (يضربهم) أي كل من الجناح والسابط (بل يشترط ارتفاعه) أي كل منهما يجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحتها) المارة (متصبا) قال الماوردي وعمل رأسه الحولة العالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الاصحاب (وان كان يمر الفرسان والقوافل فليرفع به بحيث يمر تحتها الحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق الحمل لانه قد يتفق ذلك أما الذي فيمنع من اخراج الجناح في شارع المسلمين لانه كاعلأبناؤه على بناء المسلم أو بالغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراع الجناح) بشئ وان صالح عليه الامام ولم يضرب المارة لان الهواء لا يفرد بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضرب في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كالمرو (و) يحرم (أن يبنى في الطريق ذكة) بفتح الدال أي مسطبة (أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضرب) المارة (جاز) كالجناح وفرق الاول بأن شغل المكان بما ذكره من الطرق وقد تزدحم المارة فيصططكون به (وغير النافذ يحرم الاشراع) للجناح (اليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الاشراع (لبعض أهله في الاصح الارض الباقين) تضربوا به أم لا لاختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم ان لم يتضرروا به لان كلامهم له الارتفاق بقراره فكذا به وانه كالشارع وعلى الوجهين يحرم الصلح على اشراعه بحال لما تقدم (وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقة جداره) من غير نفوذ باب اليه (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكورة وهي تؤنث وتذكر (لكلهم أم يخص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لانه محل تردده (وجهان أحدهما الثاني) والاول قال ربما احتاجوا الى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الاثقال عند الادخال والاخراج (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) الارضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولهم بعد الفتح رضاهم الرجوع متى شاؤوا (وله فتحه اذا سمره) بالتخفيف (في الاصح) لان له رفع جميع الجدار بفضه أولى والثاني قال الباب يشعر بشئ حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو افقه (ومن له فيه باب ففتح) أي أراد فتح (آخر ابعده من رأس الدرب) من الاول (فليس شركائه منه) من بابه بعد الاول جزموا من بابه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشركة في الجناح وسواء سئل الاول أم لا أخذنا من الاطلاق مع التفصيل في قوله (فان كان أقرب الى رأسه ولم يستد

(قول) المستقيم أي لكل منهم (قول) المتين الدرب هو عربي وقيل مغرب ومعناه الاصل الطريق الضيق في الجبل (قول) المتن وجهان الخ قال الاذرى يجب أن يكون محله ما في سكة أحييت كذلك وتركوا لها طريقاً ما لو كانت ساحة كبيرة واقسموها وبني كل من سهمه داراً وتركوا لها ممراً أو بني مالك الساحة فهادوا وتركوا لها طريقاً ما انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن تكون كالاولى (قوله) ومن بابه قبله من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كما في الروضة عن الامام * فرع * لو كان له في السكة قطعة أرض جازان بينها دورا وفتح لكل دار بابا

(قوله) كما تقدم ينبغي أن يقال أن من بابه بعد الحادث جزاؤه من بابه قبله على أحد الوجهين (قوله) لأن زيادة الباب الخ استشكل هذا التعليل بأنه في السكة المذكورة أن يجعل داره حماماً أو خاناً مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صريح بذلك إلا ما وبالبغوى في الفتاوى ولو وقف داره مسجداً صرح السبكي بقاءه عن الاحتجاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فإنه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر وينع عند الضرر وروى رضا (قوله) بفتح الفوقانية لأن الدار مؤنثة (قوله) ويريد فيها استحقاق المعطوف على قوله يثبت له (قوله) أما إذا قصد اتساع ملكه إلى آخره هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله) وإن أطلقوا الخ هذا بخلاف ما لو صالح على إجراء الماء من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تمليكاً لأن الدرب لا يراد إلا (٣٢٠) للاستطراق فكان اثباته فيه تمليكاً

بخلاف سطح الدار يراد لغير إجراء الماء (قول) المثل الكؤات هو جمع قلة عند سيويه فلو عجز جميع التكسير كان أولى كالكؤاء بالكسر مع المذو وعندهما كان له لو عبر في مسألة الجدوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله) والقديم عكس ذلك حتى لو احتاج إلى ثقب الجدار ليضع رأس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضاً وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الإخبار أيضاً خلاف ما توهمه عبارة الكتاب * فرع * وضع طرف الرف ليس كالجدوع * فرع * لو كان ذسياً هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفاً أو مسجداً فانظر ما حكمه (قوله) في جداره تمته ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عها معرضين والله لا رمين بها بين أكافكم (قوله) وعورض الخ فيه نظر فإنه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا اتبع أحدكم على ملى فليتبسع قال صرف الأمر عن الوجوب القياس انتهى فان صحح القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز

الباب القديم فكذلك) أى لشركائه منعه كما تقدم لأن زيادة الباب تورث زيادة رحمة الناس ووقوف الدواب فيتضررون به (وإن سده فلا منع) لأنه نقص حقه (ومن له داران تقفحان) بفتح الفوقانية قوله (إلى دربين مسدودين أو) درب (مسدود وشارع ففتح باباً) أى أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الأصح) لأنه تصرف مصادف للملك والثاني يقول فتحه ثبت له من كل درب من الثلاثة تميزاً إلى الدار التي ليست به ويريد فيها استحقاقه من الاتساع ومحل الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراق قال الرافعي مع سداب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صرح به الاحتجاب قالوا ولو أراد رفع الخائط بينهما وجعلهما داراً واحدة ويترك بينهما على حالهما جاز قطعاً انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا يمنع أى قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال ص) قال في التتمه ثم إن قدر وامتد فهو واجارة وإن أطلقوا أو شرطوا التمسك فهو بيع جزء شائع من الدرب له ونزله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك (فتح الكؤات) في جداره للاستضاء قبل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شبكاً مكانه والكؤة بفتح الكاف طاقعة (والجدار بين المالكين) لئلا ينقسم (فدخيل) أى يفرد (به أحدهما) ويكون سائر الآخر (وقد يشتركان فيه) فالتخصيص به أحدهما (ليس للآخر وضع الجدوع) بالمعجزة أى الخشب (عليه في الجديد ولا يجبر المالك) له أن امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخان لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره أى الأول وخشبة روى بالافراد منقوياً ولا أكثر بالجمع مضافاً وعورض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس ورواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديد بالوضع (بلا عوض فهو أجرة له الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخيره بين أن يبقيه) أى الموضوع المبني عليه (باجرة أو يقطع) ذلك (ويغرم ارش نقصه) كالأجر أرضاً للنساء (وقيل فائدة طلب الاجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فإن الجدوع إذا رفعت أطرافها لم تستمسك على الجدار الباقي ومقابل الأصح لا رجوع له أصلاً لأن مثل هذه الاعارة يراد بها التأيد كالأجرة لدفن ميت (ولورضى بوضع الجدوع والبناء عليها بعوض فان أجر رأس الجدار للنساء فهو واجارة) تصح من غير تقدير مدة وتنبأ بالاجرة (وإن قال بعتقه للنساء عليه أو بعت حق البناء عليه فالأصح أن هذا العقد فيه شوب بيع وشوب (اجارة) لأنه عقد

أن نقول به هنا صرف النهي عن التحريم القياس فليأمل (قوله) إلا ما أعطاه عن طيب نفس أى تحمل الأول على الاستحباب لقوة على الروايات المعارضة وكثرتها قاله الرافعي وفيه نظر (قول) المتن فلورضى الخ قال الاستنوى هو وما بعده تفرع على الجديد انتهى ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتي وإن قال بعتقه الخ (قوله) كالأجر أرضاً أى لسكن هناك خاصة أخرى وهي التملك بالقيمة قال الرافعي لآتي هنا لأن الأرض لها قوة الاستبعا بخلاف الجدار (قوله) لم يستمسك أى فقد تعدى أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول) المتن ولورضى بوضع الجدوع الخ هو من تفرع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشك كل بما لو أسلمت المرأة ولم يتجدد من يعلمها الفاتحة إلا واحداً فأصدها تعليلها فإنه يصح لأننا نقول الوجوب لآتي المرأة أولاً بخلاف هذا فإن الوجوب على الجار لصاحب الجدوع (قوله) يصح من غير تقدير مدة الخ أى فكان ذلك في معنى النكاح (قول) المتن فيه شوب بيع الخ أى جوز ذلك لحاجة التأيد في الحقوق المذكورة

(قول) المتن محال لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقي خصال العارية في المسئلة السابقة قاله الاستنوي ومما دخل في الحال المنفعة ان يريد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن (قول) المتن ولو انهدم الجدار الخ منه تعلم ان العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاستنوي اذا كان ايجارا مؤقتا بلقطه تخريجهم على الخلاف في الفسخ بانهدام الدار قال السبكي في الحالة الاولى وانما لم يفسخ بالهدم وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق (٣٢١) بخلاف الدار المنهدمة مثلا فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول) المتن فلم يشترى

اعادة البناء وكذا ينبغي لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله) والوجه الثاني والثالث صيغة تنقزع ماسلف على الاول خاصة وصريح السبكي بخلافه اي هذا العقد قال الرافعي وهو مشكل (قوله) يملك به مواضع رؤس الجذوع بخلافه على الاول (قول) المتن ولو اذن الخ قال الاستنوي عبرا بالاذن لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المتقدمة تجري هنا فاني بعبارة تشمل ذلك * فرع * باع شخص علودا فان شرط عدم البناء صاع أو البناء صاع أو جواز البناء هنا لان الهواء حق لصاحب السفلى والمسألة فيها وجهان (قول) المتن يتبدل يقال وتبدل وتدو كوسم بسم وسما (قول) المتن بلا اذن أي بخلافه بلا اذن لكن لا يجوز اخذ عوض على فتح الكوة لانه يكون في نظير الضوء والهواء (قوله) لا يستعمل أحد الشريكين بالاتفاق وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها فلا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله) أحد الشريكين ظاهره ان في الاجنبي له المنع (قوله) والقديم له ذلك الخ صحيحه في الشامل والخائر وأفتى به الشاشي وابن الصلاح (قوله) والقديم يريد القديم بلزوم العمارة (قول) المتن فلا خرم منعه قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال في المطلب

على منفعة تتأبد فثوب البيع من حيث التأيد (فاذا بنى فليس لملك الجدار نقضه بحال) أي لا يجازي ولا منع اعطاء ارض نفسه لانه مستحق الدوام بعقد لازم (ولو انهدم الجدار) بعد بناء المشتري (فاعادة ملكه فلم يشترى اعادة البناء) بتلك الآلات وبمثلها والوجه الثاني ان هذا العقد يبيع يملك به مواضع رؤس الجذوع والثالث انه اجارة مؤبدة للعمارة (وسواء كان الاذن) في البناء (بعوض أو بغيره) يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمك الجدران) بفتح السين أي ارتفاعها (وكيفيةها) ككونها منضدة أو خالية الاجواف (وكيفية السقف المحمول عليها) ككونه خشبا أو ازا جاء عقد لان الغرض يختلف بذلك (ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر سمكه وكيفية لان الارض تعمل كل شئ (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن) من الآخر (في الجديد) والقديم له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتدفيه وتدا) بكسر التاء فهما (او يفتح) فيه (كوة بلا اذن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق (وله أن يستد اليه ويستد اليه) (متاعا لا يضر) وهذا القيد زائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبي) أيضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه في امتاعه وجهان أحدهما في الروضة لا يمتنع (وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد) لتضرره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة للملك عن التعطيل (فان أراد) الطالب (اعادة منهدم باله لنفسه) لم يمنع ويكون المعاد ملكه فيضع عليه ماشاء ويتقضى اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حقا في الحمل عليه قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا يتقضى وأغرم لك حصتي) أي نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كابتداء العمارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا خرم منعه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونوا على اعادته بنقضه عادم مشتركا كما كان) فلو شرطوا زيادة لاحدهما لم يصح لانه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن في ذلك (زيادة جاز) وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا مصور فيما اذا شرط له سدس النقص في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل ويحوز أن يصالح على اجراء الماء والبقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصالحه على ان يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل الطريق وان يجري ماء النهر في أرضه ليصل الى أرض المصالح وان يلقى الثلج من هذا السطح الى أرضه وهذا الصلح في معنى

٨١ ل ل وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول) المتن وشرط له الآخر الخ أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو بجعالة (قوله) الى أرضه الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه

(قوله) يصح بلفظها عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فاجارة والا فعلى الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظران وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك ان تقول اذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعنتك مسيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الحق وجهان (٣٢٢) بناء على ان المشتري هل يملك موضع

الجرى بان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين يميل الى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بعبارة أو اجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينعقد بعبارة أو وجهه العقد الى الحق أو العين انتهى أقول قد سلف في مسألة البناء انه لا يملك عينا ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسألة الماء مثلا ينصرف الى العين بخلاف قوله بعنتك رأس الجدار للبناء وخرج * قال صاحب الحنفية عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولى يصح ويقع في الغرر في الاجارة كما اغتفر في العقود عليه ويصير كالخراج المضروب (قوله) كان دخول الخ لا يكتفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله) على النصف الخ أى يقول والله لا تستحق من النصف الذى فى يدى شيئا (قول) المتن لم يرجح وجهه انها قد تكون باعارة أو اجارة أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاسنوي وينزل ذلك على الاعارة لانها أضعف الاسباب فله يلقعه وغرامة أرض النقص ولك ان تقول هلا حمل على قضاء قاض أو شرائها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجرة فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجرة لاحتمال انه اشتراه من صاحب

الاجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الغسالة على السطح على مال لان الحاجة لا تدعو اليه بخلاف ما تقدم (ولو تنازع جدار بين ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا) كان دخل نصف لسان كل منهما فى الآخر (فله البند) فيحلف ويحكم له بالجدار الا أن تقوم بينة بخلافه (والا) أى وان لم يتصل بينهما كما ذكر بان اتصل ببناء أحدهما أو انفصل عنهما (فلهما) أى اليد وعبارة المحرر والروضة كأصلها فهو فى أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) انه له (قضى له) به (والاحلفا) أى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى يسلم له أو على الجميع لانه ادعاء وجهان أحدهما الاول (فان حلفا أو نكلا) من اليمين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له) وفى الروضة كأصلها والمحرر وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للعالف بالجميع ويتضع ذلك بماز يد عليه فى كتاب الدعوى والبيانات انه ان حلف الذى بدأ القاضى بتخليفه ونكل الآخر بعده حلف الاول اليمين المردودة أى ليقضى له بالجميع وان نكل الاول ورغب الثانى فى اليمين فقد اجتمع عليه بين النفي للنصف الذى ادعاء صاحبه وبين الاثبات للنصف الذى ادعاء هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أم لا بد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الاول فيحلف ان الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى انتهى (ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم يرح) بذلك لانه لا يدل على الملك فاذا حلفنا بقيت الجذوع بحال الاحتمال انها وضعت بحق (والسقف بين علوه) أى شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أى يمكن احداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجذوع فى الثقب ويسقف (فيكون فى يدهما) لاشتراكهما فى الانتفاع به (أولا) بمسكن احداثه بعد العلو كالازج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده فى العلو (فلا صاحب السفل) يكون لاتصاله بينائه والعلو بضم العين وكسر ها وسكون اللام ومثله السفل

(باب الحوالة)

هى أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فتقول أحلتك بعشرتك على فلان بعشرى عليه فيقول أحلتك والاصل فيها حديث الشيخين مطلق الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع وروى الامام أحمد والبيهقي وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل وأتبع بسكون التاء أحيل فليتبع بسكونها فليحتل (بشرط لهما) لتعهم (رضى المحيل والمحتمل) لانهما عاقداه ففى بيع دين بدين فى الاصح جوزها الشارع للحاجة (لا المحال عليه فى الاصح) لانه محل الحق لصاحبه أن يستوفيه

السفل ثم فى تعبيره بالجذوع افادة ان الواحد ونحوه لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يرح بالجميع منها دون الواحد *(باب الحوالة)* بغير (قوله) فيقول أحلتك أى جعلتك محتملا أى منتقلا (قوله) جوزها الشارع يريد انها مستثناة من النهى عن بيع الدين بالدين كالقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقاض وانما امتنع الزيادة والنقصان لانه ليس بما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين ان المحيل باع ما فى ذمته المحال عليه وقيل ببيع عين بعين فرار من بيع الدين بالدين أى فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعاني بعين الشخص (قوله) لصاحبه ان يستوفيه كماله أن يוכל فى ذلك

(قوله) استيفاء حق استدمن جعلها استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشيء على أكثر منه أو أقل اذ لم يكن ربوا وعدم وجوب التقاض في الربوى ولو كانت بيعا لوجب ككل ذلك وليس فيها اخبار المجلس واعتراض تقدير القرض بأن البائع اذا احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كان قرضا لم تبطل كالمقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واختارنا استيفاء واستبدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان للكتاب على رجل مائة ووجب عليه لسيد مائة فأراد أن يبيع المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجز ولكن اذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع انتهى قال فقيه رد على من يقول بأنها بيع من كل وجه (قوله) قبوله الخ قال الرافعي فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأق تقاريعه قال الاسنوي فعلى هذا يكون قوله أحلتك اذا ما جردا في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان لم يشترط رضا المضمون له وهو الاصح (٣٢٣) لم يشترط (قوله) لانه آيل الى الزوم هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي

لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه انتهى ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله) صحتها وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم صحتها وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على انها بيع وإن الاعتراض عن التجويع معتم (قول) المتن ويشترط العلم الخ لان الجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول) المتن وفي قول يصح بابل الدية هو مبني على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول) المتن ويشترط تساويهما أي سواء جعلت بيعا أم استيفاء لانه لا يمكن ان يستوفي فضة ويقدر قرضها ذهابا وأما على البيع فلا نفاذ ارفاق كالقرض (قوله) والثاني يصح بالتوكل الخ محمله ان النفع ان عاد على المحتال مع والافلا (قول) المتن وكسرا في الاصح الخاقا لا وصف بالقدر * فرع * لو أحال على الضامن والاصيل معاصم وطالب كلا منهما أو على الاصيل برئ الضامن ذكر ذلك مع غيره في قطعة السبكي فليراجع (قوله) سواء قلنا

بغيره والثاني مبني على ان الحوالة استيفاء حق كان المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر اقرضه من غير رضا (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضا) بناء على انها استيفاء الى آخره فقبوله ضمان لا يبرأ به المحيل وقيل يبرأ (وتصح بالدين الا لازم وعليه) وان اختلف الدينان في سبب الوجوب كالثمن والقرض والاجر وقيل المتلف ويستثنى دين السلم فانه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ومقابلته مبني على انها استيفاء ذكر هذا الاستدراك في الروضة (المثلي) من الدين كالثمن والحب (وكذا المتقوم) منه كالثوب والعبد (في الاصح) والثاني يشترط كونه مثليا ليتحقق مقصود الحوالة من اصال المستحق الى الحق من غير تفاوت (وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه في الاصح) لانه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن (والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني صحتها والثالث عدم صحتها وفرق الاول بأن للكتاب اسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصفة وفي قول تصح بابل الدية وعليها) والاطهر المنع للجهل بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (جنسا وقدر اوكذا لولا وأجلا وصحة وكسرا في الاصح) والثاني تصح بالتوكل على الحال لان التوكل أن يجعل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فلهما لان تأجيل الحال لا يصح وتراصفة الصحة ليجبه رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) أي يصير في ذمته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر أخذه (بفلس أو محد وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرط ما ساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصود بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت في الاظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كالمواستبدل عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل برده المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل ان كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعاً وقيل ان كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعاً (أو) أحال

الخ هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث ان ذلك يقتضي ان حسه باق بحاله وانما يتحول من ذمة الى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قوله) كوت أي وامتناع تركه (قول) المتن بطلت في الاظهر أي بناء على انها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فاذا بطل الاصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كالمو دفع عن الثمن المكسر صحيحا ثم رد المبيع بعيب فانه يسترد الصالح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والالم تبطل الحوالة تقريبا عليه ومقابل الاظهر مبني على انها اعتبارا كالمواستبدل عن الثمن ثوبا الى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم انهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة (قوله) والثاني لا تبطل عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع امساك ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه رأما المشتري فليس له ان يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخريج المزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه

(قوله) تشهد حسبة استشكل منع سماعها من المتبايعين بأنه ينبغي ان يثبت العتق حسبة وان بطلت اقامتها من جهتها كما لو شهدت حسبة فان حقها ما ثبت تبعاً (قوله) أو يقيها العبد اذا كان المشتري مقرراً ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماعها من العبد لانه لا يعتق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحال فلعل صورتها ان يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق (قوله) بطلان البيع وهكذا كل ما يمنع من صحة البيع أقول هذه المسئلة ترجح ما يؤخذ منها ان المحال عليه (٣٢٤) لو ادعى الدفع قبلها واقام عليه

بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحال عليه به كان للمحتمل أن يخلف المحيل انه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر بذلك ثم رأت بعض أهل اليمن أفتى في الاول بالرجوع (قوله) وحقه باق لانه حال بينه وبين حقه يحججه الحوالة وحلفه

* (باب الضمان) *

(قول) المتن شرط الضامن الرشيد برده عليه المكروه والمكاتب والسخرة ان تتعدى بسكره فان قيل هذا عارض يزول لا ينافي الرشيد أجيب بأنه يلزم حينئذ أن يقول برشد النائم والمغمى عليه ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضاً من سفه بعد رشده وعبارة الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية التبرع وهي أحسن من عبارة المحترز والكتاب جميعاً كما لا يخفى وان أورد بعضهم عليها الاخرس الذي له اشارة (قول) المتن وضمان عبد الخ لانه اثبات مال في الذمة بعقد فكان كالملكاح (قوله) اذا ضرر رأي وكما لو أقر بالتلاف

مال وكذب السيد ويبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه لا يصح عتقه ثم يقول ان خلع الامة بغير اذن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها وفارق الضمان لاحتاجه الى الخلع (قول) المتن ويصح باذنه قال الاسنوي ينبغي أن يقال ان علمنا ذلك بشئ من أموال السيد

اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا ونبه على ان قوله يصح يفيد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره للاداء السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أى وما فضل بقي في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان التعيين بقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من الخلافهم هو الاول ولم يتعرض الرافعي للمسئلة وقول المتن فان عين للاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال وقال أضمن في كذا فلا يصح خلافاً للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهراً كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاذن

(البائع) على المشتري (بالتن فوجد الرد) للبيع بعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد القولين وفرق الاول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحال المال أم لا فان كان قبضه رجع المشتري على البائع والا فله الرجوع عليه في الحال أو لارجع الابد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو باع عبداً أو حال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتمل على حريته أو ثبتت بينة) تشهد حسبة أو يقيها العبد (بطلت الحوالة) بطلان البيع فبرد المحتمل ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (وان كذبهما المحتمل) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاه على نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (بأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لانه قضى دينه باذنه أو لارجع لانه يقول ظلمي المحتمل بما أخذه والمظلوم لا يطالب بغير ظالمه قال البغوي بالتأني والشك أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالاول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع الى المحتمل فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكتلت له بضلي وقال المستحق أحتلني أو قال) الاول (أردت بقولي أحتلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقيق (وفي الصورة الثانية وجه) تصديق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف اذا قال أحتلتك بيمينه مثلاً على عمره وان قال بالمائة التي لك على علي وعمرو فالصدق المستحق قطعاً لان هذا لا يتجهل الاحقية الحوالة واذا حلف المستحق عليه في الصورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر وكالة انعزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع لانه وكيل أو محتمل ووجب تسليمه للعالف وحقه عليه باق (وان قال) المستحق عليه (أحتلتك فقال) المستحق (وكتلتني صدق الثاني بيمينه) لان الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخرة أراد بقوله أحتلتك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المسئلة عند افلاس المحال عليه واذا حلف المستحق فلهما اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين واختاره ابن كجب

* (باب الضمان) *

ويذكر معه الكفالة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما مما سبأني (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبارة المحترز أن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي والمجنون والمغمى عليه والمحمور عليه بالسفه انتهى (وضمان محجور عليه بفلس كسراه) أى بشئ في الذمة والصحيح صحة كونه في بابه (وضمان عبد بغير اذن سيده بالمال في الاصح) وان كان مأذوناً له في التجارة والثاني يصح اذا ضرر على السيد فيه وينبغ به بعد العتق (ويصح باذنه فان عين

للاداء السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا ونبه على ان قوله يصح يفيد ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره للاداء السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أى وما فضل بقي في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان التعيين بقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من الخلافهم هو الاول ولم يتعرض الرافعي للمسئلة وقول المتن فان عين للاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال وقال أضمن في كذا فلا يصح خلافاً للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهراً كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متصلاً بالاذن

(قوله) في يد المأذون أو غيره من أموال السيد (قوله) ويرجى أى ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتضاه علمه ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الحاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن به صريح في المطلب (قول) المتن وما يكسبه ولو بالتجارة (قوله) والوجه الثاني الخ هذا الوجه صححه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما اذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كماله لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف الضمان ما فضل عنها ولا يراحم سواء حجج عليه أم لا (قوله) والثاني ينظر الخ وأيضا لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي (٣٢٥) صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول) المتن ورضاء لعدم التعرض لذلك في حديث

الميت الذي ضمنه أبو قتادة ووجه الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله) والثالث يشترط الرضالان ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا في رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان جازا وقف العقود على القديم (قوله) وعلى اشتراطه الظاهر ان الضمير راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله) ليعرف حاله أى هل هو ممن يبادر الى وفاء ذنبه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قوله) وهو الدين خالته الاسنوى واذعى ان العبارة أعم من ذلك فقال قوله ثانياً أى حقاً ثانياً كما صرح به الشحان في كتبهما وحينئذ قد دخل الاعيان المضمونة والديون مالا وعملاً ثانياً في الذمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديناً ثانياً نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلاً لان يتبرع به ليخرج القصاص وحذ القذف ونحوهما (قول) المتن وهو ان يضمن الخ لوقال

للاداء كسبه أو غيره) كالمال الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أى وان لم يعين مان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كأصلها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح) انه ان كان مأذوناً له في التجارة (تعلق) أى غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورجى (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطاب (والا) أى وان لم يكن مأذوناً له في التجارة (فبما) أى في تعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فيه والوجه الثاني يتعلق بذمته في القسمين ينبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك بالرجح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط معرفة المضمون له) أى ان يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديداً وتسهيلاً والثاني ينظر الى ان الضامن يوفى فلا يسأل بذلك (و) الاصح على الاول (انه لا يشترط قبوله ورضاه) أى واحد منهما والثاني يشترط ان أى الرضا ثم القبول لفظاً والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظاً وعلى اشتراطه يكون بينهما وبين الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) وهو من عليه الدين (ولا معرفته في الاصح) والثاني يشترط ليعرف حاله وانه هل يستحق اصطناع المعروف اليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابتاً) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لانه وثيقة له فلا يسعفه كالشهادة وهذا في الجديد (وتصح القديم ضمان ماسيج) كان يضمن المائة التي سحج يبيع أو يفرض لان الحاجة قد تدعو اليه (والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقاً أو معيباً) ورد (أو انفاً لنقص الصنعة) التي وزن بها وردها ويغرم المبيع وجهه صحة الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان ما لم يجب وأوجب بأنه ان خرج المبيع كاذباً كرتين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بان لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أى المضمون (لازماً لا كنجوم كابة) اذ لا يكتب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كتمن المبيع بعد قبض المبيع وقوله (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن وأشار الامام الى ان تصحيح الضمان مفترج على ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب (وضمان الجعل) في الجعالة (كالرهن به) وتقدم انه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعاً (وكونه) أى المضمون (معلوماً في الجديد) فلا يصح

٨٢ ل ل ج ضمنت لك خلاصك منه صحح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح أى في مسألة الكتاب (قوله) تبين الخ * فرع * لو حصل الرذال عيب مثلاً وكان المضمون باقياً هل يطالب الضامن أولاً ولو كان باقياً ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة للعيوب أولاً كل ذلك محل نظر والظاهر اللزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنارذ العيب والما وجبت قيمته على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلاً (قول) المتن لا كنجوم هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان اسببه عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالجحوم (قوله) لانه آيل الى اللزوم أى بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله) فلا يصح أى لانه اثبات مال في الذمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنساً وقد روي في الحلول والتأجيل ومقدار الاجل

(قوله) بناء على انه تمليك الخ ولان البراءة توقف على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول قلت لا فرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافي * فرع * قال له قد اغتبتك فاعف غني ففعل في الصحة وجهان واعلم ان السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعضده وألما في بيانه وقال لو كان تمليكا لصح البراءة من الاعيان (قوله) مع الجهل بصفتها أي ألوانها (قوله) ويصح ضمها أي لما تقدم (٣٢٦) في البراءة وكان وجه ثبوت الخلاف

هنا دون البراءة ان الضمان تعقل دين وذلك اسقاط (قول) المتن مالك مثله مالك (قوله) أدخل الاول أي لانه مبدأ الالتزام * فائدة * فلا ضمنا مالك على زيد طولب كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التتمة كما لو رهننا عبدهما بألف فانه حصص كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الاول (قوله) تصحيح الاول وافقه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس الغيا وبيان له كما في قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك يعتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف يعتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بيان لما قبلها قال والفرق في مسألة الدراهم قاض بما قبلته وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسألة الاشجار فانها صيغة عموم

*** (فصل) * المذهب صحة كفالة**
البدل اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقيل معناه ضعيفة في القياس ولانها لا توجد ضمان المال وتصح قطعها وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان (قوله) وفي قول الخ وجهه ان الحز لا يدخل تحت البدل (قول) المتن كقصاص لان الحضور رجلس الحكم واجب عليه (قول) المتن ونعمها الخ

ضمنان المجهول وصححه القديم بشرط ان تتأني الاحاطة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متيسرة بخلاف ضمننت شيئا مما لك عليه فلا يصح قطعها (والبراءة من المجهول باطل في الجديد) بناء على انه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمها به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط كالا عتاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المقصود منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح البراءة منها على القولين مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في انبائها في ذمة الجاني فيغتفر في البراءة تعالى (ويصح ضمها في الاصح) على الجديد كالقديم لانها معلومة السن والعدد ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (ولو قال ضمننت مالك على زيد من درهم الى عشرة فلا يصح صحته والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعته بد كرا الغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا لعشرة قلت الاصح تسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل للثمانية اخراجا للظرفين والاول أدخلهما والثاني أدخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الافرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين * فرع * يجوز ضمان المتافع الثابتة في الذمة كالاموال * (فصل المذهب صحة كفالة البدن) في الجملة للحاجة اليها وفي قول لا تصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفلا بد من عليه مال يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمها) فلا تصح الكفالة بيد من المكاتب للنجوم التي عليه لانه لا يصح ضمها كما تقدم (والمذهب صحته ما بد من عليه عقوبة لادى كقصاص وحدقذف ومنعه في حدود الله تعالى) كحد النحر والزنا والسرقة لانها يسعي في دفعها ما أمكن وفي قول في المسئلة الاولى انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع الذرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا تجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكبة للقولان (وتصح) الكفالة (بيد من صبي ومجنون) باذن وليهما لانه قد يستحق احضارهما لاقامة الشهادة على صورتها في الاتفاق وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي ويطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) بيد من (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) بيد من (ميت) قبل دفنه (ليحضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) اذا احتملوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه وبظهر كما قال في المطالب اشترط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثمان عين مكان التسليم) في الكفالة (تعين واذا) أي وان لم يعين (فمكانها) يتعين (ويبرأ المكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كتغلب) يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (و بأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل

وجه الصحة فيها القياس على حق الادى (قول) المتن وغائب بأن يكون اذن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة احضاره العدوى ولا حاكم هناك والا فلا تصح لانه لا يلزم الحضور وكذا يلزم في مسألة الاحضار الآتية (قوله) في الحال أي لانه متوقع (قول) المتن ولا يكفي الخ أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته

(قول) المتن ان جهل مكانه لانه لم يحجزه كالعسر بالدين (قول) المتن فليزمه أى زعمه ما احتاج له من الكفاية فهمى في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة القصر هي شاملة لأقوله وما فوق الأول وهو كذلك (قول) المتن وقيل الخ أى كافى غية الولي وشاهد الاصل (قول) المتن ودفن قال السبكي وقبل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنية بطلت الكفاية والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان (٣٢٧) في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جزاء لعدم التعذر فلهذا اقيمت

المصنف بالدفن انتهى ثم رأيت في آخر كلام السبكي انه اذا لم يخلف تركته ينبغي جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضا ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقا فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول) المتن لا يطالب الكفيل بالمال هو يفيد انه لا يطالب على المرحوح بأقل الامر من المال ودية المكفول ويفيد ان العقوبة لا يطالب بها جزما (قوله) فيستوى في الدين منها وقيل على هذا المستوى في أقل الامر من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول دينًا فالظاهر انه لا يطالب الكفيل جزما (قوله) وقيل الدفن الخ قيل هذا القيد أعنى قول المتن ودفن انما يحتاج اليه لاجرا ما قاله الشارح أى لو كان الكلام في بطلان الكفاية وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل الدفن وبعده قاله الاسنوى * (فصل يشترط الخ) * (قول) المتن يشترط لانه التزام أى فلا يصح بغير اللفظ (قول) المتن لفظ برده عليه الكتابة وإشارة الاخرس وقوله يشعر قبل أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار دلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن الفاظه أيضا التزم وعلى ما عى فلان وأنا قيس بفلان ونحو ذلك (قول)

احضاره ان جهل مكانه والا) أى وان عرف مكانه (فليزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (ويجهل مدة ذهاب وايب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه) احضاره ولو كان غائباً حين الكفاية برضاه فالحكم في احضاره كالموجود بعد الكفاية ومسافة الاحضار تنقيد غيبته في صحة كفايته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطالب الى ان يتعذر احضار المكفول بموت أو غيره (والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يلزمه والثاني يقول الكفاية وثيقة فيستوفى الدين منها اذا تعذر تحصيله ممن عليه كالرهن وقبل الدفن يطالب الكفيل باحضاره باقامة الشهادة على صورته (و) الاصح (انه لو شرط في الكفاية انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو مبنى على الثاني في مسألة الموت انه يطالب بالمال (و) الاصح (انما لا تصح بغير رضا المكفول) والافات مقصودها من احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني تصح ويغرم الكفيل المال عند العجز عن احضاره وهو مبنى على الثاني في مسألة الموت أيضا * تمت * في ضمان الاعيان اذا ضمن عن المال كما ان ردّها ممن هي في يده مضمونة عليه كالمقصوبة والمستعارة والمستامة ففيه الطريقان في كفاية البدن وعلى الصحة اذا ردّها برئ من الضمان وان تلفت فهل عليه قيمتها وجهان كالومات المكفول وعلى وجوبها هل يجب في المغصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف وجهان أفواهما الثاني لان الكفيل غير متعذر أثناء الم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعا لان الواجب فيها التخلية دون الرد

* (فصل يشترط في الضمان والكفاية لفظ يشعر بالالتزام كضمنت دينك عليه) * أى فلان (أو تخملت أو تولدته أو تكفلت بدينه أو أنا بالمال) المعهود (أو باحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) وكلها صرائح (ولو قال أودى المال أو احضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح انه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنّت أو كفلت (ولا توقيت الكفاية) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فاذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا نحو أنا ضامن بالمال الى شهر فاذا مضى ولم أغرم فانا برئ ومقابل الاصح في التعليق نظرا الى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفاية نظرا الى انها تبرع بعمل وهذا الوجه الثالث المجوز لتعليق الكفاية دون الضمان (ولو تجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا جاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالحصاد لم تصح الكفاية في الاصح (والاصح انه يصح ضمان الحال مؤجلا أجلا معلوما) للحاجة ويثبت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للحسنة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصح الاول وهو الصواب أى

المتن كضمنت لو قال الذى لك عنده على فهو صريح بخلاف عندى فانه كناية (قول) المتن بدينه مثله الجزء الذى لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول) المتن لا يجوز تعليقهما بشرط كالبيع بجامع انها عقود (قوله) نظرا الى انها الخ علل أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويعتبر في الوسائط ما لا يغتفر في المقاصد (قول) المتن جاز أى لانه التزام لعمل في الذمة فجاز تأجيله كالعمل في الأجرة وبهارة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله) ولو شرط التأخير الخ هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله) ويثبت الاجل أى ولا يصير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالومات الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا

(قول) المتن وأنه يصح الخ وجه هذا أنه زاد في التبرع تبرعا فلم يقدح كالمشروط في القرض رد المكسر عن الصحيح (قوله) كمالوا التزمه الخ وثلا
ثبت للفرع مزنية على الأصل (قوله) ومقابل الأصح الخ أي فصا ذلك كمالوا التزمه عتق عبدا مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول) المتن وللمستحق هو شامل
للوارث (قوله) والثاني يصح الخ لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال (٣٢٨) له قد وفي الله حق الغريم وبرئ الميت

وجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فطل الشرط فقط كمالوا عتق عبدا بشرط أن يعطيه درهما (قول) المتن ولا عكس بحث الزركشي أن يكون محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأتك عن الدين برئنا لاتحاده وفيه نظر (قوله) فله الخ أي قياسا على تغريمه إذا غرم (قوله) والثاني الخ أي كأن المعبر للرهن يطالب بتخليصه وفرق بأن الرهن محبوب بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول) المتن فلا يدل عليه صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت لما ضمنه أبو قتادة إذ لو كان له الرجوع فالدين باق (قوله) والثاني يقول الخ وأيضا فالضامن قد يؤدى وقد لا يؤدى فلم يقع الأذن في شيء يوجب الغرم (قول) المتن ولو أدى الخ لو قال بعتك الثوب بما ضمنته لك رجعت بالدين لا بأقل الأمرين على المختار في الروضة (قول) المتن فلا رجوع أي كمالوا أنفق على دواب الغير بغير أذنه (قول) المتن رجعت حديث المؤمنون عند شروطهم (قول) المتن في الأصح بخلاف غسل ثوبي إذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المسامحة في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول) المتن والأصح أن مصالحته لم تجز هذا الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول) المتن في الأصح محل هذا الخلاف إذا مات الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحقني أما لو كان حاضرا وشهد وحلف معه فانه

الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلا إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلا (و) الأصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالا) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الأصح على الأول (أنه لا يلزمه التججيل) كمالوا التزمه الأصيل وعلى هذا ثبت الاجل في حقه مقصودا أو تبعا بحل بموت الأصيل وجهان ومقابل الأصح قال الضمان تبرع لم قتلزم صفة ولو ضمن المؤجل إلى شهرين مؤجلا إلى شهر فهو كضمان المؤجل حالا (وللمستحق) أي المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين (والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصيل) لمخالفة الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فان صححناهما برئ الأصيل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن بأذنه لانه حصل براءته كمالوا أدى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين (برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الأصيل فللضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو أبرأه لانه قد تهلك التركة فلا يجد مرجعا إذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الاجل (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل بتخليصه بالأداء ان ضمن بأذنه والأصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه بتخليصه (والضامن) الغارم (الرجوع على الأصيل ان وجد أذنه في الضمان والأداء وان اتسقى فيه ما فلا) رجوع (وان أذن في الضمان فقط) أي ولم يأذن في الأداء (رجع في الأصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه بأذنه (ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة ثوب قيمته خمسون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصحاح والمائة لانه حصل البراءة فمهما بما فعل والمسامحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه (وان أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع) رجعت عليه (وكذا ان أذن مطلقا) عن شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح أن مصالحته) أي المأذون (على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع) لان مقصود الأذن ان يبرئ ذمته وقد فعل والثاني يمنع فانه إنما أذن في الأداء دون المصالحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا أشهدا بالأداء رجلين أو رجلا وامرأتين وكذا رجل) أشهده كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الأصح) لأن ذلك حجة والثاني يقول قد تبرأ فعان الى حنفي لا يقضي بشاهد وبعين (فان لم يشهد) أي الضامن بالأداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له (ان أدى في غبة الأصيل وكذبه وصدقه ان صدقه في الأصح) لانه لم يتفجع بأدائه والثاني ينظر الى تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الأصيل (أو أدى بخضرة الأصيل) مع تكذيب المضمون له (رجع على المذهب) أي الرابع من الوجهين في المستثنين لسقوط الطلب في الأولى

يرجع بلا خلاف نبه عليه ابن الرفعة (قول) المتن فان لم يشهد انما جعل الشارح فاعله خاصا بالضامن مع ان المؤدى بغير ضمان حكمه وعلم كذلك كما سيبي ولاجل قول المتن الآتي المضمون (قول) المتن ان صدقه لو كان أمره بالشهاد لم يرجع جزوا وهو ظاهر فصوره المسئلة عند السكوت

* (كتاب الشركة) * هي لغة الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً ثبت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للشبوت القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختار قصد التصرف والرجح (قول) المتن هي أنواع أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة (قوله) بأموالهم ما قال السبكي من غير خلط الأموال (قول) المتن وشركة العنان صحيحة أي بالاجماع (قوله) من عن إذا ظهر أي لا تجوزها (٣٢٩) ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض

فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور (قول) المتن ويشترط فيها الخ اعلم أن الاستوى رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قال لا بد من لفظ يدل على التجارة نحو انخر فماشت وكذا انخر على الأصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالمحررفان قال تصرف فيها وفي أعواضها فقريرب وإن لم يذكر الأعواض فهو إذن فيها فقط وليس شركة إلا أن تقوم قرينة انتهى يقول الشارح ومعلوم الخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهاج تفيدك أن الأذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فيكون الصيغة حاصلته (قوله) ويشترط الخ دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث أن الخلط قبل العقد يكون مضراً منقضا للمال وفيه نظر (قوله) بكسر الواو أي لأنه ليس متعدي بل مضاف وعالفعل متعدي إلى واحد فيكون لازماً فلا ينبي منه اسم المفعول (قوله) كالتياب أي لعدم إمكان الخلط فيها (قول) المتن وقيل يخص الخ أي لأنه عقد تصرف في مال الغير للرجح فكان كالقراض ثم عبارة الكتاب توهم أن النقد يطلق على غير المضروب (قول) المتن أو صفة الخ من ثم تعلم أنه لو كان أحد التقديدين من ضرب والاخر من ضرب آخر لا يصح عقد

وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الاولى يقول تصديق رب الدين ليس صحة على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينفع الاصيل بالاداء ترك الاشهاد واجب بأنه المقصر بترك الاشهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الاحوال المذكورة

* (كتاب الشركة) *

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هي أنواع شركة الإبدان كشركة الجمالين وسائر المحترقة) كاللادين والتجارين والخياطين (ليكون بينهما كسهما) بحرفتهما (متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كما ذكر (أو اختلافهما) كالخياط والرفاء والتجار والخراط (وشركة المفاوضة) بفتح الواو بأن يشتركا (ليكون بينهما كسهما) قال الشيخ في التنبية بأموالهما وأبدانهما (وعليهما ما يعرض) بكسر الراء (من غرم) وسميت مفاوضة من تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً (وشركة الوجوه بأن يشتركا الوجهان ليشتركا كل منهما بموجله) ويكون المتاع (لهما) فإذا باعاً كان الفاضل عن الثمان المتاع بها (بينهما وهذه الأنواع الثلاثة) بالطة) ويختص كل من الشريكين بما يكسبه بيده أو ماله أو يشتر به (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه على ماسأ في سانه والعنان بكسر العين من عن الشيء طهره قال الجوهري (ويشترط فيها لفظ يدل على الأذن في التصرف) من كل منهما للآخر ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصر على اشتراك بكف) في الأذن المذكور (في الأصح) لتصور اللفظ عنه والثاني يقول يفهم منه عرفاً (و) يشترط (فيها أهلية التوكيل والتوكل) فإن كلاهما وكيل عن الآخر في ماله (وتصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره كالخنطة (دون المتقوم) بكسر الواو كالتياب (وقيل يخص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أحدهما في الروضة الجواز إن استمر في البلد رواجها ولا يجوز في التبر وفيه وجه في التهمة (ويشترط خلط المالين بحيث لا يتيزان) ويكون الخلط قبل العقد فإن وقع بعده في مجله فوجهان في التهمة أحدهما المنع أي فبعد العقد (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كعجاج ومكسرة) وخنطة حمراء وخنطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرج المالين وعقدان ملكاً مشتركاً) مما تصح فيه الشركة (بارت وشراء وغيرهما واذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (أن يبيع كل واحد منهما) بعض عرضه ببعض عرض الآخر وبأذن له في التصرف (بعد التقاض والبعض كالنصف بالنصف والثلث بالثلثين ولا يشترط عليهما بشية العرضين على الصحيح ذكره في الروضة

٨٣ ل الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثلى لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة وقال ابن الرفعة يفسد كالعجاج والمكسر (قول) المتن تمت الشركة أي فيكون هذا الأذن التابع لما ذكره من لفظ الشركة بل وكذا يقال إذا وجد الأذن بعد الخلط وإن لم يذ كر اللفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المنهاج فيما مضى ويشترط فيها الخ (قوله) من المتقوم والألفاظ من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول) المتن بعض عرضه هو أحسن من قول المحررفان (قول) المتن وبأذن له الأحسن ثم يأذن واعلم أن هذا الأذن قائم مقام عقد الشركة (قوله) ولا يشترط عليهما الخ ولا يشترط أيضاً عقد شركة في الاثمان بعد نضوضها خلافاً للقاضي والتبولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج إليه

(قول) المتن ولا يشترط قيل يعني عن هذا أقوله الآتي ان الربح والخسران على قدر المالبين (قول) المتن تساوى قدر المالبين المتساوى هو المتماثل فيكون بين شيتين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالبين وهو مفرد فلا بد (٣٩٠) أن يؤول قدر المالبين بقدرهما أو

يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله (قول) المتن بقدرهما الخ أى بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار إليه المصنف بقوله عند العقد أو ما لو علمنا النسبة وجهلا القدر فانه يصح بلا خلاف (قوله) وما أخذ الخلاف الخ أى فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدى الى الجهل بالقدر الذى يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التى جعلها مأخذاً لما يحتمل أن تكون شركة وحينئذ ينبغى اشتراط امكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه ان ذلك مجتزئ وتوكيل (قوله) متبرعاً راجع لقوله يعمل (قوله) أى عقد الشركة قال الاسنوى الضمير عائداً الى الشركة باعتبار المعنى انتهى وهو مراد الشارح (قول) المتن بفسخهما لأن العقد قد زال (قوله) بفسخ كل الخ قال الاسنوى ينبغى ان ينهوا على انفساخها بطريان الاسترقاق وخبر الفس والرهن وأما جبر السفه فقد صرح به ابن الرفعة (قوله) أى التساوى راجع لقول المتن خلافه (قول) المتن فى ماله أى مال الآخر (قول) المتن بالعكس الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال فى الاولى ونصفه فى الثانية * (كتاب الوكالة) *

(قول) المتن بملك أو ولاية خرج الوكيل فليس له أن يوكل لانه ليس بملك ولاولى لكن رد عليه انه قد يوكل عن نفسه فى القدر المجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الاسنوى كل ذلك شرح لما خرج بالاميد الاول ولم يتعرض لما خرج بالاميد الثاني (قول) المتن فلا يصح توكيل صبي الخ وكذا التام والمغنى عليه والفاسق

وسواء تخانسا أم اختلفا وقوله كل محتاج اليه فى الاذن ونسبة البيع اليه بالنظر الى المشتري وتأويل انه بائع للثمن (ولا يشترط) فى الشركة (تساوى) قدر (المالبين) أى تساوىهما فى القدر كما فى المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوى فى العمل (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أى بقدر كل من المالبين أهو النصف أم غيره اذا أمكن معرفته من بعد وما أخذ الخلاف انه اذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر فى التصرف فى نصيبه منه يصح الاذن فى الاصح ويكون الثمن بينهما ما بينهما كالثمن (ويتساوى كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر به ولا يضعه) بضم التحتية وسكون الموحدة أى يدفعه لمن يعمل فيه متبرعاً (بغير اذن) هو قيد فى الجميع فان أنضعه أو سافر به ضمن وان باع بغير فاحش لم يصح فى نصيب شريكه وفى نصيبه قولاً تقرى بالصفقة فان فرقناها انضخت الشركة فى المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك كذا فى الروضة كأصلها ويقاس بالغبن البيع نسبة وغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (فسخه) أى عقد الشركة (متى شاء) كلكو كالة (وينعزلان عن التصرف) جميعاً (بفسخهما) أى بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزمتك أولاً) فتصرف فى نصيبى لم ينزل العازل) فيتصرف فى نصيب المعزول (وتنفسخ بموت أحدهما ويحنونه وانما فيه) كلكو كالة (والربح والخسران على قدر المالبين تساوى) أى الشريكان (فى العمل أو تفاوتا) فيه (فان شرطاً خلافه) أى التساوى فى الربح مع التفاوت فى المال أو التفاوت فى الربح مع التساوى فى المال (فسد العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله فى ماله وتنفذ التصرفات) منهما للاذن (والربح) بينهما (على قدر المالبين) رجوعاً الى الاصل (ويد الشريك يد أمانة فتقبل قوله فى الرد) الى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفى كالسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وجهل (طوب بينة بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق فى التلف به) وسياق فى نظير هذه المسائل غير الخسران فى المودع اليمن وانه ان عرف الخريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف دون عموم صدق بيمينه فيما يثل ذلك هنا وكذا اليمن فى الخسران (ولو قال من فى يده المال) من الشريكين (هو لى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قالا (بالعكس) أى قال من فى يده المال هو مشترك وقال الآخر هو لى (صدق صاحب اليد) عملها (ولو قال) صاحب اليد (اقتسمنا وصار) ما فى يدي (لى) وأسكر الآخر فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الاصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشتريته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصده وتأتى اليمن فى هذه المسائل أيضاً

* (كتاب الوكالة) *

تحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سياتى (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) فى شئ (ولا) توكيل (المرأة والمحرم) بضم الميم (فى النكاح) أى لا توكل المرأة فى تزويجها ولا المحرم فى تزويجه أو تزويج موليته لان ما لا تصح مباشرتهما لذلك ولو قالت لولها وكنتك تزويجى قال الرافعى فالذين اقسمناهم من الأئمة لا يعدونه اذنا ويجوز أن يعتد به اذنا ونقل فى الروضة عن صاحب البيان نص الشافعى على جواز الاذن بلفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من

(قول) المستن ويصح توكيل الولي أى سواء جعله عن نفسه أو عن ان طفل وفي الشق الثاني نظر للنوى رحمه الله ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى (قول) المتن في البيع والشراء مثلهما سائر العقود المتوقفة على الرؤية (قول) المتن في النكاح كذلك الرجعة واختيار الزوجات (٣٩١) لمن أسلم على أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك

ثم صورة المسئلة أن يعين من يختاره والأفلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة فرع لا يجوز للمرأة أن تتوصل في شيء بغیراذن زوجها والظاهر أن محله إذا أخرج إلى الخروج كإقتضاه كلام الروابي رحمه الله (قول) المتن قول صبي أى بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا (قول) المتن والأصح صحة توكيل الخ وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في ابتته لانه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول انه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب انه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفيه كالعبد (قوله) فانه الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول) المتن والاحتطاب الخ كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاغتنام ولأن سبب الملك وهو وضع اليد وجد فلا يصرف بالنية (قوله) والثاني يصح أى لانه يلزم به الحق فأنسبه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل مقراً بكذا وأقررت عنه بكذا (قوله) وقيل يلزم أو رد شيخ السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك انه يلزم عزل الوكيل كن وكل في بيع عين ثم باعها وقرق السبكي بأن ذلك مسلم في الانشاء بخلاف الاقرار لأن المقر له والشهود قد لا يسمعون الا أخبار الموكل وكل من اقرار الموكل والوكيل اخبار وارده على شيء واحد

بعد النكاح بعد التحلل مع كما ذكر في كتاب النكاح (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كلاب والحد في التزويج والمال والوصى والقيم في المال (ويستثنى) من الضابط (توكيل الاعمي في البيع والشراء فيصح) مع عدم احتجانه للضرورة (وشروط الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه لا صبي ومجنون) أى لا يصح توكيله ما في شيء غير ما يأتي (وكذا المرأة المحرم في النكاح) ايحيا و قبول (لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وايصال هدية) لاعتماد السلف عليه في ذلك والثاني لا كغيره وعلى الاول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والأصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغیراذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه باذن السيد أيضا ويقاس به في الاذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف (وشروط الموكل فيه أن يملكه الموكل حين التوكيل) فلو وكل ببيع عبد سمي له وطلاق من سينكحها بطل في الأصح) لانه لا يتمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستنب في غيره والثاني يصح ويكتفى بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للنية فلا يصح في عبادة الا الحج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وذبح أضحية) لادلتها (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أى باقها فالإيلاء والمعان يمان (ولا في الظهار في الأصح) الحاقه باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل كظهر أمته ويلحق بالزكاة الكفارة وصدة التطوع وبالأضحية الهدى وباليمين النذر وتعلق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضمن والشركة والاجارة والفسخ بخيار المجلس والشروط والاقالة والرد بالعيب (وقبض الديون واقباضها والدعوى والجواب) رضی الخصم أو لم يرض في مال أو غيره وفي الاعتاق والسكابة (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطياد والاحتطاب في الظاهر) فيحصل الملك فيها للموكل اذا قصده الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها لاوكل بخياره ثم الرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال في الروضة تقليدا لبعض الخراسانيين وهما قولان مشهوران وأوجب بأنهما مخرجان (لا في الاقرار) أى لا يصح التوكيل فيه (في الأصح) والثاني يصح ويبين جنس المقر به وقدره ولا يلزمه قبل اقرار الوكيل وقيل يلزمه بنفس التوكيل وعلى عدم الصحة يجعل مقر بنفس التوكيل على الأصح في الروضة (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي كفصاص وحذف وقيل لا يجوز) استيفاء وهما (الابحضر الموكل) لاحتمال العفو في الغيبة وهذا المحكي بقول من لم يبقه والثانية القطع به والثالثة القطع بمقابلته ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء عده ودالله تعالى والسيد التوكيل في حذم ملوكه (وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه) مساححة فيه (فلو قال وكلت في كل قبيل وكثيراً وفي كل أمورى أو فوضت اليك كل شيء) والمعنى لى في هذا الاول لان الانسان انما يوكل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لان فيه غرراً عظيمها للضرورة الى احتمال (وان قال في بيع أموالى وعقلى أرقاقي

فلا يضر (قول) المتن في استيفاء عقوبة الخ كسائر الحقوق (قوله) لاحتمال العفو الخ واذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولاه قدر في اذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو ابطالنا التوكيل (قوله) ويجوز للإمام التوكيل الخ أى وان أوهم كلام الأصل خلافه نعم يمنع التوكيل في اثباتها

(قوله) كتركى نقل الامام الاتفاق على انه لا يشترط أوصاف السلم ولا يترب منها (قوله) أى لا يجب بيان الخ * فرع * لو ترك ذكر الثمن نزل على من المثل قال السبكي وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل وأكثر قلته نفعها وينبغي التنبيه عليه لانه يقع كثيرا قلت وهذه سنأتي في الفرع آخر الصفحة (قول) المتن ويشترط من الموكل لفظ أى كسائر العقود (قوله) فلا بد منه قضيته (٣٩٢) انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل

لا يصح وليس كذلك وأيضاً لو أكرهه على البيع صح قال الاستوى فنخلص ان القبول لفظاً ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح ومعنى هدم الرد بشرط بلا خلاف (قول) المتن ولا يصح تعليقها في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسئة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الا محل الضرورة كالا مارة والايضاء انتهى ومنه تستفيد أن ما يجعل في توافيع الاحباس من جعل النظر له ولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد (قول) المتن بشرط في الاصح كما في الشركة والقراض وغيرهما ومقابل الاصح قاس على الامارة في حديث غزوة مؤتة ووفق بالحاجة وباحتمال ان الامارة كانت منجزة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان وافعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف وقد عرفت الجواب (قول) المتن صحت في الحال في الاصح قال الاستوى يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلاً وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط اني أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر أيضاً ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرار وقال بنفسى أو بغيرى (قوله) وعلى الجواز الخ استشكل بأن الشرط يفارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مفارناً للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل

ص (ح) وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرر فيه قليل (وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركى وهندى (أودار وجب بيان الحلة والسكة) بكسر السين أى الحارة والزقاق (لا قدر الثمن) أى لا يجب بيان قدر الثمن (في الاصح) في المسئلةين والثاني يجب بيان قدره كانه أو غايته كان يقول من مائة الى ألف ومسئلة الثمن في الدار مزيدة في الروضة ومسئلة العبدان اختلفت أصناف النوع فيه اختلفا فالهاهر اقال الشيخ أبو محمد لا بد من التعرض للصنف (و) يشترط من الموكل لفظ يقضى رضاه كوكالك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيلى فيه فلو قال بع أو أعتق حصل الاذن والاول ايجاب وهذا قائم مقامه (ولا يشترط القبول لفظاً) الحاقاً للتوكيل باباحة الطعام (وقيل يشترط) فيه كغيره (وقيل يشترط في صبيغ العقود كوكالك دون صبيغ الامر كبيع وأعتق) الحاقاً لهذا باباحة أما القبول معنى وهو الرضى بالوكالة فلا بد منه قطعاً فلوردة قال لا أقبل أولاً فعمل بطلت ولا يشترط في هذا القبول التعجيل قطعاً ولا في القبول لفظاً اذا شرطناه الفور ولا المجلس وقيل يشترط المجلس وقيل الفور (ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح) نحو اذا قدم زيد أو اذا جاء رأس الشهر فقد وكالك في كذا (فان نجزها بشرط للتصرف شرطاً جاز) قطعاً نحو وكالك الآن في بيع هذا العبد واسكن لا تبعه حتى يجي رأس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه وتصح الوكالة المؤقتة كقوله وكالك الى شهر رمضان (ولو قال وكالك في كذا (ومتى عزلتك فأنت وكيلى) فيه (صحت في الحال في الاصح) والثاني لا تصح لاشتمالها على شرط التأييد وهو الزام العقد الجائز وأجيب بمنع التأييد فيما ذكرنا سابقاً (و) على الاول (في عودته وكيلاً بعد العزل الوجهان في تعليقها) أحدهما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكما تكرر العودتين تكرر العزل (ويجربان في تعليق العزل) أحدهما عدم صحته أخذاً من تصحيحه في تعليقها وفي الروضة كأصاها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يشترط فيه قبول قطعاً

* (فصل الوكيل بالبيع مطلقاً) أى توكيلاً لم يقيد (ليس له) نظر للعرف (البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بغير فاحش وهو لا يحتتمل غالباً) بخلاف اليسر وهو ما يحتتمل غالباً فيعتقر فيه بيع ما يساوى عشرة بشعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحده هذه الانواع وسلم المبيع ضمن) لتعديه بسليمه ببيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامناً له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقد ان لزمه البيع بأغلهما فان استويا في المعاملة باع بأفعلهما للموكل فان استويا بخير فهم أو قابل المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلاً وقدرا الاجل فذلك) أى التوكيل صحيح جزواً ويتبع ما قدره فان نقص عنه كان باعاً الى شهر بما قال الموكل بيع الى شهرين صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف في مثله) أى المبيع بين الناس فان لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع

فها (قوله) عدم صحته استشكل بأن الوكالة المعلقة اذا بطلت يبقى غرض المالك في التصرف بهوم الاذن والعزل للوكيل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه * (فصل الوكيل)

شَاءَ أَنَّهُ أَصْلُهُ وَهُوَ فَرْعُهُ وَفَرَقَ بَعْضُهُمْ

تَعْلَمُ أَنَّ مَا اقْتَضَتْهُ هِبَارَةُ الْكِتَابِ مِنْ كَوْنِ

٨٤ ل ل للوكيل من قول المتغافل الثاني وكييل الوكيل (قوله) بناء على انه الخ منه

(قوله) في الصورتين السابقتين ينبغي أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بما قدمه فهل الأمر (قوله) من توابع الخ قال السنوي ولو قيل بانعزاله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي * (فصل قال بيع الخ) * (قول) المتن قال الخ قيل مدلول هذه العبارة أن معين من تمت لفظ الأمر بأن تكون صيغة الموكل بيع من شخص معين لا منهم وقول الشارح يعني بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك (قول) المتن تعين وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لكون ماله غير مشوب بالشبهة أو غير ذلك بل وإن لم يكن غرض وقوفه على نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء (٣٣٤) التي تلبس في زمن الشتاء دون زمن

الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تعين التي تلبس الأذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون التقديف فيه أوجه والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله) أنه لا يتعين أي لأن المقصود حينئذ انما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولو نهاه عن غير المكان المعين لم يصح حرما (قول) المتن وله أن يزيد فضيعة عدم لزوم ذلك مع تبسره وليس مرادا (قوله) لم يجز أن يبيعه بأكثر الخ بخلاف اشتري عبد فلان بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ماله وكاه في الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها لأن الخلع غالبا يكون عن شقة فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعته من زيد بمائة وكان يساوي خمسين مثلا (قوله) فلموكل واحدة انظر هل الخيرة له أو يقرع ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجرى لنا قول ثالث بأنهما معا يعان للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين احدهما للموكل دون الاخرى ليس بأولى من العكس (قوله) ورد على الموكل نصف دينار أي للموكل أن تنزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لأنه عقد العقد له قال

بأمين في اذنه في التوكيل فيتبع تعيينه (ولووكل) الوكيل (أمانة) في الصورتين السابقتين (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زائد على الراعي وعبر في الروضة بالانفاس ووجه في المطلب العزل بأنه من توابع ماوكل فيه * (فصل قال بيع لشخص معين أو في زمن) * معين (أو مكان معين) يعني بتعيينه في الجميع نحو يزيد في يوم الجمعة في سوق كذا (تعين) ذلك (وفي المكان وجه اذ لم يتعلق به غرض) أنه لا يتعين والغرض كأن يكون الراغبون فيه أكثر أو التقديف فيه أوجه فان قدر الثمن كانه فباعها في غير المكان المعين جاز ذكره في الروضة (وان قال بيع بمائة لم يبيع بأقل) منها (وله أن يزيد) عليها (الان يصح بالهسي) عن الزيادة فلا يزيد ولو عين المشتري فسال بيع لزيد بمائة لم يجز أن يبيعه بأكثر منها لأنه ربحا قصد ارفاقه ولو لم ينع من الزيادة وهناك راغبهم الميزج البيع بدونها في الأصح في الروضة (ولو قال اشتري هذا الدينار رشاة ووصفها) بصفة (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة) منهما (دينار لم يصح الشراء للموكل) وان زادت قيمتهما على الدينار لفوات ماوكل فيه (وان تساوت كل واحدة) منهما فلا تظهر الصحة (أي صحة الشراء) (وحصول الملك فيهما للموكل) لانه حصل غرضه وزاد خيرا والثاني يقول ان اشترى في الذمة فلموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ورد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن وشاة بلا اذن فيطو في شاة ويصع في شاة بناء على تقرير الصفقة قال في الروضة ولو ساوت احدهما دينار والاخرى بعض دينار فطريقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كل لو ساوت كل واحدة دينار فبملاكهما الموكل في الاظهر وعلى مقابلته ان قلنا للموكل احدهما فله التي لا تساوي دينار باحصتها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافي المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه أمره بعقد ينفسخ بلف المعين فأنى بما لا ينفسخ بلفه ويطلب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لانه زاده خيرا حيث عقد على وجهه لوتلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليه دينار وقال اشتر كذا فقبل بتعين الشراء بعينه اقربية الدفع والأصح بتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشترى هذا بعين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ عما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الاظهر أنه يتخير (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عبد فباع آخر أو بشرى بهذا الدينار فاشترى به آخر (فتصرفه باطل) لان الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى)

السبكي وكان ذلك مخترج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر (قوله) فيطو في شاة الخ من ثم قال الراعي هذا غير القول الثاني مشكل لان تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس انتهى (قوله) ان قلنا الخ وذلك اذا كان الشراء في الذمة فان كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي دينارين أي اذا كانت الاخرى تساوي نصف دينار (قوله) أي بعين غرض الشارح من هذا الكلام ان عبارة المتن توهم انه لو قال اشترى هذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لاسلاف في مسألة الشاة وسيد كره الشارح قريبا ويحتمل أن يقال غرضه دفع ما عساه يتوهم من ان المعين مقابل المبهم (قوله) بتلف المعين راجع لقوله أي بعين مال (قوله) على الأول راجع لقوله فقبل بتعين

(قوله) ويؤخذ الخ قال السبكي تفصيلا عن أبي علي السنجي ان فضيته الشراء بالعين (قوله) في موافق الاذن أي في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن التوكيل (قوله) صح جزما * فرع * قال له أبيعك لنفسك وان كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فواقعه على ذلك ثم عقد أو بوى المشتري موكله صح على الاصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد (قول) المتن ويد الوكيل أمانة قال البغوي في الفتاوى لوضع المبلغ من يد الدال فلم يدرك سرق أم سقط أم نسب أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضعه في مكان ونسي المكان وانما لم يضمن اذا لم يأت الهلاك من جهته انتهى (قول) المتن طالبا الخ اقتضى هذا ان الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا (٣٣٥) قال الاسنوي واعلم انه ليس خاليا من الخلاف بل فيه طريقتان أحدهما الوجهان في وصكيل البائع

وأرجحهما القطع بالجواز للعرف * تنبيه * كما يطالب الوكيل بطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الاصح (قوله) والموكل كأصيل وذلك لان العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر معه فلهذا جعلناه كاضامن في أحكام المطالبة والرجوع * فرع * ولي الطفل اذا سماه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله) لان العقد له والوكيل سفير كوكيل الشكاح (قوله) لان العقد معه أي والاحكام تتعلق به (قول) المتن واذا قبض الى آخره هذا الى آخر زيادة المصنف في ثلاثه أوجه أهمها تخيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذه الالوجه الثلاثة هي الالوجه السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليلها ماسلف ثم هذه الالوجه مع تغايرها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف البيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقا (قوله) وعلى الاصح أي الذي في الزيادة أما على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر ان الوكيل لا يرجع جزما ويحتمل حريان الخلاف وعلى الوجه

غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للوكيل) ولغت نيته للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان) يعني موكله (فكذا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يطل العقد (وان قال بعث موكلك زيد فقال اشتريت له فالذهب بطلانه) أي العقد لانه لم يجرب بين المتبايعين مخالطة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعلييل ان ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسئلة وفي المطالب اذا قال بعثك لموكلك فلان فقال قبلت له صح جزما (ويد الوكيل يد أمانة وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد (فان تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس التوب (ضمن ولا ينزل) بالتعدى (في الاصح) والثاني يقول ينزل كلودع و فرق الاول بان الايداع محض ائتمان وعليه اذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولورد المبيع بعيب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد بمسارقة المجلس والتقاض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لانه العاقد حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وان أراد الموكل الاجازة قاله في التتمه (واذا اشترى الوكيل طالبا البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده (وان كان) الثمن (في الذمة طالبا به) ان أنكر وكالته أو قال لا أعلمها وان اعترف بها طالبا به أيضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لان العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) ببدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الاصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الراعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الاصح والله أعلم) لان الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الاصح من الرجوع على أيهما شاء قبل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والاصح لا

* (فصل الوكالة جائزة من الجانبين) * أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتكم (أو قال) في حضوره (رفع الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتم منها ان عزل) فان عزله وهو نائب ان عزل في الحال وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغه الخبر)

القائل بأنه لا يطالب الا الموكل بتجده عدم رجوع الموكل جزما * (فصل الوكالة جائزة الخ) * (قوله) بقوله الخ أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا فلنفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد بقوله بعد فان عزله وهو نائب * فرع * من الصيغ نقصتها صفتها أزالتها وما أشبهه (قول) المتن ان عزل في الحال لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البحر من بعضهم واقضاء كلام الغزالي والشاشي وغيرهما كما لو تصرف قبل الوكيل مع عدم علمه بالعزل وبحث الروابي في الاول عدم الضمان

(قوله) كالتقاضى أى ولان عزله بدون ذلك يقتضى عدم الوثوق بتصرفه وفرق الرافعى بينه وبين القاضى بأن القاضى يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق فى الحاكم فى جزئية خاصة (قوله) لا يلحقه به أى لانه لا يولى عليه بسبب الانضمام واختاره السبكي (قول) المتن أوصفتها أى لان الموكل أعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله فى شئ كان القول قوله فى صفة ذلك الشئ (قوله) بأن قال لست وكى لا الخ انما قدر الشارح هذا توطئة لكلام المتن الآتى والا فلا أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها (٣٣٦) فانه يحلف على الذى أنكره فقط

ويكون ذلك كافيا فى وقوع الشراء للوكيل فانه الاسنوى وقال السبكي انما قال المنهاج يحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة فى الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضى أن يبطل البيع فى هذه الصورة وان كذبه فى التوكيد كفى الاسنوى (قوله) الناشئة عن التوكيد يريدان التوكيد فعل الغير فنفى الوكالة نفي له فاتحه كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول) المتن ووقع الشراء للوكيل أى ظاهرا (قوله) بأن قال أنت مبطل هو معنى قول الاسنوى بيمينه ولم تكن وكى لاعنه (قول) المتن فى الاصح قال الاسنوى هما الوجهان السابقان فى قول المتن وان سماء فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا فى الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قول) المتن يبطل الشراء الخ قال الاسنوى هو يخالف ما سلف فى قول المتن وان سماء فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بأن الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة (قوله) لان الموكل الخ عدل أيضا بأنه مالك لانشاء التصرف فملك الاقرار به كالولى المجهز اذا اقر

بالعزل كالتقاضى وعلى الاول ينبغي للموكل ان يشهد بالعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثانى المعتبر خبر من تقبل روايته دون العصى والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسى أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسى منها (انعزل) ولا يشترط فى انعزاله بذلك حصول علم الموكل (ويعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أى الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب (وكذا انضمامه فى الاصح) الخاقاله بالجنون والثانى لا يلحقه به (وبمخرج محل التصرف عن ملك الموكل) كإن باع أو أعتق موكل فى بيعه (وانكر الوكيل الوكالة لتسيمان) لها (أو لغرض فى الاخفاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فان أهدى) انكارها (ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك والموكل فى انكارها كالوكيل فى عزله أولا (واذا اختلفا فى أصلها) كان قال وكنتى فى كذا فأنكر (أوصفتها بان قال وكنتى فى البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) لان الأصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) دينار (وزعم ان الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (فى عشرة وحلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل) وسماه فى العقد أو لم يسمه ولكن (قال بعده) أى بعد العقد (اشترينه) أى المذكور (لفلان والمال له وصدقه البائع) فى هذا القول (فالبائع باطل) فى الصورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وان كذبه) فيما قال بان قال لست وكى لا فى الشراء المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيد (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن المبيع للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى فى الذمة ولم يسم الموكل) بان نواه بيع الشراء للوكيل (وكذا ان سماه وكذبه البائع) بان قال أنت مبطل فى تسميته يقع الشراء للوكيل (فى الاصح) وتلغو تسمية الموكل والثانى يبطل الشراء (وان صدقه) البائع فى التسمية (بطل الشراء) لاتفاقهما على انه للمسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وان سكت عن التكذيب والتصديق فيؤخذ من قول المصنف قبل وان سماء فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الى آخره ان الشراء يقع للوكيل فى الاصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل (يستحب للقاضى ان يرفق بالموكل) أى يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت أمرتك بشراء جارية (بعشرين فقد بعثتكها بها) أى بعشرين (ويقول هو اشتريت لتحل له) بالثمن ويقتصر هذا التعليق فى البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكره فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره ان كان الشراء بعين مال الموكل لبطالانه وان كان فى الذمة حل ما ذكره للوكيل لوقوع الشراء له وان كان صادقا فهو للموكل وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤذيه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن فى الاصح (ولو قال) الوكيل (أنت بالتصرف انا أذن فيه) من بيع أو غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لان الأصل عدم التصرف (وفى قول الوكيل) لان الموكل ائتمه فعليه تصديقه ولو اختلفا فى ذلك بعد انعزال

بنكاح موائته قال الامام فى باب الرجعة من خالف هذا القول كان هاجما على خرق الاجماع انتهى * فرع * اذا صدقنا الوكيل الوكيل لم يستحق الجعل المشروط الا بيمينه * فرع * لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة * فرع * قال الموكل باع الوكيل بعين فاحش وقال المشتري بل ثمن المثل صدق الموكل فان أقاما بينتين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك أقول قضية هذا القول بمثله فى تصرف الولي والناتر اذا تعارضت بينتان فى أجرة المثل ودونها أو ثمن المثل ودونه

(قول) المتن مقبول كذلك الغاصب وإن كان الفارق الضمان وعدمه (قول) المتن وكذا في الرد أي ولو كان بعد العزل بخلاف دهمي الرد في الامانات الشرعية فإنه لا يقبل (قوله) فلا يقبل أي لانه أخذها لغرض نفسه ورد بأنه انما أخذها لمنفعة المالك وانتقاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول) المتن ولا يلزم كذا الواعترف (٣٣٧) الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله) فالوكيل المصدق

على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله) وفي وجه آخر كلامه به تعلم ان المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الاول واحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول وحكاية الوجهين في الثاني وهو كذلك (قول) المتن صدق المستحق أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول) المتن الآية أي ولو شاهدا واحدا مع يمينه كالأصم (قول) المتن وقيم النبي كذا الأب والجد قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول) المتن ومن لا يقبل قوله فيه اشارة الى العلة ولوقال في الدفع كان أحسن ليشمل المديون (قوله) وقطع العراقيون أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كالمالك (قول) المتن انا وارثه مثله انا وصيه انا موصى له بتلك العين * تمت * ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلا أثر له لأن الحكم على الغائب جائز كره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير عين استظهار كيف يكون الحال

* (كتاب الاقرار) *

يصح من مطلق التصرف يستثنى النائم عند من يجعله مطلق التصرف واعلم ان الاصل ان كل من ملك الانشاء

الوكيل لم يصدق الآية (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد) على الموكل لانه اثبتته (وقيل ان كان) وكبلا (يجعل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسوله يده فكأنه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حملا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقاء حقه والطريق الثاني في المصدق منها في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له (ولو وكفه بقضاء دين) بمال دفعه اليه (فقال قضيت وأنكر المستحق) قضاءه (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الآية) والثاني يصدق يمينه لان الموكل اثبتته (وقيم النبي) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله يمينه لانه أمين (وايسر لو كبل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لا أرد المال الا بشهادة في الاصح) لانه يقبل قوله في الرد يمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى يمين (والغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كلستعير (ذلك) أي ان يقول لا أرد الا بشهادة ان كان عليه بينة بالاخذ وكذا ان لم يكن في الاصح عند البغوي وقطع العراقيون بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال مستحقه (وكنتي المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الآية على وكالته) لاحتمال انكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لا اعترافه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لا اعترافه باتصال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الآية لاحتمال انكار المستحق للعائلة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين مستحقه (انا وارثه) المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لا اعترافه باتصال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الآية على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحياته ويصكون طبق موته خطأ

* (كتاب الاقرار) *

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المحجور عليه وسياق انه لا يصح اقرار مكره (واقرار العبي والمجنون لاغ) ذكر اكان كل منهما أو أنثى (فان ادعى) العبي

٨٥ ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنسكاح واقرار المجنون بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمفلس يبيع الاعيان والاعمى بالبيع والوارث بدين على مورثه والمريض لوارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الى آخره قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة الى الظاهر وفي الباطن بالعكس * تنبيه * قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ما ورد على الطرد

(قول) المتن صدق ولا يخلف مثله لو أقر ثم ادعى أنه صغير أو مالو ادعى أنه كان حين الإقرار صغيراً واحتمل فإنه يصدق بيمينه (قول) المتن طوبل سنة ولو كان غريباً خامل الذكر * فرع * لو ادعى البلوغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجهان قال الأذري المختار استفساره (قوله) في بابي الجرح لم يسبق حكم إقرار السفه بالنسكاح وهو باطل لكن قال الرافعي أنه يشكك (٣٣٨) بقبول إقرار المرأة به مع عدم القدرة على

الإنشاء وتوقف صاحب المطلب في عدم القبول إذا طرأ السفه حالاً فإنه يحتمل أن يكون النسكاح سابقاً على السفه (قول) المتن ويقبل إقرار الرقيق الخ وقال المنزني رحمه الله لا يقبل لأنه ملك الغير (قول) المتن لا توجب عقوبة خرج هذا المال في إقراره بالسرقة وإن كان حكمه كذلك إلا أن فيه خلافاً سبق في كلام الشارح لكن قوله عقوبة يرد عليه الغصب والاتلاف عمد أو سرقة مادون النصاب فإنها توجب التعزير وتعلق المال بالذمة قطعاً كذية الخطأ (قوله) يتبع به الخ لو كان عن شراء مثلاً فاذى يتبع به القيمة لا الثمن (قوله) صدقه السيد أم لا أي بخلاف دين الجناية عند تصديق السيد لأن العامل مقصر (قوله) بدن في العبارة حذف من الثاني لدلالة الأول وعكسه * تنبيه * مذهب أبي حنيفة رحمه الله تقديم دين الصحة (قول) المتن ولا يصح إقرار مكره لقوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فإذا أسقط أثره كفر بالاولى غيره ولو أكره لصدق مع إقراره (قوله) على أو عندي هذا تركه المصنف اختصاراً واعتماداً على ما سيصرح به في الصيغة (قوله) تصح الطريق الثاني راجع لقوله وقيل صحيح (قوله) لضرورة علل أيضاً بأن الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي مستحيلة هنا (قوله) إذا انفصل حياً أمثالاً انفصل ميتاً فإنه يرجع بالمال لورثة من ذكره المقرانه ورثته منه أو لوالوصي أو لورثته إن أسنده الوصية هذا حكم

(البلوغ بالاحتلام مع الامكان) له بان استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك (ولا يخلف) عليه إذا فرض ذلك في خصوصية بطلان تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف إلا من جهته ودعوى الصبية البلوغ بالحيض في وقت إمكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيض كذلك (وإن ادعاه بالسن) بان استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوبل بينة) عليه لا مكانها (والسفيه والمفلس سبق حكم إقرارهما) في بابي الحجر والتفليس (ويقبل إقرار الرقيق بوجوب عقوبة) بكسر الجيم كالقتل وقطع الطرف والزنا وشرب الخمر والقذف والسرقة لبعده عن التهمة في ذلك فإن كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وأظهر القولين أنه يضمن مال السرقة في ذمته قالوا كان أو باقياً في يده أو يد السيد إذا لم يصدقه فمأخوذ صدقه تعلق برقبته والثاني بتعلق برقبته (ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة) كجنابة الخطأ وأتلاف المال (فكذب السيد) في ذلك (تعلق بذمته دون رقبته) يتبع به إذا عتق وإن صدقه السيد تعلق برقبته فيصاح فيه إلا أن يفديه السيد بأقل الأمرين من قيمته وقدر الدين وإذا سعى وبقي شيء من الدين لا يتبع به إذا عتق (وإن أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد أن لم يكن مأذوناً له في التجارة) بل يتعلق المقر به بذمته يتبع به إذا عتق صدقه السيد أم لا (ويقبل) على السيد (إن كان) مأذوناً له في التجارة (ويؤدى من كسبه وما في يده) كما تقدم في باب أنه لا يكون المقر به مما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد حجر السيد عليه بدن معاملة أضافه إلى حال الأذن لم تقبل أضافته في الأصح وقبل الحجر لو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة في الأصح (ويصح إقرار المريض مرض الموت لاجنبي) بدن أو عين (وكذا الوارث على المذهب) والقول الثاني لا يقبل لأنه متهتم فيه بحرمان بعض الورثة والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني الاعتبار في كونه وارثاً بحال الموت وفي قول بحال الإقرار وعليه لو أقر لزوجه ثم أبناها ومات لم يعمل بإقراره ولو أقر لاجنبيه ثم تزوجها ومات عمل بإقراره (ولو أقر في صحة بدن) لإنسان (وفي مرضه) بدن (لآخر لم يقدم الأول) بل يتساوى إن كلاً أو أقر بهما في الصحة أو المرض (ولو أقر في صحته أو مرضه) بدن لرجل (وأقر وارثه بعد موته) بدن (لآخر لم يقدم الأول في الأصح) لأن إقرار الوارث كإقرار المورث فكأنه أقر بالدينين والثاني يقدم الأول لأنه بالموت تعلق بالتركة فليس للوارث صرفها عنه (ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر له أهلية استحفاظ المقر به فلو قال لهذه الدابة على كذا فلغو) لأنها ليست أهلاً للاستحقاق (فلو قال) على (بسببها مالكمها) كذا (وجب) وحمل على أنه جنبي عليها أو أكرهاها (ولو قال لجل هند) على أو عندي (كذا بارث) من أبيه مثلاً (أو وصية) له من فلان (لزمه) ذلك لأن ما أسنده إليه يمكن (فإن أسنده إلى جهة لا تمكن في حقه) كقوله أقرضنيه أو باعني به شيئاً (فلغو) وقيل صحيح ويبلغوا الإسناد لأنه غير معتول وقيل فيه قولاً تعقيب الإقرار بما يرفع عنه وفي الشرح تصح الطريق الثاني وتعقبه في الروضة بأن الأصح البطلان وبه قطع في المحرر (وإن أطلق) أي لم يسند إلى شيء (صح في الظاهر) ويحمل على الجهة الممكنة في حقه والثاني يقول لضرورة إلى ذلك وعلى الصحة في الأحوال الثلاث انما يشترط الحمل إذا انفصل حياً دون ستة أشهر أو لها فأكثراً إلى دون أربع سنين وأمه غير فراش

(قوله) ان استحق بوصية الخ أى فهذا الحكم يخص بالخال الأول وكذا بالآخرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذلك أما عند عدم البيان في الحالين الآخرين فالكل للعمل ذكر كرا أو أنى وبينهما بالسوية ان ذكر أو أنى اذ من المحتمل أن تكون الجهة وصية وكان ينبغي للشارح التفيه على ذلك (قول) المتن ترك المال في يده هل يترك ملكه أو لا لئلا نعرف مالكة قضية كلام ابى اسحق في المذهب الأول وكلام الراغبى وغيره الثانى وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى ظهور مالكة وان رأى أن يجعله تحت يد المقر جاز (قول) المتن في حال تركه يوم انه لو رجع بعد رجوع المقر لا يفيد وليس مراد ابل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب * فرع * يجزى هذا الخلاف في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان رجع المقر له الخ (٣٣٩) قال الغزالي كذلك نقول في كل من نفي عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان أقام بينة الخ يحتمل عوده للمستثنين

* (فصل لزيد كذا الخ) * (قوله) على * أو عندى قال الاستوى لا بد من ذلك ان كان المقر به منكرا نحو لزيد ثوب مثلا أما لو كان معنفا في يده أو غائبا نحو لزيد هذا الثوب أو الثوب الفلاني فله يصح من غير توقف على عندى وعلى * لأن اللام تبدل على الملك (قول) المتن ومعى الخ ولو قال له على * ومعى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض العشرة بالدين وبعضها بالعين (قوله) أو ردها الخ أى بعد ذلك في زمن يمكن (قول) المتن ولو قال لى عليك قال السبكي الظاهر انه لا فرق في ذلك بين أن يريد بها الخبر أو الاستفهام انتهى أقول وكذا لو صرح بأداء الاستفهام فيما يظهر بل هو مراد السبكي (قول) المتن فقال زن مثله قوله وهى صحاح (قول) المتن بلى أو نعم هما حرفا تصديق اذا تقيتاهما خبر مثبت ولو مستفهما عنه (قوله) فانه لرد النفي أى بخلافها في جواب الاثبات كما سلف فانه اقرار قطعا وليست لنفي المثبت قال ابن الرفعة وكذا يكون اقرارا قطعيا في جواب الاستفهام الداخلة

كما سيأتى في كتاب الوصايا ثم ان استحق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو أنى فلهما النصف (واذا كذب المقر له المقر) بمال كذب (ترك المال في يده في الاصح) لأن يده تشعر بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعارضه الانكار والثاني ينتزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تركه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الاصح) بناء على ان المال يترك في يده والثاني لئلا يناء على ان الحاكم ينتزعه منه وان رجع المقر له وصدق المقر وبنينا على انه يترك في يده لا يسلم للمقر له الا باقرار جديد وان بنينا على ان الحاكم ينتزعه لا يسلم اليه وان أقام بينة على انه ملكه لم تسمع

* (فصل قوله لزيد كذا) * على * أو عندى (صبيغة اقرار وقوله على * وفي ذمتى للدين ومعى وعندى للعين) أى محمول عند الإطلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى انها ودعية وانها تلفت أو ردها يقبل قوله بيمينه ذلك في الروضة عن البغوى وأقره (ولو قال لى عليك ألف فقال زن أو خذ أو زنه أو خذه أو اختم عليه أو اجعله في كيسك فليس باقرار) لان ذلك يذكرك للاستهزاء (ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أراأتى منه أو قضيت به أو أتاقر به فهو اقرار) بالألف وعليه بينة الإبراء أو القضاء وللرافعى في الأخير بحث بأنه يجوز أن يريد المقر به بلغيره فيضم اليه لك ولم يذكرك في الروضة (ولو قال أنا مقر أو أناقر به فليس باقرار) بالألف لاحتمال الأول للاقرار بغيره كوحداية الله تعالى والثاني للوعد بالقرار به بعد (ولو قال أليس لى عليك كذا فقال بلى أو نعم فاقرار وفي نعم وجهه) انه ليس باقرار لانه موضوع للتصديق فيكون مصدقا له في النفي بخلاف بلى فانه لرد النفي ونفي النفي اثبات وأجيب بأن النظر في الاقرار الى العرف وأهله يفهمون الاقرار بنعم فيما ذكر (ولو قال اقض الألف الذى لى عليك فقال نعم أو أقضى غدا أو أمهلنى يوما أو حتى أفعد أو أفزع الكيس أو أجد) أى المفتاح مثلا (فاقرار في الاصح) والثاني يقول ليست بصريحة فيه

* (فصل بشرط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر) حين يقر (ولو قال دارى أو ثوبى أو دينى الذى على زيد لعمرو فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتنافى الاقرار بغيره اذ هو اخبار بسابق علمه ويحمل كلامه على الوعد بالهبة ولو قال مسكينى لزيد فهو اقرار لانه قد يسكن ملك غيره (ولو قال هذا الثوب (فلان وكان ملكى الى أن أقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطرح

على الخبر نحو ألى عليك ألف ولو وقع أعنى نعم وبلى في جواب الخبر للنفي نحو ليس لى عليك ألف قال الاستوى فيجوز ان يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم (قول) المتن فقال نعم الخ قال السبكي أماتم فاقرار وأما الباقي فقال الرافعى انها صيغ اقرار عند أبى حنيفة والاصحاب يضطربون فيها والميل الى موافقته أكثر وقال في المحترانه الاشبه وتبعه في المهاج قال والاشبه عندى خلافه انتهى * (فصل بشرط في المقر به الخ) * (قول) المتن أو دينى الخ قال الاصحاب بخلاف الدين الذى على زيد لعمرو وواهى في الكتاب عارية فانه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهدوا فى الكتاب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعنى السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فاذا أقروا لم يقل الذى اشترته لنفسى فينبغى أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أمالو قال هذا الذى اشترته لنفسى اشترته لزيد فهو متناقض (قوله) فهو اخبار بسابق الخ أى وليس ازالة الملك عن المقر به ولو قال هذا لى زيد فاقرار لانهما جملتان بخلاف مسئلة الكتاب فيكون حاصل هذا انه اقرار بعد انكالم

(قول) المتن وليكن المقر به الخ أى يشترط في الحكم تسليمه حال كونه في يده حساً أو شرعاً ولا فهو دعوى من الغير أو شهادة بغير لفظها وقوله العين احتزبه عن الدين (قول) المتن وان كان قال لو قال اعنته مالكه قبل شراء البائع له كان كثرية الاصل (قول) المتن فافتداء أى اجراء لكل عاقد على ما يعتقده ووجه الثاني ان الشارع لما صدق البائع غلبنا جانبه فجعلناه بيعاً من الجهتين قال الاسنوى وعبر بالذهب لان طريقة الامام أحد ثلاثة أوجه والتفصيل بيع من جهتهما فداء من جهتهما وطريقة الاكثرين التقطع بالبيع في جانب البائع واجراء الخلاف في المشتري قال فالطريقان انما هما في البائع (قول) المتن قبل تفسيره أى ويخلف انه ليس عليه شئ غير هذا (قول) المتن ولو فسر

الخ لو كانت الصيغة في ذمتي لم يقبل بهذا ونحوه لانها لا تثبت في الذمة قاله السبكي رحمه الله (قول) المتن لا يكاب الخ أى ويكون فيها خلافاً أخذاً مناسفاً بطريق الاولى ثم رأيت الشيخ ابن شهبة قال ان هذه المسئلة مقرعة على الاصح في المسئلة السابقة انتهى قلت ويمكن حمل عبارة المتن هنا على ما لو قال له عندى مال دون له على وقد أشار فيما سأتى له من ذكر عبارة الروضة وأصلها والمحرر الى ان عبارة الكتاب أحسن من جهة تناول المستولدة أى نظرا الى مكان تصويرها بما قلناه (قوله) وفي الروضة الخبر يريدها ان عبارة المنهاج أحسن لا مكان تصويرها بله عندى مال الخ (قول) المتن له كذا هي في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصارت يكى بها عن العدد وغيره وهي في مثاله بمعنى شئ وليست كتابة عن العدد (قوله) نظرا الخ وذلك لانهما أتى بلفظين مهمين وعقهما بقوله درهما كان الظاهر انه تمييز لكل واحد منهما وقال ابن الرفعة لان التمييز وصف والوصف يعود الى كل فقدمه * تبيينه * قياس مذهب أبى حنيفة أن يجب هنا أحد وعشرون درهما (قوله) والمعنى في الرفع هما درهم أى فالدرهم خبر

آخره ويعمل بأوله (وليكن المقر به) العين (في يد المقر ليسلم بالاقرار للمقر له) في الحال (فلو أقر ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) بأن يسلم للمقر له في الحال (فلو أقر بحرية عبد في يده غيره ثم اشتراه حكم بحريته) فترفع يده عنه (ثم ان كان قال) في صيغة اقراره (هو حر الاصل فشرأوه افتداء) له من جهة المشتري وبيع من جهة البائع (وان) كان (قال) أعنته (وهو يسترقه) فافتداء من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب (وقيل بيع من الجهتين) (فيثبت فيه) على الاول (الخياران) أى خيار المجلس وخيار الشرط (للبائع فقط) وكذا يشأن له في القسم الاول (ويصح الاقرار بالجهول) ويطلب من المقر تفسيره (فادأ قال له على شئ قبل تفسيره بكل ما تقول وان قل) كرهيف وفلس (ولو فسر بما لا يتقوله لكنه من جنسه كحبة خنطة أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلم) للصيد (وسرجين) أى زبل (قبل في الاصح) لان ذلك يحرم أخذه ويجب على أخذه رده والثاني لا يقبل فيه ما لان الاول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكامة على والثاني ليس بمال وظاهر الاقرار للمال (ولا يقبل) تفسيره (بما لا يقضى كخنزير وكلب لا نفع فيه) من صيد ونحوه اذ لا يجب رده فلا يصدق به قوله على بخلاف ما اذا قال له عندى شئ فيصدق به (ولا) يقبل تفسيره أيضاً (بعبادة وردت سلام) لبعده فهمهما في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بهما (ولو أقر بمال أو مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بمال) منه وان لم يتقوله كحبة خنطة ويكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث اثم غايته وكفر مستحله (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لانهما ينتفع بها وتستأجر وان كانت لاتسع والثاني ينظر الى امتناع بيعها (لا يكاب وجلد مية) لانه لا يصدق عليهما اسم المال وفي الروضة كأصلها والمحرر اذا قال له على مال الى آخره ومنه القبول بالمستولدة والمناسب فيها أن يقول له عندى مال (وقوله له كذا) على (كقوله) له (شئ) على فيقبل تفسيره بما تقدم فيه (وقوله شئ شئ) أو كذا كذا كالمولم يكرر لان الثاني تأكيد (ولو قال شئ شئ أو كذا وكذا واجب شيان) يقبل كل منهما في تفسير شئ لاقتضاء العطف المغايرة (ولو قال) له (كذا درهما أو رفع الدرهم أو جره درهم) والمنصوب تمييز والمرفوع عطف بيان أو بدل والمحرر لحن (والمذهب انه لو قال كذا أو كذا درهما بالنصب وجب درهما) وفي قول درهم وفي قول درهم وشئ نظرا الى أن الدرهم تفسير لكل من المهمين أو لجمعوعهما أول الثاني فقط والطريق الثاني القطع بالاول (و) المذهب (انه لو رفع أو جره) الدرهم (فدرهم) والمعنى في الرفع هما درهم والمحرر محمول عليه وقيل في صورة الرفع قولان ثانيهما يجب درهما ونقل الماوردى عن الشافعي وجوب درهمين في الجزر (ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال) الثلاث

مبتدأ محذوف ووجه الاسنوى بأن قوله له كذا كلام مستقل وكذا درهم معناه وكذا الذى تقدم كنطقي به درهم فيكون النصب عطف جملة على جملة قال ويمكن أيضاً أن يكون من عطف المفرد ويكون درهم عطف بيان من المجموع وقوله والجزر محمول عليه أى لانه لحن فحمل على الأقل وهو الرفع ووجه وجوب الدرهمين في الرفع انه يسبق الى الفهم ان الدرهم تفسير وان كان لحننا (قوله) وجوب درهمين في الجزر وقيل أيضاً يلزمه فيه شئ وبعض درهم وعبارة الراجح ويمكن ان يخرج فيه خلاف انه يلزمه شئ وبعض درهم انتهى وحينئذ فالتعبير بالمذهب بالنسبة الى الجزر أيضاً صحيح

(قوله) وفي قول من طريقتهم نعلم انه كان الاولى ان يعبر في الاولى بالذهب وفي الثانية بالفضة (قوله) عملاً بأول الكلام أى كقولنا له على أن
 بل خمسة ثمانية ثمانية ألف وروبان ذلك صفة وهذا اضراب (قوله) وكذا ان فصله لو سككت عن بيان حل على الناقصة أيضاً (قوله) ولوقال له
 على الخ هذه المسئلة حكمها هنا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق واليمين والنذر واحد (قوله) لانه اليقين علة الاولى أيضاً بأن
 الاقرار بالظرف لا يلزمه الاقرار بالظرف * (فصل قال له عندى الخ) * (قوله) أخذ باليقين وكذا لوقال غصبت منه ثوباً في منديل أوزيتا
 في جرة خلافاً لابي حنيفة لنا القياس (٣٤١) على ما لوقال غصبت منه دابة في اصطبل ولوقال له عندى خاتم ثم احضره وعليه فص وقال أردت ما عدا

الفصل لم يقبل بخلاف الجارية مع الحمل
 (قول) المتن سرحها أى بخلاف ما لو
 قال مسرحة أو عليها سرج واستشكل
 الفرق (قوله) من نصه هذا النص
 قال الاسنوى أوله الاكثرون وقال
 السبكي قيل انه غلط من النسخ (قوله)
 فان قال ودرهم الخ مثله العطف بتم وكذا
 بالقاء ان أراد العطف والا فالنص درهم
 اذ التقدير فالدرهم لازم لي بخلاف
 نظيره من الطلاق لانه انشاء (قوله)
 مع تخیل الفاصل الخ من جملة الفاصل
 الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين
 في درهم ودرهم ولو أراد تأكيد فيه
 لا يقبل فيه باتفاق (قوله) وفي وجه
 يعمل بها بخلاف نظيره من درهم ودرهم
 باتفاق (قوله) وفي وجه يعمل بها
 بخلاف نظيره من درهم ودرهم ودرهم لان
 الثالث معطوف على الثاني على رأى
 فأمكن ان يؤكداً الاول به قاله الاسنوى
 (قوله) أخذ باليقين ربح الاول بأن
 التأسيس أولى من التأكيد وقوله
 باليقين عبارة الاسنوى كون الاصل
 اعمال اللفظ عارضة أصل براءة الذمة
 فتساقطاً فلم يبق للثالث مقتضى فاقصر
 على اليقين انتهى وهو يرجع الى
 مانح الصارح رحمه الله (قول) المتن
 ومتى أقر بهم كسب وثوب أشار بهذين

النصب والرفع والجر لا احتمال التأكيد (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الالف بغير الدراهم) من
 المال كألف فلس (ولو قال خمسة وعشرون درهماً فالجميع دراهم على الصحيح) وقيل الخمسة باقية
 على الابهام (ولو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذي أقر فيه
 (تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره من صلا) بالاقرار (ومنعه ان فصله عن الاقرار) كالاستثناء
 وفي قول من طريقتهم في المتصل لا يقبل عملاً بأول الكلام وفي وجه في المنفصل يقبل لان اللفظ محتمل
 له والاصل براءة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان وصله) بالاقرار
 (وكذا ان فصله) عنه (في النص) حلاً على وزن البلد وفي وجه لا حلاً على وزن الاسلام (والفسير
 بالغشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق (ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة
 في الاصح) وقيل عشرة ادخالاً للطرفين وقيل ثمانية اخر اجالهما والاول أخرج الثاني دون الاول
 لانه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان أراد المعية لزمه أحد عشر) درهماً ووردت
 في معنى مع في قوله تعالى ادخلوا في أمم أى معهم (أو الحساب فعشرة) لانها موجبة (والا) بأن
 أراد الظرف أو لم يرد شيئاً (فدرهم) لانه اليقين
 * (فصل) * اذا (قال له عندى سيف في غمد) بكسر الغين المعجمة (أو ثوب في صندوق) بضم
 الصاد (لا يلزمه الظرف) أخذ باليقين (أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده)
 لما ذكر (أو عبدة على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على الصحيح) لما ذكر (والثاني تلزمه لان العبد له
 يد على ملبوسه ويده كيد سيده) (أو دابة تسرحها أو ثوب مطررز) بتشديد الراء (لزمه الجميع) لان
 البناء بمعنى مع والطرار جزء من الثوب (ولو قال) له (في ميراث أبى ألف فهو اقرار على أبيه بدين
 ولو قال) له (في ميراثى من أبى) ألف (فهو وعدية) نص الشافعى رضى الله عنه على المسئلتين
 وخرج بعضهم في الثانية انه اقرار من نصه على ان قوله في مالى ألف اقرار (ولو قال) له (على
 درهم درهم لزمه درهم) حلاً على التأكيد (فان قال ودرهم لزمه درهمان) لا قضاء العطف
 المغايرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فان أراد به
 تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شئ وان نوى) به (الاستثناء لزمه ثالث وكذا ان نوى) به (تأكيد
 الاول أو اطلق) يلزمه درهم (في الاصح) ثالث أخذ بانظار اللفظ وثية التأكيد مع تخیل الفاصل
 ملغاة وفي وجه يعمل بها وفي قول من طريقتهم في الاطلاق لا يلزمه ثالث ويحمل على التأكيد أخذاً
 باليقين (ومتى أقر بهم كسب وثوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح انه يحبس) لا امتناع من اداء
 الواجب عليه والثاني لا يحبس لامكان حصول الغرض بدون الحبس (ولوبين) المهتم بما يقبل

٨٦ ل المتأين الى الوجه القائل بأنه يحبس في الثوب ونحوها دون الشئ ونحوه لصدقه بما ليس بمال لا يتأتى الحبس
 عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخمر ونحوه (قوله) لا امتناعه الحب بل أولى من الدين لانه لا سبيل الى معرفة المقر به الا منته (قوله) لا مكان
 الخ عبارة الاسنوى لانه قد لا يعلم وطريقة فصل الخصومة ماسياً أى أن يعين المقر له مقدار او يدعى به فرفع لادعى انه أقر له بشئ في سماعها
 وجهان ربح السبكي سماعها وهذا الوجهان جاربان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى بالاقرار نفسه وان كان المقر به معلوماً ولومات المقر قام
 وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى يبين وتوقف فيه ابن الرفعة اذا كان المجهول شيئاً ونحوه لشبهة الاختصاصات ولو غاب عين
 المقر له قدر او ادعى به وانه أراد وحلف عليه وسلم له الحاكم

(قول) المتن مختلفين مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله الاسنوي وفيه نظر لان العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فأمل (قول) المتن من ثمن الخ لوفصله لم يقبل بلا خلاف (قوله) عملاً بآخره أي ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تنحدر بين الناس على فسادها والافرار اخبار عما جرى وأما المسئلة الأخيرة فلان تقريرها كان له على ألف (٣٤٢) قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن

افراراً ويجري القولان في كل ما ينظم لفظه عادة ويطل حكمه شرعاً كما لو أضاف الى بيع فاسد ونحوه (قول) المتن اذا سلمت قبل مستدرك وقوله جعل ثمناً أي عليه أحكام الثمن قبل ويعني عن ذلك أولاً قبل (قوله) أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام لان آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد (قوله) أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام أي لان آخره يرفع أوله (قول) المتن ولو قال ألف لا يلزم لوقال انا أريد الآن ان أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عامر لا يصح اقراره قال المتولي هو كقوله ألف لا يلزم (قوله) انه ليس له عليه الخ زاد الاسنوي وانه ليس عليه الا هذا (قوله) لاني تعديت فيها يعني يكون انصف بالتعدي وقت الاقرار (قول) المتن قلت الخ هذا لا يتجه جريانه في مسئلة في ذمتي أو ديناً فأمل (قوله) ولو قال الخ لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعي وهو محمل نظر (قول) المتن واقباض أما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فلا يكون مقراً باقباض وكذا القول وهبه وملكها قاله البغوي لانه قد يظن الملك بالهبة وكذا القول وقبضها بغير رضائي * فرع * لو أقر باقباض ثم أنكر قبل التخليف ولو أقر بقبض ثمن المبيع ثم زعم انه أقر ولم يقبض ففي النهاية ان ظاهر المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي المطلب ان كلام القاضي يشعر بأنه المنصوص (قول)

(وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفسه) فاذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك الامانة دينار وادعي بما حلف المقر له ليس عليه مائة دينار ولا شيء منها وبطل اقراره برده المقر له وان قال لي عليك مائة دينار هم حلف المقر له ليس له عليه المائة درهم (ولو أقر له بألف) في يوم (ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط) لان الاقرار اخبار وتعدده لا يقتضي تعدد الخبر عنه (وان اختلف القدر) كان أقر بألف ثم بخمسمائة أو عكس (دخل الاقل في الاكثر) لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بأكمله أو قبله (فلو وصفهما بصفتين مختلفتين) كصالح ومكسرة (أو أسندهما الى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة زماً) أي القدران في الصورتين الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خمر أو كلب أو ألف قضيته لزمه ألف في الظاهر) عملاً بأول الكلام والشأن لا عملاً بآخره لكن للمقر له تخليف المقرانه من الجهة المذكورة أو أنه قضاه (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم يقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثنياً) والطريق الثاني لرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب (لانه علق الاقرار بمشئته الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني لرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف لا يلزم لزمه لان قوله لا يلزم لا يتنظم مع ما قبله فأعني (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو دويعة فقال المقر له عليه ألف آخر) ديناً (صدق المقر في الظاهر بيمينه) انه ليس له عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر له بيمينه ان له عليه ألفاً آخر نظراً الى ان على للوجوب فلا يقبل التفسير بالدويعة فيه وأجيب باحتمال ارادة الوجوب في حفظ الدويعة (فان كان قال) ألف في ذمتي أو ديناً الى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر له على المذهب) بيمينه ان له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق المقر بيمينه انه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به ان تلفت الدويعة لاني تعديت فيها (قلت) أخذ من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالدويعة فالاصح انها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الاقرار ودعوى الرد) بعده ومقابل الاصح قول الامام عن الاصحاب انها مضروبة نظراً الى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد الاقرار أي بتفسيره متعلق بالتلف فلادعي التلف أو الرد قبل الاقرار لم يقبل لان التلف والمردود لا يكون عليه (وان قال له عندي أو معي ألف صدق في دعوى الدويعة والرد والتلف قطعاً والله اعلم) لان اللفظ مشعر بالامانة ولو قال له على ألف ودويعة قبل وأوت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو الرد قبل في الاصح (ولو أقر ببيع أو هبة واقباض) فيها (ثم قال كان ذلك) فاسداً أو أقررت لظني الصحة لم يقبل (في قوله بفساده) وله تخليف المقر له انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقرانه) كان فاسداً (وبرى) من البيع والهبة وعبارة المحرر والروضة كاصلها وحكم بطلان البيع والهبة (ولو قال هذه الدار لزيد بل همرو أو غصبتهما من زيد بل من عمر وسلمت لزيدوا لظاهر المقر يعمر قيمتهما همرو) لانه حال بينهما وبينها (بالاقرار) الاول

المتن لم يقبل أي لان الاسم يحمل عند الاطلاق على البيع * تنبيه * الظاهر ان هذا لا يجري فيه خلاف مدعى الصحة والفساد والثاني قال الاسنوي لان قبوله هنا يؤدي الى خلاف لظاهر مرتين أي في الاقرار والبيع قال ويحتمل جريان الخلاف هنا أيضاً (قوله) وحكم بطلان البيع الخ هي أولى لان الكلام في عين لا في دين (قول) المتن بل من عمر ومثله ثم همرو (قوله) لانه حال الخ أي والحيلولة القولية كالفعلية

(قوله) ويلزمه عشرة قال الاسنوي لم لا يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز (قول) المتن ويصح من غير الجنس منعه أحمد رحمه الله مطلقاً وأبو حنيفة في غير المكمل والموزون ولذا ذكر المصنف الثوب * فائدة * ذكرها ابن سراقه عليه ألف رجل وله عليه فدية عبد أو ثوب أو عشرة دنائير مثلاً ويحشى أن يقر له بالألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف الاكذار يقوم الذي عنده ويحلف عليه (قوله) تلفظ به الضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يسين ما الخ (٣٤٣) (قول) المتن ومن المعين أي لأنه كلام صحيح ليس بحال قاله الشافعي رضي الله عنه ولو قال

هذه الدار لفلان وهذا البيت مني إلى أوقال العمري وبدل نفسه قبل أيضاً خلافاً للقاضي في الثانية (قوله) للثمة علل أيضاً بدرجة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله * فرع * لو مات قام وارثه مقامه * خاتمة * لو قال له على عشرة فيما ألحق فليس باقرار

* (فصل أقر) * نسب منه أن يقول هذا أبي ويصدق فلو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الإيمان كعكسه وقوله أنت ابني أحسن من قوله أنا ابنك وقول الاب أنت ابني أحسن من قوله أنا أبوك وكل صحيح (قول) المتن أن كان أهلاً أي فاشترط أن يكون أهلاً ومن الشرط أن لا يكون منفيًا بلعان عن فراش نكاح صحيح وإن لا يطل به حق الغير أن كان صغيراً كما في العبد والعتيق الصغيرين (قول) المتن الابنة أي كسائر الحقوق (قول) المتن ثبت نسبه قد اوقفنا عليه أبو حنيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال (قول) المتن في الأصح أي كالثابت بالبينة ومحل الخلاف إذا لم يشاهد فراشاً والأفلا أثر لأنكار وكذا الوصدة الصغير قبل البلوغ * فرع * لو بلغ ليس له تخليف الاب لأنه لو رجع لا يقبل (قوله) مجنوناً لو قال المجنون هذا أبي

والثاني لا يغرم له لمصادفة الاقرار به له ملك الغير (ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق) المستثنى منه نحو له على عشرة الا ثلاثة بخلاف العشرة فلا يصح ويلزمه عشرة ولو سكنت بعد الاقرار وأتكم بكلام أجنبي ثم استثنى لم يصح الاستثناء وهو من الاثبات نفي ومن النفي اثبات (فلو قال له عشرة الا تسعة الاثمانية وجب تسعة) لأن المعنى التسعة لا تلزم الاثمانية تلزم فتلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة (ويصح من غير الجنس كالألف الاثنا عشر بنوب قيمته دون ألف) فان بين ثوب قيمته ألف فالبيان لغو ويطل الاستثناء لأنه بين ما أراد به فكانه تلفظ به وقيل لا يطل فبينه بغير مستغرق (و) يصح (من المعين كهذه الدار له الا هذا البيت أو هذه الدراهم له الا إذا الدرهم) أو هذا القطيع له الا هذه الشاة (وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لأنه غير معتاد والمعتاد الاستثناء من المطلق (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لو قال هؤلاء العبد له الا واحداً قبل ورجع في البيان اليه فان ماتوا الا واحداً وزعم انه المستثنى صدق بيّنه) أنه الذي أراد به بالاستثناء (على الصحيح والله أعلم) والثاني لا يصدق للثمة

* (فصل) * إذا أقر بنسب أن أحلف بنفسه) بأن قال هذا ابني (اشترط لصحته) أي الاخلاق (أن لا يكذب (الحس) وتسكذبه بان يكون في سن لا يتصور أن يكون أباً للمستحق (ولا الشرع) وتسكذبه (بان يكون) أي المستحق (معروف النسب من غيره وان يصدق المستحق ان كان أهلاً للتصديق) بان كان عاقلاً بالغاً لا له حقا في نسبه (فان كان بالغاً كذبه لم يثبت) نسبه (الابينة) فان لم تكن له بينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدعى وثبت نسبه ولو سكنت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قال الرافعي انه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول الروضة فان استلحق بالغاً فلم يصدق لم يثبت النسب الابينة (وان استلحق صغيراً ثبت) نسبه (فلو بلغ وكذبه لم يطل) نسبه (في الأصح) لأن النسب يحاط له فلا يندفع بعد ثبوته والثاني يطل لأن الحكم به لكونه غير أهل لأنه كذا وقد صار أهلاً وأسكر ويجري الخلاف فيمن استلحق مجنوناً فافاق وأسكر (ويصح ان يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح) والثاني لا نفوت التصديق (و) على الاول (يرثه) أي الميت المستلحق ولا ينظر الى التهمة (ولو استلحق اثنان بالغائب) نسبه (من صدقه) منهما فان لم يصدق واحداً منهما عرض على القائف كما سيأتي قيل كتاب العتق (وحكم الصغير) أي الذي يستلحقه اثنان (بأن في) كتاب (اللقيط ان شاء الله تعالى) كما سيأتي فيه حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمتي هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاد في الاظهر) لاحتمال انه أولدها بنكاح ثم ملكها (والثاني يثبت حملاً على انه أولدها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولدتني في ملكي) لا يثبت به الاستيلاد في الاظهر لاحتمال انه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على انه أحبلها بالملك (فان قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاد) وانقطع الاحتمال (فان كانت

لم يثبت النسب حتى يفيق ويصدق واشتد شكل الروابي الفرق * تنبيه * مسألة الشارح صورها السبكي بما لو اتصل الجذون بالبلوغ (قوله) نفوت التصديق علل أيضاً بأن تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بأنه كاره لو وقع في حياته (قوله) فان لم يصدق الخ ظاهره ولو كذبهما

(قوله) ولا الخدمة الخ نازع فيه في المطلب وحاول الحقبة قال لانه يمكنه ان يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو يوكل امرأه في استخدامها
(قوله) وعمل الخ يريد بهذا ان منعه بقرينة التعليق خاص بالاعارة للخدمة ولهذا جمع ابن الرفعة فقال الصريح محمول على الخدمة والكراهة
على غيرها * فرع * يحرم اعارة الصيد (٣٤٥) للمحرر ولو فعل حرم على المحرم الارسال (قوله) وقيل اعارة فاسدة قضيته ان لا يجب أجرة المثل على

هذا وبه صرح في المطلب واستبعد من
حيث انه لم يدل المنفعة مجانا (قول)
المتن فان تلفت كلاً أو بعضاً ولو استعار
عبداً وعليه ثبانه لم يضمن بخلاف سرج
الدابة كإسباني (قول) المتن لا باستعمال
قال أبو حنيفة لا يضمن إلا بالتعدي وهو
قول عندنا * فرع * لو أعاره بشرط أن
لا ضمان لغا الشرط وصح العقد كقول
أقرضه بشرط أن يرتد مكررا عن صحيح
(قوله) يضمنهما أي لا طلاق حديث
على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا عليه
الاستوى وعلمه الشارح بمسبأني قال
السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف
من الثاني لأن المسحق بعض المنعق
(قوله) أي البالي عبارة الاستنوى
الانحماق هو التلف بالكلية مثل أن
يلبسها إلى أن تبلى والانحماق هو
التقصان قال وتلف الدابة بالركوب والحمل
الا اعتماد كالانحماق وعرفها وعرجها
كالانحماق (قوله) فيضمن في آخر الخ
يعني آخر حاله يمكن تقويمه فيها ومقابلها
يضمنها كلها (قول) المتن والمستعير من
المستأجر لو كان هذا المستأجر مستأجراً
من غاصب وتلفت العين عند المستعير
رجع بما غرمه على المستأجر وهو
يرجع على الغاصب (قول) المتن زرعها
ومثلها تعرض هنالما يجوز وتركها لا
يجوز وعكس في الشعر حاله لكل منهما
على الآخر * فرع * لو فعل ما منعه منه قال
الاستوى المتجه ان عليه أجرة المثل لا ما
زاد على المسمى من أجرة المثل لانه بعدوله

لان منعهما في استعمالهما (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة أو ذكر (محرم) للجارية ولا يجوز
اعارتها للاستمتاع بها ولا لخدمة ذكر غير محرم لطوف الفتنة اذا كانت صغيرة لا تنهت أو قبيحة
فتجوز في الاصح في الروضة والمفهوم من نفي الجواز الفساد وقال في الوسيط في الخدمة بالخدمة مع الحرمة
(ويكره اعارة عبد مسلم لكافر) كراهة تنزيه زاد في الروضة صرح الجرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن
الاصح الجواز انتهى وعلى في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يخدمه (والاصح اشتراط لفظ
كاعرتك أو أعرتني ويكفي افظ أحدهما مع فعل الآخر) كفي باحدا الطعام ومقابل الاصح
ما ذكره المتولى انه لا يشترط لفظ حتى لو أعطى عارياً بصفة فلبسه تمت الاعارة وكذا لو فرش لضييفه
بساطاً فجلس عليه بخلاف بسطه لمن يجلس عليه فليس اعارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين
المستعير انتهى (ولو قال أعرتك) أي حماري مثلاً (لتعلفه) بعلفك (أو لتعيرني فرسلك) فهو واجارة
فاسدة توجب أجرة المثل أي بعد القبض مدة الامساك وقيل هو اعارة فاسدة وهذا ناظر الى اللفظ
وفساد له ذكر العوض والاول ناظر الى المعنى وفساده لجمله المدة والعلف ولو قال أعرتك هذه الدار
شهران من اليوم بعشرة دراهم أو لتعيرني ثوبك شهراً من اليوم فهل هي اجارة صحيحة أو اعارة فاسدة
وجهان بناء على ان الاعتبار باللفظ أو بالمعنى * تنبيه * قضية الفساد في أعرتك لتعلفه أن يكون العلف
في الاعارة على المالك ومثله طعام الرقيق وهو موافق لما في البيان عن الصمري وقال القاضي حسين
على المستعير علف الدابة وسقيها وطعام العبد وشرابه (ومؤنة الرذ) للعارية (على المستعير) من
المالك أو المستأجر ان رذ عليه فان رذ على المالك فالمؤنة عليه كقول رذ عليه المستأجر (فان تلفت
لا باستعمال ضمنها وان لم يفرط) قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه وقال
في أذرع أخذها من صفوان بن أمية عارية مضمونة رواهما أبو داود وغيره وسبأني أنها تضمن بقيمة
يوم التلف وتلف بعضها مضمون وقيل لا كتلفه بالاستعمال (والاصح انه لا يضمن ما ينفق) من الشاب
(أو ينسحق) بالاستعمال والثاني يضمنهما (والثالث يضمن المنعق) أي البالي دون المنعق أي
التالف بعض أجزائه وجهه الاول بان ما هما حدث عن سبب ما أذن فيه والثاني قال حق العارية
أن ترد وقد تعدد ردّها في الاول فضمن في آخر حالات التقويم وفات رذ بعضها في الثاني فيضمن بدله
والثالث فرق بوجود مردود في الثاني دون الاول ونشأ الثالث المزيد على المحرم من جميع المسائلتين
(والمستعير من مستأجر لا يضمن) التالف (في الاصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن
كل مستعير من المالك (ولو تلفت دابة في يد وكيل بعته في شغل أو في يد من سلمها اليه لبروضها) أي
بعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرائي لانه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيراً (وله)
أي للمستعير (الاتقاع بحسب الاذن فان أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها) ودونها في ضرر الارض
(ان لم ينه) عن غيرها فان نهيها عنه لم يكن له زرعها وليس له أن يزرع ما فوقها كالذرة والقطن
(أو لشعر لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة صح في الاصح ويزرع
ماشاء) لا طلاق للفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الأنواع

(قوله) ويحتمل فيها أي لأنها مكرمة ومعونة وأيضا يجوز الرجوع بها بخلاف الاجارة (قوله) كيف شاء قال الراعي الادفن الموتى لانه يؤدي الى اللزوم أي فلا يستغاد بالانص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المعتمد * (فصل) لكل من مازدا العارية متى شاء لانها تبرع بالمنافع المستقبلية والتبرع اذا لم يتصل بالقبض وكذا الاباحة يجوز الرجوع فيها ولا نكاحها ومكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجره عليه وخرجه ابن الرفعة (٣٤٦) على ما لو رجع المبيع ولم يعلم المباح

له بالرجوع وهذا التخيير حق قال السبكي ومنه تعلم ان الراجح وجوب الاجرة (قول) المتن اذا أعار الخ يرد على هذا الحصر مسائل منها اعادة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لازمة من جهة المستعير فقط ومنها ما لو قال اعيروا دارى بعد موتى شهر وغير ذلك (قول) المتن حتى يندرس الخ قال الماوردي وينع من التصرف على ظاهر القبر (قوله) انفسخت قال الراعي فيجب على الورثة الرد وان لم يطالب المبيع زاد غيره وموتة الرد في التركة فان لم يخلف شيئا فالواجب عليهم التخلية (قول) المتن مجانا قال الاسنوى مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح ان يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الاسنوى انه لا يحتاج الى لفظ مجانا لان الاطلاق محمول عليه * فرع * لو بئى أو غرس جاهلا بالرجوع قلع مجانا كما لو حمل السيل بذرا الى أرضه (قول) المتن ولا يلزمه تسوية الأرض قال ابن الرفعة الخلاف يلتفت الى الخلاف في الذي يتلف من أجزاء الثوب بالانسحاق من الاستعمال قال الاسنوى وكان مراده الحفر للاساس فلا ينبغي أن يضممه بخلاف الحفر لقطع الاساس فينبغي أن يضممه (قوله) بل للمعير لان في ذلك الجمع بين مصحتيهما وخير المعير لانه المحسن ولان الأرض

ضرر المكان مذهباً وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لنساء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعير لنساء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر النساء في ظاهرها الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا تشارع وروى الثاني يجوز ما ذكر لان كلام النساء والغراس للتأيد (و) الصحيح (أنه لا تصح اعادة الأرض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره كالأجارة والثاني يصح ويحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة وينتفع بها كيف شاء وقال الروابي ينتفع بما هو العادة فيها قال الراعي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الاول لو قال أعرتكها لنتفع بها كيف شئت فوجهاً يؤخذ الصحيح المحقة من نظير المسئلة في الاجارة وكلا الأرض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل أما ما ينتفع به بوجه واحد كالسباط الذي لا يصلح للفرش فلا حاجة في اعارته الى بيان الانتفاع

* (فصل لكل منهما) أي المستعير والمعير (رد العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة وردة المعير بمعنى رجوعه وبه عبر في المحرر وغيره (الاذا أعار لدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال المتولي وكذا بعد الوضع ما لم يواره التراب * تنبيه * يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة انه لو مات المعير أوجن أو أغنى عليه أو حفر عليه لفسخ الاعارة كسائر العقود الجائزة وان مات المستعير انفسخت أيضا انتهى (واذا أعار لنساء أو غراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد ان بئى المستعير أو غرس (ان كان شرط) عليه (القطع مجانا) أي بلا ارش لنفسه (لزمه) فان امتنع قلع المعير مجانا (والا) أي وان لم يشترط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الأرض في الاصح) لان علم المعير بان للمستعير القلع رضاء بما يحدث منه (قلت) كما قال الراعي في الشرح (الاصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الأرض الى ما كانت عليه (وان لم يتخير) ان يقلعه (لم يقطع مجانا) لانه محترم (بل للمعير الخيارين أن يقيه بأجرة أو يقطع ويضمن أرش النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائماً ومقلوعاً (فيل أو يملكه بقيته) أي حين التملك وفي الروضة كأصلها ضم الثالث الى الاولين في مقالة واسقاط الاول مع الثالث في مقالة لانهما اجارة وبيع لا بد فیهما من رضا المستعير وضم الثاني والثالث فقط في مقالة وانما أصح انتهى واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كلف تقريغ الأرض ذكره الراعي وأسقطه من الروضة (فان لم يتخير) أي المعير شيئاً (لم يقطع مجانا ان بذل) بالجمعة أي أعطى (المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم) على هذا الاصح قيل (يبع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (وتقسم بينهما) على ما ذكره بعد فصل الخصومة (والاصح أنه يعرض

تستع (قوله) أي حين التملك أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قوله) اجارة وبيع منه تعلم انه لا بد من عقد وليس عنها كالشبيع (قول) المتن وكذا ان لم يبدلها أي لان المعير مقصر بتلك التخيير ومقابل الاصح بقول قد انتهت العارية فلا بد من أجره (قول) المتن والاصح انه يعرض عنها الخ وذلك لان المستعير لا يملكه منه وأما المعير فالضرر عليه * فرع * شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالثمره للمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعة بالاجرة أو القطع وغرامة ارش النقص فقط كالأجر رأس الجدار للنساء

(قوله) والاستتقلال قال الرافعي ولا يربط بها شيئا ولا يثبت لها الظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر (قول) المتن وقيل الخ الظاهر انه جار ولو أذن المعير (قوله) السابقان في رهن الأم الخ أجمعهما يقوم المرهون وحده ثم الخ والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر أن هذا الثاني هو قول (٣٤٧) البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة أن صفة الشغل تلاحظ في تقويم الأرض

من غير ضم قيمة الغراس أو أبناء إليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينزع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ أن المتولى جعل المسئلة على وجهين وأن البغوي اقتصر على وجه (قوله) وعلى ما فيها قال في البيان وإذا قومنا الغراس قومناه مستحق الأخذ (قوله) لانه انما أباح الخ أي وأيضا فكلما لو أعاد به الحل متاع إلى مكان ثم رجع في إنشاء الطريق فانه يحمله إلى ما من ولكن بأجرة (قوله) ما إذا بقصر من صورده أن يأكل الزرع الجراد ثم ينبت ثانياً فرع * أعار للزرع أو الغراس لم يزرع أو يغرس المرأة واحدة (قول) المتن والاصح الخ قال الاستنوي قضية كلامهم انه لا يجب عليه القلع إلا بأمر المالك نعم لم يشعربه المالك فهو محل نظر * فرع * قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الأرض قاله الرافعي وقضيته انه لو أجبره المالك لآلزمه التسوية وذلك لانه عليه بالمباشرة بالاختيار (قول) المتن على المذهب قال الاستنوي انما عبر به لانه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الأكثرون إلى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر النصين وفرق بينهما وتلخص من الطرفين ثلاثة أقوال أي كذا كذا الشارح (قوله) ويستحق أجرة المثل أي دون المسمى وان

عنهما حتى يختار شيئا أي يختار المعير ماله اختياره ويوافق المستعير عليه ليقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بلا ألف أي المعير ويأتي بعد اختياره ما سبق (وللمعير) على هذا الاصح (دخولها والانتفاع بها) والاستقلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير بغير إذن لتفريج ويجوز) دخوله (للسقي والإصلاح) للجدار (في الأصح) صيانة للملك عن الضياع والثاني يعارض بأنه يشغل بدخوله ملك غيره إلى أن يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر ولثالث (وقيل ليس للمستعير بعه ثلث) لأن ملكه له غير مستقر إذ للمعير ملكه وأجيب بأن هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعير يتخير بخبره والمشتري من المستعير ينزل منزلته فيختار المعير كما سبق وللمشتري فسخ البيع إن جهل الحال * تمت * لو اتفق المعير والمستعير على بيع الأرض بما فيها ثمن واحد جاز في الأصح للحاجة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما إذا باعها الحاكم على وجه سبق قال المتولى هو على الوجهين فيما إذا غرس الزارع الأرض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الأم دون الولد وقال البغوي يوزع على الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فخصة الأرض للمعير وحصة ما فيها للمستعير (والعارية المؤقتة) للبناء أو الغراس (كالطلقة) فيما تقدم من الأحكام (وفي قوله القلع فيها مجانا إذا رجع) بعد المدة ويكون هذا فائدة التأقيت ومقابلته يقول فائدة طلب الأجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (وإذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم أرش النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وفرق الأول بأن للزرع أمدا ينتظر (و) الصحيح على الأول (أن له الأجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد لانه انما أباح المنفعة إلى وقت الرجوع والثاني لأجرة له لأن منفعة الأرض إلى الحصاد كالمستوفاة بالزرع (فلو عين مدة ولم يدرك فيها التنصير يتأخير الزراعة قلع) المعير الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالمستأجرة مما قبلها فيدخل فيه ما إذا لم يقصر فإن حكمه وحكم الأجرة المطلقة ما تقدم نعم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه قبل ادراكه كلف المستعير قطعه (ولو حمل السيل يدرا) لغيره (إلى أرضه فبنت فهو) أي النبات (لصاحب البذر) بذل معجزة (والاصح انه يجبر على قلعه) لأن المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لانه غير متعده فهو كمنعير فنظر في النبات أهو شجر أم زرع ويكون الحكم على ما سبق (ولو ركب دابة وقال لما لكها أعرتنيها فقال آجرتكها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) نظرا إلى انه انما يأذن في الانتفاع غالباً بمقابل فيختلف لكل منهما انه ما أعاره وانه آجره ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة فيختلف كل منهما انه ما استأجر والثالث المصدق في الأرض المالك وفي الدابة الراكب لانه تكثرا لأجرة فيها بخلاف الأرض وقطع بعضهم بهذا (وكذا وقال) الراكب أو الزارع (أعرتني فقال) المالك (بل غصبت مني) فالمصدق المالك على المذهب لأن الأصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة

حلف عليه هذا فنية كلام الرافعي أي لا بد من ذكر الأجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الأجرة

(قول) المتبوم التلف وجه ذلك انما لوجهها فيها الاقصى أو يوم القبض لا دى ذلك الى تضمين الاجزاء المتصحفة بالاستعمال وقيل بالاقصى لانها لو تلفت في تلك الحالة لا وجبت قيمتها وقيل يوم القبض كالقرض * (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء الخ أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة فهو وأخذ الشيء طلبا بجأهرة فان كان من حرز سمي سرقة أو مكارة في صحراء سمي محاربة أو جهارا أو اعتد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتهم عليه سمي خيانة (قول) المتن الغير اعترض بأن غير تلزم التسكير فلا يصح دخول آل عليها (٣٤٨) (قوله) كالسكب أى الذى

للسيد ونحوه أما العفور والغراب لا يقع وبقيته الفواسق فلا يد عليها ولا يجب ردها (قول) المتن وقهره على الدار هذه العبارة تفيد ان لا بد منها من قصد الاستيلاء وهو ظاهر وأشار اليه الشارح بقوله وسواء في الاولى الخ (قول) المتن ولودخل الخ قال القاضي لو دفع الى عبد الغير شيئا لم يوصله الى بيته أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوى لا يضمن الا اذا اعتقد طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها انتهى وقول القاضي الى بيته كان الضمير عائدا الى بيت الدافع (قول) المتن بقصد الاستيلاء خرج ما لو قصد النظر اليها لبينى مثلها مثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان بخلاف نظيره من المنقول (قول) المتن الا أن يكون الخ أى فلا أثر لقصد الاستيلاء لان تحققه غير ممكن فقصدته وسوسة وحديث نفس * فرع * لو انعكس الحال فالظاهر الضمان ويحتمل خلافه * فرع * حيث لا غصب هنا فلا أجرة أيضا (قول) المتن وعلى الغاصب الرد أى ولو غرم عليه اضعاف قيمته * فرع * دفعه للمالك بشرط على الغاصب مؤنة النقل لم تلزمه قاله البغوى لانه ينقل ملك نفسه * فرع * لو غصب من مودع ومستأجر ومهر من ثم رد الهبة برى وفي الردالى المستعير وجهان ولو انتزع من العبد ثيابا ملبوسه ونحو ذلك من

والثالث الفرق بين الارض والهبة كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفقا على الضمان) لها المختلف جهته ومعلوم ان المصوب يضمن باقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف (لكن الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف للزيادة) انه يستحقها ويأخذ ما عداها والمساوى بلايين

* (كتاب الغصب) *

(هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) أى بغير حق وبه عبر في الروضة وعدل عن قول المحرز وغيره مال الغير لانه لا يدخل فيه ما يغصب وليس بمالك كالكلب ووجد الميتة والسرجين والاختصاص بالحق كحق النجس ويدخل ذلك في قوله حق قاله في الدقائق والروضة (فلور كبدانة) أو جلس على فراش فغاصب وان لم يتقل ذلك قال في أصل الروضة سواء قصد الاستيلاء أم لا والرافعي حكى في عدم قصده وجهين كعدم النقل (ولو دخل داره وأزعجه عنها) فخرج منها وفي الروضة كأصلها دخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى (أو أزعجه وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب) وسواء في الاولى قصد الاستيلاء أم لا لان وجوده يغنى عن قصده (وفي الثانية وجهه واه) انه ليس بغاصب قاله الغزالي خلاف ما دل عليه كلام عاتمة الاصحاب وعبارة المحرز فالاشهر انه يصير غاصبا (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) أى دون باقى الدار (ولو دخل الدار) (بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب) لها وان كان ضعيفا والمالك قويا (وان كان) المالك فيها (ولم يزججه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (الا أن يكون ضعيفا لا يعدم مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا بالشيء منها ولو دخلها لا على قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو ليتخذ مثلها لم يكن غاصبا بالشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للمصوب لحديث أبى داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤدبه (فان تلف عنده) بآفة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب بما سبب أى وغير المال كالكلب والسرجين لا يضمن (ولو أتلّف مالا في يد مالكة ضمنه) هذه المسئلة والمسائل التى بعدها ذكروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالباشرة أو التسبب (ولو فتح رأس زق مطروح على الارض فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن) لان الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله (وان سقط بعارض رزج لم يضمن) لان الخروج رزج لا بفعله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار ضمن وان اقتصر على الفتح فالظاهر انه ان طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا) يضمن والثاني يضمن مطلقا لان الفتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لان للطائر اختيارا في الطيران والاول يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التى قبلها والابندى المترتبة على يد

الآلات المدفوعة اليه من المالك برى بالردالى العبد (قول) المتن استطرادا أى والا فذكر ذلك في الجنايات أشبهه (قول) الغاصب المتن وان اقتصر الخ قالوا في المرأة اذا ارتضعت صغيرة متزوجة ان الامر يتعلق بالرضعة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذى هو فعل الصغيرة قال الغزالي الفرق بين المسألين غامض قال السبكي الفرق ان القام الذى الجاء عادى

(قول) المتن ثم ان علم الخ لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه مفصوب وانكرا لا خذ صدق أو قال علمت الغصب من خبري صدق الآخذ
قوله الماوردي وقال الاسنوي الوجه تصديق الآخذ مطلقا واعلم ان الاسنوي ذكرك ذلك كله وفرضه في مسألة الاكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص
تفهما فلذا فرضت المسئلة فيها هو أعم من ذلك قال السبكي والخيار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسألة الضيافة فلا يتجه غيره أيضا والله أعلم (قول) المتن
فاقرر على الغاصب أي لانه نائبه (قول) المتن وان حمله الخ قسم قوله مستقلا * (فصل تضمن نفس الرقيق الخ) * (قوله) بالغة ما بلغت خالفت الخفية
فقالوا ما لم ترد على دية الحر وخالف أحمد (٣٤٩) في رواية عنه فجعل كل متقوم بضمن بالمثل ومجتنبا قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد

وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواء
الشحنان وانما قدم المصنف الكلام في
ضمان الآدمي لشرفه وضمان الاحرار
يأتي في الجنايات (قوله) عادية هي تأنيث
عادية بمعنى متعد ولو قال ضامنة بدل عادية
لشمل نحو المستعبر ولكن الباب معقود
للبيد العادية (قول) المتن بما تنص أي
بالاجماع (قول) المتن ان تلفت لات
الساقط بالآفة لا يجب فيه قصاص ولا
كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان
كلام المال (قول) المتن بما تنص من
قيمه أي كالبهيمة بجامع الاموال (قول)
المتن وعلى الجديد وجهه انه لو أشبه الحر
في التكليف وكثير من الاحكام كالحياب
القصاص والقطرة والتخليف والحدود
وجوب الكفارة في قتله (قوله) ولو
قطعها غاصب مثله لو قطعت عند الغاصب
فيجب ذلك على الغاصب (قول) المتن
كماء وراي الخ خص الشيخ هذه الامثلة
لخفاها والحر بان الخلاف في بعضها
(قول) المتن بمثله أي لا بالقيمة وتطر
ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود
النص (قول) المتن تلف أو تلف زاد
في الحر رتحت يد عادية قال الاسنوي
لاخراج المستعبر لانه بضمن بالقيمة مطلقا

الغاصب أي ضمان وان جهل صاحبها الغصب) وكانت أي أمانة (ثم ان علم) من ترتب بده
على يد الغاصب الغصب (فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطلب كالأول
(وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) يستقر عليه ضمان ما تلف
عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومتى ألتف
الآخذ من الغاصب مستقلا) أي بالاتلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في يد الضمان ويد الأمانة
لقوة الاتلاف (وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما مفصوبا ضيافة فكله فكذا) القرار
على الاكل (في الاظهر) والثاني على الغاصب لانه غزاة كل (وعلى هذا) أي الاظهر (لوقدومه
لما لكه فاكله برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يبرأ

* (فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته) بالغة ما بلغت (ألتف) بالقتل (أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الباء
(و) تضمن (ابعاضه التي لا يتقدر ارشها من الحر) كالبيكارة (بما تنقص من قيمته) تلفت أو ألتفت
(وكذا المقدرة) كاليد تضمن بما تنقص من قيمته (ان تلفت) بآفة (وان ألتفت) بجناية (فكذا
في القديم) تضمن بما تنقص من قيمته (وعلى الجديد تنقذر من الرقيق فالقيمة فيه كالدبة في الحر فقي
يده نصف قيمته) ولو قطعها غاصب له لزمه اكثر الامر من نصف القيمة والارش وسائر في آخر كتاب
المبيات مسألة الرقيق مع زيادة (و) يضمن (سائر الحيوان) أي باقيه (بالقيمة) تلف أو ألتف ويضمن
ما تلف أو ألتف من أجزائه بما تنقص من قيمته (غيره) أي الحيوان (مثلي ومتقوم والاصح ان المثلي
ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه كماء وراي ونحاس) وحديد (وتبر) وسبيكة (ومسل) وغير
(وكافور وقطن وعنب) ورطب وسائر الفواكه الرطبة (ودقيق) وحبوب وزبيب وتمر (لاغالية
ومعجون) هما ما خرج بقيد جواز السلم وخرج بقيد الكيل أو الوزن ما عدا كالحيون أو يذرع
كالثياب والوجه الثاني سكت عن التقييد بجواز السلم والثالث زاد على التقييد بجواز بيع بعضه
ببعض فيخرج به بعض الامثلة من العنب وغيره (فيضمن المثلي بمثله تلف أو ألتف فان تعذر) المسل
بأن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه (فالقيمة والاصح ان المعتبر أقصى قيمة) بالهاء (من وقت الغصب
الى تعذر المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة (ولو نقل المصوب المثلي الى بلد آخر فلما لك
أن يكافئه رده) الى بلده (وأن يطالبه بالقيمة في الحال) للبيدولة (فاذا رده ردها) واسترده
(فان تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثل في أي البلدين شاء) لانه كان له مطالبة برده العين فيها

٨٨ ل كما بينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في ذكر عادية أول الفصل فلوحده هناك وأتى به هنا كان أولى (قوله) بأن لا يوجد
في ذلك البلد الخ أي كاتقطاع السلم فيه (قوله) الى تعذر المثل لان وجود المثل كوجود عين المصوب (قوله) والثاني الى التلف أي بناء على
ان الواجب قيمة المصوب لاقية المثل ووجه الثالث ان المثل لا يسقط بالاعواز بدليل ان الصبر الى وجدانه (قوله) فلما لك هو من جملة ما تناوله
عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد (قول) المتن وان يطالبه بالقيمة أخذ القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المصوب بعد ذلك * فرع *
لو كان المصوب أم ولد وعنت رجوع الغاصب بالقيمة * فرع * لو أعطاه جارية هو ساعن هذه القيمة ففي جواز الوطء نظر (قول) المتن
في الحال متعلق بقوله وان يطالبه (قوله) ردها لو زادت زيادة منفصلة فهي للمصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ عن القيمة عوضا
(قول) المتن أي البلدين شاء وكذا بينهما (قوله) فيه ما بل لو عاد الى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك

(قوله) والثاني له مطالبته بالمثل قياسا على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلام وغيره (٣٥٠) (قوله) وترد اقضي وجوب

الاجرة فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا انساب الامام الى المحققين ان الواجب الخلية فقط (قوله) وآلات الملاهي لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة * فائدة * قال الغزالي ولو كان بالاستغلال بتفريغ الخمر يتعطل شغله فله الكسر قال وللولاة كسر طربوشها زجرا وتاديبا وليس ذلك للآحاد (قول) المتن والفوات قال السبكي لك ان تقول الفوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصار على الفوات الا ان يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال فتفظله (قوله) ايضا والفوات خالف فيه ابو حنيفة رضي الله عنه (قوله) لان البدل لا يدل لذلك ان غصب الزوجة لا يقطع عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وان المتنازعين في نكاحها يدعيان عليها ولا يدعى أحدهما على الآخر (قوله) وكذا منفعة بدن الحر الخ كذلك الثياب التي على الحر ولو صغيرا جدا (قول) المتن وكذا لو نقص به قال الاسنوي لان كلاهما يجب نعمانه عند الانصراف فكذا عند الاجتماع * (فصل ادعى الخ) *

(فان فقد المثل غرمه قيمة اكثر البادين قيمة) لانه كان له مطالبته بالمثل فيه (ولو طفر بالغاصب في غير بلد تلف فالصحيح انه ان كان لا مؤنة لنقله كالتقديله مطالبته بالمثل والافلامطالبة) له (بالمثل) ولا للغارم تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) والثاني له مطالبته بالمثل مطلقا * فرع * اذا غرم القيمة ثم اجتمع في بلد التلف هل للمالك رد القيمة وطلب المثل وهل للآخر استرداد القيمة وبدل المثل فيه الوجهان فيما لو غرم القيمة لفقد المثل ثم وجده هل له ولصاحبه ماذا كر أحصهما لا (وأما المتقوم فيضمن) في الغصب (بأقصى قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جنى) على المأخوذ بلا غصب (وتلف سرية فالواجب الاقصى ايضا) من الخيانة الى التلف فاذا جنى على هجمة مأخوذة بسوم مشلا وقيمتها مائة ثم هلكت بالسرية وقيمة مثلها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذمي (ولا تراق على ذمي الا أن يظهر شر بها أو يعيها) فتراق عليه في ذلك (وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لا قراره عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) ترد عليه لان له امساكها لتصريح خلاه التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخمرية (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) كالطنبور وغيره (لا يجب في ابطالها شيء) لانها محرمة الاستعمال ولا حرة لصنعها (والاصح اعياها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تكسر وترض حتى تنتهي الى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه لا الاولى ولا غيرها (فان يحجز المنكر) على الاول (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (لمنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف يسر) اطلاله ولا يجوز احراقها لان رضاضها مقبول ومن أحرقها فعليه قيمتها مكسورة الحد المشروع ومن جاوزه بغير الاحراق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها مستهبة الى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفساق والصبي المميز يشتركون في جواز الاقدام على ازالة هذا المنكر وسائر المنكرات ويشاب الصبي عليه كما يشاب البائع وانما تجب ازالته على المكاف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة (بالتفويت والفوات في يد عادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وتضمن باجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع الاتفويت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كالمسياتي ولا تضمن بفوات لان البدل لا تثبت عليها فيزوج السيد المغصوبة والبدل في بضع المرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الاتفويت (في الاصح) كان قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات ايضا لانها تقوم في عقد الاجارة الفاسدة تشبهه منفعة المال والاوّل يقول الحر لا يدخل تحت البدل فنفقته تقوت تحت يده (واذا نقص المغصوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بآفة (وجب الارش مع الاجرة) للنقص والفوات وهي أجرة مثله سليما قبل النقص ومعيبا بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن يلبى الثوب) باللبس يجب الارش مع الاجرة (في الاصح) والثاني لا يل يجب اكثر الامرين من الاجرة والارش لان النقص نشأ من الاستعمال وقد قبل بالاجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الاجرة في مقابلة الفوات لا الاستعمال

* (فصل اذا ادعى) * الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وأسكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يكون صادقا ويجوز عن البيعة فلم يصدقه لتخلد الحبس عليه والثاني يصدق المالك بيمينه لان الاصل بقاؤه (فاذا حلف) أي الغاصب (غرمه المالك في الاصح) بدل المغصوب

(قوله) لبقاء عليه يؤخذ منه انه لو عاد وصدقه غرمه فطعا وهو كذلك قال الاسنوي ولو فرغنا على هذا الوجه فينبغي في المتقوم ان يأخذ المالك القيمة وان لم يعد الى التصديق لانه يستحقها ما بدلا عن التلف واما الحيلولة (قوله) ايضا لبقاء عليه أى والحيلولة انما توجب القيمة قطعا لا المثل في المثل والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للحيلولة على هذا (قوله) صدق الغاصب أى لانه رد العين والاصل كونها على هذه الصفة المردودة (٣٥١) علم باختلاف ما لو تلفت (قوله) وهو نصف الثوب راجع لقول المتن التالف (قول)

المتن غصبا الاحسن غاصبا له (قوله) وفي الثانية أى بشقها وجه قال في زوائد الروضة هو الاقوى بعد أن قال ان الاكثرين على الاول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافعي على ما لو تلف أحدهما فردة وأتلف الآخر الاخرى يعني معا * فائدة * اتفقوا على انه لا يقطع اذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصا باوان ضمنناه ما ذكر * تنبيه * ما ذكرته لك عن الروضة والرافعي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاتلاف لاحدهما ما في يد الغاصب أو في يد المالك فهي واحدة ولها شقان (قول) المتن فكاف قال السبكي هذا القول مشكل بكاد يعجز على أصل الشافعي رضي الله عنه واختار الرابع (قول) المتن وفي قول يرد أى كفى التعيب الذي يسرى الى المهلاك (قول) المتن بالاقل جزم هنا بذلك ولنا في جنباته اذا كان في يد المالك قول انه يفديه بالارش بالغامبلغ وعلل بأنه قد منع بيعه باختيار الغداء ولو سلم المبيع لم يماظهر راغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلذا اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولي وغيره أجرى الخلاف نظرا الى ان الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكان الغاصب منع منه * فائدة * من عيوب المبيع جنبايات الخطأ اذا

من مثله أو قيمته والثاني لا يغرمه بدله لبقاء عنه في زعمه أجاب الاول بانه يحجز عن الوصول اليها بين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاهما على تلفه (أو) اختلفا (في السبب التي على العبد المصوب أو في عيب خافي) به بعد تلفه كان قبل كان أعجب أو أخرج خلقه (صدق الغاصب بيئته) في المسائل الثلاث لان الاصل براءة من الزيادة في الاولى وعدم السلامة من الخلق في الثانية وثبوت يده في الثالثة وعلى العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب حادث) بعد تلفه كان قبل كان أقطع أو سارقا (يصدق المالك بيئته في الاصح) لان الاصل السلامة من ذلك والثاني يصدق الغاصب بيئته لان الاصل براءة من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وانه لو رد المصوب وبهيب وقال غصبته هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب قاله المتولي زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو رده) أى المصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شيء) لبقاءه بحاله (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فابلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خفين) أى فردى خف (قيمتهما عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمتيه درهما) أو أتلف أحدهما في يده (غصبا) له فأتلف عطف على غصب (أو) أتلفه (في يد المالك) والقيمة لهما وللأبقي ما ذكر (لزمه ثمانية في الاصح والله أعلم) وهي قيمة ما تلف أو أتلفه وارش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهما من قيمة ما تلف أو أتلفه وفي الثانية وجه ثالث انه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضمما الى الآخر واقتصر الرافعي في الاولى على الاول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليها ما فيها الثالث عن التهمة وعبر في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الاولى (ولو حدث) في المصوب (نقص يسرى الى التلف بان جعل الخطأ هريسة) والسمن والدقيق عصيدة (فكالتالف) لاشرافه على التلف فيضمن بدله من مثل أو قيمة (وفي قول يرد مع ارش النقص) وفي ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى الى التلف يجب ارشه وقد تقدم (ولو جنى المصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الجنابة في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجنابة (فان تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمة (وللجنى عليه تعريمه) ان لم يكن غرم له (وان يتعلق بما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لانه أخذ جنباية في يده وقبل الاخذ منه لا يرجع كقوله الامام لاحتمال أن يرى الجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو رد العبد الى المالك فيبيع في الجنابة يرجع المالك بما أخذه) منه (الجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فنقل تراثها) بالكشط (أجبره المالك على رده) ان بقي (أو رده) ان تلف (واعادة الارض)

كثرت وكذا العمد اذا لم ينب وحينئذ فيضمن الغاصب أرش هذا العيب ايضا (قوله) ان لم يكن غرم له أى ان لم يكن قد وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة المنهاج وان أردت ايضا ذلك فراجع الاسنوي وغيره من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان الغاصب سلمها للمالك (قوله) وقبل الاخذ منه الخ هذا الحكم يستفاد من تعبير المصنف بتم (قوله) لما تقدم عبارة الاسنوي لان سبب البيع وهو الجنابة مضمون

(قول) المتن وان لم يطالب به قال الاسنوي بل ولومنته (قول) المتن هلله الرافعي بأنه تصرف في المسكن والتراب بغير ما ذن مالكه فيه لو خالف وردت كلته المالك النقل (قوله) ان لم يمنعه أي لحالة المنع لارده فيها جزا لان الفرض انتفاء الفرض (قوله) ولا يجبر الخ نظير ذلك خصاء العبد اذا زادت به قيمته (قوله) بزيادة قيمته الضمير فيه راجع لقول المتن رده (قول) المتن نقص هزال أشار بهذا (٣٥٢) الى أن السمن المفرط الذي

لا يحصل بزواله نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لانه لا يعد نقصا (قول) المتن وان تذ كراخ أي وكذا تعلما (قول) المتن ولو غصب الخ مثله في الحكم وجريان الخلاف ما لو فرخ البيض وبت البذر واعلم ان الخنفية يقولون اذا تصرف الغاصب بما يطل اسم الاول ملكه نحو طعن الخنفية وخبر الدقيق وأصحابنا ينكرون ذلك أشد انكار (قوله) والاصح انه للمالك هذا بشكل على ترجيح السبكي ان الهريسة للغاصب فيما سلف ويمكن الجواب عنه (قوله) لانهم ما فرغ الخ انما يصح في الحجرة المحترمة (قوله) بخلاف الخمر انما يصح في غير المحترمة

* (فصل في زيادة المغصوب الخ) * (قول) المتن وللمالك تكليفه أي وان لم يكن له غرض (قول) المتن وارث النقص جعله الاسنوي منصوبا عطفًا على الرد (قول) المتن كلف القطع لحديث ليس لعرق ظالم حق (قول) المتن أجب عليه في الاصح وان لم يزد على ذلك الحسارة والضياع * فرع * للغاصب قلعه قهرا وان نقص الثوب ولو تراضيا على الابقاء فهما شريكان (قوله) قال يضيع وقال أيضا الغراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار عروقه وأغصانه بخلاف هذا (قول) المتن فلا شيء قال السبكي به تعلم ان حكم الاحباب بأن الصبغ عيب انما هو عند زيادة القيمة

كما كانت) قبل النقل من انبساط أو غيره (ولنا نقل الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض) كان دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقله الى مكان وأراد تفريقه منه (والا) أي وان لم يكن له في الرد غرض (فلا يرد بلا اذن في الاصح) والثاني له رده بلا اذن ان لم يمنعه المالك (ويقال بما ذكرنا حفر البئر وطعمها) فعليه الطم بترابها ان بقي وبمثله ان تلف بطلب المالك وله ذلك وان لم يطالبه المالك ليدفع عن نفسه الضمان بالسقوط فيها الا أن يمنعه منه ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فان كان له غرض غيره فله الطم في الاصح (واذا اعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) من الرد والطم وغيرهما وان كان آتيا بواجب ومعلوم أنه يلزمه أجرة ما قبلها (وان بقي نقص وجب ارش معها) أي مع الاجرة (ولو غصب زينا وحوحو وأغلاه فنقصت عنه دون قيمته رده وزلمه مثل المذهب) منه (في الاصح) ولا يجبر نقصه بزيادة قيمته والثاني قال يجبر بها لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصت ما غرم المذهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كما اذا كان صاعا يساوي درهمين فرجع بالاغلاء الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا ارش وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (والاصح ان السمن لا يجبر بنقص هزال قبله) فيما اذا غصب بقرة مثلا سمنت فهزلت ثم سمنت عنده لان السمن الثاني غير الاول وقائل الثاني ببقية مقامه (و) الاصح (أن تذ كرمصعة نسها يجبر النسيان) لها لانه لا يعد متجددا عرفا والثاني يقول هو متجدد كالسمن والمعنى ان النسيان والتذ كرم عند الغاصب (وتعلم صنعة) عنده (لا يجبر نسيان أخرى) عنده (قطعا) وان كانت أرفع من الاولى (ولو غصب عصيرا فتمزق ثم تخلل) عنده (فالاصح ان الخل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش ان كان الخل أنقص قيمة) من العصير لحصوله في يده فان لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد والثاني يلزمه مثل العصير لانه بالتخمير كالتالف والخل قبل للغاصب والاصح انه للمالك لانه فرع ملكه (ولو غصب خمرًا فتخللت) عنده (أو جلد ميتة فدبغها فالاصح ان الخل والجلد للمغصوب منه) لانهم ما فرغ ما اختص به فيضمهما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المالية عنده والثالث اخل للمغصوب منه والجلد للغاصب لانه صار مالا بفعله والرابع عكسه لان الجلد يجوز للمغصوب منه امساكه بخلاف الخمر

* (فصل في زيادة المغصوب ان كانت أثرًا محضًا كقصارة) * للثوب وطعن الخنفية وغير ذلك (فلا شيء للغاصب بسببها) لانه عين ماله (وللمالك تكليفه رده كما كان ان أمكن) كان صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس اناء (و) له (ارش النقص) ان نقصت قيمة بالزيادة عما كانت عليه قبلها فيما لا يمكن رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده ورده (وان كانت عينا كساء وغراس كلف القطع) اهما من الارض واعادتها كما كانت وارث نقصهما ان كان مع أجرة المثل (وان صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجب عليه في الاصح) كما في قلع الغراس والثاني قال يضيع بفصله بخلاف الغراس (وان لم يمكن) فصله (فان لم يزد قيمته) أي الثوب بالصبغ (فلا شيء للغاصب فيه) وان نقصت لزمه الارش لحصول النقص بفعله (وان زادت) بالصبغ (اشتركا

على ملك الأموال بخلطها (قوله)
 يشتركان أى كملوا خطلط بنفسه
 أو خلطاه برضاها (قوله) وللغصب
 منه قدر حقه أى باعنا بالقيمة لكن
 لا يجوز قسمة عين الربوى على نسبة القيمة
 لانه ربا لو دفع اليه الغاصب قدر حقه
 عند خلطه بالاجود وجب عليه القبول
 (قول) المتن أخرجت أى خلافا للحنفية
 حيث قالوا يملكها ويغرم قيمتها لنا
 حديث على البديما أخذت وحديث ليس
 لعرق ظالم حق (قول) المتن الآن
 يخاف الخ طاهر الحلاقة ولورجحت
 السلامة (قول) المتن معصومين ولو
 للغاصب (قوله) كان قرب أى اذا كان
 يظن ان الغصب يبيع الوطء أم لو ظنها
 زوجته أو أمته فلا يحتاج الى شرط
 (قول) المتن الآن تطاوعة قال الاسنوى
 اذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر
 انتهى وعبارة الكتاب تشعر بخلافه الا
 ان يقال ما قاله الاسنوى من ان قوله ان
 علمت قيد فى الحكمين قبله (قوله)
 فلا يقطع أى كملوا أذنت فى قطع يدها
 وأجيب بأن المهر يتأثر بها كالموارثت
 قبل الدخول * فرع * لو زعمت الموطوءة
 لكرامه وأسكر الزانى فتولان فى المصدق
 منهما كملوا ختلف صاحب الدابة
 وراكبها (قوله) أحصهما الثانى صحح
 السبكي مهر بكر وأرش بكارة وقال قد
 صححه الرافعى فى وطء المشتري شراء
 فاسدا وهذا أولى وهو متجه لانه استمتع
 ببيكر وأزال البكارة فلا يتدخلان

٨٩ ل ج ك الاجرة مع ارش الثوب الناقصة بالاستعمال وبه على انه اذا زالت البكارة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهرثيب والارش قطعاً وان لم تكن غوراً قد خلت الحشفة قبل الازالة ينبغي ان يجب مهر بكر غوراً مع الارش قطعاً لثبوت البدخ بهذا فارق الحز المنفصل ميتاً بغير حناية (قوله) في الجنائية عليه أى سواء كان حراً أم عبداً هكذا ينبغي أن يفهم (قوله) ويقام به المشتري منه هذا يشترط عليه قولهم في باب المضمون بالشراء الفاسدان المشتري فيه بضمه في الولد الحز النازل بحنانه متى اقل من قيمته لو انفصل حياً والغرة

(قول) المتن لم يرجع لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول) المتن في الاظهر على ابن سريج فمقابلته بأن ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بأن المبيع لو تعيب قبل القبض (٣٥٤) فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما

الجنتين الرقبن المجنى عليه تحمله العاقلة في الاظهر (ولو تلف المصوب عند المشتري وغرمه) لما لكه (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التقریب انه يرجع من المغرور بما زاد على الثمن (وكذا لو تعيب عنده) بأقصة لا يرجع بارشه الذي غرمه على الغاصب (في الاظهر) لان التعيب بأقصة من ضمان المشتري كالوعيه (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاهما) كالسكنى والركوب والبس (في الاظهر) لانه استوفى مقابله ومقابل الرابع في المسائل الثلاث يقول غره بالبيع (و يرجع) عليه (بغرم ما تلف عنده) من منفعة بغرم استيفاء (و بارش نقص) بالمهمة (بنيانه وغراسه اذا نقص) بالمجتمعة من جهة مالك الارض (في الاصح) لانه غره بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اتلافه وفي الثانية يقول كانه بالبناء والغراس متلف ماله (وكل ما لو غرمه المشتري رجعه به) على الغاصب مما ذكر (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لان القرار عليه (وما لا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب مما ذكر لو غرمه الغاصب ابتداء رجعه به على المشتري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكل من انبت يده على يد الغاصب) غير المشتري (فكالمشتري والله أعلم) في الضابط المذكور في الرجوع وعنده

* (كتاب الشفعة) *

محلها في الاصل أن يكون عقار بين اثنين مثلاً يبيع أحدهما نصيبه منه لغيره بشرط يكتفئ لشر يكتفئ حق تلك المبيع قهراً بمثل الثمن أو قيمته كما سيأتي في حق التملك فيما ذكره موسمي الشفعة شرعاً (لا تثبت في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً) لها (وكذا انما لم يورث) تثبت فيه تبعاً للأرض (في الاصح) كشجرة والثاني يقيسه على المؤرفانه اذا بيع مع الشجر والأرض لا تثبت فيه الشفعة بل يأخذ الشفعة الأرض والشجر بحصتهما من الثمن روى مسلم عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط الاوّل المنزل والثاني البستان ولا شفعة في بناء أو غراس أو فرد بالبيع لاتقاء التبعية (فلا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك) بأن اختص به أحد الشر يكتفئ فيها أو غيرهما اذا لأرض لها (وكذا ما مشترك في الاصح) لما ذكر والثاني يجعله كالأرض (وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام وورحى) أي طاحونة صغيرين (لا شفعة فيه في الاصح) هو مبني على ان علة ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة أي أجرة القاسم والحاجة الى افراد الحصة الصائرة له بالمرافق كالمعدو والنور والبالوعة ونحوها والثاني مبني على ان العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضرر ينحصر في حصول قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشر يكتفئ أن يخلص صاحبه منها بالبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا شفعة للشر يكتفئ) بخلاف الجمار روى البخاري عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع دار وله شرك في عمرها) السابع لها بأن كان بدرب غير نافذ (فلا شفعة له فيها) لاتقاء الشركة فيها (والصحح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو أمكن فتح باب) لها (الى شارع والا) أي وان لم يمكن ذلك (فلا) تثبت فيه حذر من الاضرار بالمشتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث للشر يكتفئ الاخذ

ان يرضى به مبيعاً أو يفسخ ولو تلف استرد كل الثمن هذا غاية ما يمكن في التوجيه والا فالحكم مشكل اذ كيف يرجع ببدل الاجزاء دون النفس * فرع * لو تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعا (قول) المتن ما تلف يجوز أن يجعل شاملاً للثمرة والكسب والتساج ولا يختص بالمنفعة خلافاً للشارح في اقتضاره عليها (قوله) وبارش نقص بنيانه هل يرجع أيضاً بالاتفاق على العبد الصحيح لا رجوع * فرع * زوج الغاصب الامة فماتت عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول) المتن وكل ما تلف * فائدة * كل ما ان كانت ظرفاً كتبت موصولة والاختصولة كما في لفظ المصنف هنا (قوله) في الضابط المذكور الخ أي لا في الاستدراك

* (كتاب الشفعة) *

(قول) المتن في منقول خالف مالك فأثبتها فيه تبعاً لغيره اذا بيع معه (قول) المتن لم يورث رأى حدثت بعد الشراء وقبل الاخذ ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤثر تثبت فيه الشفعة وان عرض فأبيرة قبل الاخذ (قوله) لشجر أي يجامع الدخول في البيع * تنبيه * هذا الحكم ثابت ولو حدثت الثمرة المذكورة بعد البيع وقبل الاخذ ولو كان البقل يجز مراراً فالجزرة الظاهرة كالثمره المؤثرة والاصول كالشجر (قول) المتن وكذا ما مشترك * فرع * لو كان السفلى مشتركاً أو أعلاه لانسان فقط فباع العلوم حصته من السفلى تثبت الشفعة في حصته من السفلى خاصة والله أعلم (قوله) قبل البيع أي

على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الاوّل (قوله) في كل ما لم يقسم أفهم عدمها في المقسوم وهو المجاور (قول) المتن ولو باع الخ بالشفعة مثل ذلك في الخلاف والتصحيح الشركة في بئر المزرعة دونها وفي مسيل الماء للارض دونها وفي محن الخان دون يوته

(قوله) في الخلاف أي لافي الترجيح أيضا (قول) المتن في المبيع قال الاستنوي هو بالمع قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالمبيع لانه يشهد
 شرط الخيار في الثمن المعين وذلك (٣٥٥) مانع من الاخذ مطلقا (قوله) أم موقوف بحث الاستنوي ان الاخذ في هذه الحالة

لوصدري وقف أيضا وقفين (قوله)

ينظر الخ زاد الاستنوي والاخذ يؤدي الى لزوم العقد وثباته على المشتري
 * تنبيه * بثبوت الاخذ في هذه المسئلة وارده على قول المتن لازما (قول) المتن
 حكم ما حكم الخ المراد ان كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا
 قاله الاستنوي والسبكي لكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت
 المغايرة بين ما هنا وما يأتي فلنا مل (قول) المتن واما رضا المشتري الخ لو أبراه من
 الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان ابراء يقتضي الرضا فيكون بمنزلة قال ابن
 الرفعة فيه احتمالا أن أقواهما نعم أقول فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد
 والدال عليه هنا لفظ ابراء به يحصل الملك والبراء معامع ان صحة ابراء
 تتوقف على سبق الملك وقد يجب بأن المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها
 صحيحة في نفسها (قول) المتن بالشفعة أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن
 الرفعة والامام والغزالي قال الاستنوي وهو مقتضى كلام الرافي والنووي أقول
 هو في الحقيقة ايضاح لكلام الاصحاب وافصاح عن مرادهم لان معنى الشفعة
 حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء

بالشفعة ان ممكن المشتري من المرور جمع بين الحقين وألحق الشيخ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف
 ما اذا كان في اتخاذ الممر الحادث عسرا أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق
 الاول هو مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في الثبوت ضرر للمشتري والصحيح
 يقول ينتفي بمشروط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلا لتقسمة على الاصع السابق أما الدرب
 السافل فغير مملوك فلا شفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعاً (وانما ثبت) الشفعة (فيما ملك جمعا وشفعة ملكا
 لازما متأخرا عن ملك الشفع كبيع ومهر وعوض خلع وصلم دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا
 شفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسيأتي ما احتزر عنه باللازم وما بعده
 وقوله وصلم دم هو في الجناية عمدا فان كانت خطأ فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها
 وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بعينه (ولو شرط في
 البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (أو للبائع) وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى يقطع الخيار) سواء قلنا
 الملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا يظهر انه يؤخذ بالشفعة) ان
 قلنا الملك في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه آيل الى لزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن والا
 أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك
 وقيل يؤخذ لا تقطاع سلطنة البائع بل لزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشفعة عيا وأراد
 رده بالعيب وأراد الشفع أخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر اجابة الشفع) حتى لا يبطل حقه من
 الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما يأخذ الشفع اذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان
 دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان
 للمشتري شرك) بكسر الشين أي نصيب (في الارض) كان كاتبين ثلاثة اثنان فباع أحدهم
 نصيبه لاحد صاحبه (فالاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) وهي فيما
 ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تسحق على المشتري فلا تسحقها
 على نفسه والاول قال لا شفعة في حصة المشتري فلكه مستقر عليها بالشراء (ولا يشترط في التملك
 بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاء بل يوجد التملك بهامع كل مما ذكر
 ومع غيره كما سيأتي (ويشترط لفظ من الشفع كتملك أو أخذت بالشفعة) وأن يعلم الثمن
 (ويشترط مع ذلك اتمام تسليم العوض الى المشتري فاذا سلمه أو أزمه القاضي التسليم) ان امتنع منه
 أو قبض القاضي عنه كزاده في الروضة (ملك الشفع الشقص واما رضا المشتري بكون العوض
 في ذمته) أي الشفع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه
 (فيملك به) أي بالقضاء (في الاصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري
 تأخير (ولا يملك شفعا لم يره الشفع على المذهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول يملكه
 قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ
 بالشفعة قهري لا يناسبه اثبات الخيار فيه

* (فصل ان اشترى بمثل) * كنفذ وحب (أخذه الشفع بمثله أو بمتقوم) كثوب وعبد (فبقية

بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه
 لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم * (فصل ان اشترى الخ) *

(قول) المتنب يوم البيع أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الراعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه الثاني لان الشفعة لا تثبت الا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم علمه بأنه وقت سبب الشفعة (قول) المتنب وقيل يوم استقراره أي قياسا على قدر الثمن ولو وجدته في غير بلد العقد فهل يتلك به ويجوز المشتري على قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للحيولة أو يكون ذلك عذرا في تأخيرته الى بلد العقد احتمالات لابن الرفعة (قول) المتنب مخبر هل يجب تبئيه المشتري على انه طالب وجهان قال الراعي الاشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي فصح في أصل الروضة الوجوب قاله الاسنوي * فرع * لو كان الثمن منجما لحكمه كالنجل (٣٥٦) حتى اذا حل القسط الاول خير بين دفع

الجميع والصبر وليس له دفع البعض وأخذ مقابله حذر من التقسيط * فرع * باعه المشتري قبل حلول الاجل خير الشفيع بين الاخذ حالا بالثمن الثاني وبين الصبر بذلك الى حلول الاجل (قوله) وليس له الاخذ الخ لان الذم يختلف ولو رضى المشتري بدتمه فالظاهر عدم التخيير وهو اصح وجهين في الحاوي (قوله) والثاني عليه قيل يأخذ مطلقا وقيل لا بد ان يكون مليا بتمه (قوله) ليس اوى الثمن الخ لان ذلك اقرب الى العدل (قول) المتنب بحصته وقال مالك يأخذ الاثنين (قول) المتنب بتمه ثلثها فيشترط ان يكون نظير ما للشفيع (قول) المتنب لم يكن معلوم القدر مثل هذا في الحكم ما لو قال نسبت القدر (قول) المتنب لم نسمع دعواه في الاصح لانه لم يدع حقه وقال الثاني هو يتفزع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنشكل عن المبيع حلف الشفيع انه يعلم وجب حتى بين وعلى الاول فيسأل ان يعين قدره بعد قدر وهكذا ويجعله عليه * فرع * قامت بينة بان الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم دين مائة فقال الشفيع انا اعطى الف ومائة أفنى الغزالي بان له ذلك ونازع ابن أبي الدم في قبول هذه الشهادة أقول لو قال انا أخذ بمائة والثمن دونها يقيناً فلحلف المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها فقياس

يوم البيع وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) والمراد باليوم الوقت وما يصدق به المثل أو المتقوم أن يكون مسلما فيه بالشفص أو مصالحا عنه بالشفص أو نجوم كانه معوضا عنها بالشفص و يصدق الدين عما ذكر بالخال ويقابله قوله (أو بمؤجل فلا ظهرانه) أي الشفيع (مخير بين أن يعجل ويأخذ في الحال أو يصبر الى الحل) بكسر الحاء أي الحلول (ويأخذ) ولا يطل حقه بالتأخير للعذر وليس له الاخذ بمؤجل والثاني له ذلك تنزيلا منزلة المشتري والثالث يأخذه بسبعة تساوي الثمن الى أجله (ولو بيع شقص وغيره) كثوب صفقة واحدة (أخذه) أي الشقص (بحصته) أي بمثل حصته (من القيمة) من الثمن فاذا كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم اليه عشرين أخذ الشقص بأربعة اخماس الثمن وتعتبر القيمة يوم البيع ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها عالما بالحال وبعبارة المحرز وزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وأخذ الشفيع الشقص بحصته أي من الثمن كافي الشرح والروضة (ويؤخذ) الشقص (المهور) لامرأة (بمهر مثلها وكذا عوض الخلع) يؤخذ بمهر مثل الخلوعة والاعتبار بمهر المثل يوم النكاح ويوم الخلع (ولو اشترى بجزاف) بثلاث الجيم دراهم أو حنطة أو غيرها (وتلف) الثمن من غير علم بقدره (استنع الاخذ فان عين الشفيع قدر او قال المشتري لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) أي انه لا يعلم قدره (وان ادعى علمه ولم يعين قدره لم نسمع دعواه في الاصح) والثاني تسمع ويجلف المشتري انه لا يعلم قدره وان لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفيع بقدره فان كان غائبا لم يكلف البائع احضاره ولا الاخبار عنه (واذا ظهر الثمن مستحقا) بعد الاخذ بالشفعة (فان كان معينا) كان اشترى بهذه المائة (بطل البيع والشفعة) لترتبها عليه (والا) بان اشترى في الذمة ودفع عمافها (أبدل) المدفوع (وبقيا) أي البيع والشفعة (وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفعة ان جهل) كونه مستحقا بان اشبهه عليه بماله وعليه ابداله (وكذا) أي لم تبطل شفעתه (ان علم) كونه مستحقا (في الاصح) والثاني نزل دفع المستحق مع العلم بمنزلة الترتيب للشفعة ثم قيل الخلاف في الاخذ بمعين كقوله أخذت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحق لم تبطل شفעתه قطعا وقيل الخلاف في الحالين قال في الروضة الصحيح الفرق بين الحالين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق فيه بين الحالين (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف واجارة) وهبة (صحيح) لانه ملكه (وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه كالوقف) والهبة والاجارة (وأخذه) أي الشقص (ويتخير فيما فيه شفعة كبيع) واصداق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو ينقضه ويأخذ بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري) بيمينه لانه أعلم بما بشره (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا) يصدق بيمينه انه ما اشتراه بل ورثه

قول الغزالي انه لا ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الدم (قول) المتنب وكذا ان علم في الاصح لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واذا أبقينا حقه أو عالما كان أو جاهلا فهل نقول انه ملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول تبين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كمال الراعي الثاني (قول) المتنب كالوقف كذلك الحكم لوجهه مسجدا (قول) المتنب في قدر الثمن كذلك لو كان عرضا وتلف واختلغا في قيمته * فرع * لو أقام كل واحد بينة بالمقدار تعارضتا وكان لا بينة ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما

(قوله) وانه ما يعلم حاول الاسنوى انه يحلف على حسب جوابه * فرع * اذا حلف انه لا يعلم الشركة لم يكن للدعي اقامة البينة بأن بعض الدار في يده بل لابد من الشهادة بالملك ولو شاهد او يمينا (قوله) ووجه الثاني الخ وشبهه الثاني بأجرة من يكتب الصك وبما لو كان عبدين ثلاثة مختلفي الانصباء فأعتق (٣٥٧) اثنان مع اليسار في وقت واحد فان قيمة نصيب الثالث عليهم بالسوية وأجيب بأن هذا اطلاق

وأتمه وانه لا يعلم أن الطالب شريك (فان اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) للآخر ومقابله ينظر الى انكار الشراء (وبسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري (وان اعترف) بقبضه منه (فهو يترك في يد الشفيع أم يأخذها القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) فيما اذا كذب المقر له المقر بما لا يوجب وان الاصح انه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرأس) فاذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار قباع صاحب النصف أخذها الآخران اثنان على الاول ونصفين على الثاني وجه الاول ان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ووجه الثاني ان سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقها لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) وقد يعفوه عنه (والاصح انه ان عفا عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا) يشاركه فيه والوجه الثاني يشاركه فيه مطلقا لانه مالك حاله سعه والثالث لا يشاركه فيه مطلقا لان ملكه للبيع فزول تسلط الآخر عليه وظاهرهما ذكران كلام من العفو والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه انه ان عفا قبله ثبتت المشاركة قطعا أو أخذ قبله انتفت قطعا (والاصح انه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه وتخير الآخرين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته) لثلاثية بعض الصفقة على المشتري والثاني له الاقتصار على حصته فقط والثالث يسقط حق الاثنين كالاقتصار والرابع لا يسقط حق واحد منهما ما تغلبا للثبوت (و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط كله) كالاقتصار والثاني لا يسقط شيء منه كذا القذف والثالث يسقط ما أسقطه ويبقى الباقي قال الصيدلاني ومجمله ما اذ ارضى المشتري بتبعض الصفقة فان أبى وقال خذ الكل أو دعه فله ذلك والخلاف قال الامام اذا لم يتحكم بأن الشفعة على الفور فان حكمناه فذهب من طرده اذا اباد الى طلب الباقي ومنهم من قطع بالسقوط في الكل (ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركه) وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاثية بعض الصفقة على المشتري ولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع وحصل له من الاجرة والثمرة لا يراجه فيه الغائب (والاصح انه تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني لا يمكنه من الاخذ والخلاف مبني على ان الشفعة على الفور (ولو اشترى باسقة فله شفيع أخذ نصيبهما ونصيب أحدهما) وحده (ولو اشترى واحد من اثنين فله) أي للشفيع (أخذ حصته أحد البائعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائع والثاني لا لأن المشتري ملك الحصتين معا فلا يفرق ملكه عليه (والأظهر ان الشفعة على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والثاني تمتد ثلاثة أيام فانها قد تحتاج الى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة كتحيار الشرط (فاذا علم الشفيع بالبيع) على الاول (فلا يدري العادة) في طلبها (فان كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو خائفا من عذو فليوكل) في طلبها (ان قدر) على التوكيل فيه (والأفليس شهد على الطلب) لها (فان ترك القدور عليه منهما) أي من التوكيل والاشهاد (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره والثاني لا يطل لانه قد تخلفه منه ومؤنه فيما ذكر وفي

وهما فيه سواء (قول) المتن ويخبر الآخر أي لا تحق الشفعة بثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التراجع على الاخذ لعدم المرجح (قوله) تغلبا للثبوت أي وليست مما تسقط بالشبهة * فرع * لو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثة فخكمهم هكذا (قوله) كالاقتصاص ردها بأن القصاص ثبت للميت أولا وهذا ثبت لكل واحد ابتداء (قوله) يسقط ما أسقطه أي لانه حق مالي قابل للاقسام (قوله) والاصح انه الخ لكن ينبغي أن يأتي في وجوب النسبة على الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن المؤجل (قول) المتن ونصيب أحدهما أي ولو قلنا بتعدد الصفقة فانه يأخذ نظر المعنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تتعدد بتعدد المشتري قطعاً وتعدد البائع على الاصح وفي الرد بالعيب على العكس (قول) المتن على الفور أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تفوت بترك المبادرة كما يفوت البعير الشرود عند حل العقال اذا لم يبادر اليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك منه عليه ابن الرفعة (قوله) والثاني يمتد ثلاثة أيام لان التأنيدي ضرر بالمشتري والمبادرة تضر بالشفيع لعدم تمكنه من النظر في الاحتياط بالثلاثة وأصلها ولا تسموها بسوء فبأخذكم عذاب قريب فقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام (قول) المتن على العادة أي خاصة في العادة توافيا ضرر والا فلا (قول) المتن

فليوكل أي ولو جهل مقدار الثمن حال التوكيل (قوله) لانه قد تخلفه أي والاظهر لا ينظر الى المنفعة ولا الى المؤنة

(قول) المتن وكذا ثقة أي لانه اخبار واخبار الثقة مقبول (قول) المتن أو قال لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضا (قوله) لا شعاره قال الاستوى محل الخلاف في اذا خاطب به كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر خرما (٣٥٨) كما أوضحته في المهمات (قول) المتن ولوباع

الشفيع الخ لوباع بعضها بطلت في حال العلم دون حال الجهل

(كتاب القراض) *

منه المقرض لانه يقطع وأما المضاربة فمن حيث أن فيه سفرا والسفر يسمى ضربا في الارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض أي سافرتم واعلم ان القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (قول) المتن أن يدفع اعتراض بأن القراض العقد المتقضى للدفع لانفس الدفع (قول) المتن والرجح مشترك خرج الوكيل (قوله) اجماع الصحابة من الادلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لان مالك الشجر قد لا يحسن العمل أولا ولا يتفرع له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا (قول) المتن أو دنانير أوهما (قوله) وقيل يجوز على المغشوش قال السبكي هو الذي قوى عندي ان أفتي وأحكمه ان شاء الله اذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فساغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قوله) لان انقسام البدل الخ يريد بهذا توجيه صحة تفرع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلم الى العامل دفعا لما قيل استتقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على أن كون المال مسلما اليه (قول) المتن غلام المالك أي الرقيق (قول) المتن ووظيفة العامل الخ أي لكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وما ليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فمن

تعبيره بالظاهر تغليب للثانية على الاولى المعرف بها في الروضة كأصلها بالاصح (فلو كان في صلاة أو حرام أو طعام) أو قضاء حاجة (فله الاتمام) ولا يكلف قطعها ولا يلزمه الاقتصار في الصلاة على أقل ما يجزئ ولودخل وقت الصلاة أو الاكل أو قضاء الحاجة جازله تقدمها على طلب الشفعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال لم أصدق الخبر) يبيع الشريك (لم يعذر ان أخبره عدلان) ذكر ان أو ذكر وأمر أنان ذلك (وكذا ثقة في الاصح) حرأوعبد أو امرأة والثاني يعذر لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويعذر ان أخبره من لا يقبل خبره) ككافرو فاسق وصبي ولا يعذر ان أخبره عدد من الفساق لا يجعل قواطعهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فترك فبان بخمس مائة بقي حقه) لان اترك الخبرتين كذبه (وان بان بأكثر بطل حقه) لانه اذا لم يرغب فيه بألف فبأكثر أولى (ولو لقي المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك لم يبطل) حقه لان السلام سنة قبل الكلام وقد يدعو بالبركة لياخذ صفقة مباركة (وفي الدعاء وجهه) انه يبطل به حقه لا شعاره بتعريضه (ولوباع الشفع حصته) أو وهما (جاهلا بالشفعة فالاصح بطلانها) لزوال سببها والثاني لا يبطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالما بها بطل حقه قطعاً وان قلنا الشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة

(كتاب القراض) *

(القراض والمضاربة) والمقارضة (ان يدفع اليه) أي الى شخص (مالا لتجريبه والرجح مشترك) بينهما ودليل صحة اجماع الصحابة رضى الله عنهم (ويشترط لصحته كون المال دراهم أو دنانير) خالصا (فلا يجوز على تبرؤ وحلى ومغشوش) من الدراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على المغشوش الرجح وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوما) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن نونس وغيره أو الصفة (معنا وقيل يجوز على احدى الصرتين) المتساويتين في القدر والصفة كان يكون كل منهما ألفا صحاحا قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيهما شاء فتعين للقراض وفيها كأصلها لو قارض على دراهم غير معينة ثم عنها في المجلس قطع القاضي والامام بجوازه كالصرف والسلم وقطع البعوى بالمنع وبعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب انه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمته غيره (ومسلم الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفي منه ثمن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (ولا) شرط (عمله معه) لان انقسام التصرف يفضي الى انقسام اليد (ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل السيد لان يد عبده يده وفرق الاول بان العبد مال فعمل عمله تبعاً للمال بخلاف السيد نعم ان ضم الى عمله أن يكون بعض المال في يده أو أن لا يتصرف العامل دونه فسد العقد قطعاً قال في الكفاية وصورة المسئلة ان يكون الغلام معلوماً بالشأهدة أو الوصف فان لم يكن معلوماً فسد العقد (وظيفة العامل التجارة وتوابعها كنشر الشباب وطبها) وذرعها وغير ذلك مما سياتي انه عليه (فلو قارضه ليشترى خنطة فيطحن ويخبز) ويبيعه (أو غزلا فينسجه ويبيعه فسد القراض) لان الطحن والخبز والغزل والسج ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن يشترط عليه

العمل أولا ولا يتفرع له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا (قول) المتن أو دنانير أوهما (قوله) وقيل يجوز على المغشوش قال السبكي هو الذي قوى عندي ان أفتي وأحكمه ان شاء الله اذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فساغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قوله) لان انقسام البدل الخ يريد بهذا توجيه صحة تفرع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلم الى العامل دفعا لما قيل استتقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على أن كون المال مسلما اليه (قول) المتن غلام المالك أي الرقيق (قول) المتن ووظيفة العامل الخ أي لكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وما ليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فمن

الثاني وزن الامتعة الثقيلة ونقل المتاع الى الحائز والنداء عليه ومن الاول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة شراء

(قول) المتن ولا يجوز ان يشترط لونه من هذه الامور صرح لان في غيرها جبالا واسعا

(قول) المتن فلو ذكر مدة لو تجزأ القراض وعلق التصرف على وقت فسد لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه (قوله) وانما اقتصر الخ أفهم انه لو قال قارضتك سنة ولا تشترب بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهذا الذي أفهمه من انه لو قال قارضتك سنة ولا تشترب بعدها يصح هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تغتر بما في شرح المنهج بما يخالف ذلك فانه مخالف للقول بحمله عليه ظاهر عبارة الروض (قول) المتن اختصاصهما بالنظر هل هذا يغني (٢٥٩) عما بعده أولا (قول) المتن واشترى كهما أي ليكون المالك آخذاً بملكه والعامل آخذاً بجمعه (قول) المتن

وقبل البضاع لك ان تقول ان كان البضاع عقداً مستقلاً غير التوكيل احتاج الى دليل (قوله) أيضاً البضاع البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بعث المال معه ليتجر بلا جعل * فرع * قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كله لي فهو ابضاع لان التصرف صالح للجميع بخلاف القراض والابضاع فلو قال ابضعتك على ان الربح كله لك نهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان أو على ان نصفه لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان (قوله) فلا يكون الجزء معلوماً نظيره بعثتك ألف ذهب وفضة ونظير الاول كثير من الاقرار والوصية والوقف والبيع لزيد وعمر وغير ذلك (قوله) والثاني يصح الخ أي لانه الذي يسبق الى الفهم ونظيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا تله الثلث فانه يسبق الى الفهم ان الباقي للاب (قول) المتن ولو شرط لاحدهما الخ هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معلوماً * (فصل يشترط) * بمعنى لابد منه (قول) المتن وقبل يكفي القبول بالفعل المراد بالفعل الآخذ له ~~ب~~ عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقبل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه

شراء متاع معين (قوله) لا تشتري هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشتري الا الخيل البلق (أو معاملة شخص) بعينه كقوله لا تبع الازيد أو لا تشتري لامنه لان المتاع المعين قد لا يرج فيه والناذر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته يرج في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فان الرجح المقصود منه لا يضبط وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع ككافي المحرز وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يرج فيها (وان منعه الشري بعدها فلا) يفسد العقد (في الاصح) لحصول الاستباح بالبيع الذي له فعله بعدها والثاني يفسد لانه أقيمت وفي الروضة كأصلها ~~ح~~ كناية الخلاف في قوله لا تشتري بعدها ولك البيع وما هنا كالمحرز والتنبية بصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو الذي يظهر وان اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد وقبل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما بالرجح واشترى كهما فيه) فلا يجوز شرط شيء منه لغيرهما ما لا عبء للمالك أو العامل فاشترط له مضموم الى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على ان كل الربح لك فقرض فاسد وقبل قرض صحيح وان قال كله لي فقرض فاسد وقبل ابضاع) أي توكيل بلا جعل والاول في المسئلتين ناظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسيأتي بيان الاجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أي المشتري من الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (على ان لك فيه شركة أو نصيباً فسد) القراض (أو) انه (بيننا فالاصح الصحة ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معلوماً (ولو قال لي النصف فسد في الاصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لان الربح فائدة المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الاولى شيء منه ومقابل الصحيح يشترط بيان مال للمالك كالعامل (ولو شرط لاحدهما) أي باكان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربع صنف فسد) لان الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك الصنف فيفوت على الآخر الربح * (فصل يشترط ايجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقبل يكفي القبول بالفعل) فيما اذا قال له خذ هذا الف مثلاً واتجر فيه على ان الربح بيننا نصفين فأخذ من الايجاب ضاربك وعاملتك (وشروطهما كوكيل وموكل) أي العامل كالوكيل والمالك كالموكل فلا يجوز ان يكون واحدهما مسفهاً ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض بهما (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليس شركه في العمل والربح لم يجز في الاصح) والثاني يجوز كالمقرض المالك اثنان ابتداء وأجاب الاول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده عاملاً ولو قارضه بالاذن لفرد بالربح والعمل جاز (وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني تصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن وربح

لو تصرف من غير أخذ نفذ عند هذا القائل (قوله) خذ هذا الف من ثم تعلم ان هذا من صبيغ القراض ومثلها خذوه وسع فيه واشترى على ان الربح بيننا ولو قال بعد افاقة من الجنون أو قال وارثه بعد موته فترتك على ما سكنت عليه كان كافياً (قوله) أن يقارض يجوز أيضاً أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولي (قوله) والثاني يجوز قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئاً لم يستحق غير العامل شيئاً

(قول) المتن فالرجح للعامل الاول هذه المسئلة بتقضي ان الغاصب اذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشتره في الذمة للغاصب له ربحه وعليه أجر العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكلب ان الرجح للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضها هذه ان عدم فيها العقد بالكلية فلا تصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض (٣٦٠) الفاسد أقول والاطلاق

الاصحاب الكلام في القراض الفاسد يخالفه (قوله) والقديم وجهه التحذير من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد يقول التصرف صحيح والاعطاء فاسد * فرع * لو لم يخطر بذهنه حين الشراء أن يقدم من المصوب فلا يجبيء القول القديم أي فيما لو تقدم منه بعد العقد (قوله) نصفه للمالك أي فيعمل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور (قول) المتن ويجوز أن يقارض الواحد مع اثنين كعقدين (قول) المتن والاثنان واحدا أي كالمقارض كل منهما على ماله المتميز (قول) المتن فتصرف العامل لأن الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد أم لا (قوله) أيضا نفذ تعبرف العامل حاول السبكي أن يستتي من هذا ما لو دفع الغاصب المال المصوب قرأنا قال لأن حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الاذن في الشراء في الذمة (قوله) لأنه نعماء ملكه أي وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح (قول) المتن وعليه للعامل أجره مثل عمله وان لم يكن في المال ربح (قول) المتن الا اذا قال الخ وقلنا انه قراض فاسد أما اذا قلنا انه انضاع فلا يستحق العامل شيئا جزما أقول قضية هذا صحة الانضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو وكيل فكيف يصح مع العموم فان قلنا الانضاع عقد مستقل فيبدل ذلك احتاج الى دليل من الشرع (قوله) والثاني له أجره المثل أي كان

فما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى الغاصب في الذمة وسلم المصوب في الثمن ورجح فيها اشترى ان الرجح له (فالرجح) هنا (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني وكيل عنه (وعليه) للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا (وقيل هو الثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب ان الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الاصح نصفه للمالك لرضاه به في الاصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملا بالشرط بعد خروج نصيب المالك (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه فضولي (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في الشروط لهما من الرجح كان بشرط لاحدهما المعين ثلث الرجح وللآخر الربع أو بشرط لهما النصف بالسوية قال الامام وانما يجوز أن يقارض اثنين اذا أثبت لكل واحد الاستقلال فاذا شرط على كل واحد من اجرة الآخر لم يجوز قال الرافعي وما أطن الاصحاب يساعدونه عليه وفي المطلب المشهور الجواز مطلقا كما ظنه الرافعي (والاثنان واحد او الرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) فاذا شرط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقسما النصف الآخر اثنان فان شرط لغيره ما تقتضيه النسبة فسد العقد لما فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للاذن فيه (والرجح) جميعه (للمالك) لانه نعماء ملكه (وعليه للعامل أجره مثل عمله) لانه لم يعمل مجانا وقد فانه المسمى (الا اذا قال فارضت لك جميع الرجح لي) وقبل (فلاشئ له في الاصح) لرضاه بالعمل مجانا والثاني له أجره المثل كغير ذلك من صور الفساد (ويتصرف العامل محتاطا) في تصرفه (لا يبيع) في بيع أو شراء (ولا نسيئة) في ذلك (بلاذن) أي في النسيئة والغبن والمراد به الفاحش كما في الوكيل وبالاذن يجوز ذلك وبأني في تقدير الاجل والاطلاق في البيع ما تقدم في الوكيل ويجب الاشهاد في البيع نسيئة فان تركه ضمن ووجهه منع الشراء نسيئة انه كما قال الرافعي قد يلف رأس المال فتسبي العهدة متعلقة به أي فتعلق بالمالك (وله البيع بعرض) لانه طريق في الاسترباح (وله الرد يعيب بقضيه) أي الرد (مصلحة) وان رضى المالك بالعيب لان للعامل حقا في المال وحكمة بقضيه صفة الرد ولا له للعيب ونظيره قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان اقتضت الامساك فلا يرد (في الاصح) والثاني له الرد كالوكيل وفرق الاول بأن الوكيل ليس له شراء العيب بخلاف العامل اذا رأى فيه ربحا فلا يرد ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعامل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لان المال له (ولا يشتري للقراض) بأكثر من رأس المال) فان فعل لم يقع ما زاد عن جهة القراض (ولا) يشتري (من يعق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير اذنه وكذا زوجه) لا يشتريه بغير اذنه ذكره كان أو أنثى (في الاصح ولو فعل) أي اشترى القريب أو الزوج (لم يقع للمالك) لئلا يتضرر بتقويت المال أو انقضاء النكاح (ويقع) الشراء (للعامل ان اشترى في الذمة) فان اشترى بعين مال القراض بطل ومقابل الاصح في الزوج ينظر الى توقع الرجح في شرائه والاطلاق على الانثى كما في قوله تعالى وبأدم

المنكوحه على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن يكون طامعا في أجره المثل (قوله) ويجب الاشهاد الخ اسكن هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسم البيع حتى يشهد شاهدين على اقراره قال في المطلب الاشبه الثاني لان تكليف ذلك عند العقد عسر وبحت الاسنوى لاكتفاء بشاهد واحد كما في او كالة بأداء الدين (قول) المتن وله الرد يعيب بحث الاسنوى الوجوب (قوله) حيث يجوز للعامل بل المالك أولى (قول) المتن عمل بالمصلحة قال الاسنوى فلا استوى الحال في الرد والامساك قدم العامل اذا جوزه ناله شراء العيب لانه لما كان متمكنا من ذلك التصرف رجعنا الى اختياره

(قوله) ضمنه ويجوز له البيع في البلدة التي سافر إليها ان كانت القعقة بمثل قيمة البلدة المأذون فيها أو أقل بقدر ينسأح به وإذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد إلى البلدة الأولى (قوله) لانه انقطع الخ أي فأنشأ الزوجة وعليه لوقام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق ولو لمال وإذا رجع ومعه فضل زاد أو ما وجب ردّه (٣٦١) (قول) المتن بالقسمه اعلم انه قبل فسخ العقد لا يحبر واحد منها عليها (قوله) كالمالك

أي وقبأ على المساقاة أيضا (قول) المتن يفوز بها كذلك الدواب والاراضي قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه * فرع * لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة للمالك ولا يجوز له استعمالها الا لغرض القراض (قول) المتن وقبل مال قراض هذا يؤثر في قولهم في زكاة التجارة انها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الراجح إلى الفرق بينهما قال وكأنه والله أعلم ان النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه (قوله) وعلى هذا هي من الربح هو مخرج الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب يوافقه (قوله) والتاج يشمل ولد الهيمة لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجها على نظيره من الرذبالعيب والفلس (قوله) ولا يجوز للمالك وطؤها الخ فلو وطؤها فلا شيء للعامل بسبب ذلك * فرع * لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا بأذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الاثم (قوله) أو أخذ بذله أي والا فيؤخذ والقراض مستقر كما كان ثم ان كان في المال ربح كانت المخاصمة لكل منهما والا فله المالك فقط (قوله) والشراء هي بمعنى أو (قول) المتن في الاصح الراجح في التلف بأفة طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والسارق مما لا ضمان عليهم كالخربي * (فصل لئكل فسخه الخ) * (قول) المتن

اسكن أنت وزوجك الجنة وأصلحنه زوجه (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما فيه من الخطر والتعريض للتلف فلو سافر به من غير اذن ضمنه قال في الروضة وإذا سافر بالاذن لم يجز سفره في البحر الابنص عليه ومراذه الملح (ولا ينفق منه على نفسه حضر أو كذا سفر في الاظهر) لانه نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر والثاني ينفق منه ما يزيد بسبب السفر كالحف والاداة قال في الروضة وزيادة النفقة واللباس والكراء ونحوها انتهى ويكون ذلك بالمعروف ويحسب من الربح لانه انقطع بالسفر عن التكسب لنفسه فان لم يحصل ربح فهو وخسران لحق المال ولو شرط نفقة السفر في العقد صح على الثاني وفسد على الاول كشرط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطي الثوب) وقد تقدم (ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أي ونحو وزنها كحملها ونقلها من الخان إلى الخانوت (وما لا يلزم له الاستنجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله فلا أجر من ماله (والاظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمه لا بالظهور) والثاني بالظهور للربح كالمالك لكنه ملك غير مستقر لا يتسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الاول له فيه قبل القسمه حق مؤكديورث عنه ويقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (ومار الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لانه ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لانها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح ورأس المال والتاج يشمل ولد الهيمة والجارية والمهر بوطئها شبهة ولا يجوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ويجوز به) لاقتضاء العرف ذلك وألحق به النقص بالمرض والتعيب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بأفة) سماوية تحرق (أو غصب وسرقه) بأن تعذرا أخذه أو أخذ بذله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الاصح) والثاني لا يحسب منه لانه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من نفس المال بخلاف المرض والعيب (وان تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) بيعا وشراء (فن رأس المال في الاصح) لان العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لانه بقبضه صار مال قراض وظاهر انه لو تلف جميعه ارتفع القراض

* (فصل لكل) * من المالك والعامل (فسخه) أي القراض متى شاء (ولومات أحدهما أوجن أو أغنى عليه انفسخ) كالوكالة (ويلزم العامل الاستيفاء للدين اذا فسخ أحدهما وتنضيض رأس المال ان كان) المال (عرضا) بأن يبيعه بنقد (وقبل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لانه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرده المال كما أخذ ثم استوفاه وانضضه ان لم يكن من جنس رأس المال حصله به وتقييد التنضيض برأس المال لان الزائد عليه حكمه حكم عرض يشترك فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أي المال (قبل ظهور ربح وخسران

٩١ ل الح ويلزم العامل قال الراجح يطلب المالك لكن ذكره في التنضيض والاستيفاء مثله * تنبيه * علل الراجح ذلك بأنه أخذ منه مالا كما تأخذ بركة كما أخذ والدين ملك ناقص قال الأسنوي قضية هذا التعليل انه يستوفي قدر رأس المال فقط كالتنضيض لكن صرح ابن أبي عصرون بأنه يستوفي الجميع كما هو ظاهر المنهاج (قول) المتن وقبل لا يلزمه الخ اقضى هذا ان الاستيفاء واجب قطعا (قوله) لانه الخ هو معنى قول غيره ان لا نوجب عليه عملا بلا مقابل

(قوله) فيعود الخ أي ويكون حصة العامل التي استقرت في جملة العشرين التي أخذها المالك يأخذها منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال إن حصة العامل تكون في الذي استردّه المالك إن بقي وفي ذمة المالك إن تلف قال وكلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما في يد العامل وجرى عليه الرافعي ولم يتعقبه في الروضة (قوله) منه الضمير فيه وفي قول المصنف سابقا المشروط منه يرجع للمالك من قول المصنف مثله مائة والخسران عشرون (قول) المتن وكذا دعوى لو قال رددت له المال وحصلت من الربح وهذا الذي في يدي حصتي قال الامام صدق واعترضه الاسنوي بأنهم يسمون في نظيره من الشركة عدم التصديق * فرع * اختلفا (٣٦٢) في جنس رأس المال صدق العامل

أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجرة للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض ليجب عليه مثله والآخر القراض صدق الأخذ قاله البغوي وابن الصلاح لانهما اتفاقا على جواز التصرف والاصل عدم الضمان ولو أقاما بيتين في المرحج منهما وجهان قال في الخادم الظاهر ترجيح بنية المالك لأن المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه (قول) المتن وله أجرة المثل أي ولو زادت على ما دعيه العامل * (كتاب المساقاة) *

(قول) المتن تصح من جائز التصرف أي لا تصح إلا منه هذا هو المراد (قول) المتن ولصي ومجنون أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجرة الأرض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي إنما يتجه إذا نزلنا الكل منزلة العقد الواحد إلا فهو بعيد وبه الزركشي على أن قوله تصح من جائز التصرف يغني عن قوله ولصبي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار إلى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى * فرع * مثل الولي ناظر الوقف (قول) المتن وموردها النخل هو شامل لنحو النخل ولو منفردة وهو كذلك

رجع رأس المال إلى الباقي) بعد المسترد (وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع بربح أو رأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشريين فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فبستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثان إن شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده إلى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقية) أي المسترد وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلاث (وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد للربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشريين فربيع العشرين الخسران (حصة المسترد) منه فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين تمت الحصة بينهما نصفين إن شرط المضافة (ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح شيئا) (أو لم أربح إلا كذا) لموافقته فيما نفاه للاصل (أو اشترت هذا للقراض) وإن كان خاسرا (أولى) وكان رابحا لأنه مأمون (أو لم تنه عن شراء كذا) لأن الأصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ماله (ودعوى التلف) لأنه مأمون فإن ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الاصح) لأنه أثبتته كالدعوى والثاني لا كالمترهين وقرن الأول بأن المترهين قبض العين لمنفعة والعامل قبض لمنفعة المالك واستفاد به بالعمل (ولو اختلفا في المشروط له) كان قال شرطت لي النصف وقال المالك بل الثلث (تخالفا) كاختلاف المتابعين في قدر الثمن (وله أجرة المثل) لعمله وللمالك الربح قال في الروضة وهل ينفسخ العقد بالتحالف أم بالنفسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان

* (كتاب المساقاة) *

هي أن يعامل إنسانا على شجر ليعدها بالسقي والترية على أن مارزقه الله تعالى من ثمر يكون بينهما والاصل فيها ما روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطرنج ما يخرج منها من تمر أو زرع (تصح من جائز التصرف) لنفسه (ولصبي ومجنون بالولاية) علمهما (وموردها) في الأصل (النخل) للحدث السابق (والعنب) لأنه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الأشجار المثمرة) كالتين والتفاح والشمش للحاجة والجديد المنع والفرق أنها تنمو من غير تعهد بخلاف النخل والعنب وعلى المنع لو كانت بين النخل أو العنب فساقى علمها معه تبعافهما وجهان قال في الروضة أحكمهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر ماله ساقى وما لا يثمر منه كالصنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن يكون الشجر المساقى علمها مربية معينة فلا يجوز على أحد البستانين المترين من غير تعيين (ولا تصح الخسارة وهي عمل الأرض ببعض

(قول) المتن والعنب خرج غيرهما ولو مورزا (قول) المتن في سائر الأشجار رأى لا طلاق حديث خيبر السابق واختاره ما يخرج التورى من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل للرواية الأخرى المصرحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا تأمضح بحجة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي * فائدة * هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله) أحكمهما الجواز قيد ذلك المأورد بالقليل وبحث الزركشي مجيئ الشرط المذكورة في تبعية المزارعة للمساقاة (قول) المتن وهي عمل الأرض الخ أي عقد على عمل الأرض

(قول) المتن صحت المزارعة أى إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول) المتن والاصح الخ لو قال عاملك على الشجر والارض بكذا كان هذا اللفظ كافيا لانه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكى فيه الاتفاق وقول الشارح الا ترى بان يأتى بها عقب المساقاة بخلاف هذا وليس مراداً (قوله) ويجوز تقديم المزارعة (٣٦٣) هو مقابل الاصح فى الثانية قبل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط

قطع ويكون موقوفاً على بيع الشجرة لمن اشترى الثمرة (قوله) والثانى قال الخ وأيضا فباسخ خبير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشجر (قول) المتن والاصح انه لا يجوز أن يخبر الخ فى بعض روايات مسلم دفع الى أهل خبير نخل خبير وأرضها على ان يعملوها من أموالهم وهو يدل للجهة تبعا وأوجب بأن المراد ما يحتاجون اليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله) فالغل للعامل أى وتجب بقية الزرع الى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجرة ما انصرف من منافعه على حصة صاحبه * فرع * لو تسلم الارض ليزرعها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجرة مدة التعطيل للارض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شئ على العامل لمدة تعطيله

* (فصل يشترط الخ) * اعلم ان العوض مشروط ان يكون من الثمرة فلو جعله من غيرها فسد لكن ان ذكر أعمالا مضبوطة حينئذ فان نظرنا الى المعنى جعلناه اجارة بلفظ المساقاة أو الى اللفظ ففسد وهو الاصح وحيث تقرران العوض لابد ان يكون من الثمار أشبهت القراض في فرع على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله (قول) المتن بعد ظهور الثمر أى بشرط أن يجعل حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطها من ثمر العام القابل فسد قاله الماورى (قول) المتن الثمر خرج اليف والجريد والكرناف فانها للمالك فلو شرط ذلك

ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهى هذه المعاملة والبذر من المالك) روى الشيخان عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة وروى مسلم عن ثابت بن النخائل انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل بياض) أى أرض خالية من الزرع وغيره (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعاله لعسر الافراد وعلى ذلك حل معاملة أهل خبير السابقة ومثل النخل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف فى تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أى ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر افراد النخل بالسقي والياض بالعمارة) أى الزراعة وعبر فى الروضة كأصلها بالتعذر قال فان أمكن الافراد لم تجز المزارعة (والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أى المساقاة والمزارعة فى العقد (وأن لا يقدم المزارعة) بأن يأتى بها عقب المساقاة فى عقد واحد والثانى يجوز الفصل بينهما لخصوا لهما الشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والا فلا (و) الاصح (ان كثيرا بياض كقليله) فى صحة المزارعة عليه للحاجة والثانى قال الكثير لا يكون تابعا والنظر فى الكثرة الى زيادة النماء أو الى مساحة البياض ومغارس الشجر وجهان قال فى الروضة أحقهما الثانى (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط للعامل نصف الثمر وربع الزرع والثانى قال التفضيل يزيل التبعية (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر تبعا للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثانى قاسه على المزارعة (فان أفردت أرض بالمزارعة فالغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف) الآخر من الارض (ويعيره نصف الارض) شائعا (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الارض) شائعا (ليزرع) له (النصف الآخر) من البذر (فى النصف الآخر من الارض) فيكون لكل منهما نصف الغل شائعا وان أفردت أرض بالخبارة فالغل للعامل وللمالك الارض عليه أجرة مثلها وطريق جعل الغل لهما ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع

* (فصل يشترط) فى المساقاة (تخصيص الثمر بهما واشترافهما فيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالقراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لاحدهما أو جزء منه للعامل أو المالك غير معلوم فسد ولو قال على ان الثمر بيننا أو أن نصفه لى أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت فى الاولى مناصفة والثالثة دون الثانية على الاصح فى الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو الخيلات لى أولك والباقي بيننا أو على أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي بيننا فسد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثانى لافقوات بعض الاعمال وهو ما يخرج به الثمرة وعارضه الاول بأن العقد بعد ظهورها أعد عن الغرر بالوثوق بالثمر الذى منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح خرافات معظم الاعمال (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال المهمة وتشديد التختانية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز) كما لو سلم اليه البذر ليزرعه وأيضا الغراس ليس من عمل المساقاة فضمه يفسدها المساقاة (ولو كان) الودى (مغروسا

بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل به ابطال وأما الشمار يخفى شربة بينهما (قوله) وما يخرج به الخ قال الماورى كان وجه صحة القرض للحاجة كون العمل يستخرج به الربح فكذا ينبغى أن يكون العمل مما يخرج به الثمار (قوله) كما لو سلم اليه البذر أى وكما لو دفع اليه سلعة ليبيعها ويكون ثمنها قراضا

(قوله) عشرين أي فتكون الأعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة (قول) المثل كسنة أو أكثر * فرع * ساقى إلى مدة فأدركت الثمار قبل فراغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وإن انقضت وعليها طلع فعلى المالك التعمد إلى الادراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عصرون مؤيد السقي والحفظ عليهم ما ولا يلزم العامل لتبقيتهما أجره وإن لم يحصل طلع إلا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع (٣٦٤) تعب في المدة إذا لم يكن فيها ثمر

لأنه دخل على ذلك * فرع * المراد بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا في قول المتن ولا يجوز التوقيت بادرار الثمر (قول) المتن وصيغتها أعلم أن هذا الذي ذكره من صور المساقاة على العين وهو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى غيره ويعمل الناس على خلافه فليست فتن لذلك (قول) المتن بكذا فلو تركه فسدت والظاهر عدم الأجرة (قول) المتن أو سلمه البليك لتعمده قال السبكي الظاهر أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الأجرة فهي أجرة فاسدة نظير اللفظ وكذا لو تعاقدنا على الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا بادرارهم معلومة فسد أيضا تغليا للفظ وعلى الامام المستلين بأن اللفظ الصريح في شيء لا يصرف لغيره بالتبعية وتوقف فيه السبكي من حيث أنه لم يجد نقاذا في موضوعه فهو كوهنك كذا بألف فانه يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى الأجرة والمساقاة تنافيا وأطال في بيانه (قوله) ويشترط فيها الخ أي قطعها ولا يجري فيها وجه القراض للزومها (قول) المتن مما يتكرر من العمل والافغير الطلع الذي يلحق به متكرر كل عام وهو على المالك (قول) المتن حشيش أطلقه على الأخضر وهو في اللغة لباس ولوعبر بالكل * كان أولى لأنه يعجمها * فرع * وضع الشوك على الجدران وسد الثلم اليسيرة في الجدران يتبع فيه العرف (قول) المتن حفظ الثمر أي خارج الخ أي لأن أعمالها مما يتعلق بنمية الثمار

وساقاه عليه (وشرط له جزأ من الثمر على العمل فان قدر مدة يثمر فيها غالباً) ذلك ولا يضرب كون أكثر المدة لا يثمر فيها كأن ساقاه عشرين سنين والثمر يغلب وجوده في العاشرة خاصة فان اتفق أنه لم يثمر لم يستحق العامل شيئاً كالمساقاة على النخيل المثمرة فلم يثمر (والا) أي وإن قدر مدة لا يثمر فيها غالباً (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يثمر لخلوها عن العوض (وقيل إن تعارض الاحتمال) أي احتمال الأثمار واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر مرجوف أنثمر الشجر استحق العامل ما شرط له والافلا شيء له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وإن لم يثمر لأنه عمل طامعاً (وله مساقاة شريكه في الشهر إذا شرط له زيادة على حصته) كان كانت حصته في الشجر الثلث فشرط له النصف من الثمر فإن لم يشرط له زيادة على حصته لم يصح المساقاة لخلوها عن العوض ولا أجره له بالعمل (ويشترط أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كان شرط أن يبني له جدار الحديقة لم يصح العقد لأنه استتجار بعوض مجهول واشتراط عقد في عقد (و) يشترط (أن ينفرد بالعمل وباليد في الحديقة) لئتمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له في العمل أو اليد فسد العقد ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويحكون تحت تدبير العامل وإن شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) لأنها عقد لازم كالأجرة (ولا يجوز التوقيت بادرار الثمر في الأصح للجهل بوقته فانه يتقدم تارة وتأخر أخرى والثاني نظراً إلى أنه المقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أي نصف الثمر مثلاً (أو سلمته البليك لتعمده) بكذا أو تعهده بكذا أو عمل عليه بكذا وهذه الثلاثة يحتمل أن تكون كناية وأن تكون صريحة قاله في الروضة كأصلها ومثل النخل في ذلك الغنم (ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط (ويجمل المطلق في كل ناحية على العرف للغالب) فيها في العمل (وعلى العامل ما يحتاج إليه لصالح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتقيته نهر) أي مجرى الماء من الطين ونحوه (واصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتشربه شبيهة بأجانات الغسيل قال الجوهرى والأجاجة واحدة الأجاجين (وتلقح) للنخل وهو وضع شيء من طلع الذكور في طلع الأنثى (وتحشية حشيش وقضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للجنب (جرت به عادة) وهو أن ينصب أعواداً ويظللها ويرفعه عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرها وأهمل الدالين في الصحاح أي قطعه (وتخفيفه في الأصح) لأنهما من مصالحة والثاني ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الحداد والتخفيف لأنهما بعد كمال الثمر وفي الروضة وأصلها كالتمة حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الحداد والتخفيف على المالك والروضة كأصلها ساكتان عن ذلك وفيهما بعد حكاية الخلاف في التخفيف تصحيم وجوبه على العامل إذا طردت العادة أو شرطاه وظاهر أنه هذا القيد ليس من محل الخلاف

فان

قياساً على مال القراض فان لم يحفظ بنفسه فالثبوت عليه (قوله) لأن الحفظ بنمية الثمار

(قوله) وبأني وجهه الخ وجهه ماسلف لنا في رأس الصفحة في تعليل عدم وجوب الحفظ على العامل (قوله) فيه الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ (قول) المتن جديد مثله ما عرض ان خياره (قول) المتن والمساواة لازمة أي ولوقبل العمل والجامع لهما مع الاجارة انهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقاء اختلاف القراض وأيضا لوجازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فعمل لعامل بخلاف القراض فان فسخه قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولك أن تقول اذا فسخ (٣٦٥) بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلا صح وتلزمه الاجرة كالجعالة قال ولم يبين لي دليل ظاهر على لزومها (قول)

المتن وأتمه المالك مثله الاجنبى (قول) المتن بقي استحقاق العامل قال الامام هو مشكل لانه استحقاق بغير عمل انتهى والاصحاب نزولوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قوليهم هنا وفي الجعالة لتبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بتمثله في امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف اذا استناب وان كان المصنف وابن عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستتيب معا قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه وأعيانه الناطرة بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة أيضا اذا وردت المساواة على العين لكن السبابة في مسئلة الوظائف أقوى (قول) المتن وان لم يقدر على الخاء كم أي كان يكون فوق مساقاة العدوى أقول ينبغي أن يكون مثله ما لو توقف ذلك على كلفة يأخذها بغير حق * تنبيه * لو اختلفا في قدر الانفاق فقد صحح الرافي في نظيره

من هرب الجمال تصديق الجمال (قول) المتن ولو ثبتت قضيته انها اذا لم تثبت لاضم لكن قضية كلام الوسيط ان للمالك أن يضم بأجرة عليه واستشكله الرافي لما فيه من الحجر على العامل في اليد (قوله) بخروج الشجر ليس بمتعين لانه قد يوصى بما سجدت من الثمار ثم يساقى عليها ثم محل الرجوع اذا كان جاهلا

فان الثاني لوجوبه لا يسعه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماوردي في الجداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل الا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط وبأني مثل ذلك في الحفظ أيضا وبأني وجه الاشتراك فيه في الجداد والتخفيف (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفرهم جديدا فعلى المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد * تنبيه * يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالقسمة كقراض وفرق الاول بأن الرجوع وقاية لرأس المال والتمر ليس وقاية للشجر (والمساواة لازمة) كلاجارة (فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك) بنفسه أو بماله (متبرعا بقى استحقاق العامل والا) أي وان لم يتمه ورفع الامر الى الحاكم (استأجر الحاكم عليه من يته) بعد ثبوت المساواة وهرب العامل من ماله ان كان له مال والا اقترض عليه من المالك أو غيره و يوفى من نصيبه من الثمر (وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الانفاق) لاتمام العمل (ان أراد الرجوع) بما ينقعه ويصرح في الشهادة بالرجوع فان لم يشهد كما ذكرنا لرجوعه وان لم يمسكه الاشهاد فلا رجوع له أيضا في الاصح لانه عذر نادر (ولومات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزوم للورث (وله أن يتم بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط وان لم يخلف تركه لم يقتض عليه وللورث أن يتم العمل بنفسه أو بماله ويسلم له المشروط وان كانت المساواة على عين العامل انفسخت بجمته كالا جبر المعين ولا تنفسخ المساواة بموت المالك بل تستمر يأخذ العامل نصيبه (ولو ثبتت خيانة عامل) فيها بينة أو اقرار (ضم اليه مشرف) الى أن يتم العمل (فان لم ينحفظ به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجرة المشرف أيضا (ولو خرج الثمر مستحقا) بخروج الشجر مستحقا (فللعامل على المساقى أجرة المثل) العمل

* (كتاب الاجارة) *

هي تملك المنفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر (كأنه ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة آجرتك هذا أو آجرتك هذا أو ملكك من منافعه سنة * كذا فيقول) على الاتصال (قبلت أو استأجرت أو اكترت) الى آخره (والاصح انعقادها بقوله آجرتك منفعتها) أي الدار الى آخره (ومنعها) أي منع انعقادها (بقوله بعتك منفعتها) الى آخره لان المنفعة مملوكة بالاجارة فذكرها فيها تأكيد ولفظ البيع وضع لتلك العين فذكره في المنفعة مفسد والثاني في الاولى قال لفظ الاجارة وضع مضافا للعين فذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر الى المعنى وهو ان الاجارة صنف من البيع (وهي) أي الاجارة (قسمان واردة على عين كاجارة العقار ودابة أو شخص معين) والتنبيه بعد العطف

٩٣ ل ج * (كتاب الاجارة) * (قوله) أي المؤجر والمستأجر المفهوم من الاجارة (قول) المتن منافعه طاهر صنيعة ان الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مراد ابل هو متعلق بالاخيرة بدليل ما يأتي قريبا (قول) المتن سنة من ثم تعلم انه لا بد من المدة (قوله) على الاتصال هو مفهوم من الفاء (قول) المتن قبلت لانها بيع (قوله) الخيان لما هو المعتاد (قوله) مفسد كالا ينعقد البيع بلنظ الاجارة (قوله) فذكر المنفعة معه مفسد قال السبكي لانه يقتضى أن يكون للمنفعة منفعة (قول) المتن قسمان واردة على عين أي مرتبطة بها فلا ينافي في فهمهم ان مورد هذا المنفعة بدليل صحة اجارة حلي الذهب بالذهب (قول) المتن كاجارة العقار كما ان العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة

(قوله) ان يكن غنياً أو فقيراً الى آخر الآية يعني يجوز عود الضمير متى عند ارادة التنويع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد الشئيين يكون مفرداً (قول) المتن ويجوز فيها الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين (قوله) أى بنفس العقد كالاتمك المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملك مراعى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابله * فرع * لو أجاز الناظر الوقف سنتين مثلاً وتجل الاجرة فلا يدفع للبطن الاول الا بقدر ما مضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن (قول) المتن وبشروط كون

الاجرة معلومة وسواد العراق كان ضرورة (قول) المتن بالعمارة والعلف هما مثالا للذمة والاثنان بعدهما مثالا للعين * تنبيه * ذهب مالك وأحمد الى صحة استئجار الاجير بنفسه وكسونه وتحمل على الوسط (قوله) أى لها قيمة ليعين المراد مقابل المثلى (قول) المتن فلا يصح استئجار سباع الخ نظيره عدم صحة بيع حبة الخنطة (قوله) يزارع في ذلك أى ويقول هي منافع تستباح بالاعارة فاستحقت بالاجارة * فرع * اجارة الشمع لا يباذ فاسدة وهذه مما عمتها البلوى (قول) المتن على تسليمها كالباع قبل الاحسن أن يقول القدرة على تسليمها * فرع * الاقطاع أفتى النووي بأن المقطع يوجب وخالفه الشيخ الفزاري وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين اذن الامام أو الطراد عادة وبين غير ذلك (قوله) ولا تنسق بماء غالب الحصول الخ لوقال المكري انا أحفر بئراً أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صرح قاله الرويان وابن الرفعة * فرع * لو أجازها والماء عليها صح أيضاً وان لم يرها قبل ذلك لانه من مصالحها (قول) المتن فلا يصح استئجار لقلع سن صحبة الخ ولو استأجر أجني أمة فتخدمه فوجهان وينبغي أن يكون الاصح التحريم لانه لا ينفك عن النظر غالباً (قول) المتن

بأوكافي قوله تعالى ان يكن غنياً أو فقيراً قاله أولى بهما (و) واردة (على الذمة كاستئجار ذابة موصوفة وبان يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقتصر في العقار على اجارة العين لانه لا يثبت في الذمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى المخاطب (وقيل) اجارة (ذمة) لان المقصود حصول العمل من جهة المخاطب فله تحصيله بغيره (وبشروط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس) كرأس مال السلم لانها سلم في المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالثمن في البيع (ويجوز) في الاجرة (فيها التججيل والتأجيل ان كانت في الذمة) بخلاف المعينة فانها لا تؤجل (واذا أطلقت تجملت وان كانت معينة ملكت في الحال) أى بنفس العقد وفي الروضة وأصلها ان المطلقة تملك بنفس العقد أيضاً وفي الثقة تملك الاجرة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (وبشروط كون الاجرة معلومة) كالثمن في البيع (فلا تصح) اجارة الدار والدابة (بالعمارة والعلف) بسكون اللام وفتحها بضبط المصنف وهو بالفتح ماتعلف به للعمالة في ذلك (ولايستلج) الشاة (بالجلد ويطن) الخنطة (ببعض الدقيق) كئلته (أو بالنخالة) للجهالة بثخانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة (ولو استأجرها) أى امرأة (لترضع رقيقاً بعبه في الحال جاز على الصحيح) للعلم به والثاني قال ينبغى أن يقع عمل الاجير في خالص ملك المستأجر ولو كانت الاجارة ببعضه بعد الاطعام لم تصح جزماً للجهل به اذ ذلك (وكون المنفعة متقومة) أى لها قيمة (فلا يصح استئجار سباع على كلمة لا تعب وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها (وكذا دراهم ودنانير للترزين وكلب لصيد) أو حراسة لا يصح استئجارها لما ذكر (في الاصح) لان التزوين بالنقد لا يقصد الا نادراً والتادير كالعديم فلا قيمة له والكلب لا قيمة له فكذا المنفعة والثاني يزارع في ذلك (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) أى المنفعة حساً أو شرعاً (فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للعفظ) أى حفظ المتاع (وأرض للزراعة لاهاء دائماً ولا يكفها المطر المعتاد) وفي الروضة كأصلها ولا تنسق بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها بأصاية مطر عظيم أو سيل نادر (ويجوز ان كان لها ماء دائماً) من نهر أو عين أو بئر (وكذا ان كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجري الخلاف في أرض مصر التي تروى من زيادة النيل غالباً قبل ربيها (والامتناع الشرعي) للتسليم (كالخسي) المتقدم (فلا يصح استئجار لقلع سن صحبة) بخلاف الوجعة (ولا حائض لخدمة مسجد) لحرمة المكث (وكذا منسكوحة لرضاع أو غيره بغير اذن الزوج في الاصح) لان أوقاتها مستغرقة بجمعة والثاني يصح وللزوج فسحة حفظ الحق وبأذنه يصح جزماً والكلام في الحرة أما الاالة المزوجة فلا يسيد أيجارها قطعاً لان له الانتفاع بها (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كألزمت ذمتك

وكذا منسكوحة لرضاع الخ * فرع * امرأة حلية آجرت نفسها لترضع صبيها ثم آجرت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وعلاه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة في الرضاع وأفتى بعضهم بعدم صحة استئجار العكامل للبحج لان الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للبحج ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لا ينافي بينهما (قول) المتن ويجوز تأجيل المنفعة أى لان الدين يقبل التأجيل

(قوله) أو وصفه التام لكن لابد معه هنا من الوزن وكذا في المعاليق الآتية (قوله) على ما يشاء بحث الزركشي اشتراط الوصف بنظر الحظ
المستترى (قول) المتعين الدابة اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لاتصح الا كذلك والشئ لا يكون شرطاً في نفسه
وان أريد بالتعيين مقابل الابهام فذلك معلوم من أول الفصل (قول) المتن (٣٦٨) الخلاف قال السبكي بل هذا أولى بالبطلان

لان المنافع التي بين العقد والرؤية تفوت
(قول) المتن كل يوم الخ قال الامام لو
استأجر دابة ليركبها الى بلد و يعود راكباً
فلا يسوغ له ان يقيم في البلد أكثر من
المعهود فان مكث احتياطاً للخوف على
الدابة كان في ذلك الزمن كالمدع حتى
لا تحسب عليه تلك المدة فينزّل عليها أى
كالقعد الغالب (قول) المتن بكيّل أو
وزن كذا يصح ان يفدره بالظرف
كالغرائر المعروفة (قوله) وان يعرف
جنسه أى سواء حضر أو غاب (قول)
المتن لا جنس الدابة الخ قال الرافعي رحمه
الله ولم ينظر واهنا الى سرعة سيرها وبطئه
وتخلفها عن القافلة وقوتها وضعفها ولو
نظروا اليه لم يكن بعيداً

* (فصل) * لا يصح اجارة مسلم لجهاد
ولو رقيقاً قال الزركشي وان كان قضية
التعليل الجواز فيه واعلم انه قد ورد
للفازي أجره وللعاقل أجره وأجر الغازي
وحمل على الاعانة (قوله) كالصلاة
قال الغزالي يصح الاستئجار على الامانة
وله الاجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور
الى موضع معين والقيام بها في وقت معين
(قوله) الا الحج يريد بهذا الاستثناء ما يقبل
النسابة ومنه ذبح الضحايا والمهدي
وركعتا الطواف وتفرقة التذوق (قول)
المتن وتصح لتجهيز ميت الخ وان تعين لانه
غير مقصود بفعله وأصله مرتبط بعمل
معين وهو التركة وكذا التعليم أصله
واجب على كل أحد وجوب عين وان كان
نشر القرآن فرض كفاية (قول) المتن

وكسر الثانية ذكره الجوهرى (وغيره) كرامة (ان كان له) وفي المحرر معه أى وذكر في الاجارة
فانه يشترط فيها معرفة بمشاهدته أو وصفه التام ولو لم يكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة الى
ذكره ويركبه المؤجر على ما يشاء من زاملة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعاليق) كالسفرة
والادوية للماء والقدر ونحوها (مطلقاً) أى من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقد في الاصح)
لاختلاف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد نقله الشافعي رضي الله
عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال بعض اصحابه انه غنى نفسه وجعل في المسألة قولين
وقطع بعضهم بالأول وانه غنى غيره أى وهو أبو خيفة ومالك (وان لم يشترطه) أى حمل المعاليق
(لم يستحق) لا اختلاف الناس فيه وقبل يستحق المعتاد (ويشترط في اجارة العين) للركوب ليتحقق
(تعين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والراجح عدم صحته فيكون الراجح اشتراط
الرؤية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع)
لها كالخنازير أو العرب (والذكورة أو الانوثة) فالانثى أسهل سيراً والذكر أقوى (ويشترط فيهما
أى في اجارة العين والذمة) بيان قدر السير كل يوم الا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزّل
قدر السير (عليها) ان لم يبين (ويجب في الاستئجار العمل) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول
فان حضر رآه وان تخفى بيده ان كان في ظرف) تخفى لوزنه (وان غاب قدر بكيّل) في المكيّل (أو وزن)
في الموزون والتقدير بالوزن في كل شئ أولى وأخصر (و) ان يعرف (جنسه) أى المحمول
لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الحديد والقطن فانه يتناقل بالريح نعم لو قال آجرتكها العمل عليها
ماترطل مما شئت صح في الاصح ويكون رضامنه بأضر الاجناس ولو قال عشرة أفرقة مما شئت فالفهوم
من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا يغنى عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء
في التكبل قال الرافعي لكن يجوز ان يجعل ذلك رضا بأنقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر
الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء
في الوزن يسير بخلاف التكبل وأن ثقل الملح من ثقل الذرة انتهى (لا جنس الدابة وصفتها) أى
لا يجب ان يعرفها (ان كانت اجارة ذمة) بخلاف ما تقدم فيها في الركوب لان المقصود هنا تحصيل
المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف الغرض بحال حامله (الا أن يكون المحمول زجاجاً ونحوه)
كالخزف فلا بد من معرفة حال الدابة في ذلك صيانة له أما اجارة العين للعمل فيشترط فيها تعين الدابة
ورؤيتها كما تقدم في اجارة العين للركوب

* (فصل) لا يصح اجارة مسلم لجهاد * لوجوبه عليه عند حضور اصف بخلاف الذي فصص اجارته
للامام وسياًتيان في كتاب السير (ولا عبادة) أى لا تصح اجارة لعبادة (تجب لهانية) كالصلاة
لان المقصد منها امتحان المكلف بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم الاجير مقامه في ذلك (الا الحج) فانه
يجوز عن الميت والعاجز ما تقدم في بابه (وتفرقة زكاة) فانها تجوز فيها الاستئابة لحصول المقصود فيها
ومثلها تفرقة الكفارة (وتصح) الاجارة (لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن) وان كان منها ترص

وتعليم القرآن وان تعين قاله الزركشي خرج تدريس العلم فان كان عاماً امتنع أو مسائل مخصوصة لاشخاص معينين جاز لا نصيب فيه
* فرع * قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس * فرع * يجوز الاستئجار على الأصطبار ونحوه من الثياب والشرائط
ابن الصلاح بصحة استئجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظره لانه عقوبة

(قوله) ويجب تعيين الرضيع أي فلا يصح في فيه الوصف (قوله) دون عكسه أي لا تصير العين مقصودة بالاجارة قال التولي والخلاف في الحضانة الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعاً (قول) المتن والحضانة أي السابقة في كلامه وهي الكبرى (قول) المتن ودهنه هو بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني أنساع العادة (قوله) ويتبع الح أي فالنفعة أصل والبن تابع والمراد بالنفعة هي الأقسام للثدي ووضع الصغرى في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانة الصغرى فلا يشك هذا بما سلف لأن تلك حضانة كبرى (قول) المتن فالذهب الح (٣٦٩) الذي في الشرح والروضة انا قلنا المعقود عليه اللبن والحضانة تابعة لنفس العقد بالكلية أو بالعكس فلا ويتخير أو هما وهو الأصح انفسخ في

الرضاع وفي الحضانة قولاً تقر بنى الصفة فينبذ تعبير المصنف بالذهب صحيح بالنسبة للحضانة فإن هذا من صور تقر بنى الصفة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولاً تقر بنى الصفة في الانداء والثانية القطع بالتفريق وإذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار إلى هذا فرعاً لو أرضعته جاريته قال ابن كج أن شرط أرضاعها بنفسها لم تسحق وإذا أطلق استحققت (قوله) وبقاء الحضانة معطوف على قوله بسقط (قول) المتن لا يجب أي لانها أعيان واغتر اللبن للضرورة ومثل هذا الصباغ فائدة الحبر من الحبار بالضم وهو التأثير لانه يؤثر في الورق وقيل من التخيير وهو التحسين (قول) المتن وجب البيان لظاهره انه لو بين شرطه على المؤجر جاز وخزم في الشامل والمجر بالفساد قال السكاكي وأعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة والذي في فتاوى القفال أن شرط على أحدهما جاز وإن أطلق بطل (فصل يجب الح) * (قول) المتن فإن بادر الح اقتضى هذا انه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله وعمارتهما على المؤجر أي أن أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك انه ما يست على المستأجر من الوقت ومال

كفاية لانه لم يتعين على الاجير وهو عبادة لا تجب لهانية وذكر التعليم من حيث أنه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لا تكرار فيه وان استلزم ذكره السابق صحة الاستئجار له (و) تصح (لحضانة) وارضاع معاً ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة ويجب تعيين الرضيع لاختلاف الغرض باختلاف حاله وتعيين موضع الارضاع من بيت المستأجر أو بيت المرزعة لاختلاف الغرض في ذلك فهو في بيته أهمل عليها وبيته أشد وثوقاً به (والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الاجارة لا أفراد كل منهما بالعقد والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانة دون عكسه وفي المطلب حكاية عكسه (والحضانة حفظ صبي) أي جنسه الصادق بالذكر والانثى (وتعهد بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحله ووربطه في المهد وتغريه بكه لسانه ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلهمه بعد وضعه في حجرها مثلاً للثدي وتعصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن المرزوع به وقيل الأصل اللبن وفعل المرزعة تابع (ولو استأجر لهما) أي للحضانة والارضاع (فانقطع اللبن) فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة لان كلامهما مقصود وقيل يفسخ فيهما لان الحضانة تابعة وقيل لا يفسخ في واحد منهما وللمستأجر الخيار لان انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الاجرة وبقاء الحضانة مبنى على الرابع من خلاف تقر بنى الصفة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف أوجها (والأصح انه لا يجب حبر وخيط وكل على ورق) أي ناسخ (وخياط) وكحال في استئجارهم للنسخ والخياطة والكحل والثاني يجب ماذ كالحاجة الفعل اليه كالكالين في الارضاع ودفع بأن دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صحح الرافعي في الشرح الرجوع فيه الى العادة) قال (فان اضطربت وجب البيان والا) أي وان لم يتبين (فيطل الاجارة والله أعلم) وعبر في هذا بالاشبه وفي الاولى في المحرز بالمشهور وحكى في الشرح الخلاف طرماً

* (فصل يجب) * على المكبرى (تسليم مفتاح الدار الى المكبرى) ليتك من الانتفاع بها (وعمارتها على المؤجر) كبناء وتطيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منسكمر وغلق يعسر فتحه (فان بادر وأصلحها) فلا خيار (والا فلا مكبرى الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح الثلج عن السطح على المؤجر) لانه كعمارة الدار (وتظيف عرصة الدار عن ثلج وكاسة على المكبرى) أما الكاسة فمحصولها بفعله اذ يفسر وهما بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما الثلج فقال في الروضة ليس المراد انه يلزم المستأجر نفعه بل المراد انه لا يلزم المؤجر وكذا التراب المتجمع بهبوب الرياح لا يلزم واحد منهما انتهى (وان أجرد دابة ركوب فعلى المؤجر كاف وبرذعة) بفتح الباء والذال المعجمة والالف بكسر الهمزة

٩٣ ل الح المحجور عليه يجب عمارتها (قول) المتن أما الكاسة الح اعلم ان المدة اذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف المكان من الكاسة قال السبكي ولا يجب تفريغ البالوعة والحش أي السنداس قال السبكي أيضاً ولا يجوز ربط الدواب في الدور المستأجرة للسبكي (قول) المتن وان أجرد دابة أي اجارة عين أو ذممة (قول) المتن فعلى المؤجر الح وذلك لان التمكين واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه الامور العرف فذلك والا فالنظر فامر منها فيلزم تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد

(قوله) وطرف المحمول قال السبكي مؤنة الدليل والبذرة أى الحنارة وحفظ المتاع في المنزل كالطريق قال ولا يمنع الراكب من النوم عليها في قبة وينع في غير ذلك (قوله) فليس عليه الخ بيان للرد بالتخليه هنا (قول) المتن وتنسخ أى في المستقبل

(قول) المتن بعينها أى القديم والحادث ووجهه في الحادث انه قديم بالنسبة للناسف الآتية لانهم لم يقض بعد * فرع * لولم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فات الخيار وله الارش ثم الخيار على التراخي لانه يتحدد بمرور الاوقات لحديث النقص بما قال الزركشي وغلط جماعة فقالوا هو على الفور كالأرد بالعيب (قول) المتن والطعام المحمول ليؤكل الخ فينبغي جريان الخلاف في المتاع الذي جرت العادة ببيعته في الطريق قال الزركشي وأما الماء فالظاهر انه يسه قطعاً

* (فصل يصح الخ) * (قول) المتن تبقى فيها الخ أى يغلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة فعمها يجوز مطلقاً قطعاً ثم ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فان كان لتمامها أجرة جاز والا فلا وفي الزرع ونحوه يكون عمدة في المدة * فرع * أجرة أراضى بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر يكذب بخلاف سواد العراق فان الذي صدر من عمر رضي الله عنه مستثنى للصحة وكذا استئجار الامام للاذان من بيت المال بكذا وهل للأذن الامتناع بعد القبول أو لا يحمل نظر (قوله) لاندفاع الحاجة أى لان أنواع المنفعة تنأى فيها (قول) المتن ثلاثين أى تقريباً (قول) المتن وللمكترى استيفاء المنفعة ولو عيناً كالماء والخبر (قول) المتن ولا يسهكن حداد الخ أى ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن خاف

تحت البرذعة وقيل فوقها (وخرام وثفر) بالثلثة (وبرة) بضم الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر الخاء أى زمام يجعل في الحلقة لانه لا يتسكن من الركوب بدونها (وعلى المكترى حمل ومظلة) بكسر الميم أى ما يظل به على الحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في الحمل ليحس عليه (وتوابعها) كالجليل الذي يشده المحمل على الجل أو أحد المحملين الى الآخر (والاصح في السرج) للفرس (اتباع العرف) أى في موضع الاجارة والثاني على المؤجر فلا كاف والثالث ليس عليه لاضطراب العرف فيه (وطرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة) لانه التزم النقل فعليه تهية أسبابه (وعلى المكترى في اجارة العين) اذ ليس على المؤجر فيها الاتسليم الدابة كياناً (وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة تهيهها واعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) فينبغي البعير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب البغل والحمار من تنزيله على الركوب (ورفع الحمل وحطه وشده المحمل وحله) وشده أحد المحملين الى الآخر وهما بعد على الارض في وجهه صحته في الروضة والثاني هو على المكترى لانه اصلح ملكه (وليس عليه) أى المؤجر (في اجارة العين الا التخليه بين المكترى والدابة) فليس عليه اعانته في ركوب ولا حمل (وتنسخ اجارة العين تلف الدابة) لفوات محل المنفعة (وبثبت الخيار بعينها) كان زهر في المشى أو تخرج فتختلف عن القافلة (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة (بل يلزمه الابدال) ولا تنسخ تلفها (والطعام المحمول ليؤكل يبدل اذا أكل في الاظهر) والثاني لا يبدل ويشترى المكترى في كل منزلة قدر الحاجة ولو أكل بعضه أبدل في الرابع والخلاف في الروضة كأصلها في الكل وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومجمله اذا كان يحدد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه أما اذا لم يحدد أو وجدته بأعلى فله الابدال قطعاً

* (فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً) * فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة وأكثر (وفي قول لا تزداد على سنة) لاندفاع الحاجة الى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لانها نصف العمر الغالب (وللمكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يسهكن حداد او قصاراً) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل) أى لا يجوز ابداله لانه معقود عليه (وما يستوفى به كنب وصبي عين) أى المذكور (للخياطة والارتضاع يجوز ابداله في الاصح) لانه طريق للاستيفاء كالراكب لا معقود عليه والثاني المنع كالستوفى منه (ويد المكترى على الدابة والثوب) مثلاً (بدأ مائة مدة الاجارة وكذا بعداها في الاصح) تبعاً لها فيكون كالمودع والثاني يضمنان كالستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الاول وفي ضمان ما يتلف من المنافع وجهان أحدهما المنع أخذاً من الاصح السابق (ولو ربط دابة أكثرها الحمل أو ركوب ولم ينتفع بها) فلتف (لم يضمن الا اذا انهدم عليها اصطبل في وقت) للانتفاع (لواضع) بها فيه (لم يصبها الهدم) فانه يضمن لان التلف جا من ربطها وقت الانتفاع بها كبعض النهار دون جح الليل في الشتاء (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد كركوب استؤجر لخياطته أو صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان تعد المستأجر معه) حتى يعمل

في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم * فرع * له الاعتياض عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة لانها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياض عنه فلو قبض العين فله الاعتياض (قول) المتن ودابة معينة لم يقبل معينين لان الدار لا تكون الامعية (قول) المتن في الاصح قال الشيخان هذا الخلاف جار في الانقاس بالانكاف لكن اصح ان يورى في الخلع الانقاس

(قول) المتن معنيته هي مستدركة لانه قد يصور أيضا بما لو قدر بالعمل * فرع * الاجير لحفظ الخافوت اذا سرق متاعها للاضمان عليه ومن ثم تعلم ان الخلفاء لاضمان عليهم (٣٧١) (قوله) بالموحدة الى آخره يقال أيضا بالمع بدل الباء وكذا بالناء المشاء وأكج أيضا فيها أربع لغات

(قول) المتن ضمن العين أي ثم ان كانت يد الثاني يد أمانة فالقرار عليه ان علم دون ما اذا جهل وان كانت يد ضمان كالستعير فالقرار عليه مطلعا (قوله) أي يصير ضمانا ولو تلفت بغير هذا السبب (قول) المتن أقفزة جمع قفيز والقفيز مكال معروف بسع اثني عشر صاعا (قول) المتن فحمل مائة وعشرة الخ أشار بالعشرة الى اشتراط أن تكون الزيادة أكثر مما لا يقع التفاوت به بين السكيتين * فرع * لو أكرى بيتا يضاعف فيه مائة أردب فوضع فيه أكثر منها فان كان أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر وان كان غرفة فطريقان أحدهما تخيير المؤجر بين المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أجره المثل والثانية قولان أحدهما المسمى وأجرة المثل والثاني أجره المثل لكل انتهى (قول) المتن وان بلغته بذلك أو غيره (قول) المتن ضمن قسط الزيادة أي فهو ضمان جنانية لاضمان يد فلا بد أن يكون التلف بذلك فتقيد المنهاج أولا بقوله بذلك نافع في هذه الصورة (قوله) ولم يقل له المستأجر الخ بخلاف ما لو قال له احمل هذه الزيادة فهو مستعير (قول) المتن ضمن قسط ما حمل المستأجر فانه يضمن علم أو جهل (قوله) والقول الثاني اعلم أن هذه طريقة حاكمية للقوانين المذكورين والطريق الثاني أقوال ثالثها التحالف والطريق الثالث القطع بالتحالف ورجحه القفال والشع أبو حامد وأتباعه كسليم والنديني والحاملي وأبي اسحاق والطبري والماوردي والجرجاني وأحضر الحياط

(أو أحضره منزله) ليعمل لأن المال غير مسلم اليه في الحقيقة وانما استعان المالك به في شغله كما يستعين بالوكيل (وكذا ان انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الاقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لانه أخذ لمنفعة نفسه ودفع بانه أخذ لمنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن) الاجير (المستترك) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من أجر نفسه مدة معينة للعمل لان منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فبذلك الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحتراز بقوله بلا تعدد عما اذا تعدى فانه يضمن مطلقا قطعا (ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصره أو خياط ليخيطه ففعل) أي قصره أو خياطه (ولم يذكر أجره فلا أجر له لعدم التزامها) وقيل له (الاجرة لاستهلاك الدافع عمله وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالاجرة (فله) الاجرة (والافلا) أجره (وقد يستحسن) هذا للعمل فيه بالعادة والمراد فيه أجره المثل كما أفصح بها في الروضة في الثاني (ولو تعدى المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبحها) بالموحدة والمهمة أي تخضعها بالبحام (فوق العادة) هو راجع الى الاثنين (أو أركبها أو نقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق (ضمن العين) أي صار ضمانا لها أما الضرب المعتاد ونحوه اذا أفضى الى تلف فلا يوجب ضمانا (وكذا لو أكرى دابة) لخم مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس) أي يصير ضمانا لها لان الشعير أخف فاما أخذه من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع ثقلها في الموضوع الواحد (أول عشرة أقفزة شعير فحمل عشرة حنطة) أي يصير ضمانا للدابة لزيادة ثقل الحنطة (دون عكسه) لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم (ولو أكرى) دابة (لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجره المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها) لانه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فان كان) صاحبها معها (ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لان التلف بضمهم وغيره فنوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الاول أقرب في المحرر والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فحملها جاهلا) بالزيادة بأن قال له هي مائة كذا فالتفت الدابة بها (ضمن المكترى على المذهب) كالحملها بنفسه وفيما يضمنه القولان والطريق الثاني في ضمانه قولان تعارض الغرور والمباشرة قال الرافعي وسواء ثبت الخلاف أم لا فالظاهر وجوب الضمان وان حملها عالما بالزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه كذا ذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجره للزيادة) لعدم الاذن في نقلها (ولا ضمان ان تلفت) بذلك الدابة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت (ولو أعطاه ثوبا ليخيطه) بعد قطعه (فخاطه قباء وقال أمرتني بقطعه قباء ففعل) المالك (بل قيصا) فالأظهر تصديق المالك بيمينه) لانه المصدق في أصل الاذن فكذا في صفته فيحلف انه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجره عليه) اذا حلف (وعلى الخياط ارش النقص) للثوب وهو ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قبا وعلى الثاني ان لم ينقص القباء فلا شيء عليه ورجح بعضهم الاول والقول الثاني تصديق الخياط بيمينه لان المالك يدعي عليه الغرم والاصل عدمه فيحلف انه ما أذن له في قطعه قيصا وأنه أذن له في قطعه قباء قاله في الشامل وفي الروضة عن الشيخ أن حامدا لاقتصار على الشق الثاني فاذا حلف فلا ارش عليه ولا أجر له بيمينه وقيل له المهمى وقيل أجره المثل وعلى الاول أي اتقاء الاجرة له أن يدعيها على المالك ويحلفه فان نكل ففي تجديدا ليمين والشاشي وغيرهم وهو قضية القواعد لانهم اختلفوا كذلك وانه وبصحيح تخالفوا فكذا ينبغي والتوب مقطوع * تمه * أحضر الحياط الثوب فقال ربه اليست هذه ثوبي فالقول قول الخياط

* (فصل لا تنسخ اجارة بعذر) * قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للعنفية (قول) المتن بعذر أى كالا تنسخ بعذر لا تنسخ بعذر في غير المعقود عليه كالبيع * فرع * أجر الشريك حصته وقتلا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فلم يستأجر الفسخ (قول) المتن كبعذر وقود الخ * فائدة * أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بافلاس المستأجر بالاجرة قبل انقضاء المدة وسلمه ابن الصلاح اذا كانت الاجرة حالة قال فان كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لانه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الاجرة وبعده (٣٧٢) مضت المنفعة أقول كان مرادهم

المجبور عليه (قوله) لفوات محل المنفعة فيه كلف المبيع قبل القبض (قول) المتن في الاظهر قال الزركشي الراجح هنا طريقة القطع كما لو تلف أحد العبدین قبل القبض (قوله) وأجرة مثله الخ أى فليقسط باعتبار قيمة المدة وهى الاجرة لا باعتبار المدة نفسها لانها قد تفاوت * فرع * الاعتبار بتقويم المنفعة حالة العقد لا بما بعده (قوله) ولا تنسخ بموت العاقدین خلافا لابي حنيفة (قول) المتن متولى الوقف لو كان المتولى من الموقوف عليهم انسخ بموته لان نظره لنفسه ليس كنظره لكلهم قاله الماوردي والجرجاني والامام أقول كيف يجتمع مع قولهم ان البطن الاول اذا شرط له النظر مطلقا فأجر ثمرات لا تنسخ الاجارة بموته والعجب أن الزركشي ساق هذا عقب سوق الاول ولم ينبه عليه وليكن النسخة فيها سقم (قول) المتن فالاصح لو كان ايجاره بدون أجرة المثل فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانقاس قطعاً (قول) المتن بل يثبت الخيار على التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله الزركشي أقول وكذا ينبغي أن يقال

عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيما قدمه عن الشيخ أبى حامد انه أصح ان لم تثبت الاجرة لان هذا القدر كاف في نفي الغرم وان أثبتناها أقول صاحب الشامل هو الصواب * (فصل لا تنسخ اجارة) * ولا تنسخ (بعذر) في غير المعقود عليه للمستأجر أو المؤجر الاول (كبعذر وقود حمام) على مستأجره (وسفر) عرض لمستأجر دار مثلاً (ومرض مستأجر دابة لسفر) عليها والثاني كمرض مؤجر دابة تعجزه عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهله المسافرين (ولو استأجر أرضاً لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) من شدة حر أو برد أو وسيل أو كثرة مطر أو جراد ونحوها (فليس له الفسخ ولا حطش من الاجرة) لان الجائحة لم تؤثر في منفعة الارض (وتنسخ) الاجارة (بموت الدابة والاجر المعين في) الزمان (المستقبل) لفوات محل المنفعة فيه (الماضي) اذا كان مثله أجرة (في الاظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر فسطه من المسمى) أى باعتبار أجرة المثل فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلاً أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وان كان بالعكس فثلثه والقول الثاني تنسخ في الماضي مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى وتجب أجرة المثل لما مضى واذا لم يكن مثله أجرة تنسخ فيه قطعاً واحترز بالمعنيين عمداً في الذمة فانهما اذا أحضر او ماتا في خلال المدة وجب ابد الهمما (ولا تنسخ) الاجارة (بموت العاقدین) أو أحدهما بل تبقى الى انقضاء المدة ويخلف المستأجر وارثه في استيفاء المنفعة (و) لا تنسخ بموت (متولى الوقف) الذى أجره الا في صورة ذكها في قوله (ولو أجر البطن الاول) أى من الموقوف عليهم الوقف (مدة ومات قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاقه (أو اولى صبيامدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ) فيها (بالاحتمال فالاصح انفساخها في الوقف لا الصبي) لان الوقف انتقل استحقاقه بموت المؤجر لغيره والصبي بنى الولي تصرفه فيه على المصلحة فلم يزل الثاني في الوقف لا تنسخ كالمالك وفي الصبي تنسخ تبين عدم الولاية فيما بعد البلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها بالسن بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ به وفيما قبله ولا تفريق الصفة واستبعد الصيد لاني والامام وطائفة تعبير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لانه يشعر بسبق الانقضاء وجعلوا الخلاف في اناهل تبين البطلان لا نائين انه تصرف في غير ملكه (و) الاصح (انها تنسخ بانهدام الدار) المؤجرة لزوال الاسم بفوات السكنى (لا انقطاع ماء ارض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع بسوق الماء اليها (بل يثبت الخيار) ان لم يسق المؤجر الماء اليها من موضع آخر ولا انفساخ في الاولى وثبوت الخيار في الثانية هو المتصوص عليه فيها ومنهم من نقل وخرج وجعل في المثلين قولين وجهه الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ في الاولى امكان الانتفاع فيها من وجه آخر

في خيار المسئلة الآتية * تنبيه * لو أجز في مسئلة الارض المذكورة بعدمضى مدة مثلها أجرة لزمه جميع المسمى ولو فسخ (وغصب) فهل يلزمه شئ لمدة الانقطاع المانسية هو محل نظري يجوز أن يقال لا يلزمه شئ كنظيره من الاباق والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الآن يقال لا أثر له مع تعذر الانتفاع أى اذا انحصر في الزراعة

(قول) المتن وغصب الدابة الخ * فرع * قال ابن كج * اكرى ثوباً للبسه ثلاثة ايام فضاع ثم وجده فليس له لبسه وعليه الاجرة ان كان غصباً أو ضاع بقتصره والا فلا شيء عليه (قول) المتن ثبت الخيار أى اذا لم يكن ذلك بتفريط من المستأجر كما قاله الماوردى والظاهر أن هذه مقالة للماوردى لا يعول عليها لان تعيب المستأجر للعين المؤجرة ثبت الخيار * تنبيه * هذا اذا لم تنقض المدة والانتفصاخ الاجارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشى نقلاً عن الشيخين قال ولا فرق بين أن تعصب من يد المالك أو يد المستأجر خلافاً لابن الرفعة (قول) المتن وان يتفع سواك كان ذلك بعد رأم لا قال فى الحاوى الا اذا كان ذلك العذر قائماً بالدابة كرضها أقول فيه نظر فان هذا مثبت للخيار لا مسقط للاجرة وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ (٣٧٣) حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال بمثل في انقطاع ماء الارض فى المسألة السابقة

أى عند انحصار المنفعة في الزراعة
 وكما مشكل والذي يحظر بذهني أن
 كلام الماوردي هذا وجه في المذهب
 والقنوي على خلافه فإن مرض الدابة
 كعرجها بخلاف الآبق والمغصوب لخلو
 اليد منهما ثم رأيت السبكي في قطعته حاول
 أن يكون ذلك وجهاً مرجوحاً (قول)
 المتن وقبضها مثله العرض عليه (قول)
 المزوؤ فيه اجارة العين الخ قطع في
 التنبيه بأن الاجرة فيها تستقر بالاعمال
 (قول) المتن ويستقر الخ أى كافي
 البيع بخلاف المهر لا يجب في النكاح
 الفساد الا بالوطء لان البضع لا يدخل
 تحت اليد نعم يرد على المهاج ان عوض
 العين تستقر به الاجرة في الصيغة دون
 الفاسدة ولو كان المؤجر عقار لم يكف
 في الناسدة التحلية * فرع * يجب فيها
 لو عقد غير الامام لاهل الذمة وسكنوا
 حتى مضت المدة المسمى دون اجرة المثل
 * فرع * لو اكرى صبي بالغا وعمل فلا شيء
 له (قوله) المنفعة الخ ولو مضى بعضها
 انسخ فيه وفي الباقي الخلاف في تلف
 المبيع قبل القبض فان قلنا بنسخ
 فلمستأجر الخيار ولا يبدل زمان بزمان
 (قول) المتن ولم يلها الخ لو غصب

(وغصب الدابة وابق العبد ثبت الخيار) في اجارة العين فان باذر المؤجر واتر عن الغاصب قبل مضى مدة ثلثها أجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جالا وهرب ووزر كما عند المكثري راجع القاضي ليوها من مال الجمال فان لم يجده مالا اقترض عليه) القاضي (فان وثق بالمكثري دفعه اليه) لشفقه عليها (والاجعله عند ثقة) لذلك (وله أن يبيع منها قدر الثقة) عليها قال في الروضة كأصلها اذا لم يجده مالا آخرو ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجرة لانه محل ضرورة انتهى (ولو أذن للمكثري في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) والثاني المنع ويجعل متبرعا وعلى الاول القول قوله في قدر ما أنفق قال في الروضة عن الاصحاب اذا ادعى نفقة مثله في العادة انتهى ويدخل في النفقة عليها نفقة من يتعهد ها وتصدق العبارة باجارة الذمة واجارة العين *تمة* وهرب المؤجر بها فان كانت الاجارة في الذمة اكثري الحاكم عليه من ماله فان لم يجده مالا اقترض عليه واكثري فان تعذر الاكثراء عليه فله مستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا نذرت الدابة (ومني قبض المكثري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجارة) عليه (وان لم ينفع) لتلف المنفعة تحت يده (وكذا لو اكثري دابة لر كوب الى موضع) معين (وقبضا ومضت مدة امكان السير اليه) ولم يسرف ان الاجرة تستقر عليه (وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة الذمة الى المستأجر (وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحبة) سواء اتفّع أم لا وسواء كانت اجرة المثل أقل من المسمى أم أكثر (ولو أكرى عنامدة ولم يسلمها حتى مضت) أي المدة (انفسخت) أي الاجارة لغوات المنفعة قبل القبض (ولو لم يقدر مدة وأجر) دابة (لر كوب الى موضع) معين (ولم يسلمها حتى مضت مدة السير) اليه (فالاصح انها) أي الاجارة (لا تنسخ) اذ لم يتعذر استيفاء المنفعة فيها والثاني تنسخ تسوية بين المسئلتين في المكثري كالمكثري وعلى الاول ففي الوسيط ان للمكثري الخيار لتأخر حقه قال الرافعي ويخالفه قول الاصحاب لا خيار له ولو كانت الاجارة في الذمة ولم يسلم ما تنسوفي المنفعة منه حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة فلا فسخ ولا انفساخ بحال (ولو أكرى عبده ثم أعنته فالاصح انه لا تنسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد) في فتحها ويستوفي المستأجر منفعتها (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيد له ومقابل الاصح قبس في الاولى على ما اذا مات البطن الاول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على

٩٤ ل الح الدابة أو العبد انجبه أن الحكم كذلك لكن ثبت الخيار مخرج به في البهجة (قوله) كالمكثري لو كان هو الحابس في المسألين استغفرت الأجرة ولم يمسح فحكم استوى حكمه في المسألين فليس تحكم المكري في المسألين (قوله) لا خيار له أى كالموحيب البائع المسع ثم سلمه ووجه الاقول أن الاجارة لا تزداد لك وام فيفوت الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قوله) فلا يصح ولا انفساخ بحال أى لانه من تأخر وفأوه (قول) المتن ولو أجزع عده الخ مثله موته بعد ايجار المستولدة على ما قال الزركشى انه القياس ونسبه لصاحب الكافي بعد أن نقل عن قضية كلام الرافعي البطلان أقول قضية كلام الرافعي هو الحوقل دليل ما لو صدر تعليق عن العبد على صفة قبل الايجار ثم وجدت الصفة في مدته فان الاجارة تنفسخ (قوله) لتفويت السبيله أى فها فسا كان كالمواكره على العمل ولو مات السيد فاعتقه الوارث لم يرجع بالخلاف

(قول) المتن ولو باعها لغيره الخ لأن المنفعة مستثناة شرعا لانظنا لم لو كان المشتري جاهلا بالمدة انجبه البطلان (قوله) لان يد المستأجر الخ أى بحق لازم فكانت أولى من يد القاصب * (كتاب احياء الموات) * (قول) المتن وليس هو لذمى أى خلافا لابي خيفة (قول) المتن وما كان معمورا شمل ما لو احياءه ثم تركه لكن خالف فيه مالك رحمه الله لنا حديث (٣٧٤) من احياء أرض مائة ليست لاحد (قول)

ما اذا عتقت تحت رقيق ويدفع الثلاثة ان الاتفاق تناول الرقبة خالية عن المنفعة بقية مدة الاجار (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكثري ولا تنسخ الاجارة في الاصح) والثاني تنسخ لان المنفعة تابعة في البيع للرقبة وجوابه ان التابعة هي المملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في النخل ولا تنسخ) الاجارة بل تستوفى مدتها والثاني لا يجوز لان يد المستأجر مانعة من التسليم وأجبه بما قال الجرجاني ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك لقلة زمنه والقول ان المستأجر ارام لا للمشتري فسخ البيع ان جهل انها مستأجرة

* (كتاب احياء الموات) *

هو مستحب ويحصل به الملك والاصل فيه أحاديث منها حديث من احياء أرض مائة فهي له رمي أبو داود وغيره وحديث من احياء أرض مائة فله فيه أجر وراه النسائي وغيره ويؤخذ مما سببه أن الموات الأرض التي لم تعمر قط ولا هي حريم للمعمر كما قال (الأرض التي لم تعمر قطان كانت ببلاد الاسلام فلمسلم تملكها بالاحياء) اذن فيه الامام أم لا (وليس هو لذمى) وان اذن فيه الامام (وان كان ببلاد كفار فلهم احيائها وكذا المسلم) احيائها (ان كانت مما لا يدبون المسلمين عنها) بكر المجبة وضمها فان ذبواهم عنها فليس للمسلم احيائها كما صرح به في المحرر وغيره (وما كان معمورا دون الآن وهو ببلاد الاسلام) فلما اسكه) مسلما كان أو ذميا (فان لم يعرف والعمارة اسلامية) فقال ضائع) اسم أو ذمى الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه الى ظهور مالك وان كانت جاهلية فالاطهر) ويقال الاصح (انه يملك بالاحياء) والثاني المنع لانه كان مملوكا فليد بموات وأجيب بان الركا مملوك جاهلي يملك فكذلك هذا ولو كان المعمر المذكور ببلاد الكفار يعرف مالكه ففيه الخلاف المذكور (ولا يملك بالاحياء حريم المعمر) أى لا يملكه غير مالك المعمر ويملكه مالك المعمر بالتسوية له (وهو) أى حريم المعمر (ما تمس الحاجة اليه لتسام الانتقاء بالمعمر) (حريم القرية) النجاة (النابى) وهو مجتمع القوم للعديث (ومرتكض الخيل) للخب (ومناخ الابل) بضم الميم أى الموضع الذى تناخ فيه (ومطرح الرماد) والسرجين (ونحوه) كمرح الغنم (وحريم البئر) المحفورة (في الموات موقف النازح) منها (والخوض) الذى يصب فيها النازح الماء أى موضعه وعبر في المحرر وغيره بمصب الماء (والدولاب) بضم الدال أى موضع كافى للمحرر وغيره (ومجتمع الماء) أى الموضع الذى يجتمع فيه لسقى الماشية والزرع من حوض ونخل كافى الروضة وأصلها وفي المحرر ونحوه (ومتردد الدابة) وذكر في المحرر وغيره عقب الدولة وفي الروضة كاصلها ان كان الاستقاء بها والموضع الذى يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محدود وانما هو بحسب الحاجة انتهى والدولاب يطلق على ما يستقى به الناني وما يستقى به بالدابة وقوله في الموات هنا وبعد تصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) الدية (في الموات مطرح رماد وكاسة وثلم وعمرفى ضوب الباب) قال فى الروضة كاصلها لا على امتداد المعمر فغير مالكها احياء ما فى قبالة الباب اذا أبقى الممر له انتهى (وحريم آبار القناة ما لو حفر في

المتن فان كانت جاهلية أى والفرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام محل الخلاف اذ لم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه قال فان علم أنه يقتال فلغنائم والا ففى وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالاحياء لتحقيق سبق المالك انتهى وسيأتى أن الذمى ببلاد الكفار كذلك كما سببه عليه الشارح (قول) المتن أنه قال الزركشى الضمير فيه يرجع الى الموات الذى كان معمورا لا الى المعمر الآن فان الذى يجي انما هو الموات نفسه (قوله) ولو كان المعمر الخ اذا نظرت الى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاح لك من ذلك أن كلامه هنا شامل للاسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر (قوله) كمرح الغنم ومسيل الماء وملعب الصبيان وأما المرعى والمحتطب فتعلا عن البغوى أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد (قول) المتن موقف النازح قال الزركشى لو كان ينزح بالدابة فخرمها قدر جمعها من سائر الجوانب (قول) المتن ومتردد الدابة ينبغى أن يعد أيضا الموضع الذى حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فاه فى الحريم وذلك لانه يتمتع على المحي فعله وان ساغ نظيره فى الاملاك (قول) المتن مطرح الخ أى هو مطرح للثلاثة جميعا (قول) المتن وممرسكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حمل على

عرف المدينة (قول) المتن آبار القناة وهو قسم آبار الاستقاء أى فهذه لا تحتاج الى موقف نازح ولا غيره مما مر وانما يحتاج نقص الى حفظ ما بها ثم هذا الضابط بالنظر الى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بنى الغير هناك جاز ومحل أيضا فى الموات والا فلما لك أن يحفر فى ملكه بئر ولو نقص ماء البئر المذكورة

تقص ماؤها أو خيف الانهيار) أى السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها وأبأرهمزة بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلها ألفا (والدار المحفوفة بدورا لحريم لها) والألف يجعل حريما لها ليس بأولى من جعله حريما لآخرى وتصور المسئلة بأن أحيت كلها معا (ويتصرف كل واحد) من الملاك (فى ملكه على العادة) ولا ضمان عليه ان أفضى الى تلف (فان تعدى) العادة (ضمن) ماتعدى فيه (والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بما كن حماما واسطبلًا) ولطاحونة (وحاونه فى البازن حانوت حداد) أو قنار (اذا احتاط وأحكم الجدران) بما يليق بمقصوده والثانى مجتمع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بان فى منعه اضرار به (ويجوز احياء موات الحرم) المقيد للملكه كما ان معجوره بملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز احياءها فلا تملك به (فى الاصح) لتعلق حق الوقوف بها والثانى يجوز فتملكه كغيرها وفى بقاء حق الوقوف عمل هذا فيما ملك وجهان وهل يقاوم مع اتساع الباقي أو بشرط ضيقه عن الجميع وجهان (قلت ومن دلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أى فلا يجوز احياءهما فى الاصح كما عبر به فى تصحيح التنبيه وفى الروضة ينبغي أن يكون الحكم فهما كعرفات لوجود المعنى (ويختلف احياء بحسب الغرض) منه (فان أراد مسكا اشتراط) لخصوله (تحويل البقعة) بأجر أولين أو محض الطين أو الواح الخشب والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتهيأ للسكنى (وتعليق باب) أى نصبه لانه العادة فى ذلك (وفى الباب) أى تعليقه (وجهه) انه لا يشترط لاهل الحفظ والسكنى لا تتوقف عليه (أو زربية دواب فتحويل) ولا يصح كفى نصب سعف أو ابحار من غير بناء (لاسقف) لان العادة فيها عدمه (وفى الباب) أى تعليقه (الخلاف) فى المسكن (أو مزرعة فجمع التراب حولها) لفصل المحي عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المال وفى معنى التراب قصب وحجروشوك ولا حاجة الى تحويل (وتسوية الأرض) بطم التخفص وكسح المستعلى وفى الروضة كأصلها وحرثها وتلين ترابها فان لم يتيسر ذلك الاجبا يساق اليها فلا بد منه لتهيأ للزراعة (وترتيب ماء لها) بشق ساقية من نهر أو حفير أثر أو قنارة (ان لم يكفها المطر المعتاد) فان كفاها فلا حاجة الى ترتيب ماء (لا الزراعة فى الاصح) لانها استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء والثانى لا بد منها لان الدار لا تصير بحجارة الا اذا حصل فيها عين مال المحي فكذا المزرعة (أو بستانا فجمع التراب) أى حول الأرض كالمزرعة ان لم تنجر العادة بالتحويط (والتحويط حيث جرت العادة به) أى نفسه وما يحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا ما فى الروضة وأصلها فى جمع التراب والتحويط (وتهيئة ماء) كملسقى فى المزرعة (ويشترط الغرس على المذهب) وقبل لا يشترط كالزراع فى المزرعة وقرى الأول بان اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يقع عليها قبل الغرس ومن شرط الزرع فى المزرعة شرط الغرس فى البستان بطريق الاولى كما قاله الرافعى فهذه طريقة ثالثة فاطعة بالاشتراط ورجحها فى أصل الروضة (ومن شرع فى عمل احياء ولم يمه) أو أعلم على بقعة نصب أحجار أو غرز خشب فتجبر) لذلك المحل فى المسائل الثلاث (وهو أحق به) من غيره أى مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الاصح انه لا يصح بيعه) لانه لم يملكه والثانى يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا فى الروضة كأصلها وفى المحرر ليس له ان يبيع هذا الحق (و) الاصح انه (لو احياء آخر ملكه) وان كان ممنوعا من احيائه والثانى لا يملكه كى لا يطل حق التجر (ولو طالت مدة التجر) ولم يحى والرجوع فى طولها الى العادة (قاله السلطان أحمى أو أترك) أى المحل وعبرة الروضة كأصلها أو لرفع يدك عنه (فان استعمل) بعد الاعتذار (أهل مدة قريية) ليستعد فيها للحجارة بقدرها السلطان برأيه ولا تنفذ بثلاثة أيام

(قوله) الموات الحرم هل يكره احياء موات مكة كما يكره بيع عامرها فيما قاله الروبانى خروجا من الخلاف قال الزركشى فيه نظر (قوله) فلا يملك به دفع لما يقال انما يحكى المصنف الخلاف فى الجواز ولا يلزم منه عدم الملك بالاحياء * تنبيه * صنيع المتن بوجه أن عرفات من الحرم وليس مرادا (قوله) والثانى يجوز الظاهر أن محل الخلاف اذا لم يحى الجميع (قوله) وجهان اذا قلنا بالبقاء فالوجه أن يكون من الزوال الى الفجر لا ما يصدق عليه وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله (قوله) به الضمير فيه يرجع للاصح من قوله احياءهما فى الاصح (قوله) بحسب العادة حتى فى البلد (قول) المتن مزرعة اسم البذر الذى يسذر فيها زريعة بتحفيف الرأى وجمعه ذرائع كذريعة وذرائع (قول) المتن فجمع التراب حمله الزركشى على اصلاح تراب الأرض وتهيئة لما يراد له لاجعه حولها (قول) المتن ويشترط الغرس أى غرس ما يسمى معه بستانا كذا تبينه الزركشى قال فلا يصح كفى الشجرة والشجرتان فى القضاء الواسع (قوله) وقرى الاول المخ وأيضاً فالغراس للدوام فالتحق ببناء الدار (قول) المتن ولم يمه الضمير فيه يرجع للعلل من قوله فى عمل (قوله) لانه لم يملكه فكان كحق الشفعة قال الزركشى وكذا الحق فى مقاعد الاسواق والوطائف لانه ملك أن يتفع به ولم يملك المنفعة انتهى أقول لكن السبكي حاول الحاق الوطائف بالخلع * فرع * لو وهبته حتى التجر قال الماوردى لا يجوز وقال الدارمى يجوز

(قول) المتن ولو أنقطع الخ قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وأنقطع واثل بن حجر أراضا بحضرموت (قوله) وأحياءه غيره الخ يستثنى من ذلك ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم * فرع * أقطع أراضى بيت المال العامة جاز كما سلف في الاجارة ولا يملكه المقطع وله الايجار على ما سلف لكن قال الزركشى لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الاقطاع الا في الموات مانع منه ويحتاج هذا الى دليل ثم ساق ما يقتضى من افناء النووى بأن له الايجار وغير ذلك (قوله) لا يصح تجعده أى (قول) بالكلية (قول) المتن رعى نعم جزية (٣٧٦)

في الاصح فاذا مضت ولم يستغل بالعمارة بطل حقه (ولو أنقطعه الامام موافقا صار أحق باحيائه) من غيره أى مستحقا له دون غيره (كالتمجير) واذا طالت المدة بلا احياء أو أحياء غيره فالحكم كما سبق في التمجير (ولا يقطع الا قدر اعالى الاحياء وقد راقدر عليه) أى على احيائه لانه منوط بالمصلحة (وكذا التمجير) أى لا يتجمر الانسان الا ما قدر على عمارته فان زاد عليه قال المتولى فغيره أن يحى الرائد وقال غيره لا يصح تجعده قال في الروضة قول المتولى أقوى (والاظهر ان للامام أن يحى بقعة موات رعى نعم جزية وصدقة) ونعم (نسالة) ونعم انسان (ضعيف عن النجعة) يضم النون أى الابعاد في الذهاب لطلب الرعى بان يمنع الناس من رعيها اذ لم يضرهم لانه صلى الله عليه وسلم حى النقيع بالنون لخيل المسلمين رواه ابن حبان والثاني المنع الحديث لاجى الله ولرسوله رواه البخارى (والاظهر ان له نقض حياء للعاجلة) اليه أى عندها كفى المحذور بان ظهرت المصلحة فيه بعد نظره ورها في الحى والثاني المنع كولو عين بقعة لمسجد أو مقبرة (ولا يجمع لنفسه) ولا حى لغيره أصلا * (فصل منفعة الشارع) * الاصلية (المرور) فيه (ويجوز الجلوس به لاستراحة ومعاملة ونحوهما اذ لم يضيق على المارة ولا يشترط اذن الامام) في ذلك لا تنافي الناس عليه على تلاحق الاعصار من غير تكبير (وله تظليل مقعده) فيه (بيارية) بتشديد التثنية (وبغيرها) مما لا يضر بالمارة وهى منسوج قصب كالخضير (ولوسبق اليه) أى الى مقعده (اثان) وتنازعافيه (أفرع) بينهما (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه ولوجلس) بموضع (للعاملة ثم فارقة تارك المعرفة أو متقلا الى غيره بطل حقه) منه (وان فارقة ليعود لم يطل) حقه (الا ان تطول مفارقتها بحيث يقطع معاملوه عنه وبالفون غيره) في بطل حقه وسواء فارق بعد سفر أو مرض أم بلا عذر ولوجلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقة (ومن ألف من المسجد وضعا يفتى فيه ويهزئ) القرآن والحديث أو الفقه ونحوها (كالحال في شارع لعاملة) ففيه التفصيل السابق (ولوجلس فيه للصلاة لم يضر أحق به في غيرها) أى في صلاة أخرى (فلوفارقة) قبلها (لحاجة ليعود) كتجديد وضوء واجابة داع (لم يطل اختصاصه) به (في تلك الصلاة في الاصح وان لم يترك ازاره) فيه والثاني يطل لمفارقته كفى صلاة أخرى (ولوسبق رجل الى موضع من رباط مسبل أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه لم يرعج) منه (ولم يطل حقه) منه (يخروجه لشرء حاجة ونحوه) وان لم يترك متاعه فيه روى مسلم حديث اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به * (فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج) * وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر النون أفصح من فتحها (وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموميا) يضم أوله يمد ويقصر وهو شئ يلقيه البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار لا التى تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأحجار رحي لا يملك باحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجعير ولا اقطاع) بالرفع أى

الخ وخيل المجاهدين (قوله) اذالم يضرهم لكن يغفر مالو أوجههم الى الأبعاد قليلا (قوله) والثاني المنع الحديث الخ والأول يحمله على معنى الاعلى مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أقول أو المراد أن يكون للمصالح لانه نفسه أى الالجهة الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لا مصالح نفسه * (فصل منفعة الشارع الخ) * (قول) المتن لاستراحة ومعاملة الخ ولوقتا دم عهده وخيف دعوى المالك (قول) المتن وغيرها الاحسن ونحوها فان شرط الجوار أن يكون ذلك يتقل معه ولا يجوز اثباته كداء الدكة (قول) المتن يقدم الامام أى كما يفعل في مال بيت المال (قوله) أحدهما لا يقال هذا وجهه قوى لان للامام الاقطاع في الشوارع لا ناقول سبقهما منع تصرف الامام بالقطاع قاله السبكي (قول) المتن ولوجلس فيه للصلاة خرج مالو أرسل سبحانه فقرشت (قول) المتن لشرء حاجة منه تعلم اشتراط العذر قال ابن الرفعة قال بعض علمائنا المدارس التى بنيت في زمن اعيد فيه بطالة أشهر يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة * فرع * سكتى غير

المتفقهة في بيوت المدارس ان كان هناك شرط أتبع والا فالظاهر منعه قاله في الروضة * (فصل المعدن الظاهر الى آخره) * (قول) المتن كنفط قال الزركشى هو دهن يكون على وجه الماء في العين (قول) المتن وكبريت هو عين بخري وتضى في موضعه فاذا فارقته زال ضوؤه

(قوله) كلاء الجارى الخ بجماع الظهور والنفع العام وعدم الاحتياج الى مؤنة في التحصيل (قول) المتن قدم السابق قال ابن الرفعة مادام في ذلك المجلس فان قام بغيره من سبق اليه أحق منه (قوله) كالتجبر أى فهو كالتجبر الماء العذب يفارق مقاعد الاسواق لشدة الحاجة الى المعادن (قول) المتن وهو لا يخرج الى آخره لو أظهر السيل معدن ذهب مثلا صار من الظاهر (قوله) كالموات اذا أحيى بجماع أن كلاً يتوقف على العلاج والموت (قوله) لانه من أجزاء الارض (٣٧٧) أى بخلاف الركز كذا قاله بعضهم ولكن تقدم في الركاة أن المحيى يملك الركز أيضاً (قوله)

والثاني القطع بالملك رجحه ابن الرفعة وغيره (قوله) وأما البقعة الخ مقابل قوله فان علمه (قوله) أو ظاهر ملكه الفتوى على هذا وسواء كان جارياً أو جامداً (قول) المتن يستوى فيها الناس أى فلا تملك باقطاع ولا يثبت فيها تجبر وكذا حكم حافى النهر فلا يجوز للامام بيع شئ منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالنساء على حافى النهر كما عمت بالنساء في القرافة وهي مسجلة (قوله) ضحه الحاكم وفي الصحاح ياربى يربى ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر ثم أرسل الى جارك قال فى الجدر وأبلغ الماء الى الكعبين بلغ أصل الجدر وهو يفتح الجسيم وسكون الدال الحائط (قول) المتن على الصحح أى كالاخطاب والاحتشاش وخرج بالاناء دخول السيل فى ملكه فانه لا يملك على الاصح * فرغ * لورد الماء الذى حازه الى النهر لم يصير شريكاً فيه بالاجماع (قول) المتن للارتفاق أى لا ارتفاق نفسه بخلاف ما لو حفر بلا قصد رفاق ولا تملك أو بقصد ارتفاق المارة (قوله) فى الماء والكلاء الخ قال الازهرى أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التى لا ملك لها وأراد بالكلاء مراعى الارض التى لا ملك لها وأراد بالنار الشجر الذى يحتطب به الناس فينتفعون به وقال غيره النار اذا أضرمت فى حطب غير مملوك انتهى أما المملوك

من السلطان بل هو مشترك بين الناس كلاء الجارى والكلاء الحطب ولو بنى عليه دار المملك البقعة وقيل يملكها به (فان ضاق به) أى الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء اليه (قدم السابق) اليه (يقدر حاجته) قال الامام بأخذ ما تقتضيه العادة لا مثاله (فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه) لان عكوفه عليه كالتجبر والثاني يأخذ ما شاء لسببه (فلو جاء آ) اليه (معاً أقرع) بينهما (فى الاصح) والثاني يقدم الامام من يراه أحوج والثالث ينصب من يقسم الحاصل بينهما (والعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل فى الظاهر) والثاني يملك بذلك كالموات اذا أحيى وفرق الاول بأن المحيى يستغنى عن العمل والتيل مبشوث فى طبقات الارض يحوج كل يوم الى حفر وعمل وعلى الملك لا بد من قصد التملك وخروج التيل وهو قبل خروجه كالتجبر وعلى عدم الملك هو أحق به لكن اذا طال مقامه فى ازعاجه بخلاف السابق فى الظاهر ولو ازدحم عليه اثنان فعلى الاوجه السابقة وللسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عدمه فى الظاهر ولا يقطع الا قدراً يتأتى للقطع العمل عليه والاخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والاخذ منه بغير اذن الامام فانه متردد بين الظاهر والموت (ومن احيى مواتاً فظهر فيه معدن باطن) لم يعلمه (ملكه) لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء فان علم به واتخذ عليه داراً فى ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك وأما البقعة المحيية فلا تملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان المعدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفى الحاوى وغيره ان من أحيى أرضاً مواتاً فظهر فيها بعد الاحياء معدن باطن أو ظاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء (والمياه المباحة من الاودية) كالنيل والقرات (والعيون فى الجبال) وسيل الامطار (يستوى الناس فيها) بأن يأخذ كل منهم ما يشاء (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (مها فاضاق الماء) عنهم وبعضهم أعلاه (سقى الاعلى فالاعلى وحبس كل واحد منهم) (الماء حتى يبلغ الكعبين) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك صححه الحاكم على شرط الشيخين (فان كان فى الارض ارتفاع) من طرف (واختفاض) من طرف (أفرد كل طرف بسقى) بما هو طريقه قال فى الروضة طريقه ان يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع ولو كان الماء يفيض بالجميع سقى من شاء منهم متى شاء (وما أخذ من هذا الماء فى اناء ملك على العجم) والثاني لا يملك لكن آخذه أولى به من غيره (وحافر بئر بموت للارتفاق) دون التملك (أولى بمائها حتى يرتحل) فاذا ارتحل صار كغيره وقبل ارتحاله ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استقى يد لونه نفسه ولا منع مواشيه وله منع غيره من سقى الزرع به (والحفرة لملك أو فى ملك يملك) حافرها (ماء فى الاصح) لانه نساء ملكه كالتمر والثاني لا يملكه لحديث الناس شركاء فى ثلاثة فى الماء والكلاء والنار واه ابن ماجه بأسناد جيد (وسواء ملكه أم لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لماشية) لم يجز صاحبها ماء مباحاً (على العجم) حرمة الروح والثاني

٩٥ ل الخ فالجمر نفسه لا يجوز الاخذ منه بغير اذنه وأما الجرم المضى فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضواً كالاستناد لجدار الغدير وأما ذلك المذكور فى باب الصلح (قوله) حرمة الروح ولحديث لا تمتنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء أى رعى الكلاء وانما خاف بها ثم الزرع حرمة الروح ولانه ليس فى منعه منه منعه من الكلاء المشترك وهذا الحديث الشريف هو المختص لما تملكه الامام من عموم النهى عن بذل فضل الماء * فرغ * الشرب وسقى الدواب من الجدول المملوكة جائز اقامة للاذن العرفى مقام الاذن نعم لو كانت ليتيم ونحوه انتج المنع

(قول) المتن ما يأتى جعله الزركشى حالا من المبتدأ الذى هو القسمة على مذهب سيديويه أقول له مندوحة عن ذلك بان يجعل حالا من فاعل الظرف
 * (كتاب الوقف) * مصدر وقف وأوقف لغة تميم وهو حبس فان الفصح أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة انتهى وشراح حبس
 مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول) المتن وأهلية التبرع هو من محابله * فرع * أنقى
 ابن أبي عصرون والنووى وغيرهما بجهة وقف الامام من بيت المال لان له تملكه وكما فعل عمر (٣٧٨) رضى الله عنه في أرض سواد العراق

لا يجب كالسالم المحرز في اناء وعلى الاول لا يجوز أخذ عوض عنه على الصحيح للنهي عن بيع فضل الماء
 رواه مسلم من حديث جابر والثاني يجوز كما يطعم المضطر بالعوض (والقناة المشتركة) بين ملاكها
 (يقسم ماؤها بنصيب خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) ويجوز
 أن تكون متساوية مع تفاوت الحصص بان يأخذ صاحب الثلث مثلاً ثقبه والآخر ثقبين ويسوق كل
 واحد نصيبه الى أرضه (ولهم القسمة ما يأتى) كان يسقى كل واحد منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم
 أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع عن المماثلة متى شاء

* (كتاب الوقف) *

هو كقوله وقت دارى على الفقراء فيحقق بواقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة وأنى بالاربعة مع
 ما يشترط فيها على هذا الترتيب فقال (شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) أى فلا يصح وقف
 الصبي والمجنون والسفيه والمكاتب (و) شرط (الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم) بالرفع يعنى
 فلا يصح وقفه لان منفعة في استهلاكه (وريجان) فلا يصح وقفه لسرعة فسادته وفي ضمن دوام الانتفاع
 حصوله لكن لا يشترط حصوله في الحال بل يجوز وقف العبد والجش الصغيرين والزمن الذى يرجى
 زوال زمانته (ويصح وقف عقار) بالاجماع (ومنقول) لاتفاق المسلمين على وقف الحصر والقناديل
 والزلالى في كل عصر ومن المنقول العبد والدواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من
 خير مشاعار واه الشافعى والمشاع يصدق بالمنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر
 (لا عبد وثوب في الذمة) أى لا يصح وقفهما لعدم تعيين ما في الذمة وهذا كالمستثنى من المنقول
 في بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حر نفسه) لانه لا يملك رقبته (وكذا المستولدة وكاب معلم
 واحد عبده في الأصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عبقة والكاب غير مملوك واحد
 العبد منهم ومقابل الأصح فيه يقيس الوقف على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على اجارته * فرع * مالك
 المنفعة دون الرقبة كالمستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه اياها (ولو وقف بناء أو غراساً في أرض
 مستأجرة لهما فالأصح جوازه) والثاني المنع اذ مالك الارض قلعهما فلا يدوم الانتفاع بهما قلنا
 يكفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء بقي منفعة به فهو وقف كما كان وان لم يبق فيه صير
 ملكاً للموقوف عليه او يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء في ذلك الغراس (فان وقف على
 معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه) بأن يكون موجوداً حال الوقف في الخارج أهلاً للملك (فلا
 يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على سيده) أى يحمل على
 ذلك الاصح (ولو أطلق الوقف على جماعة اتى وقيل هو وقف على مالكها) كما في الوقف على العبد وفرق
 الاول بانها ليست أهلاً للملك بحال بخلاف العبد فانه أهل له بتملك سيده في قول ولو وقف على علفها
 ففيه الخلاف (ويصح) الوقف (على ذمى) من مسلم أو ذمى (لا) على (مرتد وحرب ونفسه) أى

وقال السبكي لا أتى به ولا يجمع ولا
 أعتقه (قول) المتن دوام الانتفاع
 يراد عليه المدبر والمعلق عتقه بصفة فانه
 يصح وقفه ويبطل عند وجود الصفة ثم
 قضية عبارته صحة وقف غير المرتضى وهو
 كذلك على الأصح في الروضة وقضيته صحة
 وقف الاعمى ولم يذكره ثم اذا وقف غير
 المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله)
 لاتفاق المسلمين استدل أيضاً بحديث
 وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده
 في سبيل الله تعالى والاعتاد ما يعتده
 الرجل من مراكب وسلاح
 وروى وأعتده (قول) المتن في الذمة
 أى سواء ذمة نفسه وذمة غيره كعبد
 مسلم فيه * فرع * يصح عتق الحمل
 ولا يصح وقفه (قوله) لعدم تعيين الخ
 فكان كعتقه (قوله) ولا يصح وقف
 حرأى ولو قلنا ملك الموقوف للواقف ومن
 ثم تعلم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط
 لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع
 الرقبة فهي تابعة لها فلا يقال هلاصع نقل
 منافعها كما يجرها (قوله) يقيس
 الخ فرق الاول بان العتق أقوى بدليل
 السراية والتعليق (قوله) يقيس وقفه الخ
 فعلى هذا اذا عتقت المستولدة بموت
 السيد بطل الوقف (قوله) لا يصح وقفه
 الخ لان ما فرع الرقبة (قول) المتن ولا على
 العبد يصح الوقف على مكاتب الغير عند
 الماوردى والمتولى وكذا على المبعوض

أى على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على النصف الآخر صح أيضاً كما بحثه الزركشى (قول) المتن فهو وقف الخ الواقف
 ويشترط قبول العبد (قول) المتن وقيل الخ منه يؤخذ ان الوقف على الطيور الغير المملوكة لا يصح حرماً (قوله) لا على مريد لو قال وقتت على المرتدين
 أو الحربين بطل قطعاً (قول) المتن ونفسه لو كانت المنافع مباحة كان يقف مكاناً مسجداً أو معزراً فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف
 وقف البستان ونحوه فانه يبطل عند التصريح وان كان يدخل عند الاطلاق بطريق التبعية في الوقف على الفقراء ثم انصف بالفقر

(قوله) وفي النفس الخ عليه جملة من الاصحاب كابن سريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروابي يجوز أن يقتبه * فرع *
لوقال وقتت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فالحكم كذلك أي فيكون منقطع الوسط (قول) المتن أوجهة لوقال وقتت على جميع الناس
قال الماوردي والروابي لا يصح لعدم امكان التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لان عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزركشي
بحتمثل القطار والربط قال فلا ينبغي أن يضمر التعميم فيها (قول) المتن كالاغنياء لوضم معهم غيرهم صح جزما كما يحتمل ابن الرفعة * فرع * الغني هنا
من تحرم عليه الصدقة (٣٧٩) (قول) المتن ولا يصح الابلغظ أي ولو كان بناء مسجد بخلاف ما لأحياء واثنية المسجد أو المقبرة

أو البئر أو الرباط أو المدرسة وما أشبهه
ذلك كما نبه عليه الزركشي رحمه الله
وزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها
في مواضعها (قول) المتن صريحان
أي لاشتهارهما في ذلك (قوله)
والثالث استدلاله بتحديث حبس الأصل
وسبل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في
الأصل (قول) المتن أو موقوفة قيل
ذكرها تحريف اذ كيف يكون أرضي
موقوفة صريح قطعاً وتصدق بكذا
صدقة موقوفة صريح على الأصح (قوله)
لاحتمال التملك أي وتكون هذه
الصفات مؤكدة (قوله) فلا ينصرف
الى الوقف الذي في الزركشي أن محل
ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه
يؤاخذ به (قوله) أي للمساكين مثله
عليهم لكن ينبغي فيه أن يكون كناية
قطعاً ولو قال حرمة وأبدته معاً فهو كناية
فيما يظهر (قوله) يشترط فيه قبوله
قال الزركشي لوقال على ولده فلان ومن
يحدث له من الأولاد قال بعضهم فهو في
حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف
على معدوم وموجود كي يصح في النصف
فقط وخرجه الزركشي عند الرد على
منقطع الابتداء (قوله) والثاني
ينظر الخ كالعتق (قول) المتن شرطنا

الواقف (في الأصح) في الثلاث لان المرتد والحربي لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة وهو تملك
منفعة فملكها لنفسه تحصيل للحاصل ومقابل الأصح في المرتد والحربي يقسمها على الذمي وفي النفس
يقول استحقاقي الشيء وقفاً غير استحقاقي ملكاً من الوقف على نفسه أن يشترط أن يأكل من ثماره
أو ينتفع به فيه بخلاف * فرع * لوقال لرجلين وقتت هذا على أحد كالم يصح وفيه احتمال للشيخ أبي محمد
تقريباً على أنه لا يشترط القبول (وان وقف على جهة معصية كعمارة كنائس فباطل) لانه اعانة
على المعصية (أوجهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساكين والمدارس صح) جزماً (أوجهة لا تظهر
فيها القرية كالاغنياء صح في الأصح) نظراً الى أن الوقف تملك والثاني ينظر الى أنه قرية ولا قرية
في الاغنياء (ولا يصح الابلغظ) كغيره من التملك (وصريحه وقتت كذا) على كذا (أو أرضي
موقوفة عليه والتسبيل والتجيس صريحان) أيضاً (على الصحيح) والثاني هما كائنان لانهما
لم يشتهرا اشتهاً والوقف والثالث التسبيل فقط كناية لانه من التسبيل وهو مهم (ولو قال تصدقت بكذا
صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصرح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه
والثاني هو كناية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وان بوي) يعني لا يحصل
به الوقف وان نواه (الأن يضيف الى جهة عامة) كالفقراء (وسوى) الوقف فيحصل بذلك فيكون
كناية فيه بخلاف المضاف الى معين واحداً أو أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف
بنته فلا يكون كناية فيه فتقوله ليس بصريح لا مفهوم له (والاصح ان قوله حرمة) أي للمساكين
(أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلاً وانما يؤكده كالتقدم والثاني هو صريح لا فائدة الغرض
كالتجيس (و) الأصح (ان قوله جعلت البقعة مسجداً تصير به مسجداً) والثاني لا تصير به مسجداً
لانه ليس فيه شيء من ألسان الوقف وأجيب بأنه قائم مقامه لاشعاره بالمقصود واشتهاره فيه (و) الأصح
(ان الوقف على معين يشترط) فيه (قبوله) نظراً الى أنه تملك فليكن متصلاً بالايجاب كالهبة والثاني
ينظر الى أنه قرية (ولوردد بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أمّا الوقف على جهة عامة كالفقراء
أو على المسجد والرباط فلا يشترط فيه القبول جزماً (ولو قال وقتت هذا سنة فباطل) لان شأن
الوقف التأييد (ولو قال وقتت على أولادي أو على زيد ثم نسله ولم يرد فلا يظهر صحة الوقف) ويسمى
منقطع الآخر والثاني بطلانه لا تقطاعه والثالث ان كان الموقوف حيواناً صح الوقف اذ ماصير الحيوان
الى الهلاك فقد يهلك قبل الموقوف عليه بخلاف العقار (فاذا انقرض المذكور) بناء على الصحة
(فالظاهر انه يبقى وقفاً) والثاني يعود ملكاً للواقف أو ورثته ان مات (و) الاظهر على الاول (ان

القبول أم لا لانه ان شرط فكاك لوصية والافكاك كالة * فرع * وقف على ابنه داراهي قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض موته فهو وصية ولا ترد
برد الولد ويحتاج الى اجازة كذا في الزركشي نقلاً عن الشيخين (قول) المتن فلا يظهر الخ لان مقصوده الثواب فاذا بين مصرفه حالاً سهلت ادايمته
على وجه الخبر والثاني نظراً الى أنه يشبه الذي أسند الى غير مائت فكان كمنقطع الاول قال الامام وهو الأصح وبه الفتوى انتهى (قوله) لا تقطاعه
فكأنه موقت (قول) المتن فلا يظهر انه يبقى وقفاً وجهه ان وضع الوقف على الدوام وكالونذر هدياً الى مكة فردّه فقراؤها (قوله) ان مات
لا يبقاه بلا مصرف متعذر مصرفه لغير من عنه الواقف كذلك

(قوله) لمافيه الخ عبارة غيره لان أفضل القربات القربات (قوله) والثاني وجهه أن المساكين أعم كأن وجهه الثالث أن المصالح أعم من الكل * فرع * لو كان الوقف من بيت المال صرف للمصالح لا لا قارب الامام (قوله) المساكين هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظرا الى اعتبارهم في الزكاة فقراء بلد المال (قوله) ثم الفقراء هو دفع ما يقابل هذا المال منقطع الآخر أيضا ولا خلاف في بطلانه وعذر المصنف ايضا حال لأن ذكر الاول يفهمه * تنبيه * منقطع الاول فيه تعليق ضمني كأن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمني (قوله) فيصرف الخ أي بخلاف المثال السابق والفرق لا تخفى فلي تأمل (قول) المتن منقطع الوسط (٣٨٠) كوقفت على أولادى الخ رجاء يكون

هذا أولى بالفساد من منقطع الآخر (قوله) بناء الخ أماً على القول في منقطع الآخر فهنا يصح بالاولى هذا مراده فيما يظهر وبه تعلم وجه التعبير بالمذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق الثاني القولان في منقطع الآخر (قول) المتن صحة أى لوجود المصروف في الحال والمآل (قوله) وعلى الصحة يصرف الخ فيه رد على ابن القري حيث يقول مثل مشال المتن المذكور أنه يلحق في المجهول ويصرف لمن بعده (قوله) بعد الاول يرجع لقول المصنف على اولادى (قول) المتن فالظاهر بطلانه كالبيع والهبة اذ لم يعين المشتري واتم (قوله) والثاني يصح الخ كقول الله على أن أتصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه وكقول الله أو صيت بثلاث مالى واقتصر عليه وفرق النووي بأن غالب الوصايا للمساكين وبأن مناهها على المساهلة بدليل صحتها بالمجهول والنجس وقد اختار السبكي الثانى عند قوله الله (قول) المتن ولا يجوز تطبيقه مثله فيما يظهر لو تجزئه وعلق المصروف على وقت لانه شرط فاسد (قوله) والثانى يصح ويطل الشرط دليله أن شخصاً أعمر وشرط أن يكون لورثته بعده وقد باطل النبي صلى الله عليه وسلم شرطه فقط

مصرفه أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور) لمافية من مصلحة الرحم ويختص بفقره
قربة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العم والثاني مصرفه المساكين والثالث المصالح العامة مصارف
خمس الخمس (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على من سب ولدى) ثم الفقراء (فالذهب
بطلانه) لا تنقطع اوله والطريق الثاني فيه قولان أحدهما الصحة ويصرف في الصورة المذكورة
في الحال الى أقرب الناس الى الواقف على ما تقدم بيانه وقيل الى المذكورين بعد الاول ومن صورته
وقفت على ولدى ثم على الفقراء ولا ولده فيصرف على القول بالصحة في الحال الى الفقراء ودكر الاول
لغو (أو) كان الوقف (منقطع الوسط كوقف على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب صحته)
وقيل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخرو على الصحة يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع
الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقفت) كذا (فالاظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه
والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولا يجوز تعليق كقوله اذا جاء
زيد فقد وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط الخيار) أى فى ابقائه والرجوع فيه متى شاء (بطل
على الصحيح) والثاني يصح ويطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يزوج اربع شرطه)
والثاني لا تنضمه الحجر على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله فى الروضة
كأصلها (و) الاصح (انه اذا شرط فى وقف المسجد) أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه)
أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختص) بهم أى قصر عليهم (كالدرسة والرباط) أى فانه
اذا شرط فى وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاصهم قال فى أصل الروضة قطعاً والثاني لا يختص
المسجد بهم قال الامام وبلغوا الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقتصر عليه فى الروضة
كأصلها وفيهما والمحترز التعبير باتساع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء فأت
أحدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرّف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرّف
الى الفقراء كنصيبهما اذا ماتا قال فى المحترز كالشرح والقياس أن يجعل الوقف فى نصيبه منقطع الوسط
قال فى الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لانه ينجى خلاف فى صحة الوقف انتهى
وبوافق البحث حكاه وجهه بعدم مصرفه الى أقرب الناس الى الواقف

* (فصل قوله وقفت على أولادى وأولاد أولادى يقتضى التسوية بين الكل) * أى جميع الأفراد وادخل أ ل على كل إجازة الاخفش وغيره (وكذا الوزاد) على ما ذكر (متاسلوا أو بطنابعد بطن) فانه أيضا التسوية بين الجميع اذ المزيد التعميم فى النسل وقيل المزيد بطنابعد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولاد أولادى ثم أولادهم متاسلوا أو على أولادى وأولاد أولادى الاعلى

(قول) المتن فالاصح المنصوص وجهه السببي ذلك بأن كل واحد قد ثبت له جميع الاستحقاق وإن كان لضرورة المزاوجة وقطع فالاعلى الاشتراط فاذا زالت انفرد بالاستحقاق * (فصل قوله الخ) * (قول) المتن يقضي التسوية الخ قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب تأخر أولاد الالاول ولم يذكره وإيده الزركشي لجريان الخلاف فيما لو قال غير المدخول بها أنت طالق وطالقي (قول) المتن ما تناسلوا هو بمنزلة قوله وإن تنافوا (قوله) فانه الضمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله (قول) المتن أو على أولاد الخ لم يذكر الشيخان في هذا المثال ما تناسلوا ومنه فهو بعد أولاد الالاول ولم ينقطع الآخر

(قوله) والثاني يدخلون استدلاله بقوله تعالى يا بني آدم وحيث ارموا بنى اسماعيل * فرع * لو لم يكن له الا اولاد اولاد حمل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولده فالظاهر دخوله * فرع * لو قال وقتت على اولادى أو اخوتي دخل الموجود والحادث (قول) المتن وقيل يطل مأخذاً للخلاف ان المشترك هل هو مجمل أو كالعام (٣٨١) والمحكي عن الشافعي في الاصول الثاني (قول) المتن وأحفادي يقال رجل محفود اذا كان له خدم

وأعوان يسرعون في طاعته ومنه نسي ونخذ أى تسرع (قوله) فان كان العطف بتم الخ لـ كن قال الراغب في باب الطلاق نقلاً عن المتولى ان الشرط يعود الى الجملةين اذا كان العطف بتم

* (فصل) * الاظهر ان (قول) المتن أى ينفك الخ يريدان هذا هو المراد والا لجميع الموجودات ملك له سبحانه وتعالى في سائر الاوقات (قوله) بدليل اتباع شرطه وأيضا فقد حبس الاصل وسبل الثمرة وذلك لا يستدعى انتقال ملكه (قول) المتن ملك للموقوف عليه أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى المسجد والبر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها ما لغيره (قول) المتن وبغيره هذا في الوقف على معين أماغلى غيره كالمدارس والربط فله أن يتنفع خاصة دون الايجار قاله الرزكشي ومنه تعلم ان بيت المدرس ونحوه لا تجوز اجارته ولا اعارته * فرع * لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه مات نقص قاله ابن الزنعة بجسا (قول) المتن واجارة أى ما لم بشرط نفها وكذا الاعارة (قوله) من ناظره متعلق بقول المصنف واجارة (قول) المتن كثره بعد الوقف أما الموجودة عنده فان كانت مؤجرة فهى ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الرزكشي وكذا الموجود في البر عند الوقف ينبغي أن يكون ملكا للواقف

فلا على أو الاول فالاول فهو للترتيب فلا يصرف للبطن الثاني مثلاً شئ ما بقى أحد من الاول وقوله الاول بالترتيب لا (ولا يدخل أولاد الاولاد في الوقف على الاولاد في الاصح) اذ يصح أن يقال في ولد الولد لشخص ليس ولده والثاني يدخلون حملاً على الحقيقة والمجاز والثالث تدخل أولاد البنين لا تناسبهم اليه دون أولاد البنات (ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الأن يقول على من يتسبب الي منهم) أى فان أولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظراً الى القيد المذكور (ولو وقف على مواليه وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم) الوقف (بينهما) لتناول اسم المولى لهما (وقيل يطل) للجهل بالمراد منهما وامتناع حمل اللفظ على المعنيين المختلفين وبعبارة المحرر ربح كلا مرجحون وفي الشرح الاول أصح في التنبيه والثاني أرى في الوجيز وزاد في الروضة الاصح الاول (والصفة المتقدمة على حمل معطوبة تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي أولادى وأحفادي) وهم أولاد الاولاد (واخوتي وكذا المتأخرة علمها والاستثناء) يعتبران في الكل (إذا عطف) فهما (بواو كقوله) وقتت (على أولادى وأحفادي وأخوتي المحتاجين أو الأأن يفسق بعضهم) فان كان العطف بتم اختصت الصفة والاستثناء بالجملة الاخيرة وقوله عليها للمقابلة وفي المحرر عنها وفي تسمية ما ذكر جلاته سمح

* (فصل الاظهر ان الملك في رتبة الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينفك عن اختصاص الآدمي) كالعتق (فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه) والثاني لا ينتقل عن الواقف بدليل اتباع شرطه والثالث ينتقل الى الموقوف عليه كالصدقة وسواء في الخلاف الموقوف على معين أم جهة عامة ولو جعل البقعة مسجداً أو مقبرة انفك عنها اختصاص الآدمي قطعاً (ومنافعه) أى الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفى بها بنفسه وبغيره باعارة واجارة) من ناظره فان وقف ليسكنه زيد لم يكن له اسكان غيره (ويملك أجرته وفوائده كثره) ومنها أغصان شجر الخلاف (وصوف) ووبر (ولبن وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وفقاً) تبعاً لاقامة ولو كانت حاملاً حين الوقف فولدها وقف على الثاني وكذا على الاول ان قلنا للحمل حكم ولو وقف دابة على ركوب انسان فذرتها ونسلها للواقف قاله البغوي (ولو ماتت الهيمة اختص) الموقوف عليه (بجلبها) فان دفعه ففي عوده وقفها وجهان قال المتولى أصحهما العود (وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاحاً ان صححناه وهو الاصح) تخصيناً لها والثاني لا يصح لانها قدمت من الطلق فيفوت حق البطن الثاني منها وعلى النسخة وقولنا الملك في الموقوف لله تعالى يزوجه السلطان ويستأذن الموقوف عليه وان قلنا الملك للواقف وزوجه باذن الموقوف عليه أيضاً أو للموقوف عليه بزوجه ولا يحتاج الى اذن أحد قال في الروضة ولو طلبت التزويج فلمهم الامتناع (والمنزله) أى الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا أنلف) أى أنلفه أجنبي ولا يملكها الواقف (بل يشتري بها عبد ليكون وقفاً مكانه فان تعذر فبعض عبيد) وقيل يملكها

٩٦ ل ل (قول) المتن والثاني يكون وفقاً هو نظير ما صححناه في ولد الموصى بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا (قول) المتن ان صححناه ربما يومه أنه ليس له على تقدير الفساد وليس مراد (قوله) تخصيناً لها أى ولانه عقد على المنفعة كالأجارة (قوله) وقيل يملكها الخ أى والاصح على هذه الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الاقوال لا وان قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وانما يملك منفعتها وله اذ ربح بعضهم طريقة القطع

(قوله) وسكت الخ ان قلت اقتضاء صنيع الشارح رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكمة للخلاف قلت أخذه من قول المحرر أصح الوجهين فانه مشعر بذلك (قوله) ان قلنا الملك أى في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لان الكلام حينئذ يفسد (قول) المتن لم ينقطع أى وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الابتداء (قول) المتن بل ينتفع بها جذا حتى في جعله بابا مثلاً قاله ابن المقرئ وشرط فيه تعذر الانتفاع باجارته خشياً قال فان لم يكن الانتفاع الا بالايقاد فعل ويصير ملكاً للموقوف عليه كما نقلناه عن اختيار المتولى وأقرأه قال ابن (٣٨٢) الاستاذ ولو كان الغراس موقوفاً

في أرض مستأجرة ورعيه لا يني بالاجرة أو يني بها فقط ساع قلعه والانتفاع به ان أمكن والاملكه الموقوف عليه * فرع * اشترى بناء في أرض محتمكة ثم وقفه أفتى ابن عدلان بان الواقب تلزمه الاجرة كما يلزمه جنديا العبد الذي يوقفه بجامع أن الوقف موقوف للبيع فبها وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الربع ان وجدوا الا فللملك مطالبته بالتفريغ قال والفرق ان ربة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك الغراس (قوله) ومقابل المذهب يريدان الخلاف السابق من تفاريع الاول (قوله) الموقوفة أى بان يصرح بوقفها لفظاً ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحينئذ فالموجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية (قول) المتن اذا انكسرت أو أشرفت عليه

* (فصل) * ان شرط الواقب الخ (قوله) وفي الروضة الخ محصله أن في الجهة العامة كالطريقة الاولى وفي المعين يكون الحكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية (قول) المتن ووطيفته الخ ولو قلنا الملك للموقوف عليه وقسمتها وأما التولية والعزل فقضية كلامه ان

الموقوف عليه بناء على ان الملك في الموقوف له وقيل الواقب بناء على ان الملك له وينتهي الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبد بها الى آخره لئلا يتعطل غرض الواقب وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيع واحد من الطريقين وان أنفك العبد الموقوف عليه أو الواقب فان قلنا القيمة له في اتلاف الاجنبي فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أى فيشترى بالقيمة الواجبة عليه عبد الى آخره ويشترى الخاصكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقف ان قلنا الملك له في أحد الوجهين ويقفه من يباشر شراءه وقيل يصير وقفاً بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيعة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيعة الكبير وعكسه وجهان أقواهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها جذا) ادامة للموقوف في عنها وقيل تصير ملكاً للموقوف عليه (وقيل تباع والثمن كقيمة العبد) فقيل يشترى به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفاً وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فنقلب الخطب ملكاً للواقف هذا ما في الروضة وأصلها في مسألتى العبد والشجرة فالذهب فيها معني الراجح (والاصح جواز بيع حصر المسجد) الموقوفة (اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق) لئلا تنضيع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد والثاني لا تباع بل تترك بحالها أبداً وحصره التي اشترى أو وهبت له ولم يوقف يجوز بيعها عند الحاجة جزماً (ولو انهدم مسجد وتعدت اعادته لم يبيع بحال) لا مكان الصلاة فيه في الحال

* (فصل ان شرط الواقب النظر لنفسه أو غيره اتبع) شرطه (والا) أى وان لم يشترطه لاحد (فالنظر للقاضي على المذهب) والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل للواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفي الروضة كأصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم الاصحاب الفتوى به أن يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالتولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى وان جعلناه للواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية (وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء الى التصرف) هو المهم من الكفاية ذكر للتنبيه عليه وهو مزيد على الروضة وأصلها (ووطيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها وفي الروضة كأصلها وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط وكان السكوت عن ذلك لظهوره وهذا اذا أطلق النظر له (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعدده) ولو فوض الى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (والواقف عزل من ولاه) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (الا أن يشترط نظره حال الوقف) فليس له عزله لانه لا نظره بعد شرطه النظر لغيره كإذ كره في الروضة عن ابن الصلاح (واذا أجز

ذلك ايسر اليه وبه جزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذي يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر ونازع الناظر الزركشي متمسكاً بان له القسمة فله التعيين * فرع * من عين لاستحقاق لا يجوز عزله بغير سبب كما صرح به النووي في الاجناد المرتين في الديوان وهذا أولى

(قوله) ينسخ اقتضاء هذا الانفساخ من غير توقف على فسخ فرع فصل من ربيع الوقف شئ هل يجوز الانتجار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز ان كان للمسجد والا فلا * خاتمة * (٣٨٣) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ربيع كفاية نقل ابن دقيق العيد عن بعضهم منع لما فيه من

تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الاجر قال الزركشي ولعله مفرع على ان الملك للواقف

* (كتاب الهبة)

(قول) المتن التملك الحرج عليه الوصية وقضية أيضا ان الاختصاصات لا تجرى فيها الهبة وهو كذلك على ما في الروضة هنا (قول) المتن محتاجا مثله غيره وقوله لتواب الآخرة قضية انه لو غفل عن ذلك ولمنك له لاجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر (قول) المتن فان نقله الواو أحسن للأيوهوم ان الهبة نوع من الصدقة (قول) المتن اكراما خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه (قول) المتن فهديتها الهدى لانه يحمل الى مكة (قوله) والقديم البطلان أي لقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها (قول) المتن أي ان مت الخ قال الزركشي هو تفسير للصورتين قبله انتهى وقضية المنهاج ان التفسير المذكور الخ يقتضي الثاني وعلى الاول فيكون الذي في المنهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذي فيه صورة التفسير (قوله) الثاني القطع بالبطلان لان هذا اشتراط في العمري كذا قال الزركشي وفيه نظر (قول) المتن كجهول في الزركشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من البين وجعل حصته لهم جاز ذلك مع الجهل بها (قول) المتن ولغيره باطلة

في الاصح لانه غير مقدور على تسليمه اذا ما قبضه عين لادين (قول) المتن موهوب هو بالمعنى اعم الشامل للهبة والصدقة وسواء كان بصيغة العمري والرقبي أم لا * فرع لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعنى في المنقول لانه غير مستحق كقبض الوديعة (قول) المتن قام وارثه مقامه الخ كإلبيع الجائر

الناظر) مدة بأجرة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب الزيادة) عليها (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالقبضة في وقته والثاني ينسخ تبين وقوعه على خلاف الغبطة في المستقبل وضعفه المصنف في فتاويه

* (كتاب الهبة)

هي شاملة للصدقة والهبة كإسباقي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع (فان ملك محتاجا لتواب الآخرة) أي لاجله شيئا (فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب له اكرامه هدية) فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر فيه على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الإطلاق اليه ومن ذلك قوله (وشروط الهبة) أي لتتحقق (إيجاب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فقبول قبلت (ولا يشترط ان في الهبة على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك) كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشتراط فاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورتب تصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلافرق وقوله لفظا تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرتك هذه الدار) أي جعلتها لك عمرك (فاذا مت فهي لورثتك فهي هبة) طوّل فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذا) أي هي هبة (في الجديد) والقديم البطلان كما لو قال أعمرتك سنة (ولو قال) بعده (فاذا مت عادت الى فكذا) أي هي هبة (في الاصح) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يطل العقد لقساد لشرط وعلى القديم بطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار (أو جعلتها لك رقبتي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالتذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبة ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلي عادت الى والقديم يطل العقد والطريق الثاني القطع بالبطلان والرقبي من الرقوب فكل منهما يقرب موت صاحبه وفي الروضة كأصلها ذكر الطريقين في صورتي التفسير والسكوت عنه أي للعالم به وفي الصحيحين حديث العمري ميراث لاهلها (وما جاز بيعه جاز هبه وما لا يجوز بيعه كجهول ومغصوب وضال وآبق فلا) يجوز هبه (الاحتمى حنطة ونحوها) فانهما لا يجوز بيعهما كما تقدم ويجوز هبههما كما ذكره في الدقائق لاتقاء المقابل فيها وهذا الاستثناء المريد لم يذكره في الروضة وفيها كأصلها أمر العاقدين واضح أي من البيع وغيره (وهبة الدين للدين ابراء) منه ولا يحتاج الى قبول اعتبارا بالعتي وقيل يحتاج اليه اعتبارا باللفظ (ولغيره باطلة في الاصح) والثاني صحيحة وهما مفرعان في الشرح على القول بصحة بيعه وعبارة الروضة وان وهبه لغير من عليه لم يصح على المذهب وقيل في صحته وجهان ولا يملك موهوب الا قبض باذن الواهب فلو مات أحد هما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) فيتخير وارث الواهب في الاقباض ويقبض وارث الموهوب له ان أقبضه الواهب (وقيل ينسخ العقد) لجوازه كالشركة والوكالة وفرق الاول بأنه يؤول الى اللزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها ضم الهبة الى الموهوب ومثلها التصديق به وقولهم يقبض باذن الواهب ظاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في اقباضه الى اذنه كما صرح به الروياني وغيره وفي الروضة كأصلها عن

(قوله) مكان اقرارا بالهبة الى
آخه أى من غير توقف على الاعتراف
بأن يكون فيه شاهد سلف له من
أن الاقباض يغني عن الاذن (قول)
المتن ويسن للوالد العدل لأن التفاضل
يفضي الى العوقف والتحاسد (قول)
المتن بأن يسوي بين الذكر والانثى أى
لما في الحديث أيسر لك أن يكون لك في
البر سواء قال بلى قال فلاذن (قول)
المتن في هبة ولده قال في الروضة في باب
الاقرار ولو أقر الاب لابنه بعين فله
الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا
على أضعف الملكين وهو الهبة (قول)
المتن لسان الاصول أى كفى في وجوب
النفقة وحصول العتق وسقوط
القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك
بهم وفور شفتهم فلا يرجعون الا من
حاجة أو ضرورة غالبه **فرع** * لو وهب
المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته
جدة الابن فليس له الرجوع (قوله)
والثاني يحصل الرجوع الخ وتصح (قول)
المتن في الاظهر هو جار في الهبة وأما
الصدقة فتوابع على الله تعالى وسيأتيان
في كلام الشارح **فرع** * أهدي
له هدية على أن يقضي له حاجة أو يتقدمه
فلم يفعل وجب ردّها ان بقيت وبذلها
ان تلفت قاله الاضطجعي رحمه الله
(قول) المتن فهو قيمة الموهوب أى كما
في النكاح بلا مهر حيث تجب قيمة
المضغ وهو مهر المثل **فرع** * لا تجب
القيمة هنا بل هو مخير بينها وبين رد
الموهوب (قوله) أى وعاءه الذي يكنز
فيه الخ ولا يسمى بذلك الا والتمرفها فان
أفردت سميت زنبلا

النص لو قبل له وهبت دارك فلان وأقبضته فقال نعم كان اقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة
عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه الا كفاء بالاقباض أيضا وكيفية القبض في العقار والمنقول كما سبق
في البيع (ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والانثى وقيل كقيمة
الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكر وهازد في الروضة ان الأم في ذلك كلاب وكذلك الجد والجدة
وكذا الولد والديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الام انتهى (ولاب الرجوع في هبة ولده وكذا
لسائر الاصول) من الام والاحداد والجدات من جهة الاب والام (على المشهور) والثاني
لا رجوع لغير الاب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها
الا والديه يعطى ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الاب وعمه الاول في كل من له
ولادة (وشروط رجوعه) أى الاب أو غيره من الاصول (بناء الموهوب في سلطنة المتهب فميتع)
الرجوع (ببيع ووقفه) وكاتبه واولاده (لأبرهنة وهبته قبل القبض) فهما (وتعلق عتقه)
وتدبيره (وترويحها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابله قول
الامام ان لم تصح بيع الموهب في الرجوع ترد ويصحب الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت
الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أى الموهوب (وعاد) بارت أو غيره (لم يرجع
فيه في الاصح) لاق ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر الى ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه
بزيادته المتصلة) كالسمن (المنفصلة) كالسب ولونقص رجوع فيه من غير ارش النقص
(ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملائكي أو نقصت الهبة) أو بطلانها
أو فسختها وفي وجهه ان الثلاثة الاخيرة كليات تحتاج الى التية (لا يبيعه ووقفه وهبته واعاقه ووطئها
في الاصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل له من البائع في زمن الخيار فسخ
البيع وقرق الاول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب اذ ينفذ تصرفه فيه وعلى
الاول يلزم بالوطء مهر المثل ويلغو غيره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا وطاهر ان المراد عليه الهبة التامة
بالقبض وفي الروضة لا خلاف ان الوطء حرام على الاب وان قصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى
وقال الفارسي ان قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولا رجوع لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي
الثواب) أى العوض وسيأتي الرجوع في المطلقة (ومتى وهب مطلقا) أى من غير قيد بثواب
أو عده (فلا ثواب ان وهب لدونه) في الرتبة (وكذا الاعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب)
لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخيرة يطردفها الخلاف فيما
قبلها (فان وجب) ثواب على المرجوح (فهو قيمة الموهوب في الاصح) يوم القبض والثاني ما بعد
ثوابه عادة (فان لم يشبه فله الرجوع) في الموهوب ان بقي فان تلف رجوع بقيته قال في الروضة
ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر وأما الهدية فظاهر انها
كالهبة انتهى ونقله في الكفاية عن الشاذلي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد
ويكون بيعا على الصحيح) تنظر الى المعنى والثاني يكون هبة نظرا الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض
ومقابل الاظهر بطلان العقد لما فاة شرط الثواب للفظ الهبة المقضي للتبرع (أو) بشرط ثواب
(مجهول) كثوب (فالمذهب بطلانه) أى العقد لاعتذاره بجهالة العوض وهبة بذكر
الثواب ساء على انها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على ان مقتضيه (ولو بعث هدية في طرف فان لم
تجر العادة برده كقصوره تمر) بتشديد الراء وعاءه الذي يكنز فيه من البوارى قاله الجوهري (فهو
هدية أيضا والا) أى وان جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله الا في أكل

(قوله) ويكون عارية أي إذا لم تقتض ثوابا ولا نفعا وأمانة كالاجارة الفاسدة * (كتاب اللقطة) * هي بفتح القاف وقد تسكن الشئ الملتقط وقال الخليل يخطئها هي الشخص الملتقط كالخكة بالتحريك وصوته ابن بري ويقال أيضا القاطة وكذلك القط بفتح اللام والقاف وهي لغة ما وجد على تطلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرعوا لجسد من مال أو مختص ضائع لغير حرب ليس بحرز ولا تمتنع بقوته ولا يعرف الواحد مال له وخرج بالحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مال له فانه مال ضائع يحفظ ويحوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقتضيه على بيت المال قال ابن هب السلاطون وغيره الا اذا أتى من يعرف مال له فسيبيله سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكر عقب القراض لكان متجها أيضا فان تلكها مملوكة وهذا الخفي مملوك الصدقة ولهذا منع الغنى منها (قوله) صيانة للمال الخ ردها بذاتها أمانة ابتداء واكتساب انتهاء وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع ينبغي الوجوب (قول) المتن ولا يستحب لغير واثق استئصال السبكي خزهم بذلك مع حكاية وجهه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك ويجاهد نفسه والاستحباب بجامعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنبه (قول) المتن ويجوز في الأصح لأن الأصل عدم الجناية (قول) المتن انه لا يجب الخ لعدم الأمر به في حديث زيد بن خالد وغيره (قوله) وقيل يجب أي الحديث ابن داود من أخذ لقطه فليشهد هذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على التدب ويحتاج الى دليل (قول) المتن انه يصح قبل الغرض من العدة أن أحكام اللقطة تثبت له وإن منعناه الاخذ فلا تكرر فيه مع ما سبق

الهدية منه ان اقتضته العادة فيجوز اكلها منه حينئذ قال البغوي ويكون عارية

(كتاب اللقطة) *

بضم اللام وفتح القاف في المشهور رأى الشئ الملتقط وهو ما ضاع من مال له سقط أو غفلة أو نحوهما في محال تأتي (يستحب الالتقاط لو أتى بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغير واثق) بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثاني يحرم لخوف الخيانة (ويكره لفاسق) لأنه ربما تدعوه نفسه الى كتمانها وفي الوسيط لا يجوز له (والمذهب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول ويذكر في الاشهاد صفات الملتقط أو يسكت عنها وجهان أحدهما عند البغوي الثاني لئلا يتوصل كاذب اليه وقال الامام يذكر بعضها ليكون في الاشهاد فائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (انه يصح التقاط الفاسق والصبي والذي في دار الاسلام) كاصطيادهم والطريق الثاني ان قلنا المذهب في الالتقاط الامانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالتملك بعد التعريف وهو ما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذمي مرجوح في الروضة كاصلها (ثم الاظهر انه ينزع) الملتقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الاظهر (انه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه) عدل (رقيب) لئلا يخون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف فله التملك (وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويملكها الصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط (حتى تلف في يد الصبي) أو تلفه والضمان في مال الولي ثم يعرف السالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تفریط فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد الصبي فلا ضمان عليه وان تلفه ضمن * تنبيه * الذي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والاظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني صحته ويكون لسيده والقولان اذا لم يأذن له فيه ولم يمه عنه ولو أذن فيه فطرد ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالحجة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالنوع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتد بتعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذه منه ورده اليه (قلت) كما قال الرافي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كجبة صحجة) لأنه مستقل بالملك والتصرف والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالحجة كالحرام المكاتب كجبة فاسدة فلا يصح التقاطه كالفق وقيل يصح كذبي الكتابة الصحيحة واذا صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حكى الرافي فيه الطريقين في المكاتب زادي في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاطه

٩٧ ل قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده (قول) المتن في دار الاسلام متعلق بقوله والذي (قول) المتن ويوضع عند عدل لأنه لا يلي مال ولده فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني الى حق التملك (قول) المتن والاظهر رأي سواء قلنا ينزع من يده أم لا (قوله) والثاني صحته كالاختطاب (قوله) والقول الثاني عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب أقول هذا فيه نظر فانهم قالوا ان الاجنبى اذا انتزع من العبد اللقطة مع التقاطه

(قول) المتن يعرف أولاً انما كانت مرات التعريف في الاوائل أكثر لان الطلب فيها أكثر (قوله) ويقاس بها الثانية يرجع لقول المصنف كل يوم مرة (قوله) لانه عرف سنة وكالو نذر صوم سنة ولا طلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد (٣٨٨) الى نسيان التوب السابقة انتهى

ويشترط أيضاً بيان زمن الوجدان واستنادها الى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضاً (قوله) كما أفاده ثم المراد بها ما في قول المصنف ثم يعرفها (قول) المتن ولا يلزمه الخ قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الاجرة لا تتأني في السنة الابعية اللقطة فينبغي أن تساع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة (قول) المتن من بيت المال فرضا على صاحبها (قوله) بأن ظهر مالكها قال الزركشي وينبغي جريان هذا الوجه فيما لو تملك ثم ظهر المالك (قوله) التمول خرج القليل الذي لا يتول فانه يتول في الحال كما سيأتي في كلام الشارح (قوله) كال كثير لظاهر الحديث

* (فصل اذا عرف الخ) * (قوله) أي نسبة التملك أي احداث هذه النسبة فلا يكتفى بنية ذلك عند الاخذ (قوله) اكتفاء بقصد وفي الحديث فان جاء صاحبها والا فمضى لك ولذا قال في العدة انه ظاهر النص ولا يحتاج فيه حديث والافشائك بها (قوله) فن التقط الخ منه تعلم أن قول الزركشي وغيره أن من عرف عاماً وقد التقط بقصد الحفظ ثم بدله التملك لا يذم من تعريف عام آخر محله اذا قلنا أن التعريف غير واجب عليه والاصح في شرح مسلم الوجوب خلافاً للسلف عن الأكثرين (قوله) واستدل الاول من الأدلة أيضاً القياس على القرض (قول) المتن وأقيمت الخ هذا يدل على أن قولهم يملكها مطلق القرض ليس من كل وجه (قوله) لا ارش له لحصول النقص في ملكه (قوله)

على الاصح (سنة) للحديث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولاً كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم) كل (أسبوع) مرة وأمرتين كما في المحرز وغيره (ثم كل شهر) بحيث لا ينسى انه تكرر الاول كذا في الروضة وفي أصلها الماضي وسكتا عن بيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الاسبوع في المدد الاول ويقاس بها الثانية (ولا يصح في سنة مفردة في الاصح) كان يعرف شهراً ويترك شهراً وهكذا لانه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الاصح تكفي والله أعلم) لانه عرف سنة وصححه في الروضة أيضاً ولا تجب المبادرة في التعريف في الاصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أو صافه) في التعريف ولا يستوعبها اثلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب وقيل شرط وهو مسبق بمعرفة فأتى فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقتصر) على المالك أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم يملك) بأن ظهر مالكها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والاصح ان الحقيق) أي القليل التمول (لا يعرف سنة بل زماناً يظن ان فاقده يعرض عنه غالباً) بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف المال قال الروابي فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يعرف يوماً أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كال كثير وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير التمول كحبي الخطة والزينة فلا يعرف ولو اجدته الاستبداد به وقدر بعضهم القليل التمول بما دون نصاب السرقة والاصح لا يتقدر بل هو ما غلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً

* (فصل اذا عرف) أي الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح اللقطة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره) أي المالك (بلفظ كتملكت) ونحوه (وقيل تكفي البية) أي نسبة التملك لفقد الايجاب (وقيل يملك بضم السين) اكتفاء بقصد عند الاخذ للتملك بعد التعريف فن التقط للحفظ دائماً وقتنا بوجوب التعريف عليه وعرف سنة فبدله التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم يوجب التعريف عليه فعرف ثم بدله قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل (فان تملك) الملتقط اللقطة (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واقفعا على رد عنها فذاك) ظاهراً ويقاس به اتفاقهما على العدول الى بدلها (وان أرادها المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح) والثاني الملتقط واستدل الاول بما في الحديث السابق فان جاء طالعها فأذهابها اليه وقصره الثاني على ما قبل التملك ولوردها الملتقط لزم المالك القبول (وان تلفت غرم منها) أي ان كانت مثلية (أو قيمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لانه يوم دخولها في ضمانه (وان نقصت بهيب) ونحوه (فله أخذها مع الارش في الاصح) لان الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا ارش له وله على الوجهين الرجوع الى بدلها اسلمية أقصم به بغوى على الثاني لاقتصاره عليه ومثله الاول وعليه لو أراد الملتقط وأراد المالك الرجوع في البذل أوجب الملتقط وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة (وان أذاعها رجل) مثلاً (ولم يصفها ولا بينه) لهما (لم يدفع اليه) إلا أن

وعليه لو أراد الغريم فيها يرجع لقوله الاول (قوله) لم يدفع اليه الحديث لو يعطى الناس بدعواهم

يعلم الملتقط انها له فيلزمه الدفع اليه (وان وصفها وظن) الملتقط (صدقه جازا الدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بيته باحتوات اليه) عملا بالبينة (فان تلقت عنده فلصاحب البينة تضمين الملتقط والدفع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فيرجع الملتقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالملك فان أقر لم يرجع مؤاخذه له وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكي الامام تردد في جوازه (قالت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تخل لقطه الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كأصلها مكة وحرمها (للكل على الصحيح) أي وتخل للفظ ابدأ جزما (ويجب تعريضها) أي التي للحفظ (قطعا والله أعلم) استدلال الاول المحترم بحديث الشيخين ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفي رواية للجاري لا تخل لقطته الا لمن شأى لعرف والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا بد من تعريضها سنة كما في سائر البلاد لثلاثتهم ان تعريضها في الموسم كاف لكثرة الناس وحكاية الخلاف وجهين كما في الروضة يخالف لحكاية في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع اعزاده في الروضة وقال للحديث وقال يلزم الملتقط الإقامة للتعريض أو دفعها الى الحاكم وسكت عن لقطه المدينة الشريفة فلا تلتحق بمكة كما صرح به الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشاد بها أي رفع صوته وهو بالمجته ثم المهملة

(كتاب القبط)*

بمعنى الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى لقبطا وملتقوطا باعتبار انه يلقط ومنبذوا باعتبار انه نبذ أي ألقى في الطريق ونحوه (التقاط انتبذ) بالمجته (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الاصح) خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتدادا على الامانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهرا العدة لم يجب أو مستورها وجب وفي الروضة كأصلها ترجع القطع بالاول وعليه لوترك الاشهاد قال في الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانه ويجوز الانتزاع منه ثم الطفل يصدق بالميز وفي التقاطه مردد للامام والافق للكلام الاصحاب انه يلتقط وعلى مقابله يلي أمره الحاكم ومن له كافل كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط يرذلي كافله أي يجب رده اليه (وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وبين المحترز عنه بقوله (ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع) أي القبط منه لان الحضانه تبرع وليس له أهلية التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية ولو التقط مكاتب انتزع منه وان أذن فيه السيد لان حق الحضانه ولاية وليس المكاتب أهلا لها فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو الملتقط ومن بعضه حر اذا التقط في نفسه في استحقاقه الكفالة وجهان (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور) عليه بتبذير (أو كافر مسلما انتزع منه) لعدم أهلية الصبي والمجنون ولان الفاسق والمبذر غير مؤتمنين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر وللمسلم التقاط المحكوم بكفره وسبأه ومن ظاهرا له الامانة ولم يختبر لا ينتزع منه لكن يוכל القاضيه من يراقبه بحيث لا يعلم لثلاثين اذ لا وثق به صار كعلوم العدة ولا يشترط في الملتقط المذكورة ولا الغنى اذ الحضانه بالاثبات البق والفقر لا يشغله عنها طلب القوت (ولو ازدهم اثنان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما ما انا أخذه (جعل الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذ لا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته)

(قول) المتن جازا الدفع شبه ابن سريج بقبول الهدية من الرسول وشراء ما يشتره من زعم أنه ملكه * فروع * وصفها جماعة لا تدفع لاحد منهم الا بيته (قول) المتن ولا يجب أي لانه متدفع فحسب حاج الى بيته كغيره (قوله) يجب لان إقامة البينة قد يعسر وبذلك قال مالك وأحمد (قول) المتن تضمين الملتقط والدفع اليه الخ لو أنلف العين الملتقط بعد مضى الحول وغرم قيمتها الواصف ثم أقام آخر البينة فليس له مطالبة المدفوع اليه (قوله) أي لعرف يقال أنشد اذا عرف ونشدا اذا طلب فالنشد المعروف والنشد الطالب (قوله) والثاني به قال الاثمة الثلاثة (كتاب القبط الخ) * ومنبذ هذا البدن نشأ وعار يبلغ الام أو قدأ به أو قدأ بوبه قال القاضى والامام هذا الولد له اسمان مأخوذ ان من طرفي حاله اذا القبط والتبذير (قول) المتن والمبذور من الاقط والتبذير لمكلف الخ وذلك لانها ولاية تثبت على الغير فكانت شبهة بالقضاء وقوله رشيد قيل انه مستدرك بعد العدة (قول) المتن انتزع قال الزركشي المنتزع منهم هو الحاكم نقل ذلك عن صاحب التمهيز ولو زال المانع قبل الانتزاع فبأن فيه ماسلف في اللقطة أي فيقر بايديهم من الآن

(قوله) والثاني يستويان الخ علل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقيط لا تجب على ملته قطه فلا فرق بين غني وفقير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر يقول لا أثر حتى بسبب جهلهم حالي * فرع * لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر ثم لو كان أحدهما نجبا لا تجبه تقديم الآخر (قوله) على أن الثاني يرجع للفقير والمستور من قول المصنف يقدم غني على فقير وعدل على مستور (قوله) لخشونة عيشها وأيضاً فظهر ونسبه يحمل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره (قوله) لما فيه من تعريض إلى آخره (٣٩٠) والأول لم يعتبر هذه العلة

ونظر إلى استوائهما في العيش وتعلم الدين والصنعة فإنها العلة الصحيحة (قوله) لما فيه الخ أجاب الأول بأن الأطراف البادية كحال البلدة الواسعة (قوله) كالبلد مثال بخلاف البادية ومثاله أيضا القرية والحاصل أن البلدي أخص من الحضري هذا مراده فيما يظهر (قول) المتن في ماله أي كافي الطفل الذي له أب موجود وأولى ولا تجب على الملتقط بالاجماع (قول) المتن كتاب الخ قال الزركشي المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقا لحكم الخ كما يحكمه ملكه له ففتن له فانه لا يسوغ لها كما بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع إلا بالخاصكم ثم رأيت السبكي ذكرانه طريق للحكم بدفع المنازع للحكم بالملك (قول) المتن وليس له مال مدفون تحته أي لانه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل (قول) المتن موضوعه بقرية لو كانت في دار هو فيها فالظاهر أنها له كالدار ومثله يقال في الدفين السابق (قول) المتن من بيت المال قال عمر رضي الله عنه الملتقط لقيط لك ولأولاده وعلينا نفقته ثم لا فرق في هذا بين اللقيط المسلم والكافر (قول) المتن قرضا قال الزركشي هو مشكل مع قولهم أن وجوبها في بيت المال نفقة لا قرضا ثم وجه كونها قرضا الحاته

لسبقه بالتقاط ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الأصح (وان التقاطه معا وهما أهل فالأصح أنه يقدم غني على فقير) لانه قد يواسيه بماله (وعدل على مستورا احتاطا للقيط والثاني يستويان في المسئلتين لاهليتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المسئلتين أهل فانه لم يذكّر قبل والافلا بد من ذكر الأهل فيما قبل أيضا (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشاخصهما ولو نزل أحدهما حقه قبل القرعة انفرد به الآخر كالشفعين ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كما ليس للنفرد نقل حقه إلى غيره (واذا وجد بلدي لقيطا ببلد فليس له نقله إلى بادية) لخشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة فيها (والأصح أن له نقله إلى بلد آخر وان للغريب إذا التقط ببلد أن ينقله إلى بلده) لانتفاء ما ذكر في البادية والثاني في المسئلتين لما فيه من تعريض نسبة للضياع فانه يطلب غالبا حيث ضاع (وان وجدته) أي البلدي (ببادية فله نقله إلى بلد) لانه أرفق به (وان وجدته بدوي ببلد فالحضري) أي فليس له نقله إلى بادية وله نقله إلى بلد آخر في الأصح (أو) وجدته أي البدوي (ببادية أقر بيده) وان كان أهل حلته ينتقلون (وقيل ان كانوا ينتقلون للنجعة) بضم النون أي الذهاب لطلب المرعى وغيره (لم يقر) لما فيه من تعريض نسبة للضياع والبلدي ساكن البلد والبدوي ساكن البادية والحضري ساكن الحاضرة وهي خلاف البادية كالبلد (ونفقته في ماله العام كوقف على القطاء) والوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به كتاب مدفوعة عليه) وملبوسة له (ومفروشة تحته) ومغطى بها (وما في جيبه من دراهم وغيرها أو مهده) الذي هو فيه (ودنانير مشورة فوقه وتحته) لان له يدا واختصاصا كالألح والاصل الحرية مالم يعرف غيرها (وان وجد في دار) ليس فيها غيره (فهو له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقرية) ليست له (في الأصح) كالعبيدة عنه (فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتض عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أي فيه مال كافي المحرز وغيره (قام المسكون بكفايته قرضا) بالقاف (وفي قول نفقة) فان قام بها بعضهم اندفع الخرج عن الباقي والمعنى على جهة القرض أو النفقة فالتصحب على نزع الخافض (وللملتقط الاستقلال بحفظ ماله في الأصح) كحفظه والثاني يحتاج إلى اذن القاضي (ولا ينفق عليه منه إلا باذن القاضي قطعا) على الوجهين كافي المحرز وغيره إذا أمكنت مراجعته فان أنفق بلا اذن

ضمن

* (فصل) اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها * أي المسلمون (واقروها بدار كفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو) اقروها بيدهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم) في الصورتين (حكم باسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تغليا للاسلام فان لم يكن فيما فتحوها مسلم

فاللقيط

باطعام المضطرو وجهه النفقة الحاقه بالصبي والمجنون العاجزين (قوله) يحتاج إلى اذن القاضي لعدم ولايته

* (فصل) اذا وجد (قول) المتن أو بدار فتحوها الخ قال الزركشي كلا القسمين دار اسلام أيضا على نظري الأول قال ولو متعونا من الثاني فهو دار كفر (قول) المتن مسلم أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعا للقسم الأول أيضا

(قول) المتن وان سكنها مسلم الخ وان نفاه (قوله) فلا يغير بمجرد الدعوى انظر لوانضم الى الدعوى الحاق القائف (قول) المتن لا يفرضان في لقيط
أى وانما يذكران في باب اللقيط (٣٩١) استطرادا (قوله) تبعاله قال تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم وحديث

كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه
أو ينصرانه فجعل موجب كفره كفرهما
جميعا ثم هو اجماع في اسلام الاب وكذلك
الام عندنا خلافا لما لك (قوله) هو كافر
أصلى قال الراعى في الظاهر من فوائد
القولين وجوب التلطف بالاسلام بعد
البلوغ على الثاني دون الاول (قول)
المتن تبع السابى وذلك لان السبى
يستفتح للسبى وجودا كانه ولده والثاني
يصح (قول) المتن أحد أبويه مثلهما سائر
الاصول فيما يظهر (قول) المتن ولوسباه
ذمى الخ أى ويكون على دين سابه لان
السبى يستفتح للسبى وجودا كانه ولده
(قوله) والثاني يصح بدليل قصة على
رضى الله عنه وهو قولى لان العبادات
تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك
ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف
نقل قولى توجيهها قال وقد صححوا احرامه
والفرق بينه وبين الاسلام عسرو فوله
نصح منه الظاهر ان الضمير راجع للسبى
المسلم لا لهذا السبى الذى الكلام فيه
فلما قل

* (فصل) * اذ الم يقر اللقيط الخ (قوله)
وهو بالغ عاقل زاد بعضهم الرشد بحثنا
وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قول)
المتن بل يقبل اقراره الخ قال السبكي قال
أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الاقرار
قولان وأصح الطريقين القطع بقبول
أصل الاقرار وشيئ من حكم الارقاء له
في المستقبل مطالما وتخصيص القولين
باحكام التصرفات الماضية فأحدهما
القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع

فالمقيط كافر (وان وجد بدار كفار كافرين لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كأسير وتاجر مسلم
في الاصح) تغليا للاسلام والاثاني هو كافر تغليا للدار (ومن حكم باسلامه بالدار فأقام ذمى بينه
بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) للبيئة (وان اقتصر على الدعوى فالمذهب انه لا يتبعه
في الكفر) لانه قد حكم باسلامه فلا يغير بمجرد الدعوى والطريق الثاني فيه قولان ثانيهما يتبعه
في الكفر كالنسب (ويحكم باسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط احدهما الولادة
فاذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم) تغليا للاسلام (فان بلغ ووصف كفرا)
أى أعرب به عن نفسه كما عبر به في المحزر والشرح هنا وبعد (فريد ولو علق بين كافرين ثم أسلم
أحدهما حكم باسلامه) تبعاله (فان بلغ ووصف كفرا فريدوى قول) هو (كافر أصلى) لانه كان
محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فاذا استقل انقطع فيعتبر بنفسه (الثانية اذا سبى مسلم
طفلا تبع السابى في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه) لانه صار تحت ولايته فاذا كان معه في السبى
أحدهما لم يتبع السابى لان تبعية أحد الابوين أقوى ومعنى كون أحدهما معه كما قال في الروضة
ان يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك رجل (ولوسباه ذمى لم يحكم
باسلامه في الاصح) والثاني يحكم به تبعاله لدارفان الذمى من أهل دار الاسلام ودفع بانهم لم تؤثر فيه
فكيف تؤثر في مسيبيه ثم في المحكوم باسلامه تبع السابى اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذى قبله
فعلى قول انهما كافرين أصليا نلحقهما بدار الحرب (ولا يصح اسلام صبي غير استقلا لا على الصحيح)
المخصوص والثاني يصح فريد من قريه المسلم وعلى الاول يسحب أن يتلطف بالديه وأهله الكفار
فيؤخذ منهم لثلافتوه فان بلغ ووصف الكفر هدد وطول بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير
المميز فلا يصح اسلامه قطعا

* (فصل) اذ الم يقر اللقيط برق فهو حر * لان غالب الناس أحرار (الأن يقيم أحد بيته برقه) فيعمل
بها شرطه الاق (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أى بالرق (لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره
بحرية) فان سبق اقراره به لم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره به أيضا (والمذهب انه
لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضى نفوذه) بالجمعة (حرية كبيع
ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي قول
من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (لا) الاحكام (الماضية المضرة بغيره) أى
لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر فلول زمه دين فأقر برق وفي يده مال قضى منه) على هذا
وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للقر له ويبقى الدين في ذمة المقر أما الاحكام الماضية المضرة به فيقبل
اقراره بالنسبة اليها قطعا (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بيته لم يقبل) لان الظاهر الحرية (وكذا
ان ادعاه الملتقط) أى بلا بيته لا يقبل (في الاظهر) لان الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كفى يد غير الملتقط وسيأتى وقرق الاول بان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره (ولورأينا
صغيرا ميمزا أو غيره في يده من يستره) ولم نعرف استنادها الى التماس حكم له بالرق بدعواه لانه الظاهر
من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الابينة) لانه قد حكم

فيما يضر غيره والقبول في الذى يضر به (قول) المتن وأحكامه المستقبلية أى ولوضرت الغير واستشكل بمالو باع عنا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره
فانه لا يقبل أقول هذا حكم ماض لا مستقبل وان كان صدور الاقرار مستقبلا (قول) المتن وكذا ان ادعاه الملتقط لکن هل ينزع من يده قال
الزنى لا وقال الماوردى نعم لانه بطلت أماته عليه واعترض باحتمال صدقه

(قول) المتن ومن أقام بيعة برة أى المقيط (قول) المتن ولو استلحق المقيط الخ وجسه ذلك ان اقامة البيعة على النسب عشرة فلو كلف الشخص ذلك ولم يكف فيه بالدعوى لصاعت الانساب ولا فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه الملتقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حرة من شهية أو نكاح فانه فديطن الاكتفاء في ذلك بالاتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فثبت كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره قوطنة تنقيح المتن الملتقط بالمسلم (قول) المتن مسلم (٣٩٢) لو استلحق الذي لم يقطا محكما باسلامه

بالدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كما سلف
وحينئذ فلا يصير أحق بترتيبه ولا يسلم
اليه (قول) المتن لحقه أى في النسب فقط
وهو باق على حريته (قوله) بنكاح الخ
لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر
الرق (قول) المتن وفي قول يشترط
تصديق سيد ممل تصديقه مالمالو كان
اذن له في النكاح (قول) المتن أمر
المقيط أى بشرط أن يكون ناحيين ويكون
رضى الفطنة صحيح الذكاء (قوله) رجع
الآخر عليه قال في الخادم نقله عن
الرافعي محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم
انتهى فاندفع الاشكال بان نفقة القريب
تسقط بمضى الزمان (قول) الشارح
ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من ثم قال
النووي رحمه الله في نسكت التنبيه ليس
لنما وضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة
في أعمال البيتين الا هذا الموضع ومثله
الشك في النجاسة وعبارة صاحب العدة
ان قلنا يستعملان لم يحسن الا لاقافة
ولاشئ من الاقوال ولذا قال الجرجاني
تساقطا قول واحد ونجىء القافة انتهى
* فرع * لو كان يدا أحدهما قبل
المنازعة وهو يستلحقه رجحت بيته
(قوله) وهي أقرب أى أقرب الى افادة
ان الحكم وجهان مفرعان على قول
السقوط في الاموال
* (كتاب الجعالة) *

برقه فلا يرفع ذلك الحكم الاجبة والثاني يقبل قوله الا أن يقيم المدعى بيعة برقه (ومن أقام بيعة برقه عمل
بها ويشترط ان تتعرض البيعة لسبب الملك) له من ارت أو شراء أو غيرها لثلاث عقد ظاهره بالالتقاط
(وفي قول يكفي مطلق الملك) كافي الدار والثوب وغيرهما وفرق الاول بان أمر الرق خطير فاحتيط
فيه (ولو استلحق المقيط) المسلم (حرم سلم لحقه) بشرطه السابقة في الاقرار سواء الملتقط وغيره
(وصار أولى بترتيبه) من غيره أى أحق بها بمعنى انه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر
الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وان استلحقه عبد لحقه) لا مكان حصوله منه بنكاح أو وطء شهية
(وفي قول يشترط تصديق سيده) لان اللعوق يمنع الارث لو أعتقه (وان استلحقه امرأة لم يلحقها
في الاصم) والثاني يلحقها كالرجل وفرق الاول بامكان اقامتها البيعة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف
الرجل والثالث يلحق الخلية دون المزوجة وعلى الثاني لا يلحقز وجهها وقيل يلحقه واستلحاق الامة
كالحر ان جوزنا استلحاق العبد فان أعتقه لم يحكم برك الولد لولاها وقيل يحكم به (أو) استلحقه (انسان
لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد) بناء على صحة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمي والحر والعبد
لان كلامهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (فان لم يكن بيعة) لو احدثهم (عرض) المقيط (على قائف
فيلحق من ألحقه به) وسياق بيان القائف في فصل آخر كتاب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قائف أو)
وجد لكن (تخير أو نفاها عنهما أو ألحقه بهما أمر) المقيط (بالانساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة
كأصلها تراث حتى يبلغ فاذا بلغ أمر بالانساب (الى من يعيل طبعه اليه منهما) بحكم الجيلة لا يجزئ
التشهي وعلمها النفقة مدة الانتظار فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق أى للعوق به
ولو لم ينسب الى واحد منهما بابق لفقد الميل الامر موقوفوا ولو انتسب الى غيرهما وادعاه ذلك الغير ثبت
نسبه منه (ولو أقاما بيتين) بنسبه (متعارضتين سقطتا في الاظهر) ويرجع الى قول القائف والثاني
لا يسقطان ويرجح أحدهما الموافق لهما قول القائف بقوله قال الاثنان واحد منهما وجهان مفرعان
على قول التساقط في التعارض في الاموال ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من أقوال الوقف والقسمة
والقرعة وقيل تأتي القرعة هنا وعبارة المحرر تساقطا على القول الاظهر وهي أقرب

* (كتاب الجعالة) *

بكسر الجيم (هي كقوله من رد آتق فله كذا) أو رد آتق الضالة ولك كذا وسياق من رد عبد زيد فله
كذا ويلحق به رد عبد زيد ولك كذا ويشترط الجاعل أن يكون مطلق التصرف (ويشترط) فيها
ليتحقق (صيغة) من الجاعل (تدل على العمل) بشرط أو طلب كالتقدم أى على الاذن في العمل
كافي المحرر وغيره (بعض ملتزم) كالتقدم من الصيغ ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا اذن
أو أذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له) نعم لو كان الغير عبد المأذون له استحق المأذون له الجعل لان يد عبده

(قوله) أوردوه ويفهم من مثال المتن الاولى وقوله وسياق الى آخره اشارة الى ان قول المتن آتق ليس بشرط (قول) المتن صيغة أى لانها
معاوضة * فرع * تأقيتها ففسد (قول) المتن على العمل أى ولو مجعولا (قول) المتن ملتزم يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك
كأبأن وكذا يشترط أن يكون مقصودا بخلاف الدم ونحوه (قوله) ونحوها الظاهر ان الضمير لما لانها مؤنثة معنى لان عوده على الصيغ يلزمه أن يكون
نحوها تقدم (قول) المتن فلو عمل بلا اذن خالف في ذلك أبو حنيفة اذا كان العامل معروفا بذلك العمل (قول) المتن فلا شيء له أى ويضمن بوضع اليد

(قوله) لم يستحق لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في البتة قبل أن يسلمه استحق (قول) المتن فله كذا أي وان لم يقل على (قوله) وان كان صادقا لو كذبه زيد فشهد عليه المنادي قال في البيان تعبد (٣٩٣) ونازعه النووي من حيث انه متهم في تزويج قوله (قول) المتن ولا يشترط لكن هل يرتد بده يشبه أن يأتي

فيه ما في الوكالة (قول) المتن قبول لانه تضيق بنا في موضوع الباب (قول) المتن عمل مجهول أي بقياس الاولى على القراض وذلك لاننا احتملنا الجهالة في القراض لحصول زيادة فلما جعل الاولى ثم اذ صحت على المجهول فعلى المعلوم أولى (قول) المتن كون الجعل معلوما أي مالا معلوما (قول) المتن فشاركه الخ لو كان العامل معنا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عام فاعلم به شخص ثم وكل استحق الاول هذا محصل بحث الشيخين خلافا للفرزاني في الاولى (قوله) فله كل الجعل منه استنبط السبكي استحقاق المستنيب في الوظائف لكل الجعل اذا كان النائب مثله أو خبرا منه خلافا للنووي وابن عبد السلام حيث قال بعدم استحقاق واحد منهما وانصرهما الزركشي بان هذا ليس من باب الاجارة ولا الجعالة لان شرطهما ان يقع العمل للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه باحقة بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استناب باذن الواقف فهو كما اذا فوض اليه القضا والوكالة واذن له في الاستثناء أي فيكون عن الموكل وحيد بنشد فلا يتمكن الوكيل من عزل النائب ولا يغزل بانعزاله انتهى أقول ان قوله ان شرط الجعالة ان يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من رده عبد زيد فله كذا قاله السبكي قويم والله الموفق (قوله) أي النصف يريد انه بحسب الرأس (قول) المتن وفسخ العامل أي سواء وقع العامل مسلما أم لا (قول) المتن وينقص أي كافي البيع

يده ولو قال من رد آتني فله كذا فردة من لم يبلغه نداه لم يستحق شيئا ولو قال ان رده زيد فله كذا فردة زيد غير عالم باذنه لم يستحق شيئا ولو أذن في الرد ولم يشترط عوضا فلا شيء للراذ وظاهر ان من عمل باذن علمه يستحق الجعل الملتزم (ولو قال أجنبي من رده عبد زيد فله كذا استغفمه الراذ) العالم بذلك (على الاجنبي) لانه التزمه (وان قال قال زيد من رده عبد زيد فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد) لعدم التزامهما وان كان صادقا استحق على زيد قاله البغوي وهو ظاهر اذا كان المخبر عن يعقده خبره ولا يشترط قبول العامل وان عنه) الجاعل بل يكفي الاثبات بالعمل وعبرة الروضة كأصلها اذا لم يكن العامل معناه فلا يشترط قبول العقد وان كان معناه لم يشترط قبوله وفيها ما يشترط عند التعيين أهلية العمل في العامل (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كذا الآتي (وكذا معلوم) كتحياطة وبناء موصوفين (في الاصح) والثاني المنع استغناء بالاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما) اذا لحاجة الى جهاته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي آتني (فله ثوب أو أرضيه فسد العقد وللراذ أجره مثله) كلاجارة الفاسدة (ولو قال) من رده (من بلد كذا) فله كذا ابتداء على الصحة في المعلوم (فردته من أقرب منه فله قسطه من الجعل) ولورده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها (ولو اشترك انسان في رده اشترك في الجعل) بالسوية (ولو التزم جعل لامين) كقوله ان رددته فلك دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله) أي للامين (كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلا قول) أي المعين (قسطه) أي النصف (ولا شيء للشارك بحال) أي في حال مما قصده لعدم الالتزام له (ولكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع) فيه من المالك أو العامل المعين القابل (أو فسخ العامل بعد الشروع) فيه (فلا شيء له) في المستثنين لانه لم يعمل في الاولى ولم يحصل غرض المالك في الثانية (وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل) لما عمل (في الاصح) والثاني لا يكمل فسخ العامل والفرق ظاهر (وللمالك أن يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ) من العمل وفائدته بعد الشروع فيه (وجوب أجره المثل) لانه ان التغيير بما ذكر فسخ للاول (ولومات الآتي في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل) لانه لم يردده (واذا رده فليس له حصة له قبض الجعل) لانه انما يستحقه بالتسليم (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل أو سعيه) أي الطالب له (في رده) أي الآتي لان الاصل عدمهما (فان اختلفا) أي الجاعل والعامل (في قدر الجعل تحالفا) ولا عامل أجره المثل والله اعلم

٩٩ ل ج في زمن الخبر بطريق الاولى (قول) المتن ولومات الآتي فرع وتولى وطيفة ثم أكرهه على تركه بائنه بائنه أو غيره أفتى الشيخ تاج الدين الفرزاري بانه يستحق وبحث الزركشي خلافا من حيث انه جهالة ولم يحصل الجعل أقول انظر كيف اعترض هنا بانه جهالة وقد أنكره في مسئلة السبكي السابقة والله أعلم

(فهرست الجزء الثاني من شرح المنهاج للجلال المحلى)

صفحة	صفحة
٣٧ فصل لاتزوج المرأة نفسها	١ كتاب الفرائض
٣٩ فصل لا ولاية لرفيق	٢ فصل الفروض المقدرة في كتاب الله
٤٢ فصل زوجهما الولي	٤ فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم أحد
٤٤ فصل لا يزوج مجنون صغير	٥ فصل الاب يرث بفرض اذا كان معه ابن
٤٥ باب ما يحرم من النكاح	أوابن ابن
٤٨ فصل لا ينكح من يملكها أو بعضها	٦ فصل الاخوة والاخوات لا يوين ان انفردوا
٥٠ فصل يحرم على المسلم نكاح من لا كتاب لها	ورثوا
٥٢ باب نكاح المشرک	٧ فصل من لاعصبة له بنسب
٥٣ فصل أسلم وتحتة أكثر من أربع	٧ فصل اجتمع جد واخوة
٥٥ فصل أسلم معها استمرت النفقة	٨ فصل لا يوارث مسلم وكافر
٥٥ باب الخیار والاعفاف	٩ فصل ان كان الورثة عصبات قسم المال
٥٨ فرع * خيار الخلف على الفور	بالسوية
٥٩ الفسخ بالعق لا يحتاج الى المرافعة	١١ فرع في المناسحات
٦٠ فصل يلزم الولد اعفاف الاب	١٢ كتاب الوصايا
٦١ فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن	١٤ فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله
مهر ونفقة في الجديد	١٥ فصل اذا طننا المرض مخوفا
٦٢ كتاب الصداق	١٦ فصل أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها
٦٤ فصل نكحها بخمر أو حرأ ومغصوب	١٨ فصل تصح الوصية بمنافع عبد ودار وغلة
٦٦ فصل اذا قلت رشيدة لولها زوجني بلامهر	حانوت
٦٧ فصل مهر المثل ما يرغب به في مثلها	١٩ فصل له الرجوع عن الوصية
٦٧ فصل الفرقة قبل وطء منها	٢٠ فصل يستل الايضاء بقضاء الدين
٧٠ فصل اختلاف في قدر مهر	٢١ كتاب الوديعة
٧١ فصل وليمة العرس سنة	٢٤ كتاب قسم النفي والغنمة
٧٣ كتاب القسم والنشوز	٢٥ فصل الغنمة مال حصل من كفار يقتال
٧٥ فصل ظهرت أمارات نشوزها	وايحاف خيل
٧٦ كتاب الخلع	٢٧ كتاب قسم الصدقات
٧٩ فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق	٢٨ فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاها
٨١ فصل قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك	أو عدمه عمل بعلمه
كذا	٣٠ فصل يجب استيعاب الاصناف
٨٥ فصل ادعت خلعاً فأنكر صدق بيينه	٣١ فصل صدقة التطوع سنة
٨٦ كتاب الطلاق	٣١ كتاب النكاح
٨٩ فصل له تفويض طلاقها اليها	٣٤ فصل تخل خطبة خلية عن نكاح وعدة
٩٠ فصل مر بلسان نائم طلاق لغا	٣٥ فصل انما يصح النكاح بايجاب وقبول

صحيحة	صحيحة
١٤٥ فصل قال هند بنتي أو اختي برضاع	٩٢ فصل خطاب الأجنبية بطلاق لغو
١٤٦ كتاب النفقات	٩٣ فصل قال طلقته أو أنت طالق ونوى
١٥٠ فصل الجديد أنها أي النفقة تجب يوماً فوما	عدد اوقع
١٥٢ فصل أعسر به أي النفقة	٩٥ فصل يصح الاستثناء في الطلاق
١٥٣ فصل يلزمه أي الشخص ذكرًا كان أو أنثى	٩٧ فصل شك في طلاق منجز أو معلق فلا يحكم
نفقة الوالدان علا	بوقوعه
١٥٥ فصل الحضنة حفظ من لا يستقل بأموره	٩٩ فصل الطلاق سني وبدعي
١٥٧ فصل عليه كفاية رقيقة نفقة وكسوة	١٠١ فصل قال أنت طالق في شهر كذا وقع
١٥٨ كتاب الجراح	١٠٣ فصل علق بحمل فان كان حمل ظاهر وقع
١٦١ فصل اذا وجد من شخصين معا فعلان	١٠٦ فصل قال لزوجه أنت طالق وأشمار
مريضه فان لاروح	بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الابنية
١٦٢ فصل اذا قتل مسلطان كفره	١٠٧ فصل علق الطلاق بأكل رغيف أو رمانة
١٦٥ فصل اذا جرح حرياً أو مرتداً أو عبداً	١٠٨ كتاب الرجعة
نفسه فأسلم	١١١ كتاب الإيلاء
١٦٦ فصل يشترط لقصاص الطرف ما شرط	١١٣ فصل يجهل المولى أربعة أشهر
للنفس	١١٤ كتاب الطهار
١٦٨ باب كيفية القصاص ومستوفيه	١١٦ فصل يجب على المظاهر كفارة اذا عاد
والاختلاف فيه	١١٨ كتاب الكفارة
١٧٠ فصل اذا قتل مملوكاً	١٢١ كتاب الملحان
١٧١ فصل الصحيح ثبوت أي القصاص لكل	١٢٤ فصل له فذف زوجة علم زناها
وارث	١٢٥ فصل في كيفية اللعان
١٧٣ فصل موجب العمد في نفس أو طرف القود	١٢٨ فصل له اللعان لثني ولد وان عفت عن
كتاب الديات	الحذوزال النكاح
١٧٦ فصل في موضحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم	١٢٩ كتاب العدد
١٨٢ فصل تجب الحكومة فيما لا مقتد فيه	١٣١ فصل عدة الحامل بوضعه
١٨٣ باب موجبات الدية	١٣٣ فصل اذا لزمها عدة تأتخص من جنس
١٨٥ فصل اذا اصطد ما أي كملان بلا قصد	واحد
١٨٦ فصل دية الخطأ وشبهه العمد تلزم العاقلة	١٣٤ فصل عاشر مطلته كزوج بلاوط
١٨٨ فصل مال جنابة العبد يتعلق برقبته	١٣٥ فصل عدة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة
١٨٩ فصل في الجنين الحر المسلم غرة	أشهر وعشرة أيام
١٩٠ فصل تجب بالقتل كفارة	١٣٨ فصل تجب سكنى لعدة طلاق ولو بائن
١٩٠ كتاب دعوى الدم والقسامة	١٤٠ باب الاستبراء
١٩٣ فصل انما ثبت موجب القصاص باقرار	١٤٢ كتاب الرضاع
أو شهادة	١٤٤ فصل تحت صغيرة أرضعتها أمه أو أختها

مصحفه	مصحفه
٢٤١ فصل حلف لا يأكل الرأس ولا يمسك	١٩٤ كتاب البغاة
حنت برؤس تباع وحدها	١٩٥ فصل شرط الامام كونه مسلما
٢٤٣ فصل حلف لا يأكل كل هذه الثمرة فاختلفت	١٩٦ كتاب الرذة (المرفومة في العدد ١٣٦)
٢٤٤ فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد	١٩٨ كتاب الرنا
لنفسه أو غيره	٢٠٠ كتاب حد القذف
٢٤٥ كتاب النذر	٢٠١ كتاب قطع السرقة
٢٤٧ فصل اذا نذر المشي الى بيت الله تعالى	٢٠٤ يقطع موجرا الحرز
٢٤٨ كتاب القضاء	٢٠٥ فصل لا يقطع صبي ومجنون
٢٤٩ فصل اذا جرح قاض أو أغنى عليه	٢٠٦ باب قطع الطريق
٢٥٠ فصل في آداب القضاء وغيرها	٢٠٧ فصل في اجتماع عقوبات على غير قاطع
٢٥٣ فصل تسوية القاضى بين الخصمين في	الطريق
دخول عليه	٢٠٨ كتاب الاشربة
٢٥٤ باب القضاء على الغائب	٢٠٩ فصل في التعزير
٢٥٥ فصل ادعى عينا غائبة عن البلد	٢٠٩ كتاب الصيال وضمان الولاة
٢٥٦ فصل الغائب الذى يسمع البينة ويحكم عليه	٢١١ فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن انلافها
باب القسمة	٢١٢ كتاب السير
٢٥٩ كتاب الشهادات	٢١٣ فصل يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه
٢٦١ فصل لا يحكم بشاهد واحد الا في هلال	٢١٤ فصل نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا
رمضان	رقوا
٢٦٤ فصل تحمل الشهادة فرض كفاية	٢١٧ فصل يصح من كل مسلم مكلف مختار أمان
٢٦٥ فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير	حربي
عقوبة	٢١٨ كتاب الجزية
٢٦٦ فصل اذا رجعوا أى الشهود عن الشهادة	٢١٩ فصل أقل الجزية دينار لكل سنة
قبل الحكم	٢٢١ فصل يلزمنا السكف عنهم
٢٦٧ كتاب الدعوى والبيئات	٢٢٢ باب الهدنة
٢٦٨ فصل اذا أصر المدعى عليه على السكوت	٢٢٣ كتاب الصيد والذبايح
عن جواب الدعوى	٢٢٥ فصل يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره
٢٦٩ فصل تغلطعين مدعى عليه فيما ليس	بكل محدّد
بمال ولا يقصده مال	٢٢٨ كتاب الاضحية
٢٧١ فصل اذا ادعى عينا في يد ثالث	٢٣١ فصل في العقبة
٢٧٣ فصل اذا قال آجرتك هذا البيت شهر كذا	٢٣١ كتاب الاطعمة
بعشرة فقال بل آجرتي جميع الدار	٢٣٤ كتاب المسابقة والمناسلة
٢٧٤ فصل في القائف المحقق للنسب	٢٣٧ كتاب الايمان
٢٧٥ كتاب العتق	٢٣٩ فصل يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار

صيفه

٢٧٧ فصل اذا ملك اهل تبرع أصله أو فرعه

عشق عليه

٢٧٩ كتاب التدبير

٢٨١ فصل اذا ولدت مدبرة من نكاح أوزنا

٢٨١ كتاب الكتابة

٢٨٣ فصل يلزم السيد أن يحيط عنه

٢٨٥ فصل الكتابة لازمة من جهة السيد

٢٨٦ فصل الكتابة الفاسدة

٢٨٧ كتاب امهات الاولاد

الجزء الثاني من شرح المنهاج للعالم العلامة
والخبير الفهامة فريد عصره ووحيد مصره
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى
تغمده الله بغفرانه وأسكنه
بجوارحة جنانه
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل

(كتاب الفرائض)

(قوله) لما فيها الضمير يرجع لقوله أي مسائل وقوله فقلت يرجع لقوله السهام (قول المتن) يبدأ من ترك الميث الخ أي كما يبدأ في حياته ~~بمحمية~~ بمقدما على الدين ولا نه صلى الله عليه وسلم أمر في ميت أن يكفن في ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا (قول المتن) تقضى دينه أي لأنه أحق بماله من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لماسياتي وسواء في ذلك دين الله تعالى ودين الآدمي أعني دين الله تعالى التي لم تتعلق بالعين كالخج ونحوه (قول المتن) مفسلا أي سواء حجر عليه أم لا (قول المتن) ونكاح دليل النكاح والقرابة الآية ودليل الولاء حديث الولاء لجملة كلمة النسب والمراد القرابة الخاصة وبورثهم افرضا وتعصيا وبالنكاح فرضا فقط وبالولاء تعصيا فقط وضم بعضهم خامسا وهو سبق النكاح على القديم في البتة في المرض بدليل أنه لا يرثها لو مات والنكاح يورثه من الطرفين وبني أن بعدد الرحم عند عدم الانتظام كالإسلام عند فقد العاصب (قول المتن) فيرث به هذا على أن الولاء يورثه من طرف فقط نعم لو اعتق ذمي ذميا ثم التحق المعتق بدار الحرب واسترقه العتيق وأعتقه ثم أسلم وأورث كل منهما الآخر ولذا لو اشترى العتيق أبا المعتق وأعتقه صار له الولاء سراية على ابنه الذي هو معتق المشتري (قوله) أي جهته كان المراد بيت المال (قول المتن) لبيت المال أرتا أي بخلاف من لا وارث له من الذميين فإنه ينتقل فينا ~~فرع~~ لومات ذمي ولا وارث له مستغرق هل تركهم أو نطلب الباقي وتأخذه وإن لم يترافعا والناصب الزركشي الثاني (قول المتن)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

أي مسائل قسمة الموارث جميع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها وفي حديث ابن ماجه وغيره فقلوا الفرائض وعلوه فانه نصف العلم أي لتعلقه بالموت المقادير للحياة (يبدأ من ترك الميث) وجوبا (عمونة تجهيزه) بالمعروف (ثم تقضى دينه ثم) تنفذ (وصا) من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة على ما يأتي بيانه (قلت) كما قال الراعي في الشرح (فان تعد بعين التركة حتى كالركاة) أي كلال الذي وجبت فيه لانه كالرهون بها (والجاني) لتعلق ابن الجناية برقبته (والرهون) لتعلق دين المرتبه به (والمبيع اذا مات المشتري مفسلا) لتعلق فسخ البائع به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكور الذي هو عين التركة في مؤنة التجهيز كذا في الروضة في فصل السكن (وأساب الارث أربعة قران فيرث بعض الاقارب من بعض على تفصيل يأتي (ونكاح) فيرث كل من الزوجين الآخر (وولاء فيرث المعتق العتيق ولا عكس) أي لا يرث العتيق المعتق (والرابع الاسلام) أي جهته (فتصير) التركة لبيت المال ان اذالم يكن وارث بالاسباب الثلاثة) أي يرثه المسلمون بالعصوية (والجهة) على ارثهم من الرجال عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والابن لابون ولاب ولأم) أي ابن الابن لابون وابن الابن لاب (والام والجدة) أم الاب وأم ابن (والام والجدة) أم الاب وأم ابن (الابن وابنه وان سفل) أي الابن (والام والجدة) أم الاب وأم ابن

من الرجال المراد بهم المذكور (قول المتن) وابنه قبل فيه وفي ذكر اب الاب بسط والمصنف مشى على طريق الاختصار (قوله) أي والابن فيه عود الضمير على المضاف اليه (قوله) أم الاب وأم الأم لهذا التعميم لم يقل في المتن الأم وأما كما قال فيما سلف الاب وأبوه

(قول المتن) والابن والبنت اقضاء هذا الصنيع انهم لا يقولون الابن وليس كذلك بل يقولونه في تغليب الابن والابنة (قول المتن) لا يورث ذور الارحام أى لعدم ذكرهم في القرآن ولأنه صلى الله عليه وسلم كتب الى قباء يستخير الله في الحالة والعمة فانزل الله لاميراث لهما رواه أبو داود مرسلا وهو صحيح لكونه ورد مستنداً من وجه آخر (٣) ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء (قول المتن) ولا يرث أى لان الله يقول فلها

نصف ما ترك وكيف تأخذ الكل (قول المتن) على أهل الفرض لحديث المساقى ان بنت حمزة أعتقت شخصاً فأتت عن بنت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم نصف المال وصرف الباقي للمعتقة أقول هذا الدليل فيه نظر لان الكلام عند فقد العصبة حتى من الولاء (قوله) ارثا لان المسلمين موجودون وان اختل أمر امامهم المستوفى لهم فلا يوجب ذلك سقوط حقهم (قوله) بتوريث ذوى الارحام أى كذهب أى خففت وأخذ (قول المتن) وأفتى المتأخرون اعترض بان ابن سراقه وهو قبل الاربعاء قال هو قول عامة شيوخنا وقال الماوردى انه مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته (قول المتن) بالرد فيه اعمال المصدر المعرف وهو ضعيف في العربية (قوله) على وفق الاختصار أى على موافقة الاختصار الذى سلف (قوله) أى ارثا وقال الرازي مصلحة (قول المتن) وهو من سوى الى آخره أى في اصطلاح الفرضيين والافارحم شرعاً شامل لكل قريب (قوله) هو بيان لمن هذا يلزمه ان البيان أعم من المبين فها جعلها تبعيضية (قوله) منه الضمير فيه يرجع أقول المتن وكل جحد (قول المتن) وبني الاخوة الاحسن وأولاد الاخوة (قوله) أى بالعشرة أى فهو غير العشرة ولهذا عدهم شعباً أحد عشر (فصل الفروض) * القدرة في كتاب الله تعالى احترازاً عن استحقاق الجد الثلث في مسائل الاخوة والام ثلاث الباقي في مسألة زوج وابوين وقال الرزكى وأما الارتقاء الى السبع والتسع في مسائل العول فاصلها الفروض الستة غاية الامر ان الثمن مثلاً لو تسعاً ومن ثم

وان عتقا (والاخت) من جهات الثلاث (والزوجة والمعتقة) ويدخل في العم عم الاب وعم الجد والمراد بالمعتقة والمعتقة من أعتق أو عصبة أدلى بمعتق (فلو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوجة فقط) لان غيرهم محبوب بغير الزوج (أو) اجتمع كل النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت (والابوين والزوجة) وسقطت الحدة بالام والمعتقة بالأخت المذكورة كما سقط بها الاخت للاب وبالبنت الأخت للام (أو الذين يمكن اجتماعهم من المصنفين فالابوان والابن والبنت وأحد الزوجين) أى الذكور ان كان الميت امرأة والانثى ان كان رجلاً (ولو فقدوا كلهم) أى الورثة من الرجال والنساء المذكورين (فاصل المذهب انه لا يورث ذور الارحام) وسيأتى بيانهم (و) أصل المذهب فيما لم تستغرق الورثة المال انه (لا يرث على أهل الفرض) أى التقدير ما بقي من المال بعد المفروض (بل المال) كله وأل الباقي بعد المفروض (لبنت المال) ارثا وقال المزني وابن سريج بتوريث ذوى الارحام في الاولى وبالرد في الثانية على غير الزوجين ولم يقولوا اذالم ينتظم أمر الميت المال (وأفتى المتأخرون) من الاصحاب (اذا لم ينتظم أمر ميت المال) لكون الامام غير عادل (بالرد) أى بان يرث (على أهل الميراث غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أى مقدار ما تركهم بالزوجين (بالنسبة) أى نسبة سهام من يرث عليه في بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للام لان سهامها ثمانية ثلاثة أرباعها للبنت وربعها للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر لزوجة أربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة وثلاثون وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهم خمسة من أربعة وعشرين للام وربعها سهم وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين لزوجة أربعة وللبنت أحد عشر وعشرون وللأم سبعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضهم سهام من ستة للام وربعها نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد وقال على وفق الاختصار ارثاء في هذه تجعل سهامها من الستة المسئلة وفي اثنين قبلها الباقي من مخرجي الربع والثلث للزوجين بعد نصيبهم ما لا يتقسم على أربعة سهام البنت والام من مسئلتهم ما تقضرب في كل من المخرجين ولو كان ذوا الفرض واحداً كبنت رد إليها الباقي أو اثنين كبنتين فالباقي بينهما بالسوية وقوله غير الزوجين بالنسبة استثناء فريد على المحرر موجه في الشرح بأنه لا رحم لهما فان المورث بالرد هو المورث بالرحم وقدم أهل الفرض بالرد لقوتهم (فان لم يكونوا) أى أهل الفرض أى لم يوجد أحد منهم (صرف) المال (الى ذوى الارحام) أى ارثا (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الاقارب) هو بيان ان وفي الروضة كاصلها هم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة (وهم عشرة أصناف أبو الام وكل جد وجد ساقطين) منه أبو أبي الام وأم أبي الام وهؤلاء نصف (وأولاد البنات) للصلب أو لابن من ذكور واثاث (وبنات الاخوة) لابوين أو لاب أو لام (وأولاد الاخوات) لابوين أو لاب أو لام من الذكور والاثاث (وبنات الاخوة للام) أى أخو الاب لأمه (وبنات الاعمام) لابوين أو لاب أو لام ويضم اليهن بنو الاعمام للام (والعمات) بالرفع (والاخوال والخالات) كل منهم من جهات الثلاث (والمدلولون بهم) أى بالعشرة وهو مريد على الروضة وأصلها ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكر اكن أو أنثى ولا يسمى عصبة وفي الجمع معهم كلام طويل في الروضة وأصلها راجع * ثم لو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الارحام فان كان منهم من ولد الخولة أو العمومة وحده حاز الباقي بالرحم

* (فصل الفروض) * جمع فرض بمعنى نصيب أى الانصاء (القدرة في كتاب الله تعالى) للورثة قالوا ثمن عائش قال الرازي في مسائل العول الثلثان تضعيف الثلث وانما جعل فرضاً برأيه لان النظر الى انقار التي يستحقها النصيب الواحد من الورثة

(قوله) كالوله قال الزركشي املان لفظ الولد يشمله أو بالقياس كما في الارث والتعصيب قال ابن أبي هريرة وإنما جعل للزوج ضعف ما للزوجة في الحالين لان فيه ذكورة وهي تعصيب فكان كالأبوين مع البنت (قوله) المراد قال ابن الرفعة بالاجماع (قوله) واحتراز الخ يعني ان مراده الاحتراز من هذا الاجتماع الخاص لانه مطلق الاجتماع بان لها مع الزوج مثلاً النصف (٤) (قول المتن) والرابع قبل يرد على الحصر الآم في مسئلة زوج وأبوين

(سنة النصف) الذي هو أحدها (فرض خمسة زوج لم يتخلف زوجته ولداً ولا ولداً) قال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد في ذلك اجماعاً (وبنت أوبنت ابن أو أخت لأبوين أو لأب منفردات) قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها في ذلك بنت الابن بالاجماع وقال تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك المراد أخت لأبوين أو لأب دون الأخت لآم لان لها السدس للآية واحتراز بمنفردات عما اذا اجتمعن مع اخواتهن أو اخواتهن أو اجتمع بعضهن مع بعض على ماسبق بيانه (والرابع فرض زوج لزوجته ولداً أو ولداً) قال تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن كالولد في ذلك اجماعاً (وزوجة ليس لزوجها واحد منهما) قال تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ومثل الولد في ذلك ولد الابن اجماعاً (والثمن فرضها) أي الزوجة (مع أحدهما) أي الولد وولد الابن قال تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن وولد الابن كالولد في ذلك بالاجماع ولزوجتين والثلاث والاربع ماذ كرر الواحدة من الربع أو الثمن بالاجماع وسيأتي في كتابي الطلاق والرجعة ان الزوجين في عدة الطلاق الرجعي يتوارثان (والثلثان فرض بنتين فصاعداً وبنتي ابن فأكثر واخنتين فأكثر لأبوين أو لأب) يعني منفردات عن اخواتهن قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي الاختين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تركت في جابر مات عن اخوات قدلت على ان المراد منها الاختان فصاعداً والبناتان ومثلها بنتا الابن مقيستان على الاختين وبنات الابن مقيسات على بنات الصلب (والثلث فرض أم ليس ليتها ولداً ولا ولداً ولا اثنتان من الاخوة والاخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد ورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الابن ملحق بالولد في ذلك والمراد بالاخوة الاثنان فصاعداً والاثني كالثلاثة فلامهم عندهم في ذلك (وفرض اثنتين فأكثر من ولد الام) قال تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد أولاد الام قرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من الام (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) كما سيأتي في فصله (والسدس فرض سبعة أب وجد ليتها ولد أو ولداً) قال تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وألحق به ولد الابن وقيس الجد على الاب (وأما ليتها ولداً أو ولداً أو اثنتان من اخوة واخوات) لما تقدم في الآيتين (وجدة) لآم أو لأب روى أبو داود وغيره عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس وسيأتي ان للجدة السدس (وبنت ابن مع بنت صلب) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وسيأتي ان لنبات الابن مع بنت الصلب السدس (ولاخت) لاب (أو اخوات لاب مع أخت لأبوين) كما في بنات الابن مع بنت الصلب (ولو احدى من ولد الام) لما تقدم

فان لها الثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع ليكنهم تأدوا مع لفظ القرآن (قوله) وللزوجتين قال الزركشي ولذا المرد في القرآن لا يلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن فيه تارة بلفظ الوحدة وتارة بلفظ الجمع (قوله) يعني منفردات عن بنت الصلب والاقلهن السدس كما سيأتي ومثل هذا يقال أيضاً في الاخوات لأب (قول المتن) ليس ليتها الخ قيل كان ينبغي أن يقول أيضاً ولا زوجة أو زوج وأب فان فرضها مع ذلك أنقص من الثلث (قول المتن) وفرض اثنتين فأكثر من ولد الام إنما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالآم وهم ما فرضها وسوى بينهم لانه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الاشقاء لما كان فهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد ذكره ابن أبي هريرة رحمه الله (قول المتن) وقد يفرض الخ مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث كما لو كان معه ثلاثة اخوة (قول المتن) أب نعم اذا كان معه بنت أخذ السدس فرضاً والباقي تعصياً به فصل * الاب الخ (قول المتن) لا يحجبهم أحد أي لان كلاً منهم يدلى الى الميت بنفسه وليس فرعا غيره واحتراز بالاخير عن المعتق (قول المتن) أحد فيه لطيفة وهي الإشارة الى ان الحجب بالشخص وأما بالوصف فيجبون به كغيرهم (قول المتن) أو ابن ابن أقرب منه فيبدل ان قوله أو لابن الابن مراده به وان سفل كما صرح به الشارح حتى ينظم مع هذا (قول المتن) يحجبهم الاب

الخ أما الاب فلان الاخ يدلى به وأما الابن وابنه فلا ينمعا عصوبة الاب ويردانه الى الفرض فلا ينمعا عصوبة الاخ بالآولى (قول المتن) أب وجد الخ دليله قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة (قول المتن) وولد أي وبنت (قول المتن) ستة أب الخ أي لانه يحجب أباه فهو أولى والجد في درجة أبيه وأما أبو الجد فقيل يستويان ورد بان الجهة مقدمة الى آخرها فاب الجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعاً وأما الابن وابنه فلا ينمعا يحجبان أباه وأما الاخ لأبوين فلانه ان كان أباه فواضع والا فهو أقرب منه وكذا يقال في الاخ لأب وإنما قيدنا بالعدد دون غير هذا الموضع خوفاً من اللبس في قوله الآتي ولأب

(قول المتن) وبمما الحديث فما أثبت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قول المتن) بنت أو بنت ابن كذلك (٦) الحكم لو كان معه أو كان معه بنتان (قول المتن)

والباقي بعد فرضهما قال الزركشى أى بعد فرض البنات أو بنت الابن والاب ولا يصح رجوعه الى البنتين لأن الضمير بعد العطف بأو يفرد (قول المتن) وأبو بن ثلث الخ لوقال وأب لكفى (قوله) والمسئلة الاولى من ستة لانها من نصف وثلث الباقي (قول المتن) وأم الأب وأمهاتها كذلك وذلك لان الجدتين جاءتا الى أبى بكر رضى الله عنه فاعطى أم الأم فقط فقال له أصحابه أعطيت التى لومات لم يرثها وحرمت التى لومات لورثها فسرله بينهما فيه (فصل الاخوة) والاخوات الخ (قول المتن) فيشارك الاخ لو كان ولد الابوين المذكور ذكوراً وانثى قال الزركشى لا بد من تساويهم فى الاخذ لانهم انما يأخذون بقرابة الأم ثم حكامه عن صاحب التجهيز وان ارفعى رحمه الله قال يجوز أن يقال اذا تقاسموا الثلث بالسوية يؤخذ ما يخص الاشقاء ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين كما فى المعادة **م** فرع **م** لو كان بدل الشقيق أخت لابوين أو لأب فلها النصف وتعال فلو كان مع الأخت لأب أخ لأب أسقطها وهو الاخ المشوم (قوله) لا شتر كما الخ وفى قول غريب لا شافى رضى الله عنه انه يسقط واختاره ابن اللسان وابن المنذر والاستاذ أبو منصور وأبو خلف الطبري واستدل له أبو منصور بان الشخص لو أوصى لولد أمه بمائة وشقيقة باقى الثلث وكان الثلث مائة استحقها ولد الأم بلا مشاركة (قوله) فلا يعصها ابن أخيها وذلك لانه لا يعصب أخت نفسه اذهى من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولد الولد فترقا (قول المتن) وللو احد الخ لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم ان للاخ للام السدس والباقى للشقيق ويسقط الاخوة فى الاناث للشقيقة النصف وللى للاب السدس تسكيلة الثلثين ويفرض للى للام السدس أيضاً فيها

الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (إذا كان معه بنت أو بنت ابن له السدس فرضاً والباقي بعد فرضهما) له (بالعصوبة) وهو الثلث (وللام الثلث أو السدس فى الحالين السابقيين فى الفروض) وذكرت هنا بذلك توطئة لقوله (وله فى مسئلتى زوج أو زوجة وأبو بن ثلث ما بقى بعد) فرض (الزوج أو الزوجة) لا ثلث الجميع لبأخذ الأب مثلى ما تأخذه الأم واستبقوا فيها لفظ الثلث موافقة للآية وورثته أبواه فلامه الثلث والمسئلة الأولى من ستة والثانية من أربعة (والجد) فى الميراث كالأب إلا ان الأب يسقط الاخوة والاخوات (للميت كما تقدم) (والجد يقاسمهم ان كانوا لابوين أو لأب) وسبق أن بيانه (والأب يسقط أم نفسه) كما تقدم (ولا يسقطه الجد) لانها لم تدل به بخلافها فى الأب (والأب) فى مسألتي (زوج أو زوجة وأبو بن يرث الأم من الثلث الى ثلث الباقي) كما تقدم (ولا يرثها الجد) الى ذلك لانه لا يساويها فى الدرجة بخلاف الأب (وللجدة السدس) كما تقدم (وكذا الجدات) يعنى الجدتين فصاعداً كما فى المحرر لهن السدس روى الحاكم عن عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وقال صحيح على شرط الشيخين (ويرث منهن أم الأم وأمهاتها المدليات باناث خلص) كأم أم الأم ولا يرث من جهة الأم الواحدة (وأم الأب وأمهاتها كذلك) أى المدليات باناث خلص كأم أم الأب (وكذا أم أبى الأب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن) يرث (على المشهور) لادلائهن بوارث والثانى لا يرث لادلائهن بجد كالادلاء بأبى الأم (وضابطه) أى ارث الجدات أن يقال (كل جدة أدلت بمحض اناث) كأم أم الأم (أو) بمحض (ذكور) كأم أبى الأب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كأم أم الأب (يرث ومن أدلت بدكرين اثنين) كأم أبى الأم (فلا) يرث كما تقدم أنها مع الذكور من ذوى الارحام وانهم لا يرثون فى أصل المذهب (فصل الاخوة والاخوات لابوين ان انفردوا) أى عن أولاد الأب (ورثوا كاولاد الصلب) للذكر الواحد فكثر جميع المال وللانثى النصف وللانثيين فصاعداً الثلثان ولذلك ذكر مثل حظ الانثيين فى اجتماع الذكور والاناث (وكذا ان كانوا لأب) أى ورثوا كما ذكر وبتناول أولاد الابوين وأولاد الأب قوله تعالى ان أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف مترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما تركت وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين (الافى المشتركة) بفتح الراء المشددة (وهى زوج وأم وولدا أم وأخ لابوين فيشارك الاخ) لابوين (ولدى الأم فى الثلث) فرضهما لا شتر كما معهما فى ولادة الأم لهم (ولو كان بدل الاخ) لابوين (أخ لأب يسقط) فليس كالاخ لابوين فى الارث فى هذه المسئلة المشتركة فيها بين ولدى الأم وولد الابوين (ولو اجتمع الصنفان) أى أولاد الابوين وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد البه) أى فان كان من أولاد الابوين ذكراً وبناً أو لأب وان كان أنثى فلها النصف والباقى لأولاد الأب المذكور أو الذكور والاناث وان لم يكن منهم إلا أنثى أو اناث فلها أولهن السدس تسكيلة الثلثين وان كان ولد الابوين اثنتين فكثر فلهم ما أولهن الثلثان والباقى لولد الأب المذكور أو الذكور والاناث ولا شتر للاناث الخ لصلص منهم مع الاخنتين لابوين ولا يأتى هنا الاستثناء السابق فى بنات الابن كما قال (ان بنات الابن يعصمن من فى درجتهم أو أسفل) منهم أى كما تقدم (والأخت لا يعصها الا أخوها) أى فلا يعصها ابن أخيها فليست كبنات الابن فى هذه المسئلة فتسقط ويختص ابن أخيها بالباقى بعد الثلثين (وللو احد من الاخوة أو الاخوات لام السدس ولانثيين فصاعداً) منهم (الثلث سواء ذكورهم واناثهم) كما تقدم (والاخوات لابوين أو لأب مع البنات وبنات الابن عصبه كالاخوة فتسقط أخت لابوين مع البنات الاخوات لأب) فالمراد بالاخوات والبنات الجنس روى البخارى ان ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين

فهما

(قول المتن) ولا يعصبون اخواتهم أى لان من ذوى الارحام (قول المتن) والعصبة هى من عصبوا به اذا احتاطوا به قال الزركشى كل من ذكر من الرجال عاصب الزوج والاخ للام وكل من ذكرت من النساء ذوات فرض المعتقة (قول المتن) من ليس لهم سهم مقدر أى حال تعصيه من جهة التعصيب وان كان له في حالة أخرى (v) أوفى تلك الحالة من غير جهة التعصيب فدخل الاب والجد والاخوات والبنات (قول المتن)

من المجموع على توريثهم خرج ذوا الارحام فانهم ليسوا بعصبة (قول المتن) فيرث المال الخ ليس هو من تمة الجد لئلا يلزم الدور بل هو حكم من أحكام العصبة دليله حديث فما أثبت الفروض فلاولى رجل ذكر (قوله) وغيره عطف على نفسه والباء مقدرة يريد بهذا ان الابن مع أخته يرثان جميع المال فصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال (قول المتن) لابلنته وأخته قال ابن سريج رحمه الله وذلك لان الولاء أضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم واخواتهم *مغاظة* اجتمع أبو المعنى ومعتق الاب من الأولى الجواب ان هذا العتق منه الرق قولاً ولا يابى معتقه ولا ولا لعتق أبيه (قول المتن) لكن الاظهر الخ وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلائه بالنسبة وتعصيب الجد يشبه تعصيب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن قدم الابن وكان القياس بتقديم الاخ في الميراث لكن صد عنه الاجماع ووجه ذلك في ابن الاخ قوة النسبة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب هنا (قول المتن) وابن أخيه القول بتقديمه مبنى على القول بتقديم الاخ (قوله) والثاني لا يقدمان عليه يكون الاصع المقاسمة أبداً اذ لا يتصور الفرض في باب الولاء (قوله) وتقدم كل ذلك الاشارة راجعة الى كل من قوله ويشركها وقوله ويريد عليها (فصل) اجتمع جد الخ (قول المتن) من سدس التركة وذلك لان الاولاد لا يتصرفون عن السدس فالأخوة أولى ووجه المقاسمة وثالث الباقي أن صاحب الفرض اذا أخذه فكان لا فرض (قوله) مثاله الخ

فها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللاخت (وبنو الاخوة لابوين أو لاب كل منهم كانه اجتماع وانفراداً) ففي الانفراد يستغرق الواحد والجماعة المال وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب باين الاخ لابوين (لكن بخلافهم) أى آباءهم (في أنهم لا يرثون الأم) من الثلث (الى السدس) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يرثون مع الجد) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يعصبون اخواتهم) بخلاف آباءهم كما تقدم (ويسقطون في المشرقة) بخلاف آباءهم الاشقاء كما تقدم (والعم لابوين أو لاب كاخ من الجهتين اجتماعاً وانفراداً) فمن انفرد منهما أخذ جميع المال واذا اجتمع اسقط العم لاب بالعم لابوين (وكذا قياس بنى العم وسائر) أى باقى (عصبة النسب) كبنى بنى العم وبني بنى الاخوة وهم ومن العصبة عم الاب لابوين أو لاب وعم الجد كذلك وبزوجهما كما تقدم (والعصبة من ليس لهم سهم مقدر من المجموع على توريثهم فيرث المال) ان لم يكن معه ذوفرض (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذوفروض أو ذوفرض أى سهم مقدر وتقدم بيان من له فرض وان بعضهم يرث بالتعصيب في حالة الفرض أوفى حالة أخرى فيتناولها من هذه الجهة الجد الصادق على العصبة بنفسه كالابن وبغيره كالبنات باخيهام ومع غيره كالأخت مع البنات وقوله فيرث المال صادق بالعصبة بنفسه وبغيره معا وما بعده صادق بذلك بالعصبة مع غيره ثم العصبة يسمى بها الواحد والمجمع والمذكور المؤث قاله المطرزي

(فصل من لا عصبة له ينسب وله معتق قاله أو الفاضل) منه (عن الفروض) أو الفرض (له) أى للمعتق (رجلا كان أو امرأة) بالاجماع (فان لم يكن) أى يوجد معتق (فالعصبة ينسب بالتعصيب بأنفسهم) كبنه وأخيه (لابنته وأخته) مع اخويهما المعصبين لهما (وزرثهم كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنته ثم أبوه وهكذا (لكن الاظهر ان أبا المعتق وابن أخيه يقدمان على جده) والثاني لا يقدمان عليه بل يشاركه الاخ ويسقط به ابن الاخ كافي النسب (فان لم يكن له عصبة) من النسب (فللمعتق المعتق ثم عصبة كذلك) أى كما في عصبة المعتق (ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها) بفتح التاء (أو منتقيا اليه ينسب) كبنه (أو ولاء) كعتقة فانها ترث بالولاء من ذكر ويشركها الرجل في ذلك ويريد عليها بكونه عصبة معتق من النسب وتقدم كل ذلك الامثلة الانماء بالنسب

(فصل اجتمع جدوا وخوة واخوات لابوين أو لاب فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقتسمهم كاخ) فاذا كان معه اخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر واذا استوى الامر ان يعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل (فان أخذ الثلث فالباقى لهم) لذ كمثل حظ الانثيين (وان كان) معهم ذوفرض (فله الاكثر من سدس التركة وثالث الباقي) بعد الفرض (والمقاسمة) بعد الفرض في بنتين وجدوا وخوين وأخت السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وفي زوجة وأتم وجدوا وخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر (وقد لا يبقى) بعد الفروض (شيئ كبتنين وأتم وزوج) مع الجد والاخوة (في فرض لسدس ويراد في العول) في هذه المسئلة فانها من اثني عشر وعالت بواحد فيزداد في العول اثنان نصيب الجد (وقد يبقى دون سدس كبتنين وزوج) مع الجد والاخوة (في فرض له) أى السدس (وتعال) المسئلة بواحد على اثني عشر (وقد يبقى سدس كبتنين وأتم) مع الجد والاخوة (في فرض به الجد وتسقط الاخوة في هذه الاحوال) الثلاثة (ولو كان مع الجد الاخوة واخوات لابوين ولا ب حكم الجد ما سبق) من ان له الاكثر مما تقدم (ويعد أولاد الابوين عليه أولاد الاب في القسمة فاذا أخذ حصته) وهي الاكثر مما تقدم (فان كان في أولاد الابوين ذكر فالباقى) بعد نصيب الجد لهم (وسقط أولاد الاب) مثاله جد وأخ لابوين وأخ وأخت

وهو مع عدمه يستحق الخير من الثلث والمقاسمة (قول المتن) ولو كان مع الجد الخ أى ما سلف فيما اذا كان معه أولاد الابوين فقط (قوله) مثاله الخ أى في اخذ الجد الثلث والباقي للاخ لابوين

(قول المتن) فتأخذ الواحدة الى النصف مثاله جد وشقيقة وأخ لابي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يرد منهنما على الأخت تمام النصف وهوسهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فتضرب بخرجه في المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الصفة فاية وقس عليه (قول المتن) فلا يفرض لهن معه أى كما يفرض لهن مع الأخ لنقصه أى فلما لزم ذلك رجوع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجعت الى أصل فرضها لكن لما لزم تنصيبها عليه لاستقلت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الزاقي هذا ما قالوه وقباس كونها عصبة بالجد تسقطها والرجوع الى الفرض وجوابه ان ذلك عسوبة من وجه وفريضة من وجه فالفرض حيث الرحم والقسمة بالتعصيب (فصل) لا يتوارث مسلم وكافر أخ (قوله) بينهما وبينه الضمير فيه راجع للذى من قوله كالذى (قول المتن) لم يتوارثا أى لعدم تحقق شرط الارث من الحياة بعد موت رفيقه فكان ذلك كالجنين اذا انتظر ثم خرج ميتا وأشار مال الله الى اجتماع الحياة فيه وان قتل يوم الحمل وصفين والحرمة لم يجعل بينهم توارث الا مع علم تأخر الحيات فلو مات شخص وأبوه في غرق متلا من زوجته وأخ أخذت الزوجة الربع والباقي للأخ قبيل والقياس ان تعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الأخ شيئا ويوقف الآخر حتى يصطلحا كما في الخبي الى ذلك صار ابن اللبان وحكاة عن ابن سريج (قول المتن) ومن أسر أو فقد عقد في الحرر هنا فضلا لبيان أسباب التوقف في صرف الميراث حالا هو أربعة الثلث في الوجود والنسب والحمل والذكورة (قوله) فلا أخ أى الأخ الشقيق وذلك لانه بعد الأخ للابوين سقط

لاب (والا) أى وان لم يكن فى أولاد الابوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع باحصاء بالقسمة (الى النصف) أى تستكمل (و) تأخذ (الثلثان فصاعدا) مع ما خصهن بالقسمة (الى الثلثين) أى يستكملنهما (ولا يفصل عن الثلثين شئ) لان الجدة الثلث مثاله جد وأختان أو ثلاث لاوين وأخ لابي سقط (وقد يفصل عن النصف فيكون) الفاضل (لاولاد الاب) مثاله جد وأخت لاوين وأخ وأختان لاب للجد الثلث وللأخت لاوين النصف والباقي لاولاد الاب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب فيها الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (والجد مع اخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا فى الاكدرية وهى زوج وأتم وجد وأخت لاوين أولاب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (اثلاثة للثلاث) ولها الثلث فتضرب التسعة في خرجها فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للجد ثمانية وللأخت أربعة وللأم ستة وللزوج تسعة وانما فرض للأخت مع الجد ولم يعصها فيما بقى لنقصه تعصيا فيه من السدس فرضه واقسام فرضهما كما تقدم بالتعصيب ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فلا م السدس ولهما السدس الباقي وسميت الاكدرية قبيلا لان سائلها اسمها كدرو قيل لغير ذلك

(فصل لا يتوارث مسلم وكافر) قال صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه الشيخان (ولا يرث مرد) من أحد (ولا يرث) أى لا يرثه أحد وماله فى (ويرث الكافر الكافر وان اختلف ملتئما) كاللهودى من النصرانى والنصرانى من المجوسى والمجوسى من الوثنى والعكوس (لكن المشهور انه لا يتوارث بين (حربى وذمى) لانقطاع الموالاة بينهما فيكون التوارث بين ذميين وحريين والثانى يقول وبين ذمى وحربى لشمول الكفر والمعاهد والمسلمين كالذمى فالتوارث بينهما وبينه وبين كل منهما (ولا يرث من فيه رق) لنقصه (والجد يد أن من بعضه حربى يرث) أى يرثه فيما ملكه ببعضه الحر قريبه ومعتقه وزوجته والقديم لا يرث ويكون مملوكا مالاك الباقي (ولا يرث) قاتل من مقتوله مطلقا الحديث الترمذى وغيره ليس للقاتل شئ أى من الميراث (وقيل ان لم يضمن) بضم أوله أى القتل كان وقع قصاصا أو حدا (ورث) القاتل ويحمل الحديث على غير ذلك للغة ومن المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما تجب فيه الكفارة فقط كرمى صف الكفار ولم يعلم فهم مسلما فقتل قريبه المسلم فانه لادى فيه (ولو مات متوارثان بغرق أو هدم) أو حربى (أو فى غربة معا أو جهل أسبقهما) علم سبق أو جهل (لم يتوارثا ومال كل) منهما (الباقى ورثته) ولو علم أسبقهما ثم التبس وقف الميراث حتى يتبين أو يصطلحا (ومن أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته او تمضى مدة يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها فيجهد القاضى ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم) بموته ولا يرث منه من مات قبل الحكم ولو بالحظة لجواز موته فيها (ولو مات من يرثه المفقود) قبل الحكم بموته (وقفنا حصته وعملنا فى الحاضرين بالاسوأ) فى حقهم فنسقط منهم بالمفقود لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بحياة أو موته بقدر فى حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بما يعطاه فى زوج وهم وأخ لابي مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر الم في جد وأخ لاوين وأخ لابي مفقود يقدر فى حق الجدة حياته فيأخذ السدس وفى حق الأخ لاوين موته فيأخذ النصف ويبقى السدس ان تبين موته فللجد أو حياته فلا أخ (ولو خلف جلا يرث) لاحالة بعد انصالة بان كان منه (أو قد يرث) بان كان من غيره كمل أخيه لايه فاته ان كان ذكرا يرث أو أختى فلا وحل أبيه مع زوج وأخت لاوين فاته ان كان أنثى فلها السدس وتقول به المسئلة أو ذكرا سقط (عجل

(قوله) بينه وبين الاب أى فان تبين ذكوره أخذه أو أنثيته أخذه الاب بالتعصيب ثم الباقي في هذه المسئلة سهم من اثني عشر (قول المتن) كزوج الخ انما لم يحل أيضا بين عمه وخواه لأم مع (٩) ان حكمه كذلك لانه انما يتصور اذا لم يكن هنالك وارث يسقط اخوة الأم فان كان

كما لو خلفت بنتا وابني عم احدهما الخ لأم فالبنت النصف والباقي بين الاخوين بالسوية ولك أن تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه جهة فرض لانهما محبوبة (قول المتن) وقيل بهما به قال أبو خنيفة وأحمد ومحمد بن أبي عمرو في الانتصار كافي ولد لهم اذا كان اخلا م أقول قد يفرق بأن هاتين القرائتين يجتمعان في الاسلام اختسارا بخلاف الاولتين * فرع * لو ماتت الصغرى أولا فالأكبرى اقربا واختها لا يهاقرت بالامومة قطعا ولا يجرى الوجه المذكور لان هاتين فرضين وفي تلك فرض وعصوبة (قوله) واستغنى بذلك لانه لو فرض اخوة أم كان الجهتان فرضين فيكون مندرجا في قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهة فرض الخ نعم قد استشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بواسطة ذلك (قول المتن) بقراءة اخرى خرج بلفظ اخرى نحو ابني معتنى احدهما الخ لام (قول المتن) وقيل الخ اعتمد ابن الحداد واحتج له بنص الشافعي في الولاء

* (فصل ان كانت الورثة عصبات) * (قوله) بالسوية بينهما انما قيد بهذا ليطابق قول المتن بالسوية (قول المتن) وعدد رؤس الخ لو كانوا أهل ولاء أو الانصاء مختلفة فاصلها مخرج كسور انصاءهم (قول المتن) فرضين أو ذؤ وفروض (قول المتن) من مخرج هو عدد واحد ذلك الفرض (قول المتن) اثنان الخ اختصار هذا ان تقول اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعفها وضعفها واخما انحصرت في سبعة مع ان الفروض ستة لان للفروض حالة انفراد واجتماع في

بالاخر في حقه وحق غيره) قبل انفصاله وسأني بيانه (فان انفصل حيل الوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا) بان انفصل ميتا أو حيا الوقت لا يعلم وجوده عند الموت (قلا) يرث (بيانه) ان يقال (ان لم يكن وارث سوى الحمل أو مكان من قد يحجبه) الحمل (وقف المال) الى ان يفصل (وان كان) أى وجد (من لا يحجبه وله) سهم مقدر أعطيه عائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها من ولهما سدسان عائلات) بالفوقانية لاحتمال ان الحمل يتناول فتعول المسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كولد لم يعطوا شيئا حتى يفصل الحمل اذا ضبط له حتى يضم الى الاولاد (وقيل أكثر الحمل أربعة فيعطون) أى الاولاد (اليقين) بان يعذر الاربعة ذكورا وكونها أكثر الحمل بحسب الوجود عند قائله والاول قال وجد خمسة في بطن واثنين في بطن ومعلوم ان الحامل الزوجة تعطى نصيبها (والخشي المشكل ان لم يختلف ارثه) بالذكورة والانثوية (كولد أم ومعتق فذاك) ظاهر أى قدر ارثه (والا) أى وان اختلف ارثه بهما (فيجعل باليقين في حقه وحق غيره وبوقف المشكوك فيه حتى يقين) الحال مثاله كافي المحرز زوج وأب وولد خشي للزوج الربع وللأب السدس وللغنى النصف وبوقف الباقي بينه وبين الاب والخشي ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعصب كزوج هو معتق أو ابن عم ورث بهما) فيستغرق المال ان انفرد (قلت) أخذا من الزافعي في الشرح (فلو وجد في نكاح الجوس أو الشبهة بنت هي أخت) لاب بان يطأ بنته قتل بنتا وتموت عنها (ورثت بالبنوة) فقط (وقيل بهما) أى البنوة والاخوة (والله أعلم) فتستغرق المال ان انفرد وهذا استدراك على قول المحرز في جهتي الفرض والتعصيب ورث بهما واستغنى بذلك عن أن يقول في الاخت لاب (ولو اشترك اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقراءة اخرى كابنيهم احدهما الخ لام فله السدس) فرضا (والباقي بينهما) بالعصوبة (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء) وسقطت اخوة الأم بالبنت (وقيل يختص به الاخ) ترجيحاً بقراءة الام كاخ لابوس مع اخ لاب وصورة ابنيهم احدهما الخ لام أن يتعاقب اخوان على امرأة وتلد لكل منهما ابنا ولا احدهما ابن من غيرهما فابناء ابناهم الآخر واحدهما اخوة لاه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث باقواهما فقط والقوة بأن تحجب احدهما الاخرى ألا تحجب) بالنساء للمفعول (أو تكون أقل حجبا فالاول كبنت هي أخت لام بأن يطأ محوسى أو مسلم بشبهة أمه قتل بنتا) قترت منه بالبنوة دون الاخوة (والثاني كام هي أخت لاب بأن يطأ) من ذكر (بنته قتل بنتا) قترت والوالدة منها بالامومة دون الاخوة (والثالث كام هي أخت) لاب (بأن يطأ هذه البنت الثانية قتل ولدا فالاولى امه واخته) لانه قترت منه بالجدوة دون الاخوة لان الجدوة ام الام انما يحجبها الام والاخت يحجبها جماعة كما تقدم

(فصل ان كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية) بينهم (ان تمحضوا ذكورا) كثلاثة بنين أو اخوة (أو اناثا) كثلاث نسوة أعتنق عسدا بالسوية بينهم (وان اجتمع الصنفان) من النسب (قد ركل ذكراثنين) ففي ابن وبنت يقسم المال على ثلاثة للابن سهمان والبنت سهم (وعدد رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة) أى يسمى بذلك كالثلاثة فيما ذكر (وان كان فيهم ذؤ وفرض أو ذؤا) بالتثنية (فرضين متماثلين) كمنصف أو نصفين (فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر) ففي زوج واخ لاب أو زوج واخت لاب المسئلة من اثنين مخرج النصف كما قال (فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والربع أربعة والسدس ستة والثمن ثمانية) والثلاثان كالثلث لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا المخرج فان بداخل مخرجهما

في الانفراد يحتاج خمسة لان الثلث يعنى عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخرين آخرين لان التركيب لا بد له من تماثل أو بداخل أو تباين أو توافق في الاولين يكفى باحد الثلثين والاكبر وفي الاخيرين يحتاج الى الضرب فيجمع اثناعشر وأربعة وعشرون

فاصل المسئلة أكثرهما كسدس وثلاث في مسئلة ام وولدى ام واخ لاب فهى من ستة (وان توافقا ضرب وفق احدهما فى الآخر والحاصل أصل المسئلة كسدس وثمان في مسئلة ام وزوجة وابن فالأصل أربعة وعشرون) حاصل من ضرب وفق واحد المخرجين وهو نصف الستة أو الثمانية فى الآخر (وان تباين ضرب كل منهما (فى كل والحاصل الأصل كثلث وربيع) فى مسئلة ام وزوجة واخ لاب (الأصل اثنا عشر) حاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة (فالأصل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) والاخير ان مزيدان على الخمسة السابقة فحسن قوله فالأصل بالفاء (والذى يعول منها الستة الى سبعة كزوج واختين) لابون أو لاب للزوج ثلاثة ولكل اخت اثنان (والى ثمانية كهم وام) لها السدر واحد (والى تسعة كهم واخ لام) له السدس واحد (والى عشرة كهم واخ لرام) له واحد (والاثناعشر الى ثلاثة عشر كزوجة وام واختين) لابون أو لاب للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولكل اخت أربعة (والى خمسة عشر كهم واخ لام) له السدس اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم واخ لرام) له اثنان (والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبنتين وابوين وزوجة) للبنتين ستة عشر وللابوين ثمانية وللزوجة ثلاثة والعول أخذنا مما ذكر الزيادة على أصل المسئلة مابقى من سهام ذوى القروض ليدخل التقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أصحاب الديون بالخاصة (واذا تماثل العددا) كثلاثة وثلاثة مخرجى الثلث والثلثين فى مسئلة ولدى ام واختين لاب (فذلك) ظاهر أى فيقال فهما متماثلان (وان اختلفا وفقى الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فقد اخلان كثلاثة مع ستة أو تسعة وان لم يفهما الا عدد ثالث فتوافقان بجزئية كاربعة وستة بالنصف) لانهما يفنيهما الاثنان وهو مخرج النصف (وان لم يفهما الا واحد) ولا يسمى عددا (تباينا كثلاثة وأربعة) يفنيهما الواحد فقط (والمتداخلان متوافقان ولا عكس) أى ليس كل متوافق متداخلا فالثلاثة مع الستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والاربعة مع الستة متوافقان من غير تدخل (فرع اذا عرفت أصلها) أى المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أى الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل واحد سهم (وان انكسرت على نصف) منهم (قوبلت) أى سهامه (بعده) فان تباين ضرب عدده فى المسئلة بعولها ان عالت) مثاله بلاعول زوج واخوان لاب هى من اثنين للزوج واحد يبق واحد لا يصح قسمه على الآخرين ولا موافقة فيضرب عددهما فى أصل المسئلة تبلغ أربعة منها تصح ومثاله بالاعول زوج وخمس أخوات لاب هى من ستة وتعمل الى سبعة وتصح بضرب خمسة فى سبعة من خمسة وثلاثين (وان توافقا ضرب وفق عدده فيها) أى المسئلة بعولها ان عالت (فما بلغ صحت منه) مثاله بلاعول ام وأربعة أعمام لاب هى من ثلاثة للام واحد يبق اثنان توافقان عددا الأعمام بالنصف فتضرب نصفه اثنين فى ثلاثة تبلغ ستة منها تصح ومثاله بالاعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر ونصف خمسة وأربعين (وان انكسرت على صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده فان توافقا) أى سهام كل صنف وعدده (ردا الصنف الى وقعه والا) بأن تباينا (ترك) الصنف بحاله وكذا ان كان التوافق فى صنف والتباين فى آخر وقد تحمل العبارة دخول هذا القسم بأن يقال فى قوله توافقا أى السهام والعدد فى الصنفين أو واحد هما وكذا فى تباينا (ثمان تماثل عدد الزؤس) فى الصنفين بالرد الى الوق أو البقاء على حاله أو الرد فى صنف والبقاء فى آخر (ضرب احدهما) أى العددين المتماثلين (فى أصل المسئلة بعولها) ان عالت (وان تدخلا) أى العددين (ضرب أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا ضرب وفق احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى المسئلة) بعولها (وان تباين ضرب احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى المسئلة) بعولها (فما بلغ)

(قول المتن) والذى يعول منها اعلم ان الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه اجزاؤه الصحيحة أو تزيد عليه والناقص ما عداهما فالستة اجزاؤها تساويه والاثنان عشرون والاربعة والعشرون اجزاؤها تزيد عليها بخلاف الخارج الاربعة الباقية فان اجزاء كل ينقص عنه فهذا ضابط الذى يعول والذى لا يعول * فرع * الذى يعول المزيديان لا يعول فهما لان السدس وثلاث مابقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقى لا يستغرق ستة وثلاثين (قول المتن) كزوج الى آخره لومات عن ام أو جدة واختين لابون أو لاب واثنين من ولد الام فهى من ستة وتعمل الى سبعة أيضا قالوا ولا يتصور فى الفرائض أن يكون الميت أحد الزوجين الا فى هذه المسئلة (قول المتن) فقد اخلان يعنى ان الأقل داخل فى الأكثر وان اقتضت العبارة ان كلا داخل فى الآخر (قوله) من غير تدخل لان شرط التدخل ان لا يزيد الأقل على نصف الأكثر (قوله) بأن يقال الخ هذا القول ان اعتبرناه فى توافقا لم يصح اعتباره فيما بعد الا وان اعتبرناه فيما بعد الا لم يصح اعتباره فى توافقا وذلك لا يضر الخارج فيما حوله فتأمل

به الضرب في كل مما ذكر (صحت منه) أي المسئلة فيه أمثلة ذلك في الرد إلى الوق أم ستة أخوة لام
وثنا عشر اخنا لاب هي من ستة وتقول إلى سبعة للاخوة سهمان يوافقان عدد هـم بالنصف فيرد
إلى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم يوافق عدد هـن بالربع فيرد إلى ثلاثة تضرب أحد الثلاثين في سبعة
تبلغ أحد وعشرين ومنه تصع أم وثمانية أخوة لام وثمان أخوات لاب يرد عدد الأخوة إلى أربعة
والأخوات إلى اثنين وهما متداخلان فتضرب الأربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصع أم واثنا
عشر اخلا م وست عشرة اختلا لاب يرد عدد الأخوة إلى ستة والأخوات إلى أربعة وهما متوافقان
بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ومنه تصع
أم وستة أخوة لام وثمان أخوات لاب يرد عدد الأخوة إلى ثلاثة والأخوات إلى اثنين وهما متساويان
فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصع أمثلة ما ذكر من
الأربعة مع بقاء عدد الرؤس بحاله ثلاث بنات وثلاثة أخوة لاب هي من ثلاثة والعددان متماثلان
يضرب أحدهما ثلاث في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصع ثلاث بنات وستة أخوة لاب العددان متداخلان
تضرب أكثرهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصع تسع بنات وستة أخوة لاب العددان متوافقان
بالثلث تضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصع
ثلاث بنات واخوان لاب العددان متساويان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ
ثمانية عشر ومنه تصع وأمثلة الأربعة أيضا في الرد إلى الوق في صنف والبقاء في الأخرست بنات وثلاثة
أخوة لاب يرد عدد البنات إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصع أربعة بنات
وأربعة أخوة لاب يرد عدد البنات إلى اثنين وهما متداخلان في الأربعة فتضربها في ثلاثة تبلغ اثني عشر
ومنه تصع ثمان بنات وستة أخوة لاب يرد عدد البنات إلى أربعة وهي توافق الستة بالنصف
فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنه تصع أربع بنات
وثلاثة أخوة لاب يرد عدد البنات إلى اثنين وهما مع الثلاثة متساويان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة
تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصع (ويقال على هذا) المذكور كله (الانكسار على
ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف
كما علم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء أحدها الأب ولا تعدد فيه وكذا الزوج
(فاذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل
المسئلة) بعولها إن عالت (فيما ضربته فيها فابالبلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف) مثاله
جدتان وثلاث أخوات لاب وهم لاب هي من ستة وتضرب ستة فيهن من ستة وثلاثين للجدتين واحد
في ستة بستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل اخت ثمانية وللأم واحد
في ستة بستة وستة وثمان وأربع جدات وست أخوات لاب هي من اثني عشر وتقول إلى ثلاثة عشر وترد
عدد الجدات إلى اثنين والأخوات إلى ثلاثة وتضرب فيها أحد المتماثلين اثنان تبلغ ستة تضرب في ثلاثة
عشر تبلغ ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة تسعة وللجدات اثنان في ستة
بأثنى عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية وأربعين لكل اخت ثمانية * فرع *
في المناسحات (مات من ورثة فبات أحدهم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان
ارثهم منه كلهم من الأول جهل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الأول
(وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة وأخوات) من الأب (أوبنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين)
بدأ بالأخوة لأن ارثهم من الثاني بطريق ارثهم من الأول بخلاف الأولاد (وان لم ينحصر ارثه

(قول المتن) ولا يزيد الكسر على ذلك
قال الزركشي كذا أطلقوه ويجب
تقصيده بغير الولاء (قول المتن) جعل
كان الثاني لم يكن بغير وجه نصيبها
مناسحات وذلك لأن القسمة الثانية
نسخة الأولى

* (كتاب الوصايا) * قال الزركشي كانت واجبة بكل المال للوارث ثم نسخ بآية المواريث (قول المتن) يصح وصية الخ أي بالاجماع وكان من حقه أن يستثنى المسكران لانه غير مكلف عنده ووصيته صحيحة * (فائدة) * (١٢) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق

وكان المال عندنا قال الزركشي فالظاهر بقاء الوصية (قول المتن) وان كان كافرا هو شامل للردة اذا مات على الردة وليس كذلك قاله الاذري ونازعه في شرح الروض على قول الوقف وتعلل عن النووي انه صحيح في باب الردة العمة انتهى (قول المتن) ولا رقيق أي لان الله تعالى جعل الوصية حيث التوارث والعبد لا يورث (قوله) والمكاتب كالرقيق بحث الزركشي محضهما انه اذا عتق قبل الموت ثم ولو أذن السيد للمكاتب فلا كلام في العمة لانما تبرع وتبرعاه صحيحة بالاذن (قول المتن) لشخص الخ أي فلا تصح لمت نعم ان قال اصرفوا هذا الماء لاولى الناس به وهناك ميت قدم على الحي المتنجس قال الرافعي ولا يشترط أن يكون له وارث يقبل له * (فائدة) * قضية كلام الرافعي في باب الوقف ان الشخص لو قال أوصيت بثلث مالي واقصر عليه من غير أن يذكر الموصي له انه يصح ويصرف للفقراء والمساكين وعبرة الروضة هنا لو قال أوصيت بثلث مالي لله تعالى صرف في وجوه البر (قوله) ولا مبالاة كأنه يريد بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلوق محسوب من السنة الأشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلوق من حيلة السنة ثم اعلم ان هذا الاشكال مجاسيا في من الاستحقاق اذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لانها مشبها على مقتضى ما تقرر بأن حسنا زمن العلوق من حيلة الاربعة الاشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلده لازيد من أكثر مدة الحمل فليشأمل فانه قد يلبس

في الباقيين بأن شركهم غيرهم (أو انحصر) فهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الاول والثاني (فصح) مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول على مسئلته فذلك ظاهر (والافان كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته في مسألة الاول والا) أي وان لم يكن بينهما موافقة بأن يباين ضرب (كلها فيها فابالغ محتملانه ثم) قل (من له شيء من) المسئلة (الاولى أخذه مضروبا فاعيا ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاول أو وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) مثال الانقسام زوج واختان لاب ماتت احدهما عن الاخرى وعن بنت المسئلة الاولى من ستة وتغول الى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الاولى اثنتان منقسم عليهما ومثال الوقف جدتان وثلاث اخوات متفرقات ماتت للاخت للام عن اخت لام وهي الاخت للابوين في الاولى وعن اختين لابوين وعن ام ام وهي احدي الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاولى اثنتان موافقان مسئلته بالنصف في ضرب نصفها في الاولى تبلغ ستة وثلاثين لكل من الجدتين من الاولى سهم في ثلاثة وثلاثين وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد واحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة ستة وللأختين للابوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوقف زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية نصف من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشرة ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة

* (كتاب الوصايا) *

جمع وصية بمعنى ايصاء وتحقيق بموصى له وموصى به وصيغة كقوله أوصيت للفقراء بثلث مالي أي تبرعت لهم به بعد موتي وبد المصنف بالموصي فتسال (نصع وصية كل مكفر حرا وان كان كافرا) هو صادق بالذمي وبغيره في الوسيط والحربي وصريح به الماوردي (وكذا المحجور عليه بسفه) هو من حيلة الضابط فنصع وصيته (على المذهب) والطريق الثاني قولان احدهما لا تصع للعجز عليه فالسفه بلا جرح تصع وصيته جزوا والمحجور عليه بالفلس تصع وصيته كاذ كرفي بابه في الروضة كاصلها (لا يحجون ومغني عليه وصي) أي لا تصع وصية كل واحد منهم (وفي قول نصع من صبي عجز) لتعلقها بالموت بخلاف الهبة والاعتناق (ولارقيق) أي لا تصع وصيته (وقيل ان عتق ثم ماتت محنت) لا مكان تنفيذها والمكاتب كالرقيق (واذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كهمارة كنيسة) من كافر أو غيره فلا تصع الوصية لها ونصع انبرها من قرية وجازر كهمارة مسجد وفك اسرى الكفار من أيدي المسلمين (أو) أوصى (الشخص) أي معين كافي المهر وغيره (فالشرط ان تصوره الملك فتصع لجل وتنفذ) بالجمعة (ان انفصل حيا وعلم بوجوده عندها) أي الوصية (بأن انفصل لدون ستة أشهر) منها (فان انفصل لسته أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق) الموصى به لاحتمال حدوته بعد الوصية والاصل عدمه عندها أي ولا مبالاة بتقص مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلحظة الوطء والعلوق أخذ بما ذكر (فان لم تكن فراشا وانفصل

(قوله) الاحتمال حدوثه أى ولا يضر ثبوت النسب لانه ثبت بمجرد الامكان بخلاف الوصية لادبها من النيقن واجاب الاول بأن الشهادة نادرة وقدر
 الزنا شاء طعن (قوله) للاصل يريد الاصل الذى لم يعارضه ظاهر (قوله) بعد خروجه حيا متعلق بقوله ويقبل الوصية (قوله) ولا يقتصر الى اذن السيد
 بل لو نهاه لم يضر تكلمه مع منى السيد عنه * فرع * لو كان العبد صغيرا فهل ينتظر كماله أو يقبل السيد كولى الحر الظاهر الثانى (قول المتن) فان
 عتق لم يعتق بعينه فلهما (قول المتن) لانه وقت القبول الاولى ان يقول وقت الموت (قول المتن) فباطلة أى بخلاف العبد فانه يخاطب ويتأني
 منه القبول (قوله) كالصدقة عليه لو قال لاهل الحرب أو لاهل الردة * (١٣) * بطلت بخلاف اهل الذمة (قوله) كالهبة يجامع ان كلا

تمليك بقدر (قوله) كالاثر أى
 يجامع ان كلا مال يستحق بالموت بل أولى
 من الاثر اسكونه قهرا ثم الخلاف ثابت
 سواء كان القتل عمدا أم خطأ بحق
 أو غيره كالبراث (قول المتن) ولو ارث
 الخ الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة
 رواه البيهقي والثانى احتج بما ورد من
 ذلك بغير الاستثناء المذكور * فائدة *
 لا تجوز لولى المحجور فلو أجاز لم يضمن
 ما لم يقبض * فرع * لو وقف ما يخرج
 من ثلثه على ورثته بقدر أنصابهم
 في مرض الموت مع من غير احتياج الى
 الاجازة ذكره الزركشى ولو قال أو وصيت
 لزيد بألف ان تبرع لولدى بخمسائة
 مع وإذا قبل لزمه دفع الخمسائة لا ولد
 فقله الزركشى وقال انه حيلة على الوصية
 للوارث وصورها الدميرى بقوله أو وصيت
 لفلان بألف بشرط أن تبرع لولدى
 بألف * فرع ولده الف كقول
 في مرض موته وقت دارى على زيد
 مدة حياتى وبعد موتى على ولدى فلان
 والثلث يحتملها ماهر لبقية ورثته بعد موته
 اعتراض فيما خص به ولده بتأمل ذلك
 (قوله) لاختلاف الأغراض من هذا
 التعليم تعلم انه لا يجوز ابدال مال الغير
 بمثله (قوله) والثانى لا يقتصر الى المال
 مع بيع المريض التركة بشئ مثلهما قهرا

لا أكثر من أربع سنين فكذلك) لم يستحق لخدمه عند الوصية (أو ولدونه) أى دون الاكثر
 (استحق في الاظهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثانى لا يستحق لاحتمال حدوثه بعدها
 واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لموافقة فيه للاصل ويقبل الوصية للحمل من بلى أمره بعد خروجه
 حيا (وان أوصى لعبد فاستمر رقه فالوصية لسيدة) أى تحمل على ذلك لتصح ويقبلها العبد دون السيد
 لان الخطاب معه ولا يقتصر الى اذن السيد فى الاصح (فان عتق قبل موت الموصى فله) الوصية لانه
 وقت القبول حر (وان عتق بعد موته ثم قبل بى على ان الوصية تم تملك) ان قلنا بالموت بشرط القبول
 وهو الاظهر فلا سيد أو بالقبول بعد الموت فللعبد وتقدم ان الوقف على العبد لنفسه لا يصح فبأى مثله
 فى الوصية كما قاله فى المطلب (وان وصى لداية وقصد تملكها أو أطلق فباطلة) وتقدم فى الوقف
 المطلق علمه بالحكمة وجه انه وقف على مال كماله قال الرافعى فيشبهه أن يأتى فى الوصية وقد يفرق بأن
 الوصية تملك محض فينبغى أن تضاف الى من يملك قال فى الروضة الفرق اصح (وان قال يصرف
 فى علفها فالمنقول محتمل) لان علفها على مال كماله والمتصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين الصرف
 الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى وقوله فالمنقول اشار به الى ما فى الروضة كمالها انه يحتمل محض
 وجه بالطلاق من الوقف على علفها (وتصح) الوصية (لعمارة مسجد) ومصلحه (وكذا ان
 أطلق) الوصية للمسجد تصح (فى الاصح) وتحمل على عمارته ومصلحه (والثانى) بطل كالوصية للدابة
 فان قال أردت تملك المسجد فقبل بطل الوصية وبجث الرافعى محتمل بان للمسجد ملكا وعليه وقفا قال
 فى الروضة هذا هو الاقدم والارجح (و) تصح (لذمى) كالصدقة عليه (وكذا حربي ومريد
 فى الاصح) كالذمى والثانى لا يذيقلان (وقائل فى الاظهر) كالهبة وسواء كان بحق أم بغيره
 والثانى لا كالارث وصورته ان يوصى لرجل فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له الموصى لان الوصية
 للعبد وصية لسيدة كما تقدم (و) تصح (لوارث فى الاظهر) ان أجاز باقى الورثة) بخلاف ما اذا ردوا والثانى
 لا تصح له وعلى الاول الاجازة تنفذ للوصية (ولا عبرة بردهم وازاجرتهم فى حياة الموصى) فلن رد
 فى الحياة الاجازة بعد الوفاة والعكس اذا حقه قبلها (والعبرة فى كونه وارثا يوم الموت) أى بوقته
 (والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو) لانه يستحقه بالوصية (وبعين هى قدر حصته بحجة
 وتقتصر الى الاجازة فى الاصح) لاختلاف الأغراض فى الاعيان والثانى لا تقتصر (وتصح) الوصية
 بالحمل ويشترط انفصاله حيا لوقت يعلم وجوده عندها) ويقبلها الموصى له قبل الوضع ان قلنا الحمل يعلم
 (وبالمنافع) كالايمان (وكذا بثمره أو حمل مسجدان فى الاصح) والثانى لا لعددهما الآن (و) تصح
 بأحد عبديه) وبعينه الوارث (وبخاسة يحل الانتفاع بها ككاتب معلم وزبل وخمر محترمة) لثبوت
 الاختصاص فيها بخلاف الكلب العقور والخنزير (ولو أوصى بكلب من كلابه) أى المتفع به فى صيد

في (قول المتن) وتصح بالحمل أى مع الام أو منفردا عنها وكانهم اغتفروا هنا التفريق لكن طردان كج فى ذلك قولى التفريق
 (قول المتن) يعلم وجوده الخ ويرجع لاهل الخبرة فى حل الهائم (قوله) كالايمان أى يجامع ان كلا يقابل بالاعراض (قول المتن) وكذا بثمره وتصح
 بالن فى الصرع والصوف على ظهر الغنم ومهما حدث بعد الوصية فللوارث فلو اختلفا فى القدر فالقول قول الوارث بحسبه (قول المتن) مسجدان أى
 كما يصح ملك المصوم بقدر السلم والضابط أن يكون مقصودا يقبل النقل ثم هذا التعبير جار على مذهب الكوفيين والمال لم يذهب البصريين ان يقول
 مسجدان من غير تسمية (قوله) لثبوت الاختصاص فيها ولا نه انوارث ونوهب والحاصل ان التصرف فى ذلك بالوصية وغيرها على معنى نقل اليد

(قوله) بتعين الوارث قضية إطلاقه كغيره انه لو كان الموصي له يعاني الزرع مثلا (١٤) دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن خزم الدار يخلقه
قال الزركشي وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصي له ومال السبكي الى الاول
(قول المتن) لغت أى تعذر تحصيله (فضل) ينبغي الخ (قوله) محرمه يشهد لذلك حديث سعد (قول المتن) فاجازته تنفيذ الخ من فوائد هذا الخلاف ان اجازة الوارث اذا كان مريضا تنحب من ثلثه على الثاني دون الاول وقوله تنفيذ لانه تصرف صادق الملك وحق الوارث انما يثبت بعد وقوله عطية مستأدة أى يشترط فيها شروطها قاله الزركشي (قول المتن) لغو أى لانها حق الوارث (قوله) لان الحق للمسلمين قال المتولى هذا اذا قلنا بانه قبل ارنا فان قلنا على جهة المصلحة فيشبه القطع بالجواز (قول المتن) يوم الموت أى لانها تمليك بعد الموت وحينئذ تلزم (قول المتن) ويعتبر من الثلث قال الزركشي هو عطف على قوله ينبغي الخ بدليل قوله أيضا (قول المتن) وعق قبل يستثنى عتق المستولدة فالحق لا استثناء لان الاستيلاد استمتاع واتلاف وهو لا يحجب من الثلث (قول المتن) قسط الثلث أى ولا يقدم بالسبق قال الشافعي رضى الله عنه كما في العول (قول المتن) وفي قول يقدم العتق لقوته لتعلق حق الله تعالى وحق الادعى به (قوله) بالقيمة أى اذا كانت التبرعات اعيانا وباعتبار المقدار اذا كانت ابراء (قول المتن) وتصرف وكلاء هو تصوير للعبية وليس بتعين اذ منه ان يقال أعنتقت وأبرأت ووهبت فيقول نعم (قول المتن) ولا اقراع أى فهمي مستثناة مما تقدم ومثلها ان يقول الثلاثة أعبدت كل منكم حرب بعد موتى فانه لا اقراع لعدم السراية بعد الموت (قول المتن) والاصح انه لا تسلط الخ خص الزركشي منع تصرف الموصي له والوارث بالبيع والبيع دون الاستعداد ومنه

أو ماشية أو زرع (أعطى) الموصي له (أحدها) بتعين الوارث (فان لم يكن له كلب) متفق به (لغت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب) متفق بها (وموصى بها أو بعضها فالاصح نفوذها) أى الوصية (وان كثرت) أى الكلاب الموصى بها (وقل المال) لانه خير منها اذ لقيمة لها والثاني لا ينفذ الا في ثلثها ~~صكه~~ ولو لم يكن معها مال لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع أى في قدره من الكلاب (ولو أوصى بطبل وله طبل له وطبل يحل الاتفاقه كطبل حرب) يضرب به للتمويل (و) طبل (حجج) يضرب به للاعلام بالزول والارتحال (حملت) أى الوصية (على الثاني) لتصح (ولو أوصى بطبل للهو) وهو ما يضرب به الخشون وسطه ضيق وطرفاه واسع ان لغت الا ان صلح لحرب أو حجج (مهيئة أو بان يغير فتصح به (فصل) ينبغي ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله) لانه صلى الله عليه وسلم قال لسعد الثلث والثلث كثير رواه الشيخان والزيادة على الثلث قال المتولى وغيره مكروهة والقاضي حسين وغيره محرمة والاحسن ان ينقص من الثلث شيئا (فان زاد) الموصي على الثلث شيئا (ورد الوارث بطلت في الزائد) لانه حقه (وان أجاز فاجازته تنفيذ) للوصية بالزائد (وفي قول عطية مستأدة) منه (والوصية بالزيادة لغو) وان لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لان الحق للمسلمين فلا يجيز (وباعتبر المال) الموصى بثلثه (يوم الموت وقيل يوم الوصية) ويختلف قدر الثلث باختلاف قدر المال في اليومين (وبعتبر من الثلث) الذي يوصى به (أيضا عتق علق بالموت) سواء علق في الصحة أم في المرض (وتبرع بخزفي مرضه كوقف وهبة وعتق وبراء) واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث عنها (فان تمحض العتق) كأن قال اذامت فانتم أحرار (أفرع) بينهم فن خرجت قرعته عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعق من كل شخص (أو غيره) أى ببعض غير العتق (قسط الثلث) على الجميع فلو أوصى لزيد بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بخمسين وثلث ماله مائة أعطي زيد بخمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين (أو هو) أى اجتمع العتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثلث عليها بالقيمة للعتق فاذا كانت قيمته مائة والثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون (وفي قول يقدم العتق) فلا يكون لزيد في المثال شيء (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كان أعنتق وتصدق ووقف (قدم الاول) منها (فالاول حتى يتم الثلث) ويتوقف ما بقي على اجازة الوارث (فان وجدت دفعة) بضم الدال (واحد الجنس كعتق عبيد أو ابراء جميع) كأن قال أعنتقكم أو أبرأتكم (أقرع في العتق) حذرا من التشفيع في الجميع (وقسط في غيره بالقيمة كما تقدم (وان اختلف) الجنس (وتصرف وكلاء فان لم يكن فيها عتق) كان تصدق واحد ووقف آخروا برأ آخر دفعة (قسط) الثلث عليها (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث عليها أيضا (وفي قول يقدم العتق) كما تقدم ولو كان بعضها منجزا أو بعضها معلقا بالموت قدم المنجز منها (ولو كان له عبيدان فقط) أى لا ثالث لهما (سالم وغائم فقال ان أعنتقت غائما فسلم حرثم أعنتق غائما في مرض موته) ولا يخرج من الثلث الا أحدهما فقط (عتق) غائم فقط (ولا اقراع) لاحتمال ان يخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارقاق غائم فيفوت شرط عتق سالم ولو خرجا من الثلث عتقا (ولو أوصى بتعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال) لاحتمال تلف الغائب (والاصح انه لا تسلط على التصرف في الثلث) منها (أيضا) لان الوارث لا يتسلط على الثلثين منها لاحتمال سلامة الغائب والثاني يقطع النظر عن الوارث

(فصل اذا طننا) الخ (قول المتن) مخوفاً أن نسكر بعضهم هذا وصوب أن يقال مخيفاً قال لأن الأول في الخوف المتعلق بالاسر ونحوه والثاني فيما يتولد منه الخوف كالمرض لكن النووي يجوز الأمرين قاله الزركشي (قوله) يفتح الراء هي لغة أهل الحجاز ولغة غيرهم الكسر (قول المتن) هي الفجأة قال الزركشي المعروف في اللغة تكبيرها وأما التعريف في المحكم اسمها نعلب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه (قول المتن) لم يثبت الخ أي لأنه حق آدمي أما الوارث أو الموصي له ثم قضية الخلافة (١٥) صحة الشهادة هنا على النبي كأن يقولوا ليس بمخوف وقد تبع في ذلك المتولي (قوله)

عدلين هذا إن أراده عدل الشهادة أغنى عن قوله حرين والافليذ ~~سكر~~ بقية شروط الشهادة من التكليف وغيره (قوله) يفتح اللام عبارة الزركشي هو بكسر اللام وعن الفراء أنه سمع فتحها (قول المتن) وذات جنب من علاماتها الحجي والوجع الناحس تحت الانضلاع وضغط النفس وتواتره وفي الحديث ما كان الله ليعذبني بها (قول المتن) فالج هو في عرف الأطباء الاسترخاء لشيء من البدن وليس هذا معناه في اللغة (قوله) فاذا هاج الضمير فيه راجع لقوله وسببه (قوله) بأن تخترق البطن الخ وكذا قوله الآتي وذ كراخ كانه فعل ما اعترض به من أنه يشترط في الثلاثة المذكورة اتصالها بنوع اسهال (قوله) بكسر الباء أي ويجوز الفتح وفي الحديث الحجي رائد الموت ~~لكن~~ في اسناده ضعف ولان أطباؤه يذهب القوة التي تدوم بها الحياة (قول المتن) إلا الربع قال الزركشي ونسبها العوام المثلثة (قول المتن) وهيجان أي خارج عن العادة (قوله) يستعقب الهلاك غالباً ولا يندفع بدواء كالمرض وقوله لم يصب بدن الإنسان مشكل في الطلق وما بعده *فائدة* خص الماوردي مسألة الطلق بالابكار والاحداث دون كبار النساء قال الزركشي وهو حسن (قوله) قولان قال الزركشي يخرج من كلام ابن

(فصل اذا طننا المرض مخوفاً) أي يخاف منه الموت (لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزيادة (فان برأ) بفتح الراء (نفذ) تبين عدم الحجر (وان طننا غير مخوف فأت فان حمل على الفجأة) يضم الفاء والدو بفتحها وسكون الجيم (نفذ وال) أي وان لم يحمل عليها (فمخوف) كاسهال يوم أو يومين (و) لو شك في كونه مخوفاً لم يثبت الاطبييين حرين عدلين اعتباراً بالشهادة (ومن المخوف قولنج) يفتح اللام وكسرها وهو ان تنفد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا تنزل ويصعد بسببه البخار الى الدماغ فيؤذي الى الهلاك (وذات جنب) وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك (ورعاف) بتثنية الراء (دائم) لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لأنه يشترط وبات البدن بخلاف غير المتواتر كان ينقطع بعد يوم أو يومين (ودق) بكسر الدال وهو داء يصب القلب ولا تمتد معه الحياة غالباً (وانداء فالج) بخلاف استمراره وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا هاج رجماً أخفاً الحرارة الغريزية وأهلك (وخروج الطعام غير مستحيل) بأن تخترق البطن فلا يمكنه الامساك (أو كمن يخرج بشدة ووجع أو ومعه دم) أي من عضو شريف ككبد بخلاف دم البواسير وذكر كان مع المضارع لفائدة التكرار كما في قوله كان حاتم بكرم الضيف (وحى مطبقة) بكسر الباء أي لازمة لا تبرح (أو غيرها) كالورد وهي التي تأتي كل يوم والغيب وهي التي تأتي يوماً وتقطع يوماً والثلث وهي التي تأتي يومين وتقطع يوماً وحى الاخير وهي التي تأتي يومين وتقطع يومين (الاربع) وهي التي تأتي يوماً وتقطع يومين فليست مخوفة لان المحموم بها يأخذ قوة في يومى الاقلاع والحجي البسيرة ليست مخوفة بحال والربع والثلث والغيب والورد بكسر أولهما (والذهب أنه يلحق بالمخوف أسركفار اعتادوا قتل الأسرى والتحام قتال بين متكافئين وتقديم لقصاص أو رجم واضطراب ربح وهيجان موج في ركب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة) وهي التي تسمى النساء الخلاص لان هذه الأحوال تستعقب الهلاك غالباً ووجه عدم إلحاقها بالمرض أنه لم يصب بدن الإنسان فيها شيء والخلاف في مسألة الطلق الى آخرها قولان وفيما قبلها طريقتان حاكية لقولين وقاطعة في التقديم لقصاص بعدم الإلحاق وفي غيره بالإلحاق كما نص عليه فهما والفرق ان مستحق القصاص لا تبعده منه الرحمة والعفو طمعاً في الثواب أو المال ولا خوف في أسرم من لم يعتد قتل الأسرى كالروم ولا فيما إذا لم يلحسم القتال وان كانا يتراميان بالنشاب والحراب ولا في الفريق الغالب ولا فيما إذا كان البحر سواً كما وقوله متكافئين المزبد على المحرر قال في الروضة سواء كانا مسلمين أو كفاراً أو مسلمين وكفاراً (وضيغتها) أي الوصية (أو وصيته بكذا أو أودعوا اليه) بعدم موق كذا (أو أعطوه بعدم موق) كذا (أو جعلته له) بعده وفي (أو هو له بعدم موق) فلا تقتصر على قوله (هو له) فافقاراً لأن يقول هو له من مالى فيكون وصية) وفي الروضة كاصلاً تجعل كتابه عن الوصية

الرفعة طريفة قاطعة بان الطلق مخوف فكلام النووي على الخلافة (قوله) طريقتان حاكية لقولين هي الصحيحة (قوله) والفرق الخ تقديم احتمال الرجوع في الزنا الثابت بالافقار وورثان من أقرارادة التطهر بالحسد بعد منه الرجوع وان أدلفته الحجارة (قوله) لا تبعده منه الرحمة لو قتل كافر كافراً ثم أسلم القاتل وأقارب المقتول كفاراً تخلف هذا التوجيه فيجوز أن يتخلف هذا الخلاف لذلك (قوله) تجعل كتابه عن الوصية أي لأنه يجعل الهبة الناجزة ويحتمل الوصية

(قوله) فيه الضمير فيه يرجع الى قول المتن وتعتقد بكائية (قوله) ولذلك أسقط فاعله النور في المهاج وقال الزركشي لعل الذي في المحرر من كناية بالنساء وقوله عقبه والسكينة كناية ببيان كناية قوله (قوله) الضمير فيه يرجع للمحرر (قوله) بحثنا مقابلة نقل عن التهمة عدم الانعقاد بالسكينة بالنساء فائدة * قال في البحر لوقال كل من ادعى على بعد موت فاعطوه ما يدعيه ولا تطلوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة انتهى وقال غيره هو اقرار بجهول فيرجع فيه لتفسير الوارث (قول المتن) لزم بالموت قضية الطلاق ان الحكم كذلك فيما لو كانت الصيغة اعطوهم كذا حتى يملك الاسكاب الحاصلة بين الموت والاعطاء وفيه نظر فائدة * لا يحتاج الى قبول لا يريد بذهبهم أيضا (قول المتن) اشترط القبول أي كالبينة (قول المتن) ولا يصح قبول الخ قال الزركشي كان بعض الاسكاب يربزع المانع من صحة * (١٦) * القبول قبل الموت وما الدليل على جواز تراخيها عن الموت فائدة *

(وتعتقد بكائية) بالنون مع البية قال الرافعي وفي كلام الامام وغيره اشعار بأنه لا يجي فيه الخلاف في البيع وقال في الروضة بخلاف ولذلك أسقط من المحرر قوله فيها الاظهر (والسكينة) بالنساء (كناية) واذا كتب وقال نويت الوصية صحت ذكره الرافعي في الشرع بحثا وسكت عليه في الروضة كما هنا (وان وصي لغير معين كالفقراء لزم بالموت بلا قبول) أي من غير اشتراطه ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم (أولعين) كزيد (اشترط القبول) وان كان العين متعددا كبنين زيد اشترط مع القبول استيعابهم والتسوية بينهم وان كان المتعدد قبيلة كبنين هاشم فهم كالفقراء فيما تقدم (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) فلن قبل في الحياة الرد بعد الوفاة والعكس اذا لحق له قبلها (ولا يشترط بعدموته) أي الموصي (الفور) في القبول (فان مات الموصي له قبله) أي قبل الموصي (بطأت أو بعده) قبل القبول (فيقبل وارثه) أو برده (وهل يملك الموصي له) المعين الموصي به (بموت الموصي أم يقبوله أم) هو (مدقوف) فان قبل بان انه ملك بالموت والابان للوارث أقوال أظهرها الثالث وعليها تبني الثمرة وكتب عبد حصلا بين الموت والقبول ونفقت وفطرته بينهما فعلى الاول والثالث للموصي له الثمرة والسكيب وعليه النفقة والفطرة وعلى الثاني لا ولا ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره وعلى الثاني والثالث لا ولا وعلى النفي في الموضوعين يتعلق ما ذكر بالوارث (ويطالب) بكسر اللام أي العبد (الموصي له) به (بالنفقة ان توقف في قبوله ورده) فان أراد الخلاص رد

لو قبل بعد الموت ثم رد قبل ان يقبض فالاصح في الروضة عدم الرد ورجح في الصحيح التنية بخلافه قال الزركشي وهو المنصوص في الام قلت يؤيد ما في الروضة قوله لم يرد لو قبل ثم مات انتقلت الى وارثه سواء قبضها قبل الموت أم لا (قول المتن) ولا يشترط بعدموته الفور أي والا لا اعتبر عقب الايجاب فائدة * لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالتمج وجوبه فوراً (قول المتن) وهل يملك الخ قد استعمل هل هنا بمعنى الهزيمة لطلب التعيين بدليل الاتيان بام (قول المتن) بموت الموصي أي بشرط القبول لكنه قد يشكك بما سياتي من ان الرد على هذا القول لا يمنع من استحقيقه الاكساب الحادثة بين الموت والرد ويجب ان المراد انه يملك بالموت ويستقر بالقبول كالموت بشرط الخيار للشترى ثم فتح (قول المتن) وعليها تبني الخ هو تعريف جنسي لثلاثة وانه يطلب فصلا حالاً والمعطوف عليه يطلبه صفة لانه منكرة (قول المتن) ويطالب الخ أي كالماتع مطلق احدى زوجيه من التعيين قال الزركشي وهذا التفريع على قول القبول وهو مشكل وأما على

(فصل) أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سلمية ومعينة ضأنا ومعزاً) اصدق الاسم بما ذكر (وكذا ذكر في الاصح) لما ذكر والهاء في الشاة للوحدة والثاني لا يتناولها لا يعرف (لا سخله وعناق في الاصح) لان الاسم لا يصدق بهما للصغر سئلها والثاني قال يصدق والسخله تقع على الذكر والانثى من الضأن والمعز والعناق الانثى من المعز ومثلها الذكرا أي الجدى (ولو قال أعطوه شاة من غنمي) أي بعدموتى (ولا غنم لهفت) وصيته هذه (وان قال من مالي) ولا غنم له كافي المحرر (اشترى له) شاة وان كان له غنم في الصورة الاولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنم (والجل والنساقه ونساولان الخاني) تشديد الباء وتخفيفها (والعرب لا أحدهما الآخر) أي لا يتناول الجل الناقة والعكس لان الجل للذكر والناقة للانثى (والاصح تناول بعير ناقة) سمع حلب بعيره والثاني المنع للجل (لابقرة ثورا) بالثنية والثاني يقول الهاء للوحدة

قول الوذف فالتمج ان النفقة علمها معا كائنين عقد على امرأة وجهل السابق منهما (فصل) أوصى بشاة (قول المتن) صغيرة الجنة (والثور خصها بعض المغوين بالجسم اذا كان جالسا (قول المتن) ومعينة هذا بخلاف اشتراط السلامة في نظير ذلك من السفارات والتوكيل في الشراء وأجيب بان ذلك لا مرزأه على مقتضى اللفظ (قول المتن) ضأنا ومعزاً صرح الزركشي بان ذلك وضع اللفظ (قول المتن) وكذا ذكر أي لانها اسم جنس كإنسان (قوله) للوحدة مثل حمامة وحمام (قوله) لان الاسم الخ أي كالبينة (قول المتن) من غنمي قال ابن الحجاز العامة تخطئ فيها من وجهين توهم من غنم وتخص ذلك بالضأن (قوله) والثاني يقول الخ أي فهو كخلاف في الشاة مع الذكر والتصحیح معها كس فائدة * نقل النور في التحرير اتفاق أهل اللغة على تناول البقرة للذكر والانثى

(والشور للذكر) مبتدأ وخبر (والذهب حل الدابة) وهي لغة ما يلبس على الأرض (على فرس
وبغل وحمار) كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه لا شتارها فأنها عرفا فاعيل هذا على
عرف أهل مصر وإذا كان عرف أهل غيرها كالعراق الفرس حل عليه والأصح العمل بالنص في جميع
البلاد فهذا اختلاف في فهم المراد بالنص يصح التعبير فيه بالذهب (ويتناول الرقيق صغيرا وأنثى
ومعيا وكافرا وعكوسها) أي كبير أو ذكرا أو سلبا أو مسلما (وقيل إن أوصى باعتناق عبده وجب
الجزئي كفارة) بخلاف ما إذا قال أعطوه عبدا (ولو وصى بأحد رقيقه فأنوا أو قتلوا قبل موته بطلت)
وصيته (وان بقي واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن يسكه ويدفع قيمة مقتول وان قتلوا بعد الموت
والقبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم أو بينهم ما فكذا ذلك ان قلنا بملك الموصي به بالموت أو هو موقوف
وان قلنا بالقبول بطلت الوصية (أو باعتناق رقاب ثلاث) لانه أقل عدد يقع عليه الاسم (فان عجز
ثلاثة من المذهب انه لا يشتري شقص) مع رقبتي (بل) يشتري (ففيستان به فان فضل عن أنفس
رقتين شيء فله ورثة) وقيل يشتري شقص وعبر في الروضة بالأصح عند جماهير الاصحاب والثاني وصفه
الغزالي بالأظهر ولا يفرد به ترجمه عبر المصنف بالذهب (ولو قال ثلثي العتق اشترى شقص) بلا
خلاف أي يجوز شراؤه (ولو وصى لملها) بكذا (فأنت بولدين فلهما) بالسوية ولا يفضل الذكر
على الانثى (أو) أنت (بحي وميت فكله للحي في الأصح) والثاني للحي نصفه والباقي لوارث
الموصي (ولو قال ان كان حمل ذكرا أو قال) ان كان (أنثى فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا
وأنثى (لغت) وصيته لان حملها جميعه ليس بدك ولا أنثى (ولو قال ان كان بيطنها ذكرا) فله
كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (استحق الذكر) لانه وجد بيطنها وزيادة الانثى لا تصرف
(أو ولدت ذكرا فلاصح صحتها) أي الوصية (ويعطيه) أي الموصي به (الوارث من شاء منهما) والثاني
المنع لا قضاء التنكير التوحيد والثالث يوزع عليهما (ولو وصى لجيرانه فلاربعين دارا من كل
جانب) من جوانب داره الاربعة لحديث في ذلك رواه البيهقي وغيره قال في الروضة ويقسم المال
على عدد الدور ولا على عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير
وحديث وفقه) ولا يدخل فيهم من يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا باسمااء الرواة ولا بالمتون
فان السماع المجرد ليس بعلم (لأمرئى وأديب ومعبر وطبيب) برفع الاربعة عطفًا على أصحاب
أي ليسوا من علماء الشرع (وكذا متسكلم عند الاكثرين) وقال المتولي هو منهم قال الرافعي وهو قريب
(ويدخل في وصية الفقراء المساكين وهكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد
(ولو جمعهم ما شرك) بضم أوله (نصفين وأقل كل صنف) منهما (ثلاثة وله التفضيل) بين آحاد
الثلاثة فأكثر (أو) وصى (الزيد والفقراء) فالذهب انه كاحدهم في جواز اعطائه أقل شمول لكن
لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه وان كان غنيا وقيل هو كاحدهم
في سهام القسمة فان ضم اليه أربعة من الفقراء كان له الخمس أو خمسة كان له السدس وهكذا وقيل
له الربع لان أقل من يقع عليه اسم الفقراء ثلاثة وقيل له النصف لانه مقابل للفقراء والا لان فسرهما
قول الشافعي انه كاحدهم كذا ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة وعبر فيها بأصح الأوجه
(أو) وصى (لجميع معين غير منحصر كالغلوية صحت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالفقراء
والثاني لا يصح لان اللفظ يقتضي الاستيعاب وهو متع ولا عرف يخصه بخلاف الفقراء فان العرف
خصه بالاكتفاء فيه بثلاثة التضمن للجهة وأجيب بان الجهة فيه لما صارت أصلا جاز أن يلحق
بهما من ذكر ونحوهم كالأهلية (أو) وصى (لأقرب زيد دخل كل قرابة له وان بعدت) مسلما

(قوله) مع رقتين أي أمالوم يسع الثلث
سوى شقص فقط فلا يشتري قطعا قاله
الزركشي ثم وجه امتناع شراء
الشقص كونه لا يسمى رقبته (قول المتن)
فلهما لانه مفرد مضاف فيم كما لو وقف
على ولد زيد وله أولاد (قول المتن)
لجيرانه في الحكم الجار المجاور وعينه
وأوجه أحوار وجيرة وجيران
(قول المتن) وقفه نقل النووي في كتاب
البيع من شرح المهذب عن الوافي
ان الوصية للفقهاء تدخل الفاضل
لا المتدنى من شهر ونحوه والمتوسط بينهما
درجات يجتهد المفتي فيها والورع لهذا
المتوسط التزلوان أثناء المفتي بالدخول
(قول المتن) ومعبر الاصح وعبار لانه يقال
عبرت بالتخفيف قال تعالى ان كنتم
لاروا يتعبرون وأنكر بعضهم التشديد
وفي الحديث الرؤيا لا أول عابر (قول المتن)
دخل كل قرابة لان هذا اللفظ يذكر
عبره لا ارادة جهة القراءة حتى لو لم يكن
الا واحد أخذ الكل وقد استشكل ادخال
البعيد مع ان أقارب جميع أقرب أفعال
تفضيل وأجيب بان التسوية ثابتة بالعرف
كما أنه يدخل في قوله تعالى وأنذر عشيرت
الاقرب بين سائر قرين ثم محل هذا اذا
انحصروا والا فكله لولبة غير المحصورين

(قوله) اذلا يسمون الخ وقد استدلوا عليه أيضا بظاهر قوله تعالى للوالدين والاقرين فان العطف يقتضي التغاير (قول المتن) ينسب اليه زيد قال الزكشي هو يفهم انه لا يعتبر جرد الام قال نعم لو اشتر به كـ كثير من الاسباط ففيه نظر انتهى (قوله) والثاني يستوي بينهما هذا الوجه قال الزكشي هو قوي فان الموصى انما اعتبر الاقربة وهم ما فيها سواء وقول الشارح الاول نظر الى قوة ارث الابن الخ برده عليه ان قضيةه تقدم اولاد البنين على اولاد البنات والاعمام على الاخوال ولم يقولوا به * (١٨) * (قوله) والى قوة النوة في الاخ أي كافي الولاء لكن قضية هذا

تقدم العم على الحد كافي الولاء لم يقولوا به (قول المتن) ولو أوصى لأقرب نفسه الخ مثله ما لو أوصى لأقرب أقرب نفسه (فصل نص) بمنافع عبد أي بالاجماع والمسئلة مكررة لسبقها أول الباب وذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وانما صحت بالمنافع لانها تعاقب بالاعراض كالاعيان وانظر لو أوصى بثمره بستانه عشرين كيف التقويم (قول المتن) ويملك الموصى له خلافا للحنفية في جعلها باحة (قول المتن) منفعة العبد يؤخذ من قوله المنفعة دون ان يتنفع انه يتجر ويغير ويوصى بها ونورث عنه الى غير ذلك وهو كذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما زلت استشكل ملك الرقة دون المنفعة وأقول ما الذي يستفاده ويحصل له من ملكها حتى رأيت قائلا في النوم يقول لو ظهر في الارض معدن ملكه مالك الرقة دون المنفعة (قوله) هذا الأخير يرجع الى قوله فلا يستحق بداهة (قوله) والثاني الاشبه قال الزكشي أي من حيث البحث (قول المتن) بل هو كالمحملة اذا كان موجودا وقت الايضاء أو حدث بعدموت الموصى (قول المتن) منفعة له قد استبعد ذلك الامام والغزالي من حيث ان استحقاق المنفعة لا يتعدى لذافع الولد كافي الاجارة (قول المتن) قوله اعتاقه أي وبه يكون الامر على نظيره ما كان في الاكساب المعسدة والنادرة وهل له أن يستعير نفسه منه كالحرم للمؤجر قال الزكشي

كان أو كافرا فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره (الأصلا وفروها في الاصح) أي الا الابوين والاولاد كافي الروضة كما صلها اذلا يسمون أقارب في العرف ويدخل الاجداد والاحفاد وقيل لا يدخل أحد من الاصول والفروع ونوافقه تعبير المحرر بالاصول والفروع وقيل يدخل الجميع (ولان دخل قرابة أم في وصية العرب في الاصح) لانهم لا يتفخرون بها والثاني تدخل كافي وصية العجم قال الرافعي وهو الاقوى وهو في الروضة بالاصح (والعبارة بأقرب جد ينسب اليه زيد وتعد أولاده قبيلة) فلا يدخل أولاد جد فوقه فلو أوصى لأقرب حسني لم يدخل الحسينيون بالتصغير (ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفروع أي الابوان والاولاد كما يدخل غيرهم عند اتقانهم (والاصح تقديم ابن عمي أب وأخ على جد) والثاني يسوي بينهما الاستواء الاولين في الرتبة والاخيرين في الدرجة والاوّل نظر الى قوة ارث الابن وعصوبته والى قوة النوة في الاخ وفي الروضة كاصلها في الثانية قولان (ولا يرجح بكورة ووراثته بل يستوي الاب والام والابن والبنات) والاخ والاخت (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لان الاول أقرب (ولو أوصى لأقرب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح) لانهم لا يوصى لهم فيخص بالوصية الباقيون والثاني يدخلون لتناول النقط لهم ثم يسطل نصيبهم ويصح الباقي لغير الوارث قال الرافعي ولذا أن تقول يجب اختصاص الوجهين بقولنا الوصية للوارث باطله فان وقفناها على الاجارة فليقطع بالوجه الثاني قال في الروضة الظاهر انه لا فرق في جريانها لان مأخذها ان الاسم يقع لكنه خلاف العادة

(فصل نصع الوصية بمنافع عبد ودار وغلة حانوت) مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والاطلاق يقتضي التأييد وغلة معطوف على منافع (ويملك الموصى له منفعة العبد واكسابه المعسدة) كالاخطاب والاحتشاش والاصطياد وأجرة الحرفة بخلاف النادرة كالكاهنة والقطعة لانها لا تقصد بالوصية (وكذا مهرها) أي الامة الموصى بمنفعتها اذا تزوجت أو وطئت بشبهة يملكه الموصى له (في الاصح) لانه من ثمة الرقة كالسكسب والثاني لا بل هو لوارث الموصى لانه بدل منفعة البضع وهي لا تجوز الوصية بها فلا يستحق بدلهما بالوصية والاوّل يمنع هذا الأخير وقال في الروضة كاصلها الثاني الاشبه (لا ولد لها) من نكاح أو زنا أي لا يملكه الموصى له (في الاصح) بل هو كالماتم منفعة له وورثته للوارث لانه جزء منها والثاني يملكه الموصى له كسكسبها (وله اعتاقه) أي لوارث اعتاق العبد الموصى بمنفعته كما عبره في المحرر وغيره لانه ماله لرقته لكن لا يجوز اعتاقه عن الكفارة لعجزه عن السكسب واذا اعتقه بقي الوصية بحالها (وعليه نفقته ان أوصى بمنفعته مده وكذا أبدا في الاصح) والثاني على الموصى له والقطعة كالنفقة (ويصح ان لم يؤبد) أي الموصى المنفعة (كالستاجر) فيصح للموصى له ولغيره على الراجح (وان أبدا) المنفعة (فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره) اذ لا فائدة لغيره فيه والثاني يصح مطلقا لكال الملك والثالث لا يصح مطلقا لاستغراق المنفعة بحق الغير (و) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد كلها) أي قيمته بمنفعته (من الثلث ان وصى بمنفعته أبدا) لانه حال بين الوارث وبينها والثاني تعتبر منه ما بين قيمته بمنفعته وقيمتها بلا منفعة لبقاء الرقة للوارث فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث على الاول مائة وعلى الثاني تسعون (وان أوصى بهامدة مقوم

لم أره فلا فيه (قوله) لعجزه عن السكسب أي فاشبه الزمن (قول المتن) وكذا أبدا أي بأن يقول مدة حياة العبد أو يقول أبدا أو يطلق بمنفعته (قوله) والثاني على الموصى له أي كزوج الرقبة (قول المتن) فالاصح انه يصح قال الزكشي سكتوا عمالوا وصي بمنفعته مدة حياة الموصى له أو مدة حياة زيدو القياس البطلان مطلقا لجسمه مدة استحقاق المنفعة (قوله) اذ لا فائدة لغيره فيه يدعى ذلك منصفه ببيع العبد الزمن لان من فوائده العتق قلب ومن الفوائد أيضا ملك المشتري للام كساب النادرة (قول المتن) وان أوصى بهامدة أي بشرط ان لا يوصى مع ذلك بالرتبة لا خروا ولا اعتبر الجميع من الثلث

(قول المتن) تلك المدة الظاهر ان قوله تلك المدة قرأه قوله مسلوهم خاصة كما يرشد اليه قول الشارح الآتي فاذا كانت قيمته الخ (قول المتن) وتصحح تطوع في الاظهرهما جاربان ايضا فمن مات من غير حج لعدم الاستطاعة وان كان الحج عنه يقع عن فريضة الاسلام (قوله) تحسب من الثلث أي فان احتمله فذاك والابطل وعاد للورثة (قول المتن) ويحج من بلده أي ان احتمله الثلث والا فمن حيث احتمل (قوله) كغيرها من الدين يدل على ذلك تشبهه صلى الله عليه وسلم اباهما بالدين في قصة المرأة المشهورة * تنبيه * عبارته تفيد انه لو قال أو وصيت لفلان لشيء ديني من الثلث زاحم الوصايا فان عجز الثلث كمل من أصل المال وهو كذلك كما قالوا بمثل في حجة الاسلام ويلزم الدور (قول المتن) أو التلث أي ويصون فائدة ذكر الثلث الرفق بالورثة في مزاحمة الوصايا فيه ثم ان لم يف الثلث كمل من رأس المال وتدور المسئلة حينئذ (قول المتن) وان أطلق الوصية بها من رأس المال * (١٩) * أي وتعمل الايصاء على التأكيد (قول المتن) ويحج من الميقات قضيته

الحزم بذلك مطاقا وليس كذلك بل ان قلنا من رأس المال فسلم وان قلنا من الثلث فن الميقات على الاصح كأن تطوع نية عليه الزكشي * فائدة * لو حج من ميقات أبعد من ميقات بلده لكن باجرة ميقات بلده فقيل يجب الدم للمخالفة ولا يظهر المنع ولو عين قدر الحج فاستأجر بعضه فهل يرجع الباقي للورثة أولا أو يفرق بين أن تكون الاجرة أجرة المثل أولا محل نظر (قوله) أي الوارث كذا في الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود الضمير للميت وليس بواضح لان اذنه يتوقف على حال جواز الاستئابة بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل ان محل الخلاف اذا فعل الاجنبي من غير وصية ولا اذن من الوارث ومتى وجد أحدهما جاز قطعاً (قول المتن) ويطعم ويكسوا الخ قال الشيخ أبو علي السنجي يتعين اقل الخصال (قول المتن) اذ لم تنكس تركة قضيته اعتبار ذلك في مسئلة الاجنبي الآتية بالأولى وفيه نظر ولعله لو وافقه الغالب (قول المتن) وينفع الميت صدقة قال الزكشي معنى ذلك على

بمنفعته ثم مسلوهم تلك المدة ويحسب الناقص من الثلث) فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بشيء تطوع في الاظهر) بناء على الاظهر من دخول النيابة فيه قياسا على النذر ومقابلته بقول الضرورة في الفرض متفبة في التطوع وظاهر على الصحة أنها تحسب من الثلث (ويحج من بلده أو الميقات) كما قيد وان أطلق فن الميقات (في الاصح) والثاني من بلده لان الغالب التحجير للحج منه وعورض بأنه ليس الغالب الاحرام منه (وحجة الاسلام من رأس المال) كغيرها من الدين (فان أوصى بها من رأس المال أو الثلث عمل به وان أطلق الوصية بها من رأس المال) على الأصل (وقيل من الثلث) لانه بصرف الوصايا فيجعل ذكر الوصية عليه (ويحج من الميقات) اذ لا يجب من دونه (وللاجنبي ان يحج عن الميت) حجة الاسلام (بغير اذنه) أي الوارث (في الاصح) كقضاء الدين والثاني لا بد من اذنه للاقتضائي التية وللوارث ان يحج عنه وان لم يوص كما ذكره في المحرر وليس للاجنبي أن يحج عنه تطوعا اذ الميوص به (ويؤتي الوارث عنه) من التركة (الواجب المالي في كفارة مرتبة) ككفارة الوقاع من اعتناق والطعام والولاء للميت (ويطعم ويكسوف الخيرة) ككفارة اليمين (والاصح انه يعتق أيضا) لانه نائبة شرعا فاعتاقه كاعتاقه والثاني قال لضرورة هنا الى الاعتاق (والاصح) انه له أي في المرتبة والخيرة أخذ من الاطلاق (الاداء من ماله اذ لم يكن تركة) كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة والثالث يمتنع الاعتاق فقط بعد اثبات الولاء للميت (و) الاصح (انه يقع) أي الطعام أو الكسوة (عنه لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة) كقضاء الدين والثاني لا بعد العباداة عن النيابة (لا اعتناق) أي لا يقع عنه (في الاصح) لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاء للميت والثاني يقع عنه * كغيره وهذا التحج في الخيرة والمرتبة أخذ من الاطلاق ولا ينافي ذلك ما في الروضة كاصلها في كتاب الايمان من تحج الوقوع في المرتبة بناء على تعليل المنع في الخيرة بسمولة النكفير بغير اعتاق فليأمل (وينفع الميت صدقة) عنه (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) بالاجماع كما نقله المصنف وغيره قال الشافعي رضي الله عنه وفي وسع الله تعالى ان يثيب المتصدق أيضا (فصل له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله تنقض الوصية أو ابطالها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذ الوارث) مشيرا الى ما وصى به لانه لا يكون لوارثه الا اذا انقطع تعلق الموصى له عنه (ويبيع واعتاق

المشهور ان يصير الميت كانه تصدق أي بخلاف الدعاء فانه شفاعاة أجزاها للشافعية صدوها للميت ثم الخلاف في الصدقة يشمل الوقف وقد حكاه الرافعي عن صاحب العدة في وقف المحف وقال ينبغي أن يلحق به كل وقف ثم أفهم عبارة الكتاب عدم نفع القراءة للميت وهو المشهور وخلافا للائمة الثلاثة لكن اختار الوصول جماعة من أئمتناهم ابن الصلاح قال وينبغي أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه لفلان قال والآية والخبر لا يدلان على بطلان هذا أما الآية فلان المراد لاحق له ولا جزءا لا فيمأسى ولا يدخل في ذلك ما تبرع الغير به اذ لاحق له فيه ولا مجازاة وانما أعطاه غيره تبرعا والحديث وارد في عمله وهذا عمل غيره وحمل غيره المنع على ما اذا قصد أن يكون ثواب القراءة للميت من غير دعاء عقبه * فائدة * قيل لا يجوز ان يدعى للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة المجردة عن الصلاة لما في الصلاة من التعظيم * (فصل له الرجوع) * عن الوصية دليله الاجماع ولو اذارها على الرجوع لزم لكن يمكنه فسكها بادارة العزل فيما يظهر (قول المتن) له الرجوع عن الوصية أي المضافة للموت دون الخيرة من التبرعات

(قوله) لخروجه عن ملكه نظر بعضهم فيه بان الوصية تصح فيما سمي له قال فلا ولي التعديل بانه دال على الاعتراض (قول المتن) وعرضه عليه أي بخلاف التدبير فان العرض فيه لا يؤثر (قوله) والثاني الخ أي فيكون رجوعا في النصف كالوصية لشخص ثاني نبه عليه الزركشي وفيه نظر (قول المتن) وخلط خبطة أي خلط الموصي ومثله الوكيل في ذلك * (٢٠) * فيما يظهر (قوله) لظهور هذه الافعال الخ هذا ميل من

الشارح الى ان فعلها من الاجنبي لا يضر وهو ما رجحه الاذري لكن في شرح الكمال المنقسي ان الاصع البطلان عند زوال الاسم انتهى قلت وليس في الروضة كاصلها تصريح بترجيح

* (فصل) * يسن الايصال (قول المتن) والنظر في أمر الاطفال قال الزركشي كان القياس منعه لانتقاط سلطنة الموصي بالموت لكن قام الدليل على جوازه (قول المتن) وشرط الوصي قال صاحب الصحاح الوصي يطلق على الموصي وعلى الموصى له انتهى ومراد المصنف الثاني (قول المتن) لكن الاصع جواز وصية ذمي مقابلة المنع قياسا على الشهادة (قول المتن) ذمي الى ذمي قال ابن الصلاح ليس الحاكم التعرض لاموال أئام أهل الذمة ما لم يترافعا اليه أو يتعلق بها حق مسلم ونازع الزركشي في ذلك وقال لعل المراد انه لا يتكشف عنها ويحبل الامر على العدم أمان من علم بذلك فعليه العمل بمقتضاه (قوله) وفي معناه قيم القاضي مثلها أيضا الاب والجد لكن لو نأيا عادت الولاية بخلاف الاولين * فائدة * قال الماوردي والروابي وليس لقاضي أن يتكشف عن حال اطفال الاب والجد وكذا القيم بخلاف من في تكلم الوصي فقيه وجهان قال الماوردي أحقهما عندي أن عليه ذلك (قوله) وهو معطوف الخ هو إشارة الى رد ما اعترض به الزركشي من لزوم التكرار على هذا الضبط من حيث ان الوصية بقضاء الدين تقدمت أول الفصل

واصداق لما وصى به لخروجه عن ملكه (وكذا هبة أوزهن) له (مع قبض وكذا دونه في الاصع) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية والثاني يقبل ببقاء ملكه (وبوصية بهذه التصرفات) فيما وصى به (وكذا توكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصع) لانه توسل الى ما يحصل به الرجوع والثاني يقول قد لا يحصل بيعه (وخلط خبطة معينة) وصى بها (رجوع) لانه أخرجها عن امكان التسليم (ولو وصى بصاع من صبرة فخلطها باجود منها فرجوع) لانه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية (أو جعلها فلا وكذا بارد في الاصع) لانه كالتعيب والثاني يقول غيرها كما كانت كالنغير بالاجود (ولمجن) خبطة وصى بها وبذرها) بالجمعة (وعجن دقيق) وصى به (ونسج غزل) وصى به (وقطع ثوب) وصى به (قيصا وبنا وغراس في عرصة) وصى بها (رجوع) لظهور هذه الافعال في الصرف عن جهة الوصية * تمة * لو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه ببيع أو اعتاق أو غيرهما لم يكن رجوعا لان الاعتبار بماله عند الموت لا عند الوصية

(فصل يسن الايصال بقضاء الدين) ورد المظالم كافي الروضة كاصلها (وتنفيد الوصايا والنظر في أمر الاطفال) فان لم يوص بها انصب القاضي من يقوم بها قاله في الروضة كاصلها وزاد فيها ان الايصال في رد المظالم وقضاء الدين الذي يعجز عنه في الحال واجب وفيها كاصلها في أول الباب من عنده ودبعة أو في ذمته حق لله تعالى كزكاة وحج وأودن لآدمي يجب عليه أن يوصي به اذا لم يعلم به غيره زاد فيها المراد اذا لم يعلم به من ثبت بقوله وعلم عما ذكر ان سن الايصال بقضاء الدين والمظالم اذا كانا معلومين (وشرط الوصي تكليف) أي بلوغ وعقل (وحرية وعادلة وهداية الى التصرف الموصى به واسلام لكن الاصع جواز وصية ذمي الى ذمي) أي عدل في دينه كافي الروضة وأصلها واستغنى عنه بقوله السابق وعدة ولم يحتج في الجواز الى قول الوجيز في أولاده الكفار لظهور انه المراد اذا لولاية الكافر على أولاده المسلمين ولا يوصى على أولاده الا من له ولاية عليهم كسباقي فخرج الصبي والمجنون ومن فيه رق والفاسق ومن لا يهتدى الى التصرف لفسفه أو هرم أو غيرهما فلا يصح الايصال اليهم (ولا يضر العمى في الاصع) والثاني يضر لان العمى لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفوض اليه أمر غيره ودفعه بآبوك كل فيما لا يتمكن من مباشرته (ولا تشتط الذكورة) فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وأم الأم اطفال أولى من غيرها) اذا حصلت الشروط فيها وهي تعتبر عند الموت وقيل وعند الوصية أيضا وقيل وما بينهما أيضا (وينعزل الوصي بالفسق) تعدي في المال أو بسبب آخرو في معناه قيم القاضي (وكذا القاضي) أي ينعزل بالفسق (في الاصع لا الامام الاعظم) تتعلق المصالح الكلية بولايته وقاس عليه مقابل الاصع وفيه وجه بالانعزال أيضا (ويصح الايصال في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف) قال بعضهم كذا في أكثر النسخ تنفيذ تهماينة بين الفاء والذال كافي المحرر والروضة وأصلها وفي خط المصنف تنفذ بالثمانية مضموم الفاء والذال بعد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله من الى آخره (ويشترط في أمر الاطفال مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف (ان يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة كاصلها ابتداء من الشرع لا بتفويض أي فيوصي الاب أو الجد دون غيرهما من أهل (وليس لوصي أيضا فان اذن له فيه

وتقدم أنها سنة فلا فائدة للحكم ناسبا بحتمها وايضا يلزم عدم بيان متعلق النفوذ انتهى (قول المتن) أن يكون له ولاية عليهم جاز الخ كلام الشارح من جملة ما خرج بهذا الاب والجد فبين طرأسفه فان وليه اطفا كما قال الزركشي وكذا الاب الفاسق لا يصح ان يقيم وصيا خلافا للائمة الثلاثة أي لان الاول لم يوص بتصرف الثاني

(قول المتن) جاز في الاظهر أى بشرط أن يقول غنى أو يضيف الى نفسه كأن يقول بتركتى فان قال أوص الى من شئت ولم يقل ذلك لم يصح (قول المتن) ولوقال الخ قال الزركشى كان ينبغي تأخير هذا الى قوله ويجوز فيه التوقيت الخ فانه مشال له (قول المتن) فاذا بلغ أو قدم ظاهر كلامهم انزال الاول بجرد القدم والبلوغ * (٢١) * وان لم يكونا بصفة الولاية فيليه الحاكم (قوله) والجذ حتى طاهره ولو كان غائباً

(قوله) ويجوز له في قول المنهاج والجذ إشارة اليه (قوله) لا يزوج الصغير والصغيرة يرد عليه السفهه فالاحسن التعليل بان الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن النسب (قوله) واذا جاء الخ هي صيغة مستقبله فاندفع معاساه بتوهم من قول المشرح ونحوه أوصيت الخ هو عين ماسلف (قول المتن) لغا قال الزركشى ويتجه ان مثل هذا جعلت وصى (قول المتن) والقبول أى ولا يشترط الفور كالوصية (قول المتن) ولو وصى اثنين الخ قال العبادى في الزبادات لو قال اعمل برأى فلان أو بعلمه أو بحضرة جاز أن يخالفه فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال الا بامرہ الا بعلمه الا برأيه فانهما وصيان (قول المتن) أو فى دفع اليه لم يظهر وجه تشكيك هذا دون الاتفاق

* (كتاب الوديعة)

حكى الكسائى انه يقال أودعه بمعنى قبل وديعته فهمى اذن من الاضداد (قول المتن) شرط موكل ووكيل أى فلا يجوز استبداع المحرم صيد ولا الكافر المحلف (قول المتن) كاستودعتك الخ هي صرائح ومن الكفاية خذ ونحوها (قول المتن) ويكفي القبض أى وان لم ينقل فيما يظهر وان كان مقتضى العبارة خلاف ذلك فقد نقلنا عن التهذيب انه لو قال ضعه فوضعه كان ايداعاً فائدة * قد علم من اشتراط العلم اشتراك الوديعة مع الوكالة في العاقد والصيغة وذلك بخلاف المودعة لاشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة (قوله) والثاني يشترط الخ

جاز في الاظهر) والثاني لا يجوز والثالث ان عين الوصى جاز والا فلا (ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابنى أو قدم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصى جاز) ذلك واختفرا التوقيت في الايصاء الى الاول والتعلق في الايصاء الى الثاني ونحوه أوصيت اليك سنة وبعد ها وصى فلان (ولا يجوز) للاب (نصب وصى) على الاطفال (والجذ حتى بصفة الولاية) عليهم لان ولايته ثابتة شرعاً ويجوز له نصب وصى في قضاء الدين وتنفيذ الوصايا وهو أولى من أبيه (ولا يجوز) (الايصاء بتزويج طفل وبنت) لان غير الاب والجذ لا يزوج الصغير والصغيرة (ولفظه) أى الايصاء (أوصيت اليك أو فوضت) اليك (ونحوهما) كاقبلكه قاضى (ويجوز فيه التوقيت والتعلق) نحو ماسبق ونحوه أوصيت اليك سنة واذا جاء فلان فهو وصى (ويشترط بيان ما لوصى فيه) كقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وأمر الاطفال (فان اقتصر على أوصيت اليك لغا) هذا القول (و) يشترط (القبول) أى قبول الايصاء وفى قيام العمل مقامه وجهان أحدهما من الوكالة (ولا يصح) القبول (فى حياته) أى الموصى (فى الاصح) كالوصى له والثاني يصح كالموكل به بل يتأخر يصح القبول فى الحال والرد فى حياة الموصى على هذين الوجهين فعلى الاول لورده فى حياته ثم قبل بعد موته جاز ولورده بعد الموت لغا الايصاء (ولو وصى اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (الا ان صرح به) أى بالانفراد فيجوز (ولو وصى والوصى العزل متى شاء) أى للموصى عزل الوصى وللوصى عزل نفسه قال فى الروضة الا ان يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء الممن قاض وغيره وعبارة المحرر والروضة وأصلها للموصى الرجوع (واذا بلغ الطفل ونازعه) أى الوصى (فى الاتفاق عليه صدق الوصى) بيمينه كما صرح به فى الروضة كاصلها (أو فى دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد) بيمينه كما صرح به الرافعى فى الشرح والفرق انه لا يعسر إقامة البينة عليه فى ذلك بخلاف الاتفاق وفى وجهه يصدق الوصى تقدم مثله فى القيم فى آخر الوكالة

* (كتاب الوديعة)

هى العين التى توضع عند شخص ليحفظها يسمى مودعاً بصح الدال والواضع مودعاً بكسرهما (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يثق بامانة) فيها (كره) له قبولها وعبارة المحرر لا ينبغي ان يقبلها وفى الروضة كاصلها هل يحرم قبولها أو يكره وجهان (فان وثق) بامانة فيها (استحب) له قبولها (وشرطهما) أى المودع والمودع المتعلقين بها (شرط موكل ووكيل) لان الايداع استنابة فى الحفظ (ويشترط صيغة المودع) كاستودعتك هذا أو استخفظتلك أو أئنتك فى حفظه والاصح انه لا يشترط القبول لفظاً ويكفى القبض) والثاني يشترط والثالث يشترط فى صيغة العقد ونحو ما تقدم دون صيغة الامر كاحفظ هذا وتقدم نظير هذا الخلاف فى الوكالة (ولو أودعه صى أو مجنون مالا لم يقبله فان قبل ضمن) ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولى أمره (ولو أودع صيباً مالا اقتلف عنده لم يضمن وان أئلفه ضمن فى الاصح) كما لو أئلف مال غيره والثاني لا يضمن لان المودع سلطه عليه (والمحجور عليه بسفه كصبي) فى ايداعه والايداع عنده وهو مراد المحرر وغيره بالسفه (وترفع) الوديعة من حيث الايداع المتعلق بها أى تنهى

٦ نظرنا الى أنها عقد لا يجرد اذن (قول المتن) ولو أودعه صبي الخ قال الزركشى حكم العبد كالصبي الا فى شئ واحد وهو انما اذا تلفت تحت يد العبد تنقضي ضمان (قول المتن) فان قبل ضمن أى فليس الفاسد هنا كالحجج (قول المتن) ولو أودع صيباً مثله انجنون (قول المتن) وترفع أى وبعد الارتقاء عليه الرد وقيل يتوقف على الطلب

(قول المتن) وانما استشكل الزركشي افراد الضمير هنا وتثنيته فيما يأتي وقال الوجه التسوية في الافراد لتقدم العطف باو (قول المتن) وأصلها الامانة يعني ان الامانة مقصودة منها بحسب وضعها الاصلى وليست تابعة لكفى الرهن ومال القراض وأشجار المساقاة ونحو ذلك فائدة قال في الكافي لو أودعه ثوبا واذن له في لبسها فهو ايداع فاسد لا قترانه بشرط مفسد فان تلفت قبل اللبس لم يضمن الحاقا للفساد بالصحيح بخلافه بعد اللبس فيضمن الحاقا لفساد العارية بصحتها (قول المتن) ولا عذر قال الزركشي منه التفخيم (٢٢) من الحفظ على المذهب (قول المتن) فيضمن

وله تضمين الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على الأول في حال الجهل دون حال العلم (قول المتن) فيضمن أيضا قيل هو مستدرك لا غناء ما قبله عنه (قوله) سواء الخ أى بخلاف ما لو استعان بأحد وبيده عليها فانه جائز مثل أن يرسلها مع ولده للسقي ونحوه كحسب ما في المتن (قول المتن) واذن المزل يده عنها قال الزركشي حقه أن يقول ولا بصره فانه المنقول عن ابن سريج قال الرافعي وتابعه عليه الاحكام (قول المتن) واذن أراد سفرا أى وان قصر (قول المتن) فالقاضي قال الزركشي متى حملها اليه قبل أن يأمره بحملها له يعلم ويضمن (قول المتن) فان فقدته فأمين فان تركها بمنزله وسافر ولم يفعل شيئا من ذلك ضمن وهذا أمر يقع للناس كثيرا فليفتن له (قول المتن) أمينا قال النووي رحمه الله في نسكت التثنية صورة المسئلة عند فقد الحاكم انتهى قال الزركشي الاحسن ان يحمل الأمين على ما يشمل الوكيل والحاكم والعدل على الترتيب السابق (قول المتن) يسكن مثله المراقبة من غير مسكن (قول المتن) الا اذا وقع حريق الخ هذا اذا تأملت اقتضى ان العجز عن الرد الى من سلف لا يبيع السفر بها الا مع الحريق ونحوه وليس كذلك فانه لا يضمن بالسفر عند العجز اذا كان الطريق آمنا قاله في الانوار (قوله) أو يوصى بها قلت اذا الاحسن حمل قول المتن الآتي أو يوصى بها على ما يشمل

(بموت المودع أو المودع وجنونه وانما) كالوكالة (واهما الاسترداد والرد كل وقت) أى للمودع الاسترداد لانه مالك أو نائب عنه وللمودع الرد لانه متبرع بالحفظ (وأصلها الامانة وقد نصير مضمونة بعوارض منها ان يودع غيره بلاذن) من المودع (ولا عذر) له (فيضمن) سواء أودع زوجته وولده وعبده والقاضي وغيرهم (وقيل ان أودع القاضي لم يضمن) لان أمانة القاضي أظهر من أمانته (واذا الميزل) بضم التحتانية وكسر الزاي (يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها الى الحرز أو يضعها في خزانة) بكسر الخاء بضبط المصنف (مشاركة) بينهما وبين ابنه مثلا كما في الروضة كصلها عن القفال (واذا أراد سفره فليرد) الوديعة (الى المالك أو وكيله) ان كان (فان فقدهما) لغية أو نحوها (فالقاضي) أى يردّها اليه وعليه قبولها (فان فقدته فأمين) أى يردّها اليه ولا يتكافأ بخير السفر فإدائه عذر في الرد الى غير المودع (فان دفنها بوضع وسافر ضمن) ان لم يعلم بها من يذكر (فان أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الاصح) لان اعلامه بمنزلة ايداعه والثاني يمنع ذلك (ولو سافر بها) من الخضر (نعم) لان حرز السفر دون حرز الخضر (الا اذا وقع حريق أو غارة وعجز عن يدفعها اليه كسبق) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (والحريق والغارة في البقعة واشراف الحرز على الخراب) ولم يجد حرزا ينقلها اليه كفى الروضة كصلها (أعذار كالسفر) في الرد الى غير المودع (واذا مرض مخوفا فليردها الى المالك أو وكيله) ان وجدته (والا فالحاكم) أى يردّها اليه ان وجدته أو يوصى اليه بها كفى الروضة كصلها (أو يردّها الى (أمين أو يوصى بها) اليه ان لم يجد الحاكم كفى كفى الروضة كصلها وفيهما المراد بالوصية الاعلام والامر بالرد وان يشترط ان يبينها أو يعجزها عن غيرها (فان لم يفعل) ماذا ذكر (ضمن) لانه عرضها للقوات اذا الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه (الا اذا لم يتمكن بان مات فجأة) وفي الحرز وغيره أو قتل غيلة أى فلا يضمن بترك ما ذكر (ومنها) أى من عوارض الضمان (اذا نقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز ضمن والا) أى وان لم تكن دونها فيه بان كانت مثلها فيه أو أحرز منها (فلا) يضمن ولو نقلها من بيت الى بيت في دار واحدة فلا ضمان وان كان الأول أحرز قاله البغوي (ومنها ان لا يدفع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه لانه من حفظها الواجب (فلو أودعه دابة فترك علفها) يسكون اللام (ضمن) لوجوبه عليه لانه من حفظها (فان نهاه) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه على الصحيح (كالوقال اقتل دابتي فقتلها لكن يعصى لحرمته الروح والثاني يضمن لتعديه بالعصيان (فان اعطاه المالك علفا) بغض اللام فيما لم ينه (علفها منه والا فليارجه أو وكيله) ليعلفها أو يستردها (فان فقد الحاكم) أى يراجعها ليعرض عليه أو يوجرها ويصرف الاجرة في موتها ليعلفها أو يبيع جزأ منها (ولو بعها مع من يسبقها) وهو أمين (لم يضمن في الاصح) لجرى العادة بذلك والثاني يضمن لاخراجها من يده مع امكان أن يسبقها بنفسه فان كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعاً قاله

الحاكم والأمين (قول المتن) ضمن أى اذا وقع التلف بعد الموت دون التلف الكائن بين الترك والموت هذا ما يفهم من كلام الزركشي رحمه الله في (قول المتن) ضمن استثنى الزركشي منه ما لو نقلها أو هو نظمها ملكه (قول المتن) ضمن قال الزركشي وان لم يمت على ما في الرافعي ونقله النووي في نسكت التثنية عن البغوي (قوله) والثاني يضمن هذا زيفة الامام بأنه يقتضى الضمان في غرقه قبل عبدي أو أحرق ثوبى قال وهو خرق للاجماع (قول المتن) فان فقد الحاكم قال الزركشي فان لم يجده بقياس نظائره من هرب الجمال ونحوه ان يتعاطاها بنفسه ويشهد كما صرح بذلك الماوردي والدارمي وغيرهما فان لم يشهد في الرجوع وجهان انتهى

(قول المتن) لا تقفل يصح أن يكون من أقل ومن قفل (قول المتن) ولو قال اربط الدراهم الخ لو نهاه مع ذلك عن المسك باليد خرجته
الانعام على النقل الى الآخر عند النهي عن النقل قلت ولو قال أمسكها في يده فربطها في كفه فانها هار انعكاس الحكم (قوله) اطلاق
قولين لأن كلا من الربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ما يدفعه الآخر * (٢٣) * (قول المتن) يضمن قال الزركشي استثنى الشافعي

رضي الله عنه في الام ما اذا ربطها بين
عضده وجنبه فلا يضمن لأنه لا يجذب بين
ثبانه أخرز من ذلك الموضع (قول المتن)
وأمسكها أي املو ربطها فقط فهو كالو
أمره بالربط فامتثل وحكمه انه ان جعل
الخيوط من خارج فضاعت بالطرار
ضمن أو بالاسترسال فلا وان جعله من
داخل انعكس الحكم (قول المتن)
أو جعلها في جيبه قال الماوردي لو أراد
وضعها في الجيب فوضعها في كور بمحتمة
ولم يشدها ضمن انتهى ثم محل التفصيل
المذكور في المتن ما لم ينه الى البيت
والاوجب الوضع فيه لانه أخرز فلو خرج
بها بعد ذلك في كفه أو يده أو جيبه ضمن
قوله الماوردي (قول المتن) فان أخر الخ
استثنى الفارق في ابن أبي عصرون ما اذا
تأخر بها في حانوته للتجار ونحوه
ثم ذهب بها بعد انتهاء أمره اذا كان من
عادة الجلوس في السوق الى وقت معلوم
قال الزركشي ولو أودعه وهو في حانوته
فوضعها بين يده فسرقت قال الماوردي
ان وضعها ليرتاد لها موضعها يضمن وان
كان اهما لا ضمن (قول المتن) بأن يضعها
الخ منته ما لو هجم عليه قطاع الطريق
فألقاها في مضيقه ارادة الاخضاء
فضاعت (قوله) بأن يعلم بها أي ولو
مكرها على ما قاله الرواني واختاره
السيكي (قول المتن) فلما لك الخ وان كان
الاثم مستقيا (قول المتن) خيانة يرد عليه
مالواستعملها يظهر ملكه فانه يضمن
(قول المتن) فيضمن أي بالقيمة والاجرة
(قوله) لثبته الخيانة أي وكما ان ثبته القيمة

في الوسيط ولو بعثها مع غير أمين ضمن قطعاً (وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح كيلا يفسدها
الدود وكذا البها عند حاجتها) ليعقب بهار الخنة الأدمى قد دفع الدود فان لم يفعل وفسدت ضمن الا
ان ينهاه عنه فلا يضمن وأشار في التهمة الى انه يجبي فيه الوجه السابق في العلف ولولم يعلم بها بأن كانت
في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان (ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع وتلفت بسبب
العدول فيضمن فلوقال له (لا ترقده على الصندوق) بضم الصاد (فرقدوا تكسر بقوله وتلفت ما فيه ضمن)
لخالفته المؤدية الى التلف (وان تلف بغيره) أي بغير بقوله (فلا) يضمن (على الصحيح) والثاني يضمن لأن
الرقود عليه يوهم السارق نفاسه ما فيه فيصدده (وكذا لو قال لا تقفل عليه فقليل) بضم القاف يعني
لا تقفل الا واحداً (فاقفلها) أو لا تقفل عليه فأقفل لا يضمن بذلك على الصحيح وتوجيه الضمان بما تقدم
لا يسلم الا أن يفتضيه (ولو قال اربط الدراهم) بضم الباء وكسر هاء (في كحك فأمسكها في يده
فتلفت فالذهب انها ان ضاعت بنوم ونسيان) أي بواجدها (ضمن) لانها لو كانت مربوطة
لم تضع بهذا السبب فالتلف حصل بالمخالفة (أو) تلتفت (بأخذ) غاصب فلا يضمن لأن اليد أخرز
بالنسبة اليه والطريق الثاني اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن وان
أمسك بعد الربط لم يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) لانه أخرز الا اذا كان
واسعا غير مزرور كما في الروضة وأصلها (وبالعكس) وهو ان يربطها في الكم بدلا عن قوله اجعلها
في جيبك (يضمن) لتركة الآخر (ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها
في كفه وأمسكها يده أو جعلها في جيبه لم يضمن) لانه بالغ في الحفظ الا أن يكون الجيب واسعا غير
مزرور فيضمن لسهولة تساؤلها باليد منه (وان أمسكها يده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن
ان تلفت بغفلة أو نوم) لتقصيره (وان قال احفظها في البيت فليض اليه ويحجزها فيه فان أخر بلا عذر
ضمن) لأنه لم يحفظها فيه زمن التأخير (ومنها ان يضعها بأن يضعها في غير حزم مثلاً أو يدل عليها
سارقاً) بأن يعين موضعها (أو من يصاد المالك) بأن يعلم بها فيضمن بذلك (فلو أكرهه نظام
حتى سلمها اليه فلما لك تضمينه في الاصح) لتسليمه (ثم يرجع على الظالم) والثاني ليس له تضمينه
للاكرام ويطالب الظالم وله على الاول مطالبته أيضاً ولو أخذها الظالم من المودع فهار فلا ضمان على
المودع (ومنها ان يتنفع بها بأن يلبس الثوب (أو يركب الدابة (خيانة) بالخاء (أو يأخذ
الثوب) من محله (ليلبسه أو الدراهم) من محلها (لتنفعها فيضمن) بما ذكر وقوله خيانة أي
لغير عذر احتريزه عن اللبس لدفع الدود وركوب ما لا يتقاد للشيء ويأخذ موطوف على يتنفع (ولو نوى
الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) لأنه لم يحدث فعلا والثاني يضمن لثبته الخيانة (ولو خلطها
بماله ولم يميز ضمن) لتعديه (ولو خلط دراهم كسبين للمودع ضمن في الاصح) لخالفته للغرض
في التفريق والثاني يقول قد لا يكون له فيه غرض (ومتى صارت مضمونة بانتفاع وغيره) كما تقدم
(ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من الضمان (فان أحدث له المالك استئمانا) كان قال استئمانا عليها
(برئ في الاصح) والثاني لا يبرأ حتى يردّها اليه (ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يحل بينه وبينها)
وليس عليه حملها اليه (فان أخر بلا عذر ضمن) وان تلفت في زمن العذر كقضاء الحاجة فلا ضمان

تقطع حول التجارة (تنبيه) عبارة المهاج نفهم انه لو أخذ ضمن من حين اليه لامن حين الأخذ فقط (قول المتن) كسبين لو كانا
مشدودين ضمن بمجرد الخل وان لم يخلط (قوله) من الضمان أي كما لو وجد هاتم اعترف (قوله) كان قال استئمانا قال الفارقي
لو قال استئمانا يا هاربي قطعاً

(قول المتن) صدق بينه أي بالاجماع (قول المتن) صدق بينه أي بالاجماع (قول المتن) أوعلى غيره هذا بعومه يشمل الامانات الشرعية كالثوب التي اقهاها الرجب واللقطة وهو كذلك خلافا للفقهاء في حزمه بالتصدق من غير بينة (قول المتن) أو ادعى وارث المودع الخ لو ادعى ان مورثه رد على المالك قبل موته صدق على الاصح (قول المتن) على المالك خرج به دعوى الرد على المستأجر نفسه فانه يصدق * (كتاب قسم النقي والغنية) * (قول المتن) مال هو باعتبار الغالب والا فلا اختصاصات كالاموال قيل لو قيل الحصول بكونه على سبيل الغلبة مخرج ما أورد من نحو المال المسروق منهم فانه غنية لاني (قول المتن) وايضا خيل وبركاب واحد راحلة من غير لفظه * (٢٤) * قال الزركشي ينبغي أن تكون الواو

(وان ادعى تلفها ولم يد كرسيا أو ذكرا) سببا (حظيا كسرقة صدق بينه) لانه اثبتته (وان ذكر) سببا (طاهرا كحريق فان عرف الحريق وعوموه صدق بلايين وان عرف دون عوموه صدق بينه) في التلف به لاحتماله (وان جهل) الحريق (طوب بينة) على وجوده (ثم يحلف على التلف به) وان نكل المودع عن البين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق (وان ادعى ردتها على من اثبتته صدق بينه) كالتلف (أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو ادع عند سفره أمينا فادعى الامين الرد على المالك طوب) كل من ذكر (بينه) بالرد على من ذكره (وجودها بعد طلب المالك مضمين) بخلاف انكارها من غير طلبه ولو كان بحضرة لان اخفاءها أبلغ في حفظها

* (كتاب قسم النقي والغنية) *

(النقي مال حصل من كفار بلا قتال و) بلا (ايحاف) أي اسراع (خيل وركاب) أي ابل (كجزية وعشر تجارة وما جلا وعنه خوفا) من المسلمين عند سماع خبرهم (ومال مرتد قتل أو مات وما لدعى مات بلا وارث فيخمس) خمسة اخماس قال تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماس وخمس خمسة ولكل من الاربعة المذكورين معه خمس وخمس ويصرف ما كان له بعده من خمس الخمس لمصالح المسلمين ومن الاخماس الاربعة للمرتقة كما تضمن ذلك قول المصنف (وخمسه لخمسه) احدها لمصالح المسلمين كالغور والقضاة والعلماء يقدم الاهم) فالاهم (والثاني بنو هاشم و) بنو (المطلب) وهم المراد بنو القري في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له رواه البخاري (يشترك) فيه (الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث) فله سهمان وللانثى سهم ولا يعطى أولاد البنات كما فعل الاولون (والثالث البنات وهو) أي اليتيم (صغيرا ابنة ويشرط فقره على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة والثاني لا يشترط لشمول الاسم للفتى (الرابع والخامس المساكين وابن السبيل) وسأقي بيانها وبيان الفقير في الكتاب التالي لهذا (ويتم الاصناف الاربعة المتأخرة) بالاعطاء (وقيل يختص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) وان لم يتم الجميع للشقة في النقل واجيب بأن النقل لناحية لاشي فيها أو لم يف ما فيها من فيها بقدر الحاجة لعموم الآية (واما الاخماس الاربعة فلا تظهر انها للمرتقة وهم الاجناد المرصودون للجهاد) لعل الاولين والثاني انها للمصالح الخمس الخمس واهمها تعهد المرتقة فيرجع الى الاول ويخالفه في الفاضل عنهم والثالث انها تقسم كما يقسم الخمس خمسها للمصالح والسابق للاصناف الاربعة وعلى الاول (فيضع) الامام (ديوانا) بكسر الدال وهو كتابي

ولا يعطى أولاد البنات هذا اقد بشكل عليه عدمهم من خصائصه عليه الصلاة والسلام انساب أولاد بناته اليه والحوادث قول الشارح الشامل كما فعل الاولون (قول المتن) فقره أي بالمعنى الشامل للسكنة (قوله) والثاني لا يشترط استدلاله بالماوردي بأنه لو اشترط الفقر لدخل في المساكين واجيب بأن فائدة النص عليه عدم جواز الحرمان (قول المتن) للمرتقة ولو لم يف التي عليهم وهم فقراء عا جاز اعطاهم من سهم سبيل الله (قوله) والثالث الخ مأخذه ظاهرا آية الحشر ولانها كانت للنبي صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة بقصره من بعده لمن به النصرة (قوله) وعلى الاول كان الشارح خص الله ريب بالاول لان قوله الاتي فان فضلت الاخماس الخ لا يأتي على غيره (قوله) بكافي الشامل أي خلافا لما قال غيره المراد به من يضبط الاسماء

في الموضوعين يعني أو التقدير ما حصل عند انتفاء احده هذه الامور الذي هو اعم من انتفاء كل واحد ويلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاخص (قول المتن) خوفا مثله ما جلا وعنه بغير خوف وعذر المصنف موافقة الغالب (قول المتن) فيخمس أي خلافا للامعة الثلاثة حيث قالوا يصرف الجميع للمصالح محتجين بأن آية النقي ليس فيها تخميس بخلاف الغنية واجيب بأن المطلق محمول على المقيد أي ترك بيان التخميس في آية النقي احواله على بيانه في آية الغنية كذا ذكره الزركشي قلت وقولهم ليس فيها تخميس محل توقف نعم ليس فيها التخميس الذي قاله انتهى (قول المتن) والعلماء قال الغزالي بعده ذكر العلماء ونحوهم ويجوز ان يعطى هؤلاء مع الغني ويكون الى رأى السلطان بالمصلحة حكاية عنه النووي في باب البيع من شرح المذهب قلت وعبرة المناهج تقتضيه حيث أطلق فيه وتفيد في الايتام (قول المتن) كالارث يريد ان هذا عطية من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها ما ذكر كالارث بخلاف الوصية للاقارب فانها عطية آدمي على ان المرنى وابطا وردها الى النسوية كالوصية واعلم انه يسوى بين المدلى بجهتين والمدلى بجهة وانهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالاعراض (قوله)

(قوله) ونصبه الخ سمعت عن بيان
الديوان وكذا في الروضة وهو يفهم
الوجوب لكن صرح الامام بالاستحباب
(قول المتن) ثم الانصار هم من ولد قحطان
(قول المتن) ولا من لا يصلح للغزو وهو من
عطف العام على الخاص (قول المتن)
زوجته وأولاده افراد الازل وجمع
الثاني بما يؤولهم الاقتصار على زوجة
وليس كذلك والجواب انه مفرد مضاف
فيهم ولو كانت الزوجة ذمية قال الزركشي
لم أرفقه نقلا ثم استغرب انما تعطى (قول
المتن) وزع قال الزركشي هنا * فرع *
للامام صرف مال النبي في غيره ويعطيم
من غيره اذ ارأى المصلحة في ذلك بخلاف
الزكاة

* (فصل الغنمة) * مال حصل قال
الزركشي الاحسن حصانها يخرج
ما حصل بقتال أهل الذمة لهم فليس
بغنمة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من
كفار رأى أهل حرب بقرينة القتال
وقوله وايحاف الواو بمعنى أو وهو
لموافقة الغالب (قول المتن) للقاتل
يشترط أن لا يكون ذلك القتل منهيا عنه
كما في النساء والاطفال وامان بكره
قتله من الاقارب كلاب فحل نظر (قول
المتن) وهو خوف بلا قدم أي فنفعه خاص
بالساق (قول المتن) وسلاح الخ لو كان
الغلام يحمله وناوله ما يحتاج اليه قال
الامام يجوز أن يكون كالفرس المجنوب
ويحتمل خلافه انتهى ولو جاز العادة
في السلاح ونحوه قال الامام فالزائد
محمول لاسلح انتهى ولو كان لفرسه
مهر لم يدخل (قول المتن) وجنبية تعبيره
يفهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك
نعم عند التعدد يختار واحدة كما اخبره
النووي لان الزيادة كما قال الزركشي

الشامل الدفتر الذي ثبت فيه اسماء المرتقة وأول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وينصب
لكل قبيلة أو جماعة عريفا) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة ونصبه قال في الروضة
مستحب (ويبحث عن حال كل واحد منهم) وهما له وما يكفيه فيعطيه كفايتهم نفقة وكسوة وغيرهما
ليفرغ الجهاد (ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء) قريبا استحبابا بالشرفهم بالنبي صلى الله عليه
وسلم ولحديث قدموا فريشوا واه الشافعي بلاغا وابن أبي شيبة باسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كنانة)
احد اجداده صلى الله عليه وسلم (ويقدم منهم بن هاشم) جده الثاني (وبني المطلب) شقيق
هاشم (ثم) بن (عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) بن (نوفل) اخي هاشم لايه عبد مناف
ابن قصي وتقديم بني المطلب لما تقدم من تسوية النبي بينهم وبين بني هاشم في القسم (ثم) بن (عبد
العزى) بن قصي لانهم اصهاره صلى الله عليه وسلم فان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد
العزى (ثم سائر البطون الاقرب الاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم بعد بن عبد
العزى بنو عبد الدار بن قصي (ثم) بعد قريش (الانصار) لانهم الحميدة في الاسلام وهم
حيان الاوس والخزرج (ثم سائر العرب) أي باقيهم (ثم) يعطى (البحر) لان العرب
أقرب منهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الترتيب مستحب (ولا يثبت في الديوان أعجمي ولا زنا
ولا من لا يصلح للغزو) وغيرهما العجز أو غيره وانما يثبت الاقرباء المستعدين للغزو ومن الرجال المكافين
الاحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أو جن ورجى زواله) أي زوال مرضه أو جنونه
(أعطى) لئلا يرغب الناس عن الجهاد ويستغلوا بالكسب (فان لم يرج) زواله (فلا طهرانه
يعطى) أيضا (وكذا) تعطى (زوجته وأولاده اذ امانت) لئلا يشتغل الناس بالكسب
عن الجهاد اذ اعلوا ضياع عيالهم بعدهم (فيعطى الزوجة حتى تسكن والاولاد) المذكور
(حتى يستقلوا) بالكسب والاثاث حتى يتزوجن كما اقتضاه كلام الوسيط والقول الثاني لا يعطى هو
ولا عياله بعده لعدم رجاء نفقهه وزوال تبعيته له (فان فضلت) بالتشديد (الاخماس الاربعة عن
حاجات المرتقة وزع) الفاضل (عليهم على قدر مؤنتهم والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح
التقوى والسلاح والسكرع) أي الخيل لان ذلك عدة لهم ويكون الموزع الباقي بعد ذلك والثاني
المنع بل يوزع جميع الفاضل (هذا حكم منقول النبي فاما عقاره) وهو الدور والاراضي (فالذهب
انه يجعل وقفا) بأن يقفه الامام (وتقسم غلته) كل سنة (كذلك) أي مثل قسم النقول
أربعة اخماسها للمرتقة ونحوها للمصالح والاصناف الاربعة سواء ومقابل المذهب وجهه انه يصير وقفا
من غير جعل ووجه انه يقسم كالنقول الاسهم المصالح

* (فصل الغنمة مال حصل من كفار بقتال وايحاف) * بخيل وركب (فيقدم منه السلب لقاتل)
المسلم حرا كان أو عبدا صبيا كان أو بالغ اذ كان أو أنثى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قبيلة فله سلبه
رواه الشيخان (وهو ثياب القليل والخف والران) بالراء والنون وهو خوف بلا قدم (والآلات
الحرب كدرع) أي زردية (وسلاح ومركوب وسرج ولجام) ومقود (وكذا اسوار) وطوق
(ومنطقة وخاتم ونفقة معه) به ميانها (وجنبية تقاد معه) وفي المحرر وغيره بين يديه (في الاظهر
لاحقية مشدودة على الفرس) بما فيها من الامتعة والدرهم (على المذهب) والطريق الثاني طرد
القولين فيها وجه أولهما ان هذه الاشياء في يده تمتد طمع القاتل بها والثاني قال ليس مقاديرها
والفرق بين الجنبية والحقبة ان الجنبية في معنى المركوب (وانما يستحق) السلب (بمركوب غرر
يكفي به شر ككافري حال الحرب فلورمى من حصن أو من الصف أو قتل نائما أو اسيرا أو قتله) أي

(قول المتن) بأن يبقأ عينيه المراد إزالة الضوء بفقء أو غشيره (قول المتن) أو قطع يديه ورجليه ولو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غشيره قبل انقضاء القتال فهل يشتركان محل نظر (قول المتن) على المشهور أقوله صلى الله عليه وسلم له سلبه اجمع (قول المتن) ان نفل ضبطه المؤلف بالتخفيف ومعناه جعل النفل فيكون متعديا لواحد ويجوز التشديد في تعدي لاثنتين * (٢٦) * (قول المتن) لمن يفعل أى معينا أو غيره (قوله) ويجوز

ان نفل الخ قال الزركشي ان هذا القسم يتعين فيه سهم المصالح ولا يجري فيه الخلاف السابق (قوله) في الاظهر الآتي لك ان تقول وكذا على مقابل الاظهر أيضا لانه من أهل الرضخ حينئذ وأصحاب الرضخ من الغامنين (قوله) ومن حضر غير كامل أى فهو من جملة الغامنين والعبارة تشمله لان الكلام فيمن يستحق من الاحماس الاربعة لافين يستحق السهم فقط وقوله الاظهر الآتي يريد الآتي في قوله ومجمله الاحماس الاربعة في الاظهر وذلك لان الكلام هنا في بيان الغامنين المستحقين للاخماس الاربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الاظهر المذكور لان مقابله يجعل الرضخ من أصل المال أو من الخمس وقوله في الاظهر حال من قوله من حضر (قول المتن) بعد انقضاء الخ مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء ولكن بعد الحوز خلافا للامام والغزالي (قول المتن) حقه لوارثه قال ابن الرفعة اذا قلنا الغنيمة لاتملك الابالقسمية أو باختيار التملك وهو الصحيح ومات قبل ذلك فينبغي ان ينتقل الى الورثة حتى التملك لا الملك انتهى وعبارة المؤلف لا تباها (قول المتن) الا لفرس أى بشرط أن يكون جديدا أو ثنائيا عليه الرافعي في باب المسابقة (قوله) لان هذه الدواب الخ استأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث اقتصر عليها ولو تولد بين ما يسهم له وما لا يسهم له يسهم له قاله أبو الفرج الرازي (قول المتن)

الكافر (وقد اهرزم الكفار فلا سلب له) لانقضاء ركوب الفرار المذكور (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بأن يبقأ عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسر أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر) والثاني يقول في الاسر لم يدفعه شره كما هو في قطع اليدين قد يهرب ويجمع القوم وفي قطع الرجلين قد يقاتل راكبا يديه ويجري الخلاف في قطع يد رجل بخلاف قطع احدهما (ولا يخمس السلب على المشهور) والثاني يخمس خمسه لاهل الخمس والباقي للقاتل (وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما للحاجة الى ذلك) ثم يخمس الباقي خمسه لاهل خمس النى (يقسم) بينهم (كما سبق) قال تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسة وللرسول الآية (والاصح ان النفل) بفتح النون والفاء (يكون من خمس الخمس المراد للمصالح ان نفل مما سيغنم في هذا القتال) والثاني من أصل الغنيمة والثالث من أربعة اخماسها (ويجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة بشرطها الامام أو الامير لمن يفعل ما فيه نكابة في الكفار) كالتهم على قلعة والدلالة عليها وحفظ مكمن وتجنس حال (ويجتهد) الشارط (في قدره) بقدر الفعل وخطره فان كان مما سيغنم فيد كرجزاً كربع أو ثلث ويحتفل فيه الجهالة للحاجة وان كان من الحاصل عنده فيشترط كونه معلوماً ويجوز ان ينفل من غير شرط من ظهر منه في الحرب مبارزة وحسن اقدام وأثر محمود ما يليق بالحال (والاخماس الاربعة عقارها ومنقولاتها للغامنين) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهي من حضر الواقعة بنية القتال وان لم يقاتل) ومن حضر لانيته وقاتل في الاظهر الآتي ومن حضر غير كامل فله الرضخ في الاظهر الآتي (ولاشئ لمن حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال وجه) انه يستحق (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة حقه لوارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على ان الغنيمة تملك بالانقضاء والثاني يقول بالانقضاء والحيازة معا (ولومات في القتال فالمنذهب انه لاشئ له) والطريق الثاني فيه قولان احدهما انه يستحق بحضوره بعض الواقعة والثالث ان حصلت الحيازة بذلك القتال استحق أو يقتل جديداً (والاظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ امتعة والتاجر والمحترف يسهم لهم اذا قاتلوا) لشهودهم الواقعة والثاني لا اذ لم يقصدوا الجهاد (وللراجل سهم وللفرس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الا فرس واحد عربي أو غيره) كالبرذون أو اوه عجميان والهمجين أو وه عربي واه عجمية والمقرف بنم الميم وسكون القفاف وكسر الراء أو وه عجمي واه عربي (لالبعير وغيره) كالفيل والبغل والحمار لان هذه الدواب لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالسكرواقر الذين تحصل بها النصر نعم يرضخ لها ورضخ البغل أكثر من رضخ البغل وأكثر من رضخ الحمار (ولا يعطى لفرس اعرج) أى مهزول (وما لا) غنائه فيه بفتح الججمة والمداى نفع كالسكر والمهرم (وفي قول يعطى ان لم يعلم نهي الامير عن احضاره) كما يعطى الشيخ الكبير اذا حضر وفرق الأول بأن الشيخ يتنفع برأيه ودعاؤه وقوله ان لم يعلم نهي الامير صادق بما في الروضة كما صلها ان لم ينسأه أو لم يبلغ النسي (والعبد والصبي والمرأة والمذمي اذا حضروا) الواقعة (فلهم الرضخ) للاتباع رواه في العبد الترمذى وصححه

وما لا غنائه فيه من عطف العام على بعض أفرادهم ثم المراد من اتصف بما ذكر في أول الامر وأما اذا عرض له ذلك في أثناء القتال فستلته وفى أخرى (قول المتن) نهي الامير قال الزركشي لو قيل الاعتبار بعلمه بنهي الشرع لكان أولى لم يسهم له (قول المتن) اذا حضر وأى لو حضر وامنفردين وغزاهم حسبهم الكاملين على الاصح (قول المتن) فاهم الرضخ هو لغة العطاء القليل وجوز ابن يونس فيه الحاء المهملة أيضا

(قوله) فان حضر الخ مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم اذا حضر بغير اذن الامام لانه لسيد وهو كافر (قوله) فله الاجرة أى ولو بلغت سهم الراجل على الاصح في باب السير قلت والظاهر * (٢٧) * أنها لو بلغت سهم الفارس جازاً أيضاً بحسب الحاجة * (كتاب قسم الصدقات) *

سميت بذلك لاشعاره بالصدق باذلهما (قول المتن) ولا كسب قال الزركشى لم يحسبوا الغنى بالكسب كمال فما يجب عليه كاللحج بل فيما يجب له كالأجرة قبل كان من حق المؤلف أن يذكر الآية كما فعل المحرر ثم يسوق بيان الاصناف ليكون الكلام مرتبطاً بغيره ببعض وانما بدأ في الآية بالفقر لشدة حاجته (قول المتن) مسكنه وثيابه أى اللاتقان به فيما يظهر

(قول المتن) وماله الغائب أى قياساً على

فخ المرأة النكاح بمثل ذلك قال

البغوى قال الزركشى والقياس انه

يعطى من سهم ابن السبيل لامن سهم

الفقراء (قول المتن) ولو اشتغل بالنوافل

فلا أى لان نفعها قاصر بخلاف العلم

(قول المتن) الزمالة هى العاهة قاله

في المحكم (قول المتن) أو زوج لو أعسر

بالنفقة استحققت من الزكاة ولا تكاف

الفسخ فائدة * لو مات القريب وعليه

زكاة فهل تدفع لأقربه أجاب

القضال بانهم ان كانوا ممن تجب نفقتهم

في حال الحياة فلا تدفع لهم والا فتم ثم

قال ويحتمل الجواز مطبقاً لاسقاطه

عنه بالموت قال الزركشى المذهب عدم

الجواز لبقاء البعضية (قول المتن) ساع

هو الأصل والبواقي أعوان (قول المتن)

لا القاضى والوالى قال الزركشى أى

اذا قام بذلك لاحق لهما فيها قال الزركشى

وبعض المذكورات يدخل في ولاية القاضى

الا أن يكون الامام أقام لها نظراً (قوله)

والقول الثانى من سهم المصالح أنظر

ما الجواب عن الآية حينئذ قال الزركشى

ولو فرق المالك سقط سهم المؤلف أى لان

الامام هو الذى يعطيه اذا دعت الى ذلك

وفي النساء والصبيان خبر البهي مرسلاً وفي قوم من اليهود أبوداود بلفظ اسهم وحمل على الرضخ وسواء اذن السيد والولى والزوج في الحضور أم لا (وهو دون سهم) وان كانوا فرساناً (يجهت الامام في قدره) بحسب ما يرى وبفاوت بين أهله بحسب نفعهم فيرجع المقاتل ومن قتله أكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التى تدأوى الجرحى وتسقى العطاش على التى تحفظ الرجال (ومحله الاختصاص الاربعة في الظاهر) والثانى أصل الغنمة والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق وفي قول مسند (قلت) أخذنا من الرافعى في الشرح (انما يرخص لذمى حضر بلا اجرة وبأذن الامام على الصحيح والله أعلم) فان حضر بغير اذنه لم يرخص له على الصحيح لانه منهم بموالاة أهل دينه بل يعززه ان رأى ذلك وان حضر باذنه باجرة فله الاجرة فقط

(كتاب قسم الصدقات)

أى الزكوات المستحقها وهم ثمانية أصناف يذكرون على ترتيب ذكرهم في قوله تعالى انما الصدقات لفقراء والمساكين الى آخره (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته) كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أو يكسب الادره من أو ثلاثة (ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه) وان كانت للرجل قال ابن كجب وعبد الله الذى يحتاج الى خدمته ذكره عنه في الروضة على وفق بحث الرافعى وقال وهو متعين (وماله الغائب في مرحلتين والمؤجل) فبأخذ ما يكفيه الى أن يصل الى ماله وانى أن يجعل الاجل (وكسب لا يملكه) فيتركه ويأخذ (ولو اشتغل بعلم) شرعى كفى الروضة وأصلها (والكسب بمنعه) من الاشتغال به (فقير) فيشتغل بالعلم ويأخذ (ولو اشتغل بالنوافل فلا) أى فليس بفقر فيحسب ولا يشتغل بها والفرق ان الاشتغال بالعلم فرض كفاية (ولا يشترط فيه) أى فى الفقير الذى يأخذ (الزمالة ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) والقديم يشترط ان لا غير الزمن يمكنه الكسب وغير المتعفف اذا سأل أعطى ومنع الاول التوجهين (والمسكى بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً في الاصح) لانه غير محتاج لكسبه كل يوم قدر كفايته والثانى ينظر الى أنه لا مال له ولا كسب ويمنع تشبيهه بالمسكى (والمسكى من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة وفي الروضة كاصلها وسواء كان ما يملكه أو يكسب نصيباً أو أقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقعاً من كفايته المطعم والمشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يلى بالخال من غير اسراف ولا تقتير للشخص وان هو فى نفقته (والعامل ساع وكتائب) وحاسب (وقاسم وحاشر يجمع ذوى الاموال) وحافظ لها (القاضى والوالى) أى والى الاقليم والامام فلاحق لهم فى الزكاة ورزقهم اذا لم يتطوعوا فى خمس الخمس المرصد للمصالح العامة لان عملهم عام (والمؤلفة من أسلم وبنته ضعيفة أو وله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة) والقول الثانى من سهم المصالح وقوة كلام الروضة كاصلها يقتضى القطع بالاول للآية (والرقاب المكتوبون) فيدفع اليهم ما يعينهم على العتم ان لم يكن معهم ما ينجيهم ويشترط كون الكتابة صحيحة ويجوز الدفع قبل حلول التجم وبغير اذن السيد (والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية) كنفقة عياله (أعطى) بخلاف المستدين في معصية كالخمر والاسراف فى النفقة فلا يعطى (قلت الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم) صححه

حاجة ودعاه اليه اجتهداه فله ابن الرفعة والماوردى وغيرهما (قول المتن) المسكتون أى خلافاً لما لاك وأخذ في جعله ما المراد أن يشتري بذلك رقاباً ليعتق لنا افتراءهم فى الآية مع الغارمين وكما انه يدفع للغارمين كذلك الرقاب

(قول المتن) والاطهر اشتراط حاجته كالكاتب * فائدة * محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من الحاجة قطعاً ولو قدر هذا الغارم على المكسب لم يكف نعم ان كان استدان في معصية ففعل نظر (قول المتن) قلت الاصح هذا يقتضي ان الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين وصدر عبارة المتن يقتضي انه قولان (قوله) أي الحال تفسير لذات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلاحها بالتعهد ولما كانت ملازمة للبين وصفت به فقيل لها ذات البين كما قيل للاسرار ذات الصدور كذلك انتهى (قول المتن) أعطى مع الغنى لو استدان لهارة مسجد أو اقراء ضيف لم يعط مع الغنى قال الزركشي بل هو كالا استدانة لنفسه (قول المتن) أو مجتاز هذا بالاجماع وأما الاول فخالف فيه أبو خيفة وماللان السبيل * (٢٨) * هو الطريق فلا يضاف الا لمن لا به

وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول الا المجاز الاول وهو مجاز مغلوب فلا يجمع بينه وبين الحقيقة الغالبة كما لو حلف لا ينام على فراش لا يحنث بالنوم على الارض (قوله) فان كان معه الخ لو كان كسوبا جاز الاعطاء وفارق ما سلف في الفقير لضرورة السفر هنا (قول المتن) ولا مطلباً قال بعضهم اجمعوا على جواز دفعها لبنى المطلب الا الشافعي وهو منهم * فرع * أولاد بنات بنى هاشم والمطلب تحمل لهم الصدقة باتفاق لانه لا حق لهم في الخمس

* (فصل من طلب زكاة)

* (قول المتن) عمل بعلمه قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء بالعلم قال ابن الرفعة لانه ليس بحكم وقال النووي لانه ليس فيه اضرار بجمعين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك وان لم يطلب (قول المتن) لم يكف الخ دليله ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للذين سألاه بعد أن أعلمهم انه لاحظ فيها الغنى وكذا يصدق في دعوى عدم المكسب قال الماوردي واذا كان ظاهر حاله مخالفاً

* (فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه أو عدمه عمل بعلمه) * فلا يجوز الصرف لمن علم عدم استحقاقه ويجوز لمن علم استحقاقه (والا) أي وان لم يعلم استحقاقه أو عدمه أي لم يعلم واحداً منهما (فان ادعى فقراً أو مسكنة لم يكف بينة) لعسرها ولا يخلف ان انهم في الاصح (فان عرف له مال وادعى تملكه كلف البينة) لسهولتها (وكذا ان ادعى عيالا) يكف البينة (في الاصح)

لمسلته وقوة بدنه وحسن هيئته فينبغي ان يقول له على طريق الوعظ ما قاله صلى الله عليه وسلم للذين سألاه لاحظ فيها لغنى ولائذ قوة مكسب ثم هذا لا يختص بالزكاة ففي الوقف على الفقراء والوصبة لهم كذلك كما صرح به الماوردي في الاولى وبحسن الزركشي في الثانية بخلاف الوقف على الأغنياء فان الغنى لا يقبل منه الا بينة (قوله) البينة لسهولتها قال الماوردي ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقره (قول المتن) في الاصح لم يذكروا الشارح مقابله وهو عدم تكليف البينة قياساً على دعوى الفقير قال الزركشي وعليه فلا بد من البينة قطعاً

(قوله) بلاينة ولا يمن قال الزركشي لانه في أمر مستقبل (قوله) ويحتمل تأخير الخروج الخ هذا يفيد انه انما يعطى اذا كان وقت الخروج وبه صرح الرافعي في الغازي ومثله ابن السبيل (قوله) ولا يحتاج لوقال فلا يحتاج لكن أولى لان هذا مستفاد من تعبيره بالاخبار (قوله) لاحتمال التواطؤ هو في مسئلة رب الدين أقوى لان المكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد الاداء ولهذا قال ابن أنعمرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن) ويعطى الفقير الخ قال الزركشي اعلم ان السلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقضية للاستحقاق ومن هنا الخ في كيفية الصرف وقدره (قوله) لان الزكاة الخ عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم كان يدخله كفاية سنة * (٢٩) * (قول المتن) فيشتري به الخ اشارة الى أنه لا يدفع له ما يكفيه همرة دفعة وانما الدفع

على الوجه المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكافي له يومافئونا لا يعطى شيئا قال الرافعي وكان هذا فيما اذا أمن أهل الضياع والا فيمكن من نصب عامل بجبره ويعطى ولا يتعين شراء العقار (قوله) أى كل منهما قدر ذلك لاجل افراد الضمير الآتي (قول المتن) قدر حاجته قال الرافعي وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطاه وليس ببعيد قال الزركشي وبه جزم الفارقي وقوله ومقيما أى ويجهد المعطى في قدر مدة الإقامة فان زادت زاده بعد ذلك (قول المتن) وبصير ذلك ملكا له قضيته انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفارقي قال لانه أعطى لتحصيل غرض وهو تحقيق الغزو وقد وجد ويشبه ان يأتي فيه ماسلف في فاضل النفقة انتهى قاله الزركشي (قول المتن) وبهاله الخ أى ويسترد ذلك منه اذ ارجع كما يفهم من قوة العبارة ثم قضية كلامه تهية ذلك لابن السبيل حتى في سفر التزفة وهو بعيد (قول المتن) في الاظهر المسئلة فيها طرق ثلاث قال الزركشي

ولو قال لا كسبلى وحاله يشهد بصدقه بان كان شيخا كبيرا أو زمنا أعطى بلاينة ولا يمن (ويعطى غاروان سبيل بقولهما) بلاينة ولا يمن (فان لم يخرجوا استرد) منهما ويحتمل تأخير الخروج لا انتظار الرفقة وتحصيل الاهبة وغيرهما (ويطالب عامل ومكاتب وغارم ببينة) بالجهل والكفاية والغرم لسهولة الصنف الثاني من المؤلفات يطالب ببينة والا قبل يقبل قوله (وهي) أى البينة في هذه المسائل وما تقدم (اخبار عدلين) ولا يحتاج الى دعوى عند قاض وانكار واستشهاد (وتغنى عنها الاستفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وكذا تصديق رب الدين) في الغارم (والسيد) في المكاتب يغنى عنها (في الاصح) لظهور الحال والثاني لا يغنى لاحتمال التواطؤ (ويعطى الفقير والمسكين) أى كل منهما ما اذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل بها الكفاية سنة (قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور) يعطى (كفاية العمر الغالب فيشتري به عسارا يستغله) ويستغنى عن الزكاة (والله أعلم) ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها قلت قيمتها أو كثرت أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما ينفي ربحه بكفايته غالبا بقبلى بكتفى بخمسة دراهم والباقي لثلاثة عشر ألفا كهي بعشرين والخمسة بخمسين والبقال بمائة والعطار بألف والبراز بألفين والصير في خمسة آلاف والجوهرى بعشرة آلاف (و) يعطى (المكاتب والغارم) أى كل منهما (قدر دينه) فان قدر على بعضه أعطى الباقي (و) يعطى (ابن السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطى (و) يعطى (الغازي قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا وراحا ومقيما هنالك) أى في الثغر (وفرسا) ان كان بقاقل فارسا (وسلاحا) وعبارة المحررو يشتري له الفرس والسلاح وفي الروضة كاصلها يعطى ما يشتري به ما به (وبصير ذلك ملكا له) ويجوز أن يستأجره (وبهاله ولابن السبيل) أى لكل منهما (مركوبان كان السفر طويلا أو كان) هو (ضعيفا لا يطيق المشى وما ينقل عليه الزاد ومساحه الا ان يكون قدرا يعتاده مثله حمله بنفسه) فلا وكذا لو كان السفر قصيرا وهو أقوى والمؤلفة يعطون ما يراه الامام قال السعدي على قدر كلفتهم وكفايتهم والعامل يعطى أجره مثل عمله فان زاد سهمه عليه هارد الفاضل على سائر الاصناف وان نقص كمل من مال الزكاة ثم ينقسم ويجوز أن يكمل من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) كفقير غارم (يعطى باحداهما فقط في الاظهر) لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التغاير والثاني يعطى بهما يجعل تعدد الوصف كعدد الشخص

ولا يقال كان ينبغي التعبير بالذهب لان الاصح طريقة القولين انتهى قلت هذا بناء منه على ان التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك * تنه * حكم الصفات كالمقتنين في جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بهما دفعة واحدة أما لو أعطاه بالغرم فاذا لغريمه جاز اعطاؤه بعد ذلك بالفقر قال الزركشي ولو قال آخذ باحداهما كان أولى لان الضرورة له لا للعطى ثم المراد صفات استحقاق الزكاة والا فالهاشمي الغازي يأخذ من التي همها قطعاً كما سلف في باب

* (فصل يجب استيعاب الاصناف) * قال الامام لو صرف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء نظرا الى ان احتياجه الفقراء أشد فهو نظرا بل لان مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى حصول ذلك فهم من الفقراء فلا يمتنع ان يكون عرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتماسكوا ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن) ان قسم الامام مثله العامل بقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي قاله الزركشي (قول المتن) على سبعة أي وليس للامام أن يأخذ منهم * (٣٠) * العامل لنفسه وان تولاها لان نظره عام وحده

في التي (قول المتن) فان فقد بعضهم الخ المراد هنا التقدم مطلقا وأما من البلدة خاصة فسيأتي في المتن * تنبيه * لو فقد بعض صنف رد على باقيه ولو فضل شيء عن كفاية من وجدنا فظاهر ان الامام يحفظه الى وجود أهله ولا يرد على الباقي الاما دام بصفة الاستحقاق يدل على ذلك قولهم لو فقد بعض الاصناف من البلد خاصة وفضل المال من كفايته وجب النقل (قول المتن) من الزكوات يريد أن الزكوات في يده زكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدة لكن استشكل ذلك الشايع بان كل صدقة ملك للستحقين فكيف يتأتى التخصيص (قوله) وجوب ان وفيهم المال (قوله) الذي هو للجنس صفة لابن السبيل (قول المتن) الا أن يقسم الامام الخ مثله المالك اذا انحصروا وفيهم المال (قوله) والثاني يجوز الخ هو ما أفتى به ابن الصلاح وابن الفركاح عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة ان الخلاف في الاجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيها انتهى وظاهر كلام المتن جريان الخلاف

* (فصل يجب استيعاب الاصناف) * الثمانية في القسم (ان قسم الامام وهناك عامل والا) بان قسم المالك أو الامام ولا عامل بان حمل أصحاب الأموال زكواتهم الى الامام (فالقسم على سبعة فان فقد بعضهم) أيضا (فعلى الموجودين) منهم فان لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجد أو يوجد بعضهم (واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده آحاد كل صنف) وجوبا (وكذا يتوعب المالك) الآحاد وجوبا (ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة) من كل صنف لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس ولا عامل في قسم المالك ويجوز أن يكون واحدا بحسب الحاجة كما استغنى عنه فيما تقدم (وتجب التسوية بين الاصناف) وان كانت حاجة بعضهم أشد الا العامل فلا يزداد على أجرة مثل عمله كما سبق (لابن آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا أن يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) قاله في التتمة وتعبه في الروضة بانه خلاف مقتضى اطلاق الجموع واستحباب التسوية (والا ظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون بان تصرف اليهم أي يحرم ولا يجوز لما في حديث الشحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدعى على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجزى للطلاق في الآية (ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل) الى أقرب البلاد اليه (أو) عدم (بعضهم وجوزنا النقل) مع وجودهم وجب نقل نصيب المعدوم الى مثله (والا فترد على الباقين وقيل ينقل) لوجود مستحقه والا قول عدمه في محله كالعدم المطلق وفي الروضة كاصلها الخلاف في جواز النقل وتفرقه ظاهرا فيما اذا فرق رب المال زكاة أما اذا فرق الامام فرما اقتضى كلام الاصحاب طرد الخلاف فيه ورجعنا دل على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء وهذا أشبه انتهى (وشرط الساعي) وهو العامل وصف باحد أوصافه السابقة (كونه حرا عدلا قسما بابواب الزكاة) يعرف ما يأخذ ومن يدفع اليه (فان عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه) المذكور وتقدم شرطه أن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولا لهم وكذا ولا مرتقا محمدا كرفي سهم الغزاة (وليعلم) أي الساعي (شهر الاخذها) أي الزكاة نذبا ويتحجب أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحلول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فوقت الوجوب فيه اشتداد الحب وادر التمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ثم بحث السعاة لاخذ الزكوات واجب على الامام (وبسن وسم نعم الصدقة والتي) للاتباع في بعضها في الصميمين وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يردوها واجدها لو شردت أو ضلت (في موضع) قال في الروضة كاصلها صلب ظاهرا (لا يكثر عمره) والاول في الغنم الآذان وفي الابل والبقر الانخاذ (ويكره في الوجه) قال في الروضة قاله صاحب العدة وغيره (قلت الاصح يحرم وبه جزم البغوي) في التهذيب (وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم) روى مسلم عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه

ولو كان الفقراء محصورين بالبلد * تنبيه * لو فضل شيء من كفايتهم وجب نقل الفاضل (قوله) لا طلاق الآية أي وعن قياسا على الكسفات (قول المتن) والا فترد هذا صادقا بما اذا كان الموجود واحد من صنف فقط (قول المتن) نعم الصدقة مراد بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرها من الخيل والبغال والحمير والفيلة وغيرها قوله والتي والوسم يجوز بعضهم فيه الانعام وقيل بالانعام للوجه وبالا انعام لسائر الجسد

(قوله) في نعم الجزية الح أي والسعة في نعم الجزية التي هي بعض التي جزية أو صغار فالتأخير قوله جزية وما عطف عليه وأما بقية التي هي من غير الجزية فيجب كتب عليه في تبيينه الكي بالنار جاز للعاجلة وتركه توكلأ أفضل ويجوز خصاص ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويجرم في غيره والظاهر ان مرجع الصغر العرف ويحرم التحريش بين الهائم ويكره انزاء الحجر على الخيل لانه سب في قتلها

(فصل صدقة التطوع) * سنة ذهب بعضهم الى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الامر في قوله تعالى فان طين لكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ما أتاكم من هذا المال وأنت * (٣١) * غير مستشرف ولا سائل نخذه (قوله) وتخل لغني أي بشرط أن لا يظن الدافع فقره والا ففى

الاحياء ان علم الأخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا اذا دفع اليه لعله أو صلاحه أو نسيه لم يحل له الا ان كان كذلك (قول المتن) ودفعها سرا أي ولا يتحدث بها بعد ذلك (قول المتن) تحريم صدقة قال ابن الرفعة وهل يملك التصديق عليه في هذه الحالة ينبغي أن يكون فيه خلاف هبة الماء بعد دخول الوقت وقضيته انه لا يملكه

* (كتاب النكاح) *

قال الزجاج يوضع نكح في كلامهم للزوم الشيء را كعليه ويطلق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لانه سمي انتهى وهو حقيقة في العقد هجاء في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك

وذهب أبو حنيفة الى الثاني (قول المتن) هو مستحب ينقل الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهم ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله (قوله) مؤن النكاح عبارة الزكشي القدرة على المؤن وأما الباء بالقصر فهو الوطء (قوله) بان لم تنق نفسه فضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لغرض الاستئناس لا تنفي الكراهة وفيه نظر قوله فلا يكره لو كان هذا الشخص غير جاز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولي انكاحه (قول المتن) لكن

وعن الوسم في الوجه وأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه ثم السعة في نعم الصدقة زكاة أو صدقة وفي نعم الجزية من التي جزية أو صغار

* (فصل صدقة التطوع سنة) * لما ورد فيها من الكتاب والسنة (وتخل لغني وكافر) قال في الروضة يستحب للغني التزدها ويكره له التعرض لاخذها وفي البيان لا يحل له أخذها منهم - رالفاقة وهو حسن وفي الحاوي الغني يحال أو بصنعة سؤاله حرام وما يأخذه حرام عليه انتهى (ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وجاراً أفضل) من دفعها جهر أو في غير رمضان وغيره قريب وغير جار لما ورد في ذلك من القرآن والسنة (ومن عليه دين أوله من تلمذه نفقته يستحب أن لا يتصدق) وفي المحرر وغيره لا يستحب له التصديق (حتى يؤدى ما عليه) فالتصدق بدون أدائه خلاف المستحب وربما قبل يكره (قلت الاصح تحريم صدقة بما يحتاج اليه لنفقة من تلمذه نفقته أو ولد من لا يرجوه وفاء) لو تصدق (والله أعلم) فان رجاء وفاء من جهة أخرى قال في الروضة فلا بأس بالتصدق وفيها ان التصديق بما يحتاج اليه لنفقة نفسه قبل يحرم وان الأول أصح أي انه لا يستحب وربما قبل يكره (وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته) لنفسه وعباله ودينه (أوجه أحسنها ان لم يشق عليه الصبر) على الاضافة (استحب) له (والا فلا) يستحب والثاني يستحب مطلقاً والثالث لا يستحب مطلقاً

* (كتاب النكاح) *

أي التزويج (هو مستحب لاحتياج اليه) بان تنفق نفسه الى الوطء (يجد أهله) أي مؤنة من مهر وغيره تخصمها الدين وسواء كان مشغلاً بالعبادة أم لا (فان فقدها استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم) ارشاد اقا صلي الله عليه وسلم عمارواة الشيخان بامعثر الشباب من استطاع منكم الباءة فليترأج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء أي دافع لشهوته والباءة بالتزويج فان لم تنكسر بالصوم لا يكسرها بالكافور ونحوه بل يتزوج (فان لم يجتمع) اليه بان لم تنق نفسه الى الوطء (كره) له (ان فقد الاهله) لما فيه من التزام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا (والا) أي وان لم يفقد الاهله أي وجدها وليس به علة (فلا) يكره له (لكن العبادة أفضل) منه أي فانه عليه (قلت فان لم يتعبد فالتكاح أفضل له) من تركه (في الاصح) كما ذكره الرافعي في الشرح كيلا تنقض به البطالة الى القواحش والثاني تركه أفضل منه لظن في القيام بواجبه (فان وجد الاهله به علة كهرم أو مرض دائم أو تعنين كره) له (والله أعلم) لاتقاء حاجته اليه مع الخطر في القيام بواجبه وليست المسئلة في الروضة ولا أصلها وتوقف بعضهم في الكراهة فيها (ويستحب دينه) بخلاف الفاسقة

العبادة أفضل قضية هذه العبارة ان النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل محتمه من الكافر (قول المتن) فالتكاح أفضل كائن الشارح رحمه الله ترك تأويل هذا بالفاسل احالة على ما سبق قريبا (قول المتن) أو تعنين قبل الاولى تقييده بالدوام لخروج من يعين وتسادون وقت والتعنين مائة من عن اذا عرض قال الزكشي في كانه يعرض للنكاح ولا يقدر عليه (قول المتن) دينه قال الزكشي لو كانت تاركة للصلاة فيحتمل ان الذمبة أولى منها لان نكاحها يجمع على محتمه وهذه مرتدة عند الإمام أحمد رضي الله عنه وفي وجهه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ

(قول المتن) بكر كذلك يستحب للشخص أن لا يزوج ابنته الا من بكرأى لم يزوج قبلها (قوله) بخلاف بنت الزنا يدل على انه أراد بالنسبة من لها نسب لاشريفة النسب (قوله) بأن تكون أجنبية يريد ان عبارة المؤلف من باب نفي الموصوف مقيد بالصفة (قوله) كأنها أنسب الخ كان وجهه ان تكون الصفات كلها مفردة (قوله) ان يؤدم ينكح قال الزركشي ومعنى يؤدم يؤدم تقدم الواو على الدال وقيل من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه يطيب به حكي الماوردي الاول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة (قول المتن) فخل خرج به الممسوح وسيد كره والخصى والمحبوب وحكمهما كالفضل عند الاكثرين (قول المتن) الى عورة حرة * (٣٢) * المبعضة كالخثرة قطعا وقيل على الاصح (قوله) فيما يظهر له

دفع لما اعترض به من ان الامن حقيقة لا يكون الامن معصوم (قول المتن) في المهنة قال ابن السبيل المهنة المصدر والمهنة المرة الواحدة وبالكسر الهينة ومعناها الابتذال للخدمة (قول المتن) حل النظر بلا شهوة قيده الادريجي أيضا بأن لا يخاف الفتنة وهو ظاهر (قوله) في بعض المسائل أى كالأمة والامرء (قوله) لحكمة الخ هي في الأمة التوطئة لبيان محل استدراكه الآتي وكذا في الامرء فان قلت كان يلزم حينئذ ان يتعرض لمثل ذلك في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبي قلت قد قال فيها ان لم يخف فتنة وهو محصل للغرض لانه يفيد اشتراط عدم الشهوة أيضا فان قلت قوله والى صغيرة عطف على قوله الامنة فيكون قيد عدم الشهوة مذكورا فيها وليس فيها معنى مما ذكرته قلت قد أشار الشارح الى ان قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال والاصح حل النظر الى الصغيرة ولم يقل بلا شهوة نعم كل هذا الذي قلناه انما يحسن اعتدرا عن المؤلف وأما الاعتذار عن المحترفا لوجه ان يقال فيه قيدها في الامرء لانه لا يرى الحرمة الا عند الشهوة وتعرض لها في مسألة الأمة نظر الى كثرة اختلاف الاصحاب فيها فاعتنى بها وحرر محصل اختلافهم ومثله يقال في مسألة نظر المرأة

(بكر) الا ليعذر كأن تضعف آلتها عن اقتضاها (نسية) بخلاف بنت الزنا ليست قرابة قريبة بان تكون أجنبية أو قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرينة فيجوز الولد تحفيضا والبعيدة أولى من الاجنبية ولو قال بدل ليست غير كان أنسب بما قبله (واذا قصدنا كاحا حسن نظره اليها قبل الخطبة) لها (وان لم تأذن) فيه للامره في حديث الترمذي وغيره عن المغيرة انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه أحرى أن يؤدم ينكح أى يحصل بينكما المودة والالفة وقوله قبل الخطبة بيان لوقت النظر ولو كان وقتها بعد الشق على المرأة ترك الناظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأة أى عزم على خطبتها (وله تكرير بنظره) تبين هيئتها فلا يندم بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لانه عورة منها وفي نظرها ما كفاية فانه يستدل بالوجه على الجمال والكفين على خصب البدن وينظرهما مظهر او بطنيا (ويحرم نظره فخل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية (مطلقا قطعا والمراد) بالكبيرة غير الصغيرة التي لا تشتهى (وكذا وجهها وكفيها) أى كل كف منها (عند خوف فتنة) أى ادع الى الاختلاص بها ونحوه (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما يظهر له من نفسه (على الصحيح) لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم والثاني لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين نعم بكره والكف من رؤس الاصابع الى المعصم لا الراحة فقط (ولا ينظر من محرمه بين سرور ركبة) أى يحرم نظره ذلك (ويحل) نظر (ماسواه) قال تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعوثهن أو آباءن الآيات والزينة مفسرة بما عدا ما بين السرة والركبة (وقيل) يحل نظر (ما يبدو في المهنة) أى الخدمة (فقط) كالرأس والعنق والوجه والكف والساعد وطرف الساق اذا لا ضرورة الى غيره وسواء فيما ذكر المحرم بالنسب والمصاهرة والرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامنة الامين سرور ركبة) فيحرم نظره لانه العورة منها والثاني يحرم نظرها كالحرة وسيأتي ترجيحها والثالث يحرم نظرها ما لا يبدو منها في المهنة فقط والنظر بشهوة حرام قطعا لكل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته وأخته والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر بالتأمل (و) الاصح حل النظر (الى الصغيرة الا الفرج) لانها ليست في مظنة الشهوة والثاني يحرم لانها من جنس الاناث أما الفرج فيحرم نظره قال الراعي كصاحب العدة اتفاقا زاد في الروضة قوله قطع القاضي حسين بحله (و) الاصح (ان نظر العبد الى سيده ونظر ممسوح) أى ذاهب الذم كروا الاشيين الى أجنبية كالنظر الى محرم) فيحل نظرها نظرا المحرم قال تعالى أو ما ملكت أيمانهم أو المتابعين غير أولى الاربع من الرجال والثاني يحرم نظرها كغيرها ما

الى بدن الاجنبي والله أعلم ثم اطاعت على المحترفا رأيه لم يتعرض لذلك الشهوة في مسألة الأمة فليقبله ذلك والله أعلم (قوله) والثاني يحرم الخ قال ابن الصلاح لم أجد حكاية الخلاف في وجهها الا في الوسيط ويكاد ان يكون خروفا للاجتماع والتعليل باطل بالمحارم فانه لا خلاف في جواز النظر الى وجوههم وهذا أولى لخروجها عن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قوله) والثاني يحرم الخ محل الخلاف في الممسوح في النظر خاصة كما فرضه المؤلف وأما الدخول عليهن فحاشا لقطعه انقله الزركشي عن القاضي حسين ولو كان كافرا اتجه التحريم قطعاً بانه على تحريم نظر الذمية الى المسلمة

(قوله) والمغفلون انظر ما وجهه حمل نظرهم وما المراد بهم (قوله) لم يظهر وا الخ أى لم يبلغوا ان يصفوا العورات (قول المتن) ويحرم
نظر امرئ يقال غصن أمر دأى لا ورق عليه قال في الكافي وهو أعظم انما من الاجنبية لانه لا يحل بحال انتهى (قول المتن) قلت الخ
قال الزكشي نقل عن زوائد الروضة وكأشبت التحريم في حق الاجنبى ثبت في حق القريب وكأنه يعنى غير المحرم (قوله) بحكايتها الضمير فيه
راجع لقوله من الحرمه (قول المتن) والاصح الخ أى لقوله تعالى قل لاز واجك وبساتك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطن الصحيح انها عامة
في الحرائر والاماء (قول المتن) تحريم نظردمية مثلها * (٣٣) * فيما يظهر الفاسقة المساحقة وقوله ذمية أى غير مملوكة للسنة ومثلها محارمها الكافرات

فيما يظهر (قول المتن) قلت الاصح
التحريم كقولها أى وأما حديث
عائشة في رؤيتها للعب الحبشة فقد أؤله
النورى رحمه الله تعالى على رؤيتها
للعلم والحجاب دون الابدان انتهى
(قوله) الى ما يدور في المهنة اعلم انه فيما
سلف قد فسر ما يدور في مهنة المرأة بمثل
الرأس والعنق والوجه الخ فيجتمل أن
يريد به هنا أيضاً مثل ذلك لكن سياق
قريباً تفسير ما يدور في مهنة الرجل
المحرم بما فوق السرة وتحت الركبة
فاظهار جريان ذلك هنا أيضاً لان
الرجال يبدو في مهمهم ذلك غالباً اللهم
الا ان يجبل فارق من حيث ان المحرم
الرجل مع محارمه الا ان يبدو في مهنة
معهن مثل ذلك بخلاف الاجنبى مع
الاجنبية وهذا الفرق وان كان فيه نظر
لا يخفى الا ان صنيع الشارح بؤيده حيث
ترك هنا التفسير بما فوق السرة وتحت
الركبة ولم يتعرض لذكره الا في مهنة
الرجل المحرم والله أعلم وعلى الاخير
يلزم اتحاد الثالث والاول الا في نفس
السرة والركبة (قوله) وهو ما فوق
السرة والركبة الخ عبارة الامام
والمحققون على ان ما فوق السرة وتحت
الركبة من الرجل لا يبدو عند المهنة

و المراد بالاربة الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون النساء (و) الاصح (ان المراهق كالبالغ) فيلزم الولي
منعه من النظر الى الاجنبية ويلزمها الاحتجاب منه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها
قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهر و اعلى عورات النساء والثاني انه ليس كالبالغ فله النظر كالدخول
من غير استئذان اذ في الاوقات الثلاثة قال تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايما نكم والذين لم يبلغوا
الحلم منكم ثلاث مرات الآية وعلى هذا فنظره كالنظر الى محرم (ويحل نظر رجل الى رجل
الامايين سره وركبة) فيحرم نظره لانه عورة (ويحرم نظراً مرد بشهوة) وهو ان ينظر فيلذ به
(قلت وكذا بغيره اعلى الاصح المنصوص) لانه يخاف من نظره الفتنة كالمراة اذا الكلام
في الجميل الوجه كما قيده المتولى وغيره والمصنف في فتاويه وغيرها والثاني لا يحرم والالامر المرد
بالاحتجاب كالنساء واجب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب للشفقة عليهم فيه وفي ترك الاسباب اللازم له
وعلى غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة والخلاف حكاه الرافي في الشرح عند خوف الفتنة
وخرم عند عدمه بالجواز وزاد عليه في الروضة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره انه يحرم النظر
الى الامر دل غير حاجة ونقله الداركي عن نص الشافعي فأخذ من هذا الاطلاق ما مثله عبارة
في المناهج من الحرمه عند عدم خوف الفتنة حسماً للباب وان لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها في المذهب
ولم يبال تعليل صاحب المذهب ما أطلقه بخوف الاقتان ولا تعليل صاحب البيان ما نقله الداركي عن
النص بأنه يفتن وقد اعترض بعضهم على المصنف في ذلك وقال ماذا كرم من الحرمه عند عدم
خوف الفتنة مخالف لما عليه الناس في مخالطة الصبيان من عصر الحجاب الى الآن في المكاتب
ومحال الصنائع وغيرها وكان المصنف استعز ذلك فدفعه بما ساقى له انه يباح النظر للتعليم (والاصح
عند المحققين ان الامه كالحره) في حرمة النظر اليها (والله أعلم والمرأه مع المرأة كرجل ورجل)
فبحل نظرها اليها الامايين سره وركبة فيحرم نظره (والاصح تحريم نظردمية الى مسلمة) لقوله تعالى
أو نساء من الذمية ليست من نساء المؤمنات فلا تدخل الحمام مع المسلمات نعم يجوز ان ترى منها ما يبدو
عند المهنة وقيل الوجه والكفين فقط والثاني لا يحرم نظر الى اتحاد الجنس (و) الاصح (جواز نظر
المرأة الى بدن اجنبى سوى ما بين سرته وركبته ان لم تخف فتنة) لان ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه
(قلت الاصح التحريم كقول) أى كنظره (اليها والله أعلم) قال تعالى وقول للمؤمنات يغضضن من ابصارهن
والثالث يجوز الى ما يبدو في المهنة فقط اذا لا حاجة الى غيره فان خافت فتنة حرم قطعاً (ونظرها الى
محرمها كعكسه) أى كنظر الرجل الى محرمه فتظن منه ما سوى ما بين سرته وركبته وقيل ما يبدو
منه في المهنة فقط وهو ما فوق السرة وتحت الركبة (ومتى حرم النظر حرم المس) لانه أبلغ في اللذة
منه فيحرم على الرجل ذلك فخذ رجل بلا حائل ويجوز من فوق ازاران لم يخف فتنة وقد يحرم المس حيث

و الخ في من المرأة انتهى ثم التفاوت بين الوجهين يظهر في السرة والركبة (قول المتن) ومتى حرم النظر حرم المس
يستثنى منه طرداوعكسا فالاول العضو المبان محرم نظره دون مسه وحلقه دبر الزوجة يحرم نظرها على ما قاله الهارمى دون
مسها وفرج الزوجة يحرم نظره على وجه ولا يحرم مسه والثاني ذكره الشارح والمستثنى من الطرد كما تقر ذكره الزكشي ومسئلة
العضو لم أرها لغيره وهى محل نظر

(قوله) ولوقال الخ أوردته الزركشي ثم نظرفيه بأن الزمان منظور إليه أيضا فان الاجنبية يحرم نظرها فاذا اطلعت عليها حرم
والطفلة على العكس (قول المتن) وشهادة لوعرفها في الثقاب جازت الشهادة عليها * (٣٤) * من غير كشف وحينئذ يحرم النظر (قوله)

المرأة هو منهوم قوله سابقا الامر خاصة
* (فصل) * تحل خطبة بل تستحب
ان كان الخاطب ممن يستحب له النكاح
وتكره ان كان ممن يكره له النكاح لان
حكم الوسيلة حكم المقصد وان كان هذا
التعليل ينتقض بالحرم فانه يحل له الخطبة
دون النكاح والظاهر انه تحل خطبة
الطيب الصغيرة وان لم يحل نكاحها
الآن قال الزركشي نعم رد عليه حل
خطبة المعتدة عن وطء الشبهة ثم نقل
عن الماوردي انه لو كان تحتها أربع
سواها حرمت الخطبة انتهى قلت ما ذكره
في المعتدة بشبهة تبع فيه ابن المقرئ وقد
أنكره عليه السكال المقدسي ونقل عن
البعغوي وغيره حرمة التصريح دون
التعريض ففي سنن الدارقطني انه
صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة فقال
اقد علمت اني رسول الله وخبرته من
خلقه وموضعي في قومي فكانت تلك
خطبة (قول المتن) خطبة هي بالكسر
وحكى الضم وهي اما من الخطب أي
الشأن أو من الخطاب بمعنى الكلام
(قوله) وتحرم خطبة المنكوحة ينبغي ان
يكون مثلها السرية وام الولد اذا لم يعرض
السيد عنهما (قول المتن) لا تصريح لمعتدة
قال الماوردي حكمتها في المرأة من
غلبة الشهوة والرغبة في الزواج
ما يدعوها الى الكذب في انتضاء العدة
(قوله) فتحرم أيضا لو اذن الزوج
في التعريض للرجعية فهل ترتفع الحرمة
هو محتمل (قوله) فان لم تحل له الخ يريد
ان فيها طريقة قاطعة بالخلو وطريقة
حاكية للخلاف ومن ثم قال الزركشي
كان من حقه ان يميز ذلك ويعبر فيه

لا يحرم النظر كسر وجهه الاجنبية فيحرم وان قيل بجواز نظره وكغز الرجل ساق محرمه أو رجلها
وعكسه فيحرم مع جواز النظر الى ماله كسر ولو قال بدل متى حيث كما في المحرر كان أقرب للمراد
لان حيث اسم مكان والمراد ان المحل الذي يحرم نظره يحرم مسسه ومتى اسم زمان ولا موقع لارادته
الا أن يقول بغيره (ويباحان) أي النظر والمس (لغصد وحاجة وعلاج) لعل الحاجة الى ذلك
وليكن ذلك بين الرجل والمرأة بحضور محرم أو زوج ويشترط أن لا توجد امرأة تعالج المرأة أو رجل
يعالج الرجل وأن لا يكون ذميا مع وجود مسلم (قلت ويباح النظر للمعاملة) يبيع أو غيره
(وشهادة) تحملا وأداء (وتعليم) وهو لا امر خاصة لساياقي (ونحوها) كإرادة الرجل شراء
جارية أو المرأة شراء عبد (بقدر الحاجة) في الجميع (والله أعلم) فنظر في إرادة شراء
الجارية أو العبد ما عدا ما بين السرة والركبة وينظر في تحمل الشهادة على المرأة وأدائها وجهها فقط
ومسئلة التعليم مريدة على الروضة وأصلها والقصد به تعليم الامر خاصة فانه لما قال بحرمة النظر
اليه مطلقا ولا غنى للمرد عن تعليم الواجبات وغيرها ولا يتأق تعليمهم بدون النظر اليهم ذكر جوازه لذلك
كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الأسراء أما المرأة فلا تفقد من علمها من محرم أو امرأة
فلا يجوز نظر الاجنبي لها للتعليم وسياقي في الصداق انه لو أصدقه لتعليم قرآن وطلق قبل الدخول
تعدرتعليمه (وللزوج النظر الى كل بدنهما) لانه محل استمتاعه لكن يكره نظره الفرج
وسيد الامة التي يجوز له الاستمتاع بها كالزوج فيما ذكر

* (فصل تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) * تعريض وتصريحاً وتحرم خطبة المنكوحة كذلك
اجماعاً فيما (لا تصريح لمعتدة) فيحرم رجعية كانت أو بائناً أو في عدة وفاة اجماعاً (ولا تعريض
لرجعية) فيحرم أيضا لانها في معنى المنكوحة (ويحل تعريض في عدة وفاة) قال تعالى ولا جناح عليكم
فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة (وكذا البائت) بطلاق أو فسخ (في الاظهر)
لانقطاع سلطنة الزوج عنها والثاني يحرم اذ لصاحب العدة أن ينكحها فاشبهت الرجعية فان لم تحل
له المطلقة ثلاثا والمفارقة بلعان فكالمعتدة عن وفاة وقيل فيها الخلاف والتصريح بنحو
أريدان أن تنكح أو اذا انقضت عتلك تنكحت والتعريض بنحو من يتحد مثلك أو اذا حلت فأذن بني وحكم
جواب المرأة وتصريحاً وتعريضاً حكم الخطبة (وتحرم خطبة على خطبة من صرح باجابه الا باذنه)
أو ترك الحديث للجهين واللفظ لمسلم لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه
الا أن يأذن له وفي رواية حتى يذروا لوصرح برده محلت (فان لم يجب ولم يرده) أي لم يصرح باجابه ولا رده
بان سكنت عنهما أو ذكر ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة عنك (لم تحرم في الاظهر) وقطع به في السكوت
لانه لا تبطل شيئاً مقرر والثاني تحرم له لخلق الحديث وتعتبر الاجابة والرد في لاغية الاذن من
الولي وفي معتبره منها وفي الرقيقة من السيد ويجوز خطبة من لم يدر أخطبت أم لا ومن لم يدر أحجب
خاطبها أم رد لان الأصل الاباحة وسواء فيما ذكرنا الخطب المسلم والذي في الذمية وقوله في الحديث
على خطبة أخيه جرى على الغالب وقيل هو في المسلم فقط لظاهر الحديث (ومن استشير في خاطب
ذكر مساويه) بفتح الميم أي عيوبه (بصدق) ليجزى بدلا للنصيحة وسبب عيوب الانسان مساوي لان
ذكرها يسوؤه فاليأس بدل من الهزيمة وقياس المفرد مسواً كسكن واستغنى عنه بسوءه كما في حسن
ومحاسن (ويستحب تقديم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسرها (و) أخرى (قبل

(قول المتن) قلت الصحيح الخ ذهب السبكي وغيره الى بطلان العقد به على هذا القول قال الزركشي والذي في الشرحين والروضة حاصله وخهان
احدهما البطلان لانه غير مشروع والثاني * (٣٥) * استحبابه والقول بأنه لا يستحب ولا يطل خارج عنهما انتهى (قول المتن) فان طال الذكركو الخ

هذا الكلام مع ما سبق يستفاد منه ان
غير المذكور من الكلام يضر ولو يسيرا
* (فصل) * انما يصح النكاح الى آخره
(قول المتن) وهو زوجتك ولو قال زوجت
لك أو ألبت فهل يصح أولا خرم الغزالي
في فتاويه بالصحة قال لان الخطأ في الصلاة
اذ لم يتخل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ
في الاعراب بالتذكير والتأنيث ولو قال
زوجتك وأشار الى ابنته مع انتهى (قول
المتن) لا بكايه لو كانت الكاية في المعقود
عليه كان قال زوجتك بنتي ونوايا واحدة
قال العراقيون يصح وأعرض ابن
الصباغ بأن الشهود لا يطلعون على البتة
قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن)
ولو قال زوجتك الخ اعلم انهم في نظير
ذلك من البيع قالوا ينعقد ويكون صريحا
واستشكاه الزركشي بأنه ان كان المقتر
كاللفظ لزم الانعقاد في النكاح والا فلا
يكون صريحا في البيع انتهى * فائدة * اذا
قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمسمى
بخلاف قبلت نكاحا فانه يلزم مهر المثل
لانه لما خص النكاح بالقبول لم يلزمه
المسمى قاله الماوردي والرواني (قوله)
أي بنتي الخ يوهوم عدم الاكتفاء بما قبله
وليس كذلك (قوله) وإن البتة اذا أذنت
هذا تصويره مشكلا وقد صور به بعضهم
بما لو قالت البتة أذنت لابي في تزويجي
ان طلقت واعتدلت ذكره الزركشي
وذكر أيضا ان بعضهم صور مسألة الكتاب
بالمجنونة قلت ولا يحتاج الى ذلك لا مكان
ان يكون طلقت واعتدلت بمعنى أذنت
اذنا جزاءم قال ان كانت طلقت الخ وهذا
واضح والله أعلم (قول المتن) فالذهب
بطلانه قال الزركشي وسواء كان الاب
غالبا بالخال أم لا انتهى قلت وبشكل
على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر ببتة

العقد) لحديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة
وفي رواية كل كلام فيحمد الله تعالى الخاطب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى
الله تعالى ثم يقول جئتكم خاطبا كجئتكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو
ذلك ويحصل المستحب بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو خطب الولي) وأوجب
كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله زوجت الى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلاة
على رسول الله قبلت) الى آخره (صح النكاح) مع ما تخلص بين الإيجاب والقبول (على الصحيح)
لان التخلل مقدمة القبول فلا تقطع الموالاة كالأقامة بين صلاحي الجمع والثاني لا يصح لان التخلل ليس
من العقد (بل) على الصحة (يستحب ذلك) المذكور بينهما الحديث السابق (قلت الصحيح لا يستحب
والله أعلم) بل يستحب تركه كما صرح به شارح التجيز خروجا من خلاف من أنطبه به وسكت على
استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابلة (فان طال الذكرافاضل) بينهما
(الم يصح) النكاح قطعا قال الرافعي ويجوز أن يقال اذا كان الذكرا مقدمة القبول فلا يضر طائفة
لأنها لا تشعر بالاعراض

* (فصل انما يصح النكاح بإيجاب وهو زوجتك أو أنسكتك) * الى آخره (وقبول بان يقول الزوج
تزوجت أو نسكتك) الى آخره (أو قبلت نكاحها أو تزويجها) أو هذا النكاح والنكاح هنا
بمعنى الانكاح ليوافق الإيجاب (ويصح تقدم لفظ الزوج على) لفظ (الولي) في تزوجت ونسكتك
وكذا قبلت كما صرح به الشيخان في مجتبه التوكيل لحصول المقصود مع التقدم كالتأخير
(ولا يصح) النكاح (الابلغ التزويج أو الانكاح) لان القرآن ورد به ما فيه تنصير عليهما
فلا يصح بلفظ الإباحة أو الإحلال (ويصح) بمعنى اللفظين (بالجملة) وان أحسن العاقد العربية
(في الأصح) اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الوارد فن لم يحسنه يصير الى ان يتعلمه أو يوكل
والتأنيث ان أحسنه لم يصح بغيره والاصح لعجزه وقطع بعضهم بالشق الاول وبعضهم بالتأنيث والمراد
بالجملة ما عدا العربية والمسئلة فيما اذا فهم ككل من العاقدين كلام الآخر فان لم يفهمه
وأخبره ثقة بعينه ففي الصحة هنا بناء على الصحة هنا الوجهان (لا بكايه) نحو وأحللتك ابنتي
فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف البيع لانها لا بد منها من البتة والشهود شرط في صحة النكاح
كما سيأتي ولا اطلاع لهم على البتة (ولو قال) الولي (زوجتك) الى آخره (فقال) الزوج (قبلت)
مقتصرا عليه (لم ينعقد) بذلك النكاح (على المذهب) لانتهاء التصريح في القبول باحد
اللفظين وبنته لا تفيد وفي قول ينعقد بذلك لانصراف القبول الى ما أوجبه الولي وقطع بعضهم بالاول
وبعضهم بالتأنيث (ولو قال) الزوج (زوجتي) بنتك الى آخره (فقال) الولي (زوجتك) الى
آخره (أو قال الولي تزوجها) أي بنتي الى آخره (فقال) الزوج (تزوجت) الى آخره (صح) النكاح
في المسألتين بما ذكر كوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي نظير ذلك من البيع خلاف
تقدم لانه قد يذكر فيه لاستبانه الرغبة بخلاف النكاح لخطره على انه حتى فيه الخلاف أيضا
(ولا يصح تعليقه) أي النكاح كان يقول اذا جاء رأس الشهر فقد تزوجتك الى آخره كالبيع وأولى
منه لاختصاصه بوجه الاحتياط (ولو بشر بوله فقال) لجليسه (ان كان أنثى فقد زوجتكها) الى آخره فقبل
(أو قال) له (ان كانت بنتي طلقت) أو مات زوجها (واعتدت فقد زوجتكها) فقبل وبان الامر كما قدر
وان البنت أذنت لا يهيا في تزويجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصيغة بالتعليق والطريق
الثاني في صحته وجهان من القولين فيمن باع مال مورثه أو زوج أمته طائفا حيا به فبان ميتا حين البيع

فقال ان صدق الخبر فقد تزوجتكها نعم قد شيخنا مسألة الكتاب بقوله ولم يبق من صدق الخبر

(قوله) للنهي عن نكاح المتعة الخ كان رخصة في أول الاسلام للضطر كلهم البتة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقبيل عام الوداع ثم حرم ابدًا قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم شيئاً حرم ثم أبى ثم حرم الا المتعة وعن البيهقي تصحيح تحريمه عام الفتح للثلاثين من نصير هذا القول ابن أبي هريرة وأجاب عن حديث النهي عن متعة النساء ولحوم الحريم خير بأن ذكر المتعة ادرجه الراوي (قوله) كان يقول الخ قال الزركشي قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت العقدين وفيه نظر * (٣٦) * وعبارة فيقبول أو يقول مثله (قوله) حيث

جعل الخ أي فاشبه التزويج من رجلين قال الزركشي وهو ضعيف فان الفساد انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة التملك والعوضيّة وقال المتولي قوله وبضع كل صدق الاخرى يقتضي استرجاعه ليجعله صداقاً فقد رجع عن ما أوجبه قبيل القبول فبطل انتهى وعقول الامام على الظاهر وضعف المعاني التي ذكرت في ذلك (قوله) ولذلك سمي شغاراً قال القفال في المحاسن كأنهما قصد اقصاء الحاجة من غير نكاح (قوله) والثاني بطلانها عليه بعضهم باطلاق النهي عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الاخرى وان لم يصرح به الزركشي وهذا الوجه الثاني هو نص الام (قوله) التعليق أي تعليق العقد (قوله) لانه لم يخل عن المهر هذا مبني على ان علة البطلان في الاول الخلو عن المهر (قول المتن) ولا يصح الخ قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن نساها هنا في عده ركا (قول المتن) بحضرة شاهدين أي بشرط ان يسمعا العقد بالفعل (قول المتن) حرية الظاهر انه يكفى بمن عتق في مرض الموت قبيل موت المعتق اذا كان بحيث يحمله الثلث الآن فان طرأ بعد ذلك نقص في المال وردت الورثة الزائدة على الثلث تبين البطلان ويحتمل خلافه وقوله سمع وصرأ أي لان الاقوال لا تثبت الا

أو التزويج وفرق الاول بينهما بما يجزم الصيغة هناك (و) لا يصح (نوقته) كان يشك الى شهر أو الى قدوم زيد للنهي عن نكاح المتعة في حديث الصحيين وهو الموقت سمي بذلك لان الغرض منه مجرد الفتح دون التوالد وغيره من أعراض النكاح (ولا) يصح (نكاح الشغار) للنهي عنه في حديث الصحيين (وهو زوجتكم) أي بنتي (على ان تزوجني بتك وبضع كل واحدة) منهما (صدق الاخرى فيقبل) ذلك كان يقول تزوجت بتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مأخوذ من آخر الحديث المحتمل لان يكون من تفسير النبي وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي فيرجع اليه والمعنى في البطلان التشرية في البضع حيث جعل مورد النكاح وصدق الاخرى وقبيل التعليق وقبيل الخلو عن المهر ولذلك سمي شغاراً من قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلا عنه (فان لم يجعل البضع صداقاً) بان سكت عن ذلك (فالاصح العدة) في النكاحين لانتفاء التشرية المذكور ولكل واحدة مهر المثل والثاني بطلانها لوجود التعليق واعتراضه بانه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يبطل النكاح (ولو سمي مالا مع جعل البضع صداقاً) كأن قبيل وبضع كل واحدة وألف صدق الاخرى (بطل) نكاح كل منهما (في الاصح) لوجود التشرية المذكور والثاني يصح لانه لم يخل عن المهر (ولا يصح) النكاح (الابحضر شاهدين) لحديث ابن حبان لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاخطا للابضاع وصيانة الانكحة من الجحود ولا يشترط احضارهما كما يؤخذ من قوله بحضرة (شرطهما حرية وذكورة وعدالة وسمع وبصر) فلا يصح بحضرة من اتى فيه شرط مما ذكر وفي الاصح وجه انه يصح بحضرة وفي العدة بحضور الاخرس وجهان بناء على الخلاف في قبول شهادته والاصح عدم قبولها ويجريان في ذى الحرفة الدينية ولو عقد بخنثين فبأن ذكرين صح في الاصح ولا يصح من لا يعرف لسان المتعاقدين فان كان يضبط اللفظ ففيه وجهان لانه ينقله الى الحاكم ولا يصح بالمغفل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قريب (والاصح انعقاده) أي النكاح (بابي الزوجين) أي بابي كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوياً) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة والثاني لا تعتذر بثبوت هذا النكاح بهما في المسألين وقطع بعضهم بالانعقاد في الثانية وفرق بان العداوة قد تزول وينقضي بانيتها وبعدويه مع عدوياً قطعاً لا مكان اثبات شقيهم (وبن عقد يستتوي العدالة) وهما المعروفان بها ظاهراً لا باطنياً (على الصحيح) لان النكاح يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضر وامن هو متصف بها فطول الامر عليهم ويشق والثاني لا ينقضي بحضورهما لتعذر ثبوتيهما (لا مستورا للاسلام والحرية) وهو من لا يعرف اسلامه وحرية بان يكون في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب فلا ينقضي له سهولة الوقوف على الاسلام والحرية وكذلك

بالعبادة والسماع (قول المتن) بابي الزوجين مثلهما الاجداد وكذا أبوا الزوج وأما المرأة فانه لا يصح نعم ~~يجوز~~ لا ينقضي تصويره بأن تكون أمة وزوجها السيد (قوله) وهما المعروفان الخ اقتضى ان من لم يعرف حاله في العدالة لا ينقضي وهو كذلك على ما رجحه النووي (قول المتن) لا مستورا للاسلام الخ ظاهر اعطى جريان خلاف هنا قال الزركشي وهو كذلك

(قول المتن) ولو بان الخ من هنا أخذ السبكي ان انعقاده مستورى العدالة في الظاهر فقط وتوابع على ذلك بحيث أثبتة شيخنا في متن المنهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر الى هذا المأخذ ان لا يخص مقالته بالمستورين بل يلزمه أن يقول بمثل ذلك في العدلين باطنا أيضا وذلك لأن الشهود متى تبين فسقهم تبين البطلان سواء ذكر أو عند الحاكم أو لا أم كانوا مستورين والله أعلم (قول المتن) فباطل على المذهب هذا شامل لما إذا تقدم الحكم بالعقد وتعديل الشهود وهو كذلك تنبيه * ولو ادعى الزوج النكاح وأراد إثباته قال صاحب الشامل يبحث القاضي عن الشهود ولا يبحث عن حالهما حين العقد كما ذكره * (٣٧) * الشيخ أبو حامد ونظيره في الذخائر بأن محله إذا شهد غير من حضر العقد والافلا

بذمن النظر في حالهما عند العقد (قوله) وعلمهما التعويل الخ أي فلا التفات الى الاستر على الولي (قوله) فلا يقبل قولهما على الزوجين أي أما في حق أنفسهما فقد يكون لذلك أثر مثل ان تكون الزوجة أختها مثلاً ثم تمتعت قبل الدخول وهما وارثاها فلا مهر (قوله) كان قالت الخ أي فلا يردان التعبير بالاذن أولى من التعبير بالرضا (قول المتن) فلا يشترط قال الامام فيه اشكال لأن الاشهاد في النكاح ركن والغرض منه الاثبات والاحتياط في شأن الاضاع والوفاء هذا الغرض يوجب الاشهاد على رضاها انتهى وعلل في الذخائر عدم الاشتراط بأنه اذن كالاذن في سائر التصرفات

* (فصل) * لا تزوج امرأة نفسها (قوله) ولا ولاية أي ولا ملك * فائدة * استثنى بعضهم ما لو تقلبت امرأة على الامامة العظمى فانها تتخذ أحكامها للضرورة فلها على هذا مباشرة عقد النكحة (قول المتن) ولا تقبل نكاحا لاحداى ولبست كالفسق تكون وكيلان مانعه غير لازم قال الزركشي ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو سفيه أو مجنون هي وصية عليه (قوله) ولا امرأة نفسها زاد الزركشي فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قوله) لفساد النكاح أي ولما روى الترمذي وحسنه أي امرأة

لا ينعقد أيضا بظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيها باطنا (ولو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب) لقوات العدالة والطريق الثاني هو صحيح في أحد قولين استفتاء بالسريومث (واعيايين) فسقه (بيته) تقوم به (أو اتفاق الزوجين) عليه بان نسياء عند العقد ونذكره بعده وأول يعرفه عين الشاهد عند العقد ثم عرفاه مع معرفتهما بفسقه أو عرفاه عنه وفسقه عند العقد وفي الصورة الاخيرة قال الامام تبين البطلان بلا خلاف لانفساء الاستر عليهم ما يؤمذ وعليهما التعويل في التحريم والتحليل (ولا أثر لقول الشاهدين كفافسين) عند العقد لأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين (ولو اعترف به) أي بالفسق (الزوج) وأسكرت فرق بينهما (لا اعترافه بما تبين به بطلان نكاحه) (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخلها والا) أي وان دخل بها (فكفاه) لأنه لا يقبل قوله عليها في المهر وهي فرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق لو نكحها كالموافق بالرضاع وقيل فرقة طلاق بانه ولو اعترفت الزوجة بالفسق وأسكره الزوج فلا يصح قبول قوله عليها لان العصمة بيده وهي تريد رفعها والاصل بقاؤها فان طلق قبل دخول فلا مهر لانفساءها أو بعده فلها أقل الامر من المسمى ومهر المثل (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كان قالت رضيت به أو أذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بان تكون غير مجبرة احتياطا ليؤمن انكارها (ولا يشترط في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المشترط فيه الاشهاد واعياها وشرط فيه

* (فصل لا تزوج المرأة نفسها باذن) * من وليها ولا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية (ولا تقبل نكاحا لاحد) بولاية ولا وكالة قطعا لهما عن هذا الباب اذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وتقدم حديث لا نكاح الا بولي وروى ابن ماجه حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني باسناد على شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلاولي) بان زوجت نفسها (ويجب مهر المثل) دون المسمى لفساد النكاح (لا الحد) شبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أباحه فصححه نعم يعزرم معتقد تحريمه (ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بالانشاء) وقت الاقرار بان كان مجبرا لقدرته على انشاء النكاح حينئذ (والا) أي وان لم يستقل بالانشاء النكاح وقت الاقرار به بان كان غير مجبر (فلا) يقبل اقراره عليها لانفساء قدرته على انشاءه بدون رضاها (ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح) لمن صدقها (على الجديد) لان النكاح حق الزوجين فيثبت بصدقهما كالبيع وغيره والقديم لا يقبل اذا كانا بلدين لانه يسهل عليهما اقامة البينة بخلاف الغريبين وعلى الجديد قيل يكفي اطلاق الاقرار والاصح انه لا بد ان تفصل فتقول زوجني منه ولي بحضور عدلين ورضائي ان كانت ممن يعتبر رضاها (وللاب تزويج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها) لكل شفقته (ويستحب استئذانها) أي الكبيرة تطيبها لحاظرها (وليس له تزويج ثيب الا باذنها فان كانت صغيرة لم تزوج حتى

نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استقل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف متناول له في القبل والبرلان كلامهما يقدر المهر قال الزركشي نقل النووي في شرح المذهب عن النص والاصحاب ان الوطء في النكاح الفاسد يوجب المهر دون ارش البكارة بخلاف الوطء في البيع الفاسد لان اتلاف البكارة ما دون فيه في النكاح الفاسد كالبيع بخلاف البيع فانه لا يلزم منه الوطء (قوله) نعم يفر الخ منه تعلم ان نفي الحد لا فرق فيه بين معتقد التحريم وغيره (قوله) والقديم لا يقبل قال الزركشي قضية كلامهم على هذا اجواز نكاحها غيره ونقل الرافعي عن الثقال منع ذات حتى يقطعها كافي نظيره من الوكيل وغيره (قول المتن) وللاب الخ تشمل هذا الاطلاق الرتقاء والقربان والصغيرة التي لا تحتمل الوطء

(قول المتن) والحد كلاب وهل الحق به قياسا أو الاسم شامل له وجهان في الحواشي والجبر أحدهما الأول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول عند عدمه أو عدم أهليته ليشمل ما لو ولد له بنت في كمال التسعة فأنها تلحق به ولا يحكم بملوغه لأنه لا يثبت بالاحتمال بخلاف النسب انتهى وبه أيضا أن الحد قد يزيد على الأب كما في تولى الطرفين الآتي (قول المتن) بوطء حلال أو حرام يرد عليه وطء الشبهة لأنه لا يوصف بحل ولا حرمة (قوله) ولا أثر الخ الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالأجبار وكذا الاكتفاء بالصمت وأما لو وطئها انسان فإظهاره أنه لا يلزمه الامهر تب (قول المتن) بصرح الابن أي ولو بلفظ التوكل (قوله) لمن في حاشية النسب أفادك * (٣٨) * بهذا أنه كاف في حق الآباء قطعا وهو كذلك

لمزيد الحياء في حقهم ثم السكوت كاف وإن لم تعلم أنه كاف خلافا لابن المنذر وسيأتي في القضاء أن شاء الله تعالى أنه لا يشترط في الحكم بالنكول تقدم اعلام النكاح بوجوب نكوله ولو كان الزوج غير كفوء كفي السكوت أيضا قال الزركشي ينبغي أن يقيد بما إذا علمت حاله وبه أيضا على أن السكوت كاف في إظهار الحكم حيث جوزه (قوله) فيما ذكر فيه بقية بذلك لئلا يرد أنه يخالفه في تزويج المجنونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالآثار قال الزركشي الأحسن أن يعود إلى قوله ثم سائر العصبات دون جميع ما تقدم لئلا يرد أن الحد هنا مقدم على الأخ بخلاف الآثار (قوله) كالآثار أي فإنه مقدم فيه قطعا وكذا في الولاء والوصية بخلاف هنا وتحمل العقل أي الدية وصلاة الجنابة فان فيه خلافا (قول المتن) ولا يزوج ابن الخ خالف في ذلك الأئمة الثلاثة (قول المتن) فان كان ابن الخ لو كان لابن ابن العم المذكور أخ من أبيه ففيهما خلاف الأخ الشقيق مع الأخ للاب فتكون النوة من جهة قاله الزركشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معتقا أو خالام قدم * فائدة * قد تصور تزويج الابن لأمه في غير هذه الصورة كالمو

تبلغ) لأن الصغيرة لا اذن لها (والحد كلاب عند عدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في التيب (زالمت البكر بوطء حلال أو حرام) كالآثار (ولا أثر لوالها بالوطء كسقطه) وأصبح وحدة حيض (في الاصح) فهي في ذلك كالبكر لبقائها على حياتها حيث لم تتأسر أحد من الرجال والثاني أنها كالثيب فيما ذكر فيها زوال العذرة والوطء في الدبر كالبكر في الاصح (ومن على حاشية النسب كآخ وعم) وابن كل منهما (لا يزوج صغيرة بحال) أي بكرا كانت أو ثيبا لأنه انما يزوج بالأذن ولا اذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة بصرح الابن) للاب أو غيره (ويكفي في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها في الاصح) لحديث مسلم وأنها سكوتها والثاني لا يكفي لمن على حاشية النسب كالثيب (والمعتق) وعصبته (والسلطان كالآخ) فيما ذكر فيه (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب ثم جد) أبو الأب (ثم أبوه) وإن علا إلى حيث ينتهي لأن لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم الأعصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (ثم أخ لابوين أولاب ثم ابنه) أي ابن الأخ لابوين أولاب (وإن سفل ثم عم) لابوين أولاب ثم ابنه وإن سفل (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالآثار) ويقدم أخ لابوين على أخ لاب في الظاهر (كالآثار) لزيادة القرب والشفقة والثاني أنهم مساوون لأن أخوة الأم لا تفيد ولاية النكاح فلا ترجح بخلافها في الآثار ويجرى القولان في ابنهما وفي العيين وابنهما (ولا يزوج ابن بنته) لأنه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه (فإن كان ابن ابن عم) لها (أو معتقا) لها (أو قاضيا تزوجه) أي بما ذكر ولا تنصره النوة لأنها غير مقتضية لامانة (فإن لم يوجد نسب زوج المعتق ثم عصبته) بحق الولاء (كالآثار) أي كترتيبهم في أرثهم وقد تقدم بيانه في باب (ويزوج عتقة المرأة من يزوج العتقة مادامت حية) لأنها لما انتفت ولاية المرأة للنكاح استتبعت الولاية عليها الولاية على عتقها فبزوجها أبو العتقة ثم جدتها على ترتيب الأولياء ولا يزوجه ابن المعتق ويعتبر في تزويجها رضاه (ولا يعتبر اذن العتقة في الاصح) لأنها لا ولاية لها والثاني يعتبر لان الولاء لها والعصبة انما تزوج لادلائها فلا أقل من مراجعتها فان امتعت تاب الحاكم عنها في الاذن وزوج ولها (فإذا ماتت زوج من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على أبيها (فإن فقد المعتق وعصبته زوج السلطان) بالولاية العامة (وكذا يزوج اذا حصل القريب) من النسب (والمعتق) لأن التزويج حق على كل منهما فإذا امتنع منه وفاء الحاكم وهل تزوجه بالولاية أو بالباب عن الولي وجهان (وانما يحصل العزل إذا دعت بالغة عاقلة إلى كف أو امتنع) الولي من تزويجه وإن كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يتحصن حقها بخلاف ما إذا دعت إلى غير كف ولا يكون امتناعه عضلا لأن له حقها في الكفاءة ولا بد من ثبوت العزل عند الحاكم لم يزوجه بان يتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والمرأة والخاطب حاضران أو تقام البينة عليه لتعززا وتوار بخلاف ما إذا حضر فأنه إن زوج فقد حصل الغرض والافاضل فلامعنى للبينة عند حضوره (ولو عيقت كف أو أراد الأب)

كان مكاتباً ومطعمها فانه يزوجه بالملك بآذن سيده وكما لو تولدت قرابة من نسكة الجوس أو وطء الشبهة (قول المتن) الجبر بآذن سيده أو مكاتباً ومطعمها فانه يزوجه بالملك (قول المتن) أي سواء كان المعتق ذكراً أم أنثى (قول المتن) ويزوج عتقة المرأة مثلها في هذا أمة المرأة إلا أن السيدة الكاملة يعتبر اذنها نطقاً ولو بكرا (قوله) ويعتبر في تزويجها رضاه ويكفي السكوت من البكر (قول المتن) القريب الخ لوقال بدله الولي كان أخصراً واشتمل

* (فصل) * لا ولاية لرقيق والاقتصار على نفى الولاية بفهم جواز الوكالة أعني أن يكون وكيلًا وهو كذلك في القبول دون الإيجاب على الأصح فهما فان اذن السيد جاز القبول قطعا ومثل الرقيق المحجور عليه بسفه فيصم تركه في القبول دون الإيجاب (قوله) دون افاقته لو وكل هذا الولي في حال الافاقة شخصا * (٣٩) * اشترط في صحة العقد ايقاعه قبل عود الجنون أي لانه يغزل بالجنون قاله في الروضة

(قول المتن) أو خبل هو فساد في العقل

وفسره بعضهم بالجنون (قول المتن)

فالولاية للأبعد دليله ان النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج أم حبيبة رضي الله عنها

بولاية خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان

ابن عفان وكلاهما ابن عم أبيها مع وجود

أبي سفيان كافر أثبت ذلك في الكفر

فيقاس الباقي عليه فائدة قال الأقرب

للأبعد زوجت بعد تأهله فتزوج

بالحل وقال الأبعد قبله فتزوج صحيح

لا اعتبار بقولهما والمرجع في ذلك

للزوجين (قوله) أي يوبأ ويومن الخمله

على ذلك موافقة عبارة الروضة وأصلها

واقتضاء التعبير بالأيام ان اليوم واليومين

خارج عن محل الخلاف مع انه منه (قوله)

(المتن) انتظر الاحسن في هذا ما قال امام

الحرمين ان كانت مدته بحيث يعتبر

فيها اذن الولي الغائب ذهابا وایا بانتظر

والازواج الحاكم قال الزركشي لانه اذا

زوج الحاكم مع صحة عبارة الغائب فع

تعذر ذلك باعتماده أولى (قول المتن) ولا

يقدرح العمى في الأصح قيل محل الخلاف

اذا عقد بنفسه أمالوكل فيصم قطعا

كنظيره من البيع ثم اذ قلنا بلى وكان

الصداق عينا لم ينب كافي شراء الغائب

قاله الشيخان (قوله) وقيل يقدرح الظاهر

(قول المتن) فان لم يفعل زوج القاضي

المجبر كفوا (غيره فله ذلك في الأصح) لانه أكمل نظرا منها والثاني لاعضاها لها وهو قوی أما غير المجبر فليس له تزويجها من غير من عينته جزما

* (فصل لا ولاية لرقيق) لنقصه (وصبي) لسلب عبارته (ومجنون) أطبق جنونه لعدم تمييزه

أو تقطع كما صححه في أصل الروضة تغلبا زمن الجنون فيزوج الأبعد في زمن جنونه دون افاقته والاشبه

في الشرح الصغير انه لا يزيل الولاية كالاعضاء فتنتظر افاقته ولو قصرت نوبة الافاقة جدا فهي كالعدم

كما قاله الامام (ومختل النظر بهرم أو خبل) أصلى أو عارض لعجزه عن البحث عن احوال الازواج

ومعرفة الصك فمؤمهم وفي معناه من شغله عن ذلك الاسقام والآلام (وكذا المجعور عليه بسفه) بأن

بذر في ماله (على المذهب) لانه لنقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره والطريق الثاني بلى في وجه

لانه كامل النظر في أمر النكاح وانما حجر عليه لثلا يضيع ماله فان لم يحجر عليه قال الرافعي فما ينبغي

ان تزول ولايته وهو واحد وجهين في الحاوى وصحح في المطلب كالتخاير زوالها اما من بلغ مفسد الدينه

فاستمر الحجر عليه فهو من صور مسئلة الفاسق الآتية والمحجور عليه بالفلس بلى لكامل نظره والحجر عليه

لحق الغرماء لانقص فيه (ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد) فيزوج مع وجود

الأقرب فاذا زالت عادت الولاية للأقرب (والاعضاء ان كان لا يدوم غالبا) كان حصل بهيجان المرة

الصفراء (انتظر افاقته) لانه قريب الزوال كالنوم (وان كان يدوم اياما) فاقبل أي يوما

ويومين وأكثر كما عبره في الروضة وأصلها (انتظر) الافاقة منه أيضا لان مدته قريسة (وقيل

الولاية للأبعد) كما في الجنون (ولا يقدح العمى في الأصح) لحصول المقصود معه من البحث عن

الاكفاء ومعرفة فهم بالسماح وقيل يقدح لانه نقص يؤثر في الشهادة فاشبه الصغير فيزوج الأبعد

(ولا ولاية لفاسق على المذهب) مجبرا كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو غيره أعلن بفسقه أو أسر

لان الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الأبعد والقول الثاني انه بلى لان الفسقة

لم يمنعوا من التزويج في عصر الاولين ولان أمر النكاح خطير فالاهتمام بشأنه وان كان الشخص

فاسقا أقرب من تركه قال الرافعي وبهذا ينبغي أجبكثر المتأخرين لاسيما الخراسانيون وقطع بعض

الاصحاب بالأول وبعضهم بالثاني وبعضهم بأن المجبر بلى بخلاف غيره لكامل شقيقته وبعضهم بعكس ذلك

لان المجبر قد يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقعه على اذنها فتظن لنفسها وبعضهم بانه فسق

بغير شرب الخمر ولى أو بشر به فلا يلى لاضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم بانه أسرفه

ولى أو أعلن به فلا يلى وافق الغزالي بأنه ان كان لوسلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق ولى والا فلا

واستحسنه في الروضة وقال ينبغي ان يكون العمل به وهاهنا امور أحدها الامام الأعظم اذ لم يغزل

بالفسق وهو الصحيح فانه تزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تخفيمًا لشأنه وقيل لا كغيره فيزوجهن

من دونه من الحكام الثاني الفسق يتحقق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة كالعضل مرات أقلها

فيما حكى بعضهم ثلاث الثالث لا يلزم من ان الفاسق لا يلى اشتراط أن يكون الولي عدلا فان المستور بلى

بلا خلاف كما قاله الامام وأصحاب الحرف الذينة يلون كارجح في الروضة القطع به بعد حكاية وجهين

(ويلى الكافر الكافرة) اذ لم يرتكب محظورا في دينه فان ارتكبه فلا كما في المسلم الفاسق وسواء

على هذا ان الولاية للأبعد كما نقله الجليلي عن الامام واهتمده الشارح رحمه الله وقال الروياني يولى

ويلى الكافر أي الاصل

(قوله) أم مسلماً لا يشك ذلك بعدم انعقاده بالشاهد الكافر لأن الفارق الضرورة في الولي دون الشاهد (قوله) ولا يلي الكافر المسلمة الخ قال الفقهاء المعنى فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الأديان فلا عداوة أشد من الاختلاف في الدين فوَقعت التهمة في الاختيار انتهى واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسلمة بقصة أم حبيبة رضي الله عنها * (٤٠) * (قوله) والكافر في الثابتة أي والابعد

الكافر (قوله) لحديث مسلم الخ روى مسلم أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه ابن عباس رضي الله عنهما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم إمامنا الأول لا مور منها قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا كنت الرسول بينهما حسنه الترمذي وأيضاً ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدي صار محرماً على النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد تقليد الهدي فكانت روايته على وفق مذهبه وأيضاً دليلنا محترم وقول وذلك محمل وفعل وعند التعارض يصار إلى ترجيح المحترم والقول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول المنة عوض الزوجة أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فعقد عليه جبراً لم يصح وكذا يقال في السيد مع عبده ثم أنه كمالاً يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال (قول المتن) لم يصح أي بخلاف ما لعقد الوكيل في حال صلاح الموكل لأن الصلاة لا تمتنع حتى لو عقد فيها ناسياً صام (قوله المتن) قاله النووي في شرح المذهب (قوله المتن) ولو غاب الأقرب الخ لزواج السلطان على ظن الغيبة الشرعية ثم بين قرب مكانه فاعقد باطل (قوله المتن) بغير اذنها وقيل لا يجوز إلا باذنها فيمنع في الصغيرة وعلى الأول يستحب للوكيل استئذانها خروجاً من الخلاف (قوله المتن) تعيين الزوج في الاظهر لأنه يملك التعيين فيملك الاطلاق كالوكالة في البيع (قوله) لاختلاف الأغراض الخ قال الزركشي قضية هذا التعليل أن الأب ولو كل الحد

كان الزوج كافراً أم مسلماً في الذمية ولا يلي الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة بل يلي الأبعد المسلم في الأولى والكافر في الثانية فإن فقد فالأول ثم زوج بالولاية العامة وهل يلي المهودى النصرانية وعكسه قال الرافعي يمكن أن يلحق بالأثر أي فيلبي ويمكن أن يمنع لأن اختلاف المال وإن كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر ويؤخذ من هذا المثير إلى النساء على أن الكفر ملة أو ملل كإبناؤه المتولى ترجيح الأول من عموم عبارة المهاج والمريد لا يلي مرتدة ولا غيرها (وأحرام أحد العاقدين) من ولي ولو كان السلطان أو زوج أو وكيل عن أحدهما (أو الزوجة) باللمح أو بالعمرة أو بهما (بمنحصة النكاح) لحديث مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولا تنكح الولاية) إلى الأبعد (في الأصح) لبقاء الرشد والنظر (في زوج السلطان عند أحرام الولي لا الأبعد) وقيل زوج الأبعد بناء على انتقال الولاية إليه (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو أحرم الولي أو الزوج) بعد التوكيل (فعقد وكيله الحلال لم يصح) العقد (والله أعلم) لأن الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل على أنه قيل يغزل الوكيل بأحرام الموكل والأصح لا فيزوج بعد التحلل ولو أحرم السلطان أو القاضي جاز خلفائه أن يعقدوا النكحة كما ذكره الخفاف لأن تصرفهم بالولاية لا بالوكالة (ولو غاب الأقرب إلى مرحلتين زوج السلطان) نباه عنه لبقائه على الولاية ولا يستأذن أطول مساقته (ودونهما لا يزوج إلا باذنه في الأصح) لقصر مساقته والثاني تزوجها السلطان ولا ينتظر إذنه لأنه قد يفوت الكفو الراغب بالتأخير فيقتصر به ولو ادعت غيبة وليها وانها خلية عن النكاح والعدة فهل يعول الحاكم عليها في ذلك ويزوجها أم لا بد من شهادة خبيرين به احتياطاً بالأبضاع وجهان أحدهما الأول فإن العقود يرجع فيها إلى قول أربابها (وللمعبر التوكيل في التزويج بغير اذنها) كما يزوجهما بغير اذنها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الاظهر) والثاني يشترط لاختلاف الأغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون للوكيل شفقة داعية إلى حسن الاختيار ودفع هذا بأن شفقة الولي تدعو إلى أن لا يوكل إلا من يثق بحسن نظره واختياره (ويحتاج الوكيل) حيث لم يعين له الزوج (فلا يزوجه غير كفؤ) فإن تزوجه لم يصح (وغير المجبر) بأن كان غير الأب والجد مطلقاً أو أحدهما في التيب (إن قالت له وكل وكل وإنهته) عن التوكيل (فلا) يوكل لأنها انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه (وإن قالت زوجني) وسكتت عن التوكيل (فله التوكيل في الأصح) لأنه تصرف بالولاية فيتمتع من التوكيل بغير اذن كالوصي والقيم والثاني لأنه لا تصرف بالاذن فلا يوكل إلا باذن كالوكيل (ولو وكل قبل استئذانها في النكاح لم يصح) توكيله (على الصحيح) لأنه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه والثاني يصح لأنه يملك تزويجها بشرط الاذن فله تفويض ماله إلى غيره ولا يزوج الوكيل حتى تأذن هي للولي ولا يكفي اذنها للوكيل كافي الروضة كأصلها وقال ابن الرفعة الاشبه أنه يكفي ولو قالت وكل بتزويجي واقصرت عليه فله التوكيل وكذا التزويج بنفسه في الأصح لأنه يعد منعه ماله التوكيل فيه فإن نهته عن التزويج بنفسه لم يصح الاذن لأنها منعت الولي وردت التزويج إلى الوكيل الاجنبي فأشبهه التفويض إليه ابتداء (وليقل وكيل الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقل الولي

صح قطعاً ويجب أيضاً اختصاص الخلاف بما إذا لم تخرج المرأة باسقاط الكفاءة (قول المتن) ولو وكل قبل استئذانها الخ لو كان الولي الحاكم فأمر رجلاً بتزويجها قبل الاستئذان فتتلاق عن قواوى البغوى أنه يصح أن قلنا الاستئذان منه في شغل معين استخلاف وهو الأصح

(قول المتن) زوّجت بنّي فلان الخ لوقال زوّجت بنّي منك للخاطب الذي وكلتم يضع أيضا في وجهه حكاية صاحب البحر (قوله) أي الأب والجدّ أي فهم المراد بالجد لا يقيد كون المولية (قوله) هو مراد المحتررا الخ لم يقل هو بمعنى قول المحتررا كأنه لما قد يتوهم من عبارة المحتررا خلاف ذلك وذلك بأن يفسر عند ظهور الحاجة * (٤١) * محل الظهور الذي هو البلوغ سواء وجدت الحاجة بالفعل أم لا (قوله) بالبلوغ عن

الحاجة أي عن التصريح بشرطها والافهسي مشتركة ذلك على أن هذا مراده بقوله الآتي فكأنه قيل بالغة محتاجة (قوله) والحكمة في المخالفة بينهما أي باعتبار ما في المحترر والمناهج والألّاذهب استواءهما في الاكتفاء بمطلق الحاجة كما سلف عن الروضة والله أعلم (قوله) عاقلين الظاهر أن التعميم أولى وكأنه قرمن ذلك لا لزوم التكرار وإبهام العبارة الجواز في الجنون الصغير وهو لا يجوز (قول المتن) لزمه الإجابة قال الزركشي قضية أنه يصير بالامتناع عاضلا فزوجها القاصي وهو مشكل إذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر قال والأقرب أنه يزوج لكن بأذنهم انتهى قلت وحاصله أن القاصي لا يستقل إلا بعد امتناع الجميع والله أعلم * فائدة * الزامه بالإجابة ترتب الأثم عند المخالفة والله أعلم (قوله) بالنظر إلى غيره أي وإن لم يكن قضا في عرف الشرع وقس على ذلك الأورع والاسن هذا مراده فيما يظهر والله أعلم (قوله) والثاني الخ قال الإمام لأدري هل قائل هذا يحضه بقرعة السلطان أو يعلم قال وعلى الأصح يحكره التزويج في قرعة السلطان دون غيره انتهى (قوله) والآخرا مل أي سواء دخل بها الثاني أم لا خلافا لما لا رحمه الله قاله الزركشي (قول المتن) فيما طلان استشكل البطلان في الثانية بأن الأصل عدم إجماع (قول المتن) فإن ادعى كل زوج الخ ليس تقر به أعلى الخامسة بل المعنى أن جميع ما تقدم إذا اعترف

لو كبل الزوج زوّجت بنّي فلان فقول وكيله قلت نكاحها الخ فان لم يقل له ونفاه لم يصح النكاح لأن الشهود المشترط حضورهم فيه كما تقدم لا اطلاع لهم على النية (ويلزم المخبر) أي الأب أو الجد (تزوج مجنونة بالغة) كذا في المحترر (ومجتنون ظهرت حاجته) هو مراد المحترر بقوله عند ظهور الحاجة وفي الروضة وأصلها يلزمه تزويج المجنونة والمجنون عند الحاجة يظهر أمارات التوقان أو وقوع الشفاء عند إشارة الأطباء أي يقول عدلين منهم كذكره في المطلب في المحترر والمناهج اكتفي في المجنونة بالبلوغ عن الحاجة لأنه منتهى ما اقتصر في المجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها للبلوغ بخلاف الخفية التي أشار إليها الأطباء فكأنه قيل بالغة محتاجة وبالغ طاهر الحاجة والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها بقيدها المهر والنفقة وتزويجها بغيره إياهما (لا صغيرة وصغير) عاقلين لعدم حاجتهما إليه في الحال وسما في الكلام في المجنوتين (ويلزم المخبر وغيره أن يعين) كاخ واحد أو عم واحد (إجابة ملفسة التزويج) تحصينها لها (فان لم يتعين كاخوة فالت بعضهم) أن يزوجه (لزمه الإجابة في الأصح) كلبنا وكوا فلا يعفونها والثاني لا يلزمه لعدم نفعه للولاية (واذا اجتمع أولياء في درجة) كاخوة أو أعمام (استحب أن يزوجهما أفضههم) بالنظر إلى غيره لأنه أعلم بشرائط النكاح (وأسنهم) بالنظر إلى غيره زيادة تجربته وكذا أورعهم لأنه أشق وأحرص على طلب الخط (برضاهم) أي برضا باقهم لتجتمع الآراء ولا ينشئ بعضهم باستتار البعض (فان تشاحوا) بأن لم يرضوا بواحد منهم وأراد كل منهم أن يزوج (أقرع) بينهم فن خرجت قرعته زوج (فلو زوج غير من خرجت قرعته وقد أدت لكل منهم) أن يزوجهما (صح) تزويجه (في الأصح) للآذان فيه والثاني لا يكون لقرعة فائدة واجب بأن فادته تقاطع النزاع بينهم لأن في ولاية البعض (ولو تزوجهما أحدهم زيد أو آخر عمرا) وقد أدت لهم في التزويج وسبق أحد التزويجين (فان عرف السابق) منهما (فهو العجيم) والآخرا باطل (وان وقعا معا وأوجع السبق والمعية فبالطلان) لتدافعهما في المعية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر فمع امتناع الجميع بينهما ولتعذر إضاء العقد في السبق المحتمل لعدم العلم به أيا (وكذا لو عرف سبق أحدهما ولم يتعين) أي فهما باطلان (على المذهب) أمّا الثاني منهما فظاهر وأما الأول فلتعذر إضاءه لعدم تعيينه وفي قول يخرج بوقف الأمر حتى يبين وبعضهم أبي تخريجه وقطع بالأول (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يبين) فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا ثالث نكاحها قبل أن يطلقاها أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتقضي عدة الوفاة وبعضهم أجرى هنا قول البطلان فيما قبله (فان ادعى كل زوج) عليها (علمها بسبقه سمعت دعواهما بناء على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح فان أنكرت حافظت قال البغوي لكل واحد منهما أي أنها لا تعلم سبق نكاحه وعن القفال إذا حضر مجلس الحكم وأدعى أي معا حلفت لهما بمينا واحدة أي أنها لا تعلم سبق نكاح واحد منهما بعينه (وان أقرت لأحدهما) بالسبق (ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى الآخر وتخليقه) أنها لا تعلم سبق نكاحه (ينى على القولين) فيمن قال هذا الزيد بل لعرو هل يغرم لعروا ن قلنا نعم وهو الظاهر (فتم) أي تسمع الدعوى وله التحليف رجا ان تقر فيغرمها

الزوجان بأن الحال كذا فان تنازعا وزعم كل أنه السابق وانما تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف هذا بمراجعة الراعي الكبير (قول المتن) وسما دعوى الآخر الخ استشكل ابن الرقعة البناء المذكور فان الدعوى على النكاح انما هي لعنه لا لما يلزم عنه من الغرم فكيف يحلف على ما لم يذمه والحلف انما يكون لنفي المدعى به ونبه الزركشي على أن المدعى إذا ذكر أنه بينة يدعي أن تسمع بلا خلاف قلت وكذا الوليد كرينة ولا حنفا لاحتمال أن يدعى ثم يقيم البينة

(قوله) فيكون كالأقترت له على الأظهر مقابلة أنها كالبنينة وعليه فقيل سمع لاحتمال أن يسكن ويحلف فنسلم له وتترج من الأول والعجج عدم السماع لأنها كالبنينة في حق المتداعين دون غيرهما ولوعلتاها لم يطلان نكاح الأول والله أعلم كذا في التكملة وغيرها (قول المتن) في تزويج الخ مثل ذلك تزويج الامة بعبد الصغيران قلنا له اجباره وفي البحر لو أراد القاضى تزويج الجنون مجزئة لانص له والقياس ان لا يتولى الطرفين ويحتمل المذهب غيره انتهى ومن لاولى لها الا القاضى يجوز ان ينصب شخصا يزوجهما للجنون المحتاج والقاضى يقبل وبالعكس (قوله) لقوة ولايته هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبراً به صرح ابن الرفعة حتى لا يجوز في بنت ابنه الثيب بالبالغ العاقل وبه صرح الماوردي وغيره (قول المتن) ولا يزوجه ابن العم نفسه مثلها ابنه الصغير (قول المتن) أو خليفته عله الزكشى بأن حكمه نافذ عليه وبأنه لا يملك عزله بلا سب بخلاف الوكيل فهما ولو استتاب شخصاً في هذا التزويج فقط فالظاهر انه لا يفي ويحتمل الكفاية عند انفراد القاضى بالبلد (قوله) تكلفاء القاضى أى فان بعضهم * (٤٣) * يزوجه بعضهم مستون (قوله) والثاني

يجوز الخ لنا وجه ثالث بالجواز للجددون غيره ذكره الزكشى وقال عقبه تنبيه مقتضى تعليلهم ان الجد ولو كل وكبلا في تولى الطرفين صح وقضية كلام الرافعي المنع انتهى وقوله يجوز للجددون غيره يجب تفريعه على القول بأن الجد لا يتولى الطرفين كما يلوح ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى

* (فصل) * زوجها الولي (قول المتن) صح يدل له حديث تزوج فاطمة بنت قيس القرشبية من أسامة وتزوج بناته صلى الله عليه وسلم من علي وغيره ولا مكافي له صلى الله عليه وسلم * فائدة * يكره التزويج من غير الكفو عند الرضا الأصلحة ويكفي في الرضا السكون في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كفوء قال الامام صح باتفاق الاصحاب قال بغوى ولكن لها حق الفسخ كالأذنت في رجل ثم وجدت به عيباً (قوله) لان النقصان الخ ربما هو اختصاص الخلاف بالعيب وقضية

وان لم تحصل له الزوجية وان قلنا لا يغرم لعمرو فلا تسمع الدعوى هنا لا تنفاه فأنه لا أنها لو أقترت له أو نكحت عن اليمين خلف هو فيه يكون كالأقترت على الأظهر لا تغرم له شيئاً على القول الذي عليه التفريع وحيث غرمت فالواجب عليها هو الواجب على شهود الطلاق البائن اذا رجعا بعد تفريق القاضى وهو كما سيأتى في باب مهر المثل وفي قول نصفه ان كان قبل وطء (ولو تولى طرف في عقد في تزويج بنت ابنه بئن ابنه الآخر صح في الأصح) لقوة ولايته والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينتظم وانما يجوز ذلك في البيع للطفل ومنه لكثرة وقوعه (ولا يزوجه ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عم في درجته) ان كان (فان فقد القاضى) ولا تنتقل الولاية الى الاعد (فلو أراد القاضى نكاح من لاولى لها) خاصاً (زوجها) ايها (من فوقه من الولاية) كالسلطان (أو خليفته) ان كان له خليفة أو مساو به تكلفاء القاضى (وكلا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجد كما تقدم (لا يجوز ان يوكل وكيلاً في احدهما) ويتولى الآخر (أو وكيلين فهم في الأصح) لان فعل الوكيل في ذلك منزل منزلة فعل الموكل بخلاف تزويج خليفة القاضى له لان تصرفه بالولاية والثاني يجوز لان القصد رعاية التعدد في صورة العقد وقد حصل

* (فصل زوجها الولي) المنفرد كالأب والأخ (غير كفوء برضاها أو بعض الاولياء المستوين) كاخوة أو أعمام غير كفوء (برضاها ورضا الباقيين صح) التزويج لان الكفاءة حقها وحق الاولياء وقد رويت معهم بتركها (ولو زوجها الاقرب برضاها) غير كفوء (فليس للابعد اعتراض) اذا لاحق له الآن في التزويج (ولو زوجها أحداهم به) أى أحد المستوين غير كفوء (برضاها دون رضاها) أى رضا بائتهم (لم يصح) التزويج لان لهم حقاً في الكفاءة فاعتبر رضاها بتركها كالمرأة (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لان النقصان يقتضى الخيار لا البطالان كما في عيب المبيع (ويجوز القولان في تزويج الأب) أو الجد (بكر صغيرة أو بالغة غير كفوء بغير رضاها) أى رضا البالغة (ففي الأظهر) التزويج (باطل) لانه خلاف الغبطة كالتصرف في المال على خلافها بل أولى منه لان البضع يحتاج فيه (وفي الآخر يصح والبالغة الخيار وللصغيرة) أيضاً

كلامهم التعميم في سائر خصال الكفاءة (قول المتن) ويجوز القولان الخ خص بعضهم الخلاف بحالة جهل الأب وقطع (اذا) عند العلم بالبطالان كذا نقله ابن الرفعة عن مقتضى كلام العراقيين وتصریح الماوردي فليست على هذا أى حالة ثبت فيها الخيار للاولياء وللرأة بالجنون والجدام والبرص ككراهية جوابه في باب الخيار والجواب ان صورته ما لو اذنت البالغة في معين فبنى الولي الحال على ظن السلامة ثم بان معيها قال الرافعي وجوابه اذا طنت زيدا كفوا واذنت في تزويجها منه ثم بان انه غير كفوء فلا خيار والتقصير منها ومن الولي حيث لم يحمها وليس هذا كظن سلامة العيب لان الظن فيه يبنى على الغالب وهنا لا يقال الغالب كفاءة الخاطب انتهى وهذا كما ترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب وانما غير هذه الصورة فلا يصح النكاح نظر للمولية جهل الولي الحال أو علم والتخصيص بهذه الصورة أخذته من كلام نقله ابن الرفعة لكن قضية الحاشية المسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن ان يضم اليها اخرى وهي ما لو اذنت في غير معين وكان الولي جاهلاً

(قوله) من لا ولي لها أي بأن يكون

* (٤٣) *

معدوما بالكلية أتما لزوج السلطان

في المسئلة المذكورة لغية الخاص

إذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها) خاصا (ان يزوجه السلطان) أو القاضي (بغير كفوف فعل لم يصح) التزويج (في الاصح) لما فيه من ترك الحظ والثاني يصح كافي الولي الخاص (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها في الزوج خمسة (سلامة من العيوب المثبتة للخيار) وسيأتي في بابها فن به بعضها كالجنتون أو الجذام أو البرص لا يكون كفوا للسلمية عنها لأن النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فان اختلف العيان فلا كفاءة بينهما وان اتفقا وما به أكثر فتكذلك وكذا ان تساويا أو كان ما به أكثر في الاصح لأن الانسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه ويجوز الخلاف فيما لو كان محبوبا وبهوى رتقاء أو قرناء (وحرة فالرقيق ليس كفوا للحررة) أصلية كانت أو عقيقة لأنها تعير به وتضرر بأنه لا ينفع الانفقة المعسرين (والعقب ليس كفوا للحررة أصلية) بخلاف المعتقة ومن مس الرق أحد آباءه ليس كفوا لمن لم يمس أحدا من آباءه أو مس أباه بعد قال الرافعي ويشبه ان يكون الرق في الامهات مؤثرا ولذلك تعلق بها الولاء زاد في الروضة قوله المفهوم من كلام الاحصاب انه لا يؤثر وصرح به صاحب البيان فقال من ولدته رقيقة كفولن ولدته عرية لأنه يتبع الاب في النسب (ونسب) كان تنسب الى من تشرف به بالنظر الى مقابله كالعرب فان الله فضلهم على غيرهم (فالعجمي ليس كفوا عريية) والاعتبار بالآب فن أبوه عجمي وامه عريية ليس كفوا لمن أبوها عريي وامها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كفوا قرشية لحديث قدموا قريشا ولا تقدموهما رواه الشافعي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطليبي) من قريش كفوا (لهما) لحديث مسلم ان الله اصطفى كاتبة من ولد اسماعيل واصطفى قريشا من كاتبة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وحديث البخاري نحن وبني المطلب شي واحد وبني هاشم وبني المطلب اكفاء وغير قريش من العرب بعضهم اكفاء بعض كاذ كره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الاكثرين (والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب) والثاني لا يعتبر لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب ولا يدونونها بخلاف العرب (وعفة فليس فاسق كفوا عفيفة) وانما يكافؤها عفيف وان لم يشتهر بالصلاح شهرتها والمتدع يس كفوا للسنية (وحرة فصاحب حرة ذينة ليس كفوا رفع منه فكس وحجام وحارس وراع وقيم الحمام ليس كفوا ذينة خياط ولا خياط ذينة تاجر وراز ولا همانت عالم وقاض) نظر المعروف في ذلك (والاصح ان اليسار لا يعتبر) لأن المال غادر وان لا يفخر به أهل الروايات والبصائر والثاني يعتبر لأنه اذا كان معسرا تضرر به بنفقه وعدم انفاقه على الولد وعلى هذا قيل يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة فيكون بهما كفوا لصاحبة الأولوف والاصح انه لا يكفي ذلك لأن الناس اصناف غني وفقير ومتوسط وكل صنف اكفاء وان اختلفت المراتب ولا يعتبر أيضا الجمال نعم يعتبر اسلام الاباء وكثيرتهم فيه فن أسلم بنفسه ليس كفوا لمن لها أبوان أو ثلاثة في الاسلام وقيل انه كفوا لها ومن له أبوان في الاسلام ليس كفوا لمن لها عشرة آباء في الاسلام وقيل انه كفوا لان الاب الثالث لا يذكر في التعريف فلا يلحق العار بسببه (و) الاصح (ان بعض الخصال لا تقابل ببعض) فلا يزوج سلمية من العيوب ذينة جميع بسبب ولا حرة فاسقة بعبد عفيف ولا عريية فاسقة بعجمي عفيف ولا عفيفة رقيقة بفاسق حر لما لزوج في الصور المذكورة من نقص المانع من الكفاءة ولا تبيح عافيه من الفضيلة الزائدة عليها ومقابل الاصح ان دناءة نسبه تجبره بفقته الظاهرة وان الامة العربية يقابلها الحر العجمي قال الامام والتقي من الحرف الدينية يعارضه الصلاح وفاقا واليسار ان اعتبر يعارض بكل خصلة غيره (وليس له تزويج ابنة الصغیر أمة) لاتقاء خوف الرنا المشروط في جواز نكاحها (وكذا معية على المذهب) لأنه خلاف القبطة فلا يصح وفي قول يصح ونسبت له الخيار

وله تزويجها يعني الامة من رقيق ودنيء النسب لأنه لا نسب لها وقد يعتد ربان المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجنب ذلك غير السيد كوكيله في تزويج أمته من غير تعيين زوج وكافي في تزويج ولي المرأة أمته

* (فصل) * لا يزوج مجنون الخ (قول المتن) فواحدة أى ولو أمة بشرطها ويجوز فى واحدة الرفق والنصب (قوله) ثم السلطان الخ وبأى فى مراجعة الأقارب ماسياى فى تزويج الجنونة (قوله) ونذا فى آخره على هذا قال لنا موضع يزوج فيه السلطان جبراً من غير استئذان أحد وهو هذا دون غيره (قوله) ويلغو الزائد لأنه تبرع من سفيه (قوله) وقال ابن الصباغ قد رجع الرافعى مثل مقالة ابن الصباغ فيما لو عقد لطفل بفوق مهر المثل قال الزركشى ولا فرق بينهما ولهذا سوى البغوى بينهما فى التزويج وأى فرق بين كون المحجور صغيراً أو سفهاً (قوله) القياس أى على ما لو عقد لطفله بفوق مهر المثل فقد رجع الرافعى فيها وفق مقالة ابن الصباغ وفرق بعضهم بأن الولي متصرف على القبر وهذا فى مال نفسه (قوله) كفى الاطعام والكسوة والتصرفات المالية (قول المتن) وفى قول يبطل أى كمالو اشترى له بأكثر من ثمن المثل والوجه هو الاول كمالو تزوج مولاه بأقل من مهر المثل فإن النكاح صحيح (قوله) وقيل مهر مثل قال الزركشى خص الماوردى الخلاف بالخلاف فأن كانت مكرهه لزمه مهر المثل قولاً واحداً ونقل عن البصريين تخصيص الخلاف بحالة جهل السفه والخبر والأفلام مهر قولاً واحداً وقيل الخلاف فى الجملة انتهى واستشكل الرافعى عدم وجوب المهر حالة الجهل وأجيب بأن حقها بطل بالتفكيك

إذا بلغ وقطع بعضهم بالطلاق فى تزويجه الرقعة أو القران لما فيه من بدل مال فى بضع لا ينتفع به (ويجوز من لا تكافئه بياق الخصال) كالتب والنسب والحرفة (فى الأصح) لأن الزوج لا يعبر باستفراش من لا تكافئه نعم ثبت له الخيار إذا بلغ والثانى لا يجوز ذلك لأنه قد لا يكون فيه غبطة * (فصل لا يزوج مجنون صغير) * لأنه لا يحتاج إليه فى الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف الصغير العاقل فإن الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير الحاجة) كان تظهر رغبته فى النساء بدورانه حولهن وتعلمه بهن ونحو ذلك أو تنوع الشفاء به بقول عدلين من الأطباء) فواحدة لا ندفع الحاجة بها وزوجه الأب ثم الجد ثم السلطان دون سائر العصابات كولاية المال وقد تقدم أنه يلزم للمجبر تزويج مجنون ظهرت حاجته (وله) أى الاول (تزويج صغير عاقل أكثر من واحدة) لأنه قد يكون فى ذلك مصلحة وغبطة تظهر لاول وزوجه الأب والجد دون الوصى والقاضى لعدم الحاجة وانتفاء كمال الشفقة (وزويج الجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة) فى تزويجها ولا تشترط الحاجة) إليه بخلاف المجنون لأن التزويج يسببها المورد والنفقة وبغرم المجنون (وسواء) فى حواز التزويج (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر) وقد تقدم أنه يلزم للمجبر تزويج مجنونة بالغة (فإن لم يكن أب وجد لم تزوج فى صغرها) لعدم الحاجة اليه (فإن بلغت تزوجه السلطان فى الأصح) كما يلى مالها لكن بمراجعة أقاربها وجوباً فى وجه صحته البغوى لأنهم أحرف صلحتهم وأندبا فى آخر تطبيقاً لقولهم والثانى يزوجه القريب باذن السلطان مقام أذن (للحاجة) كان تظهر علامات غلبه شهوتها أو تنوع الشفاء بقول عدلين من الأطباء (للمصلحة) من كفاية نفقة وغيرها (فى الأصح) وبمقابلته يلحق السلطان بالمجبر (ومن حجر عليه بسفه) أى تدير فى ماله (لا يستقل بنكاح) لثلايقى ماله فى مؤنه (بل ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي) باذنه كإسباى لأنه حر مكاف صحيح العبارة والاذن ويعتبر فى نكاحه حاجته إليه بالامارات الدالة على غلبة الشهوة وقيل بقوله ولا يزداد على واحدة وقيل تكفى فى نكاحه المصلحة (فإن أذن) له الولي (وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل فإن زاد) عليه (فالمشهور صحة النكاح بمهر المثل) أى بقدره (من المسمى) المعين ويلغو الزائد والثانى بطلانه للزيادة وقال ابن الصباغ القياس على الصحة أن يبطل المسمى ويثبت مهر المثل فى الذمة (ولو قال انكح بأف ولم عين امرأة نكح بالأقل من ألف ومهر مثلها) فإن نكح امرأة بالف ومهر مثلها ألف أو أكثر صح النكاح بالمسمى أو أقل من ألف صح النكاح بمهر المثل ولغا الزائد ولو قال انكح فلانة بالف وهو مهر مثلها فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لغا الزائد (ولو أطلق الاذن) فقال تزوج (فالأصح صحته) أى الاذن والثانى يلغو والاول يؤمن أن ينكح شريطة يستغرق مهر مثلها ماله وهذا مدفوع بقوله (وينكح بمهر المثل من تليق به) فإن نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو أكثر لغا الزائد وإن نكح الشريعة المذكورة لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه والاذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل (فإن قبل له ولية اشترط أذنه فى الأصح) لما تقدم والثانى لا يشترط لأن النكاح من مصالحه وعلى الولي رعايتها فلا يحتاج فى فعلها الى اذن كإلى الاطعام والكسوة (ويقبل بمهر المثل فأقل) لمن تليق به (فإن زاد) عليه (صح النكاح بمهر المثل وفى قول يبطل) للزيادة (ولو نكح السفه بلاذن فباطل) فيفرق بينهما (فإن وطئ لم يلزمه شئ) وإن لم تعلم الزوجة سفهه للتفريط بقرينة البحث عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لشبهة النكاح المسقط للبعد (وقيل أنى مقول) لتمييز النكاح عن السفاح (ومن حجر عليه فليس يصح نكاحه) لأنه صحيح العبارة

(قول المتن) ونكاح الجسد بلا إذن سيده بالحل وقضية الطلاق انه لو وطئ لم يلزمه شيء كالسفيه (قوله) فالزائد في ذمته لم يقبلوا بجسده ذلك في السفيه وكان الفرق كون الرقيق صالحا للتصرف في نفسه لا يشترط نفوذه سوى على إذن السيد ولا كذلك السفيه (قول المتن) اجبار عبده يقال جبره على كذا أو اجبره عليه (قوله) لانه لا يملك رفعه هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل وهو صحيح كاسلف و الفرق القفال وغيره بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير * (٤٥) * بأن ولاية الاب التي تزوج بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد البلوغ مع بقائه ~~كذا~~ قبله كالتيب العاقلة هذه الحاشية محلها عند القول الثالث الآتي في الشرح (قوله) والثالث حكى عكسه أيضا لان له في الكبير غرض في صيانة ملكه (قوله) له اجبار الخ قال الزركشي وكلام المصنف في الرضاع بقضيه حيث قال ولو تزوج أم ولده عبده الصغير وهو ظاهر النص ويجرى عليه أكثر العرايين واقضى كلام الرافي انه المذهب في بابي التحليل والرضاع انتهى (قول المتن) وقيل ان حرمت عليه الى آخره هو صادق بامة المرأة (قول المتن) واذا تزوجها الخ هذا الخلاف مطرد في العبد على قول الاجبار كما سيذكره الشارح (قول المتن) فيزوج أمته الكافرة أى من غير مسلم فانها لا تحل للمسلم حرا كان أو عبدا (قوله) والاصح انه ولي النكاح الى آخره قضية هذا ان الاب والجد لا يزوجان أمة الثيب الصغيرة لعاقلة وبه صرح الشنخا نغاليغوي وصاحب الكافي لكنهما نقلان عن الامام ان لهما تزويجها قال الزركشي وهو القياس كما يزوج الولي أمة السفيه والمجنون غير المحتاجين وان لم يجزله تزويجها انتهى قلت قد يفرق بأن بلوغ الصغيرة له غاية محققة الحصول فتتظرب لخلانها وأيا لا بد في تزويج أمة السفيه من اذنه

وله ذمة (ومؤن النكاح في كسبه لا فيما معه) تعلق حق الغرماء بما في يده (ونكاح عبد بلا إذن سيده بالحل) للحر عليه (وباذنه صحيح) لهجة عبارته وسواء كان السيد ذكرا أم أنثى (وله الطلاق الاذن وله تقييده بأمرأة) معنة (أو قبيلة أو بلد ولا يعدل عما أذن فيه) مراعاة لحقه فان عدل بطل النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه فالزائد في ذمته يطالب به اذا عتق وله في الطلاق الاذن نكاح الحرة والامة في تلك البلدة وغيرها والسيد منعه من الخروج الى البلدة الاخرى ولو طلق لم ينكح اخرى الا باذن جديد (والاظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صغيرا كان أو كبيرا لانه لا يملك رفعه بالطلاق فلا يملك اثباته والثاني له اجباره كلامة بان يزوجه بغير رضاه قال النغوي أو يكرهه على القبول لانه اكراه بحق وخالفه المتولي والثالث له اجبار الصغير دون الكبير (ولا عكسه) أى ليس على السيد تزويج العبد اذا طلبه في الاظهر لما في وجوبه من تنويع مقاصد الملك وفوائده والثاني يجب عليه حذرا من وقوعه في الفاحشة (وله اجبار أمته) على النكاح (بأى صفة كانت) من صغر وكبر وبكارة وثبوبة وعقل وحنون لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وهذا تفارق العبد لكن لا يزوجه بغير كفؤ بعب أو غيره الا رضاه فان خالف بطل النكاح وفي قول يصح ولها الخيار وله تزويجها بغير كفؤ في النسب لانها لا نسب لها (فان طلبت لم يلزمه تزويجها) لانه ينقص قيمتها وبغوت الاستمتاع عليه فيمن تحمل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا كان تكون اخته (لزمه) اذا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعفائها بخلاف ما لو وطئ احدى اختين ملكهما فانه لا يلزمه تزويج الاخرى قطعا لان تحريرا عليه قد يزول فتوقع منه قضاء الشهوة (واذا تزوجهما فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لانه يملك الاستمتاع بهما والثاني انه بالولاية لما عليه من رعاية الخط حتى أنه لا يزوجه بغير كفؤ كما تقدم ويجوز بيعها من مجذوم ونحوه ويجوزي الخلاف في تزويج العبيساء على اجباره (فيزوج) تفرعا على الاصح (مسلم أمته الكافرة) أى الكاتبة كما عبر به في المحرر لان غيرها لا يحل نكاحها كما سيأتي (وفاسق ومكاتب) أمته وعلى الثاني لا يزوج واحد من الثلاثة من ذكرت لان المسلم لا يلي الكافرة والفاسق يسلب الولاية والرق يمتنعها كما تقدم (ولا يزوج ولي عبد صبي) لما فيه من انقطاع اكسابه عنه (ويزوج أمته في الاصح) اكتسابا للهرم والنفقة والثاني لا يزوجه لانه ينقص قيمتها وقد تجب له من يزوجه قبل ولي المال كالمومي والقيم والاصح أنه ولي النكاح الذي يلى المال وهو الاب والجد وعبد المجنون والسفيه وامتهما كعبد المصبي وأمته فيما ذكر ويحتاج الى اذن السفيه في نكاح أمته

*** (باب ما يحرم من النكاح) ***

تحرم الامهات أى نكاحهن وكذا الباقي (وكل من ولدته أو ولدت من ولدك) ذكر اكل أو أنثى بواسطة أو غيرها (فهى أمك) ودليل التحريم فيها وفي بقية السبع الآية قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم

*** (باب ما يحرم من النكاح) *** من بهيمة

١٤ في (قول المتن) فهى أمك الى آخره لظاهره الطلاق الام على الجذات حقيقة وكذا يقال في البنات وغيرها مما يأتي (قوله) ودليل التحريم هذا بناء منه على ان لفظ الام شامل ومتناول للعليا والفظ البنات متناول للسفلى وذلك اما بالاتزام كون ذلك من الحقيقة العرفية أو من حيث استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز وهذا الثاني متعين في العجات والحالات كالأجنح ثم رأيت الزركشي قد عرض له ما واثبت فهدا خلاف الامهات والبنات على انه يجوز الخلق غير النبه وص بما ذكر قياسا

(قول المتن) من ماء زناه الظاهر ان ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لو خرج بسبب محرم ثم استدخلته زوجته كيف الحكم والوجه ثبوت النسب (قول المتن) ويحرم على المرأة مثلها المحارم المدلول بها كبتها * (٤٦) * وأما نسباً أو رضاعاً (قول المتن)

وبنات الاخوة الخ لو أخره عن العماة والخالات ناسياً بالقرآن لكان أحسن وقوله والعماة والخالات منه مع الذي قبله يفهم حل بنات العماة والخالات (قوله) وقال تعالى قدم الحديث لعموم دلالة وقيل ان الله سبحانه وتعالى نبه بالذكوريتين في الآية على باقي السبع يحكمه اليهني عن الشافعي رضي الله عنه ووجهه ان السبع حر من معنى الولادة والاخوة يظهر ذلك بالتأمل (قول المتن) أو ذالنها وكذا امرضة الفحل (قوله) من نسب أو رضاع متعلق ببيت الولد المذكور لا بالولد لقوله بعد وبت ولد أرضعته أمك الخ (قوله) لا خيلك أي شقيقاً كان أو لاب أو لام خلافاً لما في شرح المنهج (قوله) في الشقين راجع لقول المتن نسب أو رضاع (قوله) بواسطة أي وهل دخوله بالدليل الآتي بالقياس أو شمول الاسم فيه الخلاف السابق في الحاشية وكذا يقال فيما يأتي (قول المتن) ان دخلت بها أي ولو كان العقد فاسداً وأما الثلاثة الاول فانها تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا بالدخول وان كان فاسداً وقول الشارح الآتي بواسطة قال الزركشي هي مسئلة نفيسة يقع السؤال عنها كثيراً ومثل الدخول استدخالها ماء المحترم (قوله) قال تعالى وحلائل أبنائكم الخ هذه الدالة التي ذكرها خاصة بجهة النسب وأما جهة الرضاع فقفاً لا دليلها الحديث السالف ولك أن تتوقف فيه من حيث ان زوجة الأب مثلاً انما حرمت على الولد بالمصاهرة فلا يفتاؤها الحديث

الى آخره (والبنات وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها) ذكرنا كان أو أنثى بواسطة أو بغيرها (فتنتك قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (والخلوقة من) ماء (زناه تحمله) فلا حرمة لماء الزانم تحمله خروجا من خلاف من حرمتها عليه كالخففة (ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله أعلم) ثبوت النسب والارث بينهما (والاخوات) وكل من ولدتها أو أوالك أو أحدهما فأختك (وبنات الاخوة) بنات (الاخوات) وان سفلن (والعماة والخالات وكل من هي أخت ذكر ولدته) بواسطة أو بغيرها (فتمتلك) وقد تكون من جهة الأم كاخت أبي الأم (أو أخت أنثى ولدته) بواسطة أو بغيرها (فخالتك) وقد تكون من جهة الأب كاخت أم الأب (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) لحديث الصميين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وقال تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو بغيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو بغيرها (أو ذالنها) وهو الفحل بواسطة أو بغيرها (فأم رضاع وقس الباقي) بما ذكره فكل من أرضعت بأمك أو بلبن من ولدت بواسطة أو بغيرها أو أرضعتها امرأة ولدت بواسطة أو بغيرها وبناتها من نسب أو رضاع وان سفلت فبت رضاع وكل من أرضعتها أمك أو أرضعت بلبن أمك أو ولدتها مرضعتك أو الفحل فاخت رضاع وأخت الفحل وأخت ذكر ولده بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع محرم رضاع وأخت المرضعة وأخت أنثى ولدتها بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع خالف رضاع وبت ولد المرضعة والفحل من نسب أو رضاع وان سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أختك وبناتها من نسب أو رضاع وان سفلت وبت ولد أرضعته أمك أو أرضعت بلبن أمك من نسب أو رضاع وان سفلت بنت أخ وأخت رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك ولو كانت أم نسب كانت أمك أو زوجة أمك فتحرم عليك (وأنفلك) وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب كانت بنتك أو زوجة أمك فتحرم عليك (ولا أم مرضعة ولدك وبناتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت زوجتك فتحرم أمها عليك وبناتها فلهذا الأربع يحرم من النسب ولا يحرم من الرضاع فتستثني عندهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والجمهور كما قاله في الروضة لم يستثنوها لانها جهة الحرمة في النسب عن الرضاع فان أم الاخ مثلاً حرمت عليك في النسب لكونها أمك أو زوجة أمك وذلك متفق في كونها أم رضاع وكذا الباقي كما تقدم ولهذا سكت المصنف هنا عن الاستثناء (ولا) تحرم عليك (أخت أختك بنسب ولا رضاع) هو متعلق بالاخت (وهي) في النسب (أخت أختك لا لبك لأمه) بأن كان لأم أختك بنت من غير أمك (وهكسه) أي أخت أختك لا لبك لأمه بأن كان لابي أختك بنت من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع لا خيلك بأن أرضعتها أجنبية لأنها أجنبية منك في الشقين (وتحرم) عليك (زوجته من ولدك أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو بغيرها (وأمهات زوجتك منهما) أي من النسب أو الرضاع بواسطة أو بغيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو بغيرها (ان دخلت بها) أي بالزوجة قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلا بكم لبيان ان زوجة

(قوله) ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الخ قال القفال في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الراتب لأنهن في معنى البنات فكذلك امرأة الأب لأنها في معنى أمه قال وحكي عن بعض العلماء أنه قال من نكح شبيه الشريعة كونه الرجل محرماً لامرأة أبيه بعد ميوتها منه ولا يكون الأب محرماً لها ووجهه أن من تزوج امرأة فقد أنبت لها بالنكاح حرماً مؤبداً فمن ولدت صار ولده منها صار ولدها منتهى ولو لم تلحقها الزوج الذي هو أبو ولدها لم يكن له من الحرمة ما للولد فكذلك أولاد الزوج لما تصور ببصورة ولدها فابت حرمة انتهت وقوله في معنى أمه الصغير يرجع لولد الأب لا للأب وقوله منها * (٤٧) * متعلق بصار الأول وكذا منه يتعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولد الأب منها

وقوله وكذا ولد الزوج أى من غيرها
والله أعلم (قول المتن) ومن وطئ الخ هذا
الوطء ثبت المحرمية أيضا بخلاف
وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول
الى المخالطة فى الأول دون الثانى (قول
المتن) وكذا الموطوءة بشبهة أى تحرم
أصولها وفروعها ويحرم عليها أصوله
وفروعها ولا تثبت المحرمية بخلاف
الموطوءة بالملك (قول المتن) لا الرضى بها
وذلك لان الله تعالى امن على عباده
بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون
الحرمة التى امن بها من الزنا الذى
فعله عاص لله تعالى فآله فى الام (قوله)
ولست مباشرة خرج النظر ولوالى
الفرج (قوله) فى الشبهة كان باشرها
بعد فاسد ونحو ذلك مما سلف لامع علم
الحلال ورأيت فى الزركشى ما منه يريد
عليه يعنى المصنف لس الاب جارية
الابن فانها تحرم لآله من الشبهة فى
ملكه بخلاف لس الزوجة ذكراه الامام
والظاهر ان الامام فزعه على القول
بأن الأس يؤثر (قوله) والثانى نعم الخ
علل أيضا بأنه استمتاع يوجب الفدية
على المحرم فكان كالوطء به قال جمهور
العلماء قال الراضى وهو قوى (قول
المتن) منهن يؤخذ منه عدم جواز مكاح
الجميع وهو كذلك وهل ينسحب الى أن
ينفى واحدة أو الى أن ينفى عدد محصور

من بناء لا يحرم قال تعالى ولا تسكروا ما أنسخ آتاكم من النساء وقال وأمهات نسائكم وربائكم
اللاتي في حوزكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وذكر المحور جري على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة
لا تحرم بنتها (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبنتها وحرمات على آباءه وأبناؤه لأن الوطء في
ملك الميم نازل منزلة عقد النكاح (وكذا الموطوءة بشبهة في حق) بأن طهناز وحته وأمته بنكاح
أشراء فاسدين أو غير ذلك تحرم عليه أمهاتها وبنتها وتحرم هي على آباءه وأبناؤه كما ثبت هذا
الوطء بالنسب وبوجوب العدة وسواء طهنته كالمثمن أم لا (فيل أو حقه) بأن طهنته كذا ذكر وهو عالم
بالحال فالحرمة كذا كذا أيضا والاصح المنع لانتفاء ثبوت النسب والعدة هنا وقيل فيما إذا طهنت دون
تحريم على أبيه وابنه ولا تحرم أمها وبنتها عليه وفيما إذا طهنت دونها حرمت عليه أمها وبنتها ولا تحرم
هي على أبيه وابنه رعاية للظن والعلم في الطرفين (الامتنع بها) فانها لا تحرم على الرائي أمها وبنتها
ولا تحرم هي على أبيه وابنه كما لا يثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كما فاخته وليس (شبهة)
في الشبهة (كوطء في الظاهر) لانها لا توجب عدة والثاني نعم يجامع التلذذ بالمرأة فتحرم أمها
وبنتها عليه وتحرم هي على أبيه وابنه واحترز بالشبهة عن عدمها فلا أثر للمباشرة في ذلك (ولو اختلطت
محرم) من نسب أو رضاع أو مصاهرة (نسوة قربة كبيرة) كآل أمراء (نكح منهن) واحدة
مثلا والامتنع عليه باب النكاح فانه وان سافر الى بلاد آخر لم يأمن مسافرتها الى ذلك البلد أيضا
(لا بمحصولات) كالعشرة والعشرين فانه لا ينكح منهن إذا لم يمتنع عليه باب النكاح بذلك فلو نكح
منهن لم يصح النكاح لغلبة التحريم وقيل يصح للشك في سبب منع المنكوحة ولا مدخل للاحتياط في ذلك
لفقد علامة الاحتياط (ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه) أو ابنه (شبهة)
أو وطء الزوج أمها أو بنتها شبهة فينفخ نكاحها (ويحرم جمع المرأة وأختها وعمتها وأختها من
رضاع أو نسب) قال تعالى وأن تحموا بين الأخنتين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمها
ولا العمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى
ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح ونحو صدره في الصحيحين
(فان جمع بقدر بطل أو مرتباً فالثاني) باطل (ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بملك
لاملكهما) فيجوز شراء أختين مثلاً ويحرم وطؤهما وله وطء أختها شاء (فان وطئ واحدة)
منهما (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى) بمحرم (كيسع) لملكها أو بعضها (أو نكاح)
أي تزويجها أو كآبة (لا حيض وأحرام) لانهم لم يزيلوا الملك ولا الاستحقاق (وكذا رهن في الاصح)
لانهم يزيل الحبل إذا يجوز الوطء معه باذن المهرتين والثاني يكفي الرهن كالتزويج فلو عادت الأولى كان
رنت يعيب قبل وطء الأخرى فله وطء أختها شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها حرمت تلك
العائدة حتى يحرم الأخرى (ولو ملكها ثم نكح أختها) الحرة (أو عكس) أي نكح امرأة ثم

اختار الروافى الثاني وقول المتن: كح مثله شراء الأمة (قوله) لفقد علامة الاجتهاد نازع الرافى في هذا التعليل فالاحسن التعليل بأن العلامة لم تتأيد بأصل الحمل (قول المتن) ابنه قال الزركشى ضبطه المصنف بخطه بالنون وبالباء (قول المتن) ويجرم الخ لما انتهى قسم المؤبد شرع في غيره (قول المتن) حرم في الوطء وذلك لان الوطء أولى بالتحریم من عقد النكاح (قوله) فيجوز شراء الخ أى كالمحور أن يشترى أخاه ويمتنع عليه نكاحها

(قول المتن) فقط يرجع الى قوله امرأ ثان وقوله أربع (قوله) لغيلان حديث غيلان يفيد المنع في الاستدعاء بالاولى (قوله) وأما العبد فقلناه على النصف من الحر قال الفقهاء النكاح من باب الفضائل فكما لم يلحق الحرفيه مرتبة السوء لا يلحق العبد مرتبة الحر (قول المتن) لم يخل له الخ أى لم يخل نكاحها ولا وطؤها بالملك لو كانت أمة فاشتراها (قول المتن) ويقيب قبلها أى ولو في حال نومها أو نومته ذكره في شرح الهجعة (قوله) من مقطوعها لم يقل منه كما سلفه في باب الغسل لان جميع حشمته هنا مغل عن ذلك (قول المتن) بشرط الانتشار قال الزركشى ليس لنا وطء بشرط فيه الانتشار الا هذا ونقل عن صاحب المطلب فيه انه لا يشترط الانتشار بالفعل بل بالقوة ثم قال أعني الزركشى قلت قد جزم الشيخ أبو حامد واتباعه من العراقيين باعتبار الانتشار بالفعل وقوة كلام الراعي تقتضيه * (٤٨) * ولهذا قالوا ان الصبي الذي لا يتأق منه الجماع

ملكاً أختها) حلت المنكوحه دونها) أى دون المملوكه ولو كان وطنها فى الصورة الاولى لان الاستباحة بالنكاح أقوى منها بالملك اذ يتعلق به الطلاق وغيره فلا يندفع بالاضعف بل يدفعه (والعبد مرأى أن وللعتر أربع فقط) أما الحرة فلقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقال صلى الله عليه وسلم لعبدان وقد أسلم وتخذه عشرين سنة أمسك أربعا وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وأما العبد فلانه على النصف من الحر وقد أجمع الفقهاء على انه لا ينكح أكثر من اثنتين روى البيهقى عن الحكم بن عتيبة (فان نكح خمسا معا بطلن أو مرتبا فالخامسة) يبطل نكاحهما (وتحل الاخت والخامسة فى عدة بائن لارجعية) لانها فى حكم الزوجة (واذا طلق الحر ثلاثا أو العبد طلقتين) قبل الدخول أو بعده (لم تحل له حتى تنكح) زوجا غيره (ويغيب بقبلها حقيقته أو قدرها) من مقطوعها (بشرط الانتشار) فى الذكر (وصحة النكاح وكونه بمن يمكن جماعه لا طفلا على المذهب فهين) وفى وجه قطع الجمهور بخلافه انه يحصل التحليل بلا انتشار لئلا يرسل أول غيره لحصول صورة الوطء وحكامه وفى قول انكره بعضهم **فى** الوطء فى النكاح الفاسد لان اسم النكاح يتناولوه وفى وجه نقل الامام اتفاق الاصحاب على خلافه ان الطفل الذى لا يتأتى منه الجماع يحلل (ولو نكح) الثانى (بشرط) انه (اذا وطئ طلق أو بانث) منه (أو فلا نكاح) بينهما (بطل) النكاح لانه ضرب من نكاح المتعة (وفى التطبيق قول) ان شرطه لا يبطل النكاح ولكن يبطل الشرط والسعى ويجب مهر المثل ولو نكح بلا شرط وفى عزمه أن يطلق اذا وطئ كره وصم العقد وحلت بوطئه

(فصل لا ينكح من ملكها أو بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه) أي انفسخ لان
 ملك المين أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة والشكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة فقط
 الاضعف بالاقرى (ولا تنكح من تملكه أو بعضه) ولو ملكت زوجها أو بعضه انفسخ النكاح لان
 أحكام النكاح والملك متناقضة لانها تاطالبه بالسفر الى المشرق لانه عبدها وهو يطالبها بالسفر معه الى
 المغرب لانها زوجته واذا دعاها الى الفراش بحق النكاح بعثته في أسغالها بحق الملك واذا تعذر الجمع
 بينهما بطل الاضعف وثبت الاقوى وهو الملك (ولا ينكح) الحر أمة غيره الا بشرط أن لا تكون تحت
 حرة) مسألة أو كناية (تصلح للاستمتاع قيل ولا غير صالحة) له كأن تكون صغيرة أو مجنونة أو مجذومة
 أو برصاء أو رتقاء لا طلاق الهسي في حديث هسي ان تنكح الامه على الحرزة واء البيهقي عن الحسن
 مر سلا والا قول يعقده بالصالحة للاستمتاع نظرا للمعنى وقوله أمة غيره مقيد بما سيأتي في فصل الاضاف

على تأخيرها أحنى قولها وانغامه مثل مدية الثوب والله أعلم وقوله فالنسكاح كذلك لعله فالنسكاح حينئذ كذلك
 * (فصل) لا ينكح من يملكه مثل ذلك الموقوفة وان قلنا الملك لله وكذا الموصى بمنفعها قبل وعبارة المؤلف تشمل ذلك يحصل الملك شامل الملك
 المنافع وقوله ولوملك زوجته الخ يحصل ما في الزكشي ان المؤثر الملك التمام فلا يضر في زمن الخيار وان قلنا الملك للشترى (قوله) لان ملك
 العين الى آخره أى والتناقص أحكامهما فلا يدر شراء العين المؤجرة (قول المتن) الا بشرط أى وعند اجتماعها قبل يستحب لقوة تعالى
 فاسكوه من باذن أهلهم وقيل الامر بالاباحة بدليل وان تصبر واخير لكم الا قول لابن السمعاني والثاني للزكشي هذا الشرط الاول
 مستفاد من الآية بقياس الاولى وقول المتن حرة الاحسن منه كوجه

(قول المتن) وان يجز عن حرة وذلك يصدق بأن يقدر على المهر ولا يجز من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائباً (قول المتن) تصلح للاستمتاع في فتاوى البغوى يعتبران لا يجز مهر حرة وسط لا يجوز ولا قبحة (قول المتن) قيل وغير صالحة مدخول الواو المذكورة مفرد وهو معطوف على جملة تصلح لانها في تأويل المفرد وأما الواو فالظاهر انها واو التلقين كما في قوله ومن ذريتي وذلك لان المتعاطفين هنا أحدهما لقائل والآخر لاخر (قوله) لا طلاق النهى أى ولا مكان الوطء في غير الفرج (قوله) ومن لم يستطع قال الشافعي رضي الله عنه لا أعلم الآن أحداً يجز عن طول حرة (قوله) فيما اذا كانت تحتها قاله الرافعي وأولى بالجواز (قوله) الى الاسراف أى وان لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم (قول المتن) أو بدون مهر المثل أى بخلاف ما لورضيت بلامه فان الامه تتحل لوجوبه بالوطء (قول المتن) فلو أمكنه تسرى أى والفرض انه عاجز عن طول حرة * (٤٩) * كما صرح به الشارح في توجيهه مقابل الاصح (قوله) بشراء أمه خرج ما لو كانت الامه في ملكه فانه لا يتزوج بأمة في هذه الحالة فطها قاله الزركشي (قوله) وهذا هو الشرط في الامه هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من العجز عن طول الحرة دون خوف الزنا ويجاب بأن معنى كلامه ان من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى العجز عن طول الحرة لا العجز عن التسرى والله أعلم (قول المتن) واسلامها مرفوع وهو من عطف المصدر الصريح على المصدر المنسل من ان والفعل (قوله) فلا تتحل كناية لا يخفى ان الكلام في النكاح وأما التسرى بها فجاز وانما لم تتحل الكناية لانه اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب فكانت كالحرّة الوثنية اجتمع فيها نقص الكفر والرق ثم اذا قلنا بالقديم وهو ان العربي لا يجزى عليه رق فلا يشترط في حق العربي المسلم سوى الاسلام (قول المتن) على الصحيح تظهر فائدة الخلاف في التأثيم وفيما لو طلبوا من قاضينا ان يزوجهما لاحد منهما

انه لا يحل له نكاح أمة ولده وأمة مكاتبه (وان يجز عن حرة) مسألة أو كناية (تصلح) للاستمتاع (قيل أولاً تصلح) له بأن لا يجزها أولاً يقدر على صداقها قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات الآية والمراد بالمحصنات الحرّات وقوله المؤمنات جرى على الغالب والوجه المرجوح في غير الصالحة كالقرباء والرتقاء يوجه بمحصل بعض الاستمتاع بها والتولي في الخلاف فيها على الخلاف فيما اذا كانت تحتها والبغوى جزم بجواز الامه هنا مع الجواب بالمنع هناك (فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة في قصدها أو خاف زنا مذهبته) أى مدة قصده والا فلا تتحل له الامه وضبط الامام المشقة المعتبرة بأن ينسب محتملها في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد (ولو وجد حرة بموئل أو بدون مهر مثل) وهو قادر عليه (فالاصح حل أمة في الاولى دون الثانية) لانه في الاولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله وفي الثانية قادر على نكاح حرة ووجه الثاني في الاولى انه يمكنه من نكاح حرة وفي الثانية المنية بالنقص واجيب بأن المنية فيه قليلة لجريان العادة بالمساحة في المهور (وان يخاف زنا) بأن تغلب شهوته ويضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة سمي به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والاعتوبة في الاخرى وعلم من هذا الشرط ان من تحتها أمة لا ينكح اخرى (فلو أمكنه تسرى) بشراء أمة (فلا خوف في الاصح) فلا يحل له نكاح الامه والثاني يحل له لانه لا يستطيع طول حرة وهذا هو الشرط في الامه ولو قال المصنف كالحرم لم ينكح الامه كان أحسن فان الخلاف في ذلك لا في الخوف للقطع باتفاقه (واسلامها) فلا تتحل الكناية للحر المسلم لقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات (ويحل لحر وعبد كآيين أمة كناية على الصحيح) لاستوائهما في الدين والثاني يقول كفرها مانع من نكاحها (لانه بعد مسلم في المهور) لان كفرها مانع من نكاحها والثاني تتحل له لاستوائهما في الرق ولا بد في حل نكاح الحر الكناي الامه الكناية من أن يخاف زنا ويفقد الحرة كقهره السبكي من كلامهم وان لم يصرح به الرافعي ولا غيره (ومن بعضهما رقيق كرفقة) فلا ينكحها الحر الا عند اجتماع الشروط المذكورة (ولو نكح حرامه بشرطه ثم أيسر أو نكح حرة لم تنفسخ

ثم الخلاف في العبد مرتب على الخلاف في الحر وأولى بالجواز (قوله) لان كفرها مانع الخ أى فكانت كالمرتدة وقوله لاستوائهما في الرق أى ولا يضر الاختلاف في الدين كما ينكح الحر المسلم الحرّة الكناية (قوله) السكاني أى الحر قال الزركشي وظاهر القرآن خلاف ذلك قال وكذا المعنى فان الكافر غير الكامل يرق بالاسر والكمال يتغير فيه الامام فيبعد النظر هنا للمعنى الملاحظ في الحر المسلم (قوله) كقهره السبكي الخ هذا قد يشكك عليه ما سياتي من ان أمن الزنا واليسار اذا قارنا عقد الكافر ثم أسلم لا يقدح الا اذا كان مقارنا بعد ذلك لاجتماع الاسلامين فانه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لارعد مقارنة العدم مع أحد الاسلامين كغيره من المفسدات كالعدة ونحوها (قول المتن) ثم أيسر الخ لوزال العنت بتعنين متلا قال العجز الى فوافق الزنى هنا على عدم الانفساخ وخالف في الصورتين بعنى اللتين في المتن

(قوله) لقوة الدوام أى وكفى الردة والغرة والاحرام وقال المزني يفسخ في صورتين الحاقا لنكاح الامة بأكل الميتة وأشار الشافعي الى جوازين جواز نكاح الامة في الجملة ويكون أكل الميتة بعد زوال * (٥٠) * الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج

ولهذا لا يحنث باستدامته (قوله) كان يقول الى آخره أى بخلاف ما لو قال زوجتك بنتي بألف وأمتي بمائة فقبيل البنت ثم الامة فانه يصح في البنت قطعاً ولو اقتصر في مسئلة الشارح على قبول البنت فالظاهر جريان الخلاف في الحرة أيضاً نظراً للايجاب (قوله) وفي قول قديم الخ على هذا القول لا يشترط في نكاح العربي للامة سوى اسلامها

* (فصل) يحرم نكاح الخ (قول المتن) وتخل له كناية يستثنى النبي صلى الله عليه وسلم فلا تخل له الكناية الاجمالية (قوله) لانه يخاف الخ أى ويخاف أيضاً على ولده منها الفتنة والثاني لاراهة لان الاستفراش اهانة وهذا الثاني لم يذكره الشارح (قول المتن) يهودية أو نصرانية أى لقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقوله لا تمتسكة الخ أى وان كان الاصح تقريرهم بالجزية (قوله) لان ما ذكر الخ عبارة الزركشي عن هذه لانها وحى وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان الذى قاله محمل تأمل (قول المتن) فان لم تكن الكناية اسرايلية قال الزركشي كالروم (قوله) لتمسكهم بذلك الدين مما يدل على اعتبار الدين وان تخلف النسب الى اسرائيل صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم

الامة (لقوة الدوام) (ولو جمع من لا تخل له أمة حرة وأمة بعقد) كان يقول لمن قال له زوجتك بنتي وأمتي قبلت نكاحهما (بطلت الامة) قطعاً لا تنقضاء شروط نكاحها (لا الحرة في الاظهر) تقريباً للصفة والثاني بطل الحرة أيضاً فراراً من تبعض العقد ولو جمعها من تخل له الامة بعقد كأن رضىت الحرة تأجيل المهر بطلت الامة قطعاً لانها لا تقارن الحرة كما لا تدخل عليها ولا تستغنا عنها وفي الحرة طريقان أرجحهما في الشرح الصغير انه على القولين والثاني القطع بالبطلان لانه جمع بين امرأتين بجواز افراد كل منهما فيتبع الجمع بينهما كالاختين وفريق الاول بان نكاح الحرة أقوى من نكاح الامة والاختان ليس فیهما أقوى قال في الروضة ولو نكح أمتين في عقد بطل نكاحهما قطعاً كالاختين * (فرع) * ولد الامة المنكوحه رقيق لما لكها تبعاً لها وان كان زوجها الحر عربياً وفي قول قديم ان ولدا العربي حرو هل عليه قيمته كالمغرور أو لا شيء عليه لرضاء سيدها حين زوجها عربياً قولان

* (فصل يحرم) * على المسلم (نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وشغل) له (كناية) قال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم (لكن تكره) كناية (حرية) لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد تسترق وهي حامل منه ولا يقبل قولها ان حملها من مسلم (وكذا) تكره (ذمية على الصحيح) لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين وقوله ومجوسية ظاهراً العطف على وثنية وهو مبنى على احد القولين ان المجوس لا كتاب لهم والاشبه انه كان لهم كتاب وبدلوه فرفع لكن لا تخل منا كتحتمل لانه لا كتاب بأيديهم الآن ولا يتيقنه من قبل ففتحناط ويحتمل ان يعطف على من يفوافق الاشبه والوثنية عابدة الوثن ومثلها عابدة الشمس والنجوم والصور التي يستحسنونها والوثن والصنم قيل بمعنى واحد وقيل الوثن ما كان غير مصور والصنم ما كان مصوراً (والكناية يهودية أو نصرانية لا تمتسكة بالزبور وغيره) كتحف شيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تخل منا كتحتمل لان ما ذكر لم ينزل بنظم يدرس وتبلى وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواعظ لا احكام وشرائع (فان لم تكن الكناية اسرايلية) أى من ولد اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام (فالظاهر حلها) للمسلم (ان علم دخول قومها في ذلك الدين) أى دين موسى أو عيسى عليهم الصلاة والسلام (قبل نسخه وتحريفه) لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقا (وقيل يكفي) دخولهم في ذلك الدين (قبل نسخه) سواء دخلوا قبل تحريفه أم بعده لتمسكهم بالدين قبل نسخه والثاني لا تخل له مع وجود الشرط المذكور لا تنقضاء النسب الى اسرائيل ولو كانت من قوم علم دخولهم في ذلك الدين بعد تحريفه ونسخه كمن تهود أو تنصر بعد بعة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تخل وكذا من تهود بعد بعة عيسى عليه الصلاة والسلام في الاصح وكذا لو كانت من قوم لم يعلم انهم دخلوا في ذلك الدين قبل التحريف أو بعده أو قبل النسخ أو بعده لا تخل أخذاً بالاحتياط أما الاسرايلية فتحل من غير نظر الى ان

في كتاب هرقل يا أهل الكتاب والروم ليسوا من بني اسرائيل فقد اعتبر الكتاب وجعلهم من أهله

(قوله) أما بعد النسخ بيعة نينا الخ هذا الكلام يقتضي ان الدخول في شأن الاسرائيلية قبل بعثة نينا صلى الله عليه وسلم لا يضر ولو بعد النسخ لشرعة عيسى صلى الله عليه وسلم وقد يلتزم ذلك لشرف نسبها وبعبارة الروضة صريحة في ذلك حيث قال بل لا يحرم من الاسرائيليات الا من علم دخول آبائهما بعد النسخ ببيعة نينا صلى الله عليه وسلم انتهى وما هنا سؤال وهو ان هذا الكلام ككثير يقتضي ان الاسرائيليات تنقسم الى من تحمل وتحرم وان ما به التحريم من الدخول بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم أمر ممكن في حقها وحينئذ فكيف يجتمع ذلك مع ما نقله الزركشي عن امام الحرم حيث قال قال الامام من ضرورة كونها من ولد اسرائيل ان يكون أول آبائهم داخل في الدين وهو غير محرم فيجتمع مع شرف النسب والتعلق بالدين قبل التغيير انتهى وكأنه رحمه الله * (٥١) * يخى كلامه هذا على ان سائر بني اسرائيل آمنوا بوحى صلى الله عليه وسلم قبل التحريم لم يخلف

أحد منهم وفيه نظر اذ يحتمل تخلف بعضهم فالحق ما قاله الشيخان والله أعلم اذ المراد بالأب مطلق الاصول ولو وحدة ذكره في شرح الارشاد (قول المتن) في نفقة عبارة الشافعي رضى الله عنه في المختصر هي كسمة في مالها وعليها الاثوار وهي أحسن (قوله) ويقفر عدم البية الخ قال الزركشي قطع المتولى يعني عند عدم الامتناع بأنه لا بد من بنتها ورجحه في التحقيق أما اذا امتنع فيفسلها الزوج ويستبجها وان لم توجد بنته وقيل - بوى عنها وهو ضعيف كذا قاله في شرح المذهب قال يعني في شرح المذهب ولو امتنعت المسلمة ففسلها اقهر احدث وهل يقتصر الى نية الزوج الظاهر انه على الوجهين في المجنونة ويرجح في التحقيق اشتراط نية الزوج في المجنونة انتهى كلام الزركشي (قول المتن) في الاظهر هذان القولان جاريان في اجبار المسلمة على الغسل من الجنابة (قول المتن) على غسل ما نجس من أعضائها ينبغي ان يسكون التوب المتنجس أودات الرائحة الكريهة كذلك (قوله) تغليبا للتحريم لم يقولوا بمثل ذلك في

آءه اذ خلوا في ذلك الدين قبل تحريفه أو بعده وقبل نسخه لشرف نسبها أما بعد النسخ ببيعة نينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تفارق فيه الاسرائيلية غيرها (والكناية المنكوحة كسمة في نفقة وقسم وطلاق) بخلاف التوارث (وتجبر على غسل حيض ونفاس) ان امتنعت منه لتوقف الحل عليه ويقفر عدم البية للضرورة كما في المسئلة المجنونة (وكذا الجنابة) أي غسلها (وترك أكل خنزير) تجبر عليهما (في الاظهر) لما في أكل الخنزير وترك الغسل من الاستقذار وترك التنظيف والثاني لا تجبر على ذلك لانه لا يمنع الاستمتاع (وتجبر على غسل ما نجس من أعضائها) لئلا يمكن من الاستمتاع بها (وتحرم متولة من وثني وكناية) لان الانساب الى الاب وهو ممن لا تخل منا كخته (وكذا عكسه) أي تحرم متولة من كلابي ووثنية (في الاظهر) تغليبا للتحريم والثاني لا تحرم لان الانساب الى الاب وهو ممن تحمل منا كخته (وان خالفت السامرة) وهي طائفة تعد من اليهود (اليهود والصابئون) وهم طائفة تعد من النصارى (النصارى في أصل دينهم حرمين والافلا) أي وان لم يخالفوهم في الاصول وانما خالفوهم في الفروع فتجوز من كآتهم وما نقل عن الشافعي من قولين في منا كحة السامرة والصابئين محمول عند الجمهور على التفصيل المذكور المنصوص عليه في مختصر المزني وقد نقل ان الصابئين فرقان فرقة توافق النصارى في أصول الدين وأخرى يخالفهم وتعبد الكواكب السبعة وتضيف الآثار اليها وتنفى الصانع المختار وقد أفتى الاصطخري بقتلهم لما استفتى القاهر الفقهاء عنهم (ولو تهود نصراني أو عكسه) أي تنصر يهودى (لم يقر في الاظهر) لانه أحدث ديننا بالاطلا بعد اعترافه بطلانه فلا يقر عليه كالأورثاء المسلم والثاني يقر لتساوى الدينين في التقرير بالجزية (فان كانت امرأة لم تحمل اسم) تقر بها على انه لا يقر (فان كانت منكوحته) أي المسلم (فكردة مسئلة) فان كان اليهود أو النصر قبل الدخول تجزى الفرقة أو بعده توقفت على انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) لانه أقرب بطلان ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان التقل اليه (وفي قول أودينه الأول) لتساوى الدينين في الحكم ولو أبى الاسلام على القول الأول أو الاسلام ودينه الأول جميعا على القول الثاني ففي قول أوجه يقتل والاشبه لابل يلحق بأمته (ولو وثني) يهودى أو نصراني (لم يقر وفيما يقبل) منه (القولان) أحدهما الاسلام فقط والثاني هو أودينه الأول وفي ثالث أو مساويه فان كانت امرأة تحت مسلم تجزى الفرقة قبل الدخول وتوقف بعده على انقضاء العدة

المتولد بين مسلم وكفر لان الاسلام يعلو ويغاب (قوله) وقد نقل الخ هذا الاينافي كلام المتن لان الغرض من هذا الاعلام بما نقل ان الصابئين فرقان وان الفرقة الثانية تعبد الكواكب السبعة الخ قال بعضهم في هذه الثانية انها أقدم من النصارى (قول المتن) لم يتر بحث الزركشي اختصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحراة أخذ من قولهم اذا امتنع من الاسلام ألحق بأمته قال ألو تهود النصراني في دار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لصحة قبولها والله أعلم قلت وقوله لصحة قبولها يشعر بأنه لو كان امرأة لم تحمل منا كحتها (قول المتن) وفي قول أودينه الأول ليس المراد على هذا التحجير بينهما لان الباطل لا يؤمر به ولكن نقول له لا يقبل منه الا الاسلام فان باذر ورجع الى دينه الأول تركه وعن ابن أبي هريرة لا مانع من التحجير وليس دغا الى الكفر بل هو اخبار عن حكم الله تعالى كما ان الدعاء الى الجزية ليس رضاء بال كفر (قوله) لتساوى الدينين راجع لكل من قول المتن الا الاسلام أودينه الأول

(قول المتن) ويتعين الاسلام فان أتي قتل أي بعد الحاق بآمنه ان كان له أمان (قوله) فان أتي أي المرتد قتل الضمير فيه راجع لقول المتن كسلم ارتد (قوله) ولا من الكفار وهو شامل للمرتد وهو كذلك (قول المتن) تجزئ الفرقة حكى الماوردي في ذلك الاجماع قلت لكن خالف أبو حنيفة في المعية * (باب نكاح المشرک) * (قول المتن) أسلم كآبي أي ولو تبعاً لآبويه * (٥٢) * (قول المتن) دام نكاحه أي بالاجماع ولأنه

(ولو تود وتي أو تنصر لم يقر) لا تنقله عما لا يقر عليه إلى باطل والباطل لا يبيد فضيلة الاقرار (ويتعين الاسلام كسلم ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام فان أتي قتل على ماسبق في باب المرتد (ولا تجزئ مرتدة لآحد) لآمن المسلم لانها كافرة لا تقر ولا من الكفار لبقاء علقته الاسلام فيها (ولو ارتد زوجان) معا (أو أحدهما قبل دخول تجزئ الفرقة) لعدم تأكد النكاح بالدخول (أو بعده وقفت فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما (والا فالفرقة من الردة) منهما أو من أحدهما (ويحرم الوطء في التوقف) لتزلزل ملك النكاح بما حدث (ولا) حذفيه لشبهة بقاء النكاح وتجب العدة منه كالموطئ امرأته ثم وطئها في العدة

* (باب نكاح المشرک) *

هو الكافر على أي ملة كان (أسلم كآبي أو غيره) كوثي أو مجوسي (وتجنه كآية دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) أسلم وتجنه (وثنية أو مجوسية فتخلت) عنه أي لم تسلم معه (قبل دخول تجزئ الفرقة) بينهما (أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والا) أي وان لم تسلم فيها بأن أصرت إلى انقضائها (فالفرقة) بينهما خاسلة (من) حين (اسلامه ولو أسلمت) أي الزوجة الكافرة (وأصر) الزوج على كفره (فكعكسه) أي فان كان ذلك قبل دخول تجزئ الفرقة أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه وان لم يسلم فيها فالفرقة بينهما من حين اسلامها والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (ولو أسلم ما دام النكاح) بينهما (والعية بآخر اللفظ) الذي يحصل به الاسلام لا بأوله (وحيث آدمنا) النكاح (لا تنص بمقارنة العقد) أي عقد النكاح (للفسد هو زائل عند الاسلام وكانت بحيث تنحل له الآن) تخفيفاً بسبب الاسلام (وان بقي الفسد عند الاسلام) (فلان نكاح) بينهما يديم (فيقر على نكاح بلا ولي وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام) لا تتفاءل الفسد عنده بخلاف غير المنقضية فلا يقر على النكاح فيها لبقاء الفسد (و) يقر على نكاح (مؤقت) بمدة كعشرين سنة (ان اعتقدوه مؤبداً) ويكون ذكر الوقت لغو بخلاف ما اذا اعتدوه مؤقفاً فانه اذا حصل الاسلام وقديق من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (وكذا لو قارن الاسلام عدة شبهة) بأن أسلم بعد عرضها وقبل انقضائها فانه يقر على النكاح الذي عرضت له (على المذهب) لانها لا ترفع النكاح وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كالأبيحوز نكاح المعتدة (لأن نكاح محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه أو ابنته فانه لا يقر عليه للزوم الفسد له (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرمت ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) لان الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح وفي قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كالأبيحوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمة) معا أو مرتباً (وأسلموا) أي الزوج والمرأتان معه (تعينت الحرة وان دعت الأمة على المذهب) لانه لا يجوز له نكاح أمة مع وجود حرة تحته وفي قول من الطريق الثاني لا تدفع الأمة نظراً إلى ان الأمس لا تستدامة النكاح لا كابتدائه (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بهتته (على الصحيح) قال تعالى وامرأته حمالة الحطب وقالت امرأته فرعون (وقيل فاسد) لان الظاهر اخلاصهم بشرط

أولى من الابتداء (قول المتن) ان اعتقدوه مؤبداً طاهر كلامهم اعتبار اعتقاد الزوجين جميعاً (قوله) وقديق الخ أي أما إذا لم يمتني فقد دفعت النكاح (قوله) معا أو مرتباً أما مع المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الأمة لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الأمة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسد وافيته نكاح الأمة ناظرين في ذلك إلى انه كالاتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الزاقي لان نكاح الأمة يدل بعدل إليه عند تعذر الحرة والابدال أضيق حكمهم الاصول فلذا اغلب هنا شائبة الابتداء انتهى قلت وكذا لو طرأ اليسار وأمن العنت بعد نكاح الكافر الأمة بحيث قارن اجتماع الاسلامين اندفعت الأمة فائدة قال الزركشي المفسد لان نكاح ان قارن العقد واستمر إلى الاسلام اكتفى في كونه دافعاً بمقارنته أحد الاسلامين وان طرأ وقتنا شككته كالياسر وأمن العنت في الأمة اشترط مقارنته للاسلامين انتهى ومراوده بمقارنة الاسلامين مقارنته اجتماعهما فانه لو أسلم أولاً وهو معسر ثم طرأ اليسار واستمر حتى قارن اسلامها اندفعت كما سبق في الفصل بعده واعلم انه رد على صدر كلامه لو قارن اليسار وأمن العنت العقد واستمر فانه لا يضر الا ان قارن الاسلامين كما في الهجعة وغيرها (قوله) مع وجود حرة تحته أي بالشرط السابق وهو الصلاحية للاستمتاع قال الزركشي حاصل ما سلف ان كل امرأة يجوز

ابتداء نكاحها يجوز ما سلكها بعد مضى في الشرك والافلا في العدة والاحرام الطارئ (قوله) أي محكوم بهتته يريد النكاح بهذا دفع ما اعترض به من ان الهجعة موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم المصنف انما يعني أنسكهم ان وافقت الشرع فهي صحيحة والا فمحكوم لها بالهجة رخصة وترغيب في الاسلام قال الامام قد خرج الشافعي رضي الله عنه هنا عن قياس مذهبه من تكليف الكافر بالفرع والاختيار والترغيب في الاسلام (قول المتن) على الصحيح قال امام الحرمين لا خلاف في صحة بيعهم وتصرفاتهم

(قوله) لكن لا يفرق الخ استثنى السبكي ما لو ترفعوا الثاني في شأن صحة النكاح وفساده قال في فرق بينهم (قوله) حكمنا بصحة قطعا أي ولا يضر في ذلك اعتقادهم فيه الفساد (قوله) بخلافه على الفساد قال الزركشي أما على قول الوقف فقد أطال فيه ابن الرفعة والظاهر أنه يقع في كل عقد يقر عاينه في الاسلام وهو مقتضى كلام الاصحاب (قول المتن) ومن قررت فلها المسمى قال الزركشي هذا لا يتعلق به بالتفريع بل هو مستأنف ووجهه أنه كما ثبت الصحة للنكاح ثبت للمسمى قال وهو ظاهر على قول الصحيح أو الوقف وأما على الفساد فتضمنه كلامهم كذلك ويحتمل وجوب * (٥٣) * مهر المثل لان القاعدة ان كل عقد فسد يسقط به المسمى الا في عقد الامام للكفار سكنى الحجاز انتهى (قول المتن) وأما الفاسد فكهم

الح قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك ثمن الخمر وجبته فلودفع للمسلم من ذلك في دينه وجب قبوله وبه أفتى القفال لكن قال الرافعي في باب الجزية أصح القولين لا يجبر بل لا يجوز قبوله ويحتاج الى الجمع بين الكلامين انتهى (قول المتن) أو باسلامه قال الزركشي كان ينبغي للمصنف ان يقول وصح انتهى وهو عجيب فان هذا مبني على قوله السابق وصح (قوله) كهوديين الخ احتراز عن اليهودي مع التصرف في فان الحكم يجب قطعا وقيل على الخلاف وسيأتى ذلك في كلام الشارح (قوله) وأجيب الخ يقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى (قوله) وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي رضي الله عنه الى المنع ويجاب بأن النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصلا للقياس جعلت الآية الاخرى ناسخة لها من حيث المنع من صحة القياس عليها فليتأمل (قوله) ولو كان الذميان ايا

النكاح لكن لا يفرق بينهم لو ترفعوا النارعاية لله والذمة ونقرهم بعد الاسلام عليه تخفيفا (وقيل) موقوف (ان أسلم وقررتينياصحة والا فلا) أي وان لم يقررتينيافساده قال في الروضة فان تصور علمنا باجتماع الشروط في نكاح حكمنا بصحة قطعا (فعلى الصحيح) وهو صحة نكاحهم (لو طلق ثلاثا ثم أسلم لم تحل) له (الا يجمل) بخلافه على الفساد فحل بلا محمل (ومن قررت فلها المسمى الصحيح) وأما الفاسد فكهم فان تبضته قبل الاسلام فلا شيء لها (لانفصال الامر بينهما وما انفصل حال الكفر لا يتبع وذهبهم من حكى قولاً بأن لها مهر المثل لفساد القبض (والا) أي وان لم تبضه قبل الاسلام (فهم مثل) لها لانهم لم ترض الا بالمهر والمطالبة بالخمر المسمى في الاسلام بمنعته فرجع الى مهر المثل كالونكح المسلم على خمر ومنهم من حكى قولاً بأنه لا شيء لها لانها رضيت بالخمر وتعدت قبضها له بعد الاسلام فسقطت المطالبة بالمهر (وان قبضت بعضه فلها قسط ما بقي من مهر مثل) ولا يجوز تسليم الباقي منه ويأتى قول بأن لها مهر المثل وقول بأنه لا شيء لها كما تقدم (ومن اندفعت باسلام بعد دخول) بأن أسلم وأصرت الى انقضاء العدة أو العكس (فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم والا) أي وان لم يصح نكاحهم أي أفسد (فهم مثل) لها في مقابلة الوطء (أو قبله) أي قبل الدخول (وصح) نكاحهم (فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) على المذهب لان الفرق من جهتها وفي قول من الطريق الثاني لها نصف المهر لانها أحسنت بالاسلام فكان من حقه ان يوافقها فاذا امتنع انشأ الفرق الى تخلفه (أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا) لها (والا) أي وان لم يكن المسمى صحيحا (فنصف مهر مثل) لها فان لم يسم مهر وجبت متعة وان لم يصح نكاحهم فلا شيء لها مطلقا لان الفاسد لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو ترفع البناذى ومسلم وجب) علينا (الحكم) بينهما جزما (أو ذميان) كهوديين أو نصرانيين (وجب في الظاهر) قال تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله والثاني لا يجب لان الله تعالى قال في المعاهدين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ويقاس عليهم أهل الذمة لكن لا يتركهم على النزاع بل يحكم بينهم أو يردهم الى حاكم ملتهم وأجيب بأن الآية الثانية منسوخة بالاولى كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان الذميان مختلفي الملة كهودى ونصراني وجب الحكم جزمالا لان كلا لا يرضى بملة الآخر وقيل على القولين (ونقرهم) فيما ترفعوا فيه (على ما تقر لو أسلموا وبطل ما لا تقر) لو أسلموا فاذا ترفعوا الثاني في نكاح بلاولى وشهود او في عدة هي منقضية عند الترافع أو قررناه بخلاف ما اذا كانت باقية وبخلاف نكاح المحرم قبضه في ذلك * (فصل أسلم ونحته أكثر من أربع) * من الزوجات الحرائر (وأسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (في العدة أو كن كليات لزمه اختيار أربع) منهن (ويندفع) نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة والاصل في ذلك ان غيلان أسلم ونحته عشر نسوة

١٤ في مثله في نفى الخلاف ما لو شرط في عقد الجزية التزام أحكامنا به عليه الزركشي نقلا عن الماوردى (قوله) جزما استشكله الامام وقال يلزم عليه الجزم بالحكم بين المتفقين اذا لم يكن له ما حاكم أو كان وامتنع أحدهما ان يعبدان يلزمهما احكم الكفر (قوله) في ذلك الاشارة فيه راجعة الى قوله فاذا ترفعوا الى آخره * (فصل) * أسلم ونحته أكثر من أربع لزمه الجزم مراده عدم جواز الزيادة (قول المتن) ويندفع من زاد أي من حين الاسلام وكذا العدة

(قوله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق الخ قال السبكي الذي أفهم منه أن أمسك للإباحة وفارق للوجوب لجهن في رفع المجلس عنهم فالتسكوت عن الكل لا محذور فيه إلا إذا طلع فيجب كسائر الديون والام يجب فينبغي حل كلامهم عليه وتعبه الأذري بأن التسكوت مع الكف يلزم منه إمساك أكثر من أربع في الإسلام وذلك محذور انتهى * فائدة * لو تزوجت في الشرك بزوجة ثم أسلموا قال القاضي لا يعرف للشافعي فيها نص ويحتمل أن يختار أيهما شاءت وفي التهمة لا تخلافه في عدم تخيير الزوجين وفي المرأة وجهان والصحيح عدم ثبوته وأعلم أن المخالف حمل حديث غيلان على الأوائل وهو بعيد وأبعد منه حمل أمسك على ابتدئ * (٥٤) * ولنا ظاهر اللفظ وأنه لم ينقل بتجديد

عقد وأنه لو احتاج إلى التجديد لم يجعل الخبرة له لتوقف ذلك على الرضا (قول المتن) وفي قول الخ لا يقال قضيته أن الرابع تعيين البنت على قول الفساد أيضا أي كما تعين على القول الرابع المقابل بفساد نكاحهم لانا نقول لما صرح بأن قول التعيين مبني على الصحة اعتنع ذلك (قول المتن) تجزئ الفرقة أي كائنة كانت أو غير كائنة وسواء كان الزوج حرا أم عبدا (قول المتن) اختار أمة إن حلت له الخ أي ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عرض اليسار فيما يظهر (قول المتن) فانقضت عتتها اختار أمة يفهم أنه لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة لا يفسد ويحتمل أن يقال بانقضائها تبين اعتباره ثم رأيت في شرح المهج أن الاختيار قبل اليأس عن الحرة يلغي والله أعلم (قول المتن) والاختيار الخ يحصل الاختيار أيضا بما لو اختار فراق من زادت على الأربع مثلا لأنه بتعيين الأربع للنكاح ونبه الماوردي على أن الفسخ أيضا صريح وكليات فالأول كنسخ نكاحها ورفعته والثاني كصرفها وأبعدتها (قول المتن) والطلاق اختار قبل أن أراد لفظ الطلاق ورد عليه أنه يصح بمعناه كلفظ الفسخ إن أريد به الطلاق وإن أراد الأعم ورد عليه لفظ الفراق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء نكهن بها أم مرتبا وإذا نكح مرتباً فله إمساك الاختارات وإذا مات بعضهن فله اختيار الميتات ويرث منهن كل ذلك لترك الاستفصال في الحديث (وان أسلم معه قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط تعين) واندفع نكاح من بقي (فلو أسلم وتخته أم وبنتها كابتان أو) غير كائنتين (واسلمت فان دخل بها حرمتا أبدا) بناء على صحة نكاحهم وفساده (أولا) أي وإن لم يدخل (بواحدة) منهما (تعينت البنت) واندفعت الأم بناء على صحة نكاحهم (وفي قول يتخير) بينهما بناء على فساد نكاحهم فان اختار البنت حرمت الأم أبدا أو الأم اندفعت البنت ولا تحرم مؤبدا إلا بالدخول بالأم (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت) وحرمت الأم أبدا (أو) دخل (بالأم) فقط (حرمتا أبدا) لأن الدخول بالأم يحرم بنتها مطلقا والعقد على البنت يحرم أمها بناء على صحة نكاحهم (وفي قول بقي الأم) بناء على فساد نكاحهم وسواء فيما ذكر نكحها أم مرتبا (أو) أسلم (وتخته أمة أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعد إسلامه (في العدة أقر) النكاح (إن حلت له الأمة) حينئذ أي حين اجتماع المسلمين لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان لم تحل له الأمة اندفع نكاحها (وان تخلفت) عن إسلامه (قبل دخول تجزئ الفرقة) كما في الحرة (أو) أسلم وتخته (اماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامهن) لأنه إذا جازله نكاح الأمة جازله اختيارها (والا) أي وإن لم تحل له الأمة حينئذ (اندفعن أو) أسلم وتخته (حرة واماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في العدة تعينت) أي الحرة (واندفعن) أي الاماء لأنه يمنع نكاح الأمة لمن تخته حرة فيمتنع اختيارها (وان أصرت) أي الحرة (فانقضت عتتها اختار أمة) إن حلت له كالمولم تكن حرة تبين أنها باتت بإسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن ثم أسلمن في العدة فكرر) أصليات (فختار أربعاً) ممن ذكرن (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك أو أقررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك) وإرادهم يشعر بأن جميع ذلك صريح كما قاله الرافعي قال لكن الأقرب أن يجعل قوله اخترتك أو أمسكتك من غير التعرض للنكاح كناية وسكت عليه في الروضة ومثله ثبتك (والطلاق اختار) للطلقة لأنه إنما يحتاج به المنكوحه فإذا طلق أربعاً انقطع نكاحهن بالطلاق واندفع الباقيات بالشرع (لا الظهار والأيلاء) فليسا باختيار (في الأصح) لأن الظهار محرم والأيلاء حلف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجنبية أليق منه بالانكاح والطلاق يقول هما تصرفاً مخصوصاً بالنكاح كالطلاق (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كقوله إن دخلت الدار فقد اخترت

فانه من عند الطلاق فسخ على الأصح قلت له أن يختار الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا إذا نواه (قول المتن) في الأصح يجوز نكاحك أن يكون راجعاً للطلاق أيضاً فان لئلا وجهاً بأنه لا يكون اختيار للنكاح لما في قصة فيروز طلق أيهما شئت وأجيب بأن الراوي ذكر لفظ الفراق بالمعنى (قول المتن) ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ عتته أن الاختيار للنكاح أو كالأربعة وكل منهما لا يصح تعليقه والفسخ يتضمن اختيار الأخرى وكأنه علق وأيضاً العقود التي يمتنع تعليقها يمتنع تعليق فسخها وقوله ولا فسخ محله ما لم يثوبه الطلاق

(قول المتن) ولو حصر الاختيار قال الزركشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه * فائدة * لو قال حصر المختارات في العدد الغلاني قال الزركشي لم يفسد شيئا (قول المتن) وعليه التعيين الخ يجوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيده قول المحرر فن دفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فهن ولأن وجوب * (٥٥) * أصل التعيين قدمه أول الفصل وأن يكون كلاما متبداً ويؤيده أن المصنف عمل بخطه فاصله

قبله وأن حكم النفقة وما بعده لم يسبق له ذكر قال شارح التمهيز وفي التعبير بالتعيين سر وهو الإشارة إلى أنه مجرد الإسلام زال نكاح ما زاد فلا اختيار تعيين لامر سابق لا إنشاء إزالة (قوله) فلا تعتد عدة الوفاة عبارة في غاية الحسن اذ لو قال بدلها فتعد عدة الفراق للزومه أن غير المدخول بها تعتد عن الفراق وهو فاسد * (فصل) * أسلمامعا الخ (قول المتن) وإن أسلمت الخ ينبغي استثناء ما إذا كان الخلف بعد زمن صغراً ونحوه (قول المتن) فلها نفقة العدة هو بعومه ليشمل ما لو كان للزوج عذر من صغره ونحوه وهو محتمل (قول المتن) وإن أسلمت في العدة قال الرافي رحمه الله ولا يجي فيه القديم المتقدم لأنها هناك أقامت على دينها ولم تحدث شيئاً قال المصنف وطرده جماعة (قوله) ويشبه أن يجي فيه خلاف أي كافي تشطير المهر بردتها قال الزركشي وهو غير مسلم لأن باب النفقات لا يبنى على مسائل التشطير

* (باب الخيار) *

ذكر من أقسامه ثلاثة خيار العيب والتغيير والعق ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الغفاري التي وجد النبي صلى الله عليه وسلم يكسحها بياضاً وفعل عمر لأن مثله لا يقال إلا عن توقيف وفعل عمر وقوع في البرص والجنون والجدام وقيل الباقي على ذلك (قول

نكاحك أو فسخت نكاحك ولو علق الطلاق قبل لا يصح لأن الطلاق اختيار وتعلق الاختيار بمنع والعصم صحة وحصول الاختيار بالطلاق ضمنى ويعتبر في ضمنى ما لا يعتد في المستقل (ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر إذ يخفى به الإبهام (وعليه التعيين) لاربع من الخمس (وفسختهن) أي الخمس (حتى يختار) أربعاً ممنهّن لأنهن محبوسات بسبب النكاح (فإن ترك الاختيار حبس) إلى أن يختار فإن أصرت عذر بضرب أو غيره بما يراه الإمام (فإن مات قبله) أي قبل الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل (وذات أشهر وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر وذات أقرأ بالأكثر من الأقرأ أو أربعة وعشر) لأن كلامهن على انفرادها محتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعد هذه الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعتد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر ففي ذات الأقرأ ان مضت الأقرأ الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر اكملت وإن مضت الأربعة وعشر قبل تمام الأقرأ أتمت وابتداء الأقرأ من أسلمامعا أو أسلام السابق منهما (ونوقف نصيب زوجات من ربع أو ثمن (حتى يصطالحن) لعدم العلم بعين مستحقة فلولا يعلم استحقاق الزوجات للارث كالأسلم على ثمان ككليات وأسلم معه أربع ممنهّن ومات قبل الاختيار فالأصح أنه لا يوقف للزوجات شيء لجواز أن يختار الكليات ويتسم التركيبين باقي الورثة ويوقف لهن لأن استحقاق غيرهن نصيبهن غير معلوم

* (فصل أسلمامعا استمرت النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة) وهي غير كفاية (فلا) نفقة لنشوزها بالخلف (وإن أسلمت فيها لم تستحق لمدّة الخلف في الجديد) لما ذكره القديم أنها تستحق لأنها لم تحدث شيئاً والزواج هو الذي يبدل الدين وتستحق من وقت الإسلام قطعاً (ولو أسلمت أو لا فأسلم في العدة أو أصرت) إلى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) وهي في الأولى لمدّة الخلف وقبل لانه نفقة لها لأنها أحدثت المانع من الاستمتاع وأجيب بأنها أتت بما هو واجب عليها فلا يسقط به نفقتها كالأوصات (وإن ارتدت) أي الزوجة (فلا نفقة) لها (وإن أسلمت في العدة) لنشوزها بالردة وتستحق من وقت الإسلام في العدة (وإن ارتدت) الزوج (فلها) عليه (نفقة العدة) لأنها لم تحدث شيئاً والزواج هو الذي أحدث الردة ولو ارتدت ما فلا نفقة قاله البغوي قال الرافي ويشبه أن يجي فيه خلاف وسكت عليه المصنف

* (باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد) *

إذا (وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا) مطبقاً أو متقطعاً (أو وجداما) وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع وينتاز (أو برصاً) وهو بياض شديد يقع (أو وجدها رتقاء أو قرناء) أي منسداً محل الجماع منها في الأول اللحم وفي الثاني بعظم فيلحم ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه (أو وجدته عنيماً) أي عاجزاً عن الوطء (أو مجبواً) أي مقطوع الذكور

المتن) وجد أحد الزوجين يفهم أن العالم لاخبار له وهو كذلك في غير العنة (قوله) وهو بياض يقع شديد يذهب معه دم الجلد وعلامته أن يعصر المكان فلا يحمر (قوله) وقبل يلحم أي فيكون الرق والقرن واحداً وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله ويخرج البول الخ راجع للكل (قوله) أي عاجزاً عن الوطء منشؤه ضعف في القلب أو الدماغ أو التكبد أو الآلة

(قول المتن) ثبت الخيار قال الامام النووي رحمه الله قد أجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب فادونهم الفوات مالية بسيرة فقهاء مقصود النكاح أولى انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للدرأة بسبب العيب المقارن لأنها ان علت به فلا خيار وان لم تعلم فالتقي من العيوب شرط لصحة النكاح قال في الكفاية وهو غفلة عن قسم آخر وهو ما لو أذنت له في التزويج من معين أو من غير كفؤ وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فإن المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب الوكالة والمرابحة ذكره الزكشي في التكملة * فرع * لو وجدته مجبواً بالباء فرضيت به ثم وجدته ارتقاء أو قرأه فهل ثبت له الخيار محل نظر قلت وقول الزكشي فيما حكاه عن ابن الرفعة من غير كفؤ الخ معناه ولو قال بده أو من غير معين لوافق ما سلف عن الزكشي نقلاً عن الامام عند قول المنهاج فصل زوجها الولي غير كفؤ الخ حيث قل ولو أطاق الأذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كفؤ قال الامام صح باتفاق الاصحاب * (٥٦) * قال البغوي ولكن لها حق الفسخ كالأ

أذنت من معين ثم تبين به عيب انتهى وقوله فبان الزوج غير كفؤ يقتضي أنه لو كان الولي عالماً بالحال لم يصح النكاح وهو ظاهر (قول الشارح) وإنما يثبت المستحكم خالف في ذلك الماوردي والمحامي قسلاً لا يشترط الاستحكام (قوله) أما المجنونان مفهوم قوله من الجذام والبرص (قوله) قدراً وخشاً زاد الزكشي ومجلاً (قول المتن) تخبر قال القفال عمدة الاصحاب في هذا القياس على حدوث عتق الأمة تحت زوجها الرقيق (قوله) الأعنة بعد دخول أي لحصول مقصود النكاح لها من تقرير المهر والحضانة ولم يبق إلا التلذذ وهو مشهور لا يجبر الزوج عليها مع احتمال عتقه للزوال بخلاف الحب (قول المتن) ولا خيار لولي بحادث أي لان حق الأولياء انما يراعى في ابتداء دون الدوام بدليل ما لو عتقت تحت رقيق ورضيت به فإنه ليس لهم اعتراض ولا كذلك ابتداء (قول المتن) وعنة هي بالضم المجز عن الوطء وخيمة أو خبطة تتخذ من أغصان الشجر قاله ابن مالك وانظر كيف تصويرا بمقارن مع قوله لم

(ثبت) لا واحد (الخيار في فسخ النكاح) لفوات الاستمتاع المقصود منه بواحد مما ذكر وحكي الامام عن شيخه ان أوائل الجذام أو البرص لا يثبت الخيار وإنما يثبت المستحكم وهو في الجذام بالتقطع وتردد أي الامام في ذلك وقال يجوز أن يكتفى بأسوداد العضو وحكم أهل البصائر باستحكام العلة وقول المصنف ثبت جواب لاذا المقدرة قبل وجد ليربط الكلام وقوله وجد أحد الزوجين إلى آخره أعم من أن يكون به عيب مثل ما وجدته بالآخر بأن كانا مجذومين أو أبرصين أولاً وهو صحيح (وقيل ان وجدته مثل عيه) من الجذام أو البرص قدراً وخشاً (فلا) خيار له لتساويه بما ورد بأن الانسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه أما المجنونان فيعذر الخيار لهما لا لتقاء الاختيار (ولو وجدته خشي واخشا) بالذكورة أو الانوثة (فلا خيار) له (في الاظهر) لان ما به من زيادة تعبه في الرجل أو ساعته في المرأة لا تقوت مقصود النكاح والثاني له الخيار بذلك لنفرة الطبع عنه وسواء وضع بعلامة قطعية كالولادة أو ظنية أم باختياره أما المشكل فلا يصح نكاحه (ولو حدث به) بعد العقد (عيب تخبر) لحصول الضرر به سواء حدث قبل الدخول أم بعده ولو جبت ذكره ثبت لها الخيار في الأصح كالمستأجر اذا خرب الدار المستأجرة بخلاف المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض فإنه قابض لحقه (الأعنة بعد دخول) فلا خيار لها به لانها عرفت قدرته على الوطء ووسلت إلى حقها منه بخلاف الجب على الأصح لانه يورث اليأس عن الوطء والعنة قد يرحى زوالها (أو) حدث (بها) عيب (تخبر في الجديد) سواء قبل الدخول وبعده كالأحدث به والقديم لا خيار له لثبوتها من الخلاص بالطلاق وضعف ضرره بنصف الصداق أو كاله (ولا خيار لولي بحادث) لانه لا يعبر بذلك (وكذا بمقارن جب وعنة) لما ذكره ضرره بعودها (ويختبر بمقارن جنون) وان رضيت لانه يعبر به (وكذا جذام وبرص في الأصح) للتعبير به ما والثاني لا يختبر به ما لان ضررها مختص بها (والخيار) هنا (على الفور) لخيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قولي خيار العتق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام والثاني إلى أن يوجد صريح الرضا به أو ما يدل عليه (والفسخ) بعينه أو عيها (قبل دخول يسقط المهر) لارتفاع النكاح الخالي عن الوطء به سواء كان العيب مقارناً للعقد أم حادثاً بعده (و) الفسخ (بعده) أي بعد الدخول بأن لم يعلم بالعيب الا بعده (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل ان فسخ بمقارن) للعقد (أو بحادث بين العقد والوطء عهله الواطئ والسمي ان حدث

انه قد بين عن امرأه دون أخرى وفي نكاح دون آخر قبيل وقد يصور بمال تزوجها وثبت العنة فطلقها ثم أراد تجديد نكاحها بعد (قوله) لانه يعبر به هذه العلة ترشد إلى أن المراد بالولي القرابة (قول المتن) والخيار على الفور قال القفال لانه لو كان ممتداً لم يدر الزوج ماهي فيه وما يؤول أمرها فلا تدوم محبة ولا تقع معاشرة وكذا في المرأة فانه يصير في معنى غير المشكوكه ثم معنى كونه على الفور ان الرفع إلى القاضي يجب المبادرة به (قوله) قولي خيار العتق أي المرجوحين والأفلاطه رفبه أيضاً أنه على الفور (قول المتن) يجب مهر المثل ان فسخ الخ أي لان قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو بده ان تلف ف يرجع الزوج إلى المسمى والزوجة إلى بدل بضعها وهو مهر المثل لفوات حقها بالدخول وهما سؤال وهو أن الفسخ ان رفع العقد من أصله فينبغي وجوب مهر المثل مطلقاً أو من حقه فالمسمى مطلقاً فما وجه التفصيل والجواب أن المدة ودعليه هنا المنافع وهي لا تبعض حقيقة إلا بالاستيفاء بخلاف البيع قاله الزكشي

(قوله) وقيل في المقارن الخ قيل هذا لا يتجه غيره لأن بدل المسمى في التمتع بسلعة وقد استوفاه (قول المتن) ولا يرجع الخ أي لئلا يكون جامعاً بين العوض والمقوض (قوله) أي الذي غرمه فليس المراد المهر السابق الذي جعله قسيماً للمسمى بل المراد ما يشمل المسمى كما سيصرح به رحمه الله لكن لا يخفى أن المسمى إنما يتصور في التغرير فيه * (٥٧) * على القول بوجوبه مطلقاً لما سبأني أن العيب الحادث لا رجوع فيه قطعاً لعدم التغرير (قوله)

أم المسمى أي على القول بوجوبه مطلقاً (قوله) وكذا سائر العيوب أي لأنها مجتهد فيها فأشبهه الفسخ بالأعسار (قوله) بأقصر آره بخبر جبه العصبى والمجنون (قوله) عند الحاكم إنما قد بدلت لئلا يقال ما بعده هذا أعني قوله أو بينة إلى آخره يعني عنه (قوله) والثاني يمنع ذلك أي لأنه قد يكرهها أو يستحي منها (قوله) وتابعه العلماء عليه قال الامام قد أجمع المسلمون على اتباعه في هذا (قوله) علمنا أنه محذور الخ قال ابن الرفعة وهذا التعليل يندسه كون الشخص يعن عن امرأة دون أخرى وعن مأتى دون غيره ولو كان للفصل أثر لا ثم مطلقاً (قوله) من وقت ضرب القاضي لأنها مجتهد فيها لثبوتها باجتهاد عمر بخلاف الإيلاء لثبوتها بالنص فيكون من وقت الحلف قلت وهذا التعليل فيه نظر فإن الحجة في العام الاجماع (قول المتن) رفعة طاهر العبارة وجوب الفور (قوله) من الفسخ بناء على أنه فوري (قول المتن) فها اسلام لم يقل في أحدهما إشارة إلى أن ضابط المذكور هنا أن يكون النكاح يصح مع قطع النظر عن الشرط فلو شرطت السكينة اسلامه فأخلف الطرد القولان (قوله) ككونها بكراً لو اختلفا فزعمت زوال البكارة المشروطة بوطئه وأنكر صدقت بينهما لرفع الفسخ وصدق بينهما لرفع كمال المهر حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشطر (قول المتن) فالظاهر صحة النكاح هذا بعومه ليشمل ما لو كانت المنكوحة

بعد ووطء) لأن الوطء في النكاح لا يخلو عن مقابل والثاني يجب المسمى مطلقاً لتقرر به بالدخول والثالث مهر المثل مطلقاً لأن الرضاء من الجانبين بالمسمى فيمن هو سالم عن العيب أبداً وقيل في المقارن ان فسخ بعضهما فخر المثل وان فسخت بعضه فالمسمى وقوله جهله الواطئ ذكر بياناً لمحل الفسخ فانه اذا علم قبل الوطء أن لا فسخ لرضاه بالعيب وبأنى مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو انفسخ) النكاح برودة بعد ووطء) بأن لم يجتمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لتقرر به بالوطء (ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه بالدخول (على من غره في الجدي) والقديم يرجع به للتدليس عليه باخفاء العيب المقارن للعقد أما الحادث بعده اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر فيه قطعاً لانتفاء التدليس وسواء على القديم كان المغرور مهر المثل أم المسمى والمقارن لولي أم الزوجة بأن سكنت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه (ويشترط في العنة رفع إلى حاكم) ليفعل ما سبأني بعد ثبوتها وكذا سائر العيوب أي بأقصر آره بشرط في الفسخ بكل منها الرفع إلى الحاكم في الأصح ليفسخ بحضرته بعد ثبوتها والثاني لا يشترط ذلك وينفرد كل من الزوجين بالفسخ كفي فسخ البيع بالعيب (وتثبت العنة بأقراره) عند الحاكم (أو بينة على أقراره) ولا يتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (وكذا) تثبت (بينها بعد نكوله) عن البين المسبوق بانكاره (في الأصح) لا مكان اطلاعها على عنته بالقرائن والثاني يمنع ذلك ويقول لا تخلف ويقضى بنكوله (واذا ثبت ضرب القاضي له سنة) كما فعله عمر رضي الله عنه وراه البهقي قال الرافعي وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة قترول في الشتاء أو برودة قترول في الصيف أو يوسه قترول في الربيع أو رطوبة قترول في الخريف فإذا مضت السنة ولا إصابة علمنا أنه محذور خلقي وابتداء السنة من وقت ضرب القاضي وانما يضرب (بطلها أي المرأة فلو سكنت لجلل أودهشة فلا بأس بتسليمها ويكتفي في الضرب قولها اني طالبة حتى على موجب الشرع وان جهلت الحكم على التفصيل ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد (فإذا تمت) أي السنة (رفعه اليه فان قال وطئت) في السنة أو بعده ولم تصدقه (حلف) أنه وطئ كما ذكر (فان نكل) عن البين (حلفت) هي (فان حلفت) أنه ما وطئ (أو أقتر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ وقيل يحتاج إلى اذن القاضي) لها به (أو فسخه ولو اعترلته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) وتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج في السنة فانما تحسب عليه ولو وقع لها مثل ذلك في بعض السنة وزال فالقياس أن تستأنف السنة (ولو رضيت بعدها به بطل حقها) من الفسخ أي سقط لرضاها بالعيب (وكذا لو أجلته) بعد السنة مدة أخرى كسنة أو سنة فانه يبطل حقها من الفسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفقوت للفور والثاني لا يبطل لاحسانها بالتأجيل فلا يلزمها فتلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرها) ككونها بكراً أو ثيباً أو كناية أو أمة أو كونه عبداً (فأخلف) المشروط (فلا يظهر صحة النكاح) لأن العقود عليه معين لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة والثاني بطلانه لأن النكاح يعتمد الصفات والاسماء دون التعيين والمشاهدة فيكون خلاف الصفة فيه كخلاف العين ولو اختلفت العين بأن

١٥ في قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على طعن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفوء بالنسبة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته (قوله) والثاني بطلانه انظر لو كان خيراً ما شرط هل يخلف هذا القول أم لا طاهر الاطلاق العموم

(قوله) ويفرق بينهما أى على القول الثانى القائل بالطلاق (قوله) فى أحد القولين المراد بهما الاظهر ومقابله (قوله) وقيل لاخباره مطلقا هذا هو مقابل الاصح السابق فى المتن فكان ينبغى أن يقول * (٥٨) * كما شملته العبارة كما قال فيما سلف

(قول المتن) فلا خيار أى كالموطن العبد المبيع كاتى امثلا فاخلف (قوله) وهذا هو المنصوص أى ومقابله مخرج من النص فى الاولى كما ان مقابل النص فى الاولى مخرج من النص فى الثانية (قوله) وفرق الخ هذا الفرق رده ابن الرفعة بأنها المضرة بالفسخ فكيف يجعل تقرير غيرها سببا لضررها (قول المتن) بمن نكته كفوا مثل ذلك فيما يظهر ما لوجهت كون الكفاءة معتبرة ثم ما ذكره هنا الى قوله والله أعلم يفيد أن يكون الاخلال بالكفاءة نفسا للنكاح محله اذا كانت المنكحة مجبرة لم تأذن وعلم الولي الحال وكذا الوجه لفيما يظهر وأما غير المجبرة اذا كان الاذن لغير معين أو لمعين فالنكاح صحيح ولا خيار الا في العيب والرق على ما تقررهنا مع ملاحظة ما سلفناه فى الحاشية أول الفصل نقلا عن ابن الرفعة والامام نعم لو أذنت لغير معين وزوجها الولي بغير كفوم مع علم الحال انجى بالطلاق (قوله) كما أشار اليه الرافي أى بحثنا قال الزركشى وقد سعد فى ذلك البحث فانه نص امام المذهب رضى الله عنهما وعن الزركشى وعن سائر المسلمين (قوله) وتجب مما قاله هناك ولها انجب بعضهم من النووي رحمه الله فى اتباعه للرافعي هنا (قوله)

قالت زوجتي من زيد فزوجها من عمر ولم يصح فكذا هنا ويفرق بينهما ولا شئ على الزوج ان لم يدخل بها وان دخل فلا حد لشبهة اختلاف العلماء وعليه مهر المثل (ثم) على الهبة (ان بان) الموصوف (خيارا بشرط) فيه كان شرط فى الزوجة أنها كائيه فبانت مسئلة أو أمة فبانت حرة أو ثيب فبانت بكر أو فى الزوج أنه عبد فبان حرا (فلا خيار وان بان دونه) كان شرط أنها حرة فبانت أمة وهو حر تجل له نكاح الأمة وقد أذن السيد فى نكاحها أو أنه حر فبان عبدا وقد أذن له السيد فى النكاح والزوجة حرة (فلها الخيار وكذا له فى الاصح) والثانى لا خيار له لئلا يمتنع من الخلاص بالطلاق ولو كان الزوج فى المسئلة الاولى عبدا فى أحد قولين صححه البغوى أنه لا خيار له لتكافئهما ولو كانت الزوجة فى الثانية أمة فى أحد وجهين لا خيار لتكافئهما وقطع بمقابله ويكون الخيار للسيد ولو شرط فى الزوج نسب شريف فبان خلافه فان كان نسبه دون نسبها فلها الخيار كما شملته العبارة وان رضيت به فلا وليا لها الخيار لغوات الكفاءة وان كان نسبه مثل نسبها أو فوقه فلا ظهر وقطع به أنه لا خيار لها ولا للاولياء لا تنقضاء العار ولو شرط النسب فى الزوجة فبان خلافه فان كان نسبها دون نسبها فله الخيار كما شملته العبارة وان كان مثله أو فوقه فلا خيار له فى أحد القولين وقيل لا خيار له مطلقا لئلا يمتنع من الطلاق * فرع * خيار الخلف على الفور وقيل فيه خلاف خيار العتق الآتى قال البغوى وينفرد من له الخيار بالفسخ ولا يقتصر الى الحاكم بخيار عيب المبيع وتعقبه الرافعي بأن الخلف يطل العقد على قول فليكن بخيار عيب النكاح (ولو طهرها سلمة أو حرة فبانت كائيه أو أمة وهى تحل له فلا خيار) له (فى الاظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهذا هو المنصوص فى الثانية ووجه الثانى المنصوص فى الاولى الحاق خلف الظن بخلف الشرط لان الاصل فممن هو فى دار الاسلام الحرية والاسلام ومنهم من قرر النصين وفرق بأن ولى الكافرة كافر يتميز بعلامة كالغيار وخفاء الحال على الزوج انما يكون بالتبليس بترك العلامة وولى الأمة لا يتميز عن ولى الحرّة (ولو أذنت) للولى (فى تزويجها بمن نكته كفوا) لها (فبان فسقه أو دناءة نسبه وحرقة فلا خيار لها) لتقصيرها بترك البحث (قلت ولو بان معيها أو عبدا فلها الخيار والله أعلم) لموافقة ما طهته من الحرّة والسلامة من العيب للغالب فى الناس والمسألان ذكرهما الرافعي والاولى مستثنى عنها بما تقدم فى العيوب والثانية بطرقها خلافا لما اذا ظهر حرة فبانت أمة كما أشار اليه الرافي وتبعه المصنف وتعقبه فى مسئلة الفسق بأنه ذكر قيل الصدق عن البغوى أن لها حق الفسخ به وتجب مما قاله هنا مع ما نقله عن البغوى (ومتى فسخ بخلف) للشرط بناء على صحة النكاح (فحكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق فى العيب) فان كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر أو بعده بأن لم يعلم بالحال الا بعده فمهر المثل وقيل المسمى ولا يرجع بما يغرمه على الغار فى الجديد (والمؤثر) للفسخ بخلف الشرط (تقرير قارن العقد) كقولهم تزوجتك هذه المسئلة أو البكر أو الحرّة وهو وكييل عن السيد أو يصفى له بذلك مرغبا فى نكاحها ثم تزوجها منه على الاتصال بخلاف ما لو تزوجها منه بعد أيام (ولو غير بحرّة أمة) فى نكاحه اياها كان شرطت فيه (وصحناه) أى النكاح بأن قلنا بالاظهر ان خلف الشرط لا يبطله وحصل منه ولد

للشرط لم يقل أو الظن أقول المتن والرجوع به على الغار فلان مسئلة الخلف فيما لو نكته حر أو بان عبدا فيها بحث (قالود) الشيخين السابق (قوله) والمؤثر للفسخ مثله بالطلاق أيضا على قوله

(قوله) حر أى انفرد حرا خلافا لاحتمال عن الشيخ ابي صلى بأنه ينعقد رقيقا ثم يعتق (قوله) ويرجع بها على النازق قال الامام بالاجماع انتهى وهذا بخلاف المهر كما سبق (قوله) والتغري بالخربة الح جعل الجلي من صور التغري رملوقال ز وجئت احدى هذه وتظرفيه الزركشى بأنه يجوز ان تكون أخته وهى رقيقه * (٥٩) * (قوله) من وكيله مثله ولبه قال الزركشى فى الوكيل والمرأة صور الشافى الغرور فكان ذلك حاملا للاصحاب على قولهم انه

لا يتعذر من السيد وانما أراد الشافى التمثيل بأن ذلك يكون من السيد فى صور وساقها (قوله) والظن أخرى راجع لقوله أو قبله ومن هنا يعلم ان قوله السابق أو يصفها بذلك الخ مراده به انه ملحق بخلاف الشرط لانه منه (قوله) ولا هبة بقول الخ أى فلا يكون الولد حرا ولا رجوع ومنه مسألة المتن السابقة فيما لو ظن حرة فبانت أمة (قوله) ومن عتقت الخ هو شامل للبعضة التى كدل عتقها تحتها * فرع * لو أنكر السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا أباعلى يسئل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانه حرة فى زعمها والحق لا بعد وهما قال صاحب الكافي فعلى هذا الوضف قبل الدخول لم يسقط الصداق لانه حق السيد ولو عتق العبد وأيسر فليس له نسكاحها لان أولادها أرقاء (قوله) تخيرت فى فسخ النكاح لومات أو عتق قبل اختيارها فلا خيار (قوله) أمان عتقت تحت حر فلا خيار خلافا لاني حنفية رضى الله عنه (قوله) من حين علمت عبارة الزركشى فى حكاية هذا القول قال الامام وابتدأها من وقت تخييرها انتهى وزاد الدارمى وجهها آخر ما لم يسمها قال الزركشى المرجح فى الدليل فى أبى داود فى قصة بريرة ان فربك فلا خيار لك وأطال الزركشى فى ذلك (قوله) وثبوت الخيار عطف على قوله العتق (قوله) ان أمكن

(فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (حر) لظن الزوج حرين حين حصوله سواء كان حرا أم عبدا وسواء فسخ العقد أم أجازة اذا ثبت له الخيار (وهى المغرور قيمته لسيدها) لانه قوت عليه رقه التابع لرقها بظنه حرينها فتستقر فى ذمته حرا كان أو عبدا وتعتبر برقيقته يوم الولادة لانه أول أيام امكان توقيمه (ويرجع بها على الغار) لانه الموقع له فى غرامتها وهولم يدخل فى العقد على ان يغرمها بخلاف المهر وانما يرجع اذا غرم كالضا من واحترز بقوله قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق والمراد بالحصول العلوق وقوله وصحناه لا مفهوم له فان الحكم كاذ كذا أطل لشبهة الخلاف وكذا اذا بطل يكون الزوج لا يحل له نكاح الامه لشبهة التغري (والتغري بالخربة لا يتصور من سيدها) لانه اذا قال ز وجئت هذه الحرة أو على انها حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) يتصور (من) وصكيله فى نكاحها فى صلب العقد أو قبله كما تقدم والقوات فى ذلك بخلاف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والقوات فيه بخلاف الظن ولا هبة بقول من ليس بعاقدا ولا معتقود عليه (فان كان منها) تعلق الغرم بذمتها) فتطالب بعد العتق ولا يتعلق بكسبها ولا برقيتها (ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شئ فيه) لان حياته غير مقيمة بخلاف ما لو انفصل بجناية فقيه لا نقاده حرا غرة لو ارثه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيدا أمة أو المغرور فان كان عبدا اتعلقت الغرة برقيقته ويضمنه المغرور لسيد الامه لغرضه رقه بعشر قيمتها لانه القدر الذى يضمن به الخجين الرقيق وليس للسيد الا ما يضمن به الرقيق والغرة عبد أو أمة كسباني فى الجراح ولا يتصور ان يرث منها فى مسائل تنافى الاب الحرة غير الجاني الأم الام الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رقيق تخيرت فى فسخ النكاح) قبل الدخول وبعده لانها تتعبر عن فيه رقيق والاصل فى ذلك ان بريرة عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها راءه مسلم عن عائشة أمان عتقت تحت حر فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج ولو عتقها معاف لا خيار (والاظهر انه) أى الخيار (على الفور) تكيار العيب فى البيع وغيره والثانى بتمتددة التروى ثلاثة أيام ومبدؤها من حين علمت بالعتق وثبوت الخيار والثالث يمتد الى ان تصرح باسقاطه أو تمكن من الوطء طائفة (فان قالت) بعد تأخيرها الفسخ مريده (جهلت العتق صدقت بيمينها ان أمكن) جهلها (بأن كان المعتق غائبا) عنها حين العتق والا بان كانت معه فى بيته ويعد خفاء العتق علما فان صدق الزوج (وكذا ان قالت) جهلت الخيار به) أى بالعتق فانها تصدق بيمينها (فى الاظهر) لان ثبوت الخيار به حتى لا يعرفه الا الخواص والثانى يمنع ذلك ويطل خيارها بالتأخير وتواعت الجهل بأن الخيار على الفور فقال العبادى ان كانت قديمة العهد بالاسلام ونالطت أهله لم تعذر وان كانت حديثة العهد به أو لم تخلط أهله فقولا وأطلق الغزالي انها لا تعذر ووجهه بأن الغالب ان من علم أصل ثبوت الخيار علم انه على الفور نكحار العيب * فرع * الفسخ بالعتق لا يحتاج الى المرافعة الى الحاكم لانه ثابت بالنص والاجماع (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) وليس لسيدها منعها من الفسخ لتضررها بتركه (أو بعده) يعتق بعده وجب المسمى أو) يعتق (قبله) بأن لم تعلم بالعتق الا بعد الوطء (فهر مثل) لا المسمى تقدم سبب الفسخ على الوطء (وقيل المسمى) لتقرر به الوطء قبل العلم وما وجب من مهر المثل أو المسمى فلا سيد

الاحسن عبارة المحرر ان لم يكن بها ظاهرا الحال ووجه الاحسن انه دائرة الامكان واسعة (قوله) بأن كان المعتق الاحسن كان (قوله) والناذ يمنع ذلك أى كافى البيع ورد بأن عيوب المبيع شهيرة قاله الزركشى (قوله) وقيل المسمى ذهب اليه الامام والغزالي لان المهر للسيد وهو محسن العتق (قوله) فليسيد استشكل ابن الرفعة ما اذا كان الوطء متأخرا عن العتق قال لانها وطئت وهى حرة انتهى وهو مذهب مالك رحمه الله

* (فصل) يلزم الولد لو تعذر الولد اعتبر الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع (قوله) اعفاف الأب أي الحر المعصوم (قوله) ثم عليه مؤنتها كذا هو بطل المصنف بالنسبة قبل وفيه نظر لأن مؤنة الأب لازمة قبل الاعفاف * (٦٠) * وبعده وفي بعض النسخ مؤنتها بالأفراد

(ولو عتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لها ولا له لأن معتمد هذا الخيار الخبر وليس شيء من الصور المذكورة في معنى صورته لبقاء النص في الأولى والثانية ولأنه لا يتغير باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق

* (فصل يلزم الولد) * ذكرنا أن أوأبني (اعفاف الأب والأجداد) من جهة الأب أو الأم (على المشهور) لأنه من وجوه حاجاتهم المهمة كالنفقة والكسوة والثاني لا يكال يلزم الأب اعفاف الابن والاعفاف (بأن يعطيه مهر حرة أو يقول) له (انكح وأعطيها المهر أو ينكح له باذنه وبمهر أو يملكه أمة) لم يأتها (أو ثمنها) ولا فرق في الحرّة المنكوحة بين المسلمة والكافّة ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه بحوزة شوهاء أو مغيبة لأنها لا تعفه ولا أن يزوجه أمة لأنه مستغن بماله ولده (ثم عليه مؤنتها) أي مؤنة الأب والمرأة التي أعف بها من نفقة وكسوة وغيرهما أن لم يقدر عليها الأب آثار ومؤنته فظاهر لما سأل في النفقات وأمأنتها فلا يلزم من تمة الاعفاف والحرّة اقصر على مؤنتها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري ولا) تعيين (رفيعة) بجمال أو شرف للنكاح لأن المطلوب دفع الحاجة وهي تدفع بالتسري وبغير ربيعة المهر (ولو اتفقا على مهر فتعينها للأب) لأنه أعرف بغرضه في قضاء شهوته (ويجب التحديد إذا ماتت) زوجة كانت أو أمة (أو انكح) النكاح (بردة) منها (أو فسخه) أو فسخته (بعب وكذا انطلق) أو عتق (بعذر) كشقاق أو شوز (في الأصح) كالزنا ولا يجب التجديد في الرجعي إلا بعد انقضاء العدة ووجهه مقابل الأصح أنه المقتضى على نفسه وإن طلق أو عتق بغير عذر فلا يجب التجديد لأنه المقصر والمقتضى على نفسه (وإنما يجب اعفاف فاقدمه) وإن قدر على المؤنة (محتاجا إلى نكاح) بأن تنفق نفسه إلى الوطء وليس تحتها من يدفع حاجته فالتأد على المهر أو التسري وإن كان بدون مهر الحرّة لا يجب اعفائه ومن تحتها من لا يدفع حاجته كصغيرة أو محجوزة شوهاء يجب اعفائه (وبصدق إذا ظهرت الحاجة) إلى النكاح وقضاء الشهوة (بلايين) لأن تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بحيث يخاف الزنا أو يضربه التعزب ويشق عليه الصبر والأب الكافر يجب اعفائه في الأصح بخلاف الرقيق (ويحرم عليه وطء أمة ولده) لأنها ليست برجته ولا مملوكة (والمذهب وجوب مهر واحد) بوطئه لها إلا أن له في مال ولده شبهة الاعفاف الذي هو من جنس ما فاعله فأنفق عنه بها الحد وجب عليه ولده المهر وفي قول من الطريق الثاني يجب الحد وعلى هذا أن طأوعته فلا مهر في أحد الوجهين وإن أكرهها وجب المهر ولو قال المصنف والمذهب لا حد ويجب مهر كان أو ضم بما قاله في حكاية الخلاف (فإن أحبل) الأب بوطئه (فالولد حنسيب) للشبهة (فإن كانت مستولدة للأب لم تصر مستولدة للأب) لأن أم الولد لا تقبل النقل (والأ) أي وإن لم تكن مستولدة للأب (فلا ظهر أنها تصير) مستولدة للأب للشبهة موسرا كان أو معسرا ويقدر انتقال الملك فيها إليه قبل العلوق والثاني لا تصير لأنها ليست ملكا ولا حاجة إلى تقدير انتقال الملك فيها إليه (و) الأظهر (أن عليه قيمتها) أصير ورثتها مستولدة له (مع مهر) لأنه وجب بالوطء كما تهتم ومقابل الأظهر مبني على أنها لا تصير (لا قيمة ولدي الأصح) لا انتقال الملك فيها قبيل العلوق ومقابل يقول ينتقل الملك بعد العلوق لتحقيق الصبرورة حينئذ (ونكاحها) أي ويحرم عليه نكاح أمة ولده لأنها ماله في مال ولده من شبهة

وهو مافي الحرّ (قوله) وغيرهما حكى الرافعي في النفقات عن البغوي أنه لا يلزمه الأدم ونفقة الخادم لأن فقدتهما لا يثبت الخيار قال الرافعي وقياس قولنا أنه يحتمل ما لزم الأب وجوب ما لانهما يلزمان الأب مع احصائه (قوله) التسري هو مأخوذ من السرو أصله التسري وهو الوطء لأنه يكون سرا (قوله) أو فسخته حكم هذا يفهم بالأولى (قوله) فاقدمه المهر المعتبر فقد ما يمكن به من الاستمتاع ولو ثمن سرية (قوله) إذا ظهرت الحاجة عبارة الرافعي إذا أظهر حاجته وهي أحسن لا قضاء الأولى التوقف على ظهورها لنا بالقرائن (قوله) ويحرم عليه أي بالاجماع (قوله) أمة ولده أي وإن نزل وكذا حكم ثبوت الاستيلاد وغيره كما سيأتي هذا حاصل مافي الزركشي (قوله) وجوب مهر يجب أيضا أرش البكارة (قوله) لا حد أي ولو كانت مستولدة للابن ولو كان الأب رقيقا وإن كان التعليل قاصرا عن إفادة ذلك (قوله) في أحد الوجهين كأنه عرّفها ما أشاره إلى أنهما الوجهان في وطء أمة الغير المطاوعة (قوله) ويجب مهر معنى كلام الشارح رحمه الله أن المتن لو قال هذا كان المذهب معبراه عن الطريقة القاطعة وجوبه مفترعا عليها وأما عدم وجوب المهر فمن تغاير طريقتي الخلاف (قوله) فالولد حر أي ولو كان الأب رقيقا كما نقله الشيخان عن القفال خلافا لثانئ (قوله) موسرا كان أو معسرا مسلما كان أو كافرا ولو كانت الأمه مسلمة

وتدخل في ملكه قهرا كالارث (قوله) قبيل العلوق أو معه (قوله) لأنه وجب بالوطء هذا محله إذا تأخر الانزال عن دخول الحشفة كما هو الغالب (قوله) ونكاحها أي إذا كان حرا وهو معطوف على قوله وطئ أمة ولده أي ويحرم عليه نكاحها

(قوله) لم ينسخ أى والولد الحامل بعد ذلك لعدم رفقها لانه يطؤها بجهة النكاح ولا نظر للشبهة (قوله) لا مفهوم له الخ كلامه كما ترى يقتضى جريان الوجه الثانى اذا كانت تحلل له وهو ظاهر فى الاب الحزب بخلاف الاب الرقيق فانه يجوز له ابتداء نكاح أمة ولده فينبغى الجزم بعدم تأثر طريان ملك ولده لها والله أعلم ثم رأيت الزركشى نفاهاً وادعى أن التقييد فى المتن لا فائدة القطع فى هذه * (فصل) السيد باذنه فى نكاح عبده لا يضمن بوجه ان انتفاء الضمان * (٦١) * تسبب عن الاذن وليس مراداً قال الامام حقيقة الخلاف ان الاثر ينحصر فى المكسب

أو يعم أموال السيد وليس بضمان حقيقة لان قدر النفقة مجهول انتهى قلت ولانه لم يجب بعدهم على القول بالضمان الصحيح فى الشرح الصغيران الوجوب لافى العبد ثم تحمله السيد عنه حتى لو أبرئ العبد برئ السيد وبطالان بخلافه على مقابل الصحيح وقول المتن وهما فى كسبه الخ قال الزركشى الظاهر انه مضرع على القولين انتهى أقول كيف يكون ذلك وقد قال المتن بعد النكاح مع ما سلف عن امام الحرمين فى ان معنى القديم يتعلق بسائر أموال السيد (قوله) فى الجديد لانه لم يلزم شيئاً والقديم يقول التزمه ما ضمنا (قوله) والقديم يضمنهما القولان جاريان فى كل دين اذن له فى الجملة كالضمان ونحوه (قوله) وهما فى كسبه وذلك لان الاذن فيه اذن فى لوازمه وكيفية الصرف البداءة بالنفقة وما فضل للمهر قاله الرافعى (قوله) بعد النكاح خرج الذى قبله ولو بعد الاذن بخلاف نظير ذلك من الاذن فى الضمان والفرق لا يخفى (قوله) سواء الخ الظاهر ان مثل ذلك اكسائه بغير التجارة التى بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) فى ذمته لوجهات الحال ثبت لها الفسخ قاله الزركشى (قوله) وفى قول على السيد قال الزركشى الظاهر انهما القولان الاولان يعنى الجديد ومقابله انتهى

الاعفاف والنفقة وغيرهما كالشركة (فلو ملك زوجة والده الذى لا تحلل له الامه) حين الملك كان أيسر بنفسه أو يسيرة ولده (لم ينسخ النكاح فى الاصح) لانه يقتصر فى الدوام لقوته ما لا يقتصر فى الابتداء وليس ملك الولد كملك الوالد فى رفعه النكاح والثانى ينسخ كالمولى كمالها الاب لماله فى مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاف وغيره وقوله الذى لا تحلل له الامه لا مفهوم له فانه اذا حلت له لم ينسخ النكاح أيضاً من باب أولى وانما فرض عدم الحل صاحب الوجه الثانى ليقر به من العفة (وليس له نكاح أمة مكاتبه) لماله فى ماله ورقبته من شبهة الملك بتجيزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انسخ النكاح فى الاصح) كالمولى كمالها السيد لما ذكر والثانى يلحقه بملك الولد زوجة ابيه ودفع بأن تعلق السيد بملك المكاتب أشد من تعلق الاب بملك الابن

* (فصل) السيد باذنه فى نكاح عبده لا يضمن مهراً ونفقة فى الجديد) والقديم يضمنهما (وهما فى كسبه بعد النكاح المعتاد) كالاصطبا والاحتطاب وما يحصل بالحرفة والصنعة (والنادر) كالحاصل بالهبة والوصية أما المكسب قبل النكاح فيختص به السيد (فان كان مأذوناً له فى تجارة ففما يده من ربح) لانه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال فى الاصح) كدين التجارة والثانى لا كسائر أموال السيد (وان لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له فى التجارة) (ففى ذمته) كاقراض لازمه برضا مستحقة (وفى قول على السيد) لان الاذن فى النكاح لمن هذه حاله التزام لمؤنه (وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع) بالزوج عليه لانه مالك الرقبة فيقدم حقه (واذا لم يسافر) به (لزمه تخليته ليلاً للاستمتاع) لانه محله (ويستخدمة من اران تكفل المهر والنفقة والا فيخلية لنفسهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجره مثل) لمدة الاستخدام (و) من (كل المهر والنفقة) لمدة الاستخدام لانه أئلفه منفعته باستخدامه مع اذنه فى النكاح يقتضى لتعلقهما بكسبه ولو خلاه للكسب وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة أو أقل لم يلزمه الاتمام (وقيل يلزمه المهر والنفقة) وان كانا أكثر من أجره المثل لانه لو خلاه للكسب تلك المدة لم يما كسب ما يبقيهما (ولو نكح فاسداً) بأن نكح من غير اذن السيد أو باذنه وخالفه فيما أذن له فيه (ووطئ) فيه قبل أن يفرق بينهما (فمهر مثل) يجب (فى ذمته) لازمه برضا مستحقة كالقرض الذى أئلفه وفى قول فى رقبته كغير الوطء من الاتلافات (واذا زوج) السيد (أمة استخدمها من ارأوسلمها للزوج ليلاً) لانه يملك منفعتى استخدامهما والاستمتاع بها وقد نقل الثانية للزوج قبيح له الاخرى يستوفى فى النهار دون الليل لانه محل الاستراحة والاستمتاع (ولان نفقة على الزوج حينئذ) أى حين استخدامهما (فى الاصح) لان انتفاء التسليم والتمكين التام والثانى يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب شرطاً وتوزيعاً لها على الزمان فلو سلمها ليلاً ونهاراً وجبت قطعاً (ولو أخلى) السيد (فى داره بيتاً وقال للزوج تخلو به فيه لم يلزمه) ذلك (فى الاصح) لان الحياة والمروءة يمنعانه من دخول داره

١٦ فى (قوله) وله المسافرة به الخ أى بشرط أن يتبعه قبل المهر والنفقة كفى الاستخدام قاله الزركشى وتعتبر المصنف بوجه ان العبد ليس له استخداما وليس كذلك فلوفعل وجب على السيد تخليته لها ليلاً (قوله) أن يكفل المراد من ذلك الالتزام والاداء لاحقيقة الضمان قال الزركشى فلو كان معسراً فالتمعه ان التزامه لا يفيد (قوله) لمدة الاستخدام واستخدمه ليلاً ونهاراً قال الماوردى اعتبر مدة النهار فقط (قوله) وخالفه لو عين له مهراً فزاد عليه مع وثبت الزيادة فى ذمته ولو أذن له فى نكاح فاسد تعلق بكسبه

(قوله) وان لم يأتها أى لم يطأها (قوله) ولو بادر فسلمها الخ لوصولها الصداق فسلمت ووطئ ثم خرج مستحقا فهل لها الامتناع محل نظر * تنبيه * محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن حكاه عن الحنابلة انه موضع العقد فاذا عقد ببغداد على امرأة بالكوفة لانفقة لها قبل التسليم ببغداد (قوله) أمهلت ما يراه قاض الخ الظاهر ان اسمها مثل اسمها (٦٤) * (قوله) ولا تسلم الخ لو عرضت على الزوج لزمه قبول

الريضة دون الصغيرة ولو اختلفا في امكان الوطء قال الاصطخري فالقول قول الاب (قوله) بوطء أى وان كان لا يحصل به التحليل فيما يظهر كالصغير الذي لا يتأتى جماعه (قوله) لانتهاء العقد أى وانتهأوه كاستيفاء المعقود عليه كما في الاجارة

(فصل) * نكحها بخمر مثل ذلك الدم ونحوه لكن خالفوا ذلك في الخلع فجعلوه رجعا اذا كان على دم ونحوه قال الزركشي فليطلب الفرق فان قضية ما في الخلع ان يكون هنا كلفوضة قبل وقوع للرافعي في باب الخلع التعرض للمسئلة وقال ان قضية ما في الخلع ان يكون الحال في مسئلتنا كالموسكت من المهر فيجب مهر المثل واعترض على الرافعي بأن قضية الخلع جعلها كالمفوضة (قوله) أو مغضوب في معناه الآتي والمرهون للعجز عن التسليم (قوله) وفي قول قيمته علل ذلك بأن ذكرهما العوض يقتضي انه قصد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والعجب ان الرافعي أنكر على الغزالي في تعبيره بالقيمة وعبر بها في المحرر (قوله) والخمر عصيرا فقد روه في نكاح الشرك بالقيمة عند أهلها وفي فريق الصفقة بالخل قال الرافعي والاضطراب مما يؤيد الاصح قوة وهو وجوب مهر المثل (قوله) والاكثر الخ أى فاقضاء عموم المست من ترجيح طريق الخلاف في هذه الصورة ليس مرادا (قوله) وفي قول يفتن به أى بناء على ان المشتري يفتن ببعض المبيع اذا خرج بعضه مستحقا الزركشي حيث قال ان الزائد هنا هو التصوير لا غير ووجه الرد عليه ان قوله ويوزع الخ لم يسبق هناك

لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر (والاظهر يحجران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتمكين فاذا سلمت أعطاهما العدل) قال الامام وان لم يأتها الزوج قال فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتعت فالوجه استرداده (ولو بادر فتكنت طالته الصداق) على الاقوال كلها (فان لم يطأ امتعت حتى يسلم) الصداق ويكون الحكم كما قبل التمكين (وان ووطئ فلا) أى فليس لها ان تمتنع وفيه وجه نعم لو وطئها مكرهه فلها الامتناع وقيل لان البضع بالوطء كالتاف (ولو بادر فسلم) الصداق (فلتمكن) أى يلزمها ذلك اذا طلبه (فان منعت بلا عذر استردان قلنا انه يحجر) أولا لان الاجبار مشروط بالتمكين فان قلنا لا يجبر فليس له أن يسترد ثمره بالمبادرة وقيل له الاسترداد لعدم حصول الغرض (ولو استمهلت لتتلف ونحوه) كاسترداد (أمهلت ما يراه قاض) كيوم أو يومين (ولا يحاوز ثلاثة أيام) وهذا الامهال واجب وقيل مستحب (لا ينقطع حيض) لان مدته قد تطول ويتأتى الاستمتاع كله معه بغير الوطء ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع ووطء لتضررهما به وان قال الزوج لا أقربهما حتى يزول المانع لانه قد لا يني بذلك كما قاله في البسيط (ويستقر المهر بوطء وان حرم كحائض) لاستيفاء مقابله (وبموت أحدهما) لانتهاء العقد به ويستثنى من ذلك ما تقدم ان الامة اذا قتلت نفسها أو قتلتها السيد يقطع مهرها ونه الجلي على أنه لا يستقر بالموت في النكاح الفاسد (لا بخلو في الجديد) والقديم يستقر به الا انها مظنة الوطء وان لم تدعه المرأة ومحله حيث لم يكن بها مانع حسي كرتق وكذا شرعى كحيض في أحد الوجهين وعزاء في الوسيط الى المحققين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا

(فصل) * نكحها بخمر أو حر أو مغضوب كدوب بان أشار الى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كعصير أو رقيق أو عملوكه (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا في الاول والثاني وملك للزوج في الثالث (وفي قول قيمته) أى قيمة ما ذكر بأن يقدر الحر رقيقا والخمر عصيرا لكن يجب مثله وكذا المغضوب المثل يجب مثله والاكثر فيما اذا قال هذا الحر القطع بوجوب مهر المثل لفساد العبارة ويطحق به هذا الخمر وهذا المغضوب (أو بعملاوك ومغضوب بطل فيه ومع في المملوك في الاظهر) من قولى فريق الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وبقائه لان المسمى لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها) ويأتى القولان على مقابل الاظهر أيضا ولو قال بدلهما ليشمل المثل كل أحسن (وان أجازت فلها مع المملوك حصه المغضوب من مهر مثل بحسب قيمتها) فاذا كانت مائة بالسوية بينهما فلها عن المغضوب نصف مهر المثل وفي قول قيمته أو مثله (وفي قول تنقعه به) أى بالمملوك لاجازتها ولو قال زوجتك بنتي وبعثتك ثوبها هذا العبد مع النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر) من قولى جميع الصفقة تختلفي الحكم ويوزع العبد على الثوب ومهر المثل فان كان مهر المثل ألفا وقيمة الثوب خمسمائة فقلت العبد عن الثوب وثلاثمائة صدق يرجع الزوج في نصفه اذا طلق قبل الدخول ومقابل الاظهر بطلانها ووجوب مهر المثل وما ذكره المصنف هنا في المسئلة أسط مما ذكره فيها في المناهى من البيع (ولو نكح بألف على أن لا يها أو أن يعطيه ألفا فلها المذهب فساد الصداق ووجوب مهر مثل في المسألتين لا يجعل بعض ما التزمه في مقابلة

ببعض المبيع اذا خرج بعضه مستحقا (قوله) وما ذكره المصنف الخ دفع لما عساه يتوهم من التكرار وفيه رد على البضع الزركشي حيث قال ان الزائد هنا هو التصوير لا غير ووجه الرد عليه ان قوله ويوزع الخ لم يسبق هناك

(قوله) لان شأنه الزوم أى ولانه عقد مفاوضة لا مدخل لخيار فيه فيفسد باشتراطه **ك**ا لصرف (قوله) والثالث الخ هو نفيه في الاملاء ومنه خرج قول بفساد النكاح في كل موطن فسد فيه الصداق ومنهم من أبى التخيير وقال ان دخول الخيار في البذل كدخوله في المبدل أى فليس الفساد بغير الخيار كالفساد به فلا تخيير * (٦٥) * (قوله) وعلى محتم ما ثبت الخيار قال ابن الرفعة حيث ثبت فالقياس بثبوته للزوجين (قوله) لغا قال

ابن الرفعة ليس بالطلال هو مؤ كدلتقضى العقد يعنى فيما وافق مقتضاه (قوله) أولا نفقة لها مثله فيما يظهر ما لوقال لان نفقة لها على بل على فلان ثم في جعلهم التزوج عليها من مقتضى العقد نوع خفاء ولو قال المتن والا فان لم يحل بمقصوده الخ لكان وانحطافه حينئذ يكون مثالا لما تعلق به غرض (قوله) كأن لا يبطأ أى مطلقا وأبلا وأنها رأ أو أن يبطأها مرة (قوله) كما يقع في نكاح المحلل كأنه يريد بهذا انه لا تكرر في الكتاب في مسئلة شرط التطليق كما زعم الزركشى وسيان ذلك ان السابق في التحليل شرط طلاق بعد الوطء وهنا أعم من ذلك (قوله) وقيل الخ هو المصحح في الشرح والروضة (قوله) على مهور أمثاله أى لا على عدد دروسه كقابل به (قوله) بدونه الى آخره لو زوج ابنته الصغيرة أو المجنونة بعرض أو غير نقد البلد قال البغوى جاز كييع ماله عند النظر فان كانت بالغة لم يصح يعنى المهر على أصح القولين وفي البيان مثله قال ومثل البالبة مالو كان الولي غير الاب والجد انتهى والمراد بالهبة وعدمها في المهر اما النكاح فهو صحيح على كل حال (قوله) ولا هنا الخ هو رد على ما عترض به الزركشى من ان لا اذا دخلت على مفرد وهو وصفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى لا فارض ولا بكر لشرقية ولا غربية (قوله) ومنهم الخ قال الزركشى لا يتجه خلاف فيها (قوله) ثم المعتبر هو توجيهه لصحير الجمع في عبارة المتن (قوله)

البضع لغير الزوجة والطريق الثانى فساد في الاولى دون الثانية كما نص عليه في مختصر المزني لان لفظ الاعطاء لا يقتضى أن يكون المعطى للاب والطريق الثالث في كل قول ان بالنقل والتخيير أحدهما الصحة بالالفين ويلغو ذكر الاب (ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح) لان شأنه الزوم (أوفى المهر) فالأظهر صحة النكاح لا المهر) لانه لكونه العوض في النكاح لا يلبق به الخيار ولا يسرى فساد به الى النكاح لاستقلاله والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح لفساد المهر وعلى محتم ما ثبت الخيار لها فان أجازت فذلك وان فسخت رجعت الى مهر المثل كما ترجع اليه على قول بفساد المهر وقيل لا يثبت لها خيار (وسائر الشروط) أى باقها (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط أن ينفق عليها أو يقسم لها (أولم يتعلق به غرض) كشرط أن لا يأكل الا كذا (لغا) **ذ** صكر الشرط لانتهاء فائدته (وصح النكاح والمهر وان خالف) مقتضى النكاح (ولم يحل بمقصوده الاصل كشرط أن لا يتزوج عليها أولا نفقة لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر) أيضا لانها لم ترض بالسعى الا بشرط أن لا يتزوج عليها وهو لم يرض بالسعى الا بشرط أن لا نفقة لها (وان أدخل) بمقصود النكاح الاصل (كان لا يبطأ أو) ان (يطلق) كما يقع في نكاح المحلل شرط الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) للاخلال المذكور وفي قول يصح ويلغو الشرط وقيل ان كان الشرط لترك الوطء الزوج صح لان الوطء محقق فله تركه بخلافه فيها نعم من لا يتحمل الوطء في الحال اذا شرط في نكاحها على الزوج أن لا يبطأها الى زمن الاحتمال صح لانه قضية العقد صرح به البغوى في فتاويه (ولو نكح نسوة بغير) واحد كان زوجه من أبواتهن أو معتقهن أو وكيل عن أولياتهن (فالأظهر بفساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن في الحال (ولكل مهر مثل) والثاني صحة ووزع على مهور أمثاله (ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل) من مال الطغل ومثله المجنون (أو انكح بنتا لارشيده) كالمجنونة والبكر الصغيرة أو السفهة (أو رشيده بغير ابل اذن بدونه) أى بدون مهر مثل (فسد المسمى) لانتهاء الخط والمصلحة فيه (والأظهر صحة النكاح بمهر مثل) والثاني فساد لفساد المهر بما ذكر ولو عقد لابنه بأكثر من مهر المثل من مال نفسه ففي فساد المسمى احتمالا لان الامام لانه يتضمن دخوله في ملك الابن وقطع الغزالي وغيره بالهبة حذرا من اضرار الابن بلزوم مهر المثل في ماله وقول المصنف بنتا بموحدة ثم نون كما ضبطه بخطه ولا في قوله لارشيده اسم يعنى غير طهر امرأها فيما بعد هالكونها على صورة الحرف وقوله بلا اذن أى في النقص عن مهر المثل لتعلقه بالبكر التي لا يحتاج في انكاحها الى اذن وسياق الكلام فيمن يحتاج الى اذنها في النكاح (ولو توافقوا على مهر سرا وأعلنوا زيادة المذهب وجوب ما عده) فان عقد سرا بأف ثم أعيد العقد علانية بألفين تجملا فالواجب ألف وان توافقوا سرا على ألف من غير عقد ثم عقد علانية بألفين فالواجب ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل نص الشافعي في موضع على ان المهر مهر السرو في آخر على انه مهر العلانية والطريق الثانى اثبات قولين في الحالة الثانية نظرا في الاكتفاء بمهر السر الى أنه المقصود ومنهم من أثبتهما في الحالة الاولى أيضا نظرا في مهر العلانية اليها ثم المعتبر توافق الولي والزوج وقد يحتاج الى مساعدة المرأة (ولو قالت لوليها زوجي بألف فنقص عنه بطل النكاح) للمخالفة وفي قول من الطريق

١٧ الخ في وفي قول من الطريق الثانى أن أذهب هذا أن المرجح في هذه المسئلة على طريق الرافعي انما هو طريق القطع خلاف ما يوهمه ظاهر المنهاج من رجوع قوله الآتى وفي قول يصح الخ للستين معا فيقتضى استواءهما في الخلاف والترجح وليس كذلك

(قوله) قلت الاظهر الخ لو كانت سفينة وسمى دون تسميتها ولكنها كان زائدا على مهر المثل فينبغي أن لا يضيع الزائد عليها كما يحتمل الزكشي ثم ما يحتمل النوى يشهد له صحة نكاح المهر بدون مهر المثل وقد وافق الرافي على صحته وأيضا وافق على صحته في السفينة كما سلف وأيضا وأطلق الاذن لشخص في الخلع فاختلعه بدون مهر المثل صح به المثل وقد يعتذر عن الرافي رحمه الله * (فصل) * قالت رشيدة (قوله) غير رشيدة الاحسن غير مطلقة التصرف فان من طرأسفها بعد رشدها غير رشيدة ومع ذلك تصرّفها نافذ الى أن يحجر عليها (قوله) لا يجب شيء اذ لو وجب لتشطر قبل الدخول وقد دل القرآن على أنها لا تنقضي سوى المتعة * (٦٦) * وقوله تفويض صحيح احتريزه عن الفاسد

كالخمر وكغير الرشيدة فانه يجب مهر المثل بنفس العقد (قوله) والثاني يجب به مهر المثل قال الزكشي لا يكون الوجوب على هذا أيضا منقضا بالعقد بل ينتظر مع ذلك الى حالة الوطء والا لتشطر بالطلاق قبل الدخول وهو لا يجب قطعا الا على وجه شاذ انتهى وتوجيهه مقابل الاظهر النظر الى أن البضع يجب للزوج بالعقد والى أن المهر يستقر بالموت (قوله) ولها قبل الوطء مطالبة الزوج الخ قال الزكشي أي سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجب به ولا يشطر كما هو المذهب ليقتر الشطر انتهى * سؤال أورده في البسيط ان قلنا يجب بالعقد فامعنى المقوضة وان قلنا لا يجب فكيف يطلب ما لم يجب انتهى قيل والذي في البسيط فامعنى الفرض (قوله) بأن يفرض مهر أي مهر المثل (قوله) ويشترط رضاها الخ لو طلبت قدر معين ففرضه الزوج لم يتحقق لرضا ثان ذكره الرافي وبحث الزكشي عدم التوقف على الرضا اذا فرض قدر مهر المثل قال واليه يشير كلام الصبداني والامام (قوله) لاعلمها بقدره هذا قبل الدخول أماعده فلا بد من العلم لانه قيمة مستهلك قاله الماوردي (قوله) لانه ليس بدلا عنه عبارة الزكشي

الثاني يصح به المثل (فلو أطلعت) بأن سكنت عن المهر (فنقص عن مهر مثل بطل) النكاح لان المطلق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح به مهر مثل قلت الاظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم) كسائر الاسباب المفسدة للصداق * (فصل) * اذا (قالت رشيدة) لولها (زوجه) بلامه وفروج ونفي المهر أو سكنت عنه (فهو تفويض صحيح) وسيأتي حكمه (وكذا لو قال سيد أمة زوجه نكاحا بلامه) أو سكنت عنه فهو تفويض صحيح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فاذا قالت السفينة زوجه بلامه راسا فادبه الولي الاذن في النكاح ولغا التفويض (واذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) والثاني يجب به مهر المثل وعلى الاول (فان وطئ فمهر مثل) لان الوطء لا يباح بالاباحة لمسا فيه من حق الله تعالى (ويعتبر) المهر (بحال العقد في الاصح) لانه المقتضى للوجوب بالوطء والثاني بحال الوطء لانه الذي لا يعرى عن المهر بخلاف العقد (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهر او حبس نفسها ليفرض) لتكون على بصيرة في تسليم نفسها (وكذا لتسليم المفروض في الاصح) كالسمي في العقد والثاني لاسماحتها بالمهر فكيف يضايق في تقديمه (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ليتعين كالسمي فان لم ترض به فكأن لم يفرض (لاعلمها) حيث تراضيا على مهر (بقدر مهر المثل في الاظهر) لانه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما والثاني يشترط علمها بقدره بناء على أنه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) كالسمي والثاني لانباء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (وفوق مهر مثل وقيل لان كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يزال البدل عليه فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعا لان الزيادة غير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تأخر عاقبه) أي في المفروض أي كيفرض (فرض القاضي بعد البلد حالا) وان رضيت بالتأجيل وتؤخره في ان شاءت (قلت) وبفرض مهر مثل ويشترط علمه والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه نعم القدر ليسير الواقع في محل الاجتهاد لا عبرة به ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الاصح) لانه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزم برضا الزوجة كما يجوز أن يؤذى الأجنبي المسمى عن الزوج بغير اذنه وعلى الصحة يلزم الأجنبي ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسمي فيتشطر بطلاق قبل وطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) وقيل يجب الشطر بناء على وجوب مهر المثل بالعقد (وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالطلاق (قلت) الاظهر وجوبه

في أواخر الفصل مانعه وحكي في الوسيط تردد في أن الواجب أحدهما لانه اذا اصل مهر المثل والمفروض بدل عنه والله (قوله) وفوق مهر مثل أي وأنقص ولكن بلا خلاف واستشكل بأن الفرض الآن لا يصح الحاقه بالعقد السابق اذ ليس بحريمه ولا بالوطء الا لاحق لانه ابراء عما لم يجب (قوله) فرض القاضي الخ قال الزكشي ينبغي اذا زوج القاضي امرأة لا ولي لها سواء أن يجوز له تأجيل المهر بالمصلحة كما يبيع ماله كذلكها (قوله) ولا يصح القضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونه ابن الرفعة على أن محل الخلاف في العن اما الدين فلا يصح فرضه منه لانه لا يملك ادخاله في ملك الزوج كي يقع عنه (قوله) وقبل يجب الشطر الخ أي والصحيح لا يجب بناء على هذا أيضا ذكره الزكشي

* (فصل) * مهر المثل ما يرغب به في مثلها (قوله) وركنه الاعظم نسب لان المهر يتخير به فينظر فيه الى النسب كالـ كفاءة في النكاح ويبحث
الرافعي استثناء العجم أخذ من قولهم لا يعتنون بحفظ الانساب ولا يدونونها (قوله) من نساء العصابة استدلو على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قضى في
مهر بروع بنت واشق بمهر نساها قالوا لان الاطلاق لفظ نساها ينصرف الى نساء العصابات ونازع صاحب ذخائر في ذلك بأن النساء من الجانبين
نساها بل هو عام ويخص بالمعنى لان مهر المثل قيمة البضع وتعرف قيمة الشيء بالنظر الى أمثاله وأمثاله كنساء عشرين المساويات لها في نسائها
لان النسب معتبر في النكاح ومن لا ينتهي الى نسائها الا يساويها فيه انتهى أقول * (٦٧) * وأخصر منه أن يقول المعنى المخصص

والله أعلم (لان الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض وقدرى أبو داود
وغیره ان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فأتى زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بمهر نساها وبالميراث قال الترمذي حسن صحيح
* (فصل) * (مهر المثل ما يرغب به في مثلها وركنه الاعظم نسب فيراعى أقرب من تنسب) من
نساء العصابة (الى من تنسب) هذه (اليه) كالاخوات والعجات دون الجدات والخالات
(وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ثم لبنات أخ) لأبوين ثم لأب (ثم عجات بوهيم
لأبوين ثم لأب ثم لبنات الأعمام كذلك (فان فقد نساء العصابة أول من يكن أوجهل مهرهن
فأرحام كجدات وخالات) تقدم الجهة القرى منهن على غيرها وتقدم القرى من الجهة الواحدة
كالجدات على غيرها وليس المراد بفقد نساء العصابات موتهن بل يعتبر من بعد موتهن فان تعذرت
ذوات الارحام اعتبرت بمثلها من الاخنيات وتعتبر العربية بعربية مثلها والامة بأمة مثلها وينظر
الى شرف سيدها وخسرتها والمعتقة بمعتقة مثلها ولو كانت نساء العصابة يملدين هي في أحدهما اعتبر
نساء بلدها (ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثبوبة وما اختلف به غرض) كحمال وعفة وعلم
وفصاحة وشرف نسب فيعتبر مهر من شاركتهم المطلوب مهرها في شيء مما ذكر (فان اختصت) عنهن
(بفضل أو نقص) مما ذكر (زيد) في مهرها (أو نقص) منه (لأن بالاحمال ولو ساحت
واحدة) منهن (لم يجب موافقتها) اعتبارا للغالب (ولو خفصن للعشرة فقط اعتبر) ذلك
في المطلوب مهرها في حق العشرة دون غيرهم (وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء) كوطء
الشبهة نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد لانه لا حرمة للعقد الفاسد (فان تكررت) الوطء (فمهر)
واحد كما في النكاح الصحيح لكن (في اعلى الاحوال) للموطوءة من أحوال الوطئات فيجب مهر
تلك الحالة لانه لو لم يقع الا الوطئة فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة اذا لم تقتض زيادة لا توجب
نقصا (قلت ولو تكررت وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد (فان تعدد جنسها تعدد المهر) بعدد
الوطئات (ولو تكررت وطء مغصوبة أو مكرهة على زنا تكررت المهر) تكررت الوطء (ولو تكررت
وطء الاب) جارية ابنه (والشريك) الامة المشتركة (وسيد مكاتبه فمهر) واحد لشمول
شبهة الاعفاف والملك لجميع الوطئات (وقيل مهور) بعدد الوطئات (وقيل ان اتحد المجلس
فمهر والا فمهور والله أعلم)

* (فصل) * (الفرقة قبل وطء منها) كفضها بعبه أو بعقها تحت رقيق أو اسلامها أو ردتها
لا اتحاد الشبهة كالموطوء المشتري من الغاصب على ظن الحل فقد صرح الامام بأنه يتعدد المهر ذكره الزركشي قلت وهو محل النظر
ثم رأيت ابن قاضي عجولون قال ان وطء المغصوبة في حال الجهل لا يعدد المهر (قوله) فان تعدد جنسها لوقال فان تعددت كان أخصر
وأتمحل فتأمل (قوله) مغصوبة صورته ان يكرهها فهو من عبا بعده وقد يجب بان هذا أعم لشموله ما لو وطئها وهنالك شبهة من جهتها
أو أمانة (قوله) وطء الاب أي من غير اجمال * (فصل) * (الفرقة أي في الحياة) (قوله) بعبيه مثله الاعسار فيما يظهر (قوله) اسلامها
أي ولو تبعا

المهر متعددا فالاحمال مستقر ولا أثر
المهر متعددا فالاحمال مستقر ولا أثر

(قوله) لانها من جهتها أى وهو الجارى على القياس وخولف في الطلاق وما ألحق به لورود النص (قوله) كطلاق أى بائن ولو بخلع (قوله) وردته أى وحده قال الرافعي في الكلام على المتعة لو ارتد ما عا في المتعة وجهان كلوجهين في التشطرا اذا ارتد ما عا قبل الدخول والاصح المنع انتهى ورجحه البلقيني تبعاً للتلوي (قوله) وارضاع أتمه هذا يخرج ما لودبت الصغيرة وارضعت فان المهر يسقط وهو كذلك (قوله) خيار الرجوع قضية كلام الرافعي أنه على التراخي فانه جعله خيار الواهب (قوله) وان شاء تركه أى كالشفيع (قوله) فلور زاد الخ لو نقص بعده لزمنها الارش وان لم يتعدد على الاصح في الشرح الصغير وغيره أعنى بناء على الاصح (قوله) فنصفها للزوج الخ * (٦٨) * أى ولا يأتى في ذلك ثبوت الخيار للمرأة

أوارضاعها وزوجة له صغيرة (أو بسببها كفسخه بعينها تسقط المهر) لانها من جهتها (ومالا) أى والتي لا تكون منها ولا بسببها (كطلاق واسلامه وردته ولعانه وارضاع أتمه) لها وهى صغيرة (أو أتمها) له وهو صغير (يشطره) أى ينصف المهر أتمافي الطلاق فلقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فدية فمضى فمضى ما فرضتم وأتمافي الباقي فبالقياس عليه وشراؤها قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فدية فمضى فمضى ما فرضتم وأتمافي الباقي فبالقياس عليه وشراؤها زوجها يسقط جميع المهر وشراؤه وزوجته يشطره على الاصح المنصوص فيهما (ثم قيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع) في النصف ان شاء رجوع فيه وتملكه وان شاء تركه (والصحح عوده) اليه (بنفس الطلاق) لظاهر الآية السابقة وكذا غير الطلاق من صور الفراق السابقة (فلور زاد) المهر (بعده) أى بعد الطلاق (فله) نصف الزيادة لحدوثه في ملكه سواء كانت متصلة أم منفصلة وعلى الوجه الاول ان حدثت قبل اختيار الرجوع فكلها للزوجة في المفصلة بخلاف المتصلة فنصفها للزوج في الاصح (وان طلق والمهر تالف) بعد قبضه (فنصف بدله من مثل) في المثلث (أو قيمة) في المتقوم وقوله كالجهور نصف القيمة قال الامام فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهى أقل من ذلك (وان تعيب في يدها فان قنع به) أخذه بلا ارش (والا فنصف قيمته سليماً) دفعاً للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورضيت به (فله نصفه ناقصاً بلا خيار) ولا ارش لانه نقص حال كونه من ضمانه (فان عاب بجناية وأخذت ارشها فالاصح ان له نصف الارش) لانه بدل الفائت والثاني لاشتماله منه لانها أخذته بحق الملك فهو كزيادة منفصلة (ولها زيادة منفصلة) كالولد واللبن والكسب سواء حصلت في يدها ام في يده فيرجع في نصف الاصل دونها (وخيار في متصلة) كالسمن وتعلم صنعة (فان شئت) فيها (فنصف قيمته بلا زيادة) أى يقوم من غير تلك الزيادة وله نصف تلك القيمة (وان سمحت) بها (لزمه القبول) وليس له طلب نصف القيمة وقيل له دفعاً للمنة (وان زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لان الصغير يدخل على النساء ولا يعرف النوائل ويقبل التأديب والرياسة وفي النخلة من حيث أن ثمرتها ثقل والزيادة فيها بكثرة الخطب وفي العبد لانه أقوى على الشدائد والاسفار وأحفظ لما يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذلك (والا فنصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا تجزئ على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله لانقص (وزراعة الارض نقص) لانها تستوفى قوة الارض (وحرثاً زيادة) لانه يهيئها للزرع المعذلة فان اتفقا على نصف الارض المحروثة أو المزروعة وترك الزرع الى الحصاد فذلك والارجح بنصف قيمة الارض بلا زراعة ولا حراثة (وحمل أمه وبهيمة زيادة) لتوقع الولد (ونقص) أتمافي الامة فلا ضعف في الحال وخطر الولادة وأتمافي البهيمة فلان المأكولة يرداً لهما وغيرهما تضعف قوتها (وقبل البهيمة) أى حملها (زيادة) بلانقص

كسبائى في المتصلة لوضوح الفرق هذا ما ظهر من كلامه ثم رأيت في الرافعي (قوله) وانما هو قيمة النصف هذا أبده ابن الرفعة بأن الشريك اذا اعتق بغرم قيمة النصف لان نصف القيمة قال في التوضيح الفرق صحيح ان أريد بقيمة النصف قيمته منفرداً بنصف القيمة نصف قيمة الكل مجموعاً كما هو ظاهر الاطلاق ويحتمل أن يراد بقيمة النصف قيمته مجموعاً أيضاً ونصف قيمة الكل قيمته مجموعاً فلا فرق وأن يراد بقيمة النصف قيمته منفرداً ونصف قيمة الكل قيمته منفرداً فهذه معان تحتلها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدهما والاولى أن لا يحتمل عليه لانا رأينا من عبر به قد عبر بالآخرى كصاحب التيسر فانه عبر بنصف القيمة فيما اذا كان ناقصاً بقيمة النصف فيما اذا كان زائداً ولا فرق بين الزيادة والنقص في ذلك فدل على أن العبارةتين عنده بمعنى انتهى (قوله) وان تعيب في يدها يجب حمله على تعيب قبل الفراق فلو تعيب بجناية أجنبى فله الارش صرح بذلك في شرح الارشاد كالمسئلة الآتية وان كان ظاهر صنيع المهاج خلافه على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتى في جناية الاجنبى راجعاً للسائلين (قوله) فان عاب بجناية الخ أى صار ذا عيب ويجوز استعماله

متعدداً قاله في الصحاح (قوله) وخيار في متصلة اعلم أن المتصلة تتبع في سائر الامور كالنفس والهبة المبرجوع فيها لاستفاء وغير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه استداء ملك لا على سبيل الفسخ (قوله) دفعا للمنة رد بانها تابعة تقرب عطية فلا ينظر اليها (قوله) لانه يهيئها الخ يريد أن كلام المتن محله في الارض المعذلة لذلك (قوله) وبهيمة قد خالف في الروضة في باب الخيار فقال ان الحمل ليس عيباً في البهيمة بخلاف الامة وقد يجب ان لا يلزم من كونه هنة نقصاً بلحق بالعيوب

(قوله) لأنها قد تنفطر الخ أي وقد ينفصمها السقي إذا نضر ربه الشجر واحتاجت هي إليه للثمر (قوله) اعتبار الأقل الخ قال الزركشي يستثنى ما تولى في يدها بعد الفراق وقلنا بالذهب أنه مضمون عليها فيعتبر قيمة يوم التلف لأن الرجوع وقع إلى عين الصداق ثم تلف تحت يد ضامنة انتهى وقول الشارح أو تلف بخالفه إلا أن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق (قوله) فالأصح قال الزركشي موضع الخلاف حيث يمكنه تعليمها مع انتفاء الخلوة فإن لم يقدر على تعليمها الأمع خلوتها لفقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليم قطعا (قوله) تعذر تعليمه لم ينظروا في ذلك إلى عدم التعذر بأن يتراضيا على استنابة * (٦٩) * شخص يعلمها من يحل نظره وقد يوجه ذلك (قوله) والثاني لا تعذر الخ عليه جمع كثير ووجه الزركشي (قوله) وفي قول

يجب أجرة التعليم أي بناء على أن تلف الصداق يوجب قيمته (قوله) والنصف انطلق قبله النصف المشاع غير ممكن وهذا النصف دون ذلك تحكم وأيضا يختلف صعوبة وسهولة ويؤدي إلى النزاع فلننظر كيف الحكم على هذا الوجه وكذا مسئلة اصدافه في الذمة الآتية في الشرح (قوله) وقد زال ملكها أمثله ما تعلق به حق لازم والحق بذلك التدبير لأنه يتقاعده عن الزيادة المتصلة قال صاحب الكافي والقياس الرجوع (قوله) كبيع يستثنى ما إذا كان بشرط الخيار وقلنا الملك للبايع وهذا لا يحتاج إليه لأن ملكها لم يزل (قوله) ولو وهبته ثم طلق مثله ما لو جرى ما يوجب رد الجميع (قوله) والثاني لا شيء له هو مذهب الأئمة الثلاثة واختاره المزني والبعثي وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كافي تجبيل الزكاة والدين (قوله) وسواء قبضته الخ هذا يوم حجة الهبة قبل القبض وهو تفرع على مرجوح أغنى جعل الصداق مضمونا على الزوج ضمانا ولو كان ديناً قبضته ثم وهبته فهو كالعين اهداء ولو باعته محاباة رجع قطعا قاله الإمام وأيضا عرض الشارح رحمه الله أن القولين ناسبان سواء كانت الهبة بعد

لا انتفاء خطر الولادة (والاطلاع بخل زيادة متصلة) وقد تقدم حكمها (وان طلق وعليه ثم مؤبر) والتأثير تشقيق الطلع (لم يلزمها قطعه) أي قطعه يرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتكمن من ابتائنه إلى الجداد (فان قطف تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن القطف ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سفع وأعصان (ولو رضى بنصف النخل وتبقية الثمر إلى جده أجبرت في الأصح وبصير النخل في يدهما) كسائر الاملاك المشتركة والثاني لا تجبر لأنها قد تنفطر بيده ودخوله البستان (ولو رضى به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقية الثمر إلى الجداد (فله الامتناع) منه (واقعية) أي طلبها لأن حقه ناخر في العين أو القيمة فلا يبوأ الإبراءه (ومتى ثبت خياره أولها) لحدوث نقص أو زيادة أولهما لا اجتماع الأمرين كما سبق (لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار) منهما أو من أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أو تلف (اعتبر الأقل من) قيمتي (يومي الاصداق والقبض) لأن الزيادة على قيمة يوم الاصداق حادثة في ملكها لا تتعلق بالزوج بها والنقص عنها من ضمانه فلا يرجع به عليها وجوز الإمام اعتبار قيمة يوم الطلاق لأنه يوم ارتداد الشطر إليه (ولو أصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله فالأصح تعذر تعليمه) لأنها صارت محرمة عليه لا يجوز الاختلاء بها والثاني لا ينعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ويجب) على الأول (مهر) مثل ان طلق (بعد ووطء ونصفه) ان طلق (قبله) وفي قول يجب أجرة التعليم أو نصتها ولو طلق بعد التعليم وقبل الوطء رجع عليها بنصف أجرة التعليم ولو أصدق التعليم في ذمته وطلق قبله استأجر امرأة أو محرما يعلمها الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ولو طلق) قبل دخول وبعد قبض الصداق (وقد زال ملكها عنه) كبيع أو هبة مع قباض أو عتق (فنصف بدله) من مثل في المثلى وقيمة في المتقوم (فان كان زال وعاد) قبل الطلاق المذكور (تعلق) الزوج (بالعين في الأصح) لوجودها في ملك الزوجة والثاني ينتقل إلى البذل لأن الملك في العين مستفاد من جهة غير الصداق (ولو وهبته ثم طلق) قبل الدخول (فالظاهر أنه نصف بدله) من مثل أو قيمة لأنه ملكه قبل الطلاق من غير جهته والثاني لا شيء له لأنها عجلت له ما يستحقه بالطلاق وسواء قبضته قبل الهبة أم لا في جريان القولين وقبل ان وهبته قبل القبض لم يرجع قطعا (وعلى هذا) أي الاظهر (لو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله وفي قول النصف الباقي) لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فيه نصف الباقي ونحوه في نصيبها (وفي قول تخير بين بدل نصف كله أو نصف الباقي وربع بدل كله) ولو قال نصف بدل كله كما في المحرر كان أوفق ولو غير بدل أو الجارية على اللسنة في مثل هذا الكلام بالواو كان أقوم (ولو كان) الصداق (دينا فأرأته)

١٨ في القبض أم قبله على القول بعينها وذلك إذا قلنا بضممان البدل (قوله) بدل كله أي لأن الهبة وردت على مطلق الجملة فيشيع (قوله) وفي قول يخبر الخ أي لما في الوجه الأول من التشقيص عليه (قوله) كان أو قب أي لما عبر به هنا وفيما سلف وإن كانت هذه العبارة هي الموافقة لاختيار الإمام أغنى قيمة النصف دون نصف القيمة وأما تعبيره بربع البدل فلا إشكال في موافقته (قوله) ولو كان ديناً الخ نظير هذا الواو أبراهمونه الضامن فلا رجوع له أو قبض منه ثم وهبته فله الرجوع

(قوله) والفرق الخ لئلا نقول يرد عليه ما تقدم في الهبة قبل القبض وقد يفرق (قوله) والتقديم للمجهرا فعن قول الزركشي بشرط ان يكون الصداق ديناً قاله المرازقة وغيرهم ونازع فيه الشيخ أبو محمد (قوله) وحمله الجديد على الزوج يرشد الى ذلك قوله وان تعفوا أقرب للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة اذ العفو ان حينئذ من جهة واحدة بخلاف حمله على الزوج لكن قد يعترض هذا بأنه يجوز ان يكون قوله وان تعفوا راجعاً للزوج ولا يقدح ذلك تفسير الذي بيده عقدة النكاح بالولي وفيه بعد وما اعتبر التسليم في الأول بالغية أهني قوله تعالى أو يعفو * (٧٠) * الذي بيده الخ وان كان مرجحاً للتقديم بحسب الظاهر فيجيب بأن الالتفات فن من

البلاغة ثم وجه التقديم ترغيب الكفو في المولية بحسن معاملة أوليائها
* (فصل) * لمطلقة أي ولو بخلع (قوله)
قال تعالى لا جناح عليكم الخ قال
البيضاوي مفهوم الآية يقتضي تخصيص
إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج
والحق الشافعي في أحد قوليه الممبوسة
المفوضة وغيرها قياساً وهو مقدم على
المفهوم (قوله) وفي قول يجب الخ قال
السبكي هو أقوى جداً لظاهر الآية
(قوله) لقوله تعالى وللطلقات متاع
الاستدلال بهذا يخالف ما سلف عن
البيضاوي في رأس الصفحة من الاستدلال
بالقياس ووجه المخالفة ان شرط القياس
أن لا يكون حكم الفرع ثابتاً بالنص
(قوله) ووطء أي شبهة (قوله)
وقيل حاله أي كالتفقه وظاهر الآية
(قوله) وعلى تقديره الضمير فيه راجع
لقول المتن قدرها القاضي

* (فصل) * اختلاف في قدر مهر
(قوله) مسمى هذا احتراز عما ذكره
الزركشي من أنه لو وجب مهر المثل لفساد
التسمية مثلاً ثم اختلفا في مقداره فلا
تخالف ويصدق الزوج لانه غارم والاصل
براءة الذمة من الزيادة (قوله) فختلف

منه ثم طلق قبل الوطء (لم يرجع عليها على المذهب) بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين
لم تأخذ منه مالا ولم تحصل على شيء والطريق الثاني طرد قول الهبة وانفق مثبتاً وهما على ان الظاهر
عدم الرجوع وسكت الرافعي عن ترجيح واحد من الطريقتين وعبارة الروضة كالمحتاج (وليس لولي
عفو عن صداق على الجديد) كسائر الديون للمولية والتقديم للمجهرا فعن قول الزركشي بشرط ان يكون
في الصغيرة العاقلة بناء على انه الذي بيده عقدة النكاح وحمله الجديد على الزوج يعفون نصفه
* (فصل) لمطلقة قبل وطء متعة ان لم يجب * لها (شطر مهر) بأن كانت مفوضة ولم يفرض لها شيء قال
تعالى لا جناح عليكم ان قطعتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن فان وجب لها
الشطر بتسمية أو بفرض في التفويض فلا متعة لها لانه لم يستوف منفعة بضعها وتشطر المهر لالحقها
من الاستدلال فلا حاجة الى شيء آخر في قول يجب لها المتعة لطلاق قوله وللطلقات متاع (وكذا
لموطوءة) متعة (في الاظهر) لقوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف والساني لا متعة لها لانها
تستحق المهر وبه غلبة عن المتعة (وفرقة لاسبها) كدته واسلامه ولعانه وارضاع أمه أو بنته ووجه
وطء أي أو بانه لها (كطلاق) فان كان ذلك قبل دخول فيجب لها الشطر فلا متعة كما تقدم وان كان
بعد دخول فيجب لها المتعة كما تقدم فان كانت الفرقة بسببها كسلامتها وردتها وفسخها بعينها وفسخه
بعينها فلا متعة لها سواء قبل الدخول وبعده (ويستحب أن لا تنقص) المتعة (عن ثلاثين درهما)
وأن لا تزداد على خادم فلا حد لواجب وقيل هو أقل ما يتول كسباً أي واذا تراضيا بشئ فذلك (فان تنازعا
قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده (معتبراً حالهما) أي يسار الزوج واعساره ونسب الزوجة
وصفاتها (وقيل حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل) لا يقدرها بشئ بل الواجب (أقل مال) وعلى
تقديره يجب ما يقدره

* (فصل) اختلفا * أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسمائة
(أو) (في صفته) كأن قالت بألف صححة فقال بل مكسرة (تخالفنا) كما مر في البيع في كيفية
اليمين ومن يده أنه فختلف الزوجة أنه ما نكحها بخمسمائة وانما نكحها بألف ويختلف الزوج أنه
ما نكحها بألف وانما نكحها بخمسمائة (ويختلف الوارثان) (واحد) منهما (والآخر)
إذا اختلفا فيما ذكر ويختلف الوارث في طرف النقي على نفي العلم وفي طرف الإثبات على البت فيقول
وارث الزوج والله لا أعلم أن مورثي نكحها بألف وانما نكحها بخمسمائة ويقول وارث الزوجة والله
لا أعلم أنه نكح مورثي بخمسمائة وانما نكحها بألف (ثم) بعد الخالف (يفسخ المهر) على ما مر
في البيع من أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتخالف (ويجب مهر مثل) وان
زاد على ما دعت الزوجة وقيل ليس لها في ذلك الاما دعت (ولو ادعت تسمية) لقدر (فأنسكرها)

الزوجة السنة البداء بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له (قوله) على نفي العلم قال الرافعي وأحسن بعضهم فقال يختلف الوارث والمسمى
على البت فهما لأن من قطع بألف قطع بأنه غير الفين واستبعد بعضهم بأنه قد يجوز جريان عقدين وذلك بمنعه من القطع بالفين بخلاف
العائد نفسه وفي النهاية وغيرها تقول المرأة لا أعلم أن أبي زوجني بألف ولقد تزوجني بالفين واختار الزركشي قال خصوصاً إذا
زوجت وهي صغيرة

(قوله) والمسمى أكثر من مهر المثل قال ابن الرفعة مثله قدر مهر المثل اذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو أذهت عنا معينة لخلق الغرض بها (قوله) لانه يقول الخ عبارة الرافعي رحمه الله لان الزوج اذا لم تدع تقويضا فكذا به يقول الواجب مهر المثل (قوله) والقول قوله بينه أي فإذا حلف وجب مهر المثل كالمثل قالوا (قوله) وأنكر أي قال لا يستحق على مهر أو أخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني (قوله) أو سكنت زاد الرافعي على هذا ولم يدع التقويض ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر (قوله) وهو تخالف الخ رجما يخاف مناسلف في الحاشية عن الزركشي من ان القول قول الزوج (قوله) تخالفنا قال في المهمات اذا بد أناب الزوج وحلف فأى فائدة في تخليف الولي بعد ذلك اذ مهر المثل ثبتت بين الزوج (قوله) أقل من مهر المثل بحث في المهمات بجريان التخالف ان كان مدعى الولي فيها * (٧١) * قدر مهر المثل فان كان أكثر منه

التخالف رجاء أن ينكح الزوج فنفسد الولي بالحلف وتثبت الزيادة قال وإذا جعلت هذا ضابطا للتخالف اتضح لك أمره انتهى قلت اذا بد أناب الزوج وحلف تعذر المعنى الذي نظر اليه العراقي فأى فائدة في تخليف الولي بعد ذلك (قوله) ويرجع في الأول الى مهر المثل الخ هذا نقل الزركشي عن الرافعي ونظر فيه بأن الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد النكاح أقول نظره مردود لان قول الرافعي قريب من هذا التعليل قال الزركشي وهو مشكل على طريقته فانه يقتضي فساد النكاح في هذه الصورة أقول مسئلتنا في غير الرشيدة والرافعي قائل فيها بصحة النكاح فلا إشكال (قوله) لا مكان صحة العقد الخ قال الزركشي كذا قالوه والتحقيق انه يلزمه الالف ونصفه لان الأصل عدم الدخول في الأول الا ان ثبت (قوله) وسقط الشطر من الالفين هذا يدل على ان صورة المسئلة ان يكون النكاح الولي في الثاني بعد الطلاق (قوله) لانه خلاف الظاهر قال اللمقني هذا الظاهر عارضه أصلا بقاء النكاح الاقون وبراءة ذمة الزوج من صدق ثاب

والمسمى أكثر من مهر المثل (تخالفنا في الاصح) لرجوع ذلك الى الاختلاف في الصدر لانه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه والثاني لا تخالف والقول قوله بينه لموافقته للأصل ولو ادعى نسمة فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فالقياس كما قال الرافعي والمصنف مجيء الوجهين (ولو أذهت نكاحا ومهر مثل) بان لم تجز تسمية صحبة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر أو سكنت) عنه بان نفي في العقد أولم يدكر فيه (فالأصح تكليفه البيان) أي بيان مهر لان النكاح يقضي المهر (فان ذكر قدر أو زادت) عليه (تخالفنا) وهو تخالف في قدر مهر المثل (وان أمر منكر) للمهر (حلفت) أنها تستحق عليه مهر مثلها وقضى لها به والوجه الثاني أنه لا يكف بيان مهر والقول قوله بينه أنها لا تستحق عليه مهر لان الأصل براءة ذمته والثالث ان القول قولها بيننا لان الظاهر معها (ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة) كأن قال الولي تزوجتكم بألفين فقال الزوج بل بألف وهو مهر مثلها (تخالفنا في الاصح) أما الولي فلانه العاقد وله ولاية قبض المهر وأما الزوج فواضح والثاني لا تخالف لانا لو حلفنا الولي لا يتبنا بينه حق غير مود ذلك محذور واذا لم تخلفه لا تخلف الزوج ويتنظر بلوغ الصغيرة لتخلف معه وله أن يخلف قبل بلوغها ولو كان ما دها الزوج أقل من مهر المثل أو أكثر منه فلا تخالف ويرجع في الأول الى مهر المثل لان نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقضي به وفي الثاني الى مدعى الزوج حذرا من الرجوع الى مهر المثل ولو بلغت الصغيرة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة حلفت دون الولي (ولو فات) في دعواها (سكتني يوم كذا) كالحميس (بألف ويوم كذا) كالثبت (بألف) وطالبته بألفين (وثبت العقدان بأقراره أو بينة أو بينة بعد نكوله (لزم ألسان) لا مكان صحة العقدان بان يتخللها خلع ولا حاجة الى التعرض له ولا لوط في الدعوى (فان قال لم أطأ فيها أو في أحدهما صدق بينه) لموافقته للأصل (وسقط الشطر) من الالفين أو من أحدهما (وان قال كان الثاني تحديدا لفظ لا عقدا لم يقبل) لانه خلاف الظاهر نعم لتخليفها على نفي ذلك

* (فصل وليمة العرس سنة) * ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أولم على بعض نسائه عذبن من شعير وراه البخاري وعلى صفية بحبس (وفي قول) كما حكاها في المذهب (أو وجهه) كفي غيره (واجبة) لظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد أعرس أولم ولو بشاة متفق عليه والأول يحمله على التدب (والاجابة اليها) على الأول (فرض عين وقيل)

* (فصل) * وليمة العرس الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع وبعضهم نظم أسماء وليمة العرس وغيرها فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة باني * وضيفة ذى موت نقيعة قادم * عذيرة أو أعدة أو يوم ختان *

ومأدبة الخلان لاسبب لها * حذاق صغير عند ختم لمرآن * وقوله وليمة العرس رجما يخرج به التسري قال الزركشي والظاهر استحبابه انه انتهى ولو تزوج أربعاً معاً مثلاً هل يكفي وليمة واحدة أم تعدد أم يفرق بين ان يعقد عليهن معاً أو من نكاح كل نظر (قوله) واجبة هو شامل للمعسر (قوله) في الأول يحمله على التدب لقوله صلى الله عليه وسلم لسانه هل على غيرها قال لا الا ان تطوق وقياسا على الاضحية ولانها لو كانت واجبة لوجب الشاة وقد أجمعوا على عدم وجوبها قلت وفي الأخير نظر

(قوله) موافقة للعباب اليه برتبة السلام (قوله) يدعى لها الاغنياء الخ هو حال مقيد بسببها تكون الواجبة شر الطعام فلا بد عاها لم تكن شر السكن سياق الحديث يقتضي انه مع ذلك لا يسقط الطلب فيشكل عليه قولهم ان تخصيص الاغنياء مانع من الوجوب (قوله) بشرط ان لا يخص الاغنياء أى لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة (قوله) وان يدعوهم يستفاد منه انه لو فتح بابهم وقال ليحضر من شاء فلا وجوب وهو كذلك وأما عدم السنية فهل تظر والظاهر عدمها أيضاً أخذاً من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم هذه الحاشية سطر تم اقبل النظر في كلام الشارح ثم رأيت مصرحاً بحاصله أو أشار الى استفاضة ذلك من المتن بالفاء في قوله فان فتح الخ (٧٢) وقوله في اليوم الاول الخ مراد الشارح

من هذا ان عبارة المتن أولاً لما كانت تقتضي عدم الاستحباب حقاً في اليوم الثاني أكل مراده بما يدفع ذلك حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفي الوجوب (قوله) لم تجب في الثاني بحث الزركشي الوجوب على من لم يدع في الاول لعذر ثم دعى في الثاني (قوله) واستحبها فيه الخ عبارة المنهاج لا تفيد الاستحباب (قوله) ولا منكر منه ان يكون هنالك من يفعله الناس بالنفس والكذب قال الغزالي ومن الموانع ان يكون المولى متكافأ طالباً للباهة والفخر انتهى قال الماوردي اذا لم يشاهد الملائكة لم يضروه بها كما لا يدى بجواره وكذا قيد صاحب التعليقة عدم الوجوب بان يكون المنكر في الموضع الذي يجلسون فيه وقول الشارح واستعمال أو انى الذهب والفضة يقتضي ان وجود ذلك من غير استعمال ليس عذراً في التخلف لكن الزركشي بحث الحاق ثياب الحرير غير الملبوسة باللبوسة في كونهما منكرين وقياسه في الاواني كذلك وأولى (قوله) فرائض حرير هذا لا يتناول نصبه على الجدار مع انه حرام على الرجال والنساء قاله الزركشي (قوله) منصوبة أى بقرينة المعطوف عليه كما قيد الخدعة بقرينة ما عطف عليه (قوله) ويجوز ما على أرض أى استعمال ذلك على الوجه

المذكور لانهما مصرح به الشيخ أبو محمد الجويني وأما التصوير فحرام على هذا الوجه وغيره كما سيأتي في كلام الشارح ولان تقول قضية ان جواز استعماله بمنتهى جواز التصوير لهذا الغرض كسج الحرير ليس يحل له وليسكن اطلاقهم بآياه على انه في شرح مستم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في المنمنم أيضاً وقال انه مذهب قوى قال الزركشي وهو كقول ويجاب عن قطع الستروسادتين بأن القطع ذهب به صورة الثماثيل انتهى (قوله) وأقوله الصغير راجع لكل من قوله يستحب وقيل يجب (قوله) مما قدم يفيد انه ليس للسفلة اذا قدم لهم فوج ان يتجاوزوا الى ما قدم لغيرهم من الامثال قال الماوردي ونحو الزيادة على الشيع ولو زاد لم يضمن وقال ابن عبد السلام لا تحرم الزيادة على الشيع الامن جهة انه مؤذ لمزاجه مضيع لما أفسده من الطعام

فرض (كفاية وقيل سنة) والاصل في ذلك حديث اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها متفق عليه والثالث يحمله على الندب موافقة للعباب اليه ويدفع ذلك حديث مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله والثاني ينظر الى أن المقصود اظهار النكاح بالدعاء الى وليمة وذلك حاصل بحضور البعض أما الاجابة اليها على القول بوجوبها فواجبة جزماً وجوب عين أو كفاية على الوجهين وانما كان المراد في الاحاديث وليمة العرس لانها المعهودة عندهم أما غيرها كولية الولادة والختان فستحبة قطعاً وقيل على الخلاف والاجابة اليها مستحبة قطعاً وقيل على الخلاف (وانما تجب) الاجابة (أو تست) كما تقدم (بشرط ان لا يخص الاغنياء) بالدعوة فان خصهم بها اتى طلب الاجابة عنهم حتى يدعو الفقراء معهم (وأن يدعو في اليوم الاول) أى يخصه بالدعوة بنفسه أو بمرسالة فان فتح داره وقال ليحضر من شاء أو من شاء فلان فلا تطلب الاجابة هنا وقوله في اليوم الاول اكل المراد باشرطه بقوله (فان أولم ثلاثة لم تجب في الثاني) قطعاً واستحبها فيه دون استحبابها في الاول (ونكره في الثالث) قال صلى الله عليه وسلم اليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومعترة رواه أصحاب السنن الاربعة (وأن لا يحضره لخوف) منه لولم يحضره (أو طمع في جاهه) بل يكون للتقرب أو التودد فان أحضره أى دعاه للخوف أو الطمع المذكورين اتى عنه طلب الاجابة (وأن لا يكون ثم من يتأذى) هو (به أو لا يليق به بما يسته) كالاراذل فان كان فهو معذور في التخلف (ولا منكر) كشرب خمر وضرب ملاء واستعمال أو انى الذهب أو الفضة (فان كان يزول بحضوره فليحضر) اجابة للدعوة وازالة للمنكر وان لم يزل بحضوره حرم الحضور لانه كالرضا بالمنكر فان لم يعلم به حتى حضر نهاهم فان لم ينتهوا وجب الخروج اذا خاف منه بان كان بالليل فيقعدها كارها ولا يسمع ولو كان المنكر مختلفاً فيه كشراب النبيذ حرم الحضور على معتقه بتحريمه (ومن المنكر فراس حرير وصورة حيوان) منقوشة (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة (أو ستر) معلق (أو ثوب ملبوس ويجوز ما على أرض وبساط) يداس (ومخدة) يتكأ عليها (ومقطوع الرأس وصور شجر) والفرق أن ما لو طأ ويطرح مهان مبتذل والمنصوب من رفيع يشبه الاصنام (ويحرم تصوير حيوان) على الحيطان والسقوف وكذا على الأرض وفي نسج الثياب على الصحيح قال صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور (ولا تسقط اجابة الصوم) حديث مسلم اذا دعى أحدكم وهو صائم فليجب (فان شق على المدعى صوم نفل فافطر أفضل) من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فلا تمام أفضل أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقاً كان أو موسعاً كالنذر المطلق ويستحب للفطر الاكل وقبل يجب وأقوله لقمه (وياً كل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من المضيف اكتفاء بقرينة التقديم نعم

(قوله) أو يأذن المضيف لفظاً مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقرينة التقديم (قوله) ولا يتصرف فيه أى سواء فلنبايحه بالوضع بين يديه أو بالزاحج من أنه بالازدراء * (٧٣) * يبين الملك قبله (قوله) ويجوز أن يلزم غيره الخ يستثنى ما إذا فاولت بينهم في الطعام

(قوله) ويعلمه أى بخلاف طعام الوليمة فإنه لا يعلمه إلا بالازدراء على ما رجح من الوجه (قوله) ولو أخذه غيره لم يعلمه بخلاف المتعجب إذا أحياء غيره وأخذت تصرف في ملك غيره انتهى يزيد ملك النائر (قوله) ولو سقط أى فيما إذا لم يسطح حجره

* (كتاب القسم والنشوز) *

(قوله) والنشوز أى الارتفاع والامتناع عن الحق الواجب عليه (قوله) بزوات تستثنى المعتدة عن وطء شهية في حال

الزوجية (قوله) إلى الاماء أى المملوكات

(قوله) أشعر ذلك الخ مكان مراده

بالاشعار عدم التصريح بالحكم والا

فألا ينفذ ذلك بل نزاع (قوله) فله تركه أى كسكنى الدار المستأجرة (قوله)

ما تضمنه أى وهو التسوية بينهم في البيات

إذا فعله (قوله) ومن بات بمبايعتهم

أن من يعتبر في حقهم الليل لو أقام عند

واحدة نهاراً إذا تجاوز ذلك من غير قسم

وعليه منع ظاهر قال الزركشي فليؤول

بات نصار ثم قوله ومن بات بوههم عدم

توقف البداءة على القرعة وليس مراداً

(قوله) لم يأت أى ولو طلبته بذلك قبل

فلو قال كفى المحذور لم يكن لهم الطلب

كان أصوب (قوله) مريضة الخ لو سافر

بسائر نساءه وتخلفت واحدة لمرض

فلها النفقة ولا قسم لها ثم مثل المريضة

ومن ذكر معها المرض والعين والابصر

أن كان ينتظر حضور غيره فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً (ولا يتصرف فيه إلا بأكل) فلا يطعم منه السائل والهزء ويجوز أن يلزم منه غيره من الاضياف (وله أخذ ما يعلم رضاه) فإن شئت حرم الأخذ (ويحبل نثر سكر وغيره) كاللوز والجوز والتبر (في الاملاك) على المرأة للنكاح وفي الختان (ولا يكره في الاصم) لكن الأولى تركه وقيل يكره للدناءة في التقاطه بالانتهاج وقد يأخذه من غيره أحب إلى صاحب النثار (ويحبل التقاطه وتركه أولى) كالتنثر إذا عرف أن النثار لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط فلا يكون الترك أولى ولا تخفى كراهة الالتقاط نثر بعلى كراهة النثر ويكره أخذ النثار من الهواء بازاء أو غيره فإن أخذه كذلك أو التقطه أو وقع في حجره بعد بسطه لم يؤخذ منه ويملكه وإن لم يسطح حجره لا يملكه لأنه لم يوجد منه قصد ملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفذه فهو كالوقوف على الأرض

* (كتاب القسم والنشوز) *

بفتح الذاف (يختص القسم بزوات) لا يتجاوزهن إلى الاماء فلا حلق لهن فيه وإن كن مستولات قال تعالى فان خفت أن تعد لواوفاحدة أو ماملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكن يستحب كي لا يتخذ بعض الاماء على بعض والمراد من القسم للزوات والاصل فيه الليل كما سيأتي أن يبيت عندهن ولا يلزمه ذلك ابتداءً لأنه حقته فله تركه وانما يلزمه ما تضمنه قول المصنف (ومن بات عند بعض نسوة لزمه) أن يبيت (عند من بقي) منهن فيعصى بتركه تسوية بينهم سواء بات عند البعض بقرعة أم لا وسيأتي وجوبها لذلك ولا تجب التسوية بينهم في الجماع وغيره من الاستمتاع لكن يستحب (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها فلم يبيت عندهن ولا عندها (لم يأت) لما تقدم وكذا لو أعرض عنهن بعد القسم والتسوية بينهم مدة جاز (ويستحب أن لا يعطلهن) بأن يبيت عندهن ويحضرهن وكذا الواحدة وأدنى درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوات (ويستحق القسم مريضة ورتقاء وقرناء وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الانس لا الوطء (لأنشرة) أى خارجة عن طاعة الزوج كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه منها فأنها لا تستحق القسم وإذا عادت إلى الطاعة لا تستحق القضاء والمستحق عليه القسم كل زوج عاقل بالغاً كان أو مراهقاً رشيداً أو سفهاً فإن وقع جور من المراهق فالأثم على وليه بخلاف السفه فالأثم عليه (فإن لم ينفرد بمسكن دار علمين في بيوتهم وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى اليهن) صونا لهن عن الخروج من المساكن (وله دعاوهن) إلى مسكنه وعلمن الاجابة ومن امتنع منهن فأنشرة (والاصح تحريرهم ذهابه إلى بعض ودعاء بعض) إلى مسكنه لافيه من تفضيل بعضهن على بعض والثاني جواز ذلك كما يجوز له المسافرة ببعضهن دون بعض (الالغرض كقرب مسكن من مضى اليها) دون الاخرى (أو خوف عليها) دون الاخرى كأن تكون شابة والاخرى عجوزاً فلا يحرم عليه ما ذكر

١٩ في الحرمة أيضاً لما لو أقرع لذلك كالسفر قاله الرافعي بلفظ وجب أن يجوز والنوى بلفظ ينبغي القطع بالجواز واستشكاه السبكي وقال السفر فيه عذر فإن فرض هنا عذر فذاك

(قوله) ان يقيم قال الزركشي ينبغي ان تكون الإقامة أيا ما كالأقامة دوا (قوله) ويدعوهم لو أجنبه لذلك لصاحبة البيت المنع وان كان البيت ملك الزوج نقله الزركشي عن بعض الاصحاب (قوله) وان يجمع بين ضربين مثلهما الزوجة والسرية ويجوز ان تشملهما العبارة وبحث الزركشي استثناء حالة السفر من أصل المسئلة مكان المكثف ولا يغير دأته (قوله) والنهار معاشا نظم القرآن في سورة نهم وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (قوله) ولو ظنا بل لو احتمل ذلك وأراد الدخول ليتبين حال المرض كان الحكم كذلك (قوله) قضى أى ولو بعد موت المظلوم بسببها وان انفردت الزوجة * (٧٤) * ادفعني القضاء حينئذ وجوب البيت وهذا

وجه والصحيح فوات القضاء ولو فارق المظلومة ثم عادت بعد طلاق المظلوم بسببها فلا قضاء سواء أفتكح غيرها أم لا (قوله) وكذا الوعدى بالدخول هو يفيد ان قول المتن وحينئذ راجع لحالة الضرورة كما هو ظاهر العبارة (قوله) لكن استدراك على قوله يقضى ان طال المكث وعلى قوله والا فلا (قوله) وينبغي الخ قال الزركشي عبارته تشعر بأن الطول خلاف الاولى (قوله) كما في الليل منه تعلم ان صورة المسئلة مع الطول كما تقدم في الليل فقول الشارح السابق ولم يذكره الشنجان أى صريحا (قوله) والثاني لا يجوز لانه يقضى الى الوطء (قوله) فيحرم جرما هو قضية المتن قال الزركشي وليس كذلك بل يحرم على الصحيح (قوله) ان دخل بلا سبب أى وطال (قوله) في الإقامة قال الزركشي أى في قدرها كما في الروضة وغيرها وأما أصلها فلم أر من ذكره انتهى قال امام الحرمين لو كان يخرج في نهار واحدة ويلزم في أخرى فان اتفق ذلك لشغل فلا قضاء وان كان عن قصد فقيه احتمال ظاهرا مأخوذ من كلامهم انتهى قلت يحتمل ان يكون محل الاحتمال اذ لم يوجد داع من ميل قلبي ونحوه ويحتمل عدم اعتبار ذلك لما فيه من ضرر الاخرى (قوله) وأقل نوب القسم ليلة أى وليلة

و يلزم من دعاها الاجابة فان أبى بطل حقها (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة ويدعوهم) أى الباقيات (اليه) لما في اتباهن بيت الضر من المشقة عليهن ونقض صليها عليهن (وان يجمع بين ضربين) مثلا (في مسكن الارضائهما) لان جمعهما فيه مع باغضهما يولد كثرة المحاصة ويشوش العشرة فان رضى تباها جاز لكن يكره ووطء احدهما باحضرة الاخرى لانه بعيد عن المروءة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو اشتملت دار على حجر مفردة المرافق جاز اسكان الضرات فهما من غير رضاهن وكذا اسكان واحدة في السخل واخرى في العلو والمرافق مميزة لان كلاهما كرمسكن (وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها والاصل الليل والنهار تبع) لان الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الخوايج قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا وقال وجعلنا الليل لباسا والنهار معاشا (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه) أى الاصل في حقه النهار والليل تابع له هذا كما في القسم أما المسافر الذي معه زوجاته فمما د القسم في حقه وقت النزول ليلا كان أو نهارا قليلا كان أو كثيرا (وليس للاول) وهو من الاصل في حقه الليل (دخول في نوبة على اخرى ليلا للضرورة كمرضاها المخوف) ولو ظنا (وحيث ان طال مكثه قضى) مثل ما مكث في نوبة المدخول عليها (والا فلا) يقضى وكذا الوعدى بالدخول يقضى ان طال المكث والا فلا (لكن يعصى وقد رافضى حين الطويل بثلاث الليل والصحيح لا تقدير) (وله الدخول نهارا الوضع متاع ونحوه) كأخذ متاع وتسليم نفقة (وينبغي أن لا يطول مكثه) فان طوله قال في المذهب يجب القضاء ولم يذكره الشنجان (والصحيح أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة) كما ذكره الثاني يقضى كما في الليل (وان له ماسوى ووطء من استمتاع) والثاني لا يجوز اما الوطء فيحرم جرما (وأنه يقضى اذا دخل بلا سبب) والثاني لا يقضى (ولا تجب تسوية في الإقامة نهارا) لتبعيته الليل (وأقل نوب القسم ليلة) فلا يجوز ببعض ليلة ولا ليلة وبعض اخرى لما في التبعض من تشوش العيش (وهو أفضل) لقرب العهد به من كاهن (ويجوز ثلاثا) وليلتين (ولا زيادة على المذهب) من غير رضاهن لما فيها من طول العهد بهن وقيل في قول أو وجه يراذ على الثلاث وعلى هذا قيل لا يراذ على سبع لانها مدة تستحق الجديدة كاسيأتي وقيل يراذ عليها ما لم يبلغ أربعة أشهر مدة تربص المولى (والصحيح وجوب قرعة) بين الزوجات (للابتداء) بواحدة منهن (وقيل بخير) بينهما في ذلك فبدأ بمن شاء منهن وعلى الاول يبدأ بمن خرجت قرعتها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الاخرتين فاذا تمت النوب راعى الترتيب ولا يحتاج الى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة لا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فاذا تمت النوب أقرع للابتداء (ولا يفضل في قدر نوبه) وان تزوجت احدها بشرف وغيره فجب التسوية بين المسئلة والكفاية في ذلك (لكن لحرمة مثلاًمة) كان سبق نكاح الامة بشرطه على نكاح الحرمة أو كان

لانه عبر بالنوب (قوله) فلا يجوز ببعض ليلة لآن النهار تبع (قوله) ولا ليلة وبعض اخرى عبارة المناج (قوله) لا تقيد هذه المسئلة (قوله) والصحيح الخ قال الزركشي هذا في ابتداء ما هو قسم أما ما دون ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب قرعة الابتداء نظير (قوله) وقيل بخير عل ذلك بأن له الاعراض عنهم قال الزركشي وقضية هذه العلة انه على قول التخيير لو بات عند واحدة يجب الاقراع بين الباقيات لاتقاء العلة المذكورة

(قوله) فذورهما أثلاث أي ولا يجوز ليلتان وأربع ليلتين من مجاوزة الثلاث وهو متنع (قوله) عند زفاف سبع أي ولا وكذا الثلاث (قوله) واجب على الزوج أي إذا كان * (٧٥) * في نكاحه غيرها بيت عندها نكاح الشيطان أنه لو تزوج جديدين ليس في نكاحه غيرها يجب

لهما حق الزفاف وحمل على ما لو أراد القسم لهما (قوله) ومن سافرت الخ أي بلا ضرورة تخراب البلد والزوج غائب يستثنى الأمة إذا سافر بها السيد بعد أن بات عند الحرة ليلتين فانها باقية على حقها من القسم وربما يفهم ذلك من قول المصنف وحدها قال البلقيني ولا يخالف ذلك قولهم انما يجب لها القسم اذا سلمت ليلًا ونهارًا لأنها استحققت حقها ما قسم للحرة وقد كانت تستحق النفقة فلما سافر بها لم يسقط لعدم التقصير بخلاف الناشئة (قوله) واغرضها لو كان لغرضها ما بقياس المتعة والتشطير عدم القضاء (قوله) وأن يخلفهن اقتضى هذا الاطلاق ولو كان البلد المتقل السه فر يساجدا وهو محتمل (قوله) بقرة لو أقرع فخرجت لواحدة فأخذ غيرها قال الزركشي فالظاهر انه يقضى للظلمة فقط لا لخصاص الحق فيها (قوله) ولا يقضى مدة سفره أي ذهبا (قوله) وصار مقبلا فأقدها القيد أن الرجوع الفوري لا قضاء فيه لمدة الرجوع قطعاً (قوله) قضى مدة الإقامة أي ان لم يعتزلها تلك المدة (قوله) فان رضى الخ قال الزركشي ليس لساهاية يقبل فيها غير الموهوب له الا هذه (قوله) كل ليلة في وقتها قال الزركشي هو منهم من قوله ليلتهما

الزوج عبد افدورهما اثلاث ليلتان للحرة وليلة للأمة وانما تستحق الأمة القسم اذا استحققت النفقة بأن كانت مسلة للزوج ليلًا ونهارًا كالخبرة (وتخص بكرة جديدة عند زفاف سبع بلا قضاء) للاخريات (وثبت ثلاث) لم يثبت ابن حبان سبع للبكر وثلاث للشيب (ويستثنى غيرها) أي الثيب بين ثلاث (بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء) لهن كما فعل صلى الله عليه وسلم بأمة سلمة رضى الله عنها والتخصيص المذكور واجب على الزوج لتزول الحشمة بينهما وتجب مولاة ما ذكر لان الحشمة لا تزول بالمفترق فلو فرقه لم تحسب واستأنف وقضى المفترق للاخريات ولو كانت ثوبتها غير وطء فهي كالبكر في الاصح وسواء كانت الجديدة حرة أم أمة وقيل للأمة نصف ما ذكر من غير جبر للبكر وقيل بجبره فللبكر أربع وللثيب ليلتان ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد للاخريات وكذا لو زاد الثيب على ثلاث بغير اختيارها يقضى الزائد كما يقضى السبع اذا اختارتها (ومن سافرت وحدها بغير اذنه ناشئة) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (و باذنه لغرضه) كأن أرسلها في حاجته (يقضى لها) ما فاتها (ولغرضها) كحج وعمره وتجارة (لا يقضى لها) (في الجديد) واذنه رفع الاثم عنها والقديم يقضى لوجود الاذن (ومن سافرت لغيره حرم أن يستحب بعضهم) بقرة ودونها وان يخلفهن حذرا من الاضرار بل يقبلهن أو يطلقهن فان سافر ببعضهن قضى للمخلفات وقيل لا يقضى مدة السفر ان أقرع (وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستحب بعضهم بقرة) وقيل لا يستحب في القصيرة لأنها كالإقامة (ولا يقضى مدة سفره فان وصل المقصد) بكسر الصاد (وصار مقبلا يقضى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح) وقيل يقضى مدة الرجوع لأنها سفر جديد بغير بقرة (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها على ما سأتى (لم يلزم الزوج الرضا) بذلك لان الاستمتاع بها حقه فلا يلزمه تركه وله أن يبيت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة (ووهبت لبعثة) منهن (بات عندها ليلتهما) كل ليلة في وقتها متصلتين ~~كانتا~~ أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (بوالهما) بأن يقدم ليلة الواهبة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهبة لان ذلك أسهل عليهما والمقدار لا يختلف وعورض ذلك بأن فيه تأخير حق من بين اليلتين وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في الشق الأول والمولاة تنفوت حق الرجوع وقوله رضى يشعر بأنه لا يشترط رضا الموهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لهن سوى) يهن فيجعل الواهبة كالعدومة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له فله التخصيص) أي تخصيص واحدة بنوبة الواهبة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء ويأتى في الاتصال والانفصال ما سبق (وقيل سوى) بين الباقيات ولا يخص لان التخصيص يورث الوحشة والخقد فيجعل الواهبة كالعدومة ويقسم بين الباقيات

* (فصل) ظهرت أمارات نشوزها) * قولاً كان تنجي به كلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كان يحدمها اعراضا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظها بلا هجر) ولا ضرب فلعلها تبتدى عذرا أو تتوب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كان يقول اتق الله في الحق الواجب عليك واحذرى العقوبة وبين لها ان النشوز يسقط النفقة والقسم (فان تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المنجوع)

* (فصل) ظهرت الخ (قوله) ولم يتكرر وعظ الخ لو صدر منها شتم له وبذاءة لسان فهل له تأديبها أو يرفع الامر الى الحاكم مشقة وعارا وخزمه الرافعي في باب التعزير الروضة أن له ذلك لان في رفعها الى الحاكم مشقة وعارا وخزمه الرافعي في باب التعزير

(قوله) ولا يضرب في الاطهر قال الرافي لان ما جرى قد يكون لعارض سريع الزوال غير محتاج الى التأديب (فرع) لو ضرب بها وادعى انه سبب نشوزها وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان القول بقوله لان الشرع جعله وليا في ذلك (قوله) وقال المراد الخ قيل يدل لذلك أنه سبحانه وتعالى رتب العقوبات على خوف النشوز ولا خلاف في انتفاء * (٧٦) * الضرب قبل اطهاره وأيضاً ذكره

العقوبات متصاعدة على الوجه المبين في الآية فيه تنبيه ظاهر على الترتيب أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الأول فخواه ان الخوف بمعنى العلم على انه يمكن الجواب عن الثاني أيضاً بأن يجعل حكمة ذكرها متصاعدة الاشارة الى أنه لا ينتقل الى نوع وهو يرى مادونه كافياً فان ذلك شرط على كل قول والله أعلم (قوله) فلو تكرر ضرب أى بشرط أن لا ينفع غيره من الوعظ والهجر وإذا أتلف ضمن لانه تبين انه اتلاف لا اصلاح (قوله) الرزمة القاضى أى ولا تجبره هى كما يجبرها العجز عنها ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية لم أره لاحد وهو ظاهر (قوله) هذا الى آخره توطئة لكلام المتن الآتى (قوله) تعالى وان خفتم شقاق بينهما فاعلم أن الضميرين من قوله ان يريد اوقوله بينهما مرجع الاول منهما للحكمين والثاني للزوجين وقيل هما الحكمين وقيل للزوجين وفي الآية تنبيه على ان من أصلح بينهما يتحرراه أصلح الله سبحانه

* (كتاب الخلع) *

قال القفال هو ضرب من الجمالة

بفتح الجيم (ولا يضرب في الاطهر قلت الاطهر يضرب والله أعلم) أى يجوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم كما في قوله تعالى فمن خاف من موص جناً أو اثماً والاوّل بقائه على ظاهره وقال المراد واهجروهن ان نشزن واضربوهن ان أصبرن على النشوز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرر ضرب) ولو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أفعد ولا يأتى بضرب مبرح ولا على الوجه والمهالك والاولى له العفو وأفهم قوله في المجمع انه لا يسجرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما قاله في الروضة للعديد الصحيح لا يحل لمسلم أن يسجر أخاه فوق ثلاث (فلو منعها حقها كقسم ونفقة الرزمة القاضى فوفيته فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب نهاه) عن ذلك (فان عاد) اليه (عززه) بما يراه هذا فيما اذا تعدى عليها وما قبله فيما اذا تعدت عليه (وان قال كل) منهما (ان صاحبه متعد) عليه (نعرف القاضى الحال بشقة) في جوارهما (يتجرهما) بفتح أوله وضم ثالثه (ومنع الظالم) منهما من عوده الى ظلمه اعتماداً على خبر الثقة وظاهر اطلاقهم الا كفاء بقول عدل واحد قال المصنف تبعاً للرافعي ولا يخلو عن احتمال (فان اشتد الشقاق) أى الخلاف بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضى (حكماً من أهله وحكماً من أهلها) لينظر في أمرهما بعد اختلاء حكمه وحكمها بمعرفة ما عندهما في ذلك ويصلح بينهما أو يفرق ان عسر الاصلاح على ماسيأتى قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً الى آخره وهل بعثه واجب أو مستحب وجهان صحيح في الروضة وجوبه لظاهر الامر في الآية (وهما وكيلا لهما وفي قول) حاكم (موليان من الحاكم) لان الله تعالى سماهما حكمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الاول ان الحال قد يودى الى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فعلى الاول يشترط رضاها) ببعث الحكمين (فيوكل) هو (حكمه) بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هى (حكمها بئذ عوض وقبول طلاق به) ويفرق الحكمان بينهما ان رأياه صواباً وعلى الثاني لا يشترط رضاها ببعث الحكمين واذا رأى حكم الزوج الطلاق استقل به ولا يزيد على طلقه وان رأى الخلع وافقه حكمها اختارها وان لم يرض الزوجان ثم الحكمان يشترط فيهما على القولين معا الحرية والعدالة والاهتداء الى ما هو المقصود من بعثهما دون الاجتهاد وتشترط المذكورة على الثاني وكونهما من أهل الزوجين أولى لا واجب

* (كتاب الخلع) *

(هو فرقة بعوض) مقصود لجهة الزوج (بلفظ طلاق أو خلع) كقوله طلقك أو خالعتك على كذا فتقبل وسيأتى صحتها بكليات الطلاق فالمراد بقوله بلفظ طلاق لفظ من ألفاظه صريحاً كان أو كناية ولفظ الخلع من ذلك كما سيأتى وصرح به لانه الاصل في الباب (شرطه زوج يصح طلاقه)

مشاكل للمعاوضة لان في بعضها معنى المملوك للزوج بالمهر فاذا خالعتها فقد رد بعضها وجوز له الشوارع دفعاً يعنى للضرر انتهى (قوله) بعوض أى وان لم يذكر (قوله) بلفظ طلاق أو خلع قال الزركشى هذا يؤههم انه من تنية التعريف هنا للمعنى السمي بالخلع لا لفظ الخلع

(قوله) يعني أن يكون الزوج الخ يريد هذا دفع محذور الاخبار بالذات عن الحدث وأيضا الزوج ركن لا شرط (قوله) وإن لم ياذن السيد كذا قطعوا به ولم يحجروا فيه الخلاف فيما إذا قبل هبة أو وصية بغير إذن سيده هل يصح القبول أولا لأنه جرى في ضمن الطلاق وهو خارج عن الحجر قاله الامام في باب نكاح العبد (قوله) ووجب دفع العوض الخ لودفعته للسفيه قتل في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رشده بخلاف ما لو دفعته للعبد وتلف في يده فانها ترجع عليه بعد العتق والفرق ان الحجر على العبد لحق السيد فينتفي الضمان مادام حقه باقيا والحجر على السفيه لحق نفسه بسبب نقصان فينتفي الضمان حالا وما لا (قوله) الى مولاه ولو كان العبد مبعضا ولا مهابة دفع له فسط حرته والباقى للسيد (قوله) ليصح خلع الخ أى من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ما سياتى من انه لو خالغ سفيه وقبلت وقع الطلاق رجعا وقد * (٧٧) * يعتذر عن الشارح بأن خلعها المذكور غير صحيح لعدم ترتب أثره من البيئونة

والمال لكن برده عليه الامة بغير الاذن فكأن غرضه ليصح خلعها من حيث التزام المال ووجوب دفعه حالا وأيضا قضية قوله يصح خلعها ان الخلع اذا لم يترتب أثره على الوجه الذى صدر لا يكون صحيحا وان ترتب عليه حصول البيئونة بدليل مسائل الامة فانها غير مطلقة التصرف والبيئونة حاصلة بل والسمي لازم لها في مسائل الدين غاية الامر انه لا مطابقة بالحال وفي كون الخلع الذى بهذه الصفة فاسد انظر ظاهر (قوله) غير محجور عليه دخل فيه من سفه بعد رشده وهو كذلك (قوله) فاذا اختلفت امة أى ولو مكاتبه كفى الروضة (قوله) وللزوج في ذمتها الخ أى سواء علم انها مأذونة في التصرف أم لا ورجحه في المحرر والشرح الصغير الخ هو الموافق لشرائه بغير إذن سيده قال العراقي والفرق على القول بأنه لو صح الشراء لم يمكن جعل المبيع للعبد ولا للسيد لكونه لغير من لزمه الثمن بخلاف الخلع لا يجي فيه ذلك لانه يصح

يعنى أن يكون الزوج يصح طلاقه بأن يكون بالغاعا فلا يختار كسبا في بابه (قوله) الع عبد أو محجور عليه بسفه صح (وجود الشرط وان لم ياذن السيد والولى) (ووجب دفع العوض) دينا كان أو عينا (الى مولاه ووليه) ليبرأ الدافع منه ويملكه السيد كسائر أكساب العبد ولو قال السفيه ان دفعت الى كذا فأنت طالق لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ به كذا قاله الماوردى وكذا يقال في العبد وأسقط المصنف من المحرر انه يصح خلع المفسد لتقدمه في بابه (وشرط قابله) أى الخلع من الزوجة أو الاجنبى بحجوب أو سؤال ليصح خلعها (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون مكاغا غير محجور عليه (فان اختلفت امة بلاذن سيد بدین) في ذمتها (أو عين ماله بانت) لذكر العوض (وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قيمتها) أو مثلها لفساد العوض باتقاء الاذن فيه (وفي صورة الدين السمي وفي قول مهر مثل) ورجحه في المحرر والشرح الصغير ورجح في أصل الروضة الاول ثم ما ثبت في ذمتها انما تطلق به بعد العتق (وان أذن) السيد (وعين عياله) أى من ماله (أو قدر دينا) في ذمتها كأف درهم (فامتثلت تعلق بالعين) في صورة العين (وبكسها في الدين) فان زادت على ما قدره طوبت بالزائد بعد العتق (وان أطلق الاذن اقتضى مهر مثل من كسها) فان زادت عليه طوبت بالزائد بعد العتق وان قال اختلفي بما شئت اختلفت بمهر المثل وأكثر منه وتعلق الجميع بكسها ثم ما يتعلق بكسها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت مأذونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجه العبد (وان خالغ سفيه) أى محجور اعلمها بسفه باللفظ الخلع كقوله خالعتك على ألف (أو قال) لها (طلقتك على ألف فقبلت طلق رجعا) ولغاذر المال وان أذن الولي فيه لانها ليست من أهل التزامه وظاهر ان لو كان ذلك قبل الدخول طلق بئنا بلا مال كما قاله المصنف في نكحت التنبيه (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول فاشبه الطلاق المعلق على صفة (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت) اذ لها التصرف في مالها (ولا يحسب من الثلث الا زائد على مهر المثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فن رأس المال لان التبرع انما هو بالزائد وليس وصية لو ارتد لخروج الزوج بالخلع عن الارث ويصح خلع المريض

٢٠ الخ في مع الاجنبى والبضع غير حاصل له (قوله) ورجحه في المحرر من هنا قال الزركشى صحيح المصنف لم يقع عن قصده لانه لم يذنه على انه من زيادته (قوله) ثم ما ثبت الخ أى ولا يضر جهالة الوقت لانه تأجيل ثبت بالشرع (قوله) من كسها كظن في الاذن للعبد في النكاح قال ابن الرفعة ينبغى اختصاص ذلك بقولنا ان الخلع بغير ذكر المال يقتضى المال والا فلا يتعلق بالمكسب (قوله) ان كانت راجع لقوله التحلوة (قوله) طلق رجعا قيد الزركشى عدم الوقوع أصلا بما لوجهل السفه (قوله) بخلاف مهر المثل استند كل القفال ذلك بما لو نكحت امرأة في مرض موتها بدون مهر المثل فان العوض يفسد ويجب مهر المثل قال فسلوكا بالبضع عند التملك مسلك الاموال ولم يسلكوا به هذا المسلك عند ازالة الملاك أقول ويجرى اشكاله هذا في المسئلة الآتية في كلام الشارح بالاولى

(قوله) والثاني لعدم الحاجة الخ كيف تنقضي الحاجة مع افادته قطع سلطنة الرجعة (قوله) قليلا وكثيرا أي ولو زاد على الصداق (قوله) ومنفعة قضية ما قالوه في كتاب الصداق في تعذر التعليم انه لا يصح أن يخالها على تعليم سورة مثلا (قوله) أو خمر يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خمر أو مغصوب ووصفا بالخربة والغصب وكان ذلك مع أجنبي ولو أباهما فانه يقع الطلاق رجعيا (قوله) وله أن يزيد الخ استشكل ذلك البلقيني بجزمهم في التوكيل بالبيع من معين يمنع الزيادة على * (٧٨) * معين وعلمته قصد الحاجة بها وهي

آتية هنا ثم حاول الفرق بأن الزوجة متعنة أبدا بخلاف المشتري فاذا عتته ظهر قصد الحاجة بفرق العراقي بأن الخلع ليس من المعاوضات المبينة على المغالبة تارة والمحابة أخرى فلم ينظر فيه للتعين (قوله) وإذا طلق إلى آخره أما بأن يقول خالع فقط أو يقول على مال (قوله) ويلزمها مهر المثل والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا نقص عن معينه ان الزوج مالك للطلاق فلا يقع الا كالأذن والزوجة مالكة للعوض فخلافة وكيلها لا تدفع طلاقا أو وقع ماله وانما تؤثر في العوض وان الخلع من جانب الزوج نازع منزع التعليق فكأنه خلق الطلاق بالتقدير بخلاف جانب المرأة (قوله) ثم قال والعبارة الوافية الخ رجح بعضهم عبارة المنهاج على هذه من حيث ان الغرض زيادة الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الاكثر مما قدرت وأقل الامرين والحال ان أحدهما تسمية الوكيل وهي أكثر مما سميت انتهى وفيه نظرنم عبارة الرافعي المذكورة لا تفيد حكم ما لو كان مهر المثل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الامرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل فيجب سميها (قوله) والقول الثاني الخ لم يسلط في تقديره ما قاله الرافعي انه العبارة الوافية لما سلف لك في الحاشية

مرض الموت بدون مهر المثل لان البضع لا يفي للوارث لولم يخال (ورجعية في الاظهر) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام والثاني لعدم الحاجة الى الاقتداء الذي هو القصد بالخلع وعلى هذا يقع الطلاق رجعيا اذا قبلت السفينة (لابائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذا فائدة فيه (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة) كالصداق (ولو خالع بمجهول) كتب غير معين أو غير موصوف (أو خمر) معلومة (بأن بمهر المثل) لانه المرد عند فساد العوض (وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصور كالقولين في اصداقها ولو خالع على ما لا يقصد كالدم وقع رجعيا بخلاف الميتة لانه قد قصد للجوارح وللضرورة (وله ما التوكيل) في الخلع (فلو قال لو كيله خاله ما جئنا لم ينقص منها) وله أن يزيد عليها من جنسها أو غيره (وان أطلق لم ينقص عن مهر مثل) لانه المرد وله أن يزيد عليه من جنسه وغيره (فان نقص فهمما) بأن خالع يدون الماتة في الاولى وبدون مهر المثل في الثانية (لم تطلق) لخالفته للأذن فيه وللردة (وفي قول يقع بمهر مثل) لفساد المسمى بنقصه عن المأذون فيه والمردورجه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الاولى للخالفته فيها الصريح الاذن (ولو قالت لو كيلها اختلج بألف فامثل نفذ) وكذا لو اختلجها بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلجتها بألفين من مالها بوكالتها بانت ويلزمها مهر مثل) لفساد المسمى بزيادته على المأذون فيه (وفي قول الاكثر منه ومما سمته) لرضاها بما سمته زائد على مهر المثل كذا حكى هذا القول في المحرر والشرح وزاد في الشرح في بيانه انه اذا كان مهر المثل زائدا على ما سميها الوكيل لا يجب الزائد عليه لرضا الزوج به ثم قال والعبارة الوافية بقصد القول أن يقال يجب عليها أكثر الامرين مما سمته هي ومن أقل الامرين من مهر المثل وما سميها الوكيل وعلى هذا اقتصر في الروضة في حكايته (وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع أجنبي) وهو صحيح كما سيأتي (والمال عليه) دونها (وان أطلق) الخلع أي لم يضعه اليها ولا الى نفسه (فالاظهر ان عليها ما سمته وعليه الزيادة) فعلى كل منهما في الصورة المذكورة ألف والقول الثاني عليها أكثر الامرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل كما تقدم وعليه التسكلة ان نقص عن مسماه ولو أضاف الوكيل ما سمته اليها والزيادة الى نفسه ثبت المال كذلك وحيث يلزمها المال يطالبها الزوج به ولو أطلعت التوكيل بالاختلاع لم يزد الوكيل على مهر مثل فان زاده عليه موجب مهر مثل كالوزاد على المقدّر ولا يجي عقول وجوب أكثر الامرين (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع من مسئلة (ذميا) لجهة خلعه ممن أسلت تحته في العدة ثم أسلم (وعيد او محجور عليه بسفه) ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع هبة بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفها وان أذن الولي له الا اذا أضاف المال اليها قسرين ويلزمها اذا ضرر عليه في ذلك شأن أطلق وقع الطلاق رجعيا كاختلاع السفينة قاله البغوي وأقره الشيخان ولو وكلت عبدا في الخلع جاز وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال

التي قبل هذه (قوله) ذميا مثله الحرب (قوله) الا اذا أضاف المال اليها أي لفظا ثلاثا يكون طريقا في الضمان (قوله) فان اليها أطلق الخ لك أن تقول في هذا وجب المال عليها لما سلف في الرشد من ان حال الاطلاق ينصرف الى الموكل ماعدا الزائد ويجيب بأن الوكيل تتعلق به العدة فيلزم أن يكون السفينة طريقا في الضمان بخلاف ما اذا أضاف اليها فانه ليس طريقا في الضمان

(قوله) طوبى للمال ظاهر صنيعة ان الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشترط كل عليه ما سلف في حالة الاطلاق من الخرز الرشيد
(قوله) ففي التهمة ان المحتلغ يبرأخص بعضهم ذلك بالعين قال وأما الدين فلا يبرأ الا بقض صحيح (قوله) أو طلاقها يستثنى ماذا أسلم على أكثر
من أربع نسوة فلا يصح توكيل المرأة في طلاق بعضهن لتضمن ذلك الاختيار للنكاح وهي لا يصح توكيلها فيه

(فصل) الفرق بلفظ الخلع احتراز عن الفرق بلفظ الطلاق على عوض فانه طلاق جزما (قوله) طلاق أى لانه لو كان فسخا لما جاز على
غير الصداق لان الفسخ يوجب استرجاع البذل كما ان الاقالة لا تجوز بغير الثمن الاول ثم المراد هنا الحكم بالطلاق في الجملة وأما
الصراحة وهدمها فستأني (قوله) ينقص خبرنا أن أوصفة كاشفة (قوله) وفي قول فسخ الخ هذا القائل اخرج بقوله تعالى فان طلقها
فلا تحل له من بعد الخ فان تعقبه للخلع *(٧٩)* بعد ذكر الطلاقين يقتضى أن يكون طليقة رابعة لو كان الخلع طلاقا وأوجب بان قوله تعالى فان طلقها

تعلق بقوله الطلاق مرتين وان تفسير بقوله
أو تخرج باحسان اعترض بينهما ذكر
الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بمجاناة
وبعوض أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره
من العراقيين محل الخلاف اذ لم يقصد
بالخلع الطلاق والالكان طلاقا جزما
لكن حكى الامام خلافا في انصراف
الخلع الى الطلاق بالنية ان جعلناه فسخا
قال والمحققون على المنع (قوله) وفي قول
فسخ به قال مالك وأبو حنيفة وأحمد
واختاره كثيرون من الاصباط (قوله)
كافية في الطلاق أى كالمصدر من غبر ذكر
مال وليس بصريح لانه لم يرد في القرآن
ولم يشتهر عرفا فيه (قوله) كانه على قول
الخ أى ولا يكون على هذا القول كافية
في الطلاق لانه وجد نفاذا في موضوعه
وهو صريح في بابه وكل ما كان كذلك
لا يكون كافية في غيره (قوله) فيه الضمير
فيه راجع لقول الفسخ (قوله) والمفاداة
معطوف على قوله لفظ الفسخ (قوله)
فقلت قبل الخ أشار به الى دفع
ما عساه يتوهم من اشتراط لفظ المفاداة

اليها فهي المطالبة به وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة طوبى للمال بعد العتق واذا غرمه
رجع به على الزوجة اذ قصد الرجوع وان أذن السيد في الوكالة تعلق المال بكسب العبد فاذا أدى منه
رجع به على الزوجة ويجوز توكيلها في الخلع ذميا أيضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض
العوض) في الخلع فان وكله وقبض ففي التهمة ان المحتلغ يبرأ والموكل مضى بماله وأقره الشيخان
(والاصح صحة توكيله امرأه الخلع وزجته أو طلاقها) لان للمرأة تطبيق نفسها بقوله لها طلق نفسك
وذلك اما تملك للطلاق أو توكيل به ان كان توكيلا فذلك أو تملك كائن جاز تملكه الشئ جاز توكيله به
والثاني لا يصح لانها لا تستقل بالطلاق ولو وكلت الزوجة امرأة باختلاعها جاز بلا خلاف
لاستقلال المرأة بالاختلاع (ولو وكلت رجلا) في الخلع (تولى طرفا) منهم مع أحد الزوجين
أو وكيله ولا يتولى الطرفين كما في البيع وغيره (وقيل) يتولى (الطرفين) لان الخلع يكفي فيه
اللفظ من أحد الجانبين كما لو قال ان أعطيتني ألفا فانت طالق فأعطته ذلك يقع الطلاق خلعاً وعلى
هذا ففي الاكتفاء بأحد شقي الخلع خلاف كما في بيع الاب مال نفسه من ولده

(فصل الفرق بلفظ الخلع طلاق) ينقص العدد فاذا خالها ثلاث مرات لم ينكحها الا بمسحل
(وفي قول فسخ لا ينقص عددا) ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر (فعلى الاول لفظ الفسخ)
كان قال فسخ نكاحك بألف فقبلت (كافية) في الطلاق يحتاج في وقوعه الى نية كانه على قول
الفسخ صريح فيه (والمفاداة) كأن قال فاديتك بكذا ففصلت قبلت أو اقتديت (تخلع) في
صراحته الآتية (في الاصح) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والثاني
انه كافي بما لانه لم يتكرر في القرآن ولا شاع في اسان حملة الشريعة (ولفظ الخلع صريح)
في الطلاق لشبوه في العرف والاستعمال للطلاق (وفي قول كافية) فيه حطاله عن لفظ الطلاق

في الايجاب والقبول معا أخذ من التعبير بالمفاداة وقوله وفي صراحته الآتية عبارة الزكشي أى كلفظ الخلع فيجوز القولان لورودها
في القرآن وصورتها فثبت بألف والثاني انه كافي لانه لم يتكرر ولم يشتهر انتهى قلت من تعليل هذا الثاني وكذا الاول تبضح له ان المراد القولان
الآتين في المتن لا السابقان (قوله) والثاني انه كافي بما يعلم من هذا ان الوجه الاول يجري فيها قول الخلع الآتين لكن بما يأتي هذا
قول الشارح في صراحته ويحجب بمنع المخالفة بقراءة قوله الآتية (قوله) لانه لم يتكرر رأى بخلاف الطلاق (قوله) ولا شاع الخ أى بخلاف
الخلع (قوله) ولفظ الخلع صريح معطوف على قوله ولفظ الفسخ قال الزكشي هذا اذ ذكر العوض كما قيده في تصحيح التنية واليه يشير قوله بعد فعلى
الاول لو جرى بغيره كمال والا فالصحيح انه كافي وقد صرح في الروضة بأنه يشترط في صراحته ذكر العوض انتهى (قوله) لشبوه الخ قال الرافعي
من علل بهذا جعله صريحا وان لم يدكر المال بخلاف من علل به كمال (قوله) وفي قول كافية قال الزكشي هذا هو الراجح نقلا ودليلا

(قوله) فعلى الأول الخ قال الزركشي هذا يفيد وقوع الطلاق جزوا وهو مخاف لما في الروضة من أنه عند عدم ذكر المال كناية انتهى وكذا قال ابن النقيب قال العراقي الحق أنه لا مخالفة فانه ليس في المنهاج أنه صريح مع عدم ذكر المال فلعلم مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجوده صحيح وهو اقتران النية به قال ويدل على ذلك أنه في الروضة عقب اشتراطه في الصراحة قال وهل يقتضي الخلع المطلق الجاري بغير ذكر المال بثبوت المال وجهان أحدهما عند الامام والغزالي والروائي نعم ثم قال فان اثبتنا المال فان جعلناه نسخا أو صريحا في الطلاق أو كناية ونوى وجب مهر المثل وحصلت البينة وان جعلناه كناية ولم يتولغا انتهى وفي الرافعي اختلاف في مأخذ القولين يعني الصراحة والكناية فغن الاكثرين بناء وهما على ان اللفظ اذا شاع في العرف والاستعمال للطلاق هل يلحق بالتسكير في القرآن ومنهم من بناء على ان ذكر المال هل يلحق بالصريح فمن أخذ بالأول أثبت الخلاف وان لم يجز * (٨٠) * ذكر المال ومن أخذ بالثاني قال اذا لم يجز ذكر المال فهو كناية لا محالة وهو ما أوردته

في التتمه وفي المحالة تعليل القول بأنه كناية بقوله لانه لما كان كناية فيه بغير عوض كان كناية فيه مع العوض كسائر كنيانه انتهى وفي شرح البهجة لوقال خالعتك فقط ولم يلتص جوا باقضية كلام الروضة انه كناية وهو الظاهر وقضية كلام الانوار والبلقيني وغيرهما انه صريح اعلم أن هذا المحل الذي حاوله العراقي بأباه قول الشارح الآتي وما ذكره على الأول يأتي على الثاني أيضا الخ (قوله) بغير ذكر مال أي عوض (قوله) لا طراد العرف الخ أي وكما جرى على خمر أو خنزيره مثلا وكما في النكاح (قوله) ويصح بكنايات الطلاق كما يصح بصراحته (قوله) له الضمير فيه راجع لقول المتن الطلاق (قوله) يصح بالكناية أي الكنايات المذكورة (قوله) وعلى قول الفسخ الخ منه تعلم أن سائر ما سلف في المتن مقرر على قول الطلاق (قوله) منها الضمير فيه راجع لقوله بالكنايات (قوله) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا حكى القاضي وجهه انه صريح اذا قلنا فسخ (قوله)

التسكير في القرآن ولسان حمله الشريعة (فعلى الأول لو جرى بغير ذكر مال) كان قال خالعتك فقبلت (وجوب مهر مثل في الأصح) لا طراد العرف بجران الخلع على المال فاذا لم يذكر رجوع الى مهر المثل لانه المرتد وحصلت البينة والثاني لا يجب شيء لعدم ذكر العوض ويقع الطلاق رجعا وما ذكره على الأول يأتي على الثاني أيضا لكن مع نية الطلاق (ويصح) الخلع (بكنايات الطلاق مع النية) له وسياق معظمها في بابه وعلى قول الفسخ يصح بالكناية أيضا على الأصح ومنها مسألة بعثك نفسك الآتية (و) يصح (بالجمعة) نظرا للمعنى والمراد بهاماعدا العربية ولا يجيء فيه الخلاف المذكور في النكاح الناطر لما ورد فيه (ولو قال بعثك نفسك بكذا فقلت اشتريت) أو قبلت (فسكاه خلع) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا (واذا بدأ) الزوج (بصيغة معاوضة كطالعتك أو خالعتك بكذا) فقبلت (وقلنا الخلع) في الصورة الثانية (طلاق) وهو الراجح (فهو معاوضة فيها شوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول فان قلنا فسخ فليس فيه شوب تعليق (وله الرجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل) كافي البيع (فلو اختلفت بحجاب وقبول كطالعتك بألف فقبلت بألفين وعكسه) كطالعتك بألفين فقبلت بألف (أو طالعتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاث فقلعو) في المسائل الثلاث وفي الشامل في الأولى انه يصح ولا يلزمها الا ألف (ولو قال طالعتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث وجوب ألف) لان الزوج يستقل بالطلاق والزوجة انما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره والثاني لا يقع طلاق لاختلف الايجاب والقبول والثالث يقع واحدة نظرا الى قبولها فانها لو لم تقبل شيئا لا يقع شيء وعلى هذا وقوع الثلاث قبل يجب مهر مثل رد بالاختلاف المذكور الى التأثير في العوض فيفسده (وان بدأ بصيغة تعليق كتي أو متي ما أعطيتي) كذا فانت طالق (فتعلق فلا رجوع له) قبل الاعطاء (ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس) أي على الفور فتى وجد الاعطاء تطلق وان زادت على ما ذكره (وان قال ان أو اذا أعطيتي) كذا فانت طالق (فكذلك) أي تعليق لا رجوع للزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظا (لكن

فهو معاوضة لانه يأخذ ما لا في نظيره ما يخرج عن ملكه (قوله) لتوقف وقوع الخ متعلق بقول المتن شوب تعليق يشترط (قوله) فليس فيه شوب تعليق أي بل هو كداء البيع لان الفسخ لا تقبل التعليق (قوله) وله الرجوع لم يعتبر بالفاء لانه يلزم أن يكون التفرع على المعاوضة والتعليق معا (قوله) كافي البيع أي تشترط الموافقة في المعنى نحو قبلت أو ضمننت لا خصوص اختلعت والفصل بالكلمة الأجنبية لا يضرب كسب صريح به في المتن آخر الفصل (قوله) قبل يجب الخ أي فالاصح وجوب ألف وعلى وقوع الثلاث كافي المتن والأصح على وقوع الواحدة أيضا وجوب ألف خلا لهذا الوجه المرجوح فهما (قوله) في المجلس أي مجلس التواجب وهو ما يرتبط به القبول بالايجاب دون مكان العقد قاله في المحرر وقول الشارح أي على الفور إشارة لذلك (تنبه) لو قال متي لم تعطني ألفا فانت طالق فغنى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تفعل طلق (قوله) وان زادت على ما ذكره بخلاف نحو خالعتك على ألف كما سبق (قوله) فكذلك لكن يشترط يريد أن هذه المسئلة لوحظ فيها المعاوضة والتعليق معا

(قوله) لان قضية العوض بسط ما في الراضي حيث قال اما اشتراط الاعطاء في المجلس فلان ذكر العوض قرينة تقضي التجميل لان الراض تنجلي في المعاوضات وانما تركت هذه القضية في متى واخوانها لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات وان واذ لا تشملها وانما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى انه ينتظم أن يقال ان أو اذا أعطيتي الآن أو ساعة كذا ولا ينتظم متى أو أي وقت أعطيتي الآن أو ساعة كذا فلم تصلح ان واذ ادافعة للقرينة المقضية للتجميل انتهى وسبقه الى ذلك الامام فقال ليس ذلك لاقتضاء ان واذ الفورية فانه شرط والشرط يسلط على الزمان بل للاقتضاء بالعوضية المقضية للتجميل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لانها عامة في الزمان ومقتضى النصوص لا تدركه * (٨١) * القرائن انتهى واعلم انهم فروا بين ان واذ في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا

لو قال اذ لم أطلقك فأنت طالق تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق لا تطلق الا باليأس وفرة وبأن ان حرف شرط لا اشعاره بالزمان بخلاف اذا واعلم أيضا انه لا فرق في الفورية هنا بين الحررة والامة كما قاله ابن الرفعة خلافا للمتولى وانه لو قال ان أعطيتي بالفتح طلقت في الحال والله أعلم (قوله) فعاوضة قال الرافي لانها تحصل الملك في البضع بماتئذله من العوض وأما شوب الجعالة فلعلمه بما ذكره الشارح وزاد عليه ولان الجاعل ملتصق ما فيه خطر قد يتأتى وقد لا يتأتى والمرأة تلتصق من الزوج الطلاق القابل للتعليق بالاخطار والاقرار انتهى (قوله) لانها تبذل المال علة لقول المتن مع شوب جعالة (قوله) لانه شأن المعاوضة فان قيل لم يجوزتم التأخير نظر الشائبة الجعالة كما يجوز التعليق لها قلت أوجب تبسير التجميل عليه وتفسيره على عامل الجعالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ما لو صرححت بالتراخي (قوله) ولا فرق الخ قال الرافي لان المال هو الذي من

يشترط فيه (اعطاء على الفور) لانه قضية العوض في المعاوضة وانما تركت هذه القضية في متى لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات كأي وقت وان لا تشملها واختار الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في المذهب الحلق اذ اجبى محتجا بأنه اذا قيل لك متى أطلقك جاز أن تقول اذا شئت كما تقول متى شئت ولا يجوز أن تقول ان شئت وقيل لا يشترط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفرق وان طالت المدة كما في القبض في الصرف والسلم (وان بدأت بطلب الطلاق) كان قالت طلقتي على كذا (فأجاب فعاوضة مع شوب جعالة) لانها تبذل المال في تحصيل ما يستقل به الزوج من الطلاق المحصل للغرض كان الجعالة بذل الجاعل المال في تحصيل ما يستقل به العامل من الفعل المحصل للغرض (فها الرجوع قبل جوابه) لان هذا شأن المعاوضة والجعالة كليهما (ويشترط فور لجوابه) لانه شأن المعاوضة ولا فرق فيما ذكر بين أن تطلب بصيغة معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بان أو بجنى تخوان طلقتي أو متى طلقتي فلك كذا وان أجابها بأقل مما ذكرته لم يضر (ولو طلبت ثلاثا ألف) وهو يملكها (فطلق طلقة بثلثة) أو سكت عن العوض (فواحدة بثلثة) تغليب الشوب الجعالة ولو قال فها ردة عدي الثلاثة ولك ألف فرد واحد استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج طلقتك ثلاثا ألف فقبلت واحدة بثلثة انه لغوا لانه صيغة معاوضة اختلف فيها الايجاب والقبول وسيأتي الكلام فيما اذا كان لا يملك الاطلقة (واذا خالغ أو طلق بعوض فلا رجعة) سواء جعل الخلع فسخا أم طلاقا وسواء كان العوض صحيحا أم فاسدا (فان شرطها) كان قال خالعتك أو طلقتك بدسار على أن لي عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) لان شرط المال وشرط الرجعة يتنافيان فيتساقطان ويبقى مجرد الطلاق وقضية ثبوت الرجعة (وفي قول بائن بمرثل) لفساد العوض باشتراط الرجعة (ولو قالت طلقتي بكذا وارتدت) عقبه (فأجاب ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصررت) على الردة (حتى انقضت العدة بانتهى الردة ولا مال) ولا طلاق (وان أسلمت فيها طلقت بالمال) المسمى حين الجواب وتحسب العدة من وقت الطلاق (ولا يضر تخلل كلام يسير بين ايجاب وقبول) في الخلع كما في مسألة الارتداد بالقول بخلاف الكلام الكثير فيض لان فائده بعينه معرضا

* (فصل قال أنت طالق عليك أو ولي عليك كذا) * كالف (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعا قبلت

٢١ في جهتها وهو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كالوقال ان بعنتي فلك كذا لكن لما هنا من شائبة الجعالة احتملت صفة التعليق (قوله) فلا رجعة وذلك لان الله سبحانه وتعالى ذكر الطلاق بغير عوض وشرع معه الرجعة ثم ذكر الطلاق بعوض ولم يذكر بعده رجعة وأيضا جعله فدية وفدية خلاص النفس ولا خلاص مع سلطنة الرجعة وخالف الجنفية في ذلك (قوله) ولا مال مستدرك أي قياسا على ما لو طلق حاملا بشرط عدم العدة والنفقة (قوله) وارتدت مثله ارتددها أو ارتداده وحده (قوله) فأجاب أشار بالتعبير بالفاء الى أنه لو أجاب قبل ردتها صح الخلع ووجب المال وكلامه يقتضي أن الحكم كذلك فيما لو قارن الجواب الردة به صرح شيخنا في شرح المنهج لكن قال الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر بينوتها بالردة انتهى * (فصل) * قال أنت طالق الخ

(قوله) لانه لم يذكر عوضا الخ قال الزركشي من هذا التعليل يؤخذ انه لو قال خالفك ولي عليك ألف انما كلاً أو أطلق لفظ الخلع ولم يذكر ما لا تلغى هذه الجملة انتهى يعني فيقع باثنا عشر المثل (قوله) بخلاف ما اذا قالت الخ لو قالت طلقني وأعطيت ألفاً أو أبرئتك من صدأ فطلق وقع رجعيًا ولا يلزمها شيء (قوله) والفرق الخ زاد الزركشي ولأن الواو والجواب الامر والامر كالشرط هـ إذا قاله الخليل لمسألة سيبويه وعليه يخرج أحمل هذا ولك درهم (قوله) فكهو في الأصح الخ علل هذا بأن اللفظ هنا يصلح كناية عن الإزام قال ابن الرفعة وهذه العلة تشعر بالمنع أن يفتح الخلع بالكناية وفيه نظر لأن الكناية هنا في العوض لا في الصيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك انتهى (قوله) ويكون المعنى الخ محصل هذا أن الصيغة تكون كناية في الإزام (قوله) لأن اللفظ لا يصلح للإزام أي لأنه اخبار (قوله) فكان لا إرادة أي يقع رجعيًا قبلت أولاً (قوله) إن كانت قبلت قال في شرح المنهج في هذه الصورة ويقع * (٨٢) * بأشوا ولا مال لكن قول الشارح الآتي

وعلى كل كان لا ارادة يقضى أنه يقع رجعيا
(قوله) فان لم يقبل فلا حلف أى ويقع
رجعيا قبلت أم لا أخذنا من قول الشارع
الآتى وعلى كل كان لا ارادة. (قوله)
وعلى الوجه الثانى لا حلف أى ويقع
رجعيا قبلت أولا أخذنا من قول الشارع
الآتى (قوله) وعلى كل كان لا ارادة
أى فيقع الطلاق رجعيا وهذا قضية
كلامه فى المسائل الثلاث واستشكله
الزركشى بأن هذه الجملة تحتل
الحالية فتكون مقيدة وقد ادعى ارادة
ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا
الاحتمال وبه على ان الوقوع انما هو
بحسب الظاهر وأما بينه وبين الله تعالى
فلا قطعاً (قوله) وان سبق أى
فى مسئلة الكتاب (قوله) طلبها للطلاق
بمال كألف أشار بهذا الى أنها سألت
بمعين قبل وهو يؤخذ من قول المتن
بالذكور أما اذا كان السؤال بهم فان
أجاب على معين فهو كابتداء فلا بد من ايجاب
صحيح فان قبلت بآنته والا فلا طلاق وان

أم لا ولا مال) لأنه لم يذ كر عوضا وشرط بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغو
 في نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني وعلى " أو ولك على " ألف فانه يقع بانثابا بالالف والفرق
 ان الزوجة تتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينفرد بالطلاق فاذا لم يأت
 بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما ينفرده (فان قال أردت ما يراد بطلقك بكذا وصدقته فكهو
 في الأصح) أي قسین منه بالمسمى ان كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضا فان لم تقبل لم يقع شيء
 والثاني لا أثر لتوافق في ذلك لان اللفظ لا يصلح للالزام فكان لا ارادة فان لم تصدقه حلفت على الاول
 انها لا تعلم انه أراد ذلك ان كانت قبلت فان لم تقبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف لانه لا أثر
 للتصديق عليه وعلى كل كان لا ارادة (وان سبق) طلبها للطلاق بمال كالف (بانت بالذکور)
 لتوافقهما عليه فان قصد ابداء الكلام لا الجواب وقهر رجعا كما قاله الامام قال والقول قوله في ذلك
 بينه (وان قال أنت طالق على أن لی عليك كذا فالذهب انه كطلمقتك ~~كذا~~ فاذا قبلت) على
 الفور (بانت ووجب المال) وذكر الغزالي انه يقع الطلاق رجعا ولا يثبت المال لان الصيغة
 صيغة شرط والشرط في الطلاق يلغو اذا لم يكن من قضاياه كما لو قال أنت طالق على أن لا تزوج
 بعدك أو على ان لك على " كذا وحكى وجهين فيما اذا فسر بالالزام هل يقبل أولا أي مع انكار المرأة
 ارادة ذلك بخلاف انكارها في قوله ولی عليك كذا حيث لا يقبل عليها فطعا لان الصيغة هنا أقرب
 الى الالزام ان لم تكن ظاهرة فيه من تلك والمصنف حيث عبر بالذهب ساق ما ذكره الغزالي طريقة
 لانه ذكره حكاية للذهب (وان قال ان ضمننت لی ألفا فأنت طالق فضمنت في الفور بانت
 ولزمها الالف وان قال متى ضمننت) لی ألفا فأنت طالق (ففي ضمننت طلمقت) والفرق ما تقدم
 في ان أعطيتي ومتى أعطيتي وليس للزوج الرجوع قبل الضمان ولا يشترط القبول لفظا كما تقدم
 هناك (وان ضمننت دون ألف لم تطلق) لاتقاء المعلق عليه (ولو ضمننت ألفين طلمقت) لوجود
 المعلق عليه مع مزيد بخلاف ما تقدم في طلمقتك بألف فقبلت بألفين انه لغو لانها صيغة معاوضة يشترط
 فيها توافق الايجاب والقبول ثم المزيد يلغو ضمانه ولونقصت أو زادت في التعليق بالا عطاء فالحكم كما
 ذكرهنا والمقبوض الزائد على ما علق به أمانة عنده (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لی ألفا فقالت

أجابهم أولم يذكر ما لطف به المثل (قوله) فإذا قبلت الخ أي ولو. بلفظ ضمانت كما هو صريح كلام الماوردي طلفت
(قوله) شرط أي الزامى أما التعليق فلا كلام في اعتباره (قوله) هل يقبل أولا أي ويقع بانثابا بالعوض المسمى (قوله) لأنه ذكره
إلى آخره أي لم يذكره اختيار النفسه والضمير في قوله لأنه راجع للغزالي (قوله) ولا يشترط القبول لفظا أي في المسئلتين قال الزركشي
ولا يكفي الاعطاء من غير لفظ الضمان وقال أيضا مقتضى كلامه أنه لا بد أن تقول ضمانت فلو قالت شئت لم يقع قبلت انتهى ولو كان له على
شخص ألف فضمتها فمكلا ضمان فيما يظهر أعني أن الصفة لا تحصل به (قوله) لفظا الخ وأما ضمانت فلا بد منها وتكون
كلا عطاء هناك

(قوله) بآلف علل اشتراط الاتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله بهما قبول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخيرها وقال الماوردي يشترط تقديم الضمان لانه جعله شرطا في الطلاق قال بعضهم وهو قوى اذا جعلنا التفويض الهاتوكيلا كالوقال لاخر طلقها ان ضمنى الى ألفا انتهى (قوله) فوضعت بين يديه أى فوراً في ان واذا دون منى ونحوها كما سلف قال الزركشي وينبغي أن يشترط علمه بوضعه (قوله) لان حصول الملك الخ هو قوى بالنظر الى القواعد فرع * لوقال ان أعطيت زيدا ألفاً فأنت طالق فهو تعليق على مجرد صفة * (٨٣) * فتى أعطته طلقت (قوله) فبردة المعطى الخ أنظر لما ذالم يقع رجعيها كافي ان أقبضت

ويجب بانه نظيران أعطيتني عبدا (قوله) ومنه اشتراط الفور رأى في ان واذا دون منى ونحوها لماسلف (قوله) والاصح الخ استثنى المتولى ما اذا سبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألف فقال ان أقبضتني ألفاً فأنت طالق فانه يكون كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان (قوله) ولا يشترط الخ أى لان اشتراط الفورية في ان أعطيتني انما جاء من حيث أن الاعطاء يفيد التملك (قوله) أخذه يده أنكره البلقيني وغيره وأما قوله ولو مكره فعمله السبكي على الوهم أقول سيأتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعاً انه يحتب بالفعل جاهلاً أو ناسياً أو مكرها وذلك مؤيداً لما في المنهاج (قوله) من وقوع الطلاق وذلك لانه تعليق محض لا يختلف بالاكره وعدمه لانه لا يقصده حث ولا منع كطلوع الشمس (قوله) المقتضى للتملك أى وهما لما كان الاقباض لا يحصل به التملك لم يلتفت الى كون الدفع اختياراً (قوله) لوقوع الطلاق بالمعطى أى فصار كالمعين في العقد (قوله) عبد لوقال ان أعطيتني زق خرفاً عطته زق خمر مقصوباً طلقت بجهرا مثل (قوله) على أى

طلقت وضمنت أو عكسه) أى ضمنى وطلقت (بآلف فان اقتصر على أحدهما فلا يبنونه ولا مال لاتقاء الموافقة وفي الموافقة يشترط وجود التعلق والضمنان على الفور وقيل يكفي وجودهما قبل التفرق ولا يشترط اعطاء المال في المجلس ولا يخفى ان المراد بالضمان هنا القبول والالتزام دون الضمان المقتضى الى الاصله (واذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه طلقت) وان امتنع من قبضه لان تمسكها اياه من القبض اعطاء منها وهو بالامتناع من القبض مقوت لحقه وقيل لا تطلق لان الاعطاء انما يتم بالتسليم والتسلم (والاصح دخوله) أى المعطى (في ملكه) الملك المرأة البضع بوقوع الطلاق والعوضان يتقارنان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لان حصول الملك له من غير لفظ تملك من جهتها بعيد فبردة المعطى ويرجع الى مهر المثل (وان قال ان أقبضتني) كذا فأنت طالق (قبيل) هو (كالا عطاء) في جميع ما ذكره ومنه اشتراط الفور وملك المقبوض نظراً الى أنه يقصده ما يقصد بالا عطاء (والاصح) انه (كسائر التعليقات) لان الاقباض لا يقتضى التملك بخلاف الاعطاء ألا ترى انه اذا قبل اعطاء عطية فهم منه التملك واذا قبل أقبضه لم يفهم منه ذلك (فلا يملكه) أى المقبوض ولا يرجع الى مهر المثل (ولا يشترط للاقباض مجلس قلت ويقع) الطلاق (رجعيها) ويشترط لتحقيق الصفة) وهى الاقباض المتضمن للقبض (أخذ يده منها ولو مكره والله أعلم) فلا يكتفى بالوضع بين يديه ولا يمنع الاخذ كرها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالا عطاء المقتضى للتملك لانهم لم تعط ولا مال لم يكتفى بالوضع بين يديه وحكي في الاخذ كرها قولين أرجمهما المنع (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبدا ووصفه بصفة سلم فأعطته) عبدا (لا بالصفة لم تطلق أو بها) سليماً طلقت وملكه الزوج أو (معيباً له) مع وقوع الطلاق به (ردّه) للعيب (ومهر مثل وفي قول قيمته سليماً) وليس له أن يطالب بعبد تلك الصفة سليم لوقوع الطلاق بالمعطى بخلاف ما لو قال طلقني على عبد صفتي كذا فقبلت وأعطته عبداً تلك الصفة معيباً له ردّه والمطالبة بعبد سليم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة وفي وجهه في مسئلة الكتاب لا يرده العبد بل يأخذ ارش العيب (ولو قال) في التعليق بالا عطاء (عبدا) ولم يصفه (طلقت بعبد) على أى صفة كان (المغصوباً في الاصح) لان الاعطاء يقتضى التملك كالتقدم ولا يمكن تملك المغصوب والثاني تطلق بالمغصوب كالمملوك لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكاً كما سيأتي فلا معنى لاعتبار ملكها (وله مهر مثل) بدل المعطى لتعذر ملكه لانه يؤخذ عوضاً وهو مجهول عند التعليق والمجهول لا يصلح عوضاً ولا يأتي قول بالرجوع الى القيمة لان المجهول لا تعرف قيمته حتى

صفة كان لو كان أباً الزوج قال الطبري رحمه الله يحتمل وجهين انتهى قلت الظاهر الوقوع لانه لا يملكه وهو ممن يصح تملكه أياه وان كان يعتق عليه ثم في أصل المسئلة اشكال لان ان أعطيتني بمثل التملك وللإقباض فان أريد التملك فينبغي أن لا يقع الطلاق لعدم وجود الملك وان أريد الاقباض وقبر رجعيها والعبد في يده أمانة قلت يجب باختيار الشق الاول ولكن لما تعذر ملكه لجهله فسد العوض ووجب مهر المثل كالوقال ان أعطيتني هذا المغصوب (قوله) أيضاً على أى صفة كان أشار رحمه الله بهذا الى تصحيح الاستثناء لانه لا يكون الامن جهة عام والعبد مطلق

(قوله) ويعلم مما تقدم الخ ينبغي أن يرجع هذا أيضا المسئلة التعليق باعطاء المال السالفة بل هو مراده قطعاً (قوله) ولو طلبت طلبة بأن * تنسبه * أهمل المصنف ما ذكره لسقوطه من نسخة من المحرر هنا وهو قوله ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثاً ولو أعاد ذكر الألف فكذلك في الاظهر (قوله) كما لو قال أنت طالق الخ لو قال في هذا المثال قبلت بألفين لكان أنسب في توجيه هذا القول فلتأمل (قوله) ولو قالت طلقني الخ مثله كما في الشرح الكبير ان طلقني غدا فذلك ألف اشتراط الفور (قوله) وزاد بتجمله نازع الملقين في ذلك وقال كيف تطلق قبل الغد وقد يكون غرضها إبقاء العصمة اليه واستمرار * (٨٤) * حقوقها (قوله) وقيل في قول بالمسمى

أي ويكون الخلع صحيحاً وهو ما في الوجيز وهناك قول آخر يدل بالمسمى وهو مع قول مهر المثل مفرعان على فساد الخلع ولذا قال الزر كشي الصواب تعبير المنهاج بسدل المسمى لان القولين من الطريقة الثانية مفرعان على فساد الخلع وأما لزوم المسمى فانه انما يتفرع على صحته (قوله) ووجه القطع الخ قريب منه قول غيره لانه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة (قوله) فان اتهمته حلف قال الزر كشي لانها لو سألته ايقاع الطلاق ناجز باعوض فطلقتها ثم قال لم أرد جوابها بل ابتداء صدق بيده فهنا أولى (قوله) الى اشتراط اتصال القبول لك أن تبحث فيه بأن الذي في حديث الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك لاني القبول فقط كما قيل بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الخ رداً على ضعيف زعم أن الفاء تفيد سبق غسل الوجه على غيره وقس عليه باقى الأعضاء (قوله) بالمسمى اقتضت عبارته عدم التردد في كون ايجاب المسمى وجهاً والذي في المحرر كما قاله الزر كشي ان الواجب مهر المثل أو المسمى وفيه وجهان أو قولان ثم من هنا تعلم أن الخلع يصح تعليقه نعم لو كان الاجل مجهولاً

يرجع اليها ويعلم مما تقدم اشتراط الفور في التعليق بان دون متى واقتصر المصنف على استعمال الغصوب وان كان المشترك مثله فيما ذكر لانه مغصوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فأعطى تلك الصفة طلق وله مهر مثل بدل لما تقدم كما قاله الماوردي (ولو ملك طلبة فقط فقالت طلق ثلاثاً بألف فطلق الطلبة فله الألف) لانه حصل تلك الطلبة مقصود الثلاث وهو الحرمة المسمى (وقيل ثلثة) توزيعاً للمسمى على العدد المسؤل كما لو كان بملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل ان علت الحال) وهو انه لا يملك الا طلبة (فألف) لان المراد والحالة هذه كمل الى الثلاث (والاقل ثلثة) لما تقدم والاول نص عليه في المختصر والثاني قاله المزني والمفصل حل الاول على حالة العلم والثاني على حالة الجهل وقيل يرجع الى مهر المثل وقيل لا شيء لانه لم يطلق كسألت (ولو طلبت طلبة بألف فطلق) طلبة (بما توع بجماعة) رضاهما (وقيل بألف) كما لو سكت عن العوض وبلغو ذكر المائة موافقة لها (وقيل لا يقع) للخصافة كما لو قال أنت طالق بألف قبلت بجماعة والفرق ظاهر (ولو قالت طلقني غدا بألف فطلق غدا أو قبله بانث) لانه حصل مقصودها وزاد بتجمله في الثانية (بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول بالمسمى) وفي القول الآخر الظاهر بمهر المثل ووجه للقطع به بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو مجهول فيصير الباقي مجهولاً والمجهول يتعين الرجوع فيه الى مهر المثل وقيل ان طلبة ما عاين طلاقاً ما جرى منها وقع رجعيًا ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق ووقع رجعيًا فان اتهمته حلف كما قاله ابن الرفعة ولو طلقتها بعد مضى الغد نفذ رجعيًا لانه خالف قولها فكان مبتدئاً فان ذكر ما لا فلا بد من القبول (وان قال اذا دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت) ودخلت طلبة فحقى الصحيح لوجود المعلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لان المعاوضة لا تقبل التعليق فمقتنع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المربوط به وأشار بالفاء في قوله قبلت الى اشتراط اتصال القبول وقال القفال يحتمل أن يجبر بين أن يقبل في الحال وبين أن يقبل عند وجود الصفة (بالمسمى) كما في الطلاق المنجز (وفي وجه أو قول بمهر مثل) لان المعاوضة لا تقبل التعليق وان قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع الى مهر المثل وظاهر العبارة ان المال انما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجه والاصح في أصل الروضة وجوب تسليمه في الحال وتبع المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان وفي الروضة وأصلها وجهان ويقال قولان (ويصح اختلاع أجنبي وان كرهت الزوجة) ذلك والتزامه المال فداء لها كالتزام الحال لعنق السيد عبده وتديكون له في ذلك غرض صحيح كتحليلها من يسيء العشرة لها وعيها حقوقها وسواء اختلعاها بلفظ طلاق أم بلفظ خلع بناء على انه طلاق فان قلنا انه فسح لم يصح لان الصحيح بلا سبب

فالظاهر وجوب مهر المثل (قوله) وهو في المسمى وجه أي أم على وجوب مهر المثل فيسلم حالاً بلا خلاف هذا مراده فيما يظهر (قوله) لا ينفرد وجوب تسليمه في الحال لان الاعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين كذا في شرح المنهج والذي في الزر كشي لان الاعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض لا يتأخر بالتراضي وهذا تحريف فقد رأيت المسئلة في الشرح الكبير كما قاله شيخنا ثم نقل عن الامام أنه قال لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم تحقق الصفة فان الطلاق يقع عند وجودها ويستحق ثبوت المال مقدماً على حصول الفراق قال أغني الزر كشي وهذا هو الوجه فان ملك العوضين وقت واحد كما سرح به الرافعي في مواضع (قوله) ويصح اختلاع أجنبي الخ يؤخذ من هذا جواز بذل المال لاسقاط الحق من الوظيفة وان توقف الاستحقاق على تقرير الناظر

(قوله) وحكما يستثنى ما لو قال الاجنبي طلقها على هذا المصوب أو الحر أو عبد زيد فطلق فانه يقع رجعا بخلاف تطير ذلك في المرأة وما لو سأل الاجنبي الطلاق في الخبيص فانه حرام بخلاف خلعها فيه ثم قضية التشبيه انه يشترط النور وان علق الاجنبي بعتي ونحوهما (قوله) لشوب التعليق فيه نظر والصواب لشوب المعاوضة (قوله) حيث نوى الخلع له مثله ما لو أطلق وكيلها (قوله) أو باستقلال صورته خالعتك على عبدك النفسى أو عني ونحوه أو خالعتك على ثوبها عني * (٨٥) * لكن لا أن تقول قد قالوا في تصريح الاجنبي بالنصب انه رجعي اللهم إلا أن يفرق بين الاب والاجنبي او تصور مسألة الاب بما لو

قال خالعتك على هذا ولم يصفه بأنه لها لكن كلام المتن والشرح اعم منه خصوصا قول الشارح الآتي مقتضرا على ذلك فانه يعين التصوير الاول والاحسن بل المتعين التزام التصوير الاول وأن تقول محلل الرجعي في الاجنبي اذا قال من مالها أو بهذا العبد المصوب ولم يقل عني أو لنفسى والا فيقع بائنا بمهر المثل كالخلع على البراءة من صداقها اذا صدر من أبيها بشرط الضمان فيكون الاب والاجنبي سواء وهذا حسن ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله) كان اختلعها بعد الخ مثل هذا ما لو اختلعها الاب على صداقها أو على البراءة منه ولم يصرح بضمان * تنبيه * قولهم في هذه المسائل بما لها قال الامام علم الزوج بذلك كذلك الاب له هذا محصل ما في التكملة لكن في التصحيح لو اختلع

لا يفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه (وهو كاختلاعها لفظا وحكما) فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جعالة فاذا قال الزوج للاجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الاجنبي للزوج طلق امرأتك على ألف في ذمتي فأجاباه وقع الطلاق بائنا بالمسمى وللزوج أن يرجع قبل قبول الاجنبي نظر الشوب التعليق وللاجنبي أن يرجع قبل اجابة الزوج نظر الشوب الجعالة الى غير ذلك من الاحكام (ولو كيلها) في الاختلاع (أن يتخلع له) كماله أن يتخلع لها بأن يصرح بالاستقلال أو بالوكالة أو ينوي ذلك فان لم يصرح ولم ينو قال الغزالي وقع لها لعود منفعته اليها (ولا جنسي توكيلها) في الاختلاع (فتخير هي) أيضا بين الاختلاع لها والاختلاع له بأن تصرح أو تنوي ذلك كما تقدمت فان اطلقت وقع لها على قياس ما تقدم عن الغزالي وحيث صرح بالوكالة عنها أو عن الاجنبي فالزوج يطالب الموكل والاطالب المباشر ثم يرجع على الموكل حيث نوى الخلع له (ولو اختل رجل وصرح بوكالتها كاذبا) فيها (لم تطلق) لان الطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه واحد منهما (وأبوها كاجنبي فيخلع بماله) أى يجوز له ذلك (فان اختلع بماله وصرح بوكالة) عنها كاذبا (أو لا يملك تطلق) لانه ليس بولي في ذلك ولا وصي فيه (أو باستقلال خلع بمغصوب) لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصبه فيقع الطلاق بائنا ويلزمه مهر مثل وفي قول يدل المال المبذول كما تقدمت أول الباب في اختلاع الامة بعين مال السيد وان لم يصرح بشئ مما ذكر كان اختلعها بعد أو غيره ذكرانه من مالها مقتضرا على ذلك وقع الطلاق رجعا للعبر عليه في مالها بما ذكر كما في خلع السفينة وخرج القاضى حسين من الخلع بمغصوب وقوع الطلاق بائنا ويعود القولان في الواجب

* (فصل ادعت خلعاً فانكر صدق بيمينه) اذا اصل عدمه فان قامت به بينة رجلين قضى به او لا مال لانه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (وان قال لطلقتك بكذا فقالت) طلقتني (مجانا بابت) بقوله (ولا عوض) عليها اذا اصل عدمه فتصدق بيمينها في نفسه وما التفقة فان اقام بينة أو شأها وحلف معه ثبت كما قاله في البيان (وان اختلعا في جنس عوضه أو قدره) أو صفته كان قال خالعتني على دنانير فقالت بل على دراهم أو قال على مائتين فقالت بل على مائة أو قال على صحاح فقالت بل على مكسرة (ولا بينة) لواحد منهما (تخالفا) كالتابعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به ثم يفسخان أو أحدهما أو الحلف والعوض وتبين (ووجب مهر مثل) لانه المرتد فان كان لأحدهما بينة عمل بها أو لكل منهما بينة سقطتا في قول يفرع بينهما وان اختلفا في عدد الطلاق كان قالت سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني وقال بل سألت واحدة بألف فأجبتك تخالفا ووجب مهر مثل والقول في عدد الطلاق الواقع قوله بيمينه (ولو خالع بالف ونوى أو نوا) من نوعين مثلاً بالبلد لا غاب منهما كدراهم فضة أو فلو س (لزم) الخالق للنوى باللفوظ (وقيل) لزم (مهر

٢٢ في مال يقع رجعا * (فصل) ادعت خلعاً الخ (قوله) وان قال لطلقتك بكذا الخ قال الزركشي صورة المسئلة أن يقر أن المال مما بين الخلع بدون قبضه فان أقر بأنه خالعه على تجهيل شئ لا يتم الخلع الا قبضه لم يلزمه شئ الا بدفعه قاله الشافعي في مختصر البويطى انتهى ومثال ذلك فيما يظهر أن يقول لطلقتك على إعطاء ألف فتقول مجانا (قوله) لزم أى واحتمل ذلك فيه لانه ليس معاوضة محضة بخلاف البيع

(قوله) للجهالة في اللفظ كان البيع لا يصح بذلك * (كتاب الطلاق) * هو تصرف مملوك للزوج يحلله بلا سبب فيقع النكاح (قوله) أي فانه نفذ هذا يعلم به ان الاستثناء من مفهوم المتن فتأمل (قوله) لم يستثن انه راجع لقوله ومرا دنا (قوله) بلانية أي بلانية الإيقاع بخلاف الكتابة أما قصد اللفظ فلا بلانته ليجزى سبق اللسان قالوا ولا بد أيضا من قصد اللفظ لعناه قال الزركشي يخرج العجى اذا لقن كنهه وهو لا يعرفها انتهى ولك أن تقول الهازل يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لعناه ويرد بأنه استعمل اللفظ في معناه ولكن لم يقصد الإيقاع وليس بشرط في الصريح كما سلف قال الزركشي وصريح الطلاق كناية في حق المسكرة نوى وقع والا فلا (قوله) وبكناية احتجوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم للعائنة ألحقى بأهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد البنية بقول كعب بن مالك رضي الله عنه * (٨٦) * ألحقى بأهلك وكونى عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الامر حيث لم تطلق منه لعدم البنية ولو تكلم سرا بحيث لم يسمع نفسه فتفلا قولين من غير ترجيح ورجح النووي في زوائد الروضة عدم الوقوع (قوله) وغيره الضمير فيه راجع لقوله معنى (قوله) لا شتهاره الخ قال الزركشي الاشبه انه يفيد ذلك من حيث الوضع العرفي لا اللغوي * تبييه * قاله الماوردي كل ما كان عند المشركين صريحا في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وان كان كناية عندنا وكذلك كل ما كان كناية عندهم يعطى حكمها وان كان صريحا عندنا لان عقودهم تلحق بمعتقدهم فكذا اطلاقهم (قوله) والسراح قال الانزهري هو اسم وضع موضع المصدر يقال سرحت الناقة اذا أرسلتها أقول وظاهر ان الطلاق كذلك (قوله) وفارقه من بالمعروف فيسيل التساوية فارقه من بمعروف (قوله) والثاني انهما كناية بتان قد يؤيد بما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ثم قال لواحدة فارقتك فانه فيخ لا لطلاق على الاصح (قوله) وأنت طالق ومطلقة لو اقتصر على الجبر أو المبدأ أو حذف حرف النداء قال الزركشي فقطضى كلامهم عدم الوقوع وان نوى وقد صرح به

مثل) للجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية فان لم ينو يا شيئا لم يزم مهر مثل جزما (ولو قال أردنا) بالالف (دنانير فضات بل دراهم) فضة (أو فلو سا) ويعرف كل منهما مراد الآخر بالقرينة (تخالفنا على الأول) الاصح وهو لزوم النوى كالمفوق لانه يرجع الى الاختلاف في جنس العوض (ووجب مهر مثل بلا تخالف في الثاني) لما تقدم فيه

* (كتاب الطلاق) *

(بشرط ان يفوز التكليف) في المطلق أي ان يكون مكلفا فلا ينفذ طلاق الصبي والمجنون قال المصنف زيادة على الراجح وغيره (الالسكران) أي فانه ينفذ طلاقه كإسائي وهو غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الاصول قال ومرا دهم انه غير مخاطب حال السكر ومرا دنا هنا أي حيث لم يستثن انه مكلف بقضاء العبادات بأمر جدي انتهى وانتفاء تكليفه لا انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف فلا تصح منه الصلاة ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الاحكام بالاسباب كما قاله الغزالي في المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استند اليه الجويني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله (ويقع) الطلاق (بصريحه بلانية وبكناية بنية) والكتابة ما يحتمل معنى الصريح وغيره (فصريحه الطلاق) لا شتهاره فيه لغة وشرعا (وكذا الفراق والسراح على المشهور) لور ود هما في القرآن بمعنى ما قال تعالى وسرحتوهن سرا حجيلا وقال وفارقهن بالمعروف والثاني انهما كائتان لانهما لم يشتهرا اشتهار الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره ومثال لفظ الطلاق (كطلقك وأنت طالق ومطلقة) بفتح الطاء (وبالطالق لأن طلاق والطلاق في الاصح) لان المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا فيكونان كائتين والثاني انهما صريحان كقوله بالطالق ويقاس بما ذكر فارقتك وسرحتك فهما صريحان وأنت مفارقة ومسرحة وبإفارقة وبإمسحة فهى صريحة وقيل كناية لان الوارد في القرآن من اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق قال تعالى والمطلقات يتربصن وأنت فراق والفراق وسراح والسراح فهى كائتان في الاصح (وترجمة الطلاق بالجمية صريح على المذهب) لشهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثاني وجهان أحدهما انها كناية اقتصارا في الصريح على العربي لور ود في القرآن وتكرره على لسان حملة الشرع (وأطلقك وأنت مطلقة) بسكون الطاء (كناية) لعدم اشتهاره في معنى الطلاق (ولو اشتهر لفظ للطلاق

الفعال في طلقت انتهى وقوله وأنت مفارقة الخ يعني اذا قلنا بالمشهور السابق فهذه صريحة على الاصح وقوله بعد وأنت فراق كالحلال عطف على قوله فارقتك الخ (قوله) فهما صريحان أي على المشهور (قوله) كقوله الخ عبارة الزركشي لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل حتى صار ظاهرا فيه (قوله) ويقاس بما ذكر فارقتك الخ المراد بما ذكر قوله طلقك الى قوله في الاصح الصريح منقاس على الصحيح والكتابة منقاسة على الكتابة (قوله) وترجمة الطلاق الخ يحتمل ان يريد الطلاق من حيث هو لا خصوص لفظه فيوافق ما في المحرر ويحتمل أن يريد خصوص لفظه فيوافق ما صححه في الروضة من أن ترجمة الفراق والسراح كناية والفرق اشتهار لفظ الطلاق في كل لغة قاله الزركشي (قوله) صريح وان أحسن العربية (قوله) وأنت مطلقة لوقال أنت أطلق من امرأة فلان وكانت مطلقة قال الزركشي فالظاهر انه كناية نحو أنت ازى من فلان

(قوله) على حرام راجع لقوله كالحلال أو حلال الله على (قوله) لان المصريح الخ زاد غيره والا فأي فرق بين الفراق والبيئونة قال الزركشي ومثل هذا على الحرام الحرام يلزمى وأما على الطلاق ففي البحر عن المزي أنه كناية وفي شرح الكفاية للصبري أنه صريح وأفتى ابن الصلاح بعدم الوقوع لكونها صيغة بين وكذا حكى في المطلب عن الطوسي تليذا بن يحيى صاحب الغزالي أنه كان يفتى بعدم الوقوع وأن نوى في قول أفاضل الطلاق يلزمى لانه التزام ما يلزمه وكان يقول الطلاق وضع لحل النكاح لاليمين قال الزركشي بعد حكاية ذلك والحق الوقوع لاشتهاره في معنى الطلاق وكأنه لم يشتهر في ذلك الزمان ونقل في شرح الهجعة أن الرافعي في كتاب الأيمان والنزوى في النذر جربا بالصراحة في الطلاق لازم لي (قوله) كانت خلية فعيلة بمعنى فاعلة * (٨٧) * (قوله) بئله منه النهي عن التبتل (قوله) بائن ولو قال عقب ذلك بيئونة لا تحل لي

أبدا (قوله) ونحوها قال الزركشي الضابط أن يكون للفظ اشعار قريب بالفرقة ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا انتهى ومن الكفاية أحاطتكم وتقتنى وتستري والزنى الطريق ولا حاجة لي فيك وأنت وشأنك ولك الطلاق عليك الطلاق وكلني واشربني دون أغناك الله واقعدني واغزلي وقرى وما أحسن وجهك وتعالى واقربني وأسقينني وأطعميني وأحسن الله عزاءك وزودني ونحو ذلك مما يحتمل الفراق بتعسف (قوله) وعكسه قال الزركشي هو عطف على الجملة ومرجع الضمير مضمون الجملة السابقة المفهوم منها قبل النفي أي وعكس كون الطلاق كناية في الظهار كذلك (قوله) أنت على حرام ذكر الرافعي في الظهار أن هذا أمر مكروه ثم مثل ذلك في الحكم رأسك أو فرجك على حرام (قوله) معا حترز عما لو نأها مرتبا فقد قال ابن الحداد أن قدم الظهار وقع بعده الطلاق وأن

كالحلال) بالضم (أو حلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصريح في الأصح) عندهم اشتهر عندهم لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم به عندهم (قلت الأصح كناية والله أعلم) لان المصريح أغنايؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشريعة وليس المذكور كذلك أما من لم يشتهر عندهم فهو كناية في حقهم قطعاً ولو قال أنت حرام ولم يقل على فهو كناية قطعاً (وكأنه) أي الطلاق (كانت خلية بريبة) أي من الزوج (بنة) أي مقطوعة الوصلة (بئله) أي متروكة النكاح (بائن) أي مفارقة (اعتدى استبرئ في رحلك) أي لاني طلقك وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها وقيل ان ذلك في غير المدخول بها لقولنا هل يستحل للعدو واستبراء الرحم (الحق بأهلك) أي لاني طلقك (حبلك على غاربك) أي خلبت سبيلك كما يحل البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارفع من العنق ليرعى كيف يشاء (لا أنه سربك) أي لا اهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء والابل وما يرعى من المال وأندة أزجر (اعزبي) بمهمله ثم زاي أي من الزوج (اعزبي) بمجمعة ثم راء أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني ودعيني) لاني مطلقه (ونحوها) كتحزدي أي من الزوج وتزودي أخرى سافري لاني طلقك (والاعتناق كناية طلاق وعكسه) لاشتركا في إزالة الملك فاذا قال الزوجته أعنتك وأنت حرة ونوى الطلاق طلقت واذا قال لبعده طلقك ونوى العتق عتقت (وليس الطلاق كناية طهار وعكسه) وان اشتركا في افادة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه (ولو قال) لزوجته (أنت على حرام أو حرة منك ونوى طلاقاً أو طهاراً حصل) أي المنوى لان الظهار يقتضي التحريم الى أن يكفر بخازان يكتفى عنه بالحرمان والطلاق سبب محرم وهذا الطلاق رجعي وان نوى فيه عددًا وقع ما نواه (أو نواهما) أي الطلاق والظهار جميعاً (تخير وثبت ما اختاره) منهما (وقيل) الواقع (طلاق) لانه أقوى بازائه الملك (وقيل طهار) لان الأصل بقاء النكاح ولا يشتان جميعاً لان الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه (أو تحريم عينا) أو فرجها أو وطئها (لم تحرم) عليه (وعليه كفارة يمين) كما لو قال ذلك لأمته أخذ من قصه ما ربه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى أن قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة أيمانكم والأصح أن وجوب الكفارة لا تتوقف على الوطء

قدم الطلاق وكان بائناً فلا يقع الظهار بعده أو رجعيان راجع وقع والا فالطلاق فقط وجعله الشيخ أبو علي مثل المعبية ومشي عليه شيخنا في شرح المنهج قلت وكلامه مبني على ان البية في الكفاية لا يعتبر اقترانها بكل اللفظ ثم رأيت في نسخة من الشرح التعبير بجميع ما عاين على ذلك فالشارح ما شاع على كلام أبي علي وهو المصريح في الروضة (قوله) وعليه كفارة يمين أي كفارة مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ يمين لما تقرر أنها لا تعتقد الا باسم الله أو صفته سبحانه ولهذا يجب الكفارة من غير توقف على الوطء كما سياتي في كلام الشارح وقوله كما لو قال الخ يعني أن النص ورد في الامة وقسنا عليها الحرة (قوله) تحلة أيمانكم أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة قاله البضاوي

(قوله) وكذا ان لم تكن نية أى لعموم قصة ما يرضى الله عنها ولا يشكل كونه صريحا في الكفارة بعمدة صرفه الى الطلاق أو الظهار كاسلف لان وجوب الكفارة حكم شرعي الشرع على التلفظ بهذه الصيغة وليس مدلولاً للفظ والطلاق الصراحة هنا تجوز (قوله) فلا كفارة عليه كلفوا البين (قوله) وقد تقدم الخ غرضه من هذا ان مسئلة المن هنا محلها اقبيا لم يشتر لانه * (٨٨) * كلام المحرر (قوله) فكل زوجة قيل فيه نقدان

الاول انه يوهى اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يعلم من كلام الشارح الثاني انه يفهم ان الحرة أصل في الباب والامة متبينة عليها والامر بالعكس (قوله) بكل اللفظ أى لفظ الكفاية وهو بائن من قولك أنت بائن وانما اشترط لان جزء اللفظ غير مستقل بالافادة (قوله) بطلاق كأنه احتريزه عن الإشارة للحل ففي التكملة قضية كلام الروضة أنه لو قال امرأتى طالق وأشار لواحدة من زوجتيه الجزم بالوقوع من المشار إليها قال ولو ادعى مع هذه الإشارة المرأة الأخرى قبل على الأصح في الروضة (قوله) والحلول أى وغير ذلك كالقابر والدعاوى (قوله) لحصول الخ أى وكافي الكتابة (قوله) فالظاهر وقوعه بخلاف اشارته لاختلافها باعتبار الأحوال والاشخاص واختلاف في فهمها بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للفهم كالعبرة وقد سلف قول الشارح أن الإشارة لا تقصد للفهم الاندرا (قوله) ثلاثة أقوال أو أوجه اعلم أن الامام الرافعي لماساق الظاهر السابق ومقابلته قال ان الأول منصوص في الام والمختصر والثاني يحكي عن الاملاء ومنهم من خرجه من قوله في الرجعة حيث قال انها لا تحصل بالوطء لانه لم يكن نكاح ولا طلاق الا بكلام كذلك الرجعة وعبر عنهم عن الخلاف بالوجهين لمكان التخرج انتهى وبه تعلم توجيهه

وقيل تتوقف عليه كالتين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة يمين (ان لم تكن نية في الظاهر والثاني) ذلك اللفظ منه (لغو) فلا كفارة عليه وقد تقدم أن أنت على حرام ونحوه اذا اشهر عند قوم الطلاق كان صريحا فيه عندهم على أحد الوجهين فاذا نوى به على هذا الوجه غير الطلاق لغت نيته وتعين الطلاق (وان قاله) أى أنت على حرام أو نحوه (لامته ونوى عقابته) أو طلاقاً وظهاراً فالأصل ان لا مجال له في الامة (أو تحريم عنها أو لانية) له (فكل زوجة) فيما تقدم فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة يمين قطعاً في الأولى وعلى الظاهر في الثانية وتيسر قطعاً لان الامة هي الأصل في ور ود الآية السابقة (ولو قال هذا التوب أو الطعام أو العبد حرام على فلغو) لانه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والعق (وشرط نية الكتابة اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله) وينسحب ما بعده عليه وقيل يكفي بآخره لانه وقت الوقوع فلو تقدمت أو تأخرت لغت قطعاً في أصل الروضة لواقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلق على الأصح ورجح في الشرح الصغير في اقترانها بأوله ووقوع الطلاق (واشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقني فأشار يده أن ذهبي (لغو) لان عدوله عن العبارة الى الإشارة يفهم انه غير قاصد لطلاق وان قصده بها ففى لا تقصد للفهم الاندرا (وقيل كفاية) لحصول الفهم بها في الجملة (ويعد بشارة أخرس في العقود) كالبيع والنكاح وغيرهما (والحلول) كالطلاق والعق وغيرهما للضرورة (فان فهم طلاقاً بها كل أحد فصريحاً وان اختص بفهمه فظنون) أى أهل الفطنة والمذكاة (فكفاية) تحتاج الى البينة ومنهم من أوقع الطلاق بإشارته المفهمة فوى أو لم يور وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحدة من المقتولين وما ذكر في الطلاق يقال في غيره (ولو كتب ناطق طلاقاً) كان كتب زوجتي طالق (ولم يور فلغو) وتكون كتابته لتجربة القلم أو المداد أو غير ذلك وفي وجه ان الكتابة صريحة كالعبارة يقع بها الطلاق (وان نواه فالظاهر وقوعه) لان الكتابة طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية والثاني لا يقع لانها فعل والفعل لا يصلح كناية عن الطلاق كالأخرجهما من بيته ونوى الطلاق وقطع قاطعون بالأول وآخرون بالشاني وهما في الغائب والحاضر لان الحاضر قد يكتب الى الحاضر لا ستمباه منه أو غير ذلك وقيل هما في الغائب وكفاية الحاضر لغو قطعاً لانها على خلاف الغالب وقيل هما في الحاضر وكفاية الغائب كناية قطعاً ويحصل من هذا الخلاف للختصر ثلاثة أقوال أو أوجه ثالثاً انها كناية في حق الغائب دون الحاضر ويجرى الخلاف في غير الطلاق بما لا يحتاج الى القبول كالاعتاق والابراء والغفوع عن القصاص وما يحتاج الى القبول فيه على وقوع الطلاق وجهان أرجحهما في غير النكاح كالباع والابارة والهة لان العقد وفي النكاح المنع لان الشهود شرط فيه ولا الحلال لهم على البينة والخلاف في الغائب والحاضر كما سبق وكفاية الآخرس بالطلاق كناية وقيل صريح ولو تلفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق الا أن يقصد قراءة ما كتبه فيقبل ظاهراً في الأصح وفتح على وقوع الطلاق بالكتابة مسائل

تردد الشارح المذكور (قوله) ثالثاً الخ وجهه أخذ هذا سلف أن من قال هما في الحاضر وكفاية الغائب كناية قطعاً فيها قد نسب الى الامام رضى الله عنه قولاً بالكتابة في الغائب دون الحاضر وهو القول بأن في الحاضر لغو عند أصحاب هذه الطر يعقون مثل ذلك يتنازل فيمن قال هما في الغائب وكفاية الحاضر لغو قطعاً

(قوله) فانهما تطلق بيلوغه ولو انما هي ماعدا سطر الطلاق (قوله) فقرأته قال الزركشي ظاهر العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالمعتمد (قوله) والثاني تطلق أى كفاي التعليق برؤية الهلال ويرد بان العرف قاض في الهلال بذلك بخلاف هذا (قوله) فقرئ عليها طلق استشكله الاسنوى بعدم الوقوع فيما لو علق على مستحيل نحو ان طلعت السماء فانت طالق قال ابن هذا أولى بعدم الوقوع لانه يمكن في الجملة وفيه نظر فان هنا حالة تصح أن تراد ولا كذلك مسألة المستحيل * (فصل) * لانه قاض طلاقها لا أن تقضي تعليقه لانه بين ولوفى العتيق (قوله) والاصل في ذلك الخ هذا الكلام * (٨٩) * يشكل عليه أن زواجه صلى الله عليه وسلم لو فرض أن واحدة ممن اختارت الفراق حين

ففيها تعليل بشرط ذكرها بقوله (فان كتب اذ ابلغك كتابي فانت طالق فانما تطلق بيلوغه) رعاية للشرط (وان كتب اذ اقرأت كتابي) فانت طالق (وهي قارئة فقرأته طلقت) قال الامام وكذلك اذا اطلقه وفهم ما فيه ولم تنطق بشئ تطلق باتفاق علمائنا (وان قرئ عليها فلا) تطلق بذلك (في الاصح) لان انتفاء الشرط المقدور عليه والثاني تطلق لان المقصود اطلاعها على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تبكين قارئة فقرأتها طلقت) لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد

* (فصل له تفويض طلاقها اليها) * كان يقول لها طلق نفسك ان شئت والا صل فيه أنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بن المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لاز واجل ان كنتن تردن الحياة الدنيا الى آخره (وهو تعليق للطلاق في الجديد فيشترط لوقوعه تطبيقها على فور) لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلما أخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الاعجاب لم يقع الطلاق (وان قال طلق) نفسك (بألف فطلقت بانته ولزمها ألف) وهو تعليق بالعوض كالبيع واذا لم يذكر عوض فهو كالهبة (وفي قول) نسب الى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشترط) في تطبيقها (فور في الاصح) كفي توكيل الاجنبي والثاني يشترط لان التفويض يتضمن تعليقها نفسها بلفظ تأتي به وذلك يقتضي جوابا عاجلا (وفي اشتراط قبولها) لفظا (خلاف التوكيل) المتقدم في باب الوكالة وهو ثلاثة أوجه أحكمها لا يشترط وثالثها يشترط في الاتيان بصيغة العقد نحو وكتك بطلاق نفسك دون صيغة الامر نحو طلق نفسك (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لان التملك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول والتصرف (ولو قال اذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لفاعل التملك) كما لو قال ملكتك هذا العبد اذا جاء رمضان لان التملك لا يقبل التعليق وجاز على قول التوكيل كالوكل أجنبيا تطبيق زوجه بعد شهر وتقدم في الوكالة انه لا يصح تعليقها بشرط في الاصح وانه اذا انجزها وشرط للتصرف شرطا جاز فليست امل الجمع بين ما هنا وما هناك (ولو قال أئني نفسك فقالت أئنت ونوي) عند قولهما الطلاق (وقع) كما يقع بالصرح (والا) أي وان لم ينو بأحد هما (فلا) يقع لانه ان لم ينو بفوق الطلاق واذا لم تنو هي ما امتثلت (ولو قال طلق) نفسك (فقالت أئنت ونوت أو أئني) نفسك (ونوي فقالت طلق ووقع) الطلاق ولا يضر اختلاف لفظهما (ولو قال طلق) نفسك (ونوي ثلاثا فقالت طلق ونوت) بأن علمت منه (ثلاثا) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نويته (والا) أي وان لم تنو عدا (فواحدة في الاصح)

٢٣ في المعلق أن يكون لها الطلاق في المجلس خاصة وكذا قال القاضي حسين قال وليس هو مناف لا وكالة بل هو تمليك معلق انتهى أقول هذا الكلام يلزم قائله أن يقول بملكه في التفويض المنجز على قول التوكيل وهو مرجوح كما سلف اللهم إلا أن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهما فاسد تعليقه (قوله) فليأمل الجميع الخ يمكن الجواب بأن الوكالة المعلقة وان فسدت يسوغ التصرف بعوم الأذن وهو المراد من الجواز هنا لا الحكم بالجملة (قوله) وبما يستشكل بعض المتأخرين التوقف في هذه المسائل على نية المرأة وقول ينبغي الاكتفاء بنية الرجل أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول المرأة أنت عند قول الرجل طلق (قوله) وإن لم تنوهم عددا أي أما إذا نويت اثنين فلا يقع غير ما نوت قطعاً وكذا لو نوت واحدة أو لم ينو الزوج شيئاً بل أطلق والحاصل أن الشارع إنما خص هذه الحالة لأن الخلاف المذكور لا يقع في غيرها والله أعلم لكن ينبغي أن مراد الشارع بالعدد ما يشمل الواحدة لئلا يقتضي عبارة جريان الخلاف في صورتها

* (فصل) * مر بلسان نائم هذا يعني عنه اشتراط التكليف فيما سبق (قوله) بطلاق أو وصفة كالثلاث (قوله) لما تقدم وكان كالتسام (قوله) وقصد النداء قال الزركشي أي باسمها والافاننداء موجود عند ارادة الطلاق أيضا (قوله) وكذا ان أطلق هذا محله اذا كان اسمها ذلك حين النداء والابان كان اسمها ذلك قبل النداء ثم غير فانها تطلق عند الاطلاق (قوله) هازل ولاعبا قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزنجشري هما من وادى الاضطراب وفي الكافي للخوازمي الهازل هو الذي يأتي بلفظ الطلاق للحكم المقصود الذي شرع له وفي النهاية الهازل الذي يقصد اللفظ دون معناه واللاعب هو الذي يصدر منه * (٩٠) * اللفظ من غير قصد (قوله أيضا) هازل

عبارة الرافي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه الا أنه غير راض بحكم الطلاق فان انه اذا كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى اقول وهذا الكلام قديش كل على قول الامام وغيره ان الهازل لم يقصد اللفظ لعناه وما قاله الرافي رحمه الله هو الحق وصدق عليه انه هنا قصد اللفظ لعناه غاية الامر انه لم يرض بوقوعه ويعتقد انه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارح في تعليقه الآتي لقصده اياه موافق لما قاله الرافي كالايجب (قوله) وقع الطلاق أي ظاهرا وباطنا هذا هو الظاهر خلافا للامام في الهازل فانه عنده يدين لكن قضية كلام الروضة فيمن ظن الاجنبية التدين (قوله) الطلاق والنكاح والرجعة أي وغير هذه مثلها من باب أولى (قوله) ولو انظر عجمي به بالعربية وكذا يحكمه (قوله) في اغلاق قال البغوي كأنه يغلق عليه

وقيل ثلاث جملا على منوبه (ولو قال) طلق نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أي قال طلق نفسك واحدة فطلعت ثلاثا (فواحدة) لانها الموقع في الاولى والمأذون فيه في الثانية * (فصل مر بلسان نائم طلاق لغا) * لاتقاء القصد اليه وان قال بعد الاستيقاظ أجزت ذلك والمعنى عليه كالتسام (ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا) لما تقدم (ولا يصدق ظاهرا الابقرية) كان دعاها بعد طهرها من الحيض الى فراشه وأراد أن يقول أنت الآن طاهرة فسبق لسانه وقال أنت الآن طالقة (ولو كان اسمها طالق قال بالطلاق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان أطلق في الاصح) جملا على النداء لقربه والثاني تطلق اختيارا ولو قصد الطلاق طلقت (وان كان اسمها طارقا أو طالبا) أو طالعا (فقال بالطلاق وقال أردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) لظهور القرينة (ولو خاطبها بطلاق هازل أو لاعبا) كان تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال والملاعبة طلقني فيقول طلقك (أو هو يظنها اجنبية بأن كانت في ظلة أو نسكها له وليه أو وكيله ولم يعلم) بذلك (وقع) الطلاق لقصده اياه والهزل واللعب وظن غير الواقع لا يدفعه وفي الحديث ثلاث جدتهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة قال الترمذي حديث غريب والحاكم صحيح الاسناد (ولو لفظ عجمي به بالعربية ولم يعرف معناه) كأن لقنه (لم يقع) لاتقاء قصده (وقيل ان نوى) به (معناها) أي العربية (وقع) لانه نوى الطلاق وردبانه اذا لم يعرف معنى الطلاق لا يصح قصده ولم يعرف معناه وقصده قطع النكاح لم تطلق كما لو اراد الطلاق بكامة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكره) لحديث لا طلاق في اغلاق رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكره (فان ظهرت قرينة اختيار بأن اكره على ثلاث فوحد أو صرح أو تعليق فكفي أو تجزأ أو على طلقت فصرح أو بالعكس) أي اكره على واحدة قتل أو على كاية فصرح أو على تجزئ فعلى أو على أن يقول سرح فقال طلقت (وقع) الطلاق ولو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا خياره وقيل لا يقع لا اكره ومجرد التلبه لا يعمل (وشرط الاكره قدرة المكره على تحقيق ما هدته) عاجلا (بولية أو تغلب وبجز المسكرة عن دفعه بهرب وغيره) كالاستغاة بغيره (وظنه انه ان امتنع حققه ويحصل) الاكره (بتخويف بضرب شديد أو حبس أو اتلاف مال ونحوها) كأخذ المال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وقيل يشترط قتل) فالتخويف بغيره لا يحصل به اكره (وقيل) يشترط (قتل أو قطع) طرف مثلا (أو ضرب مخوف) أي يخاف منه الهلاك فالتخويف بغير ذلك لا يحصل به اكره ولا يحصل الاكره بالتخويف

الباب ويحسبه حتى يطلق (قوله) ولا يقع طلاق مكره أي لا بالعصب (قوله) بالاكره أي لا بالعقوبة وظنه الخ قال الزركشي قد يقال الأول يعني عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف أخر بما يحسبه مهلكا فلا امام فيه احتمالا لان من الخلاف فيما اذا رأوا سوادا ظنوه عدوا فصلا فبان خلافا قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار (قوله) بضرب شديد قال الدارمي وغيره ان الضرب غير الشديد اكره في حق أهل المروآت انتهى وقد يقال عبارة المصنف تشمله لانه شديد بالنظر اليهم (قوله) ويختلف ذلك في التخويف بقتل الاصل والقرع أو قطعهما وجهان (قوله) لا يحصل به اكره لانه يخاف منه التلف وربما يجامعه النظر والاختيار

(قوله) بأن ينوى غيرها أو ينوى حل الوثاق أو يقصد بطلت العزم على الطلاق في المستقبل أو الاخبار كاذبا فلو ضرب بالكاف كان أولى ومثل ذلك أن ينوى بقلبه التعليق على مشيئة الله تعالى كما في الرافعي والروضة واعترضه ابن الرفعة بأن النوى لذلك في الاختيار ولا بد من الان تلفظ سرا وأجاب الزركشي بأن المكره يكتفي فيه القصد القلبي كما نقله القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أنه لو قصد التوقف على مشيئة زيد نفعه بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختارا يدين بخلاف مشيئة الله تعالى كما سيأتي في أو آخر فصل السني والبدعي (قوله) من شراب أو دواء فضيته أنه لو أتى نفسه من شاق فزال عقله لا يكون * (٩١) * كذلك وفيه نظر (قوله) نفذ طلاقه الخ قال الماوردي لأنه مؤاخذ بسكره فوجب

أن يؤاخذ بما يحدث منه كالسرابة في الجنابة (قوله) اذهو من قيل ربط الأحكام الخ قلت فينبذ الاحتجاج إلى أن يكون له فهم وقصد إلا أن يقال هذا من الشارح ميل إلى عدم تكليف الطافح الذي لا فهم له ولا قصد أصلا كما سيأتي عن امام الحرمين رحمه الله (قوله) وقيل عليه عبارة المحتر في هذا وقرئ فارقون بين ماله ففعلوه حتى القولين فقطعوا به فذهبا عليه قال الزركشي وهذا لا يفهم من صنيع المناج (قوله) عليه لو كان التصرف له وعليه كالأجارة والبيع قال الرافعي ينفذ على هذا تغليظا للذي عليه (قوله) ويرجع في حد السكران الخ قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء اجرة متصاعدة من المعدة على معادن الفكر فائدة لو قال السكران بعد ما طلق شربت الخمر مكرها أو لم أعلم أنه مسكر صدق بيئته قاله في البحر (قوله) من المضاف إليه إلى الباقي قال ابن السمعاني هذا غلط وإنما البعض كالكل في محل الطلاق (قوله) كما يسرى في العتق يجامع أن كالأزالة ملك تحصل بالصرح والكتابة لكن نظر بعضهم في القياس بأن الجزء يصح عتقه ولا يصح طلاقه نعم احتجوا بالاجماع

بالعقوبة الآجلة كقوله لا ضرب نفسك غدا (ولا يشترط) في عدم وقوع طلاق المكره (التورية بأن ينوى غيرها) أي غير زوجته كان ينوى بقوله طلق فاطمة غير زوجته (وقيل إن تركها بلا هذر) من جهل بها أو دهشة أصابته لا كراه (وقع) طلاقه لأشعار تركها بالاختيار ورد بالمنع (ومن أتم بيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه ونصر فله وعليه قولنا فعلا) كالنسكاح والعتق والبيع والشراء والاسلام والردة والقتل والقطع (على المذهب وفي قولنا) ينفذ شيء من تصرفه لأنه ليس له فهم وقصد صحيح ويحاج بأن ماعنده من الفهم والقصد يكتفي في نفوذ التصرف اذهو من قيل ربط الأحكام بالاسباب كما تقدم عن الغزالي (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقرار والضمان تغليظا عليه لينزجرون تصرفه كالنسكاح لما تقدم وأصل الخلاف أن الشافعي رضي الله عنه نص على وقوع طلاق السكران ونقل عنه في طهاره قولان عن القديم طرد في غيره من تصرفاته وفي تصرفات من شرب دواء مجننا لغيره أو وفي بعضهم قول المنع وطرد الآخر في جنس المنصوص من التصرفات التي عليهما فقط خصل من ذلك ما حكاه المصنف واحترز بقوله أتم عن لم يأتهم بما ذكر من أوجر مسكرا أو أكره على شربه أو لم يعلم أنه مسكر أو تناول دواء مجننا بقصد التداوي ويرجع في حد السكران إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفا فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المنكسوم وحقق الامام فقال شارب الخمر يعتريه ثلاثة أحوال احدها هزة ونشاط اذا دبت الخمر فيه ولم تستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طافحا يسقط كالغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنظم أقواله وأفعاله ويبقى تميز وكلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فينفذ الطلاق فيها قطعاً ببقاء العقل وأما الثانية فلا ينفذ فيها اذا قصده كالغشي عليه ومنهم من جعله على الخلاف لتعديبه بالنسب إلى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه المصنف وهذا أوفق لطلاق الاكثرين تغليظا عليه (ولو قال ربعك أو بعضك أو جزؤك أو كبذك أو شعرك أو طفرلك) أو سئلك أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعاً بطريق السراية من المضاف إليه إلى الباقي كما يسرى في العتق وقيل بطريق التعبير بالجزء عن الكل لأنه لا يتصور الطلاق في المضاف إليه وحده بخلاف العتق فأنفذتها فيما اذا قال ان دخلت الدار فبنيك طالق فقطعت بيئتها ثم دخلت ان قلنا بالثاني طلق والا فلا (وكذا دملك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لأن به قوام البدن وفي وجه لا يقع لأنه كفضلة وقطع بعضهم بالاول (لافضلة كريق وعرق) كان قال ربيعك أو عرقك طالق فانها لا يقع بها الطلاق

ثم يشترط في الجزء أن يكون متصلا اتصالا أوليا وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن الغاء قوله ولا يمكن أن يقع الطلاق على بعضه دون بعض لأن المرأة لا تتبع في حكم النسكاح فلم يبق إلا أن يعظم حكمه انتهى (قوله) لأن به الخ قيل قضية هذا التعليل أنه لو أضاف لبعض الدم لا تطلق وفيه نظر (قوله) لافضلة مثلها الاخلط المستهلك في البدن كالبلغم والمزتين قيل وفي كلامه مؤاخذة من جهة الدم من الفضلات وشرط العطف بلا عدم صدق المعطوف على المعطوف عليه

(قوله) بين قبل الصواب يعني لان البد مؤنثة (قوله) لم يقع على المذهب كالموافق لحيث طالق (قوله) ولو قال أنا منك طالق الخ قال في التمهيد لو قال رجل طلق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لان النكاح لا يتعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى (قوله) لان عليه الخ وقيل لان الزوج معقود عليه كالمراة وضعف بعدم استحقاتها منافعها وقيل لان المرأة مقيدة بالزوج كالقيد قال القاضي وسواء جعل معقودا عليه أم لا يصح اضافة الطلاق اليه لفظا وان كانت مرادة للعلاقة (قوله) محل السبب وهو العصبة التي يملكها منها (قوله) مع النسبة أي نية الطلاق أو الاضافة اليها كإسباني (قوله) وكذا ان لم ينو أي سواء * (٩٣) * اقتصر على مجرد نية الطلاق أو ونوى

لانها غير متصلة اتصال خلقه بخلاف ما تقدم (وكذا منى ولبن) كان قال منك طالق أو منك طالق فانهما لا يقع بهما الطلاق (في الاصح) والثاني يقع بهما لأن أصل كل منهما الدم ودفع بأغماطيهما للخروج بالاستحالة فأشبه الفصل (ولو قال لمقطوعة بين منك طالق لم يقع على المذهب) والثاني في وقوعه وجهان تخريجاً على الوجهين في أن الوقوع عند وجود المضاف اليه بطريق السراية أو بطريق التعبير عن الكل بالجزء ان قلنا بالثاني وقع والأفلا ودفع التخريج بأنه على القول بالثاني لا بد من وجود المضاف اليه لتنظيم الاضافة (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطبيقها طلق) لان عليه حجر من جهتها حيث لا ينكح معها اختها ولا أربعا ويلزمه صونها فصح اضافة الطلاق اليه لحل السبب المقضى لهذا الحجر مع النسبة (وان لم ينو طلاقاً فلا) تطلق لان اللفظ كتابية من حيث اضافة الى غير محله (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (اضافتها اليه) لا تطلق (في الاصح) لانها محل الطلاق وقد اضيف الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالية الى محله والثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال أنا منك بائن اشترط نية الطلاق وفي الاضافة) اليها (الوجهان) أحدهما الاشتراط فاذا نوى الطلاق مضافاً اليها وقع والأفلا ما تقدم (ولو قال أستبرئ رحي منك فلغو) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غير منظم في نفسه والكتابية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد (وقيل ان نوى طلاقاً وقع) والمعنى المراد أستبرئ الرحم التي كانت لي

* (فصل خطاب الاحنية بطلاق) كقوله لها أنت طالق (وتعليقه بنكاح وغيره) كقوله ان نكحتك فأنت طالق أو كل امرأة أنكها فهي طالق أو ان دخلت الدار فأنت طالق (لغو) أي فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا انتفاء الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والاصح صحة تعليق العبد لثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت الدار) فأنت طالق ثلاثا فيقعن اذا عتقت أو دخلت بعد عتقه) لانه يملك أصل النكاح وهو يفيد الطلاق الثلاث بشرط الجزئية وقد وجد والثاني لا يصح لانه لا يملك تجزئتها فلا يملك تعليقها فيقع فيما ذكره طلقان (ويحق) الطلاق (رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (لا مختلعة) لان انتفاء الولاية عليها (ولو علمه بدخول) مثلاً (فبان) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان) كانت (دخلت في البينونة) لان انحلال البين بالدخول فيها (وكذا) لا يقع (ان لم يدخل) في البينونة (في الظاهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود الصفة في النكاح من غير أن توجد قبله (وفي ثالث يقع ان بان بدون ثلاث) لانها تعود هابياً في الثلاث تعود بصفته من التعليق المذكور بخلاف ما اذا بان بدون ثلاث فلا يقع لاستيفائه بالثلاث ما علق (ولو طلق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت بيقية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل

تطبيق نفسه فانها لا تطلق (قوله) ولو قال أستبرئ اختار الزكشي أنه فعل مضارع لأمر

* (فصل) خطاب الاحنية الخ لغو أي باتفاق في الاولى والاخيرة وخلافاً لما لك وأنى خيفة في الثانية ولا نى خيفة في الثالثة (قوله) في الحديث لا طلاق الا بعد نكاح قال الماوردي لا يجوز جملة على وقوع الطلاق دون عقده لانه أمر معلوم غير محتاج الى البيان بل هو عام للأمرين أي لا طلاق واقع ولا معقود وانظر الكسائي أبابوسف في هذه المسئلة وتعلق بقولهم السيل لا يسبق المطر انتهى وقال الرافعي احتج الأصحاب بما روى عن عبد الرحمن ابن عوف قال دعسني أي الى قرابة لها فزودوني في المهر فقلت ان نكحتك فهي طالق ثلاثا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنكها فانه لا طلاق قبل النكاح وبأنه عين بالطلاق قبل النكاح فيلغو كالتعليق المطلق كان يقول لاحنية ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ينكحها ثم تدخل فانه لا يقع اتفاقاً انتهى (قوله) رجعية لو قال زوجاتي طوالت دخلت الرجعية فهن (قوله) لا مختلعة أي خلافاً لاني خيفة حيث قال يلحقها صريح الطلاق والظاهر ان يخص ذلك بما قبل انتفاء العدة (قوله) ان كانت دخلت هذا الدخول غير الدخول

المراد من قوله ثم دخلت فلا تدفع في كلامه خلافاً للزكشي (قوله) لارتفاع النكاح الخ أي وأما النكاح الثاني فلا تصح ارادته (وان) لا يلزم تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني ينظر الى قيام النكاح في حالتي التعليق والصفة (قوله) ولو بعد زوج أي واصابته فانه موضع الخلاف (قوله) دخل بها الزوج أم لا خالف الحنفية في حالة الدخول واحتجوا بان ذلك يهدم الثلاث فهدم ما دونها بالاولى واجيب بأنه لا يهدم بل يرفع التحريم والدفع غير هادم لأمرين كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع لحلت بغير عقد قال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت اصابة زوج غيره توجب التحليل ولما لم يكن في الطلقة والطلعتين ما يوجب التحريم لم يكن لاصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاحين انتهى

(قوله) وللعبد طلقان قد يتصور ماله ثلاثة في حال رقه كإطلاق الذي طلقين ثم نقض العهد والنكاح بدار الحرب واسترق ثم تزوجها فانه يملك عليها الشاة لان طريان الرق لا يمنع الحل الذي كان ناشا وقيل لا يملك الشاة والله أعلم (قوله) سواء كانت الزوجة الخ وذلك لان الطلاق يملك فاعتبر بماله ونالف أبو خيفة فجعل الأضار فيه بحال النساء كالعدة واختاره ابن سريج (قوله) أي الزوج المريض انما يخص الامر به لكان السياق وقوله بعد وفي القديم ترثه فانه لا يتصور في غير المريض (قوله) في عدة رجعي أي اجماعا (قوله) وفي القديم ترثه قال الاثمة الثلاثة قيل ويرد اتفاقهم على ان أسباب الارث القرابة والنكاح والولاء والاسلام ثم هل ذلك مقيد بانقضاء العدة أو أبدأ أو إلى أن تشكح أقوال ولو صح من المرض ثم مات أو مات فيه بعارض كقتل ونحوه لم ترثه في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العلم بعقها * (فصل) * قال طلقنا الخ (قوله) وقع ما نواه قد جزموا بذلك هنا وأجروا وجهين فيما لو قال الله على ان اعتكف ونوى أي ايا ما قال الزركشي * (٩٣) * كان الفارق دخول الغاية في الطلاق دون الاعتكاف (قوله) لاحتمال اللفظ عبارة الرافعي

لان الفعل والاسم المشتقين من المصدر يشعران به ويدلان عليه وهو يصلح للواحدة والجنس فكانا محتملين للعدد واذا جاز الاحتمال وانضمت التبع وجب أن يقع انتهى (قوله) بالنصب قال الزركشي ولا يصح قراءته هنا بالرفع لان الاصح عندهما اذ ذلك وقوع المنوى (قوله) بظاهر اللفظ أي من أن واحدة صفة لطلقة المقدرة وعبارة غيره لان اللفظ ناقض للمنوى والتبع مع اللفظ الذي يحتمل لا يعمل (قوله) عملا بالية أي والمعنى حالة كونك واحدة أي متوحد من الزوج بسبب العدد المنوى أي يحمل على هذا والافتقار له لو زعم ارادة ذلك قبل كما قال الشيخان بمثله فيما لو قال أردت واحدة ملققة من أجزاء ثلاث (قوله) بالرفع أي وأما أنت واحدة بالنصب فظاهر انه مثل أنت طالق واحدة فيأتي فيه ما سلف لكن قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح الظاهر صحة قراءة المؤلف بالاوجه كلها وكل على الوجهين

(وان ثلث) أي طلق ثلاثا ووجد بعد زوج دخل بها وفارقها (عادت ثلاث) كما لو ابتدأ نكاحها (وللعبد طلقان فقط وللعز ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منهما حرة أم أمة والمبعض والمدير والمكاتب كالقن (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في محته (وتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) بقاء آثار الزوجة في الرجعية بلحق الطلاق بها كما تقدم وصحة الالباء والظهار والعان منها كما سيأتي في الرجعة وجوب النفقة لها كما سيأتي في النفقات (لابائن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم ترثه) لان تطليقها بغير اختيارها يدل على قصد حرمانها من الارث فيعاقب بقبيض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلعت أو علق الطلاق على مشيئة فاشاءته لم ترث جزما * (فصل) قال طلقناك أو أنت طالق ونوى عددا من طلقين أو ثلاث (وقع) ما نواه (وكذا الكتابة) إذا نوى فيها عددا وقع ما نواه لاحتمال اللفظ له وسواء في هذا المدخول بها وغيرها كما زاده في الروضة (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب (ونوى عددا فواحدة) عملا بظاهر اللفظ (وقيل المنوى) عملا بالية وصحح الثاني في أصل الروضة تبعا للبعوي وغيره والاول صححه الغزالي وعبارة المحرر فيه ربح (قلت ولو قال أنت واحدة) بالرفع (ونوى عددا فالمنوى) حلالا للتوحد على التفرد عن الزوج بالعدد المنوى لقربه من اللفظ (وقيل واحدة والله أعلم) لان السابق الى الفهم من ذلك التطلق واحدة ولو ذكر قبل واحدة طالق ففيه الخلاف (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده قبل ثلاثا فثلاث) لتضمن ارادته المذكورة لقصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياها (وقيل واحدة) كالأقصر على أنت طالق لانه الذي صادف الحياة (وقيل لاشئ) لان الكلام الواحد لا يفضل بعضه عن بعض في الحكم ولا يعطى بعضه حكم كله وحقق اسماعيل البوشنجي فقال ان نوى الثلاث بقوله أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ فثلاث والافواحدة (وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل) بين

٢٤ في المذكورين (قوله) لان السابق الخ أي فيكون التقدير أنت ذات تطليقة واحدة ثم حذف المضاف واقامت صفة المضاف اليه مقامه (قوله) ففيه الخلاف أي والتعليل ما سبق وانما كان حكم النصب على ما مشي عليه المهاج فيما سبق مخا لالحكم الرفع هنا لان النصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطلقة المعتدة والرفع بحسب الظاهر يجعلها صفة للراءة فترقا والله أعلم قال الزركشي ولو قال أنت واحدة بالجزأ ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغي أن يقع ما نواه وهو مقتضى تعليلهم (قوله) فانت قبله مثله ما لو ست شخص فيه أو أسلت أو أردت قبل الدخول (قوله) قبل ثلاثا أي قبل تمامها كالأقصر قلت ان كان ذلك مع سنة فلا يصح الحكم بوقوع واحدة وان كان مع عددها لم يلاق تعليل الاول وبهذا تعلم أن الحق بتحقيق البوشنجي الآتي (قوله) لان الكلام الواحد لا يفضل راجع لقول المتن وقيل واحدة (قوله) ولا يعطى بعضه حكم كله راجع لقول المتن فثلاث (قوله) وان قال أنت طالق الخ مثله أنت طالق أنت مسرحة أنت مفارقة

(قوله) كان مكنت الخ قال الامام هو كالاستثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستثناء ان الكلام اليسير يقطع بخلاف الايجاب والقبول انتهى لكن المطلق الشبان في باب البيع أن الكلام يضر ولم يتعرض اليسير ولا كثير ثم هذا في الطلاق المنجز أما المطلق اذا انفصلت صيغ التعليق فتقبل في دعوى التأكيده كما نقله الامام في باب الالاء عن المحققين (قوله) لم يقبل أي بخلاف ما لو اقرب ألف في مجالس فانه يقبل دعوى التأكيد واردة لعادة الاول لانه انجبار وهذا انشأ فاذ تعددت كلمة الايقاع تعدد الواقع (قوله) فان قصدنا كيدا ينبغي أن يجري في هذه الظاهر ماسيا في الاستثناء من اشتراط قصده قبل فراغ المؤكد لا يقال هذه الفاظ صريحة فكيف قبلت الصرف بالنسبة مع امكان نفاذها لان القول ارادة التأكيده منعت * (٩٤) * من الصراحة (قوله) بما بعد الاولى

لها ولو زاد على الثلاث بل هو أولى كما نيه عليه البلقيني (قوله) وكذا ان أطلق في الاظهر لو تعددت مراجعته فالظاهر حمله على الاطلاق (قوله) لان التأكيده الخ في هذا التعليق نظر لان صورة المسئلة انه أطلق فلم يقصد تأكيدا ولا استثناء (قوله) وينبني عليهما الخ نازع ابن الرفعة في هذا البناء بأن لساوجها في أنت طالق ثلاثا انه يقع الثلاث عند قوله طالق فينبغي أن يكون لنا وجه انهما يتعان معا عند قوله أنت طالق طلقة مع طلقة (قوله) لجواز الخ هذا التعليق يجري فيما لو قال أنت طالق طلقة مع طلقة أو معها طلقة ولم يتقدم فيه حكاية الوجه المذكور (قوله) ويلغوز كراخ أي كما لو قال أنت طالق أمس يقع في الحال ويلغوز قوله أسس (قوله) وقوع المضمنة الخ ليس المراد أن المضمنة تقع قبل تمام اللفظ بل يقعان بعد تمام المضمنة عقب اللفظ ثم المنجزة في لحظة عقبها قاله في الروضة * فرع * اذا قرعنا على هذا فالطلقة التي تقع في غير الموطوءة هل هي المضمنة أو المنجزة (قوله) فطلقتان قال الزركشي

هذه الصيغ كان سكت بينهما فوق سكتة النفس ونحوها (قلائ) فان قال أردت التأكيده لم يقبل ويدن (والا) أي وان لم يقبل فصل (فان قصدنا كيدا) بما بعد الاولى لها (فواحدة) لان التأكيده في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأكيده (أو استثناء فثلاث) وكذا ان أطلق في الاظهر بمجمل ظاهر اللفظ والثاني لا يقع الا واحدة لان التأكيده محتمل فيؤخذ باليقين (وان قصد بالثانية تأكيدا أو بالثالثة استثناء أو عكس) أي قصد بالثانية استثناء أو بالثالثة تأكيدا الثانية (فتنتان أو بالثالثة تأكيدا الاولى) مع الاستئناف بالثانية (فتثلاث في الاصح) لتحلل الفاصل والثاني لا يقع الاثنتان لان الفصل اليسير محتمل (وان قال أنت طالق وطالق وطالق مع قصد تأكيدا الثاني بالثالث) لتساويهما (الا الاول بالثاني) لاختصاص الثاني بواو العطف الموجب للتغاير (وهذه الصور في موطوءة فلو قالهن لغيرها فطلقة بكل حال) لانها تبين باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شيء (ولو قال لهذه) أي لغير المدخول بها (ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت فتنتان في الاصح) لانها جميعا معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو تجزولو آخر الشرط فقبل على الوجهين وقبل يقطع بوقوع التثنية لاتقاء احتمال تعلق الشرط بأحد اللفظين بخلافه في الاول (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فتنتان) معا وقبل مرتبا وينبني عليهما قوله (وكذا في موطوءة في الاصح) فعلى المعية يقع ثنتان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فتنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها الترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع ثنتان في موطوءة وواحدة في غيرها (في الاصح) فهما وقبل لا يقع في موطوءة الا واحدة لجواز أن يكون المعنى بعد طلقة مملوكا وقبلها طلقة مملوكا وعلى الاول قيل تقع المنجزة أولا وتقعها المضمنة ويلغوز كربعه وقبل والاصح في أصل الروضة وقوع المضمنة أولا ثم المنجزة وعلى هذا قيل يقع في غير الموطوءة ثنتان ويلغوز كربعه وقبل وكأنه قيل طلقين (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة وأراد مع) طلقة (فطلقتان) ولقطة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أم (أو الطرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لانها مقتضى الطرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة بكل حال) مما ذكر من ارادة المعية

وهو

صورها الامام في الموسوعة وأما غيرها فيجبه انه كقوله طلقة مع طلقة انتهى أي فيقع طلقتان أيضا لكن

على الاصح وقول الشارح ولقطة في الخ قال الغزالي والاحتمال البعيد يقبل في الايقاع وان لم يقبل في نفي الطلاق (قوله) لانها مقتضى الطرف وذلك لان الذي أوقعه انما هو الظرف دون الطرف فصار كما لو أقر بالطرف لا يكون اقرا را بالطرف وعكسه ولان الطلاق لا يصلح لغيره لنفسه ويلغوز (قوله) من ارادة المعية وهو ظاهر الخ الذي في الزركشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلانه في معنى نصي طلقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقين لان التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة قال ثم رأيت في الاستقصاء وان قال نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة واحدة الآن يريد نصف طلقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى * فرع * لو قال نصف طلقة ونصف طلقة وقع ثنتان

(قوله) وهو ظاهر من الزكشي ظهوره بأنه لو صرح بالمعبة وقع طلقان وهذا المأزق فيه والمخبر وقوع واحدة في مسئلة أيضا (قوله) وهي طوايع أي لأن عند إسقاطه وإرادة المعبة يقع طلقان (قوله) فثلاث لو كانت غير مدخول بها فيه الوجه السابق فإنه لا يقع سوى واحدة (قوله) وقيل طلقان بأي كالأثر بنصف جدين (قوله) وإن قوله والاصح أنه قوله كما هو قضية العطف في المتكلا يلزم كون الخلاف في الثانية قوايمع أنه ضعيف كما في الروضة (قوله) ثلاثة أنصاف * (٩٥) * لو زادت الأجزاء على طلقين نحو خمسة أنصاف طلقة كان الخلاف في أنه يقع طلقة أم ثلاث (قوله)

وفي الثانية قال اليبانون التكررة إذا أعيدت كانت غير الأولى قال الزكشي من فوائد الخلاف إذا قالت طلق ثلاثا على ألف فطلقها طلقة ونصفا فيستحق التلثين على الثاني والنصف على الأول والصحيح إسقاط النصف وقوع الطلقة لا يحتاج إلى التنية وحكي الراجح في صراحته وكأنيبه وجهين ثم الوقوع بذلك البعض ثابت بالإجماع وذلك لأنه إذا اجتمع محل ومحرم غلب المحرم (قوله) ونظر في الثانية أي ولا يضر تكرر لفظة طلقة لاحتمال التأكيد (قوله) ولو طلقها ثم قال الخ لو علق طلاق امرأته بدخول الدار مثلا ثم قال لزوجه الأخرى أشركت معها فان أردت أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل والظاهر أنه لا يلزم لما يلزم من تغيير التعليق الأول بعد انبراعه وان قال أردت إذا دخلت الأولى طلقت الثانية قبل لانه كناية وان قال أردت تعليق طلاق الثانية بدخولها لنفسها كما في الأولى فالاصح الصحة لانه جائز في التخيير فكذا في التعليق

(فصل) * يصح الاستثناء حذو عمرون من النكاح بأنه يتقضى عن الثاني

وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء لأن الطلاق لا يتبعز ولفظة نصف الثانية مستكنة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهي صواب كما ذكرت في المحرر والشرح أدلو أسقطت وأريد المعبة وقع طلقان كما في الشرح (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقين وقصد معبة ثلاث أو ظرفا واحدة أو حسابا وعرفه ثنتان) لانها موحية (وان جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطلقة وقيل ثنتان) لقصد معنى الحساب وضعف بأن ما لم يعلم لا يصح قصده (وان لم ينو شيئا فطلقة) لانها المحقق (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) حمله عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة فطلقة أو نصف طلقة فطلقة إلا أن يريد كل نصف من طلقة) يقع طلقان وقوع الطلقة بدكر بعضهما أومعنا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق السراية وامام الحرمين بطريق التعبير البعض عن الكل (والاصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقين) يقع به (طلقة) لانها نصفها وقيل طلقان نظرا إلى نصف كل طلقة (و) ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة) يقع به (طلقان) نظرا إلى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرر لفظ طلقة مع العطف وقيل لا يقع فهما الا طلقة الغاء للزائد في الأولى ونظر في الثانية إلى أن المضافين من أجزاء الطلقة (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طلقة فطلقة) لا طلقان لا تنفاه تكرر لفظ طلقة ولو قال أنت طالق نصف طلقة ثلاث طلقة لم يقع الا واحدة لانفاه المعطف (ولو قال لاربعة أو فعت عليكن أو بينكن طلقة أو طلقين أو ثلاثا أو أربعيا وقع على كل طلقة) لان ما ذكرنا دوزع عليهن خص كلامهن طلقة أو بعضها فأكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهن) وقع على كل منهن (في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث) كما يقع في واحدة واحدة وعند الإطلاق لا يحل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قال أردت بينكن بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا (لم يقبل ظاهرا في الاصح) لان ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن ويدين والثاني يقبل لاحتمال بينكن لما أراد به بخلاف عليكن فلا يقبل أن يريد به بعضهن جزما قاله الأمام والبقوى (ولو طلقها ثم قال لاخرى أشركت معها أو أنت كهي) أو مثلها (فان نوى) بذلك طلاقها (طلقت والأفلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغیر الطلاق (وكذا لو قال آخذك لامرأته) أي قال لها بعد أن طلق رجل امرأته أشركت معها أو أنت كهي أو مثلها فان نوى طلاقها بذلك طلقت والأفلا لما ذكر

(فصل يصح الاستثناء) * في الطلاق كانت طالق ثلاثا لا واحدة فيقع ثنتان (بشرط اتصاله) بالسنتي منه فان انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكنة تنقضي) لانها لا تعد فاصلا بخلاف الكلام اليسير الاجنبي فيض على الصحيح (قلت ويشترط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العيين

ما ثبت فيه بالأكلمة تقوم مقامها بشرط اتصاله خلافا لابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه لا يشترط قصد الإخراج قبل فراغ الكلام لكن نقل الزكشي عن الصارسي أنه حكى الإجماع على عدم تأثيره إذا طهر أبعده تمام الكلام وفيه نظر فالمسئلة ذات خلاف وعن قال بالصحة الاستاذ أبو إسحق والصبري وحكاها الرويان عن الأصحاب قال ابن الرفعة وظاهر النص يقتضيه لانه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولان لفظ الاستثناء أقوى من نيته انتهى

(قوله) بعد تمام المستثنى أى ولا يمكن على الاتصال (قوله) ويشترط عدم استغراقه أى بالاجماع ويشترط ايضا التلطف به لمجرد التسمية لا يؤثر شيئا لا ظاهرا ولا باطنا أى اذا كان مستغرقا أو مثل أر بعنكك طوارق وأراد الافلاحة أو تعليقا بمشبهة الله قال الزركشى ويشترط أيضا تأخره على وجهه رجع (قوله) الرافعي خلافة في كتاب الايمان انتهى وقولنا ان مجرد التسمية لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة من آخر الطلاق ومراجعة ما أتى آخر فصل السنن والبدعي (قوله) ولو قال الخيزيد أن هذا ليس من الاستغراق على الاصح بخلاف المسئلة الثانية (قوله) فثلاث قال الاسنوي قياس قولهم الاستثناء يعود الى كل الجملة قبله أن يقع طلقان (قوله) والاول لا يجمعه على عدم الجمع في هذا والذي قبله بأن العطف يقتضى افراد كل من المتعاطفين بحكم وان كان بالواو التي هي اطلاق الجمع كالوقال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق لا يقع سوى واحدة (قوله) من نفي اثبات قال العراقي مثلث عن طلب منه المبيت عند شخص خلف لا بيت سوى الليلة الافلاحة ليله مستقبله هل يبحث بترك مبيته فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفنى شيخنا البلقيني بحضورى فيمن حلف لا يشكو غريمه الامن حاكم شرعى هل يبحث بترك الشكوى مطلقا فأجاب بعدمه وبواقفه تصحيح * (٩٦) * النووى في الزوضة فيمن حلف لا يبطأ

في السنة الامر انه لا يبحث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للغيري مخالف للقاعدة المتقدمة انتهى (قوله) فثنتان أى فهم للاستثناء الاول بسبب تعليقه بالثاني لان الكلام انما يتبع تأخره (قوله) وقيل من المأول قضيه انه لو ملك اثنين مثلا اعتبرا (قوله) أو ثلاثا الخ لوقال في هذه الصورة الانصاف فراجع فان لم يتمكن مراجعته أو أطلق حمل على نصف الثلاث ولوقال أنت طالق طلقة الانصف طلقت واحدة قطعا ولوقال أنت طالق طلقة ونصفا لطلقة ونصفا فنقل الزركشى عن بعض فقهاء عصره أنه أفنى بوقوع طلقة قال لا تاكمل النصف في جانب الايقاع ثم نستثنى طلقة ونصفا فيبقى نصف طلقة (قوله) تكمilla للنصف لانه أحوط (قوله) وقصد التعليق الخ قال الزركشى أى قبل فراغ اللفظ

في الاصح والله أعلم) والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي أن يبدو له الاستثناء بعد تمام المستثنى منه واعتراض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بعد وقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستثنى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا لم يصح الاستثناء ووقع الثلاث (ولو قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فواحدة وقيل ثلاث) الثاني يجمع المستثنى فيكون مستغرقا والاول لا يجمعه ويلغى قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (تثنين وواحدة الا واحدة وثلاث وقيل ثنتان) الثاني يجمع المستثنى منه فتكون الواحدة مستثناة من الثلاث والاول لا يجمعه معه فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة فيلغو الاستثناء (وهو) أي الاستثناء (من نفي اثبات وعكسه) أى من الاثبات نفي (فلوقال) أنت طالق (ثلاثا لا اثنين الا طلقة فثنتان) لان المستثنى الثاني مستثنى من الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة (أو ثلاثا لا ثلاثا لا اثنين فثنتان لما ذكر) (وقيل ثلاث) لان الاستثناء الاول مستغرق فيلغو والثاني مرتب عليه فيلغو أيضا (وقيل طلقة) لان الاستثناء الثاني صحيح فيعود الى أول الكلام (أو خسا لا ثلاثا فثنتان وقيل ثلاث) اعتبارا للاستثناء من المفقود لانه لفظي وقيل من المسلول (أو ثلاثا لا انصف طلقة فثلاث على الصحيح) تكمilla للنصف الباقى بعد الاستثناء وقيل ثنتان تكمilla للنصف المستثنى (ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله) أى طلاقك (وقصد التعليق لم يقع) أى الطلاق لان المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وقال صاحب التخصيص بالوقوع في الثانية لانه ربط الوقوع بما يصاده من عدم مشيئة الله له فهو كما اذا قال أنت طالق طلاقا لا يقع عليك واختر زبقصد التعليق عن قصد التبرك بذكر الله فانه يقع (وكذا يمنع) التعليق بالمشيئة (انفعا دتعلقين) نحو أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله (وعق) نحو أنت حر ان شاء الله (وعين) نحو والله

كاسبق نظيره في الاستثناء قال وليس هذا خاصا بالمشيئة بل كل تعليق كذلك انتهى ثم هذا التفصيل المشار اليه في المنهاج لا فعلن خصه شيخنا في شرح البهجة بالمسئلة الاولى (قوله) لان المعلق عليه الخ أى وكما في التعليق بالصفات وغيرها من الشروط وهذا التعليق على طريقة الفقهاء وأما طريق المتكلمين من اصحاب الشافعي فعلموا ذلك بأنه يقتضى التعليق على مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فلما تعذر وقوع الصفة لم يقع الطلاق وبجوابه بين والله أعلم (قوله) لانه ربط الوقوع بما يصاده وذلك لانه لا يقع الا بالمشيئة (قوله) عن قصد التبرك الخ مثله سبق اللسان وما لو قصد أن كل شئ بمشيئته تعالى وكذا لو أطلق على ما اقتضاه كلامهم (قوله) وكذا يمنع انعقاد الخ على بعضهم بأنه اذا منع المنجز فالحلق أولى (قوله) ويمن يدخل في محوم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفنى البارزى فيه بأنه يبحث لانه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من قال في حلفه عند القاضى والله ما غصبت ان شاء الله يجعلنا كالأقال الزركشى بعد حكاية ذلك وهو يعنى قول البارزى ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل دون الماضي

(قوله) ان شاء الله أمالو قال ان شاء زيد ثم شاء فنقل الرافعي عن القاضي عدم اللزوم وخطأه الامام بأنه مثل ان قدم زيد فقله على كذا (قوله) وكل تصرف يلحق بذلك ما لو قصد التعليق في نية الصلاة ونحوها من العبادات (قوله) ولو قال يا طالق الخ فرق الرافعي بين هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بان كذا يقتضي حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول واصل ولقريب الشفاء أنت صحيح فيصح الاستثناء وينتظم (قوله) وقد تقدم أي فالعلة هناك هي العلة هنا (قوله) فلا يحصل الخلاص كما لو قال أنت طالق إلا ان شاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق ويفرق بإمكان معرفة المعلق عليه في هذا دون الأول ثم ان الوجه الثاني روجه العراقيون وقال * (٩٧) * الروابي انه المذهب ووجهه القاضي والبعوي والماوردي * فرع * طلقها

ثلاثا بحضرة شاهدين فشهدا انك قلت عقبه ان شاء الله قال صاحب المكافي ان كان له حالة غضب أخذ بقوله ما والام يلفظت اليهما ونظر فيه الزركشي بأن فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كالمصلي والشاهد

* (فصل) * شك في طلاق أي باستواء أو رجحان كتنظيره في الحدث (قوله) لان الاصل بقاء النكاح كما أن الاصل التحريم عند الشك في النكاح (قوله) لان الاصل عدم الزيادة الخ خلافا لما لك حيث أوقع الاكثر كخمسة في ثوب جهل موضعها وأجيب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستعجب العدم في غيره وانما تنظير المسئلة تحققيها في طرف من الثوب مع الشك في اصابه غيره (قوله) وطلقها ثلاثا كذا في الروضة (قوله) لتحل لغيره يقينا من فوائد الثلاث انها اذا عادت له بعد الزوج تعود بالثلاث (قوله) ولزمه البحث حيث أمكن (قوله) أو نواها عند قوله الخ هذه بعينها هي المسئلة الآتية في قول المنهاج الآتي وقد مدعية وليكن وجه المخالفة دعوى

لا فليكن كذا ان شاء الله (ونذر) نحو الله على أن أتصدق بمائة ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح) نظرا للصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بالمشيئة والثاني لا يقع نظرا الى أن المعنى بالنداء انشاء الطلاق وهو يقبل التعليق بالمشيئة (أو قال أنت طالق إلا ان شاء الله) أي الطلاق (فلا) يقع (في الاصح) لان استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة وذلك تعليق بعدم المشيئة وقد تقدم انه لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لانه أوقعه وجعل المخلص عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص (فصل شك في طلاق) * منجز أو معلق أي هل وقع عليه أولا (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل بقاء النكاح (أو في عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقا أو واحدة (فلا قل) يأخذ به لان الاصل عدم الزيادة عليه (ولا يخفى اذ وقع) فيما ذكر بأن يجتأط فيه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع ليكون على يقين من الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو ثلاث أسكت عنها وطلقها ثلاثا لتحل لغيره يقينا وان كان الشك في العدد أخذ بالاكثر فان شك في وقوع طلقين أو ثلاث لم ينسكهما حتى تنسكه زواج غيره (ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فأنت طالق وقال آخر ان لم يكن فامرأتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد) منهما لانه لو انفرد بما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فان قالهما رجل لزوجته طلق أحدهما) لوجود أحدي الصفتين (ولزمه البحث) عن الطائر (واليان) لزوجته ان تضع له تعلم المطابقة من غيرها وعليه الامتناع عنهما الى أن يتبين الحال (ولو طلق أحدهما بعينها) كان خاطبها بالطلاق أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بأن نسبا (وقف) الامر من قربان وغيره (حتى يذكر) المطلقة أي يتذكرها (ولا يطالب بيان) للمطلقة (ان صدقت في الجهل) به فان كذبته وبادرت واحدة وقالت انا المطلقة لم يكف في الجواب لا أدري بل يحلف انه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لها ولا اجنبية أحدا كما طالق وقال قصدت الاجنبية قبل في الاصح) بيانه لاحتمال اللفظ لذلك والثاني لا يقبل وتطلق زوجته لانها محل الطلاق فلا ينصرف عنها الى الاجنبية بالقصد (ولو قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت اجنبية) اسمها زينب يعرفها (فلا) يقبل (على الصحيح) لانه خلاف الظاهر ويدين والثاني يقبل بيانه لاحتمال اللفظ لذلك (ولو قال لزوجته

٢٥ في التسيان هنا بخلاف الآتي ثم ان سائر الاحكام المترتبة على المسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا والمثال المذكور قبله وكذا في تعليق الرجل طلاق زوجته بمتساقيين السابقة في المتن كما صرح بكل ذلك في الارشاد وهو ظاهر (قوله) وقال قصدت الاجنبية احترز عما لو أطلق فانه يقع على الزوجة واستشكله ابن الرفعة بأن اللفظ متردد بين الزوجة والاجنبية (قوله) لانه خلاف الظاهر فرق الزركشي بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها بما حاصله أن احدا كما موضوع للقدر المشترك بخلاف زينب فانه لا يتناول بحكم الوضع الاحتمال واحد فلهذا قبلت الارادة في هذا دون هذا

(قوله) والا فاحداهما قال الزركشي هو يشمل ما لو نوى احدهما بعينه أو أطلق أو نواهما معا وبالثالثة صرح الامام كأنقله عنه الرافعي قال ولا يجيء فيه التردد فيما لو قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثا لان حمل أحد المرأتين عليهما لا وجه له انتهى (قوله) ويلزمه البيان الخ قال ابن الرفعة لا وجه لا يجاب ذلك قبل الطلب لانه لحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو الانعزال عنهما وقد أوجبناه انتهى وقوله لحض حقهما كأنه لما فيه من تطويل العدة عليهما (قوله) وتغزلان عنه أي ان لم يجعل الوطء تعيينا فان جعلناه فلا حيس أوفى مسئلته (قوله) وعليه البدار بهما اقتضى هذا انه لو استعمل لا يسهل وقال ابن الرفعة يسهل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعي فانه يسهل ثلاثا وهذا القياس صحيح اذا عين فتسى أو أبهم فان عين ولم يدع النسيان فلا وجه * (٩٨) * للامهال وقال البلقيني لانسلم للزوم

ولا العصيان بالتأخير مادامت العدة قائمة انتهى (قوله) والاصح في الرجعي لا بدار عليه أي مدة العدة (قوله) في الحال قبل مستدركه لانه قال ونفقهما بالقتنة (قوله) لا يسترد المصروف قال الامام وهو من النوادر لانها نفقة بائن (قوله) لان الطلاق لا ينزل الختمته في الرافعي ولكن قول الزوج احدا كما طالق حزم منه بالايصاع فاقضى ايصاع الخيلولة فان الطلاق وان لم يتم قد صدر صدور الاردة فلم يستقل بمستقل ليقع ولم يعلق لينتظروا مكان مقتضاه الزام الزوج اتمامه ولو بعد حين فاذا أتمه وقع فكأنه أوجب الطلاق ولم يوقعه (قوله) يمنع منهما ولان التعيين بين التي اختارها للشكاح فيكون اندفاع نكاح الاخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين (قوله) ليس بانثاء أي لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الاخبار به (قوله) وقيل تعيين أي لان التعيين انشاء اخبار والوطء دال عليه كوطء المسعة في زمن الخيار ورد بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتأول به بخلاف ملك اليمين وقد نص

احدا كما طالق وقصد معينة) منهما (طلقت والا فاحداهما ويلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتعرف المطلقة منهما (وتغزلان عنه الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما) أي بالبيان والتعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فان أخر عصى وان امتنع عزر والاصح في الرجعي لا بدار عليه لان الرجعية زوجة (ونفقهما في الحال) الى أن يبين أو يعين لحبسهما عنده حبس الزوجات الى ذلك واذا بين أو عين لا يسترد المصروف الى المطلقة لما ذكر (ويقع الطلاق باللفظ) في حالتى التعيين وعدمه (وقيل ان لم يعين فعند التعيين) لان الطلاق لا ينزل الا في محل معين ودفع هذا بأنه ممنوع منهما الى التعيين كما تقدم فلولا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما (والوطء) لاحداهما (ليس بياناً) في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى لاحتمال أن يطاء المطلقة (ولا تعييناً) في الحالة الثانية لغير الموطوءة للطلاق بل يطالب بالبيان والتعيين فان بين المطلقة غير الموطوءة قبل وكذا بالموطوءة لكن عليه الحدان كان الطلاق بائناً والمهر لجهلها بأنها المطلقة وله أن يعين للطلاق غير الموطوءة وكذا الموطوءة لكن عليه المهر بناء على وقوع الطلاق عند اللفظ (وقيل) الوطء (تعيين) فلا يمنع من وطء أتمهما شاء (ولو قال مشيراً الى واحدة هذه المطلقة فيان) لها أو هذه الزوجة فيان أن غيرها المطلقة (أو) قال مشيراً الى كل منهما (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (حكم بطلاقهما) في الظاهر لا قراره به بما قاله ورجوعه بذلك عن الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل أما في الباطن فالمطلقة من نواها فقط قاله الامام قال فان نواهما جميعاً فالوجه انهما لا يطلقان اذ لا وجه لحمل احدا كما علمهما جميعاً ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الاولى فقط كما في التهذيب والتمه لفضل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الامام عن القاضي حسين في ثم واعترضه بتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيهما فليحكم بوقوعه فيهما كما في الواو وسكت عن ذكر انشاء وهي كتم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن ربح في الرضة الاول ولو قال عند المطالبة بالتعيين هذه المطلقة وهذه أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الاولى ولغا ذكر غيرها لان التعيين انشاء اخبار لا اخبار عن سابق وليس له الاختيار واحدة فيلغو ذكر اخبار غيرها (ولو ماتت أو احداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبة) أي المطالبة للطلق بهما (بيان الارث) فاذا بين أو عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بائناً وان قبل بوقوعه عند التعيين لسبق

الشافعي رضى الله عنه على المنع منهما ولو كان تعييناً لما امتنع منهما ورد ابن الرفعة الاخير بأنه لا يلزم من كونه تعييناً أن يكون حلالاً الايضا وتبعه الزركشي وقال ان الاكثرين عليه (قوله) فيان أي لانه اخبار عن ارادة سابقة (قوله) أردت منه تعلم أن محل كلامه هنا عند سبق التعيين فيكون الكلام في البيان وذلك لانه اذا كان السابق ابهما فلا ارادة معه وأما حكم هذه العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتي في كلام الشارح رحمه الله (قوله) لا قراره به أي بالطلاق انما هو بالاقرار لا بقول احدا كما طالق فانه لا يصلح اطلاقهما معا كما أسلفناه وسيبصره الشارح قريباً (قوله) فالوجه انهما لا يطلقان أي بل تطلق واحدة فقط (قوله) بالترتيب والتعقيب عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقاً على موجب الترتيب وهو لم يطلق الا واحدة (قوله) لغيرها سواء قلنا تطلق باللفظ أو بالتعيين لان التعيين انشاء متمم للفظ السابق لا اخبار عما وقع (قوله) بقيت مطالبته هذا في الرجعي لا وجه له لان المبرات فيه ثابت على كل حال

(قوله) يمنع المرأة من الارث فلو قال حدثت في العبد قبل قطعا (قوله) قولوا الطلاق المهرم أى والاصح منهما القبول لانه من باب البيان من حيث أن الطلاق أو العتق ارتبط بعين * (٩٩) * ولكن لا يعرفه (قوله) فانها مؤثرة الخ أى فكان ذلك كالمؤثر في رجل

وامرأان بنكاح فانه ثبت المال دون النكاح (قوله) والورع أن تبرك الميراث الخ هو يورهم أن لها الآن سبيلا الى الميراث وليس مراد اغان الاشكال مستقر كما سيوضح به الشارح

* (فصل) * الطلاق سنى وبدعى خرج بالطلاق الفسوخ وعتق المستفرشة فانه لا يكون بدعى وتعليقه ظاهر (قوله) ويجرم البدعى أى وينفذ لانه ازالة ملك مبنية على التغليب فلا يمنع تضرر المملوك كالعتق (قوله)

ممسوسة ولو في الدبر ومثل ذلك استدخال المني وليس من البدعى ما يقع في الحيض من طلاق المولى والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيضك كما سيأتى والمعلق ينظر فيه الى وقت الصفة وفائدة

كونه بدعى استحباب المراجعة اذ لا اثم نعم ان أوقع الصفة باختياره أو علم وقوعها في زمن البعدة فأنظر التائب (قوله) لرضاها بطول المدة ردتا به صلى الله عليه وسلم لما أنكر الطلاق في

الحيض لم يستفصل (قوله) بناء على ان القرء الخ أنظر هذا التحريم طلاق المسوسة في طهر لم تمس فيه الظاهر لا (قوله) وحرمة هذا الخ استدلاله

بحديث ابن عمر رضى الله عنهما ثم ان شاء طلقها قبل أن يمسه (قوله) فطلقها أى من غير مس كما يفهم الفاء وانما قيدنا بذلك لقابل الاصح (قوله) ويجعل خلعهما الوسايلة في هذه الحالة الطلاق

من غير عوض قال القاضي عباس لم يحل الطلاق لما فيه من حق الولد ولم يحل فيه الخلاف السابق فيما إذا سألته في

الحيض

الايقاع ويرث من الاخرى (ولومات) قبل البيان أو التعيين (فلا تظهر قبول بيان وارثه لا) قبول (تعيينه) لان البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يختلف الوارث فيه والثاني يقبل بيانه وتعيينه كما يختلف في حقوقه كالأخذ بالشفعة وغيرهما والثالث لا يقبل بيانه ولا تعيينه لان حقوق النكاح لا تورث (ولو قال ان كان) هذا الطائر (غرابا فامرأتى طالق) والافعدي حر وجهل منع منهما) لزال ملكه عن أحدهما فلا يستمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا يتصرف فيه (الى البيان) لتوفعه وعليه نفقتهما اليه (فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) لانه ينهم في بيان أن الطائر غراب يمنع المرأة من الارث وابقاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولوا الطلاق المهرم بين الزوجتين (بل يقرع بين العبد والمرأة) فلعن القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أى خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث وترث المرأة الا اذا ادعت أنها طلقت بالتعيين وكان الطلاق بائنا (أو قرعت) أى خرجت القرعة عليها (لم تطلق) اذ لا أثر للقرعة في الطلاق والورع أن تترك الميراث (والاصح انه لا يرق) أى لا يرجع الى تحض الرق بل يبقى على حاله من تعليق عتقه ويستمر الاشكال بحاله والثاني يرق فتصرف فيه الوارث كيف يشاء ويزول الاشكال ووجهه ان القرعة تؤثر في الرق كالعتق فكما يعتق اذا خرجت عليه يرق اذا خرجت على عده ودفع بأنهم لم تؤثر في عده فلا تؤثر فيه

* (فصل الطلاق سنى وبدعى ويجرم البدعى وهو ضربان) * أحدهما (طلاق في حيض مسوسة) أى موطوءة وحرمة هذا الخ لقته لقوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أى في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها بطول مدة التربص (وقيل ان سألته) أى سألت الطلاق في الحيض (لم يجرم) لرضاها بطول المدة (ويجوز خلعهما فيه) لحاجتها الى الخلاص بالمفارقة حيث اقتدت بالسال وقد قال تعالى لا جناح عليهما فيما اقتدت به (لأجنبي) أى لا يجوز خلعه في الحيض (في الاصح) لانه لم يعلم فيه وجود حاجتها الى الخلاص بالمفارقة والثاني يجوز لان الظاهر ان الاجنبى انما يبذل المال لحاجتها الى الخلاص ويجرم الطلاق في النفاس كالحيض لان المعنى المحترم شامل له (ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك فسنى في الاصح) لاستعقابه الشرع وفي العدة بناء على ان القرء الطهر المحتوش بدمين وهو الاظهر كما سيأتى في العدة والثاني بدعى بناء على القرء الانتقال من الطهر الى الحيض فلا يستعقب الشروع في العدة (أو مع آخر طهر) عنه (لم يطأها فيه بدعى على المذهب) لانه لا يستعقب الشروع في العدة بناء على الرابع في تفسير القرء وقيل سنى بناء على مقابله فالمراد بالمذهب هنا المعبر به في الروضة أيضا الرابع (و) الضرب الثاني (طلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل) بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة (ولم يظهر حمل) وحرمة هذا الاداء الى التدم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحمل وعند التدم قد لا يمكن التدارك فيضرر الولد (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها بدعى) أيضا (في الاصح) فبحر احتمال العلوق المؤدى الى التدم كما تقدم والثاني ليس بدعى فلا يحرم لا شعاع بقبية الحيض براءة الرحم ودفع باحتمال أن تكون البقية مما دفعته الطبيعة أو لا وهبائه للفرج (ويحل خلعهما) أى الموطوءة في الطهر (وطلاق من طهر حملها) لان أخذ العوض

(قوله) وظهور الحمل الخ احتجوا أيضا على صورة الحمل بما روى مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدعة في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده كغير المدخول بها وقال القفال طلاق الحامل سني الحديث قال وكان الشافعي لم يبلغه ذلك انتهى ونفس كلام القفال أن الأصح المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سني فـ ~~كانه~~ لم يبلغه (قوله) والاصطلاح الثاني الخ هذا الاصطلاح لا يصح أن يريده المصنف كـ لا يلزم في عبارته السابقة الأخبار بالاخص عن الأعم (قوله) ما عدا البدعي راجع لقوله معنى السني وقوله أنه جائز الضمير فيه راجع لقوله وحكمه (قوله) وليست بحامل لم يقل ولا صغيرة ولا آيسة لقوله في طهر (قوله) ثم إن شاء طلقها بعد طهر يعني بعد الطهر الثاني * (١٠٠) * كما ورد في الحديث قبل وفي إفادة التكبير

وظهور الحمل بعد احتمال التدم ولو كانت الحامل ترى الدم وقتلنا هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عذتها بوضع الحمل * تنبيه * سكوت المصنف عن بيان معنى السني وحكمه يشعر بأنه ما عدا البدعي وأنه جائز وذلك ما شاع على أحد الاصطلاحين أن السني الجائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السني بعض الجائز كطلاق المسوسة في طهر لم يطأها فيه وليست بحامل وإن طلاق الحامل والآيسة والصغيرة وغير المسوسة ليس بسني ولا بدعي وهو جائز والأمر في ذلك يسير والاول لانضباطه أولى (ومن طلق بعد عا سن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) لحديث العجيين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أي قبل أن يمسيها إن أراد كما صرح بذلك في بعض رواياتهما ويقاس غير هذه الصورة من البدعي عليها (ولو قال الحائض) مسوسة أو لنفشاء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال أول السنة فحين تظهر) ولا يتوقف الوقوع على الاغتسال (أو) قال (لن في طهر لم تمس فيه) وهي مدخول بها (أنت طالق للسنة وقع في الحال وإن مست فحين تظهر بعد حيض أو) قال (لن في طهر أنت طالق للبدعة في الحال) يقع (إن مست فيه والا) أي وإن لم تمس فيه وهي مدخول بها (فحين تحيض) أي ترى دم الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم يعدتين أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعيًا فلو قال لن لا تصف طلاقها بذلك كغير المسوسة والصغيرة وغيرهما أنت طالق للسنة أو للبدعة وقع في الحال مطلقا ويلغو ذكر السنة والبدعة (ولو قال أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله في كل سنة) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تظهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تظهر بعد حيض (وطلقة فيجدة أو أقيم الطلاق أو أخشه كـ للبدعة فإن كانت في حيض وقع في الحال وكذا في طهر مست فيه والآخرين تحيض ولو خاطب بهذه اللفاظ من ليس طلاقها سنيا ولا بدعيًا كالحامل والآيسة وغيرهما وقع في الحال مطلقا كما لو قال للسنة أو للبدعة (أو سنية بدعية أو حسنة فيجدة وقع في الحال) ويلغو ذكر الصفتين لتضادهما (ولا يحرم جمع الطلقات) أي أن يطلق ثلاثا دفعة لا تتقاء المحرم له والاولى

الكمال اشعار بذلك (قوله) مره فليراجعها احتج به مالك رضي الله عنه على ما ذهب اليه من وجوب الرجعة وأجاب أنمتا بأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرًا بذلك الشئ والالكان أمر الشخص بأن يأمر فلا نابض بعبده نعتيا وأيضا فقوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة ليس أمرًا منه للأولاد واستشكل بأن قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الزركشي الآن يكون المراد فليراجعها لا حمل أمرًا انتهى على أن مالكًا قائل بأن الطلاق في طهر المسوسة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الامام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة الترتيب لظاهر الحديث ولما فيه من الإيذاء انتهى ثم قضية الطلاقهم إن سن الرجعة يستمر الى انقضاء العدة وهل يرفع الاثم اذا راجع حكى النووي عن شيخه الكمال سلا حكاية وجهين (قوله) كما صرح بذلك الاشارة راجعة لقوله قبل أن

بمسها (قوله) فحين تظهر يستتي ما لو وطئها في آخر الحيض واستمر الى أول الطهر وكذا إن لم يستمر بناء على الأصح أنه بدعي ولو وطئها شخص بشبهة في دوام الزوجية وكان ذلك في الحيض المذكور فلا يطلقها الا في الطهر الكائن بعد انقضاء هذه الشبهة (قوله) فحين تحيض قال الزركشي في التوقف على الحيض اشكال لانه اذا وطئ في ذلك الطهر صدقت الصفة فيقع الطلاق (قوله) كالحامل والآيسة ابرزهما هنا كما ابرز فيما سلف غير المسوسة والصغيرة ليكون ذا كرا أو لا مأبهما آخر اذا كرا آخر ما أبهما أولا (قوله) ولا يحرم جمع الطلقات احتج الاصحاب بان عويمر الجعاني عقب لعانه زوجته كذبت عليها أن أمسكتها هي طالق ثلاثا قال الزركشي وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها تبين باللعان ولم ينكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وبأن فاطمة بنت قيس حكمت أن زوجها طلقها فبقت طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثا

(قوله) بأن يفرقهن على الاقراء أى يوقع طلاقاً في طهر قرء ثم يصبر الى قرء ثم يوقع فيه طلاقاً آخر وهكذا (قوله) أو التجديد أى فيما اذا كان بائناً بدون ثلاث (قوله) والاصح انه يدين * (١٠١) * لانه لو صرح بذلك لاتنظم مع كلامه السابق كما في اردت ان شاعر يدخول اردت ان شاء الله

كما سيجي وان انتظم مع كلامه السابق لكن فيه رفع لاصل الطلاق ولا يرد مالو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان فيه رفع لاصل الطلاق لان اللفظ يشعر به ومن هنا تعلم أن قولهم ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه محله اعتبار الظاهر (قوله) والا فلا لكن لو كانت كره التمكن (قوله) ويدين من قال الخ بشرط أن يقصده قبل فراغ النطق بالطلاق (قوله) مثل هذا العام أى عماله افراد قلبية محصورة

* (فصل) * قال أنت طالق الخ (قوله) بأول جزء أى كما أن التعليق بدخول الدار تحصل فيه الصفة بأول الدخول ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا أنصاها (قوله) أو في نهاره اعلم أن لنهارها أن النهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الفجر قطعاً وضمير نهاره ينبغي أن يعود على الشهر لا جمل قوله أوائل يوم منه (قوله) ففي مثل وقته أى لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً كان أو متفرقاً واستشكاه الراعي بما لو نذر اعتكاف يوم فانه لا يجوز تفريق ساعاته على الاصح (قوله) والا لولا قال ليلا أنت طالق اليوم وقع حالاً لانه أوقع الطلاق وسعى الزمان بغير اسمه فلغت التسمية (قوله) ومن ليلة الحادى الخ فيه رد لما يقول الزركشى انه لا يتصور في المقبس زيادة بخلاف المقبس عليه (قوله) وقصد أن يقع في الحال احتراز

له تركه بأن يفرقهن على الاقراء أو الاشهر ليمكن من الرجعة أو التجديد ان دهم (ولو قال) لمسوسة (أنت طالق ثلاثاً أو ثلاثاً للسنة وفسر بتفريقها على اقراء) أى قال انه نوى في كل قرء طلقة (لم يقبل) في الظاهر لخالفته لمقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الاولى وفي الثانية ان كانت المرأة طاهراً وحين تطهر ان كانت حائضاً ولا سنة في التفريق (الا من يعتقد تخريم الجمع) للثلاث دفعة كالمالكى فيقبل لموافقة نفسه لا اعتقاده (والاصح) على عدم القبول (انه يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقاً بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه ان طنت صدقة بقرينة والا فلا وفي ذلك قال الشافعى رضى الله عنه له الطلب وعليها الهرب والوجه الثاني لا يدين لان اللفظ لا يحتمل المراد والنسبة انما جعل فيما يحتمل اللفظ (ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار (أو ان شاء زيد) بخلاف ان شاء الله لانه يرفع حكم الطلاق وما قبله يخصه بحال دون حال (ولو قال نسائي طوالت أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) كفلاية وفلاية دون فلانة (فالحجج انه لا يقبل ظاهراً) لخالفته لعموم اللفظ المحصور افراده القليلة (الاقرينة بأن خاصته وقالت) له (تزوجت) على (فقال) منكر لذلك (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) فيقبل في ذلك رعاية للقرينة والثاني يقبل مطاعاً لان استعمال العام في بعض افراده شائع والثالث لا يقبل مطاعاً والقرينة الحالية لا تصرف مثل هذا العام عن عمومها وانما تصرفه اللفظية كالاستثناء وعلى عدم القبول يدين

* (فصل قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله) * أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الاولى منه ووجه في شهر كذا بان المعنى اذا جاء شهر كذا وأوجبه بتحقيق مجيء أول جزء منه (أو في نهاره أو أول يوم منه فبغير أول يوم) منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبأخر جزء من الشهر وقيل بأول النصف الآخر) اذ كلفه آخر الشهر فيقع بأوله ورد بسبق الاول الى الفهم (ولو قال ليلا اذا مضى يوم) فأنت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق (أو نهاراً في مثل وقته من غده) تطلق (أو اليوم) أى قال اذا مضى اليوم فأنت طالق (فان قاله نهاراً فبغروب شمس) تطلق (والا) أى وان لم يقبله نهاراً بان قاله ليلا (لغا) أى لا يقع شئ (وبه) أى بما ذكر (بقياس شهر وسنة) والشهر والسنة فاذا قال ليلا أو نهاراً اذا مضى شهر فأنت طالق طلقت بعضي ثلاثين يوماً ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يوماً بقدر ما سبق التعليق من ليلته أو يومه واذا قال في أثناء شهر اذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بعضي أحد عشر شهراً بالالهة مع الكمال الاول من الثالث عشر ثلاثين يوماً واذا قال اذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بعضي بقية ذلك الشهر أو تلك السنة (أو) قال (أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستنداً اليه وقع في الحال) ولغا قصد الاستناد الى أمس لاستحالة (وقيل لغو) أى لا يقع شئ لقصد به مستجيلاً (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة صدق بيمينه) في ذلك وتكون عذته من أمس المذكور ان صدقته ومن وقت الاقرار ان كذبه (أو قال طلقت في نكاح آخر) أى غير هذا النكاح (فان عرف) الطلاق المذكور بنكاحه (صدق بيمينه) في ارادته (والا فلا) يصدق ويحكم بوقوع

٢٦ في عمالو قصد ايضاعه بالامس فان الحكم كذلك ولكن على النص الذي قطع به الاكثرون كذا قال الزركشى ولم أدرك كانت هذه أولى بالحكم المذكور (قوله) وهي الآن معتدة الخ ظاهراً أنه لو قال بدل وهي الآن معتدة ثم راجعها يختلف الحكم

(قوله) فيشترط الفور في بعضها عبارة الزر كشي في ذلك في جميع الصيغ بل في ان واذا (قوله) ان شئت مثلها اذا شئت (قوله) ولا تنكرا هو شامل لمثل ان دخلت الدار أبدا فانت طالق وهو كذلك (قوله) الا كلما وجهه ابن عمر وبأن مامن كلبا مع ما بعده ما صدر فغنى كلما دخلت كل دخول وكل معناه الاحاطة فتناول كل دخول (قوله) أو علق الخ احتراز عن مجرد وجود الصفة ان كان تعلية لها سابقا على قوله اذا طلقك فانت طالق (قوله) فطلقتان أي في عمسوسة (قوله) فثلاث في عمسوسة قال الزر كشي اذا قلنا العلة تنصارت المعلول في الزمان فلا يتجده الا وقوع طلقتين لان تكرار كلما انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور وقعت طلقة فيقع معها في ذلك الوقت أخرى مشروطة بغيرها وتقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه طلاق فلم يظهر ان تكرار كلما فائدة لانه لم يتعد وقت الطلاق انتهى ولك أن تقول سلما أن العلة تنصارت المعلول زمانا ولو كان ذلك الزمان مع ملاحظة * (١٠٣) * وقوع العلة فيه غيره مع ملاحظة المعلول

الطلاق في الحال كما قاله في الشرح الصغير ونقل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتماله واقتصر في الكبير على بحث الامام من غير عزو اليه وتبعه في الروضة والاوّل نقله الامام والبعوى عن اصحاب (وأدوات التعليق من كس دخلت) في الدار من زوجاتي فهي طالق (وان واذا أومتى ومتى ما وكلما) نحو ان دخلت الدار أو اذا أومتى أومتى ما وكلما دخلتها فانت طالق (وأى كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق (ولا يقتضين فورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) أي بمثبت كالدخول فيما ذكر (في غير خلع) أمافيه فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمنمت واذا أعطيت كما تقدم (الأنت طالق ان شئت) فانه يقتضي الفور في المشيئة لتضمنه تمليك الطلاق كطلقي نفسك (ولا تنكرا الا كلما) فانه يقتضيه وسيأتي التعليق بالتثني (ولو قال اذا طلقك فانت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان) واحدة بالتطليق بالتخيير أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق فثلاث في عمسوسة) واحدة بالتخيير وثنتان بالتعليق بكما واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وفي غيرها) أي غير الممسوسة (طلقة) لانها تين بالتخيير فلا يقع المعلق بعدها (ولو قال ونحته أربع) وله عيب (ان طلقت واحدة فعبد حروان) طلقت (تتسين فعبدان حزان) (وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) من عبيدي أحرار (وان) طلقت (أربعاً فأربعة) من عبيدي أحرار (فطلق أربعاً معا أو مرتباً عشرة) من عبيده واحدة بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكما خمسة عشر) عبداً (على الصحيح) واحدة بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الاولين وطلاق أربع والوجه الثاني يعتق سبعة عشر باعتبار صفة الثنتين في طلاق الثالثة والثالث يعتق عشرون باعتبار صفة الثلاث أيضاً في طلاق الرابعة والرابع يعتق ثلاثة عشر باسقاط صفة الثنتين في طلاق الرابعة (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم يدخل) أي الدار فانت طالق (وقع عند اليأس

فهو وان اتخذ انا مختلف اعتبارا وذلك كافي في ترتيب ما قالوه (قوله) عتق عشرة قال الزر كشي لو قيل في الاولى لا يعتق الا أربع اذا بصدق في العرف تطليق الواحدة والثنتين والثلاث الامع الاقتصار عليها وفي الثانية لا يعتق الا واحد حمل اقله طلقت ثنتين على طلاقهما معا وكذا الثلاث والاربع لم يبعد (قوله) غير الاولين لم يقبل في الواحدة غير الاولى لانه يخرج الى ذكر ذلك في الثانية وما بعدها (قوله) والوجه الثاني قال الشيخ أبو حامد والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه العشرين (قوله) في طلاق الثالثة انظر هلا اعتبر صفة الثنتين الاولين أيضاً في طلاق الرابعة (قوله) والثالث يعتق عشرون به قال اصحاب أي خيفة رضي الله عنه واحتج للاوّل بأن من قال كلما أكلت نصف رمانة فعبد من عبيدي حرثم أكل رمانة يعتق عبداً ولا يعتق ثالث باعتبار الربع الثاني مع الثالث لانهما اعتباراً رمانة فلا يعتبران أخرى (قوله) عند

اليأس أي يدي الامام احتمالاً لانه باليأس يقع عقب اللفظ كعصية مؤخر الحج على وجه قال ولم أذكره ليهيكون وجهها في المذهب منهم مجمعون على خلافه والزوج منسلط على الوطء بالاجماع انتهى ومال ابن الرفعة الى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال لا يتجده غيره * تنبيه * لوقال مشلان لم أطلقك فانت طالق فاليأس يتحقق قيل الموت بمن لا يسع أنت طالق فاذا قلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت بمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال ان لم تدخل الدار فانت طالق ثم حصل موته في بلدة نائية عن الدار فانت طالق استناد الطلاق الى زمن سابق على الموت بقدر لا يمكن فيه الدخول كما يرشد الى ذلك قوله بالوقوع قبيل الجنون الذي انصل به الموت فيما لو قال ان لم أطلقك فانت طالق ثم جن

(قوله) أحدهما الخ به قال أحمد وأبو حنيفة (قوله) تقدير لام التعليق أى وتعليل المنجز لا يرفع به بل يؤكده بخلاف اللام فى نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فإنها لام التوقيت * (١٠٣) * قال الزركشى ومثله وإن سكتوا عنه أنت طالق إن جاءت السنة أو إن جاءت البدعة فلا تطلق

الوقت السنة أو البدعة انتهى وضابط الذى تكون فيه للتوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من شأنه أن يجىء ويذهب (قوله) قلت استشكل ذلك بما رجحه الشحان من الوقوع مطلقا فى الحال فى أنت طالق إن شاء الله بفتح أن وأجيب بأن مشيئة الله سبحانه وتعالى لما كانت مغنية لم يحسن جعل المفتوحة هنا للتعليق فتتمحض التعليق ذكره فى شرح الارشاد (قوله) والثانى يحكم بوقوعه اعتبارا باللغة

* (فصل) * علق بحمل (قوله) حمل ظاهر الخ قال العواقب المراد بظهوره أن تدعيه المرأة وتبصرها الزوج أما لو شهد بذلك أربع نسوة ففى فتاوى القفال أنها لا تطلق لأن الطلاق لا يثبت بالنسوة نقله عنه فى الروضة وأقره قال ابن الرفعة ولو كذبها الزوج لم تطلق حتى تلد * فرع * لو شهد بذلك رجلان فالظاهر وقوع الطلاق (قوله) أى بين الستة والأربع قال الزركشى مرجع الضمير الستة والأكثر لثلاثة والأربع لأن حكم الأربع حكم مادونها كما قاله وصرح به صاحب الكافى لكن عبارة الوسيط تقتضى أن لها حكم ما فوقها وعليه مشى ابن الرفعة وجهه أن أكثر المدة أربع سنين فإذا أنت به لها من وقت الحلف لم تكن حاملة وقت الحلف والا لزادت مدة الحمل على أربع سنين (قوله) ووطئت منه أو من غيره (قوله) تبين وجود الحمل ينبغى أن يأتى فيه ما سلف فى المسئلة قبلها من التفصيل بين الستة الأشهر والوطئ من غير ذلك مما سلف (قوله) لأن قضية اللفظ الخ وذلك لأن اسم الجنس المضاف من صيغ العموم (قوله) فولدت اثنين مرتبا ولو ولدتهما معا وقع الطلاق أيضا يمكن العدة بالاقراء

من الدخول) كان ماتت قبله فيحكم بوقوع الطلاق قبيل الموت (أو بغيرها) كذا (فعمد مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل) من وقت التعليق ولم يفعل يقع الطلاق هذا هو المنصوص فى صورتيه وإن واذا أو الفرق بينهما أن حرف شرط لا اشده عارله بالزمان وإذا ظرف زمان كمتى فى التناول للآوقات فإذا قيل متى ألقاها صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح أن شئت فتقوله أن لم تدخل الدار معناه أن فأنك دخولها وفواته بالموت وقوله إذا لم تدخل الدار فأنك طالق معناه أى وقت فأنك الدخول يقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم يؤت به والطريق الثانى فى كل من الصورتين قولان بتخريج قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن الطلاق إنما يقع فهما عند اليأس من الفعل لا بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل كما فى طرف الانبثاق لا يختص التعليق بالزمان الأول والقول الثانى يقع فى كل منهما بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل لانه أول وقت حصل فيه عدم الفعل المعلق به والطلاق يقع بأول حصول الصفة وألحقوا إذا بغيرها من أخواتها فيما ذكر كما شملت عبارة المصنف نحو متى أو أى وقت لم تدخل الدار فأنك طالق فتطلق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به على الرابع (ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار) أو أن لم تدخل فتفتحن وقوعه فى الحال) لأن المعنى للدخول أو لعدمه بتقدير لام التعليق كما فى قوله تعالى أن كان ذامال وبين وسواء كان فيما علل به صادقا أم كاذبا (قلت إلا فى غير نحوى فتعليق فى الأصح والله أعلم) لأن الظاهر قصده له وهو لا يميز بين أن وإن والثانى يحكم بوقوعه فى الحال إلا أن يقول قصدت التعليق فبصدق بيئته قال الرافعى وهذا أشبه أى بالترجيح ورجحه ابن الصباغ وصحح الأول فى الروضة

* (فصل علق بحمل) * كان قال إن كنت حاملا فأنك طالق (فإن كان) بها (حمل ظاهر وقوع) الطلاق فى الحال (والا) أى وإن لم يكن بها حمل ظاهر نظر (فإن ولدت لدون ستة أشهر من التعليق بان وقوعه) حين التعليق لوجود الحمل حينئذ أقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لأكثر من أربع سنين) من التعليق (أو بينهما) أى بين الستة أشهر والأربع سنين (ووطئت) بعد التعليق (وأمكن حدوثه به) أى حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعليق طلاق تبين انتفاء الحمل فى الصورة الأولى إذا كثرت مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال حدوث الحمل من الوطء بعد التعليق فى الثانية والأصل بقاء النكاح (والا) أى وإن لم يبطأها بعد التعليق أو ووطئها بعده ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فالأصح وقوعه) تبين وجود الحمل عند التعليق ظاهر أو الثانى لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعليق باستدخالها منه والأصل بقاء النكاح * تنبيه * التعرض للوطء حيث لم يكن حمل ظاهر يشعر بجواز الاستمتاع وهو الأصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح وقيل يحرم ذلك احتياطا فى محل التردد إلى أن يستبرأ بقرء وقيل بثلاثة (وإن قال إن كنت حاملا بد كرفط لقة) أى فأنك طالق لقة (أو أنثى فطلقتين) (فولدتها ما وقع ثلاث) تبين وجود الصفتين وتقتضى العدة فى الصورة المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حملك ذكرا فطلقتين أو أنثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل ذكرا أو أنثى (أو) قال (إن ولدت فأنك طالق فولدت اثنين مرتبا

وجود الحمل ينبغى أن يأتى فيه ما سلف فى المسئلة قبلها من التفصيل بين الستة الأشهر والوطئ من غير ذلك مما سلف (قوله) فولدت اثنين مرتبا ولو ولدتهما معا وقع الطلاق أيضا يمكن العدة بالاقراء

(قوله) من حمل لو كانوا من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي (قوله) على الصحيح راجع لقوله وانقضت بالتالي ولا يقع به ثالثة (قوله) حتى لو قال الخ أي على هذا القول والراجح * (١٠٤) *

خلافه حتى في مسألة الرجعية (قوله) والاكثرون نفوه وبعضهم حملوه على ما لو ولدت ثلاثة معا (قوله) حوامل كذا في المحرر وغيره وليس بقيد فيما يظهر (قوله) كلما قال الزركشي مثلها أنكنت (قوله) وعلى ما تقدم الخ لم يذكر هذا فيما سلف من قول المنهاج والثانية طلقة والثالثة طلقين لان المرأة منهن لا تطلق بولادة نفسها (قوله) بينهما انما حلفت لانهما لا ينفصل به من النكاح * فرع * لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الانهر الى الاقراء (قوله) لانها اعرف منه استدلل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن لانهما حرم الصككم دل على اعتبار القول ومقابل الاصح الآتي تمسك بعمومها (قوله) والثاني تصدق فيها بينهما أي بالنسبة للطلاق خاصة دون لحوق النسب (قوله) ولا تصدق فيه في تعليق غيرها قال الزركشي اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها منهمة في حق الضرر بل لاننا نقبل قولها في حق غيرها حتى لو علق طلاق زوجته على حيض أجنبية فزعمته لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيه وأورد ابن الرفعة ان الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الامن جهته بغير بين ويقضي بذلك على غيره كافي التعليق على مشيئة زيد قال ولا نظر الى اتهامها في طلاق ضررتها لان ذلك للزوج وقد علقه بما لا يعلم الامن جهتها انتهى

طلقت بالاول (لوجود الصفة) وانقضت عدتها بالتالي سواء كان من حمل الاول بان كان بين وضعهما دون سنة أشهر أم من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالتالي لاقل من أربع سنين (وان قال كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتبا (وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها) (بالتالي ولا يقع به ثالثة على الصحيح) اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة فلا يقارنه طلاق والثاني يقع به طلقة ثالثة وتعد بعدة الاقراء ولا محذور في مقارنة الطلاق لانقضاء العدة حتى لو قال للرجعية أنت طالق مع انقضاء عدتك يقع الطلاق معه والاول المشهور المنصوص عليه في الام وغيره والثاني منقول عن الاملاء وبعضهم أثبتوه والاكثرون نفوه وقطعوا بالاول فلو عبر المصنف بدل الصحيح بالمذهب لوفى باصطلاحه في ذلك هنا ولو ولدت اثنين كما ذكر وقع بالاول طلقة وتنقضي العدة بالتالي وهل يقع به ثالثة وتعد بعدة فيه الخلاف المذكور ولو ولدت أربعة فيقع بالثلاثة ثلاث وتنقضي العدة بالاربع (ولو قال لاربعة) حوامل (كلما ولدت واحدة) منكن (فصواحبهما طالق فولدت معا طلقين ثلاثا ثلاثا) لان لكل واحدة منهن ثلاث صواحب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلقة ولا يقع بها على نفسها شي ويعتد من جميعا بالاقرء وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضارب وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) والاولى تعتد بالاقرء وفي استثنائها العدة للطلقة الثانية والثالثة الخلاف في طلاق الرجعية وهو طريقان أحدهما تستأنف في قول وتبني في قول والثاني القطع بالنساء والارجح النساء وان أثبتنا الخلاف (وقيل لا تطلق الاولى) أصلا (وتطلق الباقيات طلقة) بولادة الاولى لانهن صواحبها عند ولادتها لا شترالك الجميع في الزوجية حينئذ وبطلاقهن انتفت العجة بين الجميع فلا تؤثر ولا تدن في حق الاولى ولا ولادة بعضهم في حق بعض ودفع هذا بأن الطلاق الرجعي لا يبنى العجة والزوجة فانه لو حلف بطلاق نسائه دخلت الرجعية فيه (وان ولدت ثنتان معاً ثنتان معا طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا) أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (وقيل طلقة) فقط بولادة رفيقتهما وانفتت العجة من حينئذ (والاخرى طلقتين طلقتين) أي طلق كل منهما طلقتين بولادة الاولين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شي وتنقضي عدتهما بولادتهما وعلى ما تقدم نقله عن الاملاء يقع على كل منهما طلقة أيضا بولادة الاخرى ويعتد ان الاقرء (وتصدق بينهما في حيضها اذا علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وأنكره الزوج لانها اعرف منه به ويتعذر اقامة البينة عليه وان شوهدهم لجواز ان يكون دم استحاضة (لا في ولادتها) اذا علق الطلاق بها فقالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الاصح) لا مكان اقامة البينة عليها والثاني تصدق فيها بينهما لانها مؤتمنة في رحمتها حيا وطهر او وضع حمل في العدة (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كان قال ان حضت فضررتك طالق فقالت حضت وأنكر الزوج اذ لو صدقت في ذلك بينهما لزم الحكم للانسان بين غيره وهو متع فيصدق الزوج جربا على الاصل في تصديق المنكر (ولو قال) لامرأته

(قوله) صدق بيته لورجع بعد ذلك وصدق واحدة ينبغي أن تطلق الاخرى اذا حلفت (قوله) المنجز فقط قال الرافعي رحمه الله لان الجمع بين المنجز والمعلق متنع وورقوع أحدهما غير متنع والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولانه جعل الجزاء سائفا على الشرط بقوله قبله والجزاء لا يتقدم فيلغو ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي محل له فبعد السنداء انتهى واعلم أن هذه المسئلة أفردا جماعة من الاصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي اسحاق والغزالي والشاشي وغيرهم وقال ابن الصباغ وددت لو محبت هذه المسئلة وابن سريج يرى مما نسب * (١٠٥) * اليه فيها (قوله) ولغت الثالثة عبارة الرافعي رحمه الله ويلقى

قوله قبله لان الاستحالة جاءت منه (قوله) في المدخول بها لو كان لا يملك عليها سوى طلبة فكفرا المدخول بها (قوله) قال ابن سريج وافقه على ذلك القفال وابن الحداد والشيخ أبو اسحاق المرزى وكذا الشيرازي والشيخ أبو حامد والبندنجي والخرجاني والرويان وغيرهم ونقل في البحر عن أبي الطيب أن الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك وحكاها الامام عن معظم الاصحاب (قوله) وبه اشهرت المصنفين راجع لابن سريج (قوله) ولا يأتي الثاني هنا قال الزركشي اذا قلنا بوقوع المنجز ويكمل فينبغي هنا وقوع طلقين انتهى وكان مراده وقوع الطلقين ويعود اللعان والظهار والايلاء لانها تصح من الرجعية (قوله) وانما لم يأت الخ هذا ليصلح أن يكون جوابا للبحث الزركشي الذي سقناه عنه على قول الشارح ولا يأتي هنا الثاني (قوله) والتعلق هنا الخ أقول وأيضاً فيلزم على ذلك خروج الوطء عن كونه مباحا لان وطء الرجعية حرام (قوله) خطاها أوجه قيل لا تعادل بينهما فقد يجتمعان كما إذا كتب اليها أنت طالق ان شئت ونوى فوصل اليها وقد يفسدان كقوله بحضورها هي طالق ان شئت فان كان

(ان حضمنا فانما طالق) والمعنى ان طلاق كل واحدة منهما معلق بجهتها جميعا وينبغي عليه ماسيأتي من تكذيب احدهما (فرعنا ما صدق بيته ولا يقع) الطلاق لان الاصل عدم الخيض وبقاء النكاح (وان كذب واحدة) فقط (طلقت فقط) اذا حلفت أنها حاضت لتبوت خيضها بيتهما وحيض ضربتها صدق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضربتها بيتهما لان اليمين لا تؤثر في حق غير الحالف فلم تطلق (ولو قال ان اذا أو أمتي طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلعتاها وقع المنجز فقط) أي دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لزيادته على المملوك واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق لانه شرط به فوقه محال بخلاف وقوع المنجز (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة المنجزة وثلثان من المعلق وانغث الثالثة لادامتها الى المحال (وقيل لاشئ) يقع من المنجز والمعلق لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وهذا الوجه والاوّل في المدخول بها وغيرها والثاني في المدخول بها الاذغيرها لا يتعاقب عليها طلاقا والثالث قاله ابن سريج وبه اشهرت المسئلة بالسريجة واختاره كثير من الاصحاب كما اختار كثير منهم الاوّل (ولو قال ان طاهرت منك أو آليت أو لعنت أو فسخت) النكاح (بعيك) فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به) من الظهار أو غيره (ففي حتمه الخلاف) فعلى الأوّل الراجح يصح ويغور تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغوان جميعا ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال ان وطئتك) وطئا (مباحا فأنت طالق قبله ثم وطئ لم يقع) طلاق (قطعا) لانه لو وقع لخرج الوطء عن كونه مباحا وخرجت عنه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا أم لا وانما لم يأت خلاف بالوقوع من الوجه الثاني في مسئلة الطلاق بالتعليق السابقة لان التعليق به يقصده سداب الطلاق فعومل قائله بنقيض قصده بأن وقع عليه مع المنجز بعض المعلق تغليظا والتعليق هنا لكونه بغير الطلاق لا يصدّ بابه (ولو علمه بمشيتها خطاها) كان قال أنت طالق ان شئت (اشترطت) أي مشيتها (على فور) لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطلق نفسك كما تقدم (أو غيبة) كان قال زوجتي طالق ان شئت (و بمشيتها أجنبي) كان قال له ان شئت فزوجني طالق (فلا) يشترط الفور في المشية (في الاصح) لاتقاء التملك في الثاني وبعده في الأوّل باتقاء الخطاب فيه والثاني يشترط الفور نظرا الى تضمن التملك في الأوّل والى الخطاب في الثاني ولو قال أنت طالق ان شاء فلان أو زوجتي طالق ان شاء فلان فلا يشترط فيه فور قطعا لاتقاء التملك والخطاب (ولو قال المعلق بمشيتها) من الزوجة أو الأجنبي (سنت) كرها بقلبه وقع الطلاق ظاهرا وباطنا (وقيل لا يقع باطنا) لاتقاء المشية في الباطن ودفع ذلك بان ما في الباطن لغائه لا يقصد

٢٧ في المصبر حقيقة الخطاب فكل ينبغي أن يقول خطاها أو غير خطاب وان كان المعتبر الاستدعاء فليقل حضورا أو غيبة هذا حاصل ما في الزركشي والظاهر أن مسئلة النكاح من الخطاب دون الاخرى فالمراد بالخطاب ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غلب وبالغلبة ما كان بصيغتها كذلك

(قوله) وقيل يقع قبل منشأ الخلاف في المسئلة ان المسئلة هنا هل هي القول ام ارادة القلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وانما يقصد التعليق باللفظ فالراجح هو الاول (قوله) والثاني تطلق الخ بهذا أفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذر انه المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقد بوجه أن التعليق مع الصفة تطليق وصدر النسيان حالة الفعل كحال التلغظ بالطلاق مع نسيان الزوجة وتوقف جمع من قدماء الاصحاب عن الاقتفاء في هذه المسئلة ثم المعروف انه لا فرق في صور النسيان * (١٠٦) * بين المستقبل والماضي كان ينسى فيحلف

على ما لم يفعله انه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في إنشاء تعليق الطلاق وخص البغوي عدم الحث بالنسيان في المستقبل دون الماضي ووافق ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عهدا ولا سهوا فدخل ناسيا فانه بحث بالخلاف كما في زوائد الروضة وخبر به الرافعي في كتاب اللعان انتهى * فرع * لو حلف بالطلاق أن ولده أو دأته أو غيرها ما فعل الشيء الفلاني ناسيا فالمتجه عدم الحث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أرفعه شيئا (قوله) وليس النسيان ونحوه دافعا لانه متعلق بأدعى (قوله) وعلم به قال الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حنه أو منعه كما خبرناه وفاقا للامام وغيره فانه قد يقصد التعليق بصورة الفعل انتهى وينبغي جريان مثله في مسئلة فعل نفسه السابقة (قول) المتن والافيق شامل لثلاث صور ان لا يبالي ويعلم بالتعليق أو لا يبالي ولا يعلم أو يبالي ولا يعلم والا لكان لا أشكال فها هو أما الأخيرة فحلها اذا لم يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح * فرع * قال لها ان لم تدخلي الدار اليوم فأنت طالق فنسيت الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشي فيه

التعليق به وانما يقصد التعليق باللفظ الدال عليه وقد وجد فيما نحن فيه (ولا يقع بمسئلة صبية وصبي) علق الطلاق بها كان قال المروجة الصبية أنت طالق ان شئت أولا جنبي صبي أن شئت فزوجتي طالق فقال كل منهما شئت لا يقع الطلاق وان كان مميزا لانه لا اعتبار لقول غير البالغ في التصرفات (وقيل يقع بعين) أي بمسئلته فتعتبر كما اعتبرت في اختيار أحد الابوين ولو علقه بمسئلة بالغ مجنون من زوجته أو أجنبي فقال شئت لم يقع قطعا لان المجنون ليس له قصد صحيح (ولا رجوع له) أي للعلق (قبل المشيئة) من العلق بمسئلته نظرا الى أنه تعليق في الظاهر وان تضمن تملكها كالا رجوع في التعليق بالا عطا قبله وان كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء زيد طاعة فشاء طاعة لم تطلق) نظر الى ان المعنى إلا أن يشاءها فلا تطلقين أصلا كما لو قال إلا أن يدخل زيد الدار فدخلها (وقيل يقع طاعة) نظرا الى أن المعنى إلا أن يشاء طاعة فلا يزداد عليها (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كان علقه بدخول الدار (ففعل) التعليق به (ناسيا للتعليق أو) ذاكره (مكرها) على الفعل أو طائعا جاهلا بأنه المعلق عليه (لم تطلق في الاظهر) لحديث ابن ماجه وغيره ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بذلك والثاني تطلق لو جرد المعلق به وليس النسيان ونحوه دافعا للوقوع (أو) علق الطلاق (بفعل غيره ممن يبالي بتعليقه) فلا يخافه فيه لصداقة أو نحوها (وعلم به فكذلك) أي اذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا لا يقع الطلاق في الاظهر (والا) أي وان لم يكن يبالي بتعليقه كالسلطان أو كان يبالي به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به كافي الروضة وأصلها (فيقع) الطلاق بفعله (قطعا) وان اتفق في بعض صوره نسيان أو نحوه لان الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم اليه قصد المنع منه فان قصد المنع منه بان قصد الاعلام به ولم يعلم بالتعليق من يبالي بفعله فيأتي في الوقوع الخلاف كما أنهم كلام الروضة وأصلها * (فصل قال) * لزوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الأبنية) له عند قوله طالق ولا اعتبار بالاشارة هنا (فان قال مع ذلك) القول والاشارة (هكذا طلقت في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا) كما تطلق في أصبع طلاقة (فان قال أردت بالاشارة) في الصورة الثانية (المقبوضتين صدق بينهما) فلا يقع أكثر من طلقتين (ولو قال عبد) لزوجته (اذا مات سيدي فأنت طالق طلقتين وقال سيده) له (اذا مات فأنت حرفه عقب به) أي بموت السيد بان خرج من ثلث ماله (فلاصح أنها لا تحرم) عليه (هل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعد انقضاءها (قبل زوج) والثاني تحرم فلا تتحل له الا بعد زوج ومعلوم ان الطلاق والعقب وقعا معا فالاول غلب العقب فكانه تقدم والثاني عكس فان لم يخرج العبد من الثلث بقي رقي طارا وعليه وحرمت

احتمال والا قرب الانحلال * (فصل) * قال أنت طالق الخ (قوله) لم يقع عدد الأبنية وذلك لاننا نطلق عليه لا يتعدد الا بلفظ أبنية ولم يوجد واحدا منهما وأفهم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك (قوله) فان قال مع ذلك الخ وجهه أن اللفظ مع الاشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد كافي قوله صلى الله عليه وسلم فكذا وهكذا وأشار بأصابعه وخمس ايهامه في الثالثة وأراد نسعا وعشرين (قوله) طلقت في أصبعين أي وان لم ينو

(قوله) نفي الخلاف أي قال يقع ظاهره بخلاف لكن أنظر ما مذهبه في الوقوع بالخطأ على المخالفة (قوله) فطلمت ان استشكله الزركشي بأن النكرة اذا أعيدت تكون غير الاولى ولو قال ان أكلت رمانة فأكلت نصفين من رمانتين لم تطلق ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وان أكلت نصفه فأنت طالق وان أكلت ربعه فأنت طالق فأكلته طلمت ثلاثا وان أكلت نصفه قال الصيرفي فكذلك ولم يوجهه واستشكل (قوله) والخلف * (١٠٧)

عليه لان البعض كالتق في عدد الطلاق (ولو نادى احدى زوجتيه فأجابته الاخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المتأداة لم تطلق المتأداة) لانها لم تخاطب بالطلاق وظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها (وتطلق المحية في الاصح) لانها نحو طبت بالطلاق والثاني لا تطلق لانها لم تقصد بالطلاق وقيل الوجهان في الوقوع بالخطأ ولا خلاف في الوقوع ظاهرا واحتمال الامام في الخلاف في الوقوع ظاهرا وشوته في طلاق للمتأداة لانها المقصودة بالطلاق ومشى على ذلك الغزالي جازما به (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كان قال ان أكلت رمانة فأنت طالق وان أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة فطلمت ان الحصول الصفتين بأكلها ولو كان التعليقان بكلمة طلمت ثلاثا لانها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين (والخلف بالطلاق ما تعلق به حدث) على الفعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ليعقد فيه (فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالخلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (ويقع الآخر ان وجدت صفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كونه الامر كما قاله وهي في العدة (ولو قال) بعد التعليق بالخلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فأنت طالق لم يقع المعلق بالخلف) لانه ليس بحدث ولا منع ولا تحقيق خبر ويقع المعلق بالصفة اذا وجدت (ولو قيل له استخبارا أطلقها) أي زوجتك (فقال نعم فأقرار به) أي بالطلاق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فان قال أردت) طلاقا (ما ضاير راجعت صدق بيانه) في ذلك (وان قيل له) ذلك التماس الانشاء فقال نعم فصرح (لان نعم قائم مقام طلقتها المراد به كره في السؤال (وقيل) كناية فتحتاج الى النية * (فصل علق) * الطلاق (بأكل رغيف أو رمانة) كان قال ان أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة فأنت طالق (فبقي) من ذلك بعد أكلها (لبانة أو حبة لم يقع) طلاق لانه يصدق أنها لم تأكل الرغيف أو الرمانة وان تسامح أهل العرف في اطلاق أكل الرغيف أو الرمانة في ذلك وقال الامام في فتايد مدر كذا أثره في بولاء خاتن نظر العرف (ولو أكل) أي الزوجان (تمسرا وخطبا نواهما فقال) لها (ان لم تميزي نواك) عن نواي (فأنت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع) طلاق (الأن بقصد تعيينا) لنواها عن نواها فلا يخلص من المدين بما فعلت (ولو كان بغمها عمره فعلق بطلعها ثم برمها ثم بامساكها) كان قال ان بلعها فأنت طالق وان رميتها فأنت طالق وان أمسكتها فأنت طالق (فبادرت مع فراغه) من التعاليق (بأكل بعض) منها (ورمي بعض لم يقع) طلاق فان لم تبادر بأكل البعض وقع الطلاق للامساك (ولو أتمتها سرقة فقال ان لم تصدقني فأنت طالق فقالت) كلامين أحدهما (سرفت) والآخر (ماسرفت) لم تطلق) لانها صادقة في أحد الكلامين (ولو قال ان لم تخبرني بعد حب هذه الرمانة قبل كسرها)

ذلك وسوا كان الحث والمنع لنفسه أول غيره أولهما والخلف يقع الحاء وكسر اللام وبسكونها ويقال فيه محذوف مصدر على وزن مفعول وهو لغة القسم ثم الغرض من كلام المتن بيان الفرق بين الحلف بالطلاق والتغليب المحض على صفة (قوله) أو تحقيق خبر أي منه أو من غيره (قوله) وهي في العدة ظاهرها اشتراط ذلك في الجميع وفي توقف الأخيرة والأولى على ذلك نظير ينبغي اذا حصل اليأس أن يقع الطلاق في الأولى والأخيرة ثم الثالثة مشككة أيضا على قولهم لا حث في الحلف على غلبة الظن وقوله أيضا وهي في العدة يقتضي أن الصفة اذا تحققت بعد انقضاء العدة لا حث بها والمتجه في الأولى والأخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موته ما بعد العدة من غير خروج يقتضي وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة ثم الحكم المذكور في الأخيرة مشكك على نظيره من الحلف على غلبة الظن (قوله) اذا طلعت عبرها باذا وفيما سلف بأن اشارة الى أنه لا فرق بينهما وهو المذهب وقيل هو بأن حلف فمها باذا توقيت فمها (قوله) ويقع المعلق الخ الظاهر انه لومات بعضهم بعد التعليق أو تخلف اعراض لا يؤثر وانه

لوجاء الاصح كثيرا كتنبيه ولو تخلفوا عن وقت مجيئهم عادة قبل نظر (قوله) وقيل كناية لوقال نعم طلمت فهو صريح قطعا * (فصل) * علق بأكل رغيف الخ (قوله) وحدها أي بحيث يعدم التماس بين اثنين منه (قوله) فلا تخلص الخ هي عبارة المحرر والشرح وظاهره اعدم الوقوع جالا وظاهره عبارة المنهاج كما قال الزركشي الوقوع في الحبال قلت وهو الحق لانه من التعليق بالمستحيل مع النفي (قوله) ثم برمها مثلها الواو (قوله) ورمي بعض معني أو (قوله) ان لم تصدقني قال البغوي بخلاف ان لم تعلمني بالصدق (قوله) كلامين دفع به ما عساه يتوهم من كلام المتن أن يكون كلاما واحدا يجعل ما عساه موصولا بمجول لا لسرقة الأولى

(قوله) فنقول مائة وواحد الخ طاهره اشتراط الولاء به عبر الراضي حيث قال على الولاء انتهى والوجه عدم اشتراطه وأعلم أن الخبر أعظم من الصدق فـ= ان ينبغي الاكتفاء بأي عدد ذكرته صادقة أو كاذبة ومثله يقال في المسئلة لآتية وأجيب بأن القرينة هنا تقضي الاخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لا بد في الخبر عن وقوعه من الصدق بخلاف محتمل الوقوع وعدمه (قوله) فلا يخلص من المين الخ أي ولكن لا يقع حالاً بخلاف ظاهر المنهاج هذا حاصل ما أشار اليه الزركشي والوجه * (١٠٨) * ما اقتضاه ظاهر المنهاج لانه تعليل

بالمستحيل مع النفي كقوله ان لم تصدق على السماء فأنت طالق قال الكمال المقدسي والتعليق بالمستحيل مع النفي يقع في الحال (قوله) لان القصد في التعليق بالضرب التشويش فلا بد في الضرب من الايلاء على الاصح (قوله) نظرا لوضع اللفظ الخ اعلم أنه اذا عارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الاول عند الجمهور لانه الاصل والعرف لا يكاد يضبط وقدم الثاني عند الامام لانه المتبادر بدليل ما لو حلف ليضرب بها حتى تموت فانه يبر بالضرب الموجه جداً

* (كتاب)

الرجعة هل هي كابتداء النكاح أو كدوامه قال الشيخان لا يطلق الترجيح بشئ لا اضطراب فروعه قال الزركشي وسكتوا عن سنيها لاختلاف ذلك بحسب الحال (قوله) ولا يصح أي بان يوصف كل فيه مثلاً أي فالصبي لا يمتد طلاقه (قوله) على الصحيح يوقش من وجهين الاول ان المقابل بحث للراضي قال الزركشي وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولي أقوى من تصرف الوكيل لانه بالولاية فالظاهر الجواز وان منعنا التوكيل في الرجعة الوجه الثاني اعتبار جواز الابداء بحث فيه الزركشي وغيره أيضاً بأنه انما يتجه اذا قلنا الرجعة لا ابتداء فان قلنا كالدوام فقد

فأنت طالق (فالخلاص) من المين (أن تذكر عدد ما يعلم أنها لا تنقص) عنه (كمائة ثم تزيد واحداً واحداً) فنقول مائة وواحد مائة واثنان وهـ= (حتى يبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه) فتكون مخبرة بعددها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فمين لم يقصد تعريفاً) فان قصده فلا يخلص من المين بما ذكرته (ولو قال لثلاث من لم يخبر في بعدد ركعات فرائض اليوم واللبلة) فهي طالق (فقلت واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (واخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثلاثة احدى عشرة أي لساقر لم يقع) طلاق على واحدة منهن لصدقه فيماد كونه من العدد كما تقدم (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين) أو زمان (طلقت بمضي لحظة) لصدق الحين والزمان بها والى بمعنى بعد (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد أو لسه وقذفه تناول) التعليق (خيالاً وميتاً) أساقى الرؤية واللس فواضع وأما في القذف فلان تصدق الميت كقذف الحي في الاثم والحكم ويكفي رؤية شيء من البدن أو لسه من غير حائل ولا يكفي لس الشعر والظفر (بخلاف ضربه) اذا علق الطلاق به فلا يتناول التعليق ميتاً لان القصد في التعليق بالضرب التشويش والميت لا يحس بالضرب حتى يشوش به (ولو خاطبه) زوجته (بمكرهه كاسفيه يا خيس فقال ان كنت كذا) أي سفيهاً أو خيساً (فأنت طالق ان أراد مكافئتها باسماع ماتكرهه طلقت وان لم يكن سفيه) أو خسة (أو التعليق اعتبر الصفة) فان لم تكن موجودة لم تطلق (وكذا ان لم يقصد) شيئاً تعتبر الصفة (في الاصح) نظرا لوضع اللفظ فلا تطلق عند عدمها والساق لا تعتبر الصفة بل يحكم بوقوع الطلاق في الحال نظرا الى العرف في قصد المكافأة بما ذكر (والسفيه منافي لطلاق التصرف) أي هو صفة لا يكون الشخص معها مطلق التصرف كان يبلغ مبدراً يضيع المال في غير وجهه الجائر (والخيس قيل من باع دينه بديناه) بان ترك دينه لاستغاله بديناه (ويشبهه أن يقال هو من يتعاطى غير لا ثوب بخلا) بما يليق به

(كتاب الرجعة)

هي الرذالى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سبق (شرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه) بان يكون بالغاً عاقلًا يصح رجعة مرتد ولا يصح ولا يجنون (ولو طلق جن فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بان يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبني على الخلاف في جواز التوكيل في الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل في ابتداء النكاح لان كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحمل) الرجعة (براجعتك ورجعتك وارجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الانساقعة معها كان يقول رجعتك الى أو الى نكاحي (والاصح ان الرذال امساك) كقوله رد ذلك أو امساكك (صريحان) أيضاً لورودهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحاً أي رجعة كما

قال

يسأل يكتفي بالصحة وان توقف الابداء على الحاجة لان الابداء يلزم بلا خلاف فرب مصلحة تهض بالتسوية في الدوام دون الابداء (قوله) صريحة أي لشبوعها وورودها في الاخبار وأهمهم الاسناد الى القمير جواز الظاهر بالاولى وينبغي أن تكون المصادر كتابية كمنظيره من الطلاق

(قوله) بناء الخ كلامه بوجه أن الخلاف السابق في صراحة الرذع قطع النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الامام التصريح بذلك فلنا لعل الامام يرى انه مريح معتبر عند الصلة (قوله) وعلى المفاصلة قد أجمعوا على انه ليس بواجب على المفاصلة فكان ذلك قرينة على عدمه فيما قرن بها ولذا انقل * (١٠٩) * الزخشي عن الشافعي استحباب الاشهاد لظاهر الآية انتهى (قوله)

على الاستحباب لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الاقرار وجهان في الحاوي (قوله) ولا يصح حاله هو مستفاد من الفاء في المتن تبييه اجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع ان الذي يستقبل به الشخص بنفسه كالكتابة قطعاً ولو اختلفت القرائن بالكتابة هنا قال الزركشي صح قطعاً كما قالوا في البيع انتهى أقول فيه نظر اشتراط الشهود على قوله (قوله) لان ذلك الخ عبارة غيره لان الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخبار فانه لا يوجب الخبار بحال فجاز أن يقطعها ولان الملك يحصل بالفعل كالسبي (قوله) بموطوءة قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلق في حيض فانه تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشي (قوله) باقية في العدة ولو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها بنية الاولى ويراجع في تلك البقية لا غير كما سبأ في المن ولو اخطأ في العدة لم تنقض ولكن الرجعة في زمن الاقراء أو الاشهر خاصة تغلبا عليه (قوله) فلا يصح تصديقها لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن الآية قوله الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فاصح على باقي الولد دون النسب وكذا في استبدال الامه ونحوهما (قوله) فانه وعشرون يوماً كرا رافعي في باب العدة أنه يصور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوي ونقل عن العراقيين

قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فامساك بغيره أو تسريح بإحسان والثاني أنهما كائنان يحتاج معهما الى التية لان الاول لم يتكرر في القرآن والثاني يحتمل الامساك في البيت أو بالبد (وان التزويج والنكاح) كقوله تزوجتك أو نكحتك (كائنان) والثاني هما مريحان لانهما صالحان لا بناء الحل فلان يصلح للتدارك اولى ودفع هذا بأن ما كان مريحاً في بابه لا يكون مريحاً في غيره كالطلاق (ولم يقل رددتها الى أو الى نكاحي) بناء على أن الرذع مريح ولم يقترن بنية وقيل لا تشترط الاضافة المذكورة كافي لفظ الرجعة وفوق بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف انظر الرذع المطلق لاهامه المعنى المقابل لقبول أو الرذال الابوين بسبب الفرق قال الرافعي ويشبهه أن يجيء خلاف اشتراط الاضافة في لفظ الامساك بناء على أنه مريح والذي أورده في التهذيب أنه يستحب أن يقول أمسكتك على زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في لفظ الرذع في الروضة على ذلك وافهم ما ذكرناه لا يأتى الاشتراط بناء على أنهما كائنان لوجود التية (والجديد أنه لا يشترط الاشهاد) في الرجعة لانها في حكم استدامة النكاح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضاً أنه يشترط لكونها بمنزلة استدامة النكاح بل لظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو افارقهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أي على الامساك الذي هو بمعنى الرجعة وعلى المفاصلة واجب بحمل ذلك على الاستحباب كافي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم لآمن من الجلود (فصح بكتابة) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بها مع التية بناء على الاشتراط لان الشهود لا يطلعون على التية فرع تصح الرجعة بغير العربية وقيل لا وقيل ان أحسن العربية لم تصح بغيرها والاصح بها (ولا تقبل) الرجعة (تعليقاً) كالنكاح فاذا قال راجعتك انشئت قتالاً شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفعل كوطء) ومقدماته لان ذلك حرم بالطلاق كما سبأ في ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة) بخلاف من طلقت قبل الوطء أو بعده بعوض أو بدونه واستوفى عدد طلاقها أو لم يستوف وانقضت عدتها لحصول البينة فبما ذكره بخلاف من انسخ نكاحها لاختصاص الرجعة بالطلاق (محل الحل لا مرتدة) فانها لا تحل لاحد كما تقدم في محله فلو اردت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لانها آيلة الى الفرق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كان تكون آيسة (وأسكر صدق بيمينه) لرجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع حمل لمدة امكان وهي ممن تحيض لا آيسة فلا يصح تصديقها بيمين) لان النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا وتطالب بالينة لا مكنان فان القوابل تشهدن الولادة غالباً اما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دهوى الوضع لانها لا تحبل وأمامدة الامكان فيمنها بقوله (وان ادعت ولادة) ولد (نام فامكانه ستة أشهر ولظنتان من وقت النكاح) لحظة للوطء ولحظة للولادة (أو) ولادة (سقط موصوفة عشرة عشر يوماً ولظنتان) من وقت النكاح (أو) ولادة (مضغة بلا صورة فثمانون يوماً ولظنتان) من وقت النكاح وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة على خلاف في الثالث تأتي في بابها فان

٢٨ في الخ قال الزركشي ويشهد له رواية في مسلم (قوله) أو مضغة بلا صورة اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها أن يكون مبدءاً خلق آدمي بشهادة القوابل

(قوله) واللعظة الاولى الخ كذلك لنا قول أن اللعظة الثانية لا تصح في بل لا بد من مضي يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشي وهو قوي نظر الاحتمال (قوله) ويصور رأى ويصور الامكان على هذا بهذا * (١١٠) * (قوله) بأخرجه وهذا بخلافه

على الاول فانه لا بد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول المنهاج في طهر خلاف ذلك (قوله) أو في حيض الخ لو شككت فلم تدر هل طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردي حمل أمرها على الأقل وقال شيبه الصمري لم يخرج الا بيقين وهو الوجه (قوله) فالحكم الخ أي فيكون للحررة اثنان وثلاثون يوما ولحظة وللامة ستة عشر يوما ولحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال المحنثي هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها (قوله) ان لم يخالف عادة وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عاداتها أقل الحيض والطهر أو لم يكن لها عادة أصلا (قوله) والثاني لا تصدق قال الشيخ أبو محمد انه المذهب والرواية انه الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الام وهو الصواب لانه يعضده أصل وظاهر انتهسى ولو مضت العادة فادعت مزبدا وان العادة تغيرت فنقلنا في العدد عن الامام ان الذي يدل عليه كلام الاصحاب تصديقها وجهها واحد او على الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيه احتمالا بأن لو صدقناها لربما تمادت إلى سن اليأس وفيه ابهام بالزوج (قوله) لا ترفع الخ أي لان تلك الطلقة حسبت ولم تمعها الرجعة ثم قضية الطلاق المتن ان المهر يجب ولو علمت الزوجة الطهر يوم واعلم أن ابن عبد

أدعت الوضع في أي قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق وكان للزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كالمشرقي مع المغربية تكون المدد المذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل المدة الاولى أي اعتبار مدة الحمل بستة أشهر وقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل المدة الثانية والثالثة حديث الصحبين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن امه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغ مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح الى آخره (أو) ادعت (انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وهذه اللعظة لاستبانة القراء الثالث وليست من نفس العدة وقيل هي منها حتى تقع الرجعة فيها واللعظة الاولى قبل لا تعتبر بناء على القول المرجوح ان القراء الانتقال من طهر الى دم ويصور على ذلك بما اذا علمت بأخرجه من طهرها (أو في حيض فسبعة وأربعون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بأخرجه من الحيض ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض أقل الحيض يوما وليلة ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وهذه اللعظة لاستبانة كما تقدم ولا حاجة هنا الى لحظة في الاول (أو امة وطلقت في طهر فستة عشر يوما ولحظتان) وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستبانة القراء الثاني وهو تمام عدة الامة وقيل لا حاجة الى اللحظة في الاول لما تقدم (أو في حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بأخرجه من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة تنسبه قوله في طهر في المسألتين أي مسبق بحيض اما من ابتدأها الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون يوما ولحظة وامة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فمهما على الراجح ان القراء الطهر المحتوش بدمين فان قلنا بالمرجوح فالحكم بحكم من حاضت قبل الطلاق وقد تقدم (وتصدق) المرأة في ادعاء انقضاء العدة بأقل مدة الامكان يمينها (ان لم يخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة وكذا ان خالفت في الاصح) لان العادة قد تغير والثاني لا تصدق للتمسك (ولو وطئ) الزوج (رجعية) واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقي من اقراء الطلاق دون ما يراى عليها اللوط (ويحرم الاستمتاع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالبائن (فان وطئ فلاحد) وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أباحه فله حصول الرجعة عنده (ولا يعزرا لامعتقد تحريمه) بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب) النصوص والطريق الثاني لا يجب في قول يخرج من نصه فيما اذا اردت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النص والفرق ان أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالاستفاد بعد آخر (ويصح البلاء وطهارة وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (وبتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بعض ما ذكره تقدم مسائلنا التوارث والطلاق في بابها وستأتي الاشارة الى المسائل الباقية في أبوابها

البر قال لأعلم أحدا أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهه قوبة لانها محترمة عليه بالرجعة والغرض (قوله) لبقاء الولاية عليها ولان الله سمى بعلا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فثبتت أحكام البعولية الا فيما استثنى كالوطء.

(قوله) الانقضاء المراد وجود ما به الانقضاء عادة لاحقية لان دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقهما عليه حقيقة (قوله) لان الاصل الخ لعل أيضا بان دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله (قوله) انها ما انقضت الخ قضيتها انه لا يكتفى أن يحلف انه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس * (١١١) * ولكن الفرق بينهما وبين ما سلف في الاولى من أنها تختلف على نفي العلم بالرجعة يوم

الخميس كون الانقضاء ليس من الافعال الحاصلة بالاخبار بل ليس فعلا وانما هو أثر الفعل وحكمه (قوله) ان عدتها انقضت الخ قضيتها انه لا يكتفى بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة (قوله) صدق اقتضى اطلاقهم هذا ان الحكم كذلك ولو كان وطؤها في العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لان المرأة تحاول رفع الشكاح فيها وهو ثابت وهناك وقوع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والاصل عدمه (قوله) لان الاصل عدم الوطء أى وان وقعت خلوة * (كتاب الايلاء) *

هو مصدر آلى يولى ايلاء أى حلف (قوله) زوج خرج به السيد والاجنبى (قوله) من وطئها أى المشرع خرج غيره من بقية الاستماعات (قوله) أوفوق أربعة أشهر الخ الآية الكريمة نفيد أن الأربعة فداؤها لا ايلاء فيها وذلك لان هذه المدة لا معنى لامرء فيها بالتريص أربعة أشهر لان المدة تنقضي قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك متمتعاً بغير عيب فلا يكون مولياً وفي هذه رد على ابن حزم حيث زعم أن الايلاء يحصل بأى زمن وانما التريض حكم من الشارع بعد ذلك * تنبيه * قوله أوفوق أربعة أشهر في معنى هذا التعليق * يستبعد الحصول فيها فلا يرد ذلك على الختم قبله هو ليس بجامع لعدم شموله ما لو علق بالوطء التزام شئ ولا مانع لشموله العاخر

والغرض من جمعهم الخميس هنا الاشارة الى قول الشافعي رضى الله عنه الرجعة زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آيات المسائل الخمس المذكورة وسياق في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيما أنكرت فان اتفاقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بينهما) انها لا تعلم راجع يوم الخميس لان الاصل عدم الرجعة الى يوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق بينهما) انها ما انقضت يوم الخميس لان الاصل عدم انقضاءها الى يوم السبت (وان تنازعا في السابق بلا اتفاق) بان اقتصر الزوج على ان الرجعة سابقة والزوجة على أن انقضاء العدة سابق (فالاجمع ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بينهما) ان عدتها انقضت قبل الرجعة وسقط دعوى الزوج (أو ادعاهما) أى الرجعة (قبل انقضاء) للعدة (فقالت بعده صدق) بينهما انه راجع قبل انقضاءها (قلت فان ادعى ما صدقت) بينهما (والله أعلم) نقله الرافعي عن البغوي وغيره وأسقط العزوم من الروضة والوجه الثاني تصديقها مطلقا والثالث تصديقه (ومتى ادعاهما) أى الرجعة (والعدة باقية) وأنكرت (صدق بينهما) لقد رتبته على انشاء ما وقيل هي المصدقة لان الاصل عدم الرجعة فان أرادها أنشاءها (ومتى أنكرتها وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كمن أنكر حقها وحلف عليه ثم اعترف به لان الرجعة حق الزوج (واذا طلق دون ثلاث وقال وطئت في رجعة وأنكرت) وطئه (صدقت بينهما) انه ما وطئها لان الاصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه الا بنصف) منه عملا بانكارها وترك المصنف ذكر اليمين في بعض صور التصديق للعلم بوجوده من البعض الآخر

* (كتاب الايلاء هو حلف زوج يصح طلاقه) *

بأن يكون بالغاً عاقلاً (لمتنع من وطئها) أى الزوجة (مطلقاً أوفوق أربعة أشهر) كان يقول والله لا أطأك أو والله لا أطأك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق كما سبأني والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية ويصح ايلاء العبد والذمي والمريض كغيرهم وايلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وقد تم صحة الايلاء من الرجعية في باب الرجعة وسبأني ضرب المدة من الرجعة ويصح الايلاء من الامة والذمية والمريضة والصغيرة (والجديده) لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لوعلقه (أى بالوطء) (طلاقاً أو عنقاً) كقوله ان وطئت فضرتك طالق أو فعبدى حر (أو قال ان وطئت لك الله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولياً) لانه يمتنع من الوطء لما علقه به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرية كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى والقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لانه المعهود لاهل الجاهلية الحاكين بان الايلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولو حلف أجنبي عليه) أى على الوطء كان قال والله لا أطأك (فيمين محضة) أى خالصة عن

عن الوطء يجب ونحوه قلت يجب ان الشق الاول بان التعليق المذكور حلف فهو داخل وعن الثاني بأنه غير مراد بقوله في المتن بعد ذلك (قوله) يؤلون من نسائهم ضمن معنى الامتناع فمدى بمن ومحمداً يقال في استعمال الفقهاء ذلك (قوله) والجديد الخ أى لان ذلك يسمى حلفاً فشمته الآية (قوله) دون الصفة أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء

(قوله) للرتقاء والقراء احتراز عن المحبوب لان المدة تضرب له ويطلب بالقيسة باللسان بأن يقول له فئ وقل ولو قدرت لا صبتك * تنبيه * لو طرأ العجز بعد الحلف لم يطل الالباء على المذهب وسياق تصریح الشارح بذلك في الجب الموهن أن الرق والقرن بخلافه وقد بوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فهما اذلا مطالبة مع قيام المانع والمتعين بقاؤه فهما لاحتمال الزوال وان كانت المطالبة متمتع مادام المانع في الزوجة قائما (قوله) وهكذا امرارا قبل الاحسن ان يقول وان قاله مرارا (قوله) كنزول عيسى قد يقال انه الادعى المحقق البعد نظرا الى ما ورد من تأخيرهم عن الدجال (قوله) حيث تأخر الخيزيدان هذا هو محل الوجه المرجوح لا ما توهمه العبارة من الحكم بحال على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة انه بمجرد التأخر عن الاربعة تنوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة اخرى وهو ظاهر (قوله) تغيب ذكر صوره الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة وله تأويلان الاول ان يراد لا اغيب شيئا منه والثاني انهم عبروا بالدكر عن الحشفة لانها العدة في ترتيب الاحكام انتهى (قوله) واقتضاض البكر لو كانت غورا وعلم حالها قبل الحلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون موليا الا أن يقال الفضة في حق البكر تخالف الفضة في حق الثيب (قوله) فان قال أردت بالوطء الخ اقتضى ضيقه انه لو قال أردت بالتغيب تغيب جميع المذكورين وفيه نظر بل ينبغي أن يدين ولا يكون موافقا في الباطن

الالباء فان نكحها فلا ايلاء يجازيه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح او بعده كفارة بين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء او قرناء أو آلى محبوب) أي مقطوع الذكركله (لم يصح) هذا الالباء (على المذهب) لانه لا يتحقق فيه الغرض في الالباء من قصد ابداء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتلاء في نفسه والقول الثاني يصح لعموم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وعلى الحق لا تضرب مدة للرتقاء او القراء لان الامتناع من جهتها قاله ابن الصباغ وفائدة الحق التأنيم فقط ومن جب بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح ايلؤه ولو بقي دون قدرها فكعب جميعه والخصي يصح ايلؤه ومن جب ذكره بعد الالباء لا يطل ايلؤه على الرابع (ولو قال والله لا وطئتك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك اربعة اشهر وهـ كذا امرارا فليس بمول في الاصح) لا تنفاه فائدة الالباء من المطالبة بموجبه في ذلك اذ بعد مضي اربعة اشهر لا يمكن المطالبة بموجب البين الاولي لا تخللها ولا بموجب الثانية لانه لم يرض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضي الاربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا الى آخر حلفه والوجه الثاني هو مول بما قاله لاضرارها به فانه يمتنع به عن وطئها جذرا من الحنف وفائدة الالباء على هذا أنه يأثم به اثم المولى وعلى الاول هل يأثم اثم الايداء أولا يأثم أصلا لعدم الالباء احتمالان للامام قال في الروضة الرابع تأنيبه (ولو قال والله لا وطئتك خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالنون (فايلا أن لكل) منهما (حكمه) فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الالباء الاول من الفضة أو الطلاق فان طالته فيه وفاء خرج عن موجبه وانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الالباء الثاني فلها المطالبة بعد اربعة اشهر منها بموجب كما تقدم فان أخرت المطالبة في الالباء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبه به لا تخلله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمستبعد الحصول في الاربعة) الاشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كن قال والله لا أطأ لك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (فول) لظن تأخر حصول المقيد به عن الاربعة الاشهر (وان ظن حصوله قبلها) أي حصول المقيد به قبل مضي الاربعة الاشهر كان قال في وقت غلبة الامطار والله لا أطأ لك حتى تجي الامطار (فلا) أي فليس بمول للظن المذكور وهو عائد بيننا (وكذا الوشك) في حصول المقيد به قبل مضي الاربعة الاشهر أو بعد مضىها لا يكون موليا (في الاصح) لا تنفاه ظن التأخر عن الاربعة الاشهر حتى لو تأخر عنها لا تطالبه لا تنفاه تحقق قصد الاضرار أو لا والثاني هو مول حيث تأخر المقيد به عن الاربعة الاشهر فلها مطالبة حصول الضرر لها في ذلك (ولفظه) أي اللفظ المستعمل في الالباء لفادة معنى الوطء (صريح وكناية فمن صريحه تغيب ذكرى بفرج ووطء وجماع واقتضاض بكر) كن يقول والله لا أغيب ذكرى بفرجك أو لا أطأ لك أو لا اجامعك أو لا اقتضضك وهي بكر لاشتهار ذلك في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء بالقدم وبالجماع والاجتماع وبالاقتضاض والاقتضاض بغير الذكر لم يقبل في الظاهر ويدين في الاولين وكذا في الثالث على الاصح كذا في الروضة وأصلها وفي الكفاية في الثالث أنه يقبل في الاصح وتغيب الحشفة كتغيب الذكر (والجديد ان ملامسة ومباذعة ومباشرة واتبان وعشيانا وتر بانا ونحوها) كالمس والافشاء كقوله والله لا أمسك أو لا أقضي البك (كليات) مفتقرة الى نية الوطء لعدم اشتهاها فيه والقديم أنهم صامخ لسكرة استعجالها

(قوله) أو بابه أي يعالزم ما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وإن قلنا بزوال ملكه انتهى ولك أن تقول إذا زال ملكه لم يكن الخيار للمبتدئ فقط ثم فسح فكيف يعتق وقد تجدد الملك (قوله) ويحكمهما ظاهرا بحث فيه الزركشي بأن ظهاري مصدر مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على ما صرح به النجاشي كصاحب البسيط منهم حيث قال إذا قلت يجنبني انطلاقك فلا يدل على الوقوع بخلاف أنك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول * (١١٣) * (قوله) وإذا وطئ في مدة الإيلاء أي بأن يكون الوطء بعد الظهار أو ما لو كان قبله ثم

وجد فلم يصرح الشارع بحكمه وفي شرح الارشاد أنه يعتق العبد ويتبين سقوط الإيلاء ثم ساق اشكالا للرافعي فليراجع (قوله) فضررتك طالق لو قال فعلى طلاق ضررتك أو فعلى طلاقك فلا يكون مولى قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغير الحلف بالله تعالى قال الزركشي وهو جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيء انتهى أقول وجه عدم لزوم أنها صيغة نذر والطلاق لا يثبت في الذمة فلا ينافي وقوع الطلاق بها انتهاء (قوله) لان المعنى الخ قال الزركشي وكما لو قال والله لا أكلم زيداً وعمراً وبكراً (قوله) فان جامع ثلاثاً أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله الزركشي (قوله) ومقابل الاظهر به قال الأئمة الثلاثة (قوله) قول الخ ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة لا يرتفع الإيلاء في الباقيات وهو مرجح الامام لان الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتعلق بصواباتها لكن قال ان الاصح عند الأكثرين الانحلال وزوال الإيلاء لأنه حلف أن لا يطأ واحدة وقد وجد وبحث الرافعي أنه ان أراد المعنى الذي قاله الامام فالوجه بقاؤه والا فيمكن كقولنا لا أجامعك فلا يباحث الا بوطء الجميع

فيه (ولو قال ان وطئتك فعدى حر زال ملكه عنه) كان مات أو أعنته أو بابه أو وهبه (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد الى ملكه لم يعد الإيلاء وفيه قول عود الحنف (ولو قال) ان وطئتك (فعدى حر عن ظهاري وكان ظاهراً قول) لأنه وان لم يعتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجبيل عتقه زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فاذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الاصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى به حق الحنف (والا) أي وان لم يكن ظاهراً (فلا ظهار ولا إيلاء بالظهار ويحكمهما ظاهراً) لا قراره بالظهار واذا وطئ عتق العبد عن الظهار في الاصح (ولو قال) ان وطئتك فعدى حر (عن ظهاري ان ظاهراً فليس بمول حتى يظاهر) لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فاذا يظاهر صار مولى واذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لو جرد المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقاً لان اللفظ المفيد لسبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده (و) لو قال ان وطئتك فضررتك طالق قول من المحاطبة (فان وطئ) في مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت الضرة) لوجود المعلق عليه (وزال الإيلاء) لانحلاله (والاظهر أنه لو قال لاربعة والله لا أجامعك فليس بمول في الحال) لان المعنى لا أطأ جميعك فلا يباحث بوطء ثلاث منهن (فان جامع ثلاثاً) منهن (فول من الرابعة) لحصول الحنف بوطئها (فلو مات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء) لانحلاله بعدم الحنف بوطء من بقي ومقابل الاظهر أنه مول من الاربع في الحال لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنف المحذور والقرب من المحذور محذور فتضرب لهن المدة ولكل منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لاربعة والله لا أجامعك كل واحدة منكن قول من كل واحدة منهن في الحال لحصول الحنف بوطء كل واحدة (ولو قال) والله لا أجامعك الى سنة الامرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوطء مرة شيء لاستثنائها (فان وطئ) قد (بقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من يومئذ لحصول الحنف بالوطء بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الحنف فتضرب المدة وتطالبه بعدها فان وطئ فلا شيء عليه ثم تضرب المدة ثانياً ان بقي من السنة مدة الإيلاء

* (فصل بمهل) * المولى (أربعة أشهر) في زوجة (من الإيلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة) لان الإيلاء لا احتمال أن تبين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض لتبويه بالآية السابقة بخلاف العنة لانها مجتهد فيها وقوله من الإيلاء أي في المطيعة للوطء أما غيرها كصغيرة أو مريضة فمن حين الطاعة الوطء كما يؤخذ مما سبأني (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت) لان النكاح يحتل بالردة فلا يحسب زمنها من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ما مضى

٢٩ في وفي كونه مولى في الحال الخلاف السابق انتهى قال الزركشي وبقي من صور المسئلة ما لو قال لأجامع واحدة فحكمه ما سلف أو واحدة معينة فواضع أو أطلق حمل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه أي عند الطلاق أنه لو وطئ واحدة انحلت المئين في الباقيات (قوله) ولو قال لأجامعك الخ لوزن الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه صلى الاصح في زوائد الروضة لان الغرض منع الزيادة * (فصل) * يهل أربعة أشهر الخ

(قوله) ولم يخل بنكاح الخاحترز من مسئلة الردة والطلاق الرجعي السابقين (قوله) كصوم مانع شرعى ومرض مانع حسي (قوله) كصغر ومرض أى مانعين من ايلاج الحشفة (قوله) وصوم نفل اقتضى صنيعة عذبة من الموانع * (١١٤) * وهو لا يحسن لان الزوج متمكن فيه من

الوطء (قوله) والا فلها مطالبة الخ خالف الحنفية وادعوا انها تطلق بمضى المدة من غير طلب لانه كان طلاقا في الجاهلية الا أن الله جعل المحلص منه بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضاءها قال القاضى وهذه دهوى عريضة من ابن لهم ان الله سبحانه وتعالى جعل المحلص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عذوبه الالباء فليس فيه ذلك (قوله) بتغيب حشفة ولو بغيرها ولو ~~مكرها~~ وان لم تحمل العين بذلك (قوله) كحيض قال في البسيط ان العجب ان الحيض يمنع المطالبة ولا يقطع المدة (قوله) والطريق الثانى عبارة الزركشى وقيل لا يتعين طلب الطلاق ويطلب منه الفسقة باللسان كالمنايع والطريق الثانى يقال الخ (قوله) والثانى لا يلزمه قال الزركشى ليس لنا حانت تلزمه الكفارة جزما الا هذا

* (كتاب الظهار) *

(قوله) وهو حرام أى كبيرة قال القفال لان ~~من~~ أن يعهد الانسان الى ما أحل الله فيه شبهة بما حرّمه الله عليه من كل الوجوه وأقل ما فيه الاقدام على احالة حكم الله تعالى وتبديله انتهى ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين ظاهرها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقال انظر في أمرى فانى لأصبر عنه فقال حرمت عليه وكررت وكررت فلما أيسست شككت الى مولاها فنزلت

قبل الردة لان الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالى في نكاح سليم (ومانع الوطء ولم يخل بنكاح ان وجد فيه) أى في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أى يحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أى في الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض منع) المدة فلا يتدأ بها حتى يزول (وان حدث في المدة) كنشوز (قطعها) لامتناع الوطء معه (فاذا زال) أى الحادث (استؤنفت) ولا يبنى على ماضى لا تنفاه التوالى العتبر في حصول الاضرار (وقيل ببنى) عليه (أو شرعى كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أى يحسب زمنه منها لانها لا تخلو عن حيض غالباً وهو متمكن في صوم النفل من تحليلها ووطئها (وبمنع فرض في الاصح) لامتناع الوطء معه وقيل لا يمنع لتمكّنه منه لبلا والنفاس كالحيض وقيل لا لندرته (فان وطئ في المدة) فظاهر ان الالباء انحل ويلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أى وان لم يطأها (فلها مطالبة) بعدها (بأن ينفى) أى يرجع الى الوطء الذى امتنع منه بالالباء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الامة مطالبة لان الاستمتاع حقها ويتنظر بلوغ المراهقة ولا يطالب لها ولها لما تقدم (ولو تركت حقها) بأن لم تطالبه (فلها المطالبة بعده) أى بعد الترك لتجد الضرر (وتحصل الفسقة بتغيب حشفة بقبول) ولا يكفي في الدبر لانه مع حرمة لا يحصل الغرض (ولا مطالبة ان كان بها مانع وطء كحيض ومرض) لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان فيه) أى في الزوج (مانع طبعي) من الوطء (كمريض طوباب بأن يقول اذا قدرت فئت) لانه يخف به الاذى (أو شرعى كاحرام فالذهب انه يطالب بطلاق) لانه الذى ~~يمنعه~~ حرمة الوطء (فان عصي بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثانى انه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان فئت عصيت وأفسدت عبادتكم وان لم تنفئ طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولو لؤة فابتعتها يقال له ان ذبحتها غرمتها والا غرمت اللؤلؤة (وان أبى الفسقة والطلاق فالأظهر ان القاضى يطلق عليه طلقة) نية عنه والثانى لا يطلق عليه لان الطلاق في الآية مضاف اليه بل يحبس أو يعزله لبقى أو يطلق (وانه لا يجهل ثلاثة) لبقى أو يطلق فيها زيادة الضرر بها على الاربعة أشهر والثانى يجهل ثلاثة أيام لقر بها وقد ينشط فيها للوطء (وانه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحشته والثانى لا يلزمه لقوله تعالى فان فاء وان الله غفور رحيم أى يغفر الخنث بأن لا يؤاخذ بكفارته لدفعه ضرر الزوجة ولو وطئ في المدة قبل نجب الكفارة قطعاً لانه حنث باختياره وقيل فيه الخلاف لانه بادر الى ما يطلب منه

* (كتاب الظهار) *

هو مأخوذ من الظهر وصورة الاصلية أن يقول لزوجته أنت على كظهرامى فيلزمه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كما سيأتى والاصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله تعالى فيه وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (بمع من كل زوج مكلف) أى بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والاجنبى حتى اذا نسكها لا يكون مظاهرا بما قاله وتقدم محنته من

(قوله) ولو ذمى الاحسن ولو كفر او انما تعرض له مع شمول الاول له لخلاف الحنفية فيه ناظرين الى أن الكفارة تحتاج الى نية لتأدية لفظ يقتضى التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور ملكو المسلم فان لم يكن فيقال له اسلم وكفران شئت والافلاتر بها وكذلك اذا عسر بالعق وقد رعى الصوم لا يمكنه * (١١٥) * من العدول الى الاطعام بل يقال له ما سلف (قوله) لانه الخ عبارة الزركشي كما لو قال

أنت طالق ولم يقل منى (قوله) صريح اقتضى كلامه انه صريح وان لم يقل على ونحوها لكن الذى فى الشرح والمروضة والمحترز كره على قال الزركشي وهو الظاهر لانه مع تركها يحتمل التشبيه في صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه (قوله) والاطهار الخ قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير بالبعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه مجته انتهى ووددت لو كان نه على ذلك عند قول المنهاج الآتى وقوله ورأسك أو ظهرك أو يدك الخ (قوله) كعبها مثله أنت كروحها كذا قاله جماعة (قوله) ان قصد أى قصد انها حرام عليه كظهوراته (قوله) رأسك الخ قضية التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الرونق واللباب قال الزركشي وهو غريب (قوله) كقوله أنت أى وقياسا على الطلاق (قوله) بالجدة ويكون مظاهرا بالنص لا بالقياس على الاصح قاله فى البحر (قوله) ومقابل المذهب الحاصل ان محرم النسب فيه قولان وماعداه فيه طرق (قوله) مع مقابله هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيما سأتى وقطع بعضهم بأنه ظاهرا فالراجح فيه اذا طريق القولين وأما من طرأ تحريمها بالرضاع فظاهرها صنيع الشارح الآتى أن المراد بالمذهب فيها طريق القطع وأما محرم المصاهرة فهي كحرم الرضاع فى هذا الامر الذى نهىنا عليه (قوله) وقطع

الرجعية فى باب الرجعة وسيأتى أن الرجعة عود (ولو ذمى وخصى) فانه يصح الظهار منها ويصح أيضا من العبد والمجبوب (وظهار سكران كطلاقه) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرتقاء والقرناء والامة والذمية (وصريحه أن يقول لزوجته أنت على أو منى أو منى أو عدى كظهرامى) أى فى التحريم (وكذا أنت كظهرامى صريح على الصحيح) لانه يتبادر الى الذهن أن المعنى أنت على والثانى انه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيرى (وقوله جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن امى أو جسمها أو جملتها صريح) لتضمنه للظهر (والاظهار أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله كظهرها والثانى أنه ليس بظهار لانه ليس على صورة الظهار المعهود لاهل الجاهلية الحاكين بأنه طلاق وقد ابطال الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت على (كعبها ان قصد ظهارا وان قصد كرامة فلا يكون ظاهرا) (وكذا ان أطلق فى الاصح) خلا على الكرامة والثانى يحتمل على الظهار تغليظا عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهرامى ظهار فى الاظهر) كقوله أنت والثانى المنع لانه ليس على صورة الظهار المعهود فى الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظهار) سواء أراد الجدة من قبل الام أم من قبل الام (والمذهب طرده) أى الحكم بالظهار (فى كل محرم يشبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريمها) على المشبه كاخته وبنته من النسب ومرضعة أمه أو أمه وزوجة أبيه التى نكحها قبل ولادته (لامرضعة وزوجة ابن) له لطرأ تحريمها عليه وكذا امز وجته ومقابل المذهب فى محرم النسب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظهار لانه ليس على صورته المعهوده وفى محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرع مع مقابله على الجديد فى محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظهار لان الرضاع لا يتقوى قوة النسب لاتقاء بعض أحكام النسب عنه كالولادة والارث والنفقة وقطع بعضهم بأنه ظهار ومن طرأ تحريمها بالرضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار وحكى بعضهم فيه الخلاف ومحرم المصاهرة كحرم الرضاع فى جميع ما ذكر فيها وقطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار أصلا بعد المصاهرة عن النسب بخلاف الرضاع لتأثيره فى انبات اللحم ولذلك يتعدى التحريم فيه الى الامهات والاولاد ولا يتعدى فى المصاهرة من حليلة الاب والابن الى امهاتهم وأولادهما (ولو شبه) زوجته بأجنبية ومطلقة واخت زوجته وبأب وملا عنه فلغو) لان الثلاثة الاول لا يشبهن الام فى التحريم المؤبد والاب أو غيره من الرجال كالابن والغلام ليس محلا للاستمتاع والملاعة ليس تحريمها المؤبد للمعربية والوصلة (ويصح تعليقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهرامى ظاهرا) من الأخرى (صار مظاهرا منها) ولو قال ان دخلت الدار فأنت على كظهرامى فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التعليق وانما يصح تعليقه لانه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعليق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فأنت على كظهرامى (وفلانة أجنبية فخا لها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته) لاتقاء المعلق عليه شرعا (الأن يريد اللفظ)

بعضهم يجب أن يكون هذا القطع مفرعا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا جرى الخلاف هناك فتأمل (قوله) بخلاف الرضاع يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة بقطعون تأثير التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه

(قوله) وظاهر لو قال ثم طاهر كان أولى (قوله) أو بعده ~~كما~~ صار يشهد لهذا كما قال الزركشي قول النجاة ان المصحة في المعرفة للتوضيح نحو زيد العالم وفي المصحة للتخصيص نحو فررت برجل طريف انتهى وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي (قوله) طلفت ولا طهار وجه انتفاء الظهار من الاولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لان قوله كظهر امي لا يفيد لانتفاءه عن أنت بالفاصل انتهى وأما الثانية وهو أن ينوي بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبغي أن يكون الجميع كذلك بمعنى انها تحرم بالطلاق كظهر امي فلما قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر امي تأكيداً للطلاق قال الماوردي ولا يأتى منه انما حرم محرماً زال الزوجية * (١١٦) * بخلاف طهار من حاجة أو معمرة

أي ان تلفظت بالظهار منها فيصير مظاهراً من زوجه لو جرد المعلق عليه (فلو نكحها وظاهر منها صار) مظاهراً من زوجه تلك لو جرد المعلق عليه (ولو قال) ان طهارت (من فلانة الأجنبية) فانت على كظهر امي (فكذلك) أي ان خاطبها بالظهار قبل أن ينكحها لم يصير مظاهراً من زوجه إلا أن يرد اللفظ أو بعده نكاحاً كما صار (وقيل لا يصير مظاهراً وان نكحها وظاهر) منها لا لم يلبس بأجنبية حين الظهار فلم يوجب جرد المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المعلق عليه للتعريف لا للاستراط (ولو قال ان طهارت منها وهي أجنبية) فانت على كظهر امي فخاطبها بظهار قبل النكاح أو بعده (فلغو) أي لا يكون مظاهراً من زوجه لاستحالة اجتماع معلق به ظهارها من ظهار فلانة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظهار فيجاء بالأجنبية (ولو قال أنت طالق كظهر امي ولم ينو) به شيئاً (أو نوى) به (الطلاق أو الظهار أوهما أو الظهار بآلت طالق والطلاق بكظهر امي طلفت ولا طهار) أما وقوع الطلاق فلا يتأثر بصريح لفظه وأما انتفاء الظهار في الاولين فاعدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا يلزم نيه بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظهار وعكسه كما تستد في الطلاق (أو الطلاق بآلت طالق والظهار بالباقي طلفت وحصل الظهار ان كان طلاق رجعة) وقامت نيته بالباقي مقام أن يقول فيه أنت فان كان الطلاق بآلت فلا طهار

* (فصل) * يجب (على المظاهر كفارة اذا عاد) أقوله تعالى والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا الآية (وهو) أي العود (أن ينكحها بعد طهاره زمن امكان فرقة) لان العود للقول بخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قوله هم عاد في هبته ومقصود الظهار وصف المرأة بالخبريم وامساكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط وجهان ومن قال يجب بالعود اقتصر على الجزء الأخير من الوجه الاول (فلو اتصل به) أي بالظهار (فرقة بموت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بآلت أو رجعي ولم يراجع أو جرح) الزوج عقبه (فلا عود) لتعذر الفراق في الأخير وفوات الامسالك في الاول وانتفائه في غيرهما (وكذا لو ملكها) بان كانت رقيقة (أولا عنها) عقب الظهار فلا عود (في الاصح) لانتفاء النكاح بالملك واللعان وقيل هو عائد في الاولى لانه نقلها من حل الى حل وذلك امسالكها وقيل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع امكان الفرقة بكلمة

وصورة الثالثة أن ينوي بمجموع كلامه الظهار وحده والرابعة أن ينويها بمجموعه وأما الخامسة فبحث الرافعي فيها بأنه اذا خرج كظهر امي عن الصراحة ولم ينو به الظهار وانما نوى به الطلاق ينبغي أن يقع به طلبة ثانية اذا كان الطلاق رجعي (قوله) ان كان الخ قيل مستدرك لان الحكم بالحصول لا يكون الا في رجعية (قوله) وقامت نيته الخ عبارة غير وهو ما على حذف المتدا أو على تعدد الخبر وعبارة الرافعي كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار اذا نوى * (فصل) * على المظاهر كفارة الخ (قوله) لما قالوا الآية أي بالتدراك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل ذلك بالامسالك المذكور اذا تشبه بتناول حرمة لحيمة استثنائها عنه فهو أفضل ما ينقض به قال السبكي بعد حكاية معنى هذا وعند أبي حنيفة باستثنائه استثناءها ولو بنظره وعند مالك بالعزم على الجماع وعن الحسن بالجماع انتهى قبل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعي رضي الله عنه لنا أن المأمور بالكفارة لم يستغفره النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شئ من

ذلك منه واجبا قبل المسيس حجة على من اعتبر المسيس (قوله) وهو أن ينكحها الخ قيل يرد عليه ما لو كرر الفاظ الظهار واحدة للتأكد قبل أيضاً وقضية قوله زمن امكان انه لو قال عقبه أنت طالق كان عائداً لامكان أن يقول بدله طالق من غير أنت وفيه نظر لانه أخذ في أسباب الفراق وقد صور في البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فاعترضه ابن الرفعة بذلك وهو مردود بقصد قولوا لو قال عقب الظهار يا فلانة أنت فلان أنت طالق فليس يعود وكذا لو طلقها على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها بمجانا (قوله) بموت منه أو منهما (قوله) وكذا لو ملكها هو شامل لما لو ورثها ولا خلاف في أنه ليس عوداً * فرع * لو استغفل بالمساومة وتقير الثمن فهو عائد في الاصح

(قوله) ولو راجع هو مختار قوله السابق ولم يراجع ولذا قال الشارح من طلقها الخ والا فالعبارة شاملة لما اذا طاهر من رجعة ثم راجع وسند كرها الشارح بعد ويحكى فيها قولين كما هنا ويحكى على بعد أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فيها قولان فقط كما قد يرشد اليه قول الشارح فيها في الاظهر دون المذهب وحينئذ فيكون قول الشارح هنا من طلقها الخ لاجل التعبير بالمذهب (قوله) امساك زاد الراجعي ولا نه استحداث حل وذلك ابلغ * (١١٧) * في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت (قوله) ليس

بعائدهما وجهه في الرجعة ان العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح (قوله) ووجهان الخ محصل ما في الراجعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو مراد الشارح من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الاول أي المذكور في المتن واعلم أن في كل طريقين وان الاصح طريق الخلاف وان منيع الشارح أو في حكاية الخلاف باختصار واعلام بأن الطرق ترجع الى الواجهة الثلاثة (قوله) ولا تسقط الخ وذلك لاستقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته (قوله) لا اتحاد الواقعة ولانه أولى بذلك اطول زمن الصوم (قوله) ويصح الظهار المؤقت أي تغليبا لثابتة البين كما انه لا يصح التوكيل في الظهار نظر لذلك أيضا ودليل هذا أن سلة بن جحر طاهر من زوجته حتى يسلم رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالكفر (قوله) وفي قول مؤيدا أي تغليبا لثابتة الطلاق ويلغو التآقيت (قوله) لغو أي لا كفارة فيه وان كان الائتم ناشئا (قوله) لاحتمال أن ينتظر الخ أي وبالوطء انتهى هذا الاحتمال

واحدة وعلى الاول قال (شرط سبق القذف طهاره في الاصح) وكذا سبق المرافعة الى القاضي فانه البغوي وخزم به في الشرح الصغير وأصل الروضة في تأخير ذلك عن الظاهر من زيادة التعليل والثاني لا يشترط تقدم ماذ كرحى لو اتصل مع كلمات اللعان بالظهار لم يكن عائدا لاشتغاله باسباب الفراق (ولو راجع) من طلقها عقب الظهار (أو أريد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في مدة العدة (فالمذهب) بعد الاتفاق على عود الظهار وأحكامه (انه عائدا لرجعة لا الاسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة امساك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة تبديل للذين الباطل بالحق فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعده وقبل هو عائدهما وقيل ليس بعائدهما بل بعدهما وأصل الخلاف قولان في الرجعة أظهرهما أنها عود ووجهان على هذا في الاسلام بعد الردة أحكمهما أنه ليس يعود وقطع بعضهم بالاول الفارق بينهما ولو طاهر من الرجعة ثم راجعها فهو عائدا لرجعة أيضا في الاظهر (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويحرم قبل التكفير وطء) لان الله تعالى أو جب التكفير قبل الوطء حيث قال فقهر برقية من قبل أن يتناسا وقال فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتناسا ويقدر من قبل أن يتناسا في الاطعام حلا للمطلق على المقيلا لاتحاد الواقعة (وكذا المس ونحوه) كالقبة (شهوة في الاظهر) لان ذلك يدعو الى الوطء ويفضي اليه والتماس في الآية يشمل (قلت الاظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجحه عن الاكثرين والتماس في الآية محمول على الوطء كما في قوله تعالى من قبل أن تمسوهن وفيما بين السرة والركبة خلاف الحائض والاصح منه التحريم كما تقدم في بابه (ويصح الظهار المؤقت) كقوله أنت على كظهر امي يوما أو شهرا أو سنة (موقتا) أي يصح ظهارا مؤقتا عملا بالتآقيت (وفي قول) يصح ظهارا (مؤبدا) ويلغو التآقيت (وفي قول) هو (لغو) لانه بانتفاء التآقيت فيه كالتشبيه بمن لا تحرم عليه مؤبدا (فعلى الاول الاصح ان عوده) أي العود فيه (لا يحصل بامساك بل بوطء في المدة) لحصول المخالفة لما قاله به دون الامساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) لحرمة الوطء قبل التكفير وانقضاء المدة واستمرار الوطء وطء والوطء الاول جائز فاذا انقضت المدة ولم يكفر جاز الوطء وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطأ أصلا حتى مضت المدة فلا شيء عليه ومقابل الاصح أن العود في المؤقت يحصل بالامساك كالمطلق وكذا ان قلنا المؤقت يتأبد (ولو قال لا ربع انت على كظهر امي فظاهر منهن فان أمسكتهن فأربع كفارات) كما لو طاهر بأربع كلمات (وفي القديم كفارة) واحدة لانه طاهر واحد (ولو طاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائدين الثلاث الاول) لامساك كل منهن زمن ظهار من ولينها فيه فان أمسكتهن الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولو كرر) لفظ الظهار (في امرأة

٣٠ في (قوله) جاز الوطء قال الزركشي طاهر النص يخالفه وظاهر القرآن أيضا أقول وجه الاول ان الظهار وقع مقيدا بالمدة فلا يمتنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت بالعود (قوله) وفي القديم كفارة قال الزركشي فلو الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتهى أقول فيه نظير فان المجتهد لا يقلد مجتهدا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبني على ان المغلب في الظهار شأنية المطلق في أم شائبة البين (قوله) متوالية اختر زعن غير المتوالية فان الحكم ثابت فيها من غير خفاء

(قوله) فظهار واحد أي كالطلاق (قوله) والثاني لا يتعدد أي لان اللفظ الثاني لم يؤثر في التكرار فاشبهه بظهار الأجنبية (قوله) لقوته بآلة الملك ولان هذه محصور والزواج يملكه فيعمل تكراره على استيفاء العدد المملوك بخلاف * (١١٨) * الظهار في كل ذلك (قوله) وقيل

لا يتعدد محل هذا اذا صدر قبل التكفير من الاول

* (كتاب الكفارة) *

قال الرافعي ككفارة اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين انتهى قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جارية الظاهر الثاني لانها عبادات وقربات لا تصح الا بالنية وقال الامام فيها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المواخاة والعقوبة وغرضها الاظهر الارفاق انتهى وبه صاحب التقريب على انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر (قوله) يستترط فيها الحديث انما الاعمال بالنيات وقياسا على الزكاة (قوله) والاطعام هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة اليمين لما ساقى انه لا يطعم في الظهار ونحوه حتى يسلم وقد سلف أن الكلام في مطاق الكفارة (قوله) قياسا أي لالفاظا بمعنى أن مجرد وجود اللفظ القيد مقتض لا اعتبار القيد في المطلق من غير احتياج الى جامع كما قيل به ومنع الحنفى الحل للاختلاف فيبقى المطلق على اطلاقه والادلة مبسوطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها فانها مؤمنة خطا بالسيدها الذي ذكر أنه عليه رقة مؤيد لما يقوله امامنا رضي الله عنه (قوله) يخل بالعمل والكسب قيل الاول يعني عن الثاني (قوله) مشى

متصلا وقصدنا كيد اظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان فارقها عقبه فلا شيء عليه وقيل يلزمه كفارة لانه لا اشتغال بالتأكيده عائد ودفع بأن الكلمات المتكررة للتأكيده كالكلمة الواحدة في الحكم (أو استثناء فالأظهر التعدد) للظهار بعدد المستأنف والثاني لا يتعدد (و) الاظهر على التعدد (أنه بالمرأة الثانية عائد في) الظهار (الاول) للامساك زمنا والثاني لا يكون عائدا بها لانها من جنس الاول فالمرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيده اولا استثناء فالأظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بازائه الملك واحترز المصنف بقوله متصلا عن المنفصل فانه يتعدد الظهار فيه مطلقا وقيل لا يتعدد في قصد التأكيده أي إعادة اللفظ الاول

* (كتاب الكفارة) *

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وصدره بما يعتبر في أنواع الكفارة فقال (يشترط ثلثها) أي كان يعتق نية الكفارة فلا يكفي نية العتق الواجب لانه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والاطعام (لا تعينها) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارة بظهار وقتل فأعتق عبدا نية الكفارة وقع محسوبا وعن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما لم يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لانها في معظم خصاها نازعة الى الغرامات فاكفي فيها بأصل النية فان عين فيها وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار لم يجزئه ما أتى به تلك النية بما عليه وبشترط نية الذمي في الاعناق والاطعام كما جزم به في أصل الروضة لجهتها منه ونيته للتميز بزدون التقرب ويمكن ملكة للرقة المؤمنة كان يسلم عبده أو وعبد مورثه فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتخصه قربة ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام فيقال له اما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من الصوم بأن تسلم وتأتي به ويقال له أيضا حيث لم تملك رقة مؤمنة اما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من اعتناق المؤمنة بأن تسلم فتملكها وتعتقها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث احداها (عتق رقة مؤمنة) قال تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقة الآية وقال في كفارة القتل فحرم رقة مؤمنة فحمل الشافعي رضي الله عنه المطلق في الاول على المقيدي في الثاني قياسا بجامع حرمة سببهما من الظهار والقتل (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) ليقوم بكفايته فيفترغ للعبادات ووطائف الاحرار فيأتي بها تكميلا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والكسب لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بعقده مقصود العتق فلا يجزئ وفرع على ما ذكره ما بينه أجزاء ومنع ما يقوله (فيجزئ صغير وأقرع وأعرج يمكنه تباع مشى) بان يكون عرجه غير شديد (وأعور وأصم) وآخر من يفهم الإشارة (وأخشم وفاقد نفسه وفاقد) (اذتبحر) فاقد (أصابع رجله) لان كلامنا الصفات المذكورة لا تختل بالعمل والكسب (لازمن ولا فاقد رجل أو خنصر وبصر من يداؤا غلظتين من) أصبع (غيرهما قلت أو انخله ابهام والله أعلم) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزئ فاقد يد ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من ابهام والسبابة والوسطى وانه يجزئ فاقد خنصر من يده وبصر من الاخرى وفاقد انخله من غير ابهام فلو قصدت انامله العليا من الاصابع الاربع أجزأ وزد الامام فيه ولا يجزئ

الاحسن تعريفه (قوله) واخشم هو فاقد الشم (قوله) ولا فاقد رجل حسا أو معنى (قوله) خنصر قضية كلام الجوهري الجنين حيث ذكره في مادة خصر ان الوزن فعل لكن صاحب المحكم ذكره في الرابعي فالوزن فعل

الجاني وان انفصل لادون ستة أشهر من وقت الاعتاق لانه لا يعطى حكم الجنى وقبل ان انفصل
كذلك تبين الاجزاء (ولا) يجزئ (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزئ
(و) لا (من أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاسناد الى الزمان والاصل ولا من هو في أكثر أوقاته مجنون
بخلاف من هو في أكثرها عاقل فيجزئ تغليبا لاكثر في الشقين ومن استوى فيه زمن جنونه وزمن
افاقته يجزئ في الاصح (و) لا (مريض لا يرجى) برؤه كصاحب السل فانه كالزمن بخلاف من يرجى
برؤه فيجزئ (فان برئ) من لا يرجى برؤه بعد اعتاقه (بان الاجزاء في الاصح) لان المنع كان بناء على
ظن وقد بان خلافه والثاني لا يجزئ لانية الكفارة بما يظن عدم برئه غير صحيحة وان مات من يرجى
برؤه بعد اعتاقه فقبل لا يجزئ تبين خلاف المظنون والاصح أجزاء وموته يتحمل أن يكون لمرض آخر
(ولا يجزئ شراء قريب) يعتق بمجرد الشراء بان يكون من الاصول أو الفروع (بنية كفارة) لان
عقده مستحق بجهة القربة فلا ينصرف عنها الى الكفارة (ولا) عتق (أم ولد وذى كاهة صحيحة)
عن الكفارة لان عقدهما مستحق بالايلا والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكاتب كاهة فأسدة
فيجزئ عقده عن الكفارة على الاصح لكامل رقه (ويجزئ مدبر ومعلق بصفة) ينجز عقدهما
بنية الكفارة عنها لجواز التصرف فمما وما المدبر من علق عقده بموت السيد كان يقول له اذا مت فأنت
حر (فلو أُرَادَ) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) عند حصول الصفة بان يعيد
التعليق ويريد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فأنت حر ثم يقول ان دخلتها فأنت
حر عن كفارتى (لم يجز) ما أراده فلا يعتق المعلق بالصفة عند حصول الصفة عن الكفارة لانه
مستحق العتق بالتعليق الاول فيقع عنه (وله تعليق عتق الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار
فأنت حر به عن كفارتى فيعتق عنها بالدخول (و) له (اعتاق عبيد عن كفارته عن كل) منهما
(نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد فان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول المقصود من اعتاق
العبد عن الكفارتين بما فعل وقيل يعتق عبد عن كفارة وعبد عن الاخرى ويلغو عرضه للنصفين
(ولو أعتق معصرا نصفين) له من عبيدين (عن كفارة) عليه (فالاصح الاجزاء ان كان باقية مما حرا)
بخلاف ما اذا كان رقيقا والفرق انه حصل مقصود العتق من التخليص من الرق في الاول دون الثاني
وقيل يجزئ اعتاق النصفين مطلقا تنزيلا لهما منزلة الواحد الكامل وقيل لا يجزئ اعتاقهما مطلقا
لان المأمور به اعتاق رقة ولم يوجد في ذلك (ولو أعتق) عبدا عن كفارة (بعوض) على العبد كان
قال أنت حر عن كفارتى على ان ترد على دينار (لم يجزئ) ذلك الاعتاق (عن كفارة) لانه لم يجز
الاعتاق لها بل ضم اليها قصد العوض وقيل يجزئ عنها ويسقط العوض واستطرد المصنف تبعاً لهم
بد كرم مسائل من استدعاء الاعتاق بعوض فقال (والاعتاق بمال كطلاقه) أى فهو من جانب
المالك معاوضة فيها شائبة التعليق ومن جانب المستدعى معاوضة فيها شائبة الجعالة (فلو قال أعتق
أم ولد له على ألف فأعتق نفذ) الاعتاق (ولزمه العوض) المذكور وكان ذلك اقتداء من المستدعى
كاختلاع الاجنبى (وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا فأعتق) فانه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه
العوض (في الاصح) لالتزامه اياه والثاني لا يلزمه اذا اقتداء في ذلك لا مكان نقل الملك في العبد بخلاف
أم الولد (وان قال أعتقه عنى على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض) لتضمن ما ذكر للبيع
انوقف العتق على الملك فكأنه قال بعته بكذا أو أعتقه عنى وقد أجابه (والاصح انه يملكه عقب لفظ
الاعتاق) من المحيب كقوله أعتقته عنك لانه الذى حصل به الملك (ثم يعتق عليه) لتأخر العتق عن

هذا الاعتاق من قدم للقتل (قوله) غير
صحيحة قال في التنقيح وهو قوى لانه غير
جازم بأنه مرجو الزوال والتردد في البنية
قادر (قوله) شراء قريب مثله ملكه بغير
الشراء كاهية (قوله) لان عقده الخ
أى فكان نظيره ما لو استحق عليه الطعام
في النفقة فدفعه اليه بنية الكفارة
(قوله) والمدبر الخ يريد أنه تعليق خاص
فلا يرد أن ما قبله يعنى عنه (قوله)
بخلاف ما اذا كان الخ أى فانه اذا كان
الباقى لغيره فلا اشكال وان كان له
شري وجزاء النصفان وفي الاولى اعنى
اذا كانا لغيره ولو أيسر بعد ذلك أو ملك
النصف الآخر ثم أعتقه اجزا هذا محصل
ما في الزركشى والشارح رحمه الله قال
فما سلف له قصده به تصوير المسئلة
بما اذا كان الباقي رقيقا لغيره ليصح
التفصيل بين من باقيه حر وغيره (قوله)
على العبد قال الزركشى لا فرق بين أن
يكون على العبد أو غيره كأعتقت
عبدى هذا عن كفارتى بألف عليك
فيقبل أو يقول له غيره أعتق عن
كفارتى وعلى كذا ففعل فان العتق
يصح لاعتق الكفارة ويلزمه العوض
وكان الشارح انما خص المسئلة بالعبد
لان حمله على العموم يرد عليه نحو أعتق
عبدك عن كفارتى على ألف (قوله)
على ألف لو زاد لفظه عنى نفذ العتق
ولا عوض (قوله) والثاني لا يلزمه
عبارة الزركشى والثاني كقوله عنى
لقرينة العوض وسيأتى (قوله) عتق
عن الطالب قال الزركشى لانه اذا عتق
عن الغير في السراية بغير رضى المالك
فلا يقع عنه رضى المالك من باب أولى
قال وشمل كلام المصنف ما اذا كان على
الطالب كفارة ونوى وهو كذلك

(قوله) وقيل يحصل الخ استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وازالتة وأما الاول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعناق بقدر توسط الملك ولا يضري العتق عن الغير ونسبه الزكشي على أنه يدخل في ملكه قطعا وانما الخلاف متى يحصل وان بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزكشي وحديث السراية هو الدليل وهو اصل في أن التقديرات الشرعية تقبم على كمال اسبابها قولية أو فعلية كتلف المبيع قبل القبض والذي استبعد في الاقوال قرب الامر في الافعال لان موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان فرق بأن الاقوال تقبل الانعاج بخلاف الافعال فلذا احتج الى الخروج عن الاصل اجيب بأنهم قد ضروا حواحصل العتق وانتقال الملك ولولو خط ذلك المعنى للغا العتق ولم يملك (قوله) أو ثمنه فاضلا قال الزكشي هو حال من اليمين * (١٢٠) * والعبدا انتهى وفيه نظر فان العبد نكرة

الملك وقيل يحصل الملك والعتق معا عند تمام لفظ الاعناق لحصولهما به ثم أخذ المصنف في بيان من يلزمه العتق عن الكفارة فقال (ومن ملك عبدا أو ثمنه فاضلا عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى وأثانا لا بد منه لزومه العتق) أي بخلاف من لم يملك ما ذكر بوصفه كمن ملك عبدا وهو محتاج الى خدمته لمرض أو كبرا أو ضخامة مانعة من خدمته نفسه أو منصب يأبى ان يخدم نفسه فهو في حقه كالعبد وبخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعناق في الاصح لانه لا يلحقه بصرف العبد الى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع رفاهية وسكنى وعن تقدير مدة النفقة وما ذكر معها وجوز الرافعي ان تقدر بالعمر الغالب وان تقدر بسنة لان المؤنات تتكرر فيها والصواب بكافه في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دخلهما) من غلة الضيعة ويرجح مال التجارة (عن كفايته) لتحصيل عبيد يعقده لحاجة الهما (ولا) بيع (مسكن وعبدين نفسيين ألفهما في الاصح) لعسر مفارقة المألوف ونفاستهما بأن يجذبن المسكن مسكنا كضيه وعبدا يعقده وبثن العبد عبيدا يخدمه وآخر يعقده والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبيد يعقده ولا التفات الى مفارقة المألوف في ذلك أما إذا لم يألفهما فيجب بيعهما لتحصيل عبيد يعقده جزما (ولا) يجب (شراء بعين) كان وجد عبدا لا يبيعه مال ~~ب~~ الآب من غال (وأظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعناق (بوقت الاداء) للكفارة والثاني بوقت الوجوب لها والثالث بأي وقت كان من وقتي الوجوب والاداء والرابع بأي وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الاداء والاخير ان يخرج ان يخرج ان يخرج وقت الاداء على الاول أو وقت الوجوب على الثاني وفي الوقتين على الثالث فرضه الصوم فان اعتق كان اقترض الاول والثالث وايسر الثاني أجزاء للترقي الى الرتبة العليا وقيل لا تعين الصوم عليه والموسر وقت الوجوب فرضه على الثاني وما بعده الاعناق وان أعسر بعد ذلك والعبد المظاهر لا يتأني تكفيره بالاعتاق والاطعام لانه لا يملك شيئا بتمليك غير السيد ولا بتمليك السيد في الاظهر كما تقدم في البيع وعلى الثاني اذا ملكه طعاما ليكفر به ففعل جاز أو عبدا ليكفر به لم يجز لاستعقاب الاعناق للولاء ولا لالترقيق وتكفيره بالصوم للسيد تخليه منه ان لم يأذن فيه ثم أخذ المصنف في بيان الخصلة الثانية فقال (فان عجز) أي المظاهر (عن عتق) حسا أو شرعا كما تقدم (صام شهرين متتابعين بالهلال بنية كفارة) أي لصوم كل يوم من ليلته كما هو معلوم في صوم الفرض (ولا يشترط بنية تنابع في الاصح) لانه هيئة في العبادة والهيئة

اللهم الا أن يدعى أن ابتداءه بالمعرفة سهل مجيئ الحال منهما (قوله) كمن ملك عبدا الخ في جعل هذا خارجا عما سلف نظرنا هرقا مل ولذا قال الزكشي المراد بالعبدي في عبارته من لا يحتاج اليه لخدمة ونحوها انتهى وقد يعتذر عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لانه غير مكفي في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها (قوله) لا يفضل الخ أي بحيث لو كاف بيع ذلك عادم مسكنا وانما لم يلزم بذلك لان عود المسكن أشق من مفارقة العبد والمسكن المألوفين ولم يكلف بيعهما كما سيأتي قبل وهذا يقتضي أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو خلاف مريح النووي في باب الكفارة كما سلف (فائدة) الضيعة العقار (قوله) بعين قال الزكشي وفي معناه ما اذا وجد جارية بنفسه تباع بالوف وهي قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة (قوله) والثاني بوقت الوجوب عمل بأنه حق يستوفي على جهة التطهير كالحذ فيما لوزني وهو حر ثم رق أو ~~ع~~ كسه أو هو بكر ثم أحسن قال الرافعي ما معناه

ان القول الاول ناظر لشائبة العبادة والثاني لشائبة العقوبة انتهى وتوجيه الثالث انه حق يجب في الذمة بوجود المال فاعتبر لا يجب أغلظ الاحوال كالخ يجب متى تحقق اليسار (قوله) والاخير ان يخرج الخ مشير الى نقده على المؤلف من حيث أن المخرج لا تطلق نسبة للشايعي من غير بيان الترخي أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالنصوص على انه لم يصرح بالنسبة هنا (قوله) وايسر الثاني لم يفرض في الاولين يسرا غير اقتران لانه اذا ثبتت صدر المسئلة لوجود اليسر وقت الاداء فلا يكون متقللا عن المرتبة الدنيا للعليا (قوله) بالهلال أي لانها الأشهر الشرعية لا يتيسر لولئك عن الأهلية (قوله) نية كفارة أي ولا يشترط تعيين المكفر منه نعم لوجعل شهرين كفارة ثم آخره من أخرى ثم آخر عن الاولى ثم آخر عن الاخرى لم يجزه بخلاف تفسيره من العبدن لفوات الولاء في الصوم قاله في المطلب (قوله) لانه هيئة أي كالأداء في الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط

(قوله) ليكون متعرضا لـ أي كنية الجمع والقصر في الصلاة (قوله) ويزول التابع الخ لو طئ المظاهر ليل قبل مضي الشهر من فحش
والتابع باقي بحاله خلافا لـ أي خسفة ومالك رحمه الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجبنا الاستئناف لوقع صوم الشهرين بعد التقاس
ولم يوجب له كان بعضهما قبله وذلك أقرب إلى المأمور به من الأول واحتج الأصحاب بأنه جماع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفة كالأكل ليل وجماع
غير المظاهر عنها * فرع * لو أظفر نهارا عمدا جاهلا بقطعها التابع ففي فتاوى ابن البري تليد الغرالي أنه لا يقطع التابع وفيه نظر (قوله) عن
القتل أما الظهار فلا يتصور منها (قوله) بهرم أو مرض قال الزركشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا قول حاليسون المرض
هرم عارض والهرم مرض طبيعي * (١٢١) * (قوله) لا يرجي زواله أي بخلاف الذي يرجي زواله فإنه لا يعدل به إلى الإطعام كالمال الغائب

القادر ربه على العتق (قوله) كفر
باطعام الخ فيه موافقة لنظم القرآن وقد
جاء أطعم بمعنى ملك في قولهم أطعم
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنة
السدس * تنبيه * لم يذكر هنا فضل
الإطعام عن القوت كافي الصيام
والظاهر محييه هنا قال الترمذي في جامعه
قال الشافعي وقول النبي صلى الله عليه
وسلم للرجل خذ فاطمته أهلك يحتمل أن
تكون الكفارة عن من قدر عليها وهذا
رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي صلى الله عليه
وسلم شيئا وملكه إياه قال الرجل ما أجد
أقرب إليه منا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
خذ فاطمته أهلك لأن الكفارة إنما
تكون عن الفضل عن القوت قال أغنى
الترمذي واختار الشافعي لمن كان على
مثل هذه الحال أن يأكله وتكون
الكفارة ديناً عليه في ملك يوم كفر
قال الزركشي وبعبارة الروضة ملكهم
وهو يقتضي اعتبار اللفظ (قوله) ستين
مذا أي لما في قصة الأعرابي من أن

لا يجب التعرض لها في التوبة والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا لخاصة هذا الصوم (فان بدأ)
بالصوم (في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين) يومًا لتعذر الرجوع
فيه إلى الهلال (ويزول التابع بفوات يوم بلا عذر) فيجب الاستئناف ولو كان الفائت اليوم الأخير
أو اليوم الذي نسبت التوبة والتسليم لا يجعل عذرا في ترك المأمورات وهل يطل ماضي أو ينقلب
نفلان في قولان (وكذا) بفواته (عبرض) بأن أظفر فيه (في الجديد) لأن المرض لا ينافي
الصوم وإنما خرج منه بفعله والقد لا يزول التابع بالفطر للمرض لأنه أظفر بما لا يتعلق باختباره
(الاجبض) في كفارة المرأة عن القتل لأنه ينافي الصوم ولا تخلو عنه ذات الأقراء في الشهرين غالباً
والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر والتفاس كالحيض وقبل يقطع التابع لندرتة (وكذا اجنون) فإنه
لا يزول به التابع (على المذهب) لما فاته للصوم كالحيض والطريق الثاني فيه قول المرض ثم أخذ
المصنف في بيان الخصلة الثالثة فقال (فان يحجز عن صوم بهرم أو مرض قال الأكثرون) من الأصحاب
(لأرجي زواله) وقال الأقلون كالامام والغزالي يدوم شهرين فيما يظن بالعادة أو يقول الأطباء
(أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة مرض كفر بالطعام ستين مسكناً) للآية السابقة
(أو فقيراً) لأنه أشد حالاً منه كمتين في قسم الصدقات (لا كافراً ولا هاشمياً ولا مطلبياً) كافي الزكاة
(ستين مداً) لكل واحد مد (مما يكون فطرة) من الحب الذي هو غالب قوت بلد المكفر كالبر
والشعير فلا يجزئ الدقيق والسويق وقيل بجزئان وقيل بجزئ أن يعطى كل واحد مد على خبز وقيل
أدم وتقدم في قسم الصدقات أن المكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً في الأصح فلا حاجة إلى أن
يزاد على المنفيات هنا ولا من يلزمه نفقته كالزوجة والقريب فإنه لا يجزئ الصنف إليه لخروجه بذكر
الفقير ولا هنا اسم بمعنى غير ظهراهما فيما بعدها كونهما على صورة الحرف وهو في معنى المستثنى
ويزاد عليه العبد والمكاتب فلا يجزئ الصنف إليهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوفاق وهي
ككفارة الظهار أنه لو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الإطهار فاذا قدر على خصلة فعلها ومقابل
الإطهار السقوط فيأتي مثل ذلك هنا

* (كتاب اللعان) *

هو كما سباني قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فماريت به هذه
من الزنا إلى آخره فلذلك قال (يسبقه قذف وصرح به) أي القذف مطلقاً (الزنا كقوله لرجل

٣١ ط في بخلاف بعضها إلا الإطعام * (كتاب اللعان) * (قوله) فلذلك الخ دفع لما يقال الترجمة قاصرة
عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف (قوله) يسبقه قذف لو كان هنا ولزعم أنه من وطء شبهة لاعتنائه من غير
قذف فإذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد (قوله) مطلقاً أي سواء كان من الرجل
أو المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائدة على القذف من حيث هو والافالسباق في المتن ضرورة أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله
يسبقه قذف فتأمل

(قوله) ولو سكر التاء الخ جعله
الزكشي داخل في جارية المتن قال ونسبة
المصنف الى اهل مال ذلك خطأ ونبه على
انه يشرط أن يكون الوصف بالزنا في معرض
التعير ليخرج الشاهد ونحوه وان يكون
ممكن الوطاء منه اوفيه (قوله) بينه ولو
ترك ولم يحلف فحكى الامام عن الاصحاب
انه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي منه
الحجة قال ويحتمل ان لا يجب لما فيه من
ايداء القدوف كذا قالاهنا ونقل
الرافعي عن البغوي في باب حد الزنا
التصريح بعدم الوجوب (قوله) ليس
بقدف وان نواه اي كما ان التعريض
في الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى
لان الحد ودنوا بالشبهات (قوله)
اقرار اعترض بأنه غير مفضل والمفضل
شرط (قوله) ورأى الامام الخ قال الرافعي
وهو متين ويؤيده انه لو قال زنت مع
فلان كان قاذفا لها قدوف فلان انتهى
وأجاب في الوسيط بأن اطلاق هذا
اللفظ يفصل به الايداء التام لتأدبر
الفهم منه الى صدوره عن طوعية وان
احتمل غيره ولذا يجب بالنسبة الى الزنا وان
احتمل زنا العين وتابعه الشجر عز الدين
في مختصر النهاية وقال نعم لو أول اقرار
بناويل بعد لم يهدى القبول اذ له الرجوع
عنه (قوله) لاحتمال أن يريد الخ هذا
الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل ايضا أن
يريد انها هي الزانية دونه وعكسه وقد
خصص الشارح هذا العكس بالثانية
وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها اجارية
في المشتكين حتى الاول يكون جاريا
في الثانية ايضا خلافا لصنيع الشارح
رحمه الله (قوله) وان تريدني الزنا اي
لان مثل هذا قد يقصد في الخطاب للثني

أو امرأة زنت أو زنت أو يازاني أو يازانية لشهرته فيه ولو سكر التاء في خطاب الرجل
أو فقهها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللرأة يازاني فكذلك لان الحسن في ذلك لا يمنع الفهم
(والرمي بالبلع حشفة في فرج مع وضعه) أي الابلع (بقهر يم أو) بابلع حشفة في (دبر صريحان)
فان لم يوصف الاول بقهر يم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء خوطب بهما ذكرا أم أنثى
كان يقال له أوجت في فرج أو دبر أو أوجت في دبرك ولها أوجت في فرجك أو دبرك وقوله صريحان خبر
الشدأ والمعطوف عليه المقدر بأ والتسوية أي الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان ولو قال صريح كان
أخصر وأوضح (وزنات في الجبل) بالهمز (كناية) لأن الزن في الجبل هو الصعود فيه (وكذا
زنات فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الاصم) لأن طاهره يقتضي الصعود والثاني هو صريح
والباء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث ان أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه
فكناية والافصر صريح (وزنت في الجبل) بالياء (صريح في الاصم) والثاني هو كناية لاحتمال انه
أراد الصعود ولين الهمزة والثالث ان أحسن العربية فصرح منه ولا يقبل قوله أردت الصعود
وتركت الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر ولو قال زنات في البيت بالهمز فصرح على
الصحيح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوي وان غيره قال
ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فها صريح قطعاً وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق)
يا خبيث (ولها) أي للرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخلوة ولقرشي يابسطي
وزوجته لم أجعل عذراء) أي بكرا (كناية) لاحتماله القدف وغيره والقذف في يابسطي لأم المخاطب
حيث نسبته الى غير من ينسب اليهم ويحتمل ان يريد انه لا يشبههم في السير والاخلاق (فان أنكر ارادة
القذف في الكناية (مصدق بينه) وليس له ان يحلف كاذباً فعلى الحد أو نحو رامن اتمام الايداء
(وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فليست بزنا ونحوه) كقوله أي ليست بزانية (تعريض ليس
بقذف وان نواه) لأن النية انما تؤثر اذا احتل اللفظ المنوي واحتمال له هنا وما يفهم ويحتمل منه فهو
أثر قرائن الاحوال وقيل هو قذف ان نواه اعتمادا على الفهم وحصول الايداء (وقوله) لزوجته أو
لاجنبية (زنت بك اقرار بزنا) على نفسه (وقذف) للمخاطبة ومثله قولها لزوجها أو لاجنبي
زنت بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة للمخاطب ورأى الامام ان ذلك ليس صريحاً في القذف لاحتمال
كون المخاطب منكراً او انتظام الكلام مع ذلك (ولو قال لزوجته يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني
منى قاذف وكناية) لاحتمال ان تريد اثبات الزنا فتكون في الصورة الاولى مقرة وقاذفة للزوج ويسقط
باقرارها حد القذف عنه وتغزر وتكون في الصورة الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر
مما نسبتني اليه وان تريدني الزنا أي لم يطأني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فانت زان ايضا
أو أزني منى فلان تكون قاذفة وتصدق في ارادة ذلك بينهما (فلو قالت) في جوابه (زنت وأنت أزني
منى مقرة) بالزنا (وقاذفة) له ولو قالت لزوجها يازاني فقال زنت بك أو أنت أزني منى فهي قاذفة صريحاً
وهو كمن على وزان ما تقدم الى آخره فلو قال في جوابها زنت وأنت أزني منى فهو مقر بالزنا وقاذف لها
على وزان ما تقدم ايضا ولو قال لاجنبية يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني منى فهو قاذف وهي قاذفة في
الاول مع الاقرار فيه بالزنا وكناية في الثاني لاحتمال ان تريد انه أهدي الى الزنا أو حرص عليه منها
ويقاس بما ذكر قولها لا يحسن يازاني فيه ولزنت بك أو أنت أزني منى ولو قالت أنت أزني منى
ففي كونه قاذفاً وجهان يأتين في قوله لها أنت أزني منى ولو قال لا أنت أزني منى فلان فليس
بقذف الا ان يريد به وقبل عرفتي له ما لان لظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واخصاص

(قوله) ودفعت أي هذه العلة التي استند اليها الوجه المقابل بالقذف (قوله) ولولده لست مني لو قال لولده أنت ولدنا كان قاذفا لانه قاله الماوردي وبه أجاب ابن الصلاح فقها وزاد أنه يعزى للشتم أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوق الولد وعدم انقياده لأمر أبيه ونهيه عليه وإيصال بزه * (١٢٣) * للاجانب دونه فثبت أراد الاب هذا المعنى فلا أشكال في قبوله لظاهر الوجه

الموقف ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجتي وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لاحتمال أن يريد وأنت قريبة منها (قوله) صريح استشكل باحتمال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك أقول قد يقال المفهوم منه عرفا ارادة الزنا مع الايذاء التام للام فلا تقبل ارادة مثل هذا كما أسلفنا نظيره من الغزالي في مسئلة زنت بك * فرع * قال لقرشي لست من قرشي فهو كناية عندهما ونار فيه الزكشي ونسب للنص انه صريح ولو قال لاخيه لست أخى فالظاهر انه كناية (قوله) ويحد قاذف محصن لم يذكر ضابط القاذف أعني كونه مكففا ملتزما بخيار الانه سيدكره في باب حد القذف ولذا أهمل هناك شرط المقدوف وأحاله على ما هنا (قوله) مكاف أي لان صورة الزنا من غيره لا توجب حدا فأنشبه ما بالنسب المكاف الى وطء لا يحد به وأما الحرية فلان الرق لما منع كمال الحد عليه دل على ان الحناية عليه بنسبه لزانة قاصرة عن الحرية على الحر بذلك وأما الاسلام فلحديث من أشرك بالله فليس بمحصن وانما جعل محصنا في حد الزنا لانه اهانة له وأما العفة فالمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ولانه يقال شرط حد القاذف بعدم اثباته زنى المقدوف * فرع * لو أضاف زنى المرتد والمجنون الى حال الاسلام والافاقة حد (قوله) عفيف أي ولا يباحث عن

المخاطب جز يدور في ذهنه كذا في هذه المسئلة ان ارجح في التي قبلها عدم القذف أيضا وانه على وجه القذف فيها يكون القائل مغررا بالزنا لعله المذكورة ودفعت بأن الناس في مجاوراتهم في الذم والمشامة لا يتقيدون غالبا بالوضع الاصل للفظ فلا يحمل الحلف في ذلك على مقتضاه وقد جاء الفعل في ذلك لغير الاشتراك قال تعالى حكاية لقول يوسف عليه السلام لاخوته أنتم مرمكونا (قوله) لغيره (زنا فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أؤذرك) أو قبلك أو دبرك (قذف) لأن ما ذكره الوطء أو محله (والمذهب ان قوله) زنا (يدك وعينك) ورجلك (ولولده لست مني) وأولست اخي كناية ولولده لست ابن فلان صريح الالتمني بلعان) أثم في الاولى فلان المفهوم من زنا الاغضاء المذكورة اللبس والمشي والنظر كما في حديث الصحبين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما انه صريح الحاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فاذكرهما هو المتخصص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الآخر فحكى فيهما قولين أحدهما انه صريح في قذف أم المخاطب لسبقه الى الفهم وأقيسهما انه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالاول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحمل نص القذف على ما إذا أراده والأصح تقرير النصين والفرق ان الاب لا يحتاجه الى تأديب ولده وزجره عما لا يليق بنسبه يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبي ويستفسر فان قال أردت انه من زنا فهو قاذف لانه أو انه لا يشتهى خلقا أو خلقا فيقبل بيمينه وقول المصنف الالتمني بلعان مستثنى من قوله صريح أي لو قال للولد المنني باللعان لست ابن فلان يعني الملاعن فليس بصريح في قذف أمه فليسأل فان قال أردت تصديق الملاعن في نسبة أمه الى الزنا فهو قاذف لها ولو قال أردت ان الملاعن نفاه أو انتفاء نسبه منه شرعا أو انه لا يشبه خلقا أو خلقا قبل بيمينه ويعزى عليه للايذاء ثم أخذ المصنف في بيان حكم القذف فقال (ويحد قاذف محصن ويعزى غيره) أي غير قاذف المحصن وهو قاذف غير المحصن وسواء كان المقدوف الزوجة أم غيرها وسياق بيان الحد وشروطه في بابه وبيان التعزير في آخر الشريعة والاصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (والمحصن مكاف) أي بالغ عاقل (حر مسلم عفيف عن وطء محببه) بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ وطأ لا يجنبه بخلاف من وطئ وطأ يجنبه بأن زنى فليس بمحصن (وتبطل العفة) العترة في الاحصان (وطء محرم مملوك) له كاخوته أو عتمة من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على المذهب) سواء قبل بالقول ارجوح انه يوجب الحد أم لا لانه على قلة المبالة بالزنا وهو أخس من الزنا بالاجنبات وقبل لا تبطل العفة على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على خلاف اصطلاحه (لا) وطء (زوجته في صدقة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولي) أو بلا شهود (في الأصح) وان كان حراما لقيام الملك في الاولى وثبوت النسب فيما بعد بحيث حصل علوق من ذلك الوطء مع اتفائه الحد في الجميع والثاني تبطل العفة لمحرمة ووقعه في غير ملك في خبر الاولى ووطء زوجته أو أمته في حبس أو نفاس أو حرام أو حرم أو اعتكاف لا يبطل العفة وقيل فيه الوجهان

ثبوت العفة وخبرها قبلها على القاذف (قوله) بلاولي أي سواء كان عالما بالتحريم أو جاهلا كافي الرخصة تعلقا عن البغوى ثم قال وينبغي أن يكون الجاهل كلواطي بالشبهة (قوله) وان كان حراما كأنه يشترى الى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولي أو شهودا كلواطي عالم بالتحريم (قوله) مع اتفائه الحد في الجميع أي وانما فائدة الحرمة أيضا ولعدم اتفائه في الحرام المأثور (قوله) ووطء زوجته هذه المسئلة بينهم حكمها من المتن بالاولى

(قوله) ولوزنا مقذوف مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعفة (قوله) فاطهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً ولا نحد القذف موضوع للراية من الزنا دون الردة فجاز أن يسقط بحديثه ذكره الماوردي ولان الزنا معني بطل ماضيه الخاصة في زان يسقطها مستقبله والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبله كالجنون فائدة يمكن تصور طرور الرق بعد القذف كسيرة قد فقه شخص ثم اخذت الامام رقمه (قوله) كل الورثة لو قذفه شخص بعد موته فالظاهر ان أحد الزوجين يرث أيضاً والمسئلة فيها وجهان * (١٢٤) * من غير ترجيح تنبيه بل بعضهم الاستيفاء

وان كان الباقي صغيراً أو غائباً أو حاضراً كاملاً ولم يطلب (قوله) وانه لو عفا بعضهم قال العلماء لا نظير لذلك فان نظارها اما أن تسقط حصصة العاق كالشبهة واما أن يسقط الجميع كالقصاص * (فصل) * له قذف زوجة استدلل على الجواز بآية ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وباروي أبوداود من أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بعنه وسمع بأذنه فغاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فسكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابته ففترت الآيات واما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقيق وكافي إيمان القسامة بنى على القرائن نعم إيمان القسامة يكتفي فيها بالاشاعة وقدمتوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب في هذه الفاحشة من السر (قوله) بأن آراءهما في خلوة اى ولو مرة نعم قال الامام الذي أراه أنه لو رآه الزوج على استحلاء امرأته في موطن الرية فهو بمثابة الانضمام الى الاستفاضة مرة واحدة انتهى وهو متين (قوله) ومن سور الخ قد أشار اليه المؤلف بالكاف من قوله كشبايع (قوله) والا فلا يقذفها أى ولكن يلزمه النفي ويقول فيما رتبته من اصابة غيره لها على فراش وان الولد من تلك الاصابة كما سيأتي بان ذلك في التنبيه الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني

ومقدمات الوطء كالقبلة والممس وغيرهما لا تبطل العفة بحال (ولو زنى مقذوف سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد فلا) يسقط الحد عن قاذفه والفرق ان الزنا يكتفى ما أمكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فاطهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً وفي الاولى قول قديم بعدم السقوط لطرور الزنا كالردة وفي الثانية وجه بالسقوط كالزنا (ومن زنا مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم يعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا أم زنا بعده أم اطلق لان العرض اذا انخرم بالزنا لم تسد ثلثه بالعفة الطارئة وقال الامام ما أرى هذا يسلم من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحده القذف يورث ويسقط بعفو) لانه حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمي به وحق الآدمي شأنه ما ذكر وتعزير القذف كذلك (والاصح انه يرث كل الورثة) حيث مات المقذوف قبل استيفائه كالمال والقصاص والثاني يرثه غير الزوج والزوجة لا رتضاع التكاح بالموت وانقطاع واسطة التعزير (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) أى بعض الورثة عن حقه من الحد (فلباقى) منهم (كله) أى استيفاء جميعه لانه حق ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه ككافي القصاص وفرق بأن للقصاص بدلا يعدل اليه وهو والدية بخلاف حد القذف والمثالث يسقط نصيب العاق ويبنى الباقي لانه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذي يقع فيه الشربة

* (فصل له) * أى للزوج (قذف زوجة علم زناها) بان رآه بعنه (أو ظنه ظناً مؤكدا كشبايع زناها) يزعم قرينة بان رآه ما في خلوة) أو رآها تخرج من عنده ولا يكفي مجرد الشبايع لانه قد يشيعه عدولها أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا بمجرد القرينة المذكورة لانه ربما دخل بينها خلوة أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد ان تخبره بزناها فيقع في قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يثق به وان لم يكن عدلاً وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يخلص به منها لاحتياجه الى الانتقام منها للتطليح فرائسه ولا يكاد يساعده على ذلك بمنه أو اقراره والاولى ان يستر عليها ويطلقها ان كرهها هذا كله حيث لا ولد ينفيه (ولو أنت بولد علم انه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه نفيه) لان ترك النفي يتضمن استحلافه واستحلاف من ليس منه حرام وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزم ان أيضاً وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كما تقدم في جوازه والا فلا يقذفها لجواز ان يكون الولد من وطء مشبهة قاله بغوى وغيره (وانما يعلم) ان الولد ليس منه (اذا لم يطمأ) أصلاً (أو) وطئ (و) ولده له دون ستة أشهر من الوطء) التي هي أقل مدة الحمل (أوفوق أربع سنين) التي هي أكثر مدة الحمل (فلو ولده لما بينهما) أى بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم تستبرأ بعده) (بهيضة حرم النفي) للولد رعاية للفراش ولا هيرة رية محذاه في نفسه (وان ولده له فوق ستة أشهر من الاستبراء حل

وقول الشارح لزم قذفها لكان تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رميها بالعلوق من غيره (قوله) حرم النفي اى ولو علم زناها النفي واحتمل كونه منه أيضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها (قوله) رعاية للفراش روى النساء اى أجاز رجل بعد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفحشه على رؤس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر اليه انه في حالة النظر اليه يكون أرق وأشقى فإذا وجدته وزناه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة

(قوله) والوجه الثاني زاد الزركشي والثالث يجوز النفي سواء وجدت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الرافعي والبغوي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجوز مطلقا قال وكلام النهاية والبسيط صريح * (١٢٥) * في ذلك ونبه أيضا على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك شبهة والأصحرد

الاستبراء لا يصح قطعها انتهى (قوله)
ومحل الخلاف الخ هذا عند التأمل
يقضي أن قول المنهاج حل في الأصح محله
عند وجود مخيلة الزنا فلتأمل (قوله)
نظهور دم الحيض أي فحسب المدة
من وقت الظهور وان توقف الأمر على
تمام الحيضة فلا يحصل ابتداء أو هان
الا تقطاع وكان الشارح رحمه الله عني
بعض المتأخرين الزركشي فقد بحثه في
التسكلة ويجوز أن يكون مسوقا به
(قوله) ولو وطئ الخ انظر هل مثل ذلك
مالووطي ولم ينزل

* (فصل) * في كيفية اللعان (قوله) فإن
غابت أي بسبب حيض أو غيره من مرض
أو موت ونحوه (قوله) في الكلمات أي
في كل منها ذكر الزاني واجب أيضا أن
أراد إسقاط الحد بسببه (قوله) أن
الوطء بالشبهة يريد وطء نفسه (قوله)
لاحتمال الخ أقول فلو قال من أصابه غيره
أو من وطء غيره ونحو ذلك فينبغي أن
يكون كافيا وحده لا تنافي هذا الاحتمال
والله أعلم (قوله) ولا تحتاج المرأة الخ
لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط
تقديم لعانه على لعانها لانا نقول قد تقدم
وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد
لنفي الولد خاصة هذا ما ظهر لي وهو
ظاهر أن شاء الله (قوله) وحينئذ الخ
لأخفاء أنه قد يجوز أن يكون من وطء

النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأولى أن لا ينفه لان الحامل
قد ترى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو ينفه جاز النفي بل يجب
لحصول الظن حينئذ بأنه ليس منه وان لم ير شيئا لم يجوز رجح الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح
الصغير والمحترق وليس في الكبير ترجيح ومحل الخلاف كما يؤخذ من التعليق ما إذا أمكن كون الولد
من الزنا بعد الاستبراء بان ولده له ستة أشهر من الزنا ولو ولدته لدونها من الزنا فوقها من الاستبراء لم يجوز
نفيه جزما كما استدرك في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ
وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يتحس به ومقابل الصحيح
جعل الغزالي العزل يجوز للنفي ولو وطئ في الدبر أو فمها دون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها
واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بان لم يستبرأ (حرم النفي) رعاية للفراش كما تقدم
وانما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابل قول الامام القياس
الجواز انتقامها بما إذا لم يكن ولد وعورض بان الولد يتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان
أذيع بذلك وتطلق فيه الأسنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفرق بين ما كان بالطلاق
* (فصل) * في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء
الأنفسهم شهادة أحدهم أربع شهادات بالله الآيات (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرات
أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمت به هذه من الزنا) أي زوجته ان كانت حاضرة (فان غابت
سماها ورفع نسبا عما يميزها) عن غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من المكاذبين فيما
رماها به من الزنا) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كافي الكلمات الرابع ويأتي بدل ضمائر
الغيبية بضمائر التكلم فيقول لعنة الله على أن كنت إلى آخره (وان كان ولد ينفه ذكره في الكلمات)
الخمس ليتنفي عنه (فقال وان الولد الذي ولده أو هذا الولد) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني)
ولو اقتصر على قوله من زنا لم يصف في الانتفاء عند الاكثرين لاحتمال ان يعتقد ان الوطء بالشبهة
زنا وصحح البغوي انه يكفي حلالا للفظ الزنا على حقيقته وجرم تصحيحه في الشرح الصغير وأصل الروضة
ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر
الولد في بعض الكلمات احتياج لنفيه إلى إعادة اللعان ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها وقبل يحتاج
(وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله انه من الكاذبين فيما رمت به من الزنا والخامسة ان غضب
الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كافي جانبها في الكلمات
الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التكلم فتقول غضب الله على إلى آخره ولا تحتاج إلى ذكر الولد لان
لعانها لا يؤثر فيه وقيل ذكره فتقول وهذا الولد ولده ليستوى اللعانان * تنبيه * تقدم فيما إذا أتت
بولد علم انه ليس منه انه لا يقذفها اذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحينئذ يقول في اللعان لنفيه كما قاله
الماوردي أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمت به من أصابه غيري لها على فراشي وان هذا الولد
من تلك الأصابة ما هو مني إلى آخر كلمات اللعان ولا تلاعن المرأة اذا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط
بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله (ولو بدل) بالنساء للمفعول (لفظ شهادة بخلف ونحوه) كأن قيل أحلف

(قوله) لم يصح ذلك وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسماءه تعالى (قوله) وقيل لا يصح الخ لهذا قال الزركشي لو هرب في هذه المسئلة بالذهب لوافق اصطلاحه يعني أي دل لفظ الغضب بانفظ اللعن فان فيها طريقين (قوله) وبلعن مغن عما قبله * (١٢٦) * ثم التلغين معتبر في سائر الكلمات

أو أقسم بالله إلى آخره (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) أو ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح ذلك (في الاصح) اتباعا لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظرا للمعنى وقيل لا يصح ان يؤتى بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لان الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشتط الموالات بين الكلمات الخمس على الاصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشتط فيه) أي في اللعان (أمر القاضي) به (ويلعن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله إلى آخره لان اللعان يمين لا يعتد بها قبل استحقاق القاضي وان غلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عند بآذنه (وان تأخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لا سقاط الحد الذي وجب عليها بلعان الزوج (ويلعن أخرس بأشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فان لم يكن له ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده (ويصح) اللعان بالعجمة وان عرف العربية لان الغلب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللغات سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفين عرف العربية وجهه) انه لا يصح لعانه بالعجمة لعدوله عما ورد الشرع به مع قدرته عليه وعلى الصحة بها ان احسنها القاضي استحسان يحضره أربعة من يحسنها وان لم يحسنها فلا بد من ترجمه ويصح كفي من جانب المرأة اثنان لان لعانها لنفي الزنا في جانب الرجل طريقان أحدهما على قولنا ان الاقرار بالزنا ثبت باثنين ويحتاج إلى أربعة لان لعان الزوج قول يثبت به الزنا عليها كما ان الاقرار بالزنا قول يثبت به الزنا وأصحهما القطع بالاكتفاء باثنين ولا يظهر ثبوت الاقرار باثنين (ويغلق) اللعان (بزمان وهو بعد عصر جمعة) فيؤخرها ان لم يكن طلب أكيد فان كان فبعد عصر أي يوم كان لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة حديث الصحفين بالوعيد الشديد في ذلك وبعد عصر الجمعة أشد لانه ساعة الاجابة فيها عند بعضهم وهم ما يدعون في الخامسة باللعن والغضب (ومكان وهو أشرف بلده) أي بلد اللعان (فبمكة بين الركن) الاسود (وانقام) وهو السمي بالخطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وببيت المقدس عند الفخرة وغيرها عند منبر الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أو وجهه أحدها وصحبه البغوي نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن بين العلقاني وامر أنه على المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لان الصعود لا يليق بحالهما والثالث ان كثرة القوم يصعد البر وهما والا فلا (و) تلاعن (حائض باب المسجد) لحرمته كشافه ويخرج القاضي إليها أو يبعث نائباً (وذمى في بيعه) للنصارى (وككنيسة) للهود لانهم يعظمونها كعظيم المساجد (وكذا بيت نار مجوسى في الاصح) لانهم يعظمونه فيحضره القاضي رعاية لا اعتقادهم لشبه الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاعن في المسجد أو في مجلس الحكم (لا يبت أصنام وتني) لانه لا حرمة له واعتقادهم فيه غير مرغى فيلاعن في مجلس الحكم وصورة ان يدخل دارنا بامان أو هدنة (وجمع) أي ويغلق بحضور جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) فان الزنا ثبت بهذا العدد فيحضرون أثباته باللعان (والتعليطات سنة لا فرض على المذهب) كتعليط اليمين بتعديد أسماء الله تعالى ووجهه الفرض الاتباع وهما قولان في المكان لمراد في الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فنهما والاصح القطع به في الجمع دون الزمان (ويستلصاض وعظهما) بان يخوفهما بالله تعالى ويقول لهما عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا وبقرا علمهما ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم الآية (ويالغ عند الخامسة) منهما في الوعظ فيقول له اتق الله فان قولك على لعنة الله توجب اللعنة ان كنت

ولا يكتفي في أولها فقط (قوله) لان لعان الخ استدلل الزركشي بقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (قوله) ويلعن أخرس أي بناء على ان الغلب كونه يمينا فان قلنا بشهادة لم يصح منه (قوله) أو كتابة أي فيكتب كلمات اللعن أربع مرات ثم الخامسة (قوله) وهو بعد عصر جمعة الأولى ان يكون بعد فعلها (قوله) لحديث الصحفين وفي هذا الوقت أيضا تنزل الملائكة وتصعد بالاعمال (قوله) عند المنبر روى ابن ماجه والحاكم وصححه لا يخلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة ولو على سواد الرطب الا وجبت له النار ثم المراد عند المنبر ما يلي الحجر الشريف وهو الروضة من الله علمنا برؤية ذلك قبل المات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله) الفخرة في الحديث الشريف الفخرة من الجنة (قوله) لا يليق أي لانه رفعة وليسا من أهلها (قوله) وذمى الاحسن وكفى ليشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب (قوله) لانه ليس له حرمة وشرف هذا يوم ان البيع والكائس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالاحسن ما قاله غيره لانه لم يكن لها حرمة قط * تنبيه * الكافرة تفعل ذلك وان كان زوجها مسلما لكن قال الرافي وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا منع منه وعلم بان التعليط عليها حقه فله تركه هذا محصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التعليطات راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضى الزوجين (قوله) في المكان فيه أيضا طريقة بالقطع بالاستحباب تنسب لابن القاص لكها شاذة فلذا تركها الشارح رحمه الله

(قوله) فائمين الاوضع من قيام (قوله) زوج مما خرج به السيد في الامة (قوله) يصح طلاقه وذلك لانه يمين فاشترط فيه ما اشترط في الخالف دون الشاهد واحتج الاصحاب على كونه يمينا وليس شهادة بما في الحديث في قصة هلال أحلف بالله الذي لا اله الا هو اني لصادق وبأن المرأة لما أتت به على النعت المكروه قال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لي ولها شأن وبأنه يصح من الفاسق والاعمى وقولي به من معرض الحضرة و يلاعن الملاعن لنفسه والشخص لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تساوى الرجل وبأن الايمان تكثر كما في القسامة بخلاف الشهادة قال النووي رحمه الله * (١٢٧) * في التقيج والمراد بالزوج من له علاقة النكاح فلا يرده صحة لعان الاجنبي بعد البيئونة لنفي الولد

أو الحد ولا لعان من وطئ بشبهة فلها زوجته أو أومته أو في نكاح فاسد ثم قدفها فانه يلاعن لنفي النسب وقوله والحد أي فيها اذا قدفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلاعن (قوله) حيث كان ولد مثله مالوقد فها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل (قوله) والا تنافساده الى آخره هذا محله اذا كان القذف في حال الرذة كما هو صورة المسئلة التي في المنهاج فان كان في حال النكاح فهو صحيح كالموقد في زوجة ثم أبانها (قوله) فرقة لا يشك على ذلك قول عويمر لما نالنا عقب الالعان لانه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه العلم بصدقه وكذبها وجرأتها فطلقها جاهلا بحكم العان قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله) وان أكذب نفسه أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأييد لانها حاق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب فانها ما يعودان لانها حاق عليه وأما حد هافهل يسقط قال في الكفاية لم أره ليحتمل في كلام الامام ما يفهم السقوط وحزم به في المطلب فلا يتحد ولا يحتاج الى اللعان أقول وفي ذكر المتن وان أكذب نفسه قبل هذا إشارة اليه (قوله) وسقوط الحد

كاذبا ويقول لها مثل ذلك بلفظ الغضب لعلها ما ينزجران ويتبركان فان أيا لهنهما الخامسة (و) يسق (ان يتلاعنا فائمين) ليراهما الناس ويشتهر أمرهما وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها (وشرطه) أي الملاعن (زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغاعاقلا وسواء الذمي والرقين والمحدود في القذف والسكران وغيرهم فلا يصح من صبي ومجنون ولا يقتضى قدفها مالعانا بعد كمالها ويعزز الميز على القذف تأديبا ولا لعان من أجنبي وتقدم محتمة من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محتمة من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد وطء قذف وأسلم في العدة لاعتن) لبقاء النكاح (ولو لاعتن) حال الرذة (ثم أسلم فيها) أي في العدة (صح) لعانه تبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الرذة حتى انقضت العدة (صادف) لعانه (بينونة) تبين الفرقة من حين الرذة فان كان هنالك ولد نفاء باللعان فهو نافذ ولا يتنافساده ولا يدفع به حد القذف على الاصح (ويتعلق بلعانه فرقة) لحديث البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ولم تحصل الفرقة كان الاجتماع حاصلًا وهي فرقة فسح كالرضاع لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهرا وباطنا وقيل ان كانت الزوجة صادقة لا تحصل باطنا (وحرمه مؤيدة وان أكذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حد قدفها أو تعزيره ان كانت غير محصنة (ووجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانه ادا على ذلك كله الآيات السابقة وسيأتي في اواخر الباب مسئلتان لا يجب عليهما ما فيهما حد الزنا والذميمة يجب عليهما الحد بناء على وجوب الحكم بينهما اذا توافرهما النسا وهو الاظهر وعلى مقابله لا يجب حتى ترضى بحكمنا فان رضيت ولم تلاعن حدث (واتقاء نسب نفاء بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في العميين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج الى نفي ممكن منه فان تعذر) كونه منه (بان ولده لسته أشهر من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو) لاكثر من ستة أشهر برزمان الوطء والوضع (وطلق في مجلسه) أي مجلس العقد لاتقاء امكان الوطء (أو نسكح وهو بالشرق وهي بالمغرب) لاتقاء امكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه (وله نفيه مبنا) لان النسب لا يقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (والنفي على الفور في الجديد) كالزنا العيب يجامع الضرر بالامسالة والقديم لان امر النسب خطير قد يحتاج فيه الى نظرونا مل فيعمل ثلاثة أيام أو له النفي متى شاء ولا يسقط الا باسقاطه قولان (وبعذر) على قول الفور (لعذر) كان بلغه الخبر ليل الا فخرج حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعا فاكل أو مريضا أو محبوسا أو لم يجد القاضى فأخبر لكن عليه ان يشهد انه باق

لان ظاهر قوله تعالى في شهادة أحدهم الى آخره يفيد ذلك (قوله) ووجوب حد زناها أي اذا أضافه لحال الزوجية والافسيان (قوله) أي فيه أراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا ان قول الشخص وان هذا الولد ليس مني من جملة اللعان (قوله) لاتقاء زمن الحيلة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء بين الاتيين (قوله) لاتقاء امكان اجتماعهما في المدة أي لا تبين بالشرق لا يمكن اجتماعه مع الذي بالمغرب والعكس في المدة المذكورة وهي ستة أشهر وطلظتان أي لم يلحقه أي ولا استحقه (قوله) على قول الفور صرح الزركشي بأنه يعذر في التأخير لعذر من الثلاث على القول بها أيضا

(قوله) مع امكان بنية ظاهرا القرآن يخالفه
ولكن صدقته الاجماع قال الزكشي ومن
أحسن الاجوبة ان شرط العمل بالمفهوم
أن لا يخرج على سبب وسبب الآية كان
الزوج فبسه فاقتد البينة (قوله) ولها
لدفع حد الزنا ظاهر العبارة ان لها
تركه وان كان الزوج كاذبا لكن صرح
الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب
للاختلاف أو ترجم فتتفحص أهلها
(فصل) له اللعان لنفي ولد أي ولو
من وطء شبهة أو نكاح فاسد والغرض
من هذا الكلام ان ثمرات اللعان
المتقدمة لا يضرت بخلاف بعضها في مثل
هذا (قوله) ولد دفع حد لو أضاف الزنا
الى ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم
مما سبق (قوله) ولتعزيزه أي لانه
اذا كان بسقط الحد لتعزير أولى
والظاهر ان الفرقه تثبت بهذا اللعان
وانه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن
عبارة النهاج توهم خلاف الثاني (قوله)
تعزير تكذيب كان وجه التسمية
ما في التعزير من اظهار كذب القاذف
بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن
ثبت زناها (قوله) عن الحد ومثله
التعزير (قوله) بعد النكاح أي بعد
عقده (قوله) تكفي صلب النكاح
قال الزكشي وأولى لان اللعان حجة
ضعيفة فاذا أثرت مع قيام الفرائض بعد
انقطاعه أولى (قوله) فان أضاف
مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال
الزوجة وأضافه الى ما قبل النكاح
(قوله) في احد الوجهين لعل سبب
التعريف انهما وجهان مذكوران
في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد
اذا كان هناك ولد ثم قذف ولا عن فان
الظاهر ان في وجوب الحد علم اخلافا وان
الاصح عدم الوجوب لعدم تطلخ الفرائض

على النفي فان لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي حمل وانتظار وضعه) ليتحقق
ويشتفي احتمال كونه زنا فان قال عتلت انه ولد وأخرت رجاء الاجهاض ميثاقا كتنفي كشف الامر
ورفع الستر بطل حقه من النفي في الاصح المنصوص لتأخيرها بلا عذر مع علمه والثاني لان الحمل
لا يثبت فلا أثر لقوله عتلت (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيمينه ان كان غائبا)
قال في الشامل الان تستفيض وتنتشر (وكذا الحاضر) يصدق (في مذهب ~~بعض~~ مذهبهم جهله فيها)
بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونه ما في محلة أو محلتين أو دار أو دارين (ولو قيل له تمتع بولده
أو جعله الله لك ولدا صا لحاقه قال آمين أو نعم تعذر نفيه) لتضمن ذلك للاقرار به والاقرار لا يرتفع بالنفي
(وان قال جزا الله خيرا أو بارك الله عليك فلا) بتعذر نفيه لان ذلك لا يتضمن الاقرار به والظاهر
انه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (وله اللعان مع امكان بنية زناها) لانه حجة كالبينة (ولها) اللعان
(لدفع حد الزنا) بها بلعانه ولا يتعلق بلعانها غير ذلك فان أثبت زناها بالبينة فليس لها ان تلعن
لدفع الحد لان اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة
(فصل) له اللعان لنفي ولد وان عفت عن الحد وزال النكاح (بطلاق أو غيره بل يلزمه
اذا علم ان الولد ليس منه كما تقدم) ولد دفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد ولتعزيزه أي ولد دفع
تعزير القذف بان كانت الزوجة غير محصنة كالذمية والرقبة والصغيرة التي يوطأ مثلها (الاتعزير
تأديب لكذب) معلوم (كقذف طفلة لاوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها
بالبينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا يستوفي الا بطلها وتعزير
التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاله من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة
المذكورة لا يستوفي الا بطلها على الصحيح (ولو عفت عن الحد وأقام بنية زناها أو صدقته) فيه
(ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تعف (أو جنت بعد قذفه) ولا
ولد في صورتين أيضا (فلا لعان في الاصح) لعدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث
الاول ولا تنفاه طلبه في صورتين الاخريتين والثاني له اللعان لغرض الفرقه المؤيدة والاتقام منها
بإيجاب حد الزنا عليها ويستوفي في المخونة بعد افاقتها ان لم تلعن واذا كان في الصور الخمس ولد
فله اللعان لنفيه قطعا (ولو بانها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قد فها برنام طلق أو مضاف الى)
زمن (بعد النكاح لا عن ان كان ولدي لحقه) يريد نفيه ونفاه في لعانه كما في صلب النكاح ويسقط حد
القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط
بلعانها أما اذا لم يكن ولدا فلا يلعن ويحد وقيل يلعن ان أضاف الزنا الى حالة النكاح ويدخل
في الولد الحمل فيلعن قبل انفصاله في الاظهر فان لاعن وان ان لا حمل بان فساد اللعان (فان أضاف)
الزنا (الى) زمن (قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان)
ولد (في الاصح) والثاني له اللعان لانه قديظن الولد من ذلك الزنا فبنيه باللعان واجيب بانه كان
حقه حينئذ ان يطلق القذف ولا يؤثره (لكن له انشاء قذف) مطلق (وبلعن) نافيا للولد
ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم يشئ حد وعلى مقابله الاصح ورجه أكثرهم كما قاله في الشرح
الصغير اذا لاعن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لانها
لم تطلع فراشه حتى ينتقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق في تأديبها
عليه وجهان الاصح نعم وعلى مقابله قال في الروضة هل يقتصر الى محلل كالطلاق الثلاث وجهان
الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد نوأمين) بان ولدتهم معا أو أحدهما بعد

(قوله) قد سكت عن نفيه جعل الزكشي مثل ذلك المومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد في الأول * (كتاب العدد) * (قوله) النكاح خرج الوطء في غير النكاح * (١٢٩) * فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة (قوله) وان يمين أي لان الانزال خفي فادبر الامر على السبب

الظاهر وطرد في سائر الوطآت لعدم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تمسوهن (قوله) مقام الوطء قال بذلك عمر وعلى وقول الصابي جهة في القديم (قوله)

والقرء الطهر قال الغزالي رحمه الله يشهد لذلك أن العدة وجبت ترصاعا عن النكاح وذلك جدير بأن يكون في وقت الاستمتاع

بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض (قوله) الذي هو الخريد أن الذي يحكم عليه بالطهر هو هذا والا فالقرء لغة

سيأتي تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك (قوله) والقرء بالفتح الخريد أن ما مضى نفه برمرادوه هذا نفسه

اللغوي (قوله) وقد بني أي هذا هو المراد وان كانت العبارة صادقة بغيره

أيضا (قوله) وفي قول الخ هذا الخلاف جار في سائر الاحكام المتعلقة على الحيض

(قوله) بناء الخ هذا البناء زيفه الامام بأن أقائل بالانتقال يشترطه

من الطهر الى الحيض والذي تقدم للصبي لم يكن طهر اقل ابن الرفعة لانه

من طهرت وذلك انما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا

يعتده قرءا على القولين انتهى قال الزكشي ومقصود التحجج في المنهاج

المسئلة المبني عليها يعلم حكم المبني (قوله) والثاني الطهر استشكله الرافعي

وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تنحس قط

أنت طالق في كل قرء مطلقه وأجاب باحتمال أن ترجمهم فيها المعنى يخصها

لا يكون القرء هو الانتقال وبين

الآخر بينهما أقل من ستة أشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بل يجمع في الرحم ولدم من ماء رجل وولد من ماء آخر فالتوأم من ماء رجل واحد في حل فلا يصح ان ينفي أحدهما ولو نفاهما باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني أما اذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فصاعدا فهما حملان يصح نفي أحدهما

* (كتاب العدد) *

جمع عدة وهي مدة ترص فيها المرأة لتعرف براءة رحمها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ) كعابان ورضاع (وانما تنحب بعدوطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فمالكم عليهن من عدة (أو استدخال منه) لانه كالوطء (وان يمين براءة الرحم) كما في الصغيرة بعدد (لا بخلو في الجديد) والقديم مقام مقام الوطء لانها مظنة (وعدة حرة ذات اقراء) بان كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة زو (والقرء) الذي هو واحد الاقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمانها وهو زمان الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما تقدم وزمن العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقرء الحيض كما في حديث النساء وغيره وترك الصلاة أيام اقراءها والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل انه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على اقراء وقرء وافرؤ (فان طلقت طاهرا) وقد بني من زمن الطهر شئ (انقضت بالطهرن في حيضة ثالثة) لحصول الاقراء الثلاثة في ذلك بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرءا سواء جامع فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرءين وبعض الثالث ثلاثة قرء * كما فسره قوله تعالى الحج أشهر معلومات شوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة فان لم يتو من زمن الطهر شئ كان قال أنت طالق آخر طهرك فانما تنقض عدتها بالطهرن في حيضة رابعة (أو طلقت) حاضا في رابعة) أي فتقض عدتها بالطهرن في حيضة رابعة لثبوت حصول الاقراء الثلاثة على ذلك (وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية ليعلم انه حيض وعلى الاول أي الاكتفاء بالطهرن نظرا الى ان الظاهر انه دم حيض لو انقطع لدون يوم وليلة ولم يعد حتى مضى خمسة عشر يوما تبين ان العدة لم تنقض بما ذكر ثم لحظة الطعن أو اليوم وليلة ليست من العدة بل يتبين بهما انقضاءها وقيل هما منها تنقض فهما الرجعة على هذا هو الأول (وهل بحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عدتها بالاشهر (قرءا قولان بناء على ان القرء انتقال من طهر الى حيض أم طهر محتوش) بفتح الواو (بدمين) ان قلنا بالاول فيحسب وتنقض عدتها بالطهرن في حيضة ثالثة أو بالثاني فلا يحسب وانما تنقض عدتها بالطهرن في حيضة رابعة (والثاني الطهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في كيفية اعتبار الطهر المفسره القرء هل هو طهرين دمين أو طهر يتقل منه الى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني واعتبر نفس الانتقال قرءا حتى اكن في انقضاء عدة من قال لها أنت طالق في آخر طهرك أو معه بالطهرن في حيضة ثالثة وعلى الآخر انما تنقض عدتها بالطهرن في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعيًا على هذا سنبأ على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين

٣٣ في الزكشي المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لاجل براءة الرجم ورجح الطلاق في مسئلته لوجود الاسم ثم لا يخفى ان هذا الحكم الذي ذكره الرافعي رحمه الله يشكك على مسألة الشارح الآتي نقها في الروضة عن المتولي

(قوله) الى دم لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية (قوله) بثلاثة أشهر وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فان قلنا كبتدأة فثلاثة أشهر جزم أي هلاكية لا على الوجه الآتي * (١٣٠) * في كلام الشارح رحمه الله لا هنا

يصدق بدعي الحيض ويدر النفاس ودم الحيض كما في القولين الأولين طلقت في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الأول الى دم اصدق بدم النفاس أيضا فحين بلغت بالجل دون الحيض ولو قال لها حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلقة فانها بناء على ان القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق طلقة في الحال لانه طهر ينتقل منه الى دم النفاس وعلى انه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقر (وهذه مستحاضة) غير متحيرة) بأقراش المردودة) هي (الها) حيضها وطهرها وقد تقدم في الحيض ان المعتادة ترد الى عادتها في الحيض والطهر والميزة الى التمييز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض الى أهله وفي قول غالبه وفي الطهر الى باقي الشهر رأى الثلاثين يوما من حين رأت الدم فتعفى عتبتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتحيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطيل وعلى الثاني لا يزداد في ثبوت الرجعة وحق السكنى على ثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطا فيما يتعلق بها والاعتبار بالشهر الهلاكية فعلى الأول ان انطبق الطلاق على أول الهلال فذا تروا ن وقع في أثناء الشهر الهلاكي فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب ذلك قرء الاستحالة على طهر لا محالة وتعتد بعده شهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فاذا دونهما في وجهه يحسب قرء أيضا لان الغالب انه طهر وان الحيض في أول الهلال والاصح لا يحسب قرء الاحتمال ان يكون حيضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية لان الأشهر ليست متصلة في حقها حتى تنبي على المنكسر وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو يئست وعلى هذا تمسكت شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو تمسكت تسعين يوما من الطلاق على الخلاف الآتي قريبا في الآيسة (وأم ولد ومكاتبة) ومذبرة (ومن فهارق) بان عتق بعضها (بقريين) كالقنة (وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الإطهر أو مبنونة فامة في الإطهر) ويحصل من جملة المسائل ثلثة أقوال أحدها تكمل عدة حرة مطلقا لوجود العتق في العدة والثاني عدة أمة مطلقا وطرو العتق لا يغير ما وجب والثالث الاطهر تكمل الرجعية عدة حرة لانها كالزوجة فكانها عتقت قبل الطلاق والبائن عدة أمة لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة (وحرة لم تحض) أصلا (أو يئست) من الحيض (بثلاثة أشهر) قال تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارئيتن فعذهن ثلثة أشهر واللائي لم تحضن أي فعذهن كذلك والمراد بالشهر الهلاكية والامر ظاهر ان انطبق الطلاق على أول الشهر كان علقه أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في أثناء شهر فعدده هلالا وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقيل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لان المنكسر يتم بما يليه فنكسر أيضا فتعدت تسعين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنتقل اليها كالتيتم اذا وجد الماء في خلال التيم (وأمة) لم تحض أو يئست (بشهر ونصف) على النصف من الحرة (وفي قول شهران) لانها بدل عن القرءين في ذات الأقراء (وقول ثلاثة) لان الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعد هاتان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم ينين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحسرية (ومن انقطع دمها العلة) تعرف (كرضاع وممرض تصبر حتى تحيض) فتعدت بالأقراء (أو نبأ من فبالأشهر)

اذ احضت كبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الهلال لانه الغالب كما سلف في باب الحيض فتكون عتبتها في الحقيقة بالأقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر (قوله) على الخلاف الآتي أي والاصح منه الأول (قوله) كالقنة روى أبو داود وطلاق القنة طلقتان وعدتها حيضتان وفيه رأوتكم فيه لكن اعتضد برواية أخرى وأيضا الأمة على النصف من الحرة في الحد والقسم فكذا هنا ثم لا فرق في الأمة المذكورة بين الوطء واستدخال الماء ونحو ذلك مما سلف في الحرة نعم لو وطئت بشبهة ملك اليمين وجب الاستبراء بقرء فقط (قوله) عدة حرة مطلقا رحمه العراقيين وغيرهم قال الزركشي ونص عليه وهو المختار لان ما اختلف به العدة ينظر فيه للاتهاء دون الابتداء كعتدة بالأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولان الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد (قوله) لم تحض هو شامل كما قال الزركشي نقلا عن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضا سابقا فانها تعدت بثلاثة أشهر (قوله) وجبت الأقراء ولا يحسب نامضي قرء في الأولى وكذا الثانية الا اذا كانت تحيض قبل اليأس (قوله) في ذات الأقراء أي في الحرة ذات الأقراء فانها عند اليأس تعدت بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قرءين (قوله) لان اناء الخ أي فارق انقضاء عتبتها بقرءين لان الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها تعبد موضوع على التفاضل ففارق الحرة فيه الأمة

(قوله) تصبر الخ قضى عثمان رضي الله عنه في الموضع بذلك برأي على وزير رضي الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالاجماع وان

من العجالة رضي الله عنهم أجمعين

(قوله) أولاً لعلة فكذا في الجديد أي لان الأشهر لم يجعل إلا لمن لم تحض ولايسة وأيضاً فلا بد للانقطاع من سبب وان خفي (قوله) فبالأشهر
ظاهر الخلاف كغيره انه لا فرق في ذلك بين الانقطاع بعد الطلاق وقبله وحينئذ فلو طلقها ثم حاضت مرتين مثلاً ثم بلغت سن
اليأس وانقطع الحيض فتعد بثلاثة أشهر وهو موضع نظر والوجه أن يحسب لها القرآن ثم تكمل العدة شهر ويحمل كلامهم هذا على
من انقطع حيضها قبل الطلاق (قوله) أو نفاس انظر عليه هل يتعد من الرجعة الى اليأس أم تقتضي بثلاثة أشهر كتقديره السالف
في المخيرة الظاهر الأول (قوله) تسعة أشهر استدلل في القديم بجمار وأبو سعيد بن المسيب عن عمر قال البهي عاب الشافعي على من خالف أثر عمر
وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين * (١٣١) * والانصار ولم يسكر عليه فكيف يجوز مخالفته قال البارزي وأفتيت به لمافيه من دفع

الضرر عن النساء لاسمها في الشواب
وكافي المخيرة فتعد بثلاثة أشهر انتهى
واعلم أن تحصل أقوال القديم
المذكورة اعتبار مدة الحمل الغالب
او الاكثر والاقول (قوله) ثم تعد بالأشهر
أي تعبد أو لستظهارا (قوله)
ويحسب ما مضى هذا ان كانت رأت
الدم فماضى والا فلا بد من ثلاث كذا
استدركه الزركشي وصورته فيمن
شرعت في العدة بالأشهر بعد سن اليأس
أقبله ثم حاضت قبل فراغها ~~السن~~
لا يخفى أن كلام المناج هنا فيمن كانت
تحيض وأما هذه الصورة فهي السالفة
في قول المناج وهل يحسب طهر من لم
تحض قرأ قولان الخ وفي قوله وحرمة لم
تحض مع قوله فان حاضت فيها وجبت
الاقراء (قوله) من الابوين اقرب
فلا قرب بخلاف مهر المثل فانه يعتبر فيه
نساء العصبات ولو اختلفت عادتهم
فينبغي مراعاة الاكثر فان لم يكن أكثر
فيحمل أقلهن عادة ويحمل أقصاهن
* (فصل) * عدة الحامل بوضعه
(قوله) الى ذى العدة زواجاً وغيره
(قوله) بلعان كذلك المنى فنه بغير ذلك

وان طالت مدة الانتظار (أولاً لعلة) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعد
بالاقراء وتأس فتعد بالأشهر (وفي القديم تبرص نعة أشهر) مدة الحمل غالباً (وفي قول) من
القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول مخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور
أمارته فيها (ثم تعد بالأشهر) اذ لم يظهر حمل (فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت
الاقراء) رجوعاً الى الأصل ويحسب ما مضى من الطهر قرأ (أو بعد ما أقوال أطهرها ان نكحت)
زواجا آخر (فلاشئ) عليها (والا فالاقراء) عليها والثاني لاشئ عليها مطلقاً لان قضاء عدتها
في الظاهر بالأشهر والثالث عليها ان تعد بالأقراء مطلقاً لئلا ينه من ذوات الاقراء لايسة
فبين بطلان الشكاح والأول في قوله لاشئ عليها ان نكحت نظر الى انقضاء عدتها في الظاهر مع تعلق
حق الزوج بها وما ذكر على الجديد بعد اليأس يأتي مثله على القديم بعد التبرص فلو حاضت بعده
في أشهر العدة انتقلت الى الإقراء أو بعد ما قبل ان تنكح انتقلت الى الاقراء أيضاً على الأصح ونسب
الى النصف وقيل لاشئ عليها أو بعد ان نكحت فلاشئ عليها واستمر الشكاح وقيل بين بطلانه
وعليها ان تعد بالأقراء (والمعتبر) في اليأس على الجديد (بأس عشرتها) من الابوين لتقاربهن
في الطبع فاذا بلغت السن الذي ينقطع فيه حيضهن فقد بلغت سن اليأس (وفي قول) بأس
(كل النساء) بحسب ما يبلغ من خبره ويعرف واقصاه اثنا وستون سنة وقيل ستون وقيل
خسون (قلت ذا القول أطهر والله اعلم ونقل ترجمته في الشرح الصغير عن الاكثرين وقال في الكبير
إراداً أكثرهم يقتضي ترجمته وفي المحرران الأول أقرب الى الترجيح
* (فصل عدة الحامل بوضعه) أي الحمل قال تعالى واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن
(بشرط نسبته الى ذى العدة ولو احتمالاً كتنى بلعان) فاذا لعن الحامل ونى الحمل انقضت عدتها
بوضعه وان اتى عنه في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان
فان لم يمكن نسبة الحمل الى صاحب العدة فلا تنقضي بوضعه كان ما صبي لا ينزل وامرأته حامل فتقضي
عدتها بالأشهر لا بوضع الحمل لا تنقاه عنه وكذا من مات أو طلق زوجته وأنت بولد دون ستة أشهر من
النكاح لا تنقضي عدتها بوضعه لا تنقاه عن الزوج (وانفصال كله حتى تاتي توأمين) لظاهر الآية
(ومنى تحلل دون ستة أشهر) بين الوضعين (فتوأمين) بخلاف ما اذا انحلت ستة أشهر فأكثر فالثاني

فما لو أنت به لاكثر من أربع سنين وأدعت انه راجعها أو وطئها بشبهة وأنكر فانه لا ينفقه وتنقضي به العدة والى هذا ونحوه أشار
بالكاف في قوله كتنى (قوله) وانفصال كله قال ابن أبي الدم لو فصل بين ما ينفصل غالبه وغيره لكان متجها واعلم ان سائر أحكام
الحسين باقية ما لم ينفصل كتنى نوريته وسراية العتق اليه ونعته للام في البيع وعدم الاجزاء من الكفارة واجاب الغرة ونحو ذلك
لكن ذكر في باب الغرة ما يخالفه (قوله) دون ستة أشهر جعل في الوسيط للستة حكم مادونها وغلطه الرافعي وردان الرفعة ما قاله
الرافعي بأنها اذا ولدت لستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء واذا سقط منها لحظة الوطء خرجت عن أقل مدة
الحمل فكلام الوسيط صحيح

(قوله) أخبر بها القوابل حكى أن ذلك وقع في زمن الاصطخري فأنكره عليهم ففعلها فظهر الخطيب (قوله) وقلن هي الخ قال الرواني كان لم يبق علمن بذلك ان يشاهدن شيئا في العروق والاعصاب الدالة على انها حية ولد * (١٣٣) * (قوله) فالتسكاح باطل أى ولو انكشف بعد

ذلك عدم الحمل (قوله) فتصبر بالخال أى نقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى مالا يريك (قوله) فان نكحت الخ مثله ما لورا جمعها (قوله) نفق قال القاضي ليس هذا كالوقف على القديم لان نفق هنا بالهبة ثم يرتفع العقد لعني يظهر (قوله) لاربع سنين استسكه الشيخ عز الدين من حيث كثرة الفساد في هذا الزمان (قوله) فلا يلحقه وانك تنقض به العدة ان ادعت وطء الزوج لها شبهة وان أنكر ومثله لو كان الطلاق رجعيا وادعت رجعة وان أنكر (قوله) قبل الابانة عبارة غيره قبل الابانة (قوله) وفي قول الخ على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعة (قوله) وعلى الثاني الخ عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد اطلق الشيخ أبواب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه متى أنه من غير تقدير لان الفراش على هذا انما يزول بانقضاء العدة والثاني انه اذا مضت العدة بالاقراء أو الأشهر ثم ولدت لاكثر من أربع سنين من انقضاءها لم يلحقه لانا تخففنا ان لم يكن وجودا في الاقراء والأشهر فبين بانقضاءها وتصبر كالوبات بالطلاق ثم ولدت لاكثر من أربع سنين وهذا الثاني هو الاصح عند الأكثرين وحكوه عن نض الشافعي رضي الله عنه ولأن أن تقول هذا وان استمر في الاقراء لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعدد بالأشهر فاذا حملت بان أن عدها لا تنقض بالأشهر انتهى (قوله) أى لاكثر أى

حمل آخر (وتنقض بميت) كالحى لا طلاق الآية (لاعلقة) لانها لا تسمى حلا ولا تيقن كونها أصل الولد (وبعضة فيها صورة آدمي خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عند من كلكوا كانت ظاهرة عند غيرهن أيضا بطه ووريد أو أصبع أو ظفر أو غيرها (فان لم تكن صورة) أصلا لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمي) لو بقيت لتصور (انقضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم به وفي قول لا تنقض به خرج من نصه على ان امية الولد لا تثبت بذلك لانقضاء اسم الولد وقطع بعضهم بالاول ولو شكك القوابل في أنها لم تنقض بوضعها فطعها (ولو ظهر في عدة اقراء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعها) ولا اعتبار بما مضى من الاقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو اربأت فيها) أى في العدة المذكورة لنقل وحركة تخدما (لم تنكح) آخر بعد تمامها (حتى تزول الريبة) فان نكحت فالتسكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (أو بعدها) أى اربأت بعد العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) التسكاح لانقضاء العدة في الظاهر وتعلق حق الزوج الثاني (الا أن تلد لدون ستة أشهر من عده) فيبين بطلانه والولد لا أول بخلاف ما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني (أو بعدها قبل نكاح) لآخر (فتصبر) عن النكاح ندبا (لتزول الريبة فان نكحت) قبل زوالها (فالمذهب) المنصوص (عدم ابطاله في الحال) لانا حكمنا بانقضاء العدة في الظاهر ولا تنقض الحكم بمجرد الشك بل نفق (فان علم مقتضيه) أى مقتضى ابطاله بان ولدت لدون ستة أشهر منه (أبطلناه) والافلا بطله والطريق الثاني في ابطاله قولنا للتردد في انتفاء المانع في الحال وان بان انتفاءه بناء على القولين فيمن باع مال مورثه على لمن حياته فبان ميتا وأطهرهما الله ~~كما تقدم~~ في بابه (ولو أبانها) بخلع أو غيره (فولدت لاربع سنين) فادونها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أولا أكثر) منها (فلا) يلحقه لان مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق أكثرهم لاربع سنين من وقت الابانة كما هو سابق كلام المصنف أيضا قال الراعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت امكان العلوق قبل الابانة والارادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجعيا) والحال ما تقدم من الانبان بولد لاربع سنين ~~أولا أكثر~~ (حسب المدة من الطلاق) لان الرجعية كالبائن في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجته (وفي قول من انصرام العدة) لان الرجعية كالنكاح في معظم الاحكام وفي الطلاق القولين التساهل الذي بين قاله في الشرح الصغير وعلى الثاني اذا انت بولد لاكثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة بالاقراء لا يلحقه لان نفق انتفاء الحمل في الاقراء فبين بانقضاءها هذا ان أقرت بانقضاءها والا فالولد يلحقه وان طال الزمن لان الطهر قد يتباعد سنين فتمتد العدة اطوله وحيث حكمنا بشيئ النسب تكون المرأة معدة الى الوضع فيثبت لزوم الرجعة ان كانت رجعية ولها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر) من النكاح (فكانها لم تنكح) ويكون الحكم كما تقدم في الانبان بالولد لاربع سنين أو أكثر الى آخره (وان كان لستة) فأكثر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وان أمكن كونه من الاول (ولو نكحت في العدة فاسد أقولدت لاامكان من الاول) دون الثاني

فاذا كان لاكثر هل يبطل النكاح الثاني حلا على انه من وطء شبهة من غيره أم يصح حلا على الزنا أو وطء شبهة منه محصل ما في شرح الروض عن ابن الرفعة والاذرى والركشي الثاني

(قوله) الحقة أى فتتقضى عتده بوضعه ثم تعتد للأول بعد النفاس (قوله) أيضا لحقه أى إذا الحقه بالثاني قال النبدنجي فلا تقضى عتده المطلق بهذا الوضع وإن احتفل كونه منه لأن الحاقه بغيره ملغى (قوله) انظر بلوغه الى آخره قال النبدنجي وعليها بعد وضعه ان تستأنف ثلاثة أقرأ احتياطاً لأنه إن كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الأول فقد أوفت عتدها من الثاني ولا يمكن ان تبقى العتدة حتى يبين أمره للضرر وعسارة الروضة فاذا وضعت ومضت ثلاثة أقرأ حلت للأزواج قال واذا انقضاء عنها فغن الشيخ أى حامد تكمل العتدة من الأول ثم تعتد للثاني (قوله) فى الحاشية ثلاثة * (١٣٣) * أقرأ احتياطاً حتى لو سبق قبل الحمل فقرأ من مثلاً فلا عبرة بهما وتستأنف ثلاثاً احتياطاً وله الرجعة قبل وضع لا بعده لا حتمال كونه منه

فكون عتده قد انقضت به (قوله) فظاهر الخ قال فى الروضة واذا انقضاء عنها فغن الشيخ أى حامد انه لا تقضى العتدة بوضعه عن واحد منها - ما قبل بعد الوضع تكمل العتدة عن الأول ثم تعتد من الثاني انتهى (قائدة) الحمل المجهول كما هنا يحتمل بالنسبة للعتدة على الزنا كما نقله عن الرويانى وأقرأه وأفتى به القفال وحمل الأمة المجهول بمولود ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقتلنا الحامى نحيض وهو لا يظهر حمل للسيد الوطء هو فلا بد من حيضة بعد الوضع والظهر من النفاس هكذا فى بعض الشروح لكن سياتى فى باب الاستبراء انه يحصل بوضع حمل زنا فى الأصح قلت لا اشكال لان المجهول يحتمل ان يكون من شبهة فيكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وحمله على الزنا فى مسئلة العتدة هو الاحتياط أيضا

* (فصل) * لزما الى آخره (قوله) وقال الحلبي مقالة الحلبي زيفها الامام بأن عتدة الطلاق أقوى فكيف تسقط بالاضعف وقبل البقية تنجس الاولى ثم بتدئ عتدة الوطء وأفسده فى البسيط بأنه لو لم يسبق الانصاف فهو واجب

(لحقة وانقضت) عتده (بوضعه ثم تعتد للثاني أو لا لمكان من الثاني) دون الأول (لحقه) كان أنت به لا كثر من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قائف فان أحقه بأحدهما فلا لامكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان أحقه بهما أو اشتبه الحال عليه أو لم يكن قائف انظر بلوغه وانقضاء نفسه وان أنت به لزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدت له دون ستة أشهر من نكاح الثاني ولا كثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحد منهما

* (فصل) اذا (لزمها عتدا شخص من جنس) واحد (بان طلق ثم وطئ فى عتدة أقرأه أو أشهر جاهلاً) فى بائن أو رجعية بانها المطلقة (أو عالما فى رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ زنا لا حرمة له (تداخلتا فتبتدى عتدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء ويدخل فيها بقية عتدة الطلاق) وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها فى الطلاق الرجعي دون ما بعدها وقال الحلبي لا تنقطع عتدة الطلاق بالوطء وتسقط بقيتها قال وقياس ذلك أن لا يرجع فى البقية لكن الاجماع صدعته وقد ينقطع أثر النكاح فى حكم دون حكم (فان كانت احدهما حلالا والاخرى أقرأه) بان طلقها حائلا ثم وطئها فى الاقراء وأحبلها أو طلقها حائلا ثم وطئها قبل الوضع وهى ترى الدم مع الحمل وقتلنا بالراجح أنه حيض وبالرجوح أن العتدة لا تقضى بالاقرء مع وجود الحمل لانها لا تدخل على البراءة (تداخلتا) أى دخلت الاقراء فى الحمل (فى الاصح) لاتحاد صاحبهما (فتتقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) فى الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) راجع زمانه بناء على انقطاع عتدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الاصح أنها لا تتداخل لان اختلاف جنسهما وعلى هذا ان كان الحمل لعتدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالاقرء وله الرجعة قبله أو لعتدة الوطء أتمت بعد وضعه بقية عتدة الطلاق وله الرجعة فى تلك البقية وكذا قبل الوضع لانها لم تكمل عتدة الطلاق وقبل لانها فى عتدة الشبهة اما اذا قلنا بالاصح وهو انقضاء العتدة بالاقرء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعتدة الوطء ومضت الاقراء قبل الوضع فقد انقضت عتدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الاقراء فقد انقضت عتدة الوطء وعليها بقية عتدة الطلاق وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعده الى تمام الاقراء وان كان الحمل لعتدة الطلاق ومضت الاقراء قبل الوضع فذلك الأول محض أكلت ما بقى منها بعد الوضع وله الرجعة الى الوضع (أو) لزما عتدان (الشخصين بان كانت فى عتدة زوج وشبهة

ولا عتدة بوجوبه بغيره (قوله) لكن الاجماع الى آخره سياتى فيها الوطء وطئها الزوج فى العتدة فحلت حكاية وجهه بعد الرجعتين على سقوط بقية الاولى قال الزركشى وهو يرد على العبادى فى حكاية الاجماع هنا (قوله) والاخرى أقرأه زنا فى الاقراء أو أشهر (قوله) وهى ترى الدم الخ قيد فى المسئلتين فان قلت ما الحامل له على هذا القيد اللازم له حصل انداخل فى المتن مفرعا على مرجوح قلت قول المتن داخلا (قوله) أول شخصين انظر هل الاولى ان يقول أو شخصين

(قوله) فلا داخل قال الرافعي ان العدة نوع حبس استحقه الرجل على المرأة فلا يجوز ان تكون محبوسة للاثنتين في وقت واحد كالنكاح (قوله) يكونها فراشا للواطئ قضية هذا انه لو كان نكاح فاسدا لا يراجع حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الارشاد (قوله) وله الرجعة في البقية الخ وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تحديد النكاح في البائن (قوله) عدة طلاق أي اذا كانت بغير حمل * (١٣٤) *

* (فصل) * عاشرها الخ (قوله) أي مطلقته أي ولوم علم التحريم (قوله) فلا رجعة لو مات عنها انتقلت الى عدة الوفاة وهل ثبت التوارث قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم ثبوته (قوله) ويقال الخ أخذ ابن الرفعة رحمه الله من ذلك عدم جواز الخلع كما لا يستحق الرجعة (قوله) ثم طلق خرج ما لو طلق الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف (قوله) فلا عدة قال الزركشي أي ويحكمكم على هذا الوجه بأن قضاء عدة نكاح بالوضع تحت الزوج انتهى قال الرافعي في توجيهه ويجوز ان تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر فقوله ويحكم بانقضاء عدها أي عدة الطلاق الاول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الرافعي واذا قلنا بالنساء فراجعها في خلال اقراء الثالث مثلا فهل يجب ماضي منه قراءة احكى المؤلف يعني الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لان بعض القراء نازل منزلة جميعه فعلى هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول البناء لتام الاقراء لما مضى والثاني لا وعليها قراءة ثالث فان بعض الطهر الاول لا معنى لجعله قراءة او الظاهر هو الوجه الثاني (قوله) بناء على ان الحامل الخ اعلم ان غرض الشارح من هذا الكلام انه هذا الذي في المتن وجه مرجوح مفرع على قول البناء وان الاصح على

فوطئت بشبهة او نكاح فاسدا و كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت فلا داخل (لتمتد المستحق بل تعتد لكل منهما عدة كاملة (فان كان حمل قدمت هذته) سابقا كان ام لاحقا لان عدة الحمل لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة فاذا وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعتد بالاقرء للشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي الا وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدها يكونها فراشا للواطئ وان كان الحمل من وطء الشبهة فاذا وضعت انقضت عدها ثم تأتي بعدة المطلق او بقيتها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لانه من العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وان لم يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت هذته) لقوتها باستنادها الى عقد جائز (ثم استأنفت الاخرى) أي عدة وطء الشبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدها) ويأتي في وقت الوطء ما تقدم عن الروابي (فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي أنه لو كان الوطء نكاح فاسدا انقطعت به عدة الطلاق أي الى أن يفرق القاضي بينهما

* (فصل عاشرها) * أي مطلقته (زوج بلا وطء في عدة اقراء أو أشهر فأوجه أحدهما ان كانت بائنا انقضت والأفلا) والثاني تنقضي مطلقا والثالث لا تنقضي مطلقا لانها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر الى ان القصد من العدة مضى المدة الدالة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والاول نظر الى قيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن (ولار رجعة بعد الاقراء والاشهر) وان لم تنقض بهما العدة احتياطا (قلت) ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كما ذكره الرافعي وقال انه مقتضى الاحتياط (ولو عاشرها أجنبي) بلا وطء أو معه (انقضت والله أعلم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالما انقضت لانه وطئ نالا حرمة له أو جاهلا أو بالرجعية مطلقا فقد تقدم في الفصل السابق ان الوطء يجب به عدة تنبذ أمنه وتدخل فيها بقية الاولى لكن لا تشرع الرجعية فيها مادام الزوج يطأها كما قاله في التمهة ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت بوضعه بلا شأن مطلقا (ولو نكح معتدة ظن العدة ووطئ انقطعت) عدها (من حين وطئ) للحصول الفراش بالوطء (وفي قول أو وجه من العقد) لانها به معرضة عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقبل من آخر الوطئات الواقعة في النكاح واذا لم يطأ لم تنقطع العدة لانقضاء الفراش وقيل تنقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حائلا ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم نبي) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع (حائلا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي عدها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة بالاقرء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة) عليها بناء على أن الحامل تنبذ لتعذر بناء الاقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها انه ان وطئ قبل الوضع

النساء وجوب الاستئناف وعبارة الرافعي فان لم يمسها وقلنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالنساء بقدر بناء الاقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه والثاني لا عدة عليها وتنقضي عدها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الاقراء والاشهر انتهى ملخصا

(قوله) ثبت على ما سبق قال الرافعي رحمه الله اذا سحج التي خالعهما في العدة فعن ابن سريج لا تنقطع العدة ما لم يطأ كمنكاح الاجنبي فيها جاهلا والصحيح الانقطاع بنفس النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يحز ان تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التحديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا لم يدخل بها بنت على * (١٣٥) * العدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية انتهى

أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الاقراء والاشهر بعد التحديد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من النساء على الاقراء والاشهر ومن الاستئناف في مسئلة الحمل وينبغي ان يجري فيها وجه بنسقوط العدة كنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذته من نظيره في مسئلة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على ان الحامل الخ

* (فصل) * عدة حرة الخ (قوله) أي عشرين ليال بأيامها ذهب الاذري الى عشرين ليال وتسعة أيام لان العشر تسعمل في الليالي دون الايام وربان العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا أريد الليالي والايام تقول سرت عشرا وقوله يستوى في ذلك الخ أي بخلاف عدة لان مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التفرج لانها غير مجفوفة بالطلاق ولذا وجب الاحداد ولثلاث أخذ أنكار الاصابة ذريعة ولا منازع ولان الموت يقرر المهر كالدخول وخالف مالك عند رؤية الدم في الاشهر (قوله) انتقلت الخ بالاجماع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد (قوله) أو بان فلعل الطلاق البائن بالموت فينبغي ان يعتد للوفاة وان كانت لا ترث احتياطا في الموضعين (قوله) بل تكمل عدة الطلاق قالا هنا ولها النفقة ان كانت حاملا ودكر في النفقات خلافه وقوله الطلاق مثله الفسخ (قوله) فهو مقيد الخ هذا قد بحثنا فيه جعلها فيما سبق

أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذا وقيل لا عدة عليها ففي الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلو زاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما في المحرر لو في جمادى ك (ولو خالغ موطوءة ثم نكحها) في العدة (ثم طلى ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لانها من شخص واحد وقال الفارق لم يتبق بعد النكاح والوطء عدة حتى يقال تدخل في غيرها ولو طلق قبل الوطء بنت على ما سبق من العدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

* (فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) * قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أي عشرين ليال بأيامها ويستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة والمذخور بها وغيرها وذات الاقراء وغيرها وزوجة الصبي وغيرها لا طلاق الآية المحمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن فان مات أول الهلال فواضع أو في خلال شهر بقي منه عشرة أيام أو أقل ضمت الى ذلك أربعة أشهر بالاهلة وأكملت بقية العشرة بما بعدها أو أكثر من عشرة أيام ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر بالاهلة وأكملت عليه بما بعدها بقية أربعين يوما وقيل اذا انكسر شهر اعتبرت الاشهر كلها بالعدد ثلاثين ثلاثين (وامة) حائل (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها ويقاس الانكسار بما تقدم (وان مات عن رجعية انتقلت الى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق (أو بائن فلا) تنتقل الى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى واولات الاحمال أجملهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لا طلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو لاحتمالا كنفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الاشهر) لا بالوضع لان الحمل منفي عنه لعدم انزاله (وكذا مسموح) أي مقطوع الذكر والاثنتين فانه اذا مات عن حامل اعتدت بالاشهر لا بالوضع (اذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لانه لا ينزل ولم تجر العادة بان يخلق له ولد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لان معدن الماء الصلب وهو ينفذ في نطفة الى الظاهر وهو ما باقيا ويحكي ذلك قولنا للشافعي رضي الله عنه فتقضي عدتها بالوضع على هذا (ويلحق بمحبو باقني انتباه) لبقاء أوعية التي وقد يصل الى الرحم بغير ايلاج (فتعتد) زوجته الحامل (به) أي بالوضع لوفاة ولا عدة عليها لطلاقه لانه لا يتصور منه الوطء (وكذا ماسلول) خصيته (بقي ذكره) يلحقه الولد (على المذهب) وقيل لا يلحقه لانه لا ماء له ودفع بأنه قد يسالغ في ايلاج فيلتنز ويترك ماء رقيقا وادارة الحكم على الوطء هو السبب الظاهر أولى من ادارته على الانزال الخ في معتد زوجته الحامل بالوضع لوفاة ولو طلاقه على العوق وبلا شهر للوفاة وبالاقراء للطلاق على عدم الحقوق (ولو طلق احدي امرأته) معنة أو مبهمة كان قال لهما احدا كما طالق ونوى معنة أولا (ومات قبل بيان) للمعنة (أو نعيين) للمهمة (فان كان لم يطأ) واحدة منهما (اعتدت للوفاة) لان كل واحدة منهما كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق فتحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذناه احتياطا

محمولة على الغالب لانه حينئذ يغني عن التبييد (قوله) لانه لا ينزل زاد غيره لان الاثنتين محل التي تدفق بعد انفصاله من الظهر (قوله) وغيره أي كالقاضيين والعبيد لاني والعبيد في وابي عبيدة ابن حريويه حكى انه ولي فضاء مصر فقصي بالحقوق فحمله الخصى على كنفه وخرج يقول القاضي جالس يفرق أولا (لذا على الخصمان) (قوله) لبقاء أوعية التي زاد غيره وما فيها من القوة المحيلة للدم

(قوله) وان احتمل الخ هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعة اذا كان الموت بعد انقضاء الأشهر والاقراء والا فلا يصح فرضه لا تنقلها الى عدة الوفاة (قوله) بالاكثر لان الاقراء ان كانت أكثر فان كانت هي المطلقة فهي عدتها وان كانت هي الزوجة فقد حصلت الأشهر في نفسها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هي المطلقة فقد حصلت الاقراء وان كانت هي الزوجة فعدها الأشهر قال في الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على ان الوارث هل يقوم مقام المورث في البيان وكان ينبغي بناؤها على ذلك (قوله) حتى يتبين موته الخ

(وكذا ان وطئ) كلامهما (وهما ذوانا أشهر) سواء كان الطلاق بائنا أم رجعي (أو اقراء والطلاق رجعي) فانهما يفتدان عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذلت الأشهر وكذلك ذات الاقراء بناء على الغالب من ان كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر أخذنا بالاخطأ أيضا وقد تقدم أن الرجعية تنقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق في ذوات الاقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منها (بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها) احتياطاً أيضا (وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق) فلو مضى قرء أو قرءان قبل الموت اعتدت بالاكثر من عدة وفاة ومن قرء أو قرء (ومن غاب) بسفرا وغيره (وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح) لغيره (حتى يتبين موته أو طلاقه) لان النكاح معلوم يتبين فلا يزول الا يتبين وعن الفقهاء لو أخبرها عدل بوفاة حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تتر بص أربع سنين ثم تعتد لوفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك ونحسب المدة من وقت انقطاع الخبر لكن تقتصر الى ضرب القاضي لها في الاصح فلا يحسب ماضى قبله واذا ضرب بها بعد ظهور الحال عنده فثبت فلا بد من الحكم بوفاة وحصول القرعة في الاصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة طاهرا وباطنا كالنكاح بالعتة أو طاهرا فقط وجها من مستند الثاني ان عمر رضي الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته ورواه البيهقي (فلو حكم بالقديم) أي بما قبل فيه من الوفاة وحصول القرعة بعد المدة (قاضي نقض) حكمه (على الجديد في الاصح) لمخالفته لقياس الجلي فانه لا يحكم بوفاة في فسخه ميراثه وعق أم ولده فطاعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكره لا خلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة بيان) الزوج (مينا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الاصح) خلوه عن المانع في الواقع والثاني لا يصح لا تنافي الجزم بخلوه عن المانع وقت عده ولو بان الزوج حيا بعد ان نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد تبين الخطأ في الحكم لكن لا يظاها حتى تعتد للثاني وقبل هي زوجة الثاني لا ارتفاع نكاح الاول بناء على نفوذ الحكم طاهرا وباطنا وقبل الاول مخير بين أن ينزعها من الثاني وبين ان يتركها أو يأخذ منه مهر مثل لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب الاحداد على معتدة وفاة) حديث العيصين لا محل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أي فانها يحل لها الاحداد عليه أي يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أي لا يجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم والاولى ان تترجم بما يدعو الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي انه يستحب لها الاحداد (ويستحب لبائنا) بطلع أو ثلاث (وفي قول يجب) كالنكاح في عهاز وجها بجامع الاحداد عن نكاح وفراق بأمها بغيره بالطلاق فلا يلحق بها ايحاب الاحداد بخلاف التوفيق عهاز وجها (وهو ترك لبس مصبوغ لينة وان حشن)

رواه الشافعي عن علي رضي الله عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي وللقياس الجلي كما سبق في كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترث وتتقضى عدتها منه (قوله) نقض قال القاضي والامام رجح الشافعي عن القديم اذ بان له ان تقليد الصحابي لا يجوز للمجتهد (قوله) بعد التبرص والعدة أي وبعد ما سلف من ضرب القاضي وحكمه هذا امراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرها بحثا قبل الخلاعي على تصريح الشارح بمعناها في قوله الآتي وقت الحكم بالفرقة فله الحد (قوله) صح النكاح الخ نظرية الزركشي بما سلف من عدم صحة نكاح المرتبة اذا حصلت الرية وان بان ان النكاح صادف المينونة قال وقد جعلوا من موانع النكاح الثلاث في حل النكوح كالموت ونكح من لا يدري معتدة أم لا وهل هي أخته من الرضاع أم لا انتهى أقول لا أشكال لأن الامر هنا متناكد بضرب القاضي وحكمه فاقبل مراتبه ان يكون كالمحدث الرية بعد انقضاء العدة وهو لا يضرب كما سلف (قوله) ويجب الاحداد من أحد وهو المانع لانها تمنع نفسها التزين وتمنع الخطاب وتوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومهكت أربعة أعوام هل تتخذ مدتها أو لو نكحت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أمنا

من تعتد بالاكثر من الاقراء والأشهر لو فرض زيادة الاقراء والوجه سهو طه في الزائد لان تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم (قوله) على معتدة وفاة هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهي ما لو مات عنها وهي معتدة بحمل عن شمة فلا يجب الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع (قوله) بالاجماع نقل ابن النذران الحسن البصري خالف انتهى ومن الادلة على الوجوب ان الاحداد كان معتدا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق

لحديث الصبي عن أم عطية كأنهبي ان تحذ على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا
وان نكحل وان تطيب وان تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ما صبغ بغزله ثم نسج) كالبر ودلائق
الزينة فيه بخلاف ما صبغ بعد التمج كالصفر والمزفر (وباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكان
وكذا ابريسم) أي حرير (في الاصح) كاللكن اذ لم يحدث فيه زينة كنفس والثاني يحرم لان
لبسه تزين فعلى هذا يحرم العنابي الذي غلب فيه الابريسم وباح الخرق طعنا لاستئثار الابريسم فيه
بالصوف الذي هو سدا (و) باح (مصبوغ لا يقصد لزينة) بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالاسود
والكلى لاستئثار الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق فان كان براقا صافي
اللون حرم لانه مستحسن يزين به أو كدر امشعا فلا لان المشبع من الاخضر يقارب الاسود ومن
الازرق يقارب الكلى (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لالتبس المعصفر من
الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواء أو داود والنسائي باسناد حسن والمشقة
المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهي المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويبتوى في الحلى الخطلال
والسوار والخاتم وغيرها لاطلاق الحديث وقال الامام والغزالي يجوز لها التخم بخاتم الفضة كالرجل
وانما يحرم عليها ما يختص النساء بحمله (وكذا) يحرم (لؤلؤ في الاصح) من زرد للامام وجرمه
الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لانه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الروابي ولو تحللت
بنحاس أو رصاص موه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الابدال تامل لم يحز والافان كانت
من قوم يزينون بمثل لم يحز أيضا أو يستعملونه لمنفعة يتوهمونها فيه جاز (و) يحرم (طيب في بدن
وثوب) لحديث أم عطية السابق وان تطيب (وطعام وكحل) غير يحرم قياسا على البدن والثوب
(و) يحرم (اكتحال باثمد) وان لم يكن فيه طيب لحديث أم عطية السابق وان نكحل (الالحاجة
كرم) فتكحل به ليلا وتمسح به نهارا فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الاصفر وهو
الصبر بكسر الباء كالأثمد في الحرمة لحديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة
على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه
بالليل وامسح به بالنهار وأما الكحل الأبيض كالتونيا فلا يحرم لانه لازمة فيه وقيل يحرم على
البضاء حيث تزين به وقيل لا يحرم الاصفر على البيضاء وقيل لا يحرم الاثمد على السوداء لانه بسواده
لا يفيد اجالا (و) يحرم (أسفنداج) بالذال المعجمة (ودمام) بضم المهملة وكسر هاء وهو
السمي بالحرة لانها يتر من بهما الوجه وكذا يحرم الاثمد في الحجاب لانه يزين به (وخضاب خضام)
ونحوه لحديث أبي داود السابق ولا تختضب وذلك فيما يظهر من البدن كالوجه واليدين والرجلين
ولا يحرم فيما تحت الثياب ذكره الروابي (ويحل تجمل فراش وأثاث) بأن تزين بيها بالفرش
والستور وغيرها لانه لا يحداد في البدن لا في الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بغسل رأس وقلم)
لانظفار (وأزاله وسخ قلت ويحل امتشاط وحمام ان لم يكن فيه خروج محرم) واستحداد فان ذلك كله
ليس من الزينة كاذكره الرافي في الشرح وسكت عن التقيد بالحمام (ولو تركت الاحداد)
الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت وانقضت العدة كالوفاء ترك السكن) الذي يجب عليها
ملازمته كإسباقي فانما تعصى وتنقض عتتها بمضي المدة (ولو بلغها الوفاة بعد المدة) أي مدة عدة
الوفاة (كانت منقضية) لمضى مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من الموتي
(ثلاثة أيام) فادونها (ويحرم الزيادة) عليها (والله أعلم) وذلك مأخوذ من حديثي الصبيين
السابقين وقد ذكر هذه المسائل الرافي في الشرح ولم يصرح بحرم الزيادة

(قوله) وان نكحل كان هذا
من عطف الجمل والمعنى ونهى ان
تفعل كذا على زوج (قوله) وكان
هو يقع الكاف وحكى كسرهما (قوله)
ويحرم لطيب لو كانت تختف فيه فعل
نظر (قوله) وأسفنداج هو نوع من
من الرصاص وهي لقطعة مولدة (قوله)
خضام هو مذ كرم ودمهموز واحد
خضام (قوله) فراش هو ما ترقد عليه
من مرتبة ونطع ووسادة فانما تغطي
به فقال ابن الرفعة الاشبه انه كالثياب
لانه لباس (قوله) من الموتي قال
الزركشي من الاقارب (قوله) وتحرم
الزيادة قال الامام لان في ذلك الظاهر عدم
الرضا بالقضاء والالتي التلغ بجلاب
الصبر ورخص في الثلاث لان النفوس
قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت
التعزية فيها لان اعلام الحزن تسكر
بعد ما انتهى وقد سلف ان مدة التعزية
من الموت وقيل من الدفن فينبغي ان
يجي منه هنا

(فصل نخب) * (قوله) ولو بائن بالجر
قال الزركشي والوجه نصبه (قوله)
وكذا استنتى الامة لكن هل يجب
عليها ملازمة المسكن لو اراده الزوج
حكي الراعي من الامام ان يشاقى صلب
النكاح ان تكون في المسكن الذي بعنه
الزوج وجبت للملازمة وان قلنا بحجاب
السيد فوجها ونقصة الناف ترجيح
وجوب الملازمة كما قال الزركشي (قوله)
ولعنة وفاة لو طلقها قبل الموت طلاقا
رحبائهم مات في اثناء العدة وجب لها
السكنى قطعا (قوله) الحجره أى
حصن الدار (قوله) وعيب لم يذكر فرقة
الاعان لان البغوى جرم فيها بالاستحقاق
فليت من محل الخلاف (فاذنة) حيث قلنا
لا تسحق فلو اراد الزوج الاسكان وجب
عليها الاجابة وينبغي ان يكون مثل ذلك
ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول
بعدم الوجوب (قوله) لم يجوز قال العلماء
لما كانت العدة لا تسقط بالتراخي
فكذلك اتوا بها مما فيه حق لله تعالى
(قوله) مسكنهن أى لان حيث انها
ملوك لهن والامسا اختص المحكم
بالمطلقات (قوله) وكذا بائن روى
مسلم عن جابر رضى الله عنه قال طلق
حائى سلمي فأرادت ان تتخذ نخلها
فرجرها رجل ان يخرج فجاءت الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى
نخلى نخلك فانك عسى ان تصدقى أو
تفعل خيرا قال الشافعي رضى الله عنه
وتجلى الانصار فريضة من منازلهم
والجد لا يكون الانهارا (قوله) وقيل
نعتد الخ قال ابن أبي الدم هو الاقبس
ويشهد حديث الرجل الذي خرج
نابيا عن اخصم فيه الملائكة

(فصل نخب سكنى لعنة طلاق ولو بائن) * بخلع أو ثلاث حاملا كانت أو حائضا لا قال تعالى أسكنوهن
من حيث سكنتم (الاناسة) بأن طلقت حال نشوزها فانها لا سكنى لها في العدة كما في صلب النكاح
قال في التمهيد ولو نشزت في العدة سقطت سكاها فان عادت الى الطاعة عاد حق السكنى وقيل ان نشزت
على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستعصت عليه من كل وجه فلا سكنى لها
ويستنى الصغيرة التي لا تتحمل الجماع فانها لا سكنى لها بناء على الأصح انها لا تسحق النفقة حالة
النكاح وكذا استنتى الامة حيث لا تجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولعنة وفاة في
الظاهر) لحديث فريضة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري ان زوجها قاتل فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترجع الى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل يملكه فأذن لها في
الرجوع قالت فانصرف حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد عاني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ
الكلب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه الترمذي وغيره والثاني لا سكنى لها كما
هو قضية اذن النبي لفريرة أولا وقوله لها نابيا امكثي في بيتك محمول على التدب جمع بينهما ويحاج بان
حملة على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق بجامع فرقة النكاح في الحياة وسواء الفسخ
بردة واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا تجب لان وجوبها بعد زوال النكاح
منبعد والنص انما ورد في المطلقة في غيرها على الأصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح
كن فسخت بخيار العلق أو بعيب الزوج أو فسخ هو بعيبها فلا سكنى لها قطعا وان لم يكن لها مدخل
في ارتفاعه كمن انفسخ بسلام الزوج أو رده أو الرضاع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان
والرابع كالثالث في شقه الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة
وليس زوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير
حاجة لم يجوز على الحاكم المنع منه لان في العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى لا
تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن واضافة البيوت اليهن من جهة انها مسكنهن قال في النهاية
والرجعية كغيرها في ذلك قال في المطلب ونص عليه في الآم وفي الحاوي والمذهب ان الزوج ان يسكنها
حيث شاء كالزوجة وجرم به المصنف في نكت التنبيه (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن في
النهار شراء طعام وغزل ونحوه) لحاجتها الى ذلك وعبر في الروضة كالمصالحا بشراء طعام أو قطن أو بيع
غزل (وكذا اللالا دار جارة لغزل وحديث ونحوهما) للتأنس فيها لكن (بشرط ان يرجع ونيت في
بيتها) وفي البائن قول قديم انها لا تخرج لما ذكر بخلاف المتوفى عنها لما ورد فيها من حديث مجاهد
ان رجلا استشهد وأبأ أحد قتلات نسأوهم يا رسول الله اننا نسوحش في بيوتنا فنبئت عندا احدا فاذن
لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتدن عندا احدا هن فاذا كان وقت النوم تأوى كل امرأة الى
بينهار واه الشافعي واليهي أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الا باذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفاتها
(وتقتل من المسكن لحرق من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فباق
مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم بها اذى شديد أو الله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله
الراعي في الشرح وما يصدق به الجيران الاحكام وقد فسر قوله تعالى الان يأتين بقاحشة مبينة بالزيادة
بالسان على الاحياء (ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه
على النص) لانها مأمورة بالمقام فيه وقبل اعتد في الأول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل تغيب
بينهما لانها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها ان تطلق بكل منهما وقبل اعتد في آخرهما الهاندا
الفراق وان استمر باختيار ما اذا وجبت العدة بعد وصولها الى الثاني فتعتد فيه جزيا وان لم تغفل

(قوله) ففيه الخلاف قال الامام * (١٣٩) * ولو ارادت الاقامة في بلد بين البلدين تنقض عتدنا فيه لم يجز اتفاقا (قوله) وتجارة

منه التزعة (قوله) لم يجب الرجوع أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام (قوله) لان الاسل الخ أي وكلوا طها بكالة الطلاق واختلفا في السنة ولان القول قوله في أصل الاذن فكذا في صفته (قوله) والامع تخيير خوف ذلك في الحضرة فكل منهما الاقامة وتختلف الحضرة أيضا فيما لو اذن الزوج للبدوية في النقلة من حلة الى حلة ثم طلق في اثناء الطريق فلها الاقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرة (قوله) ويليق بها قال الماوردي وغيره من العراقيين انه يعتبر هنا في ملازمة المسكن ان يكون لا تعاقبا قال ويخالف مسكن النكاح الذي يراعى فيه حال الزوج دونها لما توجه في هذا المسكن من حق الله تعالى قال الزركشي بعد سقوطه في النفقات ما يخالفه (قوله) وطلبت الاجرة أي اجرة المكان الذي يكفها منه (تيسره) لو مضت المدة من غير طلب فلا اجرة كالسكنى في صلب النكاح بخلاف النفقة (قوله) فان كان في الدار الخ أي حيث فصلت عن سكنها ثم اظهر ان صورة المسئلة ان الدار مع كونها فاضلة ليس فيها بيت واحد ولا اتخذت مع المسئلة الآتية الا ان مثل هذا التصویر لم يكن فيا فيه بالحرم الامع بناء حائل (قوله) ذكر قال الزركشي يكفي الاتي بالاولى ولو كانت اجنبية فكذلك تنكح على الاجمع في الروضة (قوله) والا فلا تنكح استشكل ما ذكره المؤلف في الشق ثانيا الا اول فلان المحرم قد لا يكون معها عند قضاء الحاجة ولا يلزمها على الدوام واما عدم اشتراطها عند التبع فلا بد فلا يكون ثم سكان والحذور موجود فيها اذا كانت الدار كبيرة ذات مرافق وليس

الامتعة من الاول (أو غير اذن في الاول) تعتد (وكذا لو اذن ثم وجبت قبل الخروج) منه فانها تعتد فيه (ولو اذن في انتقال الى بلد فكمسكن) فيما ذكرنا وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق مهراته اعتدت في مسكنها فيه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول الى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول اليه اعتدت فيه جزما (أو) اذن (في سفر جرح وتجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي) وهي معتدة في سبيلها (فان مضت) وبلغت المقصد (اقامت) فيه (انقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع) في الحال (لعتد البقية في المسكن) فان كانت العدة تنقض في الطريق وجب الرجوع أيضا في الامع للقرب من موضع العدة وان لم تنقض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت العدة قبل الخروج من مسكنها لم تخرج منه أو بعد الخروج منه للسفر ولم تنقض مهران البلد لزمها العود اليه لانها لم تشرع في السفر وقيل تخيير بين العود والمضي لتضررها بتركه المفوت لغرضها وقيل في سفر الحج تخيير وفي سفر التجارة يلزمها العود والمضي كالحج في جميع ما ذكر (ولو خرجت الى غير الدار المألوقة) لسكناها (فطلق وقال ما اذنت في الخروج صدق بيمنه) لان الاصل عدم الاذن فيجب رجوعها في الحال الى الدار المألوقة ولو اقامتها على الاذن في الخروج لا يجب الرجوع في الحال (ولو قالت نقلتني) أي اذنت لي في النقلة الى هذه الدار فاعتدت بها (فقال بل اذنت) في الخروج بها (لحاجة) ذكرها فاعتدت في الاولى (صدق) بيمنه (على المذهب) لان الاصل عدم الاذن في النقلة ومقابلته تصديقها بيمنه لان الظاهر معها بكونها في الثانية وهما قولان محكيان فيما لو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لانها اعرفت بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومزلة بدوية وبيتها من شعر كنزل حضرة) فعليها ملازمة الى انقضاء عتدتها فان ارغضت في اثناء قومها ارتحلت معهم للضرورة أو أهلها فقط وفي الباقي قوة وعدد قبل اعتد بيمنهم لتيسره والامع تخيير بين الاقامة والارتحال لان مفارقة الازل عسرة موحشة (واذا كان المسكن) مملوكا (له ويليق بها تعين) لان نعتد فيه لما تقدم (ولا يصح بيعه الا في عدة ذات أشهر فكمسكناجر) فيصع في الظاهر كما تقدم في باب الاجارة (وقيل بالطل) قطعا والفرق ان المستاجر يملك المنفعة والمعتدة لا تملكها فكان المطلق باعه واستنتى منفعة لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو مستعارا) لزمنا فيه فان رجع المعبر ولم يرض باجرة نقلت بخلاف ما اذا رضى بها فليزم المطلق ولا تنقل (وكذا) مستأجرا انقضت مدته) فانه اذا لم يرض بالقيمة بتجديد اجارة نقل منه بخلاف ما اذا رضى بذلك (أو) مملوكا (لها استمرت) فيه لزوما (وطلبت الاجرة) من المطلق قاله صاحب المذهب والتهذيب وقال صاحب الشامل وغيره وصححه في أصل الروضة تخيير بين الاسقرار فيه باجارة أو اجارة وهو اولى وبين طلب النقل الى غيره (فان كان مسكن النكاح نفيسا فله النقل الى لا توحيها أو خيسا فلها الامتناع) من الاستمرار فيه وطلب النقل الى لا توحيها وحيث تنقل ينبغي ان تنقل الى قريب من المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم ان ذلك واجب واستبعد الغزالي الوجوب وزد في الاستحباب (وليس له مساكنتها ومداخلتها) حيث فصلت الدار على سكنى مثلها لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة باجنبية (فان كان في الدار محرم لها لم يجز ذكرا أو) محرم له بمنزلة (أنتي) أو زوجة أخرى أو أمه (جاز) ما ذكر لا تنقضاء المهر فيه لكن يكره لانه لا يؤمن معه النظر ولا عبرة بالحنون والصبي الذي لا يميز (ولو كان في الدار حرة فسكنها أحد هما والآخر الاخرى فان اتخذت المرافق كطبخ ومستراح) ومعه الى السطح (اشترط محرم) حذر من الخلوة فيما ذكر (والا فلا) بشرط (ويبيى ان يغلق ما بينهما من باب وان لا يكون ممر أحدهما) يترقبه (على الاخرى) كما اشترطهما

فيها غيره فالتجبه حل كلامهم على غيرها (تيسره) لو كانت المرافق عند التبع خارج الحجرة في الدار لم يجز لان الخلوة لا تمنع مع ذلك

(باب الاستبراء) (قوله) أوسى أى مع القصة ثم محل الاكتفاء بالاستبراء اذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما ساقى في المحسوبة ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء من الاحرام لم يكف ولا بد من اعادته (قوله) ومن استبرأها البائع أى لكن هذه يجوز تزويجها الغير المشتري وله ان أعتقها من غير قصد استبراء وكذا المملوك من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة اذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها لغيره الا بعد الاستبراء شبهها بالحرائر كما ساقى (قوله) لعود ملك الاستمتاع عبارة غير لائمه بالكافة كالنارحة عن ملكه في تحريم الاستمتاع وايجاب المهر ووطئه (قوله) وكذا امرئته لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقينى فالظاهر انه لا بد من الاستبراء ولو زوج (١٤٠) الشخص أمته فطلقت واعتدت وجب

صاحباً التهذيب والتمة وغيرهما حدوا من الخلوة في ذلك ومنهم من لم يشترط الثاني كما في البتتين من الخان (وسفل وهلكدار وحجرة) فبياد كرم انه ان اتحدت المرافق اشترط محرم والام يشترط

(باب الاستبراء)

هو التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك العين حدونا أو زوال التعريف براءة رحمها من الحل أو تعديداً (يجب بسبب أحدهما ملك أمة بشرأ أو أرث أو هبة أو وصية أو رد يعيب أو تحالف أو اقالة) أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومستقلة من صبي وامرأة وغيرها) أى غير المذكورات ويدخل فيه الصغيرة والآيسة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سبيلها أو طأس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواه أبو داود وغيره وقاس الشافعى رضي الله عنه غير المسببة عليها بجماع حدوث الملك وأخذ من الاطلاق في المسببة انه لا فرق بين البكر وغيرها والحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كما ساقى (ويجب) الاستبراء (في مكاتبه عجزت) أى عجزها السيد لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالكافة وكذا الوصية الكافة يجب (وكذا امرئته) عادت الى الاسلام فانه يجب استبرأؤها (في الاصم) لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالردة والثاني لا يجب لان الردة لا تنافي الملك بخلاف الكافة (لامن حلت من صوم واعتكاف وأحرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لادنه فيه فانها لا يجب استبرأؤها لان حرمتها بذلك لا يخل بالملك بخلاف الكافة (وفي الاحرام وجه) انه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة لتأكد الحرمة وقطع الجمهور بانه لا استبراء (ولو اشترى زوجته) بان كانت أمة فاعتق نكاحها (استحب) الاستبراء ولا يجب لانه لم يتجدد بالشراء حل وانما استحب لتمييز ولد النكاح من ولد ملك العين فانه في النكاح يقع علوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك العين يقع حراً وتصير أمه أم ولد (وقيل يجب الاستبراء) لتجدد الملك (ولو ملك مزرعة أو معتدة) من زوج أو وطء شبهة وهو عالم بالحال أو جاهل به وأما في البيع (لم يجب) في الحال استبراء لانها مشغولة بغيره (فان زال) أى المذكوران من الزوجية والعدة بان طلقت قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت هذه الشبهة (ويجب) الاستبراء (في الاطهر) لحدوث الملك والثاني لا يجب لان حدوث الملك بخلاف منه حلها فيسقط أثره (الثاني زوال فراش من أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة يعتق أو موت السيد) فيجب عليها الاستبراء كما يجب العدة على المفاوعة عن نكاح (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها) سيدها مضى (أو مات) عنها (ويجب) عليها الاستبراء (في الاصم) لما تقدم والثاني لا يجب ويكتفى بما مضى (قلت ولو استبرأ أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها استبراء (وتزوج في الحال) اذا تشبهت منسكوحة بخلاف المستولدة ذكره الرافعى في الشرح (والله أعلم ويحرم تزويج أمة موطوءة)

الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا شبهة بالحرائر (قوله) بعد حرمتها على السيد ذلك احترازه عن التي اشترأها محرمة ونحوها فانه لا يكتفى بالاستبراء قبل زوال ذلك لانه يصدق ان غيرهما على السيد لاجل الاستبراء لاجل المذكورات وايضا فصل الوجه الآتى في المحرمة اذا كان الاحرام بغير الاذن (قوله) ولو اشترى زوجته بشرط الخيار قال الرافعى فليس له الوطء لضعف الملك (قوله) لتجدد الملك قال الرافعى لان الموجب وجد ولم يمكن ترتيب حكم عليه حالاً فاذا أمكن رتب ولا بعد في تراخي الحكم من السبب كما في المعتدة عن نكاح اذا وطئت بشبهة تعتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة (قوله) موطوءة خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا استبراء عليها الآن ~~يكون~~ البائع قد وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد من استبرائها حال مرد تزويجها من البائع المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيره زوال الفراش أحسن من تعبيره زوال الملك ثم قوله يعتق أو موت السيد فيه نوع تصور ذلوز الى الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الاب عن وطء جارية الابن ونحو ذلك كل الحكم كذلك (قوله) أو موت السيد الظاهر ان هذا خاص بالمستولدة فان غيرها

ينتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الاول اللهم الا أن يريد المدبرة والمستولدة (قوله) فأعتقها غير لم يقل أو مات عنها لانها تنتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم الاول ولا بد منه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت ثم للوارث تزويجها من الغير بلا استبراء وكذا من نفسه اذا أعتقها وقولنا لانها تنتقل الى الوارث يستثنى المدبرة فانها تعتق بموته ويكتفى فيها بالاستبراء السابق كالتى أعتقها فيما يظهر (قوله) لم يجب عليها استبراء ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه أكن هل يشترط في دم المولود أن ينفيه أو يكتفى دعوى الاستبراء الظاهر الثاني

غير مستولدة (ومستولدة قبل استبراء) حذر من اختلاط المائتين (ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما ينسك المعذرة منه والثاني لالان الاعتاق يقتضي الاستبراء فيوقف نكاحه عليه كزويجهما الغيرة (ولو أعتقها أو مات) عنها (وهي مزروجة) في المثلثين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشاً للسيد (وهو) أي الاستبراء في ذات الأقراء (بقراء وهو حيضة كاملة في الحديد) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كما في العدة وفرق على الأول بينهما بأن العدة تنكّر في ذات الأقراء فتعرف براءة الرحم بالحيض المختل بينهما وهذا لا تنكّر فيعتد الحيض الدال على البراءة ونسبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقبها فلا يقتضي الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب في أثناء الطهر اكتفى ببقائه على أحد الوجهين كافي العدة ورجحه في السبب وحزم البعوى بأنه لا يكفي ولا يقتضي الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ورجحه في الشرح الصغير وفارق العدة بأن فيها عدد الجازان يعبر بلفظ الجمع عن اثنين وبعض الثالث (وذات أنهر) وهي الصغيرة والآيسة (شهر) لأنه يدل عن القرء حيضها وطهرها في الغالب (وفي قول ثلاثة) نظر إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والرقبة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل لما تقدم في الحديث (وان ملكك بشراء) وهي في نكاح أو عدة (فقد سبق أن الاستبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما في الاطهر فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع لأنه إما غير واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل بوضع حمل زاني الأصح والله أعلم) لا طلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تقتضي به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكيّد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن ملك بارت) لأن المولود به لتأكيد الملك فيه نازل منزلة القبض بدليل محبة يعمه (وكذا اشترأ في الأصح) لتتمام الملك وزومه والثاني لا يجب لعدم استقرار الملك (لا به) فانه إذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يجب لتوقف الملك فيها على القبض في الاطهر كما تقدم في بابها وتسم هنا في التعبير فيها مع غيرها بالملك قبل القبض لداعي الاختصار (ولو اشترى مجوسية) أو مرندة (لخاضت ثم أسلت لم يكف) حيضها المذكور في الاستبراء لأنه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو المقصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالاستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطة) لما تقدم (وبغيره) كقبلة ولس ونظر بشهوة قياساً عليه (الامسية ليحل غير وطء وقيل لا) يحل فيها أيضاً لغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لما نه عن الاختلاط بماء الحرب لحرمة ماء الحرب (وإذا قالت) مملوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فان ذلك لا يعلم إلا منها ولا تخلف فانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منع السيد فقال) لها (أخبرني بتمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها بعد الغسل لأن الاستبراء مفقوض إلى أماته ولهذا الحال بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة محال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تخليفه وجهان الأصح في الروضة نعم قال وعليها الامتناع من التمكن إذا تحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبحنا هاله في الظاهر (ولا تصبر امرأة فراشاً ابوطء) ويعلم الوطء بأقراره أو البيّنة عليه (فاذا ولدت للامسكان من وطئه لحقه) وان لم يعترف به وهذا فائدة كونها فراشاً ابوطء وقوله لا فراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشاً بمجرد

(قوله) وهي مزروجة مثلها المعذرة
(قوله) حمل زاناً سواء كان مقارناً أم
حدث ولو حاضت في زمنه أو مضى شهر
في من لم تحض فهل يكتفى بذلك مع
وجوده قضية ما في الروضة ان ذلك
لا يكفي الاعلى القول بعدم كفاية وضع
حمل الزان لم رأيت في شرح البهجة نقلاً
عن قساوى الزركشى أنها لو كانت من
ذوات الأشهر ثم طهر أحمل زاناً لا يجب
منعافاً لفرغ منه لا يجب خلاؤه أفق
القفل (قوله) بارت الحق بعضهم
به ما في معناه مما يدوغ التصرف فيه
من غير توقف على التبض كرجوع الوالد
في هبة وقبول الوصية ونحو ذلك (قوله)
أو مرندة أو محرمة أو اشترى مكاتب
أمة بل جعل الجرجاني من ذلك أيضاً
ما لو اشترى صغيرة لا تختمل الوطء
فاستبراءها شهر ثم أطاقت بعد ذلك
(قوله) لأنه لا يستعقب الحل علل
أيضاً بأن هذا الوصف لو عرض في دوام
الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف إذا
اقترب ودام (قوله) وغيره أي لاحتمال
أن تكون أم ولد لبائعها أو حاملاً بحتر
من وطء شبهة فلا يصح البيع على التقديرين
ولأنه يدعو إلى الوطء بخلاف ولد الحرب
في المسئلة فانه لا يمنع الرق ولا حرمة أماته
(قوله) غير وطء قضية هذا الإطلاق
الحل حتى فيما نكحت الأزار وقد تردد
الإمام في ذلك وأراد السدني يقتضي
الحل (قوله) صيانة لما نه هذا لا يأتي
في البكر مع أن حكمها كغيرها

(قوله) ونفي الولد ظاهره انه لو سكت عن النفي والاستحقاق انه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر (قوله) ستة أشهر خرج ما لو اثنى به لدونها فانه يلحقه ولا يجمع نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا (قوله) المتخصص وفي قول يلحقه تخريجا للخبه تعلم انه كان من حق العبارة ان المؤلف يقول على النص (قوله) وقد عارض الوطء أى فلم يبق بعد العارضة سوى مجرد الامكان وهو غير كاف * (١٤٢) * في ملك البين (قوله) حلف قال

القاضي انما سمعنا به لانه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفنا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أى كما في نفي ولد الحرة واستشكاه في المطلب من حيث أن يمينه ليست من طبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق بالنفي قال ولذا قلوا اذا أجاب بنفي المدعى لم يحلف الا على ما أجاب ولا يكفيه ان يحلف على انه لاحق له على الا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه الى ذكره (قوله) وهناك ولذا قال الرافعي اما اذا لم يكن ولد فلا يحلف بالاخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بالاخلاف اذا عرضت على البيع ونحوه لان دعواها تنصرف الى حرمتها دون ولدها (قوله) لم يحلف وجهه المتولى بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضي نسبا فلامعنى التحليف

* (كتاب الرضاع) *

تقدم الحرمة كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة هذا النكاح وغير ذلك مما سياتي (انما يثبت بلن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت بلن رجل لانه لم يخلق لغذاء الولد ولا بلن خنثى مالم تطهر أو نثسه ولا بلن بهيمة حتى اذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن الادميات ولا بلن مئة كلن ارضع منها طفل أو حلب أو جره لانه من جهة منفكة عن الحل والحرمة ككالهيمه ولا بلن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل الولادة واللبن المحترم فروعها بخلاف من بلغت ثلثا لوصولها لبن الحلب وسواء فيها البكر والخلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها وماتت (فاوجر بعدمونها حرم) بالتشديد (في الاصم) لانفصاله منها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعده اثبات الامومة بعد الموت (ولو جبن أو زرع منه زيد) وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لوصول التغذي به (ولو خلط بمائع حرم ان غلب) بفتح الغين على المائع (فان غلب) بضم الغين بان زالت أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب الكل قبل أو البعض حرم في الاظهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني لا يحرم لان الغلوب المستهلك كالعدم والاصم ان شرب البعض لا يحترم لانتفاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كذب في من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جرما على الاظهر (ويحرم) بالتشديد (الاجبار) وهو صب اللبن في الحلق ليصل الى الجوف لوصول التغذي بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الانف ليصل الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لان الدماغ

الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما في معناه في الجوف (قوله) لان الغلوب كالعدم أى كما في الخبر اذا استهاكت في ماء لاهد جوف دفا وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطبيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه (قوله) فان تحقق الخ أى فتكون هذه الحالة كالماء شرب الكل

* (كتاب الرضاع) *

(قوله) بلن امرأة لو ارضعها موضع من غير الثدي وزل منه لبن قال بعضهم اتخذه قياسه بالآلة المنفخه في فم الخارجه منها وعدمه (قوله) وأطعم الطفل أى ذلك اللبن والزيد واللين واللبن المتروك عنه الزيد فلان العبارة صادقة بذلك (قوله) لحصول التغذي به قال بعضهم بل هو بالغ في حصول التغذي من مائع اللبن والحاصل ان الشافعي رضى الله عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر باسم

الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما في معناه في الجوف (قوله) لان الغلوب كالعدم أى كما في الخبر اذا استهاكت في ماء لاهد جوف دفا وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطبيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه (قوله) فان تحقق الخ أى فتكون هذه الحالة كالماء شرب الكل

(قوله) يعني أن يكون تعميم للعبارة ودفع لما يقال الرضيع ركن لا شرط (قوله) رضعات لا يتم اشتراط التفريق كما يشهد اليه جمع الرضعة فائدة فعله إذا كان اسما أو مصدرا * (١٤٣) * فتحت عنه في الجمع كغرفات ومغترات وركعات وإذا كان وصفا سكنت نحو مخيمات (قوله)

ولو حلب منها خرج ما ولو حلبته من ضمن وأوجره فرضه فانه يحسب من كل رضعة (قوله) فرضة وفي قول حمس اعلم أن في الصورة الاولى طريقة فاطمة بأن ذلك رضعة وكذا في الثانية ولكن المراجع في الاولى طريقة الخلاف وفي الثانية طريقة القطع وتعتبر المصنف يقتضي استواءهما في ترجيح طريق الخلاف (قوله) نظرا الى أن الأصل الحية تعلم أن الشك في الثانية من تعارض الاصلين وبحث ابن الرفعة ثبت الحرمة دون المحرمة لأن الأصل عدم المحرمة والأصل في الارضاع التحريم (قوله) والذي منه اللبن أباه منه تعلم أن المرأة إذا أثارها اللبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بالنظر لها دون الزوج (قوله) لأن لبن الجميع منه تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن حتى تخلف الدخول عن واحدة مهن فلا تحريم (قوله) منزلة الواحدة أي البنت الواحدة والأخت الواحدة (قوله) كافي المستولدات فانه ينزل منزلة المستولدة الواحدة إذا أرضعت خمس رضعات (قوله) وولده أخوه وأخته هذه تقدمت تعلم قوله وتسرى الحرمة الى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للاقسام كلها (قوله) لمن نسب اليه ولدي يقتضي أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد اليه بالإمكان من غير أن ثبت وطء كافي وولد النكاح لكن خالف في ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة ولعليه في

جوف للتغذي كالعدة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يجزم لاستفاء التغذي به (لاحقة في الاطهر) لاستفاء التغذي بها لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء والثاني يحرم كالحصول بها الفطر (شرطه رضيع حي) يعني أن يكون الرضيع حيا فلا أثر لوصول اللبن الى المعدة الميفتخر وجهه عن التغذي (لم يبلغ سنتين) فان بلغه ما لم يحرم ارتضاعه لحديث لارضاع الاما كان في الحولين رواه البيهقي والدارقطني وتعتبر السنتين بالاهلة فان انكسر الشهر الاول كل بالعدد من الشهر الخامس والعشرين وابتدأ وهما من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فتسجن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف ولو قطع اعراضا تعدد أولاهن ووادى الحال أو تخول من ثدي الى ثدي فلا) تعدد (ولو حلب منها دفعة وأوجره خسا أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره في مرة (فرضة) نظرا الى انفصاله في المسألة الاولى وإيجاره في الثانية (وفي قول خمس) نظرا الى إيجاره في الاولى وانفصاله في الثانية (ولو شك هل) رضع (خسا أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم) للشك في سببه (وفي الثاني قول أو وجهه) بالتحريم نظرا الى أن الأصل بقاء المدة (وتصير المرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة الى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة وأم ولد فرضه طفل من كل رضعة صار ابنه في الاصح) لأن لبن الجميع منه (فيحرم من) على الطفل (لأنهن موطوءات أبيه) ولا أمومة لهن من جهة الرضاع والثاني لا يصير ابنه لأن الأمومة تابعة للأمومة من حيث انفصال اللبن عنها ما شهد فلا أمومة ولا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل المستولدات بنات وأخوات) فرضه طفل من كل رضعة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (في الاصح) لأن الجدود للام أو الخوولة انما تثبت بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا والثاني ثبتت الحرمة بتزويلا للبنات أو الأخوات منزلة الواحدة كافي المستولدات وعلى هذا قال البغوي تحرم المرضعات لكونهن أخوات الطفل أو عماته واعترضه الرافعي والمصنف بأن ذلك انما يصح لو كان الرجل أباً وليس باب وهو ما جدد لام وأحال فينبغي أن يقال يحرم لكونهن كالأخالات لأن بنت الجدة للام إذا لم تكن أمًا تكون خالة وكذا أخت الخال (وأما المرضعة من نسب ورضاع أجساد للرضيع) فان كان أنى حرم عليهم نكاحها (وأبهايتها) من نسب ورضاع (جذاته) فان كان ذكرًا حرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب ورضاع أخوته وأخواتها وأخواتها) من نسب ورضاع أخواله وخالاته (فيحرم التناكح بينهم وبينهم) وكذا بينهم وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخواله وخالاته (وأبؤى اللبن) أي ابوالمنسوب اليه اللبن (جذته وأخوه) وهم وكذا (الباقى) فأمه جذته وولده أخوه وأخته وأخوه وأخته وعمته وأولاد الرضيع من نسب ورضاع أحفاد المرضعة والفحل (واللبن لمن نسب اليه ولد يزل به نكاح أو وطء شبه لارنا) لأنه لا حرمة للبن الرافعا لا يحرم على الرافعي أن ينكح الصغيرة المرتضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نفاه) أي نفى الزوج الولد (بلعان اتنى اللبن) التنازل به حتى لو ارتضعت به مغيرة حلت للناسي فلا سطحن الولد لحق الرضيع أيضا (ولو وطئت منكوحة) أي وطئها واحد (شبهة أو وطئ اثنان) امرأة

مخالفته على أن المهر لا يستقر بذلك أما إذا قلنا يستقر فينبغي أنها ثبتت أبوة الرضاع الآن يقال إن ذلك انما ثبت ويستقر بعد المهر لا قبل المهر وعين الرضاع لا مدخل لبن المرأة في إثباتها وأما دلت عبارة المنهاج أيضا أن اللبن لو تبار بالوطء قبل الحمل لا يثبت الأمومة وهو كذلك

(قوله) فان نكحت آخر الخ مثله وطء الشبهة اذا حملت منه وولدت وأما الحملت من الزنا وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي الدم لم أرفده نقلا ولا يبعد أن يقطع عن الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة له قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو ارتضعت صغيرا لبنها ثبتت الأخوة بينه وبين ولدها من الزنا (قوله) ويقال إن أقل الخ وقال الشيخ أبو حامد يرجع إلى قول القوابل وعلى ذلك جرى إمام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يحدث الاحتداد استكمال خلق الحمل وجوزد لآلته (قوله) وفي قولهما * (١٤٤) * أي فيجوز أن يكون له أبوان من

(بشبه فولدت) بعد ذلك الوطء ولدا (فالبين) النازل به (من لحقه الولد) فيما ذكر (بقائف أو غيره) بأن انحصر الأماكن فيه في الصورة الأولى وكذا الثانية والقائمة حيث لا ينحصر الأماكن في واحد المرتضع من ذلك اللبن ولدرضاع من لحقه الولد (ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات وأطلق) وله لبن (وان طالت المدة) كعشر سنين بأن ارتضعت منه جماعة مقربون (أو انقطع) اللبن (وعاد) لأنه لم يحدث ما يحال عليه إذا الكلام في الحلية وقيل إن عاد بعد أربع سنين لا ينسب إليه كما لو أتت بولد بعدها (فان نكحت آخره) ولدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني (ويقال إن أقل مدة يحدث فيها اللبن للعمل أربعون يوما) (وكذا إن دخل) وقته ~~يكون~~ اللبن للأول دون الثاني لأن اللبن غذاء للولد لا للعمل فينبع المنفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم لا وسواء انقطع وعاد للعمل أم لا (وفي قول للثاني) فيما إذا انقطع ثم عاد للعمل (وفي قول لهما) وفي قول إن زاد فلهما والا فلا أول

* (فصل) * نكته (مغيرة) فارتضعت أمه وأخته) من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته ومن الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (وللصغيرة نصف مهرها) المسمى إن كان صحيحا والاقصاف مهر مثلها (وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كاه) لأنها أتلفت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول اعتبر ما يجب له بما يجب عليه (ولو رضعت من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولامهر للرضعة) (لأن الانفساخ حصل بفعلها وذلك يسقط المهر قبل الدخول) (ولو كان نكته) زوجتان (كبيرة وصغيرة) فارتضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الظاهر) لأنها صارتا أخنتين ولا سبيل إلى الجمع بين أخنتين والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل بارضاعها (وله) على الظاهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتقر به المرضعة ما سبق) فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) لها عليه نصف المسمى الصحيح وله على أمها المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (فان كانت) موطوءة (فله على المرضعة مهر مثل في الظاهر) كما يجب عليه لبنتها المسمى الصحيح بكامله والثاني لاشئ عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج (ولو ارتضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان نكته صغيرة فطلقها فارتضعتا امرأة صارت أم امرأته) فحرم عليه أبدا (ولو نكحت مطلقة صغيرة وأرضعتها لبنه حرمت على المطلق والصغيرة أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أيسه (ولو زوج أم ولده

الرضاع وإن لم يحرمه في النسب
* (فصل) * تحتها أعلم أن الرضاع الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أم تحريم جمع وسيأتي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه أو أخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعظم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أيسه أو ابنة لو أخيه إذا ارتضعت لبنها من (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة تحرم أبدا سواء ارتضعت لبنه أو لبن غيره موطوءة لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا ابدا لأنها بنت موطوءة سواء ارتضعت لبنه أو لبن غيره وإن لم تكن موطوءة فالتحريم فيها تحريم جمع فقط لأنهار بنية لم يدخل بها وسيأتي ذلك في المتن ثم الصغيرة إذا كانت مدخولا فلهما المهر والأفلا (قوله) ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلهما جميع المهر لكنهما أتلفت عليه بضع نفسها وقوته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها الثلاثين النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم الكبيرة كما سيأتي (قوله) وله على المرضعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

الارضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة (قوله) وفي قول هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا وافرقت عبده بأن الفرق هنا حقيقة بخلاف تلك فإن النكاح باق برعهم وقد حالوا بين الزوج (قوله) فله على المرضعة الخ * فرع * تحتها كبيرتان وصغيرة فارتضعت من واحدة قرضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل القرض على عدد الرؤس أم على عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره من العلق ترجع الأول (قوله) أم زوجته أي جدة زوجته (قوله) فلا تحرم أي لأن الرية لا تحرم إلا بالدخول (قوله) فحرم عليه أبدا أي ولا نظر إلى طروا الأمومة بعد النكاح الحاقا بالطارئ بانقارن كما هو شأن التحريم المؤبد

(قوله) فأرضته لبن السيد الخ احتراز عن غير لبنه فان النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجته ابنة (قوله) انفسختها هذه الصورة تقدمت أول الفصل * (١٤٥) * وذكر هنا بيان تأييد التحريم وعدمه وهنالك بيان الغرم

عبد الصغير) بناء على القول المرجوح انه يزوجه (فأرضته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنة (ولو أرضعت موطوءة الامه صغيرة نكحته بلبنه أول بن غيره) بان تزوجت غيره (حرمتا عليه) أبدا الصبرورة الامه أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءة (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختها) لصبرورة الصغيرة بنتا للكبيرة واجتماع الام والبنت في النكاح يمنع (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بان كان الارضاع بلبن غيره (فريبة) له فان دخيل بالكبيرة حرمت عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغائر فأرضعتن حرمت أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغائر ان أرضعتن بلبنه أول بن غيره وهي موطوءة) لأن بن بناته أو بنات مدخولته وسواء أرضعتن معا أم مرتبا (والا) أي وان لم تكن موطوءة (فان أرضعتن معا بأبائهما) الرضعة (الخامسة انفسختن) لصبرورتهن اخوات ولا اجتماعهن مع الام في النكاح (ولا يحرم من مؤبدا) لانشاء الدخول بأمرهن فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم من) مؤبدا الماذكر (وتنفسخ الاولى) بأرضاعها لاجتماعها مع الام في النكاح (والثالثة) بأرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية بأرضاع الثالثة) لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا تنفسخ) لان اجتماع الاختين انما حصل بالثالثة فنفسخ الانفساخ بها كما لو نكح امرأة على أختها (ويجوز القولان فين تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا أنفسختن أم الثانية) فقط الاظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معا بالطريق السابق انفسخ نكاحهما مجزما لما تقدم والمرضعة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

* (فصل) * قال هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أخي أو ابني برضاع (حرم تناكحهما) مؤاخذه لكل منهما بما أقراره بشرط الامكان فلو قال فلانة بنتي وهي أكبر سننا من فلان (ولو قال زوجان بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر مثلان وطئ) وان لم يطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضاعا أنكرت انفسخ) النكاح مؤاخذه بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا نكحه) ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل أقل من المسمى فان نكحت حلف هو وزم مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله (وان ادعته) أي الرضاع (فأنكر صدق بينه ان زوجت برضاها) منه تضمن رضاها الاقرار بحلها (والا) بان روجها المحرم (فالأصح تصديقها) بينه والثاني يصدق هو بينه ويحل الخلاف اذا لم تمكنه فان مكنته فكما لو رضيت (ولها) في صورتين (مهر مثلان وطئ والافلاشي) لها عملا بقوله افعيلا لا تنفسخه والورع للزوج فيما اذا ادعت الرضاع ان يدع نكاحها بطلقة لغيره ان كانت كاذبة (ويحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على ب) رجلا كان او امرأة لان الارضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في محله ولونكح المنكر او المدعى عن البين وردت على الآخر حلف على البت (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالولادة وكل اثنين رجل وما يقبل فيه النساء يقبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار به شرطه رجلان) لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا

* (فصل قال هند) الخ فرع قال الاب بنها وبين الخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وحب ان يجوز له التزوج منه فلو أمر وحب ان يجبر فان امتنع فعاضل وأجاب القاضي الحسين بنعوه (قوله) حرم تناكحهما لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يفسد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فام تصدق والفرق تأيد الحرمة هنا فكان كالقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة ان الحرمة لا تثبت عملا بالاحتياط قال ولم أره منقولا (قوله) وسقط المسمى لو كان الرضاع مضافا بعد الوطء ووجب المسمى (قوله) ووجب مهر المثل أي اذا كانت جاهلة عند الوطء (قوله) انفسخ أي ولو كذبت المرأة التي نسب الارضاع اليها (قوله) صدق بينه أي فتسمع دعواها لتخليفه لكنه في الرضة قيل الصدق قيده بما لو أدت عذرا من نسبان ونحوه ثم الظاهر انها تسحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه (قوله) برضاها انظر هل منه ما لو استؤذنت البكر فسكت ثم رأيت في كلامهم انه كالنطق في هذه المسئلة (قوله) فالأصح تصديقها لانها ادعت أمر المحملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالوذكر ذلك قبل النكاح (قوله) في صورتين ظاهره ان الامر كذلك في الام لو كان المسمى انقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الاذرى فقال يجب تنسده بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أم اذا كان زائدا

٣٧ في فليس لها المطالبة بالزائد (قوله) حلف على البت أي لانها مشبهة (قوله) وبأربع خالف أحمد رضي الله عنه فأثبتته بالمرضعة وحدها اظا هر حديث ورد في ذلك وحده أصحابنا على الورع (فرع) لو كان الشرب من طرف لم يكف النساء المتمسكات كذا نقل في التتمة قال الاذرى والذي فيها ان لا يقبل الا الرجال

(قوله) ان لم تطلب أجرة أى وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الخلو والمسافرة كإثبات الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح (قوله) لأنها غير متهمة أى ولان فعلها غير مقصود ولا نها تشهد على الوضع الذى هو فعل الغير (قوله) بل يجب الخ صنيعة بهم اي يجب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراد فان الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له (قوله) أو قرع من لأنها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة ببل قال الامام ان القرع قد يفيد ان اليقين (قوله) بعد علمه أى لانه قد يلتمس ثبوتها ليعمل به كما يفعل بالمفطوم وتكون المرأة غير ذات لبن (قوله) قال الرافعي ويحسن الخ قال في المطلب وكونه فقها لا يكفي بل ينبغي * (١٤٦) * ان يكون على مذهب القاضى وكلاهما مقلد

(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكرت فعلها) كان شهدت بان بينهما رضاعا بوصفه الآتى (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتى (في الاصح) لأنها غير متهمة في ذلك والثاني لا يقبل لذكرها فعل نفسها كالمشهدت بولادتها وقرع الأول باتهامها في الولادة اذ تعلق بها النفقة والميراث وسقوط القصاص أما اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانها ما بذلك (والاصح انه لا يكفي) في الشهادة ان يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذاهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وايجار وازداد أو قرع كالتقام شئ ومضه وحركة حلقة بتجرع وازداد بعد علمه انها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له ان يشهد لان الاصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذنا بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرع بل يعتمد ما يحرم بالشهادة ومقابل الاصح انه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن ان يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أى بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله في الاخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لان المقرر يحتاج فلا يقرع الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تباعله

* (كتاب النفقات)

جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك اليمين وقرابة البعضية وستأني ويدأبأؤها فقال (على موسر زوجته كل يوم مذا طعام ومعسر مذب ومنوس مذب ونصف) واحتج الاصحاب لاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية واعتبروا النفقة بالكفاية بجماع ان كلاهما مال يجب بالشرع ويستتقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفاية لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها الكل مسكين مذب وذلك في كفارة اليمين والظهار وقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم مستوى في ذلك الزوجة المطلقة والذمية والحررة والامة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشبعها (والمدانة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) لانه رطل وثلاث بغدادى ورطل بغداد مائة وثلاثون درهما كما تقدم في زكاة البسات (قلت الاصح مائة واحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هناك من ان الرطل مائة وثمانية وعشرون

فلو كانا مجتهدين ففيه نظر لانه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة (قوله) وفي قبول الشهادة الخ المرجح في الشهادة على الاقرار بالزنا الاشتراط وقد سوى بينهما المتولى في الخلاف * (كتاب النفقات)

جمعها لانها أنواع ثلاثة (قوله) وبدأ بأولها أى لانه معاوضة ولا يسقط بعض الزمان بخلاف الآخرين (قوله) كل يوم أى ببليلته أعنى المتأخرة صرح بذلك الرافعي في الفسخ بالا عار فقال واليوم الثالث الى انقضاء اليوم والليلة بعده لان النفقة لهما ومعضهما تستقر انتهى أقول ويه تعلم انم الوشتر الليلة المستقبلة سقطت نفقة اليوم قبلها وأيضاً فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة نفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وذلك يدل عليه المقارنة والمشابهة بينهما قل الامام ولان نفقة الزوجة است على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبعها فاذا طالت الكفاية حسن تهر بها من الكفارات (قوله) وذلك في كفارة الأذى أى الخلق (قوله) وعلى المتوسط ما بينهما أى وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا (قوله) ولا تعتبر كفايتها الخ هذا المتنى قول عندنا ينسب لقد يم قال الزركشى

وهو القوي في الدلائل وحديث هند يشهد لذلك وهو مذهب أبي حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقبيلس واربعة على الكفارة لا يصح لان الله تعالى جعل الكفارة فرعا لنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضى وعليه ان يجتهد ويقدر (قوله) والمدانة الخ قد سبق في الزكاة ان المدار على الكيل وينبى ان يكون هنا كذلك وقد حرران الرقة المذ الشرعى باسع رطلا وثلاث من حب الشعير

(قوله) ومسكين الزكاة معسر قيل العبارة مقلوبة والاصل والمعسر مسكين الزكاة (قوله) وقيل يرجع الى العرف به قال المتولي واقضى كلام البغوي انه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام الاكثرين حيث لم يتعرضوا للضبط انكالا على العرف انتهى وقال الزركشي ان الاول من تفقه الامام وكلام الاصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعسار هنا وان * (١٤٧) * اخرجت عن استحقاق سهم المساكين (قوله) غالب قوت البلد أى لا ماخرجه ابن سريج

من انه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الخافا لجنسها بقدرها (قوله) وعليه تملكها أى الواجب الدفع ويكفي الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب والقبول فليس شرطان لهذا فواء عما وجب في ذمته (قوله) جاز في الاصح شمل المصلحة الاعتياد عن المؤن فان قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياد والائتلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفة كذا في المطلب وقوله والاعتناء ان يعتاض عن الجميع وبتمام الاعتياد يسقط ما يقابل المؤن لأن منعها من ذلك انما يتبع بالبيع فيجوز خلاف تفريق الصفة (قوله) ولا يجوز الاعتياد انظر ما وجهه قلت هو كذلك ولكن هل الواجب أحد الأمرين التقدير أو الأكل أو الواجب المقدّر وهذا بدله اغفر رقبا ومسامحة احتمالا لان في المطلب ولوضاها انسان أيا ما قال الظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبرع وقال بل على النفقة صدق الزوج بلا عين كقول دفع الماشيئا وأدعت انه هدية وقال بل عن المهر قاله الزركشي (قوله) لانه لم يرد الواجب وتطوع بغيره ظاهر هذا التعديل انه يذهب مجانا ونقل البلقيني عن الاصحاب الضمان (قوله) الا ان يكون الخ قبل هذا شكل على ما سلف

وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات انه من قدر على مال أو كسب يقع موقعان كفايته ولا يكفيه (معسر ومن فوقة ان كان لو كاف مدين يرجع مسكنا فوسط والا فوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل الموسر من يز يدخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل يرجع في الثلاثة الى العادة وتختلف باختلاف الاحوال والبلاد فرع العبد ليس عليه النفقة المعسر وكذا المكاتب والبعوض وان كثر مالهم المضعف ملك المكاتب ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الخنطة وغيرها (قلت فان اختلف) غالب قوت البلد أو قوتهم من غير غالب (وجب لا توبه) أى بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم) لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالوسر حينئذ عليه نفقة اليسار وان اعسر في أثناء النهار والمعسر بعكسه ذلك كراهي في الشرح (وعليه تملكها حبا) كالكفارة (وكذا) عليه (لمنعه وخبره في الاصح) للعاجلة الهما والثاني لا كالكفارة وفرق الاول بأنهما في حبسه والثالث ان كانت من أهل القرى الذين عادتهم الطعن والخبر بأنفسهم فلا والانعم (ولو طلب أحدهما بدل الحب) من خبر أو غيره أى طلبته هى أو بدله هو بالجملة (لم يجز الممتنع) منهما (فان اعتاضت) عنه شيئا (جاز في الاصح الا خبرا ودقيقا) فلا يجوز (على المذهب) أما الجواز في غيرهما ما كادراهم والدنانير والديار فلانه اعتياد عن طعام مستقر في الذمة لعين كالا اعتياد عن الطعام المغصوب المتلف ووجه المنع القياس على المسلم فيه والكفارة فانه لا يجوز الاعتياد عنهما قبل قبضهما وان فصل الاول في قياسه عن ذلك بان المسلم فيه غير مستقر وطعام الكفارة لا يستقر لعين وأما الجواز في الخبر والدقيق الذي قطع به البغوي فلانها تسحق الحب والاصلاح وقد فعله فاذا أخذت ملاك كرقعة أخذت حقها لا عوضه ورجع العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لانه ربا هذا كله في الاعتياد عن النفقة الماضية أو الحالية أما المستقبل فلا يجوز الاعتياد عنها قطعا ولا يجوز الاعتياد من غير زوج قطعا (ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الاصح) لا كنفاء الزوجات به في الأعصار والانسار وجريان الناس عليه فيها والثاني لا تسقط لانه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الا ان يكون غير رشيدة ولم يأذن ولها والله أعلم) في أكلها معه فانما حينئذ لا تسقط عنه جرما كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما اذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياد الخبر وان يجعل ما جرى قائما مقام الاعتياد يعني ان لم يلاحظ ما جرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (وبقدره) قاض باجتهاده وبفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج اليه المذيق فرضه على المعسر

من التعديل بجريان الناس على ذلك فانهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلا معنى لاعتباره في شيء دون شيء (قوله) ولم يأذن ولها انظر كيف الاذن في الصغيرة وكأنهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي (قوله) بخلاف ما اذا أذن الولي لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن وما المراد بالولي (قوله) ويجب آدم منه الزركشي على وجوب الشرب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا نظر قال الرافعي وقد تغلب الفواك في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزركشي مرادهما اذا غلب التأدم بها والاقتسح كالمهرح به صاحب الترغيب انتهى وفيه نظر

وضعه على الموسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سمن
 أي أوقية فتقريب (و) يجب (لحم يلبق يساره وأعساره كعادة البلد) وما ذكره الشافعي
 رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على المعسر وجعل باعتباره ذلك على الموسر رطلان
 وعلى المتوسط رطل ونصف وإن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند أكثرين
 على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعد ما يجب عادة البلد قال البغوي يجب في وقت
 الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء
 في أيام مرة على ما رواه الحاتم وقال القفال وغيره لا يزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلدان
 فيه كفاية إن قنع قال الرافعي وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا
 له ويحتمل أن يقال إذا أوجس على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء
 والآخر عشاء على العادة (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظر إلى عاداتها
 والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من العاشرة بالمعروف تكليفها المصير على
 الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف (تكفها) أي على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وهما لها
 ومنها باختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة يسار الزوج وأعساره ولكنهما
 يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قص وسراويل وخمار) للرأس (ومكعب) أو نحوه يدا
 فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصف كما يؤخذ مما ساقى أنها تعطى الكسوة أول شتاء
 وصيف (يزيد في الشتاء) على ذلك (حبة) محشوة أو نحوه الحاجة إلى ذلك فإن لم تكف لشدة
 البرد يدها بما بقدر الحاجة وقيل لا يجب الدراويل في الصيف وفي الخاوي إن نساء أهل القرى
 إذا لم تجر عادتهم أن يلبسن في أرجلهن شيئا في البوت لم يجب لأرجلهن شيء (وجنسها) أي الكسوة
 (قطن) فيكون لامرأة الموسر من لينة ولامرأة المعسر من غليظة ولامرأة المتوسط مما بينهما
 (فإن جرت عادة البلد مثله) أي الزوج (بكان أو حرير وجب في الأصم) ويقاوت بين الموسر والمعسر
 في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصاد على القطن لأن غيره رعونة (ويجب
 ما تعد عليه كولية) بكسر الزاي أي لامرأة المتوسط (أولبد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف
 كلاهما لامرأة المعسر والموسر نصفه في الشتاء ونظف في الصيف (وكذا فراش للنوم في الأصم)
 فيجب مضربة وثيرة أو قطينة والثاني لا بل تنام على ما تعد عليه نهارا (ومخدة ولحاف) أو نحوه
 (في الشتاء) في البلاد الباردة وذو كراغ إلى المحفة أي في الصيف وسكت غيره عنها وفي البحر
 لو كانوا لا يعتادون في الصيف لدوهم غطاء غير لباسهم لم يلزم شيء آخر وليكن ما يلزم من ذلك لامرأة
 الموسر من المرتفع ولامرأة المعسر من النازل ولامرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه آلة تنظف
 كسطو ودهن من زيت أو نحوه (وما يغسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرثك ونحوه لدفع
 صنان) إذا لم يقطع بالماء والتراب (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح الباء غير ما ذكرناه لا يجب
 فإن أراد الزينة به هيأه لها تزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وطاحم) وفاحشه فلا يجب ذلك لأنه
 لحفظ البدن (ولها طعام أيام المرض وأدماها) وصرف ذلك إلى الدواء ونحوه (والاصم وجوب
 أجرة حمام بحسب العادة) فإن سكنت عن لا تعاد دخوله فلا تحب والثاني لا يجب إلا إذا اشتد
 البرد وعسر الغسل إلا في الحمام وعليه الغزالي وحيت وجبت قال الماوردي إنما تحب في كل شهر
 مرة (و) الاصم وجوب (ثمن ماء غسل جامع ونفلس) إذا احتاجت إلى شراؤه (لا خيف

قوله) أي أوقية حكى الجلي عن
 بعض الأصحاب أن المراد الأوقية
 الحجازية وهي أربعون درهما وهو
 ظاهر فإن العراقية لا تقضى شيئا
 (قوله) وجب الأدم كذا قطعوا به ولو
 قيل أنه تفريع على المذهب من عدم
 لزوم الكفاية لكن متجها (قوله)
 يكفها أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم
 بالاجماع بخلاف الكفاية ووجه البغوي
 بأنه يستمع بجميع بدنها فعليه كفايتها
 (قوله) وسراويل مثله المتر في حق
 من اعتاده (قوله) مثله قضيته النظر
 إلى الزوج دونها قل الزركشي وليس
 كذلك فإن كلام الرافعي وغيره مصرح
 بأن اللزوم على عادة البلد والمراد به مثلها
 من مثله وقد نص الشافعي في البويطي
 على اعتبار كسوة بلد ما جعلها (قوله)
 وثيرة هو بالناء المثلثة وهي الرطبة من
 كثرة خشوها (قوله) على ما تعد
 عليه نهارا أي من الذي سلف قريبا
 (قوله) ومخدة ولحاف لم يدكرواها فيهما
 الخلاف في التي قبلها لأنه لا غية عنهما
 بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما
 تجلس عليه نهارا (قوله) ودهن
 وينبغي أن يجب للسراج على العادة وأما
 الصابون والأشنان فقد صرح القفال
 بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلل
 وجب عليه (قوله) ومرثك هو معرب
 (قوله) هيأه لها فإذا هيأه وجب عليها
 استعماله (قوله) لأنه لحفظ البدن أي
 فلا يجب كالأجبان عمارة الدار المستأجرة
 وأما آلة التنظيف فأنظر غسل الدار
 وكسها (قوله) ولها طعام مثله آلة
 التنظيف والكسوة (قوله) بحسب
 العادة قضية صنيع الشارح أن المراد
 العادة في أصل الدخول وأما قدره فبما في
 عن الماوردي (قوله) والثاني لا يجب

(قوله) وشرب قال الزركشي هو بالفتح المصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أصكل وشرب (قوله) والعبدة في ذلك بحالها والواجبات ذلك في بيت * (١٤٩) * الزوج دون أبيها ثم طلقت وترجت غيره فالظاهر وجوب

الاخدام ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض كثيرا (قوله) أو مستأجرة قال الأمام والفراي بشرط أن لا تزيد الأجرة على نفقة الخادم والأفلاحيب الاستئجار (قوله) في القدر تصح لعود الضمير فانه عائد على الجنس (قوله) وكذا متوسط استشكل الحاق المتوسط بالمعسر هنا بخلافه في نفقة المخدمومة (قوله) لا سراويل أي لا نهال كمال السردون أصله (قوله) وكذا آدم على الصحيح سكت عن اللحم ونساء الرافعي على الخلاف في مساواة آدمها لأدم المخدمومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم لزومه لأن الأدم دون آدم المخدمومة نوعا (قوله) وفي الجملة وجه بحث ابن الرفعة جريانه في الحرّة الجميلة التي لا يجب اخدامها بالاولى (قوله) كما تقدم الخ إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق (قوله) بما يضرّهما مثله ما يضرّ دونهما كان يبيع آلة التنظيف وتجنس شعنه (قوله) تملك هذا فديعي فهمه من قوله فيما سلف أن عليه تملكها احبا ويوجب بأن الغرض هناك بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء (قوله) تملك وجهه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الاهل أصلا للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستجارا وعدمه وغير ذلك ونازع الزركشي في ظرف الطعام والقرش فذكر أن الوجه

واحتلام في الاصح والفرق ان الحاجة اليه في الاول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين ان يكون عن لسه وغيره ومقابل الاصح في الاول ينظر الى وجوب التحكين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على انه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً اخدام من جبال كلام الرافعي كما أخذها من المحرر الخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عليه (آلات) أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحوها (مكفرقة) (ومسكن) أي ولها عليه تهية مسكن (يليق بها) عادة من دار أو جرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكه) بل يجوز كونه مستأجرا ومستعارة (وعليه ان لا يليق بها خدمة نفقها اخدامها) لانهم المعاشرة بالمعروف بالمأموبرها والعبدة في ذلك بحالها في بيت أبيها مثلا دون ان ترتفع بالاتصال الى بيت زوجها (بجدة أو أمة له أو مستأجرة أو بالانفاق على من يحبها من حرّة أو أمة مخدمومة) ان يرعى بها (وسواء في هذا موسر ومعسر وعبد) ومكاتب وليس له ان يتخدمها بنفسه في الاصح لانها تستحي منه وتعتبر ذلك كصب الماء عليها وجهه اليها المستحى أو للشرب وتحوذ ذلك وله ان يفعل ما لا تستحي منه قطعا كالكنس والطبخ والغسل (فان اخدمها بجدة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي غير الأجرة (أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن يحبها لزمه نفقتها) ولزمه نفقتها تقدم فهو مكرّر (وجنس طعامها) أي المخدمومة (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مدعى معسر) كالمخدمومة لان النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مدّ (في الصحيح) وموسر مدّ وثلاث اعتبار اثلاث نفقة المخدمومة فيها وقبل على المتوسط مدّ وثلاث كاللوسر وقبل مدّ وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخادمة كالمخدمومة وقبل على كل من الثلاثة مدّ فقط (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالها) من قبض ومقنعة وخف وملحفة لحاجتها الى الخروج وجبة في الشتاء لا سراويل عند الجمهور ويجب لها ما تفرشه وما تنظي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف ومخدة ويكون ذلك دون ما يجب للمخدمومة جنسا ونوعا (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لان العيش لا يتم بدونه ويجب من جنس آدم المخدمومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لا آدم لها ويكتفي بما يفضل عن المخدمومة (لا آلة تنظف) لان الاتقبيها ان تكون شعنه لئلا تمتد اليها الاعين (فان كثروا وسخ وتأت بقمع وجب ان ترفه) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة لمرض أو زمانة وجب اخدامها) كاذ كحرّة كانت أو أمة (ولا اخدام لرفقة) حيث لا حاجة لنقص الجملة كانت أم لا (وفي الجملة وجه) لجران العادة بأخدامها (ويجب في المسكن امتناع) لا تملك كما تقدم انه لا يشترط كونه ملكه (و) في (ما يستهلك) كطعام تملك كالكفارة والحق به نحوه كادم ودهن (وتصرف فيه) أي فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكه (فلو قترت بما يضرها منعها) من ذلك ويملكها أيضا نفقة معيشتها المملوكة لها أو الحرّة ولها ان تصرف في ذلك وتكفيها من مالها (ومادام نفقة ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل امتناع) للامتناع به مع قضاء عنه كالسكن والخدام فيجوز كونه مستأجرا ومستعارا يملك هذا دون الاول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيفا) من كل سنة وما ياتي سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير يجدد وقت تحديده على العادة (فان تلفت فيه) أي في الشتاء

(قوله) فان قلنا امتناع أبدلت وأما اذا كان تقصير فلا بدال على الأول بالاولى ويبدل على الثاني وعليها غرم القعدة (قوله) فان ماتت لم يزد منه موته وطلاقه وولادة الحامل البائن صورة والمثله فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فلا قبض كقائل الزركشي ان الحكم كذلك واستبعد في المطلب ان يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلاً في يوم النكاح ونحوه قال والاولى ان يجب لهما من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصة وهو ما عليه قضاء زماننا انتهى قال الزركشي وبه صرح الصغرى * (١٥٠) *

* (فصل) * الجديد (قوله) بالتمكين دأله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة النفقة قبل البائنها ولأن العقد يوجب المهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثاني قديماً فيه نظراً في مختصر البويطي آخره قول الشافعي لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب القولين إلى لأنها بمنونة على الرجال بحسبه انتهى ومن فوائد الخلاف صحة الضمان وأخذ الرهن على قدر منها والحوالة بها وعليها (قوله) لا العقد الذي حاول ترجمه في المطلب الوجوب بما قال اذ لو وجبت بالتمكين المجرد لوجبت في وطء الشهية انتهى والذي نقله الماوردي عن جعل التمكين أسلاً انها تجب بالتمكين والعقد شرط (قوله) والقديم تجب محته وجوباً للمريضة واقامة عدم النشور مقام عدم التمكين (قوله) ومراهقة قال الزركشي فيه خلل من اللغة فان ذلك من وصف المذكور وأما الاثنى فيقال فيها معصرد كره الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأته معصرة اذا بلغت عصر الشباب (قوله) ولو منع لمس أى كقبلة ونحوها قال الامام الا أن يكون امتناع دلال ولو منعه من نظره لوجهها أو غيره بلا عذر فنائرة (قوله) بلا اذن لو خرجت بلا اذن لزيارة

أو الصيف أى قبل مضيه (بلا تقصير لم يبدل ان قلنا عليك) فان قلنا امتناع أبدلت (فان ماتت فيه لم يزد) على التعليل وزد على الامتناع (ولو لم يكس مدة فدين) على التعليل ولا شيء على الامتناع * (فصل الجديد انها) * أى النفقة (تجب) يوماً فيوماً (بالتمكين لا العقد) والقديم تجب بالعقد وتستقر بالتمكين فلو امتنع منه سقطت (فان اختلفا فيه) أى في التمكين (مدق) على الجديد لان الاصل عدمه ومدق على القديم لان الاصل بقاء ما وجب (فان لم تعرض عليه مدة) وهو ساكت عن الطلب أيضاً (فلا نفقة فيها) على الجديد لا تنفاه التمكين وتجب نفقة تلك المدة على القديم اذ لا م سقط (وان عرضت) عليه كان بعثت اليه فى سلامة نفسى اليك والتفريع على الجديد وهى عاقلة بالغة (وجبت) نفقتها (من بلوغ الخبر) له (فان غاب) أى كان غائباً عن بلدها ورفعت الامر الى الحاكم مظهرة له التسليم (كتب الحاكم لحاكم بلده ليعلمه) الحال (فيجب) لها يتسلمها (أو يوكل) من يجي لها يتسلمها وتجب النفقة من وقت التسليم ويكون المجي بنفسه أو وكيله حين علمه بالحال من غير تأخير (فان لم يفعل) ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضي) في ماله وجعل كالتمسك لهما لان المانع منه ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يصل الخبر اليه وبعضى زمان امكان القدوم عليها حكاية في الروضة تبعاً للشرح (والمعتبر في مجنونة ومراهقة عرض ولي) لهما ولا عبرة بعرضهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها قسماً الزوج ونقلها الى داره وجبت النفقة (ونسقط) النفقة (بنشور) أى خروج عن طاعة الزوج (ولو يمنع لمس بلا عذر) أى نسقط نفقة كل يوم بالنشور بلا عذر في كله وكذا في بعضه في الاصم ونشور المجنونة والمراهقة كالعاقلة البالغة (وعبالة الزوج) أى كبرآله بحيث لا تجعلها الزوجة (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عذر) في النشور عن الوطء (وان خرج من بيته بلا اذن) منه (نشور) لان له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا ان يشرف على انهدام) فخرج خوفاً من الضرر (وسفرها باذنه معه) لحاجته أو لحاجتها (أو) وحدها (لحاجته لا تسقط) النفقة (ولحاجتها تسقط في الانهيار) لا تنفاه التمكين والثاني لا تسقط لاذنه في السفر ومنهم من أجرى القولين في سفرها لحاجتها معه (ولو نشرت فغاب فأطاعته) كان خرجت من بيته بغير اذنه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (في الاصم) لا تنفاه التسليم والتسليم والثاني تجب لعودها الى الطاعة (وطريقها) على الاول في الوجوب (ان يكتب الحاكم) بعد رفعها الامر اليه (كمسابق) أى لحاكم بلده ليعلمه بالحال فان عاد أو وكيله واستأنف تسلمها عادت النفقة وان مضى زمن امتناع العود ولم يوجد عادت أيضاً (ولو خرجت في غيبته لزيارة)

أوبياً أو عيادتهما فليس بنشور كما ساقى (قوله) أو لحاجته لو تزوج امرأته بعد ادوهم بالكوفة ثم ذهب الى الموصل وطلبها فسفرها من اهلها الكوفة الى بغداد لا نفقة فيه لان التسليم لم يحصل ومن بغداد الى الموصل لها النفقة لان العبرة في التسليم ببلد بغداد وهي بعدها مسافرة باذنه لحاجته وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقد ولم يوجد قبل وصول بغداد (قوله) فغاب مثله لو حصلت الغيبة قبل النشور ثم عيادته نفهم أنها لو نشرت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحكم كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو طاهر لانها لم تخرج من بيده

(قوله) قاله البغوي يستثنى منه ما لو نهاها من الخروج ولو لمطلقا فإنه ينبغي أن يكون الخروج مع ذلك مسقطا (قوله) والظاهر الخ يجربان في تسليم المهر أيضا (قوله) ما سبق في الكبيرة أي عند عدم التسليم من مجي القولين وعدم الاستحباب على الجديد (قوله) نشوز الخ أي لانه بلغ في ذلك من النشوز بالفعل أعنى في الحالة التي يكون * (١٥١) * الاشتغال به نشوزا ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالا أو محرما أيضا (قوله) كما تقدم

أي في الظاهر وكذا المذهب فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها معه قلت بلى لما قاله الشارع فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك أن في سفرها معه طريقتين أحدهما القطع بعدم السقوط هذا مراده رحمه الله (قوله) وسواء الخ ينبغي أن يكون راجعا إلى مسألة الظاهر يعني أن الخلاف ثابت سواء خرجت الخ ويجوز رجوعه أيضا إلى مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر كلامه يوهن من سفر المرأة مع الزوج بغير إذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل (قوله) فان أبت فناشزة أي ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا قضية أهلناهم (قوله) مكتوبة أول وقت في قساوى القفال رحمه الله لوصلى الجبر ثم قال كنت محدثا من إعادة وسقط من الاجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشي وقياسه أن يجي هنا انتهى أقول أما مجي وجوب الاذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما قبلها من النفقة فمحل نظر (قوله) رتبة انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشرة يشملها بدليل قول الشارع بخلاف النفل المطلق (قوله) الى انه أي المذكور من التجهيل والسنن الرتبة (قوله) ونجبان لحامل قال القاضي الحسين المعنى فيه انما مشغولة بما فيه فهو مستمتع برحمتها فكان الاستمتاع في حالة النكاح اذ النسل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت نفقتها (قوله) لا تجب لحامل عن شبهة أي لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت منكوبة

لاهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قاله البغوي (والظاهر ان النفقة لصغيرة) لا تتحمل الوطء لتعذر المعنى فيها كالناشزة والثاني تسقطها وهي معذورة في فوات وطئها كالمريضة والرتقاء وفرق الاول بان المرض يطرأ وزول والرتق مانع دائم قد رضى به والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلت له والا فالحكم ما سبق في الكبيرة وشملت العبارة ما اذا كان الزوج صغيرا أيضا وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الظاهر (انها تجب لكبيرة على صغير) لا بتأني منه الجماع وقد عرضت نفسها على وليه لانه لا مانع من جهتها والمانع من جهته والثاني لا تجب وهو معذور في فوات الجماع عليه (واحراما ما يحج أو عمره بلاذن) من الزوج (نشوزا لم يملك تحليها) بان كان ما أحرمت به فرضا على قول (وان ملك) تحليها بان كان ما أحرمت به نظرا أو فرضا على الظاهر كما تقدم في الحج (فلا) أي فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فسافرة لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها في الظاهر كما تقدم أو بغير اذنه فناشزة كما تقدم ان خروجها بغير اذنه نشوز (أو) أحرمت بما ذكر (بأذن في الاصح لها نفقة ما لم تخرج) لانها في قبضته والثاني لا نفقة لفوات الاستمتاع بها ودفع بان فواته لسبب اذنه هو فيه فاذا خرجت فسافرة لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والاقسط على الظاهر كما تقدم وسواء خرجت باذنه أم بغير اذنه لوجود الاذن في الاحرام (ويجنعها) الزوج (صوم نفل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بان فعلته على خلاف منعه (فناشزة في الظاهر) لامتناعها من التمكن بما فعلته والثاني لانها في قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرر في حكاية الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والاصح ان قضاء لا يتضيق) كان لم يتعد بالفطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفائت (كنفل فيمنعها) منه الى ان يتضيق وله الزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضيق فان أبت فكما تقدم والثاني انه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان أحدهما في الروضة السقوط أما الاداء والقضاء الذي يضيق فلا تمنع منه وتجب نفقة زمانه وفي وجه جزم به التولي لا تجب نفقة قضاء ما تعدت فيه بالفطر لتعديها (و) الاصح (انه) لامنع من تجهيل مكتوبة أول وقت) لهور فضيلة أول الوقت (وسنن رتبة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الاصح نظرا الى انه نفل فرع صوم الاثنين والخميس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعاً وصوم عرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الاصح وصوم النذر المنشأ بغير اذنه كصوم النفل فيما تقدم فيه (ويجب لرجعية الثبوت) من نفقة وكسوة وغيرهما لبقاء حبس الزوج عليها وسلطتها (الامونة تنظف) فلا تجب لها الاستمتاع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحسرة والامة والحائل والحامل (فلو طنت حاملا فأنفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عنتها) ونصدق في قدر أقرائها باليمين ان كذبها والافلايين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة ولا كسوة) لها لا تنفصا سلطنة الزوج عليها (ونجبان لحامل) لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن (لها) أي لنفسها بسبب الحمل (وفي قول للحمل) نفسه وهي طريقتان في الوصول اليه لانه يتفدى بغذايتها (فعلى الاول لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) ولو نشزت الحامل سقطت نفقتها (قوله) لا تجب لحامل عن شبهة أي لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت منكوبة

(قوله) وقيل تجب العتقة أي نظرا إلى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية الحامل فلا تزداد بالاختلاف (قوله)
على المذهب أي سواء قلنا النفقة لها أم العمل لأنها التي تنفق بها وتسقط ببراءتها فلم يخرج بحري نفقة القريب
*(فصل) * أعسر بها (قوله) صارت * (١٥٢) * دينار عليه أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الأعسار (قوله) فلها

الفسخ أي ولو رجعية (قوله) كما تنسخ
بالجب والعنة استدلال أيضا بما روي
البيهقي عن أبي هريرة يرفع في الرجل
لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق
بينهما وقد كتب عمر رضي الله عنه
إلى أمراء الأجناد يأمرهم بأخذ
النفقة أن وجدوها والطلاق أن لم
يجدوها قال الشافعي ولا أعلم أحدا من
الحنابلة خالفه (قوله) لأن المعسر
الح أي وكلا يفسخ نشوزها فلا تنسخ
بجزء (قوله) لا يفسخ لها بمنع موسر
لكن قالوا الامتناع من الاستمتاع
قال الزركشي وهل ثبت نفقته مع
الامتناع في ذمته قياسا ما قالوا في المعسر
عدم الثبوت وفيه نظر انتهى أقول
قياس قولهم بالاستحقاق عند المنع لأجل
عدم قبض المهر الاستحقاق هنا مع
الامتناع (قوله) ولو تبرع الخ مثله
إذاؤها بضمان التبرع فيما يظهر (قوله)
كالمال فعلى هذا الواسع كلف الكسب
كما يكلف الموسر أعطاء المال والافسخ
* فرع * الكسب الحرام كالعدم
لكن لو كان يكسب بصناعة الملاهي
مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الأجرة
على تفويت عمله قاله الماوردي
والرويان قال الزركشي وهذا مردود
مخالف للكلام الأصحاب انتهى فلا
اعني الماوردي والرويان وكسب النجم
والسكان قديلا عن طيب نفس
فليأخذ بالهبة (قوله) حتى يثبت
لوعولها أعساره قبل سفره لم يكف أن

وتجب على الثاني لها على الواطئ لأن الحمل له (قلت ولا نفقة لعدة وفاة وإن كانت حاملا والله أعلم)
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بانت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (ونفقة العدة مقدرة
كمن النكاح وقيل تجب الكفاية) فيزداد وينقص بحسب الحاجة والراح في الروضة وأصلها
القطع بالأول (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل) سواء جعلت لها أمه (فإذا ظهر وجب دفعها
يوم أيوم وقيل) انما يجب دفعها (حين نضع) في دفع دفعه واحدة والأول مبني على أن الحمل يعرف
وهو الظاهر الثاني على مقابله وفي الروضة وأصلها حكاية خلاف المستثنى قولين (ولا تسقط) نفقة
العدة (بمضي الزمان على المذهب) وقيل في الحامل خلاف مبني على أن النفقة لها أو للعمل أن قلنا
بالثاني سقطت لأن نفقة القريب تسقط بمضي الزمان

*(فصل أعسر بها) * أي بالنفقة كان تلف ماله أو غصب (فإن صبرت) بها بان نفقت من
مالها أو مما اقترضته (صارت دينار عليه والافسخ الفسخ في الظاهر) كما تنسخ بالجب والعنة
بل هذا أولى لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لا يفسخ لها لأن المعسر
يظر لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (والامتناع لا يفسخ) لها (بمنع موسر حضر
أوغاب) بأن لم يوفها حقها لا تنفاه الأعراس المثلث للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم
والثاني لها الفسخ لتضررها بالنكاح (ولو حضر وغاب ماله فإن كان بمسافة القصر) فافقوها (فلها
الفسخ والا) بأن كان دونها (فلا يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها) عنه
(لم يلزمها القبول) لما فيه من تحمل منه التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب
كل يوم قدر النفقة فلا خيار لها فإن النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة أيام ثم
لا يكسب يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تنفق
الاستدانة مثل هذا التأخير السير (وإنما تنسخ بجزء عن نفقة معسر) فلو تجوز عن نفقة الموسر
أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والأعراس بالكسوة كهو بالنفقة) لأن النفس
لا تنفق بدونها (وكذا بالادوم والسكن في الامتاع) للحاجة إليهما والتضرر بهما (قلت الامتاع
المنع في الادوم والله أعلم) لقيام النفس بدونه ووجه المنع في السكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي أعساره
بأنه أقوال الظاهرها تنسخ قبل وطء لا بعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع
في يد المفلس وتلفه والثاني تنسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطئات
ولم تستوف كبقاء بعض المبيع في يد المفلس والثالث لا تنسخ في الحالتين لأن المهر ليس على قياس
الأعواض حتى تنسخ العقد بعذره (ولا يفسخ حتى يثبت عند قاض أعراره) بأقراره أو يمينه فلا بد
من الرفع إلى القاضي (فيفسخه) بعد الثبوت (أو ياذن لها فيه) وليس لها مع علمها بالجزء الفسخ
قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده قبل إذنه فيه (ثم في قول ينجز الفسخ) للأعراس بالنفقة وقت وجوب
تسليمها وهو طلوع الفجر ولا يلزم الامتثال بالفسخ (والأظهر أمهاله ثلاثة أيام) ليتحقق بجزء وهي
مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بفرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الآن يسلم

بشهود أو بذلك بل لا بد أن يشهدوا بالأعراس من غير إضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استعمالها بالمكان
(قوله) بنفقته أي لا بالمدة الماضية لأن الماضي لا يقع به وإن وقف عليه الفسخ

(قوله) ولا فسخ بما مضى أى فى حالة التسليم وعدمه ولذا عسر بالواو دون الفاء (قوله) وقيل يستأنف أى لان القسرة الكائنة به قطعت ما قبلها وزيفه الامام لانه يقول الى أن ينق يوما ويترك ثلاثا وهكذا فيتحذه عادة قال وما عدى ان صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذ لم يتكرر ذلك وينتهى الى الاعياد (قوله) زمن المهلة وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لو رضى بالمقام معه فى غير زمن المهلة (قوله) لها منعه أى ولا نفقة عند المنع (قوله) ولا أثر لوله ارضيت يستثنى يوم القول المذكور فانه يؤثر فيه (قوله) ولو رضى الخ قد يستشكل بما لو انقطع المسلم فيه ورضى المسلم بدمه المسلم اليه بأن له الفسخ * (١٥٣) * بعد ذلك واجب بأن المالية هنا لما كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر فى المسلم فيه

* (فصل) * يلزمه نفقة الوالد وكذا عبده المحتاج اليه وزوجه وغيره اصول والفروع لا وجوب عليهم عند اختلافه للعنفية استندوا بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رحمه الله بأن المراد فى أمر المضارة قال كذا فسر به ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى (قوله) والولد خرج به الحمل (قوله) لوجود البعضية أى واحكامها كالعتق ورد الشهادة والجموم الادلة (قوله) عياله قال العراقي لا يندم على التزيب الا الزوجة ولفظ العيال يوهم خلافه انتهى أقول مثلها خادمها فيما يظهر ثم الدليل ماروى مسلم أبداً بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهلك فان فضل عن أهلك شئ فلدى قرابتك الذى يحشمه رأته فى الخادم بعد ذلك متفقون والمستولدة كالزوجة انتهى (قوله) من عقار وغيره كالخادم (قوله) ولا مكنتها ان أريد من حصلها بالكسب رجع الى الاول وان أريد القادر وهو الذى فى الشرحين والروضة لم يصح ذلك مطلبا على طريق الرافعى وبالتسبة للاصول على طريق النووى كما سيأتى فى قوله والا فأقوال الخ فانه مضر وض فى القادر على الكسب كما هو صريح تعطيل القولين

نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين وفسخت صبيحة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا تفسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن المهلة لتحصل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لا تنفقاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعلمها الرجوع ليلا) لانه وقت الدعة قال الروابى وليس لها منعه من الاستمتاع بها وقال البغوى لها منعه قال فى الروضة وهو أقرب (ولو رضى بأعساره) العارض (أو نكحته عالة بأعساره فلها الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد ولا أثر لقوله ارضيت بأعساره أبداً فانه وعد لا يلزم الوفاء به (ولو رضى بأعساره بالمهر فلا) أى فليس لها الفسخ بذلك بعد الرضا به لان الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته عالة بأعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك فى الاصح (ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة بأعسارهما ونفقة) لان الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع للمرأة لا مدخل لولى فيه وينفق عليها من مالهما فان لم يكن لهما مال فنفقة من ماله ما على من عليه نفقة ما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) لانه حتمها (فان رضى) بأعساره (فلا فسخ للسيد فى الاصح) والثانى له الفسخ لان الملك فى النفقة له وضرر فواتها يعود اليه وأجاب الاول بأن فى الاصل لها ويتلقاها السيد من حيث انها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (ان يلجئها اليه) أى الى الفسخ (بان لا ينفق عليها ويقول) لها (افسخى أو جوعى) فاذا فسخت انفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها

* (فصل يلزمه) * أى الشخص ذكر كان أو أنثى (نفقة الوالد وان علا) من ذكر أو أنثى (والولد وان سفل) من ذكر أو أنثى والاصل فى الثانى قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الاول عليه بجامع البعضية بل هو أولى لان حرمة الوالد أعظم والولد بالتعهد والخدمة البنى (وان اختلف دينهما) فنجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار التفرق بفضل عن قوته وقوت عياله فى يومه) ولبنته ما يصرفه الى من ذكر فان لم يفضل شئ فلا شئ عليه لانه ليس من أهل الواساة (وباع فيها ما يباع فى الدين) من عقار وغيره لشهابه وفى كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثانى لا يفعل ذلك لانه يشق ولكن يقتصر عليه الى ان يجتمع ما يسهل بيع العقار (وليلزم) كدوبا (كسها فى الاصح) كما يلزمه الكسب لنفقة نفسه والثانى لا يكالا يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا يجب لملك كفايته ولا مكنتها) لان نفاء حاجته الى غيره (وتجب لفقره غير مكنته ان كان زماً أو صغيراً أو مجنوناً) لعجزه عن كفاية نفسه والحق البغوى بالزمن المريض والاعمى (والا) أى وان لم يكن كما ذكر (فأقوال أحسنها تجب) لانه يوجب ان يكلف

٣٩ فى الاولين ويوجب باختيار الشق الاول ويمتنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثانى ويريد بالكسب من هو شأنه وعادته بخلافه فيما بأتى لكن هذا الثانى يلزم عليه ان الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر (قوله) أو صغيراً الى بلوغها يحسن فيه الا كسباً كأولاد المحترفة لحكمهم كالكبيرهم لو هرب وترك الحرفة لزم الولي النفقة (قوله) أحسنها تجب تبيه قدرة الام والبنات على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لان حبس النكاح أمده طويل فلوزوجنا سقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسراً أقول فلو كان غائباً فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسال له للحضر فتجب من وقت حضوره والخم أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح أقول على هذا تعليل ماسلف به ولهم لثلاث جمع بين منفعة وكفى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها

(قوله) وهي الكفاية أي لقصة هندرضى الله عنها مع خلوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها ما يستقل به للتصرف والتردد لا الشبع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى في الأدم ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الادوية والمسكن والفرش لكن مسكن المنفق يقدم به بل لا ريب على مسكن قريه فقوله يسميها المسكن والخادم ينبغي ان يكون محله بالنظر الى الكفاية في القوت ونحوه (قوله) لا يجب فيها التملك فعليه لو قال كل هي كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام * (١٥٤) * ولو أعطاه نفقة أو كسوة لم يجوز

ان يملكها غيره فلوليها كلها حتى عرض اليسار لم يجوز له الرجوع فيها ولولني الولد ثم رجع رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تنقط بعض الزمان (قوله) أو أذنه الخ أي لم يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن وهذا الظاهر خلاف الظاهر العبارة ثم الحصر يرد عليه ما لو لم يكن حاكم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم غيرها من مستحق الانفاق (قوله) أو فوقها فلا هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان غيرها الموجود أربعة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لان ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هنالك من جودة اللبن أو غيره (قوله) بأقل لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة الأم وجهان وقضية المتناجيات أعني الأم اذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والتجه عدم لزوم اجابة الأم لما فيه من الكفاية عليه والغرض كفايته بالارضاع وهو حاصل بما ذكر (قوله) من أجرة المثل لظاهر ان المراد أجرة

بعضه الكسب مع اتساع ماله والثاني لا تجب للقدرة على الكسب (والثالث) تجب (لاصل لا فرع) لعظم حرمة الاصل (قلت الثالث أظهر والله أعلم) وإيراد الرافعي في ترجحه بشعر بترجيحه (وهي الكفاية وتسقط بقواتها ولا تصير ديناً عليه) لأنها مواساة لا يجب فيها التملك (الابقرض قاض) بالفاء (أو أذنه في اقتراض) بالقاف (لغية أو منع) فأنها حينئذ تصير ديناً في الذمة وصيرورتها ديناً بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشعبي أو استحاق في التذكرة والسنديني وغيرهم لا تصير ديناً بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبن) بالهمز من غير مد لانه لا يعيش غالباً الا به وهو اللبن أو أول الولادة ومدته بسيرة (ثم بعده) أي بعد ارضاع اللبن (ان لم يوجد الا هي) أو أجنبية (وجب ارضاعه) على من وجد منها ما يشاء له (وان جددت لم تجبر الام) على الارضاع سواء كانت في نكاح أمه أم لا لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه (وهي منكوجة أي فله منعها) من ارضاعه (في الاصح) لانه يستحق الاستمتاع بها وقت الارضاع لكن يكره له المنع (قلت الاصح ليس له منعها وصححه الاكثر والله أعلم) لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنهاه أصلح وأوفق (فان اتفقا) على ارضاعه (وطلبت أجرة مثل) له (أجبت أو فوقها فلا) تجب الى ذلك (وكذا ان تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل) من أجرة المثل لا تجب الام الى طلب أجرة المثل (في الاظهر) لقوله تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تجب الام لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن مع وفور شفقتها وأوفية لبنها (ومن استوى فرباه) في القرب والارث أو عدمهما (اتفقا) بالسوية بينهما وان تفاوتا في اليسار كلبني أو بنتين وكبني ابن أو بنت (والا) أي وان اختلفا فيما ذكر بان كان أحدهما أقرب والآخروا رتاً (فالاصح أقربهما) لان القرب أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريبهما (فبالارث في الاصح) لقوة قرابته وقيل لا أثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني بالارث ثم القرب) هذا مقابل قوله فالاصح أقربهما فيقدم على هذا الوارث البعيد على غيره القريب فان استويا في الارث قدم أقربهما (والوارثان) على الوجهين (يستويان أم يوزع بحسبه) أي بحسب الارث (وجهان) وجه الاستواء اشتراكهما في الارث ووجه التوزيع أشعار زيادة الارث وزيادة قوة القرابة وسبب ترجيحه في المسئلة بعد هذه (ومن له أبوان فعلى الأب) نفقته صغيرا كان أو بالغاً أما الصغير فلقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأما البالغ فبالاستحباب (وقيل عليهما) لبالغ) لاستوائهما في القرب وهل يسوى بينهما أو يجعل بينهما أثلاً بحسب الارث وجهان رجع مهما الثاني (أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالقرب) منهم عليه النفقة

مثل الام (قوله) والثاني تجب الام لو كانت الاجرة من مال الطفل وهذا المتبرعة فلا وجه لجران هذا (قوله) والا وقيل لا أثر الخ رتبة لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفرداً أن لا يعتبر مرجحاً لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه انهما يستويان على هذا الوجه فاهل ذلك فانه يفعل في فهم الحاشية الآية على قوله والاقبال القرب (قوله) فان استويا فالارث مثاله بنت وبنت ابن (قوله) فعلى الأب أي وان علا (قوله) لبالغ أي غير مجنون

(قوله) والافبا بقرب قد سلف ان الحد مقدم على الام في ايجاب النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالاولى فلينخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبوالاب والام قال الرافعي ان اكتفينا بالقرب سورنا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أبي الاب انتهى أقول اذا قدم أبوالاب على الام فهلا قدم على أبيها نعم رأيت الأذري في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين أن قضية قول الرافعي المذكور انما هي تقدم الاب لانهما استويا قربا وعند الاستواء في القرب راعى الارث كما ارشده اليه قول الشارح السالف كالخلاف في طرق الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الاصح القائل بأنه لا اثر للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله) وقيل بولاية المال قال في البسيط مستند هذه الطريقة ان الشافعي رضى الله عنه قطع بأن الاب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ * (١٥٥) * قال الرافعي والمراد بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول

المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال (قوله) استعها بما لما كان الخرج أيضا بأن الوجوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها

* (فصل) * في الحضنة (قوله) لانهن أشفق أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة وموئها على الاب كالنفقة ولهذا ذكر تذييل النفقات وقيل لا أجرة لها بعد الفطام واعلم انه قد سلف أن الام التي تحت والد المحضون ليس له منعها من الارضاع ولكن اذا انقص الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الاجرة فهل الحضنة كالارضاع فيما ذكره ومحمّل (قوله) ووجه القديم الخ وجهه أيضا بأن الاخوات اجتمعن مع الولد في الصلب والبطن وبما روى البخاري الحالة بمنزلة الام (قوله) يدلن بالام منه تعلم أن المراد الاخت لا بون وألام (قوله) لانها أقرب منها ووارثة (قوله) و بنت أخ وأخت خالف ابن الرفعة تقدم النعمة

(والافبا بقرب) وقيل الارث كالخلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال) فانها تشعرت فويض التربية اليه (ومن له أصل وفرع ففي الاصح على الفرع وان بعد) لانه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة والثاني انما على الاصل استعها بما لما كان في الصغر والثالث انما علمها لاشتراكهما في البعضية مثله أب وابن جد وابن أب وابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كفايتهم (يقدم زوجته) لان نفقتها أكد (ثم الاقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في طرفي الفروع والاصول (وقيل الولي) في الاصول كما تقدم

* (فصل الحضنة حفظ من لا يستقل) * بأموره (وتربيته) بما يصلحه (والاناث ألبق بها) لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فور شققها (ثم أمهات) لهما (بدلين بأنات) لانهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم أقربهن) فأقربهن (والجد بدتقدم بعدهن) أم أب ثم أمهاتها المدليات بأنات (ثم أم أبي جد) كذلك أي ثم أمهاتها المدليات بأنات (ثم أم أبي جد) كذلك أي ثم أمهاتها المدليات بأنات يقدم من كل من الامهات المذكورة القربى وقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتن في الارث لانهن لا يسقطن بالاب بخلاف امهاته (والقديم) يقدم (الاخوات والخالات عليهن) أي على أمهات الاب والجد المذكوران وجه الجد يدانن أقوى قرابة لانهن يعقبن على الولد ووجه القديم ان الاخوات والخالات يدلن بالام وهي مقدمة على الاب فكذا يقدم من يدلن بها على من يدل به (ويقدم) جرما (أخت على خالة) لانها أقرب منها (وخالة على بنت أخ) بنت (أخت) لانها تدلى بالام بخلافهما (وبنت أخ) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الاخ في الميراث على العم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) لقوة قرابتهما (والاصح) تقديم أخت من أب على أخت من أم لقوة ارثها والثاني عكسه للدلاء بالام (وخالة وعمه لاب عليهما لام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه رعاية لجهة الامومة (وسقوط كل جدة لارث) وهي التي تدلى بذكر بن اثنين كأم أبي الام لا دلالة لها من لاحق له في الحضنة على الاصح والثاني لا تسقط لولادتها وشمول أحكام الاصول لها في العتق ولزوم النفقة وغيرهما لكن تتأخر عن جميع المذكورات لضعفها

وصكذا الروابي والماوردي قال ابن الرفعة وظاهر النص يقتضيه (قوله) للدلاء بالام أي كما تقدم أم الأم على أم الاب ورتب أن الحدة من جهة الام مساوية للحدة من جهة الاب في الميراث بل أقوى لانها لا تسقط بالاب بخلاف امهاتها وامتازت بالدلاء بالام التي هي أهل للحضنة وفي الاخت من الاب زيادة في الميراث وقد نصير عصبة وأيضا الحدة فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجع من اعتبار صفة في غيرها أقول وهذا التوجيه يرده عليه ماسيا من تقديم الخالة والعمه لاب عليهما لام (قوله) لقوة جهة الابوة وبما روى على هذا تقديم أم الأم على أم الاب (قوله) رعاية لجهة الامومة أي وليس هناميراث مرجح كما في الاخت للاب مع الاخت للام (قوله) كام أي الام هذه العبارة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب وهو كذلك (قوله) لا يمكن تتأخر أي عن الاصول والافهي مقدمة على الاخوات والخالات على هذا

(قوله) وبنت العم للام كذا في عدة نسخ ولعله تحريف فانها غير محرم قوله بنى الخال والم نبع في بنت الخال الرافعي في الشرح وخالفه غيره
لادلاها بد كغير وارث (قوله) وبنت لما انتهى الكلام على اجتماع محض الاناث شرع في اجتماع محض الذكور وله احوال أربع
اجتماع الارث والمحرمية كلاب والارث دون المحرمية كابن العم فقدمها كابن الخال فقد الارث فقط كالخال (قوله) وكذا غير محرم برده عليه المعقن
(قوله) لضعف قرابته أي بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي الدية كان ينبغي * (١٥٦) * تقديم هذا على المسألة قبلها لان الخلاف

فيه متماسك كان المحرمية
والمرج في الاولى طريق القطع (قوله)
ثم الاب يقدم على امهاته لادلائن به
(قوله) وقيل يقدم عليه الخ الخلاف
مفرع على الجديد السابق في قوله
والجديد يقدم بعدهن الخ (قوله)
تقديم الاخت انظر لم يقل والحالة
(قوله) فالاصح الاقرب فالاقرب يرد
عليه ما حرم به من تقديم الحالة على بنت
الاخ والاخت على القولين الجديد
والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة
الجديد ولذا قال الزركشي لا يقال بنت
الاخ والاخت ليستا أقرب من الحالة
لانا نقول معارض بالمثل فتأني القرعة
وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك
(قوله) فتقدم الاخت على الاخ
قصة عبارته كترى ان الاخت ولومن
الام تقدم على الاخ ولومن الابوين وبه
صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل
وقر عليه ما يشابه كبنت الاخ
وغیرها (قوله) ولا حضنة الخ تعد
الماوردى والقاضى من الموانع السفة
وأما المعنى فالظاهر انه لا يقدح بخلاف
الحذام والبرص فالظاهر انهما قادحان
(قوله) وفاسق ظاهره الاكتفاء
بالعدالة الظاهرة فلا يكف الثبوت عند
القاضى لكن عبر في الحذر بالعدالة
والذكور في الحاوى وتهذيب الشج

وفي معنى الحدة الساقطة كل محرم تدلى بك لا يرث كبنت ابن البنت وبنت العم للام (دون انثى غير محرم
كبنت خالة) وبنت عمه وبنتي الخال والم أي الاصم لا تسقط بكونها غير محرم لشقتها بالقرابة
وهذا ينه الى الترتيب بالاولوية والثاني تسقط لان الحضنة تنحج الى معرفة بواطن الامور ويقع فيها
الاختلاط التام فالأختياط تخصمها بالمحارم (وبنت) الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كلاب
والجد والابن والاخ والم لقوة قرابتهن بالمحرمية والارث والولاية (على ترتيب الارث) حالة الاجتماع
وقد تقدم كيفية في باب (وكذا غير محرم) وهو وارث (كبن عم) فان له الحضنة (على الصحيح) لو فور
شفقة بالولاية (ولا تسلم اليه مشتهة بل) تسلم (الى ثقة يعينها) هو كبنته أو غيرها والثاني لا حضنة له
لا تنفاه المحرمية (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمية) كابن الخال وابن العم (أو الارث) دون
المحرمية كالخال والم للام وأبي الام (فلا) حضنة له (في الاصم) لضعف قرابته والثاني له الحضنة
لشفقة بالقرابة (وان اجتمع ذكور وأنات فالام) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الاب وقيل
تقدم عليه الحالة والاخت من الام) لادلائنهما بالام بخلاف الاخت لادلائنهما به وهو مقدم
على أمهاته وبعدهن الجد أبوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن أبو الجد وهو مقدم على أمهاته
(ويقدم الاصل) من ذكر أو أنثى على ما تقدم (على الحاشية) كالأخ والاخت وان تقدم خلاف
تقديم الاخت (فان فقد) الاصل من الذكور والانثى وهناك حواش (فالاصح الاقرب) منهم
فتقدم الاخوة والاخت على غيرهم كالخالة والعمة (والا) أي وان لم يكن فهم أقرب بان استووا
في القرب (فالانثى) فتقدم الاخت على الاخ وبنت الاخ على ابن الاخ (والا) أي وان لم يكن فهم
أنثى كاخوين وابني أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الاصم وجهان
أحدهما تقدم الاناث مطلقا فتقدم العمة والحالة على الاخ والم والثاني تقدم العصبات على غيرهم
لقسامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الاخ والم على الاخت والحالة (ولا حضنة لرقيق ومجنون وفاسق)
لانها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لانه لا ولاية له عليه وسواء فيما ذكره والاثني
ورقيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة (وناحية غير أبي
الطفل) لانها مشغولة عنه بحق الزوج وان رضى (الاعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا
(في الاصم) لان لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الاجنبي والثاني لا حضنة لها في ذلك كلاجنبي
(وان كان) الطفل (رضيعا اشترط) في ثبوت الحضنة لأمه (ان ترضعه على الصحيح) والثاني
لا يشترط وعلى الاب استئجار مرضعة ترضعه عنده أمه والاوّل قال في تكليف الاب ذلك عمر عليه حيث
تنتقل المرضعة الى مسكن الام (فان كملت ناقصة) بأن عمت أو أفاقت أو باتت أو أسلمت (أو طلق
منسكوحة حضنت) لزوال المانع (وان غابت الام أو امتعت) من الحضنة (فللمعة على الصحيح)

كما

باب في الحضنة والحضانة وانكر الزوج لم تقبل الاينة وبحت في باب

الحجر الاكتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشي فسبى الحضنة أولى (قوله) وناحية غير أبي الطفل أي بمجرد العقد وان كان
الزوج غائبا (قوله) أبي الطفل أي وان علا كما في زوجة الجد أبي الاب صورته ان يزوج ابنة بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت
ابو الطفل وامه فتحضنه زوجة جده (قوله) أو امتعت منه تعلم عدم الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المؤن عليها فقدت الاب فلا اشكال في التعيين
بنه عليه ابن الرفعة

كالومات أو حنت والثاني لا بل تكون للسلطان كالوعاب الولي في النصح أو عضل تنقل الولاية للسلطان لا لا بعدد أو حسب بان القريب أشفق وأكثر فراغ من السلطان (هذا) الذي تقدم (كه في) طفل (غير مميز والمميزان اقترق أبواه) من النكاح (سكان عند من اختيار منهما) لا صلى الله عليه وسلم خير غلامين أبيه وأمه حسنة الترمذي (فان كان في أحدهما خنوع أو كفر أو روق أو فسق أو فسكت) أجنبي (فالخ للآخر) فقط ولا تخيير (وتخير بين أم وولد) لا بميزة الاب (وكذا أخ أو عم) مع الام (أو أب مع أخت أو خالة في الأصح) والثاني يقدم في الأوليين الام وفي الآخرين الاب (وان اختار أحدهما) أي الابوين ومن الحق بينهما كما ذكر (ثم الآخر حول اليه) لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا ولورجع عن اختيار الثاني الى الأول اعبد اليه كما تصدق به عبارة المصنف (فان اختار الاب ذكر لم يمنعه زيارة أمه) ولا بكافة الخروج لزيارته (وتنعم انثى) من زيارة أمه لثأف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها (ولا يمنعها) أي الام (دخولا عليها زائرة والزيارة مرة في أيام) على العادة لافي كل يوم وإذا زارت لا تطيل المكث (فان مرضا فالام أولى بقرضهما) لانهما هدى اليه من الاب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذلك (والاف في بيته) ويعودهما ويحترز في الشقين عن الخلوة بها (وان اختارها) أي الام (ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يؤذنه) بالامور الدينية والدينية (ويسلمه لمكتبه) ذى (حرقة) يتعلم منهما الكتابة والحرقة (أو أنثى فعندها ليلا ونهارا ويرورها الاب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عند من خرجت قرعته منهما (وان لم يتخر) واحدا منهما (فالام أولى) لان الحضنة لها ولم يتخر غيرها (وقيل بقرع) بينهما لان الحضنة لكل منهما هذا كله في المقيمين (ولو أراد احدهم سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لخطر السفر وسواء طال مدة أم لا (أو سفر نقلة فالاب أولى) من الام بالحضنة حفظا للنسب وان كان هو المرید للسفر لكن (بشرط امن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومساقة قصر) بين البلدين بخلاف ما دونها فكالمقيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمون لغارة ونحوها لم يكن له انتزاع الولد واستحبابه (ومحارم العصبه) كالجند والعلم والآخر (في هذا) المذكور في سفر النقلة (كالباب) فهم في ذلك أولى من الام بالحضنة حفظا للنسب (وكذا ابن عم لذكر) كذلك أيضا (ولا يعطى أنثى) حذر من الخلوة بها الانتفاء المحرمة بينهما (فان رافقه بنته مسلم) الولد الانثى (الها) وبذلك تؤمن الخلوة

(فصل عليه كفاية رقيقة نفقة وكسوة وان كان أعشى زمتا ومدر او مستولدة) * لحديث مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق ولا شيء على السيد للمكاتب لاستقلاله (من غالب قوت رقيق البلد وأدمهم وكسوتهم) من الخنطة والشعير والزيت والقطن والكتان والصوف وغيرها ويراعى حال السيد في اليسار والاعسار فيجب ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكفي ستر العورة) قال الغزالي بلادنا احتراز عن بلاد السودان (ويستأنس بنا وله مما ينتم به من طعام وأدم وكسوة) للامر بذلك في الجهتين المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللاتية المعتاد غالبا بخلا أو رياضة قبل له الاقتصار في رقيقه على ذلك والصحيح لا بل يلزمه رعاية الغالب (وتسقط بعضى الزمان ويبيع القاضي فيها ماله) ان امتنع منها كما في نفقة القريب (فان فقد المال أمره ببيع) أو اجارته (أو اعاقته) فان لم يفعل باعه القاضي أو آجره

(قوله) بان القريب استحباب ايضا بان المستغنى سالحة الحضنة في حال الامتناع بخلاف الولي الغائب تعذر الوصول اليه (قوله) او هم مثله ابن العم لكن ان كان المميزان فالام حق قطعاً (قوله) حول أي بخلاف اختيار مجبول النسب لا يصح رجوع عنه لتعلق حق الغير به (قوله) فالاب أولى أي ولو كان سفره الى بادية والام في مدينة ولا فرق ايضا بين ان يكون الاب أو لافي البلد التي فيها الأم ام لا (قوله) قيل ومساقة قصر قال الراعي يشبه ان يكون منشأ الخلاف النظر الى حفظ النسب والتأديب والتعليم فنظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الاول اشترط لا مكان معرفة الاحوال بورود القوافل والاخبار عند القرب انتهى ولومات الولد اختلفا في محل دفعه فالظاهر ان الاب استحباب

* عليه كفاية رقيقة

(قوله) ان فضل عنه محله اذا كان الولد منه او مملوكه والا فله ارضاعها الغير (قوله) فليس لاحدهما الخ الدليل عليه قوله تعالى فان ارادوا فعصا
عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وطاهر الآلة الشريفة انه لا فرق بين أن يزيد الام استكمال ارضاع الحولين بنفسها
أو بغيرها لان المؤنة على الاب في الحالتين انتهى أي اذا امتنع من الفطام قبلهما شرط رضاها أي وان يكون الكسب في ذلك عادة بعد استخراج
كفايته منه وحلا لا انتهى * (كتاب الجراح) * جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار * (١٥٨) * افرادها قبل التعبير بالجنايات أولى

وهل يبيعه شيئا فشيئا أو يستدين عليه الى ان يتجمع شيء صالح يبيع ما بقي به وجهان أحدهما في الروضة
الثاني (ويجبر أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعها له (وكذا
غيره) أي غير ولدها (ان فضل عنه) لبنها لما تقدم (و) على (فطمه قبل حولين) ان لم
يضره (و) على (ارضاعه بعدهما ان لم يضرها) وليس لها استقلال بفطام ولا ارضاع (والعزة
حق في التربة فليس لاحدهما) أي الابوين الحرين (فطمه قبل حولين) من غير رضاء الآخر
(واهما) ذلك (ان لم يضره ولا أحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضاء الآخر لانهما
مدة للرضاع التام (ولهما الزيادة) على الحولين (ولا يكفر بقيقه الاعمال بطقه) للعديث
السابق (ويجوز تخارجته بشرط رضاها ما هو خراج) معلوم (يؤديه كل يوم أو أسبوع) مما
يكتسبه حسبما يتفقان عليه (وعليه علف ذوابه) يسكون اللام كما ضبطه المصنف مصدرا
(وسقيا) لحزمة الروح ويقوم مقامهما تخليتها لترعى وترد الماء ان ألفت ذلك (فان امتنع أجبر
في المأكول على بيع او علف أو ذبح وفي غيره على بيع او علف) صوابه ما عمن التلف فان لم يفعل ناب
الحاكم عنه في ذلك على ما رآه وبقضيه الحال (ولا يجلب) من لبنها (ما ضر ولدها) وانما يجلب
ما فضل عنه (وما لا روح له كفنة ودار لا يجب عمارتها) ولا يكره تركها الا اذا أدى الى
الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذر من اضاعة المال والله أعلم

* (كتاب الجراح) *

جمع جراحة وهي امراض هفة لا روح أو ميسنة للعضو أو غير ذلك وبأنى معها غيرها كما القتل بمقتل
ودموم وغير ذلك والترجة للاغلب (الفعل المزهق) للروح (ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد) وسبأني
التمييز بينها وضع الاخبار بها عن الفعل لان المراد به الجنس (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل
والشخص بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جارج) بالجر بدل من ما كسيف (او مقتل) بفتح المثناة
والقاف المشددة أي تقتل كان رض رأسه بحجر كبير (فان فقد قصد أحدهما) أي الفعل والشخص
(بان وقع عليه فمات او رمى شجرة فأصابه) فمات او رمى شخصا فأصاب غيره فمات (خطأ) وظاهر
ان فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وان الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم
(وان قصدتهما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالبا) عدوانا فمات (فشبه عمد ومنه الضرب
بسوط أو عصا) وسبأني في كتاب الديات ان فيه وفي الخطأ الدية ودليها آية ومن قتل مؤمنا خطأ
فقتل برقة مؤمنة ودية وحديث قبل الخطأ شبه العمد قبل السوط والعصا فيه مائة من الابل رواه
أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وأجمعوا على وجوب القصاص في العمد بشرطه وظاهر ان
الفعل غير المزهق يتسم الى الثلاثة أيضا (فلو غر زارة بمقتل) كالدماغ والعين والخلق والخاصرة

اعومها وأجيب بأن الترجمة بها باعتبار
الاغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو
القتل والزنا والسرقة (قوله) وغير
ذلك كالسكر وشهادة الزور (قوله)
الفعل المزهق هو شامل للبشارة والسبب
ومخرج لغیر المزهق مما يتناول جنس
الفعل لكن سبأني ان غير المزهق ينقسم
الى الثلاثة أيضا أو أرد على التعبير
بالفعل القول كشهادة الزور فلو عبر
بالجناية وحذف وصف الازهاق تناول
ذلك مع الجناية على مادون النفس
(قوله) ثلاثة الحصر فيها ظاهر وذلك
لانه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا
الثاني الخطأ والاول ان كان بما يقتل
غنا ابا فعمد والا فشبّه عمد (قوله)
ولا قصاص الا في العمد قال الزركشي
سواء مات في الحال أم بالسراية وسواء
النفس والطرف وفيه نظر لان المقسم الفعل
المزهق (قوله) عدوانا أي ويكون
العدوان أيضا من حيث القتل (قوله)
قتله عطف على قصد الفعل أي وهو ان
قصد الفعل الخ قتلته وانما قيد الشارح
بهذا وكذا قوله جارج او مقتل وهو نصريح
بما شمله العبارة لبشر الى خلاف أي
خيفة رضي الله عنه في المقتل لنا حديث
الجارية التي رض رأسها بين حجرين ثم
ان عبارته كاللبن اقتضت ان العلية
وصف للآلة ولو جعلت وصفا للفعل كان

أولى ليشمل قتل الابرة في القتل وان أمكن شمول عبارتهما لذلك (قوله) فمات في الخطأ وشبه العمد الآتين لان المقسم هو الفعل
المزهق (قوله) بالجروح يجوز الرفع (قوله) أو رمى شخصا الخ فيه رد على الزركشي حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق (قوله) وظاهر
ان فقد الخ ليس الغرض من هذا ابراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بقصدتهما وانما غرضه ابضاح الكلام
وتحقيق المرام (قوله) وشبه الضرب بسوط أو عصا خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير مقتل والمضروب غير صغير ولا ضعيف
ثم حكمه التصبص على السوط والعصا ذكرهما في الحديث الآتي

(قوله) فان لم يظهر أثر نفي الظهور دون الوجود فيبذل ان أصل الاثر لا يبره (قوله) ومات في السال أملاوتاً خراوت زهناطو بلا فلاشي قطعاً (قوله) ولو غر زها فيما لا يؤلم قال الزركشي ولم يتجاوز القوى (قوله) ولوحبه ومنعه خرج ما لو منعه فتطبان كان في مفازة مثلاً فأخذ طعامه وشربه حتى مات فلا ضمان (قوله) والافلاقي الاظهر الملائم عبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعاً لهذه الحالة والتي قبلها (قوله) لحصول الهلاك به أي فكان كالضرب مريضاً ضربه باقتضاه دون العجز وان جهل حاله فانه يجب القصاص ويجب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فان كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أصحها أن علم الحائس الحال لزمه القصاص والافلاو الثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجب القصاص وآل الامر الى الدية وجب في حالة العمدية محمد كاملة وفي حالة الجهل دية شبه عمد وان لم توجهه فالأظهر * (١٥٩) * نصف دية العمد أو شبه العمد (قوله) ويجب القصاص بالسبب منه مسألة الحس السابقة

فكان ينبغي تأخيرها عن هذا (قوله)
لزمهما القصاص قال الامام هو أولى بذلك
من الاكراه فان المصكره قد يحترق
ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص
عن الحكم بالشهادة قال العراقي
المقتضى لوجوب القصاص رجوعهما
مع الاعتراف بالتعمد لا كذبهما حتى
لو شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص
لاحتمال عدم التعمد (قوله) أى فلا
قصاص علمه لانهم لم يلجأوا الى ذلك
في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار
قوله ما شرطنا محضا كالاساك مع القتل
(قوله) فلو شهدا بقصاص الخ قال
الزركشى أما لو توقف الحكم في الحادثة
فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع
الراوى وقال تعدت الكذب ففي فتاوى
البغوى ينبغي وجوب القود كالشاهد
وقال القفال والامام بالمتع فان الخبر
لا يختص بالواقعة حكى ذلك الرافعى
فيسل البدان (قوله) أورمى شخصا
فأصاب غيره لورمى شخصا ظنه زيدا
فاذا هو عمر ووجب القصاص (قوله)
وان لم يقل هو مسموم ووجه هذه القائلان

فمات (فهد) لخطر الموضع وشدة نائره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أى غير مقتل كالآلية
والفهد (ان تورم وتآلم حتى مات) فهد لظهور أثر الجناية وسرايتها الى الهلاك (فان لم يظهر أثر
ومات في الحال فشبّه عمداً) لانه لا يقتل مثله غالباً (وقيل عمداً) لان في البدن مقاتل خفية وموته
في الحال يشعر باصابة بعضها (وقيل لاشئ) فيه من قصاص أو دية لانه لا يقتل مثله فالمرتبة بسبب
آخر (ولو غرز) ها (فيما لا يؤلم كجلدة عقرب) ولم يتألم به فمات (فلاشئ) فيه (بحال)
من قصاص أو دية لانه لم يميت به والموت عقبه موافقة قدر (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب
والطلب) لذلك (حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فهد) وتختلف المدة
باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حراً أو رداً ففقد الماء في الحر ليس كهو في البرد (والا) أى
وان لم تض المدة المذكورة (فان لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فشبّه عمداً
وان كان) به (بعض جوع وعطش وهلم الجالس الحال فهد) لظهور قصد الاهلاك (والا) أى
وان لم يعلم الحال (فلا) أى فليس بعد (في الاظهر) لانه لم يقصد اهلا كدولاني عمهك والثاني
هو عمداً لحصول الهلاك به والاول فلي حصل به وبما قبله فيجب به نصف دية شبه العمداً (ويجب
القصاص بالسبب) كالباشرة (فلوشهدا) على رجل (بقصاص) أى بجوعه (فقتل) بأن حكم
القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالاتهما) الكذب فيها (الزهما القصاص الا ان
يعترف الولى بعلمه بكذبهما) فيها أى فلا قصاص عليهما وعلى الولى القصاص وفي الروضة كأصلها
بعد تعمدنا وعلما انه يقتل بشهادتنا فان قال لم نعلم انه يقتل بها فان كانا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتسار
بقولهما أو ممن يخفى عليه لقرب عهده بالاسلام فشبّه عمداً (ولو ضيف مسموم صبياً أو مجنوناً) فأكله
(فمات وجب القصاص) وان لم يقل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا تنظر والى ان عمده عمداً
وللتنظر فيه مجال كذا في الروضة كأصلها وعن القاضي أبى الطيب والماوردي وابن الصباغ
والتولي وغيرهم تقيد العصب بغير المميز (أو بالغاعا فلا يعلم حال الطعام) فأكله فمات (فدية وفي
قول قصاص وفي قول لاشئ) لتأوله باختباره والثاني قال لتغيره والاول قال يكتفى في التغير
الدية (ولو دس سما) بالضم والفتح (في طعام شخص الغالب أكله منه) فأكله جاهلاً بالحال فمات

حالة عدم القول قوية الشبه بشريك الخطي (قوله) ولوضيف بمسموم صيا مثله الاعي الذي يعتقد وجوب طاعة الامر فكأن هذه الصورة واردة على كلامه الآتي (قوله) أو بالغاعا قلا ولم يعلم حال الطعام فدية أي دية شبه عمد (قوله) وفي قول قصاص احتج له بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها قتلت لممات بشر من البراء رضي الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحفوظ ما أخرجه البخاري من عدم قتلها ~~لكن~~ جمع البهيقي بينهم ما بأنه لم يقتلها أولا فلما مات بشر قتلها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فانها إنما قدمت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أعضاءه وما هذا سبيله لا يلزم فيه تقاص انتهى نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضي الله عنه ورجحه الروافي واليهوي والصميري (قوله) تناوله باختاره فتغاب المباشرة (قوله) ولودس مما وجمعه سماس ومسموم

(قوله) فعلى الأقوال لكن هنا طريقة فاطمة بعدم الضمان (قوله) ولوترك المجروح علاج جرح مهلك خرج به ما لو صد عرقه بغيره فتركه عصب نفسه حتى مات وأيضاً السلامة موثوق بها عند الربط (قوله) فكث فيه مضطجعا أى والفرض إمكان الحركة (قوله) وإن منع منها عارض أنهم انما لو ألقاه مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر (قوله) وإن أمكنه فتركها أى لغضب مثلاً استشكل هذا بإيجاب انقصاص على الصائل إذا أمكن الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصائل لم يصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قود قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي أتى صار لا يمكنه الكف وقضيته أن الصائل لورى بسهم فثبت الموصول عليه مع إمكان التحرك لا ضمان وقد يلزم (قوله) ولا انقصاص في صورتين أى ولو قلنا بوجوب الدية (قوله) وفي النار وجه أى كالموت ترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك مداواة (تنبيه) إذا لم توجب الدية في النار وجب على * (١٦٠) * الملقى أرض معلق فيه النار إلى وقت

إمكان الخلو فان لم يعرف قدره فلا شيء سوى التعزير (قوله) لأن الهلاك الخ أى فصار شبهة دارئته للقصاص ثم هذا الثاني خرج الربع من الألقاء من شاقق والأصحاب بين راد لهذا التخرج ومضعفه وذلك لأن الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهما يجب الدية عند اتقاء القصاص قال الزركشي فظهر الفرق بينهما وهما أن الأرسال في الهوى لا يقتل ما لم يصد فما اعترضه معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلك لا محالة قال ثم لا فرق بين أن يقتله الحوت قبل وصول الماء أو بعده انتهى وقوله ثم لا فرق الخ يشك على الفرق فتأمل ثم رأيت هذا الذي ظهر لي مسطوراً في الرافعي ثم نقل عن الإمام الفرق بأن الحوت ضار بطبعه وليس له اختبار فكان كالآلة (قوله) فالقصاص على القاتل الخ دليل الأول حديث ورد بمعنى ذلك وقيل سألني المرأة

(فعلى الأقوال) وجه الثاني التسبب والأول قال يكفي فيه الدية (ولوترك المجروح علاج جرح مهلك فات وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لأن البرء غير موثوق به لو عالج (ولو ألقاه في ماء لا يعد مغرقاً) بسكون الغين (كنسب فكث فيه مضطجعا) أو مستلقياً (حتى هلك فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو) ماء (مغرق لا يخلص منه إلا بسباحة) بكسر السين أى عوم (فإن لم يحسنها أو كان) مع أحاسنها (مكتوفاً أو زمناً) فهلك (فهدر) وان منع منها عارض كريح وموج) فهلك (فشبه عمد) ففيه الدية (وإن أمكنه فتركها) فهلك (فلا دية في الظاهر) لأنه المهلك نفسه بأعراضه عما يجنيه والثاني يقول قد ينع منه أدهشه وعرض الحن (أو في نار يمكن الخلاص) منها (فكث فيها) حتى هلك (ففي الدية القولان) أظهرهما عدم وجوبها (ولا قصاص في صورتين) أى الماء والنار وفي النار وجه) بوجوب بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق أن النار تؤثر بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضاً واحتراز بقوله يمكن الخلاص منها بما لا يمكن لعظمها أو كونها في وحدة أو كونه مكتوفاً أو زمناً فان بها فعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئر أفردها فيها آخر أو ألقاه من شاقق) أى مكان عال (فتلقاه آخر فقدده) أى قطعه بالسيف نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاذة فقط) أى دون المسك والخافرو والملقى (ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمة حوت وجب القصاص في الظاهر) لأن الألقاء سبب للهلاك والثاني يجب الدية لأن الهلاك من غير الوجه الذى قصد (أو غير مغرق) فالتقمة الحوت (فلا) يجب قصاص قطعاً ويجب دية شبه العمد (ولو أكرهه على قتل) فاقبه (فعليه) أى المكروه بكسر الراء (القصاص وكذا على المكروه) بغضها (في الظاهر) لأن الأكره بقوله مثلاً اقتل هذا أو لا تقتل تولد داعية القتل في المكروه غالباً يدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهما شريكان في القتل ومقابل الظاهر وجه بأن المكروه آلة للمكروه ودفع بأنه انتم بالقتل قطعاً (فإن وجبت الدية)

تسبباً لا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافاً لما لا شرحه الله فان كان المقتول عبداً لمطالبة المسك وإقراره على القاتل بخلاف ما لو أمسك المحرم صيداً قتله خلال فالضمان على المحرم وذلك لأنه ضمان يد لا ضمان اتلاف واعلم أنهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سوا بينهما ثم هذا كله إذا كان القاتل مكاناً مالاً أو مسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فالقصاص على المسك وأما الثانية فتدعى للبشارة إذا أثر بشرط معها وأما الثالثة فتدعى للبشارة على السبب ولأن الألقاء إذا طرأت عليه مباشرة مستقلة انقلب شرطاً محضاً ثم محل الخلاف إذا كان الشاقق يموت منه غالباً قال الإمام في باب وضع الحجر ولو ألقى إنساناً على سبعين يداً إنساناً فتلقاه صاحب السكين بها فالضمان عليهم ما وفرق ابن الرفعة بأن التلف فيها حصل بنوع واحد نعا وناعليه وهذا قصد الملقى الإهلاك بالصدمة والقاذ بالسيف فتعارضوا في النظر في تقديم الأقوى ولو كان القاذ مجنوناً فالضمان على الملقى بالقصاص (قوله) أو غير مغرق فالتقمة الحوت أى ولم يعلم به الملقى والأوجب القود (قوله) وكذا على المكروه في الظاهر محل الخلاف إذا كان المكروه على قتله غير شرعي ولا فيجب القصاص قطعاً (قوله) ومقابل الظاهر وجه الخ أى فكان كالموت به واحتمل أيضاً جدب رفع عن أمي الخطأ الخ

(قوله) ولو اكره بالغ مرافعا اى بالغ عاقل (قوله) فعلى البالغ القصاص اى وعلى الصبي نصف دية مغلظة (قوله) ان قلنا عمد الصبي عهد اى الذى له نوع غيب يزعمه والاظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى ان ننقل فعل المكره الى المكره على صفته ام نجعل المكره المباشر للقتل وننظر الى سفة فعل المكره قال الرافعي رحمه الله وهذا يقدح في معنى الشركة انتهى يريد ان الراجح كون المكره بالفسخ شرى بكا وهذا يقتضى ترجيح القول بأنه آلة (قوله) فان قلنا خطأ عبارة الزركشى فان قلنا عمد مخطأ البالغ (قوله) وعلى البالغ القصاص فى الاظهر هذا هو الاظهر السابق حكايته فى وجوب القصاص على المكره بالفسخ (قوله) قطع اصرت هنا بالقطع لان رتبة المكره فى المواخذة دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف فى المتن (قوله) فالاصح وجوب القصاص على المكره اى وعلى عاقلة الطان نصف دية مخففة خلافا لما فى الروضة من انه لا شئ عليه (قوله) ووجه المنع الخ كذا فى الروضة ووجه الاول ان المكره هنا لما جهل الحال وطعن حل الفعل كان كآلة للجهل واشبهه ما لو امر صيدا لا يعقل ثم الوجوب منسوب للتنبيه والتدبير قال البلقيني وغيره هو مفترع على مرجوح وهو كون المكره كآلة قالوا والمعمد فى القنوى انه لا قصاص * (١٦١) * لانه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضى وتعليق البغوى والنهاية والبيضاوى

ومنع بعضهم صحة تفريعه على المرجوح قال فان محل الخلاف بين الراجح والمرجوح يصور بما اذا كان المكره والمكره عالين فم جوافيه كون المكره شرى كآلة لظهور اى اشار نفسه أمامع الجهل فلا اشار فهو بالآلة أشبه وهذا التقدير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشكل بما سلف من أن البالغ لو اكره صيدا وقلنا ان عمده خطأ لا قصاص وذلك لان جهل الحال هنا يقتضى لالحاق المكره بالآلة مفقود فى صورة الصبي المذكورة لانه عالم بالحال (قوله) فلا قصاص على واحد اى وعلى عاقلة كل نصف الدية والحق المتولى ان الحكم يتعلق بالراى ولا شئ على المكره (قوله) وقيل هو عهد اى كفى جهل المكره السابق قال الزركشى وهذا مراده وليس وجهه (قوله)

بأن عفى عن القصاص اليها (وزعت) عليهما (فان كافاه أحدهما فقط فالقصاص عليه) دون الآخر فاذا أكره حر عبدا أو عكسه على قتل عبده فقتله فالقصاص على العبد (ولو أكره بالغ مرافعا) على القتل ففعله (فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمد الصبي عهد وهو الاظهر) فان قلنا خطأ فلا قصاص على البالغ لانه شريك مخطئ ولا قصاص على الصبي بحال ولو أكره مرافعا بالغاً على قتل فأق به فلا قصاص على المرافع وعلى البالغ القصاص فى الاظهر ان قلنا عمد الصبي عهد فان قلنا خطأ فلا قصاص قطعاً (ولو أكره على رمى شاخص علم المكره) بكسر الراء (انه رجلي وظنه المكره) صيدا فرماه فمات (فالاصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر ووجه المنع انه شريك مخطئ (أو على رمى صيد فأصاب رجلا) فمات (فلا قصاص على أحد) منهما لانهم لم يتعمدا قتله (أو على صعود شجرة فزلق ومات فشبّه عمد) لانه لا يقصده القتل غالبا (وقيل) هو (عمد) فيجب به النصاص (أو على قتل نفسه) بان قال اقتل نفسك والاقبلك فقتل نفسه (فلا قصاص فى الاظهر) لان ما جرى ليس باكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكأنه اختاره والثانى يمنع ذلك (ولو قال اقتلنى والاقبلك فقتله) المقول له (فالذهب لا قصاص) عليه لالاذن له فى القتل وفى قول من الطريق الثانى عليه القصاص بناء على انه ثبت للوارث ابتداء (والاظهر) على عدم القصاص (لاديه) أيضا والثانى يجب بناء على انها ثبت للوارث ابتداء (ولو قال اقتل زيدا أو عمرا) والاقبلك (فليس باكره) فمن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شئ على الأمر غير الاثم * (فصل) * اذا (وجد من شخصين معا فغلان مرقهان) للزوج (مذفنان) بالمعجمة والمهملة اى مسرعان للقتل (كحز) للزنية (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذفين (كقطع عضوين) مات

٤١ فى أو على قتل نفسه خرج الطرف وكذا الولد (قوله) والثانى يمنع ذلك علله الرافعي بأنه بألجائه وحمله قاتله (قوله) فالذهب نظريته الزركشى بأن محل الطريقتين الاذن المجرد ومع الاكره فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف اذا أمكن دفعه بغير القتل والا فلا ضمان جرما لانه يدفع صائل ولو هدد عن قتله الى قطع طرفه فمات قال القاضى سألت عنها الفقهاء فخرجها على من ولو وكله فى الشراء بألف فزاده هل يجوز أو لا ونازع ابن الرفعة فى ذلك وقال الاذن فى اتلاف المصكّل أذن فى اتلاف البعض فلا ضمان خلافا للتحريم افعال (قوله) بناء الخ علل أيضا بأن القتل لا يساح بالاذن فكان كاذن المرأة فى الرتا لا يسقط الحد أقول فى التشبيه بالمرأة انظر لانه حق الله تعالى وهذا حق الاذن (قوله) فليس باكره خالف فى ذلك القاضى وتبعه ابن عبد السلام فلم يرا ليهام مسقطا لانه الاكره قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المكره بناء على اشتراط قصد العين * (فصل) * هو معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فهو ما تقدم الاقوى والتسوية بين المتعادلين كذا قاله الزركشى أقول وكأنه لم ينظر الى ما فى صدر الفصل لانه مقدمة لما بعده (قوله) اذا قدرها نكاح القاضى فى قوله قاتلان (قوله) مذفنان هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للفعولين لانهم ما ينقسمان الى المذفوف وغيره ولا يصح أن ينقسم اهنا الى المذفوف وغيره لانه يفسد بذلك قوله الآتى والافقتان

(قوله) فقاتلان أي لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا اسقاطه (قوله) عيش مذبوح عبارة الامام لوانتهى الى سكرات الموت وبدت امارته وتغيرت انفسه لا يحكم له بالموت بل يلزم قائله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود وانتهى هذا او يمكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصرح بذلك جماعة من الاصحاب ولو شرب سماً انتهى به الى حركة المذبوح فإظهاره كالجريح
 * (فصل قتل مسلماً) * (قوله) لا قصاص وكذا لادبية في الاظهر اطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقریب الجزم بوجود الدية اذ علم أن فيها مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان اتقى الامر ان فلا دية جزاً وان وجد أحدهما فلا دية على الاظهر ونفي الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة قال الرافي رحمه الله من بمعنى في أي في عدولكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولانه أسقط حرمة باقائه بدار الحرب ووجوبه الان ظاهر * (١٦٢) * حال من في الدار العصمة (قوله)

وفي القصاص قول هذا القول قال الزركشي هو الافيض لان من خرج في دارنا على زى الكفار لارتباب في كونه منهم أقول فيه نظراً لفرض المسئلة في الحربين والذي في دارنا يغلب أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عند تبين الاسلام (قوله) من عهده مرتداً أو ذمياً لو كان بدل العهد فلهما الظن قال الرافي فاتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين (قوله) ولو ضرب مريضاً لمخ من نظائر المسئلة ولو طوى أجنبية بظن أمته المشتركة أو سرق نصاً بظنه دونه بل قالوا في هذه الاخيرة يقطع قطعاً ونسبني جريان خلاف القصاص فيها ومجمله في غير المؤبد والا فلا قصاص (قوله) وقيل لا أي كالجوع جوعاً لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهله والفرق ان الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فانه من جنس الجوع السابق وأيضاً الجوع يخفى بخلاف المرض السابق (قوله) لوجوب القصاص لو قال لوجوب الضمان كان أولى بدليل

منهما (فقاتلان) فلهما القصاص وان كان أحدهما مذنباً دون الآخر فقياساً ما سياتي ان المذنب هو القاتل كذا في الروضة كالمسلماً (وان انما رجل الى حركة مذبوح بأن لم يبق أنصار ونطق وحركة اختار ثم جنى آخر فالاول قاتل) لانه صيره الى حالة الموت (وبعذر الثاني) لهتك حرمة ميت (وان جنى الثاني قبل الانهاء اليها فان ذفق كخز بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال) ولا تنظر الى سرية الجرح لولا الخز لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وان لم يذفق الثاني أيضاً ومات الجنى عليه بالجنايتين كان أجافاً أو قطع الاقل يده من الكوع والثاني من المرفق (فقاتلان) بطريق السرية (ولو قتل مريضاً في الزرع وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) لانه قد عيش بخلاف من وصل بالجناية الى حركة مذبوح
 * (فصل) * اذا (قتل مسلماً ظن كفره) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لادبية في الاظهر) ولعذر الثاني عليه الدية لانه اثبت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) انه لا يجب وتجب الدية (أو) قتل (من عهده مرتداً أو ذمياً أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه فالذهب وجوب القصاص) عليه وفيما عدا الاولى قول بعدم الوجوب لمرء في الاولى وفيما عدا الاخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافي مجبته في الاخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لان جهله لا يبيح الضرب (وقيل لا) يجب لان ما أتى به ليس بمهلك عنده ولو علم مرضه وجب القصاص قطعاً (ويشترط لوجوب القصاص في القتل اسلام أو أمان) كما في الذي والمعاهد (فهو الحربي) لانتفاء الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيد كفي حق ذمي وممرتد (ومن عليه قصاص كفيره) فيلزم قائله القصاص (والزاني المحصن ان قتله ذمي قتل) به لانه لا تسلط له على المسلم (أو مسلم فلا) يقتله (في الاصح) نظراً الى استيفائه حد الله والثاني قال استيفاء الحد للامام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف إذا قتل قبل ان يأمر الامام بقتله فان قتل بعد أمر الامام بقتله فلا قصاص قطعاً (و) يشترط لوجوبه (في المقاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعذبه والحق به من تعذيب بشر بدواء مزبل العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قيل ربط الاحكام بالاسباب وفي قول لا وجوب

قوله فهو در ولصكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافأة وقوله اسلام أو أمان مراده ان العصمة عليه محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الاسر الوثني ونحوه لانه داخل في الثاني (قوله) به أي الا أن يكون مثله (قوله) في الاصح أي سواء ثبت بالبينه أو بالاقرار خلافاً لما في التنبيه بما لزم من اختصاص ذلك بالاول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في صحته ثم رأيت الأدرعي قال اذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعاً (قوله) بلوغ وعقل أي ليدخل في أدلة القصاص ثم اذا وجب وطراً الجنون بعد ذلك استوفى منه حال الجنون ولو كان بثبوت باقراره تنبيه * ينبغي أن يزيد وعصمة لما سياتي في الحربي

(قوله) أخذنا ما تقدم أي وهو انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف وما نقله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكلف وإن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر (قوله) ولا يحلف عبارة المحذور ولا يمكن تخليفه قيل وهي أحسن لاشعارها بالعلة (قوله) على حربي أي إذا أسلم بعد ذلك أو عقده ذمة ولو كان إسلامه بين جرحه وموت المجروح (قوله) ويجب القصاص على المعصوم قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسيأتي قال والدليل حديث من اعتقل مسلماً وقتله فهو به قود (قوله) والمرتد هذا العطف يقتضي أن المرتد لا يدخل في المطلق المعصوم (قوله) فلا يقتل مسلم بذمي نص عليه لخلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالاولى وكذا حكم المسلم إذا قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به (قوله) والثاني الخ أي هو كالجرح مسلم مسلماً ثم ارتد المجروح ومات ويجب أن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا (قوله) قتل مرتد بذمي * (١٦٣) * أي لان المرتد أسوأ حالاً منه (قوله) والثاني قديو يبدعهم صفة يبع العبد المرتد للذمي

(قوله) وبمرتد قد تكون عصمته بالنظر إلى إسلامه السابق قد يحد في قصر العصمة على الإسلام والأمان (قوله) لا ذمي بمرتد الخلاف في هذه بناء القفال على الخلاف في عكسها ولا يقتل به لا يفهمه (قوله) يقتل به أي وطلبه للإمام (قوله) وهو عرض قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهدر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين لان قتله تصرف شرعي (قوله) وعارض نافي القصاص إلى آخره ما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر إلى الدية وكانا نصفين تعلق ربع الدية وربع القيمة بماله ومثلها برفقه * فرع * شخص له عييد ثلاثة اعتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يفرع بينهم فان خرج العتق لاحد الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بأن أنه قتل حراً وكانت الدية تورثه قال القاضي ولا قصاص على ظاهر المذهب لان الحرية لم تنعني عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت

عليه كالجنون أخذنا ما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق بمنه أن أمكن الصبي) فيه (وعهد الجنون) قبله (ولو قال أنا صبي) الآن (فلا قصاص ولا يحلف) أنه صبي (ولا قصاص على حربي) لعدم التزامه (فيجب) القصاص (على المعصوم) بعهد أو غيره (والمرتد) لا التزام الأول وبقاء علقته بالإسلام في الثاني (ومكافأة) بالهمز من المقتول للقاتل (فلا يقتل مسلم بذمي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (ويقتل ذمي به) أي بمسلم (وبذمي وان اختلفت ملتهم) كيهودي ونصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذمياً وأسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافأة وقت الجرح والثاني ينظر إلى المكافأة وقت الزهوق (وفي صورتين) انما يقتص الإمام بطلب الوارث) ولا يفوض إليه حذر من تسليط الكافر على المسلم (والأظهر قتل مرتد بذمي) والثاني لا لبقاء علقته بالإسلام في المرتد وعورض بأنه غير مقرر بالجزية (وبمرتد) والثاني لا إذا المقتول مباح الدم (لا ذمي بمرتد) والثاني يقتل به لبقاء علقته بالإسلام فيه وعورض بما تقدم (ولا يقتل حر بمن فيه رق) لعدم المكافأة (ويقتل رق ومدبر ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بنساركهم في المملوكية (ولو قتل عبد عبداً ثم عتق القاتل أو) جرح عبداً عبداً ثم (عتق) الجارح (بين الجرح والموت فكذلك الإسلام) للذمي القاتل أو الجارح فيما تقدم وهو عدم سقوط القصاص في القتل وكذا في الجرح في الأصح (ومن بعضه حر لو قتل مثله لأقصاص وقيل إن لم تزد حرية القاتل) على حرية المقتول بأن كانت قدرها أو أقل منها (وجب) القصاص لان المقتول حينئذ مساو أو أفضل وعارض نافي القصاص بأنه لا يقتل بجزء الحرية بجزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق بل يقتل جميعه بجميعه حرية ورقاً شائعاً فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لان المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تخبر الفضيلة في كل منهما تنقصه (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يعاد لابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبنيت كالأب والام كالأب قياساً وكذا الأجداد والجدات وان علوا من قبل الأب والام والمعنى فيه أن الوالد كان سبباً في وجود الولد فلا يكون الولد سبباً في عدمه (ولا) قصاص (له) أي للولد على الوالد كان قتل ضيقه أو زوجة نفسه وله منها ابن (ويقتل بالدية بكسر الدال) أي بكل منهم كغيرهم (ولو ناعيا

حر قبل جرح فلان لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكامه الرافعي عن بعض الأصحاب (قوله) ولا قصاص بقتل ولد نقل الشافعي رحمه الله في ذلك الإجماع ومراده في الجملة والافتقار خالف مالك فيما لو ذبحه كالشاة ولو قتله في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منفياً بلعان فلا قصاص بقتله أيضاً لانه يحدد أن يلحقه بالاستيلاء (قوله) وان سفل لانه حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه السافل والعالي كالآرت وغيره كالنفقة (قوله) ويقتل بالدية لان أخذ الانقص بالاكمل اقتصار على بعض الحق ومعه استفضال عن الحق قاله الساوردي

(قوله) فقتله أحدهما أى ولو قبل العرض على القائف لجواز العرض بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له أذ لو قتلاه فالمرکز ذلك لأن شريك الأب يقتص منه (قوله) اقتص أى ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل انكشاف الحال خلافا لما وردى وقوله أى الآخر إشارة الى أن اقتص منى لفاعل فيكون قوله الآتى فلاننى لاقتصاص الآخر فقط لا مطلق القصاص فلا يرد ما قاله ابن الفرأح من أن عبارة المناهج تقتضى انه لو ألحقه بغيرهما لا يقتص منه لانه انما يتوجه اذا كان اقتص منى للجهول (قوله) لعدم ثبوت الخ من هنا تعلم انه لو رجح القائل عن الاستحقاق اقتص منه وان لم يلحقه القائف بأحد نعم لو تزوجت امرأ في العدة وأنت بولديك أن يكون من كل منهما فاقنما كالتى قبلها الا فى شئ وهو أن الجود لا يفيد النفي لثبوت النسب بالفراش فلا يسقط بالجود (قوله) فلاقتصاص *تمة* عبارة المحرز وان ألحقه بالآخر اقتص (قوله) شقيقتين شرط لحدثة قوله فله كل منهما * (١٦٤) * القصاص على الآخر ولو غير ذلك مما بأتى

مجھولا فقتله أحدهما فان ألحقه القائف بالآخر اقتص) أى الآخر لثبوت أوبته (والا) أى وان لم يلحقه (فلا) يقتص لعدم ثبوت أوبته وعبارة المحرز وغيره ان ألحقه بالقائف فلاقتصاص وفى الروضة كأصلها لو ألحقه بغيرهما اقتص أى ان ادعاه (ولو قتل أحدا أخوين) شقيقتين (الأب والآخر الام معاً) والمعية والترتيب الآتى بزھوق الروح (فلكل) منهما (قصاص) على الآخر لانه قتل مورثه (وبقدم) للقصاص (بقرة) أحدهما (فان اقتص) الآخر (بها أو مبادراً) أى قبلها (فلو اثنى مقتص منه قتل المقتص ان لم يورث قاتلاً بحق) وهو الراجح (وكذا ان قتل امرأتين ولا زوجية) بين الأب والام أى فلكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتدأ بالقتل وجهان أرجهما فى الروضة الثانى ولو ياد من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أو لا بدائه بالقتل فقتل الآخر فلوارثه فقتله (والا) أى وان كانت زوجية بين الأب والام (فعلى الثانى فقط) القصاص لانه اذا سبق قتل الأب لم يرث منه فقتله وبزوجه وأخوه والام واذ اقبل الآخر الام وزوجها الاول فقتل اليه حصتها من القصاص ويسقط باقية ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الام سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه (ويقتل الجميع بواحد) كان القوم من شاهق أو فى بحر أو جرحوه جراحات مجمعة أو منفردة (ولولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار الرأس) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضمنية لا تؤثر فى الزهوق كالحلقة الخفيفة فلا اعتبار بها (ولا يقتل شريك مخطئ) شريك (شبهه مقتل شريك الأب) فى قتل الولد (وعبد شارك حرّاً فى عبد وذمى شارك مسلماً فى ذمى وكذا شريك حرى) فى مسلم (و) شريك (قاطع قصاصاً أو حداً) بأن جرح المقتوع بعد القطع فأت منهما (وشريك النفس) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأت منهما (و) شريك دافع (الصائل) بأن جرحه بعد جرح المدافع فأت منهما (فى الظاهر) والثانى لا يقتل فى الصور المذكورة لانه شريك من لا يضمن كشرىك المخطئ وفرق الاول بأن الخطأ شبهة فى الفعل أو رث فى فعل الشريك فيه شبهة فى القصاص ولا شبهة فى العمد (ولو جرحه جرحين عمداً وخطأ ومات بهما أو جرح حرياً أو مراً ثم أسلم وجرحه ثانياً فأت بهما (لم يقتل) لشركه الخطأ فى الاولى وغير المضمون فيما بعدها (ولو دوى جرحه بسم مذفف) أى قاتل

وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر (قوله) الآخر جعل الفاعل ضميراً أحدهما والصواب أن يقول بدل الآخر من أحدهما لانه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فان قبل قوله وقدم للقصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعاً على المستوفى منه لا على المستوفى قتلها لكن ينقل الاشكال الى قوله أو مبادراً فقتل (قوله) فلوارثه أى الآخر (قوله) ورثها أى فبرثت من القصاص ويجب عليه لا أخيه الذى قتل الام سبعة أثمان الدية (قوله) واستحق قتل أخيه أى ويلزم هذا المسمى لا أخيه المذكور ثلاثة أرباع الدية (قوله) ويقتل الجميع بواحد قال الزركشى بشرط أن يكون فعل كل واحد لو انفرد لقتل انتهى ويجب تقييده بما اذا لم يتواطوا على اتيه سباني فى مسألة السباط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشى وفارق الجراح حيث لا يشترط فهذا لأن الجرح يقصده الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل

كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل فى التلف (قوله) وعن جميعهم هذا يفهم بالاولى (قوله) ويقتل شريك الأب سر يعاً خلافاً لابي حنيفة رحمه الله لما لو عتاً أحد الشريكين وما لو ربا ثم مات أحد الرابين قبل الاصابة (قوله) بعد القطع أفهم عدم القصاص فى المعية والسبق وليس مراداً فيما يظهر (قوله) بعد جرح المدافع فيه نظر (قوله) لانه شريك من لا يضمن عبارة غير لانه من لا يضمن أخف حالاً من تضمين الخطأ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضمون (قوله) بأن الخطأ شبهة فى الفعل أى فكان كموصل الخطأ والعمد من شخص واحد (قوله) فيه أى فى الفعل فالضمير فيه راجع لقوله شبهة فى الفعل (قوله) عمداً وخطأ هو بدل من قوله جرحين

(قوله) وهو قاتل نفسه سواء علم بحال السم أم لا وكما يتبين القصاص لادية أيضا ولكن عليه نصاص الجرح أو أورشه (قوله) لم يقتل أي جرحا (قوله) لقصد التداوى هذا الوجه من الروايات بأنه لا يعتبر قصد الغايل بل كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد التحمل للخلاف إذا قصد الإصلاح فلما استعمل لأراحة نفسه مثلا فهو شر يكفى قاتل نفسه قطعاً فائدة قال الامام السم شئ يضاد القوة الحيوانية (قوله) حال السم أي في غلبة القتل به وعدمه (قوله) بخلاف الخ قبيده التولي بما اذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو ككمه الوجه به في بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشبه الامام لاصل المسئلة أن تكون جملة السياط بحيث يقصد بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطؤ (قوله) ومن قتل جمعا لم يتأكد كالمصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد ثلاثتهم أن الواحد يكتفى * (١٦٥) قتله عن الجماعة فرع لو ضربه أحدهما خمسين سوطا ثم ضرب به الثاني ثلاثة أسواط مثلا

وهو عالم بالاول فعليهما القصاص وان كان جاهلا فلا قصاص على أحد وان انعكس الامر فلا قصاص مطلقا لانه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ وشرح الروض (قوله) وللأول دية أي دية قتله لادية للقاتل (قوله) بين الترتيب والمعية هما معتبران بالزهرق لا بالفعل (قوله) عصي هذا يفيدان القرعة واجبة وهو كذلك

* (فصل اذا جرح) * الخ محصل ما فيه بيان تغير حال المحنى عليه بين الفعل والموت (قوله) أو مرتد أي اذا لم يكن الجارح مرتدا مثله (قوله) فلا ضمان أي كافي قطع يد السارق اذا مات منه (قوله) وقبل تجب اعتراض الزركشي بأن في كل مسألة طريقتين أحدهما في الاوabin وجهان وفي الثانية القطع بنى الدية وفي الثالثة القطع بالنفي والثانية فيها قولان (قوله) تجب دية أي مخففة (قوله) أي الحربي أو المرتد والعبد معنى كلام الشارح ان احدا الامرين من الحربي والمرتد جزء الشئ والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو وانك

سريعا (فلا قصاص) على جرحه وهو قاتل نفسه (وان لم يقتل غالبا شبه عمد) فعليه فلا قصاص على جرحه (وان قتل غالبا وعلم حاله فشر يك) أي فالجرح شريك (لم جرح نفسه) فعليه القصاص في الاظهر (وقيل شريك محطى) لقصد التداوى فلا قصاص عليه قطعاً وان لم يعلم الجرح حالة السم فكالمقتول غالبا (ولو ضرب به بسياط) أو عصي خفيفة (فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه أحدها يجب انواطوا) على ضربه بخلاف ما اذا وقع اتفاقا والثاني يجب مطلقا للابصار ذريعة الى القتل والثالث لا قصاص على أحد منهم واحترز بقوله غير قاتل عن القاتل فيجب به عليهم القصاص (ومن قتل جمعا لم يتأكد كالمصنف هذا المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد ثلاثتهم أن الواحد يكتفى * (١٦٥) قتله عن الجماعة فرع لو ضربه أحدهما خمسين سوطا ثم ضرب به الثاني ثلاثة أسواط مثلا) الحال بين الترتيب والمعية (فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (الديات قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (فلوقته غير الاول) في الاولى (عصى ووقع) قتله (قصاصا وللأول دية والله أعلم) ولو قتله غير من خرجت قرعته فظاهر ان الحكم كذلك

* (فصل) * اذا (جرح حريبا أو مرتدا أو عبد نفسه فأسلم) الحربي أو المرتد (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أو دية اعتبارا بحالة الجنابة (وقيل تجب دية) اعتبارا بحالة استقرار الجنابة (ولورماهما) أي الحربي أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل اصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحال الاصابة وقبل لا يجب اعتبارا بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيما اذا سلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالمذهب لذلك وقوله مخففة على العاقلة هو أريح الاوجه نهادية خطأ وقبل دية شبه عمد وقبل دية عمد وقطع الامام والغزالي بالاول على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجرحه في الشرح الصغير (ولوارتد الجرح ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لهائشئ (ويجب قصاص الجرح) كلوخصه وقطع اليد (في الاظهر) اعتبارا بحالة الجنابة والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قريته المسلم) للتشفي (وقيل الامام) لانه لا وارث للمرتد (فان اقتضى الجرح مالا وجب أقل الامرين من ارشيه ودية) للنفس (وقيل) الواجب (ارشيه) بالغاما بلغ ففي قطع اليد نصف الدية عليها

٤٢ لني اذا اردت تفسير المتي من قولك اذا جاء زيد وعمر وفا كرمهما تقول اي زيد وعمر ولا يصح ان تقول اي زيد أو عمرو والله اعلم (قوله) والمذهب الخ قضيته استواء المسائل في الخلاف مع ان احتياج الدية في عبد نفسه أولى لانه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقبل يجب (قوله) دية مسلم أي حر (قوله) بحال الاصابة والرمي كالقدمة قال الزركشي يخرج من هذا التفسير طريقتان طائفة بالوجوب (قوله) مخففة يريد أن تغير المتي بعيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب (قوله) على وجه الوجوب هو قول المتن وقيل تجب دية (قوله) ولوارتد هذا عكس ما تقدم (قوله) أي لا يجب لهائشئ كما لو قتل في هذه الحالة وأولى (قوله) والثاني يعتبر حالة استقرارها وذلك لان الجنابة قد صارت نفسا فكلاشئ في النفس تلك الجراحة والنفس هنا مهدرة فلوارتد جرحنا لا تهدرنا فجعلت الردة طائفة قائمة مقام الاندمال

(قوله) ولوارتد هذه الحالة متوسطة بين ماسلف (قوله) تخلها لانه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فانتمضت للشبهة (قوله) ولو جرح الخ هذه في الحقيقة تطير التي ابتدأ الفصل بها السكتها تنافرها من حيث أن الجرح مضمون في أول الامر (قوله) فللسيد الأقل الخ فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو ارش الجنابة على ملكه وما زاد * (١٦٦) * في حال الحرية لاحقه فيه وان كانت

الدية أقل فاقصر عن نصف القيمة
نقص بسبب من جهة وهو الاعتناق
(قوله) الواجبة مستدركة (قوله)
ونصف قيمته احترز عن قيمة النصف
(قوله) وفي قول الخ الذي ظهر لي ان
هذا الوجه لا يتجبه غيره قياما على المسئلة
قبله والافاء الفرق ولا يصح التعويل في
الفرق على كون الارش هنا مقدر او في
الاولى غير مقدر فليأتمل (قوله) بأن
يقدر موت المقتوع أي يقدر موته حرا
وموته رقبا ونوجب للسيد أقل العرضين
(قوله) ويجب القصاص قطعاً وكذا
النفس على الأصح (قوله) لوجودها
ولا يضرها شركة الأول كفي شركة الأول
* (فصل) * يشترط لقصاص
الطرف دليل القصاص فيها قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط ما
شرط لنفس من كون الجنابة عمدا الخ
فإن الشرع معتد بصيانة النفوس أعني
فإذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ
وشبه العمد ففي مادونها أولى ولو قال
بشترط لقصاص مادون النفس لشمل
المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السليمة
لا تقطع بالأسلأ والجمامة الأصابع
لا تقطع بنافستها ولو تسلمه لقتل به لأن
قصاص النفس لصيانة الروح وقد
استويافها والشلل والنقصان لا يحلها
وقصاص الطرف لصيانته وقد تدأوا فيه
انتهى قال الغزالي هو يشارك النفس
في شيئين أحدهما ان قصاص النفس
يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنابها

وفي قطع البدن والرجلين دية على الأول ودتيان على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعاً للنفس
لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب في لا يأخذ القريب منه شيئاً (ولوارتد ثم أسلم فأت
بالسراية فلا قصاص) لتخلل حالة الأهدار (وقيل ان قصرت الردة ويجب) القصاص ولا يضر فيه
تخلها (وتجب الدية) على الأول لوقوع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزعها
على حالتها العصمة والأهدار وفي ثالث ثلثها توزعها على حالتها العصمة وحالة الأهدار والأقوال
فيما إذا طالت الردة فان قصرت وجب لكل الدية قطعاً وقبل هي في الحالين (ولو جرح مسلم ذمياً
فأسلم أو حر عبد افتق ومات بالسراية فلا قصاص) لانه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وتجب دية
مسلم) لانه في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها
(فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لانهما وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبد افتق ثم مات
بسراية فللسيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) ارش اليد المقتوعة في ملكه لو اذمل القطع
(وفي قول الأقل من الدية وقيمته) لان السراية حصلت بمضمون للسيد فلا بد من النظر اليها في حقه
بان يقدر موت المقتوع رقيقاً ودفع بان السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان
كانت الدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني غيره او من اعتناق السيد جاء
النقصان وان كانت أكثر من ذلك فالزيادة لورثة المقتوع كما تقدم وان كانت مساوية له فظاهر (ولو قطع
يده افتق فجرحه آخران) كان قطع أحدهما يده الأخرى والأخرجه (ومات بسرايتهم) أي بسراية
قطعهم (فلا قصاص على الأول ان كان حراً) لعدم الكفاءة (وتجب على الآخرين) لوجودها
والسيد على الأول أقل الأحرار من ثلث الدية وارش القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول
الأقل من ثلث الدية وثلث القيمة

* (فصل يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء كاليد والجرح بضم الجيم (ما شرط للنفس) من كون
الجنابة عمداً وعدواناً والجاني مكلفاً متمزماً والجاني عليه معصوماً (ولو وضعوا سيفاً على يده ونحاملوا
عليه دفعة فأبواها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر الشين جمع شجة بفخها
(عشر حارسة) بمهملات (وهي ماشق الجلد قليلاً) نحو الخدوش (ودامية) بتخفيف الباء
(ندمية) بضم أوله أي تدمي الشق من غير سيلان الدم وقبل معه (وباضعة) بموحدة ومجمعة ثم
مهملات (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحمة) بالمهملات (تغوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد
بعده (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (تبلغ الجلد التي يبرز اللحم والعظم) وتسمى
الجلدة به أيضاً (وموخضة توضع العظم) بعد خرق الجلد أي تظهره (وهاشمة تمشع) أي تكسره
(ومنقلة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (ومأمومة) بالهمز
(تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به السماء أم الرأس (ودامة تخرقها) وتصل الدماغ وهي مذقة
عند بعضهم والعشر تمزق في الجهة ككسر الرأس وتصور ما هذا الأخيرين منها في الجلد وفي قصبة
الأنف والعي الأسفل (ويجب القصاص في الموخضة فقط) لتيسر ضبطها واستئصالها (وقيل

الانضباط بخلاف مادون النفس (فروع) لو قتل السيد سكتبه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا الجزية (قوله) قطعوا كالنفس وفيما
(قوله) عشر الدليل على ذلك الاستتقاء (قوله) أي تظهره أي بحيث يسهل لها الموضع في الجرح وان لم ير العظم (قوله) ويجب القصاص
في الموخضة أي ولا نظار الى غلط ما فوقها من اللحم ورتقه كعضو الكبير بالصغير

(قوله) لا يمكن ضبطه هذا مردود فان اعتبر المماثلة الجزئية لا بالساحة والالاى الى اخذ موشحة بملاحة واذا كان كذلك فكيف ينهى الى غاية العظم لتضبط بالجزئية (قوله) وما بعد الموشحة محله اذ لم يكن مع الذي بعدها ايضا والافله أن يوضع وبأخذ باقي الارش كما سيأتى (قوله) أقطع قيل الاحسن شق (قوله) لا يضر أى كمان اليد الشلاء والاصبع الزائدة فهما القصاص بمنزلة وان لم يكن فهما ارش مقدر (قوله) بالجزئية أى لا بالساحة كفى الموشحة تقدر بالساحة (قوله) والثاني يمنع أى ويجعله قدر التلاحة مثلا (قوله) فلا يجب على الصحيح نفي يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الارش كما سيأتى (قوله) أهل البصر أى عدلان منهم (قوله) وقطع اذن ولوردها في حرارة الدم فالتصفت (قوله) بفتح الجيم وحكى كسرهما * (١٦٧) * أيضا وهو غطاء العين من فوق واسفل (قوله) أى جلدتى البيضتين عبارة

الزر كشي هما البيضتان وجعل الخصيتين تفسير للجلدتين (قوله) مضبوطة أى وكانت بمنزلة الاعضاء التي لها مفصل (قوله) بضم الشين أما بالفتح فهو هذب العين نعم حكى الفتح هنا أيضا (قوله) والخلاف جارير بدليس الخلاف مخصوصا بما بعد كذا كالمجوزة العبارة نعم هو خلاف غير هذا الخلاف (قوله) وله قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا الى أنه لا يجتمع بين القود والمال ونظر الشافعي رحمه الله الى أن ذلك أقرب الى المماثلة وأبضا لومنع من ذلك لا تحذه الناس ذريعة الى القصاص في الاطراف (قوله) ومن ذلك الخ جواب عما قال هذا يعني عما أتى (قوله) من الكوع هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام ومما يلي الخنصر كسوع والبوع هو الذي عند أصل الابهام من كل رجل وقال صاحب تنقيف الشان الكوع رأس الزدما يلى الابهام والباع ما بين طرفي يدي الانسان أو أحدهما مائنا وشمالا (قوله) والاصع أنه الخ استشكل هذا بما قالا فاما لو قطع من نصف الساعد وأراد

وفيما قبلها سوى الحارصة لا مكان ضبطه بخلاف الحارصة وما بعد الموشحة واستثناء الحارصة مزيد على الحرر أخذ من الشرح (ولو أوضع في باقي البدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو اذن ولم يبقه وجب القصاص في الاصع) أما في الايضاح فلما تقدم في الموشحة وقول الثاني ليس فيما هذا ارش مقدر بخلاف الموشحة لا يضر وأما في القطع بان يقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفى من الخافي مثله فالتيسر ذلك والثاني يجمعه والمارن ما لان من الالف (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) لانضاطه وهو يفتح الميم وكسر الصاد (حتى في أصل فخذ ومنسكب ان أمكن بلا جافة والا) أى وان لم يكن الابهام (فلا) يجب (على الصحيح) لان الجواف لا تضبط والثاني قال ان أجاف الخافي وقال أهل البصر يمكن ان يقطع ويحاف مثل تلك الجائفة وجب لان الجائفة هنا تابعة لا مقصودة (ويجب) القصاص (في فقه معين) أى تعويرها بالعين المهمة (وقطع اذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكروا شين أى جلدتى البيضتين لان لها نمايات مضبوطة وكذا البيان) بفتح الهمزة مثني اليه وهو من النوادر وهما موضع القعود (وشفران) بضم الشين خرفا الفرج (في الاصع) لماذا كروا الثاني قال لا يمكن استيفاءها لا يقطع غيرها والخلاف جار في الشفة واللسان بضعف (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالمماثلة فيه (وله) أى للمجنى عليه (قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي) وله ان يعفو ويعدل الى المال كافي الروضة كأصلها وظاهر من ذكر القطع ان مع الكسر قطعها ومن ذلك قوله بعد ولو كسر عضده وابنه الى آخره الشتم على زيادة (ولو أوضعه وهشم اوضع) المجنى عليه (وأخذ خمسة أبخرة) ارش الهشم (ولو اوضع ونقل اوضع) المجنى عليه (وأخذ عشرة أبخرة) ارش التقيل المشتمل على الوشم (ولو قطع من الكوع فليس له التقاط اصابعه فان فعله عزز ولا غرم) عليه لا يثبت حق اتلاف الجمل (والاصع ان له قطع الكف بعده) لانه من مستحقه والثاني يجعل الالتقاط بدل القطع المستحق (ولو كسر عضده وابنه) أى المكسور من اليد (قطع من المرفق) لانه أقرب مفصل اليه (وله حكومة الباقي فلو طلب الكوع) للقطع (مكن) منه (في الاصع) للجزمه عن محل الحناية ومساحتها والثاني لا تعدوله عما هو أقرب الى محل الحناية ولو قطع من الكوع على الاول فله حكومة الساعد مع حكومة المنة طوع من العصد (ولو أوضعه فذهب ضوءه أوضعه فان ذهب الضوء) فظاهر (والأذهب بأخف ممكن كتنقيب حديدية بحما من حدقه) أو وضع كافر فيها (ولو طعمه لطمه فذهب ضوءه غالباً فذهب

القطع فانه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضا أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حق وهو موضع الحناية فلا يقاس بغيره ولا يستشكل بما لو قطع من المرفق فاقص من الكوع فانه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع أخذ صورة بد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة (قوله) مكن فلو أراد بعد ذلك قطع من المرفق لم يمكن قيل ويشكل تمكنه من قطع الكف بعد لقط الاصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن والاصع ان له (قوله) أوضعه غير الموشحة مثلها وانما خصها الثلاثيهم اندراجها فيها كذا في الزركشي ومراده منها في أذهب الضوء الذي يذهب بها يجب فيه القصاص والا فلور الى الهشم لا يشم والثاني لا وعليه جماعة من الاحتساب (قوله) أوضعه انما شرع القصاص في المعاني لانه يمكن استيفاءها بالحناية على محلها فكانت كالروح (قوله) من حدقه الخ حدقه هي السواد الاعظم الذي في العين والاصغر الناطر والمقلة شحم العين الذي يجمع السواد والياض ذكره ابن قتيبة

(قوله) أصل أى لاحكومة خمس الكف ولا حكمة مثبت الأصابع إذا القطعها (قوله) فلاقصص عليه لو سقطت الأصابع فانظروا
وجوب القصص كتنظيره في الانامل ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجنائية مستحقة القطع بجناية أخرى (قوله) ولو قطع
فأخذ الأصابع الخ هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصبعاً فقطع كاملة قطع وعليه ارش أصبع (قوله) فقطع يدا الخ لو كان شلل الأصبعين
متأخر عن القطع فالحكم كذلك بالاولى (قوله) وان شاء قطع يده بقياس الاولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع النخبة
(فصل قدم مغلوقاً) * (قوله) لان الأصل الخ أى يرجع هذا على الأصل الآتى لاعتضاده * (١٧٠) * نوحود الجنابة وهذا المعنى تنبيه ملحوظاً

في المسائل الآتية وهو النافع في دفع
استبأهما (قوله) فالواجب الدية
لأن الجاني من المدعي لا تثبت القصاص
(قوله) ولو قطع طرفاً أعم من هذا
ولو جنى على مادون النفس (قوله)
فالأصح تصديق الولي ظاهره ولو كانت
المدة طويلاً ~~يمكن~~ فيها الاندمال
لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق
الجاني واعتمده شيخ الإسلام (قوله)
منه أي ولو طالت المدة حداً بحيث

لا تختلف عادة عن الاندمال فلا تسقط
اليمين المذكورة ثم انظر ما الفرق
بين هذه المسئلة ومسئلة الموحختين الآتية
(قوله) سبأ عنه أو اجم كما سبق (قوله)
ووجه الثاني عبارة الزركشي ووجه الثاني
ان الاصل براءة الذمة قال فالمسئلة اذا من
تعارض الاصلين فلم يقدم الاول وأجاب
بأن الاصل عدم وجود سبب أقوى من
أصل براءة الذمة لتحقيق الخيانة انتهى
وبه تعلم ان هذه المسئلة لا تشكل على قطع
اليدس والرجلين السابقة لان ما رجمه
فيها مقتضد أيضاً بالخيانة (قوله) صدق
ان أمكن استشكل هذا بما لو قطع
المرافه ثم قتله وقال قتله قبل الاندمال
فعلى ذية وقال الولي بل بعد فعليلديات
والزمان يحتمل الاندمال فان الولي يصدق
في ساء الديات أقول لعل هذا محمول على ما
ادخل الزمان نعم مسئلة الكتاب قد

نشكل بمسئلة قطع اليدين والرحلين السابقة (قوله) والالم يقل والابان لم يمكن لانه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة اروش بلا شك (فصل
قطعا وانما المراد بقوله والابان يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال (قوله) رفع الحاجر عبارة الزركشي لانه ثبت رفع الحاجر باعتباره
وثبت الاندمال بين المجنى عليه فقد حصل موثقة نائفة وجه الاصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجر قبل الاندمال حتى لا يلزمني الارش
فادالم قبل قوله في الاتحاد وجب أن لا يقبل في الثالثة ولعل لازائدة (قوله) بعد الاندمال قبل الرفع بيمينه يريد أن الاندمال كائن قبل الرفع
باليمين فقوله باليمين متعلق بمقدر

﴿فصل الصحيح﴾ (قوله) نبوته أي بعد نبوته للجنى عليه قيل الموت اسكن جرم الراجي بخلافه في الكلام على قوله اقتلوا والاقتلوا ثم ان المراد ان القصاص ثبت لجلتهم لان كل واحد ثبت له كل القصاص ولو كان الوارث يثب المال فقبل لا يثبت له القصاص لانه يلزم نبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر والصحيح الثبوت لانه للجمعة (قوله) كالدية يجامع ان كلا حق موثر لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قاتله فاهله بخير النظرين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا والدية وجه الدلالة ﴿١٧١﴾ * انه خيرهم بين القتل والدية والدية تثبت لجلتهم اتفاقا فكذا القصاص (قوله) وقيل للعصبة

أي الذكور لكان ظاهرا كلام الامام ان أصحاب الولاة يدخلون على هذا الوجه (قوله) ويحبس القاتل أي كالموجود الحاكم مال ميت مغصوبا والوارث غائب فانه يأخذ حقه من الخلق الغائب (قوله) وقيل لا يدخل العاجز الخ وهو المعتد (قوله) ولو بدرأى أسرع (قوله) في قتله أي فكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه ولان مالها جازم لكل الانفراد (قوله) فلزمه ضمان حق غيره أي كافي أتل مال المشتركين المتلف وغيره (قوله) لانه استوفى أكثر من حقه أي فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف (قوله) فله فسطه حاصل هذا اذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بركة الجاني دون المبادر قطعاً (قوله) وهذا صادق بنى العلم والحكم وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الأولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى ان لكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عفا بعضهم عنه كان لمن لم يعف ان يستوفيه (ولا يستوفى قصاص الاباذن الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل به مستحقه (عز) واعتدبه (وبأذن لاهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس لا طرف في الاصح) ولا بأذن لغير أهل كالشيخ والزمن والمرأة وبأذن له في الاستيفاء وعدم الاذن في الطرف لانه لا يؤمن ان يزيد في الايام بتريد الآلة فيسرى ومقابل الاصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقية فأصاب غيرها محمداً) بقوله (عز ولم يعزله) لاهلته (وان قال أخطأت وأمكن) بان ضرب ككف أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لان حاله يشعر بعجزه ويحلف (ولم يعز) اذا حلف (وأجرة الجلاذ) وهو المنسوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الخلفي) في القصاص (على الصحيح) لانما مؤنة حق لزمه أداؤه والثاني على مقتضى الواجب على الجاني التمسكين (ويقتصر على الفور) أي للمسحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل

﴿فصل الصحيح نبوته﴾ أي القصاص (لكل وارث) من ذوى القروض والعصبة كالمالية وقيل للعصبة خاصة لانه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لانه للتشني والسبب يقطع بالموت فلا حاجة الى التشني (ويتنظر غائبهم) الى ان يحضر (وكالصبهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (ويحبس القاتل) في المسائل الثلاث ضبط الحق القاتل (ولا يخفى بكفيل) لانه قد يهرب ويفوت الحق (وليفقوا) أي مستحقوا القصاص (على مستوف) له أحدهم أو غيره بالتوكيل وليس لهم ان يحتجوا على مباشرة استيفائه لان فيه تعدياً للمقتض منه (والا) أي وان لم يتفقوا على مستوف بان أراد كل منهم ان يستوفيه بنفسه (ففرقة) بينهم فنخرجت له تولاذه باذن الباقي (يدخلها العاجز) عن المباشرة (ويستنب) اذا خرجت له (وقيل لا يدخل) لانها إنما تجري بين المستوفين في الاهلية وفي أصل الروضة انه أصح عند الاكثرين والرافعي نقل ترجمه عن الامام وجماعة وترجع الاول عن البغوى وهو أوجه (ولو بدرأى أحدهم قتله فالظاهر لا قصاص) عليه لان له حقا في قتله (وللباقيين قسط الدية من تركته) أي المقتول وله مثله على المبادر (وفي قول من المبادر) لانه أتل ما يستحقه هو وغيره فلزمه ضمان حق غيره ومقابل الاظهر عليه القصاص لانه استوفى أكثر من حقه ومحله اذا علم تحريم القتل فان جهله فلا قصاص قطعاً وعلى وجوبه ان اقتص منه فله قسطه من الدية في تركته الجاني كالباقي (وان بادر بعد عفو غيره لزمه القصاص) اذا لاحق له في القتل (وقيل لا) قصاص (ان لم يعلم) بالعفو (و) لم يحكم قاضيه أي بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الأولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى ان لكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عفا بعضهم عنه كان لمن لم يعف ان يستوفيه (ولا يستوفى قصاص الاباذن الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل به مستحقه (عز) واعتدبه (وبأذن لاهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس لا طرف في الاصح) ولا بأذن لغير أهل كالشيخ والزمن والمرأة وبأذن له في الاستيفاء وعدم الاذن في الطرف لانه لا يؤمن ان يزيد في الايام بتريد الآلة فيسرى ومقابل الاصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقية فأصاب غيرها محمداً) بقوله (عز ولم يعزله) لاهلته (وان قال أخطأت وأمكن) بان ضرب ككف أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لان حاله يشعر بعجزه ويحلف (ولم يعز) اذا حلف (وأجرة الجلاذ) وهو المنسوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الخلفي) في القصاص (على الصحيح) لانما مؤنة حق لزمه أداؤه والثاني على مقتضى الواجب على الجاني التمسكين (ويقتصر على الفور) أي للمسحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل

الاستيفاء (قوله) وأجرة الجلاذ ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه إشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصاً بهذا الباب (قوله) في القصاص انظر ما حكمه تقييده بالقصاص (قوله) لانما مؤنة حق أي فكان ذلك كالخلق والختان (قوله) والواجب على الجاني التمسكين والاول يقول لا يحصل التمسكين الا بآبائة العفو عن الجثة (قوله) أي للمسحق ذلك ولا يقال يؤخر قدر مدة سرية الجرح الى نفس المقتول ولا يؤخر في الاطراف الى الأند مال فله الزر كشي

(قوله) وفي الخبر طاهره ولو كان الخاني فعل ذلك في وقت الاعتدال (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الاسباب نصر ما لركشي ونقله عن صاحب البحر وغيره وأيده بقوله من فيها لقطع اليسار وبقي قصاص العين لا يجوز استيفاؤه حتى يتم قطع اليسار (قوله) ونحس الحامل ولو من زنا (قوله) في قصاص النخس لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف لان فيه هلاك نفسيين (١٧٢) وخبر هذا واحد والله تعالى فلا نخس فيها بل ولا يستوفى

مع وجود مرضعة لئلا على المسامحة
فترضه هي ثم يسلم للشكاف فان لم يوجد انتبه
اقامة الحد عليها (قوله) والصحح تصديقها
لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكفن ما خلق
الله في ارحامهن ومن حرم عليه المكفنان
وجب قبول قوله في الاظهار كالشهادة
وقوله ايضا تصديقها قال المناوردي
بالعين قال الرافعي في باب الفرائض
وظهور تخايل الحامل كاف في الصبر
وان لم تدعه المرأة فينتظر الحيلة الى
مدة الحمل وهي أربع سنين (قوله)
مصدر خن يخن يخن في المضارع
وجوز المصنف فتح التون (قوله)
وله القطع ثم الحز لا يلزم من هذه العبارة
ان يكون الولي بمكان مباشرة الطرف
فيخاف ما مترنم لنا وجهه فاقبل بذلك في
مثل هذا (قوله) لم تزد الجوائف في
الاظهر لا اختلاف تأثير الجوائف
باختلاف محلها والثاني تراد أي طلبا
للمائة (قوله) والاول من الخلاف
الاول هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي
قوله كنهه لانه قطع بحق روى البيهقي
عن عمر وعلى رضي الله عنهما من مات
في حد أو قصاص فلا دية له لان الحق قتله
انهسى وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية
(قوله) وقصد اباحتها أي مع علمه بأنها
اليسار (قوله) فمهدرة قضيته ان
قطعها لوسرى الى النفس فلا ضمان فيه
(قوله) فكذبه قضية هذا انه لو صدقه
يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص
في اليسار ويبقى قصاص العين الا اذا
أخذها عوضا وهذا الاستثناء عام في

الاحوال كلها وليس يلزم من أخذها
أي سواء قال القاطع ظنت أنه أباحتها أو علمت أنها اليسار وإنما لا تجزئ أي ظنت أنها العين أم أخذت عوضا وفي الأخيرة بسقط قصاص العين

(قوله) ظننتها خرج ما لو قال علمت انها اليسار وانها لا تغزى أو ظننت الاباحة أو دهشت فان نصاص اليسار واجب وبقي حاله رابحة وهي ان يقول لم أسمع منه إلا أخرج يساراً فأخرجها قال الشيخان في كتب الاصحاب انه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم ان الفعل المطابق للسؤال كالإذن ان يلحق بصورة الاباحة انتهى والحاصل ان المخرج ان قصد الاباحة هدرت يده والافهى مضمونة بالدية لا في حالة الدهشة على ما سلف في القصاص واليمين قصاصها باق الا اذا أخذ اليسار عوضاً * (فصل موجب العمد القود) * الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطاً بالعفو واستدل الثاني بتحديث من قتل له قاتل فهو بخير النظرين ما أن يودي وأما أن يقادور ذان ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلاً كما ان ما مع الخف بخير بين المسع والغسل والغسل هو الاصل قال الامام ولو قلنا بالثاني فليس ناسك كركون القصاص مقصود الغرض الزجر (قوله) بغير عفو كان مات الجاني (قوله) وهو القدر المشترك يريد أنه ليس واحد معينا منهما ولكنه مهم علينا * (١٧٣) * بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعنه الذي يتحقق في ضم

أي معين منهما (قوله) وعلى القولين قال الامام رحمه الله اذا كان بخير على القولين ورجع الدية عند الموت في العبارة المشهورة لترجمة القولين تكلف والعبارة النامية على المقصود ان يقال العمد يقتضي ثبوت المال لا بحالة ولكنه معارض ومواز للقصاص لو ثبت تعاو ولا لأصلاً ومعارضاً قولان (قوله) للولي عفو لو كان الولي السلطان فالظاهر تعيين الدية على الثاني دون الاول (قوله) وعلى الاول سكنت عن التفريع على المرجوح لانه لو بل ولا عمل عليه (قوله) فالمذهب لاديه لكن له اخبارها عقب ذلك ولو فرغنا على الثاني تعينت الدية (قوله) لانها بدل أي ولظاهر قوله تعالى فمن عني له من أخيه شيء الآية وأجيب بأنها محمولة على العفو على الدية (قوله) لغاؤفرغنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجبت أو عفو عليها فلا قود ولو راحي

لو قال المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثابته (فظننتها البين وقال القاطع) المستحق أيضاً (ظننتها البين) أي فلا قصاص فيها في الاصح وتجب ديتها وبقي قصاص اليمين * (فصل موجب العمد) * في نفس أو طرف وهو بفتح الجيم (القود) بفتح الواو أي القصاص وسمى قوداً لانهم يقولون الجاني بجبل وغيره قاله الازهرى (والدية بدل) عنه (عند سقوطه) بغير عفو أو بغير عنه عليها (وفي قول) موجه (أحدهما مهم) وفي المخرج لا بعنه أي وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منهما (وعلى القولين للولي عفو) عن القود (على الدية بغير رضى الجاني) لانها بدل القصاص على الاول واحد ما صدق موجه على الثاني (وعلى الاول لو أطلق العفو) عن القود بان لم يتعزز للدية (فالمذهب لاديه) وفي قول أو وجهه من طريق يجب لانها بدله والاول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الدية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان اللاغى كالعدم (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الدية ثبت) الغير المعفو عليه (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القصاص (والافلا) ثبت (ولا بسقط القود في الاصح) لان العوض لم يحصل والثاني يسقط لرضاه بالصلح عنه وعلى هذا قال المغيرة هو كالعفو مطلقاً أي فيأتي فيه الخلاف السابق (وليس لمحجور فلس عفو عن مال ان أوجبا أحدهما) للتفويت على الغرماء (والا) بان أوجبا القود بعنه (فان عني) هذه (على الدية ثبتت وان أطلق) العفو (فكأسبق) أي ان المذهب لاديه (وان عني على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شيء) وقبل يجب الدية بناء على ان اطلاق العفو يوجبها فليس له تفويتها ودفع بان المفلس لا يكلف الا ككتاب (والمبذر) بالمعجزة (في الدية كفلس) فلا يجب في صورتي العفو (وقبل كصبي) فوجب (ولو نصحنا من القود على مائتي بغير امان أوجبا أحدهما) لانه زيادة على الواجب (والا) بان أوجبا القود بعنه (فلا يصح الحجة) لانه بدل عن الواجب بالاخبار والثاني يقول الدية خلفه فلا يراد عليها (ولو قال رشيد) الآخر (اقطعني ففعل فهدر) أي لا قصاص فيه ولا دية (فان سرى) القطع

٤٤ في الزمن (قوله) ولو عفا الخ قال الزركشي هو تفريع على القولين خلاف ما توهمه العبارة أقول لكن الشارح حمل العبارة على التفريع على الاول خاصة بدليل قوله فيأتي فيه الخلاف فتأمل على ان الزركشي ذكر آخراً مثل هذا (قوله) لرضاه بالصلح فهو نظير ما لو صالح عن الرد بالعيب عدلى مال قال الزركشي قضية التطهير انه لو وقع الصلح مع العلم بفساد سقط القود قطعاً قال وهو متجه (قوله) فالمذهب الى آخره قال الرافعي ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالمقيد بالثاني أولى وان قلنا بوجوبه فهنا وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كاف المفلس ان يطلق ليثبت المال لكان كذلك لالا ككتاب انتهى فلهاذا عبر المؤلف بالمذهب (قوله) وقبل يجب لانه لو أطلق العفو لوجب نظر المجنى عليه فيكون النسبي كالاسقاط بحاله حكم الوجوب (قوله) في الدية أي بخلاف القود (قوله) وقبل كصبي أي لان حجره لم يجر نفسه قبل عفو عيارنه كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شيء أو وصى له لم يصح رده قال غيره كالا يصح اعراضه عن القيمة بخلاف المفلس في كل ذلك (قوله) على مائتي بغير أي بالصفة الواجبة (قوله) لانه الخ أي فكان كالصلح من مائة درهم على مائتين عن الواجب وهو القود

(قوله) وفي قول تجب دية أي كاملة في الثانية ونصفها في الأولى أما القود فلا يجب قطعاً (قوله) إلى النفس أما السراية إلى العضو فستأني (قوله) ولا نفس شرط هذا أن يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلا جأفة فعني عن قودها ثم شرع وجب القصاص في النفس لأنه عني عن قود ما لا قود فيه (قوله) اتفاقاً أي سواء كان بهذه الألفاظ أم بلفظ الوصية (قوله) وتجب الزيادة أما إذا لم تعترض لها بالعفو فواضح وأما لو تعترض فكسائي (قوله) في عفو أي إذا كان بلفظ أراء أو اسقاط بدليل ما يأتي عن الشارح * (١٧٤) * فريسان قوله ولو كان العضو مما يحدث

بلفظ الوصية (قوله) فإن لم ينع الوصية الخ كذا هو في الرافعي وسكنوا عجماً لو كان ذلك بلفظ الأراء فوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها إن وفيها الثلث سواء جحماً الأراء عجماً يجب أم لا هذا ما تين لي وهو ظاهر (قوله) سواء الخ انظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية (قوله) في الأصح وجهه أنه عني عن الجناية في الحال فيقتصر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال (قوله) في الأظهر السابق مراده بذلك القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته (قوله) ومن له قصاص ما تقدم في عفو المجني عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجني عليه (قوله) بسراية اختر من المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه إذا عني عن أحدهما لا يسقط الآخر (قوله) محاسناً كذلك الحكم لو كان على عوض (قوله) والأظهر وجوب دية استثنى ابن أبي عمير ما إذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالعفو لغيره ولا ضمان لكن الاصحاب أطلقوا القولين (قوله) وجوب الدية لأنه بان أنه قتله بغير حق (قوله) وهي لورثة الجاني عرشه من هذا أن العافي لو عفا على مال لم يستحق الذي على الوكيل وانما هو لورثة الجاني

أولاً قلنا قلنا) فقتله (فهو) للاذن (وفي قول تجب دية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالنساء للمفعول أي عضوه (فعني عن قوده وارثه فان لم يمت) القطع (فلا شيء) من قصاص أو ارش فيه (وان سري) إلى النفس (فلا قصاص) فيه في طرف ولا نفس لان السراية من معفو عنه (وأما ارش العضو فان جرى) في لفظ العفو عنه (لفظ وصية) كالوصية له بارش هذه الجناية فوصية لقائل الاظهر صحتها كما تقدم في بابها فان أطلت لزمت ارش العضو وان صححت سقط ارش ان خرج من الثلث والاسقاط منه قدر الثلث (أو) جرى (لفظ أراء أو اسقاط أو عفو سقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقاً ودفع بانه اسقاط ناجز والوصية ما يتعلق بالموت (وتجب الزيادة عليه) أي الارش (إلى تمام الدية) للسراية (وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أي الزيادة وهذا ومقابلته الرابع القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته ولو كان العفو مما يحدث بلفظ الوصية كقوله أو صيت له بارش هذه الجناية وارش ما يحدث منها أو تسرى إليه بني على القولين في الوصية للقائل ويحیی في جميع الدية ما تقدم في ارش العضو في الوصية ولو قطعت بداه فغفا عن ارش الجناية وما يحدث منها فان لم ينع الوصية وجبت الدية بكماله وان صححت سقطت بكاملها ان وفيها الثلث سواء جحماً الأراء عجماً يجب أم لم ينعها لان ارش اليمين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شيء (فلو سري) قطع العضو المعفو عن قوده وارثه (إلى عضو آخر) كان قطع أصبعه فتأكل باقي الكف (وان بدل) القطع الساري إلى ما ذكر (نحو دية السراية في الأصح) والثاني ينظر إلى أنها من معفو عنه ويضمها أيضاً في التعرض في العفو لما يحدث من الجناية في الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع (لوعفا عن النفس فلا قطع) له لان مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف) فله خذ الرقبة في الأصح (لاستحقاقه) والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا عن النفس محاسناً فان سري القطع بان بطلان العفو) ووقف السراية قصاصاً (والا) أي وان وقف (فيصع) العفو (ولو واصل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقض الوكيل جاهلاً) عفو (فلا قصاص عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وانما عليه لا على عاقلة) أي فتكون حالة في الأصح مغلفة في الشهور وهي لورثة الجاني (والأصح أنه لا يرجعها على العافي) لأنه محسن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده لغو والخلاف في قوله وانما وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فتعكها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فار في قبيل الوطء رجوع نصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الأول أيضاً الرافعي في الشرح عز ترجمته للعفو وقال في المحرر رجح الأول

* (كتاب الديات)

جمع دية والهاء عوض من وأوفاء الكلمة يقال ودبت القنيل أعطيت دينه ويأنها يلقى (في قتل الحر

(قوله) لا على عاقلة لأنه عاقد في فعله غاية الأمر ان القصاص سقط للشبهة وغلة مقابلة أنه فعل معتقداً بالإباحة (قوله) جازاً ما لا نكاح فواضح وأما الصداق فلان ما جاز الصلح عنه صح جعله صداقاً * (كتاب الديات) * أخرها عن القصاص لأنها بدله (قوله) في قتل الحر خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة

(قوله) خلفته في الحديث في بطونها أولادها قال الراعي اختلف فيه فقيل تأكد وقيل اسم الخلفة يقع أيضا على التي ولدت معها أولادها انتهى
ثم قيل جميعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمراة تجمع على نساء (قوله) في الخطأ ولو فعل صبي عمدا إذا جعلها
عمده خطأ وجوز أن يغلظ بالثبوت قال كاعظم به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا (قوله) جمع حقه وجذعه بر يدان الذكر
منهما لا يجزئ (قوله) فإن قيل خطأ خرج غيره فإنه لا يراد تغليظه بذلك لأن المسكر لا يكبر كافي غلات السكاب لا يطلب فيها تثليث
(قوله) في حرم مكة سبب التغليظ فيه تأمنه لداخلة فاذا غلظ على الأمة في شأن طهره وصيده فالجميع بالآدمي أولى بالتغليظ (قوله) ذي العقدة الخ
قال في شرح مسلم الأخبار تطايرت بعدها * (١٧٥) * على هذا الترتيب فهو الصواب بخلاف من يدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة

انتهى واختص المحرم بالتعريف لم يكن
أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون
دائما أول العام (قوله) المدينة قال
بعض الأصحاب إلا أن قلنا بضمنا صيده
قال بعضهم ولو ضمنا لا اختصاص مكة
بالنسك (قوله) لماسيا في بابها منه
أن شبه العمد مرة بين العمد والخطأ
فأعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر
من جانب وحديث الحامل التي ماتت
برمسة الحجر (قوله) بميت الرذائعا
ألحق به لأنها تشبهه من حيث كونها
عوضا عن شيء بخلاف الأنحية مثلا
(قوله) ومريض من عطف الخاص على
العام منه عليه لثلاثتهم صحة أخذه من
الأبل المراض كالزكاة كذا قيل وفيه
نظر فإن المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ
في الزكاة من مثله (قوله) في الذمة
كالمسلم فيه إشارة إلى الفرق بين هذا
وبين الزكاة في أخذ المريض من
المراض لتعلق الزكاة بالعين (قوله)
بأهل حيرة الخا لذلك بالتقويم (قوله)
والاصح أجرؤها الخ أي لصدق الاسم
عليها (قوله) فيها أي يبرأ عليه
(قوله) من غالب أبل بلده أي لأنها
عوض متلفا تعتبر الغالب لأبل البلد المتلف
(قوله) فأقرب كافي الفطرة (قوله)

المسلم مائة بغير مثله في الجدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملا) حديث الترمذي
بذلك وسواء أوجب القصاص فعني على الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبعير يطلق على الذكر
والأنثى والخلفة بفتح الخاء وكسر اللام وبالفاء (ومحضة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا
بنات لبون وبنولون وحقاق وجذاج) جمع حقة وجذعة حديث الترمذي وغيره بذلك (فان
قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذي العقدة وذى الحجة) بفتح الصاد وكسر الخاء على المشهور
فيهما (والحرم موجب أو محرم ما ذارحم) كالام والاخت (ثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها
ولا يلحق بحرم مكة حرم المدينة ولا الأحرار ولا بالأشهر الحرم رمضان ولا أثر للحرم الرضاع والمصاهرة
ولا القريب غير محرم كولد الم (والخطأ وان تلت) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (مؤجلة)
لماسيا في بابها (والعمد) أي دية (على الخاني مجلة) على قياس أبدال المتلفات (وشبه العمد)
أي دية (مثلة على العائلة مؤجلة) التثليث لحديث النساء وغيره والباقي لماسيا في بابها
(ولا يقبل معيب بميت الرذائي البيع (ومريض الأبرص) أي المسخوق بذلك بدلا عن حقه في الذمة
السالم من العيب والمرض) وثبت حمل الخلفة بأهل خبرة) أي عدلين منهم (والاصح أجرؤها قيل
خمس سنين) وإن كان الغالب أن الناقة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها
حكاية الخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الخاني (وله أبل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب
أبل بلده) إن كانت أبله من غير ذلك ومثل البلد القبيلة (والا) أي وإن لم يكن له أبل (فعلى) بالجر أبل
(بلدة بلدى أو قبيلة بدوى والا) أي وإن لم يكن في البلدة أو القبيلة أبل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي فمن
غالب أبل الأقرب ويلزمه النقل أن قرب المسافة فإن بعدت بان كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة
والمشقة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالأبل (ولا يعدل إلى نوع وقيمة الأبرص) فيجوز العدول به قال
في البيان ~~هذا~~ المطلوقه وليكن مبنيا على جواز الصلح عن أبل الدية أي والاصح منعه لجهالة صفاتها
(ولو عدمت) الأبل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن المثل (فالقديم)
الواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) فضة حديث بذلك رواه ابن حبان وغيره (والجديد)
الواجب (قيمتها) بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم (بتقديله) الغالب (وإن وجد بعض) منها
(أخذ بقيمة الباقي والمرأة والخنثى) في الدية (كنصف) دية (رجل نفسا ورجلا) بضم الحيم روى
البهي حديث دية المرأة نصف دية الرجل والحق بنفسها جرحها وبها الخنثى نفسا ورجلا لأن زيادته
عليها ~~مكة~~ فيها (و) دية (يهودى ونصراني ثلث) دية (مسلم) أخذ من حديث عمرو بن

ولا يعدل إلى نوع ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الراعي رحمه الله لكن نقل النص على الأجياد فيه ونسب لجميع من الأصحاب (قوله) ~~هذا~~
المطلوقه الضمير فيه يرجع إلى قوله فيجوز (قوله) فالقديم الخ ظاهره التغيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافة أي الدنا بغير أهلها
والورث على أهلها فأوفى بكلامه للتوزيع (قوله) أو اثنا عشر ألف درهم فضته إن الدينار بها طه اثنا عشر درهما (قوله) الحديث لكنه
مرسل (قوله) بتقديله أي كافي بلد المتلفات (قوله) أخذ لأن الميسور لا يسقط بالمعسر (قوله) وقيمة أي على الجديد وعلى القديم قسطه
من النقد (قوله) والمرأة الخ المأفرغ من مغلطات الدية شرعى من متصفاتها الاثوثة ثم الكفر إلى آخر ما قرره (قوله) نفسا أي بالاجماع
(قوله) وجرحا أي بالقياس

(قوله) أربعة آلاف قال الزركشي فاعتبر الثلث في الدراهم فقصنا عليه الابل وذهب أبو حنيفة الى ايجاب دية مسلم ومالك الى ايجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث فأخذ به الشافعي للاتفاق عليه ومنه تعلم أن دليل ايجاب الابل فيه الإجماع (قوله) أيضا أربعة آلاف وأما ايجاب الابل فيه فدليله الإجماع لانه أقل مما قيل (قوله) ويعبر عن ذلك إشارته الى القياس الذي ثبت به الحكم المعتضد بقول الصحابة (قوله) أي عابد وث (تبيينه) المتولد بين مختلفي الدية بطريق الأغلبة مما قيل وبشكل بالغث حيث الحق بالمرأة * (١٧٦) * قال السهلي ولا يقال وث الابل كن من

غير خنزة كالنحاس وغيره (قوله) له أمان ظاهره عوده الى الوثني فقط وينبغي عوده الى الكل (قوله) والافك مجوسى اعلم أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبي أصلا وفيه طريقان أحدهما قولان أرجمهما وجوب الاخص والثاني دية مسلم والثانية القطع بالاول فتعبر المصنف بالذهب صحيح بالنظر لهذا فسدفع الاعتراض بأن الخلاف في غيره أوجه وسبق من المنقصات الرق والاجتنان وسبائمان

* (فصل في موضحة الرأس) * (قوله) أخذ بما ذكره وذلك لأن الواجب في شيتين يوزع عليهما عند الانفراد (قوله) وقيل حكومة على هذا هل تبلغ ارش موضحة تردد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغها (قوله) خمسة عشر لو نقل من غير ابضاع فهل يجب عشرة أبخرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الابضاع (قوله) فهشم الأتبان بالواو أول (قوله) لحكومة أي ولا يجوز أن يبلغها ارش موضحة (قوله) ففيه حكومة وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتمالهما على المحاسن والحواس ولئلا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه (قوله) كالستى

شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال به عمرو وعثمان رضي الله عنهما (و) دية مجوسى (ثلاثا عشر) دية (مسلم) كما قال عمرو وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم ثمانمائة درهم ويعبر عن ذلك بخمس دية الذي وهو من له كتاب ودين كان حقا وتخل ذبيحته ومناكحته وبقر بالجزية وليس للمجوسى من هذه الخمسة الا الخماس فكانت دية خمس دية (وكذا وثني) أي عابد وث بالثلاثة أي صنم (له أمان) بأن دخل لتارسولا فقتل ومثله عابد الشمس والقمر أي دية مجوسى والمرأة في الاربعة على النصف مما ذكر (والمذهب ان من لم يبلغه الاسلام) وقيل (ان تمسك بدين لم يبدل فدية دية) دية وقيل دية مسلم لعذره (والا) بأن تمسك بدين يبدل (فكجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين * (فصل في موضحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم) * أي منه (خمس أبخرة) لحديث في موضحة خمس من الابل رواه الترمذى والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكرو والانثى (و) في (هاشمة مع ابضاع عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشر من الابل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على زيد (ودونه) أي وفي هاشمة من غير ابضاع (خمس) أخذ بما ذكره وقيل حكومة (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (و) في (منقلة) وهي مسبوقة بهشم وابطضاع (خمس عشرة) بعير الحديث عمرو بن حزم بذلك رواه ابو داود والنسائي وابن حبان والحاكم ورواه من حديثه ما سبق في موضحة (و) في (مأمومة ثلث الدية) لحديث عمرو وبذلك أيضا وقيل بها الدامغة وقيل زاد حكومة لخرق الخريطة وقيل فيها الدية لأنها تذف ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر ونقل ثالث وأتم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيرا وثلث بعير وهذا كله في المسلم الذي كره الخليفة في موضحة مثلان نصف عشر دية فتراعى هذه النسبة في حق غيره ففي موضحة المرأة بعيران ونصف والذي بعير وثلثان والمجوسى ثلث بعير وعلى هذا القياس (والشجاج قبل موضحة) من الحارصة وغيرها المتقدم (ار عرفت نسبتها منها) أي من موضحة بأن كان على رأسه موضحة اذا قيس بها الباضعة مثلا عرف ان المقطوع ثلث أن نصف في عمن اللحم (وجب قسط من أرشها) أي موضحة (والا) أي وان لم تعرف نسبتها منها (لحكومة كجرح سائر البدن) أي باقية كالابضاع والهشم والتفيل ففيه حكومة (وفي جائفة ثلث دية) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا كالستى مما قبله (وهي جرح ينفذ) بالجمجمة (الى جوف كبطن وصدر وثغرة فخر) بضم المثناة (وجبين وخاصرة) أي كذا داخل المذكورات وصور في الجبين بما نقل عنهم من أن الجرح النافذ منه الى جوف الدماغ جائفة ووجهه العدو عن قول المحرز وغيره الجبين المفهوم مما ذكره مع ومنه الورل وليس من

ذلك لان جروح باقى البدن ليس فيها مقدار الجائفة (قوله) مما قبله الذي قبله قول المتن كجرح (قوله) وهي جرح منفذ الى جوف أي الحروف ولو كان ذلك بأبرة ونحوها (قوله) وثغرة فخر كأنها الثغرة التي في أعلى الصدر بين الترقوتين (قوله) وصور في الجبين لك أن تقول هذا التصوير يرجع الى أن ذلك مأمومة فالحنن مافى المحرز الا أن يقال لابد في الجائفة من خرق الجلد أعني خريطة الدماغ فان قبل هذه تكون دائمة قلنا نعم ولكن الدامغة لم تقدم لها دية فيحتاج (قوله) المفهوم مما ذكر الذي ذكر قول المتن كبطن الى قوله وخاصرة الا قوله وجبين فليس مما ذكر (قوله) ومنه الضمير فيه يرجع الى قوله مما ذكر

(قوله) موضحة غيرهما له مقدر كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم (قوله) لان الجناية عبارة الامام لانه بازاله أحدهما اثبت الجناية على الموضع كله ولو اوضح جميع ذلك لم يجب أكثر من ارش الموضحة فأولى (قوله) عمدا وخطأ نصب أماً على نزع الخافض أو صفة مصدر بخذوف (قوله) أو شملت رأساً ووجهاً خرج ما لو شملت رأساً وفقاً * (١٧٧) * فلا خلاف في ايجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضاً ما لو عمت الجهة

والخذف موضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الافصح (قوله) أو موضحة غيره أي فغيره مجرور ويجوز أيضاً رفعه عطفاً على فاعل وسع ويجوز أيضاً نصبه أامة له مقام المضاف اليه (قوله) كموضحة من جملة ما دخل في التشبيه عدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها الشارح وقد تعرض لها الزركشي فقال لو وسع غيره الخائفة من الظاهر والباطن تعددت والا فحكومة على الموسع (قوله) وكذا لو انقسمت عمداً وخطأً ظاهراً اتحاد الخائفة بذلك وهو خلاف ما في الروضة وأصلها حيث قال لا ويجي في اختلاف حكم الخائفة وانقسامها الى عمداً وخطأً ما تقدم في الموضحة والجواب عن الشارح رحمه الله ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أي فهما جائفتان (قوله) اعتبار الخ أي كإمكان الدخالة جائفة كذلك الخارجية تقاس عليها وتعتبر بها (قوله) لانه في مقابلة الخ وفارق ذلك سن غير المتغور وان كان الغالب على الموضحة الاتهام لئلا يلزم أهدار الموضحات دائماً بخلاف السن فإن المجني عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها (قوله) بقسطه وقيل حكومة فلو أخرج المائن قوله لا حكومة الى هنا لا فاد ثبوت الخلاف في البعض (قوله) فحكومة هذا بشكل على قطع الصفة بها (قوله) وفي كل جفن وان لم يكن

الجفن داخل القم والانف ولا يختلف أرش موضحة بكبرها) فالكبيرة وغيرها سواء في أرشها المتقدم (ولو اوضح موضعين بينهما لحم وجلد قيل أو أحدهما فوضعتان) وجهه في الثانية وجود حاجز بين الموضعين والاصح فيها واحدة لان الجناية آتت على الموضع كله كاستيعابه بالابضاح ولو عاد الجاني فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرش واحد على الصحيح وكذلك لو أتى كل الحاجز بينهما لان الحاصل بسراية فعله منسوب اليه (ولو انقسمت موضحة عمداً وخطأً أو شملت رأساً ووجهاً فوضعتان وقيل موضحة) نظراً للصورة والاول نظر الى اختلاف الحكم أو المحل (ولو وسع موضحة فواحدة على الصحيح) كما لو أتى بها ابتداءً كذلك والثاني ثنتان (أو) موضحة (غيره فثنتان) لان فعله لا يبنى على فعل غيره (والجائفة كموضحة في التعدد) وعدمه فلو أضافه في موضعين بينهما لحم وجلد قيل أو أحدهما فجائفتان ولو رفع الحاجز بينهما أو أتى كل فواحدة على الصحيح وكذلك لو انقسمت عمداً وخطأً (ولو نفذت) بالمجعة (في بطن وخرجت من ظهر فجائفتان في الاصح) اعتبار الخارجة بالداخلية والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانه لطرفان فثنتان) حيث الحاجز بينهما سليم (ولا يقطع الارش بالتعام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الذاهب والالم الحاصل (والمذهب ان في الاذنين دية لا حكومة) وهو قول أبو وجه مخرج وجهه بأن السمع لا يعلمها وليس فيها منفعة ظاهرة واستدل الاول بحديث عمرو بن خزم وفي الاذن خمسون من الابل رواه الدارقطني والبيهقي وسواء فهما القطع والقلع والسمع والاصم (وبعض) منهما (بقسطه) من الدية وهو صادق بواحدة ففسها النصف وبه صرح في المحرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أيسهما) بالجناية (فدية وفي قول حكومة) لان منفعتهم لا تبطل بذلك وهي جمع الصوت ليصل الى الصماخ ومحل السماع وعورض بطلان المنفعة الاخرى وهي دفع الهوام بالاحساس (ولو قطع ياستين فحكومة وفي قول دية) الاول مبنى على الاول والثاني على الثاني كما في المحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن خزم في العين خمسون من الابل رواه مالك وحديثه أيضاً وفي العين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أي ذى عين واحدة ففسها نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر اليه (وكذا من بعينه يابض لا يقص الضوء) فهما نصف الدية (فان نقص قسط) منه فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالمجعة التي لا يابض فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة) فيها وسواء كان الياض على الياض أم السواد أم الناظر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كان (لا عي) في الاربعة الدية على قياس ان في التعدد من جنس الدية تقسم على افراده كالعينين والاذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الانف مشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحديث عمرو بن خزم وفي الانف اذا استوصل المارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الانف اذا قطع مارنه مائة من الابل رواه ما البيهقي ولا يزداد في قطع القصبة معه شيء وتندرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية (وقيل في الخارج حكومة

٤٥ في هذب (قوله) على قياس الخ يريد انهم لم ترد في كتاب عمرو بن خزم ولهذا قالوا أغرب ما ورد في قوله انه ورد في كتاب عمرو (قوله) وقيل في الخارج الخ على هذا لو قطع طبقة مع الخارج وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التنبيهات محل الخلاف اذا أفرد الخارج بالجناية لكن عبارة المصنف في حكاية الوجه تمناول ما لو قطع أحد الطرفين مع الخارج وواجبه نصف الدية وحكومة

(قوله) وفي كل شفة خالف مالك فقال في السفلى الثلثان أي لحركتها وفي العليا الثلث (قوله) وفي اللسان نقل الشافعي في الأثر وكذا ابن المنذر فيه الإجماع (قوله) سواء الخ لو أبطل نفعها بالكلمة فكذلك (قوله) أو نقصت ظاهره ولو بجناية (قوله) ففيها الأرض لنقص البطن (قوله) فلا شيء يعني لا دية ولا الف الحكومة واجبة (قوله) والثاني يجب أي لو عاد * (١٧٨) * بعضها ثم مات فإظهاره عدم مجيء

هذا القول (قوله) وهي ثنتان وثلاثون أربع ثنابا وأربع رباعيات وأربع ضواحل لعله وأربع أنساب واثنا عشر رجي وأربع نواخذ وهي أقصاها وأخرها ثنابا ويسمى ضرس الحلم وفي الغالب لا تثبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اثنتان فتصبح ثلثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواخذه يريد هنا بها الضواحل وانما وجب في زائد هنا بجناية لأن نجاتها مختلف ويتقدم ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا (قوله) وفي كل يد نقل ابن المنذر وفيه الإجماع (قوله) أي قطع ذكره على إرادة العضو ثم هذا القيد بالنظر إلى قوله فإن قطع فوقه والأصل لو قطع الأصابع وجبت دية اليد (قوله) فحكومة هذا بشكل بما صححه في الروضة من أن القصة تتبع الأنف (قوله) وفي أصابع فيها وكذا الأظفار تسع لغات شهيرة وتزيد الأصابع عشرة وهي أصابع (قوله) ثلث العشر أي بالإجماع (قوله) ومن فوقه أي ولومن الفخذ (قوله) وفي كل أصبع أي وكما قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أظفارها وتركه الشارح العلم به من هذا (قوله) وهي رأس الثدي هذا التعريف يشمل حلمته

وفيهما أي الطرفين (دية) لأن الجمال والمنفعة فيهما وقال الأول وفي الخارج (و) في كل شفة نصف (حديث عمرو بن خرم وفي الشفتين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولو لا لم يكن وأرت) بالثناة (والثغ) بالثلثة (وطفل دية) لحديث عمرو بن خرم وفي اللسان الدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بخرجه ليكاه ومص) فان لم يظهر فخكومة (ولأخرى حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الدية (و) في (كل سن) لذ كرحم سلم خمسة أبعرة) لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في كل سن خمس من الأبل رواه أبو داود وحديث عمرو بن خرم وفي السن خمس من الأبل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السخ) بكسر الميم وسكون النون وأنعام الخاء وهو أصلها المستر بالعم (أو قلعهما وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص المنافع (فكهيجه) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) في سنها (أو نقصت) المنفعة بالحركة (فالاصح) سنها (كهيجه) ففيها الأرض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قطع سن صبي لم يشغر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود وبأن فساد المنبت وجب الأرض السابق (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) لأن الأصل براءة الذمة والظاهر العود لو عاش والثاني يجب الأرض لتحقيق الجناية والأصل عدم العود (و) الاظهر (انه لو قطع سن مشغور فعادت لا تسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة والثاني قال العائدة قائمة مقام الاولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فجناية) ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا تزيد على دية ان اتخذ جان وجناية) كأن يسقطها بضربة ولو أسقطها بضربات من غير تخمل ادمال ففيها القولان وقيل تراد قطعها كالتخمل ادمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني (و) في (كل لحى) بفتح اللام (نصف دية) كالاذن والعيان منبت الأسنان السفلى (ولا يدخل أروش الأسنان) وهي ست عشرة (في دية العين في الاصح) والثاني يدخل اتباعا للأقل الاكثر ففيها ما باسنانها على الأول مائة وثمانون بعيرا وعلى الثاني مائة وقد لا يكون عليها أسنان كلحي لطف لم تثبت أسنانه أو شخ تآثرت أسنانه (و) في (كل يد نصف دية ان قطع من كف ظن قطع فوقه فخكومة أيضا) في (كل أصبع عشرة أبعرة) في (كل أظفلة) من غير إجماع (ثلث العشرة) في (أظفلة إمام نصفها والرجلان كاليدين) في جميع ما ذكر في قطع كل رجل من القدم نصف دية ومن فوقه حكومة أيضا وفي كل أصبع منهما عشرة أبعرة وأنامل أصابع الرجل كأنامل أصابع اليد كذا قالوا وروى النسائي وغيره من حديث عمرو بن خرم في اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل (وفي حائنها أي المرأة ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي النصف لأن منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يراد بقطع الثدي معها شيء وتدخل حكومتها في ديتها في الاصح (و) في (حلمته) أي الرجل (حكومة) وفي قول ديته) كالرأفة وقرن الأول باتقاء المنفعة فيه (وفي آتين) أي حلمتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث عمرو بن خرم في الذكر وفي الاثنين الدية رواه أبو داود

الرجل فهو أحسن من قول غيره بعد هذا الذي يلحقه الرضع انتهى قال الامام ولوم في الغالب يخالفون والندى وحولها دية أثره على لونها وهي من الثدي لامن الحلمة

(قوله) وعين أي لان المعنة ضعف في القلب لافي نفس الذكر (قوله) لان معظم منافع الذكر أي فهي كالأصابع مع الكف (قوله) منها أي كالسنة (قوله) وهما حرفا الفرج هو تابع للذكر حيث قال الاسكان ناحيتا الفرج والشفران اطرافهما كان أشجار العين أهدابها وقال غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالفم (فرع) في العقل دية قدمرلانه أشرف المعاني (قوله) وجبا أي لا اختلاف المحل ثم العقل محله القلب وقبل * (١٧٩) * الرأس وقال الامام لا محل للسمع (قوله) وفي قول يدخل وجهه هذا بان العقل يشبه

الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوء البصر من حيث انه يبقى المحال في الاعضاء مع زواله كما بقي المحال في الحدة بعد ذهاب الضوء فتشبه بالروح يدخل ارش الجنابة في دية اذا كان الارش أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وارش الجنابة على الحرم كما لا يجمع بين دية الضوء وارش العين القائمة وان كان بفوت العين التامة تجب الحكومة بل يدخل الاقل في الاكثر (قوله) تدخل دية أي وعلى الاول تجب ثلاث ديات (قوله) الاصل الانصاف أي لانه لا يصلح الاعداها (قوله) وأول الخ لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المتن منبأ للمجهول أي فلا يحتاج الى تأويل (قوله) وفي السمع جعل الماوردى من طرق ابطاله الصوت الهائل الخارق للعادة (قوله) ومن أذن نصف الخ قياسا على غيره من المتعد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أي في الذاهب من إحدى الاذنين الحكومة فان السمع واحد وربما كان الذاهب بانسد إحدى الاذنين دون النصف أو ازيد ولكن لما عسر ضبط نقصه جعل النقص باطلا لانه أقرب بخلاف ضوء البصر فان تلك اللاطيفة متعددة ومحملها الحدة انتهى ولوارثت الاذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة باقية بقول أهل الخبرة بالحكومة (قوله)

والنساء وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) فيه دية (وحشة كذا) ففسادية لان معظم منافع الذكر وهي لذة الباشرة تتعلق بها (وبعضها بقسطه منها وقيل من الذكر) لانه المقصود بكمال الدية (وكذا حكم به بضمارن وحلة) أي يكون بقسطه من المارن والحلة وقيل بقسطه من جميع الانف والتدني بناء على اندراج حكومة قصة الانف وحكومة التدني في دية المارن ودية الحلة وقد تقدم (وفي الالين) وهما موضع القعود (الدية) كالائنين والمرأة كالرجل في اليها ديتها وفي الواحدة النصف ولو قطع بعض احدهما وجب قسطه ان عرف قدره والا فلا الحكومة (وكذا شفرها) أي المرأة وهما حرفا الفرج فجمعما ديتها كالائنين (وكذا السخ جلد) فيه دية السلخ منه (ان بقى) فيه (حياة مستقرة وخز غير السلخ رفته) بعد السلخ أي ان فرض ذلك والا فالسلخ قاتل له وجعل في وجوب الدية كواحد وجبت فيه من البدن كاللسان والذكر (فرع) في ازالة المنافع (في العقل) أي ازالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية ونزل ابن المنذر فيه الاجماع ولا يراد علمها ان زال بجناية لا ارش لها ولا حكومة كان ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بجرح له ارش أو حكومة وجبا) أي الدية والارش أو الحكومة (وفي قول يدخل الاقل في الاكثر) ففي زواله بالايضاح يدخل ارش الوضحة في دية وفي زواله بقطع البدن والرجلين تدخل دية في ديتها (ولو ادعى) المجنى عليه (رواه) أي العقل بالجنابة وانكر الخاني (فان لم ينظم قوله) أي المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن رقب فيها (فله دية بلايين) لان يمينه ثبت جنونه والمجنون لا يحلف وان اتسّم قوله وفعله في خلواته صدق الخاني يمينه وانما حلف لاحتمال صدور المتظلم اتفاقا أو جريا على العادة وفي قوله ادعى العدول اليه عن قول المحرر وغيره أنكر الخاني تصريح بالدعوى الاصل للانسكار وفهم من السياق ان المدعى المجنى عليه واستشكل سماع دعواه المتضمنة لزال عقله وأول بأن المراد ادعى وليه ومنه منصوب الحاكم (وفي السمع) أي ابطاله (من أذن نصف) من الدية (وقيل قسط القص) منه من الدية (ولو أزال اذنيه وسمع فديتان) لان السمع ليس في الاذنين (ولو ادعى زواله وانزعج للصباح في نوم وغضلة فكاذب) لكن يحلف الخاني لاحتمال ان الزعاج بسبب آخر اتقاه (والا) أي وان لم يترجم (حلف) لاحتمال تجلده (وأخذ دية وان نقص) السمع (قسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره بأن عرف انه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا (والا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (الحكومة) فيه (باجتهاد قاض وقيل يعتبر بجمع قرنه بفتح القاف وسكون الراء أي من له مثل سنه (في هضته ويضبط التفاوت) بين سمعها وذلك بان يجلس قرنه بيمينه ياديهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي شيئا فشيئا الى ان يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يمد المنادي ذلك الحد من رفع الصوت ويقرب الى ان يقول

وقيل قسط النقص أي لان السمع واحد (قوله) السمع أي من اذنه (قوله) انه كان يسمع الخ أي عرف منه ذلك قبل الجنابة وقس على نظيره الآتي (قوله) بفتح القاف الخ أم لكسر هاءه المكافئ ثم طريق الاعتبار باقرن أن يحل سماعا ويومر من يرفع صوته ويأديهما من مسافة بعيدة لا يسمع فيها واحد منهما ثم يقرب شيئا فشيئا الى أن يقول السليم سمعت فيعلم الموضع ثم يمد المنادي وهو يقرب الى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخر فلا يكذب تكثيرا للارش هذا اكنته قبل رؤيته في كلام الشارح

(قوله) سدت الخ بقى ما لو ادعى زواله من إحدى الاذنين قال السامعي في الاثم ان كانت العجمة اذا سدت شئ عرف ذهاب سماع الاخرى سدت وان كان لا يعرف فالقول قوله بيمينه ويجب له نصف الدية انتهى قال الماوردي وما ذكره من التجربة لا يمكن مرة بل لابد من مرات يزول بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف حمل على أقل الوجوب (قوله) لم يرذه هو كذلك * (١٨٠) * واذا قلغ الحدة مع ذلك وجب لها حكومة

(قوله) سئل أهل الخبرة أى ولا تخلف (قوله) ورد الامر الخ أى وهو الذى فى المتن (قوله) والا فحكومة فى الاصح ومقابلته يعتبر بقرنه (قوله) عصمت الخ أى ويفعل ذلك مرات وينظر قدر المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما سلف نظيره فى السمع (قوله) وعلم قدر المذهب قال الزركشى ويمتنع عند التنازع بسد أحد المخبرين كما تقدم فى السمع انتهى ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمنا انه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والا فحكومة هذا من جملة مراد الشارح فيما يظهر (قوله) ربع سبع لان الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع (قوله) وقيل لا يوزع قال الاصطخرى وابن أبى هريرة وأفسده الماوردي لما قاله الشارح فيما يأتى ولانه يلزمهما ضم الحروف الشفهية فان التزم ذلك والافسد التعليل (قوله) فى لغة العرب متعلق بالموزع أى تنفيد العبارة ان غير لغة العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة وان كثرت كما يشير لذلك قول المناهج الآتى ولوعجز عن بعضها خلقه ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حروفا وقيل على أقلهما (قوله) خلقة دخل فى هذا من كانت لغته كذلك كالفارسي فان الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا خاء ولا طاء ولا عين فقصية عبارته نبوت الخلاف والمعروف التطبع بكل

المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أى ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منه سماع الاخرى ثم عكس) أى سدت العجمة وضبط منه سماع العليلة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان النصف وجب ربع الدية (وفى ضوء كل عين) أى اذهابه (نصف دية) ذكره رافيه حديث معاذ فى البصر الدية وهو غريب (فلوقها لم يزد) على النصف بخلاف ازالة الاذن وابطال السمع منها ما تقدم (وان ادعى زواله) أى الضوء وانكرا الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص فى مقابلة عين الشمس ونظر وادعى انه عرفوا ان الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يراجعون فيه ادلا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن بتقريب عقرب أو حنديدة من عينه بغتة ونظر هل ينزعج) أولا فان انزعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم ينزعج فقول المجنى عليه بيمينه وفى الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الام وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الامر الى خيرة الخاكم بينهما عن المتولى (وان نقص) الضوء (فكالسمع) فى نقصه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقسطه من الدية والا فحكومة فى الاصح وان نقص ضوء عين عصمت ووقف شخص فى موضع يراه ويؤمن ان يتابعه حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب العجمة وتطلق العليلة ويؤمن الشخص بأن يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (وفى الشم) أى ازالته بالجناية على الرأس وغيره (دية على العجم) ذكره رافيه حديث عمرو بن حزم فى الشم الدية وهو غريب والثانى فيه حكومة لانه ضعيف التنفع ودفع بانه من الحواس التى هى طلائع البدن فكان كغيره منها وفى ازالته من أحد المخبرين نصف الدية وان نقص وعلم قدر المذهب وجب قسطه من الدية وان لم يعلم فحكومة (وفى الكلام) أى ابطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر فى اللسان الدية ان منع الكلام ونزل الشافعى فى الام فيه الاجماع (وفى) ابطال (بعض الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا فى لغة العرب) أولها فى الذكرا عادة ألف أى همزة فى ذهاب نصفها نصف الدية وفى كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية) والاولى الباء والقاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملة والظين والحاء المهملة لان الجناية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهى ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد فى جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الخلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفوة وقيل شفوة وعليه قول المحرر الشفوية وقوله فى لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أى ان كان فى البعض الباقي كلام مفهوم فان لم يكن فيه ذلك فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لان منفعة الكلام قد فانت وحزمه البغوى وقال الرويانى انه المذهب والثانى وجوب القسط وما تعطل من المنفعة لا يجب به شئ كالمكسر صلبه فتعطل مشبه قال المتولى وهو المشهور ونصه فى الاثم كذا فى الروضة وأصلها (ولو عجز عن بعضها) أى الحروف (خلقة) كالارت والالتع (أو بأقصة ماوية فدية) فى ابطال كلامه لانه مفهوم (وقيل قسط) منها بالنسبة الى جميع الحروف (أو بجناية المذهب لا تسكمل دية) فى ابطال كلامه لئلا

الدية (قوله) لانه مفهوم ولان ضعف منفعة الضوء لا يتدح فى كماله كضعف البصر وسائر المعاني (قوله) لئلا يتضاعف الغرم قضيته ان جناية الحربى كالأفة وفيه نظر يتضاعف

(قوله) على الخلاف فيه أى فعلى الرابع نسب فى مسئلة الجنابة إلى أربع الحروف وفيما قبلها إلى ما يحسنه وقبل العكس (قوله) فيه الضمير فيه يرجع إلى قوله بما ذكر (قوله) فذهب ربع كلامه إلى أربع الحروف (قوله) اعتبارا بالاعتقال الركعتى لأن الجنابة لو لم تؤثر إلا فى أحدهما لكان مضمونا * (١٨١) * بالدية كما أثرت فى كل منهما وجب أن ينظر إلى الأكثر وغيره وكلاهما بطل البطش

بتقطع بعض الاصابع تحب دية ولو جاء آخر وقطع باقى اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذًا بالاغظ أيضا ولو ذهب نصف الكلام بجنابة على اللسان بلا نطق ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة (قوله) أى ابطاله مع بقاء اللسان على اعتداله إلى آخره كذا صور فى المطلب قال وبهذا تبين أن مراد الاحجاب بزوال النطق زوال الكلام وان وجد معه صوت لا يفهم والالكان معنى الامرين واحدا (قوله) فججز المراد بهذا عدم النطق (قوله) كالبرص الخ أى وكالشلل مع اليد (قوله) صلب هو بضمهما وفتحهما وضم الاول مع سكون الثانى وصاب (قوله) وفى أفضائها علمه الماوردى بأنه يقطع التماسل لان النطقة لا تستقر فى محل المعلق فكان كقطع الذكرو قدر وى الحاكم ذلك عن زيد بن ثابت رضى الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولو التخم سقطت الدية بخلاف الجائفة (قوله) دية أى ويدخل فيها أرش البكارة (قوله) وقيل مدخل ذكرى لان افشاء ما بين القبل والدر عسر على الآلة فكان مرادهم بالافشاء هذا (قوله) الا بافشاء أى سواء التفسير الاول والثانى (قوله) فأرشا يستثنى ما لو كان هذا الزيل يسحق عليها القصاص فى نفسها (قوله) أو بذكر ولو بحائل كما هو مقتضى الإطلاق (قوله) لشبهة أو مكرهه يجب أيضا أرش البكارة عند

بتضعاف الغرم فى القدر الذى أبطله الجانى الاول وقبل تكمل والخلاف مرتب على الخلاف فيما قبله قاله الرافعى أى فان قلنا بالقسط هناك فهنا أولى أو بالكل هناك فهنا فيه وجهان وحاصله طريقان قاطعة وحكمة خلاف ولو أبطل بعض ما يحسنه فى المسائل الثلاث وجب قسطه بما ذكر على الخلاف فيه (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس) أى قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه (فنصف دية) اعتبارا بأكثر الامرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فذهب النصف فنصف دية أيضا وهو ظاهر (وفى الصوت) أى ابطاله مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد (دية فان بطل معه حركة لسان فججز عن التقطيع والترديد فتان) لانهما منفعتان فى كل منهما دية (وقيل دية) لان المقصود الكلام ويقتضى بطريقين انقطاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان روى البيهقى عن زيد بن أسلم قال مضت السنة فى الصوت اذا انقطع بالدية وهذا من العجائب فى حكم المرفوع (وفى الذوق) أى ابطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجنابة على اللسان أو الرقبة أو غيرهما (ويدرك به حلاوة وحرارة وملوحة وعذوبة وتوزع) الدية (علمت) فإذا أبطل ادراك واحدة وجب خمس الدية (فان نقص) الادراك فلم يدرك الطعموم عن أكملها (فحكومة) فى النقص (وتحب الدية فى المضغ) أى ابطاله لانه المنفعة العظمى للامتنان وفيها الدية فكذلك انفعتها كالبرص مع العينين (و) تحب فى (قوة أمعاء) أى ابطالها (يكسر صلب) لفوات الماء المقصود للسل (و) فى (قوة جسد) أى ابطالها من المرأة لفوات التسل وهى دية المرأة (و) فى (ذهاب جماع) بجنابة على صلب مع بقاء الماء وسلامة الذكر كما صوروه فيكون المراد بطلان الانتداج بالجماع وغير الامام بشهوة الجماع واستبعاد ذهابها مع بقاء المنى وعلت المسئلة بأن الجماع من المنافع المقصودة ولو أنكر الجانى ذهاب الجماع صدق الجنى عليه بمينه لانه لا يعرف الامنه (وفى أفضائها) أى المرأة (من الزوج وغيره) أى من أى منهما (دية) أى ديتها (وهو رفع ما بين مدخل ذكره ودر بوقبل) مدخل (ذكره) مخرج (بول) وهو فوقه واقتصر فى الروضة كأصلها على الثانى فى كتاب النكاح فى مسئلة لا يثبت الخيار بكونها مفضاة قال الماوردى وعلى الثانى تحب الدية فى الاول من باب أولى وعلى الاول تحب فى الثانى حكومة وقال المتولى الصحيح ان كلامهما افشاء موجب للدية لان الاستمتاع يتحمل بكل منهما فلأزال الخارجين لزمه ديتان وسكت على مقالته فى الروضة كأصلها بعد الوجهين السابقين وسواء الافشاء بالوطء وغيره كأصبع وخشبة والوطء بشبهة ورناء (فان لم يمكن الوطء) للزوجة الذى هو حق الزوج (الافشاء فليس للزوج) الوطء ولا يكرهها تمكينه (ومن لا يتحقق افشاءها) أى البكر (فأزال البكارة بغير ذكر) كأصبع وخشبة (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كاسباغى (أو بذكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهه فمهر مثل ثياب وأرش البكارة وقيل مهر بكر) ولا أرش وان طأعته فلا مهر ولا أرش (ومسحقه) أى الاقتضا (وهو الزوج لاشئ عليه) فى إزالة البكارة

٤٦ الح فى انتهاء الامرين اذا كانت رقيقة وقتلنا عدم اندراج أرش البكارة فى المهر وهو الاصح (قوله) فمهر مثل وارش البكارة الاول للاستمتاع والثانى لزوال البكارة ووجه الوجه الثانى ان الغرض الاستمتاع

(قوله) أو غيره استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد أن كان مهر بكر (قوله) وقيل دية محل الخلاف إذا كانت الرجل والد كرم ذلك سليمان لاشل فيهما والا فيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنأ للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فإنها تدخل في الدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف إلى كسر الصلب (١٨٢) (قوله) فرع أزال الأطراف ولطائف الخ أي

وأما غيره فادخلها بالاولى (قوله) منها خرج مالومات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فإن ارشه لا يدخل قال البلقيني لكن نص الشافعي في الثابتة يقتضي الاندراج (قوله) وكذا لو خره الخ أي لأن دية النفس وجبت قبل استقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كالو سرت (قوله) فلان داخل لانه انما يليق بالمتغيرات دون المتغيرات وهذا عكس الراجح في نظيره من العدد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين (قوله) تسقط الديتان فيهما المراد بهما دية الخطأ ودية العمد

* (فصل تجب الحكومة) * لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر (قوله) لا مقدر فيه ولو بكاره (قوله) من الدية يرجع إلى قوله تجب الحكومة (قوله) فيجب عشرين دية لنفس أي لأن جلته مضمونة بالدية فكذا أجزأه بغيرها كالبيع لما ضمن بالثمن كان ارشه جزءاً من الثمن (قوله) وقيل عشرين دية العضو أي فإن كانت على يده وجب عشر ديتها أو على أصبعه وجب عشرين ديتها وأفسده الماوردى من حيث أن التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر النقص بها وأيضاً لجناية الحكومة قد تقارب جناية المقتدر كالسحاق مع الموهنة فلو اعتبر النقص لبعد ما بين الارشين مع قرب ما بين الجنايتين قال الاحصاء وقوم الحر عبد

بذكر أو غيره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرش) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والاول يمنع اقتضاء العدول أرشاً (وفي البطش) أي ابطاله بأن ضرب يديه فشلنا (دية وكذا المسمى) أي ابطاله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من المنافع الخطيرة (و) في (نقصها بحكومة) ومن نقص المشي ان يحتاج فيه إلى عصي (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنه) فدينان) لأن كلاهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب محل المتي ومنه يبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الاول محمية الصلب لما ذكر (فرع) اذا (أزال الأطراف ولطائف تقتضي ديات) كاليدن والرجلين من الاول والعقل والسمع والبصر من الثاني (فبات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها لدخوله في النفس (وكذا لو خره الجاني قبل اندماله) أي خر رقبته قبل اندمال جروحه تجب دية (في الاصم) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو خر بعد الاندمال وجب مع دية النفس ديات ما تقدمها لاستقرارها بالاندمال (فان خر عمداً والجنايات خطأ أو عكسه) فلان داخل أي لا يدخل مادون النفس فيها (في الاصم) المبني مع مقابله على الاصم السابق من الدخول عند اتفاق الخرز وما تقدمه في العمد أو الخطأ فلو قطع يديه ورجليه خطأ ثم خر رقبته عمداً أو قطعهن عمداً ثم خر خطأ وعني في العمد فم ما على دية وجب في الاول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى الداخل تسقط الديتان فيهما (ولو خر) الرقبة (غيره) أي غير الجاني المتقدم (تعدت) أي الدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر

* (فصل) * تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه من الدية (وهي جزء نسبتها إلى دية النفس وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها) أي الجناية (من قيمته لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها فان كانت قيمته بدون الجناية عشرة وبعد الجناية تسعة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر دية العضو المجني عليه كاليد (فان كانت) أي الحكومة (لطرف) أي لأجله (له) أرش (مقدر اشترط ان لا تبلغ) الحكومة (مقدرة فان بلغته نقص القاضي شيئاً) منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفي خط أقل ما يتول (أو) كانت لطرف (لا تقدر فيه كفتن) وطهر (فان) أي فالشرط ان (لا تبلغ) الحكومة (دية) نفس ويجوز ان تبلغ دية طرف مقدار الارش كاليد وان برز على دية (و يقوم) لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أي اندمال جرحه (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لانيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب بعض) فيه لنقص القيمة (إلى الاندمال وقيل بقدره) أي النقص المذكور (فاض باجتهاده) لثلاثاً بخلاف الجناية عن غرم (وقيل لا غرم) حينئذ ويجب التعزير (والجرح المقدر) أرشه (كموهنة يتبعه) الشين حواله) ولا يفرد بالحكومة (ولا يتقدر أرشه بفرده) الشين حواله (بحكومة في الاصم) كما صرح به في المحرر والثاني المذكور في الوجيزانه بنوع الجرح وفي الروضة وأصلها كلام آخر في المسئلة الواقعة الثاني (و) تجب (في نفس الرقيق) التلف (فيقه) بالقيمة الغلب ليس تنوي فيه القن والمدير والكتاب وأم الولد (وفي غيرها) أي النفس من الأطراف واللطائف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر)

كما ألقنا العبد بالحرفي تقدير اطرافه من قيمته وقد يستأنس أيضاً بتقويم ما عتق بالسراية (قوله) كالبذأ ما الذي لا مقدر فيه ذلك فانه يعتبر من دية النفس بلا خلاف (قوله) بعد اندماله أي لأن الجراحة قد تسري إلى النفس أو إلى عضو مقرر فلا يكون واجبه الحكومة (قوله) لا غرم أي لعدم النقص

(قوله) فنسبته الضعيف فيه يرجع الى قوله ذلك الغير (قوله) فنسبته من قيمته لوقطع يد عبد قيمته ألف فترجع الى ثمانمائة غرضناه خمسمائة فلو قطع آخره قبل الاندمال ثم اندمنا لم نغرمه أربعمائة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون لأن الجناية الأولى لم تستفرك يمكن اعتبار التقص وقد أوجبتا نصف القيمة فكان الأول اتقص نصف القيمة (قوله) فيجب هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبرة المحرر جزء من القيمة نسبتها لها نسبة * (١٨٣) * الواجب في الحرز الى الدية (قوله) منها أى كان الواجب في الجملة القيمة (قوله) فلا شئ

هذه المسئلة تخالف فيها الحرز لما سلف من انه يجب في مثل هذا حكمه باعتبار احدى الحالات الى الاندمال وبخالف أيضا في وجوب القيمة بالغبة بالغبة واعتبار نقصان أو صافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكرو والانثى ووجوب نقد البلد دون الابل ولو قتله بعد قطع يديه وجبت قيمته مقطوع البدن وهذا الأخير كان المراد منه بعد اندمال البدن

(باب موجبات الدية الخ)

(قوله) على سبى أى ولو كان في ملك الصالح (قوله) بأن ارتدعه صرح به في المحرر (قوله) فمات في تعبيره بالفاء ما يقتضى الفورية وليس مرادا والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لم يدينه (قوله) لا يبرأ من الجرح يبرأ من المراد بعدم التمييز من ليس مرافقا مستيقظا حاول بذلك دفع ما قيل مفهوم عبارة في الميز غير المرافق متدافع * تنبيه * في فتاوى البغوى صاحب دية الغير أو هيجها بوشة ونحوها فسقط في ماء أو وهدة وجب الضمان كالصبي (قوله) فلادية اقتصره على الدية يقتضى انه لا قاتل هنا بالقصاص (قوله) ولو صاح أى ولو محرما على صيد غير الصيد من الآدمي مثله فيما يظهر (قوله) ضمن الجنين أى لأن عليا أشار به الى عمر رضى الله عنهما فدفعوا اليه فكان اجماعا ولو مات

ذلك الغير (في الحرز والا) أى وان قدر فيه كالوضحة وقطع الطرف وغيرهما (فنسبته من قيمته) أى فيجب مثل نسبته من الدية من قيمة العبد في قطع يده نصف قيمته (وفي قول) يجب (ما نقص) منها نظرا الى انه مال وتقدم في الغصب انه قد يم (ولو قطع ذكره وإنشاء في الظاهر) يجب (قيمتان والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته (فان لم ينقص) عنها (فلا شئ) فيه على هذا القول

(باب موجبات الدية)

أى غير ما تقدم في البابين (والعاقلة) عطف على موجبات وسأقي بيانهم (والكفارة) للقتل وذكر فيه قبلها الغرة وجناية العبد اذا (صاح على سبى لا يميز) كائن (على طرف سطح) أو بر أو نهر (فوقع بذلك) الصباح بأن ارتدعه (فمات) بعد الوقوع (فدية) أى فدية دية (مغلظة) بالتثليث (على العاقلة وفي قول) فيه (قصاص) لأن التأثير غالب والأول يمنع غلبته ويجعل مؤثره شبه عمد وقوله لا يميز مقابلة قوله بعد ومرافق متيقظ (ولو كان) الصبي المصح عليه (بأرض) فمات (أو صاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فسقط ومات (فلادية) فهما (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لأن الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك المفضى اليه ودفع بأن موت الصبي بمجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدر (وشهر سلاح كصباح) فيما ذكر فيه (ومرافق متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه (ولو صاح على صيد فاضطر بصبى) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (بسوء فاجهضت) أى ألفت جنينا فزاعمه (ضمن الجنين) بالبناء للفعول أى وجب ضمانه وسأقي ان فيه الغرة على العاقلة (ولو وضع صبيا في مسبعة) أى موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولا (وقيل ان لم يمكنه انتقال) عن موضع الهلاك (ضمن) لأن الوضع والحال ما ذكر بعد أهلا كاعرفا والأول قال ليس بأهلا ولم يوجد ما يلحق السبع اليه ولو كان الموضوع بالغ فلا ضمان قطعا (ولو بيع بسيف هاربا منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) فهلك (فلا ضمان) له على التابع لانه باشر أهلا نفسه قصدا (فلو وقع) فيما ذكر (جاهلا) به (لعمى أو غلطة ضمن) التابع له للجأته الى الهرب المفضى الى الهلاك (وكذا لو انخفض به سقف في هربه) فهلك أى ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكره والساقى لا لعدم شعوره بالهلاك وفي الصورة الأولى لو كان الرامى نفسه صبيا وقتلنا عمده خطأ ضمنه التابع له (ولو سلم صبى الى سباح ليعلمه) السباحة أى العوم (فغرق وجب دية) لان غرقه باهمال السباح وهي دية شبه العمد ومعلوم انها على العاقلة وان المسلم الولي (ويضمن بحجر يترعدوان) أى الحفر ما يتلف فيها من المال بخلاف الحر فتضمنه العاقلة وكذا القول في الضمان في جميع المسائل

هى فلا شئ فيها الا اذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلته ديتها وينبى الحاكم اذا طلبت امرأة أن يسأل من حملها ويكشف الحال (قوله) لا يبرأ من الجرح يبرأ من المراد بعدم التمييز من ليس مرافقا مستيقظا حاول بذلك دفع ما قيل مفهوم عبارة في فتاوى البغوى صاحب دية الغير أو هيجها بوشة ونحوها فسقط في ماء أو وهدة وجب الضمان كالصبي (قوله) فلادية اقتصره على الدية يقتضى انه لا قاتل هنا بالقصاص (قوله) ولو صاح أى ولو محرما على صيد غير الصيد من الآدمي مثله فيما يظهر (قوله) ضمن الجنين أى لأن عليا أشار به الى عمر رضى الله عنهما فدفعوا اليه فكان اجماعا ولو مات

(قوله) للتملك أو الارتفاق قضيته انه لو حفرها لهدين الغرضين ضمن وقد تبع في هذا التقيد بغوى والمتولى لكن قال الامام مثل ذلك ما لو حفرها في الموات لا لغرض (قوله) ودعا رجلا خرج به الصبي فان الظاهر ضمانه قطعاً ويحتمل جريان خلاف نظراً الى ان عمده محمد أخطأ (قوله) فالظاهر ضمانه ظاهر اطلاقه ان الحكم كذلك ولو كان الطريق واسعاً بحيث لا يغلب المرور على البئر ~~لكن~~ في كلامهما على مسئلة الطعام المسموم صور المسئلة بما اذا كان الغالب مرور عليه * (١٨٤) * وكانت مغطاة ولم يعلمه (قوله) وأذن

الامام بتقريره بعد الحكم كاذنه ومثله القاضي (قوله) وان لم يأذن أى ولم يضمن والا ضمن مطلقاً (قوله) ولم يفرقوا الى آخره قال الرافعي لان الحاجة الى الجناح أغلب من الحاجة الى البئر وأكثر واذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل اهداره انتهى وأسقط الفرق من الروضة قال الزركشي وضمن الجناح هنا كضمن الميزاب فان كان بالخارج فالكل أو بالجميع فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة راكب من غير سقوط فلا ضمان كالقاع في الطريق اذا تعثر به ماش انتهى أقول ينبغى تخصيصه بالجناح الذي فيه المصادمة (قوله) الميزاب قال المصنف فلا يقال من رباب ورد بانها لغة حكها ابن مالك عن ابن الانباري (قوله) مضمون ظاهر الملاقاة ولو بعد اجتماع الماء النازل منها في الارض (قوله) ومنع الاقول الضرورة أى لا يمكن تصريف الماء في ملكه في خد ونحوه (قوله) الى شارع مثله ملك الغير وكذا السكة المنسدة واعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من الميزاب والجناح وحدهم غير المائل

الآنية (لا) حفر (في ملكه وموات) للتملك أو الارتفاق فانه غير عدوان فلا ضمان فيه (ولو حفر به هليزه بئر ودعا رجلاً) فدخله (فسقط) فيها فهلك (فلا ظهر ضمانه) لانه غزوه والثاني لا ضمان فيه لان المدعو غير ملجأ (أو) حفر (بملك غيره أو مشترك بلاذن) في المستثنين (مضمون) أى حفره فيهما (أو) حفر (بطريق ضيق يضرب المارة فكذا) أى هو مضمون وان أذن فيه الامام وليس له الاذن فيما يضرب والثالث من العدوان (أو لا يضرب) المارة (وأذن الامام) فيه (فلا ضمان) فيه قال في التمسك سواء حفر لمصلحة خاصة أو لمصلحة المسلمين (والا) أى وان لم يأذن (فان حفر لمصلحة) فقط (فالضمان) فيه (أو لمصلحة عامة) كالحفر لاستقاء أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (في الاظهر) لجوازه والثاني قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة (ومسجد كطريق) فيأخذ كفيه من الحفر تفصيله ومنه ما في التمسك لو حفر بئر في مسجد ليجمع فيها ماء المطر فوقع فيها انسان فعل ذلك باذن الامام فلا ضمان فيه أو بغير اذنه فعلى القولين (وما تولد من جناح) أى خشب خارج (الى شارع مضمون) وان كان اشراعه جائزاً بأن لم يضرب بالمارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولم يفرقوا في الضمان بين ان يأذن الامام في الاشراع أولاً والمتولد من جناح الى درب منسد بغير اذن أهله فيه الضمان وبأذنه لا ضمان فيه (ويحتمل اخراج الميزاب الى شارع) للحاجة الظاهرة فيه (والتألف بمضمون في الجديد) لما تقدم في الجناح والقديم لا ضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الاقول الضرورة (فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج) منه فألتف شيئاً (فكل الضمان) به (وان سقط كله) فألتف (فنصفه) أى الضمان (في الاصح) لان التلف بالداخل غير مضمون فوزع على الخارج النصف والثاني القسط قيل بالوزن وقيل بالمساحة وفي أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من الشرح (وان بنى جداره مائلاً الى شارع فكجناح) أى فأتولد منه مضمون (أو) بناء (مستويًا) الى الشارع (وسقط) وألتف شيئاً (فلا ضمان) به لان الميل لم يحصل بفعله (وقيل ان أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التقصير والاصلاح (ولو سقط) بعدمه (بالطريق فعثره شخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان في الاصح) لان السقوط لم يحصل بفعله والثاني الضمان لتقصيره بترك رفع ما سقط الممكن له فالخلاف هنا والخلاف فيما قبله (ولو طرح قمامات) بضم القاف أى كلسات (وقشور بطبخ) بكسر الباء (بطريق) لحصل بها تلف لثمن (مضمون على الصحيح) لان الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة والثاني غير مضمون لجريان العادة بالساحة في طرح ما ذكر ولو طرح في موات فلا ضمان (ولو تعاقب سبباً هلاكاً فعلى الأول) الحوالة وذلك (بأن حفر) واحداً بئراً (ووضع آخر حجراً عداً وانا فعثره) بالناء للفعول (ووقع) العائر (بها فعلى الواضع) الضمان

كالطرف الداخل (قوله) وقيل الى آخره قال أبو اسحق وابن أبي هريرة والفعال وأبو الطيب والروابي والماوردي وغيرهم لان (قوله) ولو سقط بعدمه أموال بناء مائلاً فظاهر انه ضمن من تعثر بالساقط كما يضمن ما تلف بالسقوط (قوله) فالخلاف هنا يرجع الى قوله الممكن (قوله) لحصل لو تعذر المشي عليها فترق بها فلا ضمان (قوله) فعلى الأول لو تعادل السببان كان حفر واحد وأعمق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عبداً من بئر بجبل فانقطع الجبل ومات ضمن قالة بغوى

(قوله) لأن العنور أي فكأن العنور به بمنزلة الدفع من واضعه (قوله) كما قالوا أقوى من هذا في الاشكال عليه ما نقلناه عن المتولي انه لو حفر في ملك
ونصب شخص في البئر جديدة ومات المترى بها * (١٨٥) * فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر قطا هر وأما الواضع فلان المترى هو المفضي الى

الحديدة ولهذا يقال كيف يقول
الشحان المتقول مع وجود مسألة المتولي
هذه (قوله) يخرج به ما لو كان
أحد الحجرين امام الآخر فتر بالاول ثم
بالثاني فالدار على الثاني (قوله) ضمنه
المدحرج لومات هذا المدحرج من تلك
العترة فلا خفاء في ضمان الواضع له وذلك
يوجب أن يكون التدحرج منسوباً الى
الواضع معنى فهلا كان ضمان الثاني
عليه (قوله) لتقصيره أي ولأن التلف
حصل بحركته فلا يشكل عليه كونه
المشي من مرافق الطريق كلو قوف
(قوله) ضمان العاثر هلته ان الطريق
للطروق وهم بالعود وغوره مقصرون
(قوله) والرابع عكسه علته ان القتل
بحركته والمشي ارتفاق (قوله)
وغرها منه قوله في مسألة الامام الطالب
للرأة ضمن الجنين بالناء للمفعول ومن
ذلك الملاق الضمان في مسائل كثيرة
من غير أن يعلقه بالفاعل

* (فصل اصطدام) * (قوله) فعلى عاقلة
كل من ثم تعلم انها حارن (قوله)
فنصفها أي على العاقلة (قوله) بناء
الح أي فتكون الكفارة التي على كل
واحد نصفها عنه ونصفها عن رفيقه
لانهما اشتركا في قتل زيد فكفارة
علمهما موزعة وفي قتل عمرو وكذلك
(قوله) نصف قيمة الح أي لاقية النصف
* فرع * لو اداس بمقدم مداسه على مؤخر
مداس سابقه فمفرق لزمه نصف الضمان
أيضا (قوله) ضمنهما أي ولو تعدا (قوله)
نصف غرق الح قيل هذه العبارة تقتضي
انه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا

لان العنور بما وضعه هو الذي الجأ الى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب اول الهلاك وحفر البئر
سبب ثلث له (فان لم يتعد الواضع) بأن وضع حجرا في ملكه وحفر آخر بئر اعدا وناقص ثالث بالحجر ووقع
في البئر فهلك (فالمقول تضمن الحافر) لانه المتعدي قال الرافي وشيخنا أن يقال لا يجب عليه ضمان
كما قالوا فيما لو كان حصول الحجر على طرف البئر بالسييل (ولو وضع) واحد (حجرا) في طريق
(وآخران حجرا) بجنبه (فغترهما) آخر فوات (فالمضمان) له (اثلاث) نظرا الى عدد الواضع
(وقيل نصفان) على الاول نصف وعلى الآخرين نصف نظرا الى عدد الموضوع (ولو وضع حجرا)
في طريق (فغتره رجل فذخره فغتره آخر) فهلك (ضمنه المدحرج) لان الحجر انما حصل
هناك بفعله (ولو غتر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان ان اتسع
الطريق) كذا في المحرر ووجه الاشتراك في عدم التعدي وفي الروضة كأصلها والشرح الصغير
أهدار العاثر وضمان عاقلة العنور به أي لنسبته الى تقصير (والا) أي وإن ضاق الطريق (فالمذهب
أهدار قاعد ونائم) لتقصيرهما (لعاثرهما وضمان واقف) لان الوقوف من مرافق الطريق
(لعاثره) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار العنور به
والرابع عكسه * تنبيه * ما تقدم من تضمن الواضع والحافر والمدحرج وغيرهم النفس من الاسناد
الى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها

* (فصل) * اذا (اصطدام) أي كملان ماشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوضعا وماتا
(فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لوارث لاخر لان كلاهما مات بفعله وفعل صاحبه
ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ (وان قصدا) الاصطدام (فنصفها
مغلظة) لان القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلكل حكمه)
من التخفيف والتغليظ (والعجيج ان على كل) منهما (كفارتين) واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل
صاحبه والثاني كفارة بناء على انها تجزأ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الاول
ونصفها على الثاني (وان ماتا مع مركوبهما فكذلك) دية وكفارة (وفي تركه كل) منهما
نصف قيمة دابة الآخر (أي مركوبه لا اشتراكهما في اتلاف الدابتين (وصبيان أو مجنونان)
اصطداما (كركابين) فيما ذكر فيها ومنه التغليظ المبني على الاظهار ان عمدهما عمد وسواء ركب
بأنفسهما أم أركبهما ولهما (وقيل ان أركبهما الولي تعلق به الضمان) لان في الراكب خطرا والاول
قال لتقصير فيه (ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودابتهما) لتعديه في ذلك والضمان الاول على عاقلة
ولاشئ عليهما ولا على عاقلتهما (أو) اصطدم (حاملان واسقطتا) وماتا (فالدية كالسبق)
من أن على عاقلة كل نصفها الى آخره (وعلى كل أربع كفارات على العجيج) لاشتراكهما في
أهلاك أربعة أشخاص نفسهما وجنيتهما والثاني كفارتان بناء على التجزؤ وان قلنا لا كفارة على
قاتل نفسه فثلاث على الوجه الاول وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرق جنينهما)
لان المرأة اذا ألقت جنينها بجنايتها واجب على عاقلتها العترة كالوحيث على حامل أخرى (أو)
اصطدم (عبدان) وماتا (فهدر) لان ضمان جنابة العبد تعلق برقيقته وقد فانت وسواء اتفقت
القيمتان أم اختلفتا وان مات أحدهما واجب نصف قيمته متعلقا برقيقته الحى (أو) اصطدم

٤٧ في نصفه لهذا وليس كذلك فلو فرق النصفين أجراً (قوله) وان مات أحدهما قلوا أثر الحى في الميت عيانا تعلق ارشه بنصف
هذه القيمة فمحل التقصاص في ذلك المقدار

(قوله) والملاح هو المصلح لشأن السفينة فهو من الملاحة وقيل هو اسم للريح سمي به الملاح وقيل لعنايته الماء الملح (قوله) كرا كبين قضيتيه انهما لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشي والظاهر انه لا يتعلق بضمان لأن العمد من الصبيين هو الذي اقضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كأركاب الدابة لأن الأركاب يحملها على السير والاتلاف (قوله) فلا ضمان أي والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر (قوله) حال طرح الخ أي بحسب الحاجة قال البلقيني في هذا ولا يجوز إلا باذن صاحبه (قوله) اذا خيف الخ قال الزركشي ينبغي تنزيل هذه الحالة على ما اذا غلب الهلاك والأولى على ما اذا غلبت * (١٨٦) * السلامة انتهى أقول مثل غلبة

(سفينتان فكداشين والملاحان) فهما المجران لهما (كرا كبين) فهما تقدم في ذلك (ان كانتا لهما) فاذا تلفت السفينتان بما فيهما المملوك كان للملاحين المجرين وهلاكاً أيضاً بالاصطدام ففي تركة كل منهما نصف قيمة سفينة الآخر بما فيها وعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وفي مال كل منهما كفارتان على الصحيح السابق (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف ضمانه وان كانتا لأجنبي لزم كلا) منهما (نصف قيمتهما) ووجه الضمان في ذلك ان الاصطدام نشأ عن الاجراء فان حصل بغلبة الرياح وهيجان الأمواج فلا ضمان في الاظهر ومقابله قيس على غلبة الدابة الراكب وفرق الأول بأن ردها بالجمام ممكن (ولو أضرقت سفينة) فهما متاع وراكب مشلا (على غرق جاز طرح متاعها) في البحر لرجاء سلامتها (ويجب) طرحه (لرجاء نجات الراكب) اذا خيف هلاكه ويجب القاء ماله ورح فيه لتخليص ذي الروح وتلقي الدواب لبقاء الأدميين (فان طرح مال غيره بلا اذن ضمنه والا) أي وان طرحه باذنه رجاء السلامة (فلا) ضمان (ولو قال) لغيره (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو على اني ضامن) فألقاء فيه (ضمن) الملقى (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك في البحر فألقاء (فلا) ضمان (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني فيه الضمان كقوله أذني فأذاه فانه يرجع عليه في الاصح وفرق الأول بان أداء الدين ينفعه قطعاً واللقاء قد لا ينفعه (وانما يضمن ملتمس لخوف غرق ولم يختص نفع اللقاء بالملقى) ففي غير الخوف لا ضمان وكذلك في الاختصاص بان يكون القائل على الشط أو في سفينة أخرى وفي الأولى المتاع وصاحبه فقط ولو كان معه الملقى أو غيره فليس يسقط قسط المالك وهو في واحد معه مثلاً النصف والاصح المنع (ولو عاد حجر مخنق) بفتح الميم والهمزة (فقتل أحد رماه هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية لانه مات بفعله وفعلهم خطأ فان كان أحد عشرة سقط عشر دية ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيرهم ولم يصدوه خطأ) قتله (أو قصدوه فهدم) قتله (في الاصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمد لانه لا يتحقق قصد معين بالمخنيق والأول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشه عمد جرم

* (فصل دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة) * كما تقدم أول كتاب الديات وذكرنا نوطنة لما بعده روى الشيخان عن أبي هريرة ان امرأتين اقتلتا فحذفت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بديه المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلتها من صور شبه العهد واذا ثبت ان الدية فيه على العاقلة ففي الخطأ أولى (وهم عصيته) أي الجاني من القسب (الا اصل والفرع) أي الأب وان هلا والابن وان سفل في الحديث السابق

السلامة استواء الامرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف ان هذا الحكم لا يتوقف على اذن المالك وان توقف على عدم الضمان أي في الحال الثاني (قوله) لبقاء الأدميين ولا يجوز ألقاء الكافر المعصوم خلاص المسلم كالا يجوز قتله في الخمصة (قوله) أو على اني ضامن أي له (قوله) ضمن أن سمي قدر الزمه والافاظاظهر القيمة مطلقة وان تعتبر قبل الهيجان ولا بد انه يقول ألق هذا أو يكون المتاع معينا معلوما لقائل أو غير معلوم ولكن ألقاء بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لانه ليس على حقيقة الضمان بل افتداء كقوله اعتق عبداً عني على كذا ولو افظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه (قوله) ولم يختص الخ تحتها ست صور * فرع * قال لريقه في الطريق خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألق وعلى ضمانه فالحكم كذلك (قوله) لا ضمان الخ والحال انه قال على اني ضامن (قوله) مخنق هو فارسي معرب ويقال فيه أيضاً مخنوق بالواو ومخنيق باللام (قوله) فان كان أي المقتول (قوله) أو قصدوه نظر بعضهم

في هذا بان قصده مع فرض الغلبة كيف يجري فيه الخلاف نعم بعض اصحاب يقول لا يتصور قصدر رجل معين في المخنيق * (فصل دية الخطأ وشبه العمد) * أي أما العمد ولو من صبي مخنق فعلى الجاني على قياس التلغات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما لا تحمل العاقلة عمداً ولا صلها ولا اعترا فاتهم محل الزوم ان تشهد البينة أو يعترف بالقتل ويصدقه (قوله) وهم عصيته أي الذين هم بصفة الكمال أعني من يصح أن يكون ولي نكاح بفرض الجاني أنثى من الفعل الى الموت فن أسلم بعد الحناية لاشئ عليه

(قوله) والاول يجعل النوبة مانعة هذا العموم الحديث (قوله) ثم عصيته توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بشاء شيء لانه لا سببه ولا نسب وقال ايضا ان الاصح عموم الضرب * (١٨٧) * على عصبة المعتق من غير اعتبار الاقرب فالاقرب هكذا في شرح الزركشي

(قوله) والثاني على هذا يجنب تأخره عن المعتق وعصباته وأما عصبات العتيق فلا يتصلون قطعا وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الخافى تحمل عنه ويحتمل جريان الخلاف فيه نظر لذلك * تنبيه * قطع الشافعي رحمه الله بأن العتيق لا يرث وترد في تحمله العقل لان الميراث مداره على النعمة ولانعمة له على المعتق والعقل على المناصرة وهي لائقة به (قوله) عقل بيت المال لقوله صلى الله عليه وسلم لما وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه (قوله) فكله أى والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيرا ثبت في ذمته (قوله) وحيث وجبت دفع لماعاها يتوهم من قول المتن الآتي وتوجب على العاقلة (قوله) وتوجب لهم توقف ذلك على ضرب القاضى وليس مرادا (قوله) لكثرتها في قول المصنف كلمة إشارة لذلك (قوله) ففي ثلاث أى لا تكل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست نظرا الى ان النفس الواحدة توجب على ثلاث فزاد سبب الاخرى ثلاث (قوله) من الزهوق لانه وقت وجوب بدلهما كان مادونهما من الجنابة لانه وقت الوجوب وان توقف الطلب على الاندمال (قوله) من العاقلة خرج به الخافى فانه يجعل عليه (قوله) سقط أى لانها مواساة وقد شبه ذلك تلف النصاب في أثناء الحول ثم التعبير بالسقوط يقتضى سبق الوجوب قال الرافعي رحمه الله وهما مساحتان للامام رحمه الله قال لا يمكن أن يقال حصص الحول من الدية لا تجب الا في آخره لان موجب الدية القتل وهو مقدم

في رواية وان العقل على عصبتها وفي رواية فيه لابي داود وروى الولد أى من العقل ويقاس عليه الاصل وروى التميمي حديث لا يؤخذ الرجل بجريرة ابنة (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هوان ابن عمها) كما يلي نكاحها والاول يجعل النوبة مانعة هنا (ويقدم الاقرب) فالاقرب بان ينظر في عدده والواجب آخر الحول ويوزع على العدد على ما يأتي بيانه (فان بقي شيء) من الواجب (فمن يلبه) أى الاقرب يوزع الباقي عليه وهذا (ويقدم الاقرب) والاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم كالأرث (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل باب (والقديم التسوية) بينهم فانظر الى ان المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبة النسب (معتق ثم عصيته) من النسب الا أصله وفرعه في الاصح (ثم معتقه ثم عصيته) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أى وان لم يوجد معتق ولا عصيته (فمعتق أى الخافى ثم عصيته) من النسب (ثم معتق معتق الاب وعصيته) وفي المحرز وغيره ثم بدل الواو (وكذا أبدا) أى بعد معتق الاب وعصيته معتق الجد وعصيته الى حيث ينتهي ويعلم مما تقدم استثناء الاصل والفرع من عصبة معتق الاب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعصية أى المرأة) (يعقله عاقلتها) دونها (ومعتقون كمعتق) فيما عليه كل سنة لان الولاء لمجمعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتي ان على الغنى من العاقلة كل سنة نصف دينار والمتوسط ربع دينار (ولا يعقل عتيق في الاظهر) لا تنفعا ورثته والثاني نظر الى ان العقل نصرة والعتيق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أو لم يف) ما عليه بالواجب في الجنابة (عقل بيت المال من المسلم) الكل أو الباقي لانه يرثه بخلاف الذمي فإله في مالها (فان فقد) بيت المال (فكله) أى الواجب بالجنابة (على الخافى في الاظهر) بناء على ان الواجب ابتداء عليه ثم تتحمل العاقلة والثاني النع بناء على ان الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون ديناً في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب في بيت المال أو على الخافى فيأجل تأجله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثه (وتوجب على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والذمة كورة بعد الحرية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاء الشافعي في المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وان كل ثلث آخر سنته وتأجيلها بالثلاث لكثرتها وقيل لانها بدل نفس (و) توجب دية (ذمي سنة) لانها قدر ثلث دية المسلم (وقيل ثلاثا) لانها دية نفس (و) توجب دية (امرأة) مسلمة (سنتين في الاولى) منهما (ثلث) من دية الرجل والباقي في الثانية (وقيل) توجب (ثلاثا) لانها دية نفس (وتحمل العاقلة العبد) بالقيمة (في الاظهر) لانها بدل نفس والثاني هي في مال الخافى حالة كبذل الهبة وعلى الاول اذا كانت قدر دية أو ديتين (ففي كل سنة قدر ثلث دية وقيل) كلها (في ثلاث) لانها بدل نفس (ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست) تؤخذ ديتهم في كل سنة لكل ثلث دية على الاول وسدس دية على الثاني (والا لمراف) والاروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كلها في سنة) غلبت أو كثرت (وأجل النفس من الزهوق) للروح (وغيرها من الجنابة) وقيل من الاندمال (ومن مات) من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شيء بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لان العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفيض عن

ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الاجل للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وان يحمل الاجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة في المال وله من لا يضاف وجوبها الى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين الوجوب عليهم والاتبين تعلق الوجوب ببيت المال أو الخافى اذا لم يكن بيت المال انتهى

(قوله) نصف دينار أى قيمة نصف دينار ولكن ينبغي أن يقول أوسطه دراهم أى على أهل الفضة * تنبيه * الدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيكثر ركاز كاة كذا عا للوا به ونظر فيه بعضهم بأن الركاة لا تتعبد بثلاث (قوله) واجب الثلاث فعلى هذا يجب على الغني في كل سنة بأخر الحول فيبذل عدم اعتبار غيره من الشر وطأخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صبيًا ونحو ذلك ثم كمل فلا شئ عليه مطلقا كجانبه عليه الشارح بالفرع الآتي

* (فصل مال جنابة العبد) * (قوله) ولسيده أى لأنه متعلق الحق كالمرهون * (١٨٨) * فيخير فيما ذكر (قوله) ولا يتعلق بدمته

الحأى لأنه لو تعلق بهم لم يتعلق بالرقبة كاستردون المعاملات (قوله) فإن لم يوف ظاهرا لمصلحة ان الحكم كذلك على هذا القول ولو كانت الجنابة خطأ ومخالفة في ذلك الجوبى والغزالي لان ارض الخطأ لا يجب على الجاني ولا على عاقلة الرقيق (قوله) ولو جنى ناسيا الخ قال ابن القطان في فروعه ولو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يبيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجنى خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطان فلو لم يجز من يشتره لم يكن القود فعندى ان القود يقطع لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قدس بجف فلو قدمنا لا بطلنا حقه فاعدل الامور ان تشركا ولا سبيل اليه الا ترك القود والعفو (قوله) برئ لو علم مكان الهارب لزمه أخضاره لان التسليم واجب عليه كذا بجته الزكشى وينبغي تخصيصه بما اذا لم تكن مؤنة (قوله) أنه الرجوع على ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المور اذا المهر لا أثر لاختياره قطعا (قوله) والثاني الخ أى سواء قال اخترت الفداء أو قال انا فدية ولا يشترط صيغة التزام فلو أتى بصريح الالتزام وفرضنا على تعلق

كفاته على الدوام لمن لا يملك شيئا أصلا (ورقيق) لان غير المسكاتب لملك له والمسكاتب ليس من أهل المواساة (وصبي ومجنون) وامرأة لان مبنى العقل على النصره ولا نصره بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا موالاة بينهما فلا مناصرة (ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه في الاظهر) لا شرا كهما في الكفر المقرر عليه والثاني نظر الى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الغنى) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقبل هو) أى المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لانه أول درجة المواساة في ركاة الذهب والربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شئ عليه ومن عليه النصف (ويعتبران) أى الغنى والوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أى في آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أبسر بعد من أعسر بعد ان كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه * فرع * من كان في أول الحول رقيقا أو صبيًا أو مجنونًا أو كافرا وصار في آخره بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذا الحول وما بعده وقبل يدخل فيما بعده وقبل فهما

* (فصل مال جنابة العبد) * بان كانت غير عمد أو عمد او عفى على مال (يتعلق برقبته ولسيده يبعه لها) أى لاجلها أو تسليمه لبيع فيها (وفداء أو بالاقل من قيمته وارثها وفي القديم) بغيره (بارثها) بالغام بل لانه لو سلمه ربها يبيع بأكثر من قيمته والجديد ما يعتبر هذا الاحتمال وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقبل يوم الفداء (ولا يتعلق بدمته مع رقبته في الاظهر) والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أى فان لم يوف الثمن به طوب العبد بالباقي بعد العتق (ولو فداءه ثم جنى سلمه للبيع) أى لبيع أو باعه (أو فداءه) كما تقدم (ولو جنى ناسيا قبل الفداء باعه فيها) أو سلمه لبيع فيها (أو فداءه بالاقل من قيمته والارشرين) في الجديد (وفي القديم) بغيره (بالارشرين) لما تقدم (ولو أعتقه أو باعه ومحمضاهما) أى فلتنا بهتتهما وهو القول الراجح في اعتناق الموسر والمروح في بيعه (أو فداءه) لزوما (بالاقل) من قيمته والارش قطعا تعذر البيع باحتمال الزيادة (وقيل) فيه (القولان) أحدهما بغيره بالارش (ولو هرب) العبد (أو مات برئ سبده) من علقته (الاذا طلب) منه (فدعه) فيصير مختارا للفداء وغير ذلك صادق بان لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار الفداء فلا صاع ان له الرجوع وتسليمه) لبيع والثاني يلزمه الفداء (ويبقى أم ولده) الجانية لزوما لا متاع بيعها (بالاقل) من قيمتها والارش قطعا (وقيل) فيها (القولان) أحدهما بغيره بالارش ابدأ وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقبل يوم الاستقبال (وجنايتها) كواحدة في الاظهر) فيغديه بالاقل من قيمتها والارش فتشترك اصحاب الارش الزائدة على القيمة فيها

الحق لأنه لو تعلق بهم لم يتعلق بالرقبة كاستردون المعاملات (قوله) فإن لم يوف ظاهرا لمصلحة ان الحكم كذلك على هذا القول ولو كانت الجنابة خطأ ومخالفة في ذلك الجوبى والغزالي لان ارض الخطأ لا يجب على الجاني ولا على عاقلة الرقيق (قوله) ولو جنى ناسيا الخ قال ابن القطان في فروعه ولو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يبيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجنى خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطان فلو لم يجز من يشتره لم يكن القود فعندى ان القود يقطع لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قدس بجف فلو قدمنا لا بطلنا حقه فاعدل الامور ان تشركا ولا سبيل اليه الا ترك القود والعفو (قوله) برئ لو علم مكان الهارب لزمه أخضاره لان التسليم واجب عليه كذا بجته الزكشى وينبغي تخصيصه بما اذا لم تكن مؤنة (قوله) أنه الرجوع على ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المور اذا المهر لا أثر لاختياره قطعا (قوله) والثاني الخ أى سواء قال اخترت الفداء أو قال انا فدية ولا يشترط صيغة التزام فلو أتى بصريح الالتزام وفرضنا على تعلق

الحق بدمته العبد مع الرقبة فالذى مال اليه الامام الحق (قوله) قطعا استشكل الامام ذلك بان الاستيلاء تصرف في الخاصة ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضمانا انتهى ثم قضية كلاهم الفداء ولو مات عقب الجنابة وأمامهما فالظاهر عدمه (قوله) وقيل القولان قال الزكشى لعل مأخذهما جواز بيع أم الولد (قوله) فيغديه بالاقل أى ولاتأنى الطريقان خصالا لظاهر العبارة

(قوله) وارث تلك الجنابة لان الاسترداد بعيد * (فصل) في الجنين غرة أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن المولى انه يجب أن تكون
سواء (قوله) كضربه أو شرب دواء أو طلب سلطان وتخويف أو تهديد أو صوم يتخفى منه ولو فرضاً (قوله) متعلق بانفصل أى فلا يجوز
أن يتعلق بجنابة لقوله أو موتها (قوله) انفصاله أى وقفاً مع الوارد (قوله) لم يتبين وجوده أى وإن كان هناك قبل حركة (قوله) فدية نفس
أى ولو كانت حركته حركة مذبح (قوله) عبد أو أمة أى ولا بد أن يكون سنه سبع سنين فلو ميز قبله أفلا يكتفى في الغرة أى والخيرة للغارم
(قوله) عيب ميسر أى كفى ابل الدية لانه (١٨٩) حق آدمى لو حظ فيه مقابل مافات من حقه فغلب عليه شائبة المالية ثم ضابطه هذا يقتضى

ان الحامل لا تحزى وينقضى أجزاء
الكافر لكن خرم الشحان بأنه لا يجبر
المستحق على قبول الكافر (قوله)
والاصح قبول كبير لوجود المنفعة
(قوله) والثالث رد بان السن كالم
يختلف في الانتداء فينبغى أن لا يختلف
بينهما في الانتهاء (قوله) وبعد خمسة
عشر من اعتبار العشرين علل بالنقص
بعدها ومن اعتبار الخمسة عشر علل بأنه
لا يدخل على النساء (قوله) فان فقدت
الحنفرة على الاشتراط (قوله) وقيل
لا يشترط أى لا طلاق الحديث (قوله)
فللفقد مفرع على قوله لا يشترط (قوله)
وهى لورثة الجنين قال الاصح لو كان
قدمات مورث الجنين ووقفنا شيئاً فلا
يجعل هذا الموقوف لورثة الجنين بل
يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الغرة
يقدر فيها حباية تغليظاً على الجاني وانما
نص الشيخ على انها لورثة الجنين
لخرج ذلك عن القواعد من التضمن
مع الشك في الحياة ولان الميت بن سعد
قال يصرف للامام خاصة لانه بمنزلة
عضو منها وعن على للعصبة وعن ربيعة
للابون قال السديجي ويقدر ملك الجنين
لها ثم يورث كفى الدية (قوله) وقيل
ان نعمد الحاقيل قضية هذا التعبير تصور

بالمخاصة كان تكون العين والقيمة الفاء والثاني يفديها في كل جنابة بالاقبل من قيمتها وارث تلك
الجنابة والثالث كالثاني ان وقعت الجنابة الثانية بعد فداء الاولى وكذا الاول ان أخر الفداء عن
الجنابات

* (فصل في الجنين) الحر المسلم (غرة ان انفصل ميتاً بجنابة) على امه مؤثرة فيه كضربة قوية لا لطمعة
خفيفة (في حياته أو موتها) متعلق بانفصل (وكذا ان ظهر بلا انفصال) بخروج رأسه مثلاً ميتاً
ففيه الغرة (في الاصح) لتحقيق وجوده والثاني يعتبر فيها انفصاله (والا) أى وان لم ينفصل ولا ظهر
بالجنابة على امه (فلا) شئ فيه لان لم يتبين وجوده (او) انفصل (حياً) بجنابة على امه (وبقي
زماناً بلا الم ثم مات فلا ضمان) فيه لان لم يتحقق موته بالجنابة (وان مات حين خرج اودام القومات فدية
نفس) لان ما يتحقق حياته وقد مات بالجنابة (ولو اوقت) أى المرأة بالجنابة عليها (جنينين فغرتان)
فهما (او دافقرة) فهما الظن انها بالجنابة بان من الجنين الذى تحقق بها (وكذا اللحم قال
القوابل فيه صورة خفية) أى على غير اهل الخبرة (قيل او قلن لوبقى لتصور) أى فقيه غرة
وان شكك في تصوره لوبقى فلا غرة فيه قطعاً (وهى) أى الغرة (عبد أو أمة غير مسلم من عيب ميسر)
ولورضى يقبل المعيب جاز (والاصح قبول كبير لم يجز بهرم) والثاني لا يقبل بعد عشرين سنة
والثالث لا يقبل بعدها في الامة وبعد خمس عشرة سنة في العبد (ويشترط بلوغها) فدية (نصف عشر
الدية) وهو خمس من الابل (فان فقدت خمسة ابعة) بدلها (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر
(فللفقد قيمتها) على هذا (وهى لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حياً ثم موته (وعلى عاقلة الجاني) خطأ
كانت جنابته أو شبه عمد أو عمدان أو قصد غير الحامل فأصابها أو قصد بها بما لا يؤدى الى الاجهاض
غالباً أو بما يؤدى اليه (وقيل ان نعمد فعليه) والاول ينفي العمد في الجنين لعدم تحققه أو عدم مباشرته
بالجنابة وطأها ربه لا قصاص فيه ونص عليه في الامم وتقدم حديث الغرة مع الدية في فصل
لزومها العاقلة (والجنين المودى أو النصرانى قيل كسلم وقيل هدر والاصح) فيه (غرة كثلث
غرة مسلم) كفى دية (و) الجنين (الريق) فيه (عشر قيمته امه) على وزن اعتبار الغرة في الحر
بعشر دية امه المساوى لنصف عشر الدية المتقدم (يوم الجنابة وقيل) يوم (الاجهاض) والقيمة
في الاول أكمل غالباً فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجنابة الى
الاجهاض (السبدها) للملكة الجنين (فان كانت مقطوعة) أى مقطوعة الأطراف (والجنين سليم
قومت سليمة في الاصح) بان تقدر كذلك لسلامته والثاني لا تقدر سليمة لان نقصان الاعضاء

٤٨ الح في العمد فيه وان مع ذلك يجب على العاقلة على الرابع وليس كذلك لان من يقول على العاقلة تمنع تصور العمد أقول لا يلزم
من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليئام (قوله) قيل كسلم أى لا طلاق الظاهر وقيل هدر أى لان التسوية غير لاثقة والباب
باب تعمد فلا يصار الى التجزئة فيكون هدر اقل الرزك شئ والتحرير في حكاية الوجه الاول أن يقال تجب غرة نسبة قيمتها الى دية النصرانية كسبية
الحرم من الابل الى دية المسلم (قوله) وقيل يوم الاجهاض لو مات قبل الاجهاض على هذا فهل يرجع الى يوم الجنابة أو تقدر حياته يوم الاتقاء
أو تعتبرها قيل الموت احتمالات الاولان للامام والآخر لابس الرفعة (قوله) لسبدها أى لانه المالك للجنين غالباً ولو كان لغيره فهى المالك الجنين

(قوله) أمر خلق كأمير يشير بهذا الى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعا
 * (فصل يجب بالقتل الخ) * (قوله) أولى منه ذهب مالك وأبو حنيفة الى عدم الوجوب في العمد لانها عقوبة فلا يدخلها القياس (قوله) ومجنونا
 وكذا مكره (قوله) منه كذا يعق من ماله عنهما ان شاء اذا كان أباً أو جداً ولو صام الصبي اخرج في الاصح وسكان السقيفة وفذذ كروا في كفارة
 اليمين انه يكفر فيها بالصوم لكن صرح الصميري في باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه في ماله (قوله) ومنسباً أي ولو شرطاً كالخمر
 والبهيمة (قوله) ولو كان يدار حرب أي فانه لا يجب فيه قصاص ولادية (١٩٠) (قوله) وذمى لقوله تعالى وان كان من

قوم ينسبكم ويمنع من ثاق الآية (قوله) كما لا يجب ضمانها لأن في البكارة
 معنى العباد فبعد ان ثبت على الميت
 (قوله) وبأغ كذا القتل الباغي العادل
 لا كفارة عليه كما لا يضمنه قاله
 الزركشي (قوله) وعلى كل من
 الشركاء اتى في العمد كالقود ولان فيها
 معنى العباد وهي لا تنوزع بخلاف
 الدية وفارق جزاء الصيد لانها الهتك
 الحرم لا بدل بخلاف الصيد ولو كان
 بعضهم حرباً مضافاً لظاهر عدم الخزو
 قطعاً بخلاف نظره من الصيد لانه يقتل
 ذلك بخلاف الكفارة (قوله) والثاني
 عليه بنحو أن يجب على الجميع تحصيل
 رقة ولا يجوز أعتاقهم ثم تعبيرة بالاصح
 بخلاف تعبيرة في اصطدام الحاملين
 بالصبح (قوله) والثاني على الجميع كفارة
 أي كافي جزاء الصيد

* (كتاب دعوى الدم الخ) *

شطربيت موزون (قوله) تستتبع
 الخ أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها
 (قوله) من عمد الخ لا بد من تفصيل
 حقيقة العمد وغيره أيضاً (قوله) في
 جماعة حاضر من عبارة الزركشي محل
 الخلاف اذا انحصر واو الا فلا يبالى
 بقوله ولا يشكل بقصة جبر لا احتمال أن
 تكون الدعوى على قوم معينين منهم

أمر خلق وفي تقدير خلافه بعد ولو كان الجنين مقطوع الأطراف والام سليمة لم تقدر مقطوعة في الاصح
 لان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنائية واللائق الاحتياط والتغليظ (وتحملة) أي العشر
 في الجنين الرقيق (العاقلة في الاظهر) هما القولان السابقان في حمل العاقلة العبدان هما
 انه في مال الخاني

* (فصل يجب بالقتل) * عمدا أو شبه عمدا وخطأ (كفارة) قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
 رقبة الآية وغير الخطأ أولى منه (وان كان القاتل صبياً أو مجنوناً) فيجب في ماله ما فيعتق الولي
 منه (وعبد) فيكفر بالصوم (وذمياً) وتكفر به بالعتق بان يسلّم عبده فيعتقه (وعامداً
 أو مخطئاً) كموسط بجناية شبه العمد (ومنسباً) كباشر (بقتل مسلم ولو) كان (بدار حرب) بان
 طعن كفره لكونه على رى الكفار (وذمى وجنين) لضمانهما (وعبد نفسه ونفسه) خلق الله
 تعالى (وفي نفسه وجه) انه لا يجب لها كفارة كما لا يجب ضمانها (لا امرأ أو صبي حربيين وبأغ
 وسائل ومقتض منه) أي لا يجب الكفارة بقتل واحد من الخمسة لعدم ضمان الأولين وللحاجة
 الى دفع الاثنين بعده ما ولا يستحقاق القصاص في الاخير (وعلى كل من الشركاء) في القتل
 كفارة في الاصح لان كلامهم قاتل والثاني على الجميع كفارة (وهي كظهار) أي ككفارته
 المتقدمة في بابه (لكن لا أطعام) فيها (في الاظهر) اقتضار اعلی الوارد فيها من اعتناق رقة
 مؤمنة فان لم يجدها فصبام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعام ككفارة الظهار الوارد فيها من لم
 يستطع فاطعام ستين مسكيناً وتقدم الكلام على ذلك

* (كتاب دعوى الدم والقسم) *

بفتح القاف وهي الايمان تقوم على أولياء الدم قاله الجوهري وعبر عن القتل بالدم لازومه لغالباً
 والدعوى به تستتبع الشهادة الآية في الباب (يشترط ان يفصل) مدعى القتل (ما بدعيه من عمد
 وخطأ) وشبه عمد (وافراد وشركة) فان الاحكام تختلف باختلاف هذه الاحوال (فان
 أطلق استقصاه القاضي) بما ذكره تفصيله الدعوى (وقيل يعرض عنه) لئلا ينسب الى
 تلقين وفي الروضة كأمها في كلام الأئمة ما يشعر بوجوب الاستفصال وقال الماسرجسي لا يلزم الحاكم
 ان يسمع دعواه وهذا أصح أي فلا يلزمه الاستفصال فيكون أولى (وان دعي المدعى عليه فلو قال)
 في دعواه في جماعة حاضر من (قله أحدهم) فأنكر وأطلب تخلفهم (لم يخلفهم القاضي في الاصح
 أي لا تخلف لاهام المدعى عليه والثاني يخلفهم أي بأمر بخلفهم للتوصل الى أقرار أحدهم بالقتل
 واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم في يمين صادقة (ويجوز ان في دعوى فصب وسرقة وتلاف) على

* (تنبيه) * انما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولان القسم في الدعوى على الغائبين يختلف فيها وان كان الاصح احد
 سماعها (قوله) لم يخلفهم لعدم صحة الدعوى (قوله) أي لا تخلف لم يقل أي لم يأمر بخلفهم كسأني نظيره للتلاويهم ان لهم الخلف من غير أمره
 بعد طلب الخصم (قوله) والثاني بخلفهم هذا يؤيد بهجة الوصية مهمة (قوله) ولا ضرر رأي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التخلف
 فلو نكوا وجاهل في الوسيط استسكات اليمين المردودة على الدعوى المهمة

(قوله) بخلاف الخ لو نشأت تلك المعاملة عن وكيله أو وليه أو مورثه أو عهده ومات المعامل فهل يجري الخلاف أو لا لكون أصلها معلوما محل نظر
(قوله) ملتزم هذا يعني عن التكليف ويصـكون شاملا للسكران فلواقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره إنما يعتبر عند الدعوى
ولو كان فائتا عند الجناية (قوله) أو عمد ووصفه بغيره قال الزركشي مثله عكسه وفيه الخلاف أيضا (قوله) أصل الدعوى وهو مطلق القتل (قوله)
والثاني يبطل أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن (١٩١) من الرجوع للعهد (قوله) قرينة حاله أو مقالية (قوله) لاعدائه الضمير

فيه يرجع الى كل من قوله محلة أو قرية
(قوله) لاعدائه محل هذا اذا كان
يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح
به في الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون
حينئذ شبهة بالدار التي تفرق أهلها عن
قبل (قوله) واقتلوا انظر هذا مع
قوله الآتي والا (قوله) قتل فلانا أى
ولو بعد الدعوى (قوله) لو قال
الماوردي لو كانت شهادتهم في قتل خطأ
أو شبهة عمد لم يكن لو نابل يحلف معها
ويستحق المال (قوله) لاحتمال
التواطؤ وبأن ذلك كاحتمال الكذب
في شهادة العدل (قوله) وكفار هذا
القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العبد
والنساء فلذلك أفرد كلا عن الآخر
(قوله) بطل اللوث فتتحول اليمين على
المدعى عليه (قوله) وفي قول لا أى
كسائر الدعاوى (قوله) والثاني قال
نظهور الخ رجحه في المطلب وقال انه
ظاهر النص لاسيما اذا قلنا الو جواب
بلا فيه ابتداء وعضد ذلك بكلام نقله عن
الرافعي محمله انه اذا ثبت الكذب في حق
جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر
ظهوره فيما يرجع الى الانفراد والشركة
كذلك لا شقة القتل من عمد وغيره قال
وعليه يحكم بالاخف وهو الخطأ لكن
تكون الدية في ماله ونقل الزركشي عن
التهذيب مثله ثم قال ظهر هذا فساد

أحد حاضر من بخلاف دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات لانها تنشأ باختصار المتعاقدين
وشأنها ان يضبط كل منهما ما صاحبه (وانما تنسم) الدعوى (من مكلف) أى بالغ عاقل (ملتزم)
كما الذي بخلاف الحربى (على مثله) أى مكلف ملتزم ومنه في الشقن محجور بسفه أو فليس
(ولو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر) الشركة أو الانفراد (لم تجمع
الثانية) لان الاولى تكذبها ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذبها (أو) ادعى
(عمدا ووصفه بغيره لم يبطل أصل الدعوى في الاظهر) لانه قد يظن ما ليس بعمد اذ يعتمد وصفه
والثاني يبطل لان في دعوى العمد اعترافا ببراءة العاقلة (وتثبت القسامة في القتل بمحل لوث) بالثلاثة
(وهو) أى اللوث (قرينة لصدق المدعى بأن وجد قتل في محلة أو قرية صغيرة لاعدائه أو تفرق عنه
جمع) ولو لم يكونوا اعداءه وفي الروضة كأصلها وصف محلة بمنفصله عن بلد كبير (ولو تقابل صفان
لقاتل) واقتلوا (وانكشفوا عن قتل) من أحد الصنفين (فان التحم قتال) بينهما أو وصل سلاح
أحدهما الى الآخر كما في الروضة وأصلها (فلوث في حق الصف الآخر والا) أى وان لم يلصم
قتال ولا وصل سلاح فلوث (في حق صفه) أى القتل (وشهادة العدل) الواحد بان شهد ان زيد اقتل
فلانا (لوث وكذا عبيد أو نساء) اى شهادتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ وحالة الاجتماع
وهذا أشهر ومقابله أقوى قاله الرافعي واقتصر في الروضة على التعبير بالاصح بدل الأقوى (وقول
فسقة وصبيان وكفار لوث في الاصح) لان اتفاقهم على الاخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة
والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قتل (فقال
احد انبي قتل فلان وكذبه الآخر بطل اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعى على هذا دون الاول
(وقيل لا يبطل) اللوث (بتكذيب فاسق) لان قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص القولين بالعدل
والاصح لا فرق (ولو قال احدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر قتله عمرو ومجهول حلف كل على من
عنه وله ربع الدية) لا عترافه بان الواجب نصف الدية وحصته منه نصفه (ولو انكر المدعى عليه اللوث
في حقه فقال لم اكن مع المقتربين عنه) اى القتل (صدق بيمينه) وعلى المدعى البينة (ولو ظهر لوث بأصل
قتل دون عمد وخطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الاصح) لانه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة والثاني قال
نظهوره خرج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال الا في عبد في الاظهر)
بناء على الاظهر السابق ان العاقلة تحمله ومقابله مبنى على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر
لانها خلاف القياس يقتصر فيها على مورد النص وهو النفس في غيره القول قول المدعى عليه بيمينه
مع اللوث وعدمه (وهى) أى القسامة (أن يحلف المدعى على قتل ادعاه خمسين يمينا) لحديث
العجمين بذلك المحصن لحديث البيهقي البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (ولا يشترط موالاتها

عبارة المتيقن متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الاصح ولا يقسم والثاني تسمع وتثبت
القسامة فيجس المدعى عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمدا الزم دية الخطأ في ماله انتهى (قوله) وجرح أى ومعنى (قوله) لانها الخ وأيضا
فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة (قوله) ان يحلف أى ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعى عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعى حلف
المدعى عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعى في اليمين في كل ذلك خمسون ولا يسمي قسامة (قوله) قتل ادعاه يفيد انه لا بد من التعرض في اليمين
لما فصله في الدعوى وينبغي ان يكتب بقوله مثلاً القتل المدعى به

(قوله) لانها اثر الخ وأيضاً كالعنان وفرق تعلق الاحتياط في العنان من حيث الانساب والعقوبة (قوله) والثاني صححه الروياني وجهه القياس على توزيع الأيمان على الورثة لانه بنا في الحقيقة فالبناء على عين المورث أولى (قوله) وجبر الكسر فلو خلف تسعة وأربعين ابناً خلف كل واحد عشرين وانما كان كذلك لانا لو اسقطناه نقص نصاب القسامة (قوله) وفي قول بخلف همامينيان على ان الدية تثبت للوارث اثناء أو لا (قوله) ولو نكل الخ يريد بهذا ان التوزيع مقيد بعدم نكل بعضهم وعدم غيبته (١٩٢) (قوله) المردودة على المدعى قال الزركشي فيه

أشارة الى انه اذا نكل المدعى عن القسامة في محل اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل انما ارد على المدعى مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى ذلك وان السبب الممكن للمدعى من الحلف أولاً اللوث والسبب الممكن هنا النكل فصار تعداد السبب كتعداد الخصومة (قوله) مع لوث يرجع الى قول الشارح المردودة هي الراحة أي لقوله صلى الله عليه وسلم أقبر بكم يهود بخمسين يمينا قال القاضي في هذه المسئلة وانما يخلف يعني المدعى عليه بعد تحديد الدعوى هذا اذا كان واحداً فلو كانوا جماعة حلف كل خمسين بخلاف تعدد المدعى والفرق ان كلام المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعى كما ينفي العدد واذا تعدد المدعى لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد (قوله) قصاص أي بشرطه (قوله) كفي غير القسامة منه تعلم انهم لو كانوا جماعة قتلوا في القديم ثم قوله أولاً بالقسامة يخرج به اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها انها كالاقرار أو البينة (قوله) فان حضر آخرا قسم عليه قال الزركشي ادعى واقسم عليه أقول وهذا فيه نظر يعرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي (قوله) بحثناه تعلم ان كلام المناجح موهم (قوله) وجه بضعف

على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط ان لها أثر في الزجر والردع والاول نظر الى أنها حجة كالشهادة فحوزت قريتها في خمسين يوماً (ولو تخلفها جنون أو انجاء بني) بعد الافاقة وان اشترطت انوالا لقيام العذر (ولومات) قبل تمامه (لم يبن وارثه على الصحيح) والثاني صححه الروياني (ولو كان للقبيل ورثة وزعت) الخمسون (بحسب الارث وجبر الكسر وفي قول يخلف كل) منهم (خمسين) لانها كمين واحدة في غير القسامة من جماعة والفرق بأن الواحدة لا تتبع ظاهراً (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (حلف الآخريين) وأخذ حصته (ولو غاب) أحدهما (حلف الآخريين) وأخذ حصته (لان الخمسين الحجة) (والا) أي وان لم يخلف الحاضر (صبر للقائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خمساً وعشرين كمالو كان حاضراً ولو كان الوارث غير حائز حلف خمسين في زوجة وبنت تخلف الزوجة عشر وأبنت أربعين (والمذهب أن يمين المدعى عليه بلا لوث) اليمين (المردودة) منه (على المدعى أو) المردودة بنكل المدعى (على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خمسون) لانها يمين دم والقول الثاني يمين واحدة في الرابع لانها ليست بمأورد فيه النص بالخمسين وفي الاولى طريقة فاطمة بالاول اسقطها من الروضة وفي الثالثة طريقة فاطمة بالاول هي الراحة فقوله المذهب للمجموع (وتجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) مخففة في الاول ومغلظة في الثاني كما تقدم (وفي العمد على القسم عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي القديم) فيه (قصاص) كفي غير القسامة وفرق الاول بضعفها (ولو ادعى عبد بالوث على ثلاثة حضر أحدهم اقسام عليه خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخرا قسم عليه خمسين) كالأول (وفي قول خمساً وعشرين) كمالو كان حاضراً يخلف عليهم ما خمسين قال الرافعي في المحرر وغيره بتجاهد الخلاف (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (والا) أي وان كان ذكره فيها (فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غية المدعى عليه وهو الأصح) كقائمة البينة ومقابلته وجهه بضعف القسامة والثالث اذا حضر يقاس بالثاني فيما ذكر فيه (ومن استحق بدل الدم اقسام) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب لقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد) قبل أن يقسم (فلا فضل تأخير أقسامه ليسلم) فانه لا يتوزع عن اليمين الكاذبة (فان اقسام في الردة صم) اقسامه (على المذهب) لان الحاصل به نوع اكتساب للمال فلا يمنع منه الردة كالاخطاب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولنا محر جاو منصوصاً انه لا يصح (ومن لا وارث له) خاصاً (لا قسامة فيه) لان تخلف عامة المسلمين غير ممكن ولكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب اليه القتل ويخلفه

الخ عبارة غيره لان اللوث ضعيف فلا ينهض قريته متى سلم من قدح الخصم (قوله) ومن استحق بدل الدم اقسام خرج ما لو جرح (فصل) سيما فارتد ومات فلا يقسم وليه لان ماله في (قوله) على المذهب قال الزركشي اختلفوا على طريقين احدهما ان يزل قسامة على الخلاف في ملكه ان قلنا لم يعتد بها ولا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقاً وهو الصحيح لانه لا يمنع الاكتساب ثم قال وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت الجرح والا فلا قسامة لعدم الارث ولو عاد الى الإسلام اعتبر ما مدر في الردة من القسامة

(فصل انما يثبت الى آخره) (قوله) باقرار أي ولو حكم في مثل الحلف بعد الشكول نعم قد يرد حكم القاضي (قوله) عدلين خرج الرجل والمرأتان أو والعين فان ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فان المال يثبت وان تخلف القطع لان الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لان الواجب القود عينا واحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان لم تقبل ثبت لونا *(١٩٣)* (قوله) لان العفو الخ مبنى على ان الواجب القود عينا ولو قلنا الواجب أحدهما لا بعينه

فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي ان الثاني مفرع على هذا (قوله) وهو مخرج الخ أيضا ذلك ان الشافعي رضى الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زيدي الى عمرو انه يثبت الخطأ في عمر ورجل والمرأتين فقبل قولان بالنقل والتخريج والمذهب تقرير النص والفرق ان الجنائية هنا متحدة فاحتيط لها (قوله) ارشها أي الهاشمة وأما الموضحة فلا يثبت قودها ولا ارشها وقبل ثبت ارشها * فرع * لو ادعى رجل قصاصا وما لا تشهد له بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص (قوله) قتله خرج الجرح فانه يثبت بذلك وحيد ذو قولى اذا زعم بعد ذلك ان الموت منه ان يخلف خمين عينا وتثبت الدين ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق (قوله) ويشترط لموضحة الى آخره أي امران الاول ما قاله الثاني ما في قوله ويجب الخ (قوله) يمكن قصاص قضيته ثبوت الارش عند الاقتصار على الشرط الاول وهو الاصح لان الارش لا يختلف بموضع الموضحة من الرأس ومساحتها قال الزركشي وقياس هذا ان يثبت الارش برجل وامرأتين وبصرح في الخاوى المصغير واستدركه وكلام

*(فصل انما يثبت موجب القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو) شهادة (عدلين) به (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (وبمين) ولا يثبت الاول بالآخرين ولا الثاني بالمرأتين وبين وهذه المسائل من جملة ما ياتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعا للشافعي رضى الله عنه (ولو عفا عن القصاص ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل وبمين (لم يقبل) في ذلك (في الاصح) لان العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت من ذكر والثاني يقبل لان القصد المال (ولو شهد هو وهما) أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها ايضا) لم يجب ارشها (أي الهاشمة على المذهب) لان الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت من ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب ارشها لانه مال ومثل المرأتين العيين (وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال ضربه بسيف فجرحه فثبت) قتله (حتى يقول فوات منه أو قتلته) لاحتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب برأسه فادماه أو فأسال دمه ثبت دامية) بذلك ولو قال فسال دمه لم يثبت لاحتمال سيلانه بغير الضرب (ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل يكفي فوضع رأسه) لفهم المقصود منه وهذا جزم به أولا في الروضة كأصلها ثم ذكر ما قبله عن حكاية الامام والغزالي وعبر فيه في الحرز بالا قوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أي الموضحة (ليكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بيينة) لان الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر والقرار ان يقول قتله بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فقرار بالعد أو يقتل نادرا فقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فقرار بالخطأ وفي الاول القصاص وفي الاخيرين الدية في مال الساحر لا العاقلة الا أن يصده قوه لان اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لورثه) غير أصله وفرعه (بجرح قبل الاندمال لم يقبل) لانه لو ملئت كل الارش له فكأنه شهد لنفسه (وبعد يقبل) لاتقاء التهمة (وكذا) لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الاصح) والثاني لا يقبل كالجرح لانه في فرق الاول بان الجرح سبب الموت النازل للعق اليه بخلاف المال (ولا يقبل شهادة العاقلة بقتل شهود قتل يحملونه) من خطأ أو شبه عمد لانهم متهمون بدفع التهمة عن أنفسهم بخلاف بيينة اقرار بذلك أو بيينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الاولين) أي اسقمره على تصديقهما (حكمهما) وسقطت شهادة الآخرين لان الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع بطنا) أي الشاهدان وهو ظاهر في الثالث ووجهه في الثاني ان في تصديق أي فريق تكذيب الآخر وفي الاول ان فيه تكذيب الاولين وعداوة الآخرين لهما (ولو أقر بعض الورثة ببعضهم) منهم عن القصاص وعينه أو لم يعينه (سقط

٤٩ في الرافعي هنا كالصريح في عدم الثبوت انتهى (قوله) باقرار أي ولو حكم في قتل بالعين فلا ضمان لانه لا يقدر على القتل بم اختيارا قل الامام والا لتضديا بظنه من نظر الى من تتوف نفسه اليه او بالخال فقال بعض المتأخرين يجري فيه تفصيل السحر (قوله) والقرار الخ لوقول مرض بسحري ولم يمت ذلول (قوله) بطلنا ظاهره ان اصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الورثة فيملك الخصم لكن عبارة الجمهور بطل حقه (قوله) ولو أقر جرح ما لو شهد فلا يخفى حكمه

(قوله) للقتل خرج مالو كان المشهود به الاقرار فانه لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المسكان وكذا الاقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر
 * (كتاب البغاة) * (قوله) حقه تعالى أولادى ومعايدخل في هذا الضابط كما قال العراقي (١٩٤) مالو تقاتل فقتان من المؤمنين فأصلح الاما

بينهما لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والافقيات عليه منع لحق متوجه عليهم (قوله) حتى لاتعطل الخ كأنه يريد ما قال ابن الرفعة رحمه الله الخلاف في الامام لاجل تنفيذ الاحكام لاعداء الضمان (قوله) والاصح عدم اشتراطه أى بدليل ان أهل صفين وأهل الجمل لم ينصبوا لهما اماما

* (كتاب البغاة) *

قاله امام الحرمين (قوله) تركوا وذلك لانهم ليسوا كفارا وقد قال لهم على رضى الله عنه لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسمه ولا تمنعكم النىء ما دامت أيدينا في أيديكم ولا تبدأكم القتال (قوله) وتقبل الخ انما يستثنى من الخطأ مالو كانت الشهادة على موافقه أو صرح بالسبب لا تنفاء التهمة حينئذ (قوله) لتأويلهم أى فليسوا فاسقة (قوله) فيما يقبل فيه أى فلا يعصى اذا خالف نصا أو قبا سا جليا ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف فيه شرط مع امكانه (قوله) الا ان يستحل يرجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيه (قوله) الا ان يستحل أى بان يعلم ذلك أو يشك فيه (قوله) وكذلك الشاهد حاول الزكشى ان يدخله في عبارة المتن يجعل الاستثناء مارجعا للصنفين (قوله) ولو قاموا الخ أى اذا كان المقيم لذلك ولاية أمورهم (قوله) فمن يستثنى من هذا مالو أريد أضعافهم وهزيمتهم قاله الماوردي (قوله) ودفع بشبهة تأويله استدلال أيضا بقوله تعالى فأصلحوا بينهما حيث لم يتركبا عابدا ولا مال وكمما في حرب صفين ولا يبطلق

القصاص) لانه لا يتبعض وبالاقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي وغير العاقي والعاقي على الدية حقهما منها بخلاف من أطلق العضو في الاظهر وان لم يعين العاقي أو عين فأنكر ويصدق بينهما فهي للكل (ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كأن قال أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالجز والآخر بالقدر (لغت) شهدتهما للتناقص فيها (وقيل) هي (لوث) للاتفاق فيها على القتل والاختلاف في الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قيل مأخوذ من طريقة حاكمية لقولين في اللوث كفاطعة به وقاطعة بانقائه وعبر في الروضة بالمذهب

ولا يبطلق

صفين

حيث لم يتركبا عابدا ولا مال وكمما في حرب صفين

والجمل وغيرهما

(قوله) ولا يطلق الخ قال الماوردي وغيره المراد من ذلك حبسه وعلى بأنه امتنع من واجب عليه فيحبس به كالدين وقال الجمهور لا لانه يضعف البغاة وهو الصحيح لانهم لو حبسوا لوجب البيعة لما جاز اطلاقهم الا بها فعلى الاول يكون الحبس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا الى رأى الامام (قوله) بعودهم الى آخره يفيد ان ذكر أمن الغائلة هنا لا ينافي اهماله في الاسر لانهم اذا تفرق جمعهم فقد أمنت غائلتهم (قوله) ولا يستعمل الخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرء مسلم (١٩٥) الا بطيب نفس منه (قوله) ولا يقاتلون الخ لانهم قد يرجعون فلا يجدون الى النجاة سبيلا

(قوله) فاحتج قد يقال تعبير المصنف بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التقيد بعدم الضرورة ينبغي ان يأتي مثله في المعطوف الآتي (قوله) كما أفصح به يرجع الى قوله فاحتج وقوله كما في الروضة يرجع الى قوله واحتجنا (قوله) وآمنوهم في كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة تقضى عن التصريح ببقاء الامان فيكون في عبارة الكتاب تصريح باللازم ثم ضبط آمنوهم بالمدة كما في قوله تعالى وآمنهم من خوف وحكى مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد (قوله) أو مكرهين فلا قضية كلام الرافعي الاكتفاء بدعوى ذلك من غير احتياج الى بيانه وصرح به ابن الصباغ وشرطه المزني والنديجي * (فصل) لما كان البقي الخروج على الامام ناسبا ذكره عقبه (قوله) مكلفا لماولى المقدر الخلافة كان سنه ثلاث عشرة سنة فألف الصوفي كتابا احتج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى بنابحي بن زكريا صلى الله عليه وسلم وهو صبي وان لنبي صلى الله عليه وسلم استعمل الصبيان في أمور قال الزركشي وألنه خرقا للاجماع ومانع من لا حجة فيه (قوله) من مخالطة الرجال في العجم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو لولى الخنثى ثم بان ذكر المصم

ولا يطلق وان كان صبيا وامرأة حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطمع باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل وأما الصبي والمرأة فيطلقان بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل ظاهر في ذلك (ويرد سلاحهم وخیلهم) اليهم (اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) بعودهم الى الطاعة أو تفرقهم كما رد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخیلهم (في قتال الضرورة) بان لم يجد أحد ما يدفع به عن نفسه الاسلحة أو ما ركب وقد وقعت هزيمة الاخیلهم (ولا يقاتلون عظيم كآر ومجنبي) بفتح الميم والحميم آثرى الحجارة (الالضرورة بان قاتلوا به) فاحتج الى القتالة بمثل دفعها كما أفصح به في المحرر (أو أخطأوا بنا) واحتجنا في دفعهم الى ذلك كما في الروضة وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يحرم تسليطه على المسلم (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) كالخنثى ابقاء عليهم (ولو استعانوا به لينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمدة أى عقد والهم امانا ليقاتلوا معهم كما في الروضة وأصلها (لم ينفذ أمانهم علينا ونفذ عليهم في الاصح) والثاني المنع لانه أمان على قتال المسلمين وعلى الثاني قال البغوى لهم أن يذكروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الامام ليس لهم اغتيالهم بل يلغونهم المأمن (ولو أعانهم أهل الذمة عالين بتحريم قتالنا) مخنارين فيه (انتقض عهدهم أو مكرهين فلا) ينتقض (وكذا ان قالوا اظننا جواز) أى القتال اعانة (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على المذهب) وفي قول من طريق ينتقض لفساد طهم (ويقاتلون) أى من قلنا لا ينتقض عهدهم في المسائل الثلاث (كبقاة) لانضمامهم اليهم

* (فصل شرط الامام كونه مسلما) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكلفا) ليلي أمر الناس (حراذرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ ويتكمن من مخالطة الرجال (قرشيا) لحديث النساءى الأئمة من قريش عدلا ليقبوه عالما (مجتهدا) ليعرف الاحكام ويعلم الناس ولا يفوت الامر عليه باستكثار المراجعة (شجاعا) ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق) ليرجع اليه ويتأق له فصل الامور وما اشترطه الماوردي من سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض داخل في الشجاعة كادخل في الاجتهاد العلم والعدالة بناء على اعتبارها فيه (وتعقد الامامة بالبيعة) كما بايع الصحابة ابا بكر رضى الله عنهم (والاصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر فيهم عدد والثاني يعتبر كونهم أربعين كالعدد في الجمعة والثالث يكفي أربعة اكثر نصب الشهادة والرابع ثلاثة لانها جماعة لا يجوز مخالفتهم والخامس اثنان لانهما أقل الجمع والسادس واحد لان عمر بايع ابا بكر أولا ثم وافقه الصحابة رضى الله عنهم ويشترط في الواحد أن يكون مجتهدا (وشرطهم صفة الشهود) أى العد التوفى الروضة وأصلها وأن يكون فيهم مجتهد لينظر في الشروط المعتبرة

(قوله) قرشيا وأما قوله صلى الله عليه وسلم اجمعوا وأطيعوا ولو لولى عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الامامة العظمى (قوله) مجتهدا أى ولو ناسقا عند تعذر المجتهد العدل أى فهو مقدم على العدل غير المجتهد خلافا لقضية كلام القاضي الحسين (قوله) وسمع وبصر ونطق اقتضى هذا انه يجوز ان يكون فاقد الشم والذوق وهو كذلك قال الرواني ولا يجوز ان يكون أعور بخلاف القاضي (قوله) ويشترط في الواحد أى الذى ذكره السادس

(قوله) وباسـتـخـلاف أى يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضا وقتها بعد موت المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت (قوله) فيرتضون ظاهره الوجوب وليس كذلك بل ان تركوا فكلن لا عهد (قوله) وجاهل قال الزركشي الواو بمعنى أوقات الخلاف جار في أحدهما قال وسائر الشروط كذلك ونبه على ان اطلاق المنهاج يشمل التغلب في حياة الامام قال والامر كذلك ان كان الامام متغلبا والا فلا يعقد الثاني (قوله) صدق بيـنه أى استجبـا بـا وقيل وجوبـا فلو نكل أخذتـه على الثاني دون الاول (قوله) المسلم خرج به الكافر فلا يصدق في دفعه جزما * (كتاب الردة) * قال الاصحاب الردة إنما تحبط الاعمال بالموت عليها لقوله تعالى فيت وهو كافر فعليه لا يجب اعادة الحج الذي فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلافا لابي حنيفة لكن نص الشافعي على أن ثواب الاعمال يحبط بمجرد هـا وهي فائدة جلية (قوله) الردة هي لغة الرجوع عن الشيء وشرعا * (١٣٦) * ما قاله المصنف (قوله) هي قطع الخريد

هل هي حاصلة فيمن يولونه (و) تعقد أيضا (باستخلاف الامام) من عينه أى جعله خليفة بعده ويعبر عنه بعهد اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما (فلو جعل الامر شورى بين جمع فكاستخلاف) الا أن السخلف غير متعين (فيترضون أحدهم) كما جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) تعقد أيضا (باستخلاـطـا لـجـمـع الشـروط) بعـد مـوت الامام من غير عهد ولا يـعـهـد بان يـعـهـد الناس بشوكتـه وجنوده لينتظم شمل المسلمين (وكذا فاسق وجاهل) أى تعقد باستيلائهم بما الموجود فيه بقية الشروط (في الاصم) لماذا كروا ن كان عاصيا بفعله والثاني نظرا الى عصيانه (قلت) كما قال الرافي في الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة لنا (لو ادعى) بعض أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق بيـنه) لانه أمين في أمور الدين (أو جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لان الذمى غير مؤتمن فيما يدينه على المسلمين للهداوة والظاهرة (وكذا اخراج) أى لا يصدق المسلم في دفعه (في الاصم) لانه أجرة (ويصدق في حقه) أنه اقيم عليه (الا أن يثبت بيـنه ولا أثره في البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثره بالبدن وفي غير الاثران ثبت باقراره لانه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع عود كونه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافي لها عند قوله في البغاة ولو أقلموا احدا الى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

* (كتاب الردة) *

(هي قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مكفر (سواء) في القول (قوله استهزاء أو عناء أو اعتقادا) وهذا مثل قول الجوهري سواء صلى فت أو قعدت فاندفع تصويب ذكر الهمة بعد سواء ومقابلتها بام (من في الصانع أو الرسل او كذب رسولا أو حلل محرما بالاجماع) كالزنا وعكسه) أى حرم حلالا بالاجماع كالنكاح (أو نفي وجوب مجمع عليه) كركعة من الصلوات الخمس (أو عكسه) أى اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة (أو عزم على الكفر غدا أو ترد فيه كفر) ومسئلة العزم على علم ما تولى بنية كفر المراد على الرافي ولم يذكره في الروضة وهو أهم (والفعل المكفر ما عهد استهزاء صريحا بالدين أو جوداله كالتقاء صحف بقاؤرة) بلحاجم الذال (وسجود له ضم أو تمس) فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء بالدين أو جودله واقتصر

عليه من رد ويجاب بأن المراد قطع الجزم ثم فيه دو ر لان الردة أحد أنواع الكفر فليجعل الكفر فيه على الاصل وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا لايه حين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم باسلامه تبعا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أى أعرب به عن نفسه (قوله) وهذا مثله الخ أى فقد ثبت عن اللغة فلا يعترض (قوله) الصانع هذا يشمل اطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أتقن كل شيء والافليس من أسمائه تعالى وهو خارج عن الاسماء الحسنى (قوله) أو كذب رسولا أو نفي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه خلافا للعبوي (قوله) أو حلل الخ الحديث معاوية بن قرة عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم بعث أباه الى رجل عرس بامرأة أبيه ف ضرب عنقه واصطفي ماله وحمل هذا على انه استحل ذلك (قوله) أو نفي وجوب مجمع عليه لقوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة واعلم أن الامام استشكل تكفير بخالف الاجماع بان من خرق الاجماع ورد أصله

لا يكفره وحمل كلام الاصحاب على ما اذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الرخاى باننا نكفره من حيث مخالفة الاجماع وقال ابن دقيق العيد الحق ان المسائل الاجماعية ان مصها تواتر كفر جاحدا لمخالفة التواتر لمخالفة الاجماع والا فلا قال الزركشي وغيره وهو الصواب ونضية هذا أن لا يعول على حكم الاجماع في هذا الشأن ويوجب بأن وجه اختصاصه بالذك كون الغالب على المجمع عليه التواتر وعلمه من الدين بالضرورة (قوله) ولم يذكره في الروضة الصغير فيه يرجع الى القول من قوله حمل علمه (قوله) وهو أهم وجه الأهمية شموله من نوى أن يكون كفرا حال من غير قول ولا فعل جوارح (قوله) والفعل الخ قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا (قوله) ما عهد خرج غير العمد كالسهو (قوله) صريحا خرج الفعل المتردد كشذ الزائر ان دخل دار الكفر مثلا فلا يصرف الى صريح الكفر الا بقرينة (قوله) بالدين متعلق بقوله استهزاء

(قوله) أى لا اعتبار يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالجنة نفيًا أو إثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى الامن أصره وقوله مطمئن بالإيمان وقضية الإطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة الصبي ولو قلنا بجنة اسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عرض له الجنون فهل اعتبروا لفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا (قوله) بها أى لعدم التفصيل لانكار كآلوهه العبارة (قوله) وإلا فلا بحث ابن الرفعة أن الشهادة ان كانت على اقراره بالكفر فأنصرت أنه يقبل ذلك منه كتنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا (قوله) وتجب استنابة لانه كان معصوما * (١٩٧) * بالاسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة (قوله) والمرتدة كأنه يشير إلى

قول أبي حنيفة بعدم قتلها وانما تخس وتنزير (قوله) وفي قول يستحب أى الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولم يدكر قوبة (قوله) في الحال لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولانه حديث يؤجل (قوله) وفي قول ثلاثة لانه ورد عن عمر رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين (قوله) وقيل لا يقبل اسلام الباطنية كان وجه دخول هذا في الحنفى من حيث انه خفي في ذاته وان أظهره صاحبها (قوله) أو بعد هالوشك في القبيلة والبعدة كان الحكم كذلك لان الحادث يتقدر بأقرب زمن كذا بحثه الزركشي وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباءهم فلا يسرى لأولادهم (قوله) وفي قول كافر أصلي أى لانه لم يثبت له حكم الاسلام (قوله) على كفره هو صادق بما رجحه وبالكفر الاصلي ومحل ذلك كله اذا لم يمكن له أحد من أصوله مسلم (قوله) عبارة الروضة وجه ساقها ان الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب والنسب للعراقيين القطع بذلك (قوله) أظهر الخ وجه ذلك القياس على نضع امر أنه بعد الدخول ووجه الثاني ان العصة تزول بالردة فكذا المال ووجه الثالث ان

في الروضة كإصلاها على الاستهزاء ومثلها (ولا تصح ردة صبي) لا (مجنون و) لا (مكره) أى لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنفاه تكليفهم (ولو ارتد فخن لم يقتل في جنونه) لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام (والذهب صحة ردة السكران واسلامه) عن ردة وفي قول لا تصح ردة وقطع بعضهم بعثها وفي قول لا يصح اسلامه وان صحت ردة وقطع بعضهم بعدم صحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أى على وجه الإطلاق (وقيل يجب التفصيل) لاختلاف الناس فيها بوجها والاول قال لخطرهما لا يقسم الشاهد بها الا عن بصيرة (فعلى الاول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقضته قرينة كآسر كفار) له (صدق بيينه) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والا) أى وان لم تقضه قرينة (فلا) يصدق ويجرى عليه حكم المرتدة (ولو قال) أى الشاهدان (لفظ لفظ كفر فاذعى اكرها صدق مطلقا) بقرينة أدونها والخزم أن يحذف كلمة الاسلام (ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مساكين فقال أحدهما ارتدت فأت كافرين بسبب كفره) كسجود الصم (لم يرثه ونصيبه في) بيت المال (وكذا ان اطلق) أى لم يسبب كفره فتصيبه في (في الاظهر) لا قراره بكفره (والثاني يصرف اليه لانه قد يقتضيه ما ليس بكفر كفرا والثالث الاظهر في أصل الروضة كالوجيز يستفصل فان ذكرناه كفر كان فينا أو غير كفر صرف اليه واقتصر في المحرر على الاولين وفي الشرح على الاخيرين ورجح فيه الثالث (وتجب استنابة المرتد والمرتدة وفي قول تستحب وهى) على القولين (في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان أصر اقتسلا) لحديث البخارى من بدل دينه فاقتلوه واستتيب قبل القتل لاحتمال أن يكون عنده شبهة قتال (وان أسلم) المرتد ذكره كان أو أنثى (صح) اسلامه (وترد وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة وباطنية) هذا القول وجهان قيل لا يقبل اسلام الزنادقة الذين يطنون الكفر ويظهرون الاسلام وقيل لا يقبل اسلام الباطنية أى القائلين بالقرآن باطنا وأنه المراد منه دون ظاهره (وولد المرتدان ان عقد قبلها) أى الردة (أو بعدها واحد أو به مسلم فسلم) بالتبعة (أو) أبواه (مرتدان فسلم) لبقاء علقته الاسلام فهما (وفي قول مرتد) بالتبعة (وفي قول كافر أصلي قلت الاظهر مرتد) زاده في الروضة أيضا (ونقل العراقيون الاتفاق على كفره والله أعلم) عبارة الروضة به أى بأنه كافر قطع جميع العراقيين ونقل القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد أنه لا خلاف فيه في المذهب (وفي زوال ملكه عن ماله بها) أى الردة (أقوال أظهرها ان هلك مرتد ابان زواله) بها (وان أسلم بان أنه لم يزل) والاول

٥٠ في الكفر لا ينافي الملك واعلم ان الثاني رحمه كثير من الأصحاب ونسب للمصنف قال صاحب البحر لان حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت لكفره فكذا حرمة ماله بالاولى ثم ان الأصحاب جعلوا معنى الزوال عما تلا انصاخ النكاح قبل الدخول بالردة الا ما وردى فنقل عن ابن سريج ان معناه زوال التصرف لانه زال في نفسه والالم بعد قال ابن أبي الدم وهو حسن حد الكنه غريب ثم الظاهر خبر ان هذه الاقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطبا ودخوه وحينئذ فعلى قول الزوال هل ينتقل صبه لاهل التي أم تقول الصديق على اباحتها لعدم أهلية للملك ذهب المتولى الى الثاني ويحتمل ترجيح الاول كما في العبد يكتسب لسيده لكن يلوح فارق من حيث ان المرتد لا يقصد بالكتب أهل التي بخلاف العبد (قوله) والاول الخ كان وجه التعبير بالاول انه محكية في كلام الأصحاب على وجه جعل هذا ولا وما في المتن ثالثا فليراجع من كلام الأصحاب

(قوله) وعلى الأقوال أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلأن غاية ذلك أن يكون المرتد كالتبعية بغيره من تركه وأذامات وهن الذين هل نقول انتقل الكل لاهل النية والذين متعلق به أم المتعلق ما عدا قدر الدين القياس الأول (قوله) والأصح الخ قال الزركشي ظاهره أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكره الأصحاب إلا على قول الزوال * (١٩٨) * (قوله) وإذا وقفنا الخ أي أمالوا زناها

فواضح وإن أبضاه منعنا تصرفه نظرا لاهل النية فيضرب عليه الحاشية المحرر وليكن ينفذ تصرفه إلى أن يحجر عليه (قوله) في الجديد هما القول في وقف العقود (قوله) وإن قلنا ببقائه ولا يكتفى على هذا القول بالجعل بل لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله * (كتاب الزنا) *

زوالها والثاني عدم زوالها (وعلى الأقوال بقضي منه دين زمة قبلها وينفق عليه منه) مبدية الاستتابة (والأصح يلزمه غرم اتلافه) مال غيره (فيها ونفقة زواج وقف نكاحه ونكاحه ونكاحه) والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول زوال الملكة كافي الروضة وأصلها حاشية الخلاف على هذا القول (وإذا وقفنا ملكه فتصرفه ان احتمال الوقف كعتق وتبديل ووصية موقوف أن أسلم نفذ) بالمعجزة (والأقوال ببيعته وهبته ورهنه وكفاته باطله) في الجديد (وفي القديم موقوفة) أن أسلم حكم ببيعته والافلا (وعلى الأقوال يجعل ماله مع عدل وأمنه عند امرأة ثقة) لتعلق حق المسلمين به وإن قلنا ببقاء ملكه (ويؤجر ماله) كعقاره ورقية (ويؤدى مكاتبه النجوم إلى القاضي) حفظها

* (كتاب الزنا) *

بالقصر وهو ما ذكر بقوله (إبلاج الذكركم بفرج محرم عنه خال عن الشبهة مشتبه) يعني وهو مسمى الزنا (يوجب الحد) أي وهو الرجم القاتل في المحسن والجلد والغريب في غيره كحشائيق والمعتبر إبلاج قدر الحشفة والمراد بالفرج القبل (ودبر ذكر واثني) أخنية (كقبض) فيوجب الإبلاج فيه وهو اللواط الحد (على المذهب) كالزنا بفرج المحسن ويحصد ويغرب غيره وفي قول يقتل فاعله بالسيف محصنا كان أو غير محصن وفي طريق أن الإبلاج في دبر المرأة (ولا حد بمعاخذة) بالعمام الذال ونحوها من مقدمات الوطء (ووطء زوجة) بهاء الضمير المتصلة بالحجم وبالتاء الفوقانية المنونة (وأمنه في حيض وصوم واحرام) لأن التحريم لعارض (وكذا أمته المزوجة والمعتدة) قطعاً وقيل في الظاهر (وكذا ما علمه المحرم) برضاع أو نسب كأخته منها وبنته وأمنه من الرضاع أو مصاهرة كوطء أمه أو ابنة (ومكره في الظاهر) لشبهة الملك والاكراه والثاني ينظر إلى المحرمية التي لا يستباح الوطء معها بحال وبقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار (وكذا كل جهة أباح بها عالم كنكاح بلاشهود) كذهب الإمام مالك أو بلاول كذهب الإمام أبي حنيفة لا حد بالوطء فيه (على الصحيح) وإن اعتقد تخريمه لشبهة الخلاف والثاني يحذر معتقد تخريمه في النكاح بلاول (ولا) حد (بوطء مينة في الأصح) لأنه ما ينفرد الطبع منه فلا يحتاج إلى الزجر عنه والثاني يحذر كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الظاهر) لما تقدم لكن يعزرفهما ومقابلة قيس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وتذبح المأكولة وتؤكل وإن كانت لغير الفاعل وجب عليه التفاوت بين فيمها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكولة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وإن كان تزوجها) وليس ما ذكره شبهة دافعة للحد (وشروطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف إلا السكران وعلم تخريمه) فلا يحد الصبي والمجنون ومن جهل تخريم الزنا القرب عهد به بالسلام وزاد على غيره استثناء السكران أي فإنه يحد وهو غير مكاف لتقاء فهمه وحده من قبل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحسن) رجلاً كان أو امرأة (الرجم) لامرأة

(قوله) خال عن الشبهة قد مر ذكره لأن محرم يعني عنه أذواء الشبهة لا يوصف بحل ولا تخريم (قوله) أو غير محصن الحديث من وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقبلوه (قوله) وفي طريق الخ أي فثبت له حكم الزنا بخلاف ثم من هنا تعلم أن مسئلة دبر الذكركم ليس فيها طرق (قوله) ووطء زوجة شبهة محمل (قوله) ومكره شبهة فاعل (قوله) ويقول الانتشار منه تعلم أن محمل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضاً عدم الخلاف في المرأة وفيه نظر (فائدة) الزنا لا يحد بالاكراه قال الرافعي سواء الرجل والمرأة وبحسب الزركشي نفي الإثم عن المرأة ونسب للقضاء (قوله) وكذا كل الخ شبهة طريق (قوله) أباحها أي الوطء ثم يستثنى ما لو حكم القاضي بالهبة الفساد فلا يكون من هذا (قوله) والثاني إلى قوله بلاول فيبدل أن على كلام المصنف مؤاخذه في حكاية الخلاف في النكاح بلاشهود (قوله) ويحد في في مستأجرة نقل عن أبي حنيفة رحمه الله

أن ذلك شبهة قال الزركشي لنا أنه لو كان شبهة لثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أي قول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكراه شبهة ولا يثبت النسب على ما يخبره ونقله عن صاحب التتمة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحية وأن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله) وإن كان تزوجها خلافاً للحنفية حيث جعلوا العند شبهة (قوله) ومن جهل تخريم الخ والظاهر أنه يخلف

(قوله) مسلم وغيره قال ابن المنذر يجلد ويرجم أى لحديث ورد بذلك (قوله) وهو مكلف هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحصان (قوله) غيب حشفة طاهره ولمكرها وليس بعبد ومثله التحليل فيما يظهر كذا حواله الزركشى (قوله) والثاني عبارة غيره لأن الفاسد كالعصم في العدة والنسب (قوله) يناقض متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبر فائدة بل يستغنى عنه وأما تعلقه بالزاني كما هو طاهر العبارة فقد أفسده الزركشى من وجوه فليراجع وقد قال بعضهم الصواب الثاني يناقض * (١٩٩) * (قوله) من المكلف من تبعية (قوله) جلدته قال الروياني وغيره سمي

الجلد جلد الوصوله الى الجلد (قوله) لأحاديث مسلم الخ أى وليس فيه نسخ للآية خلافا للعنفية ثم في عطفه التفرغ بالواو إشارة الى عدم الترتيب ولفظة التفرغ قد تشعر بأنه لو غرّب نفسه لا يكتفى به وهو كذلك (قوله) فما فوقها أى لأن المقصود الأبعاد (قوله) لم يجبروا الظاهر أنه لا ثم ثم محل الخلاف إذا تعين (قوله) والعبد خسون لقوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد الجلد لأن الرجم لا يتبع (قوله) وفي قول سنة أى كان مدة العنة والابلاء لم يفرقوا فيها بين الحر والعبد وجه الثالث ما في التفرغ من تعزير حق السيد ثم الظاهر أن الأمة يعتبر معها محرم كالحرّة (قوله) ولو شهد أربعة الخ ما فرغ من مسقط الأقرار شرع في مسقط البينة (قوله) لم تحدهى محله ما لم تكن غوراء والاحدث (قوله) لم يثبت خالفه في ذلك أبو حنيفة لا مكان الوطء في زوايانا أن الحد يدبر بالشبهة ثم اقتصاره هنا على نفي الثبوت فيبذل أن حق القذف واجب على الصادق والشهود وهو كذلك كما قاله الزركشى (قوله) ويحد الرقيق أى سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعته في السرقة والحراة (قوله) لأن التعزير الخ لكن مؤنة تعزير في بيت المال

صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حرولو) هو (ذمى) غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح لا فاسد فانه فيه غير محصن (في الاظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى النكاح (والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه) والثاني يكتفى به في غير الحالين (و) (الاصح) أن الكامل الزاني يناقض من رجل أو امرأة (محصن) نظرا الى حاله والثاني يشترط كمال الآخر (و) حد (البكر) من المكلف (الحر) رجلا كان أو امرأة (مائة جلدته وتعزير عام) لأحاديث مسلم وغيره بذلك المزيد فيها التعزير على الآية (الى مسافة القصر فما فوقها) إذا رآه الامام (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح) والثاني له ذلك فيجاب اليه (ويعزب غريب من بلد الزنا الى غير بلده) هو (فان عاد الى بلده منع) منه (في الاصح) والثاني لا يتعزّر له (ولا تعزب امرأة وحدها في الاصح) بل مع زوج أو محرم ولو باجرة له عليها (فان امتنع باجرة لم يجبر في الاصح) والثاني يجبر لأقامة الواجب وهذا وجه تعزيرها وحدها (و) حد (العبد خمسون ويعزب نصف سنة) على النصف من الحر (وفي قول سنة) (و) في (قول لا يعزب) والمراد به الجنس الصادق بالذكور والأنثى ومنه المدير والمكاتب وأم الولد والمبعض (ويثبت) الزنا بينة أو اقرار مرة ولو أقر ثم رجع سقط الحد (ولو قال لا تحدونى أو هرب) من اقامة الحد (فلا) سقوط له (في الاصح) والثاني قال ذلك مشعرا بالرجوع (ولو شهد أربعة برئها وأربع أنها عذراء) بالمجعة والمذ (لم تحدهى) لشبهة العذرة (ولا قاذفها) للشهادة برئها واحتمال عود البكارة (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية لزناؤه والباقيون غيرها لم يثبت) لعدم تمام العدد في زينة (ويستوفيه) أى الحد (الامام أو نائبه) فيه (من حروم بعض) حرية الحر (ويستحب حضور الامام وشهوده) أى الزنا استيفاءه وحضور الامام شامل للأقرار (ويحد الرقيق سيده) رجلا كان أو امرأة (أو الامام) وقيل في المرأة يتعين الامام (فان تازعا) فيمن يحده (فالاصح الامام) لعموم ولايته وروى أبو داود والنسائي حديث أقيوا الحدود على ما ملكتم أيمانكم (و) (الاصح) أن السيد يعزبه لأن التعزير بعض الحد والثاني يحيط برتبة السيد عن ذلك (و) (الاصح) أن المكاتب في حده (لحر) لخروجه عن قبضة السيد والثاني لانه عبد ما بقي عليه درهم (و) (الاصح) أن الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عيدهم) والثاني لا ينظر الى أن في الحد ولاية وليسوا من أهلها (و) (الاصح) أن السيد يعزّر) عبده في حقوق الله تعالى كما يؤذبه في حق نفسه (ويسمع البينة بالعقوبة) أى بموجبه والثاني قال التعزير غير مضبوط فيفتقر الى اجتهاد وسماح البينة من منصب القاضي ويعمل بأقراره جرما وبمشاهدته وقيل لانباء على عدم القضاء بالعلم في الحدود ويقم السيد معها قتل الرذة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم)

فان لم يكن في السيد أو ما النفقة من التعزير فعل السيد (قوله) والثاني الخ استدلل به باقتصاره في حديث الجارية على قوله صلى الله عليه وسلم (قوله) في حقوق الله يريد الشارع رحمه الله أن تعزير العبد لحق السيد مقطوع به ليس من محل الخلاف وإنما حقوق غيره من الآدميين فسكت عنها وقضية التقيد بحقوق الله تعالى الحاقها بحقوق السيد (قوله) ويسمع البينة كإقيم العقوبة يسمع بنتها ثم قضية هذا اسماعه البينة على شرب الخ وحد القذف ونطع السرقة والحراة وهو محتمل (قوله) والثاني قال الخ من ثم تعلم أن الامام لو نازعه فلا إشكال في تقدم الامام عليه (قوله) ويضرب السيد معها الضمير فيه يرجع الى قوله في الحدود (قوله) لم الرجم الخ قال الاصحاب جميع بدنه محل للرجم والاختيار انه يتوفى الوجه

(قوله) ولا يحفر للرجل ظاهر كلاس امتناع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التغيير (قوله) فان ثبت بالاقرار الخ يحفل ان يكون مثله مالو ثبت بلعان لاحتمال ان تلاعن فيسقط ويحفل خلافا نظرا الى ان الرجوع عن الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وبهم اذا جزم في شرح المنهج (قوله) ولا يؤخر لمرض الخ تم تؤخر الحامل ولومن زنا حتى تقطم الولد ويوجد من يكفله (قوله) وقيل يؤخر طاهر اطلاقه جريان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجح برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه تقتضي وجوب التأخير وليس كذلك بل قائله يجعل ذلك مستحبا كافي الجلد الآتي أقول قضية التشبيه وجوب تأخيره عن الرجم (قوله) ويؤخر الجلد هل يحبس مدة التأخير هو متجه في الثابت بالبينه (قوله) فان لم يرج برؤه جلد لمار وي أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلد له * (٢٠٠) * على عظمه فوقع على جارية لبعضهم فأمر

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شحرا فيضربوه بها ضربة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه وإذا اختلفت هيئة الصلاة باختلاف حال المصلي فهذا أولى (قوله) فلا ضمان أى بخلاف ما لو ختته الامام في حر أو برد فانه يضمن بالدية وفرق بأن الحسن ثبت بالاجتهاد فأشبهه الثعبر فشرط فيه سلامة العاقبة بخلاف الحد ثم خصص المصنف المرض وما عطف عليه بقيدك أن نضوا لخلق أى ضعيفه لوجلد بغير الشرع كان مضمونا (قوله) وجوب التأخير مطلقا أى سواء قلنا بالضمن أم بعلده

حتى يموت (عذر وجحارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة ولا بخفرة مدفقة (ولا يحفر للرجل) ثبت زناه بالبينه أو بالاقرار (والامع استحبابه للمرأة ان ثبت زناها) بينة فان ثبت باقراره لا يستحب ليكنها الهرب ان رجعت والثاني يستحب مطلقا الى مدرها والثالث لا يستحب بل هو الى خيرة الامام (ولا يؤخر لمرض وحر وبرد مفرطين) لان النفس مستوفاة فيه (وقيل يؤخر ان ثبت باقرار) لانه لو لم يؤخر بمارجح في أثناء الرمي فيعين ما وجد منه على قتله (ويؤخر الجلد للرض) الرجاء البر منه (فان لم يرج برؤه) منه (جلد لا يسلط بل بعنكال) بكسر العين وبالمثلثة (عليه مائة عتصن فان كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين وتمسه الاغصان أو ينكس بعضا على بعض لئلا يعض الالم) فان اتقى المس والانسكاس لم يسقط الحد (فان برأ) بفتح الراء بعد الضرب بالعنكال (اجزأه) الضرب به (ولا جلد في حر وبرد مفرطين) بل يؤخر الى اعتدال الوقت (واذا جلد الامام في مرض أو حر وبرد) فهلك المجلود (فلا ضمان على النص فيقتضى أن التأخير مستحب) ومقابل النص قول مخرج بوجوب الضمان وهو ولجميعه أو نصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب التأخير أو يجوز التججيل بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة المذهب وجوب التأخير مطلقا

* (كتاب حد القذف) *

بالمجة أى الرمي بالزنا (شرط حد القذف التكليف الا السكران) زاد استثناءه والكلام فيه كما تقدم في الباب قبل هذا (والاخذار) فلا يحذف المسكوك على القذف كما لا يحذف عليه الصبي والمجنون (ويعزر المميز) من صبي أو مجنون له نوع تميز (ولا يحذف القذف الولد وان سفل) ذكرنا كان الولد أو انثى كما لا يقتل به (فالحر) حذو (ثمانون) جلدة لاية جلد وهم ثمانين جلدة والمراد فيها الاحرار لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا فالعبد لا يقبل شهادته وان لم يقذف (والرقيق) حذو (أربعون) جلدة على النصف من الحر ومنه المدر والكتاب وأم الولد والمبعض (و) شرط (المقذوف) الذي يحذفه (الاحصان وسبوتى) كتاب (الاعنان) بقوله والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحذفه وتقدم شرح ذلك (ولو شهدون أربعة برناحدوا في الاظهر) حذر ان الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة والثاني ينظر اليها (وكذا أربع نسوة وعيد وكفرة) من أهل الذمة فانهم في كل من المسائل الثلاث يحذفون (على المذهب) لانهم ليسوا من أهل الشهادة والطريق الثاني في حذوهم القولان تنزلا لنقص الصفقة منزلة نقص العدد (ولو شهد واحد على اقراره فلا) حذو عليه

* (كتاب حد القذف) *

(قوله) فلا يحذف المسكوك أى لانه معذور ولا المسكوك لانه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليحذف به بخلاف القصاص لا مكان أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة الى وجوبه على المسكوك بالفتح كالقصاص (قوله) كما لا يقتل به أى بقياس الاولى لان القصاص يجب للكافر على الكافر وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الامم والجمادات كلاب زاد الخلفى سواء كان الاصول من جهة الاب أو الام ثم قضية الاقتصار

على نفي الحدوث التعزير قال الزركشي وهو المنصوص (قوله) ولو شهدون أربعة دلائل هذا ان عمر رضي الله عنه جلد الثلاثة (ولو الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخاري ولم يخالف كانا جميعا (قوله) والثاني ينظر اليها وجهه انهم جاءوا شاهدين لاهاتين قال الغزالي وهو الاقنيس ثم محل الخلاف اذا كانت الشهادة في مجلس الحكم ومجمله أيضا اذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كما لو شهد بجره فاستنصره القاضي فأخبره بزناه فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا (قوله) وكذا أربع الخ هذا في نقص الصفقة والاولى في نقص العدد قال الامام ومحل الخلاف اذا شهدوا ثم انكشف نقص صفقتهم والافهم قاذفون

* (كتاب قطع السرقة) * هي تنعذى باللام وعن والضمير كالمهبة والحكمة في مشروعية هذا الحد لها صون الاموال عن أخذها خفية من حرزها لتعسر إقامة البينة على ذلك ولذا لم يقطع في الغصب لظهوره ولما قال المحدث * يد بخمس مئة عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربيع دينار * أجابه السني * عز الامة أغلاها وأرخصها * دل الخيانة قافهم حكمة البارئ * (قوله) الا قول مبتدأ خبره قول المصنف كونه (قوله) أي مقوماه أي حال السرقة (قوله) والبخاري حديث (٢٠١) وفي مسلم انه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجنن أي تيس قيمته ثلاثة

دراهم قال الشافعي ولا تخالفه بين الاحاديث فان الدينار كان اذذاك اثني عشر درهما ولذا أقومت الدية باثني عشر ألف درهم من الورق أو ألف دينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختلف باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشي (قوله) من غير المضروب متعلق بقوله يساوي ربيع دينار (قوله) لا يساوي هو أقصع من يسوي (قوله) فلا قطع الخ قال الرازي لأن المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب (قوله) والثاني ينظر الى الوزن عبارة الرازي لبلوغ العين في ذلك النصاب كما في نصاب (قوله) فان تخلل أي وأمكن الذهاب اليه قبل السرقة الثانية كذا ضبطه بعضهم (قوله) وان لم يتخلل علم المالك هذا يلزم منه عدم إعادة المالك للحرز لانها غير ممكنة مع عدم العلم فتأمل (قوله) ولو نقب الخ يريد أنه لا يشترط الاخراج باليد ونحوها بل ما هو في معنى ذلك (قوله) فانصب الخ الذي في الروضة ان حصل الانصباب دفعة قطع أو على التدرج فكذلك على المذهب وقيل وجهان وبه تعلم أن على المهاج نقدا من وجهين (قوله) وهو ربيع الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب (قوله) الخارج به يرجع لهتمسكه (قوله) فلا يقطع

ولو تقاذف فليس تقاصا لان التقاص انما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لا اختلاف القاذف والمقدوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا نقله الرازي عن ابراهيم المرورودي (ولو استقل المقدوف بالاستيفاء لم يقع الموقع) لان اقامة الحد من منصب الامام

* (كتاب قطع السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء (يشترط لوجوبه في المسروق امور) الاول (كونه ربيع دينار خالصا أو قيمته) أي مقوماه والدينار وزن متقال روى مسلم حديث لا تقطع يد سارق الا في ربيع دينار فصاعدا والبخاري حديث تقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا أو فيما قيمته ربيع دينار فصاعدا واحترز بالخالص عن المغشوش فان بلغ خالص المسروق منه ربيع دينار قطع به وكذا خالص التبرو يقطع ربيع دينار قرصا والتفويم يعتبر بالمضروب فلوسرق شيئا يساوي ربيع متقال من غير المضروب كالسبيكة والحلي ولا يلغ ربعا مضروبا فلا قطع به (ولو سرق ربعا سبيكة) أو حليا (لا يساوي ربعا مضروبا فلا قطع) به (في الاصح) نظرا الى القيمة فيها هو كالسبعة والثاني ينظر الى الوزن ولو سرق خاتما وزنه دون ربيع وقيمته بالصفة ربيع فلا قطع به على الصحيح نظرا الى الوزن والثاني ينظر الى القيمة (ولو سرق دناسير ظنها فلوسا لا تساوي ربعا قطع) ولا أثر لظنه (وكذا ثوب رث) بالثلاثة فيما (في حبه تمام ربيع جهله) السارق فانه يقطع به (في الاصح) ولا تنظر الى جهله والثاني ينظر اليه (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بان تم بالثانية (فات تخلل) بينهما (علم المالك وإعادة الحرز) باصلاح النقب أو اغلاق الباب مثلا (فالاخراج الثاني سرقة اخرى) فلا قطع في ذلك وفي أصل الروضة واعادته الحرز (والا) أي وان لم يتخلل علم المالك أو تخلل ولم يعد الحرز (قطع في الاصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يقبه ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لان المالك مضيع واسقط ذلك من الروضة وفي وجهه ان اشهر خراب الحرز بين المراتين لم يقطع والاقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الاولى قطع أو في ليلة اخرى فلا (ولو نقب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب) أي مقوم به وهو ربيع متقال كما تقدم (قطع) بذلك (في الاصح) لهتمسكه الحرز الخارج به نصاب والثاني ينظر الى عدم اخراجه (ولو اشتركا في اخراج نصابين) من حرز (قطعا والا) بان كل المخرج أقل من نصابين (فلا) يقطع واحدهما توزعها للمسروق عليهما بالسوية في الشقين (ولو سرق خرا وخنزير أو كلبا وجلد مية بلا دبح فلا قطع) به لانه ليس بمال وسواء سرقه مسلم أم ذمي (فان بلغ أثناء الخمر نصابا قطع) به (على الصحيح) نظرا الى أخذه من حرزه والثاني ينظر الى ان ما فيه مستحق الاراقه فجعله شبهة في دفع القطع (ولا قطع في) سرقة (طسور ونحوه) لانه من الملاهي كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع قلت الثاني أصح) وفي الروضة كأصلها عند اكثرين

٥١ لاني واحد منهما أي هذا امراده فلا يرد ما قيل العبارة تصدق بقطع أحدهما دون الآخر على ان الزركشي اعترض هذا ليراد بأنه انما يتوجه في مطلق النفي لافي النفي المخطط على اثبات شيء سابق كعما هنا (قوله) فلا يقطع واحدهما ولا يشكل نظيره من القصاص لان الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير ميمر فهو كالآلة (قوله) ولو سرق الخ قبل الاحسن ولو أخرج لانه ليس بسارق (قوله) بلا دبح أي ولو دخل حرزا قطع ألبه شاء وأخرجها فلا قطع لانها مية (قوله) ولا قطع كأنه يقول يشترط في السرقة ان يكون محترما (قوله) طسور هو فارسي معرب

(قوله) كونه ملكا لغيره ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وان قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل القبض لا قطع بسرقة (قوله) عن نصاب بأكل وغيره هذا عذو الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعلى دعوى الزوجة عند ثبوت الزمان الحيل المباحة (قوله) كاحراق ثم أخرجه بخلاف ما نقص بعد الإخراج كعصير تخمر خلافا لابي حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الاول (قوله) ان ادعى ومثله لو زعم السر وق منه انه ملك السارق وان كذبه لكن لا قطع في هذه بلا خلاف (٢٠٢) (قوله) ولو الا نبيان بألفا أحسن (قوله)

ومال سيد أي بالاجماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح (قوله) للسارق وكذا لا قطع بسرقة مال بعض سيده (قوله) وهو ملك الحجر عليها زاد الزركشي برفعها المذهب مالك (قوله) ومن سرق مال بيت المال الخ ماليس فيه سهام مقدرة لا يؤثر فيه الإفراز به على ذلك البلقيني فلو أقر زاطافة من العلماء مثلاً فلا قطع بسرقة غيرهم له (قوله) وهو قدير يرجع إلى قوله وكصدقة (قوله) وان لم يكن الخ مثاله الغني يسرق مال الصدقات (قوله) والقناديل وجه القطع فيها بأنه اذا ثبت في حق الآدمي حق الله أولى (قوله) كما يقطع فيه على الطريقة الاولى أي أخذها من مفهوم الترخ (قوله) على الطريقة الاولى هي قول المصنف والمذهب قطعه (قوله) ما رأى الامام الذي رآه الامام قوله ورأى الامام تخريج وجه الخ (قوله) وما ذكره الخ الذي ذكره قوله وذكر في الحصر (قوله) بموقوف احترزه عن غلة الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان وقفاً على القمامة مثلاً لا قطع ولو كان ذمياً (قوله) وعلى القول هو أيضاً من قاربع الضعيف (قوله) أو حصانة أي مع لحاظ معتاد أو بدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالمجارة وكذا الدور عند أغلاقتها وقدر بيان هذا المثل من أصل الملاحظة نعم قد يمثل

(والله أعلم) واختار الاول الامام (الثاني) من الشروط (كونه) أي المسروق (ملكاً لغيره) أي السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالرهن والستاجر (فلو ملكه بارت) بالثلاثة (وغيره) كسواء (قبل إخراجهم من الحرز أو نقص فيه عن نصاب بأكل وغيره) كاحراق ثم أخرجه (لم يقطع) بالخروج المذكور للملكة أو نقصه (وكذا ان ادعى) السارق (ملكه) أي المسروق لم يقطع (على النص) لأن ما ادعاه محتمل فيكون شبهة في دفع القطع وفي وجه أو قول مخرج يقطع وحمل النص على اقامة بنية بما ادعاه (ولو سرقا وادعاه) أي المسروق (أحدهما له أو لهما فكذبه الآخر لم يقطع المذمى) لما تقدم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقر والثاني لا يقطع ~~بأن~~ كذب لدعوى رفيقه الملكة كالأول المسروق منه أنه ملكه يسقط القطع (وان سرق من حرز شريكه مشتركاً) بينهما (فلا قطع) عليه (في الظاهر وان قل نصيبه) منه لأن له في كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لأحق له في نصيب شريكه فإذا سرق نصف دينار من المشترك بينهما بالسوية كان سارقاً لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهته فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للسارق لما بينهم من الاتحاد (و) مال (سيد) للسارق شبهة استحقاق النفقة عليه (والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أي بسرقة ماله فيما هو محرز عنه لعموم الأدلة والثاني المنع للشبهة فإنها تستحق النفقة عليه وهو ملك الحجر عليها (ومن سرق مال بيت المال ان فرز) بالبقاء والراي آخره (لأنه ليس هو منهم قطع) اذ لا شبهة له في ذلك (والا) أي وان لم يفرز زاطافة (فالأصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وكصدقة وهو فقير فلا يقطع للشبهة (والا) أي وان لم يكن له فيه حق (قطع) لانتفاء الشبهة (والذهب قطعه بباب مسجد وجدعه) بأعجام الذال (لا حصره وقناديل تسرج) فيه لأن لاسلم الانتفاع بها بالفرش والاستضاءة بخلاف ما وجدعه في سقف مثلاً فإنها مما التحصينة وعمارتها ورأى الامام تخريج وجهه فيها ما لا نعلم من أجزاء المسجد والمسجد مشترك وذكر في الحصر والقناديل وجهين والثاني القناديل الفرق بين ما يقصد للاستضاءة وما يقصد لازمة أي يقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الاولى الجازمة المقابل لها ما رأى الامام تخريجه وما ذكره من الخلاف والمذمى يقطع في المسائل المذكورة بلا خلاف (والأصح قطعه بموقوف) سرقة لانه مال محرز (وأولد سرقة نائمة أو مجنونة) لأنها مملوكة مضمونة بالقيمة والثاني قال الملك فيها ضعيف وكذا في الموقوف بناء على ان الملك فيه للواقف أو للوقوف عليه وعلى القول بان الملك فيه لله تعالى فهو كالمباحات (الرابع) من الشروط (كونه محرزاً بملاحظة أو حصانة موضعه فان كان بهجراً أو مسجداً) أو شارع وكل منها لا حصانة له (اشتراط) في كونه محرزاً (دوام لحاظ) بكسر اللام له (وان كان بمحصن) كدار وحانوت (كفي لحاظ معتاد) ولم يشترط دوامه ومن الحصن حرز لمال دون مال كافي قوله (واصطبل) بكسر الهمزة

له بالراقد على المتاع (قوله) وان كان إلى قوله معتاد فيبدل ان الدفن للمال في الصحراء ليس محرز (قوله) واصطبل الخ - حرز أي واللحاط المعتاد لا بد منه ولو لحظ الجيران مع الاغلاق في المتصل بالمجارة فإنها كذا ينبغي (قوله) بكسر الهمزة وهي همزة قطع أصلية قال أبو عمرو ولبس هو من كلام العرب

(قوله) حرزدواب أى لانه فى الحديث جعل المراح حرز الماشية (قوله) بذلة يرجع الى كل من قوله آنية وثياب (قوله) محرز والا فلا ثم لافرق فى الصحراء بين الموت والمك (٢٠٣) كما يحسنه الرافعى رحمه الله (قوله) سارق قيل يؤخذ من التسكيرانه لو كان ضعيفا ولكن

السارق أيضا ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقة فى هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط المقارنة التى بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو بشرط مفارقة ذلك الموضع عرفا أو يكفى دفنه بالارض وان يقارن الموضع الظاهر الاخير ولو تنازع فى اللعاط فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كنت غافلا صدق أيضا (قوله) مع فتح الباب قال ابن سراقه الا ان يكون قائما على الباب (قوله) موالتانى هو حرز الخ محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن المتاع فى بيت من الدار مغلق والاوجب القطع (قوله) بعدم اشتراط دوام المراقبة ظاهره ان هذه العلة متفق عليها هنا وحينئذ فيشكل (قوله) أو الوقت للام ان تعلم ان ما يسرق من الاسواق المحكمة ليلا لا قطع فيه الا ان يكون بها حارس (قوله) وماشية بابنية الخ سكت هنا عن اشتراط النهار من الامن فيتمثل اعتبار ذلك هنا كنظيره من الدار المتصلة ويحتمل اغتفاء ذلك نظرا الى ان الماشية ليست كغيرها والوجه الاعتبار (قوله) ولو هو قائم لو خلت الابل عن الابنية وكانت معقولة اكد فى النائم أيضا (قوله) وابل بهجرة الى آخر أحكامها ما فرغ من الكلام على الابل اذا أحرزت فى النائم أخذت يتكلم عليها فى غير ذلك (قوله) ولم يبلغ صوته أى مع النظر (قوله) ومقطورة الخ أى سواء كانت فى الصحراء أو العمران بدليل ما يأتى عن أبى الفرج ثم هذا فيما يتعلق بالسائرة والذى سلف فيما يتعلق بالقارة

(حرزدواب) أى وان كانت نفيسة (لا آنية وثياب) وان كانت خسيسة (وعرصة دار وصفها حرز آنية وثياب بذلة) بالمعجمة (لاحق ونقد) وثياب نفيسة (ولونام بهجرة أو مسجد) أو سارح (على ثوب أو توسد متاعا للمحرز فلو انقلب فزال عنه فلا) أى فليس حينئذ محرزا (وثوب ومتاع وضعه بقربه) بهجرة أو مسجد (ان لاحظته) كما تقدم (محرز والا فلا) ولو كثرا طارقون مع اللعاط خرج برزحهم عن كونه محرزا فى الاصح (وشروط الملاحظة رته على منع سارق بقوة أو استغاثة فان كان ضعيفا لا يبالى به السارق والموضع بعيد عن الغوث فليس بمحرز (ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى فقطان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا) أى وان لم يكن بها أحد او كان بها ضعيف وهى بعيدة عن الغوث كما تقدم أو قوى نائم (فلا) أى فليس حرز مع فتح الباب واغلاقه وفى وجه انها فى اغلاقه مع النوم حرز قال فى الشرح الصغير وهو الاقرب وفى الروضة وهو أقوى وحزم الرافعى فى المحرر بمقابلته انتهى ولا ترجيح فى الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أى بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أى الباب (وحافظولو) هو (نائم) ليلا ونهارا (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهارا فى الاصح) والثانى هو حرز فى زمن الامن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وصكذا فقطان تغفله سارق) فانها فى ذلك غير حرز (فى الاصح) لتقصيره فى المراقبة مع فتح الباب والثانى ينفي التقصير عنه بعدم اشتراطه دوام المراقبة ولو بالغ فيها فاتهز السارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أى الدار المتصلة من حافظ فيها (فالذهب انها حرز نهارا من امن واغلاقه) أى الباب (فان فقد شرط) مما ذكر بان كان الباب مقفوحا أو الزمن من خوف أو الوقت ليلا (فلا) أى فليس حرز او عبر فى الروضة بالذهب أيضا وفى الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكره مقابل (وخيمة بهجرة ان لم تشد اطنابها وترخى اذيالها) بالمعجمة (فهى وما فيها كتاع بهجرة) فيشترط فى كون ذلك محرزا دوام لحاظه (والا) أى بان شدت اطنابها وأرخت اذيالها (فحرز بشرط حافظ قوى فيها ولو) هو (نائم) وفى الروضة كأصلها أو نائم بقرها وقوله وترخى بالرفع من عطف جملة على جملة فى حيز النفي أى ان اتنى الشد والارخاء ولو صرح بالناسق فى المعطوف كالمحرر وغيره كان وانحما (وماشية بابنية مغاثة) أو باها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ وبغيره يشترط) فى أحرزها (حافظولو) هو (نائم) ولو كانت الابواب مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (وأبل بهجرة) ترى مثلا (محرزة بحافظيها) فان لم ير بعضها لكونه فى هذه مثلا فذلك البعض غير محرز ولو نائم عنها أو شاغل لم تكن محرزة ولو لم يبلغ صوته بعضها اذا جرها فى المهدب وغيره ان ذلك البعض غير محرز وسكت آخرون عن اعتبار بلوغ الصوت لانه كان العدو الى ما لم يبلغه ولا ترجيح فى الروضة كأصلها (ومقطورة) سائرة تشاد (يشترط) فى أحرزها (التفات قائدها اليها كل ساعة بحيث يراها) وراكب أولها كقائدها فان لم ير بعضها لحائل فهو غير محرز (وان لا يزيد قطار على تسعة) للعادة الغالبة فان زاد فكغير المقطورة أى فالزائد غير محرز (وغير مقطورة) بان تساق (ليست محرزة فى الاصح) لان الابل لا تسير هكذا غالبا والثانى محرزة نسبتا بقا المتهى نظره اليها كما المقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين فى الشرح الصغير وغير فى الأول فى المحرر بالاشبه ومهم من لم يعيد المقطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسى فقال فى الصحراء لا يتعبد القطار بعدد وفى العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة الى عشرة فان زاد لم تكن

فى الابنية أو الصحراء (قوله) وان لا يزيد معطوف على قوله التفات قائدها (قوله) غير المقطورة أى الآنية لالتى سلفت لان الكلام فى السائرة (قوله) وتوسط الخ يدل على ان قوله ومقطورة لا فرق بين الصحراء والعمران

(قوله) وصكفن خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا الى ان الثناش اثما يخصه لنا حديث من ينش قطعناه وسواء قلنا ملك
السكن لله تعالى أم للسكن كظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا (٢٠٤) الى ان تعيينه للبيت واختصاصه به

معتبر والقطع في هذه خاص بالسكن
الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا
كما نبه عليه الشارح بالقياس الآتي
(قوله) بكسر الصاد أي والأصل مضبغة
بكون الصاد وكسر الباء ثم نقلت
الكسرة الى الصاد

* (فصل) * يقطع موجرا الحرز لا بشكل
على هذا عدم حديث من وطئ أمته
التروجة وقوله موجرا أي اجارة صحيحة
(قوله) نخرج بهذا التوجيه الخ هذا
قد يشكل بأن يد المستأجر على الحرز
ولا حق للموجر في منافعة تلك المدة وليس
كفاسب الحرز لانه لا يملكه (قوله)
وكذا معيره لو أعاره في صافطوى المعير
جبه وسرق منه قطع بلا خلاف (قوله)
ولا يقطع مختلس الخ لما انتهى الكلام
في شأن المروق شرع يتكلم في شأن
السرقه مشيرا الى تعريفها (قوله)
وجاحد ودبعة لو قال وجاحد عارية
كان أولى لان الامام أحمد خالفنا فيها
وقال يقطع مستكبا حديث المرأة التي
كانت تستعير انتاع وقطعت وسلف لنا
جوابه (قوله) ولونقب واخرج وأخذ
الخ قال الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة
الاجر الذي أخرجه من النقب مقدارا
يجب به القطع قطع (قوله) ولونعاونا أي
بأن يتجاملعا على الآلة معا ويخرج هذا
ليه وهذا الية على الأصح (قوله) وهو في
الثانية الخ لو قال المصنف الاخر بالتعريف
لوفي هذا الغرض وبعضهم لاجل
تناول هذا القيد جعل قوله وضعه
مطوقا على انفراد وكذا يقال في المسئلة
الآتية (قوله) حرز الاحسن الحرز
معرفا (قوله) فشت بوضعه أي ولو

الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الاحسن وعبر عنه في أصل الروضة بالأصح (وكفن في قبر بيت
محرز) ذلك البيت (محرز) ذلك السكن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي
محرز (في الأصح) للعادة والثاني ان لم يكن هنا الحارس فهو غير محرز كتنازع وضع فيه
(لا بمضبغة) بكسر الصاد وسكونها وفتح الباء أي بقعة ضائعة كما في المحرور وغيره فانه غير محرز
(في الأصح) اذا لا خطر ولا انتهاء فرصة في أخذه والثاني قال القبر حرز للسكن حيث كان لان النفوس
تهاب الموتى ولو كان بمقبرة محفوفة بالعمارة - سدر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأني فيه النبس أو كان
عليها حراس مرتبون فهو محرز جزما

* (فصل يقطع موجرا الحرز) * المالك له بسرقة منه مال المستأجر لانه مستحق لمنافعه ومنها الارحاز
نخرج بهذا التوجيه من استأجر محوطا للزراعة فأوى فيه ماشة - مثلا فلا يقطع موجره بسرقتها
(وكذا معيره) أي الحرز يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعة والثاني
لا يقطع لانه الرجوع عن العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع
اوبة صد السرقة قطع (ولو غصب حرز لم يقطع ماله) بسرقة منه لانه لا يدخل فيه (وكذا)
أجنبي أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لانه ليس حرز الغاصب والثاني قال ليس للأجنبي
الدخول فيه (ولو غصب مالا وحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب او) سرق (أجنبي)
منه المال (المقصور فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) اما المالك فلان له دخول الحرز
لا خد ماله والثاني نظر الى انه أخذ غير ماله واما الأجنبي فلان الحرز ليس برضى المالك والثاني فيه
نظر الى انه حرز في نفسه والخم عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع
مختلس ومنتهب وجاحد ودبعة) وفهم حديث ايس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي
والاولان يأخذان المال عيانا ويعقد الاوّل على الهرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان
وغيره بخلاف السارق لا خد خفية فشرع قطعه زجرا (ولونقب) في ليله (وعاد في ليله أخرى
فسرق قطع في الأصح قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر
لنظارين والا) أي بان علم المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعاً والله أعلم) لانتهاء الحرز
ومقابل الأصح وجهه بانه عاده انتهاء الحرز والأصح أبى الحرز بالنسبة اليه ولونقب في أول الليل
وأخذ في آخره قطع أيضا وبأن في خلاف مما تقدم في اخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فانه
هنا تتم السرقة وهنا ابتدأها (ولونقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لان الاول
لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولونعاونا في النقب وانفردا أحدهما بالاخراج أو وضعه ناقب
بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شريك في النقب كما في الروضة وأصلها (ولو
وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين لم يقطع في الاظهر) لانهما لم يخرجاه من تمام
الحرز والثاني بقطعان لا شرا كهما في النقب والاخراج وكذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ ان الخلاف
في المشتركين في النقب (ولو رما الى خارج حرزا ووضعهما خارجا) فخرج به من الحرز (لو ظهر دابة
سائرة) خرجت به من الحرز (أو عرضته ربح هابة فأخرجته) من الحرز (قطع) لانه أخرجه من الحرز
بما فعل مما ذكر (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع
(في الأصح) لان لها اختيارا في السير والثاني يقطع لان الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج

(قوله) ولا يضمن حر يد خرج الرقيق فان كان غير مبيع ولو مجنوناً فأخذ منه حرز ولو من فناء دار سبده ولو خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المبرقان كان نائماً أو سكران أو حمله مربوطاً قطع ~~وكذا~~ أقوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه أو نام على بغير قفالة كما سيأتي هذا المحصل ما في شرح الارشاد ومثله في الرزك كشي لو حمل العبد فلا قطع في الاصح (قوله) ولو سرق صغيراً مثله لو سرق الامتعة من عليه ولم يكن المحل (٢٠٥) الذي وقع فيه القطع حرز تلك الامتعة (قوله) وأخرجه عن القفالة قطع قال الرزك شي لو كان

العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومثله خلافه (قوله) أو حر فلا أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد إخراجها من القفالة فلا قطع لانه رفع الحرز ولم يتركه قاله البغوي (قوله) أو مغلقين أي ولو كان من الدار لا يصلح حرز ذلك المتاع

* (فصل لا يقطع صبي) * (قوله) ومكره كما في الرتا (قوله) ان شرط قطعه قضيته عدم الاكتفاء على هذا القول بشرط عدم السرقة من غير تعرض لقطع (قوله) مطلقاً كذلك لا يقطع المسلم بسرقة ماله قال الامام من المستحيل أن لا يقطع المعاهد بسرقة مال المسلم ويقطع المسلم بسرقة مال المعاهد (قوله) لان القطع حق لله ~~كما لو~~ ادعى عليه انه زني بأخته مكرهه وحلف اليمين المردودة (قوله) القطع بوجوب الغرم أيضاً يريد أن هذه الطريقة مراد المتن وأن الامام نسبها للتحققين لكنه شبه بعد ذلك على أن المرجح في الرافعي طريق الخلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الامر كذلك (قوله) فالصحح الى آخره أما التعريض بالانكار قبل الاعتراف

في الماء الراكد لا يضر بكمه فان حركه فخرج قطعه (ولا يضمن حر يد ولا يقطع سارقه) لانه ليس بمال (ولو سرق صغيراً بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الاصح) لانها في يد الصبي محرز به والثاني جعل سرقة سرقة لها (ولو نام عبيد على بغير قفاده وأخرجه عن القفالة قطع) لانه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الاصح) لان البعير في يد الحر والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق الى محن دار بابه مفتوح قطع) لانه أخرجه من حرزه الى محل الضياع (والا) بان كان الاول مفتوحاً والثاني مغلقاً أو كأنه مفتوحاً أو مغلقاً (فلا) يقطع ووجهه في المفتوح انه غير حرز (وقيل ان كأنه مغلقين قطع) لانه أخرجه من حرزه والاول قال من بعض حرزه فان الباب الثاني منه (وبيت خان ومحنة ~~ككيت~~ و) محن (دار في الاصح) فيقطع في القسم الاول دون الثاني على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطعاً لان محن الخان مشترك بين السكان

* (فصل لا يقطع صبي ومجنون) * لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الاكراه الدافعة للعبد وقطع السكران على الخلاف فيه من قيل ربط الاحكام بالاسباب (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي كل منهما لالتزام الذي الاحكام كالمسلم (وفي معاهد أقوال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والا فلا) يقطع (والا) ول يقطع مطلقاً والثاني عكسه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الظاهر عند الجمهور لا قطع) مطلقاً (والله أعلم) قال فيه والتفصيل حسن وفي الحرز أحسنها (وتثبت السرقة بين المدعى المردودة في الاصح) فيقطع بها لانها كالبينة أو كقرار المدعى عليه وكل منهما يقطع به والثاني لا يقطع بها لان القطع حق لله تعالى كذا في الروضة كأصلها وفيهم ما في الدعاوى الجرم بالثاني (وبأقرار السارق) ولا يشترط تكريره (والذهب بقول رجوعه) كالزنا وفي قول لا كالمال والطريق الثاني القطع بقبول رجوعه فلا يقطع وفي الغرم قولان أظهرهما وجوبه وفي طريق ثالث القطع بوجوب الغرم أيضاً (ومن أقر بعبودية لله تعالى) أي بوجوبها بكسر الجيم كالسرقة والزنا ابتداء أو بعد دعوى (فالصحح ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع) عن الاقرار (ولا يقول) له (ارجع) عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم انه بالرجوع وان علم فلا يبدل للاول قوله صلى الله عليه وسلم لما عاز المقر بالزنا لعل قبلت أو غمرت أو نظرت رواه البخاري ولمن أقر عنده بالسرقة ما أخال سرقته رواه أبو داود وغيره (ولو أقر بلا دعوى انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الاصح) لاحتمال ان يقرانه كان أباحه له والثاني يقطع في الحال لظهور موجبه (أو) أقر (انه) ~~أكره~~ أمة غائب على زنا حادثة في الحال في الاصح) والثاني ينتظر حضوره لاحتمال ان يقرانه كان وقفها عليه (وتثبت) السرقة المرتب عليها القطع (شهادة رجلين فلو شهد رجل وامراً أنان) بسرقة (ثبت المال ولا قطع) وكذا شاهد وعين المدعى بها (ويشترط ذكر الشاهدين

٥٢ في فهو جائز قطعاً بل جزم الماوردى والقاضي وغيرهما بالاستحباب كذا في التكملة للرزك رحمه الله (قوله) لم يقطع في الحال أي ولا ~~يكن~~ يجس الى حضوره (قوله) أو انه أكره لو أقرانه زنيها ولم يعرض للاكراه كان الحكم كذلك لكن فائدة ذكر الاكراه ثبوت المهر (قوله) ثبت ولو شهد رجلان حسبة من غير دعوى ثبت القطع دون المال أي ~~ولا~~ لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ما سلف في مسئلة الاقرار بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن نقول هنا لا قطع حتى ثبت المال ولو باقرار أو رجل وامراً

(قوله) شروط السرقة لانه قد يظن ماليس سرقة سرقة ولا اختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جملة ما ساقه الرافي هنا انه يشترى السارق ان كان حاضرا ويرفع نسبه ان كان غائبا قال الزركشي وهو مشكل اذ حدود الله تعالى لا يقضى فيها على غائب أقول يمكن حمل كلام الرافي على شخص اذ هي عليه بالسرقه فأنكر ثم غاب في البلد مثلا فهدت عليه البيعة فان الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بلوغه الثمان ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الاخير ٢٠٦ خلاف فليراجع (قوله) وغير ذلك

كانه بالرفع عطا على ذكره قاله توطئة لما بعده (قوله) أي لا يترتب عليها ريد انه ليس المراد بالبطان عدم الاعتبار أصلا وعبرة المحرر لم يثبت بشهادتهما شيء (قوله) وعلى السارق خالف الحنفية فقالوا ان قطع لم يغرم وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنا ضمن والا فلا لانا ان القطع لله والغرم للآدمي (قوله) وتقطع عنه أي ولو שלא (قوله) بعد قطعها خرج ماله لو تكررت السرقة قبل قطعها كسباني (قوله) والثاني يعدل الى الرجل أي لفقد ماله البطش (قوله) والثاني لا كالنقص (قوله) وسقط القطع أي لموت المرتبة

(كتاب قطع الطريق)

(قوله) هو مسلم خرج الكافر وقوامع سورده الآية لكن اعتمد الزركشي وغيره اعتبار الالتزام للاحكام ليدخل الذي (قوله) فليس واقعا أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم (قوله) والذي يغلبون بين هذا ان شرط الشوكة بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا (قوله) بما ذكر راجع لقوله الشوكة (قوله) لا عقوبة عليهم أي ولو كان ضمن النفس والمال وانما اختص الاعتماد بالقوة بالتغليظ لغلظ جنايته حيث اعتمد قوة بخلاف من يعتمد الهرب (قوله) ولو علم يقتضي الحكم بالعلم هنا

شروط السرقة) الموجبة للقطع بيان السارق والمسروق منه والمسروق وكونه من حرز عينيه اوصفته وغير ذلك كاتفاق الشاهدين بها (ولو اختلف شاهدان كقوله) أي أحدهما (سرق بكرة والآخر عشية فباطلة) أي لا يترتب عليها قطع ولا غرم وللشهود ان يخلف مع أحدهما فيغرمه (وعلى السارق رد ما سرق فان تلف ضمنه) قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود وغيره (وتقطع عنه) أولا (فالسارق نأبا بعد قطعها فرجله اليسرى والثايدة اليسرى واربعا رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغرس محل قطعه زيت اودهن مغلي) لتسد أفواه العروق وينقطع الدم (فيل هو تمة للعد) لان فيه مزيد ايلام (والاصح انه حق للفتوح) لان الغرض المعالجة ودفع الهلاك عنه ينزق الدم (فؤته عليه وللأمام اهماله) وعلى الأول ليس له اهماله ومؤته كونه الجلاد وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم) من الساق (ومن سرق مرارا بلا قطع كفت عنه) لا اتحاد السبب (وان نقصت أربع أصابع قلب) أخذ من الرافي في الشرح (وكذا لو ذهب الخمس في الاصح والله أعلم) والثاني يعدل الى الرجل (وتقطع يد زائدة اصبعها في الاصح) والثاني لا بل يعدل الى الرجل (ولو سرق فسقطت عنه باقة) أو جناية (سقط القطع) ومن لا يمين له تقطع رجله (أو) سقطت (يساره) باقة (فلا) يسقط قطع عنه (على المذهب) وقيل يسقط في قول

(باب قاطع الطريق)

هو مسلم مكاف له شوكة يجماعة يترصدون في المكامن للرفقة فاذا رأوه هم برزوا قاصدين للاموال معتمدين في ذلك على قوة وقدرة يغلبون بها حيث لا غوث كسباني (لا يختلسون بتعرضون لأخرقافة) يسلبون شيئا (يعقدون الهرب) بركض الخيل والعدو على الاقدام فليس واقعا لانتفاء الشوكة (والذين يغلبون شزيمة) باهتاجهم المزال (يقومهم قطاع في حقهم لا) قطاع (لقافلة عظيمة) سلبوا منهم شيئا بل مختلسون (وحيث يلحق غوث) بالثلاثة (ليس) ذوو الشوكة بما ذكر (بقطاع) بل منتهبون (وقد الغوث يكون للبعد) عن العارة (أو الضعف) في أهلها مع القرب عن الاغاثة (وقد يغلبون) أي ذوو الشوكة (والحال هذه) أي الضعف (في بلد فهم قطاع) وعبرة المحرر فلهم حكم القطاع ولا تشترط فيه الكورة فالنسوة قاطعات طريق والواحد اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وتعرض للنفوس والاموال مجاهر افهوا قطع طريق والضعف ليس لهم حكم القطاع وان أخافوا السبيل وقتلوا والمراهقون لا عقوبة عليهم (ولو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا) قتلوا (نفسا) عزمهم بحبس وغيره (والحبس في غير وضعهم أولى) واذا أخذوا القاطع نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراة ويمناه وان قتل قتل حتما (لا يسقط بوجه) (وان قتل وأخذ مالا) ربع دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبقى حتى يسبل

تصديده

وقد يقال ما فيه من حق الآدمي سورغ ذلك (قوله) قوما يخيفون الا قول مفعول أول والثاني مفعول ثان وانما تعرض بأن قوما نكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لم (قوله) ولا قتلوا يجوز أيضا ان يفهم بأخذوا بمعنى يتلفوا فيستغني عن هذا (قوله) حبس وغيره طاهره وجوب ذلك كقتل غيره وقطعه والواو في عاربه بمعنى أو (قوله) ثم صلب أي حتما (قوله) ثم ينزل هذا الوجه عقبه مفروضان بعد استنباط الثلاث لكنه لو تغير قبلها أنزل وكذا لو خيف تغييره على الاصح

(قوله) وفي قول وجهه ان الصلب في الحياة فيه تعذيب فلوقدم القتل لفات فكان كجلد الخمر يقدم على القصاص على ما عقده الزركشي ونقله عن الامام كما يستنبه عليه آخر الباب (٢٠٧) (قوله) وهل يعزري في البلد أي هل يعزرد أو يكتفى بالنفي (قوله) ولوعفا وليه الضمير فيه يرجع

الى قوله بالاؤل (قوله) ويقتل في الاولى لو قتل عبد نفسه أو غير معصوم كان محض

لم يقتل على هذا القول أيضا (قوله) والسارى قتل هو محترز قوله فاندمل

(قوله) وقيل في كل منهما قولان توجه السقوط بعد القدرة انه تعالى خصص

هنا وأطلق في آية السرقة بقوله فمن تاب من بعد ظلمه ردبانه في هذا محل التعبد

على المطلق عكس القاعدة (قوله) من قطع اليد اعترض المهاج بأن قضيه عدم سقوط

قطع اليد لانه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة

كلمة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط

كأها قال ولعل عبارة المهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن

النووي اخبار عدم سقوط اليد (قوله) ولا يسقط الخ أي سواء ثبت بالبينه أم

بالاقرار (قوله) والقذف نازع الزركشي في ثبوت الخلاف فيه وخصه بحدود الله

سبحانه وتعالى (قوله) الثاني يسقط به الظاهر عدم التوقف على صلاح

حاله

(فصل من لزمه قصاص) (قوله) جلد فاذا برأ قطع هذا قد يعني عنه قوله

السابق لا قطعه بعد جلد الخ الآن ذكره هنا استيفاء للتقسيم (قوله) دية

أي في تركه القول (قوله) على حد زنا أي زنا البكر (قوله) تقدما

للاخف هذا أقصر على جلد الزنا وكأنه فرم ذاعن قول البلقيني ان كان حد

الزنا رجما فلا خلاف في تقديم القطع عليه انتهى وعلى قياس ما قاله البلقيني حد القذف مقدم على الرجم قطعا ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أي فيقدم على حد القذف

لانه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

صديده وفي قول يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) ويصل ويكفن ويصل عليه (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (هزرج حسب وتغريب وغيرهما أي) بواحد عماد كبرأى الامام

(وقيل بتعين التغريب الى حيث يراه) واذا هين صوابا منعه العدول الى غيره وهل يعزري في البلد المنفي اليه بضرب وحبس وغيرهما وجهان قال في الروضة الاصح انه الى رأى الامام وما اقتضته المصلحة

(وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويسه فيه السلطان (فعلى الاول لا يقتل بولده وذمي) وعبد (ولومات) من غير قتل (فدية)

في الحر وقية في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالاؤل ولوعفا وليه لم يسقط قتله لثمة (ولو عفا وليه) أي المقتول (بمال وجب) المال (وسقط

القصاص ويقتل حدا) لنتم قتله (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولغا العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل

في الاولى (ولو جرح فاندمل لم يتعم قصاص في الاظهر) فالقاطع فيه كفيرة والثاني يتعم كالقتل والثالث يتعم في البدن والرجلين المشروع فهما القطع حدادون غيرهما كالانف والاذن والعين

والقصاص على الاقوال المقابلة بالمثل ومالا قصاص فيه كالجائفة واجبه المال والسارى قتل وقد تقدم حكمه (وتسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب)

في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعلمهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل ويحكم القتل والصلب (ولا يسقط سائر الحدود) أي

باقيها وهو حدود الزنا والسرقة والشرب والقذف (بها) أي بالتوبة (في الاظهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق

*(فصل في اجماع عقوبات على غير قاطع الطريق (من لزمه) لادمين (قصاص) في النفس (وقطع) لطرف (وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل ويأدر بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جلد

ان غاب مستحق قتله) لانه قديم لك بالموالاة فيفوت قصاص النفس (وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع) فانا لا نهله (في الاصح) خوفا من الهلاك بالموالاة والثاني قال التأخير كان لحقه وقد رضي

بالتقديم (واذا أخر مستحق النفس حقه جلد فان برأ) بفتح الراء (قطع) ولا يقطع قبل البرء وخوف الهلاك به (ولو أخر مستحق طرف) حقه (جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف

حدرا من فواته) فان بادر قتل فلم يستحق الطرف دية) لفوات استيفائه (ولو أخر مستحق الجلد) حقه (فالقصاص) مما سبق (صبر الآخرين) فلا يقتل ولا يقطع قبل الجلد (ولو اجمع حدود لله تعالى)

على واحد ان شرب وزني بكرة أو سرق وارته (قدم الاخف) منها (فالاخف) وجوبا أو اخفها حد الشرب فيقام ثم يهمل وجوبا حتى يرأ ثم يجلد للزنا ويهمل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجمع (عقوبات لله تعالى

ولا دمين) بان انضم الى ما ذكر قذف (قدم حد قذف على) حد زنا) لانه حق آدمي وقيل لانه أخف (والاصح تقديمه على حد شرب وان القصاص قتل لا وقطع عا قدم على) حد زنا) تقدما

لحق الآدمي والثاني العكس تقدما للاخف عليه انتهى وعلى قياس ما قاله البلقيني حد القذف مقدم على الرجم قطعا ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أي فيقدم على حد القذف

لانه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

لانه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

لانه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

لانه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

* (كتاب الاشربة) * (قوله) وحديثه ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر (قوله) الاسباب الخ الظاهر ان الاستثناء من الاحتياطة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لان التعجيب ان الكفار يخاطبون بفروع الشريعة (قوله) وكذا سكره الخ نقل في شرح المذهب عن الاكثرين ان عليه ان يتقايه سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من المأكول والمشروب والذي في البحر وغيره الاستحباب (قوله) لوجهين أحدهما مجتنبه على ان شربه الا يباح بالاكرام (٢٠٨) (قوله) ولو قرب اسلامه يستثنى المحاط

* (كتاب الاشربة) *

للعلماء كاهل الذمة بمصر (قوله) أأنها أضافه لقول المتن دردى خمر والا فالدردى ما يرسب في أسفل المائع مطلقا (قوله) ولا حاجة أي لان النفس لا تدعو الى ذلك (قوله) والثالث يحل كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحفنة (قوله) بفتح الغين أي وفيه الضم أيضا (قوله) وعطش بحث الزر كشي جوارا كل النبات المحترم عند الجوع اذ لم يجد غيره ومثله بالحشيش قال لانها لا تزيد الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عند أكلها (قوله) والثاني جوازها لذلك كغيرها من النجاسات واحتج الاول بأن الله لما حرّمها سلب نفعها وبأن شربها يشير العطش بعد ذلك (قوله) أربعون أي خلافا للائمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون (قوله) وقيل بتعين سوط فلا يحزى الايدي والتعال ومراده بالسوط ما يشبه العصا لخصوص المتخذ من سبو رفي الحديث أي بسوط مكور فقال فوق هذا فأني بسوط جديد لم تقطع ثمرته فقال بين هذين فأني بسوط قدرك به ولان فأمر به وجلد (قوله) لان عليا رضي الله عنه رجع عن ذلك لثأن تقول ان كان الذي صدر من عمر اجماعا فكيف ساغ على مخالفة وان كان غير اجماع فكيف احتج به الاجماع ويحجب بأنه اجماع على جواز الزيادة

جمع شراب (كل شراب أسكر كثيره حرم قليلة) وكثيره (وحديثه) قليلة كان أو كثيرا من غيب أو غيره (الاصيبا ومجنونا وحريرا ودميا وموجرا) أي مصوبا في حلقة فهورا (وكذا سكره) على شربه على المذهب فلا يجدون لعدم تكليف الاولين والآخرين وعدم التزام المتوسطين حرمة الشراب ومقابل المذهب لطريق حال لوجهين (ومن جهل كونها) أي الخمر وهي المشتد من صبر الغيب (خمر) فشر بها (لم يجد) اعذره (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يجد) (أو) قال بعد عمله بغيرها (جهلت الحديث) لان حقه ان يمتنع (ويجد دردى خمر) وهو ما بقي في أسفل انما شربنا (لا يجزعن دقيقه بها ومجنون هي فيه) لاستهلاكها (وكذا حفنة وسعوط) بفتح السين أي لا يجتنبهما (في الاصح) لان الحديث للزجر ولا حاجة فبهما الى زجر والثاني يجتنبهما للطرب بهما كالشرب والثالث يجتنب في السعوط دون الحفنة (ومن غص) بفتح الغين (بلقية) أساغها بخمران لم يجد غيرها (وجوبا ولا حدة) (والاصح تحريمها للدواء وعطش) اذ لم يجد غيرها العموم انتهى عنها والثاني جوازها لذلك والثالث جوازها للتدأوى دون العطش والرابع عكسه والجواز في التدأوى مخصوص بالقليل الذي لا يسكر ويقول طبيب مسلم ويرتفع الجواز في العطش الى الوجوب كتناول الميتة للضرورة وعلى التحريم قبل بحث وقيل لا وعلى الجواز لاحد (وحدة) الحرار بعون ورفيق عشرون) على النصف من الحر (بسوط) أو أبدأ أو نعال أو أطراف ثياب وقيل بتعين سوط) لا تقصار الحجة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالايدي والنعال والحراف الساب رواه الشافعي وفي صحيح البخاري نحوه وفيه وفي صحيح مسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجريد والنعال وقد رد ذلك الضرب للشارب بأربعين في زمن أبي بكر رضي الله عنه بان سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى ان تابع الناس في الشرب فاستشار فخلده ثمانين قال على رضي الله عنه لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افتري (ولو رأى الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح) كما فعل عمر رضي الله عنه والثاني النزع لان عليا رضي الله عنه رجع عن ذلك فكان يجلد في خلافه أربعين (والزيادة) عليها (تعزيرات وقيل حدة) بال رأي (ويجذب أقراره) وشهادة رجلين لا بيمين خمر وسكر وفي (لاحتمال كونه غالطا أو مكرها) (وبكفي) في اقراره وشهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو عالم به مختار) لاحتمال ان يكون جاهلا به أو مكرها عليه ودفعه بان الاصل عدم الجهل والاكرام (ولا يجتنب حال سكره) بل يؤخر الى ان يفيق ليرتدع (وسوط الحدود) في الشرب والزنا والقذف (بين قضيب وعصا ورطب ويابس) للاتباع (وبفرقه) أي السوط من حيث العدد (على الاعضاء) ولا يجمع في عضو واحد (الاقتاتل) ككثرة النحر والفرج ونحوهما (والوجه قيل والرأس) لشرفه كالوجه والاصح لا والفرق

لا على تعينها لما سبأني انها تعزيرات (قوله) تعزيرات أي لانها لو كانت حدا ما جازر كها وجه الثاني ان التعزير لابد من تحقق سببه وأيضا لو كان تعزير الما جاز بلوغه أربعين ورتب ان ذلك تعزيرات واعتراض الرافعي بأن الجنابة المتولدة منه لا تعزير جاز مجاوزة الثمانين (قوله) ويجذب اقراره أي الحقيقي (قوله) قضيب وهو الفص أي فيكون ضعيفا

(فصل) يعزربمحس أو ضرب الخ وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصا لا يبلغ مع الذي ضم اليه من ألم الحبس مثلا أدنى الحدود ثم من الأنواع التي يعزربها النبي أيضا ولا يجوز خلق لحينه وفي تسويد وجهه وجهان والآخر على الجواز (٢٠٩) ولا يجوز على الحديد بأخذ المال (قوله) وفي حرأربعين لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الحرثمانين لأنها تعزيران لا تعزير واحد

(كتاب الصيال)

(قوله) كل صائل دخل المرأة الحامل ويحث بعضهم تخريبها على ترس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل هذا في دفع الهرة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول (قوله) فلا ضمان لى جواز القتل ينافي ذلك ولأنه أطل حرمة دمه بصياله (قوله) وكذا النفس بحث الزكشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لاتقاء عملة الوجوب هنا (قوله) فيجوز الاستسلام منه ما وقع لعثمان رضي الله عنه (قوله) والثاني يجب أى لقوله تعالى ولا تقوا بأيديكم إلى التهلكة وكما يجب عليه أحياء نفسه بالطعام (قوله) والدفع عن غيره الخ اقتضى هذا الكلام أولا وآخرا أن من رأى إنسانا يتلف مال الغير أو مال الرائي وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل تخريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن إزالة المنكر من فروض الكفايات فلفظ المنفي هنا الوجوب العيني ثم ظهر لى أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في إزالة المنكر أزالته بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فان توقف التخلص على دفع وقتال كل ذلك

أنه مغطى غالبا فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه (ولاشديده) بل يترك يده مطلقين حتى يتقيهما (ولا تجزئ يابه) بل يترك عليه قبض أو قبضان دون جبة محشوة أو فروة (ويؤلى الضرب) عليه (بحيث يحصل زحرو تسكيل) فلا يجوز أن يضرب في كل يوم سوطا أو سوطين *(فصل)* في التعزير (يعزرب في كل معصية لا حد لها ولا كفارة) كباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة ما دون النصاب والسب بما ليس بقذف والتزوير وشهادة الزور والضرب بغير حق (محس أو ضرب أو صفع أو توبيخ) بالكلام (ويجتهد الامام في جنسه وقدره وقبل أن يتعلق بأدى لم يكف توبيخ) فيه بخلاف المتعلق بحق الله تعالى وله أن يجمع بين الحبس وغيره وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو أن رأى المصلحة فيه (فإن جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدة) (في حر عن أربعين) جلدة أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لا بل يعتبر كل معصية منها بما يناسبها مما يجب الحد فتعزير مقدمات الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد ينقص عن حد الزنا لأن حد القذف والشرب وتعزير السب بما ليس بقذف ينقص عن حد القذف لأن حد الشرب وتعزير سرقة ما دون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو ثلثة جلدة لأن القطع يبلغ منها (ولو عفا مسخى حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للامام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو مسخى) تعزير له (أى للامام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأصحين أن الحد قد رلا يتعلق بنظر الامام فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الامام فإزان لا يؤثر فيه إسقاط غيره

(كتاب الصيال وضمان الولاية)

(له) أى الشخص (دفع كل صائل) مسلم وذمى حر وعبد وصي ومجنون (على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فإن قتله فلا ضمان) فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لا روح فيه (ويجب عن بضع) قال البغوى بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا النفس قصدها كافر أو بهيمة) أى يجب الدفع عنها (للمسلم في الظاهر) فيجوز الاستسلام له والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب تارة ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب) فيها (قطعا) لأن له الأشار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخف على نفسه قال الرافعي كذلك فيده الشيخ إبراهيم المرور وذى وغيره وسكت في الروضة عن العزو (ولو سقطت جرة) من علو على إنسان (ولم تدفع عنه الا بكسرها) فكسرها (ضمنها في الأصح) والثاني لا تنزيلها منزلة الهيمة الصائلة ودفع بأن الهيمة اختارا (ويدفع الصائل بالانخف) فلا خف (فإن أمكن بكلام أو استغاثه) بالهجمة والمثلثة (حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو سوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان أمكن هرب

٥٣ في في الاموال ونحوها جائز الا واجبا كما بين في هذا الباب وبهذا ان شاء الله تعالى بزول الاشكال (قوله) فان أمكن هرب أى إذا كان الصيال على النفس أو غيرها وأمكن الهرب به

(قوله) فالذهب وجوبه اذا تأملت هذه العبارة استفدت منها ان معنى جواز الاستسلام السابق انه اذا دار الامر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما اذا أمكن الهرب فانه يجب ويحرم الثبات والالكان من (٢١٠) حق المؤلف أن يقدمه على تحريم

القتال ولا يدكر وجوب الهرب وهذا ظاهر ان شاء الله ولا يمكن بقاء شيء وهو انه لو تمكن من الهرب فلم يفعل هل يكون مضمونا للظاهر نعم ولا يشكل على هذا ما لو ألقاه في ماء مغرق فترك السباحة وهو يجب بها لان الفعل وهو الالقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم (قوله) لا يجب لان اقامته بذلك المكان جائزة فلا توجب مفارقتها (قوله) فأعماه الخ قضيته التحريم والمقول انه بقصد العيتم لا يضرا صاته ما قررها خطأ (قوله) فهدر خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة (قوله) واستنار الحرم عطف على قوله محرم (قوله) وانذر عطف على قوله عدم (قوله) فضمون تعزيرهم قال الزركشي لو كان الضرب يقتل غالبا وجب القصاص (قوله) ولو حذر أي الامام ولو جلد المذوف القاذف باذنه فأت فلا ضمان والاوجب الضمان بالقصود (قوله) مذرأهونا كيد فان الحد لا يكون الامتدرا لـ كن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص (قوله) بالنص دفع لما يقال ذكر التعديل في المتن مستدرك (قوله) فأت أي بالجميع (قوله) احدا وثمانين ذكر باعتبار الصوت (قوله) ولستقل أي بأمر نفسه وهو الحذر المكلف ولو سها (قوله) والثاني الخ أي فجب الدية قال الزركشي وتكون شبه عمد (قوله) فدية طاهره ولو كان الخطر في القطع أكثر ولا خطر في الترك لا يمكن قطع الماوردي هنا بوجوب القصاص (قوله) وفي قول

فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثاني لا يجب والطريق الثاني حمل نص الهرب على من يتقن النجاة ونص عدمه على من لم يتقن (ولو غصت يده خلعها بالاسهل من فلتا حليه وضرب شديقه) بكسر الشين (فان عجز فسلها فندرت استنانه) بالنون أي سقطت (فهدر) لان العض لا يجوز بحال (ومن نظر) بالناء للفعول (الى حرمه) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (في داره من كوة) بفتح الكاف طاقه (وثقب) بفتح المثناة (عمدا فرماه) أي الناظر صاحب الدار (بخفيف كصاة) فأعماه أو أصاب قرب عيته فخرحه فأت فهدر بشرط عدم محرم وزوجه للناظر) لان له معها شبهة في النظر (قيل و) عدم (استنار الحرم) بالثبات لانه مع استناره من لا يطلع على شيء فلا يرمى ودفع بأنه لا يدري متى يستتر ويتكشف فيجسم باب النظر (قيل و) شرط (الذات) بالجمع (قبل رمية) على قياس دفع الصائل أولا بالاخف وعورض بأنه لا يجب ابتدائه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو عزروني) ولده (ووال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من نشوز وغيره (ومعلم) صبيه ويسمى في غير الوالي تأديا أيضا (فضمون) تعزيرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة (ولو حذر مقدرا) بالنص كذا القذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شارب بنعال وثياب) فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصحيح) والثاني فيه الضمان بناء على انه لا يجوز ان يضرب ~~هـ~~ كذا بان يتعين بالسوط (وكذا أربعون سوطا) ضربها فأت (لا ضمان) فيه (على الجمهور) والثاني فيه الضمان لان التقدير بها اجتهدى كما تقدم (أو أكثر) من أربعين فأت (وجب قسطه بالعدد) ففي أحد وأربعين جزء من أحد وأربعين جزءا (وفي قول نصف دية) لانه مات من مضمون وغير مضمون (ويجزي في قاذف جلد أحد أو ثمانين) ففي قول يجب نصف الدية والظاهر جزء من أحد أو ثمانين جزءا منها (ولستقل) بأمر نفسه (قطع سلعة) منه وهي بكسر السين غدة تخرج بين الجلد واللحم ازالة للشين بها (الانحوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أو الخطر في قطعها أكثر منه في تركها فلا يجوز له قطعها بخلاف ما الخطر في تركها أكثر أو في القطع والترك متساو فيجوز له قطعها كغير الخوفة (ولا بوجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) فيه (ان زاد خطر الترك) عليه (الاسطوان) لعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع ولو زاد خطره على خطر الترك أو نساها امتنع القطع (وله) أي للولي الاب أو الجد (ولسلطان قطعها بالخطر) فيه (وفصد وحجامة فلو مات) الصبي أو المجنون (بجائز من هذا) المذكور (فلا ضمان في الإجماع) والثاني يقول هو مشروط بسلامة العاقلة كالتعزير (ولو فعل سلطان بصبي مامنع) منه فأت به (فدية مغلظة في ماله) لتعديه ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الاب أو الجد فدية في ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حد وحكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال) مثال الحد ضرب في الخمر ثمانين فأت في محل ضمانه القولان (ولو حذر به شاهدين فبانا هذين أو ذميين أو مرأقين) ومات (فان قصر في اختيارهما فالضمان عليه) والافاقولان (وفي الشئ الاول قال الامام يتردد نظر الفقيه في وجوب القصاص فيحتمل ان لا يجب للاستناد الى صورة البيئة والظاهر وجوبه لهجومه (وان ضمانا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين والعبيدين في الإجماع) لانهم يزعمون انهم متادقون والثاني نعم لانهم غرو القاضي والثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال

وعلى

في بيت المال لان الوقتان تكثر والعصمة لا تطرد فاجابهم ا على العاقلة اجماعا (قوله) لانهم يزعمون أي ولانه أيضا

مأمور بالبحث

(قوله) وعلى الأول يتعلق بقوله بضمهما (قوله) وعلى الأول الخ هذا يشبه قول الاصحاب لو أنلف العبد الوديعة فان قلنا الصبي ضمنها ولو أنلفها
تعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة (قوله) ممن يعتبر اذنه شمل اذن الولي فيما يجوز له فعله (قوله) ويجب ختان قبل الصواب الخ
مصدرا لأن الختان موضع الختن (٢١١) ومنه اذا التقي الختانان (قوله) بعد البلوغ أى على الفور لا العذر ولو بلغ مجنونا فلا وجوب

قول الشارح الذي هو مناط التكليف
كأنه يشير الى ذلك (قوله) ويندب
تجملته أى ولو لانتى (قوله) فلا ضمان
في الاصح (تنه) كما يجب الختان يجب قطع
السرة لأن لا طعام لا يستقر بدون ذلك
قال الغزالي وتقيب اذن الصغيرة لتعلق
الحلق حرام لانه جرح لم تدع اليه ضرورة
الا ان ينسب فيه شئ من جهة الشرع ولم
يلغنا ذلك واعترض بحديث أم زرع
قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي
زرع الخ وقد نص الامام أحمد على جوازه
للصبي لا جل الزينة وكرهته في
حق الصبي (قوله) والثاني الخ هذا
يرشدك الى شمول عبارة المناج لم يبلغ
مجنونا وان أباه قول الشارح السابق
وهو في الصغير أسهل

(فصل) من كان معه دابة أو دواب
أى ولو مقطورة (قوله) بطريق
احترزه عن ملكه (قوله) ضمن ذلك
أى مطلقا عن التقيد بالاعى والمستدير
(قوله) اذا لم يقصر الخ الحق القفال
بالتقصير مالم يكن من جهة وحمار
الخطب من جهة أخرى فزعى جنب
الحمار وأراد أن يتقدمه فمترق نوبه
بالخطب فلا ضمان لانه جان بمروره
وجعل من ذلك مالم يكن الخطب موضوعا
بالطريق الواسع فزبه انسان وتعلق به
(قوله) لم يضمن صاحبها محله اذا أرسلها
في الصحراء دون البلد والمراد بصاحبها
ذوال اليد لكن قال البغوي ان المودع

وعلى الرجوع على العبد يتعلق الغرم بضمهما وقيل برقبتهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين
لان قول الصبي لا يصلح للالتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حتم أو فسد
بإذن) ممن يعتبر اذنه فأفضى الى تلف (لم يضمن) والالم يفعله أحد (وقتل جلا دوضربه بأمر الامام
كمباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه) فالتقصاص والضمان على الامام دون الجلا (والا) أى
وان علم ظلمه وخطأه (فالتقصاص والضمان على الجلا دان لم يكن اكراه) من الامام وان أكرهه
فالضمان عليهما والتقصاص على الامام وكذا الجلا في الاظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أى بقطع
جزء (من اللحم بأعلى الفرج والرجل بقطع ما يغطي حشفته) حتى يتكشف جميعها (بعد البلوغ)
الذى هو مناط التكليف للامره وعدم جوازه لولم يكن واجبا (ويندب تجملته في سابعه) أى سابع
يوم من الولادة (فان ضعف عن احتماله) في السابع (آخر) حتى يتجمله (ومن ختته في سن لا يتجمله) من
ولى وغيره فبات (لزمه قصاص الاوالدا) فلا وعليه الدية (فان احتمله وختته لى) أى أب أو جد
أو امام ان لم يكن له ولى غير فبات (فلا ضمان في الاصح) لانه لا بذمة وهو في الصغير أسهل والثاني
نظر الى انه غير واجب في الحال وان ختته أجنبى فبات ضمنه في الاصح (وأجرته في مال المحتون)
لانه لمصلحة

(فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها بنفسها وما لا ليل أو نهارا) سواء أكان مالكها أم أجيره
أم مستأجرا أم مستغيرا أم غاصبا وسواء أكان سائقها أم راكبا أم قائدها لانها في يده وعليه تعهدا
وحفظها (ولو بالثأر أو رانت) بالثمن (بطريق تلف به نفس أو مال فلا ضمان) لان الطريق لا يتخلو
عنه والمنع من الطريق لا سبيل اليه (ويحترز عما لا يعتاد كركض شديد في وحل فان خالف ضمن ما تولد
منه) لخالفته للعتاد (ومن حمل حطباً على ظهره أو بهيمة فخلت ببناء فسقط ضمنه) لان سقوطه
بفعله أو فعل دابته المنسوب اليه (وان دخل سوقا فتلف به نفس أو مال ضمن) ذلك (ان كان زحاما) يكسر
الزاي (فان لم يكن وتمترق به نوب فلا) يضمنه (الا ثوب أعشى ومستدير البهية فيجب تنبيهه أى كل من
الاعشى والمستدير فان لم ينبيه ضمنه) وانما يضمنه (أى ما ذكر) اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه
بطريق أو عرضة للذابة (فلا) يضمنه (وان كانت الدابة وحدها فان تلفت زرعاً أو غيره نهارا لم يضمن
صاحبها أو ليلاً ضمن) للحدث العجيج في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع
ونحوه نهارا والذابة ليلاً (الا ان لا يضرط) في ربطها بان أحكمه وعرض حلها (أو حضر صاحب الزرع
وتهاون في دفعها) فلا يضمن (وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحاً) فلا يضمن (في الاصح)
والثاني يضمن لخالفته للعادة في ربطها ليلاً (وهرة تلف طيراً أو طعماً مانعه ذلك منها ضمن مالكها
في الاصح ليلاً ونهاراً) لان هذه ينبغي ان تربط ويكف شرها والثاني لا يضمن ليلاً ولا نهاراً لان العادة أن
الهرة لا تربط (والا) أى وان لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (في الاصح) لان العادة حفظ الطعام عنها
لا تربطها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة

والمسته أجريه ضمان نهاراً وتوقف فيه الشيخان (قوله) رواه أبو داود وهو حديث البراء السابق وعلى النهار حمل حديث الجهم جبار
أى مدر

(كتاب السير) جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم القسام تنداخل فصولها فما نقص من أحدهما فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غزوة خير من الدنيا وما فيها (قوله) فرض كفاية وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يغز به نفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم (قوله) وأما بعده الخ اعترض بأن الحال الثاني كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا (٢١٢) (قوله) بحيث يصلح للقضاء احترز عن القدر

(كتاب السير)

بكسر السين وفتح الياء هو مشغل على الجهاد وما يتعلق به المتلقي من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته فترجم بها ومنهم من ترجم بالجهاد (كل الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة (فرض كفاية وقيل) فرض (عين) لقوله تعالى لا تقربوا عدا بآلئها ومن لم يخرج من المدينة كان يحرسها وحراسها نوع من الجهاد والاول يمنع حراسة الجميع (وأما بعده فلكفاية حالان أحدهما يكونون بيلاذهم ففرض كفاية) يجب في كل سنة مرة (إذا فعله من فهم كفاية سقط الحرج عن الباقيين) كما هو شأن فرض الكفاية بناء على قول الجمهور أنه على الجميع (ومن فرض الكفاية القيام بأقامة الحج) العلية (وحل المشكلات) في الدين ودفع الشبه (و) القيام (بعلوم الشرع كتفسير وحديث) بما يتعلق بهما (والفروع) الفقهية (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء للهاجة اليهما وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكره بعده واسقط من المحترزات الفتوى (والامر بالمعروف والنهي عن المنكر) أي الامر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته (واحباء الكعبة كل سنة بالزيارة) بأن يأتي بالحج والاعتماد كافي الروضة وأصلها بدل الزيادة بالحج والعمرة (ودفع ضرر المسلمين ككسوة عارواطهم جائع اذ لم يدفع بزكاة وبيت مال) من سهم المصالح بان لم يكن فيه شيء منه وهذا في حق أهل الثروة (وتحمل الشهادة وأداؤها) للهاجة اليهما (والحرف والصنائع وماتم به المعاش) كالبيع والشراء والحرثة (وجواب سلام على جماعة) فيكفي من أحدهم (ويسن ادأؤه) أي السلام على مسلم (لا على قاضي حاجة وآكل و) كائن (في حمام) يتنظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعدم سنه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) اضعفها عن القتال (ومريض) بتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة ولا عبرة بالصداع والحمى الخفيفة (وذى عرجين) وان قدر على الركوب ولا عبرة بيسر لا يمنع المشي (وأقطع وأشل) لان كلامهما لا يتكمن من الضرب (وعبد) وان أمره سيده (وعادم أهبة قتال) من سلاح ونفقة وراحلة في سفر القصر فاضل جميع ذلك عن نفقة من تلزمه نفقته وما ذكره معهما في الحج (وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار وكذا من لصوص مسلمين على العبي) أي فان الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لئلا يهمل مصادمة المخاوف ومقابل العجم بقيدها بالكفار (والدين الحال) على موسر (يحرم سفر جهاد وغيره) بالجر (الاباذن غريمه) أي رب الدين مسلما كن أو ذميا وله منعه السفر بخلاف المعسر وقيل له منعه لانه يرجو أن يوسر فيؤدى وفي الجهاد خطر الهلاك ولو استتاب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر (والموجب لا) يحرم السفر فلا يمنعه رب الدين (وقيل يمنع سفر المخوف)

الضروري فانه فرض عين (قوله) والافتاء يريدان القاضي يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والمفتي يراد لفرض آخر فلا يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالمجتهد المقيد وينبغي ان يحصل بذلك لفرض الفتوى وان لم يحصل به فرض الكفاية في أحياء تلك العلوم التي يستمد منها المفتي (قوله) وأسقط من المحترز رفاعه النووي رحمه الله (قوله) وأسقط الخ معطوف على قوله وعرف (قوله) أي الامر بواجبات الشرع الخ قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس بواجب وقد نعرضنا للعواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كعونه بنفسه (قوله) بأن يأتي بالحج وينبغي ان يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكفي واحد واثنان ونحو ذلك (قوله) ككسوة عار أي الجميع بدنه على العادة ولا يكفي ستر العورة ويختلف الحال شتاء وصيفا ثم قضية كلام الرافعي الاكفاء بسد الضرورة دون الارتقاء الى كفاية الحاجة فرع يجب على الأغنياء فك الاسرى ولا يجب من بيت المال (قوله) وبيت مال لو كان فيه ولو كان تعذر الوصول اليه كالعهد ثم يحتمل أن يكون

ذلك حينئذ فراضا على بيت المال اذا استأذن الامام به صرح الامام (قوله) وتحمل الشهادة أي اذا حضر المحمل عليه أو كان الطالب قاضيا أو معذورا (قوله) وأداؤها لا يخفى أنه فرض على المحملين قط بخلاف الحمل (قوله) وجواب سلام هو حق لله تعالى (قوله) ونفقة ذهابا وایاها وكذا اقامة ويكفي في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاده قلته بحثنا وهو ظاهر (قوله) من تلزمه نفقته أي حين يحضر (قوله) سفر جهاد الخ الظاهر انه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر لي فرق بين ذكر لفظ السفر هنا واسقاطه في مسألة الأصول الآتية

(قوله) قبل وان كفوا قال الامام هذا يلزمه
 الاجاب على كل الامه ان كان قاتله بوجه
 على الاقربين فالاقربين بلا ضبط حتى
 يصل الخبر بانهم قد كفوا وأخرجوا
 (قوله) يلزمهم الموافقة لم يقل بقدر الكفاية
 كما هو ظاهر العبارة للتأديف
 * (فصل بكرة غزو) * (قوله) بما
 فيه المصلحة قبل محل هذا في غير المرتبة
 والا فمتنع عليهم لانهم يصددهم من
 الدين التي تعرض فلا يفرضون بغیر اذن
 الامام (قوله) البيعة هي العین
 والخلف بالله تعالى وسميت السرية سرية
 لانها تسرى لبلاد وقيل من الشيء السري
 أي النفي وقيل لانهم يخفون سيرهم
 من السير ورتب ان الام في السراء
 (قوله) بعدد ومراهم بالاولى على
 ما في معناه كالديون والولد والثاني على
 ما في معناه كالنساء (قوله) مسلم أي
 ولو رقيقا لان الارقاء يجب عليهم اذا
 قصد الكفار دار الاسلام بمثل ذلك
 حضور الصف (قوله) ويصع الخ
 الظاهر انه لا بد هنا من شروط الاستعانة
 بالكفار كسلف ولو حصل صلح في أثناء
 الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت
 الاجارة وقضية نظير من الحج عدم
 الاستحقاق مطلقا (قوله) من الآحاد
 كالاذان (قوله) على ما يتفق أي يقع
 (قوله) ومحرم طاهره وان لم يكن قريبا
 والوجه خلافه بدليل تقدم الاقارب
 مطلقا في التصديق على محارم الرضاع
 (قوله) ضعيف هو صفة لشخ (قوله)
 لا قتال فيهم قال الزركشي ينبغي
 أن يرجع للشخ وما بعده فان الاجير
 والراغب لا فرق فيهما بين الشاب
 والشخ أقول لعل مراده لا قتال بالفعل
 فيعود للكل وينبغي به محل الخلاف

كفر الجهاد وركوب البحر (ويحرم) على الرجل (جهاد الا باذن أبيه ان كانا مسلمين) ولو كان
 الحي أحدهما فقط لم يجز الا باذنه أيضا (لا سفر تعلم فرض عين) فانه جائز من غير اذنها (وكذا
 كفاية في الاصم) كطلب درجة الفتوى والثاني بقية على الجهاد وقرق الاول بخطر الهلاك في
 الجهاد (فان أذن أبواه والغريم) في الجهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم به (وجب) عليه
 (الرجوع ان لم يحضر الصف) الا أن يخاف على نفسه أو ماله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضر
 و (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الاظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث
 يتغير بين الانصراف والمصاهرة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني)
 من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم أهلها الدفع بالممكن فان امكن تأهب لقتال وجب الممكن)
 على كل منهم (حتى على فقير وولد ومدن وعبد بلا اذن) من الابوين ورب الدين والسيد (وقيل ان
 حصلت مقاومة باحار اشتراط) في العبد (اذن سيده) فلا يجب عليه والنسوة ان كان فتنه قوة
 دفاع كالعبد والافلا يحضرن (والا) أي وان لم يكن تأهب لقتال (فن قصد دفع عن نفسه بالممكن
 ان علم أنه ان أخذ قتل) يستوى فيه الحر والعبد والراة والاعمى والاعرج والمريض (وان جوز
 الاسر) والقتل (فله أن يستسلم) وأن يدفع عن نفسه (ومن هودون مسافة القصر من البلدة
 كاهلها) فيجب عليه أن ينجي الهيم ان لم يكن فهم كفاية وكذا ان كان في الاصم مساعدة لهم (ومن)
 هم (على مسافة القصر يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يلزم قبل وان كفوا)
 يلزمهم الموافقة مساعدة لهم (ولو أسروا مسلما فالاصح وجوب النوض الهيم خلاصه ان توقعناه) كما
 ينقض الهيم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار والثاني قال ازعاج
 الجنود لخلاص أسير بعيد

* (فصل بكرة غزو بغیر اذن الامام أو نائبه) الامير لانه أعرف بما فيه المصلحة (ويسن اذا بعث سرية
 ان يؤمر عليهم وبأخذ البيعة) عليهم (بالثبات) وبأمرهم بطاعة الامير وبوصيههم بالانباغ (وله
 الاستعانة بكفار تؤمن خيانتهم) أهل ذمة أو مشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفر
 فامناهم) قال في الروضة عن الماوردي وبفعل المستعان بهم ما يراه مصلحة من افرادهم في جانب
 الجيش أو اختلاطهم به بان يفرضهم بين المسلمين (وله الاستعانة) (بعيد باذن السادة ومراهم
 أقوياء) في القتال و يتفجع بهم في سقي الماء ومد اواة الجرحى (وله بذل الأبهة والسلاح من بيت المال
 ومن ماله) فبال ثواب الاعانة وكذا اذا بذل واحد من الرعية (ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لا حد لانه
 بحضور الصف يتعين عليه فلا جاره (و يصح استئجار ذمي) لجهاد (للامام قبل وغيره) من الآحاد
 والاصح المنع لانه من المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويعتفر جهالة العمل لان المقصود القتال على
 ما يتفق (ويكره لغزاة قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قلت) كما قال الرافعي
 في الشرح (الا أن يسمعه يسب الله تعالى) (أو رسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم) فلا يكره قتله
 (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى مشكل) للهي في حديث الصحبين عن قتل النساء والصبيان
 والخنثى المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة فان قالوا جاز قتلهم (ويحل قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير
 وشيخ) ضعيف (وأعمى وزمن لا قتال فهم ولا رأى في الاظهر) لعموم قوله تعالى اقاتلوا المشركين والثاني
 لا يحل قتلهم لانهم لا يقاتلون فمن قاتل منهم او كان له رأى في القتال وتبرأ من الحرب جاز قتله قطعها
 ونفزع على الجواز قوله (فيسترقون وتبني نساؤهم) وصبيانهم (و) تقتلهم (أموالهم) وعلى المنع يرقون
 بنفس الاسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل يتركون ولا يتعرض لهم ويجوز سبي نساؤهم وصبيانهم

(قوله) وفيما أي وأما عند الضرورة فيجوز قطعاً (قوله) والطريقة الثانية ظاهرة أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبغي احتصاص هذه الطريقة بحالة الضرورة ثم رأيت الزركشي صرح بعد ذلك بأن حالة الضرورة * (٢١٤) * لا خلاف فيها (قوله) والافقولان

عبارة الزركشي نقلاً عن الروضة
فاقولان (قوله) وان دفعوا بهم عبارة
أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن
دفعوا بهم عن أنفسهم انتهى لكن قال
الزركشي انه يعني المهاج احتراز بهذا
عما لو فعلوا ذلك مكرراً وخذية لعلمهم بأن
شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعاً ثم قال
وما اقتضاه كلاله من انه اذا لم تدع
ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع
لا يتركون غير صحيح أقول تأمل الجمع
بين كلاميه المذكورين (قوله) والثاني
الح قال الزركشي أي كما نصب
المنجنيق وغيره عليهم وان كان فهم
ذرية (قوله) تركاهم أي قطعاً (قوله)
الامتحرفا لقضال الح لو ادعى التحرف
صدق بيمينه قال القرطبي وشرط فيه البغوى
ان يعود قبل انقضاء القتال وصححه في
الروضة في باب قسم الغنيمه (قوله) نص
عليه الضهير فيه يرجع الى كل من قوله
بشاركه ولا يشاركه (قوله) ونص الح هذا
ساقه لانه كالدليل على مترجاه (قوله)
والثاني بقف مع العدد أي ويحول تتبع
الاصناف عسر والاول قال يستنبط من
ان نص معنى يخصه (قوله) المبارزة
مأخوذة من البروز وهو الظهور

* (فصل) * نساء الكفار الح انا
قول ان العربي الكامل لا يجوز ارفاقه
فيسبغى جريان نظيره هنا ولم يذكره
وخرج باضافة النساء الى الكفار نساء
المسلمين الكافرات فلا تزق على ما سبغى
بانه وينبغي أن يجري خلاف في سبي
الراهبة قاله الزركشي (قوله) من قتل
قد فعله صلى الله عليه وسلم في غيبته
معبط والنضر بن الحارث يدير وجعل

واغتنام أموالهم في الاصح (و يجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم
بنار ومنجنيق وتبشيتهم في غفلة) أي الاغارة عليهم ليلا وان كان فهم نساء وصبيان قال تعالى وخذوهم
واحصروهم وحاصروهم صلى الله عليه وسلم أهل الطائف واهل الشجآن ونصب عليهم المنجنيق رواه البيهقي
وقيس عليه رمى النار وارسال الماء وأغار صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وسئل عن المشركين
يتنون فيصيبون من نساءهم وذرائعهم فقال هم منهم واهما الشجآن (فان كان فهم مسلم اسير
أوتاجر جاز ذلك) أي الرمي بما ذكر وغيره (على المذهب) وفيما اذا لم يكن ضرورة اليه قول بحرمة
هذه الطريقة الثانية ان علم اهلنا المسلم لم يجوز والافقولان (ولو اتهم حرب فقتلوا نساء
وصبيان) منهم ولو تركوا الغلبوا المسلمين كما في الروضة كأصلها (جاز رميهم) في هذه الحالة (وان دفعوا
بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم فلا ظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رميهم ورجحه
في الروضة (وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركاهم) فلا ترميهم (والا) أي وان دعت
الى رميهم بأن يظفروا بنا لورثكاهم (جاز رميهم) في هذه الحالة (في الاصح) على قصد قتال
المشركين وتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع اذا لم يتأتى رمي الكفار الا برمي مسلم (ويحرم
الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا) بأن كانوا مثلاً أو أقل قال تعالى فان تكمن
منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خير بمعنى الامر (الامتحرفا لقضال) كمن ينصرف ليكمن في موضع
ويهمج أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو الى متسع سهل للقتال (أو تمخيز الى فئة ليستجدها)
قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الامتحرفا الى آخره (ويجوز الى فئة بعدد في الاصح)
والثاني بشرط قربها ومن يحجز بمرض ونحوه لا انصراف بكل حال (ولا يشارك تمخيز الى عبدة
الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) ويشارك فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك تمخيز الى قرية) الجيش
فيما غنم بعد مفارقتها (في الاصح) والثاني لا يشارك لمفارقته ويشارك فيما غنم قبل مفارقتها قطعاً
والمتحرف يشارك فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشارك فيما غنم بعدها نص عليه ومهم من أطلق أنه يشارك
ولعله في من لم يعد ولم يقب ونص فيما اذا تحرف وانقطع عن القوم قبل أن يغفوا أنه لا يشاركهم
(فان زاد) العدد (على مثابن جاز لا انصراف الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد
ضعفاء في الاصح) نظر للمعنى والثاني يقف مع العدد (ويجوز المبارزة) ولا يستحب ابتداءها
ولا يكره (فان طلبها كافر استحباب الخروج اليه) لها (وانما تحسن من حزب نفسه) وعرف
قوته وجرأته فالضعيف الذي لا يثق بنفسه بكرهه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (باذن الامام)
فلو بارز بغير اذنه جاز ومثله الامير المعبر به في الروضة كأصلها (ويجوز اتلاف بناتهم وشجرهم لحاجة
النساء والظفر بهم وكذا) يجوز اتلافها (ان لم يرج حصولها لثافتان رضى نيب الترك) والاصل
في ذلك حديث الشجينة أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وحرقت فأنزل الله ما قطعتم من اية
الآية (ويحرم اتلاف الحيوان الا ما يقتلون عليه) كخيل فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفر بهم
أو غنمنا وخضنا رجوعه اليهم وضرره) لنا فيجوز اتلافه دفنهم

* (فصل) * نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا وقوا وكذا العبد يصبرون بالاسرا راء لنا فيكون
الثلاثة كسائر أموال الغنيمه الخمس لاهل الخمس والباقي للغانمين (ويجوز الامام في الاحرار
الكاملين) اذا اسروا (ويضلع) فهم (الاحاط للمسلمين من قتل) بضرب الرقبة (ومع) بتخلية

(قوله) لانه لا يقر بالجزية أى وفي الاسترقاق تقرير ويجاب بأن كل من جاز المن عليه جاز استرقاقه (قوله) وكذا عرني في قول ذكره الشافعي رضي الله عنه في موضع من الأم من بعض العلماء وقالوا أنا نأثم بالقسي لثمننا أن * (٢١٥) *

سبيلهم (وفداء أسرى) مثلين (أموال واسترقاق) للاتباع ويكون مال الفداء ورقابهم اذا استرقوا كسائر أموال الغنية ويجوز فداء مشرك بمسلم أو مسلمين أو مشركين بمسلم (فان خفي) على الإمام (الاحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له في فعله وسواء في الاسترقاق السكاني والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترق وثني) لانه لا يقر بالجزية (وكذا عرني في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير عصم دمه) لحديث الشيخين امرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم (وبني الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق) أى يصير رقبا بنفس الاسلام (واسلام) كافر قبل ظفر به يعصم دمه وساله) للحديث السابق فيه وأموالهم (وصغار ولده) عن السبي ويحكم باسلامهم تبعاله (لا زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول من طريق يعصمها لئلا يطل حقه من النكاح (فان استرققت انقطع نكاحه في الحال) قبل دخول وبعد لا متناع امساك الامة الكافرة للنكاح (وقيل ان كان بعد دخول انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها) فان اعتقت استمر النكاح وان لم تسلم لان امساك الحرة الكافية جاز (ويجوز ارقاق زوجته ذمي) اذا كانت حرة وقطع به نكاحه (وكذا عتقه) الحرة يجوز ارقاقه (في الاصح) والثاني المنع لئلا يطل حقه من الولاء (لا عتق مسلم وزوجته) الحريين أى لا يجوز ارقاقهما (على المذهب) وفي قول من طريق يجوز (واذا سبي زوجان أو أحدهما نفخ النكاح) بينهما (ان كانا حريين) صغيرين كانا أو كبيرين واسترق الزوج لحديث الرق (قبل أوريقين) أيضا لحديث السبي والاصح المنع أسلم أولاد لم يحدث رقي وانما انتقل من مالك الى آخر فاشبه السبي وغيره (واذا أرق) حرة (وعليه دين لم يسقط فيقضى من ماله ان غنم بعد ارقاقه) وان زال ملكه مبالرق فان غنم قبل ارقاقه أو معه لم يقض منه وفي العينة وجهه فان لم يكن له مال أولم يقض منه بقي في ذمته الى أن يعتق فيطالب به هذا كما ان كان الدين لمسلم وجملة أجاب الامام ان كان لذي وذكر البغوي فيه وجهين وان كان لحري فمن القاشي حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال للامام وفي التهذيب سقوط الدين في عكس هذه أيضا وهوارق الله ان وقال الامام فيما اذا كان على مسلم دين فرض أو غنم لحري استرق لا يسقط وفي الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حري من حري أو اشترى منه ثم أسلم أو بلاء جزية دام الحق) لا التزامه بعقد (ولو أنلف عليه فأسلم) أو أسلم المثلث (فلا ضمان) عليه (في الاصح) لعدم التزامه والثاني قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهر اغنيمة) كما تقدم في باب قسمتها وذكرها توطئة لقوله (وكذا ما أخذ واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة الاقطعة) مما يعلم أنه للكفار فأخذناه في القسمين غنيمة (على الاصح) بمعنى أنه يقسم قسم خمسة لاهل الخمس والباقي لمن أخذ والثاني يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (ان امكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) بان كل هذا لمسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوما أو يومين وفي المذهب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق (وللقامعين التبسط في الغنيمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعقدا كلة عموما) وفي المحترز وغيره على العموم (وعلف الدواب) بكون اللام (تتناوشعرا ونحوهما وذبح) حيوان (ما كول لحمه والصحيح جواز الفسامة) وهي مما يؤكل غالبا والثاني قال لا يتعلق بها حاجة حقة ولا يجوز لفساد السكر وما تدر الحاجة اليه على الصحيح (و) الصحيح (أنه لا تجب قيمة المذبوح)

بالتقى فائدة جلية ثم دليل المذهب سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبتى المصطلق (قوله) وفي قول الخ وجهه انه أسير محرم القتل فـ كان كالمبيان والنساء (قوله) ظفر به وهو اسره (قوله) عن السبي وكذا لو كانت الام هي التي أسلمت قبل الظفر (قوله) لاز وجهه لاستقلالها (قوله) حقيقة أى كفى الولاء (قوله) امساك الامة ولا نه زال ملكها عن نفسها فز والملك الغير عنها أولى (قوله) فان أعقت الى آخره هو من نمة الوجه (قوله) ز وجهه أى بخلاف زوجه المسلم الآتية لان نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين (قوله) لا عتق مسلم أى ولو كان السيد حين الاعناق كافرا ثم أسلم قبل الاسر (قوله) انفسخ النكاح وذلك لان السبي اذا أطل ملك المال أطل ملك السبي (قوله) لحديث السبي عبارة غيره لان السبي يقتضي في الحرة ملكا لم يكن فوجب مثله في الامة واجتماع رفين محال فقدم الأقوى الاستدلال السبي لتعذر استماله (قوله) ثم أسلم الخ منه لو عرض ذلك لأحدهما (قوله) أو أسلم المثلث انما قيد بذلك لاجل الخلاف (قوله) من دار الحرب مثله دارا اذا دخلوها بأمان (قوله) وعليه الامام والغزالي بل ادعى الامام اتفاق اصحاب عليه (قوله) وذبح حيوان ما كول استدلال بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهبا لم يرجع كفافا (قوله) لا تجب قيمة المذبوح والامساك جاز الذبح

(قوله) وأنه لا يختص تشييمه بالطعام والولا ثم لأن المأخوذ مباح كالصيد (قوله) ولا يصح استشكل بحجة عفوه عن القصاص مجازاً وقد اعتمد الزركشي وغيره صحة عفوه ونسب القضية كلام الجمهور كالغالب * فرع * لو أعرض الشخص ثم رجع فيجتمل الحجة قبل تلك الغائمين فيجتمل أن التملك بمنزلة القبض في الهبة ككلو أعرض عن كسرة ثم رجع إليها * (٢٢٦) * (قوله) والثاني يمنع ذلك لأنه يلزمه تعطل

والثاني يجب لتدور الحاجة إلى ذبحه ومنع الأول بدورها (وأنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعاف) بفتح اللام والثاني يختص به فلا يجوز لغيره أخذهما لاستغنائه عن أخذ حق الغير والاقول قال ليس فيما ورد في ذلك من الاختيار قيد بالحاجة نعم ليس بصرف الطعام مثلاً إلى حاجة أخرى بدلا من طعامه (وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) ووجه الجواز منظمة الحاجة وعزة الطعام هناك (وان من رجع إلى دار الاسلام ومعه بقية) مما تبسطه (لزمه ردها إلى المغنم) أي الغنمة كما في العجاء والثاني لا يلزمه لأن المأخوذ مباح والأول قال بقدر الكفاية وهما في الروضة وأصلها قولان ولا يملك بالأخذ (وموضع التبسط دارهم) أي الكفار كما في المحزر وغيره دار الحرب (وكذا) محل الرجوع (ما لم يصل عمران الاسلام في الاصح) فان وصله انتهى التبسط والثاني قصره على دار الحرب (ولغا ثم رشيد ولو محجور عليه بفلس الاعراض عن الغنمة قبل قسمة) وبه يسقط حقه منها ولا يصح اعراض محجور عليه بسفه (والاصح جوازه) لرشد (بعد فز الخمس) لأن حقه لم يتعين والثاني منعه ليقبح حق الغائمين (وجوازه لجميعهم) أي الغائمين وبصرف حقه من مصرف الخمس والثاني منع ذلك (و بطلانه من ذوى القربى وسالب) أي مستحق سلب والثاني صحة منهما كالغائمين واحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حق ذوى القربى بلا عمل وحق الغائمين بعمل حصل به المقصود الأعظم من الجهاد وهو اعلاء كلمة الدين والغنمة تابعة وغير ذوى القربى من أصحاب الخمس جهات عامة لا تصرف فيها اعراض (والمعرض كمن لم يحضر) فيضم نصيبه إلى المغنم (ومن مات) ولم يعرض (خلفه لوارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنمة (الابسمة ولهم) أي للغائمين (التملك) قبلها (وقيل بملكون) قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلبت إلى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بان تلفت أو أعرضوا (فلا) ملك لهم والتملك في الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبه طريقاً بان ملكهم (وملك العنار بالاستيلاء كالنقول) الذي الكلام السابق فيه في أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرم مذكور في الروضة كأصلها قرب به ملك العنار والا كفاء في ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أي الغنمة (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية (وأراد به بعضهم) من أهل الجهاد والخمس (ولم يراع اعطيه والا) أي وان نازعه غيره (قسمت ان امكن) قسمتها عدداً (والا افرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عنوة) بفتح العين (وقسم) بين الغائمين (ثم بذلوه) بالمجعة أي أعطوه (ووقف) دون مساكنه لاسيما في فيها (على المسلمين) وقفه عمر رضي الله عنه وأجره لاهله (وخراجه) بزرع أو غرس (اجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين) والوجه الثاني فتح صلحا (وهو من عبادان) بالموحدة المشددة (إلى حدية الموصل) بفتح الحاء والميم (طولا ومن القادسية إلى حلوان) بضم الحاء (عرضا قلت) أخذ من الراعي في الشرح (الصحيح أن البصرة) بفتح الباء في الأشهر (وان كانت داخلية في حد السواد فليس لها حكمه إلا في موضع غربي دخلها) يسمى الفرات (وموضع شرقيها) أي الدجلة يسمى نهر الصراة وما عهد ذلك منها

الاخماس الأربعة (قوله) بلا عمل أي فكان كالأثر (قوله) وقيل بملكون قبلها الخ وجهه أن ملك الكفار قد زال ويعد بقاؤه بلا مالك (قوله) بأن يقول كل منهم الخ أي بخلاف الفسحة فانها إذا حصلت مع الرضى كانت طريقاً أيضاً وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه (قوله) وملك العقار أي خلافاً لابي حنيفة حيث خير الامام بين قسمته أو وقفه أو رده على الكفار لنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء الآية وقسمة خير على الغائمين ولو استولنا على البلد والعقار ثم أزلونا عنه بعد أيام مثلاً لوجه عدم انقطاع حقنا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بعد ذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن أن الاستيلاء يثبت به حق التملك كما في المنقول وجعل الزركشي قوله كالمنقول إشارة لقياس (قوله) قرب به ملك العقار وجه التقريب في الاستيلاء بالاستيلاء في المنقول أكل (قوله) فتح صلحا أي ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بعضه صلح وبعضه عنوة وقيل بالوقف (قوله) وهو من عبادان ابتداء القاية داخل في الكل وكذا انتهائها (قوله) وهو من عبادان إلى حدية الموصل الخ هو بالفراخ مائة وستون طولا وثمانون عرضاً (قوله) أحياء المسلمون ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق وكان البناء

في سنة سبعة عشر ولم يعيدها صحت ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موات كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم (قوله) كان الصحيح موضع الخلاف الآية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضي الله عنه فأما الحادث فلك قطعنا من استبني بعضهم من الآية التي كانت الخلفاء وغروها مما يستغل جعله وقفاً كالاراضي والشجر ولو اتخذ من طين الأرض لبن وبنى فوقه والشجر الذي غرس بعد ملكه ويحوزان يبنى من طينها المساجد والربط

(قوله) وأرضها الحياة ينبغي ان يريد التي كانت محبة وقت الفتح ليكون للفاعمعي والافالموات وقت الفتح ملك لمن أحياء بعده سواء ففتح
 عنوة أو صلحا * (فصل) * يصع من كل مسلم مكلف الخ لو دخل دارنا وزعم رسالة لم يجز قتلها وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب
 مالي الذي عندكم وسيأتي ذلك في الجزية (قوله) لمن هو معهم هو مستدر لغيرهم كذلك (قوله) في الأصح خص الامام بالخلاف تأمين
 غير من أسره ولا فيل قطعا ثم الامان (٢١٧) من الاسير غير نافذ حتى في حق نفسه (قوله) أو كاية قال الماوردي لا بد من البية (قوله)

وبكابة أي مع البية (قوله) ولو كان
 الرسول كافرا توسعة في حقن الدماء ولو
 كان الرسول صديقا فمخلف (قوله) فلو
 بدر مسلم إلى آخره ولو كان المؤمن ونازع
 الزر كشي في هذا الشرط واستند إلى
 لما هر قصة أم هانئ عام الفتح (قوله)
 وكذا ان لم يقبل لم يوجب استحباب أغنى
 من القبول (قوله) والثاني لا يطل
 بالسكوت لسنا الباب على التوسعة
 كالهدة عند قوتنا ما لم تبلغ سنة لأن الجزية
 ترتبط بالسنة ففي استيفائها منع للجزية
 (قوله) كالهدة أي على قول (قوله)
 ولا يدخل الخ لما فرغ من حكم النفس
 أخذتكم على المال والاهل (قوله)
 وكذا ما عدا أي لأن اللفظ قاصر عن أفادة
 ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل ثياب بدنه
 (قوله) الإشرط راجع لما بعد كذا
 فقط (قوله) أو على أنهم في أمانه مثله
 عكسه (قوله) فله أجره مثل قال ابن
 داود من خمس الخس (قوله) لدلالته
 يرد هذا بأن قوله منها في معنى التعليق على
 الفتح وان لم يصح به لفظا (قوله) أو
 ماتت الخ منه تعلم أن لوتها ثلاث أحوال
 (قوله) فلا شيء له أي وقد أخطأ ظنه
 وقيل يرضخ له لأنه أعاننا (قوله) وجب
 بدل لأنها حصلت في قبضة الامام فكأن
 من ضمانه (قوله) في الاظهر هذا
 الخلاف مفرع على قولنا بعدم
 الاستحقاق اذا لم يفتح (قوله) وتعذر

كان موثقا أحياء المسلمون بعد من أدخله في الحكم مشى على التجديد المذكور (و) الصحيح (أن ما في
 السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم) ومن منعه مشى على أنه وقف (وفتح مكة
 صلحا فدورها وأرضها الحياة ملك يباع) ولم يزل الناس يتبايعونها
 * (فصل يصع من كل مسلم مكلف مختارا أمان حرب) واحد (وعدد محصور) منهم كعشرة ومائة
 (فقط) أي بخلاف أهل ناحية وبلدة ودخل في الضابط العبد والمرأة والمجور عليه بسفه وغيرهم
 وخرج المكره والصبي والكافر (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الأصح) والثاني يصح لدخوله
 في الضابط والأول نظر إلى أنه مفعول في أيديهم (ويصح) الامان (بكل لفظ يفيد مقصوده) صريح
 نحو امتنا وأجرنا وانت في امان أو كاية نحو انت على ما تحب أو كن كيف شئت (وبكابة) بالفوقانية
 (ورسالة) ولو كان الرسول كافرا (ويشترط علم الكافر بالامان) بأن يبلغه فان لم يبلغه فلا امان فلو بدر
 مسلم فقتله جاز واذا علمه (فان رده بطل وكذا ان لم يقبل) بأن سكت (في الأصح) والثاني لا يطل
 بالسكوت (وتلغى إشارة مفهومة للقبول) من قادر على النطق وكذا في الاستحباب (ويجب أن لا تزيد
 مدته على أربعة أشهر وفي قول يجوز ما لم تبلغ سنة) كالهدة فلو زاد على الحائز بطل الزائد فقط تقريرا
 للصفة واذا اطلق حمل على أربعة أشهر ويبلغ بعدها المأمن (ولا يجوز أمان بضرب المسلمين كجاسوس)
 وطلبة فلا ينعقد قال الامام وينبغي أن لا يستحق تبليغ المأمن (وليس للامام بهذا الامان ان لم يخف
 خيانه) فان خافها نبذ كالهدة وهو جائز من جهة الكافر لينبذ متى شاء (ولا يدخل في الامان
 ماله وأهله بذار الحرب وكذا امامه معهم في الأصح الا بشرط) والثاني لا يحتاج إلى شرط (والمسلم
 بذار كفران أمكنه الظهار دينه) بأن كان مطاعا في قومه أو له عشيرة يحمونه ولم يخف قتله في دينه
 (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام لا لا يكد واليه (والا وجبت ان أطاها) فان لم يقدر عليها
 فعذر إلى أن يقدر (ولو قدر أسير على هرب لزمه) لخلوصه به من قهر الاسر (ولو أطلقوه بلا شرط
 فله اغتيالهم) قتلوا وسبوا وأخذ المال (أو على أنهم في أمانه حرم) عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم
 فليدفعهم ولو يقتلهم) كاصائل (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء)
 بالشرط (ولو عاقب الامام عليها) وهو الكافر الغليظ الشديد (يدل على قاعة) تفجع عنوة (وله منها
 جارية جاز) ذلك للحاجة اليه معينة كانت أو مهمة رقيقة أو حرة لانها تصير رقيقة بالاسر والمهمة
 بعضها الامام (فان فقت بدلالته) وفيها الجارية (اعطيها أو غيرها فلا شيء) له (في الأصح) لأن
 القصد الدلالة الموصلة إلى الفتح والثاني يستحقها بالدلالة (فان لم يفتح فلا شيء) له (قوله منها) (وقيل
 ان لم يطق الجعل بالفتح فله أجره مثل) لدلالته (فان لم يكن فيها جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء) له
 (أو بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل) جزما (أو قبل ظفر فلا بدل) (في الاظهر) لعدم القدرة عليها
 والثاني يجب لانها حاملة وتعذر تسليمها (وان أسلت) بعد الظفر أو قبله (فالذهب وجوب بدل)

٥٥ في أي بالموت (قوله) وان أسلت بعد الظفر لو أسلم هو أيضا في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ أن تأخر
 اسلامه عن اسلامها لم تسلم اليه والاسلت (قوله) أو قبله بخلاف نظيره من الموت لانها هنا موجودة حسا غاية الامر ان الاسلام منع (تبيه)
 هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في شرح المنهج وهو ظاهر

(قوله) وقيل الخ جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على نظيره من الموت فقد تقدم فيه الحزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصاً وقد قالوا بأن البدل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالحزم
* (كتاب الجزية) * (قوله) الاصل في دينه لقوله بدار الاسلام (قوله) دون الشرب (٢١٨) أي ودون العبادات ونحوها

الحرم من المحارم وما أشبه ذلك (قوله) لا كف اللسان الخ أي وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزماً (قوله) ولا يصح مؤقتاً أي لانه عقد يحكم الدم كالاسلام فكلاهما يجوز في الاسلام مؤقتاً كذلك هذا ثم اذا عقد مؤقتاً بلغوا الأمان ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة قاله الزركشي (قوله) ولو قال الخ يريد ان هذا كالمستثنى من ضرر التأنيت كما يستثنى من محل الخلاف ما شئنا أو ما شاء الله فانه يطل العقد جزماً لعدم العلم بمقدار الاجل نعم هذا الذي اغتفر هنا من التعليق بمشيتهم لم يغتفر وامثله في الهدنة (قوله) لفظ قبول مثله الاشارة في الاخرس وكذا ينبغي ان يعتقد بالكافة بالفوقانية كالبيع (قوله) انه يطالب وجه ذلك ان الغالب يكون الحربي لا يدخل دارنا بالأمان (قوله) في عقددها خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اختلفت بالامام لا خباياها الى نظرها واجتهاد وتعليقها بالمحصرين وغيرهم (قوله) جاسوسا هو صاحب سر الشمر والناموس صاحب سر الخير (قوله) المراد الخ يريد أن عبارة المهاج لا تقيد بخبر جاسوس ولا غيره مراده (قوله) وأولاد الخ قال العراقي برده على عبارة المهاج والتمني والحاوي اذا تمود الاصل أو تنصرف قبل التسخ لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية

وقيل في كل قولان (وهو) أي البدل حيث وجب في المعينة (اجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كاصلها أن الجهر ورعيه فمضاهها ضمان يد على الاول ضمان عقد ورعيه مبنى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصداق المعين قبل قبضه وتقدم ترجمه في باب

* (كتاب الجزية) *

هي مال يلتزمه الكفار بعد على وجه يأتي (صورة عقدها) الاصل من الموجب وسياق (أقرم) وفي المحرر وغيره أقررتكم (بدار الاسلام أو أذنت في اقامتكم بها على أن تبدلوا) بالهبة أي تعطوا (جزية وتنقاد والحكم الاسلام) وفي المحرر وغيره أحكام ومنها المتعلقة بالعمالات والغرامات كآذ كرهما صاحباً التهذيب والبيان وحد السرقة والزادون الشرب لا عقدهم حله كما ذكر في أبوابها (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالأجرة وسياق أن أهلها دينار لكل سنة عن كل واحد والثاني لا يشترط وينزل المطلق على الأقل (لا كف اللسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أي لا يشترط ذكره لأن في ذكره الانقياد غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دعوى عدم ارادته (ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب) وفي قول أو وجه يصح والطريق الثاني القطع بالاول ولو قال أقرم ما شئتم جاز لان لهم بهذا العقد متى شاءوا بخلافنا وسياق اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لما أوجب (ولو وجد كافر بدارنا فقل دخلت لسمعاع كلام الله أو رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا يتعرض له (وفي دعوى الامان وجه) أنه يطالب عليه بئنه لا مكانها غالباً (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا تخافه) المراد به ما في الروضة كاصلها عقب وجوب الاجابة فلو خاف غائلتهم وان ذلك مكيدة منهم لم يجبهم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا تعقد الالهود والنصارى والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل التسخ) لديه وان كان بعد التبدل فيه (أوشككافي وقته) أي التهود أو التنصر أو كان قبل التسخ ام بعده (وكذا زاعم التمسك بعصم ابراهيم وزبور داود صلى الله عليهم وسلم ومن احداويه كافي والآخر وثني على المذهب) في المسئتين وهو في الاولى اصح الوجهين قطع به بعضهم وفي الثانية في أصل الروضة اصح الطرق وقول من طريق ثمان قطع بعضهم بمقابلته وعبر في الروضة كاصلها في المذكورين بأنهم يقرون بالجزية ولا يقر بها أولاد من تهود أو تنصر بعد التسخ في ذلك الدين ولا عبدة الاوثان والشمس والملائكة والسامرة والصابئون ان خالفوا اليهود والنصارى في اصول دينهم فليسوا منهم فلا يقرون والافهم والاصل في اقرار المذكورين بالجزية قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين أو ثوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الى آخره أي يلتزموها منقادين لحكم الاسلام وغلب من أحد ابويه كافي وأدرج فيهم التمسك بالعصم والزبور وماروي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس حمير (ولا جزية على امرأة وخنثي) لان آيتها السابقة في الذكور (ومن فيه رفق) وقيل يجب بفسط حربه (وصبي ومجنون) لعدم تكليفهما (فان قطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيراً

كأنس عليه (قوله) أوشككاهو عمدة العبادة في تحرير نصارى العرب (قوله) بعصم ابراهيم لشمول الكتاب في الآية هما (قوله) وعبر في الروضة الخ كأنه يريد بهذا ان الاحسن اسقاط الحصر الذي في عبارة المهاج (قوله) أو يلتزموها منقادين الاتزام بتفسير الاعطاء والانقياد بنفسه الصغار (قوله) لان آيتها السابقة الخ ولان الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمراد بمقتونه وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

(قوله) فإذا بلغت سنة أي هلاسية فلو كان جنونه خمسة أشهر فأنص أخذنا قدرنا بعد ذلك من زمن الافاقة (قوله) ولو بلغ ابن ذمي ولو نبات العانة (قوله) ان اعطاهما أي المذكور في الآية أي فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام (قوله) كجزية أي لو كان أباه مفعولين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقاربه كذا قاله الزركشي ولك ان تقول صورة المسئلة انه ابن ذمي فلا بد ان يكون لابه جزية ولو فقد (قوله) وشيخ اذا لم يكن ذارأي والا فقير خرما (٢١٩) (قوله) وفقير وجهه انها لحقن الدم والفقر والغنى يشتركان فيه (قوله) ومقابل

المذهب عبارة الزركشي في حكاية هذا وقبل يني على قلمهم وبالتأمل يظهر لك انه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان (قوله) وقراها الفهم يرجع لمكة وما بعدها فقط (قوله) وخير منها أيضا فذكر وقريظة والنضير ونقيع من الحجاز أيضا (قوله) وقيل هو خاص بغير الحرم (قوله) آخر ماتكم به لعل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار (قوله) لم يأذن الا بشرط الخ قال الغزالي محل ذلك في الذمي أما الحر في فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما نقله البلقيني عن النص قال البلقيني وجرى عليه الاصحاب

* (فصل) * أقل الجزية دينار رأي فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتراض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها (قوله) عن كل واحد أي ولو فقيرا أو سفها (قوله) ولو شرط الخ انظر كيف هذا مع قول الزركشي محل ذلك في الانتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلأما كسة كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه انتهى والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من هذا الكلام ان معنى المتن تشبها بما كسة عند العقد ولا يتعين على الامام اجابة الكافر الى طلب العقد

بدينار بل يسئل ان يخالفه ويما كسه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله) ولو شرط في العقد جاز معناه ان يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقد ان كان غيبا آخر الحلول أخذ منه أربعة ويقول مثلا عادتكم على ان هي الغنى كذا والمتوسط كذا والفقير دينار ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله) ويعتبر معطوف على قوله جاز (قوله) ناقضون فعله لو طلبوا العقد بدينار بعد النقص بما ذكره ليجب اجابتهم فنقل الزركشي عن النص انهم ان دعوا الى ذلك قبل ظهور الامام عليهم لم يكن له الامتناع (قوله) بعد متعلق بكل من قوله أسلم أو مات (قوله) منه متعلق بقوله أخذت

كيوم ويوم) أو يومين (فلا يصح تلقى الافاقة فإذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يذل) بالمعجة أي يعط (جزية الحق بما منه وان بذلها عقده) وتقدم أن اعطاهما بمعنى التزامها (وقيل عليه كجزية أمة) ولا يحتاج الى عقدها ككتفاء بعقد أمة (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير) لانها كاجرة الدار (وفقير يحجز عن كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو معسر في ذمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير ان لجزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول غير مشهور أنه لجزية عليه وعلى هذا تعقده على أن يذلها عند القدرة فاذا أسير فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) وفي الشرح والاقامة به واقصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدية والبيامة وقراها) كالطائف لمكة وخير للمدينة (وقيل له الاقامة في طرفة الممتدة) لانه ليست موضع اقامة الناس روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وروى الشيخان حديث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشقة عليه (ولو دخله) الكافر (بغير اذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه ممنوع) منه (فان استأذن اذن له ان كان) دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان للتجارة ليس فيها كبر حاجة لم يأذن الا بشرط أخذ شيء منها) وقدره الى رأي الامام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا) والامام في الحرم (خرج اليه الامام أو نائب يسمعه) ويخبر الامام (وان) دخله و (مرض فيه نقل وان خيف موته) من نقله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن بنش وخرج) منه (وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله تركوا والنقل فان مات) فيه (وتعذر نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يبيع بعد العام مشركا وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالامان

* (فصل) * أقل الجزية دينار لكل سنة * عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لعادنا لبعثه الى اليمن خذ من كل عالم أي محتلم دينار واه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للامام بما كسته حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الغنى وغيره وقت الاخذ ولو قال بعضهم أنا متوسط أو فقير قبل قوله الا أن تقوم بينة بخلافه (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار زهم ما التزموه فان أبو الفلاح أصح أنهم ناقضون) للعهد والثاني لا يوقع منهم بالدينار (ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين أخذت جزيتها) في الاسلام منه وفي الموت

بدينار بل يسئل ان يخالفه ويما كسه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله) ولو شرط في العقد جاز معناه ان يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقد ان كان غيبا آخر الحلول أخذ منه أربعة ويقول مثلا عادتكم على ان هي الغنى كذا والمتوسط كذا والفقير دينار ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله) ويعتبر معطوف على قوله جاز (قوله) ناقضون فعله لو طلبوا العقد بدينار بعد النقص بما ذكره ليجب اجابتهم فنقل الزركشي عن النص انهم ان دعوا الى ذلك قبل ظهور الامام عليهم لم يكن له الامتناع (قوله) بعد متعلق بكل من قوله أسلم أو مات (قوله) منه متعلق بقوله أخذت

(قوله) والطريق الثاني محصله ان يخرج على الاقوال في اجتماع حق الله وحق الادمي لكن الاصح هنا استواءهما نظر الجانب الاجرة والاصح في الزكاة ودين الادمي تقديم الزكاة * فرع * أسلم ثم مات وعليه زكاة وخزينة قدمت الزكاة فيما يظهر (قوله) بالحوال والاقل يقول يجب بالعقد وتستقر بمضى المدة كالاجرة (قوله) ويقبض لحينه ولو لم يكن له الحية فهل يأخذ بموضعه هو محتمل (قوله) من الجانبين وهل يضربها في الجانبين أو يكفى بجانب ظاهر المنهاج الاول ويبحث الرافعي الثاني (قوله) وكله مستحب (٢٢٠) لان الغرض أخذ المال وهو حاصل بدون

ذلك (قوله) وقيل واجب تحصيل المعنى الصغار (قوله) بخلاف الثاني فلا يוכל مسلما ولا كافرا * فرع * لو وكل شخص شخصا في أمر الدعوى وجلس مع القاضي منع من ذلك ذكره الزيلعي في آداب القضاء (قوله) قلت الخ قال الشافعي رضي الله عنه في الام وان أخذ منهم الجزية أخذها باجمال ولم يضرب أحد منهم ولم يخله بقول قبيع والصغار ان يجري عليهم الحكم لان يضربوا وان يؤذوا انتهى قبل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهده (قوله) ودعوى استحبابها لاشك ان الوجوب أولى بالانكار فكان ينبغي ان يقول فضلا عن وجوبها ثم وصفها بالبطال ينقض انها محرمة عنده (قوله) عليها في نسخة عليه وهو ظاهر ايجوز الضمير على الخلاف وأما ثابته فيعود للهية أو الآية (قوله) المسائل المذكورة أي في المتن وهي التوكيل والحوالة والتضمين (قوله) ان يشترط متعلق بقوله يستحب (قوله) في بلادهم خرج بلدنا (قوله) في الاصح الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرفعة فاذا اختلف (قوله) ولكل قبل الواو مستدركة (قوله) والاصل في ذلك هو دليل على أصل الشرعية وعلى كون ذلك حار حار من الجزية (قوله) وخمس العشرات أي في

(من تركه مقدمة على الوسايا ويسوى بينهما وبين دين ادمي على المذهب) والطريق الثاني تقدم هي في قول ودين الادمي في قول ويسوى بينهما في قول (أو في خلال سنة فقط) لما مضى كالاجرة (وفي قول لاشي) بناء على أن الوجوب بالحوال كالزكاة (وتؤخذ) الجزية (باهانة) فيجلس الآخذ ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحينه ويضرب لهزمته (يكسر اللام والراي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين) وكله مستحب وقيل واجب) وهو معنى الصغار في قوله تعالى وهم صاغرون عند بعضهم (فعلى الاول) أي الاستحباب (له توكيل مسلم بالاداء) للجزية (وحوالة) بها (عليه وأن يضمها) بخلاف الثاني (قلت هذه الهية باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم) وقال في الروضة لانعلم أصلا معتمدا ولم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الخراسانيين وقال جمهور الاصحاب تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون انتهى وفيه تحمل على الذكري لها وللخلاف فيها المستند الى تفسير الصغار في الآية بما المبني عليها المسائل المذكورة (ويستحب للإمام اذا أمكنه أن يشترط عليهم اذا وصلوا في بلادهم ضيافة من يجرهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويحمل) على الاول (على غير متوسط لا قصر في الاصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (ويذكر عدد الضيفان رجالا وفساونا وجنس الطعام والادم وقدره وما لكل واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنية وقاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام) والاصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل ابلة على ثلثمائة دينار وكلوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يجرهم من المسلمين وروى الشيخان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والادم كالخبر والسمن والعلف كالتبن والحشيش ولا يحتاج الى ذكر قدره وان ذكر الشعرين قدره وليكن المنزل بحيث يدفع الحار والبرد ولا يخرجون أهل المنازل منها ومقامهم بضم الميم أوله اسم زمان أي مدة اقامتهم (ولو قال قوم تؤذى الجزية باسم صدقة لا جزية فلا امام اجابتهم اذ ارأى) ذلك فتسقط عنهم الاهانة (ويضعف عليهم الزكاة) كما فعل عمر رضي الله عنه (فن خمسة أبعرة شاتان وخمسة وعشرين بنتا مخاض) وأربعين شاة شاتان (وعشرين دينار دينار ومائتي درهم عشرة وخمس العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران) بدل بنتي لبون عند قندهما (لم يضعف الجبران في الاصح) والثاني يضعفه فيأخذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعين درهما (ولو كان بعض نصاب لم يجب قسمة في الاظهر) والثاني يجب ففي عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه) كالاراة والصبي ويراد على الضعف ان لم يفد دينار عن كل رأس الى أن يفي به ويجوز الاقتصار على قدر الزكاة ونصفها اذا وافي بالدينار

المسوق بالامانة (قوله) ولو وجب الخ انما خص الخلاف بهذه الصورة إشارة الى أنه لو دفع حقتين عن ست وثلاثين بدلا عن بنتي (فصل) اللبون لم يضعف له الجبران قطعا وقول الشارح بدل الخ دفع لماعاه قال عبارة تقتضي ان بنتي المخاض تخبان عن الجبران وهو لا يكون (قوله) ولو كان بعض نصاب الخ أي لان الاتر عن عمر ليس فيه ذلك (قوله) والثاني الخ لو كان مال كالمادون النصاب فهل يجري فيه ذلك تركه فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة بالخطاة أضعفت بالخلاف

* (فصل يلزمنا الكف عنهم) * بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا (وضمان ما تلغفه عليهم نفسا ومالا) أي يضمه المتلف منا (ودفع أهل الحرب عنهم) ككائناتين بدار الاسلام أو منفردين ببلد (وقيل ان انفرادا ببلد لم يلزمنا الدفع) عنهم وفي الروضة كأصلها تقيد البلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون دار الحرب وبذلوا الجزية لا يلزمنا الدفع عنهم جزما (ومنعهم أحداث كنيسته) وبيعة (في بلد أحدثناه) كغداد (أو أسلم أهله عليه) كالين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال انه كان في قرية أو قرية فاقص به عمارة المسلمين وان عرف أحداث شي نقض (وما فتح عنوة لا يجدونها فيه ولا يقرون على كنيسته كانت فيه في الاصح) والثاني بقرون بالمصلحة (أو) فتح (صلحا بشرط أن الأرض لنا بشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) والبيع (جاز) وأن ذكرنا أحداثها جازا أيضا (وان اطلق) أي لم بشرط ابقاؤها (فلاصح المنع) منه والثاني لا وهي مستثناء بقرينة الحال لحاجتهم إليها في عبادتهم (أو) بشرط الأرض (لهم) ويؤدون الخراج (قررت ولهم الأحداث) أيضا (في الاصح) والثاني المنع لان البلد تحت حكم الاسلام (ويمنعون وجوبا وقيل بذا من رفع بناء على بناء جار مسلم) وان رضى لحق الاسلام (والاصح المنع من المساواة) أيضا للتمييز بين البناءين (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن العمارة (لم يمنعوا) من رفع البناء والثاني يمنعون منه لما فيه من التجميل والشرف (ويمنع الذي ركوب خيل) لان فيه عز واستثنى الجوبي البراذين الخبيثة (لا حبر وبغال نفيسة) وقيل بمنع ركوب البغال النفيسة لما فيه من التجميل (ويركب باكب وركاب خشب لا حديد ولا سرج) تمييزا له عن المسلم والألف بكسر الهمزة يطاق على البرذعة ونحوها (ويجأ إلى أضياع الطرق) عند زحمة المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار روى الشجان حديث اذا القيم أحدهم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه الى أضياعه (ولا يوقروا ولا يصدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر بالغيار) بكسر المعجمة (والزئار) يضم الزاي (فوق الشاب) والأول ما يخالف لونه لونهما يخطط على الكتف ونحوه والأولى باليهودي الأصغر بالنصراني الأزرق والثاني خيط غليظ يشده وسطه وهما للتمييز وجمعهما المنقول عن عمر رضى الله عنه تأكيد والغيار واجب وقيل مستحب (واذا دخل حاما فيه مسلمون) متجردا (أو تجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أو رصاص) بفتح الراء (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي المحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويجمع من جماعة المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزير والمسج) صلى الله عليهما وسلم (ومن الظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد) فان أظهر شيئا مما ذكر عزير وان لم بشرط في العقد (ولو شرطت هذه الامور) في العقد أي شرطت نفسها (فانها لو شرطت) بان أظهرها (لم ينقض العهد) لانهم يتدينون بها (ولو قالوا أنا وامتنعوا من) اعطاء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمي بمسلمة أو أصابها بشكاح) أي بامه (أودل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه) ودعاه الى دينهم أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتقرر المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تنحل بمقصود العقد ووجهه في أصل الروضة (ومن انتقض عهده) فقال جاز دفعه وقتاله أو غيره لم يجب ابلاغه ما منه في الظاهر بل يختار له ما فيه قتلا وروقا وما وفدا فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الاسلام لانه لم يحصل في يد الامام بالهبة فمتنع فداؤه أيضا

* (فصل) * يلزمنا الكف عنهم نفسا ومالا فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف (قوله) ومنعهم أحداث كنيسته أي وان لم بشرط (قوله) ولهم الخ قال الشافعي لانها ليست أكبر من الشر (فرع) لا يجوز لنا دخولها الا بآذنها وان كان فيها تصوير يحرم مطلقا وكذلك (قوله) لا تميزوا في لباس وغيره

* (باب الهدنة) * (قوله) مع الكفار أى سواء منهم من يفر على دينه ومن لا يفر قال الزركشى ومعناها فى اللغة المصالحة أى واصلها الكون (قوله) أو معه كأنه يريد المسئلة المذكورة فى قول المناج الآتى أو بذل جزية فانه معطوف على رجا (٢٢٢) لا على اسلامهم بدليل قول الشارح عقبه

من غير ضعف بنا فى الرجا والبذل انتهى والالتقال فى الرجا واسقط قوله والبذل هذا ما ظهر فى كلام الشرح وفيه نظر والله أعلم (قوله) تلك البلدة يرجع لقول المتن الاقليم (قوله) أى معهما الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الامام ونائبه (قوله) كضعفنا هذا مثال حاجة وهى أخص من المصلحة (قوله) أو رجا عطف على ضعفنا هذا مثال لاربعة أشهر والذي قبله مثال لعشر سنين (قوله) أو بذل جزية معطوف على قوله أو رجا اسلامهم (قوله) أى ضعف خلاف ظاهر العبارة من انتفاء كل ما تقدم (قوله) لاسنة الخ قضية العبارة عدم الخلاف فى السنة وليس كذلك نعم فى خلاف فوقها قال فى الروضة لا يجوز فوق السنة قطعاً ولا سنة على المذهب ولا ما بينهما وبين الاربعة على الاربعة (قوله) بحسب الحاجة متعلق بقول المتن الجائز (قوله) على الصحيح مقابل بهم العقد ويلغو الشرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى تقصد فساد الشرط (قوله) أو ليعقد أى أو صالح ليعقد الخ (قوله) وعما تنقضى الخ يريد أن هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها (قوله) وساتهم من عطف الخاص على العام (قوله) لا شعار الخ وكان هدنة البعض هدنة لكل (قوله) ويلغهم التبليغ واجب خلاف الظاهر العبارة نعم فى نسخة ويلغهم المأمّن (قوله) تأييداً مستدرك (قوله) فلا ترجعوهن الى الكفار هذه الآية تزل بعد ما وقع فى الحديثية من الشرط العام فهى ناسخة أو

ومعلوم امتناع قتله (وإذا بطل أمان رجال لم يطل أمان نسائهم والصبيان فى الاصم) والثانى يطل تبعالهم كما تبعوهم فى الامان ودفع بأنهم لم يوجد منهم ناقص (وإذا اختار ذمى نبذ العهد والصق بدار الحرب بلغ المأمّن) أى ما يأمّن فيه ليكون مع النبذ الجائز له خروجه بأمان كدخوله

* (باب الهدنة) *

هى الصلح مع الكفار على ترك القتال مدة معينة من غير عوض أو معه كما سياتى (عقد الكفار أقليم) كالروم والهند يختص بالامام ونائبه فيها فيجوز لهما (و) عقدها (بلدة) أى إكفارها (يجوز لوالى الاقليم) لتلك البلدة كما فى أصل الروضة (أيضاً) أى معهما (واعتقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عدو واهبة أو رجا اسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا فى الرجا والبذل (فان لم يكن) أى ضعف كما فى المحرر وغيره (جازت) بلا عوض (أربعة أشهر) لآية فسجوا فى الارض أربعة أشهر (لا سنة وكذا دونها) فوق الاربعة لا يجوز (فى الاظهر) والثانى يجوز لنقصها عن مدة الجزية والاول نظر الى مفهوم الآية (ولضعف تجوز عشرين فقط) روى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً فى الحديبية على وضع الحرب عشرين وفى الروضة كأصلها ان العشر وما دونها بحسب الحاجة (ومتى زاد على الجائز) بحسب الحاجة (فقولا تقر بن الصفة) فى عقد احدهما يطل فى المزيد وغيره واظهرهما فى المزيد فقط (والحاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده) وكذا شرط فاسد (يفسده) على الصحيح بان شرط منع فلا اسرانا منهم (او ترك مالنا) أى مال المسلمين فى ايديهم (لهم) او ليعقد لهم ذمة بدون دينار (على كل واحد) او بدفع مال لهم (معطوف على بدون وسيأتى رد مسئلة تأييدناهم والتعبير فى العقدية بالاصح (وتصح الهدنة على ان ينقضها الامام متى شاء) فقام هذا القيد مقام تعيين المدة فى الصحة (ومتى سمحت) أى الهدنة (وجب الكف عنهم حتى تنقضى مدتها) (أو ينقضوها بصريح) منهم (أو قلنا او مكتابة أهل الحرب بدورة لنا وقتل مسلم) وعما تنقضى به المدة تنقض الامام فى مسئلة التقيد بمشيئته (وإذا انقضت) أى الهدنة (جازت الاغارة عليهم وبياتهم) بفتح الموحدة فى بلادهم فلو كانوا يدار بالبلوغ أو ما منهم (ولو تنقض بعضهم) العهد (ولم ينكر الباقيون بقول ولا فعل) بان ساكنوهم وسكنوا (انتقض فيهم أيضاً) لا شعارهم ككوتهم بالرضا بالنقض (وان أسكروا باعتزالهم أو اعلام الامام ببقائهم على العهد فلا) ينتقض فيهم (ولو خاف) الامام (خباياهم) بظهور أمارة لا بمجرد الوهم (فله نبذ عهدهم اليهم ويلغهم المأمّن) أى ما يأمّنون فيه من المسلمين وأهل عهدهم (ولا ينقض عقد الذمة بتهمته) بفتح الهاء لانه عقد معاوضة مؤبد ولا يجوز شرط رد مسئلة تأييدناهم (لا متنازع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحررة والامة) (فان شرط فساد الشرط) كذا العقد فى الاصم) أشار به الى قوة الخلاف فى هذه الصورة وعبر فى صورتها بالصريح بالهجوم إشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تنكرار ولا تخاف (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء) منهم مسلماً لنا (او لم يذ كر ذلجأت امرأة) مسئلة (لم يجب) بارتفاع نكاحها باسلامها قبل الدخول او بعده (دفع مهر الى زوجها فى الاظهر) والثانى يجب على الامام اذا طلب الزوج المرأة ان يدفع اليه ما بذله من كل الصداق او بعضه من سهم المصالح فان لم يذل شيئاً فلا شيء له

(قوله) وللدب فيه نظرافه حقيقة في الوجوب (قوله) الصادق به عدم الوجوب الذي في قول المبتدئ لم يجب دفع (قوله) ورجوه الظاهر ان الضمير يرجع الى الدب فتأمل (٢٣٣) (قوله) وكذا عبد الخ صورة المسئلة مع الشرط السابق والافلا رتجرا (قوله) ومعنى الرذ الخ علل بأن

الشرط لم يجز معهم وتقدم أنكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقته من قتله قال بعضهم ويجب عليه الهرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تيسره) قولهم لأن الشرط لم يجز معهم قد رأيتهم مشكركا في كلامهم وفيه نظرفان قضيتهم عدم تعدي الحكم لمن ولد هنا بعد العقد

* (كتاب الصيد والذبايح) *

(قوله) ذكاة التذكية لغة التطيب ومنه مراوحة ذكاة أي طية والذكاة تطيب الحيوان فانه لو خرجت روحه بغيرها كان خلقا لتغير لحمه ولو أطلعها (قوله) بذبحه الخ أي بالاجماع قيل

الحكمة فيه انه أسرع الى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافي ما سمي أي في قوله من غير ابل وذبح بقر وغنم (قوله) فبغير أي ولكن يستتي عقر الكلب لا تردى كاسياني وهو خبر ليند محدوف وهو قول الشارح ذكاته (قوله) حل مناسكته أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبح كالابل خلا فالما لك رحمه الله ولو قال نكاحه بدل صيغة المفاعلة لكان أوضع ولو أكره الشخص على الذبح مع وحل كاه (قوله) أوتوا الكتاب المراد اليهود والنصارى روى الشافعي في الجوس سنوهم سنة أهل الكتاب غير آكل ذبايحهم ولا نأكل نسا نهم (قوله) قاتل خرج الاشتراك في مجرد الاصطباذ أي الاصطباذ

وان لم يطلب المرأة لا يعطى شيئا قال تعالى وآتوهم أي الأزواج ما انفقوا الى من المهور الامر فيه محتمل للوجوب وللدب الصادق به عدم الوجوب الموافق للاصل ورجوه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) ممن جاءه آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (صبي ومجنون) واثناهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عشرة له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد الاخيران لقوتها بالنسبة الى غيرهما وقطع البعض بالرد في الحر والجمور بعدمه في العبد (ويرد من له عشرة طلبة لها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشيرته الطالب له (الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب والهربي منه) فيرد اليه (ومعنى الرذان يخني بينه وبين طالبه) كافي الوديعه (ولا يجزى) المطلوب (على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض له لا التصريح) به روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم رد ابا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وابا بصير وقد جاء في طلبه رجلان فرداهما فقتل أحدهما في الطريق واقتل الآخر وروى أحمد في مسنده ان عمر قال لا يجلد حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلا رد (ولو شرط) عليهم في الهدنة (ان يردوا ومن جاءهم مرتدا منازمهم الوفاء) بذلك (فان أوافقتهم) العهد (والا ظهر جواز شرط ان لا يردوا) المرتد والثاني المنع بل لا بد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فعلمهم التمكن منه والتخية دون التسليم

* (كتاب الصيد والذبايح) *

جميع ذبيحة (ذكاة الحيوان المأكول) البري المطلوب شرعا لحل أكله تحصل (بذبحه في حلق) هو أعلى العنق (أولية) بفتح اللام هي أسفله (ان تدر عليه) وسياق ان ذكاته بقطع كل الحلقوم والمرئ فهو معنى الذبح وذالهما معجزة (والا) أي وان لم يدر عليه (فبغير) بفتح العين (مزهق) للروح (حيث) أي في أي موضع (كان) ذكاته (وشرط ذابح) وعافر (وصائد) أهل مذبحه ومعفوره ومصيده (حل مناسكته) بان يكون مسلما أو كاسيا بشرطه المذكور في كتاب النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتحل ذكاة أمة كائيه) وان لم تغل مناسكتها والفرق ان الرق مانع في النكاح دون الذبح وهذا مستثنى من مفهوم الشرط وخرج به المجوسي وغيره (ولو شارك مجوسي مسلما في ذبح أو اصطباذ) قاتل كان أمرا سكتنا على حلق شاة أو قتل صيد اسهم أو كلب (حرم) المذبح والمصطاد تغليا للعرام (ولو أرسل كلبين أو سهمين فان سبق آلة المسلم فقتل) الصيد (أو أساءه الى حركة مذبح حل ولو انعكس) ما ذكر (أو جراه معا أو جهل) ذلك (أو ضربا ولم يذف أحدهما) بأنعام وأهمل أي لم يقتل سريعا فلهذا (حرم) تغليا للعرام ومسئلة الجهل مزيدة وفي الروضة كأصلها بدلها ولولم يعلم أيها قتله فحرام (ويحل ذبح صبي عيز وكذا غير عيز ومجنون وسكران في الاظهر) لان لهم قصد أو ارادة في الجملة والثاني لا يحل لفساد قصدهم (وتكره ذكاة أعمى) لانه قد يخطئ المذبح (ويحرم صيده برمي وكذب في الاصم) لانه ليس له قصد صحيح والثاني يحل كذبته أطلقه جماعة وقيد به البعوى بما اذا أخبره بصير بالصيد فأرسل السهم أو الكلب وهو أشبه ويجزى الخلاف في صيد الصبي غير المميز والمجنون بالكلب والسهم قال

غير القاتل (قوله) صبي عيز أي ولو كاسيا قال الشافعي وذبحه وكذلك ذبح الحائض أحب الى من ذبح الكنان (قوله) لانه ليس له قصد أي فصار كالأسترسل الكلب بنفسه

(قوله) مئة السمك أى سواء مات طافياً أو راسباً خلافاً لى خذفة لنا قضية العنبر (تنبيه) خالف مالك رحمه الله فى صيد المحجوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيراً يطول بقاؤه فيستحب إراحته (قوله) ولا اعتبار بالحقيقة هذا الحل فيها لو سادها محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشى (قوله) وكذا الدود الخ يفيدان غير المتولد يحرم وهو (٢٢٤) كذلك ومنه الغل فى العسل قال فى الأحيا

الأذا وقعت غلة أو ذبابة وتهرت أجزاءها فانه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق فى الجواز بين الذى يعسر تمييزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل (قوله) وان قيل بطهارته هو رأى القفال (قوله) وهذه المسئلة مراده التى فى قول المتن وكذا الدود (قوله) كالسمك والجراد تنية العبارة لأحاجة الى ذبحه ثم الإشارة فى الكف للدخلة على السمك والجراد (قوله) ولا يقطع اقتضى هذا أن القطع حرام للتعذيب وانما الخلاف فى حل التناول واعتدله الزركشى وقال انه وقع فى الروضة ما يحالفة فلا تغتبره وان قول المناج حل يريده حل التناول انتهى أقول وقول الشارح ما ذكره مخالفه فبما يظهر ويحاج بأن قوله والثانى الخ يرشد الى موافقه فتأمل والذى فى الروض التصريح بالحل (قوله) حل فى الأصح لو قطع بعض سمكة فماتت بذلك حل المقتوع (قوله) كما فى غير السمك أى لعموم ما بين من حى فهو ميت (قوله) لما فى جوفه الخ هذا لا يختص بالحية وعلاه بحديث أحلت لنا ميتتان لانه يخرج هذا ثم الخلاف جار فى القائه فى الزيت المغلى وهو حى قال الزركشى ولو بلغ سمكة كبيرة ميتة حرم لتجاسة جوفها قال فى الصغيرة كذلك وجهان وميلهم الى الجواز (قوله) ويدور أى فلا ينبغي ان يتوهم مغايرتها من ظاهر انت (قوله) تبسريد أى يمكن (قوله)

فى شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد الميزم ما كذبته (وتحل مئة السمك والجراد) اجماعاً (ولو سادها محجوس) فتحل ولا اعتبار بفعلة قال فى الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود المتولد من طعام نكل وفاكهة اذا أكل معه) متباين (فى الأصح) لعسر تمييزه بخلاف أكله منفرداً فيجوز والثانى محل مطلقاً لانه جزء منه طبعاً وطعاماً والثالث يحرم مطلقاً لاستقذاره وان قيل بطهارته وهذه المسئلة قال فى الدقائق اشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حية (فان فعل) ذلك (اوبلع) كسر اللام (سمكة حية حل) ما ذكر (فى الأصح) والثانى لا يحل انقطاع كما فى غير السمك ولا المبلوع لما فى جوفه قال فى الروضة وطردوا الوجهين فى الجراد (واذا رمى صيداً متوحشاً أو بعيراً أو شاة شردت بهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئاً من بدنه ومات فى الحال حل) للاجماع فى الأول بالسهم والجارحة ولحديث الشيخين فى البعير بالسهم وقيس به الشاة وعلى السهم الجارحة وفى الكلب من أحدث أى داود فى الصيد الصادق بالتحوش ويدور شردى معنى نفر كالتحوش واحتز بقوله كأصله المزيدي على الروضة وأصلها ومات فى الحال بما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبح ومات فانه يحرم كما سبأنى (ولو زدى بعيراً ونحوه فى بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكذا) فى حله بالرمى وكذا بارئ ال الكلب فى وجه اختاره البصريون (قلت الأصح لا يحل بارئ الكلب وصححه الرويانى والشامى والله أعلم) وفرق الرويانى بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة وعقر الكلب بخلافه (ومتى تسر لحوقه) أى الناد (بعدوا واستعانة) بنون ومهملة (عن يستقبله فقد ورع عليه) فلا يحل الا بالذبح فى المذبح (ويكفى فى الناد والمتردى جرح يفضى الى الزهوق وقيل بشرط مدف) أى مسرع لاقتل لينزل منزلة قطع الحلقوم فى المقدور عليه (واذا أرسل سهماً أو كلباً أو طائراً على صيد فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتعد ذبحه بلا تصبير بان سل السكين فمات قبل اسكان) لذبحه (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر (وان مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نشت) بفتح النون وكسر الشين المعجمة (فى القمد) بكسر المعجمة الغلاف أى علقته فيه فعسر أجزاها وفيها التذكير أيضاً وسبأنى (حرم) فى الصور المذكورة (ولورماه فقد نصفين حلاً) تساوا أو تفاوتا (ولو أبان منه عضواً) كبد أو رجل يجرح مدف) أى مسرع لاقتل فمات فى الحال كما فى الروضة وأصلها (حل العضو والبدن أى باقية) أو بغير مدف ثم ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مدقفاً) فمات (حرم العضو) لانه أبين من حى (وحل الباقي) وحله فى الصورة الثانية فيما إذا لم يشته بالجرح الأول فان أثبتته بعين ذبحه ولا يجزئ الجرح لانه مقدور عليه ذكروه فى الروضة كأصلها (فان لم يتسكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) ككلو كان مدقفاً (وقيل يحرم العضو) لانه أبين من حى وصححه فى الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) يرى (قد ر عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفى الروضة كأصلها مجزأ خروجا ودخولاً (وكل المرئ وهو مجرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم (ويستحب

ويكفى الخ دليله حديث لو طعنت فى فخذه لا جزأ جرح الفخذ ليس مدقفاً غالباً ثم قضية كلامه ان الصيد لا يشترط فيه ذكاة قطعاً ثم محل قطع الخلاف فى الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذكاة فيها قطعاً (قوله) ومات ولو أملاً فلا يأتى فى حله من أقسام ما فيه حياة مستقرة (قوله) السكين سميت بذلك لانه ان تسكن حركة المذبوح (قوله) قدر عليه يريد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بدكاة أمه وان كان مقدوراً عليه (قوله) والمرئ جمعه مرو وكسر ي و س ر

(قوله) وهما عرفان قال الزركشي هما الوريدان في الأدب ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحرم الزيادة لأنها جرح بعد تمام الذبح (قوله) ويجوز عكسه أى خلافه لما لك حيث قال لا يجوز ذبح الأبل ولا نخرا البقر والغنم لكن قال ابن المنير لا أعلم أحد أحرم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قوله) وإن يكون البعير (٢٢٥) أى لقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قيا ما على

ثلاثة قوائم (قوله) معقول هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لا ضاقته على معرفة (قوله) مضجعة ثبت ذلك في الشاة وقيس به البقرة وحكى في شرح مسلم الإجماع في ذلك (قوله) وإن يقول الخ خالف أبو حنيفة فقال إن تركها عمد الم نحل لنا أنه يقال أباح لنا ذبايح أهل الكتاب وهم لا يذكرونها وفي الحديث أيضاً اتقوا من الأعراب بأنونا بالعم لا ندرى اذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا واكلوا وأما الآية فأولة وكفاك دليلا على صحة التأويل الإجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو الحال وقيل المراد به الميتة قاله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون تأكلون ما قلتم ولأنا كلون ما قل الله يعنى الميتة (قوله) من توجيه الذبيحة أى المأمورة في الاحاديث

* (فصل) * يحل ذبح إلى آخره قبل الاحسن المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح بكل محدد الخ (قوله) أو انخنق كان ينبغي ذكرها مع مسائل المقتول بسبب واحد (قوله) عالية فيه رد على من يقول تعبيره بالوقوع بالارض غير مستقيم (قوله) لا يدرى أقول بل لو علمنا أن الموت به ما حرم تغليها للحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المتن أولا ومات بهما (قوله) لقوله تعالى استبدل أيضا بفهوم حديث ما أنهر الدم والمراد الخ يعنى أما وضع اليد على العنبر

قطع الودجين) بفتح الواو والذال (وهما عرفان في صفحتي العنق) يحيطان بالحقوم وقيل بالمرئ وأشار بكل إلى أنه يضرب بقاء سير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاه عصي فان أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والمرئ وبه حياة مستقرة حل والا فلا) يحل (وكذا ادخال سكين باذن ثعلب) ليدنحه ان أسرع قطع الحلقوم والمرئ داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل والا فلا يحل (ويسن نخرا بل) في اللبة (وذبح بقرو غنم) في الحلق للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أى ذبح أبل ونخرا بقرو غنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهي (وإن يكون البعير قائما معقول ركبه) روى الشيخان عن ابن عمر أنه سنة أنى القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المذهب يستحب أن تكون المعقولة اليسرى وقد ذكرت في رواية أبي داود عن جابر قال لم ينخر قائما فباركا (والبقرة والشاة مضجعة لجنها اليسرى) الذى عليه عمل المسلمين لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس باليسار كما قاله في شرح مسلم (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتسريح تحريكها (وتشد باقي القوائم) لئلا يضرب حالة الذبح فيزل الذابح (وإن يحدشفرته) بضم الياء وفتح الشين لحديث مسلم وليحد أحدكم شفرته وهى السكين الغضمية (ويوجهه لاقبله ذبيحته) بأن يوجهه مذبجها وقيل جميعها ويتوجه هولها أيضا (وإن يقول) عند الذبح (باسم الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد) أى لا يجوز ذلك لإيهامه التشريك ودليل الإضجاع والتوجيه والتسمية الاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما في الاضحية بالضان والحاق غير ذلك به ويفهم من توجيه الذبيحة للاقبله توجه الذابح لها ومن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها نص عليه الشافعى رحمه الله

* (فصل) * يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدد * بفتح الدال المشددة أى شئ له حد (يجرح كحديث) أى كحديث حديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة وورصاص (الظفر وسننا وسانر العظام) لحديث الشيخين ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والحق بهما باقى العظام ومعلوم مما سبأنى أن ما قتله الكلب بظفره أو نابه حلال فلا حاجة إلى استثنائه (فلو قتل بمنقل أو قتل بمحدد كبنده وسوط وسهم بلا نصل ولا حد) هذه أمثلة للأول والسهم ينصل أو حد قتل بنقله من أمثلة الثاني (أو) قتل (بسهم وبندقة أو جرحه نصل وأثر فيه عرض السهم في مروره ومات بهما) أى بالجرح والتأثير (أو انخنق بأحبولة) وهى ما يعمل من الحبال للأصطبياد ومات (أو أصابه سهم فوقه بأرض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المثلتين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهواء فقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدرى الموت بالاول أو بالثاني وكذا في مسئلتى سهم وبندقة وجرح وتأثير فقلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمة انخنق والمقتول بالمثل أو قتل المحدد لقوله تعالى والمتخفة والموقودة أى المقتولة ولو كانت أصابه السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والمثقل بفتح القاف المشددة التمثيل (ويحل الاصطبياد بجوارح السباع والطير ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد يحل المصطاد بها المدر لميتا أو في حركة

(قوله) لياخذ الصائد يعني يشترط في التعليم ان تمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فباخذ (قوله) وفيما ذكر كبر الجارحة أي في قول المتن بزجر صاحبه (قوله) ثم أكل لواخل غير ذلك كالأجزاء مثلاً قال الرافعي فينبغي أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه أو أكل لم يحل ولم يندح في التعليم (قوله) حرم المأكول منه آخر أي جزموا هي واردة على الكلب وقوله وفيما قبله أي مما أكل منه كما رأت في بعض الشروح منقولاً عن عبارة الشرح الصغير وحينئذ فانظر بين ذلك وبين مسئلة القولين هل اختلافهما في أي سورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكول منه الماضيين لاستقام ثم رأت القووي فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينقطع التحريم على ما اصطاده من قبل ما لم يشكّر منه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذي أكل منه ان اعتاد الأكل لأن اغنياده يخرج عنه كونه معلماً ثم رأت الكمال المقدسي اعترض ما في الحاوي الذي مشى القووي على ظاهره وصوب ان الذي لم يأكل منه (٢٢٦) حلال سواء اعتاد الأكل أم لا وتقتل

ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو تكرر الخ مفرع على مقابل الاظهر (قوله) وفيما قبله أي ما أكل منه كما صرح به في الشرح الصغير ما قبل ذلك فلا ينقطع عليه بالتحريم كما أشار إليه المصنف بقوله ذلك الصيد (قوله) والثاني يجب قال الامام هذا القائل يطرد هذا في كل لحم وفي معنى بعضه الكلب بخلاف مجرد ملاقة اللعاب من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعني عنه مع نجاسته طاهر ان أصاب عرفاً فاصح ان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير (قوله) حل قال الرافعي رحمه الله لقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فلم يفرق بين ما قبله بنابه أو ظهره أو قبله ولانه بعد تعليم الجوارح ان لا تقتل الاجزاء انتهى ولومات فرعا أو من شدة العدو ولم يحل قطعاً (قوله) كالقتل بقتل السيف رحمه جماعة والقولان مبنيان على ان الصفة أعني

المنذوح كما في الروضة كأصلها والمحرق قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمت من الجوارح أي صيده (بشرط كونها معلية بان تزجر جارحة السباع بزجر صاحبه) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوه (وبسبب إرساله) أي يبيع بأغرانه (ويمسك الصيد) لياخذ الصائد (ولا يأكل منه) وفيما ذكر كبر الجارحة وسبقاً تأنيهاً نظراً الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الاظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تحتل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف الكلب ونحوه وفي الروضة كأصلها ويشترط فيها ان تهجم عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في انزجارها بعد الطيران وبعد اشتراط انكشافها في أول الامر انتهى (ويشترط تكرار هذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط تكرره ثلاث مرّات (ولو ظهر كونه معلماً ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر في شرط تعليم جديد) والثاني يحل وأكله يحتمل ان يكون لشدة جوع أو لغبظ على الصيد اذا تعب ولو تكرر أكله حرم المأكول منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الشرح الصغير اقوى التحريم (ولا أثر للعق الدم) في كونه معلماً لانه لم يتناول ما هو مقصود الصائد (ومع كلب من الصيد نجس والاصح انه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الاصح على الاول (انه يكفي غسله بماء وتراب) أي سباعاً واحداً بتراب (ولا يجب ان يبور وبطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الغسل لانه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تخالمت الجارحة على صيد فقتلته بقتلها حل في الاظهر) كما لو قتلته بجرحها والثاني يحرم كالقتل بقتل السيف والسهم (ولو كان يده سكين فقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومربها أو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل) واحده من الثلاثة لاتقاء الذبح وقصده والارسال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (في الاصح) والثاني ينظر الى الاغراء المترتبة العدو ويجب تغليب المحرم (ولو أصابه) أي الصيد (سهم باعانه يريح حل) اذا يمكن الاجترار عن هبونها (ولو أرسل سهماً لا خنار قوته أو الى غرض فاعترض صيد فقتله) السهم (حرم في الاصح) لانه لم يقصد الصيد والثاني ينظر الى قصد الفعل دون مراده (ولو رمى صيداً فخنه بجرا) حل ولا اعتبار بظنه (أو سرب ظباً فأصاب واحدة حلت ولو قصد واحدة فأصاب غيرها حلت في الاصح) لوجود

قوله تعالى من الجوارح هل هي للتخصيص أو للتفريق أقول وفي هذا ان الجوارح ليست بمعنى الكواصب وهذا البناء يتسبب للشافعي قصد رضى الله عنه ومن أدلة الثاني أيضاً حديث ما أضر الدم ولومات بالجرح والتعل حل قطعاً (قوله) لاتقاء الذبح راجع لقول المتن وانجرح وقصده راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب (قوله) صاحب مثله غيره (قوله) لم يحل في الاصح لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم ولان العدو ناشئ عن الاسترسال المحرم وزادته بالاغراء لاتنافيه (قوله) فزاد خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلباً مثلاً بغير ان صاحبه جعل الصيد كالسكين المغصوبة (قوله) ولو أرسل سهماً قال صاحب القمند لو كان يبدل السهم جارحة لم يحل وجهاً واحداً أقول عبارة الروضة على المذهب (قوله) أو سرب هو التطبيع من المتوحش ومن غيره السرب بالفتح

(قوله) والثاني يحل بعده هذا مسئلة الظية وتصديق الولي في قد الموقوف وبعض الاول امتثال المحرم اذا حصل اشتاف وشكل هو مته
أومن أمر سابق فانه لا فدية * (فصل) * بملك الصيد بضبطه بيده أي كسائر الباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قوله) وكسر جناح
عطف على قوله برمي (قوله) وكسر جناح أي بأن تكون منفعة به فقط (قوله) في شبكة ولو مفضية (قوله) في ملكه حكم المستاجر والمعار كذلك
(قوله) لم يزل الخ فهو وكما بقى العبد قال الشافعي رضي الله عنه لو كان هرب الوحشي يجرجه عن الملك لكان هرب الانسي كذلك قال الزركشي وأما في
ارساله فكلو سيب دابته بل لا يجوز (قوله) لئلا يضر من صاده ملكه استدراك على قوله كلاً أو أعنت عبده (قوله) وعلى التقرب أي على الوجه
الضعيف الثالث كافي الروضة (قوله) وعلى الاول هو قول المتن في الاصح (قوله) لهذا المعنى أي لاجل هذا المعنى يحرم ارساله على الوجه الاول
وقوله وعلى الاول يفهم الجواز على غيره (٢٢٧) من الاوجه وفيه نظر (قوله) بعين البيع قال بعضهم لوعلم القيمة والعدد

في هذه الحالة ينبغي في القيمة قطعاً قال
الزركشي ثم ما صحها هنا يشكل عليه
انه لو اخطأ عبده بعيد الغير فقال
بعثك عبدي من هؤلاء فانه لا يصح كما
قوله البغوي والمتولي (قوله) باعاهما
فيل الاحسن أن يقول باعاه بالافراد
ليعود الضمير على الثالث المتقدم
(قوله) ولم تستوال القيمة كان المراد قيمة
الافراد (قوله) أو أوزن هو شامل لما
اذا تحقق الا زمان بالثاني بأن كان
الازمان حاصلًا بمجموع الجرحين والحكمة
فما انه للثاني كما اقتضته العبارة
(قوله) دون الاول العبارة صادقة بما
لودف الثاني وازمن الاول وليس
مراد وفي الجرح نصفها (اعلم) انه ان
مات قبل أن يتمكن الاول من ذبحه
فقضية كلامهم يلزم تمام القيمة
مزمنا واستدراك عليهم صاحب
التقريب انه اذا كانت قيمته ستلماً
عشرة ومزمناً تسعة ومذبوحاً ثمانية يلزم
الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك
هو الاصح وأما اذا تمسك من ذبحه قبل
موته وترك فوجهاً أحدهما لاشئ

قصد الصيد والثاني ينظر الى أهم غير المقصودة (ولو غاب عنه الكب والصيد ثم وجدته ميتاً حياً)
لا احتمال ان يموت بسبب آخر (وان جرحه وغاب ثم وجدته ميتاً حياً في الظاهر) لما ذكره الثاني يحل جملاً
على ان يموت بالجرح وصححه البغوي قال في الروضة والغزالي في الاحياء وفي شرح المهذب وهو الصحيح
* (فصل بملك الصيد بضبطه بيده) * وان لم يصد بملكه (وبجرح مذهب) أي مسرع للهلكة (وبازمان)
برمي (وكسر جناح) ويكفي فيه ابطال شدة العدو وصيرورة بحيث يسهل لحوقه (وبوقوعه في شبكة
نصبها) فهو له وان طرده طارذ فوق فيها (وبالجائنة الى مضيق لا يفلت) بضم أوله وكسر اللام أي
ينفلت (منه) بان يدخله بيتاً ونحوه (ولو وقع صيد في ملكه) كزرعة (وصار مقدوراً عليه بتوحد
وغيره لم يملك في الاصح) والثاني بملكه كوقوعه في شبكته وقرق الاول بان سقى الارض الناشئ
عنه التوحد لم يقصد به الاصطيد فان قصده فهو كغصب الشبكة قاله في الشرح الصغير وحكاها
في الكبير عن الامام (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) ومن أخذه لزمه ردّه اليه (وكذا) لا يزول
(بارسال المالك في الاصح) كلو سيب دابته فليس لغيره ان يبيده اذا عرفه والثاني يزول كلاً أو أعنت
عبده لئلا يضر من صاده ملكه والثالث ان قصد بارساله التقرب الى الله تعالى زال ملكه والا فلا
وعلى التقرب قيل لا يحل صيده كالعبد المعتق والاصح في الروضة حله لتلا بصير في معنى سوائب
الجاهلية وعلى الاول لا يجوز ارساله لهذا المعنى ولو قال عند ارساله أجتهد لمن يأخذه حل لا أخذه
أكاه ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تخول حمامه) من برجه (الى برج غيره) المشتمل على
حمامه (لزمه ردّه) ان تمزج من حمامه وان حصل بينهما بيض أو فرخ فهو تبع للثاني فيكون
لمالكها (فان اخطأ وعسر التمييز لم يصح بيع أحدهما وحبته شيئاً منه الثالث) لانه لا يتحقق الملك
فيه (ويجوز) بيع أحدهما وحبته ماله منه (لصاحبه في الاصح) ويقع الجرح بعين المبيع للضرورة
والثاني ما يغتفره (فان باعاهما) أي الجماعين ثالث (والعدد معلوم والقيمة سواء مع) البيع
وزرع الثمن على العدد فان كان أحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن اثلاثاً (والا) أي وان جهل
العدد كافي الروضة كأصلها أي ولم تستوال القيمة أو استوت (فلا) صح البيع للجهل بحصة كل بائع من
الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان دلف الثاني) أي قتل (أو أوزن من دون الاول فهو للثاني)

سوى الارش لتقصير الاول والاصح بضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة مزمنا والاصح انه كالجرح عبده نفسه وجرحه غيره ومات بهما
وكانت القيمة كذا كرمثلاً وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الاول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لكونه مال كوا على الثاني أربعة ونصف
قاله ابن سريج وضعفه الأئمة لان فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الايضاح وأطبق العراقيون
على ترجيحه انه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما قوتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزء من العشرة
وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا يحصل ما في الروضة والاوجه الستة مبسوطة فيها فقول الشارح نصفها انما يخرج على الوجه
الذكر الذي ضعفه الأئمة فليتأمل ثم تأملت الوجوه الستة التي في مسئلة العبد فرأيت فيها أيضاً وجهاً خامساً ذهب اليه صاحب التقريب وغير
واختاره الامام والغزالي هو أن على الجرح الاول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف فعلى الشارح رحمه الله اعتمد هذا الوجه وبني كلامه عليه
ولكن الذي اعتمد ابن المقرئ وغيره وهو الذي في متن الهبة هو الوجه السابق والله أعلم

(قوله) فلهما قال الزركشي محله اذا كان جرح كل واحد وانفرد لازمن أو ذفف (قوله) وان ذفف واحد قبل كان الاحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية * (كتاب الاضحية) * (قوله) لا تجب الا بالتزام يريده أن (٢٢٨) نية الشراء للاضحية لا توجبها وهو كذلك

ولا شيء على الاول بجرحه لانه كان مباحا حينئذ (وان ذفف الاول فله) الصيد وعلى الثاني ارض مانقص من لحمه وحلده ان كان لانه جنى على ملك الغير (وان أزم من) الاول (فله) الصيد (ثم ان ذفف الثاني بقطع حلقوم ومري فهو حلال وعليه الاول مانقص بالذبح) عن قيمته مرمنا (وان ذفف لابقطعهما أولم يذفف ومات بالجرحين فحرام) لاجتماع المبيع والمحرم المقلب (ويضمنه الثاني للاول) في التدفيف بقيمته مرمنا وفي الجرح بنصفها وقيل بكليهما (وان جرحا معا وذفقا) بجرحهما (أو أزمنا) به (فلهما) الصيد لا اشتراكهما في سبب الملك (وان ذفف أحدهما أو أزم من في جرحهما معا) (دون الآخر فله) أي للذفف أو المزم من الصيد لانفراده بسبب الملك ولا شيء على الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك الغير ومعلوم حل الذفف في المستلثين والتدفيص في المذبح أو في غيره (وان ذفف واحد) في غير المذبح (وأزم من آخر) مرتبا (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لاحتمال تقدم الازمان فلا يحل بعده الا بقطع الحلقوم والمري ولم يوجد في قول من طريق ثان لا يحرم لاحتمال تأخر الازمان ورجحان الاول للاختياط في حل الصيد ومعلوم حله اذا كان التدفيف في المذبح

* (كتاب الاضحية) *

يضم الهضرة وتشديد الباء اسم لما يعنى به كالأضحية (هى) أى التضحية كفى المحزر وغيره (سنة) فى حقنا مؤكدة (لا تجب الا بالتزام) بالنذر (وبسن لمريدها ان لا يزيل شعره ولا نظفره فى عشر ذى الحجة حتى يغشى وان يذبحها) أى الأضحية (بنفسه والا فيشدها) روى الشيخان وغيرهما أحاديث تفحيه صلى الله عليه وسلم بنفسه ومسلم حديث اذا زابتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم ان يغشى فلم يسلك عن شعره وأظفاره وفى رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا حتى يغشى والحاكم حديث انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة قومي الى أضحتك فاشهدها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك وقال صحيح الاسناد وقولهم سنة أرادوا سنة كفاية وسنة عين لماسيات عنهم (ولا تصح) الأضحية من حيث التضحية بها (الامن أبل وبقر وغنم) اقتصارا على الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم (وشروط أبل ان يطعن فى السنة السادسة وبقر ومغز فى الثالثة وضان فى الثانية ويجوز ذكر وأنثى وخصى) والطاعن فى الثانية هو الجذع والجذعة وفيما قبله التني والتنية روى أحمد حديث فخوا الجذع من الضان فانه جائز ولا بن ماجه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لا يرد فى التضحية تجذعة العزوان تجزى عن أحد بعد ذلك أى وانما تجزى التنية والثني ويقاس بالعز البقر والابل والخصى ما قطع خصيه أى جلدنا البيضتين مثنى خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع منه زيادة لحم طيسا وكثرة (والبعير والبقرة) أى كل منهما يجزى (عن سبعة والشاة) تجزى (عن واحد) وان كان له أهل بيت حصلت السنة لجمعهم وكذا يقال فى كل واحد من السبعة فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت (سنة) عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة والشاة يقع على الذكروالأنثى واجزا من كل من الاثنين عن السبعة مقس على ما فى حديث مسلم عن جابر بن عمر ناع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية المدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة أى فى التحلل للاختصار عن العمرة والبدنة الواحدة ومن الابل (وأفضلها) أى التضحية (بعير ثم بقرة ثم ضان ثم غنم) كذا فى أصح الروايات ولا حاجة

على الأصح (قوله) بالنذر أى وما الحلق به كحلقها الأضحية أو هذبة أضحية (قوله) وبسن لمريدها لو دخل يوم جعبه وهو مريد التضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الاحرام بالعمرة وأما كراهة تخليل اللحية كالبحر ففيه نظر وظاهر ان طلب الترك يزول بأول شاة يذبحها ولو كان يريد التعدد (قوله) وان يذبحها بنفسه فحرم صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة من الهدى ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنجر ما غبر من المائة أقول فيه إشارة خفية الى عدد أعوام حياته صلى الله عليه وسلم وفدته بنفسه وأبى وايمى وولدى والناس أجمعين (قوله) وشروط ابل الخ قال الزركشي هذه الاسنان تجزى بالاجماع والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تحمل اتاها ولا يترك ذكرا قبل ذلك (قوله) موخصى لانه صلى الله عليه وسلم غشى بكشين موجوعين أى مخصيين وأيضافلان الخصيتين غير مأكولتين عادة بل قبل بحر منهما وكذا الذكر والفرج للاستقذار (قوله) فيما قبله الضمير فيه يرجع الى قوله والطاعن (قوله) حصلت السنة لجمعهم انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والنظر أم يختص ذلك بصاحب البيت ثمضى الاول (قوله) أى وسنة الخ حكمة التعبير بأى أن ما بعدها مستفاد من المتن وما قبلها مستفاد من الشرح (قوله) وأفضلها المراد الافضلية بالنظر الى اقامة الشعار والا فلم يمان أطيب من الجميع وروى البيهقي فى البقر ألبانها دواء ولحمها داء وزعم انه صحيح الاسناد واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم غشى عن نسائه بالبقر وهو لا يتقرب بالداء

(قوله) أي الأضحية يعني عند الأفراد فلا ينافي ما يأتي من أفضلية السبع (قوله) إذا شئ بعد ذلك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة (قوله) وفي الشرح الجهمي أحسن من عبارة النهاج لأن قوله ما والضان من الهزل لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل (قوله) تقديم البدنة الخ أي فبدل الحديث على الأفضلية على هذا الترتيب (فائدة) قال النووي وأما أضحية صلى الله عليه وسلم فكشيت فعله لم ينسره غيرهما في ذلك الوقت (قوله) بقدرها خرج المشاركة بازيد (٢٩٩) فهي أفضل (قوله) لا تجزئ ألو نذر معينة فهي ما أوقال جعلتها أضحية فأنما تنعين ويجب

ذبحها وقت الأضحية وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الأضحية المطلوبة شرعا بخلاف السليمة المنذورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الأجزاء عن الأضحية (قوله) فتهزل بل الجنون نوع من المرض (قوله) وجرب هو نوع من المرض (قوله) ولا فقد قرون قال الماوردي العجب أن مال كإرحمه الله يمنع مكسور القرون ويجوز مقطوع الأذن وذلك غير ما كقول وهذه ما كولة وتجزئ المحلوقة بلاذن وملا ألية (قوله) وخرقها وثقبها مقابيل الأصم تسلك بحديث روى على رضى الله عنه ومال إليه ابن الرفعة والخرقاء هي صاحبة الخرق المستدر كذا فسر في شرح المذهب قيل فيشكل على تحججه أن بعض الأذن ولو يسيرا مضر قال الزركشي والخرق والثقب واحد فله اقتصر على أحدهما سلم من التكرار (قوله) كرمج وذلك أن ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلا يعتبر (قوله) يوم البحر لو غلطوا فوقوا الثامن وذبح في التاسع بناء على ذلك آخر لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم البحر والتطوق يقع للبحر ولو انكشف وأيام التشريق باقية لا يضر ذلك (قوله) المحكى هناك يرجع لقوله على دخوله (قوله) هنا أي في اعتبار الارتقاء وهناك أي في اعتبار الطلوع (قوله)

الذي ذكر الأخير إذا شئ بعده وفي الشرح والمحرر والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاة والضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواج إلى الجمعة المذكور في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياء أفضل من بعير) أوبقرة لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشركة) بقدرها (في بعير) أوبقرة للانفراد بآرافة الدم (وشريطها) أي الأضحية لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لحما فلا تجزئ عجفاء) أي ذاهبة الخ من شدتها هزالها والمخ دهن العظام (ومجنونة) وهي التي تستدبر في المرعى ولا ترمى الأقبلا فتتهزل (ومقطوعة بعض أذن) وإن كان يسيرا وهو كما قال الإمام ما لا يلوح النقص به من بعد وفيه وجه أنه لا يضر (وذات عرج وعور ومرض وجرب بين) في الأربعة (ولا يضر يسيرها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لاتقاء نقص اللحم (وكذا شق أذن وخرقها وثقبها) لا يضر (في الأصم) إذ لا تنقص فيها (قلت الأصم المنصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر يسير الحرب والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والودك تبع في المحرر الغزالي والإمام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزئ في الأضاحي العوراء البين عورها والمریضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء وصحبه ابن حبان وغيره ووجه مقابيل الأصم في شق الأذن ونحوه أن موضعه يتصلب ويصير جلداً تبيته نقل المصنف في باب زكاة الغنم من شرح المذهب عن الأصحاب أن الحامل لا تجزئ في الأضحية لأن المقصود فيها اللحم وهو يقل بسبب الحمل بخلاف الزكاة لقصد النسل (ويدخل وقتها) أي التضحية كما في المحرر وغيره (إذا ارتفعت الشمس صرح يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة وفي الشرح بدخول وقت صلاة العيد (ثم مضى قدر ركعتين) تخفيفتين (وخطبتين خفيفتين ويبقى حتى تغرب الشمس) (آخر أيام) (التشريق) الثلاثة بعد العاشر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين والله أعلم) هذا مبني على دخول وقت صلاة العيد بالطلوع كما تقدم في بابها والأول على دخوله بالارتفاع المحكى هناك والمحرر تبع الوجهين هناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأي روى الشيخان حديث أن أول ما تبدأ به في يومنا هذا نصلى ثم يرجع فنخرف فن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا وحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيدين قبل الخطبة فيؤخذ منهما أن أول وقت التضحية بعد الصلاة والخطبة وروى ابن حبان حديث في كل أيام التشريق ذبح (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على أن أضحي هذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها في هذا الوقت فان تلفت قبله) أي الوقت (فلا شئ عليه وإن تلفها لزمه أن يشتري قيمتها مثلاً) بأن ساوت ثمن مثلها (ويذبحها فيه) أي في الوقت المذكور فإن كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر من ثمن مثلها اشترى بها كريمة أو أقل منه حصل مثلها كما في الروضة كأصلها وليس فيها مسألة المساواة (وان نذر في ذمته) ما يضحي به (ثم عين) المنذورة (لزمه ذبحه فيه) أي في الوقت المذكور (فان تلفت) أي العينة

٥٨ في واعتذر أي بقوله أي أنه جرى هناك على رأي وفرض هنا على آخر (قوله) واعتذر عنه الضمير فيه راجع للوجه (قوله) معنة لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الأمر كذلك أيضا بخلاف مجرد البنية والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الإضافة إلى الله تعالى (قوله) قبله مثله فيه قبل القسكن (قوله) ثم عين لزمه وذلك لأن العينين يؤثر من غير سبق التزم في سبقه أولى

(قوله) قبله كذلك الحكم لوثاقته في الوقت أو بعده نعم يتسنى الخلاف إذا قصر بعد دخول الوقت حتى مضى (قوله) لانه عنه أى وخرج عن ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالمعين في الابتداء (قوله) والاول قال هو مضمون عليه يعنى ان هذا المعين مرصداً لفاء مافى الذمة فوجب أن يكون من ضمانه الى حصول الوفاء كالمبيع يتلف قبل القبض وكان (٢٣٠) اشتراه بدين على البائع (قوله) يشترط

النسيئة أى فصد اراقة الدم للتقرب فلا يعنى عنه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشجين ما يخالف هذا فيما لو ذبحها أحبنى (قوله) فيقيد اشتراطها الخ أى الذى أفهمته عبارة المنهاج السابقة وهذا ممنوع والا فلا ككفائها عند اعطاء الوكيل واشترطها عند الذبح فيما ذبح بنفسه كما اقتضاه صريح المنهاج مما لا وجه له (قوله) من أضحية أفهم عدم جواز الجميع أى في حقه وحق الاغنياء أيضاً بقرينة عطف الاطعام على الأكل (فرع) لو ضحى عن ميت حرم الأكل منها على المحض لانه وقعت عنه فلا يأكل المحض الا باذنه وهو متعذر فيجب التصديق بجميعها قاله الفقهاء (قوله) لا تملكهم أى لا يملكهم تملك تصرف بدليل صحة الاهداء لهم (قوله) منها أى فليس له اطعام الجميع لهم (قوله) وفي قول الى آخره قال الرافعي يشبه أن لا يكون هذا مخالفاً للقول بأن يكون من اقتصار على الثلث ذكر الأفضل أو توسع فعذا الهدي صدقة (قوله) تعالى فكلوا منها وأطعموا المحمل الأكل على الوجوب لأن أصل اخراجها ليس بواجب وكفى العقبة ونبي امر الاطعام على ظاهره لأن الصدقة هي المقصود ونظير الآية كوا من ثمره اذا أغرأوا حقه وقوله تعالى وكأجرهم وأتوهم من مال الله تنبيهه قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين

عن النذر (قبله) أى الوقت (بني الأصل عليه في الجمع) الذى قطع به الجمهور والثاني لا يبيح لانه عنه فتعين والاول قال هو مضمون عليه (وتشترط النية) للتفخية (عند الذبح) لما يفهم به (ان لم يسبق تعيين) لانه أضحية (وكذا ان قال جعلتها) أى الشاة مثلاً (أضحية) وهذه تعيين يشترط فيه النية عند ذبحها (في الجمع) والثاني قال يكفي تعيينها هذا ان لم يوكّل (وان وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل) ما يفهم به (أو) عند ذبحها (التفخية) وقيل لا تنكّي النية عند اعطائه وله تفويض النية اليه أيضاً وفي الروضة كأصلها يجوز تقديم النية على الذبح في الأصح المبنى عليه جوازها عند اعطاء الوكيل فيقيد اشتراطها عند الذبح بما اذا لم يتقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة أضحية ولم يتلفظ بشئ فالجديد انها لا تصير أضحية بخلاف ما لو تلفظ بذلك (وله) أى للمضحي (الأكل من أضحية تطوع واطعام الاغنياء) منها (لا تملكهم) ويجوز تملك الفقراء منها التصرف فيه بالبيع وغيره (وبأكل ثلثا وفي قول نصفاً) ويتصدق بالباقي عليهما وفي قول يتصدق بثلث وبأكل ثلثا ويهدى الى الاغنياء ثلثا ودليلها القياس على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر والقانع والمعتزى السائل والمترع من غير سؤال (والاصح وجوب تصديق بعضها) وهو ما يطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويكفي تملكه لمسكين واحد ويكون ثلثاً لمطبوخا والثاني يجوز له أكل جميعها ويحصل الثواب باراقة الدم بنية القرية (والأفضل) التصديق (بكلها) الا لقيام تبركاً بها (فانه مسنونة) كما قاله في أصل الروضة روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدا أضحية (ويتصدق بجلدها أو يتصدق به) في استعمال وله اعارته دون بيعه واجارته (وولد) الاضحية (الواجبة) المعنة ابتداء من غير بذر أو به أو عن نذر في الذمة (بذبح) مع أمه سواء كانت حاملًا عند التعيين أم حملت بعده كما في الروضة كأصلها وليس فيه تفخية بحامل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولذا كذا كراه في كتاب الوقت (وله) أى للمضحي (أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه لانه أضحية وصحة الروايات والاول الغزالي (وله) (شرب فاضل لبنها) عن ولدها وقيل لا وفى أكله منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يجوز وفي الروضة كأصلها ترجح كل منهما عن جماعة وانه يشبه الجواز في المعنة ابتداء والمنع في الاخرى واليه ذهب الماوردي وعلى الجواز في قدر ما يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة كقوله ان شئني الله مرضى فله على ان أضحي بهذه الشاة أو بشاة لم يجز الاكل منها جرماً (ولا تفخية لرفيق) بناء على الاظهر انه لا يملك بتملك سيده (فان اذن سيده) فيها (وقعت له) أى للسيد بشرطها وان قلنا يملك بتملك سيده واذن له فيها وقعت للرفيق وسواء فيما ذكر القن والمدبر والمستولدة (ولا يفهمى مكانه بلاذن) من سيده فان اذن فله التفخية في الاظهر والثاني المنع لانها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك ما في يده والاول قال له فيه حق فالحق لا بعد وهما وقد توافقا على التفخية فتصم ومن بعضه رقيق له التفخية بما ملكه بحريته ولا يحتاج الى اذن (ولا تفخية عن الغير) الحى (بغير اذنه)

الاولين من حيث انه جعل ذلك صنفين كما أن أتوا أطعموا القانع والمعتز دليل الثالث من حيث انه جعلها أقساماً ثلاثة (قوله) أو يتصدق به وباذنه وان كان التصديق أفضل (قوله) لا يسمى ولذا راجع لقول المتن والواجبة (قوله) وله أكل كله قال الزركشى هو مبنى على مرجوح وهو جواز الأكل من امه (قوله) وله شرب الخ ولا يجوز بيعه قطعاً واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الاصغر من ماله بالتعيين (قوله) بشرطها أى من النية وغيرها ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية (قوله) ولا تفخية عن الغير أى لانها عبادة

(قوله) وبأذن تقدم كان مراده بذلك التوكيد بالنسبة الى قوله في الحاشية على قوله فيعيد اشتراطها الخ (قوله) وبإيصائه أي والقرض أيها من غير ماله وبالأولى فيما إذا كانت من ماله وقال الرافي فينبغي أن يقع له وأن لم يوص لها من الصدقة وحكي عن أبي العباس السراج شيخ البخاري أنه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف خقة ونحى عنه مثل ذلك * (فصل بسن الخ) * (قوله) وجارية قال القفال إنما كان كذلك (٢٣١) الغرض منها استبقاء النفس وفداها فأشبهت الدية (قوله) من تلزمه نفقته أي

ولو بتقدير أعساره (قوله) من ماله الضمير فيه راجع لقوله المولود (قوله) ويكون بحلو ولا بكره بحامض (قوله) ولا تقوت بالتأخير كما يؤخذ من عطف أن يذبح على يسن ولومات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسميته بعد الموت .

* (كتاب الطهارة) *

(قوله) أي ماهو بصورته المشهورة يريد دفع ما قبل عبارة المتن تقتضي اختصاص اسم السمك بالنوع المشهور والامع عدم الاختصاص (قوله) واختصار ما الخ قال أبو حنيفة بحجزة الذي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور وماؤه الحل

مبته قال القفال رحمه الله إنما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دم له يسيل وعيشه في الماء يظفه ويطيبه وإذا فارق لم يلبث أن ترهق ورحه وقد لا تنهيه آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجد فيه الشق الأول من كلامه دون ما بعده (قوله) حل أي بشرط الذكاة على هذا الوجه (قوله) وما يعيش في بر الخ لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر

وبأذنه تقدم (ولا عن ميت أن لم يوص بها) وبإيصائه تقع له

* (فصل) * في العقبة (يسن أن يعق عن) مولود (غلام) أي ذكر (بشاة وجارية) أي أنثى (بشاة) بأن يذبح بنية العقبة ما ذكر ويطبخ كالمسبأني ولعاق من تلزمه نفقة المولود ولا يعق عنه من ماله (وسنها وسلامتها) من العيب (والاكل والتصدق) والاهداء منها (كالاخصية) في المذكورات (ويسن لطبخها) ويكون بحلو تفاؤلا بحلاوة اخلاقه (ولا يكسر عظم) تفاؤلا بسلامته عن الآفات (وأن يذبح يوم السابع ولادته) أي المولود ويبدأ به وقت الذبح ولا يفوت بالتأخير عن السابع (ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها وينصدق برتته) أي الشعر (ذهبها أو فضة ويؤذن في أذنه حين يولد ويحلق بقمر) بأن يمسح ويدلكه خشكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شيء منه ذكره في شرح المذهب روى الترمذي وغيره حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وحديث سمرة الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى وحديث أنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة وقال في كل حسن محمور وي صلى الله عليه وسلم أني بغلام حين ولد وعمرات فلا كهنت ثم فغراه ثم محجه فيه وروى الحارثي الحماني ومحممه عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسين وصدقني بوزنه فضة وقبس عليها الذهب وعلى الذكر فيما ذكره الانثى * تبييه * يحصل أصل السنة في عقبة الذكر بشاة كافي الروضة كأصلها

* (كتاب الطهارة) *

أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان عيشه عيش مذبوح (السمك منه) أي ماهو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي خفف انفه أو بوضعة أو صدمة أو اختصار ماء أو ضرب به صياد (وكذا غيره) أي غير السمك المشهور حلال (في الأصح وقيل لا) يحل لانه لا يسمى سمكا والاول يقول يسماه (وقيل ان اكل مثله في البر) كبقر وغنم (حل والا) أي وان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (ككباب وحمار) والثاني زاده في الروضة وقال وان كان في البر حمار الوحش المأكول صرح به صاحبنا الشامل والتهديب وغيرهما أي تغلسا الشبه الجرام وعلى الثالث لا نظيره في البر حلال (وما يعيش في بر وبحر كضفدع) بكسر أوله ونالته (وسرطان وحية) وعقرب وسلفاة بضم السين وفتح اللام ونمساخ (حرام) وفي الأولين قول والآخرين وجه بالحل كالسمك والحرمه في الاربعه للاستنباط في الحية والعقرب للسمية (وحيوان البر يحل منه الانعام) قال تعالى احلت لكم بهيمة الانعام وهي الابل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير الاهلية وأذن في لحوم

حرمنا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وذوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فان كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء وحل وبالعكس كالسلفاة يحرم وان استقر فيها ومرعاه فلهما ينظر أغلب أحواله فان استوت فوجهان (قوله) كضفدع ورد النهي عن قتلها (فائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الداليس

(قوله) وبقر وحش وحماره أى وإن استأنسا كما يحرم الأهل والأهل (قوله) وضبيع هو اسم للأنثى ويقال للذ كرضيعان (قوله) وضبط العرب تستطيه وتندحه (قوله) لانه يثبورها كماله الخ لم يبلغ أباحيفة الحديث فخرمه (٢٣٢) (قوله) لأن العرب أى ونام بناه عفيف

أيضا (قوله) والجحير أى فقحريم الجحير يقع الا في زمن خبير وقوله كانت حلالا وهذا دعى من تسلك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لترصها من حيث انه في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرذات الآلية مكية فغذلت على التحريم للزم تحريم الجحيرة بل خبير وهو متبع بالاتفاق (قوله) وكل ذى ناب قيل ينبغي ان يستثنى من ذى الناب الضبع والغلب والبربوع وقوله ناب المعنى فيه ان يصيبه من فريسته التي يكسر هابنا به وهى ميتة وكذا قال في ذى الخلب (قوله) بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها (قوله) وشاهين هو فارسي معرب (قوله) وصغريق الصواب ان هذا مع الذئب قبله من عطف العام على الخاص (قوله) ونسر قال ابن الصباغ لا يخلب له يعدوه ولكنه خبيث كازخمة (قائدة) قال ابن مطرف النسر مثلث النون (قوله) وهرة قال ابن الصلاح رحمه الله ويجرم النمر لان له نابا يعدوه على الدجاج وهو اسوأ حالا من الهرة (قوله) لان الاول تستحبته زاد الزركشى من جنس الكلاب وله ناب يعدوه وبأكل الخجاسات (قوله) ويجرم ما ندب قتله لان الأمر يقتله أسقط احترامه ومنع اقتناء ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله وجب ذبحها وحل أكلها (قوله) وحية هى وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى (قوله) بيضاء قال الزركشى ليست من طيور العرب

الخليل (وبقر وحش وحماره) روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وقيس به الأول (وطئ) بالاجماع (وضبيع) بضم الباء سئل جابر رضى الله عنه الضبيع صيد بؤكل قال نعم قيل له أفأله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح (وضب) روى الشيخان أنه أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرب) لانه يثبورها كماله الخ لم يبلغ أباحيفة الحديث فخرمه (وضب) بفتح السين وضم الميم (ونعلب) بالثلثة (وبربوع وفنك) بفتح الفاء والنون (ومور) بفتح السين وضم الميم (المشدة) لان العرب تستطيه الاربعة وظاهر أن المراد في كل عماد كذا كروالانثى (ويحرم بغل) روى أبو داود عن جابر بن عبد الله يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ولم ينه عن الخيل واسناده على شرط مسلم (وحماره) الحديث جابر السابق عن الشيخين (وكل ذى ناب من السباع ومخلب) بكسر الميم (من الطير) لأننى هن الاول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الاول ما يعدو على الحيوان ويتقوى بنابه (كأسد وغير) بفتح النون وكسر الميم (وذئب) بالمجعة والهمز (ودب وفيل وفرد وباز وشاهين وصغور ونسر) بفتح أوله (وعقاب وكذا ابن آوى) بالذة (وهرة وحش في الاصح) لان الاول تستحبته العرب والثاني يعدو بنابه والثاني في الاول نظر الى ضعف بنابه وفي الثاني قاسه على حمار الوحش وتحريم الهرة الاهلية أيضا على الصحيح (ويحرم ما ندب قتله كحية وغرب وعراب أبقع وحدأة) بكسر الحاء وبالهمز (وفأرة) بالهمز (وكل سبع) بضم الباء (ضار) بالتحقيق أى عاد فخرمته سببان النهى عن أكله والامر بقتله روى الشيخان حديث خمس يقتلن الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور وفي رواية سلم الغراب الأبقع والحية بدل العقرب وفي رواية له أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس الى آخره وفي رواية لابن داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمسة فأخذ من الأمر بالقتل حرمة الاكل (وكذا زخمة) نخب غداثها بالجب (وبغاة) بفتح الموحدة وبالمجعة والثلثة طائر أيضا بطى الطيران أصغر من الحدأة الحقيها (والاصح حل غراب زرع) وهو أصغر يقال له الزاغ عجمية وقد يكون محمرا المنقار والرجلين لانه مستطاب بأكل الزرع والثاني نظر الى أنه غراب ويجرم الغراب الأسود الكبير فى الاصح وقطعه بعضهم لانه مستحب بأكل الجيف (و) الاصح (تحرير يفا) بفتح الموحدين وتشديد الثانية وانعام الغن وبالقصر وهو المعروف بالذرة (وطاروس) لانها مستحبان والثاني يمنع ذلك (ويحل نعامه وكركى ويط) بفتح أوله (وأوز) بكسر أوله وفتح ثابته (ودجاج) بفتح أوله (وحمام وهو كل ما عب) أى شرب الماء من غير مص (وهدر) أى صوت (وما على شكل عصفور) بضم أوله (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) بفتح العين والهمزة والهمزة بينهما نون وآخرة موحدة بعد ثمانية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزر زور) بضم أوله لانها من الطيأت وقال تعالى أحل لكم الطيأت (لاخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء فى الفحاح (وغل وتخل وذباب) بضم المجعة (وحشرات) بفتح الشين (تكنفساء) بضم الخاء وفتح الفاء بالذة (ودود) أى فأنها لا تفلح لاستحبابها وفى التنزيل

وانما تجلب من الذنوب واليمن (قوله) وتخل نعامه الخ قال القاضي قاعدة للشافعى رضى الله عنه ان كل طير بأكل الظاهر ولا يكون نهائيا فى فهو حلال الا ما استثنى (قوله) وغل وتخل قال النفاة الحكمة فيما انه لا حمية فيها بفتحها (قوله) وحشرات يستثنى منها القملة والبربوع والبر

(قوله) ومالا نص فيه الخ دليل هذا قوله تعالى قل أحل لكم الطيبات أي ما نستطيع النفوس والخطاب مع قوم الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم لهم في ذلك تبع وينبغي الاكتفاء (٢٣٣) بقول شخصين منهم ولو اختلف مخبران ومخبران فالظاهر التحريم كذا في الزركشي وفي التمهيد

ما يخالفه فلا يرجع (قوله) وقبل يكره أي لأنها كاللحم الميت (قوله) فان علفت طاهرا مثله التنجس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فينجس عود النجاسة (قوله) ويجل جنين قال ابن المنذر كان الناس على ابا حته حتى جاء أبو حنيفة فخرمه وأشار بهذا الى انه انفرد بذلك (قوله) مذكاة تشمل الذبوحة وغيرها من الصيد والناد (قوله) لزمه أكله أي لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم (قوله) وقيل يجوز قال الراجعي لانه قد يريد الورع لتردده في الانتهاء الى حدة الضرورة كالمصالح عليه فرغ إذا أكل ثم قدر على الطاهر وجب عليه التقي (قوله) لاندفاع الضرورة به أي فليس مضطرا بعد ذلك (قوله) وله أكل الخ مخرج به شيخ الاسلام في شرح المنهج وهو ظاهر وأما قتل غير المعصوم والقلة من يدن نفسه فقتضية من الارشاد الجواز وقضية من الحماوى وشرح القنوى الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاقتصار على سدا الرمي قطعاً ولا يجوز زنيه ولا طبخه وقيد الراعي الجواز بما اذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تقييد الراجعي وكذا امتناع الشئ في ميتة المعصوم (قوله) جاز أي لقوله ويؤثر ون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وعلم أن ذلك مستحب صرح به القاضي وغيره (قوله) فان منع فله طاهره جواز ذلك الذي وفيه نظر فقد قال النووي وجد الذي ميتة مسلم فالقياس بخبرهما عليه انتهى فقتل الحى أولى ويجوز ان يقول له انتزاعه ما لم يؤد الى قتله أو تلف عضده

في صفة النبي ويحرم عليهم الخبائث وتقدم حل أكل دود الخيل والفاكهة معه (وكذا ما تولد من مأكول وغيره) لا يحل تقليدا لاصله الحرام (ومالا نص فيه ان استطاه أهل يسار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل وان استغنى به فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا عنه وعمل بسميتهم) له مما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) في صورة أو طبع أو طعم لحم (واذا طهر تغير لحم جلالة) من نعم أو دجاج وهي التي تأكل العذرة اليابسة أخذنا من الجلة بفتح الجيم بالرائحة والانت في عرقها وغيره (حرم أكله وقبل يكره قلت الاصح يكره والله أعلم) نقله الراجعي في الشرح عن ايراد أكثرهم وتبع في المحرر الامام والبعوى والغزالي في ترجيحهم الأول (فان علفت طاهرا فطاب لحمها) بزوال الرائحة (حل) أكله بالذبح من غير كراهة ويجرى الخلاف في لبنها ويضها وعلى الحرمة يكون اللحم نجسا وهي في حماها طاهرة والاصل فيها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب ألبانها حتى تعلق أربعين ليلة رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الاسناد واهي في ليس بالقوى ولقضى نهى يصدق بالحرمة والكرهية (ولو تنجس طاهر) مانع (تكل ودبس ذائب) بالمعجمة (حرم) تناوله لعذر تطهيره وفي وجه يطهر الدهن كالزيت بغسله كما تقدم في باب النجاسة في كل بعد غسله (وما كسب بمخامرة نجس كحماة وكنس) لزبل ونحوه (مكروه) للحر كسبه حرا وعبد (ويسن أن لا يأكله) ان يطعمه رفيقه ولا يكره له كسبه حرا وعبد (وناخه) وهو البعير وغيره يستقي عليه الماء روى مالك وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحمار فنهى عنه وقال اطعمه رقيقا واعلفه ناخلك (ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة) بالمعجمة روى أبو داود وغيره حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله اننا ننجس الابل ونذبح البقر والشاة فنجد في بطنها الجنين أفنلقه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاه مذكاة أي ذكاه التي أحلتها أحلتها تعالىها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لانه محل الشك بخلاف الحى الممكن الذبح فن المعلوم أنه لا يحل الا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت ليطابق السؤال (ومن خاف على نفسه مونا أو مرضا مخوفا) من عدم الأكل لفقده حلال بأكله ويسمى مضطرا (ووجد محترما) كميته ولحم خنزير (لزمه أكله وقبل يجوز) لانه لا كل وتركه (فان توقع حلالا قريبا) أي على قرب (لم يجز غير سدا الرمي) وفي سده الوجوب وقيل الجواز أخذنا مما تقدم (والا) أي وان لم يتوقعه (ففي قول يشيع) جوازا (والا طهر سدا الرمي) فقط لاندفاع الضرورة به فيجب في الاصح (الأ ن يخاف تلفا ان اقتصر) عليه في شيع قطعاً وجوباً في الاصح (وله) أي للمضطر (أكل آدمي ميت) لأن حرمة الحى أعظم فلو كان ذميا وميت مسلما في أكله وجهان قال في الروضة القياس بخبره (وقتل مرتد وحرى) بالغوا أكله ما لانهم غير معصومين (لا ذمى ومستأن وصبى حرى) وحرية حرمة قتلهم (قلت الاصح حل قتل الصبى والمرأة الحرين للاكل والله أعلم) نقل الراجعي الحل عن الامام والحرمة عن البغوى زاد في الروضة الاصح قول الامام (ولو وجد طعام غائب) أكل منه (وغرم) قيمة ما أكله وفي وجوب الأكل وانقدر المأكل خلاف السابق (أو) حاضر (مضطر لم يلزمه بذله) بالمعجمة (اب لم يفضل عنه فان آثر) بالذم في هذه الحالة (مضطرا مسلما جاز) بخلاف الكافر وان كان ذميا (أو غير مضطر لزمه الطعام مضطرا لم يؤذى) ونحوه (فان منع فله) أي للمضطر (فهو) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا شئ في قتله الا ان كان مسلما

٥٩ لا يجوز أن يمنع مطلقا في التمهيد والاصح انه يجب على المضطر قهر ما من الطعام وانتزاعه اذا لم يجب وأما القتل فلا يجب وقوله انه الخ اقتضى أنه لا يجب ثم محل هذا اذا لم يجد الا طرية فان وجد فليس له القاتلة نص عليه وسيأتى الكلام فيه قريبا

(قوله) والافينسيية كذا قاله الشيخان وفرع عليه ان المال لو كان لمجور جاز لولييه البيع نسبة قال الزركشي وهو كله مشكل والوجه ان له ان يمتنع الاببيع حالاً ولكن لا يطالب الا عند القدرة لاجل الاعسار (قوله) كما في العفوعن القصاص قال الزركشي كذا ذكره الرافعي هنا يمكن الامع في العفو المطلق عدم لزوم الدية (قوله) والثاني اكل الطعام لحل عينه (قوله) طاهراً أي بناء على ان ما يذبحه المحرم من الصيد ليس بميتة (قوله) والخلاف في الاولى الخ أي فبالنظر الى اختلاف (٢٣٤) الاصحاب في نوع الخلاف ساغ التعبير

بالمذهب في الجملة (قوله) لانه قد يتولد الخ وكقطعة من غيره بجامع العصمة (قوله) ويجرم قطعه أي لانه معصوم (قوله) ومن معصوم لان عصمة بعضه كعصمة كله قال العراقي وهو يفهم جواز قطع البعض من غير المعصوم وليس كذلك للتعذيب صرح به الماوردي (تمة) في اعطاء النصف حظها من الشهوات المباحة مذهب حكاها الماوردي أحدها منعها وقهرها كي لا تطغى والثاني اعطاؤها تخيلاً على نشاطها وبعثاً لروحانياتها والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلطة وفي المنع بلادة (قوله) دل على ذلك يريدان هذا الحكم مذكور في الرافعي لم ينفرد الثوري بزيادته (كتاب السابقة) *

سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل التي ضمرت من الخيف الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية الى مسجد بني رين والمسافة الاولى خمسة اميال اوستة والثانية ميل (قوله) على سهام أي سواء العربية منها وهي السبل والعجمية وهي النشاب قاله الازهرى (قوله) ورمح من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه (قوله) وفي الشرح قوة تعطي ترجيح الخلاف فلهذا اعتمد الشارح في حل عبارة المتن (قوله) لا على كرة الخ قال الزركشي بعده محله على عوض والا فيجوز قال ومنه

والمضطر غير مسلم ثم القهوة وعليه ما يستد الرمح وفي قول قدر الشبع (واغما يلزمه) الاطعام (بعض ناخران حضر والافينسيية) ولا يلزمه بلا عوض (فلو أطمعهم ولم يذ كر عوضاً فالاصح لا عوض) حلاً على المساحة المعتادة في الطعام سيما في حق المضطر والثاني عليه العوض لانه خلصه من الهلاك كما في العفوعن القصاص يلزم معه الدية فيلزمه قيمة ما أكل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) وهو غائب كما في الروضة وأصلها (أو محرم ميتة وصيداً فالمذهب أكلها) والثاني أكل الطعام والصيد والثالث التحجير بين الاثنين في المسألتين فالأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والخلاف في الاولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أوجه وفيها طريق قاطع بالأول بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ميتة (والاصح) في المضطر (تجريم قطع بعضه) كلعنة من فخذ (لا كله) بلفظ المصدر لانه قد يتولد منه الهلاك (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (الاصح جوازه) لانه اتلاف بعض لاستيفاء الكل كقطع اليد لا كله (وشرطه) أي الجواز (فقد المنة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أقل) من الخوف في تركه الاكل بخلاف ما اذا كان مثله أو أكثر (ويجزم قطعه) أي عض الانسان من نفسه (لغيره) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (والله اعلم) دل على ذلك قوله في الروضة كأصلها لا يجوز ان يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا للغير ان يقطع من نفسه للمضطر

* (كتاب السابقة والمناضلة) *

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كسبأقي (هما) اذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (ويحل اخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورمح ورمي بالحجار) باليد وبالقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (على المذهب) ووجه مقابله في الاولين بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالاول في الاربعة وفي الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني مما يشبه الاربعة فيأتي فيه الطريقان وان لم يصرح به في الروضة كأصلها (لا على كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهما وه عوض عن واو (وبندق وسباحة وشرطي) بكسر أوله المجمع والمهمل في تسكيلة الصغاني وغيره فتحه (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووزر كما في الروضة وفي أصلها من الفرد والزوج لان هذه الامور لا تنفع في الحرب (وتصح السابقة على خيل) وابل وهما الاصل فيها (وكذا قيل وبغل وحمار في الاظهر) لجدب لا سبق الا في خوف أو حافراً أو نصل رواء الاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان يروي سبق يسكون الموحدة مصدر أو بفتحها وهو المال الذي يدفع الى السابق والثاني

يؤخذ جواز اللعب بالخيال (قوله) ونصل قال الرافعي هو شامل لنصل البهم والسيف والسمكين والرمح واستدل - قصص للبل بحدبث ركو به عليه الصلاة والهلام بلغته الشهاب يوم حنين (تبيه) تعجب الزركشي من اهمال المؤلف ابل أقول لا تعجب فقد تبرك في ذلك بالاعتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل (قوله) وبفتحها منه يستدل على جواز العوضين

(قوله) قصر الحديث رده الامام بان العدول عن ذكر البعير والفرس الى الخف والحافر مؤيد لارادة التعميم (قوله) وسابق صلى الله عليه وسلم ثبت ايضا ان الناقة العضباء كانت لاتسبق وان أعربا يابجا بقعود فسبقها (قوله) كالاجارة أى يجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجعالة النظر الى ان العوض مبدول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا بق (قوله) فليس لاحدهما أى بغير العيب فلو بان في العوض العين عيب جاز الفسخ (٢٣٥) كالاجارة (قوله) وشرط المسابقة ذكر شرطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز

استبا قهما على الدائنين فلو أرسل الدائنين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا أمكان قطع المسافة وتعيين الفارس بالعين أى فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا بحثه الزركشي وهو ظاهر (قوله) وتعيين الفرسين لأن الغرض امتحانها وأيضا فليس ضمرا ويمرنا على العدو (قوله) ويتعنان اتباعا للشرط (قوله) وامكان سبق كل أى غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك الا في البغل والحمار (قوله) ويجوز شرط المال كلامه يفيد ان لاخراج المال ثلاث حالات (قوله) فان ذكرهما الحذر المصنف أحوالا أربعة ان يسبقهما معا أو مرتبا الثاني ان يسبقاه ويحييا معا الثالث ان يسبقاه متربين ويحيي مع الاول الرابع ان يتوسط بحية بينهما قال الزركشي والصور الممكنة ثمانية ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يحيي معا أقول حكم الاولين ان يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للاول والخامسة كذلك والسادسة للاول والمحلل والسابعة للاول والثامنة لاشئ (قوله) وقيل للثاني كان قائل هذا يجعل دخول المحلل محلا

قصر الحديث على الابل والخيول لانها المقاتل عليها غالبا وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (الاطير) جمع طائر كراكب وركب (وصراع) بعوض فبهما (في الاصح) لانهما ليسا من آلات القتال والثاني قال يتغى بالطير في الحرب لانها الاخبار وصارع النبي صلى الله عليه وسلم ركابة على شبيهه رواه أبو داود في مراسيله وأجيب بأن الغرض أن يهشده ليلم بدليل أنه لمصره فأسلم رده عليه غنمه ويصح عليهما بلا عوض جزما (والاظهر أن عقدهما) أى المسابقة والمناضلة بعوض (لازم) كالاجارة (لاجازر) وهو الثاني كالجعالة وبلا عوض جائز جزما وعلى لزومه (فليس لاحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل شروع) فيه (وبعده ولا زيادة ولا نقص فيه ولا في مال) بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جميع ذلك وعلى الزوم لهما فسخ العقد وإن له فضل منهما اذ لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لانه ترك حق نفسه (وشرط المسابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها (وتساويهما) فبهما فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجز (وتعيين الفرسين) مثلا (ويتعنان) فلا يجوز ابدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فان كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بخافه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز ولو كان سبق أحدهما ممكلا على التدور في الاكتفاء به وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار بالاحتمال النادر (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو دينا (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منك كلفه في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقني فلك على كذا أو سبقتك فلا شئ عليك فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا المصح) لأن كلاهما متردد بين ان يغرم وان يغرم وهو صورة القمار المحرم (الاجمال فرسه كقول فرسهما) ان سبق أخذ مالهما وان سبق لم يغرم شيئا كافي المحرر وغيره فيصح (فان سبقهما أخذ المالكين) جا آتعا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال المتأخر للمحلل والثاني لانهما سبقاه وقيل للثاني فقط (وان سبقاه) وجا آتعا فلا شئ لاحد وان جاء مع أحدهما وتأخر الآخر (فمال هذا نفسه ومال المتأخر للمحلل ولا ذى معه) لانهما سبقاه (وقيل للمحلل فقط) اقتصار التحليل على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فمال الآخر للاول في الاصح) لسبقه الاثنين والثاني له وللحلل لسبقهما الآخر والثالث للمحلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه كمال الاول لنفسه (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) باذل المال غيرهم (للثاني) منهم (مثل الاول فسد) العقد كالأثنين وشرط ما ذكرناه لا يجتهد واحد منهما في سبق وقيل جاز وهو الاصح في الروضة كأصلها لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولا وثانيا وان شرط للثاني أكثر من الاول لم يجز على الاصح في الروضة كأصلها (ودونه) أى وان شرط

لغيره منهما أخذ المال اذا سبق ولنفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق (قوله) وجا آتعا قال الزركشي مثله ما لو تزبوا وكان المحلل مع الثاني بخلاف ما لو كان فسكلا انتهى وما قاله مردود ولعله تحريف في النسخة فان الذي رأيت في الروضة وغيره ان السابق للاول في المسائلتين (قوله) مع أحدهما أى السابق اقتصارا (قوله) على نفسه والاول مبنى على انه يحلل نفسه ولغيره وهو الاصح (قوله) غيرهم قيل بذلك لان قوله للثاني مثل الاول لا يمكن صدوره (قوله) وشرط ما ذكره يرجع لقوله باذل وقوله قد يشكك في غنه الضمير فيه يرجع لقوله بالاكثر

(قوله) وسبق ابل بكتف أى فلوشط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحمل عليه عند الاطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما (قوله) وقيل السبق بالقوائم هى المعتبر فى ابتداء الميدان قطعاً وعبارة الروضة لا قدام (قوله) يدير هو بالضم يسبق ويحمل كونه ناضلاً بعد استوائهما فى عدد الرمي أو اليأس على تقدير المساواة (قوله) تكس أو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئاً أصلاً فالظاهر أن الأول ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولوشط (٢٣٦) بعد طرح المشترك أن من فضل له شئ فهو

ناضل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها (قوله) نوب الرمي هى المعروفة بالارشاق جميع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرمى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والاطلاق محمول على سهم قاله فى الروضة وفى الصحاح الرشق بالنفع الرمي وبالكسر الاسم وهو الوجه من الرمي (قوله) وقدر الغرض ويشترط أيضاً إمكان الوصول الى الغرض على نذو وقال الاصحاب ويجوز ندادون المائتين ذراع وكذا المائتان على المشهور وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فيما زاد على ثلاثمائة وخمسين وفيما بينهما وجهان (قوله) كالشن قال المصنف هو الجلد البالى (قوله) صفة الرمي أى كما يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح فى الاصابة دفع لما قبل هذا صفة الاصابة لاصفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النورى قد تبع صاحب التنبيه فى هذا التعبير والألف الذى فى المحرر صفة الاصابة (قوله) ان ثبت لم يقل أن يشته ويثبت لانه لو وقع فى ثقبه قديمة وثبت كنى وكذا لو كان هناك صلاية ولولاها لثبت كما سبأ فى المشت (قوله) فان أطلقنا الخ أفاد هذا أن الطلب الأول نذب لا وجوب

لثانى منهم دون الأول (يجوز فى الأصح) كالاصح فيما لو كانا اثنين لانه يجتهد به فوز بالاكثر والثانى قال قد يتكاسل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفى الروضة كأصلها بكتف بفتح الفوقانية أشهر من كسرهما وهو مجمع الكتفين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الأبل ترفع أذناتها فى العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والحمل عند هذا فالتقدم ببعض المصنف أو العنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين فالسبق تقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السابق (بالقوائم فهما) لأن العدو بها (ويشترط للنضالة) أى فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهى أن يدير أحدهما بإصابة العدد المشروط) تكمة من عشرين فن أصابها ناضل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال المشروط فى العقد (أو محاطة) بتشديد الطاء (وهى أن تقابل أصابتهما) من عدد معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح المشترك) أى ما اشتركا فيه من الاصابات (فن زاد) فيها (بعدد كذا) تكس (فناضل) للآخر فيستحق المال المشروط فى العقد ثم اشتراط بيان أن الرمي مبادرة أو محاطة أحد وجهين وأصحهما فى أصل الروضة وعزاه لرافعى للبغوى لا يشترط والاطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبين عدد نوب الرمي) بين الرامين كأربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد الاصابة) تكمة من عشرين (ومسافة الرمي) بالذرعان أو المساهدة وإن كان فيها عادة غالبية فى قول لا يشترط بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح فى الروضة كأصلها (وقدر الغرض) بفتح الغين المعجمة والراء أى ما يرمى اليه (طولا وعرضا) لأن بعدد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والغرض من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس (وليسنا صفة الرمي) فى الاصابة (من قرع) بسكون الراء (وهو اصابة الشن بلا خدش) له (أو خرق) بالمعجمة والزاي (وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه أو خشق) بالمعجمة ثم المهملة (وهو أن يثبت فيه) (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) من الجانب الآخر ولا يشترط الأخير وكذا جميع ما قبله فى الأصح وعليه قوله (فان أطلقنا قضى القرع) لانه المتعارف (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه) أى عوض المسابقة فيجوز أن يكون العوض من غير الرامين ومن أحدهما ومنهما بمحمل يكون أخذاً مما تقدم وصريح بعضه الماوردى ربه كرمهم فى القوة والعدد المشروط يأخذ ما لهما أن عليهما ولا يفرم أن غلب صورة الأول أن يقول الامام أو أحد الرعية اربعا عشرة فن أصاب منها كذا فله فى مئ المال أو على كذا وصورة الثانى أن يقول أحدهما رمي كذا فان أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبتها أنا فلا شئ لى عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال على صاحبه أن أصاب فلا يصح الاجمالم كما تقدم ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فان عين لغاوجاز ابداله) أى المعين (بمثله) من نوعه وإن لم يحدث فيه خلل يمنع من استعماله (فان شرط

(قوله) من حيث قال الزركشى معناه من جهة كذا لأن حيث فى اللغة طرف مكان والمكان مجاور للجهة (قوله) منع رمية يرجع لقوله يكون (قوله) فلا يصح الاجمالم لو كانا خزين ولهم محل واحد فهل يكفي مع انه لا يأخذ الا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله الزركشى أقول سبأ فى قريانى كدام الشارح التصريح بأنه لا بد أن ~~يوزن~~ وزنه كعدد الحزب (قوله) ولا يشترط الخ لما ذكرنا من جهة ما فيه ذكر ما بقره فيه (قوله) ومما زاده الادل الماوردى لكن يجوز تأخير الرمي لبداله اذا التفت ولا يجوز اذا لم يتقبل (فزع) يشترط اتحاد المجلس فلا يجوز زعلى سهام ورماح

(قوله) فسد العقد أي لانه عقد معاوضة كالأجارة (قوله) ويقع انما لم يعقد هذا لأن هذا العقد موضوع على النشاط وقوة النفس والقرعة في خروجها لا انسان كسرق لصاحبه فنفعت واشترط البيان في العقد قاله ابن الرقعة (قوله) فانتصب أي نصب القوم (قوله) جاز ويكون كل حزب من الاصابة والخطأ كالشخص الواحد (قوله) وفي عدد الرمي الخ لكن لو أراد الزعيم عند الرمي الاقتصار على الحدائق من خربه ومنع غيره من الظاهر ان ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرمي ينقسم عليهم صحها بأي ذلك (قوله) بالنصل أي لا يعرض السهم مثلا (قوله) وما بعد لا المراد بلا التي في قوله فلا والمراد بما بعدها قوله يحسب (قوله) ولا يرد على المهاج كان وجه عدم الورود صدقه بها وبغيرها مثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشئ الثاني (٢٣٧) وان قال الزكشي وغيره انه أولى بالحسبان عليه من مثله الروضة فكان الشارح

رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدد الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أسباب الغرض في غير موضعه فقد تعهد وقصده فحسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلي فان له عذرا ما خصوصا اذا كان تحوله من محله قبل ارسال السهم فهو معذور وفي عدم اصابة موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب الغرض فانه قد قصده فحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما ظهر لي فليتأمل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ

(كذب الايمان الخ) *

(قوله) بذات الله خرج بذلك الانبياء والكعبة والملائكة وغير ذلك الحديث من كان حائفا فلحق بالله أو ليصمت قال الشافعي واخشي أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والمأوردى وقطع الامام بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والفقهاء وقال ليست هذا المعنى يعني الحقيقة معروفة في اللغة وانما هي بمعنى صاحبة (قوله) بما مفهومه الذات أراد بهذا سائر ما يأتي الى قوله والعصاة وذلك لأن الرارق والخالق وتصوره أمفهومها الذات لانها اسماء لها وهي المرادة منها وكذا الشئ والموجود

منع ابداله فسد العقد) لفسادها لشرط التصديق فيه على الراعي فانه قد يعرض له أحوال خفية تتجوجه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه نوع لم يجز العدول عنه الى أخود منه أو دونه إلا بالتراضي وذلك كالقسي والسهم الفارسية فهي أجود من العربية (والظاهر اشتراط بيان البادئ) منهما (الرمي) لاشتراط الترتيب بينهما حذر من اشتباه المصيب بالخطئ لورميها معا والثاني لا يشترط بيانه ويقع بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حصر جمع للناسطة فانتصب زعيما) منهم (يختاران أحبا) بالتراضي بينهما أن يختار زعيم واحد اثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز شرط تعيينهما) أي الاحصاء (بقرعة) ولا أن يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت مقصود المناضلة بعد تراضي الحزبين يتوكل كل زعيم عن أحبا في العقد ويعده الزعيما (فان اختار) زعيم (غير باطنه راميافان خلافة) أي انه غير رام أي لا يحسن الرمي أصلا (بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) بآزانه (وفي بطلان الباقي قولنا) نقرين (الصفقة) ففي قول لا تفرق فقط فيه وفي الرابع تفرق فيصع فيه (فان محصنا فلهم جميعا الخيار) في الضع لتعريض (فان أجازوا وتنازعوا فحين يسقط بدله فسخ العقد) لتعذرا مضاه ثم الحزبان كالشخصين في اشتراط استوائهما في عددتهما عند الأكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز شرط المال من غيرهما ومن أحدهما ومنها يحمل حزب ثالث يكفئ كل حزب في العدد والرمي كما صرح به المأوردى (واذا فضل حزب قسم المال) المشروط (بحسب الاصابة) لان الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الاول من لم يصب منهم لا شئ له والثاني هو الصحيح في الروضة كاصلا ومنهم من قطع به نظرا الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال المشروط وزرع عليهم بالسوية (ويشترط في الاصابة المشروطة أن يحصل بالنصل) لانه المفهوم منها عند اللحاق (فلونفوتر) بالانقطاع (أو فوس) بالانكسار في حال الرمي من غير تقصير (أو عرض شئ انصدم به السهم) كهيئة (وأصاب) في المسائل الثلاث الغرض (حسبه والا) أي وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لعذره فيعذر به (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسبه) عن الاصابة المشروطة (والا فلا يحسب عليه) وما بعد لا يرد على المحررو في الروضة كاصلا أو أصاب الغرض في الموضع المتقل اليه حسب عليه لانه لا يرد على المهاج (ولو شرط خنق فتعب وثبت ثم سقط أو لقي صلاحة فسقط) من غير تعب (حسبه) اذ لا تصير منه

(كذب الايمان) *

جميع عين (لا تعتقد) العين (الابذات الله تعالى أو صفته) بان يحلف بما مفهومه الذات أو الصفة

٦٠ في وجوه اذا أريد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة والذات فالحرف لقوله بعد والصفة كوعظمة الله وذلك لأن الخالق بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة والصفات اليه مفهومه الذات وبالجملة فالخجل محل تأمل وقطران الرحمن والرحيم والخالق وجود ذلك مفهومه الصفة والذات بل لا ريب وأما نحو وعظمة الله فالخلاف به نفس العظمة متلاوه محض صفة غاية الامر انه لا بد من امتاقتها وذلك لا يخرجها عن كونها هي المخولف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فليتأمل وعصاة المحرري بذات الله أو صفته فالقول كالذي أعبدته ومن نفسي بيده الله الذي في الروضة أن يحلف بالله أو باسم من أسماء أو صفته من صفاته وأراد بالاول نحو الذي أعبدته أو الجله أو فلق الحبة أو نفسي بيده أو مقبل القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ اعتصافا وجبت فيفتح الكلام وبزول الاشياء

(قوله) وما انصرف الخ قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الاول وان كانت صفات ٢٢ منها غلبت عليها الاسمية (قوله) سواء نصب على الحال (قوله) الابنية فهو صيغة وما قبله نص أو صريح وظاهر ويجوز أن تقول الصريح معجمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والصيغة (قوله) كعظمة الله قال الزركشي علم بما فسر به الصفة ان المراد بما سلف جميع اسمائه سواء اشتقت من صفة ذات ككاسم السميع والعليم أم من صفة فعل كخالق والرازق (قوله) الضمير في السنة انظر لوائي بالضمير بعد تقدم ذكر الظاهر هل يكفي (قوله) وتخصص التاء بالله قبل الصواب ويختص الله بالتاء لان التاء مع فعل الاختصاص (٢٣٨) انما تدخل على المقصور (قوله) فهي

الاصل قال النحاة أبدلوا من التاء واوا لقرب المخرج ثم من الواو لتقرب المخرج كما في تراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها بدل من بدل فضاقي التصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها (قوله) بالله احترز عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التي فسرهما الصديق وقوله فيها أقسمت عليك للتحري في قال صلى الله عليه وسلم لا تقسم وأجيب بأن المراد لا تقسم فيما شرعيا كذا قال القاضي عياض لكن قال في شرح مسلم هو عجيب فان الذي في جميع نسخ مسلم فوالله يا رسول الله لتحدثني (قوله) أقسم عليك أي أبايدون عليك فبين لا يأتي فيها هذا التفصيل (قوله) ولو قال ان فعلت كذا لو قال ان فعلت كذا فاعلى عتق أو صلا مثلا لزم ما التزم أو كفارة بين ولو قال العتق يلزمي لا أفعل كذا فالظاهر انه كذلك لانه في معنى ان فعلت كذا فعلى عتق (قوله) فليس بين لكنه حرام كما صرح به الماوردي والدارمي والنووي في الاذكار وقوله فليس بين أي لانه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن الترام دعوى القرب (قوله) ومن

والذات (كقوله والله ورب العالمين) أي مالك الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسي يده) أي قدرته بصرفها كيف يشاء (وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كلاله والرحمن وخالق الخلق (ولا يقبل قوله) في هذا القسم (لم أرد به اليمين) لاني الظاهر ولا فيما بينه وبين الله تعالى (وما انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب والحي) (تسعه به اليمين الآن يراد غيره) تعالى فانه يستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيش ورب الابل (وما استعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواء كالشيء والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي) والغنى (ليس بين الابنية) له تعالى فهو هامين وفي وجه صحة الرافي في الشرح انه ليس بين وصح في الروضة الاول (والصفة كعظمة الله وعزته وكبريائه وكل ما له وعلمه وقدرته ومشيئته بين) بان يوثق بالظاهر بدل الضمير في السنة (الا أن يوثق) أي يربط (بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) فانه يقبل فيه ولا يكون واحدا منهما بما يتلانى اللفظ محتمل له (ولو قال وحق الله فبين) لغلبة استعمالها فيها بمعنى استحقاق الله للالهية (الا أن يراد بالعبادات) التي أمر بها فليس بين لاحتمال اللفظ لها (وحروف القسم) عند أهل اللسان ثلاثة (باء) موحدة (واو) وتاء (فوقانية) كقوله والله (والله) لا فعلت كذا (وتختص التاء) القوقانية (بالله) والواو بالمظهر وتدخل الموحدة عليه وعلى الضمير فهي الاصل وتليها الواو (ولو قال الله ورفع أو نصب أو جرت) لا فعلت كذا (فليس بين الابنية) لها واللعن بالرفع لا يمنع انعقاد اليمين والنصب بنزع الجار (ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أخلف بالله لا فعلت) كذا (فبين ان نواها أو أطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا) في صيغة الماضي (أو مستقبلا) في المضارع (صدق باطنا وكذا ظاهرا على المذهب) وفي قول لاوه قطع بعضهم اظهر واللفظ في الانشاء فان عرف له بين ماضية قبل قوله في ارادتها قطعها (ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد بين نفسه فبين) يستحب للمخاطب ابراره فيها (والافلا) ويحمل على الشفاعة في فعله (ولو قال ان فعلت كذا فأناب يهودي أو يري من الاسلام فليس بين) ولا يكفر به ان قصد تبعية نفسه عن الفعل قال في الروضة وليقل لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وان قصد الرضى بذلك اذا فعل فهو كافر في الحال (ومن سبق لسانه الى لفظها) أي اليمين (بلا قصد) كقوله في حال غضب أو لحاج أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله اخرى (لم تعتقد) بينه وبينه ذلك لغو اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغفوي أي ما نسيتكم في حديث أبي داود واليهي (وتصح) اليمين (على ماض ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لا فعلت كذا

سبق لسانه قال الشافعي اللغو في كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد الى شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لغو اليمين كذا انتهى وجعل منه صاحب السكافي ما أوراد صاحبه أن يتعد ثم اللغو لا يجري في العتاق والطلاق لتعلق حق الغيبة الرافي رحمه الله تعالى (قوله) لا والله تارة الخ لوقاهما في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة قاله الماوردي (قوله) المفسر به بالضمير فيه يرجع لقوله لغو (قوله) ومستقبل لو حلف لا يصعد السماء فلا حنث بل لا تعتقد اليمين للامتناع ولو حلف ليصعدن الثعديت وحنث بها لا وفرق الرافي بأن هذا يحل بعظيم اسم الله تعالى وحرمة بخلاف حنث كالمثال الاول

(قوله) وهي مكروهة كأنه أراد به ما شمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كما في المحرر (قوله) سن حته ونكروه
 اليمن مكروهة في الجالين وان بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعنه في الأول (قوله) ليتنع المساكين وأيضا في أقامته تغيير
 لموجب الشرع (قوله) فرع الخ يؤخذ منه ان القسم الأخير في كلام المتن ~~مكروه~~ أيضا (قوله) جازأراد به ما شمل المندوب والواجب
 وغيره وأهم قوله ان الأولى التأخير وهو كذلك خروجا من خلاف أبي حنيفة (قوله) الى ارتكاب حرام والأول نظر الى ان التحريم ثابت قبل
 اليمن وبعده فالتكفير لا يفيد الاستباحة (٢٣٩) (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فيها دفعه مرجع

كل كاه وكذا قال الامام لا فرق بين
 البابين أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق
 عن كفارة اليمن

* (فصل يتخير الخ) * (قوله) والطعام
 لو أطم خمسة وكسا خمسة لم يصح لان هذا
 قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط
 (قوله) قوت بلده أي فلا يجزئ قوت
 نفسه اذا خالف قوت البلد * تبي * انما
 اعتبر المذا من حديث العرق ولانه
 سداد الرغيب وكفاية المقصد ونهاية
 الزائد والكسوة لاسبيل الى ضبطها
 لا اختلاف الناس في القبول والقصر وغير
 ذلك وعن البيهقي ان الواجب سائر
 العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو
 قوي لانها احدى الخصال فيجب تقديرها

كالا طعام واعتذر عنه الاصحاب بأنه
 خارج عن اعتبار الاسم وهو أصل وعن
 اعتبار الكفاية وهو عرف (قوله)
 منطقة أي ولا قلنسوة ولا خلاف في عدم
 اجزاء المنطقة وما الحق فعلى الاصح ومثله
 القفازان فيما يظهر ووجه عدم الاجزا
 ان ذلك لا يسمى كسوة (قوله) قطن
 جمعه أقطان كقفل وأقصال (قوله)
 وكان أي وصوف وشعر (قوله) أي
 كل منهما أي لا مجموعهما فان المعنى عليه
 فاسد (قوله) احتياطا أي وحلا لهذا

كذا أولا أفعله (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم (الاف طاعة) كفعل
 واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة (فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي) بحلفه
 (ولزمه الحنث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة
 (سن حته وعليه كفارة أو) على (ترك مباح أو فعله) كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب
 (فالا فضل ترك الحنث وقيل) الافضل (الحنث) ليتنع المساكين بالكفارة فرع الايمان
 الواقعة في الدعاوى اذا كانت صادقة لا تكراه ولا تكراه اليمن لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة غير
 صوم على حنث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حنث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل
 حرام كالزنا (قلت هذا) الوجه (أصح) من مقابله وهو المنع (والله أعلم) وصححه في أصل الروضة
 أخذ من قوة كلام الشرح ووجه المنع بالحذر من التطرق الى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه
 على الحنث (و) له تقديم (كفارة طهار على العود) كفارة (قتل على الموت و) تقديم
 (مندور مالي) على المعلق عليه كشفاء المريض في قوله ان شفى الله مريضى فله على أن أعتق عبدا
 والمراد في الجميع التقديم بعد الحلف والطهار والجرح والندم الاسباب الاول والحنث وما بعده
 الاسباب الثواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصور والتقديم على
 العود بما اذا ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وبما اذا اطلق بعد الطهار رجعا ثم كفر ثم راجع
 أما اذا اعتق عقب الطهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لان اشتغاله بالاعتاق عود

* (فصل يتخير في كفارة اليمن بين عتق كالظهار) * أي كعتق كفارته وهو عتق رقبة مؤمنة بلا هيبة
 يحل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (والطعام عشرة مساكين كل مسكين مدجب من غالب قوت
 بلده وكسوتهم بما يسمي كسوة كقميص أو عمامة أو ازار) أورداء (لا خف وقفاز بن ومنطقة)
 بكسر الميم وتقدم تفسير الثلاثة في باب ركة التقد ومحررات الاحرام (ولا تشترط صلاحته) أي ما ينكس
 (للمدفع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له) يجوز (قطن وكان وحرير لا امرأة ورجل ولبس
 لم يذهب قوته فان عجز عن الثلاثة) أي كل منها (لزمه صوم ثلاثة أيام) للآية (ولا يجب تتابعها في الاظهر)
 لا طلاق الآية والثاني يجب احتياطا (وان غاب ماله انتظره ولم يصم) لانه واحد (ولا يكفر عبد بماله)
 لانه لا يملك (الا اذا ملكه سيده طه ما أو كسوة وقتنا يملك) بملكه فانه يكفر به والا ظهر عدم ملكه
 فلا يكفر به ولو ملكه عبد البعثة عن الكفارة وقتنا يملكه ففعل لم يقع عنها الامتناع والولاء لا بعد وقيل
 يقع والولاء لا بعد (بل يكفر بصوم فان بصره) الصوم قال في المحرر لطول النهار وشدة الحر (وكان
 حلف وحنث باذن سيده) فهما (صام بلاذن) منه (أو وجد بلاذن لم يصم الا باذن) منه
 لان حقه على الفور والكفارة على التراخي (وان أذن في أحدهما) فقط (فالاصح اعتبار الحلف)

الطلق على المقيد في كفارة الطهار أقول قد يمنع من الحمل ان الطهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى فجاز اعتبار التغليب فيما يترتب
 على الذنوب وهذا وأيضا فذلك بسبب حرام ومقدار الصوم يختلف فيه (قوله) ملكه سيده مثله غيره (قوله) يكفر به أي ان أذنت له
 سيده في التكفير به قاله الزركشي (قوله) لطول النهار الخ كأنه احتزره ان يضره لمرض

(قوله) والثاني اعتبار الحنث وذلك لان الاذن اذا صدر في الجمين لا يلزمه الاذن فيما يترتب عليها لانها ملزمة من الحنث قال ابن الرفعة رحمه الله تعالى ما أخذ الخلاف يلتفت الى ان سبب الكفارة ما اذا ان قلنا الجمين فقط كان المعتبر الاذن فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الاصح اعتبر الحنث اذ لا يلزم من وجود الاذن في أول السببين الذي ليس بطبيعي للسبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاذن في أحد السببين ترتب الحكم عليه كالأذن فيهما * (فصل) * حلف لا يسكنها الخ (قوله) فان مكثت أي ولو مترددا في المسكن واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية رب اني أسكنت من ذريتي فلأطلق على ذلك اسكانا وليس معهم رحل ولا متاع واقتضى كلامهم ان (٢٤٠) المكث ولو قل بضر قال الراعي هو ظاهر ان أراد لا أمكث وان أراد لا

اتخذها مسكنا فينبغي عدم الحنث بمكث نحو الساعة ثم أجاب بأن مجرد التلبه لا يخرج عن السكنى كالقيم لا يصير مسافرا بمجرد التلبه (فائدة) جعل الماوردي من العذر ضيق وقت القرينة (قوله) لم يبحث أي لان المشتغل بأسباب الانتقال ليس ساكنا عرفا (قوله) لا يسكنه مثله لا يسكن معي أولا أسكن معه (فائدة) قال الزركشي من قال في مسئلة جمع المتاع بعدم الحنث قال هناك ثلاث ومن لا فلا الا الراعي في الشرح الصغير فهم هناك عدم الحنث وجمع هنا الحنث وفرق الزركشي بأن قصد الساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر (قوله) وكذا لو بني بينهما الى آخره أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الحالف أو فعله (قوله) التي هو علم الخ يقال تزوجت من شهر ولا يقال تزوجت شهرا وكذا الظاهر والطيب (قوله) بخلاف الخ ايضاحه ان المحرم لا يجب عليه تطليق زوجته وكذا الطيب اذا أحرم وهو فيه لافدية عليه ولا يجب نزع الباس والقدية ان استدام قاله الزركشي (قوله) ومن حلف لا يدخل دارا الخ فرع قال ان خرجت من الدار فانت طالق ولها بيتان بانه يفهم الما خرجت اليه فالذي

فان كان باذن صام بلاذن وان كان بغير اذن لم يصح الا باذن والثاني اعتبار الحنث فان كان باذن صام بلاذن أو بغير اذن لم يصح الا باذن والمراد ان في كل من الحلف باذن والحنث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز والثاني منعه والترجيح مختلف وهو الجواز في الاولى والمنع في الثانية وفي الرخصة كأصلها المنع في الاولى والجواز في الثانية ولو لم يضر الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه (ومن بعضه حروله مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق) لقصه عن أهلية الولاء ولا صوم لما لبته * (فصل حلف لا يسكنها) * أي هذه الدار (أولا يقيم فيها) وهو فيها (فلينخرج في الحال) لخلص من الحلف ولا يبحث لو خرج وتركها فيها أهله ومناعه (فان مكث لا عذر حنث وان بعث متاعه) وأهله كالأول يبعثها لان حلفه على سكنى نفسه وان مكث لعذر كان أغلق عليه الباب أو منع من الخروج أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج لم يبحث (وان اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب) للخروج (لم يبحث) بمكثه لما ذكر كالأول عادله بعد الخروج في الحال (ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يبحث وكذا لو بني بينهما جدارا وكل جانب مدخل) لا يبحث (في الاصح) لاستغاله برفع الساكنة والثاني يبحث لحصولها الى تمام البناء من غير ضرورة وفي الرخصة كأصلها نسبة تعميجه الى الجمهور وترجيح الاول الى البغوى (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث هذا) المذكور لانه لا يسمى دخولا أو خروجا (أو لا يتزوج أو لا ينظر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الاحوال) التي هو عليها من الزوج الى آخرها (حنث قلت تخنيثه باستدامة التزوج والتطهر) المخالف لما في الشرح من عدم الحنث (غلط لذهول) فان الاستدامة فيها لا تسمى تزوجا وتطهرا بخلافها في باقي الاحوال تسمى لبسا ورصا بالآخر (واستدامة طيب ليست قطعا في الاصح) فلا يبحث بها الحالف لا يطيب (وكذا وطء وصوم وصلاة واثق أعلم) أي استدامتها ليست نفسها في الاصح فلا يبحث باستدامتها الحالف لا يفعلها ويتصور في الصلاة نسبا فيها والمسائل الاربعة ذكرها الراعي في الشرح (ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهلين) بكسر الدال (داخل الباب) لثاني له (أو بين بابين لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) وقيل يبحث به لدخوله في البيع (ولا يصح عود سلخ) من خارجها (غير محوط وكذا محوط) من الجوانب الاربعة (في الاصح) والثاني يبحث لاحاطة حيطان الدار به (ولو ادخل يده أو رأسه أو رجله) فيها (لم يبحث) لانه لم يدخل (فان وضع رجله فيها معتمدا عليها حنث) لانه نوع من الدخول فان مذهبنا فيها وهو قاعد خارجها لم يبحث (ولو احدثت فدخل وقد بقي اسما من الحيطان حنث) لبقاء اسم الدار (وان صارت فضاء أو جعلت مسجدا أو حاما أو بيتا نافلا) يبحث لزوال اسم الدار (ولو حلف لا يدخل

يتشبه المذهب انه لا يبحث ان كان يعد من مرافق الدار والا فيحنت قاله الشنجان (قوله) أو بين بابين ظاهره ولو طال ذلك الدهليز (فائدة) دار الدهليز فارسي معرب (قوله) في الجوانب الاربعة اما من بعض الجوانب فلا حنث قطعا في الجانب الواحد وفي غيره تردق للامام (قوله) لبقاء اسم الدار أي وصورتها أن يبقى هناك رسوم وبعض جدر بخلاف ما لبقى الاساس الدفون فقط فان اسم الدار يزول وان اقتضى كلام المهاج خلاف ذلك أقول بل هو مراد المهاج قطعا بدليل قوله وان صارت فضاء (قول) المتن وان صارت فضاء لوقال لا أدخل هذه حنث بدخول العرصة وان صارت فضاء (قول) المتن ولو حلف لا يدخل دارا زيد الخ لان الاضافة تقتضي تلك الاترى انه لو قال هذه الدار لم يثبت ان أردت انه يسكنها باطارة أو اجارة لا يقبل ولو قال داري لم يثبت لقراره للتاقتض

فتزع أي الباب المنصوب وهذا
ظاهر والاعتراض عليه لا وجه له
(قوله) لم يبحث بالساق ولوسد الأول
(قوله) ويبحث بالأول أي لانه هو المحتاج
اليه في الدخول والخروج * فرع *
حلف لا يدخل من باب هذه الدار فجدد
لها بابا آخر حث على الاصح * فرع *
حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في
مكان آخر حث بدخولها (قوله) أو
خشب فلا يبحث بيوت الرعاة من الجريد
والخشيش لانه لا يراد للسكنى (قوله)
أو خيمة قال الزركشي قضية كلامهم
تصورها بما اذا اتخذت مسكنا (قوله)
ولا يبحث بمجدولونه فالظاهر الحث
وبه صرح الجرجاني خلافا لابن سراقه
(قوله) فلوجهل حضوره الخ وقال والله
لا أدخل عليه عامدا ولا ناسيا حث عند
دخوله جاهلا بلا خلاف * تنبيه * لا تنحل
اليمين بالفعل ناسيا ولا جاهلا

دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا بأجرة وأجرة وغصب الا ان يريد (مسكنه) فيحنث
بالمالك وغيره (ويحنث بما يملكه ولا يسكنه الا ان يريد) بداره (مسكنه) فلا يحنث بما لا يسكنه
والاصل في ذلك ان الاضافة الى من يملك تقتضي الملك (ولو حلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده
أو زوجته فباعهما أو طلقهما فدخل وكلم لم يحنث) لزوال الملك بالبيع والطلاق (الا ان يقول داره
هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحنث) تغليباً للاشارة (الا ان يريد مادام ما ~~هـ~~)
فلا يحنث (ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فترزق ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث
بالأول في الأصح) فهم ما حملوا عليه من ذال الباب فترزق ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني والعكس حملاً
على المنصوب والثالث لا يحنث بواحد منهما حملاً على المنفذ والمنصوب معاً هذا ان أطلق
فان قال أردت بعض هذه المحامل حمل عليه قطعاً (أو لا يدخل بيتا حنث بكل بيت من طين أو حجر
أو آجر أو خشب أو حمية) أو صوف أو شعر أو وبرا أو جلد فان نوى نوعاً منها حمل عليه (ولا يحنث
بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل) لانها لا يقع عليها اسم البيت لا بتقييد (أو لا يدخل على زيد فدخل
بیتا فيه زيد وغيره) عالماً بذلك (حنث وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنث) كما
في مسألة السلام الآتية وفرق بينهما بان الدخول لا يتبع بعض بخلاف السلام (فلو جهل حضوره)
في البيت (خلاف حنث الناسي) والجاهل في ذلك والاظهر منه عدم الحنث (قلت) أخذنا
من الراعي في الشرح (ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فهم) عليه (واستثناءه) باللفظ أو بالية
(لم يحنث وان أطلق حنث في الاظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجميع والثاني وجهه بان اللفظ
صالح للجميع وللبيوع فلا يحنث بالثلث ولو جوله فهم لم يحنث في الاظهر أخذنا مما تقدم

) فصل حلف لا يأكل الرؤس ولا نية له خنث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس الغنم والبقر والابل (الارؤس) طير ووحوش وصيد الابل تباع فيه مفردة) فيحنث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يحنث به في وجه صححه المصنف في تصحيح التنييه وفي الروضة كأصلها ورجم الشيخ أبو حامد والرواني والاقوي الحنث وهو أقرب الى ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم تكون الحالف من أهله وجهان فان قصد ان لا يأكل ما يسمى رأسا حنث برأس السمك والطير وغيره وان قصد نوعا خاصا لم يحنث بغيره انتهى (والبيض) اذا حلف لا يأكله (يحمل على مزايل بانضه في الحياة كدجاجة) بفتح أوله (ونعامة وحمام لاسمك وجراد) لانه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيحنث باكل القسم الاول دون الثاني (واللحم) اذا حلف لا يأكله يحمل (على نيم) أى أبل وبقر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فيحنث بالاكل من مذكها وفي الميتة وما لا يؤكل كالثوب وجهان ربح القفال وغيره الحنث والشيخ أبو حامد والرواني المنع قال في الروضة المنع أقوى (لاسمك) وجراد لانهما لا يفهمان من الملاحق اللحم عرفا (وتحتم بطن) وتحم عين لانها

٦١ الج في (قوله) ومبدا من عطف العام على بعض افراده (قوله) بخلاف أكلها منفصلة أو متصلة (قوله) والا أقوى الحديث عليه الزكوا في شارح التنبيه بأن العرف اذا ثبت في موضع عم تكبر الرز بطبرستان فقول الشارح نقلا عن الروضة وهل يعتبر نفس البادى على الأول (قوله) لاسمك يسه هو الباطار خ قال الزركشى ولا يجوز أن كل المصران الذى مع البطار خ في الجوف لانه محتوي على النجاسة

(قوله) كرش يقال بفتح الكاف وكسر الراء وسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها الكبد (قوله) في الاصم ولا يحنث أيضا بالجاء قال بعضهم الا ان كان صغيرا يؤكل معه ولا يحنث أيضا بقائمة الدجاج ونحوه (٢٤٣) (قوله) الذي لا يحنثه أي اماما يحنثه

فلا يحنث به قطعا (قوله) وقيل هما شحم الخ ووجه الا قول انهما في معناه ووجه الثاني بناءهما في اللحم وشبههما به في الصلاة (قوله) وبطن وكذا تناول اللبن بلارب دون دهن السمسم ونحوه لان السمسم مرتبط بذى الروح (قوله) حنث بأكلها أي كلها لكن في الطعن لابد من شيء يعلق في الرحا والظاهر عدم اغتفاره (قوله) حنث بها مطبوخة أي مع بقاء الحبات (قوله) لا يحنثها الخ استشكل الزر كشي ذلك بما لو قال ان ظاهره من فلانة الاجنبية فأتت على كظهر أي ثم تزوجها وظاهر منها فانه يكون مظاهرا من الاولى ويكون قوله الاجنبية تعريفا قال في الفرق انتهى أقول الفرق ان الظاهر يصح سرا الامن زوجة فوجب انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الحنطة فانه ممكن مع وصف الحنطة فجاز اعتبار وصف الحنطة معه ويحتل أن يكون على التقريب (قوله) فسكلمه شحاما مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه البقرة وأشار لسحلة حنث بها بخلاف نظيره من البيع فانه يطل لان الصيغة اذا فسدها فسد كلها (قوله) ولو حلف لا يأكل سويدا من قواعد الباب ان الافعال مختلفة الاحناس كالا قوال ثم رخص هناك أن الأكل لا يشترط فيه المنع صححا في الطلاق خلافه (قوله) أو حلف لا يأكل لنا إلى آخره فرع حلف لا يأكل مما اشتراه زيد لا يحنث بما اشتراه زيد مع عمرو (قوله) ان كنت عنه ظاهرة بحيث يرى جرمه (قوله)

يخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسرها نيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومعاورته (في الاصم) والثاني نظرا الى انها مقام اللحم (والاصم تناول) أي اللحم (لحم رأس ولسان) ونحوه وكار ع والثاني يقول لا يفهم من الطلاق اللحم عرفا (وشحم ظهر وجنب) وهو الايض الذي لا يحنثه الا حراما لحمه من ولدهما يحنث عند الهزال والثاني نظرا الى اسم الشحم وينبئ علمهما الخلاف في قوله (وان شحم الظهر لا يتناول الشحم) اذا حلف لا يأكله (وان الالية والسنام) بفتح أولهما (لبسا شحما ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر للحاقته في الاسم والصفة فلا يحنث بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما شحم وقيل لحم فيحنث (والالية لا تتناول سناما ولا يتناولها) فلا يحنث من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والدسم يتناولهما وشحم ظهر وبطن وكل دهن) فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنث بأكله من حلف لا يأكل لحم بقرة ويحنث ببقرة الوحش أيضا (ولو قال) في حلفه (مشيرا الى حنطة لا أكل هذه حنث بأكلها على هيئتها وبطبعها وخبرها) عملا بالاشارة (ولو قال) فيه (لا أكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة ونبذة ومقلية) بفتح الميم (لا بطبعها وسويقها وعجبها وخبرها) لزوال اسمها (ولا يتناول رطب تمر ولا بسر ولا غناب زيبا وكذا العكوس) فلا يحنث بأكل التمر من حلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا النباقي (ولو قال) في حلفه (لا أكل هذا الرطب فتمر فأكله والا أكله ذا الصبي فكله شحما فلا حنث) به (في الاصم) لزوال الاسم والثاني يحنث لبقاء الصورة وان تغيرت الصفة (والخبر يتناول كل خبر كحنطة وشعير ورز وبقل وذر) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي واللام مع القصر وانحط المذال والهاء عوض من واو أو يا (ومحص) بكسر الحاء وفتح الميم وكسرها فيحنث بأكل أي منها من حلف لا يأكل خبر ولا يضر كونه غير معروف بده وسواء ابتلعه بعد مضغ أو دونه أكله على هيئته أم بعد جعله ثريدا كما قال (فلو زده) بالثنية مخففا (فأكله حنث) لكن لو صار في المرقة كالحسوف فتحساه لم يحنث (ولو حلف لا يأكل سويسافه أو تناول به بأصبع) مبلولة (حنث) لانه يعد أكل (وان جعله في ماء فشر به فلا) يحنث لانه ليس أكل (أو) حلف (لا يشربه) أي السويق (فبالعكس) أي يحنث في الثانية دون الاولى (أو) حلف (لا يأكل لنا أو مانعا آخر) كالعسل (فأكله خبر حنث) لان أكله كذلك (أو شر به فلا) يحنث لانه لم يأكله (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي يحنث في الثانية دون الاولى (أو) حلف (لا يأكل حنفا كمنجرجامدا أو ذائبا) بالمعجمة (حنث) كالأكل وحده (وان شرب ذائبا فلا) يحنث (وان أكله في عصيدة حنث ان كانت منه ظاهرة) بخلاف ما اذا كانت مسهلة (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها (رطب وعنب ورتان وأنرج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم (ورطب ويايس) كالتمر والزبيب (قلت) أخذا من الرافعي في الترح (وليمون وسق وكذا البطيخ) بكسر الباء فيه ما (ولب فسق) بضم التاء وفتحها (وسدق وغيرهما في الاصم) فهو من يابس الفا كمنه والثاني ينهيه عن البطيخ (لاقتاء) بكسر القاف والثالثة والمثد (وخبار وباذنجان) بكسر الذا والمثمة (وجزر) فليست من الفا كمنه (ولا يدخل في التمار) بالثنية اذا حلف لا يأكلها (يايس والله أعلم) وهي جمع تمر

رطب وعنب ورتان خالف في ذلك أو حنثه فمكسرا بالعطف في قوله تعالى فيه ما فاكهة ونخل ورمان وقوله تعالى حبا وعسالى (ولو أن قال وفاكهة وأبا ورد بأن ذلك نظيره قوله تعالى وملا شكنه ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام الامتنان فتم

(فصل) حلف لا يأكل هذه التمرة الخ (قوله) لم يحنث أى بخلاف ما أكل الجميع فإنه يحنث بأختره تأكلها (قوله) يحنث بأحدهما أى كالحلف ليلبسهما (٢٤٣) * فرع * قوله لا ألبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لا لبس هذا وهذا قال الرافي وهو مشكل

لأن الإتيان مبني على النفي أقول لو قال المريض لعبدية أعتقت هذا وهذا وهما ثلثا ماله حتى الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور (قوله) حنث أى حين التلف (قوله) وقبلة قال الزركشي هو شامل لما لومات قبل الغد مع أنه لا حنث قطعاً أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن فليست مرادة قطعاً (قوله) قبل الغد حنث أى إذا كان وقت الاتلاف ذاكر للبين وقال الأئمة الثلاثة لا حنث لأن الغرض أن لا يؤخره عن الغد (قوله) آخر الشهر راجع لقوله الطعام ليكيه لا يغتفر وفيه نظر والظاهر أنه مثل الشروع في احضار الكيل والميزان (قوله) أولاً يتكلم قال الزركشي ضابط الكلام فيما يظهر اللفظ المركب لأفادة المخاطب بلفظه واعتبر الماوردى والفعال المواجهة به محتجاً بقصة عائشة مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها (قوله) أفهمه الظاهر أن الشرط في الحنث قصد الافهام وأن لم يفهم المخاطب (قوله) وقصد قراءة ولو لم قصد الاعلام (قوله) ولا يشترط ايلام أى لصدق الاسم الأثرى أنه يقال ضرب به ولم يؤله لكن قال الامام لا بد من شيء ما من الالم فلو وضع الأئمة على جسده فهو متلاعب لا ضارب (قوله) وقيل يشترط هو مذهب مالك (قوله) ضرباً شديداً قال الامام ولا حذيف عنده في هذا لكن يرجع الى ما يسمى شديداً ونقل الشيخان عن الحنفية أنه لو قال لا ضرب به حتى يغشى عليه أو حتى يبول

(ولو أطلق بطيخ وغر وجوز لم يدخل هندی) من الثلاثة فيها فلا يحنث بأكله من حلف لا يأكلها والهندي من البطيخ الأخضر (والطعام) إذا حلف لا يأكله (يتناول قوتاً وناقمة وادماً وحلوى) وتقدم في باب الربا الدواء وفيه هنا وجهان (ولو قال) في حلفه (لا أكل من هذه البقرة تناول لحمها) فيحنث به (دون ولد) لها (ولبن) منها فلا يحنث بهما (أو من هذه الشجرة فتمر) يحنث به (دون ورق وطرف غصن) منها عموماً في الحنث بالمعارف في المسائلين

(فصل حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلفت) تمر (فاكله الا تمر لم يحنث) لجواز أن تكون هي المحلوف عليها (أولاً) لأنها فاختلفت لم يبرأ بالجميع) لاحتمال أن تكون المتروكة المحلوف عليها (أولاً) كان هذه الرمانة فاعلم بجميع حها) ولو قال لا آكلها فتراحة لم يحنث (أولاً) ليلبس هذين لم يحنث بأحدهما) لأن الحلف عليهما (فان لبسهما معاً) أمر بتأخير أولاً ألبس هذا ولا هذا حنثاً بأحدهما) لأنه يمينان (أولاً) كان ذا الطعام غداً فأتى قبله أى الغد (فلا شيء عليه) لأنه لم يبلغ زمن البراءة الحنث (وان مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه) من أكله (حنث) لأنه تمكن من البر (وقبله) أى تمكن (قولان ككراه) لأنه فوت البر بغیر اختياره والظاهر فيه عدم الحنث (وان ألتفه بأكل وغيره قبل الغد حنث) لأنه فوت البر باختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد رجوع الغد فيه قولان أو وجهان وعلى أولاهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم الغد عنها وعلى ثانیهما حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند بغوى الأول (وان تلف أو ألتفه أجنبي) قبل الغد (فكم كره) لما تقدم والظاهر فيه عدم الحنث (أولاً) قضى حقه عند رأس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر) فوق الغروب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وان قدم) القضاء على الغروب (أو مضى بعد الغروب قدر إمكانه) أى القضاء (حنث) فينبغي أن يعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه (وان شرع في الكيل) أو الوزن (حينئذ ولم يفرغ لكثرته الا بعد مدة لم يحنث) وبمثله أجيب فيما لو ابتدأ حينئذ بمقدمة القضاء كعمل الميزان (أولاً) يتكلم فسبح الله (أو قرأ آناً فلا حنث) به لأن اسم الكلام عند الأخلاق ينصرف الى كلام الآدميين في محاوراتهم وفي وجهه أنه يحنث (أولاً) يكلمه فسلم عليه حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (وان كآبه أو راسله أو أشار اليه بيد أو غيرها) كراس (فلا) حنث به (في الجدي) اقتصاراً بالكلام على حقيقةه والتقديم الحنث حلالاً للكلام على المجاز مع الحقيقة وفي التنزيل لا تقدم وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسلاً ولا للعديد فلن أكلم اليوم انسياً فأشارت اليه (وان قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءته لم يحنث) لأنه لم يكلمه (والا) أى وان لم يقصد قراءته (حنث) لأنه كآبه (أولاً) مال له حنث بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه) لصدق الاسم عليه (ومدبر ومعلق) عتقه بصفة (وما وصى به) من مال (ودين حال وكذا مؤجل في الأصح) والثاني نظر الى أنه لعدم استحقاق المطالبة به كالعديم (لما كانت في الأصح) لأنه كالتأخر عن ملكه والثاني يحنث به لأنه عبد ما بقى عليه ذرهم (أو اضر به فالبر) فيه (بما يسمى ضرباً ولا يشترط فيه ايلام) وقيل يشترط (الا ان يقول ضرباً شديداً) فيشترط فيه ايلام (وليس وضع سوط عليه وعض وخنق) بكسر النون (وتنف

حمل على الحقيقة أو حتى أقتله أو يقع ميتاً حمل على أشد الضرب قال الرافي ويظهر على أصلاً الحمل على الحقيقة أيضاً انتهى (قوله) بكسر النون ولا يقال بسكونها

(قول) المتأصاة المكل تصور بأن يسطها على الحصى ثم يضرب (قوله) فوصل الم الكل لان خيلولة البعض كخيلولة الثياب واعترض
تعبيره بالامانة غير شرط كما سلف قال بعضهم الا أن يقال لما ذكر العدد في حلقه (٢٤٤) كان قرينة على ارادة الايلاام فيلحق بقوله

نبر يا شديدا وصبرة الروضة ثقل
الكل (قول) المتن حتى استوفى حتى
زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبرأ الا
بالقبض منه وبدونها يصح من الوكيل
ومن الاجنبي اذا أدى عنه (قول) المتن
فهرب ولم يمسكه الخ مثله لو أذن له في
المفارقة (قوله) بخلاف ما اذا أمكنه
أى فانه يحنث كتنظيره في انقطاع خيار
المتابعين (قوله) لا يحنث مثل ذلك
المكره على الطلاق اذا ترك التورية
مع القدرة (قوله) نظرا الى تسمية
الاحتثال استيفاء الصحيح الخنث ولو
جعلنا الحوالة استيفاء لان ذلك باعتبار
الحكم وليس على الحقيقة (قوله)
ويحمل أى نظرا الى ان أَل الجنس قاضى
البلد بقرينة كون الحالف منها (قول
المتن) وان لم يوصادق بالاطلاق
وبقصد العين

* (فصل حلف الخ) * (قول المتن) فوكل
من فعله لو كان المحلوف عليه لا يتعاطى
الا بالامر دون المباشرة كالاختجام
والفصد وحلق الرأس وبناء الدار
حنث وفي الر وض خلاف هذا وجعل
الرافعي بناء الدار من الذى لا يحنث
به وحكى في حلق الرأس طريقتين من غير
ترجيح وجزم بالحنث فيه في محرمات
الاحرام (قول المتن) لا يحنث ولو
يحضرته (قول) المتن الا أن يريد يحنث
الزركشى استثناء ما لو وكل قبل

شعر) بفتح العين (ضربا قيل ولاطم ووكبر) أى دفع والاصح ان كلامه ما ضرب (اوليضر به
مائة سوط او خشبة فشد مائة) من السياط او الخشبات (وضربه بها ضربة او) ضربه (بشكل) بكسر
العين وبالمثلثة أى عرجون (عليه مائة ثمراخ) بكسر الشين (بر أن علم اصابة الكل او تراكم بعض
على بعض فوصله الم الكل) وفي الروضة كأصلها تصحيح أنه لا يبرئ قوله مائة سوط بالشكل (قلت)
أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو شك في اصابة الجميع بره على النص والله اعلم) وفي قول يخرج
انه لا يبرئ (اوليضر به مائة مرة لم يبره هذا) المذكور من العشكال أو المائة المشدودة لانه لم يضربه
الامرة (اولا افارقك حتى استوفى حتى) منك (فهرب ولم يمسكه اتابعه لم يحنث) بخلاف ما اذا أمكنه
(قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الصحيح لا يحنث اذا أمكنه اتابعه والله أعلم) لانه حلف
على فعل نفسه فلا يحنث بفعله غير محرمه والحنث مبنى على حث المكره المرجوح (وان فارقة) الحالف
(أو وقف حتى ذهب) الغريم (وكأنما شين أو أبرأه) من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم
(ثم فارقة) في المستثنين (أو افلس) هو أى طهرانه مفلس (ففارقة ليوسر) وفي المحرر الى ان يوسر
(حنث) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الاوليين والاخيرة وتنفوتيه في الثالثة البر باختباره
ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاختيال وقيل لا حث فيها نظرا الى تسمية الاحتثال استيفاء
(وان استوفى) حقه (وفارقة فوجده ناقصا ان كان جنس حقه لكنه أردأ منه) لم يحنث (والا)
أى وان لم يكن جنس حقه بان كان حقه الدراهم فخرج ما أخذته نقاسا أو غشوشا (حنث عالم) به
(وفي غيره) وهو الجاهل به (القولان) في حث الناسى والجاهل اطهرهما لان المفارقة المرتب
عليها الحنث هي القاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لأرى منكرا الارتفاع الى القاضي
فرأى) ذلك (وتمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث ويحسد على قاضى البلد فان عزل)
وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثاني أو الارتفاع الى قاضى برب كل قاضى) في ذلك البلد وغيره (أو الى
القاضى فلان فرأه) أى المنكر (ثم عزل) القاضى (فان نوى مادام قاضيا حنث ان أمكنه رفعه
فتركه والا) أى وان لم يمكنه رفعه مريض أو غيره (فكف كره) والا طهره عدم حثته (وان لم يبر)
مادام قاضيا برفع اليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضى باخباره برسول أو كتاب وان لم يكن
معه صاحب المنكر

* (فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد نفسه أو غيره) * بولاية أو وكالة (حنث ولا يحنث بعقد وكيله
له أو لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتز أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)
فيحنت (ولا ينكح حنث بعقد وكيله له لا يقوله هو لغيره) لان الوكيل في قبول النكاح سفيه يحض لا بد
له من تسمية الموكل (اولا يبيع مال زيد فباعه باذنه حنث والا) أى وان باعه من غير اذنه (فلا) حنث
لفساد البيع وهو في الحلف منزل على الصحيح (ولا يبيع له فأوجب له فلم يقبل لم يحنث) لعدم تمام العقد
(وكذا ان قبل ولم يقبض) لا يحنث (في الاصح) لان مقعد والهبة من نقل المثلثة يحصل والثاني
نظر الى تمام العقد (ويحنث) الحالف لا يبيع (بهرى ورقي وصدقة) لانها انواع من الهبة مذكورة
في بابها (لا اعاره ووصية ووقف) فليست من مسمى الهبة (أو لا تصدق لم يحنث به في الاصح)
والثاني يحنث بها كعكسها قال الاول الصدقة أخص من الهبة كما تقدم فلا يحنث بغيرها من الهبة

الحلف ثم فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قال القاضي فيما اذا حلف لا يبيع وجعل البقيني مثله ما لو حلف لا يخرج الاباذنه
وكان قد أذن قبل الحلف في الخروج

(قول) المتن بما اشتراه مع غيره قال العراقي تبع الشيخ لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمر والنصف الآخر شاعاً فالحكم كذلك (قوله) كالكف والكفين هذا قال الثوري رحمه الله أنه يشك كل على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمرة كلة الواحدة (تممة) حلف لا يلبس هذا الثوب فلبس خيطاً منه ثم لبسه فلا حنث (فرع) حلف لا يصلي خلفه فوجده يصلي اماماً في الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتفل ان يصلي ويحنث ويحتفل انه يصلي ولا يحنث لانه ملجأ * (كتاب النذر) * (قوله) أو ان لم أخرج أو ان لم يكن الامر كما قلته لان اليمين اما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور (٢٤٥) كاليمين (قوله) فله على أو فعلى (قوله) وفي قول ما للترمذ حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه أي وكفى نذراً تبرئ وجه الثالث

انه أخذ شهماً من نذر التبرير من حيث انه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى الجمع ولا الى التعطيل فوجب التحجير وانما خرج من حديث الوفاء بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزمه ما للترمذ قولاً واحداً أقول

سكت عن حالة الاطلاق ويبغي أن يلحق بقصد المنع لانه الغالب من هذه الصيغة والتبادر منها (قوله) بأن يلتزم الحاخ علم انه يقع عند القضاة الآن ان الانسان يشهد على نفسه بما نذر ان أحيا في الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلاناً بكذا كان على القيام له بنظره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما للترمذ وفيه عندي بحث من ثلاثة أوجه الأول انهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النجاسة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كنظيره من سجدة الشكر وقوله ان أحيا في الله معناه ان استمرت حياتي وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني اننا سلمنا انه من النعم الحادثة لكن قد قرنه بالمطالبة بالمنفعة من لزوم خصوص الملتزم لكونها الجأ والمنازع

(أولاً) بأن كل طعاماً اشتراه زيد لم يحنث بما اشتراه مع غيره (كعمر وشركة) (وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد) لم يحنث بما ذكر (في الأصح) لان كل جزء منه مشترك والثاني قال بدخول من يصدق الاكل مما اشتراه زيد (ويحنث بما اشتراه مسلماً) لانه نوع من الشراء (ولو اختلط ما اشتراه بمشترى غيره لم يحنث) بالاكل من المختلط (حتى يتيقن أكله من ماله) بأن يأكل كثيراً كالكف والكفين بخلاف القليل كعشر حبات وعشرين حبة فيمكن ان يكون من مال الآخر (أولاً) بدخول دار اشتراه زيد لم يحنث بدرا أخذها (أي بعضها) (بشفعة) لان الأخذ بها لا يسمى شراء عرفاً

* (كتاب النذر) *

بالمعجزة (هو ضربان نذر الجأ) وغضب (كان كلمته) أي فلانا أو ان لم أخرج من البلد (فله على عتق أو صوم أو صلاة (وفيه) اذا وجد المعلق عليه (كفارة يمين) لانه يشبه اليمين (وفي قول ما للترمذ وفي قول أبيهما شاء) وعلى الأول حمل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين (قلت الثالث أظهر) قاله في الروضة أيضاً ورجحه العراقيون) كما قاله الراغب في الشرح والله أعلم قال لكن ربح الأول البغوي والروائي وابراهيم المروزي والموفق بن طاهر وغيرهم (ولو قال ان دخلت الدار (فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته كفارة بدخول) في الصورتين (ونذر تبرير بان يلتزم قربة ان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شقي مريضاً) أو ذهب عني كذا (فله على أو فعلى كذا) من صوم أو غيره (فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه قال صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخاري) وان لم يلقه بشئ كتبه على صوم لزمه) ذلك (في الاظهر) والثاني لاعداء العوض (ولا يصح نذر معصية) كشرب الخمر أو الزنا حديث مسلم لا نذر في معصية الله ولا واجب كالصوم أو صوم أول رمضان اذا لامعنى لا يجابه بالنذر (ولو نذر في مباح أو تركه) كقيام أو تعود (لم يلزمه) الفعل أو الترك روى أبو داود حديث لا نذر الا فيما اتبع به وجهه الله (لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على المرجح) في المذهب كما في المحرر وفي قول أو وجهه لا كفارة ويؤخذ ترجحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية ان دخول ورجح فيه عدم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر المباح المذكور وفي شرح المذهب الصواب انه لا كفارة في الثلاثة (ولو نذر صوم أيام نذر تعجيلها) مسارعة الى براءة الذمة (فان قيد بتفريق أو موالاة وجب) ذلك (والا) أي وان لم يقبده (جازاً) أي التفريق والولاء (اوسنة معينة) كسنة كذا اوسنة من الغدا ومن أول شهر كذا (صامها) عن نذره الا ما ذكر في قوله (وافطر) أي منها (العيد) أي يوميه (والتسريق) أي أيامه الثلاثة لانها غير

في مقدم على مقتضى الثالث ان في الروضة عن الغزالي لو قال ان ظهر المبيع مستحقاً فلك على كذا انه لا يصح قال الغزالي لا يقال الهبة قربة لانا نقول ليست قربة هنا بل هو من المباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادي فليست في فتاوى القفال لو قال الله على ان أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره في شرح الروض (قوله) ان حدثت نعمة طاهر الطلاقه انه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة الحصول (قوله) نذر تعجيلها أي ما لم يعارض معارض من جهاد أو مشقة في سفر (قوله) بتفريق طاهر ولم يلزمين مقدار التفريق وهو طاهر (قوله) وأفطر العيد الخ وذلك لانها لا تصح عند التعيين فأولى أن لا تدخل عند الاطلاق

(قوله) فان شرط التابع وحب قال الماوردي ولو بالنية لم يكن صحيح الرافعي ان نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيها لو نذر اعتكاف شهر أقول
لعله في غير المعين فلا تخالف (قوله) ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه خرج ما لو صامه عن نذر (٢٤٦) أو نطقه فانه لا يصح ويتقطع التابع به

قطعا (قوله) أظهرهما لا يجب لك أن تقول قضاؤهما أولى من العيد ورمضان فلنأمل (قوله) فيصوم كيف شاء أي اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفریق فانه يلزمه كسلف نظيره (قوله) ان سبقت الكفارة قال ابن الرفعة الا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لانه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه انتهى وهو محل توقف (قوله) وأضافه المصنف الخ الذي في الزركشي نقلا عن الفراء انه يجمع على اثنين واثنان يحذف النون وقال انها في عبارة المصنف بفتح الياء ويجوز التسكين بخرا أعطيت القوس باريها (قوله) لم يصم قبله كالأوجب بالشرع (قوله) صام آخره القياس صوم الاسبوع كله ولكن امتنعوا من ذلك لان البنية تكون مرددة لكن هذا قد يشكل بما لو نذر أن يصلي في ليلة القدر حيث قالوا يلزمه إيقاع تلك الصلاة في جميع ليالي القدر (قوله) وهو الجمعة ذهب البيهقي الى أن الاسبوع الاحد وأطال في بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولا ان أول الايام الاحد وأول الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أبدى كون الأول الاحد بأن الاثنين سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع وكذا سمي الخميس لانه خامسه (قوله) وان كان هو الخ انظر كيف يصح نذر الجمعة مع ان صومه منفرد مكرره (قوله) وقيل بنقد يحتاج الاقول الى جواب عما لو نذر بعض ركعة فانه يلزمه ركعة على ما في تكملة الزركشي لكن الذي صوبه غيره عدم اللزوم

قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لانه غير قابل لصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لانه غير داخل فيه لما تقدم (وان افطرت بحيض ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لا يامهما (في الاظهر) لانها غير قابلة للصوم (قلت) اخذ من الرافعي في الشرح (الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله اعلم) لانها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (وان افطرت يوما بلا عذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة فان شرط التابع وجب) استئنافها (في الاصح) وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين لغو (او غير معينة وشرط) فيها (التابع وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضها تباعا متصلة بآخر السنة) ليني بنذره (ولا يقطعها حيض) أي زمنه (وفي قضاؤه القولان) اظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم يشرطه) أي التابع (لم يجب فيصوم كيف شاء) (او يوم الاثنين ابداه لم يقض اثنان رمضان) اللازمة وهي اربعة لعدم دخولها في النذر لما تقدم (وكذا العيد والتشريق) الايام الخمسة لا يقضى اثنانها (في الاظهر) لما ذكره الثاني يقضيها لان محبي الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف ترجحه (فلو لم يصر صوم شهرين تباعا كالكفارة صامهما ويقتضى اثنانها) لنذره (وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول اظهره والله اعلم) رحمه في الروضة ايضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة والا قول ناظر الى وقت الاداء والتساق الى وقت الوجوب * تنبيه * ذكر الجوهري في جمع اثنين اثنان وبه عبرى في المحرر وغيره معرفا باللام واصله المصنف هنا حاد فأنونه وقال في شرح المهذب قول الشيخ اثنانين رمضان صوابه اثنان يحذف النون انتهى وكان وجهه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها انها محل الاعراب بخلافها في المفرد وطاهر على الحذف بقاء سكنون الياء كما نقل عن ضبط المصنف في الموضعين (وتقضى) بانقوائية (زمن حيض ونفاس) أي اثنانها (في الاظهر) ويؤخذ من الروضة كأصلها ترجيح عدم القضاء ولعل السكوت عن زيادته لانه علمه من الزيادة السابقة ولو كان لها عادة غالبية فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر (أو) نذر (يوما بعينه لم يصم قبله) والصوم بعده قضاء (أو يومان أسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاء) وان كان هو وقع أداء (ومن شرع في صوم نفل فنذر اتعاه لزمه على الصحيح) والثاني لا يلزمه لانه نذر صوم بعض اليوم (وان نذر بعض يوم لم يعتد) نذره لانه غير معهود شرعا (وقيل) يعتد (يلزمه يوم) أقل المعهود (أو يوم قدوم زيد فالاظهر اعتداده) والثاني قال لا يمكن الوفاء به لانقضاء بيبت البنية المشترط لانقضاء العلم بقدمه قبل يومه وأجاب الأول بإمكان العلم بقدمه قبل يومه فيبيت (فان قدم ليلا أو يوم عيدا وفي رمضان فلا شيء عليه) لعدم قبول الأولين للصوم والثالث للصوم غيره (أو نهارا وهو مفطر أو صائما ثم قضاء أو نذرا وجب يوم آخر عن هذا) لفوات صومه (أو وهو صائم نفلا فكذلك وقيل) لا يل (يجب تنبيهه وبكيفية) بناء على لزوم الصوم من وقت قدمه والصحيح انه من أول النهار (ولو قال ان قدم زيد فله على صوم اليوم التالي ليوم قدمه وان قدم عمر وفله على صوم أول خميس بعده) أي بعد قدمه (فقد ما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى الآخر) يوم

(قوله) أو نذرا ظاهره ولو كان ذلك النذر على هذا اليوم بعينه وفي كلام الماوردي الخافق مثل هذا رمضان (فرع) لو كان مفطر الجنون فلا قضاء (قوله) وقيل يجب تنبيهه أي فلا بد من نية النذر من الآن

* (فصل نذر المشي الخ) * (قوله) وجوب تيانه قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع فنذر أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والعهد وفي الشرع قصد الكعبة الحج أو عمرة فحمل النذر عليه انتهى (قوله) لا يجب ذلك الظاهر أن مرجع الإشارة للحج والعزرة وأما الاتيان فواجب (٢٤٧) ويحمل عدمه أيضا (قوله) وان نذر المشي أو ان يحج ولو في حجة الاسلام (قوله) وجوب المشي أي لانه جعله وصفا في العبادة كما

لو نذر أن يصلي قائما (قوله) فان كان قال أيج ماشيا فن حيث يحرم مثله عكسه (قوله) أو قبله قال الزركشي من تفقحه أو بعده (قوله) والثاني الخ انه يجزئ قطعا (قوله) فصل قاعدة الحج والجواب ان الصلاة لا تصح بالمال بخلاف الحج أشار إليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لترفعه بتركها أي كالحرم اذا تطيب (قوله) وجب القضاء كولو نذر الصوم سنة معينة فافطر فيها عذر المرض قاله الزركشي قال وحكي الآم تخريج على الخلاف في التي بعدها قال أغنى الزركشي وأما في العذر فكافي حجة الاسلام اذا صد عنها في أول سني الامكان ويقارن المرض لا اختصاصه يجوز التحلل من غير شرط بخلاف المرض هذا هو النص وخرج ابن سريج قولنا انه يجب لان باب النذر أوسع من واجب الشرع قال وحسنة المرض مقيدة بما بعد الاحرام بخلاف مسئلة العدو (قوله) أو عدا والخ عبارة الرخصة أو منعه عدا واصلطان وحده انتهى وبه تعلم الفرق بين المنع والصد أي المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده وبالصد المنع العام له وغيره (قوله) فان كان مريضا أي ولم يحرم (قوله) هذا أي ما ذكر في الشرح والمتم نعم عبر في الرخصة في مسئلة المرض بالنذر الذي قطع به الجمهور وقال وحكي الامام تخريج على

* (فصل) * اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) ناويا الكعبة (أو تيانه فالذهب وجوب تيانه بحج أو عمرة) (وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على الجواز والاول يحمله على الواجب وان لم ينو الكعبة فقبل يحمل عليها والاصح لا يصح نذره (فان نذر الاتيان لم يلزمه مشي) فله الركوب (وان نذر المشي أو ان يحج أو يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشي) والثاني له الركوب (فان كان قال أيج ماشيا فن حيث يحرم) من الميقات أو قبله (وان قال أمشي الى بيت الله تعالى فن دويرة أهله) يمشي (في الاصح) والثاني يمشي من حيث يحرم (واذا أوجبنا المشي فركب لعذرا جزاء وعليه دم في الاظهر) لتركه الواجب والثاني لادم عليه كولو نذر الصلاة قائما فصل قاعدة الحجرة لاشئ عليه (أو بلا عذر جزاء على المشهور) لانه لم يترك الا هيئة التزمها (وعليه دم) لترفعه بتركها والثاني لا يجزئ لانه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المستثنين شاة وفي قول بدنة وجوب المشي فيما ذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحللين وقيل من الاول وله الركوب بعد ذلك قال الرافعي والقياس انه اذا كان يتردد في خلال النسك لغرض تجارة وغيرها فله ان يركب ولم يذكروه وسكت عليه في الروضة (ومن نذر حجا أو عمرة لزمه فعله بنفسه) ان كان صحيحا (فان كان معصوبا استتاب) كافي حجة الاسلام (ويستحب تعجيله في اول زمن (الامكان) مبادرة الى براءة الذمة (فان تمكن فاخر فأتج من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شئ عليه كحجة الاسلام (وان نذر الحج عامه وأمكنه لزمه) فيه (فان منعه مرض) بعد الاحرام (وجب القضاء أو عدا) أو سلطان أو رب دين لا يقدر على وفائه (فلا قضاء (في الاظهر) أو صدقه عدا أو سلطان بعد ما حرم قال الامام او امتنع عليه الاحرام للعدو فلا قضاء على النص وخرج ابن سريج قولنا بوجوبه وحكي الامام هذا الخلاف في المرض وان لم يمكنه في العام قال في التتبع بان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد رفقة وكان الطريق مخوفا لا يتأتى للأحاديث فلو كان قضاء عليه لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالاتي في حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كأصلها في المسئلة (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت فغناه مرض أو عدا ووجب القضاء) لتعين الفعل في الوقت (أو) نذر (هديا) كأن قال لله على أن أهدي هذا الثوب أو الشاة الى مكة (لزمه حمله الى مكة والتصدق به) بعد دبح ما يذبح منه (على من يها) من الفقراء أو المساكين (أو) نذر (التصدق على أهل بلد معين لزمه) سواء مكة وغيرها (أو) نذر (صوما في بلد معين) فله الصوم في غيره سواء عين مكة أم غيرها (وكذا صلاة) نذر في مكان لم يتعين (الا المسجد الحرام) فيتعين (وفي قول ومسجد المدينة والاقصى قلت) اخذ من الرافعي في الشرح (الاظهر تعينهما كالسجدة الحرام والله أعلم) لا شتراك الثلاثة في عظم الفضيلة ونظر القول الآخر انهما لا يتعلق بهما نسك بخلاف الاول وعلى التعيين يقوم الاول مقامهما في الاصح ويقوم أحدهما مقام الآخر في أحوجهين وصح في الرخصة ثالثا زاده أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون عكسه كالصح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين

الخلاف في العدو وانتهى وقد أشار إليه في المتن حيث لم يحل فيه خلافا (قوله) الى مكة قال الزركشي أو أطلق (قوله) وكذا صلاة فرق ابن الرفعة بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارح عهده منه النظر الى زمن الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فانه لم ينظر فيها الى مكان معين قال ولا يشك على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لان الشارح نظره فيه الى أمكنة مخصوصة بخلاف الصلاة انتهى واعلم ان حكم الاعتكاف في نذره في المساجد كالصلاة على الرابع

(قوله) بخلاف عكسه (فائدة) لو قال بصيغة العموم لله على أن أصلي النوافل قائما لم ينعقد لأن فيه إبطال رخصة الشرع كذا نبيه عليه إبراهيم المرور وروى كعامة الأصحاب وقال البغوي والقاضي ينعقد (قول المتن) أو طول قراءة الصلاة الخ

لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وحديث الإمام أحمد صلاة في مسجد هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى (أو) نذر (صوماء مطلقا فيوم) لأنه أقل ما يفرض بالصوم (أو أيا ما قلنا) ذكره الإمام (أو) نذر (صدقة فيما) أى بأى تنبؤ (كان) مما يتوكل كذا نذر (أو) نذر (صلاة فركعتان) أقل واجب منها (وفى قول) ركعة) أقل جائز منها (فعلى الأول يجب القيام فيها مع القدرة) عليه (وعلى الثانى لا) يجب فيها (بأنه) (أو) نذر (عقبا فعلى الأول) المبنى على واجب الشرع عليه (رقبة كفارة) بأن تكون مؤمنة سلمية من العيب (وعلى الثانى) المبنى على جواز الشرع عليه (رقبة) فتصدق بكافرة معنة (قلت الثانى هنا أظهر والله أعلم) رجه في الروضة أيضا (أو) نذر (عقبا كفارة معنة) اجزأت كاملة فان عين ناقصة تعينت لتعلق النذر بالعين (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدة) بخلاف عكسه) أى نذر الصلاة قاعدة فتجوز قائما (أو) نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكرناه طاعة (والهيج انعقاد النذر بكل قرية لا تجب ابتداء عبادة) لمريض (وتشيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهى كالعبادة والثانى قال يست على وضعها

* (كتاب القضاء) *

أى الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) فى حق الصالحين له فى الناحية فيؤلى الإمام فيها أحدهم ليقوم به (فان تعين) له فيها واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) وقبوله اذا أوليه (والا) أى وان لم تعين له واحد فى الناحية بان كان معه غيره (فان كان غيره أصح) وكان (أى الأصل) يتولى به (أو) يتولى به (فله مفضل) وهو غير الأصل (القبول وقيل لا) ويجزم طلبه وتوليه (و) على الأول (يكراه طلبه وقيل يحرم) والفاضل يندب له القبول وقيل يلزمه ويستحب له الطلب وان كان الأصل لا يتولى فهو كالعدم (وان كان) غيره (مثله فله القبول ويندب) له (الطلب ان كان خاملا برجوه) (به) نشر العلم (أو) كان (محتاجا الى الرزق) ويحصل به من بيت المال (والا) أى وان لم يكن خاملا ولا محتاجا الى الرزق (فالأولى) له (ترك قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح) والله أعلم) والثانى هما خلاف الأولى (والاعتبار فى التعيين وعدمه بالناحية) كما تقدم أخذنا من هنا (وشرط القاضي) أى من يولى قاضيا (مسلم مكلف) أى بالغ عاقل (حرز كعدل سميع بصير ناطق كف) فلا يولاه مرقب أو امرأة فاسق لنقصهم ولا أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) هو متعلق الاجتهاد (وخاصه وعامه) ومطلقه ومقيده (ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الأحكام (والمتمصل والمرسل) أى غير المتمصل (وحال الرواية قوة وضعفا) فيقدم الخاص على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والمتصل والقوى (ولسان العرب لغة ونحوها) أقوال العلماء من العصابة فمن بعدهم اجبا عاواختلافا) فلا يخالفهم فى اجتهاده (والقياس بأنواعه) الأولى والمساوى والادون فبعضها كقياس الضرب لاوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على أكله فى التحريم فهما وقياس التنازع على البر فى باب الربا يجمع الطم المشتل عليه مع القوت والكيل الب

قال فى شرح الروض بشرط أن لا يندر فيه ترك التطويل (قول المتن) لزمه لو خالف سقط عنه النذر لانه ترك الوصف الملتزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها واعلم أن صحة نذر تطويل القراءة والجماعة محلها فى الفرائض قال الباقرى ولا يلزم النذر فى النوافل وان شرعت الجماعة فيها (قوله) والثانى قال الخ (تمة) لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال ان شئ الله مريضى فله على ان تصدق بدينار فشئى جاز دفعه اليه اذا كان فقيرا ولا تلزمه نفقته * (كتاب القضاء) *

أصله قضاي من قضيت قلبت الباء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا الظاهر حكم الشرع فى الواقعة من مطاع واحترز بالطاع عن المفتى واعترض والوجه انه الزام عن له فى الوقائع الخاصة بحكم الشرع لعين أو غيره فخرج بالالزام المفتى وبالخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بشبوت الهلال مجرد ثبوت لان الحكم على عام غير ممكن قال الغزالي وهو أفضل من الجهاد (قوله) فيؤلى الإمام الخ أى وجوب عين عليه * تنبيه * اعتبر الأصحاب بين المقفين قدر مسافة القصر قال الزركشى فينبغى أن يكون هنا كذلك وذكر الامام انه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي ونقله شريح والرويانى عن الاصطخري (قول المتن) ويكره الخ يجب فرضه فيما لو كان هناك من هو خامل أو يرجو الرزق (قول المتن) عدل هو مغم عن الاسلام (قول المتن) لغة ونحوها الأولى للمفردات والثانى للمركبات

(قول المتن) فان تعذر الى آخره فضيته انه مع عدم التعذر لا ينفذ قضاؤه اذا ولاءه وقضية العلة النفوذ (فائدة) قال ابن المعماري في التواطع وهذا الذي ينفذ للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة طاهر الا بالهنا * تنبيه * لو علم من نفسه الفسق وخفي حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولا يثبت من ذي الشوكة (٢٤٩) ولا غيره قال الزركشي وقاضي القضاة اذ اول من ليس اهل من الفسقة وغيرهم لا تصح

(قول المتن) له شوكة مثله غيره فيما يظهر لان الغرض تعذر الشرط (قول المتن) كالتقاضى قال الرافعي لو ادعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الاصل (قول المتن) في غير حد الله أى بخلاف حدود الله تعالى لان مناط الحكم رضى المستحق وهو مقفود فيه قال ابن الرفعة ولا يجزى عنها ما تقدم من ولاية غير الال للضرورة لفقد العلة وهى ولاية ذي الشوكة (قول المتن) جاز دليله تحاكم عمير وأبي كعب الى زيد بن ثابت وعثمان وطخعة الى جبير بن مطعم ولم يخالفوا فكان اجماعا رضى الله عنهم (قول المتن) وفي قول لا يجوز أى لانه يؤدى الى اختلال أمر الحكام وقصور نظرهم والافات عليهم (قوله) والتعبير فيه بقيل صحيح أى لان المراد به الطريقة غاية الامر ان شق المنع منها داخل فيما قبله لم يتعرض له (قول المتن) وكذا ان لم يخص قال الشيخ أبو على والقاضي والامام واذا أرسلنا لخصم يتعاب من سبق داعيه فان جأعاً أقرع بينهما * فرع * ولا هما ولم ينص على تعميم ولا غيره صح وجل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق ان الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل صح بخلاف هذا وقضية الفرق ان الوكيلين كالوصيين نعم استشهد كل بما قال الموصى أوصى الى من شئت ولم يقل عني ولا عنت فانه يصح ولم ينزله على الوصاية عن الموصى كى يصح وفرق بأن الاصل منع وصاية الوصى حتى يصرح الموصى بأنه يوصى عنه

(فان تعذر جمع هذه الشروط) في رجل (قولى سلطان له شوكة فاسقا أو مقلداً نفذ) بالمجعة (قضاؤه للضرورة) اثلا تعطل مصالح الناس قاله في الوسيط ثقة ما قال في الروضة كأصلها وهذا حسن (ويندب للامام اذا ولى قاضياً أن يأذن له في الاستخلاف) اعانة له (فان نهاه) عنه (لم يستخلف) ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه (فان اطلق) توليته فيما لا يتعدى الاعلى بعضه (استخلف فيما لا يقدر عليه) لاحتجته اليه (لا) في (غيره) أى ما يقدر عليه (في الاصح) والقادر على ما ولىه لا يستخلف فيه في الاصح أيضاً والثاني في المسئلتين يستخلف كالامام بجماع النظر في المصالح العامة ولو أذن الامام له في الاستخلاف قطع ابن كعب بأنه يستخلف في القدر ورعية كغيره وقال الرافعي القياس محيى الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتحليف وسماع بينة قطع القفال بجوازه وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى اطلاق الاكثرين كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالتقاضى) أى كشرط المتقدم (الا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيمكنه علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهداً (أو اجتهاداً مقلداً) بفتح اللام (ان كان مقلداً) بكسرها حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) أى خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاداً مقلداً وقضية ذلك أنه لو شرط له يصح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم تصح توليته (ولو حكم) بنسب الكاف (خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقاً) على التفصيل الآتى (بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز) مطلقاً (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص) الجواز (بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما) كاللعان وحد القذف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة حاكية للقولين في ذلك والمنع منها داخل فيما قبل والجواز منها زاد عليه فاقصر عليه والتعبير فيه بقيل صحيح ولا يجوز التحكيم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) أى الحكم (الا على راض به فلا يمكن رضى قائل) بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لا بد من رضاه به (وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضى بعد الحكم في الاظهر) والثاني يشترط قبل الحكم (ولو نصب) الامام (قاضيين ببلد وخص كلا) منهما (بمكان) منه (او زمن أو نوع) كالا موال أو الدماء والفروج (جاز وكذا ان لم يخص) بمآذ كزبل عم ولا يثبتها مكاناً وزماناً وحادثاً فانه يجوز (في الاصح) كالكيلين والوصيين (الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كالامام لا يتعد

(فصل) * اذا (جن قاض أو اعنى عليه أو ذهب أهلية اجتهاده وضبطه بغفلة أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال مجاز كزبل بن عجل به على الاصح الآتى (وكذا اوفسق) لم ينفذ حكمه (في الاصح) والثاني ينفذ كالامام وفرق الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولاية في الاصح) والثاني تعود من غير استثناء تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك) أى في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله مصحفة كتب كين قننه والا فلا) أى وان لم يكن في عزله مصحفة فليس له عزله (لكن ينفذ العزل في الاصح) لطاعة السلطان والثاني

٦٣ ب ن ر * (فصل جن قاض الخ) * (قول المتن) لم ينفذ عبره ما دون الانزال ليلالتم حكاية الخلاف في القول الآتى (قول المتن) ظهر منه خلل عزل النبي صلى الله عليه وسلم ام يوم بصق في القبلة وقال لا تصل بهم بعد هذا ابدار واه أبو داود (قوله) لكن ينفذ العزل أى والامام آثم

(قوله) والثاني ينظر الخ كافي تعليق الطلاق على قراءة الكتاب وقرر بأن تفاصيل الصفات مبررى في تعليق الطلاق وأمر العزل برأى فيه عرفا
الاعلام ولو راعى الاجام غير الاعلام عدا غاشا وقضية هذا الفرق انه لو أعلم رجلان بقول الامام في هذا انعزل (قول المتن) في شغل معين
انظر هل يقال في هذا لا ينعزل الا ينلوع الخبر كالعام أم لا (قوله) ووال كالا مبر والمحتسب (٢٥٠) وناظر الجلس ووكيل بيت المال وما

أشبهه ذلك (قول المتن) ولا يقبل الى
آخره أى لانه غير قادر على الانشاء فلا
يقدر على الاقرار (قول المتن) جائز
الحكم قبل هو تأكيده (قول المتن) ويقبل
قوله خلافا لما لك حيث قال لا يقبل الا
بينة لنا القياس على ولي البكر وأجاب
بأن فرق بوفور الشفقة * فرع * لو ولاه
قاص قضاء بلد وولاه آخ قضاء بلد
آخر فهل له أن يزوجه امرأته وهو في
بلد من أهل البلدة الاخرى الظاهر
لأن مستنبه في البلد الذي هو فيه عاجز
عن ذلك (قول المتن) في غير محل ولايته
ينبغي أن يكون ضابط ذلك في البلد
الوصول الى حد تنصرف فيه الصلاة (قوله)
أى على سبيل الرشوة يقضى ان المدعى
به نفس الرشوة المأخوذة (قول المتن)
أحضر أى ولو وكل كفى (قول المتن)
بعدين قال ابن الرفعة وهو يعلم ذلك وانه
لا يجوز وانا اطالبه بالغرم أقول انظر
ذلك مع قول المهاج ولما كرمالا (قول
المتن) وقيل لاى لانه كان أمين الشرع
والظاهر من أحكام القضاء مضى على
الحكمة ومنصبه يسان عن الابتدال
بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا
كذلك مسألة الرشوة لانه يسهل على
المدعى اقامة البينة على الحكم لانه يقع
ظاهرا بخلاف أخذ المال ثم معنى البينة
اقامتها ليتبين الحاكم الحال كي يحضره
على بصيرة ولا يغنى ذلك عن اعادتها بعد
ذلك (قوله) كالودع وسائر الامناء الخ

لا ينفذ لا تنفاه المصلحة فيه وقوله مثله كذا دونه وقوله وفي عزله الى آخره قيد في مثله ودونه الصالحين
للنساء وان لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره لم يجز عزله فلو عزل لم ينعزل (والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه
خبر عزله) وفي قول من الطريق الثاني انه ينعزل كأرجح القولين في الوكيل والفرق بينهما على الاول
عظم الضرر في نقض القضية دون تصرفات الوكيل (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كفى فانت
معزول فقرأه انعزل وكذا ان قرئ عليه في الاصح) نظرا الى أن الغرض اعلامه بصورة الحال
لا قراءة بنفسه والثاني ينظر الى صورة اللفظ (وينعزل بموته) أى القاصى (وانعزله من اذنه
في شغل معين كبيع مال ميت) وغائب (والاصح انعزال نائبه المطلق) بما ذكر (ان لم يؤذن له
في استخلاف أو) ان (قبيل) له (استخلف عن نفسك أو اخلق) له الاستخلاف (فان قيل)
له (استخلف عنى فلا) ينعزل الخليفة بما ذكر والثاني الانعزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية
لمصلحة الناس (ولا ينعزل قاض) وول (بموت الامام) وانعزله لشدة الضرر في تعطيل الحوادث
(ولا ناظر بنيم ووقف بموت قاض وانعزله) لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا يقبل قوله بعد انعزله
حكمت بكذا) وانما ثبت حكمه بالبينة (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد
على فعل نفسه والثاني يقبل اذا لا يجز شهادته نفعاً الى نفسه ولا يدفع ضررا (أو بحكم حاكم جائزا لحكم
قبلت في الاصح) والثاني المنع لانه قد يرد فعل نفسه فان بين بغيره قبلت (ويقيل قوله قبل عزله
حكمت بكذا وان كان في غير محل ولايته فحكمه معزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)
أى ذكر لكناضى (انه أخذ ماله برشوة) أى على سبيل الرشوة كفى المحرر وغيره والراء مثلية (أو شهادة
عبدن مثلا) أى أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته ودفعه الى المدعى (أحضر ومصلحت خصوصتهما
وان قال حكم بعدين ولم يذكر مالا أحضر وقيل لا حتى تقوم بينة بدعواه) قال في المحرر ورجحه
مرجحون وفي الشرح انه أصح عند البغوى والاول أصح عند الرواى وغيره وجرم في أصل الروضة
بتهمته (فان حضر) على الوجهين وادعى عليه (وأنكر صدق بلايين في الاصح) لانه أمين
الشرع فيصان منصبه عن الخليف والابتدال بالنزاعات (قلت الاصح يمين والله أعلم) كالودع
وسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانه وفي المحرر والشرح أن الاول أحسن وفي الروضة كأصلها
انه أصح عند الشيخ أبى عاصم والبغوى وأن الثاني أصح عند العراقيين والرواى (ولو ادعى على قاض
جور في حكم لم يسمع) ذلك لانه أمين شرعا (ويشترط بينة) به فلا يخلف فيه (وان لم يتعلق) ما يدعى
به عليه (بحكمه حكم بينهما) فيه (خليفته أو غيره) أى قاض آخر

* (فصل) في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام لمن يوليه) القضاء ببلد كتابه وبما يحتاج
اليه فيه لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن خزم لما بعثه الى اليمن رواه اصحاب السنن وفيه الزكاة
والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أى المكتوب (شاهدين يخرجان معه الى البلد) بعد أو قرب
(يخبران بالحال) من التولية وغيرها ويكنى اخبارهما بها من غير كتاب (وتكنى الاستفاضة) بها
(في الاصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية عقد والعقد لا تثبت بالاستفاضة ثم منهم من

أطلقها

ولعموم حديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر ولو عزل بفسق وجور خلف قطع ما بحقه الزكوى رضى الله تعالى

* (فصل ليكتب الامام الخ) * (قوله) أى المكتوب ولذا قال في التنبيه ويشهد على التولية

(قول المتن) لا مجرد كذب كذا المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب انه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به انه خط المفتي أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يحكى عنهما مثله (قول المتن) فعلى خصمه حجة قبل هذا مشكل لأن روضته في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة (٢٥١) (قول المتن) وكأنا كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية

رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن) وسجلات السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيناف (قول المتن) وترجأ أي لحديث انه صلى الله عليه وسلم أمر أنسا أن يتعلم العبرانية من أجل مكانة اليهود قال فتعلمتها في نصف شهر (قوله) جواز أعمى أي يقتضيه ذلك هنا وان كانت شهادة بلفظها لا تكون المشهود عليه حاضر ابن يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فاعتقر ذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وان كان الغلب في المترجم معنى الشهادة من حيث العدد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (فائدة) أجرة الرسول على الطالب ان لم يمتنع المدعى عليه من الحضور والافعل المدعى عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكتاب إلى صاحب الحق دون القاضي (قول المتن) صمم أي ثقل سمع (قوله) مع بعده أي والمتخه اشتراط لفظ الشهادة فيه جزما ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في السمع يعلم من اشتراط العدد (قول المتن) وسجنا لو كن مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الأداء وله مال ظاهر فهل يحبس حتى يبيع أم لا وجهان وحكى في الروضة في الفلاس عن الاصحاب التخيير والمرضى والمخترة وابن السبيل نقل الرافعي لا يحبسون ويمنع من التمتع بزوجه ان رآه القاضي وأفتى الغزالي بذلك في محادثة الصديق أيضا (فائدة) أجرة الحبس على المسجون (قوله) ولو

أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتعقيد كدال عليه كلام الروضة وأصلها لا مجرد كتاب بها أي لا يكفي (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكى في الوسيط يكفي لبعده الجراة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلثة (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر نحن يدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة قال الاصحاب فان تعسر يوم الاثنين فالخمس والا فالبسب (وينزل وسط البلد) بفتح السين ليتساوى أهله في القرب منه (وينظر) أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (فن قال حبست بحق ادامه) فيه (أو ظلمنا فعلى خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تتم (فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) عاجلا فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة ثبوتها بالبينة (وعن حاله ونصره فن وجدته) مستقيم الحال قويا أقره أو (فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين ويتخذ) بالهمزة (مزكا) بالزاي للحاجة اليه وسبب في شرطه في أواخر الباب (وكتبا) لماذا ذكر (ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابه محاضرا وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالبا (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجما) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد (وشرطه عدالة وحرية وعدده) كالشاهد وان كان الحق مما ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والبعثي رجلين ويكفي في الزنا رجلان وفي قول بشرط أربعة (والاصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسها على الشهادة وقرق الاول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج إلى معانية وإشارة بخلاف الشهادة (و) الاصح (اشترط عدد في اسماع قاض به صمم) كالمترجم والثاني لا يشترط لأن السمع لو غير انكر عليه الخصم والحاضر ون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الاصح وعلى الاول يشترط لفظ الشهادة أيضا في الاصح وليجوز الخلاف في لفظ الشهادة والحرية مع بعده في المترجم ويشبه أن يكفى باسماع رجل وامرأتين في المال كما في المترجم وأجاب في الوسيط بالمتن اما اسماع الخصم الاصح ما جوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لانه اخبار محض (ويتخذ دارة) بالمهملة (للتأديب وسجنا لا داء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسحا) أي واسعا لئلا يتأذى بضيقه الحاضرون (بارزا) أي ظاهرا ليعرفه من يراه (مصونا من أذى حر وبرد) وريح وغبار ودخان (لائق بالوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون دارا (لامسجدا) فيكره اتخاذ مجلس الحكم في الاصح صونه عن ارتفاع الاصوات والغلط الواقعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفضلها (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع ومفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض مؤلم وخوف مزعج (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وصيل معروف) لئلا يحابي (فان اهدى اليه

اتفقت الخ هو يفهم من التعبير بالاتخاذ (قول المتن) في حال غضب أي وينفذ لقصة الزبير المشهورة (قول المتن) الفقهاء أي ولو ادون منه بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لغيره (قوله) ومشاورتهم الخ زوى أبو داود المستشير معان والمستشاره مؤتمن

(قول المتن) وكذا أصله وفرعه أى حتى في سماع الدعوى والبيئة ويجوز أن وجته وصديقه وفي التهذيب يجوز أن يحلف بغيره على خلو ذمته
لأنه ليس بحكاه (قوله) والثاني ينفذ الخ لعموم أدلة القضاء بين الناس ولأنه أسير البيئة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولديه امتنع أيضا
وقيل يجوز كالبيع (قول المتن) نص الكتاب الراد ما يشمل الظاهر وقوله النسبة أى (٢٥٢) ولو أحادا (قول المتن) أو الأجماع

من له خصومة) أو غيره (ولم يرد قبل ولايته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى المبدأ
اليه في الثانية في محل ولايته سبها العمل ظاهر ولا يحرم في غير محل ولايته كما في الرخصة وأصلها
(وإن كان يهدى قبل ولايته (ولا خصومة) له (جاز) قبولها إذا كانت (بغير العادة والأولى أن يشب
عليها) فإن زادت على العادة حرم قبولها (ولا ينفذ حكمه) أى القاضي (لنفسه ورقفه
وشريكه في المشترك وكذا أصله وفرعه) ورفيق كل منهما وشريكه في المشترك (على الصحيح) والثاني
ينفذ حكمه لهم بالبيئة ولا ينفذ بغيره قطعا وينفذ حكمه على المذكورين معه (ويحكم له ولهؤلاء)
إذا وقع لكل منهما خصومة (الامام أو قاض آخر وكذا نائبه على الصحيح) والثاني ينزله منزلة (وإذا أقر
المدعى عليه أو نكل خلف المدعى وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه) أى المدعى
بعد السكول (أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه) ماذكر (أو أن يكتب له) في قرطاس أحضره
(محضر بما جرى من غير حكم أو بجلا بما حكم) به (استحب إجابته وقيل يجب) كالاشهاد ووفر
الأول بأن الكتابة لا تثبت حشا بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما له والأخرى تحفظ
في ديوان الحكم) ويكتب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) القاضي (باجتهاد ثم بان)
حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة أو الأجماع أو قياس جلي نقضه فهو وغيره لا) قياس (خفي)
فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على التأفيف للوالدين في قوله تعالى فلا تنقل
لهم أوف بجامع الأيدى ومن الخفي قياس الأرز على البر في باب الربا بغير الطعم (والقضاء) فيما
باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهره إلا بباطنا) فلو حكم بشهادة زور بظاهره العدا
لم يحصل بحكمه الحل بباطن سواء المال والنكاح وغيرهما وباطن الأمر فيه بظاهره وهو متفق
عليه بين المجتهدين ينفذ القضاء فيه بباطن أيضا وكذا في المختلف فيه في الأصح عند جماعة والثاني
لا والثالث ينفذ بباطن معتقده دون غيره وعليهما لا يحل للشافعي الأخذ بحكم الخفي بشبهة الجوار
(ولا يقضي) القاضي (بخلاف علمه بالأجماع) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه عما ادّعى وأقام
به بينة أو أن المدعى قتله وقامت به بينة حتى فلا يقضي بالبيئة فيما ذكر (والأظهر أنه يقضي بعلمه) كأن
رأى المدعى عليه اقترض من المدعى مائة بعه أو معه بقر به وأنكره هو ذلك فيقضي به عليه مصرحا
بأنه يعلم ذلك والثاني على أن فيه تمهة (الافى حدود الله تعالى) لندب الستر في أسبابها وشمل غير
المستثنى القصاص وحذا القذف فيقضي فيها بعلمه كالسالم وفي قول لا لأن العقوبة يسمي في دفعها
ولا يوسع فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل
به ولم يشهد حتى يترك) لاسكان التزوير ومشابهة الخط (وفيهما) أى العمل والشهادة (وجهه
في ورقة مصونة عندهما) أى عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والوثوق (وله
الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه أو ذوق بخطه أو أماته) نقله في الروضة
كأصلها عن الأصحاب وفيها معان الشامل لا يجوز له الحلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى

النقض بخلافه الأجماع بالاجماع والباقي
في معناه كتب عمر إلى أبي موسى لا تمنعك
قضاء قضيتك بالامس ثم رجعت في نفسك
وهديت لرشدك أن تنقضه فإن الحق
لا ينقض والرجوع إلى الحق خير من
التمادي في الباطل (قول المتن) نقضه
يجب عليه التسجيل بذلك أن كان قد
سجل بالحكم والافيسق (قول المتن)
لا باطنا خلا فالأبي حنيفة حيث نقضه
باطنا وأباح للشهود له الوطء (قوله) عند
جماعة منهم البغوي ونقله القاضي والامام
عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل
لشافعي الأخذ بشبهة الجوار إذا حكم
لخفي لكن وقع للرافعي هنا أنه قال إن قلنا
المصيب واحد لم ينفذ بباطنا ولا نفذ
* نفيه محل النفوذ الأحكام التي
لا تنقض أشار إليه الماوردي وابن عبد
السلام قال الزركشي إكن قضية
اطلاقهم النفوذ سواء الذي ينقض والذي
لا ينقض (قول المتن) بخلاف علمه
قال الزركشي المراد به هنا اليقين بخلاف
ما يأتي في القضاء بعلمه قبل الصواب إن
يقول بما يعلم خلافه لأنه إذا شهدت عنده
البيئة شيء لم يعلم بحكمه ما يصدق أنه
قضى بخلاف علمه ورده البلقيني بأنه في
هذه إنما يقضي بما شهد به الشهود لا
بصدقه فلم ينفذ بخلاف علمه ولا بما يعلم
خلافه فالعبارتان متساويتان (قوله)
فلا يقضي الخ أى ولا يقضي بخلافها (قول
المتن) أنه يقضي بعلمه توقف جماعة في

الناسق الذي نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله (قول المتن) إلا في حدود الله بحث
الزركشي استثناء الردة (قول المتن) لم يعمل به أى بخلاف غيره فإنه يعمل بالحكم ما لم يصحح الأول بالانكار (قوله) وله الحلف الخ إجماع ابن دقيق
العبد على جواز اليمين بغلبة الظن بخلاف عمر في شأن ابن سباد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه (قوله) عن الشامل الخ الفرق
على هذا أن التذكرة يمكن في خط نفسه ولو رأى خط وكبته أو شريكه أو أخبره عبد ووثق به في كل ذلك جاز له الحلف

* (فصل يسو الخ) * (قوله) والثاني يسوى بينهما أى لعموم الامر بالتسوية في غيره (قول المتن) وان يقول قال في التنبيه لان المدعى ضمن سؤال المدعى طلب الجواب (٢٥٣) (قوله) أونسى الخ لوزاد عدم التمسك بنسيان ولا غلط فالظاهر القبول أيضا (قوله) شد والرحال

تفسير يستوفى ون كما أشار اليه تنصبيه (قول المتن) ويحرم اتخاذ شهود أمانعين من يكتب الوثائق فإثر في أصح الوجهين (قول المتن) عمل بعلمه خالف أبو حنيفة فقال اذا طلب الخصم التزكية وجب وان علم القاضي العدالة واستثنى البلقيني أصله وفرعه فلا يقضى بعلمه في عد التهما كما لا يركبهما (قول المتن) وجب الاستر كاء أى وان لم يطلب الخصم (قول المتن) فركا هو في الحقيقة يجرح ويركى ولكن نصف بأحسن أحواله قال الزركشى فركا كذا بخط المصنف وصوابه الى المزكى كما عبر به في المحرر وغيره لان أصحاب المسائل وان سمو بذلك فالزكى هو المبعوث اليه كما بينه الاصحاب وقول المتن يشافه المزكى قال أى يشافه القاضى لان المعول عليه شهادة المزكى وانما أرسل اليه أولا ليمهد له الامر بما كتبه اليه والاعتماد على ما يجرى آخره نقل عن الشيخين انهما نقلوا عن جمع من الاصحاب ان المعول على قول أصحاب المسائل خلا فالابن اسحاق وان ابن الصباغ اعتدوا عن قبولها وهى شهادة على شهادة والاصل حاضر لكان الضرورة قال الامام ولثلا يشتر المزكون ويكثر ترددهم ثم قال الراعى ان ولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضي مبنى على قوله ولا يعتبر العدد لانه حاكم وان بحث وشهد فالحكم أيضا مبنى عليه لانه شاهد ولا بد من العدد وان راجع المزكين فقط فرسول والعدة على قولهما لان شهادة الفرع مع حضور الاصل مردودة

بتذكر وسبق في كتاب الدعوى جواز الحلف بالبظن مؤكدا بغيره خطه أو خط أسبه وفي الروضة كاصلها نحوه (والصحيح جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالتشهاد وفرق الأول بالتوسعة في الرواية * (فصل يسو) * القاضى وجوب اوقيل استحبنا (بين الخصمين في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه (وقيام لهما) ونظر اليهما (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وكذا سائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها (والاصح رفع مسلم على ذمى فيه) أى المجلس بان يجلس المسلم أقرب الى القاضي كما جلس على رضى الله عنه بحسب شريح في خصوصته مع يهودى رواه البيهقي والثاني يسوى بينهما فيه ويشبهه كفى الروضة كأصلها أن يجرى الخلاف في سائر وجوه الاكرام وظاهره يأتي على كل من الوجهين الوجوب والاستحباب السابقان (واذا جلسا) بين يديه مثلا (فله أن يسكت) حتى يتكلم (و) له (أن يقول لتسكنم المدعى) منكرا (فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر ذلك) ظاهر (وان أنكر فله أن يقول للمدعى لك بينة وأن يسكت وان قال لي بينة واريده تخليفه فله ذلك) لانه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعى عن اقامة البينة وان حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تخليفه غرض (أو) قال (لا بينة لي) أوزاد عليه لاحاضرة ولا غائبة وحلفه (ثم أحضرها قبلت في الاصح) لانه ربما لم يعرف له بينة أو نسي ثم عرف أو تذكر والثاني لا يقبل للمناقضة الا أن يذكر كلامه تأويلا بما ذكر من جهل أو نسيان وان قال لا بينة لي حاضرة وحلفه ثم أحضرها قبلت جزمنا فاعلمها حضرت وخزم البغوى في مسئلة الكتاب بالقبول وحكى الغزالي فيها الوجهين (وأذا ازدحم خصوص) مدعون (قدم السابق) فالاسبق منهم (فان جهل) السابق (أو جاء معا فرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا اذ لم يكن فيهم من ذكر في قوله (وبقدم مسافرون مستوفون) شدوا الرحال ليخرجوا مع رفقتهم على متعين (ونسوة) على رجال (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة في المجى الى القاضي (ما لم يكثر واما) وينبغي كفى الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم وتقدمهم جائز رخصة وقيل واجب واختار في الروضة أنه مستحب فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما تقدم (ولا يقدم سابق وقارع الابدعوى) واحدة للتلاطول على الباقيين ويحق بهما المسافر في احتمال للرافعى وكذا المرأة قال ويحتمل أن يقدم بجميع دعاويه وهو الاربع في الروضة ان لم يضر بالباقيين اضرازا يمتنا ولا فيقدم واحدة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس (واذا شهد) عنده (شهود يعرف) فهم (عدالة أو فسقا عمل بعلمه) فهم فيقبل من عرف عدالته ويرد من عرف فسقه (والا) أى وان لم يعرف فهم ما ذكر (وجب الاستر كاء بأن يكتب ما يميز به الشاهد والشهود له وعليه) من الاسماء والحرف وغيرها (وكذا قدر الدين) الشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتبه لان العدالة لا تختلف بقلة المال وكثرة فلا تختار الأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيره أحذر بالاحتياط (ويبعثه) أى بما يكتبه (مركبا) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يثبته وبين الشهود له أو عليه ما يمنع

٦٤ في انتهى وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قولهما فحكم القاضي مبنى على قوله ما يفيد ان الثبوت ينتقل في البلد وان تجرد عن الحكم الا أن يحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شافه القاضي ثم رأيت كلاما للشيخين محضه ان نائب القاضي يشافه بالثبوت وان لم يحكم ويقتضيه ذلك لانه معين له بخلاف القاضي المستقل ذلك الشجان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي

(قوله) أيضا من كمال صاحب التصحيح مراده به صاحب المسئلة والمزكى الآتى المبعوث اليه لا المبعوث المذكور (قول المتن) وخبرة بالكسر والفتح كذا ضبطه المحشى رحمه الله (قوله) لكذا يرجع لقوله أو غير (قوله) وقيل لا يشترط عليه الامام بأن ابتلائها معه مع امكان الوصول الى الاصول انتهى وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل (قول المتن) وقيل يزيد الخ (٢٥٤) قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ

أبي محمد نقلا عن الفقهاء ان معناه ليس عدو الى بل قبل شهادته على وليس بان لي بل قبل شهادته لي قال ومن أصحابنا من قال معناه المبالغة في القبول بكل حال وليس بصحيح وبينه (قوله) وقيل يكفي أى لانه اعترف بما لو ثبت بالبينة يقضى عليه

* (باب القضاء على الغائب الخ) *

(قول المتن) ان كان عليه بينة لأن الاقرار حقيقة أو حكما تعذر في الغائب (قول المتن) بعد البينة أى وبعد تعديلها (قول المتن) ان الحق ثابت الى آخره قال ابن الرفعة لعل المراد مسقر الثبوت والا فالغائب نفسه لو كان حاضرا وطلب هذا مع البينة لا يجاب (قول المتن) ولو حضر الخ قال العراقي هي مسئلة مستقلة ليست من تمام التي قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بنية الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد مرجح بالقبضى الثاني (قول المتن) وله مال لو كان مراهونا أو جانيا فهل للقاضي بطلب صاحب الدين ان يلزمه المهرن والمجنى عليه بأخذ حقه ما بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين قال البلقيني هذا موضع نظر والارجح له ذلك انتهى أقول ولو كان مال الغائب دينافا لظاهر ان القاضي يقضى منه (قول المتن) والا لا يجوزهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجاب بأن الغالب ان طلب الانتهاء عند تعذر المال (قول المتن) سمع

شهادته من قرابة أو عداوة (ثم يشافه المزكى بما عنده وقيل نسكى كاشته) له (وشروطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أى أسبابهما لانه يشهد بهما (وخبرة باطن من بعده) أو يحجره (لحجة أو جوار أو معاملة) لئلا يأتى له التعديل أو الجرح (والاصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل) مع لفظها (وقيل يز يدعى ولي) وهو على الاول تأكيد (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويستدفعه) أى الجرح (المعاينة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل) لما فيه من زيادة العلم (وان قال المعدل عرفت سبب الجرح وثاب منه واصلح قدم) قوله على قول الجراح (والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكفي في حقه

* (باب القضاء على الغائب) *

الذى يأتى ضابطه (هو جائز ان كان عليه) أى الغائب (بينة) بما يدعى به (وادعى المدعى بخوذه فان قال هو مقر لم تسمع بینه) ولغت دعواه (وان اطلق) أى لم يتعرض لخوذه ولا اقراره (فلاصح أنها) أى بینه (تسمع) لانه قد لا يعلم بخوذه ولا اقراره والبينة تسمع على الساكت فلتمجعل غيبته كسكوته والثاني نظر الى أن البينة انما يحتاج اليها عند الجحود (و) الاصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مستخبر) بفتح الخاء المعجمة المشددة (يسكر عن الغائب) لانه قد لا يكون منكرا والثاني يلزمه لتسكون البينة على انكاره وعدم اللزوم يصدق بما قال أبو الحسن العبادى وغيره ان القاضي محير بين النصب وعدمه (ويجب أن يحلفه) أى المدعى (بعد البينة أن الحق ثابت في ذمته) احتياطا للغائب لانه لو حضر رجما ادعى ما يبرئه منه (وقيل يستحب) فله تركه وباب تداركه ان كان هناك دافع غير منحسم (ويجربان) أى الوجهان (في دعوى على صبي أو مجنون) أو ميت ليس له وارث خاص وان كان فيحلف بسؤال الوارث ولو جوب فهم أولى لعجزهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحلف) ويعطى المال ان كان للمدعى عليه هذا المال (ولو حضر المدعى عليه وقال لو كبل المدعى ابرأني موكلأ أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الخلق الى أن يحضر الموكل والا لا تجر الامر الى ان يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الابرأ من بعد ان كانت له حجة (واذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (فضاء الحاكم منه) لغيبته (والا) أى وان لم يكن له مال حاضر (فان سأل المدعى انهاء الحال) في ذلك (الى قاضي بلد الغائب اجابه فنهى) اليه (سماع بينة المحكم بما ثبتتوفى) المال (او) نهى اليه حكم (ليستوفى) المال (والانتهاء ان يشهد عدلين بذلك) يؤذيان عند القاضي الآخر (ويستحب كتاب به يد كرفيه ما يميز به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختصمه) ويحمل الى قاضي بلد الغائب ويخرج اليه العبد لان وقفه على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أى على الحاكم به (ان أنه سكر الخضم) المحضر للقاضي أن المال المذكور فيه عليه (فان قال لعت المسمى في الكتاب صدق بيته وعلى المدعى بینه بأن هذا المكتوب

بينة قال الزركشى ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضي الحكم قال ومراد منها هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها أقول اسمه ليس في قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة للتسمين بل اريب (قول المتن) عدلين لو كان المكتوب به هلال رمضان كفى القاضي أن يشهد على نفسه واحدا قاله الراعى (قول المتن) وعلى المدعى بينة هذه البينة يكفى فيها بالعدالة الظاهرة ولا يسأل فيها بالبحث والاستركاء كما أشار اليه الراعى في الشهادات

(قول المتن) لزمه الحكم الخ يؤخذ من هذا ان الوثائق الشهادة باقرار فلان بن فلان اذا وجد شخص يبارى النسبة يقضى عليه الا أن يحضر من يشاركه في الاسم والنسب المذكور أى فهو المكاف بذلك لا صاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتب عليه ذلك (قول المتن) بحكمه قال الزركشي احتراز عن المشافهة بسماع البينة لانه لا يقضى بها من مثل هذا قطعاً لان الاحضار بها لا يحصل علماً بخلاف الحكم فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية (قول المتن) في طرفي ولا يتبهما الشرط أن يكون الحاكماً لمدى أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر * تنبيه * (٢٥٥) احتراز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يصح في فيه المناذرة المذكورة كما يفيد

ذلك أيضاً قول المنهاج الآتي وسماع البينة الخ (قول المتن) جواز ترك التسمية جزم القاضي بوجوب التسمية وحكى اجماع الاصحاب عليه وقواه ابن أبي الدم وقال هو متعين ليتأتى للخصم القدر فهم

* (فصل ادعى عننا الخ) * (قول المتن) ويعتمد في العقار قال الشيخ في المنهج أى الذي لم يشتهر (قول المتن) حدوده ويذكر أيضاً الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو غيرها أو غير ذلك (قول المتن) يشتهر الى آخره ففائدة الاقامة الاولى نقل العين المذكورة (قول المتن) يبدنه أى وجوبها والضمير في بدنه يرجع للمدعى من قوله الى المدعى (قول المتن) بالثمن بأن يبيعه له ويطلب منه كفيلاً بالثمن ثم ان سلت العين له تبين بطلان البيع والا تبين الصحة ويتولى القاضي ذلك للضرورة (قول المتن) مؤنة الرذأى والاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب السفر وكذا أجرته تلك المدة (قوله) بصفة لانها انما جازت عند الغيبة عن البلد للعاجلة وهي متفية هنا ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم ان الدهوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك (قوله) وما لا يمكن عبارة شرح

اسمه ونسبه فان أقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هنالك مشارك له في الاسم والصفات ولا يبالى بقوله (وان كان) هنالك مشارك له فيما ذكر (أحضر فان اعترف) بالحق (طوبى وترك الاول والابن الى) الحاكم (الكاتب لطلب من الشهود زيادة صفة تتميز به ويكتبها ثانياً ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه في امضائه اذا عاد الى ولايته بخلاف القضاء بعله) وقد تقدم (ولو ناداه) كائنين (في طرفي ولا يتبهما امضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمها ان لم يعد لها والا) أى وان عدلها (فالاصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام البغوي وغيره وقال الامام والغزالي لا يجوز وعبر في المحرر بالاشبه وقال في الشرح يجوز أن يقدرفيه خلاف (والكتاب بالحكم يمضى مع قرب المسافة) كبعضها (وسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهى كالمسافة فوق مسافة العدوى التي يرجع منها مبكر الى موضعه لئلا وقيل هى مسافة القصر والثاني يقبل مع قرب المسافة ومنها مسافة العدوى

* (فصل ادعى عننا غائبة عن البلديؤمن اشتباهها كعقار وعبد وفرس ومعروفات) * فيه تغليب غير العقار الاكثر (سمع) القاضي (بيته وحكمها وكتب الى قاضي بلد المال ليسله للمدعى ويعتمد في العقار حدوده) الاربعة (اولاً يؤمن) اشتباهها كغير المعروف من العبيد والدواب (فالظاهر سماع البينة) فهنا اعتماد على الصفات والثاني قال الصفات تشابه (و) على الاول (ببالغ المدعى في الوصف) ما أمكنه (ويذكر) معه (القيمة) في المتقوم وغيره (و) الاظهر (أنه لا يحكم بها) أى بالبينة لخطر الاشتباه ومقابله ما ينظر الى ذلك (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه ويغته الى الكاتب ليشهدوا على عينه والاظهر) في طريقه (أنه ليسله الى المدعى بكفيل يبدنه) والثاني بكفيل بالثمن (فان شهودا بعيته كتب براءة الكفيل والافعل المدعى مؤنة الرذأ وغائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعيته ولا تسمع شهادة بصفة) وما لا يمكن احضاره كالعقار يحده المدعى ويقيم البينة عليه تلك الحدود ولو كان مشهوراً لا يشتهر فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس يبدى عين بهذه الصفة صدق بيته ثم) بعد حلفه (للمدعى دهوى القيمة فان نكل) عن البين (حلف المدعى أو أقام بينة) حين أنكر (كلف الاحضار وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى تلف) فيؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده) الى (والا فقيمته

الارشاد والتقييد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه ثقيلاً فالأول كالعقار بحدوده ويقيم البينة تلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعيته ولا نعرف الحدود بعث القاضي من يسمعها على عينه ولو كان العقار مشهوراً فلا حاجة الى التحديد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيصفه المدعى في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً (قول المتن) واذا وجب احضار أى بأن كانت العين من شأنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب (قوله) عن البين أى المأخوذة من قول المتر صدق بيته (قول المتن) أو دعوى تلف أى فيقبل منه ذلك وان ناقصها بالانكار أو بالضرورة لئلا يتخذ عليه الحبس مع احتمال صدقه (قول المتن) ولو شك المدعى الخ يشمل المشتري وغيره

(قول المتن) أوجبنا الاحضار أى فى البلد ثلاثية كتر مع الذى سلف راس الصيغة يعنى قوله او عاتبه عن المجلس الخ (فوه) فهى ومؤنة أى ولا يجب الأجرة بخلاف العين الغائبة عن البلد سهولة الامر هناء وتولفت العين فى الطريق بانعدام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرفعة لانها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرتها أيضا (٢٥٦) (قول المتن) ومؤنة الرد قال

الزركشى كذلك يجب مؤنة الرد فى الاولى

الى دار المدعى اذا كانت العين مغصوبة

(فصل الغائب الخ) (قول المتن)

وقيل الخ هو كاخلاف فيمن دعى لاداء

الشهادة (فائدة) لو كان دون مسافة

العدوى ولكنه خارج عن محل ولاية

القاضي فهو كالبعيد لانه لا يجب حضوره

لوطلب (قوله) تعين حضوره قال ابن

القصاص ولا بد من نصب وكيل عنه

بخلاف الغائب (قوله) يوم الشهادة

كذلك قبله اذ لم تمض مدة الاستبراء (قول

المتن) واذا استعدي يقال أعداء الحاكم

أراد العدوان كاشكاه بمعنى أراد

شكواه (قول المتن) أو جمر بريد

ان ذلك راجع لنظر القاضي بحسب

ما يراه من خصم أو مرتب (قول المتن)

فان امتنع لا يثبت الامتناع الا بشاهدين

قال الماوردى والرويانى اذا كان

المتبعوث الخصم فان كان العون كفى

(قوله) لانه من باب الاخبار أى فيتقيد

بالتقيد (قول المتن) فليس له احضاره

هذا يؤخذ منه ان له القضاء عليه ولو كان

فى مسافة العدوى (قول المتن) وله هناك

الخ انظر هل يلحق هذا مالو كانت البلد

منسقة ولها قضاء وطلب - يخص لقاض

فى طر فها وهو بالطرف الآخر ظاهر

كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود

قاضى طرفها وهو متجه لظهور الفرق

بين الحاضر والغائب (قول المتن)

فلا يصح يحضره أى ولكن بعد تحرير

سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل يذمها) أى العين (ويحلفه ثم يدعى القيمة) ويحلفه (ويجوز ان فيمن دفع ثوبه لدلال ليبيعه فحده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم اتلفه فقيمه أم هو باق فيطلبه) أى أي يدعى ذلك فى دعوى أو فى ثلاث دعاوى ويحلف الخصم على الا قول بينا واحدة أنه لا يلزمه رد الثوب ولا ثمنه ولا قيمته وعلى الثانى ثلاث أيمان (وحيث أوجبنا الاحضار) للمدعى (ثبت للمدعى استغفرت مؤننه على المدعى عليه والا) أى وان لم يثبت للمدعى (فهى) أى مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد على المدعى)

*(فصل الغائب الذى يسمع البينة ويحكم) بها (عليه من مسافة بعيدة وهى التى لا يرجع منها مبكرا الى موضعه ليلا وقيل) هي (مسافة قصر ومن بقرية) وهى دون البعيدة بوجهها (كحاضر فلا تسمع بيته ويحكم) عليه (بغير حضوره الا لتواريه أو تغززه) فتسمع البينة ويحكم عليه بغير حضوره (والا ظهر جواز القضاء على غائب فى قصاص وحد قذف ومنعه فى حدته تعالى) كحد الزنا والشرب والفرق أن حق الله تعالى مبنى على المساهلة بخلاف حق الأدمى والثانى المنع مطلقا لان العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقا كالمال فى مكتب القاضي الى قاضى بلد المشهود عليه لياخذة بالعقوبة (ولو سمع بيته على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها) أى لم يجب استعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح) للبينة والاقاد بعد الحكم على حجة بالاداء والابراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع بيته ثم ولى وجبت الاستعادة) للبينة (واذا استعدي على حاضر بالبلد) أى طلب من القاضي احضاره (أحضره يدفع ختم طين رطب أو غيره) للمدعى بعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه اجب القاضي فلانا (أو جمر بريد لذلك) من الاعوان بباب القاضي ومؤننه على الطالب (فان امتنع) المطلوب (بلا عذر أحضره بأعوان السلطان وعززه) بما يراه والمؤنة عليه وان امتنع لعذر كمرض وكل من يخاضع عنه فان وجب تخليفه بعث القاضي اليه من يحلفه (أو) على (غائب فى غير محل ولا يته فليس له احضاره) وأفها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بيته (عليه) (ويكتب اليه) بذلك (أو لاتب) له هناك (فلا يصح يحضره من مسافة العدوى فقط وهى التى يرجع منها مبكرا ليلا) الى موضعه والثانى من دون مسافة القصر والثالث من أى مسافة قربت أو بعدت ولكن له ان يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الاصح (أن المخدرة لا تحضر) أى لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثانى تحضر كغيرها (وهى من لا يكتر خروجها للحاجات) كشرائها خبز وقطن ويسع عزل ونحوها بان لم تخرج أصلا لا لضرورة أو لم تخرج الا قليلا للحاجة ومنها العزاء والزيارة والحمام

(باب القسمة)

(قد يقسم) المشترك (الشركاء) ومنصوبهم او منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حر عدل يعلم المساحة

دهوا ومعرفتها بخلاف الحاضر فى البلد (قوله) والاصح ان المخدرة الى آخره من جملة أدلته حديث واغدا يمس الى امرأة هذا فان بكسر

اعرفت فارجمها قالوا انها كانت مخدرة وقوله لا تحضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التدبير فعلمها البينة (قول المتن)

وهى من لا يكتر الخ قال ابن ابي الدم الاولى فى ذلك رده الى العرف والعادة *(باب القسمة الى آخره)* (قول المتن) ومنصوبهم هو شامل للحكم

(قول) المتن ذكرنا نظرك كيف يصح حمل الخبر على المتداهنا (قول) المتن يعلم المساحة مصدر مسحت أى ذرعت ولا يشترط علم السلعة

والحساب للقاضى بخلاف هذا لان هذا انما بمنزلة الفقه المشترط للقاضى لا حاجة اليه

(قوله) بالافراع أى بالقرعة يحصل
الالزام بخلاف ما لو نصبوا انسانا ولو في
قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من
رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل
الالزام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه
التحكيم بينهم له ثم رأيت بعد كتابة هذه
الحاشية في شرح الروض ما يخالفها في
مسئلة التحكيم وليس كما قال (قول) المتن
تقوم لو كان فيها خرض قال الامام
فان قياس أن يكون كذلك لكن قال
النووي في تصحيح التنبيه الصحيح الاكتفاء
بواحد (قوله) الى واحد بالتراضي قال
المأوردى والرواني ولا يقبل قول هذا
الواحد لانه غير نائب القاضي وكذا لا
تقبل شهادته لانه شاهد على فعل نفسه
(قول) المتن يعمل فيه الخ قال الزركشي
هو كالمتن من شرط العدد (قوله)
وزوجى خف قال ابن التبارى العامة
تخطى بظن أن الزوج انسان وليس ذلك
في السنة العرب اذ كانوا لا يتكلمون
بالزوج موحد بل يقولون عند زوجا
حام قال الزركشي الحاصل ان الواحد
هو الفرد فان ضم اليه غيره من جنسه سمي
كل واحد منهم مازوجا (قول) المتن
ولا يمنعهم استئناف (قول المتن) كيف
يكسر مثال لا يمنعهم منه (قول) المتن
صغيرين قال هذا الآن الحام مذكر (قول)
المتن مستوية لانها لو اختلفت لربما
سبقت الكبيرة الى اليد فبغير ترجيح
لصاحبها (قول) المتن على أقل السهام
أى لانه يتأدى به القليل والكثير
(قوله) فان خرج الى آخره لو خرج على
اسمه الجزء الرابع مثلا فقد يقع نزاع فيما
يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو
الثالث والثاني (قوله) أو ست أى
باسم صاحب النصف ثلاث وباسم
صاحب الثلث اثنان فائدة هذه سرعة
اخراج نصيهما

بكثر الميم (والحساب) ولا يشترط في منصوبهم العداوة والحريه لانه وكيل عنهم ومنصوب الامام ملزم
بالافراع (فان كان فيها تقويم وجب فاسمان) لاشتراط العدد في المقوم (والا فقسام وفي قول)
من طريق (اثنان) بناء للقولين على ان منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام
في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جاز قطعاً (وللا امام جعل القاسم
حاكماً في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال
فان لم يكن) فيه مال كافى للمحرر (فأجره على الشركاء فان استأجروه وسعى كل) منهم (قدر الزمه
والا) بان أطلقوا المسمى (فلا جرة موزعة على الحصص وفي قول) من طريق (على الرؤس) لان
العمل يقع لهم جميعاً (ثم ما عظم الضرر في قسمة كجوهرة وثوب نفيسين وزوجى خف ان طلب الشركاء
كلهم قسمة لم يجهم القاضي ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة كدفع يكسر) بخلاف
ما تبطل منفعة فيمنعهم لانه سفسه (وما تبطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب
تسمة في الاصح) لما فيها من الضرر والثاني يجاب لدفعها ضرر الشركة (فان أمكن جعله حامين)
أو طاحونتين (أجيب) وان احتج الى احداث بئر أو مستودع (ولو كان له عشر دار لا يصلح السكنى
والباقي لآخر) يصلح للسكنى (فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه) أى لا يجبر
صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق ان صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه
المرجوح في الاولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تمييز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمة أنواع أعضائها
بالأجزاء كمنلى) من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها (ودار منفعة الانبياء وأرض مشتهة الأجزاء فيجبر
المستع) عليها اذ لا ضرر عليه فيها (فتعدل السهام كيلا) في التكيل (أو وزناً) في الموزون
(أو ذراعاً) في المذروع الأرض بعدد الانصباء ان استوت) كالأثاث زيد وعمرو وبكر (ويكتب
في كل رقعة اسم شريك أو جزء غير مجد أو جهة) مثلاً (وتدرج في بنادق مستوية) وزناً وشكلاً من طين
محفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أى الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجر مثلاً
رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء)
فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين
الثالثة للباقي ان كانت ثلاثاً وتعين من يتدبى به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت
الانصباء كنصف وثلث وسدس) في أرض (جزئت الأرض على أقل السهام) وهو السدس
فتكون ستة أجزاء (وقسمت كاسبق ويحزر عن تفریق حصص واحد) وهو في غير الأقل في كاة
الأجزاء في ست رقاع اذ بدئ بصاحب السدس وخرج على اسمه الجزء الثاني أو الخامس فيفرق
حصصه غيره فيدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيهما والثالث
وبشئ بصاحب الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه الخامس وتعين السادس لصاحب
السدس وفي كاة الاسماء زيد وعمرو وبكر في ثلاث رقاع أو ست ان خرج اسم بكر صاحب السدس
على الجزء الاول أخذه وان خرج على الجزء الثاني اسم عمرو صاحب الثلث أخذه مع الثالث
وتعين الثلاثة الباقية لزيد صاحب النصف ولا يخفى الحكم لو خرج اسم زيد قبل عمرو واسم
أحدهما أولاً وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفرق لخصته ما في ذلك (الثاني) من الأنواع القسمة
بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة كالأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبثاق وقرب ماء
فاذا كانت لثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالى عن ذلك جعل الثلث سهماً
والثلثان سهماً وأفرع كاة الاسمين أو الجزئين نحو ما تقدم فنخرج له جزءاً أخذه (ويجبر) المستع

(قول) المتن فلا اجبار قال الماوردي ولوتراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من احدى الدارين بمحضته من الاخرى (قول) المتن لا يمكن قسمة قال الزركشي لابد ان يزيد على هذا وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج (قوله) فيما يقابل المردود أي وهو نصف البئر مثلا الذي قبول بالمال الذي أخذ من سلمته البئر ورد إلى شريكه (قوله) يبيع أي ولا ينافيه الاجبار كما في الحالك يبيع مال المتعقرا (قول) المتن في الاظهر قال الرافعي محل الخلاف اذ لم يقسم بأقسامهما متفاضلا ولا فهو بيع قطعا (قوله) ولا يشترط فيها أي في القسمة مطلقا (قول) المتن ويشترط الخ أي ولو قسم (٢٥٨) بينهم الحالك * تنبيه * هل خيارهم على

الغورام بجهة امتداد المجلس وجهان (قول) المتن بعد خروج القرعة ثم قوله الاتي أيضا بعد خروج القرعة فيفيدك انهما لو اقسما بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصرف برضاء متأخر وبذلك صرح في شرح المنهج (قوله) أصرح في الماردون ذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو ترافعوا للقاضي عن رضاء منهما وسألاه ان يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل فقسم بينهما وأقرع فان اقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضاه بعد ذلك كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور وهذا غاية ما ظهر لي وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم (قول) المتن أو حيف وذلك لأن القاضي اذا ثبت عليه بالبينة انه جار في حكمه يقض في حده أو غيره (قوله) ورضيا بعد القسمة أما اذا قلنا لا يعتبر الرضى بعد القسمة فتكون قسمة الاجبار تنبيه * لو قسم القاضي بينهما قسمة رداً بشرط الرضى بعد أيضا (قول) المتن لا أثر لغلط لأنه لما وقع الرضى بعد القسمة فكأنه رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بغيره ولا أثر عند لهوى الغبن في البيع والشراء (قوله) ان قامت بينة الخ وجهه في الكفاية عدم

(عليها في الاظهر) الحالف للتساوي في القيمة بالتساوي في الاجزاء والثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والمنافع وعلى الاول آجرة القاسم بحسب المأخوذ وقيل بحسب الشريك في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو حائوتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما (لواحد فلا اجبار) في ذلك تتجاوز ما ذكرنا وتباعد لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية (أو) قيمة (عبيد أو ثياب من نوع أجبر) الممتع لقلة اختلاف الأغراض فيها (أو نوعين) كعبد دين تركي وهندي ونوبيين ابريسم وكان (فلا) اجبار في ذلك (الثالث) من الانواع القسمة (بالرد بان يكون في أحد الجانبين) من الارض (بئر أو شجر لا يمكن قسمة فيرد من يأخذها) بالقسمة بان يخرج له بالقرعة (قط) قيمته) فان كانت ألفا وله النصف رد قسمائه (ولا اجبار فيه وهو بيع) وقيل فيما يقابل المردود وفيما سواه الخلاف في قسمة التعديل (وكذا التعديل) بيع (على المذهب) وقيل فيما الخلاف في قسمة الاجزاء (وقسمة الاجزاء افراز في الاظهر) والثاني بيع ودخول الاجبار فيها الحاجة اليه ومعنى ان القسمة افراز انها تبين ان ما خرج لكل من الشريكين مثله هو الذي ملكه ووجهه انما يبيع انهما لما انفرد بها كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما كانه باع كل منهما ما كان له مما انفرد به صاحبه بما كان صاحبه مما انفرد به ولا يشترط فيها لفظ البيع (ويشترط في) قسمة (الرد) الرضاء بعد خروج القرعة (كفي الابتداء) (ولو تراضيا بقسمة مالا اجبار فيه اشترط الرضاء بعد القرعة في الاصح كقولهم ما رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة) اعترض قوله لا اجبار فيه بان صوابه عكسه كما في المحرر القسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي الى آخره ويجب ان المراد ما اتفق فيه الاجبار بما هو محله وهو أصرح في المراد مما في المحرر وفي الروضة كأصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لاعدا اخراج القرعة ولا بعدها واذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضى بعد خروج القرعة أم يكفي الرضى الاول قولنا أظهرهما الاشتراط (ولو ثبت بينة غلط أو حيف في قسمة اجبار نقضت فان لم تكن بينة وادعاه واحد) من الشريكين (فله تخليف شريكه) فان سلك وحلف المدعى نقضت القسمة (ولو ادعاه في قسمة تراض) بان نصبا قاسما أو اقسما بأنفسهما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع فلا يصح ان لا أثر لغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) والثاني له أثر لانهم ما تراضيا لأعتقادهما انهما قسمة عدل فتقض القسمة ان قامت بينة بالغلط ويخلف الشريك ان لم تقم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا افراز نقضت ان ثبت) الغلط (والا فيخلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم شائعا) كالثلث (بطلت فيه وفي الباقي خلاف تقرير الصفة) ففي قول يطل فيه أيضا والاظهر يصح وثبت الخيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصيب (بقيت أي

سماع البينة بأنه يجوز ان يكون قدرضى بدون حقه لما صدر منه الرضى آخر انهم لو كان المقسوم ربوا من جنس واحد القسمة نقضت (قول) المتن نقضت أي لان الافراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع (قوله) ففي قول يطل الخ هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور ونسبها في المطالب للنص وخزم بها القاضي أبو الطيب وغيره وجهها ان ما شرع له القسمة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع (قول) المتن بقيت وفيه وجه انها بطل نظر التفرير بقوله التفات الى تقرير الصفة قال الزركشي وهو متجه على القول به في المسئلة قبلها

(قول) المتن شرط الشاهد أي فلا بد من تأويل في المبدأ أو الخبر (قول) المتن مسلم خرج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن المخاطب بالآية الأحرار بدليل إذا تدانتم ولقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وانما يرضى الأحرار وأيضاً نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحمد فقبل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلأنه لا يقبل إقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما لم يتفرقوا (قول) المتن ذو مروءة هي الاستقامة (قول) المتن وشرط العدالة أي فهي الملكية وهذه شروط تحققها (قوله) فلا تتقي العدالة عنه قال بعضهم بشرط أن يؤمن انبعاثه لهواه عند الغضب (قول) المتن ويحرم اللعب الخ وهو صغيرة (قول) المتن ويحكره الخ ذهب الأئمة الثلاثة إلى التحريم (قوله) قدرته الشهادة ظاهرة ولو بالمرة الواحدة فتكون كبيرة وصريح في شرح المنهج بأنه صغيرة (قول) المتن وصريح وهو الذي يتخذ من صغر يضرب إحدى الصفحتين على الأخرى (قول) المتن قلت الأصح تحريمه لأنه يطرب بانفراده (قول) المتن لا الرقص قال ابن أبي الدم لورفع رجله لا وقع على الأخرى فراح بنعمة الله تعالى عليه إذا هاج به شئ أخرجه وأزججه عن مكانه فوثب مراراً من غير مراعاة ترين فلا بأس به (قول) المتن إلا أن يجمع عليه حمل حديث لأن يمتلى جوف أحدكم الحديث (قول) المتن أو يغمس أي يمدح الناس ويطربهم متجاوزاً الحد في ذلك (قول) المتن قباه سعى بذلك لاجتماع طرفيه وكل شئ قبوه فقد جمعت طرفيه

القسم في الباقي (والا) أي وإن كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القسم لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الأشاعة

جمع شهادة وتتحقق بشاهد وشهوده ومشهود عليه ومشهود به وتأتي الأربعة وما يتعلق بها (شرط الشاهد مسلم حرم كلف عدل وذم مروءة غيرتهم) فلا تقبل شهادة أصدادهم وسكت عن النطق لأن الشهادة لا تتأني بدونه (وشرط العدالة) التحقق لها (اجتناب الكثر) أي كل منها (و) اجتنب (الأصرار على صغيرة) فبارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تتقي العدالة إلا أن تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تتقي العدالة عنه ومن البكر القتل والزنا واللواط وشرب الخمر القدر المسكر وغيره والسرقة والغدق وشهادة الزور ومن الصغار النظر إلى ما لا يجوز والغبة والسكوت عليها والكذب الذي لا حد فيه ولا ضرر ولا إشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق ثلاث والجلوس مع الفساق أينما سألهم (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) لحديث أبي داود من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وفي حديث مسلم فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه أي وذلك حرام والثاني يكره كالشطرنج (ويكره) اللعب (بشطرنج) بكسر أوله المعجم والمهمل وفتح لانه صرف العمر إلى ما لا يجدي فإن شرط فيه مال من الجانبين أي أن من غلب من اللاعبين كان له على الآخر كذا فقام محرم قدرته الشهادة بخلاف ما إذا شرط من جانب أحد اللاعبين أي أن غلب بضم أوله بدله للآخر وإن غلب أمسكه فليس يمار فلا ترتبه الشهادة لكنه مقدم سابق على غير الآلة قتال فلا يصح (وبإباح الحداء) بضم الحاء والد (وسماعة) وهو ما يقال خلف الأبل من رجز وغيره لما فيه من تشبهاً للسير وإيقاظ النوم (ويكره الغناء) بكسر الغين والد (بلا آلة وسماعة) لما فيه من اللهو (ويحرم استعمال آلة من شعائر الشربة) للخمير (كطبل وورود وصنج وضرمار عراقي واستماعها) لأنها تطرب (لأبراع في الأصح) لأنه ينشط على السير في السفر (قلت الأصح تحريمه والله أعلم) قال في الروضة بعدهم أيضاً وهو هذه الزمارة التي يقال لها الشبابة (ويجوز دف لعرس وختان وكذا غيرهما) مما هو سبب لإظهار السرور (في الأصح) وإن كان فيه جلال في واحد من الثلاثة وقبل لا بإباح ما هي فيه في واحد منها ومقابل الأصح في الثالث لا يجوز الخالي عنها فيه (ويحرم ضرب الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط) واسع الطرفين لحديث أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة رواه أبو داود وابن حبان والمعنى فيه التشبه بمن يعتاد ضربيه وهم المختون قاله الإمام (لأن الرقص إلا أن يكون فيه تكسر كفعّل الخنث) بكسر النون وبالثالثة فيحرم (وبإباح قول شعر) أي انشأوه كما في المحرر وغيره (وانشاده) واستماعه (الأن يهجو) فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يغمس) فيه بضم الباء وكسر الحاء (أو يعرض) وفي المحرر وغيره يشب فيه (بامرأة معنة) أو غلام معين فيحرم وترتبه الشهادة بخلاف المبهين لأن التشبب صفة وعرض الشاعر تخسين الكلام لا تحقيق المذكور (والمروءة) للشخص (تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه) فالأصل في سوق والشرب فيها للغير سوى إذا غلبه العطش ومشله الجوع (والمشي) فيها (مكتوف الرأس) أو البدن غير العورة ممن لا يليق به مشله (وقبله زوجة وأمة) له (بحضرة الناس) واكتثار حكايات مضحكة بينهم (وليس فقيه قباءة وفسوسة حيث) أي في بلد (لا يعتاد) لافقيه (واكتاب على لعب الشطرنج أو) على (غناء أو سماعة) وادامة رقص نقطها (أي المروءة) والأمر

فيه) أى فى مسقطها (يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن) فيستقيم من شخص دون آخر
 وفى حال دون حال وفى بلد دون آخر كما علم مما تقدم (وحرفة دينية) بالهمز (كحجامة وكنس وديبغ
 من لا تليق به) بالفوقانية (تسقطها) لاشعارها بالحسة (فإن اعتادها وكانت حرفة أبيه فلا) تسقطها
 (فى الاصح) والثانى نعم كما تقدم قال فى الروضة يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يتقيد بصنعة
 أباه أى المذكور فى الشرح بل ينظر هل تليق به هو أم لا (والتهمة) بضم التاء وفتح الهاء فى الشخص
 (أن يجرب اليه) بشهادته (نفعاً أو يدفع عنه) بها (ضراقة) شهادته (لعبده) المأذون له كما
 فى المحرر وغيره (ومكاتبه وغيره) لميت أو عليه حجر فليس وبما هو وكيل فيه وببراءة من ضمنه
 هو (وبجراحة مورثة) غير أصله وفرعه قبل أنذمالها لانه لو مات كان الارش له (ولو شهد لمورثه
 مريض أو جرح بحال قبل الانذمال) وهو غير أصل وفرعه (قبلت) شهادته (فى الاصح) والثانى
 قال لا كالجراحة للتهمة وفرق الأول بان الجراحة سبب للموت الناقل للعقوبة بخلاف المال وبعد
 الانذمال يقبل قطعاً لانتفاء التهمة (وترد شهادته عاقلة بفسق شهود قتل) بحملونه من خطأ أو شبه
 عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود عمد وذكرك هذه المسائل هنا مع تقدمها فى كتاب دعوى الدم
 لا بعد تكرار الانه للتمثيل (و) ترد شهادته (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لانهم يدفعون بها ضرر
 المزاحمة (ولو شهدا) أى الشاهدان (لأثنين بوصية) من تركه (فشهدا) أى الاثنان (لشاهدين
 بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان فى الاصح) والثانى المنع لاحتمال المواطأة ويدفع بان الأصل
 عدمها مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل ولا فرع) للشاهد
 (وتقبل) منه (عليهما وكذا) تقبل من ابنين (على أيهما باطلاق ضرة أيهما أو قد نفاهما فى الاظهر)
 والثانى المنع فانها تخبر نفعاً الى الام فالقذف موجع الى الاعيان السبب للفرار والاول قال لآخرة
 بمثل هذا الجبر ولا تقبل لمكاتب أصل أو فرع وما ذنوبهما (واذا شهد لفرع) أو أصله (وأجنبي
 قبلت للأجنبي فى الاظهر) من قولى طريق الصفقة والثانى لا طريق فلا تقبل له (قلت) أخذنا
 من الرافعى فى الشرح (وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر (ولأخ) من أخيه (وصديق) من
 صديقه (والله أعلم) اذ لا تهمه (ولا تقبل من عدو) لشخص عليه (وهو من نفسه بحيث يتقضى
 زوال النعمة ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته) وذلك قد يكون من الجانبين وقد يكون من أحدهما
 (وتقبل له) أى للعدو (وكذا عليه فى عداوة دين ككافر ومبتدع) أى غير سنى (وتقبل شهادة
 مبتدع لا تكفره) ببدعته كمنكرى صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة
 لا اعتقادهم أنهم مصيبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من يكفر ببدعته كمنكرى حدوث العالم
 والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعروف وبالجزئيات لا نكارهم بعض ما علم بحجج الرسول به ضرورة
 فلا تقبل شهادتهم (لامفضل لا يضبط ولا مبادر) بالشهادة قبل أن يسألها فيكمل منهما ما تم ويستثنى
 من الثانى ما ذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى) كالصلاة والزكاة والصوم
 بان يشهد بتركها (أو فيما له فيه حق مؤكد كطلاق وعنف وعقوق من قصاص وبقاء عدة وانقضاءها)
 بان يشهد بما ذكر لينع من مخالفة ما يترتب عليه (وحدله) تعالى بان يشهد بما وجبه والافضل فيه
 الترتكيز الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا السب على الصميم) لان فى وصله حق الله تعالى
 والثانى قال هو حق لآدمى وحقه كالتقصاص وحده القذف والبيع والاقرار لا تقبل فيه شهادة
 الحسبة وصورتهامثلاً ان يقول الشهود ابتداء للقاضى تشهد على فلان بكذا فأحضره لشهده عليه
 فان ابتدأ أو أوفوا فلان زنا فمهم قد فقه وانما تسمع عند الحاجة اليها فلو شهد انسان ان فلاناً أعنف عبده

(قول) المتن وبما هو وكيل فيه لو عزل
 فان كان قد خاصم لم تقبل شهادته والاولى
 (قوله) والثانى المنع لو حكم بشهادة الاولين
 ثم شهد الآخران فالظاهر اختصاص
 الرضا بالتأخر على هذا (قول) المتن لاصل
 لو أدعت المرأة الطلاق فشهد لها ابناها
 لم تقبل ولو شهد احسبه من غير دعوى
 قبلت روضة * فرع * ولو شهد على الميت
 وهو عدو والوارث فوجهان (قول)
 المتن وتقبل لكل من الزوجين لان شهادة
 الآخر تقبل مع وجود النسب فوجود
 السبب أولى (قول) المتن الحسبة
 سميت بذلك لان صاحبها يجتنبها عند الله
 لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر
 ألا أخبركم بخبر الشهود الذى باقى شهادته
 قبل أن يسألها وقصة الشهود على الغيرة
 ابن شعبة * فرع * لا فرق فى الشهود
 عليه بين كونه حاضراً أو غائباً * فرع *
 أصكل رجلان فى آخر رمضان ثم جآ
 وشهدا انه يوم العبد قال بعضهم تبعه عدم
 القبول لان لهما فى ذلك غرضاً (قول)
 المتن كطلاق يدل على ان الغلب فيه
 حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه
 وان تراعى عليه الزوجان * فرع *
 لا تقبل فى التدبير وتعلق العقق أو
 الطلاق * فرع * العقق الضمنى لا تقبل
 فيه شهادة الحسبة لان الغرض فيه الملك
 ثم تبعه العقق بخلاف الخلع (قول)
 المتن وبقاء عدة كذلك البلوغ كما يترتب
 عليه من التكليف

(قول) المتن فباننا أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلا يشهدان بنفسهما ولم يورخا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان (قول) المتن نفسه هو وغيره قضيته توقف الأمر على النقص قال في البحر وهو المذهب لكن الإمام والغزالي قالوا المعنى بالنقض تبين عدم النعوذ فان القضاء لا يغير الحكم عندنا وانما هو ظاهر خلافه لا في حقيقته (قوله) تبين الخطأ فيه قضية هذا ان محل النقص اذا لم يكن الحاكم يرى ذلك والا فلا ينقض أي إلا ان يكون ذلك بخلاف الدليل من قياس جلي أو غيره (قول) المتن وكذا فاسقان لو قال أكرهني السلطان على الحكم بقولهما ما كنت أعلم فسقهما قبل من غير بينة (قوله) وقيل تعدد بسة أشهر الذي في تعليق البغوي خمسون يوما أخذ من قصة المتخلفين في تبوك وأما عدم التقدير الذي هو الثالث فصححه (٢٦١) القاضى والبغوي وغيرهما قال الإمام وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت الاتوقيت

(قول) المتن قلت الخ هذه الثلاثة مشترطة في المعصية القولية أيضا (قوله) اقلع عنها أي بعدم التلبس بالفعل حالاً وبعدم التلبس بالعزم على الفعل حالاً فهو متعلق بالحال والتدم بالماضي والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم ولم يهتروا على ما فعلوا الأول التدم والثاني العزم على أن لا يعود (قول) المتن ورّد ظلامه روى مسلم من كان لآخيه عنده مظنة في عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل أخذه من يقدّر مظنته والا أخذ من سيئات صاحبه وطرّح عليه (فائدة) لو تلف عنده وهو مفلس وجب عليه أن يكتسب لوفائه ولو انقطع خبر المظالم ولم يعرف له وارث دفعه للإمام العادل والاتصدق به على قصد الغرم ولو علمه

* (فصل لا يحكم الخ) * (قول) المتن الآتي هلال رمضان قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين * فرع * لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناهما المتولى على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المذهب وأقره

أوأناه خوف لانه من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وما قبل فيه هل تسمع فيه الدعوى قبل لا اكتفاء بالبينه وقيل نعم لان البينة قد لا تساعد ويراد استخراج الحق باقرار المدعي عليه (ومتي حكم) القاضى (بشاهدين فباننا) كافرين أو عبيدين أو صبيين نفسه هو وغيره (تبين الخطأ فيه) (وكذا فاسقان في الاظهر) كافي المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لان قبولهما بالاجتهاد وقبول بينة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وعورض بان الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافرا وعبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب) بعدها وأعادها (فلا) تقبل منه لانه منهم في ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته في غيرها بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقدرها الا كثرون بسنة) وقيل تقدير بسنة أشهر وقيل لا تتقدر بمدة ويختلف الظن بالاشخاص وأمارات الصدق (ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول القاذف) مثلا (قد في باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه وكذا شهادة الزور) يقول فيها على وزان ذلك شهادتي باطلة وأنا نادم عليها ولا أعود اليها (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (و) المعصية (غير القولية) كالزنا والشرب والسرقة (يشترط) في التوبة منها (اقلاع) عنها (وندم) عليها (وعزم) أن لا يعود اليها (ورّد ظلامه آدمي ان تعلقت به والله أعلم) من مال وغيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المذهب أن يبق وبذلك ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القصاص وحده القذف من الاستيفاء وما هو حده الله تعالى كالزنا والشرب ان لم يظهر عليه أحد فله ان يظهره ويقربه ليقام عليه الحد وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر قذفات الستري فأتى الامام ويقربه ليقام عليه الحد

* (فصل لا يحكم بشاهد) * واحد (الا في هلال رمضان) فيحكم به فيه (في الاظهر) كما تقدم في كتاب الصيام وذكره هنا للعصر فيه لا بعد تكرار (ويشترط للزنا أربعة رجال) قال تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية (وللاقرار به اثنان) كغيره (وفي قول أربعة) كفعله ولا يثبت اللواط واثنان الهيمة الا بأربعة وفي وجه من طريق يثبتان باثنين ولا بد في الشهادة بالزنا من ذكره مفسرا فيقولون رأيناها أدخل ذكره أو قدر الحشفة منه في فرجها على سبيل الزنا (ولمال وعقد مالي كبيع واقالة وحوالة وضمان وحق مالي تكبير وأجل رجلان أو رجل وامرأتان) لعوم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الاشخاص فيه مستلزم لعوم الاحوال المخرج منه ما تشترط فيه الاربعة وما لا يكتفى فيه بالرجل

٦٦ في (قول) المتن اثنان لانه ليس كالشهادة على نفس الزنا التي يمكن المفتي من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تتصور في موضع واحد وهو اذا قذف رجل رجلا ثم ادعى القاذف على المصدوف بأنه أقرب بالزنا وأنكر وقضيته عدم سماعها بالاقرار ابتداء (فائدة) قد تعبر ثلاثة على وجهه وذلك في الغارم ليصرف له الزكاة وفي الافلاس وفي حصّة الورثة (قول) المتن وعقد مالي أي أو فسقته ومنه الاقالة نعم القراض والشركة كالوكالة (قول) المتن كبيع كذا الاجارة والوقف والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنابات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشروط رهن وطاعة الزوجة (قول) المتن تكبير رأي المجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكاتب أو افلاس ونحوه قوله تعالى واستشهدوا قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقسنا عليها غيرها والمعنى في ذلك كثرتها وعموم البلوى بها

(قوله) روى مالك الخ وهو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر (قول) المتن ككبرارة وثبوت (قول) المتن وحيز النساء طرق في مهرقته
(قول) المتن وعيوب وكذا الحمل (قوله) روى الخ أى وأما اعتبار الأربع فلان (٢٦٢) كل امرأتين برجل قال الماوردي

ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعد نظر
* فرع * الذى يقبل فيه شهادة النسوة لو شهدن فيه على الأقرار لم يقبلن فيه
(قول) المتن فإن نكل الخ سكنت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك (قول) المتن لا نسب الولد الخ عبارة المحرز وهل يحكم له بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشي لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله انتهى أقول عبارة المحرز أحسن ومنها تعلم أن قول شارح رحمه الله الآتي والثاني شتان تبعاً للغرض منه ثبوت الاتزاع كما أشار إليه شارح رحمه الله بقوله الآتي في نزع الولد وهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول شارح رحمه الله والثاني شتان تبعاً لما يقول بعد ذلك أن النسب والحرية يثبتان بالأقرار والله تعالى أعلم (قوله) ما ذكر في بابها فإن كان صغيراً لم يثبت محافظة على حق الولاء للسيد وإن كان كبيراً أو صدقه ثبت (قول) المتن فالذهب أنه لا يقبض الخ ويمكن من في يده من التصرف فيه (قول) المتن بغير إعادة شهادة وذلك لأن الشهادة تتعلق بأمر الميراث وأثبت ملك الميت وذلك في حكم الحصة الواحدة فلذا تعدى حكمها للكل بخلاف اليمين فإنها قاصرة على الحالف لا يتجاوز أثرها وأما الدعوى فإنها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يسامح فيها ولا ينظر إليها ينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بالجميع لا بتدريج نصيبه فقط والا

والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة لله تعالى) كخذ الشرب وقطع الطريق والقتل بالردة (أولاً دعى) كالتقصص في النفس أو الطرف وحد القذف (وما يطلع عليه رجال غالباً كسكاج وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وأعسار وو كالة وصاية وشهادة على شهادة رجلان) روى مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقبس على الثلاثة باقى المذكورات بجامع أنها ليست بمال ولا يقصد منها مال والقصد من الوكالة والصاية الراجعتين إلى المال الولائية والخلافة لا المال (وما يختص بمعرفة النساء أولاً براه رجال غالباً ككبرارة وولادة وحيز ورضاع وعيوب تحت الثياب) كبرص ورتق وقرن (ثبت بمسابق وبأربع نسوة) روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة أنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقبس بما ذكر باقى المذكورات واحتز بقوله تحت الثياب بما قاله البغوى العيب في وجه الحرة وكفها لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الأمة وما يد وعند المهنة ثبت برجل وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهم ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاعيوب النساء ونحوها) بالنصب فلا يثبت برجل ويمين لحظرها (ولا يثبت شئ بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لو روده (وفي الشاهد واليمين) إنما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر (وجواباً في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله أنا شاهدى لصديق وأنى مستحق لكذا قال الإمام ولو قدم ذكر الحلق وآخر تصديق الشاهد فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلف في الجنس (فإن ترك) المدعى (الحلف) بعد شهادة الشاهد (وطالب يمين خصمه فله ذلك) لأنه قد ينزع عن اليمين وبين الخصم تسقط الدعوى (فإن نكل) عن اليمين (فله) أى المدعى (أن يحلف يمين الرد في الظاهر) والثاني المنع لأنه ترك الحلف فلا يعود إليه وعلى هذا يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سيأتى في كتاب الدعوى (ولو كان يده أمة وولدها) يسترقهما (فقال رجل هذه مستولدى علفت بهذا في ملكي وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم المستولدة حكم المال فتسلم إليه وإذا مات حكم بعقبتها بأقراره (لأن نسب الولد وحريته في الظاهر) لأنهما لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالأقرار ما ذكر في بابها والثاني يثبتان تبعاً لها وينزع الولد من المدعى عليه ويكون حرانسياً بأقرار المدعى (ولو كان سيده غلام) يسترقه (فقال رجل كان لى وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (فالذهب أن نزاعه ومصيره حراً) كمنص عليه ومنهم من خرج قولاً من مسألة الاستيلاء بنفى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح في أصل الرضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكاً وحقته تصلح لأبائه والعنق يترتب عليه بأقراره (ولو ادعت ورثة مالاً لمورثهم وأقاموا شاهداً حلف معهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كمنص عليه (ويطلى حق من لم يحلف بنكوله أن حضر وهو كامل فإن كان غائباً أو صبياً أو مجنوناً فالذهب أنه لا يقبض نصيبه فإذا زال عذره حلف وأخذ بغير إعادة شهادة) وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل

(قول) المتن بالبصار أي فيجوز رؤيته إذا كان لغرض العمل (قول) المتن على الصحيح وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا يجوز شهادته البصير على الغائب والميت (قول) المتن إشارة اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لواقصر على اسمه وأضافته ليعتقه كفلان عتيق السلطان فينبغي الاستغناء بذلك إذا لم يلتبس (قول) المتن وعند غيبته الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العهد ولا أعلم فيه سلفا (قول) المتن فإن جعلهما الخ قال ابن أبي الدم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله (٢٦٣) كثير من جملة الشهود ثم يؤيد بها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد أو لأهرف

فيه خلافا أقول نعم صرح الرافعي بأنه إذا جعلهما ولكن استغاض بين الناس من بعده فلان بن فلان سأغله أن يشهد ثم ما قاله في المنهاج مع ما قاله ابن أبي الدم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤدون في الغيبة معقولين في النسب على أخبار الشهود عليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فليتبسبه لذلك (قوله) متقبه كان صورة هذا في الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهي متقبه أنها فلا تفت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك (قوله) وقبل يجوز تعريف عدل وحينئذ تعلم أنه على هذا لا يشترط عدل الشهادة (قول) المتن والعمل الخ قال البلقيني يريد عمل بعض البلدان لا عمل الأصحاب وحينئذ فلا عبرة به (قول) المتن محل القاضي الخ أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا قال ابن أبي الدم ان كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فهمج وإن كان الغرض الكتابة بالصفة إلى بلد آخر إذا غاب المدعى عليه ليقابل جلسته ما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك ان أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا ان كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم تاسيولا

الحلف لم يقدح في أحد وجهين (ولا يجوز شهادة على فعل كذا وغصب واثاف وولادة) ورضاع (لا بالبصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والاقوال كعقد) وفسخ وافرار بهما (يشترط سمعها وبصارها قلنا) فلا تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع شيئا (ولا يقبل أعمى) حمل شهادة في مبصر (الا ان يقر) رجل (في اذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيعلق به حتى يشهد) عليه (عندة ضربه) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سد الباب (ولو جعلها بصير ثم عي شهد ان كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عنه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان جعلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا ان جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على متقبه) بالنون قبل التاء من انتقب كما في الصحاح (اعتمادا على صوتها) فان الأصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها متقبه (ويشهد عند الاداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبته وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) انها فلا تفت فلان (على الأشهر) المعبره في الحرر وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين وقيل يجوز تعريف عدل لانه خبر وقيل تعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النهب بالسماع منهما والا قول مبني على اشتراط السماع من جمع يؤمن بواطوهم على الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التحمل بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيد على الروضة وأصلها الإشارة إلى الميل اليه (ولو قامت بينة على عينة بحق فطلب المدعى التجهيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يشك) ولا يكفي فيه سماع قول المدعى ولا اقرار من قامت عليه البينة لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ويثبت بينة حسبة على الصحيح فاذا قامت عند القاضي بنسبه سجل به (وله الشهادة بالسماع على نسب) لذكر أو أنثى (من أب وقبيلة وكذا أم في الأصم) كالأب والثاني المنع لا مكان رؤية الولادة (وموت على المذهب) وفي وجهه من طريق المنع لانه يمكن فيه العاينة (لا حق وولا ووقف ونكاح وملك في الأصم) لان مشاهدة أسبابها متيسرة وعبرة الحرر فيها رج المنع (قلت الأصم عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز والله أعلم) لان مدته تاطول فتعسر إقامة البينة على ابتدائها فتس الحاجة إلى اثباتها بالسماع والرافعي في الشرح نقل في غير الملك المنع عن طائفة والجواز عن أخرى زاد في الروضة الجواز أقوى وأصح وهو المختار وسكت فيها على قول الرافعي في تلك أقرب الوجهين إلى الإطلاق الأكثرين الجواز والظاهر انه لا يجوز إلى آخره

أحسب أحد أقواله قال وتنزيل كلامهم على الحالة الأولى بأباه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلف لك عنه قريبا على قول المنهاج فان جعلهما الخ ان الحلية لا تسوغ الشهادة في الغيبة لا خلافا فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب (قول) المتن بالحلية انظر لقوله لو قامت بينة على عينة فانه يردك إلى دفع ما نقلنا عن ابن أبي الدم في القولة التي قبل هذه (قول) المتن وموت على المذهب الحق الصمري والماوردي بالسماع فيه أن يترى باب القبل فيسمع النوح في داره والناس جلوس للتعزية فيخبره واحد بموته (قول) المتن وملك لو انضم إلى الملك اليد والتصرف فجاز بالسماع قطعا

(قول) المتن سماعه الخ هل بشرط التكرار وطول المدة خلاف (قول) المتن وقيل يكفي الخ وجهه ان العاقل يفتد ههنا فكذا
 الشاهد فرع * لو حزم الشاهد بالشهادة ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضرب بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لاهل
 وجه التردد والتبري لم يضرب وجعل ذلك جمعاً بين ما وقع للشخص في موضع من ان التصريح بان المستند السماع لا يضرب في موضع بأنه يضرب
 (قول) المتن ويجوز في طويلة استثنى الزركشي نقلاً عن الروضة الشهادة بالرق قال وكان وجهه الاحتياط الحزبية (قوله) وفسح بعده
 لا بد منه والا فالبيع يزيل الملك فكيف يشهد به بالملك (٢٦٤)

* (فصل تحمّل الشهادة الخ) * (قول) المتن الشهادة قال الزركشي تطلق بمعنى
 الاداء وبمعنى التحمل وبمعنى الشهود به
 وهو المراد أقول بل المراد الاول لانه
 لا معنى لتحمل الشهود به الا بتأويل حفظه
 أو أدائه قال ويدل على وجوب التحمل
 والاداء قوله تعالى ولا يأتي الشهادة اذا
 ما دعوا دلت على وجوب التحمل وبالمعنى
 على الاداء الا ان التحمل انما وجب
 للاداء بعد وجوبها فكونها دلت باللفظ
 على التحمل دون الاداء محمل توقف بل
 جعلها الشارح دليلاً للاداء ولم يذكرها
 في التحمل (قوله) فلانها لا يستغنى
 عنها الخ قال القاضي قوله تعالى ولا يضار
 كاتب ولا شهيد ان كان المخاطب بها
 المكتوب لم يجب وان كان الكاتب
 وجبت (قوله) يلزمه ظاهره لزوم
 عين فان كان هذا مراده فيجب ان يكون
 قوله الآتي والثاني قاس على ما اذا دعيا
 للتحمل باقياً على ظاهره وهو الشئ الثاني
 هنا لكن في الزركشي ما قد يخالفه ثم
 رأيت في شرح المنهج ما هو مرجح في أن
 محل فرض الكفاية عند حضور التحمل
 أو غيبته مع العذر انتهى وهو ظاهر
 (قول) المتن عصي مثله من يدعي رد
 الوديعة ويطلب الشهادة بذلك مع تمكنه
 من البين قاله الزركشي (قول) المتن ان
 كان فيما ثبت الخ لا يقال هلا قال ان كان

(وشرط السماع) في استناد الشهادة اليه (سماعه) أي المشهود به (من جمع يؤمن نواطوهم
 على الكذب) لكثرة فروع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكفي) سماعه (من عدلين) وعلى
 الاول لا تشترط العدالة ولا الحرية ولا ذكورة وعبر في الروضة كأصلها في الثلاثة ينبغي (ولا يجوز
 الشهادة على ملك بمجزيدي) أن تصرف (ولا يبد وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح)
 والثاني قال قد وجد ان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والقصر العرف وقيل أقل
 الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنضم الى اليد (تصرف ملكاً) في العقار (من سكني
 وهدم وبناء وبيع) وفسح بعده (ورهن) ولا يصح في التصرف مرة واحدة لانه لا يحصل لنا
 (وتبي شهادة الاعسار على قرائن وتخايل الضرر والاضاعة) مصدر اضاقت الرجل ذهب ماله والضيق
 بالكسر والفتح مصدر اضاقت الشيء وبالفتح جمع الضيقة وهي الفقر وسوء الحال والضرر بالفتح خلاف
 النفع والضم الهزال وسوء الحال وهو المناسب هنا وتخايل جمع تخيلة من خال بمعنى ظن أي ما يظن
 بها ما ذكر بان يراقب الشاهد المشهود له في خلواته وذلك طريق خبرة باطنه التي ذكرها في التفتيس
 وشرط شاهده أي اعسار شخص خبرة باطنه

(فصل تحمّل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالي وكفاية الصك
 في الاصح) * أمافرضية التحمل في النكاح فتوقف الانعقاد عليه وفي الاقرار ونالها للمعاجة الى
 اثباتها عند التنازع والثاني قال لا تتوقف صحتهما واستيفاء مقاصدهما عليه وقال هو مندوب
 وأما فرضية كفاية الصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكر
 والثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دوام فيما قبلها المعرفية في الروضة بالصحيح لان المعاجة بالشاهد
 لا يفي في التعبير بالاصح في الثلاث تغليب للثالثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه
 اذا حضره المحمل فان دعي للتحمل فالاصح عدم وجوب الاجابة الا ان يكون المحمل مريضاً أو مجوساً
 أو امرأه مخدرة أو قاضياً يشهد على أمر ثبت عنده فتلزمه الاجابة (واد الميكن) في القضية
 الانسان) بان لم يتحمل سواهما أو مات غيرهما أو جن أو فسق أو غاب (لزمهما الاداء) اذا دعيا له
 قال تعالى ولا يأتي الشهادة اذا مادعوا (فلو ادعى واحد وامتنع الآخر وقال) للذمى (احلف معه
 عصي) لان من مقاصد الاشهاد التوزيع بين البين (وان كان) في القضية (شهود) كاربعة
 (فالاداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الاصح) والافضى الى
 التواكل والثاني قاس على ما اذا دعيا للتحمل لان لزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية
 (الا واحد لزمه) الاداء (ان كان فيما ثبت بشاهد وبمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الاداء الا من
 تحمّل قصد الاتعاق) والاصح يلزم الآخر (ولو جوب الاداء شروط ان يدعى من مسافة العدوى)

القاضي يرى ذلك لانا نقوله كالتبوت يعني عنه لانه يفهم منه (قول) المتن لا اتفاقاً لانه لم يلزم وأجاب الاصح بان ذلك نظير التوب
 فاعل
 نقيه الرجح في داره يجب عليه النظر وج من عهد ثم او يقرب من هذا كراهة الشمس ولو بنفسه ومن سجود التلاوة وان لم يستمع * فرع *
 لو كان ذلك مما قبل فيه شهادة الحسبة كالأطلاق ينبغي ان يجب قطعاً اذا تحمّل اتفاقاً وهو ظاهر (قول) المتن ان يدعى الخ لو كان المشهود به
 حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبغي أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب وبغيرها كغيرها
 لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبغي أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه انه يتوجه

(قوله) فأقل الخ صريح في أن الأقل المذكور ليس من معنى مسافة العدوى وفيه نظر
 * (فصل تقبل الشهادة الخ) * (قول)
 المتن يستريحه أي يطلب منه رعاية
 الشهادة وحفظها (قوله) بكذا يرجع
 لقوله على شهادة فلان (قول) المتن
 ولا تحتمل النسوة * فرع * لو تحتمل
 فرع واحد عن أصل فمما ثبت
 بشاهد وبمبين فأراد ذو الحق أن يحلف
 مع هذا الفرع لم يجوز أن شهادة الأصل
 لا تثبت بشاهد وبمبين ولو شهد على أصل
 واحد فرعان فله الحلف معهما (قول)
 المتن كونه على الصحيح لأنه لا وقوعه في رية
 (قوله) قبلت شهادته أي كأصله لو كان
 كذلك (قول) المتن على الشاهد أي
 على كل واحد منهما (قول) المتن تعذر
 أو تعسر وذلك لأن باب الشهادة يراعى
 فيه الأقوى بحسب الامكان ومن
 الاعذار كون المرأة مخدرة وخروج من
 ظالم ونحوه (قول) المتن أو مرض أو
 غيبة يرجع كل منهما إلى قوله أو
 تعسر (قوله) وقيل لمسافة قصر لا
 يقال أي حاجة للفظ مسافة لا نأقول
 متى سقطت على هذا التقدير فسد المعنى
 لوجوب تقدير القرينة حينئذ (قول)
 المتن ولو شهدوا الخ قال الزركشي إنما
 أخرجه عن مسألة التزكية ليعقيدان
 تزكية الفرع وللأصول وإن جازت فلا
 بد من تعيينهم بالاسم ولو قدمهم لم يكن
 صريحاً في ذلك (تمت) شهد فرع أن الأرض
 التي حدودها كذا الفلان ولا يعرف عين
 الأرض والأصل يعرفها قال الزركشي
 يحتمل أن يصح كإروى الراوى وإن لم يشهد
 الثاني النبي صلى الله عليه وسلم

فأقل وهي كما تقدم التي يرجع منها مبكر ليل إلى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على
 الأول بما بين المسافتين فإن دعى من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للاداء بعدها (وإن يكون
 عدلاً فإن دعى ذوقاً يجمع عليه) كشارب الخمر (قبل أو مختلف فيه) كشارب النبيذ (لم يجب)
 عليه الاداء والأصح في الثاني وجوب الاداء وإن عاهد من القاضي رد الشهادة به لأنه قد يتغير اجتهاده
 (وإن لا يكون معذوراً بمرض ونحوه) كتحذير المرأة (فإن كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي
 من يسمعها) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حمام أو على طعام فله التأخير
 إلى أن يفرغ

* (فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة) * كمال وعقد وفسخ وطلاق وعنف وولادة ورضاع
 وزكاة ووقف مسجد وجهة عاتمة (وفي عقوبة لا دعى على المذهب) كقصاص وحدقذف بخلاف
 عقوبة لله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة لا دعى بناء على أن علته
 أن العقوبة لا يوسع بإلها ودفع التخريج بان العلة أن حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي
 فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخريج والترجيح ذكره الرافعي في الشرح في القضاء
 على الغائب والكتب إلى قاضي بلدته مبني عليه وأحال هنا على حكم الشهادة على الشهادة واقتصر
 على تجميع القبول في الشق الأول والمنع في الثاني وتبعه في الاختصار في الروضة وعبر بالمذهب خلاف
 تعبيره في المنهاج في القضاء بالأظهر (وتحتملها بان يستريحه) الأصل (فيقول أنا شاهد بكذا
 وأشهدك) على شهادتي (أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاض) إن لفلان على فلان
 كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يستريحه (أو) يسمعه (يقول أشهد أن فلان على فلان الفاعل عن
 مبيع أو غيره) كقرض فتجوز الشهادة على شهادته وإن لم يشهد عند قاض (وفي هذا وجه
 بالمنع) لاحتمال التوسع فيه (ولا يكتفى سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة
 بكذا) لأن الناس قد يتساهلون في إطلاق ذلك على عدة ونحوها (وليس الفرع عند الاداء
 جهة التحمل) فإن استرعاه الأصل قال أشهد أن فلان شاهدان لفلان على فلان كذا أو أشهدني على شهادته
 وإن لم يستريحه بين أنه يشهد عند القاضي أو أنه أسند المشهود به إلى سببه (فإن لم يبين) جهة التحمل
 (ووثق القاضي بعله فلا بأس) في ذلك كان يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على
 شهادة مردود الشهادة) كفاستق ورقين وعدو (ولا تحتمل النسوة) وإن كانت الأصول أو بعضهم
 نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لما شهد به الأصل
 (فإن مات الأصل أو غاب أو مرض لم ينعيم) ذلك (شهادة الفرع) لأنه محلها كما سيأتي بشرطه
 وذكرهنا توطئة لما بعده (وإن حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه)
 أي الأصل (كونه على الصحيح) والثاني كفسقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحتمل فرع فاسق أو عابد)
 أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت) شهادته (وتكفي شهادة اثنين على الشاهدين) كما لو شهدا على
 مقرين (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لأن شهادتهما على واحد قائمة مقام
 شهادته فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (تعذر أو تعسر الأصل بموت
 أو عي أو مرض يشق) به (حضوره أو غيبته لمسافة عدوى وقيل قصر) في الأول توسع بحذف
 لفظة فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل لمسافة قصر كان موافقاً لما في الروضة وأصلها والمحضر
 (وإن يسمى الأصول) لتعرف عدالتهم (ولا يشترط أن يركبهم الفروع فإن زكواهم قبل) ذلك
 منهم واشترطه بعضهم تمة لشهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول) بذكهم (ولم

بهم وهم لم يجز) أي لم يكف لان القاضي قد يعرف جرحهم ولو سموهم ولانه يسد باب الجرح

على الخصم

* (فصل) * اذا (رجعوا) أي الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم به لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة) كالقصاص وحد القذف والزنا والشرب (فلا) يستوفى لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة والمال لا يسقط بها (أو بعده) أي الاستيفاء (لم يقض) أي الحكم (فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجما زنا أو حمله ومات) المجلود (وقالوا تعذرا) شهادة الزور (فعليهم قصاص أو دية مغلظة) موزعة على عدد رؤسهم ويجدون في شهادة الزنا حد القذف ثم رجعون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) الراجع دون الشهود (قصاص) أو دية مغلظة (ان قال تعذرت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) أو دية (ان قالوا تعذرا فان قالوا أخطأنا) أو عني على مال (فعليه نصف دية وعليهم نصف) منها (ولو رجع مزل لا يصح انه يضمن) ويتعلق به قصاص لانه بالتركية يلجئ القاضي الى الحكم المفضى الى القتل والثاني المنع لانه كالمسلح مع القاتل (أو) رجع (ولي وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده ماذكر لانه المباشرون هم معه كالمسلح مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم قتل الدية عليه وثلاث على الولي وثلاث على الشهود وكان المصنف أخذ ترجيح الاول من بداءة الرافعي به المناقل في الشرح ترجحه عن الامام ورجح الثاني بحسن البغوي وقال في المحرر رجع كلا مرجحون لكنه في الروضة زاد الاصح الاول (ولو شهد اطلاق بائن أو رضاع) محرم (أو لعان وفرق القاضي) في المسائل الثلاث (فرجعا) عن الشهادة (دام الفراق) وقوله ما المحتمل لارذله القضاء (وعليهم) هو أخصر من عليهما (مهر مثل وفي قول نصفه ان كان) الفراق (قبلا وطء) لانه الذي فات على الزوج والاؤل نظر الى بدل البضع المفقوت ولو رجعاعن الشهادة بطلاق رجعي فلا غرم اذ لم يفوت تأسيسا فان لم يراجع حتى انقضت العدة التحق بالبائن ووجب الغرم وقيل لا لتقصيره بترك الرجعة (ولو شهد اطلاق) بائن (وفرقت فرجا فقامت بنته ان كان بينهما رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مامل) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الاظهر) للشهود وعليه لحصول الحيلولة بشهادتهم والثاني المنع وان اتوا بما يفضي الى الفوات كمن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق المشهود له الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كاهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقي) منهم (نصاب فلا غرم) على الراجع لقيام الحجة بنفي (وقيل بغرم قسطة) لئلا يفرغ الحكم بشهادة الجميع المنقوت كل منهم لقسطه (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه قسطة) بغرمه الراجع وهو النصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنان (قسطة من النصاب وقيل من العدد) بغرمه من رجع فيغرم ان النصف على الاول والثنتين على الثاني (وان شهد رجل وامرأتان) ورجعوا (فعليه نصف وهما نصف أو) هو (وأربع) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو اثنتان فلا غرم) على من رجع (في الاصح) لبقاء الحجة والثاني عليه أو عليهما الثلث لما تقدم (وان شهد هو وأربع بجمال) ورجعوا (قبل كرضاع) فعليه ثلث وعليهن ثلثان (والاصح) هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن لانه نصف الحجة وهن معه كذلك اذ لا يثبت المال

* (فصل رجعوا الخ) * (قوله) أو دية مغلظة قال الرافعي وقياس مشاركة الشهود له في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا الا نصفها وأبطاله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافعي ان الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف وان القاضي اذا رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه ان الشهود والقاضي كاشتركين ولو انفرد أحدهما اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد (قوله) لكنه في الروضة زاد الى آخره وقضية جعله من الزيادة عدم أخذه من كلام الرافعي والالم يكن زيادة هذا وجه الانبان بل يمكن (قول) المتز فلا غرم أي فلو كانوا غرموا قبل اقامة البينة رجعوا به فرع * لو رجع شهود الرضاع أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فانظروا اختصاص الغرم بهم لانهم قوتوا ما لزم الاولين ورجعوا معهم بعد الحكم لا ينفذ (قوله) والثاني المنع لان الضمان بالبد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما (قوله) كن حبس هو تنظير (قوله) المفقوت يرجع لقوله الجميع (قوله) بقسطه الضمير فيه يرجع لقوله كل (قول) المستمن النصاب وقيل من العدد الخلاف مبنى على الوجهين فيما اذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان قلنا لا غرم وهو الاصح وزع الغرم هنا على العدد المعبر وهو النصاب وحصه من نقص من العدد المعبر توزع عليه بالسوية وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود

(قوله) بناء على الأصح يرجع لقول المتن والأصح هو نصف الخ (قول) المتن لا يغرمون استنبك مسألة الاحصان بتغريم شهود التزكية
 * (كتاب الدعوى والبيئات) * (قول) المتن عند قاض مثله المحكم والسيد (قوله) فلا يأخذها أى لا يجوز أخذها وان كان يقع الموضع
 في بعض أفرادها كالتصاص فليجعل الاشتراط (٢٦٧) في عبارة التنازع للجواز واعلم أن عقوبة الله تعالى لا بد منها من الرفع الى

القاضي أيضا غاية الامران لا يدعى
 فيها (قول) المتن فله أخذها ان كانت
 تحت يد عادية والا فليس سبيله الا الطلب
 منه (قول) المتن ان لم يخف ظاهره
 الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه

بما اذا غلب الخوف أو استوى الامران
 (قول) المتن الى قاض مثله أمير وشعوه
 ممن يرجي الخلاص على يده والمقصود عدم
 الاستقلال (قول) المتن على غير متنع
 الخ هو مخرج للمسكر وللمرغم المتنع (قول)
 المتن أو على منكر ولا يثبت قال الماوردي
 وغيره يلحق به ماله كان منه ولكنه يجوز
 لقوة سلطان المستحق قال في السكافي
 وكذلك لو كان باب الحاكم فاسدا (قول)
 المتن وكذا غير جنسه لا طلاق قصة هند
 رضى الله عنها مع ان حقوقها مختلفة من
 دهن ومشط وأدم وحب وكسوة وغير
 ذلك (قول) المتن فكذلك أى لقصة
 هند رضى الله عنها (قول) المتن وقيل
 يجب لانه ممكن في الجملة وعلى هذا
 القول جماعة كثيرون ولذا اعتبر
 الزركشى التعبير بقيل أقول لا وجه
 للاعتراض لاحتمال أن يريد أن مقابله
 الأصح لا الصحيح (قوله) ولا يضمن الخ
 أى كدفع الصائل (قول) المتن يبيعه
 أى بعد ثبوت الحق بالبينة وقيل يواطئ
 رجلا يقر له بالحق ويمتنع من الدفع ويقر
 له بالأخذ بالمال وضعف كل بأن الأول
 يحجر الى تكليف البينة والثاني كذب
 فلذا رجع الاستقلال (قوله) وأذن
 الشرع الخ ايضاح لجعله كالاستنعام

بالنساء وحدهن بخلاف الرضاع (وان رجع ثنتان) متهن (فالأصح لا غرم) عليهما بقاء الحجة والثاني
 عليهما ربيع بناء على الأصح فيما قبلها (و) الأصح (ان شهود احصان أو صفة مع شهود تعلق طلاق
 وعق) اذا رجعوا (لا يغرمون) لان ما شهدوا به لا يترتب عليه الرجم والطلاق والعق والثاني
 ينظر الى توقفها عليه فيغرم شهود الصفة النصف وشهود الاحصان الثلث وقيل النصف

* (كتاب الدعوى والبيئات) *

الدعوى اسم للدعاء تتعلق بمدعى باختلافه تختلف البينة فجمعت (تسترد الدعوى عند قاض في
 عقوبة) لادى (كقصاص و) حد (قذف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع الى القاضي
 لخطرهما والاحياط في اثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عنا) عند آخر (فله أخذها)
 بدون رفع الى القاضي (ان لم يخف فتة والاوجب الرفع الى قاض) تجزأ عنها (أو دينا على غير
 متنع من الاداء طابعه ولا يحل أخذ شيء له أو على منكر ولا يثبت له (أخذ جنس حقه من ماله) ان
 ظفربه (وكذا غير جنسه ان قدره على المذهب) للضرورة وفي قول من لم يرق المنع لانه لا يتكسر
 من تملكه (أو على مقرر متنع أو منكر وله بينة فكذلك) أى له أخذ حقه استقلالاً (وقيل يجب
 الرفع الى قاض) والأول قال فيه مؤنه ومشفقة وتضييع زمان (واذا جاز الاخذ فله كسر باب ونقب
 جدار لا يصل للمال الا به) ولا يضمن ما فوته (ثم المأخوذ من جنسه) أى الحق (يتملكه ومن
 غيره يبيعه) استقلالاً (وقيل يجب رفعه الى قاض يبيعه) وفي المحرر ربح كلاهما طائفة وبدأ فيه
 بالأول وقوة كلام الشرح تعطى ترجيحه وفي أصل الروضة أصحهما عند الجمهور والاستقلال ثم يبيع
 القاضي بعد اقامه البينة على استحقاق المال (والمأخوذ مضمون عليه) أى الآخذ (في الأصح فيضمنه
 ان تلف قبل تملكه ويبيعه) لانه أخذه لغرض نفسه كالاستنعام والثاني قال أخذه للتوثق والتوصل به الى
 الحق كالمترن واذن الشرع في الاخذ يقوم مقام اذن المالك عليهما (ولا يأخذ) المستحق (فوق
 حقه ان امكن الاقتصار) عليه فان لم يمكنه بان لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن
 الزيادة في الأصح لعذره وباع منه بقدر حقه ان امكن بتجزئه والا باع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه
 ورد الباقي بهيمة ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون له يدعى عمرو وبكر وعمر على بكر مثله
 يزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو وقرار بكر له ولا يجوز بكر استحقاق
 زيد على عمرو كذا في الروضة كأصلها ويؤخذ منه علم الغريمين بالأخذ وتزبل مال الثاني منزلة
 الأول (والاظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكر التعلق الدعوى
 بهما والثاني أن المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يتخلى ولا يكفيه السكوت
 فاذا طالب زيد عمر ادين في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت تركه ويخالف قوله الظاهر من
 براءة عمرو وعمرو لا يتركه ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدعى على القوان ولا يختلف
 موجبهما غالبا وقد يختلف منه قوله (فاذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلنا معا فلنسكح
 باق وقات) أسلنا (مرتبا) فلنسكح (فهو) على الاظهر (مدعى لان ماقاله خلاف الظاهر

وكالمهر فان فهمما اذا من المالك بخلاف هذا ولكن اذن شرع كاذنهما (قوله) بالأخذ فلا يحل الاخذ عند الجهل لان بكر ابتضرر
 بالأخذ منه ثابا وأما قوله وتزبل الخ فالظاهر ان غرضه منه جواز الاخذ فهو بلا على امتناع عمرو ولا نظر الى اقدار بكر لا ناتج من ماله هو مال
 عمرو ولكن اعتمد الأدرعى خلاف ذلك

(قوله) لأنها لو سكنت تركت نوزع في هذا بأن الزوج يدعي دوام التمكين بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكنت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيما لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافاز زوج لو ابتدأ لكان يترك وسكونه لو سكنت ففيه المعين قاله الزركشي (قول) المتن معها قال الزركشي مستدرك لأن من اعتبر القيمة (٢٦٨) اكتسبها عن الصفات (قول) المتن وجب ذكر القيمة قال

الزركشي مع الجنس فيما يظهر (قول) المتن لم يكن الإطلاق الخ وجهه الاحتياط في الانكحة وكثرة اختلاف الأئمة في شروطه (قول) المتن كان يشترط خرج ما لو كان لا يشترط فإنه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ادعى انفاز وجهه لم يتجمل للتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى أنه نكحها (قوله) والثاني يشترط الخ قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لأن الناس يتساهلون فيها بخلاف الانكحة (قوله) والثاني لا يخلفه لأنه لم يدع عليه حقاً (قول) المتن أمهل ثلاثة أيام لو قال لي بينة في المكان الفلاني والأمريز يدعي الثلاثة ففهم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهل ثلاثة أيضاً (قول) المتن فالقول قوله أي لأن الأصل في الناس الحرية (قول) المتن ولا تسمع دعوى دين الخ لو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً سمعت بالكل واستشكل بأنه إن لم يقبل يلزمه التسليم إلى ثم تسمع وإن قاله لم يسمع وإن فصل ففهمادعويان

* (فصل أصراً المدعى الخ) * (قول) المتن يجوز أي وإن قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل ما دون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتزول وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى (قول) المتن فإن أجاب لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام المدعى بينة به فأراد المدعى عليه أن يقيم بينة باقضاء أو الإبراء لم تسمع لأنها ثبتت الحق وقد نفاه أولاً

وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مذهبية وهو مدعى عليه لأنها لو سكنت تركت وهو لا يترك لو سكنت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الأول تخلف المرأة ويرتفع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح (ومنى ادعى نقداً اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة وتكسيران اختلقت بهما قيمة) كائنة درهم فضة ظاهرة بمصاح أو مكسرة واشترط ذلك المفيد لعله لتصح الدعوى به (أو) ادعى (عينا تضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وجوب وثياب (وصفها بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر القيمة) هذا إن بقيت (فإن تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب ويكفي الضبط بالصفات (أو) ادعى (نكاحاً لم يكف الإطلاق على الأصح بل يقول نكحها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط) بأن كانت غير مجبرة والثاني يكفي الإطلاق فيه كلال (فإن كانت أمهلاً فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول) أي مهر لحرة (وخوف عنت) أي زنا المشتريين في جواز نكاح أئمة والثاني لا يجب ذكرهما (أو) ادعى (عقد مالياً كبيع وهبة كفي الإطلاق في الأصح) والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع عقداً ما بشئ معلوم ونحن جائزاً التصرف وتفرقنا عن تراض (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تخليف المدعى) على استحقاقه لأنه كقطع في الشهود (فإن ادعى أداء) له (أو إبراء) منه (أو شراء عين) من مدعها (أو هبتها أو قباضها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو أنه ما تأذى منه الحق ولا إبراء منه ولا باع العين ولا وهبه إياها (وكذا لو ادعى عليه فسق شاهده أو كذبه) فإنه يخلفه على نفيه (في الأصح) فإنه لو أقرب ذلك بطلت الشهادة والثاني لا يخلفه ويكتفي بظاهر العدالة وتعديل المزكين (وإذا استعمل) من قامت عليه البينة (للباني بدافع أمهل ثلاثة أيام) وقيل يؤاقت (ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر) بالأصالة (فالقول قوله) وعلى المدعى البينة وإن استخدمه قبل إنكاره وجري عليه البيع مراراً وتواتره لا يبدى (أو رق صغير ليس في يده لم يقبل إلا بينة أو في يده حكم له به إن لم يعرف استنادها إلى التقاط) كما تقدم في كتاب القبط فإن عرف استنادها إليه لم يقبل إلا بينة في الظاهر (فلو أنكر الصغير وهو عجز) في صورة عدم الاستناد (فإنكاره لغو وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برفقه إلا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) إذا تعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لغرض الثبوت والثالث أن كان له بينة تسمع لغرض التسجيل وإن لم تكن له بينة لم تسمع

* (فصل) * إذا (أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكرنا كل) فترد البينة على المدعى وعلى المتكلم (فإن ادعى) عليه (عشرة فقال لا ترضى العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يخلف) أن حلف لأن مدعى العشرة مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الإنكار واليمين دعواه (فإن حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فنا كل) عمادون العشرة (فيخلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء يأخذه وإذا ادعى مالا مضافاً إلى سبب كافر ضحك كذا كفاه في الجواب لا تستحق) بالفوقانية (على شئنا أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شئنا أو لا تستحق تسليم الشقص) وذلك لأن المدعى قد يكون صادقاً ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوّل بالبينه وقد يعجز عنها فدفعت الحاجة إلى قبول الجواب المطلق (ويخلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفي الجملة (فإن أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه

(قوله) والثاني يقبل قوله أي بالنسبة إلى ثبوت الاجارة والدين فانه لم يقبل به أحد قاله العراقي (قوله) أولا قال العراقي الاحسن تقديمه عقبها أو تأخيرها عن اعترافه فان تعلقه بالخوف لا معنى له (قول) المتن خيلته الخ قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى إلى تعيين أحد القسمين وهو تصور بذلك لأن البيئة قد تساءله على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما كتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه لئلا يلزمه ما ليس يلزم لو عين الجهة وجب الاكتفاء (٢٦٩) بالطلاق المدعى وعدم الجأته إلى لتعيين خوفهما ذكر (قول) المتن ان لم تكن بيئة قضيته

عدم مشروعية التخليف مع وجودها وعبرة المحرر يقيم البيئة أو يحلفه (قوله) فان أقام المدعى الخ تبريع على قوله والثاني ينصرف عنه الخ (قوله) ترك في يد المقر أي قضي الخصومة معه (قول) المتن وقيل يسم للمدعى أي يمينه قال الامام هو باطل لانه اعطاء مجرد الدعوى (قول) المتن لظهور مال له أي كمال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه (قول) المتن فالاصح انصراف الخصومة أي بالنسبة إلى قيمة العين والافله تخليفه رجاء ان يقر فيغرم البديل للحيلولة (قوله) عبارة الزركشي حكاية مقابل الاصح والثاني لا تنصرف بل يحلف انها لغيره لنزع الملك من يده باليمين المردودة لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى اسقاط الدعوى (قوله) وصححه الخ هذا وكذا قوله الآتي فان نكل حلف المدعى وأخذه انما هو مفرع في الروضة وأصلها على مقابل الاصح القائل بأن الخصومة لا تنصرف وأما على الاصح وهو انصرافها فالذي رأيت في الروضة ترجيح انه قضاء على غائب كافى المنهاج ثم قال بعد ذلك وحيث قلنا بانصراف الخصومة فله التخليف لتغريم البديل لعل نسخة الشارح رحمه الله من الروضة واذا قلنا

وقيل له حلف بالنفي المطلق) كالأجابه والاؤل راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان بيده مروهون أو مكرى وأدعاه مال له كفاءه) في الجواب (لا يلزمني تسليمه) ولا يجب التعرض للملك (فلو اعترف بالملك وأدعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا بينة) والثاني يقبل قوله بدونها (فان عجز عنها) على الاول (وخاف أو لان اعترف بالملك) للمدعى (جده) بسكون الجاء (الرهن والاجارة خيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني تسليم) لمدعائه (وان ادعيت مروهونا فاذكره لاجيب) وكذا يقال في المؤجر (واذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منفولا (فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا) فالاصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه (ولا تنزع) العين (منه بل يحلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم) للعين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تنصرف عنه ويتزع الحاكم العين من يده فان أقام المدعى بينة على استحقاتها أخذها والا حفظها إلى أن يظهر مالها (واذا ادعى عليه عينا) في الاولين تسلم العين للمدعى اذا لمزاحمه له (وان أقربه) أي بالمذكور (لعين حاضر يمكن محاصمته وتخليفه سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تصحيحه في كتاب الاقرار (وقيل يسم إلى المدعى وقيل يحفظه الحاكم لظهور مال له) (وان أقتر) به (لغائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعى بينة قضيهما وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر) اذا الخصومة معه فلا يحلف معها وصححه في الروضة كأصلها وان لم يكن للمدعى بينة فله تخليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى وأخذه واذا عاد الغائب وصدق المقرر رد اليه بلا حجة لان البدله باقرار صاحب اليد ثم يستأنف المدعى الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فعلى السيد) الدعوى به وجوابها لان الرقبة التي هي متعلقة حق السيد

* (فصل تغلظ يمين مدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصده به مال) * كدعوى دم ونكاح وطلاق ورجعة وإبلاء وعتق وولاء ووصاية ووكالة (وفي مال يبلغ نصاب زكاة) عشرين مثقالا ذهباً أو مائتي درهم فضة ولا تغليظ فيما دونه إلا أن يراه القاضي لجرأة في الحالف فله ذلك بناء على الاصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم (وسبق بيان التغليظ في) كتاب (اللعان) بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان كعند منبر الجامع فيأتي هنا والتغليظ بهما مستحب وكذا زيادة الاسماء والصفات المذكور هنا معهما كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية فلما اقتصر على قوله والله كفى (ويحلف على البت في فعله) اثباتا كان أو نفيًا لانه يعلم حال نفسه (وكذا فعل غيره) أي على البت (ان كان اثباتا) لانه يسهل الوقوف عليه (وان كان

٦٨ الج نى ينصرف باسقاط لا أعني عند التبريع على الوجه الضعيف فيه كون منشأ ما ذكره هنا سقم نسخة التي وقف عليها لجعل التبريع على الضعيف بسبب ذلك فترى على الصحيح * (فصل تغلظ اليمين الخ) * (قول) المتن تغلظ يمين الخ وذلك لان اليمين موضوعة للزجر فشرع التغليظ بمبالغة واختص بما هو متأكد في نظر الشرع (قوله) عشرين مثقالا الخ أي فليس المراد أي نصاب حتى من الابل مثلاً (قوله) مستحب بخلاف الجمع لا يأتي هنا

(قوله) لانه يعسر رأى وبذلك لمارى أبوداود أن حضرميا ادعى على كندى أرضا بأن أهدا غنصها منه فأنكر الكندى فقال له الحضرمي تخلف بالله أنك ما تعلم أن أباك اغتصبها فتبها الكندى لليمين ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك (فرع) لو حلف في هذا على البت اعتد به ويحمل على نفي العلم لأن الاحاطة به غير ممكنة كالوقال الشاهد اشهدانه وارثه لا وارث له سواء فان هذا النفي محمول على نفي العلم قال الزركشى ولو كان نفي محصورا فينبغي أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة ويجمع بالنفي المطلق واعلم أيضا أن اليمين على نفي العلم انما توجه اذا تعرض المدعى لانه يعلم المدعى به بل لا تسمع دعوى المدعى الا بدعى كذا في نفي شئ (٢٧٠) لو علق بأمر طائر مثلا وطلب يمينه

نفيًا فعلى نفي العلم) أى انه لا يعلم لانه يعسر الوقوف عليه (ولو ادعى دينًا لمورثه فقال أبرأني حلف على نفي العلم بالبراءة) وهو حلف على نفي فعل غيره (ولو قال جنى عبدك على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) لأن عبده ماله وفعله كفعله والثاني ينظر إلى أنه فعل غيره (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (ولو قال جنت به ميتك حلف على البت قطعًا والله أعلم) لأن ضمان جنايتها بقصيره في حفظها لا بفعالها (ويجوز البت) في الحلف (بظن مؤكدة بعد خطه أو خطأه) وتقدم في كتاب القضاء جواز الحلف اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه وأما ونقل الشيخين عن الشامل أنه لا يجوز له الحلف اعتمادا على خطه حتى يتذكر (وتعتبرية القاضي المستخلف) للخصم (فلو روى أو تناول خلافها أو استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع) ذلك (اثم اليمين الفاجرة) وفي ذلك حديث مسلم اليمين على نية المستخلف حمل على القاضي قال في الروضة اذا حلف الانسان ابتداء أو حلفه غير القاضي من قاهر أو خصم أو غيرهما فالاعتبار بنية الحالف وتنفعه التورية (ومن توجهت عليه يمين) في دعوى وفي المحرر والروضة وأصلها بديل عين دعوى (لو أقر بمطلوبها الزمه فأنكر حلف) لحديث البيهقي على المدعى واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين حديث اليمين على المدعى عليه (ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهده أنه لم يكذب) في شهادته لأن من صلبها بأبى ذلك (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) وهو محتمل (لم يحلف ووقف) الأمر (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين تنفد قطع الخصومة في الحال لبراءة فلوحلفه ثم أقام يمينه) بمذاهب (حكم بها) لما ذكر (ولو قال المدعى عليه) الذي طلب المدعى تخليفه (قد حلفت مرة) على ما ادعاه عند قاض (فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع إذا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهو كذا في دور الأمر ولا يفصل وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لئلا يتسلسل (واذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطلوب منه (حلف المدعى) لتحول الحلف اليه (وقضى له ولا يقضى) له (بنكوله) أى المدعى عليه لانه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد (والنكول أن يقول أنا أكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فقوله هذا نكول (فإن سككت حكم القاضي بنكوله) اذا لم يظهر كون سكوته لهشة وغباوة ونحوهما (وقوله) أى القاضي (للمدعى احلف حكم بنكوله) أى المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كأصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي عين المدعى بعد نكول المدعى عليه بردها هو والقاضي (في قول) كهيئة وفي الاظهر كإقرار المدعى عليه فلأقام المدعى عليه

فهى على البت وليس ذلك فعله ولا فعل غيره بل هو لتحقيق شئ فيحلف أن هذا الطائر غراب فالأصح أن اليمين على البت الأعلى نفي فعل الغير (قول) المتن أبرأني أى وأنت تعلم ذلك إذا بدت من هذا في مثل هذه الدعوى (قول) المتن فالأصح قال الرافعي ان قلنا يتعلق الارش بالرقبة فعلى البت أو بها وبالذمة معا فعلى نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالرقة بما يشبه في الذمة (قول) المتن قطعاً أى لانه لا ذمة لها (قوله) انه لا يجوز الخ فديقال لا يجعل الظن المؤكد المذكور هنا في المنهاج الا بالتدكير (قول) المتن فلوروى أو تناول قال الزركشى التورية بقصد ما يخالف ظاهر لفظه والتأويل اعتقاد خلافه لشبهة عنده كالخفي في شفعة الجوار (قول) المتن بحيث لا يسمع أى ائما لومعه فلا يعتد باليمين وتعاد (قوله) في دعوى هذا تصحح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتى فأنكره لأن يؤول بمعنى صمم على الانكار نعم قيل عبارة المنهاج تشبه ما لو طلب القاذف يمين المذوف انه ما زنى أقول هذه دعوى فهمى عين في دعوى ثم هذا الضابط برده عليه اليمين المردودة (قول) المتن ولا يحلف قاض هذا خارج

عن الضابط ان أبر بد توجه الدعوى لأنها غير مسموعة وان مشينا على ظاهر المنهاج في تعبيره باليمين فهذا مستثنى من بعدها الضابط (قول) المتن انما يصح لو قسم المال بين الغرماء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف (قول) المتن ثم أقام يمينه أى ولو شاهده مع يمين (قول) المتن حكم القاضي أى لا بد من الحكم في حالة السكوت كان يقول جعلت لنا كلاً أو يقول للمدعى احلف بخلاف التصريح بالنكول فانه رد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بالنكول فليس للمدعى عليه ان يطلب العود الى اليمين الارضا المدعى فلورضى فلم يحلف لم يكن للمدعى ان يعود الى الحلف لانه أبطل حقه برضاه يمين المدعى عليه قاله في الروضة (قول) المتن كهيئة أى تغليبا لجانب المدعى فجعل يمينه منزلة يمينه بينهما سوا الثاني غلب جانب المدعى عليه تزيلا لنكوله بمنزلة إقراره

(قول) المتن لم يسمع قد خالف الشنجان ذلك في موضع آخر وقال بالسمع لانه اقرار تشديري وصوبه الزركشي (قول) المتن سقط حقه أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله (قول) المتن لنظر حسابا خرج ما لو طلب الامهال لاقامة بينة بأداء أو ابراء فانه يجهل ثلاثة أيام قاله الزركشي ولو زعم انه غائبة فانظروا انه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في من الروض (٢٧١) في الكلام على بينة الداخل والخارج (قول) المتن فالاصح الح هذا كالمستثنى

من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق انه لا حكم فيه ما بالنكول بل الحكم مستند للاصل لأن الحكم بالنكول ليس في مذهبا (قول) المتن لم يحلف الولي قال في القوت كالحلف الساعي والوكيل انتهى فليتبسئله الوكيل فيما يشرفه فانه لا يحلف ككأولى والبولى نعم بها (قول) المتن وقبل يحلف الى آخره هو ما رجحاه في الصداق حيث قال لا يحلف ولي الصغيرة مع الزوجة فيه خاتمة من وجب عليه يمين نقص المصنف عن البويطى جواز اقتداهم بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطى لامن قول الشافعي رضى الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافا لما لك

* (فصل ادعاءنا الخ) * (قول) المتن سقطت لانها متعارضا الموجب فاشبهنا الدليلين اذا تعارضا (قول) المتن وفي قول تسعملان أى صيانته عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدل بحديث شخصين اختصما في شئ وأقام كل بينة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث روى بمعناه والثالث بالقياس على ما لوز وجها ولبان ونسي أسبغهما (قوله) فبأخذها من خرجت فرعته أى مع اليمين بناء على ان الحكم بدعواه مع القرعة فان قلنا باليمين فلا وحكى

بعدها بينة بأداء أو ابراء لم تسمع) على الثاني لتكذيبه لها باقراره وتسمع على الاول (فان لم يحلف المدعى ولم تغل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقسم البينة (وان تغل باقامة بينة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل ابدأ لان اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبينة و فرق الاول بأن البينة قد لا تساعده ولا تحضر واليمين اليه (وان استعمل المدعى عليه حين استخلف لنظر حسابه لم يجهل) الارضا المدعى لانه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يجهل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لنظر في الحساب (امهل الى آخره المجلس قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوب بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص وأزمنه اليمين) على وجه (فشكل وتعذر رد اليمين) بان لم ينحصر المستحقون في البلد ولا رد على السلطان والساعي (فالاصح أنها تؤخذ منه) لانه لم يأت بدافع والثاني لا اذ لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو الاظهر ردت اليمين عليهم وان قلنا باستحباب اليمين وهو الاصح المتقدم في باب زكاة التائب لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولي صبي ديناله) على شخص (فأسكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي) لأن اثبات الحق لغير الحالف بعيد (وقيل يحلف) لانه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

* (فصل) * اذا (ادعى) أى كل من اثنين (عنا في بدناث) أنكرهما (وأقام كل منهما بينة) بها (سقطتا) فبصار الى التخليف فيحلف لكل منهما مينا (وفي قول تسعملان) فتتزع العين منه وعلى ههنا (في قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع) بينهما فبأخذها من خرجت فرعته (و) في (قول يوقف) الامر (حتى يبين أو يصطلحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجيء الوقف وفي القرعة وجهان (ولو كانت يده) وحده (فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد) ترجيحاً لبيته بها (ولا تسمع بينة الابعدين المدعى) لانه وقت اقامتها (ولو ازيلت يده بينة ثم أقام بينة بملكه مستندا الى ما قبل ازالته وادعته بغيره شهوده) سمعت و(قدمت) لانها انما اثر يلى لعدم الحجته وقد ظهرت فنقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكى اشترىته منك فقال بل ملكى وأقاما بينتين) بما قالاه (قدم الخارج) لزيادة علم بينته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الأن يذ كر انتقالا) منه لانه مؤاخذ باقراره ويستحب الى الانتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لانه قد يكون له بينة بملكه كترجى باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالاقرار (والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجى) ككمال الحجته في

الاول في الجرح عن النص وعامة الاصحاب (قوله) عن ترجيح واحد الخ ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت البينتان في نسب سقطت الاقوال الثلاثة وليس هناك الا التباينة (قول) المتن ومن أخذ الخ هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بينة وانما أخرها الى هنا ليمين الفرق بين ما استحق بالاقرار وما أزيل بالبينة لكن قد سلف ان بينة الداخل تحتاج ان تصيف الى ما قبل الازالة وحينئذ فلا وجه لمقابل الاصح فليتبأصل

(قوله) لأن القلب الخ وكنظيره من الرواية وفرق الأول بأن الشهادة نص فيتبع (قوله) ترجع إلى آخره جواب عن قول الزركشي أن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق النطع (قوله) لأنهم ما الخ وأيضاً فالخالف يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرفعة إن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد واليمين أو إلى اليمين والشاهد عارضه قدم الشاهدان والاتعاد لأن العدول لا ينظر إليه (قوله) إلى الآن أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فأنه لا تسمع (قول) المتن وللآخر من أصح وكثر ولم تعين وقتاً (قوله) في يد غيرهما زاد الزركشي أو في يد هما زاد شيخنا ولا يسد أحد (٢٧٢) (قول) المتن فالأظهر لو فرض مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعاً لأن الانتقال يغلب في

الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذا لو كان لاحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق رجحان زيادة الوثوق بقولهما وترجح طريق القطع في المسألتين في أصل الروضة (فإن كان للآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الظاهر) لأنهما حجة بالاجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني بتعادلان لأن كلامهما حجة كافية في المال (ولو شهدت) بينة (لاحدهما بملك من سنة) إلى الآن (و) بينة (للآخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في يد غيرهما (فالأظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استويا فيه (وإصاحبها) أي بينة الأكثر على ترجيحها (الاجرة وزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وعلى الثاني فهما كالأصل الخلاف السابق في تعارض البينتين أي من القسمة والأقراغ والوقف حتى يبين الأمر أو يصطلحا (ولو أطلعت بينة وأرخت بينة فالذهب أنه ما سواه) وقيل كما في أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول ~~لكنها~~ لا تنفيه وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة وقاطع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأما لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقيل العكس وقيل تساويان لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدمة التاريخ قدم قطعاً (وأما لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أولاً نعلم من يذله) وفي قول تسمع من غير هذا القول ويثبت بها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالأول (وتجوز الشهادة بملكه الآن استحباباً لما سبق من ارت وشراء وغيرهما) وإن احتمل زواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستحباب فوجهان قال القاضي حسين تقبل لأننا نعلم أنه لا مستند له سواه وقال الغزالي قال الأصحاب لا تقبل كالأقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة الخلقوم (ولو شهدت) بينة (بإقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك) أي للمدعى (استديم) الإقرار وإن لم تصرح البينة بالملك في الحال (ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمره موجودة) عند أقامتها المسبوق بالملك إذ يكفي لصدق البينة سبقه بالخطبة لطيفة (ولا ولد منفصلاً ويستحق حلالاً في الأصح) تبعاً للام والثاني لا يستحقه لاحتمال كونه لغير مالك الأم بوسية (ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة مطلقة رجع على بائعه بالثمن وقيل لا) يرجع (إذا ادعى ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدعى ودفع بأن الأصل عدم الاحتمال فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وإن ذكر سبباً

النال دون النكاح (قوله) وقيل يتساويان وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول زركشي (قوله) وأنها لو شهدت الخ شمل إطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى يتعرضوا لمأقاله المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل الربيع والمزني واحتج بسماع البينة على الشراء من مالكةا فأنه يحكم له قال والميراث أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم نقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها انتقالاً ويعتدل التوقف لأن الحكم بها لغير مستند حاضر بل اعتماداً على استحباب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله (قوله) لا يقبل أي بخلاف ما لو شهدت بالملك أمس وثبت عقبه ولا نعلم له مزيلاً فأنه لا يقبل كما سلف لأنه استحباب تابع (قوله) بالملك في الحال بخلاف الشهادة بالملك كما سلف والفرق أن البينة هنا شهدت بأمر يقيني فيستحب وهناك بالملك وهو أمر تخميني فضعف الاستحباب قاله الامام (قول) المتن رجح على بائعه هذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى بتقدير الملك فيما قبل البينة ولوراعنا ذلك هنا

استمع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره ميسر الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وإيضاً الأصل عدم المعاملة بين المشتري والمُدعى فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلان عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال الغزالي العجب كيف يترك في يد متشاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يظهرون أنه بالبيع الأول كان البائع ضمن له العهدة في الثمن (قول) المتن لم يضر اقتضاره على نفي الضرر بربما يدل على أن السبب الذي شهدت به لا يكون مضر جماً عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه

* (فصل قال آجرتك الخ) * (قول) المتن تعارضهما لو كانت احدهما أسبق تاريخيا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني انها خاضعة ووجه الأول انه ان سبق العقد على الدار مع ولغا المتأخر وان سبق على البيت مع وبطل الذي بيده وفي الباقي قولان تفريق الصفة فكانت السابقة في التاريخ راجحة بذلك لانها صحيحة بكل حال وقال صاحب التقريب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ اذالم يتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد فان اتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد ففي مسألة تعارض البيتين قال الرافعي عقب هذا اولك أن تقول يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين (٢٧٣) واللتين احدهما مطابقة ما اذا اتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد والا فلا تنافي بين

وهم سببا آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم يذكر والسبب قبلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض

* (فصل) * اذا (قال آجرتك) هذا (البيت) شهر كذا (بعشرة فقال بل) آجرتي (جميع الدار) المشتملة عليه (بالعشرة وأقاما بيتين) بما قالاه (تعارضتا وفي قول يقدم المستأجر) لما في بيته من زيادة غير البيت والاول ينفي الترجيح بذلك ويقول على قول السقوط بخلافه ان ثم يفسخ العقد أو يفسخ على ما سبق في البيع وعلى المستأجر اجرة مثل ما سكن في البيت أو الدار ونحوي القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف فن خرجت قرعته عمل بقوله (ولو ادعى) أي كل من اثنين - شيئا في بدائل) أنكرهما (وأقام كل منهما بيته أنه اشتراه) منه (ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكمه للاسبق) تاريخنا (والا) بان اتحد التاريخ (تعارضتا) فعلى قول السقوط يخلف لكل منهما بما عايناه ماباعه ولا تعارض في الثمن فيلزم انه وقيل نعم فيحالف عليهما وعلى القرعة من خرجت له سلم اليه الشيء واستردا آخر ثمنه وعلى القسمة لكل منهما نصف الشيء بنصف الثمن واسترداد النصف الآخر وعلى الوقف يتفرع الشيء والثمنان من الخصم ووقف الجميع (ولو قال كل منهما بعتمكه بكذا وأقاماهما) أي البيتين بما قالاه وطالب بالثمنين (فان اتحد تاريخهما تعارضتا) فيحلف على قول السقوط يمين ولا يلزمه شيء من الثمنين وعلى القرعة من خرجت له قضى له بثمنه وللآخر تخليف الخصم على ثمنه وعلى القسمة لكل نصف ثمنه وكأنهما باعا به ثمنين متفقين أو مختلفين وعلى الوقف يؤخذ المبيع والثمنان على وزان ما تقدم ووقف الجميع (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان) لا مكان الجمع بانقال المدعى من المشتري الى البائع الثاني بان يسعه ما بين التاريخين (وكذا) يلزمه الثمنان (ان اطلقنا أو) اطلقت (احدهما) وارتخت الاخرى (في الاصح) لا مكان الجمع والثاني يقول بتعارضهما فيحلف على قول السقوط يمين ولا يلزمه شيء من الثمنين وعلى الاقوال الثلاثة ما تقدم (ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأثره (فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه لان الأصل بقاء كفره (فان أقاما بيتين مطلقين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بيته زيادة علم وهو انتقاله من النصرانية (وان قيدت) احدهما (أن آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى) كقولهم ثالث ثلاثة (تعارضتا) وكذا ان قيدت بيته النصراني فقط فعلى قول السقوط يصدق النصراني بيمينه وعلى القرعة من خرجت قرعته فله التركة وعلى القسمة يقسم بينهما نصفين وعلى الوقف يوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بيته أنه مات على دينه تعارضتا) اطلقنا أو قيدنا بمثل ما ذكر أو قيدت بيته النصراني فقط ففيه ما تقدم على الاقوال الاربعة (ولو مات نصراني عن

البيتين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ثبت أكثر الزيادة بالبيته الزائدة (قوله) دون القسمة أي لان المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلان العقود عندنا لا توقف وأيضا نفوت المنازع بالتأخير (قوله) بأن اتحد التاريخ مثله ما لو اطلقنا أو اطلقت احدهما (قول) المتن تعارضتا لو شهدت احدهما مع ذلك بأن البائع مالكا لما باعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت (قوله) ولا تعارض في الثمنين يعني ان البيتين تعارضتا من وجه وأهملا من وجه آخر (قوله) أي البيتين الخ الذي صورها به الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي للاكثرين أن يقول المدعى وهي ملكي وتشهد البيته بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال الماوردي لان جمعة البيع تتوقف على الملك فلا بد من ثبوته (قوله) فيحلف أي ولا يلزمه شيء من الثمنين (قوله) وللآخر الخ اقتضى هذا ان خروج القرعة مانع من العمل بالبيته الاخرى (قوله) نصف ثمنه أي فاذا كان ثمن هذا مائة وثمان هذا خمسين فللاول خمسون والثاني خمسة وعشرون ولا شيء لهما غير ذلك هذا معني كلامه فيما يظهر (قوله) لا مكان الجمع أي

٦٩ في بخلاف المسئلة السابقة فانه بالبيع الاول يطل البيع الثاني (قوله) لا مكان الجمع أي ويغرق الصورة السابقة بأن القصد طلب عين واحدة تضيق عن حقهما والقصد هنا الاثمان والذمة متفقة لهما (قوله) بتعارضهما أي كتحديد التاريخ (قوله) كقولهم ثالث ثلاثة أي لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة وأما بيان ما به الاسلام ففيه وجهان (قول) المتن تعارضتا أي بالنظر الى اثره ولكن يعمل ويصلى عليه ويدفن وينوى في الصلاة ان كان مسلما (قوله) أو قيدت عبارة الروضة اطلقنا أو قيدنا (قوله) ما تقدم اقتضى منيعه انه على السقوط يصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كالواقعة بينهما فيحلف كل منهما للآخر ويجعل المال بينهما سواء كان في يدهما أو يد احدهما (قول) المتن ولو مات أي شخص

(قول) المتن وفي قول الخ قال في الروضة هو أرجح دليلًا وأصح لأن المقاب على الأول (قول) المتن قدم الأسبق أي لأن التصرفات المنجزة في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول (قول) المتن قبل يقرع أي لاحتمال المعية ووجه مقابله أن القرعة ربما تنقض إلى إرفاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتصنيف مشكل فإنه إن كانت المعية فلا وجه سوى الإقراع وإن كان (٢٧٤) الترتيب فلا وجه للتصنيف السابق

(قوله) الذي في أحد القولين (فائدة) ذكر هذا التنبيه على أن المذهب عهده هنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكبة وليس المراد طريقة فاطمة بذلك وحمل الشارح على ذلك الموافقة لما في الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعني أنه ما في الروضة وأصلها حكما الطرفين من غير تصريح بترجيح (قول) المتن حائرين قبل هذا ذكره توطئة للمسئلة الآتية ولأنهم لم هنا (قوله) وارتفعت التهمة أي ولا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرق في العبد ونظر إلى ذلك ما لك فنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد برهم وشهد واران أنه رجع عن ذلك ووصى بلبكر فأنه ما لا يقبلان في الرجوع جزأ (قوله) وهو ثلثاه أي ثلثا غام

* (فصل شرط القائف) * ذكر هنا أنه دعوى في الأنساب (قول) المتن القائف هو متبوع الآثار والنظار من قولهم فقيهه إذا تتبع أثره (قول) المتن مسلم لو قال سلام كان أبين (قول) المتن مجرب كالأبولى القضاء الأبعد معرفته بالأحكام فلو ادعى عليه لم يقبل حتى يجرب (قول) المتن حرز كالأبولى قول النساء لا يقبل في الأنساب ثم الحرز مفهومة من العدة والصلح مخرجها للخلاف فيها (قوله) لحقه أي لا ينقض الابنية فلو بلغ وانسب

ابن مسلم ونصراني فقال المسلم أسألت بعد موتة فليراث بيننا وقال النصراني بل قبله (فلترثه صدق المسلم بيته) لأن الأصل بقاؤه على دينه (وان أقامهما) أي البيتين بما قالاه (قدم النصراني) لأن مع بيته زيادة علم بالاتصال إلى الإسلام قبل موت الأب فهي ناقلة والأخرى مستحبة لديه (فلوانتقا) على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم على بيته) إذا أقامهما بما قالاه لأنها ناقلة من الحياة إلى الموت والأخرى مستحبة للحياة (ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريقين (مات على دينه) صدق الابوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء بعهدهما فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول يوقف) الأمر (حتى يبين أو يعططها) والتبعة تزول بالبلوغ وفي وجه يصدق إذا بنان باليمين لأن ظاهر الدار الإسلام (ولو شهدت) بيته (أنه اعتنق في مرضه سالما وأخرى) أنه اعتنق (غانما وكل واحد) منهما (ثلث ماله) أن اختلف تاريخ (لدينتين) (قدم الأسبق) تاريخا (وان اتحد) التاريخ (أقرع) بينهما (وان اطلقنا) أو أحدهما (قبيل يقرع) بينهما اقتصر عليه البغوى (وقبل في قول يعق من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الإمام (قلت المذهب يعق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كافي الروضة كأصلها من غير تصريح بترجيح (والله أعلم) جمع بين البيتين (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى يعق سالم وهو ثلثه) أي ثلث ماله (ووارثان حائزان أنه رجع عن ذلك ووصى يعق غانم وهو ثلثه ثبتت) أي الوصية (لغانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بد كبدل يساويه (فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنبيين (ومن غانم ثلث ماله) أي الموصى أي قدر ثلث ماله (بعد سالم) باقرار الوارثين الذي تضمنته الشهادة وهو ثلثاه وكان سالم ماله أو غصب من التركة ولو كان الوارثان غير حائزين عتق من غانم قدر ثلث حصتهما

* (فصل) * في القائف المحقق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله به من علم ذلك (شرط القائف) ليعمل بقوله فيما ذكر (مسلم عدل مجرب) بأن يعرض عليه ولد في نسوة ليس فنه أتمه ثم في نسوة آخر كذلك ثم في نسوة آخر كذلك ثم في صنف رابع فنه أتمه ويصيب في الكل والأصح إلحاق الأب بالأم في عرض الولد معه في رجال ومنهم من اكتفى بالعرض مرة وقال الإمام العبرة بغلبة الظن وقد تحصل بدون ثلاث (والأصح اشتراط حرز ك) كلقاضى والثاني لا كلفنى (لأعدد) كلقاضى والثاني يشترط كالزكى (ولا كونه مدليا) أي من بني مدلج فيجوز كونه من سائر العرب ومن الهجم والمشرط وقف ما ورد في الحديث وهو ما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى أن مجززا المدلى دخل على فرأى اسماء وزيد أعلم ما فطيفة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض (فاذا انداميا مجهولا) لغطيا أو غيره (عرض عليه) أي القائف فن ألحقه به لحقه كما تقدم في كتاب القبط (وكذا الواسر كافي وطه)

لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم أن القائف يرجع إليه بعد البلوغ أيضا ويعرض أيضا على القائف بعد الموت فلن دفن لامرأة فلا ينشئ قال الرافعي لو كان لاحدهما عليه بتقديم كذا ألحقه الغزالي والتفال والاشبه أن كانت يد التفال لم يؤثر ولا فية قدم إن سبق دعواه والا فوجهان أحدهما يستويان فيعرض على القائف

(قول) المتن وتنازعه كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن الولد حق في الانتساب بل ولو انكره معاقلة الزركشي رحمه الله ومنه بعد ذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت الابنية فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا أن صدقهما الولد المكف وعقد أي خيفة يلحق بالتنازعين معا وخالفه أصحابه لئلا يخلو من المأمن وأنه لو ادعاه مسلما وكافرا يلحق بهما اتفاقا (قول) المتن إلا أن يكون الخلع اعلم أنه يكفي في هذا الحكم إمكان الوطء (٢٧٥) في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بالذلل * (كتاب العتق الخ) * (قول) المتن العتق مادته لغة تدور

على معنى السراح والاستقلال ومنه عتق الفرخ إذا طار واستقل وشعر أرفع ملك الآدميين عن آدمي مطلقا تقربا إلى الله تعالى وخرج بمطلقا الوقف فانه رفع عن الرقبة دون المنافع قال ابن درستويه والعامية تقول عتقه وهو خطأ وإنما هو أعتقه (قول) المتن من مطلق التصرف هل للامام أن يعتق عن بيت المال قال الزركشي الأشبه نعم بالمصلحة (قول) المتن ويصح تعليقه أي قياسا على التدبير (قول) المتن في الأصح مدرك الخلاف وروده من القرآن وعدم تنكره فيه (قوله) في غير العتق أي كالفك من الأسر (قول) المتن ولا يحتاج هو كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ لعنايه كمنظيره في الطلاق فلورأي أمة في الطريق فقال تأخرى باخرة فاذا هي أمة لم تعتق (قوله) أيضا ولا يحتاج هذا شأن الصريح وإنما ذكره موطئة لما بعده نعم قال الزركشي المسكره يحتاج في عدم الوقوع إلى عدم نية العتق (قول) المتن لا ملك الأحسن نحو لا ملك (قول) المتن أنت مولاي بخلاف أنت سيدي لانه خطاب تطف ولا إشعاره بالعتق (قول) المتن ونوي يرجع لقوله أو خيرتك (قول) المتن عتق في الثلاث أي كخلع وأولى تشوق الشارع إلى العتق (فرع) قال

لامرأة (فولدت بمكائهما وتنازعه بان وطئاً بشبهة) كان وجدها كل بفراشه فظنهما زوجته أو أمته (أو) وطئاً (مشتركة لهما أو وطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة أو) في (نكاح فاسد) كان نكاحهما في العدة جاهلا بها (أو) وطئ (أتمه فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحد منهما وكذا الوطئ) بشبهة (منكوحة) وولدت بمكائهما ومن زوجها يعرض على القائف (في الأصح) والثاني يلحق الزوج لانهما فراشه (وإذا ولدت) الموطوءة في المسائل المذكورة (للمباين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها) ولدا (وادعياه عرض عليه) أي القائف فيلحق من الحقة به منهما (فان تخلل بين وطئها ما حيضة فالثاني) الولد (إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني واطئاً بشبهة أو في نكاح فاسد فلا ينقطع تعلق الأول لأن إمكان الوطء مع فراش النكاح قائم مقام نفس الوطء والإمكان حاصل بعد الحيضة وإن كان الأول زوجا في نكاح فاسد انتطع تعلقه في الظاهر لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد لا بحقيقة الوطء (وسواء فهمما) أي المتنازعين فيما ذكر (اتفقا اسلاما وحرية أم لا) كسلم وذمي وحر وعبد كما تقدم في كتاب القبط

* (كتاب العتق) *

بمعنى الاعتناق (انما يصح من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ويصح من ذمي وحر (ويصح تعليقه) بصفة (واضافته إلى جزء) شائع كالربع أو معين = البلد من الرقيق (فيعتق كله) دفعة أو سرايه وجهان وسواء الموسر وغيره (وصريحه تحرير واعتناق وكذا فخرية في الأصح) لوروده في القرآن والثاني هو كناية لاستعماله في غير العتق وظاهر أن المراد الصبي المشقة على المشتقات من هذه الالفاظ نحو أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتقتك أو أعتقتك أو فكتك الرقبة إلى آخره (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية ويحتاج إليها كناية وهي لا ملك لي عليك لإسقاط) أي لي عليك (الاسبيل) أي لي عليك (لخدمة) أي لي عليك (أنت) بفتح التاء (سائبة أنت مولاي) لاشتراكه بين العتق والمعتق (وكذا كل صريح أو كناية للطلاق) أي كناية هنا فيما هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد أو استبرئ رجلك ونوى العتق فانه لا ينفذ (وقوله لعبد أنت حره ولا أمة أنت حر صريح) ولا أثر للخطأ في التذكير والتأنيث (ولو قال عتقتك أليك أو خيرتك ونوى تفويض العتق إليه فاعتق نفسه في المجلس عتق) وفي الروضة كاصلها الحال بدل المجلس (أو) قال (أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف قبل) في الحال كفي الروضة كاصلها (أو قال له العبد أعتقتني على ألف فأجاب عتق في الحال ولزمه الألف) في الثلاث (ولو قال بعثك نفسك بألف فقال اشتريت فالذهب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه ألف والولاء للسيدة) ونقل الربيع قولاً أثبت به بعض دون بعض أنه لا يصح فيه طريقتان (ولو قال لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون حملك عتقا) لانه كالجزء منها

أعتقتك ولي عليك ألف قبل عتق عتق مجانا كمنظيره في الطلاق (قول) المتن ولو قال بعثك نفسك الخ لو قال بعثك نفسك مثلاً مع وسري إن قلنا الولاء للسيد والافلا يسرى قاله البغوي في فتاويه (قول) المتن فالذهب صحة البيع أي كالكتابة (قول) المتن والولاء للسيدة أي كالكتابة (قول) المتن ولو قال لحامل الخ لو كانت المسئلة في مرض الموت والثالث لا يني الابلا تم يهتمل عتقها دونها كما لو قال أعتقتك سائلاً أو غائماً وكان الأول ثلث ماله

(قول) المنة عنق دونها لو انه فصل ميتا بجناية بحث الزر كشي عدم حقته (٤٧٦) ولا تورث عنه الغرة (قول) المنة ولو

كانت لرجل الخ أمانى عنق الولد فلانه اذا لم يستنبح الام وهي في ملك المعتق ففي الاجنبى أولى وأمانى عكسه فلا خلاف المالك (قول) المنة فاعتق أحدهما أى ولو كافرا أو الشريك مسلم (قول) المنة يوم الاعناق أى مان كان باللفظ فوقته ومثله القول بالوقف وان قلنا بالاداء فكذلك المنة فيه يوم الاعناق على الاصح (قول) المنة وتقع السراية بنفس الاعناق وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الختان كانت القيمة لم تدفع بعد (قول) المنة وفي قول بأداء القيمة ولا يغني الأبراء ودليله حديث ان كان موسرا بقوم عليه ثم يعتق ورد بان هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع (قول) المنة وفي قول ان دفعها الخ وذلك لان القول الاول يراعى العبد والثاني يراعى الشريك وهذا راعى الجهتين (قوله) فان لم يدفعها أى بان أعسر مثلا (قول) المنة لا تجب قيمة الخ أى لا نأجلناها أم ولد حلا فيكون الوضع في ملكه (قوله) وعلى الثاني الخ عليه هل انعقد لجميع الولد حرا أو نصفه ثم عنق النصف الآخر قولان (قوله) ولا يعتق على القولين الخ هذا اذا حلف المدعى عليه أمثال الورثة البدين خلف المدعى واستحق القيمة فقالوا انه لا يعتق أيضا (قوله) والاصح الاول قضية البناء ان المسئلة المبينة يقع العتق فيها عن المعتق لاعتق المعلق فتدبر والمراد انه يقع عن المعتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعي (قوله) لان سبيلها الخ اى وكان ذلك كالوحيه سنا ما وقد أتى بعضهم خبرا آخر جزمين من النجاسة (قول) المنة وشرط السراية الخ يرد عليه ما لو وصى له بنعوض ابنه فمات وقبل الوصية أخوه عنق الشقص على الميت وسرى الى باقية ان وفيه الثلث

ولقوة العتق لم يطل في الثانية بخلاف البيع كما تقدم (ولو أعتقه) أى الحمل (عنق دونها) ولو أعتقه ما عتقا بخلاف البيع في المستلثين فيطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحمل لآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضى حسين أنه لو قال لجلي رتيه وحملها مضعفة اعتقت مضعفك كان لقولان اعناق الم يفتح فيه الروح لا يصح (واذا كان بينهما عبد فاعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فان كان معسرا بقى الباقي لشريكه والأسرى اليه أو الى ما يسرى به وعليه قيمة ذلك يوم الاعناق وتقع السراية بنفس الاعناق وفي قول بأداء القيمة وفي قول ان دفعها بان أنها بالاعناق) وان لم يدفعها بان أنه لم يعتق والأصل في ذلك حديث الشيخين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق وبقياس الموسر ببعض الباقي على الموسر بكه في السراية اليه وقبل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستيلاد أحد الشريكين أو سري سري وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجرى الأقوال في وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد) وعلى الثاني تجب (ولا يسرى تدبير) من أحدهما لنصيبه الى الباقي (ولا يمنع السراية دين مستغرق في الأظهر) لنفوذ تصرف المدين فيما سده المملوك له والثاني يقول هو في الحقيقة غير موسر (ولو قال لشريكه الموسر اعتقت نصيبك فعتق نصيبى فأسكر صدق بيته فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعناق ولا يسرى الى نصيب المنكر) ولا يعتق على القولين الآخرين (ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فعتق نصيبى حر بعد نصيبك فاعتق الشريك وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعناق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتبين فكذلك الحكم اذا أدبت القيمة وان قلنا بالاداء فنصيب المعلق عن يعتق فيه وجهان أحدهما عنه والثاني عن المعتق وعليه قيمة وبنياء على الوجهين فيما اذا اعتق أحدهما نصيبه بعد اعناق الاول قبل الاداء فربما على قوله أحدهما يعتق عنه والاصح عن الاول وعليه قيمته وقوله وهو موسر احتراز به عن المعسر فلا يسرى عليه وعتق على العتاق نصيبه (فلو قال) لشريكه ان اعتقت نصيبك فعتق نصيبى فربما يعتق الشريك فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل عنه والولاء لهما وكذا ان كان موسرا وبطلنا الدور) وهو الاصح (والا) أى وان صححناه (فلا يعتق شئ) لانه لو عتق نصيب المنجز لعق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنجز فيلزم من القول بعقته عدم عتقه وفيما ذكر دور وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظي ولو قال في المسئلة فنصبي حر مع عتق نصيبك فاعتقه وقلنا السراية بالاعناق ففي وجه يعتق على المنجز جميعه ويلغوز كرمع لان المعلق يتأخر عن المعلق عليه والاصح يعتق على كل نصيبه نظرا لاعتبار المعية المانع للسراية (ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه فاعتق الآخران) بكسر الخاء (نصيبهما) بالثنية (معا) بان علما العتق بشرط واحد أو وكلا من أعتقه ما دفعه وهما موسران (فالتقية) للنصف الذى سرى اليه العتق (علمه ما نصفان على المذهب) لان سبيلها سبيل ضمان التلف بعدد الرؤس وفي قول من الطر بقى الثاني القيمة عليهما على قدر المالكين كما في تطهير في الشفعة (وشرط السراية اعناقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر) عتقه عليه الى باقيه (والمرضى معسر الا في ثلث ماله) فاذا اعتق أحد الشريكين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج من الثلث الا نصيبه فلا سراية عليه (والميت معسر فلو أوصى بعقق نصيبه) من عبد فاعتق بعد موته (لم يسر) وان خرج كله من الثلث لا تنال المال غير الموصى به بالموت الى الوارث

*(فصل اذا ملك الخ) * (قول) المتن اذا ملك الخ اقتضت عبارته حصول الملك أولا ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو اسحاق يحصلان معا واستشكل في المطلب الاول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقتنائهم بسببه ولذا قال ابن الحنابلة لا يملك القريب الحرى بالقهر وقيل العتق مترتب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار رأي اسحاق وفي آخر النهاية جواز الشراء ذريعة الى تخليصه من الرق وقال الغزالي المختار ان من اشترى (٢٧٧) قريه اندفع ملكه بالعتق لانه حصل ثم انقطع قال الزركشي وهو قضية

قوله لم يعدم وجوب القصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد للسيد (قول) المتن أو فرعه ولو كان منفيا بلعان فضيه وجهان فلو استلحقه بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق فرع * لو وكله في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء فرع * في فتاوى القاضى لوقال لمن يملك بعضه أعنته غنى على ألف ففعل لم يعتق قال البغوى ويحمل أن يحكم بعتقه فرع * اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحمل يعتق فلو طلع على عيب امتنع الرذ فبما يظهر (قول) المتن فان كان كسبا ولكن وهب له بعضه استمتع القبول لمحدور السراية (قول) المتن ونفقة في بيت المال أى ان كان مسلما فان كان كافرا فكذلك لكن قرضا (قول) المتن من ثلثه علل بأنه دخل في ملكه وخرج بلامقابل ثم على هذا لا يرت لئلا يجمع بين الوصية والارث وعلى مقابله يرت فرع * حاول الزركشي أن يكون من هذا القيل ماملا بمعاوضة غير محضة كالصداق وعوض الخلع (قول) المتن ولا يرت هو عائذ الى الصورتين (قوله) لانه الخ عبارة غيره لانه عقد عتاق فاذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل (قوله) فيصون الخ هذا يعرفان المراد الحاباة لانه والله أعلم (قوله)

*(فصل اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه عتق) * عليه قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فبشتره فيعقه أى بالشراء واه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء في الأصل الذكروا لاني وان علوا وفي الفرع كذلك وان سفلا وسواء الملك الاختيارى بالشراء ونحوه والقهرى بالارث ولا يعتق غير الأصل والفرع من الاقارب وقوله أهل تبرع لم يقصد له مفهوم كسبا من العتق على العبي والمجنون وليس من أهل التبرع (ولا يشتري لطفل قريه) الذي يعتق عليه أى لا يصح اشتراؤه (ولو وهب له أو وصى له) فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله ويعتق على الطفل (ويستحق من كسبه والا) أى وان لم يكن القريب كسبا (فان كان العبي معسرا وجب) على الولي (القبول ونفقه في بيت المال أو موسرا حرم) القبول لئلا يتضرر العبي بالانفاق عليه (ولو ملك في مرض موته قريه بلا عوض) كان ربه أو وهب له (عتق) عليه (من ثلثه وقبل من رأس المال) لحصوله بلامقابل وعبر فيه في الروضة بالاصح أخذ من قول الراغبى انه أولى بالترجيح (أو بعوض بلا محاباة فن ثلثه يعتق ولا يرت) لان عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه دين فقيل لا يصح الشراء) لانه لا يترتب عليه العتق (والاصح صحته) اذا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحابة فقد رها كهيئة) فتصون من الثلث وقبل من رأس المال كما تقدم (والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريه سيده فقبل وقتلنا سيده) أى بالقبول وهو الاصح المذكور في باب معاملات العبد (عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية) لان الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي ان لا يسرى لانه دخل في ملكه فمهر كالارث وفيها كأصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تصحيه وحكاية الاول وجهها في الوسيط وفرض المسئلة فيما اذا لم يملق بالسيد لزوم النفقة انتهى والاول جزمه البغوى في التهذيب هنا وشيخه القاضى الحسين في كتاب القبط *(فصل) * اذا (أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره عتق ثلثه) لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما تقدم في كتاب الوصايا (فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شئ منه) لان العتق وصية والدين مقدم عليها (ولو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم فبهم سواء) دفعه كقوله أعتقتكم (عتق أحدهم بصرعة وكذا لو قال أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر ولو قال أعتقت ثلث عبدا منكم (أفرع) بينهم لان اعتناق بعض العبد كاعتناق كله فيكون كقولنا أعتقتكم (وقيل يعتق من كل ثلثه) فقط فلا أفرع (والفرع ان يؤخذ ثلث رفاع متساوية يكتب في ثنتين مهادق وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق) في باب القسمة (ويخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق عتق ورق الآخرا) بفتح الحاء (أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق

٧٠ الخ في كالارث أى كل رتب البعض من أصله أو فرعه السابق قيل الفصل *(فصل أعتق الخ) *(قول) المتن عتق ثلثه لو مات قبل موت الموصى فهل يموت كله رقيقا أو حرا أو ثلثه حرا أو ثلثه عتقا العبد لاني الاول لان ما يعتق يجب ان يبقى للورثة مثله ونقلنا في الوصايا عن ابن الاستاذ تصح الثاني وقال في البحر ان الثالث هو ظاهر المذهب (قول) المتن يكتب في ثنتين الخ لان الرق ضعف الحرية ثم قيل هذا واجب وقيل احتياط فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفى ثم ان خرجت التي للحرية انفصل الامر والا احتجج الى ادراج القرعة في الصدقة ثانيا قال الامام ولا وجه له احتياط

الثالث وان خرج الرق ورق وعق الثالث ويجوز ان يكتب أسماءهم في الرقاع (ثم يخرج رقعة على الحرية فنخرج اسمع عق ورقاً) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة وأخر مائة وأخر مائة) بينهم (يسمى رق وسهم عق) فيكتب في رقعتين رق وفي واحدة عق إلى آخر ما تقدم (فان خرج العق لذي المائتين عق ورقاً) أي الباقيان (أو لثالث عق ثلثاه) ورق باقية والآخرا (أو لالأول عق ثم يقرع بين الآخرين يسهم رق وسهم عق) في رقعتين (فنخرج العق على اسمه منهما) (قيم منه الثلث) فان كل ذي المائتين عق نصفه أو ذا الثلث مائة عق ثلثه ورق الباقي والآخرا ونكتب في الرقاع أسماءهم فان خرج على الحرية اسم ذي المائة عق وقيم الثلث ممن خرج اسمه بعده إلى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءاً وصنع كما سبق في الثلاثة المتساوية القيمة (أو بالقيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً) وأقرع بينهم كما تقدم وفي عق الاثنين ان خرج وافوق الثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته للثب قبله في جميع الأجزاء ولا يتأق التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العق لواحد عق ثم أقرع لتقيم الثلث) بين الثلاثة اثلاثاً كما صرح به في التهذيب فنخرج له سهم العق عق ثلثه (أو) خرج العق (للاثنين رق الآخرا ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعق من خرج له العق وثلث الآخرو في قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) ويخرج على الحرية رقعة ثم أخرى (فيعق من خرج أولاً وثلث الثاني قلت) كما قال الراعي في الشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل استحباب) قال في الروضة كإسماها وهو مقتضى كلام الأكثرين والاصل في التفرقة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلاً من الانصار أعق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأهم اثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوي الثلاث في القيمة (واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) اذ لا موجب للرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما اذا عتق من ثلاثة واحد (أقرع) بين الباقيين فنخرج له العق عق (ومن عتق بقرعة غير محسوب من الثلث ومن بقى رفيقاً فقوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لانه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لامتلك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عق ثم أقرع) بين الباقيين الكسب وغيره (فان خرجت القرعة لغيره عق ثلثه) لقيمة مائة الكسب (وان خرجت القرعة له) أي للكسب (عتق ربعه وتبعه ربع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك ما تان وخمسون ضعف ما عتق وذلك في المحرر طريقه بالجبر والمقابلة فقال ويستخرج ذلك بطريق الجبر بان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من الكسب مثله غير محسوب من الثلث فبق للوارث ثلثمائة سوى شيئين تعدل مثلي ما أعتقناه وهو مائة وشئ قتلاه مائتان وشئان وذلك يقابل ثلثمائة سوى شيئين فتعبر وتقابل فائتان وأربعة أشياء تعادل ثلثمائة تسقط المائتين بالمائتين فيبقى أربعة أشياء في مقابل مائة فالشي خمسة وعشرون فعلمنا ان الذي عتق من العبد ربعه وتبعه من الكسب ربعه غير محسوب من الثلث

(قول) المتن ويجوز فيه اشعار بأن الكيفية الأولى أولى ~~لكن~~ متب القاضى والامام وغيرهما الثانية لان الاخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى فصل الامر (قوله) فقوله الخ اعلم ان الزركشي اعترض المتن بأن المثال غير مطابق من جهة ان الستة لها ثلث جميع فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وان أمكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذي سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تعحيح لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين (قوله) للثب ترجع لقول المتن وان كانا فوق ثلاثة الخ (قوله) بين الاثنين يرجع لقول المتن (قوله) المتن أظهرهما الأول للثنين (قول) المتن أظهرهما الأول لانه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضى الله عنه (قول) المتن في استحباب أي لان المقصود حاصل بكل وجه الوجوب مراعاة لما هو وارد (قول) المتن عتقوا أي بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمه لا تناسخ في الحرية بطل نكاحها (قول) المتن ولا يرجع الوارث الخ أي كالألف من لمن انهار وجسه ثم بان فساد النكاح وكالاتفاق على المشتري شراء فاسد بخلاف ما لو أنفق على البتة نية الحمل ثم تبين عدمه

(فصل من عتق عليه رقيق الخ) (قول) المتبايعان منه شراء العبد نفسه ثم أورد لو أقر بجزية عبيد ثم اشتراه فانه يعتق ويكون الولاء موقوفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين والاختلاف فيه * فرع * أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه آخر وأعتقه حكى ابن القطان والدارمي ثلاثة أوجه للأول الثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان انه قول الشافعي ومالك (قول) المتن ثم لعصبته اعلم ان الذي يقتل الهم الارث به لا نفسه كالنفس سواء قال المتولى ووجه ذلك ان ثبوت الولاء للمعتق انما هو له عليه من النعمة وهي ليست لورثته حتى تثبت لهم ولأبيه * تنبيه * قوله ثم لعصبته يقتضي انه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك دليل ارث المسلم من العتق المسلم في حياة المعتق الكافر (قول) المتن ولا ترث امرأة (٢٧٩) لانها ليست بعصبة ومن ثم تعلم ان المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه (قول) المتن الامن

عتقها أي للعبد وأما أولاده وعتقوازه فلان نعمة العتق سرت الهم نعا (قول) المتن بلا وارث من جملة هذا الوارث المنفى عصبة الاب ولو بعدت فانها مقدمة على البنات وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أربعمائة قاض حيث قالوا ان البنات هي الوارثة وغفلوا عن كون المقدم المعتق ثم عصبته ثم عتق المعتق وصورها الامام بأخ وأخت اشتريا أباهما فعتق ثم أعتق عبد أو مات بعد موت الاب فالمرث للآخ (قوله) لانه عتق عتقها لانه ماتت معتقة (قول) المتن ومن مسرق أي فعتق فلا ولا عليه أي فيكون هذا مستتي من استرسال الولاء على أولاده العتق وأحفاده واستتني الرافعي معها من أبوه حر الاصل فلا يملك عليه الولاء علوا لانه أمه (قوله) فلا ولا عليه وذلك لان نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تناوله بحال (قول) المتن فان أعتق الجد أي أبوالاب (قول) المتن وقيل بقي الخ هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما لو أسلم الجد والاب كافرا وله أطفال هل يحكم بأسلامهم أم لا (قوله)

*(فصل) في الولاء (من عتق عليه رقيق باعناق أو كاهة وتذبر واستيلا وقرابة وسراية فولاؤه) اما بالاتفاق فحديث الشيخين انما الولاء لمن أعتق واما بغيره فبالقياس عليه (ثم لعصبته) الاقرب فالأقرب لحديث الولاء لجمعة كجمعة النسب رواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح الاسناد ويترتب على الولاء الارث وقد مر ح به في المحرر (ولا ترث امرأة بولاء الامن عتقها وأولاده وعتقائه) وقد تقدم ذلك في كتاب الفرائض (فان عتق عليها أبوها ثم أعتق عتقها فمات بعد موت الاب بلا وارث فخاله للبنات) لانه عتق عتقها (والولاء لا على العصبان) كان المعتق مع ابن ابنه (ومن مسرق فلا ولا عليه المعتقة وعصبته) فلا ولا عليه لمعتق أحد من أصوله وصورته ان للدرقيقة رقيقا من رقيق أو حرا وعتق الولد وأعتق أبواه وأمه (ولو نسكح عبد معتقة فانت بولده فلا ولا لمولى الام) لانه عتق بعتقها فان أعتق الاب انجر (الولاء الى مواله ولو مات الاب رقيقا وعتق الجد انجر الى مواله فان أعتق الجد والاب رقيقا انجر) الى مواله أيضا (فان أعتق الاب بعده انجر) من موالى الجد (الى مواله وقيل) لا ينجر الى موالى الجد بل (يبقى لمولى الام حتى يموت الاب فينجر الى موالى الجد ولو ملك هذا الولد أباه جرولا أخوته) لانه من مولى الام (اليه وكتا ولا نفسه في الاصح) كما لو أعتق الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر لا ولا عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الاصح المنصوص لا يحرر والله أعلم) لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا

(كتاب التدبير)

هو تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة (مريحه أنت حر بعد موتى أو اذمت أو متى مت فانت حر أو أعتقتك بعد موتى وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب) المنصوص لاشتهاره في معناه وفي قول من طريق ثان يخرج من الكفاة هو كفاة تلخوذه عن لفظ العتق والحرية (ويصح بكفاة عتق مع مئة تخلبت سبيلك بعد موتى) بنية العتق (ويجوز) التدبير (مقبدا كان مت في ذا الشهر أو المرض فانت حر) فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا (ومع لقاس كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد) في حصول العتق (فان قال ان مت ثم دخلت) الدار (فانت حرا بشرط دخول بعد الموت) في حصول العتق (وهو على التراخي

ثم يسقط هذا الوجه زيفه الامام بأن الولاء اذا ثبت لا يسقط (قول) المتن قلت الاصح الخ لفرض على هذا موت الاخوة عن موالى الام خاصة فهل يرثونهم من حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الاب الظاهر نعم فلنأمل (قوله) لانه لا يمكن الخ أي فيبقى لموالى أمه * (كتاب التدبير الخ) * (قول) المتن أنت حر لو قال نحو أنت حر كان أحسن (قوله) من الكفاة أي فيما لو قال كبتك على كذا ولم يقل فاذا اذيت فانت حر والمذهب تقرير النفسين والفرق ان الكفاة تحتل المراسلة والمخارجة بخلاف التدبير (قول) المتن ومعنا قال الزركشي لانه اما وصية او عتق على صفة وكل منهما يقبل التعليق (قول) المتن ثم دخلت لو أتى بالواو يدل ثم ففلا عن البغوى اشتراط الدخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشي خلافه وقال ان هذا وجه اشار في التمه الى انه مفترع على ان الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزموا في نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقدم والتأخر وان هذا وجه مفترع على ما قاله (قول) المتن وهو على التراخي أي في كل من الصورتين

(قول) المتن وليس للوارث أى وإن كان مورثه كان له الإبطال وتظيره الوصية (قول) المتن يبعد ولو تجزعت عنه فالظاهر النفوذ (قول) المتن متصله لانه يشبه التملك ولأن الخطأ يقتضى جوابا وكفى نظيره من الطلاق (قوله) قبل الموت (٢٨٠) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال اذا

مت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت (قول) المتن ولو قال الخ أى قال كل منهما الصيغة المذكورة (قوله) والثاني قال الخ عبارة غيره وذلك لأن الحجر لصحته والمصلحة هنا فى جواز له لانه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الشافعى وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العقود ما يبطل بالفسخ ثم الخلاف جلى فى وصيته واعلم ان تعليق المصبي باطل قطعا واخلاف جارها وان قلنا هو تعلق لانه فى معنى الوصية من حيث اضافته لما بعد الموت (قول) المتن على المذهب لانها لا تؤثر فى العقود الماضية (قول) المتن ولحربى صورته ان يكون قد دخل دارا بأمان (قول) المتن نقض ويبيع لوبيع من أول الامر كفى فى تحصيل الغرض المذكور (قول) المتن تعليق عتق بصفة وذلك لانه لا يحتاج الى فعل ولا انشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار (قول) المتن وفى قول وصية لا عبارة من الثلث (قول) المتن وكاتبه مدبر لأن كلامهما لا ينافى مقصود الآخر (قوله) من موت السيد الخ واذا مات السيد أو ذل وخرج بعضه من الثلث فقط عتق ذلك البعض ويصير باقية متوقفا على دفع قسطه قاله الرافعى (قوله) وفى التهذيب ارتفعت اعلم ان المكاتبه اذا أولدها السيد ثم مات قبل عجزها فعتق عن المكاتبه ونسبها كسبها وولدها كمنقلبه فى الشرح الصغير عن البغوى وأقره فليظن الفرق بين المكاتبين وعبارة الرافعى وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير ان احتمله الثلث

وليس للوارث يبعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذا مت ومنى شهر فانت حر فالوارث استقدمه فى الشهر لا يبعه) لحق الميت (ولو قال ان شئت فانت مدبر أو أنت حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة متصله) أى على الفور (فان قال متى شئت) يدل ان شئت (فلا تراخى) وتشترط المشيئة فى صورتين قبل موت السيد (ولو قال ابعدهما اذا متا فانت حر لم يعتق حتى يموتا) مضافا ومربيا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تدبير والصحيح لا لتعلقه بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفى موتيهما امر يساقيل لا تدبير والصحيح انه يموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب الميت لا يصح كون مدبرا (ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا عميز فى الأظهر) والثانى قال لا تصيب فيه (وتصح من سفيه) أى محجور عليه بصفة بعتقه عبارة وكافرا صلى) حرى أو ذمى (وتدبير المرتد يبنى على أقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح وقفه وهو الأظهر ان أسلم بان صحته وان مات مرتدا بان فساد (ولو دبر ثم ارتد لم يبطل) تدبيره (على المذهب) والطريق الثانى يبطل والثالث يبنى على أقوال ملكه ان بقى لم يبطل أو زال يبطل أو وقف ووجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذا مات السيد مرتدا ووجه الطريق الثانى بانه لو فى التدبير لتفاد العتق به من الثلث وشروط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للمورثة ومال المرتد فى الأثر ودفع بان الشرط سلامة الثلثين للتحقق من وريته أو غيرهم (ولو ارتد المدبر لم يبطل) تدبيره فلومات السيد قبل موته عتق (ولحربى حمل مدبره) الكافر الكائن فى دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان كافر عبدا لم يدره نقض) تدبيره أى أبطل (وبيع عليه) لانه ما مور بازالة الملك عنه وهى لا تحصل بالتدبير كما ذكره الرافعى فى الشرح فى كفاية الدمى فى أثناء تعليل ولم يذكر المسئلة هنا ولاهى فى الروضة (ولو دبر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد فى التدبير) بالقول بناء على القول بعتقه الرجوع به إلا فى (نزع) العبد (من سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (ومرف كسبه اليه) أى الى سيده وهو باق على تدبيره لا يباع (وفى قول يباع) عليه ويبطل التدبير دفعا لادلاله وروح الأول يتوقع الحرية وان رجع السيد فى التدبير بالقول وجوزنا الرجوع به يبيع عليه جزما وذا هرا ان البيع عليه حيث لم يزل ملكه يبيع أو غيره (وله) أى للسيد (بيع المدبر) لانه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من اذ نصار رواء الشخان (والتدبير تعليق عتق بصفة وفى قول وصية) للعبد بعتقه (فلو باعه) السيد (ثم ملكه) لم يعد التدبير على المذهب) وفى قول على قول التعليق يعود على قول عود الخنثى فى اليمين (ولو رجع عنه بقول كابطلة فسخته بعتقه رجعت فيه صح ان قلنا وصية والا فلا) يصح (ولو علق مدبر بصفة صح) تعليقه (وعتق بالاسبق من الموت والصفة) فى سبب الموت العتق بالتدبير (وله وطء مدبرته ولا يكون رجوعا) عن التدبير (فان أولدها بطل تدبيره) لان الاستيلاء أقوى منه (ولا يصح تدبير أم ولد) اذا فادته فيه (ويصح تدبير مكاتب وكاتب مدبر) فكون كل منهما مدبرا مكاتبيا فيعتق بالاسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك فى الثانى مبنى على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة فاذا قلنا وصية بطل بالكاتبه ويبطل أيضا اذا أدت النجوم قبل موت السيد فان مات قبل ادائها فى المسئلة الاولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ فى التنبيه وفى التهذيب ارتفعت وقال ابن الصباغ

حينئذ فعن الشيخ أبى حامد انها تبطل الكتابة قال ابن الصباغ فعندى انه ينبغى أن يبعه ولده وكسبه كلوا عتق مكاتبه قبل الاداء فكلاهما لا يبطل ابطال الكتابة بالاعتاق وجب ان لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل ان يريد بالبطالان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال فى الخادم وهذا الاحتمال الثانى جزم به قال ويأتى فلخرج من الثلث بعض العبد عتق ذلك البعض ويبقى باقية مكاتبيا يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعى عن النص وأبى حامد وغيره

(قوله) لا تبطل أى بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه (قوله) عن الكتابة لانه متضمن للابراء عن النجوم

* (فصل ولدت مدبرة الخ) * (قول) المتن لا يثبت لم يقل لا يسرى لان السراية لا تصح كون الا فى الاشخاص ولا تكون فى الاشخاص (قوله) والثانى الخ به قال الامّة الثلاثة (٢٨١) (قول) المتن ولودبر حاملا لو استثناء صح بخلاف ما لو قال أعتقك دون حملك نعم يشترط فى استثناء

حمل المدبرة ان تلده قبل الموت * فرع * ولده لفوق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التدبير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما اذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (قوله) بل يتبعها الخ كما يتبعها فى التدبير وفرق الاول بتغليب الحرية فى التدبير * فرع * وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل يثبت فى الحمل أيضا ظاهر كلامهم نعم والفرق ظاهر (قول) المتن وكان رجوعا عنه أى سواء قصده الرجوع أم لا (قول) المتن لم يعتق الولد أى لانه عقد بملكه الفسخ فلا يتعد الى الولد الحادث كالأحسن والأوصية والتدبير وقول الشارح رحمه الله وهما كقولين الخ يوهم انه على القول الثانى اذا ماتت الأم قبل وجود الصفة يبقى حكمها فى الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور انه اذا مات السيد وأمات بطل حكم الصفة فى الولد بخلاف ولد المدبرة اذا ماتت فى حياة السيد يبقى حكمه على القول المذكور (قوله) عتق الحمل قطعا أى بخلاف التدبير فان دخوله خلافا وقوله وظاهر الخ هو كذلك ولكن لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق فى الولد بخلاف نظيره فى ولد المدبرة هذا هو الظاهر خلافا لما فى شرح المنهج (قوله) لم يعتق منه شئ لو فرض بعد ذلك ابراء من الدين مثلا نفذ العتق وحاول ابن الرفعة تخرجه وجه بعدم النفوذ كعتق الراهن اذ اردتم

لا تبطل كما لو أعتق السيد مكاتبه قبل الاداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الاول يكون السيد ويحجب بان العتق فى المقيس عليه عن الكتابة والكلام هنا فى العتق بالتدبير * (فصل) * اذا (ولدت مدبرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير فى الاظهر) كما لا يثبت لولد المهرنة حكم الرهن بجامع ان كلامهما يقبل الرفع والثانى يثبت كما يثبت لولد المسنولة حكم أمه بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملا عند موت السيد تبعها الحمل قطعا (ولو دبر حاملا ثبت له) أى الحمل (حكم التدبير على المذهب) وفى قول من الطريق الثانى المبني على ان الحمل لا يعلم لا يثبت وعلى الثبوت (فان ماتت) فى حياة السيد بعد انفصال الحمل (أورجع فى تدبيرها) بالقول بناء على القول بصفة الرجوع به (دام تدبيره) أى الحمل المنفصل والمتصل (وقيل ان رجع وهو متصل فلا) يدوم تدبيره بل يتبعها فى الرجوع (ولو دبر حلاص) تدبيره (فان مات) السيد (عتق) الحمل (دون الام وان باعها صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أى عن تدبير الحمل (ولو ولد المتعلق عتقها) بصفة ولدا من زنا أو نكاح حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعتق الولد) فى قول ان عتقت بالصفة عتق) وهما كقولين فى ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا وظاهر ان الحامل عند التعليق كالحامل عند التدبير فيتبعها الحمل على الاصح فى تصحيح التنبية (ولا يتبع مدبر اولده) المولود للسيدة وانما يتبع الام فى الرق والحرية (وجنابته) أى المدبر (كجنابة قن) فان قتلها فأت التدبير أو بيع فيها بطل التدبير أو فداء السيد بنى التدبير والجنابة عليه كالجناية على قن فان كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه ان يشتريه بامع يدبره (يعتق بالموت) أى موت السيد (من الثلث كله أو بعضه بعد الدين) فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شئ أو نصفها وهى هوة فقط يبيع نصفه فى الدين ويعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه وان خرج من الثلث عتق كله وسواء فى اعتبار التدبير من الثلث وقع فى الصحة أم فى المرض (ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (فى مرض) وفى فأت حر عتق من الثلث) عند وجود الصفة (وان احققت) الصفة (الصحة) والمرض بان لم يقيد به (فوجدت فى المرض فن رأس المال) يعتق (فى الاظهر) اعتبار اوقت التعليق والثانى من الثلث اعتبار اوقت وجود الصفة ويرجع الاول بانه حين التعليق لم يكن منها ما يبطل حق الورثة ثم ان وجدت الصفة باختيار السيد عتق من الثلث جرما (ولو ادعى عبده التدبير فأنه) كرفليس يرجوع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) انه مادبره وله اسقاط اليمين عن نفسه بان يقول ان كنت دبرته فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدبر مال فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه) لان السيد له (وان أقام بيتين) بما قاله (قدمت بيته) لما ذكر

* (كتاب الكتابة) *

٧١ فى انك الرهن ورد بان العتق هنا لما تاخر عن اللفظ لتوقعه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تجبر الراهن لانه لما رد لغانم اذا حصل الأبراء هل يقضى به من الآن أم نقول بتبين العتق من حين الموت ترد للأمام قال والاظهر الاول (قول) المتن فوجدت فى المرض لو وجدت فى حال جنون السيد أو سفاهة فهو معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت فى المرض أو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالغير (قول) المتن فليس يرجوع أى كان جود الردة لا يكون اسلاما ويجوز الطلاق لا يكون رجعة

(كتاب الكتابة الخ)

(قول) المتن على كسب أي بحسب نبي بالنجوم (قوله) الخبر بالقدرة في الآية الخ اعلم أن الخبر يطلق بمعنى المال كما في قوله سبحانه وتعالى وإنه لحب الخير لشديد وبمعنى الدين كما في قوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره * فائدة * حكى ابن الصباغ عن الشافعي رحمه الله أنه استدلل على عدم الوجوب بأن الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يسع الإنسان ماله بما له محظور فيه ~~كون~~ (٢٨٢) الأمر بعده فيها للإباحة وثبت الاستحباب

من محل آخر وقال الأصمغري الصارف قوله سبحانه قوله أن علمت فهم خيرا حين وكل ذلك إلى اجتهد السادات (قول) المبتدئين وبين الخ وجهه ذلك أنه عقد معاوضة فلا بد فيه من البان كالبيع (قوله) وهو الوقت سمي بذلك لأن العرب كانت تعرف الاوقات بالنجوم فسمى الوقت نجما (قول) المتن جاز لم يحروا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجانب العتق (قوله) المتن بلا تعليق قاله الإمام (قوله) فإذا أذيت الخ ليس تعليقا بمحض وانما هو تعبيري من مقصود الكتابة وما لها بدليل حصول العتق بالبراءة ونحوه (قول) المتن ولا بد لو قال كاتبك فقط لم يكف قطعا (قول) المتن والطلاق قال الزركشي هو يعني عن التكليف (قوله) والعبد الخ دفع لما يقال كونه مطلق التصرف قيد في السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة (قوله) ليحصل هذا التعليق قد يتخلف في البعض فالأولى التعليق بأنها خارجة عن القياس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وان كان في الحلول تعجيل العتق (قول) المتن ولو منفعة كما يجوز أن تجعل المنافع أجرة قال الزركشي عبارته تنفي أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التعجيل واشتراط اتصالها بالعقد وان كانت في الذمة جاز التعجيل والتأجيل الثاني الاكتفاء بها وحدها والمنقول انه ان كانت منفعة

يعلم المراد به من صيغتها الآتية والاصل فيها قوله تعالى والذين يتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبهم ان علمت فهم خيرا (هي مستحبة ان طلبها رقيق أمين قوي على كسب) وبه مفسر الشافعي رضي الله عنه الخبر في الآية (قيل أو غير قوي) على الكسب نظرا إلى ان الامين يعان بالصدقات ليعتق والاول قال لا وثوق بذلك وقيل يستحب لقوى غير أمين كإفسر به ابن عباس وغيره الخبر بالقدرة على الكسب والشافعي ضم اليها الامانة لانه قد يضيع ما يكسبه فلا يعتق (ولا تكره بحال) لانها عند فقد الوصفين قد تنفذ إلى العتق ولا تجب اذا طلبها العبد الموصوف بهما والابطال أثر الملك واحتكم المالك على المالكين (وصيغتها كاتبتك على كذا) كالف (منجما اذا أدبته فانت حرويين عدد النجوم وقط كل نجم) وهو الوقت المضروب ذكره الجوهرى ويطلق على المال المؤدى فيه ويكنى ذكر نجمين (ولو ترك لفظ التعليق) أي اذا إلى آخره (وفواه) بقوله كاتبتك على كذا إلى آخره (جاز ولا يكتفى لفظ كتابة لا تعليق ولا بد على المذهب) المنصوص وفي قول من طريق ثان مخرج يكتفى بالتدبير وفرق الاول بان التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا لخواص (وبقول المكاتب قبلت) وبه تتم الصيغة ويؤخذ منها ان معنى الكتابة عقد عتق بلفظها بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (وشرطهما) أي المكاتب والمكاتب (تكليف) بان يكونا بالغين عاقلين (والطلاق) بان يكونا مختارين والسيد غير محجور عليه بسفه والعبد غير مراهون ومؤجر ولا تصح كتابة ولي المحجور عنه أبا كان أو غيره لانها تبرز (وكتابة المريض) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بان كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كاهه فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمه مائة عتق) لانه يبقى للورثة مثله وهما المائتان (وان أدى مائة عتق ثلثاه) ويبقى للورثة ثلثه والمائة والمؤدى في المائتين هو المكاتب عليه وان لم يؤد شيئا قبل موت السيد ثلثه مكانه فاذا أدى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب مرتدني على أقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح (فان وقفناه) وهو الاظهر (بطلت على الجديد) في وقف العقود وعلى القديم ان أسلم بان صحتها وان مات مرتدا بان بطلانها وتصح كتابة الكافر غير المرتد (ولا تصح كتابة مراهون) لانه معرض للبيع (ومكرى) لانه مستحق المنفعة فلا بد تفرغ لا اكتساب بنفسه (وشرط العوض كونه دينيا مؤجلا) ليحصله ويؤديه (ولو منفعة) كبناء (ومنجما بنجمين فأكثر) كما جرى عليه العهدة فمن بعدهم (وقيل ان ملك) السيد (بعضه) وباقيه حر لم يشترط أجل ونجم في كتابه لانه قد يملك ببعضه الحر ما يؤديه فتستثنى هذه الصورة على هذا الوجه والاصح لا تستثنى ومن النجيم بنجمين في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة ان تنصل بالعقد ولا بد فيها العهدة المكتوبة من ضمنية فاذا كتبه على خدمة شهر من الآن وعلى دينار يؤديه بعد انقضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قدم شهر الدينار على شهر الخدمة لم يصح ولو اقتصر على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح أيضا لانها ما نجم واحد ولا ضمنية (ولو كانت

(قول) المتن صحت لان الخدمة مستحقة من الآن والدينار في الوقت المعين له واذا اختلف وقت الاستحقاق حصل التجيم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير (قول) المتن على أن يبيعه كذا القول على ابتاع (٢٨٣) كذا كان أولى ليشمل الطرفين (قوله) وفي قول الخ منه تعلم ان طريقة القطع

ببطلان البيع راجحة كما نبه عليه الشارح رحمه الله بعد (قوله) يوزع وفي قول يصع في العبد بالجميع * فرع * اذا قلنا بفسادها لم يعتق حتى يؤدى الجميع ثم يترجع ان (قوله) ببطلان كاتبهم كما في بيع عبد جمع ثمن (قول) المتن فسدت أي فان أدى عتق ويترجع ان وحيث فهو أحسن من قول المحرر بطلت (قوله) وهو الراجح يرجع لقوله والثاني القطع الخ (قول) المتن ولو أبرأ أو أعتقه خرج به ما لو أدى له نصيبه بغير إذن الآخرة لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح منه عليه الزركشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب للعاوى الصغير (قوله) عتق النصيب الخ أي وقت العجز لا وقت الاعتناق والبراء صرح بذلك الرافعي رحمه الله تعالى (قوله) كما تقدم أي فيما اذا أبرأ أو أعتق والحال ان العبد عاجز عائد الى الرق والحاصل ان تلك كان العجز فيها موجودا وهذه طرأ بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت العجز قاله الشنخ

* (فصل يلزم السيد الخ) * (قول) المتن أن يحط عنه لو حط من غير النجوم لم يصع لانه لا اعانة فيه على العتق (قوله) قال الله تعالى وآتوهم الخ ذهب الحسن البصري الى ان المراد الايتاء من مال الزكاة ورد بان الضمير للسادات وعن مالك وأبي حنيفة انه لا يجب واختاره الروائي قال لانه لو وجب لتعذر كل زكاة (قول) المتن انه يكفي الخ لطلاق الايتاء

على خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه) أو في أثنائه كعبد العديوم (صحت) في المسئلتين وقيل لا لاتحاد النجم وكضم الدينار ضم خياطة ثوب موصوف (أو) كاتب العبد (على) ان يبيعه كذا) كثوب بألف (فسدت) لانه شرط عقدا في عقد (ولو قال كاتبك وبعثك هذا الثوب بألف وبجهم الالف) بنجمين مثلاً فقال آخر كل شهر نصفه (وعلق الحرية بأدائه) وقيل العبد (فالذهب صحة الكتابة دون البيع) فيطل وفي قول بطل الكتابة أيضا وهما قولان فريق الصفة هذه الطريقة الرابعة والطريق الثاني فهم اقول بال صحة وقول بالبطلان وهما قولان الجمع بين عقدين مختلفي الحكم ووجه ترجيح القطع ببطلان البيع يقدم أحد شقيه على مصير العبد من أهل مبايعة السيد وعلى صحة الكتابة نقط يوزع الالف على قيمتي العبد والثوب فإخص العبد يؤديه في النجمين مثلاً (ولو كاتب عبدا) كثلاثة صفقة (على عوض منجم) بنجمين مثلاً (وعلق عتقهم بأدائه فالنص صحتها ويوزع) المسمى كألف (على قيمتهم يوم الكتابة فن أدى حصته عتق ومن عجز منهم (رق) فاذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص قول يخرج ببطلان كاتبهم (وتصح كتابة بعض من باقيه حرف لو كاتب كاه صح في الرق في الاظهر) من قول فريق الصفة وبطل في الآخر (ولو كاتب بعض فريق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم يأذن) في كتابته (وكذا ان أذن) فيها (أو كان له على المذهب) لان العبد لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم وفي قول تصح كاعتناقه والطريق الثاني القطع بالاول وهو الراجح في الثانية وحكاية في الاولى الرافعي وليس في الروضة (ولو كاتبه معا أو وكلا) من كتابته أو وكل أحدهما الآخر فكاتبه (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) قال في الروضة كأصله اجنسا واجلا وعددا وفي هذا الهلاك النجم على المؤدى (وجعل المال على نسبة ملكهما) صرح به أو أطلق (فالعجز العبد) (فحجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأراد الاخر ابقاءه فمما وانظاره (فكابتداء عقد) فلا يجوز بغير إذن الآخر ولا بذنه على الاظهر (وقيل يجوز) بالاذن قطعاً لأن الدوام أقوى من الابتداء (ولو أبرأ) أحد المكاتبين مع العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي نصيبه من العبد (عتق نصيبه) منه (وقوم الباقي) وعتق عليه (ان كان موسرا) والعبد عاجز عائد الى الرق فان لم يكن كذلك فان أدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من العبد عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق عتق النصيب على الشريك الاول بالقيمة كما تقدم

* (فصل يلزم السيد أن يحط عنه) * أي العبد (جزأ من المال) المكاتب عليه (أو يدفعه اليه) بعد قبضه أو يقوم مقامه غيره من جنسه قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق (والخطأ أولى) من الدفع لما ذكر (وفي النجم الاخير ألبق) لانه أقرب الى العتق (والاصح أنه يكفي ما يقع عليه الاسم) أي اسم المال (ولا يختلف بحسب المال) قلة وكثرة والثاني لا يكفي ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدره الحاكم باجتهاده (و) الاصح (أن وقت وجوبه قبل العتق) ليستعين به عليه والثاني

في الآية الكريمة والثاني استنبط منها معنى خصصها واعلم أن هذا الحكم خالف المتعة لان آيتها تعرضت للتقير حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف (قول) المتن وان وقت وجوبه يحتمل أمرين وجوبه من نفس العقد وجوباً موسعاً ويتضيق عند العقد قال البغوي الثاني ان يدخل بالعقد وقت الجواز لانه سبب في الايتاء كدخول ره ضان لجواز دفع زكاة الفطر

بعده ليتبلغ به وعلى الأول يتعين في النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة وبعد الاداء والعق
قضاء (ويستحب الرابع والاف السبع) روى النسائي والبيهقي عن علي كثرتم الله وجهه
عن المكاتب قدر ربع كاتبة وروى عنه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى مالك في الموطأ أنه
ابن عمر رضي الله عنهما أنه كتب عبد الله على خمسة وثلاثين الفاً ووضع منها خمسة آلاف وذلك
آخر نجومه وخمسة سبع خمسة وثلاثين (ويحرم) على السيد (وطه مكاتبته) لاختلال مليته
فيها (ولا حد فيه) لبقاء ملكه فيها وبغض ان علم تحريره وكذلك هي (ويجب) به (مهر) أباً
وان طأ وعته (والولد) منه (حر) لانها علقته به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب) مع
قول لها بتمت بناء على قول يأتي ان حق الملك في ولدها من غيره لها والاول مبنى على مقابلة الانما
ان حق الملك فيه للسيد مع قول آخر انه مملوك له (وصارت) بالولد (مستولدة مكاتبه) فان عجز
عنت بموته أي السيد (وولدها من نكاح أو زنا مكاتب في الاظهر يتبعها رقا وعقاً وليس عته
شي للسيد) والثاني هو مملوك للسيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كولد المهرونة (و) على الاول (اراله
أي حق الملك) فيه السيد وفي قول لها فلو قتل قيمته لذي الحق) منهما (والمذهب ان أرش جنثه
عليه) أي الولد (وكسبه ومهره يتفق منهما عليه وما فضل منهما وقف فان عتق فله والا فللسيد) ال
وجه لا يوقف بل يصرف الى السيد هذا كله على قول ان حق الملك فيه للسيد وعلى قول انه لها السيد
ما ذكر من الارش وغيره لها (ولا يعتق شي من المكاتب حتى يؤدى الجميع) أي جميع المثل
المكاتب عليه لحديث المكاتب عبد ماني عليه درهم رواه أبو داود وغيره ووصفه في الروضة بأنه درهم
(ولو أني) المكاتب (بمال فقال السيد هذا حرام) أي ليس ملكه (ولاينة) له بذلك (مائن
المكاتب أنه حلال) أي ملكه (ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبي وكان
القاضي) وان كان قدر المكاتب عليه عتق العبد (فان نكل المكاتب) عن الحلف (حده
السيد) لغرض امتناعه من الحرام ولو كان له سنة سمعت لذلك (ولو خرج المؤدى مستحقارنا
السيد بده) وهو مستحقه (فان كان في النجم الاخير بان العتق لم يقع وان كان) السيد على
عند أخذه أنت حر) لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم صحته (وان خرج ر
فله رده وأخذ بده) وله أن يرخص به (ولا يتزوج) المكاتب (الا باذن سيده) لبقائه على لبر
(ولا يسرى باذنه على المذهب) خوفاً من هلاك الجارية في الطلق فتعنه من الوطء كنع الزاهن مبيع
المهرونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد اجراء الوجهين في وطء الزاهن من يؤمن حبلاها هنا وفي الروبر
في بابي معاملات العبد ونكاحهم كأصلها في الثاني ان في تسري المكاتب باذن سيده قولين كسفة
وما هنا أرجح (وله شراء الجوارى لتجارة فان وطئها) أي جاريته على خلاف من عنانته (فلاول
عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت اثبت له (والولد) من وطئه (نسب فان ولده في الكتابة تمته
قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه لثبوت سنة أشهر) منه (تبعه رقا وعقاً) وهو مملوك لايه يمتنع
ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا تصير مستولدة في الاظهر) لانها علقته بمملوك والثاني تدبير
لان ولدها ثبت له حق الحرية بكتابه على أبيه وامتناع بيعه فثبت لها حرمة الاستيلاد (ولو صح
بعد العتق لفوق سنة أشهر) منه وفي الروضة وأصلها ستة أشهر فأكثر (وكان يطؤها فهو حر وم
أم ولد) وان احتمل أن العلوق قبل العتق تغليب الحرية وان لم يطأها بعد العتق فاستيلادها أيضاً
الخلاف (ولو عمل) المكاتب (النجوم) قبل محملها (لم يجبر السيد على القبول ان كان لوفى الامتياز
من قبضها (غرض كونه حفظه) أي المال النجوم الى محله (أو خوف عليه) كان محمل في باغ

(قول) المتن ويستحب ذهب أحد الى
وجوبه لانه ورد والقاعدة حمل المطلق
على المقيد (قول) المتن ويجوز لو شرط
ذلك في عقد السيد كتابة فقد العقد
وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحد
ببطلان فرع يجوز الوطء في الكتابة
الفاسدة (قول) المتن ولا يجب قيمته
الحال الزركشي لو تأخر الوضع الى بعد
العتق لم تجب القيمة قطعاً (قول) المتن
يتبعها معنى التبعة هنا كونه ناعفاً في
العتق بسبب الكتابة حتى لو تجزعت
قبل الاداء عتقت عن الكتابة وتبعها ولو
ماتت بطلت فيها وفيه لانه عقد معاوضة
فيوقف حكم الولد فيه على العاقبة بخلاف
التدبير والاستيلاد (قول) المتن
وليس عليه شيء لانه لم يجزعه عقد ولم
يصدر منه قبول (قوله) كولا
المهرونة أي يجامع ان كلا عقد يقبل
الرفع (قول) المتن وفي قول لها أي
لانه لو كان السيد لعتق بعتقها وردفاته
كأمة ثم العولان مفترعان على انه ثبت
له حكم الكتابة والا فهو ملك للسيد قطعاً
له بيعه (قول) المتن والا فللسيد منه
ان تموت قبل عتقه (قوله) لحديث المكاتب
المحو لانه ان كان الغلب المعاوضة فلا يجب
تسليمه الا قبض كل العوض وان كان
المكاتب التعليق فلا بد من وجود تمام
الصفة قال الاسطخري ولو فصلت حبة
لم يعتق (قوله) وله أن يرخص به أي ويوقع
العتق من غير توقف على أبراء من قدر
نقص العين بخلاف ما لو خرج ناقصاً جزاً

(قوله) فيصير على قبضه أي بلا خلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى هكذا السيد غائب ولا ضرر بقبضه القاضي بخلاف غيره من الديون إلا أن يك ونه من نظره فكذلك نظره فكذا الرقبة (قول) المتن فإن أي قبضه القاضي قبيل هذا الأيلام الجبر وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره والقبض (قول) المتن لم يصح الدفع ولا الإبراء أي سواء كان الألتماس من العبد أو من السيد وذلك لأن الإبراء المعلق بشرط باطل والتجمل على شرط (٢٨٥) غير صحيح لانه يشبهه بالجاهلية فانهم كانوا يزيدون في الحق ليزاد في الاجل ومثله

أرأيتك شرط ان تجعل أو اذا عجلت فقد أرأيتك (قوله) أظهرهما المنع والثاني يعتق لكن قد سلف أن عليه العتق هناك لأن السيد سلب المشتري على قبض النجوم وهنا قد يقال التسليط انما هو على الرقبة أشار إليه القاضي (قوله) وفي القديم الخ احتج له بقصة بريرة وأجيب بأنها عجزت نفسها قبل شراء عائشة ورضي الله عنهما وبأن محل المنع إذا لم يرض المالك المالكين وهو قد رضى خرم بذلك القاضي قال الزركشي وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضى أو سخط ممنوع

* (فصل الكتابة لازمة الخ) * (قول) المتن ليس له الخ نصريح باللازم وتوطئة لما بعده (قوله) في ذلك كما في البيع عند أفلاس المشتري بالثمن ومن ثم تعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التعجز لنفسه وسيأتي ذلك صريحا (قوله) وفيما إذا امتنع الخ أي فليس ما أفاده الاستثناء من الحصر مراد (قول) المتن فللسيد الصبر بضم الراء وكسر ها (قول) المتن نفسه أي لانه فسخ يجمع عليه فلم يحتج إلى إلحاقه نعم ان كان في يده وفاء وهو مع ذلك يعجز نفسه فقد خرم الماوردي بجمع استقلال السيد بالفسخ لكونه محتلفا فيه فقال لا بد من إلحاقه (قول) المتن وللمالك الفسخ أي كالمترنن (قول) المتن في الأصح

ذهب (والا) أي وان لم يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فان أي قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب (ولو عجل بعضها) أي النجوم (ليبرته من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء) وعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق (ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها) لأنها غير مستقرة (فلو باع) السيد (وأدى) المكاتب (إلى المشتري) النجوم (لم يعتق في الظاهر) ويطالب السيد المكاتب بها (والمكاتب المشتري بما اخذ منه) والثاني يعتق لأن السيد سلب المشتري على قبضها منه فاشبه الوكيل وقرق الأول بأن المشتري يقبض لنفسه بخلاف الوكيل ويتم الثاني بأن ما أخذه المشتري يعطيه للسيد لانه جعل كوكيله (ولا يصح بيع رقبة في الجدي فلو باع) السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري) ففي عتقه القولان (أظهرهما المنع وفي القديم يصح بيعها كبيع المعلق عتقه بصفة ويملكه المشتري مكاتبوا يعتق بأداء النجوم اليه والولاية (وهبه كيبه) فيما ذكر (وليس له) أي السيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزويج أمته) لانه معه كالأجنبي (ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزمه) وهو افتداء منه * (فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها إلا أن يعجز) المكاتب (عن الاداء) عند المحل لنجم أو بعضه فللسيد الفسخ في ذلك وفيما إذا امتنع من الاداء مع القدرة عليه كما في الروضة كاسلمها أو غاب وقته كما سيأتي (وجائزة للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كذا حتى مع تركه الاداء (فللسيد الصبر) عليه (والفسخ) للكتابة (بنفسه وان شاء بالحكم) وليس على الفور (وللمكاتب الفسخ) لها أيضا (في الأصح) والثاني قال لا ضرر عليه في بقائها (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول النجم استحب) له (إمهاله فان أمهل) السيد (ثم أراد الفسخ) لسبب مما تقدم (فله) ذلك (وان كان معه عروض أمهله) لزوما (ليبيعها فان عرض كساده ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام) كما في الروضة كاسلمها عن البغوى لا يلزم أكثر منها وسكنا على ذلك (وان كان ماله غائبا أمهله إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين والالا) بان كان مرحلتين أو أكثر (فلا) يمهل وللسيد الفسخ وفي الروضة كاسلمها هذا كرهذا التفصيل عن ابن الصباغ والبغوى وغيرهما وحل الحلاق الامام والغزالي أن للسيد الفسخ عليه (ولو حل النجم وهو) أي المكاتب (غائب) أو غاب بعد حلوله بغیر ان السيد كما في الروضة كاسلمها (فللسيد الفسخ) ان شاء بنفسه وان شاء بالحكم (فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بجئون المكاتب ويؤدى القاضي) عنه (ان وجد له مالا) قال الغزالي زيادة على الجمهور ورأى له مصلحة في الحرية وان رأى أنه يضيع اذا أفاق لم يؤد وهذا حسن وان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه نفقته فان أفاق وظهر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه إلى

٧٢ ل الخ استشكل حكاية الخلل مع الجرم بجوارها من جهته وأجيب بأن معنى جواره يمكنه من تعجز نفسه لا إنشاء الفسخ (قوله) وهذا أحسن قال الرازي لكنه قليل الجدوى مع قولنا أن السيد اذا وجد له مالا يستقل بأخذه الا أن يقال يمنعه إلحاقه والحالة ما ذكر قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضا لانه اذا منعه إلحاقه فسخ ويعوده الماله (قوله) مكن السيد من الفسخ قال الزركشي لا يمكن هنا الا بعد الرفع إلى القاضي

(قول) المتن ولا يجنونه أى ولا يجنونه (قول) المتن كما سبق في قتله فيكون الواجب الارش بالغاما بالغ قال الماوردي والغزالي لان حق السيد لا يتعلق بقتله لانهم املكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغاما بالغ كذا في المعاملة بخلاف ما اذا كان (٢٨٦) المستحق اجنبيا فان حقه يتعلق

برقبة فلا يجوز ان يراد عليها (قوله) هو يقتضى الخ قال بعضهم هو قسمة لهم انه معه في الجنابة كلاجنبى قال زركشى نعم صرح الرافعي بعد هذا فيما ادى النجوم ففتى بأن الواجب في نية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب هو في ذمته بعد العتق (قوله) يبيع الخ انظر هل له التدبير ولو بغير ن السيد (قول) المتن ويصح باذن سيد الخ لو تبرع على السيد صح وان دم الايجاب كظهيره من بيع الرهن رهن (قول) المتن عتق أى من حين سمح (قوله) القطع بالاول أى لانه يستفيد من اكسابه ما يعنه

فصل الكتابة الفاسدة الخ) (قول) ن في استقلاله منه تعلم انه يسوغ له امله السيد وتنفيد ايضا من هنا ما صرح به من تبعه الكسب قال زركشى لكن أقوى الوجهين في انبي انه لا يعمل سبده (قول) المتن اخذ ارش الجنابة ومهر شهة وذلك نهما في معنى الكسب (قول) المتن لاداء أى الى السيد في وقت المحل ذلك لوجود الصفة والمراد اداء المسمى يغنى الأبراء كما سيأتى ولا الاداء لغير سيد كالوارث قبل واذ انما لمت وجدت لك في الحقيقة من أحوال اقراءهما من أحوال استوائهما بخلاف تبعية كسب (قول) المتن وتبعية كسبه اولاده كذا قاله الاصحاب ونازعهم صاحب الانتصار من حيث انه يتعلق بصفة والكسب والاولاد لا يتبعان

السيد وحكم بعتقه ونقض التجيز (ولا) تنسخ الكتابة (يجنون السيد ويدفع) وجوبا المكاتب المال (الى وليه ولا يعتق بالدفع اليه) أى الى السيد لان قبضة فاسد ولو تلف في يده فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شئ آخر يؤديه فللولى تجيزه ولا تنسخ أيضا باعطاء السيد والمحرر عليه بسفه ولا باعطاء العبد (ولو قتل سبده) عمدا (فلو ارش قصاص فان عني على دية أو قتل) المكاتب (خطأ اخذها) أى أخذ الوارث الدية (مما معه) لانه معه كأجنبى وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بمأذرك (فله) أى للوارث (تجيزه في الأصح) والثاني المنع لانه اذا عجز سقط مال الجنابة لان السيد لا يثبت له على عبده دين فلا فائدة للتجيز ودفع بأنه يستفيد به الرد الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (لطرفه) أى السيد (فاة تصاضه والدية) للطرف (كما سبق) في قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (ففي) على مال أو كان) ما فعله (خطأ اخذ) المستحق (مما معه) وما سبب كسبه الاقل من قيمته والارش) وفي قول ان كان الارش أكثر من القيمة اخذوه وفي الطلاقه على دية النفس تغليب وذكر في الروضة كأصلها مسألة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى في هذه وهو يقتضى ترجيح أقل الامرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شئ وسأل المستحق تجيزه بعجزه القاضى) السؤل (و يبيع) منه (بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقي منه شئ بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وفاؤه مكاتباً) وعلى المستحق قبوله في الفداء وهو بأقل الامرين (ولو اعتقه بعد الجنابة أو أبرأه) من النجوم (عتق ولزمه الفداء) لانه قوت متعلق حق المجنى عليه كما لو قتله (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقاً) لغوات محلها (وليس له قصاص على قاتله) العائد (المكافى) له (والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفاية قاله في المحرر (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والاجارة (والافلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسيئة والقرض فلا يستقل به (ويصح باذن سبده في الاظهر) لان الحق فيه لا يعدو هما والثاني نظر الى أنه يغوث غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سبده صح) والمالك فيه للمكاتب (فان عجز وصار لسبده عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه) لم يصح بلاذن وباذن فيه القولان (أظهرهما الصحة) (فان صح نكاتب عليه) فيتبعه قاعداً (ولا يصح اعتاقه وكتابته باذن على المذهب) لانهما يعلمان الولاء والمكاتب ليس اهله وفي قول يصح ويوقف الولاء والطريق الثاني القطع بالاول وعلى الثاني ان اعتق المكاتب كان الولاء له وان مات رقيقاً كان لسبده

* (فصل الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو غرض) فاسد كحمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصحة في استقلاله) أى المكاتب (بالكسب) وأخذ ارش الجنابة عليه ومهر شهة في الامة (وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعلق) بصفة (في أنه لا يعتق ببراء) ولا بأداء الغير عنه تبرعاً (وتبطل) كتابته (بعوت سبده) قبل الاداء لعدم حصول المعلق عليه في المسائل الثلاث (ونصح الوصية برقيقه ولا يصرف اليه سهم المكاتبين) بخلافهما في الصحة (وتخالفهما) أى تخالف الفاسدة والصحة (في أن السيد فسحها) وهو بنفسه أو بالحاكم (وأنه لا يملك ما يأخذه

بل يرجع المكاتب به ان كان متيقوماً بخلاف غيره كالخمر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أى ويرجع السيد (عليه قيمته يوم العتق) وان تلف ما أخذه السيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القبة (فان تجانسا) أى واجبا السيد والعبد أى كان من جنس واحد أى غالب نقد البدل (فأقوال التقاص) فيه فعلى القول به الاصح الآتى سقوط الدينين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) فى أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخذ من الرافعى فى الشرح (أصح أقوال التقاص سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانبين (بلارضا) اذا لحاجة اليه (والثانى برضاهما) كالحمل والمحال (والثالث برضا أحدهما) لوجود القضاء منه به اذله القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وان رضيا (والله أعلم) لانه بيع دين بدين وهو منهى عنه فليأخذ أحدهما من الآخر ثم يدفع اليه المأخوذ عن دينه ليسلم من الهوى ويحجب بأنه فى بيع الدين لغير من عليه (فان فسحها) أى الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أذى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كنت فسخت فأنكره صدق العبد) المنكر (بيمينه) وعلى السيد البينة (والاصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانما هو والحجر عليه) بسفه (لا يجنون العبد) وانما هو لانه تابع فلو تفرع فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيها جوازها من الطرفين كالو كاله ووجه عدمه ان الغلب فيها التعليق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كلمة فأنكره سيده أو وارثه صدقا) باليمين (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (فى قدر النجوم) أى المال (أو صفقتها) وفى الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الاجل ولا بينة (تحالفا) على الكيفية السابقة فى البيع (ثم) بعد التحالف (ان لم يكن) السيد (قبض ما دعيه لم تنسخ الكتابة فى الاصح بل ان لم يتفقا) على شئ (فسخ القاضي) الكتابة والثانى تنسخ التحالف وعلى الاول ان اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفى الروضة كأصلها هل تنسخ الكتابة أو يفسحها الحاكم ان لم يتراضا على شئ فيه ما سبق فى البيع وسبق فيه ان الحاكم يفسخ وكذا المتحالفا ان واحدهما فى الاصح وفى البيان هل يتولى الفسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كما فى المتابعين (وان كان) السيد (قبضه) أى ما دعيه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به فى العقد (ودعيه) لى عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو بما دى والسيد بقيته وقد يتقاصان) فى تلف المؤدى بان كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كأنبتك وانا يجنون أو محجور على فأنكر العبد) الجنون أو الحجر (صدق السيد ان عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد) ومعلوم ان تصديق كل منهما يمينه وصرح بها فى المحرر فى السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو قال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أى كل النجوم (صدق السيد) بيمينه كما فى الروضة كأصلها (ولومات عن ابنين وعبد فقال كاتبى أبو كنان أنكره صدقا) بينهما على نفي العلم بكلمة الاب كما فى الروضة كأصلها (وان صدقا) أو قامت بكلمة بينة (فسكاتب فان أعنت أحدهما نصيبه فالاصح) فى المحرر (لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر عتق كله ولاؤه للاب وان عجز قوم على العتق) الباقى (ان كان موسرا) وعتق كله ولاؤه له وبطلت كلمة الاب (والا) أى وان كان معسرا (فنصيبه حر والباقي قن للأخر قلت) اخذ من الرافعى فى الشرح فى مقابلة نهج المحرر كالبغوى قول عدم العتق (بل الاظهر العتق والله أعلم وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب قن) بيمينه على نفي العلم بكلمة أبيه (فان أعنته المصدق) أى أعنت نصيبه (فالذهب انه يقوم عليه) الباقى (ان كان موسرا) ويعتق وفى قول لا يقوم فلا يعتق وقطع بعضهم بالاول

(قول) المتن ان مكان متقوماً أى له قيمة (قول) المتن والثالث الخ وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير التلى المشترك بجبر أحد الشرعيين على قسمته بطلب الآخر (قول) المتن لم يفسخ أى كفى البيع ووجهه مقابله ان العقد اذا انتهى الى النزاع فكأن لم يكن قولهما (قوله) عتق المكاتب أى لاتفاقهما على العتق على كل تقدير (قول) المتن على العتق قال الزركشى احتزما اذا كان أحدهما أبرأ من نصيبه فانه لا يفتق منه شئ بالعجز لان الكتابة تبطل به والعتق فى غير الكتابة لا يحصل بالأبراء (قول) المتن بل الاظهر العتق كالموسر أو أعنت أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولا للبيت ولا سراية لان البيت معسر (قول) المتن فان أعنته خرج ما لو عتق نصيب المصدق بقضه النجوم فلا يسرى لانه مجبر عليه وكذا لو أبرأه لا سراية على المذهب لان المكاتب يعتقد ان الأبراء لغوى بخلاف ما لو صدر من المصدق الاعناق فمسأل الله تعالى ان يمين علينا بالعتق من نار جهنم أمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قول) المتن ان كان موسرا وولاه ما عتق من سائر العبد أو بعضه للمصدق خاصة

(كتاب أمهات الاولاد)

(كتاب أمهات الاولاد الخ)

(فائدة) اذا كانت الامه مستولدة
مكاتبه ثم مات السيد قبل الاداء عتقت
عن الكفاية وتبعها الكسب والولد قاله
البغوي ولو كانت مدبرة مكاتبه ومات
قبل الاداء قال الرافعي عتقت بالتدبير
فان لم يخرج من الثلث عتق قدر الثلث
وبقيت الكفاية في الباقي فاذا أدى
قطعه عتق كما نص عليه وأورده الشيخ
أبو حامد وجامعة ثم قال الرافعي بعد ذلك
بنحو صفحة في مسئلة المدبر المكاتب ولو
مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير ان
احتمله الثلث وحينئذ فعن الشيخ أبي
حامد انه تبطل الكفاية قال ابن الصباغ
وعندي انه ينبغي أن ينبع ولده وكسبه
كألو عتق السيد مكاتبه قبل الاداء فكما
لا يمكن ابطال الكفاية بالاعتاق وجب
أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل انه أراد
بالبطال زوال العقد وسقوط أحكامه
انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال
الثاني خرم الروابي انتهى أقول هذا
الذي تقر عن أبي حامد ونقله الجلال
الحلي عنه وعن البغوي وأبي اسحاق
الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاء
أقوى من التدبير فكيف يكون
التدبير هادما لأحكام الكفاية بالموت ولا
يكون الاستيلاء هادما لها لا يقال لعل سببه
كون العتق في مسئلة المدبر من الثلث
فيكون الكسب تركه ليعين على خروجه
من الثلث لانا نقول في المسئلة المذكورة
ان خرج العبد من الثلث فلا اشكال
وينبغي أن ينبع كسبه ولده ابقاء لحكم
الكفاية وان لم يخرج من الثلث عتق
منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي
مكاتباً وجميع كسبه له تؤدى منه النجوم
من باقيه فالوجه ما قاله ابن الصباغ والله
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

جمع أمه أصل أم قاله الجوهرى وقال بعضهم يقال في الهائم أمات (اذا أحبل أمته فولدت حيا
أوميتاً أو ماتت فيه غرة) كضغفة فها صورة آدمى ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل (عتقت بموت
السيد) روى ابن ماجه وغيره حديث أيماء أمه ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه وقال الحاكم صحيح
الاسناد (أو) أحبل (أمه غيره بنكاح) لا غرور فيه بحريتها أو زنا (فالولد رقيق) تبع لأمه
(ولا تصير أم ولد) له (اذا ملكها) لانقضاء العلق بجزء ولو ملكها حاملاً من نكاحه عتق عليه
الولد كما قاله في المحرر ومعلوم أن ولد المالك انقعد حراً (أو بشبهة) كان ظناً أمته أو زوجته الحرة
(فالولد حر) لظنه وعليه قيمته لسيدها (ولا تصير أم ولد) له (اذا ملكها في الاظهر) والثاني نصير
لعلوقها بجزء الاول نظر الى انتفاء ملكه حينئذ وكالشبهة المذكورة فيما ذكر نكاح أمه غرة بحريتها
ولو ظن بالشبهة أنها زوجته المملوكة فالولد رقيق ولا استيلاء اذا ملكها جزماً (وله) أي للسيد
(وطء أم الولد) منه (واستخدامها واجارتها وارش جناية عليها) وقبعتها اذا قتلت كما قاله في المحرر
(وكذا تزويجها بغير إذن في الاصم) كالقنعة والثاني يشترط رضاها كالملكاتبه وهما
في الروضة كأصلها قولان ثانيهما قديم (ويحرم بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شيء
من ذلك وفي الرهن تسليم على البيع (ولو ولدت من زوج أو زنا فالولد للسيد
يعتق بموته كهمى) تبع لها في حق الحرية (وأولادها قبل الاستيلاء
من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم) لانهم حدثوا
قبل ثبوت حق الحرية للام (وعتق المستولدة من رأس
المال) وان كان الاستيلاء في مرض الموت
نزل منزلة استهلاك المال بانصافه في
اللذات والشهوات ويقدم
عتقها على الدين
والله أعلم

يقول رحمه الله تعالى آلاءه الصمد مصطفى وهبي بن محمد
الحمد لذي الجلال والكبرياء المنعم على عبده بعموم الآلاء وأتم الصلاة وأزكى التسليم على من أرشدنا
إلى المهارج القويم وحبانا من هدايته بالنفع في العميم وعلى آله وأصحابه الذين حازوا قصب السبق في
ميدان التعليم وبدلوا أنفسهم في سبيل الملك العليم فاشترىوا النعيم للقيم (وبعد) فبما من الله على هذا
العبد الذليل طبع هذا الكتاب الفاخر الجليل الذي جلت فرائده وعمت فوائده وحلت موارده
وحسنت مقاصده قد حوى ههنا المسائل على اختصاره فتمت روايتُ ثمراته بأسراره فهو روضة
بانع ثمارها بوجنة جارية أثمارها فطوبى لمن جنتها ومنيها الحثسها وقد عنت بمقابلته على السخ
الصحة الهية وتعمقه على الطريقة الواضحة المرضية بحمد الله يعجب النظر وتستلذه
الاسماع والابصار ولا تتم طبعه على هذا النمط الهسي والاسلوب الباهر السني أنشد الشاب الطريف
اللييب والشاعر الخائق الأديب حضرة علي فهمي بك في القاضل الكامل المحتلى بأنواع
الفضائل حضرة رفاعة بك مؤرخ الختام طبعه ومنقها بعلو قدره ولطف وضعه فقال

في مزج راحك راحة لمزاجي * دين الهوى يقضى بحل مزاج
طف بالطلالز وجاف شرع أولى الهوى * متولع بتعدد الأزواج
واعقد بها واجعل فؤادي مهرها * ان ددر حجابها بتماج
فالروض اثمر والهمزار خطبه * وصدي الثاني من خلال سباج
وشي صيفية نهره قلم الصبا * لما انبرى وجري بلوح العجاج
أمنا دمي ان رمت احراز البني * والفوز في الاصباح والادلاج
فانج بنا نسيج المسرة واجهد * بسناء علم لاسناء سراج
ومروضة الارشاد أنت مليحنا * وعلى جبينك لاح طرز التاج
بحلودى الندمان شرح صدورهم * بأجل شرح بالهناء مفاجي
يعزى الى غير الائمة من به * ثمس الهدى لاحت بكل فجاج
هو قطب دائرة العلوم ومركزها * علام محرز سبق كل محاجي
حدثت اذا ذكر المحلى معلنا * عن بحر علم زاهر شجاج
أبدي لنا شرحا فأبدع فيه اذ * أخشى نتجته ذهنه الوهاج
تبدو المعاني من خلال طروسه * ظهورها كالشمس في الأبراج
ان ادجج النوى معنى متنه * فالشرح أبرز نكتة الادماج
وأني بأسرار من المنطوق والمفهوم بالادخال والاخراج
جاد الزمان له بصنعة راجح * في سوق علم آذنت بروج
مدرك طبعها راق وضعيا فاشي * منهاج فضل ماله من هاج
ياسعد ان سأولك ما أرخته * بشر بطبع الشرح للنهاج

١٢٨٥

وكان تمام طبعه بالطبعة الوهية أحد المطابع الجميلة المصرية على ذمة كل من الجناب المكرم
المحترم الشيخ أبي طالب الميمني نزيل مكة المشرفة والفاضل الكامل السيد عبيد الله الهاري كان
في عونهما الملك اللطيف الباري وذلك في أواسط شوال من سنة ألف ومائتين وثلاث وثمانين من
الهجرة النبوية على صاحبها أزكى سلام وأبهى تحية

